

بسم الله الرحمن الرحيم

الخير دأبك (١) اللهم يا واجب الوجود ، والفيض (٢) شعارك (٣) يا واسع
الرحمة والجلود أنت الذي لا ينقص فيضك العطاء ، وكلتا يديك بالخير سخا ، لك النعمة
السابقة والحجة البالغة ، وعفوك عيان العباد ، ومنك المبدأ واليك المعاد ، بعثت
النبين بالحق فأقت بهم (٤) الحجة ، وأوضحت بهديهم المحجة ، وخصصت محمدا
سيد البشر بأنواع الكمالات ، وختمت برسالته الرسالات ، وقطعت بحجته العلل .
ونسخت بملته الملل ، اللهم فصل عليه صلاة تقف دونها نهايات الطلب ، ويتبوأ بها
أعلى المقامات والرتب ، واجعلنا اللهم من أرضائك باتباعه وأخلص لك في قول الحق
واستماعه ، وأراد وجهك الكريم بما نقعه وصفه ، واستصحب توفيقك فيما جمعه وألفه .
قد منحتك أيها الطالب لنهاية الوصول الى علم الأصول بهذا الكتاب البديع
في معناه المطابق اسمه لسماه ، لخصته لك من كتاب الأحكام (٥) ، ورصعته بالجواهر

- (١) الدأب بسكون الهمزة : العادة والشأن ، وقد يحرك .
انظر : مختار الصحاح مادة (دأب * والقاموس المحيط ، باب الباء فصل
الذال : ٦٦/١ .
(٢) الخير الكثير ، يقال : فاض الماء يفيض فيضا ، وفيوضا ، بالضم والكسر .
وفيوضوه ، وفيضانا : كثر حتى سال كالوادي . والخير شاع ، والشئ كثر .
انظر : القاموس المحيط ، باب الضاد ، فصل الفاء : ٣٥٣/٢ .
(٣) شعار القوم في الحرب : علامتهم ليعرف بعضهم بعضا ، واشعر الهدى : اذا
طعن في سنامه الايمن حتى يسيل منه دم ، ليعلم أنه هدى وشعار الحج : مناسكه
وعلاماته ، والشعيرة والشعاره والشعر معظمها ، وشعائره : معالمه التي
ندب الله اليها ، وأمر بالقيام بها .
انظر : مختار الصحاح ، مادة : (شعر) ، والقاموس المحيط ، باب الراء
فصل الشين : ٦٠/٢ .
(٤) وفي أ : لهم ، والمثبت أوفق .
(٥) الأحكام في أصول الأحكام ، لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم
التغليبي الفقيه الأصولي ، الملقب بسيف الدين الآمدي . وفي البداية : التغليبي
بالتاء المثلثة كان حنبليا ، ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي ، وبرع في علم
الخلافة وتفنن في علم النظر .
وذكر ابن خلكان : أنه صحب الشيخ أبا القاسم بن فضلان ، واشتغل
عليه في الخلافة وتميز فيه ، وحفظ طريقة الشريف وزوائد طريقة اسعد الميهني ،
ثم : انتقل الى الشام ، واشتغل بفنون المعقول . وحفظ منه الكثير ، وتمهر
فيه وحصل منه شيئا كثيرا ، ولم يكن في زمانه أحفظ منه لهذه العلوم .
وفيات الأعيان : ٢٩٣/٣ .
ثم انتقل الى الديار المصرية ، فأعاد بمدرسا لشافعية بالقرافة الصغرى ،
وتصدر بالجامع الظافري ، واشتهر فضله ، وانتشرت فضائله ، وتخرج به جماعة ،
ثم وقع التعصب عليه ، وأتهم في دينه .

قال ابن كثير في البداية : وقد تكلموا فيه بأشياء الله أعلم بصحتها ، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبيتها صحة . البداية والنهاية : ١٤٠ / ١٣ .
وقال ابن خلكان : وحسده جماعة من فقهاء البلاد ، وتعصبوا عليه ، ونسبوه الى فساد العقيدة ، وانحلال الطوية والتعطيل ومذهب الفلاسفة والحكماء ، وكتبوا محضرا يتضمن ذلك ، ووضعوا فيه خطوطهم بما يستباح به الدم ، وبلغني عن رجل منهم فيه عقل ومعرفة ، أنه لما رأى تحاطبهم عليه وافراط التعصب ، كتب فسي المحضر - وقد حمل اليه ليكتب فيه مثل ما كتبوا :

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه

فالقوم أعداء له وخصوماوا

ولما رأى تأليبهم عليه وما اعتدوا في حقه ، ترك البلاد وخرج منها مستخفيا ، وتوصل الى الشام واستوطن مدينة حماة ، ثم انتقل الى دمشق ودرس بالمدرسة العزيزية ، وأقام بها زمنا ثم عزل عنها لسبب اتهم فيه ، فأقام في بيته حتى توفي في رابع صفر يوم الثلاثاء ، سنة احدى وثلاثين وستمائة ، وكانت ولادته في سنة احدى وخمسين وخمسمائة ، بآمد ، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر ، مجاورة لبلاد الروم . وفيات الاعيان : ٢٩٣ / ٣ - ٢٩٤ .
مصنفاته :

صنف السيف الأمدى في معظم الفنون ، فله مصنفات في أصول الفقه

والدين والمنطق والحكمة والخلاف ، ومن مصنفاته :

- ١ - أبحار الأفكار في علم الكلام .
- ٢ - منائح القرائح - وهو مختصر أبحار الأفكار .
- ٣ - رموز الكنوز .
- ٤ - دقائق الحقائق .
- ٥ - لهاب الأكياب .
- ٦ - منتهى السؤل في علم الأصول .
- ٧ - وله طريقة في الخلاف ، ومختصر في الخلاف .
- ٨ - شرح جدل الشريف .
- ٩ - الاحكام في اصول الاحكام .
- ١٠ - غاية المرام في علم الكلام .

قال ابن خلكان : وله مقدار عشرين تصنيفا . وفيات الاعيان : ٢٩٤ / ٣ ،

وقال السبكي : وتصانيفه فوق العشرين تصنيفا ، كلها منقحة حسنة ، ويحكي ان شيخ الاسلام ، عز الدين بن عبد السلام قال : ما سمعت احدا يلقي الدرس أحسن منه ، كأنه يخطب ، وان غير لفظا من الوسيط كان لفظه أس بالمعنى من لفظ صاحبه ، وما علمنا قواعد البحث الا من سيف الدين الأمدى .

طبقات الشافعية الكبرى : ١٣٠ / ٥ ، وانظر في ترجمته ومصنفاته بالاضافة

الى ما سبق : المختصر في أخبار البشر : ١٥٥ / ٣ ، لسان الميزان : ١٣٤ / ٣ ،

شذرات الذهب : ١٤٤ / ٥ ، كشف الظنون : ٧٥٨ ، ٩١٣ ، ١١١٣ ، ١٤٨٤ ،

١٨٤٦ ، معجم المؤلفين : ١٥٥ / ٧ ، الاعلام : ٣١٣ / ٤ ، الفتح المبين ٥٧ / ٢

(١) النفيسة من أصول فخر الاسلام ، فانهما البحران المحيطان بجوامع الأصول ، الجامعان

- (١) هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد ، المعروف بفخر الاسلام البزدوي ، نسبة الى بزدوه . قال السمعاني وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف ، على طريق بخارى . الا نساب ١٨٨/٢ .
- وهو فقيه أصولي من أكابر الحنفية ، من سكان سمرقند ، وله مصنفات عديدة . قال القرشي في الجواهر : فقيه كبير بما وراء النهر ، صاحب الطريقة طــــ مذهب أبي حنيفة أبو العسر أخو القاضي محمد أبي اليسر . الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٥٩٤/٢ .
- مصنفاته : صنف الامام البزدوي في مختلف العلوم ، ومصنفاته كلها مفيدة ، ومنها :
- ١ - المسوط - أحد عشر مجلدا .
 - ٢ - شرح الجامع الكبير .
 - ٣ - شرح الجامع الصغير .
 - ٤ - كنز الوصول في أصول الفقه وهو المعروف بأصول البزدوي .
 - ٥ - تفسير القرآن ، وهو سفر كبير جدا .
 - ٦ - غناء الفقهاء في الفقه .
 - ٧ - شرح تقويم الأدلة في الأصول ، للقاضي الامام أبي زيد الدبوسي شرحه الامام البزدوي بالقول . قال حاجي خليفة : وهو شرح حسن اعتبره علماء الحنفية . كشف الظنون ٤٦٧/١ .
 - ٨ - شرح صحيح البخاري وهو شرح مختصر .
 - ٩ - وله سيرة المذهب في صفة الأدب .
 - ١٠ - كشف الاستار في التفسير ولعله " تفسير القرآن " المذكور أعلاه .
- وفاته :

توفي رحمه الله - كما ذكر في الجواهر ، يوم الخميس ، خامس رجب سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة ، وحمل تابوته الى سمرقند ، ودفن بها . الجواهر المضيئة ٥٩٤/٢ ، وكانت ولادته في سنة أربعمائة .

انظر ترجمته ومولداته وتاريخ وفاته - بالاضافة الى ما سبق - في :
اللباب في تهذيب الانساب ١٤٦/١ ، طبقات طاش كبري زادة ص ٨٥ ،
الفوائد البهية ص ١٢٤ - ١٢٥ ، ايضاح المكنون ٣٤/١ ، ٣٨٨ ، هدية
العارفين ٦٩٣/١ ، كشف الظنون ١١٢/١ ، ٤٦٧ ، ٥٥٣ ، ٥٦٣ ،
٥٦٨ ، ١٠١٦/٢ ، ١٤٨٥ ، ١٥٨١ ، الاعلام ٣٢٨/٤ - ٣٢٩ ،
تاج التراجم ص ٤١ ، معجم البلدان ٦٠٤/١ .

لقواعد المعقول والمنقول^(١) ، هذا حاول للقواعد الكلية الأصولية ، وذلك مشحون بالشواهد الجزئية الفروعية ، وهذا الكتاب يقرب منها البعيد ويؤلف الشريد ، ويعبد لك الطريقين ويعرفك اصطلاح الفريقين مع زيارات شريفة وقواعد منقحة لطيفة ، واختيار للقض واللباب ورعاية للمذهب الذى هو أصل الباب ، فما أجدرك بتحصيله وتحقيق إجماله وتفصيله ، والله الموفق لا دراك الأمانى ، واستجلاء أفكار المعانسي . وقد رتبته^(٢) على أربع قواعد^(٣) : الأولى في المبادي ، والثانية في الأدلة السمعية وأقسامها وأحكامها ، والثالثة في أحكام الاجتهاد والمفتي والمستفتي ، والرابعة في ترجيحات طرق المطلوبات .

(١) وفي نسخة ب : المشتلان على التحقيق والتدقيق . وهي زيادة اختصت بها هذه النسخة .

(٢) قال التبريزي في شرحه لهذا الكتاب : الترتيب : تحصيل وجود الشيء بعد وجود شيء آخر ، بحيث يطلق على الجملة اسم واحد ثم يقال : وإنما رتب هذا الكتاب على أربع قواعد لما ذكره ان جله أخذ من كتاب الاحكام ، وهو مرتب على قواعد أربع ، فأراد أن يكون مرتبا على ترتيبه . شرح البديع لوحة ٤ مخطوط برنستن برقم ٩٩٤ .

(٣) القواعد جمع قاعدة ، وهي أمر كلي يناط به الجزئيات . قال الشريف الجرجاني : القاعدة قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها .

التعريفات ص ١٧١ .
ومن أمثلتها قولهم : دليل الخطاب حجة ، وقياس الشبه دليل صحيح ، والحديث المرسل يحتج به .

انظر شرح الكوكب المنير ٣٠/١ ، ٤٤ ، شرح التلويح على التوضيح ٢٠/١ ، فتح الغفار بشرح المنار ٨/١ .

ولم يرد المصنف بالقاعدة في هذا التقسيم هذا المعنى ، وإنما أراد توزيع مادة الكتاب بهذا الوضع ، وسماها قاعدة تجوزا محاكاة للسيف الامدى في الاحكام .

القاعدة الأولى : في المبادئ (١)

حق على من حاول علماً أن يتصوره بحدوده أو رسمه ، ويعرف موضوعه وغايتها —
واستمداده ، فأصول (٢)

(١) لكل علم مبادئ ، وموضوعاً ، ومسائل .
فالمبادئ : هي التي يتوقف عليها مسائل العلم ، كتحرير المباحث ، وتقرير
المذاهب . فلبحت أجزاء ثلاثة ، وهي المبادئ ، والأواسط ، والمقاطع ، وهي
المقدمات التي تنتهي الأدلة والحجج اليها ، من الضروريات والمسلمات ، ومثل
الدور والتسلسل .

قاله الشريف الجرجاني في التعريفات : ص ١٩٧ .
وقال التبريزي : وهي ، أما تصورات لحدود الأشياء المستعملة في العلم ،
كما في أصول الفقه - حد موضوعه أو حد جزء موضوعه ، أو لحد الدليل أو الفقه .
وأما تصديقات ، وهي القضايا التي يتركب منها دليل العلم ، وهي
أما بينة بأنفسها ، كامتناع الترجيح بلا مرجح ، وامتناع الجمع بين النقيضين ،
وهي المبادئ على الإطلاق ، وأما أنها غير بينة بأنفسها ، لكن مسألة يبنى
عليها ، وهي على قسمين ، انظر اليهما في شرح التبريزي لوجه (٤) .
وانظر مبادئ العلوم في احكام الآدمي : ٨/١ ، ارشاد الفحول ص ٥ ،

فواتح الرحموت : ٨/١ ، ١٧ .
(٢) الأصول جمع أصل ، وأصل الشيء أسفله ، وأساس الحائط : أصله . واستأصل
الشيء : ثبت أصله ، وقوى ، ثم كثر حتى قيل : أصل كل شيء : ما استند وجود
ذلك الشيء إليه ، فالأب أصل للولد ، والنهر أصل للجداول .
انظر الصباح المنير : ٢٠/١ ، مختار الصحاح مادة (أصول) ص ١٨ .
وقد اختلفوا في معناه اللغوي ، فقال ابو الحسين البصري : هو ما يبنى
عليه غيره وقال في المحصول والمنتخب : الأصل : المحتاج اليه ، وتبعهما صاحب
التحصيل .

وقال الآدمي : الأصل : ما يستند تحقيق الشيء إليه .
وقيل : الأصل : ما منه الشيء . وقيل : منشأ الشيء .
قال الاسنوي : وأقرب هذه الحدود ، هو الأول والأخير .
وفي الاصطلاح : له أربعة اطلاقات :
أحدها : الدليل ، كقولهم : أصل هذه المسألة الكتاب والسنة ، أي دليلها ،
ومنه أصول الفقه ، أي أدلته .
والثاني : الرجحان ، كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة ، أي الراجح عند السامع
هو الحقيقة لا المجاز .
والثالث : القاعدة المستمرة ، كقولهم : اباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل .
والرابع : الصورة المقيس عليها / اختلاف مذکور في القياس في تفسير الأصل .
انظر : تعريف الأصل واطلاقاته في : نهاية السؤل : ١٤/١ - ١٥ =

الفقه علماً (١) العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية (٢) ، واستنباط الأحكام فصل عن استنباط الصنائع ، والشرعية عن العقلية ، والفرعية عن مثل كون الأدلة حججاً ، والتفصيلية عن الاجمالية كالمقتضي والنافي

مناهج العقول : ١٣/١ ، فواتح الرحموت : ٨/١ - ٩ ، ارشاد الفحول ص ٣ احكام الآمدى : ٧/١ ، العضد على بن الحاجب : ٢٥/١ ، المعتمد : ٩/١ ، تعريفات الجرجاني : ص ٢٨ ، شرح التلويح على التوضيح : ٩/١ ، تيسير التحرير : ٩/١ - ١٠ .

واصول الفقه : لفظ مركب من مضاف ، ومضاف اليه ، ومعناه : أدلة الفقه ، وقد نقل عن معناه الاضافي ، وجعل علماً على الفن الخاص ، من غير نظر اللفظي الاجزاء ، فأصبح اصول الفقه مركب على المعنى الاضافي ، دون اللقبى ، لأن جزاء لا يدل على جزء معناه ، ولهذا قال المصنف : " اصول الفقه علماً " أى : تعريف اصول الفقه في حال كونه علماً على الفن الخاص . ولو أنه بدأ بتعريف الأصل ، وتعريف الفقه قبل تعريف اصول الفقه - كما فعل أكثر الأصوليين - لكان أوفق ، لأن معرفة المركب تتوقف على معرفة مفرداته .

والفرق بين اللقبى والاضافي من وجهين :

احدهما : أن اللقبى هو العلم ، والاضافي موصل الى العلم .
والثاني : أن اللقبى لا بد فيه من ثلاثة اشياء : معرفة الدلائل ، وكيفية الاستفادة ، وحال المستفيد .

واما الاضافي : فهو الدلائل خاصة .

انظر : نهاية السؤل : ١٤/١ ، والبرهان : ٨٥/١ .

(١) وفي : ب علماً وعلماً .

(٢) اختلف الأصوليون في تعريف " اصول الفقه علماً " فقبل : هو العلم بالقواعد . .

الى آخر ما ذكر المصنف ، وبه عرفه ابن عبد الشكور . وقيل : هو مجموع طرق الفقه اجمالاً ، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد .

وقيل : ماتبنى عليه مسائل الفقه ، وتعلم احكامها به .

وقيل : هي أدلته الكلية التي تفيد بالنظر على وجه كلي ، عرفه بذلك حجة الاسلام الغزالي .

وقال القاضي البيضاوى : اصول الفقه : معرفة دلائل الفقه اجمالاً وكيفية

الاستفادة منها ، وحال المستفيد .

وقيل : ادراك القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية

الفرعية عن أدلتها التفصيلية .

وقيل : هو نفس القواعد الموصلة بذواتها الى استنباط الاحكام . وقيل غير

ذلك . انظر : تعريفات اصول الفقه والاعتراضات عليها في نهاية السؤل :

١٣/١ - ١٨ ، مناهج العقول : ١٣/١ - ١٨ ، احكام الآمدى : ٧/١ ،

المستصفي : ٥/١ ، فواتح الرحموت : ١٤/١ ، اللمع : ص ٤ ، التعريفات : ص ٢٨ ،

المحلى على جمع الجوامع : ٣٢/١ ، المعتمد : ٩/١ ، العضد على ابن الحاجب :

١٩/١ ، ارشاد الفحول : ص ٣ ، الحدود للباقي : ص ٣٦ ، روضة الناظر : ص ٤

اصول البيهقي : ص ٣٠ ، شرح التلويح على التوضيح : ٨/١ ، وما بعدها ، شرح

التوضيح للتنقيح : ٨/١ ، وما بعدها من هاشم التلويح ، تيسير التحرير : ١٤/١

وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار : ٨/١ ، الدر النضيد لمجموعة ابن الحفيد : ص ٧

واستغنيانا بالاستنباط عن الاستدلالية (١) .
وأما مضافا : فالأصول أدلة الفقه وجهات دلالتها وحال المستدل بها على
وجه كلي .

والفقه (٢) العلم بجملته غالبه من الأحكام الشرعية الفرعية الاستدلالية بالتفصيل
وقولنا بجملته غالبه فصل عن العلم بحكم او حكيم وعن التهميم المشعر بأن ما دون جملته
الأحكام لا يكون فقها ، والشرعية والفرعية عما سبق (٣) ، والاستدلالية عن علم الله والملك
والرسول ، وبالتفصيل عما سبق (٤) .

(١) قال التبريزي : ذكر بعضهم قيذا زائدا ، وهو قوله : " بالاستدلال " احترازا
عما عرف كونه من الدين ضرورة ، لا استدلالا ، كالعلم بوجود الصلاة والزكاة ،
فانه علم بالأحكام الشرعية المستنبطة عن الأدلة التفصيلية ، لكن لا على انه
حصل لعالمه بالاستدلال . وكذلك علم الله تعالى ، وعلم الملائكة .
والمصنف ترك هذا القيد وقال : استغنيانا بالاستنباط عن الاستدلالية
لأن الاستنباط يتجني عما لم يكن حاصلًا ، فحصل للعالم باستخراجه من الأدلة ،
فعلى هذا تخرج البديهيات ، وما كان جاريا مجراها . شرح التبريزي على
البديع لوحة (٧) .

(٢) انظر تعريف الفقه لغة واصطلاحا في : مختار الصحاح مادة (ف ق ه)
ص ٥٠٩ ، الصباح المنير : ١٣٤/٢ ، المستصفي : ٤/١ ، الاحكام :
٦/١ ، فواتح الرحموت : ١٠/١ - ١٣ ، نهاية السؤل : ١٥/١ ، مناهج
العقول : ١٩/١ ، تعريفات الجرجاني : ص ١٦٨ ، مختصر البعلي : ص ٣١ ،
شرح التوضيح : ١٠/١ وما بعدها ، شرح التلويح على التوضيح : ١٠/١ - ١٣
ارشاد الفحول : ص ٣ ، البرهان : ٨٥/١ ، المحلى في جمع الجوامع وتقرير
الشرييني : ٤٢/١ ، المعتمد : ٨/١ ، فتح الغفار : ٨/١ .

(٣) في صفة الاستدلال ، فقد ذكر : أن الشرعية احتراز عن العقلية ، والفرعية ،
احتراز عن مثل كون الأدلة حججا . وفي الاحكام : احتراز عن العلم بكون انواع
الأدلة حججا ، فانه ليس فقها في العرف الاصولي ، وان كان المعلوم حكما شرعيا
نظريا ، لكونه غير فروع : ٦/١ .

(٤) أي عن الاجمال ، كالمقتضي ، والنافي .

وموضوعه : الأدلة التي يبحث عن أقسامها واختلاف مراتبها وكيفية الاستمرار
منها على وجه كلي . وفأيته معرفة الأحكام الشرعية ، واستمداده من الكلام (١) والعربية
والأحكام الشرعية .

أما الكلام : فلتوقف افادة الأدلة لاحكامها على معرفة الله وصفاته وأفعاله
وصدق الرسول ، وأما العربية فلتوقف معرفة دلالتها (٢) على العلم بموضوعاتها لفئة
من الحقيقة والمجاز وعلى العموم والخصوص ، والاطلاق والتقييد ، والحذف والاضمار ،
والمنطوق والمفهوم والاقتضاء والاشارة والصريح (٣) والكناية وغيرها وأما الاحكام فلأن
تلك الادلة تتوقف على تصور الاحكام بحقائقها لتقصد وليتمكن من ايضاح المسائل بالشواهد
لا على العلم بثبوتها لاستلزام الدور . (٤)

(١) اي من علم الكلام ، وطم العربية ، وطم الأحكام الشرعية .
قال الامام حجة الاسلام : العلم الكلي من العلوم الدينية هو الكلام وسائر
العلوم ، من الفقه وأصوله ، والحديث ، والتفسير ، علوم جزئية ، لأن المفسر لا ينظر
الا في معنى الكتاب خاصة ، والمحدث لا ينظر الا في طريق ثبوت الحديث خاصة ،
والفقيه لا ينظر الا في احكام أفعال المكلفين خاصة والأصولي لا ينظر الا في أدلة
الاحكام الشرعية خاصة .

والتكلم هو الذي ينظر في أهم الاشياء .
ولتعرف كيفية نظره ارجع الى المستصفي : ٥ / ١ - ٧ ، فقد ذكر كلاما
مفيدا لا يتسع المقام لذكره هنا .

وانظر : احكام الأمدى : ١ / ٧ - ٨ ، فواتح الرحموت : ١ / ١٧ وما بعدها ،
البرهان : ١ / ٨٤ ، المنقول : ص ٣ - ٤ .

(٢) انظر احكام الأمدى : ١ / ٨ ، ارشاد الفحول : ص ٦ .

(٣) وفي ب : والتصريح .

(٤) الدور من دار يدور دورا ، ودورانها اذا طاف حول البيت ، ودوران الفلك تواتر

حركاته بعضها اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ، ومنه قولهم : دارت المسألة اي
كلما تعلقت بمحل ، توقف ثبوت الحكم على غيره ، فينتقل اليه ، ثم يتوقف على الاول ،
وهكذا ، واستدار ، بمعنى دار . الصباح المنير : ١ / ٢١٧ ، وانظر مختار
الصباح مادة (دور) ص ٢١٥ .

والدور في الاصطلاح : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، ويسمى الدور المصحح
كما يتوقف أ على ب ، وبالعكس . او بمراتب ، ويسمى الدور المضمر ، كما يتوقف
أ على ب و ب على ج و ج على أ .

والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو : ان في الدور يلزم تقدمه عليها
بمرتبتين ان كان صريحا ، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة
واحدة ، قاله الجرجاني في التعريفات ص ١٠٥ .

- المبادئ الكلاسيكية -

لما انقسم الدليل الى ما يفيد العلم والظن بواسطة النظر احتج الى تصور
الدليل والنظر والعلم والظن .
فالدليل^(١) الدال والذاكر للدليل وما فيه ارشاد ، وفي الأصول ما أوصل الى العلم ،
والأمانة ما أوصل الى الظن . فعلى العرف الفقهي : هو ما يمكن التوصل بصحيح
النظر فيه الى مطلوب خبري ، فقيد الامكان ليدخل فيه مالم يتوصل به لعدم النظر فيه
مع الاحكان .
والصحيح فصل عن الفاسد ، والخبري عن التصوري .
وطى الاصولي : ما يمكن التوصل به الى العلم بمطلوب خبري ، فتخرج الامارة ،
والأول المختار لاندراجها ، والنظر (٢) :

- (١) قال في مختار الصحاح : الدليل : ما يستدل به ، والدليل الدال ايضاً ، وقد
دله على الطريق ، يدلّه ، بالغم ، دلالة بفتح الدال وكسر ها ، ودلوه بالغم ،
والفتح أظى . مادة (د ل ل) ص ٢٠٩ ، وانظر المصباح المنير ٢١٣/١
وفي الاصطلاح : هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، قاله الجرجاني
في التعريفات : ص ١٠٤ .
وانظر تعريف الفقهاء ، والاصوليين للدليل في احكام الآمدي : ٩/١ .
الحدود للهاجي : ص ٣٩ ، اللع : ص ٣ ، العضد على ابن الحاجب : ٣٩/١
مختصر المهمل : ص ٣٣ ، فواتح الرحموت : ٢٠/١ ، وما بعدها ، العبادي على
شرح الورقات : ص ٤٨ ، المحلى على جمع الجوامع : ١٢٤/١ ، وما بعدها ،
ارشاد الفحول : ص ٥ ، المسودة : ص ٥٢٣ - ٥٢٤ ، تيسير التحرير :
٣٣/١ ، فصول الهدايح في ترتيب الشرايع : ٢٠/١ - ٢١ .
(٢) النظر : لغة : له عدة اطلاقات منها : الانتظار ، والروية بالعين ، والرأفة ،
والرحمة ، والمقابلة والتفكر ، والاعتبار . قال الآمدي : وهذا الاعتبار الاخير
هو المسمى بالنظر في عرف المتكلمين . انظر : المصباح المنير : ٢٨١/٢ ،
مختار الصحاح مادة (ن ظ ر) ص ٦٦٦ ، وانظر : احكام الآمدي : ١٠/١
والمعتمد : ١٠/١ .
واصطلاحاً : اختلفوا في تحديده : فقال القاضي ابو بكر الباقلاني : هو الفكر
الذي يطلب به من قام به علماً ، أو ظناً .
وقال سيف الدين الآمدي : النظر عبارة عن التصرف بالعقل في الامور
السابقة بالعلم أو الظن ، المناسبة للمطلوب بتأليف خاص ، قصداً لتحصيل ما ليس
حاصلاً في العقل .
وقال : ان هذا التعريف ، لا يتجه عليه من الاشكالات ما قد يتجه على عبارة
القاضي ، وهو عام للنظر المتضمن للتصور ، والتصديق . والقاطع ، والظني .
الاحكام : ١٠/١ ، وانظر شرح التبريزي : لوجه (١١) =

الاعتبار ، وحد (١) بأنه الفكر الذي يطلب به من قام به علما أو ظنا .
والفكر (٢) حركة النفس من المطالب الى مبادئها ثم الرجوع عنها اليها .
وقيل تصرف (٣) (العقل) (٤) في الأمور السابقة بالعلم أو الظن المناسبة للمطلوب

== وقال ابو الحسين البصرى : النظر الصحيح هو : ترتيب للعلوم أو الظنون بحسب العقل ليتوصل بها الى علم أو ظن . المعتمد : ١٠/١ .
وانظر تعريفات الاصوليين للنظر في اللمع : ص ٣ ، ارشاد الفحول ص ٥
فواتح الرحموت : ١٢/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٢٩ ، المستقصى :
٥٣/١ - ٥٤ ، المحلي على جمع الجوامع : ١٤١/١ - ١٤٤ ، تقرير شيخ
الاسلام الشربيني : ١٤١/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٢٤/١ ، فصول
البدائع : ٢٤/١ - ٢٦ .

(١) حده بذلك القاضي أبو بكر الباقلاني كما ذكرنا اعلاه .
(٢) الفكر يطلق على ثلاثة معان :
الأول : حركة النفس في المعقولات ، سواء كانت لتحصيل مطلوب ، أو لا .
ويقابله التخيل ، وهو حركتها في المحسوسات .
الثاني : حركة النفس من المطالب الى المبادئ ، ومن المبادئ الى المطالب :
أى : مجموع الحركتين كما ذكر المصنف وغيره . قال الشيخ الشربيني : وهذا
هو الفكر الذى يحتاج فيه وفي جزئيه الى المنطق ورازئه الحدس ، فانه
انتقال من المطالب الى المبادئ دفعة واحدة ، ومن المبادئ الى المطالب
كذلك .
والثالث : الحركة الاولى ، وهي ربما انقطعت ، وربما تعادت ولحقت بالحركة
الثانية ، وهذا هو الفكر الذى يقابله الضرورة .

تقرير الشربيني على جمع الجوامع : ١٤١/١ ، وانظر : ارشاد الفحول :
ص ٥ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٢٩ ، التعريفات : ص ١٦٨ ،
العبادى على شرح الورقات : ص ٤٤ ، شرح التبريزى على البديع لوحة : ١١ .
(٣) القائل بذلك هو سيف الدين الأمدى كما تقرر سابقا ،
انظر الأحكام : ١٠/١
(٤) سقطت من (أ) .

بتأليف خاص لتحصيل ما ليس بحاصل ، وهذا يعم التصوري والتصديقي والقطعي والظني وقيل (١) ترتيب أمور ذهنية يتوصل بها الى أمر ذهني ، وما عرفت جهة دلالتها على المطلوب فصحيح (٢) والا ففاسد .
والعلم (٣) :

- (١) انظر المعتمد : ١٠/١ .
(٢) انظر : شروط النظر الصحيح في الاحكام : ١١/١ ، واللمع : ص ٣ ،
فصول البدايع : ٢٦/١ .
(٣) العلم لفظة : المعرفة ، وعلم الشي* - بالكسر - يعلمه ، علما : عرفه ، ورجل
علامة ، أى عالم جدا ، مختار الصحاح مادة (علم) ص ٤٥٢ .
وقال في المصباح المنير : العلم : اليقين ، يقال : علم يعلم ، اذا
تيقن .
وجاء بمعنى المعرفة ايضا ، كما جاءت بمعناه : ٧٧/٢ - ٧٨ .
وانظر : المستصفي : ٢٥/١ .
واصطلاحا : اختلفوا في تحديده :
فذهب امام الحرمين والفزالي الى انه لا سبيل الى تحديده ، وانما يعرف
بالقسمة . انظر طريق معرفته بالقسمة في : البرهان : ١١٩/١ - ١٢١ .
المستصفي : ٢٤/١ - ٢٦ .
وقال جماعة منهم الرازي : مطلق العلم ضروري ، فيتعذر تحديده .
وقال بعض الشافعية : العلم ، تبين المعلوم على ماهو به .
ولم يرضه امام الحرمين حيث قال : وهذا مدخول من جهة ان التبيين
مشعر بوضوح الشي* عن اشكال ، وهذا يخرج العلم القديم عن الحد .
البرهان : ١١٥/١ ، وانظر : شرح التبريزي لوحة : ١٢ ، ارشاد الفحول
ص ٣ .
وقال الشيخ ابو الحسن الاشعري : العلم : ما يوجب لمن قام به كونه
عالما . انظر : البرهان نفس الصفحة .
وقال الاستاذ ابو بكر بن فورك رحمه الله : العلم : ما يصح من المتصف به
احكام الفعل واتقانه .
وقد زيفه امام الحرمين وقال : ليس من المقولات في حد العلم أظهر فسادا
من هذا . انظر البرهان : ص ١١٦ ، والمستصفي : ٢٥/١ .
وقالت المعتزلة : العلم : هو اعتقاد الشي* على ماهو به ، مع طمأنينة
النفس . انظر المعتمد : ١٠/١ .
وقال القاضي ابو بكر رحمه الله : العلم معرفة المعلوم على ماهو به .
وقال امام الحرمين : ولست أرى ما قاله القاضي سديدا . . . الخ .
انظر : البرهان : ١١٩/١ . وقال حجة الاسلام الفزالي : وهو أضعف
انواع الحدود ، فانه تكرير لفظ يذكر ما يرادفه ، كما يقال : حد الاسد :
الليث ، وحد العقار الخمر . . . الخ . المستصفي : ٢٤/١ .
وقيل : انه الذي يعلم به . وانه الذي تكون الذات به عالمة .
قال حجة الاسلام : وهذا أهدى من الأول . . . الخ . المستصفي نفس الصفحة .
وانظر : في تعريف العلم بالاضافة الى ماتقدم : التعريفات ص ١٥٥ ، المنخول
ص ٣٦ وما بعدها ، احكام الآمدى : ١١/١ - ١٢ ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناي وتقرير الشرييني : ١٥٨/١ وما بعدها .
==

قيل (١) لا يحد لعسره ، بل يعرف بالقسمة ، ويرد عليه (٢) : ان لم يفسد
تمييزا لم يقد تعريفًا ، وان أفاده فهو المراد بالحد ، وقيل لأنه (٣) ضروري ، لأن
ما عداه لا يعلم الا به ، فلو علم هو بغيره ، داره . ولأن علمنا بوجودنا ضروري والعلم احد تصورات
هذا التصديق ، وليس بسديد .
أما الأول فلاختلاف الجهة ، فان جهة توقف غير العلم على العلم من
حيث الادراك ، وتوقف العلم على الغير من جهة كون ذلك الغير صفة مميزة له عن
غيره لا ادراكا .

وأما الثاني : فلعدم توقف التصديق البديهي على بدهة تصوراته ، فان
المقطوع به النسبة ، وايضا فلا يلزم (٤) من حصول العلم بشي * ضرورة تصور العلم
الخاص ليستلزم العام ولا سبق تصوره .

وقيل في حده : صفة (٥) توجب لمن اتصف بها تمييزا لا يحتمل النقيض
في الخارج ، وتوجب تمييزا فصل عن مثل الحياة وبعض الصفات المشروطة بها (٦) .
ولا يحتمل النقيض (٧) عن الظن ، وزاد في الخارج لئلا ينقض بالعلم العادي (٨)

- ==
- العضد على ابن الحاجب : ٤٧/١ ، ارشاد الفحول : ص ٣ - ٤ ،
المسودة : ص ٥٧٥ ، اللع : ص ٣ ، شرح التبريزي لوحة (١٢) ،
شرح الكوكب المنير : ٦٠/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٢٥/١ ،
فصول البدائع : ٣١/١ وما بعدها ، كشف الاسرار : ٧/١ .
(١) انظر التعليق رقم (٣) السابق لتعرف الأقوال في حد العلم .
(٢) أورده الآمدي في الاحكام : ١١/١
(٣) أى لا يحد لأنه ضروري . قال الشوكاني : ويكفي في دفع ما قالوه : ما هو
معلوم بالوجدان لكل عاقل ، فان العلم ينقسم الى ضروري ومكتسب .
ارشاد الفحول : ص ٣ .
(٤) هذا جواب على اعتراض القائلين بأن العلم ضروري . انظر : تفصيله
في أحكام الآدي : ١١/١ ، وشرح التبريزي لوحة (١٣) .
(٥) وهذا التعريف هو مختار الآمدي في الاحكام ١١/١ وانظر تيسير التحرير : ٢٨/١ .
(٦) كالقدرة والارادة .
(٧) أى لا يحتمل متعلقه النقيض بوجه ، احتراز عما يحتمل النقيض كالشك والظن .
(٨) العلم العادي : هو الاستفادة من العادة ، كالعلم الحاصل لنا بأن هذا الجبل
حجر . هذا علم مع أن متعلقه يحتمل النقيض لجواز ان ينقلب الحجر ذهبًا
بناءً على وقوع شك غريب . وعلى هذا وجد العلم ولم يصدق عليه الحد فانتقض
فلما زاد في التعريف قوله ((في الخارج)) اندفع هذا النقص ، لأن
احتمال النقيض الذى في نفس الامر هو الامكان الخارجى باطل فان الجبل اذا
علم بالعادة انه حجر استحال ان يكون حينئذ ذهبًا لامتناع كون الشي * في حالة
واحدة ذهبًا في الخارج بالضرورة وان احتمل عقلا .
شرح التبريزي لوحة (١٣) وانظر تيسير التحرير : ٢٥/١ .

فانه وان احتل عقلا لكنه لا يحتمل خارجا ، وزاد من أخرج ادراك الحواس (١) فسي المعاني الكلية ، وينقسم الى قديم وحادث ، والحادث^(٢) الى ضروري ومكتسب والظن ترجيح أحد الاحتمالين من غير قطع ، واذا تساويا فشك والمرجوح وهم (٣) .

- المبادئ اللغوية -

لما علم الله سبحانه (٤) حاجة هذا النوع الشريف الى إعلام بعضهم بعضا ما في نفوسهم لتحصيل مقاصد هم التي لا يستقل الواحد بتحصيلها أقدره على تركيب المقاطع الصوتية عناية به ، فانه من أخف الافعال الاختيارية مقدور عليه عند الحاجة من غير تعب مستغنى عنه عند عدمها ، ومن اختلاف التركيب (٥) حدثت العبارات ، فما ليس منها موضوعا لمعنى مهمل ، وما وضع لمعنى فالنظر في أنواعه وابتدائه وضعه وطريق معرفته (٦)

(١) ادراك الحواس داخل في حد العلم ، فانه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض

وهذا مذهب الأشعري ، بناء على أن النفس مدركة للجزئيات ، فمن أراد أن يخرج ادراك الحواس عن هذا الحد زاد قيدها آخر وهو في الأمور المعنوية وقال بعضهم : لا حاجة لهذه الزيادة لان ادراك الحواس لا يحتمل النقيض . شرح التبريزي : لوحة (١٣) بتصرف . وانظر : احكام الامدى : ١٢/١ ، شرح الكوكب المنير : ٦١/١ .

(٢) الحادث ضد القديم ، وقد قسم بعضهم العلم الحادث الى ضروري ونظري ،

فالضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكنه معه الانفكاك عنه . والنظري : هو العلم الذي تضمنه النظر الصحيح . انظر فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : ٧٠/١٣ ، والاحكام : ١٢/١ .

وقال الجرجاني في التعريفات : والعلم المحدث ينقسم الى ثلاثة أقسام : بديهي ، وضروري ، واستدلالي .

ثم عرف كلا منها فقال : فالبديهي ما لا يحتاج الى تقديم مقدمة كالعلم بوجود نفسه وأن الكل أعظم من الجزء . والضروري ما لا يحتاج فيه الى تقديم مقدمة كالعلم الحاصل بالحواس الخمس والاستدلالي ما يحتاج الى تقديم مقدمة كالعلم بشيئ الصانع وحدوث الأعراض : ص ١٥٥ .

(٣) انظر تيسير التحرير : ٢٦/١ .

(٤) في ب (لما علم الله تعالى) .

(٥) في ب (التركيب الصوتي) .

(٦) في ب (وهذان أصلان لا بد من النظر فيهما) هذه الفقرة موجودة في الاحكام

بنصها : ١٤/١ ، ويظهر أن المصنف لم يضعها ضمن المختصر لانها لا توافق

سياق الكلام ، فان الامدى عنى بالاصلين ماسياتي لا ماتقدم حيث قال :

الأصل الاول في انواعه وهي نوعان . والاصل الثاني : في حقيقة الحكم الشرعي

واقسامه وما يتعلق به من المسائل . انظر : ١٤/١ ، ٩٥ ، وطى هذا تكون

مقحة من أحد ملاك النسخ حيث رآها في الأحكام فعلقها في المختصر .

والأول نوعان : مفرد : وهو ما دل بالوضع على معنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزءه (١) ، ومركب بخلافه ، فبعلبك وعبد الله علما مفرد ، وصفة مركب ولا يرد (٢) مثل ضارب ومخرج من حيث دلالة الألف والميم على الفاعل والمفعول لأننا نمنع دلالتها ، بل المجموع هو الدال على شخص حاله ذلك .

تقسيم : دلالة (٣) المفرد لفظية وهي التي يفهم منها معنى غير خارج عن معنى اللفظ ، فاما على تمام سماء وهي المطابقة (٤) ، أو جزؤه وهي التضمن (٥) .

(١) فان (ان) من قولنا انسان وان دلت على الشرطية فليست ان ذاك جزءا من لفظ الانسان ، وحيث كانت جزءا من لفظ الانسان لم تكن شرطية . لأن دلالات الالفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته ونعلم ان المتكلم حيث جعل ان شرطية لم يقصد جعلها غير شرطية . الاحكام ١٤/١ .
(٢) جواب على اعتراض وارد على حد المفرد والمركب تقديره : أن الحد الذي ذكرتموه للمفرد غير منعكس ، والذي ذكرتموه للمركب غير مطرد ، لأن نحو : ضارب من أسماء الفاعلين ، ونحو مخرج من أسماء المفعولين ، مفرد بلا خلاف ، ولا يصدق هذا الفرد عليه ، فيكون غير منعكس ، ويصدق الحد المركب عليه ، فيكون غير مطرد .

وتقرير الجواب : انا لانسلم دلالة الألف في نحو : ضارب ، والميم في نحو مخرج ، بل المجموع الذي هو (ضارب) هو الدال بالوضع على شخص ما حالة أن يكون ضاربا ، والمجموع الذي هو (مخرج) هو الدال بالوضع على شخص حالة أن يكون مخرجا .

شرح الاصفهاني على بديع ابن الساعاتي لوحة (١٣) .
(٣) الدلالة المطلقة ثلاثة انواع :

دلالة وضعية : كدلالة الاقدار على مقدراتها .
ودلالة عقلية : كدلالة الاثر على الموتر .
ودلالة لفظية : وهي ثلاثة : طبيعية ، وعقلية ، ووضعية ، وهذه الاخيرة ، اما بالمطابقة ، أو بالتضمن ، أو بالالتزام .

انظر تفصيل ذلك في : شرح تنقيح الفصول ص ٢٣ - ٢٤ ، شرح الكوكب المنير : ١٢٥/١ - ١٢٢ .

(٤) كدلالة لفظ : الانسان ، على معناه .

(٥) كدلالة لفظ : الانسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق .

انظر : احكام الامدى : ١٥/١ .

وغير لفظية (١) ، وهي التي يفهم منها معنى خارج عن مسماه وهي الالتزام (٢) ، وشرطه اللزوم (٣) الذهني ، فانه لو قدر عدم الانتقال الذهني لا يفهم ، والخارجي (٤) ليس بشرط حصول الالتزام بدون كالعهد والملكية .

- (١) قال التبريزي في شرحه على البديع : جعلها المصنف غير لفظية ، وفيه تسامح ، لأنه ان كان مراده : أن لا يدخل للفظ بحال ، فباطل بالاتفاق ، وان كان المراد أن اللفظ ليس مستقلا بالافادة ، بل بواسطة العقل ، فالتضمن ايضا كذلك ، والفرق المذكور لا يخرج عن كونه لفظيا ، وان اصطلح فلا نزاع اذ انك في الاصطلاح . لوحة (١٨) ، وانظر : احكام الآمدى : ١٥/١ .
- (٢) وهو : أن يكون اللفظ له معنى ، وذلك المعنى له لازم من الخارج . قال ابو حامد الغزالي : ان دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة اوجه : وهي : المطابقة ، والتضمن ، والالتزام . فان لفظ (البيت) يدل على معنى البيت بطريق المطابقة ، ويدل على السقف وحده بطريق التضمن ، لأن البيت يتضمن السقف ، لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان ، وكما يدل لفظ (الفرس) على الجسم ، ان لا فرس الا وهو جسم .
- وأما طريق الالتزام فهو : كدلالة لفظ (السقف) على الحائط ، فانه غير موضوع للحائط وضع لفظ (الحائط) للحائط حتى يكون مطابقا ، ولا هو متضمن ، ان ليس الحائط جزءا من السقف ، كما كان السقف جزءا من نفس البيت ، وكما كان الحائط جزءا من نفس البيت ، لكنه كالرفيق الملازم ، الخارج عن ذات السقف ، الذي لا ينفك السقف عنه . المستصفي ٣٠/١ .
- وانظر كلام العلماء على دلالة المطابقة والتضمن والالتزام في : شرح العضد وحواشيه : ١٢٠/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٢٤ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٣٧/١ وما بعدها ، تحرير القواعد المنطقية : ص ٢٩ ، ايضاح المبهم : ص ٦ ، متن ايساغوجي لأثير الدين الأبهري : ص ٢٧٢ وما بعدها ، من مجموع مهمات المتون ، متن السلم المتورق : ص ٢٦٣ من مجموع مهمات المتون ، فصول البدايع في اصول الشرايع ١٨/١
- (٣) اللزوم الذهني : كونه بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن ، تصوره فيه ، فيتحقق الانتقال منه اليه ، كالزوجية للاثنين .

- انظر : التعريفات : ص ١٩١ ، نقض المنطق لشيخ الاسلام ابن تيمية ص ١٨٩ ، وما بعدها ، شرح التبريزي على البديع لوحة : (١٨) ، احكام الآمدى : ١٥/١ .
- (٤) أي اللزوم الخارجي ليس بشرط حصول الالتزام ، وهو كونه : بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج ، تحققه فيه ، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن كوجود النهار لطلوع الشمس ، قاله الجرجاني في التعريفات . نفس الصفحة اعلاه .

وقيل (١) لأن الجوهر والعرض متلازمان خارجا ولا يستعمل أحدهما للآخر ،
وفيه نظر لأن عدم الاستعمال مع اللزوم الخارجي لا يدل على عدم اشتراطه .

تقسيم : وهو اما أن يستقل بالمفهومية أولا ، والثاني الحرف ، والأول
اما أن يدل على أحد الأزمنة الثلاثة (٢) بنيته وهو الفعل ، أولا وهو الاسم
وقد علم بذلك حدودها .

تقسيم : وهو (٣) ومفهومه اما أن يتحدا أو يتعددا أو يتحد الاسم
ويختلف سماه أو بالعكس (٤) ،

فالأول (٥) : اما أن يصح أن يشترك في مفهومه كثيرون (٦) وهو الكلي ،
أولا يصح وهو الجزئي الحقيقي . والكلي إن تساوى صدقه على ماتحته فتواطئ
كالانسان (٧) ، وإن اختلف بشدة وضعف أو تقدم وتأخر فمشكك (٨) كالوجود
والأبيض .

-
- (١) قال التبريزي : هذا اشارة الى قول الامام (اى الرازى) فانه تسمك
في عدم اشتراط اللزوم الخارجي في دلالة الالتزام : بأن الجوهر والعرض
متلازمان في الخارج ، مع عدم استعمال لفظ أحدهما للآخر .
وقال الامام قطب الدين المصرى ، والقاضي سراج الدين الارموى : في
كلام الامام نظر ، لأن الكلام في الدلالة ، لا في الاستعمال ، ولا يلزم من انتفاء
الاستعمال انتفاء الدلالة ، ان ليس نفسها ولا لازمها . شرح البديع :
لوحة (١٨) ، وانظر : فصول البديع : ١٨ / ١ - ١٩ .
- (٢) وهي : الماضي ، والمضارع ، والأمر . انظر تفصيل هذا التقسيم في :
احكام الآمدى : ١٦ / ١ .
- (٣) أى المفرد . انظر تعريفه في التعريفات ص ٢٢٣ .
وانظر تفصيل هذا التقسيم في احكام الآمدى : ١٦ / ١ - ١٨ .
- (٤) بأن يتعدد الاسم ويتحد سماه .
- (٥) اى القسم الأول من تقسيم المفرد ، وهو أن يتحد اللفظ والمعنى .
- (٦) في نسخة أ وب زيادة (بالفعل أو بالقوة) ولعلها تفسير من أحد الملاك
او النساخ .
- (٧) فان مفهومه الكلي الحيوان الناطق ، والافراد المندرجة تحت الانسان في هذا
المعنى على سواء .
- (٨) وفي ب : مشكل . باللام وهو تحريف . والمشكك هو : الكلي الذى لم يتساو
صدقه على افراده ، بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض
الآخر ، كالوجود ، فانه في الواجب أولى وأقدم وأشد ما في الممكن . قاله
الجرجاني في التعريفات ص ٢١٦ ، وانظر شرح تنقيح الفصول : ص ٣٠ - ٣١ ،
المحل على جمع الجوامع : ٢٧٥ / ١ ، ارشاد الفحول : ص ١٧ ، مختصر
ابن الحاجب وشرحه : ١٢٦ / ١ ، تقرير الشربيني : ٢٧٤ / ١ .

- والثاني (١) : المتباينة كالانسان والفرس .
والثالث (٢) : ان وضع للكلمة وضعاً أولاً فمشارك كالعين (٣) ، سواء
تباينت السميات كالجون (٤) للسواد والبياض . أو لم تتباين كالأسود على الأسود
علماً وصفة (٥) ، فان مدلوله في العلمية الذات وفي الاشتقاق الذات مع الصفة .
فالمدلول في العلم (٦) جزء المدلول في المشتق (٧) ، ومدلوله مشتقاً صفة
لمدلول العلم ، وان وضع لبعضها ثم استعير لغيره فاستعماله في الموضوع (له) (٨)
حقيقة وفي غيره مجاز .
والرابع (٩) : المترادفة كالانسان والبشر .

- (١) أي القسم الثاني ، وهو أن يكون الاسم متعدداً ، فاما أن يكون المسمى متحداً
أو متعدداً ، فان كان متحداً فتلك هي الاسماء المترادفة كالبهتر والبهتر
للقصير . وان كان المسمى متعدداً فتلك هي الاسماء المتباينة كالانسان
والفرس . انظر الاحكام : ١٨/١ ، وانظر تفصيل المتباين في شرح
تنقيح الفصول : ص ٣٢ .
(٢) أي القسم الثالث وهو أن يتحد الاسم ويختلف معناه ، وهو المشترك . انظر
تفصيله في شرح تنقيح الفصول : ص ٢٩ ، الاحكام : ١٩/١ ، العنصر
على ابن الحاجب : ١٢٧/١ ، ارشاد الفحول ص ١٩ ، التلويح على
التوضيح : ٣٢/١ ، التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ ، اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ٣٧/١ وما بعدها ، نقض المنطق : ص ١٩٤ .
(٣) للبصرة ، والجارية ، والجاسوس .
(٤) الجون : الابيض ، والجون أيضاً الأسود ، وهو من الأضداد وجمعه : جون
بضم الجيم ، مختار الصحاح : مادة (ج و ن) ص ١١٨ .
(٥) كما اذا اطلقنا اسم الأسود على شخص من الاشخاص بطريق العلمية ، واطلقناه
عليه بطريق الاشتقاق من السواد القائم به ، فان مدلوله عند كونه علماً انما
هو ذات الشخص ومدلوله عند كونه مشتقاً الذات مع الصفة وهي السواد ،
فالذات التي هي مدلول العلم جزء من مدلول اللفظ المشتق ، ومدلول
اللفظ المشتق وصف لمدلول العلم . الاحكام : ١٨/١ .
(٦) وفي ج (الصفة) بدلاً من العلم ، وهو خطأ .
(٧) انظر : تفصيل القول في العلم المشتق في احكام الأمدى : ٥٤/١ - ٥٦ ،
التلويح على التوضيح : ٣٣/١ - ٣٤ .
(٨) ما بين الحاصرتين ، زيادة من : (ب) .
(٩) أي التقسيم الرابع ، وهو أن يتعدد الاسم ، ويتحد معناه ، وهو المترادف ،
ومثاله ما ذكر المصنف ، وكالسيف ، والصارم ، والمهند . وانظر تفصيل
الكلام عليه في احكام الأمدى : ٢٣/١ ، المحلى على جمع الجوامع :
٢٧٥/١ ، ٢٩٠ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣١ ، ارشاد الفحول : ص ١٨ .

قاعدة :

قد اصطلح قوم (١) على تسمية الكلبي (٢) الذي تسميه المطلق (٣)

- (١) قيل : هم بعض الحنفية والشافعية .
انظر : حاشية البناني : ٣٩٩/١ ، تقرير الشرييني : ٣٩٩/١ ،
تيسير التحرير : ١٩٤/١ ، وما بعدها ، المنحول : ص ١٣٩ - ١٤٠ ،
البرهان : ٣٢٠/١ - ٣٢٣ ، احكام الآمدى : ١٦/١ .
- (٢) الكلبي الحقيقي : ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كالانسان .
وانما سمي كلبياً لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة الى الجزئي ، والكلبي جزء
الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل ، والمنسوب الى الكل كلبي .
والكلبي الاضافي : هو الأعم من شيء .
واعلم انه اذا قلنا : الحيوان مثلا كلبي فهناك أمور ثلاثة : الحيوان من
حيث هو هو ، ومفهوم الكلبي من غير اشارة الى مادة من المواد ، والحيوان
الكلبي وهو المجموع المركب منهما أي من الحيوان والكلبي .
والتغاير بين هذه المفاهيم ظاهر ، فان مفهوم الكلبي ما لا يمنع نفس تصويره
عن وقوع الشركة فيه . ومفهوم الحيوان : الجسم النامي الحساس المتحرك
بالارادة ، فالأول يسمى كلبياً طبيعياً لأنه موجود في الطبيعة أي في
الخارج ، والثاني كلبياً منطقياً ، لأن المنطق إنما يبحث عنه .
والثالث : كلبياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل .
والكلبي اما ذاتي ، وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس .
وإما عرضي : وهو الذي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأن لا يكون جزءاً ،
أو بأن يكون خارجاً كالضاحك بالنسبة الى الانسان .
قاله الجرجاني في التعريفات : ص ١٨٦ ، ولأسنوى مثل هذا التفصيل
في شرحه على منهاج البيضاوى : ١٨٦/١ .
وانظر شرح تنقيح الفصول : ص ٢٧ ، المحلي على جمع الجوامع :
٢٧٤/١ ، حاشية البناني وتقرير الشرييني : ٢٧٤/١ ، ٤٠٣ ،
احكام الآمدى : ١٦/١ ، تحرير القواعد المنطقية وحاشية الجرجاني
عليه : ص ٤٤ ، شرح الكوكب المنير : ١٣٢/١ وما بعدها .
المطلق : هو ما دل على واحد غير معين . (٣)
قال الشيخ عبد الرحمن الشرييني في تقريره على شرح الجلال المحلي : هو من
قبيل العام عند القائل بعموم النكرة في الاثبات وهم الحنفية . حاشية البناني :
٤٠٨/١ . ونسب مثل هذا للامام الشافعي ولكن ابن ملك في شرحه على المنار
انكر ذلك وقرر انه إنما أراد اصطلاح المنطقيين لا الاصوليين فقال : وما قاله
بعض الشارحين : سمي الشافعي المطلق عاماً على اصطلاح المنطقيين فظن
علماءنا انه أراد به اصطلاح الاصوليين وشنعوا عليه ، فلا يخفى ضعفه :
ص ٣٢٥ .

بالعام (١) ، والجزئي (٢) بالخاص (٣)

قال عزمي زاده في حاشيته على شرح المنار تعليقا على نسبة ذلك السبي الشافعي : وليس بمستبعد لأن فيه ايضا عموما وان كان على سبيل البدل ، وقد عد بعض اصحابنا ما كان عموه كذلك من العام كما مر غير مرة فلا حاجة في ذلك الى المصير الى اصطلاح المنطقيين كما زعم الشارح : ص ٣٢٥ .

وانظر تعريف المطلق ومباحثه في : المحلي على جمع الجوامع : ٤٠٨/١ ، كشف الاسرار : ٢٨٦/٢ ، شرح التلويح : ٦٣/١ ، شرح التوضيح : ٦٣/١ ، اصول السرخسي : ٢٦/١ ، التعريفات : ص ٢١٨ ، المعتمد : ١٠٨/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٩ ، احكام الآمدى : ٣/٣ .

هو في اللغة بمعنى الشامل . (١)
واصطلاحا : عرفه البزدوى فقال : العام هو كل لفظ ينتظم جمعا من الاسماء لفظا أو معنى . حاشية الكشف : ٣٣/١ ، وانظر كشف الاسرار : ٣٣/١ . وهذا تعريف العام عند من لم يشترط الاستفراق وهم اكثر مشايخ الحنفية . انظر : اصول السرخسي : ١٢٥/١ .

أما من اشترط الاستفراق وهم عامة أصحاب الشافعي ومشايخ العراق من الحنفية فيعرفونه بأنه لفظ وضع وضعا واحدا لكثير غير محصور مستفراق جميع ما يصلح له ، ذكره الجرجاني في التعريفات : ص ١٤٥ ، وعرفه في شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بأنه لفظ يستفراق الصالح له من غير حصر : ٣٩٩/١ ، وانظر مباحث العام مع تعريفه في شرح المنار لابن طلك ص ٢٨٤ ، وحاشية الرهاوى على شرح المنار : ص ٢٨٤ ، أصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٣/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٨ ، تيسير التحرير ١٩٠/١ - ١٩٤ ، المنحول : ص ١٣٨ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار : ٨٤/١ ، المستصفي : ٤٠٢/١ ، ٣٢/٢ ، المعتمد : ٢٠٣/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول : ص ١١٢ ، احكام الآمدى : ١٩٥/٢ ، التلويح على التوضيح : ٣٣- ٣٢/١ ، التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٥٥/١ وما بعدها .

وانظر : الفرق بين المطلق والعام في : نهاية السؤل : ٦٠/٢ ، منهاج العقول : ٥٩/٢ .

الجزئي : هو الذي يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه . كزيد . شرح تنقيح

الفصول : ص ٢٧ ، وانظر شرح الجلال : ٢٧٤/١ ، احكام الآمدى ١٧/١ .

الخاص : كل لفظ موضوع لمعنى معلوم على الانفراد وكل اسم لمسمى معلوم على الانفراد ومنه يقال : اختص فلان بملك كذا أى تفرد به ولا شركة للغير معه وخصني فلان بكذا أى أفرده لي . ومعنى الخصوص في الحاصل : الانفراد وقطع الاشتراك ، فاذا أريد به خصوص الجنس قيل انسان ، واذا أريد به خصوص النوع قيل رجل ، واذا أريد به خصوص العين قيل زيد . اصول السرخسي :

١٢٤/١ - ١٢٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٠/١ - ٣٢ ، احكام

الآمدى : ١٩٦/٢ وما بعدها . التلويح على التوضيح : ٣٢/١ ، ٣٤ ،

التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ ، ٣٤ ، المستصفي : ٣٢/٢ وما بعدها ،

فواتح الرحموت : ٢٥٥/١ وما بعدها .

قالوا (١) اشتراك الأشخاص في الانسانية ليس في مجرد الاسم ، وليس وقسوع الانسان عليها كوقوع زيد على جمع تسموا به فان زيدا لم يسم به الا لأنه هو لا لمعنى كلي يطابق كل زيد ، ولورأيت رجلا مجهول الاسم حكمت بأنه انسان ، ولم تحكم بأنه زيد حتى تسأل عنه فعلت أنك في هذا الحكم تمثل صورة كلية مطابقة لكل انسان فساغ لك الحكم ، ولم تتمثل من زيد وصورة تطابق كل زيد لتحكم به .

فاذا عرفت الفرق وأن وقوع اسم الليث على الأسد لا يمنع الشركة ووقوعه على شخص انساني يمنعها وأن مفهومه يختلف بالاعتبارين عرفت أن العموم انما هو من عوارض المعاني دون الألفاظ (٢) ، فان اسم الليث واحد في المفهومين المختلفين وقد صح العموم في أحدهما دون الآخر ، فلولا اعتبار المعنى لتساويا في المنع وعدمه لاتحاد الصيغة ، ويصح أن يقال : هو من عوارض الألفاظ من حيث أنها ذات معان تطابق كثره (٣) .

- (١) في (ب) واعلم أن اشتراك . وكذلك في المتن الذي شرحه التبريزي .
(٢) هذه طريقة الامام السرخسي : ١٢٥/١ ، والبزدوى : ٣٣/١ ، وهذا يشعر أن في المسألة خلافا بين الأصوليين ، ولكن البناني في حاشيته على شرح الجلال أنكرو وجود خلاف في هذه المسألة ، وقال : " قوله : دون المعاني " نيه بذلك على دفع ما يوهمه ظاهر تعبير المصنف من أن كون العموم من عوارض الالفاظ مختلف فيه مع أنه متفق عليه ، وانما موضع الخلاف : اختصاص ذلك بالالفاظ أو عدم اختصاصه ، فمرجع الأصحية في كلامه الى القيد الذي زاده الشارح أعني قوله " دون المعاني " : ٤٠٣/١ .
وقال الشيخ الشريهني في تقريره : نقل السعد عن شارحي مختصر ابن الحاجب أن النزاع لفظي لأنه إن أريد بالعموم استغراق اللفظ لسمياته على ما هو مصطلح الاصول فهو من عوارض الالفاظ خاصة ، وان أريد شمول أمر لمتعدد ، عم الألفاظ والمعاني ، وان أريد شمول مفهوم لافراد كما هو مصطلح اهل الاستدلال اختص بالمعاني . ثم قال الشريهني : وقد عرفت سابقا ان الكلام الآن في مباحث الاقوال ، وحيثنذ فالعموم بالمعنى الأول ، فمراد المصنف الرد على من قال في هذا المقام ان العموم من عوارض المعاني ، لأن العموم فيه هو الاستغراق ولا يعرض للمعنى .

وقد نبه الشارح المحقق على ذلك بتفسير الاستغراق هناك بالتناول والعموم هنا بالشمول . تقرير الشريهني : ٤٠٣/١ ، وانظر توضيح التبريزي على البديع لوحة ٢١ - ٢٢ ، والتلويح على التوضيح : ٣٥-٣٤/١ احكام الأمدى : ١٩٨/١ - ١٩٩ ، كشف الاسرار : ٣٣/١ ، فتح الغفار بشرح المنار : ٨٤/١ وما بعدها .

- (٣) في (أ) : كثيرة ، وهو خطأ .

من عدمه ، فانه كلما صدق السواد صدق اللون من غير عكس ، فكذلك (١) كلما صدق
اللا لون صدق اللا سواد من غير عكس .

قاعدة : كل معقولين غير متباينين فأحدهما مع الآخر ؛ اما أخص
مطلقا أو أعم مطلقا ، أو أعم من وجه وأخص من وجه كالانسان والأبيض ، فمن الانسان
ماليس بأبيض ، ومن الأبيض ماليس بانسان ، أو متساويان كالناطق والانسان ،
فالا ولا (٢) لا يتعاكسان (٢) رأسا برأس ، بل كل من الموصوفات بأحدهما يوصف بالآخر ،
وليس كل ما يوصف بالآخر يوصف به بل بعضه ، والا خيران (٤) يتعاكسان ، والا وسطان (٥)

== لم يوجد للزم وجود الخاص بدون العام المستلزم لعدم الخاص ، فيكون
اجتماع وجود الخاص وعدمه .

ولمزيد من الايضاح : انظر لوحة (٢٤) ، وانظر : الجرجاني علسي
شرح العضد : ١٢٦/١ ، وشرح تنقيح الفصول : ص (٢٧) ، ومتن
ايساغوجي في مجموع مهمات المتون : ص ٢٧٢ .

- (١) وفي ب : وكذلك .
(٢) يعني اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق .
(٣) قال في مختار الصحاح : العكس ردك الشيء الى أوله : ص ٤٤٩ .
وقال في المصباح المنير : يقال : عكست البعير ، اذا شدت عنقه الى
إحدى يديه وهو بارك ، وعكست عليه أمره ردت عليه ، وعكسته عن أمره منعتة ،
وكلام معكوس : مقلوب غير مستقيم في الترتيب أو في المعنى . مادة (ع ك س)
٧٤/٢ . وقال التبريزي في توضيح هذه اللفظة : أى كلما صدق عليه
أحدهما صدق عليه الآخر ، ولا يجب كلما صدق عليه الآخر صدق عليه الأول ،
بل كل ما كان موضوعا بالأخص كالانسان يجب ان يكون موضوعا بالأعم كالحيوان . وليس
كل ما كان موضوعا بالأعم كالحيوان يجب ان يكون موضوعا بالأخص كالانسان بل بعض ما
يوصف بالحيوان يجب ان يوصف بالانسان . لوحة (٢٥) .
(٤) أى المتساويان كالانسان والناطق يتعاكسان رأسا برأس ، فكل ما كان
موصوفا بالانسان يجب ان يكون موصوفا بالناطق لأن كل انسان ناطق وبالعكس
كبل ما كان موصوفا بالناطق يجب ان يكون موصوفا بالانسان لأن النطق من
خصائص الانسان ، والا لم يكونا متساويين .
(٥) يعني اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان والابيض . فلا يلزم من صدق
الانسان علسي الأبيض صدق كل أبيض على الانسان . فمن الانسان ماليس
بأبيض ، ومن الأبيض ماليس بانسان ، وعلى هذا لا يتعاكسان على الحصر ،
بل على البعض ، حيث يجتمعان في مادة ويفترقان .
شرح التبريزي لوحة (٢٥) ، مجموع مهمات المتون : ص ٢٧٢ .

لا يتعاكسان على الحصر بل على البعض ، وإذا تحقق عام وخاص مطلقان فلاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم ضرورة والا لوجود (١) ما هو أخص بدون الأعم ومعه أيضا استلزم أن يكون الأخص مطلقا أعم من أعمه .

قاعدة : والمعنى العام إذا وجب له أمر أو امتنع عليه لذاته (٢) اطرد فيها وقع تحته ، وما أمكن له (٣) لذاته يفقد (٤) لا يمكن لما تحته (٥) ، فإن خواص ماتحته قد يجب باعتبارها (٦) ويمتنع عليها ما يمكن بالاعتبار الأعم .

قاعدة : واللازم الحقيقي (٧) ما لا يفارق الشيء في الخارج والذهن

(١) وفي ب : لوجود .
(٢) أي أن ذات العام تقتضي وجوب ذلك الأمر له . أو تقتضي انعدام ذلك الأمر له . وحاصله : أنه إذا تحقق معنى عام ووجب له أمر لذاته ، أو امتنع عليه أمر لذاته وجب أن يطرد الحكمان على جميع الجزئيات المندرجة تحت ذلك العام ، فكل ما وجب له وجب للجزئيات ، وكل ما امتنع له امتنع للجزئيات .

مثال الأول : الحساس ، فإنه واجب للحيوان فوجب أن يكون واجبا للإنسان والفرس وسائر الجزئيات المندرجة ، لأن الحساس لازم ذاتي للحيوان ، والحيوان واجب ذاتي للإنسان واللازم لللازم لازم .

ومثال الثاني : كانقسام الجسم النامي إلى الجماد والحيوان فإنه ممتنع لذات الجسم النامي ، لأن الانقسام إلى الجماد والحيوان ممتنع للجسم النامي فيجب إمتناعه لكل جزئي تحت الجسم النامي كالشجرة والحيوان . وإذا أردت المزيد من الأيضاح ، انظر : شرح التهريزي لوجه (٢٥) ، وتعريفات الجرجاني : ص (٢٢٠) .

(٣) أي للعام ، والممكن لذاته هو الذي لا تقتضي ذاته الوجود ولا العدم ، وهو أن وجد يقال واجب بالغير ، وإن لم يوجد سمي ممتنعا بالغير ، وإن لم يعتبر ما عليه من الوجود والعدم يسمى الممكن المطلق ، أعني الامكان الخاص . انظر : التعريفات للجرجاني : ص ٢٠٦ ، وشرح التهريزي لوجه (٢٥) .

(٤) في (ب) وقد .

(٥) لجواز أن يكون ممكنا للعام وواجبا للجزئيات المندرجة تحته أو ممتنعا لها .

(٦) في (ب) : باعتبارها ، والمثبت هو الصحيح .

(٧) قوله "واللازم الحقيقي" الذاتي والعرضي اللازم ، وهو الذي لا يفارق الشيء ذهنا وخارجا جميعا . شرح التهريزي لوجه ٢٦ . وانظر مباحث اللازم في : احكام الامدى ١/١٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤ وما بعدها ، التعريفات ص ١٩٠ -

جميعا كالزوجية للأربعة بعد فهمها (١)، والأمر الواحد اذا اجتمع مع شيئين متقابلين (٢) لم يكن لحقوق أحدهما إياه لذاته، بل لأمر خارجي، والحقيقة الإنسانية اذا تشخصت بالوقوع في الأعيان وعت بشرط التجرد فهي لذاتها لا تقتضي عموما ولا خصوصا، وكل ما لحقه أمر بسبب اذا تجرد عن ذلك السبب لا يلزمه لذاته والا ما افتقر الى الخارجي، فصح أن العموم والخصوص عرضيان للألفاظ من حيث انها ذوات معان، وعرضيان للمعاني لا من حيث أنها ذوات ألفاظ، وليس (٣) بعرضيين لازمين، بل عارضين.

قاعدة :

ولا دلالة للعام على الخاص من حيث خصوصه، وللخاص دلالة على العام اللازم اما تضمننا ان كان جزؤه (٤)، أو التزاما (٥) ان كان خارجا عنه. فالقائل : رأيت فعلا وحركة ولم أر صلاة صادق، والقائل : رأيت صلاة ولم أر حركة ولا فعلا كاذب لدلالة الصلاة ضمنا (٦) على الحركة والفعل، والخاص لما لم يكن جزء العام ولا لازمه ولا كله لتحققه وونه انتفت الدلالات كلها، ومن هذه القاعدة يعلم أن من اعترف (٧) أن الانسان عام أخطأ في تعريف هذا العموم بأنه اللفظ الواحد الدال على شيئين فصاعدا، فان الإنسانية لا دلالة فيها على الكثرة، بل على معنى واحد (٨) يلزمه صحة انطباقه على الكثرة لا دلالة عليها.

- (١) هذا القيد يخرج الذاتي، لأن الذاتي يفهم قبل الذات، بخلاف اللازم، فان فهمه بعد فهم الذات. انظر شرح التبريزي نفس اللوحة.
- (٢) كالجسم، يجتمع تارة مع السواد، وأخرى مع البياض، فلحوق أحدهما للجسم ليس لأنه من مقتضيات ذات الجسم، بل لسبب خارج عن ماهية الجسم، ان لو كان لذاته، لكان لازما له، لأن اللازم الحقيقي هو الذي لا يفارق الشيء ذهنا، وخارجا. شرح التبريزي لوحة (٢٦).
- (٣) أي العموم والخصوص، ليسا بصفتين ذاتيتين للانسان، بل عارضين، يجوز انفكاك احدهما عن الحقيقة الإنسانية.
- (٤) أي ان كان العام اللازم جزء الخاص، كدلالة الانسان على الحيوان انظر دلالة الخاص على العام في المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٤٠٨/١، فتح الغفار بشرح المنار : ٨٦/١، وما بعدها.
- (٥) أي : أو بالتزام ان كان العام/خارجا عن ماهيته، كدلالة الناطق على الحيوان انظر تفصيل دلالة المطابقة والتضمن والالتزام في : احكام الآمدى : ١٥/١، المستصفي : ٣٠/١، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٣٨-٢٣٧/١ شرح العضد على ابن الحاجب : ١٢٠/١-١٢١.
- (٦) وفي (ب) : تضمننا.
- (٧) كحجة الاسلام الغزالي : انظر المستصفي : ٣٢/٢ وقد دافع عنه التبريزي في شرحه ووجه قوله توجيهها حسنا . انظر لوحة : (٢٧).
- (٨) هو الحيوان الناطق .

قاعدة :

يفرق فيها بين هذا العموم وبين الاستفراقي (١) وهذه (٢) الأحكام للعام بمعنى عدم منع الشركة وهو الذي يضاف الى المفرد من دون ضمنية تعريف أو غيره ، فأما العام الاستفراقي فهو المنسوب الى الخبر (٣) ، فقولنا : كل شيء ليس معناه كل الشيء ، فان الأول كل عددي ، والثاني كل مجموعي ، وأنت تقول : كل حبة من البر غير متقوم ، ولا تقول كل الحبات منه غير متقوم ، ويعرف العددي بالتنونين والمجموعي باللام ، والأول هو الاستفراقي فانه يشير الى تحقق الحكم في كل واحد واحد ، فكل سواد لون معناه كل واحد واحد مما يوصف (٤) بأنه سواد كيف كان فانه موصوف بأنه لون . والعام المعنوي (٥) يلزم من كذبه كذب الخاص ، ولا عكس ، ومن صدق الخاص صدقه ولا عكس . والاستفراقي يلزم من كذب الحكم على الخاص كذبه ولا عكس ، ومن صدق الحكم فيه صدقه على الخاص ولا عكس ، وهذا العام هو الذي يتأتى الاحتجاج به لتعرضه للأحاد ، بخلاف الأول فانك تحكم عليه بما لا يتعدى الى الاشخاص تقول : السواد يمكن تخصصه بالانسان ، ولا تقول : كل سواد فانه اذا تشخص بغيره فعرض في الانسان لم يكن هو هو فلم يمكن للأحاد ما أمكن للماهية المطلقة ، وهذه قواعد مهمة ونفعها عظيم .

- (١) العام على قسمين : عام معنوي وهو الذي عرفناه سابقا .
وعام استفراقي : وهو الذي ينسب الى الخبر لا الى اللفظ وحده .
قال عنه التبريزي في شرحه : والتحقيق فيه أن عمومته لسبب أداة أو ضمنية أخرى لا بمجرد المفهوم ، ولا يظهر لك العموم فيه الا بنسبة شيء اليه أعم من أن يكون نسبة خبرية أو طلبية . لوحة (٢٨) وانظر البرهان : ١/٣٢٠-٣٢٣ ، التعريفات : ص ١٤٥ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ١/٣٩٩ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار : ١/٨٥-٨٦ .
- (٢) في (ب) : فهذه .
- (٣) الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب .
- وقال في المصباح المنير : واسم ما ينقل ويتحدث به خبر ، والجمع اخبار .
واخبرني فلان بالشيء فخبيرته . مادة (خ ب ر) ١/١٢٤ .
- (٤) في (أ) وصف .
- (٥) فيه اشارة الى فرق آخر بين العام المعنوي بمعنى اعتبار عدم منع الشركة وبين العام الاستفراقي . فالعام المعنوي يلزم من كذبه كذب الخاص فكما لم يصدق الحيوان لم يصدق الانسان من غير عكس أي ولا يلزم من كذب الخاص كذب العام لجواز كذب الخاص كانتفاؤه الانسان مثلا وصدق العام بوجود الفرس مثلا . ويلزم من صدق الخاص لصدق الانسان صدق العام لصدق الحيوان من غير عكس ، اي ولا يلزم من صدق العام كالحيوان مثلا صدق الخاص كالانسان .
واما العام الاستفراقي فحكمه عكس هذا ، فانه يلزم من كذب الحكم على الخاص تحت العام الاستفراقي كذب الحكم عليه ، ولا يلزم من كذب الحكم على العام كذبه على الخاص . ولمزيد من الايضاح انظر شرح التبريزي لوحة (٢٨) .

مسألة :

المشترك (١) جازز وواقع (٢) في اللغة والقرآن ، أما الأول (٣) : فلمقدم امتناع وضع لفظ واحد لمفهومين مختلفين على البدل من واضع واحد أو واضعيين

(١) المشترك : لفظ واحد موضوع لمعنيين مختلفين أو أكثر من حيث هما كذلك مثل لفظة القرء والمولى . انظر : المصباح المنير : ٣٣٣/١ ، وأصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٧/١ - ٣٨ . وقال الشريف الجرجاني : المشترك ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير كالعين لاشترائه بين المعاني ومعنى الكثرة ، ما يقابل الوحدة ، لا ما يقابل القلة ، فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط كالقرء والشفق . فيكون مشتركا بالنسبة الى الجمع ومجلا بالنسبة الى كل واحد . والاشترار بين الشيئين ان كان بالنوع يسمى ماثلة كاشترار زيد وعمرو في الانسانية وان كان بالجنس يسمى مجانسة كاشترار انسان وفرس في الحيوانية . وان كان بالعرض : ان كان في السكم يسمى مادة كاشترار ذراع من خشب وذراع من ثوب في الطول . وان كان في الكيف يسمى مشابهة كاشترار الانسان والحجر في السواد . وان كان بالضاف يسمى مناسبة كاشترار زيد وعمرو في بنوه بكر . وان كان بالشكل يسمى مشاكلة كاشترار الأرض والهواء في الكريه . وان كان بالوضع المخصوص يسمى موازنة وهو ان لا يختلف البعد بينهما كسطح كل فلك . وان كان بالاطراف يسمى مطابقة كاشترار الاجاننتين في الأطراف : التعريفات ص ٢١٥ .

(٢) خلافا لبعضهم كثعلب والابهري والبلخي في نفيهم وقوعه مطلقا ، وخلافا لقوم آخرين نفوا وقوعه في القرآن .

انظر : مباحث المشترك وخلافهم فيه في : المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٩٢/١ - ٢٩٣ ، احكام الآدى : ٢١/١ - ٢٢ ، نهاية السؤل : ٢٢٤/١ - ٢٢٦ ، مناهج العقول : ٢٢٤/١ وما بعدها ، كشف الاسرار : ٣٩/١ - ٤٠ ، ٣٣/٢ ، التلويح على التوضيح : ٣٢/١ التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٩ ، ارشاد الفحول : ص ١٩ ، المستصفي : ٣٥٥/١ ، المعتمد : ٢٢/١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، اصول السرخسي : ١٢٦/١ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، فواتح الرحموت : ١٩٨/١ وما بعدها . روضة الناظر : ص ٩ ، فصول البدايع : ٩١/١ وما بعدها .

أى : الجواز العقلي . (٣)

يشتبه وضعاها ، على أن الوضع تابع للفرض (١) ، وقد يقصد التعريف الاجمالي (٢) كالتفصيلي (٣) ،

وأما الثاني (٤) فقليل (٥) : المسميات غير متناهية ، والأسماء متناهية لتركبها من الحروف المتناهية ، فلولا وقوعه لخلت أكثر المسميات ما (٦) يدل عليها وليس بسديد (٧) لعدم لزوم تناهي الألفاظ وان تركبت من الحروف المتناهية. وان سلم منع أن المتضادة والمختلفة التي يوضع لها المشترك غير متناهية وان سلم الا أن الوضع يشترط له القصد ويستحيل في غير المتناهي وان سلم (٨) لم يلزم الوضع كأنواع الروائح وكثير من المصنفات . وقيل (٩) : اطلاق اللفظة القرء على الطهر والحيف دليل

(١) أي : وضع اللفظ تابع لغرض الواضع.

(٢) في (أ) والاجمالي .

(٣) أي ان الواضع كما أنه قد يقصد تعريف الشيء لغيره مفصلا ، فقد يقصد

تعريفه مجملا غير مفصل ، إما لأنه علمه كذلك ولم يحلمه مفصلا ، أو لمحذور يتعلق بالتفصيل دون الاجمال ، فلا يبعد لهذه الفائدة منهم وضع لفظ يدل عليه من غير تفصيل . الاحكام : ١٩/١ ، وانظر كشف الاسرار :

٣٩/١ ، وارشاد الفحول : ص ١٩ .

(٤) أي الوقوع ، وهو كونه واقع في اللفظة .

(٥) فيه اشارة الى أدلة القائلين بالوقوع وهي ثلاثة :

الأول : أشار اليه المصنف بقوله : المسميات غير متناهية والاسماء متناهية . والثاني : أشار اليه بقوله : وقيل اطلاق اللفظة القرء على الطهر والحيف دليل الوقوع :

والدليل الثالث : أشار اليه المصنف بقوله : والاقرب أن يقال . وقد

زيف المصنف الدليلين الأولين وقرر الدليل الثالث . وهو اختيار سيف الدين

الآمدى ، انظر الاحكام : ٢٠/١ - ٢١ ، ونهاية السؤل : ٢٢٤/١ -

٢٢٦ ، مناهج الفصول : ٢٢٤/١ وما بعدها .

(٦) في (أ) : عما .

(٧) فيه اشارة الى تزيف هذا الدليل .

(٨) أي وان سلم الملازمة ، وهي : " لو لم يكن المشترك واقعا ، لخلت أكثر المسميات عن الاسم "

لكن لا يلزم من ذلك الوضع ، فان كثيرا من المعاني لم تضع العرب بازائها ألفاظا تدل

عليها ، لا بطريق الاشتراك ، ولا التفصيل ، كأنواع الروائح وكثير من الصفات ، كالألام

والافراح . وانما تعرف باضافتها الى غيرها ، كريح الورد ، وريح العود .

انظر : احكام الامدى ٢٠/١ ، شرح التبريزي لوحة ٣٤ ، ، ارشاد الفحول ص ١٩ .

(٩) قال بذلك اهل اللفظة ، قال الآمدى : قال ابو الحسين البصرى : اطلق اهل اللفظة

اسم القرء على الطهر والحيف وهما ضدان . فدل على وقوع الاسم المشترك في اللفظة .

الاحكام ٢٠/١ ، وانظر المعتمد ٣٢٢/١ ، ٣٢٤ وما بعدها .

الوقوع ، فيقال : كونه مشتركا غير منقول ولعل الاطلاق لمعنى مشترك أو أنه حقيقة فسي أحدهما مجاز في الآخر وان خفي ، وهذان (١) أحق نغيا، للتجوز والاشترك فسي الأول ، وترجيحا للمجاز على الاشتراك في الثاني ،

والاقرب (٢) أن يقال : الموجود صادق على القديم (٣) والحادث حقيقة فان كان مدلوله الذات فهي مخالفة لكل ماسواها من الحوادث والا لوجب الاشتراك في الوجوب بالذات أو صفة زائدة فان اتحد (٤) المفهوم منها ومن اسم الموجود فسي الحادث استلزم أن يكون مسمى الوجود في الحادث واجبا لذاته ، أو وجود القديم ممكنا وان اختلف المفهومان وقع المشترك ، المانعون (٥) الاشتراك يخل بمقصود الوضع وهو الفهم لتساوي النسبة وخفاء القرائن وأجيبوا : بأن فهم الجملة مقصود وليس فهم التفصيل ضروريا كاسماء الأجناس .

وأما الثالث (٦) فكقوله : ﴿ والليل اذا عسعس ﴾ (٧) لأقبل وأدبر ، و ﴿ ثلاثة قروء ﴾ (٨)

وما قبله (٩) ان قرن به البيان طال بغير فائدة والا فلا فائدة، مردود بانها الاستعداد للامتنال بتقدير البيان بظهور دليل التعيين ونيل الثواب بالاجتهاد

- (١) أي الاحتمالان أحق بالنفي لوجود التجوز والاشترك في الأول ، ووجود ترجيح المجاز على الاشتراك في الثاني .
- (٢) هذا هو الدليل الثالث الدال على وقوع الاشتراك ، وهو الأوجه عند المصنف كما ذكرنا سابقا . انظر تفصيله في احكام الآدى : ٢٠/١ - ٢١ .
- (٣) وصف الله تعالى بالقدم لم يرد في نصوص الشرع ، وانما ورد وصفه بالأول والآخر والظاهر والباطن في قوله تعالى من سورة الحديد : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ﴾ الآية " ٣ " . فالأولى أن لاتصف الله الا بما وصف به نفسه ، وان تقتصر على ماورد ، تنزيها لله تعالى عن النقائص .
- (٤) في (ب و ح) : الحد ، وهو تحريف .
- (٥) أي المانعون من وقوع الاشتراك في اللفظة .
- (٦) انظر تفصيل حججهم والجواب عليها في الاحكام : ٢١/١ - ٢٢ . وهو كون الاشتراك واقع في القرآن . انظر تفصيل ذلك في : الاحكام ٢٢/١ ، ارشاد الفحول : ص ١٩ - ٢٠ .
- (٧) الآية " ١٧ " من سورة التكويد .
- (٨) الآية " ٢٢٨ " من سورة البقرة .
- (٩) أي ، ومايقوله المانع من مجيء الاشتراك في القرآن . . . الخ . انظر اعتراضه هذا وجوابه في الاحكام : ٢٢/١ ، نهاية السؤل :

في التأويل (١) .

مسألة :

الترادف (٢) جاز وواقع ، أما الأول (٣) فلعدم امتناع وضع واحد ألفاظا لمعنى ويتفق عليه ، أو من واضعين لاشعور لأحدهما بالآخر ، ويشتهر الوضعان . وأما الثاني (٤) فالصليب (٥) والشوذب للطويل ، والبهر والبهر للقصير ، بالنقل .

(١) يوجد " تنبيه " بعد هذه المسألة في صلب نسخة (ب) ونسخة أخرى كتبت في القرن الثالث عشر بالاضافة الى النسخة التي شرحها التبريزي ، ولا وجود لهذا التنبيه في نسخة المصنف ، لا في الأصل ولا في الهامش بينما وجدته في هامش نسخة (أ) التي هي نسخة أخت المصنف بخط يفاير خط النسخة ، وقد رأيت اثبات ما يتضمنه هذا التنبيه في الهامش للاستفادة منه .

تنبيه :

المشترك يفارق المجمل من حيث يترجح بعض مدلولاته بالاجتهاد ، والمجمل لا يدرك إلا ببيان من المجمل ، وما يترجح من المشترك بالرأي مؤل وما بين من المجمل مفسر .

وانظر شرح التبريزي : لوحة (٣٢) .

(٢) المترادف : ما كان معناه واحدا واسماؤه كثيرة ، وهو ضد المشترك ، أخذنا من الترادف الذي هو ركوب احد خلف آخر كأن المعنى مركوب واللفظين راكبان عليه . كالليث والأسد . قاله في التعريفات ص ١٩٩ . وانظر ص ٥٦ منها . وقال في مختار الصحاح : الردف : المرتدف وهو الذي يركب خلف الراكب وأردفه أركبه خلفه ، وكل شي " تبع شيئا فهو ردفه ، والترادف التتابع . مادة (ر د ف) ص ٢٤ . وانظر تعريف الترادف واختلاف العلماء في وقوعه :

في : تيسير التحرير : ١٧٦/١ وما بعدها ، احكام الأمدى : ٢٣-٢٥ ، شرح الكوكب المنير : ١٤١/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٥٣/١ وما بعدها . المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٩٠-٢٩٢ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣١ ، شرح التبريزي لوحة : ٣٣ ، روضة الناظر : ص ٩ .

(٣) وهو جواز الترادف عقلا .

(٤) أي كون الترادف واقعا بالفعل . فقد ثبت بالنقل عن أئمة اللغة قولهم :

الصليب والشوذب ، للطويل . الخ ما ذكر المصنف ، وانظر الاحكام :

٢٤/١

(٥) وفي (ب) الصليب ، وكذلك في الاحكام ، انظر : ٢٤/١

(٤) قال المانع (١) : في اتحاد المسمى تعطيل فائدة أحد اللفظين ، والمؤونة في حفظ الواحد أخف ، ولأنه اذا اتحد الاسم دعت الحاجة الى معرفته مع خفة المؤونة في حفظه بخلاف ما اذا تعدد لانه ان حفظ الكل شق والا اختل التخاطب لجواز اختصاص كل باسم لا يعرفه الآخر ، وأجيب (٣) بالمنع ، كيف وفيه توسعة وتحصيل للمطلوب بطرق ، مع فوائد تتعلق بالنظم والنثر ومساعدة الفصحاء في مقاصد بيانهم وبيدع الفاظهم ، ولا يجب حفظ الجميع لمعتبر خفة المؤونة ، ومشقة حفظ الجميع باطلة (٤) باللغات المختلفة .

تنبيه :

قد يظن في اسماء وضعت لمسمى باعتبار صفاته (٥) كالسيف والصارم والمهند (٦)

- (١) أى المانع لوقوع الترادف في اللغة ، وهم شذوذ من الناس كما ذكره الآمدى وقد صرح بأسمائهم تاج الدين السبكي ، فقال : خلافا لشعلب وابن فارس في نفيهما وقوع الترادف مطلقا ، والامام الرازى في نفيه وقوعه في الاسماء الشرعية . جمع الجوامع : ٢٩٠ / ١
- وقد ساق المصنف أدلة المانعين ، وهي ثلاثة :
- أولها : أنه يلزم من اتحاد المسمى تعطيل فائدة أحد اللفظين ، لحصولها باللفظ الآخر .
- والثاني : أن المؤونة في حفظ الاسم الواحد اخف من حفظ الاسمين .
- والثالث : أنه اذا اتحد الاسم دعت حاجة الكل الى حفظه ، مع خفة المؤونة بخلاف ما اذا تعدد .. الخ .
- وقد أضاف السيف الآمدى دليلا رابعا وهو :
- أنه لو قيل باتحاد المسمى ، فهو نادر بالنسبة الى المسمى المتعدد بتعدد الاسماء ، وغلبة استعمال الاسماء بآراء المسميات المتعددة تدل على أنه أقرب الى تحصيل مقصود أهل الوضع من وضعهم . الاحكام : ٢٣ / ١ .
- (٢) كذا في الأصل و P . وفي ب وجد : مؤونة . وهو الصواب
- (٣) أى وأجيب عن أدلة المانعين الثلاثة المتقدمة ، بمنعها وعدم التسليم بها .
- وقد فصل القول في ذلك الشارح التبريزى في لوحة (٣٣) فليرجع اليه من أراد التوسع ، بالاضافة الى احكام الآمدى : ص (٢٤) .
- (٤) وفي (أ) باطل . والمثبت هو الصحيح .
- (٥) في (ب) زيادة : " وذاته " .
- (٦) فان السيف اسم للآلة ، والصارم اسم لصفقتها ، أى : الآلة مع حدتها ، والمهند باعتبار جوهره وتلأوه ، أو باعتبار بلد صناعته .
- انظر : شرح التبريزى : لوحة (٣٤) ، وروضة الناظر : ص ٩ ، والمستصفي : ٣٢ / ١ .

أوصاف صفاته كالناطق والفصيح (١) أنها مترادفة وليست (٢).

تنبيه :

والفرق بين المرادف (٣) والمؤكد (٤) والتابع (٥) اللفظي : أن المرادف لا يزيد مرادفه ، إضاهاً ولا يجب تقديم أحدهما ولا يكون بنفسه ، والمؤكد خلافه ، والتابع (٦) ،

- (١) فان الناطق صفة الانسان وذاتياته ، والفصيح صفة في هذه الصفة ، فهذه من المتباينة وليست من المترادف . شرح التبريزي : نفس اللوحة .
- (٢) انظر : أحكام الأمدى : ٢٥/١ ، وروضة الناظر : ص ٩ ، المستقصى : ٣٢/١ .
- (٣) وفي (ب) : المترادف . وقد تقدم تعريفه قريبا .
- (٤) ، التوكيد قسما ، وتوكيد لفظي ، وتوكيد معنوي ، فالتوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به نحو قوله : أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس .
- والتوكيد المعنوي على ضربين : أحدهما ما يرفع توهم مضاف الى المؤكد نحو : جاء زيد نفسه . والثاني : ما يرفع توهم عدم افرادة الشمول ، والمستعمل لذلك : كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع . نحو جاء الركب كله أو جميعه ، وجاء الزيدان كلاهما . وجاءت الهندات كلتاها .
- انظر : شرح ابن عقيل : ١٦٣/٢ ، ١٦٨ ، وشرح قطر الندى : ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وانظر : التعريفات : ص ٥٠ .
- (٥) التابع اللفظي هو التابع في اللفظ ، وقد احترز به عن التابع الاصطلاحي والتابع : هو الاسم المشارك لما قبله في اعرابه مطلقا . والتوابع على خمسة انواع : وهي : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل شرح ابن عقيل : ١٥٠/٢ - ١٥١ ، وانظر : شرح قطر الندى : ص ٢٨٣ . وقال الجرجاني : التابع هو : كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ، وخرج بهذا القيد خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، والمفعول الثالث من باب : علمت ، واعلمت ، فان العامل في هذه الاشياء لا يعمل من جهة واحدة . وهو خمسة أضرب : تأكيد ، وصفة ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف . التعريفات : ص ٥٠ .
- (٦) المراد بالتابع هنا : ما لا يذكر الا مع شبهه تأكيدا ، كحسن بسن ، وعطشان نطشان ، ولو أفرد لم يكن له معنى .
- انظر حاشية البناي : ٢٩٠/١ .

خلافهما (١) حيث يشترط أن يكون على زنته ، وقد لا يفيد (٢) "كحسُنُ بسُنُ" (٣).

تقسيم :

وهو (٤) اما حقيقة (٥) وهي اللفظ (٦) المستعمل فيما وضع له أولا فسي
الاصطلاح الذي به التخاطب ، وهي وضعية (٧) وعرفية (٨) وشرعية (٩) ،
كالأسد والداية والصلاة .

- (١) أي بخلاف المرادف والمؤكد .
والفرق بين المرادف والمتابع هو : أن الاسم وتابعه غير متحدى المعنى .
والتابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه .
واما المترادفان ، فمن شأن كل منهما افادة المعنى وحده . انظر : المحلي
على جمع الجوامع : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، وانظر الفرق بين المرادف والمؤكد
والتابع في الاحكام : ٢٥/١ .
- (٢) قال تاج الدين ابن السبكي : والحق افادة التابع التقوية للمتبوع ، والا لم
يكن لذكره فائدة ، والعرب لحكمتها لا تتكلم بما لا فائدة فيه .
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه : ٢٩١/١ .
- (٣) كذا في الاصل تنوين بالرفع ، وفي ب : تنوين بالكسر في الاثنين .
- (٤) أي اللفظ المفرد .
- (٥) حقيقة في اللغة : فعليه ، بمعنى فاعل ، من حق ، يحق ، اذا ثبت ،
فالحقيقة ثابتة . أو بمعنى مفعول ، من حقه ، يحقه ، اذا أثبتته ، فيكون
مثبتا ، وكل ما هو ثابت أو مثبت فهو حقيقة . انظر مختار الصحاح مادة :
(ح ق ق) ص ١٤٧ . والمصباح المنير : ١٥٦/١ .
- (٦) عرفها بذلك الآمدى في الاحكام : ٢٧/١ ، وانظر تعريف الحقيقة
وأقسامها في : التعريفات : ص ٨٧ - ٨٨ ، والمحلي على جمع الجوامع :
٣٠٠/١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٢ وما بعدها ، ارشاد
الفحول : ص ٢١ ، المعتمد : ١٦/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٣/١ ،
العضد على ابن الحاجب : ١٣٨/١ ، أصول السرخسي : ١٧٠/١
وما بعدها ، كتاب الايمان لشيخ الاسلام ابن تيمية : ص ٧٥ وما بعدها ،
تيسير التحرير : ٢/١ وما بعدها ، شرح التبريزي لوحة (٣٥) ،
المستصفي : ٣٤١/١ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار : ٦١/١ وما بعدها
مختصر البعلي : ص ٤٢ .
- (٧) أي بحسب وضع أهل اللغة ، كالأسد في الحيوان المفترس المعروف .
- (٨) أي بحسب العرف العام ، " كالدابة " لذوات الأربع ، وان كان في أصل
اللفة لكل مادب . أو الخاص ، كالجمع والفرق .
انظر : الاحكام : ٢٧/١ .
- (٩) أي بحسب الشرع ، كالصلاة .

واما مجاز (١) وهو المستعمل في غير ما وضع له أولا في الاصطلاح الذى به التخاطب لما بينهما من العلاقة وهي المشابهة ، اما في الشكل كالانسان على المنقوش أو صفة ظاهرة كالاسد على الشجاع لاخفية كالبحر ، أو لما كان كالعبد على العتيق ، أو لما يكون كالخمر على العصير ، أو للمجاورة كجرى النهر (٢) .

تنبيهه :

اذا جهلا (٣) فالنقل من المعرفات والا فصحة النفي دليل المجاز ،

(١) المجاز في اللفظة : اما مصدر ميمي ، بمعنى الجواز ، واما اسم مكان الجواز ، فنقل الى الجائز ، كالمعدل ، اذا أريد به العادل . ثم نقل الى لفظ استعمل في غير ما وضع له أولا في الاصطلاح الذى به التخاطب لما بينهما من العلاقة . شرح التبريزى : لوحة (٣٥) .
وقال الآمدى : المجاز ، مأخوذ في اللفظة من الجواز ، وهو الانتقال من حال الى حال ، ومنه يقال : جاز فلان من جهة كذا الى جهة كذا . وهو مخصوص في اصطلاح الاصوليين بانتقال اللفظ من جهة الحقيقة الى غيرها وهو اللفظ المتواضع على استعماله ، أو المستعمل في غير ما وضع له أولا في الاصطلاح الذى به المخاطبة ، لما بينهما من التعلق . الاحكام : ٢٨ / ١ ، وانظر تعريف المجاز وكلامهم عليه في : المستصفي : ٣٤١ / ١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٤١ / ١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤ - ٤٧ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار : ٦١ / ١ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٧٠ / ١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٠٣ / ١ ، تيسير التحرير : ٤ / ١ وما بعدها ، المعتمد : ١٧ / ١ ، التمهيد للأسنوى : ص ٤٦ ، ارشاد الفحول : ص ٢١ ، التعريفات ص ٢٠٢ - ٢٠٤ ، شرح التبريزى لوحة (٣٥) ، المحلي على جمع الجوامع : ٣٠٤ / ١ وما بعدها ، مختصر البعلبي : ص ٤٢ .
أى جرى ما في النهر . (٢)

(٣) أى اذا جهل اللفظ فلم يميز هل هو حقيقة أو مجاز فطريق معرفته أمران :
أحدهما : النقل ، بأن نقل عن الواضع أن اللفظ حقيقة في هذا المعنى مجاز في ذاك ان كان الحقيقة والمجاز غير وضعيتين سواء كانتا شرعيتين او عرفيتين أو كانتا مطلقتين ان قلنا بتعيين الواضع ، والا بأن نقل عن أئمة اللغة ، ان الظاهر أنهم لا يقولون الا عن ثقة ، هذا اذا وجد النقل بالتنصيص على كل واحد من المحليين ، اما اذا نص على أحدهما دون الآخر فلا يكفي هذا القدر من النقل بل يجب ان يضم اليه دليل آخر ليتم .
والثانى : الأمارات ، وهي متعددة : فمنها صحة نفي ذلك اللفظ عن المحل الذى اطلق عليه ، فانه يدل على كونه مجازا ، وعدم صحته يدل على كونه حقيقة . انظر اصول السرخسي : ١٧٢ / ١ ، واحكام الآمدى : ٣٠ / ١ ، ومنها القبادر بأن يطلق اللفظ ويتبادر المعنى الى فهم جماعة من أهل =

اللسان عند سماع اللفظ من غير قرينة ، فالذى يتبادر الى الفهم هو الحقيقة
والذى لم يتبادر هو المجاز . الاحكام : ٣٠/١ .
ومنها عدم اطراد اللفظ في جميع المحال التي وجدت فيها تلك العلاقة
المصححة من غير مانع لغوى أو شرعي كعدم اطراد النخلة في كل طويل .
الاحكام : ٣١/١ ، شرح التبريزى لوحة : (٣٨) .
ومنها : مخالفة الجمع أى ومن جملة العلامات المعرفة للمجاز أن يقع
جمعه على خلاف جمع الحقيقة كالأمر في القول الذى يطلب به الفعل من فاعل
وفي الفعل نفسه ، ففي القول المخصوص يجمع على أوامر ، وفي الفعل يجمع
على أمور ، فعلم أنه في الفعل مجاز . انظر المرجعين السابقين .
ومنها التزام تعبيده اى التزام تقييد اللفظ كتقييد الجناح بالذيل ،
والنار بالحرب ، وانما كان التزام التقييد دليلا لأن المعهود من أهل اللغة
استعمال اللفظ في سماه مطلقا ، وفي غيره مقيدا ، فحيث استعمل مطلقا
علم أنه حقيقة ، وحيث استعمل مقيدا علم انه مجاز . شرح التبريزى ، لوحة
(٣٩) ، احكام الأمدى : ٣٣/١ .
ومنها توقف استعماله في معنى على استعماله في مقابلة كالمكر في قوله
تعالى : * ومكروا ومكر الله * انظر المرجعين السابقين . نفس الصفحة .
ومنها امتناع الاشتقاق من كلمة من غير مانع ، وجواز الاشتقاق منه علامة
الحقيقة كالامر بمعنى الفعل فلا يشتق منه أمر ، ويشتق بمعنى القول
فيقال أمر فهو أمر . الاحكام : ٣٢/١ .
ومنها الاضافة الى شي * غير قابل له كقوله تعالى : * واسئل القرية *
فان اضافة السؤال الى نفس القرية محال فتكون القرية مجازا في الأهل
باطلاق المحل واردة الحال . نفس المرجع .
ومنها : أن يكون اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي الذى له تعلق لازما ،
فهو حقيقة فيه ، فاذا استعمل في معنى لا تعلق له يكون مجازا ضرورة لعدم
ما وضع له ، كالقدرة فانها موضوعة بازا * صفة مخصوصه لها تعلق بالمقدور ،
أى تقوم به .
انظر طريق معرفة الحقيقة من المجاز في : احكام الأمدى : ٣٠/١ - ٣٤ ،
شرح التبريزى لوحة (٣٦ - ٣٩) ، اصول السرخسي : ١٧٢/١ ، ارشاد
الفحول : ص ٢٥ ، كشف الاسرار : ٦٣/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت :
٢٠٥/١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٣/١ ، العضد
على ابن الحاجب : ١٤٦/١ ، المسوده : ص ٥٧٠ ، المعتمد : ٣٢/١ ،
اللمع ص ٥ ، المستصفي : ٣٤٢/١ ، مختصر البعلبي : ص ٤٣ - ٤٤ ،
فصول البدايع : ٩٥/١ - ٩٨ ، تيسير التحرير : ٢٧/٢ وما بعدها .

وقيل دور (١) لاستلزامه سبق العلم (٢) بالمجاز ، والأصح أنه حكم ، ومنها تبادل غيره من غير قرينه وعلم به . وأورد المنقول (٣) وهو سابق والمشارك (٤) ولا تبادل .
وأجيب : ان علمت المجازية لم يرد ، والا فالظاهر الحقيقة لا اختصاصها به في الغالب ومن عم (٥) المشترك لم يشكل (٦) ، ومن جعله حقيقة في الواحد (٧) على البديل لا عينا فالمتبادل حقيقة ، وغيره المعين مجاز (٨) ، ويرد على الأول (٩) كون المنقول حقيقة ، وعلى الثاني (١٠) كون المشترك مقواطئا .

- (١) الدور : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه .
والمعنى : أن هذه الامارة لا تفيد تعريفا ، لاستلزامها الدور .
انظر : التعريفات : ص ١٠٥ ، شرح التبريزي : لوحة (٣٦) .
(٢) كتب في هامش نسخة (أ) بمحاذاة قوله " سبق العلم " مانصه : وفيه نظر ، ان يمكن معرفة صحة النفي بالعقل أو بالفعل دون القرين .
(٣) أي : اعترض بالمنقول على علامتي الحقيقة والمجاز السابقتين ، لأنه عند اطلاقه يتبادل المنقول اليه وان لم يكن قرينه ، فيلزم أن يكون حقيقة ، لكنه مجاز بالاتفاق .
شرح التبريزي لوحة (٣٧) .
(٤) لانه لم يتبادل عند الاطلاق شيء من مدلولاته ، فيلزم أن يكون مجازا لكن حقيقة بالاتفاق . انظر : فصول البدايع : ٩٧/١ ، ارشاد الفحول ص ٢٥
(٥) كالشافعي رحمه الله والقاضي أبي بكر الباقلاني ، والقاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي وجماعة . واختاره القاضي البيضاوي وابن الحاجب .
انظر : المحلي على جمع الجوامع ، وحاشية البناني وتقرير الشربيني :
٢٩٤/١ - ٢٩٧ ، نهاية السؤل : ٢٣٤/١ وما بعدها ، مناهج العقول :
٢٣١/١ وما بعدها ، المعتمد : ٣٢٤/١ - ٣٢٦ ، احكام الآمدى :
٢٤٢/٢ وما بعدها ، ارشاد الفحول : ص ٢٠ ، كشف الاسرار : ٤٠/١
وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٢٦/١ وما بعدها ، شرح التوضيح :
٦٦/١ ، التلويح على التوضيح : ٦٦/١ وما بعدها .
(٦) وفي (ب) : لم يشكك .
(٧) كالكرخي ، وأبي الحسين البصرى وأبي هاشم ، وأبي الحسن وأبي عبد الله من المعتزلة ، واختاره الامام فخر الدين الرازي ، وهو منسوب الى أبي حنيفة .
انظر : احكام الآمدى : ٢٤٢/٢ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٩٦/١ وما بعدها ، المعتمد : ٣٢٥/١ ، نهاية السؤل :
٢٣٤/١ وما بعدها ، مناهج العقول : ٢٣١/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٠ ، كشف الاسرار : ٤٠/١ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٢٦/١ .
(٨) قال التبريزي عند شرح هذه النقطة : فيه تساهل ، ان لم يقل قائل أصلا :
ان المشترك في العين مجاز . . . الخ انظر لوحة (٣٨) .
(٩) أي على الجواب الأول .
(١٠) أي : ويرد على الجواب الثاني : ان المشترك لو كان حقيقة في واحد على البديل غير عين يلزم أن لا يكون مشتركا بالاشتراك اللفظي ، بل يكون من قبيل المقواطئ لان هذا المعنى معتبر بين ذينك المعنيين على سوا .

ومنها عدم الأطراد من غير مانع لغوى أو شرعي كالنخلة على الطويل ، واستثناء المانع احتراز عن مثل السخي والفاضل فانهما للكريم والعالم ولا يطلقان على الله (تعالى) (١) ، والقارورة للزجاجة لكونها مقرا ، ولا يطرد في الكوز للمانع فيهما وزيف بالدور لأن نفس عدم الاطراد يستلزم مانعا ليس العقل اجماعا ولا الشرع والعرف بالوضع ، فتعين سبق العلم بالمجاز .

ومنها مخالفة الجمع كأوامر في جمع الأمر للقول ، فاذا جمع على أمور كان مجازا .
ومنها التزام تقييد (٢) كجناح الذل ونار الحرب .

ومنها توقفه على مقابلة كـ ﴿ مكروا ومكر الله . . . ﴾ (٣) .

ومنها عدم الاشتقاق من غير منع كالأمر يطلق على الفعل ولا يشتق منه أمر .

ومنها الاضافة الى غير قابل كقوله « وأسأل القرية » .

ومنها اذا اطلق حقيقة على ماله متعلق ، فإطلاقه ، على مالا متعلق له

مجاز كالقدرة على المقدور في قولك انظر الى قدرة الله تعالى والمقدور لا متعلق له .

تنبيه :

ويشتركان (٤) في أن الألفاظ عند وضعها لا تتصف بهما (٥) والا يلزم تقدم

وضعها (٦) وأن كل كلام عربي مستعمل لا يخلو عن أحدهما .

(١) زيادة من : (ب) .

(٢) وفي : (أ) تقييد .

(٣) الآية " ٥٤ " من سورة آل عمران وصوابها (ومكروا) وتكلمتها ﴿ والله خير الماكرين ﴾

(٤) أى الحقيقة والمجاز .

(٥) أى أن الألفاظ الموضوعة أولا في ابتداء الوضع في اللغة لا توصف بكونها حقيقة

ولا مجازا . وانما توصف بذلك بعد الاستعمال . انظر احكام الامدى :

٣٤/١ ، وشرح التبريزى : لوحة (٣٩) ، كشف الاسرار : ٦٣/١ ، مختصر

البعلي : ص ٤٣ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٨/١ ،

فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٥٣/١ ، ارشاد

الفحول : ٢٦ ، فصول البدايع : ١٠١/١ ، تيسير التحرير : ٢٠/٢ .

(٦) أى لو كان اللفظ عند الوضع يوصف بالحقيقة أو المجاز ، للزم أن يكون للوضع

الأول استعمالا مسبوqa بوضع آخر ، فيلزم تقدم وضعه على وضعه ، وهذا

محال .

انظر : شرح التبريزى : لوحة (٣٩) ، احكام الامدى : ٣٤/١ .

مسألة :

قيل : وهو اختيار بعض اصحابنا رحمهم الله المجاز يستلزم الحقيقة (١) والا خلا الوضع عن فائدة ، وضعف بأنها المتجوز (٢) ، والمحققون لا يستلزم (٣) والا كان لنحو (٤) قامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل حقيقة ، وهذا مشترك الالزام (٥) فان نفس الوضع لازم فيقال لولزم لوجب ان تكون موضوعة لمعان ثم استعملت في غيرها وليست . وقيل : الحق أن لامجاز في التركيب (٦)

- (١) أي أن كل لفظ استعمل في المحل المجازي يجب ان يكون له قبل هذا الاستعمال حقيقة ، والمسألة خلافية ، فبعض الحنفية يرى ذلك كما أشار اليه المصنف ، والجمهور من المحققين على أنه لا يستلزمها .
انظر المذاهب في هذه المسألة ووجهة نظر كل فريق في : المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ٣٠٦/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، شرح التبريزي لوحة : ٤٠ - ٤١ ، المعتمد : ٣٥/١ ، احكام الأمدى : ٣٤/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٥٣/١ مختصر البعلبي : ص ٤٤ ، فصول البدايع : ١٠١/١ ، وما بعدها ، ارشاد الفحول : ص ٢٦ ، نهاية السؤل : ٢٤٧/١ ، المستقصى : ٣٤٤/١
- (٢) وفي (ب) : التجوز .
والمراد : استعماله في المدلول المجازي ، وهذه فائدة معتبرة .
انظر : ارشاد الفحول : ص ٢٦ .
- (٣) وفي (ب) : لا يستلزمها .
- (٤) وفي (ب) : نحو .
- (٥) حيث يصلح دليلا للقائلين بالاستلزام ، ويصلح دليلا للقائلين بعدم الاستلزام . انظر كيفية حصول ذلك في شرح التبريزي لوحة (٤٠) ، وانظر : ارشاد الفحول : ص ٢٦ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، فصول البدايع : ١٠١/١ .
- (٦) المجاز على ثلاثة أقسام :
احدها : أن يكون في المفرد ، كقولك : رأيت أسدا ، تعني الرجل الشجاع .
والثاني : أن يكون في التركيب ، وذلك بأن يسند الشيء الذي غير من هوله بشيء من التأويل بلا واسطة وضع ، فيكون الاسناد غير مطابق ، كقول الشاعر :
أشباب الصغير وأفنى الكبير
كر الفداة ومرّ العشي
فلاشابة ، والافناء ، والكر ، والمر ، حقيقة فيما وضعت له ، لكن اسناد الأولين الى الأخيرين مجاز ، لأن الله تعالى هو الفاعل .
والثالث : أن يكون في المفرد والتركيب معا ، ومثلوا له بقوله : أحياني اكتحالي بطلعتك : أي سرتني رويتك ، فاستعمل الاحياء في السرور ، والاكتحال في الرومية ، وذلك مجاز ، ثم اسند الاحياء الى الاكتحال ، مع ان المحيي هو الله تعالى .

لاتحاد جهة الاسناد (١) خلافا لعبد القاهر (٢) حيث جعله في المفرد والتركيب وفيهما كإحيائي اکتحالي بطلعتك ، ولمن ينتصر (٣) له منع الاتحاد وادعاء ظهور المجاز في التركيب في : طلعت الشمس ومات زيد لاستعمال مفرديه فيما وضعه له .

- ==
- وقد اختلف العلماء في المجاز في التركيب ، فأجازه الامام عبد القاهر الجرجاني واتباعه ووافقهم الامام البيضاوي ، ومنعه الجمهور .
- انظر كلام العلماء في المجاز المفرد والمركب في : نهاية السؤل : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ، مناهج العقول : ٢٦٤/١ - ٢٦٥ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٥ - ٤٦ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٠/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٥٤/١ ، التمهيد : ص ٥١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، ارشاد الفحول : ص ٢٦ ، شرح التبريزي على البديع : لوحة (٤٠) ، فصول البدايع : ١٠١/١ ، التعريفات : ص ٢٠٤ ، التوضيح : ٧٣/١ ، التلويح على التوضيح : ٧٣/١ .
- اشارة الى دليل المانعين للمجاز في التركيب ، وتقريره : أنه لو كان هناك مجاز في التركيب لكان للاسناد جهتان ، جهة حقيقة ، وجهة مجاز ولكن الواقع أنه ليس للاسناد جهتان ، فان اسناد "أثبت" في - اثبت الربيع البقل - الى الربيع ، والى غيره واحد .
- (١)
- انظر: شرح التبريزي لوحة (٤٠) ، حاشية البناني : ٣٢٠/١ ، فصول البدايع : ١٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ .
- هو الامام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، المتكلم على مذهب الاشعري ، الفقيه على مذهب الشافعي ، نحوي ، بياني ، متكلم ، فقيه ، مفسر ، له تصانيف كثيرة ، منها : المغني في شرح الايضاح ، ثلاثون مجلدا ، والمقتصد في شرح الايضاح ، واعجاز القرآن ، والعوامل المائة ، والمفتاح ، وشرح الفاتحة ، والعمد في التصريف ، وكتاب الجمل ، ومن شيوخه بجرجان : ابو الحسين محمد بن الحسن الفارسي ، وعنه أخذ النحو وكانت وفاته في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة بجرجان ، وقيل أربع وسبعين واربعمائة . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى : ٢٤٢/٣ ، شذرات الذهب : ٣٤٠/٣ ، سير النبلاء : ٢٤٦/١١ ، فواتح الوفيات : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ، بغية الوعاة : ص ٣١٠ - ٣١١ ، مرآة الجنان : ١٠١/٣ ، روضات الجنان : ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ، كشف الظنون : ٨٣/١ ، ١٢٠ ، ٢١٢ ، مفتاح السعادة : ١٣٨/١ - ١٣٩ .
- أى ينتصر للامام عبد القاهر الجرجاني في اثبات المجاز في التركيب على مخالفيه .
- (٢)
- (٣)

والأولى : لو استلزم لكان لنحو الرحمن وعسى حقيقة ، ولم يستعمل الرحمن الا في الله (١) وعسى الا في غير المنصرف والرحمن للانعطاف ، وعسى للفعل الدال على الحدث والزمان .

تنبيه :

المجاز في التركيب ، عقلي ك * أخرجت الأرض أثقالها * (٢) لأن اسناد الاخراج الى الأرض نقل لحكم عقلي لا لفظ لغوي .
فان قيل (٣) : موضوع لصدوره من القادر فكان لغويا قلنا الصيغة تسدل بالتضمن على فاعل مالا على خصوصه والا لكان أخرج خبرا تاما وأخرجه القادر تكريها فكان التفسير في الاسناد العقلي .

مسألة :

الاسماء الشرعية (٤) جائزة لعدم امتناع وضع الشارع اسما لغويا او غيره

- (١) قال ابن كثير رحمه الله : واسمه تعالى الرحمن خاص به لم يسم به غيره كما قال تعالى : * قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ايما تدعوا فله الاسماء الحسنى * تفسير ابن كثير : ٢١/١ .
وانظر كلامهم في هذا الاسم في : شرح التبريزي لوحة (٤١) ، ارشاد الفحول : ص (٢٦) ، فصول البدايع : ١٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ .
- (٢) الآية " ٢ " سورة الزلزلة .
- (٣) اشارة الى مذهب من قال : بأن المجاز العقلي باطل ، لاتحاد جهة الاسناد وكل ما وجد في كلام العرب من هذا الجنس ، فهو مجاز لغوي وضعي ، نهاها منه ، الى أن الفعل وضع ليستعمل في الفاعل المختار ، فحيث استعمل في غير القادر ، يكون استعمالا في غير ما وضع له ، فيكون مجازا في المفرد ، وضعيا لغويا ، شرح التبريزي ، لوحة " ٤٢ " .
- (٤) أي الاسماء التي استفيد معناها من جهة الشرع ، كالصلاة ، والزكاة ، والصوم . . . الخ . وهي أربعة أقسام : الأول : أن يكون اللفظ والمعنى معلومين لأهل اللغة . لكن لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى كلفظ "الرحمن" والثاني : أن يكون اللفظ معلوما ، والمعنى غير معلوم ، كالصلاة والزكاة والصوم ، فان مدلولاتها اللغوية معلومة لأهل اللغة ، ومعانيها الشرعية غير معلومة لهم .
والثالث : أن يكون المعنى معلوما ، واللفظ غير معلوم ، كلفظ الأب بتشديد الباء ، الوارد في قوله تعالى : * وفاكهة وأبا * ولذلك قال عمر رضي الله عنه لما نزلت هذه الآية : فما الأب ؟ .

لمعنى معلوم أو مجهول فان دلالة ليست ذاتية (١) ، ولا يجب اسم للمسمى ،
لانتقائه قبل التسمية ، وجواز الابدال أول الوضع . وواقعه خلاف

والرابع : أن يكونا غير معلومين ، كأوائل السور من الحروف عند من يجعلها
اسماء لها .

شرح التبريزي : لوحة (٤٣) ، نهاية السؤل : ٢٥١/١ - ٢٥٢ ،
المعتمد : ٢٤/١ . ولم يختلف العلماء في الجواز العقلي ، وانما اختلفوا
في الوقوع . فمنع القاضي أبو بكر الباقلاني ، والقاضي الدبوسي والامام
فخر الاسلام البزدوي وشمس الأئمة السرخسي ، والامام صدر الاسلام ،
والقاضي البيضاوي وغيرهم ، من ذلك ، وقالوا : الحقيقة الشرعية الموضوعية
من الشارع للمعاني الشرعية غير واقعة ، والمستعمل في المعاني الشرعية
مجاز اشتهر . وقد ينسب الى القاضي الباقلاني تارة : انها حقائق
لغوية في المعاني الشرعية ، وتارة انها مستعملة في المعاني اللغوية ،
والزيادات شروط للاعتبار شرعا .

وأثبتته المعتزلة ، والخوارج وطائفة من الفقهاء .

انظر المذاهب في ذلك ، وحجاج كل فريق في : احكام الآمدى :

٣٥/١ - ٤٤ ، المستصفي : ٣٢٦/١ - ٣٢٢ ، ٣٥٢ وما بعدها ،

فصول البدايع : ١٠٤/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١ - ٢٢٣ ،

منهاج الوصول في علم الاصول للبيضاوي : ٢٤٨/١ - ٢٥١ ، نهاية

السؤل : ٢٥١/١ - ٢٥٤ ، منهاج العقول : ٢٤٨/١ - ٢٥٣ ،

المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٠١/١ - ٣٠٤ ، شرح

تنقيح الفصول : ص ٤٣ - ٤٤ ، ارشاد الفحول : ص ٢١ - ٢٢ ، شرح

التبريزي لوحة (٤٣ - ٤٤) ، أصول السرخسي : ١٩٠/١ وما بعدها

تيسير التحرير : ١٥/٢ وما بعدها ، الاحكام في أصول الاحكام لابن حزم

٣٦٩/٣ ، وما بعدها ، و ٤١٣/٤ ، شرح التوضيح : ٦٩/١ وما بعدها ،

التلويح على التوضيح : ٦٩/١ وما بعدها ، مختصر البعلي : ص ٤٧ ،

المعتمد : ٢٥/١ وما بعدها ، كشف الاسرار ٦١/١ ، ٦٥/٢ وما بعدها ، البرهان ١٧٤/١ وما

بعدها .

وانما هي وضعية ، تتوقف على وضع واضع مختار ، فيجوز أن يضع لهذا ،

وينقل الى هذا ، ولو كانت دلالة ذاتية - كما ذهب اليه بعض المعتزلة -

للزم أن يكون كل اسم واجب التسمية لسماءه ، ولا يحتاج الى الوضع ، لكن

اللازم باطل ، ان دلالة لا تتحقق الا بعد الوضع والتسمية ، وكانت

قبل ذلك منتفیه .

شرح التبريزي ، لوحة (٤٣) ، وانظر احكام الآمدى : ٣٥/١ .

للقاضي (١) قال : لو وضعها (٢) لزمه تعريفها توقيفا وإلا لزم مالا يطاق ،

(١) هو : أبو بكر ، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، القاضي المعروف بالهاقلاني ، البصري ، المالكي ، الأصولي ، المتكلم ، صاحب المصنفات ، وأوحد وقته في فنه ، سكن بغداد ، وسمع من القطيعي وابن باشا وأخذ النظر عن أبي عبد الله بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري - انتهت إليه رئاسة المالكيين في وقته ، وكان حسن الفقه ، عظيم الجدل ، وكانت له بجامع بغداد حلقة عظيمة . وله تصانيف واسعة في الرد على الفرق الضالة . توفي يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة .
انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، الديباج المذهب : ص ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شذرات الذهب : ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، الوافي بالوفيات : ١٧٧/٣ ، تاريخ بغداد : ٣٧٩/٥ ، العبر : ٨٦/٣ ، تبين كذب المفترى : ص ٢١٧ .

(٢) زعم القاضي أن الألفاظ المستعملة في الشرع كالصوم والزكاة ، والصلاة وغيرها مستعملة في المعنى اللغوي ، باقية على أصله ، وهو الاساك ، والنماء ، والدعاء ، والزيادة عليها من الركوع والسجود والافعال في الصلاة ، والكف عن المفطرات من الجماع والاكل وغيرهما في الصوم ، اشترطها الشارع للاعتداد بها ، فالشارع متصرف فيها بوضع الشرط ، لا بتعيين الوضع ، شرح التبريزي لوحة (٤٣ - ٤٤) وللوقوف على أدلة القاضي على ما ذهب إليه . انظر : احكام الامدى : ٣٥/١ - ٣٦ ، المستصفى : ٣٢٧/١ - ٣٢٨ ، نهاية السؤل : ٢٥٢/١ ، وما بعدها ، البرهان : ١٧٥/١ ، وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٣ ، مناهج العقول : ٢٤٨/١ - ٢٤٩ .
أما شيخ الاسلام احمد بن تيمية فله وجهة نظر أخرى ، فهو يرى أن الشارع لم ينقل الاسماء اللغوية ، ولم يغيرها ، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة ، كما يستعمل نظائرها ، كقوله تعالى : * ولله على الناس حج البيت * فذكر حجا خاصا ، وهو حج البيت وكذلك قوله : * فمن حج البيت أو اعتمر * فلم يكن لفظ " الحج " متناولا لكل قصد ، بل لقصد مخصوص ، دل عليه اللفظ نفسه ، من غير تغيير اللفظة .

مجموع الفتاوى : ٢٩٨/٧ - ٢٩٩ ، ومذهبه هذا قريب من مذهب القاضي السابق . وثمره الخلاف في هذه المسألة : أنه اذا وردت هذه الاسماء في كلام الشارع مجردة عن القرينة ، هل تحمل على المعاني الشرعية ؟ أو على اللغوية ؟ فالجمهور قالوا بالأول والهاقلاني ومن وافقه قال بالثاني .

انظر ارشاد الفحول : ص (٢٢) .

والتعريف بالتواتر وليس ، وأجاب من أجازة (١) بالتزامه ، ومن منع (٢) مننع اللزوم فانه مشروط بتكليف الفهم قبل التفهيم وليس ، والتعريف بالتكرير والقرائن كتعليم الوالد ولده ، ولنا (٣) القطع بالاستقراء أن الصلاة للأفعال والزكاة والصيام والحج لاخراج مال وامسك خاص وقصد البيت حقيقة شرعية وهي اللغة للدعاء والنمو والامسك والقصد المطلقين .

وما قيل (٤) أن معانيها اللغوية باقية والزيادات شروط الاجزاء مردود بأن الصلاة للدعاء والاتباع لغة وقد يخلو عنهما المصلي شرعا فلو بقي لدل الاطلاق عليه . وما قيل انها مجازات (٥) فان الدعاء جزء الصلاة ، والزكاة سبب النماء مردود بأنه ان أريد استعمال الشارع اياها فهو المراد ، وان اريد استعمال أهـل اللغة فيها أباه الظاهر لجهلهم بها ظاهرا فلو استعملوها لعرفوها لسبق تعقل المعنى على الاستعمال ، ولا نها سابقة الى الفهم بغير قرينة والمجاز يتوقف عليها .

مسألة (٦) :

ومن اصحابنا (٧) من اعتقد أنها مجازات هجرت حقائقها بالشرع ، قالوا : شرعت الصلاة للذكر ، وكل ذكر دعاء ، والحج للقصد سميت به هذه العبارة لقوة العزم وقطع المسافة ، قالوا : وتنصرف عند الاطلاق الى الشرعي حتى لو نذر صلاة أو حجا أو صوما لزمه المشروع ، وكذلك العرف حتى لو حلف لا يأكل رأسا أبيضاً أو طبيخا أو شواء تعين ماتعروف ،

- (١) أي من أجاز التكليف بما لا يطاق .
(٢) أي من منع التكليف بما لا يطاق ، كالمعتزلة .
(٣) اشارة الى أدلة القائلين بالوقوع : انظر المستصفي : ٣٣٠ / ١ .
(٤) اشارة الى قول القاضي السابق : انظر المستصفي : ٣٣٠ / ١ .
(٥) اشارة الى دليل الفارقين بين ما نقل عن المجازات اللغوية ، وبين غيرها ، كإمام الحرمين والغزالي .
انظر البرهان : ١٧٧ / ١ ، المستصفي : ٣٣١ / ١ ، شرح التبريزي لوحة (٤٤ - ٤٥) .
(٦) سقط هذا العنوان من (أوب) .
(٧) مثل فخر الاسلام البزدوى ، وشمس الائمة السرخسي .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٦ / ٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٩٠ / ١ وما بعدها .

قال فخر الاسلام (١) رحمه الله : " لأن (٢) الكلام موضوع لاستعمال الناس
وحاجتهم فيصير المجاز باستعمالهم كالحقيقة وما قسمناه أولاً أوضح .

مسألة :

الحق (٣) أن المجاز في اللغة (٤) كإطلاق الأسد على الشجاع والحصار
على البليد ، وقالوا : ظهر الطريق ومنتنه وجناح السفر وشابت لمة الليل وقامت
الحرب على ساق ، وليست حقائق في هذه لأنها حقائق في غيرها قطعاً دفعا
للاشتراك ، ولو كانت مشتركة ماسبق ما يسبق منها عند الإطلاق ضرورة التساوي .
الاستاذ (٥) لو وقع فان أفاد مع قرينة لم يحتمل غير ما أفاد فكان حقيقة ،

(١) هو الامام ابو الحسن فخر الاسلام البزدوى ، وقد تقدمت ترجمته في مقدمة

الكتاب : انظر ص (٢) .

(٢) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٦/٢ .

(٣) اختلف الأصوليون في اشتغال اللغة على الاسماء المجازية ، فقال الجمهور :

المجاز واضح في الكلام ، قال الآمدى : وهو الحق .

ونفاه الاستاذ ابواسحق الاسفرايني وأبو علي الفارسي ، قال ابن

السبكي : مطلقاً - أى في اللغة والقرآن والحديث - .

ونفى الظاهرية وقوعه في الكتاب والسنة .

انظر مذاهب الأصوليين في وقوع المجاز في اللغة في : احكام الآدى :

٤٥/١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٠٨/١ ، نهاية

السؤل : ٢٦٦/١ ، المنحول : ص ٧٤-٧٥ ، كتاب الايمان لشيخ

الاسلام ابن تيمية ص ٧٧ ، تيسير التحرير : ٢١/٢ ، وما بعدها ، فواتح

الرحموت : ٢١١/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٦٧/١ ، المعتمد

٢٩/١ ، ارشاد الفحول : ص ٢٢ ، المسودة : ص ٥٦٤ ، الاحكام

في اصول الاحكام لابن حزم : ٤١٣/٤ ، وما بعدها ، مجموع فتاوى شيخ

الاسلام ابن تيمية : ٤٠٠/٢٠ ، وما بعدها ، فصول البدايع : ١٠٨/١ .

أى واقع في اللغة العربية . (٤)

(٥) هو ابواسحاق ، ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفرايني ، الامام

العلامة أحد ائمة الدين كلاما واصولا وفروعا ، صاحب الاجتهاد والورع ،

والعلوم الشرعية والعقلية واللغوية ، وقد اتفق الائمة على تبجيله وجمعه

شرائط الائمة ، أقام بالعراق مدة ، ثم انتقل الى اسفراين ، ومنها الى

نيسابور ، ولازم الدرس فيها حتى مات .

له التصانيف الفائقة منها : كتاب الجامع في اصول الدين والرد على

الطحدين ومسائل الدور ، وتعليقه في أصول الفقه وغير ذلك . =

أولا معها فذلك ، لأن الحقيقة لا تفتقر اليها (١) ، وايضا فالتعبير بالحقيقة ممكن فالعدول مع الحاجة ولا ضرورة بعيد ، قلنا (٢) لا يفيد عند عدم الشهرة الا بقرينة ، والحقيقة والمجاز صفتا اللفظ دون القرائن المعنوية فلا تكون الحقيقة صفة المجموع ، والعدول للفوائد المعلومة في علم البيان .

سؤال :

وهو (٣) في القرآن * ليس كمثل شي * (٤) ، * واسأل القرية * (٥) * يريد أن ينقض * (٦) وهو تجوز بالزيادة (٧) والنقصان (٨) والاستعارة .

- ==
- وقد توفي يوم عاشوراء ، سنة ثمانى عشرة واربعمائة من الهجرة ، ثم نقل الى اسفراين ودفن في مشهده . رحمه الله .
- انظر ترجمته ومصنفاته وشيوخه ومن أخذوا عنه في : وفيات الاعيان ٢٨/١ ، اللباب : ٥٥/١ ، طبقات الشافعية الكبرى : ١١١/٣ - ١١٣ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله : ص ١٣٥ - ١٣٦ ، البداية والنهاية : ٢٤/١٢ ، شذرات الذهب : ٢٠٩/٣ ، تبیین كذب المفتري : ص ٢٤٣ .
- (١) انظر الاحكام : ٤٦/١ .
- (٢) هذه الاجوبة على حجج الاستاذ ذكرها الامدى في الاحكام : ٤٦/١ بالتفصيل فليرجع إليها من أراد زيادة ايضاح .
- (٣) أى المجاز واقع في القرآن الكريم ، وساق الآيات الكريمة أمثلة على وقوعه في القرآن .
- (٤) الآية " ١١ " من سورة الشورى ونصها : * فاطر السماوات والارض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذروكم فيه ليس كمثل شي * وهو السميع البصير * .
- (٥) الآية " ٨٢ " من سورة يوسف : ونصها : * واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون * .
- (٦) الآية " ٧٧ " من سورة الكهف ، ونصها : * فانطلقا حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لتخذت عليه أجرا * .
- (٧) المجاز بالزيادة عبارة عن لفظ مستعمل في غير ماوضع له لعلاقة مخصوصه بعد زيادة عليه غير الاعراب ومثل له المصنف بقوله تعالى : * ليس كمثل شي * أى ليس مثله شي ، انظر احكام الامدى : ٤٧/١ .
- (٨) المجاز بالنقصان : عبارة عن لفظ استعمل في غير ماوضع له لعلاقة مخصوصه بعد نقصان منه بغير الاعراب ، ومثل له المصنف بقوله تعالى : * واسأل القرية * أى أهل القرية .
- انظر نفس الصفحة من المرجع اعلاه .

ومنعت الظاهرية (١)، أما في الأول (٢) : فهو نفي للتشبيه حقيقة
أى ليس كذاته شي * ، والمثل العين * فان آمنوا بمثل ما آمنتم به * (٣) أى
بنفسه ، والقربة مجتمع الناس وان سلم انها الجدران فانطاقها بجواب نبي معجزة له
مكن ، وكذلك خلق الارادة في الجدار ، وعارضت (٤) بأن المجاز كذب ولذلك
صدق نفيه وركيك فيصان القرآن عنه ، وانما يصار اليه للعجز عن الحقيقة ، ولو جاز
لوصف بالمتجوز (٥) ، وأبججوا (٦) : ليس نغيا للتشبيه والاتناقض فان التقدير : ليس

(١) أى منع أهل الظاهر - كأبي بكر بن داود ، والمنذر بن سعيد - وقوع المجاز
في القرآن لأن المجاز كذب وركيك ، ويدل على عجز عن استعمال الحقيقة ،
فيصان القرآن الكريم عنه ، وينزه الباري تعالى عن الوصف بالعجز ، فهو
القادر الذى لا يعجزه شي * .

والقول بالمنع هو مذهب شيخ الاسلام ابن تيمية ، حيث قال - بعد أن
تكلم عن اللفظ المطلق - : فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز
فرق معقول ، يمكن به التمييز بين نوعين ، فعلم أن هذا التقسيم باطل . وحينئذ
فكل لفظ موجود في كتاب الله فانه مقيد بما يبين معناه ، فليس في شي * من
ذلك مجاز بل كله حقيقة . مجموع فتاواه : ١٠٧/٧ ، اما ابن حزم الظاهري
فقد أجاز وقوع المجاز في القرآن ، كما هو مذهب الجمهور .

انظر : احكام ابن حزم : ٤١٣/٤ ، وما بعدها ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البنانى : ٣٠٨/١ ، شرح التبريزى لوحة (٤٧) وما بعدها ، نهاية
السؤل : ٢٦٦/١ ، مناهج العقول : ٢٦٥/١ ، احكام الآمدى : ٤٧/١ ،
وما بعدها ، البرهان : ٢٥٥/٢ ، المضد على ابن الحاجب : ١٦٧/١ ،
اللمع : ص ٥ ، المعتد : ٣٠/١ ، فواتح الرحموت : ٢١١/١ ، ارشاد
الفحول : ص ٢٣ ، المسودة ص ١٦٥ ، اصول السرخسى : ١٢٠/١ ،
١٧٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٥/٢ وما بعدها ، المنخول ص ٧٦ ،
فصول البدايع : ١٠٨/١ وما بعدها .

(٢) اشارة الى توجيه النافين لوقوع المجاز في القرآن للآيات السابقة .

انظر احكام الآمدى : ٤٧/١ وما بعدها .

(٣) الآية * ١٣٧ * من سورة البقرة وتكلمت بها * . . فقد اهتدوا * وان تولوا

فانما هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم * .

(٤) أى : وعارضت الظاهرية أدلة الجمهور : بأن المجاز كذب . . الخ .

(٥) أى أن المجاز لو كان واقعا في القرآن ، للزم أن يكون الباري تعالى متجوزا ،

والمتجوز : هو الذى يقول شيئا مع احتمال نقيضه ، وهو على الله تعالى محال .

(٦) أى أجاب الجمهور على أدلة الظاهرية السابقة .

انظر تفصيل ذلك في شرح التبريزى : لوحة (٤٩) ، واحكام الآمدى :

مثل مثله وفيه اثباته ، والمثل في الآية زايد لأنه المشارك في الصفات حقيقة ، فإن قيل : سلب كلي فلم يقتض ثبوت الموضوع فيجوز أن تنفى مثل المثل لعدم المثل وهو أبلغ ، قلنا : ولا يقتضي نفيه ، فكان ممكنا والنفي هكذا للمبالغة مجاز وانتم تنفونـه . والقرية محل الاجتماع لانفس المجتمعين ، وكلام الجماد معجزة يستلزم التحدى وليس (١) على أن المجاز فيه غير مدفوع (٢) * تجرى من تحتها الأنهار * (٣) * واشتعل الرأس شيئا * (٤) ، * وأخض لهما جناح الذل * (٥) ، * الحج أشهر معلومات * (٦) ، * الله نور السماوات * (٧)

- (١) أى وليس كذلك فيما نحن فيه ان ليس التحدى في سياق الآية .
 (٢) أى على أن وقوع المجاز في القرآن لا محيص عنه فلا تستطيعون دفعه فسي قوله تعالى : * تجرى من تحتها الأنهار * وأخواتها ، لأن الأنهار لا تجرى بل الماء يجرى في الأنهار ، والنهر باتفاق أهل اللغة حقيقة ليس الماء بل هو الشق وهو مجاز بالمجاورة . انظر شرح التبريزي : لوحة (٥٠) ، للتعرف على توجيه بقية هذه الأدلة .
 (٣) سورة آل عمران : الآيات : " ١٥ ، ١٣٦ ، ١٩٥ ، ١٩٨ " ، وسورة النساء : الآيات " ١٢ ، ٥٦ ، ١٢١ " ، وسورة المائدة : الآيات " ١٣ ، ٨٨ ، ١٢٢ " ، وسورة التوبة : الآيات " ٧٣ ، ٩٠ " ، سورة الرعد : الآية " ٣٧ " ، سورة ابراهيم : الآية " ٢٣ " ، وسورة نوح : الآية " ٣١ " وسورة طه : الآية " ٧٦ " وسورة الحج : الآيات " ١٤ ، ٢٣ " وسورة محمد : الآية " ١٢ " وسورة العنكبوت : الآية " ٥٨ " وسورة الحديد : الآية " ١٢ " وسورة المجادلة : الآية " ٢٢ " وسورة الصف : الآية " ١٢ " وسورة التغابن : الآية " ٩ " وسورة الطلاق : الآية " ١١ " وسورة التحريم : الآية " ٨ " وسورة البروج : الآية " ١١ " وسورة البينة : الآية " ٨ " كما توجه في سرراخرى .
 (٤) الآية ٤ من سورة مريم ونصها : * قال رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا ولم أكن بدعاك رب شقيا * .
 (٥) الآية ٢٤ من سورة الاسراء والآية بتمامها : * واخض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا * .
 (٦) الآية ١٩٧ من سورة البقرة ونصها : * الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الالباب * .
 (٧) الآية ٣٥ من سورة النور ونصها : * الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الامثال للناس والله بكل شي عليم * .

* وجزاء سيئة سيئة مثلها * (١) ، * الله يستهزى بهم * (٢) * كلما أوقدوا ناراً للحرب * (٣) وكونه كذبا وركيكا ، وعند العجز ممنوع ، وانما يكون كذبا لو أثبت حقيقة وقد يكون أبلغ وأصح من الحقيقة ومنطوقا به مع القدرة لقصد البلاغة . وأوصافه تعالى توقيفيه ولم (٤) يرد المتجاوز .

مسألة :

العلاقة (٥) ضرورية ، وهل يشترط معها النقل (٦) ، فقول :

- (١) الآية ٤٠ من سورة الشورى ، وتكلمتها : * فمن عفا واصلح فاجره على الله انه لا يحب الظالمين * .
- (٢) الآية ١٥ من سورة البقرة ، وتكلمتها : * ويمدهم في طفيانهم يعمهون * .
- (٣) الآية ٦٤ من سورة المائدة ، ونصها : * وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء وليزيدن كثيرا منهم ما أنزل اليك من ربك طفيانا وكفرا والقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين * .
- (٤) وفي : (ب) فلم يرد .
- (٥) أي العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ضرورية لا بد منها ، وإلا لجاز اطلاق كل لفظ على كل معنى ، وهو باطل .
- وانواع العلاقة كثيرة ، فقد أوصلها بعضهم الى ثلاثين نوعا ، ومنها : علاقة السببية ، وهي : قابلية ، وصورية ، وقاعلية ، وغائية .
- وعلاقة المسببية ، علاقة المشابهة ، علاقة المضادة ، علاقة الكلية ، علاقة الجزئية ، علاقة الاستعداد ، تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه ، كاطلاق العبد على العتيق ، والضارب على من فرغ من الضرب ، علاقة المجاورة ، علاقة الزيادة ، نحو قوله تعالى : * ليس كمثل شيء * ، علاقة النقصان ، نحو قوله تعالى : * وأسأل القرية * .
- وعلاقة التعلق .

انظر انواع العلاقة وتفصيلها في : منهاج البيضاوي : ٢٦٧/١ - ٢٧٠ .
نهاية السؤل : ٢٧٠/١ - ٢٧٣ ، منهاج العقول : ٢٦٧/١ - ٢٧٠ ،
ارشاد الغحول : ص ٢٣ - ٢٤ ، شرح تنقيح الفصول : ٤٧ ، التمهيد
للأسنوي : ص ٤٦ وما بعدها . البرهان : ٢٦٠/٢ وما بعدها ، المحلي
على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣١٩/١ ، شرح التوضيح : ٩٢/١
وما بعدها ، التلويح على التوضيح : ٩٢/١ وما بعدها ، فصول الهدايع :
٩٩/١ .

(٦) اختلف الاصوليون في اطلاق الاسم على سماء المجازي ، هل يشترط فيه أن يكون منقولا عن العرب ؟ أو يكفي فيه ظهور العلاقة المعتبرة في التجوز ؟ ويعبر عنهما : بأن المجاز ، هل هو موضوع ؟ أم لا ؟ فمنهم من شرط في ذلك : النقل مع العلاقة . ومنهم من اكتفى بالعلاقة ، =

لا يشترط والا لتوقف أهل العربية عليه ولا يتوقفون ، وايضا لما افتقر الى النظر في العلاقة ، وقيل : يشترط ان لو كفت العلاقة لأطلقت النخلة على كل طويل ، والشبكة على الصيد والشجرة على الثمرة والأب على الأبن ، وبالعكس ، للسببية ، قلنا : امتنع لمنع لغوى . (١)

مسألة :

إذا دار لفظ بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى (٢) ، لأن الاشتراك مخل بالتفاهم عند عدم القرينة ، ولا حاجة الى قرينتين والمجاز الى قرينة ، والمجاز اغلب وابلغ وأوجز وأوفق في استعمال الفصحاء ويتوصل به الى السجع (٣) والمقابلة (٤) ،

واختاره ابن الحاجب .

انظر كلام الأصوليين في ذلك : في احكام الآمدى : ٥٢/١ ، نهاية السؤل

٢٧٠/١ - ٢٧١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٦/١ ،

فواتح الرحموت : ٢٠٣/١ ، ٢٢٣ ، العضد على ابن الحاجب : ١٤٣/١ ،

المعتمد : ٣٧/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٧ ، تيسير التحرير :

٢٦/٢ - ٢٧ ، فصول البدايع : ١٠٠/١ ، كشف الاسرار : ٤٠/٢ .

انظر : احكام الآمدى : ٥٢/١ .

هذا هو رأي جمهور الأصوليين ، مستندين الى الاسباب التي سردها المصنف .

قال الامام الاسنوى : وليس المراد بالمجاز هنا ، مطلق المجاز ، وهو المقابل

للحقيقة ، بل المراد به مجاز خاص ، وهو المجاز الذي ليس باضمار ، ولا تخصيص

ولا نقل ، لان كل واحد من هذه الثلاثة مجاز ايضا ، ولهذا اقتصر بعض المحققين

على ذكر التعارض بين الاشتراك والمجاز . نهاية السؤل : ٢٩٢/١ .

وانظر مذاهب الأصوليين في اللفظ اذا دار بين الاشتراك والتجوز في

المحلي على جمع الجوامع ، وحاشية البناني ، وتقرير الشريبي : ٣١٢/١ -

٣١٣ ، منهاج البيضاوي : ٢٨٥/١ ، نهاية السؤل : ٢٩٢/١ ، منهاج

العقول : ٢٨٥/١ ، تيسير التحرير : ٣١/٢ - ٣٥ ، ارشاد الفحول :

ص ٢٦ - ٢٧ ، فصول البدايع : ١١٠/١ ، مختصر الهللي : ص ٤٧ .

السجع هو : تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر .

التعريفات : ص ١١٧ ، وانظر كتاب البلاغة الواضحة لعللي الجارم :

ص ٢٧٣ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .

المقابلة : أن يجمع بين شيئين متقابلين ، او اكثر ، وبين ضديهما ، واذا

شرط في احدهما شرط ، شرط في الطرف الآخر ضده ، كقوله تعالى :

* فأما من اعطى واتقى . وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، واما من بخل

واستغنى وكذب بالحسنى * فسنيسره للعسرى * الآيات : " من ٦ -

١٠ " من سورة الليل .

لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق ، جعل ضده

وهو التعسير مشتركا بين أزداد ذلك . شرح التبريزي ، لوحة (٥٣) ،

وانظر كتاب البلاغة الواضحة : ص ٢٨٥ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .

والمطابقة (١) والجناس (٢) والرؤي (٣) وعروض باطراد (٤) الاشتراك في مدلوله فلا يضطرب اطلاقه ، وبلا اشتقاق منه ، وبإستغنائه عن العلاقة ومخالفة الظاهر وارتكاب الغلط لوجوب التوقف عند عدم القرينة ، وفي المجاز يحمل على الحقيقة وقد لا تكون مرادة فيتعين الغلط . وفوائد المجاز مشتركة (٥) وهو حقيقة فكان أولى ، قلنا : كلها لاتعارض ترجيح المجاز بكونه أغلب وهو الحق .

- (١) المطابقة هي : الجمع بين الشيء وضده في الكلام نحو قوله تعالى : * وتحسبهم ايقاظا وهم رقود * الآية " ١٨ " من سورة الكهف ، وقوله تعالى : * يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله * الآية " ١٠٧ " من سورة النساء ، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :
أما والذي ابكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
انظر : التعريفات : ص ٢١٨ ، البلاغة الواضحة : ص ٢٨١ ، فصول البدايع : ١١١/١ .
- (٢) الجناس : أن يتشابه اللفظان في النطق ، ويختلفا في المعنى . وهو نوعان : تام : وهو ما اتفق فيه اللفظان في : نوع الحروف ، وشكلها ، وعددها ، وترتيبها . وغير تام : وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من الأمور المتقدمة . مثاله في الاول قوله تعالى : * ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة * الآية " ٥٥ " من سورة الروم . ومثاله في الثاني قول الخنساء :
ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح
انظر : البلاغة الواضحة : ص ٢٦٥ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .
- (٣) الرؤي : الحروف التي عليها مدار القافية . قال الشريف الجرجاني : الرؤي : هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة ، وتنسب اليه ، فيقال : قصيدة دالية أو تائه . التعريفات : ص ١١٣ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .
- (٤) أي يصح اطلاق المشترك على كل واحد من معانيه على طريق البدل ، بخلاف المجاز فانه قد يضطرب ولا يطرد ، وان وجدت العلاقة كالنخلة فانها لاتطلق على كل طويل ، وما لا يودي الى الاضطراب أولى ما يودي اليه .
- (٥) أي الفوائد التي ذكرت في المجاز من كونه ابلغ وأوفق في استعمال الفصحاء . الخ مشتركة بين المجاز والاشترار لجواز أن يتوصل بالمشترك اليها فحينئذ لا يكون للمجاز ترجيح .
- انظر شرح التبريزي : لوحة (٥٤) .

مسألة :

حكهما (١) في اثبات الأحكام بهما سواء ، ومنهم (٢) من منع عموم المجاز
تعلقاً بأنه ضروري (٣) والحقيقة الأصل (٤) ، فلا تساوي ، فاذا ورد " لاتتبعوا
الطعام بالطعام الا سواء بسواء " (٥) . وورد : " ولا الصاع بالصاعين " (٦) .

- (١) أي حكم الحقيقة والمجاز .
(٢) أي من الشافعية من منع عموم المجاز .
انظر : كلام العلماء في - كون المجاز يعم ، أو لا يعم ، وشروط عمومها اذا قيل
انه يعم - في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤٠/٢ - ٤٣ ، أصول السرخسي
١٧١/١ - ١٧٢ ، تيسير التحرير : ٣٥/٢ - ٣٦ ، فواتح الرحموت ١/٢١٥
شرح البديع لوجه (٥٤) ، المنخول : ص ١٤٧ ، شرح الكوكب المنير :
١٨٨/١ ، ١٩٥ ، نهاية السؤل : ٢٧٨/١ - ٢٨٠ ، المحلي على جمع
الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ٣١١/١ وما بعدها ، المسودة :
ص ١٧٠ - ١٧١ ، ١٧٣ - ١٧٤ ، شرح التوضيح : ٨٦/١ ، التلويح طى
التوضيح : ٨٦/١ .
(٣) أي يصار اليه لضرورة التوسعة في الكلام ، والا فالأصل في الكلام الحقيقة .
(٤) وفي (ب) : أصل .
(٥) رواه مسلم من حديث معمر بن عبد الله ضمن قصة حدثت لمعمر ، ولغظه : " كنت
أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل " ،
انظر صحيح مسلم : ٢٠/١١ ، ورواه مالك من حديث سليمان بن يسار ،
وعبد الرحمن بن الاسود موقوفا . انظر : الموطأ : ٦٥/٢ - ٦٦ ،
والاحاديث بمعناها كثيرة جدا ، منها : حديث عبادة بن الصامت رضي الله
عنه قال : " نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب ،
والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير والطح بالطح
الا سواء بسواء " ، مثلا بمثل ، ومن زاد او ازيد فقد أربى " رواه البخارى
ومسلم والنسائي واللفظ له ، وزاد في رواية مسلم : " يدا بيد ، فاذا اختلفت
هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد " .
انظر : فتح البارى : ٣٧٧/٤ ، صحيح مسلم : ١٤/١١ ، سنن
النسائي : ٢٤١/٧ ، مسند الامام الشافعي : ص ١٤٧ ، موطأ الامام
مالك : ٦٠/٢ ، كتاب الأم : ١٢/٣ .
(٦) جزء من حديث أخرجه النسائي من حديث أبي سعيد الخدرى قال : " كنا
نرزق تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتبيع الصاعين بالصاع
فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : " لا صاعي تمر بصاع ، ولا صاعي
حنطة بصاع ، ولا درهما بدرهمين " سنن النسائي : ٢٣٩/٧ .

انصرف اليه (١) ولم (٢) يعم كل مكيل ، ولنا (٣) أنه ليس بضروري لما مرّ (٤) ولا العموم ذاتي للحقيقة ، وانما يلحقها بأسباب تلحق مثلها المجاز ، كالتعريف للجنس (٥) ، ثم عين الصاع ليس مراداً ، فتعين عموم المجاز .

مسألة :

أثمتنا (٦) وجمع من المعتزلة : لا يصح ارادتهما معا من لفظ واحد ،

- (١) أي الى المطعوم ، لأن الصاع مجاز عما يحويه ، ولا عموم له ، فالتقدير :
لاتبعموا ما يسهه الصاع ، بما يسهه الصاعان ، انظر : فواتح الرحموت :
٢١٥/١ ، وانظر كتاب الأم : ١٢/٣ - ١٣ ، نهاية المحتاج : ٤٢٤/٣ ،
واحكام الآمدى : ٢٤٥/٣ .
- (٢) وفي (ب) : فلم .
- (٣) أي للحنفية أن يردوا على الشافعي : بأن المجاز أحد نوعي الكلام ، فيكون
مثل صاحبه في احتمال العموم والخصوص ، فلا يكون ضروريا ، كالحقيقة .
انظر : اصول البيزوي وكشف الاسرار : ٤١/٢ ، اصول السرخسي :
١٧٢/١ .
- (٤) مرّ ذلك في مسألة وقوع المجاز في اللغة ، حيث تقرر أن المجاز واقع في اللغة
- (٥) انظر تفصيل ذلك في : اصول السرخسي : ١٧١/١ ، اصول البيزوي وكشف
الاسرار : ٤٠/٢ - ٤١ .
- (٦) اختلف العلماء في جواز اطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي ، ومدلوله
المجازي في وقت واحد .
فذهبت الحنفية وجمع من المعتزلة ، والمحققون من الشافعية وجمهور
أهل العربية الى امتناعه .
وأجاز ذلك : بعض الشافعية ، وبعض المعتزلة ، كالقاضي عبد الجبار
وأبي علي الجبائي ، وعامة أهل الحديث .
- انظر المذاهب في ذلك وحجة كل فريق في : اصول البيزوي وكشف
الاسرار : ٤٥/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٧٣/١ ، وما بعدها ،
تيسير التحرير : ٣٦/٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢١٦/١ وما بعدها
ارشاد الفحول : ص ٢٨ ، المعتمد : ٣٢٥/١ وما بعدها ، شرح التوضيح
٨٧/١ ، التلويح على التوضيح : ٨٧/١ ، المنخول : ص ١٤٧ ، شرح
التبريزي لوحة (٥٥) ، احكام الآمدى : ٢٤٢/٢ ، التمهيد : ٥٢ ،
شرح تنقيح الفصول : ١١٤ - ١١٥ .

وكذلك معاني المشترك (١) ، وأجازه الشافعي (٢) والقاضي (٣) ومعنى
المعتزلة

(١) أى : وكما اختلفوا في جواز ارادة مدلول الحقيقة والمجاز من لفظ واحد ،
كذلك اختلفوا في ارادة معاني المشترك من لفظ واحد ، بأن صدر لفظ مثبت
عن متكلم مرة واحدة ، هل يجوز حمله على جميع معانيه بطريق الحقيقة ؟
أم لا ؟ وقد تقدمت الإشارة الى المذاهب في ذلك عند الكلام على طريق
معرفة المجاز .

قال الامام البيضاوى : جوز الشافعي - رضي الله عنه - والقاضيان ، وابوعلي
اعمال المشترك في جميع مفوماته الغير المتضادة .

ومعه ابو هاشم والكرخي والبصرى والامام المنهاج : ٢٣٠/١ - ٢٣٢
وانظر اختلاف العلماء في ارادة معاني المشترك وادلتهم في : نهاية السؤل :
٢٣٤/١ - ٢٣٨ ، مناهج العقول : ٢٣٠/١ - ٢٣٧ ، احكام الآمدى
٢٤٢/٢ - ٢٤٦ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١١٤ - ١١٧ ، التلويح على
التوضيح : ٦٦/١ - ٦٧ ، شرح التوضيح : ٦٦/١ - ٦٧ ، المنخول :
ص ١٤٧ - ١٤٨ ، فصول البدايع : ١١١/١ ، تيسير التحريير :
٢٦٢/٢ ، فواتح الرحموت : ٢١٦/١ ، التمهيد : ص ٤٢ - ٤٥ ،
المسودة : ص ١٧١ ، ارشاد الفحول : ص ٢٠ ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ٢٩٤/١ - ٢٩٧ ، المعتمد : ٣٢٤/١ -
٣٢٦ ، كشف الاسرار : ٤٠/١ وما بعدها ، أصول السرخسي : ١٢٦/١
وما بعدها .

(٢) هو الامام ابو عبد الله : محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن
السائب بن عبيد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ، القرشي
المطلبى ، الشافعي ، يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف .
ولد سنة خمسين ومائة بمدينة غزة ، وقيل بعسقلان ، وقيل باليمن .

قال ابن خلكان : والأول أصح . وحمل من غزة الى مكة وهو ابن سنتين
فنشأ بها ، وقرأ القرآن الكريم ، وحديث رحلته الى مالك بن أنس مشهور .
قدم بغداد مرتين ، ثم خرج الى مصر ، وبقي بها الى أن توفي في يوم الجمعة
آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ، ودفن بالقرافة الصغرى . وكان رحمه الله
كثير المناقب ، جم الفاخر ، منقطع القرنين ، أجمعت فيه من العلوم بكتاب الله
وسنة رسوله ، وكلام الصحابة وآثارهم ، واختلاف أقاويل العلماء ، وغير ذلك
من معرفة كلام العرب واللفظة والشعر ما لم يجتمع في غيره ، حتى قال عنه
احمد بن حنبل : ما عرفت ناسخ الحديث ومنسوخه حتى جالست الشافعي .
وهو أول من تكلم في اصول الفقه فهو الذى استنبطه . قال ابو ثور : من زعم انه رأى مثل محمد بن ادريس
في علمه وفصاحته ومعرفته وثباته وتمكنه فقد كذب . له مصنفات عديدة ، كلها نافعة ومشهورة ، فلا حاجة
الى الاطال بمذكرها . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ١٦٣/٤ ، تاريخ بغداد ٥٦/٢ ، صفة الصفوة
٢٤٨/٢ - ٢٥٩ ، طبقات ابن هداية الله ص ١١ ، الفهرست ص ٢٩٤ ، الديهاج المذهب
ص ٣٣٦ ، طبقات الحنفية
شذرات الذهب : ٩/٢ ، اللباب : ١٧٥/٢ ، طبقات الحنابلة : ٢٨٠/١ ،
جمهرة انساب العرب ص ٥ ، ٧٣ ، ١٠٢ ، ١٢٣ ، المختصر في أخبار
البشر : ٢٦/١ وما بعدها .
(٣) هو القاضي أبو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته في الكلام على الاسماء الشرعية .

المعتزلة (١) ان لم يتمتع الجمع كافعل أمراً أو (٢) تهديداً (٣) وأبو الحسين (٤) والغزالي (٥) : يراد لالفة (٦) ، والخلاف في الجمع (٧) كالأقراء مبنى على

- (١) مثل : القاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي ، والشيخ ابو علي الجبائي ، انظر : المعتمد ٣٢٥/١ - ٣٢٦ ، نهاية السؤل : ٢٣٤/١ .
- (٢) وفي (ب) : " وتهديداً " باسقاط الألف قبل الواو .
- (٣) أي فلا يصح ، ان لا يمكن الجمع بينهما .
- (٤) هو : محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري ، المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو احد أئمتهم الأعلام ، كان جيد الكلام ، طيخ العبارة غزير المادة . وكان من أنكيا زمانه ، لكنه ليس من أهل الرواية ، قال عنه الخطيب البغدادي : كان يروى حديثا واحدا ، سألته عنه فحدثني به من حفظه . وله التصانيف الفائقة في اصول الفقه وغيره ، منها :
- ١- المعتمد ، وهو كتاب كبير في اصول الفقه .
 - ٢- تصفح الأدلة في مجلدين .
 - ٣- غرر الأدلة في مجلد كبير .
 - ٤- شرح الاصول الخمسة .
 - ٥- كتاب في الامامة . وغير ذلك .
- سكن بغداد وتوفي بها يوم الثلاثاء ، خامس شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين واربعمائة . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان : ٢٧١/٤ ، تاريخ بغداد : ١٠٠/٣ ، لسان الميزان : ٢٩٨/٥ ، شذرات الذهب : ٢٥٩/٣ ، عبر الذهبي : ١٨٢/٣ ، طبقات المعتزلة : ص ١١٨ .
- (٥) هو أبو حامد : محمد بن محمد بن محمد بن احمد الغزالي ، الملقب بحجة الاسلام ، زين الدين الطوسي ، الفقيه الشافعي ، لم يكن للشافعية في آخر عصره مثله . أخذ في مبدأ امره عن احمد الراذكاني بطوس ، ثم قدم نيسابور ولازم امام الحرمين أبي المعالي الجويني ، ثم واه نظام الملوك تدريس مدرسته ببغداد ، وخرج له اصحاب ، وصف التصانيف الكثيرة ، وتوفي في رابع شهر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة بالطاهران وكانت ولادته سنة محسن واربعمائة . ومن مصنفاته : المستصفي ، والوسيط ، والبسيط ، والوجيز ، والخلاصة واحياء علوم الدين ، والمنحول . والمنتحل في علم الجدل ، تهافت الفلاسفة " محك النظر ، معيار العلم ، والمقاصد ، والمظنون به على غير أهله ، وغير ذلك كثير ، وقد أوصلها بعضهم الى مائتي مصنف .
- انظر ترجمته في : وفيات الاعيان : ٢١٧/٤ ، البداية والنهاية : ١٧٣/١٢ ، شذرات الذهب : ١٠/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى : ١٠١/٤ ، طبقات ابن هداية الله ص ١٩٢ ، اللباب : ٣٧٩/٢ .
- (٦) انظر : المعتمد : ٣٢٦/١ ، المستصفي : ٣٢/١ - ٣٣ ، المنحول ص ١٤٧ ، شرح التبريزي لوحة ٥٦ ، واحكام الآمدى : ٢٤٢/٢ .
- (٧) وقد اختلفوا ايضا في اللفظ المفرد المشترك كالقراء ، هل يجوز جمعه باعتبار =

المفرد ، وقيل : يصح فيه (١) وان امتنع في المفرد .
لنا أن مستعطفه فيهما مريد ما وضع له وما لم يوضع (٢) ، وهو محال ، والمشارك
ان كان لأحد أمرين مختلفين على البديل فاستعماله في المجموع لغير ما وضع له
للتفاير بين المجموع وافراده ، وان وضع له أيضا ، فان استعطفه فيه وحده أفاد أحد
مفهوماته ، أو في الكل أحال ، لأن إفادة المجموع يستلزم عدم الاكتفاء بدونه ،
وإفادته للمفرد يستلزم الاكتفاء به ، وهو تناقض ، فان قيل (٣) : لازم لمن يقول
انه موضوع ، لأحدهما على البديل ، والشافعي (رحمه الله) (٤) مضمم ولهذا
يحطه على الكل عند العراء عن القرينة قلنا : (٥) جاز استعماله في أحدهما
بقرينة فاذا استعمل في المجموع وحده فان كان حقيقة في الافراد ولم يكن استعمالا في
الكل ، أو مجازا فيها لم يعم الحقيقة والمجاز ، وهو خلاف مذهبه .
وان أريدت الافراد استحال بلزوم الاكتفاء وعدمه الشافعي (٦) :

- == معنييه ، فيقال : الأقرأ ، ويراد به طهر وحيضتين ، أو حيض وطهرين ؟
فذهب أكثرهم الى جواز جمعه بهذا الاعتبار ، وهم القائلون بجواز اطلاقه
واراده كل واحد من معنييه .
ومن لم يجوز ذلك في المفرد ، لم يجوزه في الجمع .
انظر المراجع السابقة في المشترك .
- (١) أي في الجمع .
 - (٢) وفي (ب) زيادة " له " يعد " يوضع " .
 - (٣) انظر شرح التبريزي : لوحة (٥٧) .
 - (٤) زيادة من (ب) .
 - (٥) اشارة الى الجواب عن ذلك السؤال المتقدم . انظر كشف الاسرار على
البزوي : ٤٠ / ١ - ٤١ ، واحكام الآمدى : ٢٤٣ / ٢ وما بعدها .
 - (٦) أي استدل الشافعي بالآيتين المذكورتين ، ووجه الدلالة من الأولى : ان
الصلاة اريد بها معنيان مختلفان لأن الصلاة من الله تعالى رحمه وممن
الملائكة استغفار مع أن الأصل في الاطلاق الحقيقة ، فوجد لفظ مشترك
مستعمل بين معنيين مختلفين دفعه وهو المطلوب .
ومن الثانية : اريد بالسجود وهو لفظ واحد معنيان مختلفان ، لأن
سجود الناس وهو وضع الجبهة غير سجود الدواب وهو الخشوع ، والأصل
في الاطلاق الحقيقة ، والدليل على أن المراد من سجود الناس وضع الجبهة
لا الخشوع تخصيص كثير من الناس بالسجود دون من عداهم ، ممن حق عليه
العذاب مع استوائهم في السجود بمعنى الخشوع .
انظر : احكام الآمدى : ٢٤٣ / ٢ ، كشف الاسرار : ٤٠ / ١ ، شرح
التوضيح : ٦٧ / ١ ، التلويح على التوضيح : ٦٧ / ١ .

* ان الله وملائكته يصلون على النبي * (١) ، * ألم تر أن الله يسجد له * (٢) والصلاة من الله الرحمة ، ومن الملائكة (٣) استغفار ، والسجود مختلف . قلنا السجود الخضوع فهو متواطئ ، والصلاة الاعتناء باظهار الشرف ، أو مقدر (٤) خبره أو الفعل (٥) بدليل ما يقارنه ، فهما لفظان .

قاعدة :

إذا قصدت الحقيقة بطل المجاز ، كالموصي لمواليه وله عتقا ، ولهم عتقا ، اختصت بالأولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا بالتسبب (٦) ، وكالموصي لأبناء زيد وله صلبيون (٧) وحفده ، ونقض (٨) بالمستأمن على أبنائه لدخول الحفده ، ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا (٩) ومن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم ليلا عتق (١٠) ، ومن لا يسكن دار زيد عت النسبة الملك

- (١) الآية " ٥٦ " من سورة الاحزاب ، وتكلمتها : * يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما * .
- (٢) الآية " ١٨ " من سورة الحج ، ونصها : * ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجن والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء * .
- (٣) وفي (ب) : الاستغفار .
- (٤) والتقدير : الله يسجد له من في السماوات ويسجد له من في الأرض ويسجد له الشمس .
- (٥) والتقدير : ان الله يصلي والملائكة يصلون لدلالة ما يقارنه عليه وهو يسجد ويصلون .
- (٦) انظر تفصيله في أصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤٧/٢ - ٤٨ .
- (٧) وفي (أ) : صلب .
والصليبيون هم ابناؤه من صلبه ، وابناء الابناء : حفده .
فإذا اطلق الوصية ، لا يستحق الحفدة شيئا ، لان الحقيقة مرادة .
انظر تفصيل ذلك في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤٩/٢ - ٥٠ ، أصول السرخسي : ١٧٣/١ - ١٧٤ ، فواتح الرحموت : ٢١٦/١ - ٢١٧ .
- (٨) هذه اعتراضات خمسة أوردت على القاعدة المذكورة .
انظر تفصيلها في شرح التبريزي لوحة (٦٠) ، واصول البزدوى وكشف الاسرار : ٥٠/٢ وما بعدها .
- (٩) أى سواء دخلها ماشيا أو راكبا أو على أى شكل كان .
- (١٠) مع أن الاسم للنهار حقيقة ، وللليل مجازا .

وغيره . وأن أبا حنيفة (١) ومحمد (٢) (رضي الله عنهما) (٣) قالوا (٤) فيمن قال : لله على صوم رجب ناويا لليمين أنه نذر ويمين ، وأجيب بأن الأمان لحقن الدم المحتاط فيه فانتفض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه (٥) ووضع القدم مجاز عن الدخول فعس ، واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كان لمطلق الوقت * ومن يولهم يومئذ ديره * (٦) وللنهار اذا امتد لكونه معيارا ، والقدوم غير متد فاعتبر مطلق الوقت ، واطافة الدار نسبة للسكنى وهي عامة ، والنذر مستفاد من الصيفة ، واليمين من الموجب ، فان إيجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لاجمع .

قاعدة :

لما كانت العلاقة صورية (٧) ومعنوية ساغ في الألفاظ الشرعية لما بيــــــــــــن معانيها من علاقة السبب والعللة استعمال أحدهما في الآخر مجازا

- (١) ستأتي ترجمته في مسألة : اذا أمكن العمل بالحقيقة تعينت .
 - (٢) انظر ترجمته في مسألة : تعذر الحقيقة أو هجرانها .
 - (٣) زيادة من (ب) .
 - (٤) انظر : اصول السرخسي : ١٧٤ / ١ ، واصل البزدوى موكشف الاسرار : ٥٦ / ٢ وما بعدها .
 - (٥) سقطت " فيه " من (ب) .
 - (٦) الآية " ١٦ " من سورة الأنفال ، وتتمتها : * الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة ، فقد باء بغضب من الله ، وأوأه جهنم وبئس المصير * وقد سيقت الآية الكريمة دليلا على أن اليوم اذا قرن بما لا يمتد ولا يختص بأحد الوقتين ، فانه يكون عبارة عن الوقت ، واسم الوقت يعم الليل والنهار .
 - (٧) انظر اصول السرخسي : ١٧٥ / ١ ، شرح التبريزي لوحة (٦٤) .
- الفرق بين العلاقة الصورية والمعنوية في الأسباب والعلل الشرعية : أن ينظر كل ما وجد فيه معنى مناسب مشترك بينه وبين أصله فعلاقته معنوية ، وكلما لم يوجد معنى مشترك واصل بينهما فعلاقته صورية بعد الاتصال المخصوص . شرح التبريزي : لوحة (٦٦) .
- وقال الامام السرخسي رحمه الله : طريق الاستعارة عند العرب الاتصال ، والاتصال بين الشئيين يكون صورة أو معنى ، فان كل موجود متصور تكون له صورة ومعنى ، فالإتصال لا يكون الا باعتبار الصورة أو باعتبار المعنى ، فاما الاستعارة للاتصال معنى فنحو تسمية العرب الشجاع أسدا للاتصال بهنهما في معنى الشجاعة والقوة والهللبد حمارا للاتصال بهنهما في معنى الهلادة .
- والاستعارة للاتصال صورة نحو تسمية العرب المطر سماء ، فانهم يقولون مازلنا نطأ السماء حتى أتيناكم بعنون المطر ، لانها تنزل من السحاب والعرب تسمي كل ماعلا فوقك سماء ويكون نزول المطر من علو ، فسموه سماء مجازا للاتصال صورة .
- اصول السرخسي : ١٧٨ / ١ .

اتفاقاً (١) . فالشافعي (٢) : أوقع الطلاق بالعتاق (٣) وبالعكس (٤) ، وانعقد نكاحه عليه السلام بالهبة (٥) مجازاً لانتفاء خواص الهبة حقيقة وان أبي الشافعي الانعقاد بغير لفظي النكاح والتزويج (٦) في غير (٧) النبي عليه السلام ، فلم يمنع المجاز بل لاعتقاد قصور لفظ التملك عن معناها وهو الازدواج والضم (٨) النبي (٩) عن الاتحاد في القيام بمصالح المعاش والمعاد ، ولذلك لم يثبت ملك العين بهما ، ونحن بنينا ذلك على أن لفظي البيع والهبة لملك العين وهو سبب لملك المتعة في القابل وهو اتصال سببي (١٠) ، فإن قيل : هلا استعملتم النكاح للبيع والاتصال السببي قائم لان النسبة أمر لا يخص أحد المنتسبين ؟ قلنا (١١)

- (١) انظر أصول البزدوى وشرحه : ٦٢/٢ ، اصول السرخسي : ١٧٨/١ .
(٢) في (ب) زيادة " رحمه الله " .
(٣) انظر : كتاب الأم : ١٤٥/٧ وما بعدها ، مختصر المزني : ٢٧٢/٣ ، ٧٤/٤ .
(٤) اي وأوقع العتاق بالطلاق . انظر المغني لابن قدامة : ٣٣٢/٩ .
(٥) قال الله تعالى : * وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين * الآية " .هـ" من سورة الاحزاب .
قال الامام السرخسي : فان الله تعالى جعل هبتها نفسها جواباً للاستنكاح وهو طلب النكاح ، ولا خلاف ان نكاح الرسول صلى الله عليه وسلم كان ينعقد بلفظ الهبة على سبيل الاستعارة ، لا على سبيل حقيقة الهبة ، فان الهبة لتملك المال فلا يكون عاملاً بحقيقتها فيما ليس بمال . ولأنها لا توجب التملك الا بالقبض فيما كانت حقيقة فيه ، فكيف فيما ليست بحقيقة فيه ، فعرفنا انها استعارة قامت مقام النكاح بطريق المجاز " اصول السرخسي : ١٧٩/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦٣/٢ .
(٦) وفي ب " التزوج " والمثبت هو الصحيح .
(٧) انظر : مختصر المزني : ٢٧٢/٣ .
(٨) وفي (ب) : قدّم الضم على الازدواج .
(٩) وفي ب : النبي على .
(١٠) انظر اصول السرخسي : ١٨٠/١ ، واصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦٦/٢ - ٦٨ .
(١١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦٩/٢ ، واصول السرخسي : ١٨١/١ لتري الاعتراض والجواب عليه .

الاتصال نوعان : حكم بعله وضعت له كالشراء للملك ، وهذا يسوغ الاستعارة من الطرفين ، لأن العلة لم تشرع الا لحكمها ، كما أن الحكم لا يثبت (١) بدونها فتوقف كل على الآخر وان اختلفت الجهة ، فاذا قال : إن اشتريت عبدا فهو حر ، فاشترى نصفه وباعه ثم " اشترى " (٢) الآخر عتق ، ولا (٣) يشترط الجمع . ولو قال : ان ملكت ، أشترط (٤) ، فلو عني بالشراء الملك أو عكس صدق (٥) وان كذبه القاضي فيما فيه تخفيف عليه .

والثاني (٦) : حكم بسبب كاتصال زوال ملك المتعة بلفظ العتق تبعاً لزوال ملك العين ، وهذا يسوغ استعارة السبب للحكم لافتقار الحكم اليه ، ولا عكس (٧) لاستغناء السبب عنه .

فرع : فلو استعار الاعتاق للطلاق صح لأنه لازالة ملك العين المستتبع لزوال ملك المتعة . والشافعي العكس (٨) أيضا بناء على الاتصال المعنوي ، وهو شمول معنى الاسقاط فيهما ، ونحن منعناه لما مر (٩) من استغناء الأصل عن الفرع والاتصال (١٠)

- (١) وفي (ب) : لم يثبت .
(٢) سقطت من أ .
(٣) وفي (ب) : فلا .
(٤) أي الجمع .
(٥) فلا يعتق هذا النصف .

قال شمس الأئمة : ولكن فيما فيه تخفيف عليه ، لا يدين في القضاء للتهمة وفيما فيه تشديد عليه ، يدين لانتفاء التهمة " .

اصول السرخسي : ١٨١/١ ، وانظر شرح التبريزي لوجه (٦٨) ،
فواتح الرحموت : ٢٢٤/١ .

- (٦) وفي (ب) : الثاني بدون واو .
(٧) أي ولا يسوغ استعادة الحكم للسبب ، لاستغناء عنه .
قال شمس الأئمة : " لاتصلح استعارة الفرع للأصل ، والحكم للسبب ، لأن الأصل مستغن عن الفرع ، والفرع محتاج الى الأصل ، لأنه تابع له . فيصير معنى الاتصال معتبرا فيما هو محتاج اليه ، دون ما هو مستغن عنه ،
اصول السرخسي : ١٨١/١ - ١٨٢ .

(٨) أي يجوز استعارة الطلاق للعتاق .
انظر مختصر المزني : ٧٤/٤ ، والمغني لابن قدامة : ٣٣٢/٩ .

- فواتح الرحموت : ٢٢٤/١ .
(٩) مر ذلك في النوع الثاني " حكم بسبب " .
(١٠) كذا في الأصل و أ و ح ، وفي (ب) : ولا اتصال .

فان المسوغ للاطلاق الوصف الظاهر والطلاق ينبي عن رفع القيد ، والنكاح غير موجب
لملك العين والمالكية قائمة لكنه أوجب قيدها برفع الطلاق . والعتاق اثبات قوة عتق (١)
الطير اذا قوي وعتاق الطير ، وبكر عاتق ، بالغ ، والرق كامل والمالكية مسلوحة والاعتناق
اثبات لها ولا مناسبة بين ازالة قيد ليعمل الملك القائم عليه ، وبين اثبات الملك فسي
محل لم يكن فيه . (٢)

قاعدة :

أثبتنا أن المجاز خلف (٣) لكن ابو حنيفة (٤) في التكلم وهما في الحكم ،

(١) قال في مختار الصحاح : العتق الكرم وهو ايضا الجمال ، وهو ايضا الحرية .

وكذا العتاق بالفتح ، والعتاقة تقول فيه : عتق العبد يعتق بالكسر عتقا وعتاقا
ايضا وعتاقة . ثم قال : والعتاق الخمر العتيقة ، وقيل التي لم يفض ختامها
احد ، وجارية عاتق اى شابة اول ما ادركت فخدرت في بيت أهلها ولم تبس
الى زوج اى لم تنقطع عنهم اليه . ثم قال : وعتاق الطير الجوارح منها ،
مادة (ع ت ق) ص ٤١١ ، وانظر المصباح المنير : ٣٩/٢ .

(٢) انظر : اصول السرخسي : ١٨٢/١ - ١٨٣ ، واصول البزدوى وكشف
الاسرار : ٦٣/٢ وما بعدها .

(٣) أى خلف عن الحقيقة لأن المستعار لا يزاحم الاصل . وقد اختلف الائمة
الثلاثة في جهة خلفية المجاز عن الحقيقة ، فأبو حنيفة رحمه الله قال : المجاز
خلف عن الحقيقة في التكلم به ، سواء أفاد حكمه أو لم يفده .

وابو يوسف ومحمد قالا : هو خلف في الحكم ، فاذا لم يفد حكمه
لا يكون خلف .

مثال ذلك ما ذكره المصنف : اذا قال شخص لعبد الذي هو اكبر سنا منه :
انت ابني . عتق عند ابي حنيفة ، وان لم يفد حكمه ، وهو امكان النسب ، صيانة
لكلامه عند اللغو ومآخذة له بكلامه .

ولم يعتق عند صاحبين ، واعتبراه لغوا من الكلام لتعذر بنوة من هو اكبر
سنا منه ، واذا لم يفد حكمه وهو امكان النسب لا يعتق عليه ، لان شرط
الخلفية تصور حكم الاصل وتعذره .

ولمزيد من الايضاح ، انظر : اصول السرخسي : ١٨٤/١ - ١٨٥ ،
 واصول البزدوى وكشف الاسرار : ٧٦/٢ ، وما بعدها ، تيسير التحرير :
٤٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢١٣/١ ، المغني لابن قدامة : ٣٣٢/٩ .

(٤) وفي : ب زيادة (رضي الله عنه) .

وفائدة الخلاف: انت ابني لمن هو أكبر منه قال لا (١) يعتق لأنه لم يفد حكمه وهو
امكان النسب ليثبت مجازة وهو العتق ، وشرط الخلفية تصور حكم الأصل وتعذره
كاليمين على مس السماء تنعقد في حق الكفارة للامكان الذاتي والتعذر الحالي ،
وهو (٢) يقول عارضان للفظ ولا حجر في اقامة لفظ مكان آخر ، والمسوغ صحة
العبارة ، لاتصور حكم الحقيقة ، فاذا تعذرت وللکلام مجاز متعين (٣) تعيين
بغير نية كالنكاح بلفظ الهبة ، قال : انعقد لحكمه في الحرة لتصوره وتعذره ،
فاحتمال هبة الحرة كس السماء ، أجاب بالمنع ، فان مستند الاحتمال الشرع
(والله أعلم) (٤)

سألة :

إذا أمكن العمل بالحقيقة تعينت (٥) لان المستعار لا يزاحم الاصل كالعقد
فيما ينعقد (٦) ، وفي العزم مجاز ، وكالنكاح للجمع ، وهو في الوطى حقيقــة
وفي العقد مجاز لانه سببه ، وكذلك اذا امکن العمل بالمجاز الذي يستفاد حكمه بغير
واسطة سقط اعتبار الواسطة لشبه الاول بالحقيقة لاستغنائها عنها ولقول (٧)
ابي حنيفة (٨) في أمة ولدت ثلاثة

- (١) أى : أبو يوسف ومحمد بن الحسن .
- (٢) أى : ابو حنيفة .
- (٣) وفي ب : معين .
- (٤) زيادة من (ب) .
- (٥) بالاتفاق ، انظر : المستصفي : ٣٥٩ / ١ - ٣٦٠ ، تيسير التحرير ٥٠ / ٢
وما بعدها ، نهاية السؤل : ٢٧٨ / ١ - ٢٧٩ ، مناهج الفصول :
٢٧٦ / ١ - ٢٧٩ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١١٢ .
- (٦) فيقال : عقد الحبل ، والبيع ، والمهد ، فانعقد ، وعقد الرب وغيره :
غلظ ، فهو عقيد ، وبابهما : ضرب . والعقد بمالضم موضع العقد ، وهو
ما عقد عليه . والعقد هـ : الضيعة .
انظر : مختار الصحاح ، مادة (ع ق د) ص ٤٤٤ ،
المصباح المنير : ٧١ / ٢ .
- (٧) وفي ب : وكقول .
- (٨) هو الامام الأعظم : النعمان بن ثابت بن كاوس ، وقيل " ابن زوطي بن ماه " ابن
ابن هرم بن مرزبان بن بهرام بن مهركر ، الكوفي ، مولى بني تميم الله بن ثعلبة
كان مولده سنة ثمانين رأى انسا بن مالك وعددا من الصحابة ، وتفقه على حماد بن
سليمان ، وكان من أذكيا بني آدم ، جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء .
وهو امام اهل الرأي ، وفقه أهل العراق ، نقله ابو جعفر المنصور من بلده الكوفة
الى بغداد ، فأقام بها حتى مات في رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة .
وهو اشهر من أن يترجم له وآثاره معروفة .
==

بطون (١) فقال : (المولى) (٢) أحدهم ولدى ومات مجهلا (٣) ، يعتق من كل ثلاثة (٤) ولم يعتبر ما يصيبه من أمه (٥) ليعتق كل الثالث ونصف الثاني وثالث الأول (٦) كقولهما (٧) لأن ما يصيبه من أمة بالنسبة الى ما يصيبه من قبل نفسه كالمجاز من الحقيقة .

- ==
- انظر ترجمته في : والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية : ٤٩/١ وما بعدها ، الطبقات السننية في تراجم الحنفية : ٨٦/١ وما بعدها ، تاريخ بفسداد : ٣٢٣/١٣ وما بعدها ، البداية والنهاية : ١٠٧/١٠ ، طبقات ابن سعد : ٣٦٨/٦ ، الفهرست : ص ٢٨٤ ، طبقات الحفاظ : ص ٨٠ ، اللباب : ٣٩٧/١ ، وفيات الاعيان : ٤٠٥/٥ وما بعدها ، ميزان الاعتدال ٤/٢٦٥ ، شذرات الذهب ١/٢٢٧ ، كشف الظنون : ٨٤٢ ، ١٢٨٧ ، ١٤٣٧ ، ١٦٨٠ ، ٢٠١٥ .
- (١) أي : ثلاثة اولاد في بطون مختلفة ، وليس لهم نسب معروف .
- (٢) ساقطة من : ب .
- والمولى : المعتق بكسر التاء - والمعتق - بفتحها - ، وابن العم ، والناصر ، والجار ، وكل من ولي امر واحد فهو وليه .
- انظر : مختار الصحاح : مادة (و ل ي) ص ٧٣٦ ، والمصباح المنير : ٣٥٠/٢ .
- (٣) أي مات قبل البيان .
- (٤) قال الامام عبد العزيز البخاري : لأن دعوى النسب اذا لم تعمل في اثبات النسب ، كان اقرارا بالحرية على أصل ابي حنيفة ، كما في مسألة " الاكبر سنا " فصار كأنه قال : احدهم حر ، فيعتق ثلث كل واحد منهم من جميع المال ، كشف الاسرار : ٨٦/٢ .
- (٥) لانها عتقت بهذا الاقرار ، لانه أقر لها بأمية الولد .
- (٦) عتق من الاكبر ثلثه ، لانه ان عناه ، عتق ، ولا يعتق ان عنى الآخرين .
- وعتق نصف الاوسط ، لانه يعتق ان عناه ، وكذا ان عنى الاكبر ، لانه ولد أم الولد ، فيعتق بموت المولى كما تعتق امه ، ولا يعتق ان عنى الاصفر ، واحوال الاصابة حالة واحدة في الروايات الظاهرة ، بخلاف احوال الحرمان ، فلهذا يعتق نصفه . وأما الاصفر ، فهو حر في جميع الاحوال . فسره بذلك عبد العزيز البخاري في كشف الاسرار : ٨٦/٢ ، وانظر : تيسير التحرير : ٥٢/٢ .
- (٧) اي : ابو يوسف ومحمد . انظر اصول البزدوى : ٨٧/٢ .

وإذا تعذرت أو هجرت (٢) تعين (٣) المجاز لعدم المزاحمة (٤) ،
أما التعذر (٥) ، فكالحالف لا يأكل من هذه النخلة أو الدقيق ، أو لا يشرب من هذه

- (١) كذا في الاصل ، وفي أ و ب : تقسيم .
(٢) أي : الحقيقة .
(٣) يترجم لهذه المسألة في كتب الاصول ب (اسباب العدول عن الحقيقة التي
المجاز) والعدول اما ، بسبب لفظ الحقيقة ، أو معناها ، أو بسبب لفظ
المجاز أو معناه . فيعدل الى المجاز ::
أ - اذا كان لفظ الحقيقة ثقيلًا على اللسان ، كالخنفق - وهو الداهية -
ب - اذا تعذرت الحقيقة ، كالحالف أن لا يأكل من هذه النخلة .
ج - اذا هجرت الحقيقة فلم تعد تستعمل ، كالحالف لا يضع قدمه في
دار زيد .
د - أن يكون معناها حقيرا ، كالخرابة ، عدل عنها الى الغائط .
هـ - أن يحصل باستعمال لفظ المجاز شي من أنواع البديع والبلاغة ،
كالجانسة ، والمقابلة ، والسجع ، وأنواع الشعر ، ولا يحصل بالحقيقة .
و - أن يكون في المجاز تعظيم ، كقولك : سلام على المجلس العالي ،
او زيادة بيان ، كقولك : رأيت اسدا يرمي ، فان فيه من المبالغة
ما ليس في قولك : رأيت انسانا يشبه الاسد في الشجاعة .
انظر اقوال العلماء في تقديم المجاز على الحقيقة والامثلة عليه في :
اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٨٢/٢ - ٨٨ ، اصول السرخسي : (١/١٩٠)
وما بعدها ، تيسير التحرير : ٥٤/٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت : (١/٢٢١)
وما بعدها ، منهاج الوصول الى علم الاصول : ٢٨٠/١ ، نهاية السؤل :
٢٨١/١ - ٢٨٢ ، منهاج العقول : ٢٨٠/١ ، شرح الكوكب المنير :
١٥٥/١ وما بعدها ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير
الشربيني : ٣٠٩/١ - ٣١٠ .
(٤) أي لأن المجاز لا يزاحم الحقيقة في هذه الحال .
(٥) انظر أمثله في اصول البزدوي وكشف الاسرار ٨٢/٢ .

البئر ، ولو تكلف تناول عينهما أكلا وكردا لم يحنت (١) هو الأشبه (٢) لانه لما تعذر لم يرد ، وأما الهجر عادة فكالخالف لا يضع قدمه في دار زيد ، هجرت التي معنى الدخول عرفا ، وكما صرفنا التوكيل بالخصومة الى مطلق الجواب (٣) لهجرانها شرعا فكانت كالمهجور عادة ، ولا مكان (٤) الحقيقة في : أنت ابني لممكن معروف لجواز الثبوت منه مع الاشتهار من غيره (٥) عتق وصارت (٦) أمة أم ولد له .
وكمسألة (٧) الجامع : له عبد ولعبده ابن ، ولابنه ابنان ، فقال في صحته احدهم ولدي ، وكل ممكن ومات مجهلا ، قال محمد (٨) : عتق ربح الأول

- (١) اختلفوا فيما اذا أكل عين الدقيق ، أو تكلف فركع من البئر ، فقيل : لما كان متعذرا ، لم يكن مرادا ، فلا يحنت ، وقيل : بل الحقيقة لاتسقط بحال ، فيحنت ، قال البزدوى : والأول أشبه .
اصول البزدوى : ٨٧/٢ - ٨٨ ، وانظر : كشف الاسرار نفس الصفحة ، وشرح التبريزي لوحة : ٧٤ - ٧٥ ، وفواتح الرحموت : ٢٢٠/١ .
- (٢) كذا في الاصل و : ح . وفي أ و ب : وهو الأشبه .
- (٣) كما اذا وكل رجلا بالخصومة مطلقا ، ولم يتعرض للجواب وغيره ، فيكون توكيله بالخصومة توكيلا بالجواب مجازا ، من اطلاق اسم السبب على المسبب ، لأن الخصومة سبب للجواب . شرح التبريزي ، لوحة : ٧٥ .
- (٤) أي ولا مكان العمل بالحقيقة عتق .
- (٥) وفي أ و ب : من غير باسقاط الهاء .
- (٦) وفي أ و ب : فصارت .
- (٧) أي : وكالمسألة التي أوردها محمد بن الحسن في كتاب الجامع .
انظر تفصيل تلك المسألة في : أصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٠/٢ ، شرح التبريزي لوحة ٧٦ .
- (٨) هو ابو عبد الله الامام محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولا هم : صاحب ابي حنيفة ، اصله من دمشق من قرية حرستا ، قدم أبوه العراق ، فولد محمد بواسط فترعرع بها ، وصاحب ابي حنيفة وأخذ عنه الفقه ، ثم عن ابي يوسف . وروى الحديث عن مسعر بن كدام والثوري وعمرو بن دينار وغيرهم ، روى عنه الشافعي وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما . وكان فقيها فصيحا بليغا ، قال الشافعي - فيما نقله ابن كثير في البداية - : مارأيت حبرا سمينا مثله . ولا رأيت أخف روحا منه ، ولا أفصح منه ، كنت اذا سمعته يقرأ القرآن كأنما ينزل القرآن بلغته . انتهى .
ولاة الرشيد قضاء الرقة ، ثم عزله ، وسار معه الى خراسان ومات بالرى سنة تسع وثمانين ومائة ، ودفن بها ، وله ثمان وخمسون سنة . وكان قد صنف الكتب الكثيرة النادرة ، منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير وغيرهما .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ١٧٢/٢ وما بعدها البداية والنهاية : ٢٠٢/١٠ - ٢٠٣ ، الفهرست : ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وفيما الاعيان ١٨٤/٤ - ١٨٥ جمهرة انساب العرب : ص ٢٣٢ ، اللباب : ٢١٩/٢ ، شذرات الذهب : ٣٢١/١ - ٣٢٤ ، لسان الميزان : ١٢١/٥ - ١٢٢ .

وثالث الثاني وثلاثة الأرباع من كل من الآخرين لأن الواحد حرّ مطلقا ، والآخر حرّ في ثلاثة أحوال ، ورقيق في حال ، فكان عتق ونصف بينهما وعلى هذا لو كان للثاني ابن عتق كله ونصف الثاني وثالث الاول لاحتمال النسب ، ولو كان اعتاقا لعتق من كل ثلاثة ، وفي الاولى ربه ، بخلاف غير الممكن عند ابي حنيفة (٢) حيث يجعل اقرارا فيتعدى أو ابتداء إيقاع فيقتصر (٣) .

مسألة :

وقد يتعذران اذا امتنع حكمهما (٤) ، لأن استعمال اللفظ لمعناه فاذا بطل بطل ، كقوله لامرأته : هذه ابنتي وهي أكبر (٥) منه أو أصغر منسوبة (٦) لم تحرم عندنا (٧) ، لتعذر الحقيقة في الكبيرة حقيقة ، وفي الصغيرة شرعا (٨) والمجاز عن الطلاق المحرم (٩) ..

- (١) وفي ب : يعتق .
(٢) وفي ب : رحمه الله .
(٣) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٠/٢ ، شرح التبريزي ، لوحة ٧٦ .
(٤) وانما يتعذر اعتبار الحقيقة والمجاز اذا لم يمكن حمله على مدلوله الحقيقي ولا المجازى لاثبات حكم بأحد الوجهين لمانع يمنع ذلك ، فيلغو اللفظ حينئذ لان الغرض من استعمال اللفظ الافادة وترتب موجه عليه .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩١/٢ - ٩٢ ، تيسير التحرير : ٥٦/٢ - ٥٧ ، نهاية السؤل : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، مناهج العقول : ٢٨٠/١ - ٢٨١ ، شرح التبريزي لوحة (٧٨) ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١
(٥) وفي ب : اكبر سنا .
(٦) أى : معروفة النسب .
(٧) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٢/٢ ، شرح التبريزي لوحة (٧٨) ، اصول السرخسي : ١٨٧/١ ، شرح التوضيح : ٩٥/١ ، التلويح على التوضيح : ٩٥/١ .
(٨) لان نسبتها ثابت من غيره .
(٩) أى ولتعذر كونها مجازا عن الطلاق بأن يجعل كناية عن التحريم ، لأن التحريم الثابت بهذا الكلام مناف لملك النكاح فلم يصلح حقا من حقوقه ، فلا يجوز استعارة هذه اللفظة للتحريم لان الزوج لا يملك اثباته ، والتحريم الذى لا يملك الزوج اثباته وهو التحريم القاطع للحل الثابت بالنكاح من موجبات هذا الكلام ولوازمه فلا يجوز استعارته له .
انظر شرح التبريزي : لوحة (٧٨) ، واصول السرخسي : ١٨٧/١ ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١ ، شرح التوضيح : ٩٥/١ ، التلويح على التوضيح : ٩٥/١ .

لانه لو ثبت (١) نافي الطك (٢) وتقدمه شرط ففي اثباته نفيه ، وتعذر أيضا النسب لاقراره لبطلانه بالرجوع وقد قام التكذيب (٣) شرعا مقامه .

مسألة :

الحقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف (٤) عند ابي حنيفة (٥) خلافا لهما (٦) وهذه فرع على جهة الخلفية فرجح التكلم بأن الحقيقة الأصل ، ورجحنا الحكم بأنه أعم ، ويظهر الأثر فيمن حلف لا يأكل من هذه الحنطة ، فالحنث عنده بأكل عينها ، وعندهما : بها وبما يتخذ منها .

- (١) وفي : ب : لم يثبت .
- (٢) أي : ملك النكاح ، وتقدم ملك النكاح شرط لايقاع التحريم ، والتحريم الثابت بهذا اللفظ مقدم ، فاما يوجب الدور ، واما يلزم أن يكون في اثباته نفيه ، لان ملك النكاح واجب الثبوت عند ايقاع التحريم والثابت بهذا اللفظ يقتضي انتفاءه . انظر كشف الاسرار لمزيد من الايضاح : ٩٢/٢ .
- (٣) قال الامام البيهقي : والقاضي كذبه ههنا فقام ذلك مقام رجوعه ، اصول البيهقي : ٩٢/٢ ، وانظر شرح التوضيح : ٩٥/١ .
- (٤) قال في كشف الاسرار : اختلفوا في تفسير التعارف ، فقال مشايخ بلخ رحمهم الله المراد به التعارف بالتعامل . وقال مشايخ العراق : المراد التعارف بالتفاهم وقال مشايخ ماوراء النهرين : ما قال مشايخ العراق قول ابي حنيفة ، وما قاله مشايخ بلخ قولهما : ٩٤/٢ .
- وانظر بحث - الحقيقة المستعملة والمجاز المتعارف - في : تيسير التحريم - ٥٧/٢ وما بعدها ، اصول البيهقي وكشف الاسرار : ٩٣/٢ - ٩٥ ، اصول السرخسي : ١٨٤/١ ، فواتح الرحموت : ٢٢٠/١ ، شرح الكوكب المنير : ١٩٦/١ ، شرح التوضيح : ٩٥/١ ، التلويح على التوضيح : ٩٥/١ ، المستصفي : ٣٥٩/١ .
- (٥) في ب : رحمه الله .
- (٦) أي خلافا لابي يوسف ومحمد ، وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم في خلفية المجاز ، فعند ابي حنيفة لما كانت الخلفية في التكلم لا في الحكم وهي اقامة عبارة مقام عبارة في محل آخر ، والتكلم في الاصل ممكن فلا يصرف اللفظ عنه الى معنى آخر مجازي ، لانه اذا امكن العمل بالحقيقة لا يصار الى المجاز . وعندهما : لما كانت الخلفية باعتبار ما هو المقصود لا العبارة فالعمل بعموم المجاز اولى فانه أعم ، لان الحقيقة والحالة هذه صادرت فردا من افراد المجاز والتقدير انه الغالب فيكون راجعا والعمل بالراجح اولى .
- انظر كشف الاسرار : ٩٤/٢ ، شرح التبريزي لوجه ٨٠ ، فواتح الرحموت : ٢٢٠/١ ، تيسير التحرر : ٥٩/٢ .

مسألة :

تترك الحقيقة للعادة العرفية والشرعية كما مرّ وبدلالة اللفظ؛ كل ملوك
لي وامرأة حر وطالق يخرج المكاتب (١) والمبتوتة (٢) المعتدة لقصورهما
عن التناول عند الاطلاق لكامله وقصور الزوجية والملك. وبالسياق (٣) ، * ومن شاء
فليكفر * (٤) أريد التهديد لقوله : * انا اعتدنا للظالمين * وكم
استأن مسلما فأجابه أنت آمن ستعلم ماتلقى ، أولك عندي ألف ما أهدك أو طلق
ان قدرت (٥) وبدلالة من المتكلم كيمين الفور (٦) ومن محل الكلام (٧) ،
* وما يستوي الأعمى والبصير * (٨) أي في البصر لاشتراكهما في أمور تعنيهما

- (١) فلا يشمل العتق ، لانه ملوك رقبة لا يد ، فانه يستقل باليد في التصرف ،
وامتنع تصرف المولى فيه تصرف الملاك في عبيد هم ، فلم يكن ملوكا من كل
الوجوه ، فلنقصان المملوكية فيه لا يتناول لفظ الملك عند الاطلاق لانه محمول
على الكامل ، بخلاف المدبر والمستولد فان اللفظ يتناولهما ، لأن كل واحد
منهما ملوك رقبة ويد . انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٠٠-٩٩/٢ ،
اصول السرخسي : ١٩٢/١ .
- (٢) لان معنى الزوجية فيها ناقص ، لزوال ملك النكاح ، ولذلك لا يحل وطؤها ، فلا
تدخل تحت مطلق الاسم من غير نية . ولمزيد من الايضاح انظر : اصول السرخسي :
١٩٢/١ ، شرح التبريزي : لوحة (٨٢) ، اصول البزدوي وكشف الاسرار :
١٠٠/٢ .
- (٣) اي وتترك الحقيقة لما دل عليه سياق الكلام على أنها غير مرادة كما في الآية التي
ساقها المؤلف .
- (٤) الآية " ٢٩ " من سورة الكهف . ونصها : * وقل الحق من ربكم فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وان
يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا *
هذا كله مجاز للتوبيخ بدلالة سياقه فلا يترتب عليه حكم الحقيقة .
- (٥) انظر تفصيل ذلك وغيره في : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٩٥/٢ - ١٠٥ ،
واصول السرخسي : ١٩٠/١ - ١٩٥ ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١ .
- (٦) وصورتها أن يقول الرجل لزوجته وقد قامت لتخرج : ان خرجت فأنت طالق . فان
تعليقه يقع على الفور . فاذا خرجت في الحال تطلق وان قعدت زمانا ثم
خرجت لم تطلق ، فتركت الحقيقة وهي عموم الخروج لوقوعه في سياق الشرط
بدلالة معنى في التكلم ، كأنه قال : ان خرجت هذه الخرجة فانت طالق ، لأنه
أخرج الكلام مخرج الضع لخروجها . شرح التبريزي : لوحة (٨٣) .
- (٧) أي تترك الحقيقة لعدم قبول محل الكلام إرادتها ، وذلك كما في قوله تعالى :
* وما يستوي الأعمى والبصير * فحقيقته تدل على العموم الا أن العمل متعذر
بعمومها لوجوب الاستواء في الوجود والعقل والانسانية وسائر الصفات . فوجب
الاقتصار على حكم خاص وهو ما دل عليه صيغة الكلام وهي نفي المساواة في البصر .
انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٠٣/٢
- (٨) الآية " ١٩ " من سورة فاطر .

والعام في غير (١) محل قابل له بمعنى المجلد حكمه الوقف حتى يعلم المراد منه
وكالتشبيه لا يعم الا عند قبول المحل كقوله (٢) " إنما بذلوا الجزية لتكون دلوهم
كدائنا وأموالهم كأموالنا " .

تنبيه :

ومنه (٣) " إنما الاعمال بالنيات " (٤) و " رفع (٥) الخطأ والنسيان " (٦)

- (١) وفي ب : في محل غير قابل .
(٢) هذا القول ينسب الى الامام علي كرم الله وجهه ، وقد اعتبره الاحناف حقيقة وحملوه على العموم فلا يصار الى المجاز حيث ان المعاملة والمشابهة ثابتة من كل وجه بين المسلم والذي فيقتل المسلم بالذمي ويضمن المسلم اذا اتلف خمر الذي أو خنزيره وديه المسلم تساوى دية الذي لعموم التشبيه وقابلية المحل . وقد اعترض عليهم التبريزي في شرحه وبين نقاط هامة فليرجع اليها من أراد التوسع في لوحة (٨٤) .
(٣) وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٠٤/٢ ، واصول السرخسي : ١٩٠/١ .
أى ما تترك به الحقيقة لدلالة من محل الكلام ، قوله صلى الله عليه وسلم :
" إنما الاعمال . . . الخ ."
(٤) هذا جزء من حديث عمر بن الخطاب المشهور ، وقد خرج معظم أهل الصحاح فرواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائي وأبي داود وابن ماجه ، ولفظه فسي البخارى " الاعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته الى ما هاجر اليه " . وأورده مسلم والنسائي والترمذى بلفظ : " إنما الاعمال بالنية " وقال حسن صحيح .
وفي ابي داود وابن ماجه بلفظ : " بالنيات " . انظر : فتح البارى :
١٣٥/١ ، صحيح مسلم : ٥٣/١٣ - ٥٤ ، سنن الترمذى : ١٢٩/٤ - ١٨٠ ،
سنن النسائي : ٥١/١ ، سنن أبي داود : ٥١٠/١ ، سنن ابن ماجه : ١٤١٣/١
(٥) وفي ب " عن امتي " .
(٦) رواه السيوطي في الجامع الكبير بلفظ : " رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " ورواه ابن ماجه بلفظ : " ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " . انظر الجامع الكبير : ٥٣٥/١ ، سنن ابن ماجه : ٦٥٩/١ .
وانظر : الكلام عليه في : كشف الخفاء ومزيل الالباس : ٥٢٢/١ ، وتخريج احاديث اصول البزدوي ص ٨٩ ، وقد ذكرنا الدين السبكي كلام العلماء على هذا الحديث في طبقات الشافعية وقرر أنه غير ثابت .
انظر : طبقات الشافعية : ٢٥/٢ - ٢٦ .

سقطت الحقيقة لعدم قبول المحل، لوجودها (١) فتعين المجاز وهو اما الثواب
او الاجزاء (٢) واما الفساد او الاثم (٣) ، وهما مختلفان ، والتعيين بدليل
خارجي ولا يستدل باطلاقه على احدهما كالمشترك قبل التأويل .

تقسيم :

وهو (٤) اما ظاهر المراد كبهت واشترت وطلقت واعتقت وهو الصريح (٥)
فيتعلق الحكم باللفظ من غير توقف على نية ، او مستتر وهو الكناية (٦).

- (١) أى لوجود الاعمال بدون النية ، ووجود الخطأ والنسيان .
- (٢) في ب: أو الجواز .
- (٣) أى انما ثواب الاعمال أو اجزاؤها بالنيات . وذلك لان وجود الاعمال لا يتوقف
على النية ، وانما المتوقف عليها الثواب او كونها مجزئية كما أسلفنا .
وكذلك الخطأ والنسيان موجودان في دنيا البشر ، وانما المرفوع هو الاثم الحاصل
بسبب الخطأ والنسيان ، وعلى هذا يكون المحل غير قابل للعموم والحقيقة غير
مرادة فيهما فتعين المصير الى المجاز وهو حكم الاعمال وحكم الخطأ ، لانه من
الضرورة انهما يقتضيان حكما ، فصارا بمنزلة اطلاق السبب واردة المسبب ،
أو تقدير حكم مضاف محذوف واقامة المضاف اليه مقامه . انظر: اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، واصول السرخسي : ٢٥١/١ وما بعدها
تيسير التحرير : ١٣٢/١ وما بعدها ، ١٦٩ وما بعدها ، احكام الآمدى
١٠/٣ ، المستصفي : ٣٤٧/١ وما بعدها ، المنتهى لابن الحاجب :
ص ١٠٠ ، شرح التبريزي : لوحة (٨٥) .
- (٤) اى الكلام .
- (٥) الصريح لفة فعيل من صرّح يصرح صراحة اذا انكشف وخلص ، وصرّح فلان
بما في نفسه اذا أظهره بأبلغ ما أمكنه من العبارة ، ومنه سمي القصر صرحا .
قال في مختار الصحاح : الصرح : القصر وكل بناء عال وجمعه صروح ،
والصرح كل خالص والتصرح ضد التعريض ، وصرح بما في نفسه تصرّحا
اى أظهره .
- ص ٢٦٠
مادة (ص ر ح) / ، وانظر المصباح المنير : ٣٦١/١ .
واصطلاحا : الصريح هو الذي ظهر المراد منه ظهورا بينا وانكشافا تاما .
انظر : شرح التبريزي لوجه (٨٦) ، التعريفات ص ١٣٣ ، اصول
السرخسي : ١٨٧/١ ، شرح التوضيح : ١٢٢/١ وما بعدها بالتلويح
على التوضيح : ١٢٢/١ وما بعدها ، فصول البدايع : ٨٠/١ ، فتح
القفر : ٤١/٢ .
- (٦) الكناية لفة : مشتقة من كنى يكون اذا استتر ، ومنه الكنى كأبي فلان وأم فلان .
قال في مختار الصحاح : الكناية أن تتكلم بشيء وتريد به غيره ، وقد كنى
بكذا عن كذا ، وكنوت ايضا كناية فيهما ، ورجل كان وقوم كانوا ==

كباين (١) وحرام وهذا من حيث الوضع صريح في معناه (٢) ، وهو كناية من حيث اشتباه المراد به فيتوقف حكمه على النية ، فاذا تعين المراد عمل بحقيقة اللفظ فجعلت (٣)

- ==
- والكنية بضم الكاف وكسرها واحدة الكنى ، واكتنى فلان بكذا وهو يكتنى بأبي عبد الله . مادة (ك ن ي) ص ٥٨١ ، وانظر المصباح المنير : ٢٠٤/٢ ، والتعريفات : ص ١٨٢ .
- واصطلاحا : خلاف الصريح ، وهي ما استتر المراد منه لترده بين أمرين أو أكثر ، وتعيين احدهما بالنية .
- انظر : التعريفات : ص ١٨٢ ، وفواتح الرحموت : ٢٢٦/١ ، كشف الاسرار : ٢٠٣/٢ ، اصول السرخسي : ١٨٧/١ - ١٨٨ ، فصول البدايح ٨٠/١ ، فتح الغفار : ٤٢/٢ .
- (١) أى كقول الرجل لامرأته : أنت باين ، أو أنت حرام .
- انظر مباحث الصريح والكناية في : فواتح الرحموت : ٢٢٦/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٠٣/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٨٧/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٦٠/٢ وما بعدها ، بداية المجتهد ٨٠/٢ - ٨٤ .
- (٢) قال فخر الاسلام البزدوى : سعى الفقهاء الفاظ الطلاق التي لم تتعارف كنياتها مثل : الباين والحرام ، مجازا ، للاحققة ، لان هذه كلمات معلومة المعاني ، غير مستتر ، لكن الابهام فيما يتصل به ويعمل فيه ، فلذلك شابهت الكنيات فسميت بذلك مجازا . ولهذا الابهام احتيج الى النية ، فاذا وجدت النية ، وجب العمل بموجباتها من غير أن يجعل عبارة عن الصريح " اصول البزدوى : ٢٠٤/٢ .
- (٣) اى جعل الطلاق الواقع بالالفاظ المتقدمة طلاق باين ، وهو ضد الرجعي ، والسألة خلافية بين الصحابة رضي الله عنهم : فعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت يريان أن الواقع بهذه الالفاظ ، بواين ، وبه أخذ علماء الحنفية .
- وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود يريان أن الواقع بها راجع ، وبه أخذ الشافعي واصحابه ، قال الامام عبد العزيز البخارى : والاختلاف في الحقيقة راجع الى أن ما يملك الزوج ايقاعه نوع واحد عند الامام الشافعي ، وهو الطلاق ، فأما ايقاع البينونة فليس في ولايته ، وانما تقع حكما لسقوط العدة ، أو لشبوت الحرمة الغليظة ، أو لوجوب العوض . وعندنا : الطلاق نوعان ، رجعي وبان فكما يملك الزوج ايقاع الرجعي ، يملك ايقاع البان ، وبنا على هذا : هذه الالفاظ كنيات عن الطلاق حقيقة عنده ، لانه لا يمكن ان تجعل عاطلة بنفسها إن ليس في ولايته ايقاع البان . وعندنا : لما كان في ولايته ذلك ، جعلناها عاطلة بنفسها وحقيقتها ، إن لا ضرورة في العدول عن الحقيقة الى غيرها . كشف الاسرار ٢٠٥/٢ ، وانظر آراء الفقهاء في هذه المسألة في
- ===

بواين الا في اعتدى (١) بالنص ، قال لسوده : اعتدى ثم راجعها (٢) ، ولأن حقيقة الأمر بالعد ، فاذا أُريد عدد الاقراء ، وجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاه ، وجعل قبله مجازا عن الطلاق من حيث السببية فتوجه الامر ، وكذا : استبرئ رحمك واثت واحدة ، فانها صفة للطلقة اذا أُريدت ، ولما كان الأصل الصريح اشترط فيما يندرى بالشبهة حتى لا يحد مصدق القاذف ولا المعرض به ككست بزان .

تقسيمات :

وما استفيد معناه من صيغته كما يفهم الاطلاق من قوله تعالى * فانكحوا ما طاب لكم * (٣)

- ==
اصول السرخسي : ١٨٨/١ - ١٨٩ ، اصول البيزوي وكشف الاسرار :
٢٠٥/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٦١/٢ - ٦٢ ، فواتح الرحموت
٢٢٦/١ ، كتاب الأم : ١٤٥/٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣/٥ - ١٦٣ ، ١٨٠ ،
نهاية المحتاج : ٤٣٠/٦ - ٤٣٢ ، شرح الجلاج على منهاج الطالبين :
٣٢٣/٣ - ٣٢٥ ، التمهيد : ص ٥٣ ، المحلي على جمع الجوامع ، وتقرير
الشريبي : ٣٣٣/١ ، بداية المجتهد : ٨٢/٢ ،
ولمعرفة أقوال الصحابة فيما يقع بكنائيات الطلاق انظر : سنن الترمذي :
٤٧٢/٣ - ٤٧٥ ، نيل الأوطار : ٢٧٢/٦ ، احكام القرآن لابن العربي :
١٥١٨/٣ - ١٥١٩ ، احكام القرآن للجصاص : ٢٢٧/٥ - ٢٢٨ ،
شرح التوضيح : ١٢٢/١ ، التلويح : ١٢٢/١ وما بعدها .
(١) استثنى الحنفية من الكنايات التي تقع بها البيونة هذه الالفاظ : اعتدى ،
استبرئ رحمك ، انت واحدة ، فقالوا : جعل كناية عن صريح الطلاق حقيقة
اما للنص ، لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لسوده بنت زمعة : " اعتدي"
ثم راجعها . فعدم البيونة للنص ، واما دلالة كما في قوله : استبرئني
رحمك ، وأنت واحدة ، لاحتماله وجوها متغايرة ، وعند ارادة الطلاق لا يكون
اللفظ عاملا في حقيقته .
ولا يوضح مذهبه في ذلك انظر : اصول السرخسي : ١٨٩/١ ، اصول
البيزوي وكشف الاسرار : ٢٠٦/٢ - ٢٠٨ ، شرح التبريزي : لوحة (٨٧) ،
التلويح : ١٢٣/١ وما بعدها .
(٢) يعني ماورد من حديث النعمان بن ثابت التيمي قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لسود بنت زمعة : " اعتدي " فقعدت له على طريقه ليلة
فقال : يا رسول الله ، ما بي حب للرجال ، ولكني أحب أن ابعت في أزواجك ،
فارحمني . قال : فرجعها رسول الله صلى الله عليه وسلم .
انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد : ٥٣/٨ - ٥٧ ، سنن البيهقي :
٢٩٦/٧ - ٢٩٧ .
(٣) جزء من الآية ٣ " من سورة النساء ، ونصها : * وان خفتم الا تقسطوا في
اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع * فان خفتم الاتعدلوا
فواحدة او ما ملكت ايمانكم * ذلك أدنى ألا تعولوا *

فهو الظاهر (١) ، ومالا يستفاد بعارض (٢) فهو الخفي (٣) ويتوقف على الطلب وهو اما بزيادة كما في الطرار (٤) ...

- (١) الظاهر : ضد الباطن ، وظهر الشئ * : تبين ، وظهر على فلان : غلبه ، وبابهما خضع : وأظهره الله على عدوه ، وأظهر الشئ * : بينه .
انظر : مختار الصحاح : مادة (ظ ه ر) ص ٤٠٦ ، والمصباح المنير : ٣٤/٢ ، وقال في التعريفات : الظاهر : اسم للكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ، ويكون محتملا للتأويل والتخصيص . وضده : الخفي : وهو مالا ينال المراد الا بالطلب ، كقوله تعالى : * وحرم الربا * ص ١٤٣ . انظر : تعريف الظاهر وكلام الاصوليين في حكمه : في اصول البيزوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٦٣/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ١٣٦/١ وما بعدها ، ١٥٦ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١٩/٢ ، المستصفي : ٣٨٤/١ ، البرهان : ٤١٦/١ ، احكام الآمدى : ٥٢/٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٥٢/٢ ، التلويح على التوضيح : ١٢٤/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٧ ، فتح الغفار : ١١٢/١ ، شرح العنود : ١٦٨/٢ ، ارشاد الفحول : ص ١٢٥ ، المسوده : ص ٥٢٤ ، روضة الناظر : ص ١٢٨ ، مختصر البعلبي : ص ١٣١ المنخول : ص ١٦٥ ، فصول البدايع ٢٧١
- (٢) أى خفي بسبب عارض: لا أن يكون اللفظ خفيا في نفسه. فان آية السرقة ظاهرة في كل سارق لم يعرف باسم آخرم لكنها خفية في الطرار والنباش. وخفاه هو ، وأخفاه ، خفي خفاه ، فهو خاف ، كرضي ، وخفي : لم يظهر ، وخفاه هو ، وأخفاه ، ستره وكتمه . والخافية ضد العلانية ، واختفى : استتر وتوارى . قاله في القاموس . وقال في المصباح : ولا يقال : اختفى ، بمعنى توارى ، بل يقال استخفى ، وكذلك قال ثعلب : استخفيت منك ، اى تواريت . وفي مختار الصحاح : خفاه : من باب رمى : كتمه ، واظهره ايضا ، وهو من الاضداد . وشئ خفي : اى خاف ، وجمعه خفايا .
- انظر : القاموس المحيط ، باب الياء فصل الخاء* : ٣٢٦/٤ ، المصباح المنير : ١٨٩/١ - ١٩٠ ، مختار الصحاح : مادة (خ ف ي) ص ١٨٣ . وفي الاصطلاح : هو ما خفي المراد منه بعارض في غير الصيغة ، لا ينال الا بالطلب . انظر تعريف الخفي وكلامهم فيه في : التعريفات ص ١٠٠ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار : ٣٦/٢ ، اصول السرخسي : ١٦٨/١ ، تيسير التحرير : ١٥٦/١ - ١٥٧ ، فواتح الرحموت : ٢٠/٢ ، شرح التوضيح ١٢٦/١ ، التلويح على التوضيح : ١٢٦/١ ، فصول البدايع : ٢٩/١ ، فتح الغفار : ١١٥/١
- (٤) الطرار : الشق والقطع ، ومنه الطرار ، وهو الذى يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من اهلها . انظر : المصباح المنير : ١٧/٢ ، مختار الصحاح مادة : (ط ر ر) ص ٣٨٩

لحدق في صناعته (١) أو نقصان كالنباش (٢) لقصوره فيها ويعتدى في الحدود بالأول لا الثاني، وما ازداد وضوحا بسبب قصد المتكلم نص (٣)

- (١) لأن الطرّ اسم لقطع الشيء عن يقظان بضرب غفلة ، وهذه هي المسارقة فهي غاية الكمال ، فتعدى حد السرقة اليه في نهاية الصحة والسداد ، لانه اثبات حكم النص من طريق الاولى ، شرح التبريزي لوحة (٨٩) .
وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٨/٢ ، والتلويح : ١٢٦/١ .
- (٢) النباش من النبش ، وهو ابراز المستور ، وكشف الشيء عن الشيء .
قال في مختار الصحاح : نبش البقل والميت : استخرجه ، وبابه نصر ، ومنه : النباشي . مادة (ن ب ش) ص ٦٤٣ .
وانظر : المصباح المنير : ٢٥٧/٢ ، القاموس المحيط ، باب الشين ، فصل النون : ٣٠٠/٢ .
والنباش : هو الآخذ الذي يعارض عين من لعله يهجم عليه ، وهو لذلك غير حافظ ولا قاصد ، وسمي به لقصور في فعله من حيث هو سرقة ، لأنه ينهني عن ضده ، وهو الهوان ، ومعنى السرقة ، وهو الاجترار في أخذ مال الحي ، ناقص فيه غاية النقصان ، فلا يصح تعدية حكم السرقة اليه . وللعلماء خلاف في الحاقه بالسارق ، انظر تفصيله في : كشف الاسرار : ٣٦/٢ - ٣٧ ، وانظر : اصول البزدوى : ٣٦/٢ ، وشرح التبريزي لوحة (٨٩) ، تيسير التحرير : ١٥٨/١ ، فواتح الرحموت : ٢١/٢ .
- (٣) النص لفة : الرفع والظهور ، نص الشيء : رفعه ، وبابه " رد " ومنه : منصة العروس - بكسر الميم - ونص كل شيء : منتهاه .
انظر : مختار الصحاح مادة (ن ص ص) ص ٦٦٢ ، والمصباح المنير : ٢٧٧/٢ .
وفي اصطلاح الاصوليين : هو ما ازداد وضوحا على الظاهر بسبب معنى في قصد المتكلم ، لا في نفس الصيغة .
وحكمه : وجوب العمل بما وضع على احتمال التأويل .
انظر : تعريف النص وكلام الاصوليين في حكمه في : اصول السرخسي : ١٦٤/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ ، التعريفات : ص ٢٤١ ، تيسير التحرير : ١٣٧/١ وما بعدها ، ١٤٢ وما بعدها فواتح الرحموت : ١٩/٢ ، المستصفي : ٣٨٤/١ - ٣٨٦ ، شرح التوضيح : ١٢٥/١ ، التلويح على التوضيح : ١٢٥/١ ، المنخول : ص ١٦٥ ، فصول البدايع : ٧٩/١ ، البرهان : ٤١٢/١ وما بعدها ، فتح الغفار : ١١٢/١ .

" كمشئى وثلاث ورباع " (١) (وحرم الربا) (٢) سيقا لبيان العدد والتفرقة بين الربا والبيع ، وهو (٣) ارجح من الظاهر عند التعارض ، ويقابله المشكل (٤) وهو ما ازيداد خفاء لغموض معناه ، او لاستعاره بديعه فيحتاج الى التأمل بعد الطلب ، وما ازيداد وضوحا على النص بأن كان مجملا فبين أو عاما انسد باب تخصصه (٥) مفسر (٦) ، ويقابله المجمل وسيأتي ، وما امتنع مع ذلك نسخـــه

- جزء من آية النساء السابقة. (١)
- جزء من الآية " ٢٧٥ " من سورة البقرة ، ونصها : * الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس * ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا * وأحل الله البيع وحرم الربا * فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله * ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون *
- أى : النص . (٣)
- المشكل : هو ما لا ينال المراد منه الا بتأمل بعد الطلب . (٤)
- والمشكل : هو الداخل في اشكاله ، اى في امثاله وأشباهه مأخوذ من قولهم : أشكل أى صار ذا شكل ، كما يقال أحرم اذا دخل الحرم وصار ذا حرمة مثل قوله تعالى : * قوارير من فضة * أنه اشكل في اواني الجنة لاستحالة اتخاذ القارورة من الفضة والاشكال هي الفضة والزجاج . فاذا تأملنا علمنا ان تلك الأواني لا تكون من الزجاج ولا من الفضة ، بل لها حظ منهما ، ان القارورة تستعار للصفاء ، والفضة للبياض ، فكانت الاواني في صفاء القارورة وبياض الفضة . قاله الجرجاني في التعريفات : ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر تعريف المشكل وكلامهم حوله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٥٢/١ ، اصول السرخسي : ١٦٨/١ ، تيسير سالتهرير : ١٥٨/١ ، فواتح الرحموت ٢١/٢ ، شرح التوضيح : ١٢٦/١ ، التلويح : ١٢٦/١ ، فصول البدائع : ٧٩/١ ، فتح الغفار : ١١٥/١

- وفي ب : تخصصه . (٥)
- المفسر : ما ازيداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال التخصص ان كان عاما ، والتأويل ان كان خاصا ، وفيه اشارة الى أن النص يحتملها كالظاهر ، نحو قوله تعالى : * فسجد الملائكة كلهم اجمعون * فان الملائكة اسم عام يحتمل التخصص كما في قوله تعالى : * وان قالت الملائكة يا مريم * والمراد جبرائيل صلى الله عليه وسلم ، فبقوله : كلهم انقطع احتمال التخصص ، لكنه يحتمل التأويل والحمل على التفرق ، فبقوله اجمعون انقطع ذلك الاحتمال فصار مفسرا (التعريفات : ص ٢٢٤ ، فتبين بذلك أن حكم المفسر زائد على حكم النص والظاهر .
- انظر تفسير المفسر وبيان حكمه في : اصول السرخسي : ١٦٥/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ ، تيسير التحرير : ١٢٧/١ ، فواتح الرحموت : ١٩/٢ ، شرح التوضيح : ١٢٥/١ ، التلويح : ١٢٥/١ ، فصول البدائع : ٧٩/١ ، فتح الغفار : ١١٣/١ .

محكم (١) كقوله تعالى : * والله بكل شيء عليم * (٢) ويقابله المتشابه (٣)

(١) المحكم : من قولهم بناء محكم أى مأمون الانتقاض ، واحكمت الصنعة اذا أمنت نقضها .

وفي الاصطلاح : عبارة عن كل كلام دال على معنى في غاية الظهور ولا يحتمل التأويل والتخصيص والنسخ ، فهو زايد على المفسر لعدم احتمال النسخ والتبديل ، ولهذا سعى الله تعالى المحكمات أم الكتاب أى الأصل الذى يكون المرجع اليه بمنزلة الام للولد فانه يرجع اليها ، شرح التبريزى لوحة (٩٢) ، اصول السرخسي : ١٦٥/١ وانظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ ، تيسير التحرير : ١٣٨/١ ، فواتح الرحموت : ١٩/٢ ، شرح التوضيح : ١٢٥/١ ، التلويح : ١٢٥/١ ، المنخول : ص ١٧٠ ، فصول البدايع : ٧٩/١ ، البرهان : ٤٢٢/١ وما بعدها . فتح الغفار : ١١٣/١ .

(٢) سورة البقرة : الآيات : ٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٨٢ .

ومن سورة النساء : الآية ١٧٦ .

ومن سورة الانعام : الآية ١٠١ .

ومن سورة التوبة : الآية ١١٥ .

ومن سورة العنكبوت : الآية ٦٢ .

ومن سورة الحجرات : الآية ١٦ .

ومن سورة المجادلة : الآية ٧ .

ومن سورة المائدة : الآية ٩٧ .

ومن سورة الانتقال : الآية ٧٥ .

ومن سورة النور : الآياتان ٣٥ ، ٦٤ .

ومن سورة الشورى : الآية ١٢ .

ومن سورة الحديد : الآية ٣ .

ومن سورة التغابن : الآية ١١ .

(٣) الشبهة : الالتباس ، والمشتبهات من الأمور المشكلات والمتشابهات المتماثلات وتشبه فلان بكذا ، والتشبيه ، التمثيل ، واشتبه عليه الشئ .

وقال في المصباح : شبهت الشئ بالشئ بالشيء : اقمته مقامه بصفة جامعة بينهما .

واشتبهت الامور ، وتشابهت : التبتت فلم تتميز ولم تظهر ، ومنه اشتبهت

القبلة . انظر : مختار الصحاح مادة (ش ب هـ) ص ٣٢٨ ، المصباح

المنير : ٣٢٤/١ . وقال الجرجاني : المتشابه : هو ما خي بنفس اللفظ

ولا يرجى دركه أصلا ، كالمقطعات في أوائل السور . التعريفات ص ٢٠٠ .

وانظر كلام الاصوليين في المتشابه : وما اعتبر منه ، وما لم يعتبر في : اصول

البزدوى وكشف الاسرار : ٥٥/١ ، اصول السرخسي : ١٦٩/١ ، المنخول :

ص ١٧٠ ، فصول البدايع : ٧٩/١ ، البرهان : ٤٢٢/١ وما بعدها ،

فتح الغفار : ١١٦/١ ، تيسير التحرير : ١٦٠/١ ، فواتح الرحموت ٢٢/٢ ، شرح

التوضيح : ١٢٦/١ ، التلويح : ١٢٦/١ .

كآيات الصفات (١) والحروف المقطعة ، وهذا لاسبيل لدركه عندنا (٢) ، ويجب اعتقاد حقيقة المراد منه والمجمل يرد بيانه قولاً وفعلاً .

مسألة :

المشتق (٣) ماوافق أصلاً بحروفه (٤) الأصول ومعناه ،

- (١) للامام ابن تيمية والامام ابن القيم رحمهما الله بحث نفيس في صفات الله تعالى ارجع اليه في : مجموع الفتاوى : ١/٥-٩ ، ٣٢-٣٣ ، ٣٦-٣٧ ،
- (٢) يشير بذلك الى الخلاف بين العلماء في المتشابه . فقد اختلفوا في الراسخ في العلم ، هل يعلم تأويل المتشابه ؟ انظر تفصيل المذاهب في ذلك في : كشف الاسرار : ١/٥٥-٥٦ ، تيسير التحرير : ١/١٦٠ ، اصول السرخسي : ١/١٦٩-١٧٠ ، فواتح الرحموت : ٢/٢٢ ، التلويح : ١/١٢٦ ، ومابعدها .
- (٣) من شق يشق شقا ، من باب قتل ، والشق واحد الشقوق ، وهو فـي الاصل مصدر والجمع شقوق مثل فلس وفلوس ، وانشق الشيء اذا انفرج فيه فرجه ، وشق الامر علينا يشق فهو شاق ، والشقة من الشياب والجمع شقق وشق فلان العصا ، اي فارق الجماعة ، واشتقاق الحرف من الحرف : أخذه منه .
- انظر مختار الصحاح : مادة (ش ق ق) ص ٣٤٣ ، المصباح المنير : ١/٣٤٢ ،
- وفي الاصطلاح : المشتق ، كل لفظ وافق أصلاً بحروفه الاصول ومعناه : كالضارب للموظم ، من ضرب يضرب ، أو من الضرب ، فانه موافق . بحروفه الاصول ، ومعناه ، وهو الايلام بسبب مطاسة جسم عنيفه . شرح التبريزي : لوحة (٩٤) . وانظر تفصيل الكلام في المشتق واقسامه واركانه ومكانته في اللغة في : احكام الآمدى ١/٥٤-٥٦ ، التمهيد للاسنوي : ص ٣٦-٣٨ ، فواتح الرحموت : ١/١٩١ ومابعدها .
- العضد علي ابن الحاجب : ١/١٧١ ، ومابعدها ، المسودة : ص ٥٦٧ ، نهاية السؤل : ١/١٩٨-٢٠٢ ، مناهج العقول : ١/١٩٦-١٩٨ ، تيسير التحرير : ١/٦٦ ومابعدها ، ارشاد الفحول : ص ١٧ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٢٨٠-٢٨٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٧ ومابعدها .
- (٤) وفي ب : لحروفه ، وهو تحريف .

واشترط بعضهم (١) التغيير بزيادة أو نقصان أو بهما في حرف أو حركة أو فيهما (٢) وأورد (٣) مثل طلب طلبا ، فان قيل : بناءً وأعراباً فاختلفاً باللزوم وعدمه ، قلنا مطلق الحركة لازم وهو الذي ينظر فيه الاشتقاقات ، وقد يطرد (٤) كاسم الفاعل والمفعول وقد يختص (٥) كالقارورة والديوان من الاستقرار والديور .

سألة :

يشترط قيام الصفة المشتق منها (٦) لاطلاق الاسم المشتق حقيقة (٧) ،

- (١) كالامام البيضاوي وغيره .
انظر : المنهاج : ١٩٧/١ - ١٩٨ ، ونهاية السؤل : ١٩٨/١ وما بعدها .
- (٢) وامثلة ذلك : كاذب ، من الكذب ، زيدت الالف بعد الكاف .
ونصر ، من النصر ، زيدت حركة الصاد .
وضارب ، من الضرب ، زيدت الألف بعد الضاد ، وزيدت ايضاً حركة الواو .
وخف ، فعل أمر من الخوف ، نقصت الواو .
وسفر ، بسكون الفاء - من السفر ، نقصت فتحة الفاء .
ولمعرفة عدد اقسام التغيير وأمثلتها ، انظر : نهاية السؤل : ١٩٩/١ وما بعدها ، مناهج العقول : ١٩٧/١ وما بعدها .
- (٣) أورد ذلك من لم يشترط التغيير ، وهم بعض الحنفية ، ومراده : انه لا تغيير فيها بين المشتق وأصله .
- (٤) أي المشتق ، فيشتق لكل من قام به ، أو وقع عليه ، أو منه ، كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة الخ .
- (٥) فلا يطرد ، اما لمانع شرعي ، كالباقى والفاضل ، واما لمانع لغوي ، كالقارورة والديوان - وهو كوكب يعقب الزها - وقد اختص به من بين ما يوصف بالديور ، فلا يطلق على من يدير خلف شخص آخر ، لمنع أهل اللغة .
انظر : شرح التبريزي : لوحة (٩٥) .
- (٦) كالقيام والعقود والضرب ونحوها .
- (٧) كالقائم والقاعد والضارب ، فلا يقال قائم ، ولا قاعد ، ولا ضارب الا لمن مباشر ذلك بالفعل .
- قال الامام الاسنوي : شرط صدق المشتق - سواء كان اسماً أو فعلاً - صدق أصله وهو المشتق منه ، فلا يصدق ضارب مثلاً على ذات الا اذا صدق الضرب على تلك الذات ، وسواء كان الصدق في الماضي أو في الحال أو في المستقبل .
نهاية السؤل : ٢٠٢/١ ، وهذا خلاف ما ذهب اليه الأمدى في المستقبل حيث قرر أنه يصدق على من وجد منه الضرب في الماضي أو الحال بخلاف من سيوجد منه الضرب في المستقبل ، فانه لا يصدق عليه انه حصل منه الضرب .
وعند ذلك فلا يلزم من صدق الضارب حقيقة على من وجد منه الضرب صدقه حقيقة على من سيوجد منه الضرب ولم يوجد . الاحكام : ٥٥/١ ، انظر التمهيد للاسنوي : ص ٣٦ .

ونفاه آخرون (١) ، وشرط ثالث امكان بقائها ، الأولون (٢) : لوصح حقيقة بعد انقضائها لما صح نفيه وهو في الحال صادق . وأورد (٤) النفي مطلقاً أم منه في الحال ، وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم ، أجاهاوا (٥) بأن اعتبار المعنى الأعم ، يلزمكم اطلاقه حقيقة على من سيوجد منه ، قالوا (٦) : الضارب حقيقة من حصل منه الضرب ، وذلك يستلزم صدقه على من وقع منه أو هو ملابساً دون من لم يوجد منه ، اجيبوا بالمنع وانه ليس حقيقة الا في الملابس لا مطلقاً .
النافون (٧) : اجمع أهل اللغة أن ضارب زيد أس لا يعمل وانه اسم فاعل ، اجيبوا (٨) : بأنهم اطلقوه على ضارب زيد غدا وهو مجاز اتفاقاً ، قالوا : لو اشترط (٩) لما اطلق المتكلم والمخبر حقيقة لانه لا يصدق الا بعد وجودهما والتمام بانقضاء الأجزاء ، ولا صدق حقيقة قبل صدورهما ، فلولا صدقه بعده لما صدق حقيقة والا لصح نفيه ولما حث من حلف أن فلانا لم يتكلم حقيقة أو لا أكلمه حقيقة ،

- (١) من المعتزلة كأبي علي الجبائي وابنه ابي هاشم وغيرهما .
فقالوا : لا يشترط قيام الصفة المشتق منها لاطلاق المشتق بل يجوز اطلاق المشتق بدون المشتق منه ، فأطلقوا العالم وغيره من المشتقات على الله تعالى ، وانكروا حصول المشتق منه مع أن العلة في العالمية هو حصول العلم ، وكذلك كل مشتق فان العلة في صحة اطلاقه وجود المشتق منه . شرح الاسنوى : ٢٠٣/١ وانظر : المعتمد ٤٧-٤٨ ، احكام الآمدى ٥٤/١ ، المحلوي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٨٣/١ فواتح الرحموت ١٩٢/١ ، المعضد على ابن الحاجب ١٨١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٨ ، تيسير التحرير ٧٢/١ وما بعدها .
- (٢) أى شرط فريق ثالث ذلك في المملكن دون غيره .
انظر الاحكام : ٥٤/١ .
- (٣) أى احتج الفريق الاول الذى اشترط قيام الصفة المشتق منها : بأنه لو صح اطلاق الاسم المشتق حقيقة بعد انقضاء الصفة المشتق منها لما صح نفيه ، مع انه يصح أن يقال : انه في الحال ليس بضارب . انظر المرجع السابق ص ٥٥
- (٤) اورد هذا الاعتراض على دليلهم الامام الآمدى في الاحكام : ص ٥٥ .
- (٥) أى : اجاب اصحاب المذهب الاول عن ذلك الاعتراض . الخ انظر تفصيل جوابهم في نهاية السؤل : ٢٠٩/١ ، احكام الآمدى : ٥٥/١ .
- (٦) هذا هو الدليل الثاني من ادلة المذهب الاول .
وهم المعتزلة ، وهذا بداية أدلتهم .
- (٧) ذكر هذا الجواب في الاحكام : ص ٥٦ ، ونهاية السؤل : ٢١٠/١ .
- (٨) هذا هو الدليل الثاني من أدلة النافين ، أى لو اشترط قيام الصفة المشتق منها لصحة الاشتقاق حقيقة لكان اطلاق اسم المتكلم والمخبر حقيقة اصلاً ، لان ذلك لا يصح الا بعد تحقق الكلام منه والخبر .
احكام الآمدى : ٥٦/١ ، تيسير التحرير : ٧٧/١ - ٧٩ .

أجيبوا (١) : بأن البقاء شرط عند الامكان والا فوجود آخر جزءه كافي في الاطلاق .
ورجح الأول (٢) بأنه لولا اشتراطه لأطلق على اجلاء الصحابة الكفر باعتبار سبقه ،
والقائم قاعدا وبالعكس ، وهو خلاف اجماع (أهل) (٣) الكلام واللغة (٤) .

مسألة :

لا يشتق اسم فاعل لشيء والفعل (٥) قائم بغيره خلافا للمعتزلة ، لنسبنا
الاستقراء (٦) ، قالوا : اطلق قاتل وضارب وهما قائمان بالفعل قلنا : بل
بالفاعل وهو التأثير (٧) ، قالوا : الخالق (٨) باعتبار الخلق الذي هو المخلوق
ان لو كان مغايرا فاما قديم أو حادث ، وليس قديما لانه نسبه (٩) وهي متأخرة
عن المنتسبين ، فلو كان قديما لزم قدم العالم وليس حادثا والا افتقرت الى نسبة
أخرى فيتسلسل ، قلنا : هو ذات العبير ، لا فعل قائم به ، أولانه للتعلق الذي
بين المخلوق والقدرة حال اليجاد ، فلما نسب إليه تعالى صح الاشتقاق لقيامه بالقدرة
القائمة به لا باعتبار المخلوق الهلزم له جمعا بين الأدلة .

- (١) انظر الاحكام : ص ٥٦ .
- (٢) رجحه البيضاوي في المنهاج : ٢٠٤/١ ، وانظر مناهج العقول : ٢٠٤/١ ،
نهاية السؤل : ٢٠٥/١ احكام الآمدى : ٥٦/١
- (٣) زيادة من ب ، ليست في الأصل .
- (٤) وفي (ب) قدم اللغة على الكلام .
- (٥) اي المصدر المشتق منه قائم بغير ذلك الشيء ، بل يجب بمقتضى اللغسة
اطلاق ذلك المشتق على الذي قام به . انظر نهاية السؤل : ٢١٢/١ .
- (٦) اي دليلنا على عدم جواز ذلك الاستقراء ، لاننا تتبعنا اللغة العربية فرأينها
اشتقاق اسم الفاعل لما يقوم به الفعل ، فدل على ان اسم الفاعل لا يشتق الا لمحل
قام به الفعل ، فلا يقال للقائم جالس ، ولا لزيد كاتب والكتابة قائمة بعمرو .
انظر مناهج العقول : ٢١١/١ ، شرح التبريزي لوحة (٩٨) ، تيسير التحرير :
٦٨/١
- (٧) اي الجواب على دليل المعتزلة : انا لانسلم أن القتل هو الأثر الحاصل في
المفعول وانما القتل والضرب التأثير وهو قائم بالفاعل ، والتأثير غير الأثر
فلا يلزم من قيام الأثر بالمفعول قيام التأثير به . انظر شرح التبريزي : لوحة (٩٨)
- (٨) هذا الدليل الثاني من أدلة المعتزلة ، وتقريره : أن الخالق يطلق على الله
تعالى وهو مشتق من الخلق ، والخلق هو المخلوق لقوله تعالى : * هذا
خلق الله * والمخلوق ليس قائما بذاته . نهاية السؤل : ٢١٢/١ .
- (٩) اي لان الخلق نسبة بين المنتسبين وهما الخالق والمخلوق ، فلا يتحقق الا مع
المنتسبين او متأخرا عنهما لامتناع تقدمها على المتسبين لانها مقومان لتحقيقها
انظر تفصيل ذلك في لوحة : (٩٨) من شرح التبريزي ، ونهاية السؤل : ٢١٢/١
مناهج العقول : ٢١٢/١ ، المحلي على جمع الجوامع : ٢٨٩/١ ، فواتح
الرحموت : ١٩٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٤٣٦/١٢ وما بعدها ،
تيسير التحرير : ٦٩/١ وما بعدها .

لامدخل للقياس (١) في اللغة خلافا للقاضي (٢) وابن سريج (٣) ،

(١) اختلف العلماء في جواز اثبات اللغة بطريق القياس ، فجوزه القاضي ابوبكر الباقلاني وابن سريج ، وابواسحق الشيرازي والرازي ، وابن ابي هريرة . وهو قول كثير من الفقهاء وأهل العربية .

ومنعه امام الحرمين الجويني والغزالي والآمدي ، ونسبه ابن السبكي للقاضي الباقلاني . وهو مذهب الحنفية واكثر الشافعية ، قال الآمدي : وانكره معظم أصحابنا والحنفية وجماعة من أهل الادب .

ولا بد من تحرير محل النزاع في هذه المسألة

فإنهم قد اتفقوا على امتناع جريان القياس في أسماء الأعلام وأسماء الصفات . وإنما الخلاف في الأسماء الموضوعة على مسمياتها مستلزمة لمعان في محالها وجودا وعدما ، وذلك كإطلاق اسم الخمر على النبيذ بواسطة مشاركته للمعتصر من العنب في الشدة المطربة ، المخمرة على العقل . وكإطلاق اسم السارق على النباش ، بواسطة مشاركته للسارقين مبنين الأحياء في أخذ المال على سبيل الخفيه . انظر احكام الآمدي : ٥٧ / ١ ، والخلاف إنما هو في إطلاق الاسم عليه حقيقة ، إذ لا نزاع في جواز الإطلاق مجازا انظر المذاهب في جواز اثبات اللغة قياسا ، وتحرير محل النزاع وأدلة كل مذهب في : احكام الآمدي : ٥٧ / ١ - ٦٠ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٧١ / ١ - ٢٧٣ ، المنخول : ص ٧١ - ٧٢ ، ارشاد الفحول ص ١٦ ، تيسير التحرير : ٥٦ / ١ - ٥٨ ، فواتح الرحموت : ١٨٥ / ١ - ١٨٦ ، شرح الكوكب المنير : ٢٢٣ / ١ - ٢٢٥ ، السوداء : ص ١٧٣ - ١٧٤ ، العضد على ابن الحاجب : ١٨٣ / ١ ، اللمع : ص ٦ ، المستصفي : ٣٢٢ / ١ .

(٢) هو ابوبكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته في مبحث الأسماء الشرعية .

(٣) وفي (ب) شريح - بالشين المعجمة - وكذا معظم كتب الأصول ، وهو تصحيف والصحيح : سريج ، قال ابن هداية الله في طبقات الشافعية : سريج ، بالسين المهبط والجيم . انظر : ص ٤١ .

وابن سريج هذا هو القاضي ابو العباس ، احمد بن عمر بن سريج البغدادي الفقيه الشافعي ، شيخ الشافعية في عصره .

قال الخطيب البغدادي : كان امام اصحاب الشافعي في وقته ، شرح المذهب ولخصه وعمل المسائل في الفروع ، وصنف الكتب في الرد على المخالفين من أهل الرأي وأصحاب الظاهر ، وحدث يسيرا عن الحسن بن محمد الزعفراني وعباس بن محمد الدوري ومحمد بن عبد الملك الدقيقي وأبي داود السجستاني ونحوهم . وقال في البداية : صنف نحو أربع مائة مصنف ، وكان أحد أئمة الشافعية ، ويلقب بالباز الاشهب . أخذ الفقه عن ابي القاسم الانطاقي وعن اصحاب الشافعي كالمزني وغيره .

(وبعض) (١) أهل العربية . والاتفاق انه ممنوع في الاعلام لأنها غير موضوعة
لمعنى جامع ، والقياس يستلزمه . ومثل هذا سيويه ، مجاز عن حافظ كتابه (٢) وفي
الصفات لوجوب الاطراء لأن العالم من قام به العلم وهو يطرد ، فاطلاقه على كل
من قام به وضعي (٣) ، وموضع الخلاف الأسماء الموضوعة لمسميات مستلزمة لمعان في
محالها وجودا وعدما كالخمر يطلق على النبيذ بواسطة تخمير العقل ، والسارق على
النباش للأخذ خفية ، والزاني على اللايظلاليلاج المحرم ، لنا (٤) إما ان وضع
الخمر لكل مسكر أو خص بعصير العنب أولم ينقل فيه شيء ، والتعديده في الأول
لغوية وفي الثاني مستنعة وفي الثالث محتلة فامتنعت ، قالوا : كونه دليلاً أظهر
للدوران ولأنهم (٥) وضعوا اسم الفرس والانسان للموجود عند الوضع ، وإنما
ثبت في غيره قياساً (٦) ، وهذا الاحتمال في القياس الشرعي وهو صحيح ، فكذا
ههنا ، قلنا : كما دار مع الوصف دار مع الشخص ، وهو منقوض بتسمية الطويل
نخلة والفرس الاسود أدهم والمتلون بالبياض والسواد أهلك ولم يطرد (٧) وتلك
الاسماء للاجناس ، فهي لكل وضعاً ولا اعتبار بالقياس الشرعي (٨) لقيام اجماع السلف
عليه ولا اجماع ههنا . (٩)

وكانت وفاته في خمس وعشرين من جماد الاولى سنة ست وثلاثمائة ،

وقيل : يوم الاثنين الخامس والعشرين من شهر ربيع الاول ببغداد .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ٢٨٢/٤ وما بعدها البداية والنهاية :
١٢٩/١١ ، وفيات الاعيان : ٦٦-٦٧/١ ، شذرات الذهب : ٢٤٧/٢ ،
طبقات الشافعية الكبرى : ٨٧/٢ وما بعدها ، طبقات ابن هداية الله : ص
٤١-٤٢ ، الفهرست : ص ٢٩٩ .

- (١) سقطت من (أ) .
(٢) أي : ليس على سبيل القياس في التسمية ، بل اطلاق على سبيل المجاز ،
أي حافظ كتاب سيويه . انظر : الاحكام ٥٧/١ ، شرح التبريزي : لوحة (١٠٠)
(٣) أي ثابت بالوضع ، لا بالقياس .
(٤) انظر تفصيل ذلك الاستدلال في الاحكام : ٥٧/١-٥٨ ، وشرح التبريزي :
لوحة (١٠٠) .
(٥) أي واضعي اللغة .
(٦) انظر : الاحكام : ٥٨/١ .
(٧) أي لم يطرد في كل ما كان كذلك . فلم يسموا الفرس والجمل لطوله ، نخلة ،
ولا الانسان الاسود أدهم ، ولا المتلون - من باقي الحيوانات - بالسواد والبياض
ابلق . انظر : الاحكام ص ٥٨ ، شرح التبريزي : لوحة (١٠١) .
(٨) القياس الشرعي هو القياس في الاحكام الشرعية ، وهو عبارة عن المعنى المستنبط
من النص ، لتعديده الحكم من المنصوص عليه الى غيره لا شراكهما في علة الحكم .
انظر : التعريفات : ص ١٨١ .
(٩) انظر الاحكام : ٥٩/١

فصل :

الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، فمنه ماض ومستقبل كقام وقم ويشترك المضارع (١) في الحاضر والمستقبل ويتخلص بالسمن أو سوف للاستقبال ، ونقض به (٢) لانه غير مختص بأحد الأزمنة لاشتراكه ، ورد باختصاصه (٣) وضعاً واللبس عند السامع لصحة الاطلاق عليهما ، ونقض باسم الفاعل العامل (٤) ورد بأن الزمان عارض مفارق ولو كان وضعياً للزم مطلقاً كما أن قام في قولك "ان قام" ماض وان عرض له معنى الاستقبال بقرينة الشرط و (لم يضرب) على العكس ، ونقض (٥) بعسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحبذا ،

- (١) وفي (ب) في المضارع الحال والمستقبل .
(٢) اي نقض حد الفعل بالمضارع ، لان الفعل المضارع فعل بالاتفاق ، ولا يصدق عليه أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، لانه مشترك بين الحال والاستقبال .
انظر تعريف الفعل واقسامه وكلام العلماء عليه في :
هجم الهوامع : ٧/١ - ١٠ ، والتبصرة والتذكرة للصيرى : ٧٤/١ ، ٧٧
أوضح المسالك ص ٧ ، شذرات الذهب : ص ٢٠ وما بعدها : شرح
ابن عقيل على الفية ابن مالك : ٢٣/١ ، وما بعدها ، قطر الندى : ص
١٢ ، ٢٦ ، التمهيد للأسنوى : ص ٣٣ ، نهاية السؤل : ١٨٤/١ ،
مناهج العقول : ١٨٣/١ ، السنخول : ص ٧٩ وما بعدها ، تيسير
التحرير : ٦١/١ وما بعدها ، اصول السرخسي : ٢٠٠/١ ، اصول
البيزوى وكشف الاسرار : ١٠٨/٢ وما بعدها ، البرهان : ١٧٨/١ ،
وما بعدها ، المستصفي : ٣٣٤/١ .
(٣) أي ردّ هذا النقض : باختصاص المضارع بأحد الزمانين ، لان العربي لا ينطق به الا وهو قاصد بدلالته احد الزمانين وانما وقع الاشتباه على السامع عند عدم القرائن ، فيتوهم أن لادلالة له على الزمان المعين . . . الخ .
انظر : شرح التبريزي لوحة : ١٠٣ - ١٠٤ .
(٤) اسم الفاعل العامل : ما كان في الحال أو الاستقبال ، اما الماضي فلا يعمل الا اذا اقترن بأل ، فانه يعمل مطلقاً ، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً .
انظر : تعريفه وشروط عمله في : شرح ابن عقيل : ٨٦/٢ ، قطر الندى :
ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
(٥) اي نقض تعريف الفعل بهذه المذكورة ، فانها افعال مع انها مجردة عن الزمان .

ورد بأن تجردها عن الزمان عارض للانشاء ولذلك حكم النحاة بالنقل (١) فيما
أمكن كنعم وبئس وحب (٢) والتزم في عسى الانشاء (٣) فجرد، والفعل مفرد
مطلقا (٤) ، وقيل الماضي لأن حرف (٥) المضارعة دال على موضوع ما ، والماضي
وان دل على الفعل وموضوع لكن بغير حرف ، وألحق بعضهم المضارع الغائب بالماضي
وليس بحق لافتراقهما في الدلالة بالحرف .

فصل :

الحرف (٦)؛ مالا يستقل بالمفهومية ، معناه : أن ذكر متعلقة شرط دلالتـه
على معناه الافرادي كمن والى فانه لا يفهم معنى الابتداء والانتها بدون ذكر
المكان المخصوص الذي هو متعلقها (٧) بخلاف الابتداء والانتها وابتداء وانتهى
ومعنى (٨) الافرادي الاحتراز^(٩) ^(١٠) قسيهيه فان ذكر متعلقها كالفاعلية والمفعولية
شرط (١١) التركيب واما مثل: ذو وفوق وان لم يفد معناه الافرادي الا بذلك

- (١) انظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع : ٨٤/٢ - ٨٥ .
(٢) انظر همع الهوامع : ص ٨٨ وشرح ابن عقيل : ١٢٧/٢ .
(٣) وفي : (ب) للانشاء .
(٤) اي سواء كان ماضيا او مضارعا ، ان المفرد هو الكلمة الواحدة ، وكل واحد منهما
كذلك . وفرق بعضهم بين الماضي والمضارع ، فقال : الماضي مفرد ، والمضارع
مركب . انظر : شرح التبريزي لوحة (١٠٤) واحكام الامدى : ٦٠/١ - ٦١ ،
تيسير التحرير : ٦٣/١ .
(٥) وفي : (ب) حروف .
(٦) قال في التعريفات : الحرف ما دل على معنى في غيره . ص ٨٥ وبه عرفه
الامدى . قال الشارح التبريزي : هذا هو الاصطلاح المشهور ، وهو أولى
ما ذكره المصنف ، لان المهمل يدخل في حده ان صدق عليه انه لا يستقل
بالمفهومية ، لان عدم الاستقلال بالمفهومية يصدق بعدم المفهوم أو بوجود
المفهوم مع عدم الاستقلال . لوحة (١٠٥) .
انظر : تعريف الحرف واقسامه وكلام العلماء فيه في : احكام الامدى :
٦١/١ وما بعدها ، نهاية السؤل : ١٨٤/١ ، مناهج العقول : ١٨٢/١
المنخول : ص ٨٠ ، تيسير التحرير : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، فواتح الرحموت :
٢٢٩/١ ، المستصفي : ٣٣٥/١ وما بعدها .
(٧) لان " من " في قولك : " خرجت من مكة " وضعت لابتداء الغاية ، وهذا
المعنى لا يفهم مالم يذكر متعلقه وهو " مكة " وكذلك حرف " الى " وضع لانتها
الغاية فلا يفهم هذا المعنى مالم يذكر معه المنتهى ، كقولك : " الى الطائف " .
مثلا . فلولم تذكر مكة والطائف لم يفهم معنى الابتداء والانتها ، بخلاف الاسم
انظر الاحكام : ٦١/١ - ٦٢ ، تيسير التحرير : ١٨٣/١ ، فتح الغفار
٤/٢ .
(٨) في ب : والمعنى .
(٩) في ب : للاحتراز .
(١٠) اي قسيهيه الحرف وهما : الاسم والفعل
(١١) في ب : بشرط

متعلقه فليس لانه شرط ، بل لأن وضعهما للتوصل الى وصف العلم بالجنس والى علو خاص اقتضى ذلك وأصنافه مستقصاة في النحو وهذه مسائل يحتاج اليها الأصولي :

مسألة :

الواو للجمع المطلق (١) من غير ترتيب ولا معية ، وقيل للترتيب ، وعن الفراء (٢) إن امتنع الجمع. لنا: النقل عن أئمة اللغة أنها للجمع المطلق ، واستدل

- (١) اختلفوا في الواو : ماذا تقيد ؟
- أ - فذهب جمهور العلماء من أهل العربية وأهل الشرع الى أنه لمطلق الجمع من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب ، وهو مذهب الحنفية .
- ب - ونسب الى الامام الشافعي رحمه الله القول بانه للترتيب .
- قال امام الحرمين الجويني : اشتهر من مذهب الشافعي رحمه الله ، المصير الى انها للترتيب .
- ج - وروى عن الفراء : أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع .
- د - وقال امام الحرمين : مقتضى الواو العطف والاشترك ، وليس فيه اشعار بجمع ولا ترتيب .
- انظر المذاهب في الواو والامثلة وأدلة كل مذهب في : احكام الأمدى :
- ٦٣/١ - ٦٨ ، البرهان : ١٨١/١ - ١٨٣ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٠٨/٢ - ١١١ ، اصول السرخسي : ٢٠٠/١ وما بعدها ، فتح الغفار : ٤/٢ وما بعدها ، التمهيد للاسنوى : ص ٥٤ - ٥٦ ، المستقصى + ٣٩/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٢٩/١ وما بعدها ، احكام القرآن للامام الشافعي : ٤٤/١ - ٤٥ ، قطر الندى : ص ٣٠١ - ٣٠٢ ، شرح ابن عقيل : ١٧٧/٢ ، همع الهوامع : ١٢٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٩٩ ، المعتمد : ٤١/١ - ٤٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٦٥/١ ، المسودة : ص ٣٥٥ ، شرح التوضيح ٩٩/١ ، التلويح على التوضيح ٩٩/١ ، تيسير التحرير ٦٤/٢ ، وما بعدها ، التبصرة ص ٢٣١ - ٢٣٦ ، منهاج الوصول ٢٩٥/١ ، نهاية السؤل ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ، منهاج العقول ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، المنحول ص ٨٣ - ٨٦ .
- (٢) هو ابو زكريا : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور - كذا في البداية - وفي تاريخ بغداد : " ابن منظور " وهو الصواب ، الكوفي ، نزيل بغداد ، مولى بنى اسد ، المشهور بالفراء ، شيخ النحاة واللغويين والفراء ، كان يقال له امير المؤمنين في النحو . قال ابن خلكان : كان أبرع الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب . وأخذ النحو عن ابي الحسن الكسائي .
- وقال الخطيب البغدادي : نزل بغداد وأملى بها كتبه في معاني القرآن وعلومه . ومات في بغداد في سنة سبع ومائتين ، وقد بلغ ثلاثا وستين سنة . وقيل مات في طريق مكة . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ١٤٩/١٤ - ١٥٥ ، البداية والنهاية : ٢٦١/١٠ ، وفيات الاعيان : ١٧٦/٦ - ١٨٢ ، شذرات الذهب : ١٩/٢ - ٢٠ ، اللباب : ٤١٤/٢ ، مراتب النحويين : ص ٨٦ ، تهذيب التهذيب : ٢١٢/١١ .

بلزوم التناقض في آيتي البقرة (١) والاعراف (٢) ، (وادخلوا الباب سجدا) مع اتحاد القصة لولا الجمع. وبصحة تقابل (٣) زيد وعمرو ، ولا ترتيب (٤) ولكن جاء زيد وبكر قبله تناقضا وبعده تكرر (٥) ، ولما حسن الاستفسار عن المتقدم والمتأخر ، ولصح دخولها في جواب الشرط كالفاء ، وبأنها في الاسماء المختلفة جارية مجرى واو الجمع وباء التنثنية في المتماثلة ، وبأن الجمع المطلق معقول فاقتضى لفظا يفيداه وليس الا الواو اجماعا . واجيب : مجاز في هذه المواضع ، وجريانها مجرى واو الجمع في المتماثلة ممنوع مطلقا لجواز ذلك مع كونها للترتيب ، وكما أن الجمع المطلق معقول فكذلك الترتيب المطلق ، ولا حرف الا الواو ولا يلزم أن يجاب بها عند الشرط كشم ،

- (١) آية البقرة هي قوله تعالى : * وان قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين * الآية " ٥٨ " .
- (٢) وآية الاعراف هي قوله تعالى : * وان قيل لهم اسكنوا هذه القرية وكلوا منها حيث شئتم وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا نغفر لكم خطيئاتكم سنزيد المسحنيين * الآية " ١٦١ " .
- ووجه التناقض عند القائلين به :
أن الواو لو كانت للترتيب ، للزم التناقض بين قوله تعالى في سورة البقرة :
* وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة * وقوله تعالى في سورة الاعراف :
* وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا * ، لأن القول ب : * قولوا حطة * متأخر عن قوله : * وادخلوا الباب سجدا * ومتقدما عليه ففي الآية الأخرى ، والقصة واحدة ، فدل على انها للجمع المطلق ، لأن الجمعية أعم من الترتيب والمعية .
- انظر شرح التبريزي لوحه (١٠٧) ، فواتح الرحموت : ٢٣٠ / ١ .
- (٣) في (ب) تقابل بالباب وهو تصحيف .
- (٤) ان لو كانت الواو للترتيب ، لما صح ، ان التفاعل لاسناد الفعل الى امرين فصاعدا ، ولا ترتيب .
- انظر : شرح التبريزي لوحه (١٠٧) ، والبرهان : ١٨٢ / ١ .
- (٥) وتقريره : أن الواو في قولنا : " جاء زيد وبكر قبله " تدل على ان مجيء بكر بعد مجيء زيد ، وقولنا " قبله " يدل على مجيئه قبله . وهذا تناقض صريح . والواو في قولنا : " جاء زيد وبكر بعده " تدل على الترتيب ، فعلم ان مجيء بكر بعد مجيء زيد . وقولنا + " بعده " تكرر بلا فائدة .

واستدل المرتبون بقوله (تعالى) (١) * اركعوا واسجدوا * (٢) وسؤال الصحابة رضي الله عنهم لما نزلت : * ان الصفا والمروة * (٣) " بم نبدأ ؟ فقال : بما بدأ الله به " (٤) وبانكارهم على ابن عباس في الأمر بتقديم العمرة مع قوله تعالى : * وأتموا الحج والعمرة * (٥) ويقوله عليه السلام : " بئس الخطيب أنت " للذي قال : " ومن يعصهما " هلا قلت من (٦) يعصي الله ورسوله " (٧)

- (١) زيادة من : (ب) .
- (٢) سورة الحج : الآية " ٧٧ " ونصها : * يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون * ووجه الدلالة : انه لولم تكن الواو للترتيب لما استفيد من الآية ترتيب السجود على الركوع .
- (٣) الآية " ١٥٨ " من سورة البقرة ونصها : * ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم * .
- (٤) رواه مسلم وأبو داود والنسائي والدارقطني والترمذي والشافعي من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه ، وقال الترمذي : حسن صحيح .
انظر : صحيح الترمذي : ٢٠٢/٣ ، سنن أبي داود : ٤٤٠/١ ، سنن النسائي : ١٩١/٥ ، سنن الدارقطني : ٢٥٤/٢ ، احكام القرآن للشافعي : ٤٥/١ .
وانظر : كشف الخفا : ٢٣/١ ، وفواتح الرحموت : ٢٣٢/١ ، شرح التوضيح : ١٠٠/١ ، التلويح : ١٠٠/٠ ، وما بعدها ، تيسير التحرير ٦٨/٢ .
- (٥) سورة البقرة ، الآية " ١٩٦ " و نصها : * وأتموا الحج والعمرة لله فان احصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله * فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فاذا أنتمم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واتقوا الله واعلموا أن الله شديد العقاب * .
- (٦) وفي ب : فمن .
- (٧) رواه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث عدى بن حاتم ، ولغظه عند مسلم : عن عدى بن حاتم : أن رجلا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بئس الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله - قال ابن نمير - فقد غوى " انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ١٥٩/٦ ، سنن أبي داود : ٥٩٢/٢ ، سنن النسائي : ٧٤/٦ ، وانظر توجيه سبب ذم الرسول لهذا الخطيب في : فتح الباري : ٦١/١ ، شرح النووي على مسلم : ١٥٩/٦ ، ومن كتب الاصول : انظر احكام الآمدي : ٦٦/١ ، تيسير التحرير : ٦٨/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٢/١

ولولا الترتيب لما فرق . وبأن الترتيب في اللفظ له سبب والوجود صالح له (١) فتعين ، قلنا : الترتيب مستفاد من غيره (٢) ، والبداية بالصفة من الأمر (٣) والا لما سألوا : وليس الإنكار لفهم الترتيب (٤) ، بل لأن الأمر بالتقديم ينافي الجمع المطلق ، وتوجه الذم للتأديب (٥) بأفراد الله تعالى (٦) بالتعظيم لأن معصيتهما لا تنفكان ليتصور الترتيب وكون الترتيب في الوجود سببا (٧) ينتقض برأيت زيدا رأيت عمرا فانه لا ترتيب اجماعا ، ويجوز أن يكون السبب الاهتمام (٨) أو المحبة .

- (١) سقطت من ب .
(٢) اي من غير هذا الدليل وهو فعله صلى الله عليه وسلم ، فانه صلى مرتبا بتقديم الركوع على السجود دائما وقال صلوا كما رأيتموني اصلي . انظر اصول السرخسي : ٢٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣١/١ ، تيسير التحرير : ٦٨/٢ .
(٣) اي استفادوا الابتداء بالصفة من الأمر وهو قوله صلى الله عليه وسلم : "ابدأوا بما بدأ الله به" لا من الواو، ان لو كان من الواو لما سألوا لأنهم عارفون باللسان . انظر : فتح الغفار ٥/٢ ، تيسير التحرير ٦٨/٢-٦٩ ، الفروق ١١٦/١ .
(٤) انظر تقرير هذا الرد في : الفروق ١١٦/١ .
(٥) في ب : لتأديب .
(٦) زيادة من (ب) .
(٧) اي : لانسلم أن الترتيب في الوجود سبب الترتيب في الذكر ، فانه لو ضرب زيدا ثم عمرا ، وأخبر قائلا : بأنه ضرب عمرا وزيدا ، كان الكلام صحيحا بلا مراة ، مع تحقق الترتيب في الضرب ، وعدم تحققه في الذكر .
(٨) وفي ب : والمحبة - باسقاط الالف التي قبل الواو - .

تنبيه :

ظن قوم (١) أن الواو للترتيب (٢) ، عند ابي حنيفة (٣) ، وللمعية
عندهما (٤) تخريجا من قوله فيمن قال قبل المسيس ان دخلت الدار فأنت طالق
وطالق وطالق ، حيث تبين بوحدة عنده وبالثلث عندهما . وليس كذلك بل
لاختلافهم في موجب هذا التعليق ، فقال هو التفريق (٥) لان الجزء الاول تعلق
بلا واسطة ، والثاني بواسطة الاول ، والثالث بواسطتين ، والمعلق تطليق عند وجود
الشرط ، والوسايط من ضرورة صحة العطف فينزل حين ينزل متفرقا ، ومن ضرورته
أن تبين بالأولى لانها غير معتدة ، وقالا (٦) : الجزء الثاني جملة ناقصة
فشاركت الأولى ، والترتيب في التعليق لا التطليق فانه لا ترتيب في الوقوع كما لو طلق
بشروط متفرقة. وفرق الامام (٧) بأن الشروط اذا تعددت تعلقت الأجزئة بها بغير
واسطة والتفرق في الزمان لا يوجب التفرق في التعليق (٨) فكان كما لو أخر الشرط.

(١) من الحنفية . قال الامام عبد العزيز البخاري ، : وقد ظن بعض اصحابنا أن
الواو للمقارنة عند علمائنا الثلاثة ، استدلالا بما اذا قال لامرأته ولم يدخل بها :
انت طالق وطالق وطالق ...

وزعم بعضهم انها للترتيب عند ابي حنيفة ، وعند ابي يوسف ومحمد
للمقارنة ، استدلالا بالمسألة المذكورة في الكتاب ، وليس كذلك ... الخ .
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١١٣/٢ وانظر : التلويح على التوضيح : ١٠٠/١
فتح الغفار بشرح المنار : ٦/٢ .

(٢) وهو : يجي شي بعد شي .

(٣) في ب : رضي الله عنه .

(٤) اي : عند ابي يوسف ومحمد . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١١٣/٢ ،

فتح الغفار : ٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٠/١ .

(٥) اي انفصال الثانية عن الأولى ، وانفصال الثالثة عنهما في التعليق بالشرط ،

فينزل على التعاقب كما تعلق ، فيشبه قوله : ان دخلت الدار فأنت طالق ،

ثم طالق ثم طالق . لان قوله : " ان دخلت الدار فأنت طالق " جملة تامة

مستقلة ، مستغنية عما بعدها ، فلم تتوقف عليه ، فتعلق هذا الطلاب بالشرط

بلا واسطة .

ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة انظر : كشف الاسرار : ١١٤/٢ -

١١٥ ، شرح التبريزي لوحة (١١٠) ، اصول السرخسي : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ،

فواتح الرحموت : ٢٢٩/١ .

(٦) انظر تفصيل مذهب ابي يوسف ومحمد في : اصول البزدوى وكشف الاسرار :

١١٣/٢ - ١١٤ ، اصول السرخسي : ٢٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٢٩/١ -

٢٣٠ ، شرح التوضيح : ١٠٠/١ - ١٠١ ، التلويح : ١٠٠/١ - ١٠١ . شرح التبريزي

(٧) اي ابو حنيفة . انظر المراجع السابقة . لوحة ١١٠ ، فتح الغفار ٦/٢ .

(٨) وفي ب : في التعليق .

(١) نقوض وأجوبة

إذا قال لغير الملموسة (٢) : أنت طالق وطالق وطالق بانت بواحدة (٣) وإذا زوج (٤) أمتين بغير إذن الزوج والمولى ثم اعتقهما معا (٥) - لم يبطل النكاح مطلقا ، أو متفرقا (٦) بطل في (٧) الثانية ، أو هذه حرّة وهذه حرّة

- (١) في ب : وهذه نقوض وأجوبة .
(٢) أي غير المدخول بها .
(٣) عند جمهور الفقهاء ، لأن الواو للعطف المطلق ، لا للقرآن ، ولذلك لم يقع الثاني ، لأن الأول وقع قبل التكلم بالثاني .
ونسب إلى الإمام مالك والشافعي في القديم ، وأحمد بن حنبل والليث وربيعة بن أبي ليلى أنها تطلق ثلاثا ، لأن الواو توجب المقارنة .
انظر المذاهب في ذلك في :
أصول البيهقي وكشف الاسرار : ١١٧/٢ ، أصول السرخسي :
٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، المغني لابن قدامة : ٢٣٠/٧ - ٢٣٢ ، بداية
المجتهد : ٨٧/٢ ، كتاب الأمام : ١٤٥/٧ ، وما بعدها ، شرح
التبريزي لوجه (١١١) وما بعدها ، فتح الغفار : ٦/٢ ، فواتح الرحموت
٢٣٠/١ - ٢٣١ ، التمهيد للأسنوي ص ٥٥ ، التلويح : ١٠٠/١ ،
البرهان : ١٨٢/١ ، المنحول : ص ٨٥ - ٨٦ .
(٤) أي إذا زوج فضولي أمتين برضاها من رجل ، في عقدة أو عقدتين ، بغير
إذن مولاها ، وبغير إذن الزوج ، كان النكاح موقوفا على إجازة كل واحد
منهما ، فإن نقض أحدهما انتقض ، وإن أجاز أحدهما ، توقف على إجازة
الآخر .
انظر : أصول البيهقي وكشف الاسرار : ١١٦/٢ ، شرح التبريزي
لوجه (١١١) ، فتح الغفار : ٧/٢ .
(٥) أي اعتقهما المولى قبل إجازة هذا النكاح .
(٦) أي اعتقهما في كلمتين منفصلتين ، بأن قال : أعتقت هذه ، أو قال : هذه
حرّة ثم قال بعد زمان للأخرى مثل ذلك . انظر كشف الاسرار : ١١٧/٢ .
(٧) قال فخر الإسلام : لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية ،
لأنه لا حل للأمة في مقابلة الحرّة حال التوقف ، فبطل الثاني قبل التكلم
بعتقها . ثم لم يصح التدارك لفوات المحل في حكم التوقف .
أصول البيهقي : ١١٧/٢ ، فتح الغفار : ٧/٢ - ٨ ، فواتح
الرحموت : ٢٣١/١ ، شرح التوضيح : ١٠١/١ ، التلويح : ١٠١/١ .

كان كالتفريق ، وهاتان من الترتيب ، ولو زوّج اختين في عقدين فأجازهما الزوج
معا بطلا ، أو متفرقا بطل الثاني ، أو أجزت هذه وهذه بطلا . ولو قال من مات
أبوه عن ثلاثة أعبد قيمهم سواء : أعتق أبي في مرضه هذا وهذا وهذا متصلا عتق
من كل واحد (١) ثلثة (٢) . أو متفرقا - عتق الاول ونصف الثاني وثلث الثالث (٣)
وهاتان من المعية ، وجواب الأولى انه منجز فلم يتوقف أول كلامه فنزل وارتفعت
المحلية فلم نحقق الثانية (وأما (٤) الثانية فعتق الاول أبطل محلية الوقف في
حق الثانية لعدم حل الأمة على الحرة فيبطل^{قبل} التكلم بعقبتها ولا تدارك (٥) لفوات
المحل في حق الوقف ، وأما الثالثة فأول الكلام يتوقف على آخره اذا غيره ، وصدر
الكلام وضع لجواز النكاح ، وآخره يسلبه فكان كالشرط والاستثناء لا لإلزام (٦) اقتضاء
المعية . وأما الرابعة فكذلك لان موجب صدره العتق بغير سعاية ، وعند الضم
يتغير الى رق عنده (٧) كالمكاتب ، وعن براده الى شغل ذمة عندهما (٨) كالحر
المديون .

-
- (١) سقطت من : أ .
(٢) لان المريض بمرض الموت لا ينفذ تصرفه الا في حدود الثلث .
(٣) انظر تحليل ذلك في : كشف الاسرار : ١١٧/٢ ، شرح التبريزي لوحه ١١١
اصول السرخسي : ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ، فتح الخفار : ٨/٢ ، شرح التوضيح :
١٠١/١ - ١٠٢ ، التلويح : ١٠١/١ - ١٠٢ .
(٤) سقطت من (ب) .
(٥) في ب : والفوات : والمثبت هو الصحيح .
(٦) في ب : لداقتضاء المعية
(٧) اي عند ابي حنيفة
(٨) اي عند الصاحبين .

قاعدة :

إذا عطف جملة على أخرى ، فإن كانت الثانية تامة لم تشارك الأولى في الحكم ، وقد يسميها بعضهم واو الاستئناف كقوله : هذه طالق ثلاثا ، وهذه طالق (١) ، أو ناقصة فالاصل مشاركتها فيما تمت به بعينه كأن دخلت الدار (٢) فطالق وطاقق ، تعلقت الثانية بعين الشرط وإنما يقدر معادا إذا امتنعت الشركة كجاءني زيد ويكر (٣) لاستبداد كل بمجي .

مسألة :

وقد تستعار (٤) للحال والمجوز الجمع (٥) ، وقد اختلفت فروع (٦) هذا الأصل ، فالواو في أد الغا وأنت حر وانزل وأنت أمن للحال حتى يتقيد (٧) العتق بالأداء والأمان بالنزول ، وأنت طالق وانت تصلين أو مصلية أو مريض

- (١) أى : فتطلق الأولى ثلاثا ، والثانية واحدة ، لان قوله " وهذه طالق جملة تامة ، مستقلة عن الأولى ، فلا حاجة الى إلحاقها بها تقديرا . قال السرخسي : والواو بينهما عند بعض مشايخنا لمعنى الابتداء ، يحسن نظم الكلام . ثم قال : والأصح : أن هذه الواو للعطف أيضا عندي . الخ انظر اصوله : ٢٠٥/١ ، واصول الهزوى وكشف الاسرار : ١٢٠/٢ وما بعدها فتح الغفار : ٩/٢ - ١٠ ، شرح التوضيح : ١٠٢/١ ، التلويح ١٠٢/١ .
- (٢) فني ب : فأنت طالق .
- (٣) أى : وجاءني بكر ، لان الاشتراك في مجي واحد لا يتصور ، فصار الثاني ضروريا والأول أصليا . انظر : اصول السرخسي : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، اصول الهزوى وكشف الاسرار : ١٢٠/٢ - ١٢١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٣/١ ، اى الواو .
- (٤) اى المجوز لاستعارتها للحال : هو الجمع بين الجملة الثانية ، والأولى ، نحو : قام زيد وقعد عمرو ، فهذا هو معنى استعارة الواو للحال . ولمزيد من الايضاح انظر : كشف الاسرار : ١٢٢/٢ ، شرح التبريزي لوحة (١١٤) ، وانظر : اصول السرخسي : ٢٠٧/١ ، فتح الغفار : ٨/٢ ، فواتح الرحموت ٢٣٣/١ ، تيسير التحرير : ٧٣/٢ .
- (٥) مسائل هذا الاصل مختلف فيها بين الائمة ، ففي بعض الصور جعلوا الواو للحال دون العطف ، وفي بعضها جعلوها للعطف بين الجملتين لا للحال ، وفي بعضها جعلوها محتلة لهما ، وفي بعضها اختلفوا ، وإنما جعل الواو للحال في صورتين الأولىين اللتين ذكرهما المصنف للضرورة ، ان العمل بحقيقة العطف لا يمكن فان عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية لا يجوز لكمال الانقطاع بينهما . فاذا تعذر العطف استهبر للحال . انظر شرح التبريزي لوحة (١١٤) ، اصول السرخسي ٢٠٦/١ ، اصول الهزوى وكشف الاسرار : ١٢٢/٢ - ١٢٧ ، فتح الغفار : ٨/٢
- (٦) في ب (تقيد)

لا يتقيد ويحتمله بالنية (١) ، وخذ هذا المال واعمل به في البز لا يتقيد مطلقا (٢) ،
وطلقني ولك ألف مختلف (٣) . قال ابو حنيفة (٤) : لا يجب شيء بالطلاق ،
وأوجباه حملا على الحال او على الباء مجازا بدلالة الخلع (٥) فانه معاوضة كاحمل
هذا الطعام ولك درهم قال (٦) لاتصلح المعاوضة دليلا لانها من عوارض الطلاق
والمعاوضة في الاجارة اصلية ، والامر بأداء الألف مطلقا لا معنى له الا الشرط فاحمل
عليه ، وانت طالق تام وأنت مصلية يحتمل الحال فصحت النية ، والعمل في
المضاربة (لا يصلح) (٧) حالا للأخذ (٨) فلم يتقيد .

فالضابط : الاعتبار بالصلاحية وعدمها ، فان تعين معنى الحال تقيد
والا فان احتمل فالمعين النية ، والا كانت لعطف الجملة .

-
- (١) أي اذا نوى الحال صحت نيته وسمع عنه ديانته كأنه قال : انت طالق في حال
مرضك ، لكن لا يصدقه القاضي قضاء لأنه يدعي خلاف الظاهر ، وفيه تخفيف
عليه . انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٢٣/٢ ، اصول السرخسي
٠٢٠٦/١
- (٢) أي سواء نوى الحال اولم ينو ، حيث جعلوا الواو هنا للعطف من غير
احتمال الحال . انظر اصول السرخسي : ٢٠٦/١ ، اصول البزدوي وكشف
الاسرار : ١٢٤/٢ .
- (٣) أي مختلف فيه بين أبي حنيفة وصاحبيه ، فعند أبي حنيفة الواو لعطف الجملة ،
لأنه حقيقة في العطف الى ان يمنع مانع ، ولا مانع ههنا فيحمل على الحقيقة
اذا طلقها لم يجب شيء .
- وقال ابو يوسف ومحمد : اذا طلقها وجب عليها الالف حملا على
المعاوضة . انظر : اصول السرخسي : ٢٠٦/١ - ٢٠٧ ، اصول البزدوي
وكشف الاسرار : ١٢٤/٢ وما بعدها ، فتح الغفار : ١٠/٢ ، فواتح
الرحموت : ٢٣٤/١ .
- (٤) في ب رضي الله عنه .
- (٥) في ب الجامع وفي الخلع وهو الصحيح .
- (٦) أي ابو حنيفة ردا على صاحبيه .
- (٧) سقطت من أ
- (٨) أي ان الواو في قولك : خذ هذا واعمل به في البز لا يمكن ان يجعل بمعنى
الباء ان لو جعل بمعناه يرجع معناه الى انه خذ هذا مضاربة بالعمل بالبز .
فيصير العمل بالبز عوضا عن الأخذ ، فيجب العمل بنفسه الا خذ حينئذ ، لكن العمل
ليس واجبا على العامل بمجرد عقد المضاربة بالاجماع .
ولمزيد من الإيضاح انظر : شرح التبرهزي : لوحة (١١٦) ،
اصول السرخسي : ٢٠٧/١ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٢٧/٢ .

مسألة :

الفاء (١) للتعقيب من غير مهله (٢) بالنقل (٣) ، ولهذا دخلت في الأجزية (٤) ، وتدخل على حكم العلة (٥) كجاء الشتاء فتأهب ، « ولن يجزي ولد والده حتى يجده ملوكا فيشتره فيعتقه » (٦) دلّ ان العتق حكم الشراء

- (١) انظر كلام الاصوليين على الفاء في : احكام الامدى : ٦٣/١ ، ٦٨ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٢٧/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ٢٠٧/١ وما بعدها ، فتح الغفار : ١١/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٤/١ ، البرهان : ١٨٤/١ ، منهاج الوصول : ٢٩٨/١ ، منهاج العقول : ٢٩٨/١ ، نهاية السؤل : ٢٩٩/١ وما بعدها ، التمهيد للاسنوى : ص ٥٦ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠١ ، المعتمد : ٣٩/١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٤٨/١ ، المنخول : ص ٨٦ ، شرح التوضيح : ١٠٣/١ التلويح : ١٠٣/١ ، تيسير التحرير : ٧٥/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٧٧/٢ ، همع الهواميع : ١٣٠/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٢ .
- (٢) يعني : أن موجب وجود الثاني بعد الاول مباشرة ، كقولك : ضربت زيدا فعمره ، فان المعنى ان ضرب عمرو وقع عقيب ضرب زيد ، ولم تتناول المدة بينهما . انظر كشف الاسرار : ١٢٧/٢ .
- (٣) اى بالنقل عن أهل اللسان ، وهم (العرب) .
- (٤) جمع جزاء ، يقال : شرط وجزاء ، قال فخر الاسلام : الا ترى أن العرب تستعمل الفاء في الجزاء ، لانه مرتب لامحالة ، اى مرتب على الشرط . قال في الكشف : لان من حق الجزاء ، أن يتعقب نزوله وجود الشرط بلا فصل اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٢٨/٢ ، وانظر اصول السرخسي ٢٠٧/١
- (٥) اى : وتدخل الفاء على حكم العلة بلا فصل ، رتبة أو زمنا ، لان الحكم مرتب على العلة . انظر : اصول البيزوى : ١٢٨/٢ ، اصول السرخسي ٢٠٨/١ .
- (٦) رواه ابو داود وابن ماجه والترمذى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ " لا يجزى ولد والدا الا أن يجده ملوكا فيشتره فيعتقه " . وفي أبي داود " والده " قال الترمذى : هذا حديث حسن ، لانعرفه الا من حديث سهيل بن أبي صالح ، وقد روى سفيان الثورى وغير واحد عن سهيل بن أبي صالح هذا الحديث .
- انظر : سنن ابي داود : ٦٢٨/٢ ، سنن ابن ماجه : ١٢٠٧/٢ ، سنن الترمذى : ٣١٥/٤ .

بواسطة الطك ، ولو قال : بعتك هذا العبد بكذا ، فقال : فهو حر ، كان قبولا (١) ، لا بالواو (٢) ، وان دخلت الدار فأنت طالق فطالق ، لغير طموسة بانة بالأولى (٣) .

تنبيه :

وتدخل على العلل (٤) الدائمة لتراخيها معنى ، كما بشر فقد أتاك الغوث ، وآد الفا فانت حر ، وانزل فأنت آمن لم تتقيد بالأداء والنزول (٥) كأنه قائل : فقد عتقت وآمنت .

- (١) أى قبولا للبيع لان الفاء للتعقيب ، لأنه ذكر الحرية بحرف الفاء عقيب الايجاب والفاء للترتيب ، ولا يترتب العتق على الايجاب الا بعد ثبوت القبول فيثبت ذلك بطريق الاقتضاء ، وصار كأنه قال : قبلت فهو حر .
- (٢) انظر كشف الاسرار : ١٢٨/٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٨/١ .
- (٣) أى لا ان أبدل الفاء بالواو فقال : " وهو حر " فلا يكون قبولا وبالتالى لا ينتج عنه اعتاق لعدم ما يوجب التعقيب فيبقى الأمر محتملا ، انظر المرجعين السابقين .
- (٤) قال شمس الأئمة في اصوله : " وقد قال بعض مشايخنا : اذا قال لغير المدخول بها : ان دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق ، فدخلت انها تطلق واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله باعتبار ان الفاء يجعل مستعارا عن الواو مجازا لقرب احدهما من الآخر . والأصح عندي انها هنا تطلق واحدة عندهم جميعا لان الفاء للتعقيب فيثبت به ترتيب بين الثانية والاولى ، في الوقوع ، ومع الترتيب لا يمكن ايقاع الثانية لأنها تبين بالأولى ومع امكان اعتبار الحقيقة لا معنى للمصير الى المجاز " ٢٠٨ / ١ ، وانظر كشف الاسرار : ١٢٩/٢ .
- (٥) اى : قد تدخل الفاء على العلة فتوصل بها على خلاف الاصل والمسوغ : امتداد العلة ودوامها ، لانها اذا كانت دائمة ، كانت متراخية عن ابتداء الحكم ومثاله - كما ذكر المصنف - ابشر فقد أتاك الغوث ، باعتبار أن الغوث الذى هو علة الابشار باق بعد ابتداء الابشار .
- انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٠/٢ ، اصول السرخسي ٢٠٨/١ لان معنى كلامه : أد الفا لأنك قد صرت حرا ، وأنزل ، لانك آمن والامان مستد ، كما ان الحرية دائمة ، فلا تتقيد بالأداء والنزول .
- انظر : المرجعين السابقين .

مسألة :

ثم (١) للتراخي (٢) بالنقل ، وقيل : لالترتيب في الجمل (٢) ، (ثم اهتدى) (٤) ثم كان من الذين آمنوا (٥) وقيل (٦) يحمل على دوام الاهتداء والايان ، ومعنى (٧) التراخي عند ابي حنيفة انقطاع الكلام به واستثناؤه معنى

- (١) انظر كلام الاصوليين على "ثم" في : احكام الآمدى : ٦٩/١ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٣١/٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٩/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٤/١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البهاني : ٣٤٤/١ ، التمهيد للاسنوى : ص ٥٧ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠١ ، البرهان : ١٨٤/١ ، المسودة : ص ٣٥٦ ، المعتمد : ٣٩/١ ، فتح الغفار : ١٢/٢ ، المنخول : ص ٨٧ ، شرح التوضيح : ١٠٤/١ ، التلويح : ١٠٤/١ ، تيسير التحرير : ٧٨/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٢٨/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٣ ، لهجع الهوامع : ١٣١/٢ .
- (٢) التراخي هو : أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما ، فاذا قلت : جائي زيد ثم عمرو ، كان المعنى انه وقـع بينهما مهلة ، ولهذا جاز أن تقول : ضربت زيدا ثم عمرا بعده بشهر ولا يصح ذلك في الفاء .
- انظر : كشف الاسرار : ١٣١/٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٩/١ ، احكام الآمدى : ٦٩/١ .
- (٣) اى : وانما الترتيب في المفردات .
- (٤) جزء من الآية " ٨٢ " من سورة " طه " ونصها : * واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى * .
- (٥) جزء من الآية " ١٧ " من سورة البلد ، ونصها : * ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة * .
- وقد استدل بهاتين الآيتين المنكرون لوقوع الترتيب في الجمل ، ووجه الاستدلال : أن ماورد في الآيتين الكريمتين من باب ترتيب الخبر على الخبر ، وليس من الترتيب في المعنى ، وأن مضمون الجملة الثانية واقع بعد مضمون الجملة الاولى .
- انظر : تفسير ابن كثير : ١٦١/٣ .
- (٦) ومن قال بذلك : السيف الآمدى . انظر : الاحكام : ٦٩/١ .
- (٧) اختلف ابو حنيفة وصاحبا في ظهور اثر التراخي : فقال ابو حنيفة : يظهر اثره في الحكم والتكلم جميعا ، حتى كان بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف قولا بكامل التراخي .
- وقال ابو يوسف ومحمد : التراخي راجع الى الوجود ، كما في كلمة " بعد " لا في التكلم ، لانه متصل حقيقة ، وكيف يجعل التكلم منفصلا ، والعطف لا يصح مع الانفصال ؟ فيبقى الاتصال حكما ، مراعاة لحق العطف .
- انظر تفصيل وجهة نظر الفريقين مع المثال في : اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٣١/٢ - ١٣٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٩/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٥/١ ، فتح الغفار : ١٢/٢ ، شرح التوضيح : ١٠٤/١ - ١٠٥ ، التلويح : ١٠٤/١ - ١٠٥ .

اعطاء للتراخي حقه، وجعله راجعا الى الوجود، لا التكلم ، فاذا قال لغير
المموسة : انت طالق ثم طالق ثم طالق ، ان قمت فوجد بانك بالاولى (١) ، ولو
قدم الشرط تعلق الاول وتنجز الثاني ولفي الثالث ، ولو كانت مموسة نزل الاول
والثاني وتعلق الثالث ، ان آخر (٢) وان قدم تعلق الاول ووقع الباقي ، وعندهما
تعلق الكل ونزل مرتبا .

مسألة :

وتستعار للواو (٣) في مثل * ثم الله شهيد (٤) لاستحالة حدوث (٥)

- (١) عند الصاحبين ، لوجود الشرط ، ويلغو الثاني والثالث ، لغوات المحلل
بالبينونة ، أما عند ابي حنيفة رحمه الله ، فتطلق واحدة في الحال ، اى
حتى ولو لم تقم ، ويلغو ما سواها ، لان التراخي عنده بمنزلة ما لو سكت ،
ثم استأنف قولا بعد الاول كما اسلفنا . هذا فيما اذا آخر الشرط .
اما اذا قدم الشرط فقال : ان قمت فأنت طالق ثم طالق ثم
طالق . فلا يختلف الأمر عند الصاحبين ، حيث يتعلق الطلاق بوجود
القيام ، فاذا وجد ، نزل الطلاق مرتبا ، فلا يقع الا واحدة ، لاعتبار
التراخي ، لان ما سواها يقع على غير محل ، لأن غير المدخول بها تبين
بالأولى .
- اما عند ابي حنيفة : فتتعلق الطلقة الاولى بالقيام ، وتقع الثانية
في الحال ، وتلغو الثالثة ، لأنها بانك بالثانية .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٢ / ٢ ، فواتح
الرحموت : ٢٣٥ / ١ ، فتح الغفار : ١٢ / ٢ - ١٣ ، اصول السرخسي :
٢٠٩ / ١ .
- (٢) في ب : ان آخر الشرط .
- (٣) اى : وتستعار " ثم " للواو مجازا .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٢ / ٢ ، اصول
السرخسي : ٢١٠ / ١ ، تيسير التحرير : ٨٠ / ٢ .
- (٤) جزء من الآية " ٤٦ " من سورة يونس ، ونصها : * واما نرينك بعض
الذين تعدهم أو نتوفينك فالىنا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون *
- (٥) اى : لاستحالة كون شهادة الله حادثة ، لان علم الله قديم .

الشهادة فعلى هذا تحمل في قوله عليه السلام: (فليأت الذى هو خير ثم ليكفر) (١) على حقيقتها لا مكان حمل الامر على مقتضاه من وجوب الكفارة بعد الحنث ، وفي رواية " فليكفر ثم ليأت " (١) فتحمل على الواو لتعذر العمل بحقيقة الأمر جمعا بينهما .

- (١) رواه البخارى وأبو داود والترمذى من حديث عبد الرحمن بن سمره ، وفيه : " واذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها ، فأت الذى هو خير ، وكفر عن يمينك " . ورواه مسلم والنسائي من حديث عبد الرحمن ايضا لكن بتقديم الكفارة على الحنث ولفظه : " واذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيرا منها ، فكفر عن يمينك وات الذى هو خير " .
- ورواه مسلم والترمذى من حيث أبي هريرة بلفظ : " من حلف على يمين ... الخ . وفيه تأخير الكفارة عن الحنث - كما في رواية البخارى .
- ورواه مسلم وابن ماجه والنسائي من حديث عدى بن حاتم من عدة طرق في بعضها : الحنث قبل الكفارة ، وفي بعضها الكفارة قبل الحنث .
- وقال ابو داود : احاديث ابي موسى الاشعري وعدى بن حاتم وابي هريرة في هذا الحديث روى عن كل واحد منهم في بعض الرواية : الحنث قبل الكفارة ، وفي بعض الرواية : الكفارة قبل الحنث .
- وقال الترمذى : حديث ابي هريرة ، حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم ، من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، أن الكفارة قبل الحنث تجزئ ، وهو قول مالك بن أنس والشافعي واحمد واسحق ، وقال بعض اهل العلم : لا يكفر الا بعد الحنث . قال سفيان الثوري : ان كفر بعد الحنث أحب الي ، وان كفر قبل الحنث أجزاء .
- انظر : فتح البارى : ٦٠٨/١١ ، صحيح مسلم : ١١٤/١١ - ١١٦ ، سنن ابي داود : ٢٠٥/٢ ، سنن الترمذى : ١٠٦/٤ - ١٠٧ ، سنن النسائي : ١٠/٧ - ١١ ، سنن ابن ماجه : ٦٨١/١ ، وهذه الروايات ليس فيها ذكر (ثم) الا في رواية عند ابي داود والنسائي .
- اي تحمل " ثم " في هذه الرواية على الواو ، لأن الكفارة لا تجب الا بالحنث فلو حملت على حقيقتها ، لوجبت الكفارة قبل الحنث ، لان " ثم " تفيد الترتيب مع التراخي - كما هو معلوم - وهذا يتعارض مع الرواية الأولى .
- انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٣/٢ ، واصول السرخسي : ٢١٠/١ ، تيسير التحرير : ٨٠/٢ - ٨١ .
- (٢)

سألة :

بل (١) اثبات للمعطوف واعراض عما قبله ، فاذا وقعت في خبر (١) اعتبر التدارك أو في انشاء (٢) لم يصح . وزفر (٤) لم يفرق حتى أوجب على من أقر بألف بل ألفين ثلاثة آلاف (٥) كما لو قال : أنت طالق واحدة بل شنتين (٦)

- (١) انظر كلام الأصوليين واصحاب اللغة على "بل" في : احكام الامدى :
٦٩/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٥/٢ ، اصول السرخسي :
٢١٠/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٦/١ ، فتح الغفار : ١٣/٢ ،
المحلي على جمع الجوامع : ٣٤٣/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٩ ،
البرهان : ١٩٤/١ ، مغني اللبيب : ١١٩/١ ، شرح التوضيح :
١٠٥/١ ، التلويح : ١٠٥/١ ، تيسير التحرير : ٨١/٢ ، شرح
ابن عقيل : ١٨٤/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٦ ، همع الهوامع ١٣٦/٢
(٢) اى : في جملة خبرية ، كقولك : جاءني زيد بل عمرو ، وكنت قاصدا
للاخبار بمجيء زيد ، ثم تبين لك انك غلطت في ذلك ، فتضرب عنه السي
عمرو وتقول : بل عمرو .
كشف الاسرار : ١٣٥/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٠/١ .
(٣) اى في جملة انشائية لم يصح التدارك ، لأن الانشاء اخراج من العدم الى
الوجود ، وبعد ما ثبت وجود شيء لا يمكن تداركه بأن يجعل غير موجود في
تلك الحال ، فلا يصح استدراكه . كشف الاسرار : ١٣٦/٢ ، اصول
السرخسي : ٢١١/١ ، شرح التوضيح : ١٠٥/١ ، التلويح : ١٠٥/١ .
(٤) هو ابو الهذيل : زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم بن قيس بن مكمل بن ذهل
العنبرى الفقيه الحنفي ، جمع بين العلم والعبادة ، كان من أهل الحديث ،
ثم غلب عليه الرأي ، وكان ابو حنيفة يفضلوه ويقول : هو اقيس اصحابي ، وثقه
ابن معين ، وقال ابن حبان : كان فقيها حافظا قليل الخطأ .
كان ابوه الهذيل واليه اعطى أصفهان . مات زفر بالبصرة سنة ثمان وخمسين ومائة
عن ثمان واربعين سنة . انظر ترجمته في : الجواهر المضية : ٢٠٧/٢ - ٢٠٩ ،
وفيات الاعيان : ٣١٧/٢ - ٣١٩ ، الفهرست ص ٢٨٥ ، لسان الميزان :
٤٧٦/٢ - ٤٧٧ ، البداية والنهاية : ١٢٩/١٠ ، طبقات ابن سعد :
٣٨٧/٦ ، رجال ابن حبان : ص ١٧٠ ، ميزان الاعتدال : ٧١/٢ ،
شذرات الذهب : ٢٤٣/١ ، كشف الظنون : ١٧٨٢/٢ ، معجم المؤلفين :
١٨١/٤ .
(٥) انظر تفصيل مذهب زفر رحمه الله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٥/٢ ،
اصول السرخسي : ٢١٠-٢١١ ، شرح التوضيح : ١٠٥/١ ، التلويح على
التوضيح : ١٠٥/١ .
(٦) فانها تطلق ثلاثا عند زفر . انظر اصول السرخسي : ٢١١/١ ، اصول البزدوى
١٣٥/٢ .

والجامع امتناع ابطال ما أقر به أو أوقعه ، وقتنا (١) تدارك الغلط في الأخبار
ممكن كسني ثلاثون بل أربعون وكنت طلقها واحدة بل ثنتين أما الانشاء فابتداء
ايقاع لا يتصور رفعه بعد وقوعه ، ولهذا تبين غير المموسة بواحدة في أنت (طالق) (٢)
واحدة بل ثنتين (٣) ، ولو علق (٤) ، في غير مدخول بها وقع الثلاث (٥) ،
لأنه يقصد ابطال الأول ملحق للثاني بعين الشرط بلا واسطة وابطاله (٦) ، غير
ممكن ، وقصده بتقدير الشرط ثانياً . ممكن فكان حالفاً يمينين .

تنبيه :

وبين
الفرق لأبي حنيفة بين هذه (٧) العطف بالواو والمسألة بحالها (٨) :

- (١) انظر ردّ الحنفية على ما ذهب اليه زفر وما اختاروه في هذه المسألة فسي
المرجعين السابقين بالاضافة الى : شرح التوضيح : ١٠٥/١ ، والتلويح :
١٠٥/١ ، فتح الغفار : ١٤/٢ .
- (٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (ب) .
- (٣) قال فخر الاسلام : لأنه قصد اثبات الثاني مقام الأول ، ولم يملك ، لأنها
بانت - بالأول - اصول البيزوي : ١٣٦/٢ .
- (٤) كأن قال : ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل ثنتين ، او بل ثنتين
اذا تحقق الشرط ، ودخلت الدار .
- (٥) قال فخر الاسلام : لان هذا لما كان لا يبطال الاول ، واقامة
الثاني مقامه ، كان من قضية اتصاله بذلك الشرط بلا واسطة ، لكن بشرط
ابطال الأول ، وليس في وسعه ابطال الاول ، ولكن في وسعه افتراد
الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة ، كأنه قال : لا بل أنت طالق
ثنتين ان دخلت الدار ، فيصير كالحلف باليمينين .
- اصول البيزوي : ١٣٦/٢ ، وانظر اصول السرخسي : ٢١١/١
- (٦) وفي : ب " فابطاله " .
- (٧) يريد " بل " .
- انظر الفرق في : اصول البيزوي وكشف الاسرار : ١٣٦/٢ ،
اصول السرخسي : ٢١١/١ .
- (٨) الا اننا نبدل " بل " بالواو ، فنقول : ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
وثنتين .

أن العطف بالواو تعليق بالشرط بواسطة تقدم الواحدة ، فنزل مرتبا ، وههنا
بواسطة ابطالها وهو غير ملوك له فاعتبر قصده فقدر شرط ثان (١)

قاعدة :

لكن (٢) للاستدراك. اذا وقعت بين مفردين لم تقع الا بعد نفي (٣) ،
أو بين جملتين وجب تخالفهما في النفي والاثبات من غير ترتيب والفرق بينها وبين (٤)
بل (٥) الاضراب ببل عن الأول نفيًا كان أو إثباتًا وحكم لكن اثبات ما بعدها ونفي
ما قبلها مضافاً الى دليله والعطف انما يستقيم اذا اتسق (٦) الكلام وانتظم فيتعلق
النفي بالاثبات المتصل به والا فانه مستأنف. (٧)

- (١) انظر اصول البيدوى وكشف الاسرار : ١٣٦/٢ .
(٢) انظر استعمالات " لكن " في : احكام الآمدى : ٦٩/١ ، اصول
البيدوى وكشف الاسرار : ١٣٩/٢ - ١٤٢ ، اصول السرخسي : ٢١١/١ -
٢١٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٧/١ - ٢٣٨ ، فتح الغفار : ١٥/٢ ،
شرح التوضيح : ١٠٦/١ ، التلويح : ١٠٦/١ ، شرح تنقيح الفصول :
ص ١٠٩ ، مغني اللبيب : ٣٢٣/١ ، تيسير التحرير : ٨٣/٢ ،
شرح ابن عقيل : ١٨٤/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٦ ، همع
الهوامع : ١٣٧/٢ .
(٣) فنقول : ما ضربت زيدا لكن عمرا . ولا تقول : ضربت زيدا لكن عمرا ، بخلاف
بل ، فانه يجوز أن نقول : ضربت زيدا بل عمرا .
أما اذا كان في الكلام جملتان مختلفتان ، فانه يجوز الاستدراك
بلكن في الايجاب ، فنقول : جاءني زيد لكن عمرو لم يأت . ولمزيد من
الايضاح انظر : كشف الاسرار : ١٤٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٩ .
(٤) انظر الفرق بين لكن وبين بل في : اصول البيدوى وكشف الاسرار :
١٣٩/٢ - ١٤٠ ، اصول السرخسي : ٢١١/١ .
(٥) في ب : أن الاضراب .
(٦) اتسق : انتظم . قال في مختار الصحاح (مادة (و س ق)) الاتساق
الانتظام . وقال في الكشف : والمراد من اتساق الكلام : انتظامه ، وذلك
بطريقتين :
احدهما : ان يكون الكلام متصلا بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف .
والثاني : ان يكون محل الاثبات غير محل النفي ليتمكن الجمع بينهما .
ولا يناقض آخر الكلام أوله كما في قولك : ما جاءني زيد لكن عمرو ، فاذا فات
احد المعنيين لا يثبت الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستأنفا :
١٤٠/٢ .
(٧) وفي (أ) " يستأنف " بالتحسية المثناة .

أقر أن هذا العبد لزيد فقال (١) : ما كان لي قط لكنه لبكر ، إن وصل (٢) كان لبكر، والارتد على المقر لأنه نفاه عن نفسه مطلقا فيرتد على مالكة (٣) وفيه احتمال نفيه عنه الى بكر فاعتبر الوصل لانه صغير. ولو تزوجت أمه بمائة بغير إذن (٤) فلم يُجز (٥) بمائة ، لكن بمائتين كان فسخا (٦) واستثنافا لعدم الاتساق ، لأنه نفي فعل واثباته . ولو قال : لك علي الف قرض فقال : لا ولكن غضب صح الوصل لبيان نفي السبب لا الواجب (٧) .

- (١) أي زيد .
(٢) أي وصل قوله : لكنه لبكر بقوله ما كان لي قط كان وصله به بيانا انه نفي الطك عن نفسه الى بكر لا أنه نفاه مطلقا ، وصار كالمجاز بمنزلة قوله لفلان علي ألف درهم وديعة ، فيصير قوله علي مجاز للحفظ اذا وصله بالكلام فكذلك ههنا . بخلاف ما اذا فصل قوله لكنه لزيد عن النفي فانه يصير نفي مطلقا أي نفي عن نفسه اصلا ، لا نفي الى احد فكان ردا للأقرار وتكديبا للمقر حملا للكلام على الظاهر . وكان قوله لكنه لبكر بعد ذلك شهادة بالملك للمقر له الثاني على المقر الأول ، وشهادة الفرد لا يثبت الطك فيبقى العبد ملكا للمقر الأول . انظر : الكشف : ١٤٠/٢ ، ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج : ٥٦٤/٥ .
- (٣) ذكر ابن شهاب الدين الرملي أن هذا هو الأصح عند الشافعية ، لأن يده مشعرة بالملك ظاهرا ، والقرار الطارىء عارضه تكذيب المقر له ، فسقط ، ومن ثم كان المعتبر أن يده تبقى عليه يد ملك ، لا مجرد استحفاظ . ومقابل الأصح : ينزعه الحاكم ، ويحفظه الى ظهور مالكة . انظر : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : ٧٥/٥ ، منهاج الطالبين وحاشية قليوبي : ٥/٣ .
- (٤) أي : بغير إذن مولاها .
(٥) أي : فلم يجوز المولى النكاح بمائة بأن قال : لا أجزى النكاح بمائة ، لكن أجزىه بمائتين .
- (٦) للنكاح واستثنافا للكلام ، لان الكلام غير متسق لانه نفي فعل واثباته بعينه فلم يصلح للتدارك ، انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار : ١٤٢/٢ .
- (٧) لان كلام المقر له مع كلام المقر متوافقان لا متنافيان ، لانهما توافقا في أصل الواجب وان اختلفا في السبب ، بخلاف مسألة الامة السابقة فان الكلام فيها غير متسق . انظر المرجع السابق .

سألة:

-أو- (١) لأحد الشيعين لا للشك (٢) فانه (٣) عارض بسبب

- (١) "أو" تدخل بين أسمين أو أكثر ، كقولك : جاءني زيد أو عمرو أو بيبي
فعلين أو أكثر كقوله تعالى : * فكفارتهم اطعام عشرة مساكين من أوسط ما
تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة * الآية " ٨٩ " من سورة المائدة .
ولها أربع استعمالات عند النحاة ، استعمالان بعد الطلب : هما : التخيير ،
والاباحة . مثال الاول : تزوج هنداً أو اختها .
ومثال الثاني : جالس الحسن أو ابن سرين .
واستعمالان بعد الخبر ، وهما : الشك ، والتشكيك .
مثال الأول : قولك : جاء زيد أو عمرو . اذا لم نعلم الجائي منهما .
ومثال الثاني : نفس المثال يقع للتشكيك اذا كنت عالماً بالجائي منهما ، ولكنك
ابهمت على المخاطب . انظر : شرح قطر الندى : ص ٣٠٥ .
وذكر ابن عقيل لها خمس استعمالات ، فذكر الاربعة المتقدمة ، وأضاف اليها
التقسيم نحو : الكلمة ، اسم أو فعل أو حرف . انظر : شرح ابن عقيل : ص ١٨١/٢ .
١٣٤/٢ ، شذور الذهب : ص ٢٩٨ ، وما بعدها ، احكام الأمدى :
٦٩/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٤٣/٢ ، اصول السرخسي
٢١٣/١ ، تيسير التحرير : ٨٧/٢ ، شرح المنار لابن ملك : ص ٤٥٥
وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٣٨/١ ، شرح التوضيح : ١٠٨/١ ، التلويح
١٠٨/١ ، فتح الغفار : بشرح المنار : ١٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول :
ص ١٠٥ ، البرهان : ١٨٦/١ ، المحلى على جمع الجوامع : ٣٣٦/١ ،
مغني اللبيب : ٦٤/١ ، المنخول : ص ٩٠ ،
شرح ابن عقيل : ١٨١/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٥ .
(٢) اى لم تجعل "أو" للشك بأصل الوضع ، لأن الشك ليس بأمر مقصود يقصد
بالكلام وضعاً . وهذا رد من المصنف على من قال : ان الشك أحد استعمالات
"أو" بأصل الوضع ، وهم جمهور النحاة ، ومن وافقهم كأبي زيد الدبوسي
وابي اسحق الاسفرايني .
قال شمس الأئمة : وقد ظن بعض مشايخنا أنها في أصل الوضع للتشكيك
.. ثم قال : وعندى ان هذا غير صحيح ، لان الشك ليس بأمر مقصود حتى
يوضع له كلمة في أصل الوضع ، لكن هذه الكلمة لبيان أن المتناول احد المذكورين
... الخ " انظر اصول السرخسي : ٢١٣/١ ، وما ذكره شمس الأئمة - من
أن أو لم توضع للتشكيك - هو مذهب جمهور الحنفية . انظر : اصول البزدوى
وكشف الاسرار ١٤٣/٢ وما بعدها . تيسير التحرير : ٨٨/٢ - ٨٩ ،
شرح المنار : ص ٤٥٥ - ٤٥٧ ، فواتح الرحموت : ٢٣٨/١ وما بعدها .
(٣) اى الشك عارض باعتبار محل الكلام ، لا باعتبار هذه الكلمة ، فاذا قال : رأيت
زيداً أو عمراً . أفاد تعليق الروية بواحد منهما لا على التعيين ، والشك انما هو
في الخصوص . انظر اصول البزدوى ص ١٤٣ ، اصول السرخسي : ص ٢١٣ ،
تيسير التحرير : ص ٨٨ من الاجزاء الالفة الذكر .

الخبر ، وهي في الانشاء للتخيير فهذا حر أو هذا - انشاء كأحدهما (١) ،
وفيه احتمال (٢) الخبرية فيظهر في بيان المولى حتى كان اظهارا للواقع ، أو لا
من وجه وانشاء من وجه فيشترط قيام الاهلية (٣) والمحلية ، وولت هذا او هذا
بكذا توكيل لاحدهما فيصح من أيهما وقع (٤) ، ومع هذا أو هذا تخيير في بيع
أيهما شاء .

تمهيد :

مادخلت فيه - أو - وله موجب اصلي اعتبر به لا بما دخلت عليه عند
أبي حنيفة (٥) وقالا (٦) : ان أفاد التخيير اعتبر والا فالأقل . فتزوجتك على
ألف حالة أو الفين مؤجلة مفيد ، فيتخير (٧) ، وعلى ألف أو الفين لا يقيد ، فأوجبها

- (١) أي كقوله : أحدهما حر .
(٢) أي أن قوله : هذا حر أو هذا ، انشاء يحتمل الخبر ، لانه في وضعه
الاصلي خبر ، انظر تفصيل ذلك في كشف الاسرار : ١٤٥/٢ .
(٣) أي يشترط في المولى أهلية الانشاء ، وصلاحيه المحل للانشاء .
(٤) قال فخر الاسلام : فممن قال : " وولت فلانا أو فلانا ببيع هذا العبد " انه
صحيح ، وبيع أيهما شاء ، لأن أو في موضع الابتداء تخيير ، والتوكيل صحيح
استحسانا ، وأيها باعه صح . اصول البزدوى : ١٤٦/٢ ، وقال الامام
عبد العزيز البخاري : وفي القياس لا يجوز ، لجهالة من وكل ببيعه .
كشف الاسرار : ١٤٦/٢ ، وانظر اصول السرخسي : ٢١٤/١ .
(٥) انظر خلاف ابي حنيفة وصاحبيه فيما دخلت عليه " أو " وله موجب اصلي في
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٤٨/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٥/١ .
(٦) أي : ابو يوسف ومحمد .
(٧) يتخير الزوج ، فيعطي الزوجة أي المهرين شاء ، لأن موجب " أو " التخيير ،
وقد امكن العمل به ، فوجب القول به . بخلاف ما لو قال : تزوجتك على ألف
أو الفين أو تزوجتك على الف حالة أو الف مؤجلة . فان التخيير غير مفيد ،
فلا يعمل به . ولزمه الأقل عند صاحبين بناء على أصلهما ، وهو : ان الموجب
الاصلي في النكاح هو المسمى ، فلا يمكن المصير الى مهر المثل الا اذا فسدت
التسمية من كل وجه .
اما عند ابي حنيفة ، فيلزمه مهر المثل ، لانه الموجب الاصلي ، لانه واجب بنفس
العقد فيحكم به في مثل هذه المسائل ، كالقيمة في باب البيع ، وأجر المثل
ففي الاجارة . وانما يعدل عنه اذا كانت التسمية معلومة قطعاً . فاذا انعدم
ذلك بحرف " أو " وجب المصير الى الموجب الاصلي . انظر : اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٤٨/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٥/١ ، شرح المنار
لابن ملك : ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

الألف كالأقرار والوصية والخلع والعتق ، وأفسد ابو حنيفة التسمية وأوجب مهر المثل لأنه الموجب الاصلي وهو معلوم ، وما هو المعلوم (١) بالتسمية غير معلوم ، فلا يترك المعلوم به ، وانما وجب الأقل في الاقرار واخواته لعدم معارضة موجب اصلي لجوازها بغير عوض.

مطالبة وجواب :

هلا (٢) أوجبتم التخيير في السرقة الكبرى (٣) كما في خصال الكفارة

- (١) في ب : (المذكور) بدل المعلوم .
(٢) سقطت من (ب) .
(٣) المراد بها : الحرابه : قطع الطريق ، أخذ المال ، القتل ، التخويف .
والاصل فيها : قول الله تعالى : * انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم — من خلاف * أو ينفوا من الارض * الآية * ٣٣ * من سورة المائدة .
وقد اختلفوا في أجزية المحارب الواردة في هذه الآية ، هل هي على التخيير ؟ أو مرتبة على قدر جنايته ؟
فذهب المالكية الى انها على التخيير ، كما في خصال الكفارة وجزاء الصيد وصدقة الفطر . فالامام بالخيار بين العقوبات المذكورة في حق كل قاطع طريق ثم قسموا ما يمكن أن يقع من المحارب الى فئات ، وخصصوا لكل فئة عقوبات يدور خيار الامام في اطارها ، ولا يتجاوزها ، فقالوا : ان قتل ، خير الامام بين قتله أو صلبه فقط . وان أخذ المال ولم يقتل ، فلا تخيير في نفيه ، وانما التخيير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف . وان أخاف السبيل فقط ، خير الامام في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه .
وقال القاضي ابن فرحون المالكي : وانما ثبت أنه على الاجتهاد ، فللامام ان يقتل المحارب وان لم يقتل ، ولا أخذ مالا من أحد .
وقال الدسوقي : وحاصله : ان الحدود الاربعة واجبة لا يخرج الامام عنها ، مخيرة لا يتعين واحد منها ، الا انه يندب للامام ان ينظر ما هو الاصلح واللائق بحال ذلك المحارب ، وانما ظهر له ما هو اللائق ، ندب له فعله .
انظر تفصيل مذهب المالكية في : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٣١١/٤ ، شرح الحطاب على مختصر خليل : ٣١٥/٦ ، تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الاحكام بهامش فتح العلي المالك : ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد : ٤٩١/٢ - ٤٩٢ ، احكام القرآن لابن العربي : ٥٩٣/٢ - ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، وما بعدها .
وقال الحنفية والشافعية : لا يمكن القول بالتخيير ههنا ، لان الجزاء على حسب الجناية ، يزداد بزيادتها ، وينقص بنقصانها . قال الله تعالى * وجزاء سيئة سيئة مثلها * الآية * ٤٠ * من سورة الشورى .
==

والمقتضى فيهما واحد ، قلنا : دخلت بين أجزية متنوعة وهي في مقابلة الجناية فدل تنويعها على تنويعه الى تخويف وأخذ مال وقتل وجمع حتى قال ابو حنيفة (١) ، فيمن أخذ مالا وقتل - يخير (٢) الامام بين قطعه ثم قتله أو صلبه (٣) ، وبين قتله أو صلبه من دون قطع لتجاذب التعداد (٤) والاتحاد في الجناية ، واما الكفارة ففي مقابلة جناية واحدة وهو انشاء ، فتخير على أن الواجب منها واحد يعينه الفعل .

== فيبعد أن يقال عند غلظ الجناية : يعاقب بأخف الأنواع ، وعند خفتها : بأغلظ الأنواع . فتبين ان معنى النص : أن جزء المحاربين لا يخلوا عن هذه الأنواع ، اما أن يقتلوا من غير صلب ، ان أفردوا القتل ، او يصلبوا مع القتل ، ان جمعوا بين الأخذ والقتل ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أفردوا الأخذ ، أو ينفوا من الارض بالحبس ان أفردوا الإضافة .

هذا تفصيل الحنفية لاجزية الحرايه . انظر مذهبهم وحجتهم في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٤٩/٢ - ١٥٢ ، أصول السرخسي : ٢١٥/١ - ٢١٦ ، شرح المنار : ص ٤٦٣ ، تيسير التحرير : ٩٤/٢ وما بعدها .

وانظر مذهب الشافعية في :

كتاب الأم : ١٣٩/٦ - ١٤٠ ، حاشية البيجورى على ابن القاسم : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، شرح الجلال وحاشيته لقلبيوي وعميرة : ٢٠٠/٤ = ٢٠١ في : ب (رضي الله عنه)

(١) في أ : يتخير .

(٢) كذا في الاصل وجميع النسخ ، أثبت الالف قبل الواو ، وهو موافق لما في اصول البزدوى وشرحه كشف الاسرار ، على اعتبار أن الصلب حد مستقل بذاته . وخالفهم شمس الائمة ، فلم يثبت الألف ، وعطف الصلب على القتل على اعتبار انه جزء الحد ، فقال : ولهذا قال ابو حنيفة : اذا جمع بين القتل وأخذ المال ، فلامام الخيار ، ان شاء قطع يده ثم قتله وصلبه ، وان شاء قطعه وصلبه ولم يقطعه لان نوع المحاربة متعدد ، وصوره متحد معنى ، فيتخير لهذا .

اصول السرخسي : ٢١٦/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار :

١٥٢/٢ .

(٤) لان السبب الموجب للقطع قد وجد ، والسبب الموجب للقتل قد وجد فيلزمه حكم السببين .

واما جهة الاتحاد ، فلأن الكل قطع المادة ، وهو واحد ، فكان له ان يقتصر على القتل او الصلب ، وهذا نظير ما قاله ابو حنيفة فيمن قطع يد رجل ثم قتله عمدا : ان شاء الولي قطعه ثم قتله ، وان شاء قتله من غير قطع .

لاجتماع جهتي التعداد والاتحاد . انظر كشف الاسرار : ١٥٢/٢ .

مسألة :

وتعم (١) لورودها في النفي * ولا تطع منهم آثما أو كفورا * (٢) أي واحد منهما وهو نكرة في النفي (٣) فتعمهما ، ولا أكلم فلانا أو فلانا يحنث بأحدهما وبهما ولا يتخير (٤) في التعمين وعمومها (٥) على الافراد ، لا (على) (٦) الاستفراق فيعد عاصيا بأحدهما بخلاف الواو. (٧) .

مسألة :

وتعم (٨) في الاباحة فانها دليله، كجالس زيدا أو بكرا ، والفرق بين الاباحة والتخير مخالفة الأمور بالجمع فيه (٩) دون الاباحة ، ومعرفة الفرق من خارج (١٠) ، وعلى هذا لا اكلم أحداً الا فلانا أو فلانا له الجمع، ولا أقرهكن إلا فلانة أو فلانة لا يكون موليا منهما لانه اطلاق بعد حظر ، فكان اباحة فعت.

- (١) أي "أو" اذا استعطت في النفي صارت بمعنى العموم .
- (٢) آية " ٢٤ " من سورة الانسان ، ونصها : * فاصبر لحكم ربك ولا تطع منهم آثما أو كفورا * .
- (٣) في (ب) : تعم فتعمهما .
- (٤) قال في الكشف : لو قال : لا أكلم اليوم فلانا أو فلانا ، ليس له أن يختار الامتناع ، عن تكليم احدهما مقتصرًا عليه ، بل يجب^{عليه} الامتناع عن تكليمهما جميعا . بخلاف ما لو قال لأكلن اليوم فلانا أو فلانا فان له أن يختار تكليم احدهما للبر ولا يجب عليه التكلم مع الآخر : ١٥٥/٢ ، وانظر اصول السرخسي : ٢١٦/١ .
- (٥) وفي ب : وعمومها .
- (٦) زيادة من ب .
- (٧) فيما لو قال : لا أكلم فلانا وفلانا لم يحنث حتى يكلمهما .
انظر تيسير التحرير : ٨٧/٢ .
- (٨) أي أو لأن الاباحة دليل العموم فعتت بها النكرة .
- (٩) أي في التخير : ومعناه : أن الجمع بين الأمرين في التخير يجعل الأمور مخالفاً لأمر الأمر ، وفي الاباحة موافقا لأمره . انظر اصول السرخسي :
- ٢١٧/١ .
- (١٠) قال البزدوى : وانما يعرف الاباحة من التخير بحال تدل عليه .
أي على احد الأمرين .
اصول البزدوى : ١٥٦/٢ ، وانظر كشف الاسرار : ١٥٦/٢ ، تيسير التحرير : ٨٧/٢ - ٨٨ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٥ .

مسألة :

وترد (١) بمعنى حتى مجازاً (٢) في اختلاف جهة العطف نفياً
وإثباتاً ، وسبق النفي دليل الغاية ، كلا فأفارك (٣) أو تقضي ، ولا أدخل هذه
أو أدخل هذه الأخرى أى حتى أدخلها ، فان دخل الأول حث أو الثانية
أولا انتهت اليمين . (٤) .

مسألة :

حتى (٥) للغاية حتى مطلع الشمس (٦) وأكلت السمكة حتى رأسها
بالجرّ أى فانه باق ، وللعطف (٧) : جاءني القوم حتى زيد ، فيكون أكرمهم

- (١) أى : أو .
(٢) قال الامام عبد العزيز البخارى : وموضع ذلك : أن يفسد العطف لاختلاف
الكلام بأن يكون احدهما اسما والاخر فعلا ، او يكون احدهما ماضيا والاخر
مستقبلا . كشف الاسرار : ١٥٨/٢ .
وقال شمس الائمة في قوله تعالى : * ليس لك من الأمر شي * أو يتوب عليهم *
لا يمكن حمل الكلمة على العطف ، ان الفعل لا يعطف على الاسم ،
والمستقبل لا يعطف على الماضي ، ونفي الامر يحتمل الامتداد فيجعل قوله
(أو يتوب) . بمعنى الغاية ، أى حتى يتوب عليهم ، وفي هذه الاستعارة
معنى العطف ، فان غاية الشي * تتصل به كما يتصل المعطوف بالمعطوف عليه .
اصول السرخسي : ٢١٧/١ - ٢١٨ بتصرف .
(٣) أى : حتى تقضي ، أو الا أن تقضي .
(٤) انظر : اصول البزدوى ، وكشف الاسرار : ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، اصول
السرخسي : ٢١٧/١ - ٢١٨ .
(٥) انظر كلامهم على " حتى " في : احكام الآمدى : ٦٩/١ ، المنخول :
ص ٩٦ ، البرهان : ١٩٣/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٢ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٤٥/١ ، اصول البزدوى وكشف
الاسرار : ١٦٠/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٨/١ ، تيسير التحرير :
٩٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٠/١ ، شرح التوضيح : ١١٢/١ ،
التلويح : ١١٢/١ فتح الغفار بشرح المنار : ٢٢/٢ ، مغني اللبيب :
١٣١/١ وما بعدها ، شرح ابن عقيل : ١٧٨/٢ ، همع الهوامع : ١٣٦/٢
شرح قطر الندى : ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .
(٦) كذا في الاصل ، ولعله لم يقصد الآية الكريمة حيث أن نصها : * هي حتى
مطلع الفجر * آية " ه " من سورة القدر .
(٧) أى وقد تستعمل حتى للعطف لما بين العطف والغاية من المناسبة مع قيام
معنى الغاية ، تقول : جاءني القوم حتى زيد ورأيت القوم حتى زيدا ، فزيد اما
افضلهم واما أرذلهم ليصلح غاية . اصول البزدوى : ١٦١/٢ ، واصول
السرخسي : ٢١٩/١ .

أو أرنلهم ، والسمة حتى رأسها بالنصب أى أكلته ، وقد يعطف بها تامة كضربت
القوم حتى زيد غضان (١) ، وناقصة فيقدر الخبر كحتى رأسها بالرفع أى مأكول .

مسألة :

وهي للغاية في الفعل (٢) ومعنى كي فان تعذر فللعطف (٣)
* حتى يعطوا الجزية * (٤) و * حتى تغتسلوا * (٥) بمعنى إلى
و * حتى لا تكون فتنة * (٦)

- (١) هذه جملة مبتدأة وهي غاية للضرب فانه ينتهى بها . وانظر : تيسير
التحرير : ٩٨/٢ .
- (٢) قال البزدوى : ومواضعها في الأفعال أن يجعل غاية بمعنى إلى أو غاية
هي جملة مبتدأة . وعلامة الغاية : أن يحتمل الصدر الامتداد وأن
يصلح الآخر دلالة على الانتهاء . حاشية كشف الاسرار : ١٦٢/٢ .
- (٣) انظر كشف الاسرار على اصول البزدوى : ١٦٣/٢ ، اصول السرخسي :
٢١٩/١ ، تيسير التحرير : ٩٨/٢ وما بعدها .
- (٤) سورة براءة : الآية " ٢٩ " ، ونص الآية الكريمة : * قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر * ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين
الحق من الدين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون *
- (٥) سورة النساء : الآية " ٤٣ " ونص الآية : * يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى
تغتسلوا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله
كان عفوا غفورا * .
- (٦) سورة البقرة : الآية " ١٩٣ " ونصها :
* وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على
الظالمين * .

بمعنى كي ، و (حتى يقول الرسول) (١) بالنصب (٢) بمعنى إلى "أن غاية لا يكون لفعلهم في قوله أتر ، ومعنى كي فيكون فعلهم سببا له ، وبالرفع (٣) على جملة مبتدأة (٤) أي هو . يقول فيكون غاية .

فروع :

عبدى حرّ ان لم اهريك حتى يدخل الليل ، او يشفع زيد - حنث ان أقطع قبل الغاية (٥) ، أو ان لم أتك (٦) حتى تغديني (فأتاه ولم يفده) (٧) لم يحنث) لان الشفاعة سبب الاقلاع وليس الغداء دليل الامتناع عن الاتيان (٨) ، والغداء صالح جزاء لاتيانه فحمل عليه فصار شرط برّه (الاتيان المقيد) (٩) .

- (١) الآية " ٢١٤ " من سورة البقرة ، ونصها : * أم حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله الا ان نصر الله قريب * .
- (٢) على وجهين : احدهما الى أن يقول الرسول ، فيكون الفعل يقول منصوبا بأن المصدرية ، وحينئذ لا يكون فعلهم سببا لمقالة الرسول ، وينتهي فعلهم عند مقالة على ما هو موضوع الغايات أيها اعلام الانتها . من غير أثر .
- والثاني : لكي يقول الرسول . فيكون فعلهم سببا لمقالته . وهذا لا يوجب الانتها . انظر اصول البزدوى وشرحه كشف الاسرار : ١٦٤/٢ ، واصول السرخسي : ٢١٩/١ .
- (٣) اي وقرى حتى يقول بالرفع على معنى جملة متبداة ، والتقدير : حتى الرسول يقول ذلك ، فلا يكون فعلهم سببا ، ويكون متناهيا به . انظر اصول السرخسي : نفس الصفحة .
- (٤) في : ب مبتدأ .
- (٥) لان الفعل المحلوف عليه وهو الضرب يحتمل الامتداد بطريق التكرار فكان شرط البر وهو المد الى الغاية المضروبة له متصورا واذا كان محتملا للامتداد بالطريق الذي قلنا كان الكوف عنه محتمل هذا الفعل لامحالة ، فيكون شرط الحنث متصورا سايقا . فصار شرط الحنث الكف عنه قبل الغاية . كشف الاسرار : ١٦٤/٢ ، ١٦٥ بتصرف .
- (٦) اي عهديا حرّ ان لم أتك حتى تغديني ، اي لكي تغديني .
- (٧) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) وهو مثبت في هامش الاصل بخط المصنف ومشار الى موضعه بخارجه ومصحح عليه .
- (٨) وانما شرط برّه الاتيان على هذا القصد وقد وجد .
- (٩) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

أو ان لم آتك (١) حتى أتفدى عندك عاطفة لعدم صلاحية الغاية وعدم سببية الاتيان لفعل نفسه (٢) فكأنه قائل : ان لم آتك فأتفد فان تفدى عقيب اتيانه برّ والا حنث. قال فخر الاسلام (٣) (رحمه الله) (٤) هذه استعارة بديعة فقهية والمجوز ما بين الغاية والعطف من الاتصال ، وقد استعملت للعطف مع الغاية فجاز استعارتها من غير غاية للتعذر .

مسألة :

الباء للالصاق (٥) ولهذا صحبت الثمن فيصح الاستبدال قبل

(١) اي عدى حرّ ان لم آتك حتى أتفدى عندك .

(٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٥/٢ .

(٣) اي البزدوى : انظر اصوله : ١٦٦/٢

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) الباء من حروف الجر وتأتي لعدة معاني منها : الالصاق نحو : به داه والتعدية نحو ذهبت به زيد . والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه ولجامه . وبمعنى في نحو جلست بالمسجد اي في المسجد ، والاستعانة نحو كتبت بالقلم والسببية نحو بتوفيق الله حججت .

وللمقابلة وهي التي تدخل على الثمن نحو بعت شاة بدرهم .

قال شارح التبريزي : والاصل فيها الالصاق ، وهو موجود في جميع

محال استعمالها ، دفعا للاشتراك ولما كان الالصاق نسبة ، اقتضى

ملصقا ، كالفعل ، وملصقا به كالاسم ، لامتناع تحقق النسبة بدون المنتسب ،

فاذا قيل : كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين ، فالكتابة ملصق ، والقلم

ملصق به والقطع ملصق ، والسكين ملصق به ، والمراد : الصاق هذا الفعل

بهذا الاسم ، دون العكس فيكون الملصق اصلا ، والملصق بهه تبعاً .

شرح التبريزي : لوحة (١٣٢) .

انظر معاني الباء وخلاف العلماء فيها في : اصول البزدوى وكشف

الاسرار ١٦٢/٢ - ١٧٢ ، اصول السرخسي : ٢٢٧/١ - ٢٢٩ ،

تيسير التحرير : ١٠٢/٢ - ١٠٥ ، فواتح الرحموت : ٢٤٢/١ ،

شرح التوضيح : ١١٤/١ ، التلويح : ١١٤/١ ، فتح الغفار : ٢٥/٢

شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٤ ، البرهان : ١٨٠/١ ، المنخول ص :

٨١ - ٨٣ ، احكام الآمدى : ٦٢/١ ، المحلى على جمع الجوامع :

٣٤٢/١ وما بعدها ، المسودة : ص ٣٥٦ ، همع الهوامع : ٢٠/٢ -

٢٢ ، شرح ابن عقيل : ١٧/٢ - ١٩ ، مغني اللبيب : ١٠٦/١ وما بعدها

المعتمد : ٣٩/١ - ٤٠ ، شرح المنار لابن طك : ص ٤٧٨ ، التبصرة

في اصول الفقه : ص ٢٣٢ .

القبض (١) في شريت هذا العبد بكر (٢) موصوف من الحنطة، لا بالعكس (٣) ، فانه يجب الاجل لكونه مسلما (٤) ، ويمتنع الاستبدال (٥) ، والفرق: أن اضافة العقد الى العبد تجعله اصلا ملصقا بالكر والتمن تابع وشرط وفي العكس بالعكس ، وعن الشافعي (رحمه الله) (٦) للتبعيض (٧)

(١) أى اذا ثبت أن مادخله الباء غير المقصود ، بل كالتابع ، وما يتعلق به هو المقصود فيصح الاستبدال قبل القبض.

(٢) الكر: كيل معروف ، والجمع : اكرار ، مثل قفل وأقفال ، وهوستون قفيزا ، والقفيز ثمانية مكايك ، والمكوك صاع ونصف. قال الازهرى : " فالكر " على هذا الحساب اثنا عشر وسقا . الصباح المنير : ١٩٠/٢ ، وانظر مختار الصحاح مادة (ك ر ر) ص ٥٦٢ .

(٣) أى لا ان دخل الباء في العبد المباع وأضاف العقد الى الكر الموصوف نحو شريت كرى موصوفا في الذمة بهذا العبد فانه ينعقد سلما لاجتماع شرائط السلم فيه من التأجيل وقبض رأس المال في المجلس ، وعدم صحة الاستبدال فالكر يكون مسلما فيه ، والعبد رأس المال في السلم بدلالة الباء .

انظر : شرح البتريزي لوحة ١٣٢ ، شرح العنار لابن طك : ص

٤٧٨ - ٤٧٩ .
(٤) السلم هو : أن يسلم عينا حاضرة في عوض موصوف في الذمة الى أجل . وهو جائز بالاجماع ، وسنده الكتاب (آية الدين) والسنة ، فقد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال : من اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم . متفق عليه .

(٥) أى قبل القبض.

(٦) زيادة من ب .

(٧) قال الشافعي رحمه الله : قال الله تعالى * واسحوا برؤوسكم * وكان معقولا في الآية أن من مسح من رأسه شيئا ، فقد مسح برأسه ، ولم تحتتمل الآية الا هذا ، وهو اظهر معانيها ، او مسح الرأس كله ، ودلت السنة على ان ليس على المرء مسح الرأس كله ، وانما دلت السنة على ذلك فمعنى الآية : ان من مسح شيئا من رأسه اجزأه . كتاب الام : ٢٢/١ وانظر ص ٢٣ منه ومختصر الزني : ٧/١ - ٨ ، حاشيتي قلوبى وعميرة على شرح الجلال ٤٩/١ ، نهاية المحتاج وحاشيته : ١٧٤/١ .

وقد انكر جمع كبير من الشافعية وغيرهم كون الباء في (برؤوسكم) للتبعيض ، منهم : امام الحرمين والغزالي ، وابن دريد وابن برهان وابن العربي صاحب احكام القرآن : وابن جنبي ، وهو مفهوم كلام الأمدى =

في (وامسحوا برؤوسكم) (١) وعن مالك (٢) (رحمه الله) (٣) صلوه (٤)
لتعدى الفعل . وقلنا ليس للتبعيض وضعا (٥) فلا يترك له الوضعي لغير ضرورة .

ومذهب عامة الحنفية . انظر المراجع السابقة في اول المسألة بالاضافة الى
البرهان : ١٨٠/١ وما بعدها ، المنخول : ص ٨٢ ، نهاية السؤل
٣٠٣/١ - ٣٠٤ ، مهاج العقول : ٣٠١/١ ، احكام القرآن لابن
العربي : ٥٦٩/٢ وما بعدها . احكام الامدى : ٦٢/١ .
وقال الامام الاسنوى : وهذه المسألة تكلم الاصوليون فيها ، اعتقادا
منهم أن الشافعي انما اكتفى بمسح بعض الرأس لاجل الباء ، وليس كذلك ،
بل اكتفى به لصدق الاسم .
وقال حجة الاسلام : وأما التبعيض في مسألة المسح ، فأخوذ من
معنى المصدر ، فمصدر المسح لا يشير الى الاستيعاب ، كمصدر الضرب ،
بخلاف الغسل .

انظر نهاية السؤل : ٣٠٤/١ ، المنخول : ص ٨٣ .

الاية " ٦ " من سورة المائدة .

(١) هو امام دار الهجرة ، ابو عبد الله ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن
(٢) عمرو بن الحارث الاصبحي - نسبة الى ذى اصبح ، وهي قبيلة كبيرة باليمن
تنسب الى يعرب بن قحطان - احد الائمة الاربعة : اصحاب المذاهب
المعتبرة . روى عن كثير من التابعين ، واخذ القراءة عن نافع ابن ابي نعيم
وسمع الزهري ونافعا مولى ابن عمر .

وروى عنه خلق كثير منهم : السفينان وشعبة وابن المبارك والاوزاعي . سكن
المدينة ، وتوفي فيها في شهر ربيع الاول سنة تسع وسبعين ومائة . ودفن في
البقيع . وكانت ولادته في سنة خمس وتسعين من الهجرة على اختلاف في
ذلك . انظر ترجمته في :

الديباج المذهب : ص ١٧ وما بعدها وفيات الاعيان : ١٣٥/٤ - ١٣٨
الهداية والنهاية : ١٠ / ١٧٤ ، شذرات الذهب : ٢٨٩/١ - ٢٩١ ،
صفة الصفوة : ١٧٧/٢ - ١٨٠ ، الفهرست ص ٢٨٠ - ٢٨٣ ،
المختصر في اخبار البشر : ١٤/٢ ، اللباب : ١٥١/٣ ، تهذيب
التهذيب : ٥/١٠ .

زيادة من ب . (٣)

انظر تفصيل مذهب الامام مالك رحمه الله في : مواهب الجليل بشرح
(٤) مختصر خليل : ٢٠٢/١ وما بعدها ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي
عليه : ٨١/١ ، احكام القرآن لابن العربي : ٥٦٦/٢ وما بعدها ،
بداية المجتهد : ١٢/١ .

اي لم توضع الباء في الوضع الاول للتبعيض وانما الموضوع للتبعيض هو (من) (٥)

انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٠/٢ .
وقال ابن رشد المالكي : لا معنى لانكار هذا في كلام العرب ، اعني كون الباء
مبعضة وهو قول الكوفيين من النحويين . بداية المجتهد : ١٢/١ وانظر
مراجع النحو المتقدمة في بداية المسألة .

(١) والالصاق ممكن فاذا دخلت في الآلة تعدى الفعل الى كل المسوح كسحت رأس اليتيم بيدي ، او على المحل تعدى الفعل الى الالة فالتقدير : واسحوا أيديكم برؤسكم ، الصقوها بها فلم يقتض استيعابا لحصول حقيقة المسح بالوضع فجاء التبويض (٢) لا لاقتضاء الباء والاستيعاب في التيمم بالسنة ، ومن ذلك : ان خرجت الا باذني اشترط تكرره (٣) لاقتضاء الملصق به بخلاف الا أن آذن (٤) لحصول الغاية بالماهية .

سألة :

على (٥) للاستعلاء (٦) فاستعملت للايجاب في الذمة في قوله : لزيد علي الف الا أن يفسره بأنها وديعة ، وهي في المعاوضات كالبيع والاجارة والنكاح (٧) بمعنى الباء (٨) والمجوز تناسب الوجوب والالصاق ، وفي الطلاق بمعنى الشرط فلا يجب شي في طلقتي ثلاثا على الف اذا طلقها واحدة عند ابي حنيفة (٩) ، وأوجبا (١٠) ثلث الألف كما في الباء ، وفرق بأن الواقع لا معاوضة بينهما وبين

- (١) في ب : وكسحت .
(٢) في ب : للتبويض .
(٣) أي تكرر الاذن عند كل خروج ، لأن الباء للالصاق . انظر فواتح الرحموت ٢٤٣/١ ، شرح المنار : ص ٤٨١ .
(٤) في : ب (الا أن آذن لك) .
(٥) انظر معاني " على " عند الاصوليين في : احكام الامدى : ٦٢/١ ، البرهان : ١٩٣/١ ، المنخول في ص ٩٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٤٧/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٣/٢ ، اصول السرخسي : ٢٢١/١ - ٢٢٢ ، تيسير التحرير : ١٠٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٣/١ ، شرح التوضيح ١١٥/١ ، التلويح : ١١٥/١ ، فتح الغفار : ٢٧/٢ ، وعند النحويين في : شرح ابن عقيل : ١٩/٢ ، همع الهوامع : ٢٨/٢ ، مغني اللبيب ١٥٢/١ وما بعدها . قطر الندى : ص ٢٥٢ .
(٦) قال فخر الاسلام : وأما " على " فانها وضعت لوقوع الشيء على غيره وارتفاعه وطلوه فوقه ، فصار موضوعا للايجاب والالزام في قول الرجل : لفلان علي الف درهم . اصول البزدوى : ١٧٣/٢ .
(٧) النكاح ليس من المعاوضات المحضة ، لكنه الحق بها لانه لا يحتمل التعليق بالشرط ، كالبيع والاجارة انظر شرح التبريزي : لوحة (١٣٣) .
(٨) قد يستعار " على " في المعاوضات للباء ، فيجعل بمعناه ، لان اللزوم الذي هو معناه يناسب الالصاق ، فوجد بينهما اتصال معنوي مثاله في البيع : بعت هذا منك على الف ريال . وفي الاجارة : اجرت هذه الدار منك على مائة ريال . وفي النكاح : تزوجتك على ألف ريال . انظر : اصول البزدوى ١٧٣/٢ ، اصول السرخسي : ٢٢٢/١ ، تيسير التحرير : ١٠٦/٢ .
(٩) انظر المراجع السابقة .
(١٠) اي ابو يوسف ومحمد . اوجبا ثلث الالف ، لان الخلع عندهما عقد =

مالزمه بل بينهما معاينة وهي (١) بالشرط اليق وهو ممكن فان الطلاق يتعلق
فاذا خالف مقصودها من التعليق لم يجب شي * ، أما في المعاوضات فلا يمكن اعتبار
معنى الشرط فيها .

سألة :

من للتبعيض (٢) والى (٢) لانتهاء الغاية واستعملت في الآجال (٤) ،
وانت طالق الى شهر تنجيز (٥) واضافة بالنية ، فان عرى فتنجيز عند زمز (٦)
لان التأجيل لا يمنع الوقوع . وقلنا اضافة لان فائدة التأجيل تأخير ما دخلت عليه .

== معاوضة . انظر : تفصيل مذهب ابي حنيفة وصاحبيه في ذلك في :
تيسير التحرير : ١٠٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٣/١ ، التلويح على
التوضيح : ١١٥/١ .
اي للمعاينة . (١)

(٢) من جملة حروف المعاني " من " وترد على معان ذكر النحاة انها ترد لابتداء
الغاية نحو سرت من الكوفة الى البصرة . وترد للتبعيض مثل : اخذت من
الدرهم ، وزيد من القوم . وللتبيين كقوله تعالى : * فاجتنبوا الرجس من
الاثان * وكقولهم : خاتم من فضة ، وباب من ساج وقد تكون مزيد فكقولك
ما جاني من احد .

قال في كشف الاسرار : وقال المحققون منهم : الكل راجع الى معنى ابتداء
الغاية : انظر : ١٧٦/٢ .

(٣) انظر معاني " من " و " الى " عند الاصوليين والنحاة في : احكام الامدى
٦١/١ - ٦٢ ، البرهان : ١٩٢/١ ، المنحول : ص ٩٢ - ٩٣ ، نهاية
السؤل : ٣٠٠/١ - ٣٠١ ، مناهج العقول : ٢٩٩/١ - ٣٠٠ ، شرح
تنقيح الفصول ص ١٠٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٦/٢ - ١٧٧
وما بعدها ، اصول السرخسي : ٢٢٠/١ ، ٢٢٢ ، تيسير التحرير :
١٠٧/١ ، ١٠٩ ، فواتح الرحموت : ٢٤٤/١ ، ٢٤٦ ، التلويح على
التوضيح : ١١٥/١ ، فتح الغفار : ٢٩/٢ ، ٣٠ ، المعتمد : ٤٠/١
التمهيد للاسنوى : ص ٥٨ - ٥٩ ، المسودة : ص ٣٥٦ ، ج
همع الهوامع : ٢٠/٢ وما بعدها ، شرح ابن عقيل : ١٣/٢ ، مغني
اللبيب : ٧٨/١ ، ٣٥٣ ،

أى آجال الديون . (٤)

(٥) أى اذا قال الرجل لزوجته انت طالق الى شهر تعلق ذلك بالنية ، فان
نوى التنجيز وقع في الحال . ويلغو آخر كلامه ، لانه نوى حقيقة كلامه ، فانه
اراد ان يقع الطلاق في الحال وينتهي بمضي الشهر والطلاق لا يقبل التوقيت .
وان نوى التأخير يتأخر الوقوع الى مضي الشهر لانه نوى محتمل كلامه ، ان
الطلاق يقبل الاضافة كقوله انت طالق غدا . انظر كشف الاسرار : ١٧٧/٢
شرح التبريزى لوحة ١٣٥ .

(٦) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٧/٢ ، اصول السرخسي ٢٢٠/١

قاعدة :

الغاية ان قامت بنفسها لم تدخل في الحكم كبعثك من ههنا الى هناك ومنه (ثم اتموا الصيام الى الليل) (١) وان تناولها صدر الكلام فالغاية لاجرا ماوراءه (٢) كما قلنا (٣) : في المرافق (٤) ، وكما ادخل ابو حنيفة الغاية في الخيار (٥) ومنع دخول العاشر في الاقرار من درهم الى عشرة لعدم تناول وأدخله (٦) لعدم القيام بنفسه ، وكذلك في الطلاق (٧) ودخول المبتدأ (٨) عند ابي حنيفة للضرورة .

- (١) الآية " ١٨٧ " من سورة البقرة .
(٢) في ب : ماوراءها .
(٣) في ب : في قولنا .
(٤) المرافق ، جمع مرفق ، والمرفق ، والمرفق : موصل الذراع في العضد . مختار الصحاح مادة (ر ف ق) والمرافق داخله تحت غسل مطلق اليد ، ان اليد حقيقة الى الابط ، وهي مأثور بغسلها ، فلما قيد بالغاية ، سقيط ماوراءها ، وبقي الباقي مندرجا تحت اليد الواجب غسلها .
انظر : شرح العنار لابن ملك : ص ٤٩٣ .
(٥) فقال : اذا باع بشرط الخيار الى الغد ، تدخل الغاية في مدة الخيار ، لان مطلقه يقتضي التأبيد بخلاف الاقرار من درهم الى عشرة ، حيث منع دخول العاشر لعدم تناول .
وادخله ابو يوسف ومحمد ، لعدم القيام بنفسه . انظر تفصيل ذلك في : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٨٠ / ٢ ، اصول السرخسي : ٢٢١ / ١ فواتح الرحموت : ٢٤٦ / ١ .
(٦) اي ابو يوسف ومحمد .
(٧) فاذا قال لزوجته : انت طالق من واحدة الى ثلاث . دخلت الغايتان عند ابي يوسف ومحمد لان هذه الغاية لاتقوم بنفسها فلا تكون غاية مالم تكن ثانية .
انظر اصول السرخسي : ص ٢٢١ .
(٨) اي الغاية الاولى تدخل للضرورة ، لان الثانية داخله في الكلام ، ولاتكون ثانية قبل دخول الاولى .
انظر كشف الاسرار : ١٨٠ / ٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٦ / ١ .

مسألة :

(٢) "في" (١) للظرفية والخلاف في أنت طالق غدا أو في غدا
فقالا : حذفها وإثباتها واحد وفرق بان إسقاط الحرف واجب اتصال الطلاق
بالغد فوقع في كله فتعين أوله ولم يصدق في التأخير وإثباته أوجب اتصاله بجزء مبهم
فصدق لكون النية مبينة للابهام ، ومثله : إن صهت الدهر أو في الدهر ، فالاول على
الأبد والثاني على ساعة .

مسألة :

وتستعار للمعية اذا نسبت الى الفعل (٣) كطالق في دخولك الدار ،
والمجوز ما في الظرف من معنى المعية فكان بمعنى الشرط فلا يقع بطالق في مشيئة
الله (٤) وفي الداران اراد الدخول صدق ديانة (٥) وتلزمه عشرة في الاقرار

- (١) انظر معاني "في" عند النحاة والاصوليين في : همع الهوامع : ٣٠/٢ ،
اوضح المسالك : ٣٨/٣ ، مغني اللبيب : ١٨٢/١ .
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨١/٢ ، اصول السرخسي : ٢٢٣/١ ،
تيسير التحرير : ١١٧/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٧/١ ، التلويع على
التوضيح : ١١٨/١ ، شرح المنار لابن ملك ص ٤٩٥ ، فتح الغفار بشرح
المنار : ٣٢/٢ ، احكام الامدى : ٦٢/١ ، التمهيد للاسنى ص ٦٠ ،
نهاية السؤل : ٣٠٠/١ ، مناهج العقول : ٢٩٩/١ ، شرح تنقيح
القصول : ص ١٠٣ ، المعتمد : ٤٠/١ ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناني : ٣٤٨/١ .
- (٢) اختلف ابو حنيفة وصاحبا في قول الرجل لامرأته : انت طالق غدا ، أو في
غد ، اى في اثبات (في) وحذفها في هذه الصورة . فقال ابو يوسف
ومحمد : حذفها وإثباتها سوا ، لانه اضاف الطلاق الى الغد ، ونية
جزء منه خلاف الظاهر ، لانه تخصيص العام فلا يصدق قضاء .
وفرقت ابو حنيفة بين حذف "في" الظرفية ، وإثباتها فقال : اذا حذف "في"
اتصل الطلاق بالغد بلا واسطة ، فيقتضي استيعابه ، لانه شابه المفعول به .
فلا بد ان يكون واقعا في اوله ، ليحصل الاستيعاب ، فاذا نوى آخر النهار
فقد غير موجب كلامه الى ما هو خفيف عليه ، فلا يصدق قضاء .
واذا أثبت "في" ، يصير الظرف جزءا مبهما في النهار ، فتكون نيته بيانها
لما أبهمه ، لا تغييرا لحقيقة كلامه ، فيصدق القاضي . شرح المنار لابن ملك :
ص ٤٩٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨١/٢ ، اصول السرخسي :
٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، فواتح الرحموت : ٢٤٧/١ .
- (٣) تستعار "في" للمعية اذا نسبت الى الفعل ، على معنى ان الفعل لا يصلح ظرفا
للطلاق حقيقة . انظر تفصيله في : اصول السرخسي : ٢٢٤/١ ، اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٨٢/٢ .
- (٤) بمنزلة قوله ان شاء الله ، فانه اذا قال انت طالق ان شاء الله لا تطلق .
- (٥) ولا تطلق حينئذ الا اذا دخلت الدار باعتبار انه كنى بالمكان

بعشرة في عشرة لعدم امكن الظرفية (١) وان نوى المعية صدق، فطالق واحدة في واحدة تقع واحدة ، فان نوى مع قبل الدخول وقعا (٢) أو الواو فواحدة .

مسألة :

مع (٣) للقرآن فيقع في طالق واحدة مع واحدة أو معها واحدة ثبتان قبل المسيس (٤) وقيل للتقديم فتطلق للحال في طالق قبل دخولك الدار ، وفي غير الملموسة واحدة قبلها واحدة ثنتان (٥) أو قبل واحدة واحدة (٦) و " بعد "

- ==
- عن الفعل الموجود فيه . وان لم يرد الدخول تطلق في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق ، فان الطلاق اذا وقع في مكان فهو واقع في الامكنة كلها ، وهي اذا اتصفت بالطلاق في مكان اتصفت به في الامكنة كلها .
انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨١/٢ - ١٨٢ ، اصول السرخسي ٢٢٤/١ ، شرح المنار لابن ملك : ص ٤٩٦ .
- (١) لان العدد لا يصلح ظرفا لمثله بلا شبهة الا ان يعني حرف " مع " فان " في " تأتي بمعنى مع قال تعالى : * فادخلي في عبادي * اي مع عبادي فحينئذ تلزمه عشرون . انظر المرجعين - أعلاه .
- (٢) اي الطلقتان معا .
- (٣) من جملة كلمات المعاني اسما الظروف مثل مع وقبل وبعد وعند وقد الحقت بحروف المعاني لمشابهتها الحروف من حيث انها لا تفيد معانيها الا بالحاقها بأسماء آخر كالحروف .
- انظر معاني هذه الظروف في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨٨/٢ - ١٩٠ ، اصول السرخسي : ٢٢٥/١ - ٢٢٦ ، تيسير التحرير : ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، فواتح الرحموت : ٢٥٠/١ ، التلويح على التوضيح : ١١٩/١ - ١٢٠ ، فتح الغفار : ٣٣/٢ - ٣٤ ، شرح المنار لابن ملك ص ٤٩٧ وما بعدها ، المعتمد : ٣٩/١ ، همع الهوامع : ٢٠٩/١ - ٢٠١ ، ٢١٧ ، شرح ابن عقيل : ٥٥/٢ - ٦٢ .
- (٤) اذا وقعا قبل المسيس : فمن الاولى وقوعها بعده ، ولهذا قال التبريزي سواء دخل بها أولم يدخل ، لان " مع " للقرآن ، فوقعا معا .
انظر شرح التبريزي لوجه (١٣٨) .
- (٥) لان " قبل " حينئذ ترجع الى معنى " مع " ان الطلاق انما يقع بالتلفظ ، ومحال ان يقع قبل تلفظه شي . انظر كشف الاسرار : ١٨٨/٢
- (٦) ذلك لانها بانء بالاولى ، فلا تلحقها الثانية ، فان كانت مدخولا بها : وقع ثنتان لان الرجعية يلحقها الطلاق . انظر نفس المرجع بالاضافة السبي شرح التبريزي لوجه (١٣٨) .

للتأخير وحكمها ضد قبل . والضابط أن الظرف اذا قيد (١) بالضمير كان صفة
لما بعده ، والا فلما قبله ، " وعند " للحضرة فاستعملت في الامانة لدالتها على
الحضرة دون اللزوم (٢) .

مسألة :

ان واذا (٣) ومتى وصتيها وكل وكلما وما ومن (٤) للشرط ، وأصلها
« ان » (٥) وتختص بمعدوم على خطر الوجود (٦) ..

- (١) أي اذا اضيف الى ضمير ، لان الاضافة قيد .
قال فخر الاسلام : الظرف اذا قيد بالكناية ، كان صفة لما بعده ، واذا
لم يقيد ، كان صفة لما قبله . اصول البزدوى : ١٨٩/٢ .
- (٢) قال فخر الاسلام : اذا قال : لفلان عندي الف درهم ، كان ودبحة ، لان
الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم . اصول البزدوى : ١٨٩/٢ .
ولهذا قالوا : " عند ومع " للعين و " على وفي " في حكم الدين .
- (٣) في ب : واذا ما . وكذلك اصول البزدوى والسرخسي .
- (٤) انظر معاني حروف الشرط في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٢/٢ -
١٩٦ ، اصول السرخسي : ٢٣١/١ - ٢٣٣ ، تيسير التحرير :
١٢٠/٢ - ١٢٣ ، فواتح الرحموت : ٢٤٨/١ - ٢٤٩ ، التلويح على
التوضيح : ١٢٠/١ ، شرح المنار : ص ٤٩٩ - ٥٠٤ ، فتح الغفار :
٣٥/٢ وما بعدها . المنخول : ص ٩٥ ، احكام الامدى : ٧١/١ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٣٦/١ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ،
٣٦١ ، ٣٦٣ ، البرهان : ١٨٥/١ - ١٨٦ ، ١٩٥ .
همع الهوامع : ٥٧/٢ وما بعدها ، ٧٣ - ٧٤ ، شرح ابن عقيل :
٢٨٥/٢ - ٢٨٩ ، مغني اللبيب : ٩٢/١ ، ١٠٥ ، قطر الندى ص
٨٥ - ٩٠ ، شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ص ٣٣٣ وما بعدها .
لانه اختص بمعنى الشرط - ليس له معنى سواء - بخلاف ساير ألقاظ الشرط
فانها تستعمل في معان آخر غير الشرط . قاله في كشف الاسرار : ١٩٢/٢
وقال شمس الاثمة : " حرف الشرط على الخلوص : " ان " فانه ليس فيها
معنى الوقت ، وانما يتعقبها الفعل دون الاسم ، وهي علامة الشرط . . .
اصول السرخسي : ٢٣١/١ ، وقال التبريزي : وفيه تساهل ، لان " ان "
له معنى غير الشرط لا محالة ، كان النافية ، وهي شائعة بلا مرا ، وان
المخففة من الثقيلة . شرح التبريزي : لوحة ١٣٩ ، وانظر همع الهوامع :
٥٨/٢ .
- (٦) فتقول : ان زرتني اكرمتك . ولا تقول : ان كان غدا اكرمتك . لانه ليس في
مجي " الغد معنى الخطر ، بخلاف الاول .
انظر اصول السرخسي : ٢٣١/١ .

وأثره (١) في منع العلة عن الانعقاد وفي ان لم اطلقك فطالق لا تطلق حتى يموت فتطلق في آخر حياته أو تموت هي فتطلق في آخر حياتها في الأصح . (٢)

مسألة :

الكوفيون (٣) : اذا للظرف والشرط وعليه ابو حنيفة ، والبصريون للظرف وفيها شمة من (٤) الشرط ولا (٥) يسقط عنها معنى الوقت كمتى ، والفرق (٦)

(١) أي أثر " ان " في الشرط : أن يمنع العلة عن انعقادها علة للحكم التي

ان يبطل التعليق بوجود الشرط ، فاذا وجد ينقلب ماليس بعلة علة . وهذا بناء على ان التعليقات ليست باسباب . انظر شرح التبريزي : لوجه (١٣٩)

(٢) انظر مقابل الاصح في اصول السرخسي : ١٣١/١ .

(٣) اختلف الكوفيون والبصريون من النحويين في " اذا " هل هي ظرفية خالصة ؟

ام ظرفية شرطية ؟

فقال الكوفيون : ترد للظرف تارة : وللشرط تارة اخرى . فيجازى بها اذا

اريد بها الشرط ، ولا يجازى بها اذا اريد بها الوقت . واذا جوزى بها

سقط الوقت عنها .

وعليه ابو حنيفة رحمه الله حيث قال : " في من قال لزوجته ، اذا لم اطلقك

فأنت طالق " : لا تطلق حتى يموت احدهما ، تشبيها " لاذنا " بان

الشرطية .

وقال البصريون : " اذا " للظرف بأصل الوضع ، وقد تستعمل للشرط من

غير سقوط الوقت عنها ، مثل " متى " .

وعليه ابو يوسف ومحمد ، ففي المثال السابق : اذا فرغ من الكلام ، ولم

يطلقها ، تطلق في الحال عندهما ، كمتى ، اذا قال : متى لم اطلقك

فأنت طالق .

انظر تفصيل الخلاف عند النحويين ، وعند الحنفية في ، مغني اللبيب :

٩٢/١ ، ١٠٥ ، همع الهوامع : ٢٠٦/١ وما بعدها ، قطر الندى :

ص ٣٧ . اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٤/٢ ، اصول السرخسي :

٢٣٢/١ ، شرح المنار لابن ملك : ص ٥٠١ - ٥٠٤ ، فتح الغفار :

٣٥/٢ - ٣٦ ، التلويح على التوضيح : ١٢٠/١ ، تيسير التحرير :

١٢٢/٢ - ١٢٣ ، فواتح الرحموت : ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ .

(٤) في : ب " من معنى الشرط "

(٥) في ب : فلا .

(٦) أي الفرق بين " اذا " ، و " متى " أن متى للوقت ، لا يسقط عنها بحال

عند الجميع ، مع ان المجازاة بها لازمة في غير موضع الاستفهام .

اما اذا ، فالمجازاة بها غير لازمة ، بل هي جائزة ، فأولى ان لا يسقط

عنها معنى الوقت .

انظر اصول السرخسي : ٢٣٢/١ .

لزوم المجازة بمتى في غير الاستفهام بخلاف اذا وظيفه صاحباها فاذا كان عنده وكمتى عندهما فأوقعا (١) عقيب اليمين لانها للوقت المستقبل واستعملت خالية عن معنى الشرط في قولك : كيف الرطب (٢) اذا اشتد الحر ولا تقول إن (٣) واتيك اذا ذهب البرد، لأن "ان"، لأنها شرط وهو ما كان على خطر الوجود ، واذا لامر مترقب أو كائن ، فكانت مفسرة والشرط مبهم لكنها تستعار للشرط ولا يسقط عنها (٤) معنى الوقت ، كمتى في عدم التقيد (٥) بالمجلس (٦) اجماعا ، قال : (٧) قد استعملت للشرط وحده واحتج الفراء (٨) واذا تصبى خصاصة فتجمل (٩) واذا استعملت فيهما وقع الشك في الطلاق فلم تطلق ، ووقع الشك في ارتفاع المشيئة بعد ثبوتها فلا تبطل .

- (١) أى الطلاق .
- (٢) وفي (أ) والرطب .
- (٣) أى ولا يجوز أن تقول : كيف الرطب ان اشتد الحر . لان "ان" للشرط والشرط يقتضى خطرا ، وترددا بين أن يكون ، وبين أن لا يكون كما أسلفنا . انظر: اصول السرخسي : ٢٣٢/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٤/٢
- (٤) في ب : تقديم وتأخير ، حيث قال : ولا يسقط معنى الوقت عنها .
- (٥) ولهذا لو قال لامرأته : انت طالق اذا شئت ، لم تتقيد بالمجلس ، حتى لو قامت من مجلسها ، لا يخرج الامر من يدها ، كما لو قال : متى شئت ، بالاتفاق . بخلاف ان شئت . شرح التبريزى لوجه (١٤١) ، كشف الاسرار : ١٩٥/٢ ، اصول السرخسي : ٢٣٢/١ - ٢٣٣ .
- (٦) في أ ، بالمجالس .
- (٧) احتج ابو حنيفة : بأن " اذا " قد استعملت للشرط وحده بمعنى " ان " كما استعملت للوقت وحده ، واذا استعملت فيهما ، وقع الشك في الطلاق فيما لو قال : " اذا لم اطلقك فانت طالق " لانه ان حمل على الشرط لم يقع الطلاق حتى يموت ، وان حمل على معنى الوقت ، وقع الطلاق في الحال . والطلاق بالشك لا يقع ، ولمزيد من الايضاح انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٥/٢ ، اصول السرخسي : ٢٣٢/١ - ٢٣٣ .
- (٨) هو ابو زكريا : يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء الكوفي اللغوى . وقد تقدمت ترجمته في ص (٨٢)
- (٩) هذا عجز البيت ، صدره : استغن ماغناك ربك بالقنى . وهو من شعراحد الفضلاء يوصي ابنه . وقد استدل به الفراء على تجرد " اذا " للشرط ، حيث جزم بها ==

سألة :

- متى (١) للوقت المبهم "كان" فجوزي بها وجزم مع لزوم الوقت (٢) ،
فوقع (٣) بطلاق متى لم اطلقك عقيب اليمين ، ولم يتقيد متى شئت بالمجلس (٤)
وكذلك متيما . وكل وكلما يذكران في العموم . (٥)

مسألة :

كيف (٦) لسؤال الحال ، فان استقام (٧) والا بطل ، فانت حر كيف

== " تجمل " لأنها بمعنى " ان " لان اصابة الخصاصة من الأمور المترددة، و" اذا " اذا كانت بمعنى الوقت ، انما تستعمل في الامر الكائن الذي لا ريب فيه ، نحو " مجيء الغد ، فلولم تكن " اذا " هنا بمعنى " ان " الشرطية ، لما جاز استعمالها في الامر المتردد .

انظر حاشية الرهاوي على شرح المنار : ص ٥٠٢ .
قال عبد العزيز البخاري : وليس في البيت دليل على ذلك ، ألا ترى انه لو قال :
ومتى تصبك خصاصة فتجمل ، لاستقام اللفظ والمعنى ايضا ، من غير سقوط
معنى الوقت . كشف الاسرار : ١٩٥/٢ ، وانظر حاشية عزمي زاده على شرح
المنار : ص ٥٠٢ .

- (١) انظر المراجع المذكورة عند الكلام على حروف الشرط ، ومن ضمنها " متى " .
(٢) فاذا قال : متى تكرمني اكرمك ، كان معناه : في أي زمان وجد منك الاكرام
يوجد اكرام في اياك .
(٣) اي وقع الطلاق بقوله : " طالق متى لم اطلقك " عقيب اليمين بلا فصل ،
لوجود شرط الحنث ، وهو الوقت الخالي عن الايقاع .
(٤) بل يعم الازمنة .
(٥) تكلم عليهما في بحث العام .
(٦) (كيف) اسم مبهم غير متمكن ، وهو للاستفهام عن الاحوال ، تقول : كيف زيد ؟
وهو جار مجرى الظرف لتضمنه معنى على . فان قولنا كيف زيد معناه على أي
حال هو .

انظر كلامهم على " كيف " في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠٠/٢
اصول السرخسي : ٢٣٤/١ ، شرح المنار لابن طك : ص ٥٠٤ ، حاشية
الرهاوي على شرح المنار : ص ٥٠٤ ، التلويح على التوضيح : ١٢١/١ ،
تيسير التحرير : ١٢٤/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٩/١ ، فتح الغفار :
بشرح المنار : ٣٧/٢ ، همع الهوامع : ٥٨/٢ .
(٧) أي السؤال ، والا بطل حكم " كيف " انظر : شرح المنار لابن طك :
ص ٥٠٥ .

شئت إعتاق (١) وفي الطلاق تقع واحدة والوصف والقدر من بعد بالنية، وقالا :
مالا يقبل الاشارة فحاله ووصفه أعني البيئونة والسنية كأصله فيتعلق بتعلقه (٢) ،

النوع الثاني (٣) المركب :

والأصوليون (٤) أن الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا كلام فهو اذا ما انتظم
من الحروف المسموعة المتواضع عليها الصادرة عن مختار واحد (٥) ، والحروف
فصل عن الواحد ، والمسموعة عن المكتوبة ، والثالث عن المهمل ، والرابع عن صدورها
عن اكثر من واحد ، واختلف في اطلاقه على كلمات غير منتظمة المعاني (٦) . وأهمل

(١) في الحال عند ابي حنيفة رحمه الله ، ويلغو قوله " كيف " ولا مشيئة له ، لانه
لا يستقيم ههنا السؤال .
وعند ابي يوسف ومحمد : المشيئة اليه في المجلس ، ولا يعتق مالم يشاء
لقوله " ان شئت " .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٠٠/٢ ، اصول السرخسي :
٢٣٤/١ ، شرح المنار : ص ٥٠٥ ، حاشية الرهاوى : ص ٥٠٥ .

(٢) انظر كشف الاسرار : ٢٠٠/٢ .
(٣) ذكر في أول الكتاب عند الكلام على المبادئ اللغوية : ان ما وضع لمعنى
نوعان ، مفرد-وقد تم الحديث عنه - ومركب ، وهو ما يتحدث عنه الان .
(٤) اختلفوا في حد الكلام الذى ليس بمهمل لفة :
فذهب اكثر الأصوليين الى أن ماتركب من حرفين فصاعدا كلام ، ومنهم من
قال : الكلمة الواحدة تسمى كلاما .
وقال النحويون : الكلام هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .
كزيد قائم ، وقام زيد . وهو في اللغة : اسم لكل ما يتكلم به ، مفيدا كان
او غير مفيد .

انظر خلافهم في ذلك وكلامهم على المهمل والمستعمل والمفرد والمركب في :
احكام الامدى : ٧٢/١ ، المعتمد : ١٤-١٦/١ ، منهاج الوصول : ١٩٢/١ ،
نهاية السؤل : ١٩٤/١ - ١٩٥ ، منهاج العقول : ١٩٢/١ - ١٩٣ ،
المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٦٣-٢٦٤ ، العضد
على ابن الحاجب : ١١٧/١ ، اللع ص ٤ ، تيسير التحرير : ٦٣-٥٩/١ ،
فواتح الرحموت : ١٧٧/١ ، وما بعدها ، المنحول : ص ٧٩ وما بعدها
البرهان : ١٧٧/١ - ١٧٨ ، التمهيد للاسنوى : ص ٣٠ ، ارشاد الفحول
ص ١٢ ، التعريفات : ص ١٨٥ ، شرح ابن عقيل : ١٤/١ وما بعدها .
همع الهوامع : ٣/١ وما بعدها ، قطر الندى ص ١١ ، شذور الذهب :
ص ١١-١٢ .

(٥) انظر احكام الامدى : ٧٢/١ .

(٦) قال الامدى : اختلفوا فيما اجتمع من كلمات ، وهو غير مقيد ، كقول القائل :
زيد لا كلما ونحوه ، هل هو كلام ؟ فمنهم من قال : انه كلام ، لأن آحاد
كلماته وضعت للدلالة ، ومنهم من لم يسمه كلاما . الاحكام : ٧٢/١ .

اللغة أنه المركب من كلمتين بالاسناد ، وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر للافادة ولا يتأتى ذلك الا في اسمين (١) أو في فعل واسم (٢) لوجود المسند والمسند اليه والكلمة التي منها التركيب هي اللفظة (٣) المستقلة (٤) الموضوعة لمعنى مفرد .

الأصل الثاني (٥) :

في مبدأ اللغات وطريق معرفتها . ليس بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية خلافا لبعض المعتزلة (٦) قال : لولا (٧) ذلك لما اختص كل لفظ بمعنى . قلنا : لو وضع لظده ما امتنع ، وقد وجد في المشتركة (٨) والمخصص الارادة .

مسألة :

الاشعري (٩) وجمع من الفقهاء أن

-
- (١) كزيد قائم .
 - (٢) كقام زيد .
 - (٣) احتراز عن الخطوط والاشارات والتصب ونحوها ، فانها لا تسمى كلمة وان فهم منها شيء ، لأنها ليست بلفظه . انظر المعتمد : ١٥٠/١ .
 - (٤) احتراز عن نحو الحركة الاعرابية ، وعن يا مسيلمه وألف ضارب .
 - (٥) الاصل الاول كان في انواع اللفظ - مفرد ، ومركب - وقد انتهى الكلام عليه . والاصل الثاني : في مبدأ اللغات وطريق معرفتها ، وهو ما سيتحدث عنه هنا .
 - (٦) كعباد بن سليمان الصيمري ، انظر : نهاية السؤل : ١٧١/١ ، ارشاد الفحول : ص ١٢ ، فواتح الرحموت : ١٨٤/١ - ١٨٥ ، تيسير التحرير : ٥٤/١ .
 - (٧) انظر : احكام الآمدى : ٧٣/١ ، المعتمد : ٢٤/١ .
 - (٨) انظر كيفية وجوده في المرجعين السابقين .
 - (٩) هو : ابو الحسن ، علي بن اسماعيل بن أبي بشر ، اسحاق بن سالم بن اسماعيل ابن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بزدة عامر بن أبي موسى الاشعري المتكلم ، صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج ، وسائر اصناف المبتدعة . واليه تنسب الطائفة الاشعرية . وكان أبو الحسن الاشعري معتزليا ، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن . وهو بصرى ، سكن بغداد الى ان توفي فيها سنة نيف وثلاثين وثلثمائة وقيل سنة اربع وعشرين ، وقيل سنة ثلاثين ، وكان مولده سنة سبعين وقيل ستين ومائتين بالبصرة . ومصنفاته كثيرة اوصلها بعضهم الى خمسة وخمسين مصنفا . ومن أشهرها :

الواضع (١) هو الله تعالى متلقى بتوقيف وحيي أو بخلق الحروف المسموعة لواحد

==
كتاب اللمع ، وكتاب ايضاح البرهان ، وكتاب التبيين عن اصول الدين ، والشرح
والتفصيل في الرد على اهل الافك والتضليل . انظر ترجمته وآثاره العلمية
في : تاريخ بغداد : ٣٤٦/١١ ، الانساب للسمعاني : ٢٧٣/١ ، وفيات
الاعيان : ٢٨٤/٣ ، البداية والنهاية : ١٨٧/١١ ، الديباج المذهب
ص ١٩٣ ، طبقات الشافعية الكبرى : ٢٤٥/٢ ، شذرات الذهب : ٣٠٣/٢ ،
اللباب : ٦٤/١ ، الجواهر المضيئة : ٥٤٤/٢ ، الفهرست : ص ٢٥٧ ،
كشف الظنون : ٢٠٨/١ ، ٤٤٠ ، ٨٣٨ .

(١) لما انتفى أن يكون بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي تخصيص اللفظ
بالمعنى ، تقرر أن ذلك بالوضع ، وهو يقتضي واضعاً مختاراً فمن هو ؟
اختلفوا فيه :

فذهب ابو الحسن الاشعري ، وأهل الظاهر وجماعة من الفقهاء الى ان الواضع
هو الله تعالى ، ووضعه متلقى لنا من جهة التوقيف الالهي ، اما بالوحي ،
او غيره .

وذهب ابو هاشم الجبائي واتباعه من المعتزلة الى أن الواضع هو البشر .
وذهب الاستاذ ابواسحاق الاسفرايني الى ان ابتداء اللغة وقع بالتعليم
عن الله سبحانه ، والباقي بالاصطلاح .

ومنهم من عكس ذلك :
ونسب الى عباد بن سليمان الصميري : القول بأن الالفاظ دلت على معانيها
بذاتها .

وذهب القاضي ابوبكر الباقلاني الى : ان كل واحد من هذه المذاهب ممكن
بحيث لو فرض وقوعه لم يلزم عنه محال لذاته .
وهو مذاهب اهل التحقيق .

وقال الامام الامدى في مجال الترجيح : ان كان المطلوب في هذه المسألة
يقين الوقوع لبعض هذه المذاهب ، فالحق ما قاله القاضي ابوبكر ، ان لا يقين
في شي منها .

وان كان المقصود انما هو الظن - وهو الحق - فالحق ما صار اليه الاشعري
لما قيل من النصوص لمظهرها في المطلوب .

انظر المذاهب في هذه المسألة ، وأدلتها في : احكام الامدى : ٧٤-٧٨ ،
احكام ابن حزم الظاهري : ٢٨/١ - ٢٩ ، البرهان : ١٧٠/١ - ١٧١ ،

التمهيد للاستوى : ص ٣١ ، المنحول : ص ٧٠ ، المحلي على جمع
الجوامع وحاشية البناني : ٢٦٩/١ - ٢٧٠ ، منهاج الوصول : ١٦٨/١ -

١٧١ ، نهاية السؤل : ١٧١/١ - ١٧٦ ، منهاج العقول : ١٦٩/١ -
١٧١ ، ١٧٣ - ١٧٥ ، ارشاد الفحول ص : ١٢ - ١٤ ، فواتح

الرحموت : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، شرح التبريزي على البديع لوجه (١٤٦) ،
تيسير التحرير : ٤٩/١ - ٥٤ ، المستصفي : ٣١٨/١ - ٣٢٢ ،

العضد على ابن الحاجب : ١٩٤/١ ، وما بعدها ، المسودة ص ٥٦٢ .

أو جمع مع علم ضروري بدلالاتها قالوا (١) * وعلم آدم * (٢) * ولا علم لنا
الا ما علمتنا * (٣) (ما فرطنا) (٤) * علم الانسان * (٥) فدخلت اللغات
و (سميتوها) (٦) ذمهم على التسمية من غير توقيف (واختلاف السنتكم) (٧)
والحمل على اللغة ابلغ من الجارحة والبهشمية (٨) وجمع من المتكلمين (٩) انها
اصطلاحية انبعثت داعية واحد او جمع على الوضع وعرف النبايون بال تكرار والاشارة
كتعليم الطفل (وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه) (١٠) فالوضع متقدم ،

- (١) اي الاشعري ومن وافقه . انظر تفصيل حجتهم في احكام الآمدى : ٢٤/١
نهاية السؤل : ١٢٢/١ .
- (٢) الآية " ٣١ " من سورة البقرة ، ونصها * وعلم آدم الاسماء كلها ثم
عرضهم على الملائكة فقال انبئوني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين *
(٣) جزء من الآية " ٣٢ " من سورة البقرة ونصها : * قالوا سبحانك لا علم لنا
الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم *
(٤) جزء من الآية " ٣٨ " من سورة الانعام ونصها : * وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه الا ام أمثالكم ، ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم
الى ربهم يحشرون * .
- (٥) الآية " ٥ " من سورة العلق ، ونصها : * علم الانسان ما لم يعلم *
(٦) جزء من الآية " ٧١ " من سورة المائدة ، والآية " ٤٠ " من سورة يوسف ،
والآية " ٢٣ " من سورة النجم ، ونصها في الاخيرة : * ان هي الا اسماء
سميتوها أنتم وآباؤكم ، ما انزل الله بها من سلطان ، ان يتبعون الا
الظن وما تهوى الانفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى * .
- (٧) جزء من الآية " ٢٢ " من سورة الروم ، ونصها : * ومن آياته خلق
السموات والارض واختلاف السنتكم والوانكم ان في ذلك لايات للعالمين *
(٨) البهشمية ، نسبة الى ابي هاشم ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب
الجبائي البصري المعتزلي - وستأتي ترجمته قريبا - وهم اصحاب
مدرسة البصرة ، لان المعتزلة ، انقسموا الى مدرستين ، مدرسة البصرة
ومدرسة بغداد ، انظر : الطل والنحل للشهرستاني : ٩٨/١ وما بعدها
ونهاية السؤل : ١٢٥/١ .
- (٩) في ب : جمع من المعتزلة .
- (١٠) الآية " ٤ " من سورة ابراهيم عليه السلام ، وتكلمتها : * . . ليبين لهم
فيضل الله من يشاء ، ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم * .
- وقد استدلل البهشمية بهذه الآية على تقدم الوضع على ارسال الرسل .
انظر : المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٢٠/١ ، احكام
الآمدى : ٢٤/١ .

وابواسحاق؛ (١) ما يحتاج إليه في التواضع (٢) توقيفي، فرارا من التسلسل، وغيره ممكن بالطريقتين، والقاضي (٣) : كل من هذه ممكن والوقوع ظني وهو المختار. (٤) على أن الأول ظاهر لظهور الآيات. فان قيل: (٥) (وظم) ألهم * وعلمناه صنعة لبوس لكم * (٦) وان سلم فان اريد جميعها منع، وان سلم لم يدل على التوقيف لجواز تعليم مصطلح ماض، وان سلم منع الاستمرار لجواز نسيان واصطلاح متعقب. و (ما فرطنا) لا يدل على التوقيف لجواز تبين المصطلح، والذم لاعتقاد الالوهية، واختلاف اللسنة محمول على الاقدار على اللغات وهو أولى، لتوقف التوقيف على ان ذلك اللفظ لذلك المعنى وهذا ان كان بتوقيف تسلسل فتعين الاصطلاح. قلنا خلاف الظاهر، والاصل الحقيقة ولا يلزم من المجاز فسي داود المجاز في آدم (٧) الابدليل الاشتراك، والاصل عدمه، ولا وجه لمنع تعلم كلها فانه علم جميع ما يمكن التخاطب به والعموم يدل عليه، وتعليمه مصطلحا قبله خلاف الظاهر فلا بد من دليل (٨)، والاصل عدم النسيان، وكذلك في (ما فرطنا) وفي الذم على الاعتقاد حيث اضيف الى التسمية والحمل على اختلاف اللغات أولى لقلة (٩) الاضرار. والتسلسل ينقطع بخلق العلم الضروري وهو لازم في الاصطلاح (١٠) ان ما يتخاطب به ان كان باصطلاح تسلسل فتعين التوقيف وجوابه البهشية ان التوقيف ليس منحصرا في الرسالة. (١١)

-
- (١) هو الاستاذ ابواسحق، ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفرايني الشافعي. وقد تقدمت ترجمته عند الكلام على المجاز في اللغة.
- (٢) اي ما يحتاج اليه الانسان في التعريف والمواضعة توقيفي، وغير ذلك القدر يجوز حصوله بكل واحد من الطريقتين السابقين. انظر احكام الامدى: ٧٤/١
- (٣) هو ابو بكر الباقلاني. وقد تقدمت ترجمته عند الكلام على الاسماء الشرعية.
- (٤) اختار الامدى مذهب القاضي في الوضع. انظر الاحكام: ٧٥/١.
- (٥) اشارة الى اعتراضات اوردت على ادلة الاشعري. انظر تفصيلها والرد عليها في احكام الامدى: ٧٥/١ وما بعدها.
- (٦) الآية (٨٠) من سورة الانبياء، وتتمتها * لتحصنكم من بأسكم فهل انتم شاكرون *
- (٧) اي لا يلزم من التأويل فيما ذكره من التعليم في حق داود وسليمان، التأويل فيما نحن فيه الا ان اشتركا في دليل التأويل، والاصل عدمه. انظر احكام الامدى: ٧٧/١.
- (٨) اي فمن ادعاه فعلية الدليل.
- (٩) في الاصل: لعل: باسقاط نقطتي القاف سهوا.
- (١٠) اي ان ما ذكره لازم عليهم في القول بالاصطلاح، فان ما يدعى به الى الوضع والاصطلاح لا بد ان يكون معلوما، فان كان معلوما بالاصطلاح، لزم التسلسل وهو ممنوع، فلم يبق غير التوقيف.
- انظر احكام الامدى في جميع هذه الاعتراضات، والجواب عليها ٧٨-٧٥/١
- (١١) ان لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة ان تكون اصطلاحية، لجواز ان تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة. انظر غاية الوصول شرح لب الاصول ص ٤٢.

مسألة :

مالم يتشكك فيه مع التشكيك كالجوهر والعرض (١) فمعلوم أن التواتر
طريق تسميته. وماليس كذلك فطريقه الظن ، بأخبار الآحاد (٢) ، والاكثر الأول .

(١) اي كعلمنا بتسمية الجوهر جوهرا ، والعرض عرضا .

والجواهر : ما قام بنفسه . والعرض : ما قام بغيره .

(٢) اي طريق تحصيل الظن به ، انما هو اخبار الآحاد .

انظر : احكام الآمدى : ٧٨/١

المبادي الفقهية

الحكم الشرعي يستلزم حاكما (١) ومحكوما فيه وطلبه فهذه اصول :

الأول : الحاكم الله تعالى فلا تسحين للعقل ولا تقبيح (٢) اي لا يوصف بهما .

- (١) في ب : زيادة " وحكما " .
- (٢) للحسن والقبح ثلاثة اطلاقا :
- الأول : يطلق الحسن والقبح بمعنى : ملائمة الطبع ، ومنافرة ، فالموافق حسن عند العقل ، والمنافر قبيح عنده . الاول : كانقاد الخريق والثاني : كاتهام البري ، واخذ الاموال بالباطل .
- والاطلاق الثاني : بمعنى صفة الكمال ، وصفة النقص ، فصفت الكمال حسنة عند العقل ، وصفات النقص قبيحة عنده . كالعلم ، والجهل .
- الثالث : يطلق الحسن والقبح بمعنى المدح والثناء ، والذم والعقاب الشرعيين ، فالحسن : ما امر الشارع بالثناء على فاعله ، ويدخل فيه : افعال الله تعالى ، والواجبات والسندوبات ، دون المباحات . والقبح : ما امر الشارع بدم فاعله . ويدخل فيه الحرام ، دون المكروه والمباح . وقد اتفق الاصوليون على ان العقل يدرك الحسن والقبح بالاطلاق الاول والثاني . واختلفوا في الاطلاق الثالث .
- ومحل النزاع هو : انه هل تثبت الاحكام بما في الافعال من حسن أو قبح ولولم يرد شرع ؟ أم يتوقف ذلك على ورود الشرع ؟
- فالت اشعرية ومن وافقهم : لا يتعلق بالفعل ثواب ولا عقاب ، عاجلا أو آجلا الا بالشرع . فلا حاكم الا الله ، والعقل لا يحسن ولا يقبح . ولا يوجب ولا يحرم . وهو مذاهب جمهور الفقهاء والاصوليين .
- وقالت المعتزلة والكراميه ومن وافقهم : العقل يحسن ويقبح ويوجب ويحرم قبل الرسل ، وانما الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما علمه ضرورة : كالعلم بحسن الصدق النافع ، وقبح الكذب الضار . او نظرا : كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع . او مظهرة لما لا يعلمه العقل ضرورة ولا نظرا ، كصوم آخر يوم من رمضان ، وتحريم اول يوم من شوال . انظر شرح تنقيح الفصول : ص ٨٨ .
- وقال في فواتح الرحموت : لا حكم الا من الله باجماع الامة ، لا كما في كتب بعض المشايخ ، أن هذا عندنا ، وعند المعتزلة : الحاكم العقل ، فان هذا مما لا يجترى عليه احد ممن يدعي الاسلام ، بل انما يقولون : ان العقل معرف لبعض الاحكام الالهية ، سواء ورد به الشرع ، ام لا . وهذا مأثور عن اكابر مشايخنا ايضا . ثم انه لا بد لحكم الله تعالى من صفة حسن ، او قبح في فعل ، لكن النزاع في : انهما عقليان ؟ ام شرعيان ؟ ٢٥/١ . وللشربيني تقرير مفيد جدا في هذا الموضوع ارجع اليه في ٥٥/١ من هامش حاشية البناني . =

فعل لذاته وانما يطلقان باعتبار موافقة الغرض ومخالفته أو أمر الشارع بالثناء على فاعله أو زمه ، فيدخل في الاول فعل الله تعالى والواجب والمندوب لا المباح ، وفي الثاني الحرام لا المكروه ، والمباح اولما لفاظه مع العلم والقدرة فعله ، بمعنى نفسي الحرج ، فيدخل المباح . والقبيح : ما قابله وليس هذا بذاتي (١) لاختلافه باختلاف الاغراض وامر الشارع واحوال الفاعلين . وفعل الله تعالى بهمـ الشرع (٢) بالاعتبار الثاني والثالث وقبله (٣) بالثالث وفعل العاقل قبله بالأول والثالث ، ويعدده بالجميع (٤) والمعتزلة (٥) والكرامية (٦) وآخرون على انقسام

- == وانظر كشف الاسرار : ٢٣٠/٤ . وانظر اطلاقات التحسين والتقبيح ، ومذاهب العلماء فيهما ، مع وجهة نظر كل فريق في : احكام الامدى : ١/٧٩-٨٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٨-٩٤ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشريفي : ١/٥٤-٥٩ ، نهاية السؤل : ١/١١٥-١١٧ ، مفاهج العقول : ١/١١٥-١١٦ ، شرح مختصر ابن الحاجب : ١/٢٠٠ ، احكام ابن حزم : ١/٤٧ ، وما بعدها تيسير التحرير : ٢/١٥٠-١٥٢ ، فواتح الرحموت : ١/٢٥-٢٧ ، المستصفي : ١/٥٥-٥٩ ، المعتمد : ١/٣٦٤ وما بعدها ، المنخول ص ٨-١٠ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤/٢٢٩-٢٣٢ ، التلويح على التوضيح : ١/١٧٣ وما بعدها ١٨٩-١٩٠ ، ارشاد الفحول : ص ٧-٩ ، المسودة ص ٤٧٧ وما بعدها ، الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد ص ٢٥٨-٢٦٢ ، مدارج السالكين : ١/٢٤١ ، البرهان : ١/٨٧-٩٢ ، الطل والنحل للشهرستاني : ١/٥٣ ، فصول البدايح : ١/١٥٩-١٦١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣/٨٨ وما بعدها ، و ١١٤-١١٦ وما بعدها .
- (١) أى ليس ثابتا للفعل بذاته بقطع النظر عن اعتبار الشارع .
- (٢) في ب زيادة : "حسنه".
- (٣) أى فعل الله تعالى قبل ورود الشرع يكون بالاعتبار الثالث حسب ترتيب المصنف .
- (٤) أى : بالاعتبارات الثلاثة المتقدمة .
- (٥) المعتزلة ، هم اصحاب واصل ابن عطاء الغزالي ، اعتزل عن مجلس الحسن البصرى ، فسمي اصحابه : المعتزلة .
- ويسمون اصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، ومن معتقداتهم : القول بان الله قديم ، والقدم أخص وصف ذاته ، ونفوا الصفات القديمة اصلا ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياء . واتفقوا على ان كلامه محدث مخلوق في محل ، وهو حرف وصوت كتب امثاله في المصاحف حكايات عنه . ومن معتقداتهم : ان الارادة والسمع والبصر ليست معان قائمة بذاته تعالى ، ولكن اختلفوا في وجوه وجودها ومحال معانيها . واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالابصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه . . . الخ .
- انظر : الطل والنحل للشهرستاني : ١/٥٤-٥٥ ، التعريفات ص ٢٢٢ .
- (٦) الكرامية : هم اصحاب ابي عبد الله ، محمد بن كرام ، وهو من يثبت الصفات ولكنه ينتهي فيها الى التجسيم والتشبيه . انظر الطل والنحل للشهرستاني ١/١٤٤

الفعل الى حسن وقبح لذاته فمنه ما يدركه العقل ضرورة كحسن الايمان او نظرا كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع أو بالسمع كحسن العبادات . وقدما المعترضة بغير صفة موجبة (١) والجبائية (٢) بصفة وآخرون في القبح دون الحسن (٣) ، للأولين (٤) حجج : لو كان قبح (٥) الكذب ذاتيا لزم حسنه اذا قال لأكذبن غدا والا لزم من صدقه غدا كذبه اليوم ، ومالزم منه القبح قبح ، ولأن المقتضى لقبح الخبر الكاذب اما نفس الخبر فيلزم القبح مطلقا او عدم المخبر عنه فيكون (٦) العدم علة لامر ثبوتي ، او المجموع فجزء علة أو خارج فاما لازم لنفس الخبر او عدم المخبر عنه او المجموع فيلزم مالزم أو لخارج عاد التقسيم وتسلسل او غير لازم فيمكن (٧) فراقه ولان الخبر الكاذب يخرج بوصفه امرا او نهيا عن الكذب ، والحقائق لثختلف باختلاف الاوضاع ، ولانه ينقلب واجبا او حسنا اذا استنقذ به نبي عن القتل ، ولانه لو قبح الظلم لذاته لزم تقدم المعلول على علة لتقدم قبح الظلم على الظلم والاجاز فعله ولكن القبح وهو وصف ثبوتي لاتصاف العدم ينقيضه معلا بما العدم جزءه فان الظلم اضرار غير مستحق وفيها نظر (٨) اما الاولى فلجواز صدقها عليه باعتبارين ، فالصدق حسن لذاته وقبح باعتبار استلزام القبح (٩) كالجبائية (١٠) .

-
- (١) اي ان الحسن والقبح غير مختص بصفة موجبة لحسنه وقبحه .
انظر : المعتمد : ٣٦٤/١ وما بعدها .
 - (٢) الجبائية : اصحاب ابي علي ، محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، من معتزلة البصرة . انظر طريقتهم في الاعتقاد في الطل والنحل للشرستاني : ٩٨/١ وما بعدها .
 - (٣) اي : قالوا : ان القبح يجب ان يختص بصفة موجبة لقبحه ، دون الحسن .
 - (٤) وهم القائلون : بأن الحسن والقبح شرعيان ، وهم جمهور الشافعية ومن وافقهم .
انظر : احكام الامدى : ٨١/١ ، نهاية السؤل : ١١٥/١ ، شرح التبريزي : لوحة (١٥١) ، فصول البدائع للفتاري : ١٥٩/١ وما بعدها .
مناهج العقول : ١١٥/١ ، الارشاد لامام ازهرمين : ص ٢٦١ وما بعدها .
 - (٥) في أ : قبح ، وهو تحريف .
 - (٦) في ج : فكون . والمثبت هو الصحيح .
 - (٧) في أ : ممكن فراقه .
 - (٨) هذه الحجج سردها الآمدى : ثم وصفها بأنها ضعيفة ، وقد ضعفها .
انظر الاحكام : ٨٢/١ - ٨٣ .
 - (٩) انظر شرح التبريزي لوحة (١٥٢) ، الاحكام : ٨٣/١ .
 - (١٠) اي كما ذهب اليه الجبائية .

وأما الثانية فلجواز كون عدم المخبر عنه شرطا في القبح ، والشرط غير موثر . وأما الثالثة فلعدم امتناع كون القبح مشروطا بالوضع وعدم المطابقة مع العلم ، وأما الرابعة فلعدم تعين الكذب للخلاص لجواز التعريف (١) ولو سلم (٢) ، فالحسن مالا زمه من التخليص ، واللازم غير الملزوم ، وغايته (٣) عدم الاثم مع القبح وعدم الحرمة شرعا (٤) ، وأما الخامسة : فالمتقدم الحكم بالقبح لانفسه لاستحالة تقدم الوصف على الموصوف . وكونه (٥) معللا بالعدم ممنوع ، وعدم الاستحقاق لازم غير ذاتي ولئن كان (٦) فالعلة مافيه من الوجود ، والعدم شرطه (٧) ، واستدل (٨) لو كان ذاتيا (٩) لزوم قيام العرض بالعرض لأن الحسن زايد على الفعل (١٠) والا لزم تعقله بتعقله (١١) ، ووجودي لانه نقيض لا حسن ، وهو عدمي لاتصاف العدم به والا استلزم (١٢) محلا وجوديا وهو قائم بالفعل لانه صفته (١٣) . وبطلان التالي (١٤) ان معنى قيامه به حصوله في الحيز تبعا لحصوله فيه ، والعرض حاصل في الحيز تبعا لحصول الجوهر فيه فكان قائما بالجوهر وضعف (١٥) بان الاستدلال على كونه وجوديا بالسلب

- (١) وذلك كما قال من اخفى النبي عنده : عندي رجل هواخي ، واضراخوة الاسلام .
- (٢) اي ولو سلم تعين الكذب للخلاص فالحسن مالا زمه من تخليص النبي ، لا الكذب .
- (٣) اي وغاية ما يقال في ذلك : ان لا ياثم بالكذب في هذه الصورة مع بقاء القبح . وانظر فصول البدائع : ١٦٢/١
- (٤) انظر الاحكام : ٨٣/١ .
- (٥) اي : القبح .
- (٦) في ب : ولئن سلم .
- (٧) انظر شرح التبريزي : لوحة (١٥٣) .
- (٨) أي : واستدل القائلون بأن الحسن والقبح شرعيان بكذا .
- (٩) اي : لو كان شي * من الافعال حسنا او قبيحا لذاته لزم قيام العرض بالعرض .
- ان الفعل عرض والحسن عرض فيلزم قيام العرض بالعرض .
- (١٠) اي صفة له .
- (١١) اي لزم من فهم هذا فهم هذا .
- (١٢) اي : لو كان " لا حسن " وجوديا ، لاستلزم محلا وجوديا يقوم به .
- (١٣) اي واذا كان " لاحسن " عدما فيجب ان يكون الحسن وجوديا ، لامتناع كون التقيضين عدمين ، فاذا كان عدما فمن الضرورة ان يكون الاخر وجوديا فيكون الحسن وجوديا وهو قائم بالفعل لانه صفة حقيقية له ، والصفة الحقيقية للشي * قائمة به . لكن الفعل عرض بالاتفاق . وكذلك صفة الحسن ، ان من المحال ان يقوم الجوهر بالعرض ، فاذا يلزم قيام العرض بالعرض . شرح التبريزي : لوحة ١٥٤ ، وانظر الاحكام ج : ٨٤/١ .
- (١٤) اي بيان بطلان اللازم . انظر تفصيله في احكام الآمدي : ٨٤/١ ، شرح التبريزي : لوحة (١٥٣) .
- (١٥) اي هذا الدليل .

دور فانه لا يعلم كونه عدميا الا بعد معرفة انه سلب وجود وليس (١) فانه قد يكون
ثبوتيا كاللامعدوم او منقسما كاللا (٢) امتناع فلو علم به كونه وجوديا دار ، وبانطباقه
على الامكان فانه ثبوتي لانه نقيض لا امكان .

واجيب (٣) بان الامكان تقديري فنقيضه سلب التقدير والمقدر ليس
عرضا . واستدل (٤) : ليس الفعل اختياريا (٥) فلا يوصف بهما (٦) لذاته

(١) قوله وليس... الخ . يريد انه ليس استدلالا بنفي بالأخص على وجود نقيضه
المساوي له - الأخص - وانما هو استدلال بنفي الاعم على نفي الاخص ، كمن
يستدل بنفي الحيوانية على نفي الانسان ، وليس كمن يستدل بنفي اللا انسانية
على الانسان ، فالدور يأتي على الثاني لا على الاول .
وانظر شرح التبريزي : لوحة (١٥٤) .

(٢) في (أ) كالاتناع .

(٣) هذا جواب عن ما قد يقال ان الامكان معنى ويلزم عليه قيام العرض بالعرض .

والجواب : ان الامكان معنى تقديري ليس عرضا ، فلا يلزم قيام العرض بالعرض
هذا اشارة الى دليل آخر من أدلة القائلين بأن الحسن والقبح شرعيان .

(٤) اختلفت المذاهب في أفعال العبد ، هل هي مقصورة للرب تعالى أم لا ؟

(٥) فقال جهم واتباعه - وهم الجبرية - ومن وافقهم : الفعل مقدر للرب لا للعبد

فالعبد مجبور على فعله ، ليس له اختيار فيما يفعل ، والفعل صادر عليه من
غير ارادة ولا مشيئة ولا اختيار ، مثل حركة الاشجار بهبوب الرياح .

وقال جمهور المعتزلة - وهم القدرية - : ان الرب لا يقدر على عين مقدر والعبد
واختلفوا ، هل يقدر على مثل مقدره ؟

فأثبتته البصريون ، كأبي علي ، وأبي هاشم ، ونفاه الكعبي واتباعه البغداديون .

وقال اهل الحق : افعال العباد ، بها صاروا مطيعين ، وعصاة ، وهي
مخلوقة لله تعالى ، والحق سبحانه منفرد بخلق المخلوقات ، لا خالق لها

سواه .

فالجبرية ، غلوا في اثبات القدر ، فنفوا فعل العبد اصلا ، والمعتزلة نفاة

القدر ، جعلوا العباد خالقين مع الله ، وهدى الله المؤمنين - اهل السنة -

لما اختلفوا فيه من الحق باذنه : * والله يهدي من يشاء الى صراط

مستقيم * فقالوا : العباد فاعلون ، والله خالقهم وخالق أفعالهم ، كما

قال تعالى : * والله خلقكم وما تعملون *

انظر شرح العقيدة الواسطية للشيخ المرحوم محمد خليل هراس : ص :

١٠٩ - ١١٠ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : ٣٩٣/٨ وما بعدها

حاشية عقيدة اهل السنة والجماعة للشيخ محمد بن مانع ص ١١ - ١٢ .

وانظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١١٨/١ ، شرح التبريزي :

لوحة (١٥٥) .

(٦) اي بالحسن والقبح لذاته ، لانه غير مختار للعبد على حد زعم الجبرية .

اجماعا لانه ان لزم (١) فظاهر وان جاز وافتر الى مرجح عماد التقسيم وتسلسل
والا كان اتفاقيا (٢) ، وضعف : بأنا نقطع بأنه اختياري للقطع بالفرق بين
الضرورة والاختيار ، ويلزوم ذلك في افعاله تعالى وفي الحسن والقبح الشرعيين ، والحق
ان المرجح (٣) هو الاختيار وان وجب الفعل به فلا حق لا ينافي القدرة ، قالوا (٤)
العلم بتحسين العقلاء الصدق النافع مع قطع النظر عن العوارض ضروري فكان ذاتيا
ولأنا نعلم من استوى في حصول غرضه الصدق والكذب ميله الى الصدق وليس الا
لحسنه في ذاته ، ولأنه لولا ذلك لما فرق قبل الشرع بين المحسن والمسيء (٥) ،
ولما كان فعله سبحانه حسنا (٦) ولجاز الامر بالمعصية والنهي عن الطاعة واظهار
المعجز للكاذب ، ولتوقف الوجوب على السمع فيلزم افحام (٧) الرسل لان المدعو
يمنتع عن النظر في المعجز ما لم يعلم وجوهه ، ولا وجوب قبل الشرع.

- (١) وتقريره عندهم : ان فعل العبد لا يخلو ، اما أن يكون لازم الوقوع ، او جائز
له بحيث يقدر على تركه .
فان كان الاول يلزم أن يكون اضطراريا . وان كان الثاني : فلا يخلو
من أن يكون مفتقرا الى مرجح يرجح وجوده على عدمه ، او عدمه على وجوده .
فان كان مفتقرا ، فلا يخلو من أن يكون مع المرجح ، لازم الوقوع ، أو جائزاً
فاما يتسلسل ، او يكون اضطراريا . . .
انظر شرح التبريزي : لوحة (١٥٥) .
- (٢) اي واقعا بدون قصد ولا اختيار .
- (٣) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١ / ١١٨ .
- (٤) اشارة الى دليل المعتزلة على ذاتية حسن الفعل وقبحه ، وهو مستوفي فسي
المراجع السابقة .
- (٥) معناه : انه لولم يكن الحسن والقبح الا بالشرع وجب ان لا يعلم قبله .
وانا لم يعلم قبله وجب أن لا يفرق بين المحسن والمسيء ، لامتناع الفرق
بين الشئيين مع عدم العلم بهما . لكن اللازم باطل .
شرح التبريزي : لوحة (١٥٦) .
- (٦) ومعنى دليلهم هذا : ان الحسن والقبح لو كانا شرعيين لما كان فعله
سبحانه وتعالى حسنا ان التقدير انتفاء الشرع .
- (٧) اي عدم تمكنهم من اثبات النبوة عند المعاند المدعو ، حيث ان النبي اذا
بعث وادعى الرسالة ، ودعى الى النظر في معجزته فللمدعو ان يقول لا انظر
في معجزتك ما لم يجب علي النظر . ووجوب النظر متوقف على استقرار
الشرع بالنظر في معجزتك وهو دور .
انظر الاحكام : ٨٥ / ١ .

أجيبوا (١) بالمنع والا لما اختلف العقلاء ، ولو سلم منع كونه ذاتيا
الا ان يتجرد عن أمر خارج وهو ممنوع ، ومنع (٢) التساوي اصلا ولئن سلم ، منع
الميل ، وبأن مفهومها بمعنى موافقة الغرض ومخالفته .

وما للفاعل فعله وتركه متحقق قبل الشرع وفعله تعالى حسن بالمعنى
الثاني والطاعة والمعصية ماورد فيهما امر ونهي فلا يمتنع ورود الشرع بالضد . وعن
الافحام بلزوم (٣) مثله في النظر فانه ليس بضروري فله الامتناع مالم يجب ، ولا وجوب
مالم ينظر ، ومنع توقف النظر على وجوبه كحصوله (٤) من لا يعلم وجوبه ، ولو سلم
منع التوقف على العلم بالوجوب بل على نفس الوجوب وهو شرعي نظر أولم ينظر ثبت
اولم يثبت بظهور المعجز وامكان الدعوى وعقل المدعو (٥) وتمكنه من النظر ، وهو
المفرط ان قصر .

مسألة :

اذا سلم انهما عقليان فشكر (٦) المنعم ليس بواجب عقلا (٧) لان

- (١) هذا اشارة الى أجوبة أدلتهم السبعة على التوالي من قبل خصومهم . وقد
سردها الامام الآمدي في الاحكام : ٨٥ / ١ - ٨٦ فليرجع اليه من اراد
التوسع في الموضوع .
- (٢) في ب : ويمتنع .
- (٣) في أ وب : يلزم مثله .
- (٤) كذا في الاصل وج . وفي أ وب : لحصوله .
- (٥) في أ وب : المدعي .
- (٦) الشكر : الثناء على المحسن بما أولاكه من المعروف ، وقد شكره ، يشكره
- بالضم - شكرا ، وشكرانا ايضا . يقال : شكره ، وشكر له ، وهو باللام
أفصح . والشكران ضد الكفران ، كما ان الحمد نقيض الذم .
وشكرت الله : اعترفت بنعمته ، وفعلت مايجب من فعل الطاعة ، وترك المعصية
ولهذا يكون الشكر بالقول والعمل .
- انظر مختار الصحاح مادة (شك ر) ص ٣٤٤ ، الصباح المنير : ٣٤٢ / ١
وقال الجرجاني : الشكر اللغوي هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم ،
والتبجيل على النعمة من اللسان والجنان والاركان .
والشكر العرفي : هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه ، من السمع والبصر
وغيرهما الى ما خلق لا جل . التعريفات : ص ١٢٨ .
- (٧) هذه المسألة مبنية على التي قبلها ، وقد تقرر بطلان معنى الحسن والقبح
الذاتي في تلك المسألة ، فيلزم منه امتناع وجوب شكر المنعم عقلا ، لامتناع
حكم العقل قبل ورود الشرع . غير ان الاصوليين من أهل السنة اعتادوا فرض
الكلام في هذه المسألة على سبيل التنزل مع المعتزلة . واطهارا لما يختص
بكل واحد من الاشكالات والمناقضات . انظر احكام الامدى : ٨٧ / ١ ، =

لووجب وجب (١) لفائدة، والا كان عبثا وهو قبيح ، وليست الفائدة لله لتعاليمه
ولا للعبد في الدنيا ، لأن الشكر فرع معرفة الله (تعالى) (٢) باتعاب النفس
وتكليفها مشاق افعال وتروك وهو تعب ناجز ، ولا في الآخرة لعدم استقلال العقل
بالأمور الاخروية ، لا يقال : استدلال على ابطال ضروري (٣) ولئن سلم (٤) منع
ان الوجوب لفائدة ، وما المانع من كونها نفس الشكر لا أمرا خارجا كتحصيل المصلحة
ودفع المفسدة وان كان خارجا (٥) فالأمن من احتمال العقاب بتركه . ولا يخلو عاقل
من خطورة لأننا نقول (٦) ممنوع ولئن سلم ففي من ينتفع به (٧) والمانع كون تحصيل
المصلحة جملة هي نفس الفائدة ، وليس فعل الشكر الجملة (٨) المطلوبة من
اجاده . والا لعم الافعال (٩) وعدم خلو العاقل عن خطورة ممنوع كما في الاكثر ،

حاشية البناني : ٦٠/١ ، وانظر الخلاف في وجوب شكر المنعم بالعقل في :
المحلي على جمع الجوامع : ٦٠/١ - ٦٥ ، احكام الآمدي : ٨٧/١ - ٩١ ،
الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد ص ٢٦٨ وما بعدها ، منهاج
الوصول في علم الاصول : ١١٧/١ - ١١٩ ، نهاية السؤل : ١١٩/١ - ١٢٢
مناهج العقول : ١١٧/١ - ١٢٢ ، شرح العضد : ٢١٦/١ ، شرح
الاصول الخمسة ص ٣٩ ، احكام ابن حزم : ٤٧/١ وما بعدها ، تيسير
التحرير : ١٦٥/٢ - ١٦٧ ، فواتح الرحموت : ٤٧/١ - ٤٨ ، المنحول :
ص ١٤ - ١٨ ، المستصفي : ٦١/١ - ٦٣ ، ارشاد الفحول : ص ٨ ،
المسودة : ص ٤٧٣ ، البرهان : ٩٤/١ - ٩٨ ، مختصر الهلي : ص ٥٦

- (١) سقطت من ب .
(٢) زيادة من ب .
(٣) وذلك : أن شكر المنعم ضروري مقرر في بداهة العقول ، والاستدلال على
بطلان أمر معلوم الثبوت بالبداهة باطل ، ان البداهيات لاتنقذ بقدح
قادح . الاحكام : ٨٨/١ .
(٤) اي : ولئن سلم ان وجوب الشكر نظري .
(٥) اي وان سلمنا أن وجوب الشكر لأمر آخر خارج عن معنى الشكر ، فما المانع من
ان تكون الفائدة الامن من احتمال العقاب بتقديم الشكر على ما انعم الله به
عليه من النعم ، ان هو محتمل ، ولا يخلو العاقل عن خطورة هذا الاحتمال
ببإله ، وذلك من اعظم الفوائد . احكام الآمدي : ٨٩/١ .
(٦) هذا شروع في الجواب على ذلك الاشكال ، وتقريره كما ذكره التبريزي : ان
يقال لانسلم ان وجوب شكر المنعم ضروري لجواز ان يكون من القسم الذي
لا يهتدى العقل اليه ، ويتوقف حينئذ على مجيء الشرع . لوحة (١٥٩) .
(٧) اي وان سلم ذلك ففي من ينتفع بالشكر ويتضرر بعدمه ، واما بالنسبة الى الله
تعالى مع استحالة ذلك في حقه فلا . انظر احكام الآمدي : ٨٩/١ .
(٨) كذا في الاصل ، وفي ب : الحكمة .
(٩) اي لو أمكن في فعل الشكر لأمكن أن يقال مثله في جميع الافعال وهو خلاف
الاجماع .

ولئن سلم عورض باحتمال خطور العقاب على الشكر فانه تصرف في (١) ملكه باتعاب النفس بغير فائدة راجعة اليهما (٢) وهو قبيح ، او لأنه كالأستهزاء كمن شكر ملكا جوادا على لقمه .

مسألة :

المختار أن لا حكم للأفعال (٣) قبل الشرع ، واختار بعض اصحابنا رحمهم الله الوقف ، وفسروه بان لله حكما ولكن لا دليل لنا على تعيينه ، وفسره آخرون من المعتزلة الواقفية بعدم الحكم اصلا لعدم الدليل المثبت ، والحكم عندنا وان كان

(١) كذا في الاصل ، وفي أوب : في غير ملكه .

قال الآمدى : ما ذكره معارض باحتمال خطور العقاب بهاله على شكر الله ، واتعابه لنفسه وتصرفه فيها ، مع انها ملوكة لله تعالى ، دون اذنه ، من غير منفعة ترجع اليه ولا الى الله تعالى . احكام الآمدى : ٩٠ / ١ ، انظر نهاية السؤل : ١٢١ / ١ ، والمقصود من هذا الاحتمال العقلي ، وامثاله : إفحام الخصم .

(٢) اى الى العبد والى الله تعالى ، لتعالیه عنها .

(٣) هذه المسألة الثانية التي فرض الاصوليون من أهل السنة الكلام فيها على سبيل

التنزل مع المعتزلة ، اى على تسليم أن الحسن والقبح عقليان . والافعال الصادرة من الشخص قبل بعثة الرسل ، ان كانت اضطرارية ، كالتنفس في الهواء وأكل ما تقوم به البنية ، فلا كلام فيها .

وانما الخلاف بين اهل السنة والمعتزلة في الافعال الاختيارية ، كأكل الفاكهة ونحوها . فذهب جمهور الاصوليين من أهل السنة الى : انه لا حكم لافعال العقلاء قبل ورود الشرع وقسمت المعتزلة الافعال الخارجة عن الافعال الاضطرارية الى : ما حسنه العقل ، والى ما قبحه ، والى ما لم يقض العقل فيه بحسن ولا قبح .

وقال بعض اهل السنة بالتوقف ، بمعنى عدم العلم ، وهو مذهب الاشعري ، واختاره الصيرفي والامام فخر الدين الرازى في جماعه . وانظر المنهاج للبيضاوى : ١٢٣ / ١ .

وقد اشار الامام الاسنوى الى هذه المذاهب فقال : فيه ثلاثة اقوال

للشافعية وغيرهم . احدها : ان الافعال الاختيارية قبل ورود الشرع على

الاباحة . والثاني : على الحظر ، والثالث : وهو رأى الاشعري التوقف ،

بمعنى عدم العلم . واختاره الصيرفي والامام فخر الدين . التمهيد : ص ٢٤ ،

وانظر : نهاية السؤل : ١٢٤ / ١ - ١٢٥ ، منهاج العقول : ١٢٣ / ١ ، =

أزليا فالمراد (١) ههنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع (٢) فان الوجوب مثلا اما
للاداء أو لترتيب (٣) العقاب على الترك ، وكل منهما منفتح قبل الشرع ، فانفتقى
التعلق لعدم فائدته ، والمعتزلة : ان حسن العقل (٤) فعلا واستوى فعله وتركه
في النفع والضّر فباح ، وان ترجح الفعل ودم تاركه فواجب والا فمندوب وان قبحه
ودم فاعله فحرام والا مكروه (٥) وان خلا عنهما (٦) قيل : بالحظر والاباحة والوقف (٧)
لنا (٨) * وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا * (٩) * لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل * (١٠) والأولى تستلزم نفي الوجوب والحرمه والا لما حصل الأمن
من العذاب بتقدير فعل الحرام وترك الواجب . والثانية تفهم الاحتجاج (١١) قبله
فيلزم نفي الموجب والمحرم . ولأن الحكم إما شرعي أو عقلي . وقد منا ان العقل

- ==== شرح التبريزي لوجه : ١٥٩-١٦٠ ، احكام الامدى ١/٩١-٩٤ ، المحلي طى جمع
الجوامع وحاشية البناني ١/٦٢-٦٨ ، المنحول ص ١٩-٢٠ ، المستصفى ١/٦٣-٦٥
فواتح الرحموت : ١/٤٩-٥١ ، تيسير التحرير : ٢/١٦٧-١٧٢ ،
المعتمد : ١/٣٦٤-٣٦٥ ، وما بعدهما ، البرهان : ١/٩٩-١٠٠ ،
شرح العضد : ١/٢١٦ ، احكام ابن حزم : ١/٤٧ وما بعدها ، المسودة :
ص ٤٧٤ ، مختصر الطوفي ٢٩ وما بعدها ، مختصر البعلبي : ص ٥٦ .
(١) في ب : المراد ، وسقطت " فالمراد " من أ .
(٢) انظر : منهاج البيضاوى وشرحه للسنوى : ١/١٢٥ .
(٣) في ب : الترتيب .
(٤) انظر : المعتمد : ١/٣٦٤-٣٦٥ ، احكام الامدى : ١/٩١ ، نهاية
السؤال : ١/١٢٤-١٢٥ .
(٥) في ب : فمكروه .
(٦) في ب منها .
(٧) اى : وان لم يقض العقل بحسن ولا قبح ، فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من حظره ،
ومنهم من أباحه ، ومنهم من وفق عن الامرين ، الاحكام : ١/٩٢ ، وانظر :
البرهان : ١/٩٩ .
(٨) هذا شروع في أدلة الاشاعرة ومن وافقهم على أنه لا حكم لأفعال العقلاء قبل
ورود الشرع . وقد استدلوا على ذلك بالمنقول والمعقول .
(٩) جزء من الآية " ١٥ " من سورة الاسراء ، ونصها : * من اهتدى فانما
يهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا * .
(١٠) جزم من الآية " ١٦٥ " من سورة النساء ، ونصها : * رسلا مبشرين ومنذرين
لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما *
(١١) اى تدل بمفهومها على الاحتجاج قبل البعثة ، ويلزم من ذلك نفي الموجب
والمحرم قبل ارسال الرسل .
انظر احكام الامدى : ١/٩٢ .

غير موجب ولا محرم ، ولا شرع قبل الشرع ، فلا حكم ، فان قيل (١) ليس العذاب لازما لجواز العفو والشفاعة فلم يلزم من نفيه نفيهما ، وان سلم فاللزوم للواجب والمحرم شرعا واللازم من نفيه نفيهما شرعا لا مطلقا ، ولا دلالة على نفي الاباحة والوقف لعدم لزوم العذاب ، والمفهوم ان كان حجة فعلى الثانية (٢) ما على الاولى . واستدلوا لكم على أن لا حكم حكم وهو تناقض ، قلنا (٣) اللازم عدم الأمن ولا انفكك ، ودلت الآية على الأمن فلا لزوم فلا حكم ، وبه اندفاع ما بعده والمراد : نفي الوجوب والحرمة والباقي بدليل آخر ولا تناقض ، فان المنفي ليس هو الحكم مطلقا بل نفي ما أشبهتوه (٤) من الاحكام ، والقائل بالا حابة ان فسرها بما لا حرج في فعله وتركه فسلم ، أو ما أذن فيهما شرعا فلا شرع (٥) أو ما حكم العقل فيه بالتخيير بينهما فالغرض ان لا مجال للعقل فيه . قالوا (٦) خلق المنتفع والمنتفع به مع القدرة وعود المنفعة اليه ، فالحكمة تقتضي الاباحة ، قلنا معارض (٧) بأنه ملك الغير ويجوز ان يكون الخلق ليصير المكلف عنه فيثاب ، والواقفية ان أرادوا به الوقف على السمع فسلم ، أولتعارض الادلة ففاسد لفسادها .

- (١) اشارة الى اعتراضات أوردت على استدلال الاشاعة .
انظر تفصيل تلك الاعتراضات والجواب عليها في احكام الآمدى ١ / ٩٢ .
(٢) اى يرد على الآية الثانية من الاعتراض ما ورد على الأولى .
(٣) انظر الاحكام : ١ / ٩٣ .
(٤) في ب : اثبتوه .
(٥) اى - فلا شرع قبل ورود الشرع - .
(٦) اى : احتج معتزلة البصرة على اباحة الاشياء قبل ورود الشرع بوجهين :
انظر تفصيل حججهم في : المنهاج للبيضاوى : ١ / ١٢٦ - ١٢٨ ، مناهج
العقول : ١ / ١٢٦ - ١٢٩ ، نهاية السؤل : ١ / ١٢٨ - ١٣١ ،
احكام الآمدى : ١ / ٩٤ .
(٧) اشارة الى معارضة دليل المعتزلة الأول ، اى انه معارض : بأنه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ، ولا ضرر فيه على المالك ، فكان حراما ، كنقل الحديد من موضع الى موضع ، وشبهه مما لا ضرر فيه البتة .
نهاية السؤل : ١ / ١٣٠ ، وانظر احكام الآمدى : ١ / ٩٤ .

الأصل الثاني (١) في الحكم (٢) وأقسامه :

حدّ بأنه خطاب الله (٣) تعالى المتعلق بأفعال المكلفين (٤) ، ونقض

- (١) الأصل الأول كان في الحاكم ، والأصل الثاني في الحكم ... الخ
- (٢) الحكم لغة : هو القضاء ، واصله المنع ، يقال : حكمت عليه بكذا اذا منعته من خلافه ، فلم يقدر على الخروج من ذلك ، وحكمت بين القوم : فصلت بينهم ، ومنه اشتقاق الحكمة ، لانها تمنع صاحبها من اخلاق الأرزال . وحكمت الرجل - بالتشديد - فوضت الحكم اليه ، فهو حاكم ، وحكم - بفتحين - والجمع : حكام .
- انظر: المصباح المنير : ١٥٧/١ ، مختار الصحاح : مادة (ح ك م) ص ١٤٨ ، القاموس المحيط : ٩٩/٤ - ١٠٠ .
- وفي الاصطلاح : اختلفوا في حده :
- ف قيل : الحكم : عبارة عن خطاب الشارع ، المتعلق بأفعال المكلفين .
- وقيل : خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد .
- واعترض عليهما بأنهما غير مانعين :
- وأضاف بعضهم الى آخر التعريف الاول : بالاقتضاء او التخيير ، لتدخل الاحكام الخمسة . واعترض عليه من خمسة وجوه . انظر تفصيلها في نهاية السؤل : ٣٢/١ = ٣٣ . وقال الآمدي : هو غير جامع فان العلم بكون انواع الأدلة حججا ، وكذلك الحكم بالطك والعصمة ونحوه احكام شرعية ، وليست على ما قيل . الاحكام : ٩٥/١ .
- وقال الجرجاني : الحكم الشرعي : عبارة عن حكم الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين . التعريفات : ص ٩٢ .
- وأورد في حده تعريفات كثيرة ، لم يسلم واحد منها عن اعتراض . وقد رجح الآمدي أن يقال في حده : انه خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية . ووصفه بأنه مطرد منعكس لا غبار عليه . انظر الاحكام : ٩٦/١ .
- انظر تعريف الحكم الشرعي في الاصطلاح ، والاعتراضات الواردة عليه في احكام الآمدي : ٩٥/١ - ٩٦ ، منهاج البيضاوي وشرحه للاسنوي :
- ٣٠/١ - ٣٣ ، منهاج العقول : ٣٠/١ - ٣٢ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٤٦/١ - ٥٣ ، تيسير التحرير : ١٢٩/٢ - ١٣٥ ، فواتح الرحموت : ٥٤/١ - ٦٠ ، فتح الغفار بشرح المنار : ٦٢/٢ وما بعدها .
- شرح تنقيح الفصول : ص ٦٢ - ٧٠ ، شرح العضد على ابن الحاجب : ٢٢٢/١ ارشاد الفحول : ص ٦ - ٧ ، التمهيد للاسنوي : ص ٥ ، المستصفي : ٥٥/١
- فصول البدايع : ١٢٨/١ - ١٢٩ .
- (٣) يدخل خطابه الصريح ، وما يرجع اليه ، كالسنة ، والاجماع ، والقياس .
- (٤) يخرج نحو قوله تعالى : * هو الله الذي لا اله الا هو * فلو اكتفى بهذا القدر من التعريف لبطل طرده ، ان يرد عليه قوله تعالى : * والله خلقكم وما تعملون * فانه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين ، مع انه ليس بحكم . ولاخراج ذلك قال : بالاقتضاء او التخيير . ولكن تبقى الاعتراضات الخمسة التي اشرت اليها اعلاه .

طرده بمثل : * والله خلقكم وما تعملون * (١) فانه متعلق بأفعالهم وليس حكما فزيد : بالاقتضاء (٢) أو التخيير (٣) ، ونقض العكس (٤) يكون الشيء دليلا كالدلوك وسببا كالبيع وشرطا كالطهارة وهي احكام ، فزيد : أو بالوضع ، فأورد ما في أو من الترديد (٥) ، والاولى : خطاب الشرع بغاية شرعية (٦) مختصة به (٧) اى لا تفهم الا منه لكونه انشاء لا خارج له يفهم منه ليخرج مثل * غلبت الروم * (٨) لجواز علمه من خارج وهو (٩) ان كان طلبا لفعل ينتهض تركه في جميع وقته سببا لاستحقاق العقاب ، فوجوب وزاد الاشعري : لفعل : غير كف ، ودخل الواجب الموسع . (١٠) أو لفعل ينتهض فعله خاصة للثواب فندب . وخاصة يفيد أن الترك لا يترتب عليه شيء . أو لترك يصير فعله سببا لاستحقاق العقاب فتحریم ، أو لترك يصير تركه خاصة للثواب فكراهة ، وان لم يكن طلبا ؛ فان كان تخييرا فإباحة ، والا فوضعي ، وقد طم بذلك حدودها .

- (١) الآية " ٩٦ " من سورة الصافات .
(٢) الاقتضاء هو : الطلب ، وينقسم الى طلب فعل ، وطلب ترك .
(٣) التخيير هو : الاباحة .
(٤) اى اورد النقص على عكسه ، يكون الشيء دليلا او سببا او شرطا او مانعا ، فانه حكم ، مع انه لا يصدق عليه الحد المذكور .
فبعضهم اجاب بمنع كونه حكما ، لأن الحد للحكم الذى ثبت بالخطاب التكليفي ، وامثال هذه مستغفاد من خطاب الوضع .
وبعضهم التزم وروده ، وزاد قيذا آخر ، وهو " الوضع " فاستقام الحد .
انظر : نهاية السؤل : ٣٥ / ١ ، شرح التبريزى لوجه ١٦٣ ، فواتح الرحموت : ٦١ / ١ ، احكام الآمدى : ٩٦ / ١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٧٠ ، تيسير التحرير : ١٢٨ / ٢ - ١٢٩ ، التمهيد ص ٥ ، ارشاد الفحول : ص ٦ ، المحلى على جمع الجوامع : ٨٤ / ١ - ٨٦ ، الفروق للقرافي : ١٦١ / ١ وما بعدها .
(٥) والتشكيك . والتعريف بأبى ذلك ، لانه لبيان تحقيق ماهية المحدود .
وقد اجاب بعضهم عن هذا : بأن أو لتنوع اقسام المحدود كما اذا قيل : الجسم اما جماد او نبات أو حيوان . فليس المراد التشكيك ، وانما التقسيم والتنوع . انظر نهاية السؤل : ٣٧ / ١ .
(٦) احتراز عن خطابه بفائدة عقلية فانه لا يسمى حكما شرعيا .
(٧) احتراز عن خطابه بفائدة شرعية غير مختصة به كقوله تعالى : * الم غلبت الروم * فانها لا تسمى حكما شرعيا ، ان يمكن ان يعرف اذا وقع بتقدير عدم هذا الخطاب ، لان له متعلقا في الخارج . انظر شرح التبريزى لوجه ١٦٤
(٨) الآية " ٢ " من سورة الروم .
(٩) اى الخطاب .
(١٠) او طلبا لترك . . . الخ .

- الواجب متعلق الوجوب (١) فقيل : هو الفعل الذي ينتهز تركه سببا للعقاب ، وحدّ بما يعاقب تاركه ، وبما توعد به (٢) على تركه وبما يخاف (٣) وجواز (٤) العفو برد الأول وصدق إيعاد الله تعالى يرد الثاني وما يشك في وجوبه الثالث. والقاضي (٥) بما يذم تاركه شرعا بوجه ما . وقال " بوجه ما " ليدخل الموسع والكفاية ، رعاية للعكس (٦) فأخل (٧) بالطرد ، لورود الناسي والنائم ، والمسافر فانه يذم بتقدير انتفاك كما يذم في الكفاية بتقدير ترك الجميع ، فان زعم أنه يسقط بذلك ، قلنا : ويسقط بفعل البعض ، فلا حاجة إليه .
- (١) الوجوب في اللغة : يأتي بمعنى اللزوم والثبوت ، يقال : وجب البيع والحق ، يجب وجوبا ، لزم وثبت .
- ويأتي بمعنى السقوط ، يقال : وجبت الشمس وجوبا ، غربت ، ووجب الحائط ونحوه وجبة : سقط . واستوجبه : استحقه .
- انظر : المصباح المنير : ٣٢٢/٢ ، مختار الصحاح : ص ٢٠٩ ، القاموس المحيط : ١٤١/١ .
- وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفه ، واختار الامدى القول : بأن الوجوب الشرعي عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهز تركه سببا للذم شرعا في حالة ما .
- انظر تعريف الواجب في الاصطلاح والاعتراضات عليه في : احكام الآمدي : ٩٧/١ - ٩٨ ، البرهان : ٣٠٨/١ - ٣١٠ ، منهاج البيضاوي : ٤١/١ ، منهاج العقول : ٤١/١ ، نهاية السؤل : ٤٣/١ - ٤٥ ، المسودة : ص ٥٧٥ ، المستصفي : ٦٥/١ ، فواتح الرحموت : ٦١/١ ، التعريفات : ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، شرح الكوكب المنير : ٣٤٥/١ .
- (٢) اي توعد بالعقاب على تركه .
- (٣) اي وبما يخاف على تاركه من العقاب . وانما نوع ذلك فرارا من اعتراضات الخصم .
- (٤) هذا اشارة الى الاعتراضات الواردة على تعريف الواجب فقد اعترض على التعريف الاول بجواز العفو من الله تعالى عن العبد فلا يحصل العقاب . وعلى الثاني بصدق ايعاد الله تعالى ، وعلى الثالث بما يشك في وجوبه . وانظر احكام الآمدي : ٩٧/١ ، المستصفي : ٦٥/١ - ٦٦ .
- (٥) اي وعرفه القاضي ابوبكر الباقلاني بتعريف مفاهيم ، حيث قال : الواجب : ما يذم تاركه شرعا بوجه ما .
- وقصد بقوله " بوجه ما " أن يشمل الواجب المخير ، فانه يلام على تركه مع بدله . والواجب الموسع ، فانه يلام على تركه مع ترك العزم على امتثاله .
- وفيه من فحوى كلام الغزالي انه ارتضى هذا التعريف . انظر المستصفي ٦٦/١ .
- (٦) شرط الحد : الاطراد والانعكاس . فالاطراد هو : أن يمتنع وجود الحد ، وجد المحدود والانعكاس هو : أنه اذا اعدم الحد ، اعدم المحدود . لانه لو لم يكن مطردا ، لما كان مانعا ، لكونه أعم من الحدود . ولو لم يكن منعكسا ، لما كان جامعا ، لكونه أخص من المحدود . والقاضي في تعريفه راعا العكس ، فأخل بالطرد .
- انظر : كشف الاسرار ٢١/١ ، اصول السرخسي ١٧٦/٢ .
- (٧) وفي ب : فاختل .

تنبيه :

وعلى هذا فالفرض والواجب مترادفان (١) ، وعندنا متباينان ، فالفرض (٢) لغة : التقدير والقطع ، والوجوب (٣) السقوط والاضطراب ، وفي العرف : الفرض الثابت بمقتوع به ، والواجب : بمظنون وحكم الفرض : اللزوم علما وعملا فيكفر جاحده ويفسق تاركه بغير عذر ، وحكم الوجوب : اللزوم عملا فلا يكفر جاحده ، ويفسق تاركه ان إستخف بسببه لا إن تأول واعترض : بأن الاختلاف (٥) في طرق اثبات الحكم ليكون هذا معلوما وذلك مظنونا لا يوجب اختلاف ما يثبت به ، ولهذا فان اختلاف طرق الواجبات في الظهور والخفاء والشدة والضعف لا يوجب اختلاف الواجب من حيث

(١) أي اسمان لشيء واحد عند الجمهور ، خلافا للحنفية ، حيث فرقوا بين الفرض ، والواجب ، فقالوا : الفرض : ما ثبت بدليل قطعي . والواجب : ما ثبت بدليل ظني .

انظر اختلافهم في :

احكام الامدى (١/٩٨-٩٩) ، المستصفي (١/٦٦) ، المنخول ص ٧٦ ،
التمهيد للأسنوي ص ٧ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢/٣٠٣-٣٠٤ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني (١/٨٨) ، أصول السرخسي
١/١١٠-١١٢ ، نهاية السؤل (١/٤٣-٤٤) ، مناهج العقول (١/٤٣) ،
مختصر بن الحاجب (١/٢٢٨) ، مختصر الطوفي ص ١٩ ، روضة
الناظر ص ١٦ ، التعريفات ص ١٦٥ ، ٢٤٩ ، شرح المنار لابن ملك

ص ٥٨١-٥٨٥ ، حاشية الرهاوي ص ٥٨١-٥٨٥ .
(٢) أنظر تعريف الفرض لغة في : المصباح المنير ٢/١٢٣ ، مختار الصحاح
ص ٤٩٨ .

(٣) تقدم تعريفه لغة واصطلاحاً قريباً .

(٤) وفي ب : فاعترض .

(٥) انظر توضيح هذه الاعتراضات في احكام الامدى (١/٩٨-٩٩) .

هو هو ، واختلاف طرق النوافل لا يوجب اختلاف حقائقها (١) . وأجيب (٢) بأن اختلاف الدليل في اثبات العلم والظن اختلاف في ماهية الحكم لتباين المعلوم والمظنون ، والاختلاف في الشدة والضعف وطرق النوافل في لواحق الماهية بعد ثبوتها .

فروع :

فمطلق القراءة فرض بالمقطوع * اقرؤا ماتيسر * (٣) والفاتحة (٤)

- (١) في ب : طرق حقائقها .
- (٢) أجاب الاحناف عن اعتراض الشافعية السابق ، بانه : ان أرادوا ترادفهما من حيث اللغة ، فباطل ، وان أرادوا من حيث الحكم ، فباطل ايضا . لما بينا من التفاوت بين حكميهما .
- انظر تفصيل هذا الجواب في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٠٣/٢ ، اصول السرخسي : ١١٢/١ - ١١٣ .
- (٣) الآية " ٢٠ " من سورة المزمل ، وصوابها * فاقروا * .
- (٤) اختلف العلماء في تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة :
- فذهب الامام احمد والشافعي ومالك وأصحابهم : الى انه تتعين قراءة الفاتحة في الصلاة ، ولا تجزى الصلاة بدونها ، واحتجوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت وحديث ابي هريرة الآيتين ، وغيرهما .
- ونذهب الامام ابو حنيفة ومن وافقه من أصحابه وغيرهم الى : انها لا تتعين ، بل مهما قرأ به من القرآن ، اجزه في الصلاة .
- واحتجوا على ذلك بعموم قوله تعالى : * فاقروا ماتيسر من القرآن * وما ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة في قصة المسي في صلاته ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن " . الحديث ، قالوا : فأمره بقراءة ماتيسر ، ولم يعين له الفاتحة ، ولا غيرها ، فدل على عدم تعيينها .
- انظر الخلاف في هذه المسألة ، وسببه ، وادلة كل فني :
- اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٠٤/٢ ، اصول السرخسي :
- ١١٢/١ - ١١٣ ، ٨٤/٢ ، كتاب الأم : ٩٣/١ ، مختصر المزني :
- ٧١/١ ، المغني لابن قدامة : ٤٧٦/١ ، بداية المجتهد : ١٢٨/١ - ١٢٩ ، احكام القرآن لابن العربي : ٤/١ ، احكام القرآن للجصاص :
- ٢٠/١ - ٢٦ ، تفسير ابن كثير : ١٢/١ ، شرح النووي على مسلم :
- ١٠٢/٤ - ١٠٩ ، نيل الأوطار : ٢٣٤/٢ - ٢٣٧ ، فتح الباري :
- ٢٤١/١ - ٢٤٣ ، شرح التبريزي : لوحة (١٦٢) .

واجبة بالمظنون " لاصلاة الا بفاتحة الكتاب " (١) ، كل صلاة بغير فاتحة الكتاب خداج " (٢) فوجب العمل على انه اكمال للأول (٣) ، وكذا مطلق الركوع (باركعوا) (٤) والتعديل واجب بخبر الواحد ، وكذا مطلق الطواف

(١) رواه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود وابن ماجه والنسائى والشافعى والدارى واحمد من حديث عبادة بن الصامت ، ولفظه : " لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " وفي رواية لمسلم : " لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن " وعند الدارمى " من لم يقرأ بأمر الكتاب فلا صلاة له " وصححه الترمذى .

انظر : صحيح البخارى مع فتح البارى : ٢٣٧/١ ، صحيح مسلم بشرح النووى : ١٠٠/٤ ، سنن الترمذى : ٢٥/٢ - ٢٦ ، سنن ابى داود : ١٨٨/١ ، ١٨٩ ، سنن ابن ماجه : ٢٧٣/١ ، سنن النسائى : ١٠٦/٢ ، كتاب الأم : ٩٣/١ ، سنن الدارمى : ٢٨٣/١ ، مسند احمد : ٢٤١/٢ ، وانظر نيل الاوطار : ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ .

(٢) رواه مسلم والنسائى وابن ماجه من حديث ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ثلاثا ، غير تمام ، فقيل لأبى هريرة : انا نكون وراء الامام . فقال : اقرأ بها في نفسك " الحديث .

وفي رواية لمسلم : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا " . ورواه الترمذى عن علي بن ابى طالب موقوفا بلفظ : " كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، فهي خداج غير تمام "

انظر : صحيح مسلم : ١٠١/٤ ، ١٠٤ ، سنن النسائى : ١٠٥/٢ ، سنن ابن ماجه : ٢٧٣/١ ، سنن الترمذى : ٢٦/٢ ، وانظر نيل الاوطار : ٢٣٨/٢ .

(٣) اى ان قوله عليه الصلاة والسلام : " لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " اوجب العمل بخبر الواحد على وجه لا يلزم منه تغيير موجب الكتاب ، وذلك بأن يجعل قراءة الفاتحة واجبة ، يجب العمل بها ، من غير ان يكون فرضا ، ليتقرر الكتاب على حاله ، ويحصل العمل بالدليلين على مرتبتهما .

كشف الاسرار : ٣٠٤/٢ ، اصول السرخسى : ١١٢/١ - ١١٣ .
(٤) اى ثابت بالنص المقطوع به ، وهو قوله تعالى : * يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ، واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون * الآية "٧٧" من سورة الحج . والرجوع منه الى الاعتدال واجب بخبر الواحد ، وكذا الطمأنينة فى الركوع وغيره من الاركان واجبة بخبر الواحد ، وهو خبر المسمى " صلته . متفق عليه . انظر : فتح البارى شرح صحيح البخارى : ٢٣٧/١ ، صحيح مسلم : ١٠٦/٤ - ١٠٧ ، ومنه : ماروى عن ابى مسعود الانصارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاتجزى صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه فى الركوع والسجود " رواه الخمسة . وصححه الترمذى : انظر سنن الترمذى : ٥١/٢ - ٥٢ .

(وليطوفوا) (١) مع الطهارة ، وكذا تأخير المغرب الى العشاء بمزدلفة واجب (٢) ، فان صلى في الطريق أعاد عند ابي حنيفة ومحمد " رضي الله عنهما " (٣) عملا به (٤) ، فان اهل فطلع الفجر لم يعد لخروج وقت العشاء الذي وجب التأخير اليه ، فلو وجبت الاعادة بعده لحكم بفساد المغرب . بخبر الواحد والصحة ثابتة بالمقطوع ، وكذلك الحطيم (٥) من البيت بخبر الواحد ، فوجب الطواف به احتياطا ، ولم يصح التوجه اليه وحده لثبوته بالكتاب (٦) .

- (١) أي ان الطواف بالبيت العتيق فرض بالكتاب ، وهو قوله تعالى : * وليطوفوا بالبيت العتيق * الآية " ٢٩ " من سورة الحج . والطهارة له واجبة بخبر الواحد ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " الطواف بالبيت صلاة " ولما روت عائشة رضي الله عنها : " ان اول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم انه توضأ ثم طاف بالبيت " متفق عليه . قال الامام الشوكاني : ولما كان هذا الفعل بيانا ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " خذوا عني مناسككم " ، صلح للاستدلال به على الوجوب على مذهب من يرى الطهارة شرط في الطواف .
نيل الاوطار : ٥٢/٥ .
- (٢) اي بخبر الواحد ، ومنه حديث جابر رضي الله عنه : " ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى المزدلفة ، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد واقامتين ولم يسبح بينهما شيئا " الحديث رواه مسلم . انظر صحيح مسلم ٣٠٠-٣٢٢ .
- (٣) زيادة من ب .
- (٤) اي بخبر الواحد . . . انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٣٠٥/٢ .
- (٥) الحطيم في اللغة : فعيل ، من حطم يحطم ، وبابه ضرب ، يقال : حطمه ، اذا كسره . والمراد به هنا : جدار حجر الكعبة ، المسمى بحجر اسماعيل انظر مختار الصحاح ص ١٤٣ ، والمصباح المنير ١٥٣/١ واصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٠٧/٢ .
- (٦) اي لثبوت التوجه الى الكعبة بالكتاب وهو قوله تعالى : * قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وان الذين اوتوا الكتاب ليعلمون انه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون * سورة البقرة : الآية " ١٤٤ " .

الفقهاء في الواجب (١) المخير كخصال الكفارة أنه واحد (٢) يعينه

(١) ينقسم الواجب بحسب الأمور به الى : واجب معين ، والى واجب مخير ، وبحسب وقته الى : مضيق ، وموسع ، وبحسب الأمور الى : واجب على التعيين ، وواجب على الكفاية ، وسيتكلم المصنف على كل واحد على حدة . وقد بدأ بالكلام على الواجب المخير .

(٢) الوجوب : قد يتعلق بشي معين ، كالصلاة والحج ، فيسمى واجبا معينا . وقد يتعلق بواحد من جملة أمور معينة ، فيسمى واجبا مخيرا وعبر عنه بعضهم : بواحد منهم ، من أمور معينة ، كخصال الكفارة . وقد اختلف العلماء :

فذهب جمهور الفقهاء والاصوليين الى ان الواجب واحد لا يعينه * يعينه فعل المكلف .

وذهب جمهور المعتزلة ومن وافقهم الى : أن الكل واجب على التخيير ، وقصدوا بذلك : انه لا يجوز للمكلف الا خلال جميعها ، ولا يلزم الجمع بينها ، ويكون فعل كل واحد منها موكولا الى اختياره ، لتساويها في وجبه الوجوب . هذا ما فسر به ابو الحسين البصري ، مذهب اصحابه في المعتمد :

٠ ٨٥ - ٨٤ / ١

قال الامام الاسنوي : وهذا يعينه هو قول الفقهاء ، ولا خلاف في المعنى : نهاية السؤل : ٠ ٧٧ / ١

وقيل : الواجب معين عند الله تعالى ، غير معين عندنا ، ويسقط الوجوب بفعله ، أو فعل غيره . قال الاسنوي : وهذا القول يسمى قول التراجم . لان الاشاعة يروونه عن المعتزلة ، والمعتزلة يروونه عن الاشاعة . ولما لم يعرف قائله ، عبر عنه " بقيل " وهذا المذهب باطل ، لان التكليف يعنى عند الله تعالى ، غير معين للعبد ، ولا طريق له الى معرفته بعينه من التكليف بالمحال . وسلك القاضي البيضاوي طريقاً أخرى في ابطاله ، وهو ان مقتضى التعيين : انه لا يجوز العدول عن ذلك الواحد المعين . ومقتضى التخيير : جواز العدول عنه الى غيره ، والجمع بينهما متناقض ، فاذا ثبت احدهما ، بطل الآخر ، والتخيير ثابت بالاتفاق . فبطل التعيين .

انظر : التمهيد للاسنوي ص ١٤ ، نهاية السؤل : ٠ ٧٧ / ١ - ٧٨ ،

والمنهاج : ٠ ٧٤ / ١

وانظر المذاهب في الواجب المخير وادلة كل فريق ومناقشتها في احكام

الآمدى : ٠ ١٠٠ / ١ - ١٠٤ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البنانسي

وتقرير الشرييني : ٠ ١٧٥ - ١٨٠ ، نهاية السؤل : ٠ ٧٦ / ١ - ٧٨ ،

مناهج العقول : ٠ ٧٦ - ٧٣ / ١ ، المعتمد : ٠ ٩٨ - ٨٤ / ١ ، تيسير التحرير :

٠ ٢١٣ - ٢١١ / ٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : ٠ ٣٠٠ / ١٩ وما بعدها

شرح تنقيح الفصول ص ١٥٢ - ١٥٥ ، المستصفي ٠ ٦٧ / ١ - ٦٨ ، العضد على

ابن الحاجب : ٠ ٢٣٦ / ١ ، السوداء ص ٢٧ ، اللمع ص ٩ ، فواتح الرحموت

٠ ٦٦ / ١ - ٦٨ ، مختصر البعلي : ص ٦١ .

فهل المكلف . والجبائي (١) وابنه (٢) : نه أن الكل واجب على التخيير ، وآخرون أنه واحد معين عند الله تعالى ويسقط بفعله أو فعل غيره .

لنأن الامر بواحد من (٣) اشياء جازع عقلا ، فانه يصح تكليف المولى عبده بكتابة هذا الكتاب أو ذاك على ان يشييه على ايهما كتب ويعاقبه بترك الجميع ، والنص دال عليه ، فانه لم يرد الكل ولا واحدا بعينه فتعين المبهم . اما الاول (٤) فلأن التخيير لو أوجب الجميع (٥) لوجب عتق الكل اذا وكله في اعتاق احد عبده ، والتزويج بالخاطبين اذا وكلته بأحدهما . واما الثاني فلأنه (٦) ينافي التخيير ، قالوا (٧) : غير المعين مجهول مطلقا فاستحال التكليف به لاستحالة وقوعه منه فوجب الكل او معين .

- (١) هو أبو علي : محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران ابن أبان - مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه - البصري المعروف بالجبائي ، احد أئمة المعتزلة ، كان اماما في علم الكلام . اخذه عن ابي يوسف : يعقوب بن عبد الله الشحام البصري . وعنه اخذ الشيخ ابو الحسن الاشعري علم الكلام . ولد سنة خمس وثلاثين ومائتين ، وتوفي سنة ثلاث وثلاثمائة . ومن مؤلفاته : متشابه القرآن ، كتاب المخلوق ، كتاب تفسير القرآن .
انظر ترجمته في : اللباب : ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، وفيات الاعيان : ٢٦٧/٤ - ٢٦٨ ، شذرات الذهب : ٢٤١/٢ ، الفهرست ص ٥٥ - ٥٧ ، فرق وطبقات المعتزلة ص ٨٥ ، طبقات ابن السبكي : ٢٥٠/٢ ، الانساب ١٧٦/٣ - ١٧٧ ، البداية والنهاية : ١٢٥/١١ .
- (٢) ابن ابي علي الجبائي هو : ابو هاشم ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ابن سلام بن خالد بن حمران بن ابان البصري المعتزلي ، المتكلم ابن المتكلم واليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتزال كما لابيه من قبله ، وكان مولده في سنة سبع واربعين ومائتين ، وتوفي في شعبان سنة احدى وعشرين وثلاثمائة ، ومن مؤلفاته : كتاب الجامع الكبير ، كتاب الابواب الكبير ، كتاب الابواب الصغير ، كتاب الجامع الصغير ، كتاب الانساب ، كتاب العوض ، كتاب المسائل العسكرية وغيرها .
انظر ترجمته في : البداية والنهاية : ١٧٦/١١ ، وفيات الاعيان : ١٨٣/٣ ، شذرات الذهب : ٢٨٩/٢ ، فرق وطبقات المعتزلة ص ١٠٠ ، اللباب : ٣٥٦/١ ، الانساب : ١٧٦/٣ ، الفهرست : ص ٢٤٧ ، تاريخ بغداد : ٥٥/١١ ، ميزان الاعتدال : ٦١٨/٢ .
- (٣) في ب : من الاشياء .
- (٤) اشارة الى خمسة اوجه ذكرها الآمدى في سياق الرد على الجبائي وابنه ومن وافقهما . انظر الاحكام : ١٠٠/١ - ١٠١ .
- (٥) في ب : الجمع .
- (٦) اي القول بايجاب الكل ينافي التخيير .
- (٧) اي المعتزلة : انظر ادلتهم في المعتمد : ٨٦/١ - ٨٧ ، وانظر اليها مع الجواب عنها في الاحكام : ١٠٢/١ - ١٠٨ .

قلنا : ممنوع فانه معلوم من حيث هو واجب واحد من ثلاثة وان أطلق عليه غير المعين لخصوصية احد الثلاثة فصح التكليف لامكان الوقوع . قالوا : (١) لولم يجب الكل لوجب واحد ، فان تعين انتفى التخيير او وقع بين واجب وغيره ، وان لم يتعين فواحد غير واجب فان تغاير الزم (٢) التخيير بين واجب وغيره . او اتحدا (٣) اجتمع الوجوب وعدمه (٤) ، قلنا : لازم في التزويج والاعتاق ، والحق أن الواجب غير مخير (٥) فيه لابهامه ، والتخيير فيه مجاز عن افراده ، والمخير فيه الافراد وليس بواجب ، وانا تعدد متعلق الواجب والمخير فيه تعددا ، كما لو حرّم واحداً وأوجب واحداً قالوا : يجب الكل ويسقط بالواحد اعتبارا بفرض الكفاية . قلنا : العقاب يترك واحد من ثلاثة معقول ، وعقاب واحد غير معين غير معقول ، والاجماع طس تأثيم الجميع هناك وتأثيمه بترك الواحد هنا . قالوا : لو ثبت لوجب كونه معلوما عند الله لاستحالة ايجاب ما ليس بمعلوم (٦) قلنا : يعلمه حسبا (٧) اوجبه وقد اوجبه غير معين فيعلمه كذلك . قالوا : يعلم ما يفعله المكلف فيوجبه لامتناع ايجاب ما علم عدم وقوعه . قلنا : ممنوع والا لما وجب على الكافر ما علم عدم وقوعه ولئن سلم منع أن المفعول بخصوصه هو الواجب للقطع بتساوي الخلق في الواجب وعدم اختلافه بالنسب .

مسألة :

الجمهور في الواجب الموسع (٨) كالظهر في وقتها ان جميعه

- (١) ساقطة من : ب
 - (٢) في ب : لزمه .
 - (٣) في ب : الحد ، وهو خطأ .
 - (٤) انظر : شرح التبريزي لوجه (١٦٩) .
 - (٥) في ب : غير المخير .
 - (٦) في ب : ما ليس معلوم .
 - (٧) في أ : حيثما .
 - (٨) الوقت المقدر للعبادة لا يخلو ، اما أن يكون بقدر الفعل ، وهو الوقت المضيق كصوم رمضان . أو أقل فلا يجوز التكليف به عند من لا يجوز التكليف بالمحال ، الا أن يكون الغرض التكميل خارج الوقت ، او أكثر من وقت الفعل ، وهو الواجب الموسع ، كأوقات الصلوات الخمس .
- وقد اختلف العلماء في الوقت الموسع من حيث ايقاع الفعل فيه على مذاهب :

وقت للأداء (١) ، والقاضي (٢) أن الواجب الفعل أو العزم وآخره متعين ،

== الأول : أن جميع اجزاء ذلك الوقت وقت لأداء ذلك الواجب فيه فيما يرجع الى سقوط
الفرض به ، وحصول مصلحة الوجوب .

وهو مذهب جمهور الشافعية والحنابلة وأكثر الفقهاء وجماعة من المعتزلة .
كالجبائي وابنه .

واختاره الامام الرازي وأتباعه وابن الحاجب .

والثاني : لا يجوز تركه في الجزء الاول الا بشرط العزم على الفعل في الجزء الثاني .

وهو مذهب القاضي الباقلاني واكثر الشافعية والمعتزلة ، واختاره الآمدي ،
وصححه النووي في شرح المذهب .

وقال السيف الآمدي : أثبتته أكثر اصحابنا والجبائي وابنه ، وهو العزم على

الفعل ، وانكره بعض المعتزلة ، كأبي الحسين البصري وغيره . كما انكره

امام الحرمين وشنع على القائلين به وعلى رأسهم القاضي ابو بكر الباقلاني .

والثالث : وقت الوجوب هو آخر الوقت ، وهذا خاص ببعض اصحاب ابي حنيفة ،
واختلفوا في وقوع الفعل قبل ذلك ، فمنهم من قال : هو نفل يسقط به

الفرض .

ومنهم من قال : ان بقي المكلف بصفة التكليف الى آخر الوقت ، كان مافعله

واجبا ، والا فنفل . وهو منسوب الى الكرخي . وحكي عنه : ان الواجب

يتعين بالفعل في أي وقت كان .

انظر المذاهب في الواجب الموسع مع الادلة ومناقشتها في :

احكام الآمدي : ١٠٥/١ - ١٠٨ ، المنهاج للبيضاوي : ٨٥/١ - ٨٩ ،

مناهج العقول : ٨٥/١ - ٩٠ ، نهاية السؤل : ٨٩/١ - ٩١ ، المحلى

على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ١٨٧/١ - ١٨٩ ،

المستصفي : ٦٩/١ - ٧٠ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٤١/١ ، المجموع

للنووي : ٤٧/٣ وما بعدها ، اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢١٩/١ -

٢٢٧ ، اصول السرخسي : ٣٠/١ - ٣٣ ، تيسير التحرير : ١٨٨/٢

وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٧٣/١ - ٧٥ ، مختصر الطوفي ص ٢١ ،

مختصر البعلي : ص ٦١ ، المدخل الى مذهب الامام احمد ص ٦٠ ،

المسودة : ص ٢٦ ، ٢٨ ، روضة الناظر : ص ١٨ ، البرهان :

٢٣١/١ - ٢٤٨ ، الاشباه والنظائر للسيوطي : ص ١٣ ، شرح تنقيح

الفصول : ص ١٥٠ - ١٥٢ ، التوضيح على التنقيح : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ،

التلويح على التوضيح : ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، المعتمد : ١٣٤/١ - ١٤٤ .

في ب : الأداء . (١)

هو ابو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته . (٢)

انظر تفصيل مذهبه في : العزم ، ورد امام الحرمين عليه في : البرهان :

٢٣٧/١ - ٢٤٠ .

ومن الشافعية (١) من عين أوله للاداء ، فان أخر فقضاء ، ومن الحنفية من عكس (٢)
 واذ ا قدم فنفل يسقط الغرض والكرخي (٣) : ان بقي بصفة المكلفين فما قدم
 واجب (٤) . وفخر الاسلام (٥) رحمه الله (٦) ما ذكره في التقسيم بعد (٧)

- (١) قال ابن السبكي : وقيل وقت أدائه الأول من الوقت ، لوجوب الفعل بدخول
 الوقت ، فان أخر عنه فقضاء وان فعل في الوقت ، حتى يأثم بالتأخير عن
 أوله كما نقله الامام الشافعي رحمه الله عن بعضهم . انظر : جمع الجوامع
 وشرح الجلال المحلي عليه : ١٨٨/١ ، احكام الامدى : ١٠٥/١ ،
 نهاية السؤل : ٩٠/١ - ٩١ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٤١/١ ، فواتح
 الرحموت : ٧٤/١ ، تيسير التحرير : ١٩١/٢ .
- (٢) فجعل وقت الوجوب آخر الوقت ، فان قدمه على آخر الوقت كان نفلا مسقطا
 للغرض ، وهو قول مشايخ العراق من الحنفية . وقد تقدم تقريره عند ذكر
 المذاهب في هذه المسألة .
- انظر : اصول السرخسي : ٣١/١ ، كشف الاسرار : ٢١٩/١ .
- (٣) تقدم تقرير مذهب الكرخي في الواجب الموسع . واليك ترجمته :
 هو ابو الحسن عبيدالله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي ، من اهل
 كرخ جدان ، الفقيه العراقي ، انتهت اليه رئاسة اصحاب ابي حنيفة بعد
 ابي حازم ، وابي سعيد البردعي ، وانتشر اصحابه . قال عنه ابن النديم :
 هو من يشار اليه ، ويؤخذ عنه ، وعليه قرأ المبرزون من فقهاء الزمان ، وكان
 اوحد عصره ، غير مدافع ، ولا منازع .
 وكان مولده سنة ستين ومائتين ، وتوفي ليلة النصف من شعبان سنة اربعين
 وثلاثمائة .
- وله من الكتب : كتاب المختصر في الفقه ، ومسألة الاشربة وتحليل نبيذ التمر .
 انظر ترجمته في : الانساب : ١٠ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، الجواهر المضئئة :
 ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ ، الفهرست : ص ٢٩٣ ، اللباب : ٩١/٣ ، تاريخ
 بغداد : ١٠ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، البداية والنهاية : ١١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ،
 لسان الميزان : ٩٨/٤ ، شذرات الذهب : ٢ / ٣٥٨ ، هدية العارفين :
 ١ / ٦٤٦ ، تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٥٥ ، طبقات الفقهاء للشيرازي :
 ص ١٤٢ ، معجم البلدان : ٤ / ٢٥٦ ، كشف الظنون : ١ / ٥٦٣ ، ٥٧٠ .
- (٤) انظر تفصيل مذهب الكرخي في اصول السرخسي : ٣٢/١ .
- (٥) هو فخر الاسلام البزدوي ، وقد تقدمت ترجمته .
- (٦) زيادة من (ب) .
- (٧) سيذكر مذهب البزدوي في التقسيم الذي يلي هذه المسألة .

قالوا : الأمر (١) افاد الجميع ان ليس المراد تطبيق اجزاء الصلاة على اجزاء الوقت ولا تعيين جزء ، لانتفاء دلالة اللفظ فالتخصيص والتخيير تحكم ، ولأنه لو تعين من الموسع جزء فما تقدمه غير صحيح وما تأخر قضاء فيلزم العصيان . القاضي (٢) : هو مخير (٣) في أول الوقت بين الفعل والعزم ، فاذا أتى بأحدهما لم (٤) يعصى كخصال الكفارة . اجيب بأنه أول الوقت ممثل لأنه متصل لأنه آت بأحد الأمرين وبأنه لو كان العزم بدلا وقد أتى به سقط المبدل كما في سائر الابدال ووجوب (٥) العزم على فعل كل واجب مضيقا (٦) او موسعا من احكام الايمان . وقال المعين (٧) للآخر : لو وجب من أوله لعصى بالتأخير لتركه الواجب بغير عذر . اجيب بأنه مؤخر لا تارك مطلقا وله التأخير والتعجيل .

-
- (١) يشير الى قوله تعالى : * أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا * الآية " ٧٨ " من سورة الاسراء . وقوله تعالى : * أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين * الآية " ١١٤ " من سورة هود . بالاضافة الى الاحاديث التي وردت في تحديد وقت الصلاة ، وهي معروفة ، موجودة في مضانها .
- (٢) اشارة الى دليل القاضي ابي بكر الباقلاني ، وقد أشرت الى موضعه في البرهان فيما تقدم .
- (٣) في ب : غير مخير ، وهو خطأ .
- (٤) سقطت " لم " من ب .
- (٥) في ب : ووجب .
- (٦) في ب : مضيقا كان أو موسعا .
- (٧) وهم بعض الحنفية ، وقد تقدم ذكر مذهبهم ، مع الاشارة الى حجتهم .

العبادة اما غير موقفة (١) وتجب على التراخي، (٢) خلافا للكرخي (٣) ،
أوموقفة ووقتها اما ظرف للمؤدى وشرط للاداء وسبب للوجوب كوقت الصلاة فانه يفضل (٤) عنها

(١) كالنذر بالصدقة المطلقة والصوم المطلق ، كما لو قال : لله علي نذر أن
اتصدق بمائة ريال او قال : لله علي أن اصوم يوما . فهذا غير متعلق
بوقت محدد ، ولكنه نذر يجب الوفاء به ، وقد اختلفوا فيه ، هل الوجوب
على الفور ؟ ام على التراخي ؟
فذهب ابو الحسن الكرخي في جماعة الى ان الأمر المطلق يوجب الاداء على
الفور . ونسبه التبريزي وغيره الى بعض اصحاب الشافعي ، كالصيرفي والغزالي
وهو غير دقيق ، لانني رجعت الى المستصفي في باب : موجب الامر ومقتضاه .
فلم أجد الغزالي قائلًا بالفور ، فانه قال : قوله : صم . كما انه في نفسه
يتردد بين الوجوب والندب ، فهو بالاضافة الى الزمان يتردد بين الفور
والتراخي . ٢/٢ .
وقال في ص ٩ : والمختار : انه لا يقتضي الامتثال ، ويستوى فيه البدار
والتراخي .

وذهب جمهور الاصوليين والفقهاء من الحنفية وغيرهم الى : ان الامر المطلق
عن الوقت على التراخي ، فلا يثبت حكم وجوب الاداء على الفور بمطلق الأمر .
وتوقف فيه قوم .

انظر الخلاف في العبادة المطلقة عن الوقت - وهو مبني على الخلاف في الامر
المطلق هل هو على الفور ؟ ام على التراخي - في : اصول البزدوى وكشف
الاسرار : ١٤٦/١ ، ٢٥٤ - ٢٥٦ ، اصول السرخسي : ٢٦/١ - ٣٠ ،
تيسير التحرير : ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، فواتح الرحموت : ٦٩/١ ، المستصفي :
٢/٢ - ٩ ، شرح التبريزي لوجه (١٧٢) التوضيح على التنقيح :
٢٠٢/١ ، التلويح على التوضيح : ٢٠٢/١ وما بعدها ، المنهاج :
٤٤/٢ - ٤٧ ، مناهج العقول : ٤٤/٢ - ٤٧ ، نهاية السؤل
٤٧/٢ - ٤٩ ، المعتمد : ١٢٠/١ وما بعدها . شرح تنقيح الفصول
ص ١٢٨ ، وما بعدها .

(٢) ويكون خيار التعيين الى المكلف .

(٣) تقدمت ترجمته قريبا . وانظر تفصيل مذهبه في هذه المسألة في :

اصول السرخسي : ٢٦/١ .

(٤) لأن المكلف اذا أدى الصلاة في بعض الوقت ، بقي بعض آخر من الوقت فاضل
على ما فعل فيه ، فعلم انه ظرف ، ان لو كان معيارا ، لاستغرق فعله جميع
الوقت ، كالصوم ، فلا يفضل من الوقت شي .

انظر اصول السرخسي : ٣٠/١ .

وتفوت بقوته ويمتنع تقديمها وتتبعه في وصفه. أو سبب (١) ومعيار كالصوم فانه مقدر به وشهود الشهر سبب مطلقا ، ولهذا صح صوم المسافر عن الغرض ، او معيار لا سبب (٢) كالنذر والكفارة والقضاء ، أوله من كل (٣) حظ وهو المشكل كوقت الحج (٤) فانه فاضل فأشبه الصلاة ، ولا يتصور في العام الا حجة فأشبه الصوم ووقت الأداة أيضا مشتبه فانه فرض العمر ، وفي تعيين العام الأول خلاف (٥) والمؤخر الى الثاني مؤد اجماعا . اما الأول (٦) فلا يمكن اضافة السببية الى مجموع الوقت والا فالأداة بعده خارج عن الوقت ، وفيه تقديم على مجموع السبب فوجب البعض (٧)

- (١) انظر تفصيله ومثاله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٣٠/٢ - ٢٣١ ،
فتح الغفار بشرح المنار : ٧٢/١ ، التلويح على التوضيح : ٢٠٨/١ ،
(٢) انظر : تفصيله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢١٤/١ ، ٢٤٧ ،
اصول السرخسي : ٣٦/١ وما بعدها ، التلويح على التوضيح : ٢١٢/١ ،
فتح الغفار بشرح المنار : ٧٢/١ .
(٣) أى من كل واحد من الظرف ، والمعيار حظ .
(٤) قالوا : ان وقت الحج مشكل ، لانه لم يعلم أن وقته موسع مطلقا ، او مضيق ،
ان له شائبتان من الطرفين ، ولذلك دخل في الاشكال . والاشكال فسي
الحقيقة في وقته ، لا في نفس الحج .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ وما بعدها ، اصول
السرخسي : ٤٢/١ - ٤٤ ، شرح التبريزى لوحة (١٧٣) ، التلويح
على التوضيح : ١١٢/١ .
(٥) يشير الى الخلاف الجارى بين ابي يوسف ، ومحمد ، حيث قال ابو يوسف :
تتعين أشهر الحج من السنة الأولى للأداة اذا تمكن منه .
وقال محمد : لاتتعين ، ويسعه التأخير .
وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان . ذكر ذلك الامام السرخسي فسي
اصوله ، وبين حجج كل بالتفصيل .
انظر : ٢٩/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ ،
وما بعدها . التلويح على التوضيح : ٢١٢/١ .
(٦) اى النوع الأول ، وهو ما جعل الوقت فيه ظرفا للمؤدى ، وشرطا للأداة ،
وسببا للوجوب .
(٧) وهو ما يسبق الأداة ، حتى يقع الأداة بعد سببه ، ان ليس بعد الكل
جزء مقدر ، فوجب الاقتصار على الأدنى .
انظر تفصيل هذا النوع وأمثله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢١٤/١
واصول السرخسي : ٣٠/١ - ٣١ .

ولهذا وجب فرض الوقت على من أسلم (١) أو طهرت وأيامها عشرة (٢) آخر جزء (٣) وأول الأجزاء موجود لا مزاحم (٤) له ، فكان أولى بالسبب لصحة الأداء لكن لا على التضييق (٥) فليس من ضرورة نفس الوجوب الأداء للحال واعتبر بالثمن والمهر يجهان بالعقد والأداء بالطلب ، والمكلف مخير بين التعجيل والتأخير فكان (٦) الوجوب بالسبب والأداء بالخطاب وانما تعين (٧) اذا تضيّق الوقت ولهذا لم يكن على من مات قبل التضييق فرضه (٨) فاذا فات الجزء الأول ولم يتصل به الأداء انتقلت السببية الى الثاني وهلم جرا ، لأنه لما لم تضاف الى المجموع كان الجزء المتصل به الأداء أحق فاذا انتهى الى آخر الوقت خوطب بالأداء واستقرت السببية واعتبر حال ذلك الجزء ، فان كان صحيحا كان الوجوب كاملا كما في الفجر فيفسد باعتراض الطلوع

- (١) أي ان الكافر اذا أسلم وجزء من الوقت باق ، لزمه فرض الوقت - اي قضا لوجود السبب حال صيرورته أهلا للوجوب .
انظر : اصول البيهقي : ٢١٥/١ .
- (٢) في أ : عشر
- (٣) قال محمد بن الحسن في امرأة أيام اقراءها عشرة ، فانقطع دمها وباق من الوقت شيء قليل أو كثير : لزمها قضاء تلك الصلاة .
وقال شمس الأئمة السرخسي : الجزء الذي تدركه من الوقت بعد الحيض لا يوجب عليها الصلاة ، والجزء الذي يدركه المسافر بعدما صار مسافرا لا يوجب عليه الا ركعتين .
انظر : اصول السرخسي : ٣٣/١ ، ٣٤ ، شرح التبريزي لوحة ١٧٤ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار : ٢١٥/١ .
- (٤) أي ان الجزء الاول من الوقت هو الاصل ، لأنه موجود ، واعداءه حال وجوده معدوم ، فلا مزاحمة للجزء الأول ، ان المعدوم لا يزاحم الموجود .
- (٥) أي لا يلزم من ضرورة الوجوب ، وصحة الأداء في الذمة تعجيل وجوب الأداء في الحال ، فانه ينفك عنه .
انظر : اصول السرخسي : ٣٣/١ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار : ٢١٦/١ شرح التبريزي : لوحة (١٧٤) .
- (٦) في ب : وكان .
- (٧) في ج : وانما يتعين .
- (٨) قال فخر الاسلام : ولهذا قلنا : اذا مات قبل آخر الوقت ، لاشي عليه ، وهو كالتائم والمغشى عليه اذا مر عليهما جميع وقت الصلاة ، وجب الاصل ، وتراخي وجوب الاداء والخطاب .
اصول البيهقي : ٢١٦/١ ، وانظر اصول السرخسي : ٣٣/١ .

أو فاسدا كالعصر تنشأ (١) وقت الكراهة (٢) كان ناقصا فلم تفسد (٣) بالطروب، ولا يلزم ما اذا ابتدأها أول الوقت واعترض الاحمرار فانها لا تفسد لأن الشرع أباح تعميم الوقت بالأداء، ومن ضرورته الحكم بالصحة لتعذر التحرز، وأذا خلا الوقت عن الأداء أمكنت الاضافة الى المجموع لانتفاء ضرورة النقل الى الجزء فيظهر في العصر تقضى (٤) وقت الاحمرار لا يصح لوجوبها كاملة (٥) سبب (٦) كامل فلا تقضى ناقصة. ومن احكامه اختيار الايقاع في الاجزاء والتعيين بالفعل (٧) كخصال الكفارة وتأخيرها عن الوقت موقوت ولا تنفى شرعية فرض الوقت شرعية غيره لكونه ظرفا (٨). والنية شرط (٩) وتعيينها ايضا لعدم التعيين بمطلق الاسم، ولا يسقط التعيين بالتضييق لانه (١٠) يعارض تقصير المكلف. واما الثاني (١١) فحكمة انتفاء شرعية غيره معه ضرورة كونه معيارا فلا يجتمع فيه وصفان. فقال ابو يوسف (١٢)، ومحمد (١٣) "رحمهما الله" (١٤) لو ادى المسافر واجبا عليه أو تنفل فيه لم

- (١) في ب: "وتنشأ" بزيادة واو.
(٢) انظر تفصيل ذلك في اصول السرخسي: ٣٤/١، اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٢٦/١.
(٣) في ب: يفسد.
(٤) في ب: يقضى.
(٥) هذا في قضاء الغائبة، اما الاداء فما ذكر اعلاه. قال السرخسي: ولا يدخل على هذا ما اذا انعدم منه الاداء أصلا ثم ادى في اليوم الثاني بعد ما احمرت الشمس فانه لا يجوز، لأنه اذا لم يشتغل بالاداء حتى مضي الوقت فحكم السببية يكون مضافا الى جميع الوقت وهو سبب صحيح تام "اصول السرخسي ٣٤/١، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٢٦/١ - ٢٢٨.
(٦) في ج: بسبب.
(٧) قال السرخسي: ومن حكم هذا الوقت أن التعيين لا يثبت بقوله، حتى لو قال: عينت هذا الجزء، ان لم يشتغل بالأداء بعده لا يتعين، لأن خياره لم ينقطع، وله أن يؤخر الاداء بعد هذا القول. ٣٥/١ من اصوله.
(٨) أي انه لا يمتنع صحة قضاء صلاة أخرى في وقت غيرها، لان الوقت ظرف للأداء. انظر المرجع السابق نفس الصفحة.
(٩) ومن حكمة اشتراط تعيين النية فيه، لأن منافعه لما بقيت على صفة تصلح لأداء فرض الوقت وغيره من الصلوات بها لم يتعين فرض الوقت مالم يعينه بالنية. انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٣٠/١.
(١٠) أي: لان سقوط التعيين بالتضييق يعارض تقصير المكلف.
(١١) أي النوع الثاني، وهو ما يكون الوقت معيارا له وسببا لوجوبه كصوم رمضان، لان ركن الصوم هو الاساك، ومقداره لا يعرف الا بوقته، فكان الوقت معيارا بمنزلة الكيل في المكيلات. انظر اصول السرخسي: ٣٦/١، واصل البزدوى وكشف الاسرار: ٢٣٠/١ - ٢٣١.
(١٢) ستأتي ترجمته عند الكلام على النوع الرابع: وهو الذي له من المعيار حظ، ومن الظرف حظ، في اخر هذه المسألة.
(١٣) انظر تفصيل قولهما في: اصول السرخسي ٣٦/١، اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٣٠/١ - ٢٣١.
(١٤) زيادة من "ب".

يجز لأن رخصة الفطر لا تجعل غير الفرض مشروعاً في وقته وقال ابو حنيفة رضي الله عنه - رخصة الترك لحقة تخفيفاً ، ومن التخفيف صحة القضاء فيه . ولأنه (١) غير مطالب بالأداء الآن فتتزل منزلة شعبان . والعلة الاولى (٢) تمنع النفل والثانية (٤) تسوغه ، وهما روايتان ، واطلاق (٥) النية توقع عن رمضان في الأصح لان العزيمة (٦) والرخصة لا تظهر (٧) بها والمريض (٨) يفارق المسافر في تعلق رخصة المريض بحقيقة العجز دونه فيقع صومه عن الفرض (مطلقاً) (٩) في الأصح .

تنبيه :

قال زفر " رحمه الله " (١٠) اذا تعينت المشروعية (١١) فما تصور فيه من امساك فرض لأنه هو المستحق على المكلف فلم يحتج الى تعيين ، كهبة النصاب (١٢) من الفقير ، قلنا (١٣) العبادة اختيارية (١٤) وقربة (١٥) قصدية ، وعدم صحة غير المشروع لكونه مشروع غير مشروع لا لاستحقاق المشروع وهبة النصاب مجاز عن الصدقة استحساناً .

- (١) زيادة من : ب .
- (٢) وفي ب : " لأنه " باسقاط الواو .
- (٣) وهي قوله : " رخصة الترك لحقه تخفيفاً ، ومن التخفيف صحة القضاء فيه " اي دون النفل ، لانه لا يتفق مع التخفيف ، بل هو تثقيل عليه ، ان يقيس الحقان - الاداء والقضاء - في ذمته . انظر أصول البزدوي وشرحه كشف الاسرار : ٢٣٢/١ .
- (٤) وهي قوله : " غير مطالب بالأداء الان فتتزل منزلة شعبان " فكما يجوز له القضاء فيه يجوز له النفل .
- (٥) بأن ينوي صياماً مطلقاً .
- (٦) وفي ب : لأن العزيمة تحققت .
- (٧) في ح : لا يظهر .
- (٨) انظر شرح التبريزي لوجه ١٧٧ - ١٧٨ .
- (٩) سقطت من : ب . (١٠) زيادة من "ب" .
- (١١) قال شمس الأئمة نقلاً عن زفر : ولما تعين صوم الفرض مشروعاً في هذا الزمان وركن الصوم هو الامساك ، فالذي يتصور فيه من الامساك مستحق الصرف إليه فلا تتوقف الصحة على عزيمة فيه ، بل على اي وجه اتى به يكون من المستحق . اصول السرخسي : ٣٧/١ ، وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢٣٤/١ .
- (١٢) اي كمن عليه الزكاة في نصاب بعينه اذا وهبه للفقير يكون موصياً للزكاة وان لم ينول هذا المعنى . انظر اصول السرخسي نفس الصفحة .
- (١٣) هذا رد لما ذهب اليه زفر من قبل اصحابه الحنفية . انظر : اصول السرخسي نفس الصفحة ، اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢٣٤/١ .
- (١٤) لان الواجب على العبد فعل هو قربة ، وذلك باختيار العبد وقصد به بلا جبر .
- (١٥) في أ : والقربة

تنبيهه :

فقال الشافعي " رحمه الله " (١) : لما كانت اختيارية وجب تعيين
الرمضانية (٢) ايضاً . قلنا : نعم (٣) الا ان العبادة متحدة في زمانها ، فكان (٤)
الاطلاق تقييداً (٥) ، والخطأ في الوصف (٦) غير مانع .

تنبيهه :

ولما وجب التعيين قال الشافعي رحمه الله : وجب من أوله (٧) لافتقاره
الى النية والعبادة متحدة فاذا خلا بعضها فسد (٨) فلم يفد اعتراضها من بعد
كما لو تأخرت عن الزوال والتهيئ لإيقاع لها قبلها فصح . قلنا (٩) : النية للقربة
والعبادة متحدة صحة وفساداً ودوامها وقرانها لأول جزء ساقط للعجز . المبيح لجواز
التقديم مع الفصل حقيقة والاتصال حكماً ، والعجز المبيح للتأخير مع الاتصال قائم فيمن

- (١) زيادة من (ب) .
(٢) أى يجب على المكلف تعيين الصوم بأنه عن رمضان لأن الصيام يقع عن رمضان
وعن غيره فلا بد من التعيين ليتضح القصد .
قال الجلال المحلي : النية شرط في الصوم ، وعبارة المحرر : لا بد من النية
في الصوم قال عميرة : حقيقة الصوم الاساك ، وهو لا يتميز عن الاساك العادي .
فاعتبر النية ركناً جزماً في تميزه .
وقال قليوبي تعليقا على قوله : " بل جزموا بأنها ركن الاساك " وذلك
لأن الصوم هو الاساك ، وهو لا يتميز عن غير رمضان الا بالنية . شرح الجلال
وحاشيتا قليوبي وعميرة عليه : ٥٢/٢ وما بعد ها . وانظر : كتاب الأم :
٨٢ - ٨١ / ٢ ، مختصر المزني بهامش الأم : ٤ - ٢ / ٢ .
(٣) اشارة الى الجواب عما ذهب اليه الشافعي : اى نعم ، الأمر على ما قلت أنه
لا بد من تعيين وصف النية ، كما لا بد للأصل منها ، الا أن النية المذكورة شاملة
للأصل والوصف لانه لما اتحد المشروع من الصوم في هذا الوقت ولا يحتمل
غيره تعين في زمانه فاصيب بمطلق الاسم بأن نوى الصوم مطلقاً .
شرح التبريزي : لوحة (١٧٨) .
(٤) في ب : وكان .
(٥) في أ : قيداً .
(٦) بأن ينوى القضاء أو الكفارة أو النذر .
(٧) قال المزني : قال الشافعي : ولا يجوز لاحد صيام فرض من شهر رمضان ، ولا نذر
ولا كفارة الا أن ينوى الصيام قبل الفجر . فأما في التطوع . فلا بأس ان اصبح
ولم يطعم شيئاً أن ينوى الصوم قبل الزوال . الخ
مختصر المزني بهامش كتاب الام : ٢ / ٢ ، وانظر الام : ٨٢ - ٨١ / ٢ ،
حاشية قليوبي وعميرة على شرح الجلال : ٥٢ / ٢ .
(٨) اى : اذا خلا بعض الصوم عن النية ، فسد الصوم ، لان أول الاجزاء صوم ايضاً .
فيفتقر الى النية .
(٩) انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢٣٩ / ١ - ٢٤٠ ، اصول السرخسي ٣٩ / ١ - ٤٠ .

أفاق أو أقام بعد الصبح ويوم الشك ، وللأول فضل الاستيعاب وللثاني فضل الاتصال فاستويا . والترجيح بالوجود اولى من الخال فكان (١) موجودا مع الكل حكما للاتحاد اقامة للأكثر مقام الكل .

تنبيه :

ومن هذا النذر المعين (٢) فانه لا يقبل صفة النقلية لاتحاد العبادة (٣) فصح بمطلق النية ومع الخطأ في الوصف (٤) ، ويتوقف مطلق امساكه عليه (٥) ، ولو أداه عن قضاء او كفارة صح لان تعيينه عمل في اعدام النقلية التي هي حقه لا في استعداد الوقت للقضاء والكفارة لانها حق الشرع ، واما الثالث (٦) فحكمه وجوب النية في الأكثر (٧) ويتوقف الامساك على المشروع في الوقت وهو النفل فوجب من أوله ولم يتوقف على الواجب لأن التعيين من العبد والتوقف لما عين بالشرع ، ولا يفوت لعدم تعيين الوقت (٨) ، وأما الرابع (٩) : فحكمه عند

- في أ و ج : وكان . (١)
مثل ان يقول : لله علي أن اصوم رجب ، او يوم الخميس ، واحترز بالمعين عن المطلق ، نحو قوله : لله علي أن اصوم يوما أو شهرا . (٢)
والشيء المتحد لا يقبل وصفين متضادين ، فصار واحدا من هذا الوجه فأصيب بمطلق الاسم . انظر اصول البزدوى : ٢٤٦/١ . (٣)
اي وصح مع الخطأ في الوصف ، بأن سماه بغير اسمه . (٤)
اي على صوم الوقت ، وهو المنذور . (٥)
قال شمس الائمة : وعلى هذا نقول فيمن نذر الصوم في وقت بعينه ، خارج رمضان أنه يتأدى منه بمطلق النية ، ونية النفل ، لان المشروع في الوقت قبل نذره عين ، وهو النفل ، وقد جعل له الشرع ولاية جعل المشروع واجبا بنذره ، فبمطلق النية يكون مصيبا للمشروع ، وهو المنذور بعينه . ونية النفل منه بعد النذر لغو . اصول السرخسي : ٣٨/١ . (٦)
اي النوع الثالث : وهو الذي فيه الوقت معيارا ، لا سببا ، فحكمه من حيث كونه قربه : اشتراط النية فيه ، مثل الكفارات الموقته بأوقات غير متعينة ، وكقضاء رمضان .
انظر تفصيل لهذا النوع وأمثله في اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٧/١
اصول السرخسي : ٤١/١ - ٤٢ ، شرح التبريزي : لوحة (١٨١) . (٧)
اي اكثر وقت الامساك . (٨)
في ج لعدم تعيين العبد . (٩)
اي النوع الرابع ، وهو الذي له من المعيار حظ ، ومن الظرف حظ ، ولذلك يسمى مشكلا كحجة الاسلام . انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ وما بعدها ، اصول السرخسي : ٤٢/١ - ٤٤ ،
شرح التبريزي : لوحة (١٨١) .

أبي يوسف (١) " رحمه الله " (٢) ايجابه مضيقا (٣) ، وعند محمد "رحم الله" (٤) موسعا بشرط عدم التفويت عن العمر ، وأثر الخلاف في الاثم ، وبنى بعضهم الخلاف على ان الأمر للغور عنده خلافا لمحمد " رحمه الله " ، والصحيح الاتفاق أن الأمر لا يفيد (٥) لكن محمد يقول نسبة اوقات الحج كل عام الى العمر نسبة أيام قضاء رمضان وانما تتعين ايامه بالفعل ، كذا ههنا وهو موافق اجماعا ، ولوتعين الأول كان قاضيا ولما صح فيه النفل ، واهو يوسف يجعل العام الاول كوقت الظهر لغرضه لتوجه الخطاب عند الامكان ولا مزاحم (الا بادراك عام ثان هو مشكوك فيه فلا مزاحمة) (٦) فتعين . وخالف ايام القضاء في أن ادراك اليوم الثاني ليس بمناد فتم بالتأخير ، كأنه ادرك (كل) (٧) لأيام فيتخير فلم يتعين أولها وانما جاز النفل لان الحكم بالتعيين للاحتياط فظهر في الاثم وانما كان في الثاني مؤمدا لأن تعيين الاول للشك في ادراكه

- (١) هو صاحب ابي حنيفة ، يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبيته الانصاري ، الكوفي ، قاضي القضاة . تفقه على ابي حنيفة .
- قال ابن النديم : وكان ابو يوسف يروى عن الأعشى وهشام بن عروة ، وكان حافظا للحديث ، ثم لزم ابا حنيفة فغلب عليه الرأي ، وولي القضاء ببغداد ، ولم يزل بها الى أن مات سنة اثنتين وثمانين ومائة في خلافة الرشيد .
- وقد صنف كثيرا من الكتب ، ومن أهم مصنفاته : كتاب اختلاف الامصار ، وكتاب الرد على مالك بن أنس ، وكتاب رسالته في الخراج الى الرشيد ، وكتاب الجوامع ، الفه ليحيى بن خالد يحتوي على أربعين كتابا ، ذكر فيه اختلاف الناس ، والرأي المأخوذ به . انظر ترجمته وآثاره العلمية في : الفهرست : ص ٢٨٦ ، تاريخ بغداد : ٢٤٢/١٤ - ٢٥٥ ، وفيات الاعيان :
- ٢٧٨/٦ - ٣٨٩ ، الهداية والنهاية : ١٨٠/١ - ١٨٢ ، شذرات الذهب : ٢٩٨/١ - ٣٠١ ، طبقات الحفاظ : ص ١٢٧ - ١٢٨ ، تذكرة الحفاظ : ٢٩٢/١ ، ميزان الاعتدال : ٤٤٧/٤ ، طبقات الشيرازي : ص ١٣٤ .
- (٢) زيادة من (ب) .
- (٣) قد تقدم ذكر الخلاف الذي جرى بين ابي يوسف ومحمد في هذه المسألة ، ولمزيد من الايضاح انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ - ٢٥١
- اصول السرخسي : ٤٢/١ - ٤٣ .
- (٤) زيادة من ب ، وكل ماورد من هذا القبيل فهو من (ب) فلا داعي الى التكرار فيه .
- (٥) اي لا يفيد الغور .
- (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
- (٧) سقطت من (ب) .

فاذا ادرك زال الشك وقام مقام الأول ، ومن حكمه (١) ان وقته ظرف فلم يمتنع شرعية غيره فيه ، فقلنا : ان التطوع (٢) يصح ممن لم يؤد الفرض خلافا للشافعي ويصح بمطلق النية على ان الحالة معينة للفرضية فان الظاهر ان لا يتنفل فيه من لم يؤد فرضه ، فان عين النفل بطلت الدلالة بالصریح بخلاف رمضان فان وقته معيار ولا مزاحم فيه فلغت نية النفل فيه لا باعتبار المؤدى بل بالنسبة الى الواجب .

تقسيمات : (٣)

على اصولنا (٤) الأداة (٥) في الموقت الاتيان بعين الواجب في وقته

- (١) أى ومن حكم النوع الرابع : أن وقت الحج ظرف لامعيار ، والدليل عليه أنه يفضل من أداء كل فعل فيه ، فوقت الوقوف بمعرفة زائد على الوقت ، وكذا وقت الطواف زائد عليه وكذا الرمي وغيرها . ولمزيد من الايضاح انظر شرح التبريزى لوجه (١٨٢) .
- (٢) معناه : ان من عليه حجة الاسلام ، يصح أن يحرم بالحج متطوعا ، مع انه لم يؤد الفرض . هذا عند الحنفية ، اما عند الجمهور ، فلا يصح منه التنفل قبل أداء حجة العمر . وقد عبر عن خلاف الجمهور بقوله : " خلافا للشافعي " انظر الخلاف في ذلك في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٥١/١ ، وما بعدها ، اصول السرخسي : ٤٣/١ - ٤٤ ، الأم : ١٠٥/٢ ، مختصر المزني : ٤٣/٢ - ٤٤ ، حاشية الشبراطسي على نهاية المحتاج : ٣٢١/٣ ، تحفة المحتاج : ٥٥/٤ ، منتهى الارادات لتقي الدين الفتوحى ٢٣٩/١ ، المغني لابن قدامة : ٢٤٥/٣ وما بعدها ، نيل الاوطار : ٣٢٧/٤ في ب : تقسيم .
- (٣) اي على اصول الحنفية . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٤/١ - ١٣٧ ، اصول السرخسي : ٤٤/١ - ٤٩ .
- (٤) يقال : أدى الأمانة الى أهلها ، تأدية ، اذا أوصلها ، والاسم : الأداء وهو عبارة عن اتيان عين الواجب في الوقت .
- (٥) ويأتي الأداء في اللغة بمعنى القضاء . فيقال : أدى ما عليه من الدين ، اذا قضا . كما يستعمل القضاء بمعنى الأداء ، قال الله تعالى في سورة الجمعة : * فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض * الآية . اي اذا أدت الجمعة . والاداء في الاصطلاح : عبارة عن الاتيان بعين الواجب في وقته المعين له - ان كان له وقت - ، والاتيان بعين الواجب مطلقا ، ان لم يعين له وقت فالأول : كالصلاة في وقتها ، والثاني : كأداء الزكاة والندار الواجب مطلقا . انظر تعريف الاداء ومباحثه في : المصباح المنير : ١٣/١ ، =

الشرعي وفي (١) غيرالمسوقت مطلقا ، وقضاء المسوقت به الاتيان بمثل الواجب خارج وقته وغيرالمسوقت مطلقا (٢) ، ومن الأداء كامل كصلاة الجماعة وقاصر كالمفرد حيث يسقط الجهر، والمسبوق ، ومثبه (٣) للقضاء (٤) كالمؤتم النائم والمحدث يتوضأ ويعود بعد فراغ امامه فانهم (٥) قالوا في مسافر اقتدى بمثله في الوقت فنام حتى فرغ الامام ثم سبقه حدث فدخل مصره للوضوء والوقت باق يقصر ، ولو تكلم أتم (٦) (ولو لم يفرغ أو كان مسبوقا يتم ولو تكلم أتم أيضا) (٧) والاصل انه

== مختار الصحاح : ص ١١ ، التعريفات : ص ١٥ ، شرح التبريزي : لوحة (١٨٣) ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٧/١ - ١٣٨ ، المستصفي ٩٥/١ ، وما بعدها ، منهاج الوصول : ٦٤/١ - ٦٦ ، نهاية السؤل : ٦٧/١ ، ٦٩ ، منهاج العقول : ٦٤/١ - ٦٧ ، فواتح الرحموت : ٨٥/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٧٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٣٢/١ ، التمهيد : ص ٩ ، تيسير التحرير : ١٩٨/٢ وما بعدها .

(١) سقطت الواو من (ب) .
(٢) اي فعله مطلقا عن ملاحظة الوقت .
(٣) اي وأداء مشبه للقضاء . كأداء شخص اقتدى بالامام ونام خلفه ، ثم انتبه بعد فراغه ، او احدث وهو مؤتم فذهب يتوضأ ثم عاد بعد فراغ الامام . فهو مؤتم باعتبار الوقت أداء . وباعتبار تدارك فوت ما التزمه من الأداء مع الامام بفرغه يشبه قضاء . انظر شرح التبريزي لوحة (١٨٣) ، واصل البزدوى : ١٤٧/١ .

(٤) في ب : بالقضاء .
(٥) اي مشايخ الحنفية :
قال الامام السرخسي في اصوله : " لو أن مسافرا اقتدى بمسافر ، ونام خلفه ، ثم استيقظ ونوى الإقامة ، وهو في موضع الإقامة ، او سبقه الحدث ، فرجع الي صرته وتوضأ ، فان كان ذلك قبل فراغ الامام من صلاته : صلى اربع ركعات وان كان بعد فراغه صلى ركعتين ، الا ان يتكلم ، فحينئذ يصلي اربعا ، لانه بمنزلة القاضي في الاتمام حكما ، ووجب القضاء بالسبب الذي به وجب الاداء فلا يتغير الا بما يتغير به الاصل " .

اصول السرخسي : ٤٩/١ ، وانظر اصول البزدوى : ١٤٨/١ - ١٤٩
في ب : أتم " ايضا " .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من ب .

موسى باعتبار الوقت قاض باعتبار فراغ الامام لأنه كأنه يقضي ما انعقدت له تحريمته
بمثله فوجب بالسبب الموجب للأصل فما لم يتغير الأصل لم يتغير المثل ، فيسأنا
لم يفرغ فوجد من المقتدي ما يوجب اكمال صلاته تمت بدخول المصر كونه (١) موسى
في الوقت (٢) ، وان وجد بعد فراغه فاعتراض الكمال على القضاء لا يغيره عن وصف
الاداء كما لو وجد المغير بعد خروج الوقت ، وانا تكلم بطل معنى القضاء فعاد الى
الاداء فتغير ، بالمغير لقيام الوقت بخلاف المسبوق لانه موسى ، ولهذا فان اللاحق
لا يقرأ ولا يسجد للسهو ، والمسبوق يأتي بهما لأنه قاض ما انعقد له احرام الجماعة.

تقسيم :

ومن القضاء (٣) ما هو بمثل معقول كقضاء الصوم والصلاة بمثلها مع سقوط
شرف الوقت ، وغير معقول كالغدية في الصوم وثواب الانفاق في الحج فالثلثة قائمة
نصا * فدية طعام مسكين * (٤)

- (١) في ب : لكونه .
(٢) قال فخر الاسلام البزدوى : " فاذا لم يفرغ الامام حتى وجد من المقتدي
ما يوجب اكمال صلاته ، تمت صلاته بنية اقامته او بدخول مصره ، لأنه موسى فسي
الوقت . فأما اذا فرغ الامام ثم وجد ما ذكرنا فانما اعترض هذا على القضاء دون
الأداء ، فاذا لم يتغير الأداء لم يتغير القضاء كما اذا صار قضاء محضاً
بالفوات عن الوقت ثم وجد المغير ، وانا تكلم فقد بطل معنى القضاء وعاد الامر
الى الأداء فتغير بالمغير لقيام الوقت ، بخلاف المسبوق .
اصول البزدوى : ١٤٩/١ ، وانظر نهاية السؤل : ٦٧/١ - ٦٨ .
(٣) هذا التقسيم في القضاء ، وهو على ثلاثة انواع :
١- قضاء محض بمثل معقول ، كقضاء الصوم الفائت وقضاء الصلاة الفائتة
بمثلها .
٢- قضاء محض بمثل غير معقول كالغدية في الصوم وثواب النفقة في الحج
باحجاج النائب ، لأننا لانعقل المماثلة بين الصوم والقدية لاصورة
ولا معنى فلم يكن مثلاً قياساً . وكذلك ليس بين افعال الحج ونفقة
الاجماع مماثلة بوجه ، لكننا جوزناه بالنص .
انظر اصول البزدوى : ١٥٠/١ .
٣- قضاء يشبه الاداء وقد مثل له المصنف في المتن .
انظر نفس المرجع : ص ١٥٧ ، واعتبره الامام السرخسي نوعان : قضاء
بمثل معقول ، وقضاء بمثل غير معقول . انظر اصوله : ٤٩/١ ،
وانظر تيسير التحرير : ٢٠٣/٢ - ٢٠٥ ، فواتح الرحموت :
٨٥/١ وما بعدها .
(٤) جزء من الآية " ١٨٤ " من سورة البقرة ، ونصها :
(*) اياما معدودات فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر وطس
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وان تصوموا خير لكم
ان كنتم تعلمون *

و " دين الله أحق " أن يقضى " (١) فيقتصر عليه ، ولهذا قال ابو حنيفة
وابو يوسف : اذا أدى خمسة زيوفا عن جياذ في الزكاة يجوز لأن الجودة لا مثل لها
صورة ولا معنى لعدم التقوم فسقطت (٢) وكذا لا يقضى (٣) الوقوف ولا الرمي
ولا الاضحية (٤) ، فان قيل أوجبتم (٥) التصديق بالعين او بالقيمة (٦) ؟

- (١) هذا جزء من حديث شريف اخرجه البخاري وسلم مع اختلاف في اللفظ ،
ولفظه في البخاري : " عن ابن عباس ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت : ان أمي نذرت أن تحج فماتت قبل ان تحج أفأحج عنها ؟
قال : نعم حجي عنها ، أرأيت لو كان على امك دين اكنت قاضيته ؟ قالت
نعم . قال : فاقضوا الذي له فان الله احق بالوفاء " .
انظر فتح الباري : ١٣ / ٢٩٦ .
- ولفظه في مسلم : " عن ابن عباس عن الفضل أن امرأة من خثعم قالت
يا رسول الله ان ابي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان
يستوي على ظهر بخيره . فقال النبي صلى الله عليه وسلم فحجي عنه " .
انظر صحيح مسلم : ٩ / ٩٨ .
- (٢) ولكن ذلك يكره ، لقوله تعالى : * ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون * ولذلك
احتاط محمد بن الحسن فأوجب قيمة الجودة ، من الدراهم والدنانير .
انظر : تفصيل رأى ابي حنيفة وصاحبيه في الجودة ، في : اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٥٣ / ١ ، اصول السرخسي : ٥٠ / ١ .
- (٣) في ب : " لا تقضى " بالتاء المثناة .
- (٤) لعدم المثل لهذه الاشياء . واما ايجاب الدم لترك الرمي فليس لانه مثل
الرمي نسا ، بل لجبر نقصان وقع في نسكه بترك الرمي كسجود السهو فسي
الصلاة وجب جبرا للنقصان لا قضاء ما فاته والدليل عليه انه يسجد لما زاد في
الصلاة من جنسها ولا يتصور القضاء في الزيادة . شرح التبريزي لوحدة
(١٨٥) ، وانظر كشف الاسرار : ١٥٤ / ١ ، اصول السرخسي : ٥٠ / ١ .
- (٥) في ب : هلا اوجبتم .
- (٦) انظر تفصيل هذا الاعتراض الذي اورد على الحنفية ، والجواب عنه في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٥٥ / ١ - ١٥٦ ، اصول السرخسي :
- ٥١ / ١ - ٥٢ .

قلنا : ثبتت التضحية قرينة بالنص (١) مع احتمال ان يكون التصديق بأحدهما أصلاً لأنه هو المشروع في الأموال نقل الى التضحية واحتمل العكس وهو الظاهر فيصار اليه عند القدرة ، وإذا بطلت (٢) تعينت الصدقة احتياطاً لأنها مثل بل أصل من وجه . ومنه قضاء يشبه الأداة كمن أدرك امامه في العيد راكعاً يكبر وان كان موضعه قد فات بلا مثل واقتضى القياس السقوط الا ان للركوع شبهة بالقيام فكأنه (٣) مدركاً مكانه فيثبت احتياطاً ولهذا تحسب تكبيرة الركوع منها وليست في حال محض القيام ، وكقضاء السورة الغائبة من الأوليين في الآخرين لكون الصلاة محل القراءة احتياطاً بخلاف الغائبة لأن شرعيتها في الآخرين احتياط (٤) فلم يمكن صرفها الى ما عليه ولم يمكن اعتبار تصحيح الأداة لأنه مشروع أداة فيتكرر ، والسورة لا تجب قضاء لأنه لا سورة فسي الآخرين ليصرفها الى ما عليه وانما وجهت تسمية لمعنى الأداة فافتراقاً .

تقسيمها (٥) في حقوق العباد :

أما الأداة الكاملة ففكر المغضوب (٦) ، وأما القاصر ففكر العبد المشغول عنده بالجنابة (٧) ، وكأداة الزيف في الدين اذا لم يعلم القابض ، أداة بأصله دون

-
- (١) ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " يا أيها الناس : ان على كل اهل بيت في كل عام اضية وعتيره " رواه ابن ماجة في كتاب الاضاحي .
انظر سنن ابن ماجة : ١٠٤٥ / ٢ .
 - (٢) ومن ذلك فعله صلى الله عليه وسلم ، حيث ضحى بكبشين أقرنين كما ورد في الصحيح .
 - (٣) أي الأضية .
 - (٤) وفي ب : فكان .
 - (٥) في ب : احتياطاً ، بالنصب .
 - (٦) أي تقسيم الأداة والقضاء .
 - (٧) على الوصف الذي ورد عليه الغصب ، وتسليم المبيع على الوصف الذي ورد عليه المبيع .
 - (٨) مثل أن يغصب عبداً فارقاً فيجني في يد الغاصب جنابة يستحق القصاص بظرفه أو المال بركبته ، ثم يرد الى المالك ، وكما اذا أدى عن الدين الذي فسي ذمته زيوفاً ، فمثل هاتين المسألتين أصل الأداة موجود ، لأنه رد عين ما غصب او ما في ذمته ، لكنه قاصر لأنه أداة لا على الوصف الذي وجب عليه .
- انظر : شرح التبريزي لوجه (١٨٢) ، اصول البزدوى وكشف الاسرار :
١٦٠ / ١ - ١٦١ ، اصول السرخسي : ١ / ٥٢ - ٥٣ .

وصفه فلو هلك بطل حقه (١) عند ابي حنيفة ومحمد نظرا الى استيفاء حقه بالاصاله
ولا مثل للوصف صورة ولا معنى فسقط وان كان أبو يوسف استحسّن رد (٢) مثل
المقبوض وطلب الجياد احياء لحقه. وأما المشبه للقضاء فمكن تزوج على أبيها (٣)
وهو عبد فاستحق وجبت قيمته فلولم يقض بها (٤) حتى ملك الزوج الاب سلمه اليها
لأنه عين حقها وهو في معنى القضاء لأن تبدل الملك تبدل العين حكما فهو عين
الحق ومثله حكما ولهذا (٥) وجب التسليم اعتبارا للمعينة ولم يحكم بالعتق الا بعد
التسليم أو الحكم به لها اعتبارا للمثلية ، وكذا لو أعتقه أو كاتبه أو باعه قبل التسليم صح
اعتبار المثلية وعليه القيمة ، ولو حكم بالقيمة قبله ثم ملكه (٦) الزوج لا يعود حقها فيه
وأما القضاء بمثل معقول (٧) : فمنه كامل كالمثل صورة ومعنى كضمان العدوان
وبدل القرض تحقيقا للجبر ، وقاصر كالقيمة فيما له مثل منقطع عدل اليها لغوات المثل
الصوري ، وعلى هذا من قطع ثم قتل يخبر وليه عند ابي حنيفة اعتبارا للمثل الكامل والقاصر
وقالا : يقتله فقط لانه محقق جهة القطع فألت الجناية اليه . قلنا : قد يكون علة قائمة
في الاهلاك ماحية أشر القطع فيتخير ولهذا فان أبا حنيفة يوجب القيمة في انقطاع المثل^(٨)
يوم القضاء ولأن وجوده محتمل فالقضاء القاصر غير مشروع الا بالحكم لينقطع به الاحتمال

(١) اي اذا ادى الزيوف في الدين ، وقبضه صاحب الدين غير عالم بأنه زيف فهلك
المقبوض عنده . ثم علم بزيفه لم يرجع بشي لأنه أدا من جنس حقه بأصله دون
وصفه فبطل حقه في الجودة عند ابي حنيفة ومحمد لانه لا مثل له صورة ولا معنى ،
اما لو علم في المجلس فله ان يرد المقبوض ويطالبه بالجياد .
وقال ابو يوسف : استحسّن ان يرد مثل المقبوض ، لان حقه في الصفة مرعي
وتتعدّر رعايته منفصلا عن الأصل فيرد مثل المقبوض حتى يقام ذلك مقام رد
العين عند تعدّر رد العين . وينعدم به اصل الأدا فيطالبه بالأدا المستحق
بسببه .

اصول السرخسي : ٥٤ / ١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٢ / ١ .

(٢) في ب : أدا .

(٣) بأن يجعل صداقها . انظر تفصيل الأدا المشبه للقضاء وأمثله في :

اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٤ / ١ وما بعدها ، اصول السرخسي ٥٥ / ١ .

(٤) اي بالقيمة .

(٥) في ب : أوجب .

(٦) في ب : ملك الزوج . والمثبت هو الصواب .

(٧) انظر نوعي القضاء بمثل معقول ، والاشلة عليه ، وخلاف ابي حنيفة وصاحبه فيه

في اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٨ / ١ - ١٧٠ ، اصول السرخسي :

٥٥ / ١ - ٥٨ .

(٨) اي اذا انقطع المثل في المثلي تعتبر القيمة وقت قضاء القاضي عند ابي حنيفة رحمة الله

لان التحول الى القيمة انما يتحقق وقت القضاء ان المثل هو الواجب في الذمة قبله

وهو مطالب به ، حتى لو صبر الى مجيء أو انه كان له أن يطالبه بالمثل ، وانما

يتحول الى القيمة للعجز وذلك وقت القضاء . كشف الاسرار : ص ١٧٠ .

ولهذا (١) لم تضمن (٢) المنافع لأن العين لا تماثلها صورة ولا معنى لعدم التقويم لعدم البقاء فيعدم الاحراز لكونها أعراضا إلا أن يقصد (٣) بالعقد فتحرز حكما شرعيا لقيام العين مقام المنفعة وضمان العقد واجب بالتراضي وضمان العدوان يعتمد أوصاف العين ، ولا يمكن فافتراقا . وأما القضاء بمثل غير معقول فكسفير المال بضمن به (٥) كالنفس تضمن بالمال ولا مماثلة بين المالك والمملوك (٦) ولهذا لم تشرع الدية مع احتمال القصاص لأنه مثل مطلقا ، وهذا عند تعذره (٧) حفظا للدم عن الهدر ، ولو شهد (٨) بالطلاق أو الرده أو القتل لم بضمن ملك النكاح لعدم التقويم ، وإنما قوّم في النكاح تعظيما لخطره ، والخطر للمملوك لا للملك حتى صح ابطاله (٩) بغير شهود ولا ولي ، ولا تلزم الشهادة بالطلاق قبل الدخول إذا رجع عنها حيث يوجب ضمان نصف المهر لأنه لم يجب قيمة للبضع (١٠) ، ألا ترى أنه لم يجب مهر المثل كاملا ، لكن المسمى لا يستحق تسليمه عند سقوط تسليم البضع ، فلما أوجبوا تسليم النصف مع فوات تسليم البضع كان قصرا ليدء عن المال فأشبهه الغصب ، وأما القضاء المشبه للأداء

- (١) أي ولكون المثل الكامل أو القاصر شرطا في القضاء قلنا لا يضمن المنافع بالأعيان لأنها ليست بمثل للمنافع لا كاملا ولا قاصرا . كشف الاسرار ١/١٧١ .
- (٢) في ب لم يضمن .
- (٣) قال البزدوي : إلا أن يثبت احرازها بولاية العقد حكما شرعيا بناه على جواز العقد ، فلا يثبت في غير موضع العقد ، بل يثبت التقويم في حكم العقد خاصة . أصول البزدوي ١/١٧٢ .
- (٤) انظر تفصيل القضاء بمثل غير معقول وأمثله في : أصول البزدوي وكشف الاسرار ١/١٧٦ وما بعدها ، أصول السرخسي ١/٥٧-٥٨ ، تيسير التحرير ٢/٢٠٣ وما بعدها .
- (٥) في أ : يضمن به المال وفي ب : يضمن بالمال .
- (٦) لأن الأدمي مالك ، والمال مملوك فلا يتشابهان بوجه من الوجوه .
- (٧) أي وإنما شرع المال عند تعذر القصاص صيانة للدم عن الهدر ومنه على القاتل حيث سلمت له نفسه ، وللقاتل بأن لم يهدر حقه . أصول البزدوي وكشف الاسرار ١/١٧٨ .
- (٨) أي لو شهد شخص على آخر بأنه طلق امرأته بعد الدخول ، ثم رجع عن شهادته لم يضمن للزوج شيئا ، لأنه أتلف على الزوج ملك النكاح ، وذلك ليس بمال متقوم فلا يكون المال مثلا له صورة ولا معنى والصيانة هنا للمحل المملوك لا للملك الوارد عليه ، فالبضع لا يتقوم عند الخروج من ملك الزوج ، وإن كان يتقوم عند الدخول في ملكه ، ولهذا إذا رجع شهود الطلاق قبل الدخول فانهم يضمنون نصف الصداق للزوج . أصول السرخسي ١/٥٨-٥٩ . هذا عند الحنفية وقيل عليهم مهر المثل ، وقيل عليهم المسمى - هذا إذا شهدوا على الطلاق بعد الدخول ثم رجعوا . انظر تفصيل المذاهب في ذلك في : مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٥٧٨-٥٨٢ .
- (٩) أي ابطال ملك النكاح من قبل الزوج بالطلاق من غير شهود ولا ولي ولا عوض .
- (١٠) لكن المسمى الواجب بالعقد لا يستحق تسليمه عند سقوط تسليم البضع ، فلما أوجبوا عليه تسليم النصف بشهادتهما عليه بالطلاق مع فوات تسليم البضع كان قصرا ليدء عن ذلك المال فأشبهه الغصب . أصول البزدوي ١/١٨١ .

فكرجل تزوج على عهد (١) غير معين (٢) فأدى القيمة أجبرت على قبولها ، والقيمة قضاء يصار اليه للعجز عن الأصل الا انه (٣) مجهول من وجه فيعجز عن تسليمه فقلنا : ان أدى الاصل صح ، وان مال الى العجز وجبت . ولما لم يتعين الاصل الا بالقيمة (٤) للجهالة (كان التقويم أصلا من وجه فزاحت المسمى بخلاف المعين) (٥) لعدم التوقف على التقويم فكانت (٦) قضاء فلم يعتبر عند قدره .

تنبيه :

القدرة التي هي شرط التكليف سابقة (٧) وهي نوعان (٨) : يمكنه من الأداة فلا يشترط للبقاء (٩) فلا يسقط الواجب بالموت ولا الحج والفقرة بهلاك الزاد والراحلة والمال ،

(١) أي تزوج امرأة ، وأصدقها عدا من عيده غير معين .

(٢) في ب : بغير عينه .

(٣) أي الأصل مجهول من وجه ، قال البزدوى : لما كان مجهولا من وجه ، ومعلوما من وجه صح تسليمه من وجه ، واحتمل العجز ، فان أدى صح ، وان اختار جانب العجز وجبت قيمته " أصول البزدوى ١/١٨١ .

(٤) قد ذكر فخر الاسلام البزدوى هذه الصورة بشكل أوضح فقال : " ولما كان الأصل لا يتحقق ادائه الا بتعيينه ، ولا تعيين الا بالتقويم صار التقويم أصلا من هذا الوجه ، فصارت القيمة مزاحمة للمسمى . بخلاف العبد المعين لأنه معلوم بدون التقويم ، فصارت قيمته قضاء محضا ، فلم يعتبر عند القدرة " . أصول البزدوى ١/١٨٢ .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .

(٦) في ج : وكانت .

(٧) أي القدرة على أداء ما لزم المكلف ، سابقة على التكليف ان (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وذلك شرط الوجوب .

قال شمس الأئمة السرخسي : اعلم ان من شرط وجوب أداء الأمور به : القدرة التي بها يتمكن الأمور من الأداء . غير أنه لا يشترط وجودها وقت الأمر لصحة الأمر ، لأنه لا يتأدى الأمر بالقدرة الموجودة وقت الأمر بحال ، وانما يتأدى بالموجود منها عند الأداء ، وذلك غير موجود سابقا على الأداء فان الاستطاعة لا تسبق الفعل ، وانعدامها عند الأمر لا يمنع صحة الأمر ، ولا يخرجها من أن يكون حسنا . أصول السرخسي ١/٦٥-٦٦ .

(٨) قسم الحنفية القدرة الى : يمكنه من الأداة ، وميسرة فاضلة عليها .

أنظر كلا مهم على هذين النوعين ، وأمثلة طيهما في : أصول البزدوى وكشف الأسرار ١/١٩١ وما بعدها ، أصول السرخسي ١/٦٥-٧٢ ، تفسير التحرير

١٤٤-١٤٤٨ ، فواتح الرحموت ١/١٣٧-١٤٠ ، التوضيح على التنقيح ١/١٩٨ وما بعدها ، التلويح على التوضيح ١/١٩٨ وما بعدها .

(٩) أي أن هذا الشرط مختص بالأداة دون القضاء فلا يشترط بقاء هذا التمكن

لبقاء الواجب ، لكن اذا كان الفوات يمضي الوقت لا عن تقصير منه بقي الأداة واجبا على أن يتأدى بالخلف وهو القضاء وان كان عن تقصير منه فهو متعسدا في ذلك ، وباعتبار تعديه يجعل الشرط كالقائم حكما .

انظر : اصول السرخسي ١/٦٧-٦٨ .

وقد قال زفر^(١) والشافعي : اذا اسلم أو بلغ أو ظهرت ولم يبق من الوقت ما يسع
الاداء لا تجب عليهم^(٢) ، وان استحسننا نحن^(٣) الوجوب لانعقاد السبب وتقدير
القدرة للامكان الذاتي والانتقال الى القضاء للعجز الحالي، وميسرة^(٤) تغير صفة
الواجب الى السهولة كالزكاة الواجبة جزءاً من الماء بشرط النماء الميسر فاشتراطت
للبقاء (لبقاء)^(٥) تلك الصفة للمشروعية^(٦) فتسقط بالهـلاك^(٧)

(١) تقدمت ترجمته قريباً ، وانظر تفصيل قوله في هذه المسألة في : أصول السرخسي

٦٧/١ . أصول الهزدوي ١٩٤/١-١٩٥ .

(٢) نسب شمعن الأئمة السرخسي هذا القول الى زفر والشافعي رحمهما الله . وتبعه

المصنف . والصحيح أن مذهب الشافعي خلافه ، ولهذا قصره فخر الاسلام
الهزدوي على زفر . وقرر الامام عبد العزيز البخاري أن الشافعي لم يخالف
الجمهور في هذه المسألة ، وقال : ذكر في الملخص في الفتوى على مذهب
الشافعي : ولو زال العذر المسقط للقضاء ، كالجنون والصبا والكفر والحيض في
قدر تكبيره من الوقت ، لزمه تلك الصلاة . ولو زال قبل الغروب ، لزمه الظهر
والعصر ، ولو زال قبل الفجر ، لزمه العشاء والمغرب . وكذا ذكر الغزالي أيضاً .
كشف الاسرار ١٩٥/١ ونفى الشارح التبريزي هذه النسبة عن الشافعي ، وقال :
لم يخالف الشافعي الأئمة في هذه المسألة . انظر لوجه ١٩٣ ، وأصول
السرخسي ٦٧/١ ، أصول الهزدوي ١٩٤/١ .

أما كتب فروع الشافعية ، ففيها ما يدل على نقيض ما نسب شمعن الأئمة الى
الشافعي ، فقد جاء في شرح الجلال على منهاج الطالبين ما نصه : " ولو
زالت هذه الأسباب - أي الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والافساد -
وبقي من الوقت قدر تكبيرة ، وجبت الصلاة لا يدرك جزءاً من الوقت . . . الخ ثم
قال : والا ظهر على الأول ، وجوب الظهر بادراك تكبيرة آخر وقت العصر ،
ووجوب المغرب بادراك تكبيرة آخر وقت العشاء ، لأن وقت الثانية وقت للأولى
في جواز الجمع ، فكذا في الوجوب " ١٢٢/١-١٢٣ وانظر نهاية المحتاج
الى شرح المنهاج ٢٩٤/١-٢٩٦ .

(٢) قال فخر الاسلام الهزدوي : لكن أصحابنا استحسنوا بعد تمام الحيض أو دلالة

انقطاعه قبل تمامه بادراك وقت الغسل أنها تجب بادراك جزء يسير من
الوقت يصلح للاحرام بها ، وكذلك في سائر الفصول لا نحتاج الى سبب
الوجوب ، وذلك جزء من الوقت " أصول الهزدوي ١٩٤/١-١٩٥ .

(٤) أي قدرة ميسرة ، وهي النوع الثاني من نوعي القدرة ، وسماها بعضهم بالقدرة

الكاملة ، وهي زائدة على الأولى بدرجة ، كرامة من الله تعالى . ولهذا غيرت
صفة الواجب ، فجعلته سماً سهلاً ، ولهذا يشترط بقاؤه لها لبقاء الواجب .
انظر الفرق بينها وبين القدرة الممكنة مع ايراد الأمثلة على ذلك في : أصول
الهزدوي وكشف الاسرار ٢٠١/١-٢٠٢ ، أصول السرخسي ٦٨/١-٧٢ ، تيسير
التحرير ١٤٤/٢-١٤٨ فواتح الرحموت ١٣٧/١ وما بعدها .

(٥) سقطت من ب .

(٦) في ب المشروعة .

(٧) أي تسقط الزكاة بهلاك النصاب لأن الشرع طلق الوجوب بقدرة ميسرة .

والا انقلبت (١) غرما مناقضا للميسر بخلاف الاستهلاك (٢) للتعدي وكصحة التكفير بالصوم للاعسار بعد الحنث (٣) لقيام الميسر بالتخيير واعتبار العدم الحالي لقوله (فمن لم يجد) (٤) ان لو قصد عدم (٥) الوجدان في العمر بطل الصوم ولهذا (٦) ساوى الهلاك فيه الاستهلاك لعدم تعيين المال والوقت فلم يكن متعديا ، والمسال في الزكاة متعين ، وكبطلانها (٧) بالدين (٨) لمنافاة الميسر ، فإن نقض الكفارة (٩)

====
قال البيزدوى : ألا ترى ان القدرة على الأداء تحصل بمال مطلق ، ثم شرط النماء في المال ليكون الموءدى جزءا منه فيكون في غاية التيسير ، فلو قلنا ببقاء الواجب بدون النصاب لانقلب غرامة محضة فيتبدل الواجب ، فلذلك سقط بهلاك المال . أصول البيزدوى ١/٢٠٣ .

- (١) في ب : انتقلت .
(٢) أى استهلاك النصاب فانه لا يسقط الحق ، لوجود التعدي .
(٣) كما اذا حنث ميسر في يمينه ثم أعسر بتلف ماله ، فانه يكفر بالصوم لأن الواجب متعلق بالقدرة الميسره .
(٤) الاية ٩٢ من سورة النساء والاية ٨٩ من سورة المائدة والاية ٤ من سورة المجادلة ونصها في الاخيرة (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك لتو منوا بالله ورسوله وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم) .
(٥) في ب : عند . وهو تحريف .
(٦) أى ولأن القدرة المشروطة ميسرة ساوى في هذا القسم الهلاك الاستهلاك ، وفي الزكاة خالف الاستهلاك الهلاك قال التبريزي : والفرق أن المال في الكفارة غير متعين ، ولم يتعلق الواجب بالمال المتعين حتى اذا استهلكه يكون متعديا على محل مشغول بحق المستحق ، وقضاء غير موقت بوقت معين حتى يضمن بالتفويت عن الوقت ، وانما اعتبره هنا مطلقا لكونه صالحا للتقرب به الى الله تعالى في تحصيل الثواب ، بخلاف الزكاة فانها متعلقة بالعين والوقت فيكون اهلاكه متعديا على محل الجنابة فافتراقا لوجه ١٩٤ .
(٧) في ب : كبطلانها . بدون واو .
(٨) أى بطلان الزكاة بالدين ، لأن الدين يوجب عدم الغناء واليسار فيوجب عدم الزكاة ، لأن الزكاة واجبة بقدرة ميسرة عند الحنفية .
(٩) أى فان نقض الدليل السابق بايجاب الكفارة على المديون أجيب بالفرق بين الزكاة والكفارة ، أن الأولى للاغناء على قول من يقول ان الزكاة للاغناء . والثانية سائرة للذنب أو زاجره للعبيد .

أجيب بالفرق على قول أن الزكاة للاغناء، فاشتراط كمال السببية وهو الغنى والديسن ينافيه، والكفارة زاجره لا مغنية، ولهذا تأدت بالعتق والصوم فكفى أصل المسأل مع اليسر^(١) لتحصيل الثواب المقابل للجناية.

مسألة:

ما لا يتم الواجب الا به ان كان مشروطا به^(٢) لم يجب تحصيل الشرط أو مطلقا^(٣)

(١) في ب : مع التيسر .

(٢) ما لا يتم الواجب الا به ، ان كان وجوهه مشروطا بذلك الشيء - كدخول الوقت

لوجوب الصلاة ، وملك النصاب لوجوب الزكاة ، والاستطاعة لوجوب الحج - لم يجب تحصيل الشرط بالاتفاق ، لانه خارج عن قدرة المكلف . وان كان وجوهه مطلقا عن القيد - أي لا يتوقف وجوهه على الغير - ووجوده مشروطا به ، فلا يخلو ، اما ان يكون ذلك الشرط خارجا عن قدرة المكلف ، واما ان يكون داخلا تحت قدرته ، كالوضوء للصلاة . فان كان الأول ، فلا يجب تحصيله ، الا عند من يجبر تكليف ما لا يطاق ، كحضور الامام الجمعة ، وحصول تمام العدد فيها . فان ذلك غير مقدور لا حاد المكلفين .

وان كان الثاني ، فهو محل النزاع بين الاصوليين ، وقد حكى الامام البيضاوي فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : ان ما لا يتم الواجب الا به ، وهو مقدور للمكلف ، فهو واجب سواء كان سببا أو شرطا . وهو مذهب جمهور الفقهاء والأصوليين . وصححه الامام الرازي وأتباعه ، واختاره الامدى وغيره .

الثاني : أنه يكون أمرا بالسبب دون الشرط ، لأن وجود السبب يستلزم وجود المسبب ، بخلاف الشرط .

والثالث : أنه لا يكون أمرا لا بالسبب ، ولا بالشرط . بمعنى : أن ما لا يتم الواجب الا به ليس واجبا .

انظر المذاهب في هذه المسألة وتحريم محل النزاع مع وجهة نظر كل فريق في :

احكام الامدى ١/ ١١٠-١١٢ ، منهاج البيضاوي ١/ ٩٥-٩٧ ، منهاج العقول

١/ ٩٥-٩٩ ، نهاية السؤل ١/ ٩٧-١٠٠ ، المستصفى ١/ ٧١-٧٢ ، البرهان

١/ ٢٥٧-٢٦٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشريهني

١/ ١٩٢-١٩٦ ، المعتمد ١/ ١٠٢-١٠٦ ، المنحول ص ١١٧ ، شرح تنقيح

الفصول ص ١٦٠-١٦٢ ، فواتح الرحموت ١/ ٩٥-٩٧ ، تيسير التحرير ٢/ ٢١٥-

٢١٨ ، مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٤٤ ، اللع ص ١٠ ، السوداء ٦٠ ، مختصر

الطوفي ص ٢٣ ، مختصر البعلبي ص ٦٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن

تيمية ٢٠/ ١٥٩-١٦٦ .

(٣) الفرق بين الواجب المطلق والعقيد ، أن المطلق واجب في حد ذاته ،

لا يتوقف وجوهه على المقدور المذكور ، بل يتوقف فعله عليه .

والعقيد ، يتوقف نفس وجوهه على المقدور .

ففي قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) الآية . وجوب الصلاة مقيد بما

يتوقف عليه ذلك الوجوب ، وهو الدلوك ، وليس مقيدا بما يتوقف عليه وجود

الواجب ، وهو الوضوء ، والاستقبال .

انظر حاشية البناني ١/ ١٩٣ ، تقرير الشريهني ١/ ١٩٢ .

والوقوع مشروط به (١) ، وهو مقدور للمكلف فواجب وغير (٢) الشرط كترك الاضداد
في الواجب وفعل الضد في المحرم، وغسل جزء من الرأس فهو واجب والاكثر طى (٣)
الوجوب ، وقيل: لا (٤) يجب فيهما ، واستدل على الاول (٥) : لو لم يجب
كان مباحا والمشروط واجبا مع عدمه ، وفيه تكليف
ما لا يطاق . ورد: بأن المشروط اذا كان مطلقا والشرط مباحا لم يلزم الوجوب حال
عدمه بل حال عدمه ، وطى أن التكليف به حال عدم الشرط ان كان محالا فالتكليف
به مشروط بوجوده ، وكل ما وجوبه مشروط بشرط لم يجب تحصيل الشرط ، وأيضا
لو لم يجب الشرط لم يكن شرطا . وعلى الثاني (٦) لو وجب لزم تعقل الموجب
له وليس العقل ، ولا الشرع لعدمه ، ولا متنع التصريح بغيره ولكن مقدرا ومثابا طيه
ومعاقبا بتركه ، ولا رفع المباح ولو جبت النية . قالوا (٧) : لو لم يجب لصح الفعل
دونه والا لزم تكليف المحال بتقدير عدمه ولما وجب التوصل الى الواجب . قلنا :
ان أريد بالوجوب والصحة ما لا بد منه فسلم ، وان أريد أنه مأور به فمنوع وأيسن
دليله . وان سلم أن التوصل واجب ففي الاسباب المستلزمة لسبباتها لا نفس الامر
بالفعل ، بخلاف الشروط الحسية والعقلية ، وفيه نظر (٨) لا طراه (٩) من حيث
توقف المشروط على الشرط .

- (١) في ب زيادة " كالصلاة " بعد " مطلقا " وزيادة " كالطهارة " بعد " مشروط به "
وهما موجودتان في نسخة المصنف بين الأسطر ، ولا شك أنهما من فعل أحد
ملاك هذه النسخة فادخلهما الناسخ ضمن الاصل لظنه أنهما منه .
(٢) في ب : فغير .
(٣) انظر المراجع السابقة بالاضافة الى شرح التهريزي لوحة ١٩٥ .
(٤) هذا قول ضعيف لم يذكروا القائل به ، ولذلك عبر عنه الاصوليون بقيل .
(٥) أي على : أن ما لا يتم الواجب الا به وهو شرط شرعي ، فهو واجب .

- (٦) أي استدل على أن الشرط غير الشرعي - سواء كان عقليا أو عرفيا - غير واجب
بخسة أوجه ذكرها المصنف على الاجمال ، وانظر تفصيلها في : شرح التهريزي
لوحة ١٩٦-١٩٧ وانظر احكام الامدى ١/١١٢ .
(٧) أي الجمهور الذين قالوا بوجوب الشرط الشرعي وغيره . انظر تفصيل دليلهم
في شرح التهريزي لوحة ١٩٧ .
(٨) أي في الفرق المذكور نظر .
(٩) أي لا طراه الدليل الذي يقتضى الوجوب في الاسباب ، الوجوب في الشروط ،
لتوقف المشروط على الشرط ، وتوقف المسبب على السبب .

فصل :

المحظور : المنوع (١) ، وفي الشرع (٢) : ما ينتهض فعله سببا للذم شرعا بوجه ما من حيث هو فعل له . والا^١ ول فصل عن باقي الاحكام ، والثاني عن المخير ، والثالث عن المباح المستلزم فعله ترك واجب فان ذمه من جهة ترك الواجب .

مسألة :

الاتفاق على استحالة اتصاف فعل بالخطر والوجوب من جهة واحدة (٣) الا من جوز تكليف المحال ، والخلاف في النوع الواحد (٤) هل يوصف بهما كالسجود لله تعالى

- (١) انظر تعريف المحظور في اللغة في المصباح المنير ١٥٣/١ ، مختار الصحاح ص ١٤٣ ، القاموس المحيط ١١/٢-١٢ .
- (٢) انظر تعريف المحظور شرعا في : التعريفات ص ٨٩ ، احكام الامدى ١١٣/١ المستصفي ٧٦/١ ، نهاية السؤل ٤٨/١ ، مناهج العقول ٤٧/١ ، المنخول ص ١٢٦ ، البرهان ٣١٣/١ .
- (٣) بأن يكون مأمورا به ومنهيا عنه الا عند من جوز التكليف بالمحال قال حجة الاسلام الغزالي : لا يخفى عليك أن الشيء الواحد يستحيل ان يكون واجبا حراما ، طاعة معصية . المستصفي ٧٦/١ ، وانظر احكام الامدى ١١٥/١ شرح العضد ٢/٢ ، فواتح الرحموت ١٠٥/١ ، تيسير التحرير ٢١٩/٢ ، مختصر الطوفي ص ٢٦ ، مختصر البعلبي ص ٦٣ ، تقرير الشربيني ١٩٧/١ .
- (٤) بعد اتفاقهم على استحالة اتصاف فعل بالخطر والاباحة من جهة واحدة ، اختلفوا في النوع الواحد من الافعال ، كالسجود ، هل يجوز ان يكون مأمورا به منهيا عنه ، حراما حلالا ؟
- قال حجة الاسلام : ربما تخفى عليك حقيقة الواحد ، فالواحد ينقسم الى واحد بالنوع ، والى واحد بالعدد ، اما الواحد بالنوع كالسجود مثلا فانه نوع واحد من الافعال ، فيجوز ان ينقسم الى الواجب والحرام ، ويكون انقسامه بالاصاف كالسجود لله تعالى والسجود للصنم ، ان احدهما واجب والاخر حرام ولا تناقض . اما الواحد بالتعيين - أي بالعدد - كصلاة زيد في دار منصوبه من عمرو ، فحركته في الصلاة فعل واحد بعينه هو مكتسبه ومتعلق قدرته ، فالذين سلسوا في النوع الواحد نازعوا ههنا فقالوا : لا تصح هذه الصلاة ان يؤدى القول بصحتها الى أن تكون العين الواحدة من الافعال حراما واجبا ، وهو متناقض . وقد رد عليهم الغزالي ذلك وقرر أن الفعل وان كان واحدا في نفسه ، اذا كان له وجهان متفايران يجوز أن يكون مطلوبا من احد الوجهين مكروها من الوجه الاخر ، وانما المحال ان يطلب من الوجه الذي يكره بعينه . ولمزيد من الايضاح انظر المستصفي ٧٧/١ . وانظر الخلاف والمذاهب في هذه المسألة مع الادلة في :

احكام الامدى ١١٨-١١٥/١ ، المنخول ص ١٢٦ ، ١٣٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١٩٩/١-٢٠٣ ، تقرير الشربيني ١٩٧/١-١٩٨ شرح العضد على ابن الحاجب ٣/٢ ، الفروق للقرافي ١٨٢/٢-١٨٦ ، تيسير التحرير ٢١٩/٢-٢٢٢ ، المسودة ص ٨٤ ، ٨٥ ، وما بعدها ، مختصر الطوفي ص ٢٦ ، مختصر البعلبي ص ٦٣ ، البرهان ٢٨٣/١-٢٩٠ ، ٣٠٤ ، أصول السرخسي ٨١/١ .

والصنم ، وفي الفعل الواحد لا اختلاف الجهة كوجوب الصلاة في الدار المفصولة من جهة كونها صلاة ، وحرمتها من جهة الفصية ، فأجازة أكثر الفقهاء^(١) ، وخالف^(٢) في الأولى^(٣) بعض المعتزلة ، وفي الثانية^(٤) الجبائي وابنه والظاهرية^(٥) والحنابلة^(٦) والزيدية^(٧) ، ولا تجب^(٨) عندهم ولا تصح ولا يسقط بها الغرض ولا عندها ، والقاضي يوافقهم ويسقطه عندها لا بها ، قالوا^(٩) : السجود نوع واحد مأمور به لله فلا يكون منهيًا عنه للصنم من حيث هو سجود والسنيهي قصد تعظيمه . قلنا^(١١) : تغايرنا بالشخصية فلم يستلزم وجوب احدهما وجوب الاخر ولا حرمة حرمة ، وان أردتتم

- (١) ذهب الجمهور الى : أن الصلاة في الدار المفصولة تصح ، فرضا كانت أو نفلا ، نظرا لجهة الصلاة المأمور بها . ثم اختلفوا فيما بينهم ، فقال بعضهم : تصح ولا يتاب عليها عقوبة له من جهة الغصب ، وقال آخرون : يتاب من جهة الصلاة ، وان عوقب من جهة الغصب فقد يعاقب بخير حرمان الثواب ، أو بحرمان بعضه . قال الجلال المحلي : وهذا هو التحقيق .
- وقال القاضي أبو بكر الباقلاني ، والامام الرازي ومن تبعه : لا تصح الصلاة مطلقا - فرضا كانت أو نفلا - نظرا لجهة الغصب المنهي عنه ، ويسقط الطلب للصلاة عندها .
- وقال الامام احمد : لا صحة لها ، ولا سقوط للطلب عندها .
- انظر : المحلي طي جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٠٢/١-٢٠٣ ، مختصر البعلي ص ٦٣ ، احكام الامدى ١١٥/١ ، البرهان ٢٨٣/١-٢٩٠ .
- في ب : وخالفنا .
- (٢) أي في الصورة الاولى ، وهي انقسام النوع الواحد الى واجب وحرام . فقال المخالفون - وهم بعض المعتزلة - السجود نوع واحد ، وهو مأمور به لله تعالى ، فلا يكون حراما ، ولا منهيًا بالنسبة الى الصنم من حيث هو سجود ، والا كان الشيء الواحد مأمورا منهيًا ، وذلك محال ، وانما المحرم المنهي عنه : قصد تعظيم الصنم ، وهو غير السجود . انظر : الاحكام ١١٥/١ .
- (٣) وهي جواز الصلاة في الدار المفصولة .
- وقد تقدمت ترجمة الجبائي وابنه ، وانظر تفصيل مذهبها في الصلاة في الدار المفصولة في : المعتمد ١٩٥/١-٢٠٠ ، المستقصى ٧٧/١ ، البرهان ٢٨٤/١ وما بعدها ، احكام الامدى ١١٥/١ .
- (٤) انظر : الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم الظاهري ٣٠٧/١ .
- (٥) انظر : المغنى لابن قدامة ٦٨/٢ ، كشف القناع عن متن الاقناع ٢٩٥-٢٩٦ منتهى الارادات ١٥٧/١ ، ١٥٨ ، مختصر البعلي ص ٦٣ .
- (٦) انظر : الازهار في فقه الاثمة الاطهار ص ٣٢ .
- (٧) في ب زيادة " الصلاة " .
- (٨) هو ابو بكر الباقلاني . وقد قررنا مذهبه سابقا .
- (٩) انظر البرهان ٢٨٤/١ وما بعدها ، المحلي طي جمع الجوامع ٢٠٢/١-٢٠٣ .
- (١٠) أي الذين خالفوا في الصورة الاولى ، وهم بعض المعتزلة .
- (١١) هذا رد على الذين خالفوا في الصورة الاولى . انظر تفصيله في المستقصى ٧٦/١-٧٧ .

مطلق السجود فمنوع ، بل الأمور به المقيد بقصد تعظيم الله تعالى ولهذا قال :
(لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله) (١) والمنهى عنه ههنا هو الأمور
به . وقالوا في الثانية (٢) : الوجوب والحظر متعلقان بفعل المكلف وما وجد منه
أفعال محرمة عليه عاص بها فاستحال وصفها بالطاعة . قلنا : سوغ تغاير الجهتين
فالمحكوم عليه بالوجوب الهيئة الاجتماعية من ذات (٤) الفعل واحدى صفتيه وبالحرمة
مجموع الذات والصفة الاخرى . قالوا : متلازمان ههنا فالواجب متوقف على الحرام
وما لا يتم الواجب الا به واجب فالحرام واجب ، ولأن الحركة والسكون داخلان في
مفهوم الصلاة وشغل الحيز داخل في مفهوم الحركة والسكون الداخلي في
مفهومها فشغل الحيز داخل في مفهومها لأنه جزءها والشغل حرام فالصلاة
التي جزءها حرام ليست واجبة لأن وجوبها ان استلزم وجوب اجزائها ووجب الجزء
الحرام ، والا كان الواجب بعض أجزاء الصلاة لا نفسها لتغاير الكل والجزء . قلنا : (٥)
الاتفاق أن العبد اذا أمر بخياطة ثوب ونهى عنه في مكان مخصوص فجمع كان طائعا
وعاصيا للجهتين . وما قدر (٦) وارد والجواب واحد . قالوا : لولم يصح لما سقط
التكليف . قال القاضي : وقد سقط بالاجماع فيحمل أن الغرض ساقط عندها لا بها
جمعا بين دليله (٧) والاجماع (٨) . والحق نفي الاجماع لمخالفة

- (١) جزء من الآية ٢٧ من سورة فصلت ، ونصها (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم ايها تعبدون) .
- (٢) أى قال المانعون في الصورة الثانية : وهي الصلاة في الدار المغصوبة ، انظر تقريره في : البرهان : ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ، احكام الامدى ١١٥/١ ، شرح التبريزي : لوحة ١٩٩ .
- (٣) في ب : الجنسين .
- (٤) في ب : ذوات .
- (٥) انظر الاحكام للامدى ١١٧/١ ، والبرهان ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .
- (٦) في ب : قرر .
- (٧) أى دليل القاضي ، وتقريره كما ذكر امام الحرمين : " أن المصلي في حال غلاته ليس قائما بحقيقة العبادة ، وما يجرى من أركان الصلاة في استمرار الفغلة ، معتد به ، وان كان الأمور به عادة .
- ثم قال : وهذا وان كان أوقع ما ذكره غيره فليست آراءه لا زما أصلا ، فان الأمة مجمعة على أنه لا يجب ايقاع اركان الصلاة على حقائق العبادات ، وانما تكفي النية المقترنة بالعقد وينسحب حكمها وان عزيت في نفسها عن الصلاة .
- البرهان ٢٨٦/١ .
- (٨) أى الاجماع على عدم النكير على ترك القضاء ، فقد ادعى القاضي انعقاد الاجماع على سقوط الامر بقضاء الصلوات المؤداة في الدور المغصوبة ، عن يقيم الصلاة فيها ، مع كثرة وقوع ذلك . وقد رد امام الحرمين ادعاء الاجماع ،

أحمد (١) . والفرق بين سألنا والخروج توبة (٢) استحالة تعلق الأمر والنهي به مما وقول أبي هاشم : انه عاصبه وبالإقامة مستلزم لتكليف المحال والقول باستصحاب المعصية بعيدالعدم النهي عنه ، والقول بالجهتين غير ممكن لاستحالة امتثال الخروج وعدمه معا .

فصل :

المندوب (٣) هو المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا ، والأول فصل عن الحرام والمكروه والمباح والاحكام الثابتة بخطاب الوضع ونفي الذم عن المخير والموسع في أول الوقت .

مسألة :

وهو (٤) مأوربه عند الكرخي (٥) والجصاص (٦) مجازا ،

====
وقال : لا يسلم ، فقد كان في السلف متعمقون في التقوى ، يأمرن بالقضا بدون ما فرضه القاضي - أبو بكر - وتقدير الاجماع مع ظهور خلاف السلف عسير وتبعه الامدى في ذلك . انظر : البرهان ٢٨٨/١ ، احكام الامدى ١١٨/١ .
هو الامام احمد بن حنبل رحمه الله . وقد نقل عنه روايتان في الصلاة في الموضع المنصوب . قال في حاشية المقنع : ولا تصح الصلاة في الموضع المنصوب

(١) في أظهر الروايتين . والرواية الثانية : تصح " المقنع ١٢٧/١ .
(٢) الخارج من الأرض المنصوبة ثائبا آت بواجب ، فان يؤمر بالخروج توبة ، وينهى عنه لشغله ملك الغير ، مما استحيل . انظر تفصيل ذلك مع ذكر ما فيه من خلاف في : البرهان ٢٩٨/١-٣٠١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٠٣-٢٠٤ .

(٣) المندوب في اللغة : مأخوذ من الندب ، وهو الدعا الى أمر مهم . تقول : ندبت الى الأمر ندبا ، دعوته ، والفاعل نادب ، والمفعول : مندوب ، والأمر مندوب اليه ، والاسم النديبه مثل غرفه ، وبابه قتل . ومنه المندوب في الشرع ، والاصل المندوب اليه .

انظر : المصباح المنير ٢/٢٦٥ ، القاموس المحيط ١/١٣٦ مختار الصحاح ص ٦٥١ .

وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفه ، فقيل : هو ما يمدح على فعله ولا يذم على تركه .

وقيل : ما فعله خير من تركه .

وقال الامدى : والواجب أن يقال : هو المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا .

انظر تعريف المندوب في احكام الامدى ١/١١٩ ، التعريفات ص ٢٣١ ، منهاج البيضاوى ١/٤٦ ، نهاية السؤل ١/٤٦-٤٧ ، مناهج العقول ١/٤٦-٤٧ .
شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، كشف الاسرار ٢/٣١١ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٢ وما بعدها ، شرح العضد على ابن الحاجب ١/٢٢٥ ، ارشاد الفحول ص ٦ ، مختصر البعلبي ص ٦٣ ، مختصر الطوفي ص ٢٥ ، المسودة ص ٥٧٦ ، المعتمد ١/٣٦٧-٣٦٨ ، البرهان ١/٣١٠ .

(٤) أى المندوب اليه .

(٥) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي الحنفي . وقد تقدمت ترجمته .

(٦) هو احمد بن علي ، أبو بكر ، الفقيه الحنفي ، الرازي ، المعروف بالجصاص .

والقاضي وجمع (١) من الشافعية حقيقة ، لنا صحة نفي الأمر عنه دليل المجازية فيقال : صلاة الضحى ليس بأمرٍ بها والعصر مأثور به . قالوا (٢) : طاعة وليس لذاته (٤)

====
نسبة الى عمله بالجص . وهو تلميذ أبي الحسن الكرخي ، وقد انتهت اليه رئاسة الحنفية في وقته ، وهو من المجتهدين المبرزين في المذهب .
ورحل اليه الطلبة من الافاق ، وقد سمع الحديث عن أبي العباس الأصم ، وأبي القاسم الطبراني . وتوفي في ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة هجرية . وكانت ولادته في بغداد في سنة خمس وثلاثمائة هجرية ، ومن أهم مصنفاته : كتاب احكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح الجامع لمحمد بن الحسن ، وشرح الاسماء الحسنى ، وشرح مختصر الطحاوي .

انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة ٢٢٠/١ - ٢٢٤ ، تاريخ بغداد ٣١٤/٤ - ٣١٥ ، البداية والنهاية ٢٩٧/١١ ، الطبقات السنوية ٤٧٧/١ - ٤٨٠ ، تذكرة الحفاظ ٩٥٩/٣ ، الفهرست ص ٢٩٣ ، الوافي بالوفيات ٢٤١/٧ .
(١) الأمر ينقسم الى أمر ايجاب ، وأمر استحباب . وقد اختلف الاصوليون في المندوب اليه من جهة اطلاق اسم الامر عليه ، هل هو على الحقيقة ، أم يطلق اسم الأمر عليه مجازاً ؟ فذهب الى الأول بعض الشافعية ، ومنهم : القاضي ابوبكر الباقلاني ، وحجة الاسلام ، والسيف الامدي . وذهب الى الثاني بعض الحنفية . والنزاع لفظي ، ترجم له امام الحرمين في البرهان بقوله "سألت لفظية" ، فالجميع متفقون على أن فعل المندوب اليه خير من تركه ، وأنه يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه . قال ابن ملك في شرح المنار : "ونقل : وهو ما يثاب المرء على فعله من غير ايجاب ، ولا يعاقب على تركه" . وهو كذلك في بقية كتب اصول الحنفية .

وقال حجة الاسلام الغزالي : " المندوب مأثور به ، وان لم يكن المباح مأثور به ، لأن الأمر اقتضاه وطلبه ، والمباح غير مقتضى ، أما المندوب فانه مقتضى ، لكن مع اسقاط الذم عن تاركه ، والواجب مقتضى ، لكن مع ذم تاركه اذا تركه مطلقاً ، أو تركه وبدله " .

انظر اقوال العلماء في هذه المسألة في : احكام الامدي ١٢٠/١ - ١٢١ ، المستصفى ٧٦-٧٥/١ ، البرهان ٢٤٩-٢٥٠ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣١١/٢ ، اصول السرخسي ١١٥/١ ، شرح المنار لابن ملك ص ٥٨٨ ، تيسير التحرير ٢٢٢-٢٢٥ ، فواتح الرحموت ١١١-١١٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١٧١/١ ، شرح المضد ٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، المسودة ص ٣٥ ، شرح التبريزي لوحة ٢٠١ ، المعتمد ٣٦٨/١ .

في ب : ليست . (٢)

اشارة الى دليل من قال : ان المندوب مأثور به على الحقيقة . (٣)

أي أن فعل المندوب اليه : طاعة لله تعالى ، وليس طاعة لذاته ، ان لو (٤)

كان طاعة لذاته لتعذر النهي عنه ، ان ما بالذات لا ينفك ، لكن النهي جائز عن بعض المندوبات ، كالصلاة المطلقة في الأئمة المكروهة .

انظر شرح التبريزي لوحة ٢٠١ .

والالذم^(١) بتقدير النهي عنه ولا لكونه مراداً ولا لصفة مشتركة بينه وبين غيره من الحوادث والا لعمت كل حادث ومراد ، ولا لأنه مثاب عليه والا لم يكن طاعة بتقدير عدمه ولا لكونه موعوداً به إذ لو ورد لوجب فتعين أنه طاعة لامثال الأمر . قلنا : بل لكونه مقتضى ومطلوباً من له ذلك ، ولو كان^(٢) لكونه مأموراً كان تركه معصية . على أن قوله : " لولا أن أشق على أمتي لا أمرتهم بالسواك "^(٣) وقول بربره : بأمرك ؟ فقال : " لا بل أنا شافع "^(٤) دليل عدم الأمر حقيقة .

مسألة :

الا كثرون انه^(٥) غير تكليفي ، ونازعهم أبو اسحاق^(٦)

- (١) في ب : لزم . وهو خطأ .
- (٢) أي ولو كان طاعة لكونه مأموراً حقيقة ، للزم أن يكون تركه معصية .
- (٣) هذا جزء من حديث شريف ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي من حديث ابي هريرة ولفظه : " لولا أن أشق على أمتي لا أمرتهم بالسواك عند كل صلاة " .
- (٤) انظر : فتح الباري ٣٧٤/٢ ، صحيح مسلم ١٤٢/٣ ، سنن أبي داود ١١/٩ ، سنن النسائي ١٦/١ ، سنن ابن ماجه ١٠٥/١ ، سنن الدارمي ١٧٤/١ .
- حديث بربره رواه البخاري وأبو داود وغيرهما عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما : " أن زوج بربره كان عبداً يقال له مغيث ، كآني انظر اليه ، يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعماس : يا عباس الا تعجب من حب مغيث بربره ، ومن بغض بربره معيشا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو راجعته . فقالت : يا رسول الله تأمرني ؟ قال : انما أنا شافع . قالت : لا حاجة لي فيه . واللفظ للبخاري .
- وفي سنن أبي داود : فقال يا رسول الله ، اشفع لي اليها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بريرة ، اتق الله فانه زوجك وأبو ولدك ، فقالت يا رسول الله ، تأمرني بذلك ؟ فقال : " لا انما أنا شافع " فكانت دموعه تسيل على خده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس : " الا تعجب من حب مغيث بربره ، وبغضها إياه " .
- انظر : فتح الباري ٩/٤٠٧-٤٠٨ ، سنن أبي داود ١/٥١٧ ، سنن الدارقطني ١٥٤/٢ .
- (٥) أي المندوب اليه ليس من أحكام التكليف ، لأن التكليف انما يكون بما فيه كلفة ومشقة ، والمندوب مساو للمباح في التخيير بين الفعل والترك من غير حرج مع زيادة الثواب على الفعل .
- الاحكام ١٢١/١ ، وانظر : المحلى على جمع الجوامع ١٧١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، تيسير التحرير ٢٢٤/٢ ، فواتح الرحموت ١١٢/١ ، العضد على ابن الحاجب ٥/٢ ، شرح المنار لابن ملك ، وحاشية الرهاوي عليه ص ٥٨٨-٥٨٩ .
- (٦) هو الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني ، وقد تقدمت ترجمته .
- ومذهبه : أن المندوب اليه من أحكام التكليف ، وهو قول القاضي الباقلاني .

والنزاع لفظي (١) فانه ان عني به (٢) ما أمر به أو أئيب عليه فتكفي ، أو ما طلب
جزما فليس .

فصل :

المكروه لفة (٣) من الكرهة والشدة (والكرب) (٤) ، وفي الشرع يطلق على الحرام ،

- ====
- وقال به : ابن عقيل ، والموفق ابن قدامة والطوفي وابن قاضي الجبل من
الحنابلة .
- انظر: المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/١٧١-١٧٢ ، روضة
الناظر ص ٢٠-٢١ المسودة ص ٣٥ ، مختصر الطوفي ص ١١ ، مختصر البعلبي
ص ٦٣ ، المستصفي ١/٧٥ .
- (١) أى ليس له ثمة ، فلا فائدة من ورائه .
- (٢) أى ان عني بالتكليف ما أمر به مطلقا أو ما أئيب عليه فيكون المندوب من
التكليف لانه . موربه في الجملة اما حقيقة أو مجازا كما مر . وان اريد بالتكليف
ما يطلب جزما أى بحيث يلزم الاتيان به فليس بمسلم . انظر لوحه ٢٠٢ من
شرح التبريزي :
- (٣) يقال : كره الأمر والمنظر ، كراهة ، فهو كرهه . والكره بالفتح : المشقة ، وبالضم:
القهر ، وقيل : بالفتح : الاكراه ، وبالضم : المشقة .
وأكرهته على الأمر اكراها : حملته عليه قهرا .
والكسريهه : الشدة في الحرب .
- انظر: المصباح المنير ٢/١٩٢ ، مختار الصحاح ص ٥٦٨-٥٦٩ ،
وأما في الشرع : فله عدة اطلاقا :
- فقد يطلق المكروه ويراد به الحرام ، وقد يراد به ترك ما مصلحته راجحة
وان لن يكن منهيًا عنه ، كترك المندوبات .
- وقد يراد به : ما نهى عنه نهى تنزيه ، لا تحريم ، كالمصلاة في الأوقات
والاماكن المخصوصة .
- وقد يراد به ما في القلب منه حزازة ، وان كان غالب الظن حله ، كأكل لحم
الضبع . نظر احكام الامدى ١/١٢٢ ، والمعتمد ١/٣٦٥-٣٦٦ .
- وقال الجرجاني : المكروه : ما هو راجح الترك ، فان كان الى الحرام أقرب ،
تكون كراهته تحريمية ، وان كان الى الحل أقرب ، تكون تنزيهية ، ولا يعاقب
على فعله .
- انظر : التمرينات ص ٢٢٨ .
- وانظر تعريف المكروه شرعا في : منهاج البيضاوى ١/٤٨ ، نهاية السؤل
١/٤٨-٤٩ ، منهاج العقول ١/٤٨-٤٩ ، مختصر الطوفي ص ٢٨ ، مختصر
البعلبي ص ٦٤ ، روضة الناظر ص ٢٣ ، المسودة ص ٣٥ ، ارشاد الفحول
ص ٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٥ ، فواتح
الرحموت ١/١١٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥ ، حاشية الرهاوى على شرح
المنار ص ٥٨٠ ، المعتمد ١/٣٦٥ ، البرهان ١/٣١٠-٣١٢ .
- (٤) سقطت من ب .

وقول (١) محمد (٢) رحمه الله . كل مكروه حرام . فحده حده ، وعن أبي حنيفة (٣) وأبي يوسف : هو إلى الحرام أقرب . ويطلق على ترك ما ترجحت مصلحته كترك المندوب ، وان لم يكن منهيًا فيحد بترك الأولى ، وعلى ما نهى عنه تنزيها كالصلاة في الوقت المكروه فيحد بالمنهى الذي لا ذم على فعله . والخلاف في كونه تكليفا كالمندوب .
فصل :

المباح (٥) : ما خير بين فعله وتركه شرعا . ونقض (٦) به خصال الكفارة والأداء في أول الوقت مع العزم ، والفعل واجب . وقيل : ما استوى جانباه في عدم الثواب والعقاب ، ونقض بأفعال الله تعالى فانها لا توصف بالاباحة ، والأقرب : ما دل الدليل (٧) السمي على خطاب الشارع فيه بالتمييز بين الفعل والترك من غير بدل والأول فصل عن فعل الله تعالى والثاني عن الواجب الموسع والمخير .

- (١) في ب : ومنه قول محمد .
(٢) هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، وقد تقدمت ترجمته .
انظر قوله في المكروه في : فصول البدايع ١/ ٢٢٠ ، ٢٣٥ .
(٣) انظر فصول البدايع ١/ ٢٢٠ ، أصول البيزوي وكشف الاسرار ٢/ ٣٠٠ .
(٤) أي كالخلاف في المندوب اليه ، فيقال هنا ، ما قيل هناك .
(٥) المباح لفظة : ضد المحظور ، وهو من باح الشيء بوحا - من باب
قال :
ظهر ، ويتعدى بالحرف ، فيقال : باح به صاحبه ، وبالهمزة ، فيقال :
أباحه ، وأباح الرجل ماله : أذن في الأخذ والترك ، وجعله مطلق
الطرفين . واستباحه الناس : أقدموا عليه .
المصباح المنير ١/ ٧٣ ، مختار الصحاح ص ٦٨ .
وفي الاصطلاح : ما خلا من مدح وذم .
وقيل : ما خير بين فعله وتركه .
وقيل : ما استوى جانباه في عدم الثواب والعقاب .
انظر تعريف المباح في : الاحكام الامدى ١/ ١٢٣ ، جمع الجوامع ١/ ٨٣ ،
المستصفى ١/ ٦٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، تيسير التحرير
٢/ ٢٢٥ ، فواتح الرحموت ١/ ١١٢ ، منهاج البيضاوى ١/ ٤٨ ،
نهاية السؤل ١/ ٤٩ ، منهاج العقول ١/ ٤٨ - ٤٩ ، السورة ص
٥٧٧ ، ارشاد الفحول ص ٦ ، المعتمد ١/ ٣٦٤ ، البرهان ١/ ٣١٣ .
(٦) انظر ذلك النقض في احكام الامدى ١/ ١٢٣ .
(٧) هذا التعريف هو مختار الامدى في الاحكام ١/ ١٢٣ .

مسألة :

الاتفاق ان الاباحة حكم^(١) شرعي ، وبعض المعتزلة أنه لا معنى لها الا نفى الحرج عن الفعل والترك ، وهو قبل الشرع ومستمر بعده فليس شرعيا ، قلنا^(٢) : لا ننكر أن انتفاء الحرج عنهما ليس باباحة شرعية ، وانما الشرعية خطاب الشارع بالتخيير ، وليس ثابتا قبل الشرع فليس ما نفيتوه ما اثبتناه .

مسألة :

المباح غير مأوربه والكعبي^(٣) لا مباح^(٤) بل ما يفرض مباحا فهو واجب مأوربه . لنا : أن الامر طلب وأقله ترجيح الفعل والمباح لا ترجيح فيه والاجماع أنه قسم من الأحكام . قال : كل مباح ترك^(٥) حرام وتركه واجب

- (١) اختلفوا في الاباحة ، هل هي حكم شرعي ، ثابت بالشرع ؟ أو هي أصل ثابت قبل الشرع ؟
ذهب الى الأول جمهور المسلمين ، من فقهاء وأصوليين .
وقال بالثاني بعض المعتزلة ، مصيرا منهم الى ان المباح لا معنى له سوى ما انتفى الحرج عن فعله وتركه ، وذلك ثابت قبل ورود الشرع ، ومستمر بعده .
انظر ذلك في احكام الامدى ١٢٤/١ ، شرح التبريزي لوحة ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٦/٢ ، المستصفى ٧٥/١ ، شرح تنقيح الفصول ٧٠ ، تيسير التحرير ٢٢٥/٢ ، فواتح الرحموت ١١٢-١١٣ ، المسودة ص ٣٦ ، مختصر الطوفي ص ١٩ ، روضة الناظر ص ٢١ ، المعتمد ٣٦٦/١ .
- (٢) انظر تقرير دليل الجمهور في : الاحكام ١٢٤/١ ، شرح التبريزي لوحة ٢٠٣
- (٣) هو أبو القاسم : عبدالله بن احمد بن محمود الكعبي ، البلخي ، العالم المشهور كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم : الكعبية . وهو صاحب مقالات ومن مقالاته : ان الله سبحانه وتعالى ليست له ارادة ، وان جميع افعاله واقعة بغير ارادة ولا مشيئة منه لها .
وكان من كبار المتكلمين ، وله اختيارات في علم الكلام .
وتوفي في شعبان سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وقيل تسع عشرة وثلاثمائة .
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٤٥/٣ ، شذرات الذهب ٢٨١/٢ تاريخ بغداد ٢٨٤/٩ ، الجواهر المضيئة ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ ، طبقات المعتزلة ص ٨٨ ، الفصل ٢٠٣/٤ ، الملل والنحل ٧٦/١ ، اللباب ٤٤/٣ ، لسان الميزان ٢٥٥/٣ - ٢٥٦ ، الانساب ٤٨٥ ، البداية والنهاية ٢٨٤/١١ .
- (٤) خالف الكعبي علماء المسلمين ، من فقهاء وأصوليين في المباح ، فادعى أنه لا مباح في الشرع ، وان كل فعل يفرض مباحا فهو واجب مأوربه ، وتيممه في ذلك طائفة من المعتزلة .
انظر مخالفة الكعبي ، ومذهب الجمهور في :
احكام الامدى ١٢٤/١ - ١٢٥ ، البرهان ٢٩٤/١ - ٢٩٥ ، منهاج البيضاوي ١١٢/١ ، نهاية السؤل ١١٣-١١٤ ، منهاج العقول ١١٢/١ ، المستصفى ٧٤/١ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٧/٢ ، فواتح الرحموت ١١٣-١١٤ ، تيسير التحرير ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ ، مختصر البعلبي ص ٦٥ ، المنحول ص ١١٦ .
- (٥) أى في فعله ترك حرام .

ولا يتم الا باحد اضداده وما لا يتم الواجب الا به واجب ، وكونه من الاحكام ملحوظ فيه ذات الفعل (١) دون تعلق الامر به بسبب توقف ترك الحرام عليه وحينئذ لا يكون مأمورا به جمعا بين الادلة . وأجيب بأن المباح ليس ترك الحرام بل شيء يترك به مع امكان تركه بغيره فلم يلزم وجوبه . فأجاب : مع تسليم أن الترك لا يتم الا بأحد اضداده وأن ما توقف عليه الواجب واجب لا يمكن منع كون هذا الضد واجبا غايته أنه غير معين فاذا اختاره المكلف تعين ووجب ، ولا مخلص الا بأن ما لا يتم الواجب الا به من عقلي أو عادي فليس بواجب كما مر ، وألزم انه لو كان كذلك لكان المحرم اذا ترك به محرم واجبا . والواجب اذا ترك به واجب حراما ، فأجاب بأن لا مانع من اتصاف الفعل بهما لاختلاف الجهة كما مر (٢) .

سؤال :

الحق ان المباح ليس داخلا في مسمى الواجب (٣) لأن المباح ما خيز فيه بين الفعل والترك وهو مبين للواجب ، وقيل (٤) داخل لأن المباح ما لا حرج في فعله وهو متحقق في الواجب ، وما زاد (٥) به الواجب فصل (٦) . قلنا : ما به الاشتراك ليس تمام حقيقة المباح (٧) والنزاع لفظي ، فان عني بالمباح ما اذن في فعله مطلقا فجنس للواجب والمباح بالمعنى الأخص والمندوب ، وان أريد ما اذن فيه ولم يذم على تركه فليس بجنس قطعا .

- (١) هذا اعتذار من الكعبي عن اجماع الأمة على انقسام الاحكام الشرعية الى ايجاب وندب وابطاح وكراهة وتحريم . فقال : يجب حمل الاجماع على ذات الفعل ، مع قطع النظر عن تعلق الامر به ، لسبب توقف ترك الحرام عليه . انظر احكام الامدى ١/١٢٤ .
- (٢) بذلك في الصلاة في الدار المفصولة .
- (٣) أي ليس جنسا له ، بل هما نوعان مختلفان .
- (٤) انظر خلافهم في دخول المباح في مسمى الواجب وعدم دخوله في : احكام الامدى ١/١٢٥ - ١٢٦ ، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد ٦/٢ ، المستصفى ١/٧٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١/١٧٢ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٧ - ٢٢٨ ، فواتح الرحموت ١/١١٣ .
- (٥) أي الزيادة التي اقتصربها الواجب ، غير نافية للاشتراك في القدر المشترك بينهما . انظر الاحكام ١/١٢٥ .
- (٦) أي فصل له عن بقية الاحكام .
- (٧) لأن المباح : ما اذن في فعله وتركه ، وما به الاشتراك ليس هذا المجموع ، بل جزء منه - وهو ما اذن في فعله - وجزء المباح ليس بمباح ، ولمزيد من الايضاح انظر شرح التبريزي لوحدة ٢٠٥ .

تنبيه :

وعلى هذا (١) فاذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز؟ فنفاه أصحابنا (٢) واثبتته الشافعي (٣) وظهرت الفائدة "فيمين حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكن عن يمينه ثم ليأت الذي هو خير" (٤) فان الوجوب سابقا منسوخ بالاجماع (٥) ، فبقي الجواز عنده (٦) ، ولم يبق عندنا (٧) . قال : لأن من ضرورة الوجوب الجواز ولا عكس في الانتفاء (٨) . قلنا : الماهيتان (٩) متفايرتان ، ولو سلم فما هو جزء الوجوب

- (١) أي بناءً على الخلاف في مسألة "السباح هل هو داخل في معنى الواجب أم لا؟" ، اختلفوا ، فيما اذا نسخ الوجوب ، هل يبقى الجواز؟ أم لا؟ انظر المذهب في ذلك في :
- المستصفى ٧٣/١ ، منهاج البيضاوي ١٠٩/١ ، منهاج العقول ١٠٩/١-١١٠ ، نهاية السؤل ١١٠-١١١/١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١٧٣-١٧٥/١ ، السوداء ص ١٦ ، المنخول ص ١١٨ ، التبصرة ص ٩٦ ،
- (٢) لم يقتصر نفيه على الحنفية ، بل نفاه أيضا بعض الشافعية ، كالغزالي ، وأبي اسحق الشيرازي وغيرهما .
- فقد جزم حجة الاسلام الغزالي بوجود المباينة بينهما ، وحمل على من قال : اذا نسخ الوجوب بقي الجواز ، فقال : الوجوب يباين الجواز ، والاباحة يحده ، فلذلك قلنا : يقضي بخطأ من ظن ، أن الوجوب اذا نسخ بقي الجواز ، بل الحق انه اذا نسخ رجع الأمر الى ما كان قبل الوجوب ، من تحريم أو اباحة ، وصار الوجوب بالنسخ كأن لم يكن . ولمزيد من الايضاح انظر المستصفى ٧٣/١ ، المنخول ص ١١٨-١١٩ ، التبصرة ص ٩٦ ، اللمع ص ٨ . وقال الامام الاسنوي : والخلاف معنوي . انظر تفصيله في نهاية السؤل ١١٠/١ .
- (٣) القول ببقاء الجواز اذا نسخ الوجوب هو مذهب جمهور الشافعية واختاره الامام الرازي وأتباعه . انظر مراجع الشافعية السابقة .
- (٤) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام على "الواو" .
- (٥) صيغة الامر في قوله صلى الله عليه وسلم " فليكنر . . . الخ " توجب التكفير سابقا على الحنث ، لكن هذا الوجوب منسوخ بالاجماع ، فهل يبقى الجواز؟ هذه نقطة الخلاف بين الشافعية ، والحنفية كما سبق تقريره . فالشافعية يقولون : تقديم الكفارة على الحنث جائز ، لا واجب . والحنفية يقولون : شرط الكفارة الحنث ، فما لم يحنث لا يجب . فثبت ان الاجماع دال على نسخ الوجوب السابق ، لكن بقي الجواز عند الشافعي ، ولم يبق عند الحنفي . انظر شرح التبريزي لوجه ٢٠٦ ، أصول البزدوي وكشف الاسرار ١٣٣/٢ ، اصول السرخسي ٢١٠/١ ، تيسير التحرير ٨٠-٨١/٢ وانظر : سنن الترمذي ١٠٧/٤ ، نيل الاوطار ٢٦٩/٨ .
- (٦) أي عند الشافعي رحمه الله .
- انظر الام ٢٢٧/٢ ، مختصر المزني ٢٢٥/٥ .
- (٧) أي الحنفية .
- (٨) أي ولا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الجواز .
- (٩) أي ماهية الجواز ، وماهية الوجوب . انظر شرح التبريزي لوجه ٢٠٦ .

منتف بانتفائه لاستحالة بقاء حصة النوع من الجنس بعد عدم النوع ولا وجود للأعم
الا مشخصا ، فالجواز الباقي ليس هو جزء الوجوب قطعا بل حكم شرعي ثبت بدليل
منفصل كما في جواز صوم عاشورا بعد انفساخ^(١) الوجوب فانه ثابت لصلاحية كل
يوم لصوم النفل من قبل .

سؤال :

الحق أنه^(٢) ليس بتكليف والنزاع فيه مع أبي اسحق لفظي^(٣) فان معناه وجوب
اعتقاد الاباحة والوجوب تكليف ، وعندنا الفعل فيه كلفة ومشقة ، ولا تكليف مع
التخيير .

فصل :

الاحكام الثابتة بخطاب الوضع^(٤) أصناف^(٥) : الأول : الحكم على الوصف بالسببية

- (١) في أ : انتساح .
(٢) أي المباح ، وقد اختلفوا فيه هل يدخل تحت التكليف أم لا ؟ فذهب
الجمهور الى انه لا يدخل ، وذهب الاستاذ أبو اسحق الاسفراييني الى
انه يدخل تحت التكليف . انظر : احكام الامدى ١/١٢٦ .
(٣) لأن مراد الاستاذ بأنه تكليف وجوب اعتقاد الاباحة ، ولا شك ان الوجوب
تكليف ، فيكون المباح تكليفا ، والتكليف عند الجمهور يقلل لفعل فيه كلفة
ومشقة ، فاذالم يتوارد الاثبات والنفي على محل واحد ، فلا يكون النزاع
معنويا ، بل لفظيا . شرح التبريزي لوحة ٢٠٨ .
(٤) الوضع لغة : من وضع الشيء من يده يضعه وضعا وموضعا وموضوعا أيضا
وهو احد المصادر التي جاءت على مفعول ، والموضع المكان ، والوضيعة واحدة
الوضائع وهي اثقال القوم .
انظر : مختار الصحاح ص ٧٢٦-٧٢٧ ، المصباح المنير ٢/٣٣٩ ، القاموس
المحيط ٣/٩٨ وقال الجرجاني في التعريفات : الوضع في اللغة : جعل
اللفظ بمرزا المعنى .
وفي الاصطلاح : تخصيص شيء بشيء متى اطلق أو احس الشيء الأول ،
فهم منه الشيء الثاني .
والمراد بالاطلاق : استعمال اللفظ ، واردة المعنى . والاحساس : استعمال
اللفظ أعم من ان تكون فيه ارادة المعنى ، أولا . التعريفات ص ٢٥٢-٢٥٣ .
وقال التبريزي : خطاب الوضع : هو الخطاب الانشائي ، المتعلق بما يتعلق
بأفعال العباد ، لا بالاعتضاء ، ولا بالتخيير ، بل بالحكم على الشيء باقتضاء
احد الاحكام الخمسة ، أو ينفيه ، أو يكونه شرطا أو مانعا . ولا يعتمد على
التكليف والعلم .
انظر شرح التبريزي لوحة ٢٠٨ ، وشرح الكوكب المنير ١/٤٣٤ - ٤٣٥ ،
المحل على جمع الجوامع ١/٨٤-٨٦ ، تيسير التحرير ٢/١٢٨ ، المستصفي
١/٩٣ ، التمهيد ص ٢٥ ، الفروق ١/١٦١ .
(٥) الاحكام الثابتة بخطاب الوضع ستة أصناف ، ذكرها المصنف متفرقة ،

والسبب (١) ما يتوصل به الى مقصود ما ، وفي الشرع : كل وصف ظاهر منضبط
دل السمع (٢) على كونه معرفا لاثبات حكم شرعي كجعل الدلوك سببا للصلاة . (٣)
ولله تعالى في كل واقعة عرف حكمها بالسبب حكمان (٤) : نفس الحكم ، والسببية
المحكوم بها على الوصف المعرف له ، وفائدة نصب الاسباب تعريف الاحكام بمسند
انقطاع الوحي لعسر الوقوف في كل واقعة على الخطاب ، والموجب هو الله تعالى ،
والسبب اماره لا موجب لذاته والا لكان موجبا قبل الشرع والخطاب عندنا (٥) للأدوية
والوجوب بالسبب فهو جبري والأدوية اختياري كما تجب الصلاة على النائم والمجنون
والمغمى عليه اذا انقطع الجنون والاعشاء دون يوم وليلة ، وكما
يجب العشر والفطره على الصبي عندنا (٦)

====
واليكها مجتمعة :

الاول : الحكم على الوصف بالسببية .

الثاني : الحكم على الوصف بالمانعية .

الثالث : الحكم بالشرطية .

الرابع : الحكم بالصحة .

الخامس : الحكم بالبطلان .

والسادس : الرخصة .

وقد عارض بعضهم في اعتبار الرخصة من خطاب الوضع ، ومنهم ابن السكيتي

أنظر تقرير الشرييني ١١٩/١ ، وفواتح الرحموت ١٢١/١ .

(١) السبب في اللغة : الحيل ، وكل شيء يتوصل به الى غيره .

انظر : مختار الصحاح ص ٢٨١ ، المصباح المنير : ٢٨١/١ .

وفي الاصطلاح : قال السرخسي : عبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم

المطلوب ، من غير ان يكون الوصول به ، لكنه طريق الوصول اليه ، وعرفه

الامدي بما ذكر المصنف .

وقال الجرجاني : هو عبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم غير مؤثر فيه .

انظر تعريف السبب في اللغة والاصطلاح في : احكام الامدي ١٢٧/١ .

أصول السرخسي ٣٠١/٢ ، التعريفات ص ١١٧ ، أصول البيزدوي وكشف الاسرار

١٦٩-١٧٠ ، فتح الغفار بشرح المنار ٦٤/٣ ، ارشاد الفحول ص ٦ ،

شرح تنقيح الفصول ص ٨١ ، المستصفي ٩٤/١ جمع الجوامع ٩٤/١ ،

الموافقات ١٧٩/١ ، التلويح على التوضيح ١٣٧/٢ .

(٢) أي الدليل السمعي ، من الكتاب أو السنة أو منهما .

(٣) وذلك قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) الآية ٧٨

من سورة الاسراء .

والدلوك : زوال الشمس عن كبد السماء ، وقيل : دلوكها : غروبها انظر مختار

الصحاح ص ٢٠٩ .

(٤) انظر احكام الامدي ١٢٧/١ .

(٥) انظر : اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٣٤١/٢ ، أصول السرخسي ١٠٠/١ .

(٦) اتفقت الحنفية والشافعية على وجوب العشر وصدقة الفطر على الصبي والمجنون ،

====

والزكاة عند الشافعي (١) نظرا الى انعقاد السبب ولا خطاب فان قيل (٢) : لو كانت السببية حكما لافتقرت الى سبب معرف و يدور أو يتسلسل ثم الوصف ان كان معرفا بنفسه لزم ذلك قبل الشرع ، أو بصفة للكلام فيه عايد ، والدور أو التسلسل لا لزم ، ثم الطريق الى معرفة كون الوصف سببا هو ما استلزم من الحكمة الداعية من جلب مصلحة أو دفع مفسدة وهو متنع لا مكان تعريف الحكم بنفس الحكمة من دون الوصف ، ولا نها ان كانت قديمة لزم قدم معرفة السببية أو حادثة احتاجت الى معرف (٣) آخر لخفائها ويعود التقسيم (٤) ، قلنا (٥) : منقطع بأن معرفة السببية بالخطاب أو بالحكمة الملازمة للوصف مع اقتران الحكم بها في صورة ، والحكمة المعرفة ليست مطلق حكمه ، بل المضبوطة بالوصف المقترنة بالحكم والا يمتنع تعريف الحكم بها لخفائها واضطرابها واختلافها بالاشخاص والاحوال والا زمان ، ثم اذا كانت مضبوطة بالوصف فهي معروفة بنفسها ولا يلزم من تقدمها على الشرع كونها معرفة للسببية لتوقف ذلك على اعتبارها في الشرع .

- =====
واختلفوا في وجوب الزكاة في ماله ، فقال الحنفية : لا تجب ، وأوجبها الشافعية قال شمس الأئمة : وبالاتفاق يجب عليهما - أي على الصبي والمجنون - العشر وصدقة الفطر . اصول السرخسي ١/١٠١ .
وقال في كشف الاسرار على البيهقي : وقال الفقهاء جميعا بوجوب العشر وصدقة الفطر على الصبي اذا كان له مال عند تقرر السبب وهو الا رض النامية والرأس الذي يمونه ، مع أن الخطاب عنه موضوع ٢/٣٤٢ .
(١) قال الربيع بن سليمان : قال الشافعي رحمه الله " وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الاحرار وان كان صبيا أو معتوها او امرأة لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما لزم ماله بوجه من الوجوه جنابة او ميراثا منه أو نفقة " .
وقال في موضع اخر : وفي قول الله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) ان كل مالك تام الملك من حر له مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغا كان أو صبيا أو معتوها أو صبيا ، لان كلا مالك ما يملك صاحبه . كتاب الام ٢/٢٣ .
(٢) هذه اشارة الى شكوك القائلين بأن لا مدخل للسبب ، بل كل ذلك بايجاب الله تعالى ، والتكاليف كلها خير محض .
قال الامدى : فان قيل : لو كانت السببية حكما شرعيا لافتقرت في معرفتها الى سبب آخر يعرفها ، ويلزم من ذلك اما الدور ان افتقر كل واحد من السببيين الى الآخر ، واما التسلسل ، وهو محال ، الاحكام ١/١٢٨ ، وانظر كشف الاسرار ٢/٣٣٩ - ٣٤٠ .
(٣) في ب : معرفة .
(٤) انظر تفصيل هذه الاشكالات الاربعة في الاحكام ١/١٢٨ وشرح التبريزي لوجه ٢٠٩ .
(٥) اشارة الى الاجوبة على الاشكالات المتقدمة انظر الاحكام ١/١٢٩ .
(٦) في ب : السبب .

تنبيهه :

سبب وجود الايمان العقل (١) على القول بأنه موجب بنفسه (٢) ، ومعناه أن الله تعالى موجب والعقل معرف ، وعليه فخر الاسلام (٣) ، وعلى هذا فالاسلام واجب على من لم يتلفه الدعوة ، وعلى الصبي (٤) العاقل قبل الشرع ، والارءاء منه بعد انعقاد السبب . ونفس الخطاب (٥) على القول بأن العقل غير موجب وعلى هذا فلا يجب قبله وبعده فالعقل (٦) يجعل الشرع ، وسبب وجوب الصلاة وقتها . وأمارة السببية النسبة باللام لدلوك الشمس والا ضافية (٧)

- (١) ان بسببه يستدل من الصنعة على الصانع فيحصل الايمان به .
(٢) بناء على اهتداء العقل لحسن الفعل وقبحه على ما ذهب اليه المعتزلة وقد تقدم تقريره في الحسن والقبح .
(٣) انظر أصوله ٢٣١-٢٣٢ / ٤ ، ٢٤٥-٢٤٦ / ٢ .
(٤) انظر : أصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٤٦ / ٢ ، ٢٣٢-٢٣٣ / ٤ ، شرح التبريزى لوحة ٢١١ ، اصول السرخسي ١٠٢ / ١ ، التوضيح على التنقيح ١٦٠-١٦١ / ٢ ، التلويح على التوضيح ١٦٠-١٦١ / ٢ ، فتح الغفار : ٧٦-٧٧ / ٣ .
(٥) أى سبب وجوب الايمان نفس الخطاب على القول بأنه لا تحسين ولا تقبيح الا بالشرع بأن يكون نفس الخطاب بأمر الله تعالى ونهيه سببا للايمان ، والعقل يحكم بذلك بما اقتبسه من الشرع . وهو قول جمهور أهل السنة والجماعة لقوله تعالى (فاعلم انه لا اله الا الله واستغفر لذنك) ونحوها . فلا يجب الايمان على من لم يتلفه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ولا على الصبي قبل الشرع ويجب بعد الشرع بالعقل بأن يجعله الشرع سببا ، فان أتى به صح لكن لا يلزم عليه الارءاء الا بعد توجه الخطاب اليه وذلك بعد البلوغ .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢٩-٢٣١ / ٤ ، ٢٤٥ / ٢ ، وما بعدها ، شرح التبريزى لوحة ٢١١ ، شرح الكوكب المنير ٣٠٨-٣١٠ / ١ ، أصول السرخسي ١٠٢ / ١ وقد تقدم الكلام على التحسين والتقبيح ، وشكر المنعم ، واشتمل البحث على هذه المسألة ضمنا ، وذكرت المراجع هناك ، فلا نكرر .
(٦) وفي ب : بالعقل .
(٧) أى اشارة ان السببية للوجوب : النسبة باللام في قوله تعالى (لدلوك الشمس) والنسبة باللام أقوى وجوه الدلالة على تعلق الصلاة بالوقت لان اللام للتعديل والاختصاص كما يقال تطهر للصلاة وتأهب للشتاء .
والامارة الثانية : اضافة الصلوات الى الاوقات فقد اتفقوا على اضافتها الى أوقاتها : فيقال صلاة الفجر ، صلاة العصر ، الظهر . . . الخ والاصل في اضافة الشىء الى الشىء ان يكون ثابتا له كإضافة الولد الى الوالد ان الاصل في الاضافة ان تكون بأخص الاوصاف ، وأخص الاوصاف الوجوب .
كشف الاسرار ٢ / ٢٤٧ .

كصلاة الظهر الدالين على الاختصاص والتكرار بتكرره وفساد الاداء قبله والصحة ،
في أوله مع تأخر اللزوم كما مر . وسبب الزكاة ملك النصاب للنسبة (١) ، ولهذا
اجاز التعجيل ، غير ان الغنى لا يتم دون الاستنماء في زمان فأقيم الحول مقام
حقيقة النماء ، وكان المال الواحد بسبب تكرر (النما يتكرر) (٢) الاحوال (٣) متكررا
حكما ، وسبب الصوم أيام رمضان ، ومتى كان الوقت سببا كان ظرفا صالحا للاداء ،
فخرج الليل لعدم الصلاحية ، ولا نه منسوب اليه ومتكرره ولهذا وجب على صبي
بلغ وكافر اسلم في بعضه لان كل يوم سبب صومه (٤) . وسبب الفطره على كل مسلم
غني رأس يلي عليه ويمونه (٥) بالنص " أدوا عن تمونون أدوا على كل حر
وعبد (٦) " ولذلك (٧) يضاعف الوجوب بالروء ومن والوقت

- (١) قال فخر الاسلام : وسبب وجوب الزكاة ملك المال الذي هو نصابه ، لانه
في الشرع يضاف الى المال والفنى وتنسب اليه بالاجماع . اصول البزدوى
٣٤٨/٢ ، وانظر اصول السرخسي ١٠٦/١ .
- (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٣) جمع حول ، يقال : حالا حولا ، اذا مضى ، ومنه قيل للعام : ححول
ولو لم يمض ، لانه سيكون .
- (٤) انظر : الصباح المنير ١٢٠/١ مختار الصحاح ص ١٦٣ .
أى لان كل يوم سبب لصومه ، بمنزلة كل وقت من اوقات الصلاة سبب لوجوب
الاداء .
- (٥) أى يقوم المكلف بكفايته ويتحمل موته بسبب ولايته طيه كالزوجة والابناء
والخادم .
- (٦) هذا الحديث لم اجده بهذا اللفظ ، ووجدته بالفاظ مقاربة ، منها : ما رواه
ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعا
من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ، ذكر او انثى من المسلمين .
رواه البخارى ومسلم والشافعي والنسائي وابن ماجه وابوداود والدارقطني
والدارمي .
- ومنها ما رواه الدارقطني من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر
قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير ،
والحر والعبد من تمونون " ثم قال : رفعه القاسم ، وليس بقوى والصواب :
موقوف . ورواه ايضا من طريق ثعلبة بن صفيح عن ابيه بلفظ " أدوا صدقة الفطر
صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر عن كل صغير أو كبير ذكر
أو انثى ، حر أو عبد " .
- ومنها ما رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد ، والذكر
والانثى من تمونون " .
- انظر فتح البارى ٣٦٩/٣ ، صحيح مسلم ٥٧-٥٨ ، مسند الشافعي ص ٩٣
سنن النسائي ٣٤-٣٥ سنن ابن ماجه ١/٥٨٤ ، سنن ابي داود ١/٤٢٣ ،
سنن الدارقطني ١٤١/٢ ، ١٤٧-١٤٨ ، سنن الدارمي ١/٣٩٢ .
- (٧) أى ولكون الراس سببا ، تضاعف وجوب صدقة الفطر بتضاعف الروء من نسي

شرطه والنسبة اليه (١) مجازيه . وسبب الحج البيت (٢) للنسبة ، والوقت شرط الا ادا (٣) لعدم (٤) التكرار بتكرره وكذلك الاستطاعة بالمال لصحة الا ادا من الفقير ، ولا يصلح المال سببا لعبادة بدنية . وسبب العشر الا وهي النامية حقيقة بالخارج ، وفيه معنى المونة والعبادة (٥) ويتكرر بتكرار الخارج (٦) تقديرا ولم يجز التعجيل قبل الخارج لانه بمعنى السبب (٧) لوصف العبادة فلو عجل خرج بمعنى المونة . وكذلك سبب الخراج (٨) ، والنماء معترفه تقديرا بالتمكن من الزراعة ، فهو (٩) مونة باعتبار الاصل عقوبة باعتبار الوصف ، وسبب الطهارة الصلاة (١٠) وهي شرطها فلم تجب قصدا بل عند ارادة الصلاة والحدث (١١) شرط لا سبب لزواله بها (١٢) واسباب الحدود ما تنسب اليه من زنا وسرقة وقتل

- ====
- وقت واحد ، ولو كان الوقت سببا لما تضاعف بتعدد الرأس ، فدل ان الرأس هو السبب دون الوقت ، ولكن الوقت شرطه .
- (١) ولمزيد من ايضاح انظر : كشف الاسرار ٣٥١/٢ ، اصول السرخسي ١٠٢/١ .
- (٢) في قولهم : زكاة الفطر ، مجاز باعتبار انه زمان الوجوب ، فلا يدل طي كونه سببا .
- (٣) أي سبب وجوب الحج : البيت لانه ينسب اليه . قال الله تعالى (ولله طي الناس حج البيت) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .
- (٤) انظر : كشف الاسرار ٣٥٣/٢ شرح التبريزي لوجه ٢١٣ ، اصول السرخسي ١٠٥/١
- (٥) في ب : لعدم شرط التكرار .
- (٦) فبا اعتبار اصل الارض : هو مونة لانه ان تملك الارض سبب لوجوب مونة شرعا . وباعتبار كون الواجب جزءا من النماء ، فيه معنى العبادة ، بمنزلة الزكاة .
- (٧) انظر اصول السرخسي ١٠٨/١ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ .
- (٨) أي يتكرر وجوب العشر بتكرار الخارج لتجدد الوصف وهو النماء .
- (٩) لان العشر الواجب جزء من النماء ، فلا بد من حصول النماء ليثبت حكم الوجوب في محله بسببه .
- (١٠) أي وكذلك سبب وجوب الخراج الارض النامية باعتبار التمكن من طلب النماء بالزراعة .
- (١١) قال شمس الاثمة : وفي الخراج معنى المونة باعتبار اصل الارض ، ومعنى المذلة باعتبار التمكن من طلب النماء بالزراعة ، فالاشتغال بالزراعة مع العرض عن الجهاد سبب للمذلة طي ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيئا من الات الزراعة في دار فقال : " ما دخل هذا بيت قوم الا ذلوا " ١٠٨/١ من اصوله .
- (١٢) فانها تضاف اليها شرعا فيقال : تطهر للصلاة .
- (١٣) أي ان الحدث شرط لوجوب الطهارة لا سبب لها لقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) الآية ٦ من سورة المائدة .
- (١٤) قال شمس الاثمة السرخسي : لا ان يكون سببا للوجوب ، وكيف يكون سببا للوجوب وهو ناقض للطهارة ، فما كان مزيلاً للشئ رافعا له لا يصلح سببا لوجوبه ، ولهذا جاز الا ادا بدونه وكان الوضوء طي الوضوء نورا طي نور ، اصول السرخسي ١٠٦/١ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٥٦/٢ .
- (١٥) في ب : لزوالها به .

وسبب الكفارة ما تنسب اليه (١) ويكون دائرا بين الحظر والاباحة (٢) كالغطر و قتل الخطأ
والصيد واليمين . لا قتل العمد والغموس (٣) .
الثاني (٤) : الحكم على الوصف بالمانعية ، فمنه (٥) مانع الحكم وهو كل وصف
وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها تقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب
كالبوة في القصاص مع القتل العمد . ومنه مانع للسبب (٦) وهو كل وصف يخل وجوده
بحكمة السبب ، كالدين في الزكاة مع ملك النصاب .
والثالث (٧) : الحكم بالشرطية (٨) : فما كان عدمه مخلا بحكمة السبب

- (١) أي سبب وجوب الكفارة ما تنسب اليه ، ككفارة القتل ، وكفارة الظهار ونحوه .
(٢) مثل الغطر في رمضان بصفة الجنابة ، فانه من حيث أنه اقدم على فعل نفسه
الذي هو ملوك له مباح ، ومن حيث أنه جنابة على العبادة محظور . وكقتل
الخطأ ، فانه دائر بين الحظر والاباحة ، فمن حيث انه لم يقصد القتل ،
بل قصد الصيد ونحوه مباح ، ومن حيث أنه مقصر محظور . وكذلك يقال
في قتل الصيد في الاحرام . اصول السرخسي ١٠٩/١ ، اصول البزدوي وكشف
الاسرار ٣٥٦/٢ ، شرح التبريزي لوحة ٢١٥ .
(٣) أي اليمين الغموس : وهي التي يتعمد الحالف فيها الكذب ، فيحلف كاذبا
على علم منه بكذبه ، ولذلك سميت الغموس ، لأنها تغمس صاحبها فسي
الاثم .
انظر : المصباح المنير ١٠٧/٢ ، مختار الصحاح ص ٤٨١ ، وليبان حكم
القتل العمد واليمين الغموس من حيث الكفارة انظر : اصول البزدوي وكشف
الاسرار ٣٥٧/٢ ، اصول السرخسي ١٠٩/١ .
(٤) أي الصنف الثاني من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : هو الحكم على الوصف
بكونه مانعا .
(٥) ينقسم المانع الى : مانع الحكم ، والى مانع السبب .
انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ١٣٠/١ ، مختصر البعلبي ص ٦٧ ،
جمع الجوامع ٩٨/١ ، تقرير الشرييني ٩٨/١ ، الموافقات ١٧٩/١ - ١٨٠ ،
فواتح الرحموت ٦١/١ .
(٦) كذا في الاصل وفي أ و ب و ج : السبب .
(٧) أي الصنف الثالث من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : هو الحكم على الوصف
بكونه شرطا .
(٨) الشرط في اللغة : العلامة ، وجمعه أشراف ، ومنه اشراط الساعة ، أي علاماتها .
والشرط باسكان الراء : جمعه شروط ، من باب ضرب ونصر ، يقال : شرط عليه
كذا . انظر : المصباح المنير ٣٣١/١ ، مختار الصحاح ص ٣٣٤ ، القاموس
المحيط ٣٨١/٢ .
وفي الاصطلاح : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته .
انظر تعريف الشرط وبيان حكمه في : احكام الامدى ١٣٠/١ شرح تنقيح
الفصول ص ٨٢ ، المحلى على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٢٠/٢ ، ارشاد
الفحول ص ٧ مختصر ابن الحاجب ٧/٢ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٧٢/٤ -
١٧٣ ، اصول السرخسي ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ ، فتح الغفار بشرح المنار ٢٣/٢ ،

فهو شرط السبب ، كالمقدرة على التسليم في باب البيع . وما كان عدمه مستلزماً لعدم حكم السبب فهو شرط الحكم كعدم الطهارة في الصلاة مع الاتيان بمسمى الصلاة .

الرابع (١) : الحكم بالصحة (٢) : ففي العبادات عند المتكلم موافقة الأمر (٣) وعند الفقيه : سقوط القضاء بالفعل . وفي المعاملات ترتب ثمره العقد طبيعيه ، الخامس (٤) : الحكم بالبطلان (٥) : والباطل (٦) ما لم يشرع بأصله ولا وصفه

- ====
- فصول البدايع ١٢٠/٢ ، روضة الناظر ص ٣١ ، مختصر الطوفي ص ٣٢ ، مختصر البعلي ص ٦٦ ، التعريفات ص ١٢٥-١٢٦ ، شرح التبريزي لوحة ٢١٦ ، الموافقات ١٢٨/١-١٢٩ فواتح الرحموت ٠٦١/١ .
- (١) أي الصنف الرابع من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع ج هو الحكم بالصحة .
- (٢) الصحة في اللغة: ضد السقم .
- قال في المصباح المنير : الصحة في البدن حالة طبيعية تجري افعاله معها على المجرى الطبيعي ، وقد استهيرت الصحة لمعاني : فقبل صحت الصلاة اذا اسقطت القضاء . وصح العقد اذا ترتب عليه أثره ، وصح القول اذا طابق الواقع . وصح الشيء يصح من باب ضرب فهو صحيح ، والجمع صحاح مثل كريم وكرام " انظر المصباح المنير ٣٥٧/١ مختار الصحاح ص ٣٥٦ . وفي الشرع : قال الامدي : فقد تطلق الصحة على العبادات تارة ، وعلى عقود المعاملات تارة .
- أما في العبادات : فعند المتكلم : الصحة عبارة عن موافقة أمر الشارع ، وجب القضاء أولم يجب .
- وعند الفقهاء : الصحة عبارة عن سقوط القضاء بالفعل .
- الاحكام ص ١٣٠ . وانظر تعريف الصحة ومباحثها في :
التعريفات ص ١٣٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناي ١٠٤-٩٩/١ فواتح الرحموت ١٢٠/١ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢٣٤-٢٣٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧٦-٧٧ ، المستصفي ٩٤/١-٩٥ ، الموافقات ١٩٧/١ ، منهاج البيضاوي ٥٧/١ ، نهاية السؤل ٥٨/١-٥٩ ، منهاج العقول ٥٧/١-٥٨ التوضيح على التنقيح ١٢٢/٢-١٢٣ ، التلويح على التوضيح ١٢٢/٢-١٢٣ .
- (٣) في ب : للأمر .
- (٤) أي الصنف الخامس من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : الحكم بالبطلان .
- (٥) من بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا بضم الواو : فسد أو سقط حكمه فهو باطل ، وجمعه بواطل ، وقيل يجمع الباطل على غير قياس . انظر المصباح المنير ٥٨/١ مختار الصحاح ص ٥٦ .
- وقال الجرجاني في التعريفات : الباطل هو الذي لا يكون صحيحاً بأصله . والباطل : ما لا يعمد به ولا يفيد شيئاً .
- والباطل ما كان فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة ، اما لانعدام الاهلية أو المحلية كبيع الحروبيع الصبي . ص ٤٣ .
- (٦) فرق الحنفية بين الباطل والفاسد ، فقالوا : الباطل ما لم يشرع بأصله ولا وصفه كبيع الملاقيح والمضامين .
- ====

====

والفاسد : ما كان مشروطاً بأصله دون وصفه ، كصوم يوم النحر . وعند الشافعية وغيرهم : الباطل والفاسد مترادفان ، والبطلان والفساد بمعنى واحد ، الا في الحج ، فانهم يقولون : الردء في الاحرام تهطله ، حتى لا يلزمه المضي فيه . والوقاع يفسده حتى يلزمه المضي فيه الى الاتمام .

انظر : المستصفي ٩٥/١ ، تقرير شيخ الاسلام الشريفي بهامشي حاشية البناي ١٠٥/١ ، احكام الامدي ١٣١/١ ، فواتح الرحموت ١٢٢/١ ، تيسير التحرير ٢٣٦/٢ ، التوضيح على التنقيح ١٢٢/٢-١٢٣ ، التلويح على التوضيح ١٢٢/٢-١٢٣ ، منهاج البيضاوي ٥٧/١-٥٨ ، نهاية السؤل ٥٨/١-٥٩ ، منهاج العقول ٥٧/١-٥٨ ، شرح العضد ٧/٢ ، الموافقات ١٩٨/١-٢٠٠ ، التمهيد ص ٨ ، المسودة ص ٨٠ ، مختصر البعلي ص ٦٧ ، روضة الناظر ص ٣١ .

والفاسد عند الشافعي رحمه الله مرادف له ، وعندنا مفاير للباطل والصحيح .
والسادس (١) : الرخصة (٢) وهي ما شرع العذر مع المحرم ، فمنها كاملة (٣) وهي

(١) أي الصنف السادس من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع هو الرخصة .

(٢) الرخصة في اللغة عبارة عن التيسير والتسهيل ، ومنه يقال رخص السعر اذا تيسر وسهل .

قال في مختار الصحاح : الرخص ضد الغلاء ، وقد رخص السعر بالضم رخصا وأرخصه الله فهو رخيص ، وارتخص الشيء اشتراه رخيصا . والرخصة في الأمر خلاف التشديد فيه ، وقد رخص له في كذا ترخيصا فترخص هو فيه أي لم يستقص ص ٢٣٨ وانظر المصباح المنير ١/٢٣٩ .

وفي الشرع : ذكر لها عدة تعريفات سردها الآمدي في الاحكام ولم يرتض منها الا واحدا هو ان يقال : الرخصة ما شرع من الاحكام لعذر مع قيام السبب المحرم . وقد تابعه المصنف في هذا الاختيار .

انظر تعريف الرخصة في : التعريفات ص ١١٠ ، احكام الامدى ١/١٢١ - ١٣٣ نهاية السؤل ١/٧٠ ، مختصر البعلبي ص ٦٧-٦٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ كشف الاسرار ٢/٢٩٨ ، اصول البزدوى ٢/٢٩٩ ، أصول السرخسي ١/١١٧ ، المستصفى ١/٩٨ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/١٢٠ ، التوضيح على التنقيح ١/١٢٧ ، التلويح على التوضيح ١/١٢٧ .

(٣) اختلفوا في اقسام الرخصة ، فذهب الجمهور الى انها ثلاثة اقسام :
أ - واجب ، كأكل الميتة في المخصصة .

ب - مندوب ، كالا فطار في السفر اذا لحقه مشقة .

ج - مباح ، اذا أظفر في السفر من غير مشقة .

وزاد الاسنوى في التمهيد قسما رابعا ، وهو أن تكون مكروهة ، كالتقصير في أقل من ثلاث مراحل .

وقسمها جمهور الحنفية الى اربعة اقسام ، قسما من الحقيقة وقسما من المجاز . فالأول نوعان : كاملة : وهي ما استبيح مع قيام المحرم ، كالمكره على الكفر وقاصرة : وهي ما استبيح مع المحرم وتراخي حكمه كقطر المسافر في رمضان .

والثاني نوعان ايضا :

أحدهما : ما وضع عنا من الاصرار والاذلال التي كانت على من قبلنا ، فان ذلك يسمى رخصة مجازا ، لأن الاصل ساقط ، لم يبق مشروطا ، فلم يكن رخصة الامجازا من حيث هو نسخ تحفى تخفيفا .

وقد اسقط المصنف ابن الساعاتي هذا النوع من مصنفه ، ولا أدري هل سقط سهوا أم عمدا ؟ طما بأنه مذكور في عامة اصول الحنفية . وقد ذكرته هنا تنميما للفائدة . والثاني : ما سقط عن العباد مع كونه مشروطا في الجملة . فمن حيث سقط أصلا ، كان مجازا ، ومن حيث بقي مشروطا في الجملة كان شبيها بحقيقة الرخصة ، وقد أشار اليه المصنف بقوله " ورخص في السلم " .

انظر اقسام الرخصة عند الاصوليين وخلافهم فيها في : احكام الامدى ١/١٢٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشريفي ١/١٢١-١٢٢ ، نهاية السؤل ١/٧٠-٧٢ ، مناهج العقول ١/٦٩-٧٠ ، التمهيد ص ١٢-١٣ ، شرح

ما استبيح (لعذر) (١) مع المحرم وحكمه كالمكروه طوى الكفر بالقتل فان العزيمة في الصبر لقيام الحرمة والعذران حق العبد يفوت به صورة ومعنى ، وحق الله تعالى باق معنى لوجود التصديق ، وصورة من وجه لعدم وجوب التكرار (٢) لكن فيه هتك حق الله تعالى ظاهرا ، فكان له تقديم حقه . والصبر أولى لكونه جهادا . وكذلك الأمر بالمعروف رخص تركه خوفا للقتل ، والاقدام جهادا باختيار تفرق الفسقة بخلاف غازي يقدم (٤) ويعلم أنه يقتل من غير نكابة في العدو لكونه مضيقا نفسه . وكذلك المكروه طوى اتلاف مال الغير وطوى الفطر والجناية في الاحرام . ومنها قاصرة (٥) : وهي ما استبيح مع المحرم وتراخي حكمه كقطر المسافر في رمضان ، والعزيمة أولى لكامل السببية . ومثل " ورخص في السلم " (٦) مجاز فان الأصل أن يكون المبيع عنينا وقد سقط في السلم أصل

====
تنقيح الفصول ص ٨٥ وما بعدها ، أصول اليزدوي وكشف الاسرار ٢/٣١٥ -
٣٢١ ، أصول السرخسي ١/١١٧-١٢٠ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٨ ، ٢٣١-٢٣٢
التوضيح طوى التنقيح ١/١٢٧-١٣٠ ، التلويح ١/١٢٧-١٣٠ .
وللامام الشاطبي في الرخصة بحث جيد ، ارجع اليه في الجزء الاول من الموافقات
ابتداء من ص ٢٠٥ فانه مفيد .

- (١) زيادة من ب .
(٢) أي تكرار الاقرار ، لأنه لما أقر مرة وصدق بقلبه حتى صح ايمانه لم يلزم عليه الاقرار ثانية ، اذ التكرار في الاقرار ليس بركن في الايمان . ولتفصيل أوضح انظر : كشف الاسرار ٢/٣١٦ .
(٣) قال اليزدوي : لان الظاهر انه اذا قتل : تفرق جمع الفسقة ، وما كان فرضه الا تفريق جمعهم ، فهذا نفسه لذلك ، فعار مجاهدا .
اصول اليزدوي ١/٣١٧ .
(٤) أي يقدم طوى مهارزة العدو .
(٥) انظر تفصيل الرخصة القاصرة في : اصول اليزدوي وكشف الاسرار ٢/٣١٨ ،
اصول السرخسي ١/١١٩ ، شرح التهريزي لوحة ٢١٨ .
(٦) هذا حديث قال فيه الامام ابن حجر العسقلاني : لم يوجد سندنا بهذا اللفظ ، ولم أراه بهذا اللفظ . انظر الدراية في تخریج احاديث الهداية ٢/١٥٩-١٦٠ .
اما جواز السلم ، فتأبث بحديث صحيح متفق عليه ، فمن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، والناس يسلفون في التمر السنتين والثلاث ، فقال : من اسلف في شئ قيسلف في كيل معدوم ووزن معلوم ، الى أجل معلوم " انظر : فتح الباري ٤/٤٢٨ ، صحيح مسلم ١/٤١ .
والسلم يطلق في اللغة طوى السلف ، قال في المصباح السير : السلم بفتححتين : السلف ، وزنا ومعنى . واسلمت اليه ، بمعنى اسلفت أيضا .

انظر ٢/٣٠٦ ، مختار الصحاح ص ٣٠٩ .
وشرطا : قال الجرجاني : اسم لعقد يوجب الطك في الثمن عاجلا ، وفي الثمن أ جلا . فالمبيع يسمى : مسلما فيه ، والثمن رأس المال . والبائع

تخفيفا ، وكذلك من اكره ^(١) طى الخمر أو الميتة أو اضطر اليهما لسقوط الحرمة
وتأثم بالصبر لأن الحرمة لصيانة عقله ونفسه ، فإذا فات ما لاجله حرم لم يستقيم
صيانة البعض لغوات الكل فكان بالصبر مضميا نفسه ، وكذلك ^(٢) القصر عندنا ^(٣)
لتسميتها صدقة في ^(٤) النص ^(٥) والصدقة بما لا يحتمل التهلك اسقاط ،

====
يسمى مسلما اليه ، والمشتري رب السلم .

التعريفات ص ١٢٠ .

وقال النووي في شرح مسلم : ذكروا في حد السلم عبارات ، أحسنها : انه عقد
على موصوف في الذمة ، يبدل يعطي عاجلا . ٤١/١١ .
وقال ابن حجر : ومن زاد فيه " يبدل يعطي عاجلا " فيه نظر ، لأنه ليس
داخلا في حقيقته . فتح الباري ٤/٤٢٨ .

وقد أشار المصنف بقوله : " ومثل : ورخص في السلم " الى النوع الرابع من
أنواع الرخصة ، كما أشرت اليه سابقا . ومثلوا له بعقد السلم .

انظر تفصيله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٢١-٣٢٢ أصول السرخسي

١/١٢٠-١٢١ ، شرح التبريزي لوحة ٢١٩ وقد طرض بعضهم في جعل السلم

رخصة ، وقرر أنه بيع دين شرع هكذا . وقال ابن حجر : واختلفوا : هل

هو عقد غرر جوز للحاجة ؟ أم لا ؟ انظر : فتح الباري ٤/٤٢٨ .

ومن قال بذلك : حجة الاسلام الغزالي . انظر المستصفي ١/٩٩ .

أى ومثل السلم : فعل المكره طى شرب الخمر واكل الميتة ، رخصة مجازا . (١)

وحكم هذه في حالة الاضطرار : انها تصير مباحة ، وترتفع الحرمة . وروى عن

أبي يوسف : ان الحرمة باقية ، لكن رخص في فعله ، ويرتفع الاسم .

انظر : كشف الاسرار ٢/٣٢٢ ، اصول السرخسي ١/١٢١ .

ولم يرتض حجة الاسلام ما ذهب اليه ابو يوسف . انظر رده طيه في المستصفي

١/٩٩ .

أى وكن اكره طى الخمر والميتة : قصر الصلاة في السفر . (٢)

أى عند الحنفية ، وفي ذلك اشارة الى الخلاف الموجود بين الحنفية والشافعية (٣)

في قصر الصلاة في السفر . فالامام الشافعي رحمه الله يرى أى القصر رخصة ،

والعزيمة الاتمام ، والمسافر مخير بين القصر والاتمام الا انه يفضل القصر طى

الاتمام ويحث طيه لكونه سنة ، وله طى ذلك أدلة من الكتاب والسنة .

انظر كتاب الام ١/١٥٩ .

والحنفية يرون أن القصر رخصة اسقاط ، أى ان القصر ليس برخصة حقيقية

بل هو اسقاط للعزيمة وهي الأربح حتى لا يصح اداؤه من المسافر ، يفرض

المسافر ركعتين لا أربع ، وما زاد على الركعتين نقل ، وخلط النقل بالفرس

قصدا لا يحل ، فإذا صلى أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته

واستدلوا طى ذلك بالحديث الذى استدلل به الامام الشافعي مع الاختلاف

في وجه الاستدلال . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٢٤-٣٢٥ ،

اصول السرخسي ١/١٢٢ .

في ب : بالنص . (٤)

هو الحديث الشريف الذى رواه الامام الشافعي في كتاب الأم ، ونصه : عن (٥)

يعلى ابن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله عز وجل :

====

ولأن الرخصة تيسر وهو متعين فيه ، ولأن التخيير ^(١) للترفق وأنه يستدعي جهتي يسر كقطر ^(٢) المسافر خفيف ^(٣) من وجه لمشاركة الصوم ^(٤) وغيره خفيف للمشقة الناجزة وجبة اليسر ههنا متحدة فكانت اسقاطا ، ولا يلزم خيار المأذون له ^(٥) في الجمعة بينها وبين الظهر ولا خيار من حلف ان دخل الدار أن يصوم سنة فدغل وهو معسر بين صومها ^(٦) وصوم الكفارة لا اختلاف ما فيه الخيار فاستقام طلب الرفق . ونظير سألنا : المدبر يجني . يلزمه الأقل من الأرض والقيمة بخلاف العبد حيث يخير صولا . بين الدفع والغدا ، والفرق الاتحاد والاختلاف .

- == (ان تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) سورة النساء آية ١٠١ . فقد أمن الناس . فقال عمر : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته .
- ١٥٩/١ . ورواه الامام مسلم أيضا في صحيحه ١٩٦/٥ .
- وجه استدلال الحنفية بهذا الحديث : هو : أن القصر صدقة ، والتصدق بما لا يحتمل التملك اسقاط محض لا يحتمل الرد فلا يتوقف على قبول العبد ، فيكون معنى قوله : فاقبلوا صدقته ، فاعطوا بها واحقدوها . ولهم كلام طويل في ذلك يرجع اليه من أراد في اصول السرخسي ١٢٢/١ ، أصول اليزدوي وكشف الاسرار ٣٢٤/٢ .
- وللتبريزي كلام بديع في ترجيح مذهب الشافعي لا يتسع المقام لذكره . أرجع اليه في شرحه لوجه ٢٢٠ .
- (١) اشارة الى دليل آخر على عدم جواز التخيير . انظر تقريره في : كشف الاشرار ٣٢٦/٢-٣٢٧ .
- (٢) كذا في الاصل وجميع النسخ . ولو قال : كهوم المسافر لكان أنسب لما بعده .
- (٣) الفطر في السفر : يتضمن صرا من وجه ، وهو صر الاقراء حين القضاء . ويسرا من وجه ، وهو الارتفاق بمرافق الاقامة . والناس في الارتفاق متفاوت وهو مخير ، ليختار ما هو أرفق عنده ، وهو الاختيار الضروري ، الثابت للعبد ، بخلاف القصر ، فانه ليس اختياريا به عند الحنفية كما تقرر . ان لو كان باختيار العبد ، كأنه قال : أقصروا الصلاة ان شئتم ، فيكون تعلقا بشيئنا ، وهو باطل ، وجهه اليسر فيه متحدة ، فكانت اسقاطا محضا .
- انظر : اصول اليزدوي وكشف الاسرار ٣٢٧/٢ ، شرح التبريزي لوجه ٢٢١ .
- (٤) في ب : الصوم ، وهو سهو من الناسخ .
- (٥) أي العبد المأذون له في أداء الجمعة .
- (٦) أي يخير بين صوم سنة ، وبين صوم كفارة اليمين ، ثلاثة أيام .
- قال شمسا لثمة السرخسي : من نذر صوم سنة ان فعل كذا ، ففعل وهو معسر ، فانه يتخير بين صوم ثلاثة أيام وبين صوم سنة ، على قول محمد رحمه الله ، وهو رواية عن ابي حنيفة رجح اليه قبل موته بايام .
- لا نهما مختلفان حكما ، ففي صوم سنة وفا بالمنذور ، وأداء ما هو قربة ابتداء . وصوم ثلاثة ايام كفارة لما لحقه بخلف الوعد المؤكد باليمين . وقد بينا أن التخيير عند المغايرة يتحقق فيه معنى الرفق . انظر : اصول السرخسي ١٢٤/١ ، أصول اليزدوي وكشف الاسرار ٣٢٧/٢ .

الأصل الثالث في المحكوم فيه (١)

ميل الأشعري (٢) إلى جواز التكليف بالمحال لذاته (٣) كالجمع بين الضدين ،
واختلف في الوقوع . والاجماع على التكليف بما ظم الله أنه لا يقع . والمختار (٤) أن
الامكان شرط التكليف ، لأنه لو صح التكليف بالمستحيل لكان مطلوب الحصول لأنه
معناه ، وهو محال لعدم تصور وقوه ، ولا يلزم تصور الشيء على خلاف ما هيئته

- (١) الأصل الثالث من الأصول الأربعة : فيما يتعلق بالمحكوم فيه وهو الفعل المكلف به .
- (٢) هو الشيخ أبو الحسن الأشعري ، وقد تقدمت ترجمته عند الكلام على الوضع في اللغة .
- (٣) المتنع على قسمين : متنع لذاته ، كالجمع بين الضدين ، والنقيضين ، وقلب الحقائق ونحوها .
- ومتنع لغيره : وهو الممكن في ذاته ، لكن فقد سبب وجوده ، أو لم يفقد لكن وجد مانع من الدخول في الوجود ، كما يمان من مات على الكفر ، وطم الله تعالى بأنه لا يؤمن .
- فالقسم الأول يجوز التكليف به عند الأشعري في أحد قوليه ، وعند أكثر أصحابه مطلقا ، لكن اختلفوا في وقوه .
- وفي قوله الثاني : لا يجوز وهو مذهب معتزلة البصرة ، وأكثر البغداديين والقسم الثاني : يجوز التكليف به عند الكل ، واجمعوا على ذلك ، وهو واقع شرعا .
- انظر المذاهب في ذلك في : احكام الامدى ١/١٣٣-١٣٤ ، البرهان ١/١٠٢-١٠٥ ، المستصفى ١/٨٦-٨٨ ، المنخول ص ٢٢-٢٨ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/١٩١-١٩٢ ، فوائح الرحموت ١/١٢٣ ، فصول الهدائع ١/٢٦١ ، شرح التبريزى لوحة ٢٢٣ ، المسودة ص ٧٩ ، المضد على ابن الحاجب ٩/٢ المحلى على جمع الجوامع ١/٢٠٦-٢١٠ الارشاد الى قواطع الأدلة ص ٢٢٦-٢٢٨ ، ارشاد الفحول ص ٩ ، مختصر البهلي ص ٦٨ ، مختصر الطوفى ص ١٥ ، روضة الناظر ص ٢٨ ، تيسير التحرير ٢/١٣٧-١٤١ ، منهاج البيضاوى ١/١٤٥-١٤٧ ، منهاج العقول ١/١٤٥-١٥٠ ، نهاية السؤل ١/١٤٧-١٥١ .
- (٤) قال الامدى : والمختار انما هو امتناع التكليف بالمستحيل لذاته كالجمع بين الضدين ونحوه ، وجواز في المستحيل باعتبار غيره . واليه ميل الفزالي رحمه الله .
- انظر الاحكام ١/١٣٤ ، المستصفى ١/٨٦ ، المنخول ص ٢٤ ، منهاج البيضاوى ١/١٤٥ ، منهاج العقول ١/١٤٥-١٤٦ ، نهاية السؤل ١/١٤٩ .

واستعداء^(١) الحصول فوره ، فان قيل لولم يتصور لم يحكم بكونه محالا ، فانه
فرع تصوره ، وهو معارض^(٢) بما يدل على وقوه شرطا (انه لن يؤمن من قومك
الا من قد آمن)^(٤) وكانوا مكلفين بتصديق نوح عليه السلام مطلقا ، ومن ضرورته
تكليفهم تصديقه في عدم تصديقهم وكلف^(٥) أبولهب بتصديق النبي عليه
السلام في اخباره ، ومنه اخباره انه لا يصدقه فقد كلف بتصديقه بعدم تصديقه ،
وفيه جمع بين الضدين .

قلنا^(٦) : الجمع المعلوم المحكوم بنفيه عن الضدين هو جمع المختلفات
ولا يستلزم تصوره منفيا عنهما تصوره مثبتا لهما لاستلزامه التصور على خلاف الماهية ،
وانما كلفوا بتصديقه فقط وطم الله بعدم تصديقهم واخباره به لا يستلزم رفع الامكان
الذاتي ، لكن لو كلفوا بعد طمهم لكان من باب ما علم المكلف امتناع وقوعه وذلك
غير واقع لانتهاء فائدة التكليف لا لانه مستحيل ، وقيل : القدرة^(٧) مقارنة للفعل
والتكليف سابق عليه ، فالتكليف حال عدم القدرة تكليف بما لا يطاق . ورد بالمنع
بل هي^(٨) سابقة^(٩) عندنا بمعنى سلامة الالات^(١٠) ، وبأنه مستلزم لكون جميع
التكاليف تكليفا بالمحال ، وهو باطل بالاجماع .

- (١) متعلق بقوله " لعدم تصور وقوه " أي لا يجوز أن يكون المحال لذاته مطلوب
الحصول والا لكان متصورا ، لان استدعاء حصوله فرع تصوره ، لكن تصور
وقوه محال . انظر شرح التبريزي لوجه ٢٢٣ .
- (٢) اشارة الى منع ومعارضة وتوجيه من قبل القاطنين بالجواز انظر تقريره في شرح
التبريزي لوجه ٢٢٣ - ٢٢٤ الاحكام ١/١٣٦ .
- (٣) انظر تفصيل المعارضة وبيان وجه الاستدلال في احكام الامدى ١/١٣٦ .
- (٤) الاية ٣٦ من سورة هود ، ونصها (وأهي الى نوح انه لن يؤمن من قومك
الا من قد آمن فلا تبتئس بما كانوا يفعلون) .
- (٥) في ب : فكلف .
- (٦) انظر : البرهان ١/١٠٤ ، احكام الامدى ١/١٣٦ .
- (٧) أي ان قدرة المكلف لا توجد الا حال الفعل ، لانها لو وجدت وهي عرض ،
لكان متعلقها موجودا ، لامتناع قيامها بالعدم المحض ، وامتناع قياسها
بنفسها ، وليس ذلك المتعلق الا الفعل ، فيلزم ان يكون الفعل قبل وجوده
موجودا ، وهو محال ، فثبت ان القدرة لا تتقدم على الفعل ، فتكون مع الفعل
ضرورة ، لكن المكلف مكلف قبل الفعل بالاجماع .
- انظر : البرهان ١/١٠٣ ، شرح التبريزي لوجه ٢٢٤ ، الارشاد الى قواطع
الادلة ص ٢١٨ - ٢١٩ ، احكام الامدى ١/١٣٩ .
- (٨) في ب : حتى ، وهو محريف .
- (٩) أي القدرة سابقة على الفعل .
- (١٠) بحيث لو أراد ان يفعل الفعل لم يكن له مانع من ذلك .

سألة :

جمهور الشافعية والمعتزلة؛ لا يشترط في التكليف بفعل حصول شرطه الشرعي حالة (١) التكليف (٢) ، وهي مفروضة في تكليف الكافر بالفروع (٣) . وعندنا (٤) انه أهل

- (١) في ب؛ حال .
(٢) كاشتراط الاسلام لصحة العبادات ، واشتراط الطهارة لصحة الصلاة .
(٣) اتفقوا على ان الكفار مكفون بالايمان ، لا مكان حصوله منهم .
واختلفوا في تكليفهم بالفروع - كالصلاة والزكاة والصوم ونحوها - على مذاهب :
الأول : هم مكفون بالفروع . وهو مذهب جمهور الشافعية والمعتزلة ،
والحنابلة ، وظاهر مذهب مالك . وبه قال ابو بكر الرازي والكرخي ، وصححه
الاسنوي .
والثاني : ليسوا مكفون بالفروع . وهو مذهب جمهور الحنفية والاسفراييني
من الشافعية وهو رواية عن احمد بن حنبل
والثالث : هم مكفون بالنهاي دون الاوامر . وهو الرواية الثالثة عن الامام
احمد رحمه الله .
والرابع : أنهم مكفون بما سوى الجهاد ، لا متناع قتالهم أنفسهم .
انظر المذاهب في تكليف الكافر بالفروع وأدلتها في : احكام الامدى ١/١٤٤ -
١٤٧ ، المستصفى ١/٩١ - ٩٢ ، منهاج البهياوى ١/١٥٢ - ١٥٥ ، نهاية
السؤل ١/١٥٥ - ١٥٧ ، منهاج العقول ١/١٥٢ - ١٥٥ ، البرهسان
١/١٠٧ - ١١٠ ، المعتمد ١/٢٩٥ - ٢٩٦ ، التمهيد للاسنوي ص ٢٨ ،
المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٢١٠ - ٢١٢ ، العضد على ابن
الحاجب ٢/١٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٢ - ١٦٦ ، الموافقات للشاطبي
١/١٨١ - ١٨٢ ، اصول اليزدي وكشف الاسرار ٤/٢٤٣ - ٢٤٤ ، تيسير
التحرير ٢/١٤٨ - ١٥٠ ، فواتح الرحموت ١/١٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٣ ،
مختصر البعلبي ص ٦٨ . روضة الناظر ص ٢٧ - ٢٨ ، ارشاد الفحول ص ١٠ ،
اصول السرخسي ١/٧٣ - ٧٥ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٨٠ - ٨٤ ،
التوضيح على التنقيح ١/٢١٣ - ٢١٤ ، التلويح على التوضيح ١/٢١٣ - ٢١٤ .
قال الامام الاسنوي : واطم ان تكليف الكافر بالفروع مسألة فرعية . وانما
فرضها الاصوليون مثالا لقاعدة ، وهي : ان حصول الشرط الشرعي ، هل
هو شرط في صحة التكليف أم لا ؟
انظر : نهاية السؤل ١/١٥٥ ، التمهيد ص ٢٨ بالاضافة الى المراجع
السابقة .
وفائدة القول بأنهم مخاطبون بفروع الاسلام : كثرة عقابهم في الاخرة ،
لا المطالبة بفعل الفروع في الدنيا ، ولا قضاء ما فات منها .
وذكروا جملة فوائد تعود الى الكافر منها : تيسير الاسلام عليه وترغيبه
في الاسلام ، وتخفيف العذاب عنه في الدار الاخرة .
انظر تفصيل ذلك في : شرح تنقيح الفصول ص ١٦٥ - ١٦٦ .
(٤) أي عند الحنفية . انظر مراجعهم السابقة .

لحكم لا يثاب عليه كالمؤمن والمعاملات^(١) . قالوا : لا يمتنع الخطاب بالعبادة
شروطا بتقديم الايمان مثلا ، ودليل الوقوع شرطا (وما أمروا الا ليعبدوا الله)^(٢)
(فلا صدق ولا صلى)^(٣) ذمه على ترك الجميع . (قالوا لم نك من المسلمين)^(٤)
والتعذيب دليل الخطاب^(٥) ، ولو امتنع^(٦) امتنع الأمر بالصلاة حال عدم الطهارة ،
ولكان اشتراط تقديم النية مانعا من وجوب الصلاة . قلنا^(٧) : التكليف بها^(٨) ان
كان حال وجود الايمان لم يكن سابقا ، أو حال عدمه لم يجز عقلا ، والتكليف
للاشتغال وهو فائت لا امتناع الاداء حالة الكفر ، وبعد^(٩) الايمان لكونه يجب ما قبله ،
ولأنه لو وجب لوجب القضاء لوجهه بالأمر الأول . والآيات^(١٠) مؤولة بإطلاق
العبادة والصلاة وإرادة الايمان وجواز^(١١) أن يكون غير المسلمين غير المكذبين لاشتغال
النار^(١٢) على الصنفين جمعا بين الأدلة ، والشرط تابع يجب بوجوب مشروطه
كالطهارة والايمان أصل .

-
- (١) كون الخطاب بالمعاملات والمؤمن يتناول الكفار ، هذا لا خلاف فيه ، لأن
المطلوب بها معنى دنوى .
وانما الخلاف في الخطاب بأداء الشرائع التي تحتل السقوط .
انظر : اصول السرخسي ١ / ٢٣-٢٤ .
- (٢) الآية ٥ من سورة البينة ، وتحتها (مخلصين له الدين حنفاً ويقيموا الصلاة
ويسؤوا الزكاة وذلك دين القيمة) .
- (٣) الآية ٣١ من سورة القيامة .
- (٤) الآية ٤٣ من سورة المدثر .
- (٥) فانه صريح في أنهم معذبون بترك الصلاة ، فلولم يكونوا مكلفين بها لم
يعاقبوا على تركها .
- (٦) أي الخطاب .
- (٧) إشارة الى جواب الحنفية عن الأدلة السابقة .
- (٨) أي بالفروع .
- (٩) أي وامتناع الاداء بعد الايمان لكون الايمان يجب ما قبله . فلو وجبت
الصلاة مثلا على الكافر لوجب القضاء عليه اذا اسلم ، لكن لا يجب عليه
لقوله صلى الله عليه وسلم : " الاسلام يجب ما قبله " انظر شرح التهریزی لوحه
٠٢٢٦ .
- (١٠) إشارة الى الجواب عن الأدلة السمعية .
- (١١) أي ويجوز ان يكون المراد بالمسلمين : غير المكذبين ، أي المؤمنيين ، لاشتغال
صدق المؤمن على المسلمين وغير المسلمين . انظر : شرح التهریزی لوحه
٢٢٦ ، والاحكام ١ / ١٤٧ فقد رد على هذه الاجوبة .
- (١٢) كذا في الاصل و أ ، وفي ب : الناس .

سألة :

التكلمون : التكليف انما هو كسبي (١) من فعل أوكف لا ينفي فعل من غير تلبس،
بضد خلافا لأبي هاشم (٢) . قالوا (٣) : لو كلف به لكان مستعدى الحصول ولا يتصور
لأنه غير مقدور لئنه ، فالتكليف به تكليف بالمحال . قال أبو هاشم : بل هو (٤) مقدور
فإن القادر على الزنا قادر على تركه قطعا . قالوا : ألعدم نفي الأثر والنفي
لا يتعلق بالفاط ولأن ألعدم مستمر فهو مستغن عن السبب ، وفيه نظر ، (فإن
قوله : لا يتعلق بالفاط هو المتنازع) (٥) ومعنى تعلقه مع استمراره أن لا يوجد
الفعل ، لا أن يؤثر ألعدم .

(١) قال السيف الامدى : اتفق اكثر المتكلمين على أن التكليف لا يتعلق الا بما
هو من كسب العبد من الفعل وكف النفس عن الفعل ، فانه فعل ، خلافا
لأبي هاشم في قوله : ان التكليف قد يكون بأن لا يفعل العبد ، مع قطع
النظر عن التلبس بضد الفعل . وذلك ليس بفعل . الاحكام ١٤٧/١ .
فعلى هذا : المكلف به في النهي : كف النفس عن الفعل ، لا نفي الفعل .
وبعد أبي هاشم : المكلف به في النهي : هو نفي الفعل ، مع قطع النظر عن
الكلف .

انظر اقوال الاصوليين في هذه المسألة وأدلتهم في : احكام الامدى :
١٤٧/١-١٤٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البهاني ٢١٢-٢١٦
العقد على ابن الحاجب ١٣/٢ ، المستصفي ٩٠/١ ، تيسير التحرير
١٣٥-١٣٦ ، فواتح الرحموت ١٣٢-١٣٣ ، السودة ص ٨٠ ، شرح
التبريزي لوحة ٢٢٧ ، روضة الناظر ص ٢٩-٣٠ .

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من شيوخ المعتزلة ، وقد
تقدمت ترجمته في الواجب المخير .

(٣) اشارة الى حجج المتكلمين على أبي هاشم . وقد سردنا الامدى في الاحكام
١٤٨/١ وانظر شرح التبريزي لوحة ٢٢٧ .

(٤) أى ألعدم ، أو نفي الفعل .

(٥) في أ التي هي نسخة أخت المصنف - كتب مكان هذه العبارة المحصورة بين
قوسين ما نصه : " فانه يمتنع تعلقه بالفاط ، فانه المتنازع " ثم كتب بمحاذاتها
في الهامش ما نصه " بخط المصنف رحمه الله على الحاشية : صوابه : فان قوله :
لا يتعلق بالفاط ، هو المتنازع " .

وبالرجوع الى نسخة المصنف ، وجدت نفس العبارة مثبتة في المتن ، ومصححه
في الهامش بنفس الخط - كما ذكر في أ - غير أن العبارة المعدول عنها
لم تشطب من المتن ، ولعل المصنف سها عن شطبها ، ولهذا اضطرب النقل
فنقلها بعض النساخ ، وأدخلوا ما في الهامش ، فسي المتن ، فحدث التكرار
الا في نسخة أخت المصنف ، فانها تنبئت لذلك ، ولكنها لم تتصرف ، بل أثبتت
ما في المتن ، في المتن ، وما في الهامش في الهامش . وهذا يؤيد بكل وضوح :
أ - ان النسخة التي اعتمدها أصل هي نسخة المصنف بخطه .
ب - ان نسخة أخت المصنف - التي سميتها أ - منقولة عن نسخة المصنف التي عندي .
ج - ان الذى اثبته في الاصل هو الصواب ، والتكرار الذى حدث في بعض النسخ
ظط من النساخ سببه عدم التدقيق فيما ألغى ، وما اعتمد .

سألة :

التكليف سابق على الفعل (١) ومنقطع بعده ، وهل يتعلق به حال حدوثه ؟ ،
فأثبت الأشعري ونفاه المعتزلة وامام الحرمين (٢) وأبو الحسين (٣) ان أراد أن
تعلقه بالفعل لنفسه فتعلقه به بعده ، والاجماع ينفيه أو تنجيزه فتكليف
بإيجاد الموجود (٤) ، ولعدم صحة الابتلاء فتنتفي فائدة التكليف وهو التنجيز
أو الاحتان قال (٥) : مقدور (٦) بالاجماع فصح التكليف . ولهم (٧) منع التكليف
بما قالوه .

سألة :

النيابة لا تجري في التكليف البدنية عند المعتزلة خلافا للشافعية . ومذهبننا (٨) الجواز

- تعلق
(١) هذه المسألة مفروضة في وقت / التكليف بالفعل ، وقسمتها العقلية : : أن يكون
التكليف ، قبل الفعل ، أو بعده ، أو معه .
وقد اتفق الاصوليون على جواز التكليف بالفعل قبل حدوثه ، لم يخالف في ذلك
الا شذوذ لا يعتد بخلافهم .
كما اتفقوا على امتناعه بعد الفعل .
وانما حدث الخلاف في جواز تعلقه به في اول زمان حدوثه :
فقال جمهور الأشعرية : هو متعلق به في زمان حدوثه ، ويستمر معه الى
تمام الفعل ، ويكون التكليف بإيجاد ما لم يوجد منه ، لا بإيجاد ما وجد ،
فلا تكليف بإيجاد موجود .
ونفاه المعتزلة وامام الحرمين . وفصل ابو الحسين البصرى في الموضوع :
انظر المذهب في ذلك مع أدلتها في : احكام الامدى ١/١٤٨-١٤٩ ،
البرهان ١/٢٧٦-٢٧٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٦-١٤٧ ، المعتمد
١/١٧٨-١٨٠ ، العضد على ابن الحاجب ٢/١٤ ، فواتح الرحموت ١/١٣٤
تيسير التحرير ٢/١٤١-١٤٣ ، المسودة ص ٥٥-٥٧ ، ارشاد الفحول ص
١٠-١١ ، المسحوق على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٢١٦-٢١٧ ، مختصر
الهملي ص ٦٩ ، مختصر الطوفي ص ١٥ ، منهاج الفيضوى ١/١٣٩-١٤١ ،
نهاية السؤل ١/١٤١-١٤٤ ، منهاج العقول ١/١٣٩-١٤٤ ، المنحول
ص ١٢٢-١٢٣ .
(٢) انظر ترجمته في " اتفاق العصر الثاني على أحد قولي العصر الاول "
ص :
(٣) هو محمد بن طي بن الطيب البصرى المعتزلي . وقد تقدمت ترجمته عند
الكلام على الحقيقة والسجاز .
(٤) انظر الاحكام ١/١٤٩ .
(٥) اشارة الى دليل ابي الحسن الأشعري ومن وافقه .
انظر تقرير مذهبه وأدلتها في : البرهان ١/٢٧٦-٢٧٧ .
(٦) أى الفعل في اول زمانه يمكن مقدور بالاتفاق ، وكل ما هو ممكن مقدور يصح
التكليف به ، فالفعل في اول زمانه يصح التكليف به . انظر شرح التبريزى لوجه ٢٢٩ .
(٧) أى لخصوم الأشعري .
(٨) العبادات ، اما بدنية ، كالمصلاة والصوم ، أو مالية ، كالزكاة ، أو بدنية ومالية ، كالسجود .

في المالية مطلقا والمنع في البدنية مطلقا والجواز (١) فيما تركب منها كالحج
 الفرض حالة الاضطرار . لنا (٢) أن البدنية للابتلاء بقهر النفس وأنه يخص من قام
 به ، والفرض في المالية تنقيصه (٣) وهو حاصل بالنائب مطلقا ، وما تركب منها (٤)
 حالة المعجز لمع (٥) تنقيص المال فيجوز ، وحالة القدرة قهر النفس فيمتنع وان (٦)
 لم يختلف الحال في النقل لسعة بابه قالوا : ليس بمتنع (٧) عقلا (٨) ودليل (٩)
 الوقوع شرطا للحج (١٠) ، ولأن كان قهر النفس مرادا فليس في النية ما يرفع
 أصل التكليف والمشقة بتقدير يبدل العوض للنائب ، وليس المعتمد في التكليف أعلاه بسل
 أصله ونحن قائلون بالموجب في الحج والعوض فيه معتبر (١١)
 ونمنع في البدنية بقاء أصل المشقة لعدم شرعية بطل العوض لعدم تعلق قصد الشارع
 فيها بالمال .

 وقد اختلفوا في جواز النية في العبادات :

فقالت المعتزلة : النية لا تجري في التكليف البدنية كالصوم والحج ، لأن
 الوجوب إنما كان لقهر النفس وكسرها ، ولا يتحقق ذلك بالنية .
 وأجازا لشافعية النية في بعض العبادات البدنية ، كحج الفرض عن الميت
 والمعصوب ، وقضاء الصوم عن الميت ، وصب الماء على أعضاء التطهر ، وركعتي
 الطواف من الأجير عن الذي يحج عنه ونحوه .
 ومنعت الحنفية النية في العبادات البدنية ، وأجازتها فيما تركب منها كالحج
 الفرض . واتفقوا جميعا على جواز النية في العبادات المالية المحضة كإخراج
 الزكاة . انظر حاشية البناني ٣٨٥/١ .
 وانظر المذاهب في النية في : أحكام الامدى ١٤٩/١-١٥٠ ، التمهيد للاسنوى
 ص ١١-١٢ ، المسحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٣٨٥/١ ، روضة
 الطالبين ١٨٣/١ ، غاية الوصول شرح لب الاصول ص ٦٦ ، اصول البيهقي
 وكشف الاسرار ١٥٠-١٥٤ ، اصول السرخسي ٤٩/١-٥٠ ، الموافقات
 ١٦٦/٢-١٧٥ .

- (١) في ب : يجوز .
 (٢) انظر تفصيل وجه نظر الحنفية في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ١٥٠/١-
 ١٥٣ ، اصول السرخسي ٤٩/١-٥٠ ، أحكام الامدى ١٤٩/١ .
 (٣) أي والفرض من العبادة المالية كالزكاة : تنقيص المال بالصرف وإفادته غيره به
 وذلك حاصل بالنائب مطلقا .
 (٤) ما تركب من المالية والبدنية كالحج .
 (٥) أي يلاحظ . وتقريره : ان ما تركب منها ينظر فيه ، فحيث عجز عن أدائها
 بنفسه / تجوز فيها النية ، نظرا الى المالية . وحيث قدر على أدائها بنفسه
 تمتع فيها النية نظرا الى كونه قادرا على قهر النفس في البدنية .
 انظر : شرح التبريزي لوجه ٢٢٩ .
 (٦) في ب : فان .
 (٧) اشارت الى ادلة من جوز النية في البدنية وقد استدلوا بالمنقول والمعقول .
 انظر تفصيل أدلتهم في أحكام الامدى ١٤٩/١-١٥٠ .
 (٨) في ب : ليس بمتنع .
 (٩) وتقرير الدليل العقلي كما ذكره الامدى : أنه لو قال القائل لعبد :
 اوجبت عليك خياطة هذا الثوب . فان خطته او استنبت في خياطته أثبتك ،
 وان تركت الأمر طاعتك . كان معقولا غير مردود . وما كان كذلك فوروده من
 الشارع لا يكون متنعا . الاحكام ١٤٩/١ .
 (١٠) اشارة الى حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى شخصا يحرم بالحج
 عن شهره ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " أحججت عن نفسك ؟ فقال :
 لا . فقال له : حج عن نفسك ثم حج عن شهره " . رواه ابو داود في باب
 الرجل يحج عن غيره ٤٢١/١ .
 في ب : معتبره . (١١)

الأصل الرابع (١) في المحكوم عليه :

شرط التكليف : العقل والفهم اتفاقاً (٢) لاستحالة خطاب غير عاقل فاهم ومن له أصل الفهم دون التفاصيل كالمجنون والصبي الغير المميز لا يخاطب لتوقف المقصود على فهم التفاصيل ، والفهم لم يكمل فهمه فيما يتعلق به المقصود من معرفة الله وكونه مكلفاً معاشاً للرسول . وان قرب من البلوغ وفهمه من الكمال الا انه وضع (٣) عنه الخطاب تخفيفاً وجعل البلوغ اشارة ظهور العقل ، ويرد وجوب الزكاة على من يعتقد (٤) والمؤمن والضمان والأمر بالصلاة . فيجاب بتعلقها بماله فوهدته التي بها نفس الأهلية لقبول الفهم عند البلوغ ويتولى الولي الأداة ، أو هما (٥) بعد الافاقة والبلوغ وليس (٦) ذلك من التكليف ، والأمر بالصلاة من الولي لا الشارع

=====

- (١) حيث تقدم الأصل الاول والثاني والثالث وهي في : الحكم ، والحاكم ، والمحكوم فيه .
- (٢) أنظر : احكام الامدى ١٥٠/١ ، المستصفى ٨٣/١ ، منهاج البياضى ١٣٦/١ ، مناهج العقول ١٣٦-١٣٧ ، نهاية السؤل ١٣٧-١٣٨ ، المنحول ص ٢٨-٣٠ ، المضد على ابن الحاجب ١٥/٢ ، اصول السرخسى ٣٤٠/٢ ، تيسير التحرير ٢٤٣/٢ ، فواتح الرحموت ١٤٣-١٤٤ ، ١٥٤-١٥٥ ، ارشاد الفحول ص ١١ ، مختصر البعلبى ص ٦٩ ، مختصر الطوفى ص ١١ ، روضة الناظر ص ٢٦ ، فتح الغفار بشرح المنار ٧٦/٣ وما بعدها .
- (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق " رواه الترمذى وابن ماجه والدارمي والحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها . وصححه الحاكم وقال ابن حجر : في اسناده حماد ابن أبي سليمان وهو مختلف فيه .
- (٤) انظر : سنن الترمذى ٣٢/٤ ، سنن ابن ماجه ٦٥٨/١ ، المستدرک ٣٨٩/٤ ، سنن الدارمي ١٧١/٢ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٩٨/٢ .
- (٥) أى وجوب الزكاة في مال الصبي على من يعتقد وجوبها فيه ، وهم الشافعية والحنابلة وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك . وانظر شرح الجلال وحاشيتي قليوبي وعميره ٣٩/٢ ، المغني لابن قدامة ٦٢٢/٢ واحكام الامدى ١٥١/١ .
- (٦) أى الصبي والمجنون ، بعد البلوغ والافاقة .

بقوله (مروهم . . .) (١)
تقسيم الأهلية : (٢)

وهذا (٣) أنها نوطان : أهلية وجوب تعتمد قيام الذمة وصلاحيه الحكم
لأن (٤) الوجوب للأدأ ، فاذا بطل بطل ، كما يفوت لغوات المحل ، فالغرامات
العالية لازمة للصبى لتصور الأدأ بالنائب وكذا الصّلات التي تشبه المـون

(١) جزء من حديث رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم " مروأ ولا دكم بالصلاة وهم أبناؤ سبع سنين واضربوهم
طهباوهم ابناؤ شرسنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع " رواه ابو داود فسي
سنه ١١٥/١ .

(٢) الأهلية لغة : تستعمل بمعنى الجداره ، والكفاية لا مر من الامور يقال :
فلان أهل لكذا ، أى جدير به ، وصالح له .
قال في القاموس : وأهل لكذا : ستوجب ، وأهله لذلك تأهيلا ، وآه له
أهلا ، واستأهله : استوجه .
انظر القاموس المحيط ٣٤٢/٣ ، المصباح المنير ٣٣/١ ، مختار الصحاح
ص ٣١ .

وفي الاصطلاح : صلاحية المرء لوجوب الحقوق المشروعة له أو طيه . أو صلاحية
لصدور الفعل منه طى وجه يعتمد به شرطا .
وقيل : هي كون الانسان بحيث يصح ان يتعلق به الحكم .
وهرفها مصطفى الزرقاء : بأنها صفة يقدرها الشارع في الشخص تجعله محلا
صالحا لخطاب تشريعي .

انظر تعريف الأهلية في : التعريفات ص ٤٠ ، فصول البدائع ٢٨٣/١ ، فواتح
الرحموت ١٥٦/١ ، المدخل الفقهي العام ٧٣٧/٢ كشف الاسرار ٢٣٧/٤
فتح الغفار بشرح المنار ٨٠/٣ .

(٣) انفردت الحنفية بتقسيم الأهلية بهذا التقسيم ، واهتموا بمباحثها وترجموا
لها في معظم كتبهم ، بينما لا نجد لها ترجمة خاصة في معظم كتب المذاهب
الاخرى ، وان كانوا يطرقون لها في أثناء الكلام طى احكام الصغير والمجنون
والمعتوه ونحوه .
وقد قسم الحنفية الأهلية الى : أهلية وجوب " أى أهلية ملك " وأهلية أدأ " أى
أهلية تصرف " .

وقسموا الاولى الى : أهلية وجوب ناقصة ، وأهلية وجوب تامة .
وقسموا الثانية الى : أهلية تصرف ناقصة ، وأهلية تصرف تامة .
والاولى تعتمد الصفة الانسانية ولا علاقة لها بالسن أو العقل أو الرشيد ،
بل كل انسان يعتبر متمعا بأهلية الملك حتى الجنين ، ولكنها تكون ناقصة
وتكون تامة كما ذكرنا .

وأما الثانية : فكاملها يعتمد بلوغ سن الرشيد متمعا بقواه العقلية . وناقصها
يعتمد التمييز كالصبى المميز والمعتوه . ولا يتسع المقام لتفصيل ذلك ولكن ارجع
اليه في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٣٧/٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت
١٥٦-١٦٠ /١ بدائع الصنايع ٢٩٨٧/٦ ، فصول البدائع ٢٨٣/٢ وما بعدها .
فتح الغفار ٨٠/٣ وما بعدها ، اصول المرخسي ٣٣٢/٢ - ٣٥٣ .

(٤) في ب : الا أن .

كثافة الزوجة والقربة لا المشبه للجزء كتحمل العقل (١) وما تمحض عقوبة أو جزء لا
يجب لعدم صلاحية الحكم ، وكذا (٢) حقوق الله تعالى ، فلا يجب الايمان قبل العقل (٣)
لعدم الأدب ، ويجب بعده لانعقاد السبب دون الخطاب باداءه وكذا العبادات
البدنية والمالية اذ المقصود الابتلاء بالأداء اختيارا ، وما أدى بالنائب ليس بطاعة .
والثاني (٤) : أهلية الأداء :

وهي قاصرة وكاملة ، فالأولى تعتمد قدرة قاصرة كالصبي والمعتوه يصح
منهما الأداء كالايان والعبادات البدنية من غير لزوم عهده ، وما ينفعه كقبول الهبة
وقبضها (٥) . لا ما يضره كالقرض والصدقة وان ملك القاضي القرض عليه فلا نه نفع
لقدرته على الاستخلاص . والدين أحفظ من العين وما يتردد بينهما (٦) كالبيع يصح

(١) قال في الصباح المنير: عقلت البعير عقلا من باب ضرب وهو أن تثني وظيفة
مع ذراعه فتشدهما جميعا في وسط الذراع بحبل ، وذلك هو العقال وجمعه
عقل ، وعقلت القتل عقلا : أدبت ديبته . قال الاصمعي : سميت الديبة
عقلا تسمية بالمصدر لان الأهل كانت تعقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر
الاستعمال حتى أطلق العقل على الديبة اهلا كانت أو نقدا ، وعقلت عنه :
غرمت عنه ما لزمه من دية وجناية . وهذا هو الفرق بين عقلت ، وعقلت عنه .
ودافع الديبة عاقل ، والجمع طاقله ، وجمع العاقلة عواقل . ٧٣/٢ .
وانظر : مختار الصحاح ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، أصول البزدوي وكشف الأسرار
٢٤١/٤ .

(٢) في ب : وكذلك .
(٣) المراد بالعقل هنا غير المراد بالعقل فيما تقدم ، فالعقل هنا هو ما يعقل به
حقائق الاشياء . قيل محله الرأس ، وقيل محله القلب .

قال الجرجاني : العقل مأخوذ من عقال البعير . يمنع ذوى العقول ممن
العدول عن سوا السبيل . والصحيح : انه جوهر مجرد يدرك الغائبات
بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة . التعريفات ص ١٥٢ ، وانظر اصول
البزدوي وكشف الاسرار ٢٤١/٤ .

(٤) أي النوع الثاني هو أهلية الأداء . انظر تفصيلها في اصول البزدوي وكشف
الاسرار ٢٤٨/٤ - ٢٤٩ اصول السرخسي ٣٤٠/٢ وما بعدها .

(٥) فان الصبي والمعتوه اهل لمباشرة ذلك بنفسه لانه نافع له ولا يعود عليه
بضرر ، بخلاف القرض والصدقة فانهما ليسا أهلا لتولي ذلك لانه قد
يعود عليهما بضرر لا يدركانه لقصور الأهلية فيتولى ذلك الولي دونهما .
انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢٥٤/٤ - ٢٥٦ ، واصول السرخسي
٣٤٦/٢ .

(٦) أي بين النفع والضرر . انظر تفصيله في اصول البزدوي ٢٥٦/٤ - ٢٥٧ ،
واصول السرخسي ٣٤٩/٢ .

برأى الولي ليكمل نقصانه به . وصح توكل المحجور من غير اذن ولا عهده (١) ،
ومع الاذن تلزمه ، ولم يصح البصاوة (٢) لاشتماله على ترك الاولى ، وان (٣) شرع
للبالغ كما شرع الطلاق والعتاق ، ولم يخيره بين الا بويين (٤) لميله الى الشهوة ، ولا
خيار للولي (٥) هنا فبطل ، واعتبرت رده في احكام الآخرة وما لزمه من احكام الدنيا
عندهما (٦) خلافا لابي يوسف فحكى كما اذا ثبت تبعاً لا بويه ، وبالثانية (٧) يتوجه
الخطاب بالاداء .
تفريغ : (٨)

السكران والغافل قيل (٩) لا يخاطبان لانهما أسوأ حالاً من الصبي

- (١) أي يصح توكل المحجور عليه لسفبه عن غيره بدون اذن وليه ، لكن لا عهدة عليه لو حصل منه خلاف المقصود فلا تلزمه الاحكام المتعلقة بالوكالة . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٥٨/٤ .
- (٢) فاذا أوصى الصبي بشئ من اعمال الميراث بطلت وصيته ، وان كان فيها نفع ظاهر ان يحصل بها ثواب الآخرة ، وأخذ به الشافعي واهل المدينة نظراً الى هذا النفع . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٥٩/٤ ، شرح التبريزي لوحدة ٢٣٤ .
- (٣) هذا جواب عما يقال : لو كان الايضا ضرراً ، ينفخي ان لا يكون مشروعاً في حق البالغ . وتقرير جوابه ، ان يقال : انما شرع في حقه لان اهليته كاملة ، فيجوز ان يشرع في حقه المضار . ألا ترى انه شرع في حق البالغ الطلاق ، ولم يشرع في حق الصغير لقصور اهليته ، فكذلك الايضا ، يكون مشروعاً في حق البالغ دون الصبي . انظر : كشف الاسرار ٢٦٠/٤ ، شرح التبريزي لوحدة ٢٣٤ ، اصول السرخسي ٣٥٠/٢ - ٣٥١ .
- (٤) انظر : اصول البزدوى ٢٦٠/٤ .
- (٥) لانه في موضع النزاع ليس بولي ، فبطل اختياره . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٦٠/٤ .
- (٦) حكم أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله بصحة ارتداد الصبي في حق حرمان الميراث ووقوع الفرقة . ولم يحكما بصحته في وجوب القتل . وقال عبد العزيز البخاري : وانما لا يقتل وان صحته رده عندهما ، لان القتل ليس من حكم عين الرد ، بل هو يجب بالمحاربة ، ولهذا لا يثبت في حق النساء . كشف الاسرار ٢٥٣/٤ . وقال أبو يوسف رحمه الله : لا تصح رده ، لان ذلك ضرر محض ، بخلاف الايمان ، فانه نفع محض .
- قال الشارح التبريزي : والجواب عنه ، أن ما لزمه حكى ، كما اذا ثبت بالتبعية لا بويه اذا ارتدا ، فحكم برده تبعاً لهما ، كما في الايمان .
- شرح التبريزي لوحدة ٢٣٤ . وانظر تصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٥٣-٢٥٤ .
- (٧) أي الصنف الثاني من اهلية الاداء : الاهلية الكاملة ، ويتحققها يتوجه الخطاب الى المكلف بالاداء .
- (٨) أي على الاصل المذكور اعلاه وهو : ان الخطاب انما يتوجه بالاداء ، عند كمال الاهلية ، وتلك لا تحصل الا بالبلوغ والعقل .
- (٩) السكران الذي فيه الخلاف ، هو الذي يستعمل ما يسكره مختاراً ، عالمًا

المميز (١) ، وتخرجه (٢) لزوم الضمان عليهما قد مر ، ونفوذ (٣) الطلاق في قول
ووجوب الحد من باب ما يثبت بخطاب الوضع ، وأورد (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) (٤)
تكليف ، واجب نهى عن السكر وقت ارادة الصلاة كقولك : لا تمت وأنت ظالم
والخطاب ان كان زمن (٥) الحل فواضح او التحريم حمل على خطاب المنتشي
الثابت العقل باعتبار ما يؤهل إليه ، ويجب التأويل (٦) جمعا بين الأدلة
وقلنا (٧) : السكر من مباح ككراهة على الشرب ومضطر سكرما اضطر إليه أو بدوا
بمنزلة الاغماء يمنع صحة الطلاق والعتاق ، ومن حرام لا ينافي الخطاب

=== بأنه يسكره . ففي أثناء سكره ، هل هو مكلف ، حتى تصح تصرفاته كلها
سواء كانت له أو طيه ؟ أم لا ؟
اختلفوا في ذلك :

فقيل : هو مكلف وحكمه حكم الصاحي في المؤاخذة بما يقول أو يفعل .
وهو الصحيح من مذهب الشافعية ، والحنابلة وبه قال جمهور الحنفية .
وقيل : بأنه ليس مكلف ، وهو رواية عن الشافعي وأحمد .
وقيل : يؤاخذ بما طيه ، دون ماله ، تغليظا عليه .
انظر أقوال العلماء في السكران والغافل ونحوهما في :

احكام الامدى ١٥٢/١ ، منهاج البيضاوى ١٢٦/١ - ١٢٧ ، نهائية
السؤال ١٣٧/١ - ١٣٩ ، منهاج العقول ١٣٦/١ - ١٣٨ ، التمهيد
للاسئوى ص ٢٥ ، كتاب الامم ٢٥٣/٥ المسودة ص ٣٥ ، روضة الناظر ص ٢٧ ،
المستصفى ٨٤/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٢/٤ - ٣٥٦ ، فواتح
الرحموت ١٤٥/١ ، الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣١١ ، مختصر البعلبي
ص ٦٩ المنخول ص ٢٨ - ٣٠ .

(١) فيما يرجع الى فهم خطاب الشارع وحصول مقصوده منه .

(٢) قال السيف الامدى : وما يجب عليه من الفرائض والضمان بفعله في تلك
الحال ، فتخرجه كما سبق في الصبي والمجنون .

الاحكام ١٥٢/١ .

(٣) هنا جواب على اعتراض مقدر ، انظر تقريره ثم الجواب عليه في : احكام الامدى

١٥٢/١ ، شرح التبريزى لوجه ٢٣٥ ارشاد الفحول ص ١١ .

(٤) جزء من الاية ٤٣ من سورة النساء ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا
وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من الفائط أو لمستم النساء فلم
تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ، ان الله كان عفوا
غفورا) .

(٥) في ب : في زمن الحل .

(٦) أى يجب المصير الى هذه التأويلات جمعا بين هذه الاية وما ذكر من الدليل

المانع من التكليف .

انظر الاحكام ١٥٢/١ .

(٧) في هذا تفريع على مذهب الحنفية . انظر تفصيله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار

للآية (١) ولا يصح وروده حال الصحو ، ان لا يقال للعاقل اذا جننت فلا تفعل كذا ، فتعين وقت السكر فلم يبطل به شيء من الاهلية وتصح عباراته وينافي القصد فلا يصح كقره استحسانا وان صح اسلامه كالمكروه ويلزم اقراره بالقصاص ويلزم اذا باشر سببه وكذا حد القذف لعدم صحة الرجوع فيه صريحا ودلالة . والسكر لا يزيل أصل العقل لأنه سرور يغلبه فان كان بمعصية لم يعذر أو بجاح عذر .

مسألة :

من قال ان الامر يتعلق بالمعدوم (٢) لم يرد التنجيز بل تعلق الطلب القديم بالفعل (٣)

(١) أي السابقة .

(٢) اختلفوا في المعدوم ، هل هو مكلف ؟ أم لا ؟

فذهب جمهور الشافعية والحنفية والحنابلة الى جواز تكليف المعدوم .
قال السيف الامدى : هو مذهب اصحابنا .

وقال في سلم الثبوت : المعدوم مكلف خلافا للمعتزلة ، والمراد منه التعلق العقلي ، لا التنجيزي .

وقال في المسودة : الأمر يتناول المعدوم بشرط ان يوجد ، وبه قالت الشافعية .

وليس معنى كون المعدوم مأمورا ، انه يكون مأمورا حال عدمه ، لأنه معلوم البطلان ، بل طى معنى ، انه يجوز أن يكون الامر موجودا في الحال ، ثم ان الشخص الذى سيوجد بعد ذلك ، يصير مأمورا بذلك الأمر .

ولذلك قال الفتوحى في شرح الكوكب : لا يكلف معدوم حال عدمه اجماعا ، ويعمه الخطاب اذا وجد - وكلف ، كالصغير والمجنون " ، ولا يحتاج الى خطاب اخر عند اصحابنا .

ومقابل مذهب الجمهور : أن المعدوم لا يكلف ، ولا يعمه الخطاب . ونسب هذا الى المعتزلة وبعض الحنفية .

انظر أقوال العلماء في تكليف المعدوم مع أدلتهم في : ١ حكام الامدى ١/١٥٣ -

١٥٤ ، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/١٤٦ - ١٤٨ ، مسودة آل تيمية

ص ٤٤ - ٤٥ ، شرح الكوكب المنير ١/٥١٣ ، منهاج البيضاوى ١/١٣٢ - ١٣٣ ،

نهاية السؤل ١/١٣٣ - ١٣٥ ، منهاج العقول ١/١٣٢ - ١٣٥ ، تيسير

التحرير ٢/٢٣٨ - ٢٤٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٧٧ - ٧٨ ،

البرهان ١/٢٧٥ - ٢٧٠ ، المستصفى ١/٨٥ ، المنحول ص ١٢٤ - ١٢٥ ، ارشاد

الفحول ص ١١ - ١٢ ، شرح التبريزى لوحة ٢٣٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٥ -

١٤٦ .

(٣) هذا بناء على قول من يقول : كلام الله تعالى نفسى ، ليس بحرف ولا صوت

وهو قول ابي الحسن الاشعري واتباعه .

قال الاسنوى : وقال الاشعري واتباعه : انه صفة قديمة قائمة بذاته ، لا أول لوجودها ، وهو صفة واحدة في نفسه لا تتعدد فيه بحسب ذاته ، بل بحسب الاضافات ، وهو مع وحدته ، أمرونهين وخبروندا ، وانقسامه الى هذه

===

من المعدوم حال وجوده وتهيئة للفهم وهو المختار والا لم يكن الامر ازلماً^(١) ومن ضرورته التعلق بالغير ، ومن لم يقل به^(٢) قال امر ونهي وخبر من غير متعلق موجود محال لانه سغه ، أجيب بأنه محل النزاع وانما هو استبعاد ، وقد حمل ابن سعيد^(٣) على ان قال : يقدم الامر المشترك وحدوث كونه أمرا ونهيا وخبرا . وأجيب بأنها أنواع^(٤) ولا وجود للجنس بدون نوع . قالوا : لو كانت قديمة لسزم تعدد الكلام وهو واحد^(٥) أجيبوا بأن التعدد في التعلقات فلا يستلزم تعددا وجوديا .

=== الاشياء بحسب تعلقاته . نهاية السؤل ١/١٣٣ .

وقال امام الحرمين - بعد ان أبطل معتقد المعتزلة في الكلام - : وذهب أهل الحق الى اثبات الكلام القائم بالنفس ، وهو الفكر الذي يدور في الخلد ، وتدل عليه العبارات تارة ، وما يصطح عليه من الاشارات ونحوها أخرى انظر الارشاد في قواطع الادلة ص ١٠٥ ، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٦٢/٦ . والصواب ان يقال : كلام الله اسم لمجموع اللفظ والمعنى ، وهو بصوت وحرف ، وأنه تكلم مع من أراد من رسله وملائكته ، وسمعوا كلامه حقيقة ولا يزال يتكلم بقضائه ، وتسمعه ملائكته .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ومن الايمان بالله وكتبه : الايمان ، بأن القرآن كلام الله ، منزل غير مخلوق ، منه بدأ ، واليه يعود ، وأن الله تعالى تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن الذي انزله على محمد صلى الله عليه وسلم ، هو كلام الله حقيقة ، لا كلام غيره ولا يجوز اطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله ، أو عبارة عنه . بل اذا فرآه الناس أو كتبوه - في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة .

فان الكلام انما يضاف حقيقة الى من قاله مبتدئا ، لا الى من قاله مبلغا مؤديا .

وهو كلام الله حروفه ومعانيه ، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ، ولا المعاني دون الحروف .

مجموع الفتاوى ٣/١٤٤ ، ١٢٠/٣٧-٥٢ .

(١) أى لو لم يتعلق الامر بالمعدوم على التفسير المذكور ، لم يكن الامر ازلماً ، ولكن اللازم باطل . انظر كيفية ابطاله في شرح التهريزي لوحه ٢٣٦ ،

فواتح الرحموت ١/١٤٨ .

(٢) وهم المعتزلة كما تقدم .

(٣) هو عبد الله بن سعيد القطان الأشعري ، قيل انه كان مقدما على الأشعري .

انظر تقرير مذهبه في هذه المسألة في : مسلم الثبوت وشرحه

١/١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) انظر فواتح الرحموت ١/١٤٩ .

(٥) هذا على مذهب المعتزلة ، وهو خلاف مذهب أهل السنة والجماعة .

مسألة :

يصح التكليف بما علم الأمر انتفاء شرط وقوعه عند وقته (١) ، ولصحة التكليف عند المكلف عالماً بالتكليف قبل الوقت ، ونفاه المعتزلة . والاتفاق (٢) على الصحة إذا جهل . كما أمر السيد عبده بفعل ما غدا مع جهله ببقاء . لنا (٣) لولم يصح لم يعص أحد لأن شرط الفعل ارادة قديمة أو حادثة والمعاصي ليس مريدا للطاعة على القولين وهو مأوربها حال عدم الارادة المعلوم لله تعالى ، وأيضا لم يعلم تكليف ما ، لأن بقاء المكلف شرط وهو غير معلوم قبله فلا يكون المكلف به معلوما قبله ولا معه ولا بعده لانقطاع التكليف فيهما فان فرض زمانه متسعا بحيث يعلم التمكن نقلنا الكلام الى اجزاء ذلك الوقت كالمضيق . والتكليف معلوم اجماعا . واستدل القاضي (٤) بالاجماع على الوجوب والتحريم قبل التمكن فان البالغ العاقل مأور بالطاعات منهي عن المعاصي ، وهما مع عدم الأمر والنهي محال . المعتزلة : لوصح (٦) لم يكن الامكان شرطا في التكليف لأن الفعل بدون شرط محال ،

(١) صورتها : أن يقول له : اذا جاء الزوال فصل ، وهو يعلم انه يموت قبل الزوال .

وقد اجاز الجمهور ، لأن فائدة الامر عندهم تنشأ من نفس الامر ، لا من الفعل المأور به .

ونفاه المعتزلة وامام الحرمين .

انظر اقوال الاصوليين في هذه المسألة وأدلتهم في : احكام الامدى ١٥٥/١ - ١٥٧ ، المعتمد ١٥٠/١ - ١٥٢ ، السوره ص ٥٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢١٨/١ - ٢٢٠ ، تيسير التحرير ٢٤٠/٢ - ٢٤٣ ، فواتح الرحموت ١٥١/١ - ١٥٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٠ ، شرح التبريزي لوحه ٢٣٧ البرهان ٢٨٠/١ .

(٢) الأمر بشئ مع فوات شرط حصول المأوربه عند وقته لا يخلو ، اما ان يكون الأمر عالما بفوات ذلك الشرط ، وكذا المأور . واما ان يكون الأمر والمأور جاهلان بفوات الشرط ، واما ان يكون الأمر عالما بفوات الشرط ، والمأور جاهلا وقد حكوا الاتفاق على عدم صحة التكليف في الصورة الاولى ، لعدم الفائدة . والاتفاق على صحة التكليف في الصورة الثانية .

وأما الصورة الثالثة فهي محل نزاع بين الاصوليين كما ذكرنا أعلاه . انظر : الأحكام

١٥٥/١ ، المحلى على جمع الجوامع ٢١٩/١ ، شرح التبريزي لوحه ٢٣٧ .

(٣) هذا اشارة الى دليل القائلين بصحة التكليف ، انظر تفصيله في شرح التبريزي لوحه ٢٣٨ .

(٤) هو ابو بكر الباقلاني . انظر تفصيل دليبه في الاحكام ١٥٥/١ ومناقشته

والرد عليه في البرهان ٢٨٠/١ .

(٥) اشارة الى دليل المعتزلة . انظر المعتمد ١٥٠/١ - ١٥١ .

فالتكليف به تكليف به. قلنا: الامكان الذي هو شرط التكليف ان يتأتى الفعل عادة عند اجتماع شرائطه^(١) في وقته وهو قائم، وأما الذي هو شرط الوقوع ففيه النزاع فانا نجيز الأمر بدون الامتثال على أن ذلك لا يزم في جهل الامر فانه لو صح لم يكن العلم بالامكان شرطاً. قالوا^(٢): لو صح لصح مع علم^(٣) الأمر بانتفاء الشرط اعتباراً بالأمر، والجامع كونه غير متصور الحصول قلنا الفرق^(٤) انتفاء فائدة التكليف ههنا وبقاء ثمة وهو الاختيار بظهور البشر والكراهة وهما سبب

الثواب والعقاب .

(٥)

فروع :

فعلی هذا من واقع في رمضان ثم مات وجبت الكفارة، ويجب على^(٦) الحائض الشروع في صوم يوم علم الله حيضها فيه . ومن قال : ان شرعت في صوم أو صلاة واجبتين فطالق ثم شرع فمات في اثناهما طلقت . خلافا للمعتزلة .

-
- (١) من صحة الالات والادوات .
 - (٢) هذا دليل اخر من أدلة المعتزلة . انظر تفصيله في لوحة ٢٣٩ من شرح التبريزي .
 - (٣) في أ : مع علمه .
 - (٤) انظر تقرير الفرق في المرجع السابق .
 - (٥) في ب : فرع .
 - (٦) انظر احكام الامدى ١/١٥٧ .

فصل :

وتعترض على الأهلية أمور مساوية (١) واخرى مكتسبة (٢) ، فمن المساوية : الجنون (٣) والقياس أن يسقط (٤) الوجوب لعدم (٥) القدرة على الأداء ، والاستحسان (٦) في غير الممتد الحاقه بالنوم لعدم الحرج ، والممتد في الصوم باستغراق الشهر وفي الزكاة بالحول عند محمد ، وبالكثرة عند ابي يوسف ، وهذا مختص بالمعارض هذه ، ولا فرق عند محمد حتى لو بلغ مجنونا ثم أفاق في بعض الشهر وجب قضاء ما مضى عند محمد خلافاً (٨) ولا ينافي الضمان لأهليته (٩)

- (١) وهي ما لم يمس للعبد فيها اختيار ولا اكتساب ، وهي ما ثبت من قبل صاحب الشرع بدون اختيار العبد ، ولهذا نسب الى السماء على معنى أنه خارج من قدرة العبد نازل من السماء . انظر تيسير التحرير ٢/٢٥٨ .
- (٢) وهو ما كان لإختيار العبد فيه مدخل .
- (٣) انظر الكلام على هذا المعارض في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٢٦٣ - ٢٧٠ ، تيسير التحرير ٢/٢٥٩ - ٢٦٢ ، فتح الغفار ٣/٨٦ ، فصول البدائع ٢/٢٩٣ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٧ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٧ .
- (٤) قال في كشف الاسرار : ثم القياس في الجنون ان يكون مسقطاً للعبادات كلها ، أى مانعاً لوجوبها ، اصلها كان أو عارضاً قليلاً كان أو كثيراً ، وهو قول زفر والشافعي رحمهما الله ، حتى قال : لو افاق المجنون في بعض شهر رمضان لم يجب عليه قضاء ما مضى كالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم في خلال الشهر ٤/٢٦٤ وانظر الرسالة للامام الشافعي ص ١١٩ ، ١٢١ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٧ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٧ .
- (٥) في ب : بعدم .
- (٦) قد استحسنت أبو حنيفة وصاحبه في الجنون اذا زال قبل الاستداد فجعلوه عفواً أى ساقطاً كأن لم يكن وألحقوه بالنوم والاعضاء .
- قال صاحب الكشف : وبيانه ان الجنون من العوارض كالأعضاء والنوم وقدس الحق الاعضاء والنوم بعدم في حق كل عباده لا يؤدى ايجابها الى الحرج على المكلف بعد زوالها ، وجعل كأنهما لم يوجدوا اصلاً في حق ايجاب القضاء . نفس الصفحة .
- (٧) انظر : أصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٢٦٤ و تيسير التحرير ٢/٢٦١ - ٢٦٢ ، فتح الغفار ٣/٨٧ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٧ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٧ .
- (٨) في ب : خلافاً لابي يوسف .
- (٩) قال فخر الاسلام : ولهذا قلنا : ان المجنون مؤاخذ بضمان الافعال في الأموال على الكمال لا انه اهل لحكمه . . . انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٢٦٩ .

الحكم فكان (١) سببا للحجر في الاقوال وايمانه صحيح تبعا (٢) لا قصدا لعدم ركنه ،
ويسقط (٣) (به) ضرر يحتمل السقوط كالطلاق والعتاق والحدود .
ومنها (٤) : الصفر وكان عارضا (٥) لعدم الدخول في مفهوم الانسانية ، وهو
كالجنون في اوله (٦) وعند التمييز يسقط به ما يسقط عن البالغ بعذر ويصح منه ولله
ما خلا عن عهدة ولم يحرم عن الارث بالقتل وان حرم بالرق والكفر لمنافاة الفرق
أهلية الارث ، والكفر أهلية الولاية فليس الحرمان فيهما جزاء .
ومنها العته (٧) :

وحكم المعتوه كالصبي المميز لا يلزمه عهدة ويضمن الاموال لسعصة المحل والجنون
وان كان كأول الصبا لكن الفرق ان امرأة المجنون اذا اسلمت عرض على أبو يسه

-
- (١) في ب : وكان .
 - (٢) أي يصير موء منا تبعا لأبويه ، وكذا كفره وارتداده تبعا اذا ارتد أبواه .
 - انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٧٠ / ٤ ، تيسير التحرير ٢٦٠ / ٢ .
 - (٣) سقطت من ب .
 - (٤) أي من العوارض السماوية : الصفر . انظر الكلام طيه في : اصول البزدوى
وكشف الاسرار ٢٧١ / ٤ - ٢٧٣ ، تيسير التحرير ٢٥٩ / ٢ ، فتح الغفار
بشرح المنار ٨٥ / ٣ ، فصول البدائع ٢٩٣ / ١ ، التوضيح على التنقيح
١٦٨ / ٢ ، التلويح على التوضيح ١٦٨ / ٢ .
 - (٥) ذكر الصفر في العوارض ، مع أنه ثابت بأصل الخلقة لكل انسان ، لأن الانسان
قد يخلو عن الصفر ، كآدم وحواء عليهما السلام ، فانهما خلقا كما كانا ، من
غير تقدم صفر ، ثم احتض الصفر على اولادهما .
ولأنه لا مدخل له في ماهية الانسان ، فكان عارضا .
انظر : حاشية فتح الغفار بشرح المنار ٨٤ / ٣ .
 - (٦) سقطت "و" من ب .
 - (٧) العته : اختلال العقل ، يقال : عته عنها من باب تعب ، وعهاها بالفتح :
نقص عقله من غير جنون . وفي التهذيب : المعتوه المدهوش ، من غير مس
أو جنون . انظر : المصباح المنير ٤٠ / ٢ ، مختار الصحاح ص ٤١٢ .
وقال في التعريفات : العته ، عبارة عن آفة ناشئة عن الذات ، توجب خلا
في العقل فيصير صاحبه مختلطا العقل ، فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء
وبعضه كلام المجانين بخلاف السفه ، فانه لا يشابه المجنون ، لكن يعتره
خفة فرحا أو غضبا . ص ١٤٧ . وانظر تعريف العته واحكام المعتوه في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٧٤ / ٤ - ٢٧٥ ، تيسير التحرير ٢٦٢ / ٢ -
٢٦٣ فصول البدائع ٢٩٤ / ٣ ، فتح الغفار بشرح المنار ٨٨ / ٣ ، التوضيح
على التنقيح ١٦٨ / ٢ - ١٦٩ ، التلويح على التوضيح ١٦٨ / ٢ - ١٦٩ .

(١) (الاسلام) فان اسلم احدهما والا فرق بينهما ، ولا يعرض عليه لعدم صحة الاداء ، ولا يؤخر لان زواله موهوم ، وفي الصبي يؤخر الى البلوغ للتيقن بزوال الصبي ، والمعتوه كالصبي المميز لا يفترقان في صحة اداء الاسلام .
ومنها النسيان : (٢)

(٣) وهو عذر في حق الله تعالى ان اُظلم وجوده فيه كالصوم والذبح لعروضه من جهته دون حقوق العباد لحاجتهم ولا يلحق بالمنصوص عليه (٤) غيره للفرقة في غلبة الوجود فسلام الناسي غير قاطع للصلاة بخلاف كلامه للغلبة في الاول دون الثاني .
ومنها النوم : (٥)

(٦) وهو ينافي الاختيار للعجز عن استعمال العقل مع بقاء أصله فيبطل به ما يبني عليه كالطلاق والعتاق والاسلام والردة والقراءة في الصلاة والكلام فيها والقهقهة في الاصح (٧)

- (١) زيادة من ب .
(٢) النسيان - بكسر النون وسكون السين - ضد الذكر والحفظ ، ورجل نسيان - بفتح النون - كثير النسيان للشئ . انظر : مختار الصحاح ص ٦٥٨ ، المصباح المنير ٢/٢٧٣ .
والنسيان : هو الغفلة عن معلوم في غير حالة السنة . فلا ينافي الوجوب ، ولا وجوب الاداء .
وقيل : معنى يعتري الانسان بدون اختياره ، فيوجب الغفلة عن الحفظ .
وقيل : هو عبارة عن الجهل الطاري . قال الامام عبد العزيز البخاري : ويبطل اطراف هذين التعريفين بالنوم والاغما .
وقيل : هو جهل الانسان بما كان يعلمه ضرورة ، مع طمه بأمر كثيرة ، لا بأفة انظر تعريف النسيان واحكامه في :
أصول البيهقي وكشف الاسرار ٤/٢٧٦-٢٧٧ ، التعريفات ص ٢٤١ ، تيسير التحرير ٢/٢٦٣-٢٦٤ ، فصول البدايع ١/٢٩٤-٢٩٥ ، فتح الفقار بشرح المنار ٣/٨٨ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٩ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٩ .
(٣) أي من جهة صاحب الحق . انظر اصول البيهقي ٤/٢٧٦ .
(٤) النسيان المنصوص عليه : هو نسيان الصوم والتسمية في الذبيحة ، فهذا عذر ، ولا يلحق به غيره من انواع النسيان .
انظر تفصيل ذلك وأمثله في : كشف الاسرار ٤/٢٧٧ .
(٥) النوم : حالة طبيعية تتعطل معها القوى بسبب ترقى البخارات الى الدماغ . قاله الجرجاني في التعريفات ص ٢٤٨ .
وقال في الكشف : هو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه ، وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل ، مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه .
انظر تعريف النوم واحكامه في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤/٢٧٨-٢٧٩ ، تيسير التحرير ٢/٢٦٤-٢٦٦ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٩ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٩ ، فصول البدايع ١/٢٩٥ فتح الفقار ٣/٨٩ .
(٦) في ب : يبنتني . (٧) انظر اصول البيهقي ٤/٢٧٩ .

والاغما^١ مثله لكن يزيد طيه بأنه مزيل للقوة اصلا فافترقا في أنه من حيث هو حدث،
بخلاف النوم^(١) وبأنه في الصلاة نادر فامتنع البناء واعتبر امتداده في الصلاة
خاصة بأن يزيد^(٢) على يوم وليلة دون الزكاة والصوم ولم يعتبر في النوم واعتبر
في الجنون لغلبته فيه وندرته في النوم وتوسطه في الاغما^(٣) .
ومنها السرقة :

وهو عجز حكيم بقاء وان شرع في الاصل جزاء به يصير عرضة للتملسك

(١) قال البزدوى : النائم اذا كان مستقرا لم يكن نومه حدثا ، لانه بعينه
لا يوجب الاسترخاء لا محالة ، والاغما بكل حال يكون حدثا . والنوم لا زم
بأصل الخلقة ، وكان نوم المضجع في الصلاة اذا لم يتعمده حدثا
لا يمنع البناء . والاغما من العوارض النادرة في الصلاة وهو فوق الحدث ،
فلم يكن يلحق به . أصول البزدوى ٢٨٠/٤ .

وقال في الكشف تعليقا على ذلك : فاما اذا نعت في الصلاة من غير تعمد
فمال نائما حتى اضجع فقد اختلف فيه ، قال بعضهم تنتقض طهارته
ولم يفسد صلاته لانه حدث سداوى ، فله ان يتوضأ ويبني ، وقال بعضهم
لا تفسد صلاته ولا تنتقض طهارته كما لو نام في السجود . نفس الصفحة .

وانظر تفصيل ذلك بشكل اكبر في فتح الفغار ٨٩/٣ .

(٢) أى الاغما على يوم وليلة فيسقط القضاء به اذا زاد .

قال في الكشف : والفرق ما ذكرنا : ان الاغما قد يقصر وقد يطول عادة في
حق بعض الواجبات ، فاذا قصر اعتبر بما يقصر عادة وهو النوم ، فلا يسقط به
القضاء . واذا طال اعتبر بما يطول عادة وهو الجنون والفسق فيسقط القضاء .
وامتداد الاغما في الصلوات : ان يزيد على يوم وليلة باعتبار الاوقات عند أبي
حنيفة وأبي يوسف وباعتبار الصلوات عند محمد . ٢٨٠/٤ .

(٣) الرق بالكسر : من الملك وهو العبودية ، وبالفتح : ما يكتب فيه وهو

جلد رقيق ، ومنه قوله تعالى (في رق منشور) والرقيق ضد الغليظ
والثخين ، وقد رق الشيء يرق بالكسر رقة ، وأرقه غيره ورقه وترقيقا
وترقيق الكلام تحسينه وترقق له أى رق له قلبه . واسترق ملوكه وأرقه
وهو ضد أعتقه . والرقيق المملوك ، واحد وجسع . ختار الصحاح مادة
رق ق ص ٢٥٣ وانظر المصباح المنير ٢٥٢/١ .

وفي الاصطلاح : عجز حكيم شرع جزاء للكفر في الاصل .

قال في فتح الفغار : فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة الله تعالى والحقوا
أنفسهم بالبهايم في عدم النظر والتأمل في آيات التوحيد جازاهم الله تعالى
بجعلهم عبيد عبيده متلكن مبتدلين بمنزلة البهايم ، ولهذا لا يثبت
الرق على المسلم ابتداء ، لكنه في البقاء صار من الامور الحكمية من غير ان يراعى
فيه معنى الجزاء وجهة العقوبة حتى يبقى العبد رقيقا وان اسلم واتقى

٩١/٣

وانظر تعريف الرق واحكامه في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٨١/٤-٣٠٦

تيسير التحرير ٢٦٧-٢٧٧ ، فصول البدايع ٢٩٦/١-٣٠١ ، التوضيح على

التنقيح ١٧٠-١٧٦ ، التلويح على التوضيح ١٧٠-١٧٦ ، التعريفات ص ١١١

فواتح الرحموت ١٧٢/١ وما بعدها .

ولا يتجزئ^(١) فالمقربوق نصفه رقيق كله لأنه معنى حكومي حل بالمحل كالعلم والقدرة والعتق لا يتجزئ^(٢) والخلاف في الاعتاق، فقالا^(٣) : يستلزمه العتق لأنه مطاوعه فلم يتجزئ كالتطبيق مع الطلاق . وقال ابو حنيفة : هو ازالة للملك متجزئ هو حقه فان الرق حق الشرع لكن تعلق بسقوط كل الملك حكم غير متجزئ وهو العتق ، فازالة بعض الملك بعض العلة فيعتق البعض كالمكاتب فاعتبر باعضاء الوضوء لا باحة الصلاة واعداد الطلاق للتحريم .

تنبيه :

وهو^(٤) مناف للملكية المال لقيام المملوكية فلا يملك العبد التسري^(٥) لاعتماده الملك ، ولا حجة^(٦) الاسلام لعدم المال ومنافعه البدنية لمولاه وان^(٧) استثنى عنها^(٨) الصلاة والصوم وتملك غير المملوك

(١) و(٢) في ب : لا يتجزئ .

(٣) أي أبو يوسف ومحمد .

وقد اختلف ابو حنيفة وصاحبه في تجزئ الاعتاق . فقال ابو حنيفة رحمه الله : الاعتاق يتجزئ ، حتى لو اعتق شقفا من عبد ، لا يعتق الكل ، ولكن يفسد الملك في الباقي ، حتى لم يكن له أن يملكه الغير ، ولا أن يبقى في ملكه بل يصير كالمكاتب ، لقوله صلى الله عليه وسلم " من اعتق شقفا له في عبد قوم عليه نصيب شريكه ان كان موسرا ، وان كان معسرا ، يبقى العبد في نصيبه غير مشقوق عليه " أي يؤخذ منه على المهلة .

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله : الاعتاق لا يتجزئ ، حتى لو اعتق نصف عبده أو اعتق احد الشريكين نصيبه ، يعتق كله لقوله عليه السلام " من اعتق شقفا له في عبد ، حتى كله ، ليس له فيه شريك " .

ولأن الاعتاق ، انفاله العتق ، أي لا زنه الذي يتوقف وجوده عليه ، يقال : اعتقته ، فعتق ، كما يقال : كسرته فانكسر ، فلا يتصور الاعتاق بدون العتق كما لا يتصور الكسر بدون الانكسار لاستحالة وجود المملوم بدون اللازم .

انظر : اختلاف ابي حنيفة وصاحبه مع وجهة نظر كل منهما : في : أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٨٣/٤ - ٢٨٤ بالاضافة الى المراجع السابقة .

(٤) أي الرق .

(٥) التسري من تسرى يتسرى ، ويقال تسرر جارية . والسرية الأمة التي بوأتها بيتا وهي فعلية منسوبة الى الشر وهو الاخفاء ، لأن الانسان كثيرا ما يسرها ويسترها عن حرته . والجمع السراري . قال الاخفش هي مشتقة من السرور لأنه يسر بها ، والسرور ضد الحزن . مختار الصحاح مادة " سرر " ص ٢٩٤ - ٢٩٥ المصباح المنير ٢٩٣/١ .

(٦) أي ولا تصح منه حجة الاسلام لعدم اصل القدرة وهي البدنية فيكون عديم الاستطاعة التي هي شرط وجوب الحج لأن القدرة البدنية بمنافع البدن وهي حادثة على ملك المولى الا ما استثنى من الصلاة والصوم . كذا في فتح الغفار ٩٣/٣ ، وانظر كشف الاسرار ٢٨٧/٤ .

(٧) في ب : ولئن . (٨) في ب : منه .

كالنكاح والدم (١) ونقصت الكرامات (٢) عنه فذمته ضعيفة عن تحمل الدين بنفسها ما لم ينضم إليها (٣) مالية الرقبة والكسب وكذلك الحل فينكح شنتين وتطلق الأمة شنتين وتتصف السعدة والقسم والحد وانتقصت قيمته عن دية الحر لنقصان الولاية حيث يملك التصرف في المال يدالا ملكا كالمرأة تنصفت ديتها لملكها المال دون النكاح والطلاق والعبد يملكها ناقصا، والمأذون أصيل في التصرف عندنا (٤) والمولى خليفته في الملك كالوكيل فكما لا تبطل الوكالة بمرض الموكل وتعلق حرق الوارث والغريم بماله لا يبطل الاذن بمرض المولى مع تعلق الحقوق، ولو لم يكن أصيلا لا نتفى وعند الشافعي (٥) ليس أهلا للتصرف (٦) لعدم اهلية حكمه لأن شرعية السبب للحكم . قلنا (٧) : أهلية التكلم ثابتة والذمة قابلة فاذا احتاج الى قضاء دين كان أهلا واقل الطرق اليد وهو أصل لأن الملك وسيلة .

تنبيه :

ولا تأثير له في عصمة الدم لأن كمالها بالاسلام والدار وهو كالحرف فيه فقتل به قصاصا ، وتوجب (٨) نقصا في الجهاد والحج لعدم استثنائهما (٩) على المولى فلم يستحق سهما كاملا .

- (١) قال في الكشف : وكذا الدم والحياة ، لأنه محتاج الى البقاء ، ولا بقاء له الا ببقائهما ، فثبت له ملك الدم والحياة كما يثبت مالكية النكاح ولهذا لا يملك المولى اتلاف دمه لأنه لا ملك له فيه . وصح اقرار العبد بالقصاص لأنه اقرار بأن ولي القصاص يستحق اراقة دمه وهو في ذلك مثل الحر فكان هذا اقرارا على نفسه لا على حق المولى فيصح ويؤخذ به في الحال ، ٢٨٨/٤-٢٨٩ .
- (٢) قال البيهقي : وينافي كمال الحال في اهلية الكرامات الموضوعة للبشر في الدنيا مثل الذم والحل والولاية حتى ان ذمته ضعفت برقه ، فلم تحتل الدين بنفسها وضمت اليها مالية الرقبة والكسب .
- أصول البيهقي ٢٨٩/٤ وانظر فصول البدائع ١/٢٩٧ .
- (٣) سقطت من ب .
- (٤) قال التبريزي في شرحه : هذا متفرع على ما ذكر - اعلاه - من ان العبد متصرف في المال وله استحقاق اليد عند المصنف واصحابه ولا جل ذلك فالمأذون يتصرف لنفسه بطريق الاصاله ، وتثبت له اليد على اكتسابه لكن يقع تصرفه للمولى بطريق النيابة كتصرف الوكيل . لوحة ٢٤٨ بتصرف .
- (٥) في ب : وعند الشافعية .
- (٦) انظر نهاية المحتاج وحاشية الشبراملسي عليه ١٦/٥ وتحفة المحتاج بحواشيها ٢٩٥/٥ .
- (٧) هدارد من قبل الحنفية على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله .
- (٨) أي الرق يوجب نقصا في الجهاد والحج ، لأن ذلك بالقدرة والمال ، والرق ينافيها .
- (٩) لأن الشرع استثنى منافع بدنه عن ملك المولى في بعض العبادات ، كالصوم

تنبيه :

والولايات (١) منقطعة (٢) به وانما صح أمان المأذون لأنه شريك في الغنيمية
فيلزمه ثم يتعدى كشهادته بهلال الصوم .

تنبيه :

ولما ملك (٣) ما ليس بمال وما فيه الزام ضمني صح (٤) اقراره بالحد والقصاص
وبالسرقه (٥) المستهلكة ، ومن المأذون بالقائمة (٦) ثم تعدى الى المولى والمسروق
حتى ترد الى المقر له . وصح من المحجور بالحد (٧) والمال عند ابي حنيفة
خلافاً لمحمد ، وبالحد لا غير عند ابي يوسف .

==
والصلاة ، ولم يستثن في البعض ، كالجهاد والحج ، واذا كان ناقصا بسبب
الرق لم يستحق في الجهاد سهما كاملا من الغنيمية .
انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار / ٤ - ٣٠٠ - ٣٠١ شرح التبريزى لوجه ٢٤٨
فصول البدايع ٣٠٠ / ١ .

(١) مثل ولاية القضاء والشهادة ، وولاية التزويج . انظر الكشف ص ٣٠١ .
(٢) لأن الرقيق ملوك ، وبين المملوكية والمالكية منافاة واذا لم يكن له الولاية
على نفسه فلا يتعدى الى غيره . فبطل أمان المحجور عليه عن القتال ،
بخلاف امام العبد المأذون له في القتال فان امانه جائز لا لأنه صار أهلا
للولاية بالاذن بل لأنه صار شريكا في الغنيمية فلزمه حكم الامان ، ثم يتعدى
الى الغير كشهادته بروية هلال رمضان ، حيثصح لا لأنه اهل للولاية
بل لانه التزم الصوم على نفسه ثم يتعدى الحكم الى غيره . المرجع السابق .
وانظر اصول البزدوى ٣٠٢ / ٤ .

(٣) في ب : وانما ملك .
(٤) أى وبناء على ان الرق لا ينافي مالكية غير المال من الدم والحياة صح اقرار
العبد محجورا كان او مأذونا بما يوجب الحدود والقصاص عليه .

انظر تعلييل ذلك في اصول البزدوى وكشف الاسرار / ٤ - ٣٠٣ - ٣٠٤ .
(٥) ويصح اقرار العبد بالسرقه المستهلكة ، مأذونا كان او محجورا عند الحنفية
حتى وجب القطع ولم يجب ضمان المال ، خلافا لزفر حيث قال : لا قطع
عليه ويؤخذ بضمان المال في الحال ان كان مأذونا وبعد العتق ان كان
محجورا . انظر كشف الاسرار / ٤ - ٣٠٤ .

(٦) يعنى اذا أقر العبد المأذون بسرقة مال قائم بعينه في يده صح في حق
المال بالاجماع فيرد على المسروق منه ، لأن اقراره في حق المال ، لا في حق
نفسه وهو الكسب لأنه منفك الحجر في ذلك فيصح . نفس المرجع .
(٧) أى صح اقرار المحجور ، بالحد والمال جميعا عند ابي حنيفة ، فيقطع ، ويرد

المال على المسروق منه . ولم يصح اقراره بهما عند محمد بن الحسن ، فلا
يجب القطع ، ولا الرد على المسروق منه ، وهو قول زفر .
وصح الاقرار بالحد دون المال عند ابي يوسف ، فتقطع يده ، ويكون المال
للمولى . انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار / ٤ - ٣٠٤ ، فتح الفقار ٣ / ٩٥

ومنها المرض (١) :

وهو سبب تعلق حق الوارث والغيريم بالمال لكونه من (٢) اسباب الموت الذي هو طة الخلافة فكان (٣) سببا للحجر إن اتصل به الموت مستندا الى أوله

فالتصرفات المحتملة للفسخ تصح في الحال ، لا أهلية الحكم والعبارة ، ثم ينقض كالمحابة والهبية (٤) . والتي لا تحتله كالاتاق الواقع على حق مستحق جعل كالتعلق بالموت وحين أبطل الشرع ايضاً ، لوارث بطل مطلقاً (٥) فلم يصح بيعه منه مطلقاً عند أبي حنيفة واقتراره له وان حصل باستيفاء دين الصحة وتقوم الجودة في حقهم للتهمة كما تقوم في حق الصفار .

(١) المرض في اللغة : السُّمُّ ، وبابه : طرب . والتعارض : أن يُري من نفسه وليس به مرض .

انظر : مختار الصحاح ص ٦٢١ .
وقال في المصباح : ^{المرض} حالة خارجة عن الطبع ، ضارة بالفعل ويعلم من هذا : ان الألام والأورام اعراض عن المرض .
وقال ابن فارس : المرض : كل ما خرج به الانسان عن حد الصحة ، من طة او نفاق او تقصير في أمر . ٢٢٣/٢ .
وقال الجرجاني : هو ما يعرض للبدن ، فيخرجه عن الاعتدال الخاص .
التعريفات ص ٢١١ .

وانظر تعريف المرض والاحكام المتعلقة به في :
اصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٠٧/٤ - ٣١٢ ، تيسير التحرير ٢٧٧/٢ - ٢٨٠
التوضيح على التنقيح ١٧٧/٢ ، التلويح على التوضيح ١٧٧/٢ ، فصول
البدائع ٣٠٢/١ - ٣٠٣ ، فتح الغفار بشرح النار ٩٦/٢ - ٩٧ .

(٢) في أوب : محل اسباب .

(٣) في ب : وكان .

(٤) قال في الكشف : وحجر المريض عن الصلة نحو الهبة والصدقة والمحابة

وغيرها الا من الثلث ، لتعلق حق الغير بماله الموجب للحجر ٣١٠/٤ .

(٥) أي صورة ، ومعنى ، وحقيقة ، وشبهة .

قال في الكشف : مثال الصورة : بيع المريض من الوارث شيئاً من اعيان الشركة فانه لا يصح اصلاً عند أبي حنيفة رحمه الله ، سواء كان بمثل القيمة أو لم يكن .
وعندهما : يصح بمثل القيمة ، لانه ليس في تصرفه ^{ابطال} حق الورثة عن شيء مما يتعلق حقهم به ، وهو المال .

ومثال الايضاً معنى : الاقارب ، فان المريض اذا أقر بعين او بدين لوارثه لا يصح عندنا . وقال الشافعي : يصح .

ومثال الحقيقة ظاهر .

وأما مثال الشبهة : فهو ما اذا باع المريض الحنطة الجيدة بالرديئة ، او الفضة الجيدة بالرديئة من وارثه فانه لا يجوز لان فيه شبهة الوصية بالجودة ، ان عدوله عن خلاف الجنس الى الجنس يدل على ان غرضه ، ايصال منفعة الجودة اليه . كشف الاسرار ٣٠٩/٤ ، ٣١٠ . يتصرف .

ومنها الحيض (١) والنفاس (٢) :

ولا يعدمان أهلية (٣) لكن الطهارة عنهما شرط أداء الصوم والصلاة (٤) فيفوت الأداء، ثم في قضا الصلاة حرج فسقط بهما اصل الصلاة دون الصوم (٥).
واختلف اصحاب الشافعي في تكليفها بالصوم على قولين (٦) وفي الاحكام (٧) : ان أريد به تكليفها بتقدير زوال الحيض المانع فحق والا فهو مستنع في الحال لكونه منها عه فلا يكون واجبا.
وأورد : لولا الوجوب لم يكن القضاء . أجيب (٨) : بأنه بأمر جديد . وسمي قضاء لاستدراك مصلحة ما انعقد سببه ولم يجع لما منع

-
- (١) الحيض في اللغة : السيلان ، يقال : حاضت المرأة ، محيضا ، فهي حائض . وحائضة ، والحيضة : المرة الواحدة . انظر : مختار الصحاح ص ١٦٥ ، المصباح المنير ١/١٧٢ .
وفي الشرع : دم ينفضه رحم بالغة ، سليمة عن الداء والصفير . انظر : كشف الاسرار ٤/٣١٢ ، التعريفات ص ٩٤ .
(٢) النفاس : هو الدم الخارج من قبل المرأة عقب الولادة . وقيل النفاس : ولادة المرأة اذا وضعت فهي نفسا ، ونسوة نفاس . قال في مختار الصحاح : وليعرفي الكلام فعلا . يجمل على فعال غير : نفسا ، وعشرا ، ويجمع ايضا على : نفساوات ، وعشراوات . ص ٦٧٣ . وانظر : المصباح المنير ٢/٢٨٧-٢٨٨ ، التعريفات ص ٢٤٥ ، كشف الاسرار ٤/٣١٢ .
وانظر تعريف الحيض والنفاس ، واحكام الحائض والنفاس في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣١٢-٣١٣ ، تيسير التحرير ٢/٢٨٠-٢٨١ ، فصول البدايع ١/٣٠١-٣٠٢ ، فتح الفغار بشرح المنار ٣/٩٨ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٧٦-١٧٧ ، التلويح على التوضيح ٢/١٧٦-١٧٧ .
(٣) في ب : الاهلية .
(٤) في ب ، تقديم وتأخير حيث قدم الصلاة على الصوم .
(٥) انظر توضيح ذلك في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣١٢ .
(٦) الذي في الرسالة للامام الشافعي رحمه الله " وكان عاما في اهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة . وعاما أنها أمرت بقضاء الصوم . ففرقنا بين الفرضين استدلالا بما وصفت من نقل اهل العلم واجماعهم " . الرسالة ص ١١٩ .
وانظر شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشيتي قليوبي وعميرة عليه
١/١٠٠ ، ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج ١/٣٢٩ .
(٧) انظر ١/١٥٤ منه .
(٨) انظر الاحكام ١/١٥٤ .

ومنها الموت (١) :

وهو عجز تام يسقط به التكليف لفوت الاداء عن اختيار فلا تبقى (٢) الزكاة بـ المأثم (٣) . وما عليه (٤) وهو متعلق بعين باق ببقائه أو بذمته لم يسبق

- (١) الموت في اللغة : ضد الحياة . يقال : مات يموت : اذا فارق الحياة ، فهو ميت ، وأموات وميتون - مشدداً ومخففاً - ويستوي فيه المذكر والمؤنث قال الله تعالى (لنحيي به بلدة ميتا) .
انظر مختار الصحاح ص ٦٣٩ ، المصباح المنير ٢٥١/٢ .
وقال في التعريفات : الموت : صفة وجودية خلقت ضد الحياة . ص ٢٣٥ .
وقيل : هو فساد بنية الحيوان ، أو عدم الحياة عما من شأنه الحياة .
انظر تعريف الموت واحكامه واثاره على الاهلية في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٣/٤ - ٣٢٩ ، تيسير التحرير ٢٨١/٢ - ٢٨٧ ، التوضيح على التنقيح ١٧٨/٢ - ١٨٠ ، التلويح على التوضيح ١٧٨/٢ - ١٨٠ ، فصول البدايع ٣٠٢/١ - ٣٠٨ ، فتح الفقار بشرح المنار ٩٨/٣ - ١٠٢ ، فواتح الرحموت ١٧٥/١ .
- (٢) قال فخر الاسلام : الاحكام نوعان : احكام الدنيا ، واحكام الآخرة .
فاما احكام الدنيا ، فانواع اربعة : ١ - ما هو من باب التكليف - ٢ - ما شرع عليه لحاجة غيره - ٣ - ما شرع له لحاجته - ٤ - ما لا يصلح لقضاء حاجته .
انظر امثلتها وشرحها في : اصول البزدوى ٣١٣/٤ - ٣٢٨ .
واما احكام الآخرة ، فاربعة ايضا ، وهي :
أ - ما يجب له على الفسير من الحقوق المالية والمظالم التي ترجع الى النفس والعرض .
ب - ما يجب عليه للغير ، من الحقوق والمظالم .
ج - ما يلقاه من ثواب وكرامة ، جزاء الطاعات واكتساب الخيرات .
د - ما يلقاه من عقاب وملاحة ، جزاء المعاصي والتقصير في العبادات .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٢٩/٤ .
- (٣) أي ان الزكاة تسقط عن الميت في حكم الدنيا ، فلا يجب ادائها من التركة عند الحنفية خلافا للشافعية وانما يبقى عليه المأثم لا غير ، لأن الأثم من احكام الآخرة وهو ملحق بالاحياء في تلك الاحكام .
انظر : كشف الاسرار ٣١٣/٤ ، التلويح على التوضيح ١٧٨/٢ .
- (٤) أي ما شرع عليه لحاجة غيره . وهو اما ان يكون متعلقا بالعين ، أو متعلقا بالذمة .
والاول : كالمرهون ، والمستأجر ، والمفصوب والمبيع والوديعة .
وحكمه : أنه يبقى ببقاء العين ، لأن فعل العبد في العين فيرمقصور اذ المقصود في حقوق العباد هو المال والفعل تبع . ولذلك يبقى حق العبد في العين بعد موت من كانت بيده .
والثاني : اما ان يكون متعلقه بطريق الصلة ، كنفقة الاقارب اولم يكن كالديون الواجبة بالمعاوضة .
فان كان الاول ، بطل بموته الا ان يوصى فيصح من الثلث .

بمجرد هابل بانضمام مال او كفيل حتى لم تصح عن الميت كفالة بدون احدهما
عند ابي (١) حنيفة كأن الدين ساقط بخلافها عن عمد محجور أقر يدين لكمال
ذمة في نفسه وان ضمت اليها المالية في حق المولى وما عليه صلة (٢) تهطل الا أن
يوصي فيصح من الثلث وما شرع لحاجته (٣) لم ينافيه الموت فيبقى ولذلك قدم جهازه
ثم ديونه ثم (٤) وصاياه من ثلثه ثم وجبت المواريث خلافة ، ولهذا بقيت الكتابة
بعد موت المولى وبعد المكاتب عن وفاة وضلت المرأة زوجها في عدتها لبقاء ملكه
والفصل من حوائجه من غير مكن عندنا لأنها ملوكة وقد بطلت . وما لا يصلح (٥)
لحاجته كالقصاص فواجب للورثة أولاً بسبب الفقد للمورث ، ولهذا صح فوكـل
منهما (٦) . ولم يورث عند ابي حنيفة (٧) واذا انقلب مالا بعفو البعض أو بصلح
صار مورثاً وهو خلف الا أن المال صالح لحوائجه ولهذا تعلق به حق الموصى له لا
بالقود فاحترسهم الورثة في الخلف دون الاصل واختلفا لاختلاف حالهما (٨) .

- ====
- وان كان الثاني : لم يبق بمجرد الذمة ، الا ان يضم اليه مال ، أو كفيل .
لان ضعف الذمة بالموت فوق الضعف بالرق ، لان الرق يرجى زواله
غالبا ، وهذا لا يرجى زواله .
ولتفصيل ذلك ارجع الى اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٣/٤ ، ٣١٤ ،
٣١٧ ، بالاضافة الى المراجع السابقة .
- (١) انظر اصول البزدوى ٣١٤/٤ .
 - (٢) في أ : اصله وهو خطأ .
 - (٣) انظر تفصيله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٧/٤ .
 - (٤) سقطت من أ .
 - (٥) هذا هو القسم الرابع من اقسام احكام الدنيا . انظر تفصيله في اصول البزدوى
وكشف الاسرار ٣٢٤/٤ وما بعدها .
 - (٦) أى صح فحو الوارث عنه قبل موت المجرور ، وصح فحو المجرور ايضا .
انظر اصول البزدوى ٣٢٤/٤ .
 - (٧) انظر المرجع السابق ص ٣٢٥ .
 - (٨) كتب بإزائها بهامش الاصل ما نصه : " يعنى الصلاحية لحاجة الميت وعدم
الصلاحية ان الاصل ان لا يخالف الحكم اصله . ولم يشر اليها بسهم ولم يكتب
عند آخرها صح ، كما جرت به عادة المصنف في الخرجات . والذي يظهر
انها شرح وليست من الاصل لكنها موجودة في نسخة ب ضمن الاصل
وفي نسخة اخرى سميتها ب موجودة طي شكل تعليقة بين الاصل
طي عكس اتجاهها . وقال في حاشية نسخة اخت المصنف التي سميتها أ
: " حاشية له " ، ثم ساق تلك الزيادة بنصها .

فصل :

ومن المكتسبة (١) الجهل (٢) وعد منها للتفريط في العلم (٣) ، وان كان أصليا
فجهل الكافر (٤) ليس بعذر لوجود ما اتضح به ههنا

- (١) بعد انتباهك من تعداد وتوضيح عوارض الاهلية السماوية ، شرع في بيان العوارض المكتسبة ، وهي التي للانسان دخل في اكتسابها وهي نوعان كما ذكر فخر الاسلام ، من المرء على نفسه ، ومن غيره عليه ، أما التي من جهته فهي على سبيل الاجمال : الجهل ، والسكر ، والهزل والسفه ، والخطأ ، والسفر .
والذي من غيره عليه : الاكراك ، انظر اصول البزدوى ٣٣٠ / ٤
- (٢) الجهل في اللغة : ضد العلم ، يقال : جهلت الشيء جهلا ، وجهالة خلاف طمته ، وفي المثل : كفى بالشك جهلا . وجهل على غيره : سفه وخطأ ، وجهل الحق : اضاع فهو جاهل ، وجهول ، وجهلته - بالتثنية - نسبت الى الجهل .
انظر: المصباح المنير ١٢٣ / ١ ، مختار الصحاح ص ١١٥ .
وفي الاصطلاح :
هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه .
وينقسم الى : جهل بسيط : وهو عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما .
وجهل مركب : وهو اعتقاد جازم غير مطابق للواقع .
انظر تعريف الجهل واقسامه واحكامه في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٣٠ / ٤ - ٣٣١ .
التعريفات ص ٨٠ ، التوضيح على التنقيح ١٨٠ - ١٨٥ / ٢ ، التلويح على التوضيح ١٨٥ - ١٨٠ / ٢ ، فصول البدايع ٢٠٨ / ١ - ٣١٥ ، فتح الغفار ١٠٢ / ٣ - ١٠٦ .
- (٣) انما جهل الجهل من العوارض ، لأنه امر زايد على حقيقة الانسان وثابت في حال دون حال ، كالصفر .
وجعل من المكتسبة ، لأن ازالته باكتساب العلم في قدرة العبد ، فكان ترك تحصيل العلم منه اختيارا بمنزلة اكتساب الجهل ، باختيار بقاءه فكان مكتسبا من هذا الوجه .
انظر : كشف الاسرار ٣٣٠ / ٤ ، فصول البدايع ٣٠٨ / ١
- (٤) قسم فخر الاسلام الجهل الى اربعة انواع وهي :
١ - جهل باطل بلا شبهة ، لا يصلح عذرا أصلا في الآخرة ، كجهل الكافر بالله تعالى ورسوله طيه السلام .
٢ - وجهل هو دونه ، لكنه باطل لا يصلح عذرا أيضا في الآخرة كجهل صاحب الهوى في صفات الله عزوجل ، وجهل الباغي لأنه مخالف للدليل .
٣ - وجهل يصلح شبهة ، وهو الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح ، أو في غير موضع الاجتهاد لكن في موضع الشبهة .
٤ - جهل يصلح عذرا ، وهو الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر - فانه يكون عذرا في الشرائع حتى انها لا تلزمه لأن الخطاب النازل ، خفي

ودينه (١) دافع للتعرض وللدليل الشرع عند أبي حنيفة في حكم يحتمل التفسير
كأن الخطاب (٢) بتحريم الخمر غير نازل في حقه فيجوز البيع ويجب الضمان (٣)
ويصح نكاح المحرم (٤) حتى لو أسلموا وقد وطئ* ثبت احصانها ويصح طلبها
النفقة به (٥) ، ولم يفسخ الا بالتراجع، وهما (٦) فرقا بين الحكم الاصل وغيره
فقالا : تقوم الخمر والخنزير وابطهما أصل فيبقى، وابطاحة المحرم ليس بأصل
فيبقى . وقيام دليل التحريم شبهه مانعة من حد القذف . وعند الشافعي (٧) دافع
للتعرض لا غير حتى لا يجب حد الخمر ، لا في الأحكام (٨) وجهل صاحب هوى
بالصفات الالهية ليس بعذر لوضوح الحجة . وجهل الباغي (٩) وان كان

====
فيصير الجهل به عذرا ، لأنه غير مقصر وانما جاء من قبل خفاء الدليل
في نفسه .

انظر هذه الانواع الاربعة مع امثلتها في : اصول البيهقي ٣٣٠ / ٤ ، ٣٣٦ ،
٣٤٢ ، ٣٤٦ .

(١) أي اعتقاد الكافر الذي يعتقد دافع للتعرض له ، ودافع لدليل الشرع عند
أبي حنيفة ، في حكم يحتمل التفسير ، مثل تحريم الخمر والخنزير ، وتحريم
نكاح المحارم ، خلافا لصاحبه .

انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٣١ / ٤ - ٣٣٢ ، شرح التبريزي لوحة
٢٥٤ .

(٢) في ب " كالخطأ " وهو خطأ .

(٣) أي يجب الضمان على من اتلف خمر الذمي عند أبي حنيفة وصاحبه ، خلافا
للشافعي . انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٣١ / ٤ .

(٤) انظر تفصيله وذكر الخلاف فيه بين أبي حنيفة وصاحبه في كشف الاسرار
٣٣١ / ٤ - ٣٣٥ ، شرح التبريزي لوحة ٢٥٤ .

(٥) أي بذلك النكاح .

(٦) أي أبو يوسف ومحمد .

(٧) انظر : كتاب الام ٣٢٥ / ٧ - ٣٢٦ وحاشية عميره على شرح الجلال المحلي
٢٢٨ / ٤ .

(٨) كالقوم وضمان المتلف وصحة بيع الخمر والخنزير ، وإيجاب الحد على القاذف
فلا يثبت عند الشافعي لأن ريانة الكافر ليست بحجة على غيره ، بل
أثره في دفع التعرض له .

انظر شرح التبريزي لوحة ٢٥٤ .

(٩) البغي في اللغة : التعدي وبغى عليه : استطال وبابه رمى . وكل مجاوزة

وافراط على المقدار الذي هو حد الشيء ، فهو بغي . وبغى على الناس
بغيا : ظلم واعتدى ، فهو باغ والجمع بغاة . انظر : مختار الصحاح ص ٥٩ ،
المصباح المنير ٦٤ / ١ .

وفي الاصطلاح : الباغي هو الذي يخرج عن طاعة الامام ، ظانا ان الحق
معه ، والامام على الباطل متمسكا في ذلك بتأويل فاسد ، فان لم يكن له
تأويل ، فحكمه حكم اللصوص فلا يكون الجهل عذرا له ، لأنه مخالف للدليل
واضح . انظر : شرح التبريزي لوحة ٢٥٥ .

متأولا ولذلك^(١) ضمناء مال العادل ونفسه باتلافه من غير منعة. وعند المنعة تسقط الولاية ويجب^(٢) الجهاد وقتل الاسير والتزويف^(٣) على الجريح ولا ضمان ولا حرمان بالقتل. وان لم يحرموا^(٤) عند ابي حنيفة ومحمد للتأويل وان كان باطلا وتحبس اموالهم زجرا ولا تملك لاتحاد الدار حقيقة واختلافها حكما. فتثبت العصمة من وجه فلم تضمن بالشك ولم يملك بالشبهة بخلاف اهل الحرب لاختلاف السدار والمنعة المبطله للعصمة مطلقا، والجهل في موضع الاجتهاد أو الشبهة شبهة كمن صلى الظهر بغير طهر ثم صلى العصر^(٥) به ثم صلى المغرب وقضى الظهر وعنده ان العصر مجزئ، جاز للاجتهاد في الترتيب، وكما لو غفى احد وليي قصاص فقتله الاخر ظانا بقاء القصاص له لم يقتص منه للشبهة، وكمن زنا بجارية ولده^(٦)

- (١) قال في الكشف : فاذا استحل الباغي الاموال او الدماء بتأويل ان مباشرة الذنب كفر لا يحكم بإباحتها في حقه بتأويله كما حكنا بإباحة الخمر في حق الكافر بديانته، لأنه يعتقد الاسلام حقا فامكن مناظرته. فذلك قلنا : اذا اتلف الباغي مال العادل أو نفسه ولا منعة له يضمن كما لو اتلفه غيره لبقاء ولاية الالتزام، وكذلك سائر الاحكام التي تلزم المسلمين تلزمه لأنه مسلم. فاذا صار للباغي منعة سقط عنه ولاية الالتزام بالدليل حسا وحققة فوجب العمل بتأويله الفاسد فلم يؤخذ بضمان في نفس ولا مال بعد التوبة كما لم يؤخذ اهل الحرب به بعد الاسلام ٣٣٩٤٣٣٨/٤ بتصرف.
- (٢) قال البيزدي : ووجبت المجاهدة لمحاربتهم، ووجب قتل اسراهم والتدفيف على جريحهم ولم تضمن نحن اموالهم ودماءهم ولم نحرم عن الميراث بقتلهم لان الاسلام جامع والقتل حق ص ٣٤٠.
- (٣) التدفيف هو الاسراع في القتل والمراد منه هنا اتمام القتل. انظر مختار الصحاح ص ٢٠٧ المصباح المنير ١/٢١٠.
- (٤) أي اهل البغي لم يحرموا عن الميراث حتى لو قتل الباغي اخاه العادل وقال انا على الحق ورثه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله للتأويل الذي تمسك به وقال ابو يوسف رحمه الله : لا يرثه بحال، لأنه قتل بغير حق، فيحرم به عن الميراث كما لو قتله ظلما من غير تأويل، وهذا لان اعتقاده وتأويله لا يكون على مورثه العادل ولا على سائر ورثته، انما يعتبر ذلك في حقه خاصة. انظر كشف الاسرار ٤/٣٤٠.
- (٥) قال البيزدي : من صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر بوضوء وعنده ان الظهر قد اجزأه فالعصر فاسده، لان هذا جهل على خلاف الاجماع. وان قضى الظهر ثم صلى المغرب وعنده ان العصر اجزئ عنه جاز ذلك، لانه جهل في موضع الاجتهاد في ترتيب الفوات. اصول البيزدي ٤/٣٤٢.
- (٦) سقطت من ب.
- (٧) في ب : والده.

(١) طى ظن الحل لم يحد . وكحربي اسلم ودخل الينا فشرب جاهلا بالحرمة . لاذى ،
ومخلاف الزنا ، وجهل من اسلم في دار الحرب عذرا لخفاء الدليل وعدم التقصير ،
وكذا جهل الوكيل (٢) والمأذون بالاطلاق ، وضده والشفيح بالشفعة والبكر بالنكاح
والامة المنكوحة بخيار العتق بخلاف خيار البلوغ لخفاء الدليل في حقها دون
الحرمة .
ومنها الهزل (٤) :

وهو ينافي اختيار الحكم والرضا به دون مباشرته كخيار الشرط . وشرطه (٥) التصريح
به وان (٦) لم يذكر في العقد ولا ينافي الاهلية ولا الحكم لكن يجب التخرير

-
- (١) اى بخلاف الذى اذا اسلم وشرب الخمر وقال لم اعلم يحرمها فانه يحد
لان جهله ليس عذرا لوضوح الدليل في حقه . وكذلك اذا زنا يحد .
- (٢) اى وكجهل من اسلم في دار الحرب جهل الوكيل بالوكالة ، وجهل المأذون
بالاذن يكون عذرا فلو وكله ببيع شئ يتسارع اليه الفساد ولم يعلم بالوكالة
حتى فسد ذلك الشئ لم يضمن شيئا . انظر الكشف ص ٣٤٧ .
- (٣) انظر اصول البزدوى ٣٤٨/٤ - ٣٤٩ .
- (٤) الهزل في اللغة : ضد الجد ، وبابه ضرب يقال : هزل في كلامه هزلا ،
منح . انظر : المصباح المنير ٣١١/٢ مختار الصحاح ص ٦٩٥ .
وفي الاصطلاح : هوان لا يراد باللفظ معناه ، لا الحقيقي ولا المجازي
وهو ضد الجد . قاله في التعريفات ص ٢٥٧ .
- وقال فخر الاسلام : هو اللعب ، وهو ان يراد بالشئ ما لم يوضع له . وهو
ضد الجد وهو : ان يراد بالشئ ما وضع له . اصول البزدوى ٣٥٧/٤ .
وانظر تعريف الهزل وبيان احكامه في : تيسير التحرير ٢٩٠-٢٩٩ .
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٧/٤ - ٣٦٨ التوضيح طى التنقيح ١٨٧/٢ -
١٩١ . التلويح طى التوضيح ١٨٧/٢ - ١٩١ ، فصول البدايع ٣١٥/١ -
٣١٨ ، فتح الغفار ١٠٨/٣ - ١١٤ .
- (٥) اى شرط ثبوت الهزل واعتباره في التصرفات : ان يكون صريحا مشروطا
باللسان ، بان تقول اني ابيع هذا الشئ هازلا ، او اتصرف التصرف الفلاني
هازلا ، ولا يكتفى فيه بدلالة الحال . الا انه لا يشترط ذكر الهزل في العقد ،
از لو شرط ذلك لا يحصل المقصود وهو ان يعتقد الناس التصرف الذى هزلا
به جدا ، ولا يكون كذلك حقيقة . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٧/٤
التوضيح طى التنقيح ١٨٧/٢ .
- (٦) في ب : فان .
- (٧) اى تخرير الاحكام مع الهزل بحسب اثره في الرضا . قال التبريزى : وذلك يقع
على وجوه اربعة ، الاول : ان يدخل فيما يمكن نقضه كالبيع والاجارة .
والثاني : ان يدخل فيما لا يمكن نقضه .
والثالث : ان يدخل على الاقرار بما يمكن فسخه وما لا يمكن وهو نوعان .
والرابع : ان يدخل فيما يبنى على الاعتقاد وهو نوعان : الايمان ، والكفر .
ولكل وجه من هذه اقسام وصور انظر تفصيلها في لوحة ٢٥٨ .

بحسب اثره فان دخل على ما يمكن نقضه كالبيع فاما ان يهزلا (١) بأصله أو يقدر العوض أو الجنس وكل منها اما ان يتفقا بعد المواضعة على الاعراض أو البنائ أو يسكتا أو يختلفا ، فان هزلا بأصله ثم اعرضا بطل الهزل ، أو بنيا انعقد فاسدا غير موجب للملك كشرط الخيار من الجانبين فمن نقضه أو (٢) أجازه انتقض وجاز ويجب تقديره في الهزل بالثلاث عند أبي حنيفة (٣) ولذلك لم يثبت به الطك مع القبض . وان سكتا أو اختلفا صح العقد عنده (٤) ميلا الى صحة الايجاب ظاهرا لعدم اتصال الهزل به . وقال (٥) : بطل في السكوت وجعلا القول لمدعى البناء في الاختلاف ميلا الى اعتبار المواضعة لسبقها حتى يوجد الناقض اعتبارا للعادة ، وان هزلا في العوض (٦) بأن سميا الفين ، والثن الف ، فان أعرضا صح ،

- (١) في ب : يهزلا .
- (٢) كتب بازاء في هامش نسخة ج: فمن نقضه انتقض ، وان أجازه جاز .
- (٣) عند أبي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون وقت الاجازة مقدرا بالثلاث ، حتى لو اجازاه في الثلاث صح العقد ، وبعده لم يصح كما في الخيار الموء بد . انظر كشف الاسرار ٣٥٨/٤ تيسير التحرير ٢٩١/٢ .
- (٤) أي عند أبي حنيفة انظر اصول البزدوى ٣٥٩/٤ .
- (٥) قال فخر الاسلام : وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله : اذا سكتا واتفقا على انه لم يحضرها شيء فان العقد باطل ، وان اختلفا فالقول قول من يدعى البناء . اصول البزدوى ٣٥٩/٤ ، التوضيح على التنقيح ١٨٧/٢ .
- (٦) للهزل في العوض أربع صور ، الاولى : ان يتفقا على الجذ في اصل البيع لكن هزلا في العوض ، بأن كان الثمن الفا فسمياه الفين ، ثم اعرضا عن هذا الهزل صح العقد بالفين . الثانية : ان يسكتا . الثالثة : ان يختلفا في الفرض المذكور ، فالهزل باطل والتسمية صحيحة عند أبي حنيفة ويتعقد البيع بالفين لما ذكرنا ان الاصل الجذ ، وعندهما : ينعقد البيع بالف وبطل الف هزلا به لان العمل بالمواضعة اولى فحينئذ يترجح الاصل وهو المواضعة . والصورة الرابعة : ان يتفقا على البناء على المواضعة ، ففي الفرض المذكور يكون الثمن الفين عند أبي حنيفة وعندهما ينعقد البيع بالف ، لانهما قصدا السمعة بذكر احد الالفين ، ولا حاجة في تصحيح العقد الى اعتبار تسمية الالف الذي هزلا به ، فذكره والسكوت عنه على سوا . ولا بي حنيفة ان المواضعة السابقة انما تعتبر اذا لم يوجد منهما ما يدل على الاعراض عنها وقد وجد ههنا ، لانهما جدا في اصل العقد وقصدا بيعة جائزا . ولو عمل بالمواضعة بالبدل لصار العقد فاسدا لان احد الالفين غير داخل في العقد . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٠-٣٦٢ التوضيح على التنقيح ١٨٨/٢ ، التلويح على التوضيح ١٨٨/٢ ، فصول البدايع ٣١٥/١-٣١٦ شرح التبريزي لوحة ٢٥٩ تيسير التحرير ٢٩٣/٢ وما بعدها .

أوسكتا او اختلغا فالتسمية عنده والمواضعة عندهما ، أو بنيا فالتسمية (١) عنده أيضا لأنهما جدا في الاصل فلو عمل بالمواضعة فسد لأنه شرط فاسد فترجح الاصل على الوصف بخلاف المواضعة في الاصل وان هزل في الجنين فسميا دنانير والثنان دراهم صح البيع مطلقا . وفرقا بأن الجمع في المواضعة بالقدر ممكن لصحة البيع باحد الالفين والهزل بالالف الاخرى شرط لا طالب له فلم يفسد به وههنا يمتنع العمل بالمواضعة في العقد لخلوه عن الثمن فتعيين المسمى هذا ، وان (٢) دخل على ما لا ينقضي (٣) فاما ان لا يكون فيه مال كالطلاق والعتاق والعفو واليمين والنذر ، فالهزل باطل .

" ثلاث (٤) جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين " . ولا أنه رضي بسبب لا يرد حكمه فلزم ، أو يكون المال تابعا كالنكاح ، فان هزلا بأصله (٥) «لزم» (٦) أو بالقدر (٧) واعرضا فالمسمى أو بنيا فالمواضعة ،

(١) سقطت من ب .

(٢) في ب : فان .

(٣) هذا هو الوجه الثاني وهو ان يدخل الهزل على ما لا يحتمل النقض بعد ثبوت وهو اقسام ثلاثة اشار اليها المصنف . لأنه لا يخلو اما ان لا يكون فيه مال اصلا او يكون . والثاني لا يخلو من ان يكون المال فيه تبع ، أو اصل . فالاول كالطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين ، فكل هذه صحيح والهزل باطل . وقد فصل التبريزي في الثاني والثالث بما يطول ذكره هنا ، فليرجع اليه من اراد التوسع في الموضوع في لوحة ٢٦٠ ، وانظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ٤/٣٦٢ .

(٤) رواه ابو داود وابن ماجه والدارقطني والترمذي من حديث ابي هريرة . رضي الله عنه يرفعه . ولم يذكر فيه اليمين ، بل الرجعة ولفظه " ثلاث جدهن جد وهزلهن جد ، النكاح ، والطلاق والرجعة " قال الترمذي حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند اهل العلم .

انظر سنن ابي داود ١/٥٠٧ ، سنن ابن ماجه ١/٦٥٨ ، سنن الدارقطني ٤/١٩ ، سنن الترمذي ٣/٤٨١ .

وانظر الكلام على اسناده ورواياته في التعليق المغني على الدارقطني بحاشية سنن الدارقطني ٤/١٩ .

(٥) مثل ان يقول لامرأة : اني اريد ان اتزوجك بالف تزوجا هزلا ووافقته المرأة ووليها على ذلك وحضر الشهود هذه المقالة ، ثم تزوجها كان النكاح لازما مطلقا . اعني في القضا وفيما بينه وبين الله والهزل باطل ، وينعقد النكاح بما سميا للحديث المذكور . انظر شرح التبريزي لوحة ٢٦٠ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) أي وان هزلا بقدر المهر بان يقول : اني اريد ان اتزوجك على الف ، واظهر في العلانية الفين ، فاجابته المرأة او الولي الى ذلك فتزوجها على الف علانية كان النكاح جائز بكل حال . قال التبريزي : ولها اربع صور : الاولى : ان يتفقا على الاعراض عن الهزل فينعقد بالفين . والثانية : ان يتفقا على البناء فيجب الالف بناء على المواضعة لانها قصدا الالف بذكر الالفين .

والثالثة : ان يسكتا ولم يحضرها شي .

والرابعة : ان يختلفا . لوحة ٢٦١ بتصرف .

والفارق أن^(١) النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع . وان سكتا او اختلفا
 فالمسمى كالبيع، او المواضعة لتبعية المهر، روايتان .^(٢)
 وان هزلا في الجنس^(٣) واعرضا فالمسمى أو بنيا^(٤) فمهر المثل بخلاف البيع لتوقفه
 على تسمية الثمن ، وان سكتا^(٥) أو اختلفا فمهر المثل اتفاقا في رواية أو^(٦) المسمى
 عنده والمثل عندهما في أخرى . وان قصد المال كالخلع والعتق^(٧) بمال والصلح
 عن عمد بطل الهزل عندهما كخيار الشرط سواء هزلا بأصله أو ببديله أو بجنسه
 وبنيا . وصح عنده . فيجب المسمى عندهما ويقع الطلاق مطلقا ، وعنده يتوقف
 على اختيارها كما في خيار الشرط في الخلع من جانبها ، وان اعرضا بطل الهزل
 اتفاقا ، أو سكتا ، او اختلفا فعنده القول لمدعي الجدة ، وعندهما لمدعي البناء^(٨)
 والهزل في الاقرار^(٩) يبطله للدلالة على عدم المخبرية^(١٠) وكذا تسليم الشفعة
 بعد الطلب والاشهار هزلا^(١١) هذا وان دخل على اعتقاد فان تبرأ كافر عن دينه
 وهزل بالاسلام حكم بصحته كالمكروه بمنزلة انشاء لا يمكن رد حكمه .

- (١) ساقطة من ب .
 (٢) قال فخر الاسلام : وان اتفقا على انه لم يحضرهما شيء او اختلفا فان محمد
 رحمه الله ذكر عن ابي حنيفة رحمه الله ان النكاح جائز بالف . بخلاف البيع ،
 لان المهر تابع في هذا فلا يجعل مقصودا بالصحة . وروى ابو يوسف عن ابي
 حنيفة رحمه الله ان المهر الفان فان التسمية في الصحة مثل ابتداء البيع
 جعل ابو حنيفة رحمه الله العمل بصحة الايجاب اولي من العمل بصحة
 المواضعة فذلك هذا ، وهذا أصح . اصول البزدوى ٣٦٣/٤ .
 (٣) بأن سميا في العلانية دنانير ، واتفقا في السر على دراهم .
 (٤) ان اتفقا على الاعراض عن الهزل فالمهر ما سميا ، وان اتفقا على البناء على
 المسمى هزلا وجب مهر المثل بالاجماع بخلاف البيع لانه لا يصح الا
 بتسمية الثمن لانه مقصود والنكاح يصح بلا تسمية ويكون لها مهر المثل ،
 لان المهر في النكاح تابع .
 وان اتفقا لانه لم يحضرهما شيء او اختلفا فعلى رواية محمد يجب مهر المثل ،
 وعلى رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة يجب المسمى وبطلت المواضعة . وعندهما
 يجب مهر المثل في رواية اخرى .
 انظر اصول البزدوى ٣٦٣/٤ شرح التبريزي لوجه ٢٦١ .
 (٥) ساقطة من ب .
 (٦) ساقطة من ب .
 (٧) وفي ب : على مال .
 (٨) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٤/٤ .
 (٩) هذا هو الوجه الثالث من وجوه الهزل وهو الهزل في الاقرار ، وهو ان يقر
 هزلا أو يقر بالهزل .
 (١٠) سواء كان اقرارا بما يحتمل الفسخ ، او بما لا يحتمله ، لانه يعتمد صحة
 المخبرية ، والهزل يدل على عدم المخبرية في الماضي ، فيمتنع انعقاده
 اصلا ، فصار الاقرار بما يحتمل الفسخ ، وبما لا يحتمله من جنس ما يحتمل
 النقض ، من حيث ان الجميع يعتمد وجود المخبرية ، فيؤثر الهزل في
 الكل .
 انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٨/٤ .

(١١) ساقط من ب .

(١٢) في ب : هازلا .

ومنها (١) السفة (٢) :

ولا ينافي الاهلية (٣) و«لا» الا حكم (٤) وليس بسبب للنظر (٥).

- (١) أي من عوارض الاهلية المكتسبة : السفة .
- (٢) السفة في اللغة : ضد الحلم ، واصله الخفة والحركة .
يقال : سفه ، سفها ، من باب تعب . وسفه - بالضم - سفاهة ، فهو سفية ، والانشى : سفيهه ، والجمع : سفها* والسفة نقص في العقل .
انظر المصباح المنير ١/٢٩٩ ، مختار الصحاح ص ٣٠٢-٣٠٣ .
وفي الاصطلاح : هو عبارة عن خفة تعرض للانسان ، من الفرح والغضب ، فتحمله على العمل بخلاف طور العقل ، وموجب الشرع .
انظر التعريفات ص ١١٩ .
- انظر تعريف السفة والاحكام المتعلقة به في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٦٩ - ٣٧٥ ، تيسير التحرير ٢/٣٠٠-٣٠٢ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٩١ - ١٩٣ ، التلويح على التوضيح ٢/١٩١ - ١٩٣ فصول البدايع ١/٣١٨ - ٣١٩ فتح الغفار ٣/١١٤-١١٧ .
- (٣) لأنه لا يخل بالقدرة ظاهرا لسلامة التركيب ، ولا باطنا ، لبقائه نور العقل يكمله ، فالسفيه مخاطب واهل للقيام بحقوق الله تعالى وحقوق العباد .
انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٦٩ ، فتح الغفار ٣/١١٥ .
- (٤) سقطت من أ و ب
- (٥) اختلفوا في وجوب النظر للسفيه ،
فقال ابو حنيفة رحمه الله : لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات ، لأنه حر مخاطب ، فيكون مطلق التصرف في ماله كالرشيد .
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي : يجوز الحجر عليه بهذا السبب ، عن التصرفات المحتملة للفسخ ، وهي ما يبطله الهزل ، دون ما لا يبطله ، كالنكاح والطلاق ونحوهما . انظر اختلافهم وأدلة كل في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٧١-٣٧٢ ، التلويح على التوضيح ٢/١٩١-١٩٢ ، فتح الغفار ٣/١١٦ تيسير التحرير ٢/٣٠٠ كتاب الام ٣/١٩١-١٩٢ ، ١٩٤-١٩٥ ، مختصر المعزني ٧/٢٢٣ .

ومنع (١) المال عنه اول بلوغه عقوبة او غير معقول فلا يقاس عليه ،وقالا (٢) وجب
النظر للمسلمين ولدينه لا لسفنه (٣) اجاب بأنه جائز لا واجب ،كيفوقد تضمن ضررا
فوقه من الحاقه بالصبي والمجنون لا جل اليد التي هي نعمة طارئة ،والأهلية نعمة
أصلية ولا يبطل الا على بالادنى . قالوا : تثبت له هذه النعمة رفقا به فاذا ضرت
ردت نظرا للمسلمين لا للسفنه من حيث هو ولهذا (٤) تعددت طرق الحجر فبييع
القاضي على المديون الممتنع عن بيع ماله في الدين ويحجر عليه كيلا يبيع ماله تلجئته
ويحصره على الفرما .

(١) اتفقوا جميعا على أن السفه يمنع منه ماله اول ما يبلغ ،لقوله تعالى (ولا تؤتوا
السفها موالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم
قولا معروفا) آية ه من سورة النساء .
ثم قال : (فان آنتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) الاية ٦ من
سورة النساء .

أى اذا رأيتم فيهم صلاحا في العقل ،وحفظا للمال ،فادفعوا اليهم اموالهم
وهذا يقتضى أن لا يدفع الى السفه ماله الا اذا كان رشيدا ،حافظا له .
وان كان مهذرا ،غير حافظ لماله ،لا يدفع اليه وان تقدمت به السن . لكن
أبو حنيفة وضع حدا لعدم دفع ماله اليه ،وقدره بخمسة وعشرين سنة ، لا يدفع
اليه ماله فيها ،لأن اول أحوال البلوغ قد لا يفارقه السفه ، فاذا بلغ تلك
السن ،دفع اليه ماله ، لأنه قد حدث له ضرب من الرشد لا محالة ،والشرط
" رشدا " نكره ، فسقط بالمنع ، لأنه اما عقوبه واما حكم لا يعقل معناه ،
فيتعلق بغير النص .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يدفع الى السفه ما لم يؤمن منه الرشد ، لأنه
تعالى طلق الايتاء بايناس الرشد ، فلا يجوز قبله ، لأن المعلق بالشرط
معدوم قبل وجود الشرط . ألا ترى انه عند البلوغ اذا لم يؤمن منه
الرشد لا يدفع اليه المال ،بهذه الاية ، فكذا اذا بلغ خمسا وعشرين
سنة ،لأن السفه يستحكم بطول المدة .

انظر اختلافهم ووجهة نظر كل في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٩/٤ -
٣٧٠ ، تيسير التحرير ٣٠٠/٢ ، التلويح على التوضيح ١٩١/٢ ، التوضيح
على التنقيح ١٩١/٢ ، فصول البدائع ٣١٨/١-٣١٩ .

(٢) أى ابو يوسف ومحمد . انظر تفصيل حجتها في شرح التبريزى لوجه ٢٦٣
بالاضافة الى المراجع أعلاه .

(٣) في ب : لا لسفنه .

(٤) أى : ولا جل ان الحجر على السفه لدفع الضرر عن المسلمين ،تعددت طرق

الحجر ، فتارة يحجر على السفه لما قلنا ، وتارة يحجز على المديون الممتنع
عن بيع ماله لقضاء ديونه .

انظر : فصول البدائع ٣١٩/١ .

ومنها الخطأ^(١) :

وهو عذر يسقط^(٢) حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد، وشبهة في العقوبات فلا يأنم ولا يؤخذ^(٣) بحد ولا قصاص وليس بعذر في حقوق العباد فيجب ضمان الأموال لعصمة المحل ووجبت الديه على وجه التخفيف والكفارة لتقصير في التثبيت وصح طلاقه^(٤) ومنعه الشافعي^(٥) اعتبارا بالنائم، قلنا^(٦) : مناف لا يصل العمل

(١) الخطأ في اللغة : ضد الصواب ، ويقصر ، ويمد ، وهو اسم من اخطأ فهو مخطئ . قال ابو عبيده : خطئ خطأ ، من باب علم ، وأخطأ ، بمعنئى واحد ، لمن يذنب على غير عمد ، وقال غيره : خطئ : في الدين ، وأخطأ : في كل شئ ، عامداً كان أو غير عامد .
انظر: المصباح المنير ١/١٨٧-١٨٨ ، مختار الصحاح ص ١٢٩-١٨٠ .
وفي الاصطلاح : هو ما ليس للانسان فيه قصد ، وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد .
ولم يجعل عذرا في حق العباد . انظر التعريفات ص ٩٩ .
وقال الفناوى :

الخطأ : قد يراد به العدول عن الصواب ، كما في قوله تعالى (ان قتلهم كان خطأ كبيرا) .
وقد يراد به ما ليس بعمد ، نحو قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) ورفع عن أمئ الخطأ " وهو المعني هنا . وعرف : بالفعل عن قصد صحيح غير تام .
ومنه : رمى صيد أصاب انسان ، ان من تمام القصد ، قصد محله ، ولو جسد .
قصد ما ، أقله : ترك التثبيت ، ولذا ، عد في المكتسبه ، جازان يؤخذ به .
فصول البدايع ١/٣٢١ .
وانظر تعريف الخطأ واحكامه في : اصول البيزوى وكشف الاسرار ٤/٣٨٠ -
٣٨٣ ، تيسير التحرير ٢/٣٠٥-٣٠٧ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٩٥ ،
التلويح على التوضيح ٢/١٩٥ ، فتح الغفار ٣/١١٨-١١٩ .
في أ : فيسقط .

(٢) في ب : ولا يؤخذ .
(٣) أى طلاق المخطئ ، بأن أراد ان يقول : اسقيني ماء ، فجرى على لسانه : أنت طالق .

انظر كشف الاسرار ٤/٣٨١ .
(٥) فقال : لا يقع طلاق الخاطئ ، لأن الطلاق انما يقع بكلام صدر عن قصد صحيح ، وههنا لا يبقى القصد ، ان المخطئ غير قاصد فلا يقع طلاقه كطلاق النائم والمفنى عليه . انظر: شرح التبريزى لوجه ٢٦٤ ، احكام الامدى ١/١٥٤ كتاب الام ٧/١٦٠ .

تيسير التحرير ٢/٣٠٦ اصول السرخسي ١/٢٥١ ، فواتح الرحموت ١/١٦٥ ، ٢٢٦ .

(٦) اشارة الى الجواب عما قاله الشافعي وتقريره : ان القصد أمر باطن لا يتوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة ، بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه وهو اهلية القصد بالعقل والبلوغ ، نغيا للحرج كما في السفر والمشقة . انظر: كشف الاسرار ٤/٣٨١ شرح التبريزى لوجه ٢٦٤ .

بالعقل فلا يقام البلوغ مقامه (١) والعلم (٢) بدوام العمل به من غير سهو حرج فأقيم البلوغ مقامه مع انه لا يخلو عن تقصير فلم يكن سببا للكرامة ولهذا لم يلحق الخاطيء بالناسي في بقاء الصوم .
ومن هنا الاكراه (٣) :

والمختار (٤) في الاحكام: أن الطجأ الى الفعل بحيثلا يمكنه تركه وصار فعله

(١) قال فخر الاسلام البزدوى : والجواب عنه - اى عن جواب الشافعي - أن الشىء انما يقوم مقام غيره ، اذا صلح دليلا ، وكان في الوقوف على الاصل حرج ، فينقل الحكم تيسيرا . وليس في اصل العمل بالعقل حرج في دركه . والنوم ينافي أصل العمل به ، ولا حرج في معرفته ، فلم يقم البلوغ مقامه . فأما دوام العمل بالعقل بلا سهو ، ولا غلة ، فأمر لا يتوقف عليه الا بحرج ، فأقيم البلوغ مقامه عند قيام كمال العقل . اصول البزدوى ٣٨٣/٤ ، وانظر كشف الاسرار ٣٨٢/٤ .

(٢) في ب : مع انه لا يخلو عن العلم بدوام . . . الخ
(٣) الاكراه لفظة : حمل الغيظ على ما يكرهه بالوعيد . يقال : اكرهه على كذا : حمله عليه كرها ، وكرهت اليه الشىء تكريها ، ضد حبيته اليه .

والكره - بالفتح - المشقة ، - وبالضم - القهر ، وقيل : بالفتح : الاكراه ، وبالضم: المشقة . واکرهه على الامر اكرها : حمله عليه قهرا .
انظر : المصباح المنير ١٩٢/٢ ، مختار الصحاح ص ٥٦٨ - ٥٦٩ .
واصطلاحا : هو الالتزام والاجبار على ما يكرهه الانسان طبعاً وشرعاً .
وقيل : هو اسم لفعل يفعله الانسان بغيره ، فينتفى به رضاه ، أو يفسد به اختياره .

وقال الفغاري : هو حمل القادر الأبي على قول أو فعل مهددا ، إما كاملاً ، ويسمى ملجئاً ، يتلف نفس ، أو عضو . وإما قاصراً ، غير ملجئ ، بحبس أو قيد ، مديد ، أو ضرب شديد قياساً ، ويقصد حبس الأب ، أو الابن ، أو كل ذى رحم محرم استحساناً . لأن البار يختار حبسه على حبس أبيه ، بخلافه باذهاب السجاء ، واتلاف المال ونحوه .

انظر تعريف الاكراه ، واقسامه واحكامه والخلاف في تكليف المكروه في :
التعريفات ص ٣٣ ، فصول البدايع ١/٣٢١-٣٢٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٨٢-٤٠١ ، تيسير التحرير ٢/٣٠٧-٣١٥ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٩٧-٢٠٠ ، التلويح على التوضيح ٢/١٩٧-٢٠٠ ، فتح الفغار ٣/١١٩-١٢٣ ، احكام الامدى ١/١٥٤ ، المستصفى ١/٩٠-٩١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشرييني ١/٧٢-٧٦ ، منهاج البيضاوى ١/١٣٨ نهاية السؤل ١/١٣٨-١٣٩ ، منهاج العقول ١/١٣٨-١٣٩ ، التمهيد للاسنوى ص ٢٦-٢٨ ، فواتح الرحموت ١/١٦٦-١٦٨ ، المسودة ص ٣٥ ، البرهان ١/١٠٦-١٠٧ .
(٤) في ب : من الاحكام .

كحركة المرتعش غير مكلف وان جاز عقلا فممتنع سمعا (١) لقوله " وما استكروهوا عليه " (٢)
والمراد رفع الموءاخذة المستلزم لرفع التكليف ولزوم الغرامات لعصمة المحل ، وان لم
يضطر فهو مكلف عقلا وشرعا ، وعندنا (٣) هو مكلف مطلقا لانه مبتلى بين فرض
وحظر وابهة ورخصة واثم واجرفانه لا يرخص له قتل ولا جرح ولا زنا ، ولا حظر
في الميتة (٤) والخمر والخنزير ، ورخص في (٥) اجراء كلمة الكفر وفساد الصوم والصلاة
واتلاف المال والجنابة على الاحرام وتمكين المرأة من الزنا . وفارقت الرجل في الرخصة
بسبب أن نسبة الولد عنها لا تنقطع فلم يكن بمعنى القتل ولهذا قام الاكراه القاصر
شبهة في الدر (٦) عنها دونه ، وهذا أیه الخطاب ، ولا ينافي الاختيار والا لبطل
الاكراه ، لانه حامل على موافقة الملجي . فلم يناف شيئا من الاقوال والافعال وانما أثر
الكامل منه في تعديل النسبة ، والقاصر (٧) في تفويت الرضا . واصل الشافعي (٨)

- (١) انظر احكام الامدى ١/١٥٤ .
(٢) جزء من حديث لفظه " رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " وهذا الحديث يتكرر ذكره في كتب الفقهاء والاصوليين بهذا اللفظ . وفي الحقيقة انه لم يثبت ، وانما الثابت ما رواه ابن عباس رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " ان الله وضع عن امي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " رواه ابن ماجه في سننه ١/٦٥٩ .
قال ابن حجر : تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء والاصوليين بلفظ " رفع عن أمي " ولم أره بها في الاحاديث المتقدمة عند جميع من خرجه .
انظر : تلخيص الحبير ١/٢٨٣ كشف الخفا ومزيل الالباس ١/٤٣٣ ، تخريج احاديث اصول البزدوى ص ٨٩ .
(٣) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٨٤ .
(٤) في ب : في الميتة والدم .
(٥) سقط " في " من ب .
(٦) في ب : " في در الحد " .
(٧) الاكراه ثلاثة انواع : نوع يعدم الرضا ويفسد الاختيار ، وهو الملجي . ونوع يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو الذي لا يلجي . ونوع لا يعدم الرضا ، وهو ان يهتم بحبس ابيه او ولده ونحوه .
قال فخر الاسلام : والاكراه بجملة لا ينافي اهلية ، ولا يوجب وضع الخطأ بحال . اصول البزدوى ٤/٣٨٤ .
(٨) اختلف اصحاب الشافعي في تكليف المكروه الملجأ :
فذهب امام الحرمين وحجة الاسلام العزالي في جماعة الى : أن المكروه لا يمتنع تكليفه لا مكان الفهم والامثال وان كان على الكره .
وقال جمهور الشافعية : اذا وصل الاكراه الى حد الاضرار ، وصار نسبة ما يصدر عنه من الفعل اليه ، نسبة حركة المرتعش ، فهو غير مكلف ، وتكليفه في هذه الحال غير جائز ، لقوله صلى الله عليه وسلم " ان الله وضع عن امي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " .

أن باطله (١) مهطل للحكم مطلقاً لإبطاله الاختيار الذي تبتنى عليه صحة القول ومتى
تم (٢) الاكراه بأن أبيع الفعل فان أمكنت نسبته الى الملجئ* والا بطل فيضمن الملجئ*
العال وجزاء* صيد الحرم وفي الاحرام (٣) . ويحد الزاني لعدم الاباحة ويقتل القاتل
لذلك والملجئ* أيضا بالتسبيب (٤) وصح إسلام الحربي دون (٥) الذي وبيع
المديون أمواله لصحة الاكراه. واصلنا (٧) انه مفسد للاختيار ، فان عورض

=== قال جلال الدين المحلي : والمكره وهو من لا مندوحة له عما اكراه عليه الا بالصبر
على ما اكراه به ، يمتنع تكليفه بالمكره عليه ، أو ينقيضه على الصحيح ، لمسدم
قدرته على امثال ذلك . انظر: المحلي على جمع الجوامع (١/٧٢-٧٣) ، احكام
الامدى (١/١٥٤) ، البرهان (١/١٠٦) ، المستصفى (١/٩٠) .
(١) الاكراه الباطل : هو الذي يحرم الاقدام عليه ، وهو مهطل للحكم عن المكره
أصلاً فعلا كان ما اكراه عليه ، أو قولاً .

انظر كشف الاسرار ٣٨٥/٤ .
(٢) وتعامه : بأن يجعل عذراً يبيح الفعل شرعاً ، كالاكراه بالقتل أو الحبس
الدائم أو على اتلاف مال الغير أو شرب الخمر أو الافطار في نهار رمضان
أو اجراء كلمة الكفر ، فانه يبيح الفعل عند الامام الشافعي رحمه الله ،
وانما جعل الاباحة دليلاً على تمام الاكراه لا أنها تدل على تمام العذر في
حق الله تعالى كما في حق المضطر ، فاذا ثبتت الاباحة في حال الاكراه
عرف أن الاضطرار قد تحقق وان الاكراه صار ملجئاً فكان تاماً .
انظر : نهاية السؤل (١/١٣٨) ، مناهج العقول (١/١٣٨) ، كشف الاسرار
٣٨٥/٤ .

(٣) بأن اكراه المحرم على قتل صيد ففعل ، لاشئ* على القاتل من جزاء* الصيد ،
ولكن جزاء* الصيد على المكره بكسر الراء* .

انظر اصول السرخسي (١/١١٩) .
(٤) أي ويقتل الملجئ* بالتسبيب لا بالمباشرة حقيقة ، فان التسبيب اذا تعين
للقتل صار بمنزلة المباشرة ، وذلك لان القصاص شرع للأحيا* بسد باب
القتل عدواناً ابتداءً ، خوفاً من القصاص وللمزيد من الايضاح انظر كشف
الاسرار ٣٨٦/٤ .

(٥) بالاكراه ، وذلك بأن يكره الحربي على الاسلام ، فيسلم بالاكراه ، فذلك
جائز . انظر المستصفى (١/٩٠) .

(٦) فاكراهه باطل ، لأننا امرنا أن نترك أهل الذمة وما يدينون .

(٧) ما تقدم على أصل الامام الشافعي رحمه الله ، أما على اصل الاحناف فالاكراه
مفسد للاختيار .

انظر تفصيل مذهبهم في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣٨٦/٤ - ٣٨٧ ،
اصول السرخسي (١/١١٨-١١٩) ، التلويح على التوضيح (٢/١٩٧) .

(١) باختيار صحيح ترجح وجعل الفاسد معدوما فينزل آله له ان امكن والا بقيت النسبة الى الفاسد لعدم المعارضة، فالاقوال (٢) لا يصلح فيها الة فاقترت عليه وفسد بالاكره مطلقا ما احتل الفسخ وتوقف على الرضا كالبيع والاجارة وبطلت الاقارير (٣) لاعتماد صحتها قيام المخبرية وقد قامت دلالة عدمه وما لا يحتمله ولا يتوقف على رضا واختيار كالطلاق والعتاق والنكاح لم يبطل لعدم بطلانه بهزل، وشرط الخيار مع منافاة الرضا بالحكم والاختيار وهذا مفسدلا مناف فكان أولى، واذا اكره على قبول المال في الخلع وقع الطلاق ولم يجب المال لكونه معدما للرضا بالسبب والحكم فلم يلزم المال لعدم الرضا ووقع الطلاق بغير مال كطلاق الصغيرة (٤) على مال بخلاف الهزل لمنافاته (٥) الرضا بالحكم دون السبب فكان كشرط (٦) الخيار. وما يصلح فيه الة كاتلاف مال أو نفس لزم الملجئ* بالكامل (٧) منه حكمة لا مكان النسبه بفساد الاختيار فوجب القصاص وضمان المال، وما لا يصلح الة كالاكل والزنا فيقتصر (٨) وما صلح فيه صورة لا محلا لا تنتقل النسبة لتضمنه ابطال الاكره كما اذا اكره محرما على قتل صيد، ففي نفس (٩) القتل صلح (١٠) آله لكنه يستلزم نقل محل الجناية ان المجني عليه الاحرام، ولو جعل فيه الة انتقل فلم يكن

- (١) أي اذا عارض الاختيار الفاسد اختيار صحيح وهو اختيار المكروه وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ان امكن، وذلك باحتمال الفعل النسبه الى المكروه بجعل المكروه آله له .
انظر كشف الاسرار ٣٨٧/٤ .
- (٢) قال البزدوى : ففي الاقوال كلها لا يصلح ان يتكلم المرء بلسان غيره فاقترت على المتكلم، ثم ينظر، فان كان من جنس ما لا يفسخ ولا يتوقف على وجود الرضا والاختيار لم يبطل بالكره، مثل الطلاق والعتاق والنكاح، لان ذلك لا يبطل بالهزل وهو ينافي الاختيار والرضا بالحكم ولا يبطل شرط الخيار وهو ينافي الاختيار، فلان لا يبطل بما يفسد الاختيار اولى .
واما الذي يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا مثل البيع والاجارة فانه يقتصر على المباشر ايضا، الا انه يفسد لعدم الرضا .
اصول البزدوى ٣٨٧/٤ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ .
- (٣) جمع اقرار، فلو اكره بقتل او اتلاف عضو على ان يقربعتق ماض او طلاق او نكاح او رجعة أو في ايلاء او عفو عن دم كان الاقرار باطلا، لانه اذا هدد بما يخاف التلف على نفسه فهو ملجأ الى الاقرار محمول عليه والاقرار خبر متميل بين الصدق والكذب، وانما يوجب الحق باعتبار رجحان جانب الصدق ودلالته على وجود المخبرية، وذلك يفوت بالالقاء .
الكشف ص ٣٩٠ .
- (٤) في أ : الصغير .
- (٥) في ب : لمنافاة .
- (٦) في ب : وكان لشرط .
- (٧) الكامل من الاكره هو الاكره بالقتل او القطع . والقاصر هو الاكره بالحيض أو القيد .
- (٨) أي يقتصر على المباشر . (٩) سقطت من ب (١٠) في ب : صالح

جناية على احرام غيره لقيام فعله به فيبطل الاكراه فيقتصر على فاعله ، ولهذا يأثم اذا اكره على قتل مسلم لاقتضاره عليه باعتبار أنه جناية على الدين ويقتصر من الملجئ باعتبار تفويت المحل وفي النقل لا يتبدل المحل ولذلك^(١) من اكره على البيع والتسليم يقتصر^(٢) التسليم عليه وان صلح آله من حيث استلزامه لاتلاف المالية بالتسليم الا انه تصرف في فعل نفسه لقيامه به فلم يصلح آله فيه والا لتبدل ذات الفعل لكون التسليم اتماما لا غصبا ، فلوانتقل صار غصبا ، لا يقال امكن من حيث الاتلاف وقد قلتم بالاعتصار مطلقا لانا نقول نسبناه اليه^(٣) من حيث الغصبية حتى يثبت^(٤) له تضمينه لو هلك المبيع في يد المشتري ولما كان النقل حكما قلنا المكروه على الاعتاق يقتصر عليه من حيث انه اثبات قوة شرعية ، وما استلزم من الاتلاف الذي تضمنه منقول الى الملجئ حتى ضمن .

القاعدة الثانية^(٥) في الأدلة الشرعية :

وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، لانه اما ان يرد عن الرسول ، أو غيره .
والأول اما متلو أو غيره ، والثاني اما عن معصوم أو غيره . والاصل هو الكتاب .
والسنة مخبرة عن حكم الله تعالى ، وهما مستند الاجماع ، والقياس مستنبط منها .
أما الكتاب^(٦) :

فقيه القـرآن المنـزل المكتـوب

- (١) في أ : وكذلك .
 - (٢) في ب : فيقتصر .
 - (٣) سقطت من ب .
 - (٤) في ب : ثبت .
 - (٥) القاعدة الاولى كانت في المبادئ .
 - (٦) الكتاب في اللغة : الفرض ، والحكم ، والقدر ، ويطلق الكتاب على المكتوب ، وعلى ما يكتبه الشخص ويرسله . كما يطلق الكتاب على المنزل ، والمراد به هنا القرآن ، يدلي قولة تعالى (وان صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن - الى قولة تعالى - انا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى) الأيتان ٢٩ ، ٣٠ من سورة الاحقاف .
- انظر : المصباح المنير ١٨٣/٢ - ١٨٤ ، مختار الصحاح ص ٥٦٢ ، التعريفات ص ١٨٣ .
- وقد اختلفوا في تعريف الكتاب في الاصطلاح .
- فقيه : هو كلام منزل معجز بنفسه ، متعبد بتلاوته .
- وقيل : هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف ، بالاحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا . قال الامدى : وفيه نظر ، فإنه لا معنى للكتاب سوى القرآن المنزل علينا على لسان جبريل . . انظر الاحكام ١٥٩/١ .

- في المصحف (١) المتواتر بلا شبهة ، وزاد بعضهم : بالاحرف السبعة المشهورة .
وليس بسديد (٢) ، فان النقل المتواتر والكتابة فرع تصوره فهو دور . وقيل (٣) :
القرآن القابل للتنزيل (٤) . واحتراز بالاول عن غيره من الكتب واما انزل ولم يتل
وبالثاني عن الكلام النفسي . وقيل الكلام المنزل للاعجاز بسورة . وبحث الاصولي
ليس في النفسي (٥) ، والاصح من (٦) مذهب ابي حنيفة انه النظم والمعنى (٧)
وصح رجوعه (٨) عن الاجزاء بالمعنى في الصلاة لوجوب القراءة فيها ب (اقرأوا
ما تيسر من القرآن) (٩) ولا ينطبق حده على المعنى وحده . وقولهم النظم ركن
زايد غير محصل مع الدخول في الماهية (١٠) .

====
وقال فخر الاسلام : هو القرآن المنزل على رسول الله ، المكتوب في المصاحف
المنقول عن النبي عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة .

وقال الامام عبد العزيز البخاري : ما ذكر الشيخ رحمه الله - يعني البزدوي -
ليس بحد حقيقي ، سواء اراد به تعريف مجموع الكتاب من حيث هو مجموع
او تعريف ما يطلق عليه لفظ الكتاب في الشرع حقيقة او مجازا ، حتى دخل
فيه الكل والبعض ، لانه تعرض فيه للكتابة في المصحف ، والنقل ، وهما من
العوارض . . . كشف الاسرار ١ / ٢١ ، وانظر اصول البزدوي ١ / ٢١-٢٢ .
وقيل : هو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسورة منه ،
التمعيد بتلاوته .

وقد ذكروا تعريفات كثيرة ، يطول ذكرها ، ارجع اليها في : اصول السرخسي
١ / ٢٧٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧ ، تيسير التحرير ٣ / ٣ ، التوضيح على التنقيح
١ / ٢٦ - ٢٨ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٦-٢٨ ، فتح الغفار ١ / ٩-١٠ ،
المستصفى ١ / ١٠١ ، جمع الجوامع ١ / ٢٢٣ نهاية السؤل ١ / ١٦٣ ،
مناهج العقول ١ / ١٦٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٨ ، التعريفات ص ١٧٤
ارشاد الفحول ص ٢٩-٣٠ ، فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٢ / ٣٧ وما بعدها .
في ب : المصاحف .

- (١) انظر بيان وجه الاعتراض على هذا الحد في كشف الاسرار ١ / ٢١ التلويح
(٢) على التوضيح ١ / ٢٦-٢٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٨ .
(٣) كتب بمحاذاة " قيل " في هامش نسخة اخت المصنف التي سميتها " أ " مانصه :
وفيه نظر على ما لا يخفى ، لان مطلق الكتابة غير كتابته ، فافهم ذلك
فانه رمز .
(٤) هذا التعريف ذكره الامدى في الاحكام ووصفه بأنه الاقرب . انظر الاحكام ١ / ١٥٩ .
(٥) تقدم ذكر الخلاف في وصف القرآن بأنه " الكلام النفسي " عند الكلام على تعلق
الامر بالمعدوم . وانظر فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٣٧-٥٢ ، ١٣ / ١١٧-١٦٢ .
(٦) في ب : والاصل مذهب ابي حنيفة .
(٧) انظر فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٧ / ١٧٠ ، ١٢ / ٦٧ وما بعدها .
(٨) اي رجوع الامام ابي حنيفة . انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ١ / ٢٣-٢٤
التوضيح على التنقيح ١ / ٣٠-٣١ ، التلويح على التوضيح ١ / ٣٠-٣١ .
(٩) سورة المزمل اية ٢٠ وصوابها بالفاء (فاقروا) ما تيسر من القرآن علم أن سيكون
منكم مرضى .
(١٠) انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ١ / ٢٤-٢٥ .

مسألة :

ما نقل آحادا كتلاوة "ايام متابعات" (١) حجة ، ونفاه (٢) الشافعي بأنه لا يجوز نقله على انه قرآن لوجوب التواتر ، فتردد (٣) بين كونه خبرا ومذهبا فلم يكن حجة قلنا : كونه خبرا راجح لانه غير قياسي (٤) ليكون مذهبا ولو كان لصح به نفيا للتبيين على من اعتقد نقله حجة . قالوا (٥) : كونه مذهبا أولى لموافقته براءة الذمة ، ولكونه لم يصرح بالخبرية . قلنا (٦) : بل الخبر أولى لوجوب اصل الصوم وقى التتابع الخروج عن العهدة بيقين .

- (١) هي ما نقله ابن مسعود في مصحفه من قوله (فصيام ثلاثة أيام متابعات)
فالخلاف بين الشافعية والحنفية فيما نقل الينا من القرآن آحادا كمصحف ابن مسعود ، هل يكون حجة ام لا ؟
نفاه الشافعي وأثبتته ابو حنيفة . انظر الاحكام ١٦٠/١ ، اصول السرخسي ٢٨١/١ فواتح الرحموت ١٦/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٣٠/٥ التمهيد للاسنوي ٣٢-٣٣ البرهان ١/١-٦٦٦-٦٦٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناي ١/١-٢٣١-٢٣٢ ، ارشاد الفحول ص ٣٠-٣١ ، روضة الناظر ص ٣٤ ، مختصر البعلبي ص ٧١ ، مختصر الطوفي ص ٤٦ .
- (٢) لم ينفه الشافعي لأنه خبر آحاد ، وانما نفاه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : " نزلت (فصيام ثلاثة ايام متابعات) فسقطت " متابعات " .
رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح . انظر: سنن الدارقطني ١٩٢/٢ .
لذلك لم يأخذ الشافعي رحمه الله بالتتابع في الكفارة ، لأنه منسوخ . فظن بعض الاصوليين ، أنه لم يأخذ به لأنه خبر آحاد . والا لم يكن كذلك .
والدليل على ان خبر الاحاد حجة عند الشافعي ، انه اخذ في قطع يسد السارق اليمنى بقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيمانها) .
انظر المحلى على جمع الجوامع ١/٢٣٢ ، تيسير التحرير ٣/١٠ .
- (٣) أي المنقول احادا متردد بين كونه خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين ان يكون مذهبا لمن ذكره فلم يكن حجة .
- (٤) في ب : غير قياسي .
- (٥) أي الشافعية .
- انظر احكام الامدى ١/١٦٢ .
- (٦) اشارة الى رد الحنفية على الشافعية .
انظر: اصول السرخسي ١/٢٨١ ، فواتح الرحموت ٢/١٦-١٧ ، تيسير التحرير ٣/٦ .

سئلة :

ما لم ينقل متواترا (١) قطع بأنه ليس بقرآن ، وانما لم يكفر احد المخالفين الاخر
في التسمية (٢) لقوة الشبهة في كل طرف والحق انها ليست من القرآن في أول كل سورة
وانما هي بعض آية في النمل لعدم التواتر بأنها قرآن في هذه الحال فوجب
القطع بالنفي كغيرها . قالوا (٣) : كتبت في المصحف بخط المصحف وعن ابن عباس (٤)

(١) المتواتر هو ما نقله جمع عن جمع ، يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب .

انظر أحكام الامدى ١٤/٢ .

(٢) لا خلاف بين العلماء ان البسطة بعض آية من سورة النمل ، وانما اختلفوا في

كونها آية من القرآن في اول كل سورة ، فنقل عن الشافعي في ذلك قولان .

قال الامام الامدى : لكن من الاصحاب من حمل القولين على انها من القرآن

في اول كل سورة كتبت مع القرآن بخط القرآن أم لا .

ومنهم من حمل القولين على انها هل هي آية برأسها في اول كل سورة ،

او هي مع اول آية من كل سورة اية . وهو الاصح . الاحكام ١٦٣/١ .

وقالت الحنفية : التسمية اية منزلة من القرآن ، لا من اول السورة ولا من اخرها

ولهذا كتبت للفصل بين السور في المصحف بخط على حده ، لتكون الكتابة

بقلم الوحي دليلا على انها منزلة للفصل ، والكتابة بخط على حده دليل

على انها ليست من اول السورة .

انظر : اصول السرخسي ٢٨٠/١ ، كشف الاسرار ٢٣/١ ، تيسير التحرير

٦/٣ - ٩ ، فواتح الرحموت ١٤/٢ - ١٥ ، المجموع شرح المهذب ٣٣٤/٣ ،

المحلى على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٢٢٧-٢٢٨ ،

مختصر ابن الحاجب ١٩/١ ، المستصفي ١٠٢/١ - ١٠٤ ، ارشاد الفحول

ص ٣١ .

وروى عن الامام مالك رحمه الله انها ليست باية من الفاتحة ولا غيرها ، وهو قول

الاوزاعي وابن جرير الطبري ، وابي عبدالله القرطبي ، وابن العربي وعامة

اصحاب مالك . ونسب ذلك الى ابي بكر الباقلاني . انظر : تفسير القرطبي

٩٢/١ - ٩٦ ، احكام القرآن لابن العربي ٢/١ - ٣ احكام القرآن للجصاص

١٦-٨/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٩٧/١٣ - ٣٩٩ تفسير ابن كثير ١٦/١ .

(٣) اشارة الى حجج الشافعية ، انظر تفصيلها في الاحكام ١٦٣/١ .

(٤) هو ابو العباس : عبدالله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف

ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وله

ثلاث وعشرون سنة ، وكان الرسول دعا له فقال : " اللهم فقهِه في الدين

وطمه التأويل " .

وأخذ الفقه عنه جماعة ، منهم : عطاء بن ابي رباح ، وطاوس ومجاهد وسعيد

ابن جبير وعبيد الله بن عبدالله بن مسعود وابو الشعثاء جابر بن زيد ،

وابن ابي مليكة وغيرهم .

وكان عطاء اذا حدث عنه قال : حدثني البحر .

وكان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل بخمس . واتفقوا على انه مات

بالباطن سنة ثمان وستين من الهجرة . واختلفوا في سنه ، فقييل :

رضي الله عنهما " لم نعلم انقضاء السورة حتى تنزل " (١) وسرق (٢) الشيطان من الناس آية، يعنيها (٣)، قلنا : غير قطعي فلا يصلح للاثبات ، قالوا : القطع بكونها من القرآن حاصل ، والخلاف في الوضع اوائل السور ولا يشترط فيه القطع (٤) قلنا : ضعيف لاستلزامه سقوط كثير من المتكرر وهو باطل قطعاً . قالوا : اتفق حصول العلم بانتفاء السقوط مع جواز لتواتر المكرر . قلنا : بل وجب لكونه قرآناً ، فلو كانت التسمية قرآناً لكانت كذلك . وما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه من انكار المعوذتين والفاتحة لم يصح وانما نقل خلو مصحفه عنها فان صح حمل الترك على ظهور أمرها دون انكارها .

سؤال :

القرآن السور السبع (٥)

- ====
- (١) ابن احدى وسبعين ، وقيل ابن اثنتين وقيل ابن اربع وسبعين .
والاول أرجح . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٦٢/٣ - ٦٤ و تذكرة الحفاظ ص ٤٠ ، الاصابة ٢/٣٣٠ - ٣٣٤ ، طبقات ابن سعد ٤/٥ - ٦ .
رواه ابو داود من حديث عبد الله بن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه (بسم الله الرحمن الرحيم)
قال ابو داود : وهذا لفظ ابن السرح .
انظر سنن ابي داود ١/١٨٢ .
وأخرج الدارقطني من طريق موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " كان جبريل عليه السلام اذا جاءني بالوحي اول ما يلقي علي (بسم الله الرحمن الرحيم) .
وقال ابو هريرة : هي آية من كتاب الله ، اقرؤا ان شئتم فاتحة الكتاب ، فانها الآية السابعة .
انظر سنن الدارقطني ١/٣٠٦٤٣٠٥ .
- (٢) هذا الاثر ينسب الى ابن عباس رضي الله عنه ، قال : سرق الشيطان من الناس آية من القرآن لما ان ترك بعضهم قراءة البسطة في اول السورة . انظر الاحكام ١/١٦٣ .
- (٣) في بي : بعينها .
- (٤) انظر الاحكام ١/١٦٤ .
- (٥) القراءات السبع : هي التي تنسب للقراء السبعة وهم : نافع بن عبد الرحمن الليثي ، وعبد الله بن كثير المكي وزباد بن العلاء وعبد الله بن عامر الشامي ، وعاصم ابن ابي النجود الكوفي ، وحمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي .
وطي بن حمزة الكسائي النحوي .
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان هذا القرآن انزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه " .
وهل هذه القراءات السبع هي الاحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن ؟
- ====

مشهورة (١) وقيل متواترة (٢) وإلا لكان بعض القرآن غير متواتر كمالك (٣) ومالك ونحوهما والتخصيص تحكم لاستوائهما (٤) .

قال القرطبي : قال كثير من العلماء ، كالداودي وابن ابي صفرة وغيرهما : هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة ، ليست هي الاحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها ، وانما هي راجعة الى حرف واحد من تلك السبعة ، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف - ذكره ابن النحاس وغيره - وهذه القراءات المشهورة : هي اختيارات اولئك الائمة القراء وذلك ان كل واحد منهم اختار فيما روى وطم وجهة من القراءات ما هو الا حسن عنده والاولى ، فالتزمه طريقة ، ورواه ، وأقرأ به ، واشتهر عنه ، وعرف به ، ونسب اليه ، فقيل : حرف نافع ، حرف ابن كثير . ولم يمنع واحد منهم اختيار الاخر ، ولا انكره ، بل سوغه وجوزه وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختيار ان أواكثر ، وكل صحيح . وقد اجمع المسلمون في هذه الاعصار على الاحكام على ما صح عن هؤلاء الائمة مارووه ورأوه من القراءات وكتبوا في ذلك مصنفات ، فاستمر الاجماع على الصواب ، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب .

انظر : تفسير القرطبي ٤٦/١-٤٧ البرهان في علوم القرآن ١/٣٢٧ ، تفسير الطبري ١/٢٥ ، الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٤/٥٢٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١/٢٢٨ ، فواتح الرحموت ٢/١٥ ارشاد الفحول ص ٣٠ ، كتاب الاقناع في القراءات السبع ١/٥٥ وما بعدها .
(١) الخبر المشهور : هو ما كان من الاحاد في الاصل ، ثم اشتهر فصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب ، فيكون كالتواتر بعد القرن الاول .
انظر تعريف المشهور وحكم جاحده في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٦٨ التعريفات ص ٢١٤ تيسير التحرير ٣/١١ ، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن البلقيني ص ٢٨٩ .

(٢) القول بالتواتر هو مذهب الجمهور .
انظر : المحلى على جمع الجوامع ١/٢٢٨-٢٣١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٢١ ، فواتح الرحموت ٢/١٥-١٦ ، تيسير التحرير ٣/١١-١٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٢ ، شرح الكوكب المنير ٢/١٢٧ .
وقال الامام الشوكاني : قد ادعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع ، وادعي ايضا تواتر القراءات العشر ، وليس على ذلك آثارة من طم ، فان هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلا احاديا - كما يعرف ذلك من عرض اسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم - وقد نقل جماعة من القراء الاجماع على ان هذه القراءات ما هو متواتر وفيها ما هو احاد ، ولم يقل احد منهم بتواتر كل واحدة من السبع ، فضلا عن العشر ، وانما هو قول قاله بعض اهل الاصول ، واهل الفن اخبر بفنهم . ارشاد الفحول ص ٣٠ .

(٣) يعني قوله تعالى من سورة الفاتحة (مالك يوم الدين) فانها وردت في قراءة

اخرى (ملك يوم الدين) بدون مد .

(٤) أي استواء القراءتين في قوة الاسناد .

سؤال :

- (١) لا يجوز اشتماله على ما لا معنى له وما عوضه من حروف المعجم (٢) (عشرة كاملة) (٣)
و (نفخة واحدة) (٤) و (إلهين اثنين) (٥) فجعل ، فان الحروف اسما السور
عند الاكثر ، وكاملة لدفع توهم التخيير (٦) أو لرفع (٧) توهم قصور الصوم عن الهدي
من جهة قصور الخلف عن الاصل . واثنين وصف للتأكيد (٨) ، فان قيل (فيه ما لا
يفهم) (٩) (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آنا به) (١٠)

- (١) أي القرآن الكريم لا يتصور اشتماله على ما لا معنى له في نفسه .
وخالف في ذلك شذمة قليلة لا يؤيده خلافها .
انظر تفصيل ذلك في :
احكام الامدى ١٦٧/١ ، تيسير التحرير ١٠/٣ فواتح الرحموت ١٧/٢
المحلى على جمع الجوامع ٢٣٢/١ ، منهاج البيضاوى ٣٠٨-٣٠٥/١ ،
نهاية السؤل ٣٠٩-٣٠٨/١ ، منهاج العقول ٣٠٧-٣٠٥/١ .
(٢) يعني الحروف التي بدأت بها بعض السور .
(٣) جزء من الاية ١٩٦ من سورة البقرة ، ونصها (واتموا الحج والعمرة لله ،
فان احصرتم فما استيسر من الهدي ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي
محلّه ، فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة
أو نسك ، فاذا اتمتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي ،
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ،
ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ، واتقوا الله واعلموا ان الله
شديد العقاب) .
(٤) جزء من الاية ١٣ من سورة الحاقة ونصها (فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة) .
(٥) جزء من الاية ٥١ من سورة النحل ، ونصها (وقال الله لا تتخذوا الهين
اثنين ، انما هو اله واحد فاي اي فارهبون) .
(٦) وفي ج : التخيير .
(٧) في ج : " أولدفع " بالدال المهملة .
(٨) في ب : او تاكيد .
(٩) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(١٠) جزء من الاية ٧ من سورة آل عمران ونصها (هو الذى أنزل عليك الكتاب
منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله
والراسخون فى العلم يقولون آنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر الا اولسوا
الالباب) .
وانظر اقوال العلماء في : " الوقف على (الا الله) وعدم الوقف عليها في
: المحلى على جمع الجوامع ٢٣٣/١ ، فواتح الرحموت ١٧/٢ ، ارشاد
الفحول ص ٣٢ ، احكام ابن حزم ٤٩٣-٤٩٢/٤ تفسير القرطبي ١٦/٤ ،
تفسير ابن كثير ٣٤٧-٣٤٦/١ تفسير القاسمي ٧٩٥/٤ ، نهاية السؤل
٣٠٨/١ ، منهاج العقول ٣٠٦/١ ، احكام الامدى ١٦٧/١-١٦٨ .

والواو للابتداء^١ والا عاد الضمير الى المجموع وهو استحيل على الله ، وآيات الصفات لا يمكن حملها على ظاهرها لفة . وما هو المراد غير معلوم ، اجيب بأن من جوز التكليف بما لا يطاق^٢ اجاز مثله في القرآن ومن منع منع منه لاشتماله على اخراج القرآن عن كونه بياثا وجعل الواو عاطفة وخصص الضمير بالراسخين للدليل العقلي وآيات^(١) الصفات كنايات وتجاوزات^(٢) فهم العرب المراد منها بأدلة صارفة اليها ، وفخر الاسلام على وجوب اعتقاد^(٣) الحقيقة في ذلك وأن اهل العلم مكلفون بالوقف عن^(٤) طلب معناه للابتلاء ، والواو عنده للابتداء .
وأما السنة :

فالطريقة والعادة^(٥) ، وفي الشرع^(٦) : العبادات النافلة وأقواله عليه السلام وأفعاله وتقريره والبحث في الأقوال يأتي فيما تشترك فيه الأدلة .

-
- (١) في ج: وأما آيات الصفات .
(٢) هذا على مذهب اصحاب التأويل في الصفات ، وهو خلاف مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان ، فسبيلهم في الاعتقاد : هو الايمان بصفات الله تعالى واسماؤه ، التي وصف بها نفسه وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله ، أو على لسان رسوله ، من غير زيادة عليها ، ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ، ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين ، بل امرؤها كما جاءت وردوا طما الى قائلها ، ومعناها الى المتكلم بها .
انظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤ / من أوله الى نهايته ، وكذلك الجزء الخامس .
(٣) انظر اصول فخر الاسلام البزدوى ١ / ٥٥-٥٦ .
(٤) في ب : على .
(٥) انظر المصباح المنير ١ / ٣١٢ ، مختار الصحاح ص ٣١٧ .
(٦) انظر تعريف السنة واطلاقاتها في : التعريفات ص ١٢٢ ، احكام الامدى ١ / ١٦٩ ، المنهاج ٢ / ١٩٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٩٦ ، مناهج العقول ٢ / ١٩٤-١٩٥ ، مختصر البعلبي ص ٧٣-٧٤ ، اصول السرخسي ١ / ١١٣ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢ / ٣٥٩ . تيسير التحرير ٣ / ١٩-٢٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٩٦-٩٧ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ ، المحلي على جممع الجوامع وحاشية البناني ٢ / ٩٤ .

سؤال :

القاضي (١) وأكثر المحققين : أنه لا يمتنع على نهي قبل البعثة معصية (٢) ما ولا كفر ، ومنعت الشيعة منه مطلقا . واستثنت المعتزلة الصغيرة (٣) لاستلزام احتقاره في النفوس الموجب للنفرة عن الاتباع وأنه مناف للحكمة . قلنا (٤) : لاسمع قبل البعثة ودلالة العقل مبنية على التحسين والتقييح العقلي ورعاية الأصلح وقد مرّ ما فيه (٥) . وأما بعد البعثة فلا اتفاق أنه معصوم عن تعدد ما يخل بصدقه (فيما دلت المعجزة على صدقه فيه) (٦) من دعوى الرسالة والتبليغ . واختلف في الجواز (٧) ظلما ونسيانا فمنع الاكثرون

- (١) هو أبو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته .
(٢) اختلفوا في عصمة الانبياء قبل النبوة :
أ - فذهب الجمهور من المحققين الى أنه لا يمتنع عقلا على الانبياء قبل النبوة ، ذنب ، من كبيره أو صغيرة . حتى الكفر .
قال الامدى : بل لا يمتنع عقلا ارسال من اسلم وأمن بعد كفره .
وهو مذهب القاضي ابي بكر الباقلاني ، وأكثر الشافعية ، وطائفة من المعتزلة .
ب - وذهب الروافضى الى امتناع ذلك كله منهم قبل النبوة ، لأن ذلك مما يوجب هضمهم في النفوس واحتقارهم ، والنفرة عن إتباعهم .
ج - وقالت طائفة من المعتزلة : تمتنع الكبائر . وأما الصفائر فيجوز وقوعها منهم قبل النبوة .
أما بعد النبوة : فقد اجمعوا على عصمتهم من تعدد الكذب في الاحكام . لدلالة المعجزة على صدقهم مطلقا .
وأما الكذب ظلما ، فجزوه القاضي ، ومنعه الباقر .
وأما عدا ذلك فقد اختلفوا فيه :
فذهب الاكثرون : الى امتناع صدور الكبائر والصفائر منهم عدا ، وأجازوا صدور الصغيرة سهوا .
وزهد البعض الى امتناع صدور الذنب عليهم بعد الوحي مطلقا .
انظر تفصيل هذه المذاهب مع ادلتها في : احكام الامدى ١٦٩/١ - ١٧١ ،
نهاية السؤل ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، منهاج العقول ١٩٥/٢ - ١٩٦ ، تيسير التحرير ٢٠/٢ - ٢٢ ، فواتح الرحموت ٩٧/٢ - ١٠٠ ، فتح الففار بشرح النار ١٣٦/٢ ، المنحول ص ٢٢٣ ، المعتمد ٣٧١/١ ، شرح الاصول الخمسة ص ٣٧٥ ، الارشاد في قواطع الادلة ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ - ٣٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية اللبناني ٩٥/٢ وما بعدها .
(٣) الذى في المعتمد : " لا يجوز عليه الكبائر ولا الصفائر المسخفة قبل النبوة وبعدها ، والكذب في غير ما يؤيده ، فهو اما كبيرة ، واما صغيرة ، وكلاهما ينفران . انظر ٣٧١/١ .
(٤) انظر : احكام الامدى ١٧٠/١ ، تيسير التحرير ٢٠/٣ .
(٥) مرّ ذلك في مباحث التحسين والتقييح .
(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٧) أى وقع الخلاف في جواز وقوع ذلك على الانبياء بطريق الغلط والنسيان

لما يستلزم من مناقضة دليل المعجزة ، وجوزه القاضي ميلا الى خروجها (١) عن التصديق المقصود بالمعجز . واما المعاصي : القولية والفعلية فالاتفاق أنه معصوم عن تعدد الكبيرة سوى الحشوية (٢) والخواج (٣) ، ومنعت الشيعة (٤) وقوعه نسيانا أيضا . وما أوجب غصه وسقوط مروءة فذلك ومستند العصمة السمع عندنا

كما اسلفنا - قال الامدى : فمنع منه الاستاذ ابو اسحق وكثير من الأئمة لما فيه من مناقضة دليل المعجزة القاطعة . وجوزه القاضي أبو بكر ، مصيرا منه الى أن ما كان من النسيان ، وفتلات اللسان غير داخل تحت التصديق المقصود بالمعجزة ، وهو الاشبه . احكام الامدى ١ / ١٧٠ .

(١) أى الفلظ والنسيان انظر تيسير التحرير ٣ / ٢١ .
(٢) الحشوفي اللغة : ما يملأ به الوسادة . وفي الاصطلاح : عبارة عن الزائد الذى لا طائل تحته . التعريفات ص ٨٧ .

وقد اختلف في الحشوية ، فقليل : باسكان الشين ، لأن منهم المجسمة ، والجسم محشو . قال الاسنوى : والمشهور أنه بفتحها ، نسبة الى الحشا ، لأنهم كانوا يجلسون امام الحسن البصرى في حلقة ، فوجد كلامهم رديئا ، فقال : ردوا هو ، لا الى حشا الحلقة أى جانبها . والجانب يسمى حشا ، ومنه الاحشا ، لجوانب البطن .

نهاية السؤل ١ / ٣٠٩ ، وانظر المحلي طى جمع الجوامع ١ / ٢٣٢-٢٣٣ . وقال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في حاشية الاحكام : اول من استعمل لفظ "الحشوية" عمرو بن عبيد ، قال : كان عبدالله بن عمر حشويا من يريد بالحشوية الأسمين - ثم صار من يقدس العقل ويؤثره - طى النقل - كالمعتزلة - يرمون بها طما الحديث ، كأحمد بن حنبل ونحوه من أئمة السنة . الاحكام ١ / ١٧١ .
(٣) الخواج : هم كل من خرج طى الامام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة طى الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم طى التابعين لهم باحسان ، والأئمة في كل زمان .
وأول من خرج طى أمير المؤمنين طى بن أبي طالب رضى الله عنه : جماعة من كان معه في حرب صفين ، وأشدهم خروجا طيه : الأشعث ابن قيس ، وسعود بن فدكي التميمي ، وزيد بن حصين الطائي .

انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١ / ١٥٥ .
(٤) قال الشهرستاني : الشيعة ، هم الذين شايخوا طيا طيه السلام ، طى الخصوص ، وقالوا بامامته وخلافته نضا ووصاية ، إما جليا ، وإما خفيا . واعتقدوا ان الامامة لا تخرج من اولاده ، وان خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده . قالوا : وليست الامامة قضية مصلحة ، تناط باختيار العامة ، وينتصب الامام بنصيبهم ، بل هي قضية اصولية ، هي ركن الدين ، لا يجوز للرسول طيه السلام افضاله واهماله ، ولا تفويضه الى العامة وارساله .
ويجمعهم القول : بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأئمة وجوبا عن الكباثر والصفائر ، والقول بالتولي والتبري قولا وفعلا وعقدا الا في حالة التقية + الملل والنحل ١ / ١٩٥ .

والمعقل عند المعتزلة ، ومثل نظرة أو كلمة سفه نادرة في (١) قضب ، فالأكثر طس
جواز مطلقا ، ومنعت منه الشيعة (٢) وجمع من المعتزلة (٣) ، وعندنا (٤) : هو
محصوم من المعصية دون الرتبة ، والفرق أن المعصية مقصوده ، والرتبة فعل غير
مقصود يسوق إليه مجاز ولا يخلو عن بيان منه أو من الله تعالى .

مسئلة :

ما كان من افعاله طيه السلام جملها كقيام وقعود ، فالاتفاق أنه مجاز لنا وله .
وما اخص به فالاتفاق طس الإختصاص (٥) وما كان بيانا بقول مثل " صلوا كما
رأيتوني أصلي " (٦) أو بفعل عند الحاجة لاطلاق أو عموم كالقطع من الكسوع
والتيمم الى المرفقين فالاتفاق أنه بيان (٧) لا يتبي القطع (٨) والتيمم (٩) .

- (١) في ج : من قضب .
(٢) في ج : زيادة " مطلقا " وهي موجودة في الاصل طس شكل تعليقه بين
الاسطر .
(٣) انظر المعتمد ١/٢٧١ .
(٤) انظر : احكام الامدى ١/١٧١ ، تيسير التحرير ٣/٢٢ ، نهاية السؤل
١٩٧/٢ .
(٥) انظر حكم هذين النوصين من افعاله صلى الله عليه وسلم في : احكام الامدى
١/١٧٣ ، منهاج البيضاوى ١٩٧/٢ ، نهاية السؤل ١٩٨/٢ ، منهاج
المعقول ١٩٧/٢ ، المحلى طس جمع الجوامع ٢/٩٧ ، اصول البيزوى وكشف
الاسرار ٣/٢٠٠ ، اصول السرخسي ٢/٨٦ ، تيسير التحرير ٣/١٢٠ ،
فواتح الرحموت ٢/١٨٠ ، ارشاد الفحول ص ٣٥ ، المستصفي ٢/٢١٢ -
٢١٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨ .
(٦) رواه البخارى من حديث مالك بن الحويرث في كتاب الاذان ، وفيه قصة .
ولفظه : عن أبي قلابة قال : حدثنا مالك قال : اتينا الى النبي صلى الله
عليه وسلم ، ونحن شبيهة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين يوما ووليلة ، وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيبا رقيقا ، فلما ظن أننا قد اشتبهنا أهلنا -
أو قد اشتقنا - سألنا عن تركنا بعدنا ، فأخبرنا ، قال " ارجعوا الى اهليكم
فاقيموا فيهم ، وطموهم ، ومروهم - وذكر أشياء احفظها أولا احفظها - وصلوا
كما رأيتوني أصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم ، وليؤمكم
أكبركم " انظر فتح الهارى ٢/١١١ .
ورواه سلم في باب " من أحق بالامامة " عن مالك بن الحويرث أيضا . ولم
يذكر فيه " وصلوا كما رأيتوني أصلي " انظر صحيح سلم ٥/١٧٤ .
(٧) انظر المراجع اعلاه .
(٨) آية القطع هي قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما
كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) سورة المائدة آية ٣٨ .
(٩) وآية التيمم هي قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى

وما لم يكن كذلك (١) فما طمعت صفته من وجوب أو ندب أو اباحة فالجمهور الاقتداء به فيه على تلك الصفة لاتفاق الصحابة على التأسى/ في فعله على الصفة التي أتى بها والايات الدالة على التأسى (٢) دالة عليه ، والتأسى هو : ان يفعل مثل فعله على وجهه لا جل فعله . وكذلك الترك ، وما جهلت (٣) صفته فقيل (٤) بالوجوب ، وبالندب وبالوقف والاباحة ، واختيار فخر الاسلام (٥) قول (٦) الجصاص (٧) :

====
حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تفتسلوا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من الفائط أولا مستم النساء فلم تجدوا ما فتيموا صعيدا طيبها فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله كان عفوا غفورا)
سورة النساء آية ٤٣ .

(١) أي : ما ليس جبليا ، ولا مختصا به ، ولا بيانا لحكم فهو : إما ان تعلم صفته - من وجوب أو ندب أو اباحة - .
واما ان تكون مجهولة .

فان كان الاول : فأتى مثله فيه ، وحكمتها حكمه ، هذا مذهب جمهور الفقهاء والمعتزلة . ونقله الامدى عن جمهور الفقهاء والمتكلمين .
وقيل : لا يكون حكمتا كحكمه مطلقا .

وقيل : ان كان عادة ، وجب التأسى به ، والا فلا .
وان كان الثاني - أي لم نعلم صفته - نظره .
ان ظهر فيه قصد القرية ، فانه يدل على الندب عند جماعة ، منهم البيضاوى .
وقيل : بأنه للوجوب ، ونسب الى الامام مالك بن أنس .
وقيل بالتوقف .

وان لم يظهر فيه قصد القرية ، قال الاسنوى : ففيه أربعة مذاهب :
الاول : انه يدل على اباحة ذلك الشئ . قاله مالك ، وجزم به الامام - أي صاحب المحصول - .

الثاني :- يدل على الندب . وقال به الشافعي .
الثالث : يدل على الوجوب . وقال به ابن سريج وابو سعيد الاصطخرى وابن خيران .

والرابع : قال ابو بكر الصيرفي : لا يدل على شئ* من الاحكام بالتميين لاحتمال هذه الامور الثلاثة ، واحتمال ان يكون من خصائصه فيتوقف الى ظهور البيان .
انظر تفصيل هذه المذاهب في : احكام الامدى ١/١٧٤-١٧٥ ، منهاج البيضاوى

٢/١٩٧-١٩٨ ، نهاية السؤل ٢/١٩٨-١٩٩ ، منهاج العقول ٢/١٩٧-١٩٩
ارشاد الفحول ص ٣٥-٣٦ ، المحلى على جمع الجوامع ٢/٩٨-١٠٠ ، غايبة الوصول شرح لب الاصول ص ٩٢ ، تيسير التحرير ٣/١٢٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٨٠-١٨٢ ، المستصفي ٢/٢١٤-٢٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨-٢٩٠ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣/٢٠٠-٢٠٣ ، المسودة ص ١٨٧ ، المعتمد ٢/١٠٠٤ وما بعدها ، البرهان ١/٤٨٧-٤٩٦ .

(٢) مثل قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم) الاية ٣١ من سورة آل عمران .

(٣) في ب : وما جهل .
(٤) انظر : احكام الامدى ١/١٧٤ ، نهاية السؤل ٢/١٩٨ .
(٥) في ب : فخر الدين . (٦) انظر : اصول البيزدوى ٣/٢٠١-٢٠٢ .
(٧) كتبت في ج تحت قوله " قول الجصاص " هو حكاية قول الجصاص .

لنا (١) فعله مع اعتقاد الاباحية ، خلافا للكرخي رحمه الله في الوقف عن الاتباع
 الا بدليل ، وفي الاحكام (٢) : ان ظهر قصد القرية فمندوب والا فباح . الوجوب : (٣)
 (واتبعوه) (٤) (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) (٥) وهو صادق على الفعل
 (وما أتاكم الرسول فخذوه) (٦) وفعله مأني به (لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة) (٧) وهو زجر في طي أمر . أي تأسوا به فمن كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر (٨) ان كنتم تحبون الله فاتبعوني (يحببكم الله) (٩) والاتباع
 من لوازم محبة الله تعالى وهي واجبة فلما قضى زيد (١٠) ولولا الوجوب لما رفع
 تزويجه الحرج عن المؤمن في أزواج أدعيائهم ولما خلع نعله فخلعوا متابعتها

- (١) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٠٢ ، اصول السرخسي ٢/٨٦-٨٧ ،
 ٨٨ ، فتح الغفار بشرح المنار ٢/١٣٧ .
- (٢) انظر ١/١٧٤ .
- (٣) أي استدلال القائلون بأن فعله المجرد يدل على الوجوب بالنص والاجماع
 وقد سرد المصنف حججهم على الترتيب وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٠
 وما بعدها .
- (٤) ونص الآية الكريمة (يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك
 السماوات والارض لا اله الا هو يحيى ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي
 الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون) آية ١٥٨ من سورة
 الأعراف .
- (٥) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور ، ونصها : (لا تجعلوا دماء الرسول بينكم
 كدما . بعضهم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا فليحذر الذين
 يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) .
- (٦) جزء من الآية ٣ من سورة الحشر ونصها (ما أفاء الله على رسوله من اهل
 القرى فقله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون
 دولة بين الاغنياء منكم وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا
 الله ان الله شديد العقاب) .
- (٧) الآية ٢١ من سورة الاحزاب وتكلمتها : (لمن كان يرجو الله واليوم الآخر
 وذكر الله كثيرا) .
- (٨) الآية ٣١ من سورة آل عمران ، وتكلمتها (ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور
 رحيم) .
- (٩) ما بين الحاصرتين ساقط من ب و ج .
- (١٠) جزء من الآية ٣٧ من سورة الاحزاب ونصها : (وان تقول للذي أنعم الله
 عليه وأنعمت عليه اسك طبعك وزوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله
 مبديه وتخشى الناس والله احق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها
 لكي لا يكون على المؤمن حرج في أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطرا
 وكان امر الله مفعولا) .

بمن لهم طة انفراد^(١) ولما نهاهم عن الوصال وواصل سألوه " فقال : لست كأحدكم^(٢) فأقرهم على ما فهموه من وجوب المشاركة ، ولما سأله أم سلمة عن بل الشعر في الغسل أجاب : "أما أنا فيكفيني ان أحشوط على رأسي ثلاث حثيات من ماء"^(٣) ولولا الاتباع لما كان هذا جوابا " ولما أمرهم بالتحلل بالحلق والذبح

(١) هذا معنى حديث شريف أخرجه أبو داود وأحمد والحاكم وابن خزيمة وابن حبان من حديث ابي سعيد الخدري في باب الصلاة في النعل .
ولفظه في ابي داود " عن ابي سعيد الخدري قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي باصحابه ان خلع نعليه فوضعها عن يساره فلما رأى ذلك القوم القوا نعالهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ما حملكم على القائكم نعالكم ؟ قالوا : رأيناك القيت نعليك فالتقينا نعالنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان جبريل صلى الله عليه وسلم اتاني فاخبرني ان فيهما قدرا او قال قذى . وقال : اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدرا او اذا فليمسحه وليصل فيهما " . ١٥١/١

ولفظه في سند الامام احمد قريب من هذا انظر ١٠٤/٣ قال الامام العسقلاني في تلخيص الحبير : واختلف في وصله وارساله ورجح ابو حاتم في العلل الموصول ٢٧٨/١ وانظر اصول السرخسي ١٣/١ .
(٢) أخرجه البخاري في باب ما يكره من التعمق والتنازع والفلو في الدين والبدع . ولفظه : " عن ابي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تواصلوا : قالوا : انك تواصل . قال : اني لست مثلكم اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني . فلم ينتهوا عن الوصال . قال : فواصل بهم النبي صلى الله عليه وسلم يومين أوليلتين ، ثم رأوا الهلال فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو تأخر الهلال لذدتكم . كالمسكي لهم " .
انظر فتح الباري ٢٧٥/١٣

(٣) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ ، وقد وجدت بالفاظ قريبة من هذا ، منها ما أخرجه مسلم في صحيحه في حكم ضفائر المفتلة عن أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال : " لا ائما يكفيك ان تحثي على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين " ١١/٤ .

ورواه ابو داود في كتاب الطهارة من حديث أم سلمة بلفظ قريب من هذا . انظر سنن ابي داود ٥٨/١ .
والظاهر أن ما ساقه المصنف في المتن هو حديثان ، ادخل احدهما في الاخر ، سواء أم سلمة ، وجوابه ما ذكرنا في مسلم وأبي داود ، وقوله : " أما أنا فيكفيني . . . الخ " فحديث اخر ، ورد في كيفية غسله من الجنابة وقد أخرجه مسلم وأحمد ابن حنبل في باب افاضة الماء على الرأس ، من حديث جبير بن مطعم . ولفظه في صحيح مسلم : " عن جبير بن مطعم قال : تماروا في الغسل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال بعض القوم : أما أنا فاني

فتوقفوا فذبح وحلق فاقدموا لوجوب الاتباع (١) - وللإجماع أن الصحابة رضي الله عنهم تركوا اختلافهم في الغسل من غير انزال بما روت عائشة رضي الله عنها من غسله (٢) عنه ولأن الحمل على الوجوب أحوط كما اذا نسي تعيين صلاة من يوم أو تعيين مطلقة ، ولأن فعله قام مقام قوله في بيان المجمل والتخصيص والتقييد ، فكان مطلقه محمولا على الوجوب .
الندب (٣) :

(٤) (أسوة حسنة) وأدنى درجاته الندب لأن الزايد مشكوك فيه ، ولأن فعله حسن فلا يخرج عن الواجب والمندوب لكن المندوب أولى لفيلته على أعماله .
الوقف (٥) :

تردد بين مختص وغيره ، والثاني بين الواجب والمندوب والمباح ولا صيغة للفعل ترجع وليس البعض أولى .

====
اغسل رأسي كذا وكذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اما انا فاني أفيض على رأسي ثلاث أكف " .

انظر صحيح مسلم ٩/٤ ، الفتح الرباني ١٣١/٢ .
(١) هذا معنى حديث أخرجه البخاري في باب الحصر ، ولفظه : عن المسور رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر قبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك .

وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم معتمرين ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وحلق رأسه " فتح الباري ١٠/٤ وقد ساقه الامام البخاري مطولا في كتاب الشروط انظر فتح الباري ٥/٣٢٩ . (٢) في ب : والاجماع . وقصة هذا الخبر برويها ابو موسى الأشعري قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والانصار ، فقال الانصاريون : لا يجب الغسل الا من الدفق أو من الماء . وقال المهاجرون : بل اذا خالط فقد وجب الغسل . قال ابو موسى : فانا أشفيكم من ذلك ، فقامت ، فاستأذنت علي عائشة فأذن لي ، فقلت لها : يا أمهات ، أو يا أم المؤمنين اني أريد ان أسألك عن شيء ، واني استحييك ، فقالت : لا تستحي ان تسألني عما كنت سألته أمك التي ولدتك ، فانما أنا أمك . قلت : فما يوجب الغسل ؟ قالت : على الخبر سقطت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا جلس بين شعبي الاربع ومراختان الختان فقد وجب الغسل " .

رواه الامام مسلم في صحيحه في باب ما يوجب الغسل ٤٠/٤-٤١ .
(٣) أي استدلال القائلون بأن فعله المجرد يدل على الندب بالمنقول والمعقول .

(٤) بعض آية سبق تخريجها في الصفحة السابقة .
(٥) أي استدلال القائلون بالوقف : بان فعله عليه السلام متردد بين ان يكون خاصا به وبين ان لا يكون خاصا به ، وما ليس خاصا به متردد بين الواجب

الإباحة (١) :

هي الأصل والأصل عدم الصغير، الكرخي : الإباحة متيقنة (٢) ويمكن اختصاصه به فوجب الوقف . وجه المختار : أنه المقتدى ، فالاتباع أصل والاختصاص عارض (٣) وجه اختيار الأحكام (٤) : أنه إذا ظهرت القرينة لم يمكن القول بالإباحة بمعنى نفي الحرج لعدم القرينة بمثله ، فتعين الندب .
والجواب : (٥) قلنا في أقواله للاجماع على أن المتابعة في الفعل إنما تجب لوجوبه ، فإذا كان غير واجب فاتباع ما ليس بواجب غير واجب ومطلقه غير معلوم وجوبه والأمر محمول على القول ، للاجماع على أنه حقيقه فيه وإن كان حقيقة في الفعل فالمشترك لا يعم والقول راجح ولو عم فالتحذير من مخالفة فعل يستدعي وجوبه فلو استفيد وجوبه من التحذير دار على أن ذكر الدعاء قبله يرجح القول . وأخذ ما أتى به إنما يجب إذا وجب ولا يجب أخذ ما ليس بواجب ، وهو تناقض فلا يكون الأخذ في الآية واجبا حتى يجب الفعل ، فلو وجب من الآية دار . على أن مقابلة ما أتاكم بها منهاكم (٦) ترجح القول ، وقد مر تفسير التأسى (٧) ومطلق فعله لم يثبت وجوبه لنكون بإيجاب فعلنا متأسين ، وهو الجواب عن آية الاتباع . وقاية آية زيد (٨) الدلالة على مساواة حكمنا لحكمه وجوبا وندبا وإباحة ، ولا يلزم اتصاف جميع أفعاله بالوجوب ليجب فعلنا ونمنع أن خلعهم (٩) كان للوجوب لا نكاره عليهم ، ولو ظنوا وجوبها فلدليل آخر من ظن أن الخلع من هيئات الصلاة وهم مأورون بالاتباع فيها " صلوا كما رأيتموني أصلي " (١٠) والواصل كان مباحا له وسوء الهم كان للمشاركة ونحن قائلون به . ووجوب بل الشعر لقوله " بلوا الشعر " -----

- ====
والمندوب والمباح ، والفعل لا صيغة له ليدل على البعض دون البعض ، وليس البعض أولى من البعض . فلزم الوقف إلى أن يقوم الدليل على التعيين .
انظر أحكام الامدى ١/ ١٢٨ .
(١) أى استدلال القائلون بأن فعله المجرد يدل على الإباحة . بأنها هي الأصل .
(٢) في ب و ج : منتفية .
(٣) في ج : بعارضي .
(٤) انظر : أحكام الامدى ١/ ١٢٤ .
(٥) هذا رد على القائلين بالندب ، وتقديره : أن الندب لا يستفاد إلا من أقواله عليه الصلاة والسلام أما أفعاله المجردة ، فلا تدل عليه ولا يستفاد منها ، لورود الاجماع على أن المتابعة في الفعل إنما تجب لوجوبه . انظر أحكام الامدى ١/ ١٢٩ .
(٦) يشير إلى الآية ٧ من سورة الحشر وقد تقدمت كتابتها قريبا .
(٧) مرفي أول هذه المسألة .
(٨) مرفيها في أول المسألة .
(٩) أى خلعهم نعالهم لما خلع الرسول صلى الله عليه وسلم نعليه .
(١٠) تقدم تخريجه في أول هذه المسألة .

وانقوا البشرة" (١) وتحلله بيان لقوله "خذوا عني مناسككم" (٢) وهو ابلغ لدلالته على المقصود عيانا واستفاد (٣) الوجوب من الأمر غير انهم ترقبوا ما وعدوا به من الظهور على قرين وطعموا ان يجعل وينسخ عنهم الأمر، فلما تحلل بنفسه يشسوا، والغسل من غير انزال لقوله عليه السلام "اذا التقى الختانان وجب الغسل" (٤) ورواية عائشة رضي الله عنها لمطابقة الفعل القول والاحتياط يجري فيما يثبت وجوبه كفاية من صلاة يوم وليلة أو كان الاصل ثبوته كالثلاثين من رمضان، فأما ما احتتمل الوجوب وغيره فلا، ولا يلزم من كون الفعل بيانا للقول ان يكون موجبا لما يوجبه القول وعن النذب (٥) ما سبق، ومنع ان الغالب المندوب، بل المباح. وعن الوقف (٦) انه ان اريد به عدم الحكم بإيجاب وندب الا بدليل فحق، أو ثبوت احدهما وجهل المعين فخطأ لاستدعاء ذلك دليلا ولا دليل سوى الفعل.

سألة :

اذا سكت طيه السلام عن انكار فعل بحضرتة أو في عصره مع القدرة والعلم، فان كان معتقدا للكافر كالاختلاف الى الكنيسة فلا أثر للسكوت اتفاقا، وان سبق تحريمه فسكوته وتقريره نسخ، والا فدليل على الجواز (٧) والالكان تقريره مع تحريمه

- (١) أخرجه ابو داود بلفظ: "ان تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وانقوا البشر" من حديث الحارث بن وجبه عن مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة: ثم قال ابو داود: الحارث بن وجبه حديثه منكر، وهو ضعيف. انظر سنن ابي داود ٥٧/١.
- وقال الامام العسقلاني في تلخيص الحبير: ومداره على الحارث بن وجبه وهو ضعيف جدا ١٤٢/١.
- (٢) رواه مسلم عن جابر بن عبد الله بلفظ "لتأخذوا مناسككم فاني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه" انظر صحيح مسلم ٤٤/٩ - ٤٥.
- وفي رواية للنسائي: "يا أيها الناس خذوا مناسككم" بلفظ الأمر. سنن النسائي ٢١٩/٥، وانظر مسند الامام احمد ٣١٨/٣ - ٣٦٦.
- (٣) كذا في النسخ التي بين أيدينا. ولعله "واستفادوا" لمناسبته لما بعده.
- (٤) تقدم تخريجه في وسط هذه المسألة.
- (٥) أي والجواب عن شبهة القائلين بالنذب هو ما تقدم في قوله "والجواب" بالاضافة الى: "منع ان الغالب المندوب، بل المباح".
- انظر احكام الامدى ١٨٥/١.
- (٦) أي والجواب عن الوقف. انظر احكام الامدى نفس الصفحة.
- (٧) انظر تفصيل هذه المسألة وذكر ما فيها من مذاهب في: احكام الامدى ١٨٨/١ - ١٨٩، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ٩٥-٩٦، المنحول ص ٢٢٩ - ٢٣٠، غاية الوصول ص ٩٢، فواتح الرحموت ١٨٣/٢، تيسير التحرير ١٢٨-١٢٩، احكام ابن حزم ٤٣٦/٤ ارشاد الفحول ص ٤١، المستصفي ٢٢٥/٢، البرهان ٤٩٨/١ - ٥٠٢.

والقدرة على انكاره خصوصا مع استبشاره (١) محرما فيجب الانكار ، فعدمه دليل الجواز ،
وأيا فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لايهام الجواز والنسخ .
سألة (٢) :

لا تعارض بين فعليه (٣) لانهما ان تماثلا او اختلفا وتصورا اجتماعهما كالصوم والصلاة ،
أولم يتصور لكتنهما لا يتناقض حكاهما فلا تعارض لا مكان الجمع ، وان تناقض كما اذا
صام في وقت بعينه وأكل في مثل فكذا لا مكان كونه واجبا او مندوبا أو مباحا ، وفي
الوقت الاخر بخلافه من غير رفع وابطال ان لا عموم للفعلين ولا لأحدهما ، لكن ان دل
دليل على تكرره أو لزوم التأسى به في مثل ذلك الوقت فتلخص بـضد (٤) مع القدرة
دل على نسخ دليل التكرار في حقه ، لا نسخ حكم الصوم المتقدم لعدم اقتضاء التكرار ،
ورفع الوجود محال ، أو أقدم من أكل في مثل من (٥) الأمة كان نسخا لدليل تعميم
الصوم على الأمة في حق ذلك الشخص أو تخصيصه ، وقد يطلق النسخ والتخصيص
على الفعل بمعنى زوال التعبد به تجوزا (٦) .

سألة :

اذا تعارض (٧) فعله وقوله (٨) فان لم يدل دليل على تكرره في حقه ولا على التأسى

- (١) في ب : انتشاره .
(٢) سقطت "سألة" من ب .
(٣) انظر كلام العلماء على تعارض فعلي الرسول صلى الله عليه وسلم في :
احكام الامدى ١/١٩٠ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٠٤ ، منهاج العقول ٢/٢٠٤ -
٢٠٥ ، نهاية السؤل ٢/٢٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ،
المستصفي ٢/٢٢٦ - ٢٢٧ ، المنحول ص ٢٢٧ ، المعتمد ١/٣٨٨ - ٣٨٩
تيسير التحرير ٣/١٤٧ وما بعدها ، البرهان ١/٤٩٦ - ٤٩٨ ، ارشاد الفحول
ص ٣٨ - ٣٩ .
(٤) في ب : بـضده .
(٥) في ب : "في" بدل "من" .
(٦) انظر تفصيل ما تقدم في الاحكام ١/١٩٠ .
(٧) المعارضة في اللغة : المقابلة على سبيل الممانعة . انظر المصباح المنير ٢/٥٢ .
واصطلاحا : اقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم .
قاله الجرجاني في التعريفات ص ٢١٩ .
وقال الاسنوى : التعارض بين الأمرين : هو تقابلهما على وجه يمنع كل واحد
منهما مقتضى صاحبه . انظر نهاية السؤل ٢/٢٠٧ .
(٨) لتعارض القول والفعل ثلاثة أحوال :
أحدها : ان يكون القول متقدما .
والثاني : ان يكون الفعل متقدما .
والثالث : أن يجهل الحال ، فلا يعرف المتقدم من المتأخر .

فيه واختص القول به ، فان تقدم الفعل كما اذا فعل فعلا في وقت ثم قال : لا يجوز لي مثله في مثله فلا تعارض لا مكان الجميع عدم تكرار الفعل فلم يكن رافعا لحكمه في الماضي ولا المستقبل . وان تقدم القول ، كما اذا قال وجب علي كذا في وقت كذا وتليس بضده فيه كان الفعل ناسخا لحكمه عند من جوز^(١) قبل التمكن من الفعل وهو مذهبنا^(٢) ، ومن لم يجوزه منعه^(٣) وقال : لا يتصور تعمله ان قيل بالعصمة والا فهو معصية . وان اختص القول بنا فلا تعارض لعدم اتحاد محلها ، وان عم وتقدم الفعل فلا تعارض في حقه لما مر^(٤) ، ولا في حقنا لعدم تعلق فعله بنا ، وان تقدم القول فلا تعارض في حقنا لعدم تواردهما طينا ، وأما في حقه فكما تقدم في خصوص القول به . وان دل على تكرره في حقه وعلى التأسى به فان اختص القول به وطم

== انظر هذه الاحوال وكلام العلماء في تعارض القول والفعل في :

احكام الامدى ١/١-١٩١-١٩٤ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٠٦ ، منهاج العقول ٢/٢٠٦-٢٠٨ ، نهاية السؤل ٢/٢٠٧-٢٠٩ ، احكام ابن حزم ١/٤٣٥ ، المعتمد ١/٣٨٩-٣٩٢ ، تيسير التحرير ٣/١٤٨ ، ارشاد الفحول ص ٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٣-٢٩٤ ، جمع الجوامع ٢/١٠١ ، البرهان ١/٤٨٢ غاية الوصول شرح لب الاصول ص ٩٣ .

(١) أى هند من جوز نسخ الحكم قبل التمكن من الامثال ، وهم الشافعية والحنفية قال أبو حنيفة الغزالي : يجوز عندنا نسخ الامر قبل التمكن من الامثال خلافا للمعتزلة ، وصورته ان يقول الشارع في رمضان : حجوا في هذه السنة ، ثم يقول قبل يوم هرفة لا تحجوا فقد نسخت عنكم الامر . او يقول : اذبح ولدك فيبادر الي احضار أسبابه ، فيقول قبل ذبحه : لا تذبح ، فقد نسخت عنك الامر ، لان النسخ عندنا رفع للامر اي لحكم الامر ومدلوله ، وليس بيانا لخروج المنسوخ عن لفظ الامر بخلاف التخصيص . المستصفى ١/١١٢ ، وانظر شرح الاسنوى على البيضاوى ٢/٢٠٨ فقد فصل في الموضوع ، واصل الهزدي وكشف الاسرار ٣/١٦٦ .

(٢) يعنى الحنفية . قال الامام علاء الدين البخارى في شرحه بعد أن عدد شروط النسخ المتفق عليها والمختلف فيها : قال : ومن الشروط المختلف فيها التمكن من الفعل الذى تضمنه هذا الباب ، فهو ليس بشرط لصحته عند اكثر الفقهاء وعامة اصحاب الحديث . وذهب جماهير المعتزلة الى انه شرط . واليه ذهب بعض اصحابنا وابوبكر الصيرفي من اصحاب الشافعي وبعض اصحاب احمد ابن حنبل .

ومعنى التمكن من الفعل : أن يمضي بعدما وصل الامر الى المكلف زمان يسع الفعل المأمور به . ولمزيد من الايضاح انظر كشف الاسرار ٣/١٦٩ . قال أبو الحسين البصرى : اطم ان نسخ الشئ قبل فعله ضربان : احدهما : نسخ له بعد انقضاء وقته .

والاخر : نسخ له قبل ان يقضى وقته . في مستقبل ثم قال : اما القسم الاول فجائز ، لان مثل الفعل يجوز ان يصير الاوقات مفسدة . وأما نسخ الشئ قبل وقته فغير جائز عند شيوخنا المتكلمين وبعض اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي ، ثم ساق مثالا على ذلك انظره في ١/٤٠٧ من المعتمد .

(٤) أى ان كان قوله عليه السلام عاما لنا وله .

(٥) في بداية السئلة .

تقدم الفعل فالقول ناسخ في حقه دوننا ، أو القول فالفعل ناسخ في حقه بـ
التمكن من الامتثال ، أو قبله على الخلاف (١) ، وموجب للفعل علينا ، وان جهل (٢)
فلاتعارض في حقنا لعدم تناول القول إيانا وأما في حقه (٣) : فمنهم من أوجب
العمل بالقول ، ومنهم بالفعل ، ومنهم من توقف (٤) ، واختار بعضهم القول
وبعضهم الوقف للاستواء في التقدير . فالحكم بأحدهما (٥) ولا ضرورة تحكم (٦) .

وان اختص القول بنا فلا معارضة في حقه واما في حقنا فالتأخر ناسخ ، فان جهل
فالمختار وجوب العمل بالقول ، ووجهه أن القول دال بنفسه ويعبر به عن المعقول
والمحسوس ويقبل التأكيد بالقول والعمل به ههنا ينسخ مقتضى الفعل عنا دونه ،

والفعل دال بواسطة انه لا يفعل المحرم ، ويختص بالمحسوس ولا يقبل التأكيد
والعمل به يبطل القول أصلا ، والجمع من وجه أولي ، فان قيل : مبین للقول فكأن
أكد كما بين جبريل عليه السلام أوقات الصلاة (٧) بالامامة (٨) ،

(١) يشير الى الخلاف الجاري بين الجمهور والمعتزلة المتقدم ذكره .

(٢) في ب وان جهلا . والمقصود جهل التاريخ .

(٣) أي في حق النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) قال الامام السنوي في شرحه : فيه ثلاثة مذاهب جارية فينا لفائدة العمل ،

وفيه عليه الصلاة والسلام لمعرفة ما كان يجب عليه مثلا أو يحرم ، احدها

وهو المختار في الاحكام والمحصول ومختصراته : انه يقدم القول لكونه

مستقلا بالدلالة موضوعا لها ، بخلاف الفعل فانه لم يوضع للدلالة وان

دل فانما يدل بواسطة القول .

والثاني : انه يقدم الفعل لأنه أبين وأوضح في الدلالة ، ولهذا يبين

به القول كخطوط الهندسة .

والثالث : انا نتوقف الى الظهور لتساويهما في وجوب العمل .

واختار ابن الحاجب التوقف بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والاخذ

بالقول بالنسبة الى الأمة .

نهاية السؤال ٢/٢٠٩ ، وانظر الاحكام ١/١٩٢ .

(٥) في ب : باحدهما .

(٦) في ب : لحكم .

(٧) في ج : الصلوات .

(٨) هذه اشارة الى حديث رواه مسلم في أوقات الصلوات الخمس ونصه : " عن أبي

مسعود الانصاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نزل

جبريل فأمني فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت

معه . يحسب بأصابعه خمس صلوات . صحيح مسلم ١٠٧/٥ .

وكما بين عليه السلام المناسك بفعله ، وكذلك كل من بالغ في التفهيم أكد قوله
بإشارة أو تشكيل . قلنا : والقول أيضا مبين مع ان كثرة الاحكام مستندها الاقوال
ولو (١) تساويا سلمت التراجيح المتقدمة . وان عم القول فالتأخر ناسخ مطلقا
وان جهل فالمختار المختار (٢) ، وان دل على تكرره في حقه دون التأسى به (٣)
فان اختص القول بنا فلا معارضة لعدم المزاحمة . أو به أو عم تعارضا في حقه
لعدم دليل التأسى ، وان دل على التأسى دون التكرار في حقه فان اختص القول
به وتأخر عن الفعل فلا معارضة مطلقا وان تقدم كان الفعل ناسخا في حقه .
وان جهل فعلى ما مر من الخلاف . وان اختص بنا فلا معارضة في حقه لعدم
المزاحمة والتأخر ناسخ في حقنا ، وان جهل فالمختار المختار . وان عم وتقدم
الفعل فلا تعارض في حقه والقول ناسخ في حقنا ، وان تقدم القول نسخ الفعل
مطلقا ، وان جهل فالمختار المختار .

وأما الاجماع :

فالعزم والاتفاق (٤) أيضا ، وفي الاصول (٥) : " قيل اتفاق الأمة خاصة على أمر
ديني . وليس بسديد ، فان اهل عصر ليسوا كل الأمة ، وليس فيه ذكر أهل
الحل والعقد ولخروج القضية العقلية والعرفية المتفق عليهما . فالحق : اتفاق
جملة اهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على واقعة .
فالاتفاق يعم الاقوال والافعال والسكوت والتقرير . والقيود الثاني : يخرج اتفاق بعضهم
واتفاق العامة ، والثالث يخرج اتفاق الأمم السالفة ، والرابع يخرج توهم اجماع
كلهم في جميع الاعصار . والخامس يعم الاثبات والنفي والاحكام العقلية والشرعية .
مسألة :

ونفساه (٦) بعضهم قالوا : ان كان عن دليل قطعي أحالته العادة ،

-
- (١) في ب : فلو +
(٢) أي المختار هو المختار فيما سبق .
(٣) سقطت من ب .
(٤) انظر تعريف الاجماع في اللفظة في : المصباح المنير ١١٩/١ ، مختار الصحاح
ص ١١٠ ، القاموس المحيط ١٥/٣ ، التعريفات ص ١٠ ، احكام الامدى ١٩٥/١ .
(٥) وأما تعريف الاجماع في الاصطلاح ، فقد اختلف الاصوليون فيه ، انظر تعريفاتهم
في : احكام الامدى ١٩٥/١ - ١٩٦ ، التعريفات ص ١٠ ، المحلى على جمع
الجوامع ١٧٦-١٧٧ ، منهاج البيضاوى ٢٧٣/٢ ، منهاج العقول ٢٧٣/٢
نهاية السؤل ٢٧٥-٢٧٦ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، العضد على ابن الحاجب
٢٩/٢ ، كشف الاسرار ٢٢٦-٢٢٧ ، تيسير التحرير ٢٢٤/٣ ، فواتح الرحموت
٢١١/٢ ، فصول البدايع ٢٥٤/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢ ، المنحول ص ٣٠٣
ارشاد الفحول ص ٧١ ، فتح الفغار بشرح المنار ٣/٣ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠/٢٠ .
المستصفي ١٧٣/١ .
(٦) اختلفوا في امكان انعقاد الاجماع ، وامكان الوقوف عليه : ===

والا نقل (١) ، أو ظني فأكد (٢) ، لتباين قرائحهم ودواعيهم المقتضي للاختلاف كما تحيل اتفاقهم على أكل طعام واحد في وقت واحد . قلنا لم ينقل القاطع لعدم الحاجة ، وانما يكون أن لو لم يكن نفس الاجماع كافيا وفيه النزاع ، ولا يمتنع الاتفاق والدليل ظني فان أهل الكتابين (٣) والفلاسفة والمجوس متفقون على انكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى قدم العالم ، والتشنية استنادا الى شبه تناقضها القواطع فكيف يمتنع على ظني لا يعارضه قطعي . وخرج ما تمثلوا (٤) به لعدم الداعي (٥) اليه مع انتقاض ذلك بالواقع من اجماع الكل على أركان الاسلام وغيرها من الاحكام التي لم يكن طريق طمها ضروريا والواقع دليل الضرورة .

- ====
- فقلت طائفة - منهم النظام وبعض الشيعة - لا يتصور وقوعه ، لأن اجتماع الجم الغفير والخلق الكثير على حكم واحد مع اختلاف قرائحهم يمتنع عادة كما يمتنع اجتماعهم في وقت واحد على مأكل واحد .
- وقالت طائفة : الاجماع ليس محالا ، ولكن يتعذر الوقوف عليه ، لأن ذلك يتوقف على معرفة اعيانهم ، ومعرفة ما غلب على ظنهم ، ومعرفة اجتماعهم عليه في وقت واحد ، والوقوف على هذه متعذر .
- وخص قوم امكان انعقاده بأيام الصحابة ، لانهم كانوا مجتمعين في الحجاز ويعرف بعضهم بعضا .
- وقالت طائفة - منهم الامدى وصاحب المحصول - لا يتعذر انعقاده من غير الصحابة ، وهو مذهب الجمهور .
- انظر المذاهب في تصور انعقاد الاجماع ، وامكان الوقوف عليه في : احكام الامدى ١/١٩٦-١٩٩ ، البرهان ١/٦٧٠-٦٧٥ ، نهاية السؤل ٢/٢٧٦-٢٧٧ ، مناهج العقول ٢/٢٧٤-٢٧٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢-٣٢٣ ، فصول البدايع ٢/٢٥٥ ، المنحول ص ٣٠٣ ، المستصفى ١/١٧٣-١٧٤ ، فواتح الرحموت ٢/٢١١-٢١٢ ، تيسير التحرير ٣/٢٢٥-٢٢٦ ، كشف الاسرار ٣/٢٢٧ ، المعتمد ٢/٤٥٧ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٧٢ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩/١٧٦ وما بعدها .
- (١) اى لو كان الاجماع صادر عن دليل قطعي ، لنقل ذلك الدليل ، لأن العادة تحيل عدم نقل الدليل القطعي .
- (٢) اى وان كان دليل الاجماع ظنيا ، فهو أكد في نفي امكان الاجماع .
- (٣) هم اليهود والنصارى .
- (٤) هو قولهم " كما تحيل اتفاقهم على أكل طعام واحد في وقت واحد " .
- (٥) قال الاسنوى في شرحه على البيضاوى : وجوابه : أن دواعي الناس مختلفة في المأكول لاختلافهم في الشهوة والمزاج والطبع ، فلذلك يمتنع اجتماعهم عليه بخلاف الحكم فانه تابع للدليل فلا يمتنع اجتماعهم عليه لوجود دليل قاطع أو ظاهر ٢/٢٧٦ .

سؤال :

وهو واقع ونفاه (١) بعضهم مصيرا الى انه متوقف على السماع من كل من أهل الحل والعقد ، أو مشاهدة فعل أو ترك دال عليه وهو متوقف على معرفتهم مع تفرقهم وتناهي أوطانهم وانه متعذر ، ومع الامكان فقد لا يفيد اليقين بأنه معتقده لجواز الاخبار والفعل على خلاف ما عنده ، ولو حصل اليقين فالرجوع ممكن قبل الوصول إلى الباقيين (٢) . قلنا : باطل بالواقع ، فانا نعلم ان مذهب جميع (٣) الحنفية جواز قتل المسلم بالذمي ، وان جميع (٤) الشافعية نقيضه (٥) مع تلك التشكيكات ، فان قيل مستند الى معرفة قول الامامين والباقيون مقلدون ولا نص في الاجماع يكون مستندا . قلنا : وان تم في هذه الصورة فلا يتم في اتفاق اهل الكتابين على انكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولم يظهر لنا مستندهم من قول متبع يقلدونه .

تنبيه :

اذا تصور الاطلاع عليه فنقل الاجماع السابق ان كان باجماع (٦) كل عصر كان كالحديث

(١) المنفي هنا هو امكان ان يعجزوا لاجماع لتعذر الوقوف عليه . لان الوقوف عليه انما يمكن بعد معرفة اعيان المجمعين ، ومعرفة ما ظن على ظنهم ، ومعرفة اجماعهم عليه ، وعدم رجوع احد منهم . والوقوف على هذه متعذر لان انتشارهم وجواز خفاء بعضهم ، أو خمول ذكره فلا يعرف . فالنافي هنا لا ينكر الاجماع كأصحاب القول السابق ، وانما يستبعد وقوعه لاسباب ذكرها . وقد أشرت الى هذا المذهب عند ذكر المذاهب في المسألة السابقة .

وعلى هذا : لو زالت الموانع ، وامكن وقوعه ، لاعتبره اصحاب هذا المذهب حجة ، وهذا هو الفرق بين هذا المذهب ، وبين المذهب السابق القائل باستحالة الاجماع . انظر نهاية السؤل ٢٧٧/٢ بالاضافة الى المرجع في المسألة السابقة .

(٢) انظر احكام الامدى ١/١٩٨ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٠/٤٦٢٥ ، فتح القدير لابن الهمام ١٠/٢١٧ .

(٤) في ب : وجميع الشافعية .

(٥) انظر : مختصر المزني ٥/٩٣ - ٩٤ ، كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي . بهامش كتاب الام ٧/٣٨٨ - ٣٩٠ .

نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ٧/٢٦٨ .

(٦) قال البزدوى : واما السبب الناقل اليها : فعلى مثال نقل السنه ، فقد ثبت نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه ، وقد ثبت بطريق فيه شبهة ، فكذا هذا اذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى الحديث المتواتر . اصول البزدوى ٣/٢٦٤ .

المتواتر ، وان كان بأحد كقول عبيدة^(١) السلماني : " ما اجتمع اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لإجماعهم^(٢) على الأربع قبل الظهر والاسفار بالصبح وتحريم الأخت في عدة الأخت^(٣) " كان كنقل السنة بالأحد ، فهو مقطوع بأصله ، مظهرون الطريق فيوجب العمل دون العلم . فيقدم على القياس ، ومن الفقهاء^(٤) من انكر نقله آحادا .

سؤال :

الحق ان الاجماع حجة^(٥) قاطعة

- (١) هو القاضي عبيدة بن عمرو - ويقال ابن قيس بن عمرو - السلماني ، المرادى أبو عمرو الكوفي وسلمان بطن من مراد .
أسلم عبيدة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، وروى عن ابن مسعود وعلى بن أبي طالب والزبير بن العوام . وحدث عنه جماعة من التابعين . قال الشعبي : كان يوازي شريحا في القضاء . وكانت وفاته في سنة اثنتين وسبعين للهجرة ، وقيل ثلاث ، وقيل أربع وسبعين .
انظر ترجمته في : البداية والنهاية ٣٢٨/٨ ، أسد الغاية في معرفة الصحابة ٤٤٨/٣ ، الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، بهامش الاصابة ٤٤٤/٢ ، اللباب في تهذيب الانساب ١٢٧/٢ ، طبقات ابن سعد ٩٣/٦ - ٩٥ .
- (٢) في ب : كاجتماعهم .
انظر اصول السرخسي ٣٠٢/١ ، فواتح الرحموت ٢٤٢/٢ ، أصول البيهقي وكشف الاسرار ٢٦٥/٣ .
- (٣) حجة الاسلام الفزالي وبعض الحنفية .
انظر : المستصفى ٢١٥/١ ، كشف الاسرار ٢٦٥/٣ ، وانظر اختلافهم في ثبوت الاجماع المنقول آحدا في : احكام الامدى ٢٨١/١ ، جمع الجوامع ١٢٩/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ، مختصر ابن الحاجب ٤٤/٢ ، اصول السرخسي ٣٠٢/١ ، فواتح الرحموت ٢٤٢/٢ ، تيسير التحرير ٢٦١/٣ ، ارشاد الفحول ص ٧٩ ، المسودة ص ٣٤٤ ، المعتمد ٥٣١/٢ - ٥٣٨ .
- (٤) اختلفوا في حجية الاجماع :
فذهب الجمهور - ومنهم الاثمنة الاربعة - الى أنه حجة يجب العمل به .
وزهدت طائفة - منهم الامدى والرازي وغيرهما - الى انه حجة ظنية ، لا قطعية .
وقيل : ظنية في السكوني ، قطعية في التطقي .
وخالفت الشيعة والخوارج والنظام ، فانكروا حجية الاجماع . وقيل : المخالف بعضهم .
- قال الاسنوى : فانه وان نقل عنهم ما يقتضى الموافقة ، لكنهم عند التحقيق مخالفون ، اما النظام ، فانه لم يفسر الاجماع باتفاق المجتهدين ، بل فسر : بأنه كل قول يحتج به .
وأما الشيعة : فانهم يقولون : الاجماع حجة ، لا لكونه اجماعا ، بل لاشتماله على قول الامام المعصوم ، وقوله بانفراده عندهم حجة .

خلافا للشيعة (١) والخوارج (٢) والنظام (٣) لنا (٤) (ومن يشاقق الرسول) (٥)

====
وأما الخوارج فقالوا - كما نقله القراني في الطخس - : ان اجماع الصحابة
حجة قبل حدوث الفرقة ، وأما بعدها ، فالحجة في اجماع طائفة الخوارج
فقط ، لأن العبرة بقول المؤمنين ، ولا مؤمن من عندهم الا من كان على
مذهبهم . نهاية السؤل ٢ / ٢٨٠ .

وانظر تفصيل المذاهب في حجية الاجماع ، وأدلة كل طائفة في : منهاج البيضاوي
٢٨٠ - ٢٧٧ / ٢ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٨٠ - ٢٨٧ ، منهاج العقول ٢ / ٢٧٧ -
٢٨٦ ، احكام الامدى ١ / ٢٠٠ - ٢٢٥ ، الرسالة للامام الشافعي ص ٤٠٣ ،
٤٧١ - ٤٧٦ ، المستقصى ١ / ١٩٨ ، ٢٠٤ ، المنحول ص ٣٠٣ - ٣٠٩ ، جمع
الجوامع ٢ / ١٩٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٢٥٦ ، اصول السرخسي
١ / ٢٩٥ - ٣٠٠ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٢٧ - ٢٣٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢١٣ -
٢١٧ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٧ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٤٧ ، فصول
البدائع ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٩ ، البرهان ١ / ٦٧٥ - ٦٨٢ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ،
روضة الناظر ص ٦٧ ، مختصر البعلبي ص ٧٤ ، المسودة ص ٣١٥ ، التمهيد
للاسنوى ص ١٣٦ ، ارشاد الفحول ص ٧٨ ، المعتمد ٢ / ٤٥٨ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٣٢٤ - ٣٢٦ ، فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٢٠ / ١٠ ، التبصرة
في اصول الفقه ص ٣٤٩ - ٣٥٨ ، للمع ص ٤٩ .

(١) شطبت في أ ، وسقطت من ج .

وقد تقدم تعريف الشيعة قريبا .

(٢) تقدم تعريفهم عند الكلام على عصمة الانبياء .

(٣) هو ابراهيم بن سيار بن هاني البصري ، ابواسحق النظام من أئمة المعتزلة
وكان أحد فرسان أهل النظم والكلام على مذهب المعتزلة ، وله في ذلك
تصانيف عدة ، وقد انفرد بآراء خاصة ، فصار له أتباع عرفوا بالنظامية نسبة
اليه وكانت وفاته في سنة ٢٣١ من الهجرة .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٦ / ٩٧ - ٩٨ ، الفهرست ص ٢ من تكملة
الفهرست ، الباب ٣ / ٣١٦ ، الاعلام ١ / ٣٦ ، فرق وطبقات المعتزلة
ص ٥٩ - ٦٢ ، المشتبه ٢ / ٦٤٥ .

(٤) استدلال الجمهور على حجية الاجماع بالكتاب والسنة . انظر تفصيل ادلتهم
في المراجع السابقة .

(٥) الآية ١١٥ من سورة النساء ، وتتمتها (من بعد ما تبين له الهدى ويتبع
غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) .

الآية . توعد على متابعة غير سبيل المؤمنين فكان محرما ، وجمع بينه وبين المشاقة المحرمة في التوعد فانتظمتها الحرمة جميعا (ولا تفرقوا) (١) وخلاف الاجماع تفرق (فان تنازعت في شئ فردوه) (٢) والمشروط عدم عند عدم شرطه فالاتفاق كاف ، ومن السنة (٣) " لا تجتمع " (٤) أمي طوالضلالة (٥) ، " ما رآه

- (١) جزء من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران ، ونصها (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم ان كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة اخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار ، فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) .
- (٢) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعت في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) .
- (٣) أي والدليل من السنة على حجية الاجماع ..
- (٤) في ج : ما تجتمع .
- (٥) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد والحاكم ، مع اختلاف قليل في اللفظ .
- ولفظه عند ابن ماجه : عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان امتي لا تجتمع على ضلالة ، فاذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم " سنن ابن ماجه ١٣٠٣ / ٢ .
- وانظر سنن أبي داود ٤١٤ / ٢ ، سنن الترمذي ٤٦٦ / ٤ ، مسند احمد ٣٩٦ / ٦ ، المستدرک ١١٥ / ١ .
- وقال في الزوائد : في اسناده ابو خلف الاعوى واسه حازم بن عطاء ، وهو ضعيف . وقد جاء الحديث بطرق في كلها نظر .
- وقال ابو محمد بسنن حزم : وقد روى انه عليه السلام قال : " لا تجتمع امتي على ضلاله " وهذا وان لم يصح لفظه ولا سنده ، فمعناه صحيح بالخبرين المذكورين آنفا - يعني حديث ثوبان : " لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق .. " وحديث معاوية يرفعه " لا تزال طائفة من امتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم .. " الحديث . احكام ابن حزم ٤٩٦ / ٤ .
- وقد تكلم ابن السبكي في سنده . وقال حجة الاسلام الفزالي : طريق تقرير الدليل ان نقول : تظاهرت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفاظ مختلفة ، مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ ، واشتهر على لسان المروقيين والثقات من الصحابة - وساق اسما عدد منهم ، ثم اورد عددا كبيرا من الاحاديث الدالة على حجية الاجماع ، ومن ضمنها الحديث المذكور أعلاه ثم قال : وهذه الاخبار لم تنزل ظاهرة في الصحابة والتابعين الى زماننا هذا ، لم يدفعا احدا من أهل النقل ، من سلف الأمة وخلفها ، بل هي مقبولة من موافقي الأمة ومخالفيها ، ولم تنزل الأمة تحتج بها في اصول الدين وفروعه ... الخ .
- المستصفى ١٧٥-١٧٦ وانظر : رفع الحاجب ١٧٤ / ١ ، تخريج احاديث البزدوى ص ٢٤٥ ، تلخيص الحبير ١٤١ / ٣ .

المسلمون حسنا فهو عند الله حسن" (١) "لا تزال طائفة من أمتي ظاهريين على الحق" (٢) "من خرج عن الجماعة فقد خلع ربة الاسلام من عنقه" (٣) ونحوها مما اجتمع السلف على العمل بها ، ولا أنهم اجمعوا على القطع بتخطئة المخالف ، والعادة تحيل اجتماع العدد الكثير من المحققين على قطع في شرعي من غير قاطع ، فوجب تقدير نص فيه ، وأيضا اجمعوا على تقديمه على قواطع الأدلة فكان قاطعا ولو لا تعارض الاجماعان لعدم تقديم غير القاطع على القاطع بالاجماع فان قيل : مشروط بمشاقة الرسول ، سلمنا الانفراد ، لكن سبيل غير المؤمن الكفر ، واللام في المؤمن للاستغراق ، فأين الاختصاص بأهل عصر عصر ؟ مع انه يعم الجاهل . والمسبيل مفرد فلا يعم ، والا لوجب متابعتهم فيما فعلوه بها وقد حكموا بإباحته ولو جب اتباعهم في اجماعهم على جواز الاجتهاد فسي الحكم قبل الاتفاق عليه ، واتباعهم في امتناعه بعده ، وهو تناقض

(١) هذا الاثر من كلام عبد الله بن مسعود موقوفا .

قال في كشف الخفا : رواه احمد في كتاب السنة . وأخرجه البزار والطيالسي والطبراني وابو نعيم والبيهقي في الاعتقاد عن ابن مسعود ٢٦٣/٢ . وانظر : مسند الامام احمد ١/٣٨٧ ، المقاصد الحسنة ص ٣٦٧ ، مسند ابي داود الطيالسي ص ٣٣ .

وقال ابن حزم : وهذا لا نعلمه يسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه أصلا ، واما الذي لا شك فيه ، فانه لا يوجد البتة في مسند صحيح وانما نعرفه عن ابن مسعود . ثم ساق سنده الى ابن مسعود . الاحكام في اصول الاحكام ٦/٢٥٩ - ٢٦٠ .

وانظر تخريج احاديث البزدوي ص ٢٤٦ ، اعلام الموقعين ١/٦٥ ، ١٣٨/٤ .

(٢) رواه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد والحاكم

مع اختلاف في السند ، والفاظه متقاربة . وتحت "لا يضرهم من خالفهم ، حتى يأتي امر الله " وفي مسلم "من خذلهم" . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

انظر : فتح الباري ١٣/٢٩٣ صحيح مسلم ١٣/٦٥ ، سنن ابي داود ٢/٤١٤ سنن الترمذي ٤/٥٠٤ - ٥٠٥ ، سنن النسائي / ، سنن ابن ماجه ١/٤٠٥ - مسند احمد ٤/٩٣ ، المستدرک ٤/٤٤٩ ، وانظر تخريج احاديث البزدوي ص ٢٤٧ ، واطلام الموقعين ٤/١٥٠ .

(٣) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابو داود واحمد والحاكم مع اختلاف في اللفظ ففي مسلم والنسائي : "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ، ثم مات ، مات ميتة جاهلية" .

فتعين التأويل بمتابعة (١) سبيلهم في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وترك مشاقته . أو في الايمان وهو أرجح (٢) لاعمال اللفظ في زمنه عليه السلام ، والاجماع خاص بما بعده ، وأيضا مشروط بسبق تبين الهدى المعرف باللام المستغرقة لكل هدى حتى اجماعهم على الحكم الشرعي وتبين الهدى بدليله فلزم تقدم دليل كون الاجماع هدى . وليس هو نفس الاجماع وغيره (٣) كاف عنه . سلمنا الاطلاق ، لكن المراد الاثمة المعصومون أو من فيهم المعصوم . لان سبيلهم حينئذ حق . على انه معارض (٤) بقوله (تبياننا لكل شيء) (٥) (فردوه الى الله والرسول) (٦) (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) (٧) (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) (٨) والنهي دليل التصور فلا عصمة ، وقد سأل عليه السلام معاذًا عن الاثمة التي يحكم بها ، فلم يذكر الا جماع وأقره (٩) .

=== وفي سنن أبي داود * من فارق الجماعة قيد شهر ، فقد خلع ربة الاسلام من عنقه * .

وانظر فتح الباري ٥/١٣ ، صحیح مسلم ٢٣٩/١٢ ، سنن النسائي ١١٢/٧ ، سنن أبي داود ٥٤٢/٢ ، مسند احمد ١٨٠/٥ ، المستدرک ١١٧/١ وانظر جمع الفوائد من جامع الاصول وجمع الزوائد ١/٨٤٦ - ٨٤٧ .

(١) في ب : لمتابعة .

(٢) في ب و ج : راجح .

(٣) في ب : وغير كاف عنه . وفي ج : بل غيره وهو كاف عنه .

(٤) هذه بداية أدلة المنكرين لحجية الاجماع ، وقد استدلوا على عدم حجيته

بالكتاب والسنة والمعقول . انظر تفصيل ذلك في احكام الامدى ٢٠٢/١ - ٢٠٣ .

(٥) جزء من الاية ٨٩ من سورة النحل ، ونصها (ويوم نبعث في كل أمة شهيدا

طيبهم من انفسهم وجننا بك/ على هو لا * ونزلنا عليك الكتاب تبياننا لكل شيء *

وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) .

(٦) جزء من الاية ٥٩ من سورة النساء ، وقد تقدمت كتابتها كاملة في اول هذه

المسألة .

(٧) جزء من الاية ١٨٨ من سورة البقرة والاية ٢٩ من سورة النساء . وبقيتها من

سورة البقرة (وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم

وانتم تعلمون) .

(٨) جزء من الاية ١٦٩ من سورة البقرة ، ونصها (انما يأمركم بالسوء والفحشاء

وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) والاية ٣٣ من سورة الاعراف .

(٩) يشير الى حديث معاذ حين أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن ،

فقال : " كيف تقضي ؟ فقال : أقضي بما في كتاب الله . قال : فان لم يكن

في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم

يكن في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد وأبيي . قال : الحمد لله الذي وفق

رسول رسول الله " هذا لفظه في الترمذي . وفي أبي داود زيادة " ولا آلو "

و " لما يرضى رسول الله " انظر : سنن الترمذي ٦٠٧/٣ ، سنن أبي داود

واعلم ان طما الجرح والتعديل قد تكلموا في سند هذا الحديث ، وكلهم جرحه

وبالاحاديث التي تشهد بخلو العصر (١) عن تقوم بهم الحجة: " لا ترجعوا بعدي كفارا" (٢) حتى اذا اتخذ الناس رؤسا (٣) جهالا (٤) ثم تبقى حثالة كحثة التمر والشعير لا يعبا الله بهم (٥) وقوله تعالى (ولا تفرقوا) (٦) أي في الاعتصام ، كقولنا أدخلوا البلد (٧) ولا تفرقوا أي في الدخول فاذا لم يعلم أن الاجماع اعتصام لم يكن التفرق منها وان سلم لكنه مخصوص بما قبل الاجماع ، فان كلا مخاطب بأن يعمل باجتهاده ، والآراء مختلفة ، فالتفرق مأوربه .

==
ولم يصح عند أحد منهم . فقال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه ، وليس اسناده عندي بتصل .
وقال ابن حجر العسقلاني : قال عبدالحق : لا يسند ، ولا يوجد من وجه صحيح ، وقال ابن الجوزى في العلل المتناهية : لا يصح وان كان الفقهاء كسهم يذكرونه في كتبهم ، ويعتمدون عليه ، وان كان معناه صحيحا .
وقال ابن طاهر في تصنيف له مفرد : اعلم انني فحست عن هذا الحديث في المسانيد الكبار ، والصفار ، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل ، فلم أجد له غير طريقين ، احدهما : طريق شعبيه . والاخرى : عن محمد بن جابر عن الاشعث ابن ابي الشعثا ، عن رجل من ثقيف ، عن معاذ .
وكلاهما لا يصح . قال : وأقبح ما رأيت فيه ، قول امام الحرمين في كتاب اصول الفقه : والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ . وهذه زلة منه .

انظر: تلخيص الحبير ١٨٣/٤ ، سنن الترمذى ٦٠٨/٣ ، مسند احمد ٢٣٠/٥ ، سنن البيهقي ١١٤/١٠ ، الاستيعاب في اسما الاصحاب ٣٥٧/٣ .

- (١) في ج: بخلو العصمه . وهو تحريف .
(٢) رواه البخارى وسلم وتكلمته : " يضرب بعضكم رقاب بعض " .
انظر : فتح البارى ٢٦/١٣ ، صحيح مسلم ٥٥/٢ .
(٣) في ب : رؤسا .
(٤) رواه البخارى وسلم . ولفظه : " ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يترك عالما ، اتخذ الناس رؤسا جهالا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا " واللفظ لمسلم .
انظر : فتح البارى ٢٨٢/١٣ ، صحيح مسلم ٢٢٣/١٦ ، سنن الدارمي ٧٧/١ .
(٥) رواه ابو داود وابن ماجه ، من حديث عبد الله بن عمرو ، لكن ليس فيه " كحثة التمر والشعير " .
ولفظه : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف بكم وبزمان يوشك أن يأتي بيغربل الناس فيه غربة ، وتبقى حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم ، فاختلغوا ، وكانوا هكذا - وشبك بين أصابعه - قالوا : كيف بنا يا رسول الله اذا كان ذلك ؟ قال : تأخذون بما تعرفون ، وتدعون ما تنكرون ، وتقبلون على خاصتكم ، وتذرون أمر عوامكم " .
انظر : سنن ابن ماجه ١٣٠٧/٢ ، سنن ابى داود ٤٣٧/٢-٤٣٨ ، فتح البارى ٣٩-٣٨/١٣ .
(٦) تقدم تخريجها في أول المسألة . (٧) في ب : الباب .

وشرط وجوب الرد الى الكتاب والسنة عند الاجماع ان كان بناءً عليهما فهما كافيان .
والافقيه تجويز الاجماع من غير دليل ، طى ان بقاء الشرط ممنوع ، فان الكلام مفروض
في نزاع المتأخرين لاجماع من تقدمهم . واما السنة ^(١) فأحاد . ولئن سلم التواتر
لكن يجوز ارادة عصمتهم عن الكفر من غير تأويل وشبهه ، أو عن الخطأ في الشهادة
في المعاد أو فيما يوافق التواتر مع أنه يجوز ارادة كل الأمة ، فيخرج ككل
عصر . ولئن ^(٢) سلم فلم يلزم أن يكون حجة على المجتهدين مع أن كل مجتهد
صيب ، وقد أثبت الاجماع بالاجماع ، أو بنص يتوقف على كونه حجة ، وهو
دور ، واحالة العادة تبتنى ^(٣) على التواتر وليس بشرط ^(٤) "عندكم" . والجواب :
اتباع غير سبيلهم ^(٥) متوعد طيه عند المشاقه ولا جائز أن يكون لغير مفسده وإلا لما
حسن التوعد وما تعلق به من المفسده ان كانت من جهة المشاقه فذكرها كاف ، وان
لم تكن لزم التوعد طيه . والسبيل الطريق فلا يخصص بكفر ولا غيره والا كان اللفظ
مبهما ، وهو خلاف الأصل ، ولا يصح أن يعم الكل الى القيامه ، لأن المؤمن منيّن
حقيقة : الأحياء المتصفون به ، ومن مات أولم يوجد ليس ^(٦) "بمؤمن" من حقيقة .
على أن المراد الحث على متابعة سبيلهم ، والحمل على ذلك يبطله ، وكون الجاهل
غير مراد مختلف ^(٧) ولئن خرج فالمخصوص حجة لما سيأتي ، ويجب عموم لفظ السبيل
لما ^(٨) مر ، ودفع التناقض ان فعلهم المباح وان كان سبيلا فحكمهم بجواز الترك
سبيل ولا يلزم من مخالفة الآية في وجوب اتباع الفعل مخالفتهم في اتباعهم فسي
اعتقاد جواز الترك ، وتلك التأويلات تخصيصات للسبيل من غير ضرورة فلا تقبل . وتبين
الهدى شرط التوعد على المشاقه لا اختصاص اطلاقه لمن عرف الهدى أولاً ، والا لا يكون

-
- (١) أي واما الرد على ما استدللتم به من السنة : فبأنها اخبار احاد ، وأخبار
الاحاد لا يحتج بها في مثل هذا الموضوع . انظر المستصفى ١/١٧٧ وما
بعدها .
- (٢) في ب : وان سلم .
- (٣) في ب : تبني .
- (٤) سقطت من ب .
- (٥) في ب : فالجواب ، ولعله اصوب لأنه جواب على قوله " فان قيل " .
- (٦) هذا جواب على قوله في أول المسألة : " فان قيل " . وهو رد الجمهور على
أدلة واشكالات المنكرين لحجية الاجماع . انظر احكام الامدى ١/٢٠٣ .
- (٧) في ب : فليس .
- (٨) اشارة الى الخلاف الجاري بين الأصوليين في الاعتداد بالأدلة في
الاجماع وعدم الاعتداد به . وسيحدث المصنف عنه عما قريب .
- (٩) في ج : بما مر .

مشاقا ، وأيضا فتبين الأحكام الفروعية ليس شرطا في المشاقفة ، فان من تبين صدق الرسول وحاد عنه كان مشاقا ، وان جهلها فلا يكون شرطا للوعيد بالاتباع ، والحق أن الآية ^(١) ظاهرة لا قاطعة ، وحينئذ لا يصح التمسك به الا بالاجماع وهو دور . ولا يلزم هذا في القياس المشتب (باعتباروا) ^(٢) لأن الظاهر فيه لم يثبت بالقياس ، واشتراط المعصوم ممنوع بما تقرر في الكلام ^(٣) ، ولكونه تخصيصا ممن غير ضرورة . على أن التوعد لاحق باتباع غير سبيلهم ، وعندهم ^(٤) باتباع غير سبيل المعصوم وحده وهو خلاف الظاهر . وعن المعارضة : أنه لا تنافي بين ما اثبتناه من كون الاجماع حجة وبين ^(٥) كون الكتاب تهيانا لكل شيء . وهن الثانية ^(٦) : القول بالموجب فاننا لما تنازنا في كون الاجماع حجة ردناه الى الكتاب والسنة فأثبتناه بهما ، وعن الاخرين ^(٧) أن المراد كل واحد من الآمه ، ولا يلزم من جواز المعصية على الافراد جوازها على المجموع ، ولو دل فالجواز عقلي فلا يلزم الوقوع ويكفيك نهيه عليه السلام أن يكون من الجاهلين ^(٨) والكافرين مع العلم بعصته وبأن من مات ولم يعص ظم أن الله تعالى عالم بعصته لتعلق ^(٩) العلم بذلك مع كونه منهيها عنها . وترك معان الاجماع لكونه ليس بحجة حينئذ ^(١٠) . طوانه معارض بما يدل على بقاء من تقوم بهم الحجة لا تزال طائفة من أممى ظاهرين طى الحق الى يوم القيامة ^(١١) . ويجب حمل النهي عن

- (١) يريد آية المشاقفة رقم ١١٥ من سورة النساء .
(٢) كلمة من الآية "٢" من سورة الحشر . ونصها (هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لا أول الحشر ما ظننتم ان يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولى الابصار) .
(٣) أى في علم الكلام . انظر الامدى ٢٠٨ / ١ .
(٤) أى الشيعة الامامية .
(٥) في أ و ج : ومن كون .
(٦) أى والجواب عن الائمة الثانية التي احتج بها المنكرون . وهي آية الرد الى الله ورسوله .
(٧) في ب : " وعن الاخر ، تبين أن المراد " والمثبت هو الصواب ، لأن مراده : الجواب عن الايتين الاخرين ما استدل به المانعون لحجة الاجماع ، وقد عزوتهما فيما سبق انظر ص (٢٦٢) .
(٨) يريد قوله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت أن تتبغى نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين) الآية ٣٥ من سورة الانعام .
(٩) في ب : تعلق .
(١٠) أى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، لوجود النبي .
(١١) تقدم تخريجه في بداية هذه المسألة ص (٢٦١) .

التفرق على العموم والا لا فاد عين ما أفاده الأمر بالاعتصام . والأصل التأسيس دون التأكيد والأمر والنهي إنما هو مع أهل كل عصر بتقدير وجودهم وفهمهم كما سيأتي (١) . وان كان الإجماع يستدعي دليلاً فانحصاره في الكتاب والسنة ممنوع لجواز أن يكون قياساً . والسؤال الثاني (٢) شكل . وأما السنة (٣) آحاداً إلا ان العلم القطعي حاصل من مجموعها بقصد تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم أمته كما طم جود حاتم (٤) وشجاعة طي (٥) رضي الله عنه . فكان إجماعهم (٦) على قول أو فعل حقا والا اجتمعوا على خطأ ، ولأنه لا نكير في العمل (٧) بها ، ولا يقال يحتمل وجود منكر فلا قطع . وفي الاستدلال بها (٨) (عليه) (٩) دور لثبوتها به (١٠) لا نأ نقول : لو وجد لاشتهر ، وليست ثابتة به ، بل باحالة العادة الاحتجاج بما لا صحة له في الأصول ، ولا دور فانا أثبتنا كونه حجة بنص مستفاد عن صورة (من صور) (١٢) الإجماع بطريق عادي لا بإجماع . وتوقف احالة العادة على التواتر ممنوع .

سألة :

لا اعتبار بالكافر فيه (١٣) لأن أدلة الإجماع لا اشعار لها به

-
- (١) في الكلام على الاوامر . انظر احكام الامدى ١/٢١٨ .
 - (٢) السؤال الثاني الذي يقصده : هو قول منكري حجية الإجماع : " سقوط وجوب الرد الى الكتاب والسنة عند الاتفاق على الحكم ، بناءً على الكتاب والسنة ، أو من غير بناءً عليهما ؟ " وقد أجاب السيف الأمدى على الجزء الاول من هذا السؤال ، أما الجزء الثاني فقال : شكل جدا . انظر الاحكام نفس الصفحة .
 - (٣) فهي وان كانت اخبار آحاد ، إلا أن كل عاقل يجد في نفسه العلم الضروري من جملتها .
 - انظر احكام الامدى ١/٢٢٠ .
 - (٤) انظر ترجمته في التواتر اللفظي والتواتر المعنوي ص () .
 - (٥) انظر ترجمته في إجماع أهل البيت ص () .
 - (٦) في ب : وكان .
 - (٧) أي في العمل بالسنة آحاداً .
 - (٨) أي باحاديث الاحاد على الإجماع .
 - (٩) سقطت من أ .
 - (١٠) في ب : ولا نأ نقول .
 - (١١) قال في الاحكام : الإجماع من اعظم اصول الدين ، فلو وجد فيما يستدل به عليه نكير لاشتهر ذلك فيما بين الصحابة وعظم الخلاف فيه كاشتهار خلافهم فيما هو دونه من مسائل الفروع كاختلافهم في دية الجنين . الخ ١/٢٢١ .
 - (١٢) سقطت من أ .
 - (١٣) أي في انعقاد الإجماع .
- قال الامدى : اتفق القائلون بكون الإجماع حجة ، على أنه لا اعتبار بموافقة

وهو غير مقبول القول فلا اقرار به (١) في حجة شرعية .

سألة :

ولا باتفاق جميع الطه الى القيامه لافضاء الى ابطاله ، لعدم كمال المجمعين قبلها (٢) وارتفاع التكليف بعدها (٣) .

سألة :

ولا بقول العامي (٤) ، واعتبره القاضي (٥) . لان قول الامة انما كان حجة لمصنعيهم ولا يمتنع كونها (٦) صفة الهيئة الاجتماعية ومخالفة حكم المجموع لحكم الافراد جائز . لنا (٧) : أنه مقلد لهم فلا يمتنع خلافه ، ولا أنهم من أهل الاستدلال لتثبوت (٨) الاحتجاج وليس هو من أهله كالصبي والمجنون ، والسلف متفقون على عدم اقراره . (٩)

=== من هو خارج عن الطه ، ولا بمخالفته . الاحكام ٢٢٥/١ . وهذا موضع اتفاق بين طمما الشريعة .

انظر: البرهان ٦٨٩/١-٦٩٠ ، المحلى على جميع الجوامع ١٧٧/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، المضد على ابن الحاجب ٣٣/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٦-٣٣٥ ، المستصفى ١٨٣/١-١٨٤ ، المنخول ص ٣١٠ ، تيسير التحرير ٢٣٨/٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢١٧/٢-٢١٨ ، اصول السرخسي ٣١٠-٣١١ ، المعتمد ٤٨٠/٢ ، احكام ابن حزم ٥٨٠-٥٨٢ ، ارشاد الفصول ص ٨٠ ، اللمع ص ٥١ ، نهاية السؤل ٣١٦/٢ .

(١) في ج: فلا اقرار يكونه حجة شرعية .

(٢) أي قبل يوم القيامه .

(٣) انظر تفصيل هذه السألة في احكام الامدى ٢٢٥/١ .

(٤) اختلفوا في اقرار موافقة العامي ومخالفته في الاجماع :

فذهب الجمهور الى عدم اقرار موافقة ، او مخالفته في الاجماع ، لان العامي ليس أهلا للاستدلال والنظر ، فلا يكون قوله معتبرا ، كالصبي والمجنون . واعتبره الاقلون ، واليه ميل القاضي ، واختاره الامدى في جماعه .

انظر الخلاف في هذه السألة مع حجة كل في : احكام الامدى ٢٢٦/١ -

٢٢٨ ، المستصفى ١٨١/١-١٨٢ ، المنخول ص ٣١٠-٣١٢ ، نهايصة

السؤل ٣٠٩/٢ ، مناهج العقول ٣٠٨/٢ ، جمع الجوامع ١٧٧/٢ ، مختصر

ابن الحاجب ٣٣/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ،

اصول البردوى وكشف الاسرار ٢٣٧/٣-٢٣٨ ، اصول السرخسي ٣١١/١ -

٣١٢ ، تيسير التحرير ٢٢٣/٣ ، فواتح الرحموت ٢١٧/٢-٢١٨ ، السوداء ص ٣٣١

ارشاد الفصول ص ٨٧ ، المعتمد ٤٨٢/٢ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٧١ .

(٥) هو ابو بكر الباقلاني .

(٦) أي كون العصمة من صفات الهيئة الاجتماعية .

(٧) اشارة الى دليل الجمهور على عدم اقرار قول العامي في الاجماع .

انظر : احكام الامدى ٢٢٦/١ ، كشف الاسرار ٢٣٩/٣ ، المستصفى ١٨١/١ -

١٨٢

(٨) في أ: ليثبت .

(٩) في ب : اقرارهم .

تنبيه :

من أدخله (١) أدخل الاصولي والفقير الحافظ بطريق الاولي ، ومن منع ، فمنهم من أدخلهما نظرا الى تفاوت الرتبة ، ومنهم من طرد نظرا الى عدم اهلية الاجتهاد .
وأخر فصل فاحبر الفقيه ، ومنهم الاصولي (٢) لكونه أقرب الى مقصود الاجتهاد .

سألة :

ولا يقول المجتهد المبتدع الذي لا يكفر ببدعته ، ومنهم من اعتبره (٤) نظرا الى دخوله في مفهوم الأمة والحل والعقد ، وفسقه به لا يخل بأهلية الاجتهاد مع ان الظاهر صدقه فيما يخبر عن اجتهاده أو بالقراءات .

(١) أي من قال بإدخال العوام في الاجماع ، قال بإدخال الاصولي ، والفقير الحافظ لأحكام الفروع فيه بطريق الاولي ، لما بينهما وبين العامة من التفاوت في الاهلية وصحة النظر .

ومن قال بعدم ادخال العوام - وهم الجمهور كما تقدم - اختلفوا في الفقيه والاصولي نفيا واثباتا .

ومنهم من فصل بين الفقيه والاصولي ، وهو لا اختلفوا أيضا ، فمنهم من اعتبر قول الفقيه الذي ليس بأصولي ، والغنى قول الاصولي الذي ليس بفقيه ، ومنهم من عكس . كأبي بكر الباقلاني ، واختاره امام الحرمين - اذا كان مفتيا - وأبي حامد الفزالي .

انظر اختلافهم في هذه المسألة في : احكام الامدى ٢٢٨/١ ، المستصفى ١٨٢/١ المحلي طى جمع الجوامع ١٧٧/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١-٣٤٢ ، البرهان ١ / ٦٨٥-٦٨٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٣٠٩ ، مناهج العقول ٢ / ٣٠٨ ، المنحول ص ٣١١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٣٣ ، كشف الاسرار ٣ / ٢٤٠ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٢٤ ، اصول السرخسي ١ / ٣١١ المسودة ص ٣٣١ ، روضة الناظر ص ٧٠ .

(٢) في ب : سألة : وأخر فصل . الخ وهو خلاف ما في الاصل وباقي النسخ فقد اختلفوا ذلك التفصيل داخل تحت " التنبيه " .

(٣) أي ومنهم من اعتبر الاصولي .

(٤) اختلفوا في المجتهد المطلق اذا كان مبتدعا : هل ينعقد الاجماع مع مخالفته ؟ أم لا ؟ .

فمنهم من قال : ينعقد الاجماع مع مخالفته ، ولا عبرة به ، لأنه فاسق والفاسق غير مقبول القول فيما يخبر به اجماعا ، فكان كالكافر والصبي ، ولأنه لا يجوز تقليده فيما يفتي به . فلا يعتبر خلافه .

ومنهم من قال : لا ينعقد الاجماع دونه لكونه من أهل الحل والعقد ، وادخلا في مفهوم لفظ " الأمة " المشهود لهم بالعصمة . وفسقه غير مغل بأهلية الاجتهاد . وبه قال امام الحرمين وأبو اسحق الشيرازي ، والاسفراييني ،

لنا (١) : أنه ليس من اهل الكرامة فلا يقبل قوله في اخباره فالتحق بالكافر ،
ولأنه لا يقلد في الفتوى فلم يعتبر خلافه كالصبي .

سؤال :

وليس بمخصوص باجماع (٢) الصحابة (٣) خلافا لداود (٤) وأحمد (٥) في رواية ،

=== وحجة الاسلام الغزالي ، قال الامدى : وهو المختار .

انظر تفصيل المذاهب ووجهة نظر كل فريق في :

احكام الامدى ١/٢٢٩-٢٣٠ ، البرهان ١/٦٨٨-٦٨٩ ، المستصفى ١/١٨٣-
١٨٤ ، المنخول ص ٣١٠ ، جمع الجوامع والمحلّى عليه ١٧٧/٢-١٧٨ ، مختصر
ابن الحاجب ٢/٣٣ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، كشف الاسرار ٣/٢٣٧ ، اصول
السرخسي ١/٣١١-٣١٢ ، فواتح الرحموت ٢/٢١٨ ، تيسير التحرير ٣/٢٣٨ ،
احكام ابن حزم ٤/٥٨٠ ، روضة الناظر ص ٧٠ ، السوداء ص ٣٣١ ، ارشاد
الفحول ص ٨٠ .

(١) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣/٢٣٧-٢٣٨ .

(٢) في ب : من الصحابة .

(٣) اختلفوا في الاجماع المحتج به ، هل هو مخصوص باجماع الصحابة رضي الله

عنهم ، بحيث لا يحتج باجماع غيرهم ؟ ام انه ليس مختصا باجماعهم ، بل
اجماع كل عصر حجة ؟

فذهب الى الأول داود الظاهري وشيعته ، وهو احدى الروايتين عن الامام أحمد .

وذهب الى الثاني الجمهور . قال الامدى وهو المختار .

انظر الخلاف في ذلك في :

احكام الامدى ١/٢٣٠-٢٣٤ ، احكام ابن حزم ٤/٥٠٩-٥١١ ، روضة الناظر

ص ٧٠-٧١ ، مسودة آل تيمية ص ٣١٧ ، المستصفى ١/١٨٥ ، شرح

تنقيح الفصول ص ٣٣٥ ، جمع الجوامع ٢/١٧٨-١٧٩ ، مختصر ابن الحاجب

٢/٣٥ ، تيسير التحرير ٣/٢٤٠-٢٤١ ، فواتح الرحموت ٢/٢٢٠-٢٢١ ،

اللمع ص ٥٠ ، ارشاد الفحول ص ٨١ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٥٩-٣٦٠

المعتمد ٢/٤٩١ ، التلويح على التوضيح ٢/٤٦ ، مختصر البعلبي ص ٧٥ .

(٤) هو أبو سليمان : داود بن علي بن داود بن خلق ، الاصبهاني ، البغدادي ،

المعروف بالظاهري ، واليه تنسب الظاهرية ، كان زاهدا متقللا كثير الورع ،

اخذ العلم عن اسحق بن راهويه وأبي ثور وغيرهما ، وانتهت اليه رئاسة العلم

ببغداد . وكان مولده بالكوفة سنة اثنتين ومائتين وقيل سنة مائتين ، ونشأ

ببغداد وتوفي بها سنة سبعين ومائتين .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢/٢٥٥-٢٥٧ ، تاريخ بغداد ٨/٣٦٩-

٣٧٥ ، الفهرست ص ٣٠٣-٣٠٥ ، طبقات ابن السبكي ٢/٤٢-٤٨ ، تذكرة

الحفاظ ص ٥٧٢ ، ميزان الاعتدال ٢/١٤-١٦ ، طبقات الشيرازي ص ٢٦ ،

شذرات الذهب ٢/١٥٨ ، لسان الميزان ٢/٤٢٢ .

(٥) هو الامام الرياني ، أبو عبدالله : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد

===

لنا^(١) أن الأدلة غير فاصلة ، قالوا : بل خطاب للموجودين (كنتم خير أمة)^(٢) و جعلناكم أمة وسطا^(٣) ومن لم يوجد غير متصف بالايمان ، فكانوا كل الأمة . ومن بعدهم ليسوا كلهم من دون من تقدمهم ، وبموتهم لم يخرجوا من الأمة ولذلك منع خلاف الواحد منهم اجتماع التابعين ، وإذا لم يكونوا كلهم لم ينعقد اجتماعهم ، ثم ان كان عن اجماع الصحابة رضي الله عنهم فالأول كاف ، أو عن قياس وجب اتفاقهم عليه ليكون مناطا ، وهذا مختلف بينهم ، أو عن نصوص معرفة الصحابة رضي الله عنهم له ، لأنهم^(٤) طريق معرفة التابعين ، فلو كان متمسكا به لما تواطوا على تركه ، والأدلة مخصصة لهم : " أصحابي كالنجوم"^(٥)

====
ابن ادريس بن عبدالله بن حيان بن عبدالله بن انس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان . . . الشيباني ، المروزي الأصل .

ولد في بغداد في شهر ربيع الاول سنة اربع وستين ومائه ، وتوفي في ربيع الاول سنة احدى واربعين ومائتين ببغداد وقد امتحن في أيام المعتصم ، ودعي الى القول بخلق القرآن ، فامتنع ، وضرب وحبس ، وهو مصر على الامتناع وبقي على ذلك الى ان اخرجته المتوكل بعد توليه ، وخلق عليه واكرمه ، ورفع المحنة في خلق القرآن .

ومن أهم مصنفاته : كتابه المسند ، وقد جمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره . وقيل : انه كان يحفظ ألف الف حديث ، وكان من اصحاب الشافعي وخواصه . انظر ترجمته في :

وفيات الاعيان ٦٣-٦٥ / ١ ، شذرات الذهب ٩٦ / ٢ - ٩٨ ، البداية والنهاية ٣٤٠ / ١٢ ، الفهرست ص ٣٢٠ ، اللباب ٣٩٥ / ٢ ، المختصر في اخبار البشر ٣٩ / ٢ ، طبقات الحنابلة ٤ / ١ - ٢٠ ، التاج المذهب في تراجم اصحاب الامام احمد ٥١ / ١ - ١٠٩ .

(١) انظر احكام الامدى ٢٣٠ / ١ .

(٢) الاية ١١٠ من سورة آل عمران وتكلمتها (أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتو^١نون بالله ولو آمن اهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون واكثرهم الفاسقون) .

(٣) جزء من الاية ١٤٣ من سورة البقرة ، ونصها (وكذلك جعلناكم أمة وسطا

لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس لرؤوف رحيم) .
في ج : لا نه .

(٤) قال أبو محمد بن حزم : (هذه الرواية " أصحابي كالنجوم " رواية ساقطة وهذا

حديث حدثني ابو العباس احمد بن عمر بن انس العذري) وساق السند الى أبي سفيان عن جابر ، ثم قال : (ابو سفيان ضعيف ، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي ، وسلام بن سليمان يروي الاحاديث الموضوععة وهذا منها بلا شك ، فهذه رواية ساقطة من طريق ضعف اسنادها) الاحكام

"اقتدوا بالسذنين من بعدي" (١) ثم يفشو الكذب (٢) ثم يبقى حثاله (٣) فوجب الاقتصار عليهم ، ولا أنهم مجمعون أن كل مسألة (٤) خلت عن نص او اجماع مجتهد فيها ، فلو قيل باجماع التابعين في واقعة خلت عنهما استلزم خسر اجماعهم في انها اجتهادية ، قلنا (٥) : يلزم أن يقدح موت الموجود وقت الخطاب (٦) في انعقاد اجماع الباقيين لخروج بعض المخاطبين ، وان لا يعتمد بخلاف من اسلم بعد الخطاب ، ويلزم من كون التابعين ليسوا كل الامة عدم اجماع المتخلفين من الصحابة رضي الله عنهم . فنقول : اذا هم كل الامة المعتبرين في الاجماع . والدليل كان معلوما للصحابة رضي الله عنهم ، غير أن الواقعة مختصة بالتابعين فاختصوا باثباتها . واصحابي كالنجوم لا يدل على عدم الاهتداء بغيرهم ،

- ====
- وقال في اعذب الموارد : رواه ابن عساكر والبيهقي وابن عدى ، وقال ابن الجوزي في العلل : هذا لا يصح ، نعم مجروح ، وعبد الرحيم - قال ابن معين - : كذاب . وفي الميزان : هذا الحديث باطل ، وقال ابن حجر : انه مضطرب ، والحديث ضعيف من جميع طرقه .
- انظر: جمع الفوائد ٤٩٢/٢ ، اعذب الموارد ٤٩٢/٢ ، كشف الخفا ومزيل الالباس ١٤٧/١ ، فيض القدير ٧٦/٤ ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٩١/٢ .
- (١) رواه الترمذى وابن ماجه .
ولفظه " عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقتدوا بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر " وفي رواية للترمذى " اني لا أدري ما بقائي فيكم ، فاقتدوا بالذين من بعدي " وأشار الى ابي بكر وعمر .
قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .
- وقال ابن حزم الظاهري : هذا حديث لا يصح لأنه مروى عن مولى لربيعي مجهول ، وعن المفضل الضبي ، وليس بحجة .
- انظر : سنن الترمذى ٦٠٩/٥ - ٦١٠ ، سنن ابن ماجه ٣٧/١ ، الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٨٠٩/٥ ، كشف الخفا ١٨١/١ - ١٨٢ ، فضائل الصحابة للامام احمد ٢٣٨/١ ، وانظر الرسالة للامام الشافعي ص ٤٧٤ ، اعلام الموقعين ١٤٠/٤ .
- (٢) جزء من حديث طويل رواه الترمذى في كتاب الغتن - باب ما جاء في لزوم الجماعة - وقال في آخره : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوجه ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .
- سنن الترمذى ٤٦٥/٤ .
- (٣) تقدم تخريجه عند الكلام على حجية الاجماع .
- (٤) في ب : ولئن .
- (٥) اشارة الى رد الجمهور على أدلة القائلين باختصاص الاجماع باجماع الصحابة فقط .
- (٦) في ب : الخلاف -

والمفهوم ليس حجة وهذا مفهوم اللقب . وظهور الكذب في الأعمار لا يستلزم عدم من تقوم (١) الحجة بهم من العلماء ، ولا يمكن حمل اجماعهم على تجويز الخلاف مطلقا ، والا لما تصور اجماع التابعيين فيها لتعارض الاجماعين ، بل لا بد من قيد عدم الاجماع ، فارتفع التناقض .

سألة :

ولا يعتبر اجماع الاكثر مع مخالفة الاقل (٢) خلافا لاهم في رواية (٣)

- (١) في ب تقديم وتأخير حيث قدم "بهم" على "الحجة".
- (٢) اختلفوا في انعقاد اجماع الاكثر مع مخالفة الاقل : فذهب الجمهور الى انه لا ينعقد ، لأنه لا يسمى اجماعا مع المخالفة . وذهب محمد بن جرير الطبري ، وابوبكر الرازي من الحنفية وابن حمدان من الحنابلة وأبو الحسين الخياط من المعتزلة ، وبعض المالكية : الى انعقاده مع مخالفة الاقل . وهو احدى الروايتين عن الامام احمد رحمه الله .
- وفصل اخرون فقالوا : ان بلغ المخالفون عدد التواتر ، لم ينعقد الاجماع بدونهم ، وان لم يبلغوا انعقد ، وكان معتدا به .
- وقال ابو عبدالله الجرجاني - من الحنفية - : ان سوت الجماعة الاجتهاد في مذهب المخالف : كان خلافه معتدا به ، كخلاف ابن عباس في مسألة العمول . وان انكرت الجماعة عليه ذلك - لم يعتد به ، كخلاف ابن عباس في المتعة والمنع من تحريم ربا الفضل .
- وقال قوم : قول الاكثر يكون حجة ، وليس باجماع ، واختاره ابن الحاجب وغيره .
- وقال آخرون : اتباع الاكثر اولى ، وان جاز خلافه .
- وقيل : إن هذا في غير اصول الدين ، أما فيها ، فلا ينعقد مع مخالفة احمد .
- وقال القرافي : قال ابن الاحشاد : لا يضر الواحد والاثنان في اصول الدين ، وما يتعلق بالتأثيم والتضليل ، بخلاف مسائل الفروع .
- انظر تفصيل هذه المذاهب مع حجة كل قول في :
- احكام الامدى ١/ ٢٣٥ - ٢٣٩ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣/ ٢٤٥ - ٢٥٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ، اصول السرخسي ١/ ٣١٦ ، فواتح الرحموت ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٤ ، تيسير التحرير ٣/ ٢٣٦ - ٢٣٨ ، المستصفى ١/ ١٨٦ - ١٨٧ ، ٢٠٢ ، المنحول ص ٣١١ - ٣١٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢/ ٣٤ ، جمع الجوامع ٢/ ١٧٨ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، اللمع ص ٥٠ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٦١ - ٣٦٤ ، البرهان ١/ ٧٢١ - ٧٢٢ ، منهاج البيضاوى ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩ ، نهاية السؤل ٢/ ٣٠٩ - ٣١٠ ، منهاج العقول ٢/ ٣٠٨ - ٣١٠ ، التوضيح على التنقيح ٢/ ٤٦ ، التلويح على التوضيح ٢/ ٤٦ ، المعتمد ٢/ ٤٨٦ - ٤٩٢ ، السوداء ص ٣٢٩ - ٣٣٠ ، روضة الناظر ٧١ ، احكام ابن حزم ٤/ ٥٤٤ - ٥٤٥ ، ارشاد الفحول ص ٨٨ ، مختصر البعلبي ص ٧٥ .
- (٣) والرواية الثانية هي الاصح في المذهب ، قال في السوداء : مخالفة الواحد والاثنين معتد بها في اصح الروايتين ص ٣٢٩ ، وانظر روضة الناظر في ص ٧١ .

وللطبري (١) والرازي (٢) منا . وبعضهم (٣) : ان بلغ الاقل عدد التواتر منع ،
والجرجاني (٤) : ان اجازوا اجتهاد المخالف اعتد به كالعول ، وان انكروه
فلا كالمتمعة . لنا : ان أدلة الاجماع متناولة لكل حقيقة فوجب الحصول عليه ، ولان
الاكثر سوغوا للواحد الاجتهاد كأبي بكر (٥) رضي الله عنه في قتال مانع الزكاة ،
وابن عباس رضي الله عنهما في العول ، وابن سعد رضي الله عنه في الفرائض التي
غيرهم . ولو كان حجة لأنكروه وإن نقل (٦) فانكار مناظرة . قالوا : يصدق على
الاكثر كيني تميم يحمون الجار ، وعليكم بالسواد الاعظم (٧) .
(٨)

(١) في أ . : والطبري .

والطبري : هو الامام ابو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري ،
صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير ، كان اماما في فنون كثيرة منها : التفسير
والحديث والفقهاء والتاريخ وغير ذلك ، وكان من الاثمة المجتهدين ، لم يقلد
أحدا .

ولد سنة ٢٢٤ ، وكانت وفاته في سنة ٣١٠ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٦٢/٢ ، وفيات الاعيان ١٩١/٤-١٩٢ ،
ميزان الاعتدال ٤٩٨/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٣٥/٢ ، لسان الميزان
١٠٠/٥ ، شذرات الذهب ٢٦٠/٢ ، معجم الادباء ٤٠/١٨ ، تذكرة
الحفاظ ص ٧١٠ ، جمهرة انساب العرب ص ٦٢ ، طبقات
الشيرازي ص ٧٦ ، الاطلام ٢٩٤/٦ .

(٢) هو ابو بكر : احمد بن علي الرازي الحنفي ، وقد تقدمت ترجمته في المندوب .

(٣) انظر احكام الامدى ٢٣٥/١ .

(٤) انظر كشف الاسرار ٢٤٥/٣ ، اصول السرخسي ٣١٦/١ .

(٥) هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب القرشي التميمي . ابو بكر
الصديق بن أبي قحافة ، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولد بعد الفيل
بسنتين وستة أشهر . وصحب النبي قبل البعثة ، وسبق الى الايمان به ، واستمر
معه طوال اقامته بمكة ، ورافقه في الهجرة ، وفي الفار ، وفي المشاهد
كلها الى أن مات . وكانت الراية معه يوم تبوك . وحج في الناس في حياة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . واستقر خليفة في الارض بعده ، ولقبه
المسلمون : خليفة رسول الله . وكان أعظم قریش بأنسابها وأيامها . وقد تزوج
النبي صلى الله عليه وسلم ابنته عائشة ، وكانت احب نساء اليه . وقد اسلم على
يديه عثمان وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف . وتوفي في جمادى الاولى
سنة ثلاث عشرة من الهجرة ، وهو ابن ثلاث وستين سنة .

ومدة خلافته سنتين وثلاثة اشهر واثنين وعشرين يوما رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : الاصابة ٣٤١/٢ - ٣٤٤ الاستيعاب ٢٤٣/٢-٢٥٧ ،

صفة الصفوة ٢٣٥-٢٦٧ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٩/١٥-١٥٧ (٦)

اسد الغاية ٢٠٥/٣-٢٣١ ، الكامل ٢٢٠/٢ وما بعدها .

(٦) في ب : نقلوا . (٧) أي القائلون بالاعتبار مع مخالفة الاقل .

(٨) جزء من حديث رواه ابن ماجه في باب السواد الاعظم ، من حديث أنس ابن

مالك رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

ولأن^(١) اعتماد الأمة في خلافة ابي بكر رضي الله عنه الاجماع وقد تخلف قوم .
قلنا : مجازولذلك صح نفيه ، والسواد الاعظم هو الكل لأنه الاعظم ، والتأخر
عن البيعة كان لعذر ثم اتفقوا .

مسألة :

ولا اجماع الصحابة رضي الله عنهم مع مخالفة تابعي^(٢) من أهل الاجتهاد ، قبل
الانعقاد .^(٣) ومن شرط انقراض العصر^(٤) اعتبر خلافه مطلقا ، وبعض المتكلمين "وأحمد"^(٥)

== ان امتي لا تجتمع على ضلالة ، فاذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الاعظم"
انظر : سنن ابن ماجه ١٣٠٣/٢ ، وقد تقدم تخريجه عند الكلام على
حجية الاجماع ، فارجع الى مراجعه هناك .
(١) كذا في الاصل وجميع النسخ ، ولعل صوابه : وإجماع .
(٢) اختلفوا في التابعي اذا كان من اهل الاجتهاد في عصر الصحابة ، هل
ينعقد اجماع الصحابة مع مخالفته أم لا ؟ على ثلاثة مذاهب :
الأول : ان كان من اهل الاجتهاد قبل انعقاد اجماع الصحابة فلا يعتد
باجماعهم مع مخالفته ، وان بلغ رتبة الاجتهاد بعد انعقاد
اجماع الصحابة فلا يعتد بخلافه . وهو مذهب الجمهور —
اصحاب الشافعي وابي حنيفة ، واكثر المتكلمين ، وهو احدى الروايتين
عن الامام احمد .

والثاني : لا ينعقد اجماع الصحابة مع مخالفته مطلقا اذا كان في عصرهم .

وهو قول من اشترط انقراض عصر المجمعين .

والثالث : لا عبرة بمخالفته أصلا . وهو مذهب بعض المتكلمين واحمد بن

حنبل في الرواية الثانية .

انظر تفصيل هذه المذاهب ، وحجة كل فريق في :

احكام الامدى ٢٤٠-٢٤٢ ، نهاية السؤل ٣١٦/٢ ، مختصر ابن الحاجب
٣٥/٢ ، جمع الجوامع ١٧٩/٢ ، المستصفى ١٨٥/١ ، كشف الاسرار ٢٤١/٣
أصول السرخسي ٣١٧-٣١٦/١ ، تيسير التحرير ٢٤١/٣ ، فواتح الرحموت
٢٢١/٢ ، المسودة ص ٣٢٠-٣٣٣ ، روضة الناظر ص ٧٠-٧١ ، مختصر البعلبي
ص ٧٦ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٥ ، المعتمد
٤٩١/٢ ، ارشاد الفحول ص ٨١ .

قال حجة الاسلام : واعلم ان هذه المسألة يتصور الخلاف فيها مع من يوافق على

ان اجماع الصحابة يندفع بمخالفة واحد من الصحابة .

اما من ذهب الى انه لا يندفع خلاف الاكثر بالاقل كيفما كان ، فلا يختص

كلامه بالتابعي .

المستصفى ١٨٥/١ .

(٣) في ب : قبل انعقاد .

(٤) سيبحث المصنف "اشتراط انقراض العصر" في مسألة مستقلة .

(٥) شطب عليه في أ .

في رواية لا يعتبر أصلاً (١)، لنا (٢) : عدم صدق اجماع الأمة ، عند خروج التابعي المجتهد عنهم ، وما قيل من أن الصحابة رضي الله عنهم جوزوا للتابعين الاجتهاد معهم في الوقائع ورجعوا اليهم ولو كان باطلا لما سوغوه ضعيف (٣) لجواز أن يختص التجويز بمواقع (٤) الخلاف دون الوفاق ، ألا ترى ان قول التابعي انما يعتبر بعد انقراض عصر الصحابة رضي الله عنهم اذا لم يكن منهم وفاق . احتجوا (٥) "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي" (٦) "اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر رضي الله عنهما" (٧) "اصحابي كالنجوم" (٨) ولهم منزلة الصحبة وشهود الوحي والتأويل وهم المرضييون فالحق لا يبعدوهم ، ونقض علي رضي الله عنه حكم (٩) شريح (١٠) في ابني عم أحدهما أخ لأم حين أعطى الأخ الكل . قلنا : سبق جواب (١١) النصوص في اجماع غير (١٢) الصحابة رضي الله عنهم ، واعتبار المزية يوجب رد الأدنى مع الأعلى

- (١) انظر المسودة ص ٣٣٣ .
- (٢) اشارة الى حجة اصحاب المذهب الأول .
- (٣) انظر وجه ضعفه في احكام الامدى ١/٢٤٠ .
- (٤) في ب : لمواقع .
- (٥) أى اصحاب المذهب الثالث .
- (٦) رواه ابن ماجه ضمن حديث طويل ، عن العرياض بن سارية ، في باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١/١٥٠ .
- وانظر : جمع الفوائد من جامع الاصول وجمع الزوائد ١/٢٧ ، الموافقات ٤/٦ وما بعدها ، اعلام الموقعين ٤/١٤٠ .
- (٧) تقدم تخريجه في ص ٢٧١ .
- (٨) تقدم تخريجه في ص ٢٧٠ .
- (٩) انظر احكام الامدى ١/٢٤١ طبقات ابن سعد ٢/٣٣٧ - ٣٤٠ .
- (١٠) هو أبو هامة ، شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر المعروف بشريح القاضي ، الكندي ، الكوفي .
- كان من كبار التابعين ، وادرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه . وكان أطم الناس بالقضاء ، ذا فطنة وذكاء ومعرفة وعقل ورياسة وقد استقضاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الكوفة ، وأقره على القضاء من جاء بعد عمر ، فاستمر قاضيا خمسا وسبعين سنة وكان شاعرا . محسنا ، وكان مزاحا مرحا .
- وتوفي سنة ثمان وسبعين للهجرة وهو ابن مائة سنة ، وقيل غير ذلك .
- انظر ترجمته في : صفة الصفوة ٣/٣٨١ ، وفيات الاعيان ٢/٤٦٠ - ٤٦٣ ، شذرات الذهب ١/٨٥ ، طبقات ابن سعد ٦/١٣١ - ١٤٥ ، حلية الاولياء ٤/١٧٢ ، تذكرة الحفاظ ص ٥٩ .
- (١١) في ب : جواز . وهو تحريف .
- ومراده : انه قد تقدم الجواب على النصوص التي استدلت بها أصحاب هذا المذهب عند الكلام على اجماع الصحابة .
- وانظر احكام الامدى ١/٢٤١ .
- (١٢) كذا في الاصل وفي ج : اجماع الصحابة .

كالا نصار مع المهاجرين وهم مع العشرة وباقيهم مع الاربعة ، ونقض علي رضي الله عنه ليس لعدم اعتباره ، والا لما انقاد لحكمه عليه طي خلاف مذهبه أو لاطلاعه طي نص يمنع الاجتهاد .

مسألة :

ولا جماع أهل المدينة وحدهم خلافا لمالك (١) رحمه الله ، وأوله بعضهم (٢) طي ترجيح روايتهم ، وآخرون طي أولوية اتباعهم ، وآخرون طي اجماع الصحابة رضي الله عنهم . لنا (٣) أن أدلة الاجماع لا تخص (٤) . احتجوا (٥) أن المدينة تنفي (٦)

(١) ذهب جمهور العلماء الى ان اجماع أهل المدينة المنورة وحدهم لا يكون حجة طي غيرهم في حالة انعقاده .

وقال الامام مالك رحمه الله : هو حجة لا تجوز مخالفتها .
انظر الخلاف في ذلك وحجة كل في :

احكام الامدى ٢٤٣/١-٢٤٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ، المستصفي ١٨٧/١ ، المنحول ص ٣١٤-٣١٥ ، الرسالة ص ٥٣٤-٥٣٥ ، غايبة الوصول ص ١٠٧ ، أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤١/٣-٢٤٢ ، أصول السرخسي ٣١٤/١ ، تيسير التحرير ٢٤٤/٣-٢٤٥ ، فواتح الرحموت ٢٣٢/٢ ، المعتمد ٤٩٢/٢ ، البرهان ٧٢٠/١ ، منهاج البيضاوى ٢٨٧/٢ ، نهاية السؤل ٢٨٩/٢-٢٩٠ ، منهاج العقول ٢٨٧/٢-٢٨٨ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٦٥-٣٦٧ ، اللع ص ٥٠ ، فتاوى ابن تيمية ٢٩٩/٢٠-٣١٢ ، المسودة ص ٣٣١ ، روضة الناظر ص ٧٢ ، ارشاد الفحول ص ٨٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٧ .

(٢) من اصحاب الامام مالك رحمه الله من أول مذهبه ، في حجة اجماع أهل المدينة بترجيح روايتهم طي رواية غيرهم .

ومنهم من قال : أراد به أن يكون اجماعهم أولى .
ومنهم من قال : أراد بذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر احكام الامدى ٢٤٣/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ، فتاوى ابن تيمية ٣٠٣/٢-٣١٠ .

(٣) قال السيف الامدى : والمختار مذهب الاكثرين ، وذلك أن الأدلة الدالة طي كون اجماع حجة متناولة لأهل المدينة والخارج عن أهلها ، وبدونه لا يكونون كل الأمة ولا كل المومنين ، فلا يكون اجماعهم حجة . انظر

احكام الامدى ٢٤٣/١ ، أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤١/٣ .

(٤) في ب : لا تخص .

(٥) أي احتج انصار مذهب الامام مالك بالنص والمعقول .

(٦) في ب : بأن .

خبثها^(١) والخطأ خبث فينفي ، وهي دار الهجرة ومهبط الوحي ومجمع الصحابة فلا يعدوا اجماعهم الحق . قلنا : لا يدل طي (عدم)^(٢) نفي الخبث عن غيرها ولا طي اختصاص الاجماع المعتبر بهم ، وتخصيصها بالذكر لبيان شرفها ، وفضلها لا ينفي فضل غيرها ، ولا يدل طي اعتبار اجماع أهلها . فان مكة طي فضائلها لم تدل طي ذلك ، فلا أثر للباق ، بل للعلم والاجتهاد .

سؤال :

ولا أهل البيت وحدهم خلافا للشعبة لما مر^(٣) ، احتجوا^(٤) (انما يريد الله^(٥) ليذهب عنكم الرجس^(٦) أهل البيت)^(٧) . والخطأ من الرجس فينفي . والاهل طي^(٨)

- (١) رواه البخاري ومسلم ومالك والترمذي والنسائي وابن ماجه . بلفظ " انما المدينة كالكبر تنفي خبثها وينصح طيبها " .
وفي رواية لمسلم " الا ان المدينة كالكبر تخرج الخبث ، لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبر خبث الحديد " .
انظر : فتح الباري ٣/١٣ ، صحيح مسلم ٩/١٥٣ ، ١٥٥ ، موطأ مالك ٢/٢٠١ ، سنن النسائي ٧/١٣٥ ، سنن ابن ماجه ٢/١٣٦١ ، سنن الترمذي ٥/٧٢٠ .
- (٢) زيادة من ب .
- (٣) في المسألة السابقة عند الكلام طي اختصاص اجماع بأهل المدينة ، فكما قيل في نفي اختصاصه هناك ، يقال هنا .
- (٤) احتج المشتون لاعتبار اتفاق اهل البيت وحدهم ، بالكتاب والسنة والمعقول ، وقد أورد المصنف أدلتهم تباط ، كما فعل الامدي في الاحكام ١/٢٤٥-٢٤٧ وانظر هذه المسألة في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ٣/٢٤١ ، اصول السرخسي ١/٣١٤ ، تيسير التحرير ٣/٢٤٢ ، فواتح الرحموت ٢/٢٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ . جمع الجوامع ٢/١٧٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٣٦٦ ، نهاية السؤل ٢/٢٩٠-٢٩١ ، مناهج العقول ٢/٢٨٨-٢٨٩ ، ارشاد الفحول ص ٨٣ ، التبصرة ص ٣٦٨ .
- (٥) في ب : أن يذهب .
- (٦) في الاصل و أ : الرجز .
- (٧) جزء من الآية ٣٣ من سورة الاحزاب ، ونصها : (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى ، وأقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا) .
- (٨) هو أمير المؤمنين : علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد المطلب .
ويكنى أبا الحسن وأبا الحسين ، وأبا تراب ، زوجته النبي صلى الله عليه وسلم ابنته فاطمة ، فولدت له الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم . وطي أول من صدق رسول الله من بني هاشم ، وشهد المشاهد معه وجاهد بين يديه ، ومناقبه أشهر من أن تذكر ، وفضائله أكثر من أن تحصر وهو الخليفة الرابع ، وقتل رضي الله عنه يوم الجمعة لسبع عشرة ليلة من رمضان ، سنة أربعين من الهجرة .

ولها طمة^(١) والحسنان^(٢) ، لقوله عليه السلام: " هو لا أهل بيتي^(٣) وما ورد: " اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي^(٤) "

====
وكانت خلافته خمس سنين الا ثلاثة أشهر .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١/ ١٣٣-١٣٨ ، مقاتل الطالبين ص ٢٤-٤٥ ، الاصابة ٢/ ٥٠٧-٥٠٩ ، البداية والنهاية ٧/ ٣٢١-٣٦١ ، المختصر في اخبار البشر ١/ ١٧٠-١٨١ ، طبقات ابن سعد ٢/ ٣٢٧-٣٤٠ .

(١) في ب : قدم فاطمة وأخر " علي " .

وفاطمة هي الزهراء بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الهاشمية وكانت أصغر بنات النبي صلى الله عليه وسلم وأحبهن اليه ، وهي سيدة نساء أهل الجنة . قالت عائشة : ما رأيت قد أحدا افضل من فاطمة غير أبيها . تزوجها طي ابن أبي طالب علي درع من حديد ، وانجبت له الحسن والحسين وزينب وام كلثوم . ومناقبها اكثر من أن تحصى . توفيت رضي الله عنها في سنة إحدى عشرة من الهجرة ، بعد وفاة أبيها بستة أشهر .

انظر ترجمتها في : الاصابة ٤/ ٣٧٧-٣٨٠ ، الاستيعاب ٣/ ٣٧٣-٣٨٠ المختصر في اخبار البشر ١/ ١٥٣ ، حليمة الاوليا ٢/ ٣٩ ، تاريخ بغداد ١/ ١٣٨ .

(٢) هما الحسن والحسين ابنا طي بن ابي طالب ، سيدا شباب اهل الجنة ، وسيطا رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته .

وقد ولي الحسن الخلافة بعد مقتل أبيه ثم سلم الامر الى معاوية في ربيع الأول سنة إحدى واربعين ، وقيل في ربيع الاخر وقيل في جمادى الأولى ، وعلى هذا فعدة خلافته لم تتجاوز سبعة أشهر وكسر . ورحل الى المدينة وأقام بها الى ان توفي في ربيع الاول سنة تسع واربعين . وكان مولده بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة ، وهو اكبر من الحسين بسنة . وأما الحسين رضي الله عنه فقد قتل في كربلاء سنة إحدى وستين من الهجرة .

انظر ترجمتهما في : تاريخ بغداد (١/ ١٣٨-١٤٣ ، المختصر في اخبار البشر ١/ ١٨٢-١٨٣ ، الاصابة ١/ ٣٢٨-٣٣١ ، ٣٣٤-٣٣٤ ، الاستيعاب ١/ ٣٦٩-٣٧٧ ، ٣٧٨-٣٨٣ ، مقاتل الطالبين ص ٧٨-١٢٢ ، البداية والنهاية ٨/ ٨٨ وما بعدها ، اسد الغابة ٢/ ٢٢ .

(٣) رواه الترمذي عن عمر بن أبي سلمه ربيب النبي صلى الله عليه وسلم قال :

نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) الآية ، في بيت ام سلمة ، فدعى النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وحسنا وحسينا ، فجلبهم بكساء ، وطي خلف ظهره ، فجلبه بكساء ثم قال : " اللهم هو لا أهل بيتي ، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا " قالت أم سلمة : وأنا معهم يا نبي الله . قال : أنت طي مكانك ، وأنت التي خير " قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

سنن الترمذي ٥/ ٦٦٣ ، وانظر ص ٦٣٨ منه . ورواه مسلم ، واحمد والحاكم وصححه . انظر صحيح مسلم ١٥/ ١٧٦ ، مسند احمد ٦/ ٢٩٢ ، المستدرک ٢/ ٤١٦ ، تفسير الطبري ٢٢/ ٦ .

(٤) رواه الترمذي أيضا ، بلفظ " يا أيها الناس اني قد تركت فيكم ما ان اخذتم به

فلا حجة في غيرهما ، ولا نهم المختصون بشرف النسب والمعصومون لما قرر في
الامامة ، فكانوا (١) بل الواحد منهم حجة . قلنا : نزلت في نساء النبي صلى الله
عليه وسلم لرفع التهمة عنهن ، وسياق الايات يدل عليه . والاشارة الى طي رضي الله
عنه ومن معه لا ينبغي وانما ذكر الضمير (٢) تغليباً للتذكير . والخبر من الاحاديث ،
طي أنه ورد " كتاب الله وسنتي " (٣) وقول العترة ، طي روايتهم (٤) جمعا بين
الأدلة ، وهو معارض بـ " أصحابي كالنجوم " واقتدوا بالذين من بعدي . وأما
النسب فلا أثر له في الاجتهاد . والعصمة متنوعة لما قرر في الامامة فلم يكن
قول الواحد حجة . يعضده أن طيا رضي الله عنه لم ينكر طي مخالف ولا في زمن
ولا يته ، ولو كان حجة لكان الترك خطأ قادحا في العصمة .

- ===
لن تزلوا ، كتاب الله ، وهرتي - أهل بيتي - .
وقال : حديث حسن قريب من هذا الوجه .
وأخرجه ابن ماجه في باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ضمن حديث
طويل . ولم يذكر " وهرتي " .
ولفظه : " وقد تركت فيكم ما لم تزلوا ان اعتصمتم به ، كتاب الله " .
انظر سنن الترمذى ٦٦٣/٥ ، سنن ابن ماجه ١٠٢٥/٢ .
(١) في ب : وكانوا .
(٢) يعنى الضمير في قوله تعالى (ليذهب عنكم الرجس) .
قال الامدى : انما قال (عنكم) لان أول الآية وان كان خطابا مع الزوجات
غير انه لما خاطبهم بأهل البيت ، أدخل معهم غيرهن من الذكور ، كعلي
والحسن والحسين ، فجاء بخطاب التذكير ، لان الجمع اذا شتم طي
مذكر ومؤنث ، غلب جمع التذكير .
احكام الامدى ٢٤٧/١ .
(٣) رواه أبو محمد بن حزم بسنده من عدة طرق ، وصححه . قال : وانما
الصحيح في هذا الباب ما ناولنيه بعض اصحابنا ، وحدثنيه أيضا يوسف
ابن عبدالله بن عبد البر النمري كلاهما عن ابي الوليد عبدالله بن يوسف
القاضي - وساق السند الى عكرمة عن ابن عباس - قال : قال النبي صلى
الله عليه وسلم " اعقلوا أيها الناس قولي فقد بلغت ، وقد تركت فيكم أيها
الناس ما ان اعتصمتم به فلن تزلوا ، كتاب الله وسنة نبيه " .
احكام ابن حزم ٨٠٩/٥ - ٨١٠ .
(٤) أى انه يمكن حمل العترة في الحديث المذكور طي روايتهم عن النبي صلى الله
عليه وسلم جمعا بينه وبين الحديث الوارد " كتاب الله وسنتي " وروايتهم
عنه حجة ، وانما خصهم بذلك لانهم اخبر بحالة من اقواله وأفعاله ، وقد رد
السيف الامدى طي هذا التوجيه ولم يرتضيه . انظر الاحكام ٢٤٨/١ .
وقال الشيخ عبدالرزاق صفيي تعليقا طي ذلك التوجيه الذى ساقه الامدى :
===

سؤال :

ولاجماع الاربعة (١) وحدهم خلافا لاحمد في رواية ولابي خازم (٢) منا ، ولا اجماع
الشيخين (٣) خلافا لبعضهم . قالوا : " طيكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من
بعدي " (٤) والعطف للشركة . واستدل الآخرون : " اقتدوا بالذين من بعدي أبي
بكر وعمر رضي الله عنهما " (٥) قلنا عام ولا دلالة (٦) على الحصر في الاربعة ، ولو
دل عورض باصحابي كالنجوم ، وهو جواب الآخرين (٧) .

====
بل من اصحابه في سفره وحضره من هو اخبر بحاله في أقواله وأفعاله . وكذا
نساؤه ، بدليل سياق الآية المستشهد بها ، فان بعدها قوله تعالى
(وانكروا ما يتلى في بيوتكن) الآية انظر حاشية الصفحة المذكورة اعلاه .
(١) اختلفوا في اتفاق الخلفاء الاربعة على امر من الامور هل يعد اجماعا لا تجوز
مخالفته ؟ أم لا ؟

فذهب جمهور العلماء الى انه لا يكون اجماعا ، ولا حجة مع وجود مخالف من
المجتهدين ، لانهم ليسوا كل الأمة . وهو احدى الروايتين عن الامام أحمد .
والرواية الاخرى : ان قولهم لاجماع وحجة . واختاره بعض الحنابلة ،
وابو خازم من الحنفية . انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢٤٩/١ ،
المستصفى ١٨٧/١ ، جمع الجوامع ١٧٩/٢ ، منهاج البيضاوى ٢٩١/٢ ،
نهاية السؤل ٢٩٢/٢ ، منهاج العقول ٢٩١/٢ ، مختصر ابن الحاجب
٢٦/٢ ، المسودة ص ٣٤٠ ، ارشاد الفحول ص ٨٣ ، تيسير التحرير ٢٤٢/٣
اصول السرخسي ٣١٧/١ ، فواتح الرحموت ٢٣١/٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٦ .
(٢) أبو خازم هو : القاضي عبد الحميد بن عبد العزيز الحنفي ، كان من خيار
القضاء وأعيان الفقهاء ، ومن أئمة العلماء ورعا نزها كثير الصيانه والديانسه
والأمانه . اخذ العلم عن الشيخ البصريين ، وولي القضاء بالشام والكوفه
والكرخ . اخذ عنه الطحاوي والديباس ، ولقيه ابو الحسن الكرخي . ومن مصنفاته
: كتاب المحاضر والسجلات ، وكتاب الفرائض ، وكتاب أدب القاضي .

وتوفي سنة اثنين وتسعين ومائتين .
انظر ترجمته في : الفهرست ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، البداية والنهاية ٩٩/١١ ،
شذرات الذهب ٢١٠/٢ ، تاريخ بغداد ٦٢/١١ - ٦٧ ، طبقات الفقهاء
للشيرازي ص ١٤١ ، تاج التراجم ص ٣٣ ، الجواهر المضية ٣٦٦/٢ - ٣٦٨
العبر ٩٣/٢ ، ٩٤ ، دول الاسلام ١٧٧/١ ، مرآة الجنان ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ ،
وكنيته : بالخاء والزاء المعجمتين " ابو خازم " (وروي " بالحاء " المهبطه .
هما أبو بكر وعمر . انظر الخلاف في حجية اجماعهما في المراجع السابقة .
(٣) تقدم تخريجه في " اجماع الصحابة مع مخالفة تابعي " ص (٢٧٥) .
(٤) تقدم تخريجه في بحث " عدم اختصاص الاجماع باجماع الصحابة " ص (٢٧١) .
(٥) في ب : فلا دلالة .
(٦) انظر احكام الامدى ٢٤٩/١ .
(٧)

سألة :

لا يشترط فيه عدد التواتر ^(١) : لنا أن الأمة والمؤمنين صادق على جميع لهم
يبلغوا عدد التواتر فتناولتهم أدلة الاجماع . فان قيل لا يتصور ^(٢) مع بقا
التكليف بالدين وأدلة النقلية ^(٣) ولا ناقل غير المسلمين فلا يتصور نقصهم عن
عدد التواتر . ولكن سلم فإيمانهم غير معلوم ، فكيف يعلم صدقهم في الخبر ، ولو
سلم فلو بقي من الأمة واحد ما حكمه . قلنا ^(٤) : ان كان المجمعون المجتهدين ^(٥)
فنقصانهم لا يستلزم انقطاع الحجة بالتكليف لانضمام العامة ، وان دخلوا ونقص المجموع
فكذلك لا مكان الدوام باخبارهم مع غيرهم ، وان لم يعتقدوا الدين وبخبر القليل
من المسلمين مع القرائن المفيدة للعلم . وقد يعلم إيمانهم بخبرهم للقرائن ، ولو
كان المخبر واحدا ، لجواز خلق الله تعالى ظما ضروريا به . واما حكم الواحد فقايل :
هو ^(٦) حجة لصدق الأمة عليه وحده (ان ابراهيم كان أمة) ^(٧) والأصل
الحقيقة فتناولته نصوص الاجماع . وقائل : ان الاجماع يشعر بالاجتماع فلا بد من
اثنين .

(١) اختلفوا في اشتراط عدد التواتر لانعتاد الاجماع : فمن استدلل على كون
الاجماع حجة بدلالة العقل - وهو أن الجمع الكثير لا يتصور تواطؤهم على
الخطأ ، كما قام الحرمين وغيره - قال لا بد من اشتراط ذلك ، لتصور الخطأ
على من دون عدد التواتر .

ومن احتج على ذلك بالأدلة السمعية فقد اختلفوا : منهم من شرطه ، ومنهم
من لم يشرطه .

انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢٥٠/١ ، البرهان ٦٩٠/١-٦٩١
أصول المرخسي ٣١٢/١ ، تيسير التحرير ٢٣٥/٣ ، فواتح الرحموت ٢٢١/٢
المستصفي ١٨٨/١ ، المنحول ص ٣١٣ ، جمع الجوامع ١٨١/٢ ، غايصة
الوصول ص ١٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، السوداء ص ٣٣٠ ، روضة
الناظر ص ٦٩ ، ارشاد الفحول ص ٨٩ ، مختصر البعلبي ص ٧٧ .

(٢) أى لا يتصور عود عدد المسلمين الى ما دون عدد التواتر ، مهما دام التكليف
من الله بدين الاسلام .

انظر احكام الامدى ٢٥٠/١ .

(٣) في أ و ب و ج : السيقينية .

(٤) انظر احكام الامدى ٢٥٠/١-٢٥١ .

(٥) في ب : مجتهدين .

(٦) اختلفوا في قول المجتهد الواحد اذا لم يكن في عصره الا هو ، هل يكون قوله
اجماع وحجة ؟ أم لا ؟

فذهب جمهور الحنابلة الى انه اجماع . وخالفهم غيرهم .

انظر : احكام الامدى ٢٥١/١ ، المستصفي ١٨٨/١ ، مختصر الطوفى ص ١٠٧ .

شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، فواتح الرحموت ٢٢١/٢ ، تيسير التحرير ٢٢٤/٣ .

(٧) الآية ١٢٠ من سورة النحل ، وتكلمتها (قاتل الله حنيفا ولم يك من المشركين) .

سألة :

إذا أفتى مجتهد وسكت^(١) أهل عصره بعد علمهم ونظرهم فهو اجماع وحجة .
وشرط الجبائي^(٢) انقراض العصر . والشافعي رحمه الله

(١) الاجماع السكوتي هو : أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول ، وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل عصره . فيسكتون ، ولا يظهر منهم اعتراف ولا انكار . وقد اختلفت مذاهب العلماء في اعتباره ، اختلافا كبيرا ، ونحن نلخصها فيما يلي : المذهب الأول : انه اجماع وحجة .

وهو قول جمهور الحنفية والحنابلة وبعض الشافعية - كآبي اسحق

الاسفراييني ، والشيرازي - والجبائي من المعتزلة .

غير أن الحنابلة والجبائي اشترطوا انقراض المصرطى السكوت .

الثاني : انه ليس باجماع ولا حجة .

وهو مذهب الشافعي في الجديد ، واصحاب الظاهر .

قال القاضي والفخر الرازي والامدى : هو مذهب الشافعي .

وقال في البرهان : هو ظاهر مذهب الشافعي ، وقال الفزالي في

المنحول نعطيه الشافعي في الجديد . واختاره امام الحرمين .

الثالث : انه حجة ، وليس باجماع ، قاله ابو هاشم ، وهو أحد الوجهين عند

الشافعي . واختاره الامدى .

الرابع : انه اجماع ان كان فتيا ، لا حكما - وهو قال ابن ابي هريرة .

الخامس : ان وقع في شيء يفوت استدراكه ، من اراقة دم ، واستباحة فرج ،

كان اجماعا . والا فهو حجة .

السادس : ان كان الساكتون اقل ، كان اجماعا ، والا فلا .

حكاه شمس الأئمة عن الشافعي ، ونفاه الزركشي .

السابع : ان كان في عصر الصحابة ، كان اجماعا ، والا فلا .

الثامن : هو اجماع بشرط افادة القرائن العلم بالرضا ، وذلك بأن يوجد من

قرائن الاحوال ما يدل على رضا الساكتين بذلك القول . واختاره الفزالي .

التاسع : ان كان ما يدوم ويتكرر وقوه والخوض فيه - كان السكوت اجماعا . وهو

قال امام الحرمين والفزالي .

والعاشر : انه حجة قبل استقرار المذاهب ، اما بعد استقرارها ، فلا أثر

للسكوت ، لما تقرر عند أهل المذاهب من عدم انكار بعضهم على بعض .

انظر تفصيل هذه المذاهب وأدلتها في : احكام الامدى ٢٥٢/١ - ٢٥٤ ،

التبصرة في اصول الفقه ص ٣٩١-٣٩٤ ، اللمع ص ٥٢ ، البرهان ١/١-٦٩٨-٧٠٤ ،

المستصفى ١/١-١٩١-١٩٢ ، المنحول ص ٣١٨-٣١٩ ، منهاج البيضاوى ٢/٣٠٥-

٣٠٦ ، نهاية السؤل ٢/٣٠٦-٣٠٨ ، منهاج العقول ٢/٣٠٥-٣٠٧ ، التمهيد

للاسئوى ص ١٣٦ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢/١٨٧-١٩٣ ،

اصول الهزوى وكشف الاسرار ٣/٢٢٩-٢٣٣ ، اصول السرخسي ١/٣٠٣-٣٠٦ ،

تيسير التحرير ٣/٢٤٦-٢٥٠ ، فواتح الرحموت ٢/٢٣٢-٢٣٤ ، المعتمد ٢/٥٢٢-

٥٣٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠-٣٣١ ، السودة ص ٣٣٥ ، روضة الناظر

ص ٧٦ ، احكام ابن حزم ٤/٥٠٧-٥٠٨ ، مختصر البعلي ص ٧٧ ، مختصر ابن

الحاجب ٢/٣٧ ، ارشاد الفحول ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) هو أبو طي : محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصرى . وقد تقدمت

نفاهما (١) في قول وأبو هاشم (٢) حجة لإجماع، وابن أبي هريرة (٣) : ان كان فتوى
فاجماع أو حكما فلا . لنا (٤) : انه لولا الوفاق لبعد سكوتهم عادة ، ولأن الفتوى
بعد العرض واجبه (٥) ، فالسكوت عن خلاف حرام . النافون (٦) : السكوت يحتمل

====
شرحته في الواجب المخيرص (١٤٦) .

انظر تفصيل مذهبه في الاجماع السكوتي في المعتمد ٥٣٣/٢ - ٥٣٤ .

(١) أي نفي كونه اجماع ، وكونه حجة .

قال الغزالي : قال الشافعي في الجديد : لا يكون اجماعا ، ان لا ينسب
الى ساكت قول . المنحول ص ٣١٨ . وانظر كتاب اختلاف الحديث للامام

الشافعي في كتاب الامم ١٤٣/٧ ، والبرهان ٧٠١/١ .

(٢) هو ابن أبي طي الجبائي ، واسمه عبد السلام ، وكنيته ابو هاشم . وقد

تقدمت ترجمته في الواجب المخيرص (١٤٦) .

وانظر تفصيل مذهبه في الاجماع السكوتي في المعتمد ٥٣٣/٢ - ٥٣٤ .

(٣) هو أبو طي : الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة ، الفقيه الشافعي كان

احد شيوخ الشافعية وانتهت اليه امامة العراقيين ، وكان معظما عند

السلاطين والرعايا ، درس ببغداد وتخرج عليه خلق كثير . وكان

قد أخذ الفقه عن أبي العباس بن سريج ، وأبي اسحاق المروزي .

وشرح مختصر المزني ، وله مسائل في الفروع .

توفي في رجب ، سنة خمس واربعين وثلاثمائة .

انظر ترجمته في :

تاريخ بغداد ٢٩٨/٧ ، الفهرست ص ٢١٥ ، وفيات الاعيان ٧٥/٢ ،

طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٣ ، البداية والنهاية ٣٠٤/١١ ، طبقات

الشافعية لابن هداية الله ص ٧٢ ، طبقات الشيرازي ص ١١٢ ، تذكرة

الحفاظ ٨٥٧/٣ ، مرآت الجنات ٣٢٧/٢ .

(٤) انظر تفصيل أدلة المثبتين في : كشف الاسرار ٢٣٠/٣ - ٢٣١ ،

أصول السرخسي ٣٠٥/١ ، تيسير التحرير ٢٤٧/٣ ، السوداء

ص ٣٣٥ .

(٥) في ج : واجب .

(٦) انظر أدلة النافين في : احكام الامدى ٢٥٢/١ ، المستقصى

١٩٢/١ .

الوفاق وعدم الاجتهاد فيها بعد ، والاجتهاد مع الوقف ، أو مع المخالفة والكنم للتروي والتفكر ، أو الاعتقاد أن كل مجتهد مصيب ، أو لخوف فتنة أولمهاية كما وافق ابن عباس (١) عمر (٢) رضي الله عنهما في العول وخالفه (٣) بعده وقال : هبته . ومع الاحتمالات فلا اجماع ولا حجة . قلنا : خلاف الظاهر ، أما عدم الاجتهاد فبعيد مع وجوبه عليهم ، وكذا الوقف مع كثرة الامارات وقيام الأهلية ، والتأخير للتفكر وان جازلكن تحيل العادة استمراره في حق الكل مع تطاول الزمان ، وأما اعتقاد الاصابة فما يمنع البحث والنظر في المآخذ الشرعية لمعرفة الحق كما كان يجري بين الصحابة رضي الله عنهم في سائل الجد والعول ونحوهما . وأما التقية فبعيد ، فان مباحث المجتهدين مأمونة العواقب ومحابة ذي الشوكة منهم غش ، والظاهر النصيحة

- (١) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، وقد تقدمت ترجمته في " ما لم ينقل متواترا قطع بأنه ليس بقرآن " ص (٢٢٨) .
- (٢) هو الخليفة الثاني ، امير المؤمنين الفاروق : عمر بن الخطاب بن نفيل ابن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرظ بن رزاح بن عدى بن كعب ابن لؤي القرشي العدوي ، ابو حفص . ولد رضي الله عنه بعد الغيل بثلاث عشرة سنة ، وكان من اشراف قريش وسفرائهم في الجاهلية واسلم بعد اربعين رجلا ، واحدى عشرة امرأة ، وكان اسلامه عزا ونصرا للمسلمين ، وشهد بدرًا وببيعة الرضوان وكل مشهد شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوفي رسول الله وهو عنه راض ، وولي الخلافة بعد أبي بكر الصديق سنة ثلاث عشرة ، فسار بأحسن سيره ، وفتح الله له الفتوح ، بالشام والعراق ومصر ، ودون الدواوين في العطاء ، ورتب الناس فيه على سوابقهم ، وكان لا يخاف في الله لومة لائم ، وهو الذي نور شهر الصوم بصلاة الاشفاق فيه ، وأرخ التاريخ من الهجرة ، وأول من تسمى بأمير المؤمنين . وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه " . ونزل القرآن بموافقة في اسرى بدر ، وفي الحجاب ، وفي تحريم الخمر ، وفي مقام ابراهيم .
- وقد قتل عمر رضي الله عنه يوم الاربعاء ، لا ربح بقين من ذي الحجة ، طعنه ابولؤلؤة فيروز ، غلام المغيرة بن شعبه . وكانت خلافته عشرين وستة أشهر . ومناقبه اكثر من ان تحصر ، وهو اشهر من أن يعرف .
- انظر ترجمته في : الاصابة ٢/٥١٨ - ٥١٩ ، الاستيعاب ٢/٤٥٨ - ٤٧٤ ، البداية والنهاية ١٢/٧ وما بعدها و ١٣٠ وما بعدها ، اسد الغاية ٢/٦٤٢ - ٦٧٨ ، طبقات ابن سعد ٣/٢٦٥ - ٣٧٦ . عنوان النجاسة ص ٢٢ - ٣٢ .
- (٣) انظر : سنن البيهقي ٦/٢٥٣ ، واحكام الامدى ١/٢٥٢ .

كقول (١) معاذ (٢) رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه : ليس لك سبيل على ما في
بطنها لما رأى جلد الحامل حتى قال : لولا معاذ (٣) لهلك عمر ، وكقول
عبيد (٤) السلماني لعلي (٥) رضي الله عنهما حين تجدد له رأى في بيع
أم الولد " رأيت مع الجماعة أحب اليها (٦) من رأيتك وحدك " (٧) وحديث ابن عباس
رضي الله عنهما لا يسكاد يمح فقد كان عمر رضي الله عنه شديد الانقياد للحق ،
أو جعل الشهية عذرا في عدم المبالغة في المناظرة ، مع الثبات على مذهبه . قال
ابن أبي هريرة : العادة قاضية (٨) بأن السكوت في الفتيا وفاق ، دون الحكم ،
للزوم اتباعه . قلنا : لزومه قبل استقرار المذاهب غير مانع من ابداء الخلاف .

- في أ : لقول .
- (١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائد بن كعب بن عمرو الانصاري الخزرجي
(٢) ابو عبد الرحمن ، الامام القدم في طم الحلال والحرام ، اسلم وهو ابن ثمان
عشرة سنة ، وشهد العقبة مع السبعين وهدرا والمشاهد كلها مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأردفه رسول الله وراة ، وبعتته الى اليمن بعد غزوة
تبوك . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اعلم أمتي بالحلال والحرام
معاذ بن جبل " وقال عبدالله بن مسعود : ان معاذاً بن جبل كان أمة
قانتا لله حنيفا . ومات رضي الله عنه في طاعون عواس ناحية الاردن سنة
ثمان عشرة من الهجرة . وكان عمره ثمان وثلاثون سنة وقيل : ثلاث وثلاثون .
انظر ترجمته في : الاصابة ٤٢٦/٣ - ٤٢٧ ، الاستيعاب ٣/٣٥٥ - ٣٦١
صفة الصفوة ٤٨٩/١ - ٥٠٢ ، شذرات الذهب ١/٢٩١ - ٣٠٠ أسد الغابة
٤/٤١٨ - ٤٢١ ، تحفة الاحوذى ١٠/٢٩٣ ، طبقات بن سعد ٧/٣٨٢ .
- (٣) انظر الاصابة ٣/٤٢٧ ، اصول السرخسي ١/٣٠٤ ، وروى البيهقي في سننه
ان عمر بن الخطاب جلد جارية حبلى .
انظر ٨/٢٣٨ - ٢٣٩ .
- (٤) هو عبيد بن عمر السلماني . وقد تقدمت ترجمته في مباحث الاجماع ص ()
(٥) هو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه .
وقد تقدمت ترجمته في اجماع اهل البيت .
- (٦) في ب : التي .
رواه البيهقي في سننه ١٠/٣٤٨ .
- (٧) وانظر اختلاف الصحابة فسي بيع أمهات الاولاد في ص ٣٤٧ - ٣٤٨
من نفس المرجع .
- (٨) في أ : ماضية .

سؤال :

اذا لم تنتشر فتوى مجتهد وجهل المخالف لا يكون اجماعاً لأن الوفاق يستلزم سبق تصورهم . مع احتمال أنه لا قول لهم فيها، أولهم ولكنه مخالف أو موافق ومع الجهل فلا حكم بالوفاق (١) .

سؤال :

لا يشترط انقراض (٢) عصر

- (١) انظر احكام الامدى ٢٥٥/١ .
(٢) الانقراض : هو الانقطاع ، يقال : قرض الشيء : قطعه ، وقرض الفأرة الثوب ، وقرض فلان : أى مات . وانقرض القوم : درجوا ولم يبق منهم احد . انظر : مختار الصحاح ص ٥٢٩ ، المصباح المنير ١٥٥/٢ .
ومراده بانقراض العصر : أى أهله ، وهو عبارة عن موت جميع من هو من أهله الاجتهاد في وقت نزول الحادثة ، بعد اتفاقهم على حكم فيها . ومنهم من اعتبر موت الاكثر ، ومنهم من اعتبر موت طوائفهم .
وقد اختلف الاصوليون في اشتراط انقراض العصر لانعقاد الاجماع على مذاهب : الاول : أنه ليس بشرط . وهو مذهب اصحاب ابي حنيفة ، واكثر اصحاب الشافعي والامام مالك والاشاعرة والمعتزلة .
الثاني : انه شرط ، فيعتبر انقراض العصر لصحة انعقاد الاجماع وهو موت من اعتبر فيه من غير رجوع واحد منهم . وهو قول الامام احمد رحمه الله واكثر اصحابه ، واختاره ابن فورك وسليم الرازي وغيرهما .
الثالث : يعتبر انقراض العصر للاجماع السكوتي ، دون غيره لضعفه . واختاره الامدى وغيره ، ونقل عن الاستاذ ابي منصور البغدادي ، وقال : انه قول الحذاق من اصحاب الشافعي ونقله الجويني عن الاستاذ ابي اسحاق .

- الرابع : يعتبر انقراض العصر للاجماع القياسي دون غيره .
الخامس : يعتبر انقراض العصر ان بقي عدد التواتر ، وان بقي اقل من ذلك لم يكثر بالباقى ، فلا يؤثر رجوعهم في الاجماع .
والسادس : يعتبر انقراض العصر : في اجماع الصحابة دون اجماع غيرهم .
وفي المسألة اقوال اخرى لا حاجة الى الاطالة بذكرها .
انظر تفصيل مذاهبيهم في اعتبار انقراض العصر وعدم اعتباره في : احكام الامدى ٢٥٦/١ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٧٥ ، المستصفى ١٩٢/١ ، المنحول ص ٣١٧ ، مسودة ال تيمية ص ٣٢٠ - ٣٢١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٣/٣ ، اصول السرخسي ٣١٥/١ ، المعتمد ٥٠٤-٥٠٥ ، منهاج البيضاوى ٣١٤/٢ ، نهاية السؤل ٣١٥-٣١٦/٢ ، مناهج العقول ٣١٤-٣١٥ ، البرهان ٦٩٢/١ - ٦٩٧ ، جمع الجوامع ١٨١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٣٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٠ ، احكام ابن حزم ٥١٤/٤ ، ارشاد الفحول ص ٨٤ ، تيسير التحرير ٢٣٠/٢ ،

المجمعين (١) خلافاً لـ أحمد (٢) وابن فورك (٣) . وقيل : ان كان سكوتياً فشرط والا فلا . لنا : أن أدلة (٤) الاجماع لا تشترط . واستدل : أن (٥) الحجة ان كانت الانقراض وحده فعال ، أو مع الاتفاق فيكون موتهم مؤثراً في كون أقوالهم حجة فلا يصح ، كموت (٦) الرسول صلى الله عليه وسلم . فتعين الاتفاق وحده ، وهو ضعيف (٧) لجواز ان تكون هي اتفاقهم مشروطاً بعدم مخالف في عصرهم . واحالة ذلك محل النزاع . والفرق أن قول الرسول عليه السلام مستند الى الوحي فلا يقابله قول غيره ، بخلاف غيره فان قوله عن اجتهاد يقابله مثله . واستدل : (٨) لو اشترط لما تصور اجماع لتلاحق المجتهدين وتجويز مخالفة

- ====
- (١) روضة الناظر ص ٧٣ ، فواتح الرحموت ٢٢٤/٢ ، مختصر البعلو ص ٧٨ .
في ب : المجمعين .
- (٢) قال في المسودة : يعتبر انقراض العصر عند القاضي والمقدسي والحلواني وابن عقيل ، وذكر القاضي : انه ظاهر كلام احمد .
وذكر ابن برهان : انه مذهبه ص ٣٢٠ .
وقال ابن قدامة المقدسي : ظاهر كلام احمد : ان انقراض العصر شرط في صحة الاجماع . الروضة ص ٧٣ .
- (٣) هو الاستاذ ابو بكر ، محمد بن الحسن بن فورك . المتكلم الاصولي ، الاذيب النحوي ، الواعظ الاصبهاني ، اقام بالعراق مدة يدرس العلم ، ثم توجه الى الري ، فسعت به المبتدعة فراسله اهل نيسابور ، والتمسوا منه التوجه اليهم ، ففعل . وقد بلغت مصنفاته في أصول الفقه والدين ومعاني القرآن قريباً من مائة مصنف .
وكانت وفاته في سنة ست واربعمائة من الهجرة .
انظر ترجمته في :
- وفيات الاعيان ٢٧٢/٤ - ٢٧٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٥٢/٣ ، الوافي بالوفيات ٣٤٤/٢ ، صر الذهبي ٩٥/٣ ، شذرات الذهب ١٨١/٣ ،
النجوم الزاهرة ٢٤٠/٤ ، طبقات المفسرين للداودي ١٢٩/٢ .
- (٤) انظر أدلة حجية الاجماع في أول بحث الاجماع .
والحاصل انها لا تشترط انقراض العصر او عدم انقراضه وانما توجب الرجوع الى الاجماع والاخذ به .
- (٥) انظر احكام الامدى ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ ، المعتمد ٥٠٣/٢ - ٥٠٤ .
- (٦) أى : كما لا يكون لموت الرسول صلى الله عليه وسلم تأثير في كون قوله حجة .
- (٧) قال الامدى : ولقائل ان يقول : ما المانع ان تكون الحجة في اتفاقهم مشروطاً بعدم المخالف لهم في عصرهم . ولا يخفى ان دعوى احالة ذلك محل النزاع الاحكام ٢٥٦/١ .
- (٨) أى استدلال ايضاً للقائلين بعدم اشتراط انقراض العصر بهذا الدليل . . .

السابقين في عصرهم ، وهو ضعيف ^(١) ، إِمَّا لَأَنَّ الْوَلَدَ الْوَالِدَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي رِوَايَةِ ^(٢)
عَنْ اشْتَرَطَ ^(٣) ، وَأَوْلَى الشَّرْطِ انْقِرَاضُ عَصْرِ الْمَجْمَعِينَ الْأَوَّلِينَ خَاصَّةً . قَالُوا ^(٤)
(لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) ^(٥) . وَتَمَّ حَظْرُ طَيْبِهِمُ الرَّجُوعَ كَانُوا حُجَّةً عَلَى أَنْفُسِهِمْ .
وَعَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ أَظْهَرَ الْخِلَافَ فِي بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ بَعْدَ وِفَاقِهِ لِقَوْلِ عَمِيدِهِ رِضَى اللَّهِ
عَنْهُ : " رَأَيْتَ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَحَبَّ إِلَيْنَا " ^(٦) وَ " عَمْرٌ خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمَا فِى
تَسْوِيَةِ الْقِسْمَةِ " ^(٧) وَأَقْرَبَهُ الْبَاقُونَ وَلَوْلَمْ يَشْتَرِطْ لَأَمْتَعَ رِجُوعَ الْمُجْتَهِدِ ، وَلَوْلَمْ
تَعْتَبِرَ الْمَخَالَفَةَ فِي عَصْرِهِمْ لَمْ تَعْتَبِرْ مَخَالَفَةَ مَنْ مَاتَ . لِأَنَّ الْبَاقِينَ كُلَّ الْأُمَّةِ ،
وَلِأَنَّ قَوْلَهُمْ لَا يَزِيدُ عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَوْتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَرْطَ اسْتِقْرَارِ الْحُكْمِ
فَكَذَلِكَ فِيهِمْ . وَلَا تَهْ لَوْلَمْ يَشْتَرِطْ فَتَذَكَّرُوا نَصَا مَخَالَفًا إِنْ رَجَعُوا كَانَ الْأَجْمَاعُ
خَطَأً وَالْأَسْتَمْرَاءُ عَلَى حُكْمِ ظَهَرِ دَلِيلِ نَقِيضِهِ . قُلْنَا ^(٨) : لَا مَنَافَاةَ ، وَالْمَفْهُومُ لَيْسَ
بِحُجَّةٍ ^(٩) ، وَلَيْسَ فِى قَوْلِ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ

- (١) أى الاستدلال بهذا الوجه ضعيف .
(٢) أى في رواية عن اشترط انقراض العصر وهو الامام احمد رحمه الله .
انظر السوداء ص ٣٢٣ .
(٣) في ج: عن اشترطه .
(٤) اشارة الى أدلة المشترطين لانقراض العصر . وقد استدلوا بالنص والاشارة
والمعقول . انظر تفصيل أدلتهم في الاحكام ٢٥٨/١ - ٢٥٩ ،
والسوداء ص ٣٢٢ .
(٥) جزء من الآية ١٤٣ من سورة البقرة ، ونصها (وكذلك جعلناكم أمة وسطا
لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة
التي كنت طيها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وان كانت
لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس
لرؤوف رحيم) .
كما يوجد الشاهد المذكور في آية ٧٨ من سورة الحج .
(٦) تقدم تخريجه في الاجماع السكوتي .
(٧) انظر طبقات ابن سعد ٢/٣٩٦ .
(٨) اشارة الى الجواب على استدلال المشترطين لانقراض العصر .
(٩) قال السيف الامدى : " لا يلزم من وصفهم بانهم شهداء على الناس
وحجة على غيرهم امتناع كون أقوالهم حجة على انفسهم الا بطريق
المفهوم ولا حجة فيه ، بل ربما كان قبول قولهم على انفسهم أولى من
قبوله على غيرهم لعدم التهمة ، وتكون فائدة التخصيص : التنبيه بالادنى على
الأعلى ولهذا فانه قد يقبل اقرار المرء على نفسه وان كان لا تقبل شهادته
على غيره " . الاحكام ٢٥٩/١ .

دليل على خلاف (اجماع) (١) الامة فانه قال : ورأي (٢) عمر رضي الله عنه ،
على انه نقل : أن جابرا (٣) رضي الله عنه خالف عمر في زمانه فلا اجماع " وعمر
في التسوية خالف ابا بكر رضي الله عنه في زمانه (٤) واستمر بالنقل ، وامتناع
الرجوع بعد الوفاق لكون الاجماع قطعيا فلا يترك بالظني . ومنع ان الباقيين
كل الامة بالنسبة الى قول الميت فان فتواه لا تبطل بموته ، وهذا منع على قول (٥)
ابي حنيفة ان الاختلاف السابق مانع من الاجماع اللاحق تخريجا من قوله : ان
القضاء ببيع ام الولد نافذ . وأول بعضهم هذا على انه اجماع مجتهد فيه فكان
ظنيا فنفذ القضاء فيه . وأما على قول (٦) محمد : فالقضاء باطل والخلاف السابق
غير مانع وأبطل دليله بالاجماع اللاحق ولم يظلمه لعدم وقوعه وقت الاجماع ، والرأي
قبله حجة . والفرق بين النبي طيه السلام وغيره ان الحكم قبل موته يمكن نسخه
ورفع القطعي بقطعي لا يمنع ، بخلاف رفع حكم الاجماع القاطع بالاجتهاد .
وفرض العثور على نص مخالف للاجماع محال إما لعصمة الامة عن الاجماع حينئذ
أولعصمة الراوي عن النسيان الى تمام انعقاده .

(١) زيادة من ب .
(٢) كذا في جميع النسخ ، والتقدير " اتفق رأيي ورأي عمر " كما ورد في بعض
الناشر .

وفي أ كتب على " عمر " صح .
وفي الاحكام : اما قول على ، فليس فيه ما يدل على اتفاق الامة والا قال :
رأيي ورأي الامة ٢٥٩/١ .

(٣) هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم
ابن كعب بن سلمة الانصاري السلمي ، يكنى ابا عبدالله والبا عبد الرحمن ،
وهو احد المكثرين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه جماعة من الصحابة
وفي الصحيح عنه انه كان مع من شهد العقبة ، وشهد مع رسول الله تسع
عشرة غزوة ، وقال : لم اشهد بدرا ولا احدا ، منعتني ابي ، فلما قتل
لم أتخلف . وقد استغفر له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة
خمس وعشرين مرة ، فيما رواه احمد وغيره من طريق حماد بن سلمة .
وكان لجابر حلقة في مسجد النبوة ، يوم خذ عنه العلم . ومات بالمدينة سنة
٧٨ هـ وقيل ٧٤ رحمه الله .

انظر ترجمته في الاصابة ٢١٣/١ ، الاستيعاب ٢٢١/١ - ٢٢٢ ، شذرات
الذهب ٨٤/١ ، صفة الصفوة ٦٤٨/١ - ٦٤٩ .

(٤) انظر تخريجه في الصفحة السابقة .

(٥) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٧/٣ - ٢٤٨

(٦) انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

مسألة :

لا اجماع الا عن مستند (١) خلافا لشواذ . لنا (٢) : ان الفتوى بغير دليل خطأ ولا اجماع على خطأ ، ولأن اشتراط الاجتهاد في المجمعين مجمع عليه فلو انعقد بدون دليل لم يكن في اشتراطه فائدة ، قالوا : لوتقف (٣) لكان الدليل هو حجة المجمع عليه لا اجماع . قلنا ممنوع ، وفائدة كون اجماع حجة الاخذ به واسقاط البحث عن دليله وحرمة الخلاف الجائز قبله على أن ذلك يوجب عدم انعقاده عن دليل ، ولا قائل به ، ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة في نفسه وان استند الى الوحي (٤) .

مسألة :

وقد ينعقد عن قياس ، ومنعت الظاهرية (٥)

(١) اختلفوا فيما ينعقد به الاجماع .

فذهب الائمة الاربعة واتباعهم ومن وافقهم الى انه لا بد للاجماع من مستند . لأن الاجماع لا يكون الا من المجتهدين ، والمجتهد لا يقول في الدين بغير دليل .

وقالت طائفة وصفها الامدى بانها شاذة : يجوز انعقاد الاجماع عن فير ستند ، وذلك بان يوفقهم الله لاختيار الصواب . قال الشوكاني : وهو ضعيف ، لأن القول في الدين لا يجوز بغير دليل .

انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢٦١/١ - ٢٦٣ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٦٣/٣ ، اصول السرخسي ٣٠١/١ ، تيسير التحرير ٢٥٤/٣ ، فواتح الرحموت ٢٣٨/٢ ، المعتمد ٥٢٠/٢ ، البرهان ٦٨٣/١ ، ٧١٧ - ٧١٨ ، منهاج البهياوى ٣١٠/٢ - ٣١١ ، نهاية السؤل ٣١١/٢ - ٣١٢ ، منهاج العقول ٣١٠/٢ - ٣١٢ ، جمع الجوامع ١٩٥/٢ مختصرين الحاجب ٣٩/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، اللع ص ٤٨ ، ارشاد الفحول ص ٧٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، المسودة ص ٣٣٠ ، مختصر البعلبي ص ٧٨ .

(٢) انظر كشف الاسرار ٢٦٣/٣ ، اصول السرخسي ٣٠١/١ .

(٣) اى الاجماع على الدليل . . .

(٤) انظر احكام الامدى ٢٦١/١ .

(٥) اختلف القائلون : بأن اجماع ، لا ينعقد الا عن مستند ، في جواز انعقاده عن القياس ، فجوزه الاكثرون لكن اختلفوا في الوقوع نفيا واثباتا .

والقائلون بثبوته اختلفوا ، فمنهم من قال : ان الاجماع مع ذلك يكون حجة ، تحرم مخالفته . وهم الاكثرون .

ومنهم من قال : لا تحرم مخالفته ، لأن القول بالاجتهاد في ذلك يفتح باب الاجتهاد ولا يحرمه .

(١) ونفاة القياس جواز: واخرون وقوعه ، وجوز اخرون بجلية دون خفية ، لنا: أن فرض وقوعه لا يستلزم المحال لذاته ، واما وقوعه فلأن الصحابة اجمعوا على استخلاف^(٢) ابي بكر رضي الله عنه . وقال جماعة: رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا افلا نرضاه لدينانا . وعلى قتال^(٣) مانعي الزكاة ،

====
وزهدت الشيعة وداود الظاهري وابن جرير الطبري الى المنع من ذلك .
ومن الناس من قال : يجوز ذلك بالقياس الجلي دون الخفي .

افاده الامدى في الاحكام ١/٢٦٤ .
وانظر : المعتمد ٢/٤٩٥ ، كشف الاسرار ٣/٢٦٣ - ٢٦٤ ، الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٤/٤٩٥ ، التبصرة ص ٣٧٣ ، المستصفى ١/١٩٦ ، المنخول ص ٣٠٩ ، نهاية السؤل ٢/٣١٣ ، مناهج العقول ٢/٣١٢ ، جمع الجوامع ٢/١٨٤ ، مختصرين الحاجب ٢/٣٩ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٩ ، اصول السرخسي ١/٣٠١ ، تيسير التحرير ٣/٢٥٦ ، فواتح الرحموت ٢/٢٣٩ ، السوداء ص ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، روضة الناظر ص ٧٧ - ٧٨ ، مختصر البعلي ص ٧٨ ، ارشاد الفحول ص ٧٩ .

(١) كذا في الاصل ، باثبات واو العطف .
والشهور ان نفاة القياس هم الظاهرية .
انظر احكام ابن حزم ٨/١٠٤٩ وما بعدها .

(٢) انظر: صحيح البخارى بفتح البارى ١٢/١٤٥ ، وفتح البارى ١٢/١٤٦ -

١٥٦ ، فضائل الصحابة للامام احمد ١/٣٨٣ - ٣٨٤ .
(٣) أى واجمع الصحابة رضى الله عنهم على قتال مانعي الزكاة ، بعد حصول الخلاف بينهم ، وذلك ان عمر بن الخطاب قال لابي بكر الصديق رضى الله عنهما : " كيف تقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قال : لا اله الا الله فقد عصم مني ماله ونفسه الا بحقه ، وحسابه على الله " فقال ابو بكر: والله لا اقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال . والله لو منعوني عقالا كانوا يومئذ يرونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه .

فقال عمر بن الخطاب : فوالله ما هو الا ان رأيت الله عزوجل قد شرح صدر ابي بكر للقتال ، فعرفت انه الحق . قال البخارى : قال ابن بكير وعبدالله عن اللسيث " عناقا " وهو أصح .

رواه البخارى ومسلم واللفظ لهما ، والنسائي من عدة طرق ، وابو داود واحمد . وقال الامام البخارى : ثم تابعه بعد عمر ، فلم يلتفت ابو بكر الى مشورة ان كان عنده حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة ، وأرادوا تهديد الدين واحكامه .

انظر : فتح البارى ١٣/٢٥٠ ، ٣٣٩ ، صحيح مسلم ١/٢٠٠ - ٢١٠ ، سنن النسائي ٧/٧١ ، سنن ابي داود ١/٣٥٦ ، مسند احمد ١/١٩ ، ٤٨ ،

وقال ابو بكر رضي الله عنه : لا فرقت بين ما جمع الله (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)^(١)
• و"طى تحريم شحم الخنزير اعتبارا بلحمه"^(٢) و"اراقة الدبس السيال لموت فأرة اعتبارا
بالسمن"^(٣) و"طى حد الشارب ثمانين ، وقال طي رضي الله عنه :
"شرب"^(٤) فسكرفهذي فافتري ، فأرى عليه حد الغرية"^(٥) . وعورض^(٦) : بأن

- (١) الآية ٤٣ من سورة البقرة وصوابها (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا
مع الراكعين) .
• وآية ٨٣ و ١١٠ منها أيضا .
• وآية ٧٧ من سورة النساء .
- (٢) أي واجمعوا طي تحريم شحم الخنزير اعتبارا بلحمه . وما يدل على تحريم
لحمه : ما روئى مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة : " ان الله ورسوله حرم بيع
الخمير والميتة والخنزير والاصنام . فقيل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة ،
فانه يطفى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس
فقال : لا ، هو حرام . ثم قال عند ذلك : قاتل الله اليهود ، ان الله
عز وجل لما حرم عليهم شحومها أجملوه ، ثم باعوه فأكلو ثمنه " .
صحيح مسلم ١١/٥ - ٦ وانظر شرح النووي على مسلم ص ٦ - ٧ .
- (٣) ورد في السمن حديث ابن عباس عن ميمونه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال " القوها وما حولها فاطرحوه وكلوا
سمنكم " رواه البخارى في باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء .
انظر صحيح البخارى في فتح البارى ١/٣٤٢ - ٣٤٣ .
ورواه عبد الرزاق من طريق معمر بن ابن شهاب بلفظ " اذا كان جامدا ،
فالقوها وما حولها ، وان كان مائعا فلا تقربوه " .
قال ابن حجر : حكى الترمذى عن البخارى انه قال في رواية معمر :
هي خطأ . وأشار الترمذى الى انها شاذة .
ثم قال : اخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد
والذائب ، وتقل ابن عبد البر الاتفاق على ان الجامد اذا وقعت فيه
ميتة ، طرحت وما حولها منه ، اذا تحقق ان شيئا من اجزائها لم يصل الى غير
ذلك منه .
وأما المائع : فاختلوا فيه . فذهب الجمهور الى انه ينجس كله بملاقاة
النجاسة .
وخالف فريق منهم الزهري والاوزاعي .
انظر فتح البارى ١/٣٤٤ .
- (٤) أنظر اثر طي رضي الله عنه في حد الشارب في : سنن الدارقطني ٣/١٦٦ ،
موطأ الامام مالك ٢/١٧٨ ، واحكام القرآن لابن العربي ٢/٦٥٤ .
- (٥) في ب : المفتري .
- (٦) انظر تفصيل هذه الاعتراضات الخمسة في احكام الامدى ١/٢٦٥ .

هـرالا يخلو من نفاة القياس ، فيمتنع الاتفاق عنه (١) ، وبأنه أصل معصوم عن
الخطأ والقياس فرع معرض له فلا يصلح مستندا ، وبأن مخالفة المجتهد جائز (٢)
بالاجماع ، فلو انعقد به حرمت المخالفة المجمع عليها فيتناقض (٣) ، ومستند ما نقل
نصوص ظهر بعضها واكتفي بالاجماع فيما لم ينقل فيه نص . قلنا : ممنوع فان الخلاف
في القياس حادث كيف وفي خبر الواحد خلاف ، ولا خلاف في انعقاده عنه
واذا اجمع على حكم القياس سبقه الاجماع على صحته فلم يكن ظنيا ، والقياس
الذي هو مستند الاجماع ليس فرعا للاجماع ، بل للكتاب والسنة ، فلا يكون بناء
الاصل على فرعه والاجماع على جواز مخالفته المجتهد المنفرد ، لا الأمة ، وما ظهر
ان مستنده نص فسلم فما (٤) لا نص فيه وقد صرح بالقياس فلا جواب عنه .

مسألة :

اذا اختلف أهل عصر على قولين لم يسغ ثالث عند الجمهور (٥) وخص (٦) بعض

- (١) في ب : عليه .
(٢) في ب : جائزه .
(٣) في ب : فتناقض .
(٤) وفي ب " فما العذر فيما لا نص فيه " ولعل هذه الزيادة توضيح من
احد الملاك أدخلها الناسخ في الصلب ، لا نها لا وجود لها في نسخة
المصنف ولا في بقية النسخ .
(٥) ومقابل قول الجمهور : يجوز ذلك ، حكاه ابن برهان وابن السمعاني عن
بعض الحنفية والظاهرية .
وفي المسألة قول ثالث : هو القول بالتفصيل وتقريره :
ان كان القول الثالث يرفع ما اتفق عليه القولان ، فهو ممنوع ، لما فيه من مخالفة
الاجماع .
وان لم يرفع ما اتفق عليه القولان فهو جائز ان ليس فيه خدق للاجماع .
انظر تفصيل ذلك في :
احكام الامدى ٢٦٨/١ - ٢٧٢ ، المستصفى ١٩٨/١ - ٢٠٢ ، المنخول
ص ٣٢٠ ، مختصر ابن الحاجب ٣٩/٢ ، منهاج البيضاوى ٢٩٣/٢ - ٢٩٥ ،
نهاية السؤل ٢٩٥/٢ - ٢٩٧ ، منهاج العقول ٢٩٣/٢ - ٢٩٦ . جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ١٩٧/٢ - ١٩٨ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ،
المعتمد ٥٠٥/٢ - ٥٠٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٦ - ٣٢٨ ، احكام
ابن حزم ٥٠٧/٤ ، المسودة ص ٣٢٦ ، روضة الناظر ص ٧٥ ، مختصر
البعلبي ص ٧٩ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٣٤/٣ - ٢٣٦ ، اصول
السرخسي ٣١٠/١ ، فواتح الرحموت ٢٣٥/٢ - ٢٣٧ ، تيسير التحرير
٢٥٠/٣ - ٢٥٣ ، اللمع ص ٥٢ ، ارشاد الفحول ص ٨٦ .
(٦) في ب : خصه ، وفي ج : رخص .

اصحابنا بالصحابة (١) رضي الله عنهم والاصح الاطلاق . مثاله : وطى* بكرا ثم وجد عيها ؛ قيل يمنع الرد ، ووه (٢) مع الارش . فالرد مجانا ثالث (٣) ، وكالجد قيل يرت مع الاخ الكل ، وقيل يقاسه ، فحرمانه ثالث ، وكالأم مع زوج وأبوين أو زوجة وأبوين : قيل بثلاث الاصل وثلاث الباقي ، فالتفريق (٤) ثالث . وكالنيه ، قيل : تعتبر في جميع الطهارات وقيل في البعض ، فتعميم النفي ثالث . ومنهم من فصل واختاره في الاحكام (٥) ان كان الثالث رافعا للاتفاق ، فمستنع كالبيكر ، فانها لا ترد مجانا ، وكالجد فانه يرت اتفاقا ، وان وافق كلا من وجهه فجاز فانه حينئذ غير مخالف للاجماع كفسخ النكاح ببعض العيوب الخمسة (٦) دون بعض ، وكالتفصيل في الأم ، فانه يوافق في كل صورة مذهبيا . قال هو* لا (٧) : الراجع خالف الاجماع فامتنع ، وغيره وافق كلا فساغ ، وهذا كما لو قيل : لا يقتل مسلم بذي* (٨) ولا يصح بيع الغائب ، وقيل بجوازه وصحته ، فالقاتل بجوازه وعدم الصحة أو بالعكس (ليس) (٩) مخالفا للاجماع بالاجماع ، فان قيل : لا قاتل بالتفصيل لان كلا قاتل بنفيه ، قلنا : عدمه لا يمنع القول به والا امتنع الاجتهاد في واقعة

- (١) قال الامام عبد العزيز البخاري : وبعض مشايخنا قالوا : ان اختلاف من بعد الصحابة يخالف اختلاف الصحابة فيما ذكرنا فإن رد القول الحادث مختص باقوال الصحابة ، لما لهم من الفضل والسابقة في الدين ما ليس لغيرهم .
ثم قال : ولكن هذا انما يستقيم على قول من جعل اجماع الصحابة حجة دون اجماع من بعدهم ، وسيظهر فساد ذلك .
كشف الاسرار ٢٣٦/٣ ، وانظر اصول السرخسي ٣١٠/١ ، تيسير التحرير ٢٥٠/٣ .
- (٢) أي وقيل بالرد مع الارش .
- (٣) أي قول ثالث .
- (٤) بأن يقال : لها ثلث الاصل في احدي المسألتين وثلث ما بقي في المسألة الاخرى قول ثالث .
- (٥) وكذلك اختاره ابن الحاجب انظر احكام الامدى ٢٦٩/١ ، مختصر ابن الحاجب ٣٩/٢ .
- (٦) وهي : الجنون والجذام والبرص والدا* في الفرج والجب وقيل غير ذلك . وفيها خلاف كبير بين المذاهب .
انظر نيل الاوطار ١٢٧/٦-١٢٨ .
- (٧) أي القائلون بالتفصيل قالوا : القول الراجع للاتفاق السابق خالف الاجماع . . الخ .
- (٨) في ب : وعدم صحته .
- (٩) سقطت من ب .

لم يسبق فيها قول ، وليس النفي صريحا ولا استفادا من اطلاق النفي والاثبات
والا امتنع في مسألة القتل والبيع . الجمهور (١) : ان كان الثالث عن غير دليل
امتنع ، اوعنه لزم تخطئة الأمة بالجهل به ، ولأن حصر الاختلاف في قولين
اجماعُ معنى طعن المنع من ثالث لا يجاب كل طائفة الاخذ بقولها او قول
مخالفها ، وتحريم الاخذ بغير ذلك ، المخالف (٢) : الاختلاف مسوغ للاجتهاد ،
والثالث صادر عنه ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لو اجمعوا على الاستدلال بدليلين
ساغ للتأهي دليل ثالث فكذا قول . طوان دليل الجواز الوقوع ، فان الصحابة
على قولين في الأم وابن سيرين (٣) قائل بثلاث الاصل في الزوج والابوين وبثلت
السباقي في الزوجة والابوين ، وتأهي اخر بالعكس ، ولا نكير ، وكذلك
في أنت على حرام طي ستة اقوال (٤) أحدث مسروق (٥) سابعاً ان لا يتعلق به حكم ، (٦)

- (١) اي احتج الجمهور بأنه ان كان القول الثالث . . . انظر تفصيل حججهم في :
احكام الامدى ٢٦٨/١ والتبصرة في اصول الفقه ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .
- (٢) اي احتج المخالف لمذهب الجمهور . انظر المرجعين السابقين .
- (٣) هو ابو بكر محمد بن سيرين البصري ، كان ابوه عبد الله بن مالك وكاتبه
على اربعين الف درهم ، فادى المكاتبه وكان من سبي ميسان وقيل من سبي
عين تميم .
- وروى محمد بن سيرين عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير وعمران
ابن حصين وانس ابن مالك رضي الله عنهم . وروى عنه قتادة . دعامة ، وخالد
الحذاء وايوب السجستاني وغيرهم من الاثنية .
وهو احد فقهاء البصرة مذكورا بالورع ومن المشهورين بتعبير الرواة . وكان
صاحب الحسن البصري ثم تنهاجرا في اخر الامر .
وتوفي في تاسع شوال يوم الجمعة سنة عشر ومائة بالبصرة .
- انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ١٨١/٤ - ١٨٢ طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ -
٢٠٦ طبقات الشيرازي ص ٨٨ ، صفة الصقوة ٢٤١/٣ - ٢٤٨ ، تاريخ بغداد
٣٣٨-٣٣١/٥ ، شذرات الذهب ١٣٨/١ - ١٣٩ ، تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ .
حلية الاولياء ٢٦٣/٢ الواقفي بالوفيات ١٤٦/٣ ، البداية والنهاية ٢٦٧/٩ .
- (٤) اختلف الصحابة رضي الله عنهم في قول القائل لامرأته " انت طي حرام " على
اقول كثيرة وتبعهم من بعدهم ، فاختلفوا كماختلفهم ، انظر اختلافهم في :
اطلام الموقعين ٦٥/٣ - ٧٢ .
- (٥) هو مسروق بن الاعدع بن مالك الهمداني ، الفقيه العابد ، صاحب عبد الله
ابن مسعود كان يصلي حتى تتورم قدماءه ، ويكنى ابا عائشة .
توفي رحمه الله في وقعة الحرة سنة ثلاث وستين من الهجرة .
- انظر : البداية والنهاية ٢٢٤/٨ ، شذرات الذهب ٧١/١ ، العبر ٦٨/١
طبقات الفقهاء ص ٧٩ ، طبقات الحفاظ ص ١٤ ، الخلاصة ص ٣٧٤ .
- (٦) انظر : احكام الامدى ٢٧١/١ ، كشف الاسرار ٢٣٦/٣ .

أجيب : انّ تسويخ الاجتهاد من غيرهم ممنوع ، والدليل الثالث هو كد والقول مهمل (١) فافترقا ، والثالث مردود وعدم نقل الافكار لا يدل على عدمه .
وللمفصل ان يجيب بأنه من قبيل الفسخ بالعيوب الخمسة .

سألة :

الاكثرون ان اهل عصر اذا استدلوا بدليل أو أولوا تأويلاً (٢) فلمن بعدهم احداث تأويل آخر ودليل لم ينص الاولون على ابطاله . لنا انه قول عن اجتهاد غير مصادم لاجماع فجاز ، ولأنه لو امتنع لا نكر لما وقع ، ولم يزل المتأخرون يستخرجون الأدلة والتأويلات المغايرة لما تقدم منها ولا نكير .
قالوا (٣) : اتباع لغير سبيل المومنين ، قلنا : معناه لما اتفقوا عليه لا لما لم يتعرضوا له والا امتنع الاجتهاد فيما لم يتعرض الاجماع له بنفي أو اثبات . قالوا : (يأمرن بالمعروف) (٤) طام ، واذالم يأمرن بالثاني لم يكن معروفاً فكان منكراً . قلنا معارض بقوله (وينهون عن المنكر) (٤) فوجب النهي ولم ينهوا فلم يكن منكراً قالوا ذهبوا عنه فلو كان صواباً لكان ذهبهم عنه خطأ . قلنا : استغنوا عنه بدليلهم أو تأويلهم فلم يكن خطأ مع صحتهم .

(١) قال الشيرازي في التبصرة : " ليس اذا جاز احداث دليل اخر جاز احداث قول اخر ، الا ترى انهم لو اجمعوا على دليل واحد جاز احداث دليل ثان ولا يجوز احداث قول ثان . لان احداث دليل ثالث يؤيد ما استدل به الصحابة ، واحداث قول ثالث يخالف ما اجمعوا عليه . فافترقا " ص ٣٨٨ ، وانظر احكام الامدى ١/٢٧١ .

(٢) قال السيف الامدى : لا يخلو اما ان يكون اهل ذلك العصر قد نصوا على ابطال ذلك الدليل وذلك التأويل ، أو على صحتهم ، أو سكتوا عن الامرين فان كان الاول ، لم يجز احداثه لما فيه من تخطئة الامة فيما اجمعوا عليه وان كان الثاني : جاز احداثه ان لا تخطئة فيه .
وان كان الثالث : فقد ذهب الجمهور الى جوازه ومنع منه الاقلون .
والمختار جوازه . الاحكام ١/٢٧٣ .

وانظر الاقوال والحجج في هذه المسألة في : نهاية السؤل ٢/٣١٦ ، فواتح الرحموت ٢/٢٣٧-٢٣٨ ، تيسير التحرير ٣/٢٥٣ - ٢٥٤ ، المعتمد ٢/٥١٤ مختصر ابن الحاجب ٢/٤٠ ، المحلي وجمع الجوامع ٢/١٩٨ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٣ ، ارشاد الفحول ص ٨٧ ، المسودة ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(٣) أي المانعون .

(٤) جزء من الآية ٧١ من سورة التوبة ونصها (والمومنون والمومنات بعضهم اولياء بعض يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم) .
والايتان ١٠٤ و ١١٤ من سورة آل عمران .

سؤال :

اتفاق العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول وقد استقر
خلافهم جائز وحجة (١) ومنعه الصيرفي (٢) والأشعري (٣)

(١) اختلف الاصوليون في ذلك .

فذهب اصحاب ابي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي الى جواز ، وهو
مذهب المعتزلة .

واختار صاحب المحصول وابن الحاجب امكانه ، واذا وقع يكون اجماعا وحجة .
وذهب الامام احمد وابوبكر الصيرفي وابوالحسن الاشعري وامام الحرمين
وحجة الاسلام الغزالي وجماعة من الاصوليين الى ائتناع وهو المذهب
عند الحنابلة واختاره الامدي ، وقال امام الحرمين : واليه ميل الشافعي
ومن عبارات الرشيقية : " المذاهب لا توت بموت اربابها " .

انظر تفصيل ذلك مع حجج كل فريق في :

احكام الامدي ٢٧٥-٢٧٨ ، البرهان ٧١٠/١ - ٧١٥ ، المستقصى

٢٠٣/١ - ٢٠٤ ، المنحول ص ٣٢٠-٣٢١ جمع الجوامع وشرح المحلي

عليه ١٨٦/٢ - ١٨٧ ، مختصر ابن الحاجب ٤١/٢ ، غة بقة الوصول ص ١٠٨

منهاج البيضاوي ٢٩٩/٢ - ٣٠٢ ، نهاية السؤل ٣٠٢-٣٠٤ ، شرح

البدخشي ٣٩٩/٢ - ٣٠٣ ، التبصرة ص ٣٧٨ - ٣٨٣ ، اللع ص ٥١ ،

التمهيد للاسنوي ص ١٣٨ ، المعتمد ٥١٧/٢ - ٥١٩ ، اصول البيزوي

وكشف الاسرار ٢٤٧/٣ ، اصول السرخسي ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، تيسير التحرير

٢٣٢/٣ - ٢٣٥ ، فواتح الرحموت ٢٢٦/٢ - ٢٢٨ ، السوداء ص ٣٢٥ -

٣٢٦ ، روضة الناظر ص ٧٤ - ٧٥ مختصر البعلي ص ٧٩ ارشاد الفحول

ص ٨٦ المنتهى لابن الحاجب ص ٤٤٤ .

(٢) هو ابوبكر محمد بن عبدالله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ، البغدادي

كان من جملة الفقهاء اخذ الفقه عن ابي العباس بن سريج واشتهر بالحنق

في النظر والقياس وطم الاصول وله في اصول الفقه كتاب لم يسبق الي مثله .

قال الخطيب البغدادي : كان فهما عالما ، وسمع الحديث عن احمد بن منصور

الرمادي ومن بعده لكنه لم يرو كثيرا .

وتوفي يوم الخميس ، لثمان بقين من شهر ربيع الاخر سنة ثلاثين وثلاثمائة

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤٤٩/٥ - ٤٥٠ ، وفيات الاعيان ١٩٩/٤

الطبقات الكبرى ١٦٩/٢ ، عبر الذهب ٢٢١/٢ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٢

معجم المؤلفين ١٤٧/٧ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٩٣/٢ ، طبقات

ابن هداية الله ص ٦٣ .

(٣) هو ابو الحسن الاشعري ، وقد تقدست ترجمته عند الكلام على

الوضع في اللغة ص (١٢٣) .

واحمد (١) والغزالي (٢) والجويني (٣) رحمهم الله .
لنا : لو لم يكن حجة لزم تخطئة الأمة الاحياء في اجماعهم . قالوا : اجمع
الاولون على جواز الاخذ بكل من القولين ، والثاني مانع عن (٤) المصير الي
احدهما فامتنع سمعا والالزم تخطئة الاجماع الاول لاستحالة كون الحق في
اغذه وصركه معا ، قلنا : الاجماع ممنوع فان احد القولين خطأ لقوله " اذا
اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وان اصاب فأجران (٥) (٦) ولا اجماع على خطأ .
سلبناه لكن بشرط عدم اجماع لاحق ، وان سلم فالأول اجماع على احدهما
والثاني موافق لمقتضاه فلا يمتنع ، ثم هو واقع في قضية (٧) دفن رسول الله

-
- (١) هو الامام احمد بن حنبل رحمه الله . تقدمت ترجمته في " اجماع الصحابة " .
(٢) هو ابو حامد محمد بن محمد الغزالي . وقد تقدمت ترجمته في ص (٥٢) .
(٣) هو ابو المعالي عبد الطك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن محمد
بن حيويه الجويني ، الفقيه الشافعي ، الملقب بضياء الدين المعروف بامام
الحرمين . اظم المتأخرين من اصحاب الشافعي المجمع على امامته ، المتفق
على غزارة مادته وتفننه في العلوم ، من الاصول والفروع والادب وغير ذلك ،
تفقه في صباه على والده ، ولما توفي والده قعد مكانه للتدريس . وقد
سافر الى بغداد ولقي بها جماعة من العلماء ثم خرج الى الحجاز ، وجاور بمكة
اربع سنين وبالمدينة ، يدرس ويفتي ، ولهذا قيل له امام الحرمين ، ثم عاد
الى نيسابور .
وصنف في كل فن ، ومن مصنفاته : نهاية المطلب في دراية المذهب ، والشامل
في اصول الدين ، والبرهان في اصول الفقه ، وتلخيص التقريب ، والارشاد
والعقيدة النظامية ، ومدارك العقول وغيرها .
وكان مولده سنة تسع عشرة واربعماية ، وتوفي في ربيع الاخر سنة ثمان وسبعين
واربعماية .
انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٩/٣ - ٢٨١ ، وفيات الاعيان
١٦٧/٣ - ١٧٠ ، شذرات الذهب ٣٥٨/٣ ، تبين كذب المفتري ص ٢٧٨ ،
العبر للذهبي ٢٩١/٣ ، طبقات ابن هداية الله ص ٢٥٦ .
(٤) في ب : من .
(٥) في ب : فله أجران .
(٦) رواه البخاري وسلم وابو داود ، عن عمرو بن العاص ، ولفظه : " اذا حكم الحاكم
فاجتهد ثم اصاب فله اجران ، واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله أجر " .
ورواه الترمذي عن ابي هريرة بلفظه .
انظر : فتح الباري ٣١٨/١٣ ، صحيح سلم ١٣/١٢ سنن ابي داود ٢٦٨/٢
سنن الترمذي ٦٠٦/٣ .
(٧) قال ابن حبان رضي الله عنهما : لقد اختلف المسلمون في المكان الذي يحفر
له فيه ، فقال قائلون : يدفن في مسجده . وقال قائلون : يدفن مع
الصحابة . فقال ابوبكر : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : " ما قبض نبي الا دفن حيث قبض " . قال : فرفعوا

صلى الله عليه وسلم وإمامة^(١) أبي بكر رضي الله عنه وقاتل مانعي الزكاة بعد^(٢) اختلافهم^(٣) ، واتفاق التابعين على منع بيع أم الولد بعد اختلاف الصحابة وفي الصحيح " كان عمر^(٤) رضي الله عنه ينهى عن المتعة"^(٥) وقال البغوي^(٦) : ثم حصل الاجماع .

سؤال :

اتفاق عصر بعد اختلافهم اجماع وحجة ، وبعد استقرار الخلاف ؛ من شرط انقراض العصر ، قطع بالجواز ، ومن لم يشرطه بين مجوز ومانع^(٧) ، وهذه أظهر من التي قبلها لأنه لا قول لغيرهم على خلافه .

- ====
- فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي توفي عليه ، فحفروا له ، ثم دفن وسط الليل من ليلة الاربعاء .
- رواه ابن ماجه في باب ذكر وفاته ودفنه صلى الله عليه وسلم انظر سنن ابن ماجه ٥٢١/١ .
- (١) تقدم ذكر اختلاف الصحابة في امامة ابي بكر ثم اتفقهم بعد ذلك عند الكلام على انعقاد الاجماع عن قياس ص (٢٩١) .
- (٢) في ج : وبعد . والمثبت هو الصحيح .
- (٣) يشير الى خلاف عمر بن الخطاب لا يبي بكر رضي الله عنهما في قتال مانعي الزكاة . وقد تقدم تخريجه في " انعقاد الاجماع عن قياس" .
- (٤) وفي أ و ب و ج : عثمان .
- (٥) أخرج ابن ماجه عن ابن عمر قال : لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثا ، ثم حرمها . والله لا اطم احدا يتمتع وهو محصن الا رجسته بالحجارة ، الا أن يأتيني بأربعة يشهدون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد ان حرمها " سنن ابن ماجه ٦٣١/١ ، وانظر صحيح مسلم ١٨٤/٩ ، شرح النووي على مسلم ١٢٩/٩ - ١٨١ .
- وانظر الاحاديث التي وردت في تحريم المتعة في سنن ابي داود ٤٧٨/١ - ٤٧٩ ، فتح الباري ١٦٦/٩ - ١٦٧ ، صحيح مسلم ١٨٦/٩ ، وما بعدها ، تحفة الاحوذى ٢٦٧/٤ ، سنن النسائي ١٠٢/٦ ، ١٢٩ ، موطأ مالك ٥٤٢/٢ ، مستد احمد ٤٠٥/٣ ، سنن الدارمي ٨٦/٢ ، ١٤٠ ، نيل الاوطار ١٥٢/٦ ، سنن البيهقي ٢٠٠/٧ - ٢٠٧ .
- (٦) هو ابو محمد : الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي الملقب ظهير الدين . الفقيه الشافعي المحدث المفسر كان بحرا في العلوم ، أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد وصف في التفسير وروى الحديث ودرس . ومن مصنفاته : كتاب التهذيب في الفقه ، وكتاب شرح السنة ومعالم التنزيل والمصابيح والجمع بين الصحيحين .
- وتوفي في شوال سنة عشر وخمسة مائة وقيل ست عشرة وخمسة مائة .
- انظر ترجمته في وفيات الاعيان ١٣٦-١٣٧ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢١٤/٤ - ٢١٥ ، شذرات الذهب ٤٨/٤ ، ٤٩ ، دائرة المعارف الاسلامية ٢٢٧/٤ .
- (٧) انظر تفصيل المذاهب في " الاتفاق بعد اختلاف في العصر الواحد " .

سؤال :

ثبوت الاجماع بخبر الواحد (١) جائز وواقع كقول عبيد المسلمين ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كاجماعهم (٢) على الارباع قبل الظهر والاسفار بالصبح وتحريم الاخت في عدة الاخت. وهذا ظني يوجب العمل ويقدم على القياس لكونه يقيني الاصل، وأنكره بعض فقهاءنا (٣) والفرزالي (٤). لنا: أن نقل الخبر الظني موجب للعمل قطعا، فنقل القطعي أولى. قالوا: فيه اثبات اصل بظاهر والأصول لا تثبت به، وجوابه المنع (٥).

سؤال :

جاحد حكم الاجماع القطعي كافر. قال فخر (٦) الاسلام رحمه الله: "واما اجماع التابعين فهو كالخبر المشهور والاجماع المسبوق بالخلاف كخبر الواحد الصحيح، والنسخ جارفي جميع ذلك بمثله. والمختار في الاحكام (٧) ان حكمه ان كان كالمبادات الخمس والتوحيد والرسالة ونحوها مما يدخل في مفهوم الاسلام، كفر، والا فلا.

مع ذكر حجة كل في: احكام الامدى ٢٧٨/١ - ٢٧٩، المستصفي ٢٠٥/١ - ٢٠٦، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٨ - ٣٢٩، المنحول ص ٣٢١، جمع الجوامع والمحلى عليه ١٨٤/٢، مختصر ابن الحاجب ٤٣/٢، منهاج البيضاوى ٢٩٩/٢، نهاية السؤل ٣٠٢/٢، منهاج العقول ٢٩٩/٢ - ٣٠٠، التمهيد للأسنوى ص ١٣٩، المسودة ص ٣٢٤، مختصر البعلبي ص ٧٩.

(١) هذا يعتبر تكرار من المصنف لاحاجة اليه، فقد تكلم عن الخلاف في نقل

الاجماع بخبر الواحد في اول مباحث الاجماع وها هو يعيده هنا بدون

اى فرق. انظر ص (٣٥٨).

(٢) في أ و ب و ج: كاجتماعهم.

(٣) انظر: اصول السرخسي ٣٠٢/١، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٦٥/٣،

احكام ابن حزم ٥١٠/٤ - ٥١١، المعتمد ٥٣١/٢ - ٥٣٢، تيسير التحرير

٢٦١/٣.

(٤) انظر المستصفي ٢١٥/١ - ٢١٦.

(٥) انظر احكام الامدى ٢٨١/١.

(٦) انظر اصوله ٢٦١/٣ - ٢٦٢ وكشف الاسرار ٢٦١/٣ - ٢٦٢.

(٧) انظر ٢٨٢/١.

وانظر اقوال الاصوليين في حكم منكر حكم الاجماع في: جمع الجوامع والمحلى

عليه ١٩٧/٢ غاية الوصول ص ١١٠، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٧ - ٣٣٨،

نهاية السؤل ٣١٦/٢ - ٣١٧، المسودة ص ٣٤٤، ارشاد الفحول ص ٧٨،

اصول السرخسي ٣١٨/١، تيسير التحرير ٢٥٨/٣، فواتح الرحموت ٢٤٣/٢ -

٢٤٥، مختصر البعلبي ص ٧٩.

سألة :

لا يصح التمسك بالاجماع فيما تتوقف صحته عليه ^(١) كوجود الباري تعالى وصحة الرسالة ودلالة المعجزة للزوم الدور ^(٢) . وما لا يتوقف وهو ديني فالاجماع فيه صحيح اتفاقا ، عقليا كان كالرواية لا في جهة ^(٣) ، ونفي الشريك أو شرعيها كوجوب العبادات وما هو دينوي كتدهير الجيوش وترتيب أمر الرعية فللقاضي ^(٤) فيه قولان . والمختار أنه حجة لازمة لشمول أدلة الاجماع . وتشارك هذه الاصول الثلاثة ^(٥) في السند والعتن .

فالنوع الأول : السند وهو الاخبار عن طريق العتن وفيه فصول .

- (١) انظر تفصيل هذه السألة في :
احكام الامدى ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، مختصر ابن الحاجب ٤٤/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، منهاج البياضى ٢٩٢/٢ ، نهاية السؤل ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ، منهاج العقول ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٣ - ٣٤٥ ، كشف الاسرار ٢٥١/٣ ، تيسير التحرير ٢٦٢/٣ - ٢٦٣ ، فواتح الرحموت ٢٤٦/٢ .
- (٢) وهو توقف صحة كل منهما على الاخر .
- (٣) هذا هو مذهب الجهمية ومن وافقهم في روية الله تعالى . وهو مخالف لمذهب اهل السنة والجماعة ، فانهم يثبتون العلول لله تعالى ، كما نسي حديث الجارية ، لما سأ لها رسول الله صلى الله عليه وسلم " أين الله ؟ قالت : في السماء . قال اعتقها ، فانها مؤمنة " .
- وانما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله تعالى عليها ، وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وشهد لها بالايان .
- انظراعتقاد أهل السنة ، والرد على الجهمية في : فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٦٠/٤ - ٦٢ ، ١٤٠/١٩ - ١٤١ .
- (٤) هو القاضي عبدالجبار المعتزلي .
- انظر تفصيل قوله " فيما هو دينوي " في : المعتمد ٤٩٤/٢ ، واحكام الامدى ٢٨٤/١ .
- (٥) وهي : الكتاب والسنة والاجماع .

فصل :

في حقيقة الخبر (١) وأقسامه : يطلق بالمجاز على الاشارات الحالية والدلائل المعنوية كأخبرتني عينك وخبرنا الغراب ، وكم لسواد الليل عندي من يد تخبر أن المانوية (٢) تكذب (٣) ، وبالْحَقِيقَةُ على الصيغة والمعنى النفسي لكنه بالصيغة "لغة" (٤) ، اشبه ، للتبادر ضد الاطلاق . ثم قيل : لا (٥) يحد

- (١) الخبر في اللغة : اسم لما ينقل ويتحدث به ، وجمعه : أخبار . يقال : أخبرني فلان بالشيء ، فخبرتني . وخبرت الشيء ، أخبره - من باب قتل - خبرا ؛ طمته ، فأنا خبير به .
انظر: المصباح المنير ١/١٧٤ ، مختار الصحاح ص ١٦٨ .
- (٢) المانوية : فرقة من فرق المجوس ، ويسمون : الثنوية لأنهم يقولون يقدم النور ، والظلمة وانهما أصل الكائنات .
انظر تفصيل مذهبهم في : الملل والنحل للشهرستاني ٢/٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، وما بعدها ، الفهرست ص ٤٥٨ وما بعدها .
- (٣) هذا البيت لابي الطيب الحنفي من قصيدة يمدح بها كافور الاخشيدي مطلعها :
اقابل فيك الشوق والشوق أعذب وأعجب من ذا الهجر والوصل أعجب
انظر: العرف الطيب في شرح ديوان ابي الطيب ٢/٣٣٦ .
- (٤) سقطت من ب .
- (٥) اختلفوا في تحديد الخبر في الاصطلاح : هل يصح ؟ أم لا ؟ فقالت طائفة : لا يحد ، ثم اختلفوا فقال حجة الاسلام : لا يحد ، لعسره ، وانما يعرف بالقسمه والمثال .
وقال الاكثر : لا يحد لأن تصويره ضروري ، فان كل احد يعلم بالضرورة انه موجود ، وهو خبر خاص ، ومطلق الخبر تمام ما هية هذا الخبر ، فيلزم من بدايته بداهة المطلق . واختاره محب الله بن عبد الشكور .
وزهب جمهور الاصوليين الى ان الخبر يحد ، ولا بد من تحديده لأن مفهوم الخبر انما يعرف بالحد والنظر . لكن اختلفوا في حده : فقالت طائفة : الخبر هو الكلام الذي يدخله الصدق والكذب .
بذلك عرفه : الجبائي وابنه وابو عبد الله البصري ، والقاضي عبد الجبار ، واختاره امام الحرمين وابو الخطاب وابن عقيل من الحنابلة وأورد عليه الامدى اربعة اعتراضات ، وابطله وأدخل بعضهم "أو" على ذلك التعريف .
وقال الجرجاني : الخبر لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند الى ما تقدمه لفظا نحو : زيد قائم او تقديرا نحو : أقام زيد .
وقيل : الخبر ما يصح السكوت عليه .
وقال ابو الحسين البصري : الخبر هو كلام مفيد بنفسه إضافة امر الى اخر نفيًا أو اثباتًا .
وقال الامدى : والمختار فيه ان يقال : الخبر عبارة عن اللفظ الدال بالوضع

لكونه ضرورياً لأن كل احد يعلم وجوده ، وان الشيء لا يكون موجوداً معدوماً معاً ،
 ومطلق الخبر جزء منه والعلم بالخاص علم به لتوقف العلم بالكل على العلم بجزئه
 ولا نكلاً مجرد تفرقه بين الخبر وغيره وهو مستلزم لسبق تصوره . ويقال : الاستدلال
 دليل عدم الضرورة اذ الضروري لا يقبله . ويجب بأن كون العلم نظرياً أو ضرورياً
 قابل له كما يستدل على ان العلم يكون الكلي اعظم من الجزء ضرورياً بأن تصور طرفيه
 كاف في الجزم بالنسبة بخلاف (١) الاستدلال على حصوله ضرورة فانه مناف للضرورة
 ورد بأنه لا يلزم من حصول العلم بالخبر الخاص تصوره او تقدم تصوره لعدم استلزام
 العلم الضروري بالثبوت العلم بالتصور لكون التصور غير الثبوت وانما انك تصور
 الخاص عن ثبوته لم يلزم تصور مطلق الخبر منه . ويقال ايضاً : لو كان (٢) المطلق
 جزءاً لزم انحصار الأعم في الأخص . فان قيل مشترك بين جزئيات (٣) فكان
 جزءاً يجب (٤) : ليس معنى الشركة الوجود في الانواع أو الاشخاص (٥) بل
 موافقة حد الطبيعة التي عرض لها انها كلية لحد ما تحتها من الطبائع الخاصة .
 وعلى الثاني (٦) : بانه لا يلزم من التفرقة بين أمرين ضرورة تصورها ضرورة .

- ====
- على نسبة معلوم الى معلوم ، او سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير
 حاجة الى تمام ، مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها .
 وذكروا له تعريفات اخرى ، لا داعي الى الاطالة بذكرها .
 انظر اختلافهم في تعريف الخبر في :
- احكام الامدى ٣/٢ - ٩ التعريفات ص ٩٦ ، فواتح الرحموت ٢/١٠٠ ،
 المعتمد ٢/٥٤٢ - ٥٤٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٤٥ ، المحصول
 ١/٣١٨ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ٢/١٠٦ ، ارشاد الفحول
 ص ٤٢ ، البرهان ١/٥٦٤ - ٥٦٦ ، المستصفى ١/١٤٥ المنحول ص ٢٤٥
 نهاية السؤل ٢/٢١٤ ، التبصرة ص ٢٨٩ ، السوداء ص ٢٣٢ ، تيسير
 التحرير ٣/٢٤ - ٢٢ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٠ .
- (١) في ب : لخلاف .
 (٢) انظر احكام الامدى ٢/٤ - ٥ .
 (٣) في ب : جزئيات .
 (٤) أى ايجاب عن دعوى الاشتراك : بأنه ليس معنى كون الأعم مشتركاً فيه
 انه موجود في الانواع او الاشخاص التي هي اخص منه . بل بمعنى ان حد
 الطبيعة التي عرض لها - ان كانت كلية مطلقة - مطابق لحد طبائع الأمور
 الخاصة تحتها .
 احكام الامدى ٢/٥ ، وانظر غاية الوصول ص ٧٠ .
 (٥) في ب : والاشخاص .
 (٦) أى والجواب على الدليل الثاني من الدليلين الذين استدل بهما من
 قال : الخبر لا يحد هو : انه لا يلزم من التفرقة بين أمرين ضرورة ...
 الى اخر ما ذكر المصنف . وانظر احكام الامدى ٢/٥ .

على انه يلزم ان يكون الامر ضروريا وهو محدود. وأيضا: فان حقائق انواع اللفظ
(١) مبنية على الوضع الذي لا يمتنع تبدله فلم تكن ضرورة. وحده القاضي
والمعتزلة^(٢) في آخرين بالكلام الذي يدخله الصدق والكذب، ونقض بمثل
محمد وسليمة صادقان، ويقول الكاذب دائما كل اخباري كاذب فان صدق كذب
هذا وان كذب صدق في الكل فيتناقض، ويلزم الدوران الصدق هو الخبر
المطابق والكذب ضده، وبأنهما متقابلان فلا يجتمعان واللازم اما امتناع الخبر
أو وجوده مع عدم صدق الحد، وبخبره تعالى. واجيب^(٣) بأنهما خبران في المعنى
وانما يوصف بهما الخبر الواحد من حيث هو خبر. ورد^(٤) بأنه وان كان في معنى
خبرين لافادته حكما لشخصين لكن لا يمتنع وصفه بهما كما لا يمتنع في^(٥) اشخاص
في قولك كل موجود ممكن حادث. واجيب بأنه كذب لأنه اضاف الخبر اليهما
معا وهو لا حددهما وهذا حق ولكن لم يدخله الصدق وقوله كل اخباري، ان مطابق
فصدق والا فكذب، ولا خلوهما، والدور لا جواب عنه واجيب بأن المحدود
جنس الخبر وهما^(٦) مجتمعان فيه كالسواد والبياض في جنس اللون، ورد^(٧) بأن
اللازم صدق الحد على الاعداد الشخصية والا لزم وجود الماهية بدون حدها.

- (١) هو عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمداني ابو الحسين المعتزلي
كان شيخ المعتزلة في عصره، ويلقب بقاضي القضاة وكان من غلاة المعتزلة
قال الذهبي: صنف في مذهبه وذب عنه ودعا اليه وله مقالات محكمة
في كتب الاصول. وصنف دلائل النبوة. والمعنى في التوحيد والعدل،
وشرح الاصول الخمسة.
- وولي قضاء الري وقزوين وغيرهما من الاعمال التي كانت لفخر الدولة
ابن بويه وكان شافعيًا في الفروع. مات بالري سنة خمس عشرة واربعمائة.
انظر ترجمته في: لسان الميزان ٣/٣٨٦-٣٨٧، الاعلام ٣/٢٧٣
فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٨-١٢٠، تاريخ بغداد ١١/١١٣-١١٤.
- طبقات السبكي ٣/٢١٩-٢٢٠.
- (٢) كالجبائي وابنه وأبي عبدالله البصري. انظر المعتمد ٢/٥٤٢-٥٤٤.
- (٣) هذا جواب الشيخ ابي هاشم. انظر تفصيله في ص ٥٤٢ من المرجع
السابق وفي الاحكام ٢/٧.
- (٤) انظر الاحكام ص ٦.
- (٥) في ب: الاشخاص.
- (٦) في ب: وهو.
- (٧) انظر الاحكام ٢/٨.

والحق ان الواووان افادت الجمع لكن المراد التردد بين القسمين تجوزا لكن يجب
خلو الحد عن مثله . وحد بما دخله الصدق او الكذب . ونقضى بالاشكالين
الاولين (١) وبأن أو للترديد وهو مناف للتعريف . وأجيب بأن المراد قبوله
لا أحدهما وهو جازم . وحد بما يدخله التصديق والتكذيب وبأو (٢) . ونقضى
بالدور والترديد . وحده ابو الحسين (٣) : بالكلام المقيد بنفسه نسبة . والكلام
عنده يصدق على الكلمة ، فاحترز بالمفيد نسبة عن المفرد ، وبنفسه عن مثل
قائم فانه وان أفاد نسبة الى الضمير لكن بواسطة الموضوع . ويرد مثل ثم ، فانه
مفيد (٤) بنفسه نسبة القيام الى الأمور او الطلب الى الأمر ، ومثل النسب التقيد
به كحيوان ناطق ، ومثل : ما أحسن زيدا . والمختار (٥) : كلام محكوم فيه
بنسبة خارجية اى ثابتة في نفس الأمر ذهنية كانت أو خارجية . فيدخل مثل
طلبت القيام ، ويخرج الأمر وغير الخبر ، انشاءً وتنبه ، ومنه الأمر والنهي والاستفهام

- (١) أحدهما : قولهم انه منتقض بقول القائل : محمد وسليمة صادقان في دعوى
النهية ، فلا يدخله الصدق .
والثاني : ان تعريف الخبر يدخله الصدق والكذب يقضي الى الدور لان
تعريف الصدق والكذب متوقف على معرفة الخبر من حيث ان الصدق هو الخبر
الموافق للخبر ، والكذب بضده وهو مستنع . الاحكام ص ٦٠ .
- (٢) في ب : بأو .
ومراده : أنه حد بما يدخله التصديق والتكذيب .
وحد بما يدخله التصديق او التكذيب .
انظر : احكام الامدى ٨/٢ - ٩ البرهان ٥٦٤/١ - ٥٦٥ .
- قال الفزالي : القول الذى يدخله الصدق او الكذب اولى من قولهم : يدخله
الصدق والكذب ، ان الخبر الواحد لا يدخله كلاهما . انظر المستصفى ١/١٣٢ .
- (٣) هو ابو الحسين البصرى المعتزلى ، وقد تقدمت ترجمته في ص ()
قال في حد الخبر : الاولى ان نحد الخبر ، بانه كلام يقيد بنفسه اضافة
امر من الامور الى امر من الامور ، نغيا او اثباتا . انظر المعتمد ٥٤٤/٢ .
- (٤) في ج : يفيد .
- (٥) قال الامدى : والمختار فيه ان يقال : الخبر عبارة عن اللفظ الدال بالوضع
على نسبة معلوم الى معلوم ، او سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من
غير حاجة الى اتمام مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة او سلبها .
الاحكام ٩/٢ .
وقد كتب بهامش نسخة الاصل بازاء قوله " بنسبة خارجية " ما نصه :
ليس المفهوم من النسبة الخارجية ههنا ما يقال في مقابلة الذهنية بل المراد
بالخارجية ههنا : النسبة الثابتة في نفس الأمر ، سواء كانت تلك النسبة
ذهنية او خارجية ، حتى يطابقها الخبران كان صدقا أولا يطابقها
ان كان كذبا .
ووجدته مكتوبا بهامش النسخة ج بنصه في نفس الموضوع .

والتمنى والترجي والقسم والنداء . والحق ان مثل بعت واشترت وطلقت التي يقصد بها الوقوع ، انشاءً لأنها لا خارج (لها) (١) ولا تقبل صدقا ولا كذبا ، ولو كان خبرا لكان ماضيا ، ولما قبل التعليق (٢) ولا نأقطع بالفرق بينهما ، وللهذا يسأل المطلق رجوعيا عن قوله طلقك ثانيا .

تقسيم :

وهو صادق وكاذب (٣) لأنه اما مطابق او غير مطابق . قال الجاحظ (٤) :
وعار عنهما وزاد (٥) الاعتقاد وعدمه مع المطابقة وعدمها ، وما ليس كذلك فهو الثالث (٦) ، واحتج (٧) بقوله تعالى (افتري على الله كذبا أم به جنسة) (٨)

- (١) سقطت من ب .
(٢) انظر تيسير التحرير ٢٦/٣ - ٢٨ فواتح الرحموت ١٠٣/٢ - ١٠٦ ، جمع الجوامع والمحلّى طيه ١٦٣/٢ ، المحصول ٤٤١/١ ، الفروق للقرافي ٢٧/١ - ٢٨ مختصر ابن الحاجب ٤٩/٢ .
(٣) قسم الجمهور الخبر الى قسمين : صادق ، وكاذب . وقسمه ابو عثمان الجاحظ الى ثلاثة أقسام : صادق وكاذب وما ليس بصادق ولا كاذب . واحتج على ذلك بالنص والمعقول .
انظر تفصيل الخلاف في ذلك ، وحجة كل في : احكام الامدى ١٠/٢ - ١٢ المعتمد ٥٤٤/٢ - ٥٤٦ ، فواتح الرحموت ١٠٧/٢ - ١٠٩ ، تيسير التحرير ٢٨/٣ - ٣٠ ، التمهيد للاسنوى ص ١٣٥ ، نهاية السؤل ٢١٤/٣ ، مناهج العقول ٢١٢/٢ ، المحلّى على جمع الجوامع ١١٠/٢ مختصر ابن الحاجب ٥٠/٢ ، غاية الوصول ص ٩٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٧ السوداء ص ٢٣٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٤ ، الفروق ٢٥/١ .
(٤) هو ابو عثمان ، عمرو بن بحر بن محبوب ، الكنانى الليثى ، المعروف بالجاحظ البصرى ، العالم المشهور ، صاحب التصانيف في كل فن واليه تنسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة ، تتلمذ على ابي اسحاق النظام المتكلم المشهور . ومن مصنفات الجاحظ : كتاب الحيوان ، والبيان والتبيين وغيرهما كثير . وانما لُقّب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين وكانت وفاته في المحرم سنة خمس وخمسين ومائتين بالبصرة ، وقد نيف على تسعين سنة .
انظر ترجمته في :
تاريخ بغداد ٢١٢/١٢ - ٢١٩ ، وفيات الاعيان ٤٧٠/٣ - ٤٧٤ ، ميزان الاعتدال ٢٤٧/٣ ، لسان الميزان ٣٥٥/٤ ، شذرات الذهب ١٢١/٢ صبر الذهبى ٤٥٦/١ ، طبقات المعتزلة ص ٦٧ ، معجم الادباء ٧٤/١٦ روضات الجنات ٣٢٤/٥ .
(٥) في ب : وأراد ولعله الصواب .
(٦) انظر تفصيل مذهب الجاحظ في : المعتمد ٥٤٤/٢ .
(٧) اى احتج الجاحظ على قسمته الثلاثية بالنص والمعقول . انظر تفصيل ذلك في المعتمد ٥٤٤/٢ - ٥٤٥ احكام الامدى ١٠/٢ - ١١ .
(٨) الاية ٨ سورة سبأ وتتمتها (بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد) .

والمراد الحصر فيهما ، والثاني ليس بكذب لتقدمه ولا صدق لعدم اعتقاد صدقه
فلاخبار حال الجنون طار عنهما ، ولأن من اخبر خبرا (١) مطابقا غير معتقد لم يكن
صادقا لأنه غير مدوح ولا كاذبا للمطابقة ، وليس الكذب عدم المطابقة والا لزم
الكذب في العام المخصوص والمطلق المقيد ، ولأنه لو أخبر معتقدا للمطابقة
ولم يكن ، لم يك كاذبا والا لزم ، ولا صادقا لعدم المطابقة . وأجيب : بأن المراد
: افتري ام لم يفتر أو مخبر (٢) كاذب أم ليس بمخبر ، فان المجنون لا ينسب
اليه خبر لعدم صحة القصد . والمدح والذم تابعان للمقاصد فان الأمة حاكمة
بصدق (٣) المكذب برسول الله صلى الله عليه وسلم (في قوله محمد رسول الله) (٤)
مع عدم اعتقادهم ومكذبة له في نفي الرسالة مع اعتقاده وتخصيص العموم وتقييد
الاطلاق من المجاز ، وليس بكذب ، ومثله اطلاق المشترك واردة بعض محاطه .

تقسيم آخر :

الخبر منه معلوم الصدق ومعلوم الكذب وما لا يعلم واحد (٥) منهما .
فالاول : ما طعت مطابقتها ضرورة إما بنفسه كخبر التواتر ، أو بغيره كخبر من
وافق ضروريا أو نظريا كخبر الله تعالى وخبر رسوله عنه وخبر الاجماع وخبر من ثبت
بخبر الله أو رسوله أو الاجماع صدقه ، وخبر من وافق خبره خبر الصادق . والثاني
ما خالف معلوم «الصدق» (٦) والثالث منه مظنون الصدق كخبر من اشتهر بالعدالة ،

-
- (١) وهذا دليله العقلي .
 - (٢) في ب : والمخبر وفي ج : أو أمخبر .
 - (٣) كتب بهامش أ بمحاذاة " بصدق " يعني المخبر .
 - (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
 - (٥) انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ١٢/٢-١٣ ، منهاج البيضاوى ٢/٢١٢-
٢١٤ ، ٢٢٥-٢٢٧ ، ٢٢٩-٢٣٠ ، نهاية السؤل ٢/٢١٤ ، ٢١٥ ،
٢٢٧-٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، منهاج العقول ٢/٢١٤-٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
٢٢٩-٢٣١ ، المستصفى ١/١٤٠-١٤٥ ، العضد على ابن الحاجب
١/٢٥١ ، المعتمد ٢/٥٤٦-٥٥١ ، ارشاد الفحول ص ٤٥-٤٦ ، تيسير
التحرير ٣/٢٩-٣٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٠٩-١١٠ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٠
شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٤-٣٥٦ ، التمهيد للاسنوى ص ١٣٤ . المسودة
ص ٢٣٣ ، مختصر البعلبي ص ٨٠ ، البرهان ١/٥٨٣-٥٩٨ .
 - (٦) سقطت من ب .

ومظنون الكذب كخبير المشهور بالكذب . وشكوك كخبير المجهول . وقول القائل كل خبر لم يعلم صدقه كذب قطعاً (١) والا لنضبه دليل كخبير التحدي (٢) بالرسالة غير محق (٣) فانه مقابل بمثله في نقيضه على انه يلزم كذب كـل شاهد وكفر كل مسلم لم يحم قاطع بصدقها والعادة هي القاطعة بكذب التحدي اذا لم تقارنه المعجزة ، لا صرف العقل وينقسم الى متواتر وآحاد .

*

فصل في التواتر :

التواتر لغة : تتابع (٤) اشياء بينها مهلة ، وفي الاصول (٥) : خبر جماعة مفيد للعلم بنفسه . والجماعة فصل عن خبر الواحد والمفيد للعلم عن خبر جماعة لا يفيد بنفسه عما افاده بغيره كالمخبر المعلوم صدقه بالقرائن أو موافقة (٦) دليل عقلي او غير ذلك .

- (١) في ب : مطلقاً .
- (٢) في ب : التحدي .
- (٣) في ب : محقق .
- (٤) انظر المصباح المنير ٣٢١/٢ مختار الصحاح ص ٧٠٧-٧٠٨ ، القاموس المحيط ١٥٦/٢ .
- (٥) فرق الامدى بين التواتر والتواتر .
فالتواتر : هو تتابع الخبر عن جماعة ، مفيداً للعلم بخبره .
والتواتر : هو خبر جماعة مفيد بنفسه للعلم بخبره .
واختاره الامدى وذكر محترزاته . انظر الاحكام ١٤/٢ .
وقال القرافي : هو خبر اقوام عن امر محسوس ، يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة .
وقال في التعريفات : التواتر : هو الخبر الثابت على السنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب .
وقال ابن نجيم : هو الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب . وفسر قوله " بما لا يحصى عددهم عادة لكثرتهم " .
ثم قال : وهذا الشرط مختلف فيه . فاختره المصنف تبعاً لفخر الاسلام وعند الجمهور ، ليس بشرط ، فان الحجاج او اهل جامع اذا اخبروا ان واقعة منعتهم من اقامة الحج او الصلاة يحصل العلم بخبرهم ، مع كونهم محصورين .
- (٦) انظر تعريف التواتر والتواتر مع ذكر المحترزات في : شرح تنقيح الفصول ص ٣٤ التعريفات ص ٩٦ ، فتح الفقار بشرح المنار ٧٦/٢ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣٦١/٢ احكام ابن حزم ٩٣/١ - ٩٤ ، غاية الوصول ص ٩٥ ، اللمع ص ٣٩ ، اصول السرخسي ٢٨٢/١ ، تيسير التحرير ٣٠/٣ ، فواتح الرحموت ١١٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٦ ، مختصر البعلبي ص ٨١ ، نهاية السؤل ٢١٥/٢ ، مناهج العقول ٢١٤/٢ .

مسألة :

العقلاء على ان خبر التواتر (١) بشرطه مفيد للعلم (٢) بصدقه لا نأجد
طما ضرورياً بالبلاذ الناقية والأهم الماضية والملوك والانبياء والخلفاء بمجرد الاخبار،
كما نجد العلم بالمحسوسات ومنكر ذلك مباحث . وما يورده البراهمة (٣) والسمنيه (٤)
تشكيك في الضروري فلا يسمع قالوا (٥) : اجماع الخلق الكثير مع تباين امزجتهم
وأرائهم وأغراضهم على خبر مستنع كما يستنع على حب طعام واحد ، ولو سلم
فكل واحد يمكن كذبه لو انفرد ، والجملة مركبه منه فأمكن لها فاستحال العلم
على انه يلزم منه تناقض المعلومات بتعارض تواترين متساويين في الكمية والكيفية
فكان باطلا . ولحصل العلم بنقل أهل الكتابين ما يضاد الاسلام ولما فرقنا ضرورة
بين خبر التواتر وبين المحسوسات والبديهيات ، لأن الضروري لا يختلص (٦)

- (١) في ب : المتواتر .
(٢) ذهب طما المسلمون قاطبة الى ان الخبر التواتر يفيد العلم مطلقا . وقالت
طائفة في ان كسان خبرا عن موجود افاد ، وان كان عن ما مضى فلا .
وقالت السمنيه : لا يفيد مطلقا .
انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ١٥/٢ - ١٨- التبصرة ص ٢٩١-٢٩٢
منهاج البيضاوى ٢/٢١٦ ، نهاية السؤل ٢/٢١٧-٢١٨ ، منهاج
العقول ٢/٢١٦ ، المستصفي ١/١٣٢ ، المنحول ص ٢٣٥ ، المعتمد
٢/٥٥١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٦٢-
٣٦٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ - ٣٥٠ ، اصول السرخسي ١/٢٨٣ ،
فواتح الرحموت ٢/١١٣ ، تيسير التحرير ٣/٣١ ، ارشاد الفحول ص ٤٧ ،
المسودة ص ٢٣٣ ، روضة النساظر ص ٤٨ . مختصر البعلق ص ٨١ .
(٣) البراهمة : جماعة من الهنود اتبعوا فيلسوفا يسمى "برهام" فنسبوا اليه
ويدعون بالحكما ، وينكرون الرسائل السماوية وقد حصروا مدارك العلوم في
الحواس الخمس .
انظر : الملل والنحل للشهرستاني ٢/٢٥٠ بتحقيق محمد سيد كيلاني ،
منهاج العقول ٢/٢١٦ .
(٤) السمنيه : قوم من الهنود ، دهريون ، قائلون بالتناسخ .
قال في الصباح المنير : السمنيه بضم السين ، وفتح الميم مخففة : فرقة تعبد
الاصنام وتقول بالتناسخ ، وتنكر حصول العلم بالاخبار .
قيل : نسبة الى سومات ، بلدة من الهند ، على غير قياس : ١/٣١٠ ، وانظر :
القاموس المحيط ٤/٢٣٦ ، المستصفي ١/١٣٢ ، الفرق بين الفرق ص ٢٧٠ ،
نهاية السؤل ٢/٢١٧ منهاج العقول ٢/٢١٦ ، الفهرست ص ٤٨٤ .
(٥) أى السمنية انظر تفصيل حججهم في الاحكام ٢/١٥٠ .
(٦) في ب : لا يخالف .

(ولما خالفناكم ، فان الضروري لا يخالف) (١) قلنا : مردود ، فانا قد علمنا وقوه ولا يلزم من ثبوت امر للاحاد (٢) ثبوته للجملة ، فان المعلوم الواحد متناه ، ومعلوماته تعالى غير متناهية والواحد جزء العشرة ، وليست العشرة جزءا منها (٣) وكل لبنة جزء من الدار ، وليست الدار جزءا منها ، وفرض اجتماع تواترين (٤) محال وأخبار اهل الكتابين ليس على شرط التواتر ليحصل به العلم وليس بديهييا ليساوي المحسوس والبديهي ، بل هو عادي فيجوز قصوره عنه في سرعة (٥) الحصول مع انه ظم . وأما مخالفتكم فعناد ، والا كان خلاف السوفسطائية (٦) لكم فسي المحسوس قادحا والجواب واحد .

سألة :

الجمهور: ان العلم بخبر التواتر (٧) ضروري ، وأبو الحسين (٨) والكمبي (٩) :

- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٢) في ب : الاحاد .
(٣) كذا في جميع النسخ ، وكتب تحتها في الاصل "أى من العشرة" .
(٤) انظر مثاله في الاحكام ص ١٥ والجواب عليه في ص ١٧ .
(٥) في ب : شرعية .
(٦) السوفسطائية : فرقة من اهل الضلال ، سمو بهذا الاسم نسبة الى مقدمهم ويقال له سوفسطا .
وقيل : السوفسطائية كلمة معربة من اللغة اليونانية ومعناها : الحكمة الموهنة . يعنون الكلام الباطل الذي قد يشبه الحق ويتلخص مذهبهم في : أن العقائد هي الموهنة في الاعتقادات ، ولم يجعلوا للاشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها اخرى ، بل جعلوا الحق في كل شئ : ما اعتقده المعتقد وجعلوا الحقائق تابعة للعقائد .
قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ما أعلم شخصا جاهلا بكل شئ معاندا لكل شئ حتى يكون سوفسطائيا . مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩ / ١٣٥ - ١٣٦ .
وهم ثلاث فرق : عنادية ، ويقوم مذهبهم على نفي الحقائق جملة عنسادا وتكبرا . وعندية : وهم الذين يرون ان ليس للاشياء حقيقة ثابتة في نفسها ، فالحق : ما اعتقده المعتقد حق ، والباطل : ما اعتقده المعتقد باطل .
ولا أدريه : وهم الذين يشكون في حقائق الاشياء ويترددون فيها ، ويقولون لا أدري . انظر : الفصل في الطل والاهوا والنحل ١ / ٨ - ٩ حاشية احكام الامدى ٢ / ١٨ ، المستصفي ١ / ١٣٢ .
(٧) وفي ب : بالخبر المتواتر .
(٨) هو ابو الحسين البصرى صاحب المعتمد . وقد تقدمت ترجمته . انظر تفصيل مذهب في المعتمد ٢ / ٥٥٢ .
(٩) هو ابو القاسم عبدالله بن احمد بن محمود البلخي الكمبي ، وقد تقدمت ترجمته في المباح ص (١٧٩) .

نظري ، والغزالي (١) ضروري بمعنى عدم الحاجة الى الشعور بالواسطة مع حضورها في الذهن ، وليس بضروري (٢) بمعنى استغناء عنها اذ لا يد منها وتوقف الرضي (٣) وصاحب الاحكام (٤) لنا : لو كان نظريا (٥) لافتقر الى

====
وقد بين حجة الاسلام الغزالي مذهب الكعبي في " العلم بخبر التواتر " ثم كرهه بالابطال فقال : اما ابطال مذهب الكعبي حيث ذهب الى ان هذا العلم نظري ، فانا نقول : النظري هو الذي يجوز ان يعرض فيه الشك وتختلف فيه الاحوال ، فيعلمه بعض الناس دون بعض ، ولا يعلمه النساء والصبيان ومن ليس من اهل النظر ، ولا يعلمه من ترك النظر قصدا وكل علم نظري فالعالم به قد يجد نفسه فيه شاكا ثم طالبا ، ونحن لا نجد انفسنا شاكين في وجود مكة ووجود الشافعي رحمه الله طالبيين لذلك ، فإن ضيق بكونه نظريا شيئا من ذلك فنحن ننكره . . . الخ المستصفي :

١٣٢/١-١٣٣

(١) انظر المستصفي ١/١٣٣ .

(٢) في ب : ضروريا .

(٣) هو محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى . ابو الحسن العلوي ،

المعروف بالشريف الرضي . نقيب الطالبين ببغداد ، كان يلقب بالرضي ذا الحسين ، وهو اخو ابي القاسم المعروف بالمرتضى . كان من اهل الفضل والادب والعلم ، وكان شاعرا محسنا . وصف كتابا في معاني القرآن وكان مولده ببغداد في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة وتوفي في محرم سنة ست واربعمائة .

انظر ترجمته ومولفاته في : تاريخ بغداد ٢/٢٤٦ - ٢٤٧ ، بيئية الدهر ٢/٢٩٧ ، الذريعة ٧/١٦ ، الاعلام ٦/٩٩ .
(٤) حيث قال بعد عرض ادلة الفريقين ومناقشتها : " واذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين وتقاوم الكلام بين الطرفين ، فقد ظهر ان الواجب انما هو الوقف عن الجزم باحد الامرين " .

احكام الامدى ٢/٢٣ .
(٥) العلم النظري : هو الذي يتوقف حصوله على نظر واستدلال ، كتصور النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث فانه يحتاج الى حصول مقدمتين ونتيجة .

قال ابو الحسين الهجري : الاستدلال : ترتيب طوم يتوصل بها الى علم آخر ، فكل ما توقف وجوده على ترتيب فهو نظري .
والعلم الضروري ، بعكس النظري : وهو الذي لا يحتاج الى نظر واستدلال لحصوله بالعادة لان العقل مضطر الى التصديق به بدون مقدمات .
وقد اختلفوا في العلم الحاصل بالخبر المتواتر ، هل هو ضروري - لا يحتاج الى نظر واستدلال - ام نظري مبني على المقدمات ؟
وقد فصل المصنف مذاهبهم في ذلك .

فالذين قالوا بوجوب ظما استدلاليا ، تمسكوا بأن الاستدلال ليس الا ترتيب

====

توسط المقدمتين ، والقطع واقع مع انتفاة ذلك ولما وقع لمن ليس من اهل النظر كالصبي ، ولساغ الخلاف فيه عقلا كسائر النظريات . ابو الحسين (١) : لو كان ضروريا (٢) ما افتقر الى ترتيبه على علم اخر وقد افتقر (٣) ، لان العلم به تابع للعلم بأن المخبر عنه محسوس من جماعة لا داعي لهم الى الكذب ، وكل ما كان كذلك فليس يكذب ، فيلزم ان يكون صدقا ، قلنا (٤) : نضع (٥) احتياجه الى سبق علم بذلك ، بل تعلم هي عند حصول الخبر . قالوا : صورة الترتيب ممكنة ، قلنا : مطرد في سائر الضروريات . قالوا : لو كان ضروريا لعلم كونه ضروريا لعدم حصول العلم من غير شعوره . قلنا : معارض بمثله في النظري . والحق أنه لا يلزم من الشعور بالعلم الشعور بوصفه .

- ===
مقدمات صادقة ، وهو موجود فيه ، لأن العلم به لا يحصل الا بعد ان يعلم ان المخبر عنه أمر محسوس ، وان المخبرين جماعة لا حامل لهم على التواطؤ على الكذب ، وان يعلم ان ما كان كذلك ، لا يكون كذبا ، فيلزم منه الصدق لعدم الوساطة .
والذين قالوا : يوجب ظنا ضروريا ، قالوا : لو كان نظريا لاقتقر الى توسط المقدمتين ولما حصل لمن ليس من اهل النظر ، كالصبيان والبله . ولساغ الخلاف فيه ، كسائر النظريات .
ولكل حجة انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢/١٨-٢٣ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٧ ، المعتمد ٢/٥٥٢ ، اصول السرخسي ١/٢٨٣-٢٩٥ ، تيسير التحرير ٣/٣٢ فواتح الرحموت ٢/١١٤ ، المستصفى ١/١٣٢-١٣٣ ، المحلى على جمع الجوامع ٢/١٢٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥٣ ، ارشاد الفحول ص ٤٦ ، غاية الوصول ص ٩٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٢٩٣-٢٩٤ ، اللمع ص ٣٩ ، الابهاج ٢/١٨٦ ، وما بعدها ، منهاج البيضاوي ٢/٢١٧ ، نهاية السؤل ٢/٢١٨ ، منهاج العقول ٢/٢١٧-٢١٨ ، المسودة ص ٢٣٤ ، روضة الناظر ص ٤٩ ، مختصر البعلي ص ٨١ .
(١) أي احتج ابو الحسين البصري بقوله : لو كان ضروريا ... الخ انظر تفصيل حجة في المعتمد ٢/٥٥٢ .
(٢) في ب : لما .
(٣) في ب : وقد استقر .
(٤) اشارة الى الرد على استدلال ابي الحسين من قبل الجمهور .
انظر احكام الامدى ٢/٢١-٢٢ بالاضافة الى المراجع المتقدمة .
(٥) في ب : متنع .

مسألة :

اتفقوا في التواتر على شروط (١) ، أما في المخبرين : فان يبلغوا عدداً يمتنع
معه التواطؤ (٢) على الكذب مستنديين الى الحصص مع تساوي الطرفين (٣)

- (١) اتفق القاطنون بحصول العلم عن الخبر المتواتر على شروط لا بد من توفرها
لحصول العلم بالخبر المتواتر . واختلفوا في شروط اخرى .
والمتفق عليه : منه ما يرجع الى المخبرين ، ومنه ما يرجع الى المستمعين .
فما يرجع الى المخبرين : اربعة شروط ، هي - على سبيل الاجمال -
١- ان يكونوا عالمين بما اخبروا به ، غير مجازفين ، فلو كانوا ظانين لذلك ،
لم يفد القطع .
٢- ان يكونوا قد انتهوا في الكثرة الى حد يمتنع معه تواطؤهم على
الكذب .
٣- ان يكون طمهم مستندا الى الحصص ، لا الى دليل العقل .
٤- ان يستوى طرفا الخبر ووسطه في هذه الشروط ، لان خبر أهل كل
حصص مستقل بنفسه .
ذكر الامدى هذه الشروط ووصفها بأنها متفق عليها . وفي الحقيقة
ان في بعضها خلاف ذكره الاسنوي والشوكاني وغيرهما .
وأما ما يرجع الى المستمعين :
- ١- فان يكون المستمع متأهلاً لقبول العلم بما أخبر به .
 - ٢- ان يكون غير عالم به قبل ذلك .
 - ٣- ان يكون خاليا عن اعتقاد ما يخالف ذلك الخبر ، لشبهة تقليد
أو نحوه .

وأما الشروط المختلف فيها ، فيأتي تفصيلها فيما بعد .
انظر تفصيل الكلام على هذه الشروط في : احكام الامدى ٢/٢٥ ، ارشاد
الفحول ص ٤٧-٤٨ ، منهاج البيضاوي ٢/٢١٩-٢٢٠ ، نهاية السؤل
٢/٢٢٢-٢٢٣ ، منهاج العقول ٢/٢١٩-٢٢٠ ، البرهان ١/٥٦٧-٥٦٨
المستصفي ١/١٣٤ المحلي على جمع الجوامع ٢/١٢٣ مختصر ابن الحاجب
٢/٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٢-٣٥٣ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٠-٣٦١
تيسير التحرير ٣/٣٤ ، فواتح الرحموت ٢/١١٥ ، المعتمد ٢/٥٥٨ وما بعدها
اللمع ص ٣٩ المسودة ص ٢٣٥ ، روضة الناظر ص ٥٠ ، مختصر البعلبي ص ٨١ .

في ب : التواطؤ . (٢)

في أ : الطريق وفي ب : الطرفين . ولعله الصواب . (٣)
ومعنى قولهم " ان يتساوى الطرفان والواسطة " هو ان الخبر المنقول ، يشترك
في نقله ثلاثة ، طرف اول وهو الذى ينقل الخبر عن معاينة ، او امر محسوس .
وواسطة : وهي التي تنقل عن الطرف الاول .
وطرف ثاني : وهو الذى ينقل عن الواسطة .
فلا بد من استواء الطرفين والواسطة في جميع الشروط المتقدمة .

والواسطة^(١) . وشرط في الاحكام^(٢) : ان يكونوا عالمين لا ظانين ، وقيل لا حاجة اليه لجواز ان لا يعصم العلم ، واما في المستمعين : فالتأهل للعلم مع عدمه من قبل لا امتناع تحصيل الحاصل . ومن زعم انه نظري^(٣) شرط سبق العلم بذلك كله ، ومن قال ضروري لم يشترط . وضابط العلم بحصولها عنده : حصول العلم بالخبر^(٤) لا ان ضابط حصول العلم به^(٥) (سبق حصول العلم بها)^(٦) واختلف في أقل العدد^(٧) ، فقيل خمسة لان الاربعة بينة تزكى وقيل اثنا عشر^(٨) بعدد النقباء^(٩) السبعون ليحصل العلم بخبرهم ، وقيل عشرون لقوله تعالى (ان يكن منكم عشرون صابرون)^(١٠) واربعون اخذا من الجمعه عند قوم ،

(١) في ب : الوسط .

(٢) انظر ٢٥/٢ .

(٣) كآبي الحسين البصرى الكعبي . انظر المعتمد ٥٥٨/٢ - ٥٦١ .

(٤) قال الاسنوى : ضابط الخبر التواتر : هو حصول العلم ، فتمت افاد الخبر بمجرد العلم ، تحققنا انه متواتر وان جميع شرائطه موجودة . وان لم يقد ، تبينا عدم تواتره او فقدان شرط من شروطه . نهاية السؤل ٢٢٢/٢ وانظر مناهج العقول ٢١٩/٢ .

(٥) في ب : بها .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .

(٧) هذا من الشروط المختلف فيها التي اشترت اليها في السابق . فقد اختلف الاصوليون في اقل عدد يحصل معه العلم بخبر التواتر : فمنهم من قال : اربعة . ومنهم من قال : خمسة . وقيل اثنا عشر بعدد نقباء بني اسرائيل . وقيل سبعون . وقيل : لا ينحصر في عدد .

انظر تفصيل مذاهبيهم وتعليلها في : احكام الامدى ٢٧/٢ - ٣٠ ، التبصرة

ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، البرهان ٥٦٩/١ - ٥٧٦ . المستصفى ١٣٤/١ - ١٣٧

المنحول ص ٢٤٠ - ٢٤٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١٢٠/٢ مختصر ابن

الحاجب ٥٤/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١ ، كشف الاسرار ٣٦١/٢ ،

فواتح الرحموت ١١٠/٢ - ١١٦ ، تيسير التحرير ٣٤/٣ ، المعتمد ٥٦١/٢ -

٥٦٥ ارشاد الفحول ص ٤٧ ، المسودة ص ٢٣٥ روضة الناظر ص ٥٥٠ .

(٨) في ب : اثني عشر .

(٩) يعني نقباء بني اسرائيل على ما قال الله تعالى (ولقد أخذ الله ميثاق بني اسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ، وقال الله اني معكم لئن اقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وامنتم برسلي وعزرتوهم واقرضتم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم سيئاتكم ولا دخلتكم جنات تجري من تحتها الانهار فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل) الاية ١٢ من سورة المائدة .

قالوا : انما خصهم بذلك العدد لحصول العلم بخبرهم .

(١٠) الاية ٦٥ من سورة الانفال ، ونصها (يا ايها النبي حرص المؤمن على القتال

ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من

الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون) .

وسمعون لا اختيار موسى (١) طيه السلام . والصحيح انه لا ينحصر في عدد ،
فضابطه ما حصل العلم عنده ، لا نا قاطعون (به) (٢) من غير علم بعدد خاص
لا متقدما ولا متأخرا ، والعادة تقطع السبيل الى وجدانه ، فانه حاصل بتزايد (٣)
الظنون على تدرج خفي ، كما يحصل كمال العقل بالتدرج ، والقوة البشرية
لا تنفي بمعرفته (٤) ، وأدلة الحاصرين مع عدم مناسبتها مضطربة فان حصول العلم غير
لازم عند عدد منها لضرورة ، فقد يحصل لقوم دون قوم ، ولو كان موجبا لـ
اختلاف (٥) ، وهو واقع بسبب اختلاف القرائن المعرفة (٦) وقوة السماع والفهم
بها واختلاف الوقائع (٧) واختلاف في شروط (٨) : منها تنائي الأماكن ،

(١) اشارة الى قوله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلما
اخذتهم الرجفة قال رب لو شئت أهلكتهم من قبل واياي أتهلكنا بما فعل
السفهاء منا ، ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء
انت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وانت خير الغافرين) آية ١٥٥ من سورة
الاعراف .

قالوا : وانما خصهم بذلك لحصول العلم بما يخبرون به .

- (٢) سقطت من أ .
- (٣) في ب : بين أيدي الظنون .
- (٤) انظر كشف الاسرار على اصول البزدوى ٣٦١/٢ والاحكام ٢٧/٢ .
- (٥) انظر احكام الامدى ٢٦/١ .
- (٦) في ب : لمعرفة .
- (٧) في ب : الواقع .
- (٨) وهذه جملة الشروط التي اختلفوا فيها ، التي اشرت اليها في اول هذه
السؤال وقد حصرها الامدى في ستة :

الاول : شرط عدد التواتر : أن لا يحويهم بلد ، ولا يحصرهم
عدد .

الثاني : يشترط اختلاف أنساب المخبرين وأوطانهم وأديانهم .
الثالث : أن يكون المخبرون مسلمين عسديا ، لأن الكفر عرضة للكذب
والتخريف ، والاسلام والعدالة ضابط الصدق والتحقيق
في القول .

الرابع : أن لا يكونوا محمولين على اخبارهم بالسيف .
الخامس : " شرطته الشيعة وابن الراوندى " وجود المعصوم في
خبر التواتر .

والسادس : " شرطته اليهود " أن يكون مشتغلا على اخبار أهل الذلعة
والمسكنة لانه اذا لم يكن فيهم مثل هو " لا " فلا يؤمن تواطؤهم
على الكذب لغرض من الاغراض .

انظر تفصيل ذلك كله والرد عليه في الاحكام ٢٧/٢-٢٩ .

وعدم الانحصار في عدد مع العدالة ، وقد شرطها فخر الاسلام ^(١) لأن الكفر
عرضة للكذب والاسلام والعدالة ضابطان للصدق والتحقيق ، ولذلك جعل
اجماعهم حجة قاطعة ، ولو وقع بخبر الكفار لزم صدق النصارى في قتل المسيح
والتثليث . وقال من لم يشترط ^(٢) ذلك ^(٣) : نحن قاطعون بحصول العلم
بدون ذلك فان أهل بلد أو جامع اذا اخبروا بواقعة حدثت لهم افاد العلم ،
وهم محصورون ، وكذلك أهل قسطنطينية اذا اخبروا بقتل ملكهم مثلا ، والضابط
في التواتر الكثرة المانعة من الكذب . وخصوصية الاجماع بالاسلام للأدلة السمعية ،
واخبار النصارى باطل لعدم استواء الطرفين والواسطة . ومنها اشتراط الشيعة
المعصوم فيهم دفعا للكذب ، ومنها اشتراط اليهود أهل الذلة والسكنة فيهم ^(٤)
لامكان تواطؤ غيرهم على الكذب لعدم خوفهم من الموت اخذة ، وهو باطل لحصول
العلم بأخبار الشرفاء العظاما الكثيرين ^(٥) ، عن محسوس ، بل قد يكون حصوله
أسرع ^(٦) لترفعهم عن الكذب ولا يمتنع أن تقرّب هذه سرعة حصول العلم .
أما ان يكون مشروطا ^(٧) فلا .

-
- (١) انظر اصوله وشرحه كشف الاسرار ٣٦١/٢ .
(٢) في ب : يشترط .
(٣) أي من لم يشترط عدم الانحصار في عدد . وهم الجمهور .
انظر : كشف الاسرار ٣٦١/٢ ، فتح الغفار ٧٦/٢ .
(٤) سقطت " فيهم " من ب
(٥) في ب : المكثرين .
(٦) في ب : الشرع .
(٧) في أ و ج : شرطا .

سؤال :

إذا اشتعلت اخبار التواتر على معنى كلي (١) مشترك بجهة التضمن أو الالتزام مع الاختلاف في الوقائع حصل العلم به ، كوقائع عنقرة (٢) في الحروب وحاتم (٣) في الجود وعلى (رضي الله عنه) (٤) في الشجاعة ، لأن الكل مخبرون (٥) به لكن لا يبعد أن يكون العلم بغيره أسرع لاتحاد الفاظه ومعانيه ، وان اتحد المدلولان من جهة التضمن والالتزام . (٦)

- (١) خبر التواتر ينقسم الى قسمين : تواتر لفظي ، وتواتر معنوي .
فالتواتر اللفظي : هو ما اشترك عدده في لفظ بعينه .
وقيل : هو ما اتحد لفظه ومعناه . وشلوا له بحديث " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " فانه قد نقله جمع كبير من الصحابة بهذا اللفظ .
والتواتر المعنوي : هو تغاير الالفاظ ، مع الاشتراك في معنى كلي ، وذلك بأن اختلفت اخبارهم ، والوقائع التي اخبروا عنها ، مع اشتراك جميع اخبارهم في معنى كلي مشترك بين مخبراتهم .
وذلك : كالاخبار التي وردت خارجة عن الحصر ، عن وقائع عنقرة في حروبها ووقائع حاتم في حياته وضيافته . فهذه الاخبار - وان اختلفت وقائعها - كلها دالة على القدر المشترك من شجاعة عنقرة ، وكرم حاتم .
انظر تقسيم التواتر الى لفظي ومعنوي في :
احكام الامدى ٣٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ٩٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٣ ،
مناهج العقول ٢٢٢ / ٢ - ٢٢٣ ، نهاية السؤل ٢٢٥ / ٢ ، تيسير التحرير ٣٦ / ٣ ، المحلي على جمع الجوامع ١١٩ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٥ / ٢
السودة ص ٢٣٥ .
- (٢) هو عنقرة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي . اشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الاولى من اهل نجد .
أمه حبشية اسمها " زبيبة " سرى إليه السواد منها . وكان من احسن العرب شيعة ، ومن اعزهم نفسا . وفي شعره رقة وعدوية . وكان مفرما بابنة عمه " ملة " فقل أن تخلوا له قصيدة من ذكرها . اجتمع في شبابه بالشاعر القيس ، وشهد حرب داحس والغبراء . وقتله الأسد الرهيب ، أو جبار بن عمر الطائي .
- انظر ترجمته في : الاغانى ٢٣٧ / ٨ - طبعة دار الكتب - خزانة الادب للبيدادي ٦٢ / ١ الشعر والشعراء ص ٧٥ ، الاعلام ٩١ / ٥ - ٩٢ ، جمهرة انساب العرب ص ٢٩٠ ، صحيح الاخبار ١٠ / ٤ ، ٢١٤ .
- (٣) هو حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشج الطائي ، القحطاني ، أبو عدى فارس شاعر جواد جاهلي ، يضرب المثل بجوده . كان من اهل نجد ، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الفسانية .
ومات في بلاد طي ، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم .
- انظر ترجمته في : الاعلام ١٥١ / ٢ ، تهذيب ابن عساكر ٤٢٠ / ٣ - ٤٢٩ ، تاريخ الخميس ٢٥٥ / ١ ، الشعر والشعراء ص ٧٠ .
- (٤) زيادة من ب .
- (٥) في ب : يخبرون .
- (٦) انظر احكام الامدى ٣٠ / ٢

فصل : في خبر الواحد ، وفيه أربعة أقسام (١) :

الأول : في حقيقته ؛ خبر الواحد (٢) : خبر لم ينته الى التواتر والمشهور (٣) ،

(١) وهي على سبيل الاجمال :

- ١- النظر في حقيقة خبر الواحد ، وما يتعلق به من مسائل .
- ٢- النظر في شرائط وجوب العمل بخبر الواحد ، وما يتعلق به من مسائل .
- ٣- النظر في مستند الراوي ، وكيفية روايته ، وما يتعلق به من مسائل .
- ٤- النظر فيما اختلف في رد خبر الواحد به ، وسائله .

ذكر هذا التقسيم الامدى في الاحكام ٣١/٢ .

وسياتي تفصيلها تباعا حسب ترتيب المصنف .

وانما قدمتها مجتمعة ليم تصور الموضوع من اول نظرة .

(٢) الواحد لفة : مفتتح العدد ، يقال : واحد ، اثنان ، ثلاثة .

ويكون بمعنى جزء من الشيء فالرجل ، واحد من القوم ، أى فرد من افرادهم ،

والجمع : وحدان - بالضم - قال الشاعر : طاروا اليه زرافات ووحدانا .

يقال : جاء زيد وحده ، أى بمفرده . والوحده : الانفراد .

انظر المصباح المنير ٣٢٥/٢ ، مختار الصحاح ص ٧١١-٧١٢ ،

القاموس المحيط ٢٨٣/١ .

وفي الاصطلاح اختلفوا في تعريفه :

فقال الامدى : قال بعض اصحابنا : خبر الواحد ، ما أفاد الظن . وهو

غير مطرد ولا منعكس .

وقال الجرجاني : هو الحديث الذى يرويه الواحد او الاثنان فصاعدا

ما لم يبلغ الشهرة والتواتر .

وقال القرافي : هو خبر العدل الواحد أو العدول المفيد للظن .

وقيل : هو ما عدا التواتر .

قال الامدى : والاقرب في ذلك ان يقال : خبر الاحاد ، ما كان من الاخبار

ضمرنته الى حد التواتر .

انظر تعريف الاحاد في :

احكام الامدى ٣١/٢ ، التعريفات ص ٩٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦

ارشاد الفحول ص ٤٨ ، مناهج العقول ٢٢٩/٢ ، نهاية السؤل ٢٣١/٢

المحلي على جمع الجوامع ١٢٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٥/٢ ،

المستصفى ١٤٥/١ ، كشف الاسرار ٣٧٠/٢ ، فواتح الرحموت ١١٠/٢ ،

تيسير التحرير ٣٧/٣ .

خبر التواتر تقدم تعريفه .

(٣) واما المشهور فهو : اسم لخبر كان من الاحاد في الاصل ، ثم انتشر في القرن

الثاني حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب . عرفه بذلك

===

وقيل ما أفاد الظن ، وهو غير مطرد (١) ، فان القياس يفيد (٢) وغير منعكس في خبر لا يفيد ، وينقسم الى (ما لا يفيد عند تعارض الاحتمالات) (٣) والى ما يفيد عند ترجح (٤) أحدها ، وفي الاحكام (٥) اذا زادت نقلته على ثلاثة سمي مشهورا ، وشرط فخر (٦) الاسلام ان يكون أحادي الاصل متواتر الفرع ، فيضلل جاحده ويزاد به على الكتاب كالرجم ومسح الخف والتتابع في الكفارة ويوجب علم طمانينة .

سألة :

خبر العدل يفيد الظن (٧) ، لترجح الصدق بالعدالة وانتفاء اليقين بالاحتمال ،

- ====
- فخر الاسلام . انتهى المصنف الشارح عبد العزيز البخاري .
انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٨/٢ .
وقال الجرجاني : هو كلام يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد ،
ويسمعه من الواحد جماعة ، ومن تلك الجماعة أيضا جماعة ، الى أن ينتهي
الى التمسك . التعريفات ص ٩٦ .
وانظر اصول السرخسي ٢٩١/١ - ٢٩٢ .
أما عند الجمهور : فالمشهور ، ما زاد نقلته على الثلاثة ، ويسميه بعضهم
ستفيضا .
انظر : احكام الامدى ٣١/٢ ، نهاية السؤل ٢٣٦/٢ ، ارشاد الفحول
ص ٤٩ .
- (١) التعريف المطرد : هو الذى كلما وجد الحد وجد المحدود والتعريف
المنعكس بعكسه . اى كلما وجد المعرف وجد التعريف .
انظر الاحكام ٣١/٢ .
- (٢) سقطت " الواو " من ب .
- (٣) يوجد تكرار لهذه العبارة المحصورة ، في ب ، نتيجة سهو من النساخ
- (٤) في ج : ترجيح .
- (٥) اى احكام الامدى . انظر ٣١/٢ .
- (٦) انظر اصوله ٣٦٨/٢ .
- (٧) اختلفوا في الواحد العدل اذا أخبر بخبر ، هل يفيد خبره العلم ؟
فذهب جمهور العلماء - من الحنفية والشافعية والمالكية والمعتزلة وغيرهم -
الى ان خبر الواحد لا يفيد العلم اليقيني مطلقا - لا بقرينة ولا بغير
قرينة - وانما يفيد الظن ، ويوجب العمل .
وقال امام الحرمين : لا يفيد العلم ، ولكن يجب العمل عنده ، لا به ،
بل بالادلة القطعية على وجوب العمل بمقتضاه .
وقالت طائفة : يفيد العلم بقرينة .
وهو قول : الفزالي والنظام والرازي والسبكي ، والبيضاوى واختاره الامدى
وابن الحاجب . واحتجاله .
وهو قول موفق الدين ابن قدامة ، وابن حمدان والطوفي ، من الحنابلة .
- ====

وأحمد في رواية^(١) يفيد العلم ويطرد في كل واحد ، ومنع بعض المحدثين الاطراء .
وقيل يفيد بقرينة^(٢) ، والاكترون : لا يفيد مطلقا ، واختار في الاحكام^(٣) حصوله
مع القرائن وامتناعه عادة دونها ، واستدل^(٤) : لو افاده بمجرد تناقض معلومان
عند اخبار عدلين بمتناقضين ، وأيضا لما تزايد بثان وثالث لعدم ، قبوله للزيادة
فان قيل : قابل فانا نجد بعض العدوم أجلى ، كالضروري مع المكتسب قلنا : ممنوع

====
وزهب زاهبون الى أنه يفيد العلم مطلقا .

لكن من هو لا^٥ من قال : ذلك مطرد في خير كل واحد ، حكاه ابن حزم
عن ابي سليمان والحسين بن علي الكرابيسي والحاو بن أسد المحاسبي .
ثم قال : وبهذا نقول ، وقد ذكر هذا القول : احمد بن اسحاق المعروف
بابن خويذ منداد عن مالك ابن انس .

وهو منقول عن الامام احمد رحمه الله .
قال في السوداء : ونقل عن الامام احمد ما يدل على أنه قد يفيد القطع
اذا صح . واختاره جماعة من اصحابنا .

ونصره القاضي في الكفاية . وهو الذي ذكره ابن ابي موسى في الارشاد .
وتأول القاضي كلامه : على ان القطع قد يحصل استدلالا بأمور
انضمت اليه . انظر ص ٢٤٠ .

ومهم من قال : انما يوجد ذلك في بعض أخبار الاحاد ، كحديث مالك
عن نافع عن ابن عمر ، وما أشبهه .
واليه ذهب بعض أصحاب الحديث .

انظر تفصيل المذاهب في ذلك مع أدلة كل طائفة في :

احكام الامدى ٢/٣٢-٣٩ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٢/٣٧٠-٣٧٧ ،
احكام ابن حزم ١/١٠٧-١٢٢ ، البرهان ١/٦٠٦-٦١٠ ، الممتد
٢/٥٦٦-٥٦٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٣١ ، مناهج العقول ٢/٢٢٩-٢٣٠ ،
اصول السرخسي ١/٣٣٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٢١ ، تيسير التحرير ٣/٧٦-
٧٩ ، المستصفي ١/١٤٥-١٤٦ ، المنحول ص ٢٤٠ ، المحلي على جمع
الجوامع ٢/١٣٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥٥ ، اللع ص ٤٠ ، غايبة
الوصول ص ٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦ ، السوداء ص ٢٤٠ ، روضة
الناظر ص ٥٢ ، مختصر الطوفي ص ٥٣ ، مختصر البعلبي ص ٨٣ ، ارشاد
الفحول ص ٤٨ ، المحصول ١/٢٨٥ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٢٩٨-٣٠٠ .

(١) انظر مراجع الحنابلة سابقة الذكر .

(٢) تقدم ذكر من قال بذلك عند ذكر المذاهب ، فراجع .

(٣) انظر ٢/٣٢٠ .

(٤) اشارة الى استدلال الجمهور على عدم افادته العلم .

فانها تشترك في انتفاء احتمال النقيض ، وذلك التفاوت ليس في نفس العلم بل في افتقار النظري الى النظر دون الاخر ، وأيضا يلزم ثبوت نبوة المخبر بها عن نفسه بخبر معجزة والحكم بشهادة واحد ، ومن غير تزكية ولوجب تخطئة من خالفه بالاجتهاد ، ولعروض به التواتر^(١) ولا متنع التشكيك بما يعارضه وذلك خلاف الاجماع . وأما افادة العلم^(٢) مع القرائن فانا نجزم بخبر موت ولدك اذا احتفت به قريبه أن لا مريض عنده غيره مع خروج النساء على هيئة منكورة معتاده في موت مثله مع العويل وخروج الملك وراه الجنائز لذلك^(٣) ، ولا يقال علم ذلك بمجرد القرائن . لا نأقول : لولا (المجاز)^(٤) لجاز أن يكون في موت آخر . قالوا : (ولا تقف ما ليس لك به علم)^(٥) واجمعنا على اتباع خبر الواحد ، ولولا افادته العلم لكان الاجماع على مخالفة النص . وأيضا (ان يتبعون الا الظن)^(٦) فلو افاده^(٧) لكننا مذومين على اتباعه ، ولو لم يفده لما أوجب عند كثرة العدد الى حد التواتر ، لأن الجملة (مركبة)^(٨) من الاحاد ، ولما أبهج قتل المقر بالقتل ولا بينة عليه ، ولما أقيم حد لكونه قاضيا على العقل وبرائة الذمة . واستدل من خصص^(٩) : بأن طيا (رضي الله عنه) كان يستحلف الراوي ويستثنى أبا بكر رضي الله عنه قاطعا بصدقه . قلنا^(١٠) وجوب العمل به بناء على الاجماع وهو قاطع فاتباع اتباع العلم ، والمنع من اتباع غير العلم هو فيما يراد فيه العلم كالاتقادات القطعية ، وحكم الجملة قد يغير حكم الاحاد ، وقد تقدم ، والاحكام^(١١) الشرعية تبني على الظن باجماع السلف ،

-
- (١) في ب : التواتر .
 - (٢) انظر تفصيل هذا الاستدلال في الاحكام ٢/٣٧٠ .
 - (٣) في ب : كذلك .
 - (٤) كذا في الاصل . وفي سائر النسخ " الخبر " .
 - (٥) الآية ٣٦ من سورة الاسراء ، وتكلمتها (ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه سيولا) .
 - (٦) جزء من الآية ١١٦ من سورة الانعام ، ونصها (وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون) . والاية ٦٦ من سورة يونس .
 - (٧) والاياتان ٢٣ و ٢٨ من سورة النجم .
 - (٨) في ب : فلولا افادته .
 - (٩) سقطت من ج .
 - (١٠) وهم بعض اصحاب الحديث الذين خصصوا افادته للعلم ببعض الاخبار دون بعض .
 - (١١) انظر الاحكام ٢/٣٦٠ .
 - (١٢) في ب : فالاحكام .

وظاية الامر أن علياً (رضي الله عنه) صدق أباه بكر رضي الله عنه من غير يمين لا اختصاصه بزيادة العدالة والتصديق ببناء علي غلبة الظن جائز وان لم يكن قطعياً .

سؤال:

إذا أخبر واحد في حضرته عليه السلام ولم ينكر عليه دل على صدقه ظناً ، وقيل قطعاً والا لا نكر . قلنا : يحتل أنه لم يسمعه ، أو لم يفهمه أو قد بينه ، أو ظم ان الانكار لا يفيد أو رأى تأخيره ، وان كان دنيوياً فيحتل عدم العلم به ولو قدر عدم الجميع فالصغيرة غير مستنعة ، ومع الاحتمال لا قطع (١) .

سؤال:

وكذا لو أخبر بخبرة جمع عظيم وسكتوا عن تكذيبه (٢) . وقيل : يقطع بصدقه لأنه يمتنع عادة جهل الكل بكذبه ، ومع الاطلاع فهي حاكمة بأن السكوت مع اختلاف الاراء والامزجة دليل الصدق . قلنا : يحتل أنهم لا يعلمون كذبه ، أو طم بعضهم وسكتوا ، أو طموه ومنعهم عن الانكار مانع ، ولا قطع مع الاحتمال (٣) .

سؤال:

وكذا لو رواه (٤) ثم أجمعت الأمة على العمل به ، وقطع أبو هاشم (٦) وأبو عبد الله (٧) البصري في آخرين بصدقه ،

(١) انظر اقوال الاصوليين في هذه المسألة في :

احكام الامدى ٣٩/٢ - ٤٠ ، المحلي على جمع الجوامع ١٢٧/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٧/٢ ، تيسير التحرير ٧١/٣ ، فواتح الرحموت ١٢٥/٢ ، المعتمد ٥٤٧/٢ ، ٥٥٤ - ٥٥٥ ، المسودة ص ٢٤٣ . المستصفى ١/١٤١ .

(٢)

أي دل على صدقه ظناً .

(٣) هذه المسألة لها طلاقة بمسألة الاجماع السكوتي ، وقد تقدم بحثها . وانظر : احكام الامدى ٤٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٠ ، بالإضافة الى المراجع السابقة .

(٤)

أي لوروى واحد خيراً ثم اجمعت الأمة على العمل به ، دل على صدقه ظناً . عند الجمهور .

وقال بعض المعتزلة - كأبي هاشم وأبي عبد الله البصري - يدل على صدقه قطعاً ، والا كان علمهم بمقتضاه خطأ .

انظر تفصيل الخلاف مع ذكر الادلة في : احكام الامدى ٤١/٢ ، المعتمد ٥٥٥/٢ وما بعدها .

(٥)

في ب : اجتمعت .

(٦) تقدمت ترجمته .

(٧)

هو الحسين بن علي بن ابراهيم المعروف بالكافدي ، ويعرف بالجعل ، من اهل

قالوا : والا كان عليهم (١) خطأ ولا اجماع على خطأ . قلنا : يحتمل ان يكون عليهم أو عمل بعضهم بغيره ، ومع عمل الكل فهم مكفون بالعمل بالمظنون ، فلم يكن خطأ .

سألة :

اذا انفرد مخبر بما تتوفر الدواعي (٢) على نقله (٣) مع مشاركة الجم الفغير ، كما اذا انفرد بأن ملك مدينة قتل عقيب الجمعة وسط الجامع دل على كذبه قطعاً ، خلا فالشيعة (٤) . لنا : أنا نجد من أنفسنا

====
البصرة ، ومولده بها ، واستأذنه ابو القاسم بن سهلويه ، واليه انتهت رئاسة اصحابه في عصره ، وكان فاضلاً فقيهاً متكلماً طالي الذكر ، تفقه على مذهب أهل العراق ، وقرأ على ابي الحسن الكرخي ، وصحب ابا علي بن خلد ، وقرأ على ابي هاشم عبد السلام بن محمد ، وهو معتزلي في الاصول حنفي في الفروع . وصنف في مختلف الفنون ومن مصنفاته شرح مختصر الكرخي ، كتاب الاشربة ، تحليل نهيد التمر ، كتاب تحريم المتعة . كتاب جواز الصلاة بالفارسية ، كتاب الايمان ، كتاب الاقرار وغيرها كثير . توفي في مدينة السلام سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ، قاله ابن النديم ، وقال الخطيب البغدادي : في سنة تسع وستين وثلاثمائة .

انظر ترجمته في الفهرست ص ٢٤٨ ، ٢٩٤ ، وتاريخ بغداد ٧٣/٨ - ٧٤ -
شذرات الذهب ٦٨/٣ ، فرق وطبقات المعتزلة ص ١١١ ، الفوائد البهية ص ٦٧ ، الجواهر المضيئة ١٢٢/٢ طبقات الشيرازي ص ١٤٣ .

(١) في ب : ظمهم .

(٢) في ب : الداعي .

(٣) اما لفراجه ، أو لتعلقه بأصل من اصول الدين ، كالنص على الامامة ، فعدم توافره دليل على عدم صدقه . انظر كلام العلماء في هذه المسألة في : احكام الامدى ٤١/٢ - ٤٥ ، المستصفى ١/١٤٢ - ١٤٤ ، منهاج البيضاوي ٢/٢٢٧ - ٢٢٥ ، نهاية السؤل ٢/٢٢٧ - ٢٢٨ ، منهاج العقول ٢/٢٢٥ - ٢٢٨ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/١١٨ ، غاية الوصول ص ٩٥ ، المعتمد ٢/٥٤٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٥ ، تيسير التحرير ٣/١١٥ ، فواتح الرحموت ٢/١٢٦ ، المسودة ص ٢٦٨ .

(٤) خالفت الشيعة الامامية في ذلك ، فادعت ان النص الجلي دل على امامة علي رضي الله عنه ، ولم يتوافر ، كما لم يتوافر غيره من الامور المهمة كالاقامة والتسمية في الصلاة ومعجزات الرسول صلى الله عليه وسلم ، كحنين الجذع ، وتسبيح الحصى ، ونحوهما ، ولهذا اختلفوا في افراد الاقامة وفي اثبات التسمية .

نهاية السؤل ل ٢/٢٢٨ ، وانظر الرد على ادعاءات الشيعة في المنحول ص ٢٤٧ - ٢٤٩ .

العلم بكذبه لان^(١) الطباع مجبولة على نقل كل معلوم وان صفر، فكيف بالأمور
العظام (في) ^(٢) الجمع العظيم فالعادة حاكمة باستحالة السكوت عنه، ولو
جاز كتمانها لجاز كتمان مثل بغداد ومصر، وهو محال. ومثله عرفنا كذب
من ادعى معارضة^(٣) القرآن، والنص على امام، فانه لو وجد لتوفرت الدواعي
على نقله. والتشكيك فيه شغب، فلا يسمع. فان قيل: يجوز أن يدعوهم
الى الكتمان داع لغرض يعمهم أو اغراض، والوقوع شاهد، فان النصرى لم ينقلوا
كلام المسيح في المهدي ونقلوا ما دونه. ونقل المسلمون القرآن متواترا وما دونه
من معجزاته آحادا، كانشقاق القمر وتسبيح الحصى^(٤) وتبع الماء من أصابعه
وحنين الجذع وصفة دخوله مكة من عنوة أو صلح، وافراد الاقامة وتشهيتها، وافراد
الحج وقرانه^(٥) الى غيرها. قلنا^(٦): العادة تحيل قيام الداعي كما تحيل
اتفاق الكل على طعام واحد. وكلام المسيح لم يكن زمن اشتهاره، فنقله الا حاد.
وكذا نقل ما سوى القرآن كالانشقاق فانه آية ليلية غير منتظرة فاخص بنقله
من رآه، ولا كذلك القرآن فانه لم يزل يردده بينهم أيام عمره فلم يبق الا من علم
به فاستحال تواطؤهم على عدم نقله. وأما دخول مكة، فالمشهور دخوله قهرا
وظبة، والمخالف اشتبه عليه بأداء دية من قتله خالد، ولا يبعد ظنه من الاحاد.
والاختلاف في الاقامة وأمثالها يحتمل ان يستند الى اختلاف السماع، وجواز الأمرين
والافراد في الحج وأمثاله ليس ما يجب ظهوره لتعلقه بالنية.

- (١) في ب: فان .
(٢) سقطت (في) من أ .
(٣) قال حجة الاسلام الفزالي: ومثل هذه الطريقة عرفنا كذب من ادعى
معارضة القرآن، ونص الرسول على نبي آخر بعده، وانه أعقب جماعة
من الاولاد الذكور، ونصه على امام بعينه على ملا من الناس، وفرضه
صوم شوال وصلاة الضحى، وأمثال ذلك ما اذا كان، أحالت العادة
كتمانها. المستصفي ١/١٤٢ .
(٤) في ب: العصا .
(٥) هذه شبه الشيعة التي تعلقوا بها لاثبات التنصيب على امامة علي رضي الله
عنه .
(٦) اشارة الى الرد على الشيعة . وقد تولى الجواب على هذه النقاط وغيرها
أبو حامد الفزالي في المستصفي ١/١٤٢-١٤٤ . وانظر الاحكام :
١/٤١-٤٤ .

سؤال :

يجوز التعبد بخبر الواحد عقلاً (١) خلافاً للجبائي (٢) . لنا لو ورد السمع به لم يلزم منه محال لذاته ، واحتمال الكذب والخطأ غير مانع والا لمنع في الشاهدين والمفتي ، قالوا : (٣) لو جاز لجاز في الاصول ، ولجاز التعبد في الاخبار عن الله تعالى بخبر معجزة ، ولجاز في نقل القرآن ، وللمزم التناقض بالتعارض . قلنا (٤) : الفروع مظنونة بالاجماع والعادة تحيل صدقه بخبر معجزة ، والقرآن معجز فحكمت (العادة) (٥) فيه بالتواتر . والتناقض يندفع بالترجيح أو التخيير أو الوقف .

- (١) اختلفوا في جواز التعبد بخبر الواحد العدل عقلاً . أي هل يجيز العقل التعبد به لو لم يرد السمع بذلك ؟ فذهب الجمهور الى جواز التعبد به عقلاً . ومنعه الجبائي وجماعة من المتكلمين . وقال حجة الاسلام : والصحيح الذي ذهب اليه الجماهير من سلف الأمة ، من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين : أنه لا يستحيل التعبد بخبر الواحد عقلاً ، ولا يجب التعبد به عقلاً ، وأن التعبد به واقع سمعاً .
- المستصفي ١٤٨/١ ، وانظر ص ١٤٦ .
انظر اقوالهم في هذه المسألة وأدلتها في :
احكام الامدى ٤٥/٢ - ٥٠ ، نهاية السؤل ٢٣١/٢ ، المعتمد ٥٧٣/٢ وما بعدها ، المحلي طي جمع الجوامع ١٣٢/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٨/٢ غاية الوصول ص ٩٨ ، المسودة ص ٢٣٧ ، روضة الناظر ص ٥٣ ، تيسير التحرير ٨١/٣ ، ارشاد الفحول ص ٤٩ ، فواتح الرحموت ١٣١/٢ ، البرهان ٦٠٧/١ وما بعدها ، المستصفي ١٤٦/١ .
- (٢) هو أبو طي محمد بن عبد الوهاب بن سلام البصرى المعتزلى . وقد تقدمت ترجمته في الواجب المخبر .
- (٣) اشارة الى أدلة المانعين لجواز التعبد بخبر الواحد . وقد ذكر صاحب المعتمد استدلالاتهم ورد عليها .
انظر ٥٧٥/٢ وما بعدها .
- (٤) انظر احكام الامدى ٤٧/٢ - ٤٩ .
- (٥) سقطت من ب .

سؤال :

يجب العمل بخبر الواحد (١) خلافا لقوم (٢) ، والجمهور أنه بالسَّمْع .

(١) اختلف الذين قالوا بجواز التعبد بخبر الواحد عقلا ، في وجوب العمل به ،

فمنهم من نفاه كالقاشاني والرافضة وابن داود ، ومنهم من أثبته .

والقائلون بثبوته اتفقوا على أن أدلة السمع دللت عليه ، واختلفوا في وجوب

وقوعه بدليل العقل ، فأثبتته أحمد بن حنبل والقفال وابن سريج من أصحاب

الشافعي وأبو الحسين من المعتزلة وجماعة كثيرة ، ونفاه الباقر ، وفصل

أبو عبد الله البصري بين الخبر الدال على ما يسقط بالشبهة وما لا يسقط

بها ، فمنع منه في الأول ، وجوزه في الثاني . ذكر هذا التفصيل السيف

الامدى في الأحكام ٥١/٢ .

انظر المذاهب في وجوب العمل بخبر الواحد مع أدلتها في : أحكام الامدى

٥١/٢ - ٧٠ ، البرهان ١/٥٩٩ - ٦٠٢ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٣٠ ،

٢٣٢ - ٢٣٥ . نهاية السؤل ٢/٢٣١ - ٢٣٦ ، ٢٣٩ . منهاج العقول

٢/٢٣٩ - ٢٣٠ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٠٣ - ٣١١ ، أحكام ابن حزم

١/٩٦ - ٩٨ ، ١٠٧ ، المعتيد ٢/٥٨٣ - ٦٠٦ ، المستصفى ١/١٤٨ -

١٥٤ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/١٣١ ، العضد على ابن الحاجب

٢/٥٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٧ ، غاية الوصول ص ٩٨ ، تيسير التحرير

٣/٨٢ ، فواتح الرحموت ٢/١٣١ ، المسودة ص ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، روضة

الناظر ص ٥٣ ، مختصر الطوفي ص ٥٥ ، ارشاد الفحول ص ٤٨ ، الرسالة

للامام الشافعي ص ٣٦٩ - ٤٧٠ +

ولا بد من التنبيه الى ما اتفقوا عليه من اخبار الاحاد ، حتى لا يظن ظان

أن خبر الواحد كله مختلف فيه .

فقد اتفقوا على العمل بخبر الواحد في : الفتوى ، وفي الحكم ، لأنه في معنى

الفتوى ، وفي الشهادة - سواء شرط العدد أولا - وفي الامور الدنيوية

كالمعاملات ونحوها .

واتفقوا على ان خبر الواحد اذا قطع باتصاله الى رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، وتحقق انه قائله - فانه يوجب العلم والعمل ولا تجوز مخالفة ،

وقال الشوكاني : واعلم ان الخلاف الذى ذكرناه في اول هذا البحث ،

من افادة خبر الاحاد الظن او العلم ، مقيد بما اذا كان خبر واحد لم ينظم

اليه ما يقويه . واما اذا انظم اليه ما يقويه ، أو كان مشهورا أو مستفيضاً ، فلا

يجرى فيه الخلاف المذكور . ولا نزاع في أن خبر الواحد اذا وقع الاجماع

على العمل بمقتضاه ، فانه يفيد العلم ، لان الاجماع عليه قد صيره من

المعلوم صدقه . وهكذا خبر الواحد اذا تلقته الأمة بالقبول ، فكانوا

بين عامل به وتأول له . ومن هذا القسم احاديث الصحيحين : البخاري

ومسلم ، فان الأمة تلقت ما فيهما بالقبول . ارشاد الفحول ص ٤٩ ،

وانظر : نهاية السؤل ٢/٢٣١ ، منهاج العقول ٢/٢٣٠ - ٢٣١ .

كالقاشاني والرافضة وابن داود كما أسلفنا ، فقد نفوا وجوب العمل بخبر

(٢)

===

وأحمد والقفال (١) وابن سريج (٢) وأبو الحسين (٣) بالعقل (٤) . لنا : اجماع الصحابة رضي الله عنهم على العمل به بدليل ما نقل من الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى على علمهم ، ومن اطلع عليها حصل له العلم العادي (٥) .
بذلك (٦) عمل أبو بكر بخبر المغيرة (٧)

====
الواحد سما . واشتراط الجبائي لقبوله شرعا : ان يرويه اثنان في جميع طبقاته .

(١) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل . القفال الكبير الشاشي الشافعي أحد أئمة الاسلام ، ومن أكابر علماء عصره بالفقه واللغة والادب . قال السمعاني : القفال الشاشي امام عصره بلا مدافعة ، كان فقيها أصوليا محدثا لغويا شاعرا . سار ذكره في الشرق والغرب . له تصانيف مشهورة ورحل الى خراسان والعراق والحجاز والشام والشفور . ومن كتبه : أصول الفقه ، شرح رسالة الشافعي ، محاسن الشريعة . ولد بشاش - وهي مدينة بما وراء النهر - سنة احدى وتسعين ومائتين وتوفي بها سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وقيل ست وستين وثلاثين وأصحها الاول .

انظر ترجمته في : الأنساب ١٠ / ٢١١ - ٢١٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٢٠٠ - ٢٠٣ ، شذرات الذهب ٣ / ٥١ ، وفيات الاعيان ٤ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، طبقات الشيرازي ص ١١٢ ، طبقات العبادي ص ٩٢ ، غير الذهبي ٢ / ٣٣٨ ، النجوم الزاهرة ٤ / ١١١ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٨٨ - ٨٩ .
(٢) هو احمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي ابو العباس وقد تقدمت ترجمته في " القياس في اللغة " (٧٩) .

(٣) هو محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي صاحب المعتمد وقد تقدمت ترجمته في بحث " الحقيقة والمجاز " (٥٢) .

(٤) لم أجد - فيما بين يدي من المصادر - ان احمد بن حنبل رحمه الله قائل بالوجوب عقلا ، وانما أثبتة سما ، كما هو مذهب الجمهور . ولكن من اصحابه من قال بالوجوب عقلا ، كأبي الخطاب والقاضي . قال أبو الخطاب : العقل يقتضي وجوب قبول خبر الواحد . وقال القاضي في الكفاية : العقل دل على وجوب قبوله .

انظر : المسودة ص ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، الكفاية ص ١٨ روضة الناظر ص ٥٣ .
(٥) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٦٩ - ٤٧٠ فقد أورد الاحاديث والوقائع التي حدثت في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي زمن الصحابة رضي الله عنهم . مستدلا به على قيام الحجة بخبر الواحد ووجوب العمل به ، اذا كان عدلا موثوقا بصدقه ، عاقلا لما يحدث به ، عالما لما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤمن به بحروفه كما سمع .
في ب : بدليل .

(٦) هو الصحابي الجليل المغيرة بن شعبه بن ابي عامر بن مسعود بن معتب ابن مالك بن كعب الثقفي . ابو عبدالله وقيل ابو عيسى .

ومحمد بن مسلمة^(٢) في ميراث الجده ، وعربخبر عبد^(٣) الرحمن

====
أسلم عام الخندق وقدم مهاجراً . وقيل : ان اول مشاهده الحديدية وكان
يعد من دهاة العرب ، وحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه
أولاده عروة وغفار وحمزة . ومن الصحابة المسور بن مخرمة ، ومن
المخضرمين فمن بعدهم : قيس ابن ابي حازم وسروق وقبيصة بن
ذؤيب ونافع بن جبير وغيرهم . ولاء عمر طي البصرة ثم طي الكوفة
وشهد اليمامة وفتح الشام والعراق ، وكان أول من وضع ديوان البصرة ،
ولما قتل عمر اقره عثمان طي ولاية الكوفة ثم عزله . ولما قتل عثمان اعتزل
القتال الى ان حضر مع الحكمين ، ثم بايع معاوية بعد ان اجتمع الناس عليه .
وولاه بعد ذلك الكوفة واستمر عليها حتى مات سنة خمسين من الهجرة .
انظر ترجمته في الاصابة ٤٥٢/٣ - ٤٥٣ ، الاستيعاب ٣/٣٨٨ - ٣٩١ ،
تهذيب الاسماء ١٠٩/١ ، طبقات ابن سعد ٢٨٤/٤ ، تاريخ بغداد
١٢/٢ ، شذرات الذهب ٢٢/١ ، ٣٢ ، ٥٦٤ .

(١) هو الصحابي محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد بن عدى الانصاري الأوسي
الحارثي ابو عبد الرحمن المدني حليف بني عبد الاشهل .
ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
احاديث وروى عنه بعض الصحابة والتابعين ، وقيل انه شهد بدر ، وأخا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين ابي عمير . وشهد المشاهد
كلها الا غزوة تبوك فانه تخلف عنها باذن النبي له بأن يقيم بالمدينة
وكان من فضلاء الصحابة .

وقد اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل ولا صفين .
وولاه عمر طي صدقات جهينة ، وكان عند عمر معدا لكشف الامور المعضلة في
البلاد . وقد أرسله الى العراق في الكشف عن سعد بن ابي وقاص حين
بنى قصرا بالكوفة . وغير ذلك .

ومات بالمدينة في سنة ست واربعين ، وهو ابن سبع وسبعين سنة وقيل
سنة ثلاث واربعين . وقيل قتله أهل الشام .
انظر ترجمته في : الاصابة ٣/٣٨٣ - ٣٨٤ ، الاستيعاب ٣/٣٣٤ - ٣٣٦ ،
تهذيب الاسماء ٩٢/١ .

والخبر المشار اليه هو قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه - لما جاءته الجدة
تطلب ميراثها : " مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجمي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال
المغيرة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس . فقال :
هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة مثله . فأنفذه لها أبو بكر .

رواه ابو داود واحمد ومالك وابن ماجه والدارمي والترمذي وصححه .
انظر : سنن ابي داود ١٠٩/٢ ، مسند احمد ٣٢٧/٥ ، موطأ مالك ١/٣٣٥
سنن ابن ماجه ٩٠٩/٢ - ٩١٠ ، سنن الدارمي ٣٥٩/٢ ، سنن الترمذي
٤١٩/٤ - ٤٢٠ ، وانظر : تحفة الاحوذى ٢٧٧/٦ - ٢٧٨ ، نيل الاوطار
٦٧/٦ وما بعدها .

(٢) في ج : سلمة . وهو خطأ .

(٣) هو الصحابي الجليل : عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحرث
====

في أخذ الجزية من المجوس (١) ، وبخبر حمائل (٢)

====
ابن زهرة بن كلاب القرشي الزهري ابو محمد . احد العشرة المشهود لهم
بالجنة ، واحد الستة اصحاب الشورى ، الذين اخبر عمر رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه توفي وهو عنهم راض ، واسند رفقتهم
امرهم اليه حتى بايع عثمان .

ولد بعد الفيل بعشر سنين ، وأسلم قديما قبل دخول دار الارقم ، وهاجر
الهجرتين ، وشهد بدرا والمشاهد كلها . وكان اسمه عند الكعبة ويقال
عده عمرو ، فغيره النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخا رسول الله بينه وبين
سعد بن الربيع . وبعثه الى دومة الجندل وأذن له ان يتزوج بنت ملكهم
الأصبغ بن ثعلبة الكلبى ، ففتح عليه فتزوجها .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر بن الخطاب . وروى عنه
اولاده وبعض الصحابة . تصدق في عهد النبي بشطر ماله ثم تصدق بعد
بأربعين الف دينار ، ثم حمل على خمسمائة فرس في سبيل الله ، وخمسمائة
راحلة . وكان اكثر ماله من التجارة . وفضائله كثيرة . ومات رضي الله عنه
سنة احدى وثلاثين وقيل اثنتين وثلاثين وعاش اثنتين وسبعين سنة وقيل
ثمانيا وسبعين سنة ودفن بالقيع .

انظر ترجمته في : الاصابة ٤١٦/٢-٤١٧ ، الاستيعاب ٣٩٣/٢-٣٩٨ ،
تهذيب الاسماء ٣٠١/١ ، طبقات ابن سعد ٣٤٠/٢ ، صفة الصفوة ٣٤٩/١
الهداية والنهاية ١٦٣/٧ ، شذرات الذهب ٣٨/١ .

(١) خبر عبد الرحمن بن عوف الذى اخذ به عمر بن الخطاب في اخذ الجزية
من المجوس رواه البخارى واحمد وابو داود والترمذي ومالك والشافعي .
ولفظه : عن بجالة بن عده قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية على منازل ،
فجاءنا كتاب عمر : انظر مجوس من قبلك ، فخذ منهم الجزية ، فان عبد الرحمن
ابن عوف اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس
هجر .

وفي رواية : ان عمر كان لا يأخذ الجزية من المجوس حتى أخبره عبد الرحمن
ابن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر .
واللفظ للترمذي وقال حديث حسن صحيح .

انظر فتح الباري ٢٥٧/٦ مسند احمد ١٩١/١ ، سنن ابي داود ١٥٠/٢
سنن الترمذي ١٤٧-١٤٦/٤ موطأ مالك ٢٧٨/١ . مسند الامام الشافعي
ص ٢٠٩ . وانظر نيل الاوطار ٦٣/٨-٦٥ ، تخريج احاديث البيهقي ص ١٥٦ ،
تحفة الاحوذى ٢١١/٥ ، الاصابة ٤١٦/٢ .

والمجوس : أمة من الناس لهم نحلة فاسدة ، قيل انهم يعبدون النار . وهي
كلمة فارسية ، وتمجس : صار مجوسيا وفي الحديث " فأبواه يمجانه .."
انظر : المصباح المنير ٢٢٩/٢ ، مختار الصحاح ص ٦١٦ .

(٢) هو التصابي حمل بن مالك بن النابغة بن جابر بن ربيعة بن كعب بن
الحارث الهذلي ابونضله . نزل البصرة وله بها دار . جاء ذكره في حديث
أبي هريرة في الصحيح في قصة الجنين ، واستعمله النبي صلى الله عليه
وسلم على صدقات هذيل . ولم يذكر تاريخ وفاته ، ولكنه كان عايشا الى خلافة
====

في الغزوة (١) وقال لولم نسمع هذا القضيـنا بغيره ، وبخبر الضحاك (٢) بأنه
عليه السلام كتب إليه أن يورث امرأة أشيم (٣) من دية زوجها ورجع
إليه ، وبخبر عمرو (٤) ابن حزم بأنه فسي

====
عمر بدليل خبر الجنين الذي سيأتي .
انظر ترجمته في : الاصابة ٣٥٥/١ ، الاستيعاب ٣٦٦/١ ، تهذيب
الاسماء ١٦٩/١ ، طبقات ابن سعد ٣٣/٧ .
(١) خبر حمل بن مالك بن النابغة رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي
والشافعي من حديث طلوس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن عمر بن
الخطاب انه نشد الناس قضا النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك - يعني
في الجنين - فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين
لي ، فضربت احدهما الاخرى بمسطح فقتلتها ، وقتلت جنينها ، فقضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغيره . وأن تقتل بها
والمسطح : عود من أعواد الخيا .

انظر : سنن ابي داود ٤٩٧/٢ - ٤٩٨ ، سنن النسائي ٤٢/٨ ، سنن
ابن ماجه ٨٨٢/٢ ، سنن الدارمي ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، مسند الامام الشافعي
ص ٣٤٨ ، سنن الدارقطني ١١٦/٣ ، وانظر : الاصابة ٢٧-٢٨ ، وسنن
الترمذي ٢٣-٢٤ ، وموطأ مالك ١٨٤/٢ ، ومسند الامام احمد ٧٩/٤ .
(٢) هو الصحابي : الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن ابي بكر بن
كلاب الكلابي ابو سعيد . كان معدودا في أهل المدينة ، وكان ينزل
باديتها ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم ، وعقد له لواء ، وولاه على من
أسلم من قومه ، وكتب إليه ان يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها
وكان قتل أشيم خطأ ، وشهد بذلك الضحاك بن سفيان عند عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فقضى به وترك رأيه .
ومعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية وأمر عليهم الضحاك . وكان أحد
الابطال ، وكان يقوم على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم متوشحا سيفه ،
وكان يعد بمائة فارس وحده .

روى عنه سعيد بن المسيب ، والحسن البصري .
انظر ترجمته في : الاصابة ٢٠٦-٢٠٧ ، الاستيعاب ٢٠٦-٢٠٨ ،
تهذيب الاسماء ٢٤٩/١ .
(٣) أشيم : بوزن أحمد ، وهو الصحابي أشيم الضبابي .
قتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم خطأ ، فأمر الضحاك بن سفيان أن
يورث امرأته من ديته . ولم يذكروا عنه اكثر من ذلك .
انظر الاصابة ٥٢/١ ، الاستيعاب ١١٥/١ ، تهذيب الاسماء ١٢٣/١ .
وبخبر اشيم هذا رواه : أحمد ومالك والشافعي وابو داود والترمذي وابن
ماجه والدارمي ، وقال الترمذي حسن صحيح .

انظر مسند احمد ٤٥٢/٣ ، موطأ مالك ١٩٠/٢ ، سنن ابي داود ١١٧/٢ ،
سنن الترمذي ٢٧/٤ ، سنن ابن ماجه ٨٨٣/٢ ، سنن الدارمي ٣٧٧/٢
وانظر تحفة الاحوذى ٦٧٤/٤ ، نيل الاوطار ٨٤-٨٥ ، الرسالة ص ٤٢٦ .
(٤) هو عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك

كل اصبح (١) عشرا وعثمان (٢) بخبر فريعه (٣) بنت مالك ان عدة الوفاة

====
بن النجار الانصاري ، ومنهم من ينسبه في بني مالك بن جُسم بن الخزرج .
ويكنى ابا الضحاك . وأول مشاهده الخندق ، واستعمله رسول الله صلى
الله عليه وسلم طى أهل نجران ، وهو ابن سبع عشرة سنة ، ليقفهم فسي
الدين ويعلمهم القرآن ، ويأخذ صدقاتهم ، وذلك سنة عشر ، وكتب له
كتابا فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات .
ومات بالمدينة سنة احدى وخمسين ، وقيل اربع وخمسين . وقيل مات فسي
خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وروى عنه ابنه محمد ، والنضر بن عبدالله السلمى ، وزيايد بن نعيم السلمى
انظر ترجمته في : الاصابة ٥١٣/٢ ، ٥٣٢ ، الاستيعاب ٥١٧/٢ .
(١) وخبر عمرو بن حزم " أن في كل اصبح عشرا من الابل " رواه مالك والشافعي
والنسائي والدارمي والدارقطني . ورواه ابو داود والنسائي من حديث
ابي موسى الاشعري ، وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده ، والترمذى عن ابن عباس .

انظر الموطأ ١٨١/٢ ، ١٨٦ ، مسند الشافعي ص ٣٤٨ ، سنن النسائي
٤٩/٨ - ٥٠ ، سنن الدارمي ١٩٤/٢ .

وانظر سنن ابي داود ٤٩٤/٢ - ٤٩٦ ، سنن الترمذى ١٣/٤ - ١٤ ، سنن
ابن ماجه ٨٨٥ - ٨٨٦ ، سنن الدارقطني ٢١٠ - ٢١٢ .

(٢) هو الصحابي الجليل امير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين ، ذو النورين
عثمان بن عفان بن ابي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الاموي ابو
عبدالله وابو عمر . ولد بعد الفيل بست سنين ، واسلم قديما على يد ابي بكر
الصديق ، وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته رقية وماتت عنده أيام بدر ،
فزوجه اختها ام كلثوم ، فلذلك كان يلقب ذا النورين ، وبشره رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ووعده من اهل الجنة وشهد له بالشهادة ،
وجيها جيش العسرة ، وبيع عنه النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة
لما أرسله الى مكة ، وشري بئر معونة وسلبها لله .

وروى عنه أولاده : عمرو ايمان وسعيد وابن عمه مروان بن الحكم ، وعدد من
الصحابية ، وهو أول من هاجر الى الحبشة ، وتخلف عن بدر لتمريض زوجته
رقية ، فكتب له النبي صلى الله عليه وسلم بسببه وأجره .

وبويح بالخلافة بعد مقتل عمر سنة اربع وعشرين ، وقتل سنة خمس وثلاثين
من الهجرة ودفن بالبقيع وهو ابن اثنتين وثمانين سنة ومناقبه اكثر من أن
تحصره .

انظر ترجمته في : الاصابة ٤٦٢ - ٤٦٣ ، الاستيعاب ٦٩/٣ - ٨٤ ،
تهذيب الاسماء ٣٢١/١ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٧ شذرات
الذهب ٤٠/١ ، صفة الصفوة ٢٩٤/١ - ٣٠٧ ، صحيح مسلم وشرح النووي
١٦٨ - ١٧٢ .

(٣) هي الصحابية : فريعه بنت مالك بن سنان الخدرية ، اخت ابي سعيد
الخدرى ، كان يقال لها الفارعة ، شهدت بيعة الرضوان . وأمها حبيبة
بنت عبدالله بن ابي ابن سلول . روت عن فريعة هذه زينب بنت كعب بن عجرة
====

في منزل الزوج (١) ، وابن عباس بخبر أبي سعيد في الربا في النقد ورجع (٢) اليه (٣)

=====
حديثها في سكنى المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى يبلغ الكتاب
أجله . وأخذ به أكثر فقها الأماص . وفيه : فلما كان عثمان بن عفان
أرسل إليّ يسألني ، فأخبرته فاتبعه وقضى به .
انظر ترجمتها في : الاصابة ٣٨٦/٤ ، الاستيعاب ٣٨٧/٤ تهذيب
الاسماء ٣٥٣/٢ .

(١) خير فريضة بنت مالك " ان المتوفى عنها زوجها تعتقد في بيت الزوجية "
رواه اصحاب السنن والسنن . انظر : سنن ابي داود ٥٢٦-٥٢٧ ،
سنن ابن ماجه ٦٥٤/١ ، سنن النسائي ١٦٦/٦ ، سنن الدارمي ١٦٩/٢
تحفة الاحوذى ٣٧٨/٤ ، مسند احمد ١٣/٦ وانظر نيل الاوطار ٣٣٥/٦
تخريج احاديث اليزدوى ص ١٥٦ .

(٢) هو الصحابي الجليل : سعد بن مالك بن سنان بن عميد بن ثعلبة بن
الاجر الانصاري الخزرجي ابو سعيد الخدري مشهور بكنيته استصغر
بأحد ، واستشهد أبوه بها ، وغزا مابعدھا . وروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الكثير من الاحاديث . وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن
ثابت وغيرهم .

وروى عنه من الصحابة : ابن عباس وابن عمر وجابر ومحمود بن لبيد وأبو
أمامة بن سهل وابو الطفيل . ومن كبار التابعين : ابن المسيب وأبو عثمان
النهدى وطارق بن شهاب وغيرهم . ولم يكن احد من أحداث اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أفقه منه . وكان جريئا يصدع بالحق ولا تأخذه
في الله لومة لائم .

ومات رحمه الله سنة اربع وسبعين . وقيل اربع وستين ، وقيل خمس وستين .
انظر ترجمته في : الاصابة ٨٧/٤ ، ٣٥/٢ ، الاستيعاب ٨٩/٤ ، صفة
الصفوة ٧١٤/١ - ٧١٥ .

(٣) خبر أبي سعيد الخدري في الربا في النقد ، رواه البخاري ومسلم واحمد
والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم .

ولفظه : " عن ابي هريرة قال : سمعت ابا سعيد الخدري يقول : " الدرهم
بالدرهم والدينار بالدينار " فقلت : اني سمعت ابن عباس يقول غير ذلك .
قال : اما اني لقيت ابن عباس ، فقلت : اخبرني عن هذا الذي تقول في
الصرف ، أشي " سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أم شي " وجدته
في كتاب الله ؟ فقال : ما وجدته في كتاب الله ولا سمعته من رسول الله ،
ولكن اخبرني أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " انما
الربا في النسيفة " وفي لفظ للبخاري " أنتم اعلم برسول الله صلى الله عليه
وسلم مني " .

وروى ابن ماجه عن سليمان بن علي الرهعي عن أبي الجوزاء قال :
سمعته يأمر بالصرف - يعني ابن عباس - ويحدث ذلك عنه . ثم بلغني أنه
رجع عن ذلك . فلقيته بمكة ، فقلت : انه بلغني أنك رجعت . قال : نعم .
انما كان ذلك رأيا مني . وهذا أبو سعيد يحدث عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه نهى عن الصرف " .

وتحول (١) أهل قبا بغير الواحد، وعمل الصحابة بخبر ابي بكر: "الاثمة من قريش" (٢)

====
انظر: صحيح البخارى ٣٨١/٤، صحيح مسلم ١١/١٠-١١، سنن ابن ماجه ٧٥٨/٢ - ٧٥٩، سند احمد ٢٦٢/٢، سنن النسائي ٢٤٧/٧ - ٢٤٨، سنن الترمذى ٥٣٣/٣ - ٥٣٤، وانظر: شرح ابن حجر - فتح البارى ٣٨١/٤ - ٣٨٢، تحفة الاحوذى ٤٤١/٤ - ٤٤٢، نيل الاوطار ٢١٦/٥ وما بعدها تخريج احاديث البيهقي ص ١٧٢.

(١) عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا، وكان رسول الله يحب ان يتوجه الى الكعبة. فانزل الله (قد نرى تقلب وجهك في السماء) الاية. فتوجه نحو الكعبة، ف صلى معه رجل، ثم خرج بعدما صلى، فرطى قوم من الانصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس، فقال: هو يشهد انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وانه توجه نحو الكعبة. فتحرك القوم حتى توجهوا نحو الكعبة."

رواه البخارى - واللفظه - ومسلم ومالك والشافعي والدارمي .
انظر: صحيح البخارى بفتح البارى ٥٠٢/١، صحيح مسلم ٩/٥ - ١٠، الموطأ ١٥٥/١، الرسالة للامام الشافعي ص ٤٠٦، سنن الدارمي ٢٨١/١

وانظر: شرح ابن حجر - فتح البارى ٥٠٢/١ - ٥٠٣، شرح النووي على مسلم ٩/٥ - ١٠.

وقال الامام الشافعي رحمه الله تعليقا على هذا الخبر، وأهل قبا أهل سابقة من الانصار، وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها، ولم يكن لهم ان يدعوا فرض الله في القبلة الا بما تقوم عليهم الحجة. ولم يلقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه سماعا من رسول الله، ولا بخبر عامة. وانتقلوا بخبر واحد، ان كان عندهم من أهل الصدق، عن فرض كان عليهم، فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي انه احدث عليهم من تحويل القبلة.

ولم يكونوا ليفعلوه - ان شاء الله - بخبر، الا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله اذا كان من أهل الصدق.

الرسالة ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

رواه البخارى ومسلم بلفظ "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان". (٢)

وفي رواية للبخارى "ان هذا الأمر في قريش، لا يعاديهما أحد الا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين".

وروى مسلم من حديث ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم".

وفي رواية عن جابر بن عبد الله "الناس تبع لقريش في الخير والشر".
ورواه الترمذى من طريق عمرو بن العاص بلفظ "قريش ولاية الناس في الخير والشر الى يوم القيامة".

والانبياء يدفنون حيث يموتون (١) ، و "نحن معاشر الانبياء لا نورث" (٢) .
وكذلك التابعون من غير تكبر . فان قيل : آحاد فلزم (٣) الدور ، ويحتمل أن يكون
عليهم بغيرها ، وان سلم فهم البعض فلا اتفاق ، وان سلم عدم الانكار لكن أبو بكر
رضي الله عنه أنكر على المغيرة رحمه الله حتى رواه ابن مسلمة
ورد عمر (٤) رضي الله عنه خير أبي موسى (٥) -----

=== وروي أحمد في فضائل الصحابة "الملك في قريش ، والقضاء في
الانصار" .

انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري - ١١٣/١٢ - ١١٤ - صحيح
سلم ١٩٩/١٢ - ٢٠١ ، سنن الترمذي ٥٠٣/٤ ، ٥٠٤ ، فضائل
الصحابة ٧٩٥/٢ ، سنن الدارمي ٢٤٢/٢ .

وانظر : فتح الباري ١١٤/١٣ - ١١٩ ، شرح النووي على مسلم
١٩٩/١٢ - ٢٠١ ، تلخيص الحبير ٤٢/٤ ، طبقات السبكي ٩٩/١ .
(١) تقدم تخريجه في "اتفاق العصر الثاني على أحد قولي العصر
الاول" .

(٢) رواه البخاري ومالك واحمد والنسائي والترمذي بلفظ : "لا نورث ، ما
تركنا صدقة" .

ورد ذلك في قصة : "عن عائشة رضي الله عنها : ان فاطمة والعباس
طبيهما السلام اتيا ابا بكر يلتزمان ميراثهما من رسول الله صلى الله
عليه وسلم - وهما حينئذ يطلبان ارضيهما من فديك ، وسهمهما
من خيبر . فقال لهما ابو بكر : والله لا ادع امرأ رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه الا صنعته ، قال : فهجرته فاطمة
فلم تكلمه حتى ماتت" .

ورواه الترمذي وابن ماجه بلفظ "ان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ،
وانما ورثوا العلم" .

انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري - ٥/١٢ - ٧ ، الموطأ ٢٥٦/٢ و
فضائل الصحابة للامام احمد ٣٦٢/١ ، سنن النسائي ١٢٠/٧ ، ١٢٣٠ ،
سنن الترمذي ١٥٧/٤ - ١٥٨ ، ٤٩/٥ ، سنن ابن ماجه ٨١/١ ،
طبقات ابن سعد ٣١٤/٢ - ٣١٧ .

وانظر فتح الباري ٧/١٢ - ٩ ، تلخيص الحبير ١٠٠/٣ .
(٣) في أ و ج : فيلزم .

(٤) هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقد تقدمت ترجمته .

(٥) هو الصحابي : عبدالله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر بن غنم .
أبو موسى الأشعري مشهور باسمه وكنيته معا .

اسلم قديما ، وقدم المدينة بعد فتح خيبر ، واستعمله النبي صلى الله عليه
وسلم على بعض اليمن ، واستعمله عمر على البصرة بعد المغيرة ، فافتتح الاهواز
ثم أصبهان . ثم استعمله عثمان على الكوفة . ثم كان أحد الحكمين في صفين
ثم اعتزل الفريقين . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الاربعة ،

في الاستئذان (١) حتى رواه ابو سعيد رحمه الله ، ورد (٢) علي خير (أبي) (٣)
سنان (٤) رضي الله عنهما في المفوضه . وكان يحلف غير أبي بكر رضي الله عنه .

====
ومعاز وابن مسعود وأبي بن كعب وعمار وروى عنه اولاده : موسى وابراهيم
وابو بردة وابوبكر وامراته ام عبدالله وعدد من الصحابة والتابعين .
وكان حسن الصوت بالقرآن ، وكان عمر اذا رآه قال : ذكرنا ربنا يا أبا موسى .
فيقرأ عنده . وقد فقه اهل البصرة واقراهم كتاب الله .
ومات سنة اثنتين وقيل اربع وثلاثين . وهو ابن نيف وستين .
انظر ترجمته في : الاصابة ٢/٣٥٩ - ٣٦٠ ، الاستيعاب ٢/٣٧١-٣٧٢ ،
تهذيب الاسماء ٢/٢٦٨ ، حلية الاولياء ١/٢٥٦ ، شذرات الذهب
١/٥٣ .

(١) خبر أبي موسى الأشعري في الاستئذان ، رواه البخاري ومسلم ومالك واحمد
وابوداود والترمذي وابن ماجه والدارمي .
ولفظه : عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الانصار ،
از جاء ابو موسى كأنه مذعور فقال : استأذنت علي عمر ثلاثا فلم يؤذن
لي ، فرجعت . فقال : ما منعك ؟ قلت استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي ،
فرجعت ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اذا استأذن احدكم ثلاثا
فلم يؤذن له فليرجع " فقال : والله لتقين عليه بيعة . أنتم احد سمعته
من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك
الا أصفر القوم .

فكنت اصفر القوم ، فقلت معه فاخبرت عمران النبي صلى الله عليه وسلم قال
ذلك ، هذا لفظ البخاري ولمسلم نحوه .
انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري ١١/٢٦٦-٢٧ ، صحيح مسلم
١٤/١٣٠-١٣١ ، الموطأ ٢/٢٤٠ ، مسند احمد ٣/٦ ، سنن أبي
داود ٢/٦٣٧ ، سنن الترمذي ٥/٥٣ - ٥٤ ، سنن ابن ماجه ٢/١٢٢١
سنن الدارمي ٢/٢٧٤ .

وانظر : فتح الباري ١١/٢٧-٣٩ ، شرح النووي ١٤/١٣١-١٣٢ ، تحفة
الاحوذى ٧/٤٦٤ .

(٢) هو علي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) سقطت من الاصل وفي أ : ابن .

(٤) هو أبو سنان الأشجعي . قال ابن حجر العسقلاني : ويقال : انه معقل

ابن سنان والراجع انه غيره .

ورد ذكره هو وأخوه الجراح الأشجعي في حديث ابن مسعود في قصة
امراة مات زوجها ولم يفرض لها صداقا فرفعت قضيتها الي عبدالله
ابن مسعود رضي الله عنه ، فقال : اني اقول فيها : أن لها صداقا كصداق
نساءها ، لا وكس ولا شطط ، وان لها الميراث وطيبها العده ، فان يكن
صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان . والله ورسوله بريئان .
فقام ناس من اشجع ، فيهم الجراح وابوسنان فقالوا : يا ابن مسعود : نحن
نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاها فينا في برؤع بنت واشق ،

====

وردت عائشة (١) رضي الله عنها خبر ابن عمر (٢) في

====
وان زوجها هلال بن مرة الاشجعي كما قضيت . قال : ففرح عبد الله
ابن مسعود فرحا شديدا ، حين وافق قضاؤه قضا رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

رواه ابوداود والامام احمد .
انظر : سنن ابى داود ٤٨٨/١ ، الفتح الرباني في ترتيب مسند الامام
احمد ١٧٢/١٦ - ١٧٤ .

(١)
الاصابة ٢٢٩/١ ، ٩٦/٤ ، الاستيعاب ٢٥١/١ - ٢٥٢ .
هي أم المؤمنين عائشة بنت ابى بكر الصديق : عبدالله بن عثمان بن عامر
بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى القرشي
التميمي .

ولدت بعد البعثة بربع سنين وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت
ست وقيل سبع ، ودخل بها وهي بنت تسع سنين . وفي الصحيح ، قالت
عائشة : تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت ست سنين ،
وهي بي وأنا بنت تسع ، وقبض وأنا بنت ثمان عشرة سنة . ولم ينكح النبي
بكرها .

وكانت تكنى بأُم عبدالله ، وكانت فقيهة عالمه فاضلة وكان الصحابة يسألونها
عن أشياء كثيرة فتجيبهم . قال ابوبرده ابن ابى موسى عن ابيه : ما أشكل
طينا امر فسألنا عنه عائشة الا وجدنا عندها فيه طما . قال الزهري : لو
جمع علم عائشة الى علم جميع امهات المؤمنين وعلم جميع النساء ، لكان
علم عائشة أفضل .

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من الاحاديث وروت عن ابيها وعمر
وقاطمة وسعد بن ابى وقاص وغيرهم ، وروى عنها خلق كثير .
وماتت سنة ثمان وخمسين ، وقيل سنة سبع وخمسين رضي الله عنها ودفنت
بالبقيع .

انظر ترجمتها في الاصابة ٣٥٩/٤ - ٣٦١ ، ٣٤١/٢ ، الاستيعاب ٣٥٦/٤ -
٣٦١ ، صفة الصفوة ١٤٦/١ ، طبقات ابن سعد ٣٧٤/٢ - ٣٧٨ ،
شذرات الذهب ٦١/٩ - ٦٣ .

(٢)
هو عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي . ابو عبد الرحمن
اسلم مع ابيه وهو صغير لم يبلغ الحلم ، وهاجر قبل ابيه . وأجمعوا انه لم
يشهد بدرا ، واختلفوا في شهوده احدا ، قال ابن عبد البر : والصحيح
ان اول مشاهده الخندق .

وقال الواقدي : كان عبدالله بن عمر يوم بدر ممن لم يحتلم ، فاستصغره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وورده وأجازه يوم أحد ، ويروى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم رده يوم أحد ، لانه كان ابن اربع عشرة سنة . وأجازه
يوم الخندق ، وشهد الحديبية . وكان رحمه الله من اهل الورع والعلم ،
وكان كثيرا الاتباع لآثار رسول الله ، شديد التحرى والاحتياط والتوقي في
فتواه . وكان مولعا بالحج الى ان مات ، ويقال : انه كان من اعلم الصحابة
بمناسك الحج .

تعذيب (١) الميت ببكاء أهله . وان سلم لكنها مخصوصة فلم تعم . قلنا
متواترة (٢) في المعنى كشجاعة طي رضي الله عنه وجود حاتم ، والسياق دليل
ان العمل بها والعادة تحيل العمل بغيرها وهو غير منقول ، والشيوخ مع عدم الانكار
اتفاق ، وانما انكر من انكر عند الارتياح وعمل بها من عمل لظهورها دون خصوصها
كظاهر الكتاب والتواتر . وأيضا فالتواتر أنه طيه السلام كان يبعث الاحاد السوي
الخواصي لتبليغ الاحكام مع العلم بتكليف المبعوث اليهم العمل بمقتضاه . أبو
الحسين (٣) : العقل يوجب العمل بنظن تفصيل جملة طم (٤) وجوبها عقلا ،
فان العدل اذا اخبر بمضرة أكل شيء (٥) والقيام من تحت حائط مائل ، ووجب ،

====
ومات سنة ثلاث وسبعين بمكة ، بعد قتل الزبير بثلاثة اشهر . وهو ابن
ست وثمانين سنة وأفتى في الاسلام ستين سنة .
انظر ترجمته في : الاستيعاب ٣٤١/٢ - ٣٤٥ ، الاصابة ٣٤٧/٢ - ٣٤٩
طبقات ابن سعد ٣٧٣/٢ ، ١٤٢/٤ ، صفة الصفوة ١/٥٦٣ ، تهذيب
الاسماء ٢٧٨/١ ، حلية الاولياء ١/٢٩٢ ، طبقات الحفاظ ص ٩ .
(١) خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله . رواه البخاري وسلم وابو داود
والنسائي وابن ماجه .
ولفظه : عن نافع عن ابن عمر : ان حفصة بكت على عمر ، فقال : مهلا
يا بنيه ، ألم تعلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الميت
يعذب ببكاء أهله عليه .
وفي رواية للبخاري : لما اصيب عمر ، دخل صهيب يبكي ، يقول : وأخاه
واصحابه . فقال عمر رضي الله عنه : يا صهيب ، اتبكي علي وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه .
قال ابن عباس رضي الله عنهما " فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة رضي الله
عنها ، فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله يعذب المؤمن من ببكاء أهله عليه . ولكن رسول الله قال : " ان
الله لمزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه " وقالت : حسبكم القرآن (ولا تنز
وازة وزراخرى) قال ابن عباس عند ذلك : والله (هو اضحك وأبكس)
قال ابن ابي مليك : والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئا .
انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري ١٥١/٣ - ١٥٢ ، صحيح مسلم
٢٢٨/٦ - ٢٢٩ ، سنن ابي داود ١٧٢/٢ - ١٧٣ ، سنن النسائي
١٣/٤ ، سنن ابن ماجه ٥٠٨/١ .
وانظر : فتح الباري ١٥٢/٣ - ١٦٠ ، شرح النووي على مسلم ٢٢٨/٦ -
٢٢٩ ، كشف الخفا ٣٠٠/١ .

- (٢) في ب : متواتر .
(٣) أي استدل ابو الحسين البصري انظر المعتمد ٥٨٣/٢ .
(٤) في ب : معلوم .
(٥) في ب : أو القيام .

لاشتماله على تفصيل واجب معلوم وهو اجتناب المضار، والرسول عليه السلام مبعوث للمصالح ودرغ المضار فالخبر تفصيل له ، وأجيب بأنه في العقل ليس بواجب ، بل هو أولى ، وان سلم فمنوع في الشرعي ، وان سلم فهو قياس ظني في الأصول .
الثاني (١) في شروطه :

منها العقل ، والبلوغ ، وأمانة كماله فلا تقبل رواية الصبي ، اما قبل التمييز فلكمال الخلل ، وأما بعده ، فليس لعدم القدرة على الضبط فان المراهق قادر ولا (٢) لما قيل : لا يسمع اقراره على نفسه فعلى غيره أولى ، لا نتفاضه بالعبد والمحجور عليه . (٣)
بل لاحتمال (٤) الكذب . كالفاسق وأولى ، فانه مكلف يخاف الله تعالى ،

- (١) هذا هو الثاني من اقسام النظر في خبر الواحد - التي ذكرها المصنف في اول هذا الفصل - وهو النظر في شرائط وجوب العمل بخبر الواحد . وهي اربعة : العقل - والضبط - والعدالة - والاسلام .
وشرط بعضهم خاصا ، وهو فقه الراوى .
انظر تفصيل الكلام على هذه الشروط ، وما في بعضها من خلاف مع أدلة كل في : احكام الامدى ٢/٧١ - ٧٧ ، المستصفى ١/١٥٥ - ١٥٧ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٣٩ - ٢٤١ ، ٢٤٣ - ٢٤٨ ، ٢٥١ - ٢٥٢ ، نهاية السؤل ٢/٢٤١ - ٢٤٢ ، ٢٤٨ - ٢٥١ ، ٢٥٢ - ٢٥٤ ، منهاج العقول ٢/٢٣٩ - ٢٥٤ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/١٤٦ ، غاية الوصول ص ٩٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ - ٣٦٠ ، ارشاد الفحول ص ٥٠ - ٥٥ ، روضة الناظر ص ٥٦ - ٥٧ ، مختصر البعلبي ص ٨٥ ، مختصر الطوفي ص ٥٨ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٩٢ - ٣٩٣ ، اصول السرخسي ١/٣٤٥ - ٣٥٤ ، فواتح الرحموت ٢/١٣٨ - ١٤٦ ، تيسير التحرير ٣/٣٩ - ٤٨ ، المعتمد ٢/٦١٨ - ٦١٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢/٦٢ ، المنخول ص ٢٥٧ - ٢٥٨ ، البرهان ١/٦١١ - ٦١٤ ، مقدمة بن الصلاح ص ٢١٨ وما بعدها .
في ب : والا . (٢)
أى لأن ذلك القول منتقى بالعبد ، والمحجور عليه ، فانه لا يقبل اقراره (٣)
على نفسه ، ومع ذلك روايته مقبولة بالاجماع .
وانما وردت رواية الصبي لانهم اتفقوا على عدم قبول رواية الفاسق ، لاحتمال كذبه ، مع انه يخاف الله تعالى ، لكونه مكلفا ، فاحتمال الكذب من الصبي - مع انه لا يخاف الله تعالى لعدم تكليفه - يكون اظهر .
ذكر هذا الوجه في الاحكام ٢/٧١ - ٧٢ وانظر المستصفى ١/١٥٦ ، والمنخول ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
في ب : لاحتماله . (٤)

والصبي غير مكلف . ولو تحمل قبله (١) وأدى بعده قبلت لعدم الخلل
في العلم والاداء والصحابة رضي الله عنهم قبلوا رواية ابن عباس وابن الزبير (٢)
والنعمان (٣) رضي الله عنهم في مثله ، والسلف والخلف مجتمعون على استماع الصبيان
من المشايخ ، واعتبارا بالشهادة المتحطة قبل البلوغ والرواية أولى . ومنها (٤)
الاسلام ، للاجماع على سلب الكافر أهلية الرواية لا لمنافاة الكفر الصدق ، بل
لتهمة العداوة . وأما الكافر بنحو التجسيم فمردود عند القاضي (٥) والغزالي (٦)
وعبد الجبار (٧) وآخرين لقوله تعالى

- (١) أي قبل البلوغ .
(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد ابن عبد العزى بن قصى ، القرشي الاسدي . يكنى ابا بكر وله كنية اخرى - ابو حبيب - كناه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنية جده لأنه : ابي بكر ، وسماه باسمه . هاجرت امه اسما بنت ابي بكر الصديق من مكة الى المدينة وهي حامل به ، فولدت في سنة ثنتين من الهجرة وهو اول مولود من المهاجرين بالمدينة ، وأول شيء دخل جوفه ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث تغل في فيه وحنكه بالتمر ودعاه . وشهد موقعة الجمل مع ابيه وخالته . وكان كثير الصلاة ، كثير الصيام ، شديد البأس كريم الجدات والاسماء والخالات ويبيع له بالخلافة ستة اربع وستين ، وقيل خمس وستين ، واجتمع على طاعته اهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان ، وحج بالناس ثمان حجج ، وقتل في ايام عبد الملك سنة ثلاث وسبعين ، وهو ابن ثنتين وسبعين سنة .
(٣) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري الخزرجي يكنى ابا عبد الله ولا يبه صحبه ، وهو اول مولود للانصار بعد الهجرة ، روى عن ابن الزبير انه قال : كان النعمان بن بشير اكبر مني بستة أشهر . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خالد بن عبد الله بن رواحه وعمر وعائشة . وروى عنه ابنه محمد ، ومولاه سالم وعروة والشعبي والسبيعي وابو قلابة وآخرون . واستعمله معاوية على الكوفة ، ثم على حمص ، وكان من اخطب الناس . وقتله مروان بن الحكم سنة خمس وستين .
(٤) انظر ترجمته في : الاصابة ٣٠٩/٢ - ٣١١ الاستيعاب ٢/٣٠٠-٣٠٦ .
(٥) أي من شروط وجوب العمل بخبر الواحد .
(٦) هو ابو بكر : محمد بن الطبيب الباقلائي . وقد تقدمت ترجمته في بحث (الاسماء الشرعية) .
(٧) وانظر تفصيل مذهبه في رواية الكافر بنحو تجسيم ، في : احكام الامدى ٢/٧٣ .
(٦) هو ابو حامد انظر تفصيل مذهبه في ذلك في المستصفى ١/١٥٦-١٥٧ .
(٧) هو القاضي عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمداني المعتزلي

(ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) (١) وهذا فاسق . وقوله أبو الحسين (٢)
وغيره ان كان متنزها عن الكذب لظهور صدقه ، واختار في الاحكام (٣) الرد
للفسق . ومنها (٤) الضبط وهو الحفظ والفهم لمعنى الصيغة لفة ، وانما لم
يعتبر في القرآن لان المقصود فيه النظم للاعجاز والمعنى تابع ، والسنة بالعكس ،
حتى لو لم يكن نقلها بالصيغة اكتفي بالنظم . ورجحان ضبطه وذكره على سهوه
هو الشرط لحصول غلبة الظن حينئذ ، فان جهل حمل على الاظن ، فان قيل :
الظاهر ان لا يروي العدل الا ما يذكر ولذلك انكر على ابي هريرة رضي الله
عنه الاكثار وقيل (٥) . قلنا : لا يروي الا ما يعتقد انه يذكره لكن (لا) (٦)
يوجب غلبة ظن السامع (٧) وليس انكارهم لاختلال الضبط ، بل لان الاكثار يخاف
معه ذلك ، وما قيل من ان الخبر دليل ، والاصل الصحة فلا يترك بالاحتمال
كالشك في الحدث بعد الطهارة مردود بأنه لا يكون دليلا ما لم يغلب الظن
به ، ومع التساوي في الراوي أو رجحان السهو يقع التردد في كونه دليلا لا فسي
خارج عنه ، بخلاف شك الحدث فانه وارد على يقين سابق بالطهر فلم يقدر . ومنها (٨)
العدالة (٩) : وهي الاستقامة والتوسط ، وفي الاصطلاح : هيئة نفسانية تحمل

- ====
انظر ترجمته في "تعريف الخبر ، واقسامه" .
وانظر تفصيل مذهبه في المعتمد ٦١٨/٢ .
(١) الاية ٦ من سورة الحجرات ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق
بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) .
(٢) حيث قال : والاولى ان يقبل خبر من فسق او كفر بتأويل لم يخرج من أهل
القبلة ، وكان متحرجا ، لان الظن لصدقه غير زائل .
(٣) انظر المعتمد ٦١٨/٢ ، واصول السرخسي ٣٢٨/١ ، واحكام الامدى ٧٣/٢ .
(٤) انظر الاحكام ٧٣/٢ - ٧٤ .
(٥) اي من شروط العمل بخبر الواحد .
(٦) انظر : احكام الامدى ٧٥/٢ ، اصول السرخسي ٣٤٠-٣٤١ ،
كشف الاسرار ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ .
(٧) سقطت من ب .
(٨) في ب : الظن للسامع .
(٩) اي من شروط العمل بخبر الواحد .
العدالة لفة : من العدل وهو القصد في الأمور ، وهو خلاف الجور ،
يقال : عدل في أمره عدلا .
وعدلته تعديلا فاعتدل : سويته فاستوى . وعدلت الشاهد ، نسبته
الى العدالة ووصفته بها . وعدل عدالة وعدولة ، فهو عدل : اي مرضي
يقنع به .
ويطلق العدل على الواحد وغيره بلفظ واحد ، وجاز ان يطابق في التثنية

على ملازمة التقوى والمروءة^(١) ليس معها بدعة ، وانما يتحقق باجتناى الكبائر^(٢)
وترك الاصرار على الصفائر. وروى^(٣) ابن عمر : الكبائر تسع * الاشراك^(٤) بالله
وقتل النفس وقذف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم
والمعتوق والاحداد في البيت الحرام^(٥).

- ====
- والجمع . انظر : المصباح المنير ٢/٤٤-٤٥ مختار الصحاح ص ٤١٧ ،
القاموس المحيط ١٣/٤ ،
وفي الاصطلاح : العدالة : صيغة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل
بالمروءة عادة ظاهرا .
فالمرء الواحد - من صفائر المهفوات ، وتحريف الكلام - لا تخل بالمروءة
ظاهرا ، لاحتمال الغلظ والنسيان ، والتأويل ، بخلاف ما اذا عرف منه
ذلك وتكرر ، فيكون الظاهر الاخلال . ويعتبر عرف كل واحد وما يعتاده
فاذا فعل ما لا يليق به لغير ضرورة قدح ، والا فلا .
وقال الجرجاني : العدالة في الشريعة : عبارة عن الاستقامة على طريق
الحق ، بالاكتناى عما هو محظور دينه .
انظر تعريف العدالة في : التعريفات ص ١٤٧ المصباح المنير ٢/٤٥
ارشاد الفحول ص ٥١ ، العضد على ابن الحاجب ٢/٦٣ ، احكام الامدى
٢/٧٦ - ٧٧ ، كشف الاسرار ٢/٣٩٣ ، اصول السرخسي ١/٣٥٠-٣٥١ .
في ب : وليس .
(١) الكبائر : جمع كبيره : وهي ما كان حراما محضا ، شرع طيها عقوبة محضه
(٢) بنى قاطع ، في الدنيا والاخرة . التعريفات ص ٩٨٣ .
وقال شمرددين الذهبي : الكبائر : ما نهى الله ورسوله عنه في الكتاب
والسنة والاشتر من السلف الصالحين .
ثم قال : والذي يتجه ويقوم عليه الدليل : ان من ارتكب شيئا من هذه
العظائم ما فيه حد في الدنيا ، كالقتل والزنا والسرقه أوجاء فيه وعيد
في الاخرة من عذاب او غضب او تهديد ، أولعن فاطمه على لسان
نبينا صلى الله عليه وسلم فانه كبيرة . انظر كتاب الكبائر ص ٧-٨ .
وانظر تعريف الكبيرة والصغيرة واختلاف العلماء في انقسام الذنوب الى
كبيرة وصغيرة وعدد الكبائر واختلافها في : شرح النووي على مسلم ٢/٨٤-
٨٨ تفسير القرطبي ٥/١٥٨-١٦٠ ، وكتاب الكبائر للذهبي .
(٣) في ب : ويروى .
(٤) في ب : الشرك
(٥) رواه الحاكم في المستدرک ١/٥٩ وانظر الفتح الكبير ٢/٣٣٧ ، تفسير
القرطبي ٥/١٦٠ ، تفسير ابن كثير ٢/٤٨٢ .
وروى البخاري ومسلم من حديث ابي هريرة : انها سبع .
وقال طساوس : قيل لابن عباس : الكبائر سبع ؟ قال : هي الى السبعين
أقرب وفي رواية : الى السبعمئة اقرب .
وروى عن ابن مسعود انه قال : الكبائر اربعة : اليأس من روح الله ، والقنوط
====

وزاد علي رضي الله عنه "السرقه وشرب الخمر" (١) وابوهيريه رضي الله عنه : اكل
الها وما يدل على الخسة كسرقة لقمة ، وعلى نقص المروءة كالأكل في السوق
والبول في الشارع والافراط في المرح الى الاستخفاف وصحبة الارذال . ويعتبر
في الشهادة (٢) بعد هذه : البصر والحرية والذكورية (٣) والعدد وعدم القرابة
والعداوة لأنها تتوقف على تمييز يختل بالعن، وكمال ولاية يعدم بالرق وينقص
بالأنوثة . والرواية لا تعتمد لها لأن ما يلزم السامع فهو بالتزام طاعة
الشارع لا بالزام (٤) المخبر ، كالقاضي يلزمه القضاء بالتزام لا بالزام (٥) الخصم ،
ولأنه يلزمه ثم يتعدى ، بخلاف الشاهد ولا يلزم (٦) رد رواية الفقير والعبد
في الزكاة للزوم اعتقاده في أهله فيتعدى .

- ====
- من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، والشرك بالله .
وقد اختلف العلماء في تعدادها وحصرها ، لاختلاف الآثار فيها ، والظاهر
انه لا يقصد بها الحصر ، وإنما يقصد التنفير منها . قال القرطبي : جاءت
فيها احاديث كثيرة صحاح وحسان لم يقصد بها الحصر ، ولكن بعضها
اكبر من بعض بالنسبة الى ما يكثر ضرره .
وقال في كتاب الكبائر : واما الحديث فما فيه حصر للكبائر .
انظر : صحيح البخارى ١٣١/٢ ، صحيح مسلم ٨٢/١ - ٨٣ ، نيل الاوطار
٢٨٦/٧ ، سنن الترمذى ٢٣٥/٥ ، سنن النسائي ٨١/٧ تفسير القرطبي
١٥٩/٥ - ١٦٠ ، تفسير ابن كثير ٤٨٠/١ - ٤٨٢ ، كتاب الكبائر ص ٨
تفسير الطبرى ٣٦/٥ وما بعدها ، فروق القراني ١٢١/١ ، قواعد
الاحكام للعزبن عبد السلام ٢٣-٢٥ ارشاد الفحول ص ٥٢ .
انظر تفسير ابن كثير ٤٨٥/١ .
- (١) أى : ويعتبر في قبول الشهادة - بالاضافة الى هذه الشروط الاربعة -
شروط اخرى ، منها : الحرية والذكورة والعدد والبصر ، وعدم القرابة
وعدم العداوة .
انظر الاحكام ٧٧/٢ .
- (٢) وفي ب والذكورة .
(٣) في ب : لا بالتزام .
(٤) في ب : لا بالتزام .
(٥) في ب : لا يلزمه .

مسألة :

المجهول الذي لم يعرف الا بحديث او اثنين ان قبله السلف وعملوا به أو سكتوا عنه التحق بالمعروف ، فان سكتهم بيان ، كقبولهم وان رده البعض وقبله آخرون قبل عندنا (١) ترجيحاً للتعديل لقبول ابن مسعود (٢)

(١) اي عند الحنفية . قال البزدوي : وان اختلف فيه مع نقل الثقات عنه ، فكذلك عندنا . اي ان حديثه مثل حديث المعروف . انظر اصول البزدوي وشرحه كشف الاسرار ٢/٢٨٤ - ٣٨٥ ، واصول السرخسي ١/٣٤٢ - ٣٤٣ . وانظر اختلاف العلماء في خبر مجهول الحال في : احكام الامدى ٢/٢٨ - ٨٢ ، المستصفى ١/١٥٧ - ١٥٨ مختصر ابن الحاجب ١/٦٤ ، غاية الوصول ص ١٠٠ ، التمهيد للاسئوى ص ١٣٦ ، ارشاد الفحول ص ٥٣ - ٥٤ روضة الناظر ص ٥٧ - ٥٨ ، المسودة ص ٢٥٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، شرح نخبة الفكر ص ١٥٥ ، تيسير التحرير ٣/٤٨ - ٤٩ ، فواتح الرحموت ٢/١٤٦ - ١٤٨ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٢٧ - ٣٢٨ ، الملح ص ٤٣ .

وقال ابن الصلاح : قال ابو بكر الخطيب البغدادي - في اجوبة مسائل سئل عنها - : المجهول عند اصحاب الحديث : هو كل من لم يعرفه العلماء ، ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد . مثل : عمرو بن زي ، وجبار الطائي ، وسعيد بن زي حدان ، لم يرو عنهم غير ابي اسحق السبيعي . مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٦ .

(٢) هو الصحابي الجليل : عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سمح بن قار بن مخزوم المهنلي ، ابو عبد الرحمن حليف بني زهرة . اسلم قديماً قبل عمر ، وهو اول من جهر بالقرآن بمكة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولزم رسول الله وكان يحمل نعليه وسواكه ، ولهذا كان يقال له صاحب السواك والوساد وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة ، وشهد بدرًا وهو الذي احتز رأس ابي جهل . وشهد بقية المشاهد . وكان من طمأنينة الصحابة ورطاً تقياً ستماً . قال حذيفة : ما رأيت احداً أشبه برسول الله صلى الله عليه وسلم في هديه ودله وسمته من ابن مسعود ، ولقد ظم المحفوظون من اصحاب محمد ان ابن أم عبد اقربهم الى الله رُفقى . وفي الحديث " تمسكوا بهدي ابن ام عبد " وقد شهد ابن مسعود بعد النبي صلى الله عليه وسلم مواقف كثيرة ، منها اليرموك وغيرها . ومات سنة ثنتين وثلاثين ، ودفن بالبقيع عن بضع وستين سنة . انظر ترجمته في الاصابة ٢/٣٦٨ ، الاستيعاب ٢/٣١٦ ، طبقات ابن سعد ٢/٣٤٢ صفة الصفوة ١/٣٩٥ ، البداية والنهاية ٧/١٦٢ ، شذرات الذهب ١/٣٨ .

وطلمة (١) ونافع (٢) ابن جبير وسروق (٣) والحسن (٤) رضي الله عنهم
رواية معقل (٥) ابن سنان وقد عمل عبدالله بروايتهم

- (١) هو طلمة بن قيس، ابو شبل النخعي الكوفي الفقيه، كان من اكابر أصحاب ابن مسعود وطماثهم . وكان شبه بابن مسعود . وقد روى عن جماعة من الصحابة . وروى عنه خلق من التابعين . قال في الشذرات : واستغناه غير واحد من الصحابة .
توفي سنة ثنتين وستين من الهجرة . انظر ترجمته : في : البدايق والنهاية ٢١٧/٨ ، شذرات الذهب ٧٠/١ وقد لا يذكر " طلمة " في قصة بروع بنت واشق الذي تقدم . انظر الفتح الرياني في ترتيب سند الاسام احمد ١٧٣/١٦ - ١٧٤ ، وبلوغ الاماني في اسرار الفتح الرياني : ١٧٣/١٦ - ١٧٤ ، سنن ابي داود ٤٨٨/١ .
- (٢) هو نافع بن جبير بن نطعم بن عدى بن نوفل القرشي النوفلي المدني . روى عن ابيه وعثمان وطى والعباس وابي هريرة وطائفة وغيرهم . وروى عنه جماعة من التابعين .
وكان ثقة عابدا يحج ماشيا ومركوبه يقاد معه ، قال غير واحد : توفي سنة تسع وتسعين بالمدينة .
انظر ترجمته في : البداية والنهاية ١٨٦/٩ ، شذرات الذهب ١١٦/١ .
- (٣) هو مسروق بن مالك الهمداني ترجم له في مسألة " اذا اختلف اهل عصر طى قولين لم يسغ ثالث " .
- (٤) هو الحسن ابن ابي الحسن ، ابو سعيد المعروف بالحسن البصري واسم ابيه يسار ، مولى زيد بن ثابت ، وقيل مولى جابر بن عبدالله ، وقيل غير ذلك .
وامه خيرة ، مولاة لام سلمه كانت تخدمها ، وربما ارسلتها في الحاجة فتشتغل عن ولدها الحسن وهو رضيع ، فتشاظه ام سلمة بثدييها ، فيدران طيه ، فيرضع منهما فكانوا يرون ان تلك الحكمة والعلوم التي اوتيها الحسن من بركة تلك الرضاعة من الثدي المنسوب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان الحسن جامعا للعلم والعمل ، عالما رفيعا فقيها ثقة مأمونا عابدا زاهدا كثير العلم والعمل ، فصيحاً جسيماً . ومات رحمه الله عام عشرومئة عن ثمان وثمانين سنة .
انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ١٥٦/٧ - ١٧٧ ، البداية والنهاية ٢٦٦/٩ - ٢٦٧ ، شذرات الذهب ١٣٦/١ - ١٣٨ .
- (٥) هو معقل بن سنان الاشجعي ، له صحبة .
قتله سلم بن عقبة الذي ارسله يزيد بن معاوية الى اهل المدينة لما خرجوا طيه وأطنوا خلعه ، ولولا طى قریش عبدالله بن مطيع ، وطفى الانصار عبدالله بن حنظلة بن ابي عامر . فسا ر اليهم سلم بن عقبة ، وحدثت موقعة الحرة ، وقتل فيها خلق كثير من اولاد المهاجرين والانصار ، وقتل من الصحابة : معقل بن سنان الاشجعي ، وعبدالله بن حنظلة وعبدالله ابن زيد بن عاصم وغيرهم

في برّوع (١) بنت واشق الاشجعية " أنه مات عنها هلال ولم يكن فرض لها
ولا دخل بها وأنه عليه السلام قضى لها بمثل مهر نسائها (٢) . ورد علي
رضي الله عنه لمخالفته رأيه ، وان ردوه جميعا لم تقبل ، وان استتر حديثه فلم
يرد ولم يقبل لم يجب العمل به ، ويجوز لظاهر عدالة السلف ، وجوز أبو حنيفة (٣)
القضاء بظاهر العدالة . اما اليوم فلا بد من التزكية لغلبة الفسق . لنا (٤) ان
العدالة اصل والفسق شرط التثبيت ، فاذا انتفى ينتفى و" لقوله نحن نحكم
بالظاهر (٥) وقبل الصحابه رضي الله عنهم حديث من لم يظهر فسقه . اما اذا
ظهر الفسق انعكس الحال ، فلا ينتفى الا بالخبرة او التزكية .

====
وكان مقتل معقل بن سنان بعد انتهاء المعركة ، حيث قتله مسلم بن
قبيصة بين يديه صبوا . وكان صديقه قبل ذلك ، ولكن اسمه في يزيد
كلاما عظيما ، فنقم عليه بسببه . وذلك سنة ثلاث وستين من الهجرة .
انظر البداية والنهاية ٢١٧/٨ - ٢٢٠ ، شذرات الذهب ١/٧٠-٧١ .

- (١) في ب : برّوع . وهو خطأ .
- (٢) انظر تخريجه في " وجوب العمل بخبر الواحد " .
ص () .
- (٣) انظر اصول البيهقي وشرحه كشف الاسرار ٣٨٨/٢ ، واصول السرخسي
٠٣٧٠/١ .
- (٤) انظر احكام الامدى ٨٠/٢ - ٨١ .
- (٥) هذا الحديث تكلموا في ثبوته ، فاستنكره المزني فيما حكاه ابن كثير عنه في
أدلة التنبيه ، وقال ابن حجر : وقد ثبت في تخريج احاديث المنهاج للبيضاوي
سبب وقوع الوهم من الفقهاء في جعلهم هذا حديثا مرفوعا ، وان الشافعي
قال في كلام له : وقد أمر الله نبيه ان يحكم بالظاهر ، وان أمر السرائر
الى الله .
وهذا الحديث وان تكلم في ثبوته عن النبي الا ان معناه صحيح لا غارطيه .
وقد ورد بمعناه احاديث صحيحة ، منها حديث ام سلمة " انا انا بشر ،
وانكم تختصمون اليّ ، ولعل بعضكم ان يكون الحن يحجته من بعض ، فاقض
بنحو ما اسمع . . . الحديث . رواه الجماعة .
وانظر : كتاب الامم ٢٠٢/٦ صحيح البخارى ١٣/٤ ، صحيح مسلم
٤/١٢ ، سنن الترمذى ٦١٥/٣ نيل الاوطار ٣١٤/٨ ، تلخيص
الحبير ١٩٢/٤ .

مسألة :

المقطوع بفسقه بتأويل ان تدين (١) بالكذب رد بلا خلاف كالخطابية (٢)
والا فلاكثر القبول . والقاضي والجبائي وابوهاشم رحمهم الله في اخرين ردوا
شهادته وروايته . وهو لا كالخوارج واختار في الاحكام (٣) الرد للفسق .
وفخر الاسلام رحمه الله ان دعي (٤) الى هـواه ردت روايته (٥)

- (١) قال السيف الامدى : الفاسق المتأول ان كان فسقه مقطوعا به ، فاما ان يكون ممن يرى الكذب ويتدين به اولا يكون كذلك . فان كان الاول ، فلا نعرف خلافا في امتناع قبول شهادته ، كالخطابية من الرافضة لا نهم يرون شهادة الزور لموافقهم في المذهب . وان كان الثاني : كفسق الخوارج الذين استباحوا الدار وقتلوا الاطفال والنسوان ، فهو موضع الخلاف . فمذهب الشافعي واتباعه واكثر الفقهاء ، ان روايته وشهادته مقبولة ، وهو اختيار الغزالي وابي الحسين البصرى وكثير من الاصوليين . وزهد القاضي ابوبكر والجبائي وابوهاشم وجماعة من الاصوليين الى امتناع قبول شهادته وروايته وهو المختار . احكام الامدى ٨٣/٢ .
وانظر اختلافهم في هذه المسألة وأدلة كل فريق في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٧-٢٥/٣ ، اصول السرخسي ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، المستصفى ٣٠/١ - ١٦١ المعتمد ٦١٨/٢ ، فواتح الرحموت ١٤٠-١٤٢/٢ ، تيسير التحرير ٤٢/٣ - ٤٣ ، غاية الوصول ص ٩٩ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٨-٢٢٩ جمع الجوامع والمحلي عليه ١٤٧/٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٣ ، المسودة ص ٢٦٢ - ٢٦٤ ، منهاج البيضاوى ٢٤٤/٢ ، منهاج العقول ٢٤٤-٢٤٥ ، نهاية السؤل ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ .
- (٢) الخطابية : قوم من الرافضة ينسبون الى ابي الخطاب محمد بن ابي وهب وقيل ابن ابي زينب - الاسدى الاجدع . كان يزعم ان عليا الاله الاكبر ، وجعفر الصادق الاله الاصغر . وفي المواقف قالوا : الأئمة انبياء وابو الخطاب نبي ، ففرضوا طاعته . بل زادوا على ذلك : الأئمة آلهة والحسنان ابناؤا لله ، وجعفر له لكن ابو الخطاب افضل منه ومن علي . وهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم على مخالفهم ، ويستحلون الكذب في نصره مذهبهم . انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١٥-١٧ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٦/٢ ، دائرة المعارف الاسلامية ٣٦٩/٨ ، تيسير التحرير ٤٣/٣ ، فواتح الرحموت ١٤١/٢ .
- (٣) انظر ٨٣/٢ منه .
- (٤) في : ان ادعي . وهو خطأ .
- (٥) هذا هو المذهب الثالث وهو القول بالتفصيل بين ما اذا دعي الى مذهب

دون شهادته ، لأن الدعوة لا يؤمن معها الافتراء لا جملها بخلاف الشهادة ، قالوا يحكم الظاهر ، وهذا ظاهر الصدق لتحريزه عن الكذب ، وقيل علي والصحابة رضي الله عنهم قول قتلة عثمان رضي الله عنه . والخوارج ، ولا نكير فكان اجماعا . والجواب ^(١) انه مقطوع بفسقه فلا ظاهر وليس كل من قبل شهادتهم اعتقد فسقهم ، فان الخوارج مسلمون ومنهم صحابة ولم يعتقدوا فسق انفسهم فلا اجماع .

سألة :

الاكثر على الاكتفاء بالواحد ^(٢) في الجرح والتعديل في الرواية دون الشهادة .

====
وإذا لم يدعو اليه .

فان دعى الى مذهبه : فلا تقبل روايته ولا شهادته . وان لم يدعو الى بدعته ، قبلت روايته وشهادته . قال ابن الصلاح : وهذا هو مذهب الاكثر من العلماء انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٩ - ٢٣٠ . وفرق فخر الاسلام وشمس الائمة بين قبول روايته ، وقبول شهادته . فقالا : تقبل شهادته دون روايته . وتبعهما في ذلك جمع من متأخري الحنفية .

قال فخر الاسلام : وأما في باب السنن ، فان المذهب المختار عندنا : ان لا تقبل رواية من انتحل الهوى والبدعة ودعا الناس اليه . على هذا أئمة الفقه والحديث كلهم . لأن الحاجة والدعوة الى الهوى سبب داع الى التقول ، فلا يؤمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس كذلك الشهادة في حقوق الناس ، لأن ذلك لا يدعو الى التزوير في ذلك ، فلم ترد شهادته . فانما صح هذا ، كان صاحب الهوى بمنزلة الفاسق في باب السنن والا حاديث .

اصول البزدوى ٢٦/٣ ، وانظر كشف الاسرار ٢٦/٣ - ٢٧ ، أصول السرخسي ٣٧٣/١ ، فواتح الرحموت ١٤١/٢ ، تيسير التحرير ٤٣/٣ . انظر احكام الامدى ٨٤/٢ .

(١) اختلفوا في الجرح والتعديل ، هل يثبت بقول الواحد ؟

أولا بد من العدد ؟

فذهب جمهور الفقهاء والاصوليين الى الاكتفاء بالواحد العدل في الجرح والتعديل . واختاره : ابوبكر الباقلاني والفخر الرازي والامدى والحافظ ابوبكر الخطيب وغيرهم .

وقال قوم : لا بد في الجرح والتعديل من اعتبار العدد ، في الرواية والشهادة .

وفصل اخرون ، فقالوا : يكفي بالواحد في الرواية دون الشهادة . انظر مذاهبهم في الجرح والتعديل وأدلة كل مذهب في :

====

وقيل : لا يثبت فيهما ، والقاضي : يكتفى به فيهما . لنا أنهما شرطان فلا يزيدان على مشروطتهما (١) . قالوا : شهادة فيشترط (٢) فيها العمد قلنا أخبار فلا يشترط . قالوا احتياط فكان أولى . قلنا ما قلناه أحوط حذرا من تضييع الشرائع .

مسألة :

القاضي (٣) : لا يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل (٤) ،

====
احكام الامدى ٨٥/٢ ، المستصفي ١٦٢/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٣
منهاج البيضاوى ٢٤٦/٢ ، نهاية السؤل ٢٥٠/٢ ، منهاج العقول
٢٤٦/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٦٤/٢ ، توضيح الافكار ١٢٠/٢ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٣٦٥ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١٦٢/٢ ، ارشاد
الفحول ص ٦٦ ، المسودة ص ٢٧١ ، روضة الناظر ص ٥٩ ، فواتح الرحموت
١٥٠/٢ ، تيسير التحرير ٥٨/٣ .
(١) قال ابن الصلاح : لان العدد لم يشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط
في جرح راويه ، وتعديله . بخلاف الشهادات . مقدمة ابن الصلاح
ص ٢٢٣ .

وقال السيف الامدى : " و لا يخفى ان العدالة شرط في قبول الشهادة
والرواية ، والشرط لا يزيد في اثبات على مشروطه ، فكان الحاق الشرط
بالمشروط في طريق اثبات اولى من الحاقه بغيره . وقد اعتبر العدد في
قبول الشهادة دون قبول الرواية ، فكان الحكم في شرط كل واحد منها ،
ما هو الحكم في مشروطه " .

الاحكام ٨٥/٢ .

(٢) في ب : فشرط .

(٣) هو ابو بكر الباقلاني .

(٤) اختلفوا في قبول الجرح والتعديل دون ذكر سببهما اختلافا كبيرا .

فقال قوم : لا يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل ، اذا كان المعزى
بصيرا باسباب الجرح والتعديل واختاره ابو بكر الباقلاني والسيف الامدى .
وقال قوم : يشترط ذلك ولا يقبل جرح ولا تعديل ما لم يذكر سببه
لاختلاف الناس في ما يجرح به وما يعدل . واختاره الشوكاني وطل له .
وفصل اخرون فقالوا : لا بد من ذكر سبب الجرح ، لاختلاف الناس فيما
يجرح به .

بخلاف العدالة فلا يشترط ذكر سببها .

قال بذلك الامام الشافعي رحمه الله ، وهو روايه عن الامام احمد رحمه
الله . قال ابن الصلاح : التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب
الصحيح المشهور ، لان اسبابه كثيرة يصعب ذكرها .
وهكست طائفة فقالت : يشترط ذكر سبب العدالة دون الجرح .

====

وقيل باشتراطه فيهما (١) ، واشتراط الشافعي رحمه الله في الجرح (٢) ، وقيل بالعكس (٣) وقيل ان كان عالماً (٤) باسبابهما لم يحتج (٥) ، وفخر الاسلام رحمه الله : ان كان الطاعن (٦) صاحبياً ولا خفاً فجرح ، كيمين (٧) عمر رضي الله عنه ان لا ينفي أحداً (٨) ، وكقول طي رضي الله عنه : " كفى بالنفي فتنة " (٩) ولا يخفى على الامام امر الحد ، " وكامتناع عمر رضي الله عنه من قسمة سواد العراق (١٠) "

====
انظر تفصيل مذاهبهم وأدلتها في : احكام الامدى ٢ / ٨٦ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٠ ، ارشاد الفحول ص ٦٨ ، البرهان ١ / ٦٢٠-٦٢١ ، الرسالة للامام الشافعي ص ٣٧٩ - ٣٨٢ ، منهاج البيضاوى ٢ / ٢٤٦-٢٤٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٥٠ ، منهاج العقول ٢ / ٢٤٦-٢٤٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٦٨-٦٩ ، اصول السرخسي ٢ / ٩-١١ تيسير التحرير ٣ / ٦١ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٥١ ، المستصفي ١ / ١٦٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٦٥ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ١٦٣ ، توضيح الافكار ٢ / ١٣٣ ، احكام ابن حزم ١ / ١٣١ ، غاية الوصول ص ١٠٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٥ ، المسودة ص ٢٦٩ ، روضة الناظر ص ٥٩ ، تدريب الراوى ١ / ٣٠٥-٣٠٨ .

- (١) اى في الجرح والتعديل .
- (٢) انظر الرسالة ص ٣٧٩ - ٣٨٢ احكام الامدى ٢ / ٨٦ .
- (٣) اى اعتبار ذكر سبب العدالة دون الجرح .
- (٤) في ب : سالما وهو خطأ .
- (٥) واختاره امام الحرمين الجويني . انظر البرهان ١ / ٦٢٠ .
- (٦) انظر اصوله ٣ / ٦٦-٦٧ وكشف الاسرار نفس الصفحة .
- (٧) في ب : ليمين .
- (٨) اثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه النسائي في " باب تغريب شارب الخمر " عن سعيد بن المسيب قال : غرب عمر رضي الله عنه ربيعة ابن أمية " بن خلف " في الخمر " الى خيبر ، فلحق بهرقل ، فتنصر . فقال عمر رضي الله عنه : لا أغرب بعده مسلماً .

وقال في الطبقات : " وغرب " عمر " ربيعة بن أمية بن خلف الى خيبر - وكان صاحب شراب - فدخل ارض الروم فارتد " -

سنن النسائي ٨ / ٢٨٥ ، طبقات ابن سعد ٣ / ٢٨٢ ، سنن البيهقي ٨ / ٢٢٢-٢٢٣ .

- (٩) وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٦٦ ، اصول السرخسي ٢ / ٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٦٤ ، تيسير التحرير ٣ / ٧٤ .
- (١٠) انظر اصول السرخسي ٢ / ٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٦٦ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٦٤ .

(١٠) أخرج القاسم بن سلام ، ويحيى ابن آدم القرشي عن اسرائيل عن ابي اسحق عن حارثة بن مضرب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، انه أراد ان يقسم

جرح لحديث التغريب وتحتم القسمة . وفي محل الخفا ليس بجرح (١) كـرد
أبي موسى الأشعري (٢) حديث (٣) الوضوء من القهقهة (٤) . وان كان
غير صحابي (٥) لم يقبل الا مفسرا بسبب صالح للجرح متفق عليه من غير متعصب .
لنا : الاصل العدالة فلا تتفق الا بيقين الجرح ولا يقين مع تخلف بعض هذه
الشروط . القاضي : اذا كان عدلا بصيرا لم يعرك ولم يجرح الا عن بصيرة
فلا معنى لاشتراط ذكر السبب (٦) . قلنا (٧) : يحتل ان يكون جارحا عنده
دون غيره . قالوا : الظاهر ان لا يطلق العدل العالم الجرح الا في موضع
الوفاق والا يكون ملبسا . قلنا : وقد يحمله التدين بقوة اعتقاده في مختلف فيه
انه جرح فيطلقه ولا تلبس عنده . وتعرف اسباب الجرح من مظانها فهي
كثيرة (وما لا يصلح كالعننة والارسال وقليل المرح وكالصبي بعد صحة التحمل
وكظعن الملحدين طواهل السنة تعصبا) (٨) .

- ====
- السواد بين المسلمين ، فأمر ان يحصوا فوجد الرجل يصيبه ثلاثة من
الفلاحين ، فشاور في ذلك ، فقال له علي بن ابي طالب : دعهم يكونون
مادة للمسلمين . فتركهم عمر ، وبعث طيهم عثمان بن حنيف فوضع
عليهم : ثمانية واربعين ، وأربعة وعشرين واثنى عشر .
وفي رواية : ان عمر قال : لولا ان يترك اخر الناس لاشي لهم ، ما فتح
الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خير سهمانا ، لكنني
اخشى ان يبقى اخر الناس لاشي لهم .
انظر : كتاب الاموال لابي عبيد القاسم بن سلام ص ٧٤ ، كتاب الخراج ليحيى
بن آدم القرشي ص ٤٠ ، ٤٢ ، طبقات ابن سعد ٢٨٢/٣ ، تلخيص الحبير
١١٥-١١٦ .
وانظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٦٧/٣ ، اصول السرخسي ٨/٢ .
(١) انظر تفصيل ذلك في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٦٨/٣ ، اصول
السرخسي ٨-٧/٢ .
(٢) زيادة من ب .
(٣) في ب : لحديث .
(٤) رواه الطبراني في الصغير مرفوعا وموقوفا .
قاله في مجمع الزوائد ٨٣/٢ ، وانظر تيسير التحرير ٧٤/٣ ، ورواه الشافعي
ولم يقبله لانه مرسل . انظر الرسالة ص ٤٦٩ .
(٥) اي وان كان الطعن صادرا من غير صحابي ، لم يقبل الا مفسرا .
(٦) انظر تفصيل حجة القاضي في الاحكام ٨٦/٢ .
(٧) هذا من قبل الحنفية . انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٦٩/٣ .
(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من ج .

مسألة :

التصريح بالتزكية مع سببها تعديل^(١) بالاتفاق ، وبغير سبب تعديل فسي الاظهر ، والحكم بالشهادة من حاكم عادل لا يرى الحكم بغير عدل تعديل بالاتفاق مساوٍ للاول وراجع على الثاني ، والعمل بالرواية ولا مستند سواها

(١) للتعديل مراتب ، بعضها متفق عليه ، وبعضها مختلف فيه ، فأعلى مراتب التعديل :

١ - الحكم بشهادته ، وهذا متفق عليه ، والا كان الحاكم فاسقا لقبول شهادة من ليس عدلا عنده .

٢ - ويلحق هذه المرتبة : التعديل بالقول ، وهو درجات ، فأعلىها : أ - قوله : هو عدل مرضي - مع ذكر سبب التعديل - بأن يتنسى عليه بذكر محاسن عمله ما يعلم منه . وهذا تعديل بالاتفاق .

ب - ويلحقها قوله : هو عدل مرضي - بدون ذكر سبب التعديل - وهذا متفاوت أيضا : فأعلىه : تكرير اللفظ ، بأن يقول : هو ثقة ثقة ، او ثقة عدل ، أو عدل عدل ... ويلحقه ذكر ذلك من غير تكرار . كأن يقول : هو ثقة ، أو هو عدل .

ويلحقه قوله : هو محل الصدق ، او روي عنه ، أو صالح الحديث ، او صدوق ان شاء الله .

هذا في التعديل بالقول ، ويلحقه التعديل بالعمل : وهو عمل من يعتد بتعديله برواية المعدل .

وشرطوا لقبوله : أن يعلم ان العامل بروايته لا يستند له في عمله غير هذه الرواية . وان لم يعلم ذلك منه ، لم يكن تعديلا ، لاحتمال أن يكون عمل بدليل اخر موافق لروايته .

وآخر مراتب التعديل : رواية عدل عادته أن لا يروي الا عن عدل ، فهي تعديل للشخص المروي عنه .

وان لم يعرف ذلك من عادته ، فليس بتعديل .

وليس ترك العمل برواية أحد ، أو ترك العمل بشهادته جرحا له ، لاحتمال وجود سبب لترك العمل غير الفسق . كعداوة أو تهمة قرابه ...

أنظر اقوال العلماء في التعديل وما اختلفوا فيه ، وما اتفقوا عليه في :

احكام الامنى ٢/٨٨-٩٠ ، البرهان ١/٦١٨-٦٢٤ ، المستقصى

١/١٦٣-١٦٤ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/١٦٤ ، منهاج البيضاوى

٢/٢٤٨ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٠-٢٥١ ، منهاج العقول ٢/٢٤٨-٢٤٩

مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ، وما بعدها ، تدريب الراوى

١/٣٤١-٣٤٨ ، العمد على ابن الحاجب ٢/٦٦ ، غاية الوصول ص ١٠٣ ،

تيسير التحرير ٣/٤٩-٥٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٤٨-١٥٠ ، ارشاد الفحول

ص ٦٦-٦٧ ، السوداء ص ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، روضة الناظر ص ٥٩ ، مختصر

البعلي ص ٨٧ .

ولا احتياط قيل تعديل بالاتفاق (أيضا) (١) والا لفسق (بالعمل) (٢) برواية
من ليس عدلا وهو مرجوح بالنسبة الى التصريح والضني . ورواية العدل قبل
التعديل ، وليس ، وفصل ثالث (٣) : ان ظم من عادت ان (٤) لا يروى الا عن (٥)
عدل ، فتعديل ، والا فلا وهو المختار في الاحكام (٦) ، لانه لو لم يكن عدلا
عنده لم يرو عنه بدليل عادت ، وقولهم : لو لم يكن تعديلا كان تدليسا غير
مستقيم لان الرواية لا توجب العمل على السامع بمجرد فعله (٧) بالاستكشاف
وهذا مرجوح بالنسبة الى ما تقدم للاتفاق في الاولين واقتران (٨) العمل
مع (٩) الرواية في الاخر .

مسألة :

الجمهور على عدالة الصحابة رضي الله عنهم ، وقيل : هم فيها كثيرهم ، وقيل :
الى ظهور الفتن بينهم ، وقيل : يرد من قاتل طيا رضي الله عنه (١٠) منهم .

- (١) سقطت من ب .
- (٢) سقطت من ج .
- (٣) كامام الحرمين والغزالي ، واختار هذا التفصيل : الامدى وابن الحاجب
والصفي الهندي وغيرهم .
انظر : البرهان ٦٢٣/١ ، احكام الامدى ٨٩/٢ ، المستصفى ١٦٢/١
مختصر ابن الحطاب ٦٦/٢ .
- (٤) في ب : انه .
- (٥) في ب : من .
- (٦) انظر ٨٩/٢ .
- (٧) أى على السامع الكشف عن حال المروي عنه ان رام العمل بمقتضى روايته ،
والا كان مقصرا . وهذا الطريق يشبه ان يكون مرجوحا بالنسبة الى باقي
الطرق . نفس المرجع .
- (٨) في ب : واقتراق .
- (٩) في ج : بالرواية .
- (١٠) انظر تفصيل هذه المذاهب مع ادلتها في : احكام الامدى ٩٠/٢-٩١ ،
البرهان ٦٢٦/١-٦٢٨ ، المستصفى ١٦٤/١ ، مقدمة ابن الصلاح
ص ٤٢٨ ، جمع الجوامع ١٦٦/٢ ، العضد على ابن الحاجب
٦٢/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٤ كشف الاسرار ٣٨٤/٢ ، تيسير التحرير
٦٤/٣ ، فواتح الرجوت ١٥٥/٢ ، المسودة ص ٢٩٢ ، روضة الناظر
ص ٦١ ارشاد الفحول ص ٦٩ .

لنا : الادلة الموجبه لعدالتهم (كنتم خير أمة) (١) (جعلناكم (٢) أمة) وسطا
لتكونوا شهداء على الناس (٣) (والذين معه أشداء على الكفار) (٤) والتواتر
بمناصرتهم وجهادهم وامتثالهم الأوامر (والنواهي) (٥) والفتن تحمل على
اجتهادهم والعمل بالاجتهاد واجب أو جائز على مذهب المصوب وغيره . (٦)

مسألة :

الصحابي من رآه صلى الله عليه وسلم ولو ساعة (٧) ، وقيل من طالت (٨) صحبته

- (١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران ، وتحتها (أخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتو منون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا
لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) .
- (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ .
- (٣) جزء من الآية ١٤٣ من سورة البقرة . ونصها (وكذلك جعلناكم أمة وسطا
لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة
التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول من ينقلب على عقبيه ، وان
كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع إيمانكم ان الله
بالناس لرؤوف رحيم) .
- (٤) جزء من الآية ٢٩ من سورة الفتح ونصها (محمد رسول الله والذين
معه أشداء على الكفار رحما بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا
من ربهم ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم فسي
التوراة ومثلهم في الانجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى
على سوقه يحجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا
الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما) .
- (٥) سقطت من أ ، وكتب في موضعها : النوادر .
- (٦) سقطت من أ .
- (٧) هذه طريقة أهل الحديث ، فهم يطلقون اسم " الصحابي " على كل من
روى عنه صلى الله عليه وسلم حديثا او كلمة ، ويتوسعون حتى يعدون من رآه
رواية ، من الصحابة . قال الامام النووي : هو مذهب الامام احمد وأبي
عبدالله البخاري في صحيحه والمحدثين كافة .
- (٨) وهذه طريقة الاصوليين ، فهم يرون ان اسم الصحابي لا يقع الا على
من طافت صحبته ، وكثرت مجالسته للنبي صلى الله عليه وسلم على طريق
التبع ، والأخذ عنه .
- قال في محاسن البلقيني : هذه طريقة بعض الاصوليين والمشهور عندهم
ما هو المعروف عند المحدثين ، وقيل : لا بد من رواية حديث أو حديثين .
انظر اختلافهم في تعريف الصحابي ، والتعريف المختار في : مقدمة ابن
صلاح ص ٤٢٢ - ٤٢٧ ، محاسن البلقيني بحاشية مقدمة ابن الصلاح
ص ٤٢٣ وما بعدها ، شرح النووي على مسلم ٣٥ / ١ - ٣٦ ، تدريج

وان لم يرو ، وقيل من اجتماع (١) فيه . والنزاع لفظي ، والأشبه الأول لأنه قابل للتقييد بالقليل والكثير والرواية وعدمها فكان للمشترك ، ولأن الحالف ليصحبنا فلانا يبر بصحبة (٢) ساعة ، قالوا صح نفيه عن غير الملازم واطلق على الملازم كاصحاب الجنة والقريب والحديث والاصل الحقيقة . قلنا : فهمت الملازمة عرفا ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فلو قال المعاصر أنا صحابي ، وهو ظاهر العدالة صدق ويحتمل ضده للتهمة بنسبة رقبة التي نفيه كما لو قال : أنا عدل .

الثالث (٣) في مستند الراوي :

وهو إما صحابي أو غيره ، فإذا قال الصحابي : سمعته طيه السلام يقول كذا ، أو أجهزني أو حدثني ، فهو خبر واجب القبول . واختلف في مسائل منها : إذا قال : قال صلى الله عليه وسلم ، فالأكثر محمول على السماع منه ، والقاضي (٤)

-
- === الراوي ٢٠٨/٢-٢١٢ ، أحكام الامدى ٩٢/٢ - ٩٤ ، المستصفي ١٦٥/١
الاصابة في تمييز الصحابة ٧/١ ، اسد الغابة ١٨/١ ، التعريفات
ص ١٣٢ ، جمع الجوامع والمحلي طيه ١٦٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٣٦٠ ، ظاية الوصول ص ١٠٤ ، المعتمد ٦٦٦/٢ ، ارشاد الفحول
ص ٧٠ ، كشف الاسرار ٣٨٤/٢ ، تيسير التحرير ٦٥-٦٦ ، فواتح
الرحموت ١٥٨/٢ ، المسودة ص ٢٩٢ ، روضة الناظر ص ٦٠ ، احكام
ابن حزم ٢٠٣/٢ .
- (١) اى اجتمع فيه طول الصحبة والاخذ عنه . ومن اشترط ذلك بعض
المعتزلة . انظر المعتمد ٦٦٦/٢-٦٦٧ ، واحكام الامدى ٩٢/٢ .
- (٢) وفي ب بصحبته .
- (٣) القسم الثالث من أقسام النظر في خبر الواحد ، وهو النظر في مستند الراوي
وكيفية روايته ، وما يتعلق به من المسائل .
انظر احكام الامدى ٩٥/٢ .
- (٤) هو ابو بكر الباقلاني . وقد خالف الجمهور في ذلك فقال : لا يحمل قول
الصحابي " قال رسول الله " على السماع ، لاحتماله وتردده بين
ان يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين ان يكون قد سمعه
من غيره .
انظر المذاهب في قول الصحابي " قال رسول الله ، او فعل " ونحو
ذلك في :
احكام الامدى ٩٥/٢ ، المستصفي ١٢٩/١-١٣١ ، جمع الجوامع ١٧٣/٢
شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٣ ، العضد طي ابن الحاجب ٦٨/٢ ، ظاية
الوصول ص ١٠٦ ، ارشاد الفحول ص ٦٠ ، المسودة ص ٢٦٠ ، روضة
الناظر ص ٤٧ ، فواتح الرحموت ١٦١/٢ ، تيسير التحرير ٦٨/٣ ،
منهاج البيضاوي ٢٥٧/٢ ، نهاية السؤل ٢٥٨-٢٥٩ ، منهاج
العقول ٢٥٧/٢ .

متروك ، فمن قال بعدالة الصحابة ، فكالمسمع ، ومن جعلهم كغيرهم فكمراسيل تابع التابعين ، والظاهر الأول مع إمكان الوساطة . ومنها : اذا قال : سمعت . طيه السلام يأمر بكذا وينهى عن كذا ، فلا كثرانه حجة ^(١) ، لأنه لا يقول ذلك الا عن تحقيق ، ولأنه يقال ذلك على وجه الاحتجاج ظاهرا ، وما يقال ان الأمر والنهي مختلف فيهما فلعله أطلقه فيما يعتقد دون غيره ، أو هو ممن يعتقد أن الأمر ^(٢) بالشئ نهى عن اضداده ، أو النهي أمر بصد منها ، فنقله وليس بأمر ولا نهى عند غيره ، خلال الظاهر لبعده من ^(٣) مثله ، ومنها : اذا قال : أمرنا أو نهينا وأوجب طينا وحرّم وأبجح فلا كثر إضافة ^(٤) اليه طيه السلام ، وقيل ومنهم الكرخي : لا يضاف ^(٥) . لنا أن الظاهر انه لا يقول ذلك الا عن امره . قالوا : مشكوك فيه ، فلعله إضافة الى الكتاب أو الى الأمة أو الى بعض الأئمة أو القياس . والجواب : الاستبعاد ^(٦) . ومنها اذا قال من

- (١) ويقابله : انه ليس بحجة ، لأن الاحتجاج إنما هو بلفظ النهي صلى الله عليه وسلم ، وقول الصحابي : " سمعت يأمر أو ينهى " لا يدل على وجود الأمر والنهي من النهي صلى الله عليه وسلم ، لا اختلاف الناس في صيغ الأمر والنهي .
لكن الذي طيه الاعتماد - كما ذكر الامدى - هو مذهب الاكثر .
انظر تفصيل هذه المسألة في : احكام الامدى ٩٦/٢ ، المستصفى ١/١٢٠ - ١٣١ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٥٧ ، منهاج العقول ٢/٢٥٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٩ .
- (٢) في ب : بشئ .
(٣) في ب : عن .
(٤) وهو مذهب الشافعي واكثر الأئمة . واختاره الشيرازى في التبصرة ، والامدى ومال اليه الغزالي في المستصفى اما في المنخول فقال : اذا قال : أمرنا بكذا فانه امر باتباع القياس . وهو مذهب المعتزلة .
انظر : احكام الامدى ٩٧/٢ ، المستصفى ١/١٣١ ، المنخول ص ٢٧٩ ، التبصرة ص ٣٣١ ، المعتمد ٢/٦٦٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٩ ، منهاج العقول ٢/٢٥٧ .
- (٥) هذا مذهب طائفة من الاصوليين ، ومنهم الكرخي والسرخسي وابي بكر الصيرفي والغزالي في المنخول .
قالوا : ليس ذلك بالظاهر بل يجوز ان يكون الأمر غيره .
انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٩٧/٢ ، اصول السرخسي ١/١١٥ ، ٣٨٠ ، تيسير التحرير ٣/٦٩-٧٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٦١ ، التبصرة ص ٣٣١ ، المنخول ص ٢٧٩ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٩ .
- (٦) انظر تفصيل ذلك في الاحكام ٩٧/٢ .

السنة كذا ، فالأكثر سنة طيه السلام ، وعن الكرخي رحمه الله عكسه (١) وهي مثل ما قبلها . ومنها : اذا قال كضاً أو كانوا يفعلون كذا ، فالأكثر معمول على فعل الجماعة (٢) ، قالوا : لو اضيف إليهم لكان اجماعا فلم تسوغ المخالفة ، قلنا سافت لأنها اضافة ظنية . وأما غير الصحابي فمستنده (٣) قراءة الشيخ او قراءة طيه أو اجازته له أو مناولته ما يرويه عنه أو كتابته له بذلك أما الأولان (٤) فالمختار (٥) أنهما سواء .

- (١) أي لا حجة في ذلك عند الكرخي ، وكذلك عند السرخسي والبزدوي والغزالي . لأن السنة يعبر بها عن الطريقة ، والشريعة ، بدليل قوله تعالى (سنة من قد ارسلنا قبلك من رسلنا) ٧٧ من سورة الاسراء . فعمله قاله قياسا . وسنة النبي صلى الله عليه وسلم اتباع القياس . انظر : اصول السرخسي ١ / ٣٨٠ ، تيسير التحرير ٢ / ٦٩ ، المنحول ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- وقد احتج السيد الامدى رحمه الله للأكثر : بان احتمال ارادة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، لوجهين : الاول : ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم اصل ، وسنة الخلفاء الراشدين تبع لسنة النبي ، ومقصود الصحابي انما هو بيان الشريعة ، ولا يخفى ان اسناد ما يقصد بيانه الى الاصل أولى من اسناده الى التابع .
- والثاني : ان ذلك هو العتبار الى الفهم من اطلاق لفظ السنة في كلام الصحابي ، فكان الحمل عليه أولى . الاحكام ٢ / ٩٨ .
- (٢) انظر التمهرة في اصول الفقه ص ٣٣٣ ، احكام الامدى ٢ / ٩٩ ، المستقصى ١ / ١٣١ ، شرح النووي على مسلم ١ / ٣٠ ، تدريب الراوى ١ / ١٨٥ - ١٨٦ ، جمع الجوامع ٢ / ١٧٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٦٠ ، مناهج العقول ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٣ ، غاية الوصول ص ١٠٦ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٦٢ ، تيسير التحرير ٣ / ٧٠ ، السوداء ص ٢٩٣ ، روضة الناظر ص ٤٨ .
- (٣) في ب : مستنده .
- (٤) وهما : قراءة الشيخ او قراءته عليه .
- (٥) اختلفوا في القراءة على الشيخ ، هل هي مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة ؟ او دونه أو فوقه ؟
- فقال طائفة : ترجح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه . ونقل ذلك عن ابي حنيفة وابن ابي نجب . وهو احدى الروايتين عن الامام مالك رحمه الله .
- والرواية الثانية : انها سواء . وهو مذهب معظم طماء الحجاز والكوفة . وقال ابن الصلاح : والصحيح : ترجيح السماع من لفظ الشيخ ، والحكم بان القراءة طيه مرتبة ثانية . وقد قيل : ان هذا مذهب جمهور اهل المشرق والله اعلم .
- مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

والمحدثون : أن الأول (١) اطلاقها ، قلنا هي (٢) برسول الله صلى الله عليه وسلم أحق لكونه مأمونا عن السهو ولم يكتب ، وأما فيمن يقرأ من كتاب ويسهو فبلا فرق بينهما ، لمساواة من يتكلم أو (٣) يستمع فيستفهم فيقول (٤) نعم . طى (أن) (٥) رطابة الطالب لما يقرأه قد تكون أشد . فان قرأ الشيخ من حفظه فالأولى أطي بالاتفاق . فان قصد اسماعه وحده أو مع غيره قال حدثنا (٦) وأخبرنا وقال بوسمته وان لم يقصد قال قال وأخبر وحدث وسمعت . وأما قرأت (٧) من غير انكار ولا موجب لسكوت من اكراه أو غفلة

==== انظر المذاهب في ذلك ووجهة نظر كل فريق في :

- احكام الامدى ١٠٢-٩٩/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٩-
٤٠ ، اصول السرخسي ٣٧٥/١ - ٣٧٦ ، المستصفى ١/١٦٥ ، تيسير
التحرير ٣/٩١ ، فواتح الرحموت ٢/١٦٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٢ ،
٣٧٥ ، غاية الوصول ص ١٠٦ المعتمد ٢/٦٦٣ ، تدريب الراوى ٢/٨ ،
١٢ ، شرح نخبة الفكر ص ٢١٠ جمع الجوامع ٢/١٧٤ ، نهاية السؤل
٢/٢٦٢ ، مناهج العقول ٢/٢٦٠ - ٢٦١ ، روضة الناظر ص ٦١ ، ارشاد
الفحول ص ٦١ - ٦٢ ، احكام ابن حزم ١/٢٥٥ - ٢٥٦ .
(١) أى قراءة الشيخ . لأنه طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى
كان يحدث اصحابه ثم نقلوه عنه وهو أبعد من الخطأ والسهو . فيكون
احق فيما هو المقصود وهو تحمل الأمانة بصفة تامة .
قاله السرخسي في اصوله ١/٣٧٥ وانظر المراجع السابقة .
(٢) قال شعرا لثمة : وروى عن ابي حنيفة رحمه الله : ان قراءة طى
المحدث أقوى من قراءة المحدث طيك ، وانما كان ذلك لرسول الله صلى
الله عليه وسلم خاصة ، لكونه مأمون السهو والغلط . . .
اصول السرخسي ١/٣٧٥ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٤٠-٤١ .
(٣) الظاهران "أو" بمعنى الواو .
(٤) في ب : سقطت القاف من "يقول" .
(٥) سقطت من ب .
(٦) في ب : أو أخبرنا .
(٧) قال في الاحكام : وأما القراءة طى الشيخ مع سكوت الشيخ من غير ما يوجب
السكوت عن الانكار ، من اكراه أو غفلة أو غير ذلك : فقد اتفقوا طى وجوب
العمل به ، خلافا لبعض الظاهرية . لأنه لو لم تكن روايته صحيحة
لكان سكوت عن الانكار مع القدرة طيه فسقا ، لما فيه من ايهاام صحة
ما ليس بصحيح . وذلك بعيد عن العدل المتدين ٢/١٠٠ وانظر :
تدريب الراوى ٢/٢٠ ، المستصفى ١/١٦٥ ، العضد طى ابن الحاجب
٢/٦٩ شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار
٣/٣٩ ، تيسير التحرير ٣/٩١ ، فواتح الرحموت ٢/١٦٤ ، مقدمة
ابن الصلاح ص ٢٥٤ .

أو غيرها فمعمول به خلافا لبعض الظاهرية^(١)، ويقول حدثنا واخبرنا قراءة طيه . ويجوز مطلقا في الأصح ، قال الحاكم^(٢) : القراءة على الشيخ اخبار ، على ذلك عهدنا أئمتنا ، ونظنه^(٣) عن الأئمة الأربعة . وأما قراءة غيره من غير انكار فكقراءة^(٤) . وأما الاجازة^(٥) : فأن يقول أجزت لك ان تسروي عني كذا أو ما صح عندك من سمواتي ، وحده أو مع غيره ، فالأكثر تجويـز الرواية بها ، فيقول : أجازتني ، أو حدثني واخبرني إجازة . والأكثر على منع أخبرني وحدثني مطلقا ، ومنع قوم حدثني اجازة .

- (١) انظر احكام ابن حزم ٢٥٧/١ ، كشف الاسرار ٣٩/٣ ، تيسير التحرير ٩١/٣ ، احكام الامدى ١٠٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧ .
- (٢) هو ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ المعروف بابن البيع .
- امام اهل الحديث في عصره والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق الى مثلها كان عالما عارفا واسع العلم . تفقه على ابي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي ، وقرأ على طي ابن ابي هريرة . ثم طلب الحديث وطلب عليه فاشتهر به ، وسدعه من جماعة لا يحصون كثرة . وصنف في علومه ما يبلغ الفا وخمسة اجزاء منها : الصحيحان ، والعلل ، والامالي ، وفوائد الشيوخ ، واملالي العشيات ، وتراجم الشيوخ . واما ما تفرد باخراجه : فهرفة طوم الحديث و تاريخ طما نيسابور والمدخل الى طم الصحيح ، والمستدرك على الصحيحين .
- وتولى القضاء بنيسابور . وكانت ولادته في سنة احدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور ، وتوفي بها في سنة خمس واربعائة . وقيل ثلاث واربعائة . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢٨٠-٢٨١/٤ ، والوافي ٣٢٠/٣ ، وطبقات السبكي ٦٤/٣ - ٧٢ ، تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ ، شذرات الذهب ١٧٦/٣ ، صر الذهبي ٩١/٣ ، لسان الميزان ٢٢٢/٥ - ٢٢٣ .
- (٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨١ .
- (٤) في أ : كقراءة .
- (٥) انظر كلامهم على الاجازة وما يقول المجازله عند الرواية بها في : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٢ ، وما بعدها ، تدريب الراوى ٢٩/٢ ، شرح الورقات ص ١٩٦ المستصفى ١٦٥/١ ، العضد على ابن الحاجب ٦٩/٢ ، كشف الاسرار ٤٣/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ ، تيسير التحرير ٩٤/٣ ، ارشاد الفحول ص ٦٣ ، روضة الناظر ص ٦١ ، المسودة ص ٢٨٧ ، احكام الامدى ١٠٠/٢ ، نهاية السؤل ٢٦٣/٢ ، مناهج العقول ٢٦٢/٢ ، اصول السرخسي ٣٧٧/١ .

والمختار (١) : ان كان المجيز (٢) عالما بما في الكتاب ، والمجاز له فهما ضابطا
جازت الرواية ، والا بطلت عند ابي حنيفة ومحمد (رضي الله عنهما) ، وصححت
عند ابي يوسف (٣) (رحمه الله) تخريجا من كتاب القاضي الى مثله ، فان علم
ما فيه شرط عندهما لا ضده . والا حوط ما قاله صونا للسنة وحفظا لهما .
والمناولة مع الاجازة مثلها اذا أمن طي الكتاب من زيادة او نقصان . وأما
الكتابة فان يكتب : حدثنا فلان الى المتن ، ثم يقول : فاذا بلغك كتابي
هذا وفهمته فحدث به عني بهذا السند وهو مثل الخطاب . وقد كان عليه
السلام يبلغ الاحكام بالكتب والرسالة ، والمختار في هذا ان يقول : أخبرنا
لا حدثنا ، فان من حلف لا يحدث بكذا لا يحث بالكتاب (٤) ويحث لـ
حلف لا يخبر (٥) .

تنبيه :

وما يكون من الكتابة مذكرا (٦) فهو حجة مطلقا ، وما لا يكون لا يعمل به
في القضاء ولا الرواية ولا الصك عند ابي حنيفة (٧) (رضي الله عنه) وعن ابي يوسف

- (١) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤٣/٣ ، اصول السرخسي ٣٧٧/١ ،
احكام الامدي ١٠١/٢ .
- (٢) في ب : المخبر .
- (٣) اشترط ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لصحة الاجازة : ان يكون ما في الكتاب
معلوما للمجاز له ، مفهومه له .
وان يكون المجيز من اهل الضبط والاعتقان ، قد علم جميع ما في الكتاب .
اما اذا كان المستجيز غير عالم بما في الكتاب ، فلا تصح الاجازة عند ابي
حنيفة ومحمد . وتصح عند ابي يوسف .
انظر تفصيل ذلك في : اصول السرخسي ٣٧٧/١ ، اصول البيهقي وكشف
الاسرار ٤٤/٣ ، تيسير التحرير ٩٤/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ ،
احكام الامدي ١٠١/٢-١٠٢ .
- (٤) في ب : بالكتابة .
- (٥) انظر اصول السرخسي ٣٧٦/١-٣٧٧ .
- (٦) وهو ما يتذكر بالنظر فيه ما كان سموعا له ، لان النظر في الكتاب طريق
للتذكر وهو الى ما كانت عليه من الحفظ ، واذا عاد كما كان فالرواية
تكون عن حفظ تام .
- كشف الاسرار ٥٠/٣ ، وانظر اصول السرخسي ٣٥٧/١-٣٥٩ ، شرح
الجلال طي منهاج الطالبين ٣٠٤/٤-٣٠٥ .
- (٧) قال في كشف الاسرار : وان لم يتذكر سماعه لما في الكتاب ولا قراءته ،
ولكن يغلب على ظنه ذلك لما يرى من خطه ، فهذا هو الذي ينبغي
ان يكون محل الخلاف ، فعند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز له ان يروي ولا يجوز
العمل بروايته ، وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي : يجوز له الرواية ، ويجب
العمل بها ، لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعملون على كتب النبي عليه السلام

استثناء المك ، وعن محمد الاطلاق في الثلاثة ، وأجاز ابو يوسف للقاضي العمل به اذا كان تحت يده ، للأمن من التزوير لتطرقه فيه عادة ، وفي الحديث اذا كان خطأً معروفاً لا يخاف تغييره عادة ، ويد غيره من الامناء كيده ، ولم يجز في المك الا اذا كان في يد الشاهد ، وأجاز محمد عند التيقن أنه خطه مطلقاً . وما يجده بخط أبيه أو معروف فيقول وجدت بخط أبيي أو فلان ولا يزيد . وخط المجهول مفرداً باطل ، ومضافاً الى جماعة لا يتوهم في مثله التزوير كالمعروف (١) .
الرابع : (٢)

فيما اختلف في رده به نقل الحديث بالمعنى (٣) . الاكثر : ان كان

طرفاً بمواقع اللفاظ واختلافها جاز ، والاولى الا اذا بصورته ان أمكن ، والا لم

لاجل الخط ، وانه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاز مثله لغيرهم .
٥١/٣ وانظر : اصول السرخسي ٣٥٧/١ - ٣٥٨ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ -

١٦٦ ، تيسير التحرير ٩٢/٣ - ٩٣ ، تدريب الراوي ٥٧/٢ ، شرح الفية
العراقي ١٠٥/٢ ، روضة الناظر ص ٦٢ ، احكام الامدى ١٠٢/٢ ، مقدمة

ابن الصلاح ص ٢٨٨ في هذا التنبيه في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٥١/٣ - ٥٤ .
(١) اي القسم الرابع من اقسام النظر في خبر الواحد : فيما اختلف في رد خبر

(٢) الواحد به .

(٣) اتفق الاثمة الاربعة والحسن البصرى واكثر العلماء على انه يحرم نقل

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعنى ، اذا كان الناقل غير

طرف بدلالات اللفاظ ، واختلاف مواقعها . واما ان كان عالماً بذلك ،

فالاولى له النقل بنفس اللفظ ، وان نقله بالمعنى من غير زيادة ولا نقصان

فهو جائز .

وزهد جماعة من السلف الى وجوب نقل اللفظ على صورته وهو منقول عن

محمد بن سيرين ، واختاره ابو بكر الرازي من اصحاب ابي حنيفة .

وفصل اخرون ، فقالوا : يجوز ابدال اللفظ بما يراد به ، ولا يجوز

بما عدا ذلك .

انظر المذاهب في نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعنى مع

أدلتها في : احكام الامدى ١٠٣/٢ - ١٠٥ ، مقدمة ابن الصلاح ص

٣٢٢ - ٣٢٣ ، تدريب الراوي ٩٨/٢ ، شرح النووى على مسلم ٣٦/١ ، الالمام

ص ١٧٨ ، الرسالة للشافعي ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، ٣٨٠ ، المستصفى ١/١٦٨ .

جمع الجوامع ١٧١/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠ ، غاية الوصول

ص ١٠٥ ، ارشاد الفحول ص ٥٧ ، العضد على ابن الحاجب ٧٠/٢ ،

السودة ص ٢٨١ ، روضة الناظر ص ٦٣ ، مختصر الطوفي ص ٧١ ، مختصر

البعلي ص ٩٣ ، منهاج البيضاوى ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، نهاية السؤل :

٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، منهاج العقول ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، اصول البيهقي وكشف

الاسرار ٥٤/٣ - ٥٦ ، اصول السرخسي ٣٥٥/١ - ٣٥٦ ، تيسير التحرير

٩٧/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٦/٢ ، المعتمد ٦٢٧/٢ .

يجز ، وعن ابن سيرين وأبي بكر الرازي رحمهما الله وجوب نقل ^(١) اللفظ
وقيل : ان كان بلفظ مرادف جاز ، والا فلا ، وفخر الاسلام ^(٢) : ان كان محكما
جاز للعالم باللغة نقله ، أو محتلا للمجاز أو الخصوص فللمجتهد ، ولا رخصة
في غيرها ^(٣) من مشكل أو مشترك ومتشابه لعدم الفهم . والافتقار الى تأويل
ليس بحجة على الغير . لنا ^(٤) رواية ابن مسعود وغيره قال طيبه السلام
كذا أو نحوه ^(٥) . ونقلوا احاديث في وقائع متحدة بالفاظ مختلفة من غير تكبير ،
والاتفاق على التفسير بالاعجمية ، فالعربية اولى ، وكان طيبه السلام يبعث
الرسل الى الأطراف ولا يقيدهم بلفظ ، ولا ^(٦) في السنة غير مقصود فاذا أتى
بالمعنى جاز . قالوا ^(٧) : " نصر الله امره " ^(٨) الحديث ،

- (١) قال الامام عبد العزيز البخاري : وهو مذهب عبدالله بن عمر من الصحابة
ومحمد بن سيرين وجماعة من التابعين . وهو اختيار ابي بكر الرازي
من اصحابنا .
كشف الاسرار ٥٥ / ٣ ، وانظر اصول السرخسي ٣٥٥ / ١ .
- (٢) انظر اصوله بحاشية الكشف ٥٧ / ٣ - ٥٨ ، واصل السرخسي ٣٥٦ / ١ - ٣٥٧ .
وفي ب : في غيرها .
- (٣) استدلووا لمذهب الجمهور بالنص والاجماع والاثر والمعقول . انظر تفصيل
ذلك في احكام الامدى ١٠٣ / ٢ - ١٠٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار
٥٧ / ٣ - ٥٨ .
- (٤) روى ابن ماجه في باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن عمرو بن ميمون قال : ما أخطأني ابن مسعود عشبة خميس الا أتيت
فيه . قال : فما سمعته يقول بشي قط ، قال رسول الله . فلما كان
ذات عشبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فنكس ، قال :
فنظرت اليه ، فهو قائم محللة أزرار قميصه ، قد اغرورقت عيناه ، وانتفخت
أوداجه . قال : أودون ذلك ، أو فوق ذلك ، أو قريبا من ذلك ، أو
شبيها بذلك " قال في الزوائد : اسناده صحيح .
- ورواه الحاكم والدارمي انظر سنن ابن ماجه ١٠ / ١ - ١١ ، المستدرک ١١١ / ١
سنن الدارمي ٨٣ / ١ ، مجمع الزوائد ١٤١ / ١ .
- قال السرخسي : وبهذا يتبين ان الوقوف على ما أراد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من معاني كلامه كان عظيما عندهم ، فلهذا قلت رواية الفقهاء
منهم .
اصول السرخسي ٣٤٢ / ١ .
- (٦) اي النظم في السنة .
- (٧) احتج الذين أوجبوا نقل لفظ الحديث كما هو : بالنص والمعقول .
انظر تفصيله في احكام الامدى ١٠٤ / ٢ .
- (٨) جزء من حديث رواه ابو داود والترمذي والشافعي وأحمد وابن ماجه والدارمي

قلنا: نقول بالموجب فانه اذا أتى بالمعنى طى وجهه (١) فقد أداه كما سمعه ولذلك يقول المترجم: أديته كما سمعت، قالوا: اختلف اهل العربية في معاني اللفظ الواحد، فيتنبه هذا لما يغفل عنه غيره فقد يحمله الناقل طى فهمه ولعله لا يكون مرادا، ثم اذا تكرر النقل والحال / أدى الى الاخلال بالكلية. قلنا: الكلام في تأدية المعنى طى وجهه حتى لو ظهر زيادة أو نقصان امتنع. قالوا: لو جاز لا طرد في القرآن والاذان والتشهد. قلنا اللفظ مقصود للاعجاز والاذان والتشهد متعبد بكلماتهما.

سؤال:

اذا أنكر الاصل رواية الفرع فان كان تكذيبها لم يعمل به اتفاقا (٢) فان احدهما كاذب فيكون قادحا، لكنهما طى عدالتهما لانها (٣) أصل فلا تبطل (٤) بالشك وان لم يكن تكذيبها فالاكثر: يعمل به (٥)، وهو قول محمد، خلافا لابي حنيفة

====
من حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود مرفوعا .
ولفظه "نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه".
وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع".
وفي رواية له "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه".
انظر: سنن ابي داود ٢٨٩/٢، سنن الترمذى ٣٣/٥-٣٤، الرسالة ص ٤٠٢، مسند احمد ٤٣٧/١، سنن ابن ماجه ٨٤/١-٨٦، ١٠١٥/٢٠، سنن الدارمي ٧٤/١-٧٦.

- (١) في ب: طى وجهه .
(٢) خالف امام الحرمين هذا الاتفاق: فقال: والذي أختره فيها: أن ينزل قول الشيخ القاطع بتكذيب الراوي عنه مع رواية الثقة العدل عنه منزلة خبرين متعارضين طى التناقض، فاذا اتفق ذلك فقد يقتضي الحال سقوط الاحتجاج بالروایتين، وقد يقتضي ترجيح رواية طى رواية بمزية العدالة في احدي الروایتين، او غير ذلك من وجوه الترجيح، فلا فرق بين ذلك وبين تعارض قولين من شيخ وراو عنه. البرهان ٦٥٥/١ وقد أخذ برأيه صاحب كشف الاسرار انظر ٦٠/٣ .
(٣) في ب: لا نهما .
(٤) في ب: يبطل، بالتحسية المثناة .
(٥) هذا هو مذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة والمالكية وبعض الحنيفة انظر تفصيل ذلك في: احكام الامدى ١٠٦/٢، البرهان ٦٥٠/١-٦٥٤، المستصفى ١٦٧/١، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٦٠/٣، المسودة ص ٢٧٨، روضة الناظر ص ٦٢، تدريب الراوى ٣٣٤-٣٣٥، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٩،

وأبي يوسف^(١) ، قيل تخريجاً من اختلافهم في القاضي تقوم البينة بحكمه ولا يذكر ، قال أبو يوسف : لا تقبل خلافاً لمحمد . القائل عدل غير مكذب فوجب العمل بروايته كما لو جُنَّ الأصل أو مات ، واستدل بحديث ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة " انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين^(٢) " ثم نسيه سهيل فكان يقول حدثني ربيعة عنى ، ولم ينكر ، قلنا صحيح ولكن أين وجوب العمل او جوارزه . المانع ؛ قال عمار لعمر رضي الله عنه : " أما تذكر يا أسيّر المؤمن ان أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد الماء ، فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتممكت فصليت^(٣) ، فقال عليه السلام : انما كان يكفيك ضربتان^(٤) " فلم يقبله عمر رضي الله عنه لما كان ناسياً له . ويقال ليست سألتنا فان عمار لم يكن راوياً عن عمر رضي الله عنه ، ولعل عدم العمل لشكه ، واستدل بالقياس على الشهادة حيث لا يعمل بالفرع عند نسيان الأصل . وليس بسديد ، فان باب الشهادة أضيق ولأن صحة شهادة الفرع متوقفة على تحمل الأصل فتبطل بانكاره .

====
جمع الجوامع ١٣٨/٢ ، العضد على ابن الحاجب ٧١/٢ ، تيسير التحرير

١٠٧/٣ فواتح الرحموت ١٧٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩ ، المعتمد ٦٢١/٢ ، واختاره أبو الحسن الكرخي وجماعة من الحنفية . انظر تفصيل ذلك في :
(١) اصول البزدوي وكشف الاسرار ٦٠/٣ - ٦١ ، اصول السرخسي ٣/٢ ،

تيسير التحرير ١٠٧/٣ فواتح الرحموت ١٧٠/٢ - ١٧١ .
(٢) رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . قال الترمذى : وفي الباب عن طي وجابر وابن عباس وسُرق .

ثم قال : حديث أبي هريرة : " ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد " حديث حسن غريب . سنن الترمذى ٦١٨/٢ .

وقال أبو داود : وزادني الربيع بن سليمان المؤمن في هذا الحديث قال : اخبرني الشافعي عن عبد العزيز قال : فذكرت ذلك لسهيل ، فقال : اخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أنني حدثته اياه ، ولا أحفظه . قال عبد العزيز : وقد كان أصاب سهيلاً طة ان هبت بعض عقله ، ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه .

سنن أبي داود ٢٧٧/٢ وانظر سنن ابن ماجه ٢٩٣/٢ ، مسند احمد ٣٠٥/٣ ، بدائع المنن ٢٣٥/٢ ، تخریج احاديث البزدوي ص ١٩٤ .

في ب : وصليت . (٣)

رواه البخاري وسلم وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : (٤)

جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال : اني أجنبيت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : أما تذكر أننا كنا في سفر وأنا وأنت ، فأما انت فلم تصل ، وأما أنا فتممكت فصليت ، فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فقال للنبي (كان يكفيك هكذا) فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه . اللفظ للبخاري .

====

مسألة :

إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف، كما إذا نقل أنه طيه السلام دخل البيت ، فزاد وصلى ، فإن اختلف المجلس قبلت باتفاق ^(١) ، وإن اتحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد لم تقبل وإن لم ينته فالجمهور طى القبول خلافا لبعض ^(٢) المحدثين وأحمد ^(٣) في رواية . لنا : عدل جازم فوجب العمل بروايته ، وعدم نقسل الغير بجوز أن يكون لعروض شاذل أو اشتغال أو سهو أو نسيان فلم يقدر . قالوا ^(٤) : لو صل به لعمل مع الشك ، فإن احتمال الغلط والسهو والوهم قائم في نقلها بل وتطرق الغلط طى الواحد أكثر فكان أولى بالترك ، قلنا : تلك ^(٥) الاحتمالات أرجح ولأن السهو فيما سمعه أكثر منه فيما لم يسمعه أنه سمعه ^(٦) وما رجح به زيادة ^(٧) مسدد التاركين غير مطرد . ولو تساوبا وهو من صور النزاع . وإن جهل حال المجلس فالقبول أولى ، وإن كانت الزيادة مخالفة فالظاهر ^(٨) التعارض خلافا لبعض

قال ابن حجر: الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعاصم، وما عداهما ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه . فتح الباري ص ٤٤٤ .
أنظر صحيح البخاري - مع فتح الباري - ٤٤٣/١ صحيح مسلم ٦١/٤ - ٦٢ ، سنن الترمذى ٢٦٨/١ - ٢٧١ .

(١) في ب : بالاتفاق .

(٢) انظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة مع أدلة كل فريق في :

أحكام الامدى ١٠٨/٢ - ١١١ ، المستصفى ١٦٨/١ ، المسودة ص ٢٩٩ المعتمد ٦٠٩/٢ - ٦١٦ ، المحلى طى جمع الجوامع ١٤٠/٢ ، العبد طى ابن الحاجب ٧٢/٢ ، منهاج البهاوى ٢٧٠/٢ - ٢٧١ ، نهاية السؤال ٢٧١/٢ - ٢٧٢ ، منهاج العقول ٢٧٠/٢ - ٢٧٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨١ ، غاية الوصول ص ٩٨ ، روضة الناظر ص ٦٣ ، ارشاد الفحول ص ٥٦ ، تيسير التحرير ١٠٩/٣ ، فواتح الرحموت ١٧٢/٢ ، أحكام ابن حزم ٢٠٨/١ مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥ - ١٩١ ، تدريب الراوى ٢٤٥/١ ، شرح النووي طى مسلم ٢٣٣/١ .

(٣) انظر المسودة ص ٢٩٩ - ٣٠٣ .

قال ابن اللعاب : والتحقيق في كلام أحمد : إن راوى الزيادة إن لم يكن مهزرا في الحفظ والضبط طى غيره من لم يذكر الزيادة ، ولم يتابع طيها ، فلا يقبل تفرد به .

وإن كان ثقة مهزرا في الحفظ والضبط طى من لم يذكرها ، فروايتان . المختصر في اصول الفقه - مختصر البعلبي ص ٩٤ .

(٤) انظر: أحكام الامدى ١٠٩/٢ ، المستصفى ١٦٨/١ .

(٥) يشير إلى ما ذكره القائل بالقبول تأييدا للعمل به من كونه عدلا حازما . الخ

(٦) معارضة لما تعلقوا به في عدم الاحتجاج به . (٧) بيان أو بدل من ما .

(٨) انظر الأحكام الامدى ١١١/٢ ، المسودة ص ٣٠٣ ، تيسير

المعتزلة^(١) ، ولو رواها العدل مرة وأهلها أخرى فكثرت^(٢) الرواه ، ولو أسند واحد وأرسل الباقيون أو رفع وأوقفوه أو وصل وقطعوه فالخلاف كالزيادة .
سألة :

إذا نقل بعض الحديث وترك البعض ، فإن لم يتعلق بعضه ببعض فهو كما خبار متعدده فيجوز ، والاولى نقله بكامله ، كقوله " المسلمون تتكافأ دماؤهم " ^(٣) الحديث . وان اشتمل على غاية أو شرط أو استثناء كقوله " حتى يزهي ^(٤) والاسواء بسوا ^(٥)

====
التحرير ١١١/٣ ، ارشاد الفحول ص ٥٦ .

(١) انظر المعتمد ٦١١/٢ .

(٢) هذا رأي ابن الحاجب والبرماوي في جماعه .

وقيل : الاخبار بكثرة المرات . وان تساوت ، قبلت .

وقيل : ان صح بانه سمع الناقص في مجلس ، والزائد في مجلس آخر ،

قبلت . وقيل غير ذلك . انظر :

اخكام الامدى ١١١/٢ ، المحلي على جمع الجوامع ١٤٢/٢ ، غاية

الوصول ص ٩٨ ، مختصر ابن الحاجب ٧١/٢ ، المعتمد ٦١٤/٢ ، منهاج

البيضاوي ٢٧١/٢ ، نهاية السؤل ٢٧١/٢ - ٢٧٢ ، منهاج

العقول ٢٧١/٢ .

(٣) رواه ابن ماجه من حديث عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

وتكلمته " وهم يد على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد على

أقصاهم " .

انظر سنن ابن ماجه ٨٩٥/٢ .

(٤) جزء من حديث رواه مسلم والترمذى وابو داود عن نافع عن ابن عمر ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو " وبهذا الاسناد

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل حتى يبهيض ويأمن

العاهة ، نهى البائع والمشتري " .

ورواه البخارى ومسلم وابو داود بلفظ " نهى عن بيع الثمر حتى يزهي "

وللنسائي والدارمي " حتى يهد صلاحه " .

انظر صحيح البخارى ٢٣/٢ ، صحيح مسلم ١٧٧/١٠ - ١٧٨ ، سنن

الترمذى ٥٢٠/٣ - ٥٢١ ، سنن ابي داود ٢٢٧/٢ ، سنن ابن ماجه

٧٤٧/٢ ، سنن النسائي ٢٣١/٧ ، سنن الدارمي ٢٥١/٢ الموطأ ٥١/٢ .

(٥) هذا جزء من حديث مادة بن الصامت أورده مسلم ضمن قصة عندما غنم

الغزاة الذين على رأسهم معاوية غنائم ومنها آنية من فضة ، فأمر معاوية

رجلا ان يبيعها في أعطيات الناس فتسارع الناس في ذلك ، فبلغ عادة بن

الصامت ذلك فقام فقال : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى

عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر

والملح بالملح الا سوا سوا عينا بعين ، فمن زاد أو ازيد فقد أربى .

لسم بجز (١)
مسألة:

خبر الواحد فيما تم به البلوى كخبر نقض الوضوء بمس (٢) الذكر،

====
فرد الناس ما أخذوا .. الخ القصة . انظر صحيح مسلم ١١/١٢-١٣
وقد ورد حديث عادية بالفاظ مختلفة . ورواه : البخاري وأبو داود والترمذي
والشافعي ، والنسائي وابن ماجه والبيهقي .
انظر صحيح البخاري ٢/٢١ ، سنن أبي داود ٢/٢٢٤ ، تحفة الاحوذى
٤/٤٤١ ، كتاب الام ٣/٢٩ ، سنن النسائي ٧/٢٤١ ، سنن ابن
ماجه ١/٨ . السنن الكبرى ٥/٢٧٦ ، نيل الاوطار ٥/٢١٥ ، الرسالة
ص ٤٤٦ .

(١) أي اذا ذكر بعض الحديث ، وقطعه عن الغاية ، أو الشرط أو الاستثناء
لم يجر ، لما فيه من تغيير الحكم وتديل الشرع .
انظر كلام العلماء في نقل بعض الحديث ، وما يجوز منه ، وما لا يجوز في :
احكام الامدى ٢/١١١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣٤-٣٣٦ ، تدريب
الراوي ٢/١٠٣ ، المستصفى ١/١٦٨ ، العنقد على ابن الحاجب ٢/٢٢
ظاية الوصول ص ٩٨ ، جمع الجوامع ٢/١٤٤ ، نهاية السؤل ٢/٢٧٢ ،
تيسير التحرير ٣/٧٥ ، فواتح الرحموت ٢/١٦٩ ، اللمع ص ٤٥ ، المسودة
ص ٣٠٤ ، ارشاد الفحول ص ٥٨ .

(٢) خبر الوضوء من مس الذكر رواه : مالك والشافعي واحمد وأبو داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه والحاكم والدارمي .
وأصله رواية مالك في الموطأ .

ولفظه : عن عبدالله بن ابي بكر ، عن محمد بن عمرو بن حزم ، أنه سمع
عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم ، فتذاكرنا ما يكون منه
الوضوء ، فقال مروان : ومن مس الذكر الوضوء . فقال عروة : ما طمت هذا .
فقال مروان بن الحكم : اخبرتني بسره بنت صفوان ، انها سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول : " اذا مس احدكم ذكره فليتوضأ " .
ورواه مالك عن عبدالله بن عمر مرفوعاً " اذا مس احدكم ذكره فقد وجب عليه
الوضوء " .

وعن هشام بن عروة عن أبيه نحوه .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، هكذا رواه غير واحد مثل هذا

عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسره .

انظر : الموطأ ١/٤٩-٥٠ ، مسند الشافعي ص ١٢-١٣ ، مسند احمد ٢/٢٢٣

سنن ابي داود ١/٤١ ، سنن الترمذي ١/١٢٦ ، سنن النسائي ١/٨٣-

٨٤ ، سنن ابن ماجه ١/١٦١-١٦٢ ، المستدرک ١/١٣٦ ، سنن الدارمي

١/١٨٤ .

وقد ذكر الحاكم في المستدرک جميع روايات هذا الخبر ، وآراء الفقهاء في

الأخذ به ، وذلك في ١/١٣٦-١٣٧ .

والجهنر (١) بالتسمية ونحوه غير مقبول عندنا (٢) ، والاكثر على القبول (٣) . لنا :
ان تكرار البلوى مستلزم لشروع حكمها لتوفر (٤) الدواعي على نقل أحكام الوقائع

====
وقد تعارض هذا الخبر مع خبر قيس بن طلق بن طلى عن أبيه قال :
خرجنا وقدنا حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبايعناه
وصلينا معه ، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوى ، فقال : يا رسول
الله ، ما ترى في رجل من ذكره في الصلاة ؟ قال : " وهل هو الا
مضفة منك ؟ أو بضعة منك " انظر سنن النسائي ٨٤/١ ، سنن
الترمذي ١٣١/١ .

وللعلماء في ذلك كلام طويل ، لا يتسع المقام لذكره . انظر اصول السرخسي
٣٦٥-٣٦٨/١ ، واصل البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٩١ .
(١) خبر الجهر بالتسمية رواه الترمذي في باب : من رأى الجهر يبسم الله الرحمن
الرحيم ، من حديث ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح
الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم .

قال الترمذي : هذا حديث ليس اسناده بذلك .
وقد قال بهذا عدة من اهل العلم ، من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، منهم ابو هريرة وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير ومن وافقهم من
المتابعين ، رأوا الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم . وبه يقول الشافعي .

انظر : سنن الترمذي ١٤/٢-١٥ كتاب الام ٩٤/١ .
(٢) أي عند بعض اصحاب ابي حنيفة رحمه الله ، كالكرخي وشمس الأئمة السرخسي .
قال السرخسي : القسم الثالث : وهو الغريب فيما تعم به البلوى ، ويحتاج
الخاص والعام الى معرفته ، للعمل به ، فانه زيف . لان صاحب الشرع كان
مأمورا بأن يبين للناس ما يحتاجون اليه . وقد امرهم بأن ينقلوا عنه
ما يحتاج اليه من بعدهم . فاذا كانت الحادثة ما تعم به البلوى ، فالظاهر
أن صاحب الشرع لم يترك بيان ذلك للكافة وتعليمهم ، وأنهم لم يتركوا
نقله على وجه الاستفاضة . فحين لم يشتهر النقل عنهم ، عرفنا انه سهو
أو منسوخ .

اصول السرخسي ٣٦٨/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٩١
احكام الامدى ١١٢/٢ ، تيسير التحرير ١١٢/٣ - ١١٥ ، فواتح الرحموت
١٢٨/٢ - ١٣١ .

(٣) انظر احكام الامدى ١١٢/٢-١١٤ ، المستصفى ١٧١/١ - ١٧٢ ، جمع
الجوامع والمحلي طيه ١٣٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٢ ، احكام
ابن حزم ١٠٤/١ ، ١٤٣ ، وما بعدها ، المعتمد ٢/٥٤٨ - ٥٤٩ ،
العقد على ابن الحاجب ٦٨/٢ ، السوداء ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، روضة
الناظر ص ٦٥ - ٦٦ ، ارشاد الفحول ص ٥٦ ، مختصر البعلي ص ٩٤ .
(٤) في ب : لتوافر

فإذا انفرد بنقله السواحد دل على عدم الصحة . قالوا ^(١) : عدل جازم بالرواية فيما يمكن فيه صدقه فوجب القبول كخبره فيما لا تعم به بلوى ^(٢) . قلنا
امكان الصدق عقلا عارضه استحالة عادة ، بخلاف ما لا تعم به بلوى ^(٣) .

مسألة :

إذا خالف الكتاب رد ، فلا يترك ظاهره به ولا يخصه عمومه ^(٤) قبل ان يخصه بغيره ولا يزداد به طيه ولا ينسخ به لأن الكتاب يقيني التثبت والثبوت فلا يترك بما فيه شبهة .

مسألة :

إذا روى مشتركا ^(٥) وحمله على احد محامله وتبيننا على انه لا يحمل على جميعها فالمعروف حمله على ما عينه ^(٦) ، لأن الظاهر انه لم يحمله طيه الا لقرينة . ولا يبعد ان يقال : لا يكون تأويله حجة على غيره ، فان اجتهد فلاح ^(٧) له

- (١) أي الجمهور القائلون بالقبول .
وقد استدلل لهم الامدى بالنص والاجماع والمعقول واللازم انظر الاحكام ١١٢/٢ ، والمستصفي ١٧١/١ ، احكام ابن حزم ١٠٤/١ .
- (٢) في ب : البلوى .
(٣) في ب : البلوى .
- (٤) إذا خالف خبر الواحد الكتاب العزيز ، وخبر الواحد فلا يترك ظاهر الكتاب به ، ولا يخص به عمومه عند الحنفية إلا اذا ثبت خصوصه بدليل موجب من الحكم مثل ما يوجبه العام ، وهو خبر متأيد بالاستفاضة أو مشهور فيما بين السلف والاجماع ، فعند وجود ذلك يتبين بالقياس وخبر الواحد ما هو المراد بصيغة العام بعد ان خرج من ان يكون موجبا للحكم فيما يتناوله قطعا .
انظر اصول السرخسي ١٤٢/١ فواتح الرحموت ٣٤٩/١ وما بعدها ، المعتمد ٦٤٨/٢ .
- (٥) أي اذا روى الصحابي خبرا مجعلا مشتركا بين محامل على السوية كلفظ " القرء " وحمله على بعض محامله وتبيننا انه لا يحمل على جميع محامله ، فلا خلاف في وجوب حمل الخبر على ما حمله الراوي عليه . انظر احكام الامدى ١١٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧١ ، جمع الجوامع والمحلى طيه ١٤٥/٢ ، العضد على ابن الحاجب ٧٢/٢ ، غاية الوصول ص ٩٩ ، ارشاد الفحول ص ٥٩ .
- (٦) سقطت " ما " من ج .
(٧) في ب : ولا ح .

تأويله ذلك وجب ، والافتعنين الراوي صالح للترجيح . وان كان ظاهراً (١)
فحمله على غيره فالأكثر الحمل على الظاهر ، وقيل (٢) على ما عينه ، وعبد الجبار (٣)
وابو الحسين : ان ظم انه صار اليه لعلمه بقصده طيه السلام وجب ، وان جهل
وجوز أن يكون لظهور نهي أو قياس أو غيرها وجب النظر في الدليل ، فإن
اقتضيا (٤) ما ذهب اليه ، وجب والا فلا ، واختار في الاحكام (٥) : ان ظم
مأخذ خلافه وأنه ما يوجب ، صير اليه ، اتبهاط للدليل وان جهل عمل بالظاهر
لأن الاصل في خبر العدل وجوب العمل ومخالفة الراوي للظاهر تحتل
النسيان والدليل مع الخطأ أو الصواب ، فلا يفسق . وان كان نصاً لا يحتمل
تأويلاً فلا وجه للمخالفة (٦) الا لظهور ناسخ عنده ، وقد لا يكون ناسخاً عند غيره
فلا يكون حجة فلا يترك النهي بالاحتمال .

(١) وان كان اللفظ المشترك ظاهراً في معنى ، وحمله الراوي على غيره : فمذهب
الشافعي واهي الحسن الكرخي وشمس الأئمة السرخسي و فخر الاسلام البزدوي
وعبد العزيز البخاري واكثر الأئمة : انه يجب الحمل على ظاهر الخبر
دون تأويل الراوي .

ولهذا قال الشافعي : كيف اترك الخبر لا قوال اقوام لو عاصرتهم لحاجتهم
بالحديث .

انظر احكام الامدى ١١٥/٢ ، التهصرة في اصول الفقه ص ١٤٩ ، تيسير
التحرير ٧٢-٧١/٣ ، اصول السرخسي ٧-٦/٢ ، اصول البزدوي
وكشف الاسرار ٦٥/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٢/٢ ، الرسالة ص ٥٩٦-٥٩٨
المعتمد ٦٧٠/٢ .

(٢) هذا مذهب بعض اصحاب ابي حنيفة أوجبوا العمل بمذهب الراوي . قالوا :
لأن الصحابي لا يقول بما يخالف الظاهر الا عن توقيف .

انظر : تيسير التحرير ٧٢/٢ فواتح الرحموت ١٦٢/٢ تقرير التحرير ٢٦٥/٢ .
(٣) قال القاضي عبد الجبار المعتزلي ان لم يكن لمذهب الراوي وتأويله وجه
الا أنه ظم قصد النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك التأويل ضرورة ، وجب
المصير الى تأويله ، وان لم يعلم ذلك بل جوز ان يكون صار الى ذلك
التأويل لنهي أو قياس وجب النظر في ذلك الوجه فان اقتضى ذلك ما ذهب
اليه الراوي وجب المصير اليه والا لم يصير اليه .

قال ابو الحسين البصرى : وهذا صحيح ، وكذلك اذا ظم انه صار الى ذلك
التأويل لنهي جلي لا مساغ للاجتهاد في خلافه وتأويله ، فانه يلزم المصير
الى تأويله . كما لو صرح بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم لذلك التأويل .
قال القاضي عبد الجبار : فان كان الخبر الذي رواه مجعلاً وبينه الراوي ،
فإن بيانه أولى . المعتمد ٦٧٠/٢ .

كذا في الاصل وفي ب : اقتضى وهو الصواب .
(٤)
(٥) ١١٥-١١٦/٢
(٦) انظر : احكام الامدى ١١٦/٢ ، ارشاد الفحول ص ٦٠ ، اصول السرخسي
٦/٢ ، تيسير التحرير ٧٢/٢ ، ٧٣ ، فواتح الرحموت ١٦٣/٢ ، المعتمد
٦٤١/٢ - ٦٤٢ ، المسودة ص ٢٣١ .

سؤال :

اذا خالف ما رواه قبل الرواية لم يرد ، وبعدها يرد ، فانه ان كان حقا لم يكن حجة ، أو باطلا سقطت روايته . وان جهل التاريخ لم يرد لجواز التقدم .^(١)

سؤال :

اذا ثبت أنه طيه السلام عمل بخلاف^(٢) خبر^(٣) لم يكن داخلا في عمومه أو كان ذلك الفعل من خواصه عمل بالخبر والاعمل بالراجح من الخبر والفعل ان تعذر التخصيص ، وان عمل بخلاف الخبر اكثر الأمة لم يرد باتفاق^(٤) الا ان كان كاجماع المدينة عند القائل بأنه حجة^(٥) .

سؤال :

خبر الواحد فيما يوجب الحد مقبول عند الاكثر^(٦) ، وهو قول أبي يوسف

- (١) انظر : اصول السرخسي ٢/٥-٦ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٦٣ ، المحلي طي جمع الجوامع ٢/١٣٥ .
- (٢) خبر الواحد العدل اذا عمل النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه - في حالة عدم كونه داخلا في عمومه ، أو كان داخلا ، لكن قام الدليل على أن ما فعله من خواصه - فلا يرد الخبر بذلك . انظر تفصيله في الاحكام : ١١٦/٢ .
- (٣) في ب : خبره .
- (٤) قال السيف الامدى : وان عمل بخلافه اكثر الأمة ، فهم بعض الأمة فلا يرد الخبر بذلك اجماعا .
- وان خالف باقي الحفاظ للراوي فيما نقله ، فالمختار : الوقف في ذلك ، نظرا الى تطرق السهو والخطأ الى الجماعة . . . احكام الامدى ٢/١١٦ .
- وانظر : المحلي طي جمع الجوامع ٢/١٣٥ ، العضد طي ابن الحاجب ٢/٧٣ ، فواتح الرحموت ٢/١٦٤ ، تيسير التحرير ٣/٧٣ .
- (٥) يرى المالكية انه لا يجب العمل بخبر الواحد فيما عمل أهل المدينة فيه بخلافه ، لأن عليهم كقولهم حجة مقدمة طيه .
- انظر : جمع الجوامع والمحلي طيه ٢/١٣٥ ، احكام الامدى ٢/١١٦ ، عمل اهل المدينة ص ٧٣ .
- (٦) وهو مذهب جمهور الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية ، كأبي يوسف وأبي بكر الرازي - الجصاص - وهو قول اكثر الفقهاء .
- انظر : احكام الامدى ٢/١١٧ ، اصول السرخسي ١/٣٣٣-٣٣٤ ، السوداء ص ٢٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ ، جمع الجوامع وشرح المحلي طيه ٢/١٣٣ ، المعتمد ٢/٥٧٠-٥٧١ .

واختيار الجصاص ، ومنع الكرخي (١) منه ، لنا ؛ عدل جازم في حكم ظنسي
فوجب قبوله ، قالوا ؛ لوقبل (٢) لم يسقط الحد بالشبهة لأن خبر الواحد
محتمل . قلنا ؛ لا شبهة مع الصحة كما لا شبهة مع البينة والاحتمال قائم (٣) .

مسألة :

إذا تعارض خبر الواحد والقياس (٤) قدم الخبر عند الأكثر (٥) ، وقيل بالعكس ، (٦)
وعيسى (٧) بن أبان ؛ ان كان الراوي ضابطا غير متساهل قدم ، والا فموضع

- (١) وأبو عبد الله البصري .
انظر ؛ اصول السرخسي ٣٣٣/١ - ٣٣٤ ، المعتمد ٥٧٠/٢ - ٥٧١ ،
جمع الجوامع ١٢٣/٢ .
في ب ؛ لو وجب .
(٢) انظر احكام الامدى ١١٧/٢ .
(٣) تعارضهما ، اما ان يكون من كل وجه ، بأن يكون احدهما مثبتا لما
نقاه الاخر .
أو من وجه دون وجه ، بأن يكون احدهما مخصصا للاخر .
وكلام المصنف هنا في " تعارضهما من كل وجه " وسيأتي الكلام في
" تعارضهما من وجه دون وجه " في اخر هذه المسألة .
(٤) ومنهم الامام الشافعي واحمد بن حنبل والكرخي .
وهو قول كثير من الفقهاء . قالوا ؛ يقدم خبر الواحد على القياس .
انظر ؛ احكام الامدى ١١٨/٢ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣١٦ ،
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ، اصول السرخسي ٣٣٩/١ ،
السودة ص ٢٣٩ ، ٢٤١ ، روضة الناظر ص ٦٦ ، مختصر الطوفي ص ٧٠ ،
مختصر البعلبي ص ٩٦ ، تيسير التحرير ١١٦/٣ ، فواتح الرحموت ١٧٧/٢ ،
العقد على ابن الحاجب ٧٣/٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٥ .
(٥) أى يقدم القياس على الخبر . وهو منسوب الى اصحاب الامام مالك رحمه الله .
وأنكر بعضهم نسبه الى الامام .
ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي في الملخص ؛ ان متقدمهم طس
ما رأيناه من تقديم الخبر .
انظر ؛ مختصر ابن الحاجب ٧٣/٢ ، المنتهى ص ٦٣ ، الابهاج ٢١٤/٢ ،
احكام الامدى ١١٨/٢ ، جمع الجوامع ١٣٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٣٨٧ ، فواتح الرحموت ١٧٧/٢ .
(٦) هو أبو موسى ، عيسى بن أبان بن صدقة الكوفي القاضي . أحد الأئمة
الاطلام تفقه على محمد بن الحسن - صاحب ابى حنيفة - واستخلفه يحيى
ابن أكتم على القضاء بعسكر المهدي مدة فياه ، ثم تولى قضاة البصرة ،
ولم يزل به حتى مات . وكان حسن الحفظ للحديث رواه عن اسد اعين
ابن جعفر ، وهشيم ويحيى ابن زكريا بن ابى زائدة ، ومحمد بن الحسن .
وروى عنه الحسن بن سلام السواق وغيره .

اجتهاد . وفخر الاسلام : ان كان الراوي من المجتهدين ^(١) كالخلفاء الراشدين
والعبادة ^(٢) قدم ، لانه يقيني الاصل ، والقياس ظنية ، او من الرواة كأبي هريرة ^(٣)

- ===
- وله مسائل كثيرة ، واحتجاج لمذهب ابي حنيفة . وكان خيرا فاضلا
كريما مفرطا في الكرم ، لكن حكى عنه انه كان يذهب الى القول بخلق
القرآن . ومات سنة احدى وعشرين ومائتين .
- انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١١/١٥٧-١٦٠ ، الفهرست ص ٢٨٩
اخبار القضاة لوكيع ٢/١٧٠-١٧٢ الجواهر المضية ٢/٦٧٨-٦٨٠
هدية العارفين ١/٨٠٦ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٧ .
- (١) انظر تقرير مذهب فخر الاسلام في اصوله وكشف الاسرار ٢/٣٧٧-٣٧٨
وانظر اصول السرخسي ١/٣٣٨-٣٣٩ .
- (٢) وهم - عند فخر الاسلام - : عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو بن العاص
وعبدالله بن مسعود . انظر اصول البيهقي ٢/٣٧٨ .
- وقال السيوطي : ومن الصحابة : : العبادة وهم اربعة : عبدالله بن
صبر بن الخطاب ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن
صبر بن العاص . وليس ابن مسعود منهم .
- قال المحقق في الحاشية : قاله احمد بن حنبل ، قال البيهقي :
لانه تقدم موته ، وهو لا عاشوا حتى احتج الى طمهم . فاذا اجتمعوا
على شيء قيل هذا قول العبادة . وقيل : هم ثلاثة - باسقاط ابن
الزبير - وطيه اقتصر الجوهرى في الصحاح .
- انظر تدريبات الراوي ٢/٢١٩-٢٢٠ بتحقيق الاستاذ عبد الوهاب عبد
اللطيف .
- (٣) هو الصحابي الجليل ، ابو هريرة الدوسي رضي الله عنه وقد اختلفوا
في اسمه واسم ابيه في الجاهلية والاسلام اختلافا كبيرا . قال ابن عبد
البر في الاستيعاب : اختلفوا في اسم ابي هريرة واسم ابيه اختلافا كبيرا
لا يحاط به ولا يضببط في الجاهلية والاسلام .
- وقال ابن كثير : والاشهر ان اسمه عبد الرحمن بن صخر ، وهو من
الأزد ، ثم من دوس . ويقال : كان اسمه في الجاهلية : عبد شمس
وقيل عبد نهم ، وقيل عبد ضم . ويكنى بأبي الاسود ، فسماه رسول الله
صلى الله عليه وسلم عبدالله . وقيل عبد الرحمن . وكناه بأبي هريرة .
- وروى عنه انه قال : وجدت هرة وحشية فاحذت اولادها ، فقال لسي
أبي : ما هذه في حجرى ؟ فأخبرته . فقال : انت ابو هريرة وثبت
في الصحيح ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : "أبا هريرة" ،
وثبت انه قال : "يا أبا هريرة" .
- وكان خيرا كثيرا كثير العبادة والذكر ، حسن الاخلاق . وهو من المكثرين
من رواية الحديث الشريف ، حيث بلغت مروياته خمسة الاف وثلاثمائة
واربعة وسبعون حديثا .
- ===

وأنس^(١) رضي الله عنهما ، فالاصل العمل ما لم توجب الضرورة تركه كحديث المصراه^(٢)

وروي عنه انه قال : لم يكن من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر حديثا مني الا عبد الله بن عمر ، فانه كان يكتب ولا أكتب .
وقال الحاكم : كان من احفظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وألزمهم له صحبة طي شبع بطنه ، فكانت يده مع يده ، يدور معه حيث
دار الى ان مات ، ولذلك كثر حديثه .

وقد ولي إمرة المدينة . ومات سنة سبع وخمسين ، وقيل ثمان وخمسين
وقيل تسع وخمسين . رحمه الله .

انظر ترجمته في : الاصابة ٢٠٢/٤ - ٢٦١ ، الاستيعاب ٢٠٢/٤ - ٢١٠ ،
البداية والنهاية ١٠٣/٨ - ١١٥ ، شذرات الذهب ٦٣/١ - ٦٤ .

(١) هو الصحابي الجليل ابو حمزة ، أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن
زيد بن حرام الانصاري الخزرجي من بني النجار . خادم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، واحد المكثرين من الرواية عنه . صح عنه انه قال :

قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشرين ، وان امه أم
سلمية أتت به النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم ، فقالت له : هذا أنس
ظلام يخدمك ، فقبله ، وقد دعا له النبي بكثرة المال والولد والبركة
فيهما ، وفيما أتني ، فدفن لصلبه الى مقدم الحجاج البصرة مائة
وهشرين ، وكان نخله يشمر في العام مرتين .

وأقام مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الى ان توفي ثم شهد الفتح
وسكن البصرة ومات بها سنة ثلاث وتسعين ، وقيل سنة تسعين او احدى
وتسعين . وهو اخر الصحابة سوتا بالبصرة .

انظر ترجمته في : الاصابة ٧١/١ - ٧٢ ، الاستيعاب ٧١/١ - ٧٣ ،
طبقات ابن سعد ٤٥/٧ وما بعدها ، شذرات الذهب ١٠٠/١ - ١٠١ ،
تهذيب الاسماء ١٢٧/١ .

(٢) هو ما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" لا تصروا الابل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك ، فهو بخير النظرين
بعد ان يحلبها ، ان رضيها ، أمسكها ، وان سخطها ردها وصاعا من
تمر " .

رواه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .
وقال الترمذي : حسن صحيح ، والعمل طي هذا عند اصحابنا ، منهم :
الشافعي واحمد واسحاق .

انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري ٣٦١/٤ ، صحيح مسلم ١٦٥/١٠
سنن ابي داود ٢٤٢/٢ ، سنن الترمذي ٥٤٤/٣ - ٥٤٥ ، سنن النسائي
٢٢٣/٧ ، سنن ابن ماجه ٧٥٣/٢ .

فانه معارض للاجماع (١) في ضمان العدوان بالمثل أو القيمة (٢) دون الثمن ،
وفصل ابو الحسين (٣) : ان كانت العلة بنص قطعي فالقياس لان النص على العلة
كالنص على حكمها ، وان كان الاصل مقطوعا به خاصة فموضع اجتهاد والا فالخبر
لاستواء النصين في الظن وترجح (٤) الخبر بالدلالة على الحكم بدون واسطة
وان كانت العلة مستنبطة فحكم الاصل ان كان بخبر واحد فالخبر (أولى) (٥)
أوبدليل مقطوع به فموضع اجتهاد . وتوقف القاضي (٦) ، واختار في الاحكام (٧)
ان كانت العلة منصوصة وقلنا لا تخرجه عن القياس وكان النص مساويا للخبر (٨)
الواحد في الدلالة أو مرجوحا فالخبر لدلالته من غير واسطة ، أو راجحا
والعلة في الفرع قطعية فالقياس ، أو ظنية فالوقف ، لان رجحان الدلالة
قابلة لدلالة (٩) الخبر بخبر واسطة ، وان كانت مستنبطة فالخبر مطلقا ، ودليله
ان عمر رضي الله عنه ترك القياس في الجنين " بخبر ابن مالك " (١٠) وقال :
لولا هذا لقضينا فيه برأينا (١١) وفي ايجاب (١٢) دية الاصاب على قدر منافعها
بالخبر (١٣) في " كل اصبع عشر " ، و " في ميراث الزوجة من الدية " (١٤) من غير
نكير . قالوا : خالف ابن عباس خبر ابي هريرة رضي الله عنهما فـ

-
- (١) في ب : بالاجماع .
 - (٢) في ب : بالقيمة .
 - (٣) هو ابو الحسين البصري المعتزلي . انظر تقرير مذهبه في كتابه " المعتمد " ٦٥٤/٢-٦٥٥ .
 - (٤) في ب : وترجح .
 - (٥) زيادة من ب .
 - (٦) هو ابو بكر الباقلاني .
 - (٧) انظر ١١٨/٢-١١٩ .
 - (٨) في ب : بالخبر .
 - (٩) في ب : لدلالة الخبر .
 - (١٠) هو حمل بن مالك بن النابغة .
 - (١١) وقد تقدم تخرجه خبره ، والترجمة له في " وجوب العمل بخبر الواحد " .
انظر تصور رأي عمر الذي اراد ان يقضي به قبل ان يبلفه الحديث ،
في الرسالة للامام الشافعي ص ٤٢٨ .
 - (١٢) أي : وترك عمر بن الخطاب القياس في دية الاصاب على قدر منافعها
بالخبر الذي سوى بين الاصاب " في كل اصبع عشر " .
انظر تخرجه في " وجوب العمل بخبر الواحد " ص (٢٢١) .
 - (١٣) في ب : بالخبر . بالفاء . وهو خطأ .
 - (١٤) خبر ميراث الزوجة من دية زوجها تقدم تخرجه في " العمل بخبر
الواحد " ورجع اليه عمر بن الخطاب وصل به . وانظر الرسالة ص ٤٢٦ .

"الوضوء" ما مست (١) النار (٢) بالقياس وقال : السننوتوضاً بما الحميم

- (١) في ب : مسته .
(٢) رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "توضوء" ما مست النار" ورواه بهذا اللفظ عن ابراهيم ابن قارظ عن ابي هريرة مرفوعاً .
ورواه الترمذى عن ابي هريرة مرفوعاً بلفظ "الوضوء" ما مست النار ولو من ثوب أقط " فقال له ابن عباس : يا أبا هريرة ، أنتوضأ من الدهن ؟ أنتوضأ من الحميم ؟ فقال ابو هريرة : يا ابن أخي ، اذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فلا تضرب له الا مثال .
ورواه ابن ماجه عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة مرفوعاً بلفظ "توضوء" ما غيرت النار" فقال ابن عباس : أنتوضأ من الحميم ؟ فقال ابو هريرة : يا ابن أخي " كما ورد في رواية الترمذى .
ورواه ابو داود عن ابي هريرة مرفوعاً بلفظ "الوضوء" ما انضجت النار" انظر: صحيح مسلم ٤٣/٤ - ٤٤ ، سنن الترمذى ١/١١٥ ، سنن ابي داود ١/٤٤ ، سنن ابن ماجه ١/١٦٣ .
وقد روى ابن عباس وجابر بن عبد الله وابن مسعود وأبو رافع وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء ما مست النار .
فمن جابر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا معه فدخل على امرأة من الانصار ، فذبحت له شاة ، فاكل وأنته بقناع من رطب فأكل منه ، ثم توضأ للظهر وصلى ، ثم انصرف ، فأنته بعلاللة من طلالة الشاة فأكل ، ثم صلى العصر ولم يتوضأ " رواه الترمذى .
وروى مسلم وابو داود عن ابن عباس : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كفف شاة ثم صلى ولم يتوضأ " .
انظر: سنن الترمذى ١/١١٦ ، صحيح مسلم ٤٤/٤ ، سنن ابي داود ١/٤٣ .
وقد رأى بعض أهل العلم ، الوضوء ما غيرت النار واكثر أهل العلم على ترك الوضوء ما غيرت النار .
وقد روى محمد بن المنكدر عن جابر قال : " كان اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم : ترك الوضوء ما غيرت النار " .
وقال الترمذى : العمل على هذا عند اكثر أهل العلم ، من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، والتابعين ومن بعدهم ، مثل سفيان الثوري ، وابن المبارك والشافعي واحمد واسحق . رأوا ترك الوضوء ما مست النار . وهذا اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان هذا الحديث اسخا للحديث الاول ، حديث الوضوء ما مست النار .
وللامام السرخسي رأى في توجيه الخلاف الذى جرى بين ابن عباس وأبي هريرة ذكره في اصوله ١/٣٤٠ فارجع اليه .
وانظر : سنن ابي داود ١/٤٣ سنن الترمذى ١/١٢٠ ، شرح النووي على مسلم ٤٣-٤٦ .

- فكيف تتوضأ بما منه نتوضأ^(١) وخالف خبره^(٢) " اذا استيقظ احدكم^(٣) .
قلنا خالف الاول بما روى أنه "أكل كئف شاة مصلية وصلو ولم يتوضأ"^(٤) .
وخالف الثاني لأنه رأى^(٥) أنه غير ممكن وقال " فكيف تصنع بالمهراس"^(٦) .
وأيضاً " حديث معاذ رضي الله عنه آخر العمل بالقياس"^(٧) .

- (١) في ب : وضوء .
(٢) أي : وخالف ابن عباس خبر أبي هريرة في غسل اليد قبل ادخالها في الينا ، اذا قام من نوم ليل ، لكونه مخالفا للقياس .
انظر احكام الامدى ٢ / ١٢٠ .
(٣) رواه مسلم وأبو داود والامام احمد والترمذى وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " اذا استيقظ احدكم من نومه ، فلا يغمس يده في الينا حتى يغسلها ثلاثا ، فانه لا يدري اين باتت يده " هذا لفظ مسلم .
ولفظه عند الترمذى واحمد وابن ماجه " اذا استيقظ احدكم من الليل فلا يدخل يده في الينا حتى يفرغ طيبها مرتين أو ثلاثا ، فانه لا يدري اين باتت يده " .
وزاد ابو داود " أو اين كانت تطوف يده " .
قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن ابن عمر وجابر وطائفة .
وقال الشافعي : واجب لكل من استيقظ من النوم - قاطئة كانت ، أو غيرها - أن لا يدخل يده في وضوءه حتى يغسلها . فان ادخل يده قبل أن يغسلها ، كرهت ذلك له ، ولم يفسد ذلك الماء اذا لم يكن طمس يده نجاسة .
وقال احمد بن حنبل : اذا استيقظ من النوم من الليل ، فادخل يده في وضوءه قبل أن يغسلها ، فأعجب الى ان يهريق الماء .
وقال اسحق : اذا استيقظ من النوم بالليل أو بالنهار ، فلا يدخل يده في وضوءه حتى يغسلها .
سنن الترمذى ١ / ٣٦-٣٧ .
انظر صحيح مسلم ٣ / ١٧٨ سنن ابي داود ١ / ٢٣ ، الفتح الرباني ٢ / ٢٢ - ٢٣ سنن الترمذى ١ / ٣٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٣٩ .
وانظر شرح النووي على مسلم ٣ / ١٧٨-١٨١ .
(٤) انظر تخريجه في التعليقة " ٣ " ص ٢٧٥ .
(٥) في ب : يرى .
(٦) المهراس : حجر عظيم يصب فيه الماء لا جل الوضوء . وابن عباس استبعد الأخذ بالخبر لاستبعاده صب الماء من المهراس على اليد .
انظر احكام الامدى ٢ / ١٢١ .
(٧) يشير الى حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن . وقد تقدم تخريجه وبيان اقوال العلماء فيه . في حجية الاجماع .

وأقره عليه السلام ، ولأن الخبر أقوى في غلبة الظن لأنه مجتهد فيه فسي
العدالة والدلالة ، والقياس مجتهد فيه في ثبوت حكم الأصل وكونه معللاً
وصلاحية الوصف للتعليل ونفي المعارض في الأصل وفي وجوده في الفرع ونفي
المعارض فيه ، فاحتمال الخطأ في الخبر أقل . قالوا : معارض باحتمال
كذب الراوي وفسقه وكفره وخطأه . واحتمال الاجمال في دلالة والتجاوز والاضمار
والنسخ ما لا يحتمل القياس ، قلنا بعيد وهو متطرق الى الاصل الثابت بخبر
الواحد وهو من صور النزاع وما يتطرق في الدلالة فمثل في ظاهر الكتاب والسنة
المتواترة وهما مقدمان . قالوا : ظنه في القياس من قبل نفسه وفي الخبر من
غيره وهو بنفسه أوفق . قلنا : الا أن تطرق الخطأ اليه اقرب من الخبر .
طى (ان) (١) الخبر مستند الى كلام المعصوم وغير مفتقر الى شيء من
القياس ويصير ضروريا بانضمام اخبار اليه ، وعدم التيقن في القياس بانضمام
قياسات . هذا وان كان أمم (٢) خصه القياس أو اخص فعلى القول بتخصيص
العلة يعمل بالخبر فيما دل عليه وبالقياس فيما عداه . وعلى القول بالبطلان
فيها متعارضان .

سؤال :

المرسل (٣) من العدل مقبول عند الاكثر مطلقا . وعيسى ابن أبان من

- (١) سقطت من ب .
(٢) هذا هو تعارض الخبر والقياس من وجه دون وجه ، الذي أشرت اليه
في بداية هذه السألة .
(٣) الحديث المرسل : هو الذي لم يتصل اسناده بصاحبه .
وقد اختلفوا في تحديده :
فقال جمهور المحدثين : هو ان يترك التابعي ذكر الواسطة بينه
وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : قال رسول الله : سواء كان
من كبار التابعين او من صغارهم ، وأما ان كان القائل من تابع التابعين
فمنقطع . أو من غيرهم فمعضل .
وأما في الاصطلاح الاصوليين والفقهاء : فهو قول العدل الذي لم يلحق
النبي صلى الله عليه وسلم : قال رسول الله . في كل عصر .
قال الجرجاني : المرسل من الحديث : ما اسنده التابعي او تابع
التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم ، من غير ان يذكر الصحابي الذي
روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . كأن يقول : قال رسول
الله . وهو اربعة انواع : ما أرسله الصحابي . والثاني : ما أرسله اهل
القرن الثاني .

.....

=== والثالث : ما أرسله العدل في كل عصر . والرابع : ما ارسل في وجهه واتصل من وجه آخر .

أما النوع الاول فمقبول بالا جماع . والنوع الثاني والثالث مقبول عند الجمهور ، وهم الحنفية والمالكية والمعتزلة والحنابلة في اشهر الروايتين عن احمد ولم يقبله الامام الشافعي رحمه الله الا اذا اقترن به ما يتقوى به ، وذلك بأن يتأيد بأية أو سنة مشهورة او موافقة قول صاحبها أو تلقته الأمة بالقبول ، أو عرف من حال المرسل انه لا يروى عن فئة من جهالة او غيرها ، أو اشترك في رسالة عدلان ثقتان بشرط أن يكون شيوخهما مختلفة ، أو ثبت اتصاله بوجه آخر بأن اسنده غير مرسله أو أسنده مرسله مرة أخرى .

أما ارسال من دون القرون الثلاثة فقد اختلف فيه ، قال الشيخ ابو الحسن الكرخي يقبل ارسال كل عدل في كل عصر ، لأن العلة التي توجب مراسيل قبول القرون الثلاثة وهي العدالة والضبط تشمل سائر القرون . وقال عيسى بن أبان : لا يقبل الامراسيل من كان من أئمة النقل مشهورا بأخذ الناس العلم منه ، فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ، ويوقف مرسله الى ان يعرض على أهل العلم .

وقال ابو بكر الرازي : لا يقبل ارسال من بعد القرون الثلاثة الا اذا اشتهر بأنه لا يروى الا عن هو عدل ثقة .

وأما النوع الرابع ، وهو ما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر ، فهو لا يخلو اما ان اسنده هذا المرسل أو غيره ، فان كان الأول : لم يقبله بعض من لم يقبل المراسيل وان اسنده لأن ارساله يدل على انه انما يذكر الراوي لضعف فيه . فستره له والحال هذه خيانة منه ، فلم يقبل عند بعض اهل الحديث ، وعامتهم على أنه مقبول .

وان كان الثاني فقد ذكر صاحب كشف الاسرار ابن الصلاح ذكر انه قد اختلف فيه أيضا ، فحكى الخطيب الحافظ ، ان اكثر اصحاب الحديث يرون الحكم في هذا واشباهه للمرسل ، وعن بعضهم : الحكم للاحفظ فاذا كان من ارسله احفظ ممن وصله ، فالحكم لمن أرسله . لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته .

القرن الثالثة (١) وأئمة النقل والشافعي (٢) : ان كان من صحابي أو اسنده غيره
أو ارسله آخر وشيوخهما / أو عضده قول صحابي أو اكثر العلماء أو عرف انه لا يرسل
الا عن عدل كابن المسيب قبل والا فلا . واختيارنا (٣) قول عيسى لأن
ارسال الأئمة التابعين كان مشهورا مقبولا ولم ينكر أحد ، كارسال سعيد (٤)

====
انظر تعريف المرسل ، وبيان انواعه والخلاف فيها مع ادلة كل فريق
في : احكام الامدى ١٢٣/٢ - ١٢٩ اصول البزدوى وكشف الاسرار
٢/٣ ، ٧ ، ٨ ، اصول السرخسي ١/٣٥٩ - ٣٦١ ، تيسير التحرير
٣/١٠٢ - ١٠٦ ، فواتح الرحموت ٢/١٧٤ - ١٧٧ ، مقدمة ابن
الصلاح ص ٤٢٠ - ٤٢١ ، تدريب الراوى ١/١٩٥ - ٢٠٧ التعريفات
ص ٢٠٨ ، شرح الورقات ص ١٨٨ ، المستصفى ١/١٦٩ - ١٧١ ، مختصر
ابن الحاجب وشرح العضد عليه ٢/٧٤ ، غاية الوصول ص ١٠٤ - ١٠٥
شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ارشاد الفحول ص ٦٤ ، نهاية
السؤل ٢/٢٦٥ - ٢٦٦ ، مناهج العقول ٢/٢٦٤ - ٢٦٥ ، جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/١٦٨ ، المعتمد ٢/٦٢٨ - ٦٤٠ ،
السودة ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، روضة الناظر ٦٤ - ٦٥ ،
مختصر البعلبي ص ٩٦ ، الرسالة ص ٤٦١ - ٤٦٧ ، ٤٧٠ .

(١) أى مراسيل الصحابة والتابعين وتابعي التابعين .

(٢) انظر الرسالة ص ٤٦١ - ٤٦٧ .

(٣) هذا اختصار فخر الاسلام البزدوى ، ووافقه عليه المصنف . انظر كشف
الاسرار ٣/٧ . ورجح شمس الأئمة السرخسي قول ابي بكر الرازى حيث
قال : وأصح الاقويل في هذا ما قاله ابو بكر الرازى : ان مرسل
من كان من القرون الثلاثة حجة ما لم يعرف منه الرواية مطلقا عن ليس
بعدل ثقة . ومرسل من كان بعدهم لا يكون حجة الا من اشتهر بأنه
لا يروى الا عن هو عدل ثقة " اصول السرخسي ١/٣٦٣ .

واختار الامدى في الاحكام قبول مراسيل العدل مطلقا ٢/١٢٣ .
(٤) هو أبو محمد ، سعيد بن المسيب بن حزن بن ابي وهيب بن عمرو بن
عائذ بن عمران بن مخزوم ، القرشي المدني ، أحد الفقهاء السبعة
بالمدينة ، كان سيد التابعين من الطراز الاول . جمع بين الحديث
والفقه والزهد والعبادة والورع .

قال عبد الله بن عمر عنه : لورأى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
لسره . وكان قد لقي جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وسمع منهم ،
ودخل على ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واخذ عنهن .
واكثر روايته المسند عن ابي هريرة رضي الله عنه ، وكان زوج ابنته . وسئل
الزهري ومكحول : من افقه من ادركتما ؟

فقال : سعيد بن المسيب .

وكانت ولادته لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه . وتوفي بالمدينة
سنة احدى وقيل ثنتين وقيل ثلاث ، وقيل اربع وقيل خمس وتسعين
من الهجرة .

والشعبي (١) وابراهيم (٢) والنخعي (٣) . فان قيل لا اجماع في مسائل الاجتهاد ، قلنا : قطعي وهذا ظني ،

====
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢/٣٧٥-٣٧٨ ، شذرات الذهب ١/١٠٢-١٠٣ ، طبقات ابن سعد ٢/٣٧٩-٣٨٤ ، صفة الصفوة ٢/٧٩-٨٢ ، تذكرة الحفاظ ص ٥٤ ، تهذيب التهذيب ٤/٨٤ ، حلية الاوليا ٢/١٦١ .

(١) هو أبو عمرو ، طاهر بن شراهيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي . وهو من حمير ، وعدانه في همدان . وهو كوفي تابعي جليل القدر ، وافر العلم ، وكان علامة أهل الكوفة ، وكان اماما حافظا ذافنون . أدرك خمسمائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عنهم وعن جماعة من التابعين ، وعنه روى جماعة من التابعين . قال مكحول : ما رأيت احدا اعلم بسنة ماضيه منه . وكانت ولادته سنة عشرين للهجرة ، وقيل احدى وثلاثين ، وتوفي في سنة ١٠٩ ، وقيل ١٠٥ وقيل ١٠٤ من الهجرة بالكوفة وكانست وفاته فجأة .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٣/١٢-١٦ تاريخ بغداد ١٢/٢٢٧-٢٣٣ ، البداية والنهاية ٩/٢٣٠-٢٣١ ، شذرات الذهب ١/١٢٦-١٢٨ ، اللباب ٢/١٩٨-١٩٩ ، طبقات ابن سعد ٦/٢٤٦-٢٥٦ ، حلية الاوليا ٤/٣١٠ ، عمر الذهبي ١/١٢٧ .

(٢) هو ابو عمران . ابراهيم بن يزيد بن الاسود ، وقيل - ابن قيس - ابن عمرو ابن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع ، النخعي ، الكوفي الفقيه . احد الأئمة المشاهير من كبار التابعين . رأى عائشة رضي الله عنها ، ودخل طيبها ولم يثبت له منها سماع . واخذ عن سروق والاسود وطقمة . وقد عده ابن قتيبة في المعارف من الشيعة .

وروى عن النخعي أنه قال : كنا اذا حضرنا جنازة أو سمعنا بميت ، عرف ذلك فينا ايما ، لا ناقد عرفنا انه ينزل به أمر صيره الى الجنة ، او الى النار ، وانكم تتحدثون في جنازكم بأحاديث دنياكم . وقال : لا يستقيم الرأي الا برويه . ولا رويه الا برأى . وتوفي سنة ست وقيل خمس وتسعين للهجرة وله تسع واربعون سنة .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ١/٢٥ ، طبقات ابن سعد ٦/٢٧٠-٢٨٤ ، شذرات الذهب ١/١١١ ، البداية والنهاية ٩/١٤٠ .

(٣) كذا في الاصل " ابراهيم والنخعي " . وهو خطأ ، لأن ابراهيم هو النخعي كما تقر في ترجمته .

ولئن منع عدم الانكار ، قلنا : هو الاصل والظاهر أنه لو وجد لنقل وأيضا
 فان العدل من الأئمة اذا اطلق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جازما
 فالظاهر أنه لم يطلق الا بعد ثبوت وأنه يستلزم تعديل الوساطة والا لما كان
 طالما ولا ظانا بخبره ، وأيضا فلولم يكن عدلا عنده كان مدلسا . قالوا : جهل
 بعين الراوي فكان جهلا بصفته ضرورة والجهل بالصفة مانع فكيف بهما ، والعلم
 بعدالة^(١) الراوي شرط القبول والمرسل لا يعرفها ، والخبر كالشهادة فسي
 العدالة ، وارسال شهادة الفرع مانع ولو جاز المرسل خلا ذكر الاسناد والبحث
 منه عن فائدة ، ولو جاز لجاز في عصرنا . قلنا : لا يكون جهلا بصفته مطلقا ،
 فان ارساله منه دليل تعديله في الجملة كما لو قال أخبرني عدل ، وبه الجواب
 عن معرفة العدالة ، و باب الشهادة أضيق فافترقا ، والغائدة في ذكر
 الرواة في غير الأئمة وفي المنقول عنه لاشتباه^(٢) حاله ، ظاهرة ، وفي الأئمة
 تفاوت رتب المنقول عنهم وأما في عصرنا : فان كان من الأئمة قبل والا فلا .
 القائل^(٤) مطلقا : العدل اذا أرسل ظب على الظن تعديله ، قلنا : التعميم
 ممنوع لجواز أن^(٥) العدل من غير الأئمة يرسل جهلا بمن رواه ، ولذلك
 لم يقبل في عصرنا ، وقد أخذ على الشافعي في اشتراطه اسناد غيره أو اسناده مرة
 بأن العمل بالسند ، ولذلك^(٦) اذا أرسله اثنان وشيوخهما مختلفة ، فان ضم
 الباطل الى مثله لا يوجب القبول . وأجيب عن الثاني : بأن الظن يحصل
 أو يقوى بالانضمام^(٧) .
 النوع الثاني : المتن^(٨) :

(٩)

وفيه ثلاثة فصول ، الأول : فيما تشترك فيه الثلاثة من دلالة المنطوق ،
 فنه : الأمر ، وهو حقيقة في القول المخصوص باتفاق

-
- (١) في ب : بعدالته . وهو خطأ .
 (٢) في ب زيادة " بان " قبل " باب " أي بأن باب .
 (٣) وفي ب : الاشتباه .
 (٤) أي احتج القائل بالقبول مطلقا .
 (٥) سقطت " أن " من أ .
 (٦) كذا في الاصل باللام ، وفي بقية النسخ " وكذلك " وهو الصواب كما يتضح
 من سياق الكلام .
 (٧) انظر احكام الامدى ١٢٩/٢ .
 (٨) النوع الاول كان : فيما يتعلق بالسند ، وهذا هو النوع الثاني : وهو
 النظر فيما يتعلق بالمتن .
 (٩) وهي الكتاب والسنة والاجماع .

وهو قسم من أقسام الكلام النفسي (١) ، وان كان واحدا بالذات فيصح كونه
أمرا ونهيا وخيرا باختلاف تعلقه ومتعلقه ، والخلاف في الفعل (٢) ، فالأكثر
انه مجاز فيه ، وقيل مشترك (٣) ، وقيل متواطىء (٤) . لنا (٥) أنه يسبق (٦) الى
الفهم القول عند الاطلاق فكان حقيقة غير متواطىء . ان لا دلالة للأعم على الأخص

- (١) هذا على مذهب الاشعرية في كلام الله ، وقد سبق التنبيه على ما فيه في
ص () .
- (٢) اختلفوا في الفعل ، هل يسمى امرا حقيقة حتى يحصل به الايجاب ؟
أم لا ؟
- وصورة المسألة : انه اذا نقل اليها فعل من افعال النبي صلى الله
عليه وسلم التي ليست بسهوية ، ولا طبع ، ولا هي من خصائصه ولا بيان
المجمل - هل يستفاد ان نقول فيه : أمر النبي عليه السلام بكذا ؟
وهل يجب علينا اتباعه في ذلك ؟ فعند مالك في احدى الروايتين
عنه وأبي العباس بن شريح وأبي سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي
هريرة وأبي علي بن خمران من اصحاب الشافعي - يصح اطلاق الامر
عليه بطريق الحقيقة ، ويجب علينا الاتباع فيه . وعند عامة العلماء - لا يصح
اطلاقه عليه بطريق الحقيقة ، ولا يجب الاتباع . وأما اذا كان بيانا
لمجمل ، فيجب الاتباع بالاجماع .
- انظر اتفاقهم على ان الامر حقيقة في القول المخصوص ، واختلافهم في اطلاقه
على الفعل على سبيل الحقيقة أو المجاز ، مع ادلة كل مذهب في :
احكام الامدى ١٣٠-١٣٦ / ٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠١ / ١ -
١٠٦ ، اصول السرخسي ١١١ / ١ - ١٣ ، المعتمد ٤٥ / ١ ، وما بعدها ،
تيسير التحرير ٣٣٤ / ١ ، فواتح الرحموت ٣٦٧ / ١ ، فتح الغفار ٢٨ / ١ -
٣٠ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٦٦ / ١ ، المسودة ص ١٦ ، مختصر
البعلي ص ٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ ، المعتمد على ابن الحاجب
٧٦ / ٢ ، منهاج البيضاوى ٢ / ٢ - ٦ ، نهاية السؤل ٦ / ٢ - ٩ ، منهاج
العقول ٢ / ٢ - ٦ .
- (٣) هذا اختيار ابي الحسين البصرى . قال : وأنا أذهب الى ان قول القائل :
" أمر " مشترك بين الشئ والصفة . وبين جملة الشأن والطرائق ، وبين
القول المخصوص .
- انظر بيان ذلك في المعتمد ٤٥ / ١ - ٤٦ .
- (٤) التواطؤ في اللغة : التوافق ، يقال : واطأه على الأمر ، وافقه ، وتواطئوا
عليه : توافقوا . انظر مختار الصحاح ص ٧٢٧ .
- والمراد به هنا : أن يكون اللفظ واحد والمعنى واحد متحقق التساوى
في الافراد كالانسان في افراده زيد وعمرو . . .
- (٥) اشارة الى ادلة القائلين : هو مجاز في الفعل .
- انظر : كشف الاسرار ١٠٣ / ١ ، اصول السرخسي ١٢ / ١ وما بعدها .
- (٦) في ج : سبق .

واستدل^(١) : لو كان حقيقة في الفعل لا طرد لأنه من لوازمها ، ولا يقال للأكل أمر ولا شتى^(٢) له أمر ولا مانع ولا تحد جمعاهما^(٣) ولو صف بكونه مطاوعا ومخالفا وللزم الاشتراك ولما صح نفيه وحده^(٤) أكثر المعتزلة بقول

- (١) انظر احكام الامدى ج ٢ ص ١٢١ .
- (٢) وفي ب ولا مشتق .
- (٣) أى جمع الامر الذى هو القول ، وجمع الامر الذى هو الفعل . ولكن الامر ليس كذلك ، لأن الاول يجمع على "أوامر" ، والثاني يجمع على "أمور" وهذا يدل على أن الامر مجاز في الفعل وليس حقيقة .
- ولتوضيح ذلك انظر : فواتح الرحموت ٣٦٨/١ ، أصول السرخسي ١٢/١ ، ارشاد الفحول ص ٩١
- (٤) اختلف الاصوليون في حد الأمر - بمعنى القول - في الاصطلاح : فقال امام الحرمين : الأمر هو القول المقتضى بنفسه طاعة المأمور بفعل المأمور به .
- وبه عرفه القاضي أبو بكر الباقلاني ، والغزالي . وهو قول كثير من الاصوليين . واترض طيه الامدى ، فقال : هو باطل ، لما فيه من تعريف الامر بالمأمور ، والمأمور به ، وهما مشتقان من الامر ، والمشتق من الشيء أخفى من ذلك الشيء ، وتعريف الشيء بما لا يعرف الا بعد معرفة ذلك الشيء محال . وقال الشيرازي في التبصرة : الأمر هو استدعاء الفعل بالقول من هو دونه .
- وقال في المحصول : هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء . وكلا التعريفين مؤداهما واحد ، واشترطا العلو والاستعلاء في الأمر هو مذهب المعتزلة ، وهو مخالف لرأى جمهور الاصوليين فهم لا يشترطون أن يكون الأمر من الأطلاق لمن هو دونه .
- وقد انقسم المعتزلة في تعريف "الأمر" الى فرق ثلاث :
- فقال الاول : الأمر هو قول القائل لمن هو دونه "افعل" . أو ما يقوم مقامه .
- وهو قول البلخي وأكثر المعتزلة .
- وقالت الثانية : هو صيغة "افعل" على تجردها من القرائن الصارفة لها عن جهة الامر الى التهديد وما عداه من المحامل .
- وقالت الثالثة - وهم من محققي المعتزلة كما ذكر الغزالي - : الأمر : صيغة "افعل" بشرط ارادات ثلاث : ارادة احداث الصيغة .
- وارادة الدلالة بها على الأمر . وارادة الامتثال .
- وقد كثر الغزالي والامدى على تعريفات المعتزلة ، فأبطلها ، وبيننا ما فيها من نقص وتناقض . واختار الامدى تعريف الفخر الرازي وأبي اسحاق الشيرازي ، وهو أن يقال : الأمر هو طلب الفعل على جهة الاستعلاء . ثم ذكر محترزاته .

القائل لمن دونه : افعَلْ أو ما يقوم مقامه ، قصدوا ادراج الأَمْرِ من غير العربية ،
وليس بسديد لدخول التهديد والاباحة والارشاد والامتنان وغيرها ، ولصدوره
من الاطى خضوعا وليس بأمر ، ومن الأَدْنَى استعماله وهو أمر وقيل : صيغة
افعل مجردة عن القرائن الصارفة عن الأَمْرِ وفيه تعريف الشئ بنفسه ، وان
اسقط لزم التجرد مطلقا ، وقيل ^(١) صيغة (افعَل) ^(٢) باقتران ارادات
ثلاث : ارادة وجود اللفظ ، و ارادة دلالتها على الأَمْرِ ، و ارادة الامتثال .
والأول عن النائم ، والثاني عن التهديد وغيره ، والثالث عن الحاكي والمبلغ .
وهو فاسد ، فان الأَمْر الذي هو المدلول ان كان الصيغة فسد ، وان كان غيرها
لم يكن الأَمْر الصيغة وقد قال انه هي ، وفيه تعريف الأَمْرِ بمثله ، وقيل ارادة
الفعل ، ويرد عليه ^(٣) صدور الأَمْرِ مع تخلفها في مثل ما اذا توعد سلطان
على ضرب زيد عمده من غير جزم ، فادعى مخالفة أمره وأراد تمهيد عذره بشاهدت
فانه بأمره ولا يريد امتثاله ، وهذا لازم لكل من يحده بالارادة . ووجه اخر لو
كان الأَمْر بفعل ارادته لوجب وجود أوامر الله كلها ، فان ارادة الفعل تخصصه
بحال حدوثه ، فان لم يوجد لم يخص ^(٤) فلم يتعلق به . وحده غيرهم ^(٥) بأنه
خبر عن الثواب على الفعل ، والعقاب على الترك ، وفيه لزومها فغير باستحقاقها ^(٦)

====
وقد ذكروا في حد الأَمْرِ تعريفات غير ما ذكرنا ، لا داعي الى الاطالة
بذكرها .

انظر تعريف الأَمْرِ عند الاصوليين في :

احكام الامدى ٢/٣٧-٤٠ ، المستصفي ١/٤١٣-٤١٦ ، البرهان ١/٢٠٣-

٢١١ ، التنبهة ص ١٧-٢١ ، التعريفات ص ٣٧ ، مناهج العقول ٢/٣-٤

نهاية السؤل ٢/٦-٧ ، المعتمد ١/٤٩-٥٦ ، المغني للقاضي عـ

الجبار ١٧/١٢٠-١٢٤ ، جمع الجوامع ١/٣٦٧ ، مختصر ابن الحاجب

٢/٧٧ ، كشف الاسرار ١/١٠١ ، فواتح الرحموت ١/٣٧٠ ، تيسير

التحرير ١/٣٣٧ ، ارشاد الفحول ص ٩٢-٩٤ روضة الناظر ص ٩٨-٩٩

مختصر البعلي ص ٩٧ ، المنحول ص ٩٩-١٠٠ .

(١) انظر احكام الامدى ٢/١٣٨ ، البرهان ١/٢٠٤ ، المستصفي ١/٤١٤ ،

تيسير التحرير ١/٣٤١ .

(٢) سقطت من ب .

(٣) انظر الاحكام ٢/١٣٨ .

(٤) وفي ب لم تخصص . بالفوقية المثناة .

(٥) قال الامدى : ومن اصحابنا من قال : الامر عبارة عن الخبر عن الثواب على الفعل
تارة والعقاب على الترك تارة . وهو فاسد . انظر تفصيل فساد في الاحكام

١٣٩/٢ .

(٦) في ب : باستحقاقها .
ومراده : ان اصحاب هذا التعريف ، غيروا قولهم " عن الثواب على الفعل

====

فنقض باستلزام الصدق أو الكذب بخلاف الأمر . وحده القاضي ^(١) والغزالي ^(٢) وغيرهما ^(٣) : بالقول المقتضي طاعة الأمور بفعل الأمور به ونقض بأن الأمور مشتق من الأمر وبأن الطاعة موافقة الأمر وهما دور . وابن الحاجب ^(٤) :

====
والعقاب على الترك " الوارد في التعريف بقول " استحقاق الثواب ،
واستحقاق العقاب " +

- (١) هو أبو بكر الباقلاني . انظر قوله في تعريف الأمر في الاحكام ١٤٠/٢ .
(٢) انظر المستصفى ٤١١/١ . (٣) كإمام الحرمين الجويني . انظر البرهان ٢٠٣/١ .
(٤) انظر مختصر ابن الحاجب ٧٧/٢ وما بعدها .

وابن الحاجب هو أبو عمرو ، عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس الدوني .
ثم المصري ، الفقيه المالكي ، المعروف بابن الحاجب ، الملقب بجمال
الدين .

كان والده حاجبا للأمر عز الدين موسك الصلاحي ، وكان كرديا .
واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صفه بالقرآن الكريم ،
ثم بالفقه على مذهب مالك رحمه الله ، ثم بالعربية والقراءات ،
وبرع في علومه وأتقنها غاية الاتقان ، ثم انتقل الى دمشق ، ودرس
بجامعتها في زاوية المالكية ، وأكب الخلق على الاشتغال طبعه ، والتزم
لهم الدروس ، وتبحر في الفنون ، وكان الاغلب طبعه علم العربية .
وصنف مختصرا في مذهبه ، ومقدمة وجيزه في النحو ، وأخرى
مثلها في التصريف ، وشرح القدمتين .

وصنف في اصول الفقه ، وكانت تصانيفه في نهاية الحسن والافاده ،
وكان من احسن خلق الله ذهنا .

ثم عاد الى القاهرة ، وأقام بها ، والناس ملازمون لاشتغال طبعه .
ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها ، وتوفي بها في شوال سنة
ست وأربعين وستمائة .

وكان مولده في آخر سنة سبعين وخمسة رحمه الله .
انظر ترجمته في :

وفيات الاعيان ٢٤٨/٣ - ٢٥٠ ، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ ،
عبر الذهبية ١٨٩/٥ ، غاية النهاية ٥٠٨/١ ، بغية
الوعاء ص ٣٢٣ .

اقتضا فعل غير كف طى جهة الاستعلاء ، ويرد مثل اترك وكف فانهما أمران ،
 وهما اقتضا فعل هو كف ، ولا تكف ولا تترك ، فانهما اقتضا فعل غير كف
 وهما نهى واختار في الاحكام ^(١) : طلب الفعل طى جهة الاستعلاء فالفعل
 عن النهي والباقي عن الدعا والالتماس ^(٢) . ثم القاظون بالنفسي ^(٣) اختلفوا
 : فالأكثر له صيغة ^(٤) تخصه ونفاه الأشعري ^(٥) ومن تبعه ، وحقق الامام ^(٦)
 والغزالي ^(٧) هذه الترجمة فقالا : لا خلاف في امكان التعبير/ وأنت مأمور
 وأوجبت وندبت وسئقت . وانما الخلاف في صيغة افعال وانها تستعمل في
 خمسة عشر ^(٨) محلا : في الوجوب

- (١) انظر ٢/١٤٠ .
 (٢) في ب : الالتباس . وهو تحريف .
 (٣) وهم الأشعرية ، المشبون لكلام النفس .
 وهو " لا يريدون " بالقول " ما يقوم بالنفس " من اقتضا الطاعة ،
 وهو الذي يكون النطق عبارة عنه ، ودليلا عليه . وهو قائم بالنفس .
 وهو امر بذاته وجنسه . ويتعلق بالمأمور به . وينقسم الى قديم
 وحادث ، كالقدرة ... الخ
 المستصفي ١/٤١٢-٤١٣ ، وانظر البرهان ١/١٩٩-٢٠٠ ، احكام
 الامدى ٢/١٤١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٧٩ ، حاشية البناني طى
 جمع الجوامع ١/٣٧٠ .
 (٤) الصيغة - كما عرفها امام الحرمين - هي العبارة المصوغة للمعنى
 القائم بالنفس .
 قال : وهذه المسألة مترجمة : بأن الامر : هل له صيغة ؟
 وهذه الترجمة اذا أطلقناها ، فالمراد بها : ان الامر القائم بالنفس ،
 هل صيغته عبارة مشعرة به ؟
 البرهان ١/٢١٢ . وانظر المحلي طى جمع الجوامع وحاشية البناني
 ١/٣٧١ .
 (٥) هو الشيخ ابو الحسن الأشعري . ومذهبه هو ومن وافقه : انه ليس
 للامر صيغة تخصه . وهو خلاف مذهب الجمهور .
 انظر اختلافهم في صيغة الامر في :
 احكام الامدى ٢/١٤١-١٤٢ ، البرهان ١/٢١٢ المستصفي ١/٤١٧
 المحلي طى جمع الجوامع ١/٣٧١-٣٧٢ ، المعتمد ١/٤٩ وما بعدها
 اصول السرخسي ١/١٤-١٧ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/١٠٧-١١٠
 فواتح الرحموت ١/٣٧٢ ، المنحول ص ١٣٢ ، مختصر البعلبي ص ٩٨ .
 (٦) هو امام الحرمين الجويني . انظر تحقيقه لصيغة الامر ، وتقريره لمذهب
 الأشعري في البرهان ١/٢١٢-٢١٧ .
 (٧) انظر تحقيق حجة الاسلام الغزالي لصيغة الامر في المستصفي ١/٤١٧-
 ٤١٨ ، المنحول ص ١٣٢-١٣٤ .
 (٨) قال الامدى : وقد اتفق الاصوليون طى اطلاقها - أى صيغة افعال -

- (١) (أقم الصلاة) (٢) (فكاتبوهم) (٣) (فاستشهدوا)
 (٤) (فاصطادوا) (٥) (والتأديب كل ما يليك) (٦) (فاستشهدوا)
 (٧) (ما رزقكم الله) (٨) (والاكرام) (٩) (ادخلوها بسلام)

====
 بلزاة خمسة عشر اجبارا ، ثم ساق هذه الاهتبارات كما وردت في هذا
 التسن .

انظر الاحكام ١٤٢/٢-١٤٣ .

- وقد أوصلها بعضهم الى خمسة وثلاثين اجبارا ، وبعضهم عشريين .
 انظر : فواتح الرحموت ٣٧٢/١ ، اصول السرخسي ١٤/١ ، كشف
 الاسرار ١٠٨/١ ، المعتمد ٤٩/١ ، المنخول ص ١٣٢ ، جمع الجوامع
 والمحلي طيه ٣٧٠/١ ، منهاج البيضاوي ١٣/٢-١٥ ، نهاية السؤل
 ١٥-١٨/٢ ، منهاج العقول ١٣-١٧ .
- (١) جزء من الآية ٢٨ من سورة الاسراء ونصها (أقم الصلاة لدلوك الشمس
 الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا) .
- (٢) جزء من الآية ٣٣ من سورة النور ، ونصها (وليستعفف الذين لا يجدون
 نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ، والذين يبتغون الكتاب ما ملكت
 أيمانكم فكاتبوهم ان طعم فيهم خيرا ، وآتوهم من مال الله الذي آتاكم
 ولا تكرهوا فتياتكم طي البغاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة
 الدنيا ، ومن يكرههن فان الله من بعد اكرههن خير رحيم) .
- (٣) جزء من الآية ١٥ من سورة النساء ونصها (واللاتي يأتين الفاحشة
 من نساءكم ، فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ، فان شهدوا فاسكوهن
 في البيوت حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلا) .
- (٤) جزء من الآية ٢ من سورة المائدة ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا
 شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آيين البيوت
 الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا واذا حلتم فاصطادوا ولا يجزمنكم
 شنتان قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام ان تعتدوا وتعاونوا على البس
 والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد
 العقاب) .

- (٥) هذا جزء من حديث رواه البخاري وسلم وأبو داود والترمذي ومالك واحمد
 وابن ماجه والدارمي من حديث عمر بن أبي سلمة قال : " أكلت يوما
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، طعاما ، فجعلت أكل من نواحي
 الصفحة ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل ما يليك " وفي
 رواية " سم الله وكل بيمينك وكل ما يليك " هذا لفظ البخاري .

انظر صحيح البخاري - بفتح الهاري - ٥٢٣/٩ ، ٥٢٦ ، صحيح مسلم
 ١٩٧/١٣ ، سنن أبي داود ٣١٤/٢ ، سنن الترمذي ٢٨٨/٤ ، الموطأ
 ٢٢٦/٢ ، مسند أحمد ٢٦/٤ ، سنن ابن ماجه ١٠٨٧/٢ ، سنن

الدارمي ٩٤/٢ .

- (٦) جزء من الآية ٤٢ من سورة الانعام ونصها (ومن الانعام حمولة وفرشا كلوا
 مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين) .
- (٧) جزء من الآية ٤٦ من سورة الحجر ، ونصها (ادخلوها بسلام امنين) .

- والتهديد (اعلوا ما شئتم) (١) والتسخير (كونوا قردة) (٢) والتعجيز
(كونوا حجارة) (٣) والاهانة (ذق انك انت العزيز) (٤) والتصويبه
(فاصبروا أولا تصبروا) (٥) والدعاء (اغزلي) (٦) والتعني (ألا أيها
الليل الطويل ألا انجل) (٧) وكمال القدرة (كن فيكون) (٨) والاتفاق (٩)

- (١) جزء من الآية ٤٠ من سورة فصلت ، ونصها (ان الذين يلحدون
في اسمائنا لا يخفون علينا افمن يلقي في النار خيرام من يأتي آتنا
يوم القيامة اعلوا ما شئتم انه بما تعملون بصير) .
(٢) جزء من الآية ٦٥ من سورة البقرة ونصها (ولقد طعمت الذين اعتدوا
منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين)
(٣) جزء من الآية ٥٠ من سورة الاسراء وتكلمتها (أو حديدا) .
(٤) الآية ٤٩ من سورة الدخان وتكلمتها (الكريم) .
(٥) جزء من الآية ١٦ من سورة الطور ونصها (اصلوها فاصبروا أولا تصبروا
سوا طيكم انما تجزون ما كنتم تعملون) .
(٦) كلمة من الآية ١٥١ من سورة الاعراف .
والآية ٤١ من سورة ابراهيم .
والآية ٢٨ من سورة نوح .
ونصها في سورة الاعراف (قال رب اغزلي ولا أخني وأدخلنا في رحمتك
وأنت ارحم الراحمين) .
(٧) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة ، وعجزه :
بصبح وما الاصبح منك بأمثل .
وقبله قوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله
علي بأنواع الهموم ليبتلي

فقلت له لما تعطين بصلبي
وأردف أعجازا وناء بكلكل

- انظر : ديوان امرئ القيس ص ١٨ ، وشرح القصائد التسع المشهورات
القسم الأول ص ١٥٩ - ١٦٠ .
(٨) جزء من الآية ٨٢ من سورة يس ، ونصها (انما أمره اذا أراد شيئا
أن يقول له كن فيكون) .
(٩) قال في الاحكام : وقد اتفقوا على انها مجاز فيما سوى الطلب والتهديد
والاباحة ١٤٣/٢ ، وانظر نهاية السؤل ١٨/٢ .

- (١) طى انها مجاز في غير الوجوب والندب والاباحة والتهديد . والجمهور: حقيقة
في الوجوب . وأبو هاشم ومنهجه : في الندب (٢) . وقيل للطلب المشترك (٣) ،
وقيل بالاشتراك (٤) (فيها) (٥) وقيل مشترك فيهما (٦) ، وفي الاباحة (٧) .

- (١) اختلفوا في صيغة الامر في الطلب والتهديد والاباحة ، اذا كانت مجردة
عن القرائن ما الذي تفيد؟
فذهب جمهور العلماء الى انها حقيقة في الوجوب ، فجاز فيما عداه .
وأيده بن الحاجب والبيضاوي ، وقال الرازي : هو الحق . وقال
الامدي : هو مذهب الشافعي والفقهاء وجماهير المتكلمين كأبي الحسن
البصري ، وهو قول الجبائي في احد قوله . وقال امام الحرمين :
المشهور من مذهب الجمهور: ان الصيغة التي فيها الكلام للايجاب
اذا تجردت عن القرائن ، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله .
انظر: احكام الامدي ١٤٤/٢ - ١٤٥ ، البرهان ٢١٦/١ ، المستصفي
٤٢٣/١ ، المنحول ص ١٣٢-١٣٣ ، منهاج البيضاوي ١٨/٢ ،
نهاية السؤل ١٨/٢ - ٢٠ ، منهاج العقول ١٨/٢ - ٢٠ ، التبصرة
ص ٢٧ ، اصول السرخسي ١٤/١ ، تيسير التحرير ٣٤١/١ - ٣٤٥ ،
فواتح الرحموت ٣٧٣/١ ، المعتمد ٥٧/١ - ٥٩ ، اصول البيهقي وكشف
الاسرار ١٠٨/١ - ١٠٩ ، فتح الخفاري ٣١/١ ، السودة ص ٥ - ٧
مختصر ابن الحاجب ٧٩/٢ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٧٥/١ ، مختصر
البعلي ص ٩٩ .
(٢) قال في تيسير التحرير : هذا مذهب عامة المعتزلة ، قالوا : هو حقيقة
في الندب فقط .
وقال الامدي : وهو مذهب ابي هاشم وكثير من المتكلمين من المعتزلة
وغيرهم ، وجماعة من الفقهاء وهو أيضا منقول عن الشافعي .
تيسير التحرير ٣٤١/١ ، الاحكام ١٤٤/٢ بالاضافة الى المراجع
السابقة .
(٣) أي حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب . قال
الامدي : وهذا هو الاصح .
قال الاسنوي : وفي المستوعب للقيرواني والمستصفي للغزالي : أن
الشافعي نص على ان الامر متردد بين الوجوب والندب . قال الاسنوي :
وهذا محتمل لهذا المذهب ولما قبله .
وقال في تيسير التحرير : وهو منقول عن بن منصور الماتريدي ، وعزي الى
مشايخ سمرقند . انظر : الاحكام ١٤٣/٢ ، نهاية السؤل ١٩/٢
تيسير التحرير ٣٤١/١ ، المستصفي ٤٢٦/١ .
(٤) أي مشترك لفظي بين الوجوب والندب والاباحة والتهديد .
وقال الامدي : ومنهم من قال : انه مشترك بين الكل ، وهو مذهب الشيعة ،
وقال في تيسير التحرير : وقال الشيعة : مشترك لفظي بين الوجوب والندب
والاباحة والتهديد . الاحكام ١٤٤/٢ تيسير التحرير ٣٤٢/١ ، فواتح الرحموت
٣٧٣/١ .
(٥) زيادة من ب .
(٦) أي في الوجوب والندب . انظر احكام الامدي ١٤٤/٢ ، فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(٧) أي وقيل هو حقيقة في الاباحة ، لأن الجواز محقق والاصل عدم الطلب ===

وقيل في الاذن (١) المشترك فيها . وقيل مشترك في الاربعة (٢) ،
الجمهور (٣) : استدلال الائمة بمطلقها على الوجوب من غير بيان قرينة
من غير تكبير فدل قطعا على ظهورها فيه كالعمل بالخبر . واعتزض بانسه
ظن (٤) لا قطع قلنا ممنوع ، ولو سلم فيكفي في مدلول اللفظ نقل
الاحاد ، والا تعذر العمل باكثر الظواهر . وايضا (اطيعوا) (٥) وهدد
على المخالفة (فان تولوا فانما عليه ما حمل) (٥) (فليحذر الذين
يخالفون) (٦) والتهديد يستلزم الوجوب (ما منعك) (٧) زما طس
المخالفة لا استخفاها بالاتفاق (أف عصيت أمرى) (٨)

- =====
انظر نهاية السؤل ١٩/٢ ، فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(١) أى للقدر المشترك بين الصلاة من الاذن ، وهو رفع الحرج عن الفعل .
قيل هو مذهب المرتضى من الشيعة . انظر تيسير التحرير ٣٤١-٣٤٢ /١
فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(٢) انظر فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(٣) أى احتج الجمهور . وقد ذكر الغزالي والامدى حججهم وانها شرعية
ولغوية وعقلية . ووصفاها بأنها شبه ، قال الامدى : أما شبه القاطنين
بالوجوب ، فشرعية ولغوية وعقلية . اما الشرعية فمنها ما يرجع الى الكتاب
ومنها ما يرجع الى السنة . ومنها ما يرجع الى الاجماع . الخ
انظر المستصفى ٤٢٦/١ - ٤٣٥ ، الاحكام ١٤٦/٢ - ١٥٤ ، منهاج
الوصول ٢٦/٢ ، نهاية السؤل ٢٦/٢ - ٢٩ ، منهاج العقول ٢/٢
٢٦ - ٢٨ .
(٤) وفي ب : ظني .
(٥) جزء من الآية ٥٤ من سورة النور ونصها (قل اطيعوا الله واطيعوا
الرسول فان تولوا فانما عليه ما حمل وطيعكم ما حملتم وان تطيعوه تهتدوا
وما طى الرسول الا البلاغ المبين) .
(٦) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور ونصها (لا تجعلوا دعا الرسول
بينكم كدعا بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا فليحذر
الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) .
(٧) جزء من الآية ٧٥ من سورة ص ونصها (قال يا ايليس ما منعك أن تسجد
لما خلقت بيدي استكبرت أم كنت من العالين) .
والآية ١٢ من سورة الاعراف ونصها (قال ما منعك ألا تسجد ان أمرتك
قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) .
(٨) جزء من الآية ٩٣ من سورة طه ، ونصها (الا تتبعن أف عصيت أمرى)
ونصها مع الآية التي قبلها (قال يا هارون ما منعك ان رأيتم ضلوا
ألا تتبعن أف عصيت أمرى) .

(لا يعصون الله ما أمرهم) (١) (لا أعصي لك أمرا) (٢) والذم يستلزمه وحديث
بريره " أأأمرك " (٣) . قال لا (انما) (٤) أنا شافع " (٥) ، فعقلت ان الوجوب
من لوازمه وأقرها عليه . " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك " (٦) وقوله
لا يبي سعيد حيث لم يجب نداءه ، في الصلاة : " أما سمعت استجيبوا " (٧)

- (١) جزء من الآية ٦ من سورة التحريم ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا قوا
أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ، عليها ملائكة غلاظ شداد
لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) .
(٢) جزء من الآية ٦٩ من سورة الكهف ، ونصها (قال ستجدني ان شاء
الله صابرا ولا أعصي لك أمرا) .
(٣) وفي ب أتأمرني .
(٤) سقطت من أ .
(٥) حديث بريره سبق تخريجه في ص (١٧٦) .
(٦) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة وتكلمته
" عند كل صلاة " .

قال الترمذي : وقد روى هذا الحديث محمد بن اسحق عن محمد بن
ابراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله
عليه وسلم كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي من غير وجه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وحديث أبي هريرة انما صح لأنه قد روي من غير وجه .
انظر صحيح مسلم ١٤٣/١ سنن أبي داود ١١/١ ، سنن ابن ماجه
١٠٥/١ سنن الترمذي ٣٤/١ .

قال الامام النووي : فيه دليل على ان السواك ليس بواجب . قال الشافعي
رحمه الله تعالى : لو كان واجبا لا مرهم به شق أولم يشق .
وقال جماعات من العلماء من الطوائف : فيه دليل على ان الأمر للوجوب
وهو مذهب اكثر الفقهاء وجماعات من المتكلمين واصحاب الاصول ، قالوا :
وجه الدلالة انه مسنون بالاتفاق ، فدل على ان المتروك ايجابه . . .
الخ ما ذكر .

انظر شرح النووي على مسلم ١٤٣/١ .

- (٧) هذا جزء من حديث أبي سعيد بن المعلى ، ولفظه : " قال : كنت أصلي
في المسجد ، فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم أجبه ، فصليت
ثم أتيته - فقلت : يا رسول الله ، إنني كنت أصلي ، فقال : ألم يقل
الله (استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم) - ٢٤ من سورة الانفال -
ثم قال لي : لا طمئنتك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل ان تخرج
من المسجد ، ثم اخذ بيدي ، فلما أراد ان يخرج قلت له : ألم تقل :
لا طمئنتك سورة هي اعظم سورة في القرآن ؟ قال (الحمد لله رب العالمين)

ولأن الأيجاب معنى مطلوب فلا بد له من لفظ^(١) تخصه ، ولأنه مقابل للنهي ، وهو للامتناع جزماً ، فيكون الأمر للطلب الجازم ، ولأن الأمر بشئٍ نهى عن جميع اضداده والامتناع عنها بفعل الأمر به وهو في الوجوب أحوط ، فكان أولى . ويقال إنها ظنية والسؤال قطعية . وأما النصوص^(٢) : فمنمنع اقتضاه أطيعوا للوجوب ، وقوله فان تولوا ان كان اخباراً لم يدل ، أو تهديدا دل على وجوب ما هدد فيه لا مطلقاً والا لدخل النذب ، وهو مطرد في كل أمر هدد فيه أو حذر على مخالفته أو سمي به عاصياً . على ان قوله " يخالفون عن أمره " مطلق فلا يعم . وان سلم فقد تخلف في النذب ، على انه يجوز حمل المخالفة على اعتقاد غير موجه من وجوب أو نذب . وسواء ال بريره عن أمر يترتب عليه^(٣) الثواب . فلما نفى قائله حاجة لي فيه . والحسب ان هذا وحمل المخالفة على الاعتقاد بعيد ، وأمر السواك مقرون بالمشقة الدالة على الوجوب . واستجيبوا للوجوب بقرينة حاله وهي تعظيم الله ورسوله والوجوب وان كان معنى مطلوباً فالنذب مثله ، ونمنع كون النهي للمنع جزماً الا بدليل ، وان سلم فقياس الأمر عليه قياس في اللغة ، وكون الأمر نهياً عن جميع اضداده ممنوع ، وان سلم فانما يكون النهي عنها مانعاً من فعلها ، أن لو كان الأمر للوجوب ، والا فهو للتنزيه فيتوقف الوجوب على المنع الجزمي المتوقف على الوجوب وهو دور . والاحتياط معارض بالاضرار . القائلون^(٤)

- ====
- هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته " رواه البخاري - واللفظ له - وابو داود والترمذي - والمسئول ابي بن كعب - وأحمد والطبري .
- انظر: صحيح البخاري - بفتح الباري ١٥٦/٨ - ١٥٧ ، سنن ابي داود ٣٣٦/١ ، سنن الترمذي ١٥٥/٥ - ١٥٦ ، تفسير الطبري ٤٦٦/١٣ ، سنن احمد ٤١٢/٢ - ٤١٣ .
- ورواه مالك عن ابي سعيد مولى عامر ابن كريز ، والمنادي فيه هو ابي بن كعب وليس فيه " اما سمعت استجيبوا " انظر الموطأ ١/١ - ٢٩ - ٨٠ . وانظر تفسير ابن كثير ٩/١ ، تفسير اللوسى ٩/١٩٠ .
- (١) في ب : لفظ يخصه .
- (٢) اى : اما الجواب على النصوص المتقدمة .
- (٣) في أ : على .
- (٤) أى استدلال القائلون بأن صيغة الامر تفيد النذب .
- انظر دليلهم النقلى والعقلى والجواب طبعهما في الاحكام ١٥٤/٢
- واصول السرخسي ١٧/١ واصول البيزوى وشرحه كشف الاسرار ١١١/١ وانظر التبصرة ص ٣٣-٣٥ منهاج الوصول ٢/٢٩-٣٣ ، نهاية السؤل ٢/٣١-٣٣ منهاج العقول ٢/٢٩-٣٣ .

بالندب " اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (١) والتفويض الى الاستطاعة ندب ، ولأن المندوب داخل في الواجب ، فكل واجب مندوب ولا عكس ، فوجب الحمل عليه لكونه متيقنا . قلنا : كل واجب كذلك فانه لا يؤتى منه الا المستطاع وليهالندب داخلا في الوجوب لأنهما ماهيتان متباينتان . ولو سلم فالاباحة أحق بمعنى نفي الحرج عن الفعل ، لأنه المتيقن ، بخلاف الندب لرجحان جانب الفعل وهو غير يقيني . القائل (٢) بمطلق الطلب : الرجحان ثابت فجعله لاحدهما تقييد بغير دليل فكان للمشترك دفعا للاشتراك ، قلنا : بل بدليل على أن فيه اثبات اللغة بلوازم الماهيات وهو خطأ فما من شيئين الا وهما مشتركان في لازم فيلزم رفع الاشتراك (بالاشتراك) (٣) القائل بالاشتراك : اطلق طيهما أو طيهما والاصل الحقيقة ، ويحسن الاستفهام والتقييد افعل واجبا أو ندبا أو باحا ، قلنا : خلاف الاصل والتقييد بالوجوب تأكيد ، وبغيره قرينه صارفة . وما في الاحكام (٥) الى الوقف لأن العقل لا يستقل (٦) بدرك الاشتراك والوضع . لاحدها (٧) ولا تواتر ، والظن (٨) غير كاف فتعين الوقف . فان قيل مركب من العقل والنقل . قلنا ظني ، قالوا : يلزمكم مثله فان العقل لا يستقل بالوقف ولا تواتر والظن غير كاف . قلنا : الواقف (٩) ساكت عن الحكم فلم يفتقر الى دليل ، وأجيب بأن الدلائل الاستقرائية كافية في هذا الباب للظهور وهو كاف للعمل .

- (١) الحديث ، رواه مسلم والنسائي واحمد وابن ماجه .
وتكلمته " واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه " .
انظر : صحيح مسلم ٩ / ١٠٠-١٠١ ، سنن النسائي ٥ / ٨٣ ، مسند احمد ٢ / ٢٤٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣٠١ .
(٢) اي احتج القائل بأن صيغة الأمر لمطلق الطلب . . .
انظر : المستصفي ١ / ٤٢٧ وما بعدها ، نهاية السؤل ٢ / ٣٢ ، مناهج العقول ٢ / ٣٠ .
(٣) زيادة من أ وب
(٤) اي احتج القائل بالاشتراك اللفظي . . .
(٥) انظر ٢ / ١٤٥ .
(٦) في ب : لا يستقبل .
(٧) في ب : لاحدهما .
(٨) في أ وب : الظني .
(٩) في ج : الوقف .

تقسيم :

لما اقتضى الأمر الايجاب وهو أطفى أنواع الطلب اقتضى اكل أنواع الحسن الشرعي ، وهو كون المأمور به حسنا لعينه الا بدليل . هذا اختيار ^(١) شمس الأئمة رحمه الله . وقيل : بل لغيره لثبوته اقتضا وهو ضروري فيكتفى فيه بالأدنى ^(٢) . ثم ما حسن لعينه ^{فحسنت} ما لا يحتمل السقوط أصلا كالايمان بالله ، ومنه ما يحتمله لعروض ما يبيحه ^(٣) كالاقرار الدال عليه يسقط بالاكراه مع ثبات الاعتقاد ، وكالصلاة من حيث انها شرعت لتعظيم الله قولا وفعلا مع احتمال السقوط بعارض ^(٤) والزكاة والصوم والحج وان شرعت لاغناء الفقير وقهر النفس وتعظيم البيت فلا يخرجها ذلك عن أن تكون حسنة لعينها ، فان الفقير لا يستحق عبادة ولا النفس جانبية في ذاتها ، ولا البيت معظم لذاته فكانت عبادات خالصة لله تعالى . وشرط لها أهلية كاملة ، وحكم هذا القسم أن لا يسقط الا بالاداء أو باسقاط من الشارع فيما يحتمله .

(١) فقد قسم الأمر في صفة الحسن الى حسن لمعنى في نفسه ، وحسن لمعنى في غيره والاوّل قسما : حسن لعينه لا يحتمل السقوط بحال وهو الايمان بالله تعالى وصفاته .
وحسن لعينه قد يحتمل السقوط في بعض الاحوال ، كالاقرار بكلمة التوحيد يحتمل السقوط بالاكراه ، وكالصلاة تحتمل السقوط في بعض الاحوال .
والثاني قسما أيضا : حسن لمعنى في غيره ، وذلك مقصود في نفسه لا يحصل منه ما لا أجله كان حسنا . كالسعى الى الجمعة ، فانه حسن لمعنى في غيره ، وهو ان يتوصل به الى اداء الجمعة ، وذلك المعنى مقصود بنفسه . ومن هذا النوع الوضوء .
وحسن المعنى في غيره يتحقق بوجوده ما لا أجله كان حسنا . كالصلاة على الميت وقاتل المشركين ، واقامة الحدود ، فالصلاة على الميت حسنة لاسلام الميت ، وذلك معنى في غير الصلاة مضاف الى كسب واختيار كان من العبد قبل موته ، وبدون هذا الوصف يكون قبيحا منهيبا عنه - يعنى الصلاة على الكفار والمنافقين .
هذا ملخص ما أورده شمس الأئمة في هذا الموضوع ، ومن أراد التوسع فليرجع الى أصوله ٦٠ / ١ - ٦٢ ، واصول البزدوى وكشف الاسرار :

١٨٤ / ١ - ١٩٠ .

(٢) في ب : بالاذن .

(٣) وفي ب : ينتجه .

(٤) وفي ب : لعارض .

والثاني : ما حسن لغيره ^(١) ، فمنه ما لا يوجد ذلك الغير الا بفعل مقصود كالسعي الى الجمعة مأموره لا دائها بأفعال مقصوده ، وحكمة السقوط اذا حصل ما قصد به ، فلو سعى فأكره على ضده ثم ترك وجب ، ولو أكره على السعي إلى الجامع فأدى سقط ، ويسقط أيضا بسقوط ما لا أجله شرع معارض ^(٢) وكالوضوء شرع لا دائ الصلاة بأفعال مقصوده ، فلا يشترط فيه النية من حيث انه شرط لها ، ولو نوى صار قرينة ، وفرق ما بين السعي والوضوء الاشتراط وعدمه ، ومنه ما يوجد لغيره كصلاة الجنازة والجهاد والحدود المشروعة لتعظيم السلم وقهر الكافر وزجر العاصي ، وحكمة السقوط بالأداء وعدمه ما لا أجله حسنت حتى لو تصور اسلام الخلق وتقواهم سقط الجهاد والحد كما تسقط الصلاة بردة المسلم وبغية .

(٣)

تقسيم :

وما حسن لكونه شرطا للأداء القدرة ^(٤) ولا يشترط وجودها حال الأمر بل حال الأداء لتوقف الفعل الاختياري عليها فيحسن الأمر بالأداء بتقدير التمكن منه في وقته كما يحسن أمر المعدوم بتقدير وجوده واستعداده للخطاب والمرضى بالجهاد ^(٥) اذا برئ .

وهي نوعان : مطلقة وكاملة . فالأول أدنى ما يتمكن به من الفعل ، ماليا كان المأمور به أو بدنيا ولا يشترط لبقائه ^(٦) ، فلا يسقط الواجب بالموت ولا الحج والعمرة بهلاك الزاد والراحلة والمال . قال ^(٧) زفر ^(٨) والشافعي :

-
- (١) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ١/١٨٩-١٩٠ ، اصول السرخسي ١/٦١-٦٢ .
 - (٢) في ب "كالوضوء" "باسقاط" "واو" العطف .
 - (٣) سقط هذا العنوان من ب .
 - (٤) انظر تفصيل القدرة الممكنة من الأداء في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ١/١٩١-١٩٤ ، اصول السرخسي ١/٦٥-٦٧ .
 - (٥) أي ويحسن أمر المريض بقتال المشركين اذا برئ وصار قادرا عليه .
 - (٦) وفي ب : بقاؤه .
 - (٧) وفي ج : وقد قال زفر .
 - (٨) انظر اصول السرخسي ١/٦٧ واصول البيهقي وكشف الاسرار ١/١٩٤ وما بعدها وقد تقدم تقرير مذهب الشافعي في ذلك

إذا اسلم أو بلغ أو طهرت ولم يبق من الوقت ما يسع الأداة لا يجب عليهم
وان استحسننا نحن الوجوب لانعقاد السبب وتوهم القدرة بالامكان الذاتي
والانتقال الى القضاء للعجز الحالي .
والثاني : الميسر^(١) وهي تغير صفة الواجب الى السهولة كالزكاة الواجبة^(٢)
جزء من المال بشرط النماء الميسر فاشتطت للبقاء لبقاء تلك الصفة للمشروعية^(٣)
فتمسقت بالهلاك والا انقلبت غرما مناقضا للميسر ، بخلاف الاستهلاك للتعدي
وكصحة التكفير بالصوم للاصار بعد الحنث لقيام اليسر بالتخيير واعتبار^(٤)
العدم الحالي لقوله تعالى (فمن لم يجد)^(٥) ان لو قصد عدم الوجدان
في العمر بطل الصوم ولهذا ساوى الهلاك فيه الاستهلاك ، لعدم تعيين^(٦)
المال والوقت فلم يكن متعديا ، والمال في الزكاة متعين . وكبطلانها بالدين
لنفاة اليسر فان نقض بالكفاره اجيب بالفرق طى قول ان الزكاة للاغناء
فاشترط كمال السببيه وهو الغنى والدين ينافيه ، والكفاره زاجرة لا مفتية
ولهذا تأدت بالعتق والصوم فيكفي^(٧) أصل المال الميسر للأداة لتحصيل
الثواب المقابل للجناية .

-
- (١) قال السرخسي رحمه الله : وأما الكامل منه فالقدرة الميسرة للأداة ،
وهي زائدة طى الاولى بدرجة كرامه من الله . وفرق ما بينهما : أنه
لا يتغير بالا ولى صفة الواجب ، فكان شرط الوجوب ، فلا يعتبر
بقاؤها لبقاء الواجب .
والثانية تغير صفة الواجب فتجعله سمحا سهلا لنا ، ولهذا يشترط
بقاؤها لبقاء الواجب ، لأنه حتى وجب الأداة بصفة لا يسقى الأداة
واجبا الا بتلك الصفة ، ولا يكون الأداة بهذه الصفة بعد انعدام
القدرة الميسرة للأداة . ٦٨/١ ، من اصول السرخسي وانظر
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠١/١ وما بعدها .
- (٢) في ب : الواجب .
(٣) في ب : المشروعة .
(٤) سقطت " الواو " من ب .
(٥) جزء من الآية ١٩٦ من سورة البقرة والآية ٩١ من سورة النساء والآية
٩٢ من سورة المائدة والآية ٤ من سورة المجادلة ونصها في الآخرة
(فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم
يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك لتو منوا بالله ورسوله وتلك
حدود الله للكافرين عذاب أليم) .
(٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠٦/١-٢٠٩ اصول السرخسي
٢٠/١ وما بعدها .
(٧) وفي ب : فكفى .

مسئلة :

اذا ثبت حسنه (١) كان مجزيا ، فان فسر الاجزاء بامثال الامر فهو دليله
اتفاقا ، وان فسر بسقوط القضاء فكذلك ، والا لم يعلم امثال ابدا ، ولان القضاء
استدراك ما فات من مصلحة الامر ، والتقدير الاتيان بجميع الامور به ،
فلو وجب كان تحصيلا للحاصل ، وايضا لو لم يسقط بالامر فالكلام فسي
القضاء مثله لانه مأموره ، ويتسلسل فلا يتصور اجزاء (٢) بفعل مأموره
أصلا . قال (القاضي) (٣) عبد الجبار : لا يكون دليل الاجزاء (٤) والا
يلزم ان لا يعيد أو يأنم اذا علم الحدث بعدما صلى بظن الطهارة ، لانه
اما مأمور بظننها أو بتيقنها (٥) قلنا : أمر ثان متوجه بالامر حال العلم
على حسب حاله حتى لو مات أجزائه (٦) وسقطت الاعاده . ولعن يوجب
القضاء بالامر الاول أن يجعله مشروطا بعدم العلم . قال : ومن أفسد
حجه مأمور بالامر (٧) ولا (٨) اجزاء . قلنا لم يؤمر الا بالصحة
وهو باق ، وهذا الامر (٩) بالتحلل عن الاحرام بطريقة وهو غير الاول ومجزئ
في نفسه .

- (١) أي حسن الامر ، كما تقرر في التقسيم السابق .
وانظر تفصيل هذه المسألة في : المعتمد ٩٩/١ - ١٠١ ،
المستقصى ١٢/٢ - ١٣ ، احكام الامدى ١٧٥/٢ - ١٧٧ ،
مختصر البعلي ص ١٠٢ ، المسودة ص ٢٧ ، روضة الناظر
ص ١٠٧ - ١٠٨ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/١ .
- (٢) في ب : اجزاء .
- (٣) زيادة من ب .
- (٤) انظر المعتمد ٩٩/١ وما بعدها ، والاحكام ١٧٧/٢ .
- (٥) في ب : بتيقنها .
- (٦) وفي ب : اجزاء .
- (٧) انظر المعتمد ١٠١/١ والاحكام ١٧٧/٢ .
- (٨) سقطت الواو من ب في كلمة " ولا اجزاء " .
- (٩) وفي ج : أمر .

سؤال :

صيغة الأمر لا تقتضي اقتصارا على المرة ولا تحتل التكرار (١) . والاستان : (٢)
للتكرار رمة العمر مع الامكان . وآخرون : للمره ويحتمله (٤) . ووقف آخرون (٥) في

- (١) هذا هو مذهب الحنفية .
قال السرخسي : الصحيح من مذهب علمائنا أن صيغة الأمر لا توجب التكرار ولا تحتمله ، ولكن الأمر بالفعل يقتضى أدنى ما يكون من جنسه على احتمال الكل ، ولا يكون موجبا للكل الا بدليل . وقال بعض مشايخنا : هذا اذا لم يكن معلقا بشرط ولا مقيدا بوصف ، فان كان ، فمقتضاه التكرار بتكرار ما قيد به .
أصول السرخسي ١ / ٤٠ ، وانظر اصول البزدوى وشرحه كشف الاسرار ١ / ١٢٢ ومابعدهما ، فتح الفقار ١ / ٣٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٥١ ، المعتمد ١ / ١٠٨ ومابعدهما ، فوائح الرحمت ١ / ٣٨٠ .
(٢) هو أبو اسحق الاسفرائيني من الشافعية .
(٣) هذا مذهب جماعة من الفقهاء والمتكلمين ، وهو أرجح الروايتين عن الامام احمد رحمه الله ، ومذهب أكثر الصحابة ، ونقله الفزالي عن أبي حنيفة وحكاه ابن القصار عن مالك .
انظر الاحكام ٢ / ١٥٥ ، البرهان ١ / ٢٢٤ - ٢٢٩ ، المسودة ٢٠ - ٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٣٥١ التبصرة ص ٤١ - ٤٦ ، المنحول ص ١٠٨ ، المستصفي ٢ / ٦ - ٢ ، جمع الجوامع والمحل عليه ١ / ٣٨٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨١ ، التمهيد للاسنوى ص ٧٨ ، المعتمد ١ / ١٠٨ ، مختصر البيهقي ص ١٠٠ وروضة الناظر ص ١٠٣ .
(٤) وهو معزى الى الامام الشافعي رحمه الله واختاره فخر الدين الرازى والفزالي والامدى وابن الحاجب وغيرهم قال الامدى : والمختار : أن المرة الواحدة لا بد منها في الامثال ، وهو معلوم قطعا ، والتكرار محتمل ، فان اقترن به قرينة أشعرت بارادة المتكلم التكرار ، حمل عليه . والا كان الاقتصار على المره الواحدة كافيا . الاحكام ٢ / ١٥٥ وانظر : المستصفي ٢ / ٢ ، التمهيد للاسنوى ص ٧٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٥١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨١ ، منهاج البيضاوى ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٣٦ - ٣٨ ، منهاج العقول ٢ / ٣٥ - ٣٨ .
(٥) ومنهم الاشعرية . قالوا : ان الأمر بمطلقه غير ظاهر في المره الواحدة ولا في التكرار ولهذا فانه يحسن أن يستفهم من الامر عند قوله " اضرب " ويقال له : " مرة واحدة أو مرارا " ؟ ولو كان ظاهرا في أحد الامرين لمسا حسن الاستفهام . الاحكام ص ١٥٥ واختاره امام الحرمين ، وقال بعدما أبطل المذاهب الاخرى : وأنا على الوقف في الزيادة عليها ، فلست أنفيه ، ولست اثبته ، والقول في ذلك يتوقف على القرينة . والدليل القاطع فيه :

الزائد لنا^(١) : أن مدلولها طلب حقيقة الفعل ، والمرة والتكرار خارجان غير
لازمين فلم تدل عليه ، ولا نهما صفتان للفعل كالقليل والكثير ، ولا دلالة للموصوف
على الصفة فلا^(٢) دلالة للأمر الدال على الفعل طيهما ، فان قيل : أوقعتهم
ثلاثا في طلقي نفسك اذا نوى . قلنا : الثلاث كل الجنس^(٣) فهو واحد حكما ،
ولهذا لم توقع ثنتين اذا نوى لأنه عدد . الاستاذ^(٤) : لولم يكن للتكرار لم^(٥)
يتكرر الصوم والصلاة . قلنا : التكرار من غير الصيغة . وعورض بالحج . قالوا : النهي ترك
أبدا فالأمر فعل أبدا لا اشتراكهما في الاقتضاء . قلنا : قياس في اللفظة والنهي
يقتضى النفي ، ولا ن التكرار في النهي لا يمنع من فعل غيره بخلافه في الأمر .
قالوا : نهى عن جميع أصداده والنهي يعم فيستلزم تكرار الأمور . قلنا : ممنوع .
والنهي المستفاد من الأمر لا يعم لأن عومه فرع عموم الأمر ، فلواثبت تكرار الأمر
به دار ، بخلاف النهي الصريح . قالوا : اذا قال لعبده : احسن صحبة زيد
وأكرمه قطع بالتكرار . قلنا لقريظة أن الأمر بالاكرام لكرامته والأصل دوامها ،
دليل المرة :^(٦) اذا قال لعبده : أدخل الدار ، ففعل مرة امثل ، قلنا : يبرأ بها
لحصول حقيقة الأمور به لأنها من ضرورته ، لا أن الأمر ظاهر فيها ولا في
التكرار . قالوا : لو كان للتكرار لكان صل مرارا تكريرا^(٧) ومرة نقضا . قلنا :
ولو كان للمرء لتوجه مثله . الوقف^(٨) : لو ثبت واحد منها فأما : بدليل عقلي
وهو باطل أو نقلي قطعي وليس ، والظن غير مفيد .

- ====
- أن صيغة الأمر وجملة صيغ الأفعال عن المصدر ، والمصدر لا يقتضى استغراقا
ولا يختص بالمرة الواحدة والأمر استدعاء المصدر ، فنزل على حكمه ، ووجب
من ذلك القطع بالمرة الواحدة والتوقف فيما سواها . البرهان ١/٢٢٩ .
وانظر : احكام الامدى ٢/١٥٥ ، جمع الجوامع ١/٣٨٠ ، المعتمد ١/١٠٧ ،
احكام ابن حزم ١/٣١٩ ، نهاية السؤل ٢/٣٦-٣٧ .
(١) اشارة الى استدلال الحنفية على ان الصيغة لا توجب التكرار ولا تحتمله . انظر
تفصيل أدلتهم في اصول السرخسي ١/٢٢-٢٤ ، واصول البزدوى وكشف
الاسرار ١/١٢٥ .
(٢) وفي ب : ولا دلالة .
(٣) انظر حاشية عميرة ٢/٣٣٦-٣٣٧ .
(٤) اى احتج الاستاذ أبو اسحق الاسفراييني . انظر تفصيل حجه ومن قال بقوله
في الاحكام ٢/١٥٥-١٥٦ ، المنخول ص ١٠٩ المستصفى ٢/٥-٧ ، منهج
البيضاوى ٢/٣٨-٤٠ ، نهاية السؤل ل ٢/٤٠-٤١ ، مناهج العقول ٢/٣٨-٤١ .
(٥) انظر المنخول ص ١٠٩ .
(٦) اى دليل القائلين بالمره ، انظر تفصيله في احكام الامدى ٢/١٥٧ .
(٧) وفي ب وج : تكرارا .
(٨) اى استدلال القائل بالوقف . انظر الاحكام ٢/١٥٧ وما بعدها . المستصفى ٢/٢ .

مسألة :

إذا طلق الأمر بشرط أو صفة ، فإن كان علة تكرر باتفاق ^(١) لتكرر العلة لا للصيغة ،
والأ فالمتفق ^(٢) أن لا تكرر .

- (١) دعوى الاتفاق أخذها المصنف عن الامدي ، وقد تناقلها بعض الاصوليين
وبعد التحقيق في المسألة اتضح انه لا يصح نقل الاتفاق ، لوجود مخالفين
كثيرين من الحنفية وغيرهم .
قال فخر الاسلام البيهقي : وقال بعض مشايخنا : لا توجيه - أي التكرار -
ولا تحتله ، إلا أن يكون معلقا بشرط ، أو مخصوصا بوصف . وقال عامة مشايخنا :
لا توجيه ولا تحتله بكل حال ، غير أن الامر بالفعل يقع على أقل جنسه .
وقال الامام عبد العزيز البخاري : والمذهب الصحيح عندنا : أنه - أي الأمر -
لا يوجب التكرار ، ولا يحتله ، سواء كان مطلقا ، أو معلقا بشرط ، أو مخصوصا
بوصف . إلا ان الامر بالفعل يقع على أقل جنسه ، وهو أدنى ما يعد به
معتادا ، ويحتمل كل الجنس بدليله .
وقال شمس الأئمة السرخسي : والصحيح عندي : ان هذا ليس بمذهب
علمائنا رحمهم الله ، فان من قال لامرأته : اذا دخلت الدار فانت طالق ،
لم تطلق بهذا اللفظ الا مرة وان تكرر منها الدخول ، ولم تطلق الا واحدة
وان نوى اكثر من ذلك . وهذا لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز
وهذه الصيغة لا تحتل العدد ولا التكرار عند التنجيز ، فكذلك عند التعليق
بالشرط اذا وجد الشرط .
وقال محب الله بن عبد الشكور : صيغة الأمر -
المعلق بشرط أو صفة قيل : موضوعة للتكرار .
مطلقا ، وقيل ليس له مطلقا ، فان كان علة .
فهو يتكرر بتكررها ، والحق نعم - أي يتكرر -
وقيل لا - يتكرر - فدعوى الاجماع في العلة كما في المختصر وغيره غلط .
وقال محمد بن نظام الدين الانصاري تعليقا : نعم بعد ثبوت تحقق
الخلاف على نحو ما حكى المصنف ، انتفى الاجماع قطعا .
انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ١/١٢٢-١٢٣ ، اصول السرخسي
١/٢١-٢٢ ، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت ١/٣٨٦ ، وانظر :
تيسير التحرير ١/٣٥٣ ، نهاية السؤل ٢/٤٢-٤٣ ، مناهج العقول :
٢/٤١-٤٣ .
(٢) أي : وان لم يكن علة - بأن كان الحكم متوقفا عليه ، من غير تأشير له فيه ،
كالا حصان الذي يتوقف عليه الرجم في الزنا - فقد وقع الخلاف فيه ، والمختار
أنه للتكرار .
انظر : احكام الامدي ٢/١٦١ .
وانظر المذاهب في هذه المسألة في : المستصفى ٢/٧-٨ ، فتح الفقار
بشرح المنار ١/٣٦-٣٧ ، جمع الجرامع والمحلي عليه ١/٣٨٠ ،
المعتمد ١/١١٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٨٣ ، التمهيد للاسنوي
ص ٧٩ ، اصول السرخسي ١/٢٠-٢٢ ، المسودة ص ٢٠ ، مختصر البعلبي ص ١٠١ ،
مناهج البيضاوي ٢/٤١-٤٢ ، نهاية السؤل ٢/٤٢-٤٤ ، مناهج العقول
٢/٤١-٤٤ .

لنا (١) : لو وجب ، فاما بالأمر ، أو بالشرط أو بهما ، وليس للأول لما مر (٢) ولا للثاني لعدم تأثير الشرط في المشروط ، وليس وقوع الطلاق المعلق بدخول الدار بالدخول ، بل بأنت طالق ، وهو طاعة ، ولا للثالث ، فانا نقطع بأن من قال لعبده : اذا دخلت السوق فاشتر كذا فهو ممثل بالمره مقتصرا . واستدل : بأن تعليقه بالخبر لا يقتضيه فكذا الشرط وهو فاسد لأنه قياس في اللفه . قالوا (٣) : (اذا اقمتم الصلاة) (٤) فاغسلوا (٥) ، (وان كنتم جنبا فاطهروا) (٥) ، (والسارق) (٦) و (الزانية) (٧) . قلنا : ما كان طاعة كالزنا والسرقه فمسلم ، وما عداه فبدليل خارجي ، ولذلك لم يثبت في الحج وان علق بالاستطاعة . قالوا : تكرر بالعله فليتكسر بالشرط فانه أقوى لانتفاء المشروط بانتفاء قلنا : العلة مقتضية لمعلولها والشرط لا يقتضى مشروطه (٨) .

- (١) انظر تفصيل أدلة القائلين : لا تكرر في : احكام الامدى ١٦٣/٢ ، اصول السرخسي ٢٢٢/١-٢٥ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٢٥/١ وما بعدها ، نهاية السؤل ٤٣/٢ ، مناهج العقول ٤٢٢-٤٢٣ .
- (٢) مر في مسألة " صيغة الأمر لا تقتضى اقتصارا على المره ، ولا تحتل التكرار " .
- (٣) أى القائلون بالتكرار .
- (٤) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
- (٥) جزء من الاية ٦ من سورة المائدة ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) .
- (٦) كلمة من الاية ٣٨ من سورة المائدة ، ونصها (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .
- (٧) وفي ب : والزاني ، وهي كلمة من الاية " ٢ " من سورة النور ونصها : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) .
- (٨) انظر الاحكام ١٦٣/٢-١٦٤ .



مسألة :

بعض أئمتنا (١) : يقتضى التراخي (٢) ، ومراده عدم اقتضاء الفور (٣) ، فإنه لو اقتضى التراخي لم يمثل اذا قدم ، والصحيح أنه لا يقتضى الفور ولا التراخي وأيهما حصل أجزأ . والمكررون (٤) والكرخي (٥) قائلون بالفور ، ونسب المذهبان إلى الشافعي (٦) والحنابلة باقتضائه أول أزمئة الامكان .

(١) يعني الحنفية .

(٢) أى الامر المطلق يقتضى التراخي .

قال صاحب كشف الاسرار : اختلف العلماء في الامر المطلق انه على الفور أم على التراخي ؟ فذهب أكثر اصحابنا واصحاب الشافعي وعامة المتكلمين الى انه على التراخي ، وذهب بعض اصحابنا ومنهم ابو الحسن الكرخي وبعض اصحاب الشافعي منهم ابو بكر الصيرفي وابو حامد الى انه على الفور وكذا كل من قال بالترار يلزمه القول بالفور لا محالة ٢٥٤/١ .

وقال شمس الأئمة السرخسي : والذي يصح عندي فيه من مذهب علمائنا رحمهم الله أنه على التراخي ، فلا يثبت حكم وجوب الاذاعة على الفور بمطلق الامر . اصول السرخسي ٢٦/١ .

والقول بالتراخي هو مذهب القاضي الباقلاني وجماعة من الاشعرية ، والجبائي وابنه وابو الحسين البصرى .

انظر : تيسير التحرير ٣٥٦/١ ، فواتح الرحموت ٣٨٧/١ ، احكام الامدى ١٦٥/٢ ، المعتمد ١٢٠/١ .

(٣) قال في كشف الاسرار: ومعنى قولنا : على الفور : أنه يجب تعجيل الفعل

في أول أوقات الامكان . ومعنى قولنا : على التراخي : انه يجوز تأخيره عنه ، وليس معناه انه يجب تأخيره عنه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به ، لأن هذا ليس مذهباً لا أحد ٢٥٤/١ وانظر اصول السرخسي ٢٦/١ .

(٤) هم القائلون بتكرار الامر .

(٥) انظر اصول السرخسي ٢٦-٢٧ لتقف على مذهب الكرخي وأدلته ، ثم مناقشة شمس الأئمة لها والرد عليها .

(٦) الصحيح نسبتها الى الشافعية كما ذكر عبد العزيز البخارى فيما تقدم .

قال الامدى : وذهب الشافعية والقاضي أبو بكر وجماعة من الاشاعرة الى التراخي ١٦٥/١ .

وقال في تيسير التحرير: وعزى (التأخير) الى الشافعي وأصحابه ، واختاره الرازى والامدى وابن الحاجب والبيضاوى . وقال ابن برهان : لم ينقل عن الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله نص ، وإنما فروعهما تدل على ذلك .

وقيل بوجوب الفور أول اوقات الامكان للفعل المأمور به ، وعزى الى المالكية والحنابلة وبعض الحنفية والشافعية ، وبعض الظاهرية .

تيسير التحرير ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ .

وقال القاضي (١) : اما بالفور أو بالعزم ، وقيل بالتوقف (٢) لغة وان بادرا مثل .
وقيل مطلقا (٣) . لنا : وصفان للمصدر المطلوب بالافور ولا دلالة للموصوف على الصفة
فالأمر أولى ، ولأنه حقيقة في طلب الفعل فان أتى به مقدما أو مؤخرا فقد أتى
بما أمر به فيكون متثلا غير آثم ، والزمان وان كان من ضرورته لكنه (٤) ليس بداخل
في الحقيقة ولا بتمعين . قالوا : نقطع بالفور اذا قال لعبده : اسقني ماء . قلنا :
للعادة ، فان طالبه يحتاج اليه سريعا ، والكلام في المطلق عن القرينة . قالوا :
كل مخبر أو منشى فالظاهر قصده للزمان الحاضر بدليل : أنت طالق وحرّ وقام
زيد . قلنا : قياس في اللفظة . قالوا نهى عن جميع أصداده ، والنهي للفور فيتوقف (٥)

====
وانظر : التبصرة ص ٥٢ ، المستصفي ٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ ،
مختصر ابن الحاجب ٨٣/٢ ، المنخول ص ١١١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي
عليه ٣٨١/١ ، البرهان ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، التمهيد للاسنوي ص ٨٠ ،
احكام ابن حزم ٢٩٤/١ - ٣٠٠ ، مختصر تنقيح الفصول ص ٤٦ ، المسودة
ص ٢٤ - ٢٥ ، مختصر الطوفي ص ٨٩ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، فواتح
الرحموت ٣٨٧/١ ، المعتمد ١٢٠/١ ، منهاج البيضاوي ٤٤/٢ - ٤٧ ،
نهاية السؤل ٤٧/٢ - ٤٩ ، منهاج العقول ٤٤/٢ - ٤٨ ، روضة
الناظر ص ١٠٥ .

(١) هو ابو بكر الباقلاني . قال امام الحرمين : وذهب القاضي ابو بكر رحمه الله
الى ما اشتهر عن الشافعي من حمل الصيغة على ايقاع الامثال ، من غير
نظر الى وقت مقدم أو مؤخر . وهذا بديع من قياس مذهبه ، مع استسائه
بالوقف ، وتجهيله من الايراء . البرهان ٢٣٢/١ - ٢٣٣ .
ولكنه تعقبه في القول "بالفعل أو العزم" فرد عليه مسألة العزم .
انظر ص ٢٣٢ من نفس المرجع .

(٢) قال امام الحرمين : اما الواقفية فقد تحزبوا حزبين : فذهب غلاتهم في
المصير الى الوقف الى ان الفور والتأخير اذا لم يتبين احدهما ولم
يتمعين بقرينة فلو وقع المخاطب ما خوطب به عقيب فهم الصيغة لم
يقطع بكونه متثلا ويجوز أن يكون غرض الامر فيه أن يؤخر .
وهذا سرف عظيم في حكم الوقف .

وذهب المقتصدون من الواقفية الى ان من بادر في اول الوقت كان متثلا قطعا ،
فان أخر وأوقع الفعل المقتضى في اخر الوقت فلا يقطع بخروجه عن عهدة
الخطاب . ثم قال : وهذا هو المختار عندنا . البرهان ٢٣٢/١ وانظر
احكام الامدى ١٦٥/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٢/١ ، تيسير التحرير ٣٥٧/١ ،
المستصفي ٩/٢ ، مختصر بن الحاجب ٨٣/٢ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٥٢
ارشاد الفحول ص ٩٩ .

(٣) انظر الاحكام ١٦٥/٢ .

(٤) وفي ب : لكن .

(٥) وفي أ : يتوقف .

على فعل المأمور به على الفور ، وقد تقدم . قالوا (مامنك أن تسجد) (١) ذمه
 على ترك البدار . قلنا : مقيد بقوله (فإذا سويته) (٢) قالوا مستلزم له لاستلزام
 الوجوب اياه ، لأن وجوب الفعل مستلزم لوجوب اعتقاده على الفور ، ولأن المقدم
 خارج عن العهدة اجماعا فكان أحوط ، ولأنه لو جاز التأخر (٣) فاما الى غاية
 معينة معلومه مذكورة ، والغرض الأمر المطلق ، أو لا اليها ، فاما ببدل غير واجب
 وهو محال أو واجب وليس ، والالزام (٤) انباه النائم أول الوقت حذرا من فوات
 البديل كما اذا ضاق الوقت ، ولكن البديل محصلا مقصود الاصل اذا أتى به
 فهو دى الى سقوط الاصل ، ولأنه اما ان يجوز تأخيره ، وفيه تسلسل ، واما
 أن لا يجوز فيزيد البديل على أصله ، وان جاز التأخير مطلقا ففيه اخراج الواجب
 عن حقيقته . قلنا : لا يلزم من تعجيل وجوب الاعتقاد تعجيل الفعل بدليل
 ما لوصح بالتأخير ، والاحتياط في اتباع ما أوجبه الظن والمنفصله في جواز
 التأخير بعينها مع التصريح بالتأخير ، وانما يجوز بشرط التمكن من الخروج
 عن العهدة ، قالوا (فاستبقوا الخيرات) (٥) (وسارعوا) (٦) والأمر للوجوب .
 قلنا : المراد المسارعة الى سببها اقتضا ، ولا عموم له فيختص بمواقع الاجماع
 واستدل القاضي بما تقدم في الموسع (٨) . والواقف (٩) : الطلب متحقق والتأخير
 مشكوك فوجب البدار ليخرج عن العهده بيقين . قلنا : الشك ممنوع .

-
- (١) الاية ٧٥ من سورة ص ونصها (قال يا ايليس ما منعك أن تسجد لما خلقت
 بيدي استكبرت أم كنت من العالين) .
- (٢) الاية ٧٢ من سورة ص ، وتكلمتها (ونفخت فيه من روحي فقموا له ساجدين) .
- (٣) وفي ب : التأخير . ولعله الصواب .
- (٤) وفي ب : واللازم .
- (٥) انظر احكام بن حزم ٢٩٤/١ وما بعدها . فقد ساق أية القائلين بالفور
 وانتصر لهم .
- (٦) وللوقوف على أدلة كل فرقة من الفرق السابقة ، انظر : احكام الامدى ١٦٥/٢ -
 ١٧٠ ، البرهان ٢٣٣-٢٤٧/١ ، التبصرة ص ٥٣ - ٥٩ .
- (٧) جزء من الاية ١٤٨ من سورة البقرة والاية ٤٨ من سورة المائدة ونصها
 في البقرة (ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات أي ما تكونوا يأت
 بكم الله جميعا ان الله على كسب شئ قدير) .
- (٨) الاية ١٣٢ من سورة آل عمران ، وتكلمتها (الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها
 السماوات والارض أعدت للمتقين) .
- (٩) ارجع الى مسألة " الواجب الموسع " لترى أدلة القاضي الباقلاني هناك
 بالاضافة الى ما أشرنا اليه - هنا - من مراجع مشتملة عليها .
- (٩) أي واستدل القائل بالوقف
 انظر : البرهان ٢٤٦/١ ، التبصرة ص ٥٩ .

مسألة :

(١) القاضي : الأمر بشئ معين (٢) نهى عن أضداده . وقال آخر (٣) باستلزامه (٤)
ونفاهما امام الحرمين (٥) والفرزالي (٦) . ومنهم من اقتصر (٧) والجصاص (٨) :
الأمر يوجب النهي عن أضداده والنهي يوجب الأمر بضده ان كان واحدا
ولا موجب له في أضداده ، والمعتزلة (٩) ليس نهيا .

- (١) هو ابو بكر الباقلاني .
(٢) احتراز عن الأمر بشئ غير معين كالواجب المخير وخصال الكفارة ،
فان الامر بواحدة منها ليس نهيا عن الضد .
(٣) أي في اخر اقواله .
(٤) أي يستلزم النهي عن الاضداد ، لا أن الأمر هو عين النهي .
قال امام الحرمين ، والذي مال اليه القاضي رحمه الله في اخر مصنفاته :
ان الأمر في عينه لا يكون نهيا ، ولكنه يتضمنه ويقضيه وان لم يكن عينه .
البرهان ٢٥٠/١ .
وانظر احكام الامدى ١٢٠/٢ ، تيسير التحرير ٣٦٣/١ ، المستصفى ٨١/١ .
٨٢ -
(٥) انظر البرهان ٢٥٢/١ .
(٦) حيث قال : بعد ذكره وجهة نظر القاضي واستدلالة على مذهبه : " وعلى
الجملة فالذي صح عندنا بالبحث النظري والكلامي تفريعا على اثبات كلام
النفس ، ان الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده ، لا بمعنى انه عينه ولا بمعنى
انه يتضمنه ، ولا بمعنى انه يلزمه . بل يتصور أن يأمر بالشئ من هو زاهل
عن أضداده ، فكيف يقوم بذاته قول متعلق بما هو زاهل عنه . وكذلك
ينهى عن الشئ ولا يخطر بباله أضداده حتى يكون أمرا بأحد أضداده
لا بعينه ، فان امر ولم يكن زاهلا عن أضداد الأمور به فلا يقوم بذاته
زجر عن أضداده مقصود الا من حيث يعلم انه لا يمكن فعل الأمور به
الا بترك أضداده ، فيكون ترك أضداد الأمور ذريعة بحكم ضرورة الوجود ،
لا بحكم ارتباط الطلب به " المستصفى ٨٣/١ .
(٧) أي على الأمر ، فقال : الأمر بالشئ نهى عن ضده . وسكت عن النهي ،
وهو معزى الى الأشعري ومتابعيه .
انظر تيسير التحرير ٣٦٣/١ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١١٨-١١٩ .
(٨) قال السرخسي : قال الجصاص رحمه الله : الأمر بالشئ يوجب النهي عن
ضده ، سواء كان له ضد واحد أو أضداد . أصول السرخسي ٩٤/١ .
(٩) قال أبو الحسين البصرى : ذهب قوم الى ان الأمر بالشئ نهى عن ضده
وخالقهم آخرون على ذلك ، واليه ذهب قاضي القضاة وأصحابنا . والخلاف
في ذلك اما في الاسم واما في المعنى " المعتمد ١٠٦/١ .

لا اعتبارهم الصيغة (١) ، وأثبته أبو الحسين (٢) من حيث المعنى وهو اقتضاه
الأمر إيجاب الفعل والمنع من كل مانع . ومنهم من خص ذلك بأمر الوجوب (٣) ،
ومعنى أصحابنا : يستلزم كراهة (٤) ضده والنهي سنة مؤكدة فيه . وفخر
الاسلام ، يقتضى الكراهة (٥) . واختار في الأحكام (٦) استلزام النهي إيجابها
كان أو ندبا . القاضي (٧) : لو لم يكن عينه لكان ضدا أو مثلا أو خلافا ، لأنها
ان تساويا في الذاتيات واللوازم فضلان ، والا فان تنافيا بأنفسهما فضان ، والا
فخلافان ، وليس الأولين ، والا لما اجتمعا ، ولا الثالث والا لجاز أحدهما مع
ضد الآخر وخلافه كالعلم والكراهة . ونحن نقطع باستحالة الأمر بالفعل
مع ضد النهي عن ضده ، وهو الأمر بضده لأنها نقيضان أو تكليف بغير الممكن .
والجواب : ان أراد بطلب ترك ضده طلب الكف عن ضده فهم

- (١) خلاف المعتزلة ومن عداهم مبني على القول بالأمر النفسي ، وعدم القول
به . فالقائلون بالكلام النفسي قالوا : الأمر بالشئ نهى عن ضده .
وقالت المعتزلة : الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده ولا بالعكس ، لعدم
امكان ذلك لفظا فيهما .
قال الامام الفزالي : اختلفوا في الأمر بالشئ هل هو نهى عن ضده ؟
وللمسألة طرفان : أحدهما يتعلق بالصيغة ، ولا يستقيم ذلك عند من
لا يرى للأمر صيغة ، ومن رأى ذلك فلا شك ان قوله قم غير قوله لا تقعد
فإنهما صورتان مختلفتان ، فيجب عليهما الرد الى المعنى ، وهو أن قوله
: قم له مفهومان ، أحدهما طلب القيام ، والاخر ترك القعود ، فهو دال
على المعنيين ، فالمعنيان المفهومان منه متحدان أو أحدهما غير الآخر ،
فوجب الرد الى المعنى .
والطرف الثاني : البحث عن المعنى القائم بالنفس : وهو ان طلب القيام هل
هو بعينه طلب ترك القعود ؟ أم لا ؟
وقد أطلق المعتزلة انه ليس الأمر بالشئ نهيا عن ضده .
المستصفي ٨١/١ وانظر المستدرج ١٠٦/١ ، وتيسير التحرير ٣٦٨/١
وما بعدها .
(٢) انظر تفصيل ذلك في المعتمد ١٠٦-١٠٧ .
(٣) بكونه نهيا عن الضد ، دون أمر الندب .
انظر تيسير التحرير ٣٦٣/١ .
(٤) ومنهم شمس الأئمة السرخسي حيث قال : والمختار عندنا أنه يقتضى كراهة
ضده ، ولا نقول انه يوجب أو يدل عليه مطلقا . اصول السرخسي ٩٤/١ .
(٥) أى الأمر بالشئ المعين ، يقتضى كراهة ضده . ونسب الكمال بن الهمام هذا
القول الى فخر الاسلام الهزدي ، والقاضي ابو يزيد و صدر الشريعة وأتباعهم
وقد علمت في التعليقة التي قبلها ان شمس الأئمة السرخسي قائل بذلك أيضا .
انظر كتاب التحرير للكمال بن الهمام وشرحه تيسير التحرير ٣٦٣/١ .
(٦) انظر ١٧٢/٢ من احكام الامدى .
(٧) انظر تفصيل أدلته في المستصفي ٨١/١ - ٨٢ ، الاحكام ١٧٣/٢ ، والبرهان
٢٥١-٢٥٢ ، وتيسير التحرير ٣٦٧/١ .

- (١) خلافان ، ومنع الملازمة كما في المتضايين لاستحالة وجود أحدهما مع ضد الآخر ، وقد يكون كل من الخلفين ضدًا لـ^(٢) الآخر كالظن والشك فانهما ضد العلم ، فيكون كل من الأمر بالشئ^(٣) والنهي عن ضده ضدًا لضده فلا يستحيل اجتماعهما . وان أراد بترك ضده عن الأمور به عاد النزاع لفظيا في تسميته تركا ثم في تسمية طلبه نهيا . القائل بالاستلزام عقلا : أمر الايجاب طلب لفعل يذم تاركه بالاتفاق ، ولا ذم الا على فعل منهي عنه وهو الكف عنه أو الضد فيستلزم النهي عن ضده أو النهي عن الكف عنه^(٤) .
- والجواب : أن تضمنه للنهي^(٥) مبني على أنه من معقوله وهذا^(٦) دليل خارجي ، وان سلم منعه أن الذم انما هو على فعل ، بل هو على أنه لم يفعل فلا يذم تارك الصلاة لأنه أكل ، بل لأنه تارك . الجصاص^(٨) : اذا كان له ضد واحد كالتحرك فهو أمر بالسكون لاستلزام وجوب اعدام المنهي عنه وجوب ضده المعين ، بخلاف الأضداد فانه لا يجب جميعها والا لارتفع المباح . وليس البعض أو لس من البعض . القائل بوجوب الضد استلزاما : لا يتم النهي الا بالتلبس بأحد الأضداد المنهي عنه ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب . والجواب : يلزم وجوب الزنا لكونه تركا للواط المنهي عنه المستلزم لكون تركه مأمورا به وبالعكس . وأيضا نفي المباح لأنه ترك المنهي عنه فيكون مأمورا به . وللمقتصر^(١١) اما أن النهي^(١٢) طلب نفي وهو عدم لا طلب فعل الضد . واما^(١٣) للزوم الالتزام المتقدم ورفع المباح ،

-
- (١) انظر احكام الامدى ١٧٤/٢ .
(٢) في ب : ضد ضد .
(٣) في ب : بشئ .
(٤) انظر تفصيله في تيسير التحرير ١/٣٧٠ .
(٥) في ج : النهي .
(٦) زيادة من ب .
(٧) انظر تيسير التحرير ١/٣٧٠ .
(٨) اى استدلال الجصاص . . .
(٩) انظر تفصيل > ليله في اصول السرخسي ١/٩٦ .
(١٠) في ب : كلاً يتحرك .
(١١) وفي ب : بوجوب . وهو خطأ .
(١٢) اى استدلال المقتصر الذى قال : الأمر بالشئ^(١١) نهى عن ضده . وسكت عن النهي .
(١٣) وفي ب : اما لأن النهي .
(١٤) وفي ب : والالزوم .

وأما لأن أمر الإيجاب مستلزم للذم على الترك وهو فعل لاستلزام الذم ، الفعل .
والنهي طلب كفاً عن فعل فلم يستلزم الأمر لأنه طلب فعل لا كفاً . وللمخصص (١)
بأمر الوجوب أن الندب لا يستلزم ذم الترك ولا ارتفاع (٢) المباح ، ودليل مختار
الاحكام (٣) : أن فعل المأمور به لا يتصور الا بترك أضداده ، فهي واجبة الترك
ان كان أمراً إيجاباً ، ومنذوحة الترك ان كان ندباً . وليس عينه ، إما لتغاير الصيغتين
وإما لأن النفساني القديم وان اتحد فانه يختلف بالمتعلق والتعلق . والحادث
متعدد فهما غيران . الناقص (٤) مطلقاً : لو كان عينه أو استلزمه لزم تعقل (٥)
الضد والكف عنه لأنه مطلوب النهي لامتناع تعقل الشيء بدون نفسه (٦)
أولاً زمة عقلاً ، واللازم باطل للقطع بالطلب مع الذهول عنهما (٧) . واعترض (٨)
بأن المراد الضد العام وهو متعقل ضرورة كون الطلب لما ليس بموجود ، وأجيب (٩)
بجواز الطلب في المستقبل مع التلبس في الحال ، ولو سلم فعدم تعقل الكف
واضح ، واختيار (١٠) فخر الاسلام بناءً على الاستلزام (١١) ، إلا أن النهي
لما لم يكن مقصوداً سماه اقتضاه لأنه ضروري ، وأثبت به أقل ما يجب بالنهي
وهو الكراهة . وفائدة هذا الأصل أن المأمور بالعبادة لا يفسدها ضدها إلا أن
يفوت المأمور به كالقائم في الصلاة لا يكون منهياً عن القعود قصداً فلو قعد ثم قام
كره لعدم التفويت (١٢) وكقول أبي يوسف (١٣) فيمن سجد على نجاسة ثم أعاده

- (١) أي احتج للمخصص بأن الأمر بالوجوب . . . الخ انظر تيسير التحرير
٣٧٢/١ - ٣٧٣ .
(٢) كذا في الاصل ، وقد وضع عليها علامة " صح " . وفي ب : ولا رفع المباح .
(٣) انظر ١٧٢/٢ من الاحكام .
(٤) وهم امام الحرمين ، والفزالي وبعض المعتزلة - كما سبق تقريره - انظر :
البرهان ٢٥٢/١ ، المستصفى ٨٣/١ ، المعتمد ١٠٦/١ - ١٠٧ ،
تيسير التحرير ٣٦٤/١ - ٣٦٥ .
(٥) في ب : تعلق .
(٦) في ب : تعلق .
(٧) في ب : عنه .
(٨) انظر تيسير التحرير ٣٦٥/١ .
(٩) انظر تيسير التحرير ٣٦٦/١ ، ٣٧٣ .
(١٠) انظر التعليل لاختيار فخر الاسلام في تيسير التحرير ٣٦٤/١ .
(١١) وفي ب : الالتزام .
(١٢) انظر تيسير التحرير ٣٧٣/١ .
(١٣) انظر تيسير التحرير في نفس الصفحة .

على الظاهر يكره لذلك (١) ، وكما قال في (٢) ارتفاع الاحرام بترك القراءة في مسائل النفل . وأما في النهي (٣) فأثبت في ضده السنيه كما قلنا أن المحرم منهي عن لبس المخيط فيسن (٤) له لبس الازار والرداء .

مسألة :

أكثر القائلين بالوجوب أن الأمر بعد الحظر للاباحة (٥) ، وتوقف امام الحرمين (٦) واختار في الاحكام (٧) احتمالها ، فان قيل بالتساوي فالوقف والا فالرجحان للاباحة لكثرة ورود فيها ، وفخر الاسلام (٨) والمعتزلة (٩) : أنها للوجوب ولا أثر للحظر

(١) لأن سجوده على نجس تأخير للسجدة المستجمعة لشرائط الصحة عن وقتها لا تفويت لها ، وهو مكروه . وفسدت الصلاة عند ابي حنيفة ومحمد للتفويت لا أمر الطهارة بنا . على أن الطهارة في الصلاة وصف مفروض الدوام في جميع أجزاء الوقت ، وقد فات في جزء منها .

قال في تيسير التحرير : قال القدوري : ان النجاسة / كانت في موضع سجوده فروى محمد عن أبي حنيفة : أن صلاته لا تجزى الا أن يعيد السجود على موضع طاهر ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنها تجزى بغير اعادة : ٣٧٣/١ .

(٢) وفي ب : في عدم ارتفاع الاحرام .

(٣) وفي ب : المنهي .

(٤) وفي ب : يسن ، بدون " الفاء " .

(٥) اختلفوا في صيغة الامر اذا وردت بعد الحظر . فذهب اكثر القائلين - بأن الامر للوجوب - الى أنها للاباحة ورفع الحرج . وقال بعض المعتزلة : الامر بعد الحظر للوجوب .

وتوقف فريق ثالث ، ومنهم امام الحرمين ، انظر مذاهبيهم وأدلتهم في :

احكام الامدى ١٧٨/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٧٨/١ ،

المستصفى ٤٣٥/١ ، المنحول ص ١٣١ البرهان ٢٦٣/١ ، مختصر ابن

الحاجب ٩١/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٨-١٣٩ ، المعتمد ٨٢/١ ،

أصول السرخسي ١٩/١ ، فواتح الرحموت ٣٧٩/١ ، تيسير التحرير ٣٤٥/١

التبصرة ص ٣٨ ، السوداء ص ١٦ .

(٦) انظر البرهان ٢٦٤-٢٦٥/١ .

(٧) انظر ١٧٨/٢ .

(٨) انظر اصول البيهقي وشرحه كشف الاسرار ١٢٠-١٢١/١ ، وهو اختيار شمس

الائمة السرخسي ١٩/١ .

(٩) انظر المعتمد ٨٢-٨٣/١ .

ومن قال بأن صيغة الامر - المجردة - بعد الحظر ، تفيد الوجوب : القاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ ابو اسحق الشيرازي ، وأبو المظفر السمعاني ، والامام الرازي ، وصدر الشريعة من الحنفية .

انظر جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٧٨/١ ، التبصرة ص ٣٨ ، وما بعدها .

لأنه لو منع لما صح التصريح بالوجوب، وللاكثرين : (فإذا قضيت الصلاة
فانتشروا) (١) (وإذا حللتهم فاصطادوا) (٢) " وكنتم نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي
فادخروها " (٣) فكان (٤) ظاهراً فيها . قلنا بدليل خارجي .
سؤال :

الامر بفعل في وقت معين (٥) اذا فات عنه فالقضاء بعده بأمر جديد عند بعض
أئمتنا (٦) والمعتزلة (٧) ومحققي (٨) الشافعية . وبالأول (٩) عند الحنابلة (١٠)

- (١) الآية ١٠ من سورة الجمعة وتكلمتها (في الأرض وابتغوا من فضل الله
واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) .
- (٢) جزء من الآية ٢ من سورة المائدة ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا
شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام
يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً وإذا حللتهم فاصطادوا ولا يجرمنكم شنئان
قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا وتعاونوا على البر والتقوى
ولا تعاونوا على الأثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب) .
- (٣) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن بالفاظ متقاربة عن عائشة ونبيشة ، وعبدالله
ابن بريدة عن أبيه ، وعن علي . وغيرهم .
انظر: صحيح البخاري ٣/٣١٩ ، صحيح مسلم ١٣/١٣٠-١٣٣ ، الموطأ
١/٣٢١ ، سنن النسائي ٤/٧٣ ، سنن ابن ماجه ٢/١٠٥٥ ، سنن
أبي داود ٢/٩٠ ، مسند الامام احمد ٦/٥١ ، سنن الترمذي ٤/٩٤-٩٥ .
ولفظه عند الترمذي : " عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله
صلو الله عليه وسلم : كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ليتسع ذو
الطول على من لا طول له ، فكلوا ما بدمكم واطعموا وادخروا " .
قال الترمذي : حديث بريدة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند
أهل العلم من اصحاب النبي صلو الله عليه وسلم وغيرهم ٤/٩٤-٩٥ .
- (٤) وفي ب : وكان . (٥) جره الامدى في الاحكام ٢/١٧٩ .
- (٦) قال عبد العزيز البخاري : وعند العراقيين من اصحابنا وصدر الاسلام أبي اليسر
وصاحب الميزان : لا يجب بالأمر الأول ، بل بأمر آخر ويدل على
آخر . وهو مذهب عامة اصحاب الشافعي وعامة المعتزلة .
- كشف الاسرار ١/١٣٩ وانظر: أصول السرخسي ١/٤٥ فتح الفقار بشرح
المنار لابن نجيم ١/٤٠-٤١ ، تيسير التحرير ٢/١٩٩ .
- (٧) أنظر المعتمد ١/١٤٥-١٤٦ .
- (٨) انظر: احكام الامدى ٢/١٧٩ ، المستصفى ٢/١١ ، البرهان ١/٢٦٥ ،
وما بعدها ، التبصرة ص ٦٤ ، المنحول ص ١٢٠ ، جمع الجوامع والمحلي عليه
١/٣٨٢ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢/٩٢ ، ارشاد الفقهاء - ول
ص ١٠٦ .
- (٩) اي وبالأمر الأول .
- (١٠) الصحيح أنه عند بعضهم ، لا جميعهم ، أنظر المسودة ص ٢٧ ، مختصر
البعلي ص ١٠٢ مختصر الطوفي ص ٩٠ ، فروع ابن مفلح ١/٢٦٠ ، روضة
الناظر ص ١٠٦-١٠٧ .

وكثير من الفقهاء^(١) . وأكثر اصحابنا^(٢) على أن وجوب القضاء في المنذورات المتعينة بالقياس ، لأن النص الموجب للقضاء (فعدة من أيام آخر)^(٣) " فليقضها اذا ذكرها"^(٤) فعلى بضمن مثل الأداة ، فشرعية^(٥) جنسه نفلا وصرفه الى ما عليه مع سقوط فضل الوقت للعجز فيتعدى . وتخرج مسألة^(٦) النذر بالاعتكاف في رمضان مع التفويت وعدم الاجزاء في مثلها طوى هـذا ، فقائل^(٧) علة القضاء التفويت دون النذر ، والتفويت مطلق فيجب به^(٨) كاملا . وقائل :

هو بالنذر ووجوبه قياسي ، لكن وجوبه مطلقا يستلزم صوما مقصودا ، وقد سقط

- (١) ومنهم : شمس الأئمة السرخسي والقاضي الامام أبو زيد والبيزدي . واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي وعامة اصحاب الحديث .
- (٢) انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ١٣٩/١ - ١٤١ ، المعتمد ١٤٦/١ ، والمنحول ص ١٢٠ ، اصول السرخسي ٤٦/١ ، البرهان ٢٦٧/١ ، المسودة ص ٢٧ ، احكام الامدى ١٧٩/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٢/١ ، المستصفى ١٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٤ .
- (٣) انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ١٤١/١ - ١٤٢ ، واصول السرخسي ٤٧/١ .
- (٤) جزء من الآية ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة ، ونص الاولى (أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام آخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون) .
- (٥) هذا بعض حديث رواه اصحاب السنن عن أنس وأبي قتادة ، وسمره وأبي هريرة . ولفظه : " عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها " رواه الترمذى ، وفي رواية له : " فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها " زاد بن ماجه " ولو قتها من الغد " ولا يبي داود " لا كفارة لها الا ذلك " .
- قال الترمذى : حديث أنس حديث حسن صحيح .
- ويروى عن علي بن أبي طالب أنه قال في الرجل ينسى الصلاة : يصلها متى ذكرها في وقت أو في غير وقت . وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق . ويروى عن أبي بكر أنه نام عن صلاة العصر فاستيقظ عند غروب الشمس فلم يصل حتى غربت الشمس . وقد ذهب قوم من أهل الكوفة الى هذا ، وأما اصحابنا فقد ذهبوا الى قول علي رضي الله عنه .
- انظر : سنن الترمذى ٣٣٥ - ٣٣٦ ، سنن ابن ماجه ٢٢٨/١ ، سنن أبي داود ١٠٥/١ ، سنن النسائي ٢٣٦/١ .
- (٥) وفي ج بشرية .
- (٦) وفي ب : اعتبر كلمة " مسألة " عنوان جديد . والا مر ليس كذلك .
- (٧) هذا الخلاف داخل المذهب الحنفي ، انظر تفصيله في اصول السرخسي ٤٧/١ واصول البيزدي وكشف الاسرار ١٤٣/١ .
- (٨) سقطت " به " من ب .

لشرف الوقت ، وقد فات لعدم القدرة على مثله الا بحياة (١) يعارضها الموت على
السواء فبقي (٢) مضمونا بالاطلاق فوجب كاملا فلم يتأد بالناقص وهو الصوم
الضماني . القائلون (٣) بالأمر الجديد : لواقضاه الأول لا شعيره وصم يوم
الخميس لا يشعر بيوم الجمعة ، ولأن تقييده (٥) بالوقت لحكمة لا تحصل
في غيره والا لساوتها في الوقت الأول فيمتنع (٦) ترجيح الأول . أو زادت عليه
فيجب ترجيح الثاني فلا يلزم من اقتناءه الفعل في الوقت الأول اقتضائه له فيما
بعده ، وأيضا لا طرد في الجمعة والجهاد ، ولخلا (٧) " فليصلها اذا ذكرها " (٨)
عن فائدة ، وعورض " فأتوا منه ما استطعتم " (٩) وبأن الزمان ظرف ليس من فعل
المكلف ، فالمطلوب بالأمر الفعل لا غير . وأيضا لكان أداء مثله ، وبأن الوقت
كأجل (١٠) الدين فواته غير مسقط . وأجيب بأن المراد ما استطعتم في زمانه ،
والمأموره فعل مقيد بوقت حتى لو قدم لم يعتد به فاختلف له موثر ، وانما سمي
قضاء لاستدراك مصلحة الأمور به وليس الوقت أجلا ان معناه وقت مهلة يتأخر
فيها المطالبة ، ووقت المأموره صفة له فلا يحصل بدون صفته .

مسألة :

الأمر بالأمر بشئ ليس أمرا بالشئ (١١) خلافا لبعضهم . لنا : لو كان أمرا لكان

(١) وفي ب : لحياة .

(٢) وفي ب : فيبقى .

(٣) أي احتج القائلون بوجوب القضاء بأمر جديد . . . الخ
انظر تفصيل حججهم في الاحكام ١٧٩/٢ وما بعدها ، وفي كشف الاسرار
٠١٣٩/١

(٤) في ب : وصوم .

(٥) انظر كشف الاسرار ٠١٣٩/١

(٦) وفي ب : فيمنع .

(٧) وفي ب : والخلاف . وهو خطأ .

(٨) مرتخرجه قريبا . انظر ص () .

(٩) انظر تخريجه في ص () .

(١٠) في ب : كتأجيل .

(١١) هذا هو مذهب جمهور الاصوليين . وقيل : الأمر بالشئ أمر به . انظر ذلك

في : احكام الامدى ١٨٢/٢ ، تيسير التحرير ٣٦١/١ ، المستصفى ١٣/٢ ،
جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٨٤/١ ، مختصر ابن الحاجب ٩٣/٢ ، فواتح
الرحموت ٣٩٠/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٨ ، ارشاد الفحول ص ١٠٧ ،
التمهيد للاسنوى ص ٧٥ .

مر عدك بأن يتجر في مالك تعديا على ملك الغير^(١)، والناقض قول السيد لغانم^(٢) مر سالما بكذا : قوله^(٣) لسالم لا تطعه وليس^(٤)، ولكسان "مروهم بالصلاة لسبع"^(٥) أمر ايجاب للصبيان ، قالوا^(٦) فهم من قول السلطان لوزيره : قل لفلان افعل كذا . وأمر الله رسوله يأمرنا وأمر الرسول رسله في القبائل بامرهم أن الأمر هو لله ورسوله ، والسلطان ، قلنا للعلم بأنهم مبلغون .
مسألة :

إذا أطلق الأمر المطلوب فعل ممكن الوجود مطابق للماهية المشتركة ، وقيل نفس الماهية الكلية وذلك كالأمر بالبيع لا يكون أمرا به بفن فاحش ولا بثمن المشل فان الأمر متعلق بالقدر المشترك وهو غير مستلزم لخصوصية كل منهما ، والأمر بالأعم لا يكون أمرا بالأخص . وهذا ليس بحق فان الماهية الكلية لا وجود لها في الأعيان والا لتشخصت^(٧) فكانت كلية وجزئية معا فلم تكن مطلوبة بالأمر والا لكان تكليفا بالمحال^(٨) .

- (١) قال في تيسير التحرير : النزاع في : أن مجرد قوله : مر عدك . . . الخ هل هو أمر للعبد ببيع الثوب أم لا ؟ فان السيد اذا أمر عده بموجب "مر عدك" هل يتحقق عند ذلك أمر العبد من قبل القائل : مر عدك بجعل السيد سفيرا أو وكيلاً ؟ ٣٦١/١ .
- (٢) أي انه يحسن أن يقول لعبد غانم : مر سالما بكذا ، ويقول لسالم : لا تطعه ولا يعد ذلك مناقضة في كلامه . ولو كان ذلك أمرا لسالم لكان كأنه قال أوجب عليك طاعتي ، ولا تطعني . وهو تناقض . احكام الامدى ١٨٢/٢ بتصرف .
- (٣) كذا في الاصل ، بدون واو العطف . وقد وضع عليها علامة "صح" .
- (٤) أي ليس ذلك مناقضة في كلامه .
- (٥) هذا بعض حديث رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، بلفظ : "مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع" سنن أبي داود ١١٥/١ . ورواه الترمذى من حديث سبره بلفظ "علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين واضربوه عليها ابن عشر" .
- وقال : حديث سبره بن معبد الجهني حديث حسن صحيح ، وعليه العمل عند بعض أهل العلم ، وبه يقول أحمد واسحاق . سنن الترمذى ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ .
- ورواه احمد والحاكم انظر : المسند ١٨٥/٢ ، ١٨٢ ، المستدرک ٢٥٨/١ .
- (٦) أي احتج القائلون بأن الأمر بالأمر بالشيء أمر به . . . الخ في ب : لشخصت .
- (٧) انظر تفصيل هذه المسألة في : احكام الامدى ١٨٣/٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٩٦/٢٠ - ١٩٨ ، (السود) ص ٩٨ .

الأمريين المتعاقبان (١) بغير متعاقب (٢) ان اختلفا على جهة اتفاقا على الاخطار
 في مقتضى الأمر أو تناولا كان ليرتد التناول كغير يوم الجمعة صوم يوم الجمعة ^{أوقية}
 العادة كاستي ماء استي ماء، أو الثاني معرف فهو كراي ان تمنع ولم يتعرف كصل

(١) الأمران المتعاقبان كقول القائل لغيره : افعل ، افعل . فاذا قال له
 ذلك لم يخل الأمر الثاني : إما ان يتناول مثل ما تناوله الأمر الأول ،
 أو يتناول ما يخالف ما تناوله الأول ، فان تناول ما يخالفه فلا خلاف فسي
 اقتضاه ما مورا به آخر .
 وان تناول الأمر الثاني مثل ما تناوله الأول ، فلا يخلو ، إما ان يكون ذلك
 الأمور يصح التزايد فيه ، أو لا يصح التزايد فيه .
 فان صح التزايد فيه ، فلا يخلو الأمر الثاني إما ان يكون غير معطوف على
 الأول ، أو معطوفا عليه .
 فان كان معطوفا ، فانه ان لم يكن معرفا فانه يفيد غير ما يفيد الأول ،
 لأن الشيء لا يعطف على نفسه .

والخلاف فيما اذا كان غير معطوف على الأول ، والعادة غير مانعة من
 التكرار والثاني غير معرف . مثال ذلك : صل ركعتين ، صل ركعتين . هل
 يفيد الثاني غير ما أفاده الأول ؟ أو أنه تأكيد له ؟
 فقال القاضي عبد الجبار المعتزلي : الثاني يفيد غير ما أفاده الأول .
 واختاره أبو عبد الله البصري وبعض الحنابلة وجمع من الشافعية . كالرازي
 وقال الامدي : والظاهر انه اذا لم تكن العادة مانعة من التكرار ، ولا
 الثاني معرف : أن مقتضى الثاني غير مقتضى الأول . وهو قول القاضي
 عبد الوهاب من المالكية . واليه ذهب اكثر الفقهاء .
 وقال جماعة : الثاني تأكيد للأول ، لأن الاصل براءة الذمة ، ولكثرة التأكيد
 في اللغة في مثل هذه الحالة . واختاره الكمال بن الهمام وبعض الحنابلة
 كالقاضي أبي يعلى ، وأبي الخطاب .
 وذهب أبو الحسين البصري وأبو بكر الصيرفي في جماعة الى الوقف والتردد
 بين حمل الأمر الثاني على الوجوب ، أو التوكيد للأول .
 أنظر تفصيل الأمرين المتعاقبين ، وما اختلف فيه ، وما اتفق عليه ، مع
 أدلة كل مذهب في :

احكام الامدى ٢/ ١٨٤-١٨٦ ، المعتمد ١/ ١٧٣-١٧٧ ، تيسير التحرير
 ١/ ٣٦١-٣٦٢ ، فوانح الرحموت ١/ ٣٩١-٣٩٢ ، التبصرة ص ٥٠-٥١ ،
 مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢/ ٩٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣١-١٣٢
 جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/ ٣٨٩-٣٩٠ ، التمهيد للأسنوى ص ٧٦-
 ٧٧ ، المسودة ص ٢٣ ، مختصر البعلبي ص ١٠٣ ، العدة ١/ ٢٨٠ ،
 ارشاد الفحول ص ١٠٨ .

(٢) في ب : عاطف .

(٣) سقطت الألف من كلمة "أو" من ب .

ركعتين صل ركعتين فعبدالجبّار^(١) يعمل بهما اعمالا للصيغة على الاصل وتوقف^(٢)
أبو الحسين^(٣) . والترجيح للأول لافادته التأسيس^(٤) ، والثاني التأكيد
والأول أصل ، فان قال : الا أنه مخالف للبراءة الأصلية فتعارض الترجيحان قلنا
معارض بما يلزم من الوقف^(٥) من مخالفة مقتضى الأمر على كل قول فيسبق الترجيح
بالتأسيس سالما ، أما اذا عطف فان اختلفا عمل بهما أوتامثلا ولم يقبل تكرارا ،
أو قبل ولم تمنع عادة ولا الثاني معرّف فكذلك^(٦) مع ترجيح آخر وهو موافقة
العطف . وان منعت أو تعرف ، تعارضا والعمل بهما أرجح . وان اجتمعا مع العطف
كأسقني ماء وأسقني الماء فالوقف لتعارض العطف والتأسيس مع المنع والتعريف .
ومنه^(٧) النهي :

وهو طلب الامتناع^(٨) على جهة^(٩) الاستعلاء ، وما تقدم في حد الأمر وأن له
صفة فمثل^(١٠) ههنا ، وصيغة لا تفعل وان احتملت التحريم والكراهة والتحقيق
(لا تمدن)^(١١) وبيان العاقبة (ولا تحسبن الله غافلا)^(١٢)

- (١) انظر المعتمد ١٧٤/١ واحكام الامدى ١٨٥/٢ .
- (٢) وفي ب : ووقف .
- (٣) انظر المعتمد ص ١٧٦ .
- (٤) انظر الاحكام ١٨٥/٢ .
- (٥) هذه المناقشة من قبل الامدى ، مع أبي الحسين البصرى انظر مرجعيهما السابقين .
- (٦) أى الكلام فيه كالللام في غير المعطوف . انظر احكام الامدى ١٨٥/٢ - ١٨٦ .
- (٧) أى : وما تشترك فيه الثلاثة وهي : الكتاب والسنة والاجماع : النهي .
- (٨) النهي في اللغة : هو ضد الأمر . يقال : نهاه عن كذا ، ينهاه نهيا ، وانتهى ، وتناهى : أى كف . وتناهوا عن المنكر : أى نها بعضهم بعضا . مختار الصحاح ص ٦٨٣ ، المصباح ٣٠٠/٢ .
- وفي الاصطلاح ، اختلفوا في تحديده كما اختلفوا من قبل في تحديد الأمر ، بناء على اختلافهم في القول بالكلام النفسي ، وعدم القول به . فما قيل هناك يقال هنا .
- (٩) في ب : وجه .
- (١٠) في أ مثلة . وهو تصحيف .
- (١١) كلمة من الاية ٨٨ من سورة الحجر ، والاية ١٣١ من سورة طه . ونصها في الاولى (لا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين) .
- (١٢) الاية ٤٢ من سورة ابراهيم ، وتكلمتها (عما يعمل الظالمون انما يؤءخرهم ليوم تشخص فيه الابصار) .

والدعاء (لا تؤاخذنا) (١) واليأس (لا تعتذروا) (٢) والارشاد (لا تسألوا
عن أشياء) (٣) فهي حقيقة في طلب الامتناع مجاز في غيره ، وكونها حقيقة
في التحريم أو (٤) الكراهة أو مشتركة أو موقوفة فعلى (٥) ما مر (٦) .
تنبيهه :

ومقتضاه قبح المنهي عنه شرعا فإن قيل : هلا قلتم يقتضي (٧) حسن الانتها
قلنا : صفة وجود يه فيقتضى محلا موجودا . والانتها امتناع عن ايجاد الفعل
وهو عديم . فان قيل ترك فكان فعلا مقصودا ، قلنا : موجب النهي الانتها
دائما بابقاء العدم الأصلي وهو الامتناع مقصودا كان أو غير مقصود ، والترك فعل
يستلزم القصد عند ارادة ايجاد (٨) المنهي عنه وهو غير مستغرق ، والانتها مستغرق (٩)

- (١) جزء من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة ، ونصها (لا يكلف الله نفسا الا وسعها
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا ربنا
ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة
لنا به وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين) .
- (٢) الآية ٦٦ من سورة التوبة ، ونصها (لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ان
نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة منهم كانوا مجرمين) .
- (٣) جزء من الآية ١٠١ من سورة المائدة ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا
عن أشياء ان تبد لكم سوءكم وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم
عفا الله عنها والله غفور حلیم) .
- (٤) وفي ب ، ج ، والكراهة .
- (٥) في ب : على .
- (٦) مر ذلك في مباحث الأمر .
- وانظر تعريف النهي ، وصيغته واطلاقاته في :
- احكام الامدى ١٨٧/٢ ، البرهان ٢٨٣/١ ، المستصفى ٤١١/١ ، ٢٤/٢ ،
المعتمد ١٨١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، تيسير التحرير ٣٧٤-
٣٧٥ ، فوانح الرحموت ٣٩٥/١ ، فتح الغفار ٧٧/١ ، التعريفات ص ٢٤٨
منهاج البيضاوى ٤٩/٢-٥٣ ، نهاية السؤل ٥٣/٢-٥٥ ، منهاج العقول
٤٩/٢-٥٢ ، التبصرة ص ٩٧-٩٨ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٥٦/١-
٢٥٨ ، اصول السرخسي ٧٨-٧٩ ، جمع الجوامع ٣٩٠/١ ، التمهيد
للأسنوى ص ٨٠-٨١ .
- (٧) في ب : بمقتضى .
- (٨) وفي ب : اتحاد . بالفوقية المثناة .
- (٩) كتب في هامش " أبحاثه " : وفيه نظر .

فهو أعم من الترك ، ومثل هذا : ان لم أشأ طلاقك فأنت طالق ، ثم قال : لأشأ^(١) لم تطلق ، ولو قال : ان أبيت ثم قال قد أبيت طلقت . والفرق ان الأبياء فعل يقابل ارادة الايقاع بقصدولا يستغرق ، وعدم المشيئة امتناع عن ايقاعه^(٢) وهو مستغرق فلا يوجد الشرط باخباره ولا بامتناعه في جزء من العمر^(٣) .

تقسيم :

فمنه لعينه ومنه لغيره^(٤) ، وهذا على قسمين ، مجاور^(٥) ووصفي لازم فالأول ، كالعبث والسفه لخلوهما عن فائدة تقصد بالشرعية ، وكبيع المضامين^(٦) والملاقيح^(٧) للاضافة الى غير محل ، وكالصلاة بغير طهارة لارتفاع أهلية الاداء شرعا ،

- (١) وفي أ : فلم تطلق .
(٢) كتب في هامش أ " بمحاذاته : " والفرق بين الأبياء وعدم المشيئة ، أن الأول مسبق بالقصد دون الثاني ."
(٣) انظر تفصيل ما جاء في هذا التنبيه في : اصول السرخسي ١/٢٩٩-٨٠ ، كشف الاسرار ١/٢٦٥-٢٦٦ ، تيسير التحرير ١/٣٧٦-٣٧٧ ، فواتح الرحموت ١/٣٩٧ ، فتح الغفار بشرح المنار ١/٧٧ .
(٤) والمنهي عنه في صفة القبح ينقسم الى أربعة أقسام : ١- ما قبح لعينه وضعا ، كالعبث والسفه والكذب والظلم .
٢- وما التحق به شرعا ، كبيع الحر والمضامين والملاقيح .
٣- وما قبح لغيره وصفا كالبيع الفاسد .
٤- وما قبح لغيره مجاورا اياه جمعا كالبيع وقت النداء .
هذا التقسيم للحنفية ، ذكره شمس الأئمة السرخسي ، وتبعه الامام عبد العزيز البخاري في الكشف .
انظر : اصول السرخسي ١/٨٠ وما بعدها ، كشف الاسرار ١/٢٥٧ ، تيسير التحرير ١/٣٧٧-٣٧٨ ، فواتح الرحموت ١/٣٩٩ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار ١/٧٧-٧٨ .
(٥) كذا في الاصل و ب . وفي أ : " مجاورٌ ووصفٌ . . . بالرفع مع التنوين
(٦) المضامين هي : ما في أصلاب الفحول .
مختار الصحاح ص ٣٨٤ ، المصباح المنير ٢/١١ .
(٧) الملاقيح هي : ما في بطون النوق من الاجنة . والواحدة : ملقوحة . من قولهم : لقحت . كالمحموم من حم ، والمجنون من جن .
والملاقح : الفحول . ويطلق أيضا على الاناث التي في بطونها أولادها
انظر : المصباح المنير ٢/٢١٦ ، مختار الصحاح ص ٦٠٢ ، وانظر فواتح الرحموت ١/٣٩٩ .

وحكمه عدم الشرعية أصلاً . والثاني كالوطني (١) في الحيض لا ذى المجاور ، وكالبيع وقت النداء للاعراض عن السعي الواجب ، وكالصلاة في الأرض المغصوبة لشغل ملك الغير وحكمه الصحة على مثال الصائم يترك الصلاة فهو مطيع بالصوم وعاص بتركها كما هو مطيع بالصلاة وعاص بشغل ملك الغير ، ووطني بملك النكاح المبيح وعاص باستعمال الأذى ، ولذلك ثبت به الحل والاحسان . والثالث : كالزنا قبيح لتضييع النسل وكالربا لعدم المساواة التي هي شرط هذا البيع ، وكالصوم في العيد لأنه اعراض عن الضيافة . والاتفاق أن الأفعال الحسية كالقتل والزنا والسرقه ملحقة بالقبح لعينه (٢) ، واختلف في العبادات والمعاملات فوجب النهي فيها بقضاء المشروعية (٣) والفساد وصفا ، وقال الشافعي : مثل القبح لعينه في رفع المشروعية أصلاً (٤) ، فالمحرم الصوم الواقع ، وعدنا الوقوع لا الواقع وهما غيران . لنا نهى عن

- (١) كذا في الاصل وفي ب : كالوطء . وهو الصواب .
(٢) أنظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٥٢/١ ، أصول السرخسي ٨١/١ .
(٣) يعني : اذا نهى عن شئ منها يكون مشروعاً بأصله ، فاسداً بوصفه ، للنهي عنه في ذلك الوقت . وهو خلاف مذهب الشافعي .
(٤) اتفق علماء المذاهب على ان النهي عن الأفعال الحسية دليل على كونها قبيحة في أنفسها لمعنى أعيانها ، مثل الزنا والقتل وشرب الخمر . الخ واختلفوا في النهي عن التصرفات الشرعية كالصوم والصلاة والبيع والاجارة . فذهبت الحنفية الى : أن النهي المطلق عن التصرفات الشرعية يقتضي قبحاً لمعنى في غير المنهى عنه ، لكن متصلاً به ، فيبقى المنهى عنه مشروعاً مع اطلاق النهي وحقيقته .
أى ان المنهى عنه من التصرفات الشرعية مشروعاً بأصله فاسداً بوصفه والفساد غير البطلان عندهم . فالباطل : ما ليس مشروعاً بأصله ولا بوصفه .
والفاسد : ما شرع بأصله دون وصفه .
واما عند الجمهور ، فهما بمعنى واحد .
وذهبت الشافعية الى : أن النهي يقتضي قبح عين المنهى عنه . فلا يبقى مشروعاً أصلاً - كما في الفعل الحسي - .
ومحتمله : أن يثبت القبح في غير المنهى عنه ، فيبقى المنهى عنه مشروعاً كما كان . فالنهي المطلق يحمل على حقيقته ، وهي أن يكون المنهى عنه قبيحاً لمعناه ، غير مشروع أصلاً ، الا أن يقوم دليل يصره عن هذه الحقيقة ، فيحمل على محتمله ، وهو أن يكون قبيحاً لغيره . كالنهي عن الصلاة في الأرض المغصوبة والبيع وقت النداء .
كشف الاسرار ٢٥٨/١ .
وانظر : البرهان ٢٨٣/١ ، المستصفى ٢٤/٢ ، المنخول ص ١٢٦ وما بعدها وص ٢٠٥ منه ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٩٣/١ ، التبصرة ص ١٠٠ ، احكام الامدى ١٨٨/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٩٥/٢ ، تيسير التحوير ص ٣٧٦/١ ، اصول السرخسي ٨٠-٨٢ ، فواتح الرحموت ٣٩٦/١ ، فتح

شرعي فيقتضي الصحة والا لا يكون شرعيا ، ويقتضي الفساد لوجوب قبح في المنهي عنه والا لا يكون منهيًا ، فوجب الحكم بشرعية أصله وفساد (١) وصفه لاستحالة كون المشروع قبيحا لعينه ، واحتج بأنه ضد الأمر فوجب اقتضاؤه ، قبح عينه كإقتضائه الأمر حسنه فوجب ارتفاع المشروعية لأن كل منهي قبيح ولا شيء من القبيح مشروع ، فلا شيء من المنهي مشروع ، ولأن فاعله عاص وأدنى المشروع أن يكون مباحا . قلنا لا يجب تقابل احكام (٢) المتقابلات ولو سلم فالتقيض لاقتضاؤه (٣) الحسن وهو أعم من اقتضاؤه القبح والصفري على الإطلاق ممنوعه فانها محل النزاع ، فليس منهيًا باعتبار أصله وكذلك الكبرى لكونه مشروعًا بأصله ، والعصيان باعتبار ملابسته الوصف القبيح لا مطلقا . وقيل : الفساد شرعي لا لغوي (٥) ، وقيل بالثاني (٦) وفصل أبو الحسين (٧) فقال به في العبادات دون المعاملات بناء على أن فساد العبادة عدم اجزائها ، والمعاملة (٩) عدم ترتب أثرها ، وهو دال في الأول دون الثاني كالبيع

- ====
- الفغار بشرح المنار ٧٨/١ وما بعدها ، المعتمد ١٨٤/١ ، المسودة ص ٨٠ ، ٨٣ ، مختصر الطوفي ص ٩٥ ، مختصر البعلبي ص ١٠٤ .
- ويرى شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ان كل ما نهى الله عنه فهو فاسد ، وقد ناقش القائلين بتقسيم الفاسد . انظر ذلك في مجموع الفتاوى ٢٩/٢٨١-٢٩٢ .
- (١) وفي ب : وفساد .
- (٢) وفي ب : الاحكام .
- (٣) وفي ب : لا اقتضاؤه .
- (٤) وفي ج : ملابسته .
- (٥) أي اقتضاؤه المنهي للفساد هو من حيث الشرع لا من حيث اللفظة ، لأن المنهي في اللفظة هو طلب الكف عن الفعل على وجه الجزم ، واقتضاؤه الفساد والبطلان قدر زائد على ما تدل عليه اللفظة مأخوذ من الشرع .
- والمسألة مختلف فيها بين الأصوليين ، فان منهم من قال : المنهي يقتضي الفساد من حيث اللفظة ، بمعنى أن من يعرف اللفظة اذا سمع المنهي اللفظي يفهم أن متعلقه باطل لا يترتب عليه حكمه .
- انظر التفصيل في تيسير التحرير ٣٧٦/١ ، الاحكام ١٨٨/٢ ، المستقصى ٢٦/٢ - ٢٧ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٩٣/١ .
- (٦) أي الفساد مستفاد من جهة اللفظة .
- (٧) انظر المعتمد ١٨٤/١ - ١٨٥ .
- (٨) وفي ب : العبادات .
- (٩) وفي ب : المعاملات .

وقت النداء ، ورد بأن الفساد في الوصف ، فأثره في الكراهة فلا يثافي الاجزاء .
القائل بالفساد (١) شرعا لا لغة ، أما الثاني فليس في اللفظ ما يدل على سلب
أحكامه قطعا ، فانه لو قال نهيتك عن ذبح شاة الفيرلعينه ولو (٢)
حلت لم يتناقض ، وأما الأول فان العلماء لم تزل تستدل عليه بالنهي في الرويات (٣)
والا فكحة (٤) وغيرها : ولأن النهي لغير مقصود محال للقيح أو لامتناع خلو
الاحكام عن الحكم ، ويمتنع أن يكون مقصود النهي مرجوحا على مقصود الصحة
أو ساويا لامتناع أن يقصد الا الراجح ، فامتنع انمقاد التصرف لرجحان مقصود
النهي . وأجيب بأن استدلال البعض لا يكون حجة على الباقيين ، وليس بلغوي
ولا قطعي ، وقد فهم غيرهم غيره ، وبأنهما مقصودان كما في المنهي عنه لغيره .
تنبيهه :

ومن الفروع على أصل الشافعي : أن المنهي عنه معصية (٥)

(١) اي احتج القائل بان الفساد مستفاد من الشرع . الخ

(٢) وفي ج: فلو ذبحت .

(٣) استدلال الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم على فساد عقود الربا بحديث

عبادة ابن الصامت مرفوعا " لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل . . . "

الحديث وقد تقدم نصه . وقد ورد بالفاظ مختلفة عن عبادة وابي سعيد

وعمر بن الخطاب وعبدالله بن عمر وغيرهم .

انظر: صحيح البخاري - بفتح الباري ٤/٣٧٧ - ٣٨٠ ، صحيح مسلم

١١/٨ - ١٤ ، سنن أبي داود ٢/٢٢٤ ، الموطأ ٢/٥٨ - ٦١ ، ٦٥ - ٦٦ -

سنن النسائي ٧/٢٤١ ، سنن ابن ماجه ١/٨ ، سند الشافعي ص ١٣٨ ،

١٣٩ - ١٤٠ .

(٤) احتج ابن عمر رضي الله عنهما بقوله تعالى (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن)

الاية ٢٢١ من سورة البقرة على فساد نكاحهن .

واستدل العلماء على فساد نكاح المحرم بالنهي عنه الواردة في قوله صلى

الله عليه وسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) رواه مسلم ٩/١٩٣ -

١٩٤ ، والنسائي ٥/١٥١ ، وأبي داود ١/٤٢٧ ، ومالك في الموطأ ١/٢٥٤

وابن ماجه ١/٦٣٢ ، وأحمد ١/٥٧ ، والدارمي ٢/١٤١ ، والشافعي في

الرسالة ص ٣٤٧ .

(٥) اتفقوا على ان النهي عن الافعال الحسية يُعدُّ مشروعيتها أصلا . فالزنا

والفصْب واستيلاء الكافر على مال المسلم وسفر المعصية أفعال قبيحة

لعينها ، فلا تكون مشروعة في يوم من الايام ، ولا تفيد حكما شرعيا . وثبوت

حرمة المصاهرة في حال الزنا عند الحنفية لم يثبت بالزنا ، بل لانه سبب

للولد ، فهو الاصل في ايجاب الحرمة ، ثم يتعدى الى الاطراف والاسباب

وكذا ثبت ملك الفاصب عند زوال اسم الفصْب بالضمان ، لم يثبت بعين

فلا ينتهض (١) سببا لحكم شرعي ، فلا تثبت المصاهرة بالزنا ولا الملك بالنصب ،
ولا الترخص للمعاصي بسفره (٢) ، ولا الملك للكافر باستيلائه .

تنبيهه :

وعلى أصلنا (٢) اذا باع بخمر فسد ، لا لخلل في ركن البيع ومحلّه ، بل في
الشنن الذي هو تابع وهو كونه مالا غير متقوم وكان ذكره مفيدا لايجاب القيمة
لا العين فانهقد بأصله دون وصفه . وكذلك لو باع الخمر بعبد لا ينقد لأن
المبيع في المعاوضة (٤) شنن من وجه ، وفي النقد مبيع مطلقا فلم يصح (٥) ايراد
العقد على الخمر مقصودا ، وصوم العيد حسن لأنه صوم ، وقبيح لوقوعه في العيد ،
فصح النذر (٧) به لكونه طاعة ، ووصف القبح من لوازم الفعل لا الاسم (٨) ولم
يلزم بالشروع لاتصال الأداة بالمعصيان والصلاة في الوقت المكروه حسنة لذاتها
والوقت صحيح ، والفساد في وصفه للنسبة الى الشيطان

=== الغصب ، بل بأمر آخر ، وهو ان لا يلزم اجتماع البدلين في ملك المغصوب
منه . الخ .

قال شمس الأئمة السرخسي : ثم لا خلاف فيما يكون من الافعال التي تتحقق
حسا من هذا النوع ، انه في وصفه القبح لعينه ، فان الزنا وشرب الخمر
حرام لعينه غير مشروع أصلا ، ولهذا تتعلق بهما العقوبة التي تندرى
بالشبهات .

انظر: أصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٦١-٢٦٢ ، ٢٦٤ ، أصول
السرخسي ١/٨٠-٨٤ ، تيسير التحرير ١/٣٨٣-٣٨٤ ، فواتح الرحموت
١/٣٩٩-٤٠٠ ، التوضيح على التنقيح ١/٢٢١ ، التلويح على التوضيح:
١/٢٢١ ، فتح الغفار بشرح المنار ١/٨٣-٨٤ ، البرهان ١/٢٩٢-٢٩٣
المعتمد ١/١٨٤-١٨٥ وما بعدها ، المستصفي ٢/٢٦-٢٧ .

(١) وفي ب : ينهض .

(٢) وفي ج : لسفره .

(٣) انظر: اصول السرخسي ١/٨٠ ، اصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٥٨

وما بعدها .

(٤) وفي ب : المقايضة .

(٥) انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٦٨ .

(٦) وفي ب : ايراده .

(٧) انظر: اصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٥٨ ، اصول السرخسي ١/٨١ ،

تيسير التحرير ١/٣٧٧ ، فواتح الرحموت ١/٣٩٨ ، فتح الغفار ١/٧٨ .

(٨) يفرق الحنفية بين النذر والشروع فيه . فلو نذر صوم الايام المنهية ، صح

لان نفس النذر طاعة . لكن لا يصح الشروع فيه ، لان الشروع فيه معصية .

وفي هذه الحال ، يلزمه الافطار الايام المنهية وجوبا ، تحاميا عن المعصية .

ويقتضيها ، اسقاطا للواجب . وان صامها خرج عن العهدة مع الحرمة .

انظر حاشية ابن عابدين ٤/٤٣٣ . بالاضافة الى المراجع السابقة .

(٩) في ب : فلم .

والوقت سبب وظرف فأثر نقصانه في نقصانها فلم يتأدبها الكامل وضمنت بالشروع ولما كان وقت الصوم معيارا لم يضمن به . والصلاة في المكان المفصوب والبيع وقت النداء كذلك ، ولا يلزم بيع الحر والمضامين والملاقيح لعدم تصور الانعقاد أصلا للإضافة إلى غير المحل ، والنكاح بغير شهود منفي لا منهي ، والفرق أن الأول اعدام (١) شرعي ينبنى عليه الامتناع ، والثاني طلب امتناع ينبنى عليه العدم فلم يكن مشروعاً مطلقاً . ولأن ملك النكاح لا ينفصل عن الحل والنهي محرم فبطل العقد للمضادة ، والحل في البيع منفصل عن الملك فلا تضاد والاستيلاء منهي لعصمة الحل عندنا بناءً على الحكم وهو منقطع عن الكفار (٢) ولتناهي العصمة بتناهي سببها وهو الاحراز بدارنا ، والملك في الغصب ثابت شرطاً لحكم الضمان المشروع جبراً ، وهو يعتمد فوات ملك الأصل ، وشرط الحكم بحسن بحسنه (٣) تبعاً وان قبح مقصوداً ، والزنا لا يحرم بنفسه (٤) بل لأنه سبب للولد الذي هو الأصل في ذلك ولا معصية فيه ، ثم يتعدى إلى أسبابه فتقوم مقامه فاعتبر مجرد السبب دون وصف الحرمة . ونفس السفر حسن والقبح في القصد المجاور له والرخصة معلقة (٥) به لا بما قصد به .

مسألة :

النهي يقتضي الانتهاء دائماً (٦) خلافاً

- (١) في : اعلام . وهو تحريف .
- (٢) في ب : الكفار . والمثبت هو الصحيح .
- (٣) انظر تفصيل ذلك كله في : اصول البيدوي وكشف الاسرار ٢٦٥/١ ، اصول السرخسي ٨١/١ ، تيسير التحرير ٣٧٧/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٤٠١/١ - ٤٠٢ .
- (٤) قال البيدوي : وأما الزنا فلا يوجب حرمة المصاهرة أصلاً بنفسه ، إنما هو سبب للماء ، والماء سبب للولد وجوداً والولد هو الأصل في استحقاق الحرمات ولا عصيان ولا عدوان فيه ، ثم يتعدى منه إلى أطرافه . ويتعدى منه إلى أسبابه وما يعمل لقيامه مقام غيره فأنما يعمل بعلة الأصل ، ألا ترى أن التراب لما قام مقام الماء نظر إلى كون الماء مطهراً وسقط وصف التراب فكذلك يهدر وصف الزنا بالحرمة لقيامه مقام ما لا يوصف بذلك في إيجاب حرمة المصاهرة . أصول البيدوي ٢٨٧/١ - ٢٨٩ ، وانظر كشف الاسرار نفس الصفحة .
- (٥) في ب : متعلقه .
- (٦) انظر كلام الأصوليين على هذه المسألة في : احكام الامدى ١٩٤/٢ ، البرهان ٢٣٠/١ - ٢٣١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٩٠/١ - ٣٩١ ، مختصر ابن الحاجب ٩٨/٢ ، تيسير التحرير ٣٧٦/١ ، فواتح الرحموت ٤٠٦/١ ، اصول السرخسي ٨٦/١ ، مختصر البعلبي ص ١٠٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨-١٦٩ ، المسودة ص ٨١ التمهيد للأستوى ص ٨١ .

لشوان (١) . لنا أنه يعد فاعل (٢) من نهى عن فعل (٣) مجردا عن قرينة مخالفا في أى وقت فعله (٤) ، قالوا : للدوام كالنهى عن الزنا ، ولغيره كنهى الحائض عن الصلاة فكان للقدر المشترك دفعا للاشتراك والمجاز ، قلنا عدم الدوام لقرينة ولو لزم المجاز ، فكونه للدوام حقيقة أولى لا مكان التجوزه عن البعض بخلاف العكس .
(٥) ومنه العام والخاص :

أبو الحسين (٦) : العام اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له ، وليس بمانع لدخول أسما العدد كعشرة ، والفزالي (٧) : اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا . وليس بجامع لخروج لفظ المستحيل والمعدوم لعدم الدلالة على شيئين ، لأن مدلولهما ليس بشئ (٨) والموصولات لا نها ليست بلفظ واحد لا احتياجها الى صلاتها ، ولا مانع ، لدخول المثنى وعشرة ، ومثل المعهودين والنكرة . وله التزام زين . وفخر الاسلام (٩) : كل لفظ يمنتظم جمعا من المسميات لفظا أو معنى . وليس بمانع لدخول اسما العدد ، وقيد اللفظ يخرج المعنى ، والعموم من عوارضه كما نبين ، ولفظ كل مشعر بالأفراد والحد للماهية والأولى : ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقا ، وقلنا ما دل ليدخل المعاني على ما اخترناه ، ويندرج في المسميات الموجود والمعدوم وهو فصل عن المسمى الواحد ، والمثنى والنكرة فانها مطلقة غير شاملة لمسميات ، وخرج مثل عشره بقولنا : اشتركت فيه ، والمعهودون بقولنا مطلقا لأن دلالة العهد بقرينة (١٠) والخاص ما دل على مسمى واحد .

- (١) كالفخر الرازي وأبي بكر الباقلاني .
 - انظر المحصول ٤٧٠/٢ ، ٤٧٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، العضد على ابن الحاجب ٩٨/٢ ، مختصر البعلبي ص ١٠٥ السوداء ص ٨١ .
 - (٢) سقطت من ب .
 - (٣) وفي ب زيادة " محرم " بعد " فعل " .
 - (٤) أوضح من ذلك ما لوقال : ان من نهى عن فعل مجرد عن قرينة ، اذا فعله في أى وقت فانه يعد مخالفا .
 - (٥) أى وما تشترك فيه الثلاثة " وهي الكتاب والسنة والاجماع " العام والخاص
 - (٦) انظر المعتمد ٢٠٣/١ - ٢٠٤ .
 - (٧) انظر المستصفي ٣٤٢/٢ ، والمنحول ص ١٣٨ .
 - (٨) انظر احكام الامدى ١٩٥/٢ .
 - (٩) في ب : والعشره .
 - (١٠) انظر اصوله وكشف الاسرار ٣٣/١ ، تيسير التحرير ١٩١/١ .
 - (١١) انظر الاحكام ١٩٦/٢ .
- ولتقف على تعريف العام والخلاف فيه أنظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه

تنبيه :

(١) حكم الخاص بثبوت مدلوله قطعا ولا يلحقه بيان لاستغناؤه عنه كما أولنا الاقراء بالحیض لقوله تعالى (٢) (ثلاثة) (٣) وهو اسم لعدد كامل ولو كانت الاطهار لا تنقص (٤) وكما جعلنا مطلق الركوع فرضا (باركعوا) (٥) وهو خاص بالسيء لـ

===
٣٩٨/١-٣٩٩ ، منهاج البيضاوى ٥٦/٢ ، نهاية السوء ل ٥٧/٢ ، منهاج العقول ٥٦/٢ ، احكام ابن حزم ٣٦٢-٣٦٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨ ، اصول السرخسي ١٢٥/١ ، فواتح الرحموت ٢٥٥/١ ، تيسير التحرير ١٩١/١ ، التعريفات ص ١٤٥ .

(١) لا خلاف بين الفقهاء والاصوليين أن القرء قد استعمل في الحيض والطمهر لفظة وشرعا . فقد قال عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت حبيش "دعي الصلاة أيام اقراءك" وقال "ان من السنة ان تستقبل الطمهر استقبالا ، فتطلقها في كل قرء تطلقه" يعني طمهر .

لكن الخلاف في أن الاستعمالين بطريق الحقيقة ؟ او ان احدهما بطريق الحقيقة ، والاخر بطريق المجاز ؟

فذهبت الحنفية الى أنه حقيقة في الحيض ، مجاز في الطمهر . وذهبت الشافعية الى العكس من ذلك .

انظر اختلافهم في القرء في :

اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٩-٨٠ /١ ، ٨٤/٢ ، اصول السرخسي ١٢٨/١ ، ١٩٨ ، البرهان ٣٤٣/١ ، نهاية السوء ل ١٤٣/٢ ، منهاج العقول ١٤٢/٢ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) جزء من الاية ٢٢٨ من سورة البقرة . ونصها (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كون يوم من بالله واليوم الاخر . وبمولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا .

ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف . وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) .

(٤) قال السرخسي : لأننا لو حملناه على الاطهار كان الاعتداد بقرءين وبعض الثالث ، ولو حملناه على الحيض كان التربص بثلاثة قروء كواحد ، واسم الثالث موضوع لعدد معلوم لفظة لا يحتمل النقصان عنه . بمنزلة اسم الفرد فانسه لا يحتمل التعدد ، ففي حمله على الاطهار ترك العمل بلفظ الثالث فيما هو موضوع له لفظة ولا وجه للمصير اليه .

اصول السرخسي ١٢٨/١ . وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٩-٨٠ .

(٥) جزء من الاية ٧٧ من سورة الحج ، والاية ٤٣ من سورة البقرة ، ونصها في الاولى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) ونصها في الثانية (واطيعوا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) .

وأوجبنا الاعتدال بخبر الواحد (١) إكمالاً (٢) ، وكما أجزنا طواف المحدث (٣) بقوله
(٤) تعالى (وليطوفوا) (٥) وكما اكتفينا في فرائض الوضوء بالفسل والمسح (٦) بقوله
تعالى (فاغسلوا ، واسحوا) (٧) وهما خاصان ، وكما قال محمد (٨) والشافعي

- (١) يعني حديث تعليم الأعرابي الصلاة ، الذي رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد رسول الله عليه السلام وقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع الرجل فصلى كما كان صلى ، ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه و فقال له رسول الله و عليك السلام ، ثم قال : ارجع فصل فانك لم تصل ، حتى فعل ذلك ثلاث مرار فقال الرجل : والذي بعثك بالحق ما احسن غير هذا فعلمني ، قال : اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها * رواه ابو داود في باب من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود .
- وللبخاري نحو منه . وللترمذي / من الحديث ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود " قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
- انظر صحيح البخاري - بفتح الباري ٢٣٧/٢ ، سنن ابي داود ١٩٧/١ ، سنن الترمذي ٥١-٥٢/٢ ، سنن النسائي ١٤٣/٢ .
- (٢) وفي ب : كما لا بدون ألف .
- (٣) انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٨٢/١ .
- (٤) زيادة من ي .
- (٥) جزء من الاية ٢٩ من سورة الحج ونصها (ثم ليقضوا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) .
- (٦) أي دون النية والترتيب والموالاة والتسمية لأنها لم تذكر في الاية وانما ثبتت باخبار الاحاد ، فلا يكون شرط النية عملاً بالكتاب ولا بياناً له ، بل يلحق به الحاق الفرع بالأصل . وكذا الترتيب والموالاة والتسمية ، وذلك بأن يجعل واجبا أو سنة على حسب اقتضاء الدليل ، لا فرضاً . هذا عند الحنفية وهو خلاف مذهب الجمهور . انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٨٣-٨٤/١ ، نهاية المحتاج وحاشية الشبرايمسي عليها ١٥٦-١٥٧ ، شرح الجلال وحاشية قليوبي وعميره عليه ٤٥/١ ، ٥٠ ، منتهى الارادات ١٧/١ ، المقنع وحاشيته ٣٦-٣٧ .
- (٧) جزء من الاية ٦ من سورة المائدة وقد سبق كتابتها كاملة .
- (٨) انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٨٥/١ .

في مسألة الهدم (١) ان حتى في قوله تعالى (حتى تنكح) غاية للحرمة الغليظة خاصة به ، وغاية الشيء جزؤه فلا يوجد قبل أصله ، فلا يوجب حلا جديدا (٢) . وأجبنا : بأن الدخول ثابت بالسنة المشهورة (٣) فيزداد ، ومن لوازمه التحليل بقوله (٤) عليه السلام " أتريدن " أن تعودي (٦) (الرفاعة) (٧) ، فرفع الحرمة قصدا فلا يتخلف عنه لازمه ، وفيه نظر ، لأننا نمنع اللزوم مطلقا (٨) ونخص النص بمورده .

- (١) أي هدم ما مضى من الطلقات من الزوج الاول ، والمسألة مختلف فيها بين الصحابة ، فقد ذهب عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم الى أن وطء الزوج الثاني يهدم حكم ما مضى من الطلقات واحدا كان أم ثلاثة . وبه قال ابراهيم وابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله . وقال عمرو علي وأبي بن كعب وعمران بن حصين وأبو هريرة رضي الله عنهم : لا يهدم ما دون الثلاث . وبه قال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله . انظر كشف الاسرار ٨٥ / ١ ، موطأ مالك ٣٤ / ٢ .
- (٢) انظر كشف الاسرار ٨٥ / ١ ، ٨٦٠ .
- (٣) بعد اتفاق العلماء على اشتراط الوطء للتحليل - الا سعيد بن المسيب - اختلفوا في ثبوته هل هو بالكتاب ؟ أم بالسنة المشهورة ؟ فقال الجمهور : هو ثابت بالسنة . وذهبت طائفة الى انه ثابت بالكتاب لأن النكاح حقيقة في الوطء ، فيحمل على حقيقته . . . الخ . انظر كشف الاسرار ٨٦ / ١ - ٨٧ ، فتح الباري ٩ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ، شرح النووي على مسلم ١٠ / ٢ - ٣ .
- (٤) في ب : ويقول .
- (٥) هذا جزء من حديث امرأة رفاعة القرظي عندما بت طلاقها . وقد رواه البخاري ومسلم والشافعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت امرأة رفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : كنت عند رفاعة ، فطلقني فبت طلاقني فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير ، وان ما معه مثل هدية الثوب . فتيسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " أتريدن أن ترجعسي الى رفاعة ؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك " . قالت : و أبو بكر عنده ، وخالد بالباب ينتظر أن يوهن له ، فنأدى : يا أبا بكر ، الا تسمع هذه ما تجهربه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . واللفظ لمسلم .
- انظر صحيح البخاري بفتح الباري ٩ / ٤٦٤ ، صحيح مسلم ١٠ / ٢ - ٣ ، الرسالة ص ١٦٠ ، سنن الدارقطني ٤ / ٣٣ - ٣٥ ، سنن الدارمي ٢ / ١٦٣ ، وانظر اعلام الموقعين ٤ / ٣٥١ .
- (٦) كتب بمحاذاته في هامش جـ لأن في ذكر العود دون الانتهاه اشارة لكونه محللا لا منهيئا .
- (٧) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
- (٨) كتب فوقه بين الأسطر في جـ يعني من لوازم الحرمة المغلظة لا مطلقا .

مسألة :

الاتفاق أن العموم من عوارض الالفاظ حقيقة (١) بمعنى وقوع الشركة في المفهوم
لا بمعنى الشركة في اللفظ ، وبعض اصحابنا (٢) : في المعاني أيضا . وقيل (٣) مجاز
وهو اختيار بعض أصحابنا . وقيل مختص بالالفاظ . المثبتون : العموم اللغوي
حقيقة (٤) في شمول أمر لمتعدد كعم المطر والخصب وكذلك الحقائق الكلية
الشاملة لمعاني الجزئيات لدخولها تحتها فان قيل المراد امر واحد شامل
لأمر متعددة من جهة واحدة ، وعموم المطر شمول متعدد لمتعدد لاختصاص

- (١) القدر المتفق عليه هو : ان كل لفظ عام يصح شركة الكثيرين في معناه ،
لا انه يسمى عاما حقيقة ، ولا بمعنى الشركة في اللفظ ، ان لو كانت
الشركة في مجرد الاسم - لا في مفهومه - لكان مشتركا ،
لا عاما .
قال الامدى : اتفق العلماء على أن العموم من عوارض الالفاظ حقيقة .
واختلفوا في عروضة حقيقة للمعاني ، فنفاه الجمهور ، واثبتته
الأقلون .
انظر أقوال العلماء في ذلك في :
احكام الامدى ١٩٨/٢ - ١٩٩ ، المستصفى ٣٢/٢ ، جمع الجوامع
وشرح المحلي عليه ٤٠٣/١ - ٤٠٤ ، نهاية السؤل ٥٧/٢ ،
مختصر ابن الحاجب ١٠١/٢ ، المسودة ص ٩٧ ، مختصر البعلي ص ١٠٦
تيسير التحرير ١٩٤/١ - ١٩٦ ، فواتح الرحموت ٢٥٨/١ ، المعتمد
٢٠٣/١ ، فتح الفغار بشرح المنار ٨٤/١ .
- (٢) أي الحنفية ومن قال بأن العموم من عوارض الالفاظ والمعاني حقيقة :
أبو بكر الرازي وابن الحاجب ، والقاضي ابو يعلى من الحنابلة .
انظر : اصول البزدهي وكشف الاسرار ٣٢/١ وما بعدها ، اصول السرخسي
١٢٥-١٢٦ . تيسير التحرير ١٩٤/١ - ١٩٥ ، فواتح الرحموت
٢٥٨/١ ، المعتمد ٢٠٣/١ ، مختصر ابن الحاجب ١٠١/٢ ، ارشاد
الفحول ص ١١٣ ، المسودة ص ٩٧ .
- (٣) أي ان العموم من عوارض المعاني مجازا ، لا حقيقة .
واختاره بعض الحنفية .
وقال السرخسي - ردا على الجصاص وقد ذكر ان العموم حقيقة في المعاني
- وهذا غلط أيضا ، فان المذهب انه لا عموم للمعاني حقيقة وان كان
يوصف به مجازا .
اصول السرخسي ١٢٥-١٢٦ .
وانظر مراجع الحنفية السابقة .
- (٤) انظر تفصيل حجج المثبتين في الاحكام ١٩٨/٢ .

كل جزء من الارض بجزء من المطر^(١) . قلنا ليس في اللغة بهذا القيد ، ولو سلم فلا شك في عروضة للصوت الواحد الشامل لسامعيه وللا مر والنهبي^(٢) وهما طلب نفساني واحد لمن تعلقا به والمعنى الكلي الذهني المطابق للجزئيات كمطابقة اللفظ العام لمدلولاته ، فكان العروضي فيهما حقيقة^(٣) ، وقد مر تحقيقه في القواعد .

مسألة :

المحققون للعموم صيغة موضوعة^(٤) له وهي اسماء الشروط ، كمن وما والاستفهام والموصولات والجموع المنكرة والمعرفة للجنس والمضافة والجنس المعرف والنكرة في النفي . وخالف أبو هاشم في الجمع المنكر والمعرف^(٥) واسم الجنس المعرف . وأرباب الخصوص : هي حقيقة في^(٦)

- (١) انظر احكام الامدى ١٩٨/٢ - ١٩٩ مختصر ابن الحاجب ١٠١/٢ المعتمد ٢٠٣/١ اصول السرخسي ١٢٥/١ ، تيسير التحرير ١/١٩٥ .
(٢) في ب : للنهبي .
(٣) انظر فواتح الرحموت ٢٥٨/١ ، تيسير التحرير ١/١٩٥ .
(٤) أى يختص بها . وهذا مذهب الجمهور ، ومنهم الاثمة الاربعة والظاهرية وعامة المتكلمين . انظر تفصيل ذلك في :
احكام الامدى ٢٠٠/٢ ، التبصرة ص ١٠٥ البرهان ١/٣٢٠-٣٢١ ، مختصر ابن الحاجب ١٠٢/٢ ، احكام ابن حزم ١/٣٣٨-٣٣٩ ، تيسير التحرير ١/١٩٧ ، المسودة ص ٨٩ ، ١٠٠ مختصر البعلبي ص ١٠٦ ، التوضيح ١/٤٩-٦١ التلويع على التوضيح ١/٤٩-٦١ ، اصول السرخسي ١/١٢٥ الرسالة ص ٥٢-٥٥ وما بعدها التمهيد للاسنوي ص ٨٣ ، المستصفي ٢/٣٥-٣٧ ، نهاية السؤل ٢/٦٥-٦٨ شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ ، فصول البدائع ٢/٤٦ ، كشف الاسرار ١/٣٣-٣٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٢٩٨-٣٠٥ ، ٢/٢٠٢-٢٧ ، مناهج العقول ٢/٦٥-٦١ بدائع الفوائد لابن القيم ٤/٢-٣ .
(٥) فقال : ان ذلك يفيد الجنس ولا يفيد الاستفراق . انظر المعتمد ١/٢٤٠ ، احكام الامدى ٢/٢٠٠ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/٤١٠ ، التبصرة ص ١٠٦ ، المستصفي ٢/٣٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ .
(٦) أى حقيقة في الخصوص ، مجاز فيما عداه : انظر احكام الامدى ٢/٢٠٠ ، البرهان ١/٣٢١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/٤١٠ ، المستصفي ٢/٣٦ ، نهاية السؤل ٢/٦٨ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٢٩٨-٣٠٠ .

والاشعري (١) : بالاشترك مرة والوقف أخرى . ومن الواقفية من خصه بالاخبار (٢)
دون الامروالنهبي ، ومنهم من لا يدري أ موضوعة للمعوم أو للخصوص أو مشتركة (٣)
ومنهم من يعلم الوضع ويجهل الحقيقة من المجاز (٤) . لنا : القطع في لا تضرب
أحدا ، أفضب واحدا أنه مخالف واستدلال العلماء على حد كل زان وسارق
بقوله (والزاني) (٥) ، (والسارق) (٦) وميراث كل ذكر ضعف الأنثى (بأولادكم) (٧)
واحتجاج عمر على أبي بكر رضي الله عنهما في قتال مانعي الزكاة : "أمرت أن اقاتل
النس حتى يقولوا لا اله الا الله" (٨) واحتجاج أبي بكر رضي الله عنه
" الأئمة من قریش " (٩) فسلمت الانصار " ونحن معاشر الانبياء لا نورث " (١٠)

- (١) هو الشيخ أبو الحسن الاشعري .
انظر تفصيل مذهبه في العام في : البرهان ٣٢٢/١ ، المستصفى ٢٧/٢ -
٣٨ اصول البزدهي وكشف الاسرار ٢٩٨/١ - ٢٩٩ .
(٢) انظر احكام الامدى ٢٠١/٢ ، المستصفى ٣٧/٢ - ٣٨ ، مختصر البعلبي
ص ١٠٦ ، التبصرة ص ١٠٥ ، نهاية السؤل ٦٨/٢ ، شرح تنقيح
الفصول ص ١٩٢ ، فصول البدائع ٤٦/٢ .
(٣) انظر جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ٤١٠/١ .
(٤) انظر : مختصر البعلبي ص ١٠٦ ، المستصفى ٣٨/٢ .
(٥) يشير الى الاية الكريمة من سورة النور ، ورقمها ٢ ومحل الشاهد فيها :
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقد كتبها
كاملة فيما سبق .
(٦) يشير الى الاية الكريمة من سورة المائدة ورقمها ٣٨ ونصها (والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .
(٧) يشير الى الاية الكريمة رقم ١١ من سورة النساء التي ذكرت المواريث ، و صوابها
(في اولادكم) ونصها (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ
الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت
واحدة فلها النصف ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له
ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا له الثلث فان كان له اخوة
فلا له السدس من بعد وصية يوصي بها او دين . آباؤكم وابناؤكم لا تدرون
أيهم أقرب لكم نفعاً فريضة من الله ان الله كان عليماً حكيماً) .
(٨) هذا الحديث تقدم تخريجه في ص (٢٩١)
وانظر صحيح مسلم ٢٠٠/١ - ٢١٢ .
(٩) تقدم تخريجه في " مسألة وجوب العمل بخبر الواحد " ص (٢٢٢)
(١٠) تقدم تخريجه في " مسألة وجوب العمل بخبر الواحد " ص (٢٢٤) .

من غير تكبير فكان اجماعا ، فان قيل فهم ^(١) بالقرائن ، قلنا يلزم انسداد باب الفهم
 لظاهر من لفظ لجوازه من قرينه ونحن نقطع بأنه لو قال : كل من قال لك السف
 فقل له با ^(٣) فترك واحدا خالف. واعترض بأنه سكوني فلا ينهض في الأصول .
 أجيب : نكر وشاع ولا مخالف وهو قاطع عادة ، ولو سلم فالمطلوب دلالة لفظ والظن
 كاف ، وأيضا فالاتفاق فيمن دخل من عبيدي حرو من نسائي طالق العموم ، وقول
 ابراهيم للملائكة (ان فيها لوطا) ^(٤) وجوابهم (لننجينه) ^(٤) دليل فهم
 العموم من أهل هذه القرية وصحة الاستثناء في اكرم الناس الا الفساق وهو اخراج
 الداخل . قالوا : اخراج الصالح ، قلنا اجماع العربية اخراج ما لولاه لدخل ،
 وأيضا من جاءك " استفهما ؛ إما حقيقة في الخصوص أو العموم أو مشتركة أو موقوفة
 أولا موضوعة . والاول منتف لحسن الجواب بجمله العقلاء وكذا الاشتراك والوقف
 والا لما حسن الا بعد الاستفهام ، وكذا ^(٥) الاخير للاتفاق فتعين العموم . والشرطية
 من دخل داري فاكرمه يقبح التويج للعموم الاكرام ، ويحسن اللوم لو أدخل بواحد ،
 وأيضا كل الناس علماء يكذبه ؛ كلهم ليسوا علماء . والقطع بالفرق بين كل وبعض ،
 وبالفرق بين تأكيد العموم والخصوص في الوضع ، رأيت زيدا عينه ونفسه لا كلهم
 ولا الرجال عينه ، والتأكيد مطابق ^(٦) ، واستدل باعتراض ابن الزمري ^(٧)

-
- (١) في ب : من القرائن .
 (٢) في ب : الظاهر .
 (٣) في ب : " با " بدون همز .
 (٤) الآية ٣٢ من سورة العنكبوت ونصها (قال ان فيها لوطا قالوا نحن أعلم
 بمن فيها لننجينه وأهله الا امرأته كانت من الغابرين .
 (٥) في ب : ولذا - باللام .
 (٦) انظر تفصيل أدلة الجمهور على ان للعموم صيغة تخصه ، ومناقشة أدلة
 الخصوم والرد على الاعتراضات في : احكام الامدى ٢/٢٠١ - ٢٢١ ،
 التبصرة ١٠٦ - ١١٤ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ١٠٢/٢ وما
 بعدها ، المستصفى ٢/٣٨ - ٤٤ شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ - ١٩٥ ،
 اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٣٠١ - ٣٠٤ ، تيسير التحرير ١/١٩٧ - ٢٠٢ ،
 فواتح الرحموت ١/٢٦١ - ٢٦٤ .
 (٧) وقصة اعتراض ابن الزمري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج النصرين
 الحارث بحضرة الوليد بن المغيرة ورجال من قريش - فخصمه وأفحمه
 امامهم ، وتلى قوله تعالى (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم
 انتم لها واردون) ، ولما قام رسول الله أقبل عبد الله بن الزمري
 السهمي حتى جلس معهم ، فأخبره الوليد بالخبر ، وأن النصرين الحارث
 ما قام لابن عبد المطلب وما قعد ، وأن محمدا قد زعم أنا وما نعبد من آلهتنا

في (انكم وما تعبدون) (١) بالملائكة والسيح فخص بقوله (ان الذين سبقت) (٢) ولم ينكر فهمه العموم . وأجيب بخطئه (٣) في فهم (٤) أن ما ظاهرة فيما لا يعقل (٥) ولذلك قال له (٦) عليه السلام " ما أجهلك بلفظة قومك " (٧) . واستدل بأن العموم معنى ظاهر فاحتج الى التعبير عنه كغيره ، وأجيب بالاستغناء عنه بالدلالة عليه مجازاً أو مشتركاً . القائلون بالخصوص (٨) : متيقن فجعله له حقيقة

====
هذه حسب جهنم . فقال عبدالله بن الزبيري : أما والله لو وجدت لخصته ، فسلوا محمداً كل ما يعبد من دون الله في جهنم مع من عبده ؟ فنحن نعبد الملائكة ، واليهود تعبد عزيراً ، والنصارى تعبد المسيح عيسى بن مريم . فعجب الوليد ومن كان معه في المجلس من قول ابن الزبيري ، ورأوا أنه قد احتج وخاصم ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كل من أحب ان يعبد من دون الله فهو من عبده انهم انما يعبدون الشيطان ومن أمرهم بعبادته . وانزل الله (ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) الايات . والقصة المذكورة في سيرة ابن هشام ٨/٢ ، تفسير ابن كثير ٣/١٩٨-١٩٩ . تفسير القرطبي ١١/٣٤٣ ، فواتح الرحموت ١/٢٦٣ .

وابن الزبيري هذا هو عبدالله بن الزبيري بن قيس بن عدى بن سعد بن سهم القرشي السهمي الشاعر . كان من أشد الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أصحابه بلسانه ونفسه . وكان من أشعر الناس وأبلغهم يقولون انه اشعر قرين قاطبة .

وقد أسلم عام الفتح واعتذر للرسول صلى الله عليه وسلم ، فقبل عذره وأهداه حله . وحسن اسلامه وشهد ما بعد الفتح من المشاهد .

انظر ترجمته في الاصابة ٢/٣٠٨ الاستيعاب ٢/٣٠٩-٣١٠ .

(١) الاية ٩٨ من سورة الانبياء وتكلمتها (من دون الله حسب جهنم أنتم لها

واردون) .

(٢) الاية ١٠١ من سورة الانبياء وتكلمتها (لهم منا الحسنى أولئك عنها

مبعدون) .

(٣) كذا في الأصل وب . وفي « أ و ج » : بخطأه . وهو الهواب .

(٤) في ب : فهمه .

(٥) انظر تفسير القرطبي ١١/٣٤٣ ، فقد اعتبر " ما " لجميع من عبد من دون

الله وأن ابن الزبيري فاهم لذلك .

(٦) في ب : قال عليه السلام له ، بتأخير " له " وسقطت " له " من ج .

(٧) تقدم ذكر قصة الزبيري واحتجاجه ، وجواب الرسول على ذلك ، وليس فيه

" ما أجهلك . . . " .

انظر المراجع السابقة في قصة الزبيري .

(٨) انظر تفصيل أدلة ارباب الخصوص في : احكام الامدى ٢/١٠٧ ، المستغنى

أولى ، ورد بأنه اثبات اللفظة بالترجيح ، وعورض بأن العموم أحوط فكان أولى قالوا : لو كانت للعموم لكان الخصوص كذبا كعشرين مع ارادة النفسرة . ورد بأنه يلزم اذا كان نسا كعشرين . قالوا : لو كانت للعموم لكان التأكيد عبثا والاستثناء نقضا . ورد لدفع احتمال التخصيص ويلزوم ذلك في الخاص والاتفاق على صحة الاستثناء في عشرة الا خمسة وليس ينقض مع أنه صريح . القائل بالفرق ^(١) : التكليف واقع بالأمر والنهي على العموم ولولاه لما كان عاما . ورد بيلزومه في الخبر الذي يقع التكليف العام بمعرفته كقوله تعالى (وهو بكل شيء عليم) ^(٢) وعمومات الوعد والوعيد .

مسألة :

العام موجب للعلم في مدلوله كالخاص ^(٣) الا فيما لا يحتل اجراءه على عمومه لعدم قبول المحل فهو كالمجمل يجب الوقف ليظهر المراد ، خلافا للشافعي في ايجابه للظن ^(٤)

- (١) أي القائل بالفرق بين الاخبار والا وأمر والنواهي .
انظر تفصيل حجتهم في احكام الامدى ٢٠٨/٢ فصول البدائع ٤٦/٢ .
- (٢) الايات ٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٨٢ من سورة البقرة . كما توجد في عدد كبير من السور .
ونص الاية ٢٩ (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ، ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سماوات ، وهو بكل شيء عليم) .
- (٣) هذا هو مذهب الحنفية . قال فخر الاسلام : العام عندنا يوجب الحكم فيما تناوله قطعا ويقينا ، بمنزلة الخاص فيما يتناوله . ثم قال : والدليل على ان المذهب هو الذى حكينا : أن ابا حنيفة رحمه الله قال : ان الخاص لا يقضى على العام بل يجوز أن ينسخ الخاص به ، مثل حديث العرنين . قال عبد العزيز البخاري تعليقا : وهو مذهب اكثر مشايخنا .
انظر تقرير مذهب الحنفية في مدلول العام في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٩١-٢٩٢ ، اصول السرخسي ١٣٢/١ ، فواتح الرحموت ٢٦٥/١ ، فتح الغفار ٨٦-٨٧ ، التوضيح ٣٨-٣٩ ، التلويح على التوضيح ٣٨/١ فصول البدائع ٤٥/٢ ، تيسير التحرير ٢٦٧-٢٧١ .
- (٤) وهو مذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة والمالكية . قالوا : دلالة العام على كل فرد بخصوصه ظنية .
انظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ٤٠٧/١ ، التبصرة ص ١١٩ - ١٢٠ ، نهاية السؤل ٩٢/٢ ، مناهج العقول ٩١/٢ ، المسودة ص ١٠٩ مختصر البعلي ص ١٠٦ اصول السرخسي ١٣٢/١ ، اللمع ص ١٦ ، التوضيح ٣٨-٣٩ ، التلويح على التوضيح ٣٨-٣٩ .

حتى انه ينسخ الخاص عندنا كما نسخ حديث العرنين (١) بقوله عليه السلام "استنزها" (٢) و "ليس فيما دون خمسة" (٣) أو سق (٤) "بما سقت السماء" ففيه العشر (٥) ويرجح العموم بعد التعارض كما في اختلاف (٦) المضارب ورب المال في عموم المضاربة وخصوصها بدلالة العقد ، و اذا أوصى بخاتم وبفصه

- (١) رواه البخارى ومسلم والنسائي والترمذى من حديث أنس بن مالك ، ولفظه : عن أنس قال : قدم أناس من عكل - أو عرينة - فاجتووا المدينة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلباقح ، وأن يشرىوا من أبوالها وألبانها ، فانطلقوا فلما صحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم ، واستاقوا النعم ، فجاء الخبر في أول النهار فبعث في أثرهم فلما ارتفع النهار رجع بهم ، فأمر ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون قال أبو قلابة : فهو لا سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله .
اللفظ للبخارى .
انظر صحيح البخارى - بفتح البارى ٣٣٥/١ ، سنن النسائي ١٢٩/١ ، سنن الترمذى ١٠٦-١٠٨ .
- (٢) جزء من حديث رواه الدارقطني من حديث ابي هريرة . ولفظه "استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه" . وفي لفظ له وللحاكم واحمد وابن ماجه "اكثر عذاب القبر من البول" قال في تلخيص الحبير : وأعله أبو حاتم فقال : ان رفعه باطل .
وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واسناده حسن . بلفظ "ان عامة عذاب القبر بالبول فتنزهوا منه" .
انظر سنن ابن ماجه ١٢٥/١ سنن الدارقطني ١٢٧-١٢٨ ، الفتح الرباني ٢٤١/١
وانظر : تلخيص الحبير ١٠٦/١ ، بلوغ الاماني في اسرار الفتح الرباني ٢٤١/١
- (٣) رواه البخارى ومسلم واصحاب السنن من حديث ابي سعيد الخدرى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس فيما اقل من خمسة أوسق صدقة ، ولا في اقل من خمسة من الابل الذود صدقة ، ولا في اقل من خمس أواق من الورق صدقة . هذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم نحوه الا أنه ابدل " اقل " بما دون " : ليس فيما دون خمسة أوسق . . . الخ .
انظر : صحيح البخارى - بفتح البارى ٣٥٠/٣ صحيح مسلم ٥٠/٧ ، سنن ابي داود ٣٥٧/١ ، سنن الترمذى ١٣/٣ ، سنن ابن ماجه ٥٧١/١ وفي ج زيادة " صدقة " .
- (٤) رواه البخارى ومسلم واصحاب السنن أيضا . فالبخارى من حديث سالم بن عبدالله عن ابيه . ومسلم من حديث جابر بن عبدالله مع اختلاف في اللفظ . فلفظه في البخارى : " فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر " وفي مسلم : " فيما سقت الانهار والغميم العشور ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر " . انظر صحيح البخارى بفتح البارى ٣٤٧/٣ ، صحيح مسلم ٥٤/٧ ، سنن ابي داود ٣٧٠/١ ، سنن الترمذى ٢٢/٣ ، سنن ابن ماجه ٥٨٠/١
- (٦) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٩٣/١ ، اصول السرخسي ١٢٣/١

- لاخر بكلام مفصول كانت الحلقة للاول وقسم الفص بينهما . ولو وصل كان الفص كله للثاني لكون الثاني مخصصا ، فظهر أن المراد بالاول الحلقة وحدها (١) ،
- وانا لم يخص لا يخص بخبر الواحد ولا بالقياس حتى لا يكون " لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " (٢) تخصيصا لـ (قرءوا ما تيسر) (٣) ولا يخص عموم النهي في (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) (٤) بخبر الواحد ، فان الناسي ذاكمر حكما ، اقامة للملة مقام الذكر (٥) ، ولا قوله (ومن دخله كان آمنا) ، فيثبت الا من لباح الدم بعمومه (٦) . لنا : أن الاصل في دلالة اللفظ على معناه القطع الا بدليل ، فان قيل : احتمال التخصيص يذهب القطع ، قلنا لا عبرة (٨) بالاحتمال العقلي في الوضع كالخاص في احتمال غير مدلوله ، وانما يعتبر اذا قام دليله . قالوا : التأكيد دليله . قلنا وجوده دليل انتفاء الاحتمال فلا يكون عدمه دليل وجوده مع (وجوب) (٩) ثبوت المعنى للفظ الموضوع له ظاهرا ، وهو المراد بالقطع في الوضع
- (١) انظر اصول البزدوى ٢٩٢/١ واصول السرخسي ١٣٢/١-١٣٣ و تيسير التحرير ٢٧١/١ .
- (٢) تقدم تخريجه . انظر ص (١٤٢) .
- (٣) الاية ٢٠ من سورة المزمل وصوابها (فاقرءوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى) الاية .
- (٤) الاية ١٢١ من سورة الانعام وتكلمتها (وانه لفسق وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم ليجادلوكم وان اطعموهم انكم لمشركون) .
- (٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٩٦/١ .
- (٦) جزء من الاية ٩٧ من سورة الانعام ونصها (فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين) .
- (٧) مباح الدم بردة أو زنا أو قطع طريق أو قصاص إذا التجأ الى الحرم فلا يقتل فيه عند الحنفية ولا يؤذى ليخرج ولكنه يقطع فلا يطعم ولا يسقى ولا يجالس ولا يبائع حتى يضطر الى الخروج فيقتل خارج الحرم ، لقوله تعالى (ومن دخله كان آمنا) وهذا خلاف مذهب الجمهور . فان الجاني قد خص من الاية بالاخبار الصحيحة الواردة في جواز قتله فيه .
- انظر كشف الاسرار ٢٩٦/١ .
- (٨) وفي ب : لا غيره . بالفين المعجمة ، والتحتية المشناة .
- (٩) ساقطة من ج .

لا بمعنى أنه محكم . كالخاص يؤكّد بما يقطع احتمال المجاز والمؤكّد مطابق
لا مفسر .

مسألة :

الجمع المنكر عام خلافاً لقوم (١) ، لنا (٢) أنه يصح إطلاقه على كل جمع حقيقة
فإذا حمل على الاستغراق كان حملاً على جميع حقائقه ، ولا أنه لو لم يكن للعموم لكان
مختصاً بالبعض وليس باتفاق . قالوا: للجمع أي جمع كان كرجل للواحد أي واحد
كان فلم يكن ظاهراً في العموم كما أن رجلاً ليس بظاهر في زيد وعمرو . قلنا
صح إطلاقه على الجمع المستغرق حقيقة لكونه بعض المجموع ، ولا يصح إطلاق
رجل على الأفراد إلا على البديل .

مسألة :

أقل الجمع ثلاثة حقيقة (٣) ، وقيل اثنان حقيقة ،

- (١) اختلفوا في الجمع المنكر غير المضاف : هل يعم أم لا يعم ؟
فذهب بعض الحنفية - ومنهم فخر الإسلام ، وشمس الأئمة والجبائي وغيرهم
إلى أنه للعموم ، ورجحه المصنف ابن الساعاتي واختاره الفزالي في جماعة
من الشافعية لأنه حقيقة في الثلاثة ، والألف وغيرهما من أنواع العدد .
وذهب جمهور الشافعية والحنابلة والمالكية إلى أنه لا يعم ، بل يحمل على
أقل الجمع ، وهو مذهب جمهور الحنفية والنحاة .
انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في : أحكام الامدى ٢/٢٠٦ ، البرهان
١/٣٣٤ - ٣٣٧ التمهيد للأسنوى ص ٨٩ - ٩٠ ، جمع الجوامع والمحلي عليه
١/٤١٨ - ٤١٩ ، تيسير التحرير ١/٢٠٥ - ٢٠٨ ، شرح تنقيح الفصول
ص ١٩١ - ١٩٢ ، المستصفى ٢/٤٨ - ٤٩ ، التبصرة ص ١١٨ ، أصول البزدوى
وكشف الاسرار ٢/٢ وما بعدها ، أصول السرخسي ١/١٥١ ، وما بعدها
فواتح الرحموت ١/٢٦٨ - ٢٦٩ ، نهاية السؤل ٢/٧٠ ، مناهج العقول ٢/٧٠ ،
المعتمد ١/٢٤٦ ، المسودة ص ١٠٦ ، مختصر البعلبي ص ١٠٨ ، ارشاد
الفحول ص ١٢٣ ، التوضيح على التنقيح ١/٥٤ ، التلويح على التوضيح ١/٥٤ .
انظر أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢ وما بعدها . أصول السرخسي ١/١٥١
وما بعدها ، التلويح على التوضيح ١/٥٤ .
- (٢) محل النزاع : هو اللفظ المسمى "بالجمع في اللفظة" مثل : رجال ومسلمون
وقد اختلفوا في أقل عدد يطلق عليه اسم "الجمع" حقيقة .
فذهب الإمام الشافعي وأبو حنيفة إلى أنه ثلاثة . ونسب ذلك إلى ابن
عباس رضي الله عنهما . وهو قول جمهور الحنفية والمتكلمين ومشايخ المعتزلة
وبعض الشافعية .

وقيل مجازاً (١) ، وقيل لا يصح . وامام الحرمين (٢) : يصح للواحد . وموضع الخلاف
مثل رجال ومسلمين وضائر الغيبة والخطاب لا في لفظ جمع (٣) ولا نحو
نحن (٤) فعلنا ولا (صفت قلوبكم) (٥) فانه وفـاق .

- ====
- وزهب عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت الى أن اقل الجمع اثنان . واليه ذهب
الامام مالك وادود الظاهري ، واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني ، وأبو اسحق
الاسفراييني وحجة الاسلام الفزالي وهو قول طائفة من اصحاب الشافعي وأحمد .
وقالت طائفة : يطلق على الاثنين على سبيل المجاز .
وزهب امام الحرمين الى جواز اطلاقه على الواحد . حيث قال - بعد مرده
للمذاهب وابطالها - " والذي أراه : ان الرد الى رجل واحد ليس بدعوا
أيضا ، ولكنه أبعد من الرد الى اثنين بكثير " .
انظر مذاهبهم في أقل الجمع ومناقشتها وبيان أرجحها في :
احكام الامدى ٢٢٢/٢ - ٢٢٦ ، البرهان ٣٤٨/١ - ٣٥٥ ، المستصفى ٩١/٢ -
٩٧ ، المنحول ص ١٤٨ - ١٥٠ ، التبصرة ص ١٢٧ - ١٣١ ، احكام ابن حزم
٣٩١/٤ - ٣٩٥ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٤١٩/١ - ٤٢١ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ - ٢٣٦ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٢ ، ٢٨ ،
أصول السرخسي ١٥١/١ - ١٥٤ ، فواتح الرحموت ٢٦٩/١ - ٢٧١ ، تيسير
التحرير ٢٠٦/١ - ٢٠٨ ، التوضيح على التنقيح ٥٠/١ - ٥١ ، التلويح على
التوضيح ٥٠/١ - ٥١ ، المعتمد ٢٤٨/١ - ٢٤٩ ، مختصر البجلي ص ١٠٩ ، روضة
الناظر ص ١٢١ ، ارشاد الفحول ص ١٢٣ - ١٢٤ .
(١) انظر : المحلي على جمع الجوامع ٤١٩/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، تيسير
التحرير ٢٠٧/١ .
(٢) انظر البرهان ٣٥٢/١ ، وجمع الجوامع والمحلي عليه ٤٢١/١ .
(٣) أى ليس الخلاف في صيغة الجمع ، التي هي الجيم والميم والعين ، وهو ضم
شيء الى شيء ، وذلك حاصل في الاثنين والثلاثة وما زاد بالاتفاق .
قال امام الحرمين : فان الخلاف ليس في معنى لفظ الجمع المنتظم من الجيم
والميم والعين ، وانما الخلاف في حمل الرجل على رجلين ، والمسلمين على
مسلمين .
انظر البرهان ٣٥١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، تيسير التحرير
٢٠٩/١ ، ارشاد الفحول ص ١٢٣ .
(٤) فانه يجوز ان يعبر به الواحد عن نفسه بالاتفاق . وكذلك (صفت قلوبكما)
فانه اطلق الجمع فيه على الاثنين بالاتفاق .
انظر رواية الاتفاق على ذلك في : تيسير التحرير ٢٠٩/١ ، البرهان ٣٥٠/١
المستصفى ٩٢/٢ ، كشف الاسرار ٣٢/٢ - ٣٣ ، المحلي على جمع الجوامع
٤١٩/١ .
(٥) الاية ٤ من سورة التحريم ونصها (إن تتوبا الى الله فقد صفت قلوبكما وان
تظاهرا عليه فان الله هو مولاة وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك
ظهير) والمخاطب بها : عائشة وحفصة زوجتا النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس
لهما الا قلبان .

لنا (١) : تسبق (٢) الثلاثة عند الاطلاق ولا يصح نفي الصيغة عنها وهو دليل الحقيقة ، وصح نفيها عن المثنى فكان مجازا ، ودليل الاطلاق مجازا (فان كان له أخوة) (٣) والسيراد الأخوان (٤) . قال ابن عباس لعثمان رضي الله عنهما " ليس الاخوة اخوين . فقال : لا أنقض ما توارثه الناس " (٥) و عدل الى التأويل ولم ينكر استدلاله . وعن زيد (٦) : الاخوان اخوه ، والجمع بينهما ان الاول حقيقة

- (١) أي دليلنا طي ان اقل الجمع "ثلاثة" .
انظر تفصيل أدلة هذا المذهب في : كشف الاسرار ٢٨/٢ اصول السرخسي ١٥٢/١ وما بعدها ، التبصرة ص ١٢٨-١٣١ ، البرهان ١/٣٥٤ ، احكام الامدى ٢/٢٢٥-٢٢٦ .
- (٢) في ج : سبق الثلاثة .
- (٣) جزء من اية السواريث رقم ١١ بسورة النساء . وقد تقدمت كتابتها .
- (٤) في ب : أخوان .
- (٥) هذا الاثر رواه البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس ، والحاكم وابن حزم .
انظر السنن الكبرى ٢٢٧/٦ المستدرک ٣٣٥/٤ ، الصلح ٩/٢٥٨ . قال ابن حجر : وفيه نظر ، فان فيه شعبة مولى ابن عباس ، وقد ضعفه النسائي .
انظر تلخيص الحبير ٣/٨٥ ، تفسير ابن كثير ١/٤٥٩ التبصرة ص ١٢٨ .
(٦) هو الصحابي الجليل والفرائضي المشهور أبو سعيد : زيد بن ثابت بن الضحاک بن زيد بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار ، الانصاري الخزرجي . استصفر يوم بدر ، ويقال انه شهد احدا وقيل ان اول مشاهدته الخندق ، وكانت معه راية بني النجار يوم تبوك . وكتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من طمء الصحابة ، وهو الذي تولى قسم غنائم اليرموك . وروى عنه جماعة من الصحابة ومن التابعين ، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبو بكر .
وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتعلم السريانية فتعلمها في سبعة عشر يوما وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أفرضكم زيد " وكان زيد بن ثابت احد اصحاب الفتوى الستة ، وهم : عمرو بن وهب ، وأبو موسى ، وزيد بن ثابت .
وروى عن ابن عباس انه قال : لقد علم المحفوظون من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ان زيدا بن ثابت كان من الراسخين في العلم .
ومات رضي الله عنه سنة اثنتين واربعمين . وقيل ثلاث أو خمس واربعمين . وهو ابن ست وخمسين سنة .
انظر ترجمته في : الاصابة ١/٥٦١-٥٦٢ ، الاستيعاب ١/٥٥١-٥٥٤ ، أسد الغابة ٢/١٢٦-١٢٧ ، طبقات ابن سعد ٢/٣٥٨-٣٦٢ ، صفة الصفوة ١/٧٠٤-٧٠٧ ، تهذيب الاسماء ١/٢٠٠ .

والثاني مجاز . المثبتون : (١) (فان كان له أخوة) (٢) والاصل الحقيقة ، ورد بقصة (٣)
ابن عباس رضي الله عنهما . قالوا (انا معكم مستمعون) (٤) لموسى وهارون
صلى الله عليهما . قلنا : وفرعون أيضا . قالوا (وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا) (٥) قلنا الطائفة جماعة قالوا (وكنا لحكمهم شاهدين) (٦) قلنا
الضمير للقوم أولهم وللحاكم فيكون الحكم بمعنى الأمر والا فلا يصح إضافة
المصدر الى الفاعل والمفعول معا . قالوا : " الاثنان فما فوقها " جماعة (٧) (٨)

- (١) اي احتج المثبتون بكون أقل الجمع اثنان .
انظر تفصيل حجتهم في احكام الامدى ٢/٢٢٢-٢٢٥ ، المستصفى ٢/٩٢
وما بعدها .
(٢) تقدم تخريجها في أول هذه المسألة .
(٣) في ب : بقضية .
والمراد بها قصة ابن عباس مع عثمان السابقة .
(٤) جزء من الآية ١٥ من سورة الشعراء ونصها (قال كلا فاذهبا بآياتنا
انا معكم مستمعون) .
(٥) الآية ٩ من سورة الحجرات وتكلمتها (فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما
على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا
بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين) .
(٦) جزء من الآية ٧٨ من سورة الانبياء ونصها (وداود وسليمان اذ يحكمان
في الحرت اذ نفثت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين) .
(٧) كذا في الاصل و " أ ك " وفي ب : فوقهما .
(٨) يشير الى الحديث الشريف " الاثنان فما فوقهما جماعة " وقد رواه الامام احمد
وابن ماجه والدارقطني والحاكم وابن حزم من حديث أبي موسى الاشعري
وأبي امامة مرفوعا .
ولفظه عند ابن ماجه : عن أبي موسى الاشعري قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم " اثنان فما فوقهما جماعة " .
قال ابن حجر : وفيه الريبع بن بدر ، وهو ضعيف ، وأبوه مجهول . ورواه
البيهقي من حديث أنس وقال : هو أضعف من حديث أبي موسى .
وقال ابن حزم الظاهري : لا حجة فيه ، لأنه حديث لم
يصح .
انظر : مسند أحمد ٥/٢٥٤ ، سنن ابن ماجه ١/٣١٢ ، سنن
الدارقطني ١/٢٨٠ ، المستدرک ٤/٣٣٤ ، احكام ابن حزم
٤/٣٩١ .

قلنا : المراد ادراك فضيلتها لتعريفه الشريعة دون اللغة . النافون (١) مطلقا :
أنكر ابن عباس رضي الله عنهما الاطلاق . قلنا حقيقة بدليل قول زيد . قالوا : لا
يصح رجال طاقلان (٢) ولا رجلا ناعقلون (٣) . قلنا رعاية لجانب اللفظ في الوصف
للتعمية ، قالوا : له عندي دراهم لم يقبل في أقل من ثلاثة . قلنا لظهوره فيها .
تنبيه :

إذا حلف لا يشتري عبدا وصرفت القرينة الا (٤) ستفراق لم يحدث بدون الثلاثة
للتيقن بها وإذا عرف للجنس كقوله (لا يحل لك النساء) (٥) ولا اشتري (٦)
العبيد ، حدث بالواحد اعتبارا لمطلق الجنس لسقوط استفراقه .
تنبيه :

" من " مفرد اللفظ عام (٧) المعنى (ومنهم من يستمعون) (٨) (ومنهم من ينظر) (٩)
ومن شاء من عبيدي العتق حر ، فشاءوا ، عتقوا . وأما من شئت منهم فاعتقه ، فشاء
الكل عتقوا عندهما (١٠) على ان " من " مبينة ، واستثنى أبنو حنيفة واحدا (١١) على
أنها ببعضه والواحد متيقن وانقطع التبعيض في الاولى بقريظة الصفة العامة .

-
- (١) أي احتج النافون لاطلاقه على الاثنين مطلقا . أي سوا عن طريق الحقيقة
أو عن طريق المجاز .
- (٢) وفي ب : غافلان .
- (٣) وفي ب : غافلون .
- (٤) وفي ب : للاستفراق .
- (٥) الآية ٥٢ من سورة الاحزاب وتكلمتها (من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج
ولو أعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا) .
- (٦) وفي ب : ولا تشتري .
- (٧) انظر كلامهم على " من " الموصولة والشرطية والاستفهامية في :
احكام الامدى ١٩٧/٢ ، ٢٠٤ ، البرهان ١/٢٢٢-٢٢٣ ، المنحول
ص ١٤٠ مناهج العقول ٢/٦٢ ، نهاية السؤل ٢/٦٥-٦٦ ، مختصر
ابن الحاجب ٢/١٠٢ التمهيد للاسنوى ص ٨٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٩ ،
٢٠٠ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٥-٦ اصول السرخسي ١/١٥٥ ،
المعتمد ١/٢٠٦ ، تيسير التحرير ١/١٩٧ ، ٢٠١ ، المسودة ص ١٠٠ ،
ارشاد الفحول ص ١١٧ ، التوضيح على التنقيح ١/٥٩-٦٠ ، التلويع على
التوضيح ١/٥٩-٦٠ .
- (٨) الآية ٤٢ من سورة يونس وتكلمتها (إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون) .
- (٩) والاية ٤٣ من سورة يونس وتكلمتها (إليك أفأنت تهدي العمى ولو كانوا
لا يبصرون) .
- (١٠) أي عند ابي يوسف ومحمد . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٦ ، اصول
السرخسي ١/١٥٥ ، التوضيح على التنقيح ١/٥٩-٦٠ ، التلويع على التوضيح
١/٥٩-٦٠ .
- (١١) انظر المراجع اعلاه بالاضافة الى احكام الامدى ٢/٢٠٤ .

تنبيه :

ويُفرق بين "كل" ومن "بالاحاطة" (١) وعدمها في من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا ،
فدخل واحد استحقه دون الاثنين معا ، ولو قال كل من دخله أولاً فكانوا عشرة معا (٢)
استحقوا ، للإحاطة وكل أول بالاضافة الى غيرهم ، ولو تتابخوا استحقه الاول لتخصي
العموم .

تنبيه :

كلمة الجميع عامة في الاجتماع (٤) ، فلو قال جميع من دخل الحصن أولاً ، فدخل
عشره ، قسم على جميعهم ، ولو تتابخوا استحق الاول كما في كل (٥) .

تنبيه :

أي (٦) يراد بها جزء ما تضاف اليه (أيكم يأتي) (٧) وأي الرجال أياك لا أتوك (٨)

- (١) في ج : الاحاطة .
(٢) أي فدخلوه معا . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٩/٢ ، احكام الامدى
٢٠٤/٢ تيسير التحرير ٢٢٤/١ - ٢٢٥ اصول السرخسي ١٥٧/١ .
(٣) في ب : لتخصيص .
(٤) انظر الكلام على عموم "جميع" وشرط عمومها ، والفرق بينها وبين "كل"
عند الحنفية في :
احكام الامدى ١٩٧/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٩/٢ - ١٠ ،
اصول السرخسي ١٥٨/١ تيسير التحرير ٢٢٥/١ ، جمع الجوامع والمحلي
عليه ٤٠٩/١ المعتمد ٢٠٦/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ،
التوضيح على التنقيح ٦٠/١ - ٦١ ، التلويح على التوضيح ٦٠/١ - ٦١ .
(٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٩/٢ - ١٠ .
(٦) انظر كلام الاصوليين على "أي" وكونها تأتي للعاقل وغير العاقل في :
احكام الامدى ١٩٧/٢ ، ٢٠٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢١/٢ - ٢٣
تيسير التحرير ٢٢٦/١ ، اصول السرخسي ١٦١/١ - ١٦٢ ، جمع الجوامع
٤٠٩/١ ، التمهيد للأسنوى ص ٧٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ،
ارشاد الفحول ص ١١٨ .
(٧) جزء من الآية ٣٨ من سورة النمل . ونصها (قال يا أيها الملا أيكم
يأتيني بحرثها قبل أن يأتوني مسلمين) .
(٨) في ب : "أياك لا أبوك" بالتحسية الموحدة . وهو تحريف . والمقصود
أنها لا بد أن تكون بصيغة الفرد لا بصيغة الجمع في الاستفهام والشرط
جميعاً . وهذا اذا كان ما أضيف اليه "أي" معرفة فان أضيف الى نكرة
فالفعل المسند اليه والجزاء على وفق المضاف اليه تقول : أي رجل قام
وأي رجلين قاما ، وأي رجال قاموا .

فاذا وصفت بعام عت كقوله : أي عبيدى ضربك حر فضره عتقوا، للعموم صفة الضرب لا ي. ولو قال ضربته ف ضرب الكل عتق^(١) وأحد لإنقطاع هذه الصفة عنها إليه وهو معرفة والنكرة في الاثبات لا تعم.

تنبيه :

وهي^(٢) في الاثبات مطلقة عندنا كقوله (فتحرير رقبة)^(٣) لعدم الدلالة على الشمول فلا تقيّد بالايان للزوم نسخ الاطلاق ، والشافعي عامة^(٤) وخصت الزمته فتخص الكافرة قياسا ، قلنا لم يتناول الزمته لتخص ، لأن الرقبة اسم لكاملة الوجود بدلالة العتق والزمه هالكه معنى ، وقد مرّ في القواعد لهذا تحقيق .

====
وتقول : أي عبد من عبيدى دخل الدار فهو حر . وأي عبد من عبيدى دخل الدار فهما حران . وأي عبد من عبيدى دخلوا الدار فهم احرار . ولمزيد من الايضاح انظر كشف الاسرار ٢١/٢ واحكام الامدى ٢٠٤/٢ . انظر اصول البزدوى ٢٢/٢ .

(١) أي النكرة المفردة . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤/٢ .
(٢) جزء من الآية ٣ من سورة المجادلة ونصها (والذين يظاهرون من نساءهم ثم يمدون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) .

(٣) فتناول الصغيرة والكبيرة والبيضا والسودا والكافرة والمؤمنة والصحيحة والزمته . وقد خص منها الزمته بالاجماع . فصح تخصيص الكافرة منها بالقياس على كفارة القتل . هذا ما ذكره الامام البزدوى وعزاه الى الامام الشافعي . انظر اصول البزدوى ٢٤/٢ .

والرجوع الى كتب الشافعية وجدتهم يفرقون في " النكرة " بين ما اذا كانت للامتنان وبين اذا لم تكن له . فان كانت للامتنان عت كما في قوله تعالى (فيهما فاكهة ونخل ورمان) . وان لم تكن للامتنان فانها لا تعم .

وقال في التمهيد : ذكر في المحصول كلاما يوهم خلاف هذا ، فقال : انها ان وقعت في الخبر نحو جاء رجل فانها لا تعم وان وقعت في الامر نحو اعتق رقبة ، عت عند الاكثرين بدليل الخروج عن العهد باعتاق ماشاء . التمهيد ص ٩٣ .

وذكر الغزالي : ان اسم الفرد وان لم يكن على صيغة الجمع يفيد فائدة العموم في ثلاثة مواضع . ثم ذكر هذه المواضع وقال في الثالث : أن يضاف اليه أمراً أو مصدر والفعل بعد غير واقع بل منتظر كقوله اعتق رقبة وقوله تعالى (فتحرير رقبة) فانه ما من رقبة الا وهو ممثل باعتاقها والاسم متناول للكل فنزل منزلة العموم . بخلاف قوله اعتقت رقبة فانه اخبار عن ما في قد تم وجوده . المستصفي ٨٩/٢-٩٠ . وبعضهم اعتبر الخلاف بين الحنفية

====

مسألة :

المختاران العام بعد التخصيص مجاز (١) وبعض اصحابنا (٢) حقيقة مطلقا

والشافعية لفظي لأن الشافعية لا يريدون بالعموم الشمول . قال الاسنوي في التمهيد : ليس المراد عموم الشمول وحينئذ يكون الخلاف في اطلاق اللفظ .

وقال زين الدين ابن نجيم : ظاهره وجود الخلاف الحقيقي وليس كذلك لما في التلويح .

انظر: فتح الفغار بشرح المنار ١/١-١٠٢ التلويح على التوضيح ١/ ٥٦-٥٧ ، التوضيح على التنقيح ١/٥٦-٥٨ ، المنحول ص ١٤٦ ، المعتمد ٢٤٦/١ التمهيد للاسنوي ص ٩٣ .

هذا مذهب جمهور الحنفية واكثر الاشعرية والمعتزلة واختاره القاضي البيضاوي وابن الحاجب وابو الخطاب من الحنابلة وإليه ميل الجويني والقرافي ، ورجحه الامدي تبعاً للفرزالي .

انظر تفصيل الكلام على العام بعد التخصيص من حيث الحقيقة والمجاز في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٣٠٧-٣٠٨ ، فواتح الرحموت ١/٣١١ تيسير التحرير ١/٣٠٨-٣١١ ، المعتمد ١/٢٨٢-٢٨٣ ، احكام الامدي ٢/٢٢٧-٢٢٨ البرهان ١/٤١٠-٤١١ منهاج البيضاوي ٢/٨٦-٨٧ نهاية السؤل ٢/٨٧-٨٨ ، منهاج العقول ٢/٨٦-٨٨ ، المنحول ص ١٥٣ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦ ، السوداء ص ١١٥-١١٦ ، مختصر البعلبي ص ١٠٩ ، التبصرة ص ١٢٢-١٢٤ ، التوضيح على التنقيح ١/٤٣-٤٤ التلويح على التوضيح ١/٤٣-٤٤ .

كالسرخسي و صدر الشريعة ونقل عن الجصاص : انه حقيقة ان كان الباقي جمعا ، وقال بعض الحنفية وابو الحسن الاشعري : العام المخصوص حقيقة ان خص بغير مستقل وان خص بمستقل مجاز .

وقال العلامة عبد العلي الانصاري : ما عرف خلاف بين الحنفية في ان العام المقرون بشرط اوصفة او غاية او استثناء ليس مجازا البتة . وانما وقع الخلاف فيما خص بمستقل .

فواتح الرحموت ١/٣١١-٣١٢ .
والقول بأنه حقيقة هو مذهب جمهور الحنابلة وكثير من الشافعية كأبي بكر الباقلاني ، لكنه قيده بما خص بشرط أو استثناء والمخصوص بغيرهما مجاز .
انظر : احكام الامدي ٢/٢٢٧ و البرهان ١/٤١٠-٤١١ تيسير التحرير ١/٣٠٨-٣١١ فواتح الرحموت ١/٣١٢-٣١١ ، المعتمد ١/٢٨٣-٢٨٢ المستصفي ٢/٥٤ ، المنحول ص ١٥٣ منهاج البيضاوي ٢/٨٦-٨٧ ، نهاية السؤل ٢/٨٧-٨٨ ، منهاج العقول ٢/٨٦-٨٨ السوداء ص ١١٥-١١٦ مختصر البعلبي ص ١٠٩ .

- (١) كالحنبلة (١) . ابو بكر الرازي (٢) : حقيقة ان كان الباقي جمعا . أبو الحسين (٣) :
أن خص بقريئة لا تستقل (٤) من شرط كمن دخل دار وأكرمني أكرمه ، أو صفة
كمالها أو استثناء كإلا بني تميم . القاضي (٥) : بشرط أو استثناء . عبد الجبار (٦) :
بشرط أو صفة . وقيل بلفظي . امام الحرمين (٧) : حقيقة في تناوله ، مجازي في
الاقتصار عليه . لنا : حقيقة في الاستفراق ، فلو كان حقيقة في الباقي كان مشتركا
ولأنه لو كان حقيقة فيه لم يفتقر الى قريئة . واذا كان باستثناء كان تكلم بالباقي
وهو معلوم مستغرق لغير المخرج به . الحنبلة (٨) : اللفظ متناول للباقي
كما كان قبل التخصيص فكان حقيقة . قلنا : كان قبله متناولا له مع غيره ، وبعده
منقطعا عنه فلم يكن حو . قالوا : يسبق الى الفهم فكان حقيقة قلنا بقريئة فكان مجازا .
الرازي (٩) : اذا كان الباقي غير منحصر (١٠) كان معنى الصوم باقيا فكان حقيقة .

- (١) ليس كل الحنبلة قائلين بذلك ، وانما قال به اكثرهم وقال بعضهم يكون
مجازا بعد التخصيص .
قال البعلبي : العام بعد التخصيص حقيقة عند القاضي وابن عيقل
وغيرهما ، مجاز عند ابي الخطاب وغيره . مختصر البعلبي ص ١٠٩ .
وقال في مسودة آل تيمية : اللفظ العام اذا دخله التخصيص قال ابن برهان :
انقسم فيه اصحابنا ، فمنهم من قال : يكون مجازا وهو الصحيح ، واختره
الجويني ومنهم من قال : يكون حقيقة . المسودة ص ١١٥-١١٦ .
- (٢) هو الجصاص وقد ذكرت مذهبه آنفا .
وانظر تيسير التحرير ١/٣١٠-٣١١ .
- (٣) هو ابو الحسين البصري . انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٣ وما بعدها
احكام الامدى ٢/٢٢٧ ، وتيسير التحرير ١/٣١١ .
- (٤) وفي ج : لا يستقل بالتحسية المشناة .
- (٥) هو ابو بكر الباقلاني انظر تحرير مذهبه في الاحكام ٢/٢٢٧ ، فواتح
الرحموت ١/٣١٢ المنحول ص ١٥٣ البرهان ١/٤١١ ، وتيسير التحرير
١/٣١١ .
- (٦) هو القاضي عبد الجبار المعتزلي .
انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٣ ، ٢٨٥ ، احكام الامدى ٢/٢٢٧ .
- (٧) انظر البرهان ١/٤١٢ .
- (٨) انظر مراجعهم السابقة الذكر ، بالاضافة الى تيسير التحرير ١/٣١٠ .
- (٩) انظر تيسير التحرير ١/٣٠٨ وفواتح الرحموت ١/٣١١ .
- (١٠) وفي أ " اذا كان غير الباقي منحصرا " وكتب بجانيه في الهاش " الباقي
غير منحصر " دون ان يشطب على الذى بالاصل مما يدل على تردده فيها ،
او سهوه عن شطب الغلط .

قلنا لم يبق لأنه حقيقة في الاستغراق . أبو الحسين (١) : لو كان التخصيص
بغير مستقل موجبا للتجاوز لزم كون المسلمين للجماعة مجازا . والجامع ان حرف الجمع
غير مستقل . ونحو المسلم للجنس والعهد ، ونحو (الف سنة الا خمسين عاما) (٢)
قلنا : الفرق أن واو الجمع كالف ضارب وواو مضروب ، فالمجموع هو الدال . (٣) بخلاف
الصفة والشرط عند من خصص بهما فانهما ليسا من صيغة الكلمة ، وكذا لام
الجنس أو العهد جزء الصيغة ان جعلت حرفا ، وان جعلت اسما فكالموصلات .
والقاضي كذلك ، الا ان الصفة عنده (كأنها) (٤) مستقلة . وعهد الجبار أيضا
إلا ان الاستثناء عنده ليس بتخصيص . القائل (٥) باللفظي : لو كانت القرائن اللفظية
توجب تجاوزا لزم كون المسلمين مجازا قياسا . والجامع كون الواو قرينة لفظية تفهم
الجمع ، وهذا اضعف (٦) لأن الأول قرينة لفظية غير مستقلة ، وهذه لفظية فقط .
امام الحرمين : العام كتكرير الاحاد (٧) ، فإن معنى الرجال : زيد وعمر و بكر ،
فاذا خرج بعضها لم يخرج الباقي عن حقيقته في تناوله وانما اختصر . قلنا منوع
فان العام ظاهر في الجمع فبالتخصيص خرج عن وصفه الأول قطعا بخلاف المكرر
فانه نص في مدلوله .

مسألة :

العام المخصوص (٨) بمجهول أو معلوم (٩) حجة فيها شبهة ، حتى صحت معارضة

- (١) اي احتج ابو الحسين البصرى . انظر المعتمد ٢٨٣/١ .
- (٢) جزء من الآية ١٤ من سورة العنكبوت ونصها (ولقد أرسلنا نوحا الى قومه فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فأخذهم الطوفان وهم ظالمون) .
- (٣) انظر احكام الامدى ٢٢٩/٢ .
- (٤) ساقطة من ج .
- (٥) انظر تيسير التحرير ٣١١/١ - ٣١٢ .
- (٦) قال في تيسير التحرير : ودليل هذا المذهب اضعف لشمول اللفظي المتصل والمنفصل ، ودليله لا يناسب الا المتصل ٣١٢/١ .
- (٧) انظر البرهان ٤١٢/١ .
وانظر تيسير التحرير ٣١٢/١ فقد ناقش كلام الامام في هذه المسألة وبين وجه الصواب .
- (٨) وفي ب : المخصص .
- (٩) العام المخصوص بمجهول كما لوقيل : اقتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم . والمخصوص بمعلوم كما لوقيل : اقتلوا المشركين ، ولا تقتلوا أهل الذمة . وقد اختلف الاصوليون في العام اذا خص بمعلوم او مجهول هل يبقى حجة بعد المخصوص ؟ .

بالقياس وتخصيصه به وبخبر الواحد (١) . الكرخي وابن أبان وابو ثور (٢) : لا يبقى حجة مطلقا الا في الاستثناء بمعلوم (وقيل حجة ان كان بمعلوم) (٣) ، وقيل: ان كان بمجهول سقط واعتبر العموم . البلخي (٤) : حجة ان خص بمقتل .

====
قال فخر الاسلام البزدوى : والصحيح من مذهبنا ان العام يبقى حجة بعد الخصوص ، معلوما كان المخصوص أو مجهولا . الا ان فيه ضرب شبهه . وذكر شمس الأئمة السرخسي مثله . وهو مذهب طائفة من الاصوليين . وذهب ابو الحسن الكرخي وابو عبدالله الجرجاني وعيسى بن أبان في رواية وابو ثور وغيرهم الى انه لا يبقى حجة بعد التخصيص .
ومنهم من فصل .

انظر مذاهبتهم وأدلتهم في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٠٧/١ - ٣٠٨ ، اصول السرخسي ١٤٤/١ ، تيسير التحرير ٣١٣/١ ، فواتح الرحموت ٣٠٨/١ - احكام الامدى ٢٣٢/٢ - ٢٣٦ ، البرهان ٤١٠/١ - ٤١١ ، التبصرة ص ١٢٢ - ١٢٤ ، المستصفى ٥٤/٢ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦/٢ ، منهاج البيضاوى ٨٨/٢ - ٩٠ ، نهاية السؤل ٩٠/٢ - ٩١ ، منهاج العقول ٨٨/٢ - ٩١ المعتمد ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ، التوضيح على التنقيح ٤٤/١ - ٤٥ ، التلويح على التوضيح ٤٤/١ - ٤٥ المضد على ابن الحاجب ١٠٦/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٣٧ - ١٣٨ ، السوداء ص ١١٦ ، مختصر البعلبي ص ١٠٩ ، روضة الناظر ص ١٢٤ .

(١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٠٨/١ - ٣٠٩ .
(٢) هو الامام ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلبى . الفقيه البغدادى . اخذ عن الشافعي وروى عنه ، وخالفه في اشياء . وأحدث لنفسه مذهباً اشتقه من مذهب الشافعي .
وله مبسوط على ترتيب كتب الشافعي . واكثر اهل اذربيجان وأرمينية يتفقون على مذهبه .
ومن اثاره العلمية : كتاب الطهارة ، كتاب الصلاة ، كتاب الصيام ، كتاب المناسك . وتوفي سنة اربعين ومائتين وقيل ست واربعين ومائتين .
انظر ترجمته في : الفهرست ص ٢٩٧ وفيات الاعيان ٢٦/١ ، تاريخ بغداد ٦٥/٦ ، طبقات السبكي ٢٢٧/١ .
ما بين الحاصرتين ساقط من ب .

(٣) قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في حاشية الاحكام : فيه تحريف والصواب : (٤)

الكرخي ، وهو ابو الحسن عبدالله بن دلهم ٢٣٢/٢ . قلت : لكن المذكور ليس مذهب الكرخي بل مذهبه بخلافه فذهب الكرخي - كما ذكره اصحابه - : ان العام اذا لحقه خصوص ، لا يبقى حجة ، بل يجب التوقيف فيه الى البيان ، سواء كان دليل الخصوص معلوماً أو مجهولاً ، الا انه يجب به اخص الخصوص اذا كان معلوماً .
ذكره السرخسي في أصوله ١٤٤/١ .

أبو عبد الله البصري (١) : ان كان لفظ العموم منبثا عنه قبل التخصيص كاقتلوا
المشركين المنهين عن الذمي، والا فلا كالسارق لا يئيب عن الحرز والنصاب .
عبد الجبار (٢) : ان كان قبله لا يفتقر الى بيان كالمشركين والا فلا ك(أقيموا
الصلاة) (٣) فبفتقر الى بيان الشرعية ، قبل ان يخص بالحائض . وقيل في أقل
الجمع (٤) لنا (٥) : استدلال الصحابة رضي الله عنهم بالصومات (٦) بمسند
تخصيصها من غير تكبير والقطع بانه اذا قال اكرم بني تميم وفلانا (٧) تكلمه فترك عصي .
ولانه كان متناحرا قبل التخصيص ، والأصل بقاؤه . واستدل : لولم يكن حجة

وقال فخر الاسلام البزدوى : فان لحق هذا العام خصوص ، فقد اختلف
فيه ، فقال ابو الحسن الكرخي : لا يبقى حجة اصلا سوا كان المخصوص
معلوما أو مجهولا . انظر اصول البزدوى ١/٣٠٦ .

وقال الكمال بن الهمداني : والبلخي من مجيزي التخصيص بمتصل .
وقال الاستاذ محمد امين تعليقا على ذلك : أي غير مستقل كالشرط والصفة
ثم ذكر ابن الهمداني مذهب الكرخي بعد ذلك . مما يدل على ان هذا
غير ذاك ، وأنه لا تحريف فيه . انظر : التحرير وتيسير التحرير ١/٣١٣
وكشف الاسرار ١/٣٠٧ .

- (١) انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٦ ، واحكام الامدى ٢/٢٢٢ .
- (٢) انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٧ ، واحكام الامدى ٢/٢٢٢ .
- (٣) جزء من الآية ٧٧ من سورة النساء والاية ٨٧ من سورة يونس والاية ٧٨ من
سورة الحج . وتوجد في سور اخرى . وصوابها (وأقيموا الصلاة) الآية
(٤) أي وقيل حجة في اقل الجمع وهو الاثنان أو الثلاثة - على الخلاف السابق -
لانه المتيقن .

- (٥) انظر المستصفي ٢/٥٧ ، تيسير التحرير ١/٣١٣ فواتح الرحموت ١/٣٠٨
جمع الجوامع وشرح المحلي طبعه ٢/٧ ، ارشاد الفحول ص ١٣٨ .
انظر تفصيل أدلة القول الاول في : الاحكام ٢/٢٣٤ كشف الاسرار
١/٣٠٨ - ٣٠٩ ، اصول السرخسي ١/١٤٤ .
- (٦) من ذلك استدلال فاطمة رضي الله عنها على ميراثها من أبيها بقوله
تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) مع انه مخصص
بالكافر والقاتل ، ولم ينكر احد من الصحابة صحة احتجاجها مع ظهوره وشهرته .
بل عدل ابو بكر في حرمانها الى الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم
" نحن معاشر الانبياء لا نورث ، ما تركنا صدقة " .
انظر المراجع الثلاثة أطلاء .

- (٧) انظر احكام الامدى ٢/٢٣٣ .

بعده لكانت دلالة عليه قبله موقوفة على دلالة في الآخر، واللازم باطل لأنه
 ان عكس فدور، والا فتحكم، وأجيب بالعكس، ولا دوران هذا توقف معيه لا توقف
 تقدم. وفخر الاسلام (١) : المخصص شبه بالاستثناء حكما من حيث يبين (٢)
 عدم دخول المخصوص، وهذا لا يكون الا مقارنا، وبالناسخ من حيث استقلال صيغته
 فوجب اعتبار جهتيه (٣)، فاذا (٤) كان مجهولا جهل الباقي للشبه بالاستثناء
 فيمتنع (٥) ثبوت الحكم فيما وراءه، وسقط هو في نفسه باعتبار الشبه بالناسخ
 المجهول حيث لا يصلح دليلا، فيبقى حكم العام فلا يبطل واحد منهما بالشك
 أي لا يسقط دليل المخصوص (٦) بالجهالة ولا تخرج صيغة العموم فيما وراءه عن
 كونها حجة بالشك (٧)، واذا كان معلوما صح تعليقه باعتبار الصيغة، فأوجب
 الجهالة لعدم العلم بما يتعدى إليه التعليل، وامتنع باعتبار شبه الاستثناء
 (لأنه يبين أن (٨) المراد ما (٩) وراه قطعا) (١٠) (فاعتبار الصيغة يخرج

- (١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٣٠٩-٣١٠، واصول السرخسي ١/١٤٦
 تيسير التحرير ١/٣١٣ فواتيح الرحموت ١/٣٠٨.
 (٢) وفي أ : تبيين بالتاء الفوقسية المثناه .
 (٣) وفي ب جهته . وفي هامش الاصل " جهتيه " مشار اليها بسهم هــي
 والكلمتين قبلها ولكنها لم تصح كما جرت به عادة في كل خرجه .
 وفي أ وجد أثبتت بالافراد ثم كتب فوقها " جهتيه " .
 (٤) وفي ب : فان كان .
 (٥) وفي ب : فيمتنع .
 (٦) وفي ب : المخصوص .
 (٧) يوجد في هامش نسخة ج بمحاذاة كلمة " الشك " ما نصه :
 (فاعتبار الصيغة يخرج العام عن كونه حجة فيما بقي ، والحكم يوجب
 فيه قطعا ، فلا يبطل كونه حجة بالشك ، فثبت كونه حجة موجبة للعمل
 دون العلم) ثم قال كاتبه : كذا في الاصل في الحاشية من غير
 تصحيح .
 قلت : وهذا الكلام مثبت في الاصل بين السطور ، وتحت كلام مشطوب
 ما يدل على انه من كلام المصنف ومخطئه .
 وقد يستفاد من هذا أن نسخة " ج " منقولة عن أصل المصنف لولا أنه
 ذكرانه وجد ذلك الكلام في الهامش ، الا اذا كان يسمى ما بين السطور
 هامشا .
 (٨) سقطت " أن " من ب .
 (٩) وفي أ " كما وراه " وفي ب " لما وراه " .
 (١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من ج .

العام عن كونه حجة فيما بقي والحكم بوجبه فيه قطعاً فلا يهطل كونه حجة بالشك فيثبت كونه حجة بوجبه للعمل دون العلم (١) . الكرخي (٢) :

ان كان مجهولاً جهل الباقي، أو معلوماً احتمل التعليل، بخلاف الاستثناء بالمعلوم لأنه تكلم بالباقي وله عموم معلوم، ولأنه يصير مجازاً في الباقي ومراد المتكلم لا يعلم إلا منه فصار كالمجمل، كالعام في غير محله، ولأنه لو بقي حجة كان حقيقة فيما وراءه وهو مجاز فلا يجتمعان من لفظ واحد . قلنا :

التعليل يورث شبهه لا تزيل الاحتجاج لما مر (٣) من الاجماع . ونمنع (٤) المجاز به على قول بعض اصحابنا، وعلى اختيارنا ولا يخرج (٥) بها عن كونه حجة فيها شبهة والملازمة ممنوعة وانما يلزم أن يكون حقيقة لو كانت قطعية، القائل بالتفصيل (٦) : أما في المجهول فظاهر، والمعلوم كالأستثناء فلم يتغير (٧) تناوله فيما عداه، قلنا : يحتمل التعليل الموجب للجهالة . القائل بسقوط دليل الخصوص للجهالة : أشبه الناسخ لاستقلاله فلم يصلح دليلاً . قلنا : وأشبه الاستثناء بحكمه فوجب اعتباره في اثاره الشبهة . القائل بأقل الجمع هو متحقق والباقي مشكوك ، قلنا ممنوع اذا كان معلوماً بما سبق من الأدلة .

تنبيه :

(٩)

الفرق بين المخصوص وبين خبر الواحد في جواز المعارضة بالقياس في الأول

- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من متن ج وموجود في حاشيتها بمحاذاة "الشك" كما بينت أطلاه .
- (٢) انظر تفصيل حجة الرد عليها في أصول السرخسي ١٤٥/١ - ١٤٦ ، تيسير التحرير ٣١٣/١ ، أصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٠٩/١ وفواتح الرحموت ٣٠٨/١ .
- (٣) في أول المسألة .
- (٤) وفي ب : "ويمنع" بالتحقية الشناه .
- (٥) سقطت الواو من أ .
- (٦) وفي ب : "لا يخرج" بدون واو .
- (٧) بين المعلوم والمجهول وهم الجمهور .
- قال في تيسير التحرير : "والجمهور: العام المخصوص بمجمل أي مبهم غير معين ليس حجة كالأستثناء مع اقتلوا المشركين ، وبمبين حجة . وفخر الاسلام : حجة فيهما أي في الوجهين ظنية الدلالة بعد أن كان قطعياً" تيسير التحرير ٣١٣/١ . وانظر نفس الصفحات من المراجع السابقة .
- (٨) وفي ب : يتعين .
- (٩) انظر تفصيل هذا الفرق في أصول البزدوي وكشف الاسرار ٣١٣/١ .

دون الثاني أن الناسخ المعلوم المعلل اذا ورد في بعض ما تناوله النص معارض له لا مبين عدم الدخول فلا يصح تعليقه والا لزم معارضة الرأي للنص فيبقى فيها (١) وراءه حجة قطعية والمخصص المعلوم مبين غير معارض فاحتمل التعليل فأوجب الجهالة واحتمل عدمها لعدمه فوقع الشك في أصل الدليل فشابه القياس فصحت معارضته . اما خبر الواحد فمقطوع بأصله والشك في الطريق فلم يتساويا .
(٢)
فروع :

نظير الاستثناء اذا باع عبدا وحررا بثمن واحد، بطل لعدم دخول الحر فكان بيعا في العبد بحصته ابتداء كما لو باع بحصته من الف (٣) تقسم على قيمته وعلى آخره . ونظير النسخ اذا باع عبيد فمات احدهما قبل التسليم أو ظهر مكاتبها أو مدبرها أو مستحقا ، صح في الباقي بحصته للدخول ثم الخروج . ونظير التخصيص : اذا باعهما بألف وهو بالخيار في أحدهما لم يصح حتى يبين من فيه الخيار ، وقدر ثمنه ، لأن الخيار لا يمنع الدخول في الايجاب ويمنعه في الحكم . فهو في السبب كالنسخ وفي الحكم كالاستثناء .

مسألة :

اذا ورد الجواب فير مستقل (٤) فهو تابع للسوء ال مختص به ، كيلي في جواب أليس لي عندك ألف ، ونعم وأجل في أكان كذا ، وان استقل ، فان كان عاما اعتبر عمومه سواء ورد على سبب خاص مع سوء ال ، كقوله عليه السلام

-
- (١) وفي ب : فهو .
(٢) على مذهب الحنفية .
انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٤/١ - ٣١٨ .
(٣) وفي ب : من ال الف .
(٤) الجواب على سوء ال سائل ، اما ان يكون مستقلا بنفسه عن سوء ال كجوابه صلى الله عليه وسلم بقوله " هو الظهور ماؤه الحل ميتته " عندما سئل عن ماء البحر .
واما ان لا يكون مستقلا بنفسه كقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الرطب بالتمر " أينقص الرطب اذا يبيع ؟ قالوا نعم . قال : فلا اذا " .
فان كان الجواب مستقلا بنفسه ، فلا يخلو اما ان يكون ساويا لسوء ال او أعم منه ، أو أخص منه .
فان كان الاول : فاما ان يكون سوء ال خاصا ، أو عاما ، مثال الاول : سوء ال الاغرابي عن وطنه في نهار رمضان وقوله صلى الله عليه وسلم : " اعتق رقبة " .

مثال الثاني : قوله لما سئل عن ما " البحر " هو الطهور . . الخ
وان كان الثاني ، فاما أن يكون أعم من السوء ال في ذلك الحكم فقط ، أو اعم
منه في غير ذلك الحكم .

مثال الاول : سوء ال صلى الله عليه وسلم عن ما " بئر بضاعة ، فقال :
" الماء طهور لا ينجسه شيء " .

ومثال الثاني : سوء ال صلى الله عليه وسلم عن التوضؤ بما " البحر فقال :
" هو الطهور ماؤه الحل ميتته " .

وان كان الثالث : اختص بالجواب كمن سأل عن قتل النساء الكوافر
فيقال له : أقتل المرتدات . فيختص السوء ال عن قتل النساء بالمرتدات
منهن .

وقد اختلف العلماء في الفرع الاول من القسم الثاني ، وهو ما اذا كان الجواب
أعم من السوء ال في ذلك الحكم فقط .

قال الامام الجويني : اذا كان الكلام لا يثبت له الاستقلال دون تقدم
السوء ال والسوء ال خاص ، والجواب تتمة له وفي حكم الجزء منه فليس
بموضع خلاف . وأما اذا كان كلام الشارع مستقلاً بحيث لو قدر نطقه
به ابتداءً لكان ذلك شرعاً منه ، وافتتاح تأسيس ، فهذا موضع الكلام

البرهان ١ / ٣٧٤ .

فذهب الجمهور ومنهم ابو حنيفة الى انه عام ولا يسقط صومه بالسبب .
ونقل عن الامامين الشافعي ومالك والمزني وابي ثور ، أنه يقتصر على سببه
وهو اختيار القفال والدقاق من الشافعية .

قال الامام الجويني : قد اختلف الاصوليون في ان الصيغة هل يتعدى
سببها في اقتضاء العموم ؟ أم يتضمن ورودها على السبب اختصاصها
به ؟ فالذي صح عندنا من مذهب الشافعي اختصاصها به . البرهان

١ / ٣٧٢ .

ويعبر عن هذا الخلاف فيقال : هل العبارة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟
ومن أجل الوقوف على تفاصيل المذاهب في ذلك وحجج كل فريق انظر :

احكام الامدى ٢ / ٢٣٧-٢٤١ ، البرهان ١ / ٣٧٢-٣٧٩ ، المستصفي

٢ / ٦٠-٦١ ، التبصرة ص ١٤٤-١٤٨ ، المنحول ص ١٥١ ، جمع الجوامع

وشرح المحلي عليه ٢ / ٣٧-٣٨ ، منهاج البيضاوي ٢ / ١٢٩-١٣٠ ،

نهاية السوء ال ٢ / ١٣١-١٣٣ ، التصهيد للاسنوي ص ١٢٤-١٢٥ ، منهاج

العقول ٢ / ١٢٩-١٣٠ ، الموافقات للشاطبي ٣ / ١٧٨ ، شرح تنقيح الفصول

ص ٢١٦ ارشاد الفحول ص ١٣٣-١٣٥ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار

٢ / ٢٦٦-٢٧٠ ، اصول السرخسي ١ / ٢٧١-٢٧٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٢-

٢٦٧ ، ٣١٥ ، قواتح الرحموت ١ / ٢٨٩-٢٩٢ المعتمد ١ / ٣٠٢-٣٠٥ ،

فتح الغفار بشرح المنار ٢ / ٥٩ ، فصول البدائع ٢ / ٧٠-٧١ ، روضة الناظر

ص ١٢٢ ، المسودة ص ١٣١-١٣٢ .

لما سئل عن بئر بضاعة (١) "خلق الماء طهوراً" (٢) . أولاً معه كقوله لـ
مَرَّ بِشَاةٍ مَيْمُونَةٍ (٣) "أَيُّهَا إِهَابُ دَبِغٍ فَقَدْ طَهَّرَ" (٤)

- (١) قال في الصباح : البئر انشئ ، ويجوز تخفيف الهمزة وله جمعان : للقلة : أَبَارٌ - ساكن الباء - وجمع كثرة : بئار مثل كتاب ، وتصغيرها : "بوء" يره . وتضاف "بئر" الى ما يخصها ، فيقال : بئر معونة ، بئر بضاعة ٧٦/١ وانظر مختار الصحاح ص ٣٨ .
- بضاعة : هي دار بني ساعدة بالمدينة المنورة وبئرها معروفة .
انظر سنن أبي داود ١٦/١ .
- (٢) هذا الحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذى من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ "الماء طهور لا ينجسه شيء" وقد ترجم له بعضهم بقوله : باب ما جاء في بئر بضاعة وهو جواب على سوء ال . فعن ابي سعيد الخدري انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انتوضأ من بئر بضاعة - وهي بئر يطرح فيها الحيف ولحم الكلاب والنتن - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الماء طهور لا ينجسه شيء" . وفي رواية "ان الماء" . وقصته في ابن ماجه مختلفة عن هذه .
- قال الترمذى هذا حديث حسن . وقد جرد أبو اسامة هذا الحديث فلم يروى احد حديث ابي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو اسامة .
- وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابي سعيد . ونسبه ابن حجر الى الشافعي واحمد واصحاب السنن والدارقطني والحاكم والبيهقي ، ثم قال : وصححه احمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم .
- ونقل ابن الجوزي ان الدارقطني قال : انه ليس بثابت ولم نردك في العلل له ولا في السنن ، وقد ذكر في العلل الاختلاف فيه على ابن اسحاق وغيره . الى اخر ما قال حول هذا الحديث .
- انظر سنن ابي داود ١٦/١ سنن النسائي ١٤١/١ سنن ابن ماجه ١٧٣/١ سنن الترمذى ٩٦-٩٥/١ تلخيص الحبير ١٢-١٣ .
- (٣) هي أم المؤمنين : ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع لما اعتمر عمرة القضية ، وهو حلال ، وقيل وهو محرم . وذكر الزهري وقتادة : أنها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم . وقيل غيرها . وقيل كان اسمها برة ، فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة . وكانت وفاتها في سنة احدى وخمسين وقيل سنة احدى وستين .
- انظر ترجمتها في : الاصابة ٤١١/٣ - ٤١٣ ، الاستيعاب ٤/٤٠٤-٤٠٨ ، أسد الغاية ٢٧٢/٦ - ٢٧٤ شذرات الذهب ٤٨/١ .
- (٤) هذا الحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أيها إهاب دبغ فقد طهر" هذا لفظه عند النسائي وابن ماجه ولفظه عند أبي داود : "إذا دبغ الإهاب فقد طهر" وليس فيه قصة شاة ميمونة ، وإنما ذكرت هذه القصة في حديث آخر أخرجه الثلاثة عن ابن عباس أيضا عن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على شاة ميتة ملقاة فقال : لمن هذه ؟

خلاقا للشافعي فيهما (١) واذا خرج مخرج الجواب اختص به كقوله في جواب تغد
عندي؛ ان تغديت فعبيدي حر ، واذا زاد عم كما لو قال : اليوم ، ولو خصص صدق
ديانة (٢) لنا أن الصحابة رضي الله عنهم استدلوا على التعميم مع الاسباب
الخاصة من غير نكير كآية السرقة (٣) وسببها المجن (٤) أو رداً صفوان (٥) ،

- ====
- فقالوا : لميونة فقال : ما عليها لو انتفعت باهابها ؟ قالوا :
انها ميتة فقال : انما حرم الله عزوجل أكلها " هذا لفظ النسائي ،
ولا بهي داود وابن ماجه نحو منه مع قليل من الاختلاف في اللفظ .
وقد خلط المصنف بين هذين الحديثين . فذكر الحديث الاول وشيئا من
قصة الحديث الثاني على انهما حديث واحد ، والا لم يكن كذلك ، فانهما
حديثان منفصلان كما ذكرنا ، يؤيد ذلك ما ذكر ابن حجر في تلخيص
الحبير حيث قال : حديث أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة
لميونة فقال : هلا أخذتم اهابها فديفتموه فانتفعتم به ؟ فقيل انها
ميتة فقال : أيما اهاب دبح فقد طهر " هذا الحديث بهذا السياق
لا يوجد ، بل هو مطلق من حديثين . ثم اخذ يوضح ذلك بما لا يتسع
المقام لذكره هنا ، فليرجع اليه من أراد في ١/٤٦٠ .
انظر : سنن النسائي ١٥١/٧ - ١٥٤ سنن ابي داود ٣٨٦/١ - ٣٨٧
سنن ابن ماجه ١١٩٣/٢
وقد رواه البخاري ايضا عن عبدالله بن عباس وليس فيه ان الشاة لميونة
ولفظه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال : هلا
استتعتم باهابها ؟ قالوا انها ميتة . قال : انما حرم أكلها " .
صحيح البخاري بفتح الباري ٦٥٨/٩ ، وانظر اصول البيهزوي وكشف الاسرار
فقد تكلم على حكم بيع الميتة أو بيع جلدتها في ١/٢٦٩ .
(١) الضمير راجع الى قوله " سواء " ورد على سبب خاص مع السؤال أولا معه .
وانظر التفصيل الذي ذكرته في التعليق السابق .
(٢) انظر اصول البيهزوي وكشف الاسرار ١/٢٧٠ .
(٣) تقدم عزوها مرارا .
(٤) المجن : بكسر الميم وفتح الجيم . وهو اسم لكل ما يستتر به من ضربات السيوف
وطعنات الرماح والسهام في الحرب . انظر شرح النووي على مسلم ١١/١٨٣ -
١٨٤ ، سنن النسائي ٦٩/٨ بالحاشية .
(٥) قوله " وسببها المجن أو رداً صفوان " أي سبب نزولها شرقة المجن أو سرقة
ردا صفوان بن أمية . وقد وردت احاديث كثيرة في المجن ، وردا صفوان
نكتفي منها بما يأتي ونشير الى مراجع الباقي خشية الاطالة .
فاحاديث المجن رواها : مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ،
عن ابن عمرو قتادة وعائشة وابن عباس وعامر بن سعيد عن ابيه وغيرهم ،
بالفاظ مختلفة .
- ====

فروى مسلم والترمذى وابن ماجه عن ابن عمر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم .

قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وروى ابو داود والنسائي عن ابن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق سرق ترسا من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم .

وفي رواية عن ابن عباس عند ابي داود " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم .

وعند النسائي عن ابن عمر " مجن قيمته خمسة دراهم .

ولهذا اختلف الفقهاء في مقدار ما يقطع فيه السارق ، فذهب ابو حنيفة وصاحبا وزفر والثوري الى أنه لا يقطع حتى تكون قيمة السرقة عشرة دراهم مضروبة . وفي رواية عن ابي حنيفة : انه اذا سرق ما يساوى عشرة دراهم ما يجوز بين الناس ، قطع .

وقال مالك والشافعي في رواية والاوزاعي والليث : لا تقطع الا في ربع دينار فصاعدا .

وفي المسألة اقوال اخرى ، يطول ذكرها . ارجع اليها مع أدلة كل فريق في :

احكام القرآن للجصاص ٦٤/٤ وما بعدها ، تفسير القرطبي ١٦٠/٦ ،

وما بعدها ، تفسير ابن كثير ٥٥/٢ وما بعدها اصول البيهقي وكشف

الاسرار ٩٥/١ ، ٣٠٨ ، وما بعدها ، اصول السرخسي ١٢٩/١ ، احكام

الامدى ٢٣٩/٢ .

اما مراجع الاحاديث السابقة فهي :

صحيح مسلم ١٨٤/١١ سنن النسائي ٦٩/٨ - ٧٢ ، سنن ابي داود

٤٤٨/٢ - ٤٤٩ ، سنن الترمذى ٥٠/٤ - ٥١ ، سنن ابن ماجه ٨٦٢/٢ .

أما خبر ردا صفوان ، فقد رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه ،

عن صفوان بن أمية قال : كنت نائما في المسجد على خميصة لي ثمنها

ثلاثين درهما ، فجاء رجل فاختمها مني . فأخذ الرجل ، فأتى به رسول

الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر به ليقطع . قال : فأتيته فقلت : أتقطعه

من أجل ثلاثين درهما ؟ أنا ابيه وأنتك ثمنها . قال " فهلا كان

هذا قبل أن تأتيني به " ؟ واللفظ لابي داود . وللنسائي وابن ماجه

نحوه .

انظر : سنن ابي داود ٤٥٠/٢ ، سنن النسائي ٦٠/٨ - ٦٢ ، سنن ابن

ماجه ٨٦٥/٢ .

وآية الظهار (١) وهي في سلمة (٢) ابن صخر

(١) الايات الاولى من سورة المجادلة كلها تتحدث عن الظهار وحكمه، وكفارته وساقتر على ذكر الايتين " ٢، ٣ " ونصهما (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان اسهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول زورا وان الله لعفو غفور . والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) .

(٢) هو سلمة بن صخر البياضي ويقال له سلمان . وايات الظهار لم تنزل فيه ، وانما نزلت في خولة بنت مالك بن ثعلبة وزوجها أوس بن الصامت أخو عباده بن الصامت عندما ظاهر منها ، وكان رجل به لم ، فاذا اخذه لمه واشتد به ظاهر من امرأته ، فذهبت زوجته خولة الى النبي تشتكي وتقول : يا رسول الله أكل مالي وأفنى شباهي ونشرت له بطني حتى اذا كبرت سني وانقطع ولدى ظاهر مني ، اللهم اني اشكو اليك - وكانت تظن ان الظهار طلاق - قالت : فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الايات (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله) الى قوله (وللكافرين عذاب اليم) .
أما حديث سلمة بن صخر فليس فيه انه كان سبب النزول ، فقد روى الترمذي عن ابي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ان سليمان بن صخر الانصاري أحد بني بياضة جعل امرأته عليه كظهر أمه حتى يمضي رمضان ، فلما قضى نصف من رمضان وقع عليها ليلا ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال له رسول الله : أعتق رقبة ، قال : لا أجدها ، قال : فصم شهرين متتابعين ، قال : لا أستطيع ، قال : فاطعم ستين مسكينا ، قال : لا أجده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعروة بن عمرو : أعطه ذلك العرق - وهو مئيل يأخذ خمسة عشر صاعا أو ستة عشر صاعا - اطعام ستين مسكينا .

قال الترمذي : هذا حديث حسن يقال : سليمان بن صخر ، ويقال : سلمة بن صخر البياضي والعمل على هذا عند أهل العلم في كفارة الظهار . ورواه البخاري في صحيحه وابو داود وابن ماجه مطولا .
انظر سنن الترمذي ٤٩٤ / ٣ - ٤٩٥ - صحيح البخاري بفتح الباري ٤٣٢ / ٧ - ٤٣٣ ، سنن ابي داود ٥١٣ / ١ - ٥١٤ ، سنن ابن ماجه ٦٦٥ / ١ - ٦٦٦ .
قال الامام ابن كثير بعد ذكر حديث خولة بنت ثعلبة الذي رواه الامام أحمد في سبب نزول ايات الظهار ، قال : هذا هو الصحيح من سبب نزول هذه السورة اللهم فاما حديث سلمة بن صخر فليس فيه انه كان سبب النزول ، ولكن أمر بما أنزل في هذه السورة من العتق أو الصيام أو الاطعام كما قال الامام أحمد .

ولمزيد من الايضاح في سبب نزول ايات الظهار انظر : تفسير ابن كثير ٣١٨ / ٤ - ٣٢٠ ، احكام القرآن للجصاص ٣٠١ / ٥ - ٣٠٢ وما بعدهما ، تفسير القرطبي

واللعان (١) وهي في هلال (٢) ابن أمية وغيرها (٣) فكان اجماعا ، ولأن اللفظ عام بوضعه والحكم تابع للفظ . قالوا : لو كان عاما لم ينقل السبب لعدم الفائدة . قلنا : فائدة منع تخصيصه والاطلاع على اسباب التنزيل والاخبار . قالوا : لو عم لم يطابق . قلنا طابق وزاد . قالوا : لو عم لكان الحكم بعدم اخراج السبب مع جوازه في غيره تحكما لعدم ظهوره في السبب . قلنا : نص في السبب بقريئة خارجية وهي ورود الخطاب بيانه .

مسألة :

مثل قول الصحابي " قضى بالشفعة للجار " (٤) يعم كل جار

(١) أى الايات التي نزلت في اللعان وهي ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من سورة النور .

وقد روى خبر لعان هلال بن أمية وزوجته : البخارى ومسلم وابوداود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن أنس بن مالك وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم . وروى البخارى ومسلم واصحاب السنن : ان آيات اللعان نزلت في عويمر العجلاني .

ولهذا اختلف العلماء فيمن نزلت .

ولمن أراد الوقوف على الاحاديث التي وردت في اللعان واختلف العلماء في سبب النزول أن يرجع الى :

صحيح البخارى بفتح البارى ٩/٤٤٤-٤٦٣ ، وتفسير سورة النور فيه ، ٨/٤٤٨-٤٥١ ، صحيح مسلم ١٠/١١٩-١٣٤ ، سنن ابى داود ١/٥٢٠-٥٢٤ ، سنن الترمذى ٣/٤٩٧ ، سنن النسائى ٦/١٣٩-١٤٦ ، سنن ابن ماجه ١/٦٦٧-٦٧٠ ، تفسير القرطبي ١٢/١٨٢-١٩٥ ، احكام القرآن للجصاص ٥/١٣٣-١٥٥ ، تفسير ابن كثير ٣/٢٦٥-٢٦٨ .

(٢) هو الصحابي : هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الاظم بن عامر ابن كعب بن واقف الانصارى ، الواقفي . شهد بدرًا وما بعدها ، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك ، ثم تاب الله عليهم في سورة التوبة . وهو الذى قذف امراته بشريك بن السحما .

انظر ترجمته في الاصابة ٣/٦٠٦-٦٠٧ ، الاستيعاب ٣/٦٠٤ . في ب : وغيرهما .

(٣) رواه النسائى وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابى هريرة وجابر بن عبدالله الا انه في ابن ماجه ليس فيه ذكر "الجار" وفيه " فاذا وقع تحت الحدود فلا شفعة " .

ورواه ابوداود والنسائى وابن ماجه من طريق ابى رافع بلفظ "الجار أحق بسقته" .

وفي الباب عن ابى هريرة وعمرو بن الشريد عن ابىه وابن عباس وابى سلمة .

===

خلافًا للاكثرين (١) . لنا: عدل عارف باللغة والمعنى فالظاهر أنه لم ينقل العموم
الا بعد ظهوره أو القطع به والظن بصدقه موجب لاتباء (٢) . قالوا: يحتمل
جارا خاصا ، أو سمع صيغة ليست عامة فتوهم العموم والحجة هي المحكمة
لا الحكاية ، قلنا : خلاف الظاهر .

مسألة :

مثل لا يقتل مسلم بكافر (٣) ،

=====
ورواه الترمذى من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة بلفظ " جار الدار أحق
بالدار " وقال : حديث سمرة حديث حسن صحيح .
انظر: سنن النسائي ٢٨١/٧ - ٢٨٢ ، سنن ابن ماجه ٨٢٣/٢ - ٨٢٤ ،
سنن ابي داود ٢٥٦/٢ ، سنن الترمذى ٦٤١/٣ - ٦٤٢ .
(١) قال الامدى رحمه الله : والذي عليه معول اكثر الأصوليين : انه لا عموم له ،
لان حكاية الراوى ، ولعله رأى النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى
عن فعل خاص لا عموم له فيه فرر ، وقضى لجار مخصوص بالشفعة ، فنقل
صيغة العموم لظنه عموم الحكم .

ويحتمل انه سمع صيغة ظنها عامة ، وليست عامة .
وانا تعارضت الاحتمالات ، لم يثبت العموم . والاحتجاج انما هو بالمحكى
لا بنفس الحكاية . احكام الامدى ٢٥٥/٢ .
وانظر تفصيل ذلك عند الأصوليين في : البرهان ٣٤٨/١ ، المستصفي
٦٦/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٦/٢ ، نهاية السؤل ٧٤/٢ ،
التمهيد للاسنوى ص ٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨-١٨٩ مختصر
الطوفى ص ١٠٣ ، مختصر البعلبي ص ١١٣ ، فواتح الرحموت ٢٩٤/١ ،
روضة الناظر ص ١٢٣ .

انظر احكام الامدى ٢٥٥/٢ (٢)

محل النزاع في هذه المسألة هو: ان العطف على العام هل يوجب (٣)

العموم في المعطوف ؟
قال الامدى : اختلفوا فيه ، فمنع اصحابنا من ذلك ، وأوجب اصحاب
أبي حنيفة .

وترجم لها بعضهم بقوله : عطف الخاص على العام لا يقضي تخصيص
المعطوف عليه .

ومثلوا له بنفس المثال .

انظر احكام الامدى ٢٥٨/٢ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٢-٢٣ ،
منهاج البيضاوى ٧٢-٧١/٢ و ص ١٣٥ ، نهاية السؤل ٧٢/٢ ،
١٣٥-١٣٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢-٢٢٣ ، مختصر البعلبي ص ١٢٤ ،
المستصفي ٧١-٧٠/٢ ، التبصرة ص ٢٢٩-٢٣٠ ، منهاج العقول ٧١/٢ ،
١٣٦-١٣٥ ، اصول السرخسي ٢٧٣/١ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢٦٢/١-
٢٦٣ ، فواتح الرحموت ٢٩٨/١-٢٩٩ ، المعتمد ٣٠٨/١ ، وما بعدها ،
فصول الهدايع ٧٧-٧٦/٢ ارشاد الفحول ص ١٣٨-١٣٩ المسودة ص ١٤٠ .

ولا ذو عهد في عهده (١) معناه بكافر (٢) فيقتضي العموم . لنا لولم يقدر شي
امنع قتله مطلقا ، فوجب تقدير الاول للقرينة فيعم الا بدليل . قالوا : التقدير
خلاف الاصل . قلنا ساق اليه الدليل . قالوا : لو كان لوجب صحة الرجعة
في البائن بقوله (وبعولتهن) (٣) لعود الضمير الى المطلقات . قلنا : لولا
الصارف . قالوا : لكان ضربت زيدا يوم الجمعة وعمره معناه يوم الجمعة .
قلنا : يعم (٤) ظاهرا ، والفرق بعد امتناع ضربه في غير الجمعة .

مسألة :

مثل (لئن اشركت) (٥) خطاب للامة الا بدليل يخصه ، وبعض الشافعية :

- (١) رواه الترمذى وابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابي جحيفة وعمر بن
شعيب عن ابيه عن جده ، وقيس بن عباد والاشتر وابن عباس ، مع اختلاف
في اللفظ .
فرواية ابي داود عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والاشتر الى علي
عليه السلام ، فقلنا : هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا
لم يعهده الى الناس عامة ؟ قال : لا . الا ما في كتابي هذا . قال
سدد : قال : فأخرج كتابا ، وقال احمد : كتابا من قراب سيفه ، فاذا
فيه :
" المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم
ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده . ومن احدث حدثا فعلى
نفسه ومن احدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
ورواه النسائي مختصرا .
وعند ابن ماجه " وأن لا يقتل مسلم بكافر " وعند الترمذى : " قلت :
وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الاسير ، وأن لا يقتل مؤمن
بكافر " .
قال الترمذى : حديث علي حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند
بعض أهل العلم ، وهو قول سفیان الثوري ومالك بن أنس والشافعي واحمد
واسحق . قالوا : لا يقتل مؤمن بكافر .
وقال بعض أهل العلم : يقتل المسلم بالمعاهد . والقول الاول أصح .
انظر : سنن ابي داود ٤٨٨/٢ ، سنن الترمذى ٢٤٤/٤ - ٢٥ ، سنن النسائي
٢٠٠/٨ - ٢٢ سنن ابن ماجه ٨٨٢/٢ - ٨٨٨ .
(٢) أي لا يقتل ذو عهد في عهده بكافر حربي .
(٣) جزء من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . وقد سبق كتابتها .
(٤) في ب : نعم بالنون .
(٥) جزء من الآية ٦٥ من سورة الزمر ونصها (ولقد أوحى اليك والى الذين
من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) .

الا بدليل (١) يعمهم . لنا فهم أهل اللغة من الأمر للأمر بالركوب لكسر العدو
 وشن الغارة أنه " أمر " (٢) لاتباعه معه . وأيضا (يا أيها النبي اذا طلقتهم
 النساء) (٣) ولولا أنه لهم لما صح اضارهم . وأيضا (زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين)
 ولو خص لم يصح التعليل ، وأيضا لما كان لتخصيصه عليه السلام ببعض الاحكام
 ك (خالصة لك) (٥) و (نافلة لك) (٦) فائده . قالوا : نقطع بأن

(١) محور النزاع في : انه اذا ورد خطاب خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم
 مثل : (يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا) (يا أيها النبي اتق الله)
 (يا أيها المدثر قم فانذر) (لئن أشركت ليحبطن عكك) وامثالها :
 هل يعم الأمة ؟ أم يكون خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم ؟
 وقد اختلف الاصوليون في ذلك .
 فذهب جمهور الشافعية والاشعرية والمعتزلة الى انه لا يعم الأمة الا بدليل
 يوجب التشريك .
 وذهبت الحنفية والحنابلة والمالكية : الى انه يعم ويكون خطابا للأمة ،
 الا ما دل الدليل فيه على الخصوص .
 ولكل أدلته .

انظر مذاهيبهم مع أدلتها ومناقشة أدلة الخصوم في :
 احكام الامدى ٢/٢٦٠ - ٢٦٣ ، البرهان ١/٣٦٧ - ٣٦٩ ، جمع الجوامع
 وشرح المحلى عليه ١/٤٢٦ - ٤٢٧ ، المستصفى ٢/٦٤ - ٦٥ ، نهاية
 السؤل ٢/٧٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٢١ ، تيسير التحرير
 ١/٢٥١ - ٢٥٢ ، فواتح الرحموت ١/٢٨١ ، فصول البدائع ٢/٧٧ ، ارشاد
 الفحول ص ١٢٩ ، مختصر البعلبي ص ١١٤ ، مختصر الطوفي ص ٩١ .

(٢)

سقطت من ب .

(٣) الآية الاولى من سورة الطلاق ونصها (يا أيها النبي اذا طلقتهم النساء
 فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن
 ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود
 الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) .

(٤)

جزء من الآية ٣٧ من سورة الاحزاب ونصها (وان تقول للذي أنعم الله
 عليه وانعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه
 وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها
 لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن
 وطرا وكان أمر الله مفعولا) .

(٥)

جزء من الآية ٥٠ من سورة الاحزاب ونصها (يا أيها النبي انا احللنا لك
 ازواجك اللاتي أتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك
 وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة
 إن وهبت نفسها للنبي إن اراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين
 قد طعنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت ايماهم لكيلا يكون عليك حرج
 وكان الله غفورا رحيما) .

(٦)

جزء من الآية ٧٩ من سورة الاسراء ونصها (ومن الليل فتعبد به نافلة لك
 عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) .

المفرد لا يتناول غيره لغة والا يلزم أن يعم خطاب المولى بعض عبده، الجميع .
قلنا : لا ندعي الشمول مطابقة ، بل نفس الفهم لغة (١) .

مسألة :

خطابه (٢) لواحد من الأمة لا يعم الا بدليل ، والحنابلة عكسه (٣) ، لنا أن المفرد
وضعا لا يتناول غيره ، والفرق بين هذه والتي قبلها (٤) أن الاول مُتَّبِعَ ففهم
الاتباع وهذا مُتَّبِعٌ ، وأيضا لو كان لما كان في قوله " حكيم على الواحد حكيم على الجماعة " (٥)

- (١) انظر احكام الامدى ٢/٢٦٠-٢٦١ ، تيسير التحرير ١/٢٥١-٢٥٢ ،
فواتح الرحموت ١/٢٨١ .
- (٢) أى خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم .
- (٣) اختلف الاصوليون في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لواحد من أمته هل
هو خطاب للباقيين ام لا ؟
فتفاه الشافعية واكثر العلماء وأثبتته الحنابلة وبعض الاصوليون .
قال ابن السبكي : والاصح أن خطاب الواحد بحكم في مسألة لا يتعداه
الى غيره . وقيل يعم غيره عادة لجريان عادة الناس بخطاب الواحد
وارادة الجمع فيما يتشاركون فيه . انظر جمع الجوامع والمحلي عليه ١/٤٢٩ .
وقال امام الحرمين : اذا خص رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من أمته
بخطاب فهذا ما عده الاصوليون من مسائل الخلاف . فقالوا : من العلماء
من صار الى ان المكلفين قاطبة يشاركون المخاطب . ومنهم من قال لا يشاركونه
والقول في هذا عندى مردود الى كلام وجيز : فان وقع النظر في مقتضى
اللفظ فلا شك انه للتخصيص ، وان وقع النظر فيما استمر الشرع عليه فلا شك
أن خطاب رسول الله وان كان مختصا باحد الأمة فان الكافة يلتزمون
في مقتضاه ما يلتزمه المخاطب " البرهان ١/٣٢٠-٣٢١ .
- وانظر : احكام الامدى ٢/٢٦٣-٢٦٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٢٣
مختصر البجلي ص ١١٤ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، تيسير التحرير ١/٢٥٢ -
٢٥٣ ، فواتح الرحموت ١/٢٨٠ فصول البدائع ٢/٧٨ .
- (٤) أى التي يكون الخطاب فيها خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم .
- (٥) هذا الحديث لا أصل له بهذا اللفظ . قاله العراقي في تخریج احاديث
البيضاوي . قال الشيخ اسماعيل العجلوني في كشف الخفاء : قال في الدرر
لا يعرف . وسئل عنه المزني والذهبي فانكراه . ثم قال ابن قاسم العبادي في
شرح الورقات الكبير : حكيم على الجماعة " لا يعرف له أصل بهذا اللفظ .
لكن معناه صحيح ، فقد شهد له ما رواه الترمذى والنسائي وابن ماجه ،
فقد جاء في حديث أمية بنت رقيقة الذى رواه النسائي والترمذى
في قصة مبايعتهن للرسول صلى الله عليه وسلم ، قولهن : هلم نبايعك
يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إني لا أصافح
النساء ، إنما قولى لائة امرأة كقولى لامرأة واحدة ، أو مثل قولى لامرأة واحدة .

فأئده . قالوا : لو خص لم يكن مبعوثاً الى الكل ، قلنا ممنوع ، فان معناه أن يعرف كلاً ما يختص به ولا يلزم شركة الكل في الكل . قالوا : لو لم يكن لما صدق : حكمي على الواحد . قلنا استفيد من هذا الخبر لا أن^(١) حكمه على الواحد عين^(٢) حكمه على الجماعة للتغاير قطعاً . قالوا : الاجماع من الصحابة ان حكمه على الواحد حكم على الكل . قلنا بدليل خارجي . قالوا : لو لم يعم لم يكن لتخصيص المخاطب كخزيمه^(٣) فأئده . قلنا فأئده قطع الحاق الغير^(٤) .

مسألة :

جمع الرجال لا يتناول النساء ، ولا بالعكس اتفاقاً^(٥) ، ويدخل الجميع في الناس

- ====
- قال الترمذى : حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن المنكدر انظر : سنن النسائي ١٣٤/٧ سنن الترمذى ١٥١/٤-١٥٢ ، سنن ابن ماجه ٩٥٩/٢ ، سند احمد ٣٥٧/٦ وانظر كشف الخفاء ومزيل الالباس ٤٣٦/١ .
- (١) في ب : "لأن" بكسر اللام .
- (٢) في ب : "غير" بالراء المهملة .
- (٣) هو خزيمه بن ثابت بن الفاك بن ثعلبة الخطمي الانصاري الاوسي أبو عمارة يعرف بذى الشهاداتين لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل شهادته كشهادة رجلين ، وكان من السابقين الى الاسلام ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، وكانت راية خطمه بيده يوم الفتح . وكان مع علي رضي الله عنه بصفين ، فلما قتل عمار ، جرد سيفه فقاتل حتى قتل ، وكان ذلك سنة سبع وثلاثين من الهجرة .
- انظر ترجمته في الاصابة ٤٢٥/١-٤٢٦ الاستيعاب ٤١٧/١-٤١٨ ، البداية والنهاية ٣١٠/٧ ، شذرات الذهب ٤٥/١-٤٦ .
- وانظر تخصيص الرسول صلى الله عليه وسلم له بأن جعل شهادته بشهادة رجلين . في : سنن ابى داود ٢٧٦/٢ سنن النسائي ٢٦٥/٧-٢٦٦ ، سنن البيهقي ١٤٦/١٠ .
- (٤) انظر احكام الامدى ٢٦٣/٢-٢٦٤ تيسير التحرير ٢٥٢/١-٢٥٣ ، فواتح الرحموت ٢٨٠/١ .
- (٥) انظر القدر المتفق عليه والمختلف فيه ومذاهب المختلفين وأدلتهم في : احكام الامدى ٢٦٥/٢-٢٦٩ ، البرهان ٣٥٨/١-٣٥٩ ، المستصفى ٧٩/٢-٨٠ ، المنخول ص ١٤٣ ، نهاية السؤل ٧٤/٢ ، التمهيد للاسنوى ص ١٠٤ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البنائسي ٤٢٨/١-٤٢٩ ، تيسير التحرير ٢٣١-٢٣٢ فواتح الرحموت ٢٧٣/١-٢٧٦ ، المعتمد ٢٥٠/١ فصول البدائع ٧٨/٢-٧٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٨-١٩٩ مختصر ابن الحاجب والعضد عليه
- ====

اتفاقا ، واختلف في مثل المسلمين وفعلوا ما يغلب فيه المذكر فالأكثر (١)
لا يدخل النساء ظاهرا ، وأكثر أصحابنا والحنابلة يدخلن (٢) تبعاً ، وبعضهم
والشافعي : لا يدخلن الا بدليل . لنا (٣) أن الشركة في الاحكام لظاهر
الخطاب دليل الدخول ، وأيضا أهل اللغة ظهروا المذكر باتفاق و (اهبطوا منها) (٤)
خطاب لا دم وحواء وابليس ، وأيضا لولا الدخول لما استهجن أنتم آمنون ونساءكم
آمنات . قالوا : لو دخلن لما حسن (ان المسلمين والمسلمات) (٥) قلنا
تأكيد وتنصيح . قالوا قالت أم سلمة " ما نرى ذكر الله تعالى الا الرجال فنزلت (٦)

- ====
- ١٢٤/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٢٧-١٢٨ السوداء ص ٩٩ ، مختصر البعلبي
ص ١١٤-١١٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ روضة الناظر ص ١٢٣-١٢٤ ،
احكام ابن حزم ٣/٣٢٤-٣٢٩ .
- (١) وهم الشافعية والاشاعرة وجمع من الحنفية والمعتزلة والمالكية ، وهو رواية
عن الامام احمد واختاره بعض اصحابه . واختاره الباقلاني ورجحه امام
الحرمين والقرظلي .
انظر احكام الامدى ٢/٢٦٥ وشرح تنقيح الفصول ص ١٩٨ ، المستصفي
٢/٧٩-٨٠ ، البرهان ١/٣٥٨-٣٥٩ ، تيسير التحرير ١/٢٣١ ،
فواتح الرحموت ١/٢٧٣ . المعتمد ١/٢٥٠ ، السوداء ص ٩٩
روضة الناظر ص ١٢٣ .
- (٢) انظر تفصيل مذاهب الحنفية والحنابلة في : تيسير التحرير ١/٢٣١ ،
فواتح الرحموت ١/٢٧٣ ، فصول البدائع ٢/٧٨ ، السوداء ص ٩٩ ،
روضة الناظر ص ١٢٣ مختصر البعلبي ص ١١٤-١١٥ .
- (٣) اشارة الى حجج القائلين بدخول الاناث في الجمع الذي ظهرت فيه علامة
التذكير ، تقليبا . انظر تفصيلها في احكام الامدى ٢/٢٦٦-٢٦٧ ،
احكام ابن حزم ٣/٣٢٤ ، بالاضافة الى مراجع الحنفية والحنابلة اعلاه .
- (٤) جزء من الاية ٣٨ من سورة البقرة ونصها (قلنا اهبطوا منها جميعا فاما
يا تينكم مني هدى ، فمن تبع عداء فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .
- (٥) الاية ٣٥ من سورة الاحزاب وتكلمتها (المؤمنون والمؤمنات والقانتين
والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين
والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين
فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة
وأجرا عظيما) .
- (٦) ورد في سبب نزول هذه الاية : أن ام سلمة رضي الله عنها قالت : قلت
يا رسول الله ما لنا لا نذكر في القرآن كما يذكر الرجال ؟ قالت : فلم
يرعني منه ذات يوم الا نداوم على المنبر ، قالت : وأنا اسرج شعري
فلففت شعري ثم خرجت الى حجرة بيتي فجعلت سمعي عند الجريد
فاذا هو يقول عند المنبر : " يا أيها الناس ان الله تعالى يقول : (ان
المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات) الى اخر الاية . هذا لفظ
- ====

فنفث ذكرهن مطلقا ولو دخلن لم يصدق ولم يصح تقريره . قلنا : أرادت ذكرهن مقصودا لا تبعا ، تشريفا لهن والافالشركة في الاحكام دليل دخولهن تبعا ، فليس النفث مطلقا ، فصدق النفث ، وصح التقرير على مرادها .
مسألة :

« من الشرطية تعم المذكر والمؤنث (١) . لنا لو قال : من دخل دارى فاكرمه أو فهو حر ، فترك اكرامهن خالف ، ولو دخلن عتقن ، والأصل الحقيقة قالوا القرينة دخول الدار كالزائر يستحق الاكرام . قلنا ولو قال : فأهنه اتحد الحكم .

رواية الامام احمد ، ومثله للنسائي .
وله من طريق اخرى عن أم سلمة قالت : يا نبي الله مالي اسمع الرجال يذكرون في القرآن والنساء لا يذكرون ؟ فأنزل الله (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنات والمؤمنات) الآية .
وروى الترمذى عن مجاهد عن أم سلمة أنها قالت : يغزرو الرجال ولا يغزرو النساء ، وانما لنا نصف الميراث . فأنزل الله (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعضي) .

قال مجاهد فأ نزل فيها (ان المسلمين والمسلمات) وكانت أم سلمة أول ظعينة قدمت المدينة مهاجرة .
قال الترمذى : هذا حديث مرسل .

انظر : سنن الترمذى ٢٣٧/٥ ، سنن الامام احمد ٣٠١/٦ ، ٣٠٥ ،
سنن النسائي ٣٥٣/٥ ، تفسير ابن كثير ٤٨٧/٣ ، تفسير القرطبي ١٨٥/١٤ .

(١) الكلام هنا فيما يشمل المذكر والمؤنث بتأصل الوضع ، ولا يختص بأحدهما الا ببيان ، مثل " من " في الشرط و"الجزاء" ، والموصولة ، و" ما " فذهب الجمهور الى دخول النساء في ذلك . ونفاه الاقلون .
قال الامدى : والمختار دخول المؤنث فيه .
وقال الشوكاني : فقيل انه لا يدخل فيه النساء الا بدليل ، ولا وجه لذلك بل الظاهر انه مثل : الناس ، والبشر ، ونحوهما . .
انظر تفصيل ذلك في :

أحكام الامدى ٢٦٩/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٢٧ ، البرهان ١/٣٦٠ -
٣٦٢ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ، ٤٢٨/١ ، التمهيد للاسنوى ص ١٢٥ ،
السودة ص ١٠٤ ، مختصر البعلبي ص ١١٥ ، فصول البدائع ٢٩٦٢ .

مسألة :

الخطاب بالناس والمؤمنين بهم الحر والعبد (١) ، وقيل يخص (٢) الاحرار
أبو بكر الرازي (٣) : يعميم ان كان لحق (٤) الله . لنا : انه من الناس
والمؤمنين حقيقة فوجب الشمول . قالوا : مال . قلنا : ومكلف بالاجتماع
قالوا : ثبت أن منفعه لمولاه فلو خطب بصرفها الى غير (٥) تناقض
قلنا : في غير وقت العبادات المتضايقة لاستثنائها فلا تناقض قالوا : حقه
يقتضي تخصيصه لاستغناء الله وافتقاره ، ولا نه يمنعه عن النواقل . قلنا : لو
كان كذلك لم يقدم حق الله بالخطاب الخاص والثاني معارض بالفرائض .

مسألة :

مثل (بأبيها الناس) (٦) (بأبيها الذين آمنوا) (٧) يعم الرسول عند الاكثرين (٨)

- (١) هذا مذهب الجمهور من الحنابلة والحنفية والشافعية والمالكية .
انظر شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ ، المستصفى ٧٧/٢ ، المنخول ص ١٤٣
البرهان ٣٥٦/١ ، احكام الامدى ٢٧٠/٢ ، المحلى على جمع الجوامع
٤٢٧/١ فواتح الرحموت ٢٧٦/١ ، فصول البدائع ٧٩/٢ ، تيسير
التحرير ٢٥٣/١ ، المسودة ص ٣٤ ، مختصر البعلبي ص ١١٥ مختصر
الطوفي ص ١٠٣ ، المعتمد ٣٠٠/١ ارشاد الفحول ص ١٢٨ .
(٢) ولا يدخل العبيد الا بدليل . وينسب هذا القول الى بعض الشافعية
والمالكية .
(٣) انظر : التمهيد للاسنوى ص ١٠٤ احكام الامدى ٢٧٠/٢ .
(٤) قال الفنارى : وعند ابى بكر الرازي : يتناولهم في حقوق الله ، دون
حقوق العباد . فصول البدائع ٧٩/٢ . وانظر التمهيد للاسنوى ص ١٠٤
شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ .
(٥) في ج : بحق . والمثبت هو الصحيح .
(٦) في ب : الى غيره .
(٧) جزء من الاية ١٣ من سورة الحجرات والاية ٢١ من سورة البقرة وتوجد
في ايات كثيرة في الكتاب الكريم .
(٨) جزء من الايات ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٨ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ٢٠٠ ، من
سورة آل عمران كما تتكرر كثيرا في اغلب السور .
(٩) قال الامدى : عندنا وعند اكثر العلماء . وقال القراني : ويندرج النبي صلى
الله عليه وسلم في العموم عندنا وعند الشافعية . وقيل علو منصبه يابى ذلك .
وقال الصيرفي : ان صدر الخطاب بالأمر بالتبليغ لم يتناوله والا تناوله .
وقال امام الحرمين وذهب شذمة لا يؤبه لهم الى انه غير داخل تحت
الخطاب . وهذا ساقط من جهة ان اللفظ صالح ، ووضع اللسان حاكم باقتضاء
التعميم . . . الخ .

الحليمي (١) : الا ان يكون في أوله قل (٢) ، وقيل ، لا يحتمل (٣) . لنا انه منهم حقيقة ، وأيضا لو لم يدخل لما فهموه فانهم كانوا يسألونه عند الترك ليبيدي المخصص . قالوا : هو أمر فلا يكون مأمورا . قلنا مبلغ . قالوا فكيف يبلغ نفسه ؟ قلنا يبلغ أخته . خطاب جبريل عليه السلام ويدخل هو فيه . قالوا له خصائص فكان منفردا . قلنا لا يمنع دخوله في العمومات . الحليمي (٤) . اذا قال أمير لوزيره : قل لفلان كذا لم يدخل ، قلنا كل العمومات يقدر فيها /، ولكن الدخول بتبليغ خطاب جبريل عليه السلام (٥) .

====
انظر البرهان ١/٣٦٥ - ٣٦٧ ، احكام الامدى ٢/٢٧٢ - ٢٧٤ ، المستصفي ٨١/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ١/٤٢٩ ، نهاية السؤل ٢/٧٤ تيسير التحرير ١/٢٥٤ - ٢٥٥ ، فواتح الرحموت ١/٢٧٧ - ٢٧٨ ، فصول الهدائع ٢/٨٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٢٦ ، المسودة ص ٣٣ - ٣٤ . شرح تنقيح الفصول ص ١٩٧ ارشاد الفحول ص ١٢٩ ، مختصر البعلبي ص ١١٥ .

(١) هو ابو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم . الفقيه الشافعي المعروف بالحليمي الجرجاني . ولد بجرجان سنة ٣٣٨ هـ وتفقه على ابي بكر الأودني ، وأبي بكر القفال ، ثم صار اماما معظما مرجوعا اليه بما وراء النهر . وتوفي سنة ٤٠٣ هـ . قال السبكي : هو احد أئمة الدهر ، وشيخ الشافعيين بما وراء النهر . انظر ترجمته في :

طبقات السبكي ٣/١٤٧ - ١٥٠ ، وفيات الاعيان ٢/١٣٧ - ١٣٨ ، الانساب ٤/١٩٨ - ١٩٩ ، اللباب ١/٣٨٢ - ٣٨٣ ، طبقات ابن هداية الله ص ١٢٠ - ١٢١ ، شذرات الذهب ٣/١٦٧ ، البداية والنهاية ١١/٣٤٩ .

(٢) مثل (قل يا أيها الناس) (قل يا أيها الكافرون) وأمثالهما ما كان الرسول صلى الله عليه وسلم مأمورا في صدر الخطاب بالأمريه . فلا يدخل فيه عند بعض العلماء ، ومنهم أبو بكر الصيرفي والحليمي . انظر: البرهان ١/٣٦٦ - ٣٦٧ ، احكام الامدى ٢/٢٧٢ ، فصول الهدائع ٢/٨٠ ، نهاية السؤل ٢/٧٥ .

(٣) هذا مذهب طائفة من الفقهاء والمتكلمين .

انظر البرهان ١/٣٦٥ ، فصول الهدائع ٢/٨٠ .
(٤) أى احتج الحليمي ، انظر فصول الهدائع نفس الصفحة .

(٥) انظر احكام الامدى ٢/٢٧٢ - ٢٧٤ .

سألة :

بعض أصحابنا (بأبيها الناس) (١) خطاب للموجودين (٢) وانما يثبت (٣) لمن بعدهم باجماع أو قياس ، أو نص آخر ، وهو المختار . وبعضهم خطاب كالحنابلة واختاره أبو اليسر (٤) . لنا القطع بامتناع خطاب المعدوم ولا نه اذا لم يتفق في الصبي والمجنون ففيه أولى . قالوا : لو لم يكن مخاطبا لم يكن مرسلنا اليه . قلنا : لا يتعين الخطاب الشفاهي ، بل البعض شفاهيا والبعض بنصب الأدلة أن حكمهم حكمهم . قالوا : استدلال العلماء على من بعد الصحابة رضي الله عنهم بمثل ذلك . قلنا فهموه بدليل خارجي جمعا بين الأدلة . وقد مر في المحكوم عليه أن الأمر يتعلق بالمعدوم لا بمعنى التفجير بناء

- (١) تقدم عزوها قريبا .
(٢) اختلفوا في الخطاب الوارد شفاهيا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والا وأمر العامة ، هل يخص الموجودين في زمنه ؟ أو هو عام لهم ولمن بعدهم ؟ .
فذهب جمهور الشافعية والحنفية والمعتزلة الى اختصاصه بالموجودين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يثبت حكمه في حق من بعدهم الا بدليل آخر .
وذهب الحنابلة وبعض الفقهاء والاصوليين ومنهم ابي الحسن الاشعري الى أنه يتناول من وجد بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول ابي اليسر من الحنفية .
انظر تفصيل الخلاف في هذه السألة وأدلة كل مذهب في :
احكام الامدى ٢٧٤/٢ - ٢٧٧ ، المستصفى ٨١/٢ - ٨٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه وحاشية البناني ٤٢٧/١ - ٤٢٨ ، البرهان ٢٧٠/١ - ٢٧٥ ، المنخول ص ١٢٤-١٢٥ ، نهاية السؤل ٧٤/٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٧/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ ، ارشاد الفحول ص ١٢٨ - ١٢٩ ، تيسير التحرير ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، فواتح الرحموت ٢٧٨/١ - ٢٨٠ ، فصول البدائع ٨٠/٢ ، مختصر الطوفى ص ٩٢ ، روضة الناظر ص ١١٠ - ١١١ ، المسودة ص ٤٤ - ٤٥ .
في ج: ثبت .

- (٣) هو القاضي محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى ، المعروف بأبي اليسر ، الطلق بصدر الشريعة البزدوى وهو آخر فخر الاسلام البزدوى . قيل : اشتهر بأبي اليسر ، ليسر تصانيفه ، كما اشتهر أخوه علي بن محمد بأبي العسر ، ليسر تصانيفه .
كان أبو اليسر فقيه بخارى وولي القضاة بسمرقند ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية في ما وراء النهر . ومن تصانيفه : كتاب اصول الدين . وتوفي في بخارى سنة ٤٩٣ هـ . وكان مولده في سنة ٤٢١ هـ .
انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٨٨ ، مفتاح السعادة ٥٤/٢ . الاعلام ٢٢/٧ . وانظر تقرير مذهبه في : فواتح الرحموت ٢٧٨/١ ، تيسير التحرير ٢٥٦/١ .

على الكلام النفسي ، وذلك يصلح أن يسمى أمرا للمعدوم لا خطابا (١) .
مسألة :

- (٢) داخل في (٣) عموم خطابه أمرا ونهيا وخبرا كقوله (والله بكل شيء عليم) (٤) . وقول السيد لعبده : من احسن اليك فأكرمه أو فلا تهنه خلافا لشذوذ لنا؛ لفظ عام ولا مانع من التناول فوجب الدخول . قالوا : يلزم في قوله تعالى (الله خالق كل شيء) (٧) . قلنا خص بالعقل (٨) .

- (١) انظر فصول البدائع ٣ / ٨٠ .
(٢) المخاطب - بكسر الطاء - وهو من يصدر منه الخطاب والامر .
(٣) في ب : تحت .
(٤) جزء من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ، وتوجد في مواضع كثيرة من أي الذكر الحكيم .
(٥) قال الامدى : اختلفوا في المخاطب ، هل يمكن دخوله في عموم خطابه لفة أولا ؟
والمختار دخوله ، وعليه اعتماد الاكثرين . وسواء كان خطابه العام أمرا أو نهيا أو خبرا . وهو اختيار الفزالي .
وقال امام الحرمين : والرأى الحق عندي : انه يدخل المخاطب تحت قوله وخطابه اذا كان اللفظ في الوضع صالحا له ولغيره ، ولكن القرائن هي المتحركة ... الخ
انظر تفصيل هذه المسألة وأقوال العلماء فيها في :
احكام الامدى ٢ / ٢٧٨ ، البرهان ١ / ٣٦٢ - ٣٦٥ ، المستصفى ٢ / ٨٨ - ٨٩ المنخول ص ١٤٣ - ١٤٤ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، التمهيد للسنوى ص ١٠٠ - ١٠١ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٥ شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٠ ، فصول البدائع ٢ / ٨١ ، المعتمد ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، ارشاد الفحول ص ١٣٠ السوداء ص ٣٢ - ٣٣ ، مختصر البعلي ص ١١٥ - ١١٦ .
(٦) سقطت من ب .
(٧) الآية ١٦ من سورة الرعد و ٦٢ من سورة الزمر وتكلمتها في الاخرة :
(وهو على كل شيء وكيل)
(٨) قال الفزالي في معرض الرد على القائلين بعدم الدخول واستدلالهم بهذه الآية : « وهذا فاسد ، لان الخطاب عام ، والقرينة هي التي اخرجت المخاطب ما ذكره ، ويعارضه قوله (وهو بكل شيء عليم) وهو عالم بذاته ويتناوله اللفظ ، ومجرد كونه مخاطبا ليس قرينة قاضية بالخروج عن العموم في كل خطاب ، بل القرائن فيه تتعارض ، والاصل اتباع العموم في اللفظ » .
المستصفى ٢ / ٨٩ .

مسألة :

مثل "خذ من أموالهم صدقة" (١) لا يقتضي أخذها من كل نوع من المال عند الكرخي (٢) وخالفه الاكثرون (٣) . له : أنه اذا أخذ صدقة واحدة من أنواع المال صدق أنه أخذ منها فكان ممثلاً ضرورة أنها نكرة في اثبات فلم تعمم . قالوا جمع مضاف وهو للعموم والمعنى من كل مال . قلنا : كل للعموم بمعنى التفصيل (٤) للفرق بين للرجال عندي درهم وبين لكل رجل عندي درهم باتفاق .

مسألة :

العام المتضمن للمدح أو الذم " كالأبرار ، والفجار " (٥) و " يكنزون " (٦) للعموم ،

- (١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة وتكلمتها (تطهرهم وتزكئهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم) .
- (٢) بل يكفي أخذها من نوع واحد . وقد شارك الكرخي في القول بهذا ابن الحاجب .
- وقال الامدى بعد ان استدلل لأصحاب هذا المذهب : وبالجملة فالمسألة محتلمة ومأخذ الكرخي دقيق . الاحكام ٢٧٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٨/٢ .
- وهو قول زفر . قال الشيخ محب الله بن عبد الشكور : وأما عند الامام زفر والشيخ الامام أبي الحسن الكرخي منا ، والامدى ومن تبعهم ، فلا نه اذا أخذ صدقة واحدة من جملة أموالهم صدق أنه أخذ من أموالهم صدقة ، فلا يوجب الاخذ من كل نوع من أنواع مال كل واحد . فواتح الرحموت ٢٨٢/١ .
- (٣) انظر تفصيل مذهب الاكثرفي :
- احكام الامدى ٢٧٩/٢ ، الرسالة للامام الشافعي ص ١٩٦ نهاية السؤل ٧٥/٢ ، التمهيد ص ٩٩-١٠٠ اصول السرخسي ٢٧٦/١-٢٧٧ ، تيسير التحرير ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ ، فواتح الرحموت ٢٨٢/١ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٨/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٢٦ مختصر البعلبي ص ١١٦ .
- (٤) انظر كيفية ذلك في فواتح الرحموت ٢٨٢/١ ، اصول السرخسي ٢٧٦/١-٢٧٧ .
- (٥) يشير الى ما جاء في الايتين الكريمتين من قوله تعالى (ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) ١٣ ، ١٤ من سورة الانفطار .
- (٦) يريد قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) اية ٣٤ من سورة التوبة ، وأول هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا ان كثيرا من الاحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله . والذين يكنزون الذهب . . .) .

وعن الشافعي (١) خلافة . لنا عام صيغة فوجب العموم ، وليس المدح والذم مانعين من ارادته . قال : القصد المبالغة في الطاعة والزجر فلم يعم . قلنا : هي مع العموم أبلغ ولا منافاة فوجب التعميم للمقتضى وانتفاء المانع . ومنه (٢) التخصيص (٣) .

وهو قصر العام على بعض مسمياته

- (١) قال الامام الاسنوى : المدح او الذم لا يخرج الصيغة عن كونها عامة على الصحيح ، وضححه أيضا الامدى وابن الحاجب ، ونقله مقابلته عن الشافعي وكذلك ابن برهان أيضا . نهاية السؤل ٧٥ / ٢ .
- وقال الامدى : " نقل عن الشافعي رضي الله عنه انه منع من عمومه ، حتى انه منع من التمسك به في وجوب زكاة الحلبي ، مصيرا منه الى ان العموم لم يقع مقصودا في الكلام ، وانما سيق لقصد الذم والمدح مبالغة في الحث على الفعل أو الزجر عنه . وخالفه الاكثرون وهو الحق من حيث ان قصد الذم أو المدح وان كان مطلوبيا للمتكلم فلا يمنع ذلك من قصد العموم معه ، اذ لا منافاة بين الامرين " احكام الامدى ٢ / ٢٨٠ .
- وانظر هذه المسألة في : مختصر ابن الحاجب ١٢٨ / ٢ شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ التبصرة ص ١٩٣ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية الباني عليه ٤٢٢ / ١ ، تيسير التحرير ٢٥٧ / ١ ، فتح الفغار ٦٠ / ٢ ، فواتح الرحموت ٢٨٣ / ١ ، المعتمد ٣٠٢ / ١ فصول البدائع ٨١ / ٢ ، المسودة ص ١٣٣ مختصر البعلبي ص ١١٦ ارشاد الفحول ص ١٣٣ .
- (٢) أى وما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع : التخصيص .
- (٣) التخصيص : تفصيل ، من خصه بكذا ، اذا جعله له دون غيره ، وخص الشيء خصوصا ، خلافا عما فهو خاص .
- انظر : المصباح المنير ١٨٤ / ١ مختار الصحاح ص ١٧٧ .
- وقال في التعريفات : الخصوص : أحدية كل شئ عن كل شئ بتعيينه ، فلكل شئ وحدة تخصه .
- والخاص : عبارة عن التفرد ، يقال : فلان خص بكذا : أى أفرد به ولا شركة للغير فيه ص ٩٨-٩٩ .
- وفي الاصطلاح : اختلفوا فيه :
- ف قيل : التخصيص ، هو قصر العام على بعض مسمياته .
- وقيل : هو تعريف ان المراد باللفظ الموضوع للعموم ، انما هو الخصوص وهذا تعريف ارباب الخصوص . وبه اخذ أبو عبدالله الثلجي من الحنفية ، وأبو علي الجبائي من المعتزلة .
- وقال ابو الحسين البصرى : التخصيص على موجب اللفظة ، يفيد اخراج بعض ما تناوله الخطاب . فعلا كان المخرج ، أو فاعلا أو زمنا . وفي العرف ، لا يفارق على مذهب اصحابنا الا بالمقارنة والتراخي .

فمنه عقلي (١) كا (الله خالق كل شى *) (٢) وحسي (٣) ك(أوتيت من كل شى *) (٤)
ولفظي ، فمن اصحابنا من قسمه الى مستقل (٥) وغيره ، وعليه الاكثرون

- ====
- واختاره القاضي البيضاوى مع ابدال " الخطاب " باللفظ " .
وقيل : هو قصر العام على بعض افراده ، بدليل مستقل مقترن .
واختاره الامام عبد العزيز البخارى ، وقال هو الحد الصحيح على مذهب
الحنفية .
وقال العلامة محمد الفناري : التخصيص : قصر العام على بعض جزئياته
مطلقا عند الشافعية ، وبدليل مستقل متصل عندنا .
لان ان كان بغير مستقل فليس تخصيصا ، بل بيان تغيير ، أو تفسير ، أو
تقرير لان الحكم لا يتم الا بآخر الكلام . . . الخ
انظر تعريف التخصيص واختلافهم فيه في :
احكام الامدى ٢٨١/٢ - ٢٨٢ ، المعتمد ٢٥١/١ - ٢٥٢ ، ٢٧٢ ، منهاج
البيضاوى ٧٥/٢ ، نهاية السؤل ٧٨/٢ ، منهاج العقول ٧٥/٢ ، كشف
الاسرار ٢٩٩/١ ، ٣٠٦ ، فصول البدائع ٥٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٤١
مختصر البعلبي ص ١١٦ ، فواتح الرحموت ٣٠٠/١ .
قال أبو الحسين البصرى : اعلم انه يعلم تخصيص العام بما يتصل به ، وبما ينفصل
عنه . والمتصل به : شرط ، وصفة ، غاية ، واستثناء .
والمنفصل عنه ضربان : عقلي ، وسمعي . والسمعي ضربان : دلالة ، واماره .
فالدلالة هي : الكتاب والسنة المقطوع بها ، والاجماع المقطوع به .
والاماره : خبر واحد ، وقياس .
المعتمد ٢٥٧/١ .
وقال القرافي : مخصصات العموم عند مالك خمسة عشر فيجوز عند مالك تخصيصه
بالعقل خلافا لقوم ، كقوله تعالى (الله خالق كل شى *) خصص العقل ذات
الله تعالى وصفاته .
شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ .
وعند حجة الاسلام : مخصصات العموم انواع عشرة ، وهي : دليل الحس ، دليل
العقل ، دليل الاجماع ، النص الخاص يخص اللفظ العام ، المفهوم
بالفحوى ، فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، تقرير الرسول ، عادة المخاطبين
مذهب الصحابي اذا كان بخلاف العموم . والعاشر : خروج العام على سبب
خاص . انظر المستصفي ٩٩/٢ - ١١٤ .
(٢) الاية ٦٢ من سورة الزمر وتتمتها (وهو على كل شى * وكيل) .
(٣) أى يعلم بالحس والمشاهدة . فان ما كان في يد سليمان عليه السلام لم
يكن في يد ملكة سبأ وهو شى * .
(٤) جزء من الاية ٢٣ من سورة النمل ، ونصها (اني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت
من كل شى * ولها عرش عظيم) .
(٥) انظر توضيح ذلك في : كتاب التحرير وشرحه التيسير ٢٧٣/١ - ٢٧٥ ،
فواتح الرحموت ٣٠٠/١ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار ٩٠/١ .
وانظر البرهان ٤٠٠/١ - ٤٠١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية البناني ٢/٢ - ٣
شرح تنقيح الفصول ص ٥١ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٩/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٤١ -
١٤٢ ، السوداء ص ١١٨ ، ومختصر البعلبي ص ١١٦ .

ليدخل الاستثناء والشرط والصفة والغاية . ومنهم من شرط الاستقلال مع الاتصال في أول مخصص . والفرق : أن غير المستقل اذا كان معلوما فالعام فيها ورا . موجب للعلم لعدم قبول التعليل ، ولأن الاستثناء تكلم بالباقي وهو معلوم العموم بخلاف المستقل المتصل فانه يوجب تغيير العام من القطع الى الاحتمال لشبهه بالاستثناء . حكما وبالناسخ صيغة . والمستقل اذا تراخى وهو معلوم كان ناسخا . وحكم العام بعده ايجاب العلم في الباقي لعدم التعليل لكونه مخرجا بالمعارضة بخلاف التخصيص ، وان لم يلحق أولا . وقد خص العام بمستقل متصل لم يشترط قرانه وصح التخصيص به كالخبر والقياس لاشتراكهما في ايجاب الظن ، وشرطه صحة التوكيد بكل . أي يكون ذائجا جزءا . يصح افتراقها حسا أو حكما .

سألة :

(١) والجمهور عور على جواز التخصيص بالعقل (٢)

- (١) في ب : الجمهور .
- (٢) قال الامام الجويني : اللفظ الظاهر في العموم اذا قضى العقل خصوصه فهو مخصوص بدليل العقل ، وانكر بعض الناشئة ذلك وأبوأن يسموا هذا الفن تخصيصا . وهذه السألة قليلة الفائدة . نزهة الجدوى والعائدة ، فان تلقى الخصوص من مأخذ العقل غير منكر .
- البرهان ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .
- وقال الامام الغزالي : لا نعرف خلافا بين القائلين بالعموم في جواز تخصيصه بالدليل اما بدليل العقل او السمع او غيرهما . ثم ساق آيات كثيرة متفق على تخصيصها ثم قال : فان جميع عمومات الشرع مخصصة بشروط في الاصل والمحل والسبب ، وقلما يوجد عام لا يخص مثل قوله تعالى (وهو بكل شئ عليم) فانه باق على العموم .
- المستصفي ٩٨/٢ - ٩٩ ، وانظر البرهان ٤١١/١ .
- لكن يسع بعض العلماء نقل الخلاف في ذلك ، منهم الفنارى ، قال : يجوز التخصيص في جميع العمومات وقيل يمتنع مطلقا ، وقال شذوذ لا يؤبه به : يمتنع فسي الخبر . فصول البدائع ٥١/٢ .
- وذكر الشيخ محب الله بن عبد الشكور الخلاف فيه ، ولكنه حصره في اللفظة ، فقال : التخصيص جائز بالعقل - بأن يكون المخصص هو العقل - خلافا لطائفة قال السبكي : لا نزاع في أن ما يقضى العقل خروجه خارج وانما النزاع : في أن اللفظ هل يشمل لغة أم لا ؟ فن قال : نعم يشمل ، سماه تخصيصا ومن قال : لا يشمل - كما هو ظاهر كلام الشافعي رحمه الله تعالى ، لم يسمه تخصيصا . فواتح الرحموت ٣٠١/١ وانظر احكام الامدى ٢٨٢/٢ ،
- ٣١٤ - ٣١٧ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٤/٢ - ٢٥ .

لنا (الله خالق كل شيء) (١) (وهو على كل شيء قدير) (٢) والعقل قاطع
 بما استحالة كون القديم مخلوقا أو مقدورا . وأيضا (والله على الناس حج البيت) (٣)
 وغير العاقل والفاهم (٤) غير مراد بالعقل . واعترض (٥) بلزوم أروش الجنائيات
 وضمان المتلفات الصبي (٦) وبالإجماع على صحة صلاته وحججه . قلنا : أما الأول
 فلعمدة المحل فهو من خطاب الوضع . وأما الثاني فمن العاقل والمخاطب
 بتمرينه : الولي ، وكلامنا في غيره . قالوا : لو صح به لا يريد لفة ولا دلالة
 للفظ بالذات والعاقل لا يريد ما يخالف العقل . قلنا التخصيص عدم الإرادة
 مع تناول اللفظ لفة والتناول غير مستنع بالضرورة . قالوا : لو خص لكان متأخرا
 والعقل متقدم . قلنا : ان أريد تأخير ذاته منع أو تأخير بيانه فهو كذلك . قالوا :
 لو جاز لجاز النسخ به . قلنا : ممنوع فان النسخ محجوب عن العقل على تفسيره (٧)
 ، بخلاف التخصيص . قالوا : تعارضا فلا يعمل بهما أو يهدر العقلي ، قلنا
 تعارض القطعيين لا يستقيم فوجب تأويل المحتمل وهو العام (٨) .

-
- (١) سبق عزوها قريبا .
 (٢) جزء من الآية ١٢٠ من سورة المائدة ونصها (لله ملك السماوات والأرض وهو
 على كل شيء قدير) . كما توجد في آيات أخرى .
 (٣) جزء من الآية ٩٧ من سورة آل عمران ، ونصها كاملة (فيه آيات بينات مقام
 إبراهيم ومن دخله كان آمنا والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
 ومن كفر فان الله غني عن العالمين) .
 (٤) قال في فواتح الرحموت بعد ذكر هذه الآية : والأطفال والمجانين لا يفهمون
 الخطاب فهم خارجون عقلا مع ان لفظ الناس يتناولهم لفة ٣٠١/١ ، وانظر
 احكام الامدى ٣١٤/٢ .
 (٥) انظر تفصيل هذا الاعتراض والجواب عليه في الاحكام ٣١٥/٢ .
 (٦) كذا في جميع النسخ . ولعله : بالصبي او متلفات الصبي وفي الاحكام ما يؤيد
 ذلك انظر نفس الصفحة .
 (٧) كتب بهامش " ج " بمحاذاة " تفسيره " ما نصه : " معنى تفسيره : بيان
 مدة الحكم الشرعي عند الله ، المطلق عندنا . والآخر : رفع الحكم الشرعي بعد
 ثبوته بدليل شرعي متراخ " .
 (٨) انظر اقوال الاصوليين في جواز التخصيص بالعقل ومناقشة اقوال الخصوم
 في : احكام الامدى ٣١٤/٢-٣١٧ ، المستصفي ٩٩/٢-١٠٠ ، التبصرة
 ص ١٤٣ ، منهاج البيضاوى ١١٥/٢ ، نهاية السؤل ١١٧/٢-١١٨ ،
 منهاج العقول ١١٥/٢-١١٦ ، كشف الاسرار ٣٠٧/١ ، تيسير التحرير
 ٢٧٣/١-٢٧٥ ، فواتح الرحموت ٣٠١/١ ، فصول الدائع ٥١/٢ ،
 المسودة ص ١١٨ ، مختصر البعلبي ص ١٢٢ ، المعتمد ٢٧٢/١ .

مسألة :

العراقيون (١) : اذا ورد خاص وعام ، فان تأخر (٢) العام نسخ ، أو الخاص

- (١) من الحنفية .
- (٢) اذا تعارض خاص وعام من أدلة الشرع فلا يخلو ، اما ان يعلم تاريخ كل واحد منهما ، أو لا يعلم .
- فان علم ، فاما ان يكون المتأخر الخاص أو العام .
- فان كان المتأخر الخاص ، فاما ان يتأخر عن وقت العمل بالعام ، أو عن وقت الخطاب فان تأخر عن وقت العمل بالعام كان ناسخا لذلك القدر الذي تناوله من أفراد العام بالاتفاق بين العلماء .
- وان تأخر عن وقت الخطاب بالعام دون وقت العمل به ، ففيه خلاف بين العلماء مني على اختلافهم في جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب ، وعدم جوازه .
- فمن قال بالجواز ، جعل الخاص بيانا للعام ، وقضى به عليه ، وهم جمهور الشافعية والحنابلة وغيرهم .
- ومن منعه ، حكم بنسخ العام في القدر الذي عارضه فيه الخاص . وهو مذهب جمهور الحنفية ومن وافقهم .
- وقال بعضهم : الخاص المتأخر ، مع الوصل مخصصا ومع الفصل ناسخا في مقدار ما تناوله .
- وان كان المتأخر العام ، وقد تأخر عن وقت العمل بالخاص : فعند الشافعية يبني العام على الخاص ، أي يخص النسخ العام ، لأن ما تناوله الخاص متيقن ، وما تناوله العام ظاهر مظنون ، والمتيقن أولى . وهو مذهب جمهور الحنابلة .
- وزهد ابو حنيفة واكثر أصحابه والقاضي عبد الجبار من المعتزلة وامام الحرمين والقاضي ابو بكر من الشافعية الى ان العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم .
- وتوقف بعض المعتزلة في هذه الصورة .
- وقال الجصاص : اذا تأخر العام كان ناسخا لما تضمنه الخاص ما لم يقد له دلالة من غيره على ان العموم مرتب على الخصوص .
- وان تأخر العام عن وقت الخطاب بالخاص لكنه قبل وقت العمل به ، فالقول فيه كالقول في الذي قبله من حيث البناء والنسخ إلا على رأى من لم يجوز نسخ الشيء قبل حضور وقت العمل به كالقاضي عبد الجبار ، فانه لا يمكنه النسخ فيتعين عليه البناء أو التعارض فيما تنافيا فيه .
- هذه الصور المتقدمة فيما اذا كان تاريخهما معلوما .
- فان جهل تاريخهما : بني العام على الخاص عند الشافعية والمالكية والحنابلة وبعض الحنفية والقاضي عبد الجبار .
- وزهد ابو حنيفة واكثر أصحابه الى التوقف الى ظهور التاريخ ، أو ظهور ما يرجح احدهما على الاخر من غيرهما .

نسخ العام بقدره أو معاً خصص . وان جهل التاريخ فالوقف ويؤخر المحرم
احتياطاً (١) . والشافعي والقاضي أبو زيد (وجمع من مشايخنا) : (٢) الخاص
مبين للعام (٣) (مطلقاً) (٤) . وبعضهم لا يجيز (٥) تخصيص الكتاب بالكتاب
مطلقاً . لنا : ان في النسخ اعمالاً للدليلين في زمانين ، وفي التخصيص ابطال
العموم في بعض افراده بخلاف ما اذا وردا معاً لاستحالة

- ====
قال الشيخ ابواسحاق الشيرازي في التبصرة : وهو اختيار ابي بكر الاشعري
وابي بكر الدقاق .
وان كان كل منهما عاماً من وجه خاص من وجه ، فالترجيح بينهما من خارج
واجب ، لتعادلهما ، تقارناً أو تأخراً أحدهما .
انظر كلام الاصوليين على تعارض الخاص والعام في :
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٤١-٤٤ ، المستصفى ٢/١٠٢-١٠٥ ،
احكام الامدى ٢/٣١٨-٣١٩ ، التبصرة ص ١٥١-١٥٨ ، التمهيد للاسنوي
ص ١٢٤ ، اصول السرخسي ١/١٣٢-١٣٤ ، ١٤١ ، وما بعدها ، كشف
الاسرار ١/٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، تيسير التحرير ١/٢٧٢ ، فصول
البدائع ٢/٥٠ المعتمد ١/٢٧٧-٢٨٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢
وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٦٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٤٧ ، المسودة
ص ١٣٤-١٣٧ مختصر البعلي ص ١٢٣ ، روضة الناظر ص ١٣١ .
(١) قال محب الله بن عبد الشكور : فانه لاشناعة في ترك المباح ، وانما الشناعة
في فعل الحرام . فواتح الرحموت ١/٣٤٦ ، وانظر تيسير التحرير ١/٢٧٢ .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٣) تقديم الخاص على العام في العمل به هو مذهب جمهور الشافعية والحنابلة
وبعض الحنفية ، لان العمل بالعام يلزم منه ابطال الدليل الخاص ، ولو عمل
بالخاص لا يلزم منه ابطال العام مطلقاً ، لامكان العمل به فيما خرج عنه ، ولان
الخاص أقوى في دلالة ، واغلب على الظن ، لبعده عن احتمال التخصيص ،
بخلاف العام فكان أولى .
انظر : احكام الامدى ٢/٣١٨ ، المسودة ص ١٣٤ روضة الناظر ص ١٣١ ،
مختصر البعلي ص ١٢٣ .
(٤) سقطت من ج .
ومعنى قوله " مطلقاً أي سواء " تقدم عليه أو تأخر عنه أو كانا مقترنين .
(٥) انظر توضيح هذا المذهب وبيان حجة اصحابه في احكام الامدى ٢/٣١٨ -
٣١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٦
ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

النسخ لوجوب تراخيه ، وأيضا فانه اذا تقدم : لا تقتل زيدا المشرك ثم تأخر اقتل المشركين كان في قوة أقتل زيدا وانه نسخ . فان قيل بل مخصص ، فانه اذا تعارضا ترجح لأنه مانع ، والنسخ رافع والأول اسهل . قلنا انما يكون مانعا اذا اقترن ليصير تكلم بالباقي حكما واذا انفصل وجب استفراق العام فتعين الرفع ، وأيضا فالمخصص مترتب على العام لشبهه بالاستثناء حكما ، فاذا تقدم زمانه لم يكن بيانا . قالوا : لولم يخصص مطلقا لبطل القاطع وهو الخاص بالمحتل . قلنا : قاطعان لما مر . المانع مطلقا : لو صح لم يكن النبي مبينا وهو منتف بقوليه (لتبين) (١) قلنا كل مبين لقوله (تبيانا لكل شيء) (٢) والنبي صلى الله عليه وسلم مبين بهما .

مسألة :

يجوز تخصيص السنة بالسنة ، والخلاف فيه كما مر (٣) ، وتخصيص المتواتره بالكتاب خلافا لقوم (٤) ، وبالعكس (٥) لأنها مثلان فصح بيان أحدهما (٦) بالآخر . واختلف في تخصيص الكتاب بخبر الواحد

- (١) جزء من الآية ٤٤ من سورة النحل ، ونصها (بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) .
- (٢) جزء من الآية ٨٩ من سورة النحل ونصها (ويوم نبعث في كل أمة شهيدا عليهم من أنفسهم وجئنا بك شهيدا على هؤلاء) ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) .
- (٣) أي كالخلاف الجاري في المسألة السابقة .
- (٤) نقل عن الامام احمد في هذا روايتان ، ومنعه بعض اصحاب الشافعي والمتكلمين . انظر : التبصرة ص ١٣٦ ، ارشاد الفحول ص ١٥٧ جمع الجوامع ٢٦/٢ ، مختصر البعلبي ص ١٢٣ .
- (٥) أي تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة . انظر كلام الاصوليين في ذلك في : احكام الامدى ٣٢١/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٦/٢ - ٢٧ ، منهاج البيضاوى ١١٨/٢ ، نهاية السؤل ١١٨/٢ - ١٣٠ ، منهاج العقول ١١٨/٢ - ١٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٦ - ٢٠٨ تيسير التحرير ١٣٢/٣ ارشاد الفحول ص ١٥٧ المعتمد ٢٧٤/١ وما بعدها مختصر البعلبي ص ١٢٣ .
- (٦) قال الامدى : مذهب الأئمة الاربعة جوازه ومن الناس من منع ذلك مطلقا ومنهم من فصل وهو لا يختلفوا : فذهب عيسى بن ابيان ، الى أنه ان كان قد خص بدليل مقطوع به جاز تخصيصه بخبر الواحد ، والا فلا . وذهب الكرخي الى أنه ان كان قد خص بدليل منفصل لا متصل جاز تخصيصه بخبر الواحد ، والا فلا .

فعندما لا يجوز ما لم يخص (١) الكتاب وأجاز الباقي مطلقا (٢) ، وتوقف (٣)
القاضي . لنا أنه قبل التخصيص قطعي السند والدلالة والخبر ظني فلا يخصه
وبعد يتساويان . القاضي (٤) : الكتاب قطعي بسنده . والخبر يدل لفته فتعارض
قلنا : قبل التخصيص الكتاب قطعي بهما فلا تساوي . قالوا : اجمع الصحابة رضي الله عنهم
وذهب القاضي أبو بكر إلى الوقف . الأحكام ٣٢٢/٢ .

وقال في جمع الجوامع : يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد عند الجمهور
مطلقا . وقيل لا مطلقا والا لترك القطعي بالظني . قلنا : محل التخصيص
دلالة العام ، وهي ظنية ، والعمل بالظنيين أولى من الغاء أحدهما ٢٧/٢ .
وقال أبو اسحاق الشيرازي : يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد .
وقال بعض المتكلمين : لا يجوز .
ثم ذكر مذهب عيسى بن أبان الذي ذكره الامد . وذكر حجج كل فريق
وناقشها .

انظر التبصرة ص ١٣٢-١٣٥ والبرهان ٤٢٦/١ .
(١) هذا مذهب عيسى بن أبان وقد اختاره الحنفية . قال الامام البزدوى وقد
قال عامة مشايخنا أن العام الذي لم يثبت خصوصه لا يحتمل الخصوص بخبر
الواحد والقياس ، هذا هو المشهور واختاره القاضي الشهيد في كتاب
الغرر .

أصول البزدوى ٢٩٤/١ وانظر توضيحه في كشف الاسرار نفس الصفحة ،
وأصول السرخسي ١٤١/١ - ١٤٢ ، تيسير التحرير ١٣٢/٣ ، فواتح
الرحموت ٣٤٩/١ .

(٢) أي سوا خص بدليل قطعي أو لم يخص .
(٣) قال امام الحرمين : ورأى القاضي الوقف في المحل الذي يتعارض فيه الخبر
ومقتضى لفظ الكتاب فان أصل الخبر يتطرق اليه سبيل الظنون .
والمراد بالعموم في الكتاب في مظنة الظنون ، فضا هي معنى الكتاب
في التعرض لتردد ، أصل الخبر الناصح ، فمن ذلك وجب التوقف في
قدر التعارض واجراء اللفظ العام من الكتاب في بقية السميات .
ثم بين المختار عنده ودل عليه ، ووجه قول القاضي بعد ذلك . انظر
البرهان ٤٢٦/١ - ٤٢٧ .

(٤) أي استدل القاضي .
انظر تفصيله في نهاية السؤل ١٢٣/٢ ، البرهان ٤٢٧/١ .

على تخصيصه بخبر الواحد كما خصوا (وأحل لكم ما وراء ذلكم) (١) برواية
أبي هريرة رضي الله عنه " لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها " (٢) و(يوصيكم
الله في أولادكم) (٣) " بلا يرث القاتل " (٤) " ولا يتوارث أهل ملتين " (٥)
" ونحن معاشر الأنبياء لا نورث " (٦) قلنا : شاهير ، لا جماعهم على العمل
بها فيزاد بها وهو نسخ عندنا . (٧)

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء ونصها (والمحصنات من النساء الا ما ملكت
أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بأموالكم محصنين
غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة ولا جناح
عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليماً حكيماً) .
(٢) متفق عليه . ورواه النسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي
هريرة .

انظر : صحيح البخاري ٢٠/٧ ، صحيح مسلم ١٩٠/٩ ، سنن النسائي
٧٩/٦ ، سنن أبي داود ٤٧٦/٢ ، تحفة الاحوذى ٢٧٢/٤ ، سنن
ابن ماجه ٦٢١/١ .

(٣) الآية ١١ من سورة النساء وقد سبق كتابتها .

(٤) رواه ابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ " القاتل لا يرث "
وقال الترمذي : هذا الحديث لا يصح ، ولا يعرف الا من هذا الوجه
واسحاق بن عبدالله بن أبي فروه قد تركه بعض أهل الحديث منهم
احمد بن حنبل .

والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث كان القتل عمداً أو
خطأ .

وقال بعضهم : اذا كان القتل خطأ فانه يرث ، وهو قول مالك .

انظر سنن ابن ماجه ٩١٣/٢ ، سنن الترمذي ٤٢٥/٤ ، سنن الدارقطني

١٢٠/٤ ، سنن الدارمي ٣٨٤/٢ ، تلخيص الحبير ٨٤/٣ - ٨٥ .

(٥) رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ .

ورواه الترمذي بلفظه من حديث جابر بن عبدالله مرفوعاً أيضاً . وقال :

هذا الحديث لا نعرفه من حديث جابر الا من حديث بن أبي ليلى .

قلت : لكن له شواهد كثيرة في صحيح مسلم وكتب السنن ، فقد جاء في

صحيح مسلم عن أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

" لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم " ٥٢/١١ وانظر سنن أبي

داود ١١٣/٢ ، سنن الترمذي ٤٢٢/٤ - ٤٢٥ سنن ابن ماجه

٩١٢/٢ تلخيص الحبير ٨٤/٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ص ٢٢٤

(٧) انظر مراجع الحنفية سابقة الذكر .

سؤال :

الاجماع مخصص (١) ومعناه تضمن (٢) وجود المخصص لا أنه في نفسه مخصص لعدم اعتباره زمن الوحي كما علوا بخلاف النص الخاص لتضمنه الناسخ .

سؤال :

العادة مخصصة (٣) يترك العموم بها ويقيد الاطلاق كانصراف الدراهم الى غالب نقد البلد . ولا آكل راسا الى المتعارف ، وكقوله حرمت الربا في الطعام والعرف انه الحنطة والشعير ، خلافا للاكثرين . لنا : ظاهر في ارادة المجاز العرفي . قالوا : الصيغة عامة ولا مخصص قلنا : الثانية منوعة بما قلنا .

(١) قال الامدى : لا اعرف خلافا في تخصيص القرآن والسنة بالاجماع . الاحكام ٣٢٧/٢ . وانظر المستصفي ١٠٢/٢ شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٥٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٦٠ المعتمد ٢٧٦/١ ، فواتح الرحموت ٣٥٢/١ المسودة ص ١٢٦ مختصر البعلي ص ١٢٣ مختصر الطوفي ص ١٠٧ نهاية السؤل ١١٩/٢ - ١٢٠ .

(٢) و في أوب : فضمين .

(٣) عند الحنفية والمالكية .

قال في مسلم الثبوت وشرحه : " العرف المحلي اى تعامل الناس ببعض أفراد العام مخصص للعام بتلك الافراد عندنا ، خلافا للشافعية كحرمت الطعام وعادتهم اكل البر ، انصرف الطعام اليه عندنا خلافا لهم .
وأما التخصيص بالعرف القولي بأن جرى العرف بهجران الاستغراق للكل ، بل كلما اطلقوا في العرف أرادوا بعض الافراد فمخصص بالاتفاق بيننا وبينهم كالدراهم تطلق على النقد الغالب في العقود " فواتح الرحموت ٢٤٥/١ وانظر تيسير التحرير ٣١٧/١ .

وقال الامام القرافي : وعندنا العوائد مخصصة للعموم ، قال الامام - يعنى مالك - ان علم وجودها في زمن الخطاب ، وهو متجه . شرح تنقيح الفصول ص ٢١١ .

وانظر اختلاف الاصوليين في جاوز تخصيص العموم بالعرف والعادة في : احكام الامدى ٣٣٤/٢ ، البرهان ٤٤٥/١ - ٤٤٧ المستصفي ١١١/٢ - ١١٢ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٤/٢ ، منهاج البيضاوى ١٢٧/٢ - ١٢٨ نهاية السؤل ١٢٨/٢ ، منهاج العقول ١٢٧/٢ - ١٢٨ ارشاد الفحول ص ١٦١ ، المسودة ص ١٢٣ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، اللع ص ٢٢ .

سؤال :

الجمهور: اذا وافق خاص عاما لم يخصه (١) خلافا لا أبي ثور (٢) كقوله :
" ايا اهاب (٣) وكقوله في شاة ميمونة رضي الله عنها " دباغها طهورها " (٤)
لنا لا تعارض فالعمل بهما واجب . قال : المفهوم مخصص عند قائله فذكرها
يخرج غيرها . قلنا أما على أصلنا فظاهر ومن أجاز المفهوم فبغير مفهوم
اللقب (٥) .

سؤال :

رجوع الضمير الى بعض العام المتقدم لا يخصه خلافا لا أبي الحسين (٦)

- (١) انظر تفصيل مذهب الجمهور في :
احكام الامدى ٢/٣٣٥ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣٣ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٢١٩ مختصرا بن الحاجب ٢/١٥٢ ، المعتمد ١/٣١١ ،
منهاج البيضاوي ٢/١٣٣ - ١٣٤ ، نهاية السؤل ٢/١٣٤ ، منهاج
العقول ٢/١٣٣ - ١٣٤ ، فواتح الرحموت ١/٣٥٥ ، تيسير التحرير ١/٣١٩ ،
المسودة ص ١٤٢ .
- (٢) ومذهبه : ان الخاص الدال على بعض ما يدل عليه العام يكون مخصصا للعام ،
وقاصرا له على ما دل عليه الخاص ، وطفيا ما عداه .
فقول الرسول صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة " دباغها طهورها " مخصص
لقوله " ايا اهاب دباغ فقد طهر " .
وقد اختلف العلماء في نقل مذهب أبي ثور ونقل الاسنوى اختلافهم فقال :
نقل عنه الامام في المحصول : أن المفهوم مخرج لما عدا الشاه .
ونقل عنه ابن برهان في الوجيز وامام الحرمين في باب الانية من النهاية :
أن المفهوم مخرج لما يؤكل لحمه .
وذكر ابو الحسين البصرى مذهبه في المعتمد .
انظر : نهاية السؤل ٢/١٣٤ - ١٣٥ ، المعتمد ١/٣١١ .
- (٣) هذا جزء من حديث شريف ونصه " ايا اهاب دباغ فقد طهر " .
- (٤) وقد سبق تخريجه في ص (٤٥١) .
- (٥) تقدم تخريجه أيضا . انظر ص (٤٥١) .
- (٦) انظر احكام الامدى ٢/٣٣٥ .
عمارة المصنف تشعر بأن أبي الحسين البصرى قائل بالتخصيص هنا . والواقع
على خلافه ، فأبو الحسين قائل بالوقف . فقد قال في المعتمد :
" والأولى عندنا التوقف " ثم ساق المثال الذي أورده المصنف ، وقال :
وأما الدلالة على التوقف فهي : ان ظاهر العموم المتقدم يقتضى الاستغراق
وظاهر الكناية يقتضى الرجوع على كل ما تقدم .

وأبي المعالي (١) ، وقيل بالوقف (٢) . مثاله (والمطلقات يتربصن) (٣) (ويعولتھن أحق بردهن) لنا : لفظان خص المضر منھما فلا يلزم تخصيص المظھر لأن الأصل إجراء العموم على حقيقته . قالوا يلزم والا لما كان المضر طبق المظھر . قلنا : ممنوع فانه كالمظھر ولو رجع مظھرا لم يلزم الواقف (٤) لیس إجراء الأول على عمومه بمخالفة ظاهر الضمیر اولی من إجراء هذا على مقتضاه وتخصيص الأول به . قلنا (٥) : بل الأول أرجح لأن دلالة المظھر على العموم أقوى من المضر .

====
ولیس التمسك بظاهر العموم والعدول عن ظاهر الكناية بأولی من التمسك بظاهر الكناية والعدول عن ظاهر العموم . وإذا لم يكن أحدهما أولى من الآخر ، وجب التوقف .

- المعتمد ٣٠٦/١ - ٣٠٧ وانظر احكام الامدی ٣٣٦/٢ .
- (١) انظر البرهان ٤٠١/١ احكام الامدی ٣٣٦/٢ ، تيسير التحرير ١/٢٢٠ .
- (٢) واختاره في المحصول ومختصراته .
- انظر المحصول ٢١٠/٣ نهاية السؤل ١٣٧/٢ شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٣ ، تيسير التحرير ١/٢٢٠ .
- (٣) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة وتتمتها (بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يوء من بالله واليوم الآخر ويعولتھن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) .
- ووجه الدلالة من ذلك : ان قوله تعالى (والمطلقات) عام في كل الحرائر المطلقات ، بوائن كن أو رجعيات .
- وقوله تعالى (ويعولتھن احق بردهن) الضمير/انما يرجع الى المطلقات الرجعيات دون المطلقات طلاق بائن ، قانه لا يتأتى فيهن ، لأن البائن لا يملك الزوج ردها .
- انظر احكام الامدی ٣٣٦/٢ المعتمد ٣٠٧/١ مختصر البعلي ص ١٢٤ .
- (٤) أي احتج القائل بالوقف .
- انظر حجتهم في : المعتمد ٣٠٦/١ - ٣٠٧ تيسير التحرير ١/٢٢٠ - ٢٢١ احكام الامدی ٣٣٦/٢ .
- (٥) هذا جواب من قبل الامدی ، انظره في الاحكام ٣٣٦/٢ . وانظر كلام الاصوليين على رجوع الضمير الى بعضی العام في : جميع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣٣ ، منهاج البيضاوی ٢/١٣٦-١٣٧ ، نهاية السؤل ١٣٧/٢ - ١٣٨ ، منهاج العقول ٢/١٣٦-١٣٨ ، المعتمد ٣٠٦/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٨ ، تيسير التحرير ١/٢٢٠ ، فواتح الرحموت ١/٣٥٦ ، المسودة ص ١٣٨ .

سؤال :

مذهب الراوي على خلاف ظاهر العموم مخصص عند اكثر اصحابنا (١) والحنابلة (٢)
خلافا للشافعي في الجديد (٣) والاكثرين (٤) . لنا : ان خالف بغير دليل
لزم فسقه وهو باطل أو بدليل فكان مخصصا جمعا بين الدليلين . قالوا :

(١) قال محمد بن نظام الدين الانصاري : فعل الصحابي العادل العالم بخلاف العموم بعد العلم به مخصص عند الحنفية والحنابلة .
وقال ابن عبد الشكور توجيهها للتفصيل الموجود في اصول السرخسي والبزدوي وكشف الاسرار وغيرها : قال : " فان قلت : المشهور في كتب اكثر المشايخ ان تأويل الراوي ليس بحجة ، قلت المراد هناك : حمل الراوي الحديث او الاية على احد المحامل كما في المشترك او الخفي . واما عمله على خلاف الظاهر فهو قرينة ارادته باتفاق مشايخنا " . مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ٣٥٥/١ .

وقال محمد امين : اذا حمل الصحابي مرويه الظاهر على غير ظاهره فمرويه ظاهر في غير ما حمله عليه عند اكثر العلماء - وعد منهم الشافعي والكرخي -
وقيل يجب حمله على ما عينه الراوي ، وفي شرح البديع : وهو قول اصحابنا واختاره المصنف بن الهمام . تيسير التحرير ٣/٧١-٧٢ .
(٢) انظر المسودة ص ١٢٧ مختصر البعلبي ص ١٢٣ مختصر الطوفي ص ١٠٩ .
(٣) قال الامام الامدي : مذهب الشافعي في القول الجديد ومذهب اكثر الفقهاء والاصوليين ان مذهب الصحابي اذا كان على خلاف ظاهر العموم - سواء كان هو الراوي أو لم يكن - لا يكون مخصصا للعموم ، خلافا لاصحاب أبي حنيفة والحنابلة وعيسى بن ابيان وجماعة من الفقهاء . الاحكام ٢/٣٣٣ .
ونسب القرافي القول بجواز التخصيص للامام الشافعي والظاهر انه يعنى القول القديم . قال : ومذهب الراوي يخص عند مالك والشافعي رضي الله عنهما خلافا لبعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي . شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ .

(٤) ومنهم : شمس الائمة السرخسي والامام البزدوي والامام عبد العزيز البخاري والامام الكرخي وابو اسحاق الشيرازي والمحقق الشوكاني . وجمع كبير من العلماء ، ان هو مذهب الجمهور .

قال السرخسي : تعيين الراوي بعض احتمالات الحديث لا يمنع من كون الحديث معمولا به على ظاهره من قبل ، لانه انما فعل ذلك بتساويل ، وتأويله لا يكون حجة على غيره ، وانما الحجة الحديث ، وتأويله لا يتغير ظاهر الحديث فيسبقي معمولا به على ظاهره ، وهو وغيره في التأويل والتخصيص سواء . ومثل له بتاويل بن عمر لحديث " المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا " حيث اول التفرق

مذهبه ليس بحجة فلا يترك به العموم قلنا : حجة على ما يأتيك (١) .
مسألة :

تقريره عليه السلام ما فعل واحد من الأمة بين يديه مخالفا للعموم غير منكر مع العلم
فخصص ، خلافا لشواذ . لنا : دليل على الجواز ، والا لوجب النكير فالكسوت بيان ،
ثم ان امكن تعقل معنى جوزه المخالفة جاز (٢) القياس عليه لمن شاركه ، والا فلا .
قالوا : لا صيغة للتقرير فلا يقابل الصيغة قلنا حجة قاطعة في الجواز نفيها
للخطأ عنه عليه السلام ، فصح تخصيصه (٣) .

مسألة :

فعله عليه السلام مخصص عند الأكثر ، ونفاه الكرخي (٤) ، قال في الاحكام (٦) : والتحقيق

-
- بالابدان . وبحديث بن عباس " من بدل دينه فاقتلوه " فقد خصه ابن عباس بالرجال .
وقال : لا تقتل المرتدة من النساء . ويوجد مثله تماما في اصول البزدوى وكشف
الاسرار .
وارجع الى توجيه ابن عبد الشكور المتقدم في أول المسألة ليتبين لك الفرق .
انظر : اصول السرخسي ٢/٣-٧ واصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٥٩-
٦٥ التبصرة ص ١٤٩ ، ارشاد الفحول ص ١٦١ - ١٦٢ ، التمهيد ص ١٢٥ ،
المستصفى ٢/١١٢ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٣ ، مختصر ابن الحاجب
٢/١٥١ ، نهاية السؤل ٢/١٣٣ ، مناهج العقول ٢/١٣٠ .
- (١) في مباحث مذهب الصحابي .
(٢) وفي ب : جازله .
(٣) انظر هذا الاستدلال والجواب عليه في احكام الامدى ٢/٣٣١-٣٣٢ .
وانظر الكلام على هذه المسألة في : المستصفى ٢/١٠٩ شرح تنقيح الفصول
ص ٢١٠ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٥١ ،
تيسير التحرير ٣/١٢٨ ، فواتح الرحموت ١/٣٥٤ ، ارشاد الفحول ص ١٥٩ ،
السودة ص ١٢٦ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ .
- (٤) وهم الشافعية والحنفية والحنابلة وجمهور المالكية .
انظر مذاهبيهم في : احكام الامدى ٢/٣٢٩ ، التبصرة ص ٢٤٧ ، المستصفى
٢/١٠٦ جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/٣١ ، فواتح الرحموت ١/٣٥٤ ،
المعتمد ١/٢٧٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٥١
ارشاد الفحول ص ١٥٨ ، السودة ص ١٢٥ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ .
- (٥) انظر احكام الامدى ٢/٣٢٩ .
(٦) انظر ٢/٣٢٩ .

في التفصيل ، فإن عم الأمة والنبي كما لو قال : كشف الفخذ حرام على كل مسلم وكشف فالاتفاق على ابحاثه في حقه وتخصيصه ، وأما غيره فان قلنا بوجوب التأسى كان نسخا ، والا تخصيصا في حقه . وان عم الأمة وحدهم لم يكن مخصصا في حقه ، وأما غيره فان قيل بوجوب الاتباع ، فنسخ والا فلا يكون مخصصا مطلقا ، فلا وجه لهذا الخلاف . قال : والظاهر الوقف بناء على ان دليل وجوب التأسى عام (ايضا) (١) فتعاضدا ، فان قيل : الفعل خاص فكان أولى . قلنا : ليس موجبا بنفسه ، بل بالأدلة العامة . فإن قيل : الفعل مع أدلة التأسى أخص من اللفظ العام مطلقا . قلنا : لا دلالة للفعل على وجوب التأسى أصلا والموجب مساو للعام .

مسألة :

يخص العام المخصوص (٢) بالقياس وأجازه أبو الحسين (٣)

(١) سقطت أيضا من ب .
(٢) ومعنى هذا عند من يقول به : أن العام غير المخصوص لا يخص بالقياس ، وهو كذلك عند الحنفية وعللوا ذلك : بأن دلالة العام الذي خص بعضه أضعف من دلالة القياس ، فجاز تخصيصه بالقياس . أما العام غير المخصوص فلا يجوز تخصيصه بالقياس ، لأن دلالة أقوى من دلالة القياس ، ولا يخص الأقوى بالأضعف . أما غير الحنفية فقد اجازوا تخصيص العام مطلقا بالقياس سواء كان مخصصا او غير مخصص لأن دلالة القياس راجحة عليه من حيث أن العمل به لا يتوقف على البحث عن معارض فهو أقوى بخلاف العام ، فانه لا يجوز العمل به قبل البحث عن مخصص عند من يقول بذلك .

انظر: اصول السرخسي ١ / ١٤٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٨ ، كشف الاسرار ١ / ٢٩٤ .

(٣) قال في مسلم الثبوت : القياس مخصص عند الأئمة الاربعة ، والاشعري وأبي هاشم وأبي الحسين الا ان عندنا يخص بعد التخصيص بغيره .
قال ابن عبد الشكور : لأن مخصص البعض ظني عندنا ، بخلاف ما قبل التخصيص فانه قطعي لا يصلح القياس مغير له خلافا للنافين . مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت ١ / ٣٥٧ ، وانظر اصول السرخسي ١ / ١٤٢ .
وقال الامام البيهقي : وقد قال عامة مشايخنا : أن العام الذي لم يشهد خصوصه لا يحتل المخصوص بخبر الواحد والقياس هذا هو المشهور واختاره القاضي الشهيد في كتاب الفرر .

اصول البيهقي وكشف الاسرار ١ / ٢٩٤ ، ونسبه ابن الهمام الى الأئمة الاربعة قال : الا أن الحنفية قيدوا جواز التخصيص بالقياس بشرط تخصيص العام بغيره . انظر تيسير التحرير ١ / ٣٢١ . وانظر المعتمد ١ / ٢٨٠ ، ٢٠ / ٨١٠ . وما بعدها .

والاشعري (١) وابوهاشم (٢) مطلقا (٣) . ابن شريح (٤) : ان كان جليا . وقيل ان كان المقيس عليه مخرجا (٥) ، ومنع منه الجبائي (٦) مطلقا . وتوقف القاضي وابو المعالي (٧) ، واختار بعضهم (٨) ان ثبتت العلة بنص أو اجماع أو كان الاصل مخرجا بدليل ، جاز والا فالمعتبر القرائن المرجحة في احاد الوقائع ، فان ظهر ترجيح خاص للقياس اعتبر والا فلا . لنا انهما متساويان في إفادة الظن كما مرّ فصح تخصيصه به بخلاف ما قبله ان الظني لا يقابل القطعي . الجبائي (٩) : لوصح لزم تقديم الاضعف على الاقوى لما مرّ في الخبر قلنا : نمنع أنه أقوى ، ولو سلم فانما يلزم المحال بتقدير الابطال والتخصيص اعمال لهما ، ويلزمه على رأيه (١٠) فان السنة والمفهوم يخضان عنده والسنة اضعف من الكتاب والمفهوم منهما . وجه المختار:

- (١) هو الشيخ ابو الحسن الاشعري . انظر الاحكام ٣٣٧/٢ والمعتمد ٨١١/٢
- (٢) ابو هاشم له في المسألة قولان ذكرهما ابو الحسين البصري : قديم ، وجديد . ففي القديم قال : لا يخص العموم بالقياس . وهو قول ابي علي الجبائي وطائفة من الاصوليين وأجازه في القول الجديد . انظر المعتمد ٨١١/٢ .
- (٣) أي على كل حال ، سواء كان العام مخصوصا أو غير مخصوص .
- (٤) تقدمت ترجمته وتحقيق انه " ابن شريح " لا ابن شريح . وابن شريح ممن خص العموم بالقياس في حال دون حال ، فأجاز تخصيصه بالقياس الجلي دون الخفي ، واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي . انظر احكام الامدى ٣٣٧/٢ .
- (٥) انظر احكام الامدى نفس الصفحة .
- (٦) هو ابو علي الجبائي والد ابي هاشم الجبائي . وقد تقدم أن مذهبه أن لا يخص العموم بالقياس أصلا . انظر المعتمد ٨١١/٢ .
- (٧) انظر مذهب القاضي ابي بكر ومذهب امام الحرمين ابي المعالي الجويني في البرهان ٤٢٨/١ - ٤٢٩ . واختاره حجة الاسلام الفزالي فسي المنخول ص ١٢٥ .
- (٨) اختاره الامام الامدى في الاحكام ٣٣٧/٢ وابن الحاجب . انظر: مختصر ابن الحاجب ١٥٣/٢ ، رفع الحاجب ٢٦/٢ ، تقرير التحبير ٢٨٧/١ ، مختصر البعلبي ص ١٢٤ .
- (٩) انظر دليل الجبائي والرد عليه في المعتمد ٨١٥/٢ وما بعدها .
- (١٠) هذا مختار الامدى . انظر الاستدلال له في الاحكام ٣٣٧/٢ وما بعدها .

كذلك ان العلة اذا كانت/ تنزلت منزلة النص الخاص اذ التنصيص على العلة كالتنصيص على الحكم ، بخلاف المستنبهة لأنها ان كانت مرجوحة على العام في محل التنصيص امتنع تقديمها ، أو ساوت فلا أولوية^(١) أو رجحت . فكونها مرجوحة أو مساوية اكثر ، لأن احتمال أمر من اثنين أرجح من احتمال أمر معين ، وأجيب بلزومه في كل تخصيص^(٢) وبأننا نختار أنها راجحة أو مساوية فيجوز التخصص جمعاً بين الأدلة . الواقف : تعارض الامران فتعين الوقف . قلنا : الاجماع على العمل باحدهما ، فالوقف خلاف الاجماع . على ان في العمل بالقياس عملاً بهما . وفي العموم مطلقاً : ابطال القياس أصلاً والأول أولى .
ومنه^(٣) المطلق والمفيد :

المطلق^(٤) : اللفظ الدال على الماهية من حيث هي هي .

- (١) وفي ب : فلا أولوجه . وهو تحريف من الناسخ .
(٢) وفي ب زيادة " جمعاً بين الأدلة " وهو خطأ من الناسخ حيث وضعها في غير موضعها ، فان موضعها بعد قوله " فيجوز التخصص " والسبب في ذلك هو تكرار كلمة " تخصيص في السرطين ، فسهى الناسخ فوضعها بعد الاولى بدلا من الثانية .
(٣) أي مما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع : المطلق والمقيد .
(٤) تعريف المطلق من حيث اللغة : مأخوذ من الانطلاق والانفكاك من القيد ، حيث تكلم اصحاب القواميس على مادة " ط ل ق " وجعلوا ذلك من معانيها ، والمطلق مشتق من هذه المادة .
انظر القاموس المحيط ٢٦٧/٣ والمصباح المنير ٢٣/٢ مختار الصحاح ص ٣٩٦ .

واختلف الاصوليون في تعريفه من حيث الاصطلاح :
فعره طائفة : بأنه ما دل على الماهية من حيث هي هي .
قال القرافي : كل حقيقة اعتبرت من حيث هي هي ، فهي مطلقة . تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .
وذكر عبد العزيز البخاري ومحمد بن نظام الدين الانصاري : بأنه ما دل على فرد ما ، منتشر . أو ما دل على شائع في جنسه مثل رجل ورفقه .
وقال الامدى وابن الحاجب : هو ما دل على الوحدة الشائعة أو ما دل على الماهية بقيد الوحدة .
قال ابن السبكي : وليس قولهما ذلك بشئ . لأن النكرة كذلك ثم عرف المطلق : بأنه الدال على الماهية بلا قيد من وحده أو غيرها .
وعرفه ابو المعالي : بأنه ما يتعرى عن قرينة تنافي مقتضى العموم .

والمقيد (١) الدال عليها من حيث ما يشخصها كرقبة ورقبة مؤمنة ، ثم المطلق

====
وقال الجرجاني : المطلق ما يدل على واحد معين .
وقال الصفي الهندي : المطلق الحقيقي : ما دل على الماهية فقط ، والاضافي
مختلف ، نحو رجل ورقبة فانه مطلق بالاضافة الى رجل عالم ورقبة مؤمنة ،
ومقيد بالاضافة الى الحقيقي لانه يدل على واحد شائع وهما قيدان زائدان
على الماهية .

وقال البعلبي : المطلق : ما تناول واحدا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه
نحو (فتحرير رقبة) و " لا نكاح الا بولي " .

انظر اختلاف الاصوليين في تعريف المطلق في : احكام الامدى ٣/٣ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٢٦٦ كشف الاسرار ٢٨٦/٢ مسلم الثبوت وشرحه فواتح
الرحموت ٣٦٠/١ مختصر ابن الحاجب ١٥٥/٢ جمع الجوامع وشرح المحلي
عليه ٤٤/٢-٤٥ البرهان ٣٥٦/١ ، التعريفات ص ٢١٨ المسودة ص ١٤٢
مختصر البعلبي ص ١٢٥ ارشاد الفحول ص ١٦٤ .

(١) مأخوذ من القيد ، وجمعه : أقياد وقيدو والمقيد كمعظم موضع القيد من
رجل الفرس وموضع الخلل من المرأة وما قيد من بعير ونحوه جمع
مقاييد . وتقييد الكتاب : شكله ومقيده الخمار : الحرة .

انظر : القاموس المحيط ٣٤٣/١ المصباح المنير ١٨١/٢ مختار الصحاح ص ٥٥٩
وفي اصطلاح الاصوليين : المقيد هو الدال على مدلول معين كزيد ، وهذا الرجل .
وقيل : هو ما دل على معين أو موصوف بوصف زائد على حقيقة جنسه نحو
(شهرين متتابعين) .

انظر : احكام الامدى ٤/٣ ، كشف الاسرار ٢٨٦/٢ ارشاد الفحول ص ١٦٤ ،
مختصر البعلبي ص ١٢٥ ، فواتح الرحموت ٣٦٠/١ ، التعريفات ص ٢٢٥ .
وقال الامام القرافي : " والتقييد والاطلاق امران اعتباريان ، فقد يكون المقيد
مطلقا بالنسبة الى قيد آخر كالرقبة مقيدة بالملك ، مطلقة بالنسبة الى
الايمان وقد يكون المطلق مقيدا كالرقبة مطلقة وهي مقيدة بالرق . والحاصل
أن كل حقيقة اعتبرت من حيث هي هي فهي مطلقة وان اعتبرت مضافة
الى غيرها فهي مقيدة .

ثم وضع ضابطا للاطلاق والتقييد فقال : اذا اقتضت على معنى اللفظة
المفردة ، نحو رقبة أو انسان أو حيوان ونحو ذلك من الالفاظ المفردة فهذه
كلها مطلقات .

ومتى زدت على مدلول اللفظة مدلولا آخر بلفظ أو بغير لفظ صار مقيدا ، كقولك :
رقبة مؤمنة أو انسان صالح أو حيوان ناطق . وهذه المطلقات هي في نفسها
مقيدات اذا اخذت سمياتها بالنسبة الى الفاظ آخر .

شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .

يوجد في الخارج وان توقف وجوده على الشخصات، (فالتكليف به من حيث هو هو ،
لا من حيث النظر الى الشخص) (١) كالأمر يقتضي الماهية دون التكرار والغور
والتراخي وان كان الزمان والمره من ضرورات الوجود .
مسألة :

إذا ورد مطلق ومقيد فاما ان يراد (٢) في السبب أو في الحكم ، فأما ان يتحد
الحكم والحادثة أو يتحد الحكم وتتعدد الحادثة أو بالعكس ، مثال السبب :
" أدوا عن كل (٣) حر وعبد " (٤) . فالسبب في الأول مقيد (٥) ، وفي

- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٢) اذا ورد الخطاب مطلقا في موضع وورد مقيدا في موضع اخر فله ست حالات
ذكرها عبد العزيز البخاري وغيره وانا اذكرها ملخصة ليتضح المقام .
الحالة الاولى : ان يرد المطلق والمقيد في سبب حكم في حادثة واحدة .
ومثاله : قول الرسول صلى الله عليه وسلم في زكاة الفطر " أدوا عن
كل حر وعبد " وقوله في حديث اخر " أدوا عن كل حر وعبد من
المسلمين " .
الحالة الثانية : ان يراد في شرط حكم في حادثة واحدة . ومثاله : نصي
صدقة الفطر المتقدمين .
الحالة الثالثة : ان يراد في حكم واحد في حادثة واحدة وذلك اما اثباتا :
كما لو قيل في الظهر : اعتق رقبة ثم قيل اعتق رقبة مسلمة .
اونفيا كما لو قيل : لا تعتق مدبرا . لا تعتق مدبرا كافرا .
الحالة الرابعة : ان يراد في حكمين في حادثة واحدة . مثاله : تقييد صوم
الظهر بان يكون قبل المسيس واطلاق إطعامه عن ذلك .
الحالة الخامسة : ان يراد في حكمين في حادثتين . مثاله : تقييد الصيام
بالتتابع في كفارة القتل ، واطلاق الاطعام في كفارة الظهر .
الحالة السادسة : ان يراد في حكم واحد في حادثتين مثاله : كاطلاق
الرقبة في كفارة الظهر واليمين ، وتقييدها بالايان في كفارة
القتل .

ثم لخص مذاهب الاصوليين في تلك الحالات بما لا يتسع المجال لذكره فارجع
اليه في كشف الاسرار ٢/٢٨٧ . وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ ، احكام
الامدى ٤/٣-٥ ارشاد الفحول ص ١٦٤-١٦٦ .

- (٣) هذا نص حديث شريف وقد تقدم تخريجه في ص (١٨٦) .
(٤) كذا في الاصل وأ . وفي ب : " أدوا عن كل حر وعبد مسلم " " أدوا عن كل
حر وعبد " وكتبت هذه الزيادة في هامش ج بجوار هذا الموضع وقال كاتبها
هذا سقط من جميع النسخ .
(٥) ليس مقيدا فيما ذكره هنا ، بل مطلق " عن كل حر وعبد " وهذا يدل على
ان المصنف قد وضع مثالا للسبب المقيد ، ولكنه سقط كما اشرنا اليه سابقا .

- (١) الثاني مطلق . ومثال اتحاد الحكم وتعدد الحادثة (فتحري رقية مؤمنة) (٢)
 في كفارة القتل (ورقية) (٣) في الظهار واليمين . ومثال اتحاد الحادثة
 واختلاف الحكم (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا
 فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) (٤) ومثال اتحادهما (٥) : (فصيام
 ثلاثة أيام) (٦) مع قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (متتابعان) (٧)
 فهنا يحمل المطلق على المقيد ضرورة ، وفي الباقي لا يحمل . ومن الشافعية من (٨)
يحملة من غير حاميه

- ===
 ولعله وضعه في الهامش على شكل تعليقة - كما جرت به عادة - فانحس
 او تمزق مكانه الذي كتب فيه . او كان يريد وضعه فسهي عنه ، وظن
 انه وضعه او غير ذلك . والاحتمالات كثيرة .
 (١) يعني المثال المثبت هنا ، لان المثال الاول سقط كما تقدم .
 (٢) جزء من الاية ٩٢ من سورة النساء ونصها (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا
 الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحري رقية مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان
 يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحري رقية مؤمنة وان كان من
 قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحري رقية مؤمنة فمن لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما) .
 (٣) كلمة من الاية ٣ من سورة المجادلة ونصها (والذين يظاهرون من نساءهم
 ثم يعودون لما قالوا فتحري رقية من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله
 بما تعملون خبير) .
 (٤) الاية ٤ من سورة المجادلة وتتمتها (ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
 الله وللكافرين عذاب اليم) .
 (٥) أي الحادثة والحكم .
 (٦) جزء من الاية ١٩٦ من سورة البقرة والاية ٨٩ من سورة المائدة والمراد هنا
 الثانية ونصها | لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم
 بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم
 أو كسوتهم أو تحري رقية فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة
 ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) .
 (٧) قرأها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (فصيام ثلاثة ايام متتابعات) .
 قال ابن العربي : قرأها ابن مسعود وأبي " متتابعات " وقال مالك والشافعي :
 يجزي التفريق ، وهو الصحيح . ان التابع صفة لا تجب الا بنص أو قياس
 على منصوص ، وقد عد ما في مسألتنا . أحكام القرآن ٦٤٩/٢ .
 (٨) أي من غير قياس أو دليل ، فقيدوا المطلق بالحمل على المقيد بموجب
 اللغة فقط . قال ابواسحاق الشيرازي : ومن اصحابنا من قال : يحل
 المطلق على المقيد بنفس اللفظ . ورد عليهم : بأن اللفظ المقيد لا يتناول
 المطلق فلا يجوز أن يحكم فيه بحكمه من غير علة . التبصرة ص ٢١٢ وقال الامام
 الفهرالي : وقال قوم : يحمل المطلق على المقيد من غير حاجة الى دليل ،
 كما لو اتحدت الواقعة وهذا تحكم محض يخالف وضع اللفظ ، ان لا يتعرض
 القتل للظن بهار فكيف يرفع الاطلاق الذي فيه . المستصفي ١٨٥/٢ .

واكثرهم بجامع (١) ، واختار بعضهم ان ثبت قياس فكتخصيص (٢) العام بالقياس والا فلا . لنا (٣) : ان المطلق غير متعرض للمشخصات وهي من ضرورة الوجود لا التكليف . فأى مقيد أتى به المكلف كان آتيا بالمطلق والمقيد متعرض للتشخيص الخاص فلا بد منه في الخروج عن العهد وهما غيران ، والاصل اجراء كل لفظ على مقتضاه الا لضرورة . قالوا (٤) : كلام الله واحد ، فاذا نص على الايمان في القتل لزم في الظهار ، قلنا (٥) ان أريد به القائم بالذات فهو ، وان كان واحدا فان تعلقه مختلف باختلاف المتعلقات فلا يلزم من تعلقه بأحد المختلفين باطلاق أو تقييد أو عموم أو خصوص أو غيرها تعلقه بالاخر بذلك ، والا لزم ان يكون أمره ونهيه بأحد المختلفات أمرا ونهيا بالجميع وهو محال . وان أريد العبارة عنه فهو متعدد . قالوا : وصف فكان شرطا فيثتفي الحكم عند انتفائه ، فلو أجرى على اطلاقه تعارض ، والمخلص حمله عليه لاحتماله التقييد دون العكس . قلنا : ساكت عنه في المطلق والانتفاء أصلي لا لانتفاء الشرط ولا تعارض ،

- (١) أي وأكثـر الشافعية قالوا : يحمل المطلق على المقيد لكن بجامع من قياس أو دليل . وهذا مذهب محققي الشافعية كابي اسحاق الشيرازي وحجة الاسلام الفزالي وامام الحرمين الجويني .
وقال الامام الرازي : وهو القول المعتدل .
انظر : التبصرة ص ٢١٢ المستصفي ١٨٥/٢ - ١٨٦ البرهان ٣٥٦/١ وما بعدها ارشاد الفحول ص ١٦٥ .
وانظر الخلاف في هذه المسألة في :
اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٢٨٢/٢ وما بعدها ، أصول السرخسي ٢٦٢/١ المعتمد ٣١٤/١ ، فواتح الرحموت ٣٦٥/١ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٥٢/٢ التمهيد للاسنوي ص ١٣٠ شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٩ ، المسودة ص ١٤٥ .
- (٢) وفي ب فتخصيص
- (٣) انظر كشف الاسرار ٢٨٨/٢ .
- (٤) اشارت الى حجة القائلين بالحمل من غير جامع .
انظر توضيح حجتهم والرد عليها في التبصرة ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٥) انظر كشف الاسرار ٢٨٨/٢ ، المعتمد ٣١٤/١ ، التبصرة ص ٢١٤ ، ارشاد الفحول ص ١٦٥ .

وان لا تنافي بين حكم يمكن حصوله معلقاً بشرط تارة وبغيره اخرى كالملك يوجد بالشراء وغيره . والكلام في الحكم قبل الوجود لا فيه حال الوجود ، ولا مزاحمة في الاسباب الشرعية ، فان قيل : هلا أجزتم صوم الكفارة متتابعاً ومتفرقاً كما فعلتم في صدقة الفطر بالحديثين (١) . قلنا : لا ، لانهما في الصوم وردا في حكم يستحيل وجوده بوصفين متضادين ، وفي الفطر في السبب ولا مزاحمة (٢) .
ومنه (٤) المجمل والمبين :

المجمل المبهم لفة أو (٥) المجموع من أجمت الحساب وفي الاصول : ما لا يوقف على المراد منه الا ببيان غير اجتهادي (٦) . ويخرج المشترك لجواز التأويل

-
- (١) وفي ب بحديثين والمراد بهما : حديثي زكاة الفطر السابقين .
 - (٢) وفي ب بتسجيل وهو تحريف .
 - (٣) انظر كشف الاسرار ٢/٢٩٥ .
 - (٤) أي ما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع . المجمل والمبين .
 - (٥) انظر القاموس المحيط ٣/٣٦٢ مختار الصحاح ص ١١١ .
 - (٦) اختلف الاصوليون في تعريف المجمل :
فقال الامدى : هو ما له دلالة على احد امرين لا مزية لا أحدهما على الاخر بالنسبة اليه .
وقال الرازي هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء وهو متعين في نفسه ، واللفظ لا يعينه .
قال الامدى : وهو غير جامع لخروج الاجمال في دلالة الفعل عنه .
وقال فخر الاسلام : هو ما ازدحت فيه المعاني واشتبه المراد منه اشتباها لا يدرك بنفس العبارة .
وعرفه الجرجاني بما عرفه به شمس الأئمة : بأنه ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ الا ببيان من المجمل . سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الاقدام - كالمشترك - او لفراية اللفظ كالمهلوع ، أو لانتقاله من معناه الظاهر الى ما هو غير معلوم .
انظر تعريفات المجمل عند الاصوليين في :
احكام الامدى ٩/٣ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٥٤ أصول السرخسي ١/١٦٨ التعريفات ص ٢٠٤ المعتمد ١/٣١٧ البرهان ١/٤١٩ ،
المستصفي ١/٣٤٥ شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ ارشاد الفحول ص ١٦٧
احكام ابن حزم ٣/٣٨٥ فتح الغفار ١/١١٦ .

بالاجتهاد ، وكذلك (١) ما أريد مجازة للنظر في الوضع والعلاقة والعلامات ومثال
المجمل (وأقيموا الصلاة واتوا الزكاة) (٢) (وحرم الربا) (٣) والعام المضاف
الى غير محله والمخصوص بمجهول والمستثنى المجهول ك(الا ما يتلى عليكم) (٤)
والوصف المجهول (٥) مثل (محصنين) (٦) وتبين ان قول بعض اصحابنا
ان المشترك نوع من المجمل فيه نظر لعدم انطباق حد الجنس عليه ، وانما هو
شبهه به من حيث عدم تبين المراد قبل التأويل . وحد بأنه اللفظ الذي لا يفهم
منه عند الاطلاق (٧) شىء . ويرد على طرده المهمل والمستحيل فان مدلوله
ليس بشىء . وعلى عكسه فهم أحد محامله وان لم يقطع به . والمبين (٨)

- (١) وفي ب : وكذا .
(٢) الاية ٧٧ من سورة النساء ، ٧٨ من سورة الحج ، ٥٦ من سورة النور ، ١٣
من سورة المجادلة و ٢٠ من سورة المزمل .
(٣) جزء من الاية ٢٧٥ من سورة البقرة ونصها (الذين يأكلون الربا لا يقومون
الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا
واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره
الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) .
(٤) جزء من الاية ١ من سورة المائدة ونصها (يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود
أحللت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم ان الله
يحكم ما يريد) .
(٥) انظر تفصيل كل ما تقدم في المعتمد ١/٣٢٣ .
(٦) جزء من الاية ٢٤ من سورة النساء ونصها (والمحصنات من النساء الا ما ملكت
ايمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير
مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم
فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيما) .
(٧) أورد الامدى هذا الحد في الاحكام ثم نقضه . انظر ٨/٣ .
(٨) المبين في اللفظة : هو المظهر من بان اذا ظهر تقول بينت الشىء تبينا
أى وضحته توضيحا ، ويطلق على شئئين : الواضح بنفسه والواضح بغيره .
وفي الاصطلاح : عرفه القرافي بأنه اللفظ الدال بالوضع على معنى ، إما
بالاصالة وإما بعد البيان . شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ .
وقيل : هو ما لا افتقر الى البيان من البين وهو الفراق . عرفه بذلك ابن فورك
وصاحب المحصول .
وقيل : هو الدال على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على
المراد .
وقال الامدى : واما المبين فقد يطلق ويراد به ما كان من الخطاب المبتدأ

نقيض (١) المجلد .

مسألة :

مثل (حرمت عليكم امهاتكم) (٢) و (حرمت عليكم الميتة) (٣) و (احلت لكم بهيمة الانعام) (٤) مجمل عند الكرخي وأبي عبدالله (٥) البصرى ، وقيل

==== المستغني بنفسه عن بيان ، وقد يراد به ما كان محتاجا الى بيان وقد ورد عليه بيانه ، وذلك كاللفظ المجلد اذا بين المراد منه ، والعام بعد التخصيص والمطلق بعد التقييد ، والفعل اذا اقترن به ما يدل على الوجه الذى قصد منه الى غير ذلك . الاحكام ٢٦/٣ .

(١) اى يقابل المجلد ، فما تقدم في المجلد من تعريفات يؤخذ ضدها في المبين لانه على النقيض منه فان عرف المجلد : بأنه ما تردد بين محتملين فاكثر لا مزية لاحدهما على الاخر فقل في المبين : بأنه ما نص على معنى معين من غير ابهام .

وان قلت : المجلد هو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ .
فقل : المبين ما ظهر المراد منه بالوضع او بعد البيان وهكذا .
انظر تعريفات الاصوليين للبيان والمبين في :

البرهان ١٥٩/١ - ١٦٠ ، احكام الامدى ٢٥/٣ - ٢٦ المستغني ١/٣٦٤
منهاج البيضاوى ١٤٨/٢ نهاية السؤل ١٤٨/٢ - ١٤٩ منهاج العقول
١٤٨/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٤/٣ - ١٠٥ اصول السرخسي
٢٦/٢ - ٢٧ تيسير التحرير ١٧١/٣ فوانح الرحموت ٤٢/٢ ، المعتمد
٣١٧/١ - ٣١٩ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦٧/٢ ، ارشاد
الفحول ص ١٦٧ المسودة ص ٥٧٢ .

(٢) الاية ٢٣ من سورة النساء .

(٣) الاية ٣ من سورة المائدة .

(٤) الاية الاولى من سورة المائدة .

(٥) اختلف الاصوليون في الالفاظ التي علق التحريم والتحليل فيها على الاعيان هل هي مجملة ام ظاهرة ؟

فذهب ابو الحسن الكرخي وابو عبدالله البصرى الى انها مجملة .

نسب هذا المذهب اليهما : ابو الحسين البصرى في المعتمد وابن الهمام في التحرير ومحب الله بن عبد الشكور في سلم الثبوت ومحمد بن نظام الدين الانصارى في شرحه . ونسبه الفناري في فصول البدائع اليهما والى البيهشمية . كما نسب اليهما السيف الامدى في الاحكام . وهذا راجح في عامة كتب الاصول لكن عبد العزيز البخارى في الكشف نسب الى الكرخي غير ذلك ، فقال : مذهب الكرخي ومن تابعه : ان المراد تحريم الفعل او تحليله لا غير وذكرانه مذهب عامة المعتزلة .

وقصر القول بالاجمال على ابي عبدالله البصرى واصحاب ابي هاشم .
انظر كشف الاسرار ١٠٦/٢ .

ظاهر في المجاز فلا اجمال . وفخر^(١) الاسلام : ليس بمجاز . الكرخي^(٢) :
لا بد من اضرار فعل المتعلق بالحكم لاستحالة الظاهر ، وما وجب للضرورة يقدر
بقدرها فلا يضر الجسيع والبعض غير متضح ، وهو معنى المجل . أجاب القائل
بالمجاز : متضح في بعض معين بالاستقراء أن العرف في مثله الفعل المقصود
وهو الاكل من المأكول والوطء في المنكوح . فخر الاسلام : التحريم

====
وزهد جمهور الاصوليين من الشافعية والحنفية والحنابلة والمالكية والمعتزلة الى
نفي الاجمال عن الالفاظ التي علق التحريم فيها على الاعيان .
ثم اختلفوا فيما بينهم ، في الحرمة والحل في هذه النصوص هل هي ثابتة
للاعيان الموصوفة بها على الحقيقة ؟ ام مجازا عن المحل ؟ لان الحل
والحرمة لا تكون وصفا للمحل ، وانما تكون وصفا لفعالنا في المحل حقيقة .
وانما يصير المحل موصوفا بها مجازا .
فذهب بعض الشافعية وبعض الحنفية الى وجود مجاز في العين أو اضافة
تحريم أو اضرار .

وزهد البعض الاخر من الشافعية الى أنه ظاهر من جهة العرف وهو مذهب
جمهور المعتزلة كأبي علي الجبائي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار وأبو
الحسين البصري ، وهو مذهب الحنابلة وبعض المالكية .
وزهد جمهور الحنفية - ومنهم فخر الاسلام وشيخ الأئمة السرخسي - الى انه
حقيقة ، ولا مجاز ولا اضرار أصلا .

- انظر مذاهب الاصوليين في هذه المسألة واستدلالاتهم في :
المعتمد (١) ٣٣٣-٣٣٤ ، اصول البيزدوي وكشف الاسرار ١٠٦/٢-١٠٨ ،
فواتح الرحموت ٢٣٣-٢٣٤ فصول البدائع ٩٥/٢ ، اصول السرخسي (١) ١٩٥
احكام الامدى ١٢/٣ المستصفى (١) ٣٤٦ التبصرة ص ٢٠١ جمع الجوامع
وشرح المحلى عليه ٢/٥٩ ، اللمع ص ٢٨ نهاية السؤل ١٤٦/٢ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٢٧٥-٢٧٦ السوداء ص ٩٠ ، ارشاد الفحول
ص ١٦٩-١٧٠ تيسير التحرير (١) ١٦٦ روضة الناظر ص ١٨١ .
(١) قال فخر الاسلام : ومن الناس من ظن ان التحريم المضاف الى الاعيان ، مثل :
المحارم والخمر . مجاز لما هو من صفات الفعل ، فيصير وصف العين به
مجازا . وهذا غلط عظيم ، لأن التحريم اذا أُضيف الى العين كان ذلك
امارة لزومه وتحققه فكيف يكون مجازا ؟
اصول البيزدوي ١٠٦/٢-١٠٨ وانظر كشف الاسرار نفس الصفحات .
(٢) انظر تفصيل حجة الكرخي وأبي عبدالله البصري في المعتمد (١) ٣٣٣
بالاضافة الى مراجع الحنفية السابقة .

(١) نوعان : مضاف الى الفعل مع قبول المحل كأكل مال الغير ، فيكون عدمه مضافا الى امتناع المكلف. ومضاف الى العين لقصد اعدام القابلية شرعا فيصير امتناع المكلف تابعا لانتفاء المحل . فلاضافة الى العين أدل على تحقيق (٢) التحريم . قلت : لا يخرج بهذا التقرير عن المجازية ، فان عدم القابلية شرعا ووجودها حقيقة سواء وانما هو اظهار فائدة المدول عن الحقيقة الى المجاز وهي قصد المبالغة في الانتفاء والا فالحرام من أوصاف الافعال التكليفية دون الاعيان فان اللمس والنظر الى الأُم ليسا محرمين .
مسألة :

بعض أصحابنا (واسحوا برؤسكم) (٣) مجمل (٤) بيّن

- (١) انظر تفصيلهما في اصول البزدوى ٢/١٠٨ .
قال الامام عبد العزيز البخارى : يوصف الفعل بالحرمة على معنى ان العبد منع من اكتسابه وتحصيله . فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه .
وتوصف العين بالحرمة ، على معنى ان العين منعت عن العبد تصرفا فيها . فتصير العين ممنوعة ، والعبد ممنوعا عنها ، فعرفنا ان وصف العين بالحرمة صحيح وأن المنع نوعان : منع الرجل عن الشيء كقولك : لفلانك : لا تأكل هذا الخبز ، وهو موضوع بين يديه .
ومنع الشيء عن الرجل ، بأن رفع الخبز من يديه أو اكله .
فاذا اضيف التحريم الى الفعل كان من قبيل النوع الاول واذا اضيف الى العين كان من النوع الثاني " كشف الاسرار ٢/١٠٧ .
(٢) في ب : تحقيق .
(٣) جزء من الآية ٦ من سورة المائدة . وقد تقدمت كتابتها .
(٤) اختلف الاصوليون في اجمال قوله تعالى (واسحوا برؤسكم) فذهب الجمهور الى انه لا اجمال فيها .
وذهب بعض الحنفية الى انها مجملة ، لتردد المسح بين مسح جميع الرأس وبين مسح بعضه والسفنة بينت مسح بعض الرأس ، هيئتوضا الرسول صلى الله عليه وسلم ومسح بناصيته ، ومقدارها الربع ، فكان الربع واجبا .
قال في المعتمد هو قول العراقيين .
ثم اختلف القائلون لا اجمال في مقدار ما يمسخ .
فذهب جمهورهم الى أنه ظاهر في مسح جميع الرأس لأن الباء حقيقة في اللصاق وقد الصقت المسح بالرأس والرأس اسم لجميعه لا لبعضه لا نه لا يقال لبعض الرأس رأس ، فوجب مسح جميعه .
وهذا مذهب الامام احمد واصحابه والامام مالك والباقلاني وابن جنبي . وذهب جمهور الشافعية الى ان الواجب هو مسح البعض ، لأن الباء تدل على التعميم وقال البيضاوى في المنهاج : والحق ان مسح الرأس حقيقة فيما ينطلق عليه اسم المسح وهو القدر المشترك بين الكل والبعض . لأن هذا التركيب تارة يأتي في المسح الكل وهو واضح وتارة يأتي لمسح البعض ، كما يقال :
===

بالفعل^(١) وهو مسح الناصية . لنا : احتملت الباء الصلة والالصاق والتبعيض
ولا دليل يعين بعضها . قالوا : ان ثبت عرف في صحة اطلاقه على البعض
كالشافعية وعبد الجبار وأبي الحسين^(٢) فلا اجمال لظهوره فيه والاقل متيقن
وان لم يثبت كمالك والقاضي وابن جني^(٣) فلا اجمال لظهوره في الجميع .
قلنا : اذا لم يثبت عرف فما الواجب لتعيين الكل ، كيف وفي الصحيح
اقتصاره في المسح على الناصية^(٤) .

- ====
- مسحت يدي برأس اليتيم ، وان لم يمسح منها الا البعض . فان جعلناه
حقيقة في كل منهما لزم الاشتراك وان جعلناه حقيقة في احدهما فقط
لزم المجاز في الأمر ، فنجمه حقيقة في القدر المشترك دفعا للمحذورين .
قال في المحصول : وهذا قول الامام الشافعي .
انظر: المعتمد ٣٣٤/١ منهاج البيضاوي ١٤٦/٢ نهاية السؤل ١٤٧/٢
شرح البدخشي ١٤٦/٢ ، احكام الامدى ١٤/٣ ، جمع الجوامع شرح المحلي
عليه ٥٩/٢ ، فواتح الرحموت ٣٥-٣٦ ، تيسير التحرير ١٦٦/١ - ١٦٧ ،
فصول البدائع ٩٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص المسودة ص ١٢٨ ،
ارشاد الفحول ص ١٧٠ ، المحصول .
(١) أي بينه الرسول صلى الله عليه وسلم بفعله حيث توضحاً ومسح ناصيته .
(٢) انظر المعتمد ٣٣٤/١ .
(٣) هو ابو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور كان اماماً في علم
العربية ، قرأ الادب على الشيخ ابي علي الفارسي ، وفارقه وقعد للاقراء
بالموصل . وكان أبوه جني ملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الموصلي .
ولابن جني اشعار حسنة ، ويقال انه كان أعور .
وله من التصانيف المفيدة في النحو : كتاب الخصائص ، وسر الصناعة ، والمنصف
في شرح تصريف أبي عثمان المازني ، والتلقين في النحو ، والتعاقب ، والكافي
في شرح القوافي . وغير ذلك كثير .
وقد توفي سنة ٣٩٢ هـ وكانت ولادته قبل الثلاثين والثلاثمائة انظر ترجمته
في :
وفيات الأعيان ٢٤٦-٢٤٨ ، انباه الرواة ٣٣٥/٢ ، الفهرست ص ١٢٨
شذرات الذهب ١٤٠-١٤١ ، البداية والنهاية ٣٣١/١١ .
(٤) يشير الى ما رواه مسلم والنسائي عن المغيرة بن شعبه : " ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم توضحاً فمسح ناصيته وعمامته ، وعلى الخفين " .
انظر صحيح مسلم ١٧٣/٣ سنن النسائي ٦٥/١ .

سألة :

اذا ورد لفظ شرعي له محمل فيه (١) وحمل في اللغة مثل "الطواف صلاة" (٢) .
يحتمل : كالصلاة في الطهارة أو في الثواب . وأنه دعاء في اللغة (٣) . وكالاتسان
فما فوقها جماعة (٤) أي مثلها في الفضيلة ، والجماعة حقيقة (٥) ، ليس بمجمل (٦)
لنا العرف (٧) الشرعي موضح للمراد ، فان الشارع يعرف الاحكام ، لا موضوعات اللغة .
قالوا : يصلح لهما ولا معرف . قلنا : عرفه معرف .

- (١) أي في الشرع .
(٢) هذا جزء من حديث رواه النسائي عن طاوس عن رجل أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه :
"الطواف بالبيت صلاة ، فأقلوا من الكلام" وفي رواية عن عبدالله بن عمر
أقلوا الكلام في الطواف ، فانما أنتم في صلاة "سنن النسائي ١٧٦/٥ .
ورواه الترمذى والحاكم والدارمي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
بلفظ : "الطواف بالبيت صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فيه
فلا ينطق الا بخير" .
قال الترمذى : وقد روى هذا الحديث عن ابن طاوس وغيره ، عن طاوس عن
ابن عباس موقوفا . ولا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء ابن السائب - هذا -
انظر :
سنن الترمذى ٢٨٤/٣ ، سنن الدارمي ٤٤/٢ ، المستدرک ٤٥٩/١ .
(٣) لأن معناها لغة الدعاء ، فسمي صلاة لما فيه من الدعاء .
(٤) رواه ابن ماجه والدارقطني وقال في التعليق المغني على الدارقطني :
فيه الربيع بن بدر بن عمرو ابو العلاء ضعفه أبو داود وغيره .
وقال البخارى : باب اثنان فما فوقهما جماعة . وقال ابن حجر في فتح
البارى : هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة . . . الخ .
انظر : صحيح البخارى وفتح البارى ١٤٢/٢ ، سنن ابن ماجه ٣١٢/١ ،
سنن الدارقطني ومعه التعليق المغني ٢٨٠-٢٨١ .
(٥) أي ويحتمل انه اراد به انها جماعة حقيقة .
(٦) خلافا لحجة الاسلام الفزالي حيث ذهب الى انه مجمل .
انظر المستصفي ٣٥٦/١ - ٣٥٧ .
(٧) انظر احكام الامدى ٢٢/٣ ، التبصرة ص ١٩٥ ، جمع الجوامع مع شرح
المحلي عليه ٦٣/٢ ، التمهيد للاسنوى ص ٦١ ، نهاية السؤل ١٦٠/٢ -
١٦١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ وما بعدها ، العضد على ابن الحاجب
١٦١/٢ ، فواتح الرحموت ٤١/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٧٢ ، مختصر البعلبي
ص ١٢٨ .

سألة :

ما له سمي لغوي وشرعي ليس بمجمل (١) وقيل به (٢) . والفزالي (٣) : ان كان في الاثبات فالشرعي ، وفي النهي فمجمل ، وقيل وفي (٤) النهي فلغوي ، والاثبات كقوله لما سأل "هل عندكم شيء" ؟ فقالوا : لا . اني اذا صائم (٥) . والنهي كنهيه عن صوم يوم النحر (٦) . لنا : ان العرف الشرعي قاض بظهوره فيه فلا اجمال قالوا : يطلق عليهما فلم يتضح . ورد بما قلنا . قالوا : الاثبات واضح وفي النهي يضعف حمله عليه ظاهرا والا لزم صحته . قلنا نعم وجبت صحته أصلا لا وصفا وقد حقق . وأجيب على اصله بأن الشرعي لا يستلزم الصحيح ، بل معناه الهيئات المخصوصة والا لزم أن يكون "دعي الصلاة" مجملا وهو باطل . قالوا : في الاثبات واضح ، وفي النهي الاجماع على تعذر حمله على الصحيح كبيع الملاقيح والمضامين والحر . قلنا : ليس لأنه منهي ، بل لعدم تصور ركبن البيع وهو الاضافة الى المال وإلا يلزم في البيع وقت النداء والصلاة في الأرض

-
- (١) اذا ورد لفظ الشارع وله سمي لغوي وسمى شرعي فليس بمجمل عند الجمهور .
 - (٢) أي وقيل بل هو مجمل ، وهو قول القاضي أبو بكر وجماعة .
 - (٣) وفصل حجة الاسلام الفزالي فقال : والمختار عندنا ، أن ما ورد في الاثبات والامر فهو للمعنى الشرعي . وما ورد في النهي كقوله : دعي الصلاة . . فهو مجمل .
المستصفي ٣٥٩/١ .
 - (٤) قال الامدى : والمختار ظهوره في المسمى الشرعي في طرف الاثبات ، وظهوره في المسمى اللغوي في طرف الترك .
الاحكام ٢٣/٣ .
 - (٥) هذا الحديث رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم : يا عائشة هل عندكم شيء ؟ فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء . قال : فاني صائم الحديث .
صحيح مسلم ٣٤/٨ .
 - (٦) روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين ، يوم الاضحى ويوم الفطر " وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري وغيرهما .
صحيح مسلم ١٥/٨ .

المقصوبة ، ودعي الصلاة أي اللغوية وهو باطل اجماعاً (١) .

ومنه (٢) البيان :

وهو الاظهار (٣) وينقسم الى مقرر ومفسر ومغير ومبدل وضروري لانه اما بلفظي أو غيره .
والأول اما بمنطوقه أولاً . والاول اما موافق لمدلول اللفظ أو مخالف . والأول اما
مع اجمال أو غيره . والثاني اما مقارن أو متأخر . فغير المنطوق ضروري ، والمنطوق
الموافق بغير اجمال تقرير ، ومع تفسير ، والمخالف المقارن مغير والمتأخر ناسخ .

(١) انظر كلام الاصوليين على هذه المسألة في :

احكام الامدى ٢٣/٣-٢٤ ، المستصفى ٣٥٧/١-٣٥٩ ، التبصرة ص ١٩٥

جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦٣/٢ ، التمهيد للاسنوى ص ٦١ ، فواتح

الرحموت ٤١/٢-٤٢ ، ارشاد الفحول ص ١٧٢ ، مختصر البعلبي ص ١٢٩ .

(٢) أي ما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع ، البيان .

(٣) البيان في اللغة : الفصاحة واللسن ، وفي الحديث " ان من البيان لسحر "

وفلان أبين من فلان أي أفصح منه وأوضح كلاماً .

والبيان أيضا : ما يبين به الشيء من الدلالة وغيرها . وبان الشيء يبين

بيانا : اتضح فهو بين . وكذا أبان الشيء فهو مبين وأبنته أي أوضحت .

انظر: القاموس المحيط ٢٠٦/٤ ، المصباح المنير ٧٧/١-٧٨ ، مختار

الصاح ص ٧٢ .

وفي الاصطلاح اختلفوا في تعريفه :

فقال ابو بكر الصيرفي : البيان هو التعريف وهو اخراج الشيء من هيـز

الاشكال الى هيـز الوضوح والتجلي .

وزهب ابو عبدالله البصرى الى : أن البيان هو العلم الحاصل من الدليل .

انظر: المعتمد ٣١٨/١ احكام الامدى ٢٥/٣ .

وقال الجمهور : ان البيان هو الدليل واختاره الامدى .

وقال الجرجاني : البيان عبارة عن اظهار المتكلم المراد للسامع ، وهو

بالاضافة خمسة :

١ - بيان التقرير ، وهو تأكيد الكلام بما يرفع احتمال المجاز والتخصيص .

٢ - بيان التفسير : وهو بيان ما فيه خفاً من المشترك أو المشكل أو المجهل

أو الخفي .

٣ - بيان التفسير : وهو تغيير موجب الكلام نحو التعليق والاستثناء والتخصيص

٤ - بيان الضرورة : هو نوع بيان يقع بغير ما وضع له لضرورة ما ، ان الموضوع

له النطق ، وهذا يقع بالسكوت ، مثل سكوت الحولى عن النهى حين يرى

عده يبيع ويشترى فانه يجعل اذنا له في التجارة ضرورة دفع الضرر

عن يعاطه .

وغير اللفظي كالفعل ^(١) أما التقرير : فمثل تأكيد الحقيقة والعام بما يرفع احتمال المجاز والتخصيص وهذا يصح مفصلاً وموصلاً . وأما التفسير فمثل ما يرفع ابهام المجلد والمشارك منه تفسير الكنايات . ولفلان طي عشرة دراهم وفي البلد نقود مختلفة فهين فهو تفسير . ويصح مفصلاً أيضاً ، وأما التغيير ^(٢) فلا يصح الا موصلاً ^(٣) كالشرط والاستثناء ، وسمى بياناً من جهة أن اللفظ طة شرعية كطالق مثلا ويتبين بالشرط أن المراد عدم انعقادها في الحال والنطق بالعلة من دون ^(٤) حكم سائغ كالبيع بالخيار وهو مع ذلك تغيير ^(٥) من التنجيز الى التعليق وكذلك الاستثناء . فان العشرة مثلا اسم لعدد خاص ، فاذا قال : الا ثلاثة غيره وتبين ان مراده سبعة ، فكان الاستثناء مانعاً من انعقاد الكلام موجبا لحكمه في البعض كما منع الشرط انعقاد العلة لحكمها فهو كلام واحد حكما وكلامان صورة ، والتخصيص من بيان التغيير ^(٦) كما مر وسياتي تقرير الشرط . وهذه مسائل الاستثناء .

- ====
- ٥ - بيان التبديل : وهو النسخ ، وهو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر .
التعريفات ص ٤٧ ، وانظر هذا التقسيم في اصول السرخسي ٢٧/٢ - ٢٨
فصول البدائع ١٠٥/٢ - ١٠٦ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٥/٣ وما
بعدها ، تيسير التحرير ١٧٢/٣ ، فواتح الرحموت ٤٣/٢ ، التلويح على
التوضيح ١٧/٢ - ١٩ .
وانظر تعريف البيان عند الاصوليين في : احكام الامدى ٢٥/٣ ، البرهان
١٥٩/١ ، المستصفى ٣٦٤/١ - ٣٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ ،
ارشاد الفحول ص ١٦٨ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٤/٣ ، اصول
السرخسي ٢٦/٢ ، تيسير التحرير ١٧١/٣ ، فواتح الرحموت ٤٢/٢ ،
فصول البدائع ١٠٥/٢ ، التلويح على التوضيح ١٧/٢ .
- (١) في ب : وأما بزيادة " و " .
(٢) في أ : التعبير بالعين المهمة والباء وهو تصحيف
(٣) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١١٠/٣ وفصول البدائع ١٠٥/٢ - ١٠٧ .
(٤) وفي ب : بدون .
(٥) وفي ج : تغيير .
(٦) وفي أ : التعبير . بالعين المهمة والباء . وهو تصحيف .

مسألة :

الاستثناء (١) المتصل (٢) اخراج بالا واخواتها يبين ان المراد الباقي . والمنقطع مجاز ، وقيل حقيقة فليل بالتواطؤ والاشترك (٣) . القائل بالمجازية : يفهم المتصل من غير قرينة وهو دليل المجاز في غيره ، وقيل لا نه مأخوذ من ثبيت العنان : نقضته ، ولا

- (١) الاستثناء لغة : مأخوذ من ثني الشيء وهو عطفه .
وشناه أيضا : كفه وصرفه عن حاجته .
وشناه : صار له ثانيا .
انظر : المصباح المنير ٩٤/١ ، مختار الصحاح ص ٨٧ .
وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفه ، فعرفه حجة الاسلام : بأنه قول ذو صيغ مخصوصة ، دال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الاول . المستصفى ٦٢٣/٢ وتعقبه الامدى فأبطله من وجهين ، انظر تفصيلهما في الاحكام ٢٨٦/٢ .
وقيل : هو اخراج بعض الجملة عن الجملة بلفظ " الا " أو ما يقوم مقامها .
ونقضه الامدى بقول القائل : رأيت اهل البلد ، ولم أر زيدا . فانه قائم مقام قوله - الا زيدا - في اخراج بعض من الجملة عن الجملة ، وليس باستثناء .
واختاران يقال : هو عبارة عن لفظ متصل بجملة ، لا يستقل بنفسه دال بحرف - الا - أو اخواتها على أن مدلوله غير مراد مما اتصل به .
ليس بشرط ولا صفة ولا غاية . احكام الامدى ٢٨٧/٢ .
وقال القرافي : هو عبارة عن اخراج بعض ما دل اللفظ عليه - ذاتا كان أو عددا - أو ما لم يدل عليه ، وهو اما محل المدلول ، أو امر عام ، بلفظ - الا - أو ما يقوم مقامها . شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٧ .
وانظر بقية تعريفات الاصوليين للاستثناء في :
نهاية السؤل ٩٤/٢ ، مناهج العقول ٩٣/٢ ، التمهيد ص ١١٤ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ٩/٢ ، احكام ابن حزم ٣٩٧/١ ، المسوده ص ١٥٩ - ١٦٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٧ ، مختصر ابن الحاجب ١٣٢/٢ ، كشف الاسرار ١٢٢-١٢١/٣ ، تيسير التحرير ٢٨٤-٢٨٥ ، فواتح الرحموت ٣١٦/١ ، فصول البدايع ١٠٦-١٠٧ ، التوضيح على التنقيح ٢٠/٢ .
(٢) الاستثناء قسمان : متصل ، ومنفصل ، وهو ما عرّفه المصنف بالمنقطع .
وأدوات الاستثناء المشهورة ثمانية وهي : الا ، حاشا ، ليس ، لا يكون ، خلا ، عدا ، غير ، سوى .
(٣) أى وقيل موضوع للقدر المشترك بين المتصل والمنقطع ، وهو التواطؤ .
وقيل لفظ الاستثناء مشترك لفظي في المتصل والمنقطع . لا طلاقه على كل منهما حقيقة من غير أن يشترك بينهما معنى ، وعدم ترجيح احدهما على الاخر لكون حقيقة أو مجازا .

نقض الا في المتصل (١) ، فيقال (٢) هو مشتق من التثنية كأنه شئ الكلام به . وهو متحقق فيهما ولا يلزم من الاشتقاق لمعنى أن لا يكون حقيقة في معنى آخر كالعين . القائل بالتواطؤ (٣) : بوب العلماء له وقسموه . قلنا : كما بوبوا اسم الفاعل وهو مجاز في المستقبل باتفاق . قالوا : الأصل هدم الاشتراك والمجاز فتعيين (٤) التواطؤ . قلنا : لا تثبت اللغة بلوازم الماهيات . وعرف على التواطؤ : ما دل على مخالفة بين (٥) المستثنى والمستثنى منه بالألا غير الصفة وأخواتها . وما دل على مخالفة جنس لأن مخالفة حكم المستثنى للمستثنى منه اما بنقيه او بأنه حكم آخر غيره ضروري ، وقيد بغير الصفة لتخرج التي بمعناه . وعرف المنفصل على الاشتراك أو المجاز : ما دل على (٦) مخالفة بالألا غير الصفة أو أخواتها من غير اخراج . والمتصل : قول ذو صيغ (٧) مخصوصة دال على ان المذكور به لم يرد بالقول الأول ، والقول فصل عن الفعل والقرينة ، وذو صيغ عن مثل رأيت المؤمن ولم أر زيدا ، فان المراد بالصيغ آلات الاستثناء ، وأورد على طرده الشرط والوصف (٨) بالذنين والغاية كأكرم بني تميم ان دخلوا داري والذنين والسي أن يدخلوا . وأجيب بأن المذكور بها مراد . وعلى عكسه كقام القوم الا زيدا . فانه ليس بذئ صيغ ، وأجيب بأن المراد صيغة منها ، وفي الاحكام (٩) : لفظ

- ====
- قال ابن الهمام : والمختار : أنه في المتصل حقيقة ، وفي المنقطع مجاز . وقال في التلويح : قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل ، مجاز في المنقطع ، والمراد بالاستثناء : صيغ الاستثناء . وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع . . . الخ
- انظر : التلويح على التوضيح ٢٠ / ٢ ، التحرير وشرحه تيسير التحرير ٢٨٤ / ١ ، فصول الهدايع ١٠٦ / ٢ - ١٠٧ ، فواتح الرحموت ٣١٦ / ١ ، مناهج العقول ٩٤ / ٢ ، نهاية السؤل ٩٥ / ٢ ، التوضيح على التنقيح ٢٨ / ٢ .
- (١) انظر كشف الاسرار ١٢١ / ٣ .
- (٢) في ب : ويقال .
- (٣) وفي ب : بالتواطي .
- (٤) انظر كشف الاسرار ١٢١ / ٣ - ١٢٢ ، تيسير التحرير ٢٨٤ / ١ ، فواتح الرحموت ٣١٦ / ١ ، فصول الهدايع ١٠٦ / ٢ .
- (٥) وفي ب : تبين .
- (٦) انظر تيسير التحرير ٢٨٤ / ١ - ٢٨٥ ، فواتح الرحموت ٣١٦ / ١ وما بعدها ، فصول الهدايع ١٠٦ / ٢ - ١٠٧ .
- (٧) هذا تعريف حجة الاسلام الذي سقناه آنفا . انظر المستصفى ١٦٣ / ٢ .
- (٨) انظر تيسير التحرير ٢٨٧ / ١ - ٢٨٨ .
- (٩) انظر ٢٨٧ / ٢ من احكام الامدى .

متصل بجملته لا يستقل بنفسه دال على أن مدلوله غير مراد ما اتصل به ليس بشرط ولا صفة ولا غاية. ويرد على طرده : قام القوم لا زيد وما قام القوم بل زيد ، ولكن وعلى عكسه ما جاء الا زيد لعدم الاتصال بالجملته بنا على أن زيدا فاعل .

سألة :

الاستثناء تكلم بالباقي بعد المستثنى (١) فهو بيان معنوي أن المستثنى لسم يكن مرادا واستخراج صوري . وقال الشافعي (٢) : اخراج

- (١) وفي ب : بعد الاستثناء .
(٢) اختلفوا في موجب الاستثناء ، فذهب جمهور الحنفية الى ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الاستثناء ، ويعدم الحكم في المستثنى لعدم الدليل الموجب له ، مع صورة التكلم به ، فاذا قال : له علي عشرة الا ريبالا ، يلزمه تسعة ، لكن من حيث أن الريال المخرج منفي بالاً صالة ، لا من حيث ان الاستثناء من الاثبات نفي .
وذهب جمهور الشافعية والحنابلة والمالكية الى : ان موجب الاستثناء امتناع الحكم في المستثنى لوجود المعارض . فاذا قال : له علي عشرة الا ريبالا كان ذلك اقرار بتسعة وانكار للعاشر .
واذا قال : ليس له علي شيء الا ريبالا كان مقرا بريال وذلك لأن الاستثناء من الاثبات نفي ، والاستثناء من النفي اثبات عند الجمهور .
وحكى الشوكاني اتفاقهم على ان الاستثناء من الاثبات نفي . وحصر الخلاف في الاستثناء من النفي . وكذا الاسنوي في نهاية السؤل .
وقال عبد العزيز البخاري بعد ذكره لخلاف الشافعي رحمه الله : واصل الخلاف في التعليق بالشرط ، فان التعليق عنده لا يخرج الكلام من أن يكون ايقاعا بل يمتنع وقوعه لمانع ، وهو التعليق أو عدم الشرط ، فكذا الاستثناء .
وعندنا ، التعليق يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا ، ويمتنع ثبوت الحكم في المحل لعدم العلة ، مع صورة التكلم بها ، فكذا الاستثناء . فاذا قال : لفلان علي الف الا مائة ، صار عنده كأنه قال : الا مائة فانها ليست علي . فلا تلزمه المائة للدليل المعارض لأول كلامه ، لا لأنه يصير بالاستثناء كأنه لم يتكلم به .
وصار عندنا كأنه قال : لفلان علي تسعمائة وانه لم يتكلم بالالف في حق لزوم المائة . كشف الاسرار ١٢٢/٣-١٢٣ .
انظر اختلافهم في موجب الاستثناء ووجهة نظر كل في :
اصول السرخسي ٢٦-٢٧ ، تيسير التحرير ١/٢٨٩-٢٩٠ ، فواتح الرحموت ١/٣١٦-٣١٧ ، فصول البدايع ٢/١٠٧ ، احكام الامدى ٢/٣٠٨ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/١٥-١٦ التمهيد للاسنوي ص ١١٧-١١٨ ،

للبعث^(١) عما دل عليه صدر الجملته بالمعارضة كالتخصيص فمعنى علي عشرة الا
ثلاثة سبعة . وعنده الا ثلاثة فانها ليست علي . لنا (فلبث فيهم ألف سنة
الا خمسين عاما)^(٢) ولولا أنه تكلم بالباقي للزم نفي حكم الخبر الصادق بعد
ثبوته وهو محال . وأيضا لورفع الحكم بالمعارضة لصح المستغرق لاستواء البعث
والكل في جواز المنع بالمعارضة ، كالناسخ ، وأيضا لو كان معارضا كالتخصيص للزم
بقاء الحكم في الباقي بصيغته كأنطبق اسم المشركين بعد تخصيص أهل الذمة
على الباقي . وليس فان اسم العشرة لا يصدق على السبعة بعد اخراج الثلاثة .
قالوا : الاجماع^(٣) ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس^(٤) والا لم تكن كلمة
التوحيد توحيدا للسكوت عن اثبات الألوهية في الله ولا يتم التوحيد الا بهما
فوجب أن يكون معارضا لصدر الجملة في البعث^(٥) قلنا معارض بقولهم تكلم بالباقي

====
مختصر ابن الحاجب ١٤٢/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٧-٢٤٨ ،
المسودة ص ١٦٠ ، مختصر البعلبي ص ١٢٠ ، المحرر في الفقه ٤٦٢/٢ ،
الفروق للقرافي ٩٣/٢ ، منهاج البيضاوي ٩٩/٢ - ١٠٠ ، نهاية السؤل
١٠٢/٢ - ١٠٣ ، منهاج العقول ٩٩/٢ - ١٠١ ، ارشاد الفحول
ص ١٤٦ .

- (١) وفي ب : لبعث .
(٢) جزء من الآية ١٤ من سورة العنكبوت ، ونصها (ولقد ارسلنا نوحا الى
قومه ، فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما . فأخذهم الطوفان وهم
ظالمون) .
(٣) قال الامدى : مذهب اصحابنا ، أن الاستثناء من الاثبات نفي ، ومن النفي
اثبات خلافا لابي حنيفة . الاحكام ٣٠٨/٢ .
وعلى هذا لا اجماع مع وجود المخالف . الا ان يريد به اتفاق أهل اللسان .
قال السرخسي : اجتجوا باتفاق اهل اللسان ، ان الاستثناء من النفي
اثبات ، ومن الاثبات نفي .
اصول السرخسي ٣٦/٢ .
وقال البزدوى : اما الاجماع ، فان أهل اللفظة اجمعوا : ان الاستثناء من
الاثبات نفي ، ومن النفي اثبات . وهذا اجماع على ان للاستثناء حكما وضع
له ، يعارض به حكم المستثنى منه . اصول البزدوى ١٢٦/٣ .
(٤) في ب : وبالعكس " نفي " .
(٥) انظر تفصيل هذا الاستدلال والجواب عنه في : احكام الامدى ٣٠٨/٢ ،
اصول السرخسي ٣٦/٢ - ٣٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٢٦/٣
ومابعدھا ، نهاية السؤل ١٠٢/٢ .

بعد الثبوت والجمع ان يجعل استخراجا وتكلم بالباقي بوضعه (١) ، ونفيا واثباتا ،
باشارته ، وتحقيقه : ان الاستثناء كالفاية من الصدر لكونه بيانا أنه ليس بمراد منه ،
وبالفاية ينتهي الحكم السابق الى خلافه فيجب اثبات الفاية ليتم الصدر ، لكن
لما لم يكن المقصود الا الصدر جعل اثبات الثاني اشارة ، ولذلك اختير في كلمة
التوحيد لكون المقصود نفي الالهية عن غير الله تعالى نفيا ينتهي باثباتها فيه
تعالى فنحن قائلون بالموجب (٢) .

تنبيه :

مثل : " لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سوا بسوا " (٣) أي بيموه كذلك . عند
الشافعي (٤) فيبقى الصدر عاما في القليل والكثير . لأن المعارض اخرج المكيل
خاصة . وعلي مائة درهم ، إلا ثوبا أي (٥) قيمته لوجوب العمل بالمعارض عنده ،
وقد امكن بذلك . وعندنا استثناء حال (٦) فيعم الصدر الاحوال فيتعين القدر
والاستثناء في الثانية (٧) منقطع فلم يؤثر في الصدر . ومنه آية القذف (٨) .
قيل هو منقطع وقيل عام في الاحوال (٩) .

تنبيه :

ومن المنفّر : علي ألف وديعة أو اسلمتها إلي في كذا (١٠) ولم (١١) أقبضها (١٢)

- (١) في ب : " بوصفه " بالصاد المهبطة والفاء الموحدة .
- (٢) انظر: اصول السرخسي ٣٨-٣٧/٢ ، تيسير التحرير ٢٩٠-٢٩١ ، فواتح
الرحموت ٣٢٠-٣١٦/١ ، فصول البدايع ١٠٧-١٠٩/٢ نهاية السؤل
١٠٢/٢-١٠٣ .
- (٣) تقدم تخريجه في ص (٣٠) .
- (٤) انظر: احكام الامدى ٣٠٨/٢ نهاية السؤل ١٠٢/٢-١٠٣ ، سناهج العقول
١٠٠-٩٩/٢ مختصر ابن الحاجب ١٤٣/٢ .
- (٥) في ج: لا قيمته .
- (٦) انظر: اصول الهزدي وكشف الاسرار ١٢٤-١٢٥/٣ اصول السرخسي ٣٨-٣٧/٢
فواتح الرحموت ٣١٢/١ .
- (٧) وفي ب : للثانية والمثبت هو الصحيح .
- (٨) يعني قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من
بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم) الايتان ٤ ، ٥ من سورة النور .
- (٩) انظر: اصول الهزدي وكشف الاسرار ١٣٣/٣ ، فواتح الرحموت ٣٣٧/١ .
- (١٠) انظر توضيح هذه الفروع في اصول الهزدي وكشف الاسرار ١٣٧/٣ ، اصول
السرخسي ٤٦/٢ .
- (١١) وفي ب : أولم .
- (١٢) وفي ب : أقبض .

صدق ان وصل وكذا (١) أعطيتني وأقرضتني . وأما نقدتني أو دفعت إليّ فكذا
عند محمد (٢) مجازا عن العقد ، وأبو يوسف هو حقيقة في التسليم فتناقض (٣) ولو
وصل في قرض أو ثمن : هي زيوف صدقاه (٤) لأنها نوع ، وأبو حنيفة : الزيادة
عيب ومطلق الاسم لا يتناوله فكان رجوعا (٥) . ويعتق هذا العيب بألف (٦) إلا
نصفه ، بيع للنصف بالألف وعلى أن لي نصفه بيع للنصف بخمسائة لدخول الاستثناء
على المبيع وهو تكلم بالباقي منه والثن بحاله والصدراعراض الصدر (٧) وجعل
الايجاب منقسما عليهما . وفي بيعه من نفسه فائدة قسمة الثمن فجعل داخلا
ثم خارجا لتحصيل القسمة كمن باع عهدين أحدهما ملك المشتري .
مسألة :
شرط الاستثناء الاتصال لفظا أو حكما (٨) كانقطاعه بتنفس أو سعال وشبهه .

- (١) وفي ب : وكذا ان أعطيتني .
(٢) أي يصدق فيه واصلا ، لا فاصلا ، لأن النقد والدفع والاعطاء سواء فيجوز
أن يستعار النقد والدفع للعقد ، كالأعطاء اطلاقا لاسم المسبب على السبب ،
ولأن بالدفع اليه عبارة عن التسليم اليه ، والقبض شرط لنفان حكم التسليم
وتماه ، فصار قوله : إلا أني لم أقبض استثناء لبعض ما تكلم به فيصح
موصولا .
وقال أبو يوسف : لا يصدق أصلا ، لأن النقد والدفع اسمان مختصان بالتسليم
والفعل ، لأنهما لم يطلقا على غير الفعل أصلا ، وليس في الشرع عقد
يسمى دفعا أو نقدا ، فلا يتناولان العقد حقيقة ولا مجازا ، فكان قوله :
إلا أني لم أقبض أولكني لم أقبض ، رجوعا لا بيانا فلا يقبل موصولا ولا منفصلا .
كشف الاسرار ١٣٨/٣ ، اصول السرخسي ٤٦/٢ - ٤٧ .
- (٣) وفي ب : فيتناقض .
(٤) أي أبو يوسف ومحمد . قال البزدوي : وإذا أقر بالدرهم قرضا أو ثمن بيع
وقال : هي زيوف ، صح عندهما موصولا . لأن الدرهم نوعان : جياذ ، وزيوف
إلا أن الجياذ غالبية ، فصار الاخر كالمجاز . فيصح التفسير اليه موصولا .
اصول البزدوي ١٣٩/٣ .
- (٥) أنظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٣٩/٣ - ١٤٠ ، اصول السرخسي
٤٧/٢ .
- (٦) وفي ب : بالف درهم .
(٧) وفي ج : الصدر .
(٨) اختلفوا في شرط الاستثناء : فذهب جمهور أهل العلم الى اشتراط اتصال
المستثنى بالمستثنى منه لفظا ، بأن يكون الكلام واحدا غير منقطع . ويلحق
به ما هو في حكم الاتصال كانقطاعه عنه بتنفس أو سعال أو عطاس ونحوه
مما لا يعد فاصلا بين اجزاء الكلام . فان انفصل بغير ذلك كان لغوا ،
لا أثره في اثبات حكمه .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : يصح وان طال الزمان شهرا ، وقيل يصح اتصاله
باليه وانفصاله لفظا ويدين المضر ، وحمل بعضهم مذهب ابن عباس رضي الله
عنهما عليه . لنا : ان الاصل ترتب حكم الكلام عليه تنجيذا ، وانما توقف اذا وجد
مغير لتنزله كالجزم منه ، فاذا انفصل ثبت حكم الصدر لوجود المقتضي وعدم المانع
وأيا لوضح لما قال " فليكفر عن يمينه " (١) ولخيريه بين الاستثناء وبينه مع أن
الاستثناء أولى لعدم الحث . وأيضا لما تم اقرار ولا طلاق ولا عتاق ، لا مكان الاستثناء .

=== وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه يصح وان طال الزمان . ثم اختلفت الرواية
عنه ، فقيل الى شهر ، وقيل الى سنة ، وقيل يصح ابدا .
وأنكر بعضهم ثبوت ذلك عن ابن عباس ، ومنهم : الحافظ ابو موسى المدني ،
وامام الحرمين والغزالي . لما يلزم من ارتفاع الثقة باليهود والمواثيق .
وحصر القرافي وجماعة ما نقل عن ابن عباس بأنه في التعليق على مشيئة الله
تعالى في الحلف خاصة ، كمن حلف وقال ان شاء الله . وليس هو نفسي
الاخراج بالا واخواتها .
وقال الشوكاني : ومن قال : ان هذه المقالة لم تصح عن ابن عباس لعلمه
لم يعلم بأنها ثابتة في مستدرك الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين
بلفظ : اذا حلف الرجل على يمين . فله ان يستثنى الى سنة . وقد روى هذا
عنه غير الحاكم من طرق . فالرواية عن ابن عباس قد صحت ولكن الصواب
خلاف ما قاله ، ارشاد الفحول ص ١٤٨ .
وعن مجاهد انه قال : يصح الاستثناء الى سنتين .
وروى عن سعيد بن جبيرة انه اجازه بعد اربعة أشهر .
ونسب الى بعض اصحاب مالك انه يصح اتصاله بالنية ، وانقطاعه لفظا ، ويكون
مدينا فيما بينه وبين الله تعالى .
وأول بعضهم - ومنهم الامدي - مذهب ابن عباس بهذا .
وروى عن الامام احمد والحسن وعطاء انه يصح ما دام في المجلس .
وقيل يصح ما لم يأخذ في كلام اخر .
وقيل يجوز ذلك في القرآن خاصة ، وحمل بعضهم كلام ابن عباس عليه .
ولكل ادلته . انظر هذه المذاهب مع تفصيل ادلتها في :
احكام الامدي ٢٨٩/٢ - ٢٩١ ، البرهان ١/٣٨٥ - ٣٨٨ ، المستصفي
١٦٥/٢ - ١٧٠ ، المنحول ص ١٥٧ ، التبصرة ص ١٦٢ - ١٦٣ ، جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ١٠/١١ - ١١ ، التمهيد للاسنوي ص ١١٦ ، منهاج
البيضاوي ٩٦-٩٥/٢ نهاية السؤل ٩٧/٢ ، منهاج العقول ٩٥-٩٦ ، اصول
البيزدي وكشف الاسرار ١١٧/٣ - ١٣٠ ، اصول السرخسي ٣٦/٢ ، وما بعدها
تيسير التحرير ٢٩٧/١ - ٣٠٠ ، فواتح الرحموت ١/٣٢٣ - ٣٢٢ ، المعتمد
١/٢٦٢ - ٢٦٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٢ - ٢٤٤ ، مختصر ابن الحاجب
١٣٧/٢ احكام القرآن للجصاص ٤١/٥ ، تفسير القرطبي ١٠/٣٨٥ .
(١) هذا جزء من حديث تقدم تخريجه في ص (٩٦) .

ولما علم صدق ولا كذب . قالوا (١) لو لم يصح لم يفعله عليه السلام في " لا غزون (٢) قريشا " (٣) وسكت وقال " ان شاء الله " ملحقا ، ولما سئل عن أهل الكهف فقال " غدا أجيبكم " (٤) فتأخر الوحي ونزل (٥) (ولا تقولن لشيء) (٦) فقال : ان شاء الله قلنا : لم يلحق لجواز التقدير بأفعل ان شاء الله . قالوا : لولا صحته لم يقل به ابن عباس قلنا : مؤل بما تقدم .

سألة :

المستغرق (٧) باطل . وجوز الاكثرون (٨) الاكثر (٩) والمساوي كعشرة الا تسعة

- (١) اشارة الى حجج القائلين بصحة الاستثناء مع الانفصال .
- (٢) وفي ب : غزونا . والمثبت هو الصحيح .
- (٣) جزء من حديث رواه ابو داود من حديث عكرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " والله لا غزون قريشا ، والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا " ثم قال " ان شاء الله " .
- قال ابو داود : وقد اسند هذا الحديث غير واحد عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس اسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال الوليد بن مسلم عن شريك : ثم لم يفزهم . سنن أبي داود ٢٠٧/٢ .
- (٤) هذا حديث مذكور ضمن قصة طويلة . انظر تفاصيلها في كتب التفسير عند تفسير قوله تعالى (ولا تقولن لشيء) اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله (الايات من سورة الكهف . ومنها :
- تفسير ابن كثير ٧١-٧٢/٣ احكام القرآن للجصاص ٤٢/٥ ، احكام القرآن لابن العربي ١٢١٩-١٢٢١ تفسير القرطبي ٣٨٥/١٠ .
- (٥) في ب : فنزل .
- (٦) الآية ٢٣ من سورة الكهف . وتكلمتها (اني فاعل ذلك غدا) والتي بعدها (الا ان يشاء الله) واذكر ربك اذا نسيت وقل صلى ان يهديني ربي لا قرب من هذا (هذا) .
- (٧) أي الاستثناء المستغرق للمستثنى منه باطل . كقوله : له علي عشرة الا عشرة .
- قال الامدى : اتفقوا على امتناع الاستثناء المستغرق ، وانما اختلفوا فسي استثناء النصف والاكثر . الاحكام ٢٩٧/٢ .
- (٨) انظر : احكام الامدى ٢٩٧/٢ ، المستصفى ١٧٠/٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١٤-١٥ ، البرهان ٣٩٦/١ ، المنحول ص ١٥٨ ، التبصرة ص ١٦٨ ، نهاية السؤل ٩٧/٢ - ٩٨ ، مناهج العقول ، ٩٦/٢ ، الفروق ١٦٨/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٤ ، مختصر ابن الحاجب ١٣٨/٢ كشف الاسرار ١٢٢/٣ تيسير التحرير ٣٠٠-٣٠١ فواتح الرحموت ٣٢٣/١ ارشاد الفحول ص ١٤٩ ، التوضيح على التنقيح ٢٩/٢ .
- (٩) سقطت " الاكثر " من ب .

وخمسة ، ومنعت الحنابلة ^(١) والقاضي في أول قوله ^(٢) . وقيل هو ثانيهما : ان صح بهما منع والا جاز ^(٣) كخذ ما في الكيس الا الزيوف وهي الاكثر . لنا ^(٤) : لو لم يجز لم يقع في قوله (الا من اتبعك من الفاوين) ^(٥) وهم الاكثرون لقوله (وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) ^(٦) فالمساوي أولى . ولما وقع في العرف كـ "كلكم جائع الا من أطمعت" ^(٧) وهم الاكثرون وللإجماع على أن المقر بعشرة الا تسعة يلزمه درهم . قالوا : الاستثناء خلاف الا صل لا أنه انكار بعد اقرار

- (١) الذي منعت الحنابلة هو استثناء الاكثر . كقوله : له علي عشرة الا ستسنة قال في المسودة : لا يجوز أن يستثنى الا اكثر من عدد مسمى عند اصحابنا ذكره الخرقى وأبو بكر ، ونعى عليه احمد في الطلاق .
وقال البعلبي : واستثناء الاكثر من عدد مسمى باطل عند احمد واصحابه وأكثر النحاة ، خلافا لابي بكر الخلال والاكثر .
أما استثناء النصف ، ففيه وجهان عند الحنابلة احدهما : أنه جائز .
قال في الانصاف وهو المذهب . وهو ظاهر كلام ابن عقيل في التذكرة .
والوجه الثاني : لا يصح .
انظر : المسودة ص ١٥٤ - ١٥٥ ، مختصر البعلبي ص ١١٩ ، روضة الناظر ص ١٣٣ ، الانصاف ١٢/١٢٢ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ .
(٢) انظر احكام الامدى ٢/٢٩٧ ، البرهان ١/٣٩٦ - ٣٩٧ ، المستصفي ١٧١/٢ .
(٣) قال الامدى : واما اذا لم يكن العدد مصرحا به ، كما اذا قال له : خذ ما في الكيس من الدرهم سوى الزيوف منها ، فانه يصح وان كانت الزيوف في نفس الامر اكثر في العدد .
الاحكام ٢/٢٩٨ .
(٤) اشارة الى حجج الاكثرين . قال الامدى : احتج من قال بصحة استثناء الاكثر والمساوي بالمنقول والمعقول والحكم . انظر تفصيل ذلك في الاحكام ٢/٢٩٧ - ٢٩٨ .
(٥) جزء من الاية ٤٢ من سورة الحجر ونصها (ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الفاوين) .
(٦) الاية ١٠٣ من سورة يوسف .
(٧) هذا جزء من حديث قدسي طويل ، رواه الامام احمد ومسلم وابن ماجه بالفاظ مختلفة عن ابي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه .
انظر : مسند الامام احمد ٥/١٦٠ ، صحيح مسلم ١٦/١٣١ - ١٣٢ ، سنن ابن ماجه ٢/٤٤٢٢ .

خولف في الاقل لانه قد يوفي المقر بعضه ثم ينسأه فيستثنيه فلولم يجز
لتضرر . قلنا ممنوع فانه تكلم بالباقي ، ولو سلم قلنا في الاكثر بعينه لا مكان صدق
المستثنى فلولم يجز لتضرر . قالوا : لو جاز لجاز عشرة الا تسعة ونصف وثلت
وانه قبيح . قلنا لا يدل على عدم جوازه لغة مع قبحه .

سألة :

الجميل المتعاقبة بالواو العاطفة اذا تعقبها استثناء رجع الى الاخيرة (٢) . والشافعية
الى الكل (٣) . عبد الجبار وأبو الحسين (٤) : ان تبين اضراب عن الاولى (٥) اقتصر
بأن يختلفا نوعا كالامرو والخبر ، أو اسما وحكما لا نوعا كأكرم بني تميم واضرب ربيعة (٦)
الطوال . أو اسما فقط كأكرم وأكرم ، أو حكما فقط كأكرم واستأجره . وان تعلقست
فلجميع بأن يتحدا نوعا واسما وغرضا كأكرم بني تميم وسلم طى بني تميم الا الطوال .
أو نوعا وفي الثانية ضمير الاولى كأكرم واستأجرهم ، أو اسما ، وحكم الاولى مضمرا
في الثانية كأكرم بني تميم وربيعه . أو في الاخيرة ضمير إما تقدم أو اتحد الغرض
كأية القذف (٧) للضمير واتحاد غرض الانتقام .

- (١) وفي ب : ونصفا وثلثا .
(٢) عند أبي حنيفة واصحابه والرازي ومجد الدين أبي البركات من الحنابلة .
انظر : اصول البيهزوي وكشف الاسرار ٣/١٢٣-١٢٤ ، اصول السرخسي
١/٢٧٥-٢٧٦ ، تيسير التحرير ١/٣٠٢-٣٠٣ ، فواتح الرحموت ١/٣٢٢-
٣٢٣ ، التوضيح على التنقيح ٢/٣٠-٣١ ، التلويح على التوضيح ٢/٣٠-٣١
فتح المغفار ٢/١٢٨ السوداء ص ١٥٦ ، مختصر البعلبي ص ١٢٠ .
(٣) وهو مذهب الجمهور .
انظر : احكام الامدى ٢/٣٠٠ ، البرهان ١/٣٨٨-٣٩٢ ، التبصرة ص ١٧٢-
١٧٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/١٧ ، نهاية السؤل ٢/١٠٣ ،
مناهج العقول ٢/١٠١-١٠٢ ، التمهيد للاسنوي ص ١١٩ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٢٤٩ ، ارشاد الفحول ص ١٥٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٣٩ ،
السياسة ص ١٥٦ ، ١٥٨ ، مختصر البعلبي ص ١١٩ احكام ابن حزم ١/٤٧ .
(٤) انظر تفصيل مذهبهما في المعتمد ١/٢٦٤-٢٦٥ .
(٥) في أوج : عن الاولى .
(٦) وفي أوب وج : الا الطوال . وتوجد " الا " في الاصل لكنها مشطوبة .
(٧) آية القذف هي قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء)
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون)
الاية ٤ من سورة النور .

وتوقف القاضي والفزالي (١) ومختار الاحكام (٢) : ان كانت الواو ابتدائية اقتصر،
أو عاطفة رجع الى الكل أو أمكنا فالوقف . لنا (٣) : المقتضي لرجوعه عدم استقلاله
فيكفي فيه جملة يتم بها ، والا خيره أقرب فتعينت . وأيضا آية القذف على القول
باتصال الاستثناء لا يعود الى الكل لأنه لا يعود الى الجدل اجماعا . الشافعية (٤) :
العاطفة تجعل الجمل المتعددة كالمفردة . واجيبوا بالمنع ، وانما ذلك فسي
المفردات . قالوا : وجب العود الى الكل كالشرط والمشيشة (٥) . قلنا : الشرط
مقدم تقديرا والاستثناء مؤخر ، ولو سلم أنه استثناء فلتوقف الكلام على اخره اذا غير
بشرط الاتصال بقرينة اليمين حتى لو فرق اقتصر . قالوا تدعو الحاجة الى العود
الى الكل وتعقب كل جملة باستثناء مستهجن . قلنا : عند اتصالها خاصة .
ولو سلم فلما فيه من الطول مع امكان الا كذا من الجميع . قالوا : صالح للعود الى
الكل فكان ظاهرا كالعام لأن تخصيص البعض تحكم . قلنا : لا تستلزم الصلاحية
الظهور والعام حقيقة في الكل بخلاف الاستثناء .
وأما بيان الضرورة (٦) :

فمنه ما هو في حكم المنطوق مثل (وورثه أبواه فلا)

====
قال امام الحرمين : ذكر الاصوليون آية القذف مثلا مفروضا لا يضح المذهبين
وترجيح احدهما على الثاني ، فرأى الشافعي صرف " الا " في قوله (الا الذين
تابوا) الى ما أمكن من الجمل المتقدمة ، ومنها قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدا) .

وخص ابو حنيفة معنى هذا الاستثناء بنبذ الفسق والتسمية به ، فالقذفه
فسقه الا من تاب فيسقط عنه بظهور التوبة اسم الفسق . البرهان

٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، ٣٩٤ .

(١) انظر: المستصفي ١٧٧/٢ وما بعدها ، المنخول ص ١٦١ ، احكام الامدى
٣٠١/٢ البرهان ٣٩٥/١ ، جمع الجوامع ١٨/٢ ، نهاية السؤل ١٠٣/٢ - ١٠٤ .
مناهج العقول ١٠٤/٢ .

(٢) انظر ٣٠١/٢ .

(٣) اشارة الى حجة القائلين برجوعه الى الاخيرة فقط .

(٤) اى احتج الشافعية .

انظر تفصيل حججهم ومناقشتهم لآدلة الخصوم في : احكام الامدى ٣٠١/٢ -

٣٠٣ ، البرهان ٣٩٠/١ ، المستصفي ١٧٤/٢ - ١٧٥ ، التبصرة ص ١٧٣ - ١٧٦ .

(٥) في ج: والمشبه . وهو خطأ .

(٦) أى البيان الذى يقع بسبب الضرورة بما لم يوضع له ، وهو السكوت . وهو أربعة

====

الثالث (١) بيان أن الباقي للأب . ومثله اذا (٢) بين نصيب المضارب كان بياناً لنصيب رب المال . وأما العكس فالقياس يأباه ، لأن نصيب رب المال ليس مستحقاً بالشرط فلا يتعين الباقي للمضارب ضرورة لجواز اشتراك عاملين فيه بخلاف الأول لاستحقاق المضارب بالشرط . والاستحسان أنه بيان لتضمن (٣) صدر الكلام الشركة ظاهراً ، وكذلك لو أوصى بالثلث على ان لفلان منه كذا . ومنه سكوت (٤) عليه السلام عن تفسير ما يعاينه (٥) وعند الحاجة الى البيان كسكوت الصحابة رضي الله عنهم عن تقويم منفعة البدن في ولد المغرور (٦) . وكسكوت البكر في النكاح . وكقولنا في أمه أتت بثلاثة في بطون فادعى المولى أكبرهم . كان نفيًا للباقيين . ومنه (٧) لدفع الفرر كسكوت المولى من عده وهو يبيع ويشترى وسكوت الشفيع (٨) .

- ====
- أنواع ، ذكرها البزدوي وصاحب الكشف وغيرهما . وهي : ما هو في حكم المنطوق ، ما ثبت بدلالة حال المتكلم ، ما ثبت ضرورة الدفع ، والرابع : ما ثبت بضرورة الكلام . وقد مثل المصنف لكل منها بمثال .
- انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٤٧/٣ ، اصول السرخسي ٥٠/٢ التلويح على التوضيح ٣٩/٢-٤١ .
- (١) جزء من اية الوارث رقم ١١ من سورة النساء ، ونصها (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلهما النصف ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا منه الثلث فان كان له اخوة فلا منه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين أباءكم وأبناؤكم لا تدرن أيهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله ان الله كان عليماً حكيماً) .
- (٢) وفي ج : ان بين باسكال الذال .
- (٣) في ج : لتضمن .
- (٤) هذا مثال على النوع الثاني من انواع بيان الضرورة . انظر التلويح على التوضيح ٤٠/٢ .
- (٥) وفي ج : يعاينه . والمثبت هو الصحيح .
- (٦) المغرور : من يطمأ امرأة معتمداً على ملك معين ، أو نكاح على ظن أنها حرة . فتلد منه ثم تستحق ، فان ولده هذا حر بالقيمه .
- انظر تفصيل ذلك في كشف الاسرار ١٤٩/٣ ، واصول السرخسي ٥٠/٢ - ٥١ .
- (٧) أي من بيان الضرورة ، سكوت المولى عن النهي عند رؤية عده يبيع ويشترى ، فانه يجعل اذنا له في التجارة لضرورة دفع الفرر عن يعامل العبد .
- اصول السرخسي ٥١/٢ وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٥١/٣ .
- (٨) أي ومثل سكوت المولى سكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم بالبيع ، جعل رداً للشفعة لهذا المعنى وهو دفع الفرر عن المشتري فانه يحتاج الى التصرف في المشتري . انظر كشف الاسرار ١٥٢/٣ .

سؤال :

مثل مائة ودرهم بيان ضرورة (١) بواسطة العطف. وظهوره في أن المراد الجنس في المقدر عرفا. والشافعي أبقى المائة على اجمالها ، قال : ليس العطف موضوعا للبيان والا يلزم في مائة وثوب وشاه وعهد . قلنا : ليس البيان من جهة الوضع ، بل من العادة في المقدرات التي يثبت مثلها في الذم عند كثرة العدد كمائة وعشرة دراهم فيجعل بيانا عند قيام العرف .

سؤال :

الفعل بيان . (٢) لنا : انه عليه السلام عرف الصلاة والحج بالفعل . قالوا : بقوله : صلوا (٣) وخذوا (٤) عني قلنا : دليل على ان المبين الفعل ، وأيضا نقطع (٥) على أن مشاهدة الفعل أدل في بيانه من الاخبار عنه " وليس الخبر كالمعاينة " (٦) . قالوا : لو كان بيانا لتأخر البيان مع امكانه قبله بالقول . قلنا : تأخره الى وقت الحاجة جائز .

- (١) هذا هو النوع الرابع من انواع بيان الضرورة . ومثل له المصنف تبعاً للسرخسي والبيزدوي بما اذا قال : لفلان علي مائة ودرهم أو مائة ودينار . فهل يعتبر هذا العطف بيانا للمعطوف عليه أم لا ؟ فذهبت الحنفية الى ان ذلك بيان للمائة انها من جنس المعطوف . ونسبوا الى الشافعي خلاف ذلك فقالوا : وعند الشافعي يلزمه المعطوف ، والقول في بيان جنس المائة قوله . انظر : اصول السرخسي ٥٢/٢ اصول البيزدوي وكشف الاسرار ١٥٢/٣ ، التوضيح على التنقيح ٤٠/٢-٤١ ، كتاب الام ٢٢٥/٦ ، منهاج الطالبين وحاشية قليوبي عليه ٩/٣ .
- (٢) عند جمهور العلماء ، وخالف في ذلك بعض المتكلمين . انظر مذاهبيهم في فعل النبي صلى الله عليه وسلم من حيث البيانية وعدمها في : احكام الامدى ٢٧/٣-٢٨ التبصرة ص ٢٤٧-٢٤٨ ، البرهان ١/٤٨٧ المستصفى ١/٣٦٦ ، ٣٦٧ منهاج البيضاوي ١٤٩/٢-١٥٠ نهاية السؤل ١٥١/٢ ، منهاج العقول ١٤٩/٢-١٥٠ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦٧/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨١ ، العصد على ابن الحاجب ٢/١٦٢ ، اصول السرخسي ٢٧/٢ ، تيسير التحرير ١٧٥-١٧٦ ، فواتح الرحموت ٤٥/٢-٤٦ ، المعتمد ١/٣٣٨-٣٣٩ ، المسودة ص ٥٧٣ ، مختصر البعلبي ص ١٢٩ ، ارشاد الفحول ص ١٧٣ .
- (٣) يعني : قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رأيتموني اصلي " رواه البخاري من حديث مالك بن الحويرث في باب الاذان في السفر ضمن قصة . انظر صحيح البخاري بفتح الباري ١١١/٢ وقد تقدم تخريجه في ص (٢٤٥) .
- (٤) يعني : قوله صلى الله عليه وسلم " لتأخذوا مناسككم ، فاني لا ادري لعلي لأحج بعد حجتي هذ " رواه مسلم وابوداود والنسائي من حديث جابر بن عبد الله انظر صحيح مسلم ٩/٤٤-٤٥ سنن ابي داود ١/٤٥٦ ، سنن النسائي ١/٢١٩ وانظر : نيل الاوطار ٥/٧٤ وكشف الخفاء ١/٤٥٦ .
- (٥) زيادة من ب .
- (٦) رواه احمد والطبراني وابن حبان والحاكم ، عن ابن عباس رضي الله عنهما

سؤال :

(١) لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اتفاقا إلا على القول بجواز تكليف ما لا يطاق (٢) ، وأما تأخره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فالجمهور (٣) على جوازه ، والصيرفي (٤) على امتناعه ، واصحابنا (٥) على الجواز في المجمل والامتناع في التخصيص ، وأبو الحسين (٦) في المجمل أيضا . وأما غيره فيجوز تأخير بيانه التفصيلي لا الاجمالي مثل هذا الموم مخصوص والمطلق مقيد والحكم سينسخ . والجبايئي وابنه (٧) على تأخير النسخ لا غير .

=== وفي كشف الخفاء بحث جيد عن متنه واسانيده ، ومن خرجه .
انظر : مسند احمد ٢٧١/١ ، فيض القدير ٣٥٧/٥ كشف الخفاء ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ .

- (١) وفي ب زيادة " و " .
(٢) قال القرافي : من جوز تكليف ما لا يطاق جوز تأخير البيان عن وقت الحاجة شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٢ ، وانظر المعتمد ٣٤٢/١ ، احكام الامدى ٣٢/٣ .
(٣) انظر اتفاقهم على عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة " اى وقت العمل بذلك المجمل " ، واختلافهم في جواز تأخيره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ، ووجه كل ، مع مناقشة أدلة الخصوم في :
احكام الامدى ٣٢٢/٣ - ٤٧ ، البرهان ١٦٦/١ - ١٦٨ ، التبصرة ص ٢٠٧ - ٢١١ المستصفى ٣٦٨/١ - ٣٨٠ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦٩/٢ - ٧٢ ، منهاج البيضاوى ١٥٢/٢ - ١٥٥ ، نهاية السؤل ١٥٦/٢ - ١٥٩ ، التمهيد للسنوى ص ١٣٠ - ١٣٢ ، منهاج العقول ١٥٢/٢ - ١٥٥ ، اصول الهزدوى وكشف الاسرار ١٠٨/٣ - ١١٣ اصول السرخسي ٣٠/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ١٧٢/٣ ، ١٧٤ - ١٧٥ ، فواتح الرحموت ٤٩/٢ - ٥١ ، فصول البدايع ١٠٠/٢ ، فتح الفقار بشرح المنار ١٢١/٢ وما بعدها ، المعتمد ٣٤٢/١ - ٣٥٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٢ - ٢٨٥ ، ارشاد الفحول ص ١٧٣ - ١٧٤ المسودة ص ١٧٨ ، مختصر البجلي ص ١٢٩ - ١٣٠ .
(٤) قال الامدى : ذهب بعض اصحابنا كأبي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي وبعض اصحاب ابي حنيفة ، والظاهرية الى امتناع . احكام الامدى ٣٢/٣ . وانظر احكام ابن حزم ٧٥/١ وما بعدها .
(٥) اى الحنفية . انظر مراجعهم آفة الذكر .
(٦) فصل أبو الحسين البصري بين ما ليس له ظاهر ، كالمشترك وبين ما له ظاهر كالعام والمطلق والمنسوخ واسم النكرة اذا اريد به شئ معين . فأجاز تأخير البيان في الاول دون الثاني . انظر تفصيل ذلك في المعتمد ٣٤٣/١ .
(٧) انظر توضيح مذهبيهما في المعتمد ٣٤٢/١ - ٣٤٣ . وفي المسألة مذاهب اخرى غير ما ذكر فقد اوصلها الامام الشوكاني الى تسعة . انظر ارشاد الفحول ص ١٧٤ - ١٧٥ .

لنا (فان لله خمسة) (١) ثم بين أن السلب للقاتل إما عموماً أو برأى الامام وأن ذوي القربى بنوهاشم، دون بني أمية وبني نوفل وهذا تأخير التفصيل والاجمال (٢) إذ لم ينقل اقتران اجمالي والا لنقل ظاهراً مع ان الاصل عدمه . وأيضاً تاخر بيان الصلاة الى بيان جبريل والرسول لذلك (٣) . والزكاة والسارق ثم بين الصفة والمقدار والحرز على تدریج . واعترض بأن الموءخر التفصيل ، وبأن الأمر ان كان على الفور لم يجز تأخيره ، أو التراخي فتأخير عن وقت الحاجة . واجيب بما سبق (٤) وبأن الامر قبل البيان لا يجب به الفعل مطلقاً (٥) ، واستدل على جواز تأخير المخصص بقوله (أن تذبحوا بقرة) (٦) وكانت معينة بدليل (يبين لنا ما هي) (٧) (ما لونها) (٨) (انها بقرة) (٩) انها (١٠) ضمير المأمور (١١) بها وبدليل (انه) (١٢) لم يؤمر بمتجدد قلنا : غير معينة فان الصيغة مطلقة ولو ذبحوا أي بقرة شاءوا وأجزأتهم ،

- (١) جزء من اية الانفال رقم ٤١ ونصها (واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير) .
- (٢) وفي ب : للتفصيلي والاجمالي .
- (٣) كذا في الاصل وفي أ و ب (كذلك) .
- (٤) في استدلال الجمهور في اول المسألة .
- (٥) انظر كشف الاسرار ١٠٨/٣ .
- (٦) جزء من اية ٦٧ من سورة البقرة ونصها (وان قال موسى لقومه ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة قالوا ألتخذنا هزوا قال أعوذ بالله ان اكون من الجاهلين) .
- (٧) جزء من الاية ٦٨ من سورة البقرة ونصها (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي قال انه يقول انها بقرة لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون) .
- (٨) جزء من الاية ٦٩ من سورة البقرة ونصها (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها قال انه يقول انها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين) .
- (٩) جزء من الاية ٦٩ السابقة والاية ٧١ من نفس السورة ونصها في الثانية : (قال انه يقول انها بقرة لا ذلول تشير الارض ولا تسقى الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الان جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون) .
- (١٠) وفي ب : وهي .
- (١١) وفي ب : للمأمور بها .
- (١٢) سقطت من ب .

- ولكنهم (١) شددوا فشدد عليهم بدليل : (وما كادوا يفعلون) (٢) فقييد المطلق وذاك (٣) نسخ يجوز تراخيه كما تبين (٤) . واستدل (انكم وما تعبدون) (٥) وخص بـ (ان الذين سبقت لهم) (٦) قلنا " ما لما لا يعقل فهو مبين ونزول الثانية زيادة بيان لدفع التعنت . وأيضاً (انا مهلكوا أهل هذه القرية) (٧) وخصه (٨) بعد سوء ال ابراهيم (لنجينه) (٩) قلنا هو مبين بقوله (ان أهلها كانوا ظالمين) (١٠) فهو كالاستثناء في الأخرى (الا آل لوط) (١١) والفرق ان بيان المجل تفسير والعام تغيير قالوا :
- تأخير بيان المجل تأخير صفة العبادة وذلك مغل بها في وقتها للجهل بصفتها . بخلاف النسخ . قلنا : وقتها وقت بيانها لا قبله . قالوا : لو جاز كان خطابا بما لا يفيد . قلنا : فائدته التكليف باعتقاد ان المراد منه حق مع انتظار بيانه والعزم على الفعل فيطيع ، أو الترك فيعصي . المانع (١٢) مطلقا : لو جاز

- (١) وفي ب : ولكن .
- (٢) تقدم كتابتها في الآية ٧١ من سورة البقرة .
- (٣) وفي ب : وذلك نسخ .
- (٤) وفي ب : كما تبين بالفوقسية المثناة وفي جـ يبين بالتحتمية المثناة .
- (٥) الآية ٩٨ من سورة الانبياء وتتمتها (من دون الله حسب جهنم أنتم لها واردون) .
- (٦) الآية ١٠١ من سورة الانبياء وتتمتها (منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) .
- (٧) جزء من الآية ٣١ من سورة العنكبوت ونصها (ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا انا مهلكوا أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين) .
- (٨) وفي ب : وخص .
- (٩) كلمة من الآية ٣٢ من سورة العنكبوت ، ونصها (قال ان فيها لوطا قالوا نحن أطمم بمن فيها لنجينه وأهله الا امرأته كانت من الغابرين) .
- (١٠) آخر الايلا ٣١ السابقة .
- (١١) الآية ٥٩ من سورة الحجر ، وتتمتها (انا لمنجوهم اجمعين) والاية التي بعدها (الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين) .
- (١٢) أى احتج المانع من تأخير البيان مطلقا .

تأخير بيان الظاهر في غير ظاهره ؛ فإما الى مدة معينة وهو تحكم (١) ، أو الى
الابد فيلزم المخالفة للمراد . واجيب : الى معين عند الله وهو الوقت الذى
يكون مكلفا فيه ، اى وقت الحاجة الى البيان قالوا : لو جاز لكان مفهما بخطابه
في الحال ، لأن الخطاب يستلزم التفهيم وليس ظاهر الخطاب ولا باطنه لعدم
البيان معه . واجيب : لوضح امتنع الخطاب بما سينسخ لظهور الخطاب في
الدوام وهو غير مواد وهو صحيح بالاتفاق . قالوا : لو جاز لجاز الخطاب بالمهمل
وتأخير بيانه . قلنا : المجهل يفيد معنى فيعتقد على اجماله . والمهمل
غير مفيد أصلا (٢) .
وأما التهديل وهو النسخ (٣) :

فهو بيان انتهاء حكم شرعي مطلق عن التأيد والتوقيت بنص متأخر عن
مورده . واحترزنا بالشرعي عن غيره ، وبالمطلق عن الحكم الموقت بوقت خاص
فانه لا يصح نسخه قبل انتهائه ، وكذلك المقيّد بالتأيد

- (١) وفي ب : وهو الحكم . وهو تحريف .
(٢) ولمعرفة ادلة كل مذهب ومناقشة أدلة الخصوم والرد عليها انظر :
احكام الامدى ٣٢/٣ - ٤٧ ، التبصرة ص ٢٠٧ - ٢١٠ البرهان ١/١٦٦ -
١٦٨ كشف الاسرار ٣/١٠٨ - ١١٥ ، المعتمد ١/٣٤٣ - ٣٥٨ ، نهاية
السؤال ١٥٦/٢ وما بعدها .
(٣) النسخ في اللغة الازالة ، يقال نسخت الشمس الظل وانتسخته ازالته ونسخت
الريح اثار الديار : غيرتها .
ونسخ الشيب الشباب أى اعدته .
ويأتى بمعنى النقل فيقال : نسخ الكتاب وانتسخه واستنسخه سواء ، اذا
نقله .
ونسخ الاية بالاية : ازالة مثل حكمها ، وباب الكل قطع .
مختار الصحاح مادة (ن س خ) ص ٦٥٦ ، القاموس المحيط ١/٢٨١ .
وقد اختلف الاصوليون في النسخ هل هو حقيقة في النقل والازالة ؟ ام
حقيقة في احدهما مجاز في الاخر ؟
فقال الامدى : ذهب القاضي ابوبكر ومن تابعه كالغزالي وغيره الى ان اسم
النسخ مشترك بين هذين المعنيين . وبه قال القاضي عبد الوهاب .
وذهب ابو الحسين البصرى الى انه حقيقة في الازالة مجاز في النقل . وحكاه
الصفى الهندى عن الاكثرين .
وقال القفال الشاشى انه حقيقة في النقل والتحويل .
وقال ابن المنير في شرح البرهان : انه مشترك بينهما اشتراكا معنويا ،
لأن بين نسخ الشمس الظل ونسخ الكتاب مقدارا مشتركا وهو الرفع ،

.....

== وهو في الظل بين ، لأنه زال بوضه ، وفي نسخ الكتاب متعذر من حيث
ان الكلام المنسوخ بالكتابة لم يكن مستفادا الا من الاصل ، فكان للأصل
بالافادة خصوصية فاذا نسخ الأصل ارتفعت تلك الخصوصية .

وتبعاً لهذا الاختلاف اختلفوا في تعريفه في الاصطلاح :

فقال ابو الحسين البصرى : هو ازالة مثل الحكم الثابت بقول منقول عن الله

تعالى او عن رسوله مع تراخيه عنه على وجه لولاه لكان ثابتا .

وقد افسده الامدى من وجهين ، ارجع اليهما في الاحكام ١٠٤ / ٣ .

وقال جماعة منهم : ابوبكر الباقلاني والصيرفي وابواسحق الشيرازي والغزالي

وابن الانباري : هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم

على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه .

وقد اورد الامدى طيه ثلاثة اشكالات . واختار أن يقال : النسخ عبارة

عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق .

انظر الاحكام ١٠٥-١٠٦ / ٣ .

وقال عبد العزيز البخارى : ومختار بعض المتأخرين انه عبارة عن رفع الحكم

الشرعي بدليل شرعي متأخر . ثم قال : وذكر صاحب الميزان ان الحد

الصحيح أن يقال : هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذى في تقدير

أوها منا استمرار لولاه بطريق التراخي .

وقد وصف عبد العزيز البخارى هذه التعريفات بانها غير جامعة لخروج

النسخ بطريق الانساق (ما ننسخ من آية او ننسها) عند من جعل هذا

القسم نسخا .

كشف الاسرار ١٥٦ / ٣ .

وقال الفناري : هو ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل شرعي متراخ .

ثم قال : فالدلالة أولى من الرفع ، لأن صدق كل منهما باعتبار دون آخر .

فانه بيان محض في علم الله المتعلق بأمد حكمه . ورفع وتبديل في علمنا

باطلاقه الظاهر في البقاء .

فصول البدائع ١٣١ / ٢ .

انظر اختلافهم في النسخ - من حيث حقيقته في النقل والازالة ومجازه -

واختلافهم في حده في الاصطلاح في :

وينص عن الاجماع والقياس وغيرهما، ويتأخر عن التخصيص وعن الاستثناء^(١) بالفاية والشرط والوصف . قال فخر الاسلام : هو^(٢) بيان بالنسبة الى الشارع تبديل بالنسبة اليها على مثال القتل فانه بيان انتهاء أجل القتل عند الله وتبديل لحياته^(٣) المظنون استمرارها عندنا . أقول : فاذا كانت لله جهتان^(٤) فيجوز ان يحدد أيضا بانه رفع حكم شرعي بعد ثبوته بنص متأخر عنه^(٥) وليس التحرز عن الرفع بطائل لأنه ان ظل بان الحكم وتعلقه قديمان فغير مفيد لأن انتهاء امد الحكم على المكلف ينافي بقاءه عليه وهو معنى الرفع ، فانا لا نغنى بالمرفوع الخطاب القديم ولا تعلقه ، بل الحكم الحاصل على المكلف التعلق به تعلق التنجيز لقطعنا بأن الوجوب المشروط بالعقل منتف بانتهائه ، وبأن تحريم شيء بعد وجوبه منتف لا استحالة اجتماعهما

====
المعتمد ١/ ٣٩٤-٣٩٥ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/ ١٥٤-١٥٧ ، احكام الامدى ٣/ ١٠٢-١٠٧ ، اصول السرخسي ٢/ ٥٣-٥٨ فواتح الرحموت ٢/ ٥٣-٥٤ ، فتح القفار ٢/ ١٣٠ البرهان ٢/ ١٢٩٣-١٢٩٤ المستصفى ١/ ١٠٧-١١١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/ ٧٤-٧٥ منهاج البيضاوى ٢/ ١٦٢-١٦٤ ، نهاية السؤل ٢/ ١٦٤-١٦٥ ، مناهج العقول ٢/ ١٦١-١٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠١-٣٠٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢/ ١٨٥ ، احكام ابن حزم ٤/ ٤٣٨ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٨٣-١٨٤ ، المسودة ص ١٩٥ ، مختصر البعلبي ص ١٣٦ الموافقات ٣/ ٧٣-٨٠ ، الناسخ والمنسوخ ص ٥ وما بعدها ، التوضيح على التنقيح ٢/ ٣١-٣٢ ، التلويح على التوضيح ٢/ ٣١-٣٢

- (١) وفي ب : الفاية .
(٢) انظر اصوله ٣/ ١٥٦ .
(٣) وفي ب : الحياه .
(٤) وهما : البيان بالنسبة الى الشارع والتبديل بالنسبة اليها .
(٥) هذا تعريف ابن الحاجب في مختصر المنتهى وقد اعترض عليه ، بأن الحكم راجع الى كلام الله سبحانه وهو قديم ، والقديم لا يرفع ولا يزول .
و اجيب : بأن المرفوع تعلق الحكم بالمكلف ، لا ذاته ولا تعلقه الذاتي بالاضافة الى جواب المصنف عليه .
انظر ارشاد الفحول ص ١٨٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢/ ١٨٥ .

وان ظل بأنه يرتفع (١) تعلقه بفعل مستقبل لزم منع النسخ قبل الفعل
أوبأنه بيان أمد التعلق بالمستقبل المظنون استمراره فلا خلاف في المعنى
وقد احترز في هذا الحد بقوله : بعد ثبوته عن رفع الاباحة الاصلية فانه ليس
بنسخ ، ومن أجاز النسخ بالفعل يقول بدليل شرعي (٢) .
مسألة :

أهل الشرائع على جوازه عقلا ووقوعه شرعا ، وخالفت اليهود في الجواز (٣) وأبو
مسلم الاصفهاني (٤) في الوقوع .

- (١) وفي ج : يرفع .
(٢) قال في شرح الكوكب : وقول من قال " بدليل شرعي " أولى من قال بخطاب
شرعي ، لدخول الفعل في الدليل دون الخطاب ٥٢٦/٣ .
(٣) اليهود في جواز النسخ على فرق ثلاث :
أ - الشمعونية : وينسبون الى شمعون بن يعقوب ، وقد منعت
من النسخ عقلا .
ب - العنانية : نسبة الى عنان بن داود منعت منه سمعا ، وأجازته
عقلا .
ج - والعيسوية : وهم اصحاب ابي عيسى ، اسحاق بن يعقوب
الاصفهاني ، وهم فرقة من اليهود اعترفوا ببعثة نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم لكن الى بني اسماعيل خاصة . وهو " لا " اجازوا
النسخ عقلا وسمعا .
انظر الخلاف في جواز النسخ عقلا ووقوعه شرعا في : المعتمد ٤٠١/١ ،
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٨٨/٢ ، السوداء ص ١٩٥ ، مختصر
البعلي ص ١٣٦-١٣٧ . شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٣ ، احكام الامدى
١١٥/٣ ، التبصرة ص ٢٥٢ البرهان ١٣٠٠/٢ ، فواتح الرحموت
٥٥/٢ ، الفصل لابن حزم ٩٩/١ ، الطل والنحل للشهرستاني ٢١٥/١ ،
تيسير التحرير ١٨١/٣ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٥٧/٣ ،
اصول السرخسي ٥٤/٢ ، التوضيح على التنقيح ٣٢/٢ ، التلويح
على التوضيح ٣٢/٢ .
(٤) اختلفوا في ترجمة ابي مسلم ، فقال الاسنوى : ابو مسلم هذا هو الملقب
بالجاحظ كما قاله ابن التلمساني في شرح المعالم ، واسم ابيه - على ما قاله
في المحصول - بحر ، وفي المنتخب : عمر ، وفي اللمع : يحيى . نهاية
السؤل ١٧٠/٢ .
وقال الشيرازى في التبصرة : هو عمرو بن يحيى الاصفهاني ص ٢٥١ .
وتابعه القرافي في شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٦ .

.....

=== وقال المجد ابن تيمية : اسمه يحيى بن عمر بن يحيى الاصفهاني .
المسودة ص ١٩٥ .
وقال في تيسير التحرير : ابو مسلم الاصفهاني المعتزلي الطبقب بالجاحظ
واسمه محمد بن بحر وقيل ابن عمر . وقيل : هو عمرو بن يحيى ١٨١/٣ .
واما كتب التراجم فتقول : ابو مسلم هو : محمد بن بحر الاصفهاني
عالم من علماء المعتزلة وشاهيرهم وكان كاتباً بليفاً متكلماً جدلاً . ولد
سنة ٢٥٤ هـ وتوفي سنة ٣٢٢ هـ وأشهر موافاته : جامع التأويل لمحكم
التنزيل والناسخ والمنسوخ .
انظر ترجمته في : الفهرست ص ١٥١ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة
ص ٢٩٩ ، ٣٢٢ ، الوافي بالوفيات ٢/٢٤٤ .
وقد تواتر النقل ان مذهبه في النسخ هو : الجواز عقلاً ، والمنع شرعاً .
فقال الشيخ محب الله بن عبد الشكور : اجتمع أهل الشرائع على وقوعه
أي النسخ - سماعاً ، خلافاً لابي مسلم . مسلم الثبوت وشرحه فواتح
الرحموت ٢/٥٥ .
وقال السيف الامدى : اتفق اهل الشرائع على جواز النسخ عقلاً ، وعلى وقوعه
شرعاً ولم يخالف في ذلك من المسلمين سوى ابي مسلم الاصفهاني فانه
منع من ذلك شرعاً ، وجوزه عقلاً . الخ الاحكام ٣/١١٥ .
وقال امام الحرمين : منعت اليهود النسخ وتابعهم على منعه غلاة الروافض
من التناسخية وغيرهم . البرهان ٢/١٣٠٠ .
وقال ابو اسحق الشيرازى : وقال ابو مسلم ، عمرو بن يحيى الاصفهاني :
النسخ لا يجوز . التبصرة ص ٢٥١ ، وانظر كشف الاسرار ٣/١٥٨ .
لكن ابن السبكي في جمع الجوامع وجلال الدين المحلي في شرحه جعل
الخلاف بين الجمهور ، وبين ابي مسلم الاصفهاني لفظي ، فالجمهور يسميه نسخاً ، وهو
يسميه تخصيصاً قالاً : وسماه أبو مسلم تخصيصاً لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان ،
فهو تخصيص في الزمان ، كالتخصيص في الاشخاص . فقيل : خالف في وجوده
حيث لم يذكره باسمه المشهور . فالخلف الذي حكاه الامدى وغيره عنه ،
من نفيه وقوعه ، لفظي لما تقدم من تسميته تخصيصاً ، المتضمن لاعترافه
به . انه لا يليق به انكاره . كيف وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم
===

لنا القطع (١) بعدم استحالة تكليف في وقت ورفعه . وان اعتبرنا المصالح
كالمعتزلة (٢) فالمصلحة قد تختلف باختلاف الاوقات ، وفي التوراة : امر الله
ادم عليه السلام بتزويج بناته من بنيه (٣) وقد حرم ذلك . وقوله لنوح عليه
السلام بعد الطوفان : جعلت لك كل دابة مأكلاً لك ولذريتك (٤)
واطلقت ذلك لكم كنبات (٥) العشب ما خلا الدم فلا تأكلوه . وقد حرم
كثير منها . واستدل (٦) بتحريم السبت وكان مباحا ويجوز الختان مطلقا
ووجوبه في ثامن الولادة عندهم ، وبإباحة الاختين في شرع يعقوب (٧) عليه
السلام وتحريمه عندهم . واجيب بأنها رفع اباحات كانت ثابتة عقلا والنسخ
لحكم شرعي . قالوا : لو صح بطل قول موسى عليه السلام المتواتر (٨) أن
شريعته موهبة (٩) قلنا مختلف ولا لنا نقطع عادة بأنه لو صح عارضوا به
محمد عليه السلام . قالوا ان نسخ لحكمه ظهرت بعد أن لم تكن (١٠)
لزم الهداء (١١) والا فالعيب . واجيب بعد تسليم اعتبار المصلحة

- ====
- مخالفة في كثير لشريعة من قبله . فهي عنده : مغيبة الى مجي شريعته
صلى الله عليه وسلم . وكذا كل منسوخ فيها مغيبة عنده في علم الله تعالى
الى ورود ناسخه ، كالمغيبة في اللفظ ، فنشأ من هنا تسمية النسخ تخصيصا ،
وصح انه لم يخالف في وجوده احد من المسلمين .
٨٩-٨٨/٢ وانظر تيسير التحرير ١٨١/٣ .
(١) انظر كشف الاسرار ١٥٩/٣ .
(٢) انظر المعتمد ٤٠١/١ أصول السرخسي ٥٦/٢ ، تيسير التحرير ١٨٢/٣
فواتح الرحموت ٥٥/٢ كشف الاسرار ١٦١/٣ احكام الامدى ١١٥/٣-
١١٦ .
(٣) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٥٨/٣ اصول السرخسي ٥٥/٢ ،
احكام الامدى ١١٧/٣ ، المختصر في اخبار البشر ٨/١ .
(٤) انظر احكام الامدى ١١٧/٣ .
(٥) في أوج : كنبات العشب .
(٦) انظر اصول السرخسي ٥٦-٥٥/٢ احكام الامدى ١١٨/٣ ، تيسير
التحرير ١٨٣/٣ .
(٧) انظر كشف الاسرار ١٥٩/٣ احكام الامدى ١١٨/٣ .
(٨) في ب : بالتواتر .
(٩) انظر اصول السرخسي ٥٨/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٥٧-١٥٨/٣
١٦٢ ، تيسير التحرير ١٨٣/٣-١٨٤ .
(١٠) في ج : يكن . بالتحسينة المشناة .
(١١) الهداء : هو الظهور . يقال : بد لنا سور المدينة ان اظهر . مختار الصحاح ٤٤٧

أنه لحكمة علم أولاً^(١) أنها تكون عند نسخه لا اختلاف الأزمان والاحوال فلا يلزم الظهور بعد أن لم يكن . قالوا^(٢) : ان قيد الاول بوقت فليس ينسخ لانتهاه بانتهاه وقته ، وان دل على التأبید لم يقبل النسخ لاجتماع الاخبار بالتأبید ونفيه ، وهو تناقض ولا نه يودي الى تعذر الاخبار بالتأبید لاحتمال النسخ ، والى نفي الوثوق بتأبید حکم ما وللزوم نسخ شریعتکم مع التصريح بالتأبید . قلنا مطلق فيدل على تعلق الوجوب . وأما البقاء وعدمه فلا يستفاد من الصيغة ، ولو سلم دلالة على التأبید صريحا منع التناقض على قول من يجيز النسخ فان الأمر بشيء في المستقبل أبدا لا يستلزم استمراره وانما يستلزم أن الفعل في المستقبل أبدا متعلق الوجوب فاذا تبين زوال التعلق به لناسخ لم يكن مناقضا . كالموت ، والنما التناقض في الاخبار ببقاء الوجوب أبدا مع نسخه . ونسخ شریعتنا محال لثبوت الاخبار المتواترة^(٣) ببقائها بأن محمدا عليه السلام

====
وانما يكون الشيء ظاهرا للانسان اذا تجلى له . ولا يجوز البداء على الله سبحانه وتعالى وهو القول يتجدد عليه تعالى بعد ان لم يكن . والقول به كفر صريح عند كافة المسلمين ، قال الامام احمد رحمه الله : من قال ان الله تعالى لم يكن عالما حتى خلق لنفسه علما ، فعلم به فهو كافر . والفرق بين البداء والنسخ واضح . قال ابو اسحاق الشيرازي : البداء : أن يظهر له ما كان خفيا ، ونحن لا نقول فيما ينسخ أنه ظهر له ما كان خفيا عنه ، بل نقول : انه أسر به وهو عالم بأنه يرفعه في وقت النسخ وان لم يطلعنا عليه ، فلا يكون ذلك بداء . على انه لو جازان يقال ان ذلك بداء ، لجازان يقال انه اذا خلق الخلق على صفة من الطفولية والصغر ، ثم نقلهم الى غير ذلك من الاحوال : ان ذلك بداء . ولما يطل هذا فيما ذكرناه ، بطل فيما اختلفنا فيه .

انظر : التبصرة ص ٢٥٣ احكام الامدى ١٠٩/٣ وما بعدها وص ١١٨ -
المعتمد ٣٩٨/١ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ١٥٨/٣ ، ١٦٠ ،
١٦٤ اصول السرخسي ٥٥/٢ ، ٥٧ ، التلويح على التوضيح ٣٣/٢ .

(١) ساقطة من ب .

(٢) أى مانعوا جواز النسخ سمعا وعقلا . انظر استلالهم والجواب عليه
في تيسير التحرير ١٨٤/٣ - ١٨٥ ، كشف الاسرار ١٥٨/٣ - ١٥٩
احكام الامدى ١١٨/٣ - ١١٩ .

(٣) وفي ج : المتواتر .

خاتم النبيين . قالوا (١) : لو جاز لكان إما قبل الفعل ولا ارتفاع لما (لم) (٢)
يوجد ولا بعده لأنه معدوم ولا سمه والا ارتفع حال وجوده . قلنا المراد ان
التكليف الثابت بعد ان لم يكن (٣) زال كما يزول بالموت ، لا الفعل . قالوا : (٤)
ان علم استمراره أبدا فلا نسخ وكذا ان كان مغيبا بمدة معينة لأن ارتفاع
الحكم بوجود غايته ليس بنسخ . قلنا يعلم مستمرا الى وقت ارتفاعه بالنسخ
وذلك يحققه ولا يمنعه . والحجة على الاصفهاني : اجماع الأمة ان شريعتنا
ناسخة للشرائع (٥) وأن التوجه الى الكعبة (٦) ناسخ لبيت المقدس

- (١) انظر كشف الاسرار ٣/١٥٩ - ١٦٢ تيسير التحرير ٣/١٨٦ .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) وفيه : بعد أن كان .
(٤) هذا دليل اخر لمانعي جواز النسخ سمعا وعقلا . وقد تولى الجواب عليه
الاستاذ محمد امين بلاشاه في تيسير التحرير ٣/١٨٦ وانظر كشف
الاسرار ٣/١٥٨ احكام الامدى ٣/١٢١ .
وبعد : فان الجدل مع اليهود في جزئيات شريعتنا لا طائل من وراءه ،
فهم منكرون لشريعتنا غير موافقين بها ، وقد اخبرنا الله عزوجل بعداوتهم
لنا ولرسولنا ولما جاء به من عند الله وانهم لن يرضوا عنا الا ان نتبع
ملتهم ، فلماذا نضيع الوقت بمجادلتهم ونحن لا نرجو اسلامهم فضلا عن
ايمانهم .
وما أحسن ما قال الشيخ الشوكاني في هذا الموضوع حيث قال : وليس بنا الى
نصب الخلاف بيننا وبينهم حاجة ، ولا هذه بأول مسألة خالفوا فيها احكام
الاسلام حتى يذكر خلافهم في هذه المسألة ، ولكن هذا من غرائب أهل
الاصول . انظر ارشاد الفحول ص ١٨٥ .
(٥) ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى (ان الدين عند الله الاسلام) الآية
وقوله (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين)
الآية ١٩ و ٨٥ من سورة آل عمران .
قال ابن كثير رحمه الله : قوله تعالى (ان الدين عند الله الاسلام) اخبار
منه تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من احد سوى الاسلام ، وهو اتباع
الرسول فيما بعثهم الله به في كل حين حتى ختموا بمحمد صلى الله عليه وسلم
الذى سد جميع الطرق اليه الا من جهة محمد صلى الله عليه وسلم ، فمن لقي
الله بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم بدين على غير شريعتي فليس بمتقبل ،
كما قال تعالى (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) تفسير ابن
كثير ١/٣٥٤ ، واحكام القرآن للجصاص ١/٧٢ . وانظر : احكام الامدى
٣/١١٧ أصول السرخسي ٢/٥٤ .
(٦) الثابت بقوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها

وآية المواريث (١) ناسخة لاية الوصية للوالدين والاقربين .
مسألة :

شـرط (٢) النسخ التمكن من الا عتقاد

- ====
- فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وان الذين اوتوا الكتاب ليعلمون انه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون) آية ١٤٤ من سورة البقرة . ناسخ للتوجه الى بيت المقدس الثابت بأمر الله له بالتوجه الى بيت المقدس . قال ابن كثير رحمه الله : قال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس كان أول ما نسخ من القرآن القبلة ، وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة ، وكان اكثر اهلها اليهود ، فامر الله ان يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود ، فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عشر شهرا . وكان يحب قبلة ابراهيم ، فكان يدعو الله وينظر الى السماء فانزل الله (قد نرى تقلب وجهك في السماء - الى قوله - فولوا وجوهكم شطره) تفسير ابن كثير ١/١٩٢ وانظر كشف الاسرار ٣/١٥٨ والناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامة ص ١٣ احكام القرآن للجصاص ١/٧٦ ، وما بعدها وص ١١١ والرسالة للشافعي ص ١٠٩-١١٠ .
- (١) وهي قوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) الاية ١١ من سورة النساء وقد تقدم كتابتها كاملة .
- وقد نسخت اية الوصية وهي قوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين) آية ١٨٠ من سورة البقرة .
- ولما نزلت آية المواريث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث " وقد تقدم تخريجه وانظر : تفسير ابن كثير ١/٢١١ ، احكام القرآن للجصاص ١/٢٠٤ والناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامة ص ٣١ .
- (٢) للنسخ شروط متفق عليها ، واخرى مختلف فيها .
- ومن الشروط المتفق عليها :
- ١- ان يكون الحكم المنسوخ شرعيا .
 - ٢- وأن يكون الدليل الدال على ارتفاع الحكم شرعيا ، متراخيا عن الخطاب المنسوخ حكمه .
 - ٣- وأن لا يكون الخطاب المنسوخ حكمه مقيدا بوقت معين .
- واما الشروط التي اختلف فيها الاصوليون ، فمنها :
- ١- ان يكون الخطاب الدال على ارتفاع الحكم قد ورد بعد دخول وقت التمكن من الامتثال .
 - ٢- ان يكون نسخ القرآن بالقرآن ونسخ السنة بالسنة .
 - ٣- ان يكون الخطاب المنسوخ حكمه مما لا يدخله الاستثناء والتخصيص .

فيجوز قبل الفعل (١) خلافا للمعتزلة والصيرفي لنا: اذا ثبت التكليف قبله
وجب جواز رفعه اعتبارا بجواز (٢) رفع التكليف بالموت ، والجامع قطع تعلق
التكليف ، ولأن كل نسخ قبل الفعل ، لأنه محال بعده لتحصيل الحاصل
ومعه لاجتماع الفعل ونفيه ، وأيضا لولم يجز لم يقع وقد وقع ، فانه نسخ فرض
خمسین صلاة ليلة المعراج بخمس قبل التكليف

- ====
- ٤- ان يكون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين .
٥- ان يكون الناسخ مقابلا للمنسوخ مقابلة الامر بالنهي ، والمضيق
بالموسع .
٦- وان يكون النسخ ببدل .
وسياتي تفصيل ذلك كل في موضعه مع بيان مراجعه .
انظر احكام الامدى ١١٤/٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٩٣/٢ ،
المستصفي ١٢١/١-١٢٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٦٤/٣ ،
اصول السرخسي ٦٠/٢ ، ٦٣ .
(١) اتفق الاصوليون على جواز نسخ الحكم بعد التمكن من الفعل الذى تعلق
به الحكم ، بأن يمضي من الوقت المعين له ما يسع الفعل .
واختلفوا في النسخ قبل التمكن من الفعل - بوقوعه قبل دخول الوقت
المعين للفعل ، أو بعد دخوله قبل مضي ما يسع الفعل منه .
فذهب جمهور الحنفية والشافعية والاشاعرة وغيرهم الى جواز نسخه بعد
التمكن من الاعتقاد لحقيقته .
وذهب جمهور المعتزلة وبعض الحنابلة والكرخي والجصاص والماتريدي
والدهوسي والصيرفي الى عدم الجواز ، وان كان بعد التمكن من الاعتقاد .
انظر تفصيل مذاهبتهم وحججهم ومناقشة ادلة الخصوم في :
احكام الامدى ١٢٦/٣-١٣٣ ، كتاب التحرير وشرحه ، تيسير التحرير
١٨٧/٣ - ١٩٣ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٦٩/٣ - ١٧٤ ، فواتح
الرحموت ٦١/٢ - ٦٧ ، البرهان ١٣٠٣/٢ - ١٣٠٦ التبصرة ص ٢٦٠-
٢٦٣ المستصفي ١١٢/١-١١٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه
٧٨-٧٧/٢ منهاج البياضوى ١٧١/٢ - ١٧٣ نهاية السؤل ١٧٣/٢-
١٧٤ ، منهاج العقول ١٧١/٢ - ١٧٣ ، المعتمد ٤٠٦/١-٤١٣ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٦ - ٣٠٨ ، العضد على ابن الحاجب
١٩٠/٢ ، احكام ابن حزم ٤٧٢/٤ ، المسودة ص ٢٠٧ ، مختصر البعلبي
ص ١٣٧ ، التلويح على التوضيح ٢٣/٢-٣٥ .
في أوج : لجواز . (٢)

من الفعل (١) ويستدل بأن ابراهيم (٢) أمر بذبح الولد (افعل ما توّمر)
ولا قدامه عليه، ولولاه لم يقدم ونسخ قبل التمكن . وأجيب (٣) : بأنّه لم ينسخ
فان الأمر قائم غير منته وانما لم يتصل بمحله للفداء ، لا للنسخ . واعترض
بعد تسليمه انما يكون قبل التمكن لو اقتضى الأمر الغورية أو تضيق وقت
الوجوب . وأجيب : لو كان موسعا حكمت العادة بالتأخير رجاء النسخ (٤)
أو الموت . لعظم الأمر ولأنه لو كان موسعا لم يمتنع رفع تعلق الوجوب بالمستقبل
لبقاء الأمر حيث لم يفعله بعد ، وبقاء الأمر هو المانع من الجواز عند الخصم
حذرا من توارد النفي والاثبات مع اتحاد الوقت والمحل ، قالوا (٥) : لم يؤمر
ولهذا نسبه الى المنام ، ولجواز أنه امر بمقدماته ، ولذلك قيل (قد صدقت
الرواية) فلو كان المأمور به الذبح ولم يحصل لم يصدقه . قلنا : منام
النبي عليه السلام وحي ، ولو كان وهما لما أقدم على الحرام ، والأمر
بالمقدمات خلاف الظاهر . قالوا (٦) : وجد ، وكلما ذبح التحم . وروى انه صفح

- (١) وذلك ما رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث
انس بن مالك في الاسراء والمعراج والحديث طويل لا يتسع المقام
لذكره هنا فارجع اليه في صحيح البخاري بفتح الباري ١/٤٥٨-٤٥٩ ،
صحيح مسلم ٢/٢٠٩-٢١٥ ، سنن الترمذي ١/٤١٧ ، سنن النسائي
١/١٧٨-١٨٢ ، سنن ابن ماجه ١/٤٤٨ .
وانظر فواتح الرحموت ٢/٦٣ .
- (٢) الدليل على امره بذبح ولده هو قوله تعالى على لسان ولده (ياأبتي
افعل ما توّمر) بعد قول ابراهيم عليه السلام (اني أرى في المنام
أنّي اذبحك فانظر ماذا ترى) الاية ١٠٢ من سورة الصافات .
قال البدخشي : فدل ان المأمور به الذبح ان هو المذكور لا غير ،
وبدليل قوله تعالى (ان هذا لولاء البلاء المبين) الاية ١٠٦ من سورة
الصافات فانه لو لم يكن مأمورا به ، بأن لم يكن مأمورا بشيء ، او امر
بمقدمات الذبح دونه لم يكن البلاء مبينا .
مناهج العقول ٢/١٧١-١٧٢ ، وانظر نهاية السؤل ٢/١٧٣-١٧٤
التبصرة ص ٢٦٠-٢٦١ المستصفي ١/١١٢ احكام الامدى ٣/١٢٦ ،
فواتح الرحموت ٢/٦٤-٦٦ .
- (٣) انظر احكام الامدى ٣/١٢٧ .
- (٤) في ب : للنسخ .
- (٥) انظر الاعتراض والجواب عنه في : المعتمد ١/٤١١ ، احكام الامدى
٣/١٢٧ نهاية السؤل ٢/١٧٣-١٧٤ .
- (٦) انظر فواتح الرحموت ٢/٦٤-٦٥ بالاضافة الى المراجع اعلاه .

عنه بنحاس فمنعه منه فلا يكون نسخا . قلنا : لو التحم اشتهر لانه معجز باهر
ولو صفح كان تكليفا بما لا يطاق ولا شتهر فكان نسخا قبل الفعل . قالوا : لو
جاز فاما أن يؤمر بالفعل وقت^(١) نسخه وفيه توارد النفي والاشبات ، أولا يؤمر
لم ينسخ لعدم ارتفاع شيء . قلنا : لم يكن مأمورا به (في)^(٢) ذلك الوقت
بل قبله .

مسألة :

إذا قيد المأمور به بالتأبيد لا يجوز نسخه^(٣) خلافا للجمهور^(٤) ، ولو كان التأبيد
لبيان مدة بقاء الوجوب نصا لم يقبل النسخ وفاقا^(٥) . لنا : أنه حكم مقيّد
بالتأبيد فكان نصا^(٦) على عدم انتهاك بعمدة والنسخ بيان انتهاك فيتناقض وأيضا^(٧)

- (١) انظر المعتمد ١/٤٠٧ .
(٢) زيادة من ب .
(٣) عند جمهور الحنفية وامام الحرمين ، خلافا لجمهور الاصوليين . قال عبد العزيز
البخاري : ذهب ابو بكر الجصاص والشيخ ابو منصور والقاضي الامام ابو زيد
والشيخان وجماعة من اصحابنا الى انه لا يجوز . كشف الاسرار ٣/١٦٥ .
وقال الامام البزدوي : وأما الذي ينافي النسخ من الاحكام التي هي في
الأصل محتملة للوجود والعدم فتلاثة : ١- تأبيد ثبت نصا ب - وتأبيد ثبت
دلالة ، ج - وتوقيت .
انظر مثال كل واحد من هذه الأمثلة الثلاثة مع التوجيه في اصول البزدوي
٣/١٦٤ . وانظر توضيح مذهب الاحناف في : اصول السرخسي ٢/٦٠ ،
تيسير التحرير ٣/١٩٤ ، فواتح الرحموت ٢/٦٨ ، فتح الغفار ٢/١٣١
البرهان ٢/١٢٩٦ ، ١٢٩٨ .
(٤) ذهب جمهور الاصوليين الى جواز نسخ ما لحقه تأبيد ، أو توقيت من الاوامر
والنواهي . قال في كشف الاسرار : وهو مذهب جماعة من اصحابنا ، وهو
اختيار صدر الاسلام ابو اليسر ٣/١٦٥ .
انظر تفصيل مذهب الجمهور في : احكام الامدى ٣/١٣٤ ، التبصرة ص ٢٥٥ ،
البرهان ٢/١٢٩٦-١٢٩٩ ، تيسير التحرير ٣/١٩٤ التلويح على التوضيح
٢/٣٣ ، المعتمد ١/٤١٣-٤١٥ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/١٩٢ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٣١٠ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١١٦ ، المسودة ص
١٩٥ ، ارشاد الفحول ص ١٨٦ ، مختصر البعلي ص ١٣٧ .
(٥) قال عبد العزيز البخاري : لا خلاف ان مثل قوله - الصوم واجب مستمر ابدا -
لا يقبل النسخ ، لتأدية النسخ فيه الى الكذب والتناقض . كشف الاسرار
٣/١٦٥ . وانظر تيسير التحرير ٣/١٩٤ البرهان ٢/١٢٩٨ .
(٦) في ب : فكان نهيا . وهو تحريف .
(٧) في ب : ببيان .

التأبيد للدوام والنسخ يقطعه فيتناقض (١) . قالوا (٢) : لا منافاة بين تأبيد الفعل الذي تعلق به التكليف وبين انقطاع التكليف كانقطاعه (٣) بالموت . قلنا ثابتة بين تكليفين (٤) بالضرورة بخلاف الموت .

مسألة :

الجمهور على جواز النسخ بأثقل (٥) خلافا لبعض الشافعية . وأما الأخف (٦) والمساوي (٧) فاتفق . لنا : ان لم نقل برعاية الأصلح فلا اشكال ، وان قيل

- (١) انظر حجج الحنفية في كشف الاسرار ١٦٥/٣ احكام الامدى ١٣٤/٣ .
(٢) اشارة الى حجج الجمهور . انظر احكام الامدى ١٣٤/٣ .
(٣) وفي أوب : لانقطاعه .
(٤) وفي ب وج التكليفين .
(٥) أى نسخ الحكم الأخف بأثقل منه . هذا هو مذهب جمهور الاصوليين والفقهاء خلافا لبعض اصحاب الشافعي وبعض اهل الظاهر .
انظر المذاهب في هذه المسألة واستدلال كل فريق ، ومناقشة أدلة الاخر في : احكام الامدى ١٣٧/٣ - ١٤٠ ، التبصرة ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، المستصفى ١/١٢٠ ، منهاج البيضاوى ٢/١٧٤ - ١٧٧ ، نهاية السؤل ٢/١٧٧ - ١٧٩ ، منهاج العقول ٢/١٧٤ - ١٧٨ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٨٧ ، احكام ابن حزم ٤/٤٦٦ - ٤٧١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٨ - ٣٠٩ ، ارشاد الفحول ص ١٨٨ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/١٩٣ ، المعتمد ١/٤١٦ - ٤١٨ ، اصول البيروني وكشف الاسرار ٣/١٨٧ ، اصول السرخسي ٢/٦٢ - ٦٣ ، تيسير التحرير ٣/١٩٩ - ٢٠٠ ، فواتح الرحموت ٢/٧١ - ٧٢ ، فتح الغفار ٢/١٣٤ ، المسودة ص ٢٠١ .
(٦) أى نسخ الاظظ بالأخف ، كنسخ العده حولا ، بالعهده اربعة أشهر وعشرا . ونسخ وجوب مصابرة العشرين من المسلمين امام مائتين ، والمائة امام الف ، بوجوب مصابرة المائة للمائتين والالف للالفين في قتال الكفار .
والاية المنسوخة هي قوله تعالى (يا أيها النبي حرّض الموتى منين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين . وان يكن منكم مائة يغلبوا الف من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون) . ٦٥ من الانفال .
والاية الناسخة لها قوله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين بان الله مع الصابرين) ٦٦ من الانفال .
(٧) نسخ المساوي بالمساوي : كنسخ التوجه الى بيت المقدس بالتوجه الى الكعبة في الصلاة .

بها فلا امتناع عقلا في أن ينسخ حكم بأثقل . وأيضا فلولم يجز لميقم
وقد نسخ التخيير في صوم رمضان والغدية (١) بتحتمه (٢) ، وعاشورا (٣)
برمضان (٤) والحبس في البيوت (٥)

- ===
- والنسخ بالاخف والمساوي جائز باتفاق الاصوليين . وانما اختلفوا في النوع الثالث وهو نسخ الاخف بالاثقل . انظر ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه في المراجع المذكورة في الفقرة السابقة .
- (١) كان ذلك في ابتداء الاسلام على ما روى ابن عمر ومعاذ رضي الله عنهم . انظر كشف الاسرار ١٨٧/٣ .
- (٢) أي بالصوم حتما بقوله عز وجل (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ١٨٥ من البقرة .
- (٣) عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : كان يوم عاشورا تصومه قريش في الجاهلية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشورا ، فمن شاء صامه ، ومن شاء تركه .
- رواه البخاري ومسلم والترمذي وقال : العمل عند اهل العلم على حديث عائشة ، وهو حديث صحيح : لا يرون صيام عاشورا واجبا ، الا من رغب في صيامه ، لما ذكر فيه من الفضائل .
- انظر: صحيح البخاري بفتح الباري ٤ / ٢٤٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ٨ ، سنن الترمذي ٣ / ١١٨ .
- (٤) أي بايجاب صيام شهر رمضان بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) الى قوله (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ١٨٣ ، ١٨٥ من سورة البقرة .
- (٥) الثابت بقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم . فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا) ١٥ من سورة النساء .
- والناسخ لها : قوله تعالى (والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا يتأخذاكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) ٢ من سورة النور .
- ولما نزلت هذه الاية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عبادة ابن الصامت " خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، الشيب بالشيب جلد مائة ورمي بالحجارة . والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة " .
- رواه مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه .
- انظر صحيح مسلم ١١ / ١٨٨ ، سنن ابي داود ٢ / ٤٥٥ ، سنن الترمذي ٤ / ٤٥ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٢ .

بالحد (١) والصفح (٢) عن الكفار قتال مقاتلهم ثم بقتالهم كافة . قالوا (٣) :
نقلهم الى الاثقل أشق وأبعد من المصلحة . قلنا : لا زم في ابتداء التكليف وتقدير
المصلحة فلا يبعد ان يكون في الانتقال الى الاثقل قالوا (نأت بخير منها
أو مثلها) (٤) أي بخير لكم والا فالقرآن لا تفاضل فيه والأشق ليس بخير للمكلف .
قلنا : خيره باعتبار جزيل الثواب في العاقبة (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ) (٥)
الآية .

سألة :

يجوز نسخ التلاوة والحكم معا ، والتلاوة وحدها والحكم وحده (٦) خلافا لبعض
المعتزلة (٧) . لنا : أن جواز التلاوة حكم ، وما يتعلق بها من الاحكام

- (١) في ب : بالجلد .
(٢) يعني قوله تعالى (ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم وتوكل على
الله وكفى بالله وكيلاً) ٤٨ من الاحزاب .
وقد نسخت بالآيات التي أوجبت القتال ، وهي كثيرة . ومنها آية التوبة ه
والآيات " ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ " من سورة البقرة وغيرها كثير .
وانظر : الناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامه ص ١٩ .
(٣) اشارة الى حجج المانعين . انظر تفصيلها في كشف الاسرار ١٨٧/٣ .
(٤) جزء من الآية ١٠٦ من سورة البقرة ، ونصها (ما ننسخ من آية أو ننسها
نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم ان الله على كل شئ قدير) .
(٥) جزء من الآية ١٢٠ من سورة التوبة ونصها (ما كان لأهل المدينة
ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن
نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله
ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً الا كتب لهم
به عمل صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين) .
(٦) انظر الكلام على هذه المسألة في كشف الاسرار ١٨٨/٣ ، اصول السرخسي
٧٨/٢ ، فواتح الرحموت ٧٣/٢ ، فتح الغفار ١٣٤/٢ ، تيسير التحرير
٢٠٤/٣ احكام الامدى ١٤١/٣ ، المستصفى ١٢٣/١ ، التلويح
على التوضيح ٣٦/٢ ، شرح العضد ١٩٤/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٣٠٩ ، المسودة ص ١٩٨ ، ارشاد الفحول ص ١٨٩ ، المعتمد
٠٤١٨/١
(٧) ينسب هذا القول الى طائفة من المعتزلة ، وليس هو مذهبهم . ولذلك
عبر عنه الامدى وجماعة بانه قول طائفة شاذة من المعتزلة اما مذهب
جمهور المعتزلة فهو جواز النسخ في الصور الثلاث كما قرره أبو الحسين
البصري في المعتمد ٠٤١٨/١
وانظر احكام الامدى ١٤١/٣ وشرح العضد ١٩٤/٢ ، تيسير التحرير
٠٢٠٤/٣

حكم اخر فتغاييرا فجاز نسخهما ونسخ احدهما كغيرهما ، وأيضاً الوقوع أما فيهما
فما روت عائشة رضي الله عنها " كان فيما انزل عشر رضعات محرمت " (١) وأما
نسخ التلاوة فما روى عمر " كان فيما انزل الشيخ والشيخة " (٢) الى آخره ، وتلاوة
ابن مسعود في كفارة اليمين (متابعات) (٤) . وأما الحكم فكنس نسخ

(١) هذا بعض حديث رواه مسلم وأبو داود والترمذى ومالك من حديث عائشة
رضي الله عنها قالت : كان فيما انزل من القرآن " عشر رضعات معلومات
يحرم من - ثم نسخن بخمس معلومات " فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن .

قال النووي في شرح مسلم : معناه ان النسخ بخمس رضعات تبأخر انزاله
جدا حتى انه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات
ويجعلها قرآنا متلوا ، لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده ، فلما بلغهم
النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على ان هذا لا يتلى .
ورواه ابن ماجه من حديث عائشة بلفظ : كان فيما أنزل من القرآن ثم سقط :
" لا يحرم الا عشر رضعات أو خمس معلومات " .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢٩/١٠ ، سنن ابي داود ٤٧٦/١ ،
سنن الترمذى ٤٤٧/٣ ، سنن ابن ماجه ٦٢٥/١ ، موطأ مالك ٤٥/٢ .
(٢) رواه ابن ماجه ومالك والشافعي من حديث ابن عباس قال : قال عمر بن
الخطاب : " لقد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول قائل :
ما أجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة من فرائض الله ، ألا وان
الرجم حق اذا احصن الرجل وقامت البينة و أو كان حمل او اعتراف .
وقد قرأتها (الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة) ورجم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده " . واللفظ لابن ماجه .
انظر : سنن ابن ماجه ٨٥٣/٢ - ٨٥٤ ، الموطأ ١٦٨/٢ ، ترتيب
مسند الامام الشافعي ٨١/٢ .

(٣) وفي ب : فتلاوة .

(٤) قال الجصاص قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) الاية ٨٩
من سورة المائدة .

روى مجاهد عن عبدالله بن مسعود وأبي العالية عن أبي (فصيام ثلاثة
أيام متابعات) وقال ابراهيم النخعي في قراءتنا (فصيام ثلاثة
أيام متابعات) وقال ابن عباس ومجاهد وابراهيم وقتادة وطاوس :
هن متابعات لا يجزي فيها التفريق . فثبت التابع بقول هو " لا " ،
ولم تثبت التلاوة لجواز كون التلاوة منسوخة ، والحكم ثابتا . وهو قول
اصحابنا .

احكام القرآن ١٢١/٤ وانظر : احكام القرآن لابن العربي ٦٤٩/٢ ،
تفسير ابن كثير ٩١/٢ ، غاية الوصول ص ٣٥ .

(آية) (١) الاعتداد بالحوال (٢) وحبس الزواني والاذى باللسان بالحد (٣)
قالوا : التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية ولا ينفكان . قلنا : لا تغاير ،
فان العالمية قيام العلم بالذات بخلاف التلاوة جازبقاؤه ها لترتب حكم الاعجاز
وجواز الصلاة عليها وهما مقصودان كالمتشابه فجاز الانفكاك . وأيضا فالتلاوة
أمانة الحكم في ابتدائها دون دوامها ، فاذا انتفى دوامها لم يلزم انتفاء
مدلولها ، وبالعكس . قالوا : لو نسخ الحكم وحده كانت التلاوة موهمة ببقائه
فيؤدى الى التجهيل وابطال فائدة القرآن . قلنا : لا جهل مع الدليل
للمجتهد ، والمقلد (٤) فرضه التقليد والفائدة الاعجاز وجواز الصلاة (٥) .
مسألة :

الزيادة على النص نسخ (٦) كقيد الايمان في كفارة

- (١) ساقطة من ب .
(٢) آية الاعتداد بالحوال هي قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
وصية لا زواجهم متاعا إلى الحوال غير اخراج) الآية ٢٤٠ من سورة البقرة .
والناسخ لها هو قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .
وهذه الآية متقدمة في النظم على الآية المنسوخة كما هو واضح من رقمها .
قال ابو القاسم : وليس في كتاب الله تعالى آية ناسخة والمنسوخ بعدها
الا هذه الآية وآية اخرى في سورة الاحزاب .
قلت : هي الآية ٥٢ نسختها الآية ٥٠ من نفس السورة . انظر كتاب
الناسخ والمنسوخ ص ٢٦ .
(٣) تقدم كتابة آية حبس الزواني في البيوت ، والاية الناسخة لها في المسألة
التي قبل هذه ، وهي مسألة "النسخ بأثقل" .
(٤) في ب : وللمقلد .
(٥) وان أردت الوقوف على الأدلة ومناقشة أدلة الخصوم ، انظر : احكام الامدى
١٤١/٣ ، كشف الاسرار ١٨٨/٣ .
(٦) يختلف الزائد على النص ، فهو اما ان يكون مستقلا بنفسه ، أو لا يكون .
والمستقل ، إما ان يكون من غير جنس الاول ، أو يكون من جنسه . فما كان
من غير جنس الاول : كزيادة وجوب الزكاة على الصلاة فهذا ليس بناسخ
باتفاق العلماء .
وما كان من جنسه : كزيادة صلاة على الصلوات الخمس . فهذا ليس
بنسخ على قول الجمهور . وذهب بعض العراقيين الى انه يكون نسخا لحكم
المزيد عليه ، لقوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) لانه
يجعل ما كان "وسطى" غير وسطى .

.....

=== وليس هذا موضع النزاع في مسألتنا ، وإنما موضع النزاع : ما كان غير مستقل بنفسه ، كزيادة ركعة على الركعات وزيادة التقريب على الحد ، وزيادة وصف الرقبة بالايان ، ونحو ذلك . وقد اختلف العلماء فيه على أقوال :

الأول : ان ذلك لا يكون نسخا ، مطلقا . وهو قول الشافعية والمالكية والحنابلة . ومن الممتزلة : أبي علي وأبي هاشم . سواء اتصلت بالمزيد عليه أم لم تتصل .

الثاني : انها نسخ ، وهو قول الحنفية سواء كانت الزيادة في السبب او في الحكم .

الثالث : ان كان المزيد عليه ينفي الزيادة بفحواه ، فانها تكون نسخا . كقوله : " في سائمة الفم الزكاة " فانه يفيد نفي الزكاة عن المعلوفة .

وان كان لا ينفي تلك الزيادة ، فلا يكون نسخا . حكاه صاحب المعتمد وغيره . انظر : المعتمد ٤٣٧/١ ، احكام الامدى ١٢٠/٣ .

الرابع : ان غيرت الزيادة المزيد عليه تغييرا شرعيا ، حتى صار لو فعل بعد الزيادة على حد ما كان يفعله قبلها ، لم يعتد به ، وذلك كزيادة ركعة ، تكون نسخا .

وان كان المزيد عليه يصح فعله بدون الزيادة لم تكن نسخا . كزيادة التقريب على الجلد .

وهو مذهب القاضي عبد الجبار . حكاه صاحب المعتمد وابن الحاجب والامدى .

انظر المعتمد ٤٣٨/١ ، احكام الامدى ١٢١/٣ .

الخامس : التفصيل بين ان تتصل الزيادة به فتكون نسخا ، وبين أن تنفصل عنه ، فلا تكون نسخا . حكاه ابن برهان عن عبد الجبار أيضا . واختاره الفزالي .

انظر : المنحول ص ٢٩٩ المستصفي ١١٧/١ ، احكام الامدى ١٢١/٣ ، ارشاد الفحول ص ١٩٥ .

اليمن (١) والنفي على (٢) الجلد خلافا للشافعي . لنا (٣) : ان (٤) المطلق لا تعرض له بقيد فيتساوى (٥) الا فرار بالنسبة اليه ، والتقييد يناهيه ،

==== السادس: ان كانت الزيادة مغيرة لحكم المزيد عليه في المستقبل ، فهي نسخ ، وان لم تغيّر حكمه في المستقبل بان كانت مقارنة لم تكن نسخا .

قال ابو الحسين : وبه قال شيخنا ابو الحسن الكرخي وابو عبدالله البصري . المعتمد ٤٣٧/١ وانظر: احكام الامدى ٣/١٧٠ - ١٧١ ، ارشاد الفحول ص ١٩٥ .

والسابع : ان رفعت حكما عقليا ، او ما ثبت باعتبار الاصل ، كبراءة الذمة ، لم تكن نسخا . وان تضمنت رفع حكم شرعي كانت نسخا .

حكى هذا عن بعض اصحاب الشافعي ، واختاره الامدى وابن الحاجب والفخر الرازي والبيضاوى ، وهو اختيار ابي الحسين البصري ، وهو ظاهر كلام القاضي وامام الحرمين .

انظر تفصيل هذه المذاهب مع ادلتها ، ومناقشة الخصوم في :

احكام الامدى ٣/١٧٠-١٧٧ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ٢/٩١-٩٢ التبررة ص ٢٧٦ ، المستصفي ١/١١٧-١١٩ ، المعتمد ١/٤٣٧ -

٤٤٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، منهاج البيضاوى ٢/١٨٩-١٩١ ، نهاية السؤل ٢/١٩١-١٩٢ ، منهاج العقول ٢/١٨٩-١٩٢ ، البرهان ٢/١٣٠٩ ، المسودة ص ٢٠٧ ارشاد الفحول ص ١٩٤-١٩٦ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٣/١٩١-١٩٣ ، اصول السرخسي ٢/٨٢ ، تيسير التحرير ٣/٢١٨ ، فواتح الرحموت ٢/٩٣ ، التلويح على التوضيح ٢/٣٦ ، فتح الغفار ٢/١٣٥ ، المنحول ص ٢٩٩ .

(١) الرقبة في كفارة اليمن وردت مطلقة . انظر الاية ٨٩ من سورة المائدة .

وانما وردت مقيدة بالايان في كفارة القتل في قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) الاية ٩٢ من سورة النساء . فهل يحمل المطلق على المقيد ؟ أم يبقى المطلق على اطلاقه ؟ بالأول قال الجمهور . والثاني قالت الحنفية . ولذلك اجازوا اعتاق الكافر .

انظر : فتح البارى ١١/٥٩٩ .

(٢) أى زيادة النفي على الجلد نسخ عند الحنفية كما تقدم .

(٣) اشارة الى حجج الحنفية . انظر : كشف الاسرار ٣/١٩٣ ، اصول

السرخسي ٢/٨٢ ، فواتح الرحموت ٢/٩٣ .

(٤) سقطت (ان) من ب .

(٥) في ب : فتساوى .

فإذا ورد متأخرا كان رافعا لما اقتضاه الأول من الاطلاق وبيانا لمدتها انتهاء حكمه وهو معنى النسخ . قالوا ^(١) : تخصيص قلنا : التخصيص بيان ان بعض الافراد ليس بمراد مع التناول ، والمطلق من حيث هو لا دلالة له الا على الماهية من حيث هي . من غير دلالة على الشخصيات من حيث خصوصها ، وان كانت لوازم الوجود فالمأمور به في المطلق ليس الا الماهية من حيث هي ، والمكلف ^(٢) يأتي به في ضمن مقيد هو من لوازم الوجود (لا من حيث دلالة) ^(٣) الا مرطبه ، واذ لم يتناولها اللفظ لا يكون تخصيصا . ولأن ما وراء المخصوص ثابت بنظم العام والحكم بعد زيادة القيد ثابت به لا بالمطلق ، فالتخصيص اخراج وهذا اثبات وعلى هذا فالنفي اذا أُلْحِق بالجلد لم يبق حدا ، بل بعضه ، وبعض الشيء ليس له حكم كله . ولذلك لم نزد ^(٤) فرضية الفاتحة ولا اشتراط الطهارة للطواف ^(٥) ، ومثله كثير .

مسألة :

الاجماع لا ينسخ به لأنه ان كان عن نص فهو الناسخ ، ولأن النسخ ^(٦) لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم . ولا اجماع حينئذ ، ومن اطلق من اصحابنا ^(٧) ذلك فمراده أنه دليل وجود الناسخ . وكذلك القياس ولما ^(٨) تبين .

مسألة :

فيجوز نسخ الكتاب بالكتاب كالعديتين ^(٩) . والسنة المتواترة بمثلها والآحاد

-
- (١) أي الجمهور وقد تقدم ذكر مراجعهم .
 - (٢) في ب : والمطلق . وهو تحريف .
 - (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
 - (٤) وفي أ وج " ترد " بالتاء الفوقسية المثناة وفي ب " يزد " بالياء التحتية المثناة .
 - (٥) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ١٩٦/٣ - ١٩٧ .
 - (٦) في ب : الناسخ .
 - (٧) كعيسى بن أبان .
 - (٨) قال السيف الامدي : مذهب الجمهور ان الاجماع لا ينسخ به ، خلافا لبعض المعتزلة وعيسى بن أبان . احكام الامدي ١٦١/٣ ، وانظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ١٧٥/٣ ، فواتح الرحموت ٨١/٢ ، تيسير التحرير ٢٠٧/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، مختصر البعلبي ص ١٣٩ .
 - (٩) وفي ب : لما تبين .
 - (٩) أي كنسخ الاعتداد بالحول بالاعتداد بأربعة اشهر وعشرا . وقد تقدم كتابة الايتين قريبا .

بمثلها اتفاقاً (١) " ككنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " (٢) و _____
ادخار الاضاحي فادخروا (٣)

- (١) لا خلاف في جواز نسخ القرآن بالقرآن ، ونسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة ، ونسخ السنة الاحاد بالاحاد .
وانما الخلاف في جواز نسخ السنة بالقرآن ، ونسخ القرآن بالسنة حيث خالف فيهما الامام الشافعي رحمه الله . فقد نقل عنه في أحد قوليهِ : انه لا يجوز نسخ السنة بالقرآن ، وقطع رحمه الله واكثر اصحابه وجمهور اهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة . وهو رواية عن الامام احمد رحمه الله . واختاره الاستاذ ابواسحاق في مجموعة من الفقهاء .
وذهب الجمهور من الاشاعرة والمعتزلة والفقهاء الى جواز نسخ السنة بالقرآن عقلاً ، ووقوعه شرعاً .
وأما نسخ الكتاب بالسنة ، فقد اجازه عقلاً جمهور المتكلمين من الاشاعرة وغيرهم ، ومن الفقهاء : مالك واصحاب أبي حنيفة وابن سريج .
واختلف هو لا في الوقوع شرعاً .
ولكل حجج شرعية وعقلية احتج بها لتأييد مذهبه و ثم كر على حجج خصه بالنقض والتفنيد . ومن أراد الوقوف على تفاصيل ذلك فعليه الرجوع الى : احكام الامدى ٣ / ١٥٠ - ١٥٩ ، التبصرة ص ٢٧٢ - ٢٧٣ ، الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٦٧ ، المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٧٩ المستقصى ١ / ١٢٤ ، المنحول ص ٢٩٢ - ٢٩٦ ، الرسالة للامام الشافعي ص ١٠٦ - ١١٣ شرح العضد ٢ / ١٩٥ التلويح على التوضيح ٢ / ٣٤ ، البرهان ٢ / ١٣٠٧ احكام ابن حزم ٤ / ٤٧٧ ، المعتمد ١ / ٤٢٢ ، نهاية السوء ٢ / ١٨١ ، مناهج العقول ٢ / ١٧٩ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٣ / ١٧٥ - ١٨٥ ، اصول السرخسي ٢ / ٦٧ - ٧٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧٦ - ٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١١ - ٣١٣ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ٣٩٧ - ٣٩٩ ، المسودة ص ٢٠٥ ، ارشاد الفحول ص ١٩٠ ، مختصر البعلبي ص ١٣٨ ، فتح الفقار ٢ / ١٣٣ ، الموافقات ٣ / ٧٣ - ٧٨ .
- (٢) ساق هذا الحديث مثالا على نسخ السنة الاحاد بمثلها .
وقد رواه مسلم والنسائي والترمذى من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه .
ورواه ابن ماجه من حديث عبدالله بن مسعود بزيادة " فانها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة " .
وفي رواية مسلم والنسائي زيادة " ونهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ، فامسكوا ما بدا لكم " .
انظر: صحيح مسلم ٧ / ٤٦ ، سنن النسائي ٤ / ٧٣ ، سنن الترمذى ٣ / ٣٦١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٠١ .
- (٣) هذا اخر الحديث السابق في رواية مسلم والنسائي المشار اليها أعلاه .

وفي العكسين خلاف الشافعي . لنا : أن التوجه الى بيت المقدس ثبتت
بالسنة^(٢) ونسخ (بالكتاب)^(٣) ومصالحة عليه السلام اهل مكة عام الحديبية
بالسنة على ان من جاءه^(٤) مسلما رده فجات امرأة^(٥) فنزلت (فان علموهن
مؤمنات فلا ترجعهن)^(٦) . ومباشرة الصائم ليلا كانت حراما بالسنة^(٧) فاطلقت

- (١) أى نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالسنة .
(٢) تقدم بيان ناسخه ومنسوخه عند الكلام على جواز النسخ في ص (٥٥٤، ٥٥٥)
وانظر احكام الامدى ١٥٠ / ٣ ، اصول السرخسي ٢ / ٧٧ - ٧٨ .
(٣) سقطت " بالكتاب " من ب .
(٤) وفي ب : من جاء .
(٥) صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة عام الحديبية على أن من
جاءه مسلما بغير إذن وليه رده اليه ، ومن أتى قريشا ممن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يردوه عليه ، حتى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم رد جنود وجماعة من الرجال فهاجرت أم كلثوم بنت عقبة بن
أبي معيط في الهجرة فخرج أخوها عمارة والوليد حتى قدما على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فكلما فيها ان يردا اليهما ، فنقض الله
العهد بينه وبين المشركين في النساء خاصة فمنعهم ان يردوهن الى
المشركين وأنزل الله اية الامتحان . انظر تفسير ابن كثير ٤ / ١٩٦ ،
٣٥٠ ، احكام القرآن للجصاص ٥ / ٢٧ - ٢٨ ، احكام الامدى ٣ / ١٥٠
كشف الاسرار ٣ / ١٨٣ .
(٦) جزء من الآية رقم ١٠ من سورة المتحنة ، وهي الناسخة لما جاء في
صلح الحديبية بهذا الشأن .
ونصها (يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن
الله اعلم بايمانهن ، فان علموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار
لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا ولا جناح
عليكم ان تنكوهن ، اذا آتيتوهن اجورهن ولا تمسكوا بعصم الكوافر
واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم
حكيم) .
(٧) وذلك أن المسلمين كانوا اذا افطروا أكلوا وشربوا وجامعوا النساء ما لم
يناموا ويصلوا العشاء الاخرة ، فوقع اربعون من الانصار فجامعوا نساءهم
بعد النوم ، من جملةهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فجاءت الانصار
فأقرت على انفسها بفعالهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقر
عمر على نفسه بفعله فقال رسول الله : لقد كنت يا عمر جديرا أن لا
تفعل . فقام يبكي . فأنزل الله على رسوله (أهل لكم ليلة الصيام
الرفث الى نساءكم - الى قوله - فتاب عليكم وعفا عنكم) .

بالكتاب (١) ، وكذا صوم عاشوراء (٢) ، ونفى العكس (٣) : نسي عليه السلام (٤) آية فلما أخبر قال : ألم يكن فيكم أبي فقال : بلى لكنني ظننت أنها نسخت (٥) فقال : لو نسخت لا خبرتكم . فأقره ، وعن عائشة رضي الله عنها : " ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له من النساء ما شاء " (٦) وأيضا فالنسخ بيان ،

- ====
- فكانت هذه الآية ناسخة للسنة التي كانوا عليها .
- وقال بعضهم : هي ناسخة لقوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) .
- انظر: الناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامه ص ١٦-١٨ ، احكام القرآن للجصاص ٢٢٦/١ ، فتح القدير للشوكاني ١٨٢/١ ، الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ١٢٢ .
- (١) يعني قوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائك هن لباس لكم وأنتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم) الآية ١٨٢ من سورة البقرة .
- (٢) أي كان ثابتا بالسنة ثم نسخ بصوم رمضان وقد تقدم تخريج ذلك قريبا .
- (٣) ونفي ج وكذا في العكس .
- (٤) أي نسخ القرآن بالسنة .
- (٥) رواه احمد بن حنبل من حديث سعيد بن عبدالرحمن بن ابزي عن أبيه : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الفجر فترك آية فلما صلى قال : أفي القوم أبي بن كعب ؟ قال أبي : يا رسول الله نسخت آية كذا أو نسيتها ؟ قال : نسيتها .
- وروي ابو داود عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فليس عليه ، فلما انصرف قال لا بي : أصليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فما منعك ؟
- قال أحمد عبد الرحمن البنا : انما سأل صلى الله عليه وسلم عن أبي بن كعب رضي الله عنه لكونه كان أقرأهم .
- انظر: الفتح الرباني ٢٣٨-٢٣٩ ، سنن ابي داود ٢٠٨/١ ، بلوغ الاماني ٢٣٩/٣ .
- قال الامام عبد العزيز البخاري : وانما ظن النسخ من غير كتاب يتلى ، فانه كان كاتب الوحي ، ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ظنه ، ولم ينكر عليه ، فدل على جواز نسخ التلاوة بغير الكتاب . . . الخ كشف الاسرار ١٨٢/٣ وانظر اصول السرخسي ٧٥/٢ .
- رواه الترمذي وقال حديث حسن .
- (٦) انظر سنن الترمذي ٣٥٦/٥ . قيل : كان هذا نسخا للكتاب وهو قوله تعالى (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا) الآية ٥٢ من سورة الاحزاب .

فللرسول بيان الكتاب (لتبين للناس ما نزل) (١) ولله بيان ما أجرى على لسان رسوله ، ولأن الكتاب فوق السنة ينظمه والسنة تنسخ حكم الكتاب فهمامساويان . واستدل بآية الوصية (٢) ، نسخت بقوله عليه السلام " لا وصية لوارث " (٣) وأجيب : بل بآية المواريث (٤) . وأيضا بان الاساك في البيوت نسخ بالرجم الثابت بالسنة (٥) وأجيب : بأن في الصحيح عن عمر رضي الله عنه :

====
أى لا يحل لك النساء سوى هوء لا اللاتي اخترتك ، من بعدما اخترن الله ورسوله .

وقد نسخ هذا بالسنة ، وهي اخبار النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة ان الله تعالى أباح له ذلك .

قال الجصاص : وهو يوجب أن تكون الآية منسوخة . وليس في القرآن ما يوجب نسخها ، فهي اذا منسوخة بالسنة . ويحتج به في جواز نسخ القرآن بالسنة .

وقال ابن العربي : وأبوحنيفة وجماعة جعلوا حديث عائشة سنة ناسخة ، وهو حديث واه ، ومتعلق ضعيف .

وقال ابو اليسر ردا على القول بالنسخ : وهذا لا يقوى ، لأن هذا

الحل لم يثبت بعد ما حرم بقوله (لا يحل لك النساء من بعد) لأن تحريم ما زاد على التسع محكم لا يحتمل النسخ ، بدليل قوله (من بعد) فانه بمنزلة التأييد ، ان البعد به المطلقة تتناول الأبد .

يوضحه أن ذلك ثبت جزاء لحسن عطنهن ، وهو اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومصابرتهن على الفقر والشدة ، فكيف يجوز ان يبطل ذلك بالنسخ ، مع بقائهن على ذلك الاختيار .

انظر: بحث هذه المسألة واستقصاء الاقوال فيها في : احكام القرآن للجصاص

٢٤١/٥ ، تفسير القرطبي ١٤/٢٠٦-٢٠٧ ، احكام القرآن لابن العربي

٣/١٥٥٨-١٥٦٠ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/١٨٢-١٨٣ ، اصول

السرخسي ٢/٧٥ .

(١) جزء من الآية ٤٤ من سورة النحل ، ونصها (بالبينات والزبر وأنزلنا

اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون) .

(٢) تقدم عزوها قريبا .

(٣) وهذا ايضا خرج مع آية الوصية فيما تقدم .

(٤) أى وقع النسخ باية المواريث ، فهو من باب نسخ الكتاب بالكتاب ، لا بالسنة

واية المواريث هي الآية ١١ من سورة النساء وقد تقدمت كتابتها كاملة .

(٥) انظر سنن ابي داود ٢/٤٥٥ ، سنن الترمذى ٤/٤٤-٤٥ ، سنن ابن

ماجه ٢/٨٥٢ .

" كان ما يتلى آية الرجم (١) فالنسخ بها . وأيضا (قل لا أجد) (٢) نسخت
 بنهيه عن كل ذى ناب (٣) . وأجيب بالمنع أو بأن المعنى : لا أجد الآن ،
 وتحريم حلال الاصل ليس بنسخ . قالوا : لتبين والنسخ رفع لا بيان (٤) .
 قلنا : معناه لتبلغ وهو بيان كما مر ، ولو سلم فليس فيه ما يدل على عدم
 النسخ . قالوا : لو نسخ الكتاب السنة لحصلت النفرة . قلنا : اذا علم أن الكل
 من الله لم تحصل . قالوا (نأت بخير منها أو مثلها) (٥) والسنة ليست
 مثل الكتاب ولا خيرا ، والضمير في نأت لله والبدل انما يكون من جنس المبدل .
 قلنا (٦) : المراد الحكم والا فلا تفاضل في الكتاب . والناسخ اصلح للمكلف
 أو ساو فيكون حكم السنة اصلح وصح الضمير لأن الكل منه ، والمثلية لأنهما
 في الحكم سواء . قالوا : (قل ما يكون لي أن أبدله) (٧) قلنا : ظاهر في
 تبديل الرسم ، والنزاع في الحكم ، ولو سلم فالسنة أيضا بالوحي . قالوا :
 (واذا بدلنا آية مكان آية) (٨) (٩) قلنا : ليس فيه ما يدل على نفي غيره .

- (١) تقدم تخريجه في ص (٥٣٠) .
 (٢) الآية ١٤٥ من سورة الانعام ، وتكلمتها (فيما أوحى الي محرما على طاعم
 يطعمه الا ان يكون ميتة او دما سفوحا أو لحم خنزير فانه رجس
 أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور
 رحيم) .
 (٣) وذلك ما رواه ابن ماجه والنسائي والترمذي من حديث أبي ثعلبة
 الخشني : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب
 من السباع . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
 ورواه ابو داود من حديث ابن عباس رضي الله عنه بزيادة " وعن كل ذى
 مخلب من الطير " .
 انظر سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ سنن النسائي ١٧٧/٧ ، سنن الترمذي
 ٧٣/٤ ، سنن ابي داود ٣١٩/٢ .
 (٤) انظر احكام الامدى ١٥٥ /٣ .
 (٥) جزء من الآية ١٠٦ من سورة البقرة وقد تقدمت كتابتها كاملة .
 (٦) انظر كشف الاسرار ١٨٥/٣ ، اصول السرخسي ٧٥/٢ ، احكام
 الامدى ١٥٦/٣ - ١٥٧ .
 (٧) جزء من الآية ١٥ من سورة يونس ونصها (واذا تتلى عليهم آياتنا
 بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل
 ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع الا ما يوحى الي اتي
 أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم) . وانظر احكام الامدى ١٥٦/٣ .
 (٨) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
 (٩) الآية ١٠١ من سورة النحل وتتمتها (والله اعلم بما ينزل قالوا انما أنت
 مفتريل اكثرهم لا يعلمون) .

قالوا : " اذا روى عنى حديث فاعرضوه " (١) قلنا : معناه عند اشكال التاريخ أو اذا لم يكن فى الصحة بحيث ينسخ به الكتاب . أما اذا اشتهر أو تواتر أو علم تاريخه فلا .
سألة :

لا يثبت حكم النسخ قبل تبليغه عليه السلام (٢) . لنا : لو ثبت أدى السى وجوب وتحريم معا ، لأننا قاطعون بأنه لو ترك الأول أتم ، وأيضا لو عمل (٣) بالثانى عصى وأيضا لو ثبت لثبت قبل تبليغ جبريل عليه السلام لأنهم ما سوا . قالوا : حكم متجدد فلا يعتبر فيه علم المكلف . قلنا : لا بد من اعتبار التمكن وهو منتف .
الفصل الثانى : (٤)

فى وجوه اقتناص الحكم من النظم :

(١) هذا بعض حديث . وتكلمته " على كتاب الله ، فان وافق ، فاقبلوه ، وان خالف فردوه " .

قال العقيلي : سئل شيخنا - يعنى الحافظ بن حجر - عن هذا الحديث فقال : انه جاء من طرق لا تخلو عن مقال ، وقد جمع طرقه البيهقي فى كتابه المدخل .
واخرجه السيوطي بلفظ " واذا بلغكم عنى حديث فلم تعرفوه فقولوا الله اعلم " .

قال الهيثمي : وفى اسناده هلال . انظر : الجامع الكبير ١ / ٨٣٠ ، جمع الفوائد ١ / ٥٧ ، مجمع الزوائد ١ / ١٤٧ ، كشف الخفة ١ / ٨٩ .
(٢) اتفق الاصوليون على ان النسخ اذا كان مع جبريل عليه السلام ، ولم ينزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يثبت له حكم فى حق المكلفين .

واختلفوا فيما اذا ورد النسخ الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبلغ الايمه ، هل يتحقق بذلك النسخ فى حقهم ؟ أولا بد من علمهم ؟
بالاول قال بعض الشافعية . وقال بالثانى جمهور الحنفية وبعض الاصوليين من الشافعية وغيرهم .
انظر الخلاف فى هذه السألة فى :

احكام الامدى ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ ، تيسير التحرير ٣ / ٢١٦ ، السوداء ص ٢٢٣ مختصر البعلبي ص ١٣٩ البرهان ٢ / ١٣١٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ٢ / ٩٠ - ٩١ المستصفى ١ / ١٢٠ - ١٢١ ، التمهيد للاسنوى ص ١٣٢ ، فواتح الرحموت ٢ / ٨٩ - ٩١ .

(٣) وفى أ : علم وهو تحريف .

(٤) كان الفصل الاول فيما تشترك فيه الثلاثة - الكتاب والسنة والاجماع - من دلالة المنطوق . وهذا الفصل الثانى كما ترى فى وجوه اقتناص الحكم من النظم . والفصل الثالث فى المقهوم كما سيأتى .

فمنها العبارة (١) وهي ما استفيد من لفظه مقصودا به ، ومنها الاشارة وهي (٢) ومنها العبارة (٣)

(١) هذا تقسيم الخنفيه لوجوه اقتصاص الحكم من النظم ، ويسمى بعضهم :

دلالة اللفظ ، قال في فواتح الرحموت : دلالة اللفظ عندنا اربعة : منها العبارة ، ومنها الاشارة ، ومنها الدلالة ، ومنها الاقتضاء .
١/٤٠٦-٤٠٨ ، وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٢١٠ .
والجمهور يقسمون الدلالة من حيث المنطوق والمفهوم ، فيقولون : دلالة اللفظ تنقسم الى منطوق ومفهوم ، والا اول نوعان : صريح ، وغير صريح .
والصريح ما وضع اللفظ له ، سواء كانت دلالة على ذلك المعنى مطابقة أو تضمن ، حقيقة أو مجازا ، وغير الصريح : هو ما دل على المعنى في غير ما وضع له ، وتسمى دلالة التزام ، وتنقسم الى ثلاثة أقسام : دلالة اقتضاء ، ودلالة اشارة ودلالة تنبيه ، ويسمى ايماء . واعتبرها الامام الغزالي خمسة اضرب فأضاف : فهم التعليل من اضافة الحكم الى الوصف المناسب كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) (والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) قال : فانه كما فهم وجوب القطع والجلد على السارق والزاني وهو المنطوق به ، فهم كون السرقة والزنا علة للحكم ، وكونه علة غير منطوق به لكن يسبق الى الفهم من نحوى الكلام .

وأما المفهوم فنوعان : مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة . وسيأتي الكلام عليهما ان شاء الله في موضعه .

انظر آراء الاصوليين وتقسيمهم لدلالة اللفظ في :

احكام الامدى ٣/٦٤-٦٥ ، المستصفى ٢/١٨٦-١٩١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/٢٣٩-٢٤٠ ، منهاج البيضاوى ١/٣٠٩-٣١١ ، نهاية السؤل ١/٣١١-٣١٤ ، التمهيد ص ٦٥ ، منهاج العقول ١/٣٠٩-٣١٣ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٦٧-٧٥ ، ٢/٢١٠-٢٣٧ ، اصول السرخسي ١/٢٣٦-٢٥٤ ، تيسير التحرير ١/٨٦-٩٤ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٦-٤٠٨ ، فتح الغفار ٢/٤٤ ، ارشاد الفحول ص ١٧٨-١٧٩ ، فصول البدائع ٢/١٨٧ ، مختصر البعلبي ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) الثابت بعبارة النص : هو ما كان السياق لا جله ويعلم قبل التأمل ان ظاهر النص متناول له ، ومن ذلك قوله تعالى (وحمله وفضاله ثلاثون شهرا) فالثابت بالمعبرة ظهور المعنى للوالده على الولد ، لان السياق يدل على ذلك .

انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٦٧-٦٨ ، ٢/٢١٠ ، اصول السرخسي ١/٢٣٦ ، التعريفات ص ١٢٧ ، تيسير التحرير ١/٨٦ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٦ .

(٣) الثابت باشارة النص على العكس من الثابت بعبارة النص ، وهو ما لم يكن السياق لا جله لكنه يعلم بالتأمل في معنى اللفظ من غير زيادة فيه ولا نقصان ، وبه تتم البلاغة ويظهر الاعجاز . اصول السرخسي ١/٢٣٦ .

ما استفيد منه غير مقصود به . ولا تفاوت بينهما في الثبوت ، والا^١ ول ارجح عند
التمارض . أمثله (وعلى المولود له)^(١) قصد به ايجاب النفقة على الوالد .
وأشير باللام^(٢) الى ان النسب اليه وأن له حق التملك وانفراد^(٣) والاب
بتحمل النفقة . وفي الوارث اشارة الى استحقاق النفقة بغير الولد^(٣) لشمول
اللفظ وعموم المعنى وهو الاشتقاق من الارث وان خصصنا ذوي الارحام^(٤) بقراءة^(٥)
ابن مسعود رضي الله عنه خلافا للشافعي^(٦) وفي قوله (أحل لكم ليلة الصيام
الرفث)^(٧) اشارة الى (ان)^(٨) من اصبح جنباً لم يفسد صومه^(٩) ،

- ====
- وقال الجرجاني : الاشارة هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن يسق له
الكلام واشارة النص : هو العمل بما ثبت بنظم الكلام لفة ، لكنه غير
مقصود ولا سيق له النص ، كقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن) سيق لاثبات النفقة ، وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباء .
التعريفات ص ٢١ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٦٨ - ٦٩ ،
٢/٢١٠ - ٢١١ . وانظر احكام الامدى ٣/٦٥ ، والمستصفي ١/١٨٨
تيسير التحرير ١/٨٧ - ٨٨ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٧ ، احكام القرآن
لابن العربي ١/٢٠٣ .
(١) جزء من الاية ٢٣٣ من سورة البقرة .
(٢) وفي ب : بالأم .
(٣) كذا في جميع النسخ وهي كذلك في اصول البزدوي ٢/٢١٢ .
ويراد بها : الوالدان وأولادهما ذكورا واناثا ، دون بقية الورثة .
(٤) انظر : اصول السرخسي ١/٢٣٨ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٢١٢ .
(٥) قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك)
انظر كشف الاسرار ٢/٢١٢ . وانظر الاختلاف فيمن يجب عليه نفقة
الولد في : احكام القرآن للجصاص ٢/١٠٩ - ١١٢ ، احكام القرآن لابن
العربي ١/٢٠٥ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٢١٠ - ٢١٢ ، كتاب
الأم ٥/٩٠ .
(٦) انظر : كتاب الأم ٥/٩٠ ، منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٤/٨٤ .
(٧) الاية ١٨٧ من سورة البقرة . وقد تقدمت كتابتها كاملة .
(٨) ساقطة من ب .
(٩) وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة ، ففي الصحيحين والترمذي :
" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله
ثم يغتسل ويصوم " . وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ،
التصريح بأنه ليس من خصائصه .
انظر : صحيح البخاري بفتح الباري ٤/١٤٣ ، صحيح مسلم ٧/٢٢٠
سنن الترمذي ٣/١٤٠ .

والمقصود نفس الاباحة ، وفي (ثم أتموا) " الصيام الى الليل " (١) . اشارة الى جواز النية نهارا (٢) . ومنها الدلالة (٣) : وهي المسماة بمفهوم الموافقة وحموى الخطاب كتحریم الضرب من قوله (فلا تقل لهما أف) (٤) وكالجزء بما فوق المثقال من قوله (فمن يعمل مثقال ذرة) (٥) وكتأدية ما دون القنطار من قوله (بقنطار يوء ده اليك) (٦) وهو من قبيل التنبيه بالآدنى على الأعلى فلذلك كان الحكم في المسكوت أولى . أو بالشئ على ما يساويه (٧) ، والثابت بها كالثابت بما قبلها ، الا أن تينك أولى عند التعارض . وليست الدلالة من باب القياس لتوقفه على المعنى المستنبط بالاجتهاد الذي يختص به الفقهاء ،

- (١) ما بين الحاصرتين زيادة من ب وهي جزء من الآية ١٨٧ المتقدم ذكرها .
- (٢) هذا عند الحنفية ، وقد تقدم ذكر خلاف الشافعية فيه ، انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢١٣ ، تيسير التحرير ١/٨٩ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٨ .
- (٣) دلالة النص : هي عبارة عما ثبت بمعنى النص لفة ، لاجتهادا . أى يعرفه كل من يعرف هذا اللسان بمجرد سماع اللفظ ، من غير تأمل .
- قال شمس الائمة : الثابت بدلالة النص : هو ما ثبت بمعنى النظم لفة ، لا استنباطا بالرأى ، لأن للنظم صورة معلومة ، ومعنى هو المقصود به ، فالالفاظ مطلوبة للمعاني .
- اصول السرخسي ١/٢٤١ ، وانظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٧٣ ، ٢/٢٢٠ ، التعريفات ص ٩٣ ، تيسير التحرير ١/٩٠ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٨-٤٠٩ ، المعتمد ٢/٧٨٠ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ١/٢٤٢-٢٤٣ .
- (٤) جزء من الآية ٢٣ من سورة الاسراء ونصها (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبهلن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما) .
- (٥) الآية ٧ من سورة الزلزلة وتكلمتها (خيرا يره) .
- (٦) جزء من الآية ٧٥ من سورة آل عمران . ونصها (ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يوء ده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يوء ده اليك الا ما دمت عليه قائما ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الاميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) .
- (٧) انظر توضيحه في المستصفى ٢/١٩٠-١٩١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/٢٤٢-٢٤٣ .

وتساوى أهل اللغة في فهم الدلالة ولهذا أثبتنا الحد والكفارة بها لا بالقياس (١) .
وقيل (٢) هو قياس جلي . لنا انا قاطعون بذلك لغة للمبالغة قبل شرع القياس ،
وأيضاً فإن الأصل لا يكون مندرجاً في الفرع اجماعاً وهذا قد يكون كلا تعطيه
ذرة . فانه اذا أعطاه دينارا (٣) كان الأصل داخلاً قطعاً . قالوا : لو قطع النظر
عن المعنى (٤) وانه في الفرع أكد لما حكم به وهو معنى القياس . قلنا : ذاك (٥)
شرط الفحوى لغة ، ولهذا قال به من لم يقل بالقياس سوى من لا يؤم به له .
وهذه (٦) على قسمين : قطعية كما مثلنا ، وظنية كما مثل (٧) ، فقد أوجبنا
الكفارة على من أفطر في رمضان بالاكل والشرب دلالة ، فان قول السائل "واقعت (٨)

- (١) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ .
(٢) القائل بذلك هم الشافعية وبعض الحنفية ومن وافقهم .
انظر كشف الاسرار ١ / ٧٣-٧٤ تيسير التحرير ٢ / ٩٠ ، احكام الامدى ٣ / ٦٨
المحلي على جمع الجوامع ١ / ٢٤٢ ، ارشاد الفحول ص ١٧٨ ، اللع ص ٢٥
شرح العمد ٢ / ١٧٣ ، المسودة ص ٣٤٨ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ ، اصول
السرخسي ١ / ٢٤١ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٣١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٠٨ .
(٣) وفي ب : اشقارا وهو تحريف .
(٤) انظر احكام الامدى ٣ / ٦٨-٦٩ .
(٥) وفي ب : ذلك .
(٦) الاشارة الى الدلالة فهي على قسمين كما ذكر المصنف : دلالة قطعية
في آية التأنيف . فقد علم منها وجوب رفع الأذى عن الوالدين بجميع
انواع . ودلالة ظنية : كما في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ
فتحرير رقبة مؤمناً) فانه وإن دل على وجوب الكفارة في القتل العمد
لكونه أولى بالمؤء اخذة ، فيرأه ليس يقطع لاما كان أن لا تكون الكفارة
في القتل الخطأ موجبة بطريق المؤء اخذة لقوله صلى الله عليه وسلم " رفع
عن أمتي الخطأ والنسيان . . الحديث ، والمراد به رفع المؤء اخذة .
احكام الامدى ٣ / ٦٩ تيسير التحرير ١ / ٩٥-٩٦ البرهان ١ / ٤٥٢-٤٥٣ .
(٧) وفي ب : يمثل . بالتحسنية المثناة .
(٨) جزء من الحديث الشريف الذي أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : " بينما نحن جلوس عند النبي
صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت . قال :
مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وانا صائم . فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع
ان تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تجد اطعام ستين
مسكيناً ؟ قال : لا . قال : فكث النبي صلى الله عليه وسلم ، فبينما
نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيها تمر - والعرق
المكثل - قال : أين السائل ؟ فقال : أنا . قال : خذ هذا فصدق به .

وقع عن الجنابة التي هي معنى الواقعة في هذا الوقت لا عين (١) الوقاع
فانه ليس بجنابة (٢) في نفسه والجواب وقع عن حكم الجنابة فأثبتنا الحكم بالمعنى ،
وهو في هذين أظهر لأن الصبر عنهما أشد والشوق اليهما اعظم . ولذلك (٣)
أثبتنا حكم النسيان (٤) الوارد في الأكل والشرب في الجماع من حيث أن النسيان
سماوي ودعاء الطبع الى الوقاع كدعاء الى الأكل والشرب فكان نظيرا لهما (٥) .
فإن قيل : متفاوت لكثرتة في مورد النص وندرته ههنا ولذلك لم يعذر بـ
في الصلاة والحج للحالة المذكورة . قلنا : كثير ليس بقاهر . والوقاع قليل قاهر
فاعتدلا (٦) . ومنها الاقتضاء (٧) : والمقتضى ما يتوقف عليه صحة المنطوق شرعا

- ====
- فقال الرجل على أفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيتها - يريد
الحرطين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي . فضحك النبي صلى الله عليه
وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال : اطعمه أهلك .
هذا اللفظ للبخارى . انظر : فتح البارى ١٦٣/٤ صحيح مسلم ٢٢٤/٧
سنن الترمذى ٩٣/٣ .
(١) وفي ب : فير الوقاع .
(٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢١/٢ والتمهيد للأسنوى ص ١٤٣ .
(٣) وفي ب : وكذلك .
(٤) وفي ج : البيان . وهو تحريف .
(٥) انظر : اصول السرخسي ٢٤٤/١ - ٢٤٥ ، تيسير التحرير ٩٤/١ - ٩٥ ،
فواتح الرحموت ٤٠٩/١ ،
(٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢١/٢ - ٢٢٤ .
(٧) الاقتضاء : الطلب ، سواء كان طلب فعل ، أو طلب ترك ، ومنه : اقتضى
الدين وتقاضاه أي طلبه ، مختار الصحاح ص ٥٤٠ - ٥٤١ .
وقال الجرجاني : اقتضاء النص : عبارة عما لم يعمل النص الا بشرط تقدم
عليه ، فان ذلك أمر اقتضاه النص بصحة ما تناوله النص ، وانما لم يصح
لا يكون مضافا الى النص ، فكان المقتضى كالثابت بالنص . مثاله : اذا
قال الرجل لأخر : أعتق عهدك هذا عني بألف درهم . فأعتقه ، يكون
العتق من الأمر . كأنه قال : بع عهدك لي بألف درهم ثم كن وكيلاً لي
بالاعتاق .
وقال عبد العزيز البخارى : قيل في تفسير المقتضى : هو ما أضمر في الكلام
ضرورة صدق المتكلم ونحوه . وقيل : هو الذى لا يدل عليه اللفظ ولا
يكون منطوقا ، لكن يكون من ضرورة اللفظ . وأرتضى ان يقال : هو ما ثبت
زيادة على النص لتصحيحه شرعا .
وقال الامدى : دلالة الاقتضاء هي : ما كان المدلول فيه مضرا ، اما

مراد معه ، واحترزنا (١) بشرعا (٢) عما تتوقف عليه صحته عقلا ولغة (٣) ومراد
معه عن مضمرة النص فانه لا يراد (معه) (٤) ك(اسئل القرية) (٥) حيث ينتقل
السوء الى أهلها عنها ، ومثاله : أعتق عبدك عني بألف . فان الأمر بالاعتاق
مرتبط على البيع الثابت في ضمنه شرعا . ولما كان ثبوته شرطا شرعيا قدم على
الملفوظ وكان (٦) الثابت بالاقتضاء كالثابت بالمنطوق فيقدم على القياس
ويؤخر عن النص عند التعارض (٧) .

مسألة :

ولا عموم له (٨) خلا فاللشفا فعية (٩)

- ====
- لضرورة صدق المتكلم ، واما لصحة وقوع المفظوظ به . ثم ساق الأمثلة
الموضحة لذلك .
- انظر التعريفات ص ٢٧ ، كشف الاسرار ١ / ٧٥ ، ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، احكام
الامدى ٣ / ٦٤ ، اصول السرخسي ١ / ٢٤٨ وما بعدها ، تيسير التحرير
١ / ٩١ ، ارشاد الفحول ص ١٧٨ .
- (١) وفي ج : واحترز .
- (٢) كذا في جميع النسخ لانه حكاية .
- (٣) قال في حاشية أ بحازاة ذلك ما نصه : " وفيه نظر ، لانه قال فسي
شرح المنتخب : شرعا وعقلا ، أو شرعا أو عقلا . والغرض الامتياز عن
كونه لغة . فليطلب ثمة تخصصه " .
- (٤) ساقطة من ج .
- (٥) الاية ٨٢ من سورة يوسف . وصوابها (واسأل القرية) وتتمتها :
(التي كنا فيها والعبير التي أقبلنا فيها وانا لصادقون) .
- (٦) وفي ب : فكان .
- (٧) انظر : احكام الامدى ٣ / ٦٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١ / ٢٦
وما بعدها ، ٢ / ٢٣٦ ، اصول السرخسي ١ / ٢٤٩ وما بعدها ،
المستصفى ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ ، ارشاد
الفحول ص ١٧٨ ، فصول البدايع ٢ / ١٨٣ ، نهاية السؤل ١ / ٣١٣
مناهج العقول ١ / ٣١٠ - ٣١١ .
- (٨) الضمير عائد الى الثابت بالاقتضاء .
- (٩) المقتضى أقسام ثلاثة : ما أضر ضرورة صدق المتكلم ، كقوله عليه السلام :
" رفع عن أمتي الخطأ والنسيان . . . " .
- وما أضر لصحته عقلا ، كقوله تعالى اخبارا (واسأل القرية) .
- وما أضر لصحته شرعا ، كقول الرجل لاخر : أعتق عبدك عني بألف .
- وقد اختلفوا في المقتضى بأقسامه الثلاثة هل له عموم ؟ أو لا عموم له ؟

- حتى لا تصح (١) نية الثلاث في طالق ، ولا في اعتدي (٢) ولا مكان دون آخر (٣)
في (٤) أن خرجت فعبدى حر ، ولا مأكول ومشروب دون آخر في ان اكلت ان شربت (٥)
ولا تخصيص سبب في ان اغتسلت (٦) بخلاف طلاقا وموضعا ومأكولا ومشروبا وغسلا (٨)

- ====
فذهب جمهور الشافعية الى القول بجواز العموم في الاقسام الثلاثة .
وقال جمع من الاصوليين : لا عموم له ، وهو مذهب القاضي ابو زيد
الدبوسي ، وفرق فخر الاسلام وشمس الائمة وصدرا الاسلام وصاحب الميزان
فأطلقوا اسم المقتضى على ما أضر لصحة الكلام شرعا فقط ، وجعلوا ما
وراءه قسما واحدا ، وسموه محذوفا أو مضرا ، وقالوا : يجوز العموم في المحذوف
دون المقتضى . الا ابا اليسر فانه لم يقل بعموم المحذوف أيضا وان سلم
انه غير المقتضى . انظر تفصيل ذلك في : اصول السرخسي ١/٢٤٨ ،
٢٥١ ، كشف الاسرار ١/٧٦-٧٧ ، ٢/٢٣٧ ، فصول البدائع ٢/١٨٣
المستصفي ٢/١٨٦-١٨٧ ، ١/٣٥٠-٣٥١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي
عليه ١/٢٣٩ ، نهاية السؤل ٢/١٤٤ ، غاية الوصول ص ٧٣ ، ٨٤ .
(١) وفي ب : يصح بالتحسية المثناة .
(٢) اي لو قال لامراته : اعتدى . ونوى الطلاق ، فان وقوعه بطريق الاقتضاء ،
لانها لا تعدد قبل تقدم الطلاق ، فيصير كأنه قال : طلقك فاعتدى .
ولكن ثبوته بطريق الاقتضاء ، والمقتضى لا عموم له عند جمهور الحنفية
كما تقدم ، ولهذا كان الواقع رجعيا ، ولا تعمل نية الثلاث فيه .
انظر : اصول السرخسي ١/٢٥٠-٢٥٢ ، اصول البيزدوي وكشف الاسرار
٢/٢٤١ ، فصول البدائع ٢/١٨٣ .
(٣) وفي ب : دون مكان .
(٤) وفي ب : وان خرجت .
(٥) وفي ب : أو شرب .
(٦) وفي ب : بسبب .
(٧) أي فلا يخص شي من ذلك بالنية ، لانه لا عموم للمقتضى عند الحنفية
ونية التخصص فيما لا عموم له لغو . انظر اصول السرخسي ١/٢٥٠ ،
فصول البدائع ٢/١٨٥ ، كشف الاسرار ٢/٢٤١ .
(٨) أي فان نيته تصح وتعمل فيما بينه وبين الله .
قال الفناوي : وانما صحت في أنت طالق طلاقا ، وانت الطلاق وان
كان المصدر المذكور صفة للمرة - لا في نية التعميم في المذكور المقتضى
للتطبيق يقتضى التعميم فيه ، فذلك هو التعميم المقتضى ، لا تميم
المقتضى ، كبيع العبيد في : اعتق عبيدك عني بألف . وللنفلة عن
هذا ظن أن المراد بالطلاق التطبيق ، والمراد : أنت طالق لا ني
طلقك تطبيقاتا ثلاثا . . . الخ فصول البدائع ٢/١٨٤ .
وانظر اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٢/٢٤٢ .

لنا : ثابت بالضرورة (١) الشرعية (٢) فيتقدر بقدرها والعموم صفة اللفظ ولا ملفوظ، والتخصيص تصرف فيه وليس (٣) . قالوا في معنى الملفوظ (٤) فيعم كعمومه قلنا فيما تتوقف عليه صحته شرعا لا مطلقا . قالوا : لا أكلت نفسي للحقيقة بالنسبة الى كل ماأكل وهو معنى العموم فأمكن تخصيصه . قلنا (٥) : تصرف في اللفظ . وليس (٦) قالوا كلي لا وجود له الا شخصا والممنوع منه شخص غير معين فصح تخصيصه به والا كان حالفا على غير موجود ، قلنا : مطلق موجود من حيث هو في شخص ما ، لا نه جزؤه ، وهو ممتنع عن المركب من حيث المطلق لا من حيث التشخص وان كان من ضرورات الوجود ، والتحقيق أنه سلب كلي فلا يقتضي وجود موضوع ليلزم التشخص الذي هو من لوازم الوجود فهو امتناع عن ايقاع نفس الماهية بخلاف ذكر المفعولات (٧) لأنها تكرت في سياق النفي فتعم .

تنبيه :

المقتضى يثبت بشروط ما توقف عليه (٨) لا بشروط نفسه لأنه تابع كما أن البيع الثابت في ضمن الأمر بالاعتاق عار عن القبول وهو ركنه ، وكما قال أبو يوسف في اعتقه عن بغير شيء : يثبت الملك بالهبة ويسقط (٩) القبض وهو أولى فان القبض شرط ، والقبول ركن وهو أقصوى ، ونظر بأعتقه (١٠) عني بألف ورطل خمرة والقبض شرط الملك في البيع الفاسد . وقالا (١١) : يقع عن المأمور

-
- (١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٣٧ .
 - (٢) وفي ب : للشرعية .
 - (٣) وفي ب : ولئن . وهو خطأ .
 - (٤) وفي ب : اللفظ .
 - (٥) انظر اصول السرخسي ١/٢٥٤ .
 - (٦) في ب : ولئن .
 - (٧) وفي ب المعقولات .
 - (٨) انظر كشف الاسرار ١/٧٧ - ٧٨ ، ٢/٢٣٦ اصول السرخسي ١/٢٤٨ - ٢٤٩ فصول البدايع ٢/١٨٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ١/٢٤٥ - وما بعدها .
 - (٩) انظر اصول السرخسي ١/٢٤٩ ، كشف الاسرار ٢/٢٣٨ - ٢٣٩ ، فصول البدايع ٢/١٨٦ .
 - (١٠) انظر فصول البدايع ٢/١٨٦ .
 - (١١) أي ابو حنيفة ومحمد . قال السرخسي : قالا : المقتضى تبع للمقتضى ،

لأن العتيق تالف من المولى فليس قابضاً ولا الأمر حقيقة ولا العبد نيابة عنه ولا يمكن أيضاً بخلاف ما إذا أمر بأن يطعم عن كفارته المساكين من مال المأمور حيث يصح ولا قبض بحكم الهبة لا مكان جعل الفقير قابضاً عن الأمر ثم عن نفسه لوقوع العيين في يده ودوامه . ولا كذلك الملك في العبد فإنه تالف فلا مقبوض ينوب فيه العبد ، ثم الملك في الموهوب لا يثبت بدون القبض فلم يمكن سقوطه بخلاف القبول^(١) ، فان سقوط ركني البيع ممكن كما في التعاطي فالشرط أولى ، ولما كان الفاسد مشروطاً بأصله اشبه^(٢) الصحيح في احتمال سقوط القبض .

تنبيه :

"انما الاعمال بالنيات"^(٣) ورفع عن أمتي الخطأ والنسيان"^(٤) من المضرر لا من المقتضى^(٥) وعدم العموم فيه ليس من قبيل الاقتضاء بل لأن المضرر وان كان عاماً بلا خلاف لكنه لما أضيف إلى غير محله سقط عمومته ، لأن كلاً من الخطأ والنسيان والعمل غير مرفوع ، وما يضرر ههنا يحتمل الحكم بالصحة والفساد ، ويحتمل الثواب والاثم ، فلم يكن الاطلاق دالاً على احدهما^(٦) . وحكم المشترك الوقف حتى يقوم دليل على المراد ، وهذا عند الشافعية^(٧)

====
والقبض فعل ليس من جنس القول ، ولا هو دونه حتى يمكن اثباته تبعاً له ، وبدون القبض الملك لا يحصل بالهبة ، فلا يمكن تنفيذ العتق عن الأمر ، ولا وجه لجعل العبد قابضاً نفسه للأمر ، لأنه لا يسلم له بالعتق شيء من ملك المولى ، وانما يبطل ملك المولى ويتلاشى بالاعتاق ... الى آخر ما قال .

انظره في السرخسي ٢٤٩/١ وانظر فصول البدايع ١٨٦/٢ واصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

(١) وفي ب المقبوض : وهو تحريف .

(٢) انظر اصول السرخسي ٢٥٠/١ واصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٠/٢ .

(٣) تقدم تخريجه في ص (٦٧) .

(٤) وهذا أيضاً تقدم تخريجه في ص (٦٧) .

(٥) انظر الفرق بين المضرر والمقتضى - وهل المضرر هو المحذوف أو غيره ؟

في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٣/٢ - ٢٤٥ ، اصول السرخسي

٢٥١/١ ، ١٩٤ ، فصول البدايع ١٨٣/٢ ، كشف الاسرار ٧٦/١

وما بعدها .

(٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٧٦/١ - ٧٨ ، ١٠٤/٢ - ١٠٥ ،

المستصفي ١٨٧/٢ ، ٣٤٧/١ - ٣٥١ .

(٧) انظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ٢٣٩/١ ، ٢٤٤ ،

مجري على عمومه (١) ، قالوا: رفع الذات مستلزم (٢) لرفع (٣) احكامها ،
فالمجاز متعين ورفع كل الاحكام أقرب الى رفع الذات من رفع البعض ،
فكان أولى . قلنا (٤) : لو أمكن رفع الذات مراداً استتبع أحكامها ولكن
المراد هو المحذوف دونها ، وتعيين المحذوف مع اختلافه بغير دليل
تحكم ، فان قيل بالتعميم كانت مسألة تعميم المشترك وقد تقدمت . قالوا:
ان عين واحدا فتحكم والالزام الاجمال . قلنا : ان تعين بدليل فلا تحكم
والا فليلزم (٥) .

تنبيهه :

وما ثبت بالاشارة يمكن تخصيصه بخلاف الدلالة (٦) ، والفرق ان معنى النص
اذا ثبت عليه لم يحتمل بطلانها وهذا بناء على مذهبنا في ابطال
تخصيص العلل (٧) والاشارة من المنطوق فهي كالنص العام .

الفصل الثالث :

في المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق (٨) ، وهو نوعان :

- ====
- المستصفي ١/٣٥١ - ٣٥٥ ، منهاج البيضاوي ٢/١٤٣ ، نهاية السؤل
١٤٤/٢ - ١٤٦ ، منهاج العقول ٢/١٤٣ ، البرهان ١/٤٧٣ .
- (١) وفي ب : على العموم .
(٢) وفي ج : يستلزم .
(٣) وفي ج : رفع .
(٤) هذا جواب من قبل الحنفية . انظر تفصيله في :
كشف الاسرار ١/٧٧ ، ٢/٢٤٥ - ٢٤٦ ، اصول السرخسي ١/٢٥١ -
٢٥٢ ، فصول البدائع ٢/١٨٣ .
(٥) وفي ب : والا فيلزم .
(٦) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢/٢٥٢ - ٢٥٣ ، المسودة ص ٣٦٢ .
(٧) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤/٣٢ وما بعدها ، اصول السرخسي
٢/٢٠٨ - ٢٠٩ ، تيسير التحرير ٤/٩ وما بعدها . فواتح الرحموت
٢/٢٧٧ وما بعدها .
(٨) وقيل : هو ما يفهم من الكلام بطريق الالتزام . وقيل : هو أن يثبت الحكم
في المسكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق . التعريفات ص ١٩٩ .
وانظر: احكام الامدى ٣/٦٦ ، البرهان ١/٤٤٩ ، قال الغزالي :
ومعناه الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه .
ويسمى مفهوماً لأنه مفهوم مجرد لا يستند الى منطوق والا فما دل عليه
المنطوق أيضاً مفهوم . وربما سمي هذا دليل الخطاب ، ولا التفات الى
الاسامي . المستصفي ٢/١٩١ .

" في الغنم السائمة " (١) زكاة " (٢) . فقال به الشافعي (٣) واحمد والاشعري
 وكثير من الفقهاء ، ووافقنا على المنع الفلزالي (٤)

=== أما مفهوم الموافقة فقد اتفقوا على صحة الاحتجاج به سوى ماينسب الى
 الظاهرية في عدم القول به .

انظر تقرير مذهب الحنفية في مفهوم المخالفة في :
 اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ ، كتاب التحرير وشرحه
 تيسير التحرير ١/١٠١ ، مسلم الشبوت وفواتح الرحموت ١/٤١٤ ،
 احكام الامدى ٣/٧١ - ٧٢ .

(١) ورد ذلك في كتاب ابى بكر الصديق الى أنس بن مالك لما وجهه
 الى البحرين يوضح فيه أنصبه الزكاة . وقد رواه البخارى وابوداود
 والنسائي والشافعي من رواية أنس بن مالك .

انظر صحيح البخارى بفتح البارى ٣/٢١٧ - ٣١٨ ، سنن ابى داود
 ١/٣٥٩ ، سنن النسائي ٥/١٩ - ٢٠ ، الام ٢/٤ ، ٢٠٠ .

(٢) وفي ب : زكوه .

(٣) قال السيف الامدى : اختلفوا في الخطاب الدال على حكم مرتبط باسم
 عام مقيد بصفة خاصة ، كقوله صلى الله عليه وسلم " في الغنم السائمة زكاة "
 هل يدل على نفي الزكاة عن غير السائمة ؟ أو لا ؟ .

فأشبهه الشافعي ومالك واحمد بن حنبل والاشعري وجماعة من الفقهاء
 والمتكلمين ، وأبو عبيد وجماعة من اهل اللغة .

ونفاه أبى حنيفة واصحابه والقاضي ابوبكر وابن سريج والقفال الشاشي
 وجماهير الممتزلة .

وفرق ابو عبد الله البصري من الممتزلة . . . الخ

انظر مذاهبنهم وادلتها ومناقشة ادلة الخصوص في :

احكام الامدى ٣/٧٢ - ٨٧ ، كتاب الام ٢/٤ ، ٢٠٠ ، البرهان

١/٤٧٣ ، المستصفى ٢/١٩١ - ٢٠٣ ، منهاج البيضاوى ١/٣١٤ -

٣١٨ ، نهاية السؤل ١/٣١٨ - ٣٢٠ ، منهاج العقول ١/٣١٤ - ٣١٨ ،

الابهاج ١/٢٣٥ ، المنخول ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، فتح البارى ٣/٣١٨ ،

اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٢/٢٥٦ - ٢٥٧ ، تيسير التحرير ١/٩٩ - ١٠٠ ،

فواتح الرحموت ١/٤١٤ - ٤٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ - ٥٤ ،

٢٧٢ - ٢٧٣ ، شرح العضد ٢/١٧٥ ، ارشاد الفحول ص ١٨٠ المسودة

ص ٣٦٣ ، مختصر البعلبي ص ١٢٣ .

(٤) قال في المستصفى : وقال جماعة من المتكلمين ومنهم القاضي وجماعة ممن

حذاق الفقهاء ومنهم ابن سريج : ان ذلك لا دلالة له . وهو الا وجه

عندنا . انتهى .

لكنه خالف ذلك في المنخول وقال بقول الجمهور ، حيث قال : يفهم نفي

الزكاة عن المعلوفة ، لا من مجرد التخصيص بل من الرابطة المقررة في

والمعتزلة (١) ، وفصل ابو عبدالله (٢) البصرى ان كان للبيان كالسائمة ،
أوللتعليم نحو " اذا اختلف المتبايعان " (٣) أو كان ما عدا الصفة داخلا
تحتها كالحكم بالشاهدين حيث يدل على نفيه عن الواحد فحجـة
والا (فلا) (٤) وشرطه عند قائله (٥) : أن لا يظهر ان المسكوت عنه
أولى ولا ساويا احترازا عن الدلالة ولا خرج مخرج الأعم الاغلب (٦) مثل
(وربائكم اللاتي في حجوركم) (٧) (فان ختم أن لا يقيما) (٨)

- ====
- عقل الفقيه بين السوم المرفق ، العقل للمو" نه ، المحقق للثروة . وبين
وجوب الزكاة الواجبة رفقا للفقراء من فـضلة أموال الاغنيا . فيفهم لذلك
عند التخصيص من فحوى اللفظ : ارتباط لا يستريب الناظر فيه ، فيترتب
عليه نفي الحكم عن المعلوفة .
- انظر : المستصفى ١/١٩٢ ، المنخول ص ٢١٦ .
- (١) انظر المعتمد ١/١٦٢ - ١٦٣ ، تيسير التحرير ١/١٠٠ ، احكام
الامدى ٣/٧٢ ، فواتح الرحموت ١/٤١٤ .
- (٢) انظر تفصيل مذهبه في : المعتمد ١/١٦١ - ١٦٢ ، احكام الامدى ٣/٧٢
الابهاج ١/٢٣٥ .
- (٣) رواه ابو داود من حديث عبدالله بن مسعود مرفوعا بلفظ " اذا اختلف
البيعان وليس بينهما بيعة ، فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان " .
سنن ابي داود ٢/٢٥٥ ورواه الترمذى والنسائي وقال الترمذى :
هذا حديث مرسل . انظر سنن الترمذى ٣/٥٦١ ، سنن النسائي ٧/٢٦٦ .
- (٤) ساقطة من ب .
- (٥) اى عند القائلين بحجية مفهوم المخالفة . وهم الجمهور كما تقدم . وقد
اشتروا للعمل به شروطا ، بعضها يرجع للمسكوت عنه وبعضها يرجع
للمذكور .
- انظر شروط العمل بمفهوم المخالفة في :
- جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناي ١/٢٤٥ - ٢٤٨ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٣ ، ارشاد الفحول ص ١٧٩ - ١٨٠ ، فواتح
الرحموت ١/٤١٤ ، مناهج العقول ١/٣١٥ - ٣١٦ .
- (٦) هذا هو الشرط الثاني من شروط العمل بمفهوم المخالفة عند القائلين به .
- (٧) الاية ٢٣ من سورة النساء ، وقد تقدمت كتابتها كاملة .
- ووجه الاستدلال بالاية : ان تقييد تحريم الربيبية بكونها في حجره
- لكونه الغالب - لا يدل على حل الربيبية التي ليست في حجره
عند جماهير العلماء .
- انظر احكام القرآن للجصاص ٣/٦٩ - ٧٠ واحكام القرآن لابن العربي
١/٣٧٨ سنن النسائي ٦/٧٧ ، تيسير التحرير ١/٩٩ ، فصول
البدايح ٢/١٩٣ .
- (٨) جزء من الاية ٢٢٩ من سورة البقرة .

"أيما امرأة نكحت نفسها" (١) ولا لسؤال (٢) كما لوسئل أني الغنم السائمة ؟
ولا مخرج حادثة (٣) كما لوقيل لزيد غنم سائمة فقال : فيها زكاة . ولا مخرج
جهاله (٤) بحكمها كما لو عظم (٥) أن في المعلوفة زكاة وجهل حكم السائمة
فقال في السائمة أعلا ما بها . ولا خوف (٦) عن تخصيصها باجتماعها

- (١) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل " ثلاث مرات " فان دخل بها ، فالمهر لها بما آصاب منها ، فان تشاجروا ، فالسلطان ولي من لا ولي له " .
وفي ابن ماجه " أيما امرأة لم ينكحها الولي فنكاحها باطل " .
انظر: سنن ابي داود ٤٨١/١ ، سنن الترمذى ٣٩٨/٣ - ٣٩٩ ، سنن ابن ماجه ٦٠٥/١ .
- (٢) أى ولا خرج اللفظ جوابا لسؤال . وهذا هو الشرط الثالث من شروط العمل بمفهوم المخالفة . ومعناه : انه اذا خرج اللفظ جوابا لسؤال سائل لم يعمل بمفهومه .
انظر: المحلي على جمع الجوامع ٢٤٦/١ ، مناهج العقول ٣١٦/١
شرح العضد ١٧٤/٢ ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، تيسير التحرير ٩٩/١ فواتح الرحموت ٤١٤/١ .
- (٣) هذا هو الشرط الرابع من شروط العمل بمفهوم المخالفة . ومعناه : أنه يشترط في مفهوم المخالفة ان لا يكون المنطوق خرج لبيان حكم حادثة اقتضت بيان الحكم في المذكور . ومثاله ما ذكر المصنف ان القصد الحكم على تلك الحادثة لا النفي عما عداها .
انظر المراجع المذكورة في الشرط الثالث .
- (٤) وهذا هو الشرط الخامس من الشروط المذكورة . ومعناه ويتشترط للعمل بالمفهوم ان لا يكون المنطوق مذكورا لتقدير جهل المخاطب به ، دون جهله بالسكوت عنه ، بأن يكون يعلم حكم المعلوفة ، ويجهل حكم السائمة فيذكره .
انظر تيسير التحرير ٩٩/١ .
- (٥) وفي ج علم . بالبنا للمعلوم .
- (٦) أى يشترط ايضا : ان لا يكون المنطوق ذكر لرفع خوف ونحوه عن المخاطب . كمالو خاف من ترك الصلاة الموسعة ، فقل له : تركها في اول الوقت جائز ، ليس مفهومه عدم الجواز في باقي الوقت الى أن يتضايق .
وهذا هو الشرط السادس من شروط العمل بالمفهوم .
انظر: المحلي على جمع الجوامع وحاشية اللبناني ٢٤٥/١ ، تيسير التحرير ٩٩ / ١ ، فصول البدايع ١٨٩/٢

لولا ذكرها . لنا (١) : لو ثبت فاما بدليل عقلي ولا مدخل له في اللفظة ،
أو نقلي ولا تواتر ، ولا احاد المفيدة للظن معارضة بمثليها فلا تثبت اللفظة
بالشك ، وأيضا فاما بالمطابقة فيلزم الوضع أو بالتضمن وليس بجزء والا استحال
دونه أو بالالتزام فيجب تقدم اللزوم الذهني والا فدور ، ولا لزوم عقلا والا لما
انك ، ولا شرعا لأنه اما خارجي فهو الدليل أو المفهوم فدور ، وأيضا لما
صح أدوا زكاة السائمة والمعلوفة (٢) كما لا يصح لا تقل له أف واضربه
لعدم الفائدة في ذكرهما لقيام الغنم مقامهما وللتناقض فان ذكر السوم
حينئذ يدل على نفي زكاة المعلوفة (٣) والعطف يثبتها . وأورد : الفائدة
عدم تخصيصها (٤) بالاجتهاد ، فلواتي بالعام أمكن به . قلنا ممنوع على
ما سبق في الخصوص . قالوا (٥) : لو لم يدل لم يفهم أهل اللغة وقد فهم

====
وقد اكتفى المصنف بذكر هذه الشروط الستة ، بينما اوصلها بعضهم الى
عشرة وأكثر ، وعدها البعض ثمانية واليك بقيتها :
- أن لا يكون المذكور قصد به الامتنان ، كقوله تعالى (لتأكلوا منه
لحما طريا) فانه لا يدل على أكل ما ليس بطرى .
- أن لا يكون المذكور قصد به التفخيم وتأکید الحال ، كقوله صلى الله
عليه وسلم " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الاخر ان تحدد . الخ
الحديث ، فان التقييد بالايمان لا مفهوم له وانما ذكر لتضخيم الامر .
- أن يذكر مستقلا فلو ذكر على وجه التبعية لشيء اخر فلا مفهوم
له ، كقوله تعالى : (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد)
فان قوله - في المساجد - لا مفهوم له ، لان المعتكف ممنوع من
المباشرة مطلقا .

- ان لا يظهر من السياق قصد التعميم فان ظهر فلا مفهوم له كقوله
تعالى (والله على كل شيء قدير) للعلم بأن الله سبحانه قادر
على المعدوم والممكن وليس بشيء فان المقصود من قوله (على كل
شيء قدير) التعميم .
- أن لا يعود على أصله الذي هو المنطوق بالابطال ، أما لو كان
كذلك فلا يعمل به .

انظر ارشاد الفحول ص ١٨٠ للمع ص ٢٦ ، التمهيد للاسناد ص ٦٢ ،
شرح العضد ١٧٤/٢ ، المحلي على جمع الجوامع ٢٤٦/١ ، فواتح
الرحموت ٤١٤/١ ، تيسير التحرير ٩٩/١ .
(١) اشارة الى ادلة النافين لمفهوم المخالفة . انظر احكام الامدى ٨٠/٣
والتبصرة ص ٢٢١ المعتمد ١٦٢/١ - ١٦٣ فواتح الرحموت ٤١٥/١
كشف الاسرار ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ .

(٢) وفي ب : العلوفة . (٣) وفي ب : العلوفة .

(٤) انظر التبصرة ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، المعتمد ١٦٢/١ فواتح الرحموت ٤١٦/١
كشف الاسرار ٢٥٧/٢ .

(٥) انظر احكام الامدى ٧٣/٣ ، البرهان ٤٥٥ - ٤٥٦ ، كشف الاسرار ٢٥٦/٢
تيسير التحرير ١٠٣/١ .

أبو عبيد (١) من قوله عليه السلام "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته" (٢) أن لي غيره لا يحلها ومن "مطل الغني ظلم" (٣) أن مطل غيره ليس بظلم، وقيل (٤) له المراد من قوله عليه السلام "لأن يمتلي" جوف احدكم قيحا خيره من أن يمتلي "شمرا" (٥) هجاء الرسول . فقال لو كان لخلا ذكر الامتلاء

- (١) أبو عبيد : هو القاسم بن سلام - بتشديد اللام - كان أبوه عبدا روميا لرجل من اهل هراء . واشتغل ابو عبيد بالحديث والآداب والفقه ، وكان ذا دين وسيرة جميلة ومذهب حسن وفضل بارع . قال ابن خلكان : وقال القاضي احمد بن كامل : كان أبو عبيد فاضلا في دينه وعلمه ، ربانيا متقنا في اصناف علوم الاسلام من القراءات والفقه والعربية والاخبار حسن الرواية صحيح النقل . ومات سنة ٢٢٢ هـ وقيل ٢٢٣ وقيل غير ذلك . ومن تصانيفه : المقصور والمدود ، والقراءات ، والمذكر والمؤنث ، وكتاب الاموال ، وكتاب النسب ، والاحداث ، وغير ذلك . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٦٠-٦٣ تاريخ بغداد ٤٠٣/١٢ ، طبقات السبكي ٢٧٠/١ ، الفهرست ص ١٠٦ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، جمهرة انساب العرب ص ٥٩ ، ١٨٠ ، ١٤٤ ، التاج المذهب ١/١٤٠-١٤٤ ، شذرات الذهب ٥٤/٢ ، ميزان الاعتدال ٣/٣٧١ . وفي "ب" : أبو عبيده . وهو الامام معمر بن المشي التيمي البصري . النحوي المشهور . قال الجاحظ : لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه . له مصنفات كثيرة . ومات سنة ٢١٠ هـ وكانت ولادته سنة ١١٠ هـ انظر ترجمته في : مراتب النحويين ص ٤٤ ، معجم الادباء ١٥٤/١٩ ، النجوم الزاهرة ٢/١٨٤ ، انباه الرواة ٣/٢٧٦ وانظر تيسير التحرير ١/١٠٣ .
- (٢) رواه النسائي وابو داود واحمد وابن ماجه عن عمرو بن الشريد عن ابيه بهذا اللفظ . انظر : سنن النسائي ٧/٢٧٨ ، بذل المجهود ١٥/٣١٤ ، مسند الامام احمد ٤/٢٢٢ ، سنن ابن ماجه ٢/٨١١ .
- (٣) رواه النسائي وابو داود واحمد وابن ماجه . انظر : سنن النسائي ٧/٢٧٨ ، سنن ابن ماجه ٢/٨١١ . من قوله عليه السلام "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته" . انظر : فتح الباري ٤/٤٦٤ ، صحيح مسلم ١٠/٢١٨ ، سنن ابي داود ٢/٢٢٢ ، سنن النسائي ٧/٢٧٩ ، سنن الترمذي ٣/٥٩١ ، سنن ابن ماجه ٢/٨٠٣ ، مسند احمد ٢/٧١ .
- (٤) أي لابي عبيد . انظر : البرهان ١/٤٥٥ ، احكام الامدى ٣/٧٣ .
- (٥) رواه الامام مسلم من عدة طرق كلها متطابقة الا طريق ابي سعيد الخدري فقد جاء فيه "بينما نحن تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج

عن معنى فان قليله كذلك ، وكذلك ^(١) قال الشافعي وهما امامان في اللغفة
فالظاهر فهمهما ^(٢) منها . قلنا بنينا على اجتهادهما فلا يكون حجة على
غيرهما وهو ^(٣) معارض بمذهب الاخفش ^(٤) وغيره منهم قالوا : لو لم يكن
للحصر لزم الاشتراك (ان لا واسطة وليس اتفاق . قلنا : لا يلزم من نفي
دلالة الحصر دلالة الاشتراك) ^(٥) لجواز أن لا يدل عليهما أصلا . قالوا : ^(٦)
اذا قيل : الفقهاء الحنفية أفاضل ولا مقتضى للتخصيص ما تقدم نفرت الشافعية
مع اقرارهم بفضلهم ولا ذاك ^(٧) الا للاشعار بالمخالفة . قلنا : لعلها ^(٨) من
التصريح بالحنفية وتركهم على الاجمال أولتوهمهم لا اعتقاد ذلك . قالوا :
اكثر فائدة فكان أولى ، قلنا : اثبات لغة ^(٩) بتكثير الفائدة فلا يصح ^(١٠) .

=== ان عرض شاعر ينشد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا الشيطان
أو امسكوا الشيطان ، لأن يعتلى* جوف رجل قيجا خير له من أن يعتلى*
شعرا* صحيح مسلم ١٥/١٥ .

- (١) وفي ج : ولذلك والمثبت هو الصحيح .
- (٢) انظر : احكام الامدى ٢/٢٣ البرهان ١/٤٥٦ ، شرح النووى على مسلم
١٤/١٥ ، فواتح الرحموت ١/٤١٧ المنحول ص ٢٠٩ وما بعدها .
- (٣) وفي ب : وهما . وهو خطأ .
- (٤) قال في فواتح الرحموت : هو احد الاخفش الثلاثة . ابو الخطاب عبد الحميد
ابن عبد المجيد شيخ سيبويه و أبو الحسن سعيد بن مسعدة صاحب
سيبويه وأبو الحسن علي بن سليمان صاحب ثعلب والمبرد ، وكل منهم امام في
اللغة والظاهر انه صاحب سيبويه لأنه يكون هو المراد عند الاطلاق ١/٤١٨ .
واليك ترجمته :

هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولا* ، النحوى البلخى
المعروف بالأخفش الاوسط ، أحد نحاة البصرة . والاخفش الاكبر ابو الخطاب
كان نحويا ايضا من اهل هجر من مواليهم ، وقد أخذ عنه ابو عبيدوسيبويه
وغيرهما . وكان الاخفش الاوسط من أئمة العربية وأخذ النحو عن سيبويه .
ومن مصنفاته : الوسيط في النحو وتفسير معاني القرآن وكتاب المقاييس في
النحو وغير ذلك كثير . ومات سنة ٢١٥ هـ وقيل ٢٢١ هـ رحمه الله .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢/٣٨٠ - ٣٨١ ، معجم الادباء ١١/٢٢٤ ،
نور القبس ص ٩٧ ، انباه الرواة ٢/٣٦ .

- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٦) انظر فواتح الرحموت ١/٤١٩ - ٤٢٠ فصول البدايع ٢/١٩٣ .
- (٧) في ب : ولا ذلك .
- (٨) في ب : لعله .
- (٩) في ب : اللغة .
- (١٠) انظر فواتح الرحموت ١/٤١٩ ، فصول البدايع ٢/١٩٣ .

وأجيب بلزوم الدور من جهة أن دلالة تتوقف على تكثير الفائدة المتوقف على دلالة ، وليس بسديد ، لأن تكثير الفائدة حامل (١) على الوضع لتحصيلها فتعلقه (٢) سبب الفعل ، وحصوله مسبب (٣) فلا دور . ومنها (٤) مفهوم الشرط :

وهو انتفاء الحكم عند / ما طلق عليه فقال به من لا (٥) يقول بمفهوم الصفة ، ووافقنا على المنع عبد الجبار والبصري . (٦) القائل به بما تقدم (٧) ، وأيضا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط وما دخل عليه حرف الشرط شرط . وأجيب (٨) بأنه

(١) وفي أوب : حاصل . بالصاد المهملة .

(٢) وفي ب : فتعلقه .

(٣) وفي ب : سبب .

(٤) هذا معطوف على قوله في أول هذا الفصل : منها مفهوم الصفة .

وذلك : أن مفهوم المخالفة عند بعض الاصوليين ستة أقسام ، وهي : مفهوم الصفة ، مفهوم الشرط ، مفهوم الغاية ، مفهوم العدد ، مفهوم اللقب ، مفهوم تقسيم .

وقد أوصلها بعضهم الى عشرة أقسام . قال الفناري : حصره القائلون به بالاستقراء في : اللقب ، والصفة ، والشرط ، والغاية ، والاستثناء ، والبدل ، والعدد ، وانما ، والحصر ، وقران المعطف . فصول البدائع

١٨٩/٢ وانظر البرهان ٤٥٣/١ - ٤٥٤ .

وقد تكلم المصنف عن شروط العمل بمفهوم الصفة عند القائلين به . وحين الوقت للكلام عن مفهوم الشرط .

والمراد به : ما طلق من الحكم على شئ " بأداة الشرط ، مثل " ان " و " اذا " ونحوهما وهو المسمى بالشرط اللغوي ، لا الشرط الذي هو قسيم السبب .

انظر احكام الامدى ٨٨/٣ ، التمهيد للأسنوى ص ٦٦ .

(٥) قال في فواتح الرحموت : وقال به جميع من قال بمفهوم الصفة وبعض من

لم يقل به كالشيخ الامام أبي الحسن الكرخي من شايخنا ٤٢٢/١ ،

وانظر احكام الامدى ٨٨/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٠ التمهيد

ص ٦٦ ، نهاية السؤل ٣٢٢/١ مناهج العقول ٣٢٠/١ ، تيسير التحرير

١٠٠/١ المسودة ص ٣٥٧ ، مختصر البعلبي ص ١٣٣ .

(٦) هو أبو عبدالله . أما أبو الحسين فرأيه مع الجمهور . انظر تفصيل مذهب

القاضي عبد الجبار وأبو عبدالله البصري في : المعتمد ١٥٢/١ - ١٥٣ ،

احكام الامدى ٨٨/٣ المسودة ص ٣٥٧ .

(٧) أى القائل بمفهوم الشرط استدلل بما تقدم في مفهوم الصفة .

(٨) قال محب الدين بن عبد الشكور : قالوا : يلزم من انتفاء الشرط انتفاء

لا يلزم أن يكون شرطاً لجواز كونه سبباً والتعدد في الأسباب ممكن . وفخر الاسلام بنى الخلاف على حرف آخر^(١) وهو أن الشرط عندنا مانع عن^(٢) انعقاد السبب وعنده^(٣) عن الحكم ، فالتعليق سبب . وعندنا عند وجود الشرط ، فعدم الحكم يضاف^(٤) الى عدم سببه ، وعنده الى انتفاء شرطه مع وجود سببه . لنا^(٥) : ان السبب هو المقضي الى الحكم والتعليق يمين تعقد للبر فنافت الحنث ، فأثر التعليق في منع الانعقاد فبقي الحكم على عدمه الاصل . قالوا : سبب شرعي يجب ترتب حكمه عليه ، فأثر الشرط في تأخير عنه كشرط الخيار في البيع . قلنا : الشرط مغير فان نجس انعقد ، والا تغير عن السببية لعدم الافضاء الى الحكم ظاهراً ، وأما شرط الخيار فعلى^(٦) خلاف القياس^(٧) لعدم امكان تعليق البيع

- ====
- المشروط - وهو المفهوم - ولا يخفى انه اشتباه أتى من الاشتراك في الاسم ، ان الكلام في الشرط النحوي ، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الجزاء والمستدل أخذ الشرط العقلي او الشرعي الذي يتوقف عليه المشروط على انه ربما يكون الشرط شرطاً لإيقاع الحكم من المتكلم ، لا لثبوته في الواقع ، فلا يلزم من انتفائه الا انتفاء الايقاع ، وهو المسكوت بعينه .
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٤٢٢/١ ، وانظر كشف الاسرار ٢/٢٧٢ .
- (١) وهي مسألة التعليق على شرط هل يمنع السبب عن السببية ؟ او الحكم عن الثبوت فقط ؟
- وقد اختار الحنفية الاول والشافعية الثاني .
- وفخر الاسلام والقاضي أبو زيد بنينا عليه مسألة مفهوم الشرط .
- انظر : فواتح الرحموت ٤٢٣/١ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٧٢ - ٢٧٣ .
- (٢) في ب : من انعقاد السبب .
- (٣) اي عند الشافعي رحمه الله ، انظر : احكام الامدى ٨٨/٣ التمهيد ص ٦٦ شرح العضد ١٨٠/٢ مناهج العقول ٣٢٠/١ - ٣٢١ ،
- نهاية السؤل ٣٢٢/١ .
- (٤) وفي ب : مضاف .
- (٥) اشارة الى حجة القائمين بان التعليق على الشرط مانع من انعقاد السبب وهم الحنفية . انظر : كشف الاسرار ٢/٢٧٢ ، ٢٧٥ ، فواتح الرحموت ٤٢٣/١ تيسير التحرير ١٠٠/١ .
- (٦) وفي ب : فلا .
- (٧) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٧٧ .

لأنه ايجاب، والغرض التدارك فجعل داخلا على الحكم لمنع اللزوم .

تنبيه :

ويتفرع على هذا ان التعليق بالملك قبله في الطلاق والعتق صحيح . وتعجيل النذر المعلق وكفارة اليمين متمتع وطول الحره غير مانع من نكاح الأمة (١) خلا قاله (٢) .

تنبيه :

وينى (٣) الخلاف في الصفة على هذا فقال هي مانعة من عمل اللفظ المطلق بموجبه فكانت كالشرط ، وعندنا (٤) أن قصارى (ذلك) (٥) أن تكون علة ، ولا أثر لها في النفي .

نقضان :

لو أتت بثلاثة (٦) في أبطن فادعى المولى نسب الاكبر اقتصر ، ولولا الدلالة لثبت الآخرا لا نهما ولدا أم واحده ولو شهدا (٧) في ميراث : لا نعلم له وارثا في أرض كذا لم تقبل عندهما (٨) ويجعل النفي الخاص اثباتا في غيره . وجواب الأول : (٩)

(١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) اى خلافا للشافعي انظر كتاب الام ٧/١٤٧ ، ٢٣٦ .

(٣) اى الشافعي ومن وافقه .

(٤) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٥٩ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .

(٦) قال فخر الاسلام : قال اصحابنا في كتاب الدعوى في أمة ولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة . فادعى المولى نسب الاكبر ، ان نسب من بعده لا يثبت ، فيجعل تخصيصه نفيا ، لولا ذلك لثبت ، لانهما ولد أم واحدة .

اصول البزدوى ٢/٢٥٩ وانظر كشف الاسرار ٢/٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٧) اى لو شهد شاهدان في ميراث فقلا : لا نعلم له وارثا في أرض كذا ، فان هذه الشهادة لا تقبل عند أبي يوسف ومحمد ، وجعلا النفي في مكان كذا اثباتا في غيره .

قال عبد العزيز البخارى : لأن التخصيص وان لم يوجب الحكم في مخالفة فلا أقل من ان يورث تهمة وشبهه ، فكان في تخصيص الشهود مكان كذا ايهام انهم يعلمون له وارثا في غير ذلك المكان .

اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٦٠ .

(٨) اى عند ابي يوسف ومحمد كما تقدم .

(٩) اى جواب النقض الأول .

أن النفي ليس للمفهوم ، بل لقريئة خارجية ، وهي أن التبري عن اللاحاق لظهور دليله فرض كالاتزام بدليله فكان سكوتة عن التبري في موضعه بياناله كميلا يكون تاركا للغرض . والثاني (١) : أن زيادتهما أورثت شبهه قاذحة فـ في القبول . وقال أبو حنيفة (٢) : سكوت في غير موضع الحاجة ، لأن ذكر المكان غير واجب وقد يكون احترازا عن المجازفة .
ومنها (٣) مفهوم الغاية (٤) :

وقال به أكثر الفقهاء والمتكلمين . وعندنا هو من قبيل الاشارة لا المفهوم

(١) أي جواب النقض الثاني . انظر جواب هذين النقضين في كشف الاسرار

٠٢٦٠/٢

(٢) انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٢٦٠ - ٢٦١ .

(٣) معطوف على قوله في أول هذا الفصل : منها مفهوم الصفة . أي ومن

أقسام مفهوم المخالفة : مفهوم الغاية .

(٤) مفهوم الغاية هو : مد الحكم بالى أو حتى أو اللام . وغاية الشئ :

آخره . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (ثم أتوا الصيام الى الليل)

وقوله (ولا تقربوهن حتى يطهرن) وحديث " لا زكاة في مال حتى

يحول عليه الحول " .

وقد اختلفوا في التقييد بحرف الغاية هل يدل على انتفاء الحكم عما

وراء الغاية أم لا ؟

فذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين كالقاضي أبي بكر الباقلاني والفرزالي

والقاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصرى وغيرهم الى أن ذلك يدل

على نفي الحكم فيما بعد الغاية .

قال الشوكاني : قال ابن القشيري : واليه ذهب معظم نفاة المفهوم .

وحكى صاحب المعتمد الاتفاق عليه .

وخالف في ذلك اصحاب ابي حنيفة وجماعة من الفقهاء والمتكلمين ومنهم

الامدى .

قال الشوكاني : ولم يخالف في ذلك الا طائفة من الحنفية والامدى .

ولم يتمسكوا بشئ يصلح للتمسك به قط ، بل صمموا على منعه طردا

لباب المنع من العمل بالمفاهيم ، وليس ذلك بشئ .

انظر المذاهب في مفهوم الغاية وحجة كل طائفة في : ارشاد الفحول

ص ١٨٢ واحكام الامدى ٣/٩٢ المحلي على جمع الجوامع ١/٢٥١ ،

المتصفى ٢/٢٠٨ المعتمد ١/١٥٦ اللمع ص ٢٦ فواتح الرحموت

١/٤٣٢ ، تيسير التحرير ١/١٠٠ ، المسودة ص ٣٥٨ مختصر الطوفي

ص ١٢٦ اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٨٥ ، فصول البدايع ٢/١٩٤ -

١٩٥ مختصر البعلبي ص ١٣٤ .

القائل به : بما تقدم (١) ، وبأن معنى صوموا الى أن تضيء الشمس أنه آخره ،
فلو فرض بعده لم يكن آخره هذا خلف .
ومنها (٢) مفهوم اللقب :

كقولنا : زيد قائم ، فالجمهور (٣) : لا يدل على نفي غيره خلافا للدقاق (٤)
وبعض الحنابلة . لنا : المقتضى للمفهوم معدوم لأن (٥) الشرط

- (١) اي احتج القائل بمفهوم الفاية بما تقدم من حجج في مفهوم الصفة
والشرط .
- (٢) أي من اقسام مفهوم المخالفة : مفهوم اللقب . وهو تخصيص اسم بحكم .
انظر تعريفه ومثاله وكلام العلماء فيه في : احكام الامدى ٩٥ / ٣ ، تيسير
التحرير ١ / ١٣١ ، التعريفات ص ١٩٣ .
- (٣) قال الامدى : اتفق الكل على أن مفهوم اللقب ليس بحجة خلافا للدقاق
واصحاب الامام احمد . وقال ابن اللحام : وهو حجة عند اكثر اصحابنا .
وقال به مالك وداود واختاره ابو بكر الدقاق والصيرفي وابن خوزمندان .
ونفاه الاكثر .
- وقال في المسودة : فأما الاسم اللقب غير المشتق فلا مفهوم له عند الاكثريين
واختاره المقدسي . قال ابو الطيب : هو المذهب المشهور عندي . وعند
اكثراصحابنا : له مفهوم ويحتج به وعن الشافعية وجهان :
- وقال الشوكاني : والحاصل ان القائل به كلاً أو بعضاً لم يأت بحججة
لغوية ولا شرعية ، ولا عقلية ومعلوم من لسان العرب أن من قال :
رايت زيدا ، لم يفتض أنه لم ير غيره قطعا . وأما اذا دلت القرينة
على العمل به ، فذلك ليس الا للقرينة فهو خارج عن محل النزاع .
- انظر احكام الامدى ٩٥ / ٣ - ٩٦ ، مختصر البعلبي ص ١٣٤ ، المسودة
ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ، روضة الناظر ص ٢٧٥ ارشاد الفحول ص ١٨٢ ، البرهان
١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ المستصفي ٢ / ٢٠٤ منهاج البيضاوى ١ / ٣١٤ - ٣١٥
نهاية السؤل ١ / ٣١٨ ، منهاج العقول ١ / ٣١٤ - ٣١٥ ، التمهيد
للاسنى ٧١ - ٧٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، شرح العضد
٢ / ١٨٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، تيسير
التحرير ١ / ١٠١ ، ١٣١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، المعتمد
١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، فصول البدائع ٢ / ١٩٠ .
- (٤) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي المعروف بابن الدقاق
صاحب الاصول ، كان فاضلا ، عالما بفنون كثيرة ، وله كتاب في اصول الفقه
على مذهب الشافعي . وكان مولده سنة ٣٠٦ هـ وتوفي سنة ٣٩٢ هـ .
انظر ترجمته : في تاريخ بغداد ٣ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، الوافي بالوفيات ١ / ١١٦ ،
طبقات الشافعية للاسنى ١ / ٥٢٢ ، طبقات الشافعية للعبادى ص ٩٧ ،
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٥٥ ، الأناساب ٥ / ٣٢٥ .
- (٥) في ج : كان الشرط . . .

في مفهوم المخالفة أنه لو حذف متعلق الحكم لم يختل الكلام ، وههنا يختل باسقاط اللقب ، وأيضا لو كان حجة لزم الكفر من قولنا : محمد رسول الله وزيد موجود ، فان الاول ينفي سائر الانبياء ، والثاني واجب الوجود ، وأيضا ابطال القياس لأن النص في الاصل حينئذ دال على نفي الحكم في الفرع فلو ظل كان على مضاده النص . قالوا : اذا قال لمن يخاصه ليست أممي زانية ولا أختي ، تبادر نسبه الى أم الخصم وأخته ، ولذلك حد عند مالك وأحمد ولولا الدلالة ما حد . قلنا : جاز أن يكون لقرينة خارجية لا للقب ، ولذلك لا يحد عندنا .
ومنها الحصر بإنما (١) :

فعندنا لا يفيد ، بل يؤكّد الاثبات . والقاضي (٢) والفضالسي (٣) :

- (١) أي تقييد الحكم بإنما نحو : "انما الشفعة فيما لم يقسم " و " انما الاعمال بالنيات " و " وانما الولاء لمن اعتق " وقد اختلفوا في هذه الصيغة ، هل تدل على الحصر ؟ أولا ؟
قال الامدى : فذهب القاضي أبو بكر والفضالي والهراسي وجماعة من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر . محتمل للتأكيد .
وذهب أصحاب أبي حنيفة وجماعة من أنكر دليل الخطاب ، الى انه لتأكيد الاثبات . ولا دلالة له على الحصر . وهو المختار . الاحكام ٩٧/٣ .
قال الشوكاني : وقد وقع الخلاف فيه ، هل هو من قبيل المنطوق ؟ أو المفهوم ؟
وبكونه منطوقاً جزم الشيخ أبو اسحق الشيرازي في الملخص ، ورجحه القرافي في القواعد . ارشاد الفحول ص ١٨٢ . وانظر تيسير التحرير ١٣٢/١ .
وقال الاستاذ محمد أمين : اختلف في "إنما " فقيل : لا يفيد الحصر ، فهو "إنَّ " وما مؤكّده ، فقوله تعالى (انما أنت نذير) في قوة : انك نذير .
وقيل تفيد بالمنطوق ، وقيل تفيد بالمفهوم فينتفي الحكم عما يقابل المذكور في الكلام آخرا . فالمعنى : صحة الاعمال او ثوابها بالنيات لا بدونها . والمختار عند المصنف : ما أفاد . تيسير التحرير ١٠٢/١ .
انظر اختلافهم في "إنما " وما شابهها من أدوات الحصر في :
قواتح الرحموت ١/٤٣٤ - ٤٣٥ فصول البدايع ٢/١٩٦ ، البرهان ١/٤٧٨ - ٤٨٠ ، التبصرة ص ٢٣٩ ، منهاج البيضاوي ١/٣٠٢ - ٣٠٣ ، نهاية السؤل ١/٣٠٤ - ٣٠٥ ، التمهيد ص ٥٧ ، منهاج العقول ١/٣٠٢ - ٣٠٣ .
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/٢٥٨ - ٢٥٩ ، المسودة ص ٣٥٤ للإبهاج ١/٢٢٦ . وذكر القرافي أن أدوات الحصر اربع . انظر اليها مع أمثلتها في شرح تنقيح الفصول ص ٥٧ - ٥٨ .
هو أبو بكر الباقلاني . انظر احكام الامدى ٩٧/٣ المستصفي ٢/٢٠٦ .
انظر المستصفي ٢/٢٠٦ - ٢٠٧ .

يفيده بمنطوقه ظاهرا ويحتمل التأكيد . وقيل بمفهومه . لنا : انما زيد قائم
بمعنى إن زيدا قائم فكانت ما مؤء كده للمعنى . وأيضا لو دل لم يصح عمل بغير
نيه ولا ولا لغير معتق بقوله " انما الاعمال بالنيات " (١) " وانما الولا لمن
اعتق " (٢) الفزالي (٣) (انما الهكم الله) (٤) بمعنى ما الهكم إلا الله
فيدل كما يدل . وهذه أدلة استقرائية فقد يكون الحصر وعدمه استفادا من
خارج ولا دليل من قبل الوضع فتعين العمل بالمنطوق وهو تأكيد الاثبات لا غير .
ومنها (٥) الحصر :

(٦) في مثل : صديقي زيد ، والعالم زيد ، ولا يكون المبتدأ معهودا فعندنا لا
يفيده ، وقيل يفيده بمنطوقه ، وقيل بمفهومه . لنا : لو أفاده لا فاد عكسه (٧)
لأنه فيهما لا يستقيم للجنس (٨) ولا لمعهود معين لعدم القرينة وهو الدليل

-
- (١) تقدم تخريجه .
(٢) تقدم تخريجه .
(٣) الذى استدله الفزالي في المستصفي هو قوله تعالى (انما الله اله
واحد) وقوله تعالى (انما يخشى الله من عباده العلماء) المستصفي
٢٠٦/٢ - ٢٠٧ وانظر المحلي على جمع الجوامع ١/٢٥٩ .
(٤) الآية ٩٨ من سورة طه وتتعتها (الذى لا اله الا هو وسع كل شئ
علما) .
(٥) أى من اقسام مفهوم المخالفة : حصر المبتدأ في الخبر . وذلك بأن يكون
معرفا باللام أو الاضافة نحو : العالم زيد ، وصديقي عمرو .
وقد اختلفوا فيه هل يفيد الحصر أم لا ؟
فذهبت الحنفية والقاضي ابوبكر وجماعة من المتكلمين إلى أنه لا يدل على
الحصر . وهو مختار الامدى .
وزهب الفزالي والمهراسي وجماعة من الفقهاء إلى انه يدل على الحصر .
انظر : احكام الامدى ٣/٩٨ ، البرهان ١/٤٨٠ ، ارشاد الفحول ص :
١٨٢ - ١٨٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٨ ، شرح العضد ٢/١٨٣ ،
المستصفي ٢/٢٠٧ ، نهاية السؤل ١/٣٠٥ ، تيسير التحرير ١/١٠٢ ،
فواتح الرحموت ١/٤٣٤ .
(٦) وفي ب : مثلي .
(٧) عكسه هو قولك : زيد العالم .
(٨) أى (العالم) في المثاليين لا يصلح للجنس .
انظر تيسير التحرير ١/١٠٢ فواتح الرحموت ١/٤٣٤ - ٤٣٥ .

عندهم . وأيضا لكان التقديم يُغيّر مدلول الكلمة من كونها مبتدأ وخبرا ،
وأيضا يلزم استعمال اللام لغير الجنس والعهد والذهني . والأولان واضحان
والثالث باطل ، إذ الذهني في بعض غير مقيد بصفة كأكلت الخبز وشربت
الماء . القائل به : لو لم يدل لآدى الى الاخبار بالأخص عن الأعم ان لعهد
ولا يستقيم للجنس فوجب جعله لمعهود ذهني مقيد بما يصيره مطابقا كالكامل
والمنتهي وهو مرادنا بالحصر . قلنا : حق ولكنه يفيد المبالغة فمن أين
الحصر وهي حاصلة في زيد العالم بنص سيبويه ^(١) في زيد الرجل ، أي
الكامل في الرجولية . قالوا : لا يلزم فانه اخبار عن الأخص بالأعم . قلنا
شرطه أن يكون الأعم نكرة . قالوا : يجوز ^(٢) أن يكون للعهد لقريئة بخلاف العالم
زيد . قلنا : يمتنع لوجوب استقلال الخبر بالتعريف منقطعا عن المبتدأ كوجوب
استقلال الصفة به .

ومنها ^(٣) : مفهوم قران العطف .

قال به البعض مصيرا منهم الى أن العطف يقتضى الشركة فقوله :

(١) هو ابو بشر ، ويقال ابو الحسن : عمرو بن عثمان بن قنبر ، الملقب سيبويه ،
مولى بني الحارث بن كعب ، وقيل آل الربيع بن زياد الحارثي . كان
أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه . وذكره
الجاحظ يوما فقال : لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله ، وجميع كتب
الناس عليه عيال .

وقد اخذ النحو عن الخليل بن احمد ، وعيسى بن عمرو ويونس بن حبيب
وغيرهم . واخذ اللغة عن ابي الخطاب المعروف بالاخفش الاكبر .
وقدم سيبويه أيام الرشيد الى العراق ، ثم انتقل الى البصرة ، ومنها
الى فارس ، ومات بها سنة ١٧٧ هـ . انظر ترجمته في الفهرست ص ٦٦-٧٧
وفيات الاعيان ٤٦٣/٣ - ٤٦٥ ، عبر الذهبي ٢٧٨/١ ، انباء الرواة
٣٤٦/٢ .

(٢) في ب : لجواز .

(٣) أي من اقسام مفهوم المخالفة : مفهوم قران العطف .
وصورته : ان حرف الواو متى دخل بين جملتين تامتين ، فالجملة المعطوفة
تشارك المعطوف عليها في الحكم المتعلق بها عند القائلين به خلافا
لعامة العلماء .

أما اذا كان المعطوف ناقصا فلا خلاف في أنه يشارك الجملة المعطوف
عليها في خبره وحكمه .

انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٦١ .

(١) (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (١) يقتضي أن لا تجب الزكاة على الصبي كالصلاة للاشتراك في العطف . قلنا : العطف من حيث هو لا يوجب الشركة ، بل نقصان المعطوف ل يتم بما تم به المعطوف عليه وعند تمامها لا يشارك إلا فيما يفتقر إليه كقوله : ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ، لأنه في حكم التعليق (٢) قاصروا ان كان تاما في نفسه .

تفريع :

(٣) جعل مشاركا (٤) في الجلد لصلاحيته كونه جزءا واحدا لأنه يلام معنوي (٥) والجلد صوري وهو مفوض الى الامام بخلاف (وأولئك هم الفاسقون) لأنه حكاية حال فقام دليل الانفصال .

- (١) جزء من الآية ٧٧ من سورة النساء الآية ٧٨ من سورة الحج والاية ٥٦ من سورة النور والاية ٣١ من سورة الروم والاية ١٣ من سورة المجادلة . ونصها في الاخيرة (أءشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خبير بما تعملون) .
- (٢) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢ / ٢٦٢ .
- (٣) جزء من الآية ٤ من سورة النور ، ونصها (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون) .
- (٤) لأن حد القاذف الذي لم يأت بأربعة شهداء عند الحنفية هو الجلد وترد شهادته تنميما للحد . فالحد عندهم يتكون من الجلد ورد الشهادة المؤبد ، فاذا أقيم عليه الحد فلا تقبل شهادته من بعد وان تاب ، لأن رد الشهادة من تمام حده ، وأصل الحد لا يسقط بالتوبة ، فما هو بمنزلة لا يسقط أيضا . وهذا بخلاف مذهب الشافعية فان رد الشهادة عندهم لا يدخل له في الحد ، وليس جزءا منه ، ولهذا قالوا : تقبل شهادته اذا تاب قبل الحد أو بعده ، لزوال الفسق بالتوبة ، كسائر الفسقه اذا تابوا .
- انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، احكام القرآن للجصاص ٥ / ١١٥ وما بعدها ، فتح القدير لابن الهمام وشرح العناية على الهداية ٥ / ٣٣٨ احكام القرآن لابن العربي ٣ / ١٣٢٤ - ١٣٢٥ ، كتاب الام للشافعي ٧ / ٨١ - ٨٢ شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٤ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، نهاية المحتاج ٨ / ٢٩٢ وما بعدها .
- (٥) وفي ب : معنى .

وأما القياس (١) :

فهو التقدير حقيقة والمساواة مجازا ، وفي الاصول مساواة فرع لا أصل في علة حكمه . ومن يصوّب كل مجتهد يزيد: في نظر المجتهد .

(١) القياس في اللغة له ثلاث اطلاقات ، فهو يأتي بمعنى التقدير ، ويأتي بمعنى المساواة ، ويأتي بمعنى مجموع التقدير والمساواة ، فيقال : قاس الشيء بالشيء أي قدره به ، أو على مثاله . تقول : قست على الشيء ، وهه أقيسة قياسا من باب باع ، وأقوسه قوسا من باب قال .

وهو ان يقصد معرفة قدر أحد الأمرين بالآخر ، كما يقال : قست الثوب بالذراع . أي قدرته به .

ويأتي بمعنى المساواة فيقال : فلان لا يقاس بفلان ، أي لا يساوى به ، من القياس .

ومن إثباته بمعنى المجموع قولهم : قست النعل بالنعل ، أي قدرته به فمساواه .

انظر ذلك في : المصباح المنير ١٨١/٢ مختار الصحاح مادة " ق ي س () ص ٥٥٩ ، التعريفات ص ١٨١ ، تيسير التحرير ٢٦٣/٣ ، احكام الامدى ١٨٣/٣ ، كشف الاسرار ٢٦٢/٣ .

وأما تعريف القياس في الاصطلاح فقد اختلفوا فيه اختلافا كثيرا . وإليك بعض تعريفاتهم له :

- القياس عبارة عن اصابة الحق .
- القياس : هو بذلك الجهد في استخراج الحق . عرفه بذلك بعض الحنفية . انظر كشف الاسرار ٢٦٨/٣ .
- القياس : هو التشبيه .
- وقال بعضهم : القياس هو الدليل الموصل للحق .
- وقال ابو هاشم - كما ذكر صاحب المعتمد - القياس عبارة عن حمل الشيء على غيره واجراء حكمه عليه .
- وقال القاضي عبد الجبار : هو حمل الشيء على الشيء في بعض احكامه بضرب من الشبه .

وقال ابو الحسين البصرى : القياس تحصيل حكم الاصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد .

وقال القاضي ابو بكر الباقلاني : القياس : هو حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما ، أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة لهما ، أو نفيهما عنهما .

قال الامدى : وقد وافقه عليه اكثر اصحابنا .

وقد أتى الامدى على هذه التعريفات بالاعتراض والنقيض . واختصار

وهذا تعريف الصحيح (١) ، وان عم (٢) قيل تشبيه الفرع على المذهبين
فان التشبيه أعم من حصول المساواة في العلة وعدمه . وأورد قياس الدلالة (٣)

- ==== أن يقال : انه عبارة عن الاستواء بين الفرع والاصل في العلة المستنبطة
من حكم الاصل . الاحكام ١٨٣/٣ - ١٩٠
واختيار الشوكاني ان يقال : استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر
بجامع بينهما . ارشاد الفحول ص ١٩٨ .
وقال ابن همام الدين الحنفي : هو مساواة محل لأخر في علة حكم له
شرعي لا تدرك من نصه بمجرد فهم اللغة . تيسير التحرير ٢٦٤/٣ .
وقيل : هو طلب الصواب بالامارات الدالة عليه . انظر كشف الاسرار
٢٦٨/٣ وقيل غير ذلك . وتعريف الاسدي هو أقربها في نظري لسلامته
من اكثر الاعتراضات .
وفي نظر امام الحرمين : أنه يتعذر وجود حد حقيقي للقياس ، لاشتماله
على حقائق مختلفة ، قال : وإنما المطلب الاقصى : رسم يوضح الناظر
بمعنى المطلوب . وحق المسئول عن ذلك ان يبين بالواضحة
ان الحد غير ممكن ، وان الممكن ما ذكرناه ، ثم يقول : أقرب عبارة في
البيان عندي كذا وكذا . والفاضل من يذكر في كل مسلك الممكن
الاقصى . البرهان ٢/٢٤٥ - ٢٤٨ .
انظر تعريفاتهم للقياس في : المعتمد ٦٩٧/٢ منهاج الوصول ٣/٣ ،
نهاية السؤل ٣/٣ - ٥ منهاج العقول ٣/٣ - ٥ المنحول ص ٢٢٣
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٠٢ فواتح الرحموت ٢/٢٤٦ فصول
البدائع ٢/٢٧٤ فتح الفقار ٣/٨ المسودة ص ٣٦٩ روضة الناظر ص
١٤٥ ، مختصر البعلي ص ١٤٢ .
(١) أي تعريف القياس الصحيح .
(٢) أي وان عم التعريف بما يشمل القياس الصحيح والفاقد قيل : هو
تشبيه فرع بأصل في علة حكمه . فوضع " تشبيه " بدل " المساواة " وقد
اعترض عليه الامدي وابطله . انظر الاحكام ٣/١٨٤ .
وقريب منه ما ذكر ابو الحسين البصري . انظر المعتمد ٢/٦٩٧ - ٦٩٨
٦٩٩ وفواتح الرحموت ٢/٢٤٧ .
(٣) قياس الدلالة وقياس العكس هما ما أورد على التعريف الذي ذكره المصنف .
ولا بد من ايضاح قياس الدلالة وبيان هل هو من القياس أم لا ؟
ويتضح ذلك بالمثل ، فقياس الدلالة هو ما يسمى عند بعضهم بمفهوم
الموافقة مثل : دلالة النهي عن التأفيف على النهي عن الضرب لان فيه
مساواة فرع هو الضرب لأصل هو التأفيف في علة حكم التأفيف وهو
الحرمة المعللة بالأذى .
وقد ساء بعض الاصوليين قياسا على سبيل المجاز للزوم التقييد بالجلي ،
فيقال : القياس الجلي . وهذا التقييد على سبيل اللزوم علامة المجاز ،
ويسمى القياس الجلي ، والا ولي .
انظر : تيسير التحرير ٣/٢٦٤ - ٢٦٥ فواتح الرحموت ٢/٢٤٧ ،
المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٠٤ .

والعكس (١) . واجيب ليسا بمراديين (٢) من مطلق القياس ولهذا لا يستعملان الا مضافا وهو دليل المجاز ، وقولهم : بذل الجهد في استخراج الحق ، والدليل الموصل الى الحق والعلم عن نظر (٣) مزيفا بالنص والاجماع ، وبأن بذل الجهد صفة القاييس لا القياس والعلم ثمرته لا نفسه . وقيل : حمل الشئ على غيره (٤) باجراء حكمه عليه . ويرد ما يحمل بتغيير جامع وليس بقياس . وقيل حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما لا مرجاع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما . ويرد : ان الحمل ثمره ، واثبات لهما مشعر أن حكم الأصل قياسي أيضا وليس ، والا لزم الدور ويجامع (٦) كاف وما بعده مستغنى عنه لأنه (٧) أقسامه ، وقد تنفك ماهية القياس عنها ، وأورد : ثبوت حكم الفرع

(١) كتب في هامش نسخة الاصل بخط مغاير ، بمحاذاة (والعكس) مانصه : " قياس العكس عبارة عن تحصيل نقيض حكم معلوم ما في غيره ، لافتراقهما في علة الحكم ، كقولهم : لو لم يكن الصوم شرطا في الاعتكاف لما كان شرطا له عند نذره أن يعتكف صائما كالصلاة ، فان الصلاة لما لم تكن شرطا في الاعتكاف لم يكن من شرطه اذا نذر أن يعتكف مصليا ، فالأصل هو الصلاة ، والفرع هو الصوم ، وحكم الصلاة أنها ليست شرطا في الاعتكاف ، والثابت في الصوم نقيضه ، وهو أن لا شرط في الاعتكاف ، وقد افترقا في العلة التي لا جليها لم تكن الصلاة شرطا في الاعتكاف أنها لم تكن شرطا فيه حالة النذر . وهذه العلة غير موجودة في الصوم ، لأنه شرط في الاعتكاف حالة النذر اجماعا . " وقد رأيت هذه التعليقة بنصها في هامش " ج " في نفس المكان ما يشعر بأنها منقولة عنها .

وهذا الكلام موجود بنصه في احكام الامدى ١٨٣/٣ .

وانظر: المعتمد ٦٩٨/٢ ، فواتح الرحموت ٢٤٨/٢ ، فصول البدائع

٢٧٥/٢ .

(٢) أى : قياس الدلالة وقياس العكس .

(٣) انظر هذين التعريفين وتزييفهما في احكام الامدى ١٨٤-١٨٥/٣ ،

المعتمد ٦٩٧/٢ .

(٤) هذا تعريف ابي هاشم المعتزلي . انظر الرد عليه وتزييفه في المعتمد ٦٩٧/٢

احكام الامدى ١٨٥/٣ فواتح الرحموت ٢٤٧/٢ .

(٥) وهذا تعريف ابي بكر الباقلاني . انظر القيود التي اشتمل عليها هذا

التعريف وتوجيه الامدى له في الاحكام ١٨٦/٣ - ١٩٠ .

(٦) وفي ب : ولجامع .

(٧) وفي ج : لا أقسامه . وفيه سقط .

فرع معرفة القياس فتعريفه به دور. وأجيب^(٢) بأن المحدود الماهية الذهنية، وثبوت حكم الفرع في الخارج ليس فرعاً لها، وقول فخر^(٢) الاسلام؛ مدرك من مدارك أحكام الشرع حق، إلا أنه فرع تصوره، يريد أنه ليس بمثبت ابتداءً. وقيل: إبانة مثل حكم الأصل في الفرع بمثل علة الأصل. وقيل: إبانة^(٣) مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة الآخر ليدخل القياس بين المعدومين، ولم يتعرض للنص ليدخل القياس العقلي، ونص على الإبانة لأنه ليس بمثبت، وقال مثل الحكم والعلة لأن تعديتهما وهما قائمان بمحلها محال. وأركانه^(٤):

الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف. وأما حكم الفرع فثمرته لتوقفه عليه فلو كان ركناً لتوقف على نفسه وهو محال. فالأصل محل الحكم المشبه به، وقيل النص الدال على حكمه، وقيل حكمه، وقيل نزاع لفظي لأن هذه المعاني متفق عليها، ولما كان الأصل^(٥) ما يبتنى عليه غيره وهو مستغن عنه

- (١) انظر تيسير التحرير ٢٦٥/٣، فواتح الرحموت ٢٤٨/٢، فصول البدايع ٢٧٥/٢.
- (٢) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢٦٨/٣.
- (٣) هذا تعريف الشيخ أبي منصور الماتريدي. انظر كشف الاسرار ٢٦٨/٣، تيسير التحرير ٢٦٩/٣ فصول البدايع ٢٧٤/٢.
- (٤) الأركان جمع ركن، وركن الشيء جانبه الأقوى. وفي اصطلاح الفقهاء: ما لا وجود لذلك الشيء إلا به كالقيام والركوع والسجود للصلاة.
- قال عبد العزيز البخاري: ولما لم يكن للقياس وجود إلا بالمعنى الذي هو مناط الحكم كان ذلك المعنى ركناً فيه. كشف الاسرار ٣٤٤/٣.
- ولمعرفة أركان القياس والخلاف فيها انظر:
- احكام الامدى ١٩٣/٣، المستصفي ٣٢٥/٢ وما بعدها، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢١١/٢ - ٢١٣، تيسير التحرير ٢٧٥/٣ - ٢٧٦، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٤٤/٣ - ٣٤٥، فواتح الرحموت ٢٤٨/٢ - ٢٤٩، ارشاد الفحول ص ٢٠٤ منهاج الوصول ٣٦/٣ - ٣٨ نهاية السؤل ٣٨/٣ - ٣٩، منهاج العقول ٣٦/٣ - ٣٨.
- (٥) قال في تيسير التحرير: الخلاف المذكور في تفسير الأصل مبني على: أن الأصل ما يبنى عليه غيره وكل واحد من هذه الثلاثة - وهي: محل الحكم المشبه به وحكم المحل المذكور، ودليل حكم المحل المذكور - يصلح لهذا المعنى ٢٧٥/٣. وانظر نهاية السؤل ٣٨/٣.

كان كل من هذه أصلاً بالاعتبار^(١) الأول، ويختص المحل باستثنائه عنهما وافتقارهما إليه فكان أولى . والفرع: محل الحكم المشبه أو حكمه على القولين ، وقيل لما كان مفتقراً مبنياً على غيره كان الحكم أولى إلا أنهم^(٢) لما سموا محل المشبه به أصلاً سمي محل المشبه فرعاً ، والوصف الجامع بالنسبة إلى الأصل فرع لأنه ينشأ عنه^(٣) وأصل في الفرع لأن حكمه ينبنى^(٤) عليه .

====
وقال الامدى وعلى هذا اختلف العلماء في الاصل في القياس ، وذلك كما اذا قسنا النبيذ على الخمر المنصوص عليه بقوله عليه السلام " حرمت الخمر لعينها " في تحريم الشراب . هل الاصل هو النص ؟ أو الخمر ؟ أو الحكم الثابت في الخمر ؟ وهو التحريم ، مع اتفاق الكل على ان العلة في الخمر وهي الشدة المطربة ليست هي الاصل .
فقال بعض المتكلمين : الاصل هو النص الدال على تحريم الخمر ، لأنه الذى بنى عليه التحريم ، والاصل ما بنى عليه .
وقالت الفقهاء : الاصل إنما هو الخمر الثابتة حرمة ، لأن الاصل ما كان حكم الفرع مقتبساً منه ومردود إليه ، وهذا انما يتحقق في نفس الخمر .

وقال بعضهم : الاصل إنما هو الحكم الثابت في الخمر ، لأن الاصل ما انبنى عليه غيره وكان العلم به موصلاً الى العلم بغيره أو الظن . وهذه الخاضية موجودة في حكم الخمر ، فكان هو الاصل .
الاحكام ١٩١/٣ - ١٩٢ ، وانظر :
المحلي على جمع الجوامع ٢١٢/٢ - ٢١٣ ، مناهج العقول ٣/٣٦ -
٣٧ ، نهاية السؤل ٣/٣٨ - ٣٩ .

(١) وفي ب : باعتبار الاصل .

(٢) وفي ب : الا أنهما .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ب : مبنى .

فصل في شروطه :

أما حكم الأصل (١) فمن شرطه أن يكون شرعياً لأنه الغرض منه ، وأن لا يكون منسوخاً لأن التعدية بواسطة اعتبار الشرع الوصف الجامع ، فإذا نسخ زال اعتباره ، وأن يكون دليلاً شرعياً ، وأن لا يكون مخصوصاً بحكمه بنسـخ كقبول شهادة (٢) خزيمة

(١) ذكر السيف الامدى : أن شروط القياس لا تخرج عن شروط أركانه . فمنها ما يعود الى الأصل ، ومنها ما يعود الى الفرع . وما يعود الى الأصل ، منه ما يعود الى حكمه ومنه ما يعود الى علته . ثم بدأ بشرائط حكم الأصل وذكر أنها ثمانية ، وهي كذلك عند حجة الاسلام الفزالي . وقد وافقهما على هذا الاعتبار صاحب المسلم ، وتبعه الشارح ابن نظام الدين الانصارى . بينما اعتبرها شمس الأئمة خمسة شروط فقط . وذكر فخر الاسلام أنها اربعة ، وهي :
١- أن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنسخ آخر .
٢- أن لا يكون حكمه معدولاً به عن القياس .
٣- أن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه الى الفرع .
٤- وأن يبقى الحكم في الأصل بعد التعليل على ما كان قبله .
وقد اعترض صاحب الميزان على اعتبارها اربعة بثلاثة أوجه ذكرها في كشف الاسرار .

وأما عند الامام الشوكاني فهي اثنا عشر شرطاً ، لا بد من توافرها . وفي المسألة أقوال اخرى لا داعي الى الاطالة بذكرها . انظر اختلافهم في شروط الأصل في :

احكام الامدى ١٩٤/٣ ، ١٩٦-١٩٧ ، ١٩٩ ، المستصفى ٣٢٦/٢-٣٢٧ ، المعتمد ٧٦١/٢ ، اصول الجزوى ٣٠١/٣-٣٠٣ ، كشف الاسرار ٣٠٣/٣ ، اصول السرخسي ١٤٩/٢ ، مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ٢٥٠/٢-٢٥٧ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٥-٢٠٦ ، منهاج الوصول ١١٧/٣-١١٨ ، نهاية السؤل ١١٨/٣-١٢٠ ، منهاج العقول : ١١٧/٣-١٢٠ .

(٢) شهادة خزيمة لها قصة ، وهي : ما روى عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي فاستتبعه ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع رسول الله صلى الله عليه وسلم المشي ، وأبطأ الاعرابي فطفق رجال يعترضون الاعرابي ، فيساومونه الفرس ، ولا يشعرون ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه ، فنادى الاعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان كنت مبتاعاً هذا الفرس ، والا بعته . فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداً الاعرابي ، فقال : " أوليس قد ابتعتك منك ؟ فقال الاعرابي : لا ، والله ما بعته فقال النبي " بلى قد ابتعتك منك "

وجواز السلم رخصة (١) ، وكقول الشافعي في اختصاص نكاحه عليه السلام (٢)

====
فطفق الاعرابي يقول : هلم شهيدا . فقال خزيمة بن ثابت : أناشهد
أنك قد بايعته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال :
"بم تشهد ؟" فقال : بتصديقك يا رسول الله . فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين .
انظر : سنن أبي داود ٢/٢٧٦ - ٢٧٧ ، سنن النسائي ٧/٢٦٥ -
٢٦٦ .

(١) حيث اختص بالدين من بين البيوع ، فقد اشترط في سايرها : المملوكية ،
ومقدورية التسليم - حسا وشرعا - حال العقد لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم لحكيم بن حزم " لا تبع ما ليس عندك " رواه ابو داود والترمذي
والنسائي .

انظر : سنن أبي داود ٢/٢٥٤ ، سنن الترمذي ٣/٥٢٥ ، سنن
النسائي ٧/٢٥٤ .

ثم استثنى السلم من ذلك بقوله " من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن
معلوم الى أجل معلوم " رواه البخاري وابو داود والترمذي والنسائي .
فدل ذلك على ان جوازه رخصة ، تسهلا على الناس في معاملاتهم ، نظرا
لمسيح الحاجة إليه . وقيل : هو أصل ، وليس رخصة .

انظر : صحيح البخاري بفتح الباري ٤/٤٢٨ ، ٤٢٩ ، صحيح مسلم :
١١/٤١ ، ٤٢ ، سنن أبي داود ٢/٢٤٦ ، سنن الترمذي ٣/٥٩٣ ،
سنن النسائي ٧/٢٥٥ .

وانظر : اصول السرخسي ٢/٢٠٣ ، فواتح الرحموت ٢/٢٥٨ ، فتاوى ابن
تيمية ٢٠/٥٢٩ .

(٢) اختلفوا في اختصاص نكاحه بقوله تعالى (خالصة لك من دون المؤمن)
فقال الشافعي رحمه الله : اختص نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة
بقوله تعالى (خالصة لك) لانه مصدر مؤن كد ، أى خلص ذلك العقد
لك . فلا يعدى . أى لا يصح النكاح بلفظ الهبة الا للرسول صلى الله
عليه وسلم .

وزهدت الحنفية الى أن الخلوص في سلامتها له بلا عوض وهو إحلال الموهوبه
كالمهورة ، بيانا للمنه في كلا النوعين .

قال ابو بكر الجصاص : وقد تنازع اهل العلم حكم هذه الاية فقال قائلون :
كان عقد النكاح بلفظ الهبة مخصوصا به صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى
في نسق التلاوة (خالصة لك من دون المؤمن) .

وقال آخرون : بل كان النبي صلى الله عليه وسلم وأمه في عقد النكاح
بلفظ الهبة سوا . وإنما خصوصية النبي كانت في جواز استحابة البضع
بغير بدل . وقد روى نحو ذلك عن مجاهد وسعيد بن المسيب وعطاء
ابن أبي رباح .

بالمهبة بقوله تعالى (خالصة لك) (١) . ونحن (٢) جعلنا الخلوص في عدم
وجوب الصوفى اكراما له كما لم تحل نساؤه بعده بقوله (أمهاتهم) (٣) وفيما
ثبت (٤) كرامة له لم نعهده حتى لم يصح في المهبة لغيره الا بعوض . وكقولنا
في تقوم المنافع «وماليتها» (٥) في الاجارة بالنص ، ومنها (٦) أن لا يكون معدولا
به عن القياس كأكل الناسي في الصوم عدل به عنه وهو فوات القرية (٧) بما
يضاها بالنص لا مخصوصا به وأثبتنا حكمه في المواقع (٨) ناسيا لدلالة (٩)
قياسا . وكترك التسمية في الذبيحة ناسيا (١٠) . ومنها (١١) أن لا يكون

====
ثم قال : وهذا هو الصحيح لدلالة الآية والاصول عليه .
انظر: احكام القرآن ٢٣٧/٥ ، اصول السرخسي ١٥١/٢ ، فواتح الرحموت
٢٥٢/٢ ، فصول البدايع ٢٨٤/٢ ، احكام الامدى ٧٣/٤ ، احكام
القرآن لابن العربي ١٥٤٨/٣ - ١٥٤٩ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٢٣/٢٠ -
٥٢٤

(١) جزء من الآية ٥٠ من سورة الاحزاب ونصها (يا أيها النبي انا أهللنا لك
أزواجك اللاتي آتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك وبنات عمك
وبنات عماتك وبنات خالك ، وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة
موءنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان يستنكحها خالصة لك
من دون الموءنين ، قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم
لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما) .

(٢) أى الحنفية كما وضحنا ذلك فيما تقدم ، وانظر فواتح الرحموت ٢٥٢/٢ ،
واصول السرخسي ١٥١/٢ .

(٣) جزء من الآية ٦ من سورة الاحزاب ونصها (النبي أولى بالمؤمنين
من أنفسهم وأزواجه امهاتهم وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض
في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا
كان ذلك في الكتاب مسطورا) .

(٤) وفي ب : يثبت .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) أى من شروط الاصل .

انظر توضيح هذا الشرط ومثاله في احكام الامدى ١٩٦/٣ - ١٩٧ .

(٧) انظر توضيحه في فواتح الرحموت ٢٥٠/٢ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار
٣٠٢/٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، اصول السرخسي ١٥٣/٢ ، المعتمد ٧٩٧/٢ -
٧٩٨ ، فصول البدايع ٢٨٤/٢ .

(٨) وفي ب : الوقاع . (٩) ساقطة من ب .

(١٠) أى معدول به عن القياس . انظر اصول السرخسي ١٥٥/٢ .

(١١) أى من شروط الاصل . انظر اختلاف العلماء في القياس المركب في : احكام
الامدى ١٩٧/٣ جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ٢٢٠/٢ ، تيسير التحرير
٢٨٩/٣ ، فواتح الرحموت ٢٥٤/٢ ، فصول البدايع ٢٨٨/٢ ، السوداء ٣٩٩ .

ذا قياس مركب وهو عراؤه ، عن النص والاجماع والاستغناء بموافقة الخصم لحكم الأصل وهو نوعان مركب الأصل ومركب الوصف ، فالأول أن يجمع بعلة فيعين الخصم أخرى كما لو قال شافعي: عبد فلا يقتل به الحر كالمكاتب ، فنقول العلة في الأصل جهالة المستحق من السيد والورثة فان صحت بطل اللاحق ، وان بطلت منعنا حكم الأصل فلا ينفك عن عدم العلة في الفرع أو منع الأصل ، وسي مركبا للاختلاف في تركيب الحكم ، فالشافعي ركب العلة على الحكم ونحن خلافه . الثاني : أن يجمع بعلة مخالفة^(١) في وجوبها^(١) في الأصل كما لو قال: تعليق للطلاق^(٢) فلا يصح قبل النكاح^(٣) ، فنقول العلة معدومة في الأصل فان صح وجودها منعنا حكم الأصل وان^(٤) بطلت بطل اللاحق فلا ينفك عن منع أو عدم العلة في الأصل . ومنها^(٥) أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع لأنه حينئذ معلوم من ذلك الدليل لا من القياس ولأنه ليس جعل أحدهما أصلا أولى من الآخر . ومنها^(٦) أن لا يتغير بالتعليل حكم النص^(٧)

- (١) كذا في الأصل وأوجوه في ب : وجودها . والصواب : "مختلف في وجودها" لأن الخلاف في وجود العلة في الأصل وعدم وجودها . قال السيف الامدى : وأما مركب الوصف : فهو ما وقع لاختلاف في نفسه في وصف المستدل ، هل له وجود في الأصل أولا ؟ الاحكام ١٩٨/٣ وانظر تيسير التحرير ٢٨٩/٣ - ٢٩٠ ، فواتح الرحموت ٢٥٥/٢ .
- (٢) وفي ب : الطلاق .
- (٣) انظر المحلي على جمع الجوامع ٢٢٠-٢٢١ .
- (٤) وفي ب : فان .
- (٥) أي من شروط حكم الأصل .
- انظر تفصيل هذا الشرط ومثاله في احكام الامدى ١٩٩/٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢١٨/٢ أصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٠٢/٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، فصول البدائع ٢٨٩/٢ .
- (٦) أي من شروط حكم الأصل : أن يبقى حكم الأصل - أي النص - الذي في المقيس عليه بعد التعليل ، على ما كان قبل التعليل .
- انظر توضيح هذا الشرط في كشف الاسرار ٣٠٣/٣ - ٣٠٥ وانظر مثاله في ص ٣٣١ .
- (٧) وفي ب : حكم الأصل .

لأن تغييره بالرأي باطل كقول من يقبل شهادة القاذف بعد التوبة اعتبارا بسائر الجرائم لأن حكم النص يوجب ابطالها دائما حدا (١) فالقبول تغيير، وكسر الشهادة بالفسق اعتبارا بالصبي والمجنون وحكم (٢) النص التثبت والوقف (٣) .
(ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) (٤) .
نقض (٤) وأجوبة :

" لا تبيعوا الطعام بالطعام" (٥) عام وخصصتم القليل بالتعليل ، وعينت الشاة في الزكاة (٦) فأجزتم القيمة. وأجبت (٧) للثمانية (٨) فأجزتم الصرف

- (١) تقدم بيان رأي الحنفية في حد القاذف حيث اعتبروا رد شهادته من تمام الحد ، فليراجع في التفريع السابق .
- (٢) في ب : حكم .
- (٣) جزء من الآية ٦ من سورة الحجرات ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) .
- (٤) هذه النقوض أوردت على الحنفية . انظر تفصيلها مع الجواب عليها في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٢٢ وما بعدها . اصول السرخسي ٢/١٦٧
فواتح الرحموت ٢/٢٥٨ تيسير التحرير ٣/٢٩٨ فصول البدايع ٢/٢٩٣ - ٢٩٥ .
- (٥) ساقه المصنف على انه حديث ، ولكني لم أراه بهذا اللفظ ، ورأيت في صحيح مسلم - ضمن قصة - عن معمر بن عبدالله قال : اني كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " الطعام بالطعام مثلا بمثل " .
وروى النسائي وابن ماجه من حديث جابر بن عبدالله قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ولا الصبرة من الطعام بالكيل المسمى من الطعام " .
- (٦) انظر: صحيح مسلم ١١/٢٠ سنن النسائي ٧/٢٣٧ سنن ابن ماجه ٢/٧٥٠ يشير إلى زكاة الغنم السائمة فان الواجب في الاربعين واحدة منها ، لا قيمتها كما هو ثابت بالسنة الصحيحة وفعل الصحابة رضي الله عنهم . وقد أجاز الحنفية دفع القيمة لأن المقصود سد حاجة الفقراء ويحصل ذلك بالمال . انظر: حاشية ابن عابدين ٢/٢٨٥-٢٨٧ شرح فتح القدير ، وشرح العناية على الهداية ٢/١٩١ وما بعدها شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قلوبوي ٢/٩ .
- (٧) وفي ب : وأوجبتم .
- (٨) أي وأوجب دفع الزكاة للأصناف الثمانية المذكورين في الآية الكريمة ، وأجاز الحنفية صرفها الى واحد منهم .
والاية الدالة على ذلك هي قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

الى واحد . وعين التكبير للافتتاح (١) فأجزتم غيره (٢) ، والماء لقلع النجاسة فأجزتم الماء (٣) . قلنا : خصناه بالنص مصاحبا للتعليل ، لأن استثناء الحال وهو قوله " الا سواء بسواء " من الاعيان لا يستقيم فكان من الأحوال التساوي والتفاضل والجزاف وهو مختص بالكثير المعلوم بالكيل ، وأما الزكاة فليست للفقير ملكا لأنها عبادة ، وانما سقط حقه في الصورة باذنه تعالى نصا لأنه وعد الفقراء وعين مالا لنفسه وأمر بانجاز تلك المواعيد منه فقامت دلالة الاستبدال تحصيليا لمقاصد الفقراء فكان رزقهم في مطلق المال لا الخاص ، والتعليل لصلاحية دفع الشاه إليه وهو أنها تقع لله تعالى بابتداء قبض الفقير مزية ويدوام اليد مصروفا إليه من الله تعالى ، فالفقراء مصارف لحاجتهم لا مستحقون ، واسماء الاصناف أسباب الحاجة فمن اصيب منهم فقد اصيب المصرف

- (١) اي لافتتاح الصلاة ، حيث دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام " مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم " رواه ابن ماجه والترمذى وحسنه .
- انظر سنن ابن ماجه ١٠١/١ ، سنن الترمذى ٣/٢ .
- (٢) قد أقام الحنفية الثناء مقام التكبير للدخول في الصلاة ، فيجوز انعقاد الصلاة بقوله : الله اعظم ونحوه عندهم .
- قال الامام البزدوى : وأما التكبير فما وجب لعينه ، بل الواجب تعظيم الله بكل جزء من البدن واللسان منه ، لأنها من ظاهر البدن من وجه ، فوجب فعلها ، والثناء الة فعلها ، فصا رحكم النص ، أن يجعل التكبير الة فعله ، لكونه ثنا مطلقا فعديناه إلى سائر الاثنية مع بقاء حكم النص وهو كون التكبير ثنا صالحا للتعظيم . وانما إدعينا هذا دون أن يكون التكبير بعينه واجبا ، لأننا وجدنا سائر الاركان أفعالا توجد من البدن ليصير البدن فاعلا ، فكذلك اللسان .
- اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٤١ ، اصول السرخسي ١٦٧/٢ .
- (٣) اجاز الحنفية الوضوء ، بنهيد التمر وغسل النجاسات بالماء .
- وقال عبد العزيز البخارى : استعمال الماء في ازالة النجاسة الحقيقية ليس واجبا بعينه ، لأن من القى الثوب النجس ، أو قطع موضع النجاسة بالمقراض أو احرقه بالنار ، سقط عنه استعمال الماء ، ولو كان استعماله واجبا بعينه لم يسقط بدون العذر ، لكن الواجب ازالة العين النجسة لئلا يكون مستعملا لها عند لبسه ، والماء آتة على تأويل الاسقاط والابعاد ، والواجب في الحقيقة هو التحرير عن النجاسة حالة الصلاة الا أن التحرير عنها إنما يتحقق بازالتها ، فكان الواجب في هذه الحالة ازالة ، والماء آتة .
- فاذا عدينا حكمه الى سائر ما يصلح له كالخل وما ورد وكل ما ينعصر

والجزء والكل فيه واحد كاستقبال الكعبة. والتكبير وجب للتعظيم لا لعينه لأنه جزء من البدن الذي فرض على كل من أجزائه تعظيم يناسبه ، والشأن تعظيم اللسان فحكم النص باق بعد التعليل وكذلك الماء ليس بواجب الاستعمال لذاته بل الواجب إزالة النجاسة والماء آلة والمائع كذلك فلا تغيير ، وأورد إزالة الحدث وأجيب : غير معقول فأثبت على الأعضاء الظاهرة نجاسة حكمية . فتسمية الشرع الوضوء طهوراً ضرورية فيتقدر بقدرها فلم يتعد ، وأورد فكيف صح بلائيه ؟ أجيب بأن التطهير معقول وهو للماء بطبعه لا بالنية . ومنها (١) أن لا يكون فرعاً (٢) عند الكرخي (٣) خلافاً للحنابلة (٤) وأبهي عبدالله (٥) البصري . لنا : ان اتحدت (٦) العلة فذكر الوسط غير مفيد ،

- ====
- بالعصر ، فقد بقي حكم النص على ما كان قبله من غير تغيير . الى أن قال : واذا كان التطهير بحكم الإزالة ، وغير الماء يشارك الماء في الإزالة فيشارك في حكمه . كشف الاسرار ٣/٣٤٢ .
- وانظر : اصول البزدوى ٣/٣٤٢ - ٣٤٤ اصول السرخسي ٢/١٥٣ ، ١٦٧ فصول البدائع ٢/٢٨٥ .
- (١) أي من شروط حكم الاصل .
- (٢) أي أن لا يكون حكم الاصل متفرعاً عن أصل آخر .
- (٣) وأكثر الشافعية . قال الامدى : هذا ما ذهب اليه اكثر اصحابنا والكرخي خلافاً للحنابلة . وأبهي عبدالله البصري . الاحكام ٣/١٩٤ وانظر : نهاية السؤل ٣/١١٩ ، مناهج العقول ٣/١١٧ - ١١٨ ، التبصرة ص ٤٥ . كشف الاسرار ٣/٣٠٣ .
- (٤) نسب الى الحنابلة القول بالجواز وهو في الحقيقة ليس على اطلاقه فمن الحنابلة من قال بالمنع مثل ابن مفلح والقاضي في مقدمة المجرى ، وقال : هذا ظاهر قول أحمد .
- ومن قال بالجواز : الشيرازي ونصره في التبصرة ولكنه رجع عنه في اللع وقال : وقد نصرت في التبصرة جواز ذلك والذي يصح عندي الآن : انه لا يجوز .
- ومن قال بالمنع : الكرخي والامدى ، وهو قول الجمهور .
- انظر مذاهيبهم في هذا الشرط في : احكام الامدى ٣/١٩٤ - ١٩٦ ، شرح الكوكب المنير ص ٢٧٦ وما بعدها ، السوداء ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ، روضة الناظر ص ١٦٦ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٥٠ - ٤٥١ ، اللع ص ٥٨ .
- (٥) انظر تقرير مذهبه في المعتمد ٢/٨٠١ ، احكام الامدى ٣/١٩٤ .
- (٦) انظر توضيح هذا الاستدلال في : احكام الامدى ٣/١٩٤ - ١٩٥ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢١٦ .

كما لو قاس (١) شافعي الربا في السفرجل على التفاح بعملة الطعام ثم قاس التفاح على تحريم الربا بعملة الطعام أيضاً وان تغايرت وكانت منصوبة أو مجعما عليها في الأصل الممنوع فقد أمكن اثبات حكم الفرع بها ولا حاجة الى القياسين . وان كانت مستنبطة كما لو قال: الجذام عيب يفسخ به البيع فكذا النكاح قياساً على الرتق (٢) والقرن فاذا منع قاسهما على الجب والعنة بواسطة قوات غرض الاستمتاع لم يصح فان حكم الفرع الاول يثبت بعملة الفرع الثاني فاذا ثبت بعملة أخرى استنبطت من الأصل الاخر امتنعت التعدية بالأولى «لعدم ثبوتها» (٣) لعدم اعتبار الشارع إياها حيث يثبت حكم أصلها بغيرها وفاقاً . والثانية ليست في الفرع هذا وان كان فرعاً يخالفه المستدل كما لو قال حنفي في صوم الغرض بنية النفل : اتى بما أمر به كمن عليه فريضة الحج فنوى النفل لم يصح لأنه اما مقرر او ملزم . وليس الاول لأنه لا يمتقده ولا الثاني لجواز انكاره بناءً الحكم على تلك العملة وهو أعرف بمذهبه ولو لم ينكر فحاصله اظهار اخطاء (٤) الممترض في الفرع ضرورة تصويبه في علة الأصل وليس هذا بأولى من خطأ المستدل في الأصل وتصويبه في الفرع .

وأما شروط علة الأصل :

فالاتفاق على جواز التعليل بالأوصاف الظاهرة العريية عن الاضطراب معقولاً كان الوصف كالرضا والسخط أو محسوساً كالقتل والسرقة أو عرفياً كالحسن والقبح وسواء كان موجوداً في السحل أو ملازمه (٥) . والخلاف في شروط (٦) منها : ألا أكثر من أن لا تكون محل الحكم ولا جزءه (٧) . وأجازه آخرون .

-
- (١) وفي ب : قال . وهو تحريف .
 - (٢) وفي ب : الرق . وهو خطأ .
 - (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
 - (٤) وفي ب : خطأ .
 - (٥) انظر احكام الامدى ٢٠١/٣ المستصفي ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ .
 - (٦) شروط علة الاصل كثيرة جدا ، أوصلها بعضهم الى ثلاثين شرطاً أكثرها مختلف فيه ، وحصرها البعض في اربعة وعشرين ، ومنهم من اعتبرها أقل من ذلك وقد ذكر ابن الساعاتي هنا بعضها وانظر بقية الشروط في نهاية السؤل ٦٨/٣ ، ١٠٢ ، وما بعدها ، منهاج العقول ٦٥/٣ ، ١٠٠ ، وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
 - (٧) أى : ان لا تكون علة الاصل محل حكم الاصل ولا جزءاً من محله .
- ===

واختار الامدى (١) امتناعه بالمحل دون الجزء. والحجة أن العلة لو كانت
المحل بخصوصه كانت قاصرة ان لو تحقق بخصوصه في الفرع لاتحدا ، فلا
تعديه ، ومن جوز القاصرة أجاز استلزام المحل لحكمة غير متعدية ونحسب
منعاه مطلقا ، وأما الجزء فيحتمل (٢) أن يعم الاصل والفرع . ومنها :
أجازهم بعضهم (٣) بمجرد الامارة الطردية ، والحق أنه لا بد أن تكون
باعثة أى (٤) شاملة على حكمة سالحة مقصوده للشارع . ولا يمنع
التعليل في الاصل بمجرد ما ان لا فائدة للاشارة سوى تعريف الحكم وهو
معلوم بالخطاب ، ولا نها مستنبطة من حكم (٥) الاصل متفرعة عنه فلو عرف
بها لتوقف هو عليها وأنه دور (٦) . ومنها : أن لا يكون (٧) عدما (٨) فسي

- ====
- قال الامام الاسنوى : اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب ، أصحها عند الامام
والامدى وابن الحاجب : انه ان كانت العلة متعدية ، فانه لا يجوز لانه
يستحيل حصول مورد النص بخصوصه في غيره .
وان كانت قاصرة فيجوز سواء كانت العلة مستنبطة أو منصوصة فانه لا استبعاد
فسي ان يقول الشارع : حرمت الخمر لكونه خمرا . ولا في ان يعرف
كون الخمر مناسبا لحرمة استعماله .
والثاني : لا يجوز مطلقا . ونقله الامدى عن الاكثرين .
والثالث : يجوز مطلقا .
نهاية السؤل ١٠٤ / ٣ .
(١) انظر الاحكام ٢٠١ / ٣ .
(٢) قال الامدى : واما الجزء : فلا يمنع التعليل به ، لاحتمال عومه للاصل
والفرع . الاحكام ٢٠١ / ٣ .
(٣) اختلفوا في جواز كون العلة في الاصل بمعنى الامارة المجردة .
قال الامدى : والمختار : انه لا بد أن تكون العلة في الاصل بمعنى
الباعث . أى شاملة على حكمة سالحة أن تكون مقصوده للشارع من
شرع الحكم . الاحكام ٢٠٢ / ٣ .
وانظر : المحلي على جمع الجوامع ٢٣١ / ٢ فواتح الرحموت ٢٦١ / ٢ ،
٢٧٣ ، اصول السرخي ١٧٦ / ٢ ، ١٧٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٧ ،
المعتمد ٧٧٢ / ٢ - ٧٧٤ ، كشف الاسرار ٣٤٤ / ٣ - ٣٤٥ .
(٤) وفي ب : أو شاملة .
(٥) وفي أ ج : من حكمة الاصل .
(٦) انظر احكام الامدى ٢٠٢ / ٣ .
(٧) وفي ب : تكون . بالفوقسية المثناة .
(٨) قال الامدى : اختلفوا في جواز تعليل الحكم الثبوتي بالعدم ، فجوزه
قوم ، ومنع منه اخرون ، وشرطوا : أن تكون العلة للحكم الثبوتي أمرا وجوديا .
وهو المختار . الاحكام ٢٠٦ / ٣ واختاره ابن الحاجب أيضا وتبعهما ابن
السبكي وهو مذهب اكثر الحنفية .
- ====

الحكم الشبوتي لنا ^(١) : لو كان عدما فاما أن يكون مناسباً للحكم أو مظنة مناسب إذا خفي هو ، والثاني باطل لأنه اما عدم مطلق فنسبته الى الكل سواء ، أو عدم أمر خاص فاما ان يكون وجود ذلك الأمر منشأً مصلحة فعدمه يستلزم عدمها ، أو مفسدة فوجوده مانع عن المصلحة ، وعدم المانع ليس علة لها باتفاق ولا مظنة . وإما ان يكون منافياً لوجود مناسب الحكم لم يكن عدمه مناسباً للمنافية ^(٢) المناسب ، لأنه ان كان ظاهراً كان علة ولا حاجة الى المظنة أو خفياً كان العدم أيضاً خفياً للتقابل لتساويهما في التعقل ، وان لم ينافيه كان وجوده كعدمه فلم يكن عدمه مناسباً ولا مظنة . واستدل : لا علة عدم ، لجواز الحمل على المعدوم . فلو كانت وجودية اتصف المعدوم بالوجود فكانت العلة وجودية ، والا لزم ارتفاع النقيضين وقد مر ^(٣) في الحسن مثله . قالوا : لو لم يجز لم يصح تعليل الضرب بعدم الامتثال . قلنا : العلة ^(٤) الكف عن الامتثال وهو وجودي . ومنها : أن لا يكون العدم جزءاً منها ^(٥) قالوا : لو لم يصح لم يقع وانتفاء معارضة ^(٦) المعجزة جزء المعرف لها لأنها الاتيان مع التحدي وانتفاء المعارض . وكذلك جزء الدوران وجوداً وعدمها معرف لعلية المدار وهي ^(٧) وجودية والجزء عدمي ، قلنا هو شرط لا جزء ^(٨) .

- ====
- قلت : والقول بالجواز هو اختيار البيضاوي والامام فخر الدين الرازي والغزالي ، وهو مذهب الاكثر .
- قال الحجة الغزالي : ويجوز ان لا تكون العلة موجودة في محل الحكم كتحریم نكاح الأمة بعملة رق الولد . المستصفى ٢/٣٣٦ . ومثلاً لها عند ابن السبكي : كتعليل بطلان بيع الابق بعدم القدرة على التسليم . انظر المذاهب في ذلك في : التبصرة ص ٤٥٦ نهاية السؤل ٣/١٠٨ - ١١٠ ، منهاج العقول ٣/١٠٧-١٠٩ تيسير التحرير ٤/٢-٤ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٣٩ فواتح الرحموت ٢/٢٧٤-٢٧٦ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، اصول السرخسي ٢/١٧٦ ، ١٨٢ المنتهى لابن الحاجب ص ١٢٤ المعتمد ٢/٧٩٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٧ .
- (١) انظر تيسير التحرير ٤/٢-٣ فواتح الرحموت ٢/٢٧٤-٢٧٥ .
- (٢) وفيه : لعافيه .
- (٣) مر ذلك في مسألة التحسين والتقيح في اول الكتاب .
- (٤) انظر فواتح الرحموت ٢/٢٧٥ .
- (٥) انظر احكام الامدى ٣/٢٠٩ .
- (٦) وفيه ب : معارضته . (٧) وفيه ج : وهو . وهو تحريف .
- (٨) انظر احكام الامدى ٣/٢٠٩ تيسير التحرير ٤/٥ فواتح الرحموت ٢/٢٧٥ .

تنبيه :

ولا يستثنى من هذا (١) الا حكم أضيف الى سبب معين أو مجمع على دليله
فعدمه دليل عدمه كقول محمد في ولد المفصوب (٢) لم يفصب ، وفيما لا خمس
فيه من اللوء لوء لم يوجف (٣) طيه بخيل ولا ركاب ، فأما مثل التعليل في افساد (٤)
النكاح بشهادة النساء بأنه ليس بمال وفي أنه لا يعتق الاخ بالملك بأنه ليس
بينهما ولد ومثل (٥) جواز اسلام المروي (٦) في مثله (لأنه) (٧) لا يجمعهما
طعم ولا ثمنية ليس بمانع عن وجود طعة يضاف الجواز والعق والنع من السلم

- (١) أي لا يستثنى من عدم جواز تعليل الحكم الثبوتي بالعدم مطلقا عند
الحنفية الا حكم أضيف الى سبب معين ، او مجمع على دليله ، فعدمه
دليل عدمه .
وانما أورد ذلك لأنه اعترض على الحنفية بانهم عللوا بالهدم في كثير
من الاحكام مع انهم يمنعون ان تكون طعة الحكم عدم أو المدم جزء منها
فأراد ان يبين المستثنى من ذلك المنع .
انظر : تيسير التحرير ٤ / ٤ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٧٥ .
- (٢) أي ولد الحيوان المفصوب الذي لم يكن وقت الفصب موجودا ، لا يضمن
لأنه لم يفصب ، لعدم وجوده وقت الفصب . هذا على قول محمد بن
الحسن الشيباني .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٧٥ ، تيسير التحرير ٤ / ٤ ،
فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٤ .
- (٣) ظل محمد بن الحسن عدم وجوب الخمس في اللوء لوء بأنه لم يوجف عليه
المسلمون بخيل ولا ركاب ، لأن الخمس انما يجب فيما اخذ من أيدي الكفار
بايجاف الخيل والركاب ، والمستخرج من البحر ليس في أيديهم وهو قول
أبي حنيفة .
قال ابن الهمام في التحرير : والوجه - في اضافة الحكيم المذكورين في
كلامهما - انما هو عدم الحكم لعدم الدليل ، وليس ما ظل به من عدم
الدليل ما نحن فيه من العله . التحرير مع التيسير ٤ / ٤ - ٥ .
وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ، اصول السرخسي
٢ / ٢١٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٤ .
- (٤) انظر مثاله وتفصيله والجواب عليه في اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٧٤
٣٧٥ ، ٤٩ / ٤ ، اصول السرخسي ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ .
- (٥) أي في الاخ اذا ملك اخاه لا يعتق عليه لأنه ليس بينهما بعضيه ، فاشبه
ابن العم . انظر كشف الاسرار ٣ / ٣٧٤ .
- (٦) نسبة الى مرو وهي بلد بالعراق على شط الفرات . والمعنى : أنه يجوز
اسلام الثوب المروي في السنوب المروي ، لأن البدلين حالان لا يجمع
بينهما طعم ولا ثمنية . انظر كشف الاسرار نفس الصفحة السابقة .
- (٧) ما بين الحاصرتين زيادة من (ب) يتطلبها النص .

اليها (١) بخلاف الاول ، ومنها (٢) التعدي فلا يصح التعليل بالقاصرة (٣)
المستنبطة (٤) كتعليل الشافعي الربا في النقدين (٥) بجوهريه (٦) الشمن .

- (١) في ب : اليه .
(٢) اى من شروط طة الاصل : ان تكون متعدية .
انظر: تيسير التحرير ٥ / ٤ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٦ :
(٣) العلة القاصرة : هي التي لا توجد في غير محل النص . كوصف - البر
والخمر - اذا قلنا ان الخمر خاص بما عسر من العنب على صورة خاصة .
انظر شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٥ .
(٤) قال الامدى رحمه الله : اتفق الكل على ان تعدية العلة شرط في
صحة القياس ، وعلى صحة العلة القاصرة اذا كانت منصوطة أو مجمع
عليها ، وانما اختلفوا في صحة القاصرة اذا لم تكن منصوطة أو مجمع عليها .
الاحكام ٢ / ٢١٦ .
وانظر المستصفى ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٧ ، منهاج البيضاوى ٣ / ١١٠ نهاية
السؤل ٣ / ١١٠ - ١١١ ، منهاج العقول ٣ / ١١٠ - ١١١ شرح تنقيح
الفصول ص ٤٠٥ - ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، المسودة ص ٤١١ ، ارشاد الفصول
ص ٢٠٩ ، تيسير التحرير ٥ / ٤ فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٦ .
(٥) وفي ب : النقد . والصواب المثبت في الاصل لان المقصود الذهب والفضة .
(٦) اختلفوا في تعليل حرمة الربا في النقدين :
فذهب الشافعي واصحابه واحمد في احدى الروايتين وبعض الصحابة
والقاضي ابو بكر والقاضي عبد الجبار وابو الحسين البصرى والامدى ،
والفقهاء والمتكلمين ذهبوا جميعا الى أن العلة فيهما جوهريه الشمن .
وزهب ابو حنيفة واصحابه وابو عبد الله البصرى والكرخي وابو زيد الى
ابطال التعليل بذلك ، لان الشرط عندهم ان لا تكون العلة المستنبطة
قاصرة ، وهذه العلة قاصرة مختصة بالاصل فلا يجوز التعليل بها .
وهو الرواية الثانية عن احمد .
وقال صاحب سلم الثبوت : والاكثر من اهل الاصول ومنهم مشايخنا
السمرقنديون على جواز كون المستنبطة قاصرة ، كالمنصوصة ٢ / ٢٧٦ .
وانظر: احكام الامدى ٣ / ٢١٦ تيسير التحرير ٥ / ٤ وما بعدها .
فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، اصول السرخسي ٢ / ١٧٤ - ١٧٥
كشف الاسرار ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، وما بعدها ، المعتمد ٢ / ٧٨٩
نهاية السؤل ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، منهاج العقول ٣ / ٨٧ - ٨٨ التمديد
للاسنوى ص ١٤٦ المنتهى لابن الحاجب ص ١٢٦ ، المسودة ص ٤٠٣
- ٤٠٢ المقنع وحاشيته ٢ / ٦٥ المغني لابن قدامة ٤ / ٥ - ٧ نهاية
المحتاج ٣ / ٤٣٣ ، البرهان ٢ / ٨٢٢ وما بعدها .

لنا : لو صحت لأفادت (١) فأما في الفرع ولا فرع لقصورها ولا في الأصل
لشوته بالنص أو الأجماع . قالوا : إذا دل الإيماة أو المناسبة أو غيرهما
على العلية غلب على الظن أن الحكم مضاف إليها . قلنا : فيه إبطال للنص (٢)
فإن قيل بل يفيد اختصاصه بها قلنا : حاصل بترك التعليل فلا فائدة .
قالوا : لو توقف (٣) صحتها على التعدية لم تتوقف التعدية على صحتها
والإلزام الدور . قلنا : توقف معيه لا تقدم ، فلا دور (٤) .
ومنها (٥) : أنه يجوز أن يكون حكما (٦) شرعيا

- (١) حصروا فائدة العلة في التعدية فإذا لم تتعدى فلا فائدة فيها . والقاصرة
لا تتعدى ، فلا فائدة فيها ، لانحصار فائدة العلة في اثبات الحكم بها
في الفرع ، وهو منتف ، وما لا فائدة فيه لا يصح شرعا ولا عقلا .
وقد اجيب بمنع حصر الفائدة في التعدية بل معرفة كون الشرعية للحكم
لها أيضا ، لأنه شرح للصدر بالحكم للاطلاع على المناسب الباعث له ،
فإن القلوب إلى قبول الأحكام المعقولة أميل .
انظر : تيسير التحرير ٦/٤ فواتح الرحموت ٢٧٦/٢ اصول السرخسي
١٧٧/٢ .
(٢) وفي ب : النص .
(٣) انظر أحكام الامدى ٢١٦/٣ فواتح الرحموت ٢٧٧/٢ .
(٤) قال ابن عبد الشكور : والجواب : تعدية الوصف غير تعدية الحكم ،
والعليه مشروطة بتعدية الوصف ، والمتوقف على العلية تعدية
الحكم ، فلا دور . مسلم الشبهت وفواتح الرحموت ٢٧٧/٢ .
وقال الامدى : وان سلمنا توقف التعدية على الصحة ، وتوقف الصحة على
التعدية ، فانما يلزم الدوران لو كان ذلك التوقف مشروطا بتقدم كل
واحد من الأمرين على الآخر ، وأما إذا كان ذلك بجهة المعية
كما في توقف وجود كل واحد من المضافين على الآخر فلا دور .
الأحكام ٢١٦/٣ .
(٥) أى من شروط طلة الأصل .
(٦) وقد اختلفوا في جواز تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي ، فجوزه قوم ،
ومنع منه آخرون . وشرطوا في العلة ان لا تكون حكما شرعيا .
وقيل : إنما يجوز كونها حكما ان كان التعليل لجلب مصلحة . وان
كان لدفع مفسدة فلا تكون حكما شرعيا ، وهو اختيار الامدى وابن الحاجب .
ومن اجازه : شمس الأئمة السرخسي وابو الحسين البصرى والامام القرا في
وامام الحرمين والبيضاوى وهو مذهب جمهور الحنابلة .
واختاره ابن همام الدين الحنفى وابن عبد الشكور .
وقال الشوكاني : والمختار جواز تعليل الحكم الشرعي بالوصف الشرعي .

(١) كقولہ علیہ السلام للتي سألتہ عن الحج : "أرأيت لو كان علی أبيك دين (٢) وكقولنا في المدبر ملوك تعلق عتقہ بمطلق موت المولى (٣) . ومنها (٤) : اختلف (٥) في اتحاد الوصف فقيل : يجب ، والحق أنه يجوز فيه التعدد ، فالأول تعليل ريا النساء بالجنس (٦) أو الكيل أو الوزن (٧) ،

====
ويعزى المنع الى بعض المتكلمين وابن عقيل من الحنابلة وابن المني .
انظر ذلك في : احكام الامدى ٢١١/٣ ، اصول السرخسي ١٧٥/٢ ،
البرهان ١٠٩٧/٢ تيسير التحرير ٣٤/٤ شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٨
فواتح الرحموت ٢٩٠/٢ المعتمد ٧٨٩/٢ ارشاد الفحول ص ٢٠٩
نهاية السؤل ١٠٩/٣ مناهج العقول ١٠٨/٣ المسودة ص ٤١١ ،
التبصرة ص ٤٧٩ - ٤٨٠ اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٥٣/٤ ،
٣٤٧/٣ وما بعدها .

(١) وفي ب : لقوله .

(٢) انظر تخريجه في ص (٦١٤) .

وجه الدلالة من هذا الحديث : ان النبي صلى الله عليه وسلم قاس اجزاء الحج عنه باجزاء قضاء الدين عنه ، بعلة كون المقضي ديناً والدين حكم شرعي هولزوم أمر في الذمة ، وهو اشتهار من اعتبارات الشرع مترتب على خطأ به تعالى المتعلق بأداء الحق .

ومثل له بعضهم بقوله : من صح طلاقه صح ظهاره .

انظر : تيسير التحرير ٣٤/٤ والمسودة ص ٤١١ .

(٣) أى فلا يصح بيعه .

انظر تيسير التحرير ٣٤/٤ فواتح الرحموت ٢٩٠/٢ وانظر احكام الامدى

٢١٠-٢١٢ لمعرفة أدلة المجيزين والمانعين ومناقشتها .

(٤) أى من شروط علة الاصل .

(٥) اختلف الأصوليون في جواز اتحاد الوصف وتعددہ . أى كون العلة ذات وصف واحد لا تركيب فيه ، أو ان تكون مركبة من عدة أوصاف ؟

مثال الاول : تعليل تحريم الخمر بالاسكار .

ومثال الثاني : تعليل وجوب القصاص بالمحدد : بالقتل العمد العدوان .

فاشترط قوم : أن تكون العلة ذات وصف واحد .

وزهد الجمهور الى جواز التعليل بالعلة المركبة .

ولكل حجة يدعم بها مذهبه ، انظر المذاهب والحجاج في هذه المسألة في :

احكام الامدى ٢١٢-٢١٥ شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٤ ، ٤٠٩ المستصفي

٣٤٤-٣٤٢/٢ تيسير التحرير ٢٣/٤ ، ٣٥-٣٧ ، فواتح الرحموت ٢٩١/٢-٢٩٢

٢٩٢ ، البرهان ٨١٩-٨٢٢ ، نهاية السؤل ١١٢/٣ ، اصول السرخسي

١٧٥/٢ وما بعدها ، المعتمد ٧٨٩/٢ ، المسودة ص ٤١٦ ، مختصر

البعلي ص ١٤٤ ، ٣٤٨/٣ مناهج العقول ١١٢/٣ ، اصول البيزدوى وكشف

الاسرار ٤٥-٤٦ ، ٣٤٨/٣ .

(٦) وفي ب : الجنس .

(٧) انظر اصول السرخسي ١٩٤/٢ كشف الاسرار ٤٦/٤ .

والثاني تعليل ربا الفضل بهما . لنا : أن الوجه الذي يثبت به الواحد يثبت به (١) المتعدد . قالوا : لو (٢) صح تركيبها لكانت العلية صفة زائدة على المجموع لتعقل (٣) الهيئة الاجتماعية مع الجهل بكونها علة ، والمجهول غير المعلوم ولا نها (٤) موصوفة بالعلية والصفة غير الموصوف واللازم باطل لانها ان كانت قائمة بكل واحد فكل علة ، أو بواحد ، فهو العلة (٥) . قلنا : منتقض (٦) بالحكم على المتعدد من الحروف بأنه خبر أو غيره مع ما ذكر بعينه . والتحقيق منع أن العلية (٧) وصف زائد فلا معنى لكون المجموع (٨) علة الا أن الشارع قضى بالحكم عندها للحكمة وليس ذلك صفة ، ولو سلم منع أنها وجودية لامتناع قيام المعنى بالمعنى . وأيضا (٩) فعلل الشرع امارات فلا بعد في اجتماعها ضربة وتمتددة . ومنها : (١٠) : اختلف في تخصيص (١١)

- (١) ساقطة من ب .
(٢) انظر تيسير التحرير ٣٦-٥٣/٤ احكام الامدى ٢١٣/٣ كشف الاسرار ٣٤٨/٣ .
(٣) وفي ب : زيادة "بها" بعد "لتعقل" .
(٤) وفي ب : ولا في موصوفه .
(٥) وفي ب للعلة .
(٦) انظر تيسير التحرير ٣٦/٤ ، احكام الامدى ٢١٥/٣ ، كشف الاسرار ٣٤٨/٣ .
(٧) وفي ب : العلة .
(٨) انظر تيسير التحرير ٣٦-٣٧/٤ ، احكام الامدى ٢١٤/٣ كشف الاسرار ٤٦-٤٥/٤ ، ٣٤٩-٣٤٨/٣ .
(٩) كتب في هامش (ج) بمحاذاة (وأيضاً) ما نصه : (جواب عن الايراد الثاني سقط عن ناسخ الكتاب أو غيره على ما ذكره في المختصر وغيره) .
(١٠) أى من شروط علة الاصل .
(١١) العلة الشرعية اما منصوصة ، أو مستنبطة بالاجتهاد . وقد اختلفوا في جواز تخصيص العلة بنوعيتها - ويسمى الشافعية النقض - وهو ابداء الوصف المدعى عليه بدون وجود الحكم - اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال ذكرها الاسنوى :
الأول : انه يقدر مطلقا - سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة ، وسواء كان تخلف الحكم عن الوصف لمانع أم لا .
واختاره الامام فخر الدين وقال الأمدى انه الذى ذهب اليه اكثر اصحاب الشافعي في العلة المستنبطة .
وقال ابواسحاق الشيرازي : لا يجوز تخصيص العلة المستنبطة ، وتخصيصها نقض لها .

العلة ويسميه بعضهم النقض (١) وهو وجود العلة ولا حكم ،

====
وحمل السرخسي على القائلين بجواز التخصيص في العلل ووصف من
جوز ذلك بأنه مخالف لأهل السنة ماثل إلى أقاويل المعتزلة .
الثاني : أنه لا يقدر مطلقا سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة وهو
مذهب جمهور الحنفية والحنابلة والمالكية وعامة المعتزلة .
قال عبدالعزيز البخاري : اختلفوا في تخصيص العلة ، فقال القاضي
الامام ابو زيد والشيخ ابو الحسن الكرخي وابو بكر الرازي واكثر اصحابنا
العراقيين ان تخصيص العلة المستنبطة جائز . ثم قال : وأما العلة
المنصوصة فقد اتفق القائلون بالجواز في المستنبطة على الجواز فيها .
الثالث : لا يقدر التخصيص في العلة المنصوصة سواء حصل مانع أولا ،
ويقدر في العلة المستنبطة مطلقا .

والرابع : لا يقدر حيث وجد مانع مطلقا سواء كانت العلة منصوصة
أو مستنبطة ، فان لم يكن مانع قدح مطلقا . واختاره البيضاوي وقال
ابن الحاجب ان كانت العلة مستنبطة فلا يجوز تخصيصها الا لمانع
أو انتفاء شرط ، وان كانت منصوصة فانها تخصص بالنص المنافي لحكمها .
واختار الامدى التفصيل بين القطعية والظنية .
انظر المذاهب وادلتها ومناقشة ادلة الخصوم في :

احكام الامدى ٢١٨/٣ - ٢٢٩ ، ٨٩/٤ اصول البيزدوى وكشف الاسرار
٣٢/٤ وما بعدها ، تيسير التحرير ٩/٤ - ١٧ اصول السرخسي ٢٠٨/٢ -
٢٠٩ ، فواتح الرحموت ٢٧٧/٢ - ٢٨٠ ، المعتمد ٨٢٢/٢ ، وما بعدها ،
١٠٤١ ، البرهان ١٠٠٣/٢ وما بعدها المستصفى ٢٣٦-٣٤١ ،
المنحول ص ٤٠٤ التبصرة ص ٤٦٦-٤٦٩ جمع الجوامع وشرح المحلى
عليه ٢٩٤-٢٩٨ منهاج البيضاوي ٧٦/٣ - ٧٨ ، نهاية السؤل
٧٨/٣ - ٨٠ منهاج العقول ٧٦/٣ - ٧٩ ، المنتهى لابن الحاجب
ص ١٢٦ ، الابهاج ٥٩/٣ ، المسودة ص ٤١٢ وما بعدها ، مختصر
البعلي ص ١٤٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ .

فرق الامام السرخسي والامام ابو زيد الدهوسي بين التخصيص والنقض (١)
فقالا : التخصيص غير المناقضة لفة وشرعا واجماعا وفقها ، أما اللفظة
فلأن النقض اسم لفعل يردّ فعلا سبقه على سبيل المضادة ، كنقض البنيان
ونقض كل مؤلف .

والخصوص بيان أنه لم يدخل في الجملة ، لأنه رفع بعد الثبوت ، ألا ترى
ان ضد الخصوص العموم وضد النقض البناء والتأليف . وأما الشرع : فلأن
التخصيص جائز في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، والتناقض لا يجوز
فيها أصلا فيتفايران .

وأما الاجماع ، فلأن القائسين اجمعوا على ان الاحكام قد تثبت على خلاف
القياس الشرعي في بعض المواضع بدليل أقوى منه من نص أو اجماع أو ضرورة
وذلك يكون تخصيصا لا مناقضة ، ولهذا سماها الشافعي مخصوصة عن القياس .
ونحن نسميها معدولا بها عن القياس ، والقياس المنتقض فاسد لا يجوز العمل
به في موضع .

فأبو منصور وفخر^(١) الاسلام والاكثرون منا ومن الشافعية على المنع. والتخلف لعدم العلة لا لمانع مع وجودها، والعراقيون وأبو زيد والمعتزلة^(٢) على الجواز، والتخلف لمانع على أنه تخصيص^(٣) للعلة لا نقض. وقيل: بني الخلاف على القول بمعرض العموم للمعاني، والحق أن ذلك بناء على ان التخصيص هنا ابطال للعلة، فلا يصح، وان كانت عامة. والمجوز: ليس بابطال^(٤) بل تخصيص كالعوم اللفظي، وقيل بالجواز في العلة المنصوصة لا المستنبطة وقيل بالعكس، واختار بعضهم في المستنبطة عدم الجواز (الا)^(٥) لمانع أو عدم شرط، وفي المنصوصة بالتخصيص اذا ثبتت العلية بظاهر عام. لنا: لو صح لزوم التناقض، لأن كون الوصف علة شرعية يقتضي اللزوم مطلقا لكونها تامة فاستحال تخلف الحكم عنها مع وجودها لاستحالة انفكاك الحكم عن العلة التامة، وأيضا التخلف لا يمكن الا لمانع أو انتفاء شرط فنقيضهما اذا جزء العلة التي يترتب الحكم عليها والا امتنع الترتب، فالعلة هي المجموع فالتخلف اذا نقض لجزئها فلا يكون نقضا لها، فان قيل: نزاع لفظي لأنه ان أريد^(٦) بالعلة الأولى التامة فنحن نمنع التخلف عنها، وان أريد بها الباعثة على الحكم فالمانع أو انتفاء الشرط^(٧) شرطان في اثبات الحكم لا جزءان.

- ====
- وأما الفقه، فلأن المعلل ادعى ان هذا الوصف علة، فلما أورد عليه ما وجد فيه ذلك الوصف بدون ذلك الحكم احتمل ان يكون عدم الحكم لفساد في اصل علة، فيكون ذلك تناقضا، واحتمل ان يكون عدم الحكم لمانع منع ثبوت الحكم.
- فان ابرز مانعا صالحا، يقبل بيانه والا فقد تناقض.
- اصول السرخسي ٢/٢٠٨-٢٠٩ وانظر كشف الاسرار ٤/٣٣-٣٤.
- (١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٢.
- (٢) انظر المراجع المذكورة في التعليق (١١) السابق.
- (٣) وعن سبب تسمية ذلك تخصيصا مع ان التخصيص لا يكون الا في الالفاظ، والعلة معنى، قال الامام البخاري: انما سمي تخصيصا لان العلة وان كانت معنى، ولا عموم للمعنى حقيقة لأنه في ذاته شيء واحد، ولكن باعتبار حلوله في محال متعددة، يوصف بالعموم فاخراج بعض المحال التي توجد فيها العلة عن تأثير العلة فيه، وقصر عمل العلة على الباقي يكون بمنزلة التخصيص كما ان اخراج بعض افراد العام عن تناول لفظ العام إياه، وقصره على الباقي تخصيص. كشف الاسرار ٤/٣٢.
- (٤) وفي ب زيادة (للعلة) بعد (ابطال).
- (٥) ساقطة من ب.
- (٦) وفي ب: العلة.
- (٧) وفي ب: شرط.

قلنا : الكلام في نفس العلة فلا اعتبار لها عندنا الا ترتب الحكم عليها وحينئذ لا تكون الا تامة وأيضاً فالاعتبار بالعلل العقلية والجامع كونهما علة مع دلالة الدليل على وجوب تعلق الحكم بهما . قالوا : كما جاز عدم ارادة المخصوص من النص العام مع التناول بدليله ، جاز خروج بعض الصور عن عموم العلة مع وجودها بالمانع ، والجامع أن كلا منهما اشارة على الحكم وهذا ليس بنقض . قلنا : دفع التعارض بالتخصيص عند إمكانه في النص واجب بوجوب العصمة والا فالنسخ بخلاف العلة ، والا يلزم عصمة المجتهد بالتخلف ناقض للعلية ^(٢) لا مخصص ^(٣) . قالوا : (يجوز) ^(٤) أن التخلف لفسادها أو لمانع ، فاذا أبدي المانع تعين البيان . قلنا المانع ان كان نصاً فقد أبطل العلة لعدم اعتبارها وكذلك الاجماع والضرورة لانهما في ^(٥) حكمه وكذلك الاستحسان لما يأتيك ^(٦) فلا بيان . المجوز في المنصوصة : لو يبطل به يبطل النص العام المخصوص فيما وراه ^(٧) ان النص على العلة كالنص على الحكم . وأجيب بالمنع وأن المانع ان كان نصاً فرافع ولو سلم فان قارن فالمجموع هو العلة فلا تخلف ، وان تأخر عن العام نسخ فكان مبطلا . المجوز في المستنبطة وحدها : ان النص العام الدال على العلية لا يحتمل التخصيص لأنه نص على التعميم فلا تحتمل العلة بالتخصيص مبطل بخلاف المستنبطة ، فان التعميم ليس بقطعي فجاز التخصيص بالمانع وأجيب بما مرّ . وجه المختار ^(٨) : أن التخلف في المستنبطة محال الا لمانع أو انتفاء شرط ، والا لما ثبت التخلف وفي المنصوصة يجب التخصيص لأن عمومها يكون بنص ظاهر عام . أما الظهور : فلا أنه لو كان قاطعاً لم يتخلف ، وأما العموم فلا أنه لو كان خاصاً بمحل لم يتخلف فوجب الجمع بين الدليلين بالتخصيص لأن النص على العلة كالنص على الحكم . قلنا : التخلف لعدم العلة وقد مرّ جواب الثاني .

-
- (١) وفي ب : فالفسخ .
(٢) وفي أ : العلية .
(٣) وفي ب : لا تخصيص .
(٤) ساقطة من أ .
(٥) وفي أ و ب : من حكمه .
(٦) سيأتي عند بحث الاستحسان في ص (٦٠٧) .
(٧) كذا في الاصل وأ و ب . وفي ج : وراه ، بزيادة همزة .
(٨) انظر احكام الامدى ٢١٩/٣ - ٢٢١ .

تنبيهه (١) :

موضع التخلف يعلل بالمانع عند المخصص (٢) ، وبعدم العلة عندنا (٣) .
فأنا قيل في صايم (٤) صب الماء في فيه : فات ركن الصوم ، فأورد الناسي
فأجاب : خص بمانع وهو الاثر (٥) ، قلنا : عدت العلة فيه فان فعسل
الناسي مضاف الى صاحب الحق فكان عفوا ، وهذا فساد من قبل غيره (٦) .
وأنا قيل الفصب سبب ملك البدل فكان سببا لملك المبدل ، فأورد المدبر .
قال المخصص قام المانع وهو عدم احتمال نقل الملك فيه ، وقلنا لم توحد

- (١) سقط " تنبيه " من ب .
(٢) أي عند القائلين بجواز تخصيص العلة . وهم الجمهور على ما تقدم .
فقد قرروا ان تخلف الحكم عن العلة إما ان يكون لمانع أولفوات شرط .
ولا يكون ذلك مبطلا للعلية فيما وراء صورة المخالفة لان دليل الاستنباط
قد دل على العلية بالمناسبة والاعتبار وقد أمكن احالة نفي الحكم
على ما ظهر من المانع لا على الغاء العلة ، فيجب الحمل عليه جمعا
بين الدليل الدال على العلة والدليل الدال على مانعية الوصف النافي
للحكم . انظر احكام الامدى ٢٢١/٣ .
(٣) أي عند القائلين بعدم جواز تخصيص العلة . والمصنف وفخر الاسلام وشمس
الائمة منهم ، بالاضافة الى ابي منصور الماتريدي ومشايخ ما وراء النهر .
انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٣-٣٤ ، ٣٨ وما بعدها ، اصول
السرخسي ٢٠٨/٢ تيسير التحرير ٩/٤-١٠٠ .
وقال السيف الامدى : ولا يخفى ان القول بإبطال العلة بتخلف الحكم عنها
ما يلزم منه ابطال الدليل الدال على العلة والدليل الدال على مانعية
المانع ، فكان القول باحالة نفي الحكم على المانع أولى . الاحكام ٢٢١/٣ .
(٤) في ب : الصايم .
(٥) يشير الى قوله صلى الله عليه وسلم " اذا نسي فاكل وشرب فليتم صومه ،
فانما أطعمه الله وسقاه " رواه البخارى واللفظ له - ومسلم من حديث ابي
هريرة رضي الله عنه ، ورواه الترمذى بلفظ " من اكل او شرب ناسيا فلا
يفطر فانما هو رزق رزقه الله " .
انظر صحيح البخارى بفتح البارى ٤/١٥٥ ، صحيح مسلم ٨/٣٥ ، سنن
الترمذى ٩١/٣ .
(٦) انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٤٠-٤١ اصول السرخسي ٢١٣/٢
تيسير التحرير ٤/١٨-١٩ .

العلة لأن ضمان المدبر بدل عن (١) اليد الفاتئة لا العين (٢) .
تنبيه (٣) :

القائل بالمانع قسمه الى ما يمنع (٤) انعقاد العلة كبيع الحر ، وما يمنع تمامها كبيع الفضولي (٥) ، وما يمنع الحكم كشرط الخيار وما يمنع تمامه كخيار الرجوع وما يمنع لزومه كخيار العيب على مثال الرامي ينقطع وتره أو يحول بينه وبين الرمي حائط أو يصيبه لكن يمنع درعه الجرح أو يجرحه لكن يبرأ أو يطول فيصير كالطبيعي (٦) . ومنها (٧) وجوب تعيين العلة وتمييزها وكون النص معللاً بها للحال . واختلف (٨) في ذلك . فقيل : الأصل عدم التعليل الا بدليل

- (١) وفي ب : على .
(٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤١/٤ ، ٧٢ اصول السرخسي ٢١٤/٢ .
(٣) وفي ب " ومنها " بدلا من " تنبيه " .
(٤) الذين اجازوا تخصيص العلة قسموا موانع الحكم مع وجود العلة الى خمسة اقسام في الحسيات والشرعيات . وهي : ما يمنع اصل العلة ، ما يمنع تمام العلة ، ما يمنع ابتداء الحكم . ما يمنع تمام الحكم . وما يمنع لزوم الحكم .
انظر اصول السرخسي ٢٠٩/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٤/٤ - ٣٥ تيسير التحرير ١٨/٤ .
(٥) الفضولي هو : من لم يكن وليا ولا اصيلا ولا وكيلًا في العقد . مأخوذ من الفضل وهو ابتداء احسان بلا علة .
أو من التفضل .
انظر : التعريفات للجرجاني ص ١٦٧ مختار الصحاح مادة (فاضل) ص ٥٠٦ .
(٦) انظر تفصيل هذه الامثلة في اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٤/٤ - ٣٥ اصول السرخسي ٢٠٩/٢ وما بعدها .
(٧) أي من شروط علة الاصل .
(٨) اختلف الاصوليون في تعليل النصوص على ثلاثة أقوال :
الاول : انها غير معلومة في الاصل ، الا اذا قام دليل في البعض على كونه معلولا فحينئذ يجوز تعليله ويصح الالتزام به على الخصم .
الثاني : انها معلولة بكل وصف يمكن التعليل به ويصح لاضافة الحكم اليه . الا ان يقوم دليل من نص او اجماع في البعض يمنع من التعليل ببعض الاوصاف فحينئذ يمنع التعليل بالجميع ، ويقصر على ما عدم فيه المانع . قال محمد بن نظام الدين : وينسبون هذا القول الى اصحاب الطرد . وكلا القولين - يعني الاول والثاني - في الغايتين من الافراط والتفريط .

ان الموجب هو الصيغة وبالتعليل ينتقل حكمه الى معناه وهو كالمجاز من الحقيقة . وقيل : بل هو بكل (١) وصف ممكن إلا بدليل . وقيل : التعليل (اصل) (٢) لكن لا بد من مميز وهو الألف شبه بمذهب الشافعي . لنا : أن التعليل لا يجب للنص دائما فادعوا ، مفتقر الى دليل ، وليس بكل وصف لأنه تعليل بمجهول ، فلا بد من مميز . مثاله : قولنا في النقدين ان الحكم معلل (٣) فالدليل انه تضمن التعيين بقوله عليه السلام " يدا بيد " (٤) وهو من باب الرها فان تعيين احد البدلين واجب تحرزا عن الدين بالدين وتعيين الاخر طلبا للتسوية تحرزا عن شبهة الفضل . وقد وجدناه متعديا في الطعام بمثله عند الشافعي حتى شرط التقايط . وأبطلنا جميعا (٥) حنطة بعينها بشعير بغير عينه حالا ، وان كان موصوفا . ووجب تعيين رأس المال اجماعا فثبت أنه معلول .

==== الثالث : الاصل فيها التعليل ولكن بوصف قام الدليل على تمييزه من بين سائر الاوصاف في كونه متعلق الحكم ، لا بكل وصف . يعني لا حاجة في تعليل كل نص الى اقامة الدليل على ان هذا النص معلول ، بل يكفي فيه بأن الاصل في النصوص التعليل . لكن يحتاج فيه الى اقامة الدليل على ان هذا الوصف من بين سائر الاوصاف هو الذي تعلق الحكم به .

وهذا قول عامة مثبتي القياس وهو الألف شبه بمذهب الشافعي واختاره صاحب الميزان وقال : ان احكام الله تعالى مبنية على الحكم ومصالح العباد ، وهو المراد من قولنا : النصوص معلولة . أي الاحكام الثابتة بها متعلقة بمعان ومصالح وحكم . فاذا عقل ذلك المعنى يجب القول بالتعدية .

وقد ذكر الامام البخاري و محمد بن نظام الدين الانصاري وغيرهما شرطا رابعا هو في الحقيقة خليط من الشرط الثاني والثالث ، ولذلك اكتفيت بهما عن ذكره خشية التكرار الممل .

انظر توضيح هذه الشروط وثمره الخلاف فيها في : اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٢/٢٩٣ - ٣٠٠ اصول السرخسي ٢/١٤٤ - ١٤٩ ، فواتح الرحموت ٢/٢٩٣ - ٢٩٥ .

(١) وفي ب : كل (٢) ساقطة من ب

(٣) انظر اصول البيزدوي ٣/٢٩٨ اصول السرخسي ٢/١٤٥ .

(٤) وذلك ما جاء في حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال " الذهب بالذهب مثلا بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل

والتمر بالتمر مثلا بمثل . والبر بالبر مثلا بمثل ، والطح بالطح مثلا بمثل .

والشعير بالشعير مثلا بمثل فمن زاد او ازيد فقد اربى . بيعوا الذهب

بالفضة كيف شئتم يدا بيد ، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يدا بيد ،

وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد رواه مسلم وابوداود والترمذي

وقال حديث حسن صحيح . انظر صحيح مسلم ١٤/١١ سنن ابي داود

٢/٢٢٣ سنن الترمذي ٣/٥٣٢ وانظر مختصر المزني في كتاب الام

٢/١٣٦ - ١٣٨ . اي الحنفية والشافعية انظر : اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٣/٣٠٠ ،

ووصف الثمنية غير مانع. ومنها (١) انه يجوز ان يكون وصفا لازما (٢) كالثمنية جعلناها علة للزكاة في الحلبي، وكالطعم (٣) في الربا عند الشافعي (٤) . وعارضا (٥) واسما كدم عرق انفجر والانفجار عارض .

- ====
- (١) أى من شروط علة الاصل .
- (٢) أى المعنى الذى جعل علما على حكم النص يجوز ان يكون وصفا لازما للمنصوص عليه ، مثل الثمنية جعلت علة للزكاة في الحكم فأوجب فيها الزكاة سواء صيغت صياغة تحل او تحرم . كما تجب في غير المصوغ من الذهب والفضة لانه ثمن بأصل الخلقة . وهذه الصفة لا تبطل بأى حال . اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٤٥ ، اصول السرخسي ٢ / ١٧٤ .
- (٣) وفي ب : كالطعام .
- (٤) جعل الامام الشافعي رحمه الله الطعم علة الربا باعتبار ان الطعم ينبي عن خطر المحل ، لتعلق بقاء العالم به فلا بد من اظهار الشرف في العقد بشرط زائد وهو المائلة .
- والطعم وصف لازم للمطعم كالثمنية للجوهريين ، فثبت ان التعليل بمثل هذا الوصف جائز . كشف الاسرار ٣ / ٣٤٦ وانظر المنحول ص ٣٤٦
- مختصر المزني ٢ / ١٣٨ - ١٤٠ ، كتاب الام ٣ / ١٢ - ١٣ .
- (٥) يعنى كما يجوز ان يكون ذلك المعنى وصفا لازما يجوز ان يكون وصفا عارضا ، ويجوز ان يكون اسما . وقد مثل للاسم (بدم عرق) وللوصف العارض بقوله " انفجر " فالتعليل بالاسم يدل على اعتبار صفة النجاسة وبالانفجار يدل على اعتبار صفة الخروج فيتعلق انتقاض الوضوء بهذين الوصفين . انظر اصول السرخسي ٢ / ١٧٤ البرهان ٢ / ٨١٢ .
- وقد ورد ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قالت فاطمة بنت ابي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله اني لا أطهر ، فادع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انما ذلك عرق ، وليس بالحيفة فاذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي " رواه البخارى ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذى ومالك ولم يذكروا فيه الانفجار الذى استدلل به الاصوليون على الوصف العارض ، ولعلمهم استنبطوه من الحديث لان الدم لا يخرج الا بالانفجار .
- انظر فتح البارى ١ / ٤٠٩ صحيح مسلم ٤ / ١٦ - ١٧ سنن ابي داود ١ / ٦٥ سنن النسائي ١ / ١٠٢ سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٣ سنن الترمذى ١ / ٢١٧ موطا الامام مالك ١ / ٦١ وانظر المنحول ص ٣٤٤ البرهان ٢ / ٨١٢ - ٨١٣ .

وطلنا بالكيل (١) وهو غير لازم . ومنها (٢) انه يجب ان يكون (٣) معنى معقولا صالحا للعلية (٤) معدّلا. والمعنى بالصلاحية: ملائمة للمعاني المنقولة عن السلف، وبالتعديل: ان يكون له أثر في الشرع ، وقيل يكفي الاخالة (٦) ثم العرض على الأصل ،

- (١) اي طلنا نعر الربا بوصف الكيل وهو غير لازم لان ذلك وصف عارض يختلف باختلاف عادات الناس في الاماكن والاقوات أي فدل على جواز التعليل بالوصف العارض. انظر اصول السرخسي ١٧٤/٢ - ١٧٥ .
- (٢) أي من شروط علة الاصل .
- (٣) وفي ب : ان تكون بالفوقية المثناة .
- (٤) عند عدم النص على العلة او الاجماع عليها . اختلفوا فيما يصلح دليلا على العلة . أي فيما يدل على كون الوصف علة ، على اقوال ، ذكرها المصنف . انظر الخلاف الدائر حول هذه النقطة مع بيان المذاهب في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٣٦٥ وما بعدها . التبصرة ص ٤٦٠ المنحول ص ٣٤٠ - ٣٤٢ ، المستصفي ٣٠٧/٢ ، ٣٤٤ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٩١ - ٢٩٣ ، البرهان ٢/٩٧١ - ٩٩٨ منهاج البيضاوى ٢/٧٢ ، نهاية السؤل ٣/٧٣ ، منهاج العقول ٢/٧٢ احكام الامدى ٣/٢٩٩ - ٣٠١ ، فواتح الرحموت ٢/٣٠٠ - ٣٠١ اصول السرخسي ٢/١٧٦ - ١٧٧ ، المعتمد ٢/٧٨٤ تيسير التحرير ٤/٥٤ ارشاد الفحول ص ٢٢٠ السوداء ص ٤٢٧ شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٨ .
- (٥) وفي ج: تكفي بالفوقية المثناة .
- (٦) الاخالة : من أخالت السماء اذا كانت ترجى المطر ، لان المناسبة ترجى العلية لاشعارها بها . وكون الوصف مخيلا ، أي موقعا في القلب خيال القبول والصحة ، فتثبت صحته بشهادة القلب . ثم الذين قالوا : لا يصير الوصف حجة بمجرد الاطراد ، وانه لا بد لصيرورته علة من معنى يعقل ، اختلفوا في عدالة العلة ، بما تعرف ؟ فقالت الحنفية : عدالة العلة تعرف باثرها فمتى كانت مؤثرة في الحكم المعلن ، فهي علة عادلة يجب العمل بها ، ولا يجوز العمل بها عند عدم الصلاحية بالملاءمة ، وانقسم اصحاب الشافعي فقال بعضهم : عدالة الوصف بكونه مخيلا ، أي موقعا في القلب خيال الصحة للعلة ثم العرض على الاصول بعد ذلك احتياطا . وقال بعضهم : بل العدالة بالعرض على الاصول فاذا لم يعارضه أصل من الاصول فحينئذ يصير معدلا . وأدنى ما يكفي لذلك اعلان ، بمنزلة عدالة الشاهد . انظر: اصول السرخسي ٢/١٧٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٥٤ وتيسير التحرير ٤/٦ ، ٣٨ .

وقيل بالثاني (١) . لنا : ان الوصف انما يعلم كونه حجة ، بأثره ، لأنه غير محسوس ولا (٢) اعتبار بالخيال (٣) لأنه ظن وقد تعارض بالمثل . ولا بالعرض لأنه تزكية يترتب على الشهادة (٤) . مثال الأثر : التعليل بالطوف (٥) في "انها ليست بنجسة انها من الطوافات" (٦) فلا أثر للضرورة التي (هي) (٧) سبب التخفيف ، ومثل أمره عليه السلام للمستحاضة بالوضوء (٨) لكل صلاة بأنه دم عرق انفجر ، فللدم اثر في النجاسة التي هي سبب الطهارة ، وللانفجار اثر في التخفيف لانه مرضى لازم . ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه وقد سأله عن القبلة في الصوم : "أرأيت لو تفضت بماء ثم مجته" (٩) . تعليل بموثر فان الفطر نقض الصوم الذي هو كلف عن اقتضاء

-
- (١) أي بالعرض على الاصول أولاً .
 - (٢) وفي ب : والاعتبار .
 - (٣) وفي ب : بالاخالة وكتب في هامش "أ" بمحاذاة هذه الكلمة ما نصه : "كذا وقع في الأصل ، وصوابه : بالاخالة لا بالخيال" . وليس بسعيد لأن المعنى واحد .
 - (٤) انظر اصول الهزدي وكشف الاسرار ٣/٣٥٦ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٨٣/٢ ، ١٨٧٠ .
 - (٥) وفي ب : بالطواف .
 - (٦) يشير الى حديث الهرة لما شربت من الماء الذي اعد لوضوء ابي قتادة واصغى لها الاناء حتى شربت ، فعجبت كيشة بنت كعب ابن مالك من ذلك فقال قتادة : اتعجبين يا ابنتي آخر ؟ فقلت : نعم . قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات" هذا اللفظ أبي داود . وفي سنن النسائي "انما هي من الطوافين" . وفي الترمذي "أو الطوافات" . وفي ابن ماجه "هي من الطوافين أو الطوافات" . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
 - انظر : سنن ابي داود ١٨/١ سنن النسائي ٤٨/١ سنن الترمذي ١٥٣/١ - ١٥٤ سنن ابن ماجه ١٣١/١ كتاب الامم ٦/١ موطأ الامام مالك ٣٥/١ - ٣٦ .
 - (٧) زيادة من ب .
 - (٨) تقدم تخريجه قريبا .
 - (٩) رواه ابو داود بلفظ "أرأيت لو فضت من الماء وأنت صائم" . قال ابن حجر في فتح الباري : قال المازري ينبغي ان يعتبر حال المقبل ، فان أثارت منه القبلة الانزال حرمت عليه ، لان الانزال يمنع منه الصائم ، فكذلك ما أدى إليه وان كان عنها المذي ، فمن رأى القضاء منه قال : يحرم في حقه ، ومن رأى ان لا قضاء قال : يكره .

الشهوتين ، وليس في القبلة شيء منهما ، فكان كالمضمضة (١) وقول عمر لعبادة رضي الله عنهما حين قال : ما أرى النار تحل شيئاً ، أليس يكون خمراً ثم يصير خلا فيؤكل كل (٢) فعمل بالتفسير (٣) الطبيعي . وكقول أبي حنيفة (٤) في اثنين اشتريا قريباً أحدهما : لا يضمن لشريكه شيئاً لأنه اعتقه برضاه ، وللرضا أثر في سقوط العدوان . وكقول محمد (٥) في ايداع الصبي : سلطه على استهلاكه ، وكقول الشافعي : الزنا (٦) أمر جمت عليه والنكاح حمدت عليه ، فلا يوجب حرمة المصاهرة . وعلى هذا فرعنا فقلنا : مسح فلا يسن تثليثه كالخف ، لأن للمسح أثر في التخفيف ، وقولهم ركن فيسن كالغسل فغير مؤثر في ابطال التخفيف ، وظلنا في ولاية النكاح بالصفر والبلوغ الذين هما مؤثران في العجز والقدرة ، بخلاف البكارة والثيوبة .

- ====
- وان لم تؤد القبلة إلى شيء فلا معنى للمنع منها إلا على القول بسد الذريعة . قال : ومن بديع ما روى في ذلك . قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها "أرايت لو تممضت" فأشار إلى فقه بديع ، وذلك ان المضمضة لا تنقض الصوم ، وهي أول الشرب ومفتاحه كما أن القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع . وكما ثبت عندهم ان أوائل الشرب لا تفسد الصوم فكذلك أوائل الجماع . قال ابن حجر : والحديث الذي اشارة اليه اخرجه ابو داود والنسائي من حديث عمر . قال النسائي منكر ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . انظر سنن أبي داود ٥٥٦/١ سنن الترمذي ٩٧/٣ موطأ مالك ٢١٤/١ - ٢١٥ .
- ولمعرفة أقوال العلماء في القبلة للصائم انظر فتح الباري ١٥٢/٤ شرح النووي على مسلم ٢١٥/٧ ، واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦٠/٣ اصول السرخسي ١٨٧/٢ تيسير التحرير ٤٤٤/٤ .
- (١) انظر احكام الامدى ٢٥٨/٣ .
- (٢) انظر سنن النسائي ٢٩٥-٢٩٧/٨ .
- (٣) واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦١/٣ اصول السرخسي ١٨٨/٢ .
- (٤) وفي ب : بالتغيير .
- (٥) انظر اصول السرخسي ١٨٨/٢ واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦١/٣ .
- (٦) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦٢/٣ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٨٨/٢ - ١٨٩ .
- (٧) انظر كتاب الام ٢٢/٥ ، ١٤٣/٧ ، واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦٢/٣ - ٣٦٣ .
- (٨) انظر اصول السرخسي ١٨٩/٢ واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦٣/٣ .

وأما شروط الفرع (١) :

فمنها : ان يكون خاليا عن المعارض الراجح على القول بتخصيص العلل .
ومنها : ان تكون العلة فيه مشاركة لعلة الاصل (٢) . ومنها : ان يكون حكم
النص معدى إليه من دون تغيير (٣) لأن التعليل للتعددية لا للتغيير
مثل السلم الحال باطل لأن الشرط في المبيع أن يكون موجودا ملوكا مقدور
التسليم . والشرع رخص في السلم بوصف الاجل ، فكان النص ناقلا لشرط الاصل
الى ما يخلفه وهو الاجل . فالتعليل لا يبطله باطل (٤) . ومثل اعتبار
الخاطي* والمكره بالناسي (٥) بجامع عدم القصد وهو مغير فليس الصوم

- (١) ذكر الامدى ان شروط الفرع خمسة ، وقد ذكر المصنف منها اربعة والخامس
: هو ان يكون الحكم في الفرع مماثلا لحكم الاصل في عينه .
وقد اضاف المصنف شرطين : احدهما : ان يكون حكم النص معداً إليه
من دون تغيير .
والثاني : أن يكون نظيرا لأصل ، فان خالفه لم يصح .
وقال الشوكاني : شروط الفرع اربعة احدها : مساواة علة الاصل
والثاني : مساواة حكمه لحكم الاصل . والثالث : ان لا يكون منصوصا عليه .
والرابع : أن لا يكون متقدما على حكم الاصل .
وعدها الفناري خمسة تبعا للامدى مع شيء من الاختلاف .
انظر احكام الامدى ٢٤٨/٣ - ٢٥١ ارشاد الفحول ص ٢٠٩ فصول
البدايع ٢٩٠/٢ - ٢٩٣ تيسير التحرير ٢٩٥/٣ جمع الجوامع وشرح
المحلي عليه ٢٢٢/٢ - ٢٣٠ .
(٢) أما في عينها : كتعليل تحريم شرب النبيذ بالشدّة المطربة المشتركة بينه
وبين الخمر ، أو في جنسها كتعليل وجوب القصاص في الاطراف بجامع
الجنائية المشتركة بين القطع والقتل ، لأن القياس - على ما تقدم - انما
هو تعددية حكم الاصل الى الفرع بواسطة علة الاصل . فيلزم أن تكون علة
الفرع مشاركة لها في صفة عمومها وخصوصها ، حتى تصح التعددية .
انظر احكام الامدى ٢٤٨/٣ فواتح الرحموت ٢٥٧/٢ تيسير التحرير
٢٩٥/٣ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ .
(٣) قال محب اللهين عبد الشكور : ومن شروط الفرع ان لا يتغير فيه حكم الاصل
انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٥٧/٢ .
وقال الفناري : ومن شروط الفرع : ان لا يتغير حكم الاصل فيه بزيادة
وصف او سقوط قيد والا كان اثباتا لا الحاقا .
فصول البدايع ٢٩٠/٢ وانظر تيسير التحرير ٢٩٦/٣ .
(٤) انظر فواتح الرحموت ٢٥٨/٢ اصول السرخسي ١٥٢/٢ فصول البدايع
٢٩٠/٢ .
(٥) انظر اصول السرخسي ١٥٤/٢ - ١٥٥ فصول البدايع ٢٩٠/٢ - ٢٩١ .

في الناسي لعدم القصد فان لم ينو لعدم الشعور برمضان لم يصح صومه ، وليس بقاصد، لكنه لم يجعل فطرا بالنص، غير معلول، فسقط فعله لأنه جبلي نسب الى الشرع فلم يصح اعتبار الخاطي به وهو مقصر . ومنها : ان يكون نظيرا لا صل ، فان خالفه لم يصح كما يعدى حكم التيمم الى الوضوء في اشتراط النية وليس بنظير فان التيمم تلويث وهذا غسل وتطهير . فان قيل : عد يتم حرمة المصاهرة من الحلال الى الحرام وليس بنظيره في استحقاق الكرامة ، قلنا (٢) : لم نعد به بل بواسطة الولد المستحق لها لاثبات الجزئية به ثم يتعدى ذلك الى سببه وهو الوطء فليس أصلا وانما عمل بسبب الأصل . ونظيره الغصب ؛ فانه تبع لوجوب ضمان الغصب ، لا أصلا بنفسه فثبت بشرط الأصل لا بشرط نفسه . ومنها ان لا يكون فيه نص (٣) لأنه يكون نقضا للنص بالتعليل ، وليس جعله أصلا أولى من العكس ، والتعدية مع الموافقة لغو لاستغنائنا عنه بالنص وهذا مثل الكفارة في قتل العمد والغموس واشتراط الايمان في مصارف الصدقة اعتبارا بالزكاة ، واشتراط الايمان في رقة اليمين والظهار وهو (تعدية) (٤) ، الى ما فيه نص بتفريه بالتقييد ، فان الموء اخذة في اليمين الغموس مطلقة ، والعمد قود ، فيقتضي أن يكون كل الموجب إضافة (٥) الكفارة تغيير ، وكذا الباقي . لأن النصوص مطلقة فيه (٦) . ومنها : أن لا يكون

- (١) انظر فصول البدايع ٢٩٢/٢ فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ تيسير التحرير ٢٩٩/٣ - ٣٠٠ احكام الامدى ٢٤٨/٣ .
- (٢) انظر فصول البدايع نفس الصفحة .
- (٣) قال الامدى : وهذا مما لا نعرف خلافا بين الاصوليين في اشتراطه . الاحكام ٢٥١/٣ ، وانظر تيسير التحرير ٣٠٠/٣ فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ .
- وقال الفناى : ان لا يكون الفرع منصوصا عليه لا إثباتا والا ضاع القياس ، ولا نفيا والا لم يجز .
- والاشبه جوازه اثباتا بلا تغيير لتأييده به . وهو مختار مشايخ سمرقند والامام الرازى . لجواز تعدد العلل فان الشرع قد ورد بايات وأحاديث على حكم وملا السلف كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول معا .
- فصول البدايع ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ .
- وانظر تيسير التحرير ٣٠١/٣ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ .
- (٤) زيادة من ب .
- (٥) وفي ب : فأضاف .
- (٦) انظر توضيح هذا الشرط والامثلة له في فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ ، فصول البدايع ٢٩٣/٢ .

متقدما (١) على حكم الاصل كقياس الوضوء على التيمم في وجوب النية لم يلزم من ثبوت حكم الفرع قبل ثبوت العلة لكونها ستنبئة من حكم متأخر عنه، وهو معنى قولنا أن يكون نظيرا . وشرط قوم أن يكون (الحكم) (٢) في الفرع ثابتا بنص جملة (٣) لا تفصيلا ، وليس بحق فإن الأئمة قاسوا "أنتعلي حرام" على الطلاق واليمين والظهار فلا نص جملة، ولا تفصيلا (٤) .
فصل في الطرد (٥) وتقسيمه :

اختلف القائلون به في تفسيره ف قيل : الوجود عند الوجود (٦) . وقيل: والعدم عند العدم (٧) ، وقيل : وأن يكون النص (٨) قائما في الحالين ولا حكم له

- (١) انظر احكام الامدى ٢٥١/٣ ارشاد الفحول ص ٢٠٦ فواتح الرحموت ٢٥٩/٢
فصول البدايع ٢٩٣/٢ تيسير التحرير ٢٩٩/٣ المحلي على جمع
الجوامع ٢٢٩/٢ .
- (٢) سقطت (الحكم) من ب .
- (٣) اشترط ذلك ابو هاشم المعتزلي وجماعة انظر :
فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ تيسير التحرير ٣٠١/٣ فصول البدايع ٢٩٣/٢
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٣٠/٢ .
- (٤) انظر احكام الامدى ٢٥١/٣ فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ تيسير التحرير
٣٠١/٢ .
- (٥) المراد به : الوصف الذى لم يكن مناسبيا ولا مستلزما للمناسب اذا كان
الحكم حاصل مع الوصف في جميع الصور المفارقة لمحل النزاع .
وقال الجرجاني : هو ما يوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم في
الثبوت .
وقال عبد العزيز البخاري : الأوصاف الطردية نوعان نوع منها اوصاف
فاسدة في زواتها لخلوها عن التأشير والملاءمة ونوع منها ، اوصاف
صحيحة في أنفسها لكونها ملائمة وموءثرة . الا ان اهل الطرد تمسكوا
باطرادها ، لا بتأثيرها ومناسبتها ان المتظور عندهم نفس الاطراد
لا غير .
- انظر: التعريفات ص ١٤١ كشف الاسرار ١٠٣/٤ ارشاد الفحول
ص ٢٢٠ .
- (٦) أى وجود الحكم عند وجود الوصف .
- (٧) أى عدم الحكم عند عدم الوصف .
- (٨) قال شمس الأئمة السرخسي : وأن يكون المنصوص عليه قائما في الحالين
ولا حكم له . اصول السرخسي ١٧٦/٢ وانظر اصول البزدوى ٣٦٩/٢ .
وقال عبد العزيز البخاري : انما شرط الفريق الثالث مع الدورات قيام
النص وعدم حكمه في الحالين لأن الحكم اذا وجد مع وجود الاسم
والمعنى ، وعدم بعدهما لم يكن اضافة الحكم الى المعنى بأولى من

قالوا (١) : أوصاف النص بمنزلته ، والعلل امارات فلا ضرورة الى معنى معقول قلنا (٢) : جعله الشارع شاهدا على الحكم فلا بد من أثر له معقول يمكن إضافته اليه. وهي امارات في أنفسها، وموثرات عندنا كالمقتول يموت بأجله، والقتل مزيل لحياته عندنا حتى يترتب عليه القصاص فلا بد من التمييز بين العلة والشرط، والطرء غير مميز . ولا العدم عند عدمه، لمزاحمة الشرط والعدم ليس بشئ* فلا يصلح دليلا . كيف ويجوز ان يثبت بعملة أخرى . واحتج من شرط قيام النص مع عدم الحكم : بأية الوضوء (٣) . ويقول عليه السلام " لا يقضي القاضي وهو غضبان (٤) " فان علة الوضوء الحدث، فان الوضوء يدور معه وجوبا وعلما ، والنص تعرض للقيام وهو موجود في الحالين بغير حكم وكذلك الغضب موجود مع شغل القلب وعدمه، والقضاء وعدمه يدور مع الشغل، لا لعين الغضب. (٥)

===
أضافته الى الاسم كتحریم العصير اذا اشتد وسمي خمرًا ، وزوال الحرمة عند زوال الشدة والاسم . . . الخ انظر كشف الاسرار ٣/٢٦٩ .
(١) انظر حجج القائلين بالطرء والرد عليها في اصول السرخسي ٢/١٧٨
(٢) اشارة الى رأى الجمهور فقد ذهبوا الى ان انعدام الحكم عند عدم العلة لا يكون دليل صحة العلة . ووجود الحكم عند عدم العلة لا يدل على فساد العلة .

ولكن دليل صحة العلة : ان يكون الوصف صالحا للحكم ، ثم يكون معدلا بمنزلة الشاهد . انظروا اصول السرخسي ٢/١٧٧ ، احكام الامدى ٣/٢٩٩ كشف الاسرار ٣/٣٦٥ .
(٣) آية الوضوء هي قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر أو جاء احد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فيمسوا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) الآية ٦ من سورة المائدة .
(٤) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذى من حديث عبد الرحمن بن ابي بكره . قال : كتب ابو بكره الى ابنه وكان بسجستان بأن لا تقضي بين اثنين وانت غضبان ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان " هذا لفظ البخارى ولا يبي داود نحو منه ولمسلم ولا لنسائي " لا يحكم احد . . . وللمترمذى " لا يحكم الحاكم . . . " ولا ابن ماجه " لا يقضي القاضي . . . " قال الترمذى : حسن صحيح .

انظر فتح البارى ١٣/١٣٦ صحيح مسلم ١٢/١٥ سنن ابي داود ٢/٢٧١
سنن ابن ماجه ٢/٧٧٦ سنن النسائي ٨/٢٠٩ سنن الترمذى ٣/٦١١
(٥) وهي جم : الغضب بالصاد المهملة وليس بصواب لان الكلام عن غضب القاضي .

قالوا: العلة مغيرة والحكم مع الوصف قد يكون اتفاقياً وقد يكون لكونه علة فلا يكون مغيراً الا بعدم الحكم عند عدمه واشتراط قيام النص من غير حكم ليضاف الى العلة. قلنا^(١): ان سلم فلا وجود له إلا نادراً، فلا يجعل أصلاً والا فممنوع، فان الحدث منصوص عليه في البذل الذي هو التيمم والغسل فكان نصاً في الطهارة الصفري وقد قرئ^(٢) (من مضاجعكم) وهو دليل الحدث، ولأن الوضوء مطهر بصورته فدل على قيام نجاسة، بخلاف التيمم، ولما شرع الوضوء سنة وفرضاً في كل صلاة سكت عن ذكر الحدث، ولما كان الغسل غير مسنون لكل صلاة نص على الحدث فيه وشغل القلب ملازم للغضب فالحكم ثابت بالنص والتعليل للتعدية، فاشتراط قيامه من غير حكم يبطل التعليل، وأول وجوه^(٣) الطرد: الوجود وهو لا يفيد^(٤) إلا كثرة الشهود، أو كثرة أدائه الشهادة وصحتها لا تعرف الا بالأهلية والعدالة. وثانيها العدم عند العدم^(٥). وهذا يجوز أن يكون لأنه شرط لا علة. وثالثها: التعليل بالنفي^(٦). وهو غير صحيح كما مر، ورابعها: استصحاب^(٦) الحال

- (١) انظر الجواب على حجج أهل الطرد السابقة في: اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٠ - ٣٧١ اصول السرخسي ٢/١٧٩ وما بعدها.
- (٢) هذه الاقسام التي وصفها المصنف بوجوه الطرد تبعاً للبزدوى، ذكرها السرخسي تحت عنوان: وجوه الاحتجاج بما ليس بحجة. انظر اليها في أصوله ٢/٢١٥ وما بعدها أصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٢ وما بعدها.
- (٣) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٢ - ٣٧٣ احكام الامدى ٤/٨٢ المستصفي ٢/٣٤٩ اصول السرخسي ٢/١٨٦، ٢٢٧٠.
- (٤) قال الامدى: والحق في ذلك ان يقال مجرد الدوران لا يدل على التعليل بالوصف لوجهين... الخ انظر تفصيلهما في الاحكام ٣/٣٠٠.
- (٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٤ وما بعدها، المستصفي ٢/٣٣٢ واصول السرخسي ٢/٢٢٩ - ٢٣٠.
- (٦) الاستصحاب في اللغة طلب الصحة يقال: صحبه صحابة وصحبه وجمعه صحب كراكب وركب. وأصحابه الشيء: جعله له صاحباً. واستصحه الكتاب وغيره. وكل شيء لا شيء شيئاً فقد استصحبه. انظر مختار الصحاح مادة (ص ح ب) ص ٣٥٦.
- وسمي هذا النوع استصحاب الحال؛ لأن المستدل يجعل الحكم الثابت في الماضي مصاحباً للحال، او يجعل الحال مصاحباً لذلك الحكم.

- ====
- وفي الاصطلاح : هو الحكم بثبوت امر في الزمان الثاني بناء على انه
كان ثابتا في الزمان الاول .
- وقيل : هو التسك بالحكم الثابت في حال البقاء لعدم الدليل المغير .
- وقال بعضهم : هو الحكم ببقاء الحكم الثابت للجهد بالدليل المغير ،
لا للعلم بالدليل المنفي .
- وقال آخرون : هو عبارة عن الحكم ببقاء حكم ثابت بدليل غير متعرض لبقائه
ولا لزواله ، محتمل للزوال بدليله ، لكنه التمس عليك حاله .
- قال عبد العزيز البخاري : وهذه العبارات تؤيد معنى واحدا في
التحقيق . كشف الاسرار ٣/٣٧٧ .
- واستصحاب الحال يكون لا مر وجودي او عدم عقلي أو شرعي .
وهو اخر مدار الفتوى ، فان المفتي اذا سئل عن حادثة يطلب حكمها
في كتاب الله ، ثم في سنة رسول الله ثم في الاجماع ثم في القياس فان
لم يجد اخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والاثبات ، فان
كان التردد في زواله فالاصل بقاءه . وان كان التردد في ثبوته فالاصل
عدم ثبوته .
- وللاستصحاب صور بعضها متفق على حجيته وبعضها متفق على عدم حجيته
وبعضها مختلف فيه . وقد اوضح العلماء ذلك بصورة جلية .
- انظر صور استصحاب الحال والمذاعب فيه مع مناقشة كل مذهب في :
- اصول البيزوي وكشف الاسرار ٣/٣٧٧ وما بعدها ، اصول السرخسي
٢/٢٢٣ وما بعدها ، احكام الامدى ٤/١٢٧ وما بعدها ، المحلي
على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢/٣٤٧ وما بعدها ، التمهيد
للاسنوي ص ١٤٩ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٣٧-٢٣٨ ، نهاية
السؤل ٣/١٣١-١٣٣ ، مناهج العقول ٣/١٢٩ وما بعدها ،
احكام ابن حزم ٥/٥٩٠ ، الابهاج ٣/١١١ ، اللمع ص ٦٨ ، التبصرة
ص ٥٢٦ وما بعدها ، المستصفى ١/٢١٧ وما بعدها ، المنخول
ص ٣٧٢ - ٣٧٣ ، البرهان ٢/١١٣٥ - ١١٤١ المعتمد ٢/٨٨٤ -
٨٨٦ ، تيسير التحرير ٤/١٧٦ ، فصول البدايع ٢/٣٨٨ ،
المسودة ص ٤٨٨ - ٤٩٠ ، ٤٩٢ .

وهو صحيح عند الشافعي موجبا ، وعندنا دافعا حتى اجزنا الصلح على
الانكار ^(١) ولم نجعل براءة الذمة الاصلية حجة على المدعي ، وهو جعله حجة
موجبة حتى أبطل بها دعوى المدعي وابطل الصلح ، قال : اذا ثبتت
حكم بدليل بقي به كما بقيت الشرائع وللإجماع على ان متيقن الوضوء لا يعيد
للشك في الحدث ، وبالعكس . وبأن الشهادة بأن هذه العين كانت له موجبة .
ولنا ^(٢) : ان الموجب للوجود ليس موجبا للبقاء لأنه عرض فيفتقر بقاءه الى
علة . وأما الشرائع فعدم احتمال النسخ فيها بعد الرسول عليه السلام لتقرر
الأدلة موجبا ، والتنصيص على التأييد بخلافها وهو حي لجواز النسخ
ومسائل الإجماع البقاء ^(٣) قبل دليل وهو ان حكم الملك التأييد والطهارة البقاء
ولهذا لم يصح التوقيت فيهما صريحا ، لكنه يسقط بمعارض يقبل ^(٤) وجوده
فيبقى ^(٥) على التأييد بدليله ، وكلامنا فيما يبقى بغير دليل كالقعود .
وخامسها : الاحتجاج بتعارض الاشباه ^(٦) كقول زفر في المرفق : من الغاية ^(٧)
ما لا يدخل ^(٨) ومنها ما ^(٩) يدخل ، فلا يدخل بالشك ، وهذا ليس بدليل
لان غايته عدم العلم بأحدهما ^(١٠) . وسادسها : الاحتجاج بوصف فارق ^(١١)

-
- (١) انظر كشف الاسرار ٣ / ٢٧٨ .
(٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٨٠ - ٣٨١ اصول السرخسي
٢ / ٢٢٠ .
(٣) وفي أ : والبقاء وفي ب : فالبقاء .
(٤) وفي ج : يقابل .
(٥) وفي ب : فبقي .
(٦) تعارض الاشباه : هو بقاء الحكم الاصل في المتنازع فيه بناء على تعارض
الاصليين الذين يمكن الحاقه بكل واحد منهما . قال في الكشف : وهو فاسد
لانه في الحقيقة احتجاج بلا دليل ٣ / ٣٨٣ وانظر : اصول السرخسي
٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ والمعتمد ٢ / ٨٤٢ والتمهيد للاسنوى ص ١٤٥ ،
المستصفي ٢ / ٣٢٣ وتيسير التحرير ٤ / ١٧١ .
(٧) وفي ب : الغايات .
(٨) مثل قوله تعالى (ثم أتوا الصيام الى الليل) وقوله تعالى (فنظرة الى
ميسرة) .
(٩) مثل قوله تعالى (سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى) فان المسجد داخل في الاسراء .
(١٠) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٨٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣٢٩ .
(١١) قال البزدوى : وأما الذي لا يستقل الا بوصف يقع به الفرق فباطل
مثل قول بعض اصحاب الشافعي في من الذكر : انه حدث ، لانه من

كقولهم من الفرج فكان حدثا كما لو مسه وهو يبول ، وكقولهم مكاتب فلا يصح
إعتاقه كغارة كما لو أدى بعض البذل . وسابعها : بما يكون مختلفا ^(١) كقولهم
فيمين ملك أخاه : يصح التكفير باعتاقه فلا يعتق بالملك كابن العم ^(٢) .
وفي الكتابة الحالة عهد كتابه لا يمنع من التكفير ففسد كالكتابة بالخمر ، وفساده
للاختلاف . وثامنها : بما هو ظاهر الفساد كقولهم للسبع ^(٣) أحد عددي
صوم المتعة ^(٤) ، فكان شرطا للصلاة ، كالثلاث ، يريد الفاتحة ، ولأن الواحد أو
الثلاث ناقص عن السبع فلا يتأى به الصلاة كما دون الآية ، ولأن الصلاة لها
تحريم وتحلل ^(٥) فكانت كالحج في أن من أركانها السبع ^(٦) ، وكما عطل
بعض اصحابنا ^(٧) الوضوء . فعل يقام في اعضاء فلم تكن النية ركنا كالقطع
قصاصا أو سرقة . وتاسعها : الاحتجاج بلا ^(٨) دليل وقـــــد

- === الفرج فكان حدثا ، كما اذا مسه وهو يبول .
وليس هذا بدليل لا ظاهرا ولا باطنا ولا رجوعا الى اصل .
اصول البيزدوى ٣ / ٣٨٤ وانظر : كشف الاسرار نفس الصفحة ، البرهان
٢ / ١٠٧٠ ، المنحول ٤١٧ - ٤١٨ ، ارشاد الفحول ٢٢٩ اصول
السرخسي ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، احكام الامدى ٤ / ١٠٣ ، المستصفى ٢ / ٣٤٩
فصول البدايع ٢ / ٣٦٠ والمسودة ص ٤٢٥ .
(١) اى الاحتجاج بالوصف الذى يكون مختلفا فيه
(٢) قال السرخسي : وهذا تعليل بوصف مختلف فيه اختلافا ظاهرا ، فان عندنا
عق القريب وان كان مستحقا عند وجود الملك تتأدى به الكفارة ، حتى
قلنا : اذا اشترى أباه بنية الكفارة يجوز ، خلافا للشافعي رحمه الله .
ونحو ما عطل به بعضهم في الكتابة الحالة ، انها لا تمنع جواز التكفير
بتحريره فتكون فاسدة كالكتابة على القيمة . فان هذا تعليل بوصف
مختلف فيه اختلافا ظاهرا ، لأن التكفير باعتاق المكاتب كتابة صحيحة
جا ئز عندنا . اصول السرخسي ٢ / ٢٢٩ وانظر احكام الامدى ٤ / ٧٥ ، تكملة
فتح القدير لقاضي زاده ومعه العناية على الهداية ٩ / ١٨٠ وما بعدها .
(٣) كذا في الاصل . وفي أ و ب و ج : السبع .
(٤) قال السرخسي : وما عطل به بعض اصحاب الشافعي لكون قراءة الفاتحة
ركنا في الصلاة ، انها عبادة ذات اركان لها تحليل وتحريم ، فكان من
اركانها ماله عدد السبع كالحج في حق الطواف . وربما يقولون : الثلاث
أحد عددي مدة المسح فلا يتأدى به فرض القراءة في الصلاة كالواحد .
وما دون الثلاث قاصر عن السبع ، فلا يتأدى به فرض القراءة كما دون
الآية . اصول السرخسي ٢ / ٢٢٨ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار
٣ / ٣٨٥ .
(٥) وفي ب : وتحليل . (٦) وفي ب : السبعة .
(٧) انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٨٥ .
(٨) اختلف العلماء في الاحتجاج بلا دليل ، فقال بعضهم : لا دليل حجة
===

جعلهم بعضهم دليلا وهو فاسد، إذ عدم الدليل لا يكون دليلا لجواز وجوده في نفس الأمر. لا يقال : قد ظل محمد لنفي (١) الخمس في العنبر لعدم الأثر لأننا نقول : معناه انه بمنزلة السمك وهو بمنزلة الماء ولا خمس في الماء. يعني ان القياس ينفيه ولا أثر يترك به القياس فيه فوجب العمل به. ولا يقال (لا أجد فيما أحي) (٢) لأننا نقول هو للشارع (٣) فإذا لم يجد لم يكن لوجوب العصمة بخلاف غيره.

فصل :

وحكم العلة التعديدية (٤) الى ما لا نص (٥) فيه بغالب الرأي على احتمال

====
للنافي على خصمه، ولا يكون حجة للمثبت وهو منسوب لا أهل الظاهر .
وقال بعضهم: هو حجة دافعة لا موجبة.
وقال آخرون : يجب على النافي اقامة الدليل في العقلية دون الشرعيات .

قال الامام البزدوى : واما الاحتجاج بلا دليل فقد جعله بعضهم حجة للنافي وهذا باطل بلا شبهة، لان لا دليل بمنزلة لا رجل في الدار ، وهذا لا يحتمل وجوده ، فلا دليل كيف احتمل وجود ؟ وكيف صار دليلا ؟

وقال عبد العزيز البخارى : وعندنا لا دليل ، لا يكون حجة لا أحد الخصمين على الآخر في الدفع ولا في الايجاب ، لا في الابقاء في الاثبات إبتداءً وهو قول الجمهور ، فانه ذكر في الميزان انه يجب على النافي الدليل عند العامة ، كما يجب على المثبت ، ولا يجوز أن يعتقد الانسان نفي حكم ، ولا أن يناظر غيره فيه ويدعوه الى معتقده الا بدليل .

اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٨٦ - ٣٨٧ وانظر :
اصول السرخسي ٢/٢١٥ ، المستصفي ٢/٣٤٨ ، فصول البدايع ٢/٣٨٩ ،
نهاية السؤل ٣/٧٥ مناهج العقول ٣/٧٤ - ٧٥ .

(١) انظر اصول السرخسي ٢/٢١٧ اصول البزدوى وكشف الاشرار ٣/٣٨٨
(٢) جزء من الآية ١٤٥ من سورة الانعام ونصها (قل لا أجد فيما أوحى
الي محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم
خنزير فانه رجس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد
فان ركب غفور رحيم) .

(٣) كذا في الاصل وفي أوب وج : الشارع .

(٤) وذلك بالاتفاق بين العلماء . قال الامدى اتفق الكل على أن تعديدية

العلة شرط في صحة القياس الاحكام ٣/٢١٦ .

وقال عبد العزيز البخارى : لا خلاف ان حكم القياس التعديدية ، وانما الخلاف في التعليل فعندنا القياس والتعليل واحد ، وعند الشافعي : التعليل اعم من القياس . كشف الاسرار ٣/٣٨٩ .

(٥) قال في الكشف : وزاد القاضي الامام : ولا اجماع ولا دليل فوق الرأي ٣/٣٨٩ .

الخطأ وما يعمل (١) به أربع (٢) : اثبات الموجب أو وصفه والشرط أو وصفه والحكم أو وصفه وتعديه حكم معلوم بسببه وشرطه بوصف معلوم . والتعليل للأول باطل لأن القياس غير مثبت . وفي اثبات الموجب أو وصفه اثبات الشرعية وفي اثبات الشرط أو وصفه رفع الحكم ونسخه بالرأى واثبات الحكم نفيًا واثباتًا بالرأى باطل ، فتعين الرابع . مثال الأول : الجنس بانفراده محرم للنساء (٣) فانه خلاف في الموجب فلا يثبت الا بإشارة (٤) أو دلالة أو اقتضاء . والثاني : كصفة السوم (٥) للزكاة . والحل للوطء (٦) المثبت لحرمة الصهرية وصفة القتل (٧)

- (١) وفي ب : له .
(٢) أي جميع ما يتكلم الناس فيه على سبيل المقايضة أربعة أقسام .
انظر تفصيلها مع بيان ما يجوز منها وما لا يجوز في : اصول السرخسي ١٩٣/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٩٠ .
(٣) هذا المثال مسوق في صورة استفهام .
وجوابه : انه لا يرجع في اثباته الى القياس ، وانما طريق اثباته : الرجوع الى النص ، او دلالة او اشارته او مقتضاه . لأن الثابت بهذه الوجوه كالثابت بالنص ، والموجب للحكم لا يعرف الا بالنص ، كالحكم الواجب .
انظر : اصول السرخسي ١٩٤/٢ ، اصول البزدوى ٣/٣٩٢ ، كشف الاسرار ٣/٣٩١ .
(٤) وفي ب : بالاشارة .
(٥) في الانعام : أيشترط لوجوب الزكاة اولا ؟
قال في الكشف : يعني هل يشترط صفة النمو في مال الزكاة - ناطقا كان أو صامتا ؟
فعند العامة يشترط ، فلا تجب الزكاة الا في المال المعد للتجارة او الساعة وعند مالك رحمه الله : لا يشترط فتجب الزكاة في أموال القنية والابل المعلوفة .
فلا يتكلم فيه بالقياس بل يستدل بالنص على اشتراطه او عدم اشتراطه ٣/٣٩٤ .
(٦) يشير الى الخلاف الجاري بين الحنفية والشافعية في صفة الحل في الوطء لاثبات حرمة المصاهرة فعند الحنفية ليست بشرط .
وعند الشافعي : لا بد من صفة الحل ، فلا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا . وقد اشرت الى هذا الخلاف فيما تقدم ، وذكرت مراجعه عند الكلام على شروط طة الاصل . وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٩٤ .
(٧) أي الاختلاف في صفة القتل بغير حق هل هو موجب للكفارة بصفة انه حرام ؟ او لاشتماله على الوصفين : الحظر والاباحة من وجهين ؟
انظر كشف الاسرار ٣/٣٩٥ واصل السرخسي ٢/١٩٥ - ١٩٦ .

واليمين (١) الموجب للكفارة . والثالث : كشرط التسمية للذبح والصوم للاعتكاف والشهور في النكاح ، والرابع كالشهود في النكاح : رجال أم نساء ، ورجال عدول أم لا ، وكالوضوء شرط فلا يشترط له النية . والخامس : كالركعة الواحدة وفي صوم (٢) بعض اليوم وفي حرمة المدينة والاشعار . والسادس كصفة الوتر وصفة الاضحية والعمرة والرهن بعد الاتفاق على انه وثيقة للاستيقا وفي كيفية وجوب المهر وحكم البيع في ثبوته بنفسه أو تراخيه الى القيام من المجلس (٣) لا يقال : الاختلاف في صوم يوم (٤) النحر بالرأى لأننا نقول : ليس اختلافا في شرعية الصوم بل في صفة حكم النهي ، وهذا الانكار منا مضاف الى ما لم يوجد له في الشريعة أصل . فلو وجد فلا بأس كالتقاضي في الطعام بالطعام فاصل اثباته الصرف وأصل نفيه باقي السلع ، وأما الرابع (٥) ففيه وجهان : القياس ، والاستحسان (٦) ،

- (١) أي والاختلاف في اليمين انها موجبة للكفارة بصفة انها مقصوده ؟ أو بصفة انها معقودة ؟
- قال السرخسي بعد تعداد امثلة من هذا النوع : فان هذا كله ما لا مدخل للرأى في اثبات الوصف المطلوب به ، ولا في نفيه .
- اصول السرخسي ١٩٦/٢ وكشف الاسرار ٣/٣٩٥ .
- (٢) وفي ب : وفي الصوم .
- (٣) انظر تفصيل جميع ما تقدم في اصول البيزوي وكشف الاسرار ٣/٣٩٥ - ٤٠٠ . واصول السرخسي ١٩٦/٢ - ١٩٨ .
- (٤) (يوم) زيادة من ب .
- (٥) التقسيمات السابقة التي عومعنها : بالأول والثاني الى السادس : هي تقسيمات للشئ وصفته . فالأول : للموجب ، والثاني لصفته ، والثالث للشرط ، والرابع لصفته والخامس للحكم والسادس لصفته . وهي الاقسام الثلاثة التي قالوا انه لا مدخل للقياس فيها .
- وأما القسم الرابع الذي أشار اليه هنا فهو الذي يجري فيه القياس كما أسلفنا .
- (٦) الاستحسان لفة : استفعال من الحسن وهو عد الشئ واعتقاده حسنا انظر : مختار الصحاح ص ١٣٧ المصباح المنير ١/١٤٧ ، التعريفات ص ١٨ .
- واصطلاحا : قال الجرجاني : هو اسم لدليل من الأدلة الاربعة يعارض القياس الجلي ، ويعمل به اذا كان اقوى منه . سموه بذلك لانه في الاغلب يكون اقوى من القياس الجلي ، فيكون قياسا مستحسنا . قال الله تعالى (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه) الاية ١٧ و ١٨ من سورة الزمر .

.....

====

والاستحسان : هو ترك القياس والاخذ بما هو ارفق للناس .
التعريفات ص ١٨ .

وقال السرخسي : هو في لسان الفقهاء نوعان أ - العمل بالاجتهاد
وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولا إلى آرائنا . نحو المتعة
المذكورة في قوله تعالى (متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) أوجب
ذلك بحسب اليسار والعسرة وشرط أن يكون بالمعروف فعرفنا أن المراد
ما يعرف استحسانه بغالب الرأي .

ب - هو الدليل الذي يكون معارضا للقياس الظاهر الذي تسبق اليه
الاهام قبل انعام التأمل فيه .

ثم قال : وبعد انعام التأمل في حكم الحادثة واشباهها من الاصول
يظهر ان الدليل الذي عارضه فوجه في القوة فان العمل به هو الواجب
فسموا ذلك استحسانا للتمييز بين هذا النوع من الدليل وبين الظاهر
الذي تسبق اليه الاهام قبل التأمل ، على معنى انه يعمال بالحكم عن
ذلك الظاهر لكونه مستحسنا لقوة دليله .

أصول السرخسي ٢ / ٢٠٠ .

وقد ذكر الحنفية تعريفات كثيرة للاستحسان وذلك يدل على انهم مختلفون
فيه ، فلم يتمكنوا من الاتفاق على ما يعنون بالاستحسان الذي اختص
المذهب الحنفي بالقول به .

وقد انتقدهم العلماء في التمسك بالاستحسان وترك القياس به ، مع أن
القياس هو الدليل الرابع من ادلة الشرع ، والاستحسان دليل خامس لم يعرفه
احد من حملة الشرع - سوى ابي حنيفة واصحابه - انه من دلائل الشرع
ولم يقر عليه دليل .

وشرر بعض الاصوليين في الرد على ابي حنيفة واصحابه لاخذهم
بالاستحسان وترك القياس حتى اتهموهم باتباع الهوى والشهوة فحاول
بعض متأخري الحنفية تقريب وجهات النظر وتحديد محل النزاع .

فقال الامام عبد العزيز البخاري : الاستحسان الذي وقع النواع فيه عند
اصحابنا هو احد القياسين ، لا أن يكون قسما آخر اخترعوه بالتشبه من
غير دليل . ولا شك ان القياسين اذا تعارضا في حادثة وجب ترجيح
احد القياسين ليعمل به اذا أمكن . وسمي احد القياسين بالاستحسان
اشارة الى انه الوجه الاولى في العمل به . لترجحه على الاخر .

كشف الاسرار ٤ / ٤٠ .

وقال شمس الائمة السرخسي : استعمل علماءنا عبارة القياس والاستحسان
للتمييز بين الدليلين المتعارضين وتخصيص أحدهما بالاستحسان ، ليكون
العمل به مستحسنا . ولكونه مائلا عن سنن القياس الظاهر ، فكان
هذا الاسم مستعمارا ، لوجود معنى الاسم فيه . بمنزلة الصلاة فانها
اسم للدعاء ثم اطلقت على العبادة المشتمة على الاركان من الافعال
والاقوال لما فيها من الدعاء عادة .

اصول السرخسي ٢ / ٢٠١ .

====

وهذا تقسيمها (١) : من القياس ما ضعف أثره ومنه ما ظهر فسادُه لاستتار
أثره ، ومن الاستحسان ما قوى أثره وان خفي ، ومنه ما ظهر أثره وخفي فسادُه .
والاستحسان هو القياس الذي يجب به العمل ، والاستحسان أنواع : ما يثبت
بالأثر كالسلم (٢) والاجارة وبقاء الصوم في الناسي ، وبالإجماع كالاتصناع (٣) .

====
وعلى هذا : فالاستحسان الذي شنع عليه العلماء ، ليس الاستحسان الذي
قال به محققوا الحنفية . فالخلاف في التسمية ولذلك شك ابن السبكي
في وجوده فقال : فان تحقق استحسان مختلف فيه ، فمن قال به فقد
شرع . جمع الجوامع ٢/٣٥٣ .

وقال ابو الحسين البصرى : اعلم ان المحكي عن اصحاب ابي حنيفة القول
بالاستحسان . وقد ظن كثير ممن رد عليهم انهم عنوا بذلك الحكم بغير
دلالة . والذي حصله متأخرو اصحاب ابي حنيفة رحمه الله هو ان الاستحسان
: عدول في الحكم عن طريقة الى طريقة هي أقوى منها . وهذا أولسى
ما ظنه مخالفوهم ، لانه الاليق بأهل العلم . ولان اصحاب المقالة
أعرف بمقاصد اسلافهم ، ولا نهم قد نصوا في كثير من المسائل فقالوا :
استحسننا هذا الأثر لوجه كذا . فعلمنا أنهم لم يستحسنوا بغير حق .
المعتمد ٢/٨٣٨ .

ولمزيد من المعرفة لما دار بين العلماء حول الاستحسان والقول به ،
والرد على من قال به والمناقشات الحادة التي جرت بين العلماء فيه ،
انظر :

اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢/٤ - ٤ اصول السرخسي ٢/١٩٩ - ٢٠١ ،
تيسير التحرير ٤/٧٨ ، احكام الامدى ٤/١٥٦ - ١٦١ ، الرسالة للشافعي
ص ٥٠٣ ، كتاب الام ٧/٢٦٧ ، التبصرة ص ٤٩٢ ، المحلى على جمع الجوامع
٢/٣٥٣ ، المستصفى ١/٢٧٤ ، وما بعدها ، المنخول ص ٣٧٤ ، نهاية
السؤل ٣/١٣٨ - ١٤٠ مناهج العقول ٣/١٣٨ - ١٤٠ ، اللمع ص ٦٨
فواتح الرحموت ٢/٣٣٠ فصول البدايع ٢/٣٣٠ ، المعتمد ٢/٨٣٨
ارشاد الفحول ص ٢٤٠ احكام ابن حزم ٥/٧٥٧ ، وما بعدها ، مختصر
البغلي ص ١٦٢ ، المسودة ص ٤٥١ - ٤٥٤ .

(١) اى تقسيم القياس والاستحسان . ارجع اليه في اصول السرخسي ٢/٢٠٣ .

واصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٦٠ .

(٢) اى ان القياس يأبى جواز السلم باعتبار ان المعقود عليه معدوم عند العقد .

ولكن ترك العمل بالقياس للنص ، وهو الرخصة الثابتة بما روى عنه صلى الله
عليه وسلم "ورخص في السلم" .

ومثل ذلك يقال في الاجارة وبقاء الصوم في من أكل ناسيا لصومه .

انظر اصول السرخسي ٢/٢٠٢ - ٢٠٣ واصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٥٠ .

(٣) فان القياس يأبى جوازه ، وترك القياس للإجماع على التعامل به فيما بين

وبالضرورة (١) كتطهير (٢) الأبار والحياض . ولما صارت العلة طة بأثرها
سمينا الضعيف (٣) الأثر قياسا والقوي استحسانا ، أي قياسا مستحسنا
وقدمناه لقوة أثره ، وان كان خفيا على الأول ، وان كان جليا . مثاله (٤) :
سور سباع الطير نجس قياسا اعتبارا بسباع البهائم ، وهذا ظاهر الأثر
وفي الاستحسان طاهر ، لأن السبع ليس بنجس العين بل ضرورة تحريم لحمه
فتثبت (٥) نجاسة بمجاورة رطوبات لعابه ففارقة الطير لأنه يشرب بمنقاره
وهو طاهر بنفسه . ومثال ما ظهر فساده واستتر أثره وقابله استحسان ظهر
أثره واستتر فساده : من تلى آية السجدة في الصلاة يركع (٦) بها
قياسا للنص (وخر راکعا) . وفي الاستحسان لا يركع لأنه مأثور بالسجود
وهو غير الركوع ، والقياس ههنا أولى بأثره الباطن الصحيح وهو أن السجود
مأثور به لا لعينه ولهذا لم يشرع قرينة مقصوده بل للخضوع الحاصل بالركوع
أيضا . وهذا (٩) القسم (١٠) عزيز والأول (١١) عزيز .

- ====
- الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا .
قال السرخسي : وهذا لأن القياس فيه احتمال الخطأ والغلط ، فبالنص
او الاجماع يتمين فيه جهة الخطأ فيكون واجب الترك لا جائز العمل به
في الموضوع الذي تعين جهة الخطأ فيه .
- (١) ٢٠٣/٢ من اصوله . وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٦/٤ .
أي وأما ترك القياس لأجل الضرورة ، فنحو الحكم بطهارة الأبار والحياض
بعد ما تنجست فان القياس يأبى جوازه لان ما يرد عليه النجاسة يتنجس
بملاقاته ترك للضرورة المحوكة الى ذلك لعامة الناس فان الحرج مدفوع
بالنص . اصول السرخسي ٢٠٣/٢ .
- (٢) وفي ب : لتطهير . وهو خطأ .
- (٣) وفي ب : ضعيف .
- (٤) انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٦/٤ .
- (٥) وفي ب : يثبت .
- (٦) وفي "أ" ركع .
- (٧) جزء من الآية ٢٤ من سورة ص ونصها (قال لقد ظلمك بسوء آل
نعجتك إلى نعاجه وان كثيرا من الخلطاء ليسبغي بعضهم على بعض
الا الذين آمنوا وعلوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود انما فتناه
فاستغفره وخر راکعا وأتاب) .
- (٨) انظر اصول السرخسي ٢٠٤/٢ واصل البيزدوى وكشف الاسرار ٨/٤ .
- (٩) الإشارة هنا للأخذ بالقياس وترك الاستحسان . قال السرخسي : وهذا
النوع يعز وجوده في الكتب فلا يوجد الا قليلا . اصول السرخسي
٢٠٦/٢ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٠/٤ .
- (١٠) وفي ج : التقسيم وهو خطأ كما اتضح من الكلام أعلاه .
- (١١) أي الاستحسان الذي يعمل به ويترك القياس .
- ====

تنبيه :

وفرق ما بين الاستحسان بالثلاثة^(١) الاول والقياس الخفي؛ صحة التعدية بهذا دون الأول، كالاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب تعيين البائع قياساً لأن البائع هو المدعي دون المشتري، وفي الاستحسان يجب لأنه ينكر تسليم المبيع بالثمن الذي يدعيه المشتري . ويعدى الى الارث والاجارة . وأما بعد القبض فاليمين ثابت بالأثر فلم يتعد الى الوارث والى حال هلاك «المبيع»^(٢) . واذا عرفت المراد بالاستحسان فلا وجه لتشنيع من شنع .

فصل :

في اثبات العلة وفيه مسالك^(٣) الأول : الاجماع^(٤) ، والثاني :

- ====
- قال السرخسي : وهو في الكتب اكثر من ان يحصى .
- اصول السرخسي ٢٠٦/٢ وانظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠/٤
- (١) وهي : الاستحسان الذي يكون بالنص، والاستحسان الذي يكون بالاجماع، والاستحسان الذي يكون بالضرورة .
- انظر توضيح الفرق بين الاستحسان بالثلاثة المذكورة والقياس الخفي في : اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠/٤ اصول السرخسي ٢٠٦/٢-٢٠٧ .
- (٢) ساقطة من ب .
- (٣) مسالك العلة : هي الطرق الدالة عليها . وقد اختلف الاصوليون في عدد هذه المسالك فاعتبرها الامدى سبعة وهي :
- الاجماع ، النص الصريح ، ما يدل على العلية بالتنبيه والايما ، السبر والتقسيم ، والسابع : الطرد والعكس .
- وعدها الاسنوي تسعة تبعا للبيضاوي فزاد : الطرد، وتنقيح المناط . وقال القرافي : الدال على العلية ثمانية وهي : النص ، الايما والمناسبة والشبه ، والدوران والسبر والطرد وتنقيح المناط . ولم يعتبر الاجماع من مسالك العلة .
- وقال الامام الرازي في المحصول : هي عشرة وعد منها الاجماع واعتبر السبر والتقسيم اثنين .
- وقال الشوكاني : وسنذكر من المسالك احد عشر مسلكا . ثم ذكرها بالتفصيل ولمعرفة المزيد من مسالك العلة واختلافهم فيها انظر :
- احكام الامدى ٢٥١/٣ - ٢٩٩ منهاج البيضاوي ٣/٣٩ - ٧٣ نهاية السؤل ٣/٤١ - ٧٤ ، منهاج العقول ٣/٣٩ - ٧٤ شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٩ ارشاد الفحول ص ٢١٠-٢٢٢ ، المستصفي ٢/٢٨٨-٢٠٦ المنحول ص ٣٤٢ ومابعدها البرهان ٢/٨٠٢ - ٨١٣ ، ٨١٥ ومابعدها ، تيسير التحرير ٤/٣٨ ومابعدها فواتح الرحموت ٢/٢٩٥ - ٣٠٢ .
- (٤) أي اجماع الأمة على كون الوصف الجامع علة لحكم الاصل ، اما قطعاً أو ظناً ،
- ====

(١) النص ، وهو على مراتب : ما دل بوضعه ؛ مثل العلة كذا أو السبب كذا ،
أولاً جل أو من أجل أو كي أو لكي أو إذا ، ومثل لكذا ، وإن كان كذا ، أو
يكذا (٢) . ومثل " فإنهم يحشرون " (٣) ومثل (والسارق والسارقة فاقطعوا) (٤)
" ومن أذى أرضاً ميتة فهي له " (٥) ومثل " سهى فسجد " (٦) " وزنا ما عزر فرجم " (٧)

=== فانه كاف في المقصود .

ومثاله: إجماعهم على كون الصفر علة لثبوت الولاية على الصغير في قياس ولاية النكاح على ولاية المال .

انظر: احكام الامدى ٢٥١/٣ ، المستصفى ٢٩٣/٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢٩٥/٢ ، تيسير التحرير ٣٩/٤ نهاية السؤل ٥٢/٣ مناهج العقول ٤٩/٣ .

(١) أى المسلك الثاني : النص الصريح وهو ان يذكر دليل من الكتاب او السنة على التعليل بالوصف ، بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج فيه الى نظرو استدلال . وهو قسمان الاول : ما صرح فيه بكون الوصف علة أو سببا للحكم الفلاني كما لو قال : العلة كذا ، او السبب كذا .
والثاني ما ورد فيه حرف من حروف التعليل ، كاللام وكى ومن وإن والباء . احكام الامدى ٢٥٢/٣ وانظر المراجع في الفقرة السابقة .

(٢) في ب : كذا " باسقاط الباء " .

(٣) يشير الى ما رواه النسائي وغيره من حديث عبدالله بن ثعلبة في قتل احد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " زملوهم بدمائهم فانه ليس كلم يكلم في الله الا أتى يوم القيامه جرحه يدمي لونه لون الدم ، والريح ريح المسك " سنن النسائي ٢٥٠/٦ .

(٤) الاية ٣٨ من سورة المائدة ، وتكلمتها (ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .

(٥) رواه الترمذى من حديث جابر بن عبدالله وقال : حسن صحيح .
ورواه الترمذى وابوداود من حديث سعيد بن زيد بزيادة " وليس لعرق ظالم حق " وقال الترمذى هذا حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا .
انظر سنن الترمذى ٦٥٣/٣ - ٦٥٥ سنن ابي داود ١٥٨/٢ .

(٦) يشير الى ما رواه ابو داود والترمذى من حديث عمران بن حصين " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها ، فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم " .

قال الترمذى : حديث حسن غريب .

وسكت عنه ابو داود وقال الحافظ بن حجر قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين .

انظر سنن ابي داود ٢٣٩/١ ، سنن الترمذى ٢٤٠/٢ - ٢٤١ ، فتح البارى ٩٨/٣ .

(٧) يشير الى الحديث الذى فيه قصة ما عزر بن مالك الاسلامي ، وقد رواه ابو داود

وما دل بالتنبيه والايما وهو كل اقتران بحكم (١) لولم يكن للتعليل كان بعيدا ، وهو مراتب (٢) منها : حكمة عقيب حادته بحكم كواقعت امراتي في نهار رمضان فقال : " اعتق رقبة " (٣) فانه دليل أن الوقاع علة له كأنه قال : واقعت فكفر ان الا امر بالعتق ابتداء من غير ترتيب بعيد . ومنها ذكره مع الحكم وصفا لولم يكن علة لم يفد ، اما مع سوء ال فسي

==== وابن ماجه والترمذى وغيرهم من حديث ابي هريرة وقد ذكره ابو داود من عدة طرق .

ولفظه في سنن ابن ماجه : " عن ابي هريرة قال : جاء ما عزين مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني زنيت فأعرض عنه . ثم قال : اني زنيت فأعرض عنه ، ثم قال : اني زنيت فأعرض عنه ، فلما أصابته الحجارة أدبر يشتم ، فلقى رجل بيده لحي جمل ، فضربه فصره ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فراره حين مسته الحجارة . قال : فهلا تركتموه " وقال الترمذى : حسن صحيح .

انظر سنن ابن ماجه ٨٥٤/٢ ، سنن ابي داود ٤٥٩/٢ سنن الترمذى ٣٦/٤ .

(١) وفي ب : لحكم .

(٢) ما يدل على العلية بالتنبيه والايما ستة اقسام عند الامدى واعتبرها بعضهم خمسة اقسام وهي :

أ- ترتيب الحكم على الوصف بفاء التعقيب والتسبيب في كلام الله أو رسوله او الراوى عن الرسول .

ب- ما لو حدثت واقعة فرفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فحكم عقيبها بحكم فانه يدل على كون ما حدث علة لذلك الحكم .

ج- ان يذكر الشارع مع الحكم وصفا لولم يقدر التعليل به لما كان لذكره فائدة ومنصب الشارع ينزه عنه .

د- أن يفرق الشارع بين امرين في الحكم بذكر صفة فان ذلك يشعربان تلك الصفة هي علة التفرقة في الحكم حيث خصصها بالذكر دون غيرها .

هـ- ان يكون الشارع قد أنشأ الكلام لبيان مقصود وتحقيق مطلوب ، ثم يذكر في اثناءه شيئا اخر لولم يقدر كونه علة لذلك الحكم المطلوب ، لم يكن له تعلق بالكلام ، لا بأوله ولا باخره .

و- ان يذكر الشارع مع الحكم وصفا مناسباً كقوله عليه السلام " لا يقضي القاضي وهو غضبان " فانه يشعر بكون الغضب علة مانعة من القضاء لما فيه من تشويش الفكر واضطراب الحال .

انظر: احكام الامدى ٢٥٤/٣ - ٢٦٠ نهاية السوء ل ٤٤/٣ مناهج العقول

٤٢/٣ شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٩ ، البرهان ٨٠٦/٢ المنخول ص ٣٤٣

تيسير التحرير ٤٠/٤ ، فواتح الرحموت ٢٩٥/٢ ، المعتمد ٧٧٦/٢ وما بعدها .

(٣) تقدم تخريجه في ص (٥٤٤) .

(١) محله كقوله عليه السلام "أينقص إذا جف" (٢) أو في نظيره كقول الخثعمية : ان أبي توفي وعليه الحج (٣) أفينفعه أن أحج عنه ؟ فقال : "أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه فقالت نعم. قال : فدين الله أحق" (٤) فذكر النظر مرتباً عليه فيلزم في نظيره وفيه تنبيه على الأصل والفرع والعلة (٥) . وأما من "غير" (٦) سوآل كقوله حين توضأ بنبيذ التمر (٧) "ثمره طيبة وما طهور" (٨) دل على جواز الوضوء به

(١) في ب : قوله .

(٢) جزء من حديث شريف رواه ابو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه ومالك والشافعي من حديث سعد بن ابي وقاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالرطب ، فقال : "أينقص الرطب اذا يبس ؟" قالوا نعم فنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك .
ورواه الحاكم عن الأصم عن الربيع عن الشافعي باسناده وصححه .
انظر : سنن ابي داود ٢٢٥/٢ تحفة الاحوذى ٢٣٢/٢ سنن النسائي ٢٣٦/٧ سنن ابن ماجه ٧٦١/٢ الموطأ ٥٣/٢ - ٥٤ ، الرسالة ص ٣٣٢ كتاب الام ١٥/٣ ، المستدرک ٣٨/٢ .

(٣) في ب : حج .

(٤) الحديث بهذا اللفظ رواه النسائي ، لكن السائل فيه رجل وليس امرأة .
واللفظ واحد والراوى هو عبدالله بن عباس .
انظر سنن النسائي ٨٩/٥ .
وأما الحديث الذى السائل فيه امرأة - هي الخثعمية - فقد رواه البخارى ومسلم والترمذى وابوداود والنسائي والامام مالك في الموطأ . لكن أباهما الذى تسأل عنه حي عاجز وليس ميت كما في الكتاب . وليس في هذا الحديث تنظير بين قضاء دين العباد وقضاء دين الله ، وقد تقدم تخريجه من البخارى ومسلم عند الكلام على القضاء . ولا صحاب السنن نحو منه الا ابن ماجه فانه زاد في اخره " فانه لو كان على أبيك دين فقضيته " .
قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وقد تكلم الامام ابن حجر عن الاختلاف في الفاظ هذا الحديث وتعدد طرقه وحاول الجمع بين رواياته في بحث طويل . ارجع اليه في فتح

البارى ٦٨/٤ - ٧٠ .

وانظر صحيح البخارى بفتح البارى ٦٧/٤ ، صحيح مسلم ٩٧/٩ ، سنن الترمذى

٢٥٨/٣ سنن ابي داود ٤٢٠/١ ، سنن النسائي ٩٠/٥ سنن ابن ماجه

٩٧٠/٢ موطأ مالك ٢٦٠/١ .

(٥) انظر احكام الامدى ٢٥٨/٣ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) وفي ب : ثمرة بالتاء المثلثة الفوقسية .

(٨) رواه ابو داود والترمذى وابن ماجه عن ابي زيد عن عبدالله بن مسعود

والا كان ضايعا (١) ومنها: ان يفرق بين أمرين (٢) بصفة فانه يشعر بأنها
علة التفرقة أما مع ذكر احدهما "كالقاتل لا يرث" (٣) أو ذكرهما: "للراجل
سهم وللفارس سهمان" (٤) . وقد يكون (٥) بالفافية مثل (حتى يطهرن) (٦)
وبالاستثناء ك(إلا أن يعفون) (٧) وبلاستدراك (ولكن يؤخذكم) (٨) .

=== قال : سألتني النبي صلى الله عليه وسلم : ما في إداوتك ؟ فقلت :
نبيذ . قال : ثمرة طيبة وما طهور . قال : فتوضأ منه . قال الترمذى
انما روى هذا الحديث عن ابي زيد عن عبدالله بن مسعود وابوزيد
رجل مجهول عند اهل الحديث لا يعرفه رواية غير هذا الحديث .
انظر سنن الترمذى ١٤٧/١ - ١٤٨ ، سنن ابي داود ٢٠/١ سنن ابن
ماجه ١٣٥/١ .

(١) كذا في جميع النسخ بالتحسية المثناة وفي احكام الامدى (ضائعا) . انظر
٢٥٧/٣ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في احكام الامدى ٢٥٩/٣ وفواتح الرحموت ٢٩٧/٢
(٣) تقدم تخريجه في ص (٤٧٦) .

(٤) رواه ابو داود وابن ماجه من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
بلفظ : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم لرجل ولفرسه ثلاثة
اسهم ، سهما له وسهمين لفرسه " .
وفي رواية لابي داود عن ابي عمرة عن ابيه قال : أتينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم اربعة نفر ومعنا فرس فاعطى كل انسان منا سهما ، واعطى
للفرس سهمين " .
ورواه النسائي من طريق يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن جده بلفظ
مختلف .

انظر : سنن ابي داود ٦٩/٢ سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ سنن النسائي
١٩٠/٦ .

(٥) وفي ب : تكون بالفوقسية المثناة .

(٦) جزء من الاية ٢٢٢ من سورة البقرة ونصها (ويسألونك عن المحيض قل
هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن
فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) .

(٧) جزء من الاية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ونصها (وان طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون أو يعفوا
الذى بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم
ان الله بما تعملون بصير) .

(٨) جزء من الاية ٢٢٥ من سورة البقرة والاية ٨٩ من سورة المائدة ونصها في
الاولى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت
قلوبكم والله غفور حلیم) .

ومنها أن يذكر مع وصفه وصفا مناسباً كقوله عليه السلام : " لا يقضي القاضي وهو غضبان " (١) فانه يشعر بأن الغضب علة لتشويش النظر . ومثل أكرم العالم وأهـن الجاهل ، لأنه ألفت من الشارع اعتبار المناسبات فيغلب على الظن لمقارنته ومناسبته أنه علة (٢) .

مسألة :

إذا صرح بالوصف وكان الحكم مستنبطاً منه (٣) غير مصرح . مثل : (وأحل الله البيع " وحرم الربا ") (٤) ، فإيما " وبالعكس " (٥) " كحرمت الخمر لعينها " (٦) (٧)

- (١) سبق تخريجه قريباً انظر ص (٦٠٠) .
- (٢) انظر احكام الامدى ٢٦٠ / ٣ ، وفواتح الرحموت ٢٩٧ / ٢ ، المعتمد ٢٧٦ / ٢ - ٧٧٩ .
- (٣) اتفقوا على صحة الايما فيما اذا كان حكم الوصف الموصى اليه مدلولاً عليه بصريح اللفظ كالا مثله التي تقدم ذكرها في الفصل السابق .
واما اذا كان اللفظ يدل على الوصف بصريحه والحكم مستنبط منه غير مصرح به فقد اختلفوا في كونه موصى اليه .
فذهب قوم الى امتناع الايما تمسكا منهم بان الايما إنما يتحقق اذا دل اللفظ بوضعه على الوصف والحكم .
وذهب المحققون الى كونه موصى اليه . قال الامدى : هو الحق .
انظر تفصيل وجهة نظر كل فريق ومناقشتها في احكام الامدى ٢٦٢ / ٣ - ٢٦٣ .
وقال الشيخ محب الله عبد الشكور : فان ذكر الوصف فقط - اى دون الحكم - ك(أحل الله البيع) ، او ذكر الحكم فقط دون الوصف نحو " حرمت الخمر " ففي كونهما إيما مذاهب ، الاول : كلاهما نعم . والثاني : كلاهما لا إيما فيهما . وثالث : الاول ايما دون الثاني وهو الا شبه بالصواب ، لان الاقتران بالذكر ايما البسته ، وذكر الملزوم ذكرا للزم فذكر الوصف بعينه ذكر الحكم ، لأنه لازم له . قال الشارح الانصارى : وفيه نظر . الخ .
سلم الثبوت وفواتح الرحموت ٢٩٧ / ٢ وانظر : تيسير التحرير ٤١ / ٤ .
- (٤) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
- (٥) جزء من الاية ٢٧٥ من سورة البقرة ونصها (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا . فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) .
- (٦) أى اذا دل اللفظ على الحكم بوضعه وكان الوصف مستنبطاً منه ، فانه لا يدل على الايما الى الوصف . احكام الامدى ٢٦٢ / ٣ .
- (٧) رواه النسائي عن ابن عباس موقوفاً من عدة طرق . واحدى هذه الطرق :

استنط منه ان العلة الشدة المطر به ليس بايما ، وقيل ايما فيهما . وبالعكس .
وجه التفصيل : أن الايما كون الوصف مذكورا على وجه يظهر من سياقه التعليل
والاول كذلك وان لم يصرح به (١) الحكم فهو لا يلم لأنه يلزم من الحل الصحة
والتعذر مع انتفائها (٢) والثاني ليس كذلك لأن الوصف ليس بمذكور أصلا .
مسألة :

اشتراط قوم المناسبة (٣) في صحة علل الايما ونفاه قوم وفصل آخرون : إن
كان التعليل انما (٤) فهم من الوصف (٥) المناسب اشتراط ، والا فلا ، لأنه
انما فهم من المناسبة فاذا انتفت انتفى . الثالث (٦) : السبر والتقسيم وهو (٧)

====
عن أبي عون عن عبدالله بن شداد عن ابن عباس قال : " حرمت الخمر قليلا
وكثيرها وما اسكر من كل شراب " .

وفي رواية " حرمت الخمر بعينها قليلا وكثيرها " .

قال النسائي : هذا اولي بالصواب من حديث ابن شبرمة وهشيم بن
بشير كان يدلس ، وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شبرمة ورواية ابي
عون أشبه بما رواه الثقات عن ابن عباس . سنن النسائي ٢٨٧/٨ .

(١) سقطت " به " من ب .

(٢) وفي ب (انتفايها) بالياء المثناة التحتية بدلا عن الهمزة وهو خطأ .

(٣) اختلف الاصوليون في اشتراط مناسبة الوصف الموصى اليه للحكم في الانواع
السابقة .

فاشترطه امام الحرمين وحجة الاسلام الغزالي في آخرين .

وزهد الاكثرون الى عدم اشتراطه .

وفصل قوم فقالوا : ان كان التعليل فهم من المناسبة كما في قوله صلى الله

عليه وسلم " لا يقضي القاضي وهو غضبان " اشتراط ، واما غيره فلا يشترط

واختاره الامدى وابن الحاجب .

وانظر احكام الامدى ٢٦١/٣ ، البرهان ٨٠٢/٢ ، وما بعدها ، المستصفي

٢٩٢/٢ ، المنحول ص ٣٤٧ ، ارشاد الفحول ص ٢١٣ ، تيسير التحرير

٤٥/٤ ، فواتح الرحموت ٢٩٨/٢ .

(٤) وفي ب : ايما وهو تحريف .

(٥) وفي ب : وصف .

(٦) من مسالك العلة .

(٧) السبر في اللغة الاختبار يقال : سبرت الجرح سبرا ، تعرفت عمقه .

وكل امرزته ، فقد سبرته .

انظر : المصباح المنير (١) ٢٨٢ - ٢٨٣ ، مختار الصحاح ص ٢٨٣ .

====

حصر^(١) الاوصاف في محل الحكم وابطال ما لا يصلح للتعليل فيتعين و ليس بحجة عندنا^(٢) وصورته : أن يقول: الموجود في المحل بعد البحث اما وصفان

====
والتقسيم : تفعيل من القسم . تقول : قسمته قسما : فرزته اجزا فانقسم
والموضع : مقسم مثل مسجد والفاعل : قاسم
والقسم بالكسر : الحظ والنصيب .
انظر المصباح المنير ١٦١/٢ ، مختار الصحاح ص ٥٣٥ .
وفي الاصطلاح :

قال الجرجاني : كلاهما واحد . وهو : حصر الاوصاف في الاصل والفاء
بعض . ليتعين الباقي للعلية . كما يقال : علة حرمة الخمر ، الاسكار ،
أو كونه ما العنب او المجموع . وغير الماء وغير الاسكار لا يكون علة بالطريق
الذي يفيد ابطال علة الوصف فتعين الاسكار للعلية . التعريفات ص ١١٦-١١٧ .
وفرق بينهما الاسنوى فقال :

السبر : هو ان يختبر الوصف ، هل يصلح للعلية ام لا ؟
والتقسيم : هو قولنا العلة اما كذا واما كذا .

وهو قسمان : التقسيم الحاصر ، وهو الذي يكون دائرا بين النفي والاثبات .
والتقسيم الذي ليس بحاصر ، وهو الذي لا يكون دائرا بين النفي والاثبات ،
ويسمى بالتقسيم المنتشر .

ثم قال : ويجوز اطلاق كل واحد من السبر والتقسيم على كل واحد من
القسمين . نهاية السؤل ٧١/٣ .

انظر تعريف السبر والتقسيم ومذاهب العلماء فيه في : احكام الامدى ٢٦٤/٣
ومابعدھا ، المستصفى ٢٩٥/٢ ، المنخول ص ٣٥٠ ، فواتح الرحموت ٢٩٩/٢ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٧ ، مناهج العقول ٧٠/٣ البرهان ٨١٥/٢
ومابعدھا ، المسودة ص ٤٢٦ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٠٨ ، تيسير التحرير
٤٦/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢١٣-٢١٤ .

(١) يوجد تقديم وتأخير في "ب" حيث جعل العبارة من قوله "وهو حصر..."
الى قوله "فيتعين" تعريف للسبر والتقسيم وهو مخالف لما في الاصل وأوج
حيث جعلوا هذه العبارة تابعا قبل "السبر والتقسيم" اما هذا العنوان
عندهم فمحل بعد قوله "فيتعين" .

وبالرجوع الى كتب الاصول تبين لي ان الصواب هو ما في نسخة ب وان التقديم
والتأخيرا لمذكور قد وقع من المصنف ابن الساعاتي سهوا فتبعه بعض
الناقلين بدون تفكير ، أما ناسخ "ب" فقد تنبه لهذا فصحه وقد أثبت ما هو
الصواب في الاصل .

وللتأكد من ذلك انظر: فواتح الرحموت ٢٩٩/٢ ، احكام الامدى ٢٦٥/٣
شرح الكوكب المنير ص ٣٠٨ التعريفات ص ١١٦ .

(٢) أي عند الحنفية خلافا للشافعية انظر المراجع السابقة في التعليقة (٧) من
الصفحة السابقة .

أو ثلاثة مثلا وكان اهلا للنظر عدلا . فيغلب على الظن انتفاء سواها . أو يقول الأصل عدم ما سواها الا بدليل ولا دليل ثم يحذف بعضها بدليله فيلزم انحصار التعليل في الباقي . فان بين المعترض وصفا آخر لزمه إبطاله ولا يعد منقطعاً والمجتهد يرجع الى ظنه في ذلك . و اذا كان الحصر والابطال قطعياً فقطعني والا فظني . وأما طرق ^(١) الحذف فمنها : الالفاء ، وهو بيان اثبات الحكم بالوصف المستبقي فقط دون المحذوف ، ولا بد من اثبات الحكم مع المستبقي ان لو ثبت دونه كما ثبت دون المحذوف كان الفاء له أيضا وحيث ثبت استقلاله بالعمية فيمتنع ادخال المحذوف واستقلاله . ولقائل أن يقول : دعوى الاستقلال من مجرد اثبات الحكم مع وجوده غير حقه ان لو كفى ذلك من دون ضمنية تدل على استقلاله من طرق اثبات العمه لكفى في أصل القياس واستغني عن السبر وغيره ، وعند ذلك فان اثبته في صورة الالفاء بالسبر كما أثبته في الأصل الأول استغني عنه لثبوت استقلال صورة الالفاء بدليله ، فذكر الأصل المستقل أيضا غير مفيد . وان بينه ^(٢) بطريق اخر غير السبر فهو انتقال شنيع . ومنها ^(٣) : أن يكون الوصف من جنس ما ألف من الشارع الفاء ، مطلقا ، كالطول والقصر والسواد والبياض . ومنها ما ألف الفاء ، من جنس ذلك الحكم وان كانت مناسبة كالذكورة في سراية العتق . ومنها : أن لا تظهر مناسبتة بعد البحث . ويكفي الناظر ^(٥) أن يقول بحثت فلم أجد ، فان قيل : مثله في المستبقي رجح المستدل بالتمعية . واستدل على اعتبار السبر بأن حكم الأصل لا بد له من طة لاجماع الفقهاء أما بالوجوب ^(٦) كقول المعتزلة أو غيره كقول غيرهم ^(٧) . ولولم يكن اجماعاً فهو الغالب المألوف ، فالحمل عليه أولى ، ولا بد ان تكون ظاهرة والا كان تعبدا ^(٨) وهو خلاف الأصل ، لأن التعقل أظب وأقرب الى الانقياد . فلان قال : سبرت وبحثت فما وجدت ، وكان اهلا ظب على الظن صدقه . قلنا يحتمل عدم السبر أصلا ومع ^(٩) وجوده فالوقوف على صفة

(١) انظر تفصيل طرق الحذف في : احكام الامدى ٣/٢٦٧ ، فواتح الرحموت ٢/٢٩٩ ، تيسير التحرير ٤/٤٦ ، ارشاد الفحول ص ٢١٣ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) في ب : اثبته . (٣) أى من طرق الحذف .

(٤) انظر احكام الامدى ٣/٢٦٨ ، فواتح الرحموت ٢/٢٩٩ ، جمع الجوامع مع شرح المحلي عليه ٢/٢٧٢ .

(٥) وفي ب : للناظر . (٦) وفي ج : الوجوب .

(٧) انظر احكام الامدى ٣/٢٦٤ . (٨) في ب : بعيدا . وهو تصحيف .

(٩) وفي ب : مع "باسقاط الواو" .

مع تركها ولولم يجد لم يدل على عدمه ، فان الجهل ليس بدليل ، ولودل بالنسبة إليه لم يدل بالنسبة الى الخصم لجواز طمه بوصف اخر ، ولو سلم دلالة طس الحصر فالحذف انما يستلزمه في المستقبى ، أن لو كان معقول المعنى . ويجوز أن لا يكون فيشترك المستقبى والمحذوف في عدم الاعتبار وتقدير (١) التعمقل فغايبته إبطال معارض الملة ولا يلزم منه صحة طية المستقبى لأن ذلك باعتبار مصحح العلية ، لا باعتبار انتفاء المعارض . الرابع : المناسبة (٢) والأخالة

(١) في ب : وتقدير .

(٢) ويعبر عنها بالأخالة ، وبالصلحة والاستدلال ورعاية المقاصد .

ويسمى استخراجها : تخريج المناط . وهي عدة كتاب القياس ، ومحل غموضه ووضوحه .

جمع الجوامع وشرح المحلي طيه ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ ، ارشاد الفحول ص ٢١٤ . والمناسبة في اللغة : الملازمة ، والمناسب : القريب وبينهما مناسبة . وهذا يناسب هذا أي يقاربه شيئا .

المصباح المنير ٢٧٠/٢ - ٢٧١ مختار الصحاح ص ٦٥٦ .

وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفها تبعاً لاختلافهم في جواز تعليل احكام الله تعالى بالمصالح ، وعدم جوازه :

ف قيل : المناسب : اللائم لافعال العقلاء عادة . وطى هذا ، مناسبة الوصف للحكم المترتب طيه : موافقة لعادة العقلاء في ضمهم الشيء الى ما يلائمه .

وقيل : هو ما يجلب للانسان نفعا ، او يدفع عنه ضررا . ذكرهما ابن السبكي في جمع الجوامع . وقال الجلال المحلي : قال في الحصول : وهذا قول

من يعلل احكام الله بالمصالح ، والأول قول من ياباه .

وبالثاني قال البيضاوى في المنهاج . قال الاسنوى : وهو فاسد .

وقال ابو زيد الدبوسي : هو ما لو عرض على المعقول لتلقته بالقبول .

واعترض عليه : بأن اثباتها على الخصم متعذر لأنه ربما يقول : عقلي .

لا يتلقى هذا بالقبول . ومن اجل هذا قال الدبوسي : هو حجة على الناظر لأنه لا يكابر نفسه ، دون المناظر .

وقال الغزالي : والحق انه يمكن ————— إثباته على الجاحد بتبيين معنى

المناسبة على وجه مضبوط فاذا أبداء المعلل فلا يلتفت الى جهده . قال

الشوكاني : وهذا صحيح فانه لا يلزم المستدل إلا ذلك .

وللوقوف على تعريفات المناسب والخلاف فيها ، ومناقشة كل تعريف انظر :

المحلي طى جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني ٢٧٤/٢ - ٢٧٦

منهاج البيضاوى ٥٠/٣ - ٥٢ نهاية السؤل ٥٢/٣ - ٥٣ احكام الامدى

٢٧٠/٣ مناهج المعقول ٥٠/٣ - ٥٢ المستصفى ٢٨٦/١ ، ٢٩٧/٢ ،

البرهان ٨٠٢/٢ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢١٤ - ٢١٥ شرح تنقيح

الفصول ص ٣٩١ تيسير التحرير ٣٠٦/٣ وما بعدها ٣٨/٤ ، فواتح الرحموت

٣٠٠/٢ السوداء ص ٤٣٧ .

وتلقب (١) بتخريج المناط وهو تعيين العلة في الاصل بمجرد ابداء (٢) مناسبة من ذاته لا بنص ولا غيره. وفسرها ابو زيد بما لو عرض على العقول تلقته (٣) بالقبول . وهذا أقرب الى اللغة واثبتة متمذر في مقام النظر ، لا مكان أن لا يتلقاه عقل الخصم بالقبول ، وتلقي غيره ليس بحجة عليه كما في العكس . فلذلك منسح، أبو زيد التمسك بها. وفسرها غيره : بأنها (٤) وصف ظاهر منضبط يحصل من ترتب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا ، فان كان خفيا أو غير منضبط فالمعتبر ملازمة ، وهو المظنة كالعمدية في القصاص باستعمال الالة الموضوعة للقتل عرفا . وكالمشقة في السفر في الفطر ، والقصر يعتبر بالسفر الذي هو المظنة . ثم المقصود من شرع (٥) الحكم : إما جلب منفعة للمبد أو دفع مفسدة عنه أو مجموعهما ، وذلك اما في الدنيا كالمعاملات ، او في الاخرى كإيجاب الطاعات وتحريم المعاصي وقد يحصل المقصود يقينا وظنا ، وقد يكون الحصول ونفيه متساويين وقد يرجح نفيه . فالأول كالبيع . والثاني كالقصاص المترتب (٦) على القتل العمد العدوان لأن الغالب صيانة النفوس . والثالث لا مثال له على التحقيق ، ويقرب منه الحد على الخمر لحفظ العقل ، فان الحصول ونفيه متساويان لتعارض كثرة المتنعين كثرة المقدمين . والرابع : كالحكم بصحة نكاح الأيسة لمقصود التوالد ، فإن نفيه أرجح . والقائلون بالمناسبة مجموعون على الأولين ، وأما الاخران فاتفقوا على اعتبارهما اذا كان المقصود ظاهرا من الوصف في غالب صور الجنس ، والا فلا .

-
- (١) وفي أوب " ويلقب " بالياء التحتية المثناة .
(٢) وفي ب وج : ابتداء .
(٣) وفي ب وج : لتلقته .
(٤) الذي فسرها بذلك هو الامدى وابن الحاجب .
انظر احكام الامدى ٢٧٠/٣ ارشاد الفحول ص ٢١٤ .
(٥) انظر تحقيق المقصود من شرع الحكم ومراتب افضاء الحكم الى المقصود في :
احكام الامدى ٢٧١/٣ - ٢٧٣ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٧٦/٢ ،
نهاية السؤل ٥٣-٥٤ ارشاد الفحول ص ٢١٥ ، مناهج العقول ٥٠/٣ .
٥١ -
(٦) في ب وج : المترتب .

تقسيم المقاصد :

(١) وهي ضربان : ضروري في اصله وهو اعلاها كالمقاصد الخمسة التي روعيت في كل مله : حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وحصرها عادي فالدين : كقتل الكافر المضل وحقبة الداعي الى البدع والنفس : كالقصاص والعقل : كحد الشرب ، والنسل : كالحد على الزنا ، والمال : كعقوبة السارق والمحارب . ومكسل للضروري : كتحرير قليل الخمر والحد عليه وان كان أصل المقصود حاصلًا بتحرير المسكر منه لكن فيه تكميل له . وغير ضروري : وهو ما تدعو اليه الحاجة في اصله كالبيع والاجارة والقراض وتزويج الصغيرة لخوف فوات الكفو وهي الرتبة الثانية وهي معارضة للتكميل ولهذا جاز اختلاف السبل فيها . وبعض هذا أكد من بعض وقد تكون ضرورة كالاجارة على تربية الصغير وشراء الطعام والملبوس له ولغيره ومكمل له كراعية الكفاة ومهر المثل في الصغيرة (٢) فانه أفضى الى دوام النكاح وان كان اصله حاصلًا . وما لا تدعو اليه لكنه من قبيل التحسين كسلب العهد أهلية الشهادة لانحطاط رتبته فلا يليق به المناصب الشريفة .

تقسيم المناسب (٣) :

وهو مؤثر ، وملائم ، وغريب ، ومرسل . لانه اما ان يعتبره الشارع اولا ، فالمعتبر

(١) تكلم الاصوليون عن اقسام المقصود من شرع الحكم واختلاف مراتبه في نفسه وقالوا : ينقسم المناسب الى ما هو في محل الضرورات والى ما هو في محل الحاجات والى ما هو في محل التتمات . وبينوا حكم كل واحد من هذه مع التوضيح بالامثلة .

وقد خصص لها الامام الشاطبي كتابها سماه كتاب المقاصد ، تكلم فيه كلاما جيدا ، وقسمها تقسيما فريدا . فارجع اليه في الموافقات ٣/٢ وما بعدها وانظر :

احكام الامدى ٢٧٤/٣ - ٢٧٥ منهاج البيضاوى ٥١/٣ - ٥٢ نهاية السؤل ٥٢/٣ - ٥٤ ، منهاج العقول ٥١/٣ - ٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩١ - ٣٩٢ ، ارشاد الفحول ص ٢١٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلي طيه ٢٨٠/٢ ، فواتح الرحموت ٢/٣٠٠ .

(٢) وفي ب : الصغير .

(٣) المناسب : هو الوصف المعلن به . ولا بد ان يعلم من الشارع التفتت اليه . وينقسم من حيث اعتباره الى اربعة اقسام : مؤثر ، وملائم ، وغريب ومرسل . وينقسم المرسل الى ثلاثة انواع : مرسل ملائم ، ومرسل غريب ، ومرسل ثبت الفاوه .

بنص او اجماع مؤثر، والمعتبر بترتيب (١) الحكم عليه في صورة فقط ان ثبت
بنص او اجماع اعتبارينه فسي جنس الحكم او جنسه في عين الحكم أو جنسه
في جنس الحكم فهو الملائم (٢) وهذان معتبران وفاقا (٣) وهذا نسميه الملائم
المعدل كما مر ، وان لم يثبت (٤) فهو الغريب . ولا اعتبار به عندنا (٥) وعند
جمع من الاصوليين. واعتبره آخرون مصيرا منهم الى انه يفيد الظن بالعلية ،
لان الحكم ان ثبت لا لعله فهو بعيد لمخالفة الاصل، أو بعللة غير ظاهرة
فكذلك لان التعبد بعيد ، أو ظاهره وهو المطلوب . قلنا شرعي فلا بد

====
أنظر توضيح ذلك والامثلة عليه في: احكام الامدى ٢٨٢/٣ وما بعدها ،
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٨٢/٢ - ٢٨٥ منهاج البيضاوى ٥٤/٣ -
٥٦ نهاية السؤل ٥٦/٣ - ٥٨ ، ٦٠ منهاج العقول ٥٤/٣ - ٦٠ ،
ارشاد الفحول ص ٢١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٣ ، فواتح الرحموت
٠٣٢٥/٢

- (١) وفي ب: بترتب .
(٢) سمي ملائما لكونه موافقا لما اعتبره الشارع .
انظر الامثلة على انواع الثلاثة في الاحكام ٢٨٢/٣ ، شرح الكوكب المنير
ص ٣١٦ - ٣١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٣ .
(٣) اتفق القائلون بالقياس على اعتبار المؤثر والملائم من هذه الاقسام واختلفوا
فيما عداهما . انظر الاحكام ٢٨٢/٣ .
(٤) أى وان لم يثبت ترتب الحكم على الوصف بنص او اجماع فهو الغريب .
وسي غريبا لكونه لم يشهد غير اصله المعين باعباره .
قال الشوكاني : الصنف الثالث الغريب وهو ان يعتبر عينه في عين الحكم
بترتيب الحكم على وفق الوصف فقط . ولا يعتبر عين الوصف في جنس الحكم
ولا عينه ، ولا جنسه في جنسه بنص ولا اجماع ، كالاسكار في تحريم
الخير ، فانه اعتبر عين الاسكار في عين الحكم بترتيب التحريم على الاسكار
فقط .

- ارشاد الفحول ص ٢١٨ ، وانظر الاحكام ٢٨٣/٣ ، نهاية السؤل ٦٠/٣ ،
منهاج العقول ٥٨/٣ - ٥٩ .
(٥) اختلف الاصوليون في اعتبار الغريب حجة ، فنفاه الحنفية وأثبتته بعض
الاصوليين . قال الامدى : وانكاره غير متجه لانه يفيد الظن بالتعليل .
والذى يؤيد ذلك انه لا يخلو إما ان يكون الحكم قد ثبت لعله ، أو لا
لعله . فان كان لا لعله فهو بعيد لا متناع خلو الاحكام عن ظل .
وان كان لعله فلإما ان يكون لما لم يظهر ، او لما ظهر والاو يلزم منه التعبد
وهو بعيد ، والثاني هو المطلوب .
الاحكام ٢٨٣/٣

من اعتبار الشارع اياه ، وإفادته للظن ^(١) بالإخالة منوعة والظهور باعتبار
الشرع ، وبعد التعبد ممنوع من حيث قيام الاحتمال وان لم يعتبر فهو المرسل .
ومنه ما ظهر الفاوه شرعا، وهما مردودان كما أفتى بعض العلماء ملكا أفطر عمدا
في رمضان بإيجاب شهرين متتابعين مع اتساع ماله، نظرا إلى أنه أز جركه
فإنه وان ناسب إلا انه ملغى باطلاق الكتاب . الخامس ^(٢) : الشبه ^(٣) وهو
الوصف ^(٤) الذي لا يشبهت مناسبه إلا بدليل منفصل . فله تمييز

(١) وفي ج : الظن .

(٢) أي الخامس من مسالك العلة لانه تقدم النص والاجماع والسبر والتقسيم
والمناسبة والإخالة والخامس هو الشبه .

(٣) في ب : الشبهه . وهو تحريف .

(٤) الشبه بفتحيتين : مثل حمل، المشابهة وشبهت الشيء بالشيء أفته

مقامه بصفة جامعة بينهما .

قال في مختار الصحاح : وشبَّه وشبه لفتان بمعنى . يقال : هذا

شبهه أي شبيهه وبينهما شبه بالتحريك والجمع مشابه على غير قياس .

والشبهة : الالتباس ص ٣٢٨ وانظر المصباح المنير ١/٣٢٤ .

قلت : والشبه بهذا المعنى يطلق على كل قياس لان الفرع لا بد ان يشبه الاصل

بجامع بينهما . قال الشوكاني وهو من أهم ما يجب الاعتناء به قال ابن

الانباري لست أرى في مسائل الاصول مسألة أغض منه . ارشاد الفحول ص

٢١٩ .

وقال الفزالي : اطم ان اسم الشبه يطلق على كل قياس فان الفرع يلحق

بالاصل بشبهه فيه فهو اذا يشبهه . المستصفي ٢/٣١٠ .

وتعريفه في الاصطلاح :

قال الامدى : اطم ان اسم الشبه وإن اطلق على كل قياس الحق الفرع فيه

بالاصل لوصف جامع بينهما غير ان آراء الاصوليين مختلفة فيه .

فنهم من فسره بما تردد فيه الفرع بين أصليين ، ووجد فيه المناط الموجود

في كل واحد من الاصلين إلا أنه يشبه أحدهما في اوصاف هي اكثر من

الاصاف التي بها مشابهته للاصل الاخر فالحاق بما هو اكثر مشابهة

هو الاشبه . احكام الامدى ٣/٢٩٤ .

وقال الامام الفزالي : معنى الشبه الجمع بين الفرع والاصل بوصف ، مع

الاعتراف بان ذلك الوصف ليس طة للحكم . بخلاف قياس العلة فانه جمع

بما هو طة الحكم . ثم قال فان لم يرد الاصوليون بقياس الشبه هذا الجنس

فلست أدري ما الذي أرادوا . وبم فصلوه عن الطرد المحض وعن المناسب .

وطى الجملة فنحن نريد بالشبه هذا . المستصفي ٢/٣١١ .

وقال امام الحرمين : ومن أهم ما يجب الاعتناء به تصوير قياس الشبه وتمييزه

عن قياس المعنى والطرد ، ولا يتحرر في ذلك عبارة خدبة " أي محكه "

ستمرة في صناعات الحدود ، ولكننا لا نالوا جهدا في الكشف . . . البرهان

عن الطردي (١) لأنه غير مناسب وعن المناسب لأن مناسبه من ذاته وليس بحجة عندنا (٢) لأنه اما مطلع على المناسب المؤثر فيكون حاكما (٣) به أولا . وهو حكم بغير دليل . والسادس : الطرد والعكس (٤) فقول : يدل قطعاً

====
وقال القراني : قال القاضي ابو بكر : هو الوصف الذي لا يناسب لذاته ويستلزم المناسب لذاته ، وقد شهد الشرع لتأثير جنسه القريب في جنس الحكم القريب . شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٤ .
وذكر له تعريفات اخرى ولكنها عائدة الى ما ذكرنا ولمعرفة تعريف الشبه بمزيد من البسط وآراء العلماء فيه انظر :

احكام الامدى ٢٩٥/٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٨٦/٢ ، منهاج البيضاوى ٦١/٣ - ٦٣ ، نهاية السؤل ٦٣/٣ - ٦٤ ، التبصرة ص ٤٥٨ ، اللع ص ٥٩ ، المعتمد ٨٤٢/٢ ، وما بعدها ، تيسير التحرير ٣٧٢/٣ ، اصول السرخسي ٢٢٦/٢ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣٧٢/٣ ، مناهج العقول ٦١/٣ - ٦٣ ، المنخول ص ٣٧٨ - ٣٨١ ، ارشاد الفحول ص ٢١٩ ، فواتح الرحموت ٣٠١/٢ ، وما بعدها مختصر البعلبي ص ١٤٩ .
(١) انظر الفرق بين الشبه والطردي والمناسب في :

البرهان ٨٦٠/٢ ، والمستصفي ٣١١/٢ ، احكام الامدى ٢٩٦/٣ ، نهاية السؤل ٦٤/٣ .

(٢) اختلفوا في حجية قياس الشبه على مذاهب :

الاول : انه حجة وهو قول الاكثرين .

الثاني : انه ليس بحجة وبه قال اكثر الحنفية .

الثالث : اعتباره في الاشياء الراجعة الى الصورة .

الرابع : اعتباره فيما غلب على الظن انه مناط الحكم .

والخامس : ان تمسك به المجتهد كان حجة في حقه ان حصلت ظنة الظن

والا فلا . وأما المناظر فيقبل منه مطلقا واختاره الفزالي .

انظر مذاهبهم في حجية الشبه في المنخول ص ٣٧٨ - ٣٨١ المستصفي

٣١٥/٢ ، ارشاد الفحول ص ٣٢٠ احكام الامدى ٣٩٧/٣ ، نهاية السؤل

٦٤/٣ - ٦٥ ، مناهج العقول ٦٣/٣ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣٧٢/٣ ،

اصول السرخسي ٢٢٦/٢ ، تيسير التحرير ٥٣/٤ ، فواتح الرحموت ٣٠١/٢ .

(٣) وفي ج: حاكيا به بالتحسية الشناة .

(٤) ويسميه بعضهم - كالبيضاوى والاسنوى وجماعة - الدوران وهو عبارة عن

حدوث الحكم بحدوث الوصف ، وانمداه بعده .

قال الاسنوى : وذلك الوصف يسمى مدارا والحكم يسمى دائرا ومثاله :

السكر مع صير العنب ، فإنه قبل ان يحدث فيه وصف الاسكار كان مباحا ،

وعند حدوثه حدثت الحرمة ، ثم لما زال السكر بصيرورته خلا زال التحريم

فدل على ان العلة السكر .

والاكترون ظنا ، وقلنا : لا قطعاً ولا ظناً . لنا ان الوصف الموصوف بهما
يجوز ان يكون من لوازم العلة ، لا العلة ، وما يثبت به العلية غيرهما وهو مستقل
بنفسه . واستدل : بأن الدوران حاصل في المتضايين ، وليس احدهما طة
وأجيب بأن الظن انتفى لدليل خاص مانع . قالوا : اذا وجد الدوران ولا
مانع من كونه طة ولا قاطع بغيرها حصل الظن عادة كما لو تكرر غضب انسان
عند دعاه باسم ، غضب على الظن أنه سببه ، حتى ان الصغار يعلمون ذلك .
قلنا لولا ظهور انتفاء غير ذلك بدليل لم يظن وهو مستقل .

تنبيه :

الفرق بين تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه ان تحقيقه : نظر في اثبات العلة
في بعض (١) الصور بعد معرفتها في نفسها بنص أو اجماع أو استنباط ، والتنقيح : (٢)
(٣)

===
وقد اختلف الاصوليون في ان الدوران هل يفيد العلية أم لا ؟
١- فذهب جماعة من الاصوليين الى انه يدل على كون الوصف طة . ثم انقسم
القاتلون بذلك الى قسمين أ- فذهب بعض المعتزلة الى انه يفيد العلية
قطعاً . ب- وقال الجمهور : يفيدها ظناً بشرط عدم المزاحم . واختاره
البيضاوي والقاضي ابو بكر الباقلاني في جماعة من الاصوليين وقال الامدي :
هو مذهب اكثر ائمتنا زماننا .
٢- وذهب جماعة من الاصوليين الى انه لا يفيد بمجرد ، لا قطعاً ولا ظناً .
قال الامدي : والذي عليه المحققون من اصحابنا وغيرهم انه لا يفيد العلية
لا قطعاً ولا ظناً وهو المختار .
قال الشوكاني واختاره الاسناد ابو منصور وابن السعاني والغزالي والشيخ ابو
اسحاق الشيرازي وابن الحاجب .
انظر هذه المذاهب وادلة كل مذهب ومناقشة ادلة خصومهم في : احكام الامدي
٢٩٩/٣ - ٣٠١ ، نهاية السؤل ٦٨/٣ - ٧٠ ، مهاج العقول ٦٥/٣ - ٦٨ ،
المستصفى ٣٠٧/٢ - ٣٠٩ ، ص ٣٤٤ ، المنحول ٣٤٨ - ٣٥٠ ، البرهان
٨٢٥/٢ - ٨٤٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٢١ ، المعتمد ٧٨٤/٢ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٨٨/٢ -
٢٩٠ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٥/٣ ، فواتح الرحموت ٢٨٢/٢
تيسير التحرير ٤٩/٤ - ٥٢ ، اصول السرخسي ١٧٦/٢ وما بعدها وص ٢٢٧ .
(١) وفي أ : في نقض .

(٢) ومثاله تحقيق أن النباش سارق .

وسمى تحقيق المناط : لان المناط وهو الوصف : ظم انه مناط ، وبقي النظر
في تحقيق وجوده في الصورة المعينة . ارشاد الفحول ص ٢٢٢ وانظر احكام
الامدي ٣٠٢/٣ ، نهاية السؤل ٧٤/٣ ، مهاج العقول ٧٢/٣ - ٧٤ ،

(٣) التنقيح في اللغة : التهذيب والتمييز يقال : كلام منقح أي لا حشو فيه ،

===

النظر في تعيين العلة المنصوص عليها بحذف ما اقترن به مما لا مدخله (١)
في الاعتبار كحذف كونه اعرابيا وزيدا او كون الموطوءة زوجة أوامه ، وكونه شهر
تلك السنة . والتخريج (٢) : النظر في اثبات طة الحكم الثابت بنص او اجماع (٣)
بمجرد الاستنباط كالا جتهاد في اثبات الشدة المطربة طة لتحريم الخمر وليس
بحجة كما مر .

فصل :

التعبد بالقياس جاز (٤) خلافا للشريعة والنظام وبعض المعتزلة . القــــــــال

====
والمناط هو العلة ، وهو اسم مكان الاناطة والاناطة التعليق والاصاق ومنه :
ذات انواط ، شجره كانوا في الجاهلية يعلقون عليها سلاحهم وورد ذكرها
في الحديث .

وفي اصطلاح الاصوليين :

هو أن يبين المستدل الغاء الفارق بين الاصل والفرع بأن يقول : لا فرق
بين الاصل والفرع الا كذا وذلك لا مدخل له في الحكم فيلزم اشتراكهما
في الحكم ، لا اشتراكهما في الموجب له ، كقياس الأمة على العبد في
السراية ، فانه لا فرق بينهما الا الذكورة ، وهو طغى بالاجماع
ان لا مدخل له في العلية .

انظر : نهاية السؤل ٣ / ٧٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٢١ واحكام الامدى
٣ / ٣٠٣ ، مناهج العقول ٣ / ٧٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٨ ، تيسير
التحرير ٤ / ١٧٢ .

- (١) وفي ب : لا مدخل له فيه في الاعتبار .
- (٢) تخريج المناط استنباطه وهو اضافة حكم لم يتعرض الشرع لعلمته الى وصف
يناسب في نظر المجتهد ، بالسبر والتقسيم ، او بالمناسبة او غيرها .
انظر احكام الامدى ٣ / ٣٠٣ نهاية السؤل ٣ / ٧٤ .
- (٣) كررت " اجماع " في أسهوا .
- (٤) قبل الشروع في ذكر اختلافهم نذكر انهم قد اتفقوا على ان القياس حجة
في الامور الدنيوية . ذكره الاسنوى نقلا عن صاحب المحصول .
وقال الشوكاني : اعلم انه قد وقع الاتفاق على انه حجة في الامور الدنيوية
قال الفخر الرزاي كما في الادوية والاغذية .
وكذلك اتفقوا على حجية القياس الصادر منه صلى الله عليه وسلم وانما وقع
الخلاف في القياس الشرعي نهاية السؤل ٣ / ١٠ ارشاد الفحول
ص ١٩٩ .
وقال امام الحرمين : القياس فيما ذكره اصحاب المذاهب ينقسم الى عقلي
وشرعي ثم الناظرون في الاصول والمنكرون تفرقوا على مذاهب .
البرهان ٢ / ٧٥٠ .

وأبو الحسين : واجب عقلا . لنا لو فرض واقعا لم يلزم محال لذاته قطعا
ولأ لغيره لأن الأصل عدمه ، ولولم يجز لم يقع . قالوا : العقل مانع من
سلوك طريق لا يؤمن فيها الخطأ فامتنع القياس عقلا . قلنا : ليس باخالة (١)
خصوصا مع ظن الصواب ، قالوا : ورود الشرع بالعمل بالظن ممتنع عقلا ، وقد
علم وروده بخلافه في مثل الشاهد الواحد والعبيد وانفراد النساء في
الأموال ، قلنا : ورد بالعمل بخبر الواحد وظاهر الكتاب . والمنع
في هذه لمنع خاص بها .

=== واليك مذاهبتهم في حجية القياس ملخصه من كتب الأصول +
المذهب الأول : يجوز التعبد بالقياس في الشرعيات عقلا .
قال الامدى : وبه قال السلف من الصحابة والتابعين ، والشافعي وأبو
حنيفة ومالك واحمد . الاحكام ٥ / ٤ ، وانظر اصول السرخسي
١١٨ / ٢ .

الثاني : يستحيل ورود التعبد بالقياس عقلا .
وهو مذهب الشيعة والنظام وجماعة من معتزلة بغداد .
انظر : احكام الامدى ٥ / ٤ ، البرهان ٧٥٠ / ٢ ، اصول السرخسي
١١٨ / ٢ ، نهاية السؤل ١١ / ٣ .

الثالث : العقل موجب لورود التعبد بالقياس .
وهو مذهب القفال الشاشي وابو الحسين البصرى والقاضي ابو الخطاب
الحنبلي ، وقال الدقاق : يجب العمل به بالعقل والشرع .
انظر : احكام الامدى ٥ / ٤ ، نهاية السؤل ١٠ / ٣ ، ارشاد الفحول
ص ١٩٩ .

والمذهب الرابع : يجوز القياس الشرعي دون العقلي .
نسبه امام الحرمين وحجة الاسلام الى الامام احمد بن حنبل والمقتضدين
من اتباعه .

وانظر توضيح مذهب الحنابلة والروايات عن الامام احمد في العمل
بالقياس في : شرح الكوكب المنير ص ٣٢٧ ، روضة الناظر ص ١٤٧ ،
ومابعدا ، المسودة ص ٣٦٥ .

وانظر البرهان ٧٥١ / ٢ ، المنحول ص ٣٢٤ .

ولأجل الوقوف على مذاهب العلماء في مشروعية القياس وأدلة كل مذهب ومناقشة
أدلة الخصوم انظر : البرهان ٧٥٠ / ٢ ، ومابعدا ، احكام الامدى ٥ / ٤
ومابعدا ، المنحول ص ٣٢٤ ، ومابعدا ، نهاية السؤل ١٠ / ٣ ، مناهج العقول
١٢ - ٨ / ٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٥ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٢٦ ، ومابعدا ،
ارشاد الفحول ص ١٩٩ - ٢٠٤ ، اصول السرخسي ١١٨ / ٢ ، ومابعدا . اصول
البيزدي وكشف الاسرار ٢٧٠ / ٣ ، ومابعدا ، فواتح الرحموت ٣١١ / ٢ ، ومابعدا ،
التبصرة ص ٤١٩ ، الكمع ص ٥٤ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١٣٧ ، المستصفى ٢٣٤ / ٢ ،
ومابعدا ، المعتمد ٧٢٤ / ٢ ، ومابعدا ، احكام ابن حزم ٣٠٢ / ١ ، ١٠٤٩ / ٨ ،
فتح القفار ١٠ / ٣ ، المسودة ص ٣٦٥ - ٣٦٩ ، مختصر البجلي ص ١٥٠ .
(١) وفي ب : ليس بإخالة بالحاء المهبطه .

النظام (١) : امتنع عقلا وروود الشرع به مع العلم بانه يفرق بين التماثلات ويجمع بين المتفرقات فانه اوجب الغسل وابطل الصوم بالمنى بخلاف البول والمزى ، وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير ، وجلد بنسبه الزنا دون الكفر ، وقتل (٢) بشاهدين دون الزنا ، وفرق بين عدتي الموت والطلاق والحرة والامة ، وسوى بين قتل الصيد عددا وخطأ وبين القاتل والواطيء الصائم والمظاهر في الكفارة . قلنا : غير مانع من الجواز لجواز انتفاء صلاحية ما ظن جامعا أو وجود المعارض في الاصل أو الفرع . وأما المختلفات فلاشتراكها في معنى جامع أو اختصاص كل بعللة . قالوا مفضى الى الاختلاف وهو مردود بقوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) (٣) ورد بالزام (٤) العمل بالظواهر والمراد بالاختلاف التناقض أو الاضطراب المخل بالبلاغة لا اختلاف الاحكام الشرعية للقطع بقوته . قالوا : لو جاز فاما ان يصب كل مجتهد او واحدا وكون الشئ ونقيضه حقا محال وتصويب احدهما مع استوائهما محال . قلنا : يلزم في الظواهر مثله ، وشرط النقيضين الاتحاد وتصويب احد الظننيين لا بعينه (٥) ليس بمحال ، قالوا : لو جاز لجاز في الاصول فيتسلسل ، قلنا لا يلزم من اعتناها فيها للتسلسل الاعتنا في غيرها . القائل بالوجوب عقلا (٦) : الاحكام تعم صور الا تتناهى والنص غير واف بهما فوجب التعبد به . قلنا : الجزئيات غير متناهية لا أجناسها ، والتنصيص على الأجناس ممكن .

فصل :

أكثر المجوزيين (٧) قائلون بالوقوع خلافا

(١) انظر تفصيل حجج النظام والرد عليها في احكام الامدى ٤/٧-٨ التبصرة ص ٤٢٣ .

(٢) وفي ب : وقيل شاهدين .

(٣) جزء من الآية ٨٢ من سورة النساء ونصها (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) .

(٤) وفي ج : بالتزام العمل .

(٥) وفي ج : لا لعينه .

(٦) وهو القفال الشاشي وابو الحسين البصرى كما تقدم .

(٧) أى الذين اتفقوا على جواز التعبد بالقياس عقلا ، اختلفوا في الوقوع شرعا .

لسدادود (١) وابنه (٢)

- === فذهب داود بن علي الاصبهاني وابنه والقاشاني والنهرواني الى انه لم يرد التعبد الشرعي به اي انه لم يقع شرعا .
- قال الامدى : ولم يقضوا بوقوع ذلك الا فيما كانت طهته منصوصة أو مومراً اليها . وقال الاسنوي : قال القاشاني والنهرواني : يجب العمل به في صورتين إحداهما ان تكون طه الاصل منصوصة والثانية ان يكون الفرع بالحكم اولى من الاصل .
- وذهب الباقر الى ان التعبد الشرعي به واقع بدليل السمع .
- واختلفوا في دلالة الدلائل السمعية عليه هل هي قطعية أم ظنية ؟
- فذهب ابو الحسين البصري الى ان دلالة الدلائل السمعية عليه ظنية واختاره الامدى في الاحكام .
- وذهب الباقر الى انها قطعية .
- انظر مذاهبهم في الوقوع سمعا ومثلا مع أدلتها ومناقشتها واختلافهم في درجة دلالة الدلائل السمعية عليه في : احكام الامدى ٢٤٤/٤ - ٥٥ ، المستصفى ٢٣٤/٢ - ٢٤٠ المنقول ص ٣٢٥ - ٣٢٦ البرهان ٢/٧٥٠ منهاج البياضى ٨/٣ - ١٠ - ١٣ ، ١٥ - ١٧ ، ٢٠ - نهاية السؤل ٣/١٠ - ١٣ ، ١٥ - ١٧ ، ٢١ - ٢٢ ، ٢٣ مناهج العقول ٨/٣ - ٢١ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية اللبناني وتقرير الشرييني ٢/٣٣٧ - ٣٣٨ ، المعتمد ٢/٧٢٥ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٩٩ ، مختصر البعلبي ص ١٥٠ ، روضة الناظر ص ١٤٧ - ١٥٣ .
- (١) هو داود بن علي بن خلف امام اهل الظاهر ، وقد تقدمت ترجمته في الاجماع .
- (٢) هو ابو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الاصبهاني المعروف بالظاهري كان فقيها اديبا شاعرا ظريفا .
- ولما توفي ابوه جلس في حلقة وكان علي مذهب والده فاستصغروه فسدوا اليه رجلا ، وقالوا له : سله عن حد السكر . فأتاه الرجل ، فسأله عن السكر ما هو ؟ ومتى يكون الانسان سكران ؟
- فقال : اذا عزت عنه الهموم وباح بسره المكوم . فاستحسن ذلك منه ، وطم موضعه من العلم .
- وكان عالما بالفقه وله تصانيف عديدة منها : كتاب الوصول الى معرفة الاصول ، وكتاب الانذار وكتاب الاعذار وغير ذلك .
- وتوفي سنة ٢٩٧ هـ وعمر ٤٢ سنة .
- انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٤/٢٥٩ - ٢٦١ ، الفهرست ص ٣٠٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٢٦ ، تاريخ بغداد ٥/٢٥٦ ، صر الذهبي ٢/١٠٨ ، طبقات الشيرازي ص ١٧٥ .

والقاشاني (١) والنهرواني (٢) والاكثر سماعاً لا عقلاً ، والاكثر قطعياً ، خلافاً لآبي الحسين . لنا : ثبت بالتواتر عن عظماء الصحابة رضي الله عنهم العمل به وان كانت التفاصيل آحاداً ، والعادة : أن لا يجتمع مثلهم على مثله الا بقاطع ، وأيضاً فبالاجماع السكوني رجعوا الى ابي بكر في قتال بني حنيفة على الزكاة (٣) ولما قال له بعض الانصار حين ورت أم الأم دون أم الأب : تركت التي لو كانت هي الميتة ورت جميع ما تركت . فشرك بينهما (٤) ، وقول عمر " اقصي في (٥) الجد برأيي " (٦) وقوله في الجنيب من

(١) قيل : هو ابو محمد جعفر بن محمد القاشاني الرازي نسبة الى قاشان وهي بلدة عند قم على ثلاثين فرسخاً من اصبهان أهلها من الشيعة وينسب اليها جماعة من العلماء .

وابو محمد هذا يروي عنه ابو سهل هارون بن احمد الاستربابادي . وقيل هو ابو بكر محمد بن اسحق القاشاني كان داودياً ثم انتقل الى مذهب الشافعي وصار رأساً فيه .

وله من الكتب كتاب الرد على ابي داود في ابطال القياس ، وكتاب القياس وكتاب الفتيا الكبير .

انظر : الفهرست ص ٣٠٠ ، الانساب للسمعاني ١٠/١٢ - ١٨ ، اللباب ٣/٧٠ .

(٢) هو القاضي ابو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود المعروف بابن طرارا الجريري النهرواني . كان فقيهاً أديباً شاعراً عالماً بكل فن . ولي القضاء ببغداد وروى عن جماعة من الأئمة منهم :

ابو القاسم البغوي وابو بكر بن ابي داود ويحيى بن صاعد . وروى عنه جماعة من الأئمة ايضاً منهم : ابو القاسم الازهري والقاضي ابو الطيب الطبري وكان ثقة مأموناً في روايته وله شعر حسن .

وله عدة تصانيف متعة في الادب وغيره ومن احسنها : الجليس الانبياء . وتوفي سنة ٣٩٠ هـ بالنهروان وكانت ولادته سنة ٣٠٣ هـ .

انظر ترجمته في : الفهرست ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ، وفيات الاعيان ٥/٢٢١ - ٢٢٤ ، طبقات الشيرازي ص ٩٣ ، عبر الذهبية ٣/٤٧٠ .

(٣) تقدم تخریج خلاف عمر لابي بكر رضي الله عنهما في قتال مانعي الزكاة ثم رجوع عمر الى رأي ابي بكر وهو وجوب قتالهم حتى يوروا الزكاة واجماع الصحابة على ذلك . ص (٤٢٩) .

(٤) رواه الامام مالك والدارقطني عن يحيى بن سعيد عن القايم بن محمد قال :

"أتت الجدتان الى ابي بكر الصديق فأراد ان يجعل السدس للتي من قبل الأم فقال له رجل من الانصار : أما إنك تترك التي لو ماتت وهو حي كان إياها يرث . فجعل ابو بكر السدس بينهما . الموطن ١/٣٣٥ سنن الدارقطني

٤/٩٠ - ٩١ .

(٥) وفي ب : بالجد وهو تحريف من الناسخ .

(٦) انظر فتح الباري ١٢/٢٠ - ٢٢ سنن الدارقطني ٤/٩٣ - ٩٤ ، سنن

الدارمي ٢/٣٥٤ .

" لولا هذا لقضينا فيه برأينا " (١) وورث المبتوتة (٢) بالرأى (٣) وقول علي رضي الله عنه في الشارب " أرى عليه حد الغريبة " (٤) وقوله لعمر رضي الله عنه وقد شك في قتل الجمع بالواحد " رأيت لو اشترك جماعة في سرقة أكنت تقطعهم ؟ قال : نعم قال : فكذا هذا " (٥) . ومن ذلك اختلافهم

- (١) تقدم تخريجه .
- (٢) البت في اللغة : هو القطع ، وبت الرجل طلاق امرأته فهي مبتوتة والاصل : مبتوت طلاقها ، وطلقها طلقة بته : اذا قطعها عن الرجعة . ويقال : بت طلاقها وأبت بالثلاثي والرباعي . قال ابن فارس : يقال لما لا رجعة فيه .
المصباح المنير ٤١/١ ، مختار الصحاح ص ٣٩ - ٤٠ .
- (٣) ومن ورث المبتوتة : عثمان بن عفان رضي الله عنه . فعن عبدالله بن الزبير قال : طلق عبدالرحمن بن عوف امرأته تماضر بنت الاصبغ الكلبية ثم مات وهي في عدتها فورثها عثمان . وفي رواية : كيف ترى في رجل طلق امرأته ثلاثا ؟ فقال : اما عثمان فورثها . رواه الدارقطني في سننه ٦٤/٤
وانظر احكام الامدى ٤٣/٤ .
- (٤) هذا الاثر المنسوب الى علي كرم الله وجهه تقدم تخريجه عند الكلام على جواز انعقاد الاجماع عن قياس .
- وروى مسلم عن علي رضي الله عنه انه قال : " جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وجلد ابو بكر اربعين وجلد عمر ثمانين . وكل سنة وهذا أحب إلي " يعني الاقتصار على الاربعين الذي فعله رسول الله وابو بكر .
- صحيح مسلم ٢١٦/١١ . وانظر شرح النووي على مسلم ص ٢١٧ - ٢١٨ .
ويمكن ان يقال : كيف يشير على عمر بما لا يحب ، أو بما يفضل غيره ؟
والجواب بالجمع بينهما : ان الجلد ثمانين كان رايه في خلافة عمر بن الخطاب ثم يرجع إلى الاربعين في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهم اجمعين لان القصة الثانية حدثت في خلافة عثمان ، عندما جلد الوليد اربعين جلده وعلي بن ابي طالب يعد .
- وقد روى مسلم والترمذي الخبر الاول وفيه ان الذي اشار على عمر بن الخطاب بجلد الشارب ثمانين هو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .
- انظر صحيح مسلم ٢١٥/١١ سنن الترمذي ٤٨/٤ .
- وانظر احكام القرآن لابن العربي ٦٥٤/٢ احكام الامدى ٤٣/٤ .
- (٥) وعن سعيد بن المسيب ان انسانا قتل بصنعا وان عمر قتل به سبعة نفر وقال : لو تملا عليه اهل صنعا لقتلتهم به جميعا . رواه الدارقطني في سننه ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ .

في الجَد (١) فاسقط بعضهم به الاخوة كالأب وقاسم بينهم اخرون . وفي أنت حرام فقيل (٢) ثلاث وواحدة ويمين وظهار الى غير ذلك . قالوا : آحاد فلا قطع ، ولو سلم فهم بعض الصحابة . ولو سلم أنه من غير تكبير دليل ، منع عدم التكبير ، ولو سلم منع انه وفاق ، ولو سلم فأقيسة خاصة . قلنا : ستواتر المعنى كجود حاتم والشياع والتكرار من غير انكار قاطع عادي ، والا فالعادة قاضية بنقل الانكار وقد مرّ حجة كونه وفاقا . والقطع حاصل بأن العمل بها إنما كان لظهورها لا لخصوصها كظاهر (٣) الكتاب والمتواتر ، وأيضا فقد تواتر عنه عليه السلام ، وان كانت الجزئيات آحادا . تعليل الاحكام للبناء عليها وهو معنى القياس مثل : "أرأيت لو كان على أبيك دين" (٤) "أينقص اذا جف" (٥) "انها ليست بنجسه انها من الطوافات" (٦) "فانه لا يدري أين باتت يده" (٧) واستدل على الحاق كل محصن بما عزر ، ورد : إما بحكمي على الواحد وإما للاجماع على التعميم في مثله ، واستدل (باعتبروا) (٨) اي أنظروا فيمن هلك قبلكم بالكفر بما هلكوا به فاجتنبوا اسباب الهلاك . وضعف بأنه ظاهر في الاتعاض بحالهم ولو سلم فصيغة الأمر تحتله (٩) . وحديث معاذ (١٠) وامثاله وهي ظنية .

-
- (١) انظر اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في ميراث الجد في : سنن الدارمي ٢/٣٥٧ - ٣٥٨ سنن الدارقطني ٤/٩٢ - ٩٤ ، فتح الباري ١٢/٢٠ - ٢٢ تلخيص الحبير ٣/٨٧ ، ٤/١٩٥ .
- (٢) انظر احكام الامدى ٤/٤٥ .
- (٣) وفي ب : لظاهر .
- (٤) تقدم تخريجه في ص (٦١٤) .
- (٥) تقدم تخريجه في ص (٦١٤) .
- (٦) وكذا هذا قد تقدم تخريجه في ص (٥٩٥) .
- (٧) خرج في ص (٣٧٦) .
- (٨) جزء من الاية ٢ من سورة الحشر وصوابها (فاعتبروا) وقد تقدمت كتابتها كاملة .
- (٩) وفي ب : محتمله .
- (١٠) حديث معاذ لما سأله الرسول صلى الله عليه وسلم : بم تقضي ؟ قال : بكتاب الله . قال فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله . قال : فان لم تجد في سنة رسول الله ؟ قال : اجتهد رأيي ولا آلوا . قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله . وقد تقدم تخريجه . وانظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣/٢٧٨ وما بعدها .

فصل :

في دفع (١) العلل المؤثرة ، ولا يصح الا بالمانعة (٢)

(١) ويسميه بعضهم الاعتراضات الواردة على القياس وبعضهم يسميها القوادح . وقد اعتبرها الامدي خمسة وعشرين اعتراضا . وبعضهم اوصلها الى ثلاثين اعتراضا واقتصر بعضهم على عشرة واعتبر الباقية راجعة اليها . وذهب فخر الاسلام الى ان الصحيح منها اثنان وهما : الممانعة والمعارضة . وما عداهما لا ينظر الى الاعتراض به . وقال الامام عبد العزيز البخاري : واعلم ان الشيخ - يعني البيهقي - رحمه الله في هذا الباب جعل الدفع بالمناقضة وفساد الوضع فاسدا ، والدفع بالممانعة صحيحا . واعترض عليه . . . الخ انظر تفصيل الاعتراض على البيهقي في كشف الاسرار ٤/٤٨ . وقال شمس الائمة : الاعتراضات الفاسدة على العلل المؤثرة اربعة : المناقضة وفساد الوضع ، ووجود الحكم مع عدم العلة والمفارقة بين الاصل والفرع .

والصحيحة اربعة : الممانعة ثم القلب المبطل ثم العكس الكاسر ، ثم المعارضة بعلّة اخرى . اصول السرخسي ٢/٢٢٢-٢٢٣ . وذكر صدر الشريعة ابو اليسر : ان الاعتراضات الصحيحة على العلل خمسة اوجه . فاضاف على ما ذكر شمس الائمة : بيان فساد الوضع . ثم قال : واما الاعتراضات الفاسدة ، فلا نهاية لها ، لان كل انسان فاسد الخاطر ، يعترض بما بداله فلا يقدر احد على حصر الاعتراضات الفاسدة . قال عبد العزيز البخاري . وهو الاظهر .

كشف الاسرار ٤/٤٨ . وسردها حجة الاسلام في المستصفي ، وأعرض عن الكلام في تفاصيلها وقال : وقد اندرج تفاصيلها تحت ما ذكرناه ، وما لم يندرج تحت ما ذكرناه فهو نظر جلدي يتبع شريعة الجدل ، فان لم يتعلق بها فائدة دينية فينبغي ان نشخ على الاوقات ان نضيعها فيها . المستصفي ٢/٣٤٩ . ولكنه عاد فذكرها في كتابه المنخول مفصلة . انظر ص ٤٠١ وما بعدها .

وللوقوف على انواع الاعتراضات واختلاف العلماء فيها ارجع الى : احكام الامدي ٤/٦٩ وما بعدها ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤/٤٣ وما بعدها ، تيسير التحرير ٤/١١٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢/٣٣٠ وما بعدها ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٩٤ وما بعدها ، المسودة ص ٤٢٩ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٧٢ وما بعدها ، اللع ص ٦٥ المنتهى لابن الحاجب ص ١٤٩ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٤ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير ص ٣٣٠ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ وما بعدها ، البرهان ٢/٩٦٥ وما بعدها ، فصول البدائع ٢/٣٣٧ وما بعدها ، المعتمد ٢/١٠٣٩ وما بعدها ، اصول السرخسي ٢/٢٢٢ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح النار ٣/٤١ وما بعدها .

(٢) الممانعة قال الجرجاني : هي امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المعلل

والمعارضة (١) ولا وجه للمناقضة (٢) لظهور الاثر بالكتاب والسنة فلان تصورت

==== من غير دليل التعريفات ص ٢٣١ .
وقال السرخسي : اطم بأن الممانعة اصل الاعتراض طى العلة المؤثرة ،
من حيث ان الخصم المجيب يدعي ان حكم الحادثة ما اجاب به ، فاذا لم
يسلم له ذلك يذكر وصفا يدعي انه علة موجبة للحكم في الاصل المجمع
عليه وأن هذا الفرع نظير ذلك الاصل ، فيتعدى ذلك الحكم بهذا الوصف
الى الفرع .

اصول السرخسي ٢٣٥ / ٢ وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤٩ / ٤
واحكام الامدى ٧٥ / ٤ ، ٨٢ .

(١) المعارضة لغة : هي المقابلة طى سبيل الممانعة .
واصطلاحا : هي اقامة الدليل طى خلاف ما اقام الدليل طى الخصم .
ودليل المعارض ان كان عين دليل المعلل ، يسمى قلبا ، والا فان كانت
صورت كصورت يسمى معارضة بالمثل ، والا فمعارضة بالغير . التعريفات
ص ٢١٩ .

وقال عبد العزيز البخارى : والمراد من المعارضة هنا : تسليم المعتبر
دلالة ما ذكره المستدل من الوصف طى مطلوبه وانشاء دليل اخر يدل
طى خلاف مطلوبه .

وقيل : هي ممانعة في الحكم مع بقاء دليل المستدل ، ان السائل يقول
للمجيب : ما ذكرت من الوصف وان دل طى الحكم لكن عندي من الدليل
ما يدل طى خلافه . فليس فيه تعرض لدليله بالابطال . كشف الاسرار

٥١ / ٤ تيسير التحرير ١١٢ / ٤ .
وقد مثل لها الامدى فقال : كمعارضة من طل وجوب القصاص في القتل بالمثل
بالقتل العمد العدوان بالجراح في الاصل ونحوه .

الاحكام ٩٣ / ٤ وانظر ارشاد الفحول ص ٢٣٢ .

(٢) المناقضة لغة : ابطال احد القولين بالاخر .

واصطلاحا : هي منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل .

وشرط في المناقضة ان لا تكون المقدمة من الاوليات ، ولا من المسلمات ولم يجز
منعها . واما اذا كانت من التجريبات والحدسيات والمتواترات فيجوز
منعها لانه ليس بحجة طى الغير . التعريفات ص ٢٣٢ .

وقال الامدى : النقي هو عبارة عن تخلف الحكم مع وجود ما ادعى كونه
علة . الاحكام ٨٩ / ٤ .

واعبر الحنفية المناقضة من الاعتراضات الفاسدة ومنعوا ورودها طى العلل
المؤثرة لان التأثير لا يتبين الا بدليل الكتاب او السنة او الاجماع .
وهذه الادلة لا تتناقض فان احكام الشرع طىها تدور ، ولا تناقض في احكام
الشرع .

انظر : اصول السرخسي ٢٣٣ / ٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤٤ / ٤ ،

وتيسير التحرير ١١٢ / ٤ ، ١٣٨ .

مناقضة خرج على ما مر (١) من عدم الحكم لعدم^{الملة} / كقولنا : مسح في وضوء^(٢)
فلا يسن تكراره كالخف، لا يلزم الاستنجا^١ لأنه إزالة الخبث فإنه اذا لم
يعقب أثره لا يسن. ولا لفساد^(٣) الوضع ان لا يوصف الكتاب والسنة والاجماع
به. ولا للفرق^(٤) لأن السائل منكر فله الدفع، وذكر معنى آخر في الاصل

- (١) مر ذلك في شروط طة الاصل .
- (٢) قال السرخسي : وبيان هذا انا اذا اطلنا في تكرار المسح بالرأس ، انه مسح مشروع في الطهارة فلا يسن تثليثه كالمسح بالخف ، لا يدخل الاستنجا^١ بالاحجار نقضا لأن المسح هناك غير مشروع في الطهارة ، انما المشروع ازالة النجاسة العينية حتى لو تصور خروج الحدث من غير ان يتنجس شي^٢ ما هو ظاهر لم يجب المسح أصلا . وإزالة النجاسة غير المسح وهو لا يحصل بالمرة إلا نادرا ، فعرفنا ان انعدام الحكم لانعدام العلة .
- اصول السرخسي ٢/٢٣٣ وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/٤٤ .
- (٣) هذا معطوف على قوله " ولا وجه للمناقضة " .
- ومعنى ذلك : انه كما لا يتصور المناقضة بعد صحة الاثر وظهوره لا يتصور فساد الوضع ايضا لأن التأثير لا يثبت الا بدليل مجمع عليه . فبعد ذلك دعواه ان الوصف يأبى عن هذا الحكم وأنه في وضعه فاسد لا تسع . لأن الكتاب والسنة والاجماع لا يضع الفاسد ، وهو مثل النقض بل أقوى منه .
- كشف الاسرار ٤/٤٥ وانظر اصول السرخسي ٢/٢٣٣ ، ٢٧٦ ، واحكام الامدى ٤/٧٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٣٠ ، تيسير التحرير ٤/١١٧ ، ١٤٥ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٢١ .
- (٤) معطوف على ما تقدم من المناقضة وفساد الوضع . والمعارضة به فاسدة عند الحنفية . قال البزدوي : وأما الفرق فانما فسد لوجوه ثلاثة : احدها : ان السائل منكر، فسبيله الدفع دون الدعوى فاذا ذكر في الاصل معنى اخر انتصب مدعيا . ولأن دعواه ذلك المعنى الذي لا يصلح للتعدي الى هذا الفرع لا يمنع التعليل بعلة متعدية فلم يبق لدعواه اتصال بهذه المسألة .
- ولأن الخلاف في حكم الفرع ولم يصنع بما قال في الفرع الا أن أرانا عدم العلة وعدم العلة لا يصلح دليلا عند مقابلة عدم على ما مر ذكره ، فليحلل^١ يصلح دليلا عند مقابلة الحجة اولى . اصول البزدوي بحاشية كشف الاسرار ٤/٤٦ - ٤٧ وانظر اصول السرخسي ٢/٢٣٤ .
- وقال الامدى : واعلم ان سوء الفرق عندنا^٢ زماننا لا يخرج عن المعارضة في الاصل أو الفرع ، الا انه عند بعض المتقدمين عبارة عن مجموع الامرين ، حتى أنه لو اقتصر على احدهما لا يكون فرقا .
- ولهذا اختلفوا ، منهم من قال : انه غير مقبول لما فيه من الجمع بين أسئلة مختلفة وهي المعارضة في الاصل والمعارضة في الفرع . ومنهم من قال بقبوله . احكام الامدى ٤/١٠٣ وانظر ارشاد الفحول ص ٢٢٩ .

دعوى وغايته أن يذكر طة لا تتعدى لكنها لا تمنع التعددية . وحاصله في الفرع عدم العلة والعدم ليس بدليل . اما الممانعة فأربعة ^(١) : اولها في نفس الحجة كما اذا كانت طردية أو عدمية كما يعلل فساد النكاح بشهادة النساء والرجال بأنه ليس بمال . وثانيها : في وجود الوصف في الفرع والاصل لجواز كونه مختلفا فيه كقولنا في ايداع الصبي مسلط على الاستهلاك وفي صوم العيد منهي ، وهو دليل التحقق ^(٢) والخصم يقول مسلط على الحفظ والنهي نسخ .
وثالثها : في شرطها ^(٣) وقد عرفتها والمنوع ههنا شرط متفق عليه وقد فقد في الاصل او الفرع كقولهم في السلم الحال : أحد عوضي البيع فكان كتمن المبيع ، فيقال الشرط ان لا يغير حكم النص ولا يكون معدولا به عن القياس وقد فقدنا . ورابعها : في اثرها لان مجرد الوصف بلا أثر ليس بحجة عندنا . قلنا المنع حتى يثبت . وأما المعارضة ^(٤) فنوهان : معارضة بمناقضة ، وخالصة ، فالأول وهو القلب نوهان : احدهما أن يجعل العلة حكما والحكم طة ولا يتأتى الا في التعليل بالحكم ^(٥) كقولهم الكفار يجلد بكرهم فيرجم ^(٦) شيبهم كالمسلمين . والقراءة تكررت فرضا في الاوليين فكانت فرضا في الاخرين كالركوع . قلنا السلم لم يجلد ^(٧) بكره الا لانه يرجم شيبه ولم يتكرر الركوع فرضا في الاوليين الا لانه فرض في الاخرين ، والمخلص ^(٨) ان يخرج مخرج الاستدلال بأن يكونا نظيرين ليدل كل على الآخر ^(٩) كقولنا : ما يلتزم ^(١٠) بالنذر يلتزم ^(١٠) بالشروع " اذا صح " ^(١١) كالحج .

- (١) انظر اوجه الممانعة في اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤٩/٤ واصول السرخسي ٢٣٥/٢ ، ٢٦٩ ، واحكام الامدى ٧٥/٤ ارشاد الفحول ص ٢٣٠ تيسير التحرير ١٣٠/٤ وما بعدها .
- (٢) وفي ب : التحقيق .
- (٣) وفي ب : شروطها .
- (٤) انظر انواع المعارضة وكلام الاصوليين فيها في : احكام الامدى ٩٣/٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٥١/٤ ، اصول السرخسي ٢٣٨/٢ وما بعدها وص ٢٤٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ١٤٦/٤ وما بعدها .
وارشاد الفحول ص ٢٣٢ .
- (٥) وفي أ : بالحكمة .
- (٦) وفي ج : ويرجم .
- (٧) وفي ب : لا تجلد .
- (٨) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٥٤/٤ .
- (٩) وفي ج : في الاخير . (١٠) وفي ب : يلتزم .
- (١١) قوله " اذا صح " ساقط من ب .

والشيب الصغيرة يولى طيها في مالها فيولى في نفسها كالبيكر الصغيرة
فيقال : انما لزم الحج بالنذر لانه يلزم بالشروع ، وانما يولى على البكر
في مالها لانه يولى عليها في نفسها . قلنا : النذر لما وقع قربه لكونه
سببا لزم ابتداء الفعل رعاية له ^(١) مع انفصاليه عنه فلئن يلزم مباشرة
القربة أولى ، والولاية شرعت للعجز في النفس والمال والشيب والبكر فيه
سواء . اما الرجم والجلد والقراءة والركوع فيفترقان ^(٢) حتى افترقا فسي
شرط الثيابة . والقراءة تسقط بالافتداء عندنا ، وبخوف فوت الركعة عندكم
ويجب الفعل على العاجز عن الذكر ، لا بالعكس ^(٣) وافترق الشفعان في
سقوط السورة والجهر فلم يكونا نظيرين و ^(٤) ثانيهما ^(٥) ان يجعل الوصف
شاهدا لك ، وقد جعله شاهدا عليك . ولا يتأتى الا في وصف زائد مقرر ومفسر
كقولهم في رمضان : صوم فرض فوجب تعيين النية كالقضاء . وفي المسح ركن
فيثلت ^(٦) كالغسل . قلنا : لما كان فرضا استغنى عن التعيين بالتعيين ^(٧)
كالقضاء الا أن هذا يتعين بالشروع وذاك ^(٩) قبله . ولما كان ركنا وجب ^(١٠)

- (١) وفي ب : وقاية له . وهو تحريف .
(٢) كذا في الاصل وجميع النسخ ورد بالتثنية مع ان السابق عليه اربعة وهي
الرجم والجلد والقراءة والركوع . وقال الهزدوي : فاما الجلد والرجم
فليسا بسواء في انفسهما وفي شروطهما أيضا ، حتى افترقا في شرط
الثيابة . وكذلك القراءة والركوع والسجود ليسا بسواء ، لان القراءة ركن
زائد تسقط بالافتداء عندنا ، وتسقط لخوف فوت الركعة عنده . يعني
الشافعي - انظر اصول الهزدوي وكشف الاسرار ٥٥ / ٤ .
(٣) يعني لو كان عاجزا عن الافعال دون الازكار كالمرضى الذي لا يقدر على
الايما لم يجب عليه اداء الصلاة بخلاف الافعال ، فان من قدر طيها
دون الازكار - كالاخرس والامي تجب الصلاة عليه . كشف الاسرار ٥٥ / ٤ - ٥٦
(٤) سقطت " الواو " من ب .
(٥) أي ثاني نهي المعارضة بمناقضة - أي ثاني نوعي القلب - انظر اصول
الهزدوي وكشف الاسرار ٥٦ / ٤ ، واصول السرخسي ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ،
احكام الامدى ٤ / ١٠٥ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٢٦ ، تيسير
التحرير ٤ / ١٦٢ وما بعدها .
(٦) وفي ب : فثلت .
(٧) وفي ب : بالنص . وسقطت من أ .
(٨) وفي ب : لا أن هذا .
(٩) وفي ب : وذلك .
(١٠) وفي ج : فوجب .

ان لا يسن تثليثه بعد إكماله بالزيادة على الفرض كغسل الوجه لأن المسح
يقام بالقليل فاستيعابه تكميل في محله كالترار في الغسل المستوعب وقد يلحق
بهذا النوع العكس ^(١) وان لم يكن منه وهو نوعان : رد الشيء على سننه ويصلح
للترجيح كقولنا ما يلتزم ^(٢) بالنذر يلتزم ^(٢) بالشرع كالحج ، وعكسه الوضوء .
والاخر رده على خلاف سننه كقولهم : عبادة لا يمضي في فاسدها فلم تلزم بالشرع
كالوضوء ، فيقال فاذا يستوى فيه النذر والشرع كالوضوء وهذا ضعيف لذهاب
المناقضة حيث أتى بحكم اخر ، ولهطلان القياس باختلاف الاستواء فانه في
الوضوء سقوط وفي الصلاة ثبوت ، فامتنعت ^(٣) تعدية استواء السقوط لاثبات
الاستواء في الصلاة .

والثاني ^(٤) : المعارضة ^(٥) الخالصة وهي خمسة في الفرع وثلاثة في الاصل .
واصح الفرعية : المقابلة بالضد فاذا قيل ركن فيسن تثليثه كالغسل قيل صح
فلا يسن كالخف . وثانيها : مع زيادة مقررة بركن فلا يسن تثليثه بعد إكماله
كالغسل . وثالثها مع تغيير ينفي به ما اثبت كقولنا في اليتيمة : صغيرة فتتكح
كالتى لها أب . فيقال : صغيرة فلا يولى عليها بولاية الاخوة كالمال . وهذا
تغيير لأن الاول تعرض لاثبات الولاية ، وهذا لتعيين الولي الا أنه يستلزم
نفي الاول لاستلزام انتفاء ولاية الاخ انتفاءها مطلقا بالاجماع . ورابعها :
هو ثاني قسمي العكس ، وفيه صحة من وجه كما قلنا : يملك الكافر بيع (العبد) ^(٦)
المسلم فيملك شراءه كالمسلم . فيقال : وجب استواء الابتداء والبقاء كالمسلم .

- (١) العكس لفظة : هو رد الشيء على سننه وراه ، مأخوذ من عكس المرأة ، فان نورها
يرد نور بصر الناظر فيما وراه على سننه حتى يرى وجهه كأن له في المرأة
وجها وعينا يبصر به . وهو في العلة على وجهين : انظر تفصيلهما في
اصول السرخسي ٢٤١/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٥٨/٤ .
- (٢) وفي ب : يلزم .
- (٣) وفي ب : فامتنع .
- (٤) أى الثاني من نوعي المعارضة : المعارضة الخالصة .
انظر انواعها والكلام عليها في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٠/٤ -
٦٨ ، اصول السرخسي ٢٤٢/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ١٦٦/٤ وما
بعدها .
- (٥) وفي ب : في المعارضة .
- (٦) زيادة من ب .

وخامسها : المعارضة في حكم اخرفيه نفي الاول كما لو عورض ابو حنيفة في
المشعية ^(١) اذا قال زوجها الاول احق بالولد للفراش الصحيح. بأن الثاني
ذو فراش فاسد فكان له كالمولود من نكاح بغير شهود ، فظاهرها فاسد لا اختلاف
الحكم ، لكن لما تعذر اثبات النسب لزيد بعد عمر وصحت بما يصلح سببا له
فرجح ^(٢) الاول بالصحة فاذا عورض بالحضور رد بأن الصحة والملك أرجح
في الاعتبار لأن الفاسد شبهه فلا يعارض الحقيقة . واما الاصلية ^(٣) فأولها :
المعارضة بمعنى غير متعد وهي باطلة لعدم حكمها . وثانيها : التعديسة
الى مجمع طيه كالارزبالا رز. وثالثها : الى مختلف كالتفاحة بمثليها ، ومن
النظار ^(٤) من استحسناها في الاصل للاجماع على ان العلة احدهما فاثبات
هذه ابطال للاخرى ضرورة. ورد بان الاجماع على فساد احدهما لفسد
يخصها لا لصحة الاخرى .

فائدة :

كل ما يذكر في الاصل على وجه المفارقة فاجعله مانعة ^(٥) ، كقولهم في اعتاق

- (١) أي المرأة اذا نعي اليها زوجها .
قال السرخسي وبيان الوجه الخامس فيما يقول ابو حنيفة في المرأة اذا
نعي اليها زوجها ، فاعتدت وتزوجت بزواج آخر وولدت منه اولادا ،
ثم جاء الزوج الاول حيا . فان نسب الاولاد يثبت من الاول لانه صاحب
فراش صحيح طيه ، وثبت النسب باعتبار الفراش وهما يعارضان ،
بأن الثاني صاحب فراش حاضر ، ومع صفة الفساد يثبت النسب مع صاحب
الفراش الحاضر كما لو تزوج امرأة بغير شهود ودخل بها . فهذه معارضة
بإثبات حكم في غير المحل الذي وقع التعليل ان الفاسد غير صحيح . الخ
اصول السرخسي ٢/٢٤٣ - ٢٤٤ . وانظر اصول البيزدوي وكشف الاسرار
٦٣/٤ ، والرسالة للامام الشافعي ص ٥٥٩ .
- (٢) وفي ب : فيرجح . وفي ج : فترجح .
- (٣) أي المعارضة في الاصل انظر اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٦٤/٤ ، اصول
السرخسي ٢/٢٤٤ .
- (٤) انظر : اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٦٥/٤ اصول السرخسي ٢/٢٤٥ .
- (٥) قال الامام البيزدوي : وكل كلام صحيح في الاصل يذكر على سبيل المفارقة
فاذكره على سبيل الممانعة . اصول البيزدوي ٦٦/٤ - ٦٧ .
وانظر توضيحه في كشف الاسرار نفس الصفحات وانظر اصول السرخسي ٢/٢٤٥ .

الراهن تصرف لا في حق المرتهن بالابطال فيرد كالبيع. ففرقوا باحتمال البيع للفسخ ، والحق ان القياس للتعديدية دون التغيير وهذا تغيير لأن حكم الاصل وقف ما يحتمل الفسخ ، وحكم الفرع ابطال ما لا يحتمله ، وكذا اذا قيل : قتل آدمي مضمون فوجب المال كالخطأ . ففرق بأن المثل في الخطأ متعذر ، قلنا : شرط القياس غير موجود لأن حكم الاصل كون المال خلفا عن القود وهذا مزاحم له .

وجوه دفع المناقضة :

قد سلف انها لا ترد على المؤثرة لكن اذا تصورت مناقضة فالدفع بالجمع والتوفيق بأربعة أوجه (١) : اولها : بالوصف : مسح فلا يسن تثليثه كالخف ، فانما ينقض بالاستنجا قلنا ليس بمسح بل ازالة نجاسة ، ولهذا لا يسن اذا لم يوتر . وكقولنا : نجس خارج فكان حدثا كالبول فلا ينقض بغير السائل لأنه ظاهر غير خارج . ولهذا لم يجب غسله اجماعا . وثانيها بمعناه وتقريره : أن المسح تطهير حكيم غير معقول والتكرار تأكيد فانما لم يرد (٢) بطل ، ولهذا تادى الفرض (٣) ببعض المحل والاستنجا ازالة نجاسه وفي التكرار توكيده ولهذا لم يتأد ببعضه فكان نظير الغسل وغير السائل لا يتعلق به تطهير والسائل أوجه (٤) فكان نظير البول . وثالثها : بالحكم كقولنا : الغصب سبب لملك البدل (٥) فكان سببا لملك البدل فانما أورد المدبر أجيب بأنه سبب أيضا ولهذا ظهر أثره فيما يضم إليه لكن امتنع حكمة لما نع . وكقولنا في الصائل (٦) قتله لحياء نفسه فلم يناف العصمة كالمكلف لدفع المصمة فانما أورد مال الباغي اجيب بأن عصمته لم تهطل باحياء المهجة . ورابعها : بفرض الحكم كقولنا : نجس خارج فانما أورد المستحاضة ، أجيب بأن الفرض التسوية بينه وبين الخارج ممن السبيلين وذلك حدث ، فانما دام كان عفوا لموضع الخطاب (٧) بالأداء فكذا هذا

- (١) انظر وجوه دفع المناقضة الاربعة في : اصول السرخسي ٢٤٦/٢ وما بعدها ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٩/٤ .
- (٢) وفي أ : فاذا لم يزد . بالزاي .
- (٣) وفي ب : الفروض .
- (٤) وفي ب : أوجه .
- (٥) وفي ب : الهد .
- (٦) اي الجمل الصائل ونحوه . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٧٣/٤ .
- (٧) وفي ب : الخطأ .

وقد يلقب هذا القسم بأنه لا يفرق حكم أصله .

وجوه دفع العطل الطردية :

وهي أربعة : القول بموجب (١) العلة وهو التزام ما يلزمه المستدل كقولهم (٢)
ركن فيسن تثليثه كالفسل ، فنقول : الاستيعاب تثليث وزيادة إذ ليس من لوازم
التثليث اتحاد المحل . فان غير التثليث الى التكرار منعناه في الفسل والسنة ليس
إلا الاكمال ولما تعذر بالاطالة كالركوع والسجود لا استيعاب المحل كان التكرار
خلفا والاكمال في المسح ممكن فيبطل الخلف وظهر الفقه وهو أن لا أثر للركنية
في التكرار ولا التكميل ، فان مسح الخف مشارك في سنية (٣) الاطالة
ولا ركنيه فكذلك المضمضة . أما المسح فله أثر في التخفيف لا أنه ليس لطهر
معقول فسنت إطالته لا تكراره ، وهذا بناء على أن الفرض يتأدى بالبعض وهم
يمنعون ، بل الفرض الكل والبعض رخصه ، وأجيب بأن الاستيعاب غير
مراد من الباء في (برؤسكم) (٤) فكان البعض أصلا والاستيعاب تكميلا ،
والزيادة على التكميل بدعة . وكقولهم (٥) في رمضان : صوم فرض فوجب تعيين

- (١) انظر تفصيل القول بموجب العلة في : اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠٣/٤
ومابعدھا ، اصول السرخسي ٢٦٦/٢ ومابعدھا ، احكام الامدى ١١١/٤
ومابعدھا ، ارشاد الفحول ص ٢٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٢ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٣١٦/٢ ومابعدھا .
- (٢) قال السرخسي : وبيان ذلك فيما عطل به الشافعي رحمه الله في تكرار
المسح بالرأس : انه ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالفسل في المغسول . اصول السرخسي
٢٦٦/٢ وبالرجوع الى الرسالة وجدت الامام الشافعي يقول بعد سؤقه
الحديث صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم - فلما سئله مرة استدللنا على
أنه لو كانت مرة لا تجزى لم يتوضأ مرة ويصلي ، وان ما جاوز مرة اختيار ،
لا فرض في الوضوء لا يجزى أقل منه * الرسالة ص ١٦٤ بتحقيق احمد شاكر .
وقال في كتاب الام - بعد ذكر ما يجزى من مسح الرأس - وأحب لو مسح
رأسه ثلاثا وواحدة تجزئه ص ٢٣ وانظر ص ٢٢ منه والمحلي على جمع
الجوامع وحاشية البناني ٢٢٢/٢-٢٢٣ .
- (٣) وفي ب : سنة .
- (٤) جزء من اية الوضوء رقم ٦ من سورة المائدة . وقد تقدمت كتابتها كاملة .
- (٥) أى قول الشافعية . انظر كتاب الام للامام الشافعي ٨١/٢-٨٢ مختصر
المزني بهامش كتاب الام ٢/٢ ومابعدھا ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناني ٢٢٤/٢ ، احكام الامدى ٩٠/٤ ، شرح الجلال على
منهاج الطالبين وحاشية قليوبي وعميرة عليه ٥٢/٢-٥٣ .

النية . فقلنا بالموجب من حيث ان الاطلاق فيه تعيين . وكقولهم (١) باشر فعلا (٢)
لا يمضي في فاسده فلم يقض بالافساد (٣) كالوضوء . فقلنا (٤) بالموجب بأن القضاء
ليس بالافساد ، ولهذا يجب بالفساد ، كما لو وجد المتيمم في رحله ما لكنه بالشروع
يصير مضمونا وفواته موجب لمثله فان غيرت العبارة الى انه لا يجب بالشروع ولا بالافساد
كالوضوء قلنا ضمان القره عندنا بوصف الالتزام بالنذر . الثاني (٥) الممانعة : وهي
اربعة (٦) : أولها في الوصف كقولهم عقوبة تعلقت بالجماع فلا تجب (٧) بالأكل
كالزنا . وهو ممنوع فان الكفارة عندنا تعلقت بالفطر . وكقولهم في التفاحة (٨)
بمثلها : مطعوم بمطعوم مجازفة فيبطل كالصبرة بالصبرة فنقول : مجازفة
ذات أو وصف ، فان قال ذات قلنا بالصورة أم بالمعيار ولا بد من المعيار لأن المطعوم
بمثله كيلا جائز وان تفاوتت بالذات ، فإن قال : بي غنى عن هذا منع المجازفة مطلقة
فيضطر الى أن الطعم علة بشرط الجنس ، مع أن الكيل الذي به الجواز لا يعدم
الا الفضل على المعيار . ومن الممانعة ما يدخل في الاصل كقولهم : طهارة

-
- (١) أي الشافعية .
(٢) وفي أوج : نفلا .
(٣) قال الشافعي رحمه الله : وان أفطر المتطوع من غير عذر ، كرهته له ، ولا قضاء
عليه . وخالفنا في هذا بعض الناس فقال : عليه القضاء ، واذا دخل في شيء
فقد أوجبه على نفسه .
واحتج بحديث الزهري : " ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصه
أن يقضيا يوما مكان يومهما الذي أفطرتا فيه .
قال الشافعي : وليس بثابت انما حدثه الزهري عن رجل لا يعرفه . ولو كان
ثابتا كان يحتمل ان يكون إنما أمرهما علي معنى ان شاء الله وأطعم .
ولمزيد من الايضاح ارجع الى : كتاب الام ٨٨ / ٢ ، مختصر المزني ٢٤ / ٢ - ٢٥
وانظر المحلي على جمع الجوامع ٩٠ / ١ - ٩٣ .
وقد روى هذا الحديث الامام مالك في الموطأ عن ابن شهاب ٢٢٣ / ١ - ٢٢٤
وانظر الكلام على سنده وطرقه في تنوير الحوالك للامام السيوطي ٢٢٣ / ١ .
(٤) انظر اصول السرخسي ٢٦٧ / ٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٦ / ٤ .
(٥) أي الثاني من وجوه دفع العليل الطردية : الممانعة .
(٦) انظر وجوه الممانعة الاربعة والامثلة عليها في : اصول السرخسي ٢٦٩ / ٢
اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٨ / ٤ - ١٠٩ ، المحلي على جمع الجوامع
٣٢٥ / ٢ .
(٧) انظر : كتاب الام ٨٥ / ٢ - ٨٦ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني
٣٢٦ / ٢ .
(٨) انظر كتاب الام ١٣ / ٣ - ١٤ مختصر المزني ١٤٢ / ٢ - ١٤٣ .

مسح فسن التثليث كالاستنجا . فنقول : ليس الاستنجا طهارة مسح بل طهارة عن نجاسة حقيقية فيضطر الى التسوية بين الممسوح والمفسول وأحدهما مؤثر في التخفيف والاخر في التكرار، وهما طرفان . وثانيها ^(١) : في الحكم كما اذا قيل ركن فيسن تثليثه كالفسل (فنقول المفسول لا يسن تثليثه) ^(٢) بل اكمله كما مر ، وثالثها : في صلاحية الوصف ، ولما لم يصح الوصف الا بمعناه وهو الأثر . قلنا المنع حتى يظهر . ورابعها : في نسبة الحكم الى الوصف كقولهم الاخذ لا يعتق على أخيه لعدم البعضية ^(٣) فنقول حكم الاصل لم يثبت لعدمها بسبب للقرابة المؤثرة في المحرمية . وكقولهم لا يثبت النكاح بشهادة النساء لعدم الماليه كالحديث فنقول : الحد لا يثبت بها ^(٤) لانه ليس بمال بل لانه يندري بالشبهة بخلاف النكاح حيث يثبت بها . الثالث ^(٥) فساد الوضع كتعليقهم ^(٦) لا يجاب الفرقة باسلام أحد الزوجين ولا بقاء النكاح مع رده أحدهما ^(٧) فانه فاسد الوضع ^(٨) اذ الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق ولا الردة للعفو . الرابع ^(٩) المناقضة : كقولهم ^(١٠) في النكاح ليس بمال فلا يثبت بالنساء ^(١١)

- (١) وفي ب : وثالثها . وهو خطأ لأن هذا هو الوجه الثاني من اوجه الممانعة الاربعة المشار اليها فيما تقدم .
- (٢) ما بين الحاصرتين كررت كتابته في "أشها" ووجدته مكررا ايضا في ب . وهذا يشعر بوجود علاقة بين النسختين من حيث النقل .
- (٣) وفي ب زيادة "كأبن العم"
- (٤) كذا في جميع النسخ ولعل فيه سقط "لا" .
- (٥) أي الثالث من وجوه دفع العلل الطردية فساد الوضع انظر تفصيله في اصول السرخسي ٢٧٦/٢ وما بعدها واصول البزدوى وكشف الاسرار ١١٩/٤ وما بعدها والمحلي على جمع الجوامع ٣٢١/٢ احكام الامد ٧٣/٤ .
- (٦) أي الشافعية انظر كتاب الام ١٨٥/٤ مختصر المزني بهامش الام ١٠/٥-١١ وانظر اصول السرخسي ٢٧٦/٢ .
- (٧) قال الامام الشافعي في كتاب الام : واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولحق بدار الحرب او هرب فلم ندر أين هو او خرس أو عته - اوقفنا ماله ، فلم نقض فيه بشئ . وان لم يسلم قبل انقضاء عدة امراته بانت منه ٢٠٢/٤ وانظر مختصر المزني ٢٩٢/٣ .
- (٨) وفي ب : فاسد في الوضع .
- (٩) أي الوجه الرابع من وجوه دفع العلل الطردية - المناقضة . انظر امثلتها والكلام عليها في اصول السرخسي ٢٨٤/٢ وما بعدها ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٢٩/٤ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٢٤-٢٢٥ المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشرييني ٣٣٥-٣٣٦ .
- (١٠) أي كقول الشافعية : انظر كتاب الام للامام الشافعي رحمه الله ١٩/٥ ومختصر المزني ٦٤-٦٣/٥ .
- (١١) أي بشهادة النساء .

كالحد فينقض بالبكاره وما لا يطلع عليه الرجال فيضطر الى الفقه (١) وهو أن
شهادتهم حجة ضرورية فتظهر في موضعها وفيما يبتدل (٢) عادة كالمال فيمنع
كونها ضرورية بل هي أصلية فيها شبهة لا تمنع الأصالة كالمالك الثابت بظاهر
اليد، والنكاح يثبت مع الشبهة فانه يثبت بالهزل الذي لا يثبت به المال
فلمن يثبت بما يثبت به المال أولى، واذا اندفعت العلة وتعين الانتقال
فإن انتقل إلى علة أخرى لاثبات الاولى أو من حكم إلى حكم بالعلة الأولى، أو من حكم إلى حكم
وعلة أخرى لم يكن منقطعا لأنه ساع في اثبات علة الحكم. كمن يعلل (٤) لضمان
الصبي المودع المستهلك بالتسليط فاذا منع الوصف (٥) بينه، وكذا لو ادعى
حكما بوصف، فسلم كان له ان يثبت به حكما آخر (٦) كقولنا: الكتابة عقد يفسخ (٧)
بالاقالة فلا يمتنع التكفير به كالبيع، فان قال: المقدر لا يمنع قبل فوجب أن
لا يوجب نقصانا في الرق مانعا والا لم يقبل الفسخ، واذا سلم فعلل بوصف
آخر لحكم آخر فلا بأس، مع ضرب غفلة أو من علة إلى أخرى لاثبات الحكم
الاول كان إنقطاعا لأنه لم يثبت به المدعى ولو نقض عليه (٨) لم يقبل منه
وصف زائد فما الظن بالعلة المبتكرة. وقيل: ليس باعتبارها بقصة الخليل صلوات
الله عليه، فانه انتقل إلى علة (٩) أخرى لاثبات دعواه بعينهم،

- (١) أي ان هذا النقض يضطر المعلن الطارد الى الرجوع الى المعنى الفقهي
الذي بنى الشافعي هذا الحكم عليه. وهو ان شهادة النساء منفردة
او منضمة الى شهادة الرجال حجة ضرورية عنده وان الاصل فيها عدم
القبول، لان الله تعالى نقل الامر الى النساء مع الرجال بشرط عدم
الرجال بقوله تعالى (فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) كما نقل
امر الطهارة الى التيمم عند عدم الماء، فدل ذلك انها ليست بحجة
اصلية وانما صير اليها للضرورة. انظر مناقشة هذا القول في كشف
الاسرار ٤/١٢٩-١٣٠ واصول السرخسي ٢/٢٨٤-٢٨٥.
- (٢) وفي ب: يتبدل. وهو تحريف.
- (٣) وفي أ: او من حكمة الى حكمه.
- (٤) وفي ب: تعلل بالفوقية المثناة.
- (٥) كتب في هامش «ج» محاذاة (الوصف) ما نصه « بالفتح. كذا في الاصل
بخط المصنف » وفي نسخة المصنف التي بين يدي ضبط بالرفع على انه
نائب فاعل للفعل المبني للمجهول الذي قبله والذي وضعت الضمة
على اوله وكسر وسطه مما يدل على انه مبني للمجهول.
- (٦) وفي ب: أخرى. وهو خطأ كما يدل عليه سياق الكلام.
- (٧) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/١٣١ واصول السرخسي ٢/٢٨٧.
- (٨) وفي ب: علة.
- (٩) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/١٣٢-١٣٣، واصول السرخسي ٢/٢٨٧.

وأجيب بأن تعليقه لازم لبطلان المعارض من دعوى الاحياء والاماته الا أنه لما خاف اللبس على قومه انتقل الى ما "لا" (١) لبس فيه دفعا له وهو حسن في مقام الاشتباه .

فصل في تقسيم الاحكام (٢) ومتعلقاتها من السبب والعلة والشرط: (٣) .

أما الاحكام فمنها خالص حق (٤) الله تعالى عبادات محضة كالايان والصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة والجهاد والاعتكاف وعبادة تتضمن موهبة كصدقة الفطر فلم يشترط لها كمال الاهلية ، وموهبة فيها معنى القربه كالعشر لا يبتدأ (٥) به الكافر وان أجاز (٦) محمد ابقائه (٧) اعتبارا بالخراج ، وموهبة فيها عقوبة كالخراج لأن سببها الانقطاع الى الحرث الذي هو سبب الذل (٨) شرعا فلا يبتدأ (٩) به المسلم وجاز ابقاؤه لتردده ، فلم يجب ولم يبطل بالشك . وحق قائم بنفسه (١٠) كالخمس في (١١) المعدن لأن الجهاد حقه فكان المصاب به

(١) سقطت "لا" من ب .

(٢) قال السرخسي اعلم ان جملة ما يثبت بالحجج الشرعية الموجبه للعلم بما تقدم ذكرها قسمان : الاحكام المشروعة وما يتعلق بها من المشروعات . وهذه الاحكام اربعة : حقوق الله خالصا وحقوق العباد خالصا ايضا ، وما يشتمل على الحقيين وحق الله فيه أغلب ، وما يشتمل عليهما وحق العباد فيه اغلب . اصول السرخسي

(٣) وفي ب زاد "والعلامه" وسيذكرها المصنف في اخر هذا الفصل .

(٤) الحق : الموجود من كل وجه الذي لا ريب في وجوده ومنه : السحرق ،

والعين حق أي موجود بأثره . وحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يختص به احد وينسب الى الله تعظيما ، وأولئلا يختص به أحد

من الجبابرة . انظر: كشف الاسرار ١٣٤/٤ ، اصول السرخسي ٢٩٠/٢ .

(٥) وفي ب : لا يبتدأه .

(٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٣٩/٤ ، واصل السرخسي ٢٩٢/٢

(٧) وفي ب : بقاءه باسقاط الالف .

(٨) لان الكافر المضروب عليه الخراج فضل الاشتغال بالزراعة ودفن الخراج على الاسلام

والجهاد في سبيل الله فكان اشتغاله بالزراعة ودفن الخراج سبب ذلة ، وذلك

ان الامام اذا فتح بلدة عنوة وأقراها فلم يسلموا ، واشتغلوا بالزراعة ،

وضع على جما جمهم الجزية ، وعلى أراضيهم الخراج . فكان سبب وضعه الاشتغال

بالزراعة وهو سبب الذل في الشريعة . انظر: كشف الاسرار ١٤٠/٤ ، واصل

السرخسي ٢٩٢/٢ .

(٩) وفي ب : ولا يبتدأه .

(١٠) انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٤١/٤ ، اصول السرخسي ٢٩٣/٢ .

(١١) وفي ج : والمعدن وهو خطأ .

له وان من بأربعة اخماسه على الغانمين ولهذا تولى الامام قسمته وحل الخمس لبني هاشم^(١) لطهارته ولهذا جعلنا علة الاستحقاق نصره الاجتماع^(٢) .
وعقوبات كاملة كالحدود وقاصرة نسميها أجزئه كحرمان الارث بالقتل وحقوق دائرة بين العقوبة والعبادة كالكفارة أداؤها عباده ووجوبها جزاء ، والعبادة غالبية للاختيار في الأداة وتوهمى بعباده وتشترط لها النية ولهذا لم نوجبها في الفموس^(٣) والقتل^(٤) لعدم الاباحة بوجه ، ومنعناها عن الصبي والمسبب لعدم الاهلية والمباشرة . وكفارة الفطر يفلب فيها العقوبة^(٥) ولهذا قول^(٦)
بها الجنابة الكاملة فاسقطناها بالشبهة كالحذ ، و باعتراف الحيفي والمرضى والفطر على سفر حادث على الصوم ، وألحقها الشافعي بغيرها^(٧) ،

- (١) قيّداً ابو حنيفة صرف الخمس الى ذوي القربى ، بالحاجة مع القرابة وحرّم من ليس بمحتاج من ذوى القوى . انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار / ٤ / ١٤١-١٤٢ وما بعدهما ، واصول السرخسي ٢ / ٢٩٣-٢٩٤ وقال الامدى : وهو بعيد جداً . الاحكام ٣ / ٦٠ .
- (٢) اى ان الاربعة للاخماس لا تستحق الا بالنصرة فلا يملكها الا من دخل غازيا وان لم يقاتل لانه دخل على قصد النصره وانها تحصل بالاجتماع على قصد القتال . كشف الاسرار / ٤ / ١٤٤ وانظر اصول السرخسي ٢ / ٢٩٤ .
- (٣) الحنفية لا يوجبون الكفارة في اليمين الفموس والقتل العمد المدوان ، لا رحمة به ولكن زيادة في النكايه لتعمده الاقدام على المنكر مع سبق طمه به . وهذا خلاف مذهب الجمهور .
- (٤) انظر اصول السرخسي ٢ / ٢٩٥ واصول البيزوي وكشف الاسرار / ٤ / ١٥٠ .
- (٥) وفي ب زيادة " العمد " .
- (٦) الكفارة في نفسها عبادة محضة ، من حيث انها تجب بطريق الفتوى ، وتتأدى بما هو محض العبادة . وهي باثرها صالحة للزجر عن ارتكاب المحظور . فكانت بوجودها مكفرة للذنب ماحية له وبوجوبها والخوف من لزومها زاجرة . وقد ترجح معنى الزجر في كفارة الفطر في رمضان على معنى التكفير ، بدليل انها تسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة اباحة كالحدود فلا تجب على من أفطر بعذر المرض أو السفر أو الخطأ والاشتباه .
- (٧) انظر اصول السرخسي ٢ / ٢٩٦ اصول البيزوي وكشف الاسرار / ٤ / ١٥١ .
- (٦) وفي ب : تقابل .
- (٧) اى الحق كفارة الافطار في رمضان بسائر الكفارات في انها لا تسقط بالشبهات . والصحيح من مذهب الشافعية ان كفارة الافطار في رمضان تسقط بالشبهة . انظر: شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي وعميره ٢ / ٦٩-٧٠ كتاب الام ٢ / ٨٤-٨٥ .

وخصصناها بقوله عليه السلام "فعليه ما على المظاهر" (١) وهي فيه عقوبة
وسببها حرام إجماعاً. وما يجب عقوبة قد يستوفى عبادة ، فان اقامتها عبادة
ولا عكس ، ولهذا (٢) قلنا بالتداخل فيها . ومنها خالص حق العبد وهو
كثير . (٣) ومنها غالب فيه حق الله تعالى كحد القذف . ومنها ما غلب فيه حق
العبد كالقصاص . وكلها تنقسم الى اصل وخلف (٤) كالتصديق في الايمان
ثم الاقرار في احكام الدنيا ثم ادا (٥) احد الابوين ثم تبعية الدار والفنيمة
وكالتيمع مع الما وهو خلف مطلق عندنا وضروري عند الشافعي (٦) . وشبوت

- (١) اخرج الدارقطني والبيهقي عن ابي هريرة ومجاهد " ان النبي صلى الله
عليه وسلم امر الذي افطر في رمضان يوماً بكفارة الظهار " .
قال الدارقطني : والمحفوظ عن هشيم بن اسماعيل بن سالم عن مجاهد
مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وقال البيهقي : وهذا اختصار وقع من هشيم للحديث فقد رواه جرير بن
عبد الحميد وموسى بن اعيمن وعبد الوارث بن سعيد عن ليث عن
مجاهد عن ابي هريرة مفسراً في قصة الواقع على اهله في شهر رمضان .
وهكذا كل حديث كان روى في هذا الباب من وجه مطلقاً ، فقد روى من وجه
اخر مهيناً مفسراً في قصة الواقع . ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الفطر بالاكل شئ .
السنن الكبرى ٢٢٩/٤ وقد تقدم تخريج حديث الواقع على أهله في رمضان .
وفي رواية للدارقطني عن ابي معشر عن محمد بن كعب القرظي عن ابي
هريرة " ان رجلاً اكل في رمضان ، فأقره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق
رقبة ، او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكيناً " .
قال الدارقطني : أبو معشر هو نجيج وليس بالقوى .
انظر سنن الدارقطني ١٩٠-١٩١/٢ سنن البيهقي ٢٢٩/٤ وانظر اصول
السرخسي ٢٩٥/٢ .
(٢) أي لوجوب هذه الكفارة بطريق العقوبة حتى سقطت بالشبهة قلنا : بتداخل
الكفارات في الفطر حتى لو افطر مراراً في رمضان من غير تكفير ، لم يلزمه
الا كفارة واحدة .
وقال عبد العزيز البخاري : ولو افطر في رمضانين ولم يكفر في المرة الاولى
فكذلك في رواية الطحاوي عن اصحابنا وهو اختيار اكثر المشايخ .
كشف الاسرار ١٥٨/٤ وانظر اصول السرخسي ٢٩٦/٢ . ومذهب الشافعي
رحمه الله بخلافه . انظر الامم ٨٤-٨٥/٢ .
(٣) ومنه ضمان الدية وبدل المتلف والمسغوب وملك المبيع والثلث وملك
النكاح والطلاق وما أشبهها .
انظر : كشف الاسرار ١٥٨/٤ اصول السرخسي ٢٩٧/٢ .
(٤) انظر اصول السرخسي ٢٩٧/٢ .
(٥) وفي ب : إذا احد الابوين . بالذال المعجمة .
(٦) انظر كتاب الامم ٣٩/١ وشرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي
وعميرة ٧٧/١ .

الخلافة بالنص أو دلالة ، وشرطها عدم الأصل للحال مع تصوره . وأما متعلقاتها (١) :
فالسبب (٢) : ما يفضي الى مطلوب يدرك فيه لا به والعلة (٣) : ما يجب
به الحكم ابتداءً كالبيع للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص ، والله تعالى سبي
هو الموجب وإنما نسب الى العلة لجعله (٤) علة موجبة في حقنا لخفاً حكمه
في كل واقعة بعد الوحي . وعلى هذا فالاتفاق ان شاهد العلة اذا رجح
ضمن لنسبة الايجاب اليه . والشرط (٥) : ما يتعلق به الوجود والعلامة (٦) ما
يعرف بها من دون (٧) تعلق .

- === وانظر اصول السرخسي ٢٩٧/٢ - ٢٩٨ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٦٣/٤ وما بعدها .
- (١) أى متعلقات الاحكام .
(٢) تقدم تعريفه وذكر المراجع الدالة عليه عند الكلام على احكام الوضع ، فلا نكرر .
(٣) العلة في اللغة : اسم لما يتغير الشئ بحصوله ، أخذاً من العلة التي هي المرض ، وهو عرض موجب لخروج البدن الحيواني عن الاعتدال الطبيعي . يقال : احتل : اى مرض فهو عليل .
انظر : المصباح المنير ٧٧/٢ ، مختار الصحاح ص ٤٥١ ، التعريفات ص ١٥٤ .
واصطلاحاً :
اختلفوا في تعريفها على اقوال انظر اليها في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٧٠/٤ ، اصول السرخسي ٣٠١/٢ ، فتح الغفار بشرح المنار ٦٧/٣ ، التعريفات ص ١٥٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٦ - ٢٠٧ مختصر الطوفي ص ٣١ ، المستصفى ٣٤١/٢ - ٣٤٢ ،
مناهج العقول ٣٧/٣ ، نهاية السؤل ٣٩/٣ .
(٤) وفي أ " بجعله " بالباء .
(٥) تقدم تعريفه عند الكلام على احكام الوضع .
(٦) العلامة لغة : المعرف وشرطاً ، قال البزدوى : ما يعرف الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود ، مثل الميل والمنارة . اصول البزدوى ١٧٤/٤ .
وانظر اصول السرخسي ٣٠٤/٢ فتح الغفار بشرح المنار ٧٥/٣ .
(٧) وفي ب : من غير تعلق .

تقسيم :

(١) وهو ما يتخلل بينه وبين الحكم عليه كدلالة السارق والقاتل ،
وكدلالة مسلم في دارنا مسلمين على حصن في دارهم (٢) فأصيب لم يشارك الدال .
وكأمر بنكاح امرأة وكونها حرة (٣) فكانت أمة وقد استولدها لم يرجع عليه (٤) بقيمة
الولد بخلاف ما لو زوجها على ذلك ، لأنه حينئذ صاحب طه . ولا يلزم دلالة المحرم
على الصيد (٥) لأنه يزيل بها أمنه اذا اتصل بها القتل فكان مباشرا ، وليس المال
محفوظا بالبعد عن (٦) اليد فافترقا . ولا دلالة المودع لأنه مباشر حيث ضيع ما التزم

- (١) قال البزدوى : والسبب أربعة أقسام في حق الحكم : سبب حقيقي وسبب
سمى به مجازا ، وسبب له شبهة العلل وسبب هو في معنى العلة . وبمثل
هذا قسمها السرخسي في اصوله . واعترض الامام عبدالعزیز البخاري على
اعتبارها أربعة ، وقرران أقسام السبب ثلاثة ، وهي : سبب حقيقي ، كدلالة السارق ،
وسبب في معنى العلة كقود الدابة ، وسبب مجازي له شبهة العلل كالطلاق
المعلق . ثم قال : ولهذا لم يذكر القاضي الامام أبو زيد في التقويم القسم الذي
فيه شبهة العلة ، وذكر مكانه السبب الذي هو طه ، وهو الموجب للحكم بنفسه في
الزمان الثاني كالنصاب قبل الحول .
أصول البزدوى وكشف الاسرار ١٧٤/٤ - ١٧٥ ، اصول السرخسي ٣٠٤/٢ وانظر
تقسيمات السبب والامثلة عليه عند غير الحنفية في : احكام الامدى ١٢٧/١ ،
المستصفي ٩٤/١ ، المحلي على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٩٤/١ - ٩٥ ،
الموافقات للشاطبي ١٧٩/١ - ١٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨١ ، نهاية
السؤل ٧٠/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٦ روضة الناظر ص ٣٠ مختصر
الطوفي ص ٣٢ ، مختصر البعلي ص ٦٦ .
(٢) قال البزدوى : مثل دلالة الرجل في دار الاسلام قوما من المسلمين على حصن
في دار الحرب بوصف طريقه ، فأصابوه بدلالته لم يكن الدال شريكا ، لأنه
صاحب سبب محض . اصول البزدوى ١٧٧/٤ - ١٧٨ .
(٣) كأن يقول : تزوج هذه فانها حرة ، فتزوجها ، ثم ظهر أنها أمة وقد استولدها ،
لم يرجع على الدال بقيمة الولد لأن اخباره سبب للوصول الى المقصود ، ولكن
تخلل بينه وبين المقصود - وهو الاستيلاء - ما هو طه ، وهو عقد النكاح الذي
باشرت به المرأة على نفسها ، وهو غير مضاف الى السبب الأول .
بخلاف ما لو زوجها له على انها حرة فبانت أمة بعد استيلائها فانه يضمن قيمة
الأولاد لأنه صار صاحب طه .
أصول السرخسي ٣٠٧/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٧٨/٤ .
(٤) وفي ب : إليه .
(٥) حيثانه يوجب الضمان عليه وان كان سبب محض ، لأن الدلالة في ازالة أمن الصيد
تعد مباشرة . اصول البزدوى ١٧٩/٤ .
(٦) أي بخلاف الدال على مال الناس ، فليس بمباشرة عدوان ، لأنه غير محفوظ بالبعد

من الحفظ بنفسه . ومنه مجازي (١) كالتعليقات (٢) عندما سميت أسبابا وان لم تفض
الى البر الذي شرعت له اليمين لجواز الافضاء اليه . وعند الشافعي هي أسباب
بمعنى العلل (٣) ولهذا المجاز شبهة الحقيقة خلافا لزفر (٤) . والفائدة في
مسألة ابطال التعليق بالتنجيز ، ومنه ما هو في معناها (٥) كسوق الدابة وقودها
اذا تلف به شيء ، وكالشهادة بالقصاص فانها سبب باعتبار تخلل حكم القاضي
واختيار الولي قتل المشهود عليه وفي (٦) معنى العلة لاضافة المباشرة اليها
لان تلف بالشهادة .

تقسيم :

العلة (٧) منها حقيقية وهي العلة اسما ومعنى وحكما كالبيع والنكاح للملك والحل ،

====
عن أيدي الناس وأعينهم ، بل هو محفوظ بالقرب منهم ، وبأيديهم ، والدال
لم يلتزم الحفظ أيضا ، فلا يصير جانبا بازالته الحفظ بدلالته ، فبقيت دلالة
سببا محضا .

كشف الاسرار ٤ / ١٨٠ .

- (١) أي ومن السبب سبب مجازي يطلق عليه اسم السبب بطريق المجاز .
- (٢) انظر امثلتها والسبب في تسميتها مجازا في :
اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤ / ١٨٣ ، اصول السرخسي ٢ / ٣٠٤ .
- (٣) انظر كتاب الامم ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٥ / ١٨٠ ، ٧ / ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٤) فان عنده : المعلق بالشرط خال عن شبهة الحقيقة بل هو مجاز محض .
انظر : كشف الاسرار ٤ / ١٨٤ ، اصول السرخسي ٢ / ٣٠٥ .
- (٥) أي من السبب : سبب في معنى العلة .

(٦) وفي ب : وفيها . . .

- (٧) قسم السرخسي العلة الى ستة أنواع : علة اسما ومعنى وحكما . وهو حقيقة
العلة ، وعلة اسما لا معنى ولا حكما ، ويسمى علة مجازا ، وعلة اسما ومعنى
لا حكما ، وعلة تشبه السبب ، وعلة معنى وحكما لا اسما ، وعلة اسما وحكما
لا معنى .

وزاد البزدوي نوعا سابعا ، وهو وصف له شبهة العلل .

وقال عبد العزيز البخاري : وهو غير خارج عن هذه الاقسام .

انظر توضيح هذه الانواع وامثلتها في :

اصول السرخسي ٢ / ٣١٢ - ٣١٣ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤ / ١٨٧ ،

فتح الغفار ٣ / ٦٨ - ٧٣ .

وانظر شرح الكوكب المنير ص ١٣٦ - ١٣٨ ، الموافقات ١ / ١٧٩ .

وفي اقترانها بالحكم خلاف (١) ، والحق أنه يجب ، ومن مشايخنا من أجاز تقد مها
وفرق بينها وبين الاستطاعة مع الفعل ؛ بأنها عرض فلعدم البقاء وجب القران وللعلل
الشرعية بقاء حكما فتصور تقدمها . ومنها مجازية وهي ما كانت اسما لا غير
كالتعليقات . ومنها علة اسما ومعنى كالبيع الموقوف لأنه بيع ومشروع ، لا حكما
لتراخيها لمانع فاذا زال ثبت به " من " (٢) أصله فيظهر كونه علة لا سببا ، وكالبيع
بشرط الخيار لدخول الشرط على الحكم دون السبب . ومنها ما يشبه السبب كتصاب
الزكاة أول الحول علة اسما ومعنى لكنه بوصف النماء وهو مترخا ولذلك صح
التمجيل ، ومن حكمه أن لا يظهر الوجوب في أوله (٣) ولما أشبه العلة كان الوجوب
ثابتا منه (٤) تقديرا ، وكرهى الموت علة لتغيير الاحكام لكن بوصف اتصاله بالموت ،
وكالجرح علة للسراية ولذلك علة العلة تشبه الاسباب كثيرا القريب فانه علة
للملك الذي هو علة العتق . ومنها : الوصف الذي يشبه العلة كالحكم يتعلق
بوصفين مؤثرين فلكل (٥) منهما شبهة العلة كقولنا في الجنس أو القدر بانفراده
يحرم النساء لأنه شبهة الفضل فتثبت شبهة العلة . ومنها علة معنى وحكما لا اسما
كحكم تعلق بعلة ذات وصفين ، فإن آخرهما وجودا علة حكما لترجحه بالوجود .
ومعنى لتأثيره ، لا اسما فانه لا يسمى به احدهما كالقراية والملك للعتق

- (١) اختلف الحنفية - فيما بينهم - في تقدم العلة الشرعية الحقيقية على معلولها ،
وتأخر الحكم عنها هل يجوز ؟
فذهب المحققون منهم الى عدم جواز ذلك واشتروا مقارنة العلة للحكم ،
واختاره الامامان السرخسي والبزدوى .
ومنهم من أجاز ذلك ؛
قال السرخسي : والأصح عندنا ، أنه لا يجوز تأخر الحكم عن هذه العلة ، ولكن
الحكم يتصل بثبوته بوجود هذه العلة بعد صحتها لا محالة ، وهو عندنا
بمنزلة الاستطاعة مع الفعل لا يجوز القول بأنها تسبق الفعل .
اصول السرخسي ٣١٣/٢ . وانظر اصول البزدوى ١٨٨/٤ .
- (٢) سقطت " من " من أ .
(٣) وفي ب : في أول الحول .
(٤) وفي ب : ناشئا منه .
(٥) وفي ب : فلكل واحد .

- (١) فانه يتعلق بالملك حتى كان المشتري معتقاً ولو تأخرت القراية اضيف اليها كما لوورث اثنان عدا فادعى أحدهما بنوته غرم لشريكه ، وأضيف الى القراية . ومنها علة اسما وحكما كالسفر للرخصة فانه متعلقها وهي منسوبة اليه (٢) لا معنى لتعلقها بحقيقة المشقة ، وانما اضيفت (٣) اليه لأنه مظنتها (٤) .

تقسيم الشرط :

منه محض (٥) وهو ما يتوقف وجود العلة على وجوده

(١) وفي ب : حتى لوورث .

(٢) وفي ب : إليها .

(٣) وفي ب : اضيف .

(٤) انظر توضيح ما تقدم من أنواع العلة في : اصول البزدوى وكشف الاسرار

١٨٧/٤ - ٢٠٢ ، اصول السرخسي ٣١٢/٢ - ٣٢٠ .

(٥) يقسم الشرط عند شمس الأئمة الى ستة أقسام ، وهي - على سبيل الاختصار -

: شرط محض ، وشرط في حكم العلة ، وشرط فيه شبهة العلة ، وشرط في معنى السبب ، وشرط اسما لا حكما ، وشرط بمعنى العلامة الخالصة . واعتبره البزدوى خمسة أقسام ، فأسقط الشرط الذي فيه شبهة العلة . واسقط صاحب التوضيح الشرط الذي في معنى العلامة ، فاعتبر الاقسام اربعة فقط .

انظر : اصول السرخسي ٣٢٠/٢ ، أصول البزدوى ٢٠٢/٤ ، التلويح

على التوضيح ١٤٥/٢ ، فتح المغار ٢٣/٣ - ٧٥ .

وللشرط تقسيم آخر عند بعض الاصوليين ، فقد قسموه الى شرط عقلي كالحياة للعلم وشرط شرعي كالطهارة للصلاة ، وشرط عادى كنصب السلم لصعود السطح ، وشرط لغوى ، كإكرم بني تميم ان جاءوا . هذا تقسيمه باعتبار المشروط او باعتبار السبب والحكم .

وقسموه باعتبار اطلاقه الى ثلاثة :

الاول : ما يذكر في الاصول مقابلا للسبب والمانع . وما يذكر في قول المتكلمين :

شرط لعلم الحياه ، وقول الفقهاء : شرط الصلاة الطهارة ، وشرط

صحة البيع التراضي .

الثاني : الشرط اللغوى ، والمراد به صيغ التعليق (بان) ونحوها ، وهو

ما يذكر في اصول الفقه ، من المخصصات للعموم . ونحو قوله : ان

دخلت الدار فانت طالق . فان دخول الدار ليس شرطا لوقوع الطلاق

شرعا ، ولا عقلا ، بل من الشروط التي وضعها أهل اللغة .

والثالث : جعل الشيء مقيدا في شيء كإكراه الدابة بشرط كونها حاملا . ونحو

ذلك . وهذا يحتمل ان يعاد الى الاول ، بسبب مواضع المتعاقدين ،

كأنهما قالا : جعلناه معتبرا في عقدنا ، لعدم بعده .

شرح الكوكب المنير ص ١٤١-١٤٣ وانظر :

كالتعليقات^(١) كلها وكالعبادات تتعلق بأسبابها ثم بشروطها حتى أن من أسلم في دار الحرب جاهلا بالاحكام، لم تلزمه فكانت الاسباب كالمعدومه لعدم الشرط . وكانيه والطهارة للصلاة^(٢) وكالاشهاد في النكاح فأثر الشرط^(٣) عندنا^(٤) في منع العلة عن الانعقاد وعند الشافعي^(٥) في تراخي حكمها ولا ينفك معننى الشرط عن صيغته، وأما (ان طمتم فيهم خيرا) فتعليق استحباب الكتابة بدليل (وآتوهم من مال الله) وما قيل شرط عادة مردود باستلزام الغائه^(٦)، وأما القصر المعلق بالخوف^(٨) فالمراد قصر الأحوال من الايمان على الدابة وتخفيف

====
المحلي على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٢٠ / ٢ - ٢٢ ، احكام الامدى ١٣٠ / ١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٢ ، ٢٥٩ - ٢٦٢ ، الموافقات ١ / ١٧٨ ، ١٨٠ ارشاد الفحول ص ٧ شرح العضد ٧ / ٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٦١ ، ٣٣٩ روضة الناظر ص ٣٠ ، مختصر الطوفي ص ٣٢ ، مختصر البعلي ص ٦٦ .
(١) كقوله لعبده : ان دخلت الدار فانت حر ، أو اذا ، أو متى ، أو كلما دخلت . فان التحرير الذى هو طعة يتوقف وجوده على وجود الشرط حقيقة بعدما وجد صورته بكلماته من المولى ، وعند وجود الشرط ، يوجد التحرير حقيقة ، فيثبت به حكم العتق .
اصول السرخسي ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

- (٢) فانهما شرط لصحتها بحيث تنعدم بعدمها . قال البيزدوى : وكذلك ركن العبادات ينعدم لعدم شروطها ، وهي النية والطهارة للصلاة وكذلك ركن النكاح - وهو الايجاب والقبول - ينعدم عند عدم شرطه وهو الاشهاد عليه .
اصول البيزدوى ٤ / ٢٠٣ .
(٣) أى اثر التعليق بالشرط .
(٤) انظر اصول السرخسي ٢ / ٣٢١ ، واصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤ / ٢٠٣ .
(٥) انظر كتاب الام ٥ / ١٨٠ ، المحلي على جمع الجوامع وتقرير الشرييني عليه ٢ / ٢٠٠ .
(٦) جزء من الاية ٣٣ من سورة النور ونصها (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ، والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايما نكم فكاتبوهم ان طمتم فيهم خيرا ، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ولا تكثرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكرههن غفور رحيم) .
قال شمس الاثمة السرخسي : والذى قال به بعض المتأخرين من مشايخنا في قوله تعالى (فكاتبوهم ان طمتم فيهم خيرا) انه مذكور على سبيل العادة ، وانه لا فائدة فيه سوى أن الحاجة الى الكتابة أسس في هذه الحالة - هذا ليس بقوى عندي ، لان تحت هذا الكلام انه ليس في ذكر هذا الشرط فائدة معنى الشرط ، وكلام الله تعالى منزوع عن هذا ، بل فيه فائدة الشرط .
اصول السرخسي ٢ / ٣٢١ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .
(٧) وفي ب : الغاية . وهو غلط .
(٨) وهو الوارد في قوله تعالى (واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا

القراءة والتسبيح بدليل (فان خفتم فرجالا أو ركبانا فاذا أمتم فاذكروا الله
كما علمكم)^(١) (فاذا اطمأنتم فأقيموا الصلاة)^(٢) وقصرها يتعلق به^(٣) لا بالسفر .
والشرط دلالة^(٤) مثل المرأة التي أتزوجها طالق ، لوقوع الوصف في النكحة . ومنه
ما هو في حكم^(٥) العلة وهو أن يسلم عن معارضتها فيصلح أن يضاف الحكم
اليه من حيث تعلق الوجود به ، والعلة ليست علة بذاتها فتشابهها ، وهذا
أصل كبير^(٦) لنا فقد قلنا في شهود الشرط واليمين وقد رجعوا بعد الحكم

====
من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ، ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا)
"١٠١" من سورة النساء .

ومراده : أن الشرط هنا غير مذكور على وفاق العادة ، بل هو بمعنى الشرط
حقيقة ، لأن المراد هو القصر في أحوال الصلاة ، كالأداء رابعا بالايما ، والايجاز
في القراءة ، وتخفيف الركوع والسجود . وذلك انما يوجد عند وجود هذا الشرط
وهو الخوف . بدليل قوله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركبانا ، فاذا أمتم فاذكروا
الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون) .

انظر: اصول السرخسي ٢/ ٣٢٢ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/ ٢٠٤-٢٠٥ .

(١) الآية ٢٣٩ من سورة البقرة وتكلمتها (ما لم تكونوا تعلمون) .

(٢) جزء من الآية ١٠٣ من سورة النساء ، ونصها (فاذا قضيت الصلاة فاذكروا الله

قيامًا وعودًا وعلى جنوبكم ، فاذا اطمأنتم فأقيموا الصلاة ، ان الصلاة كانت
على المؤمن منين كتابا موقوتا) .

(٣) أي بقيام الخوف .

(٤) قال شمس الأئمة : وبيان دلالة الشرط فيما قال علماؤنا : اذا قال لنسوة :

المرأة التي أتزوجها منكن طالق . أو قال لا ربع نسوة له : المرأة التي تدخل
الدار منكن طالق . فانه يتوقف وجود العلة حقيقة على وجود التزوج والدخول ،
لوجود دلالة الشرط فيه ، وهو أنه مذكور على سبيل الوصف للنكحة . بخلاف ما لو
قال : هذه المرأة التي أتزوجها ، أو هذه المرأة التي تدخل الدار ، فانه مذكور
على سبيل الوصف للعين ، فلا يكون شرطا ، ولا يتوقف وجود العلة على وجوده .

اصول السرخسي ٢/ ٣٢٢ وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/ ٢٠٦ .

(٥) هذا هو القسم الثاني من أقسام الشرط . فان كل شرط لم يعارضه علة ، يصلح

أن يكون علة يضاف اليه الحكم . ومتى عارضه علة ، لم يصلح علة ، وذلك لأن

الشرط يتعلق به الوجود دون الوجوب ، فصار شبيها بالعلل . والعلل أصول ،
لكنها لما لم تكن غلا بذواتها استقام أن تخلفها الشروط . وقد مثل له السرخسي
بشق الزق حتى يسيل مافيه من الدهن ، وقطع حبل القنديل حتى يسقط فينكسر .

انظر توضيح ذلك مع مزيد من الامثلة في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/ ٢٠٦-

٢٠٧ ، اصول السرخسي ٢/ ٣٢٢-٣٢٣ .

(٦) أي اعتبار العلة عند صلاحها لاضافة الحكم اليها ، وترجيحها على الشرط أصل

كبير لعلماء الحنفية .

انظر توضيح ذلك بالامثلة في كشف الاسرار ٤/ ٢٠٧ .

(١) يضمن شهود اليمين لأنهم شهود علة، وإذا اجتمع السبب والعلة قدمت كشهود التخيير والاختيار في الطلاق قبل الدخول يضمن شهود الاختيار لأنه علة والتخيير سبب . فأما (٢) سلامة الشرط عن معارضتها؛ فكرجل قيد عبده ثم حلف ان كان قيده رطلا فهو حر أو حلّ فهو حر . فشهد بوزن القيد فحكم بعتقه ثم حل فكان أنقص ضمن الشاهدان قيمته عند أبي حنيفة (٣) لِنفاذ القضاء مطلقا (٤) . وعندهما؛ عتق بالحل لعدم النفاذ باطنا، وهما اثبتا شرط العتق عنده بسبب أن علة العتق وهي اليمين لا تصلح مضمّنه لعدم التعدي، وكحفر البئر شرط ان العلة وهي السقوط لا تصلح لأنها طبيعية، وكشق الزق، أما اشراع الجناح ووضع الحجر فمن الاسباب المشبهة بالعلل (٥) حكما . ومنه ما هو في حكم السبب (٦) بأن يتخلل الفعل الاختياري سابقا عليه، كرجل حل قيد عبده فأبق، لم يضمن، لأن الحل إزالة المانع والا باق سابق وهو علة التلف فكان الشرط كالسبب فالسبب مما يتقدم والشرط مما (٨) يتأخر، وقد اعترض عليه علة غير حادثة بالشرط فكان كمن أرسل

-
- (١) وفي ب: "تضمن" بالفوقية المثناة .
(٢) وفي ب: وأما .
(٣) انظر: اصول السرخسي ٣٢٣/٢ أصول البزدوي وكشف الاسرار ٢٠٨/٤ .
(٤) أي ظاهرا وباطنا . لان القضاء بالاعتاق ينفذ عند أبي حنيفة بشهادة الزور، لأن القاضي بنى القضاء على دليل شرعي، وأمر بالعمل به، فيجب صون قضاءه عن البطلان، وتصحيحه ما أمكن . فيعتق العبد في الظاهر والباطن . وقد تبين أنهما شهدا بالباطل، فيضمنان قيمة العبد .
وعند أبي يوسف ومحمد: القضاء بالحرية نافذ في الظاهر دون الباطن، وكان العتق واقعا بحل القيد، لا بالشهادة، فلا يجب الضمان على الشهود .
ولمزيد من الايضاح انظر: اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢٠٨/٤ ، أصول السرخسي ٣٢٣/٢ ، وانظر المنخول ص ٥٠٣ .
(٥) انظر تفصيل ذلك في أصول البزدوي وكشف الاسرار ٢٠٩-٢١١ .
(٦) هذا هو القسم الثالث من أقسام الشرط، وهو الشرط الذي في حكم الاسباب انظر توضيحه ومثاله في: أصول البزدوي وكشف الاسرار ٢١٢-٢١٣ ، وأصول السرخسي ٣٢٥/٢ .
(٧) وفي أ وب: ما يتقدم .
(٨) سقطت "مما" من أ وج .

دابة في الطريق فجالت فتلف به شيء لم يضمنه المرسل لأنه ذو سبب أصلي وهذا ذو شرط جعل سببها ، ولو أتلفت بنفسها شيئا نهارا لم يضمن وكذلك (١) ليلا عندنا (٢) لأنه ليس بذئ سبب ولا علة ولا شرط . ومنه ما هو شرط اسما (٣) لا حكما وهو كل حكم تعلق بشرطين فان أولهما شرط اسما والثاني اسما وحكما للتعليق به ، مثل ان دخلت هذه وهذه فأنت طالق ، ثم أبانها ، فدخلت الاولى ثم نكحها فدخلت الاخرى ، طلقت خلافا لزر (٤) لقيام الملك عند وجود الشرط لترتب الجزاء ، لا لعين الشرط ، وإلا لما انحلت اليمين بوجودهما في غير الملك ، ولا لبقا اليمين فانها باقية مع الابانة . ومنه (٥) ما هو علامة كالا حصان فان حكم الشرط يمنع انعقاد العلة ، وحكم الزنا لا يتوقف على احصان يحدث بعده لكن اذا ثبت عرفنا به حكمه من غير توقف انعقاد علية الزنا على وجوده ، فلذلك لم يضمن شهود الاحصان بعد الرجوع . وأما العلامة فنوع واحد (٦) وهو ما يعرف بالحكم

- (١) وفي ب : فكذا .
(٢) انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢١٤/٤ ، اصول السرخسي ٣٢٦/٢ .
(٣) وهذا هو القسم الرابع من أقسام الشرط . انظر تفصيله وأمثله في اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢١٨/٤ . اصول السرخسي ٣٢٢/٢ .
(٤) انظر توضيح مذهب زفر في : اصول السرخسي ٣٢٧/٢-٣٢٨ ، اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢١٨/٤ .
(٥) أي من اقسام الشرط شرط هو علامة . وهذا هو القسم الخامس من أقسام الشرط . انظر توضيحه والامثلة عليه في اصول البيزوي ٢١٩/٤ ، كشف الاسرار ٢١٨/٤ ، اصول السرخسي ٣٢٨/٢ .
(٦) اعتبر المصنف العلامة نوعا واحدا ، تبعا لفخر الاسلام . وقال عبدالعزيز البخاري : معناه : ان العلامة المحضة ، التي ليس فيها معنى الشرط ، نوع واحد . لكن العلامة قد يكون فيها معنى الشرط ، كالا حصان . وقد تكون بمعنسى العلة ، كعمل الشرع فانها بمنزلة العلامات للاحكام غير موجبه بذواتها شيئا . فمن حيث انها لا توجب بذواتها شيئا كانت اعلاما . واذا كان كذلك ، جاز ان تنقسم العلامة بهذا الاعتبار كما انقسم السبب والعلة والشرط .
اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢٢٦/٤ .
وقد قسمها شمس الائمة الى اربعة انواع :
١- علامة هي دلالة الوجود فيما كان موجودا قبله . ومنه : طم الثوب ، وعلم العسكر . وهذا حد العلامة المحضة .
٢- علامة هي بمعنى الشرط كالا حصان في حكم الرجم .
٣- علامة هي علة .
٤- علامة تسمية ومجازا وهي علل الحقائق المعتبرة بذواتها .
انظر : اصول السرخسي ٣٣١/٢ .

من دون (١) تعلق وجود ولا وجوب (والله اعلم) (٢) .

فصل :

ومن الأصوليين من ألحق بهذه الأدلة الشرعية دليلا سماه الاستدلال (٣) ، وعرفه بأنه دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس عليه . وسوغ له التحديد (٤) بسلبها عنه تعريفها (٥) من قبل . قالوا ونحو وجد السبب

(١) وفي ب: من غيره .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب و ج .

(٣) الاستدلال لغة : طلب الدليل والطريق المرشد الى المطلوب .

انظر المصباح المنير ١/٢١٣ ، مختار الصحاح ص ٢٠٩ .

وفي العرف : اقامته .

والمراد به هنا : دليل ليس بنص - من كتاب أو سنه - ولا اجماع ولا قياس . وعلى هذا التعريف فالاستدلال يشمل جميع أنواع الأدلة التي قال بها اصحاب المذاهب غير الأدلة الأربعة - مثل الاستحسان ، والاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، فان الغرض هو الاستدلال بكل واحد منها على المطلوب .

قال شيخ الاسلام الشريفي في تقريره : قال المصنف في شرح المختصر:

اعلم ان علماء الأمة اجمعوا على ان ثم دليل شرعي غير ما تقدم .

واختلفوا في تشخيصه ، فقال قوم : هو الاستصحاب ، وقوم : هو

الاستحسان ، وقوم : هو المصالح المرسلة ونحو ذلك .

٢/٣٤٢ من حاشية البناني .

ولتحديد ماهية الاستدلال ، ومعرفة انواعه والخلاف فيها انظر:

احكام الامدى ٤/١١٨-١٦١ المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني

٢/٣٤٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ٤/١٧١-١٧٢ ، ارشاد الفحول

ص ٢٣٦ وما بعدها ، نهاية السؤل ٣/١٣١ ، مناهج العقول ٣/١٢٩ ،

فصول البدايع ٢/٣٨٨ وما بعدها ، اصول السرخسي ٢/١٤٠ ، وص ٢٢٣

وما بعدها ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٧٧ وما بعدها ، شرح الكوكب

المنير ص ٣٨٠ ، وما بعدها ، المنحول ص ٣٥٣-٣٧٦ ، المعتمد ٢/٧٩٧-

٧٩٨ ، وص ٨٧٩ وص ٩٠٧ وما بعدها ، احكام ابن حزم ٥/٥٩٠ ، وما بعدها

فتح الفقار ٣/٣٠ شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٥ وما بعدها ، البرهان

٢/١١١٣ وما بعدها .

(٤) وفي أ وب : "التجديد" بالجيم المعجمة .

(٥) أى تعريف الأدلة الشرعية - من النص والاجماع والقياس - وهذا جواب على

اعتراض مقدر . قال الامدى : فان قيل : تعريف الاستدلال بسلب غيره

من الأدلة عنه ليس أولى من تعريف غيره من الأدلة بسلب حقيقة الاستدلال

عنه .

فيثبت (١) الحكم ووجد المانع وفقد الشرط فينتفي ليس بدليل ، وقيل دليل (٢)
للزوم ثبوت المطلوب من ثبوته (٣) . وعلى هذا فقيل (٤) استدلالاً لأنه
ليس بنص ولا اجماع ولا قياس . وقيل ان ثبت وجود السبب والمانع بغيرها والا فلا .
وبعض اصحابنا (٥) : ان استدلال بمثل ذلك في غضون كلامه فمعتده ما يقرره
به من قياس طلة أو نص أو اجماع والا (اذا خلا عن ذلك) (٦) فليس بدليل
ومن ذلك التلازم بين حكمين (٧) بأنواعه . ونذكر (٨) ههنا شرع من قبلنا
ومذهب الصحابي . أما الأول : فالمختار أن ما قص منه ولم ينكر فهو لا زم (٩)

- ====
قلنا : انما كان تعريف الاستدلال بما ذكرناه اولي بسبب سبق التعريف للحقيقة
ما عداه من الأدلة دون تعريف الاستدلال كما سبق وتعريفه لا يخفى بالاظهري جاز
دون عكس . احكام الامدى ١٨/٤ وانظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣٤٢ ،
ارشاد الفحول ص ٢٣٦ .
(١) وفي ب : فثبت .
(٢) وفي ب : " بدليل " وهو خطأ .
(٣) انظر تيسير التحرير ٤/١٧٢ ، المحلي على جمع الجوامع و تقرير الشرييني
٢/٣٤٢ - ٣٤٣ واحكام الامدى ٤/١١٨ .
(٤) وفي أ وب : قيل .
(٥) انظر تيسير التحرير ٤/١٧٦ .
(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وب و ج .
(٧) التلازم اربعة اقسام ، لأنه انما يكون بين حكمين ، وكل واحد منهما : اما مثبت
أو منفي .
قال الشوكاني : وحاصله : اذا كان تلازم تساوي ، فثبوت كل يستلزم ثبوت
الاخر ، ونفيه يستلزم نفيه .
وان كان مطلق اللزوم ، فثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم من غير عكس . ونفسي
اللازم يستلزم نفي الملزوم من غير عكس .
و خلاصة هذا البحث ترجع الى الاستدلال بالاقيسة الاستثنائية والاقترانية .
ارشاد الفحول ص ٢٣٦ ونظر احكام الامدى ٤/١١٨ وما بعدها ، تيسير
التحرير ٤/١٧٢ - ١٧٣ و ص ١٧٦ .
(٨) وفي ج : " ويذكر " بالتحتمية المثناة .
(٩) لا خلاف بين العلماء في انه يجوز عقلا أن يتعبد الله نبيه عليه الصلاة والسلام
بشريعة من قبله من الانبياء والمرسلين ، كما يجوز عقلا ان يتعبد به بالنهسي
عن اتباعها .
لكن اختلفوا في وقوع التعبد بها قيل البعثة ، وبعد البعثة على مذاهب .
انظر تفصيل مذاهبهم وأدلة كل مذهب في :
احكام الامدى ٤/١٢٧ - ١٤٨ اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣/٢١٢ - ٢١٦
اصول السرخسي ٢/٩٩ - ١٠٥ ارشاد الفحول ص ٢٣٩ - ٢٤٠ شرح الكوكب
المنير ص ٣٨٣ - ٣٨٥ المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير
الشرييني ٢/٣٥٢ ، البرهان ١/٥٠٣ وما بعدها ، المستصفى ١/٢٤٥
وما بعدها ، المنحول ص ٢٣١ وما بعدها ، التبصرة ص ٢٨٥ وما بعدها
المعتمد ٢/٨٩٩ وما بعدها للمع ص ٣٠ ، الابهاج بشرح المنهاج ٢/١٨٠
احكام ابن حزم ٥/٧٢٢ وما بعدها .

لنا طى أنه شرعنا ، وقيل : ما لم ينسخ . وقيل : غير لازم حتى يثبت أنه شرع لنا .
وجه الاول (فبهدهم اقتده)^(١) والهدى يقع على الايمان والاحكام فالاصل
الموافقة " فيما " ^(٢) لم ينسخ . وجه الثاني ^(٣) : (لكل جعلنا منكم شرعة)^(٤)
فالاختصاص . وجه المختار : أن الاصل في الشرع البقاء فاذا قص ولم ينكر كان دليل
الشرعية ، وهذا الشرط احتياط ، وقد احتج ^(٥) محمد في القسمة والمهايا^(٦) بقوله
تعالى (ونبتهم أن الماء قسمة بينهم)^(٧) (لها شرب ولكم شرب يوم معلوم)^(٨) .

- (١) جزء من الاية ٩٠ من سورة الانعام ونصها (أولئك الذين هدى الله فبهدهم
اقتده قل لا أسألكم عليه اجرا ان هو الا ذكرى للعالمين) .
- (٢) سقطت " فيما " من ج .
- (٣) انظر : اصول السرخسي ١٠٠ / ٢ ، كشف الاسرار ٢١٣ / ٣ ، احكام الامدى
٠١٤٠ / ٤
- (٤) جزء من الاية ٤٨ من سورة المائدة ونصها (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق
مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله
ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو
شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات الى
الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون) .
- (٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢١٦ / ٤ ، اصول السرخسي ١٠٠ / ٢ .
- (٦) وفي ب : " والمهاياة " بالباء الموحدة وهو تصحيف .
والمهاياة : مفاطة من الهيئة ، وهي الحالة الظاهرة للمتبهى^١ للشئ .
وقال في كشف الاسرار : وفي الطلبة : المهاياة : مقاسمة المناقع
وهي ان يتراضى الشريكان على ان ينتفع هذا بذلك النصف المفرز ،
وذاك بذلك النصف وهذا بكله في كذا من الزمان ، وذاك بكله في كذا
من الزمان بقدر الأول . فيما هو نظير المنصوص عليه كالطاحوننة
والبئر والبيت الصغير .
وقد أجاز محمد بن الحسن القسمة بطريق المهاياة في الشرب . واحتج
بالايتين اللتين ساقهما المصنف على الجواز .
وقال السرخسي : وانما أخبر الله تعالى ذلك عن صالح عليه السلام
ومعلوم انه - أى محمد - ما استدل به إلا بعد اعتقاده بقاء ذلك الحكم
شريعة لنبينا عليه السلام .
اصول السرخسي ١٠٠ / ٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار
٢١٦ / ٣ - ٢١٧ .
- (٧) الاية ٢٨ من سورة القمر وتتمتها (كل شرب محتضر) .
- (٨) جزء من الاية ١٥٥ من سورة الشعراء ونصها (قال هذه ناقة
لها شرب ولكم شرب يوم معلوم) .

واستدل بمثل : (إنا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح) (١) وأجيب بأنه رد
لاستبعاد الايحاء الى بشر (٢) ولو سلم فمعناه أنه متعبد . بمثله ، لا بالاتباع .
ومثل (٣) (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) (٤) وأجيب بأن المراد :
التوحيد ، وتخصيص نوح للتشريف ، ولو سلم فكما تقدم ، ومثل (أن اتبع طمة
ابراهيم) (٥) . وأجيب بمثله ان لا يقال في الفروع طمة أبي حنيفة والشافعي .
المانعون (٦) : لم يذكر في حديث معاذ رضي الله عنه ، وصوبه صلى الله عليه
وسلم . وأجيب : باحتمال تركه لاشتمال الكتاب (٧) آياه أولقة (٨) وقوعه .
قالوا : لو كان لافترض تعلمه على الكفاية ولو جبت المراجعة والبحث ، وأجيب
بأن المعتبر ما يثبت بالتواتر أو الوحي كما شرطنا قالوا : نسخت شريعته الشرائع .
وأجيب : بأن معناه ناسخة لما خالفها ، والا لزم نسخ وجوب الايمان وحرمة الكفر .

-
- (١) الاية ١٦٣ من سورة النساء وتكلمتها (والنبئين من بعده ، وأوحينا الى
ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون
وسليمان وآتيناهم داود زورا) .
(٢) وفي ب " بشى " وهو خطأ .
(٣) وفي ب وج : ومثل .
(٤) الاية ١٣ من سورة الشورى وتكلمتها (والذى أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم
وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم
إليه ، الله يجتبي إليه من يشاء ويهدى إليه من ينيب) .
(٥) جزء من الاية ١٢٣ من سورة النحل ونصها (ثم أوحينا اليك ان اتبع طمة
ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين) .
(٦) اى احتج المانعون لكونه صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع من قبله بحديث
معاذ بن جبل رضي الله عنه لما بعثه الرسول الى اليمن وقال له :
بم تقضى . . . الحديث . . . وقد تقدم تخريجه . ووجه الدلالة فيه :
انه ذكر كتاب الله وسنة رسوله ولم يذكر شرع من قبلنا . وقد أقره الرسول صلى
الله عليه وسلم . فلو كان شرع من قبلنا شرع لنا لذكره .
(٧) وفي ب : " الكتابة " وهو تحريف .
(٨) وفي ب : ولقلة .

حجة مذهب الصحابي (١) :

وأما مذهب الصحابي فليس بحجة على مثله وفاقا ولا على غيره عند الشافعي (٢) .

- (١) هذا العنوان من عمل المحقق .
- (٢) الاختلاف إنما هو في قول الصحابي في مسائل الاجتهاد . أما إذا لم يكن من مسائل الاجتهاد ، ودل دليل على التوقيف فهو خارج عن محل النزاع .
- وقد اتفق العلماء على ان مذهب الصحابي لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين .
- نقل هذا الاتفاق السيف الامدى والقاضي ابوبكر وابن الحاجب . واختلفوا في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين على أقوال :
- الاول : انه ليس بحجة .
- نقله الامدى عن الاشاعرة والمعتزلة والشافعي في احد قوليه واحمد ابن حنبل في احدى الروايتين عنه والكرخي .
- وقال البيهقي : قال الكرخي : لا يجب تقليده الا فيما لا يدرك بالقياس .
- وقال عبد العزيز البخاري : وهو قول جماعة من اصحابنا واليه ميل القاضي الامام ابي زيد ما يشير تقريره في التوقيف .
- وقال الامدى : والمختار انه ليس بحجة مطلقا . واختاره الشوكاني وقال : من قال انها تقوم بالحجة في دين الله عزوجل بغير كتاب الله وسنة رسوله وما يرجع اليهما فقد قال في دين الله بما لا يثبت واثبت في هذه الشريعة الاسلامية شرعا لم يأمر الله به ، وهذا امر عظيم وتقول بالغ . . . الخ
- انظر احكام الامدى ١٤٩/٤ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢١٧/٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٤٣-٢٤٤ .
- والثاني : انه حجة مقدمة على القياس .
- وهو قول مالك بن انس والرازي والبردعي والشافعي في قول له واحمد ابن حنبل في رواية له . قاله الامدى :
- وقال السرخسي : حكى ابو عمرو الطبري عن ابي سعيد البردعي رحمه الله انه كان يقول : قول الواحد من الصحابة مقدم على القياس يترك القياس بقوله . وعلى هذا ادركنا مشايخنا .
- وقال عبد العزيز البخاري : وهو مختار الشيخين وأبي اليسر .
- انظر احكام الامدى ١٤٩/٤ ، اصول السرخسي ١٠٥/٢ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢١٧/٣ .
- والثالث : ان خالف القياس فهو حجة ، والا فلا . لانه لا محل له الا التوقيف .
- انظر اصول السرخسي ١١٠/٢ .
- الرابع : انه حجة اذا انظم اليه القياس . وهو منسوب الى الشافعي رحمه الله انظر الرسالة ص ٥٩٦ .

وأبو سعيد البردعي (١) منا ، على ان تقليده واجب يترك به القياس ، والكرخي لا يجب الا فيما لا يدرك قياسا ، وقيل يقلد الشيخان ، وقيل الخلفاء الراشدون وأمثالهم رضي الله عنهم ، والمختار : فيما لا يدرك قياسا (٢) الاتباع (٣)

==== والخامس : القول بالتفصيل في تقليد الصحابة .
أ- فمن العلماء من أوجب تقليد الخلفاء الراشدين وأمثالهم مثل ابن سعود وابن عباس ومعاذ بن جبل .

ب- ومنهم من قصره على الخلفاء الاربعة .

ج- ومنهم من قلّد الشيخين ابي بكر وعمر لا غير .

وللوقوف على أدلة هذه المذاهب ومناقشتها ارجع الى :

احكام الامدى ١٤٩/٤ - ١٥٥ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٢١٧/٣ -

٢٢٥ ، اصول السرخسي ١٠٥/٢ - ١١٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ،

المحلي على جمع الجوامع ٣٥٤/٣ - ٣٥٦ ، التبصرة ص ٣٩٥ - ٣٩٨ ،

المستصفى ٢٦٠/١ - ٢٧٤ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١٥٤ التمهيد

للاسنوى ص ١٥٣ فواتح الرحموت ١٨٦/٢ - ١٨٨ ، شرح الكوكب المنير

ص ٣٨٦ ، المسودة ص ١٢٧ - ١٢٨ ، البرهان ١٣٥٨/٢ - ١٣٦٢ ، المعتمد

٩٤٢/٢ - ٩٤٧ المنحول ص ٤٧٤ - ٤٧٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٥ -

٤٤٨ ، تيسير التحرير ٢٥٥/٤ - ٢٥٦ ، احكام ابن حزم ٥١٢/٤ .

(١) أبو سعيد البردعي هو: احمد بن الحسين احد الفقهاء على مذهب ابي حنيفة

ومن المتكلمين على مذهب المعتزلة . ورد بفداد حاجا ثم سكنها ، قال

الخطيب البغدادي : حدثني القاضي ابو عبدالله الصيمري قال : اخذ أبو

سعيد احمد بن الحسين البردعي العلم عن أبي علي الدقاق ، وعن موسى

ابن نصر . وأخذ عنه ابو الحسن الكرخي ، وأبو طاهر الدياس وابو عمرو الطبري

وأضرابهم .

واقام ابو سعيد في بغداد سنين كثيرة يدرس ثم خرج الى الحج فقتل في

وقعة القرامطة مع الحجاج سنة ٣١٧ هـ انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٩٩/٤

- ١٠٠ الفهرست ص ٢٩٣ ، الجواهر المضيئة ١٦٣/١ - ١٦٥ ، طبقات

الشيرازي ص ١٤١ ، النجوم الزاهرة ٢٢٦/٣ ، العبر ١٦٨/٢ .

(٢) وفي ب : بالقياس .

(٣) قال شمس الأئمة : ولا خلاف بين اصحابنا المتقدمين والمتأخرين أن قول

الواحد من الصحابة حجة فيما لا مدخل للقياس في معرفة الحكم فيه .

وذلك نحو : المقادير التي لا تعرف بالرأى . اصول السرخسي ١١٠/٢ .

====

وأن لا يكون تكذيباً (١) إذ الظاهر التوقيف. وأما في القياسي فالكرخي (٢) : احتمال
الخطأ ممكن فلا يجوز تقليده . أبو (٤) سعيد : رأيهم (٥) أولى لاحتمال التوقيف
ولرجحان الاصابة للاختصاص بمزية الصحبة (٦) وهو المختار (٧)

==== وقال فخر الاسلام : وقد اتفق عمل اصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس

فقد قالوا في أقل الحيض : انه ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام . . . الخ

اصول البزدوى ٢١٨/٣ .

واختاره المصنف ليقابل به اختيار الأمدى حيث قال في الاحكام : والمختار

انه ليس بحجة مطلقا ، فقال هنا : والمختار انه حجة فيما لا يدرك

بالقياس .

انظر الاحكام ١٤٩/٤ .

(١) أى انه لا بد من العمل بقول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس حملا لقوله

على التوقيف - وهو السماع والتنصيص من رسول الله صلى الله عليه وسلم -

لأنه لا يظن بهم المجازفة في القول ، ولا يجوز أن يحمل قولهم

على الكذب ، فان طريق الدين من النصوص انما انتقل اليها بروايتهم ،

وفي حمل قولهم على الكذب والباطل قول بفسقهم ، وذلك يبطل

روايتهم .

كشف الاسرار ٢١٩/٣ .

(٢) أى فيما يدرك بالقياس .

(٣) أى فوجه قول الكرخي .

(٤) وفي ب : وأبو سعيد بزيادة " و " .

(٥) انظر تفصيل وجهة نظر ابي سعيد في : اصول السرخسي ١٠٨/٢ ،

أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢٢/٣ .

(٦) وفي ب : الصحابة .

(٧) أى ما ذهب اليه أبو سعيد من وجوب تقليد الصحابي في المسائل

الاجتهادية هو المذهب المختاره . وقد تقدم انه اختيار الشيخين

السرخسي والبزدوى .

انظر المراجع في أول هذه المسألة .

والنافي (١) : لو كان حجة لناقضت (٢) الحجج لاختلافهم كسائل الجد .
وأجيب باندفاعه بالترجيح ، أو الوقف أو التخيير كإخبار الآحاد والأقيسة
قالوا : ولجاز للمجتهد التقليد مع تمكنه وهو ممتنع كالأصول ، وأجيب بأنه
لا (٣) يمتنع أن تكون حجة فلا تقليد . المخصص (٤) : اقتدوا (٥) بالذين
(من بعدى) (٦) أبي بكر وعمر " أصحابي كالنجوم " (٧) وأجيب : لا عموم فيما
يقتدى فيه . ولو سلم فالمراد المقلدون لأن خطابه للصحابة وغيرهم مثلهم .
القاعدة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه :

الاجتهاد : استفراغ الوسع (٨) في تحصيل أمر مشق . وفي الأصول : استفراغ

-
- (١) أى واحتج النافي لوجوب تقليد الصحابي بكذا . . انظر تفصيل حججهم في
احكام الامدى ١٤٩/٤ وما بعدها .
- (٢) وفي أ : لتناقضت وفي ب : لتناقض .
- (٣) سقطت (لا) من ب .
- (٤) أى احتج المخصص وهو الذى خص وجوب التقليد بالخلفاء الراشدين
أوبأبي بكر وعمر .
- (٥) تقدم تخريجه .
- (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٧) تقدم تخريجه وقال الشوكاني : وهذا ما لم يثبت قط ، والكلام فيه معروف
عند اهل هذا الشأن بحيث لا يصح العمل بمثله في أدنى حكم من أحكام
الشرع ، فكيف مثل هذا الأمر العظيم والخطب الجليل .
ارشاد الفحول ص ٢٤٤ .
- (٨) تعريف الاجتهاد في اللغة : هو ما ذكر المصنف . قال الامدى : هو عبارة
عن استفراغ الوسع في تحقيق امر من الامور مستلزم للكلفة والمشقة ، ولهذا
يقال : اجتهد فلان في حمل حجر البزارة ولا يقال اجتهد في حمل خردله .
انظر الاحكام ١٦٢/٤ ، المصباح المنير ١/١٢٢ ، مختار الصحاح ص ١١٤ .
واما تعريفه في الاصطلاح فقد اختلفوا فيه :
فقال الفزالي : هو بذل المجتهد وسعة في طلب العلم باحكام الشريعة .
المستصفي ٣٥٠/٢ واعترض عليه بأن المطلوب الظن ، لان احكام الفروع
ظنية ولا إجتهد في القطعيات .
انظر ارشاد الفحول ص ٢٥٠ .
وقال الامدى : هو استفراغ الوسع في طلب الظن بشئ من الاحكام
الشرعية على وجه يحص من النفس العجز عن المزيد فيه .
وبه عرفه ابن الحاجب ، إلا انه خصه بالفقيه . فاعترض عليه بعدم اشتراط
الفقه للمجتهد .
احكام الامدى ١٦٢/٤ ، نهاية السؤل ٣/١٩٢ .
- ===

الفقيه وسعة في طلب الظن بشي* من الاحكام الشرعية ، والظن احتراز عن القطع ،
والشرعية عن العقلية والحسية ، وبشي* عن الاستفراق ، فليس كل مجتهد محيطاً
بالاحكام كلها بالفعل ، وفي الاستفراق اشارة الى خروج اجتهاد المقصر ، وللمجتهد
شرطان (٢) :

====
وعرفه البيضاوي : بانه استفراغ الجهد في درك الاحكام الشرعية . وقد
سبقه إليه صاحب الحاصل .

منهاج الوصول للبيضاوي ١٩٢/٣ .
وقال بعضهم : هو استفراغ الجهد في طلب شي* من الاحكام على وجه يحسن من
النفوس العجز عن المزيد فيه .
وهذا قريب من تعريف الامدى . وقد اعترض عليه الاسنوي بأن فيه تكرار ، فان
استفراغ الجهد مفن عن ذكر العجز عن الزيادة .
وذكروا له تعريفات اخرى تعود الى ما ذكرنا وأقرب هذه التعريفات
هو ما عرفه به الامدى .

انظر التعريفات الاصوليين للاجتهاد والاعتراضات عليها في :
احكام الامدى ١٦٢/٤ ، نهاية السؤل ١٩٢/٣ ، منهاج العقول ١٩١/٣ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني ٣٧٩/٢ - ٣٨٢ ،
احكام ابن حزم ١١٥٥ - ١١٥٦ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٠ ، التعريفات
ص ١٠ ، اللمع ص ٧٣ ، تيسير التحرير ١٧٨/٤ - ١٧٩ ، فواتح الرحموت
٣٦٢/٢ ، فصول البدايع ٤١٥/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٩٤ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٤٣٩ .

(١) المجتهد احد اركان الاجتهاد الثلاثة وهي : الاجتهاد ، والمجتهد ،
والمجتهد فيه .

والمجتهد : هو كل ما اتصف بصفة الاجتهاد . وهو ثلاثة أنواع :
مجتهد مطلق ، وهو المتصدي للحكم والفتوى في جميع مسائل الفقه .
ومجتهد مقيد ، وهو المجتهد داخل المذهب . وهو الذي يستنبط الاحكام
من أدلتها ويستخرج الوجوه من الروايات المنصوصة عن إمامه .
والثالث : مجتهد الفتيا . وهو دون مجتهد المذهب . قال ابن السبكي :
ودون مجتهد المذهب مجتهد الفتيا ، وهو المتبحر في مذهب امامه المتمكن من
تخريج قول له على آخر أطلقهما +

جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ .
وانظر احكام الامدى ١٦٤/٤ ، المستصفى ٣٥٣/٢ ، فواتح الرحموت ٣٦٣/٢ .
انظر شروط المجتهد المطلق في :

(٢) احكام الامدى ١٦٢/٤ - ١٦٤ ، المستصفى ٣٥٠/٢ - ٣٥٢ ، نهاية السؤل
٢٠٠/٣ ، منهاج العقول ١٩٩/٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ، جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٨٢/٢ - ٣٨٤ ، البرهان ١٣٣٠/٢ وما بعدها ،

أن يعلم من اصول الدين ما به (١) يتم نسبة الاحكام الى الله تعالى من وجوده وقدمه وحياته وقدرته وكلامه وجواز تكليفه وبعثة النبي عليه السلام ومعرفة معجزه وشرعه . لا تبخره في أدلتها التفصيلية ، وأن يعلم مدارك الاحكام وأقسامها وطرق اثباتها ووجوه دلالتها وشروطها وكيفية الاستثمار (منها ، وطرق الجرح والتعديل ، والصحيح والسقيم علما متقنا) (٢) ومن اللغة والنحو ما يكون آلة له في الاستثمار ، وأما المجتهد في حكم ، فيكفي فيه معرفته بما يتعلق به خاصة . والمجتهد فيه (٣) : الاحكام الشرعية المظنونة الدليل ، والاول فصل عن العقلية والحسية ، والثاني عن مثل العبادات الخمس (٤) .

مسألة :

المختار انه طيه السلام كان متعبدا بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه أولا ثم بالاجتهاد (٥) ثانيا ، وقيل بالجواز ، والمنع مطلقا ، وقيل مجتهد في الحروب .

==== شرح الكوكب المنير ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧ ، احكام ابن حزم ٦٩٣/٥ ، وما بعدها ، تيسير التحرير ١٨٠/٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٣٦٣/٢ ، اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٥/٤ ، فصول البدائع ٤١٥/٢ المنحول ص ٤٦٣ .

(١) وفي ب : قدم " يتم " على " به " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .

(٣) هذا هو الركن الثالث من ارکان الاجتهاد ، وهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع .

قال السيوطي الامدي : اما ما فيه الاجتهاد : فما كان من الاحكام الشرعية دليله ظني .

الاحكام ١٦٤/٤ ، وانظر ارشاد الفحول ص ٢٥٢ .

(٤) وفي ب " الخمسة " وهو خطأ .

(٥) اتفق العلماء على انه يجوز عقلا تعبد النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء بالاجتهاد - كغيرهم من المجتهدين - الا ما نقل عن أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم من القول بعدم الجواز عقلا . قال الفزالي :

والمختار جواز تعبده بذلك ، لانه ليس بحال في ذاته ولا يفضي الى محال ومفسده . انتهى .

كما اتفقوا على انه يجوز لهم الاجتهاد فيما يتعلق بمصالح الدنيا وتدبير الحروب . نقل هذا الاتفاق سليم الرازي وابن حزم وغيرهما . انظر :

احكام ابن حزم ٧٠٠/٥ ، المستصفى ٣٥٥/٢ - ٣٥٦ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٥ ، احكام الامدي ١٦٥/٤ ، كشف الاسرار ٢٠٦/٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦ .

====
واما اجتهادهم في الاحكام الشرعية ، فقد اختلفوا فيه على مذاهب :
المذهب الاول : ليس لهم ذلك .

وبه قال بعض الاشعرية واكثر المعتزلة كأبي علي الجبائي وابنه ابي
هاشم وهو مذهب المتكلمين . قال ابو اسحاق الشيرازي ومن اصحابنا من
قال : ما كان له ذلك وبه قال بعض المعتزلة .
وقال شمس الائمة : ابي ذلك بعض العلماء ، وقال : هذا الطريق حظ الامة .
وأما حظ الرسول صلى الله عليه وسلم فهو العمل بالوحي .
وهو قول ابن حزم الظاهري .

الثاني : يجوز له صلى الله عليه وسلم ولغيره من الانبياء الاجتهاد .
وهو قول الامام احمد وأبي يوسف واختاره الامدى وقال : وجوز
الشافعي في رسالته ذلك من غير قطع وبه قال بعض اصحاب الشافعي والقاضي
عبد الجبار وابو الحسين البصري .

وقال عبد العزيز البخاري : قال عامة اهل الاصول : كان له العمل في احكام
الشرع بالوحي والرأي جميعا . وهو منقول عن ابي يوسف من اصحابنا ، وهو
مذهب مالك والشافعي وعسامة أهل الحديث .
وقال امام الحرمين : ولعل الاصح انه كان لا يجتهد في القواعد والاصول ،
بل كان ينتظر الوحي . أما في التفاصيل فكان مأذونا له في التصرف
والاجتهاد .

الثالث : الوقف عن القطع بشئ من ذلك . ذكره حجة الاسلام ورجمه
في المستصفى . واختار في المنحول غيره فقال : والمختار ان لا نظن
به استبدادا بالاجتهاد ولا يبعد ان يوحى اليه ، ويسوغ له الاجتهاد .
وحكاه الشوكاني وقال : زعم الصيرفي في شرح الرسالة انه مذهب الشافعي .
واختاره ابوبكر الباقلاني والفرزالي ولا وجه للوقف في هذه المسألة .
المذهب الرابع : ان النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بانتظار الوحي فيما لم
يوح اليه من حكم الواقعة ثم العمل بالرأي بعد انقضاء مدة الانتظار .
وهو مذهب جمهور الحنفية .

قال شمس الائمة : وأصح الاقاويل عندنا : انه عليه السلام فيما كان يبتلئ
به من الحوادث التي ليس فيها وحي منزل كان ينتظر الوحي الى ان تمضي
مدة الانتظار ، ثم كان يعمل بالرأي والاجتهاد وبين الحكم به ، فاذا أقر
عليه كان ذلك حجة قاطعة للحكم .

وقال عبد العزيز البخاري : وهو مذهب اكثر اصحابنا .
ومدة الانتظار قليل : مقدرة بثلاثة أيام ، وقيل : بخوف فوت الغرض .
انظر توضيح هذه المذاهب وأدلة كل فريق مع مناقشة أدلة الخصوم في :
التبصرة ص ٥٢١ ، أصول السرخسي ٩١/٢ ، احكام ابن حزم ٧٠٠/٥ ،
ومابعدھا ، احكام الامدى ١٦٥/٤ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٠٥/٣ -
٢٠٦ ، تيسير التحرير ١٨٣/٤ ، ١٨٥ ، ص ٢٣٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦ ،

المجوز (١) : (وشاورهم في الأمر) (٢) وطريقها الاجتهاد . (عفا الله عنك
لم أذنت لهم) (٣) وانا يتوجه فيما لم يسوح اليه . " لو استقبلت من أمرى
ما استدبرت ما سقت الهدى " (٤) ولا يستقيم فيما أوحى فيه . (٥) واستدل : بما
أراك الله (٦) وقرر: بأن الآراء ليست لآراء العيين ، لاستحالة فسي
الاحكام ، ولا هي الاعلام لوجوب ذكر المفعول الثالث لذكر الثاني ، فالمعنى :
بما جعله الله لك رأيا . وأجيب بأن معناه : الاعلام ، وما مصدرية فلا ضمير ،
وحذف المفعولين جاز . واستدل بأن الاجتهاد للحكم أثوب ، للمشقة فلو اختص به
الأمه لكانوا أفضل منه فيه . وأجيب : بأن شرط الاجتهاد اذا فقد لا مر أكبر فلا أثر لذلك .
واستدل : بأنه أظم بطرق الاستنباط مع البعد عن الخطأ والاقرار عليه فلو لم
يقض به لكان تاركا حكم الله تعالى في ظنه وهو حرام ، وأجيب : بأن ذلك فرع

- ====
- البرهان ١٣٥٦/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٩٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٦ ،
المعتمد ٨٨٩/٢ ، وما بعدها ، فواتح الرحموت ٣٦٦/٢ ، جمع الجوامع وشرح
المحلي عليه ٣٨٦/٢ ، المستصفى ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ ، المنخول ص ٤٦٨
فصول البدايع ٤٢٥/٢ .
(١) أى احتج القائل بالجواز .
(٢) جزء من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران ، ونصها :
(فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك
فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فاذا عزم فتوكل على الله
ان الله يحب المتوكلين) .
(٣) الآية ٤٣ من سورة التوبة وتكلمتها :
(حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) .
(٤) رواه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
من حديثه الطويل في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم .
وروي عن عائشة رضي الله عنها وانس وغيرهما .
انظر : صحيح البخاري بفتح الباري ٤١٦/٣ ٤٢٢٦ ، صحيح مسلم ١٧٨/٨ ،
سنن أبي داود ٤٤١/١ ، سنن النسائي ١٧٨/٥ - ١٧٩ ، ١٩٩ ، جمع الفوائد
من جامع الاصول وجمع الزوائد ٤٧٠/١ .
(٥) وفي ج : اليه .
(٦) جزء من الآية ١٠٥ من سورة النساء ونصها :
(انا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين
خصيما) .
(٧) هذا استدلال عقلي على الجواز . انظر تفصيله في احكام الامدى ١٦٧/٤ .

(١) التعبد به ، ولو سلم فهو مشروط بعدم المعرفة بالوحي . المانع (١)
(وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) (٢) وأجيب : بأن الظاهر
أنه ردّ على منكري القرآن ، ولو سلم فإذا تعبد بالاجتهاد بالوحي لم ينطق الا عن
وحي ، وأيضا لو كان لجاز أن يخالف فيه وأن لا يذم مخالفه لأنه من لوازم الاجتهاد ،
وأجيب : بالمنع ، وإذا كان الاجماع عن اجتهاد امتنعت مخالفته ، فأجتهاده أحق
قالوا : لو كان لما تأخر عن أجوبة كثير من الاحكام . وأجيب بأن التوقف لانتظار
الوحي المشروط عدمه في الاجتهاد . أو لاستفراغ الوسع فيه . قالوا : القادر
على اليقين يحرم عليه الظن . وأجيب بالقول بالموجب وانما القدرة بالوحي .
وجه المختار : أن اجتهاده وان كان صوابا الا انه ضروري . والوحي نص وأصل
ولا عدول عن الأصل إلى الضروري الالعمجز عنه . ومدة الانتظار ما يرجى فيه
نزول الوحي ، الا أن يخاف فوت الحكم في الحادثة .

مسألة :

ليس كل مجتهد في العقليات مصيبا اتفاقا (٤) ، ومخالف الملة مخطيء آثم مطلقاً !
والجامع (٦) والمعتبري (٧) : ان اجتهاد

- (١) أي استدلال المانع لجواز تعبد النبي عليه السلام بالاجتهاد بكذا . . .
(٢) الايتان ٣ و ٤ من سورة النجم .
(٣) وفي ب : واجتهاده .
(٤) انظر احكام الامدى ١٧٨/٤ ، المنخول ص ٤٥١ ، البرهان ١٣١٦/٢ ،
فواتح الرحموت ٣٧٦/٢ ، المعتمد ٩٨٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٨ ،
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٨٨/٢ ، تيسير التحرير ١٩٥/٤ ، مجموع
فتاوى ابن تيمية ١٢٣/١٩ ، ١٩/٢٠ ، وما بعدها .
(٥) قال حجة الاسلام الغزالي : قلن أخطأ فيما يرجع الى الايمان بالله ورسوله
فهو كافر ، وان أخطأ فيما لا يمنعه من معرفة الله عزوجل ومعرفة رسوله -
كما في مسألة الرواية وخلق الاعمال وارادة الكائنات وأمثالها - فهو آثم . . .
الخ . المستصفى ٣٥٧-٣٥٨ ، وانظر : ارشاد الفحول ص ٢٥٩ ، تيسير
التحرير ١٩٦/٤ فصول البدايع ٤١٦/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٤٠٠ .
(٦) هو ابو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني .
وقد تقدمت ترجمته في أقسام الخبر . ص (٣٠٦)
(٧) هو عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحرين الخشخاش العنبري
التميمي قاضي البصرة . سمع خالدا الحذاء وداودا بن أبي هند وسعيدا
الجريري . وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي وأهل بلدته . وكان ثقة فقيها
وله اختيارات غريبة في الاصول والفروع . وتوفي سنة ١٦٨ هـ وقيل بعد ذلك
بعشر سنين .
انظر ترجمته في : الانساب للسمعاني ٦٩/٩ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٥٠-١٥١
تاريخ بغداد ٣٠٦/١٠ - ٣١٠ .

فلا اثم ^(١) بخلاف المعاند . وأول نفي الاثم بالاجتهاد في مسائل الكلام
كنفي ^(٢) الرواية ، لا في الكفر الصريح والعنبري : كل مجتهد في العقليات مصيب ^(٣) ،
فان عنى مطابقة الاعتقاد للمعتقد فغير معقول ، لاستلزام النقيضين أو انه أتى بما
كلف فهو قول الجاحظ وهو باطل سماعا . لنا ^(٤) : الاجماع قبل المخالف على قتال
الكفار مطلقا ، وأنهم من أهل النار من غير فرق (قالوا ^(٥) لو كلفوا بنقيض ^(٦) ،
اجتهادهم لكان تكليف ما لا يطاق . قلنا) بل هو ممكن .

مسألة :

لا اثم على مجتهد ^(٧) في حكم شرعي اجتهادي قطعا ^(٨) وبشـر ^(٩)

- (١) أي ولو خالف ملة الاسلام ، على حد زعمهما : فهما يقولان : بحط الاثم عن
مخالف ملة الاسلام اذا نظر واجتهد ، فأداه اجتهاده الى معتقده وانه
معذور بخلاف المعاند . انظر احكام الامدى ١٧٨/٤ .
- (٢) في ب " لنفي " باللام .
- (٣) انظر تقرير مذهب العنبري والجاحظ والرد عليهما ، وابطال ما ذهب اليه
في : احكام الامدى ١٧٨/٤ ، المستصفى ٣٥٩/٢ - ٣٦٠ ، المنخول ص ٤٥١
البرهان ١٣١٦/٢ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٩٦ للمص ص ٧٣ ، ارشاد
الفحول ص ٢٥٩-٢٦٠ ، تيسير التحرير ١٩٨/٤ ، فواتح الرحموت ٣٧٦/٢ ،
فصول البدايع ٤١٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٩ ، جمع الجوامع و شرح
المحلي عليه ٣٨٨/٢ .
- (٤) انظر أدلة الجمهور في : احكام الامدى ١٧٨/٤ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٩٧ ،
تيسير التحرير ١٩٧/٤ وما بعدها .
- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٦) وفي ج (ببعض) وهو تحريف .
- (٧) وفي ب : المجتهد .
- (٨) قال السيغالامدى : اتفق اهل الحق من المسلمين على ان الاثم محطوط عن
المجتهدين في الاحكام الشرعية .
- وذهب بشر المريسي وابن عليه وابوبكر الاصم ونفاة القياص - كالظاهريية
والامامية - الى انه ما من مسألة الا والحق فيها متعين ، وعليه دليل قاطع
فمن أخطأ فهو آثم ، غير كافر ولا فاسق . الاحكام ١٨٢/٤ .
- وانظر المستصفى ٣٦١/٢ ، البرهان ١٣٢٠/٢ احكام ابن حزم ١١٥٩/٨
تيسير التحرير ٢٠٢/٤ ، فواتح الرحموت ٣٧٩/٢ ، فصول البدايع ٤٢٢/٢ ،
شرح الكوكب ص ٤٠١ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢٣/١٩ وما بعدها ، ص ٢٠٣
وما بعدها .
- (٩) هو ابو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي . الفقيه الحنفي ،
المتكلم ، هو من موالى زيد بن الخطاب رضي الله عنه .

والأصم (١) : يؤء ثمان المخطيء من غير تكفير ولا تفسيق . لنا (٢) العليم
الضروري بالتواتر أن الصحابة رضي الله عنهم تكرر اختلافهم في الفروع ولا نكير منهم
ولا تأثيم لمعين ولا مبهم ، مع القطع بأنه لو خالف أحد في مثل العبادات الخمس
أو الزنا أو القتل لخطيء (٣) وأثم (٤) .

- ====
- أخذ الفقه عن القاضي ابي يوسف الحنفي ، الا انه اشتغل بالكلام ، ووجد
القول بخلق القرآن ، وحكي عنه في ذلك اقوال شنيعة وكان مرجئا ، واليه
تنسب الطائفة المريسية من المرجئة وكان يقول : ان السجود للشمس والقمر
ليس بكفر ، لكنه علامة الكفر ، وكان يناظر الشافعي رحمه الله وكان لا يعرف
النحو ويلحن لحنا فاحشا .
ويقال أن اياه كان يهوديا صياغا بالكوفة .
وتوفي بشر المريسي في سنة ٢١٨ هـ ببغداد .
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان (١/٢٧٧-٢٧٨ ، تاريخ بغداد ٧/٥٦-٦٧ ،
ميزان الاعتدال (١/٣٢٢-٣٢٣ ، معجم البلدان ٤/٥١٥ ، الجواهر
المضيئة (١/٤٤٧-٤٥٠ ، طبقات الشيرازي ص ١٣٨ ، اللباب ٣/١٢٨
العبر (١/٣٧٣ ، لسان الميزان ٢/٢٩ ، النجوم الزاهرة ٢/٢٢٨ ، شذرات
الذهب ٢/٤٤ ، روضات الجنان ٢/١٣٤ .
(١) هو ابو بكر عبد الرحمن بن كيسان الاصم المعتزلي الاصولي .
كان من افصح الناس وافقههم وأورعهم .
وحكي انه كان يخطيء عليا رضي الله عنه في كثير من افعاله ، ويصوب معاوية
في بعض افعاله ، قال القاضي - عبد الجبار - ويجري منه حيف عظيم على
أمير المؤمنين .
وكان بعض اصحابه يعتذر له ، فيقول : هلي بمناظرة هشام بين الحكم ،
فنقلوا هذا ونقلوا هذا والله اعلم .
قيل : مات بعد نكبة البرامكة مستترا . الفرق ص ٤٠-٤١ . وله تفسير عجيب
وكان جليل المقدار . وهو احد من له الرياسة ولا يبي الهذيل معه مناظرات .
وكان ابوعطي لا يذكر احدا في تفسيره الا الاصم .
فرق وطبقات المعتزلة ص ٦٥ - ٦٦ .
(٢) انظر أدلة الجمهور في : احكام الامدى ٤/١٨٢ ، فصول البدايع ٢/٤٢٢ ،
مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (١٩/١٢٢-١٢٣ .
(٣) وفي ب : يخطيء .
(٤) وفي ب : ويأثم .

مسألة :

(١) فقصر المجتهد في طلبه أخطأ وأثم ، وما لا نص فيه

(١) الواقعة التي وقعت لا تخلو : إما ان يكون فيها نص ، أولاً يكون .
فان كان فيها نص ، فاما ان يجده المجتهد ، أولاً . فان وجده وحكم بمقتضاه ،
فلا كلام . وان لم يحكم بمقتضاه ان كان مع العلم بوجه دلالة على
المطلوب ، فهو مخطي* آثم بالاتفاق ، لعدوله عن مقتضى الدليل . وللعلماء
فيه كلام آخر من حيث تكفيره وعدمه . وان لم يكن مع العلم ، ولكن قصر في
البحث عن وجه الدلالة ، فكذلك ، وان لم يقصر في البحث بل بالغ فيه ، ولم
يعثر على وجه دلالة على المطلوب ، فحكمه حكم ما لم يجده .
اما اذا لم يجده فلا يخلو إما أن يكون مقصراً في طلبه . أولاً .
فان كان الأول ، وحكم بتغيير مقتضاه ، فهو مخطي* وآثم بالاتفاق ، لتقصيره
في البحث عن الدليل .

وان كان الثاني :- فبحث - وبالغ في البحث ولم يعثر على الدليل لسبب
من الاسباب كبعد المسافة . او خفاء الراوي وعدم تبليغه ، فلا اثم ، لعدم
تقصيره واذا حكم بما أدى إليه اجتهاده ، فهل هو مخطي* ؟ أو مصيب ؟
اختلفوا فيه اختلفهم فيما لا نص فيه .

انظر: المستصفى ٣٦٤/٢ ، احكام الامدى ١٨٤/٤ ، ارشاد الفحول
ص ٢٦٢ ، المنحول ص ٤٥٩ ، شرح الكوكب المنير ص ٤٠١ .
أما الواقعة التي لا نص فيها ، اذا اجتهد فيها المجتهدون بعد أن
توفرت فيهم شروط الاجتهاد ، فحكم كل بسما أدى إليه اجتهاده بعد
استفراغ وسعه فهل كل مجتهد مصيب ؟ وقوله حق ؟ أم ان الحق واحد
والمصيب واحد ومن عداه مخطي* ؟

فهذا هو محل النزاع في هذه المسألة وقد اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً ،
وتشعبت تفريعاتهم واختلف النقل عنهم فتداخلت المذاهب .
قال حجة الاسلام الغزالي : اختلف الناس فيها واختلفت الرواية عن
الشافعي وأبي حنيفة المستصفى ٣٦٣/٢ .
وقد ذكر المصنف خلاصة مذاهبهم في هذه المسألة ، ولمن أراد التوسع
والاستقصاء الرجوع الى :

احكام الامدى ١٨٣/٤ ، البرهان ١٣١٩/٢ ، ١٣٢٣ - ١٣٢٦ ، التبصرة
ص ٤٩٨ ، المستصفى ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٠/٤ ،
فواتح الرحموت ٣٨٠-٣٨١ ، فصول البدايع ٤٢٠/٢ وما بعدها ،
وص ٤٢٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٨ ، وما بعدها ، المعتمد ٩٤٩/٢ ،
وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٦٣ ، اصول السرخسي ١٣١/٢ وما بعدها ،
المنحول ص ٤٥٢ ، رفع الحاجب ٣٨٠/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه
٣٩٠/٢ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩/٢٠ وما بعدها .

فالجبائي (١) وابنه: كل مجتهد فيه مصيب، وحكم الله تعالى تابع لظنه، فالحق متعدد، فمن هو "لا" من سوى بينها، ومنهم من قال ان احدها أحق (٢) وقيل الحق واحد يصاب من غير دليل. والاسنان (٣) وابن فورك (٤): "بل" (٥) بدليل ظني. والاصم (٦): بقطعي والمخطي "ثم". والائمة الأربعة (٧) على التصويب والتخطئة، وقيل في المخطي "انه مخطي" ابتداءً وانتهاءً. والمختار: الاصابة في الابتداء (٨) أعني في الطلب، والخطأ في الانتهاء أي: والمروي عن أبي حنيفة: كل مجتهد مصيب (٩) والحق عند الله واحد وهذا معناه. لنا (١٠): لو

- (١) قال ابو الحسين البصري: قال ابو الهذيل وأبو علي وأبو هاشم: كل مجتهد في الفروع مصيب في اجتهاده، وفي حكمه الذي أداه إليه اجتهاده. وقد حكى ذلك عن أبي حنيفة، وحكاه عن الشافعي بعض أصحابه، وهو ظاهر قوله في بعض المواضع. المعتمد ٩٤٩/٢.
- (٢) وهو القول بالأشبه. وتحريره: أن القائلين - كل مجتهد مصيب - قد اختلفوا فقال بعضهم: ان في المسألة ما يستدعي مطلوباً، وذلك المطلوب هو الأشبه عند الله في نفس الأمر بحيث لو نزل نص لكان نصاً عليه. وقال آخرون: لا دليل عليه وإنما هو مثل دفين يظفر به حالة الاجتهاد بحكم الاتفاق.
- انظر احكام الامدى ١٨٣/٤، البرهان ١٣١٩/٢، ١٣٢٧، التبصرة ص ٤٩٩، المنحول ص ٤٥٨، المعتمد ٩٥٢/٢، ٩٨٢، اصول البيزوى وكشف الاسرار ١٨/٤.
- (٣) هو ابو اسحاق الاسفراييني. وقد تقدمت ترجمته في "مسألة: الحق أن المجاز في اللغة".
- (٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري مات سنة ٤٠٦ هـ وقد تقدمت ترجمته في "انقراض عصر المجمعين".
- (٥) سقطت "بل" من ب.
- (٦) هو أبو بكر: عبد الرحمن بن كيسان. المعتبر في الاصولي، المعروف بالاصم.
- (٧) انظر: احكام الامدى ١٨٤/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٨ وما بعدها، ارشاد الفحول ص ٢٦١، اصول البيزوى وكشف الاسرار ١٦/٤.
- (٨) واختاره أيضاً محب الله بن عبد الشكور. انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٨٠/٢ - ٣٨١، واصل البيزوى وكشف الاسرار ١٨/٤، ٣١٠.
- (٩) قال العلامة محمد بن نظام الدين الأنصاري: وعبر عنه الامام ابو حنيفة رحمه الله فقال: كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد. يعني مصيب في بذل وسعه، حتى يؤجر عليه والحق عند الله واحد قد يصيبه وقد لا يصيبه. فواتح الرحموت ٣٨١/٢، وانظر البرهان ١٣٢٨/٢، اصول البيزوى وكشف الاسرار ١٨/٤.
- (١٠) انظر تفصيل حجج الفريقين في المعتمد ٩٦٤/٢ وما بعدها، احكام الامدى ١٨٤/٤ - ١٩٦، كشف الاسرار ١٩/٤ وما بعدها، وص

كان كل مجتهد مصيبا لاجتماع النقيضان، لأن استمرار قطعه بما أدى إليه ظنه مشروط ببقاء ظنه، وإلا فلو تغير ظنه وجب الرجوع الى الثاني اجماعا فيلزم علمه لشيء وظنه له معا، ولا يقال ينتفي الظن بالعلم لأننا قاطعون ببقاء ظنه، وإلستحالة ظن النقيض مع ذكره، وأيضا (ففهمناها سليمان) (١) وتخصيصه دليل إتحاد الحق واصابته، وأيضا: أطلقت الصحابة رضي الله عنهم الخطأ في الاجتهاد (٢)، قال أبو بكر: "أقول في الكلاله برأبي فان يك صوابا فمن الله، وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان" (٣) ولما حكم عمر رضي الله عنه بحكم قال جليسه له: هذا والله الحق، فقال "ان عمرا يدري أنه اصاب الحق لكنه لم يألو جهدا" (٤) وعن علي وابن مسعود وزيد: تخطئة ابن عباس رضي الله عنهم في ترك العول (٥). وعن ابن عباس تخطئتهم فيه، وقال: من باهلني باهلته ان الله تعالى لم يجعل في مال واحد نصفان ونصفا وثلاثا (٦) ولا تكبير للتخطئة منهم. وأيضا الاتفاق على شرعية المناظرة وليس فائدتها إلا إصابتها الحق، وأيضا فاجتماع الفساد والصحة والحظر والاباحة والوجود والعدم في محل واحد (وزمان واحد) (٧) محال، والمحال لا يكون حكما شرعيا (٨)، وصحة التكليف تحصل بما قلنا (٩) من صحة

- (١) الآية ٧٩ من سورة الانبياء وتكلمتها (وكلا آتينا حكما وعلما وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير وكنا فاطنين) .
- (٢) انظر تيسير التحرير ٢٠٦/٤ وما بعدها، احكام الامدى ١٨٦/٤ وما بعدها اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢١/٤ .
- (٣) رواه الدارمي في سننه ٣٦٥/٢ - ٣٦٦ .
- وقال ابن حجر: اخرجه قاسم بن محمد في كتاب الحجة والرد على المقلدين وهو منقطع .
- تلخيص الحبير ١٩٥/٤ .
- (٤) انظر تلخيص الحبير ١٩٥/٤ .
- (٥) انظر سنن البيهقي ٢٥٣/٦، سنن الدارمي ٣٤٦/٢، تلخيص الحبير ٨٦/٣ .
- (٦) اخرجه الحاكم والدارمي مختصرا والبيهقي في سننه .
- انظر سنن الدارمي ٣٤٦/٢ سنن البيهقي ٢٥٣/٦ تلخيص الحبير ٨٩/٣ - ٩٠ .
- (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٨) انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٣/٤ .
- (٩) انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٤/٤ .

الاجتهاد رابتدا . المصوّبة (١) (وكلا آتينا حكما وطم) (٢) ولو أخطأ
احدهما لم يحسن . قلنا : لا يمنع الخطأ في حادثة اطلاق انه أتى حكما
وعلمنا . على انه محمول على العمل دون اصابة المطلوب . قالوا : " بأيهم
اقتديتم اهتديتم " (٣) ولا هدى مع الخطأ . قلنا : كما صح أن يقال لكل مجتهد
في اتباع ظنه مهتد صح لمقلده ذلك لأنه فعل الواجب عليه اجماعا . قالوا :
اتفاق الصحابة على تسويغ الخلاف وتوليه القضاء مع العلم بمخالفتهم لهم ولو
كان فيه خطأ لما سوغوه . قلنا : بل لأنهم أجمعوا على وجوب اتباع كل مجتهد
ظنه ولم يجز الانكار لعدم تعيين المخطي . قالوا : كلف المجتهدون اصابة الحق
ولا وسع الا أن يتعدد كاجتهاد جمع في القبله فانهم مصيبون بسقوط الغرض
عنهم (٤) مع علمنا بخطأ المستدير وتعدد الحق ممكن مع اختلاف الدليل والشرائع
والزمان ، فليمكن مع اختلاف المكلفين . والقائل باستوائها (٥) احتج بأن دليلها
لم يوجب تفاوتها . والقائل بتفاوتها (٦) قال : استواؤها يقطع التكليف
لاصابتها بمجرد الاختيار من غير اجتهاد وفيه اسقاط درجة العلم والنظر .
قلنا : صح التكليف في نفس الطلب والكل مصيبون فيه ولا يستلزم اصابة
المطلوب . وسأله القبله على الاختلاف ، فإننا قلنا في قوم مؤتمين متحررين علم
أحدهم أنه خالف امامه فسدت صلاته لخطأ (٧) إمامه عنده (٨) .

-
- (١) اي احتج المصوية بكذا .
 - انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٩/٤ .
 - (٢) آية ٧٩ من سورة الانبياء وقد تقدمت قريبا كتابتها .
 - (٣) هذا جزء من حديث رخصه " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " وقد تقدم تخريجه وانه ضعيف لا يحتج به في ص (٢٧٠) .
 - وانظر تلخيص الحبير ١٩٠/٤ .
 - (٤) سقطت " عنهم " من ب .
 - (٥) انظر حجج القائلين باستواء الحقوق في اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٩/٤ - ٢٠ .
 - (٦) أي تفاوت الحقوق - أي القائل بأن واحدا من الجملة أحق ، وهو القول بالاشبه .
 - انظر حججهم في كشف الاسرار ٢٠/٤ .
 - (٧) وفي ب : بخطأ .
 - (٨) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٩/٤ ، ٢٦٠ .

سألة :

العقلاء على امتناع (١) تقابل الدليلين العقلين (٢) ، لا ستلزام اجتماع النقيضين ،
واختلف في تقابل الامارات الظنية ؛ فالجمهور (٣) على الجواز . ومنعه الكرخي (٤)
قال : لو تعادلا فإما أن يعمل بهما أو بمعنى منهما أو يتخير ، أولا . والاول
جمع بين النقيضين . والثاني تحكم ، والثالث تخيير للمجتهد ، وهو مردود بالاجماع
والرابع جمع بين النقيضين لأنه يقول : لا حرام ولا واجب وهو أحدهما . وأجيب (٥)
بأنه يعمل بهما في أن كلا منهما وقف الاخر فيقف أو يتخير أو بأن يعمل بأحدهما
على التخيير ، والاجماع على المنع اذا لم يتعادلا ، أو بأن لا يعمل بهما ويتساقطان
وانما يلزم النقيضان أن لو اعتقد نفي الحكمين في نفس الأمر .

سألة :

إذا أداه اجتهاده الى حكم لم يجز له تقليد غيره اتفاقا (٦) واذا لم يجتهد
فلاكتسب رطى منى التقليد (٧) أيضا .

- (١) حق هذه السألة ان تؤخر الى الكلام على التراجع .
- (٢) اتفقوا على استحالة التعادل بين الادلة العقلية المتقابلة بالنفي والاثبات .
انظر احكام الامدى ١٩٧/٤ ، المستصفي ٣٩٣/٢ التبصرة ص ٥١٠
- (٣) قال السيف الامدى : وهو مذهب القاضي أبي بكر والجبائي وابنه واكثر
الفقهاء وهو المختار .
انظر الاحكام ١٩٧/٤ ، المستصفي ٣٧٩/٢ ، ٣٩٣ ، التبصرة ص ٥١٠ المنتهى
لابن الحاجب ص ١٦٠ .
- (٤) قال الامدى : ذهب الامام احمد والكرخي الى المنع من ذلك .
الاحكام ١٩٧/٤ وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٤١٧ .
- (٥) انظر تفصيل هذه الاحتمالات والجواب عنها في احكام الامدى ١٩٨/٤ -
١٩٩ شرح تنقيح الفصول ص ٤١٧ - ٤١٨ .
- (٦) انظر : احكام الامدى ٢٠٤/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٢/٢ ، تيسير التحرير
٢٢٧/٤ ، المستصفي ٣٨٤/٢ .
- (٧) سواء كان اعلم منه أو لم يكن . قال الامدى : واليه ذهب القاضي ، وهو
المختار . الاحكام ٢٠٤/٤ .
وقال حجة الاسلام : واختار القاضي منع تقليد العالم للصحابة ولعن بعدهم
وهو الاظهر عندنا . والسألة ظنية اجتهادية . المستصفي ٣٨٤/٢ .
وانظر : المنحول ص ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، البرهان ١٣٣٩/٢ وما بعدها ،
المعتمد ٩٤٢/٢ - ٩٤٨ ، فواتح الرحموت ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ ، مجموع
فتاوى ابن تيمية ٢٦١/١٩ وما بعدها .

وقيل فيما يفتي به (١) لا فيما يخصه ، وقيل : فيما لا يفوت وقته باشتغاله
 بالنظر ، وقيل : بجواره مطلقاً . (٢) وعن ابي حنيفة قولان (٣) وعن محمد (٤) جواره
 ان كان اعظم منه ، وابن سريج (٦) : ان تعذر (٧) عليه . والشافعي (٩)
 والجبائي : يجوز ان يقلد صحابيا (٨) خاصة أرجح من غيره فان استوواتخير
 وقيل : وتابعيا . لنا (١٠) : أنه متمكن من الاصل فلا يصير الى البدل ، كغيره .
 المجوز (فاسألوا أهل الذكر) (١١) قلنا : كلهم أهل فلم يدخلوا ، لأن المعنى :

- (١) هذا قول بعض أهل العراق ، وقد اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : يجوز تقليد العالم فيما يفتي به ، وفيما يخصه . ومنهم من قال : يجوز ذلك فيما يخصه دون ما يفتي به . ومنهم من خصص ذلك بما يفوت وقته لو اشتغل بالاجتهاد انظر : فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، المعتمد ٩٤٢/٢ ، احكام الامدى ٢٠٤/٤ وهو قول احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وسفيان الثوري ، وهو احدى الرويتين عن ابي حنيفة .
- (٢) انظر : المسودة ص ٤٦٨-٤٧٠ ، روضة الناظر ص ٢٠٢-٢٠٣ ، شرح الكوكب المنير ص ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، تيسير التحرير ٢٢٨/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٣ واحكام الامدى ٢٠٤/٤ .
- (٣) سقطت " قولان " من ب .
- (٤) سقطت " وعن محمد " من ب .
- (٥) انظر قول ابي حنيفة وقول محمد بن الحسن في تيسير التحرير ٢٢٨/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، المعتمد ٩٤٢/٢ .
- (٦) وفي ب : شريح . وهو خطأ وقد تقدم تحقيق ذلك عند ترجمته .
- (٧) اى يجوز له تقليد غيره ان تعذر عليه وجه الاجتهاد .
- انظر مذهب ابن سريج في : المسودة ص ٤٧٠ ، احكام الامدى ٢٠٤/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، المعتمد ٩٤٢/٢ .
- (٨) هذا مذهب الشافعي في القديم . واليه ذهب ابو طي الجبائي . انظر : احكام الامدى ٢٠٤/٤ ، المنحول ص ٤٧٥ ، المعتمد ٩٤٢/٢ ، تيسير التحرير ٢٢٨/٤ .
- (٩) وفي ب : " يخير " بالتحسية المثناة .
- (١٠) انظر ادلة الجميع مع المناقشة والترجيح في : احكام الامدى ٢٠٤/٤ - ٢٠٨ ، المستصفى ٣٨٤/٢ - ٣٨٦ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ - ٣٩٤ ، تيسير التحرير ٢٢٩/٤ - ٢٣٠ ، المعتمد ٩٤٣/٢ - ٩٤٨ .
- (١١) جزء من الاية ٧ من سورة الانبياء والاية ٤٣ من سورة النحل . ونصها في الاخرة (وما ارسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى اليهم فساءلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) .

يسأل من ليس أهلا أهل الذكر. ولقوله تعالى (ان كنتم لا تعلمون) . المخصص:
" أصحابي كالنجوم " وقد سبق (١) .

فصل :

التقليد (٢) العمل بقول الغير بغير (٣) حجة وليس الرجوع الى الاجماع
ولا العاصي الى المفتي ولا القاضي الى المدول بتقليد (٤) لقيام الحجة ولا مشاحة
في التسمية. والمفتي: العالم بأصول الفقه والأدلة السمعية التفصيلية واختلاف
مراتبها وبما يتوقف العلم بذلك عليه من العقليات . والمستغنى : ان كان مجتهدا
فقد سبق (٥) ، أو عاميا أو محصلا لعلم معتبر فوظيفته الاتباع على المختار .
وما فيه الاستفتاء : المسائل الاجتهادية (٦)

مسألة :

لا يجوز التقليد في الأصول (٧) كوجود الباري تعالى .

- (١) عند الكلام على تصويب المجتهدين قبل سألتي .
(٢) من قلده فتقليد . وهو في اللغة : وضع الشيء حول العنق مع الاحاطة به .
ويسمى قلاده وجمعها قلائد ومنه التقليد في الدين . وتقليد الولاية الأعمال .
وتقليد البدنة : أن يعلق في عنقها شيء ليعلم أنها هدى .
مختار الصحاح مادة " ق ل ر " ص ٥٤٨ ، المصباح المنير ٢ / ٢٧٢ .
والتقليد اصطلاحا : قال الامدى : هو عبارة عن العمل بقول الغير
من غير حجة ملزمة ، وهو مأخوذ من تقليده بالقلادة وجعلها في عنقه
الاحكام ٢٢١ / ٤ .
وقال الفزالي : هو قبول قول بلا حجة . المستصفي ٢ / ٣٨٧ وانظر
تيسير التحرير ٤ / ٢٤١ ، والمنخول ص ٤٧٢ ، البرهان ٢ / ١٣٥٧ وما بعدها ،
ارشاد الفحول ص ٢٦٥ مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ١٥ . وما بعدها ،
التعريفات ص ٦٤ .
(٣) سقطت " بغير " من ب وفي ج " لغير " .
(٤) انظر احكام الامدى ٤ / ٢٢١ ، المستصفي ٢ / ٣٨٨ ، شرح الكوكب المنير ص
٤٠٩ ، تيسير التحرير ٤ / ٢٤١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٠٠ ، المسودة
ص ٤٦٢ .
(٥) في المسألة التي قبل هذا الفصل .
(٦) انظر مسائل التقليد وكلام العلماء حوله وما شرطوه له في : احكام الامدى
٤ / ٢٢١-٢٢٢ شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، تيسير التحرير
٤ / ٢٤١-٢٤٣ ، المعتمد ٢ / ٩٣٤-٩٣٨ المسودة ص ٤٦٢-٤٦٦ ، فواتح
الرحموت ٢ / ٤٠٠-٤٠١ مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ١٦-١٨ .
(٧) هذا مذهب الجمهور : انه لا يجوز التقليد في المسائل الاصولية المتعلقة بالاعتقاد

وأجازة المنبري (١) وقيل بحرمة النظر فيه (٢) . لنا : الاجماع على وجوب معرفة الله تعالى ، والتقليد لا يحصلها لجواز كذب المخبر. وأيضا فلو أفاد التقليد علما فلما بالضرورة أو بالنظر. والأول باطل ، والنظر يستلزم الدليل والأصل عدمه . قالوا : لو وجب النظر لما نهى عنه وقد نهى الصحابة عن الكلام في القدر (٣) وقوله تعالى (ما يجادل في آيات الله) (٤) قلنا : المنهى عنه الجدل بالباطل فيهما لقوله تعالى (وجادلهم بالتي هي أحسن) (٥) قالوا : ولكانت الصحابة أولى ولنقل حينئذ كالغروع . قلنا : هو كذلك وإلا لآدى الى نسبتهم الى الجهل بالله تعالى قطعا وهو باطل لأنه ليس بضروري ، وعدم النقل للوضوح وعدم المحوج الى الكلام . بخلاف الغروع . قالوا : ولوجب الانكار على تاركه من العامة وهم اكثر الخلق . قلنا : ليس المراد تحرير الأدلة والجواب عن الشبه وانما المراد الدليل الجملي وانه حاصل بأيسر نظر .

=== واختاره الامدى وابن الحاجب والرازي .

انظر الاحكام ٢٢٣/٤ ، المعتمد ٩٤١/٢ ، تيسير التحرير ٢٤٣/٤ ، فواتح الرحموت ٤٠١/٢ ، المسودة ص ٤٥٧ المحلي على جمع الجوامع ٤٠١/٢ ارشاد الفحول ص ٢٦٦ .

(١) هو عبيد الله بن الحسن المنبري . وقد أجاز التقليد في الاصول ، وذكر الامدى انه مذهب الحشوية والتعليمية . الاحكام ٢٢٣/٤ .

وقال ابو الحسين البصري : منع اكثر المتكلمين والفقهاء من التقليد في التوحيد والعدل والنبوات ، وأباح قوم من اصحاب الشافعي ان يقلد في ذلك . ولم يختلفوا في انه ليس له ان يقلد في اصول الشريعة كوجوب الصلاة وعدد ركعاتها المعتمد ٩٤١/٢ . وانظر تيسير التحرير ٢٤٣/٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٤٠١/٢-٤٠٢ ، المسودة ص ٤٥٨ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٦٦ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦٠/١٩ وما بعدها .

(٢) أى في مسائل الاصول فالواجب في نظر هذه الطائفة هو التقليد في المسائل الاصولية المتعلقة بالاعتقاد ، ويحرم النظر والاجتهاد فيها .

قال محمد امين : والقائل - اى بذلك - قوم من اهل الحديث . ونسبه الزركشي الى الأئمة الاربعة ولم يحفظ عنهم وانما توهم من نهيهم عن تعلم علم الكلام وهو محمول على من خيف ان يزل فيه لعدم استقامة طبعه . تيسير التحرير ٢٤٣/٤ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٤٠٣/٢ .

(٣) روى عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على اصحابه وهم يختصمون في القدر ، فكانوا يفتقروا في وجهه حتى الرمان من الغضب . فقال : بهذا أمرتم ؟ اول هذا خلقتم ؟ تضربون القرآن بفضه ببعض ؟ بهذا هلكت الامم قبلكم . قال : فقال عبدالله بن عمرو : ما غيبت نفسي بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما غيبت نفسي بذلك المجلس وتخلفتي عنه . رواه ابن ماجه في باب القدر (٣٣/١) .

(٤) الآية ٤ من سورة غافر وتكلمتها (الا الذين كفروا فلا يخررك تعلقهم في البلاء) .

(٥) جزء من الآية ١٢٥ من سورة النحل ونصها (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان ربك هو اعظم بمن ضل عن سبيله وهو اعظم بالمهتدين) .

(٦) وفي ب : الشبهة .

مسألة :

(١) المختاران المحصل لعلم معتبر اذا لم يبلغ رتبة الاجتهاد يلزمه التقليد .
وقيل ان (٢) تبين له صحة اجتهاده بدليله ، والا لم يجز ، والجبائي (٣) : ما لم
يكن كالعبادات الخمس . لنا (٤) (فاسألوا اهل الذكر) (٥) ويجب تعميمه لأن علة
الامر بالسوء ال الجهل ، ولا نه مقيد بشرط (٦) فيتكرر بتكرره ، وأيضا لم يزل العلماء
يستفتون ويتبعون من غير ابداء المستند من غير تكبير . وأيضا لو توقف عمل المستفتين
على الاطلاع فيما ان لا يجب شيء وهو باطل وإنما ان يجب فيو دي الى ابطال المعايير
والصنائع وأنه باطل قطعا . ولا يلزم ذلك في النظر في معرفة الله تعالى ليسره .
قالوا (انا وجدنا آباءنا على أمة) (٧) وهو يتضمن تحريم التقليد . قلنا : المراد
ما يطلب فيه العلم . قالوا : " طلب العلم فريضة على كل مسلم " (٨) قلنا : لا
يمكن التمسك به فان احدا لم يقل بوجود العلم بل (٩) النظر .

- (١) وهو مختار الامدى . انظر الاحكام ٢٢٨/٤ .
(٢) القائل بذلك هم بعض المعتزلة البغداديين . قالوا : لا يجوز له تقليد
المجتهد إلا بعد ان يتبين له صحة اجتهاده بدليله . انظر احكام الامدى
٢٢٨/٤ ، والمعتمد ٩٣٤/٢ ، المسودة ص ٤٥٩ ، شرح الكوكب المنير ص ٤١١
(٣) انظر المعتمد ٩٣٤/٢ ، احكام الامدى ٢٢٨/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٦٧ .
(٤) انظر تفصيل أدلة القول المختار من النص والاجماع والمعقول في احكام الامدى
٢٢٨/٤ وما بعدها .
(٥) جزء من الاية ٤٣ من سورة النحل ونصها (وما أرسلنا من قبلك الا رجالا
نوحى اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) .
(٦) سقطت " بشرط " من ب .
(٧) جزء من الاية ٢٢ والاية ٢٣ من سورة المزخرف ونص الاولى (بل قالوا انا
وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مهتدون) .
(٨) رواه ابن ماجه من حديث محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم " طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وواضع
العلم عند غير اهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ لو ذهب " .
ورواه السيوطي في الجامع الكبير ، والا امام محمد بن سليمان في جمع الفوائد ،
وقد تكلموا في اسناده ، وقالوا : اقل ما يقال عنه : انه ضعيف ، إلا السيوطي
فقد قال : جمعت له خمسين طريقا ، وحكمت بصحته لغيره .
انظر سنن ابن ماجه ٨١/١ ، الجامع الكبير (١) ٥٦٦-٥٦٧ ، جمع الفوائد من جامع
الاصول وجمع الزوائد (١) ٤٠/١ ، فيض القدير ٢٦٧/٤ ، مقدمة ابن الصلاح
ص ٣٨٩ ، ومحاسن البلقيني بهامش مقدمة ابن الصلاح نفس الصفحة .
(٩) وفي ب : بالنظر .

مسألة :

الاتفاق على استفتاء من عرف بالعلم والعدالة^(١) أو رعي منتصبا مسئولا معظما، والامتناع في ضده، وأما من لم يعرف بعلم ولا جهل فالمختار^(٢) أن لا يستفتى فان الاصل هو الجهل وهو الغالب فالظاهر ان المجهول من الغالب . قالوا : لو امتنع لامتنع فيمن علمه دون عدالته . قلنا : الغالب في العلماء^(٣) العدالة وليع الغالب في الناس الاجتهاد بل العكس .

مسألة :

المختار انه لا يحتاج المجتهد الى تكرير^(٤) النظر عند تكرار الواقعة . وقيل يحتاج .

- (١) انظر احكام الامدى ٢٣٢/٤ ، تيسير التحرير ٢٤٨/٤ ، فواتح الرحموت ٤٠٣/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ .
- (٢) قال السيف الامدى : اختلفوا في جواز استفتاء من لم يعرف بعلم ولا جهالة ، والحق : امتناعه على مذهب الجمهور ، وذلك لانه لا نأمن ان يكون حال المسئول كحال السائل في العامية المانعة من قبول القول . الاحكام ٢٣٢/٤ . وانظر الخلاف في هذه المسألة مع التوجيه في : السستفى ٣٩٠/٢ ، فواتح الرحموت ٤٠٣/٢ ، تيسير التحرير ٢٤٨/٤ ، المعتمد ٩٣٩/٢ ، المنخول ص ٤٧٨ ، المحلي على جمع الجوامع ٣٩٧/٢ ، روضة الناظر ص ٢٠٦ ، شرح الكوكب المنير ص ٤١١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٧١ .
- (٣) سقطت " العلماء " من ب .
- (٤) اختلفوا في تكرير النظر من المجتهد عند تكرار الواقعة : فقال قوم : لا بد من الاجتهاد ثانيا ، لاحتمال ان يتغير اجتهاده ، ويطلع على ما لم يكن اطلع عليه أولا . واختاره القاضي أبو بكر وا بن عقيل . وقال اخرون : لا حاجة الى اجتهاد آخر ، لان الاصل عدم اطلاقه على ما لم يطلع عليه أولا . واختاره ابن الحاجب وغيره لان الزام التكرير ايجاب بلا فوجب . واليه ميل امام الحرمين .
- وفصل ابو الحسين البصرى فقال : إن تقدم منه اجتهاد وقول في المسألة وكان ذاكرا لذلك القول ، وطريقة الاجتهاد ؛ لم يجب عليه تجديد الاجتهاد ، لانه كالمجتهد في الحال .
- وان لم يذكر طريقة الاجتهاد فهو في حكم من لا اجتهاد له ، فالواجب عليه تجديد الاجتهاد .
- واختار الامدى وتاج الدين ابن السبكي هذا التفصيل .

لنا (١) انه قد اجتهد فيها والاصل بقاء ما أدى إليه اجتهاده وعدم اطلاعه على امر آخر. قالوا: يحتمل اجتهاده التغير. قلنا: ذلك يوجب التكرير أبدا.

مسألة:

(٢) يجوز خلو العصر عن مجتهد . ومنعت الحنابلة منه (٣) لنا: لو امتنع لكان لغيره والاصل عدمه، ولقوله صلى الله عليه وسلم "ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه، ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤسا جهالا فاستلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا" (٥) قالوا: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله" (٦) وهو مستلزم للعلم. قلنا: حديثنا (٧) أدل على المقصود ولو سلم فاذا تعارضا سلم الأول. قالوا: التفقه فرض كفاية والخلوعنه يستلزم إتفاق الأمة على باطل قلنا (٨) عند الامكان، فاذا فرض موت العلماء لم يمكن.

- ====
- انظر: احكام الامدى ٢٣٣/٤، المعتمد ٩٣٢/٢ - ٩٣٣، المستصفي ٣٨٢/٢، فواتح الرحموت ٣٩٤/٢، تيسير التحرير ٢٣١/٤، المنحول ص ٤٨٢، المحلي على جمع الجوامع ٣٩٤/٢، السوداء ص ٤٦٧، شرح الكوكب المنير ص ٤١٤، البرهان ١٣٤٣/٢ - ١٣٤٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢.
- (١) سقطت "لنا" من ب.
- (٢) هذا مذهب الجمهور. واختاره الامدى وابن الحاجب وبه جزم صاحب المحصول. انظر: احكام الامدى ٢٣٣/٤، والمحلي على جمع الجوامع ٣٩٨/٢، فواتح الرحموت ٣٩٩/٢، تيسير التحرير ٢٤٠/٤، ارشاد الفحول ص ٢٥٣.
- (٣) واليه ذهب الاستاذ ابواسحاق والزهيري من الشافعية مطلقا، ومنعه بن دقيق العيد قبل اشراط الساعة الكبرى، واختاره الشوكاني ودحفي حجة من قال بخلافه.
- انظر احكام الامدى ٢٣٣/٤، السوداء ص ٤٧٢، تيسير التحرير ٢٤٠/٤. فواتح الرحموت ٣٩٩/٢، المحلي على جمع الجوامع ٣٩٨/٢، ارشاد الفحول ص ٢٥٣ - ٢٥٤، شرح الكوكب المنير ص ٤١٦.
- (٤) وفي ب: رؤسا.
- (٥) تقدم تخريجه في ص (٢٦٣).
- (٦) تقدم تخريجه في ص (٢٦١).
- (٧) وفي ب: حديثها. وهو خطأ.
- (٨) سقطت "قلنا" من ب.

مسألة :

غير المجتهد يحق له ان يفتي بقول المجتهد (١) ومنه ابو الحسين (٢) . وقيل :
ان عرف مأخذ المجتهد (٣) جاز ، والا فلا (٤) . لنا : انه ناقل فلا فرق كالا حاديث .
المفصل . اجماع المسلمين في عصر على جواز ذلك . المانع : لو جاز لجاز للعامي
لانه لم يسأل ، الا عما عنده ولا عند له كالعامي .

مسألة :

اذا تعدد المجتهدون فللمقلد تقليد من شاء وان تفاضلوا (٥) وعن احمد وابن
سريج : يجب النظر (٦) في الأرجح . لنا القطع بأن المفضولين في زمن

- (١) واليه ذهب جمهور الحنفية واختاره الامدى .
انظر تيسير التحرير ٢٤٩/٤ ، احكام الامدى ٢٣٦/٤ ، فواتح الرحموت
٤٠٤/٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٦٩ .
- (٢) انظر تقرير مذهبه في المعتمد ٩٣٢/٢ - ٩٣٣ ، احكام الامدى ٢٣٦/٤
- (٣) وفي ب : الاجتهاد .
- (٤) وفي المسألة اقوال اخرى انظر اليها في : المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٩٧ -
٣٩٨ ، المعتمد ٩٣٢/٢ - ٩٣٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٦٩ ، تيسير التحرير
٤/٢٤٩ .
- (٥) وهو مذهب القاضي ابو بكر وجماعة من الاصوليين والفقهاء قالوا :
له التخير وسؤال من شاء من العلماء ، وسواء تساوا او تفاضلوا ، واختاره
امام الحرمين والغزالي والامدى وابن الحاجب وهو المذهب عند
الحنابلة .
- انظر : البرهان ١٣٤٣/٢ ، احكام الامدى ٢٣٧/٤ ، المستصفى ٢/٣٩٠ -
٣٩١ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٩٥ ، المنحول ص ٤٧٩ ، شرح
الكوكب المنير ص ٤١٨ ، المسودة ص ٤٦٢ ، روضة الناظر ص ٢٠٧ .
- (٦) هذه هي الرواية الثانية عن الامام احمد رحمه الله وهو مذهب ابن سريج
والقفال والمروزي وابن السمعاني . واختاره ابن عقيل الحنبلي في جماعة
وهو مذهب جماعة من الاصوليين . قالوا : يلزمه الاجتهاد في اعيان
المفتين من الأورع والأدين والأعلم .
ونسبه صاحب التحرير إلى الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية .
واختاره ابو الحسين البصرى ودافع عنه .
انظر شرح الكوكب المنير ص ٤١٨ ، المسودة ص ٤٦٢ ، روضة الناظر ص ٢٠٧
احكام الامدى ٢٣٧/٤ ، المعتمد ٩٣٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ ،
البرهان ١٣٤٤/٢ ، تيسير التحرير ٢٥١/٤ ، فواتح الرحموت ٢/٤٠٤ ،
المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٩٥ - ٣٩٦ ، ارشاد الفحول ص ٢٧١ .

الصحابة رضي الله عنهم استفتوا وأفتوا مع الاشتهار والتكرر ولا منكر ، وأيضا
"أصحابي كالنجوم" (١) واستدل بأن العامي يقصر عن الترجيح ، وأجيب
بأنه يظهر بالتسامع وكثرة المستفتين والمراجعة إليه . قالوا : قول
المفتي للمقلد كالدليل للمجتهد فيرجح كما يرجح ، قلنا ، الفرق عسر الترجيح
على العامي وتيسره للمجتهد .
القاعدة الرابعة : في الترجيح : (٢)

وانه بعد التعارض ولا تعارض بالحقيقة في حجج الشرع ، ولكن قد يتصور به ،

- (١) تقدم تخريجه وبيان درجته .
(٢) الترجيح في اللفظة : مشتق من رجحان الميزان . تقول : رجح الشيء
يرجح ، ورجح رجوحا . اذا زاد وزنه والاسم : الرجحان .
ورجح الميزان يرجح ، اذا ثقلت كفته بالموزون .
انظر : مختار الصحاح ص ٢٣٤ ، المصباح المنير ١ / ٢٣٤
واصطلاحا : هو اقتران الامارة بما تقوى به على معارضتها . قاله
الشوكاني .
وقيل : تقوية احد الطرفين على الاخر ، فيعلم الاقوى فيعمل به ،
ويطرح الاخر .
وقال الامدي : هو عبارة عن اقتران احد الصالحين للدلالة على
المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به واهمال الاخر .
انظر ارشاد الفحول ص ٢٧٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٤٢٨ ، احكام الامدي
٢٣٩ / ٤ .
ولا بد من الاشارة الى امور منها : أن الترجيح لا يكون الا مع وجود التعارض
ولهذا ترجم له معظم الاصوليين بقولهم " باب التعارض والتراحيح "
وأنه لا يصح الترجيح بين الامرين إلا بعد تكامل كونهما طرفين . قال
ابن السبكي : ولا ترجيح في القطعيات لعدم التعارض بينها ، ان لو
تعارضت لا جتمع المتناقضان . جمع الجوامع ٢ / ٣٦١ .
وانه انما يجري بين ظنيين لأن الظنون تتفاوت في القوة . ولا يتصور ذلك
في معلومين ، لتساويهما في القوة . وان كان بعض العلوم اجلى واقرب
حصولا من بعض .
انظر المستصفي ٢ / ٣٩٣ .
وقد اختلف العلماء في جواز التمسك بالترجيح عند التعارض ووجوب العمل
بالراجح . فقال بعضهم : الواجب عند التعارض التوقف أو التخيير ، دون
الترجيح .

فلذلك يجب دفعه ما أمكن . والمعارضة^(١) : تقابل الدليلين على سبيل
المانعة ، ويشترط التساوي^(٢) في الثبوت والقوة والمنافاة بين حكميهما
مع اتحاد الوقت والمحل والجهة ، فلا معارضة بين الكتاب وخبر الواحد ، ولا بين
التواتر والواحد ولا امتناع بين الحل والحرمه والنفي والاثبات في زمانين في محل
او محلين في زمان أو وجهتين كالنهي عن البيع وقت النداء مع الجواز . والمخلص^(٣)
بيان فوت شرط من هذه ، فان اجتمعت وتعذرا لانفصال فان كانا طعنين
حمل احدهما على القيد والاخر على الاطلاق ، أو احدهما على الكل والاخر
على البعض . أو خاصين فالقيد او المجاز ما أمكن . أو خاصا واما بنى^(٤)
العام على الخاص هنا اجماعا ، دفعا للمعارض يتم الترجيح : فضل أحد المثلين

- ====
- وزهد الجمهور الى صحة الترجيح ووجوب العمل بالراجح . ولكل حجه
انظر كشف الاسرار ٧٦/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، وانظر شروط
التعارض والتراجيح وكلام العلماء حوله في :
- المحلي على جمع الجوامع ٣٥٧/٢ - ٣٦٢ ، المسودة ص ٣٠٥ وما بعدها ،
روضة الناظر ص ٢٠٨ البرهان ١١٤٢/٢ وما بعدها وص ١١٥٨ ،
المعتمد ١٠١٧/٢ - ١٠١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤١٧ وص ٤٢٠ -
٤٢٢ ، نهاية السؤل ١٥١/٣ وما بعدها وص ١٥٦ وما بعدها ، اصول
البيزدي وكشف الاسرار ٧٧/٤ ، اصول السرخسي ٢٤٩/٢ وما بعدها ،
مناهج العقول ١٤٩/٣ وما بعدها وص ١٥٥ وما بعدها ، احكام الامدى
٢٣٩/٤ وما بعدها ، وص ٢٤٢ وما بعدها .
- (١) كذا في الاصل وأوجه . وفي ب : التعارض ولعله الصواب لأن الكلام
هنا في تعارض الادلة . اما المعارضة فقد تقدم الكلام عليها وبيان أنواعها
عند الكلام في دفع العلل المؤثرة .
- (٢) انظر شروط التعارض والترجيح في :
- احكام الامدى ٢٤١/٤ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، البرهان
١١٥٨/٢ - ١١٨٤ ، اصول البيزدي وكشف الاسرار ٧٧/٣ .
- (٣) لكي تعرف - بالتفصيل - كيفية المخلص عن التعارض على وجه بعده من الاصل
انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ٨٨/٣ الى اخر بحث التعارض فقد ذكر
انه خمسة أوجه :
- من قبل الحجة ، ومن قبل الحكم ، ومن قبل الحال ، ومن قبل الزمان صريحا
ومن قبل الزمان دلالة .
- (٤) وفي ب : يبنى .

على الآخر وصفاً (١) واحترزنا (٢) بالوصف عن الترجيح بما يصلح طعة بانفراده فلا يرجح النص بنص مثله ولا القياس بمثله ولا الكتاب بالخبر، ولا القياس بالنص، وإنما يرجح (٣) بقوة فيه كالمشهور أولى من الغريب (٤)، وعلى هذا لوجح واحداً (٥) واحدة وأخر جراحات خطأ فمات فالديه نصفان (٦) ولا يترجح بالكثر، لاستبداد كل جرحة بالعلية فلم يكن وصفاً. ومثاله قوله في الشفيعين في الشقص الشائع في المبيع بسهمين متفاوتتين (٧) يستويان في الاستحقاق، لأن كل جزء من السهم طعة لاستحقاق الجملة. والاجماع في إبنى عم أحدهما زوج أن التعميب لا يترجح بالزوجية (٨). وعامة الصحابة رضي الله عنهم في إبنى عم أحدهما أخ لأم أن

- (١) انظر تفصيله في اصول البيزوي وكشف الاسرار ٧٧/٤
- (٢) وفي ب : واحترزه.
- (٣) انظر الاشياء التي يكون بها الترجيح عند التعارض والاشياء التي لا يرجح بها في : اصول السرخسي ٢٥٠/٢ - ٢٥٣، وما بعدها ، اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠٢/٣ - ١٠٤ ، ٧٨/٤ ، ٧٩ ، احكام الامدى ٢٤٢/٤ وما بعدها .
- (٤) الفريبين الحديث : ما انفرد بروايته واحد ، لم يعرف الا عن طريقه قال ابن الصلاح : الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب وكذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بامر لا يذكره فيه غيره . إما في متنه ، وإما في سنده . مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٥ وانظر التعريفات ص ١٦٢ .
- (٥) كذا في الاصل . وفي أ وب : " واحد " بالرفع . قال فخر الاسلام : وكذلك اذا جرح رجل رجلاً جراحة ، وجرحه آخر جراحات فمات منها . . . الخ اصول البيزوي ٨٠/٤ وانظر اصول السرخسي ٢٥١/٢
- (٦) وفي ب : نصفين .
- (٧) صورته : داربين ثلاثة اشخاص ، لأحد هم نصفها ، وللآخر ثلثها ، وللثالث سدسها . فباع صاحب النصف نصيبه ، وطلب الاخران الشفعة ، فلكل منهما الشفعة بالاتفاق بين الفقهاء . ولا يترجح صاحب الثلث على الآخر في استحقاق الشفعة بحيث يأخذ المبيع كله . ولكن اختلفوا في قدر استحقاق كل منهما ، فقال قوم : كل واحد منهما يستحق الشفعة بقدر نصيبه فيقتضى بالشقص المبيع بينهما أثلاثاً بقدر ملكهما . وقال آخرون : يقضي بالمبيع بين الباقيين أنصافاً بكل حال وهو قول الحنفية والشافعي رحمه الله . انظر : اصول البيزوي وكشف الاسرار ٨١/٤ ، اصول السرخسي ٢٥١/٢ ، كتاب الام ٢٣١/٣ ، شرح الجلال على منهاج الطالبين ٤٨-٤٩ .
- (٨) انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ٨١-٨٢ / ٤ اصول السرخسي ٢٥٢/٢

السدر له بالأخوة، والباقي بينهما بالتعصيب، ولم يرجحوا بالأخوة لانفرادها بعملية الاستحقاق، ولا يصلح وصفا لأنها اقرب من العمومة بخلاف الأخوة لأم حيث جعلت وصفا للأخوة من الأب لأن هذه السجبة تابعة. ومثال الترجيح وصفا: أن يكون أحد النصين محكما او مفسرا أو محرما أو ان الراوي أفقسه أو أضبط أو منته عريا عن الحن أو مسقطا لعقوبة أو موجبا فساد عهده أو احتياطا فهو أولى مما يقابلها (١).

فصل:

ما به الترجيح: قوة الأثر وقوة الثبات على الحكم وكثرة الأصول. والعكس (٢).

(١) انظر اصول السرخسي ٢٥٢/٢، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٨٢/٤.

(٢) اى عدم الحكم عند عدم العلة.

قال شمس الأئمة: ما يقع به الترجيح في الحاصل اربعة: قوة الأثر

والثاني قوة الثبات على الحكم المشهود به. والثالث: كثرة الأصول

والرابع: عدم الحكم عند عدم العلة.

اصول السرخسي ٢٥٣/٢ وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٨٣/٤.

هذا تقسيم الحنفية لما يكون به الترجيح عند التعارض. اما الشافعية

فقد ذكروا ان التعارض اما ان يكون بين منقولين، أو معقولين او منقول ومعقول.

وقسموا ما يكون به الترجيح عند التعارض بين منقولين الى ما يعود الى

السند وما يعود الى المتن، وما يعود الى المدلول وما يعود الى امر من

خارج.

ثم ما يعود الى السند: منه ما يعود الى الراوي ومنه ما يعود الى نفس

الرواية ومنه ما يعود الى المروري، ومنه ما يعود الى المروري عنه.

وما يعود الى المروري: منه ما يعود الى نفسه، ومنه ما يعود الى تزكيته.

انظر بقية تقسيماتهم - ومن وافقهم - لما يكون به الترجيح مدعومة بالأمثلة

والتوضيح في احكام الامدى ٢٤٢/٤ - ٢٨٤، ارشاد الفحول ص ٢٧٦

وما بعدها، شرح الكوكب المنير ص ٤٢٩ الى اخر الكتاب، المنحول ص ٤٢٨

- ٤٥٠، المستصفي ٣٩٥/٢ وما بعدها، البرهان ١١٥٨/٢ وما بعدها،

نهاية السؤل ١٦٠/٣ وما بعدها و ص ١٦٧ وما بعدها، مناهج العقول

١٥٩/٣ وما بعدها و ص ١٦٥ وما بعدها، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢١ -

٤٢٧، المعتمد ٦٧٢/٢ وما بعدها و ص ١٠١٧ وما بعدها.

أما الأول : فلأن الاثر معنى الحجة ، فاذا قوي قويت ، كالأستحسان والقياس ، والمشهور والغريب . ولا كذلك تفضيل الشاهد بالعدالة لأنها التقوي ولا وقوف على حدودها ، ومثال ذلك في مسألة طول الحرية فقال الشافعي (١) : انه مانع من نكاح الأمة لارفاق (٢) الماء مع الغنية عنه وأنه حرام . وقلنا (٣) : نكاح يملكه العبد اذا دفع إليه المولى مهرا صالحا للحرية والأمة (٤) وأطلقه فيهما . فيملكه الحركسائر الأثمة ، وهذا قوي الاثر ان الحرية من اسباب الشرف وتوسعة الحل والرق منصف وفي منع الحر توسعة بالرق وقلب للموضوع . وأما الارفاق فضعيف الاثر لأنه دون التضييع الجائز بالمنزل باذن الحرية وضعيف الحال فان نكاحها جائز مع سرية يستغنى بها . وقلوه (٥) في اسلام احد الزوجين : انه سبب للفرقة (٦) عند انقضاء العدة ، لا بنفسه وكذلك الردة : فسوى بينهما . وقلنا (٧) : الاسلام من اسباب العصمة حتى لو اسلم الاخر استقر نكاحهما (٨) وما هو سبب الفرقة لا يتوقف القرار عليه ، ويقاها الاخر على امره ليس مفرقا بسا لاجماع ، لأنه غير طاري (٩) فوجبت الاضافة الى فوت (١٠) اغراض النكاح بالاباء عن الاسلام

- (١) انظر كتاب الام ٣٨/٥ ، ٤٣ ، ٧٤٤ .
(٢) وفي ب : لارفاق : بالفوقية الموحدة .
(٣) انظر : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٨٤/٤ ، اصول السرخسي ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ .
(٤) سقطت الالف التي قبل اللام من ب .
(٥) وفي أ وب : كقوله .
والضمير عائد الى الشافعي وقد ذكر المصنف خلافا لشافعي في الفرقة باسلام احد الزوجين في عدة مواضع من هذا الكتاب وفي كل موضع يعيد الكلام نفسه وهذا ديدنه في كثير من المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية ومثل هذا يعتبر تكرار غير مرغوب فيه .
(٦) انظر تقرير مذهب الامام الشافعي في الفرقة باسلام احد الزوجين اوردت احدهما في كتاب الام ٣٩/٥ ، ٤٣ ، ٥١٠ .
(٧) انظر وجهة نظر الحنفية في ذلك في : اصول السرخسي ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٨٩/٤ - ٩٠ .
(٨) وفي ب : "نكاحها" بالافراد .
(٩) كذا في الاصل وب وفي أ : طاري وهو الصواب .
(١٠) وفي ب : قوة وهو تحريف .

حقا لمن اسلم ، وهذا ظاهر الاثر في اللعان والايلاء والجنب والعنه ، ولا كذلك
الردة ، فانها منافية لانها سبب زوال (١) العصمة . وأما الثاني (٢) : فليكن الأثر
يزداد قوة بما هو أثره (٣) من الكتاب والسنة والاجماع كقولنا (٤) : مسح
فانه أثبت في دلالة التخفيف من قولهم (٥) ركن في دلالة التكرار ، فان الركنية
وصف عام في الوضوء والصلاة . ومن قضية الاكمال بالاطالحة كالركوع والسجود
و تخلف التكرار عن الركنية في المضمضة . أما أثر المسح في التخفيف فلازم كالتييم
والجبيرة والخف والجورب ، وأما الثالث (٦) : فكلاشتهار في السنن وقد مر .
وأما الرابع (٧) : فاضعها لعدم تعلق حكم (٨) بالعدم لكنه اذا طسق
بوصف فعدم عند عدمه دل على صحته فصلح للترجيح كقولنا : مسح ينعكس بما
ليس بمسح . ولا كذلك قولهم : ركن للتكرار للتخلف من (٩) المضمضة .

-
- (١) وفي ب : زول .
(٢) أي الثاني من الوجوه التي يقع بها الترجيح وهو قوة الثبات على الحكم .
(٣) في ب : بما هو أثره .
(٤) انظر : اصول البيزوي وكشف الاسرار ٩٢/٤ ، أصول السرخسي ٢٥٩/٢ .
(٥) أي قول الشافعية انظر كتاب الأم ٢٣/١ شرح الجلال المحلي وحاشية
قليوبي عليه ٤٩/١ .
(٦) أي ثالث الوجوه التي يكون بها الترجيح ، وهو كثرة الاصول .
قال الامام عبد العزيز البخاري : معنى الترجيح بكثرة الاصول : ان يشهد
لاحد الوصفين أصلان أو اصول ، فيرجح على الوصف الذي لم يشهد له
الا أصل واحد ، مثل : وصف المسح في مسألة التثليث فإنه لما شهد
لصحة التيم ومسح الخف ومسح الجبيرة وغيرها ولم يشهد لصحة وصف
الخصم وهو الركنية إلا الغسل ، ترجح عليه . كشف الاسرار ٩٥/٤ .
وانظر اصول السرخسي ٢٦١/٢ .
وفي الترجيح بكثرة الاصول خلاف بين العلماء يطول ذكره ، انظر تفصيله
في كشف الاسرار ٩٥/٤ .
(٧) وهو عدم الحكم عند عدم العلم . انظر توضيحه ومثاله في :
اصول البيزوي وكشف الاسرار ٩٦/٤ ، اصول السرخسي ٢٦١/٢ - ٢٦٢ .
(٨) وفي ب : الحكم .
(٩) وفي ب : في المضمضة .

وكقولنا في بيع الطعام بمثله (١) : مبيع حين فلا يشترط قبضه (٢)
أولى من قولهم : ما لان لو قوبل كل بجنسه حرم ربا الفضل ، لا نأ
نعكس ببديل الصرف ورأس مال السلم لأنه دين بدين ، ولا عكس لتعليقهم
لأن بيع السلم لا يشمل أموال الرها ووجب فيه القبض تحريزا عن الكالي بالكالي (٣)
فصل (٤) :

إذا تعارض ضربا ترجيح أحدهما ذاتي والآخر حالي فلا اعتبار للذاتي لسبقه (٥)
كاجتهاد أمضي حكمه لا ينسخ بغيره . ولقيام الحال بالذات فلو اعتبرناه
مضادا للذات نسخنا الأصل بالتبع . مثاله : ابن ابن الأخ لا بون أو أب أحق
من العم لرجحان الأول في ذات القرابة والثاني في حالها . وكذلك العممة
لأم والخال (٦) لأب وأم أحق بالثلثين ، والثلث للخال لرجحانها في الذات
والخال في الحال . وابن الأخ لأب وأم أحق منه لأب لستوائهما في الذات فرجح
بالحال وهو قوة الاتصال وابن ابن الأخ لأب وأم لا يرث مع ابن الأخ لأب

(١) قال الامام عبد العزيز البخاري : اذا باع طعاما بعينه بطعام بعينه ،
لا يشترط القبض في المجلس عندنا لأن كل واحد من البديلين مبيع حين
فلا يشترط قبضه في المجلس كما اذا باع ثوبا بثوب . وقال الشافعي
رحمه الله : يشترط القبض في المجلس لأن البديلين ما لان لو قوبل كل
واحد منهما بجنسه يحرم التفاضل فيشترط التقابض في بيع احدهما بالآخر ،
كالذهب والفضة . كشف الاسرار ٩٦/٤ - ٩٧ . وانظر كتاب الام ١٢/٣ - ١٣
شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قلوبه ١٦٧/٢ - ١٦٨ .

(٢) وفي ب : لا بالعكس . وهو خطأ .

(٣) أى بيع الدين بالدين .

(٤) سقط "فصل" من ب .

(٥) وبيان ذلك - كما قال شمس الأئمة - : ان كل محدث موجود بصورته ومعناه
الذى هو حقيقة له ، ثم تقوم به احوال تحدث عليه .

فاذا قام الدليل الترجيحي لمعنى في ذات احد المتعارضين ، وعارضه دليل
الترجيح لمعنى في حال الآخر على مخالفة الاول ، فانه يرجح المعنى
الذى هو في الذات ، على المعنى الذى هو في الحال ، لوجهين :
احدهما : أن الذات أسبق وجودا من الحال ، فبعدها وقع الترجيحي لمعنى
فيه ، لا يتغير بما حدث من معنى في حال الآخر بعد ذلك .

والثاني : ان الاحوال التي تحدث على الذات تقوم به . فكان الذاتي بمنزلة
الأصل وما يقوم به من حال ، بمنزلة التبع والأصل لا يتغير بالتبع على أى وجه كان .
اصول السرخسي ٢٦٢/٢ وما بعدها . وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار
٩٧/٤ وما بعدها .

(٦) انظر بسط هذه الأمثلة في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٩٨/٤ وما بعدها
اصول السرخسي ٢٦٣/٢ وما بعدها .

للرجحان في الذات . وعلى هذا فرعنا مسألة صنعة (١) الغاصب حيث ينقطع بها حق المالك لقيام الصنعة بذاتها وهلاكه العين من وجه فترجحت (٢) الصنعة بالوجود . ولا يقال قائمة بالمصنوع باقية به لأننا نقول البقاء تابع للوجود فهو حال والوجود أسبق .

فصل :

ترجيح القياس بمثل (٣)

(١) قال شمس الأئمة : أثبت علماءنا الترجيح باعتبار الصناعة والخياطة والطبخ والشبي . وقالوا فيمن غضب ساحة وأدخلها في بناءه : ينقطع حق المفضوب منه عن الساحة ، لأن الصناعة التي أحدثها الغاصب فيها ، قائمة من كل وجه ، غير مضاف إلى صاحب العين ، وعين الساحة قائم من وجه ، مستهلك من وجه ، لأنه صار مضافا إلى الحادث بعمل الغاصب وهو البناء . فرجحنا ما هو قائم من كل وجه باعتبار معنى في الذات واسقطنا اعتبار معنى قوة الحال في الجانب الآخر ، وهو أنه أصل . . . الخ أصول السرخسي ٢٦٣/٢ وانظر أصول البيزدوي وكشف الاسرار ٩٩/٤ .

(٢) وفي ب : فرجحت .

(٣) اقتصر مشايخ الحنفية في بيان وجوه الترجيح الصحيحة على الأربعة التي تقدم ذكرها . وفي بيان الوجوه الفاسدة اقتصروا على أربعة أيضا وهي :

- أ- ترجيح القياس بقياس آخر وما يجري مجراه " مثل ترجيح أحد القياسين بالخبر " .
- ب- الترجيح بغلبة الأشباه .
- ج- الترجيح بالعموم .
- د- الترجيح بقلّة الأوصاف .

وقال عبد العزيز البخاري في توجيه اقتصارهم على الأربعة : وإنما اقتصروا في بيان الوجوه الفاسدة على هذه الأربعة ، لأنها هي المتداولة بين أهل النظر وقد يحصل الوقوف ببيان فسادها على فساد ما سواها من الوجوه الفاسدة ، فتقل الفائدة في الاشتغال بتفاصيلها .

كشف الاسرار ١٠٣/٤ . وانظر : أصول البيزدوي وكشف الاسرار ١٠١/٤ - ١٠٣ ، وأصول السرخسي ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ .

أما جمهور الأصوليين فقد أجازوا الترجيح بين الأقيسة . وذكر الامام الشوكاني أن الترجيح بينها على أنواع سبعة هي :

- ١- الترجيح بحسب العلة .
- ٢- الترجيح بحسب الدليل الدال على وجود العلة .
- ٣- الترجيح بحسب الدليل الدال على طية الوصف للحكم .
- ٤- الترجيح بحسب دليل الحكم .
- ٥- الترجيح بحسب كيفية الحكم .

فاسد (١) ، لانفراده بالعلية ، وبغلبة (٢) الاشباه ، كقولهم : الأخ يشبه
الولد بالمحرمية ، وابن العم بسائر الوجوه ، كوضع الزكاة وحل الحليله وقبول
الشهادة ووجوب القصاص فكان أولى ، لأن كل شبه (٣) ، كالقياس ، فكان كالأول .
وبالعموم (٤) كقولهم : الطعم أحق لأنه يعم القليل والكثير . قلنا :

=== ٦- الترجيح بحسب الامور الخارجة .

٧- الترجيح بحسب الفرع .

ارشاد الفحول ص ٢٨١ .

وقال الامام القرافي : قال الباجي : يترجح احد القياسين على الاخر :
بالنص على علته اولاً ، لأنه يعمد على أصله بالتخصيص ، وأولته مطردة
منعكسة ، أو شهد لها اصول كثيرة ، أو يكون أحد القياسين فرعاً من جنس
أصله ، أو أولته متعددة أو يعم فروعها ، أو هي أعم ، أو هي منتزعة من أصل
منصوص عليه ، أو اقل أوصافاً والقياس الاخر ليس كذلك .

شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٥ وانظر ص ٤٢٦ .

ولمعرفة انواع ترجيح الأقيسة والخلاف فيها انظر :

احكام الامدى ٤/٢٦٨ - ٢٨١ ، المنخول ص ٤٤١ - ٤٥٠ ، المستصفي

٢/٣٩٨ - ٤٠٧ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٧٣ - ٣٧٨ ، شرح

الكوكب المنير ص ٤٤٩ وما بعدها ، المعتمد ٢/٨٤٥ وما بعدها ، البرهان

٢/١٢٠٢ وما بعدها و ص ١٢٥٨ ، روضة الناظر ص ٢١٠ - ٢١١ ارشاد

الفحول ص ٢٨١ - ٢٨٤ .

(١) عند الحنفية - كما تقدم .

(٢) أي الترجيح بغلبة الاشباه وهو أن يكون للفرع بأحد الاصلين شبه من وجه

واحد ، وبالأصل الاخر الذي يخالف الاول شبه من وجهين أو من وجوه .

والترجيح به فاسد عند الحنفية ، صحيح عند الجمهور انظر تفصيله وأمثله

في : كشف الاسرار ٤/١٠١ - ١٠٢ اصول السرخسي ٢/٢٦٤ - ٢٦٥ ،

البرهان ٢/١٢٢٨ - ١٢٤٣ ، المستصفي ٢/٤٠٣ - ٤٠٤ ، المنخول ص ٣٧٨

وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٣) وفي ب " شبه " باسقاط الميم .

(٤) أي الترجيح بالعموم كترجيح الشافعية التعليل بوصف الطعم في الاشياء

الاربعة على التعليل بالكيل والجنس لأن وصف الطعم يعم القليل والكثير .

بخلاف الكيل والوزن مع الجنس ، إذ لا يتناول الا الكثير .

انظر تفصيله في : كتاب الأم ٣/١٢ - ١٣ ، مختصر المزني بهامش الأم ٢/١٣٨ -

١٣٩ ، شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية عميرة ٢/١٦٨ ، نهاية

المحتاج إلى شرح المنهاج ٣/٤٢٤ وكشف الاسرار ٤/١٠٢ .

الوصف فرع النص ، والعام كالخاص عندنا ، وهندكم / يقضي على العام (١) ، فكيف ترجح العام الذي هو فرعه .

وبقلة (٢) الاوصاف ، فاسد كقولهم : ذات وصف فكان أولى من ذات وصفين . قلنا : العلة فرع النص ، والنص المختصر والمطول واحد . والقله والكثرة صورة ، والترجيح ليس إلا بالمعاني .

تم الكتاب . والحمد لله أولاً ، وآخراً ، وظاهراً وباطناً . وصلواته على خيرته من خلقه ، محمد النبي الأمي وآله وأصحابه الطاهرين . فرغت هذه المسودة في شهر المحرم ، من سنة أربع وتسعين وستمائة ، من يد مؤلفها : أحمد بن علي بن تغلب بن الساعاتي ، المدرس للحنفية بالمدرسة المستنصرية ، رحمة الله على منشئها . وهو يسأل الله تعالى ان ينفع به المحصلين ، ويوقع له القبول في أنفوس الطالبين ، ويلحق مؤلفه بالعلماء الراشخين . ويشيبه عليه ثواب المهتدين ، بمحمد وآله الطاهرين (٣) .

(١) وفي ج: على الخاص .

(٢) أي الترجيح بقلة الاوصاف .

انظر مثاله في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٠٢/٤ ، واصول السرخسي ٢٦٥/٢ .

(٣) وكتب في نهاية نسخة أخت المصنف التي سميتها "أ" ما نصه :
تم الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، وصلواته على خيرته من خلقه ، محمد النبي الأمي وآله واصحابه الطاهرين . وذلك على يد المفتقرة الى الله تعالى أمة العزيزة أخت مؤلفه لا بويه من خط مؤلفه ، فسي شهر سنة احدى عشرة " وسبعة مائة " هكذا كتب . وصوابه : وسبعمائة . وكتب في هامش آخر صفحة منها : بلغ بالأصل فصح ولله الحمد . وكتب في نهاية نسخة "برنستن" التي سميتها "ب" ما نصه :
والله الموفق والحمد لله رب العالمين وصلّى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين . في سلخ جمادى الاولى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، حامداً لله ، ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه . غفر الله "من" دعا لكاتبه " ولقاريه " ولمن ينظر فيه ، ولمن قال آمين يا رب العالمين . وكتب في الهامش هذا الدعاء :
اللهم افتح لنا بصيرة نعلم بها الحقائق . كما فتحت لنا بصائر أدركنا بها الظواهر .

وكتب في نهاية نسخة ولي الدين جار الله أفندي ، التي سميتها "ج" ما نصه :

بقول بخط المصنف وصح بقدر الوسع . ثم كتب بعده : وقع الفراغ من تنميته بعون الله وتوفيقه ضحوة يوم السبت الخامس من شهر الله المبارك شعبان ، الواقع من شهر سنة ٧٢٤ هـ على يدي العبد الضعيف " اللهياف " محمد بن الحسين بن الحاج محمد شاه " النوسابني " في المدرسة المستنصرية " المؤسسة " بمدينة السلام ، رحم الله بانبيها ، وأحسن عواقب قاطنيها ، بمحمد سيّد السادات ، وأهل الكرامات .

أولا : فهرس الآيات الكريمة .

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u> (سورة البقرة)
٤٢٤/٢٨	٢٢٨	(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)
٤٥	١٣٧	(فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا)
٤٦	١٩٧	(الحج أشهر معلومات)
٤٧	١٥	(الله يستهزى بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون)
٦١٦/٤٩٠/٧٣	٢٧٥	(وأحل الله البيع وحرم الربا)
٤٦٦/٧٤	٢٩	(والله بكل شيء عليم)
٨٤	٥٨	(واذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم)
٨٥	١٥٨	(ان الصفا والمروة من شعائر الله)
٨٥	١٩٦	(وأتموا الحج والعمرة)
١٠٧	١٩٣	(حتى لا تكون فتنة)
١٠٨	٢١٤	(حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله)
١١٤	١٨٧	(ثم أتموا الصيام الى الليل)
١٢٤	٣١	(وعظم آدم الا سماء كلها)
١٢٤	٣٢	(قالوا سبحانك لا طم لنا الا ما طمنا)
١٤٤	١٤٤	(قد نرى تقلب وجهك في السماء)
١٦١	١٨٤	(وطى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)
٢٤١	١٩٦	(تلك عشرة كاملة)
٢٦٢	١٨٨	(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)
٢٦٢	١٦٩	(وأن تقولوا طى الله ما لا تعلمون)
٢٧٠	١٤٣	(وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)
٣٥٣/٢٩٢	٤٣	(وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين)
		(ولقد طمتم الذين اهتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا
٣٨٨	٦٥	قردة خاسئين)
٤٠٤	١٤٨	(ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات)
٤١١	١٨٤	(فمن كان منكم مريضا أو طى سفر فعدة من أيام آخر)
٤١٦	٢٨٦	(ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا)
٤٣٢	٢٩	(وهو بكل شيء عليم)
٤٦١	٣٨	(قلنا اهبطوا منها جميعا)
٥١٣	٦٧	(واذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة)
٥١٣	٦٨	(قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي)

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(قالوا أدع لنا ربك يمين لنا ما لونها)	٦٩	٥١٣
(كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية)	١٨٠	٥٢٨/٥٢٣
(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)	١٨٥	٥٢٨
(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم)	١٨٣	٥٢٨
(ما ننسخ من آية او ننسها نأت بخير منها أو مثلها)	١٠٦	٥٢٩/٥٢٩
(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم)	٢٤٠	٥٣١
(احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم)	١٨٧	٥٤٣/٥٤٢/٥٣٦
(والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين)	٢٣٣	٥٤٢
(فان خفتن ان لا يقيما حدود الله)	٢٢٩	٥٥٣
(ويسألونك عن المحيض قل هو أذى)	٢٢٢	٦١٥
(وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن)	٢٣٧	٦١٥
(لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم)	٢٢٥	٦١٥
(فان خفتن فرجالا أو ركباناً)	٢٣٩	٦٥٥
(ونهئهم أن الماء قسمة بينهم)	٢٨	٦٦٠
<u>(سورة آل عمران)</u>		
(ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين)	٥٤	٣٦
(تجري من تحتها الأنهار)	١٥	٤٦
(وما يعلم تأويله الا الله)	٧	٢٤١
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني)	٣١	٢٤٧/٢٤٦
(واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)	١٠٣	٢٦٣/٢٦٠
(كنتم خير أمة أخرجت للناس)	١١٠	٢٥٣/٢٧٠
(وسارعوا الى مغفرة من ربكم)	١٣٢	٤٠٤
(ولله على الناس حج البيت)	٩٧	٤٧١
(ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار لا يؤءه اليك)	٧٥	٥٤٣
(فيما رحمة من الله لنت لهم)	١٥٩	٦٦٩
<u>(سورة النساء)</u>		
(فانكحوا ما طاب لكم من النساء)	٣	٧٠
(يا أيها الذين آمنوا لا تقرهوا الصلاة وانتم سكارى)	٤٣	٢٤٥/٢٠٥/١٠٧
(لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)	١٦٥	١٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
(ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى)	١١٥	٢٥٩
(فان تنازحتهم في شيء فردوه الى الله والرسول)	٥٩	٢٦٢/٢٦٠
(واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم)	١٥	٥٢٨/٥٢٨/٢٨٧
(يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)	١١	/٤٢٨/٤٢٧/٤٢٩ ٥٢٨/٥٢٣/٥١٠/٤٧٦
(وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)	٧٧	٤٩٠/٤٤٦
(وأحل لكم ما وراء ذلكم)	٢٤	٤٩٠//٤٧٦
(ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة)	٩٢	٥٢٣/٤٨٧
(حرمت عليكم امهاتكم)	٢٣	٥٥٣/٤٩١
(أفلا يتدبرون القرآن)	٨٢	٦٢٩
(فاذا قضيت الصلاة فاذكروا الله قياماً وقعوداً)	١٠٣	٦٥٥
(انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده)	١٦٣	٦٦١
(انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس)	١٠٥	٦٦٩
(سورة المائدة)		
(كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله)	٦٤	٤٧
(يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم)	٦	٤٩٣/٤٢٥/٤٠١/١١١ ٦٤٢/٦٠٠
(ان هي الا أسماء سميتوها)	٧١	١٢٤
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	٣٨	/٤٢٩/٤٠١/٢٤٥ ٦١٢/٤٥٢
(واذا حللتم فاصطادوا)	٢	٤١٠/٣٨٧
(يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء)	١٠١	٤١٦
(لله ملك السماوات الارض وهو على كل شيء قدير)	١٢٠	٤٧١
(فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم)	٨٩	٤٨٧
(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)	١	٤٩١/٤٩٠
(حرمت عليكم الميتة)	٣	٤٩١
(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)	٤٨	٦٦٠
(سورة الانعام)		
(ما فرطنا في الكتاب من شيء)	٣٨	١٢٤
(فلا تكونن من الجاهلين)	٣٥	٢٦٥
(ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون)	١١٦	٣٢١

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان)	١٤٢	٣٨٧
(ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)	١٢١	٤٣٤
(فيه آيات بينات مقام ابراهيم)	٩٧	٤٣٤
(قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً طوى طعام يطعمه)	١٤٥	٦٠٥/٥٣٩
(أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده)	٩٠	٦٦٠
(واذا قيل لهم اسكنوا هذه القرية)	١٦١	٨٤
(فأمنوا بالله ورسوله النبي الأمي)	١٥٨	٢٤٧
(واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا)	١٥٥	٣١٥
(قال ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك)	١٢	٣٩٠
(قال رب اغفر لي ولا تحني)	١٥١	٣٨٨

(سورة الانفال)

(ومن يولهم يومئذ دبره)	١٦	٥٦
(ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين)	٦٥	٣١٤
(واطمئنا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة)	٤١	٥١٣

(سورة التوبة)

(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)	٢٩	١٠٧
(يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة)	٧١	٢٩٦
(لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم)	٦٦	٤١٦
(خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها)	١٠٣	٤٦٧
(والذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله)		
(فبشرهم بعذاب أليم)	٣٤	٤٧٧
(ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله)	١٢٠	٥٢٩
(انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها)	٦٠	٥٧٦
(عفا الله عنك لم أذنت لهم)	٤٣	٦٦٩

(سورة يونس)

(ثم الله شهيد على ما يفعلون)	٤٦	٩٥
(ومنهم من يستمعون اليك أفأنت تسمع الصم)	٤٢	٤٣٩
(ومنهم من ينظرون اليك أفأنت تهدي العمي)	٤٣	٤٣٩
(قل ما يكون لي أن أبده من تلقاء نفسي)	١٥	٥٣٩

(سورة هود)

(وأوحى الى نوح انه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن)	٣٦	١٩٥
---	----	-----

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة يوسف)		
(واسأل القرية التي كنا فيها)	٨٢	٥٤٦/٤٤
(وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)	١٠٣	٥٠٧
(سورة الرعد)		
(الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل)	٦٢	٤٧١/٤٦٩/٤٦٦
(سورة ابراهيم)		
(وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه)	٤	١٢٤
(ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون)	٤٢	٤١٥
(سورة الحجر)		
(ادخلوها بسلام آمنين)	٤٦	٣٨٧
(ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم)	٨٨	٤١٥
(ان عبادي ليس لك عليهم سلطان)	٤٢	٥٠٧
(الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين)	٥٩	٥١٤
(سورة النحل)		
(وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين)	٥١	٢٤١
(ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء)	٨٩	٤٧٤/٢٦٢
(ان ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا)	١٢٠	٢٨١
(ونزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)	٤٤	٥٣٨/٤٧٤
(واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل)	١٠١	٥٣٩
(ثم أوحينا إليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا)	١٢٣	٦٦١
(وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى إليهم)	٤٣	٦٨١/٦٧٨
(ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)	١٢٥	٦٨٠
(سورة الاسراء)		
(واخفض لهما جناح الذي من الرحمة)	٢٤	٤٦
(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)	١٥	١٣٦
(ولا تقف ما ليس لك به علم)	٣٦	٣٢١
(أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل)	٧٨	٣٨٧
(كونوا حجارة أو حديدا)	٥٠	٣٨٨
(ومن الليل فتهجد به نافلة لك)	٧٩	٤٥٨
(وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا)	٢٣	٥٤٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>(سورة الكهف)</u>		
(فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض)	٧٧	٤٤
(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)	٢٩	٦٦
(قال ستجدني ان شاء الله صابرا ولا أعصي لك أمرا)	٦٩	٣٩١
(ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا)	٢٣	٥٠٦
<u>(سورة مريم)</u>		
(قال رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا)	٤	٤٦
<u>(سورة طه)</u>		
(واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى)	٨٢	٩٤
(أن لا تتبعني أفعصيت أمري)	٩٣	٣٩٠
(انما الهكم الله الذي لا اله الا هو)	٩٨	٥٦٤
<u>(سورة الانبياء)</u>		
(وطمناه صنعة لبوس لكم)	٨٠	١٢٥
(انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم)	٩٨	٥١٤/٤٣١
(ان الذين سبقتم لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون)	١٠١	٥١٣/٤٣١
(وكنا لحكمهم شاهدين)	٧٨	٤٣٨
(ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وطمنا)	٧٩	٦٧٦/٦٧٥
<u>(سورة الحج)</u>		
(ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الارض)	١٨	٥٥
(يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا)	٧٧	٤٣٤/١٤٣/٨٥
(وليطوفوا بالبيت العتيق)	٢٩	٤٢٥/١٤٤
<u>(سورة النور)</u>		
(الله نور السماوات والارض)	٣٥	٤٦
(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة)	٦٣	٣٩٠/٢٤٧
(والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكاთبهم)	٣٣	٦٥٤/٣٨٧
(قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول)	٥٤	٣٩٠
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)	٢	٤٢٩/٤٠١
(والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم)	٦	٥٠٨/٤٥٥
(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء)	٤	٥٦٦/٥٠٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
		(سورة الشعراء)
	١٥	٤٣٨ (قال كلا فانهما بآياتنا انا معكم مستمعون)
	١٥٥	٦٦٠ (قال هذه ناقة لها شرب ولكم شرب يوم معلوم)
		(سورة النمل)
	٢٨	٤٤٠ (قال يا أيها الملا أيكم يأتي بي بعرشها قبل أن يأتيوني مسلمين)
	٢٣	٤٦٩ (اني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء)
		(سورة العنكبوت)
	٣٢	٥١٤/٤٣٠ (قال ان فيها لوطا قالوا نحن اطم بمن فيها)
	١٤	٥٠٢/٤٤٤ (ولقد ارسلنا نوحا الى قومه فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما)
	٣١	٥١٤ (ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية)
		(سورة الروم)
	٢٢	١٢٤ (واختلاف السنتمك والوانكم)
	٢	١٢٩ (ظهت الروم)
	٥٦	٥٥ (ان الله وملائكته يصلون على النبي)
	٢١	٢٤٧ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)
	٣٧	٤٥٨/٢٤٧ (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها)
	٣٣	٢٧٧ (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت)
	٥٢	٤٣٩ (لا يحل لك النساء من بعد)
	٥٠	٥٧٤/٥٧٣/٤٥٨ (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي)
	٣٥	٤٦١ (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات)
	٤٨	٥٢٩ (ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع اذاهم)
	٦	٥٧٤ (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم)
		(سورة سبأ)
	٨	٣٠٦ (افتري على الله كذبا أم به جنه)
		(سورة فاطر)
	١٩	٦٦ (وما يستوى الا العمى والبصير)

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
		(سورة يس)
(انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون)	٨٢	٣٨٨
		(سورة الصافات)
(والله خلقكم وما تعملون)	٩٦	١٣٩
(يا بني اني أرى نبي المنام اني أذبحك فانظر ماذا ترى)	١٠٢	٥٢٥
		(سورة ص)
(قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)	٧٥	٤٠٤ / ٣٩٠
(فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين)	٧٢	٤٠٤
(قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه)	٢٤	٦١٠
		(سورة الزمر)
(ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك)	٦٥	٤٥٧
		(سورة غافر)
(ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا)	٤	٦٨٠
		(سورة فصلت)
(لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله)	٣٧	١٧٣
(اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير)	٤٠	٣٨٨
		(سورة الشورى)
(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا)	١٣	٦٦١
		(سورة الزخرف)
(بل قالوا انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مهتدون)	٢٣ / ٢٢	٦٨١
		(سورة الدخان)
(ذق انك انت العزيز الكريم)	٤٩	٣٨٨
		(سورة الفتح)
(محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار)	٢٩	٣٥٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
		<u>(سورة الحجرات)</u>
(يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)	٦	٥٧٦/٣٤٠
(وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما)	٩	٤٣٨
		<u>(سورة الطور)</u>
(اصلوها فاصبروا ولا تصبروا)	١٦	٣٨٨
		<u>(سورة النجم)</u>
(وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى)	٤/٣	٦٧٠
		<u>(سورة المجادلة)</u>
(فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين)	٤	٤٨٧/٣٩٦/١٦٨
(والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا)	٣	٥٣٣/٤٨٧/٤٤١
(الذين يظاهرون من نسائهم ما هن امهاتهم)	٢	٤٥٤
(فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واطيعوا الله ورسوله)	١٣	٥٦٦
		<u>(سورة الحشر)</u>
(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)	٧	٢٤٧
(فاصبروا يا أولي الابصار)	٢	٢٦٥
		<u>(سورة المتحنة)</u>
(يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن)	١٠	٥٣٦
		<u>(سورة الجمعة)</u>
فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض)	١٠	٤١٠
		<u>(سورة الطلاق)</u>
(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن)	١	٤٥٨
		<u>(سورة التحريم)</u>
(إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما)	٤	٤٣٦
(لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون)	٦	٣٩١
		<u>(سورة الحاقة)</u>
(فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة)	١٣	٢٤١

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة المزمل)		
(فاقروا ما تيسر من القرآن)	٢٠	٤٣٤/٢٣٦/١٤٢
(سورة المدثر)		
(قالوا لم نك من المصلين)	٤٣	١٩٧
(سورة القيامة)		
(فلا صدق ولا صلي)	٣١	١٩٧
(سورة الانسان)		
(فاصبر لحكم ربك ولا تطع منهم آثما أو كفورا)	٢٤	١٠٥
(سورة التكويد)		
(والليل اذا صمص)	١٧	٢٨
(سورة الانفطار)		
(ان الابرار لفي نعم . وان الفجار لفي جحيم)	١٣/١٤	٤٦٧
(سورة البلد)		
(ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة)	١٧	٩٤
(سورة العلق)		
(علم الانسان ما لم يعلم)	٥	١٢٤
(سورة البيئ)		
(وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)	٥	١٩٧
(سورة الزلزلة)		
(وأخرجت الارض اثقالها)	٢	٣٩
(فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره)	٧	٥٤٣

الصفحة	حرف الالف	الحديث
٤٢٦		"أتريدون أن تعودى إلى رفاة ؟"
٤٩٥/٤٣٨		"الاثنان فما فوقهما جماعة"
٢٠٠		"أحجبت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة"
٤٨٦/١٨٦		"أدوا عنن تمونون ، أدوا عن كل حر وعهد"
٢٥١/٢٤٩		"إذا جلس بين شعبها الا ربع ، ومن الختان الختان ، فقد وجب الغسل"
٢٩٨		"إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وإن أصاب فله أجران"
٣٦٦		"إذا من احدكم ذكره فليتوضأ"
٦٣٣/٣٧٦		"إذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الانا حتى يغسلها ثلاثا . ."
٤١٢/٣٩٣		"إذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه"
٥٤٠		"إذا روي عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله . ."
٥٥٣		"إذا اختلف المتبايعان ، وليس بينهما بينة ، فهو ما يقول رب السلعة . ."
٥٩٠		"إذا نسي فاكل وشرب فليتم صومه ، فانما اطعمه الله وسقاه"
٤٢٥		"ارجع فصل فانك لم تصل . ."
٦٣٣/٦١٤/٥٨٥		"أرايت لو كان على اهلك دين . ."
٥٩٥		"أرايت لو مضضت من الماء وأنت صائم . ."
٦١٥		"أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم ، سهما له ، وسهمين لفرسه"
٤٣٣		"استنزهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه"
٦٧٦/٦٦٥/٢٨٠/٢٧٩/٢٧٥/٢٧١/٢٧٠		"أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"
٦٨٥/٦٧٩		
		"اعقلوا أيها الناس قولي ، فقد بلغت وقد تركت فيكم أيها الناس ما إن
٢٧٩		اهتصتم به فلن تضلوا كتاب الله وسنة نبيه"
٤٥٤		"أعق رقبة . قال : لا أجدها . قال : فصم شهرين متتابعين . ."
٣٣٤/٦٦٥/٢٨٠/٢٧٩/٢٧٥/٢٧١		"اقتدوا باللذين من بعدى أبي بكر وعمر"
٢٤٨		"أما انا فيكفيني أن احتوا على رأسي ثلاث حشيات من ماء"
٣٩١		"أما سمعت (استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم) ؟"
٤٢٩		"أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله . ."
٥٦٤/٥٤٩/٦٧		"انما الاعمال بالنيات . ."
١٤٤		"ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى لمزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء"
٢٧٧		"انما المدينة كالكمثر تنفي خبثها وينصح طيبها"

الصفحة	الحديث
٢٧٨	" اني تارك فيكم ما ان تمسكنم به لن تضلوا ، كتاب الله وحترتي "
٢٢٧	" ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه "
٢٦٢	" ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين "
٢٦٢	" انما كان يكفيك ضربتان "
٢٢٥	" ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى تزهو "
٢٦٥	" ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السبيل حتى يبيض ويأمن العاهة "
٢٢٢	" ان هذا الامر في قريش لا يعاديهم احد الا كبه الله في النارطى وجهه ما أقاموا الدين "
٢٦٥	" اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر . . الا سوا بسوا "
٤٥٣	" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاث دراهم "
٤٥٩	" اني لا اصافح النساء ، انما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة "
٤٣٤	" ان الانبياء يدفنون حيث يموتون "
٥٢٩	" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذي ناب من السباع "
٥٦٤	" انما الولا لمن أعتق "
٥٩٥ / ٥٩٢	" انما ذلك عرق و ليس بالحيفة فاذا أقبلت الحيفة فاتركي الصلاة "
٦٢٣ / ٥٩٥	" انها ليست بنجس انها من الطوائف طيبكم والطوائف "
٦٤٨	" ان رجلا اكل في رمضان فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتق رقبه ، أو يصوم شهرين او يطعم ستين مسكينا "
٤٧٨ / ٤٥١	" أيما اهاب دهب فقد طهر "
٥٥٤	" أيما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل . . "
٦٢٣ / ٦١٤	" أينقص اذا جف ؟ "

حرف الباء

٨٥	" قول الصحابة : بم نبدأ ؟ فقال عليه السلام " بما بدأ الله به "
٨٥	" بمن الخطيب أنت " للذي قال : ومن يعطهما "
٣٩١ / ١٧٦	" بأمرك يا رسول الله ؟ . فقال : " لا بل أنا شافع "
٢٥١ / ٢٥٠	" بلوا الشعر وانقوا البشرة "
٦١٣ / ٥٤٤	" بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت . قال : مالك ؟ قال : وقعت طي امرأتي وأنا صائم "
٦٨٠	" بهذا أمرتم ؟ أولهذا خلقتم ؟ تضربون القرآن بعضه ببعض ، بهذا هلكت الا سم قبلكم "

<u>الصفحة</u>	<u>حرف التاء</u>	<u>الحديث</u>
٢٧١/٢٦٢		"وتبقى حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم"
٥٢٢/٢٣٢		"تحول أهل قبا" بخبر الواحد"
٢٧٥		"توضئوا ما مست النار"
٤٩٤		"توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح بناصيته وعصمته وطمى الخفين"
٦١٤		"تمر طيبة وما" طهور"
	<u>حرف الثاء</u>	
٢٢٦		"ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد . . ."
٢٧١		"ثم يفسو الكذب . . ."
	<u>حرف الجيم</u>	
٥٧٢		"جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمية بشهادة رجلين"
	<u>حرف الحاء</u>	
٦٨٢/٢٦٢		"حتى/ إذا اتخذ الناس رؤسا جهالا . . ."
٦١٦		"حرمست الخمر لعينها، قليلها وكثيرها"
	<u>حرف الخاء</u>	
٥١١/٢٥١		"خذوا عني مناسككم"
٢٢٩		خبر عبد الرحمن بن عوف في اخذ الجزية من المجوس
٢٧٤/٢٢٠		خبر حمل بن مالك في الرفرة في الجنين
٢٧٤/٢٢٠		خبر الضحاک "بأنه عليه السلام كتب اليه ان يورث امرأة أشيم من دية زوجها"
٢٧٤/٢٢١		خبر عمرو بن حزم "ان في كل اصبع عشرة"
٢٢١		خبر فريعة بنت مالك في عدة الوفاة في منزل الزوج
٢٢٢		خبر ابي سعيد الخدري في الربا في النقد ورجع اليه ابن عباس
٤٢٩/٢٢٢		خبر ابي بكر "الاثمة من قريش"
٢٢٥		خبر ابي موسى الاشعري في الاستئذان
٢٤٥/٢٢٥		خبر ابي سنان في المفوضة
		خبر بروع بنت واشق "انه مات عنها هلال ولم يكن فرض لها ولا دخل
٢٤٥		بها، ففرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل مهر نساءها"
٤٥١		"خلق الماء طهورا"
٥٢٨/٥٢٨		"خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا . . ."

<u>الصفحة</u>	<u>حرف الدال</u>	<u>الحديث</u>
١٦٢		"دين الله أحق أن يقضى"
٤٩٦		"دعي الصلاة ايام أقرأءك"
	<u>حرف الذال</u>	
٥٩٢		"الذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل .."
	<u>حرف الراء</u>	
٥٤٩/٢٣٢/٦٧		"رفع عن اذني الخطأ والنسيان .."
		"رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ
٢٠١		وعن المجنون حتى يفيق"
١٩١		"رخص في السلم"
	<u>حرف الزاي</u>	
٦١٢		"زطوهم بدمائهم فانه ليس كلم يكام في الله الا اتى يوم القيامه جرحه يدمي .."
٦١٢		"زنى ما عز فرجم"
	<u>حرف السين</u>	
٦١٢		"سها طيه السلام فسجد سجدتين ثم تشهد وسلم"
	<u>حرف الصاد</u>	
١٩٣		"صدقة تصدق الله بها طيكم فاقبلوا صدقته"
٥١١/٢٥٠/٢٤٥		"صلوا كما رأيتموني أصلي"
		"صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة عام الحديبية طي أن من
٥٢٦		جاءه مسلما بغير اذن وليه رده إليه .."
	<u>حرف الطاء</u>	
٦٨١		"طلب العلم قريضة طي كل مسلم"
٤٩٥		"الطواف بالبيت صلاة فأقلوا من الكلام"
	<u>حرف العين</u>	
٢٧٢		"طيكم بالسواد الاعظم"
٢٨٠/٢٧٥		"طيكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي"

حرف الغين

٥٠٦ " غدا أجيبكم " لمن سأله عن اصحاب الكهف

حرف الفاء

٥٢٥ " فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به الطلوات خمسين
ثم نقصت حتى جعلت خمسا "

٥٥٢ " في الغنم السائمة زكاة "

٤٥٣ " فهلا كان ذلك قبل ان تأتيني به " في قصة سرقة ردا صفوان

٤٣٣ " فيما سقت السماء والعيون أو كان هربا العشر . . . "

حرف القاف

٣٢٨ " قول المغيرة و محمد بن مسلمة في الجده : حضرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أعطاهما السدس . فانفذه أبو بكر "

٣٣٣ " قرئش ولاة الناس في الخير والشر الى يوم القيامة "

٤٣٣ " قدم أناس من عكل او عرينة فاجتووا المدينة ، فامرهم النبي صلى الله
عليه وسلم بلباقح وأن يشربوا من أبوالها وألبانها . . . "

٤٥٥ " قضى بالشفعة للجار "

٧٠ " قال عليه السلام لسوده : " اعدى " ثم راجعها

حرف الكاف

٠١٤٣ " كل صلاة بغير فاتحة الكتاب خداج "

" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل

٢٣٩ بسم الله الرحمن الرحيم "

٦٦١ " كيف تقضي اذا عرض لك القضاء ؟ قال : اقضى بما في كتاب الله . . . "

٣٦٧ " كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم "

٣٨٧ " كل ما يملك "

٥٣٥ / ٤١٠ " كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث . . . "

" كل من احب ان يعبد من دون الله ، فهو مع من عبده ، انهم انما

٤٣١ يعبدون الشيطان ومن امرهم بعبادته "

" كان يوم عاشوراء تصومه قرئش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله

٥٣٧ / ٥٢٨ عليه وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه . . . "

- " كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وهن ادخار لحوم الاضاحي فادخروا " ٥٣٥
" كان المسلمون اذا افطروا أكلوا وشربوا وجامعوا النساء ما لم يناموا
ويصلوا العشاء الاخيرة. فوقع اربعون من الانصار فجامعوا نساءهم
بعد النوم فجاءوا إلى رسول الله واقروا على انفسهم .. " ٥٣٦
" الكباثر تسع " الاشراك بالله، وقتل النفس، وقذف المحصنة .. " ٣٤١
وزاد علي " السرقة وشرب الخمر " وزاد ابو هريرة " وأكل الربا .. " ٣٤٢

حرف اللام

- " لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سوا بسوا " ٥٧٦/٥٠-٣/٥٠
" ولا الصاع بالصاعين " ٥٠
" لمن يجزى ولد والده حتى يجده ملوكا فيشتريه فيعتقه " ٩٢
" لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " ٤٣٤/١٤٣
" لا تجزي صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه في الركوع والسجود " ١٤٣
" لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة " ٣٩١/١٧٦
" لما خلع نعله فخلعوا متابعة، بين لهم طة انفراده " ٢٤٨
" لما نهاهم عن الوصال وواصل سألوه فقال : " لست كأحدكم .. " ٢٤٨
" لما أمرهم بالتحلل بالحلق والذبح، فتوقفوا، ذبح وحلق، فأقدموا " ٢٤٩
" لا تجتمع امتي على ضلالة " ٢٦٠
" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق " ٦٨٣/٢٦٥/٢٦١
" لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " ٢٦٣
" لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان " ٣٣٣
" لا تصروا الابل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين " ٣٧٣
" لا طمئنت سورة هي اعظم السور في القرآن (الحمد لله رب العالمين)
هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته " ٣٩١
" ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ولا في أقل من خمسة من الابل
الذود صدقة " ٤٣٣
" لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عهد في عهده " ٤٥٦
" لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها " ٤٧٦
" لا يربث القاتل " ٦١٥/٤٧٦
" لا يتوارث أهل ملتين " ٤٧٦
" ليس الخبر كالمعينة " ٥١١

الصفحة	الحديث
٥٢٦/٥٢٣	" لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، امره الله ان يستقبل بيت المقدس . . "
٥٣٨	" لا وصية لوارث "
٥٥٦	" لي الواجد يحل عرضه وعقوبته "
٥٥٦	" لأن يمتلي " جوف احدكم فيها خير له من ان يمتلي " شعرا "
٥٧٣	" لا تتبع ما ليس عندك "
٦١٦/٦٠٠	" لا يقضي القاضي وهو غضبان "
٦٦٩	" لو استقبلت من امري ما استدبرت ما سقت الهدى . . "

حرف الميم

٣٦٥	المسلمون تتكافأ دماؤهم . . "
٤٥٧	" المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم . . "
٣٣٤	" الطك في قريش والقضا في الانصار "
٥٠٥/٩٦	" من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه "
٥٠٥/٩٦	وفي رواية " فليكفر ثم ليأت . . "
٤١٣/٢٠٢	" مروا اولادكم بالصلاة وهم ابنا سبع سنين واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع "
٢٦١	" من خرج من الجماعة فقد خلع ربة الاسلام من عنقه "
٢٩٨	" ما قبض نبي الا دفن حيث قبض "
٤١٢/٤١١	" من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها "
٤١٢/٤١١	وفي رواية " اذا نسي احدكم صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها "
٤٣١	" ما اجهلك بلغة قومك "
٥٣٧	" ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له من النساء ما شاء "
٥٥٦	" مطل الغني ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملي فليتبع "
٥٧٣	" من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم "
٥٧٧	" مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم "
٦١٢	" من احيا ارضا ميتة فهي له "

حرف النون

١٦٢	" نعم حجي عنها . رأيي لو كان على امك دين اكدت قاضيته ؟ قالت : نعم قال : فاقضوا الذي له ، فان الله احق بالوفاء "
-----	---

- وفي رواية : ان ابي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج . . فقال
- ١٦٢ النبي صلى الله عليه وسلم : " فحجني عنه "
- ٣٣٣ " الناس تبع لقريش في هذا الشأن . . "
- ٣٣٣ " الناس تبع لقريش في الخير والشر "
- " نزل جبريل فأمني فصليت معه ، ثم صليت معه - يحسب بأصابعه خمس مرات . . "
- ٢٥٤ " نحن معاشر الانبياء لا نورث "
- ٤٧٦/٤٢٩/٣٣٤ " نحن نحكم بالظاهر "
- ٣٤٥ " نصر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلفه "
- ٣٦٢/٣٦١ " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين : يوم الاضحى ويوم الفطر "
- ٤٩٦ " نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم آية فلما أخبر قال :
- ٥٣٧ " ألم يكن فيكم أهي ؟ . . "

حرف الهاء

- ٢٧٨ " هو لا أهل بيتي "

حرف الواو

- ٥٠٦ " والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا . . . ثم قال : ان شاء الله "
- ٣٥٠ " الوضوء من القهقهة "

حرف اليا

- " يا عائشة هل عنكم شيء ؟ فقالت : يا رسول الله ما عندنا شيء قال :
- ٤٩٦ فاني صائم "
- ١٦٣ " يا أيها الناس ان على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتيره "
- ٥٠٧ " يا عبادي كلكم جائع الا من أطعمته . . "

الاشهر	الصفحة
-	اجماع الصحابة على استخلاف ابي بكر ٢٩٩/٢٩١
-	اجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة بعد اختلافهم ٢٩٩/٢٩١
-	اجماعهم على اراقة الدبس السيل لموت فأرة فيه اعتبارا بالسمن ٢٩٢
-	اجماعهم على تحريم شحم الخنزير اعتبارا بلحمه ٢٩٢
-	احتجاج عمر على ابي بكر في قتال مانعي الزكاة " بأمرت أن اقاتل الناس حتى . . . " ٦٣١/٤٢٩
-	احتجاج فاطمة على ابي بكر في ميراثها من ابيها بقوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم) ٤٤٦
-	امتناع عمر عن قسمة سواد العراق ٣٤٩
-	انكار الصحابة على ابن عباس في الامر بتقديم العمرة مع قوله تعالى (وأتوا الحج والعمرة لله) ٨٥
-	تلاوة ابن سعود (فصيام ثلاثة ايام متتابعات) ٥٣٠/٤٨٧/٢٢٧
-	حدّ علي كرم الله وجهه الشارب ثمانين ٢٩٢
-	خالف ابن عباس خبر ابي هريرة في الوضوء ما ست النار . وقال : السنن نتوضأ من الحميم ؟ فكيف نتوضأ بما عنه نتوضأ ؟ ٣٧٥
-	خالف ابن عباس خبر ابي هريرة " اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الينا حتى يغسلها ثلاثا . . . " وقال : فكيف نضع بالمهراس ؟ ٣٧٦
-	خص الصحابة (وأحل لكم ما وراء ذلكم) برواية ابي هريرة " لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها " ٤٧٦
-	كما خصوا (يوصيكم الله في اولادكم) " بلا يرث القاتل " ٤٧٦
-	ولا يتوارث اهل ملتين " و " ونحن معاشر الانبياء لا نورث " ٤٧٦
-	خالف عمر ابا بكر في تسوية القسمة ٢٨٩/٢٨٨
-	رد علي خبر بروع بنت واشق الاشجعية ٣٤٥
-	رد أبو موسى الاشعري خبر الوضوء من القهقهة ٣٥٠
-	عن علي وابن سعود وزيد تخطئة ابن عباس في ترك العول . وعن ابن عباس تخطئتهم فيه وقال : من باهلني باهلت . . . " ٦٧٥
-	عمل ابو بكر بخبر المفيرة لتكون ٣٢٧
-	قول علي كرم الله وجهه " انما بذلوا الجزية دماؤهم كدماؤنا واموالهم كأموالنا " ٦٧

- قال ابن عباس " سرق الشيطان من الناس آية من القرآن لما ترك بعضهم قراءة البسطة في اول السورة " ٢٢٩
- قول عبدة السلمياني " ما اجتمع اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كاجماعهم على الا ربح قبل الظهر . . . " ٢٠٠ / ٢٥٨
- قول عبدالله بن مسعود " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " ٢٦١
- قول معاذ لعمر " ليس لك سبيل على ما في بطنها (لما رأى جلد الحامل " ٢٨٥
- قول عبدة السلماني لعلي حين تجدد له رأي في بيع ام الولد : " رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك " ٢٨٨ / ٢٨٥
- قال ابو بكر " لا فرقت بين ما جمع الله (اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ٢٩٢
- قول علي " شرب فسكر فهذى فافتري ، فأرى عليه حد الغرية " ٦٣٢ / ٢٩٢
- قول ابي بكر لما جاءته الجدة تطلب ميراثها " مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، فارجمي حتى أسأل الناس " ٣٢٨
- قول عمر : " لولم نسمع هذا لقضينا بغيره " لما أخبره حمل ابن مالك عن قضا رسول الله في الغرة ٦٣٢ / ٣٧٤ / ٣٣٠
- قبول ابن مسعود وطلحة ونافع بن جبير وسروق والحسن رواية معقل ابن سنان ٣٤٤
- قبل علي والصحابه قول قتلة عثمان ٣٤٧
- قول علي " كفى بالنفي فتنه " ٣٤٩
- قول ابن مسعود : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو نحوه او دونه او فوقه ٣٦١
- قال عمار لعمر : " أما تذكر يا امير المؤمنين ان انا وانت في سرية ، فاجنبنا ، فلم نجد الماء . . . " ٣٦٣
- قال ابن عباس لعثمان " ليس الاخوة اخوين . فقال : لا أنقضي ما توارثه الناس " ٦٣١ / ٤٢٩
- قالت ام سلمة : " ما نرى ذكر الله تعالى الا الرجال فنزلت (ان المسلمين والسلمات) ٤٦١
- قالت عائشة : " كان فيما انزل عشر رضعات معلومات يحرمهن . ثم نسخن بخمس رضعات معلومات . . . " ٥٣٠

الصفحة	الأثر
	- قال عمر: " لقد خشيت ان يطول بالناس زمان ، حتى يقول قائل
٥٢٩/٥٢٠	: ما اجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة "
	- قال عمر: كان فيما أنزل : " الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما
٥٢٩	(البته) "
٥٤٢	- قراءة ابن مسعود " وطي الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك "
٥٩٦	- قول عبادة " ما ارى النار تحل شيئا "
٥٩٦	- قال عمر: " ألبيس يكون خمرا ثم يصير خلا فيؤكل "
	- قول احد الانصار لابي بكر حين ورث ام الام دون أم الاب :
٦٣١	تركت التي لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت . فشرك بينها . (٦٣١)
٦٣١	- قول عمر (اقضي في الجد برأبي)
٦٣٢	- قول علي لعمر: " رأيت لو اشترك جماعة في سرقة اكنت تقطعهم؟ . . (٦٣٢)
٦٣٢	- قول عمر " لو تملا طيه أهل صنعا لقتلتهم به جميعا "
٦٧٥	- قول ابي بكر: " أقول في الكلاله برأبي فان يكن صوابا فمن الله " (٦٧٥)
٦٧٥	- قول عمر : " ان عمرا يدري انه اصاب الحق ، ولكنه لم يألوا جهدا " (٦٧٥)
	- قول الشافعي : " الزنا امر رجمت عليه ، والنكاح حمدت عليه ، فلا يوجب
٥٩٦	حرمة المصاهرة "
٢٩٩	- كان عمر ينهى عن التعة قال الهفوي : ثم حصل الاجماع
٣٣٥/٣٢١	- كان علي يستحلف الراوي ويستثني أبا بكر
	- وافق عبد الله بن عباس عمر بن الخطاب في العول وخالفه بعد
٢٨٤	وفاته وقال : هبته
٦٣٢	- ورث عمر الميتة
٦٣٢	- ورث عثمان الميتة
	- يحمين عمرا ينفي أحدا " لما نفى ربيعة بن امية في حد
٣٤٩	الشرب فلحق بالروم

حرف الالف

- ابراهيم بن يزيد بن الاسود النخعي ، الكوفي ابو عمر (٢٨٠)
- ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلي ابو ثور (٤٤٥) ٤٧٨
- ابراهيم عليه السلام ٥٢٥
- ابراهيم بن محمد الاسفرايني الاستاذ ابو اسحاق ٤٣ / ١٢٥ / ١٧٦ / ١٨٢ /
٣٩٩ / ٣٩٨
- ابراهيم بن يسار بن هاني البصري النظام ٢٥٦ (٢٥٩) ٦٢٧ / ٦٢٩
- ابو سنان الاشجعي (٢٣٥)
- ابو سعيد بن المعلى ٣٩١
- ابو منصور ٥٨٨
- ابي بن كعب ٥٣٧
- احمد بن عمر البغدادي القاضي بن سريح (٧٩) ٣٢٧ / ٤٨٣ / ٦٧٨ / ٦٨٤
- احمد بن محمد بن حنبل الشيباني ابو عبدالله ١٧٤ (٢٦٩) ٢٧٢ / ٢٧٤ / ٢٨٠
٢٨٧ / ٢٩٨ / ٣٢٠ / ٣٢٢ / ٣٦٤ / ٥٥٢ / ٥٦٣ / ٦٨٤
- احمد بن الحسين ابو سعيد البردي ٦٦٣ / ٦٦٤
- الاخفش الاكبر / عبدالحميد بن عبد المجيد ابو الخطاب (٥٥٧)
- الاخفش الاوسط / سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي ابو الحسن (٥٥٧)
- الاخفش الاصغر / علي بن سليمان ابو الحسن صاحب ثعلب والبرد (٥٥٧)
- الاستاذ ابو بكر / محمد بن الحسن بن فورك (٢٨٧)
- الاشعري / ابو الحسن طي بن اسماعيل (١٢٢) ١٣٩ / ١٩٤ / ١٩٩ / ٢٩٧ /
٢٨٦ / ٤٢٩ / ٤٨٣ / ٥٥٢
- اشيم الضباعي (٢٣٠)
- الاصم / عبدالرحمن بن كيسان ابو بكر (٦٧٢)
- أم سلعة ٤٦١ / ٢٤٨
- انس بن مالك بن النضر بن ضمضم الانصاري ابو حمزة (٢٧٣)

حرف الباء

- بريرة ١٧٦ / ٣٩١ / ٣٩٢
- بروع بنت واشق الاشجعية (٢٤٥)
- بشر بن غياث بن ابي كريمة المريسي ابو عبدالرحمن (٦٧١)
- البغوي / الحسين بن سعود بن محمد الفراء ابو محمد (٢٩٩)

حرف الجيم

- جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الانصاري (٢٨٩)
- الجاحظ / عمرو بن بحر بن محبوب الكناني ابو عثمان (٣٠٦) ٦٧١/٦٧٠
- الجبائي / محمد بن عبد الوهاب بن سلام ابو طي (١٤٦) ٢٨٢/١٧٢
- ٦٧٨/٦٧٤/٥١٢/٤٨٣/٣٤٦/٣٢٥
- جبريل عليه السلام ٥٤٠/٥١٣/٤٦٤
- الجرجاني / عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (٣٨) ٢٧٣
- الجصاص / احمد بن علي ابو بكر الرازي (١٧٤) ٢٤٦ / ٢٧٣ / ٣٦١ / ٣٧١
- ٤٦٣/٤٤٣/٤٠٧/٤٠٥
- الجويني / عبد الملك بن عبدالله بن يوسف ابو المعالي امام الحرمين
- ١٩٩ (٢٩٨) ٤٨٣/٤٧٩/٤٤٤/٤٤٣/٤٣٦/٤٠٩/٤٠٥/٣٨٦

حرف الحاء

- حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي ابو عدي ٢٦٦ (٣١٧) ٣٢٧
- الحاكم / محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الضبي ابو عبدالله (٣٥٨)
- الحسن والحسين ابنا علي بن ابي طالب (٢٧٨)
- الحسن بن الحسين بن ابي هريرة ابو طي (٢٨٣) ٢٨٥
- الحسن البصري بن الحسين ابو سعيد (٣٤٤)
- الحسين بن علي بن ابراهيم الكافري ابو عبدالله الجعفي (٣٢٢) ٤٤٦/
- ٥٧٨/٥٥٨/٥٥٣/٤٩١
- الحلبي / الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الجرجاني ابو عبدالله (٤٦٤)
- حمل بن مالك بن النابغة الهذلي ابو نضله ٣٧٤ (٣٢٩)

حرف الخاء

- خالد بن الوليد ٣٢٤
- خزيمه بن ثابت بن الفاك بن ثعلبة الخطمي الانصاري ابو عارة (٤٦٠)

حرف الدال

- داود بن علي بن داود الاصبهاني الظاهري ابو سليمان (١٦٩) ٦٣٠
- الدقاق / محمد بن محمد بن جعفر ابو بكر القاضي (٥٦٢)

حرف الزاي

- زفر بن الهذيل بن قيس ابو الهذيل ٦٠٣/٣٩٥/١٦٧/١٥٥/١١٣/٩٧
- ٦٥٧/٦٥١
- زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الانصاري الخزرجي ابو سعيد (٤٣٧) ٦٧٥/٤٣٩

حرف السين

- سعد بن مالك بن سنان الانصاري الخزرجي ابو سعيد الخدري (٢٢٢) ٢٣٥
- سهيل بن ابي صالح ٣٦٣
- سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المدني ابو محمد (٢٧٩)
- سلمة بن صخر البياضي . ويقال : سلمان (٤٥٤)
- سيبويه / عمر بن عثمان بن قنبر ابو بشر وقيل ابو الحسن (٥٦٥)

حرف الشين

- شريح القاضي / شريح بن الحارث بن قيس الكندي (٢٧٥)
- الشريف الرضي / محمد بن الحسين بن موسى ابو الحسن العلوي (٣١١)
- الشعبي / عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار ابو عمر (٣٨٠)

حرف الصاد

- الصيرفي / محمد بن عبدالله البغدادي ابو بكر (٢٩٧) ٥٢٤/٥١٢
- صفوان بن امية ٤٥٢

حرف الضاد

- الضحاک بن سفيان بن عوف الكلابي ابو سعيد (٢٣٠)

حرف الطاء

- الطبري / محمد بن جرير بن يزيد الامام ابو جعفر (٢٧٣)

حرف العين

- عائشة بنت ابي بكر الصديق ٢٤٩/٢٥١/ (٢٢٦) ٥٣٧/٥٣٠
- عبدالجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمداني القاضي (٣٠٤) / ٣٠١ (٣٠٤) / ٣٢٩ / ٣٦٩ / ٣٩٧ /
٤١٥ / ٤٢٣ / ٤٤٤ / ٤٤٦ / ٤٩٤ / ٤٩٤ / ٥٠٨ / ٥٠٨ / ٥٠٨
- عبدالحميد بن عبد العزيز الحنفي القاضي ابو خازم (٢٨٠)
- عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري (٣٢٨)
- عبدالرحمن بن صخر الدوسي ابو هريرة ٣٤٠ / ٣٤٤ / ٣٦٣ / ٣٧٢ (٣٧٢) ٣٧٤
- عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب ابو هاشم (١٤٦) / ١٧٢ / ١٧٤ / ١٩٨ /
٢٨٣ / ٣٢٢ / ٣٤٦ / ٣٨٩ / ٤٢٨ / ٤٨٣ / ٥١٢ / ٦٧٤
- عبدالله بن عباس بن عبد المطلب ابو العباس (٢٣٨) / ٢٧٣ / ٢٨٤ / ٢٨٥ / ٣٢٢
٣٣٩ / ٣٧٢ / ٣٧٤ / ٤٣٧ / ٤٣٨ / ٤٣٩ / ٥٠٥ / ٥٠٥

- عبدالله بن مسعود ٢٣٧/٢٣٩/٢٧٣(٢٤٣)/٣٦١/٣٧٢/٥٤٢/٦٧٥
- عبدالله بن عثمان بن عامر بن ابي قحافة ابو بكر الصديق (٢٧٣) ٢٧٤/٢٨٨ /
٢٨٩/٢٩١/٢٩٢/٢٩٩/٣٢٢/٣٢٧/٣٣٣/٣٣٤
- ٤٢٩/٦٣١/٦٧٥
- عبدالله بن سعيد القطان الاشعري ٢٠٧
- عبدالله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب ابو موسى الاشعري (٣٣٤) ٣٥٠
- عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي (٣٣٦) ٣٢٦/٣٧٢
- عبدالله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي ابو بكر (٣٣٩) ٣٧٢
- عبدالله بن الزبير بن قيس بن عدي القرشي السهمي (٤٣١)
- عبده السلماي / عبده بن عمرو . ابو عمرو الكوفي (٢٥٨) / ٢٨٥/٢٨٨ /
٣٠٠
- عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس القرشي الاموي ابو عبدالله
(٣٣١) ٤٣٧
- عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس الدوني . جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب
(٣٨٥)
- عثمان بن جني الموصلي ابو الفتح النهوي (٤٩٤)
- طلحة بن قيس . ابو شبل النخعي الكوفي (٣٤٤)
- طلي بن ابي طلي بن محمد التغلبي سيف الدين الامدي (١) ٣١١/٣١٤/٣٢٠
- ٣٤٠/٣٤٦/٣٦٩/٣٧٤/٤٠٦/٤٠٩/٤٨١
- ٥٠٩
- طلي بن محمد بن الحسين فخر الاسلام البزدوي (٣) ٤٣/١٠٩/١٤٩/١٨٥ /
٢٤٢/٢٤٦/٣٠٠/٣١٦/٣١٩/٣٤٦ /
٣٤٩/٣٦١/٣٧٢/٤٠٦/٤٠٨/٤٠٩ /
- ٤٢٣/٤٤٧/٤٩٢/٥١٧/٥٥٩/٥٨٧/٥٧٠
- طلي بن ابي طالب بن عبد المطلب ٢٦٦/٢٧٥/٢٧٦(٢٧٧) ٢٧٩/٢٨٥/٢٨٨ /
٢٩٢/٣١٧/٣٢٢/٣٣٥/٣٣٧/٣٤٢/٣٤٥ /
- ٣٥٢/٦٧٥
- عمر بن الخطاب بن نفيل . امير المؤمنين ابو حفص (٢٨٤) / ٢٨٥/٢٨٨/٢٨٩ /
٢٩٩/٣٢٨/٣٣٤/٣٦٣/٣٧٤/٤٢٩/٥٣٠
- ٥٣٨/٥٩٥/٥٩٦/٦٣١/٦٧٥
- عمرو بن هزم بن زيد بن لوزان الانصاري . ابو الضحاك (٣٣٠)
- عمار بن ياسر ٣٦٣

- السعيني / عبدالله بن الحسن بن الحسين بن ابي الحر الخشاش (٦٧٠)

٦٨٠ / ٦٧١

(٢١٧)

- عنرة بن شداد بن عمرو العبسي

- عيسى بن ابان بن صدقة الكوفي . القاضي ابو موسى (٢٧١) ٢٧٧ / ٢٧٩ / ٤٤٥

حرف الغين

- الفزالي/ ابو حامد محمد بن محمد حجة الاسلام (٥٣) ٢٩٨ / ٣٠٠ / ٣١١ / ٣٢٩

٣٨٥ / ٣٨٦ / ٤٠٥ / ٤٢٣ / ٤٩٦ / ٥٠٩ / ٥٥٢ / ٥٥٢

٥٦٤ / ٥٦٣

حرف الفاء

(٢٧٨)

- فاطمة الزهراء بنت محمد بن عبدالله

١١٩ / ٨٣

- الفراء / يحيى بن زياد بن منظور . ابو زكريا

(٢٣١)

- فريحة بنت مالك بن سنان الخدرية

٤٣٨

- فرعون

حرف القاف

(٥٥٦)

- أبو عبيد / القاسم بن سلام

(٦٣١)

- القاشاني / جعفر بن محمد الرازي . ابو محمد

٤٧٣ / ٥٨٨ / ٦٢١

- القاضي ابو زيد الديوسي

- القفال / محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي . ابو بكر (٢٢٧) ٦٢٧

حرف الكاف

- الكرخي / عبدالله بن الحسين بن دلال بن دلهم ابو الحسن (١٤٩)

١٥١ / ١٧٤ / ٢٤٧ / ٢٥٠ / ٢٥٥ / ٣٥٦ / ٣٥٦

٣٧١ / ٤٠٢ / ٤٤٥ / ٤٤٨ / ٤٦٧ / ٤٨١ / ٤٨١

٤٩١ / ٤٩٢ / ٥٧٨ / ٦٦٣ / ٦٦٤ / ٦٧٧

- الكعبي / ابو القاسم عبدالله بن احمد بن محمود البلخي (١٧٩)

٤٤٥ / ٣١٠

حرف الميم

- الامام مالك بن انس بن مالك الاصبحي ١١١ / ٢٧٦ / ٣٤٩ / ٥٦٣

- محمد بن الطيب الباقلاني ابو بكر (٤١) ٥٢ / ٧٩ / ١٢٥ / ١٢٥ / ١٤٠ / ١٤٨ / ١٥٠ / ١٥٠

١٧٢ / ١٧٣ / ١٧٥ / ١٧٥ / ٢٠٨ / ٢٤٣ / ٢٤٤ / ٢٦٧ / ٢٦٧

٣٣٩ / ٣٤٦ / ٣٤٨ / ٣٥٠ / ٣٥٤ / ٣٥٤ / ٣٧٤ / ٣٨٥ / ٣٨٥

٤٠٣ / ٤٠٤ / ٤٠٥ / ٤٠٦ / ٤٠٦ / ٤٤٣ / ٤٤٣ / ٤٧٥ / ٤٧٥

٤٨٣ / ٤٩٤ / ٥٠٧ / ٥٠٩ / ٥١١ / ٥٦٣

- الامام محمد بن ادريس الشافعي المظلي (٥٢) ١٥٦/١١٠/٥٨/٥٧/٥٤
٢٣٠/٢٢٢/٢١٥/١٩٠/١٨٤/١٨١/١٦٧
/٢٩٥/٢٨١/٢٨٨/٢٤٩/٢٨٢/٢٢٧/٢٢٢
/٤٥٢/٤٤١/٤٣٢/٤٢٥/٤٢٠/٤١٨/٤٠٢
/٥٠٣/٥٠١/٤٩٤/٤٨٠/٤٧٣/٤٦٨/٤٦١
/٥٧٥/٥٧٣/٥٥٧/٥٥٢/٥٤٢/٥٣٦/٥٣٣
/٦٥١/٦٤٧/٦٠٣/٥٩٦/٥٩٣/٥٩٢/٥٨٣
/٦٨٩/٦٧٨/٦٦٢/٦٦١/٦٥٤
- محمد بن علي بن الطيب ابو الحسن البصري (٥٣) /٣٢٧/٣١٠/٣٠٥/١٩٩ /
/٤١٩/٤١٥/٤٠٦/٣٧٤/٣٦٩/٣٤٠/٣٢٧
/٤١٩/٤١٥/٤٠٦/٣٧٤/٣٦٩/٣٤٠/٣٢٧
/٥٠٨/٤٩٤/٤٨٢/٤٧٨/٤٤٤/٤٤٣/٤٢٣
/٦٨٤/٦٣١/٦٢٨/٥١٢
- الامام محمد بن الحسن الشيباني (٦٣) ١٢١/١١٩/١١٥/١١٤/١١٢/٦٥
/٢٠٤/١٧٨/١٦٤ /٩٦٢/١٥٨/١٥٤/١٤٤
/٢٢٧/٢٢٤/٢٢٣/٢٢٢/٢١٦/٢١٤/٢١٠
/٤٢٥/٣٦٣/٣٦٢/٣٦٠/٣٥٩/٢٨٩/٢٢٩
/٦٠٥/٥٩٦/٥٨٢/٥٦٠/٥٤٨/٥٠٤/٤٣٩
٠٦٧٨/٦٦٠/٦٥٦/٦٤٦
- محمد بن مسلمة بن سلمة الانصاري الاوسي (٣٢٨) ٣٢٤
- محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي ابوبكر ٣٩٤
- محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم صدر الشريعة البزدوي أبو اليسر (٤٦٥)
- محمد بن بحر الاصفهاني المعتزلي ابو مسلم (٥١٨) ٥٢٢
- محمد بن داود بن علي بن خلف الاصبهاني الظاهري (٦٣٠)
- محمد بن سيرين البصري ٣٦١ (٢٩٥)
- مسروق بن الاجدع بن مالك الهمداني ٣٤٣ (٢٩٥)
- المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ٤٣١
- معاذ بن جهل بن عمرو بن اوس الانصاري ٢٦٥ (٢٨٥) ٦٦١ / ٦٣٣
- معقل بن سنان الاشجعي (٣٤٤)
- المغيرة بن شعبة بن ابي عامر الثقفي ٣٢٤ (٣٢٧)
- موسى عليه السلام ٥٢٠/٤٣٨/٣١٥
- ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية ام المؤمنين (٤٥١)

حرف النون

- نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي (٣٤٤)
- النعمان بن ثابت الامام ابو حنيفة ٥٦/٥٩ (٥٦٠) ٦٤/٦٥/١٠٤/١١٢/
١١٤/١١٥/١١٨/١٤٤/١٥٥/١٦٢/١٦٤
١٧٨/٢٠٤/٢١٤/٢١٦/٢١٧/٢٢٠/٢٢٢
٢٢٣/٢٢٥/٢٢٧/٢٢٩/٢٣٦/٢٣٩/٢٤٥
٣٥٩/٣٦٢/٤٣٩/٥٠٤/٥٤٨/٥٦١/٥٩٦
٦٥٦/٦٦١/٦٧٨

- النعمان بن بشير بن سعيد بن ثعلبة الانصاري الخزرجي (٣٣٩)

- نوح عليه السلام ٥٢٠

- النهرواني / المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن طرارا . القاضي ابو

الفرج (٦٣١)

حرف الهمزة

- هارون عليه السلام ٤٣٨

- هلال بن امية بن عامر بن قيس الانصاري الواقفي (٤٥٥)

حرف الياء

- يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ابو يوسف ١١٢/١١٤/١١٥/١١٩/١٢١/١٥٤/١٦١/٣٥١

(١٥٨) ١٦٣/١٦٤/١٦٣/١٧٨/٢٠٤/٢١٠/
٢١٤/٢١٦/٢٢٢/٢٢٣/٢٢٤/٢٢٧

٢٢٩/٢٥٩/٣٦٠/٣٦٢/٣٧٠/٤٠٨/
٤٣٩/٤٤٣/٥٠٤/٥٤٨/٥٦٠/٦٥٦

- يعقوب عليه السلام ٥٢٠

خامسا : فهرس الفرق والقبائل والا قوام :

٢٧٦	الانصار	-
٢٧٧	اهل البيت	-
٣٢٤/٣١٦/٢٥٧/٢٥٦	أهل الكتابين	-
٣٠٩	البراهمة	-
١١٨	البصريون	-
٥٠٨/٥٠٠ /٤٤٦/٤٤٣/٢٧٣	بنوا تميم	-
٥١٣	بنو أمية	-
٦٣١	بنوا حنيفة	-
٥١٣	بنوا نوفل	-
٥١٣	بنوا هاشم	-
١٢٥/١٢٤	البهشمية	-
١٢٩	الجبائية	-
(٢٤٤)	الحشوية	-
٢٤٦	الخطابية	-
٢٣٩	الخلف	-
٣٤٧/٣٤٦/٢٥٩ (٢٤٤)	الخوارج	-
٥٠٨	ربيعة	-
١٧٢	الزيدية	-
٥٩٤/٣٤٥/٣٣٩/٣٢١/٢٦٧/٨٠	السلف	-
٣٠٩	السمنيه	-
٣١٠	السوفسطائية	-
٣١٦/٢٧٧/٢٥٩/٢٥٦/٢٤٥ (٢٤٤) ٢٤٣	الشيعة	-
٦٢٧/٣٢٣		
٣٥٨/٢٩٠/١٧٢/٤٥	الظاهرية	-
٥٨٨/٤٧٢	العرلقيون	-
٢٥٨/١٧٢/١٤٥/١٢٢	الفقهاء	-
٢٥٦	الفلاسفة	-
٢٥١	قريش	-
(١٢٨)	الكرامية	-

- ٧٢٤ -

١١٨	الكوفيون	-
(٣٠٢)	المانويه	-
٢٧٤/١٩٨/١٢٤/٧٨	المتكلمون	-
٣٢٩/٢٥٦	المجوس	-
/١٢٩ (١٢٨)/١٢٢/٧٨/٥٣/٥٢/٥١	المعتزلة	-
٢٠٨/١٩٩/١٩٦/١٧٩/١٧٢/١٣٦/١٣٥		
/٣٨٣/٣٦٥/٣٠٤/٢٤٥/٢٤٣/٢٠٩		
/٥٢٩/٥٢٤/٥٢٠/٤١٠/٤٠٩/٤٠٥		
٦٢٧/٦١٩/٥٨٨/٥٥٣		
٢٧٦	الكهاجرون	-
٥١٨	اليهود	-

سادسا : فهرس المدن والبقاع :

٤٥١	بئر بضاعة	-
٣٢٤	بغداد	-
٣٤١	البيت الحرام	-
٥٢٢	بيت المقدس	-
٥٣٦	الحديبية	-
٢٧٧	دار الهجرة	-
٣٤٩	العراق	-
٣٢٣	قبا	-
٣١٦	قسطنطينية	-
٥٨٢	مرو	-
٢٧٦	المدينة	-
٣٢٤	مصر	-
٥٣٦/٢٧٧	مكة	-
٥٢٢	الكعبة	-

سابعاً : فهرس الأشعار :

الصفحة

- ألا أيها الليل الطويل ألا انجل
٣٨٨ بصبح وما الاصبح منك يا مشـل
- استغن ما اغناك ربك بالفنسى
١١٩ واذا تصبك خصاصة فتجـمل
- الهبي لك الحمد الذى أنت أهله
١ على نعم منها الهداية للحمـد
- يا أهل مصر وجدت أيديكم
عن مدّ أيدي النوال منقبضة
فمذمت النوال عندكم
١٤ أكلت كتبي كأنني أرضـه
- وكم لسواد الليل عندي من يـد
٣٠٢ تخبر أن المانوية تكـذب
- مجمع البحرين بحر زاخـر
د ره زآن اللأليء أى زهـن
لسواد الليل مجـان اذا
٢٢ شربت نسخته عينا بعـين

- ١ - سيف الدين الامدى . الاحكام في اصول الاحكام الطبعة الاولى بتعليق عبد الرزاق عفيفي
- ٢ - فخر الاسلام البزدوي . أصول البزدوي بهامش كشف الاسرار .
- ٣ - عبدالعزيز احمد البخارى . كشف الاسرار عن اصول البزدوى . تصوير دار الكتاب العربي بيروت لبنان سنة ١٣٩٤هـ
- ٤ - عبداللطيف بن عبد العزيز بن ملك . شرح المنار . المطبعة العثمانية عام ١٣١٥هـ .
- ٥ - الشيخ يحيى الرهاوي . حاشية الرهاوى على شرح المنار .
- ٦ - عزمي زاده . حاشية عزمي زاده .
- ٧ - ابن الحلبي . انوار الحلك على شرح المنار .
- ٨ - محمد بن احمد السرخسي . اصول السرخسي بتحقيق ابي الوفاء الاقناني مطابع دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢هـ
- ٩ - امام الحرمين الجويني . البرهان في اصول الفقه بتحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب . الطبعة الاولى ١٣٩٩هـ
- ١٠ - ابن حزم الظاهري . الاحكام في اصول الاحكام . اشرف على طبعه احمد شاكر مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- ١١ - محمد بن حمزة الفناري . فصول البدايع في اصول الشرائع . مطبعة الشيخ يحيى افندى سنة ١٢٨٩هـ .
- ١٢ - ابواسحاق الشيرازي . التبصرة في اصول الفقه . تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو دار الفكر سنة ١٤٠٠هـ .
- ١٣ - محمد بن عبد الواحد بن همام الدين . كتاب التحرير الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية . مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٠هـ .
- ١٤ - محمد امين . تيسير التحرير . مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٠هـ .
- ١٥ - الامام محمد بن ادريس الشافعي . الرسالة بتحقيق احمد محمد شاكر . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ١٦ - حجة الاسلام الفزالي . المستصفي من طم الاصول . تصوير عن الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٢٢هـ .
- ١٧ - محمد بن نظام الدين الانصاري . فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في اصول الفقه . في اسفل صحائف المستصفي .
- ١٨ - حجة الاسلام الفزالي . المنخول من تعليقات الاصول . بتحقيق الدكتور محمد حسن هيتو . دار الفكر .

- ١٩ - أبو الحسين البصرى . المعتمد في اصول الفقه . اعتنى بتهديبه وتحقيقه
محمد حميد الله دمشق سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .
- ٢٠ - محمد بن الحسن البدخشي . مناهج العقول
- ٢١ - جمال الدين الاسنوي . نهاية السؤل كلاهما بشرح منهاج الوصول
للبيضاوي مطبعة محمد على صبيح .
- ٢٢ - الامام الشافعي . كتاب الام . طبع ابنا مولوي محمد بن غلام .
- ٢٣ - اسماعيل بن يحيى المزني . مختصر المزني بهامش كتاب الام .
- ٢٤ - شمس الدين محمد بن احمد المحلي . شرح الجلال المحلي على جمع
الجوامع الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٢٥ - العلامة البناني . حاشية البناني على شرح الجلال المحلي .
- ٢٦ - الشيخ عبدالرحمن الشربيني . تقرير الشربيني على شرح الجلال .
- ٢٧ - الشيخ حسن العطار . حاشية العطار على جمع الجوامع تصوير دار الكتب
العلمية بيروت .
- ٢٨ - سعد الدين التفتازاني . التلويح على التوضيح . تصوير دار الكتب
العلمية بيروت .
- ٢٩ - صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود . شرح التوضيح للتنقيح بالهامش .
- ٣٠ - جمال الدين الاسنوي . التمهيد في تخريج الفروع على الاصول .
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٢هـ دار الاشارات الاسلامية
- ٣١ - آل تيمية . المسودة في اصول الفقه تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مطبعة المدني .
- ٣٢ - شيخ الاسلام ابن تيمية . مجموع الفتاوى الطبعة الاولى بأمر صاحب الجلالة
الملك سعود سنة ١٣٨٢هـ .
- ٣٣ - علي بن محمد البعلبي - ابن اللحام - المختصر في اصول الفقه . تحقيق
الدكتور محمد مظهر بفا . طبع مركز البحث العلمي بجامعة
أم القرى
- ٣٤ - شهاب الدين القرافي . الفروق . تصوير دار المعرفة بيروت لبنان .
- ٣٥ - قاسم بن عبدالله الانصاري - ابن الشاط - ادرار الشروق على انوار
الفروق باسفل صحائف الفروق
- ٣٦ - الشريف علي بن محمد الجرجاني . التعريفات . تصوير دار الكتب
العلمية بيروت
- ٣٧ - شهاب الدين احمد بن عبد العزيز الفتوحى . شرح الكوكب المنير بتحقيق
محمد حامد الفقى مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م .

- شرح الكوكب المنير تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد ،
طبع مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى مكة .
- ٣٨ - محمد بن علي الشوكاني . ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول
الطبعة الاولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٣٩ - موفق الدين بن قدامة . روضة الناظر وجنة المناظر المطبعة السلفية
سنة ١٣٨٥ هـ
- ٤٠ - زين الدين بن نجيم . فتح الغفار بشرح المنار . مطبعة مصطفى البابي
الحلبي ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٤١ - ابواسحاق الشاطبي . الموافقات في اصول الاحكام . تحقيق محمد محي
الدين عبدالحميد مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة
- ٤٢ - ابن قيم الجوزية . اعلام الموقعين عن رب العالمين . دار الجيل بيروت .
- ٤٣ - شيخ الاسلام ابن تيمية . الايمان . دار الطباعة المحمدية بالازهر .
- ٤٤ - امام الحرمين الجويني . الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد .
تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى والدكتور علي عبد المنعم .
مكتبة الخانجي .
- ٤٥ - شيخ الاسلام ابن تيمية . نقض المنطق صححه محمد حامد القفي .
الطبعة الاولى سنة ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م مطبعة السنة المحمدية
بالقاهرة .
- ٤٦ - سعد الدين التفتازاني . حاشية التفتازاني .
- ٤٧ - السيد الشريف الجرجاني . حاشية الجرجاني كلاهما على مختصر بن
الحاجب الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت
- ٤٨ - هبة الله بن سلامة . الناسخ والمنسوخ الطبعة الثانية . مطبعة البابي الحلبي .
- ٤٩ - مجموع مهمات المتون . الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ ١٩٤٩ م مطبعة مصطفى
البابي الحلبي .
- ٥٠ - محمود بن محمد الرازي . تحرير القواعد المنطقية . مطبعة مصطفى
البابي الحلبي سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٥١ - ابوسليمان الباجي . الحدود في الاصول . تحقيق الدكتور نزيه حماد
- ٥٢ - احمد بن ادريس القرافي . شرح تنقيح الفصول . تحقيق طه عبدالرؤف
سعد الطبعة الاولى ١٣٩٣ هـ .
- ٥٣ - الشيخ محمد الخضري بك . اصول الفقه دار احيا التراث العربي بيروت
- ٥٤ - عضد الملط والدين . شرح العضد على مختصر ابن الحاجب . نشر مكتبة
الكليات الازهرية بالقاهرة ١٣٩٣ هـ .
- ٥٥ * ابواسحاق الشيرازي . اللمع في اصول الفقه . مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

- ٥٦ - القاضي عبد الجبار بن احمد . شرح الاصول الخمسة تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان
الطبعة الاولى مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة .
- ٥٧ - الامام ابو يوسف الانصاري . اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى . نشر لجنة
احياء المعارف النعمانية بحيدر اباد مطبعة الوفا ١٣٥٧ هـ .
- ٥٨ - الشيخ زكريا الانصاري . غاية الوصول شرح لب الاصول .
- ٥٩ - محمد بن احمد القرطبي . تفسير القرطبي الجامع لاحكام القرآن -
الطبعة الثالثة دار الكتاب العربي للطباعة .
- ٦٠ - ابو بكر بن العربي . احكام القرآن . تحقيق على محمد الجاوي .
الطبعة الثانية مطبعة عيسى الباهي الحلبي .
- ٦١ - محمد جمال الدين القاسمي . تفسير القاسمي تصحيح محمد فواد عبد الباقي
دار احياء الكتب العربية الطبعة الاولى ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م .
- ٦٢ - ابو القاسم الزمخشري . الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم التأويل .
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- ٦٣ - عبد الله بن احمد النسفي . تفسير النسفي . دار الكتب العربي ببيروت .
- ٦٤ - اسماعيل بن كثير . تفسير القرآن العظيم . طبع دار احياء الكتب العربية
- ٦٥ - ابو بكر احمد الجصاص . احكام القرآن . تحقيق محمد الصادق قماوي
نشر دار المصنف .
- ٦٦ - محمد الامين الشنقيطي . اضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن .
الطبعة الثانية . ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦٧ - الراغب الاصبهاني . المفردات في غريب القرآن . نشر مكتبة الانجلو المصرية .
- ٦٨ - محمد علي الصابوني . مختصر تفسير الطبري . دار القرآن الكريم بيروت .
- ٦٩ - الامام محمد بن ادريس الشافعي . احكام القرآن تعريف وتقديم محمد زاهد
الكوثري نشر دار الكتب العلمية بيروت .
- ٧٠ - محمد بن جرير الطبري . جامع البيان عن تأويل آي القرآن . الطبعة الثانية
مطبعة مصطفى الباهي الحلبي .
- ٧١ - الامام محمد بن اسماعيل البخاري . صحيح البخاري نشر ادارة الطباعة
المنيرية بدمشق .
- ٧٢ - احمد بن حنبل المسقلاني . فتح الباري بشرح صحيح البخاري . تحقيق
الشيخ عبد العزيز بن باز المطبعة السلفية .
- ٧٣ - الامام مسلم بن الحجاج . صحيح مسلم بشرح النووي . المطبعة المصرية
- ٧٤ - ابو داود السجستاني . سنن ابي داود الطبعة الاولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م .
مصطفى الباهي الحلبي .

- ٧٥ - محمد بن عيسى الترمذى . سنن الترمذى تحقيق احمد محمد شاكر .
مطبعة مصطفى البابى الحلبي الطبعة الاولى .
- ٧٦ - محمد بن يزيد بن ماجه . سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
مطبعة عيسى البابى الحلبي .
- ٧٧ - ابو عبد الرحمن بن شعيب النسائي . سنن النسائي . الطبعة الاولى
١٣٨٣هـ ١٩٦٤م مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٧٨ - الامام مالك بن أنس . موطأ الامام مالك وشرحه تنوير الحوالك طبعة سنة
١٣٦٩هـ ١٩٥٠م مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- ٧٩ - احمد عبد الرحمن البنا . الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد . الطبعة
الاولى مطبعة الاخوان المسلمين .
- ٨٠ - الامام احمد بن الحسين البيهقي . السنن الكبرى تصوير دار الفكر .
- ٨١ - الامام محمد بن عبدالله الحاكم . المستدرک على الصحيحين توزيع دار
الباز بمكة المكرمة .
- ٨٢ - محمد بن حبان البستي . صحيح ابن حبان تحقيق شعيب الارنؤوط ،
مؤسسة الرسالة .
- ٨٣ - حمد بن محمد الخطابي البستي . غريب الحديث تحقيق عبد الكريم
العزهاوى .
- ٨٤ - طي بن عمر الدارقطني . سنن الدارقطني نشر عالم الكتب بيروت
- ٨٥ - عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي . سنن الدارمي نشر دار الفكر .
- ٨٦ - الامام محمد بن ادريس الشافعي . مسند الامام الشافعي الطبعة الاولى
سنة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م دار الكتب العلمية بيروت
- ٨٧ - الامام مبارك بن محمد بن الاثير . جامع الاصول من احاديث الرسول .
الطبعة الاولى ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م مطبعة السنة المحمدية
- ٨٨ - محمد بن جرير الطبري . تهذيب الاثار تحقيق الدكتور ناصر بن سعد
الرشيد وهد القيوم عبد رب النبي .
- ٨٩ - جلال الدين السيوطي . الجامع الكبير نسخة مصورة عن مخطوطة دار
الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث
- ٩٠ - جلال الدين السيوطي . الجامع الصغير الطبعة الرابعة مطبعة مصطفى
البابى الحلبي .
- ٩١ - الحسين بن مسعود البغوي . شرح السنة تحقيق السيد احمد صقر والدكتور
محمد الاحمدى مطبعة دار الكتب ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .
- ٩٢ - ابن حجر العسقلاني . سبل السلام . نشر مكتبة الجمهورية بالقاهرة .

- ٩٣ - الامام مبارك بن محمد بن الاثير . نال الطالب تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي .
- ٩٤ - عبد الرحمن بن رجب الحنبلي . جامع العلوم والحكم الطبعة الثالثة ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٩٥ - محمد بن عبد الرحمن المباركفوري . تحفة الاحوذى دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٩٦ - محمد بن علي الشوكاني . نيل الاوطار مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٩٧ - محمد بن محمد بن سليمان . جمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد نشره السيد عبدالله هاشم اليماني بالمدينة المنورة
- ٩٨ - السيد عبدالله هاشم اليماني . اعذب الموارد في تخريج جمع الفوائد
- ٩٩ - محمد بن علي الشوكاني . الفوائد المجموعة في الاحاديث المسووضة الطبعة الاولى ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .
- ١٠٠ - عثمان بن عبد الرحمن الصلاح . مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح تحقيق الدكتور عائشة عبد الرحمن مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م .
- ١٠١ - اسماعيل بن محمد العجلوني . كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس . نشر وتوزيع مكتبة التراث الاسلامي .
- ١٠٢ - احمد بن حجر العسقلاني . الدراية في تخريج احاديث الهداية نشره السيد عبدالله هاشم اليماني سنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٠٣ - احمد بن حجر العسقلاني . تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير نشره السيد عبدالله هاشم اليماني سنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٠٤ - احمد بن حجر العسقلاني . نزهة النظر شرح نخبة الفكر . الطبعة الثانية مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ١٠٥ - محمد بن حيان البستي . كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين تحقيق محمود ابراهيم زايد دار الوعي بحلب .
- ١٠٦ - الحافظ قاسم بن قطلوبغا . تخريج احاديث اصول البيهقي نشره محمد كارخانه . مطبوع على هاشم اصول البيهقي .
- ١٠٧ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف الطبعة الثانية
- ١٠٨ - الحافظ شمس الدين الذهبي . كتاب الكبائر . دار الكتب الشعبية بيروت

- ١٠٩ - عبدالرحمن بن ابي حاتم الرازي . الجرح والتعديل طبع حيدر اباد ١٣٧١هـ
- ١١٠ - الامام احمد بن حنبل . كتاب فضائل الصحابة تحقيق وصي الله بن محمد عباس . نشر مركز البحث العلمي بمكة .
- ١١١ - القاضي عياض بن موسى . الالمام الى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع تحقيق السيد احمد صقر . الطبعة الثانية نشر دار التراث ١٣٩٨هـ
١٩٧٨م .
- ١١٢ - الحافظ علي بن ابي بكر الهيثمي . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . طبعه القدسي سنة ١٣٥٢هـ .
- ١١٣ - الامام احمد بن حنبل . المسند طبع المطبعة الميمنية بالقاهرة .
- ١١٤ - موفق الدين بن قدامة . المغني مكتبة الجمهورية العربية بالقاهرة
- ١١٥ - موفق الدين بن قدامة . المقنع . المطبعة السلفية ومكتبتها
- ١١٦ - تقي الدين الفتوحي - ابن النجار - منتهى الارادات تحقيق عبدالغني عبدالخالق مكتبة دار العربية بالقاهرة
- ١١٧ - ابن عابدين . حاشية رد المحتار . الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦هـ
١٩٦٦م مطبعة البابي الحلبي
- ١١٨ - ابن الهمام الحنفي . فتح القدير على الهداية . مطبعة البابي الحلبي
- ١١٩ - محمد بن محمود الباهرتي . شرح العناية على الهداية .
- ١٢٠ - سعدي افندي . حاشية سعد الله . كلاهما باسفل صحائف فتح القدير .
- ١٢١ - قليوبي وعميره . حاشيتا قليوبي وعميره على شرح الجلال المحلي على منهاج الطالبين الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م .
مطبعة البابي الحلبي .
- ١٢٢ - شمس الدين محمد الرملي . نهاية المحتاج الى شرح المنهاج طبعة عام ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م مطبعة البابي الحلبي
- ١٢٣ - علي الشبراطسي . حاشية الشبراطسي على نهاية المحتاج
- ١٢٤ - احمد بن عبد الرزاق الرشيدي . حاشية الرشيدي على نهاية المحتاج .
كلاهما باسفل صحائف نهاية المحتاج .
- ١٢٥ - احمد بن حجر الهيثمي . تحفة المحتاج بشرح المنهاج .
- ١٢٦ - عبدالحميد الشرواني واحمد بن قاسم العبادي . حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج تصوير دار صادر
- ١٢٧ - علي بن عبد السلام المتسولي . البهجة في شرح التحفة . الطبعة الثانية سنة ١٣٧٠هـ ١٩٥١م مطبعة البابي الحلبي .

- ١٢٨ - علي الصعيدي العدوي . حاشية العدوي على كفاية الطالب . مطبعة دار احياء الكتب العربية
- ١٢٩ - محمد بن محمد الخطاب . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل . مكتبة النجاح طرابلس ليبيا .
- ١٣٠ - محمد بن رشد القرطبي . بداية المجتهد ونهاية المقتصد . مكتبة الكليات الازهرية بالقاهرة .
- ١٣١ - محمد عرفة الدسوقي . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . توزيع دار الفكر بيروت .
- ١٣٢ - ابراهيم البيجوري . حاشية البيجوري على شرح الفري على متن الشيخ ابي شجاع مطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٤٣هـ .
- ١٣٣ - علي بن حزم الظاهري بالمحل بتصحیح حسن زيدان طلبه . مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ١٣٤ - علي بن سليمان المرادوي . التنقيح المشبع في تحرير احكام المقنع . المطبعة السلفية ومكتبتها .
- ١٣٥ - القاضي ابو يعلى . الاحكام السلطانية . صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي . الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م . مطبعة البابي الحلبي .
- ١٣٦ - علي بن محمد الماوردي . الاحكام السلطانية والولايات الدينية . الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م . مطبعة البابي الحلبي .
- ١٣٧ - يحيى بن آدم القرشي . كتاب الخراج . صححه احمد محمد شاكر . المطبعة السلفية .
- ١٣٨ - أبو عبيد القاسم بن سلام . الاموال . تحقيق محمد خليل هراس . مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ١٣٩ - محمد الخضري بك . تاريخ التشريع الاسلامي . الطبعة الثامنة . سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٤٠ - محمد احمد طيش . فتح العلي المالك في الفتوي على مذهب مالك طبعة سنة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م البابي الحلبي .
- ١٤١ - علاء الدين الكاساني . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . قدم له احمد مختار عثمان . مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- ١٤٢ - منصور البهوتي . كشاف القناع عن متن الاقناع تعليق هلال مصيلحي . ومصطفى هلال . الناشر مكتبة النصر الحديثة .
- ١٤٣ - مجلة الاحكام العدلية . الطبعة الخامسة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- ١٤٤- علي بن خليل الطرابلسي . معين الحكام . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣ هـ
١٩٧٣ م مطبعة البابي الحلبي .
- ١٤٥- الامام احمد بن يحيى المرتضى . الازهار في فقه الاثمة الاطهار .
١٤٦- شيخ الاسلام ابن تيمية . الفوائد النورانية الفقهية . تحقيق محمد حامد
الفاقي . الطبعة الاولى ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م . مطبعة السنة
المحمدية .
- ١٤٧- ابن قيم الجوزية . الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية . مطبعة السنة المحمدية
١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ١٤٨- شيخ الاسلام احمد بن تيمية . النبوات . دار الفكر بيروت .
١٤٩- محمد جمال^{الريه} القاسمي . كتاب دلائل التوحيد . الطبعة الثانية . مطبعة
جمعية النشر والتأليف الزهرية .
- ١٥٠- عبدالعزيز محمد السلطان . الكواشف الجليلة عن معاني الوسطة .
الطبعة الثالثة . شركة مطابع الجزيرة بالملز .
- ١٥١- علي بن محمد بن حزم . الفصل في المثل والاهواء والنحل . مكتبة المثنى
بيفداد .
- ١٥٢- عبدالكريم الشهرستاني . كتاب المثل والنحل . بهامش الفصل .
- ١٥٣- الامام ابو حامد الغزالي ، احياء علوم الدين . دار احياء الكتب العربية
١٥٤- علي بن سليمان المرادوي . الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف .
تحقيق محمد حامد الفاقي . الطبعة الاولى مطبعة السنة
المحمدية .
- ١٥٥- محمد بن اسماعيل البخاري . خلق أفعال العباد والرد على الجهمية
واصحاب التعطيل . مطبعة النهضة الحديثة بمكة .
- ١٥٦- الامام احمد بن حنبل . الرد على الجهمية والزنادقة . تحقيق الدكتور
عبدالرحمن عميره .
- ١٥٧- يحيى بن شرف النووي . روضة الطالبين طبع المكتب الاسلامي بدمشق .
- ١٥٨- عبدالرحمن بن رجب الحنبلي . القواعد . توزيع دار الباز للنشر بمكة .
- ١٥٩- العزيز بن عبد السلام . قواعد الاحكام في مصالح الانام . دار الشرق
للطباعة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .
- ١٦٠- محيي الدين بن شرف النووي . المجموع شرح المذهب طبع ادارة الطباعة
المنيرية بالقاهرة .
- ١٦١- عبدالقادر بن بدران . المدخل الى مذهب الامام احمد . طبع ادارة
الطباعة المنيرية بالقاهرة .

- ١٦٢- محمد ابو زهره . الولاية على النفس . معهد الدراسات العربية العالية .
- ١٦٣- احمد بن طي بن خلف الانصاري . كتاب الاقناع في القراءات السبع .
- ١٦٤- جلال الدين السيوطي . الاشباه والنظائر . مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة .
- ١٦٥- زين العابدين بن نجيم . الاشباه والنظائر . توزيع دار الباز للنشر بمكة المكرمة .
- ١٦٦- عبدالله بن عقيل العقيلي . شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك . الطبعة العاشرة في ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م . المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٦٧- عبدالله بن هشام الانصاري . قطر الندى وهل الصدى . الطبعة العاشرة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م مطبعة السعادة بمصر .
- ١٦٨- جلال الدين السيوطي . همع الهوامع شرح جمع الجوامع في طم العربية نشر دار المعرفة بيروت .
- ١٦٩- الشيخ محمد بن احمد الاهدل . الكواكب الدرية شرح متممة الاجرومية . نشره عبد الحميد احمد حنفي بمصر .
- ١٧٠- عبدالله بن طي الصيمري . التبصرة والتذكرة . تحقيق الدكتور احمد مصطفي علي . نشر مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى .
- ١٧١- جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي . شرح الكافية الشافية . تحقيق الدكتور عبدالمنعم احمد هريري . نشر مركز البحث العلمي .
- ١٧٢- الامام بهاء الدين ابن عقيل . المساعد في تسهيل الفوائد . تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . نشر مركز البحث العلمي .
- ١٧٣- عبدالله به هشام الانصاري . أوضح المسالك الى الفية ابن مالك . مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- ١٧٤- عبدالله جمال الدين بن هشام . شذور الذهب في معرفة كلام العرب .
- ١٧٥- طي الجارم ومصطفى أمين . البلاغة الواضحة . دار المعارف بمصر .
- ١٧٦- عبدالقاهر الجرجاني . اسرار البلاغة . تحقيق احمد مصطفى المراغي .
- ١٧٧- محمد بن عبد الرحمن القزويني . الايضاح في المعاني والبيان والبديع طبعة محمد علي صبيح .
- ١٧٨- ديوان امرى القيس . تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم طبع دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٧٩- ابن منظور . لسان العرب . طبعة مصورة عن طبعة بولاق الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ١٨٠- مجد الدين الفيروزآبادي . القاموس المحيط دار الجيل بيروت .

- ١٨١- محمود احمد الزنجاني . تهذيب الصحاح . تحقيق عبدالسلام هارون
واحمد عبد الغفور عطار . دار المعارف بمصر .
- ١٨٢- احمد بن محمد الفيومي . الصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
مطبعة مصطفى الباهي الحلبي .
- ١٨٣- محمد بن ابي بكر الرازي . مختار الصحاح الطبعة الاولى . الناشر: دار
الكتاب العربي بيروت .
- ١٨٤- عبدالله بن الحسين العكبري . المشوق المعلم . تحقيق ياسين محمد السواص
نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- كتب التاريخ والتراجم :
- ١٨٥- الامام عبد الكريم السمعاني . الانساب تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
الناشر: محمد امين دمج بيروت
- ١٨٦- جمال الدين ابن الجوزي . صفة الصفة تحقيق محمود فاخوري .
نشر دار الوعي بحلب .
- ١٨٧- العلامة محمد بن سعد . طبقات بن سعد . نشر دار صادر بيروت .
- ١٨٨- احمد بن علي بن حجر العسقلاني . الاصابة في تمييز الصحابة دار صادر
بيروت .
- ١٨٩- عز الدين ابن الاثير . اسد الغابة في معرفة الصحابة دار الفكر للطباعة والنشر .
- ١٩٠- عز الدين بن الاثير . الكامل في التاريخ . نشر دار الكتاب العربي بيروت
- ١٩١- مصطفى بن محمد الرافعي . عيون النجاة في معرفة من مات بالمدينة
المنورة من الصحابة . الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٨٢م
دار العربية بيروت
- ١٩٢- عبدالرحمن بن خلدون . تاريخ ابن خلدون . دار الفكر للطباعة والنشر .
- ١٩٣- الحافظ ابن كثير . البداية والنهاية . دار الفكر بيروت .
- ١٩٤- عبدالملك بن هشام المعافري . السيرة النبوية مكتبة الكليات الزهرية بالقاهرة .
- ١٩٥- محمد بن اسحاق التميمي . الفهرست نشر دار المعرفة بيروت .
- ١٩٦- علي بن احمد بن حزم . جمهرة انساب العرب دار الكتب العلمية بيروت
توزيع دار البازيمكة .
- ١٩٧- عبد الحي بن العماد الحنبلي . شذرات الذهب في اخبار من ذهب دار
الافاق الجديدة بيروت .
- ١٩٨- جلال الدين السيوطي . طبقات الحفاظ . توزيع دار البازيمكة المكرمة .
- ١٩٩- عبدالقادر بن محمد القرشي . الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية .
تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو . مطبعة عيسى الباهي الحلبي .

- ٢٠٠- عبدالقادر التميمي الغزي . الطبقات السنية في تراجم الحنفية . تحقيق
عبدالفتاح محمد الحلوه . لجنة احياء التراث الاسلامي .
- ٢٠١- محمد بن عبد الحي الكنوي . الفوائد البهية في تراجم الحنفية . دار
المعارف للطباعة والنشر ببيروت .
- ٢٠٢- يوسف بن تغري بردي . المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي . توزيع
دار الباز بمكة المكرمة .
- ٢٠٣- محمد بن احمد الذهبي . ميزان الاعتدال في نقد الرجال . تحقيق علي
محمد البجاوي . دار المعرفة ببيروت .
- ٢٠٤- احمد بن محمد بن خلكان . وفيات الاعيان وانباء الزمان . تحقيق الدكتور
احسان عباس دار الثقافة ببيروت .
- ٢٠٥- احمد بن علي بن حجر العسقلاني . لسان الميزان نشره سسة الاطمي
للمطبوعات ببيروت .
- ٢٠٦- عز الدين بن الاثير الجزري . اللباب في تهذيب الانساب . دار صادر ببيروت
- ٢٠٧- تاج الدين ابن تقي الدين السبكي . طبقات الشافعية الكبرى الطبعة الثانية
دار المعرفة ببيروت .
- ٢٠٨- ابو بكر بن هداية الله الحسيني . طبقات الشافعية . تحقيق عادل نوويهض .
نردار الافاق الجديدة ببيروت .
- ٢٠٩- ابو الفرج الاصفهاني . مقاتل الطالبين توزيع دار الباز بمكة .
- ٢١٠- ابراهيم بن علي بن فرحون . الديباج المذهب في معرفة اعيان طما المذهب
دار الكتب العلمية ببيروت .
- ٢١١- محمد المنتصر الكتاني . الامام مالك . دار ادريس للتأليف والنشر
- ٢١٢- عبدالرحمن بن محمد العليمي . المنهج الاحمد في تراجم اصحاب الامام
احمد تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب ببيروت .
- ٢١٣- القاضي أبو يعلى . طبقات الحنابلة توزيع دار الباز بمكة .
- ٢١٤- عماد الدين اسماعيل ابو الفداء . المختصر في اخبار البشر . دار المعرفة
بيروت .
- ٢١٥- محمد بن احمد بن قايماز الذهبي . المشتبه في الرجال : اسمائهم
وانسابهم تحقيق علي محمد البجاوي . نشر دار احياء الكتب العربية .
- ٢١٦- الخطيب البغدادي . تاريخ بغداد نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ٢١٧- ابن سيد الناس . عيون الاثر في فنون المغازي والشمايل والسير . نشر دار
الفكر ببيروت .

- ٢١٨- محمد بن احمد ابن الكيال . الكواكب الثيرات في معرفة من اختلط من
الرواة الثقات . تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي . نشر
مركز البحث العلمي .
- ٢١٩- يوسف بن تفر يبردي . الدليل الشافي على المنهل الصافي . تحقيق
فهم محمد شلتوت . نشر مركز البحث العلمي .
- ٢٢٠- عثمان بن سعيد الدارمي . تاريخ الدارمي تحقيق الدكتور احمد نور سيف
نشر مركز البحث العلمي .
- ٢٢١- يحيى بن معين . من كلام يحيى بن معين في الرجال . تحقيق الدكتور
احمد نور سيف .
- ٢٢٢- حاجسي خليفة . كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون . دارالعلوم
الحديثة بيروت .
- ٢٢٣- اسماعيل باشا البغدادي . هدية العارفين . دارالعلوم الحديثة بيروت .
- ٢٢٤- خير الدين الزركلي . الاطلام . دار العلم للطابعين .
- ٢٢٥- عمرضا كحالة . معجم المؤلفين . نشر مكتبة المشي بيروت .
- ٢٢٦- الدكتور ناجي معروف . تاريخ طما المستنصرية . الطبعة الثالثة .
توزيع دار الشعب بالقاهرة .
- ٢٢٧- عبدالرحمن بن الجوزي . تقيح فهم أهل الاثر في عيون التاريخ والسير .
مكتبة الاداب ومطبعتها .
- ٢٢٨- عبدالرزاق بن الفوطي . تلخيص مجمع الاداب في معجم الاسماء على
معجم الالقب تحقيق مصطفى جواد . دمشق ١٩٦٢م .
- ٢٢٩- عبدالرزاق بن الفوطي . الحوادث الجامعة والتجارب النافعة . تحقيق
مصطفى جواد بغداد سنة ١٣٥١هـ .
- ٢٣٠- قاسم بن قطلوا بفا . تاج التراجم في طبقات الحنفية . مطبعة العاني
سنة ١٩٦٢م .
- ٢٣١- ابراهيم بن طي الشيرازي . طبقات الفقهاء تحقيق الدكتور احسان عباس
نشر دار الرائد العربي بيروت .
- ٢٣٢- عبد القاهر بن طاهر البغدادي . الفرق بين الفرق . تحقيق محمد محي
الدين عبد الحميد . مطبعة المدني بالقاهرة .
- ٢٣٣- ابو القاسم البلخي . فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . تحقيق فؤاد سيد
نشر الدار التونسية بتونس .

١	شكر وتقدير
٢	مقدمة التحقيق
٨-٦	منهاج التحقيق
	<u>قسم الدراسة</u>
	<u>الباب الاول في ابن الساعاتي</u>
١١-١٠	- تمهيد في الناحية السياسية والفكرية في عصره
	<u>الفصل الاول : في التعريف على ابن الساعاتي</u>
١٢	- نسبه ومولده
١٣	- نشأته وطلبه للعلم وثناء العلماء عليه
١٥-١٤	- وفاته
	<u>الفصل الثاني : في شيوخه وتلاميذه واثاره العلمية</u>
١٦	- تمهيد
١٨-١٧	- شيوخه
٢١-١٩	- تلاميذه
٢١	- اثاره العلمية
٢٣-٢٢	نسخ مجمع البحرين وملتقى النهيرين
٢٤	نسخ شرح مجمع البحرين
	<u>الباب الثاني : في بديع النظام</u>
٢٨-٢٧	تحقيق اسم البديع
٢٩	توثيق نسبه الى ابن الساعاتي
٣١-٣٠	اسلوب ابن الساعاتي ومدى تأثره في البديع
٣٧-٣٢	وصف شامل لكتاب بديع النظام
٣٨-٣٧	ملاحظات على المصنف
٤٧-٣٩	نسخ بديع النظام مع وصف عام لحالة كل نسخة
٤٨	مكانة بديع النظام في الاوساط العلمية
٤٩-٤٨	شروح بديع النظام
٦١-٥٠	نماذج من نسخ البديع

قسم التحقيق

١	مقدمة المصنف
٤	تقسيمه لمصنفه
	<u>القاعدة الاولى في المبادئ</u>
٥	تعريف المبدأ
٥	تعريف الاصل
٦	تعريف اصول الفقه
٦	اختلاف الاصوليين في تعريف اصول الفقه (ت)
٧	تعريف الفقه
٨	موضوع اصول الفقه واستمداده
٨	تعريف الدور
	<u>المبادئ الكلامية</u>
٩	تعريف الدليل (ت)
٩	تعريف النظر (ت)
١٠	اطلاقات الفكر (ت)
١١	تعريف العلم والخلاف فيه (ت)
١٣	اقسام العلم الحادث وتعريف كل منها (ت)
	<u>المبادئ اللغوية</u>
١٤	دلالة المفرد لفظيه
١٤	الدلالة المطلقة ثلاثة انواع (ت)
١٥	تقسيم الغزالي لدلالة اللفظ على المعنى (ت)
١٦	اقسام الكلمة
١٦	تقسيم المفرد
١٦	الكلي والجزئي
١٦	تعريف المشكك (ت)
١٨	الكلي الحقيقي (ت)
١٨	المطلق (ت)
١٩	تعريف العام (ت)
١٩	تعريف الخاص (ت)

الصفحة

- ٢٠ - هل العموم من عوارض الالفاظ ام المعاني
- ٢١ - الكلي أعم من الجزئي
- ٢٢ - كل معقولين غير متباينين فاحدهما مع الاخر : اما اخص مطلقا ، او اعم مطلقا او اعم من وجه
- ٢٣ - تعريف اللازم الحقيقي
- ٢٤ - لا دلالة للعام على الخاص من حيث خصوصه
- ٢٥ - الفرق بين العام المعنوي والعام الاستغراقي
- ٢٦ - المشترك جائز وواقع في اللغة والقرآن خلافا لقوم
- ٢٦ - تعريف المشترك (ت)
- ٢٨ - امثلة لوقوع المشترك في القرآن
- ٢٩ - الفرق بين المجمل والمشارك (ت)
- ٢٩ - المترادف جائز وواقع في اللغة خلافا لقوم
- ٢٩ - تعريف المترادف (ت)
- ٣٠ - اسما قد يظن انها مترادفة
- ٣١ - الفرق بين المرادف والمؤكدة والتابع اللفظي
- ٣١ - التوكيد قسمان : لفظي ومعنوي (ت)
- ٣١ - تعريف التابع وبيان انواعه (ت)
- ٣٢ - تعريف الحقيقة وبيان انواعها
- ٣٣ - تعريف المجاز
- ٣٤-٣٣ - طريق معرفة الحقيقة من المجاز (ت)
- ٣٦ - ما تشترك فيه الحقيقة والمجاز
- ٣٧ - هل المجاز يستلزم الحقيقة ؟
- ٣٧ - المجاز يكون في المفرد ويكون في التركيب ويكون فيهما معا
- ٣٨ - الخلاف في المجاز في التركيب (ت)
- ٣٩ - المجاز في التركيب عقلي
- ٣٩ - الاسماء الشرعية جائزة
- ٣٩ - الاسماء الشرعية اربعة انواع (ت)
- ٤٠ - الاسماء الشرعية واقعة خلافا للقاضي وجماعه
- ٤١ - رأى شيخ الاسلام ابن تيمية في الاسماء الشرعية (ت)
- ٤٢ - من الحنفية من اعتقد انها مجازات حجرت حقائقها بالشرع
- ٤٣ - المجاز واقع في اللغة خلافا لابي اسحاق الاسفراييني

الصفحة

- ٤٤ - المجاز واقع في القرآن والامثلة عليه
- ٤٤ - التجوز بالزيادة والنقصان (ت)
- ٤٥ - خلاف الظاهرية في وقوع المجاز في القرآن
- ٤٥ - رأى شيخ الاسلام ابن تيمية في ذلك (ت)
- العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازى ضرورية
- ٤٧ - وهل يشترط معها النقل ؟
- ٤٨ - المجاز أولى من الاشتراك
- ٤٩ - تعريف المطابقة والجناس والروي
- ٥٠ - حكم الحقيقة والمجاز في اثبات الاحكام بهما سوا*
- ٥٠ - من العلماء من منع عموم المجاز
- ٥١ - هل يصح ارادة الحقيقة والمجاز معا من لفظ واحد
- ٥٥ - قاعدة : اذا قصدت الحقيقة بطل المجاز
- قاعدة : لما كانت العلاقة صورية ومعنوية ساغ في الالفاظ
الشرعية - لما بين معانيها من علاقة السبب والعلّة -
- ٥٦ - استعمال احدهما في الاخر مجازا
- ٥٦ - الفرق بين العلاقة الصورية والمعنوية (ت)
- ٥٧ - انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبه
- ٥٨ - استعارة الاعتاق للطلاق
- ٥٩ - قاعدة : المجاز خلف عن الحقيقة
- ٦٠ - اذا امكن العمل بالحقيقة تعينت
- ٦١ - اذا ادعى المولى بنوه احد عبده ومات مجهلا
- ٦٢ - اذا تعذرت الحقيقة او هجرت تعين المجاز
- ٦٢-٦٢ - صور لتعذر الحقيقة او هجرانها
- له عبد ، والعبده ابن ، ولاينه ابنان فقال في صحته :
- ٦٤-٦٢ - احدهم ولدي - وكل مكن - ومات مجهلا فما الحكم ؟
- ٦٤ - متى يتمذر لفظ الحقيقة والمجاز
- ٦٤ - اذا قال لامرأته : هذه ابنتي - وهي اكبر منه او اصغر منسوبه
- ٦٥ - الحقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف عند ابي حنيفة
- ٦٦ - تترك الحقيقة للعادة العرفية والشرعية وبدلالة اللفظ وبالسياق ..

الصفحة

٦٨	-	تعريف الصريح (ت)
٦٨	-	تعريف الكناية (ت)
٧٠-٦٩	-	كنايات الطلاق وما يقع بها
٧١	-	تعريف الظاهر (ت)
٧١	-	تعريف الخفي (ت)
٧٢	-	تعريف النص (ت)
٧٣	-	تعريف المشكل (ت)
٧٣	-	تعريف المفسر
٧٤	-	تعريف المحكم (ت)
٧٤	-	تعريف المتشابه (ت)
٧٥	-	تعريف المشتق
٧٦	-	شروط الاشتقاق
	-	الخلاف في اشتراط قيام الصفة المشتق منها لاطلاق الاسم
٧٧-٧٦	-	المشتق حقيقة
	-	لا يشتق اسم فاعل لشيء والفعل قائم بغيره وخلاف المعتزلة
٧٨	-	في ذلك
٧٩	-	الاختلاف في جواز اثبات اللغة بطريق القياس
	-	الاتفاق على امتناع القياس في اسما الاعلام واسما الصفات
٧٩	-	ونحوها والخلاف فيما عداها . (ت)
٨١	-	تعريف الفعل ، مع ذكر انواعه
٨٢	-	تعريف الحرف ، مع ذكر انواعه
٨٣	-	استعمالات الواو والخلاف فيها
	-	ظن قوم من الحنفية ان الواو للترتيب عند ابي حنيفة وللمعنى
٨٧	-	عند صاحبه والامر ليس كذلك
٨٩-٨٨	-	نقوض وأجوبه
	-	قاعدة : اذا عطفت جملة على اخرى فان كانت الثانية تامة لم تشارك
٩٠	-	الاولى في الحكم
٩٠	-	قد تستعار الواو للحال . والامثلة على ذلك
٩١	-	ضابط استعارة الواو للحال
٩٢	-	الغاء للتعقيب من غير مهلة بالنقل

الصفحة

- وتدخّل الفاء على العلل الدائمة لتراخيها معنى ،
٩٣ كأبشر فقد أتاك الغوث
- ثم للتراخي بالنقل عن اهل اللسان
٩٤ معنى التراخي (ت)
- اختلاف ابي حنيفة وصاحبيه في تفسير التراخي وبيان ثمره
٩٤ الخلف
- تستعار (ثم) للواو كما في قوله تعالى " ثم الله شهيدا... "
٩٥ معاني (بل)
- الفرق لابي حنيفة بين (بل) وبين العطف بالواو
٩٦-٩٨ لكن للاستدراك واذا وقعت بين مفرديت لم تقع الا بعد نفي
- الفرق بين لكن وهل
٩٩ فروع
- (أو) لاحد الشئيين لا للشك ، خلافا لجمهور النحاة
١٠٠ استعمال أو عند النحاة (ت)
- تمهيد :
- ما دخلت طيه أو ، وله موجب أصلي ، اعتبر به لا بما دخلت طيه عند ابي حنيفة .
- ١٠٢ وعند صاحبيه : ان افاد التخيير اعتبر ، والا فلا قل
- ١٠٢ امثلة ذلك
- ١٠٣ مطالبه وجواب
- تعريف الحرايه وبيان مذاهب العلماء في حد المحاربهين (ت)
١٠٣ متى تستعمل " أو " بمعنى المصوم ؟
- الفرق بين التخيير والاباحة
١٠٥ وتدرأ أو بمعنى حتى مجازا
- حتى للغاية وتأتي للعطف ومعنى كي
١٠٦-١٠٧ فروع على استعمالات (حتى)
- الباء للالصاق
١٠٩ معاني الباء واستعمالاتها (ت)
- امثلة على استعمالات الباء
١١٠-١١٢ معاني (على) والامثلة عليها
- ١١٢

<u>الصفحة</u>	
١١٣	- معاني (من والى) والامثلة طمها
١١٤	- قاعدة : الغاية ان قامت بنفسها لم تدخل في الحكم
١١٥	- معاني (في) عند النحا والاصوليين
١١٧-١١٦	- معاني (مع) واخواتها
١١٧	- (ان ، اذا ، متى ، متيما ، كل ، كلما ، ما ، ومن) للشرط
١١٨	- معاني (اذا) عند النحا وغيرهم ت
١٢٠	- (متى) للوقت المبهم
١٢٠	- (كيف) لسؤال الحال
١٢١	- النوع الثاني : المركب
١٢١	- اختلاف الاصوليين والنحا في حد الكلام المستعمل ت
١٢٢	- الاصل الثاني في مبدأ اللغات وطريق معرفتها
١٢٣	- اختلاف الاصوليين في واضع اللغات(ت)
	- <u>المباري' الفقهية -</u>
١٢٧	<u>الاصل الاول : الحاكم هو الله تعالى</u>
١٢٧	اطلاقات الحسن والقبح(ت)
١٢٩-١٢٨	العقل لا يوجب ولا يحرم وانما يدرك
	المعتزلة واخرون يرون انقسام الفعل الى حسن وقبيح
١٢٣-١٢٩	لذاته والخلاف في ذلك
	الرد على الجبرية في القول بان العبد مجبور ولا اختيار له
١٣١	وبيان مذهب اهل السنة والجماعة في ذلك(ت)
١٣٣	شكر المنعم ليس بواجب عقلا
١٣٣	تعريف الشكر(ت)
١٣٥	الخلاف في حكم الافعال قبل الشرع
	تقسيم افعال المكلفين عند المعتزلة بحكم العقل الى
١٣٦	واجب و مندوب و مباح و حرام ..
١٣٨	<u>الاصل الثاني : في الحكم واقسامه</u>
١٣٨	الاختلاف في تعريف الحكم الشرعي(ت)
١٣٩	- طريق معرفة اقسام الاحكام الشرعية
١٤٠	- تعريف الواجب لغة واصطلاحا
١٤١	- الغرض والواجب مترادفان وخلاف الحنفية في ذلك

الصفحة	
١٤٢	- فروع على تباين الفرض والواجب عند الحنفية
١٤٢	- الاختلاف في تعيين الفاتحة في الصلاة (ت)
١٤٥	- الواجب المخبر
	- الواجب المخبر واحد بعينه فعل المكلف عند الجمهور وعند
١٤٧-١٤٥	- المعتزلة : الكل واجب على التخيير
١٤٧	- الواجب الموسع
	- مذاهب العلماء في وقت الاداء في الواجب الموسع ت ١٤٧-١٤٨
	- يجب الاداء في اول الوقت او العزم على الاداء عند القاضي .
١٥٠	- ويتعين آخره
	- العبادة غير المؤقتة تجب على التراخي عند الجمهور خلافا
١٥١	- للكركخي
	- العبادة المؤقتة وقتها : اما ظرف للمؤدى وشرط للاداء
	- وسبب للوجوب . أو سبب ومعياره . او معيار لا سبب أوله من
١٥٢-١٥١	- كل حظ
١٥٤-١٥٢	- امثلة على ذلك من الفروع
١٥٤	- لا تنفي شرعية فرض الوقت شرعية غيره لكونه ظرفا
١٥٤	- اذا كان وقت العبادة سبب ومعيار فحكمه انتفاء شرعية غيره معه
	- لو أدى السافر في رمضان واجبا عليه او تنقل فهل يجزئ؟
١٥٥-١٥٤	- خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه
	- صوم رمضان لا يحتاج الى نية عند زفر ، لأن ما تصور فيه من
١٥٥	- اساك يقع عن الغرضي
	- في رمضان : تكفي نية الصوم مطلقا عند الحنفية ويقع عن
	- رمضان لأن العبادة متحدة في زمانها
١٥٦	- وعند الشافعي : لا بد من تعيين رمضان في النية
	- يجب تهيب النية في صيام رمضان والنذر والكفارة عند
١٥٧-١٥٦	- الشافعي . خلافا للحنفية
١٥٧	- النذر المعين يصاب بمطلق النية عند الحنفية
	- اختلاف أبي يوسف ومحمد في وجوب الحج : على الفور ام على
١٥٨	- التراخي ؟
	- تصح نية التطوع بالحج ممن لم يؤد فرضه عند الحنفية خلافا
١٥٩	- للشافعي

الصفحة	
١٥٩	اقسيمات على أصول الحنفية -
١٥٩	الاراء في الموقت : الاتيان بعين الواجب في وقته -
١٥٩	معاني الاراء في اللغة(ت) -
١٦٠	تعريف القضا -
١٦٠	الاراء الكامل ، والاراء القاصر -
١٦٠	ومن الاراء ما هو مشبه للقضا -
١٦١	القضا بمثل معقول وبمثل غير معقول -
	اذا أدى خمسة زبونا عن جياذ في الزكاة جاز عند أبي حنيفة -
١٦٢	وابي يوسف ، خلافا لمحمد -
١٦٣	قضا يشبه الاراء -
١٦٣	تقسيم الاراء والقضا في حقوق العباد -
	القضا بمثل معقول : منه كامل كالمثل صورة ومعنى وقاصر ، -
١٦٤	كالقيمة فيما له مثل منقطع -
	من قطع ثم قتل يخير وليه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف -
١٦٤	ومحمد : يقتله فقط .
١٦٥	القضا بمثل غير معقول كغير المال يضمن به -
	لو شهد بالطلاق او الردة او القتل لم يضمن ملك الفكاح لعدم -
١٦٥	التقوم
	القضا المشبه للاراء : كرجل تزوج على عهد غير معين فأدى -
١٦٦-١٦٥	القيمة
١٦٦	القدرة التي هي شرط التكليف سابقة -
١٦٦-١٦٧	القدرة نوطان : ممكنة من الاراء وميسره -
	تحريم مذهب الشافعي فيما اذا زالت الاسباب وبقي من الوقت ما -
١٦٧	يسع تكبيره الاحرام(ت)
	مالا يتم الواجب الا به : ان كان مشروطا به لم يجب تحصيل -
١٦٩-١٧٠	الشرط . او مطلقا والوقوع مشروط به وهو مقدور فواجب
١٦٩	الفرق بين الواجب المطلق والمقيد(ت) -
١٧١	تعريف المحذور لغة واصطلاحا -
١٧١	لا يجوز اتصاف فعل بالخطر والاباحة من جهة واحدة -
١٧١-١٧٢	الخلاف في النوع الواحد كالسجود لله تعالى والصنم -

الصفحة

- ١٧٢ - الخلاف في صحة الصلاة في الدار المفصوية(ت)
- ١٧٣ - حجج المانعين لصحة الصلاة في الدار المفصوية
- ١٧٤ - الفرق بين الصلاة في الدار المفصوية والخروج توبه
- ١٧٤ - تعريف المندوب لغة واصطلاحاً
- المندوب مأموره عند الكرخي والجصاص مجازاً وجمع من الشافعية حقيقة
- ١٧٤
- ١٧٥ - تحرير المذاهب في ذلك(ت)
- المندوب إليه ليس من أحكام التكليف عند الاكثرين خلافاً لابي اسحاق وجماعه
- ١٧٦
- ١٧٧ - تعريف المكروه لغة واصطلاحاً(ت)
- اطلاقات المكروه
- ١٧٨
- ١٧٨ - تعريف المباح لغة واصطلاحاً
- الاباحة حكم شرعي عند الجمهور ، خلافاً لبعض المعتزلة
- ١٧٩
- ١٧٩ - المباح غير مأموره وقال الكمبي : لا مباح
- تحرير مذهب الكمبي في المباح
- ١٧٩
- ١٨٠ - المباح ليس داخلاً في معنى الواجب وقيل داخل
- اذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز ؟
- ١٨١
- ١٨٢ - المباح ليس داخلاً تحت التكليف عند الجمهور
- تعريف الوضع لغة واصطلاحاً(ت)
- ١٨٢
- ١٨٢ - اصناف الاحكام الثابتة بخطاب الوضع
- تعريف السبب لغة واصطلاحاً
- ١٨٣
- ١٨٣ - فائدة نصب الاسباب
- الخلاف في وجوب الزكاة في مال الصبي
- ١٨٤-١٨٣
- ١٨٤ - حجة من قال : لا مدخل للسبب في الحكم والجواب طمها
- سبب وجود الايمان العقل ؟ ام الخطاب ؟
- ١٨٥
- ١٨٦ - وسبب الزكاة ملك النصاب
- وسبب الصوم ايام رمضان
- ١٨٦
- ١٨٦ - وسبب الفطرة طم كل مسلم رأس يلبس عليه ويمونه
- وسبب الحج البيت والوقت شرط الاداء
- ١٨٧
- ١٨٧ - وسبب العشر الارض النامية
- وسبب الطهارة الصلاة وهي شرطها
- ١٨٧

الصفحة

- ١٨٧ - واسباب الحدود ما تنسب اليه من زنا وسرقة وقتل
- ١٨٨ - وسبب الكفارة ما تنسب اليه
- ١٨٨ - ما هي اليمين الغموس ؟
- ١٨٨ - من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : الحكم على الوصف بالمانعية
- ١٨٨ - تعريف مانع الحكم ومثاله
- ١٨٨ - تعريف مانع السبب
- ١٨٨ - من اصناف خطاب الوضع : الحكم بالشرطية
- ١٨٨ - تعريف الشرط لغة واصطلاحاً (ت)
- ١٨٩ - شرط السبب وشرط الحكم
- ١٨٩ - من أصناف خطاب الوضع : الحكم بالصحة
- ١٨٩ - تعريف الصحة (ت)
- ١٨٩ - ومن خطاب الوضع : الحكم بالبطلان
- ١٨٩ - تعريف الباطل ، والفساد (ت)
- ١٨٩ - فرق الحنفية بين الباطل والفساد (ت)
- ١٩٠ - الفاسد عند الشافعي مرادف للباطل
- ١٩٠ - الرخصة من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع
- ١٩٠ - تعريف الرخصة لغة واصطلاحاً (ت)
- ١٩٠ - اقسام الرخصة عند الحنفية وفيهم (ت)
- ١٩١ - الرخصة الكاملة : ما استيج لعذر مع قيام المحرم
- ١٩١ - تعريف الرخصة القاصرة مع ذكر احكامها
- ١٩١ - تعريف السلم (ت)
- ١٩٢ - قصر الصلاة في السفر رخصة حقيقة ؟ ام رخصة اسقاط ؟
- ١٩٤ - الاصل الثالث : في المحكوم فيه :
- ١٩٤ - الخلاف في جواز التكليف بالمحال لذاته
- ١٩٤ - يجوز التكليف بما علم الله انه لا يقع
- ١٩٥ - حجة القائلين بجواز التكليف بالمحال لذاته
- ١٩٦ - لا يشترط في التكليف بفعل حصول شرطه الشرعي حال التكليف
- ١٩٦ - هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟
- ١٩٦ - تحرير المذاهب في تكليف الكفار بالفروع (ت)
- التكلمون : التكليف انما هو كسبي من فعل او كف .
- خلاف لابي هاشم في قوله : ان التكليف قد يكون بان لا يفعل العبد ١٩٨

الصفحة

- التكاليف سابق على الفعل ومنقطع بعده وهل يتعلق به
حال حدوثه ؟ ١٩٩
- تحرير المذاهب في ذلك (ت) ١٩٩
- التباينة تجري في التكاليف البدنية عند المعتزلة خلافا للشافعية ١٩٩
- مذهب الحنفية جريان النيابة في المالية مطلقا والمنع في البدنية
مطلقا والجواز فيما تركب منهما كالحدج ٢٠٠
- الاصل الرابع : في المحكوم عليه ٢٠١
- شرط التكليف : العقل والفهم اتفاقا ٢٠١
- من له اصل الفهم دون التفاصيل لا يخاطب كالمجنون والصبي
المميز ٢٠١
- تقسيم الاهلية : ٢٠٢
- تعريف الاهلية لفة واصطلاحا (ت) ٢٠٢
- اهلية الاداء : قاصرة وكاملة ٢٠٣
- ما يصح من الصبي والمعتوه وما لا يصح ٢٠٣
- ما يصح من المحجور عليه لسفهه وما لا يصح ٢٠٤
- حكم ابوحنيفة ومحمد بصحة ارتداد الصبي في حق حرمان
الميراث ووقوع الفرقة . وقال ابو يوسف : لا تصح رده (ت) ٢٠٤
- تفريع : السكران والغافل قيل : لا يخاطبان لانهما اسوأ حالا
من الصبي المميز ٢٠٤
- السكران الذي فيه الخلاف : هو الذي يستعمل ما يسكره
عالمًا بانه يسكر (ت) ٢٠٥-٢٠٤
- السكران لا يزيل أصل العقل ٢٠٦
- تعلق الامر بالمعدوم ٢٠٦
- مذاهب الاصوليين في تكليف المعدوم (ت) ٢٠٦
- التكليف بما علم الأمر انتفاء شرط وقوعه عند وقته ٢٠٨
- فروع على هذه المسألة ٢٠٩
- تعترض على الاهلية امور سماوية واخرى مكتسبة ٢١٠
- من عوارض الاهلية السماوية : الجنون ٢١٠
- حد الجنون الممتد وغير الممتد عند ابي حنيفة وصاحبيه وما يترتب
عليه ٢١٠

<u>الصفحة</u>	
٢١١	- ومنها : الصفر
٢١١	- لماذا ذكر الصفر في العوارض مع انه ثابت باصل الخلقة ؟ ت
٢١١	- ومنها : العته
٢١١	- تعريف العته ت
٢١٢-٢١١	- احكام المعتوه
٢١٢	- ومنها النسيان
٢١٢	- تعريف النسيان ت
٢١٢	- النسيان عذر في حق الله دون حقوق العباد
٢١٢	- ومنها النوم
٢١٢	- تعريف النوم وبيان احكام الانسان معه
٢١٣	- الفرق بين النوم والاغما*
٢١٣	- ومنها : الرق
٢١٣	- تعريفه لغة واصطلاحاً ت
٢١٤	- الرق لا يتجزأ
٢١٤	- اختلاف ابي حنيفة وصاحبيه في تجزئ* الاعناق ت
٢١٤	- الرق مناف للملكية المال ، لقيام المملوكية
٢١٥	- ما استثنى من منافع بدن الرقيق عن ملك المولى
٢١٥	- الرقيق المأذون أصيل في التصرف عند الحنفية
٢١٥	- لا تاثير للرق في عصمة الدم . ويوجب نقصا في الجهاد والحج
٢١٦	- الولايات منقطة بالرق
٢١٦	- حكم اقرار الرقيق بالحد والقصاص والسرقه
٢١٧	- ومنها : المرض
٢١٧	- تعريف المرض ت
٢١٧	- حكم تصرفات المريض بمرض يخشى منه الموت
٢١٨	- ومنها : الحيض والنفاس
٢١٨	- تعريف الحيض والنفاس(ت)
٢١٨	- الحائض والنفاس* يوم* مران بقضاء الصوم دون الصلاة
٢١٩	- ومنها الموت
٢٢٠- ٢١٩	- تعريف الموت وبيان الاحكام المتعلقة به

الصفحة

٢٢١	-	<u>العوارض المكتسبة</u>
٢٢١	-	منها : الجهل
٢٢١	-	تعريف الجهل مع بيان اقسامه ت
٢٢١	-	لماذا اعتبر الجهل من عوارض الاهلية ؟
٢٢١	-	جهل الكافر ليس بعذر ودينه دافع للتعرض له
٢٢٢	-	جهل الباغي ليس بعذر
٢٢٢	-	تعريف الباغي (ت)
	-	اذا استحل الباغي الاموال او الدماء بتأويل لم يحكم باباحتها
٢٢٣	-	في حقه بتأويله
٢٢٤	-	جهل من اسلم في دار الحرب عذر لخفاء الدليل
٢٢٤	-	ومنها الهزل
٢٢٤	-	تعريف الهزل لغة واصطلاحاً (ت)
	-	شرط ثبوت الهزل واعتباره في التصرفات ان يكون صريحاً مشروط
٢٢٤	-	باللسان
٢٢٥	-	صور الهزل في العوض
٢٢٦	-	حكم الهزل اذا دخل على ما لا يحتمل النقص
٢٢٧	-	الهزل في الاقرار يبطله
٢٢٨	-	ومنها السفه . تعريفه لغة واصطلاحاً ت
٢٢٨	-	الاحكام المتعلقة به
٢٢٨	-	الخلافاً في وجوب النظر للسفيه
	-	مدة الحجر على السفيه بمنعه عن التصرف في ماله : خمس
٢٢٩	-	وهشرون سنة عند ابي حنيفة والى الرشد عند الجمهور (ت)
٢٣٠	-	ومنها الخطأ تعريفه لغة واصطلاحاً (ت)
٢٣٠	-	ذكر الاحكام المتعلقة به
٢٣٠-٢٣١	-	الخلافاً في وقوع طلاق الخاطيء
٢٣١	-	ومنها الاكراه . تعريفه لغة واصطلاحاً ت
٢٣٢ - ٢٣٤	-	انواع الاكراه وحكم كل منها
٢٣٢-٢٣٥	-	متى يصير المكره غير مكلف ومتى يقتصر من الملجوب
	-	<u>القاعدة الثانية : في الادلة الشرعية :</u>
٢٣٥-٢٣٦	-	تعريف الكتاب العزيز
٢٣٧	-	حكم ما نقل من القرآن آحاداً
٢٣٨	-	ما لم ينقل متواتراً قطع بانه ليس بقرآن

الصفحة

٢٣٨	الخلاف في البسطة	ت	-
٢٣٩	القراءات السبع		-
٢٤٠	تعريف المشهور		-
٢٤١	لا يجوز اشتغال الكتاب العزيز على ما لا معنى له		-
٢٤٢-٢٤٣	الاختلاف في الوقف على (وما يعلم تأويله الا الله)		-
٢٤٢	تعريف السنة لغة واصطلاحاً واطلاقتها		-
٢٤٣	الاختلاف في عصمة الانبياء قبل البعثة وبعدها		-
٢٤٣	تحرير المذاهب وتفصيل مواضع الخلاف	ت	-
٢٤٤	التعريف بالحشوية والخوارج والشيعة	ت	-
٢٤٥	تقسيم افعال النبي صلى الله عليه وسلم		-
	اذا لم يكن فعل النبي جبلياً ولا مختصاً به ولا بياناً لحكم:		-
٢٤٦	فاما ان تعلم صفته او لا تعلم . . وموقفنا مما علمت صفته	ت	-
٢٤٦	تعريف التآسي		-
٢٤٦	ذكر المذاهب فيما لم تعلم صفته		-
٢٤٧	ادلة القائلين بالوجوب		-
٢٤٩	حجة القائلين بالنسب		-
٢٤٩	حجة القائلين بالوقف		-
٢٥٠	حجة القائلين بالاباحة		-
٢٥١	اذا سكت عليه السلام عن انكار فعل بحضرته او في عصره		-
٢٥٢	لا تعارض بين فعليه عليه السلام		-
	صور تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ومتى		-
٢٥٥-٢٥٢	يكون احدهما ناسخاً للآخر ، في حقه او في حقنا ؟		-
٢٥٥	<u>الاجماع</u> : تعريفه لغة واصطلاحاً		-
٢٥٦	نفي النظام وبعض الشيعة الاجماع وقالوا : لا يتصور وقوع		-
٢٥٦	تحرير المذاهب في امكان وقوع الاجماع (ت)		-
٢٥٦	ادلة النافين لوقوعه والرد عليها		-
٢٥٧	القائلون بوقوع الاجماع اختلفوا في امكان انعقاده		-
٢٥٧	طرق نقل الاجماع السابق		-
٢٥٨	الاجماع حجة قاطعة عند الجمهور		-

الصفحة	
٢٥٨	ذكر بقية المذاهب في حجة الاجماع (ت) -
٢٦١-٢٥٩	أدلة حجية الاجماع من الكتاب والسنة -
٢٦٦-٢٦٦	حجج النافين والجواب عليها -
٢٦٦	لا اعتبار بالكافر في الاجماع -
٢٦٧	ولا باتفاق جميع الملة الى القيامة -
٢٦٧	ولا بموافقة العامي او مخالفة عند الجمهور -
٢٦٨	الاختلاف في اعتبار قول الاصولي والفقهي في الاجماع -
٢٦٨	هل ينعقد الإجماع مع مخالفة المجتهد المبتدع ؟ -
٢٦٩	الاجماع المحتج به ليس مخصوصا باجماع الصحابة -
٢٧٠-٢٦٩	مخالفة داود الظاهري في ذلك -
٢٧٢	لا يعتبر إجماع الاكثر مع مخالفة الاقل -
٢٧٢	تحرير المذاهب في ذلك (ت) -
	الاختلاف في اعتبار الاجماع الصحابة مع مخالفة تابعي من -
٢٧٤	اهل الاجتهاد قبل الانعقاد -
٢٧٦-٢٧٥	أدلة كل قول -
٢٧٦	اجماع اهل المدينة حجة عند مالك رحمه الله -
٢٧٧-٢٧٦	احتجاج اصحاب مالك بالنص والمعقول -
٢٧٧	اجماع اهل البيت وحدهم ليس حجة عند الجمهور خلافا للشيعنة -
٢٧٩-٢٧٧	احتج المثبتون بالكتاب والسنة والمعقول -
	اذا اتفق الخلفاء الاربعة على امر من الامور هل يعد اجماعا -
٢٨٠	لا تجوز مخالفته ؟ -
	اتفاق الشيخين وحدهم لا يعد اجماعا لا تجوز مخالفته عند -
٢٨٠	الجمهور -
٢٨١	لا يشترط عدد التواتر لانعقاد الاجماع . وقيل : يشترط -
٢٨١	قول الواحد هل هو حجة ؟ -
٢٨٢	الاجماع السكوتي -
٢٨٢	تحرير المذاهب في الاجماع السكوتي (ت) -
٢٨٣-٢٨٥	أدلة المثبتين والنافيين -
٢٨٦	اذا لم تنتشر فتوى مجتهد وجهل المخالف لا يكون اجماعا -

الصفحة	
٢٨٦	- تحرير المذاهب في اشتراط انقراض عصر المجمعين ت
٢٨٧	- ادلة القائلين بعدم اشتراط الانقراض
٢٨٨	- ادلة القائلين باشتراط انقراض العصر
٢٩٠	- لا اجماع الا عن مستند خلافا لشواذ
٢٩٠	- يجوز ان يكون مستندا لاجماع القياس خلافا للظاهرية
٢٩٢-٢٩١	- ادلة القائلين بذلك
٢٩٣	- ادلة المانعين
٢٩٣	- اذا اختلف اهل عصر على قولين لم يسع ثالث عند الجمهور
٢٩٣	- وقيل : يجوز، وقيل بالتفصيل ت
٢٩٤	- امثلة على القول بالتفصيل
٢٩٥	- ادلة الجمهور
	- اذا استدل اهل عصر بدليل او اولوا تأويلا فلمن بعدهم
٢٩٦	- احداث تأويل اخر، ودليل لم ينص الا ولون على ابطاله
٢٩٧	- اتفاق العصر الثاني على احد قولي العصر الاول
٢٩٨	- ادلة القائلين بانه حجة
٢٩٩	- اتفاق عصر بعد اختلافهم اجماع وحجه
٣٠٠	- ثبوت الاجماع بخبر الواحد جائز وحجه
٣٠٠	- جاحد حكم الاجماع القطعي كافر
٣٠١	- لا يصح التمسك بالاجماع فيما تتوقف صحته عليه
٣٠١	- ما تشترك فيه الاصول الثلاثة - الكتاب والسنة والاجماع -
٣٠١	- <u>النوع الاول : السند</u>
٣٠٢	- اقسام الخبر
٣٠٥-٣٠٢	- الاختلاف في تحديد الخبر
٣٠٥	- التعريف المختار
٣٠٦	- الخبر : صادق وكاذب. وزاد الجاحظ : وعار عنهما
٣٠٧-٣٠٦	- ادلة الجاحظ
٣٠٧	- الخبر منه : معلوم الصدق ومعلوم الكذب وما لا يعلم واحد منهما
٣٠٨	- الخبر ينقسم الى مقواتر واحاد
٣٠٨	- تعريف التواتر لغة واصطلاحا

الصفحة	
٣٠٩	خبر التواتر مفيد للعلم بصدقه -
٣٠٩	وقالت البراهمة والسمنية : لا يفيد -
٣١٠	العلم بخبر التواتر ضروري عند الجمهور -
٣١١-٣١٠	وابو الحسين والكعبي : نظري -
٣١١	والغزالي : ضروري بمعنى عدم الحاجة الى الشعور بالواسطة -
٣١٢-٣١١	حجة القائلين بأنه ضروري -
٣١٤-٣١٣	شروط حصول العلم بالخبر المتواتر المتفق عليها -
٣١٤	الشروط المختلف فيها (ت) -
٣١٦- ٣١٥	ومن الشروط المختلف فيها : تفاني الاماكن ، وعدم الانحصار . . -
	اذا اشتملت اخبار التواتر على معنى كلي مشترك مع الاختلاف -
٣١٧	في الوقائع حصل العلم به -
٣١٧	امثلة على التواتر المعنوي -
	<u>فصل في خبر الواحد وفيه اربعة اقسام</u>
٣١٨	<u>الاول : في حقيقته</u>
٣١٨	الاختلاف في تعريف خبر الواحد ت -
٣١٨	تعريف الخبر المشهور ت -
٣١٩	خبر الواحد العدل يفيد الظن عند الجمهور -
٣٢٠	وفي رواية عن احمد : يفيد العلم ويطرد -
٣٢٠	اختيار صاحب الاحكام م : حصول العلم مع القرائن -
٣٢٠- ٣٢١	الادلة ومناقشتها -
	اذا اخبر واحد في حضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه دل على -
٣٢٢	صدقه ، قيل : قطعا وقيل ظنا -
٣٢٢	وكذا لو اخبر بخضرة جمع وسكتوا -
٣٢٢	وكذا لو رواه ثم اجمعت الامة على العمل به -
	اذا انفرد مخبر بما تتوفر الدواعي على نقله دل على كذبه -
٣٢٣	خلافا للشيعة
٣٢٤	أدلة الجمهور -
٣٢٥	يجوز التعبد بخبر الواحد عقلا خلافا للجبايي -
٣٢٦	يجب العمل بخبر الواحد عند الجمهور -

<u>الصفحة</u>	
٣٢٦	تحرير المذاهب في العمل بخبر الواحد ت
٣٢٢٧-٣٢٢٤	ادلة الجمهور
٣٢٢٧-٣٢٢٤	ادلة المانعين
	<u>القسم الثاني: النظر في شروط خبر الواحد</u>
٣٢٨	منها العقل، فلا تقبل رواية الصبي
٣٢٩	لو تحمل الصبي قبل البلوغ وأدى بعده قبلت
٣٢٩	ومنها الاسلام فلا تقبل رواية الكافر
٣٢٩	الخلافا في رد رواية الكافر بنحو تجسيم
٣٤٠	ومنها الضبط وهو الحفظ والفهم لمعنى الصيغة
٣٤٠	ومنها العدالة
٣٤٠	تعريفها لغة واصطلاحاً ت
٣٤١	تعريف الكبيرة ت
٣٤٢	شروط قبول الشهادة
٣٤٣-٣٤٥	رواية مجهول الحال
٣٤٦-٣٤٧	خبر المقطوع بفسقه بتأويل
٣٤٧	اختلفوا في الجرح والتعديل هل يثبت بقول الواحد ؟
٣٤٨-٣٤٩	هل يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل ؟
٣٥٠	ما لا يصلح ان يجرح به
٣٥١	التصريح بالتزكية مع سببها تعديل
٣٥١	ذكر بقية مراتب التعديل (ت)
٣٥٢	مذاهب العلماء في القول بعدالة الصحابة
٣٥٣	ادلة الجمهور على عدالة الصحابة
٣٥٣	من هو الصحابي ؟
	<u>القسم الثالث: في مستند الراوي</u>
٣٥٤	اذا قال الصحابي قال رسول الله فلاكثر : محمول على السماع
٣٥٥	اذا قال : سمعته عليه السلام يامر كذا ويمنهى هي كذا
٣٥٥	اذا قال : أمرنا او نهينا ووجب علينا وحرم وأبيح
٣٥٦	واذا قال : السنة كذا
٣٥٦	اذا قال : كنا نفعل ، او كانوا يفعلون كذا

- مستند غير الصحابي قراءة الشيخ او قرأته عليه او اجارته له ... ٣٥٦
- أيهما اطلاق : القراءة على الشيخ ام السماع من لفظ الشيخ ؟ ٣٥٧ - ٣٥٦
- صورة الاجازة ٣٥٨
- ماذا يقول المجازله عند الرواية ٣٥٨
- المناولة مع الاجازة ٣٥٩
- صورة الكتابه ٣٥٩
- ما يكون من الكتابه مذكرا فهو حجة ٣٥٩
- القسم الرابع : فيما اختلف في رد خبر الواحد به :
- حكم نقل الحديث بالمعنى ٣٦٠
- تحرير المذاهب في ذلك ت ٣٦٠
- اذا انكر الاصل رواية الفرع ٣٦٢
- اذا تفرد العدل بزيادة لا تخالف : قبلت ٣٦٤
- وان كانت الزيادة مخالفة فالظاهر التعارض ٣٦٥
- وان رواها العدل مرة واهملها اخرى ، فكتعدد الرواة ٣٦٥
- اذا نقل بعض الحديث وترك البعض ٣٦٥
- خبر الواحد فيما تعم به البلوى غير مقبول عند بعض الحنفية ٣٦٦ - ٣٦٧
- حجة القائلين بالقبول ٣٦٨
- اذا خالف خبر الواحد الكتاب : رد ٣٦٨
- اذا روى مشتركا وحملة على احد محامله ٣٦٨
- وان كان الخبر ظاهرا فحملة على غير ظاهره ٣٦٩
- اذا خالف ما رواه قبل الرواية : لم يرد ٣٧٠
- اذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم عمل بخلاف خبر واحد عدل فما الحكم ؟ ٣٧٠
- خبر الواحد فيما يوجب الحد مقبول عند الاكثر ٣٧٠
- اذا تعارض خبر الواحد والقياس ٣٧١
- قول من فصل في المسألة ٣٧٤
- اختلاف العلماء في الوضوء مما مست النار وبيان طرق ذلك ٣٧٥
- الحديث وناسخه ومنسوخه ت

الصفحة

- ٣٧٧-٣٧٦ - حجة القائلين بتقديم الخبر على القياس
- ٣٧٧ - المرسل من العدل مقبول عند الأكثر
- ٣٧٨-٣٧٧ ت - تعريف المرسل وبيان مذاهب العلماء في قبوله
- ٣٨١ - أدلة القائلين بالقبول
- النوع الثاني : المتن . وفيه ثلاثة فصول .
- ٣٨١ الفصل الاول : فيما تشترك فيه الثلاثة من دلالة المنطوق
- ٣٨١ فمنه الامر
- ٣٨٢ - الخلاف في اطلاق الامر على الفعل
- ٣٨٢ ت - صورة المسألة وبيان المذاهب فيها
- ٣٨٣ - تعريف المعتزلة للامر
- ٣٨٣ ت - بيان مذاهب العلماء في تحديد الامر (بمعنى القول)
- ٣٨٤ - مناقشة تعريفات الاصوليين والرد عليها
- ٣٨٦ - التعريف المختار
- ٣٨٦ - هل للامر صيغة تسخسه ؟
- ٣٨٦ ت - تعريف الصيغة
- ٣٨٨-٣٨٧ - اطلاق صيغة (افعل)
- ٣٨٩ - صيغة الامر حقيقة في الوجوب عند الجمهور
- ٣٩٠ - ٣٩٢ - أدلة الجمهور
- ٣٩٢ - مناقشة أدلة الجمهور والرد عليها
- ٣٩٣ - أدلة القائلين بان صيغة الامر تفيد الندب
- ٣٩٣ - حجة القائلين بان صيغة الامر لمطلق الطلب
- ٣٩٤ - من الأمور به ما هو حسن لعينه
- ٣٩٤ - وهذا لا يسقط الا بالاداء او باسقاط من الشارع
- ٣٩٥ - ومنه ما حسن لغيره
- ٣٩٥ - وما حسن لكونه شرطاً للاداء : القدرة
- ٣٩٥ - القدرة نوعان : مطلقة وكاملة
- ٣٩٦ - القدرة الميسرة تغير صيغة الواجب الى السهولة

الصفحة	
٣٩٧	اذا ثبت حسن الامر كان مجزيا
	صيفة الامر لا تقتضي اقتصارا على المره ولا تحتل التكرار عند
٣٩٨	الحنفية خلافا لابي اسحاق الاسفراييني
٣٩٨	ذكر بقرية المذاهب في المسألة ت
٣٩٩	أدلة الحنفية
٣٩٩	دليل القائلين بالمره
٤٠٠	صيفة الامر المعلقة بشرط اوصفة تفيد التكرار عند الجمهور
٤٠٠	تحقيق مذهب الحنفية في ذلك ت
٤٠٢	الامر المطلق على الفور ام على التراخي ؟
٤٠٣	حجة القائلين : انه لا يقتضي الفور ولا التراخي
٤٠٤-٤٠٣	حجة القائلين بالفور
	الامر بشئ معين نهي عن ضده عند القاضي الباقلاني خلافا
٤٠٥	لامام الحرمين والغزالي
	وقال الجصاص : الامر يوجب النهي عن اضراده والنهي يوجب
٤٠٥	الامر بضده ان كان واحدا
٤٠٥	وقالت المعتزلة : ليس نهيا
٤٠٦	حجة الباقلاني
٤٠٧	حجة الجصاص
٤٠٩	الامر بعد الحظر بلا باحة عند الاكثر
٤٠٩	ذكر بقرية المذاهب في المسألة ت
٤١٠	دليل الاكثر
٤١٠	هل القضاء بالامر الاول ؟ ام بامر جديد ؟
٤١٠	تحرير المذاهب في ذلك
٤١١-٤١٢	حجة القائلين بالامر الاول
٤١٢	حجة القائلين : بامر جديد
٤١٢	الامر بالامر بشئ ليس امرا بالشئ خلافا لبعضهم
٤١٣	اذا اطلق الامر فالمطوب فعل ممكن الوجود
٤١٤	الامر المتعاقبان بغير عطف
٤١٤(ت)	صورة الامرين المتعاقبين وبيان مذاهب العلماء في العمل بهما (ت)

الصفحة	
	<u>وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : النهي</u>
٤١٥	- تعريف النهي لفة واصطلاحا
٤١٦-٤١٥	- اطلاقات صيغة النهي
٤١٦	- صيغة النهي حقيقة في طلب الامتناع مجاز في غيره
٤١٦	- مقتضى النهي قبح المنهي عنه شرعا
٤١٧	- المنهي عنه في صفة القبح اربعة اقسام ت
٤١٨-٤١٧	- امثلة على ما قبح لعينه وما قبح لغيره
	- الافعال الحسية : كالقتل والزنا والسرقه ملحقة بالقبح لعينه بالاتفاق
٤٢٠-٤١٨	- واختلف في العبادات والمعاملات
٤٢٠	- المنهي عنه معصية فلا ينتهض سببا لحكم شرعي
٤٢٢-٤٢١	- امثلة فروعية على أصل الحنفية
٤٢٢	- النهي يقتضي الانتهاء دائما خلافا لشواذ
	<u>وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : العام والخاص</u>
٤٢٣	- تعريف العام وبيان اختلاف العلماء فيه
٤٢٣	- التعريف المختار ومحترزاته
٤٢٣	- تعريف الخاص
٤٢٤	- حكم الخاص ثبوت مدلوله قطعا
	- القرء حقيقة في الحيض مجاز في الطهر عند الحنفية وعند
٤٢٤	- الشافعي على العكس من ذلك ت
	- وطء الزوج الثاني يهدم ما مضى من الطلقات عند العبادلة
	- الثلاثة وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ولا يهدم ما دون الثلاث
٤٢٦	- عند عمرو طي وابي بن كعب وبه قال محمد وزفر والشافعي
٤٢٧	- العموم من عوارض الالفاظ حقيقة
٤٢٧	- واختلفوا في عروضه حقيقة للمعاني(ت)
٤٢٨	- للعموم صيغة موضوعة له عند الجمهور
٤٢٨	- صيغ العموم
	- الخلاف في بعض صيغ العموم مثل الجمع المنكر والمعرف واسم
٤٢٩-٤٢٨	- الجنس المعرف
٤٣٠-٤٢٩	- أدلة الجمهور

الصفحة

٤٣٢-٤٣١	حجة القائلين بالخصوص	-
٤٣٢	حجة القائلين بالفرق	-
٤٣٢	العام موجب للعلم في مدلوله كالخاص عند الحنفية	-
٤٣٢	وقال الجمهور : دلالة العام على كل فرد بخصوصه ظنية	-
٤٣٤-٤٣٣	إذا أوصى بخاتم وبفصه لاخر بكلام مفصول	-
٤٣٥	الجمع المنكر عام	-
٤٣٥	ذكر مذاهب الاصوليين في الجمع المنكر(ت)	-
٤٣٥	حجة القائلين بعمومه	-
٤٣٥	الاختلاف في اقل الجمع	-
٤٣٦	تحرير محل النزاع	-
٤٣٧	دليل القائلين أقل الجمع ثلاثة	-
٤٣٨	دليل القائلين : أقله اثنان	-
٤٣٩	إذا حلف لا يشتري صيدا لم يحنث بدون الثلاثة	-
٤٣٩	(من) مفرد اللفظ عام المعنى	-
٤٤٠	الفرق بين (كل ، ومن)	-
٤٤٠	(الجميع) عامة في الاجتماع	-
٤٤٠	(أى) يراد بها جزء ما تضاف اليه	-
٤٤١	النكرة في الاثبات مطلقة عند الحنفية وعند الشافعي عامة	-
٤٤٢	العام بعد التخصيص مجاز عند بعض الاصوليين	-
٤٤٣	وقيل حقيقة. ومنهم من فصل	-
٤٤٣	حجة القائلين بالمجاز	-
٤٤٤	العام المخصوص بمجهول او معلوم حجة فيها شبهة	-
٤٤٥-٤٤٤	تحرير مذاهب الاصوليين في ذلك	-
٤٤٥	تحقيق اسم البلخي ومذهبه في العام المخصوص(ت)	-
٤٤٨-٤٤٦	أدلة المذاهب ومناقشة أدلة الخصوم	-
٤٤٩-٤٤٨	الفرق بين المخصوص وبين خير الواحد في جواز المعارضة	-
٤٤٩	فروع فقهية من مذهب الحنفية	-
٤٤٩	إذا ورد الجواب غير مستقل فهو تابع للسؤال مختص به	-
٤٤٩	امثلة على ذلك	-

الصفحة	
٤٤٩-٤٥٠	وان استقل الجواب ، ففيه تفصيل ت -
٤٥٢	اذا خرج السؤال مخرج الجواب -
٤٥٢	سبب نزول آية السرقة -
٤٥٣	قطع يد سارق المجن ، أو ما قيمته عشرة دراهم -
٤٥٤	تحقيق سبب نزول آية الظهر ت -
٤٥٥	سبب نزول آية اللعان -
٤٥٥	مثل قول الصحابي "قضى بالشفعة للجار" يعم كل حار خلافا -
٤٥٥	للاكثرين -
٤٥٦-٤٥٧	العطف على العام هل يوجب العموم في المعطوف ؟ -
٤٥٧	مثل (لئن أشركت) خطاب للأمة الا بدليل يخصه خلافا -
٤٥٨	لبعض الشافعية -
٤٥٨	الارلة -
٤٥٩	خطاب الرسول لواحد من الأمة هل يعم ؟ -
٤٥٩	تحرير المذاهب في ذلك ت -
٤٦٠	جمع الرجال لا يتناول النساء ولا بالعكس -
٤٦١	واختلف في مثل : المسلمين ، وفعلوا مما يغلب فيه المذكر -
٤٦١	حجة القائلين بدخولهن -
٤٦١-٤٦٢	سبب نزول (ان المسلمين والمسلمات . .) ت -
٤٦٢	(من) الشرطية تعم المذكر والمؤنث خلافا لبعضهم -
٤٦٣	الخطاب بالناس وبالمؤمنين يعم الحر والعبد ، وقيل يخص -
٤٦٤	مثل (يا أيها الناس) (يا أيها الذين آمنوا) يعم الرسول -
٤٦٤	عند الاكثر -
٤٦٤	حجة القائلين بعمومه -
٤٦٥	الخطاب الوارد شفاها والاوامر العامة هل يخص الموجودين -
٤٦٥	في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو هو عام لهم ولعن بعدهم ؟ -
٤٦٥	تحرير المذاهب في ذلك ت -
٤٦٦	المخاطب داخل في عموم خطابه -
٤٦٧	مثل (خذ من أموالهم صدقة) لا يقتضي اخذها من كل نوع -
٤٦٧	من المال عند الكرخي وخالفه الاكثرون -
٤٦٧	العام المتضمن للمدح او الذم للعموم خلافا للشافعي -

وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : التخصيص

- ٤٦٨ تعريف التخصيص لغة واصطلاحاً ت
- ٤٦٩ التخصيص منه : عقلي ، وحسي ، ولفظي
- مخصصات العموم عند مالك خمسة عشر وعند الغزالي
- ٤٦٩ أنواع عشرة . ت
- من الحنفية من قسم التخصيص الى مستقل وغيره و عليه الاكثرون .
- ٤٦٩-٤٧٠ ومنهم من شرط الاستقلال مع الاتصال في اول مخصص
- ٤٧٠-٤٧١ الجمهور على جواز التخصيص بالعقل
- ٤٧٣ اذا تعارض خاص و عام فما العمل ؟
- توضيح صور تعارض الخاص والعام مع بيان ناسخه و منسوخه
- ٤٧٣-٤٧٣ واختلاف العلماء فيه . ت
- الخاص مبين للعام مطلقاً عند الشافعي والقاضي ابي زيد
- ٤٧٣-٤٧٤ وجمع من العلماء خلافا لجمهور الحنفية
- ٤٧٤ تخصيص السنة بالسنة
- ٤٧٤ تخصيص السنة التواترة بالكتاب وبالعكس
- ٤٧٤-٤٧٦ الخلاف في تخصيص الكتاب بخبر الواحد
- ٤٧٥ ادلة الحنفية على عدم الجواز
- ٤٧٦ أدلة الجمهور
- ٤٧٧ التخصيص بالاجماع
- ٤٧٧ العادة مخصصة عند قوم خلافا للاكثرين
- ٤٨ رجوع الضمير الى بعض العام المتقدم لا يخصه خلافا لابي ثور
- ٤٧٨ الحسين البصري
- ٤٧٨ تحرير مذهب ابي الحسين (ت)
- ٤٧٩ حجة الجمهور
- مذهب الراوي على خلاف ظاهر العموم مخصص عند جمهور
- ٤٨٠ الحنفية والحنابلة
- تقريره عليه السلام ما فعل واحد من الامة مخالفا للعموم مخصص
- ٤٨١ عند الجمهور

الصفحة	
٤٨١	فعله عليه السلام مخصص عند الاكثر . خلافا للكرخي
٤٨٢	يخص العام المخصوص بالقياس عند الحنفية و يجوز تخصيصه
٤٨٣ - ٤٨٤	بالقياس مطلقا عند الجمهور
	بقية المذاهب في المسألة ودليل مختار الامدي
	وما تشترك فيه الثلاثة : <u>المطلق والمقيد</u>
٤٨٤	تعريف المطلق لغة واصطلاحا ت
٤٨٥	تعريف المقيد لغة واصطلاحا ت
٤٨٦	المطلق يوجد في الخارج وان توقف وجوده على الشخصيات
٤٨٦	اذا ورد مطلق ومقيد فله ست حالات ت
٤٨٧	امثلة على اتحاد الحكم وتعدد الحادثة ، والعكس
٤٨٧-٤٨٨	متى يحمل المطلق على المقيد ؟ ومتى لا يحمل ؟
	وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : <u>المجمل والمبين</u>
٤٨٩	تعريف المجمل لغة واصطلاحا
٤٨٩	اختلاف الاصوليين في تعريف المجمل ت
٤٩٠	مثال المجمل
٤٩٠	تعريف المبين لغة واصطلاحا ت
	تحرير مذاهب العلماء في الالفاظ التي طلق التحريم والتحليل
٤٩١-٤٩٢	فيها على الاعيان هل هي مجملة ؟ وهل الحرمة والحل الثابتة
	للاعيان على الحقيقة أم على المجاز ؟ ت
	فخر الاسلام : التحريم نوعان : مضاف الى الفعل ومضاف الى
٤٩٣	العين
٤٩٣	الاختلاف في الجمال (وامسحوا برؤوسكم) ت
٤٩٤	حجة القائلين بالاجمال
	اذا ورد لفظ شرعي له محل فيه ، ومحمل في اللفظ ، فليس
٤٩٥	بمحمل
٤٩٦	ما له معنى لغوي وشرعي ليس بمحمل ، وقيل مجمل
٤٩٦	والغزالي : ان كان في الاثبات فالشرعي وفي النهي مجمل
	وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : <u>البيان</u>
٤٩٧(ت)	تعريف البيان لغة وذكر اختلاف الاصوليين في تعريفه الاصطلاحى
٤٩٧	اقسام البيان

الصفحة	
٤٩٨	- بيان التغيير لا يصح الا موصولا
٤٩٩	- الاستثناء متصل ، ومنقطع
٤٩٩	- تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً ت
٤٩٩	- ادوات الاستثناء ت
٥٠٠ - ٤٩٩	- الاستثناء المنقطع مجاز
٥٠٠	- تعريف الاستثناء المنفصل على الاشتراك او المجاز
٥٠١	- تعريف الامدي للمتصل
	- الاستثناء تكلم بالباقي بعد المستثنى عند جمهور الحنفية .
	- وعند جمهور الاصوليين : موجب الاستثناء امتناع الحكم في
٥٠١	المستثنى لوجود المعارض (ت)
٥٠٢	- حجة الحنفية
٥٠٢	- الاستثناء من الاثبات نفي ، ومن النفي اثبات عند الشافعية (ت)
	- " لا تبعوا الطعام بالطعام الا سوا بسوا " أي بيعوه
	- كذلك عند الشافعي ، فيبقى الصدر عاماً في القليل والكثير
٥٠٣	- وعند الحنفية : استثناء حال ، فيعم الصدر الاحوال
٥٠٤ - ٥٠٣	- فروع على أصل الحنفية
٥٠٤	- شرط الاستثناء : الاتصال لفظاً أو حكماً
٥٠٥ - ٥٠٤	- تحريم مذاهب العلماء في شرط العمل بالاستثناء ت
٥٠٦	- الاستثناء المستغرق باطل وجوز الاكثرون الاكثروالمساوي
٥٠٧	- تحريم مذهب الحنابلة ت
٥٠٧	- أدلة الجمهور
	- الجمل المتعاقبة بالواو العاطفة اذا تعقبها استثناء
٥٠٨	- رجع الى الاخيرة عند الحنفية ، والى الكل عند الشافعية
٥٠٨	- وفصل عبد الجبار وأبو الحسين
٥٠٩	- وتوقف القاضي والفرزالي
٥٠٩	- مختار الامدي
٥٠٩	- أدلة الحنفية والشافعية
٥١٠ - ٥٠٩	- بيان الضرورة اربعة انواع (ت)
٥١٠	- مثال كل نوع

الصفحة	
٥١١	مثل : مائة ودرهم بيان ضرورة بواسطة العطف خلافا للشافعي
٥١١	فعل النبي صلى الله عليه وسلم بيان خلافا لبعضهم
	لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اتفاقا ، والخلاف في
٥١٢	تاخره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة
٥١٢	ذهب جمهور الحنفية الى الجواز في المجل ، والامتناع في التخصيص
٥١٢	مذهب ابي الحسين البصري
٥١٢	مذهب الجبائي وابنه : تاخير النسخ لا غير
٥١٣	أدلة الحنفية
٥١٤	أدلة الجمهور
٥١٥-٥١٤	أدلة المانع مطلقا
	<u>بيان التبديل : وهو النسخ</u>
٥١٥	تعريف النسخ لغة واصطلاحا
	اختلاف الاصوليين في النسخ : هل هو حقيقة في النقل والازالة؟
٥١٦-٥١٥	أم حقيقة في احدهما ، مجاز في الاخر ؟
٥١٧	فخر الاسلام : بيان بالنسبة الى الشارع تبدل بالنسبة إلينا
	أهل الشرائع على جواز النسخ عقلا ، ووقوعه شرعا ، وخالف اليهود
٥١٨	في الجواز وأبو مسلم الاصفهاني في الوقوع
٥١٨	تحقيق مذهب اليهود في جواز النسخ
٥١٩-٥١٨	تحقيق اسم أبي مسلم الاصفهاني ومذهبه في النسخ (ت)
٥٢٠	أدلة الجمهور
٥٢١-٥٢٠	تعريف البداء ، وبيان انه لا يجوز على الله تعالى
٥٢٢-٥٢١	أدلة القائلين بعدم الجواز النسخ عقلا
٥٢٣-٥٢٢	الأمر بالتوجه الى الكعبة ناسخ للتوجه الى بيت المقدس (ت)
٥٢٣	آية المواريث ناسخة لاية الوصية للوالدين والاقربين
٥٢٣	شروط النسخ : التمكن من الاعتقاد
٥٢٤-٥٢٣	شروط النسخ المتفق عليها ، والمختلف فيها
٥٢٤	تحرير مذاهب العلماء في جواز النسخ قبل التمكن من الفعل (ت)
	أمر ابراهيم بذبح ابنه هل نسخ قبل التمكن ؟ أم لم يتصل
٥٢٥	بمحلّه للفداء ، لا للنسخ ؟

الصفحة	
٥٢٦	اذا قيد الأمور به بالتأبيد هل يجوز نسخه ؟
٥٢٧-٥٢٦	حجة القائلين بعدم الجواز
٥٢٧	الاختلاف في جواز النسخ باثقل
٥٢٩-٥٢٨	أمثلة على وقوع نسخ الاخف بالاثقل
	يجوز نسخ التلاوة والسكك معا ، والتلاوة وحدها ، والحكم وحده
٥٢٩	خلافاً لبعض المعتزلة
٥٣٠-٥٢٩	أدلة الجمهور
٥٣١	أدلة المخالفين
٥٣١	الزيادة على النص نسخ عند الحنفية خلافاً للجمهور
٥٣٣-٥٣١	تحرير محل النزاع مع بيان المذاهب في هذه المسألة (ت)
٥٣٣	أدلة الحنفية
٥٣٤	أدلة الجمهور
٥٣٤	الاجماع لا ينسخ به
	يجوز نسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة المتواترة بالمتواترة
٥٣٤	والاحاد بمثلها بالاتفاق
٥٣٥	تحرير المذاهب في نسخ القرآن بالسنة وبالعكس (ت)
٥٣٦	أدلة القائلين بجواز نسخ السنة بالقرآن
٥٣٦	نسخ صلح الحديبية بالقرآن
٥٣٨-٥٣٧	مثال نسخ القرآن بالسنة
٥٣٩	أدلة المانعين
٥٤٠	هل يثبت حكم الناسخ قبل تبليغه عليه السلام الإمة ؟
٥٤٠	الفصل الثاني : في وجوه اقتناص الحكم من النظم .
٥٤١	دلالة اللفظ عند الحنفية أربعة
	الفرق بين اصطلاح الحنفية ، واصطلاح الجمهور في تقسيم
٥٤١	دلالة اللفظ (ت)
٥٤٢	أمثلة على الدلالة بالاشارة
٥٤٣	تجوزنية الصيام نهاراً عند الحنفية
٥٤٣	دلالة النص وما يثبت بها
٥٤٤-٥٤٣	ليست الدلالة من باب القياس . وقيل هو قياس جلي
٥٤٤	الدلالة على قسمين : قطعية وظنية

الصفحة	
٥٤٥-٥٤٤	مثال لكل منهما -
٥٤٥	ومنها : الاقتضا -
٥٤٥	تعريف الاقتضا ت -
٥٤٦	مثاله -
٥٤٦	الثابت بالاقتضا كالثابت بالمنطوق -
٥٤٦	ولا عموم للمقتضى عند الحنفية ، خلافا للشافعية -
٥٤٦-٥٤٧	تحرير المذاهب في ذلك ت -
٥٤٧	لا تصح نية الثلاث في : طالق ، ولا في اعتدي خلافا لبعضهم -
٥٤٨	أدلة الحنفية -
٥٤٨	المقتضى يثبت بشروط ما توقف عليه لا بشروط نفسه -
	" انما الاعمال بالنيات " و " ورفع عن أمتي الخطأ والنسيان " -
٥٤٩	من المضر ، لا من المقتضى -
٥٥٠	وقال الشافعية : رفع الذات مستلزم لرفع أحكامها -
٥٥٠	ما ثبت بالاشارة يمكن تخصيصه بخلاف الدلالة -
	<u>الفصل الثالث : في المفهوم :</u> -
٥٥٠	تعريف المفهوم -
٥٥١	المفهوم نويان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة -
٥٥١	تعريف كل منهما ت -
٥٥١	مفهوم المخالفة ليس حجة عند الحنفية -
	أقسام مفهوم المخالفة : -
٥٥١	منها : مفهوم الصفة -
٥٥٢	تحرير مذاهب الاصوليين في العمل بمفهوم الصفة (ت) -
٥٥٣	تفصيل أبي عبدالله البصري -
٥٥٣-٥٥٤	شروط العمل بمفهوم الصفة عند القائلين به -
٥٥٥	أدلة النافين لحجية مفهوم المخالفة -
٥٥٥	بقية شروط العمل بمفهوم المخالفة ت -
٥٥٦-٥٥٧	أدلة القائلين بحجية المفهوم -
	ومنها مفهوم الشرط -
٥٥٨	تعريفه -

<u>الصفحة</u>	
٥٥٨	مذاهب الاصوليين في حجية مفهوم الشرط
	الشرط مانع عن انعقاد السبب عند الحنفية وعن الحكم عند
٥٥٩	الشافعية
٥٦٠	فروع فقهية على مذهب الحنفية
٥٦٠-٥٦١	نقضان أوردا على الحنفية والجواب عليهما
	ومنها مفهوم الغاية
٥٦١	تعريف مفهوم الغاية ومثاله ، والخلاف في التقييد به
	مفهوم الغاية حجة عند اكثر الفقهاء والمتكلمين . وعند
٥٦١	الحنفية : هو من قبيل الاشارة لا المفهوم
	ومنها مفهوم اللقب
٥٦٢	مفهوم اللقب ليس بحجة عند الجمهور خلافا للدقاق
	ومنها الحصر بانما
	مذهب الحنفية : انه لتأكيد الاثبات ولا دلالة له على الحصر
	ومذهب الباقلاني والغزالي في جماعة : انه ظاهر في الحصر ،
٥٦٣	محتمل التأكيد (ت)
٥٦٤	أدلة النافين
	ومنها الحصر في مثل : صديقي زيد
٥٦٤	الاختلاف في افادته للحصر
	ومنها مفهوم قران العطف
٥٦٥	صورة مفهوم قران العطف
٥٦٦	حجة القائلين به
٥٦٦	رد شهادة القاذف من تمام الحد عند الحنفية
	<u>القياس</u>
٥٦٧	اطلاقات القياس في اللغة
٥٦٧-٥٦٨	اختلاف الاصوليين في تعريف القياس
٥٦٨-٥٦٩	قياس الدلالة وقياس العكس
٥٦٩-٥٧٠	نقض بعض تعريفات الاصوليين
٥٧٠	<u>أركان القياس</u>
٥٧٠	تعريف الركن لغة واصطلاحا
٥٧٠	الخلاف في تفسير الاصل

<u>الصفحة</u>	
٥٧١	- الفرع محل الحكم المشبه أو حكمه
٥٧١	- الوصف الجامع بالنسبة الى الاصل فرع
	<u>فصل في شروطه</u>
٥٧٢	- شروط حكم الاصل
٥٧٣	- الاختلاف في اختصاص نكاحه عليه السلام بلفظ الهبه ت
٥٧٤	- من شروط حكم الاصل : ان لا يكون معدولا به عن القياس
٥٧٤	- ومنها : ان لا يكون ذا قياس مركب
٥٧٥	- القياس المركب نوعان
٥٧٥	- سبب تسميته : قياس مركب
٥٧٥	- ومنها : ان لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع
٥٧٥	- ومنها : ان لا يتغير بالتعليل حكم النص
٥٧٨-٥٧٦	- نقوض واجوبة
٥٧٧	- أ قام الحنفية الثناء مقام التكبير للدخول في الصلاة
٥٧٧	- قلع النجاسات بالماء غير الماء ت
	- ومنها : ان لا يكون حكم الاصل متفرعا عن اصل اخر عند الكرخي
٥٧٨	- واكثر الشافعية
٥٧٨	- القائلون بالجواز
٥٧٩	- شروط طة الاصل
	<u>الشروط المتفق عليها</u>
٥٧٩	- الشروط المختلف فيها
٥٩٦-٥٧٩	- ومنها : ان لا تكون محل الحكم ولا جزءه
٥٧٩	- ومنها : ان تكون العلة باعثة واجازة بعضهم بمجرد الامارة
٥٨٠	- ومنها : ان تكون عدما في الحكم الثبوتي
٥٨٠	- ادلة المجيزين والرد عليها
٥٨١	- ومنها : ان لا يكون العدم جزءا منها
٥٨١	- ما يستثنى من ذلك عند الحنفية
٥٨٢	- ومنها : ان تكون العلة متعدية عند بعض الاصوليين
٥٨٣	- تعريف العلة القاصرة ومثالها ت
٥٨٣	- الاختلاف في تعليل حرمة الربا في النقدين (ت)

الصفحة	
٥٨٤	تعلييل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي
٥٨٥	الاختلاف في اتحاد الوصف وتعدد
٥٨٥	الجمهور على جواز التعلييل بالعله المركبه
٥٨٦	الاختلاف في جواز تخصيص العله
٥٨٧-٥٨٦	تحرير المذاهب في ذلك
٥٨٧	الفرق بين التخصيص والمناقضة عند السرخسي والديهوسي (ت)
٥٨٨	حجة الماتعين
٥٨٨	ومنهم من فرق بين المنصوصة والمستنبطة
٥٨٩	حجة المجوزين في المنصوصة
	موضع التخلف بعلل بالمانع عند الجمهور ، وبعدم العله عند
٥٩٠	الحنفية .
٥٩١	تقسيم المانع
٥٩١	اختلاف الاصوليون في تعلييل النصوص على ثلاثة اقوال (ت)
	حجة القائلين بوجوب تعيين العله وتمييزها وكون النص
٥٩٢	معللا بها
٥٩٣	التعلييل بالوصف اللازم والعارض
٥٩٣	الطعم طة للربها في المطاعم عند الشافعي
	من شروط طة الاصل : ان يكون معنى معقولا صالحا للعليه
٥٩٤	معدلا
٥٩٤	معنى الصلاحية والتعديل
٥٩٤	الاختلاف في عدالة العله بما تعرف ؟
٥٩٦-٥٩٥	ادلة الحنفية ومن وافقهم
٥٩٩ - ٥٩٧	شروط الفرع
	<u>فصل في الطرد وتقسيمه</u>
٥٩٩	الاختلاف في تفسير الطرد
٦٠٠	أدلة القائلين به والرد عليها
٦٠١	أول وجوه الطرد : الوجود عند الوجود
٦٠١	العدم عند العدم والتعلييل بالنفي

الصفحة

	<u>استصحاب الحال</u>	
٦٠١-٦٠٢	تعريفه وبيان مذاهيب العلماء في الاحتجاج به	ت
٦٠٣	حجة التافين	
٦٠٣	الاحتجاج بتعارض الاشباه	
٦٠٣	الاحتجاج بوصف فارق	
٦٠٤	الاحتجاج بوصف مختلف فيه	
٦٠٤	الاحتجاج بما هو ظاهر الفساد	
٦٠٤	الاحتجاج بلا دليل	
	<u>فصل في حكم العلة</u>	
٦٠٥	حكم العلة التعدية الى ما لا نص فيه بغالب الرأي	
٦٠٦	ما يعمل به أربع	
٦٠٦	هل يشترط الحل للوط * لاثبات حرمة المصاهرة ؟	
	<u>الاستحسان</u>	
٦٠٧	تعريفه لغة وشرعا	
	تحقيق معنى الاستحسان الذي يحتج به الحنفية وبيان بقية	
٦٠٩-٦٠٧	المذاهب في الاحتجاج به	ت
٦٠٩	من القياس ما ضعف أثره ، ومنه ما ظهر فساده	
٦٠٩	الاستحسان انواع	
٦١٠	القياس القوي الاثري يسي استحسانا عند الحنفية	
٦١٠	مثاله	
	مثال ما ظهر فساده واستتر أثره وقابله استحسان ظهر أثره	
٦١٠	واستتر فساده	
٦١١	الفرق بين الاستحسان والقياس الخفي	
	<u>فصل في اثبات العلة : وفيه مسالك</u>	
٦١١	تعريف مسالك العلة وبيان عددها جملة (ت)	
٦١٢	مراتب دلالة النص على العلة	
٦١٦-٦١٣	ما دل بالتنبيه والايما وهو مراتب	
٦١٦	اذا صرح بالوصف وكان الحكم مستتبعا منه غير مصرح ، فايما	

<u>الصفحة</u>	
٦١٦	- تحرير المذاهب في الايماء اذا كان غير مصرحا به (ت)
٦١٧	- الاختلاف في اشتراط مناسبة الوصف الموسى اليه للحكم <u>السبر والتقسيم</u>
٦١٧-٦١٨	- تعريف السبر والتقسيم في اللغة والاصطلاح (ت)
٦١٨	- السبر والتقسيم ليس حجة عند الحنفية
٦١٨-٦١٩	- صورة السبر والتقسيم
٦١٩	- <u>طرق الحذف</u>
٦١٩	- الدليل على اعتبار السبر عند القائلين به <u>المناسبة والاخاله :</u>
٦٢٠	- تعريف المناسبة في اللغة والاصطلاح (ت)
٦٢١	- المناسبة هي تخرج المناط
٦٢١	- المقصود من شرع الحكم <u>تقسيم المقاصد</u>
٦٢٢	- وهي ضربان : ضروري في اصله وغير ضروري
٦٢٢	- المقاصد الخمسة التي روعيت في كل طه <u>تقسيم المناسب</u>
٦٢٢	- وهو : موءثر ، وملائم ، وفريب ، وموسل
٦٢٣	- الاتفاق على اعتبار الموءثر والملائم ، والاختلاف فيما عداهما
٦٢٣	- تحرير المذاهب في اعتبار الفريب حجة <u>الشبه</u>
٦٢٤-٦٢٥	- تعريفه لغة واصطلاحا مع بيان اختلاف الاصوليين في تفسيره (ت)
٦٢٥	- الفرق بين الشبه والطرد والمناسب
٦٢٥	- المذاهب في حجة قياس الشبه ت <u>الطرد والعكس</u>
٦٢٥-٦٢٦	- المذاهب في افادته للعلية ت
٦٢٦	- حجة الحنفية على عدم افادته

الصفحة	
٦٢٦	الفرق بين تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه
٦٢٧-٦٢٦	تعريف التنقيح والمناط لغة واصطلاحاً (ت)
٦٢٧	كيفية تنقيح المناط وتخريجه
	<u>فصل في جواز التعبد بالقياس عقلاً</u>
٦٢٧	التعبد بالقياس جازم خلافاً للشبهة والنظام والمعتزلة
٦٢٨-٦٢٧	القياس المتفق على حجتيه والقياس المختلف فيه (ت)
٦٢٨	القفال وأبو الحسين البصري : واجب عقلاً
٦٢٨	أدلة المجيزين ومناقشة أدلة الخصوم
٦٢٩	حجة النظام على المنع عقلاً والرد عليها
٦٢٩	حجة القائل بالوجوب عقلاً
	<u>فصل في وقوع التعبد بالقياس</u>
	أكثر المجوزين قائلون بالوقوع ، خلافاً لداود وابنه والقاشاني
٦٢٩-٦٣١	والنهرواني .
٦٣١	والأكثر : قطعي خلافاً لابي الحسين
٦٣١	أدلة الجمهور
	<u>فصل في دفع العلل المؤثرة</u>
	الاعتراضات الصحيحة والفاصلة على القياس واختلاف الأصوليين
٦٣٤	فيها ت
٦٣٥-٦٣٤	تعريف الممانعة والمعارضة والمناقضة (ت)
٦٣٥	المناقضة من الاعتراضات الفاسدة عند الحنفية
٦٣٦	الاعتراض بفساد الوضع والفرق فاسد عند الحنفية
٦٣٧	الممانعة أربعة أوجه
٦٣٧	المعارضة نوعان : معارضة بمناقضة ومعارضة خالصة
٦٣٨-٦٣٧	صورة المعارضة بالقلب
٦٣٩	تعريف العكس وتوضيح نوعيه بالمثال
٦٣٩	قد يلحق العكس بالقلب وان لم يكن منه
٦٣٩	المعارضة الخالصة بخمسة أنواع في الفرع وثلاثة في الاصل
٦٤٠	المعارضة الاصلية
٦٤٠	فائده : كل ما يذكر في الاصل على وجه المفارقة فاجعله ممانعة

	<u>وجوه دفع المناقضة</u>	
	المناقضة لا ترد على المؤثرة ، لكن اذا نصوت ، فالدفع بالجمع	-
٦٤١	والتوقيف بأربعة أوجه	-
٦٤١	امثلة على كل وجه	-
	<u>وجوه دفع العلل الطردية</u>	
٦٤٢	القول بموجب العلة	-
٦٤٣	المانعة ، وهي أربعة اوجه	-
٦٤٣	مانعة في الوصف	-
٦٤٤	مانعة في الحكم	-
٦٤٤	مانعة في صلاحية الوصف	-
٦٤٤	مانعة في نسبة الحكم الى الوصف	-
٦٤٤	الثالث من وجوه دفع العلل الطردية : فساد الوضع	-
٦٤٤	<u>الرابع : المناقضة</u>	
٦٤٦	<u>فصل في تقسيم الاحكام ومتعلقاتها من السبب والعلة والشرط</u>	
٦٤٦	أما الاحكام : فمنها خالص حق الله	-
	قيد أبوحنيفة صرف الخمس الى ذوي القربى بالحاجة فلا يصرف	-
٦٤٧	لمن ليس بمحتاج	-
	لا تجب الكفارة في اليمين الغموس والقتل العمد عند الحنفية	-
٦٤٧	زيادة في النكايه به	-
٦٤٨	ومنها خالص حق العبد وهو كثير	-
٦٤٨	ومنها ما ظب فيه حق الله ، وما ظب فيه حق العبد	-
	<u>متعلقات الاحكام</u>	
٦٤٩	السبب	-
٦٤٩	تعريف العلة لغة واصطلاحاً	-
٦٤٩	الشرط	-
٦٤٩	العلامه	-
	السبب اربعة اقسام	-
٦٥٠	سبب حقيقي	-

<u>الصفحة</u>	
	سبب مجازي ، كالتعليقات عند الحنفية
٦٥١	وهي بمعنى العلل عند الشافعية
٦٥١	ومن الاسباب ما هو في معنى العلة
	<u>العلة ستة انواع</u>
٦٥١	علة حقيقية
٦٥٢	وفي اقترانها بالحكم خلاف بين الحنفية (ت)
٦٥٢	علة مجازية وهي ما كانت اسما لا غير كالتعليقات
٦٥٢	علة تشبه السبب
٦٥٢	وصف يشبه العلة
٦٥٢	علة معنى وحكما لا اسما
٦٥٢	علة اسما وحكما لا معنى
	<u>تقسيم الشرط</u>
٦٥٢	الاختلاف في تقسيمه ت
٦٥٢	شرط محض
٦٥٥	شرط في حكم العلة
٦٥٦	شرط في حكم السبب
٦٥٧	شرط اسما لا حكما
٦٥٧	شرط هو علامة كالا حسان
٦٥٧	العلامة : نوع واحد
٦٥٧	التحقيق في نوع العلامة ت
	<u>فصل في الاستدلال</u>
٦٥٨	تعريفه وتوضيح انواعه (ت)
	<u>شرع من قبلنا</u>
٦٦٠-٦٥٩	هل هو شرع لنا ؟ اختلفوا في ذلك طي مذاهب
٦٦١-٦٦٠	أدلة القائلين بأنه شرع لنا ، وأدلة المانعين
	<u>حجية مذهب الصحابي</u>
	محرر محل النزاع في حجية مذهب الصحابي ، وبيان المذاهب
٦٦٢-٦٦٢	فيه (ت)

الصفحة	
٦٦٣	المختار : تقليده فيما لا يدرك قياساً
٦٦٤	الكرخي يمنع تقليده في القياسي لاحتمال الخطأ
٦٦٤	ابوسعيد : رأيهم أولى لاحتمال التوقيف
٦٦٥	حجة النافي
	<u>القاعدة الثالثة : في الاجتهاد وما يتبعه</u>
٦٦٥	تعريف الاجتهاد في اللغة والاصطلاح
٦٦٦-٦٦٥	اختلاف الاصوليين في تعريفه الاصطلاحي (ت)
٦٦٦	أركان الاجتهاد وأنواع المجتهدين (ت)
٦٦٦-٦٦٧	شروط المجتهد المطلق ، والمقيد
٦٦٧	المجتهد فيه : الاحكام الشرعية المظنونة الدليل
	اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم
	تحرير المذاهب في جواز اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم ، ووقوته
٦٦٧-٦٦٨	وبيان ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه . (ت)
٦٦٩	أدلة المجوزين لاجتهاده في الاحكام الشرعية
٦٧٠	أدلة المانعين
٦٧٠	ليس كل مجتهد في العقلية مصيباً
٦٧٠	مخالفة المله مخطئاً ، آثم مطلقاً خلافاً للجاحظ والعنبري
	لا اثم على مجتهد في حكم شرعي اجتهادي . وبشر والاصم
٦٧١-٦٧٢	يو ، ثمان المخطئ
٦٧٢	أدلة الجمهور
٦٧٣	ما فيه نص ، فقصر المجتهد في طلبه
٦٧٣	القسمة العقلية للمجتهد فيه من حيث وجود نص وعدمه (ت)
٦٧٤	الجبائي وابنه : ما لا نص فيه كل مجتهد فيه مصيب
٦٧٤	والجمهور على التصويب والتخطئة
٦٧٤	وقيل : مصيب في الابتداء مخطئ في الانتهاء
٦٧٥	أدلة الجمهور
٦٧٦	أدلة الصوابة
٦٧٧	العقلاء على امتناع تقابل الدليلين العقليين
٦٧٧	اختلفوا في تقابل الامارات الظنية

الصفحة	
٦٧٧	إذا أداه اجتهاده الى حكم ،لم يجزله تقليد غيره اتفاقا
٦٧٨-٦٧٧	وإذا لم يجتهد هل يجوز له التقليد ؟
٦٧٩	تعريف التقليد لغة واصطلاحا
٦٧٩	تعريف المفتي ، والمستفتي ، وما فيه الاستفتاء
٦٧٩	لا يجوز التقليد في الاصول المتعلقة بالاعتقاد ، خلافا للعنبري
٦٨٠	أدلة الجمهور
٦٨١	المحصل لعلم معتبر اذا لم يبلغ رتبة الاجتهاد هل يقلد ؟
٦٨١	أدلة القائلين نعم
٦٨٢	الاختلاف في استفتاء من لم يعرف بعلم ولا جهالة
٦٨٢	هل يحتاج المجتهد الى تكرير النظر عند تكرار الواقعة ؟
٦٨٢	تحرير المذاهب في المسألة (ت)
٦٨٣	أدلة القائلين لا يكرر
٦٨٣	هل يجوز خلو العصر عن مجتهد ؟
٦٨٤	غير المجتهد هل يحق له ان يفتي بقول المجتهد ؟
٦٨٤	اذا تعدد المجتهدون ماذا يفعل المقلد ؟
	<u>القاعدة الرابعة في الترجيح</u>
٦٨٥	تعريف الترجيح لغة واصطلاحا
٦٨٥	الترجيح لا يكون الا مع وجود التعارض
٦٨٥	الاختلاف في جواز التسك بالترجيح عند التعارض والعمل بالراجح (ت)
٦٨٦	تعريف التعارض
٦٨٦	شروط التعارض والترجيح
٦٨٦	لا معارضة بين الكتاب ، وخبر الواحد . ولا بين المتواتر والاحاد
٦٨٦	المخلص عند التعارض
٦٨٦	تعريف الترجيح
٦٨٧	لا يرجح النص بنص مثله ولا القياس بمثله
٦٨٨-٦٨٧	ما يكون به الترجيح
٦٨٩	الترجيح بقوة الاثر
	طول الحره مانع من نكاح الامة عند الشافعي وليس مانعا عند
٦٨٩	الحنفية

الصفحة

	اسلام احد الزوجين سبب للفرقة عند انقضاء العدة .
٦٨٩	وكذلك الرده
٦٩٠	الترجيح بقوة الثبات على الحكم . والترجيح بكثرة الاصول
٦٩٠	الترجيح بعدم الحكم عند عدم العلة . وهو اضعفها
	اذا تعارض ضربا ترجيح احدهما ذاتي والاخر حالي ، فلا اعتبار
٦٩١	للذاتي .
٦٩١	مثاله
٦٩٢	الترجيح باعتبار الصناعة والخياطة والطبخ
	وجوه الترجيح الفاسده عند الحنفية أربعة
٦٩٢	ترجيح القياس بمثله
٦٩٣	الترجيح بغلبة الاشباه
٦٩٣	الترجيح بالعموم
٦٩٤	الترجيح بقلة الاوصاف
٦٩٤	خاتمة الكتاب
٦٩٤	خاتمة نسخة أخت المصنف
٦٩٤	خاتمة نسخة برنستن
٦٩٤	خاتمة نسخة ولي الدين جار الله
٦٩٥	الفهارس

ثامنًا : فهرس المراجع والمصادر . . .

أصول الفقه :-

- (١) سيف الدين الأمدى - الاحكام فى أصول الأحكام - الطبعة الأولى بتعليق عبد الرزاق عفيفى .
- (٢) ابن حزم الظاهري - الاحكام فى أصول الأحكام - أشرف على أحمد شاك - مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- (٣) الامام أبو يوسف الأنصارى - اختلاف أبى حنيفة وابن أبى ليلى - نشر لجنة احياء المعارف النعمانية بحيد آباد - مطبعة الوفاء - ١٣٥٧ هـ .
- (٤) قاسم بن عبد الله الأنصارى - ابن الشاط - أدرار الشروق على أنوار الفروق بأسفل صحائف الفروق .
- (٥) محمد بن على الشوكانى - ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- (٦) امام الحرمين الجوينى - الارشاد الى قواطع الأدلة - تحقيق د / محمد يوسف موسى . . مكتبة الخانجي .
- (٧) فخر الاسلام اليزدوى - أصول اليزدوى - بهامش كشف الأسرار . .
- (٨) محمد بن أحمد السرخسى - أصول السرخسى - بتحقيق أبى الوفاء الأفغانى - مطابع دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٢ هـ .
- (٩) الشيخ محمد الخضرى بك - أصول الفقه - دار احياء التراث ليعربى - بيروت .

- (١٠) ابن قيم الجوزية - أعلام الموقعين عن رب العالمين - دار الجبل
بيروت ..
- (١١) الامام الشافعي - كتاب الأم - طبع أبناء مولوى محمد بن
غلام ..
- (١٢) ابن الحلبي - أنوار الحلك على شرح المنار .
- (١٣) شيخ الاسلام ابن تيمية - الايمان - دار الطباعة المحمدية
بالأزهر .
- (١٤) امام الحرمين الجويني - البرهان في أصول الفقه . تحقيق د /
عبد العظيم الديب - الطبعة الأولى
.. ١٣٩٩ هـ
- (١٥) أبو اسحاق الشيرازي - التبصرة في أصول الفقه - تحقيق
د / محمد حسن هينو - دار الفكر .. ١٤٠٠ هـ
- (١٦) محمد عبد الواحد بن همام الدين - التحرير الجامع بين اصطلاحى
الحنفية والشافعية - مطبعة مصطفى
الخلبي ..
- (١٧) محمد أمين - تيسير التحرير - مطبعة مصطفى الخلبى .
- (١٨) الشيخ عبد الرحمن الشربيني - تقرير الشربيني على شرح
الجلال ..
- (١٩) سعد الدين التفتازانى - التلويح على التوضيح - تصوير دار
الكتب العلمية - بيروت ..
- (٢٠) جمال الدين الأسنوى - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧ هـ ، دار
الأشاعت الاسلامية ..

- (٢١) الشريف علي بن محمد الجرجاني - التعريفات - تصوير دارالكتب العلمية - بيروت .
- (٢٢) محمود بن محمد الرازي - تحرير القواعد المنطقية - مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٢ هـ . .
- (٢٣) يحيى الرهاوي - حاشية الرهاوي على شرح المنار - المطبعة العثمانية سنة ١٣١٥ هـ . .
- (٢٤) عزمي زادة - حاشية عزمي زادة .
- (٢٥) العلامة البناني - حاشية البناني على شرح الجلال المحلي .
- (٢٦) الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على شرح الجلال المحلي - تصوير دارالكتب - بيروت .
- (٢٧) سعد الدين التفتازاني - حاشية التفتازاني على مختصر ابن الحاجب .
- (٢٨) السيد الشريف الجرجاني - حاشية الجرجاني على مختصر ابن الحاجب - الطبعة الثانية - دار الكتب - بيروت .
- (٢٩) أبو سليمان الباجي - الحدود في الأصول - تحقيق الدكتور نزيه حماد .
- (٣٠) الامام محمد بن ادريس الشافعي - الرسالة - تحقيق أحمد محمد شاكر - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- (٣١) موفق الدين ابن قدامة - روضة الناظر - المطبعة السلفية سنة ١٣٨٥ هـ .
- (٣٢) عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك - شرح المنار - المطبعة العثمانية سنة ١٣١٥ هـ . .

(٣٣) شمس الدين محمد المحلى - شرح الجلال المحلى على جمع

الجوامع - الطبعة الثانية - مطبعة

مصطفى الحلبي ..

(٣٤) صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود - شرح التوضيح للتنقيح

بهاش التلويح ..

(٣٥) أحمد بن عبد العزيز الفتوحى - شرح الكوكب المنير - تحقيق

أحمد حامد الفقى - مطبعة السنة

المحمدية ١٣٧٢ هـ ..

وشرح الكوكب المنير - تحقيق د / محمد الزحيلي ، د / نزيه حماد .

(٣٦) أحمد بن ادريس القرافى - شرح تنقيح الفصول - تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد - الطبعة الأولى

.. ١٣٩٣ هـ ..

(٣٧) عضد الدين عبد الرحمن أحمد - شرح العضد على ابن

الحاجب - نشر مكتبة الكليات الأزهرية

بالقاهرة ١٣٩٣ هـ ..

(٣٨) القاضى عبد الرحمن بن أحمد - شرح الأصول الخمسة - تحقيق

د / عبد الكريم عثمان - الطبعة الأولى

مطبعة الاستقلال بالقاهرة .

(٣٩) الشيخ زكريا الأنصارى - غاية الوصول شرح لب الأصول .

(٤٠) محمد بن نظام الدين الأنصارى - فواتح الرحموت بشرح مسلم

الثبوت . فى أسفل صحائف المستصفى .

(٤١) محمد بن حمزة الفنارى - فصول البدايع فى أصول الشرائع .

مطبعة الشيخ يحيى أفندى سنة ١٢٨٩ هـ .

- (٤٢) شهاب الدين القرافي - الفروق - تصوير دار المعرفة بيروت . .
- (٤٣) زين الدين بن نجيم - فتح الغفار بشرح المنار - مطبعة
الخلبي - ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م . .
- (٤٤) عبد العزيز أحمد البخاري - كشف الأسرار عن أصول البزدوي -
تصوير دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٤ هـ .
- (٤٥) أبو اسحاق الشيرازي - اللمع في أصول الفقه - مطبعة مصطفى
الخلبي . .
- (٤٦) أبو حامد الغزالي - المستصفى من علم الأصول - تصوير عن
الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٣٢٢ هـ . .
- (٤٧) أبو حامد الغزالي - المنحول من تعليقات الأصول ، تحقيق
د / محمد حسن هينو - دار الفكر .
- (٤٨) أبو الحسين البصري - المعتمد في أصول الفقه - تهذيب
وتحقيق محمد حميد الله - دمشق سنة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م . .
- (٤٩) محمد بن حسن البدخشي - مناهج العقول . .
- (٥٠) اسماعيل بن يحيى المزني - مختصر المزني - بهامش كتاب
الأم .
- (٥١) آل تيمية - المسودة في أصول الفقه - تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد - مطبعة المدني .
- (٥٢) شيخ الاسلام ابن تيمية - مجموع الفتاوى - الطبعة الأولى
سنة ١٣٨٢ هـ .

(٥٣) علي بن محمد البعلبي - المختصر في أصول الفقه - تحقيق

د / محمد مظهر بقا ..

(٥٤) أبو اسحاق الشاطبي - الموافقات في أصول الاحكام - تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة

محمد علي صبح - بالقاهرة .

(٥٥) مجموع مهمات المتون - الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ .

(٥٦) جمال الدين الأسنوي - نهاية الأصول - مطبعة محمد علي

صبح ..

(٥٧) شيخ الاسلام ابن تيمية - نقض المنطق - صححه محمد حامد

الفي - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٠ هـ

مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ..

(٥٨) هبة الله بن سلامة - الناسخ والمنسوخ - الطبعة الثانية

مطبعة البابي الحلبي ..

مراجع التفسير :-

(٥٩) أبو بكر بن العربي - أحكام القرآن - تحقيق علي محمد الجاوي

الطبعة الثانية - مطبعة عيسى الحلبي .

(٦٠) أبو بكر أحمد الجصاص - أحكام القرآن - تحقيق محمد الصادق

قمحاوي - نشر دار الصحف ..

(٦١) الامام محمد بن ادريس الشافعي - أحكام القرآن - تعريف

وتقديم محمد زاهر الكوثري - نشر دار

الكتب العلمية - بيروت ..

(٦٢) محمد أمين الشنقيطي - أضواء البيان - الطبعة الثانية .. ١٤٠ هـ

(٦٣) محمد بن أحمد القرطبي - تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن
الطبعة الثالثة - دار الكتاب العربي
للطباعة .

(٦٤) محمد جمال الدين القاسمي - تفسير القاسمي - تصحيح محمد
فؤاد عبد الباقي - الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ
- ١٩٥٧ م .

(٦٥) عبد الله بن أحمد النسفي - تفسير النسفي - دار الكتاب
العربي - بيروت .

(٦٦) اسماعيل بن كثير - تفسير القرآن العظيم - طبع دار احياء
الكتب العربية .

(٦٧) محمد بن جرير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،
الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى الحلبي .

(٦٨) أبو القاسم الزمخشري - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم
التأويل - دار المعرفة للطباعة بيروت .

(٦٩) الراغب الأصبهاني - المفردات في غريب القرآن - نشر مكتبة
الأنجلوا المصرية .

(٧٠) محمد علي الصابوني - مختصر تفسير القرطبي - دار القرآن
الكريم - بيروت . .

مراجع الحديث وعلومه :-

(٧١) السيد عبد الله هاشم اليماني - أعذب الموارد في تخريج جمع
الفوائد .

(٧٢) القاضي عياض بن موسى - الالطاع الى معرفة أصول الرواية

وتقييد السماع - تحقيق السيد أحمد صقر
الطبعة الثانية - نشر دار التراث ١٣٩٨ هـ

- ١٩٧٨ م . .

(٧٣) محمد بن جرير الطبري - تهذيب الآثار - تحقيق د / ناصر بن
سعد الرشيد وعبد القيوم عبد رب النبي .

(٧٤) محمد عبد الرحمن المباركفوري - تحفة الأحوذى - دار الفكر
للطباعة . .

(٧٥) أحمد بن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث
الرافعى الكبير - نشره السيد عبد الله
هاشم اليماني سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

(٧٦) الحافظ قاسم بن قطلوبغا - تخريج أحاديث أصول البزدوى
نشر نور محمد كارخانة - مطبوع على
هامش أصول البزدوى .

(٧٧) جلال الدين عبد الرحمن السيوطى - تدريب الراوى فى شرح تقريب
النواوى - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
الطبعة الثانية .

(٧٨) مبارك بن محمد بن الأثير - جامع الأصول من أحاديث الرسول
الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ - مطبعة
السنة المحمدية .

(٧٩) جلال الدين السيوطى - الجامع الكبير - نسخة مصورة عن مخطوطة
دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث .

(٨٠) جلال الدين السيوطى - الجامع الصغير - الطبعة الرابعة -
مطبعة مصطفى الحلبي . .

(٨١) عبد الرحمن بن رجب - جامع العلوم والحكم - الطبعة الثالثة
سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م مطبعة مصطفى

الخلبي ..

(٨٢) محمد بن محمد بن سليمان - جمع الفوائد من جامع الأصول
ومجمع الزوائد نشرة السيد عبد الله

هاشم اليماني ..

(٨٣) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - الجرح والتعديل - طبع
حيدرآباد سنة ١٣٧١هـ .

(٨٤) أحمد بن حجر العسقلاني - الدراية في تخريج أحاديث
الهداية - نشره السيد عبد الله

هاشم اليماني سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

(٨٥) أبوداود السجستاني - سنن أبي داود - الطبعة الأولى
سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م - مطبعة

مصطفى الحلبي ..

(٨٦) محمد بن عيسى الترمذي - سنن الترمذي - تحقيق أحمد محمد
شاكر - الطبعة الأولى - مطبعة

مصطفى الحلبي ..

(٨٧) محمد بن يزيد بن ماجه - سنن ابن ماجه - تحقيق محمد
فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى الحلبي .

(٨٨) أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي - سنن النسائي - الطبعة
الأولى سنة ١٣٨٣هـ - مطبعة مصطفى

الخلبي ..

(٨٩) الامام أحمد بن الحسين البيهقي - السنن الكبرى - تصوير
دار الفكر ..

(٩٠) علي بن عمر الدارقطني - سنن الدارقطني - نشر عالم الكتب
بيروت ..

(٩١) عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - سنن الدارمي - نشر دار
الفكر ..

(٩٢) ابن حجر العسقلاني - سبل السلام - نشر مكتبة الجمهورية
بالقاهرة ..

(٩٣) الحسين بن مسعود البغوي - شرح السنة - تحقيق السيد أحمد
صقر، والدكتور محمد الأحمدى - مطبعة
دار الكتب سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

(٩٤) الامام محمد بن اسماعيل البخارى - صحيح البخارى - نشر
ادارة الطباعة المنيرية بدمشق ..

(٩٥) الامام مسلم بن الحجاج - صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة
المصرية .

(٩٦) محمد بن حبان البستي - صحيح ابن حبان - تحقيق شعيب
الأرنؤوطى - مؤسسة الرسالة ..

(٩٧) حمد بن محمد الخطابي البستي - غريب الحديث - تحقيق عبيد
الكريم العزباوى .

(٩٨) ابن حجر العسقلاني - فتح البارى بشرح صحيح البخارى - تحقيق
الشيخ عبد العزيز بن باز - المطبعة
السلفية ..

(٩٩) أحمد عبد الرحمن البنا - الفتح الربانى لترتيب مسند الامام
أحمد - الطبعة الأولى - مطبعة
الاخوان المسلمين .

- (١٠٠) محمد بن علي الشوكاني - الفوائد المجموعة في الأحاديث
الموضوعة - الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ -
١٩٦٠ م - تحقيق عبد الرحمن المعلمي .
- (١٠١) الامام أحمد بن حنبل - فضائل الصحابة - تحقيق وصلى
الله بن محمد عباس - نشر مركز البحث
العلمي بمكة ..
- (١٠٢) اسماعيل بن محمد العجلوني - كشف الخفاء ومزيل الألباس
عما اشتهر من الأحاديث على السنة
الناس - نشر مكتبة التراث الاسلامي
بالقاهرة ..
- (١٠٣) شمس الدين الذهبي - كتاب الكبائر - دار الكتب الشعبية
بيروت ..
- (١٠٤) الامام مالك بن أنس - الموطأ وشرحه تنوير الحوالك - طبعة
سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م مطبعة
مصطفى الحلبي ..
- (١٠٥) الامام محمد بن عبد الله الحاكم - المستدرک - توزيع دار
اليازيمكة ..
- (١٠٦) الامام محمد بن ادريس الشافعي - مسند الشافعي - الطبعة
الأولى سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - دار
الكتب العلمية - بيروت .
- (١٠٧) الامام ابن الأثير - منال الطالب - تحقيق د / محمود محمد
الطناحي .
- (١٠٨) عثمان عبد الرحمن الصلاح - مقدمة ابن الصلاح - ومحاسن
الاصطلاح - تحقيق الدكتورة عائشة

عبد الرحمن - مطبعة دار الكتب

٠٠م١٩٧٤

(١٠٩) محمد بن حبان البستي - كتاب المجروحين - تحقيق محمود

ابراهيم زايد - دار الوعي حلب .

(١١٠) علي بن أبي بكر الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ،

طبعه القدسي سنة ١٣٥٢هـ .

(١١١) الامام أحمد بن حنبل - المسند - المطبعة الميمنية بالقاهرة .

(١١٢) محمد بن علي الشوكاني - نيل الأوطار - مطبعة مصطفى

الخليبي ..

(١١٣) أحمد بن حجر - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - الطبعة

الثانية - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

مراجع الفقه :-

(١١٤) القاضي أبو يعلى - الأحكام السلطانية - صححه وعلق عليه

محمد حامد الفقى - الطبعة الثانية

١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - مطبعة البابى

الخليبي ..

(١١٥) علي بن محمد الماوردي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية

- الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٣م -

مطبعة البابى الخليبي ..

(١١٦) أبو حامد الغزالي - احياء علوم الدين - دار احياء الكتب

العربية ..

(١١٧) أحمد بن يحيى المرتضى - الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار .

الثامنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م - المكتبة
التجارية الكبرى ..

(٢٩) سعدى أفندى - حاشية سعد الله - بأسفل صحائف فتح
القدير ..

(١٣٠) قليوبى وعميرة - حاشيتا قليوبى وعميرة على شرح الجلال
المحلى - الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٥هـ
- ١٩٥٦م مطبعة البابى ..

(١٣١) على الشبراملسى - حاشية الشبراملسى على نهاية المحتاج .

(١٣٢) أحمد الرشيدى - حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج ..

(١٣٣) عبد الحميد الشروانى وابن قاسم العبادى - حواشى الشروانى
وابن قاسم العبادى على تحفة المحتاج
تصوير دار صادر ..

(١٣٤) على العدوى - حاشية العدوى على كفاية الطالب - مطبعة
دار احياء الكتب العربية .

(١٣٥) محمد عرفة الدسوقى - حاشية الدسوقى على الشرح الكبير
توزيع دار الفكر بيروت .

(١٣٦) ابراهيم البيجورى - حاشية البيجورى على شرح الغزى على
متن أبى شجاع - مطبعة البابى الحلبي
.. ١٣٤٣هـ

(١٣٧) يحيى بن آدم القرشى - كتاب الخراج - صححه أحمد محمد
شاكر المطبعة السلفية .

(١٣٨) ابن عابدين - حاشية رد المحتار - الطبعة الثانية
.. ١٣٨٦هـ

(١٣٩) يحيى بن شرف النووى - روضة الطالبين - طبع المكتب الاسلامى
بدمشق ..

(١٤٠) محمد بن محمود البابرتى - شرح العناية على الهداية .

(١٤١) ابن قيم الجوزية - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية
- مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ هـ -

٠٠ م ١٩٥٣

(١٤٢) ابن الهمام الحنفى - فتح القدير على الهداية - مطبعة
البابى الحلبى ..

(١٤٣) محمد أحمد عيش - فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب
مالك - طبعة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م -
البابى الحلبى ..

(١٤٤) شيخ الاسلام ابن تيمية - الفوائد النورانية الفقهية - تحقيق
محمد حامد الفقى - الطبعة الأولى
١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م - مطبعة السنة
المحمدية ..

(١٤٥) عبد الرحمن رجب الحنبلى - القواعد - توزيع دار الياز ..

(١٤٦) العزبن عبد السلام - قواعد الاحكام فى مصالح الأنام - دار
الشرق للطباعة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(١٤٧) منصور البهوتى - كشاف القناع عن متن الاقناع - تعليق هلال
مصيلحى ، ومصطفى هلال .. مكتبة
الحديثة ..

(١٤٨) موفق الدين ابن قدامة - المغنى - مكتبة الجمهورية العربية
بالقاهرة ..

- (١٤٩) موفق الدين ابن قدامة - المقنع - المطبعة السلفية ومكبتها .
- (١٥٠) تقي الدين الفتوحى - منتهى الارادات - تحقيق عبد الغنى
عبد الخالق - مكتبة دار العروبة
القاهرة ..
- (١٥١) محمد بن محمد الخطاب - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
مكتبة النجاح بطرابلس - ليبيا ..
- (١٥٢) على بن حزم الظاهرى - المحلى - بتصحيح حسن زيدان طلبة
مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٩ هـ -
١٩٦٩ م ..
- (١٥٣) مجلة الأحكام العدلية - الطبعة الخامسة ١٣٨٨ هـ .
- (١٥٤) على بن خليل الطرابلسى - معين الحكام - الطبعة الثانية
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م - مطبعة البابى
الجبلى ..
- (١٥٥) محيى الدين النووى - المجموع شرح المذهب - طبع ادارة
الطباعة المنيرية بالقاهرة ..
- (١٥٦) عبد القادر بن بدران - المدخل الى مذهب الامام أحمد
طبع ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- (١٥٧) شمس الدين محمد الرملى - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
طبع سنة ١٣٨٦ هـ مطبعة البابى الجلبى .
- (١٥٨) محمد أبوزهرة - الولاية على النفس - معهد الدراسات
العربية العالية ..
-

مراجع العقيدة والفرق :-

- (١٥٩) محمد بن اسماعيل البخارى - خلق أفعال العباد والرد على
الجهمية وأصحاب التعطيل - مطبعة
النهضة الحديثة بمكة ..
- (١٦٠) محمد جمال الدين القاسمى - دلائل التوحيد الطبعة
الثانية - مطبعة جمعية النشر والتأليف
الأزهرية ..
- (١٦١) الامام أحمد بن حنبل - الرد على الجهمية والزنادقة - تحقيق
الدكتور عبد الرحمن عميرة ..
- (١٦٢) على بن محمد بن حزم - الفصل فى الملل والأهواء والنحل
مكتبة المتنسى بغداد .
- (١٦٣) عبد العزيز المحمد السلطان - الكواشف الجليلة عن معانى
الواسطية - الطبعة الثالثة - شركة
مطابع الجزيرة بالملز .
- (١٦٤) عبد الكريم الشهرستانى - الملل والنحل - بهامش الفصل .
- (١٦٥) شيخ الاسلام ابن تيمية - النبوات - دار الفكر - بيروت ..

مراجع اللغة والنحو :-

- (١٦٦) عبد الله بن هشام - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ..
مطبعة محمد على صبح ..
- (١٦٧) محمد بن عبد الرحمن القزوينى - الايضاح فى المعانى
والبيان والبديع - طبعه محمد على
صبح ..

(١٦٨) على الجارم ومصطفى أمين - البلاغة الواضحة - دار المعارف
بمصر ..

(١٦٩) عبد الله بن علي الصيمري - التبصرة والتذكرة - تحقيق
د / أحمد مصطفى علي - مركز البحث
العلمي بجامعة أم القرى ..

(١٧٠) محمود أحمد الزنجاني - تهذيب الصحاح - تحقيق عبد
السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار
دار المعارف بمصر ..

(١٧١) ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أوبالفضل ابراهيم
طبع دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٨م ..

(١٧٢) عبد الله بن عقيل العقيلي - شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك - الطبعة العاشرة سنة ١٣٧٨هـ
١٩٥٨م - المكتبة التجارية الكبرى ..

(١٧٣) جمال الدين محمد الطائي - شرح الكافية الشافية - تحقيق
د / عبد المنعم أحمد هريري - نشر
مركز البحث العلمي ..

(١٧٤) عبد الله بن هشام - شذور الذهب في معرفة كلام العرب ..

(١٧٥) عبد الله بن هشام - قطر الندى وبل الصدى - الطبعة
العاشرة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م مطبعة
السعادة بمصر .

(١٧٦) مجد الدين الفيروزآبادي - القاموس المحيط - دار الجليل
بيروت ..

(١٧٧) محمد بن أحمد الأهدل - الكواكب الدرية شرح متممة الأبروجية
نشره عبد الحميد أحمد حنفي بمصر ..

(١٧٨) ابن منظور - لسان العرب - مصور على طبعة بولاق - الدار المصرية للتأليف والترجمة ..

(١٧٩) بهاء الدين ابن عقيل - المساعد في تسهيل الفوائد --
تحقيق د / محمد كامل بركات ..

(١٨٠) أحمد الفيومي - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
مطبعة مصطفى الحلبي .

(١٨١) محمد بن أبي بكر الرازي - مختار الصحاح - الطبعة الأولى
دار الكتاب العربي - بيروت ..

(١٨٢) عبد الله العكبري - المشوف المعلم - تحقيق ياسين محمد
السواس - مركز البحث العلمي بمكة ..

(١٨٣) جلال الدين السيوطي - همع الهوامع مع شرح الجوامع في
علم العربية - دار المعرفة - بيروت ..

مراجع التاريخ والتراجم :-

(١٨٤) عز الدين بن الأثير - أسد الغابة في معرفة الصحابة - دار
الفكر ..

(١٨٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - الاصابة في تمييز الصحابة
دار صادر - بيروت ..

(١٨٦) خير الدين الزركلي - الاعلام - دار العلم ..

(١٨٧) محمد المنتصر الكتاني - الامام مالك - دار ادريس .

(١٨٨) عبد الكريم السمعاني - الأنساب - تحقيق عبد الرحمن بن
يحيى المعلمي - الناشر محمد أمين دمج بيروت.

- (١٨٩) الحافظ ابن كثير - البداية والنهاية - دار الفكر بيروت . .
- (١٩٠) عبد الرحمن بن خلدون - تاريخ ابن خلدون - دار الفكر .
- (١٩١) الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد - نشر المكتبة السلفية
بالمدينة المنورة . .
- (١٩٢) عثمان بن سعيد الدارمي - تاريخ الدارمي - تحقيق د / أحمد
نور سيف . .
- (١٩٣) الدكتور ناجي معروف - تاريخ علماء المستنصرية - الطبعة
الثالثة - دار الشعب بالقاهرة . .
- (١٩٤) عبد الرحمن بن الجوزي - تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون
التاريخ والسير - مكتبة الآداب ومطبعتها .
- (١٩٥) عبد الرزاق بن الفوطي - تلخيص مجمع الآداب في معجم الأسماء
على معجم الألقاب - تحقيق مصطفى جواد .
دمشق ١٩٦٢ م .
- (١٩٦) قاسم بن قطلوبغا - تاج التراجم في طبقات الحنفية - مطبعة
العاني ١٩٦٢ م . .
- (١٩٧) علي بن حزم - جمهرة أنساب العرب - دارا لكتب العلمية
بيروت . .
- (١٩٨) عبد القادر بن محمد القرشي - الجواهر المضيئة في طبقات
الحنفية - تحقيق د / عبد الفتاح الحلو
مطبعة عيسى الحلبي . .
- (١٩٩) عبد الرزاق بن الفوطي - الحوادث الجامعة والتجارب النافعة
تحقيق مصطفى جواد - بغداد ١٣٥١ هـ .

- (٢٠٠) يوسف بن نغرى بردى - الدليل الشافى على المنهل الصافى
تحقيق فهيم محمد شلتوت . .
- (٢٠١) عبد الملك بن هشام المعافى - السيرة النبوية - مكتبة الكليات
الأزهرية بالقاهرة .
- (٢٠٢) عبد الحى بن العماد - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب
دار الآفاق - بيروت . .
- (٢٠٣) جمال الدين ابن الجوزى - صفة الصفوة - تحقيق محمود فاخورى
نشر دار الوعى بحلب . .
- (٢٠٤) محمد بن سعد - طبقات ابن سعد - دار صادر بيروت . .
- (٢٠٥) جلال الدين السيوطى - طبقات الحفاظ - دار الباز بمكة . .
- (٢٠٦) عبد القادر التميمى - الطبقات السنوية فى تراجم الحنفية
تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو . .
- (٢٠٧) تاج الدين السبكى - طبقات الشافعية الكبرى - الطبعة
الثانية - دار المعرفة بيروت . .
- (٢٠٨) ابن هداية الله الحسينى - طبقات الشافعية - تحقيق عادل
نويهض - دار الآفاق بيروت . .
- (٢٠٩) القاضى أبويعلى - طبقات الحنابلة - دار الباز . .
- (٢١٠) ابراهيم بن على الشيرازى - طبقات الفقهاء - تحقيق د/ احسان
عباس - دار الرائد بيروت .
- (٢١١) مصطفى بن محمد الرافعى - عيون النجاة فى معرفة من مات
بالمدينة من الصحابة - الطبعة الثالثة
١٣٩٢ هـ - دار العربية بيروت . .

(٢١٢) ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المغازى والشمائيل
والسير - دار الفكر بيروت . .

(٣١٣) محمد بن النديم - الفهرست - دار المعرفة بيروت . .

(٢١٤) محمد بن عبد الحى الكنوى - الفوائد البهية في تراجم الحنفية
دار المعارف بيروت . .

(٢١٥) عبد القاهر البغدادى - الفرق بين الفرق - تحقيق محمد
محي الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى
بالقاهرة . .

(٢١٦) أبو القاسم البلخى - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - تحقيق
فؤاد سيد - الدار التونسية بتونس . .

(٢١٧) عز الدين ابن الأثير - الكامل فى التاريخ - دار الكتاب
العربى - بيروت . .

(٢١٨) محمد بن الكيال - الكواكب النيرات - تحقيق عبد القىوم
عبد رب النبى - مركز البحث العلمى بمكة .

(٢١٩) حاجى خليفة - كشف الظنون - دار العلوم بيروت . .

(٢٢٠) أحمد بن حجر العسقلانى - لسان الميزان - مؤسسة الأعلمى
بيروت . .

(٢٢١) عز الدين ابن الأثير - اللباب فى تهذيب الأنساب ، دار
صادر بيروت . .

(٢٢٢) يوسف بن نغرى بردى - المنهل الصافى - دار الباز بمكة

(٢٢٣) محمد الذهبى - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال - تحقيق

على محمد البجاوى - دار المعرفة بيروت .

(٢٢٤) أبو الفرج الأصفهاني - مقاتل الطالبين - دار البازيمكة . .

(٢٢٥) عبد الرحمن العليمي - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب

أحمد - تحقيق محمد محي الدين عبد

الحميد - عالم الكتب بيروت . .

(٢٢٦) عماد الدين أبو الفداء - المختصر في أخبار البشر - دار

المعرفة بيروت . .

(٢٢٧) محمد بن فايماز الذهبي - المشتبه في الرجال - تحقيق

على محمد البجاوى - دار احياء الكتب .

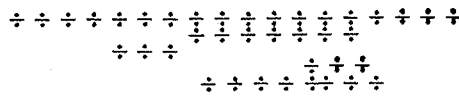
(٢٢٨) يحيى بن معين - من كلام يحيى بن معين في الرجال —

تحقيق د / أحمد نور سيف . .

(٢٢٩) أحمد بن محمد بن خلكان - وفيات الأعيان - تحقيق

د / احسان عباس - دار الثقافة

بيروت



الفهارس

الصفحة

٦٩٥

فهرس الايات

٧٠٥

فهرس الاحاديث

٧١٣

فهرس الاثار والاقوال

٧١٦

فهرس الاعلام

٧٢٣

فهرس الفرق والقبائل والاقوام

٧٢٥

فهرس المدن والبقاع

٧٢٦

فهرس الاشعار

٧٢٧

فهرس المراجع والمصادر

٧٤٠

فهرس موضوعات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الخير دأبك (١) اللهم يا واجب الوجود ، والفيض (٢) شعارك (٣) يا واسع
الرحمة والجلود أنت الذي لا ينقص فيضك العطاء ، وكلتا يديك بالخير سخا ، لك النعمة
السابقة والحجة البالغة ، وعفوك عيان العباد ، ومنك المبدأ واليك المعاد ، بعثت
النبين بالحق فأقت بهم (٤) الحجة ، وأوضحت بهديهم المحجة ، وخصت محمدا
سيد البشر بأنواع الكمالات ، وختمت برسالته الرسالات ، وقطعت بحجته العلل .
ونسخت بملته الملل ، اللهم فصل عليه صلاة تقف دونها نهايات الطلب ، ويتبوأ بها
أعلى المقامات والرتب ، واجعلنا اللهم من أرضائك باتباعه وأخلص لك في قول الحق
واستماعه ، وأراد وجهك الكريم بما نقعه وصفه ، واستصحب توفيقك فيما جمعه وألفه .
قد منحتك أيها الطالب لنهاية الوصول الى علم الأصول بهذا الكتاب البديع
في معناه المطابق اسمه لسماه ، لخصته لك من كتاب الأحكام (٥) ، ورصعته بالجواهر

- (١) الدأب بسكون الهمزة : العادة والشأن ، وقد يحرك .
انظر : مختار الصحاح مادة (دأب * والقاموس المحيط ، باب الباء فصل
الذال : ٦٦/١ .
- (٢) الخير الكثير ، يقال : فاض الماء يفيض فيضا ، وفيوضا ، بالضم والكسر .
وفيوضوه ، وفيضانا : كثر حتى سال كالوادي . والخير شاع ، والشئ كثر .
انظر : القاموس المحيط ، باب الضاد ، فصل الفاء : ٣٥٣/٢ .
- (٣) شعار القوم في الحرب : علامتهم ليعرف بعضهم بعضا ، واشعر الهدى : اذا
طعن في سنامه الايمن حتى يسيل منه دم ، ليعلم أنه هدى وشعار الحج : مناسكه
وعلاماته ، والشعيرة والشعاره والشعر معظمها ، وشعائره : معالمه السني
ندب الله اليها ، وأمر بالقيام بها .
انظر : مختار الصحاح ، مادة : (شعر) ، والقاموس المحيط ، باب الراء
فصل الشين : ٦٠/٢ .
- (٤) وفي أ : لهم ، والمثبت أوفق .
- (٥) الأحكام في أصول الأحكام ، لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم
التفليسي الفقيه الأصولي ، الملقب بسيف الدين الآمدي . وفي البداية : التفليسي
بالتاء المثلثة كان حنبليا ، ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي ، وبرع في علم
الخلاف وتفنن في علم النظر .
وذكر ابن خلكان : أنه صحب الشيخ أبا القاسم بن فضلان ، واشتغل
عليه في الخلاف وتميز فيه ، وحفظ طريقة الشريف وزوائد طريقة اسعد الميهني ،
ثم : انتقل الى الشام ، واشتغل بفنون المعقول . وحفظ منه الكثير ، وتمهر
فيه وحصل منه شيئا كثيرا ، ولم يكن في زمانه أحفظ منه لهذه العلوم .
وفيات الأعيان : ٢٩٣/٣ .
ثم انتقل الى الديار المصرية ، فأعاد بدرس الشافعية بالقرافة الصغرى ،
وتصدر بالجامع الظافري ، واشتهر فضله ، وانتشرت فضائله ، وتخرج به جماعة ،
ثم وقع التعصب عليه ، وأتهم في دينه .

قال ابن كثير في البداية : وقد تكلموا فيه بأشياء الله أعلم بصحتها ، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبيتها صحة . البداية والنهاية : ١٤٠ / ١٣ .
وقال ابن خلكان : وحسده جماعة من فقهاء البلاد ، وتعصبوا عليه ، ونسبوه الى فساد العقيدة ، وانحلال الطوية والتعطيل ومذهب الفلاسفة والحكماء ، وكتبوا محضرا يتضمن ذلك ، ووضعوا فيه خطوطهم بما يستباح به الدم ، وبلغني عن رجل منهم فيه عقل ومعرفة ، أنه لما رأى تحاطبهم عليه وافراط التعصب ، كتب فسي المحضر - وقد حمل اليه ليكتب فيه مثل ما كتبوا :

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه

فالقوم أعداء له وخصوماوا

ولما رأى تأليبهم عليه وما اعتدوا في حقه ، ترك البلاد وخرج منها مستخفيا ، وتوصل الى الشام واستوطن مدينة حماة ، ثم انتقل الى دمشق ودرس بالمدرسة العزيزية ، وأقام بها زمنا ثم عزل عنها لسبب اتهم فيه ، فأقام في بيته حتى توفي في رابع صفر يوم الثلاثاء ، سنة احدى وثلاثين وستمائة ، وكانت ولادته في سنة احدى وخمسين وخمسمائة ، بآمد ، وهي مدينة كبيرة في ديار بكر ، مجاورة لبلاد الروم . وفيات الاعيان : ٢٩٣ / ٣ - ٢٩٤ .
مصنفاته :

صنف السيف الأمدى في معظم الفنون ، فله مصنفات في أصول الفقه

والدين والمنطق والحكمة والخلاف ، ومن مصنفاته :

- ١ - أبحار الأفكار في علم الكلام .
- ٢ - منائح القرائح - وهو مختصر أبحار الأفكار .
- ٣ - رموز الكنوز .
- ٤ - دقائق الحقائق .
- ٥ - لهاب الأكياب .
- ٦ - منتهى السؤل في علم الأصول .
- ٧ - وله طريقة في الخلاف ، ومختصر في الخلاف .
- ٨ - شرح جدل الشريف .
- ٩ - الاحكام في اصول الاحكام .
- ١٠ - غاية المرام في علم الكلام .

قال ابن خلكان : وله مقدار عشرين تصنيفا . وفيات الاعيان : ٢٩٤ / ٣ ،

وقال السبكي : وتصانيفه فوق العشرين تصنيفا ، كلها منقحة حسنة ، ويحكي ان شيخ الاسلام ، عز الدين بن عبد السلام قال : ما سمعت احدا يلقي الدرس أحسن منه ، كأنه يخطب ، وان غير لفظا من الوسيط كان لفظه أس بالمعنى من لفظ صاحبه ، وما علمنا قواعد البحث الا من سيف الدين الأمدى .

طبقات الشافعية الكبرى : ١٣٠ / ٥ ، وانظر في ترجمته ومصنفاته بالاضافة

الى ما سبق : المختصر في أخبار البشر : ١٥٥ / ٣ ، لسان الميزان : ١٣٤ / ٣ ،

شذرات الذهب : ١٤٤ / ٥ ، كشف الظنون : ٧٥٨ ، ٩١٣ ، ١١١٣ ، ١٤٨٤ ،

١٨٤٦ ، معجم المؤلفين : ١٥٥ / ٧ ، الاعلام : ٣١٣ / ٤ ، الفتح المبين ٥٧ / ٢

(١)
النفيسة من أصول فخر الاسلام ، فانهما البحران المحيطان بجوامع الأصول ، الجامعان

- (١) هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد ، المعروف بفخر الاسلام البزدوي ، نسبة الى بزدوه . قال السمعاني وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف ، على طريق بخارى . الا نساب ١٨٨/٢ .
- وهو فقيه أصولي من أكابر الحنفية ، من سكان سمرقند ، وله مصنفات عديدة . قال القرشي في الجواهر : فقيه كبير بما وراء النهر ، صاحب الطريقة طــــ مذهب أبي حنيفة أبو العسر أخو القاضي محمد أبي اليسر . الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٥٩٤/٢ .
- مصنفاته : صنف الامام البزدوي في مختلف العلوم ، ومصنفاته كلها مفيدة ، ومنها :
- ١ - الميسوط - أحد عشر مجلدا .
 - ٢ - شرح الجامع الكبير .
 - ٣ - شرح الجامع الصغير .
 - ٤ - كنز الوصول في أصول الفقه وهو المعروف بأصول البزدوي .
 - ٥ - تفسير القرآن ، وهو سفر كبير جدا .
 - ٦ - غناء الفقهاء في الفقه .
 - ٧ - شرح تقويم الأدلة في الأصول ، للقاضي الامام أبي زيد الدبوسي شرحه الامام البزدوي بالقول . قال حاجي خليفة : وهو شرح حسن اعتبره علماء الحنفية . كشف الظنون ٤٦٧/١ .
 - ٨ - شرح صحيح البخاري وهو شرح مختصر .
 - ٩ - وله سيرة المذهب في صفة الأدب .
 - ١٠ - كشف الاستار في التفسير ولعله " تفسير القرآن " المذكور أعلاه .
- وفاته :

توفي رحمه الله - كما ذكر في الجواهر ، يوم الخميس ، خامس رجب سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة ، وحمل تابوته الى سمرقند ، ودفن بها . الجواهر المضيئة ٥٩٤/٢ ، وكانت ولادته في سنة أربعمائة .

انظر ترجمته ومولداته وتاريخ وفاته - بالاضافة الى ما سبق - في :
اللباب في تهذيب الانساب ١٤٦/١ ، طبقات طاش كبري زادة ص ٨٥ ،
الفوائد البهية ص ١٢٤ - ١٢٥ ، ايضاح المكنون ٣٤/١ ، ٣٨٨ ، هدية
العارفين ٦٩٣/١ ، كشف الظنون ١١٢/١ ، ٤٦٧ ، ٥٥٣ ، ٥٦٣ ،
٥٦٨ ، ١٠١٦/٢ ، ١٤٨٥ ، ١٥٨١ ، الاعلام ٣٢٨/٤ - ٣٢٩ ،
تاج التراجم ص ٤١ ، معجم البلدان ٦٠٤/١ .

لقواعد المعقول والمنقول^(١) ، هذا حاول للقواعد الكلية الأصولية ، وذلك مشحون بالشواهد الجزئية الفروعية ، وهذا الكتاب يقرب منها البعيد ويؤلف الشريد ، ويعبد لك الطريقين ويعرفك اصطلاح الفريقين مع زيارات شريفة وقواعد منقحة لطيفة ، واختيار للقض واللباب ورعاية للمذهب الذى هو أصل الباب ، فما أجدرك بتحصيله وتحقيق إجماله وتفصيله ، والله الموفق لا دراك الأمانى ، واستجلاء أبحار المعانى . وقد رتبته^(٢) على أربع قواعد^(٣) : الأولى فى المبادئ ، والثانية فى الأدلة السمعية وأقسامها وأحكامها ، والثالثة فى أحكام الاجتهاد والمفتى والمستفتى ، والرابعة فى ترجيحات طرق المطلوبات .

(١) وفى نسخة ب : المشتلان على التحقيق والتدقيق . وهى زيادة اختصت بها هذه النسخة .

(٢) قال التبريزى فى شرحه لهذا الكتاب : الترتيب : تحصيل وجود الشئ بعد وجود شئ آخر ، بحيث يطلق على الجملة اسم واحد ثم يقال : وإنما رتب هذا الكتاب على أربع قواعد لما ذكره ان جله أخذ من كتاب الاحكام ، وهو مرتب على قواعد أربع ، فأراد أن يكون مرتبا على ترتيبه . شرح البديع لوحة ٤ مخطوط برنستن برقم ٩٩٤ .

(٣) القواعد جمع قاعدة ، وهى أمر كى يناط به الجزئيات . قال الشريف الجرجاني : القاعدة قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها .

التعريفات ص ١٧١ .
ومن أمثلتها قولهم : دليل الخطاب حجة ، وقياس الشبه دليل صحيح ، والحديث المرسل يحتج به .

انظر شرح الكوكب المنير ٣٠/١ ، ٤٤ ، شرح التلويح على التوضيح ٢٠/١ ، فتح الغفار بشرح المنار ٨/١ .

ولم يرد المصنف بالقاعدة فى هذا التقسيم هذا المعنى ، وإنما أراد توزيع مادة الكتاب بهذا الوضع ، وسماها قاعدة تجوزا محاكاة للسيف الامدى فى الاحكام .

القاعدة الأولى : في المبادئ (١)

حق على من حاول علماً أن يتصوره بحدوده أو رسمه ، ويعرف موضوعه وغايتها —
واستمداده ، فأصول (٢)

(١) لكل علم مبادئ ، وموضوعاً ، ومسائل .
فالمبادئ : هي التي يتوقف عليها مسائل العلم ، كتحرير المباحث ، وتقرير
المذاهب . فلبحت أجزاء ثلاثة ، وهي المبادئ ، والأواسط ، والمقاطع ، وهي
المقدمات التي تنتهي الأدلة والحجج اليها ، من الضروريات والمسلمات ، ومثل
الدور والتسلسل .

قاله الشريف الجرجاني في التعريفات : ص ١٩٧ .
وقال التبريزي : وهي ، أما تصورات لحدود الأشياء المستعملة في العلم ،
كما في أصول الفقه - حد موضوعه أو حد جزء موضوعه ، أو حد الدليل أو الفقه .
وأما تصديقات ، وهي القضايا التي يتركب منها دليل العلم ، وهي
أما بينة بأنفسها ، كامتناع الترجيح بلا مرجح ، وامتناع الجمع بين النقيضين ،
وهي المبادئ على الإطلاق ، وأما أنها غير بينة بأنفسها ، لكن مسألة يبنى
عليها ، وهي على قسمين ، انظر اليهما في شرح التبريزي لوجه (٤) .
وانظر مبادئ العلوم في احكام الآدمي : ٨/١ ، ارشاد الفحول ص ٥ ،

فواتح الرحموت : ٨/١ ، ١٧ .
(٢) الأصول جمع أصل ، وأصل الشيء أسفله ، وأساس الحائط : أصله . واستأصل
الشيء : ثبت أصله ، وقوى ، ثم كثر حتى قيل : أصل كل شيء : ما استند وجود
ذلك الشيء إليه ، فالأب أصل للولد ، والنهر أصل للجداول .
انظر الصباح المنير : ٢٠/١ ، مختار الصحاح مادة (أصول) ص ١٨ .
وقد اختلفوا في معناه اللغوي ، فقال ابو الحسين البصري : هو ما يبنى
عليه غيره وقال في المحصول والمنتخب : الأصل : المحتاج إليه ، وتبعهما صاحب
التحصيل .

وقال الآدمي : الأصل : ما يستند تحقيق الشيء إليه .
وقيل : الأصل : ما منه الشيء . وقيل : منشأ الشيء .
قال الاسنوي : وأقرب هذه الحدود ، هو الأول والأخير .
وفي الاصطلاح : له أربعة اطلاقات :
أحدها : الدليل ، كقولهم : أصل هذه المسألة الكتاب والسنة ، أي دليلها ،
ومنه أصول الفقه ، أي أدلته .
والثاني : الرجحان ، كقولهم : الأصل في الكلام الحقيقة ، أي الراجح عند السامع
هو الحقيقة لا المجاز .
والثالث : القاعدة المستمرة ، كقولهم : اباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل .
والرابع : الصورة المقيس عليها / اختلاف مذکور في القياس في تفسير الأصل .
انظر : تعريف الأصل واطلاقاته في : نهاية السؤل : ١٤/١ - ١٥ =

الفقه علماً (١) العلم بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية (٢) ، واستنباط الأحكام فصل عن استنباط الصنائع ، والشرعية عن العقلية ، والفرعية عن مثل كون الأدلة حججا ، والتفصيلية عن الاجمالية كالمقتضي والنافي

مناهج العقول : ١٣/١ ، فواتح الرحموت : ٨/١ - ٩ ، ارشاد الفحول ص ٣ احكام الآمدى : ٧/١ ، العضد على بن الحاجب : ٢٥/١ ، المعتمد ٩/١ ، تعريفات الجرجاني : ص ٢٨ ، شرح التلويح على التوضيح : ٩/١ ، تيسير التحرير : ٩/١ - ١٠ .

واصول الفقه : لفظ مركب من مضاف ، ومضاف اليه ، ومعناه : أدلة الفقه ، وقد نقل عن معناه الاضافي ، وجعل علما على الفن الخاص ، من غير نظر الى الاجزاء ، فأصبح اصول الفقه مركب على المعنى الاضافي ، دون اللقبى ، لأن جزاء لا يدل على جزء معناه ، ولهذا قال المصنف : " اصول الفقه علما " أى : تعريف اصول الفقه في حال كونه علما على الفن الخاص . ولو أنه بدأ بتعريف الأصل ، وتعريف الفقه قبل تعريف اصول الفقه - كما فعل أكثر الأصوليين - لكان أوفق ، لأن معرفة المركب تتوقف على معرفة مفرداته .

والفرق بين اللقبى والاضافي من وجهين :

احدهما : أن اللقبى هو العلم ، والاضافي موصل الى العلم .
والثاني : أن اللقبى لا بد فيه من ثلاثة اشياء : معرفة الدلائل ، وكيفية الاستفادة ، وحال المستفيد .

واما الاضافي : فهو الدلائل خاصة .

انظر : نهاية السؤل : ١٤/١ ، والبرهان : ٨٥/١ .

(١) وفي : ب علما وعلما .

(٢) اختلف الأصوليون في تعريف " اصول الفقه علما " فقبل : هو العلم بالقواعد . .

الى آخر ما ذكر المصنف ، وبه عرفه ابن عبد الشكور . وقيل : هو مجموع طرق الفقه اجمالا ، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد .

وقيل : ماتبنى عليه مسائل الفقه ، وتعلم احكامها به .

وقيل : هي أدلته الكلية التي تفيد بالنظر على وجه كلي ، عرفه بذلك حجة الاسلام الغزالي .

وقال القاضي البيضاوى : اصول الفقه : معرفة دلائل الفقه اجمالا وكيفية

الاستفادة منها ، وحال المستفيد .

وقيل : ادراك القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية

الفرعية عن أدلتها التفصيلية .

وقيل : هو نفس القواعد الموصلة بذواتها الى استنباط الاحكام . وقيل غير

ذلك . انظر : تعريفات اصول الفقه والاعتراضات عليها في نهاية السؤل :

١٣/١ - ١٨ ، مناهج العقول : ١٣/١ - ١٨ ، احكام الآمدى : ٧/١ ،

المستصفي : ٥/١ ، فواتح الرحموت : ١٤/١ ، اللمع : ص ٤ ، التعريفات : ص ٢٨ ،

المحلى على جمع الجوامع : ٣٢/١ ، المعتمد : ٩/١ ، العضد على ابن الحاجب :

١٩/١ ، ارشاد الفحول : ص ٣ ، الحدود للباقي : ص ٣٦ ، روضة الناظر : ص ٤

اصول البيهقي : ص ٣٠ ، شرح التلويح على التوضيح : ٨/١ وما بعدها ، شرح

التوضيح للتنقيح : ٨/١ ، وما بعدها من هاشم التلويح ، تيسير التحرير ١٤/١

وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار : ٨/١ ، الدر النضيد لمجموعة ابن الحفيد : ص ٧

واستغنيا بالاستنباط عن الاستدلالية (١) .
وأما مضافا : فالأصول أدلة الفقه وجهات دلالتها وحال المستدل بها على
وجه كلي .
والفقه (٢) العلم بجملته غالبه من الأحكام الشرعية الفرعية الاستدلالية بالتفصيل
وقولنا بجملته غالبه فصل عن العلم بحكم او حكيم وعن التهميم المشعر بأن ما دون جملته
الأحكام لا يكون فقها ، والشرعية والفرعية عما سبق (٣) ، والاستدلالية عن علم الله والملك
والرسول ، وبالتفصيل عما سبق (٤) .

- (١) قال التبريزي : ذكر بعضهم قيذا زائدا ، وهو قوله : " بالاستدلال " احترازا
عما عرف كونه من الدين ضرورة ، لا استدلالا ، كالعلم بوجود الصلاة والزكاة ،
فانه علم بالأحكام الشرعية المستنبطة عن الأدلة التفصيلية ، لكن لا على انه
حصل لعالمه بالاستدلال . وكذلك علم الله تعالى ، وعلم الملائكة .
والمصنف ترك هذا القيد وقال : استغنيا بالاستنباط عن الاستدلالية
لأن الاستنباط يتهي عما لم يكن حاصلًا ، فحصل للعالم باستخراجه من الأدلة ،
فعلى هذا تخرج البديهيات ، وما كان جاريا مجراها . شرح التبريزي على
البديع لوحة (٧) .
- (٢) انظر تعريف الفقه لغة واصطلاحا في : مختار الصحاح مادة (ف ق ه)
ص ٥٠٩ ، الصباح المنير : ١٣٤/٢ ، المستصفي : ٤/١ ، الاحكام :
٦/١ ، فواتح الرحموت : ١٠/١ - ١٣ ، نهاية السؤل : ١٥/١ ، مناهج
العقول : ١٩/١ ، تعريفات الجرجاني : ص ١٦٨ ، مختصر البعلي : ص ٣١ ،
شرح التوضيح : ١٠/١ وما بعدها ، شرح التلويح على التوضيح : ١٠/١ - ١٣
ارشاد الفحول : ص ٣ ، البرهان : ٨٥/١ ، المحلى جمع الجوامع وتقرير
الشرييني : ٤٢/١ ، المعتمد : ٨/١ ، فتح الغفار : ٨/١ .
- (٣) في صفة الاستدلال ، فقد ذكر : أن الشرعية احتراز عن العقلية ، والفرعية ،
احتراز عن مثل كون الأدلة حججا . وفي الاحكام : احتراز عن العلم بكون انواع
الأدلة حججا ، فانه ليس فقها في العرف الاصولي ، وان كان المعلوم حكما شرعيا
نظريا ، لكونه غير فروع : ٦/١ .
- (٤) أي عن الاجمال ، كالمقتضي ، والنافي .

وموضوعه : الأدلة التي يبحث عن أقسامها واختلاف مراتبها وكيفية الاستمرار
منها على وجه كلي . وفأيته معرفة الأحكام الشرعية ، واستمداده من الكلام (١) والعربية
والأحكام الشرعية .

أما الكلام : فلتوقف افادة الأدلة لاحكامها على معرفة الله وصفاته وأفعاله
وصدق الرسول ، وأما العربية فلتوقف معرفة دلالتها (٢) على العلم بموضوعاتها لفئة
من الحقيقة والمجاز وعلى العموم والخصوص ، والاطلاق والتقييد ، والحذف والاضمار ،
والمنطوق والمفهوم والاقتضاء والاشارة والصريح (٣) والكناية وغيرها وأما الاحكام فلأن
تلك الادلة تتوقف على تصور الاحكام بحقائقها لتقصد وليتمكن من ايضاح المسائل بالشواهد
لا على العلم بثبوتها لاستلزام الدور . (٤)

(١) اي من علم الكلام ، وطم العربية ، وطم الأحكام الشرعية .
قال الامام حجة الاسلام : العلم الكلي من العلوم الدينية هو الكلام وسائر
العلوم ، من الفقه وأصوله ، والحديث ، والتفسير ، علوم جزئية ، لأن المفسر لا ينظر
الا في معنى الكتاب خاصة ، والمحدث لا ينظر الا في طريق ثبوت الحديث خاصة ،
والفقيه لا ينظر الا في احكام أفعال المكلفين خاصة والأصولي لا ينظر الا في أدلة
الاحكام الشرعية خاصة .

والتكلم هو الذي ينظر في أهم الاشياء .
ولتعرف كيفية نظره ارجع الى المستصفي : ٥ / ١ - ٧ ، فقد ذكر كلاما
مفيدا لا يتسع المقام لذكره هنا .

وانظر : احكام الأمدى : ١ / ٧ - ٨ ، فواتح الرحموت : ١ / ١٧ وما بعدها ،
البرهان : ١ / ٨٤ ، المنقول : ص ٣ - ٤ .

(٢) انظر احكام الأمدى : ١ / ٨ ، ارشاد الفحول : ص ٦ .

(٣) وفي ب : والتصريح .

(٤) الدور من دار يدور دورا ، ودورانها اذا طاف حول البيت ، ودوران الفلك تواتر

حركاته بعضها اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ، ومنه قولهم : دارت المسألة اي
كلما تعلقت بمحل ، توقف ثبوت الحكم على غيره ، فينتقل اليه ، ثم يتوقف على الاول ،
وهكذا ، واستدار ، بمعنى دار . الصباح المنير : ١ / ٢١٧ ، وانظر مختار
الصباح مادة (دور) ص ٢١٥ .

والدور في الاصطلاح : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، ويسمى الدور المصرح
كما يتوقف أ على ب ، وبالعكس . او بمراتب ، ويسمى الدور المضمحل ، كما يتوقف
أ على ب و ب على ج و ج على أ .

والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو : ان في الدور يلزم تقدمه عليها
بمرتبتين ان كان صريحا ، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة
واحدة ، قاله الجرجاني في التعريفات ص ١٠٥ .

- المبادئ الكلاسيكية -

لما انقسم الدليل الى ما يفيد العلم والظن بواسطة النظر احتج الى تصور
الدليل والنظر والعلم والظن .
فالدليل^(١) الدال والذاكر للدليل وما فيه ارشاد ، وفي الأصول ما أوصل الى العلم ،
والأمانة ما أوصل الى الظن . فعلى العرف الفقهي : هو ما يمكن التوصل بصحيح
النظر فيه الى مطلوب خبري ، فقيد الامكان ليدخل فيه مالم يتوصل به لعدم النظر فيه
مع الاحتمال .
والصحيح فصل عن الفاسد ، والخبري عن التصوري .
وطى الاصولي : ما يمكن التوصل به الى العلم بمطلوب خبري ، فتخرج الامارة ،
والأول المختار لاندراجها ، والنظر (٢) :

- (١) قال في مختار الصحاح : الدليل : ما يستدل به ، والدليل الدال ايضاً ، وقد
دله على الطريق ، يدلّه ، بالغم ، دلالة بفتح الدال وكسر ها ، ودلوه بالغم ،
والفتح أظى . مادة (د ل ل) ص ٢٠٩ ، وانظر المصباح المنير ١/٢١٣
وفي الاصطلاح : هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، قاله الجرجاني
في التعريفات : ص ١٠٤ .
وانظر تعريف الفقهاء ، والاصوليين للدليل في احكام الآمدي : ١/٩ ،
الحدود للهاجي : ص ٣٩ ، اللع : ص ٣ ، العضد على ابن الحاجب : ١/٣٩
مختصر المهمل : ص ٣٣ ، فواتح الرحموت : ١/٢٠ ، وما بعدها ، العبادي على
شرح الورقات : ص ٤٨ ، المحلى على جمع الجوامع : ١/١٢٤ ، وما بعدها ،
ارشاد الفحول : ص ٥ ، المسودة : ص ٥٢٣ - ٥٢٤ ، تيسير التحرير :
١/٣٣ ، فصول الهدايح في ترتيب الشرايع : ١/٢٠ - ٢١ .
(٢) النظر : لغة : له عدة اطلاقات منها : الانتظار ، والروية بالعين ، والرأفة ،
والرحمة ، والمقابلة والتفكر ، والاعتبار . قال الآمدي : وهذا الاعتبار الاخير
هو المسمى بالنظر في عرف المتكلمين . انظر : المصباح المنير : ٢/٢٨١ ،
مختار الصحاح مادة (ن ظ ر) ص ٦٦٦ ، وانظر : احكام الآمدي : ١/١٠
والمعتمد : ١/١٠ .
واصطلاحاً : اختلفوا في تحديده : فقال القاضي ابو بكر الباقلاني : هو الفكر
الذي يطلب به من قام به علماً ، أو ظناً .
وقال سيف الدين الآمدي : النظر عبارة عن التصرف بالعقل في الامور
السابقة بالعلم أو الظن ، المناسبة للمطلوب بتأليف خاص ، قصداً لتحصيل ما ليس
حاصلاً في العقل .
وقال : ان هذا التعريف ، لا يتجه عليه من الاشكالات ما قد يتجه على عبارة
القاضي ، وهو عام للنظر المتضمن للتصور ، والتصديق . والظني .
الاحكام : ١/١٠ ، وانظر شرح التبريزي : لوجه (١١) =

الاعتبار ، وحد (١) بأنه الفكر الذي يطلب به من قام به علما أو ظنا .
والفكر (٢) حركة النفس من المطالب الى مبادئها ثم الرجوع عنها اليها .
وقيل تصرف (٣) (العقل) (٤) في الأمور السابقة بالعلم أو الظن المناسبة للمطلوب

== وقال ابو الحسين البصرى : النظر الصحيح هو : ترتيب للعلوم أو الظنون بحسب العقل ليتوصل بها الى علم أو ظن . المعتمد : ١٠/١ .
وانظر تعريفات الاصوليين للنظر في اللمع : ص ٣ ، ارشاد الفحول ص ٥
فواتح الرحموت : ١٢/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٢٩ ، المستقصى :
٥٣/١ - ٥٤ ، المحلي على جمع الجوامع : ١٤١/١ - ١٤٤ ، تقرير شيخ
الاسلام الشربيني : ١٤١/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٢٤/١ ، فصول
البدائع : ٢٤/١ - ٢٦ .

(١) حده بذلك القاضي أبو بكر الباقلاني كما ذكرنا اعلاه .
(٢) الفكر يطلق على ثلاثة معان :
الأول : حركة النفس في المعقولات ، سواء كانت لتحصيل مطلوب ، أو لا .
ويقابله التخيل ، وهو حركتها في المحسوسات .
الثاني : حركة النفس من المطالب الى المبادئ ، ومن المبادئ الى المطالب :
أى : مجموع الحركتين كما ذكر المصنف وغيره . قال الشيخ الشربيني : وهذا
هو الفكر الذى يحتاج فيه وفي جزئيه الى المنطق ورازاته الحدس ، فأنه
انتقال من المطالب الى المبادئ دفعة واحدة ، ومن المبادئ الى المطالب
كذلك .
والثالث : الحركة الاولى ، وهي ربما انقطعت ، وربما تعادت ولحقت بالحركة
الثانية ، وهذا هو الفكر الذى يقابله الضرورة .

تقرير الشربيني على جمع الجوامع : ١٤١/١ ، وانظر : ارشاد الفحول :
ص ٥ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٢٩ ، التعريفات : ص ١٦٨ ،
العبادى على شرح الورقات : ص ٤٤ ، شرح التبريزى على البديع لوحة : ١١ .
(٣) القائل بذلك هو سيف الدين الأمدى كما تقرر سابقا ،
انظر الأحكام : ١٠/١ .
(٤) سقطت من (أ) .

بتأليف خاص لتحصيل ما ليس بحاصل ، وهذا يعم التصوري والتصديقي والقطعي والظني
وقيل (١) ترتيب أمور ذهنية يتوصل بها الى أمر ذهني ، وما عرفت جهة دلالتها
على المطلوب فصحيح (٢) والا ففساد .
والعلم (٣) :

- (١) انظر المعتمد : ١٠/١ .
(٢) انظر : شروط النظر الصحيح في الاحكام : ١١/١ ، واللمع : ص ٣ ،
فصول البدايع : ٢٦/١ .
(٣) العلم لفظة : المعرفة ، وعلم الشيء - بالكسر - يعلمه ، علما : عرفه ، ورجل
علامة ، أى عالم جدا ، مختار الصحاح مادة (علم) ص ٤٥٢ .
وقال في المصباح المنير : العلم : اليقين ، يقال : علم يعلم ، اذا
تيقن .
وجاء بمعنى المعرفة ايضا ، كما جاءت بمعناه : ٧٧/٢ - ٧٨ ،
وانظر : المستصفي : ٢٥/١ .
واصطلاحا : اختلفوا في تحديده :
فذهب امام الحرمين والفزالي الى انه لا سبيل الى تحديده ، وانما يعرف
بالقسمة . انظر طريق معرفته بالقسمة في : البرهان : ١١٩/١ - ١٢١ ،
المستصفي : ٢٤/١ - ٢٦ .
وقال جماعة منهم الرازي : مطلق العلم ضروري ، فيتعذر تحديده .
وقال بعض الشافعية : العلم ، تبين المعلوم على ماهو به .
ولم يرضه امام الحرمين حيث قال : وهذا مدخول من جهة ان التبيين
مشعر بوضوح الشيء عن اشكال ، وهذا يخرج العلم القديم عن الحد .
البرهان : ١١٥/١ ، وانظر : شرح التبريزي لوحة : ١٢ ، ارشاد الفحول
ص ٣ .
وقال الشيخ ابو الحسن الاشعري : العلم : ما يوجب لمن قام به كونه
عالما . انظر : البرهان نفس الصفحة .
وقال الاستاذ ابو بكر بن فورك رحمه الله : العلم : ما يصح من المتصف به
احكام الفعل واتقانه .
وقد زيفه امام الحرمين وقال : ليس من المقولات في حد العلم أظهر فسادا
من هذا . انظر البرهان : ص ١١٦ ، والمستصفي : ٢٥/١ .
وقالت المعتزلة : العلم : هو اعتقاد الشيء على ماهو به ، مع طمأنينة
النفس . انظر المعتمد : ١٠/١ .
وقال القاضي ابو بكر رحمه الله : العلم معرفة المعلوم على ماهو به .
وقال امام الحرمين : ولست أرى ما قاله القاضي سديدا . . . الخ .
انظر : البرهان : ١١٩/١ . وقال حجة الاسلام الفزالي : وهو أضعف
انواع الحدود ، فانه تكرير لفظ يذكر ما يرادفه ، كما يقال : حد الاسد :
الليث ، وحد العقار الخمر . . . الخ . المستصفي : ٢٤/١ .
وقيل : انه الذي يعلم به . وانه الذي تكون الذات به عالمة .
قال حجة الاسلام : وهذا أبعث من الأول . . . الخ . المستصفي نفس الصفحة .
وانظر : في تعريف العلم بالاضافة الى ماتقدم : التعريفات ص ١٥٥ ، المنخول
ص ٣٦ وما بعدها ، احكام الآمدى : ١١/١ - ١٢ ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناي وتقرير الشربيني : ١٥٨/١ وما بعدها .
==

قيل (١) لا يحد لعسره ، بل يعرف بالقسمة ، ويرد عليه (٢) : ان لم يفسد تمييزا لم يقد تعريفًا ، وان أفاده فهو المراد بالحد ، وقيل لأنه (٣) ضروري ، لأن ما عداه لا يعلم الا به ، فلو علم هو بغيره ، داره . ولأن علمنا بوجودنا ضروري والعلم احد تصورات هذا التصديق ، وليس بسديد .
أما الأول فلاختلاف الجهة ، فان جهة توقف غير العلم على العلم من حيث الادراك ، وتوقف العلم على الغير من جهة كون ذلك الغير صفة مميزة له عن غيره لا ادراكا .

وأما الثاني : فلعدم توقف التصديق البديهي على بدهة تصوراته ، فان المقطوع به النسبة ، وايضا فلا يلزم (٤) من حصول العلم بشي* ضرورة تصور العلم الخاص ليستلزم العام ولا سبق تصوره .

وقيل في حده : صفة (٥) توجب لمن اتصف بها تمييزا لا يحتمل النقيض في الخارج ، وتوجب تمييزا فصل عن مثل الحياة وبعض الصفات المشروطة بها (٦) . ولا يحتمل النقيض (٧) عن الظن ، وزاد في الخارج لئلا ينقض بالعلم العادي (٨)

- ==
- العضد على ابن الحاجب : ٤٧/١ ، ارشاد الفحول : ص ٣ - ٤ ،
المسودة : ص ٥٧٥ ، اللع : ص ٣ ، شرح التبريزي لوحة (١٢) ،
شرح الكوكب المنير : ٦٠/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٢٥/١ ،
فصول البدائع : ٣١/١ وما بعدها ، كشف الاسرار : ٧/١ .
(١) انظر التعليق رقم (٣) السابق لتعرف الأقوال في حد العلم .
(٢) أورده الآمدي في الاحكام : ١١/١
(٣) أى لا يحد لأنه ضروري . قال الشوكاني : ويكفي في دفع ما قالوه : ما هو معلوم بالوجدان لكل عاقل ، فان العلم ينقسم الى ضروري ومكتسب .
ارشاد الفحول : ص ٣ .
(٤) هذا جواب على اعتراض القائلين بأن العلم ضروري . انظر : تفصيله في أحكام الآمدي : ١١/١ ، وشرح التبريزي لوحة (١٣) .
(٥) وهذا التعريف هو مختار الآمدي في الاحكام ١١/١ وانظر تيسير التحرير : ٢٨/١ .
(٦) كالقدرة والارادة .
(٧) أى لا يحتمل متعلقه النقيض بوجه ، احتراز عما يحتمل النقيض كالشك والظن .
(٨) العلم العادي : هو الاستفادة من العادة ، كالعلم الحاصل لنا بأن هذا الجبل حجر . هذا علم مع أن متعلقه يحتمل النقيض لجواز ان ينقلب الحجر نهبًا بناءً على وقوع شك غريب . وعلى هذا وجد العلم ولم يصدق عليه الحد فانتقض فلما زاد في التعريف قوله ((في الخارج)) اندفع هذا النقص ، لأن احتمال النقيض الذى في نفس الامر هو الامكان الخارجى باطل فان الجبل اذا علم بالعادة انه حجر استحال ان يكون حينئذ نهبًا لامتناع كون الشئ* في حالة واحدة نهبًا في الخارج بالضرورة وان احتمل عقلا .
شرح التبريزي لوحة (١٣) وانظر تيسير التحرير : ٢٥/١ .

فانه وان احتل عقلا لكنه لا يحتل خارجا ، وزاد من أخرج ادراك الحواس (١) فسي المعاني الكلية ، وينقسم الى قديم وحادث ، والحادث^(٢) الى ضروري ومكتسب والظن ترجيح أحد الاحتمالين من غير قطع ، واذن تساويا فشك والمرجوح وهم (٣) .

- المبادئ اللغوية -

لما علم الله سبحانه (٤) حاجة هذا النوع الشريف الى إعلام بعضهم بعضا ما في نفوسهم لتحصيل مقاصد هم التي لا يستقل الواحد بتحصيلها أقدره على تركيب المقاطع الصوتية عناية به ، فانه من أخف الافعال الاختيارية مقدور عليه عند الحاجة من غير تعب مستغنى عنه عند عدمها ، ومن اختلاف التركيب (٥) حدثت العبارات ، فما ليس منها موضوعا لمعنى مهمل ، وما وضع لمعنى فالنظر في أنواعه وابتدائه وضعه وطريق معرفته (٦)

(١) ادراك الحواس داخل في حد العلم ، فانه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض

وهذا مذهب الأشعري ، بناء على أن النفس مدركة للجزئيات ، فمن أراد أن يخرج ادراك الحواس عن هذا الحد زاد قييدا آخر وهو في الأمور المعنوية وقال بعضهم : لا حاجة لهذه الزيادة لان ادراك الحواس لا يحتمل النقيض . شرح التبريزي : لوحة (١٣) بتصرف . وانظر : احكام الامدى : ١٢/١ ، شرح الكوكب المنير : ٦١/١ .

(٢) الحادث ضد القديم ، وقد قسم بعضهم العلم الحادث الى ضروري ونظري ،

فالضروري هو العلم الذي يلزم نفس المخلوق لزوما لا يمكنه معه الانفكاك عنه . والنظري : هو العلم الذي تضمنه النظر الصحيح . انظر فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : ٧٠/١٣ ، والاحكام : ١٢/١ .

وقال الجرجاني في التعريفات : والعلم المحدث ينقسم الى ثلاثة أقسام : بديهي ، وضروري ، واستدلالي .

ثم عرف كلا منها فقال : فالبديهي ما لا يحتاج الى تقديم مقدمة كالعلم بوجود نفسه وأن الكل أعظم من الجزء . والضروري ما لا يحتاج فيه الى تقديم مقدمة كالعلم الحاصل بالحواس الخمس والاستدلالي ما يحتاج الى تقديم مقدمة كالعلم بشيئ الصانع وحدوث الأعراض : ص ١٥٥ .

(٣) انظر تيسير التحرير : ٢٦/١ .

(٤) في ب (لما علم الله تعالى) .

(٥) في ب (التركيب الصوتي) .

(٦) في ب (وهذان أصلان لا بد من النظر فيهما) هذه الفقرة موجودة في الاحكام

بنصها : ١٤/١ ، ويظهر أن المصنف لم يضعها ضمن المختصر لانها لا توافق

سياق الكلام ، فان الامدى عنى بالاصلين ماسياتي لا ماتقدم حيث قال :

الأصل الاول في انواعه وهي نوعان . والاصل الثاني : في حقيقة الحكم الشرعي

واقسامه وما يتعلق به من المسائل . انظر : ١٤/١ ، ٩٥ ، وعلى هذا تكون

مقحة من أحد ملاك النسخ حيث رآها في الأحكام فعلقها في المختصر .

والأول نوعان : مفرد : وهو ما دل بالوضع على معنى ولا جزء له يدل على شيء من حيث هو جزءه (١) ، ومركب بخلافه ، فبعلبك وعبد الله علما مفرد ، وصفة مركب ولا يبرد (٢) مثل ضارب ومخرج من حيث دلالة الألف والميم على الفاعل والمفعول لأننا نمنع دلالتها ، بل المجموع هو الدال على شخص حاله ذلك .

تقسيم : دلالة (٣) المفرد لفظية وهي التي يفهم منها معنى غير خارج عن معنى اللفظ ، فاما على تمام سماء وهي المطابقة (٤) ، أو جزؤه وهي التضمن (٥) .

(١) فان (ان) من قولنا انسان وان دلت على الشرطية فليست ان ذاك جزءا من لفظ الانسان ، وحيث كانت جزءا من لفظ الانسان لم تكن شرطية . لأن دلالات الالفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته ونعلم ان المتكلم حيث جعل ان شرطية لم يقصد جعلها غير شرطية . الاحكام ١٤/١ .
(٢) جواب على اعتراض وارد على حد المفرد والمركب تقديره : أن الحد الذي ذكرتموه للمفرد غير منعكس ، والذي ذكرتموه للمركب غير مطرد ، لأن نحو : ضارب من أسماء الفاعلين ، ونحو مخرج من أسماء المفعولين ، مفرد بلا خلاف ، ولا يصدق هذا الفرد عليه ، فيكون غير منعكس ، ويصدق حد المركب عليه ، فيكون غير مطرد .

وتقرير الجواب : انا لانسلم دلالة الألف في نحو : ضارب ، والميم في نحو مخرج ، بل المجموع الذي هو (ضارب) هو الدال بالوضع على شخص ما حالة أن يكون ضاربا ، والمجموع الذي هو (مخرج) هو الدال بالوضع على شخص حالة أن يكون مخرجا .

شرح الاصفهاني على بديع ابن الساعاتي لوحة (١٣) .
(٣) الدلالة المطلقة ثلاثة انواع :

دلالة وضعية : كدلالة الاقدار على مقدراتها .
ودلالة عقلية : كدلالة الاثر على الموتر .
ودلالة لفظية : وهي ثلاثة : طبيعية ، وعقلية ، ووضعية ، وهذه الاخيرة ، اما بالمطابقة ، أو بالتضمن ، أو بالالتزام .

انظر تفصيل ذلك في : شرح تنقيح الفصول ص ٢٣ - ٢٤ ، شرح الكوكب المنير : ١٢٥/١ - ١٢٢ .

(٤) كدلالة لفظ : الانسان ، على معناه .

(٥) كدلالة لفظ : الانسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق .

انظر : احكام الامدى : ١٥/١ .

وغير لفظية (١) ، وهي التي يفهم منها معنى خارج عن مسماه وهي الالتزام (٢) ، وشرطه اللزوم (٣) الذهني ، فانه لو قدر عدم الانتقال الذهني لا يفهم ، والخارجي (٤) ليس بشرط حصول الالتزام بدون كالعهد والملكية .

- (١) قال التبريزي في شرحه على البديع : جعلها المصنف غير لفظية ، وفيه تسامح ، لأنه ان كان مراده : أن لا يدخل للفظ بحال ، فباطل بالاتفاق ، وان كان المراد أن اللفظ ليس مستقلا بالافادة ، بل بواسطة العقل ، فالتضمن ايضا كذلك ، والفرق المذكور لا يخرج عن كونه لفظيا ، وان اصطلح فلا نزاع اذ انك في الاصطلاح . لوحة (١٨) ، وانظر : احكام الآمدى : ١٥/١ .
- (٢) وهو : أن يكون اللفظ له معنى ، وذلك المعنى له لازم من الخارج . قال ابو حامد الغزالي : ان دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة اوجه : وهي : المطابقة ، والتضمن ، والالتزام . فان لفظ (البيت) يدل على معنى البيت بطريق المطابقة ، ويدل على السقف وحده بطريق التضمن ، لأن البيت يتضمن السقف ، لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان ، وكما يدل لفظ (الفرس) على الجسم ، ان لا فرس الا وهو جسم .
- وأما طريق الالتزام فهو : كدلالة لفظ (السقف) على الحائط ، فانه غير موضوع للحائط وضع لفظ (الحائط) للحائط حتى يكون مطابقا ، ولا هو متضمن ، ان ليس الحائط جزءا من السقف ، كما كان السقف جزءا من نفس البيت ، وكما كان الحائط جزءا من نفس البيت ، لكنه كالرفيق الملازم ، الخارج عن ذات السقف ، الذي لا ينفك السقف عنه . المستصفي ٣٠/١ .
- وانظر كلام العلماء على دلالة المطابقة والتضمن والالتزام في : شرح العنبر وحواشيه : ١٢٠/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٢٤ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٣٧/١ وما بعدها ، تحرير القواعد المنطقية : ص ٢٩ ، ايضاح المبهم : ص ٦ ، متن ايساغوجي لأثير الدين الأبهري : ص ٢٧٢ وما بعدها ، من مجموع مهمات المتون ، متن السلم المتورق : ص ٢٦٣ من مجموع مهمات المتون ، فصول البدايع في اصول الشرايع ١٨/١
- (٣) اللزوم الذهني : كونه بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن ، تصوره فيه ، فيتحقق الانتقال منه اليه ، كالزوجية للاثنين .

انظر : التعريفات : ص ١٩١ ، نقض المنطق لشيخ الاسلام ابن تيمية ص ١٨٩ ، وما بعدها ، شرح التبريزي على البديع لوحة : (١٨) ، احكام الآمدى : ١٥/١ .

- (٤) أي اللزوم الخارجي ليس بشرط حصول الالتزام ، وهو كونه : بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج ، تحقيقه فيه ، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن كوجود النهار لطلوع الشمس ، قاله الجرجاني في التعريفات . نفس الصفحة اعلاه .

- وقيل (١) لأن الجوهر والعرض متلازمان خارجا ولا يستعمل أحدهما للآخر ، وفيه نظر لأن عدم الاستعمال مع اللزوم الخارجي لا يدل على عدم اشتراطه .
- تقسيم : وهو اما أن يستقل بالمفهومية أولا ، والثاني الحرف ، والأول اما أن يدل على أحد الأزمنة الثلاثة (٢) بنيته وهو الفعل ، أولا وهو الاسم وقد علم بذلك حدودها .
- تقسيم : وهو (٣) ومفهومه اما أن يتحدا أو يتعددا أو يتحد الاسم ويختلف سماء أو بالعكس (٤) ،
- فالأول (٥) : اما أن يصح أن يشترك في مفهومه كثيرون (٦) وهو الكلي ، أولا يصح وهو الجزئي الحقيقي . والكلي إن تساوى صدقه على ماتحته فتواطئ كالانسان (٧) ، وإن اختلف بشدة وضعف أو تقدم وتأخر فشكك (٨) كالموجود والأبيض .

-
- (١) قال التبريزي : هذا اشارة الى قول الامام (اى الرازى) فانه تسمك في عدم اشتراط اللزوم الخارجي في دلالة الالتزام : بأن الجوهر والعرض متلازمان في الخارج ، مع عدم استعمال لفظ أحدهما للآخر .
- وقال الامام قطب الدين المصرى ، والقاضي سراج الدين الارموى : في كلام الامام نظر ، لأن الكلام في الدلالة ، لا في الاستعمال ، ولا يلزم من انتفاء الاستعمال انتفاء الدلالة ، ان ليس نفسها ولا لازمها . شرح البديع : لوحة (١٨) ، وانظر : فصول البديع : ١٨ / ١ - ١٩ .
- (٢) وهي : الماضي ، والمضارع ، والأمر . انظر تفصيل هذا التقسيم في : احكام الآمدى : ١٦ / ١ .
- (٣) أى المفرد . انظر تعريفه في التعريفات ص ٢٢٣ .
- وانظر تفصيل هذا التقسيم في احكام الآمدى : ١٦ / ١ - ١٨ .
- (٤) بأن يتعدد الاسم ويتحد سماء .
- (٥) اى القسم الأول من تقسيم المفرد ، وهو أن يتحد اللفظ والمعنى .
- (٦) في نسخة أ وب زيادة (بالفعل أو بالقوة) ولعلها تفسير من أحد الملاك او النساخ .
- (٧) فان مفهومه الكلي الحيوان الناطق ، والافراد المندرجة تحت الانسان في هذا المعنى على سواء .
- (٨) وفي ب : مشكل . باللام وهو تحريف . والمشكك هو : الكلي الذى لم يتساو صدقه على افراده ، بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر ، كالوجود ، فانه في الواجب أولى وأقدم وأشد ما في الممكن . قاله الجرجاني في التعريفات ص ٢١٦ ، وانظر شرح تنقيح الفصول : ص ٣٠ - ٣١ ، المحلى على جمع الجوامع : ٢٧٥ / ١ ، ارشاد الفحول : ص ١٧ ، مختصر ابن الحاجب وشرحه : ١٢٦ / ١ ، تقرير الشربيني : ٢٧٤ / ١ .

- والثاني (١) : المتباينة كالانسان والفرس .
والثالث (٢) : ان وضع للكلمة وضعا أولا فمشارك كالعين (٣) ، سواء
تباينت السميات كالجون (٤) للسواد والبياض . أو لم تتباين كالأسود على الأسود
علما وصفة (٥) ، فان مدلوله في العلمية الذات وفي الاشتقاق الذات مع الصفة .
فالمدلول في العلم (٦) جزء المدلول في المشتق (٧) ، ومدلوله مشتقا صفة
لمدلول العلم ، وان وضع لبعضها ثم استعير لغيره فاستعماله في الموضوع (له) (٨)
حقيقة وفي غيره مجاز .
والرابع (٩) : المترادفة كالانسان والبشر .

- (١) أي القسم الثاني ، وهو أن يكون الاسم متعددا ، فاما أن يكون المسمى متحدا
أو متعددا ، فان كان متحدا فتلك هي الاسماء المترادفة كالبهتر والبهتر
للقصير . وان كان المسمى متعددا فتلك هي الاسماء المتباينة كالانسان
والفرس . انظر الاحكام : ١٨/١ ، وانظر تفصيل المتباين في شرح
تنقيح الفصول : ص ٣٢ .
(٢) أي القسم الثالث وهو أن يتحد الاسم ويختلف معناه ، وهو المشترك . انظر
تفصيله في شرح تنقيح الفصول : ص ٢٩ ، الاحكام : ١٩/١ ، العضد
على ابن الحاجب : ١٢٧/١ ، ارشاد الفحول ص ١٩ ، التلويح على
التوضيح : ٣٢/١ ، التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ ، اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ٣٧/١ وما بعدها ، نقض المنطق : ص ١٩٤ .
(٣) للبصرة ، والجارية ، والجاسوس .
(٤) الجون : الابيض ، والجون أيضا الأسود ، وهو من الأضداد وجمعه : جون
بضم الجيم ، مختار الصحاح : مادة (ج و ن) ص ١١٨ .
(٥) كما اذا اطلقنا اسم الأسود على شخص من الاشخاص بطريق العلمية ، واطلقناه
عليه بطريق الاشتقاق من السواد القائم به ، فان مدلوله عند كونه علما انما
هو ذات الشخص ومدلوله عند كونه مشتقا الذات مع الصفة وهي السواد ،
فالذات التي هي مدلول العلم جزء من مدلول اللفظ المشتق ، ومدلول
اللفظ المشتق وصف لمدلول العلم . الاحكام : ١٨/١ .
(٦) وفي ج (الصفة) بدلا من العلم ، وهو خطأ .
(٧) انظر : تفصيل القول في العلم المشتق في احكام الأمدى : ٥٤/١ - ٥٦ ،
التلويح على التوضيح : ٣٣/١ - ٣٤ .
(٨) ما بين الحاصرتين ، زيادة من : (ب) .
(٩) أي التقسيم الرابع ، وهو أن يتعدد الاسم ، ويتحد معناه ، وهو المترادف ،
ومثاله ما ذكر المصنف ، وكالسيف ، والصارم ، والمهند . وانظر تفصيل
الكلام عليه في احكام الأمدى : ٢٣/١ ، المحلى على جمع الجوامع :
٢٧٥/١ ، ٢٩٠ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣١ ، ارشاد الفحول : ص ١٨ .

قاعدة :

قد اصطلح قوم (١) على تسمية الكلبي (٢) الذي تسميه المطلق (٣)

- (١) قيل : هم بعض الحنفية والشافعية .
انظر : حاشية البناني : ٣٩٩/١ ، تقرير الشرييني : ٣٩٩/١ ،
تيسير التحرير : ١٩٤/١ ، وما بعدها ، المنحول : ص ١٣٩ - ١٤٠ ،
البرهان : ٣٢٠/١ - ٣٢٣ ، احكام الآمدى : ١٦/١ .
- (٢) الكلبي الحقيقي : ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كالانسان .
وانما سمي كلبياً لأن كلية الشيء إنما هي بالنسبة الى الجزئي ، والكلبي جزء
الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوباً الى الكل ، والمنسوب الى الكل كلبي .
والكلبي الاضافي : هو الأعم من شيء .
واعلم انه اذا قلنا : الحيوان مثلا كلبي فهناك أمور ثلاثة : الحيوان من
حيث هو هو ، ومفهوم الكلبي من غير اشارة الى مادة من المواد ، والحيوان
الكلبي وهو المجموع المركب منهما أى من الحيوان والكلبي .
والتغاير بين هذه المفاهيم ظاهر ، فان مفهوم الكلبي ما لا يمنع نفس تصويره
عن وقوع الشركة فيه . ومفهوم الحيوان : الجسم النامي الحساس المتحرك
بالارادة ، فالأول يسمى كلبياً طبيعياً لأنه موجود في الطبيعة أى في
الخارج ، والثاني كلبياً منطقياً ، لأن المنطق إنما يبحث عنه .
والثالث : كلبياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل .
والكلبي اما ذاتي ، وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس .
وابما عرضي : وهو الذي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأن لا يكون جزءاً ،
أو بأن يكون خارجاً كالضاحك بالنسبة الى الانسان .
قاله الجرجاني في التعريفات : ص ١٨٦ ، ولأسنوى مثل هذا التفصيل
في شرحه على منهاج البيضاوى : ١٨٦/١ .
وانظر شرح تنقيح الفصول : ص ٢٧ ، المحلي على جمع الجوامع :
٢٧٤/١ ، حاشية البناني وتقرير الشرييني : ٢٧٤/١ ، ٤٠٣ ،
احكام الآمدى : ١٦/١ ، تحرير القواعد المنطقية وحاشية الجرجاني
عليه : ص ٤٤ ، شرح الكوكب المنير : ١٣٢/١ وما بعدها .
المطلق : هو ما دل على واحد غير معين . (٣)
قال الشيخ عبد الرحمن الشرييني في تقريره على شرح الجلال المحلي : هو من
قبيل العام عند القائل بعموم النكرة في الاثبات وهم الحنفية . حاشية البناني :
٤٠٨/١ . ونسب مثل هذا للامام الشافعي ولكن ابن ملك في شرحه على المنار
انكر ذلك وقرر انه إنما أراد اصطلاح المنطقيين لا الاصوليين فقال : وما قاله
بعض الشارحين : سمي الشافعي المطلق عاماً على اصطلاح المنطقيين فظن
علماءنا انه أراد به اصطلاح الاصوليين وشنعوا عليه ، فلا يخفى ضعفه :
ص ٣٢٥ .

بالعام (١) ، والجزئي (٢) بالخاص (٣)

قال عزمي زاده في حاشيته على شرح المنار تعليقا على نسبة ذلك السبي الشافعي : وليس بمستبعد لأن فيه ايضا عموما وان كان على سبيل البدل ، وقد عد بعض اصحابنا ما كان عموه كذلك من العام كما مر غير مرة فلا حاجة في ذلك الى المصير الى اصطلاح المنطقيين كما زعم الشارح : ص ٣٢٥ .

وانظر تعريف المطلق ومباحثه في : المحلي على جمع الجوامع : ٤٠٨/١ ، كشف الاسرار : ٢٨٦/٢ ، شرح التلويح : ٦٣/١ ، شرح التوضيح : ٦٣/١ ، اصول السرخسي : ٢٦/١ ، التعريفات : ص ٢١٨ ، المعتمد : ١٠٨/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٩ ، احكام الآمدى : ٣/٣ .

هو في اللغة بمعنى الشامل . (١)
واصطلاحا : عرفه البزدوى فقال : العام هو كل لفظ ينتظم جمعا من الاسماء لفظا أو معنى . حاشية الكشف : ٣٣/١ ، وانظر كشف الاسرار : ٣٣/١ . وهذا تعريف العام عند من لم يشترط الاستفراق وهم اكثر مشايخ الحنفية . انظر : اصول السرخسي : ١٢٥/١ .

أما من اشترط الاستفراق وهم عامة أصحاب الشافعي ومشايخ العراق من الحنفية فيعرفونه بأنه لفظ وضع وضعا واحدا لكثير غير محصور مستفراق جميع ما يصلح له ، ذكره الجرجاني في التعريفات : ص ١٤٥ ، وعرفه في شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بأنه لفظ يستفراق الصالح له من غير حصر : ٣٩٩/١ ، وانظر مباحث العام مع تعريفه في شرح المنار لابن طوك ص ٢٨٤ ، وحاشية الرهاوى على شرح المنار : ص ٢٨٤ ، أصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٣/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٨ ، تيسير التحرير ١٩٠/١ - ١٩٤ ، المنحول : ص ١٣٨ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار : ٨٤/١ ، المستصفي : ٤٠٢/١ ، ٣٢/٢ ، المعتمد : ٢٠٣/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول : ص ١١٢ ، احكام الآمدى : ١٩٥/٢ ، التلويح على التوضيح : ٣٣- ٣٢/١ ، التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٥٥/١ وما بعدها .

وانظر : الفرق بين المطلق والعام في : نهاية السؤل : ٦٠/٢ ، منهاج العقول : ٥٩/٢ .

الجزئي : هو الذي يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه . كزيد . شرح تنقيح

الفصول : ص ٢٧ ، وانظر شرح الجلال : ٢٧٤/١ ، احكام الآمدى ١٧/١ .

الخاص : كل لفظ موضوع لمعنى معلوم على الانفراد وكل اسم لمسمى معلوم على الانفراد ومنه يقال : اختص فلان بملك كذا أى تفرد به ولا شركة للغير معه وخصني فلان بكذا أى أفرده لي . ومعنى الخصوص في الحاصل : الانفراد وقطع الاشتراك ، فاذا أريد به خصوص الجنس قيل انسان ، واذا أريد به خصوص النوع قيل رجل ، واذا أريد به خصوص العين قيل زيد . اصول السرخسي :

١٢٤/١ - ١٢٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٠/١ - ٣٢ ، احكام

الآمدى : ١٩٦/٢ وما بعدها . التلويح على التوضيح : ٣٢/١ ، ٣٤ ،

التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ ، ٣٤ ، المستصفي : ٣٢/٢ وما بعدها ،

فواتح الرحموت : ٢٥٥/١ وما بعدها .

قالوا (١) اشتراك الأشخاص في الانسانية ليس في مجرد الاسم ، وليس وقسوع الانسان عليها كوقوع زيد على جمع تسموا به فان زيدا لم يسم به الا لأنه هو لا لمعنى كلي يطابق كل زيد ، ولورأيت رجلا مجهول الاسم حكمت بأنه انسان ، ولم تحكم بأنه زيد حتى تسأل عنه فعلت أنك في هذا الحكم تمثل صورة كلية مطابقة لكل انسان فساغ لك الحكم ، ولم تتمثل من زيد وصورة تطابق كل زيد لتحكم به .

فاذا عرفت الفرق وأن وقوع اسم الليث على الأسد لا يمنع الشركة ووقوعه على شخص انساني يمنعها وأن مفهومه يختلف بالاعتبارين عرفت أن العموم انما هو من عوارض المعاني دون الألفاظ (٢) ، فان اسم الليث واحد في المفهومين المختلفين وقد صح العموم في أحدهما دون الآخر ، فلولا اعتبار المعنى لتساويا في المنع وعدمه لاتحاد الصيغة ، ويصح أن يقال : هو من عوارض الألفاظ من حيث أنها ذات معان تطابق كثره (٣) .

- (١) في (ب) واعلم أن اشتراك . وكذلك في المتن الذي شرحه التبريزي .
(٢) هذه طريقة الامام السرخسي : ١٢٥/١ ، والبزدوى : ٣٣/١ ، وهذا يشعر أن في المسألة خلافا بين الأصوليين ، ولكن البناني في حاشيته على شرح الجلال أنكرو وجود خلاف في هذه المسألة ، وقال : " قوله : دون المعاني " نيه بذلك على دفع ما يوهمه ظاهر تعبير المصنف من أن كون العموم من عوارض الالفاظ مختلف فيه مع أنه متفق عليه ، وانما موضع الخلاف : اختصاص ذلك بالالفاظ أو عدم اختصاصه ، فمرجع الأصحية في كلامه الى القيد الذي زاده الشارح أعني قوله " دون المعاني " : ٤٠٣/١ .
وقال الشيخ الشريهني في تقريره : نقل السعد عن شارحي مختصر ابن الحاجب أن النزاع لفظي لأنه إن أريد بالعموم استغراق اللفظ لسمياته على ما هو مصطلح الاصول فهو من عوارض الالفاظ خاصة ، وان أريد شمول أمر لمتعدد ، عم الألفاظ والمعاني ، وان أريد شمول مفهوم لافراد كما هو مصطلح اهل الاستدلال اختص بالمعاني . ثم قال الشريهني : وقد عرفت سابقا ان الكلام الآن في مباحث الاقوال ، وحيثنذ فالعموم بالمعنى الأول ، فمراد المصنف الرد على من قال في هذا المقام ان العموم من عوارض المعاني ، لأن العموم فيه هو الاستغراق ولا يعرض للمعنى .

وقد نبه الشارح المحقق على ذلك بتفسير الاستغراق هناك بالتناول والعموم هنا بالشمول . تقرير الشريهني : ٤٠٣/١ ، وانظر توضيح التبريزي على البديع لوحة ٢١ - ٢٢ ، والتلويح على التوضيح : ٣٥-٣٤/١ احكام الأمدى : ١٩٨/١ - ١٩٩ ، كشف الاسرار : ٣٣/١ ، فتح الغفار بشرح المنار : ٨٤/١ وما بعدها .

- (٣) في (أ) : كثيرة ، وهو خطأ .

تحقيق : اذا قلنا مثلا حيوان فهناك أمور ثلاثة (١) : من حيث هو
وكونه كليا والمجموع ، والأول موجود في الخارج لانه جزء الموجود فيه دون الباقيين للزوم
التشخيص المانع من اعتبار الشمول ، والتكليف الشرعي ليس في الاعتبارات الذهنية ،
فالحق أن الدال على الماهية المفردة كقوله * فتحري رقية * (٢) مطلق أى دال
على واحد في الخارج غير معين (٣) ، لاعام بمعنى الشمول المعنوي لعدم تصور
عق رقية مع اعتبار كليتها لعدم وجودها في الأعيان ، وقولنا وجود الأخص يستلزم وجود
الأعم معناه من حيث هو ، لا من حيث انه كلي ، وليس معنى قولنا من حيث هو أن
يكون مجردا عن العوارض ، فان مجرد هو بشرط لاشي* .
ومن حيث هو معناه لا بشرط شي* ، ولا يلزم من الوجود لا بشرط شي*
الوجود بشرط لاشي* .

تخلص :

فنحن (٤) قائلون بالعموم المعنوي عقلا ، ومانعون من التكليف به شرعا ،
فتسمية الكلي في الأصول بالمطلق هو الحق ، فان التكليف بالمطلق ممكن فانه موجود ،
وان توقف وجوده على المشخصات وليس (٥) التكليف به من حيث انه كلي ممكنا لعدم
وجوده في الخارج مطلقا .

قاعدة : والكلي وان كان أعم من الجزئي (٦) ، فان عدم الكلي أخص

-
- (١) تقدم تفصيلها تعليقا عند الكلام على الكلي . وانظر المراجع التي ذكرت هناك .
(٢) سورة المجادلة : الآية ٣ * ونصها * والذين يظاهرون من نسائهم
ثم يعودون لما قالوا فتحري رقية من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما
تعلمون خبير *
(٣) في (أ) غير عين .
(٤) أى الحنفية .
انظر : أصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤/٢ وما بعدها ، شرح الطائر
لابن ملك : ص ٣٢٤ - ٣٢٥ ، حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك :
ص ٣٢٤ - ٣٢٧ ، حاشية عزبي زاده : ص ٣٢٤ - ٣٢٦ ، المعتمد :
١/٢٠٨ - ٢٠٩ ، تيسير التحرير : ١/١٩٤ وما بعدها .
(٥) وفي ب : فليس .
(٦) قال التبريزي في شرحه : مراد المصنف هاهنا بالكلي : الطبيعي والجزئي : الحقيقي
لا شي* اخر ما ذكر ، فالجزئي اخص من الكلي الطبيعي ان كليهما
وجد زيد مثلا وجد حقيقة الانسان مع التشخيص ، والكلي أعم لأنه كلما وجد
حقيقة الانسان لا يجب أن يوجد زيد ، وكلما كان شي* أعم من الآخر فنقيضه
أخص من نقيض الآخر وذلك كالسواد واللون ، فان السواد جزئي من جزئيات
اللون فكان أخص منه ، واللون أعم منه ، وكلما وجد السواد وجد اللون ، ان لو =

من عدمه ، فانه كلما صدق السواد صدق اللون من غير عكس ، فكذلك (١) كلما صدق
اللا لون صدق اللا سواد من غير عكس .

قاعدة : كل معقولين غير متباينين فأحدهما مع الآخر ؛ اما أخص
مطلقا أو أعم مطلقا ، أو أعم من وجه وأخص من وجه كالانسان والأبيض ، فمن الانسان
ماليس بأبيض ، ومن الأبيض ماليس بانسان ، أو متساويان كالناطق والانسان ،
فالا ولا (٢) لا يتعاكسان (٢) رأسا برأس ، بل كل من الموصوفات بأحدهما يوصف بالآخر ،
وليس كل ما يوصف بالآخر يوصف به بل بعضه ، والا خيران (٤) يتعاكسان ، والا وسطان (٥)

== لم يوجد للزم وجود الخاص بدون العام المستلزم لعدم الخاص ، فيكون
اجتماع وجود الخاص وعدمه .

ولمزيد من الايضاح : انظر لوحة (٢٤) ، وانظر : الجرجاني علسي
شرح العضد : ١٢٦/١ ، وشرح تنقيح الفصول : ص (٢٧) ، ومتن
ايساغوجي في مجموع مهمات المتون : ص ٢٧٢ .

- (١) وفي ب : وكذلك .
(٢) يعني اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق .
(٣) قال في مختار الصحاح : العكس ردك الشيء الى أوله : ص ٤٤٩ .
وقال في المصباح المنير : يقال : عكست البعير ، اذا شدت عنقه الى
إحدى يديه وهو بارك ، وعكست عليه أمره ردت عليه ، وعكسته عن أمره منعتة ،
وكلام معكوس : مقلوب غير مستقيم في الترتيب أو في المعنى . مادة (ع ك س)
٧٤/٢ . وقال التبريزي في توضيح هذه اللفظة : أى كلما صدق عليه
أحدهما صدق عليه الآخر ، ولا يجب كلما صدق عليه الآخر صدق عليه الأول ،
بل كل ما كان موضوعا بالأخص كالانسان يجب ان يكون موضوعا بالأعم كالحيوان . وليس
كل ما كان موضوعا بالأعم كالحيوان يجب ان يكون موضوعا بالأخص كالانسان بل بعض ما
يوصف بالحيوان يجب ان يوصف بالانسان . لوحة (٢٥) .
(٤) أى المتساويان كالانسان والناطق يتعاكسان رأسا برأس ، فكل ما كان
موصوفا بالانسان يجب ان يكون موصوفا بالناطق لأن كل انسان ناطق وبالعكس
كبل ما كان موصوفا بالناطق يجب ان يكون موصوفا بالانسان لأن النطق من
خصائص الانسان ، والا لم يكونا متساويين .
(٥) يعني اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان والابيض . فلا يلزم من صدق
الانسان علسي الأبيض صدق كل أبيض على الانسان . فمن الانسان ماليس
بأبيض ، ومن الأبيض ماليس بانسان ، وعلى هذا لا يتعاكسان على الحصر ،
بل على البعض ، حيث يجتمعان في مادة ويفترقان .
شرح التبريزي لوحة (٢٥) ، مجموع مهمات المتون : ص ٢٧٢ .

لا يتعاكسان على الحصر بل على البعض ، وإذا تحقق عام وخاص مطلقان فلاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم ضرورة والا لوجود (١) ما هو أخص بدون الأعم ومعه أيضا استلزم أن يكون الأخص مطلقا أعم من أعمه .

قاعدة : والمعنى العام إذا وجب له أمر أو امتنع عليه لذاته (٢) اطرد فيها وقع تحته ، وما أمكن له (٣) لذاته يفقد (٤) لا يمكن لما تحته (٥) ، فإن خواص ماتحته قد يجب باعتبارها (٦) ويمتنع عليها ما يمكن بالاعتبار الأعم .

قاعدة : واللازم الحقيقي (٧) ما لا يفارق الشيء في الخارج والذهن

(١) وفي ب : لوجود .
(٢) أي أن ذات العام تقتضي وجوب ذلك الأمر له . أو تقتضي انعدام ذلك الأمر له . وحاصله : أنه إذا تحقق معنى عام ووجب له أمر لذاته ، أو امتنع عليه أمر لذاته وجب أن يطرد الحكمان على جميع الجزئيات المندرجة تحت ذلك العام ، فكل ما وجب له وجب للجزئيات ، وكل ما امتنع له امتنع للجزئيات .

مثال الأول : الحساس ، فإنه واجب للحيوان فوجب أن يكون واجبا للإنسان والفرس وسائر الجزئيات المندرجة ، لأن الحساس لازم ذاتي للحيوان ، والحيوان واجب ذاتي للإنسان واللازم لللازم لازم .

ومثال الثاني : كانقسام الجسم النامي إلى الجماد والحيوان فإنه ممتنع لذات الجسم النامي ، لأن الانقسام إلى الجماد والحيوان ممتنع للجسم النامي فيجب إمتناعه لكل جزئي تحت الجسم النامي كالشجرة والحيوان . وإذا أردت المزيد من الأيضاح ، انظر : شرح التهريزي لوجه (٢٥) ، وتعريفات الجرجاني : ص (٢٢٠) .

(٣) أي للعام ، والممكن لذاته هو الذي لا تقتضي ذاته الوجود ولا العدم ، وهو أن وجد يقال واجب بالغير ، وإن لم يوجد سمي ممتنعا بالغير ، وإن لم يعتبر ما عليه من الوجود والعدم يسمى الممكن المطلق ، أعني الامكان الخاص . انظر : التعريفات للجرجاني : ص ٢٠٦ ، وشرح التهريزي لوجه (٢٥) .

(٤) في (ب) وقد .
(٥) لجواز أن يكون ممكنا للعام وواجبا للجزئيات المندرجة تحته أو ممتنعا لها .

(٦) في (ب) : باعتبارها ، والمثبت هو الصحيح .

(٧) قوله "واللازم الحقيقي" الذاتي والعرضي اللازم ، وهو الذي لا يفارق الشيء ذهنا وخارجا جميعا . شرح التهريزي لوجه ٢٦ . وانظر مباحث اللازم في : احكام الامدى ١/١٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤ وما بعدها ، التعريفات ص ١٩٠ -

جميعا كالزوجية للأربعة بعد فهمها (١)، والأمر الواحد اذا اجتمع مع شيئين متقابلين (٢) لم يكن لحقوق أحدهما إياه لذاته، بل لأمر خارجي، والحقيقة الإنسانية اذا تشخصت بالوقوع في الأعيان وعت بشرط التجرد فهي لذاتها لا تقتضي عموما ولا خصوصا، وكل ما لحقه أمر بسبب اذا تجرد عن ذلك السبب لا يلزمه لذاته والا ما افتقر الى الخارجي، فصح أن العموم والخصوص عرضيان للألفاظ من حيث انها ذوات معان، وعرضيان للمعاني لا من حيث أنها ذوات ألفاظ، وليس (٣) بعرضيين لازمين، بل عارضين.

قاعدة :

ولا دلالة للعام على الخاص من حيث خصوصه، وللخاص دلالة على العام اللازم اما تضمننا ان كان جزؤه (٤)، أو التزاما (٥) ان كان خارجا عنه. فالقائل : رأيت فعلا وحركة ولم أر صلاة صادق، والقائل : رأيت صلاة ولم أر حركة ولا فعلا كاذب لدلالة الصلاة ضمنا (٦) على الحركة والفعل، والخاص لما لم يكن جزء العام ولا لازمه ولا كله لتحققه وونه انتفت الدلالات كلها، ومن هذه القاعدة يعلم أن من اعترف (٧) أن الانسان عام أخطأ في تعريف هذا العموم بأنه اللفظ الواحد الدال على شيئين فصاعدا، فان الإنسانية لا دلالة فيها على الكثرة، بل على معنى واحد (٨) يلزمه صحة انطباقه على الكثرة لا دلالة عليها.

- (١) هذا القيد يخرج الذاتي، لأن الذاتي يفهم قبل الذات، بخلاف اللازم، فان فهمه بعد فهم الذات. انظر شرح التبريزي نفس اللوحة.
- (٢) كالجسم، يجتمع تارة مع السواد، وأخرى مع البياض، فلحوق أحدهما للجسم ليس لأنه من مقتضيات ذات الجسم، بل لسبب خارج عن ماهية الجسم، ان لو كان لذاته، لكان لازما له، لأن اللازم الحقيقي هو الذي لا يفارق الشيء ذهنا، وخارجا. شرح التبريزي لوحة (٢٦).
- (٣) أي العموم والخصوص، ليسا بصفتين ذاتيتين للانسان، بل عارضين، يجوز انفكاك احدهما عن الحقيقة الإنسانية.
- (٤) أي ان كان العام اللازم جزء الخاص، كدلالة الانسان على الحيوان انظر دلالة الخاص على العام في المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٤٠٨/١، فتح الغفار بشرح المنار : ٨٦/١، وما بعدها.
- (٥) أي : أو بالتزام ان كان العام/خارجا عن ماهيته، كدلالة الناطق على الحيوان انظر تفصيل دلالة المطابقة والتضمن والالتزام في : احكام الآمدى : ١٥/١، المستصفي : ٣٠/١، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٣٨-٢٣٧/١ شرح العضد على ابن الحاجب : ١٢٠/١-١٢١.
- (٦) وفي (ب) : تضمننا.
- (٧) كحجة الاسلام الغزالي : انظر المستصفي : ٣٢/٢ وقد دافع عنه التبريزي في شرحه ووجه قوله توجيهها حسنا . انظر لوحة : (٢٧).
- (٨) هو الحيوان الناطق .

قاعدة :

يفرق فيها بين هذا العموم وبين الاستفراقي (١) وهذه (٢) الأحكام للعام بمعنى عدم منع الشركة وهو الذي يضاف الى المفرد من دون ضمنية تعريف أو غيره ، فأما العام الاستفراقي فهو المنسوب الى الخبر (٣) ، فقولنا : كل شيء ليس معناه كل الشيء ، فان الأول كل عددي ، والثاني كل مجموعي ، وأنت تقول : كل حبة من البر غير متقوم ، ولا تقول كل الحبات منه غير متقوم ، ويعرف العددي بالتنونين والمجموعي باللام ، والأول هو الاستفراقي فانه يشير الى تحقق الحكم في كل واحد واحد ، فكل سواد لون معناه كل واحد واحد مما يوصف (٤) بأنه سواد كيف كان فانه موصوف بأنه لون . والعام المعنوي (٥) يلزم من كذبه كذب الخاص ، ولا عكس ، ومن صدق الخاص صدقه ولا عكس . والاستفراقي يلزم من كذب الحكم على الخاص كذبه ولا عكس ، ومن صدق الحكم فيه صدقه على الخاص ولا عكس ، وهذا العام هو الذي يتأتى الاحتجاج به لتعرضه للأحاد ، بخلاف الأول فانك تحكم عليه بما لا يتعدى الى الاشخاص تقول : السواد يمكن تخصصه بالانسان ، ولا تقول : كل سواد فانه اذا تشخص بغيره فعرض في الانسان لم يكن هو هو فلم يمكن للأحاد ما أمكن للماهية المطلقة ، وهذه قواعد مهمة ونفعها عظيم .

- (١) العام على قسمين : عام معنوي وهو الذي عرفناه سابقا .
وعام استفراقي : وهو الذي ينسب الى الخبر لا الى اللفظ وحده .
قال عنه التبريزي في شرحه : والتحقيق فيه أن عمومته لسبب أداة أو ضمنية أخرى لا بمجرد المفهوم ، ولا يظهر لك العموم فيه الا بنسبة شيء اليه أعم من أن يكون نسبة خبرية أو طلبية . لوحة (٢٨) وانظر البرهان : ١/٣٢٠-٣٢٣ ، التعريفات : ص ١٤٥ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ١/٣٩٩ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار : ١/٨٥-٨٦ .
- (٢) في (ب) : فهذه .
- (٣) الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب .
- وقال في المصباح المنير : واسم ما ينقل ويتحدث به خبر ، والجمع اخبار .
واخبرني فلان بالشيء فخبيرته . مادة (خ ب ر) ١/١٢٤ .
- (٤) في (أ) وصف .
- (٥) فيه اشارة الى فرق آخر بين العام المعنوي بمعنى اعتبار عدم منع الشركة وبين العام الاستفراقي . فالعام المعنوي يلزم من كذبه كذب الخاص فكما لم يصدق الحيوان لم يصدق الانسان من غير عكس أي ولا يلزم من كذب الخاص كذب العام لجواز كذب الخاص كانتفاؤه الانسان مثلا وصدق العام بوجود الفرس مثلا . ويلزم من صدق الخاص لصدق الانسان صدق العام لصدق الحيوان من غير عكس ، اي ولا يلزم من صدق العام كالحيوان مثلا صدق الخاص كالانسان .
واما العام الاستفراقي فحكمه عكس هذا ، فانه يلزم من كذب الحكم على الخاص تحت العام الاستفراقي كذب الحكم عليه ، ولا يلزم من كذب الحكم على العام كذبه على الخاص . ولمزيد من الايضاح انظر شرح التبريزي لوحة (٢٨) .

مسألة :

المشترك (١) جازز وواقع (٢) في اللغة والقرآن ، أما الأول (٣) : فلعهد امتناع وضع لفظ واحد لمفهومين مختلفين على البدل من واضع واحد أو واضعين

- (١) المشترك : لفظ واحد موضوع لمعنيين مختلفين أو أكثر من حيث هما كذلك مثل لفظة القرء والمولى . انظر : المصباح المنير : ٣٣٣/١ ، وأصول البزدي وكشف الاسرار : ٣٧/١ - ٣٨ . وقال الشريف الجرجاني : المشترك ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير كالعين لاشترائه بين المعاني ومعنى الكثرة ، ما يقابل الوحدة ، لا ما يقابل القلة ، فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط كالقرء والشفق . فيكون مشتركا بالنسبة الى الجمع ومجلا بالنسبة الى كل واحد . والاشترار بين الشيئين ان كان بالنوع يسمى ماثلة كاشترار زيد وعمرو في الانسانية وان كان بالجنس يسمى مجانسة كاشترار انسان وفرس في الحيوانية . وان كان بالعرض : ان كان في السكم يسمى مادة كاشترار ذراع من خشب وذراع من ثوب في الطول . وان كان في الكيف يسمى مشابهة كاشترار الانسان والحجر في السواد . وان كان بالمضاف يسمى مناسبة كاشترار زيد وعمرو في بنوه بكر . وان كان بالشكل يسمى مشاكلة كاشترار الأرض والهواء في الكريه . وان كان بالوضع المخصوص يسمى موازنة وهو ان لا يختلف البعد بينهما كسطح كل فلك . وان كان بالأطراف يسمى مطابقة كاشترار الاجاننتين في الأطراف : التعريفات ص ٢١٥ .
- (٢) خلافا لبعضهم كثعلب والابهري والبلخي في نفيهم وقوعه مطلقا ، وخلافا لقوم آخرين نفوا وقوعه في القرآن . انظر : مباحث المشترك وخلافهم فيه في : المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٩٢/١ - ٢٩٣ ، احكام الآدى : ٢١/١ - ٢٢ ، نهاية السؤل : ٢٢٤/١ - ٢٢٦ ، مناهج العقول : ٢٢٤/١ وما بعدها ، كشف الاسرار : ٣٩/١ - ٤٠ ، ٣٣/٢ ، التلويح على التوضيح : ٣٢/١ التوضيح على التنقيح : ٣٢/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٩ ، ارشاد الفحول : ص ١٩ ، المستصفي : ٣٥٥/١ ، المعتمد : ٢٢/١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، اصول السرخسي : ١٢٦/١ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، فواتح الرحموت : ١٩٨/١ وما بعدها . روضة الناظر : ص ٩ ، فصول البدايع : ٩١/١ وما بعدها .
- أى : الجواز العقلي . (٣)

يشتبه وضعاها ، على أن الوضع تابع للفرض (١) ، وقد يقصد التعريف الاجمالي (٢) كالتفصيلي (٣) ،

وأما الثاني (٤) فقليل (٥) : المسميات غير متناهية ، والأسماء متناهية لتركبها من الحروف المتناهية ، فلولا وقوعه لخلت أكثر المسميات ما (٦) يدل عليها وليس بسديد (٧) لعدم لزوم تناهي الألفاظ وان تركبت من الحروف المتناهية. وان سلم منع أن المتضادة والمختلفة التي يوضع لها المشترك غير متناهية وان سلم الا أن الوضع يشترط له القصد ويستحيل في غير المتناهي وان سلم (٨) لم يلزم الوضع كأنواع الروائح وكثير من المصنفات . وقيل (٩) : اطلاق اللفظة القرء على الطهر والحيف دليل

(١) أى : وضع اللفظ تابع لغرض الواضع.

(٢) في (أ) والاجمالي .

(٣) أى ان الواضع كما أنه قد يقصد تعريف الشيء لغيره مفصلا ، فقد يقصد

تعريفه مجملا غير مفصل ، إما لأنه علمه كذلك ولم يحلمه مفصلا ، أو لمحذور يتعلق بالتفصيل دون الاجمال ، فلا يبعد لهذه الفائدة منهم وضع لفظ يدل عليه من غير تفصيل . الاحكام : ١٩/١ ، وانظر كشف الاسرار :

٣٩/١ ، وارشاد الفحول : ص ١٩ .

(٤) أى الوقوع ، وهو كونه واقع في اللفظة .

(٥) فيه اشارة الى أدلة القائلين بالوقوع وهي ثلاثة :

الأول : أشار اليه المصنف بقوله : المسميات غير متناهية والاسماء متناهية . والثاني : أشار اليه بقوله : وقيل اطلاق اللفظة القرء على الطهر والحيف دليل الوقوع :

والدليل الثالث : أشار اليه المصنف بقوله : والاقرب أن يقال . وقد

زيف المصنف الدليلين الأولين وقرر الدليل الثالث . وهو اختيار سيف الدين

الآمدى ، انظر الاحكام : ٢٠/١ - ٢١ ، ونهاية السؤل : ٢٢٤/١ -

٢٢٦ ، مناهج الفصول : ٢٢٤/١ وما بعدها .

(٦) في (أ) : عما .

(٧) فيه اشارة الى تزيف هذا الدليل .

(٨) أى وان سلم الملازمة ، وهي : " لو لم يكن المشترك واقعا ، لخلت أكثر المسميات عن الاسم "

لكن لا يلزم من ذلك الوضع ، فان كثيرا من المعاني لم تضع العرب بازائها ألفاظا تدل

عليها ، لا بطريق الاشتراك ، ولا التفصيل ، كأنواع الروائح وكثير من الصفات ، كالألام

والافراح . وانما تعرف باضافتها الى غيرها ، كريح الورد ، وريح العود .

انظر : احكام الامدى ٢٠/١ ، شرح التبريزي لوحة ٣٤ ، ، ارشاد الفحول ص ١٩ .

(٩) قال بذلك اهل اللفظة ، قال الآمدى : قال ابو الحسين البصرى : اطلق اهل اللفظة

اسم القرء على الطهر والحيف وهما ضدان . فدل على وقوع الاسم المشترك في اللفظة .

الاحكام ٢٠/١ ، وانظر المعتمد ٣٢٢/١ ، ٣٢٤ وما بعدها .

الوقوع ، فيقال : كونه مشتركا غير منقول ولعل الاطلاق لمعنى مشترك أو أنه حقيقة فسي أحدهما مجاز في الآخر وان خفي ، وهذان (١) أحق نغيا، للتجوز والاشترك فسي الأول ، وترجيحا للمجاز على الاشتراك في الثاني ،

والاقرب (٢) أن يقال : الموجود صادق على القديم (٣) والحادث حقيقة فان كان مدلوله الذات فهي مخالفة لكل ماسواها من الحوادث والا لوجب الاشتراك فسي الوجوب بالذات أو صفة زائدة فان اتحد (٤) المفهوم منها ومن اسم الموجود فسي الحادث استلزم أن يكون مسمى الوجود في الحادث واجبا لذاته ، أو وجود القديم ممكنا وان اختلف المفهومان وقع المشترك ، المانعون (٥) الاشتراك يخل بمقصود الوضع وهو الفهم لتساوي النسبة وخفاء القرائن وأجيبوا : بأن فهم الجملة مقصود وليس فهم التفصيل ضروريا كاسماء الأجناس .

وأما الثالث (٦) فكقوله : ﴿ والليل اذا عسعس ﴾ (٧) لأقبل وأدبر ، و ﴿ ثلاثة قروء ﴾ (٨)

وما قبل (٩) ان قرن به البيان طال بغير فائدة والا فلا فائدة، مردود بانها الاستعداد للامتنال بتقدير البيان بظهور دليل التعيين ونيل الثواب بالاجتهاد

- (١) أي الاحتمالان أحق بالنفي لوجود التجوز والاشترك في الأول ، ووجود ترجيح المجاز على الاشتراك في الثاني .
- (٢) هذا هو الدليل الثالث الدال على وقوع الاشتراك ، وهو الأوجه عند المصنف كما ذكرنا سابقا . انظر تفصيله في احكام الأمدى : ٢٠/١ - ٢١ .
- (٣) وصف الله تعالى بالقدم لم يرد في نصوص الشرع ، وانما ورد وصفه بالأول والآخر والظاهر والباطن في قوله تعالى من سورة الحديد : ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ﴾ الآية " ٣ " . فالأولى أن لاتصف الله الا بما وصف به نفسه ، وان تقتصر على ماورد ، تنزيها لله تعالى عن النقائص .
- (٤) في (ب و ح) : الحد ، وهو تحريف .
- (٥) أي المانعون من وقوع الاشتراك في اللفظة .
- (٦) انظر تفصيل حججهم والجواب عليها في الاحكام : ٢١/١ - ٢٢ . وهو كون الاشتراك واقع في القرآن . انظر تفصيل ذلك في : الاحكام ٢٢/١ ، ارشاد الفحول : ص ١٩ - ٢٠ .
- (٧) الآية " ١٧ " من سورة التكوير .
- (٨) الآية " ٢٢٨ " من سورة البقرة .
- (٩) أي ، ومايقوله المانع من مجيء الاشتراك في القرآن . . . الخ . انظر اعتراضه هذا وجوابه في الاحكام : ٢٢/١ ، نهاية السؤل : ٢٢٦/١ .

في التأويل (١) .

مسألة :

الترادف (٢) جاز وواقع ، أما الأول (٣) فلعدم امتناع وضع واحد ألفاظا لمعنى ويتفق عليه ، أو من واضعين لاشعور لأحدهما بالآخر ، ويشتهر الوضعان . وأما الثاني (٤) فالصليب (٥) والشوذب للطويل ، والبهر والبهر للقصير ، بالنقل .

(١) يوجد " تنبيه " بعد هذه المسألة في صلب نسخة (ب) ونسخة أخرى كتبت في القرن الثالث عشر بالاضافة الى النسخة التي شرحها التبريزي ، ولا وجود لهذا التنبيه في نسخة المصنف ، لا في الأصل ولا في الهامش بينما وجدته في هامش نسخة (أ) التي هي نسخة أخت المصنف بخط يفاير خط النسخة ، وقد رأيت اثبات ما يتضمنه هذا التنبيه في الهامش للاستفادة منه .

تنبيه :

المشترك يفارق المجمل من حيث يترجح بعض مدلولاته بالاجتهاد ، والمجمل لا يدرك إلا ببيان من المجمل ، وما يترجح من المشترك بالرأي مؤل وما بين من المجمل مفسر .

وانظر شرح التبريزي : لوحة (٣٢) .

(٢) المترادف : ما كان معناه واحدا واسماؤه كثيرة ، وهو ضد المشترك ، أخذنا من الترادف الذي هو ركوب احد خلف آخر كأن المعنى مركوب واللفظين راكبان عليه . كالليث والأسد . قاله في التعريفات ص ١٩٩ . وانظر ص ٥٦ منها . وقال في مختار الصحاح : الردف : المرتدف وهو الذي يركب خلف الراكب وأردفه أركبه خلفه ، وكل شي * تبع شيئا فهو ردفه ، والترادف التتابع . مادة (ر د ف) ص ٢٤ . وانظر تعريف الترادف واختلاف العلماء في وقوعه :

في : تيسير التحرير : ١٧٦/١ وما بعدها ، احكام الأمدى : ٢٣-٢٥ ، شرح الكوكب المنير : ١٤١/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٥٣/١ وما بعدها . المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٩٠-٢٩٢ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣١ ، شرح التبريزي لوحة : ٣٣ ، روضة الناظر : ص ٩ .

(٣) وهو جواز الترادف عقلا .

(٤) أي كون الترادف واقعا بالفعل . فقد ثبت بالنقل عن أئمة اللغة قولهم :

الصليب والشوذب ، للطويل . الخ ما ذكر المصنف ، وانظر الاحكام :

٢٤/١

(٥) وفي (ب) الصليب ، وكذلك في الاحكام ، انظر : ٢٤/١

(٤) قال المانع (١) : في اتحاد المسمى تعطيل فائدة أحد اللفظين ، والمؤونة في حفظ الواحد أخف ، ولأنه اذا اتحد الاسم دعت الحاجة الى معرفته مع خفة المؤونة في حفظه بخلاف ما اذا تعدد لانه ان حفظ الكل شق والا اختل التخاطب لجواز اختصاص كل باسم لا يعرفه الآخر ، وأجيب (٣) بالمنع ، كيف وفيه توسعة وتحصيل للمطلوب بطرق ، مع فوائد تتعلق بالنظم والنثر ومساعدة الفصحاء في مقاصد بيانهم وبيدع الفاظهم ، ولا يجب حفظ الجميع لمعتبر خفة المؤونة ، ومشقة حفظ الجميع باطلة (٤) باللغات المختلفة .

تنبيه :

قد يظن في اسماء وضعت لمسمى باعتبار صفاته (٥) كالسيف والصارم والمهند (٦)

- (١) أى المانع لوقوع الترادف في اللغة ، وهم شذوذ من الناس كما ذكره الآمدى وقد صرح بأسمائهم تاج الدين السبكي ، فقال : خلافا لشعلب وابن فارس في نفيهما وقوع الترادف مطلقا ، والامام الرازى في نفيه وقوعه في الاسماء الشرعية . جمع الجوامع : ٢٩٠ / ١
- وقد ساق المصنف أدلة المانعين ، وهي ثلاثة :
- أولها : أنه يلزم من اتحاد المسمى تعطيل فائدة أحد اللفظين ، لحصولها باللفظ الآخر .
- والثاني : أن المؤونة في حفظ الاسم الواحد اخف من حفظ الاسمين .
- والثالث : أنه اذا اتحد الاسم دعت حاجة الكل الى حفظه ، مع خفة المؤونة بخلاف ما اذا تعدد .. الخ .
- وقد أضاف السيف الآمدى دليلا رابعا وهو :
- أنه لو قيل باتحاد المسمى ، فهو نادر بالنسبة الى المسمى المتعدد بتعدد الاسماء ، وغلبة استعمال الاسماء بآراء المسميات المتعددة تدل على أنه أقرب الى تحصيل مقصود أهل الوضع من وضعهم . الاحكام : ٢٣ / ١ .
- (٢) كذا في الأصل و P . وفي ب وجد : مؤونة . وهو الصواب
- (٣) أى وأجيب عن أدلة المانعين الثلاثة المتقدمة ، بمنعها وعدم التسليم بها .
- وقد فصل القول في ذلك الشارح التبريزى في لوحة (٣٣) فليرجع اليه من أراد التوسع ، بالاضافة الى احكام الآمدى : ص (٢٤) .
- (٤) وفي (أ) باطل . والمثبت هو الصحيح .
- (٥) في (ب) زيادة : " وذاته " .
- (٦) فان السيف اسم للآلة ، والصارم اسم لصفقتها ، أى : الآلة مع حدتها ، والمهند باعتبار جوهره وتلأوه ، أو باعتبار بلد صناعته .
- انظر : شرح التبريزى : لوحة (٣٤) ، وروضة الناظر : ص ٩ ، والمستصفي : ٣٢ / ١ .

أوصاف صفاته كالناطق والفصيح (١) أنها مترادفة وليست (٢).

تنبيه :

والفرق بين المرادف (٣) والمؤكد (٤) والتابع (٥) اللفظي : أن المرادف لا يزيد مرادفه ، إضاهاً ولا يجب تقديم أحدهما ولا يكون بنفسه ، والمؤكد خلافه ، والتابع (٦) ،

- (١) فان الناطق صفة الانسان وذاتياته ، والفصيح صفة في هذه الصفة ، فهذه من المتباينة وليست من المترادف . شرح التبريزي : نفس اللوحة .
- (٢) انظر : أحكام الأمدى : ٢٥/١ ، وروضة الناظر : ص ٩ ، المستقصى : ٣٢/١ .
- (٣) وفي (ب) : المترادف . وقد تقدم تعريفه قريبا .
- (٤) ، التوكيد قسما ، وتوكيد لفظي ، وتوكيد معنوي ، فالتوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به نحو قوله : أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس .
- والتوكيد المعنوي على ضربين : أحدهما ما يرفع توهم مضاف الى المؤكد نحو : جاء زيد نفسه . والثاني : ما يرفع توهم عدم افرادة الشمول ، والمستعمل لذلك : كل ، وكلا ، وكلتا ، وجميع . نحو جاء الركب كله أو جميعه ، وجاء الزيدان كلاهما . وجاءت الهندات كلتاها .
- انظر : شرح ابن عقيل : ١٦٣/٢ ، ١٦٨ ، وشرح قطر الندى : ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وانظر : التعريفات : ص ٥٠ .
- (٥) التابع اللفظي هو التابع في اللفظ ، وقد احترز به عن التابع الاصطلاحي والتابع : هو الاسم المشارك لما قبله في اعرابه مطلقا . والتوابع على خمسة انواع : وهي : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل شرح ابن عقيل : ١٥٠/٢ - ١٥١ ، وانظر : شرح قطر الندى : ص ٢٨٣ . وقال الجرجاني : التابع هو : كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ، وخرج بهذا القيد خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، والمفعول الثالث من باب : علمت ، واعلمت ، فان العامل في هذه الاشياء لا يعمل من جهة واحدة . وهو خمسة أضرب : تأكيد ، وصفة ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف . التعريفات : ص ٥٠ .
- (٦) المراد بالتابع هنا : ما لا يذكر الا مع شبهه تأكيدا ، كحسن بسن ، وعطشان نطشان ، ولو أفرد لم يكن له معنى .
- انظر حاشية البناي : ٢٩٠/١ .

خلافهما (١) حيث يشترط أن يكون على زنته ، وقد لا يفيد (٢) "كحسُنُ بسُنُ" (٣).

تقسيم :

وهو (٤) اما حقيقة (٥) وهي اللفظ (٦) المستعمل فيما وضع له أولا فسي
الاصطلاح الذي به التخاطب ، وهي وضعية (٧) وعرفية (٨) وشرعية (٩) ،
كالأسد والداية والصلاة .

- (١) أى بخلاف المرادف والمؤكد .
والفرق بين المرادف والمتابع هو : أن الاسم وتابعه غير متحدى المعنى .
والتابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه .
واما المترادفان ، فمن شأن كل منهما افادة المعنى وحده . انظر : المحلي
على جمع الجوامع : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، وانظر الفرق بين المرادف والمؤكد
والتابع في الاحكام : ٢٥/١ .
- (٢) قال تاج الدين ابن السبكي : والحق افادة التابع التقوية للمتبوع ، والا لم
يكن لذكره فائدة ، والعرب لحكمتها لا تتكلم بما لا فائدة فيه .
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه : ٢٩١/١ .
- (٣) كذا في الاصل تنوين بالرفع ، وفي ب : تنوين بالكسر في الاثنين .
- (٤) أى اللفظ المفرد .
- (٥) حقيقة في اللغة : فعليه ، بمعنى فاعل ، من حق ، يحق ، اذا ثبت ،
فالحقيقة ثابتة . أو بمعنى مفعول ، من حقه ، يحقه ، اذا أثبتته ، فيكون
مثبتا ، وكل ما هو ثابت أو مثبت فهو حقيقة . انظر مختار الصحاح مادة :
(ح ق ق) ص ١٤٧ . والمصباح المنير : ١٥٦/١ .
- (٦) عرفها بذلك الآمدى في الاحكام : ٢٧/١ ، وانظر تعريف الحقيقة
وأقسامها في : التعريفات : ص ٨٧ - ٨٨ ، والمحلي على جمع الجوامع :
٣٠٠/١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٢ وما بعدها ، ارشاد
الفحول : ص ٢١ ، المعتمد : ١٦/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٣/١ ،
العضد على ابن الحاجب : ١٣٨/١ ، أصول السرخسي : ١٧٠/١
وما بعدها ، كتاب الايمان لشيخ الاسلام ابن تيمية : ص ٧٥ وما بعدها ،
تيسير التحرير : ٢/١ وما بعدها ، شرح التبريزى لوحة (٣٥) ،
المستصفي : ٣٤١/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦١/١ وما بعدها
مختصر البعلبي : ص ٤٢ .
- (٧) أى بحسب وضع أهل اللغة ، كالأسد في الحيوان المفترس المعروف .
- (٨) أى بحسب العرف العام ، " كالدابة " لذوات الأربع ، وان كان في أصل
اللفة لكل مادب . أو الخاص ، كالجمع والفرق .
انظر : الاحكام : ٢٧/١ .
- (٩) أى بحسب الشرع ، كالصلاة .

واما مجاز (١) وهو المستعمل في غير ما وضع له أولا في الاصطلاح الذى به التخاطب لما بينهما من العلاقة وهي المشابهة ، اما في الشكل كالانسان على المنقوش أو صفة ظاهرة كالاسد على الشجاع لاخفية كالبحر ، أو لما كان كالعبد على العتيق ، أو لما يكون كالخمر على العصير ، أو للمجاورة كجرى النهر (٢) .

تنبيهه :

اذا جهلا (٣) فالنقل من المعرفات والا فصحة النفي دليل المجاز ،

(١) المجاز في اللفظة : اما مصدر ميمي ، بمعنى الجواز ، واما اسم مكان الجواز ، فنقل الى الجائز ، كالمعدل ، اذا أريد به العادل . ثم نقل الى لفظ استعمل في غير ما وضع له أولا في الاصطلاح الذى به التخاطب لما بينهما من العلاقة . شرح التبريزى : لوحة (٣٥) .
وقال الآمدى : المجاز ، مأخوذ في اللفظة من الجواز ، وهو الانتقال من حال الى حال ، ومنه يقال : جاز فلان من جهة كذا الى جهة كذا . وهو مخصوص في اصطلاح الاصوليين بانتقال اللفظ من جهة الحقيقة الى غيرها وهو اللفظ المتواضع على استعماله ، أو المستعمل في غير ما وضع له أولا فسي الاصطلاح الذى به المخاطبة ، لما بينهما من التعلق . الاحكام : ٢٨ / ١ ، وانظر تعريف المجاز وكلامهم عليه في : المستصفي : ٣٤١ / ١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٤١ / ١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤ - ٤٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦١ / ١ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٧٠ / ١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٠٣ / ١ ، تيسير التحرير : ٤ / ١ وما بعدها ، المعتمد : ١٧ / ١ ، التمهيد للأسنوى : ص ٤٦ ، ارشاد الفحول : ص ٢١ ، التعريفات ص ٢٠٢ - ٢٠٤ ، شرح التبريزى لوحة (٣٥) ، المحلي على جمع الجوامع : ٣٠٤ / ١ وما بعدها ، مختصر البعلبي : ص ٤٢ .
أى جرى ما في النهر . (٢)

(٣) أى اذا جهل اللفظ فلم يميز هل هو حقيقة أو مجاز فطريق معرفته أمران :
أحدهما : النقل ، بأن نقل عن الواضع أن اللفظ حقيقة في هذا المعنى مجاز في ذاك ان كان الحقيقة والمجاز غير وضعيتين سواء كانتا شرعيتين او عرفيتين أو كانتا مطلقتين ان قلنا بتعيين الواضع ، والا بأن نقل عن أئمة اللغة ، ان الظاهر أنهم لا يقولون الا عن ثقة ، هذا اذا وجد النقل بالتنصيص على كل واحد من المحليين ، اما اذا نص على أحدهما دون الآخر فلا يكفي هذا القدر من النقل بل يجب ان يضم اليه دليل آخر ليتم .
والثانى : الأمارات ، وهي متعددة : فمنها صحة نفي ذلك اللفظ عن المحل الذى اطلق عليه ، فانه يدل على كونه مجازا ، وعدم صحته يدل على كونه حقيقة . انظر اصول السرخسي : ١٧٢ / ١ ، واحكام الآمدى : ٣٠ / ١ ، ومنها القبادر بأن يطلق اللفظ ويتبادر المعنى الى فهم جماعة من أهل =

اللسان عند سماع اللفظ من غير قرينة ، فالذى يتبادر الى الفهم هو الحقيقة
والذى لم يتبادر هو المجاز . الاحكام : ٣٠/١ .
ومنها عدم اطراد اللفظ في جميع المحال التي وجدت فيها تلك العلاقة
المصححة من غير مانع لغوى أو شرعي كعدم اطراد النخلة في كل طويل .
الاحكام : ٣١/١ ، شرح التبريزى لوحة : (٣٨) .
ومنها : مخالفة الجمع أى ومن جملة العلامات المعرفة للمجاز أن يقع
جمعه على خلاف جمع الحقيقة كالأمر في القول الذى يطلب به الفعل من فاعل
وفي الفعل نفسه ، ففي القول المخصوص يجمع على أوامر ، وفي الفعل يجمع
على أمور ، فعلم أنه في الفعل مجاز . انظر المرجعين السابقين .
ومنها التزام تعبيده اى التزام تقييد اللفظ كتقييد الجناح بالذيل ،
والنار بالحرب ، وانما كان التزام التقييد دليلا لأن المعهود من أهل اللغة
استعمال اللفظ في سماء مطلقا ، وفي غيره مقيدا ، فحيث استعمل مطلقا
علم أنه حقيقة ، وحيث استعمل مقيدا علم انه مجاز . شرح التبريزى ، لوحة
(٣٩) ، احكام الأمدى : ٣٣/١ .
ومنها توقف استعماله في معنى على استعماله في مقابلة كالمكر في قوله
تعالى : * ومكروا ومكر الله * انظر المرجعين السابقين . نفس الصفحة .
ومنها امتناع الاشتقاق من كلمة من غير مانع ، وجواز الاشتقاق منه علامة
الحقيقة كالامر بمعنى الفعل فلا يشتق منه أمر ، ويشق بمعنى القول
فيقال أمر فهو أمر . الاحكام : ٣٢/١ .
ومنها الاضافة الى شي * غير قابل له كقوله تعالى : * واسئل القرية *
فان اضافة السؤال الى نفس القرية محال فتكون القرية مجازا في الأهل
باطلاق المحل واردة الحال . نفس المرجع .
ومنها : أن يكون اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي الذى له تعلق لازما ،
فهو حقيقة فيه ، فاذا استعمل في معنى لا تعلق له يكون مجازا ضرورة لعدم
ما وضع له ، كالقدرة فانها موضوعة بازا * صفة مخصوصه لها تعلق بالمقدور ،
أى تقوم به .
انظر طريق معرفة الحقيقة من المجاز في : احكام الأمدى : ٣٠/١ - ٣٤ ،
شرح التبريزى لوحة (٣٦ - ٣٩) ، اصول السرخسي : ١٧٢/١ ، ارشاد
الفحول : ص ٢٥ ، كشف الاسرار : ٦٣/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت :
٢٠٥/١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٣/١ ، العضد
على ابن الحاجب : ١٤٦/١ ، المسوده : ص ٥٧٠ ، المعتمد : ٣٢/١ ،
اللمع ص ٥ ، المستصفي : ٣٤٢/١ ، مختصر البعلبي : ص ٤٣ - ٤٤ ،
فصول البدايع : ٩٥/١ - ٩٨ ، تيسير التحرير : ٢٧/٢ وما بعدها .

وقيل دور (١) لاستلزامه سبق العلم (٢) بالمجاز ، والأصح أنه حكم ، ومنها تبادل غيره من غير قرينه وعلم به . وأورد المنقول (٣) وهو سابق والمشارك (٤) ولا تبادل .
وأجيب : ان علمت المجازية لم يرد ، والا فالظاهر الحقيقة لا اختصاصها به في الغالب ومن عم (٥) المشترك لم يشكل (٦) ، ومن جعله حقيقة في الواحد (٧) على البديل لا عينا فالمتبادل حقيقة ، وغيره المعين مجاز (٨) ، ويرد على الأول (٩) كون المنقول حقيقة ، وعلى الثاني (١٠) كون المشترك مقواطئا .

- (١) الدور : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه .
والمعنى : أن هذه الامارة لا تفيد تعريفا ، لاستلزامها الدور .
انظر : التعريفات : ص ١٠٥ ، شرح التبريزي : لوحة (٣٦) .
(٢) كتب في هامش نسخة (أ) بمحاذاة قوله " سبق العلم " مانصه : وفيه نظر ، ان يمكن معرفة صحة النفي بالعقل أو بالفعل دون القران .
(٣) أي : اعترض بالمنقول على علامتي الحقيقة والمجاز السابقتين ، لأنه عند اطلاقه يتبادل المنقول اليه وان لم يكن قرينه ، فيلزم أن يكون حقيقة ، لكنه مجاز بالاتفاق .
شرح التبريزي لوحة (٣٧) .
(٤) لانه لم يتبادل عند الاطلاق شيء من مدلولاته ، فيلزم أن يكون مجازا لكنـه حقيقة بالاتفاق . انظر : فصول البدايع : ٩٧/١ ، ارشاد الفحول ص ٢٥
(٥) كالشافعي رحمه الله والقاضي أبي بكر الباقلاني ، والقاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي وجماعة . واختاره القاضي البيضاوي وابن الحاجب .
انظر : المحلي على جمع الجوامع ، وحاشية البناني وتقرير الشربيني :
٢٩٤/١ - ٢٩٧ ، نهاية السؤل : ٢٣٤/١ وما بعدها ، مناهج العقول :
٢٣١/١ وما بعدها ، المعتمد : ٣٢٤/١ - ٣٢٦ ، احكام الآمدى :
٢٤٢/٢ وما بعدها ، ارشاد الفحول : ص ٢٠ ، كشف الاسرار : ٤٠/١
وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٢٦/١ وما بعدها ، شرح التوضيح :
٦٦/١ ، التلويح على التوضيح : ٦٦/١ وما بعدها .
(٦) وفي (ب) : لم يشكك .
(٧) كالكرخي ، وأبي الحسين البصرى وأبي هاشم ، وأبي الحسن وأبي عبد الله من المعتزلة ، واختاره الامام فخر الدين الرازي ، وهو منسوب الى أبي حنيفة .
انظر : احكام الآمدى : ٢٤٢/٢ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٩٦/١ وما بعدها ، المعتمد : ٣٢٥/١ ، نهاية السؤل :
٢٣٤/١ وما بعدها ، مناهج العقول : ٢٣١/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول
ص ٢٠ ، كشف الاسرار : ٤٠/١ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٢٦/١ .
(٨) قال التبريزي عند شرح هذه النقطة : فيه تساهل ، ان لم يقل قائل أصلا :
ان المشترك في العين مجاز . . . الخ انظر لوحة (٣٨) .
(٩) أي على الجواب الأول .
(١٠) أي : ويرد على الجواب الثاني : ان المشترك لو كان حقيقة في واحد على البديل غير عين يلزم أن لا يكون مشتركا بالاشتراك اللفظي ، بل يكون من قبيل المقواطئ لان هذا المعنى معتبر بين ذينك المعنيين على سوا .

ومنها عدم الأطراد من غير مانع لغوى أو شرعي كالنخلة على الطويل ، واستثناء المانع احتراز عن مثل السخي والفاضل فانهما للكريم والعالم ولا يطلقان على الله (تعالى) (١) ، والقارورة للزجاجة لكونها مقرا ، ولا يطرد في الكوز للمانع فيهما وزيف بالدور لأن نفس عدم الاطراد يستلزم مانعا ليس العقل اجماعا ولا الشرع والعرف بالوضع ، فتعين سبق العلم بالمجاز .

ومنها مخالفة الجمع كأوامر في جمع الأمر للقول ، فاذا جمع على أمور كان مجازا .
ومنها التزام تقييد (٢) كجناح الذل ونار الحرب .

ومنها توقفه على مقابلة كـ ﴿ مكروا ومكر الله . . . ﴾ (٣) .

ومنها عدم الاشتقاق من غير منع كالأمر يطلق على الفعل ولا يشتق منه أمر .

ومنها الاضافة الى غير قابل كقوله « وأسأل القرية » .

ومنها اذا اطلق حقيقة على ماله متعلق ، فإطلاقه ، على مالا متعلق له

مجاز كالقدرة على المقدور في قولك انظر الى قدرة الله تعالى والمقدور لا متعلق له .

تنبيه :

ويشتركان (٤) في أن الألفاظ عند وضعها لا تتصف بهما (٥) والا يلزم تقدم

وضعها (٦) وأن كل كلام عربي مستعمل لا يخلو عن أحدهما .

(١) زيادة من : (ب) .

(٢) وفي : (أ) تقييد .

(٣) الآية " ٥٤ " من سورة آل عمران وصوابها (ومكروا) وتكلمتها ﴿ والله خير الماكرين ﴾

(٤) أى الحقيقة والمجاز .

(٥) أى أن الألفاظ الموضوعة أولا في ابتداء الوضع في اللغة لا توصف بكونها حقيقة

ولا مجازا . وانما توصف بذلك بعد الاستعمال . انظر احكام الامدى :

٣٤/١ ، وشرح التبريزى : لوحة (٣٩) ، كشف الاسرار : ٦٣/١ ، مختصر

البعلي : ص ٤٣ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٨/١ ،

فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٥٣/١ ، ارشاد

الفحول : ٢٦ ، فصول البدايع : ١٠١/١ ، تيسير التحرير : ٢٠/٢ .

(٦) أى لو كان اللفظ عند الوضع يوصف بالحقيقة أو المجاز ، للزم أن يكون للوضع

الأول استعمالا مسبوqa بوضع آخر ، فيلزم تقدم وضعه على وضعه ، وهذا

محال .

انظر : شرح التبريزى : لوحة (٣٩) ، احكام الامدى : ٣٤/١ .

مسألة :

قيل : وهو اختيار بعض اصحابنا رحمهم الله المجاز يستلزم الحقيقة (١) والا خلا الوضع عن فائدة ، وضعف بأنها المتجوز (٢) ، والمحققون لا يستلزم (٣) والا كان لنحو (٤) قامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل حقيقة ، وهذا مشترك الالزام (٥) فان نفس الوضع لازم فيقال لولزم لوجب ان تكون موضوعة لمعان ثم استعملت في غيرها وليست . وقيل : الحق أن لامجاز في التركيب (٦)

- (١) أي أن كل لفظ استعمل في المحل المجازي يجب ان يكون له قبل هذا الاستعمال حقيقة ، والمسألة خلافية ، فبعض الحنفية يرى ذلك كما أشار اليه المصنف ، والجمهور من المحققين على أنه لا يستلزمها .
انظر المذاهب في هذه المسألة ووجهة نظر كل فريق في : المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ٣٠٦/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، شرح التبريزي لوحة : ٤٠ - ٤١ ، المعتمد : ٣٥/١ ، احكام الأمدى : ٣٤/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٥٣/١ مختصر البعلبي : ص ٤٤ ، فصول البدايع : ١٠١/١ ، وما بعدها ، ارشاد الفحول : ص ٢٦ ، نهاية السؤل : ٢٤٧/١ ، المستقصى : ٣٤٤/١
- (٢) وفي (ب) : التجوز .
والمراد : استعماله في المدلول المجازي ، وهذه فائدة معتبرة .
انظر : ارشاد الفحول : ص ٢٦ .
- (٣) وفي (ب) : لا يستلزمها .
- (٤) وفي (ب) : نحو .
- (٥) حيث يصلح دليلا للقائلين بالاستلزام ، ويصلح دليلا للقائلين بعدم الاستلزام . انظر كيفية حصول ذلك في شرح التبريزي لوحة (٤٠) ، وانظر : ارشاد الفحول : ص ٢٦ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، فصول البدايع : ١٠١/١ .
- (٦) المجاز على ثلاثة أقسام :
احدها : أن يكون في المفرد ، كقولك : رأيت أسدا ، تعني الرجل الشجاع .
والثاني : أن يكون في التركيب ، وذلك بأن يسند الشيء الذي غير من هوله بشيء من التأويل بلا واسطة وضع ، فيكون الاسناد غير مطابق ، كقول الشاعر :
أشباب الصغير وأفنى الكبير
كر الفداة ومرّ العشي
فلاشابة ، والافناء ، والكر ، والمر ، حقيقة فيما وضعت له ، لكن اسناد الأولين الى الأخيرين مجاز ، لأن الله تعالى هو الفاعل .
والثالث : أن يكون في المفرد والتركيب معا ، ومثلوا له بقوله : أحياني اكتحالي بطلعتك : أي سرتني رويتك ، فاستعمل الاحياء في السرور ، والاكتحال في الرومية ، وذلك مجاز ، ثم اسند الاحياء الى الاكتحال ، مع ان المحيي هو الله تعالى .

لاتحاد جهة الاسناد (١) خلافا لعبد القاهر (٢) حيث جعله في المفرد والتركيب وفيهما كإحيائي اکتحالي بطلعتك ، ولمن ينتصر (٣) له منع الاتحاد وادعاء ظهور المجاز في التركيب في : طلعت الشمس ومات زيد لاستعمال مفرديه فيما وضعه له .

- ==
- وقد اختلف العلماء في المجاز في التركيب ، فأجازه الامام عبد القاهر الجرجاني واتباعه ووافقهم الامام البيضاوي ، ومنعه الجمهور .
- انظر كلام العلماء في المجاز المفرد والمركب في : نهاية السؤل : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ، مناهج العقول : ٢٦٤/١ - ٢٦٥ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٥ - ٤٦ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٠/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٥٤/١ ، التمهيد : ص ٥١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ ، ارشاد الفحول : ص ٢٦ ، شرح التبريزي على البديع : لوحة (٤٠) ، فصول البدايع : ١٠١/١ ، التعريفات : ص ٢٠٤ ، التوضيح : ٧٣/١ ، التلويح على التوضيح : ٧٣/١ .
- (١) اشارة الى دليل المانعين للمجاز في التركيب ، وتقريره : أنه لو كان هناك مجاز في التركيب لكان للاسناد جهتان ، جهة حقيقة ، وجهة مجاز ولكن الواقع أنه ليس للاسناد جهتان ، فان اسناد "أثبت" في - اثبت الربيع البقل - الى الربيع ، والى غيره واحد .
- انظر: شرح التبريزي لوحة (٤٠) ، حاشية البناني : ٣٢٠/١ ، فصول البدايع : ١٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ .
- (٢) هو الامام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، المتكلم على مذهب الاشعري ، الفقيه على مذهب الشافعي ، نحوي ، بياني ، متكلم ، فقيه ، مفسر ، له تصانيف كثيرة ، منها : المغني في شرح الايضاح ، ثلاثون مجلدا ، والمقتصد في شرح الايضاح ، واعجاز القرآن ، والعوامل المائة ، والمفتاح ، وشرح الفاتحة ، والعمد في التصريف ، وكتاب الجمل ، ومن شيوخه بجرجان : ابو الحسين محمد بن الحسن الفارسي ، وعنه أخذ النحو وكانت وفاته في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة بجرجان ، وقيل أربع وسبعين واربعمائة . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى : ٢٤٢/٣ ، شذرات الذهب : ٣٤٠/٣ ، سير النبلاء : ٢٤٦/١١ ، فواتح الوفيات : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ، بغية الوعاة : ص ٣١٠ - ٣١١ ، مرآة الجنان : ١٠١/٣ ، روضات الجنان : ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ، كشف الظنون : ٨٣/١ ، ١٢٠ ، ٢١٢ ، مفتاح السعادة : ١٣٨/١ - ١٣٩ .
- (٣) أي ينتصر للامام عبد القاهر الجرجاني في اثبات المجاز في التركيب على مخالفيه .

والأولى : لو استلزم لكان لنحو الرحمن وعسى حقيقة ، ولم يستعمل الرحمن الا في الله (١) وعسى الا في غير المنصرف والرحمن للانعطاف ، وعسى للفعل الدال على الحدث والزمان .

تنبيه :

المجاز في التركيب ، عقلي ك * أخرجت الأرض أثقالها * (٢) لأن اسناد الاخراج الى الأرض نقل لحكم عقلي لا لفظ لغوي .
فان قيل (٣) : موضوع لصدوره من القادر فكان لغويا قلنا الصيغة تسدل بالتضمن على فاعل مالا على خصوصه والا لكان أخرج خبرا تاما وأخرجه القادر تكريها فكان التفسير في الاسناد العقلي .

مسألة :

الاسماء الشرعية (٤) جائزة لعدم امتناع وضع الشارع اسما لغويا او غيره

- (١) قال ابن كثير رحمه الله : واسمه تعالى الرحمن خاص به لم يسم به غيره كما قال تعالى : * قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ايما تدعوا فله الاسماء الحسنى * تفسير ابن كثير : ٢١/١ .
وانظر كلامهم في هذا الاسم في : شرح التبريزي لوجه (٤١) ، ارشاد الفحول : ص (٢٦) ، فصول البدايع : ١٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٠٨/١ .
- (٢) الآية " ٢ " سورة الزلزلة .
- (٣) اشارة الى مذهب من قال : بأن المجاز العقلي باطل ، لاتحاد جهة الاسناد وكل ما وجد في كلام العرب من هذا الجنس ، فهو مجاز لغوي وضعي ، نهاها منه ، الى أن الفعل وضع ليستعمل في الفاعل المختار ، فحيث استعمل في غير القادر ، يكون استعمالا في غير ما وضع له ، فيكون مجازا في المفرد ، وضعيا لغويا ، شرح التبريزي ، لوجه " ٤٢ " .
- (٤) أي الاسماء التي استفيد معناها من جهة الشرع ، كالصلاة ، والزكاة ، والصوم . . . الخ . وهي أربعة أقسام : الأول : أن يكون اللفظ والمعنى معلومين لأهل اللغة . لكن لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى كلفظ " الرحمن " والثاني : أن يكون اللفظ معلوما ، والمعنى غير معلوم ، كالصلاة والزكاة والصوم ، فان مدلولاتها اللغوية معلومة لأهل اللغة ، ومعانيها الشرعية غير معلومة لهم .
والثالث : أن يكون المعنى معلوما ، واللفظ غير معلوم ، كلفظ الأب بتشديد الباء ، الوارد في قوله تعالى : * وفاكهة وأبا * ولذلك قال عمر رضي الله عنه لما نزلت هذه الآية : فما الأب ؟

لمعنى معلوم أو مجهول فان دلالة ليست ذاتية (١) ، ولا يجب اسم للمسمى ،
لانتقائه قبل التسمية ، وجواز الابدال أول الوضع . وواقعه خلاف

والرابع : أن يكونا غير معلومين ، كأوائل السور من الحروف عند من يجعلها
اسماء لها .

شرح التبريزي : لوحة (٤٣) ، نهاية السؤل : ٢٥١/١ - ٢٥٢ ،
المعتمد : ٢٤/١ . ولم يختلف العلماء في الجواز العقلي ، وانما اختلفوا
في الوقوع . فمنع القاضي أبو بكر الباقلاني ، والقاضي الدبوسي والامام
فخر الاسلام البزدوي وشمس الأئمة السرخسي ، والامام صدر الاسلام ،
والقاضي البيضاوي وغيرهم ، من ذلك ، وقالوا : الحقيقة الشرعية الموضوعية
من الشارع للمعاني الشرعية غير واقعة ، والمستعمل في المعاني الشرعية
مجاز اشتهر . وقد ينسب الى القاضي الباقلاني تارة : انها حقائق
لغوية في المعاني الشرعية ، وتارة انها مستعملة في المعاني اللغوية ،
والزيادات شروط للاعتبار شرعا .

وأثبتته المعتزلة ، والخوارج وطائفة من الفقهاء .

انظر المذاهب في ذلك ، وحجاج كل فريق في : احكام الآمدى :

٣٥/١ - ٤٤ ، المستصفي : ٣٢٦/١ - ٣٢٢ ، ٣٥٢ وما بعدها ،

فصول البدايع : ١٠٤/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١ - ٢٢٣ ،

منهاج الوصول في علم الاصول للبيضاوي : ٢٤٨/١ - ٢٥١ ، نهاية

السؤل : ٢٥١/١ - ٢٥٤ ، منهاج العقول : ٢٤٨/١ - ٢٥٣ ،

المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٠١/١ - ٣٠٤ ، شرح

تنقيح الفصول : ص ٤٣ - ٤٤ ، ارشاد الفحول : ص ٢١ - ٢٢ ، شرح

التبريزي لوحة (٤٣ - ٤٤) ، أصول السرخسي : ١٩٠/١ وما بعدها

تيسير التحرير : ١٥/٢ وما بعدها ، الاحكام في أصول الاحكام لابن حزم

٣٦٩/٣ ، وما بعدها ، و ٤١٣/٤ ، شرح التوضيح : ٦٩/١ وما بعدها ،

التلويح على التوضيح : ٦٩/١ وما بعدها ، مختصر البعلي : ص ٤٧ ،

المعتمد : ٢٥/١ وما بعدها ، كشف الاسرار ٦١/١ ، ٦٥/٢ وما بعدها ، البرهان ١٧٤/١ وما

بعدها .

وانما هي وضعية ، تتوقف على وضع واضع مختار ، فيجوز أن يضع لهذا ،

وينقل الى هذا ، ولو كانت دلالة ذاتية - كما ذهب اليه بعض المعتزلة -

للزم أن يكون كل اسم واجب التسمية لسماءه ، ولا يحتاج الى الوضع ، لكن

اللازم باطل ، ان دلالة لا تتحقق الا بعد الوضع والتسمية ، وكانت

قبل ذلك منتفیه .

شرح التبريزي ، لوحة (٤٣) ، وانظر احكام الآمدى : ٣٥/١ .

للقاضي (١) قال : لو وضعها (٢) لزمه تعريفها توقيفا وإلا لزم مالا يطاق ،

(١) هو : أبو بكر ، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، القاضي المعروف بالهاقلاني ، البصري ، المالكي ، الأصولي ، المتكلم ، صاحب المصنفات ، وأوحد وقته في فنه ، سكن بغداد ، وسمع من القطيعي وابن باشا وأخذ النظر عن أبي عبد الله بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري - انتهت إليه رئاسة المالكيين في وقته ، وكان حسن الفقه ، عظيم الجدل ، وكانت له بجامع بغداد حلقة عظيمة . وله تصانيف واسعة في الرد على الفرق الضالة . توفي يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة .
انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، الديباج المذهب : ص ٢٦٧ - ٢٦٨ ، شذرات الذهب : ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، الوافي بالوفيات : ١٧٧/٣ ، تاريخ بغداد : ٣٧٩/٥ ، العبر : ٨٦/٣ ، تبين كذب المفترى : ص ٢١٧ .

(٢) زعم القاضي أن الألفاظ المستعملة في الشرع كالصوم والزكاة ، والصلاة وغيرها مستعملة في المعنى اللغوي ، باقية على أصله ، وهو الاساك ، والنماء ، والدعاء ، والزيادة عليها من الركوع والسجود والافعال في الصلاة ، والكف عن المفطرات من الجماع والاكل وغيرها في الصوم ، اشترطها الشارع للاعتداد بها ، فالشارع متصرف فيها بوضع الشرط ، لا بتعيين الوضع ، شرح التبريزي لوحة (٤٣ - ٤٤) وللوقوف على أدلة القاضي على ما ذهب إليه . انظر : احكام الامدى : ٣٥/١ - ٣٦ ، المستصفى : ٣٢٧/١ - ٣٢٨ ، نهاية السؤل : ٢٥٢/١ ، وما بعدها ، البرهان : ١٧٥/١ ، وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٣ ، مناهج العقول : ٢٤٨/١ - ٢٤٩ .
أما شيخ الاسلام احمد بن تيمية فله وجهة نظر أخرى ، فهو يرى أن الشارع لم ينقل الاسماء اللغوية ، ولم يغيرها ، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة ، كما يستعمل نظائرها ، كقوله تعالى : * ولله على الناس حج البيت * فذكر حجا خاصا ، وهو حج البيت وكذلك قوله : * فمن حج البيت أو اعتمر * فلم يكن لفظ " الحج " متناولا لكل قصد ، بل لقصد مخصوص ، دل عليه اللفظ نفسه ، من غير تغيير اللفظة .

مجموع الفتاوى : ٢٩٨/٧ - ٢٩٩ ، ومذهبه هذا قريب من مذهب القاضي السابق . وثمره الخلاف في هذه المسألة : أنه اذا وردت هذه الاسماء في كلام الشارع مجردة عن القرينة ، هل تحمل على المعاني الشرعية ؟ أو على اللغوية ؟ فالجمهور قالوا بالأول والهاقلاني ومن وافقه قال بالثاني .

انظر ارشاد الفحول : ص (٢٢) .

والتعريف بالتواتر وليس ، وأجاب من أجازة (١) بالتزامه ، ومن منع (٢) مننع اللزوم فانه مشروط بتكليف الفهم قبل التفهيم وليس ، والتعريف بالتكرير والقرائن كتعليم الوالد ولده ، ولنا (٣) القطع بالاستقراء أن الصلاة للأفعال والزكاة والصيام والحج لاخراج مال وامسك خاص وقصد البيت حقيقة شرعية وهي في اللغة للدعاء والنمو والامسك والقصد المطلقين .

وما قيل (٤) أن معانيها اللغوية باقية والزيادات شروط الاجزاء مردود بأن الصلاة للدعاء والاتباع لغة وقد يخلو عنهما المصلي شرعا فلو بقي لدل الاطلاق عليه . وما قيل انها مجازات (٥) فان الدعاء جزء الصلاة ، والزكاة سبب النماء مردود بأنه ان أريد استعمال الشارع اياها فهو المراد ، وان اريد استعمال أهـل اللغة فيها أباه الظاهر لجهلهم بها ظاهرا فلو استعملوها لعرفوها لسبق تعقل المعنى على الاستعمال ، ولا نها سابقة الى الفهم بغير قرينة والمجاز يتوقف عليها .

مسألة (٦) :

ومن اصحابنا (٧) من اعتقد أنها مجازات هجرت حقائقها بالشرع ، قالوا : شرعت الصلاة للذكر ، وكل ذكر دعاء ، والحج للقصد سميت به هذه العبارة لقوة العزم وقطع المسافة ، قالوا : وتنصرف عند الاطلاق الى الشرعي حتى لو نذر صلاة أو حجا أو صوما لزمه المشروع ، وكذلك العرف حتى لو حلف لا يأكل رأسا أبيضاً أو طبيخا أو شواء تعين ماتعروف ،

- (١) أي من أجاز التكليف بما لا يطاق .
(٢) أي من منع التكليف بما لا يطاق ، كالمعتزلة .
(٣) اشارة الى أدلة القائلين بالوقوع : انظر المستصفي : ٣٣٠ / ١ .
(٤) اشارة الى قول القاضي السابق : انظر المستصفي : ٣٣٠ / ١ .
(٥) اشارة الى دليل الفارقين بين ما نقل عن المجازات اللغوية ، وبين غيرها ، كإمام الحرمين والغزالي .
انظر البرهان : ١٧٧ / ١ ، المستصفي : ٣٣١ / ١ ، شرح التبريزي لوحة (٤٤ - ٤٥) .
(٦) سقط هذا العنوان من (أوب) .
(٧) مثل فخر الاسلام البزدوى ، وشمس الائمة السرخسي .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٦ / ٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٩٠ / ١ وما بعدها .

قال فخر الاسلام (١) رحمه الله : " لأن (٢) الكلام موضوع لاستعمال الناس و حاجتهم فيصير المجاز باستعمالهم كالحقيقة و ما قسمناه أولاً أوضح .

مسألة :

الحق (٣) أن المجاز في اللغة (٤) كإطلاق الأسد على الشجاع والحصار على البليد ، وقالوا : ظهر الطريق ومنتنه وجناح السفر وشابت لمة الليل وقامت الحرب على ساق ، وليست حقائق في هذه لأنها حقائق في غيرها قطعاً دفعا للاشتراك ، ولو كانت مشتركة ماسبق ما يسبق منها عند الإطلاق ضرورة التساوي .
الاستاذ (٥) لو وقع فان أفاد مع قرينة لم يحتمل غير ما أفاد فكان حقيقة ،

(١) هو الامام ابو الحسن فخر الاسلام البزدوى ، وقد تقدمت ترجمته في مقدمة

الكتاب : انظر ص (٢) .

(٢) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٦/٢ .

(٣) اختلف الأصوليون في اشتمال اللغة على الاسماء المجازية ، فقال الجمهور :

المجاز واضح في الكلام ، قال الآمدى : وهو الحق .

ونفاه الاستاذ ابواسحق الاسفرايني وأبو علي الفارسي ، قال ابن

السبكي : مطلقاً - أى في اللغة والقرآن والحديث - .

ونفى الظاهرية وقوعه في الكتاب والسنة .

انظر مذاهب الأصوليين في وقوع المجاز في اللغة في : احكام الآدى :

٤٥/١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٠٨/١ ، نهاية

السؤل : ٢٦٦/١ ، المنحول : ص ٧٤-٧٥ ، كتاب الايمان لشيخ

الاسلام ابن تيمية ص ٧٧ ، تيسير التحرير : ٢١/٢ ، وما بعدها ، فواتح

الرحموت : ٢١١/١ ، العضد على ابن الحاجب : ١٦٧/١ ، المعتمد

٢٩/١ ، ارشاد الفحول : ص ٢٢ ، المسودة : ص ٥٦٤ ، الاحكام

في اصول الاحكام لابن حزم : ٤١٣/٤ ، وما بعدها ، مجموع فتاوى شيخ

الاسلام ابن تيمية : ٤٠٠/٢٠ ، وما بعدها ، فصول البدايع : ١٠٨/١ .

أى واقع في اللغة العربية . (٤)

(٥) هو ابواسحاق ، ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفرايني ، الامام

العلامة أحد ائمة الدين كلاما واصولا وفروحا ، صاحب الاجتهاد والورع ،

والعلوم الشرعية والعقلية واللغوية ، وقد اتفق الائمة على تبجيله وجمعه

شرائط الائمة ، أقام بالعراق مدة ، ثم انتقل الى اسفراين ، ومنها الى

نيسابور ، ولازم الدرس فيها حتى مات .

له التصانيف الفائقة منها : كتاب الجامع في اصول الدين والرد على

الطحدين ومسائل الدور ، وتعليقه في أصول الفقه وغير ذلك . =

أولا معها فذلك ، لأن الحقيقة لا تفتقر اليها (١) ، وايضا فالتعبير بالحقيقة ممكن فالعدول مع الحاجة ولا ضرورة بعيد ، قلنا (٢) لا يفيد عند عدم الشهرة الا بقريظة ، والحقيقة والمجاز صفتا اللفظ دون القرائن المعنوية فلا تكون الحقيقة صفة المجموع ، والعدول للفوائد المعلومة في علم البيان .

سألة :

وهو (٣) في القرآن * ليس كمثل شي * (٤) ، * واسأل القرية * (٥) * يريد أن ينقض * (٦) وهو تجوز بالزيادة (٧) والنقصان (٨) والاستعارة .

- ==
- وقد توفي يوم عاشوراء ، سنة ثمانى عشرة واربعمائة من الهجرة ، ثم نقل الى اسفراين ودفن في مشهده . رحمه الله .
- انظر ترجمته ومصنفاته وشيوخه ومن أخذوا عنه في : وفيات الاعيان ٢٨/١ ، اللباب : ٥٥/١ ، طبقات الشافعية الكبرى : ١١١/٣ - ١١٣ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله : ص ١٣٥ - ١٣٦ ، البداية والنهاية : ٢٤/١٢ ، شذرات الذهب : ٢٠٩/٣ ، تبیین كذب المفتري : ص ٢٤٣ .
- (١) انظر الاحكام : ٤٦/١ .
- (٢) هذه الاجوبة على حجج الاستاذ ذكرها الامدى في الاحكام : ٤٦/١ بالتفصيل فليرجع إليها من أراد زيادة ايضاح .
- (٣) أى المجاز واقع في القرآن الكريم ، وساق الآيات الكريمة أمثلة على وقوعه في القرآن .
- (٤) الآية " ١١ " من سورة الشورى ونصها : * فاطر السماوات والارض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذروكم فيه ليس كمثل شي * وهو السميع البصير * .
- (٥) الآية " ٨٢ " من سورة يوسف : ونصها : * واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها وانا لصادقون * .
- (٦) الآية " ٧٧ " من سورة الكهف ، ونصها : * فانطلقا حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لتخذت عليه أجرا * .
- (٧) المجاز بالزيادة عبارة عن لفظ مستعمل في غير ماوضع له لعلاقة مخصوصه بعد زيادة عليه غير الاعراب ومثل له المصنف بقوله تعالى : * ليس كمثل شي * أى ليس مثله شي ، انظر احكام الامدى : ٤٧/١ .
- (٨) المجاز بالنقصان : عبارة عن لفظ استعمل في غير ماوضع له لعلاقة مخصوصه بعد نقصان منه بغير الاعراب ، ومثل له المصنف بقوله تعالى : * واسأل القرية * أى أهل القرية .
- انظر نفس الصفحة من المرجع اعلاه .

ومنعت الظاهرية (١)، أما في الأول (٢) : فهو نفي للتشبيه حقيقة
أى ليس كذاته شي * ، والمثل العين * فان آمنوا بمثل ما آمنتم به * (٣) أى
بنفسه ، والقربة مجتمع الناس وان سلم انها الجدران فانطاقها بجواب نبي معجزة له
ممكن ، وكذلك خلق الارادة في الجدار ، وعارضت (٤) بأن المجاز كذب ولذلك
صدق نفيه وركيك فيصان القرآن عنه ، وانما يصار اليه للعجز عن الحقيقة ، ولو جاز
لوصف بالمتجوز (٥) ، وأبججوا (٦) : ليس نغيا للتشبيه والاتناقض فان التقدير : ليس

(١) أى منع أهل الظاهر - كأبي بكر بن داود ، والمنذر بن سعيد - وقوع المجاز
في القرآن لأن المجاز كذب وركيك ، ويدل على عجز عن استعمال الحقيقة ،
فيصان القرآن الكريم عنه ، وينزه الباري تعالى عن الوصف بالعجز ، فهو
القادر الذى لا يعجزه شي * .

والقول بالمنع هو مذهب شيخ الاسلام ابن تيمية ، حيث قال - بعد أن
تكلم عن اللفظ المطلق - : فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز
فرق معقول ، يمكن به التمييز بين نوعين ، فعلم أن هذا التقسيم باطل . وحينئذ
فكل لفظ موجود في كتاب الله فانه مقيد بما يبين معناه ، فليس في شي * من
ذلك مجاز بل كله حقيقة . مجموع فتاواه : ١٠٧/٧ ، اما ابن حزم الظاهري
فقد أجاز وقوع المجاز في القرآن ، كما هو مذهب الجمهور .

انظر : احكام ابن حزم : ٤١٣/٤ ، وما بعدها ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البنانى : ٣٠٨/١ ، شرح التبريزى لوحة (٤٧) وما بعدها ، نهاية
السؤل : ٢٦٦/١ ، مناهج العقول : ٢٦٥/١ ، احكام الآمدى : ٤٧/١ ،
وما بعدها ، البرهان : ٢٥٥/٢ ، المضد على ابن الحاجب : ١٦٧/١ ،
اللمع : ص ٥ ، المعتد : ٣٠/١ ، فواتح الرحموت : ٢١١/١ ، ارشاد
الفحول : ص ٢٣ ، المسودة ص ١٦٥ ، اصول السرخسى : ١٧٠/١ ،
١٧٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٥/٢ وما بعدها ، المنخول ص ٧٦ ،
فصول البدايع : ١٠٨/١ وما بعدها .

(٢) اشارة الى توجيه النافين لوقوع المجاز في القرآن للآيات السابقة .

انظر احكام الآمدى : ٤٧/١ وما بعدها .

(٣) الآية * ١٣٧ * من سورة البقرة وتكلمت بها * . . فقد اهدوا * وان تولوا

فانما هم في شقاق فسيكفيكم الله وهو السميع العليم * .

(٤) أى : وعارضت الظاهرية أدلة الجمهور : بأن المجاز كذب . الخ .

(٥) أى أن المجاز لو كان واقعا في القرآن ، للزم أن يكون الباري تعالى متجوزا ،

والمتجوز : هو الذى يقول شيئا مع احتمال نقيضه ، وهو على الله تعالى محال .

(٦) أى أجاب الجمهور على أدلة الظاهرية السابقة .

انظر تفصيل ذلك في شرح التبريزى : لوحة (٤٩) ، واحكام الآمدى :

مثل مثله وفيه اثباته ، والمثل في الآية زايد لأنه المشارك في الصفات حقيقة ، فإن قيل : سلب كلي فلم يقتض ثبوت الموضوع فيجوز أن تنفى مثل المثل لعدم المثل وهو أبلغ ، قلنا : ولا يقتضي نفيه ، فكان ممكنا والنفي هكذا للمبالغة مجاز وانتم تنفونـه .
والقرية محل الاجتماع لانفس المجتمعين ، وكلام الجماد معجزة يستلزم التحدى وليس (١)
على أن المجاز فيه غير مدفوع (٢) * تجرى من تحتها الأنهار * (٣) * واشتعل
الرأس شيئا * (٤) ، * وأخض لهما جناح الذل * (٥) ، * الحج أشهر
معلومات * (٦) ، * الله نور السماوات * (٧)

- (١) أى وليس كذلك فيما نحن فيه ان ليس التحدى في سياق الآية .
(٢) أى على أن وقوع المجاز في القرآن لا محيص عنه فلا تستطيعون دفعه فسي قوله تعالى : * تجرى من تحتها الأنهار * وأخواتها ، لأن الأنهار لا تجرى بل الماء يجرى في الأنهار ، والنهر باتفاق أهل اللغة حقيقة ليس الماء بل هو الشق وهو مجاز بالمجاورة . انظر شرح التبريزي : لوحة (٥٠) ،
للتعرف على توجيه بقية هذه الأدلة .
(٣) سورة آل عمران : الآيات : " ١٥ ، ١٣٦ ، ١٩٥ ، ١٩٨ " ،
وسورة النساء : الآيات " ١٢ ، ٥٦ ، ١٢١ " ، وسورة المائدة : الآيات " ١٣ ، ٨٨ ، ١٢٢ " ، وسورة التوبة : الآيات " ٧٣ ، ٩٠ " ،
سورة الرعد : الآية " ٣٧ " ، سورة ابراهيم : الآية " ٢٣ " ، وسورة نوح :
الآية " ٣١ " وسورة طه : الآية " ٧٦ " وسورة الحج : الآيات " ١٤ ، ٢٣ " ،
وسورة محمد : الآية " ١٢ " وسورة العنكبوت : الآية " ٥٨ " وسورة الحديد :
الآية " ١٢ " وسورة المجادلة : الآية " ٢٢ " وسورة الصف : الآية " ١٢ " ،
وسورة التغابن : الآية " ٩ " وسورة الطلاق : الآية " ١١ " وسورة التحريم :
الآية " ٨ " وسورة البروج : الآية " ١١ " وسورة البينة : الآية " ٨ " كما توجه في سرراخرى .
(٤) الآية ٤ من سورة مريم ونصها : * قال رب اني وهن العظم مني
واشتعل الرأس شيئا ولم أكن بدعائك رب شقيا * .
(٥) الآية ٢٤ من سورة الاسراء والآية بتمامها : * واخض لهما جناح الذل
من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا * .
(٦) الآية ١٩٧ من سورة البقرة ونصها : * الحج أشهر معلومات فمن
فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير
يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أولي الالباب * .
(٧) الآية ٣٥ من سورة النور ونصها : * الله نور السماوات والأرض مثل
نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري يوقد
من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار
نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الامثال للناس والله بكل
شيء عليم * .

* وجزاء سيئة سيئة مثلها * (١) ، * الله يستهزى بهم * (٢) * كلما أوقدوا ناراً للحرب * (٣) وكونه كذبا وركيكا ، وعند العجز ممنوع ، وانما يكون كذبا لو أثبت حقيقة وقد يكون أبلغ وأصح من الحقيقة ومنطوقا به مع القدرة لقصد البلاغة . وأوصافه تعالى توقيفيه ولم (٤) يرد المتجاوز .

مسألة :

العلاقة (٥) ضرورية ، وهل يشترط معها النقل (٦) ، فقول :

- (١) الآية ٤٠ من سورة الشورى ، وتكلمتها : * فمن عفا واصلح فاجره على الله انه لا يحب الظالمين * .
- (٢) الآية ١٥ من سورة البقرة ، وتكلمتها : * ويمدهم في طفيانهم يعمهون * .
- (٣) الآية ٦٤ من سورة المائدة ، ونصها : * وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطان ينفق كيف يشاء وليزيدن كثيرا منهم ما أنزل اليك من ربك طفيانا وكفرا والقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين * .
- (٤) وفي : (ب) فلم يرد .
- (٥) أي العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ضرورية لا بد منها ، وإلا لجاز اطلاق كل لفظ على كل معنى ، وهو باطل .
- وانواع العلاقة كثيرة ، فقد أوصلها بعضهم الى ثلاثين نوعا ، ومنها : علاقة السببية ، وهي : قابلية ، وصورية ، وقاعلية ، وغائية .
- وعلاقة المسببية ، علاقة المشابهة ، علاقة المضادة ، علاقة الكلية ، علاقة الجزئية ، علاقة الاستعداد ، تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه ، كاطلاق العبد على العتيق ، والضارب على من فرغ من الضرب ، علاقة المجاورة ، علاقة الزيادة ، نحو قوله تعالى : * ليس كمثل شيء * ، علاقة النقصان ، نحو قوله تعالى : * وأسأل القرية * .
- وعلاقة التعلق .

انظر انواع العلاقة وتفصيلها في : منهاج البيضاوى : ٢٦٧/١ - ٢٧٠ .
نهاية السؤل : ٢٧٠/١ - ٢٧٣ ، منهاج العقول : ٢٦٧/١ - ٢٧٠ ،
ارشاد الغحول : ص ٢٣ - ٢٤ ، شرح تنقيح الفصول : ٤٧ ، التمهيد
للأسنوى : ص ٤٦ وما بعدها . البرهان : ٢٦٠/٢ وما بعدها ، المحلى
على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣١٩/١ ، شرح التوضيح : ٩٢/١
وما بعدها ، التلويح على التوضيح : ٩٢/١ وما بعدها ، فصول الهدايع :
٩٩/١ .

(٦) اختلف الاصوليون في اطلاق الاسم على سماء المجازي ، هل يشترط فيه أن يكون منقولا عن العرب ؟ أو يكفي فيه ظهور العلاقة المعتبرة في التجوز ؟ ويعبر عنهما : بأن المجاز ، هل هو موضوع ؟ أم لا ؟ فمنهم من شرط في ذلك : النقل مع العلاقة . ومنهم من اكتفى بالعلاقة ، =

لا يشترط والا لتوقف أهل العربية عليه ولا يتوقفون ، وايضا لما افتقر الى النظر في العلاقة ، وقيل : يشترط ان لو كفت العلاقة لأطلقت النخلة على كل طويل ، والشبكة على الصيد والشجرة على الثمرة والأب على الأبن ، وبالعكس ، للسببية ، قلنا : امتنع لمنع لغوى . (١)

مسألة :

إذا دار لفظ بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى (٢) ، لأن الاشتراك مخل بالتفاهم عند عدم القرينة ، ولا حاجة الى قرينتين والمجاز الى قرينة ، والمجاز اغلب وابلغ وأوجز وأوفق في استعمال الفصحاء ويتوصل به الى السجع (٣) والمقابلة (٤) ،

واختاره ابن الحاجب .

انظر كلام الأصوليين في ذلك : في احكام الآمدى : ٥٢/١ ، نهاية السؤل

٢٧٠/١ - ٢٧١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٢٦/١ ،

فواتح الرحموت : ٢٠٣/١ ، ٢٢٣ ، العضد على ابن الحاجب : ١٤٣/١ ،

المعتمد : ٣٧/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٤٧ ، تيسير التحرير :

٢٦/٢ - ٢٧ ، فصول البدايع : ١٠٠/١ ، كشف الاسرار : ٤٠/٢ .

انظر : احكام الآمدى : ٥٢/١ .

هذا هو رأي جمهور الأصوليين ، مستندين الى الاسباب التي سردها المصنف .

قال الامام الاسنوى : وليس المراد بالمجاز هنا ، مطلق المجاز ، وهو المقابل

للحقيقة ، بل المراد به مجاز خاص ، وهو المجاز الذي ليس باضمار ، ولا تخصيص

ولا نقل ، لان كل واحد من هذه الثلاثة مجاز ايضا ، ولهذا اقتصر بعض المحققين

على ذكر التعارض بين الاشتراك والمجاز . نهاية السؤل : ٢٩٢/١ .

وانظر مذاهب الأصوليين في اللفظ اذا دار بين الاشتراك والتجوز في

المحلي على جمع الجوامع ، وحاشية البناني ، وتقرير الشريبي : ٣١٢/١ -

٣١٣ ، منهاج البيضاوي : ٢٨٥/١ ، نهاية السؤل : ٢٩٢/١ ، منهاج

العقول : ٢٨٥/١ ، تيسير التحرير : ٣١/٢ - ٣٥ ، ارشاد الفحول :

ص ٢٦ - ٢٧ ، فصول البدايع : ١١٠/١ ، مختصر الهلبي : ص ٤٧ .

السجع هو : تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر .

التعريفات : ص ١١٧ ، وانظر كتاب البلاغة الواضحة لعلي الجارم :

ص ٢٧٣ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .

المقابلة : أن يجمع بين شيئين متقابلين ، او اكثر ، وبين ضديهما ، واذا

شرط في احدهما شرط ، شرط في الطرف الآخر ضده ، كقوله تعالى :

* فأما من اعطى واتقى . وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، واما من بخل

واستغنى وكذب بالحسنى * فسنيسره للعسرى * الآيات : " من ٦ -

١٠ " من سورة الليل .

لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق ، جعل ضده

وهو التعسير مشتركا بين أزداد ذلك . شرح التبريزي ، لوحة (٥٣) ،

وانظر كتاب البلاغة الواضحة : ص ٢٨٥ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .

والمطابقة (١) والجناس (٢) والرؤي (٣) وعروض باطراد (٤) الاشتراك فـي مدلوله فلا يضطرب اطلاقه ، وبلاشتقاق منه ، وبإستغنائه عن العلاقة ومخالفة الظاهر وارتكاب الغلط لوجوب التوقف عند عدم القرينة ، وفي المجاز يحمل على الحقيقة وقد لا تكون مرادة فيتعين الغلط . وفوائد المجاز مشتركة (٥) وهو حقيقة فكان أولى ، قلنا : كلها لاتعارض ترجيح المجاز بكونه أغلب وهو الحق .

- (١) المطابقة هي : الجمع بين الشيء وضده في الكلام نحو قوله تعالى : * وتحسبهم ايقاظا وهم رقود * الآية " ١٨ " من سورة الكهف ، وقوله تعالى : * يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله * الآية " ١٠٧ " من سورة النساء ، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :
أما والذي ابكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
انظر : التعريفات : ص ٢١٨ ، البلاغة الواضحة : ص ٢٨١ ، فصول البدايع : ١١١/١ .
- (٢) الجناس : أن يتشابه اللفظان في النطق ، ويختلفا في المعنى . وهو نوعان : تام : وهو ما اتفق فيه اللفظان في : نوع الحروف ، وشكلها ، وعددها ، وترتيبها . وغير تام : وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من الأمور المتقدمة . مثاله في الاول قوله تعالى : * ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة * الآية " ٥٥ " من سورة الروم . ومثاله في الثاني قول الخنساء :
ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح
انظر : البلاغة الواضحة : ص ٢٦٥ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .
- (٣) الرؤي : الحروف التي عليها مدار القافية . قال الشريف الجرجاني : الرؤي : هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة ، وتنسب اليه ، فيقال : قصيدة دالية أو تائه . التعريفات : ص ١١٣ ، وفصول البدايع : ١١١/١ .
- (٤) أي يصح اطلاق المشترك على كل واحد من معانيه على طريق البدل ، بخلاف المجاز فانه قد يضطرب ولا يطرد ، وان وجدت العلاقة كالنخلة فانها لاتطلق على كل طويل ، وما لا يودي الى الاضطراب أولى ما يودي اليه .
- (٥) أي الفوائد التي ذكرت في المجاز من كونه ابلغ وأوفق في استعمال الفصحاء . الخ مشتركة بين المجاز والاشترار لجواز أن يتوصل بالمشترك اليها فحينئذ لا يكون للمجاز ترجيح .
- انظر شرح التبريزي : لوحة (٥٤) .

مسألة :

حكهما (١) في اثبات الأحكام بهما سواء ، ومنهم (٢) من منع عموم المجاز
تعلقاً بأنه ضروري (٣) والحقيقة الأصل (٤) ، فلا تساوي ، فاذا ورد " لاتتبعوا
الطعام بالطعام الا سواء بسواء " (٥) . وورد : " ولا الصاع بالصاعين " (٦) .

- (١) أي حكم الحقيقة والمجاز .
(٢) أي من الشافعية من منع عموم المجاز .
انظر : كلام العلماء في - كون المجاز يعم ، أو لا يعم ، وشروط عمومها اذا قيل
انه يعم - في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤٠/٢ - ٤٣ ، أصول السرخسي
١٧١/١ - ١٧٢ ، تيسير التحرير : ٣٥/٢ - ٣٦ ، فواتح الرحموت ٢١٥/١
شرح البديع لوجه (٥٤) ، المنخول : ص ١٤٧ ، شرح الكوكب المنير :
١٨٨/١ ، ١٩٥ ، نهاية السؤل : ٢٧٨/١ - ٢٨٠ ، المحلي على جمع
الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ٣١١/١ وما بعدها ، المسودة :
ص ١٢٠ - ١٢١ ، ١٧٣ - ١٧٤ ، شرح التوضيح : ٨٦/١ ، التلويح طى
التوضيح : ٨٦/١ .
(٣) أي يصار اليه لضرورة التوسعة في الكلام ، والا فالأصل في الكلام الحقيقة .
(٤) وفي (ب) : أصل .
(٥) رواه مسلم من حديث معمر بن عبد الله ضمن قصة حدثت لمعمر ، ولغظه : " كنت
أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل " ،
انظر صحيح مسلم : ٢٠/١١ ، ورواه مالك من حديث سليمان بن يسار ،
وعبد الرحمن بن الاسود موقوفا . انظر : الموطأ : ٦٥/٢ - ٦٦ ،
والاحاديث بمعناه كثيرة جدا ، منها : حديث عبادة بن الصامت رضي الله
عنه قال : " نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب ،
والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير والطح بالطح
الا سواء بسواء " ، مثلا بمثل ، ومن زاد او ازيد فقد أرى " رواه البخارى
ومسلم والنسائي واللفظ له ، وزاد في رواية مسلم : " يدا بيد ، فاذا اختلفت
هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد " .
انظر : فتح البارى : ٣٧٧/٤ ، صحيح مسلم : ١٤/١١ ، سنن
النسائي : ٢٤١/٧ ، مسند الامام الشافعي : ص ١٤٧ ، موطأ الامام
مالك : ٦٠/٢ ، كتاب الأم : ١٢/٣ .
(٦) جزء من حديث أخرجه النسائي من حديث أبي سعيد الخدرى قال : " كنا
نرزق تمر الجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتبيع الصاعين بالصاع
فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : " لا صاعي تمر بصاع ، ولا صاعي
حنطة بصاع ، ولا درهما بدرهمين " سنن النسائي : ٢٣٩/٧ .

انصرف اليه (١) ولم (٢) يعم كل مكيل ، ولنا (٣) أنه ليس بضروري لما مرّ (٤) ولا العموم ذاتي للحقيقة ، وانما يلحقها بأسباب تلحق مثلها المجاز ، كالتعريف للجنس (٥) ، ثم عين الصاع ليس مراداً ، فتعين عموم المجاز .

مسألة :

أثمتنا (٦) وجمع من المعتزلة : لا يصح ارادتهما معا من لفظ واحد ،

- (١) أي الى المطعوم ، لأن الصاع مجاز عما يحويه ، ولا عموم له ، فالتقدير :
لاتبعموا ما يسهه الصاع ، بما يسهه الصاعان ، انظر : فواتح الرحموت :
٢١٥/١ ، وانظر كتاب الأم : ١٢/٣ - ١٣ ، نهاية المحتاج : ٤٢٤/٣ ،
واحكام الآمدى : ٢٤٥/٣ .
- (٢) وفي (ب) : فلم .
- (٣) أي للحنفية أن يردوا على الشافعي : بأن المجاز أحد نوعي الكلام ، فيكون
مثل صاحبه في احتمال العموم والخصوص ، فلا يكون ضروريا ، كالحقيقة .
انظر : اصول البيزوي وكشف الاسرار : ٤١/٢ ، اصول السرخسي :
١٧٢/١ .
- (٤) مرّ ذلك في مسألة وقوع المجاز في اللغة ، حيث تقرر أن المجاز واقع في اللغة
- (٥) انظر تفصيل ذلك في : اصول السرخسي : ١٧١/١ ، اصول البيزوي وكشف
الاسرار : ٤٠/٢ - ٤١ .
- (٦) اختلف العلماء في جواز اطلاق اللفظ الواحد على مدلوله الحقيقي ، ومدلوله
المجازي في وقت واحد .
فذهبت الحنفية وجمع من المعتزلة ، والمحققون من الشافعية وجمهور
أهل العربية الى امتناعه .
وأجاز ذلك : بعض الشافعية ، وبعض المعتزلة ، كالقاضي عبد الجبار
وأبي علي الجبائي ، وعامة أهل الحديث .
- انظر المذاهب في ذلك وحجة كل فريق في : اصول البيزوي وكشف
الاسرار : ٤٥/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٧٣/١ ، وما بعدها ،
تيسير التحرير : ٣٦/٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢١٦/١ وما بعدها
ارشاد الفحول : ص ٢٨ ، المعتمد : ٣٢٥/١ وما بعدها ، شرح التوضيح
٨٧/١ ، التلويع على التوضيح : ٨٧/١ ، المنخول : ص ١٤٧ ، شرح
التبريزي لوحة (٥٥) ، احكام الآمدى : ٢٤٢/٢ ، التمهيد : ٥٢ ،
شرح تنقيح الفصول : ١١٤ - ١١٥ .

وكذلك معاني المشترك (١) ، وأجازه الشافعي (٢) والقاضي (٣) وبعض
المعتزلة

(١) أى : وكما اختلفوا في جواز ارادة مدلول الحقيقة والمجاز من لفظ واحد ،
كذلك اختلفوا في ارادة معاني المشترك من لفظ واحد ، بأن صدر لفظ مثبت
عن متكلم مرة واحدة ، هل يجوز حمله على جميع معانيه بطريق الحقيقة ؟
أم لا ؟ وقد تقدمت الاشارة الى المذاهب في ذلك عند الكلام على طريق
معرفة المجاز .

قال الامام البيضاوى : جوز الشافعي - رضي الله عنه - والقاضيان ، وابو علي
اعمال المشترك في جميع مفوماته الغير المتضادة .

ومعه ابو هاشم والكرخي والبصرى والامام المنهاج : ٢٣٠/١ - ٢٣٢
وانظر اختلاف العلماء في ارادة معاني المشترك وادلتهم في : نهاية السؤل :
٢٣٤/١ - ٢٣٨ ، مناهج العقول : ٢٣٠/١ - ٢٣٧ ، احكام الآمدى
٢٤٢/٢ - ٢٤٦ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١١٤ - ١١٧ ، التلويح على
التوضيح : ٦٦/١ - ٦٧ ، شرح التوضيح : ٦٦/١ - ٦٧ ، المنخول :
ص ١٤٧ - ١٤٨ ، فصول البدايع : ١١١/١ ، تيسير التحريير :
٢٦٢/٢ - ٤٢ ، فواتح الرحموت : ٢١٦/١ ، التمهيد : ص ٤٢ - ٤٥ ،
المسودة : ص ١٧١ ، ارشاد الفحول : ص ٢٠ ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ٢٩٤/١ - ٢٩٧ ، المعتمد : ٣٢٤/١ -
٣٢٦ ، كشف الاسرار : ٤٠/١ وما بعدها ، أصول السرخسي : ١٢٦/١
وما بعدها .

(٢) هو الامام ابو عبد الله : محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن
السائب بن عبيد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ، القرشي
المطلبي ، الشافعي ، يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف .
ولد سنة خمسين ومائة بمدينة غزة ، وقيل بعسقلان ، وقيل باليمن .

قال ابن خلكان : والأول أصح . وحمل من غزة الى مكة وهو ابن سنتين
فنشأ بها ، وقرأ القرآن الكريم ، وحديث رحلته الى مالك بن أنس مشهور .
قدم بغداد مرتين ، ثم خرج الى مصر ، وبقي بها الى أن توفي في يوم الجمعة
آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ، ودفن بالقرافة الصغرى . وكان رحمه الله
كثير المناقب ، جم الفاخر ، منقطع القرين ، اجتمعت فيه من العلوم بكتاب الله
وسنة رسوله ، وكلام الصحابة وآثارهم ، واختلاف أقاويل العلماء ، وغير ذلك
من معرفة كلام العرب واللفظة والشعر ما لم يجتمع في غيره ، حتى قال عنه
احمد بن حنبل : ما عرفت ناسخ الحديث ومنسوخه حتى جالست الشافعي .
وهو أول من تكلم في اصول الفقه فهو الذي استنبطه . قال ابو ثور : من زعم انه رأى مثل محمد بن ادريس
في علمه وفصاحته ومعرفته وثباته وتمكنه فقد كذب . له مصنفات عديدة ، كلها نافعة ومشهورة ، فلا حاجة
الى الاطال بمذكرها . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ١٦٣/٤ ، تاريخ بغداد ٥٦/٢ ، صفة الصفوة
٢٤٨/٢ - ٢٥٩ ، طبقات ابن هداية الله ص ١١ ، الفهرست ص ٢٩٤ ، الديهاج المذهب
ص ٢٢٧ ، طبقات الحنفية ، طبقات الذهب : ٩/٢ ، اللباب : ١٧٥/٢ ، طبقات الحنابلة : ٢٨٠/١ ،
جمهرة انساب العرب ص ٥ ، ٧٣ ، ١٠٢ ، ١٢٣ ، المختصر في أخبار
البشر : ٢٦/١ وما بعدها .
(٣) هو القاضي أبو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته في الكلام على الاسماء الشرعية .

المعتزلة (١) ان لم يتمتع الجمع كافعل أمراً أو (٢) تهديداً (٣) وأبو الحسين (٤) والغزالي (٥) : يراد لالفة (٦) ، والخلاف في الجمع (٧) كالأقراء مبنى على

- (١) مثل : القاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي ، والشيخ ابو علي الجبائي ، انظر : المعتمد ٣٢٥/١ - ٣٢٦ ، نهاية السؤل : ٢٣٤/١ .
- (٢) وفي (ب) : " وتهديداً " باسقاط الألف قبل الواو .
- (٣) أي فلا يصح ، ان لا يمكن الجمع بينهما .
- (٤) هو : محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري ، المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو احد أئمتهم الأعلام ، كان جيد الكلام ، طيخ العبارة غزير المادة . وكان من أنكيا زمانه ، لكنه ليس من أهل الرواية ، قال عنه الخطيب البغدادي : كان يروى حديثا واحدا ، سألته عنه فحدثني به من حفظه . وله التصانيف الفائقة في اصول الفقه وغيره ، منها :
- ١- المعتمد ، وهو كتاب كبير في اصول الفقه .
 - ٢- تصفح الأدلة في مجلدين .
 - ٣- غرر الأدلة في مجلد كبير .
 - ٤- شرح الاصول الخمسة .
 - ٥- كتاب في الامامة . وغير ذلك .
- سكن بغداد وتوفي بها يوم الثلاثاء ، خامس شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين واربعمائة . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان : ٢٧١/٤ ، تاريخ بغداد : ١٠٠/٣ ، لسان الميزان : ٢٩٨/٥ ، شذرات الذهب : ٢٥٩/٣ ، عبر الذهبي : ١٨٢/٣ ، طبقات المعتزلة : ص ١١٨ .
- (٥) هو أبو حامد : محمد بن محمد بن محمد بن احمد الغزالي ، الملقب بحجة الاسلام ، زين الدين الطوسي ، الفقيه الشافعي ، لم يكن للشافعية في آخر عصره مثله . أخذ في مبدأ امره عن احمد الراذكاني بطوس ، ثم قدم نيسابور ولازم امام الحرمين أبي المعالي الجويني ، ثم واه نظام الملوك تدريس مدرسته ببغداد ، وخرج له اصحاب ، وصف التصانيف الكثيرة ، وتوفي في رابع شهر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة بالطاهران وكانت ولادته سنة محسن واربعمائة . ومن مصنفاته : المستصفي ، والوسيط ، والبسيط ، والوجيز ، والخلاصة واحياء علوم الدين ، والمنحول . والمنتحل في علم الجدل ، تهافت الفلاسفة " محك النظر ، معيار العلم ، والمقاصد ، والمظنون به على غير أهله ، وغير ذلك كثير ، وقد أوصلها بعضهم الى مائتي مصنف .
- انظر ترجمته في : وفيات الاعيان : ٢١٧/٤ ، البداية والنهاية : ١٧٣/١٢ ، شذرات الذهب : ١٠/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى : ١٠١/٤ ، طبقات ابن هداية الله ص ١٩٢ ، اللباب : ٣٧٩/٢ .
- (٦) انظر : المعتمد : ٣٢٦/١ ، المستصفي : ٣٢/١ - ٣٣ ، المنحول ص ١٤٧ ، شرح التبريزي لوحة ٥٦ ، واحكام الآمدى : ٢٤٢/٢ .
- (٧) وقد اختلفوا ايضا في اللفظ المفرد المشترك كالقراء ، هل يجوز جمعه باعتبار =

المفرد ، وقيل : يصح فيه (١) وان امتنع في المفرد .
لنا أن مستعطفه فيهما مريد ما وضع له وما لم يوضع (٢) ، وهو محال ، والمشارك
ان كان لأحد أمرين مختلفين على البديل فاستعماله في المجموع لغير ما وضع له
للتفاير بين المجموع وافراده ، وان وضع له ايضا ، فان استعطفه فيه وحده أفاد أحد
مفهوماته ، أو في الكل أحال ، لأن إفادة المجموع يستلزم عدم الاكتفاء بدونه ،
وإفادته للمفرد يستلزم الاكتفاء به ، وهو تناقض ، فان قيل (٣) : لازم لمن يقول
انه موضوع ، لأحدهما على البديل ، والشافعي (رحمه الله) (٤) مضمم ولهذا
يحطه على الكل عند العراء عن القرينة قلنا : (٥) جاز استعماله في أحدهما
بقرينة فاذا استعمل في المجموع وحده فان كان حقيقة في الافراد ولم يكن استعمالا في
الكل ، أو مجازا فيها لم يعم الحقيقة والمجاز ، وهو خلاف مذهبه .
وان أريدت الافراد استحال بلزوم الاكتفاء وعدمه الشافعي (٦) :

- == معنييه ، فيقال : الأقرأ ، ويراد به طهر وحيضتين ، أو حيض وطهرين ؟
فذهب أكثرهم الى جواز جمعه بهذا الاعتبار ، وهم القائلون بجواز اطلاقه
واراده كل واحد من معنييه .
ومن لم يجوز ذلك في المفرد ، لم يجوزه في الجمع .
انظر المراجع السابقة في المشترك .
- (١) أي في الجمع .
(٢) وفي (ب) زيادة " له " يعد " يوضع " .
(٣) انظر شرح التبريزي : لوحة (٥٧) .
(٤) زيادة من (ب) .
(٥) اشارة الى الجواب عن ذلك السؤال المتقدم . انظر كشف الاسرار على
البزوي : ٤٠ / ١ - ٤١ ، واحكام الآمدى : ٢٤٣ / ٢ وما بعدها .
(٦) أي استدلال الشافعي بالآيتين المذكورتين ، ووجه الدلالة من الأولى : ان
الصلاة أريد بها معنيان مختلفان لأن الصلاة من الله تعالى رحمه وممن
الملائكة استغفار مع أن الأصل في الاطلاق الحقيقة ، فوجد لفظ مشترك
مستعمل بين معنيين مختلفين دفعه وهو المطلوب .
ومن الثانية : أريد بالسجود وهو لفظ واحد معنيان مختلفان ، لأن
سجود الناس وهو وضع الجبهة غير سجود الدواب وهو الخشوع ، والأصل
في الاطلاق الحقيقة ، والدليل على أن المراد من سجود الناس وضع الجبهة
لا الخشوع تخصيص كثير من الناس بالسجود دون من عداهم ، ممن حق عليه
العذاب مع استوائهم في السجود بمعنى الخشوع .
انظر : احكام الآمدى : ٢٤٣ / ٢ ، كشف الاسرار : ٤٠ / ١ ، شرح
التوضيح : ٦٧ / ١ ، التلويح على التوضيح : ٦٧ / ١ .

* ان الله وملائكته يصلون على النبي * (١) ، * ألم تر أن الله يسجد له * (٢) والصلاة من الله الرحمة ، ومن الملائكة (٣) استغفار ، والسجود مختلف . قلنا السجود الخضوع فهو متواطئ ، والصلاة الاعتناء باظهار الشرف ، أو مقدر (٤) خبره أو الفعل (٥) بدليل ما يقارنه ، فهما لفظان .

قاعدة :

إذا قصدت الحقيقة بطل المجاز ، كالموصي لمواليه وله عتقا ، ولهم عتقا ، اختصت بالأولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا بالتسبب (٦) ، وكالموصي لأبناء زيد وله صلبيون (٧) وحفده ، ونقض (٨) بالمستأمن على أبنائه لدخول الحفده ، ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا (٩) ومن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم ليلا عتق (١٠) ، ومن لا يسكن دار زيد عت النسبة الملك

- (١) الآية " ٥٦ " من سورة الاحزاب ، وتكلمتها : * يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما * .
- (٢) الآية " ١٨ " من سورة الحج ، ونصها : * ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجن والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء * .
- (٣) وفي (ب) : الاستغفار .
- (٤) والتقدير : الله يسجد له من في السماوات ويسجد له من في الأرض ويسجد له الشمس .
- (٥) والتقدير : ان الله يصلي والملائكة يصلون لدلالة ما يقارنه عليه وهو يسجد ويصلون .
- (٦) انظر تفصيله في أصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤٧/٢ - ٤٨ .
- (٧) وفي (أ) : صلب .
- والصليبيون هم ابناؤه من صلبه ، وابناء الابناء : حفده .
- فإذا اطلق الوصية ، لا يستحق الحفدة شيئا ، لان الحقيقة مرادة .
- انظر تفصيل ذلك في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤٩/٢ - ٥٠ ، أصول السرخسي : ١٧٣/١ - ١٧٤ ، فواتح الرحموت : ٢١٦/١ - ٢١٧ .
- (٨) هذه اعتراضات خمسة أوردت على القاعدة المذكورة .
- انظر تفصيلها في شرح التبريزي لوحة (٦٠) ، واصول البزدوى وكشف الاسرار : ٥٠/٢ وما بعدها .
- (٩) أى سواء دخلها ماشيا أو راكبا أو على أى شكل كان .
- (١٠) مع أن الاسم للنهار حقيقة ، وللليل مجازا .

وغيره . وأن أبا حنيفة (١) ومحمد (٢) (رضي الله عنهما) (٣) قالوا (٤) فيمن قال : لله على صوم رجب ناويا لليمين أنه نذر ويمين ، وأجيب بأن الأمان لحقن الدم المحتاط فيه فانتهز الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه (٥) ووضع القدم مجاز عن الدخول فعس ، واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كان لمطلق الوقت * ومن يولهم يومئذ ديره * (٦) وللنهار اذا امتد لكونه معيارا ، والقدم غير متد فاعتبر مطلق الوقت ، واطافة الدار نسبة للسكنى وهي عامة ، والنذر مستفاد من الصيفة ، واليمين من الموجب ، فان إيجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لاجمع .

قاعدة :

لما كانت العلاقة صورية (٧) ومعنوية ساغ في الألفاظ الشرعية لما بيــــــــــــن معانيها من علاقة السبب والعللة استعمال أحدهما في الآخر مجازا

- (١) ستأتي ترجمته في مسألة : اذا أمكن العمل بالحقيقة تعينت .
 - (٢) انظر ترجمته في مسألة : تعذر الحقيقة أو هجرانها .
 - (٣) زيادة من (ب) .
 - (٤) انظر : اصول السرخسي : ١٧٤ / ١ ، واصل البزدوى موكشف الاسرار : ٥٦ / ٢ وما بعدها .
 - (٥) سقطت " فيه " من (ب) .
 - (٦) الآية " ١٦ " من سورة الأنفال ، وتتمتها : * الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة ، فقد باء بغضب من الله ، وأوأه جهنم وبئس المصير * وقد سيقت الآية الكريمة دليلا على أن اليوم اذا قرن بما لا يمتد ولا يختص بأحد الوقتين ، فانه يكون عبارة عن الوقت ، واسم الوقت يعم الليل والنهار .
 - (٧) انظر اصول السرخسي : ١٧٥ / ١ ، شرح التبريزي لوحة (٦٤) .
- الفرق بين العلاقة الصورية والمعنوية في الأسباب والعلل الشرعية : أن ينظر كل ما وجد فيه معنى مناسب مشترك بينه وبين أصله فعلاقته معنوية ، وكلما لم يوجد معنى مشترك واصل بينهما فعلاقته صورية بعد الاتصال المخصوص . شرح التبريزي : لوحة (٦٦) .
- وقال الامام السرخسي رحمه الله : طريق الاستعارة عند العرب الاتصال ، والاتصال بين الشئيين يكون صورة أو معنى ، فان كل موجود متصور تكون له صورة ومعنى ، فالإتصال لا يكون الا باعتبار الصورة أو باعتبار المعنى ، فاما الاستعارة للاتصال معنى فنحو تسمية العرب الشجاع أسدا للاتصال بهنهما في معنى الشجاعة والقوة والهللبد حمارا للاتصال بهنهما في معنى الهلادة .
- والاستعارة للاتصال صورة نحو تسمية العرب المطر سماء ، فانهم يقولون مازلنا نطأ السماء حتى أتيناكم بعنون المطر ، لانها تنزل من السحاب والعرب تسمي كل ماعلا فوقك سماء ويكون نزول المطر من علو ، فسموه سماء مجازا للاتصال صورة .
- اصول السرخسي : ١٧٨ / ١ .

اتفاقاً (١) . فالشافعي (٢) : أوقع الطلاق بالعتاق (٣) وبالعكس (٤) ، وانعقد نكاحه عليه السلام بالهبة (٥) مجازاً لانتفاء خواص الهبة حقيقة وان أبي الشافعي الانعقاد بغير لفظي النكاح والتزويج (٦) في غير (٧) النبي عليه السلام ، فلم يمنع المجاز بل لاعتقاد قصور لفظ التملك عن معناها وهو الازدواج والضم (٨) النبي (٩) عن الاتحاد في القيام بمصالح المعاش والمعاد ، ولذلك لم يثبت ملك العين بهما ، ونحن بنينا ذلك على أن لفظي البيع والهبة لملك العين وهو سبب لملك المتعة في القابل وهو اتصال سببي (١٠) ، فإن قيل : هلا استعملتم النكاح للبيع والاتصال السببي قائم لان النسبة أمر لا يخص أحد المنتسبين ؟ قلنا (١١)

- (١) انظر أصول البزدوى وشرحه : ٦٢/٢ ، اصول السرخسي : ١٧٨/١ .
(٢) في (ب) زيادة " رحمه الله " .
(٣) انظر : كتاب الأم : ١٤٥/٧ وما بعدها ، مختصر المزني : ٢٧٢/٣ ، ٧٤/٤ .
(٤) اي وأوقع العتاق بالطلاق . انظر المغني لابن قدامة : ٣٣٢/٩ .
(٥) قال الله تعالى : * وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين * الآية " .هـ" من سورة الاحزاب .
قال الامام السرخسي : فان الله تعالى جعل هبتها نفسها جواباً للاستنكاح وهو طلب النكاح ، ولا خلاف ان نكاح الرسول صلى الله عليه وسلم كان ينعقد بلفظ الهبة على سبيل الاستعارة ، لا على سبيل حقيقة الهبة ، فان الهبة لتملك المال فلا يكون عاملاً بحقيقتها فيما ليس بمال . ولأنها لا توجب التملك الا بالقبض فيما كانت حقيقة فيه ، فكيف فيما ليست بحقيقة فيه ، فعرفنا انها استعارة قامت مقام النكاح بطريق المجاز " اصول السرخسي : ١٧٩/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦٣/٢ .
(٦) وفي ب " التزوج " والمثبت هو الصحيح .
(٧) انظر : مختصر المزني : ٢٧٢/٣ .
(٨) وفي (ب) : قدّم الضم على الازدواج .
(٩) وفي ب : النبي على .
(١٠) انظر اصول السرخسي : ١٨٠/١ ، واصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦٦/٢ - ٦٨ .
(١١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٦٩/٢ ، واصول السرخسي : ١٨١/١ لترى الاعتراض والجواب عليه .

الاتصال نوعان : حكم بعله وضعت له كالشراء للملك ، وهذا يسوغ الاستعارة من الطرفين ، لأن العلة لم تشرع الا لحكمها ، كما أن الحكم لا يثبت (١) بدونها فتوقف كل على الآخر وان اختلفت الجهة ، فاذا قال : إن اشتريت عبدا فهو حر ، فاشترى نصفه وباعه ثم " اشترى " (٢) الآخر عتق ، ولا (٣) يشترط الجمع . ولو قال : ان ملكت ، أشترط (٤) ، فلو عني بالشراء الملك أو عكس صدق (٥) وان كذبه القاضي فيما فيه تخفيف عليه .

والثاني (٦) : حكم بسبب كاتصال زوال ملك المتعة بلفظ العتق تبعاً لزوال ملك العين ، وهذا يسوغ استعارة السبب للحكم لافتقار الحكم اليه ، ولا عكس (٧) لاستغناء السبب عنه .

فرع : فلو استعار الاعتاق للطلاق صح لأنه لازالة ملك العين المستتبع لزوال ملك المتعة . والشافعي العكس (٨) أيضا بناء على الاتصال المعنوي ، وهو شمول معنى الاسقاط فيهما ، ونحن منعناه لما مر (٩) من استغناء الأصل عن الفرع والاتصال (١٠)

-
- (١) وفي (ب) : لم يثبت .
(٢) سقطت من أ .
(٣) وفي (ب) : فلا .
(٤) أي الجمع .
(٥) فلا يعتق هذا النصف .
قال شمس الأئمة : ولكن فيما فيه تخفيف عليه ، لا يدين في القضاء للتهمة وفيما فيه تشديد عليه ، يدين لانتفاء التهمة " .
اصول السرخسي : ١٨١/١ ، وانظر شرح التبريزي لوجه (٦٨) ،
فواتح الرحموت : ٢٢٤/١ .
(٦) وفي (ب) : الثاني بدون واو .
(٧) أي ولا يسوغ استعادة الحكم للسبب ، لاستغناء عنه .
قال شمس الأئمة : " لاتصلح استعارة الفرع للأصل ، والحكم للسبب ، لأن الأصل مستغن عن الفرع ، والفرع محتاج الى الأصل ، لأنه تابع له . فيصير معنى الاتصال معتبرا فيما هو محتاج اليه ، دون ما هو مستغن عنه ،
اصول السرخسي : ١٨١/١ - ١٨٢ .
(٨) أي يجوز استعارة الطلاق للعتاق .
انظر مختصر المزني : ٧٤/٤ ، والمغني لابن قدامة : ٣٣٢/٩ ،
فواتح الرحموت : ٢٢٤/١ .
(٩) مر ذلك في النوع الثاني " حكم بسبب " .
(١٠) كذا في الأصل و أ و ح ، وفي (ب) : ولا اتصال .

فان المسوغ للاطلاق الوصف الظاهر والطلاق ينبيء عن رفع القيد ، والنكاح غير موجب
لملك العين والمالكية قائمة لكنه أوجب قيدها برفع الطلاق . والعتاق اثبات قوة عتق (١)
الطير اذا قوي وعتاق الطير ، وبكر عاتق ، بالغ ، والرق كامل والمالكية مسلوحة والاعتناق
اثبات لها ولا مناسبة بين ازالة قيد ليعمل الملك القائم عليه ، وبين اثبات الملك فسي
محل لم يكن فيه . (٢)

قاعدة :

أثبتنا أن المجاز خلف (٣) لكن ابو حنيفة (٤) في التكلم وهما في الحكم ،

(١) قال في مختار الصحاح : العتق الكرم وهو ايضا الجمال ، وهو ايضا الحرية .

وكذا العتاق بالفتح ، والعتاقة تقول فيه : عتق العبد يعتق بالكسر عتقا وعتاقا
ايضا وعتاقة . ثم قال : والعتاق الخمر العتيقة ، وقيل التي لم يفض ختامها
احد ، وجارية عاتق اى شابة اول ما ادركت فخدرت في بيت أهلها ولم تبس
الى زوج اى لم تنقطع عنهم اليه . ثم قال : وعتاق الطير الجوارح منها ،
مادة (ع ت ق) ص ٤١١ ، وانظر المصباح المنير : ٣٩/٢ .

(٢) انظر : اصول السرخسي : ١٨٢/١ - ١٨٣ ، واصول البزدوى وكشف
الاسرار : ٦٣/٢ وما بعدها .

(٣) أى خلف عن الحقيقة لأن المستعار لا يزاحم الاصل . وقد اختلف الائمة
الثلاثة في جهة خلفية المجاز عن الحقيقة ، فأبو حنيفة رحمه الله قال : المجاز
خلف عن الحقيقة في التكلم به ، سواء أفاد حكمه أو لم يفده .

وابو يوسف ومحمد قالا : هو خلف في الحكم ، فاذا لم يفد حكمه
لا يكون خلف .

مثال ذلك ما ذكره المصنف : اذا قال شخص لعبد الذي هو اكبر سنا منه :
انتابني . عتق عند ابي حنيفة ، وان لم يفد حكمه ، وهو امكان النسب ، صيانة
لكلامه عند اللغو ومآخذة له بكلامه .

ولم يعتق عند صاحبين ، واعتبراه لغوا من الكلام لتعذر بنوة من هو اكبر
سنا منه ، واذا لم يفد حكمه وهو امكان النسب لا يعتق عليه ، لان شرط
الخلفية تصور حكم الاصل وتعذره .

ولمزيد من الايضاح ، انظر : اصول السرخسي : ١٨٤/١ - ١٨٥ ،
 واصول البزدوى وكشف الاسرار : ٧٦/٢ ، وما بعدها ، تيسير التحرير :
٤٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢١٣/١ ، المغني لابن قدامة : ٣٣٢/٩ .

(٤) وفي : ب زيادة (رضي الله عنه) .

وفائدة الخلاف: انت ابني لمن هو أكبر منه قال لا (١) يعتق لأنه لم يفد حكمه وهو
امكان النسب ليثبت مجازه وهو العتق ، وشرط الخلفية تصور حكم الأصل وتعذره
كاليمين على مس السماء تنعقد في حق الكفارة للامكان الذاتي والتعذر الحالي ،
وهو (٢) يقول عارضان للفظ ولا حجر في اقامة لفظ مكان آخر ، والمسوغ صحة
العبارة ، لاتصور حكم الحقيقة ، فاذا تعذرت وللکلام مجاز متعين (٣) تعيين
بغير نية كالنكاح بلفظ الهبة ، قال : انعقد لحكمه في الحرة لتصوره وتعذره ،
فاحتمال هبة الحرة كس السماء ، أجاب بالمنع ، فان مستند الاحتمال الشرع
(والله أعلم) (٤)

سألة :

إذا أمكن العمل بالحقيقة تعينت (٥) لان المستعار لا يزاحم الاصل كالعقد
فيما ينعقد (٦) ، وفي العزم مجاز ، وكالنكاح للجمع ، وهو في الوطى حقيقــة
وفي العقد مجاز لانه سببه ، وكذلك اذا امكن العمل بالمجاز الذي يستفاد حكمه بغير
واسطة سقط اعتبار الواسطة لشبه الاول بالحقيقة لاستغنائها عنها ولقول (٧)
ابي حنيفة (٨) في أمة ولدت ثلاثة

- (١) أى : أبو يوسف ومحمد بن الحسن .
- (٢) أى : ابو حنيفة .
- (٣) وفي ب : معين .
- (٤) زيادة من (ب) .
- (٥) بالاتفاق ، انظر : المستصفي : ٣٥٩ / ١ - ٣٦٠ ، تيسير التحرير ٥٠ / ٢
وما بعدها ، نهاية السؤل : ٢٧٨ / ١ - ٢٧٩ ، مناهج الفصول :
- (٦) فيقال : عقد الحبل ، والبيع ، والمهد ، فانعقد ، وعقد الرب وغيره :
٢٧٦ / ١ - ٢٧٩ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١١٢ .
- (٧) غلط ، فهو عقيد ، وبابهما : ضرب . والعقد بمالضم موضع العقد ، وهو
ما عقد عليه . والعقد ه : الضيعة .
- انظر : مختار الصحاح ، مادة (ع ق د) ص ٤٤٤ ،
المصباح المنير : ٧١ / ٢ .
- (٨) وفي ب : وكقول .
- هو الامام الأعظم : النعمان بن ثابت بن كاوس ، وقيل " ابن زوطي بن ماه " ابن
ابن هرمز بن مرزبان بن بهرام بن مهركر ، الكوفي ، مولى بني تميم الله بن ثعلبة
كان مولده سنة ثمانين رأى انسا بن مالك وعددا من الصحابة ، وتفقه على حماد بن
سليمان ، وكان من أذكيا بني آدم ، جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء .
وهو امام اهل الرأي ، وفقه أهل العراق ، نقله ابو جعفر المنصور من بلده الكوفة
الى بغداد ، فأقام بها حتى مات في رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة .
وهو اشهر من أن يترجم له وآثاره معروفة .

بطون (١) فقال : (المولى) (٢) أحدهم ولدى ومات مجهلا (٣) ، يعتق من كل ثلاثة (٤) ولم يعتبر ما يصيبه من أمه (٥) ليعتق كل الثالث ونصف الثاني وثالث الأول (٦) كقولهما (٧) لأن ما يصيبه من أمة بالنسبة الى ما يصيبه من قبل نفسه كالمجاز من الحقيقة .

- ==
- انظر ترجمته في : والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية : ٤٩/١ وما بعدها ، الطبقات السننية في تراجم الحنفية : ٨٦/١ وما بعدها ، تاريخ بفسداد : ٣٢٣/١٣ وما بعدها ، البداية والنهاية : ١٠٧/١٠ ، طبقات ابن سعد : ٣٦٨/٦ ، الفهرست : ص ٢٨٤ ، طبقات الحفاظ : ص ٨٠ ، اللباب : ٣٩٧/١ ، وفيات الاعيان : ٤٠٥/٥ وما بعدها ، ميزان الاعتدال ٤/٢٦٥ ، شذرات الذهب ١/٢٢٧ ، كشف الظنون : ٨٤٢ ، ١٢٨٧ ، ١٤٣٧ ، ١٦٨٠ ، ٢٠١٥ .
- (١) أي : ثلاثة اولاد في بطون مختلفة ، وليس لهم نسب معروف .
- (٢) ساقطة من : ب .
- والمولى : المعتق بكسر التاء - والمعتق - بفتحها - ، وابن العم ، والناصر ، والجار ، وكل من ولي امر واحد فهو وليه .
- انظر : مختار الصحاح : مادة (و ل ي) ص ٧٣٦ ، والمصباح المنير : ٣٥٠/٢ .
- (٣) أي مات قبل البيان .
- (٤) قال الامام عبد العزيز البخارى : لأن دعوى النسب اذا لم تعمل في اثبات النسب ، كان اقرارا بالحرية على أصل ابي حنيفة ، كما في مسألة " الاكبر سنا " فصار كأنه قال : احدهم حر ، فيعتق ثلث كل واحد منهم من جميع المال ، كشف الاسرار : ٨٦/٢ .
- (٥) لانها عتقت بهذا الاقرار ، لانه أقر لها بأمية الولد .
- (٦) عتق من الاكبر ثلثه ، لانه ان عناه ، عتق ، ولا يعتق ان عنى الآخرين .
- وعتق نصف الاوسط ، لانه يعتق ان عناه ، وكذا ان عنى الاكبر ، لانه ولد أم الولد ، فيعتق بموت المولى كما تعتق امه ، ولا يعتق ان عنى الاصفر ، واحوال الاصابة حالة واحدة في الروايات الظاهرة ، بخلاف احوال الحرمان ، فلهذا يعتق نصفه . وأما الاصفر ، فهو حر في جميع الاحوال . فسره بذلك عبد العزيز البخارى في كشف الاسرار : ٨٦/٢ ، وانظر : تيسير التحرير : ٥٢/٢ .
- (٧) اي : ابو يوسف ومحمد . انظر اصول البزدوى : ٨٧/٢ .

وإذا تعذرت أو هجرت (٢) تعين (٣) المجاز لعدم المزاحمة (٤) ،
أما التعذر (٥) ، فكالحالف لا يأكل من هذه النخلة أو الدقيق ، أو لا يشرب من هذه

- (١) كذا في الاصل ، وفي أ و ب : تقسيم .
(٢) أي : الحقيقة .
(٣) يترجم لهذه المسألة في كتب الاصول ب (اسباب العدول عن الحقيقة التي
المجاز) والعدول اما ، بسبب لفظ الحقيقة ، أو معناها ، أو بسبب لفظ
المجاز أو معناه . فيعدل الى المجاز ::
أ - اذا كان لفظ الحقيقة ثقيلًا على اللسان ، كالخنفق - وهو الداهية -
ب - اذا تعذرت الحقيقة ، كالحالف أن لا يأكل من هذه النخلة .
ج - اذا هجرت الحقيقة فلم تعد تستعمل ، كالحالف لا يضع قدمه في
دار زيد .
د - أن يكون معناها حقيرا ، كالخرابة ، عدل عنها الى الغائط .
هـ - أن يحصل باستعمال لفظ المجاز شي من أنواع البديع والبلاغة ،
كالجانسة ، والمقابلة ، والسجع ، وأنواع الشعر ، ولا يحصل بالحقيقة .
و - أن يكون في المجاز تعظيم ، كقولك : سلام على المجلس العالي ،
او زيادة بيان ، كقولك : رأيت اسدا يرمي ، فان فيه من المبالغة
ما ليس في قولك : رأيت انسانا يشبه الاسد في الشجاعة .
انظر اقوال العلماء في تقديم المجاز على الحقيقة والامثلة عليه في :
اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٨٢/٢ - ٨٨ ، اصول السرخسي : (١/١٩٠)
وما بعدها ، تيسير التحرير : ٥٤/٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت : (١/٢٢١)
وما بعدها ، منهاج الوصول الى علم الاصول : ٢٨٠/١ ، نهاية السؤل :
٢٨١/١ - ٢٨٢ ، منهاج العقول : ٢٨٠/١ ، شرح الكوكب المنير :
١٥٥/١ وما بعدها ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير
الشربيني : ٣٠٩/١ - ٣١٠ .
(٤) أي لأن المجاز لا يزاحم الحقيقة في هذه الحال .
(٥) انظر أمثله في اصول البزدوي وكشف الاسرار ٨٢/٢ .

البئر ، ولو تكلف تناول عينهما أكلا وكردا لم يحنت (١) هو الأشبه (٢) لانه لما تعذر لم يرد ، وأما الهجر عادة فكالخالف لا يضع قدمه في دار زيد ، هجرت التي معنى الدخول عرفا ، وكما صرفنا التوكيل بالخصومة الى مطلق الجواب (٣) لهجرانها شرعا فكانت كالمهجور عادة ، ولا مكان (٤) الحقيقة في : أنت ابني لممكن معروف لجواز الثبوت منه مع الاشتهار من غيره (٥) عتق وصارت (٦) أمة أم ولد له .
وكمسألة (٧) الجامع : له عبد ولعبده ابن ، ولابنه ابنان ، فقال في صحته احدهم ولدي ، وكل ممكن ومات مجهلا ، قال محمد (٨) : عتق ربح الأول

- (١) اختلفوا فيما اذا أكل عين الدقيق ، أو تكلف فركع من البئر ، فقيل : لما كان متعذرا ، لم يكن مرادا ، فلا يحنت ، وقيل : بل الحقيقة لاتسقط بحال ، فيحنت ، قال البزدوى : والأول اشبه .
اصول البزدوى : ٨٧/٢ - ٨٨ ، وانظر : كشف الاسرار نفس الصفحة ، وشرح التبريزي لوحة : ٧٤ - ٧٥ ، وفواتح الرحموت : ٢٢٠/١ .
- (٢) كذا في الاصل و : ح . وفي أ و ب : وهو الأشبه .
- (٣) كما اذا وكل رجلا بالخصومة مطلقا ، ولم يتعرض للجواب وغيره ، فيكون توكيله بالخصومة توكيلا بالجواب مجازا ، من اطلاق اسم السبب على المسبب ، لأن الخصومة سبب للجواب . شرح التبريزي ، لوحة : ٧٥ .
- (٤) أى ولا مكان العمل بالحقيقة . . . عتق .
- (٥) وفي أ و ب : من غير باسقاط الهاء .
- (٦) وفي أ و ب : فصارت .
- (٧) أى : وكالمسألة التي أوردها محمد بن الحسن في كتاب الجامع .
انظر تفصيل تلك المسألة في : أصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٠/٢ ، شرح التبريزي لوحة ٧٦ .
- (٨) هو ابو عبد الله الامام محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولا هم : صاحب ابي حنيفة ، اصله من دمشق من قرية حرستا ، قدم أبوه العراق ، فولد محمد بواسط فترعرع بها ، وصاحب ابي حنيفة وأخذ عنه الفقه ، ثم عن ابي يوسف . وروى الحديث عن مسعر بن كدام والثوري وعمرو بن دينار وغيرهم ، روى عنه الشافعي وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما . وكان فقيها فصيحا بليغا ، قال الشافعي - فيما نقله ابن كثير في البداية - : مارأيت حبرا سمينا مثله . ولا رأيت أخف روحا منه ، ولا أفصح منه ، كنت اذا سمعته يقرأ القرآن كأنما ينزل القرآن بلغته . انتهى .
ولاة الرشيد قضاء الرقة ، ثم عزله ، وسار معه الى خراسان ومات بالرى سنة تسع وثمانين ومائة ، ودفن بها ، وله ثمان وخمسون سنة . وكان قد صنف الكتب الكثيرة النادرة ، منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير وغيرهما .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ١٧٢/٢ وما بعدها البداية والنهاية : ٢٠٢/١٠ - ٢٠٣ ، الفهرست : ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وفيما الاعيان ١٨٤/٤ - ١٨٥ جمهرة انساب العرب : ص ٢٣٢ ، اللباب : ٢١٩/٢ ، شذرات الذهب : ٣٢١/١ - ٣٢٤ ، لسان الميزان : ١٢١/٥ - ١٢٢ .

وثالث الثاني وثلاثة الأرباع من كل من الآخرين لأن الواحد حرّ مطلقا ، والآخر حرّ في ثلاثة أحوال ، ورقيق في حال ، فكان عتق ونصف بينهما وعلى هذا لو كان للثاني ابن عتق كله ونصف الثاني وثالث الاول لاحتمال النسب ، ولو كان اعتاقا لعتق من كل ثلاثة ، وفي الاولى ربه ، بخلاف غير الممكن عند ابي حنيفة (٢) حيث يجعل اقرارا فيتعدى أو ابتداء إيقاع فيقتصر (٣) .

مسألة :

وقد يتعذران اذا امتنع حكمهما (٤) ، لأن استعمال اللفظ لمعناه فاذا بطل بطل ، كقوله لامرأته : هذه ابنتي وهي أكبر (٥) منه أو أصغر منسوبة (٦) لم تحرم عندنا (٧) ، لتعذر الحقيقة في الكبيرة حقيقة ، وفي الصغيرة شرعا (٨) والمجاز عن الطلاق المحرم (٩) ..

- (١) وفي ب : يعتق .
(٢) وفي ب : رحمه الله .
(٣) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٠/٢ ، شرح التبريزي ، لوحة ٧٦ .
(٤) وانما يتعذر اعتبار الحقيقة والمجاز اذا لم يمكن حمله على مدلوله الحقيقي ولا المجازى لاثبات حكم بأحد الوجهين لمانع يمنع ذلك ، فيلغو اللفظ حينئذ لان الغرض من استعمال اللفظ الافادة وترتب موجه عليه .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩١/٢ - ٩٢ ، تيسير التحرير : ٥٦/٢ - ٥٧ ، نهاية السؤل : ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، مناهج العقول : ٢٨٠/١ - ٢٨١ ، شرح التبريزي لوحة (٧٨) ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١
(٥) وفي ب : اكبر سنا .
(٦) أى : معروفة النسب .
(٧) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٢/٢ ، شرح التبريزي لوحة (٧٨) ، اصول السرخسي : ١٨٧/١ ، شرح التوضيح : ٩٥/١ ، التلويح على التوضيح : ٩٥/١ .
(٨) لان نسبتها ثابت من غيره .
(٩) أى ولتعذر كونها مجازا عن الطلاق بأن يجعل كناية عن التحريم ، لأن التحريم الثابت بهذا الكلام مناف لملك النكاح فلم يصلح حقا من حقوقه ، فلا يجوز استعارة هذه اللفظة للتحريم لان الزوج لا يملك اثباته ، والتحريم الذى لا يملك الزوج اثباته وهو التحريم القاطع للحل الثابت بالنكاح من موجبات هذا الكلام ولوازمه فلا يجوز استعارته له .
انظر شرح التبريزي : لوحة (٧٨) ، واصول السرخسي : ١٨٧/١ ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١ ، شرح التوضيح : ٩٥/١ ، التلويح على التوضيح : ٩٥/١ .

لانه لو ثبت (١) نافي الطك (٢) وتقدمه شرط ففي اثباته نفيه ، وتعذر أيضا النسب لاقراره لبطلانه بالرجوع وقد قام التكذيب (٣) شرعا مقامه .

مسألة :

الحقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف (٤) عند ابي حنيفة (٥) خلافا لهما (٦) وهذه فرع على جهة الخلفية فرجح التكلم بأن الحقيقة الأصل ، ورجحنا الحكم بأنه أعم ، ويظهر الأثر فيمن حلف لا يأكل من هذه الحنطة ، فالحنث عنده بأكل عينها ، وعندهما : بها وبما يتخذ منها .

- (١) وفي : ب : لم يثبت .
- (٢) أي : ملك النكاح ، وتقدم ملك النكاح شرط لايقاع التحريم ، والتحريم الثابت بهذا اللفظ مقدم ، فاما يوجب الدور ، واما يلزم أن يكون في اثباته نفيه ، لان ملك النكاح واجب الثبوت عند ايقاع التحريم والثابت بهذا اللفظ يقتضي انتفاءه . انظر كشف الاسرار لمزيد من الايضاح : ٩٢/٢ .
- (٣) قال الامام البزدوى : والقاضي كذبه ههنا فقام ذلك مقام رجوعه ، اصول البزدوى : ٩٢/٢ ، وانظر شرح التوضيح : ٩٥/١ .
- (٤) قال في كشف الاسرار : اختلفوا في تفسير التعارف ، فقال مشايخ بلخ رحمهم الله المراد به التعارف بالتعامل . وقال مشايخ العراق : المراد التعارف بالتفاهم وقال مشايخ ماوراء النهرين : ما قال مشايخ العراق قول ابي حنيفة ، وما قاله مشايخ بلخ قولهما : ٩٤/٢ .
- وانظر بحث - الحقيقة المستعملة والمجاز المتعارف - في : تيسير التحريم - ٥٧/٢ وما بعدها ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٩٣/٢ - ٩٥ ، اصول السرخسي : ١٨٤/١ ، فواتح الرحموت : ٢٢٠/١ ، شرح الكوكب المنير : ١٩٦/١ ، شرح التوضيح : ٩٥/١ ، التلويح على التوضيح : ٩٥/١ ، المستصفي : ٣٥٩/١ .
- (٥) في ب : رحمه الله .
- (٦) أي خلافا لابي يوسف ومحمد ، وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم في خلفية المجاز ، فعند ابي حنيفة لما كانت الخلفية في التكلم لا في الحكم وهي اقامة عبارة مقام عبارة في محل آخر ، والتكلم في الاصل ممكن فلا يصرف اللفظ عنه الى معنى آخر مجازي ، لانه اذا امكن العمل بالحقيقة لا يصار الى المجاز . وعندهما : لما كانت الخلفية باعتبار ما هو المقصود لا العبارة فالعمل بعموم المجاز اولى فانه أعم ، لان الحقيقة والحالة هذه صادرت فردا من افراد المجاز والتقدير انه الغالب فيكون راجعا والعمل بالراجح اولى .
- انظر كشف الاسرار : ٩٤/٢ ، شرح التبريزي لوجه ٨٠ ، فواتح الرحموت : ٢٢٠/١ ، تيسير التحرر : ٥٩/٢ .

مسألة :

تترك الحقيقة للعادة العرفية والشرعية كما مرّ وبدلالة اللفظ؛ كل ملوك
لي وامرأة حر وطالق يخرج المكاتب (١) والمبتوتة (٢) المعتدة لقصورهما
عن التناول عند الاطلاق لكامله وقصور الزوجية والملك. وبالسياق (٣) ، * ومن شاء
فليكفر * (٤) أريد التهديد لقوله : * انا اعتدنا للظالمين * وكم
استأن مسلما فأجابه أنت آمن ستعلم ماتلقى ، أولك عندي ألف ما أهدك أو طلق
ان قدرت (٥) وبدلالة من المتكلم كيمين الفور (٦) ومن محل الكلام (٧) ،
* وما يستوي الأعمى والبصير * (٨) أي في البصر لاشتراكهما في أمور تعنيهما

- (١) فلا يشمل العتق ، لانه ملوك رقبة لايد ، فانه يستقل باليد في التصرف ،
وامتنع تصرف المولى فيه تصرف الملاك في عبيدهم ، فلم يكن ملوكا من كل
الوجوه ، فلنقصان المملوكية فيه لايتناوله لفظ الملك عند الاطلاق لانه محمول
على الكامل ، بخلاف المدبر والمستولد فان اللفظ يتناولهما ، لأن كل واحد
منهما ملوك رقبة ويد . انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٠٠-٩٩/٢ ،
اصول السرخسي : ١٩٢/١ .
- (٢) لان معنى الزوجية فيها ناقص ، لزوال ملك النكاح ، ولذلك لايجل وطؤها ، فلا
تدخل تحت مطلق الاسم من غير نيه . ولمزيد من الايضاح انظر : اصول السرخسي :
١٩٢/١ ، شرح التبريزي : لوحة (٨٢) ، اصول البزدوي وكشف الاسرار :
١٠٠/٢ .
- (٣) اي وتترك الحقيقة لما دل عليه سياق الكلام على أنها غير مرادة كما في الآية التي
ساقها المؤلف .
- (٤) الآية " ٢٩ " من سورة الكهف . ونصها : * وقل الحق من ربكم فمن شاء
فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وان
يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتفقا *
هذا كله مجاز للتوبيخ بدلالة سياقه فلا يترتب عليه حكم الحقيقة .
- (٥) انظر تفصيل ذلك وغيره في : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٩٥/٢ - ١٠٥ ،
واصول السرخسي : ١٩٠/١ - ١٩٥ ، فواتح الرحموت : ٢٢١/١ .
- (٦) وصورتها أن يقول الرجل لزوجته وقد قامت لتخرج : ان خرجت فأنت طالق . فان
تعليقه يقع على الفور . فاذا خرجت في الحال تطلق وان قعدت زمانا ثم
خرجت لم تطلق ، فتركت الحقيقة وهي عموم الخروج لوقوعه في سياق الشرط
بدلالة معنى في التكلم ، كأنه قال : ان خرجت هذه الخرجة فانت طالق ، لأنه
أخرج الكلام مخرج الضع لخروجها . شرح التبريزي : لوحة (٨٣) .
- (٧) أي تترك الحقيقة لعدم قبول محل الكلام إرادتها ، وذلك كما في قوله تعالى :
* وما يستوي الاعمى والبصير * فحقيقته تدل على العموم الا أن العمل متعذر
بعمومها لوجوب الاستواء في الوجود والعقل والانسانية وسائر الصفات . فوجب
الاقتصار على حكم خاص وهو ما دل عليه صيغة الكلام وهي نفي المساواة في البصر .
انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٠٣/٢
- (٨) الآية " ١٩ " من سورة فاطر .

والعام في غير (١) محل قابل له بمعنى المجلد حكمه الوقف حتى يعلم المراد منه
وكالتشبيه لا يعم الا عند قبول المحل كقوله (٢) "إنما بذلوا الجزية لتكون دلوهم
كدائنا وأموالهم كأموالنا".

تنبيه:

ومنه (٣) "إنما الاعمال بالنيات" (٤) و "رفع (٥) الخطأ والنسيان" (٦)

- (١) وفي ب : في محل غير قابل .
- (٢) هذا القول ينسب الى الامام علي كرم الله وجهه ، وقد اعتبره الاحناف حقيقة وحملوه على العموم فلا يصار الى المجاز حيث ان المعاملة والمشابهة ثابتة من كل وجه بين المسلم والذي فيقتل المسلم بالذمي ويضمن المسلم اذا اتلف خمر الذي أو خنزيره وديه المسلم تساوى دية الذي لعموم التشبيه وقابلية المحل . وقد اعترض عليهم التبريزي في شرحه وبين نقاط هامة فليرجع اليها من أراد التوسع في لوحة (٨٤) .
- (٣) وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٠٤/٢ ، واصول السرخسي : ١٩٠/١ .
أى ما تترك به الحقيقة لدلالة من محل الكلام ، قوله صلى الله عليه وسلم :
"إنما الاعمال . . . الخ ."
- (٤) هذا جزء من حديث عمر بن الخطاب المشهور ، وقد خرجه معظم أهل الصحاح فرواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وأبي داود وابن ماجه ، ولفظه فسي البخارى "الاعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته الى ما هاجر اليه" . وأورده مسلم والنسائى والترمذى بلفظ : "إنما الاعمال بالنية" وقال حسن صحيح .
- وفي ابي داود وابن ماجه بلفظ : "بالنيات" . انظر : فتح البارى :
١٣٥/١ ، صحيح مسلم : ٥٣/١٣ - ٥٤ ، سنن الترمذى : ١٢٩/٤ - ١٨٠ ،
سنن النسائى : ٥١/١ ، سنن أبي داود : ٥١٠/١ ، سنن ابن ماجه : ١٤١٣/١
- (٥) وفي ب "عن امتي" .
- (٦) رواه السيوطي في الجامع الكبير بلفظ : "رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه" ورواه ابن ماجه بلفظ : "ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه" . انظر الجامع الكبير : ٥٣٥/١ ، سنن ابن ماجه : ٦٥٩/١ .
وانظر : الكلام عليه في : كشف الخفاء ومزيل الالباس : ٥٢٢/١ ، وتخريج احاديث اصول البزدوي ص ٨٩ ، وقد ذكرناج الدين السبكي كلام العلماء على هذا الحديث في طبقات الشافعية وقرر أنه غير ثابت .
انظر : طبقات الشافعية : ٢٥/٢ - ٢٦ .

سقطت الحقيقة لعدم قبول المحل، لوجودها (١) فتعين المجاز وهو اما الثواب
او الاجزاء (٢) واما الفساد او الاثم (٣) ، وهما مختلفان ، والتعيين بدليل
خارجي ولا يستدل باطلاقه على احدهما كالمشترك قبل التأويل .

تقسيم :

وهو (٤) اما ظاهر المراد كبهت واشترت وطلقت واعتقت وهو الصريح (٥)
فيتعلق الحكم باللفظ من غير توقف على نية ، او مستتر وهو الكناية (٦).

- (١) أى لوجود الاعمال بدون النية ، ووجود الخطأ والنسيان .
- (٢) في ب: أو الجواز .
- (٣) أى انما ثواب الاعمال أو اجزاؤها بالنيات . وذلك لان وجود الاعمال لا يتوقف
على النية ، وانما المتوقف عليها الثواب او كونها مجزئية كما أسلفنا .
وكذلك الخطأ والنسيان موجودان في دنيا البشر ، وانما المرفوع هو الاثم الحاصل
بسبب الخطأ والنسيان ، وعلى هذا يكون المحل غير قابل للعموم والحقيقة غير
مرادة فيهما فتعين المصير الى المجاز وهو حكم الاعمال وحكم الخطأ ، لانه من
الضرورة انهما يقتضيان حكما ، فصارا بمنزلة اطلاق السبب واردة المسبب ،
أو تقدير حكم مضاف محذوف واقامة المضاف اليه مقامه . انظر: اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، واصول السرخسي : ٢٥١/١ وما بعدها
تيسير التحرير : ١٣٢/١ وما بعدها ، ١٦٩ وما بعدها ، احكام الآمدى
١٠/٣ ، المستصفي : ٣٤٧/١ وما بعدها ، المنتهى لابن الحاجب :
ص ١٠٠ ، شرح التبريزي : لوحة (٨٥) .
- (٤) اى الكلام .
- (٥) الصريح لفة فعيل من صرّح يصرح صراحة اذا انكشف وخلص ، وصرّح فلان
بما في نفسه اذا أظهره بأبلغ ما أمكنه من العبارة ، ومنه سمي القصر صرحا .
قال في مختار الصحاح : الصرح : القصر وكل بناء عال وجمعه صروح ،
والصرح كل خالص والتصرّح ضد التعريض ، وصرح بما في نفسه تصرّحا
اى أظهره .
- ص ٢٦٠
مادة (ص ر ح) / ، وانظر المصباح المنير : ٣٦١/١ .
واصطلاحا : الصريح هو الذي ظهر المراد منه ظهورا بينا وانكشافا تاما .
انظر : شرح التبريزي لوجه (٨٦) ، التعريفات ص ١٣٣ ، اصول
السرخسي : ١٨٧/١ ، شرح التوضيح : ١٢٢/١ وما بعدها بالتلويح
على التوضيح : ١٢٢/١ وما بعدها ، فصول البدايع : ٨٠/١ ، فتح
القفر : ٤١/٢ .
- (٦) الكناية لفة : مشتقة من كنى يكون اذا استتر ، ومنه الكنى كأبي فلان وأم فلان .
قال في مختار الصحاح : الكناية أن تتكلم بشي* وتريد به غيره ، وقد كنى
بكذا عن كذا ، وكنوت ايضا كناية فيهما ، ورجل كان وقوم كانوا ==

كباين (١) وحرام وهذا من حيث الوضع صريح في معناه (٢) ، وهو كناية من حيث اشتباه المراد به فيتوقف حكمه على النية ، فاذا تعين المراد عمل بحقيقة اللفظ فجعلت (٣)

- ==
- والكنية بضم الكاف وكسرهما واحدة الكنى ، واكتنى فلان بكذا وهو يكتنى بأبي عبد الله . مادة (ك ن ي) ص ٥٨١ ، وانظر المصباح المنير : ٢٠٤/٢ ، والتعريفات : ص ١٨٢ .
- واصطلاحا : خلاف الصريح ، وهي ما استتر المراد منه لترده بين أمرين أو أكثر ، وتعيين احدهما بالنية .
- انظر : التعريفات : ص ١٨٢ ، وفواتح الرحموت : ٢٢٦/١ ، كشف الاسرار : ٢٠٣/٢ ، اصول السرخسي : ١٨٧/١ - ١٨٨ ، فصول البدايح ٨٠/١ ، فتح الغفار : ٤٢/٢ .
- (١) أى كقول الرجل لامرأته : أنت باين ، أو أنت حرام .
- انظر مباحث الصريح والكناية في : فواتح الرحموت : ٢٢٦/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٠٣/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٨٧/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٦٠/٢ وما بعدها ، بداية المجتهد ٨٠/٢ - ٨٤ .
- (٢) قال فخر الاسلام البزدوى : سعى الفقهاء الفاظ الطلاق التي لم تتعارف كنيات مثل : الباين والحرام ، مجازا ، للاحققة ، لان هذه كلمات معلومة المعاني ، غير مستتر ، لكن الابهام فيما يتصل به ويعمل فيه ، فلذلك شابهت الكنيات فسميت بذلك مجازا . ولهذا الابهام احتيج الى النية ، فاذا وجدت النية ، وجب العمل بموجباتها من غير أن يجعل عبارة عن الصريح " اصول البزدوى : ٢٠٤/٢ .
- (٣) اى جعل الطلاق الواقع بالالفاظ المتقدمة طلاق باين ، وهو ضد الرجعي ، والسألة خلافية بين الصحابة رضي الله عنهم : فعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت يريان أن الواقع بهذه الالفاظ ، بواين ، وبه أخذ علماء الحنفية .
- وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود يريان أن الواقع بها راجع ، وبه أخذ الشافعي واصحابه ، قال الامام عبد العزيز البخارى : والاختلاف في الحقيقة راجع الى أن ما يملك الزوج ايقاعه نوع واحد عند الامام الشافعي ، وهو الطلاق ، فأما ايقاع البينونة فليس في ولايته ، وانما تقع حكما لسقوط العدة ، أو لشبوت الحرمة الغليظة ، أو لوجوب العوض . وعندنا : الطلاق نوعان ، رجعي وبان فكما يملك الزوج ايقاع الرجعي ، يملك ايقاع البان ، وبنا على هذا : هذه الالفاظ كنيات عن الطلاق حقيقة عنده ، لانه لا يمكن ان تجعل عاطلة بنفسها إن ليس في ولايته ايقاع البان . وعندنا : لما كان في ولايته ذلك ، جعلناها عاطلة بنفسها وحقيقتها ، إن لا ضرورة في العدول عن الحقيقة الى غيرها . كشف الاسرار ٢٠٥/٢ ، وانظر آراء الفقهاء في هذه المسألة في
- ===

بواين الا في اعتدى (١) بالنص ، قال لسوده : اعتدى ثم راجعها (٢) ، ولأن حقيقة الأمر بالعد ، فاذا أُريد عدد الاقراء ، وجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاه ، وجعل قبله مجازا عن الطلاق من حيث السببية فتوجه الامر ، وكذا : استبرئ رحمك واثت واحدة ، فانها صفة للطلقة اذا أُريدت ، ولما كان الأصل الصريح اشترط فيما يندري بالشبهة حتى لا يحد مصدق القاذف ولا المعرض به ككست بزان .

تقسيمات :

وما استفيد معناه من صيغته كما يفهم الاطلاق من قوله تعالى * فانكحوا ما طاب لكم * (٣)

- ==
اصول السرخسي : ١٨٨/١ - ١٨٩ ، اصول البيزوي وكشف الاسرار :
٢٠٥/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٦١/٢ - ٦٢ ، فواتح الرحموت
٢٢٦/١ ، كتاب الأم : ١٤٥/٧ ، ١٥٨ ، ١٦٣/٥ - ١٦٣ ، ١٨٠ ،
نهاية المحتاج : ٤٣٠/٦ - ٤٣٢ ، شرح الجلاج على منهاج الطالبين :
٣٢٣/٣ - ٣٢٥ ، التمهيد : ص ٥٣ ، المحلي على جمع الجوامع ، وتقرير
الشريبي : ٣٣٣/١ ، بداية المجتهد : ٨٢/٢ ،
ولمعرفة أقوال الصحابة فيما يقع بكنائيات الطلاق انظر : سنن الترمذي :
٤٧٢/٣ - ٤٧٥ ، نيل الأوطار : ٢٧٢/٦ ، احكام القرآن لابن العربي :
١٥١٨/٣ - ١٥١٩ ، احكام القرآن للجصاص : ٢٢٧/٥ - ٢٢٨ ،
شرح التوضيح : ١٢٢/١ ، التلويح : ١٢٢/١ وما بعدها .
(١) استثنى الحنفية من الكنايات التي تقع بها البيونة هذه الالفاظ : اعتدى ،
استبرئ رحمك ، انت واحدة ، فقالوا : جعل كناية عن صريح الطلاق حقيقة
اما للنص ، لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لسوده بنت زمعة : " اعتدي"
ثم راجعها . فعدم البيونة للنص ، واما دلالة كما في قوله : استبرئني
رحمك ، وأنت واحدة ، لاحتماله وجوها متغايرة ، وعند ارادة الطلاق لا يكون
اللفظ عاملا في حقيقته .
ولا يوضح مذهبه في ذلك انظر : اصول السرخسي : ١٨٩/١ ، اصول
البيزوي وكشف الاسرار : ٢٠٦/٢ - ٢٠٨ ، شرح التبريزي : لوحة (٨٧) ،
التلويح : ١٢٣/١ وما بعدها .
(٢) يعني ماورد من حديث النعمان بن ثابت التيمي قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لسود بنت زمعة : " اعتدي " فقعدت له على طريقه ليلة
فقال : يا رسول الله ، ما بي حب للرجال ، ولكني أحب أن ابعت في أزواجك ،
فارحمني . قال : فرجعها رسول الله صلى الله عليه وسلم .
انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد : ٥٣/٨ - ٥٧ ، سنن البيهقي :
٢٩٦/٧ - ٢٩٧ .
(٣) جزء من الآية ٣ " من سورة النساء ، ونصها : * وان خفتم الا تقسطوا في
اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع * فان خفتم الاتعدلوا
فواحدة او ما ملكت ايمانكم * ذلك أدنى ألا تعولوا *

فهو الظاهر (١) ، ومالا يستفاد بعارض (٢) فهو الخفي (٣) ويتوقف على الطلب وهو اما بزيادة كما في الطرار (٤) ...

- (١) الظاهر : ضد الباطن ، وظهر الشيء * : تبين ، وظهر على فلان : غلبه ، وبابهما خضع : وأظهره الله على عدوه ، وأظهر الشيء * : بينه .
انظر : مختار الصحاح : مادة (ظ ه ر) ص ٤٠٦ ، والمصباح المنير : ٣٤/٢ ، وقال في التعريفات : الظاهر : اسم للكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ، ويكون محتملا للتأويل والتخصيص . وضده : الخفي : وهو مالا ينال المراد الا بالطلب ، كقوله تعالى : * وحرم الربا * ص ١٤٣ . انظر : تعريف الظاهر وكلام الاصوليين في حكمه : في اصول البيزوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ١٦٣/١ وما بعدها ، تيسير التحرير : ١٣٦/١ وما بعدها ، ١٥٦ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١٩/٢ ، المستصفي : ٣٨٤/١ ، البرهان : ٤١٦/١ ، احكام الآمدى : ٥٢/٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٥٢/٢ ، التلويح على التوضيح : ١٢٤/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٧ ، فتح الغفار : ١١٢/١ ، شرح العضد : ١٦٨/٢ ، ارشاد الفحول : ص ١٢٥ ، المسوده : ص ٥٢٤ ، روضة الناظر : ص ١٢٨ ، مختصر البعلبي : ص ١٣١ المنخول : ص ١٦٥ ، فصول البدايع ٢٧١
- (٢) أى خفي بسبب عارض: لا أن يكون اللفظ خفيا في نفسه. فان آية السرقة ظاهرة في كل سارق لم يعرف باسم آخرم لكنها خفية في الطرار والنباش. وخفاه هو ، وأخفاه ، خفي خفاه ، فهو خاف ، كرضي ، وخفي : لم يظهر ، وخفاه هو ، وأخفاه ، ستره وكتمه . والخافية ضد العلانية ، واختفى : استتر وتوارى . قاله في القاموس . وقال في المصباح : ولا يقال : اختفى ، بمعنى توارى ، بل يقال استخفى ، وكذلك قال ثعلب : استخفيت منك ، اى تواريت . وفي مختار الصحاح : خفاه : من باب رمى : كتمه ، واظهره ايضا ، وهو من الاضداد . وشي * خفي : اى خاف ، وجمعه خفايا .
- (٣) انظر : القاموس المحيط ، باب الياء فصل الخاء* : ٣٢٦/٤ ، المصباح المنير : ١٨٩/١ - ١٩٠ ، مختار الصحاح : مادة (خ ف ي) ص ١٨٣ . وفي الاصطلاح : هو ما خفي المراد منه بعارض في غير الصيغة ، لا ينال الا بالطلب . انظر تعريف الخفي وكلامهم فيه في : التعريفات ص ١٠٠ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار : ٣٦/٢ ، اصول السرخسي : ١٦٨/١ ، تيسير التحرير : ١٥٦/١ - ١٥٧ ، فواتح الرحموت : ٢٠/٢ ، شرح التوضيح ١٢٦/١ ، التلويح على التوضيح : ١٢٦/١ ، فصول البدايع : ٧٩/١ ، فتح الغفار : ١١٥/١
- (٤) الطرار : الشق والقطع ، ومنه الطرار ، وهو الذى يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من اهلها . انظر : المصباح المنير : ١٧/٢ ، مختار الصحاح مادة : (ط ر ر) ص ٣٨٩

لحدق في صناعته (١) أو نقصان كالنباش (٢) لقصوره فيها ويعتدى في الحدود بالأول لا الثاني، وما ازداد وضوحا بسبب قصد المتكلم نص (٣)

- (١) لأن الطرّ اسم لقطع الشيء عن يقظان بضرب غفلة ، وهذه هي المسارقة فهي غاية الكمال ، فتعدى حد السرقة اليه في نهاية الصحة والسداد ، لانه اثبات حكم النص من طريق الاولى ، شرح التبريزي لوحة (٨٩) .
وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٨/٢ ، والتلويح : ١٢٦/١ .
- (٢) النباش من النبش ، وهو ابراز المستور ، وكشف الشيء عن الشيء .
قال في مختار الصحاح : نبش البقل والميت : استخرجه ، وبابه نصر ، ومنه : النباشي . مادة (ن ب ش) ص ٦٤٣ .
وانظر : المصباح المنير : ٢٥٧/٢ ، القاموس المحيط ، باب الشين ، فصل النون : ٣٠٠/٢ .
والنباش : هو الآخذ الذي يعارض عين من لعله يهجم عليه ، وهو لذلك غير حافظ ولا قاصد ، وسمي به لقصور في فعله من حيث هو سرقة ، لأنه ينهني عن ضده ، وهو الهوان ، ومعنى السرقة ، وهو الاجترار في أخذ مال الحي ، ناقص فيه غاية النقصان ، فلا يصح تعدية حكم السرقة اليه . وللعلماء خلاف في الحاقه بالسارق ، انظر تفصيله في : كشف الاسرار : ٣٦/٢ - ٣٧ ، وانظر : اصول البزدوى : ٣٦/٢ ، وشرح التبريزي لوحة (٨٩) ، تيسير التحرير : ١٥٨/١ ، فواتح الرحموت : ٢١/٢ .
- (٣) النص لفة : الرفع والظهور ، نص الشيء : رفعه ، وبابه " رد " ومنه : منصة العروس - بكسر الميم - ونص كل شيء : منتهاه .
انظر : مختار الصحاح مادة (ن ص ص) ص ٦٦٢ ، والمصباح المنير : ٢٧٧/٢ .
وفي اصطلاح الاصوليين : هو ما ازداد وضوحا على الظاهر بسبب معنى في قصد المتكلم ، لا في نفس الصيغة .
وحكمه : وجوب العمل بما وضع على احتمال التأويل .
انظر : تعريف النص وكلام الاصوليين في حكمه في : اصول السرخسي : ١٦٤/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ ، التعريفات : ص ٢٤١ ، تيسير التحرير : ١٣٧/١ وما بعدها ، ١٤٢ وما بعدها فواتح الرحموت : ١٩/٢ ، المستصفي : ٣٨٤/١ - ٣٨٦ ، شرح التوضيح : ١٢٥/١ ، التلويح على التوضيح : ١٢٥/١ ، المنخول : ص ١٦٥ ، فصول البدايع : ٧٩/١ ، البرهان : ٤١٢/١ وما بعدها ، فتح الغفار : ١١٢/١ .

" كمنى ثلاث ورباع " (١) (وحرم الربا) (٢) سيقا لبيان العدد والتفرقة بين الربا والبيع ، وهو (٣) ارجح من الظاهر عند التعارض ، ويقابله المشكل (٤) وهو ما ازيد اخفاء لغموض معناه ، او لاستعاره بديعه فيحتاج الى التأمل بعد الطلب ، وما ازيد وضوحا على النص بأن كان مجملا فبين أوعاما انسداد باب تخصيصه (٥) مفسر (٦) ، ويقابله المجمل وسيأتي ، وما امتنع مع ذلك نسخـــــه

(١) جزء من آية النساء السابقة.

(٢) جزء من الآية " ٢٧٥ " من سورة البقرة ، ونصها : * الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس * ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا * وأحل الله البيع وحرم الربا * فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله * ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون *

(٣) أى : النص .

(٤) المشكل : هو ما لا ينال المراد منه الا بتأمل بعد الطلب . والمشكل : هو الداخل فى اشكاله ، اى فى امثاله وأشباهه مأخوذ من قولهم : أشكل أى صار ذاك شكلا ، كما يقال أحرم اذا دخل الحرم وصار ذا حرمة مثل قوله تعالى : * قوارير من فضة * أنه اشكل فى اواني الجنة لاستحالة اتخاذ القارورة من الفضة والاشكال هي الفضة والزجاج . فاذا تأملنا علمنا ان تلك الأواني لا تكون من الزجاج ولا من الفضة ، بل لها حظ منهما ، ان القارورة تستعار للصفاء ، والفضة للبياض ، فكانت الاواني فى صفاء القارورة وبياض الفضة . قاله الجرجاني فى التعريفات : ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر تعريف المشكل وكلامهم حوله فى : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٥٢/١ ، اصول السرخسي : ١٦٨/١ ، تيسير التحرير : ١٥٨/١ ، فواتح الرحموت ٢١/٢ ، شرح التوضيح : ١٢٦/١ ، التلويح : ١٢٦/١ ، فصول البدائع : ٧٩/١ ، فتح الغفار : ١١٥/١ .

(٥) وفى ب : تخصصه .

(٦) المفسر : ما ازيد وضوحا على النص على وجه لا يبقى فيه احتمال التخصيص ان كان عاما ، والتأويل ان كان خاصا ، وفيه اشارة الى أن النص يحتلما كالمظاهر ، نحو قوله تعالى : * فسجد الملائكة كلهم اجمعون * فان الملائكة اسم عام يحتمل التخصيص كما فى قوله تعالى : * وان قالت الملائكة يا مريم * والمراد جبرائيل صلى الله عليه وسلم ، فبقوله : كلهم انقطع احتمال التخصيص ، لكنه يحتمل التأويل والحمل على التفرقة ، فبقوله اجمعون انقطع ذلك الاحتمال فصار مفسرا (التعريفات : ص ٢٢٤ ، فتبين بذلك أن حكم المفسر زائد على حكم النص والظاهر .

انظر تفسير المفسر وبيان حكمه فى : اصول السرخسي : ١٦٥/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ ، تيسير التحرير : ١٣٧/١ ، فواتح الرحموت : ١٩/٢ ، شرح التوضيح : ١٢٥/١ ، التلويح : ١٢٥/١ ، فصول البدائع : ٧٩/١ ، فتح الغفار : ١١٣/١ .

محكم (١) كقوله تعالى : * والله بكل شيء عليم * (٢) ويقابله المتشابه (٣)

(١) المحكم : من قولهم بناء محكم أى مأمون الانتقاض ، واحكمت الصنعة اذا أمنت نقضها .

وفي الاصطلاح : عبارة عن كل كلام دال على معنى في غاية الظهور ولا يحتمل التأويل والتخصيص والنسخ ، فهو زايد على المفسر لعدم احتمال النسخ والتبديل ، ولهذا سعى الله تعالى المحكمات أم الكتاب أى الأصل الذى يكون المرجع اليه بمنزلة الام للولد فانه يرجع اليها ، شرح التبريزى لوحة (٩٢) ، اصول السرخسي : ١٦٥/١ وانظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٤/٢ ، تيسير التحرير : ١٣٨/١ ، فواتح الرحموت : ١٩/٢ ، شرح التوضيح : ١٢٥/١ ، التلويح : ١٢٥/١ ، المنخول : ص ١٧٠ ، فصول البدايع : ٧٩/١ ، البرهان : ٤٢٢/١ وما بعدها . فتح الغفار : ١١٣/١ .

(٢) سورة البقرة : الآيات : ٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٨٢ .

ومن سورة النساء : الآية ١٧٦ .

ومن سورة الانعام : الآية ١٠١ .

ومن سورة التوبة : الآية ١١٥ .

ومن سورة العنكبوت : الآية ٦٢ .

ومن سورة الحجرات : الآية ١٦ .

ومن سورة المجادلة : الآية ٧ .

ومن سورة المائدة : الآية ٩٧ .

ومن سورة الانتقال : الآية ٧٥ .

ومن سورة النور : الآياتان ٣٥ ، ٦٤ .

ومن سورة الشورى : الآية ١٢ .

ومن سورة الحديد : الآية ٣ .

ومن سورة التغابن : الآية ١١ .

(٣) الشبهة : الالتباس ، والمشتبهات من الأمور المشكلات والمتشابهات المتماثلات وتشبه فلان بكذا ، والتشبيه ، التمثيل ، واشتبه عليه الشئ .

وقال في المصباح : شبهت الشئ بالشئ بالشيء : اقمته مقامه بصفة جامعة بينهما .

واشتبهت الامور ، وتشابهت : التبتت فلم تتميز ولم تظهر ، ومنه اشتبهت

القبلة . انظر : مختار الصحاح مادة (ش ب هـ) ص ٣٢٨ ، المصباح

المنير : ٣٢٤/١ . وقال الجرجاني : المتشابه : هو ما خي بنفس اللفظ

ولا يرجى دركه أصلا ، كالمقطعات في أوائل السور . التعريفات ص ٢٠٠ .

وانظر كلام الاصوليين في المتشابه : وما اعتبر منه ، وما لم يعتبر في : اصول

البزدوى وكشف الاسرار : ٥٥/١ ، اصول السرخسي : ١٦٩/١ ، المنخول :

ص ١٧٠ ، فصول البدايع : ٧٩/١ ، البرهان : ٤٢٢/١ وما بعدها ،

فتح الغفار : ١١٦/١ ، تيسير التحرير : ١٦٠/١ ، فواتح الرحموت ٢٢/٢ ، شرح

التوضيح : ١٢٦/١ ، التلويح : ١٢٦/١ .

كآيات الصفات (١) والحروف المقطعة ، وهذا لاسبيل لدركه عندنا (٢) ، ويجب اعتقاد حقيقة المراد منه والمجمل يرد بيانه قولاً وفعلاً .

مسألة :

المشتق (٣) ماوافق أصلاً بحروفه (٤) الأصول ومعناه ،

- (١) للامام ابن تيمية والامام ابن القيم رحمهما الله بحث نفيس في صفات الله تعالى ارجع اليه في : مجموع الفتاوى : ١/٥-٩ ، ٣٢-٣٣ ، ٣٦-٣٧ ، ١٩٤-١٩٥ ، ٢٣٤-٢٣٥ ، ١/٥١-٦٢ ، اعلام الموقعين : ١/٤٩ .
- (٢) يشير بذلك الى الخلاف بين العلماء في المتشابه . فقد اختلفوا في الراسخ في العلم ، هل يعلم تأويل المتشابه ؟ انظر تفصيل المذاهب في ذلك في : كشف الاسرار : ١/٥٥-٥٦ ، تيسير التحرير : ١/١٦٠ ، اصول السرخسي : ١/١٦٩-١٧٠ ، فواتح الرحموت : ٢/٢٢ ، التلويح : ١/١٢٦ ، ومابعدها .
- (٣) من شق يشق شقا ، من باب قتل ، والشق واحد الشقوق ، وهو فـي الاصل مصدر والجمع شقوق مثل فلس وفلوس ، وانشق الشيء اذا انفرج فيه فرجه ، وشق الامر علينا يشق فهو شاق ، والشقة من الشياب والجمع شقق وشق فلان العصا ، اي فارق الجماعة ، واشتقاق الحرف من الحرف : أخذه منه .
- انظر مختار الصحاح : مادة (ش ق ق) ص ٣٤٣ ، المصباح المنير : ١/٣٤٢ .
- وفي الاصطلاح : المشتق ، كل لفظ وافق أصلاً بحروفه الاصول ومعناه : كالضارب للموظم ، من ضرب يضرب ، أو من الضرب ، فانه موافق . بحروفه الاصول ، ومعناه ، وهو الايلام بسبب مطاسة جسم عنيفه . شرح التبريزي : لوحة (٩٤) . وانظر تفصيل الكلام في المشتق واقسامه واركانه ومكانته في اللغة في : احكام الآمدى ١/٥٤-٥٦ ، التمهيد للاسنوي : ص ٣٦-٣٨ ، فواتح الرحموت : ١/١٩١ ومابعدها .
- العضد علي ابن الحاجب : ١/١٧١ ، ومابعدها ، المسودة : ص ٥٦٧ ، نهاية السؤل : ١/١٩٨-٢٠٢ ، مناهج العقول : ١/١٩٦-١٩٨ ، تيسير التحرير : ١/٦٦ ومابعدها ، ارشاد الفحول : ص ١٧ ، المحلي طي جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٢٨٠-٢٨٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٧ ومابعدها .
- (٤) وفي ب : لحروفه ، وهو تحريف .

واشترط بعضهم (١) التغيير بزيادة أو نقصان أو بهما في حرف أو حركة أو فيهما (٢) وأورد (٣) مثل طلب طلبا ، فان قيل : بناءً وأعراباً فاختلفاً باللزوم وعدمه ، قلنا مطلق الحركة لازم وهو الذي ينظر فيه الاشتقاقات ، وقد يطرد (٤) كاسم الفاعل والمفعول وقد يختص (٥) كالقارورة والديوان من الاستقرار والديور .

سألة :

يشترط قيام الصفة المشتق منها (٦) لاطلاق الاسم المشتق حقيقة (٧) ،

- (١) كالامام البيضاوي وغيره .
انظر : المنهاج : ١٩٧/١ - ١٩٨ ، ونهاية السؤل : ١٩٨/١ وما بعدها
- (٢) وامثلة ذلك : كاذب ، من الكذب ، زيدت الالف بعد الكاف .
ونصر ، من النصر ، زيدت حركة الصاد .
وضارب ، من الضرب ، زيدت الألف بعد الضاد ، وزيدت ايضاً حركة الواو .
وخف ، فعل أمر من الخوف ، نقصت الواو .
وسفر ، بسكون الفاء - من السفر ، نقصت فتحة الفاء .
ولمعرفة عدد اقسام التغيير وأمثلتها ، انظر : نهاية السؤل : ١٩٩/١ وما بعدها ، مناهج العقول : ١٩٧/١ وما بعدها .
- (٣) أورد ذلك من لم يشترط التغيير ، وهم بعض الحنفية ، ومراده : انه لا تغيير فيها بين المشتق وأصله .
- (٤) أي المشتق ، فيشتق لكل من قام به ، أو وقع عليه ، أو منه ، كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة الخ .
- (٥) فلا يطرد ، اما لمانع شرعي ، كالباقى والفاضل ، واما لمانع لغوي ، كالقارورة والديوان - وهو كوكب يعقب الزها - وقد اختص به من بين ما يوصف بالديور ، فلا يطلق على من يدير خلف شخص آخر ، لمنع أهل اللغة .
انظر : شرح التبريزي : لوحة (٩٥) .
- (٦) كالقيام والعقود والضرب ونحوها .
- (٧) كالقائم والقاعد والضارب ، فلا يقال قائم ، ولا قاعد ، ولا ضارب الا لمن مباشر ذلك بالفعل .
- قال الامام الاسنوي : شرط صدق المشتق - سواء كان اسماً أو فعلاً - صدق أصله وهو المشتق منه ، فلا يصدق ضارب مثلاً على ذات الا اذا صدق الضرب على تلك الذات ، وسواء كان الصدق في الماضي أو في الحال أو في المستقبل .
نهاية السؤل : ٢٠٢/١ ، وهذا خلاف ما ذهب اليه الأمدى في المستقبل حيث قرر أنه يصدق على من وجد منه الضرب في الماضي أو الحال بخلاف من سيوجد منه الضرب في المستقبل ، فانه لا يصدق عليه انه حصل منه الضرب .
وعند ذلك فلا يلزم من صدق الضارب حقيقة على من وجد منه الضرب صدقه حقيقة على من سيوجد منه الضرب ولم يوجد . الاحكام : ٥٥/١ ، انظر التمهيد للاسنوي : ص ٣٦ .

ونفاه آخرون (١) ، وشرط ثالث امكان بقائها ، الأولون (٢) : لوصح حقيقة بعد انقضائها لما صح نفيه وهو في الحال صادق . وأورد (٤) النفي مطلقا أم منه في الحال ، وسلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم ، أجاهاوا (٥) بأن اعتبار المعنى الأعم ، يلزمكم اطلاقه حقيقة على من سيوجد منه ، قالوا (٦) : الضارب حقيقة من حصل منه الضرب ، وذلك يستلزم صدقه على من وقع منه أو هو ملابســــــــــــــــة دون من لم يوجد منه ، اجيبوا بالمنع وانه ليس حقيقة الا في الملابس لا مطلقا .
النافون (٧) : اجمع أهل اللغة أن ضارب زيد أس لا يعمل وانه اسم فاعل ، اجيبوا (٨) : بأنهم اطلقوه على ضارب زيد غدا وهو مجاز اتفاقا ، قالوا : لو اشترط (٩) لما اطلق المتكلم والمخبر حقيقة لانه لا يصدق الا بعد وجودهما والتمام بانقضاء الأجزاء ، ولا صدق حقيقة قبل صدورهما ، فلولا صدقه بعده لما صدق حقيقة والا لصح نفيه ولما حث من حلف أن فلانا لم يتكلم حقيقة أو لا أكلمه حقيقة ،

- (١) من المعتزلة كأبي علي الجبائي وابنه ابي هاشم وغيرهما .
فقالوا : لا يشترط قيام الصفة المشتق عنها لاطلاق المشتق بل يجوز اطلاق المشتق بدون المشتق منه ، فأطلقوا العالم وغيره من المشتقات على الله تعالى ، وانكروا حصول المشتق منه مع أن العلة في العالمية هو حصول العلم ، وكذلك كل مشتق فان العلة في صحة اطلاقه وجود المشتق منه . شرح الاسنوى : ٢٠٣/١ وانظر : المعتمد ٤٧-٤٨ ، احكام الآمدى ٥٤/١ ، المحلوي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٨٣/١ فواتح الرحموت ١٩٢/١ ، المعضد على ابن الحاجب ١٨١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٨ ، تيسير التحرير ٧٢/١ وما بعدها .
- (٢) أى شرط فريق ثالث ذلك في المملكن دون غيره .
انظر الاحكام : ٥٤/١ .
- (٣) أى احتج الفريق الاول الذى اشترط قيام الصفة المشتق منها : بأنه لو صح اطلاق الاسم المشتق حقيقة بعد انقضاء الصفة المشتق منها لما صح نفيه ، مع انه يصح أن يقال : انه في الحال ليس بضارب . انظر المرجع السابق ص ٥٥
- (٤) اورد هذا الاعتراض على دليلهم الامام الآمدى في الاحكام : ص ٥٥ .
- (٥) أى : اجاب اصحاب المذهب الاول عن ذلك الاعتراض . الخ انظر تفصيل جوابهم في نهاية السؤل : ٢٠٩/١ ، احكام الآمدى : ٥٥/١ .
- (٦) هذا هو الدليل الثاني من ادلة المذهب الاول .
وهم المعتزلة ، وهذا بداية أدلتهم .
- (٧) ذكر هذا الجواب في الاحكام : ص ٥٦ ، ونهاية السؤل : ٢١٠/١ .
- (٨) هذا هو الدليل الثاني من أدلة النافين ، أى لو اشترط قيام الصفة المشتق منها لصحة الاشتقاق حقيقة لكان اطلاق اسم المتكلم والمخبر حقيقة اصلا ، لان ذلك لا يصح الا بعد تحقق الكلام منه والخبر .
احكام الآمدى : ٥٦/١ ، تيسير التحرير : ٧٧/١ - ٧٩ .

أجيبوا (١) : بأن البقاء شرط عند الامكان والا فوجود آخر جزء كافٍ في الاطلاق .
ورجح الأول (٢) بأنه لولا اشتراطه لأطلق على اجلاء الصحابة الكفر باعتبار سبقه ،
والقائم قاعدا وبالعكس ، وهو خلاف اجماع (أهل) (٣) الكلام واللغة (٤) .

مسألة :

لا يشتق اسم فاعل لشيء والفعل (٥) قائم بغيره خلافا للمعتزلة ، لنسب
الاستقراء (٦) ، قالوا : اطلق قاتل وضارب وهما قائمان بالفعل قلنا : بل
بالفاعل وهو التأثير (٧) ، قالوا : الخالق (٨) باعتبار الخلق الذي هو المخلوق
ان لو كان مغايرا فاما قديم أو حادث ، وليس قديما لانه نسبه (٩) وهي متأخرة
عن المنتسبين ، فلو كان قديما لزم قدم العالم وليس حادثا والا افتقرت الى نسبة
أخرى فيتسلسل ، قلنا : هو ذات العبير ، لا فعل قائم به ، أولانه للتعلق الذي
بين المخلوق والقدرة حال اليجاد ، فلما نسب إليه تعالى صح الاشتقاق لقيامه بالقدرة
القائمة به لا باعتبار المخلوق الهلزم له جمعا بين الأدلة .

- (١) انظر الاحكام : ص ٥٦ .
- (٢) رجحه البيضاوي في المنهاج : ٢٠٤/١ ، وانظر مناهج العقول : ٢٠٤/١ ،
نهاية السؤل : ٢٠٥/١ احكام الآمدى : ٥٦/١
- (٣) زيادة من ب ، ليست في الأصل .
- (٤) وفي (ب) قدم اللغة على الكلام .
- (٥) اي المصدر المشتق منه قائم بغير ذلك الشيء ، بل يجب بمقتضى اللغسة
اطلاق ذلك المشتق على الذي قام به . انظر نهاية السؤل : ٢١٢/١ .
- (٦) اي دليلنا على عدم جواز ذلك الاستقراء ، لاننا تتبعنا اللغة العربية فرأينها
اشتقاق اسم الفاعل لما يقوم به الفعل ، فدل على ان اسم الفاعل لا يشتق الا لمحل
قام به الفعل ، فلا يقال للقائم جالس ، ولا لزيد كاتب والكتابة قائمة بعمره .
انظر مناهج العقول : ٢١١/١ ، شرح التبريزي لوحة (٩٨) ، تيسير التحرير :
٦٨/١
- (٧) اي الجواب على دليل المعتزلة : انا لانسلم أن القتل هو الأثر الحاصل في
المفعول وانما القتل والضرب التأثير وهو قائم بالفاعل ، والتأثير غير الأثر
فلا يلزم من قيام الأثر بالمفعول قيام التأثير به . انظر شرح التبريزي : لوحة (٩٨)
- (٨) هذا الدليل الثاني من أدلة المعتزلة ، وتقريره : أن الخالق يطلق على الله
تعالى وهو مشتق من الخلق ، والخلق هو المخلوق لقوله تعالى : * هذا
خلق الله * والمخلوق ليس قائما بذاته . نهاية السؤل : ٢١٢/١ .
- (٩) اي لان الخلق نسبة بين المنتسبين وهما الخالق والمخلوق ، فلا يتحقق الا مع
المنتسبين او متأخرا عنهما لامتناع تقدمها على المتسبين لانها مقومان لتحقيقها
انظر تفصيل ذلك في لوحة : (٩٨) من شرح التبريزي ، ونهاية السؤل : ٢١٢/١
مناهج العقول : ٢١٢/١ ، المحلي على جمع الجوامع : ٢٨٩/١ ، فواتح
الرحموت : ١٩٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٤٣٦/١٢ وما بعدها ،
تيسير التحرير : ٦٩/١ وما بعدها .

مسألة:

لامدخل للقياس (١) في اللغة خلافا للقاضي (٢) وابن سريج (٣) ،

(١) اختلف العلماء في جواز اثبات اللغة بطريق القياس ، فجوزه القاضي ابوبكر الباقلاني وابن سريج ، وابواسحق الشيرازي والرازي ، وابن ابي هريرة . وهو قول كثير من الفقهاء وأهل العربية .

ومنعه امام الحرمين الجويني والغزالي والآمدي ، ونسبه ابن السبكي للقاضي الباقلاني . وهو مذهب الحنفية واكثر الشافعية ، قال الآمدي : وانكره معظم أصحابنا والحنفية وجماعة من أهل الادب .

ولا بد من تحرير محل النزاع في هذه المسألة

فإنهم قد اتفقوا على امتناع جريان القياس في أسماء الأعلام وأسماء الصفات . وإنما الخلاف في الأسماء الموضوعة على مسمياتها مستلزمة لمعان في محالها وجودا وعدما ، وذلك كإطلاق اسم الخمر على النبيذ بواسطة مشاركته للمعتصر من العنب في الشدة المطربة ، المخمرة على العقل . وكإطلاق اسم السارق على النباش ، بواسطة مشاركته للسارقين ممن الأحياء في أخذ المال على سبيل الخفيه . انظر احكام الآمدي : ٥٧ / ١ ، والخلاف إنما هو في إطلاق الاسم عليه حقيقة ، إذ لا نزاع في جواز الإطلاق مجازا انظر المذاهب في جواز اثبات اللغة قياسا ، وتحرير محل النزاع وأدلة كل مذهب في : احكام الآمدي : ٥٧ / ١ - ٦٠ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٧١ / ١ - ٢٧٣ ، المنخول : ص ٧١ - ٧٢ ، ارشاد الفحول ص ١٦ ، تيسير التحرير : ٥٦ / ١ - ٥٨ ، فواتح الرحموت : ١٨٥ / ١ - ١٨٦ ، شرح الكوكب المنير : ٢٢٣ / ١ - ٢٢٥ ، السوداء : ص ١٧٣ - ١٧٤ ، العضد على ابن الحاجب : ١٨٣ / ١ ، اللمع : ص ٦ ، المستصفي : ٣٢٢ / ١ .

(٢) هو ابوبكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته في مبحث الأسماء الشرعية .

(٣) وفي (ب) شريح - بالشين المعجمة - وكذا معظم كتب الأصول ، وهو تصحيف والصحيح : سريج ، قال ابن هداية الله في طبقات الشافعية : سريج ، بالسين المهبط والجيم . انظر : ص ٤١ .

وابن سريج هذا هو القاضي ابو العباس ، احمد بن عمر بن سريج البغدادي الفقيه الشافعي ، شيخ الشافعية في عصره .

قال الخطيب البغدادي : كان امام اصحاب الشافعي في وقته ، شرح المذهب ولخصه وعمل المسائل في الفروع ، وصنف الكتب في الرد على المخالفين من أهل الرأي وأصحاب الظاهر ، وحدث يسيرا عن الحسن بن محمد الزعفراني وعباس بن محمد الدوري ومحمد بن عبد الملك الدقيقي وأبي داود السجستاني ونحوهم . وقال في البداية : صنف نحو أربع مائة مصنف ، وكان أحد أئمة الشافعية ، ويلقب بالباز الاشهب . أخذ الفقه عن ابي القاسم الانطاقي وعن اصحاب الشافعي كالمزني وغيره .

(وبعض) (١) أهل العربية . والاتفاق انه ممنوع في الاعلام لأنها غير موضوعة
لمعنى جامع ، والقياس يستلزمه . ومثل هذا سيويه ، مجاز عن حافظ كتابه (٢) وفي
الصفات لوجوب الاطراء لأن العالم من قام به العلم وهو يطرد ، فاطلاقه على كل
من قام به وضعي (٣) ، وموضع الخلاف الأسماء الموضوعة لمسميات مستلزمة لمعان في
محالها وجودا وعدما كالخمر يطلق على النبيذ بواسطة تخمير العقل ، والسارق على
النباش للأخذ خفية ، والزاني على اللايظلاليلاج المحرم ، لنا (٤) إما ان وضع
الخمر لكل مسكر أو خص بعصير العنب أولم ينقل فيه شيء ، والتعديده في الأول
لغوية وفي الثاني مستنعة وفي الثالث محتلة فامتنعت ، قالوا : كونه دليلاً أظهر
للدوران ولأنهم (٥) وضعوا اسم الفرس والانسان للموجود عند الوضع ، وإنما
ثبت في غيره قياساً (٦) ، وهذا الاحتمال في القياس الشرعي وهو صحيح ، فكذا
ههنا ، قلنا : كما دار مع الوصف دار مع الشخص ، وهو منقوض بتسمية الطويل
نخلة والفرس الاسود أدهم والمتلون بالبياض والسواد أهلك ولم يطرد (٧) وتلك
الاسماء للاجناس ، فهي لكل وضعاً ولا اعتبار بالقياس الشرعي (٨) لقيام اجماع السلف
عليه ولا اجماع ههنا . (٩)

وكانت وفاته في خمس وعشرين من جماد الاولى سنة ست وثلاثمائة ،

وقيل : يوم الاثنين الخامس والعشرين من شهر ربيع الاول ببغداد .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ٢٨٢/٤ وما بعدها البداية والنهاية :
١٢٩/١١ ، وفيات الاعيان : ٦٦-٦٧/١ ، شذرات الذهب : ٢٤٧/٢ ،
طبقات الشافعية الكبرى : ٨٧/٢ وما بعدها ، طبقات ابن هداية الله : ص
٤١-٤٢ ، الفهرست : ص ٢٩٩ .

- (١) سقطت من (أ) .
(٢) أي : ليس على سبيل القياس في التسمية ، بل اطلاق على سبيل المجاز ،
أي حافظ كتاب سيويه . انظر : الاحكام ٥٧/١ ، شرح التبريزي : لوحة (١٠٠)
(٣) أي ثابت بالوضع ، لا بالقياس .
(٤) انظر تفصيل ذلك الاستدلال في الاحكام : ٥٧/١-٥٨ ، وشرح التبريزي :
لوحة (١٠٠) .
(٥) أي واضعي اللغة .
(٦) انظر : الاحكام : ٥٨/١ .
(٧) أي لم يطرد في كل ما كان كذلك . فلم يسموا الفرس والجمل لطوله ، نخلة ،
ولا الانسان الاسود أدهم ، ولا المتلون - من باقي الحيوانات - بالسواد والبياض
ابلق . انظر : الاحكام ص ٥٨ ، شرح التبريزي : لوحة (١٠١) .
(٨) القياس الشرعي هو القياس في الاحكام الشرعية ، وهو عبارة عن المعنى المستنبط
من النص ، لتعديده الحكم من المنصوص عليه الى غيره لا شراكهما في علة الحكم .
انظر : التعريفات : ص ١٨١ .
(٩) انظر الاحكام : ٥٩/١

فصل :

الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، فمنه ماض ومستقبل كقام وقم ويشترك المضارع (١) في الحاضر والمستقبل ويتخلص بالسين أو سوف للاستقبال ، ونقض به (٢) لانه غير مختص بأحد الأزمنة لاشتراكه ، ورد باختصاصه (٣) وضعاً واللبس عند السامع لصحة الاطلاق عليهما ، ونقض باسم الفاعل العامل (٤) ورد بأن الزمان عارض مفارق ولو كان وضعياً للزم مطلقاً كما أن قام في قولك "ان قام" ماض وان عرض له معنى الاستقبال بقرينة الشرط و (لم يضرب) على العكس ، ونقض (٥) بعسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحبذا ،

- (١) وفي (ب) في المضارع الحال والمستقبل .
(٢) اي نقض حد الفعل بالمضارع ، لان الفعل المضارع فعل بالاتفاق ، ولا يصدق عليه أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، لانه مشترك بين الحال والاستقبال .
انظر تعريف الفعل واقسامه وكلام العلماء عليه في :
هجم الهوامع : ٧/١ - ١٠ ، والتبصرة والتذكرة للصيرى : ٧٤/١ ، ٧٧
أوضح المسالك ص ٧ ، شذرات الذهب : ص ٢٠ وما بعدها : شرح
ابن عقيل على الفية ابن مالك : ٢٣/١ ، وما بعدها ، قطر الندى : ص
١٢ ، ٢٦ ، التمهيد للأسنوى : ص ٣٣ ، نهاية السؤل : ١٨٤/١ ،
مناهج العقول : ١٨٣/١ ، السنخول : ص ٧٩ وما بعدها ، تيسير
التحرير : ٦١/١ وما بعدها ، اصول السرخسي : ٢٠٠/١ ، اصول
البيزوى وكشف الاسرار : ١٠٨/٢ وما بعدها ، البرهان : ١٧٨/١ ،
وما بعدها ، المستصفي : ٣٣٤/١ .
(٣) أي ردّ هذا النقض : باختصاص المضارع بأحد الزمانين ، لان العربي لا ينطق به الا وهو قاصد بدلالته احد الزمانين وانما وقع الاشتباه على السامع عند عدم القرائن ، فيتوهم أن لادلالة له على الزمان المعين . . . الخ .
انظر : شرح التبريزي لوجه : ١٠٣ - ١٠٤ .
(٤) اسم الفاعل العامل : ما كان في الحال أو الاستقبال ، اما الماضي فلا يعمل الا اذا اقترن بأل ، فانه يعمل مطلقاً ، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً .
انظر : تعريفه وشروط عمله في : شرح ابن عقيل : ٨٦/٢ ، قطر الندى :
ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
(٥) اي نقض تعريف الفعل بهذه المذكورة ، فانها افعال مع انها مجردة عن الزمان .

ورد بأن تجردها عن الزمان عارض للانشاء ولذلك حكم النحاة بالنقل (١) فيما
أمكن كنعم وبئس وحب (٢) والتزم في عسى الانشاء (٣) فجرد، والفعل مفرد
مطلقا (٤) ، وقيل الماضي لأن حرف (٥) المضارعة دال على موضوع ما ، والماضي
وان دل على الفعل وموضوع لكن بغير حرف ، وألحق بعضهم المضارع الغائب بالماضي
وليس بحق لافتراقهما في الدلالة بالحرف .

فصل :

الحرف (٦)؛ مالا يستقل بالمفهومية ، معناه : أن ذكر متعلقة شرط دلالتـه
على معناه الافرادي كمن والى فانه لا يفهم معنى الابتداء والانتها بدون ذكر
المكان المخصوص الذي هو متعلقها (٧) بخلاف الابتداء والانتها وابتداء وانتهى
ومعنى (٨) الافرادي الاحتراز^(٩) ^(١٠) قسيهيه فان ذكر متعلقهما كالفاعلية والمفعولية
شرط (١١) التركيب واما مثل: ذو وفوق وان لم يفد معناه الافرادي الا بذلك

- (١) انظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع : ٨٤/٢ - ٨٥ .
(٢) انظر همع الهوامع : ص ٨٨ وشرح ابن عقيل : ١٢٧/٢ .
(٣) وفي : (ب) للانشاء .
(٤) اي سواء كان ماضيا او مضارعا ، ان المفرد هو الكلمة الواحدة ، وكل واحد منهما
كذلك . وفرق بعضهم بين الماضي والمضارع ، فقال : الماضي مفرد ، والمضارع
مركب . انظر : شرح التبريزي لوحة (١٠٤) واحكام الامدى : ٦٠/١ - ٦١ ،
تيسير التحرير : ٦٣/١ .
(٥) وفي : (ب) حروف .
(٦) قال في التعريفات : الحرف ما دل على معنى في غيره . ص ٨٥ وبه عرفه
الامدى . قال الشارح التبريزي : هذا هو الاصطلاح المشهور ، وهو أولـى
ما ذكره المصنف ، لان المهمل يدخل في حده ان صدق عليه انه لا يستقل
بالمفهومية ، لان عدم الاستقلال بالمفهومية يصدق بعدم المفهوم أو بوجود
المفهوم مع عدم الاستقلال . لوحة (١٠٥) .
انظر : تعريف الحرف واقسامه وكلام العلماء فيه في : احكام الامدى :
٦١/١ وما بعدها ، نهاية السؤل : ١٨٤/١ ، مناهج العقول : ١٨٢/١
المنخول : ص ٨٠ ، تيسير التحرير : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، فواتح الرحموت :
٢٢٩/١ ، المستصفي : ٣٣٥/١ وما بعدها .
(٧) لان " من " في قولك : " خرجت من مكة " وضعت لابتداء الغاية ، وهذا
المعنى لا يفهم مالم يذكر متعلقه وهو " مكة " وكذلك حرف " الى " وضع لانتها
الغاية فلا يفهم هذا المعنى مالم يذكر معه المنتهى ، كقولك : " الى الطائف " .
مثلا . فلولم تذكر مكة والطائف لم يفهم معنى الابتداء والانتها ، بخلاف الاسم
انظر الاحكام : ٦١/١ - ٦٢ ، تيسير التحرير : ١٨٣/١ ، فتح الغفار
٤/٢ .
(٨) في ب : والمعنى .
(٩) في ب : للاحتراز .
(١٠) اي قسيهيه الحرف وهما : الاسم والفعل
(١١) في ب : بشرط

متعلقه فليس لانه شرط ، بل لأن وضعهما للتوصل الى وصف العلم بالجنس والسي
علو خاص اقتضى ذلك وأصنافه مستقصاة في النحو وهذه مسائل يحتاج اليها الأصولي :

مسألة :

الواو للجمع المطلق (١) من غير ترتيب ولا معية ، وقيل للترتيب ، وعن
الفراء (٢) إن امتنع الجمع. لنا: النقل عن أئمة اللغة أنها للجمع المطلق ، واستدل

- (١) اختلفوا في الواو : ماذا تقيد ؟
- أ - فذهب جمهور العلماء من أهل العربية وأهل الشرع الى أنه لمطلق الجمع
من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب ، وهو مذهب الحنفية .
- ب - ونسب الى الامام الشافعي رحمه الله القول بانه للترتيب .
- قال امام الحرمين الجويني : اشتهر من مذهب الشافعي رحمه الله ،
المصير الى انها للترتيب .
- ج - وروى عن الفراء : أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع .
- د - وقال امام الحرمين : مقتضى الواو العطف والاشترك ، وليس فيه اشعار
بجمع ولا ترتيب .
- انظر المذاهب في الواو والامثلة وأدلة كل مذهب في : احكام الأمدى :
- ٦٣/١ - ٦٨ ، البرهان : ١٨١/١ - ١٨٣ ، اصول البزدوى وكشف
الاسرار : ١٠٨/٢ - ١١١ ، اصول السرخسي : ٢٠٠/١ وما بعدها ، فتح
الغفار : ٤/٢ وما بعدها ، التمهيد للاسنوى : ص ٥٤ - ٥٦ ، المستقصى +
٣٩/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٢٩/١ وما بعدها ، احكام القرآن للامام الشافعي :
٤٤/١ - ٤٥ ، قطر الندى : ص ٣٠١ - ٣٠٢ ، شرح ابن عقيل : ١٧٧/٢ ،
همع الهوامع : ١٢٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٩٩ ، المعتمد : ٤١/١ -
٤٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٦٥/١ ، المسودة : ص
٣٥٥ ، شرح التوضيح ٩٩/١ ، التلويح على التوضيح ٩٩/١ ، تيسير التحرير ٦٤/٢ ،
وما بعدها ، التبصرة ص ٢٣١ - ٢٣٦ ، منهاج الوصول ٢٩٥/١ ، نهاية السؤل ٢٩٧/١ -
٢٩٨ ، منهاج العقول ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، المنحول ص ٨٣ - ٨٦ .
- (٢) هو ابو زكريا : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور - كذا في البداية - وفي
تاريخ بغداد : " ابن منظور " وهو الصواب ، الكوفي ، نزيل بغداد ، مولى بنى
اسد ، المشهور بالفراء ، شيخ النحاة واللغويين والفراء ، كان يقال له امير
المؤمنين في النحو . قال ابن خلكان : كان أبرع الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة
وفنون الادب . وأخذ النحو عن ابي الحسن الكسائي .
- وقال الخطيب البغدادي : نزل بغداد وأملى بها كتبه في معاني القرآن
وعلموه . ومات في بغداد في سنة سبع ومائتين ، وقد بلغ ثلاثا وستين سنة . وقيل
مات في طريق مكة . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ١٤٩/١٤ - ١٥٥ ،
البداية والنهاية : ٢٦١/١٠ ، وفيات الاعيان : ١٧٦/٦ - ١٨٢ ، شذرات
الذهب : ١٩/٢ - ٢٠ ، اللباب : ٤١٤/٢ ، مراتب النحويين : ص ٨٦ ،
تهذيب التهذيب : ٢١٢/١١ .

بلزوم التناقض في آيتي البقرة (١) والاعراف (٢) ، (وادخلوا الباب سجدا) مع اتحاد القصة لولا الجمع. وبصحة تقابل (٣) زيد وعمرو ، ولا ترتيب (٤) ولكن جاء زيد وبكر قبله تناقضا وبعده تكرر (٥) ، ولما حسن الاستفسار عن المتقدم والمتأخر ، ولصح دخولها في جواب الشرط كالفاء ، وبأنها في الاسماء المختلفة جارية مجرى واو الجمع وباء التنثنية في المتماثلة ، وبأن الجمع المطلق معقول فاقتضى لفظا يفيداه وليس الا الواو اجماعا . واجيب : مجاز في هذه المواضع ، وجريانها مجرى واو الجمع في المتماثلة ممنوع مطلقا لجواز ذلك مع كونها للترتيب ، وكما أن الجمع المطلق معقول فكذلك الترتيب المطلق ، ولا حرف الا الواو ولا يلزم أن يجاب بها عند الشرط كشم ،

- (١) آية البقرة هي قوله تعالى : * وان قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغدا وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين * الآية " ٥٨ " .
- (٢) وآية الاعراف هي قوله تعالى : * وان قيل لهم اسكنوا هذه القرية وكلوا منها حيث شئتم وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا نغفر لكم خطيئاتكم سنزيد المسحنيين * الآية " ١٦١ " .
- ووجه التناقض عند القائلين به :
أن الواو لو كانت للترتيب ، للزم التناقض بين قوله تعالى في سورة البقرة :
* وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة * وقوله تعالى في سورة الاعراف :
* وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا * ، لأن القول ب : * قولوا حطة * متأخر عن قوله : * وادخلوا الباب سجدا * ومتقدما عليه ففي الآية الأخرى ، والقصة واحدة ، فدل على انها للجمع المطلق ، لأن الجمعية أعم من الترتيب والمعية .
- انظر شرح التبريزي لوحة (١٠٧) ، فواتح الرحموت : ٢٣٠ / ١ .
- (٣) في (ب) تقابل بالباب وهو تصحيف .
- (٤) ان لو كانت الواو للترتيب ، لما صح ، ان التفاعل لاسناد الفعل الى امرين فصاعدا ، ولا ترتيب .
- انظر : شرح التبريزي لوحة (١٠٧) ، والبرهان : ١٨٢ / ١ .
- (٥) وتقريره : أن الواو في قولنا : " جاء زيد وبكر قبله " تدل على ان مجيء بكر بعد مجيء زيد ، وقولنا " قبله " يدل على مجيئه قبله . وهذا تناقض صريح . والواو في قولنا : " جاء زيد وبكر بعده " تدل على الترتيب ، فعلم ان مجيء بكر بعد مجيء زيد . وقولنا + " بعده " تكرر بلا فائدة .

واستدل المرتبون بقوله (تعالى) (١) * اركعوا واسجدوا * (٢) وسؤال الصحابة رضي الله عنهم لما نزلت : * ان الصفا والمروة * (٣) " بم نبدأ ؟ فقال : بما بدأ الله به " (٤) وبانكارهم على ابن عباس في الأمر بتقديم العمرة مع قوله تعالى : * وأتموا الحج والعمرة * (٥) ويقوله عليه السلام : " بئس الخطيب أنت " للذي قال : " ومن يعصهما " هلا قلت من (٦) يعصي الله ورسوله " (٧)

- (١) زيادة من : (ب) .
- (٢) سورة الحج : الآية " ٧٧ " ونصها : * يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون * ووجه الدلالة : انه لو لم تكن الواو للترتيب لما استغيد من الآية ترتيب السجود على الركوع .
- (٣) الآية " ١٥٨ " من سورة البقرة ونصها : * ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم * .
- (٤) رواه مسلم وأبو داود والنسائي والدارقطني والترمذي والشافعي من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه ، وقال الترمذي : حسن صحيح .
انظر : صحيح الترمذي : ٢٠٢/٣ ، سنن أبي داود : ٤٤٠/١ ، سنن النسائي : ١٩١/٥ ، سنن الدارقطني : ٢٥٤/٢ ، احكام القرآن للشافعي : ٤٥/١ .
وانظر : كشف الخفا : ٢٣/١ ، وفواتح الرحموت : ٢٣٢/١ ، شرح التوضيح : ١٠٠/١ ، التلويح : ١٠٠/٠ ، وما بعدها ، تيسير التحرير ٦٨/٢ .
- (٥) سورة البقرة ، الآية " ١٩٦ " و نصها : * وأتموا الحج والعمرة لله فان احصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله * فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فاذا أنتمم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واتقوا الله واعلموا أن الله شديد العقاب * .
- (٦) وفي ب : فمن .
- (٧) رواه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث عدى بن حاتم ، ولغظه عند مسلم : عن عدى بن حاتم : أن رجلا خطب عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بئس الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله - قال ابن نمير - فقد غوى " انظر : صحيح مسلم بشرح النووي : ١٥٩/٦ ، سنن أبي داود : ٥٩٢/٢ ، سنن النسائي : ٧٤/٦ ، وانظر توجيه سبب ذم الرسول لهذا الخطيب في : فتح الباري : ٦١/١ ، شرح النووي على مسلم : ١٥٩/٦ ، ومن كتب الاصول : انظر احكام الآمدي : ٦٦/١ ، تيسير التحرير : ٦٨/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٢/١

ولولا الترتيب لما فرق . وبأن الترتيب في اللفظ له سبب والوجود صالح له (١) فتعين ، قلنا : الترتيب مستفاد من غيره (٢) ، والبداية بالصفة من الأمر (٣) والا لما سألوا : وليس الإنكار لفهم الترتيب (٤) ، بل لأن الأمر بالتقديم ينافي الجمع المطلق ، وتوجه الذم للتأديب (٥) بأفراد الله تعالى (٦) بالتعظيم لأن معصيتهما لا تنفكان ليتصور الترتيب وكون الترتيب في الوجود سببا (٧) ينتقض برأيت زيدا رأيت عمرا فإنه لا ترتيب اجماعا ، ويجوز أن يكون السبب الاهتمام (٨) أو المحبة .

- (١) سقطت من ب .
(٢) أي من غير هذا الدليل وهو فعله صلى الله عليه وسلم ، فإنه صلى مرتبا بتقديم الركوع على السجود دائما وقال صلوا كما رأيتموني أصلي . انظر أصول السرخسي : ٢٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣١/١ ، تيسير التحرير : ٦٨/٢ .
(٣) أي استفادوا الابتداء بالصفة من الأمر وهو قوله صلى الله عليه وسلم : "ابدأوا بما بدأ الله به" لا من الواو، إن لو كان من الواو لما سألوا لأنهم عارفون باللسان . انظر : فتح الغفار ٥/٢ ، تيسير التحرير ٦٨/٢-٦٩ ، الفروق ١١٦/١ .
(٤) انظر تقرير هذا الرد في : الفروق ١١٦/١ .
(٥) في ب : لتأديب .
(٦) زيادة من (ب) .
(٧) أي : لانسلم أن الترتيب في الوجود سبب الترتيب في الذكر ، فإنه لو ضرب زيدا ثم عمرا ، وأخبر قائلا : بأنه ضرب عمرا وزيدا ، كان الكلام صحيحا بلا مراة ، مع تحقق الترتيب في الضرب ، وعدم تحققه في الذكر .
(٨) وفي ب : والمحبة - باسقاط الالف التي قبل الواو - .

تنبيه :

ظن قوم (١) أن الواو للترتيب (٢) ، عند ابي حنيفة (٣) ، وللمعية
عندهما (٤) تخريجا من قوله فيمن قال قبل المسيس ان دخلت الدار فأنت طالق
وطالق وطالق ، حيث تبين بوحدة عنده وبالثلث عندهما . وليس كذلك بل
لاختلافهم في موجب هذا التعليق ، فقال هو التفريق (٥) لان الجزء الاول تعلق
بلا واسطة ، والثاني بواسطة الاول ، والثالث بواسطتين ، والمعلق تطليق عند وجود
الشرط ، والوسايط من ضرورة صحة العطف فينزل حين ينزل متفرقا ، ومن ضرورته
أن تبين بالأولى لانها غير معتدة ، وقالا (٦) : الجزء الثاني جملة ناقصة
فشاركت الأولى ، والترتيب في التعليق لا التطليق فانه لا ترتيب في الوقوع كما لو طلق
بشروط متفرقة. وفرق الامام (٧) بأن الشروط اذا تعددت تعلقت الأجزء بها بغير
واسطة والتفرق في الزمان لا يوجب التفرق في التعليق (٨) فكان كما لو أخر الشرط.

(١) من الحنفية . قال الامام عبد العزيز البخاري ، : وقد ظن بعض اصحابنا أن
الواو للمقارنة عند علمائنا الثلاثة ، استدلالا بما اذا قال لامرأته ولم يدخل بها :
انت طالق وطالق وطالق ...

وزعم بعضهم انها للترتيب عند ابي حنيفة ، وعند ابي يوسف ومحمد
للمقارنة ، استدلالا بالمسألة المذكورة في الكتاب ، وليس كذلك ... الخ .
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١١٣/٢ وانظر : التلويح على التوضيح : ١٠٠/١
فتح الغفار بشرح المنار : ٦/٢ .

(٢) وهو : يجي شي بعد شي .

(٣) في ب : رضي الله عنه .

(٤) اي : عند ابي يوسف ومحمد . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١١٣/٢ ،

فتح الغفار : ٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٠/١ .

(٥) اي انفصال الثانية عن الأولى ، وانفصال الثالثة عنهما في التعليق بالشرط ،

فينزل على التعاقب كما تعلق ، فيشبه قوله : ان دخلت الدار فأنت طالق ،

ثم طالق ثم طالق . لان قوله : " ان دخلت الدار فأنت طالق " جملة تامة

مستقلة ، مستغنية عما بعدها ، فلم تتوقف عليه ، فتعلق هذا الطلاب بالشرط

بلا واسطة .

ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة انظر : كشف الاسرار : ١١٤/٢ -

١١٥ ، شرح التبريزي لوحة (١١٠) ، اصول السرخسي : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ،

فواتح الرحموت : ٢٢٩/١ .

(٦) انظر تفصيل مذهب ابي يوسف ومحمد في : اصول البزدوى وكشف الاسرار :

١١٣/٢ - ١١٤ ، اصول السرخسي : ٢٠٢/١ ، فواتح الرحموت : ٢٢٩/١ -

٢٣٠ ، شرح التوضيح : ١٠٠/١ - ١٠١ ، التلويح : ١٠٠/١ - ١٠١ . شرح التبريزي

(٧) اي ابو حنيفة . انظر المراجع السابقة . لوحة ١١٠ ، فتح الغفار ٦/٢ .

(٨) وفي ب : في التعليق .

(١) نقوض وأجوبة

إذا قال لغير الملموسة (٢) : أنت طالق وطالق وطالق بانت بواحدة (٣) وإذا زوج (٤) أمتين بغير إذن الزوج والمولى ثم اعتقهما معا (٥) - لم يبطل النكاح مطلقا ، أو متفرقا (٦) بطل في (٧) الثانية ، أو هذه حرّة وهذه حرّة

- (١) في ب : وهذه نقوض وأجوبة .
(٢) أي غير المدخول بها .
(٣) عند جمهور الفقهاء ، لأن الواو للعطف المطلق ، لا للقرآن ، ولذلك لم يقع الثاني ، لأن الأول وقع قبل التكلم بالثاني .
ونسب إلى الإمام مالك والشافعي في القديم ، وأحمد بن حنبل والليث وربيعة بن أبي ليلى أنها تطلق ثلاثا ، لأن الواو توجب المقارنة .
انظر المذاهب في ذلك في :
أصول البيهقي وكشف الاسرار : ١١٧/٢ ، أصول السرخسي : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، المغني لابن قدامة : ٢٣٠/٧ - ٢٣٢ ، بداية المجتهد : ٨٧/٢ ، كتاب الأمام : ١٤٥/٧ ، وما بعدها ، شرح التبريزي لوجه (١١١) وما بعدها ، فتح الغفار : ٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٠/١ - ٢٣١ ، التمهيد للأسنوي ص ٥٥ ، التلويح : ١٠٠/١ ، البرهان : ١٨٢/١ ، المنحول : ص ٨٥ - ٨٦ .
(٤) أي إذا زوج فضولي أمتين برضاها من رجل ، في عقدة أو عقدتين ، بغير إذن مولاها ، وبغير إذن الزوج ، كان النكاح موقوفا على اجازة كل واحد منهما ، فان نقض احدهما انتقض ، وان أجاز احدهما ، توقف على اجازة الآخر .
انظر : أصول البيهقي وكشف الاسرار : ١١٦/٢ ، شرح التبريزي لوجه (١١١) ، فتح الغفار : ٧/٢ .
(٥) أي اعتقهما المولى قبل اجازة هذا النكاح .
(٦) أي اعتقهما في كلمتين منفصلتين ، بأن قال : أعتقت هذه ، أو قال : هذه حرّة ثم قال بعد زمان للأخرى مثل ذلك . انظر كشف الاسرار : ١١٧/٢ .
(٧) قال فخر الاسلام : لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف في حق الثانية ، لانه لا حل للأمة في مقابلة الحرّة حال التوقف ، فبطل الثاني قبل التكلم بعقدها . ثم لم يصح التدارك لفوات المحل في حكم التوقف .
أصول البيهقي : ١١٧/٢ ، فتح الغفار : ٧/٢ - ٨ ، فواتح الرحموت : ٢٣١/١ ، شرح التوضيح : ١٠١/١ ، التلويح : ١٠١/١ .

كان كالتفريق ، وهاتان من الترتيب ، ولو زُوجَ اختين في عقدين فأجازهما الزوج
معا بطلا ، أو متفرقا بطل الثاني ، أو أجزت هذه وهذه بطلا . ولو قال من مات
أبوه عن ثلاثة أعبد قيمهم سواً : أعتق أبي في مرضه هذا وهذا وهذا متصلاً عتق
من كل واحد (١) ثلثة (٢) . أو متفرقا - عتق الاول ونصف الثاني وثلث الثالث (٣)
وهاتان من المعية ، وجواب الأولى انه منجز فلم يتوقف أول كلامه فنزل وارتفعت
المحلية فلم تلحق الثانية (وأما (٤) الثانية فعتق الاول أبطل محلية الوقف في
حق الثانية لعدم حل الأمة على الحرة فيبطل^{قبل} التكلم بعقوبتها ولا تدارك (٥) لغوات
المحل في حق الوقف ، وأما الثالثة فأول الكلام يتوقف على آخره اذا غيره ، وصدر
الكلام وضع لجواز النكاح ، وآخره يسلبه فكان كالشرط والاستثناء لا لإلزام (٦) اقتضاء
المعية . وأما الرابعة فكذلك لان موجب صدره العتق بغير سعاية ، وعند الضم
يتغير الى رق عنده (٧) كالمكاتب ، وعن براده الى شغل ذمة عندهما (٨) كالحر
المديون .

- (١) سقطت من : أ .
(٢) لان المريض بمرض الموت لا ينفذ تصرفه الا في حدود الثلث .
(٣) انظر تحليل ذلك في : كشف الاسرار : ١١٧/٢ ، شرح التبريزي لوجه ١١١
اصول السرخسي : ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ، فتح الخفاري : ٨/٢ ، شرح التوضيح :
١٠١/١ - ١٠٢ ، التلويح : ١٠١/١ - ١٠٢ .
(٤) سقطت من (ب) .
(٥) في ب : والغوات : والمثبت هو الصحيح .
(٦) في ب : لداقتضاء المعية
(٧) اي عند ابي حنيفة
(٨) اي عند الصاحبين .

قاعدة :

إذا عطف جملة على أخرى ، فإن كانت الثانية تامة لم تشارك الأولى في الحكم ، وقد يسميها بعضهم واو الاستئناف كقوله: هذه طالق ثلاثا ، وهذه طالق (١) ، أو ناقصة فالاصل مشاركتها فيما تمت به بعينه كأن دخلت الدار (٢) فطالق وطالق ، تعلقت الثانية بعين الشرط وإنما يقدر معادا إذا امتنعت الشركة كجاءني زيد ويكر (٣) لاستبداد كل بمجيء .

مسألة :

وقد تستعار (٤) للحال والمجوز الجمع (٥) ، وقد اختلفت فروع (٦) هذا الأصل ، فالواو في أد الغا وأنت حر وانزل وأنت أمن للحال حتى يتقيد (٧) العتق بالأداء والأمان بالنزول ، وأنت طالق وانت تصلين أو مصلية أو مريض

- (١) أى : فتطلق الأولى ثلاثا ، والثانية واحدة ، لان قوله " وهذه طالق جملة تامة ، مستقلة عن الأولى ، فلا حاجة الى إلحاقها بها تقديرا . قال السرخسي : والواو بينهما عند بعض مشايخنا لمعنى الابتداء ، يحسن نظم الكلام . ثم قال : والأصح : أن هذه الواو للعطف أيضا عندي . الخ انظر اصوله : ٢٠٥/١ ، واصول الهزوى وكشف الاسرار : ١٢٠/٢ وما بعدها فتح الغفار : ٩/٢ - ١٠ ، شرح التوضيح : ١٠٢/١ ، التلويح ١٠٢/١ .
- (٢) فئي ب : فأنت طالق .
- (٣) أى : وجاءني بكر ، لان الاشتراك في مجيء واحد لا يتصور ، فصار الثاني ضروريا والأول أصليا . انظر : اصول السرخسي : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، اصول الهزوى وكشف الاسرار : ١٢٠/٢ - ١٢١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٣/١ ، اى الواو .
- (٤) اى المجوز لاستعارتها للحال : هو الجمع بين الجملة الثانية ، والأولى ، نحو : قام زيد وقعد عمرو ، فهذا هو معنى استعارة الواو للحال . ولمزيد من الايضاح انظر : كشف الاسرار : ١٢٢/٢ ، شرح التبريزي لوحة (١١٤) ، وانظر : اصول السرخسي : ٢٠٧/١ ، فتح الغفار : ٨/٢ ، فواتح الرحموت ٢٣٣/١ ، تيسير التحرير : ٧٣/٢ .
- (٥) مسائل هذا الاصل مختلف فيها بين الائمة ، ففي بعض الصور جعلوا الواو للحال دون العطف ، وفي بعضها جعلوها للعطف بين الجملتين لا للحال ، وفي بعضها جعلوها محتلة لهما ، وفي بعضها اختلفوا ، وإنما جعل الواو للحال في صورتين الأولىين اللتين ذكرهما المصنف للضرورة ، ان العمل بحقيقة العطف لا يمكن فان عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية لا يجوز لكمال الانقطاع بينهما . فاذا تعذر العطف استهبر للحال . انظر شرح التبريزي لوحة (١١٤) ، اصول السرخسي ٢٠٦/١ ، اصول الهزوى وكشف الاسرار : ١٢٢/٢ - ١٢٧ ، فتح الغفار : ٨/٢
- (٦) في ب (تقيد)

لا يتقيد ويحتمله بالنية (١) ، وخذ هذا المال واعمل به في البز لا يتقيد مطلقا (٢) ،
وطلقني ولك ألف مختلف (٣) . قال ابو حنيفة (٤) : لا يجب شيء بالطلاق ،
وأوجباه حملا على الحال او على الباء مجازا بدلالة الخلع (٥) فانه معاوضة كاحمل
هذا الطعام ولك درهم قال (٦) لاتصلح المعاوضة دليلا لانها من عوارض الطلاق
والمعاوضة في الاجارة اصلية ، والامر بأداء الألف مطلقا لا معنى له الا الشرط فاحمل
عليه ، وانت طالق تام وأنت مصلية يحتمل الحال فصحت النية ، والعمل في
المضاربة (لا يصلح) (٧) حالا للأخذ (٨) فلم يتقيد .

فالضابط : الاعتبار بالصلاحية وعدمها ، فان تعين معنى الحال تقيد
والا فان احتمل فالمعين النية ، والا كانت لعطف الجملة .

-
- (١) أي اذا نوى الحال صحت نيته وسمع عنه ديانته كأنه قال : انت طالق في حال
مرضك ، لكن لا يصدقه القاضي قضاء لأنه يدعي خلاف الظاهر ، وفيه تخفيف
عليه . انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٢٣/٢ ، اصول السرخسي
٠٢٠٦/١
- (٢) أي سواء نوى الحال اولم ينو ، حيث جعلوا الواو هنا للعطف من غير
احتمال الحال . انظر اصول السرخسي : ٢٠٦/١ ، اصول البزدوي وكشف
الاسرار : ١٢٤/٢ .
- (٣) أي مختلف فيه بين أبي حنيفة وصاحبيه ، فعند أبي حنيفة الواو لعطف الجملة ،
لأنه حقيقة في العطف الى ان يمنع مانع ، ولا مانع ههنا فيحمل على الحقيقة
اذا طلقها لم يجب شيء .
- وقال ابو يوسف ومحمد : اذا طلقها وجب عليها الالف حملا على
المعاوضة . انظر : اصول السرخسي : ٢٠٦/١ - ٢٠٧ ، اصول البزدوي
وكشف الاسرار : ١٢٤/٢ وما بعدها ، فتح الغفار : ١٠/٢ ، فواتح
الرحموت : ٢٣٤/١ .
- (٤) في ب رضي الله عنه .
- (٥) في ب الجامع وفي الخلع وهو الصحيح .
- (٦) أي ابو حنيفة ردا على صاحبيه .
- (٧) سقطت من أ
- (٨) أي ان الواو في قولك : خذ هذا واعمل به في البز لا يمكن ان يجعل بمعنى
الباء ان لو جعل بمعناه يرجع معناه الى انه خذ هذا مضاربة بالعمل بالبز .
فيصير العمل بالبز عوضا عن الأخذ ، فيجب العمل بنفس الأخذ حينئذ ، لكن العمل
ليس واجبا على العامل بمجرد عقد المضاربة بالاجماع .
ولمزيد من الإيضاح انظر : شرح التبرهزي : لوحة (١١٦) ،
اصول السرخسي : ٢٠٧/١ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٢٧/٢ .

مسألة :

الفاء (١) للتعقيب من غير مهله (٢) بالنقل (٣) ، ولهذا دخلت في الأجزية (٤) ، وتدخل على حكم العلة (٥) كجاء الشتاء فتأهب ، « ولن يجزي ولد والده حتى يجده ملوكا فيشتره فيعتقه » (٦) دلّ ان العتق حكم الشراء

- (١) انظر كلام الاصوليين على الفاء في : احكام الامدى : ٦٣/١ ، ٦٨ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٢٧/٢ وما بعدها ، اصول السرخسي : ٢٠٧/١ وما بعدها ، فتح الغفار : ١١/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٤/١ ، البرهان : ١٨٤/١ ، منهاج الوصول : ٢٩٨/١ ، منهاج العقول : ٢٩٨/١ ، نهاية السؤل : ٢٩٩/١ وما بعدها ، التمهيد للاسنوى : ص ٥٦ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠١ ، المعتمد : ٣٩/١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٤٨/١ ، المنخول : ص ٨٦ ، شرح التوضيح : ١٠٣/١ التلويح : ١٠٣/١ ، تيسير التحرير : ٧٥/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٧٧/٢ ، همع الهواميع : ١٣٠/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٢ .
- (٢) يعني : أن موجب وجود الثاني بعد الاول مباشرة ، كقولك : ضربت زيدا فعمره ، فان المعنى ان ضرب عمرو وقع عقيب ضرب زيد ، ولم تتناول المدة بينهما . انظر كشف الاسرار : ١٢٧/٢ .
- (٣) اى بالنقل عن أهل اللسان ، وهم (العرب) .
- (٤) جمع جزاء ، يقال : شرط وجزاء ، قال فخر الاسلام : الا ترى أن العرب تستعمل الفاء في الجزاء ، لانه مرتب لامحالة ، اى مرتب على الشرط . قال في الكشف : لان من حق الجزاء ، أن يتعقب نزوله وجود الشرط بلا فصل اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٢٨/٢ ، وانظر اصول السرخسي ٢٠٧/١
- (٥) اى : وتدخل الفاء على حكم العلة بلا فصل ، رتبة أو زمنا ، لان الحكم مرتب على العلة . انظر : اصول البيزوى : ١٢٨/٢ ، اصول السرخسي ٢٠٨/١ .
- (٦) رواه ابو داود وابن ماجه والترمذى من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ " لا يجزى ولد والدا الا أن يجده ملوكا فيشتره فيعتقه " . وفي أبي داود " والده " قال الترمذى : هذا حديث حسن ، لانعرفه الا من حديث سهيل بن أبي صالح ، وقد روى سفيان الثورى وغير واحد عن سهيل بن أبي صالح هذا الحديث .
- انظر : سنن ابي داود : ٦٢٨/٢ ، سنن ابن ماجه : ١٢٠٧/٢ ، سنن الترمذى : ٣١٥/٤ .

بواسطة الطك ، ولو قال : بعتك هذا العبد بكذا ، فقال : فهو حر ، كان قبولا (١) ، لا بالواو (٢) ، وان دخلت الدار فأنت طالق فطالق ، لغير طموسة بانة بالأولى (٣) .

تنبيه :

وتدخل على العلل (٤) الدائمة لتراخيها معنى ، كما بشر فقد أتاك الغوث ، وآد الفا فانت حر ، وانزل فأنت آمن لم تتقيد بالأداء والنزول (٥) كأنه قائل : فقد عتقت وآمنت .

- (١) أى قبولا للبيع لان الفاء للتعقيب ، لأنه ذكر الحرية بحرف الفاء عقيب الايجاب والفاء للترتيب ، ولا يترتب العتق على الايجاب الا بعد ثبوت القبول فيثبت ذلك بطريق الاقتضاء ، وصار كأنه قال : قبلت فهو حر .
- (٢) انظر كشف الاسرار : ١٢٨/٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٨/١ .
- (٣) أى لا ان أبدل الفاء بالواو فقال : " وهو حر " فلا يكون قبولا وبالتالى لا ينتج عنه اعتاق لعدم ما يوجب التعقيب فيبقى الأمر محتملا ، انظر المرجعين السابقين .
- (٤) قال شمس الأئمة في اصوله : " وقد قال بعض مشايخنا : اذا قال لغير المدخول بها : ان دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق ، فدخلت انها تطلق واحدة عند ابي حنيفة رحمه الله باعتبار ان الفاء يجعل مستعارا عن الواو مجازا لقرب احدهما من الآخر . والأصح عندي انها هنا تطلق واحدة عندهم جميعا لان الفاء للتعقيب فيثبت به ترتيب بين الثانية والاولى ، في الوقوع ، ومع الترتيب لا يمكن ايقاع الثانية لأنها تبين بالأولى ومع امكان اعتبار الحقيقة لا معنى للمصير الى المجاز " ٢٠٨ / ١ ، وانظر كشف الاسرار : ١٢٩/٢ .
- (٥) اى : قد تدخل الفاء على العلة فتوصل بها على خلاف الاصل والمسوغ : امتداد العلة ودوامها ، لانها اذا كانت دائمة ، كانت متراخية عن ابتداء الحكم ومثاله - كما ذكر المصنف - ابشر فقد أتاك الغوث ، باعتبار أن الغوث الذى هو علة الابشار باق بعد ابتداء الابشار .
- انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٠/٢ ، اصول السرخسي ٢٠٨/١ لان معنى كلامه : أد الفا لأنك قد صرت حرا ، وأنزل ، لانك آمن والامان مستد ، كما ان الحرية دائمة ، فلا تتقيد بالأداء والنزول .
- انظر : المرجعين السابقين .

مسألة :

ثم (١) للتراخي (٢) بالنقل ، وقيل : لارتتيب في الجمل (٢) ، (ثم اهتدى) (٤) ثم كان من الذين آمنوا (٥) وقيل (٦) يحمل على دوام الاهتداء والايان ، ومعنى (٧) التراخي عند ابي حنيفة انقطاع الكلام به واستثناؤه معنى

- (١) انظر كلام الاصوليين على "ثم" في : احكام الآمدى : ٦٩/١ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٣١/٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٩/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٤/١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البهاني : ٣٤٤/١ ، التمهيد للاسنوى : ص ٥٧ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠١ ، البرهان : ١٨٤/١ ، المسودة : ص ٣٥٦ ، المعتمد : ٣٩/١ ، فتح الغفار : ١٢/٢ ، المنخول : ص ٨٧ ، شرح التوضيح : ١٠٤/١ ، التلويح : ١٠٤/١ ، تيسير التحرير : ٧٨/٢ ، شرح ابن عقيل : ١٢٨/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٣ ، لهجع الهوامع : ١٣١/٢ .
- (٢) التراخي هو : أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما ، فاذا قلت : جائي زيد ثم عمرو ، كان المعنى انه وقـع بينهما مهلة ، ولهذا جاز أن تقول : ضربت زيدا ثم عمرا بعده بشهر ولا يصح ذلك في الفاء .
- انظر : كشف الاسرار : ١٣١/٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٩/١ ، احكام الآمدى : ٦٩/١ .
- (٣) اى : وانما الترتيب في المفردات .
- (٤) جزء من الآية " ٨٢ " من سورة " طه " ونصها : * واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى * .
- (٥) جزء من الآية " ١٧ " من سورة البلد ، ونصها : * ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالرحمة * .
- وقد استدل بهاتين الآيتين المنكرون لوقوع الترتيب في الجمل ، ووجه الاستدلال : أن ماورد في الآيتين الكريمتين من باب ترتيب الخبر على الخبر ، وليس من الترتيب في المعنى ، وأن مضمون الجملة الثانية واقع بعد مضمون الجملة الاولى .
- انظر : تفسير ابن كثير : ١٦١/٣ .
- (٦) ومن قال بذلك : السيف الآمدى . انظر : الاحكام : ٦٩/١ .
- (٧) اختلف ابو حنيفة وصاحبا في ظهور اثر التراخي : فقال ابو حنيفة : يظهر اثره في الحكم والتكلم جميعا ، حتى كان بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف قولا بكامل التراخي .
- وقال ابو يوسف ومحمد : التراخي راجع الى الوجود ، كما في كلمة " بعد " لا في التكلم ، لانه متصل حقيقة ، وكيف يجعل التكلم منفصلا ، والعطف لا يصح مع الانفصال ؟ فيبقى الاتصال حكما ، مراعاة لحق العطف .
- انظر تفصيل وجهة نظر الفريقين مع المثال في : اصول البيزوى وكشف الاسرار : ١٣١/٢ - ١٣٢ ، اصول السرخسي : ٢٠٩/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٥/١ ، فتح الغفار : ١٢/٢ ، شرح التوضيح : ١٠٤/١ - ١٠٥ ، التلويح : ١٠٤/١ - ١٠٥ .

اعطاء للتراخي حقه، وجعله راجعا الى الوجود، لا التكلم ، فاذا قال لغير
المموسة : انت طالق ثم طالق ثم طالق ، ان قمت فوجد بانك بالاولى (١) ، ولو
قدم الشرط تعلق الاول وتنجز الثاني ولفي الثالث ، ولو كانت مموسة نزل الاول
والثاني وتعلق الثالث ، ان آخر (٢) وان قدم تعلق الاول ووقع الباقي ، وعندهما
تعلق الكل ونزل مرتبا .

مسألة :

وتستعار للواو (٣) في مثل * ثم الله شهيد (٤) لاستحالة حدوث^(٥)

- (١) عند الصاحبين ، لوجود الشرط ، ويلغو الثاني والثالث ، لغوات المحلل
بالبينونة ، أما عند ابي حنيفة رحمه الله ، فتطلق واحدة في الحال ، اى
حتى ولو لم تقم ، ويلغو ما سواها ، لان التراخي عنده بمنزلة ما لو سكت ،
ثم استأنف قولا بعد الاول كما اسلفنا . هذا فيما اذا آخر الشرط .
اما اذا قدم الشرط فقال : ان قمت فأنت طالق ثم طالق ثم
طالق . فلا يختلف الأمر عند الصاحبين ، حيث يتعلق الطلاق بوجود
القيام ، فاذا وجد ، نزل الطلاق مرتبا ، فلا يقع الا واحدة ، لاعتبار
التراخي ، لان ما سواها يقع على غير محل ، لأن غير الدخول بها تبين
بالأولى .
- اما عند ابي حنيفة : فتتعلق الطلقة الاولى بالقيام ، وتقع الثانية
في الحال ، وتلغو الثالثة ، لأنها بانك بالثانية .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٢ / ٢ ، فواتح
الرحموت : ٢٣٥ / ١ ، فتح الغفار : ١٢ / ٢ - ١٣ ، اصول السرخسي :
٢٠٩ / ١ .
- (٢) في ب : ان آخر الشرط .
- (٣) اى : وتستعار " ثم " للواو مجازا .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٢ / ٢ ، اصول
السرخسي : ٢١٠ / ١ ، تيسير التحرير : ٨٠ / ٢ .
- (٤) جزء من الآية " ٤٦ " من سورة يونس ، ونصها : * واما نرينك بعض
الذين تعدهم أو نتوفينك فالىنا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون *
- (٥) اى : لاستحالة كون شهادة الله حادثة ، لان علم الله قديم .

الشهادة فعلى هذا تحمل في قوله عليه السلام: (فليأت الذى هو خير ثم ليكفر) (١) على حقيقتها لا مكان حمل الامر على مقتضاه من وجوب الكفارة بعد الحنث ، وفي رواية " فليكفر ثم ليأت " (١) فتحمل على الواو لتعذر العمل بحقيقة الأمر جمعا بينهما .

- (١) رواه البخارى وأبو داود والترمذى من حديث عبد الرحمن بن سمره ، وفيه : " واذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها ، فأأت الذى هو خير ، وكفر عن يمينك " . ورواه مسلم والنسائي من حديث عبد الرحمن ايضا لكن بتقديم الكفارة على الحنث ولفظه : " واذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيرا منها ، فكفر عن يمينك وات الذى هو خير " .
- ورواه مسلم والترمذى من حيث أبي هريرة بلفظ : " من حلف على يمين ... الخ . وفيه تأخير الكفارة عن الحنث - كما في رواية البخارى .
- ورواه مسلم وابن ماجه والنسائي من حديث عدى بن حاتم من عدة طرق في بعضها : الحنث قبل الكفارة ، وفي بعضها الكفارة قبل الحنث .
- وقال ابو داود : احاديث ابي موسى الاشعري وعدى بن حاتم وابي هريرة في هذا الحديث روى عن كل واحد منهم في بعض الرواية : الحنث قبل الكفارة ، وفي بعض الرواية : الكفارة قبل الحنث .
- وقال الترمذى : حديث ابي هريرة ، حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم ، من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، أن الكفارة قبل الحنث تجزئ ، وهو قول مالك بن أنس والشافعي واحمد واسحق ، وقال بعض اهل العلم : لا يكفر الا بعد الحنث . قال سفيان الثوري : ان كفر بعد الحنث أحب الي ، وان كفر قبل الحنث أجزاء .
- انظر : فتح البارى : ٦٠٨/١١ ، صحيح مسلم : ١١٤/١١ - ١١٦ ، سنن ابي داود : ٢٠٥/٢ ، سنن الترمذى : ١٠٦/٤ - ١٠٧ ، سنن النسائي : ١٠/٧ - ١١ ، سنن ابن ماجه : ٦٨١/١ ، وهذه الروايات ليس فيها ذكر (ثم) الا في رواية عند ابي داود والنسائي .
- اي تحمل " ثم " في هذه الرواية على الواو ، لأن الكفارة لا تجب الا بالحنث فلو حملت على حقيقتها ، لوجبت الكفارة قبل الحنث ، لان " ثم " تفيد الترتيب مع التراخي - كما هو معلوم - وهذا يتعارض مع الرواية الأولى .
- انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٣/٢ ، واصول السرخسي : ٢١٠/١ ، تيسير التحرير : ٨٠/٢ - ٨١ .
- (٢)

سألة :

بل (١) اثبات للمعطوف واعراض عما قبله ، فاذا وقعت في خبر (١) اعتبر التدارك أو في انشاء (٢) لم يصح . وزفر (٤) لم يفرق حتى أوجب على من أقر بألف بل ألفين ثلاثة آلاف (٥) كما لو قال : أنت طالق واحدة بل شنتين (٦)

- (١) انظر كلام الأصوليين واصحاب اللغة على "بل" في : احكام الامدى :
٦٩/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٥/٢ ، اصول السرخسي :
٢١٠/١ ، فواتح الرحموت : ٢٣٦/١ ، فتح الغفار : ١٣/٢ ،
المحلي على جمع الجوامع : ٣٤٣/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٩ ،
البرهان : ١٩٤/١ ، مغني اللبيب : ١١٩/١ ، شرح التوضيح :
١٠٥/١ ، التلويح : ١٠٥/١ ، تيسير التحرير : ٨١/٢ ، شرح
ابن عقيل : ١٨٤/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٦ ، همع الهوامع ١٣٦/٢
(٢) اى : في جملة خبرية ، كقولك : جاءني زيد بل عمرو ، وكنت قاصدا
للاخبار بمجيء زيد ، ثم تبين لك انك غلطت في ذلك ، فتضرب عنه السي
عمرو وتقول : بل عمرو .
كشف الاسرار : ١٣٥/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٠/١ .
(٣) اى في جملة انشائية لم يصح التدارك ، لأن الانشاء اخراج من العدم الى
الوجود ، وبعد ما ثبت وجود شيء لا يمكن تداركه بأن يجعل غير موجود في
تلك الحال ، فلا يصح استدراكه . كشف الاسرار : ١٣٦/٢ ، اصول
السرخسي : ٢١١/١ ، شرح التوضيح : ١٠٥/١ ، التلويح : ١٠٥/١ .
(٤) هو ابو الهذيل : زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم بن قيس بن مكمل بن ذهل
العنبرى الفقيه الحنفي ، جمع بين العلم والعبادة ، كان من أهل الحديث ،
ثم غلب عليه الرأي ، وكان ابو حنيفة يفضلوه ويقول : هو اقيس اصحابي ، وثقه
ابن معين ، وقال ابن حبان : كان فقيها حافظا قليل الخطأ .
كان ابوه الهذيل واليه اعطى أصفهان . مات زفر بالبصرة سنة ثمان وخمسين ومائة
عن ثمان واربعين سنة . انظر ترجمته في : الجواهر المضية : ٢٠٧/٢ - ٢٠٩ ،
وفيات الاعيان : ٣١٧/٢ - ٣١٩ ، الفهرست ص ٢٨٥ ، لسان الميزان :
٤٧٦/٢ - ٤٧٧ ، البداية والنهاية : ١٢٩/١٠ ، طبقات ابن سعد :
٣٨٧/٦ ، رجال ابن حبان : ص ١٧٠ ، ميزان الاعتدال : ٧١/٢ ،
شذرات الذهب : ٢٤٣/١ ، كشف الظنون : ١٧٨٢/٢ ، معجم المؤلفين :
١٨١/٤ .
(٥) انظر تفصيل مذهب زفر رحمه الله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٥/٢ ،
اصول السرخسي : ٢١٠-٢١١ ، شرح التوضيح : ١٠٥/١ ، التلويح على
التوضيح : ١٠٥/١ .
(٦) فانها تطلق ثلاثا عند زفر . انظر اصول السرخسي : ٢١١/١ ، اصول البزدوى
١٣٥/٢ .

والجامع امتناع ابطال ما أقر به أو أوقعه ، وقتنا (١) تدارك الغلط في الأخبار
ممكن كسني ثلاثون بل أربعون وكنت طلقها واحدة بل ثنتين أما الانشاء فابتداء
ايقاع لا يتصور رفعه بعد وقوعه ، ولهذا تبين غير المموسة بواحدة في أنت (طالق) (٢)
واحدة بل ثنتين (٣) ، ولو علق (٤) ، في غير مدخول بها وقع الثلاث (٥) ،
لأنه يقصد ابطال الأول ملحق للثاني بعين الشرط بلا واسطة وابطاله (٦) ، غير
ممكن ، وقصده بتقدير الشرط ثانياً . ممكن فكان حالفاً يمينين .

تنبيه :

وبين
الفرق لأبي حنيفة بين هذه (٧) العطف بالواو والمسألة بحالها (٨) :

- (١) انظر ردّ الحنفية على ما ذهب اليه زفر وما اختاروه في هذه المسألة فسي
المرجعين السابقين بالاضافة الى : شرح التوضيح : ١٠٥/١ ، والتلويح :
١٠٥/١ ، فتح الغفار : ١٤/٢ .
- (٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (ب) .
- (٣) قال فخر الاسلام : لأنه قصد اثبات الثاني مقام الأول ، ولم يملك ، لأنها
بانت - بالأول - اصول البيدوى : ١٣٦/٢ .
- (٤) كأن قال : ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا بل ثنتين ، او بل ثنتين
اذا تحقق الشرط ، ودخلت الدار .
- (٥) قال فخر الاسلام : لان هذا لما كان لا يبطال الاول ، واقامة
الثاني مقامه ، كان من قضية اتصاله بذلك الشرط بلا واسطة ، لكن بشرط
ابطال الأول ، وليس في وسعه ابطال الاول ، ولكن في وسعه افتراد
الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة ، كأنه قال : لا بل أنت طالق
ثنتين ان دخلت الدار ، فيصير كالحلف باليمينين .
- اصول البيدوى : ١٣٦/٢ ، وانظر اصول السرخسي : ٢١١/١
- (٦) وفي : ب " فابطاله " .
- (٧) يريد " بل " .
- انظر الفرق في : اصول البيدوى وكشف الاسرار : ١٣٦/٢ ،
اصول السرخسي : ٢١١/١ .
- (٨) الا اننا نبدل " بل " بالواو ، فنقول : ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
وثنتين .

أن العطف بالواو تعليق بالشرط بواسطة تقدم الواحدة ، فنزل مرتبا ، وههنا
بواسطة ابطالها وهو غير ملوك له فاعتبر قصده فقدر شرط ثان (١)

قاعدة :

لكن (٢) للاستدراك. اذا وقعت بين مفردين لم تقع الا بعد نفي (٣) ،
أو بين جملتين وجب تخالفهما في النفي والاثبات من غير ترتيب والفرق بينها وبين (٤)
بل (٥) الاضراب ببل عن الأول نفيًا كان أو إثباتًا وحكم لكن اثبات ما بعدها ونفي
ما قبلها مضافاً الى دليله والعطف انما يستقيم اذا اتسق (٦) الكلام وانتظم فيتعلق
النفي بالاثبات المتصل به والا فانه مستأنف. (٧)

- (١) انظر اصول البيدوى وكشف الاسرار : ١٣٦/٢ .
(٢) انظر استعمالات " لكن " في : احكام الآمدى : ٦٩/١ ، اصول
البيدوى وكشف الاسرار : ١٣٩/٢ - ١٤٢ ، اصول السرخسي : ٢١١/١ -
٢١٢ ، فواتح الرحموت : ٢٣٧/١ - ٢٣٨ ، فتح الغفار : ١٥/٢ ،
شرح التوضيح : ١٠٦/١ ، التلويح : ١٠٦/١ ، شرح تنقيح الفصول :
ص ١٠٩ ، مغني اللبيب : ٣٢٣/١ ، تيسير التحرير : ٨٣/٢ ،
شرح ابن عقيل : ١٨٤/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٦ ، همع
الهوامع : ١٣٧/٢ .
(٣) فنقول : ما ضربت زيدا لكن عمرا . ولا تقول : ضربت زيدا لكن عمرا ، بخلاف
بل ، فانه يجوز أن نقول : ضربت زيدا بل عمرا .
أما اذا كان في الكلام جملتان مختلفتان ، فانه يجوز الاستدراك
بلكن في الايجاب ، فنقول : جاءني زيد لكن عمرو لم يأت . ولمزيد من
الايضاح انظر : كشف الاسرار : ١٤٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٩ .
(٤) انظر الفرق بين لكن وبين بل في : اصول البيدوى وكشف الاسرار :
١٣٩/٢ - ١٤٠ ، اصول السرخسي : ٢١١/١ .
(٥) في ب : أن الاضراب .
(٦) اتسق : انتظم . قال في مختار الصحاح (مادة (و س ق)) الاتساق
الانتظام . وقال في الكشف : والمراد من اتساق الكلام : انتظامه ، وذلك
بطريقتين :
احدهما : ان يكون الكلام متصلا بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف .
والثاني : ان يكون محل الاثبات غير محل النفي ليتمكن الجمع بينهما .
ولا يناقض آخر الكلام أوله كما في قولك : ما جاءني زيد لكن عمرو ، فاذا فات
احد المعنيين لا يثبت الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون كلاما مستأنفا :
١٤٠/٢ .
(٧) وفي (أ) " يستأنف " بالتحسية المثناة .

أقر أن هذا العبد لزيد فقال (١) : ما كان لي قط لكنه لبكر ، إن وصل (٢) كان لبكر، والا ردّ على المقر لأنه نفاه عن نفسه مطلقا فيرتد على مالكة (٣) وفيه احتمال نفيه عنه الى بكر فاعتبر الوصل لانه صغير. ولو تزوجت أمه بمائة بغير إذن (٤) فلم يُجز (٥) بمائة ، لكن بمائتين كان فسخا (٦) واستثنافا لعدم الاتساق ، لأنه نفي فعل واثباته . ولو قال : لك عليّ الف قرض فقال : لا ولكن غضب صح الوصل لبيان نفي السبب لا الواجب (٧) .

- (١) أي زيد .
(٢) أي وصل قوله : لكنه لبكر بقوله ما كان لي قط كان وصله به بيانا انه نفي الطك عن نفسه الى بكر لا أنه نفاه مطلقا ، وصار كالمجاز بمنزلة قوله لفلان عليّ ألف درهم وديعة ، فيصير قوله علي مجاز للحفظ اذا وصله بالكلام فكذلك ههنا . بخلاف ما اذا فصل قوله لكنه لزيد عن النفي فانه يصير نفيًا مطلقا أي نفيًا عن نفسه اصلا ، لا نفيًا الى احد فكان ردا للأقرار وتكذيبا للمقر حملا للكلام على الظاهر . وكان قوله لكنه لبكر بعد ذلك شهادة بالملك للمقر له الثاني على المقر الأول ، وشهادة الفرد لا يثبت الطك فيبقى العبد ملكا للمقر الأول . انظر : الكشف : ١٤٠/٢ ، ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج : ٥٦٤/٥ .
- (٣) ذكر ابن شهاب الدين الرملي أن هذا هو الأصح عند الشافعية ، لأن يده مشعرة بالملك ظاهرا ، والاقرار الطارىء عارضه تكذيب المقر له ، فسقط ، ومن ثم كان المعتبر أن يده تبقى عليه يد ملك ، لا مجرد استحفاظ . ومقابل الأصح : ينزعه الحاكم ، ويحفظه الى ظهور مالكة . انظر : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : ٧٥/٥ ، منهاج الطالبين وحاشية قليوبي : ٥/٣ .
- (٤) أي : بغير إذن مولاها .
(٥) أي : فلم يجوز المولى النكاح بمائة بأن قال : لا أجزى النكاح بمائة ، لكن أجزىه بمائتين .
(٦) للنكاح واستثنافا للكلام ، لان الكلام غير متسق لانه نفي فعل واثباته بعينه فلم يصلح للتدارك ، انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار : ١٤٢/٢ .
(٧) لان كلام المقر له مع كلام المقر متوافقان لا متنافيان ، لانهما توافقا في أصل الواجب وان اختلفا في السبب ، بخلاف مسألة الامة السابقة فان الكلام فيها غير متسق . انظر المرجع السابق .

سألة:

-أو- (١) لأحد الشيعين لا للشك (٢) فانه (٣) عارض بسبب

- (١) "أو" تدخل بين أسمين أو أكثر ، كقولك : جاءني زيد أو عمرو أو بيبي
فعلين أو أكثر كقوله تعالى : * فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما
تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة * الآية " ٨٩ " من سورة المائدة .
ولها أربع استعمالات عند النحاة ، استعمالان بعد الطلب : هما : التخيير ،
والاباحة . مثال الاول : تزوج هنداً أو اختها .
ومثال الثاني : جالس الحسن أو ابن سرين .
واستعمالان بعد الخبر ، وهما : الشك ، والتشكيك .
مثال الأول : قولك : جاء زيد أو عمرو . اذا لم نعلم الجائي منهما .
ومثال الثاني : نفس المثال يقع للتشكيك اذا كنت عالماً بالجائي منهما ، ولكنك
ابهمت على المخاطب . انظر : شرح قطر الندى : ص ٣٠٥ .
وذكر ابن عقيل لها خمس استعمالات ، فذكر الاربعة المتقدمة ، وأضاف اليها
التقسيم نحو : الكلمة ، اسم أو فعل أو حرف . انظر : شرح ابن عقيل : ص ١٨١/٢ .
١٣٤/٢ ، شذور الذهب : ص ٢٩٨ ، وما بعدها ، احكام الأمدى :
٦٩/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٤٣/٢ ، اصول السرخسي
٢١٣/١ ، تيسير التحرير : ٨٧/٢ ، شرح المنار لابن ملك : ص ٤٥٥
وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢٣٨/١ ، شرح التوضيح : ١٠٨/١ ، التلويح
١٠٨/١ ، فتح الغفار : بشرح المنار : ١٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول :
ص ١٠٥ ، البرهان : ١٨٦/١ ، المحلى على جمع الجوامع : ٣٣٦/١ ،
مغني اللبيب : ٦٤/١ ، المنخول : ص ٩٠ ،
شرح ابن عقيل : ١٨١/٢ ، شرح قطر الندى : ص ٣٠٥ .
(٢) اى لم تجعل "أو" للشك بأصل الوضع ، لأن الشك ليس بأمر مقصود يقصد
بالكلام وضعاً . وهذا رد من المصنف على من قال : ان الشك أحد استعمالات
"أو" بأصل الوضع ، وهم جمهور النحاة ، ومن وافقهم كأبي زيد الدبوسي
وابي اسحق الاسفرايني .
قال شمس الأئمة : وقد ظن بعض مشايخنا أنها في أصل الوضع للتشكيك
.. ثم قال : وعندى ان هذا غير صحيح ، لان الشك ليس بأمر مقصود حتى
يوضع له كلمة في أصل الوضع ، لكن هذه الكلمة لبيان أن المتناول احد المذكورين
... الخ " انظر اصول السرخسي : ٢١٣/١ ، وما ذكره شمس الأئمة - من
أن أو لم توضع للتشكيك - هو مذهب جمهور الحنفية . انظر : اصول البزدوى
وكشف الاسرار ١٤٣/٢ وما بعدها . تيسير التحرير : ٨٨/٢ - ٨٩ ،
شرح المنار : ص ٤٥٥ - ٤٥٧ ، فواتح الرحموت : ٢٣٨/١ وما بعدها .
(٣) اى الشك عارض باعتبار محل الكلام ، لا باعتبار هذه الكلمة ، فاذا قال : رأيت
زيداً أو عمراً . أفاد تعليق الروية بواحد منهما لا على التعيين ، والشك انما هو
في الخصوص . انظر اصول البزدوى ص ١٤٣ ، اصول السرخسي : ص ٢١٣ ،
تيسير التحرير : ص ٨٨ من الاجزاء الانفة الذكر .

الخبر ، وهي في الانشاء للتخيير فهذا حر أو هذا - انشاء كأحدهما (١) ،
وفيه احتمال (٢) الخبرية فيظهر في بيان المولى حتى كان اظهارا للواقع ، أو لا
من وجه وانشاء من وجه فيشترط قيام الاهلية (٣) والمحلية ، وولت هذا او هذا
بكذا توكيل لاحدهما فيصح من أيهما وقع (٤) ، ومع هذا أو هذا تخيير في بيع
أيهما شاء .

تمهيد :

مادخلت فيه - أو - وله موجب اصلي اعتبر به لا بما دخلت عليه عند
أبي حنيفة (٥) وقالا (٦) : ان أفاد التخيير اعتبر والا فالأقل . فتزوجتك على
ألف حالة أو الفين مؤجلة مفيد ، فيتخير (٧) ، وعلى ألف أو الفين لا يقيد ، فأوجبها

- (١) أي كقوله : أحدهما حر .
(٢) أي أن قوله : هذا حر أو هذا ، انشاء يحتمل الخبر ، لانه في وضعه
الاصلي خبر ، انظر تفصيل ذلك في كشف الاسرار : ١٤٥/٢ .
(٣) أي يشترط في المولى أهلية الانشاء ، وصلاحيه المحل للانشاء .
(٤) قال فخر الاسلام : فممن قال : " وولت فلانا أو فلانا ببيع هذا العبد " انه
صحيح ، ويبيع أيهما شاء ، لأن أو في موضع الابتداء تخيير ، والتوكيل صحيح
استحسانا ، وأيها باعه صح . اصول البزدوى : ١٤٦/٢ ، وقال الامام
عبد العزيز البخاري : وفي القياس لا يجوز ، لجهالة من وكل ببيعه .
كشف الاسرار : ١٤٦/٢ ، وانظر اصول السرخسي : ٢١٤/١ .
(٥) انظر خلاف ابي حنيفة وصاحبيه فيما دخلت عليه " أو " وله موجب اصلي في
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٤٨/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٥/١ .
(٦) أي : ابو يوسف ومحمد .
(٧) يتخير الزوج ، فيعطي الزوجة أي المهرين شاء ، لأن موجب " أو " التخيير ،
وقد امكن العمل به ، فوجب القول به . بخلاف ما لو قال : تزوجتك على ألف
أو الفين أو تزوجتك على الف حالة أو الف مؤجلة . فان التخيير غير مفيد ،
فلا يعمل به . ولزمه الأقل عند صاحبين بناء على أصلهما ، وهو : ان الموجب
الاصلي في النكاح هو المسمى ، فلا يمكن المصير الى مهر المثل الا اذا فسدت
التسمية من كل وجه .
اما عند ابي حنيفة ، فيلزمه مهر المثل ، لانه الموجب الاصلي ، لانه واجب بنفس
العقد فيحكم به في مثل هذه المسائل ، كالقيمة في باب البيع ، وأجر المثل
ففي الاجارة . وانما يعدل عنه اذا كانت التسمية معلومة قطعاً . فاذا انعدم
ذلك بحرف " أو " وجب المصير الى الموجب الاصلي . انظر : اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٤٨/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٥/١ ، شرح المنار
لابن ملك : ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

الألف كالأقرار والوصية والخلع والعتق ، وأفسد ابو حنيفة التسمية وأوجب مهر المثل لأنه الموجب الاصلي وهو معلوم ، وما هو المعلوم (١) بالتسمية غير معلوم ، فلا يترك المعلوم به ، وانما وجب الأقل في الاقرار واخواته لعدم معارضة موجب اصلي لجوازها بغير عوض.

مطالبة وجواب :

هلا (٢) أوجبتم التخيير في السرقة الكبرى (٣) كما في خصال الكفارة

- (١) في ب : (المذكور) بدل المعلوم .
- (٢) سقطت من (ب) .
- (٣) المراد بها : الحراجه : قطع الطريق ، أخذ المال ، القتل ، التخويف .
والاصل فيها : قول الله تعالى : * انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم — من خلاف * أو ينفوا من الارض * الآية * ٣٣ * من سورة المائدة .
وقد اختلفوا في أجزية المحارب الواردة في هذه الآية ، هل هي على التخيير ؟ أو مرتبة على قدر جنايته ؟
- فذهب المالكية الى انها على التخيير ، كما في خصال الكفارة وجزاء الصيد وصدقة الفطر . فالامام بالخيار بين العقوبات المذكورة في حق كل قاطع طريق ثم قسموا ما يمكن أن يقع من المحارب الى فئات ، وخصصوا لكل فئة عقوبات يدور خيار الامام في اطارها ، ولا يتجاوزها ، فقالوا : ان قتل ، خير الامام بين قتله أو صلبه فقط . وان أخذ المال ولم يقتل ، فلا تخيير في نفيه ، وانما التخيير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف . وان أخاف السبيل فقط ، خير الامام في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه .
- وقال القاضي ابن فرحون المالكي : وانما ثبت أنه على الاجتهاد ، فللامام ان يقتل المحارب وان لم يقتل ، ولا أخذ مالا من أحد .
- وقال الدسوقي : وحاصله : ان الحدود الاربعة واجبة لا يخرج الامام عنها ، مخيرة لا يتعين واحد منها ، الا انه يندب للامام ان ينظر ما هو الاصلح واللائق بحال ذلك المحارب ، وانما ظهر له ما هو اللائق ، ندب له فعله .
- انظر تفصيل مذهب المالكية في : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٣١١/٤ ، شرح الحطاب على مختصر خليل : ٣١٥/٦ ، تبصرة الحكام في اصول الاقضية ومناهج الاحكام بهامش فتح العلي المالك : ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ ،
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : ٤٩١/٢ - ٤٩٢ ، احكام القرآن لابن العربي : ٥٩٣/٢ - ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، وما بعدها .
- وقال الحنفية والشافعية : لا يمكن القول بالتخيير ههنا ، لان الجزاء على حسب الجناية ، يزداد بزيادتها ، وينقص بنقصانها . قال الله تعالى * وجزاء سيئة سيئة مثلها * الآية * ٤٠ * من سورة الشورى .
- ==

والمقتضى فيهما واحد ، قلنا : دخلت بين أجزية متنوعة وهي في مقابلة الجناية فدل تنويعها على تنويعه الى تخويف وأخذ مال وقتل وجمع حتى قال ابو حنيفة (١) ، فيمن أخذ مالا وقتل - يخير (٢) الامام بين قطعه ثم قتله أو صلبه (٣) ، وبين قتله أو صلبه من دون قطع لتجاذب التعداد (٤) والاتحاد في الجناية ، واما الكفارة ففي مقابلة جناية واحدة وهو انشاء ، فتخير على أن الواجب منها واحد يعينه الفعل .

== فيبعد أن يقال عند غلظ الجناية : يعاقب بأخف الأنواع ، وعند خفتها : بأغلظ الأنواع . فتبين ان معنى النص : أن جزء المحاربين لا يخلوا عن هذه الأنواع ، اما أن يقتلوا من غير صلب ، ان أفردوا القتل ، او يصلبوا مع القتل ، ان جمعوا بين الأخذ والقتل ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أفردوا الأخذ ، أو ينفوا من الارض بالحبس ان أفردوا الإضافة .

هذا تفصيل الحنفية لاجزية الحرايه . انظر مذهبهم وحجتهم في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٤٩/٢ - ١٥٢ ، أصول السرخسي : ٢١٥/١ - ٢١٦ ، شرح المنار : ص ٤٦٣ ، تيسير التحرير : ٩٤/٢ وما بعدها .

وانظر مذهب الشافعية في :

كتاب الأم : ١٣٩/٦ - ١٤٠ ، حاشية البيجورى على ابن القاسم : ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، شرح الجلال وحاشيته لقلبيوي وعميرة : ٢٠٠/٤ = ٢٠١ في : ب (رضي الله عنه)

(١) في أ : يتخير .

(٢) كذا في الاصل وجميع النسخ ، أثبت الالف قبل الواو ، وهو موافق لما في اصول البزدوى وشرحه كشف الاسرار ، على اعتبار أن الصلب حد مستقل بذاته . وخالفهم شمس الاثمة ، فلم يثبت الألف ، وعطف الصلب على القتل على اعتبار انه جزء الحد ، فقال : ولهذا قال ابو حنيفة : اذا جمع بين القتل وأخذ المال ، فلامام الخيار ، ان شاء قطع يده ثم قتله وصلبه ، وان شاء قطعه وصلبه ولم يقطعه لان نوع المحاربة متعدد ، وصوره متحد معنى ، فيتخير لهذا .

اصول السرخسي : ٢١٦/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار :

١٥٢/٢ .

(٤) لان السبب الموجب للقطع قد وجد ، والسبب الموجب للقتل قد وجد فيلزمه حكم السببين .

واما جهة الاتحاد ، فلأن الكل قطع المادة ، وهو واحد ، فكان له ان يقتصر على القتل او الصلب ، وهذا نظير ما قاله ابو حنيفة فيمن قطع يد رجل ثم قتله عمدا : ان شاء الولي قطعه ثم قتله ، وان شاء قتله من غير قطع .

لاجتماع جهتي التعداد والاتحاد . انظر كشف الاسرار : ١٥٢/٢ .

مسألة :

وتعم (١) لورودها في النفي * ولا تطع منهم آثما أو كفورا * (٢) أي واحد منهما وهونكرة في النفي (٣) فتعمهما ، ولا أكلم فلانا أو فلانا يحنث بأحدهما وبهما ولا يتخير (٤) في التعمين وعمومها (٥) على الافراد ، لا (على) (٦) الاستغراق فيعد عاصيا بأحدهما بخلاف الواو. (٧) .

مسألة :

وتعم (٨) في الاباحة فانها دليله، كجالس زيدا أو بكرا ، والفرق بين الاباحة والتخير مخالفة الأمور بالجمع فيه (٩) دون الاباحة ، ومعرفة الفرق من خارج (١٠) ، وعلى هذا لا اكلم أحداً الا فلانا أو فلانا له الجمع، ولا أقرهكن إلا فلانة أو فلانة لا يكون موليا منهما لانه اطلاق بعد حظر ، فكان اباحة فعمت.

- (١) أي "أو" اذا استعملت في النفي صارت بمعنى العموم .
- (٢) آية " ٢٤ " من سورة الانسان ، ونصها : * فاصبر لحكم ربك ولا تطع منهم آثما أو كفورا * .
- (٣) في (ب) : تعم فتعمهما .
- (٤) قال في الكشف : لو قال : لا أكلم اليوم فلانا أو فلانا ، ليس له أن يختار الامتناع ، عن تكليم احدهما مقتصرًا عليه ، بل يجب^{عليه} الامتناع عن تكليمهما جميعا . بخلاف ما لو قال لأكلمن اليوم فلانا أو فلانا فان له أن يختار تكليم احدهما للبر ولا يجب عليه التكلم مع الآخر : ١٥٥/٢ ، وانظر اصول السرخسي : ٢١٦/١ .
- (٥) وفي ب : وعمومها .
- (٦) زيادة من ب .
- (٧) فيما لو قال : لا أكلم فلانا وفلانا لم يحنث حتى يكلمهما .
- انظر تيسير التحرير : ٨٧/٢ .
- (٨) أي أو لأن الاباحة دليل العموم فعمت بها النكرة .
- (٩) أي في التخير : ومعناه : أن الجمع بين الأمرين في التخير يجعل الأمر مخالفا لأمر الأمر ، وفي الاباحة موافقا لامره . انظر اصول السرخسي :
- ٢١٧/١ .
- (١٠) قال البزدوى : وانما يعرف الاباحة من التخير بحال تدل عليه .
- أي على احد الأمرين .
- اصول البزدوى : ١٥٦/٢ ، وانظر كشف الاسرار : ١٥٦/٢ ، تيسير التحرير : ٨٧/٢ - ٨٨ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٥ .

مسألة :

وترد (١) بمعنى حتى مجازاً (٢) في اختلاف جهة العطف نفيها
واثباتها ، وسبق النفي دليل الغاية ، كلا فأفارك (٣) أو تقضي ، ولا أدخل هذه
أو أدخل هذه الأخرى أى حتى أدخلها ، فان دخل الأول حنث أو الثانية
أولا انتهت اليمين . (٤) .

مسألة :

حتى (٥) للغاية حتى مطلع الشمس (٦) وأكلت السمكة حتى رأسها
بالجرّ أى فانه باق ، وللعطف (٧) : جاءني القوم حتى زيد ، فيكون أكرمهم

- (١) أى : أو .
(٢) قال الامام عبد العزيز البخارى : وموضع ذلك : أن يفسد العطف لاختلاف
الكلام بأن يكون احدهما اسما والاخر فعلا ، او يكون احدهما ماضيا والاخر
مستقبلا . كشف الاسرار : ١٥٨/٢ .
وقال شمس الائمة في قوله تعالى : * ليس لك من الأمر شي * أو يتوب عليهم *
لا يمكن حمل الكلمة على العطف ، ان الفعل لا يعطف على الاسم ،
والمستقبل لا يعطف على الماضي ، ونفي الامر يحتمل الامتداد فيجعل قوله
(أو يتوب) . بمعنى الغاية ، أى حتى يتوب عليهم ، وفي هذه الاستعارة
معنى العطف ، فان غاية الشي * تتصل به كما يتصل المعطوف بالمعطوف عليه .
اصول السرخسي : ٢١٧/١ - ٢١٨ بتصرف .
(٣) أى : حتى تقضي ، أو الا أن تقضي .
(٤) انظر : اصول البزدوى ، وكشف الاسرار : ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، اصول
السرخسي : ٢١٧/١ - ٢١٨ .
(٥) انظر كلامهم على " حتى " في : احكام الآمدى : ٦٩/١ ، المنخول :
ص ٩٦ ، البرهان : ١٩٣/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٢ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٤٥/١ ، اصول البزدوى وكشف
الاسرار : ١٦٠/٢ ، اصول السرخسي : ٢١٨/١ ، تيسير التحرير :
٩٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٠/١ ، شرح التوضيح : ١١٢/١ ،
التلويح : ١١٢/١ فتح الغفار بشرح المنار : ٢٢/٢ ، مغني اللبيب :
١٣١/١ وما بعدها ، شرح ابن عقيل : ١٧٨/٢ ، همع الهوامع : ١٣٦/٢
شرح قطر الندى : ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .
(٦) كذا في الاصل ، ولعله لم يقصد الآية الكريمة حيث أن نصها : * هي حتى
مطلع الفجر * آية " ه " من سورة القدر .
(٧) أى وقد تستعمل حتى للعطف لما بين العطف والغاية من المناسبة مع قيام
معنى الغاية ، تقول : جاءني القوم حتى زيد ورأيت القوم حتى زيدا ، فزيد اما
افضلهم واما أرذلهم ليصلح غاية . اصول البزدوى : ١٦١/٢ ، واصول
السرخسي : ٢١٩/١ .

أو أرنلهم ، والسمة حتى رأسها بالنصب أي أكلته ، وقد يعطف بها تامة كضربت
القوم حتى زيد غضان (١) ، وناقصة فيقدر الخبر كحتى رأسها بالرفع أي مأكول .

مسألة :

وهي للغاية في الفعل (٢) ومعنى كي فان تعذر فللعطف (٣)
* حتى يعطوا الجزية * (٤) و * حتى تغتسلوا * (٥) بمعنى إلى
و * حتى لا تكون فتنة * (٦)

- (١) هذه جملة مبتدأة وهي غاية للضرب فانه ينتهي بها . وانظر : تيسير
التحرير : ٩٨/٢ .
- (٢) قال البزدوى : ومواضعها في الأفعال أن يجعل غاية بمعنى إلى أو غاية
هي جملة مبتدأة . وعلامة الغاية : أن يحتمل الصدر الامتداد وأن
يصلح الآخر دلالة على الانتهاء . حاشية كشف الاسرار : ١٦٢/٢ .
- (٣) انظر كشف الاسرار على اصول البزدوى : ١٦٣/٢ ، اصول السرخسي :
٢١٩/١ ، تيسير التحرير : ٩٨/٢ وما بعدها .
- (٤) سورة براءة : الآية " ٢٩ " ، ونص الآية الكريمة : * قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر * ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين
الحق من الدين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون *
- (٥) سورة النساء : الآية " ٤٣ " ونص الآية : * يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى
تغتسلوا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله
كان عفوا غفورا * .
- (٦) سورة البقرة : الآية " ١٩٣ " ونصها :
* وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على
الظالمين * .

بمعنى كي ، و (حتى يقول الرسول) (١) بالنصب (٢) بمعنى إلى "أن غاية لا يكون لفعلهم في قوله أتر ، ومعنى كي فيكون فعلهم سببا له ، وبالرفع (٣) على جملة مبتدأة (٤) أي هو . يقول فيكون غاية .

فروع :

عبدى حرّ ان لم اهريك حتى يدخل الليل ، او يشفع زيد - حنث ان أقطع قبل الغاية (٥) ، أو ان لم أتك (٦) حتى تغديني (فأتاه ولم يفده) (٧) لم يحنث) لان الشفاعة سبب الاقلاع وليس الغداء دليل الامتناع عن الاتيان (٨) ، والغداء صالح جزاء لاتيانه فحمل عليه فصار شرط برّه (الاتيان المقيد) (٩) .

- (١) الآية " ٢١٤ " من سورة البقرة ، ونصها : * أم حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله الا ان نصر الله قريب * .
- (٢) على وجهين : احدهما الى أن يقول الرسول ، فيكون الفعل يقول منصوبا بأن المصدرية ، وحينئذ لا يكون فعلهم سببا لمقالة الرسول ، وينتهي فعلهم عند مقالة على ما هو موضوع الغايات أيها اعلام الانتها . من غير أثر .
- والثاني : لكي يقول الرسول . فيكون فعلهم سببا لمقالته . وهذا لا يوجب الانتها . انظر اصول البزدوى وشرحه كشف الاسرار : ١٦٤/٢ ، واصول السرخسي : ٢١٩/١ .
- (٣) اي وقرى حتى يقول بالرفع على معنى جملة متبداة ، والتقدير : حتى الرسول يقول ذلك ، فلا يكون فعلهم سببا ، ويكون متناهيا به . انظر اصول السرخسي : نفس الصفحة .
- (٤) في : ب مبتدأ .
- (٥) لان الفعل المحلوف عليه وهو الضرب يحتمل الامتداد بطريق التكرار فكان شرط البر وهو المد الى الغاية المضروبة له متصورا واذا كان محتملا للامتداد بالطريق الذي قلنا كان الكوف عنه محتمل هذا الفعل لامحالة ، فيكون شرط الحنث متصورا سايقا . فصار شرط الحنث الكف عنه قبل الغاية . كشف الاسرار : ١٦٤/٢ ، ١٦٥ بتصرف .
- (٦) اي عهديا حرّ ان لم أتك حتى تغديني ، اي لكي تغديني .
- (٧) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) وهو مثبت في هامش الاصل بخط المصنف ومشار الى موضعه بخارجه ومصحح عليه .
- (٨) وانما شرط برّه الاتيان على هذا القصد وقد وجد .
- (٩) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .

أو ان لم آتكَ (١) حتى أتفدى عندك عاطفة لعدم صلاحية الغاية وعدم سببية الاتيان لفعل نفسه (٢) فكأنه قائل : ان لم آتكَ فأتفد فان تفدى عقيب اتيانه برّ والا حنث. قال فخر الاسلام (٣) (رحمه الله) (٤) هذه استعارة بديعة فقهية والمجوز ما بين الغاية والعطف من الاتصال ، وقد استعملت للعطف مع الغاية فجاز استعارتها من غير غاية للتعذر .

مسألة :

الباء للالصاق (٥) ولهذا صحبت الثمن فيصح الاستبدال قبل

(١) اي عدى حرّ ان لم آتكَ حتى أتفدى عندك .

(٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٥/٢ .

(٣) اي البزدوى : انظر اصوله : ١٦٦/٢

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) الباء من حروف الجر وتأتي لعدة معاني منها : الالصاق نحو : به داه والتعدية نحو ذهبت به زيد . والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه ولجامه . وبمعنى في نحو جلست بالمسجد اي في المسجد ، والاستعانة نحو كتبت بالقلم والسببية نحو بتوفيق الله حججت .

وللمقابلة وهي التي تدخل على الثمن نحو بعت شاة بدرهم .

قال شارح التبريزي : والاصل فيها الالصاق ، وهو موجود في جميع

محال استعمالها ، دفعا للاشتراك ولما كان الالصاق نسبة ، اقتضى

ملصقا ، كالفعل ، وملصقا به كالاسم ، لامتناع تحقق النسبة بدون المنتسب ،

فاذا قيل : كتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين ، فالكتابة ملصق ، والقلم

ملصق به والقطع ملصق ، والسكين ملصق به ، والمراد : الصاق هذا الفعل

بهذا الاسم ، دون العكس فيكون الملصق اصلا ، والملصق بهه تبعاً .

شرح التبريزي : لوحة (١٣٢) .

انظر معاني الباء وخلاف العلماء فيها في : اصول البزدوى وكشف

الاسرار ١٦٢/٢ - ١٧٢ ، اصول السرخسي : ٢٢٧/١ - ٢٢٩ ،

تيسير التحرير : ١٠٢/٢ - ١٠٥ ، فواتح الرحموت : ٢٤٢/١ ،

شرح التوضيح : ١١٤/١ ، التلويح : ١١٤/١ ، فتح الغفار : ٢٥/٢

شرح تنقيح الفصول : ص ١٠٤ ، البرهان : ١٨٠/١ ، المنخول ص :

٨١ - ٨٣ ، احكام الآمدى : ٦٢/١ ، المحلى على جمع الجوامع :

٣٤٢/١ وما بعدها ، المسودة : ص ٣٥٦ ، همع الهوامع : ٢٠/٢ -

٢٢ ، شرح ابن عقيل : ١٧/٢ - ١٩ ، مغني اللبيب : ١٠٦/١ وما بعدها

المعتمد : ٣٩/١ - ٤٠ ، شرح المنار لابن طك : ص ٤٧٨ ، التبصرة

في اصول الفقه : ص ٢٣٢ .

القبض (١) في شريت هذا العبد بكر (٢) موصوف من الحنطة، لا بالعكس (٣) ، فانه يجب الاجل لكونه مسلما (٤) ، ويمتنع الاستبدال (٥) ، والفرق: أن اضافة العقد الى العبد تجعله اصلا ملصقا بالكر والتمن تابع وشرط وفي العكس بالعكس ، وعن الشافعي (رحمه الله) (٦) للتبعيض (٧)

(١) أى اذا ثبت أن ما دخله الباء غير المقصود ، بل كالتابع ، وما يتعلق به هو المقصود فيصح الاستبدال قبل القبض.

(٢) الكر: كيل معروف ، والجمع : اكرار ، مثل قفل وأقفال ، وهو ستون قفيزا ، والقفيز ثمانية مكايك ، والمكوك صاع ونصف. قال الازهرى : " فالكر " على هذا الحساب اثنا عشر وسقا . الصباح المنير : ١٩٠/٢ ، وانظر مختار الصحاح مادة (ك ر ر) ص ٥٦٢ .

(٣) أى لا ان دخل الباء في العبد المباع وأضاف العقد الى الكر الموصوف نحو شريت كرى موصوفا في الذمة بهذا العبد فانه ينعقد سلما لاجتماع شرائط السلم فيه من التأجيل وقبض رأس المال في المجلس ، وعدم صحة الاستبدال فالكر يكون مسلما فيه ، والعبد رأس المال في السلم بدلالة الباء .

انظر : شرح البتريزي لوحة ١٣٢ ، شرح العنار لابن طك : ص

٤٧٨ - ٤٧٩ .
(٤) السلم هو : أن يسلم عينا حاضرة في عوض موصوف في الذمة الى أجل . وهو جائز بالاجماع ، وسنده الكتاب (آية الدين) والسنة ، فقد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال : من اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم . متفق عليه .

(٥) أى قبل القبض.

(٦) زيادة من ب .

(٧) قال الشافعي رحمه الله : قال الله تعالى * واسحوا برؤوسكم * وكان معقولا في الآية أن من مسح من رأسه شيئا ، فقد مسح برأسه ، ولم تحتسمل الآية الا هذا ، وهو اظهر معانيها ، او مسح الرأس كله ، ودلت السنة على ان ليس على المرء مسح الرأس كله ، وانما دلت السنة على ذلك فمعنى الآية : ان من مسح شيئا من رأسه اجزأه . كتاب الام : ٢٢/١ وانظر ص ٢٣ منه ومختصر الزني : ٧/١ - ٨ ، حاشيتي قلوبى وعميرة على شرح الجلال ٤٩/١ ، نهاية المحتاج وحاشيته : ١٧٤/١ .

وقد انكر جمع كبير من الشافعية وغيرهم كون الباء في (برؤوسكم) للتبعيض ، منهم : امام الحرمين والغزالي ، وابن دريد وابن برهان وابن العربي صاحب احكام القرآن : وابن جنى ، وهو مفهوم كلام الأمدى =

في (وامسحوا برؤوسكم) (١) وعن مالك (٢) (رحمه الله) (٣) صلوه (٤)
لتعدى الفعل . وقلنا ليس للتبعيض وضعا (٥) فلا يترك له الوضعي لغير ضرورة .

ومذهب عامة الحنفية . انظر المراجع السابقة في اول المسألة بالاضافة الى
البرهان : ١٨٠/١ وما بعدها ، المنخول : ص ٨٢ ، نهاية السؤل
٣٠٣/١ - ٣٠٤ ، مهاج العقول : ٣٠١/١ ، احكام القرآن لابن
العربي : ٥٦٩/٢ وما بعدها . احكام الامدى : ٦٢/١ .
وقال الامام الاسنوى : وهذه المسألة تكلم الاصوليون فيها ، اعتقادا
منهم أن الشافعي انما اكتفى بمسح بعض الرأس لاجل الباء ، وليس كذلك ،
بل اكتفى به لصدق الاسم .
وقال حجة الاسلام : وأما التبعيض في مسألة المسح ، فأخوذ من
معنى المصدر ، فمصدر المسح لا يشير الى الاستيعاب ، كمصدر الضرب ،
بخلاف الغسل .

انظر نهاية السؤل : ٣٠٤/١ ، المنخول : ص ٨٣ .

الاية " ٦ " من سورة المائدة .

(١) هو امام دار الهجرة ، ابو عبد الله ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن
(٢) عمرو بن الحارث الاصبحي - نسبة الى ذى اصبح ، وهي قبيلة كبيرة باليمن
تنسب الى يعرب بن قحطان - احد الائمة الاربعة : اصحاب المذاهب
المعتبرة . روى عن كثير من التابعين ، واخذ القراءة عن نافع ابن ابي نعيم
وسمع الزهري ونافعا مولى ابن عمر .

وروى عنه خلق كثير منهم : السفينان وشعبة وابن المبارك والاوزاعي . سكن
المدينة ، وتوفي فيها في شهر ربيع الاول سنة تسع وسبعين ومائة . ودفن في
البقيع . وكانت ولادته في سنة خمس وتسعين من الهجرة على اختلاف في
ذلك . انظر ترجمته في :

الديباج المذهب : ص ١٧ وما بعدها وفيات الاعيان : ١٣٥/٤ - ١٣٨
الهداية والنهاية : ١٠ / ١٧٤ ، شذرات الذهب : ٢٨٩/١ - ٢٩١ ،
صفة الصفوة : ١٧٧/٢ - ١٨٠ ، الفهرست ص ٢٨٠ - ٢٨٣ ،
المختصر في اخبار البشر : ١٤/٢ ، اللباب : ١٥١/٣ ، تهذيب
التهذيب : ٥/١٠ .

زيادة من ب . (٣)

انظر تفصيل مذهب الامام مالك رحمه الله في : مواهب الجليل بشرح
(٤) مختصر خليل : ٢٠٢/١ وما بعدها ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي
عليه : ٨١/١ ، احكام القرآن لابن العربي : ٥٦٦/٢ وما بعدها ،

بداية المجتهد : ١٢/١ .

اي لم توضع الباء في الوضع الاول للتبعيض وانما الموضوع للتبعيض هو (من)
(٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٠/٢ .

وقال ابن رشد المالكي : لا معنى لانكار هذا في كلام العرب ، اعني كون الباء
مبعضة وهو قول الكوفيين من النحويين . " بداية المجتهد : ١٢/١ وانظر
مراجع النحو المتقدمة في بداية المسألة .

(١) والالصاق ممكن فاذا دخلت في الآلة تعدى الفعل الى كل المسوح كسحت رأس اليتيم بيدي ، او على المحل تعدى الفعل الى الالة فالتقدير : واسحوا أيديكم برؤسكم ، الصقوها بها فلم يقتض استيعابا لحصول حقيقة المسح بالوضع فجاء التبويض (٢) لا لاقتضاء الباء والاستيعاب في التيمم بالسنة ، ومن ذلك : ان خرجت الا باذني اشترط تكرره (٣) لاقتضاء الملصق به بخلاف الا أن آذن (٤) لحصول الغاية بالماهية .

سألة :

على (٥) للاستعلاء (٦) فاستعملت للايجاب في الذمة في قوله : لزيد علي الف الا أن يفسره بأنها وديعة ، وهي في المعاوضات كالبيع والاجارة والنكاح (٧) بمعنى الباء (٨) والمجوز تناسب الوجوب والالصاق ، وفي الطلاق بمعنى الشرط فلا يجب شي في طلقتي ثلاثا على الف اذا طلقها واحدة عند ابي حنيفة (٩) ، وأوجبا (١٠) ثلث الألف كما في الباء ، وفرق بأن الواقع لا معاوضة بينهما وبين

- (١) في ب : وكسحت .
(٢) في ب : للتبويض .
(٣) أي تكرر الاذن عند كل خروج ، لأن الباء للالصاق . انظر فواتح الرحموت ٢٤٣/١ ، شرح المنار : ص ٤٨١ .
(٤) في : ب (الا أن آذن لك) .
(٥) انظر معاني " على " عند الاصوليين في : احكام الامدى : ٦٢/١ ، البرهان : ١٩٣/١ ، المنخول في ص ٩٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٤٧/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٣/٢ ، اصول السرخسي : ٢٢١/١ - ٢٢٢ ، تيسير التحرير : ١٠٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٣/١ ، شرح التوضيح ١١٥/١ ، التلويح : ١١٥/١ ، فتح الغفار : ٢٧/٢ ، وعند النحويين في : شرح ابن عقيل : ١٩/٢ ، همع الهوامع : ٢٨/٢ ، مغني اللبيب ١٥٢/١ وما بعدها . قطر الندى : ص ٢٥٢ .
(٦) قال فخر الاسلام : وأما " على " فانها وضعت لوقوع الشيء على غيره وارتفاعه وعلوه فوقه ، فصار موضوعا للايجاب والالزام في قول الرجل : لفلان علي الف درهم . اصول البزدوى : ١٧٣/٢ .
(٧) النكاح ليس من المعاوضات المحضة ، لكنه الحق بها لانه لا يحتمل التعليق بالشرط ، كالبيع والاجارة انظر شرح التبريزي : لوجه (١٣٣) .
(٨) قد يستعار " على " في المعاوضات للباء ، فيجعل بمعناه ، لان اللزوم الذي هو معناه يناسب الالصاق ، فوجد بينهما اتصال معنوي مثاله في البيع : بعت هذا منك على الف ريال . وفي الاجارة : اجرت هذه الدار منك على مائة ريال . وفي النكاح : تزوجتك على ألف ريال . انظر : اصول البزدوى ١٧٣/٢ ، اصول السرخسي : ٢٢٢/١ ، تيسير التحرير : ١٠٦/٢ .
(٩) انظر المراجع السابقة .
(١٠) اي ابو يوسف ومحمد . اوجبا ثلث الالف ، لان الخلع عندهما عقد =

مالزمه بل بينهما معاينة وهي (١) بالشرط اليق وهو ممكن فان الطلاق يتعلق
فاذا خالف مقصودها من التعليق لم يجب شي * ، أما في المعاوضات فلا يمكن اعتبار
معنى الشرط فيها .

سألة :

من للتبعيض (٢) والى (٢) لانتهاه الغاية واستعملت في الآجال (٤) ،
وانت طالق الى شهر تنجيز (٥) واضافة بالنية ، فان عرى فتنجيز عند زمز (٦)
لان التأجيل لا يمنع الوقوع . وقلنا اضافة لان فائدة التأجيل تأخير ما دخلت عليه .

== معاوضة . انظر : تفصيل مذهب ابي حنيفة وصاحبيه في ذلك في :
تيسير التحرير : ١٠٦/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٣/١ ، التلويح على
التوضيح : ١١٥/١ .
اي للمعاينة . (١)

(٢) من جملة حروف المعاني " من " وترد على معان ذكر النحاة انها ترد لا ابتداء
الغاية نحو سرت من الكوفة الى البصرة . وترد للتبعيض مثل : اخذت من
الدرهم ، وزيد من القوم . وللتبيين كقوله تعالى : * فاجتنبوا الرجس من
الاثان * وكقولهم : خاتم من فضة ، وباب من ساج وقد تكون مزيد فكقولك
ما جاني من احد .

قال في كشف الاسرار : وقال المحققون منهم : الكل راجع الى معنى ابتداء
الغاية : انظر : ١٧٦/٢ .

(٣) انظر معاني " من " و " الى " عند الاصوليين والنحاة في : احكام الامدى
٦١/١ - ٦٢ ، البرهان : ١٩٢/١ ، المنحول : ص ٩٢ - ٩٣ ، نهاية
السؤل : ٣٠٠/١ - ٣٠١ ، مناهج العقول : ٢٩٩/١ - ٣٠٠ ، شرح
تنقيح الفصول ص ١٠٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٦/٢ - ١٧٧
وما بعدها ، اصول السرخسي : ٢٢٠/١ ، ٢٢٢ ، تيسير التحرير :
١٠٧/١ ، ١٠٩ ، فواتح الرحموت : ٢٤٤/١ ، ٢٤٦ ، التلويح على
التوضيح : ١١٥/١ ، فتح الغفار : ٢٩/٢ ، ٣٠ ، المعتمد : ٤٠/١
التمهيد للاسنوى : ص ٥٨ - ٥٩ ، المسودة : ص ٣٥٦ ، ج
همع الهوامع : ٢٠/٢ وما بعدها ، شرح ابن عقيل : ١٣/٢ ، مغني
اللبيب : ٧٨/١ ، ٣٥٣ ،

أى آجال الديون . (٤)

(٥) أى اذا قال الرجل لزوجته انت طالق الى شهر تعلق ذلك بالنية ، فان
نوى التنجيز وقع في الحال . ويلغو آخر كلامه ، لانه نوى حقيقة كلامه ، فانه
اراد ان يقع الطلاق في الحال وينتهي بمضي الشهر والطلاق لا يقبل التوقيت .
وان نوى التأخير يتأخر الوقوع الى مضي الشهر لانه نوى محتمل كلامه ، ان
الطلاق يقبل الاضافة كقوله انت طالق غدا . انظر كشف الاسرار : ١٧٧/٢
شرح التبريزى لوحة ١٣٥ .

(٦) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٧٧/٢ ، اصول السرخسي ٢٢٠/١

قاعدة :

الغاية ان قامت بنفسها لم تدخل في الحكم كبعثك من ههنا الى هناك ومنه (ثم اتموا الصيام الى الليل) (١) وان تناولها صدر الكلام فالغاية لاجراج ماوراءه (٢) كما قلنا (٣) : في المرافق (٤) ، وكما ادخل ابو حنيفة الغاية في الخيار (٥) ومنع دخول العاشر في الاقرار من درهم الى عشرة لعدم تناول وأدخله (٦) لعدم القيام بنفسه ، وكذلك في الطلاق (٧) ودخول المبتدأ (٨) عند ابي حنيفة للضرورة .

- (١) الآية " ١٨٢ " من سورة البقرة .
(٢) في ب : ماوراءها .
(٣) في ب : في قولنا .
(٤) المرافق ، جمع مرفق ، والمرفق ، والمرفق : موصل الذراع في العضد . مختار الصحاح مادة (ر ف ق) والمرافق داخله تحت غسل مطلق اليد ، ان اليد حقيقة الى الابط ، وهي مأثور بغسلها ، فلما قيد بالغاية ، سقيط ماوراءها ، وبقي الباقي مندرجا تحت اليد الواجب غسلها . انظر : شرح العنار لابن ملك : ص ٤٩٣ .
(٥) فقال : اذا باع بشرط الخيار الى الغد ، تدخل الغاية في مدة الخيار ، لان مطلقه يقتضي التأبيد بخلاف الاقرار من درهم الى عشرة ، حيث منع دخول العاشر لعدم تناول .
وادخله ابو يوسف ومحمد ، لعدم القيام بنفسه . انظر تفصيل ذلك في : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ١٨٠ / ٢ ، اصول السرخسي : ٢٢١ / ١ فواتح الرحموت : ٢٤٦ / ١ .
(٦) اي ابو يوسف ومحمد .
(٧) فاذا قال لزوجته : انت طالق من واحدة الى ثلاث . دخلت الغايتان عند ابي يوسف ومحمد لان هذه الغاية لاتقوم بنفسها فلا تكون غاية مالم تكن ثانية .
انظر اصول السرخسي : ص ٢٢١ .
(٨) اي الغاية الاولى تدخل للضرورة ، لان الثانية داخله في الكلام ، ولاتكون ثانية قبل دخول الاولى .
انظر كشف الاسرار : ١٨٠ / ٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٦ / ١ .

مسألة :

(٢) "في" (١) للظرفية والخلاف في أنت طالق غدا أو في غدا
فقالا : حذفها وإثباتها واحد وفرق بان إسقاط الحرف واجب اتصال الطلاق
بالغد فوقع في كله فتعين أوله ولم يصدق في التأخير وإثباته أوجب اتصاله بجزء مبهم
فصدق لكون النية مبينة للابهام ، ومثله : إن صهت الدهر أو في الدهر ، فالاول على
الأبد والثاني على ساعة .

مسألة :

وتستعار للمعية اذا نسبت الى الفعل (٣) كطالق في دخولك الدار ،
والمجوز ما في الظرف من معنى المعية فكان بمعنى الشرط فلا يقع بطالق في مشيئة
الله (٤) وفي الداران اراد الدخول صدق ديانة (٥) وتلزمه عشرة في الاقرار

- (١) انظر معاني "في" عند النحاة والاصوليين في : همع الهوامع : ٣٠/٢ ،
اوضح المسالك : ٣٨/٣ ، مغني اللبيب : ١٨٢/١ .
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨١/٢ ، اصول السرخسي : ٢٢٣/١
تيسير التحرير : ١١٧/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٧/١ ، التلويح على
التوضيح : ١١٨/١ ، شرح المنار لابن ملك ص ٤٩٥ ، فتح الغفار بشرح
المنار : ٣٢/٢ ، احكام الامدى : ٦٢/١ ، التمهيد للاسنى ص ٦٠ ،
نهاية السؤل : ٣٠٠/١ ، مناهج العقول : ٢٩٩/١ ، شرح تنقيح
القصول : ص ١٠٣ ، المعتمد : ٤٠/١ ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناني : ٣٤٨/١ .
- (٢) اختلف ابو حنيفة وصاحبا في قول الرجل لامرأته : انت طالق غدا ، أو في
غد ، اى في اثبات (في) وحذفها في هذه الصورة . فقال ابو يوسف
ومحمد : حذفها وإثباتها سواء ، لانه اضاف الطلاق الى الغد ، ونية
جزء منه خلاف الظاهر ، لانه تخصيص العام فلا يصدق قضاء .
وفرقت ابو حنيفة بين حذف "في" الظرفية ، وإثباتها فقال : اذا حذف "في"
اتصل الطلاق بالغد بلا واسطة ، فيقتضي استيعابه ، لانه شابه المفعول به .
فلا بد ان يكون واقعا في اوله ، ليحصل الاستيعاب ، فاذا نوى آخر النهار
فقد غير موجب كلامه الى ما هو خفيف عليه ، فلا يصدق قضاء .
واذا أثبت "في" ، يصير الظرف جزءا مبهما في النهار ، فتكون نيته بيانها
لما أبهمه ، لا تغييرا لحقيقة كلامه ، فيصدق القاضي . شرح المنار لابن ملك :
ص ٤٩٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨١/٢ ، اصول السرخسي :
٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، فواتح الرحموت : ٢٤٧/١ .
- (٣) تستعار "في" للمعية اذا نسبت الى الفعل ، على معنى ان الفعل لا يصلح ظرفا
للطلاق حقيقة . انظر تفصيله في : اصول السرخسي : ٢٢٤/١ ، اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٨٢/٢ .
- (٤) بمنزلة قوله ان شاء الله ، فانه اذا قال انت طالق ان شاء الله لا تطلق .
- (٥) ولا تطلق حينئذ الا اذا دخلت الدار باعتبار انه كنى بالمكان

بعشرة في عشرة لعدم امكن الظرفية (١) وان نوى المعية صدق، فطالق واحدة في واحدة تقع واحدة ، فان نوى مع قبل الدخول وقعا (٢) أو الواو فواحدة .

مسألة :

مع (٣) للقرآن فيقع في طالق واحدة مع واحدة أو معها واحدة ثبتان قبل المسيس (٤) وقيل للتقديم فتطلق للحال في طالق قبل دخولك الدار ، وفي غير الملموسة واحدة قبلها واحدة ثنتان (٥) أو قبل واحدة واحدة (٦) و " بعد "

- ==
- عن الفعل الموجود فيه . وان لم يرد الدخول تطلق في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق ، فان الطلاق اذا وقع في مكان فهو واقع في الامكنة كلها ، وهي اذا اتصفت بالطلاق في مكان اتصفت به في الامكنة كلها .
انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨١/٢ - ١٨٢ ، اصول السرخسي ٢٢٤/١ ، شرح المنار لابن ملك : ص ٤٩٦ .
- (١) لان العدد لا يصلح ظرفا لمثله بلا شبهة الا ان يعني حرف " مع " فان " في " تأتي بمعنى مع قال تعالى : * فادخلي في عبادي * اي مع عبادي فحينئذ تلزمه عشرون . انظر المرجعين - أعلاه .
- (٢) اي الطلقتان معا .
- (٣) من جملة كلمات المعاني اسماء الظروف مثل مع وقبل وبعد وعند وقد الحقت بحروف المعاني لمشابهتها الحروف من حيث انها لا تفيد معانيها الا بالحاقها بأسماء آخر كالحروف .
- انظر معاني هذه الظروف في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٨٨/٢ - ١٩٠ ، اصول السرخسي : ٢٢٥/١ - ٢٢٦ ، تيسير التحرير : ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، فواتح الرحموت : ٢٥٠/١ ، التلويح على التوضيح : ١١٩/١ - ١٢٠ ، فتح الغفار : ٣٣/٢ - ٣٤ ، شرح المنار لابن ملك ص ٤٩٧ وما بعدها ، المعتمد : ٣٩/١ ، همع الهوامع : ٢٠٩/١ - ٢٠١ ، ٢١٧ ، شرح ابن عقيل : ٥٥/٢ - ٦٢ .
- (٤) اذا وقعا قبل المسيس : فمن الاولى وقوعها بعده ، ولهذا قال التبريزي سواء دخل بها أولم يدخل ، لان " مع " للقرآن ، فوقعا معا .
انظر شرح التبريزي لوجه (١٣٨) .
- (٥) لان " قبل " حينئذ ترجع الى معنى " مع " ان الطلاق انما يقع بالتلفظ ، ومحال ان يقع قبل تلفظه شي . انظر كشف الاسرار : ١٨٨/٢
- (٦) ذلك لانها بانء بالاولى ، فلا تلحقها الثانية ، فان كانت مدخولا بها : وقع ثنتان لان الرجعية يلحقها الطلاق . انظر نفس المرجع بالاضافة السبي شرح التبريزي لوجه (١٣٨) .

للتأخير وحكمها ضد قبل . والضابط أن الظرف اذا قيد (١) بالضمير كان صفة لما بعده ، والا فلما قبله ، " وعند " للحضرة فاستعملت في الامانة لدالتها على الحضرة دون اللزوم (٢) .

مسألة :

ان واذا (٣) ومتى وصتيها وكل وكلما وما ومن (٤) للشرط ، وأصلها " ان " (٥) وتختص بمعدوم على خطر الوجود (٦) ..

- (١) أي اذا اضيف الى ضمير ، لان الاضافة قيد .
قال فخر الاسلام : الظرف اذا قيد بالكناية ، كان صفة لما بعده ، واذا لم يقيد ، كان صفة لما قبله . اصول البزدوى : ١٨٩/٢ .
- (٢) قال فخر الاسلام : اذا قال : لفلان عندي الف درهم ، كان ودبعة ، لان الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم . اصول البزدوى : ١٨٩/٢ .
ولهذا قالوا : " عند ومع " للعين و " على وفي " في حكم الدين .
- (٣) في ب : واذا ما . وكذلك اصول البزدوى والسرخسي .
- (٤) انظر معاني حروف الشرط في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٢/٢ - ١٩٦ ، اصول السرخسي : ٢٣١/١ - ٢٣٣ ، تيسير التحرير : ١٢٠/٢ - ١٢٣ ، فواتح الرحموت : ٢٤٨/١ - ٢٤٩ ، التلويح على التوضيح : ١٢٠/١ ، شرح المنار : ص ٤٩٩ - ٥٠٤ ، فتح الغفار : ٣٥/٢ وما بعدها . المنخول : ص ٩٥ ، احكام الامدى : ٧١/١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٣٣٦/١ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، البرهان : ١٨٥/١ - ١٨٦ ، ١٩٥ .
- همع الهوامع : ٥٧/٢ وما بعدها ، ٧٣ - ٧٤ ، شرح ابن عقيل : ٢٨٥/٢ - ٢٨٩ ، مغني اللبيب : ٩٢/١ ، ١٠٥ ، قطر الندى ص ٨٥ - ٩٠ ، شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ص ٣٣٣ وما بعدها .
- (٥) لانه اختص بمعنى الشرط - ليس له معنى سواه - بخلاف ساير ألقاظ الشرط فانها تستعمل في معان آخر غير الشرط . قاله في كشف الاسرار : ١٩٢/٢ وقال شمس الاثمة : " حرف الشرط على الخلوص : " ان " فانه ليس فيها معنى الوقت ، وانما يتعقبها الفعل دون الاسم ، وهي علامة الشرط . . .
- اصول السرخسي : ٢٣١/١ ، وقال التبريزي : وفيه تساهل ، لان " ان " له معنى غير الشرط لا محالة ، كان النافية ، وهي شائعة بلا مرا ، وان المخففة من الثقبلة . شرح التبريزي : لوحة ١٣٩ ، وانظر همع الهوامع : ٥٨/٢ .
- (٦) فتقول : ان زرتني اكرمتك . ولا تقول : ان كان غدا اكرمتك . لانه ليس في محي " الغد معنى الخطر ، بخلاف الاول .
انظر اصول السرخسي : ٢٣١/١ .

وأثره (١) في منع العلة عن الانعقاد وفي ان لم اطلقك فطالق لا تطلق حتى يموت فتطلق في آخر حياته أو تموت هي فتطلق في آخر حياتها في الأصح. (٢)

مسألة :

الكوفيون (٣) : اذا للظرف والشرط وعليه ابو حنيفة ، والبصريون للظرف وفيها شمة من (٤) الشرط ولا (٥) يسقط عنها معنى الوقت كمتى ، والفرق (٦)

(١) أي أثر " ان " في الشرط : أن يمنع العلة عن انعقادها علة للحكم السي ان يبطل التعليق بوجود الشرط ، فاذا وجد ينقلب ماليس بعلة علة. وهذا بناء على ان التعليقات ليست باسباب . انظر شرح التبريزي : لوجه (١٣٩)

(٢) انظر مقابل الاصح في اصول السرخسي : ١٣١/١ .

(٣) اختلف الكوفيون والبصريون من النحويين في " اذا " هل هي ظرفية خالصة؟ ام ظرفية شرطية ؟

فقال الكوفيون : ترد للظرف تارة : وللشرط تارة اخرى . فيجازى بها اذا اريد بها الشرط ، ولا يجازى بها اذا اريد بها الوقت . واذا جوزى بها سقط الوقت عنها .

وعليه ابو حنيفة رحمه الله حيث قال : " في من قال لزوجته ، اذا لم اطلقك فأنت طالق " : لا تطلق حتى يموت احدهما ، تشبيها " لـ اذا " بان " الشرطية .

وقال البصريون : " اذا " للظرف بأصل الوضع ، وقد تستعمل للشرط من غير سقوط الوقت عنها ، مثل " متى " .

وعليه ابو يوسف ومحمد ، ففي المثال السابق : اذا فرغ من الكلام ، ولم يطلقها ، تطلق في الحال عندهما ، كمتى ، اذا قال : متى لم اطلقك فأنت طالق .

انظر تفصيل الخلاف عند النحويين ، وعند الحنفية في ، مغني اللبيب :

٩٢/١ ، ١٠٥ ، همع الهوامع : ٢٠٦/١ وما بعدها ، قطر الندى :

ص ٣٧ . اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٤/٢ ، اصول السرخسي :

٢٣٢/١ ، شرح المنار لابن ملك : ص ٥٠١ - ٥٠٤ ، فتح الغفار :

٣٥/٢ - ٣٦ ، التلويح على التوضيح : ١٢٠/١ ، تيسير التحرير :

١٢٢/٢ - ١٢٣ ، فواتح الرحموت : ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ .

(٤) في : ب " من معنى الشرط "

(٥) في ب : فلا .

(٦) اي الفرق بين " اذا " ، و " متى " أن متى للوقت ، لا يسقط عنها بحال

عند الجميع ، مع ان المجازاة بها لازمة في غير موضع الاستفهام .

اما اذا ، فالمجازاة بها غير لازمة ، بل هي جائزة ، فأولى ان لا يسقط عنها معنى الوقت .

انظر اصول السرخسي : ٢٣٢/١ .

لزوم المجازة بمتى في غير الاستفهام بخلاف اذا وظيفه صاحباها فاذا كان عنده وكمتى عندهما فأوقعا (١) عقيب اليمين لانها للوقت المستقبل واستعملت خالية عن معنى الشرط في قولك : كيف الرطب (٢) اذا اشتد الحر ولا تقول إن (٣) واتيك اذا ذهب البرد، لأن "ان"، لأنها شرط وهو ما كان على خطر الوجود ، واذا لامر مترقب أو كائن ، فكانت مفسرة والشرط مبهم لكنها تستعار للشرط ولا يسقط عنها (٤) معنى الوقت ، كمتى في عدم التقيد (٥) بالمجلس (٦) اجماعا ، قال : (٧) قد استعملت للشرط وحده واحتج الفراء (٨) واذا تصبى خصاصة فتجمل (٩) واذا استعملت فيهما وقع الشك في الطلاق فلم تطلق ، ووقع الشك في ارتفاع المشيئة بعد ثبوتها فلا تبطل .

- (١) أى الطلاق .
- (٢) وفي (أ) والرطب .
- (٣) أى ولا يجوز أن تقول : كيف الرطب ان اشتد الحر . لان "ان" للشرط والشرط يقتضى خطرا ، وترددا بين أن يكون ، وبين أن لا يكون كما أسلفنا . انظر: اصول السرخسي : ٢٣٢/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٤/٢
- (٤) في ب : تقديم وتأخير ، حيث قال : ولا يسقط معنى الوقت عنها .
- (٥) ولهذا لو قال لامرأته : انت طالق اذا شئت ، لم تتقيد بالمجلس ، حتى لو قامت من مجلسها ، لا يخرج الامر من يدها ، كما لو قال : متى شئت ، بالاتفاق . بخلاف ان شئت . شرح التبريزى لوجه (١٤١) ، كشف الاسرار : ١٩٥/٢ ، اصول السرخسي : ٢٣٢/١ - ٢٣٣ .
- (٦) في أ ، بالمجالس .
- (٧) احتج ابو حنيفة : بأن " اذا " قد استعملت للشرط وحده بمعنى " ان " كما استعملت للوقت وحده ، واذا استعملت فيهما ، وقع الشك في الطلاق فيما لو قال : " اذا لم اطلقك فانت طالق " لانه ان حمل على الشرط لم يقع الطلاق حتى يموت ، وان حمل على معنى الوقت ، وقع الطلاق في الحال . والطلاق بالشك لا يقع ، ولمزيد من الايضاح انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٩٥/٢ ، اصول السرخسي : ٢٣٢/١ - ٢٣٣ .
- (٨) هو ابو زكريا : يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء الكوفي اللغوى . وقد تقدمت ترجمته في ص (٨٢)
- (٩) هذا عجز البيت ، صدره : استغن ماغناك ربك بالقنى . وهو من شعراحد الفضلاء يوصي ابنه . وقد استدل به الفراء على تجرد " اذا " للشرط ، حيث جزم بها ==

سألة :

- متى (١) للوقت المبهم "كان" فجوزي بها وجزم مع لزوم الوقت (٢) ،
فوقع (٣) بطلاق متى لم اطلقك عقيب اليمين ، ولم يتقيد متى شئت بالمجلس (٤)
وكذلك متيما . وكل وكلما يذكران في العموم . (٥)

مسألة :

كيف (٦) لسؤال الحال ، فان استقام (٧) والا بطل ، فانت حر كيف

== " تجمل " لأنها بمعنى " ان " لان اصابة الخصاصة من الأمور المترددة، و" اذا " اذا كانت بمعنى الوقت ، انما تستعمل في الامر الكائن الذي لا ريب فيه ، نحو " مجيء الغد ، فلولم تكن " اذا " هنا بمعنى " ان " الشرطية ، لما جاز استعمالها في الامر المتردد .

انظر حاشية الرهاوى على شرح المنار : ص ٥٠٢ .
قال عبد العزيز البخارى : وليس في البيت دليل على ذلك ، ألا ترى انه لو قال :
ومتى تصبك خصاصة فتجمل ، لاستقام اللفظ والمعنى ايضا ، من غير سقوط
معنى الوقت . كشف الاسرار : ١٩٥/٢ ، وانظر حاشية عزمي زاده على شرح
المنار : ص ٥٠٢ .

- (١) انظر المراجع المذكورة عند الكلام على حروف الشرط ، ومن ضمنها " متى " .
(٢) فاذا قال : متى تكرمني اكرمك ، كان معناه : في أى زمان وجد منك الاكرام
يوجد اكرامى فيه اياك .
(٣) اى وقع الطلاق بقوله : " طالق متى لم اطلقك " عقيب اليمين بلا فصل ،
لوجود شرط الحنث ، وهو الوقت الخالي عن الايقاع .
(٤) بل يعم الازمنة .
(٥) تكلم عليهما في بحث العام .
(٦) (كيف) اسم مبهم غير متمكن ، وهو للاستفهام عن الاحوال ، تقول : كيف زيد ؟
وهو جار مجرى الظرف لتضمنه معنى على . فان قولنا كيف زيد معناه على أى
حال هو .

انظر كلامهم على " كيف " في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠٠/٢
اصول السرخسي : ٢٣٤/١ ، شرح المنار لابن طك : ص ٥٠٤ ، حاشية
الرهاوى على شرح المنار : ص ٥٠٤ ، التلويح على التوضيح : ١٢١/١ ،
تيسير التحرير : ١٢٤/٢ ، فواتح الرحموت : ٢٤٩/١ ، فتح الغفار :
بشرح المنار : ٣٧/٢ ، همع الهوامع : ٥٨/٢ .
(٧) أى السؤال ، والا بطل حكم " كيف " انظر : شرح المنار لابن طك :
ص ٥٠٥ .

شئت إعتاق (١) وفي الطلاق تقع واحدة والوصف والقدر من بعد بالنية، وقالا :
مالا يقبل الاشارة فحاله ووصفه أعني البيئونة والسنية كأصله فيتعلق بتعلقه (٢) ،

النوع الثاني (٣) المركب :

والأصوليون (٤) أن الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا كلام فهو اذا ما انتظم
من الحروف المسموعة المتواضع عليها الصادرة عن مختار واحد (٥) ، والحروف
فصل عن الواحد ، والمسموعة عن المكتوبة ، والثالث عن المهمل ، والرابع عن صدورها
عن اكثر من واحد ، واختلف في اطلاقه على كلمات غير منتظمة المعاني (٦) . وأهمل

(١) في الحال عند ابي حنيفة رحمه الله ، ويلغو قوله " كيف " ولا مشيئة له ، لانه
لا يستقيم ههنا السؤال .
وعند ابي يوسف ومحمد : المشيئة اليه في المجلس ، ولا يعتق مالم يشاء
لقوله " ان شئت " .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٠٠/٢ ، اصول السرخسي :
٢٣٤/١ ، شرح المنار : ص ٥٠٥ ، حاشية الرهاوى : ص ٥٠٥ .

(٢) انظر كشف الاسرار : ٢٠٠/٢ .
(٣) ذكر في أول الكتاب عند الكلام على المبادئ اللغوية : ان ما وضع للمعنى
نوعان ، مفرد-وقد تم الحديث عنه - ومركب ، وهو ما يتحدث عنه الان .
(٤) اختلفوا في حد الكلام الذي ليس بمهمل لفة :
فذهب اكثر الأصوليين الى أن ماتركب من حرفين فصاعدا كلام ، ومنهم من
قال : الكلمة الواحدة تسمى كلاما .
وقال النحويون : الكلام هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .
كزيد قائم ، وقام زيد . وهو في اللغة : اسم لكل ما يتكلم به ، مفيد اكان
او غير مفيد .

انظر خلافهم في ذلك وكلامهم على المهمل والمستعمل والمفرد والمركب في :
احكام الامدى : ٧٢/١ ، المعتمد : ١٤-١٦/١ ، منهاج الوصول : ١٩٢/١ ،
نهاية السؤل : ١٩٤/١ - ١٩٥ ، منهاج العقول : ١٩٢/١ - ١٩٣ ،
المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، العضد
على ابن الحاجب : ١١٧/١ ، اللع ص ٤ ، تيسير التحرير : ٦٣-٥٩/١ ،
فواتح الرحموت : ١٧٧/١ ، وما بعدها ، المنحول : ص ٧٩ وما بعدها
البرهان : ١٧٧/١ - ١٧٨ ، التمهيد للاسنوى : ص ٣٠ ، ارشاد الفحول
ص ١٢ ، التعريفات : ص ١٨٥ ، شرح ابن عقيل : ١٤/١ وما بعدها .
همع الهوامع : ٣/١ وما بعدها ، قطر الندى ص ١١ ، شذور الذهب :
ص ١١-١٢ .

(٥) انظر احكام الامدى : ٧٢/١ .
(٦) قال الامدى : اختلفوا فيما اجتمع من كلمات ، وهو غير مفيد ، كقول القائل :
زيد لا كلما ونحوه ، هل هو كلام ؟ فمنهم من قال : انه كلام ، لأن آحاد
كلماته وضعت للدلالة ، ومنهم من لم يسمه كلاما . الاحكام : ٧٢/١ .

اللغة أنه المركب من كلمتين بالاسناد ، وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر للافادة ولا يتأتى ذلك الا في اسمين (١) أو في فعل واسم (٢) لوجود المسند والمسند اليه والكلمة التي منها التركيب هي اللفظة (٣) المستقلة (٤) الموضوعة للمعنى مفرد .

الأصل الثاني (٥) :

في مبدأ اللغات وطريق معرفتها . ليس بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية خلافا لبعض المعتزلة (٦) قال : لولا (٧) ذلك لما اختص كل لفظ بمعنى . قلنا : لو وضع لظده ما امتنع ، وقد وجد في المشتركة (٨) والمخصص الارادة .

مسألة :

الاشعري (٩) وجمع من الفقهاء أن

-
- (١) كزيد قائم .
 - (٢) كقام زيد .
 - (٣) احتراز عن الخطوط والاشارات والتصب ونحوها ، فانها لا تسمى كلمة وان فهم منها شيء ، لأنها ليست بلفظه . انظر المعتمد : ١٥٠/١ .
 - (٤) احتراز عن نحو الحركة الاعرابية ، وعن يا مسيلمه وألف ضارب .
 - (٥) الاصل الاول كان في انواع اللفظ - مفرد ، ومركب - وقد انتهى الكلام عليه .
والاصل الثاني : في مبدأ اللغات وطريق معرفتها ، وهو ما سيحدث عنه هنا .
 - (٦) كعباد بن سليمان الصيمري ، انظر : نهاية السؤل : ١٧١/١ ، ارشاد الفحول : ص ١٢ ، فواتح الرحموت : ١٨٤/١ - ١٨٥ ، تيسير التحرير : ٥٤/١ .
 - (٧) انظر : احكام الآمدى : ٧٣/١ ، المعتمد : ٢٤/١ .
 - (٨) انظر كيفية وجوده في المرجعين السابقين .
 - (٩) هو : ابو الحسن ، علي بن اسماعيل بن أبي بشر ، اسحاق بن سالم بن اسماعيل ابن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بزدة عامر بن أبي موسى الاشعري المتكلم ، صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج ، وسائر اصناف المبتدعة . واليه تنسب الطائفة الاشعرية . وكان أبو الحسن الاشعري معتزليا ، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن .
وهو بصرى ، سكن بغداد الى ان توفي فيها سنة نيف وثلاثين وثلثمائة وقيل سنة اربع وعشرين ، وقيل سنة ثلاثين ، وكان مولده سنة سبعين وقيل ستين ومائتين بالبصرة . ومصنفاته كثيرة اوصلها بعضهم الى خمسة وخمسين مصنفا .
ومن أشهرها :
- ==

الواضع (١) هو الله تعالى متلقى بتوقيف ووحى أو بخلق الحروف المسموعة لواحد

==
كتاب اللمع ، وكتاب ايضاح البرهان ، وكتاب التبيين عن اصول الدين ، والشرح
والتفصيل في الرد على اهل الافك والتضليل . انظر ترجمته وآثاره العلمية
في : تاريخ بغداد : ٣٤٦/١١ ، الانساب للسمعاني : ٢٧٣/١ ، وفيات
الاعيان : ٢٨٤/٣ ، البداية والنهاية : ١٨٧/١١ ، الديباج المذهب
ص ١٩٣ ، طبقات الشافعية الكبرى : ٢٤٥/٢ ، شذرات الذهب : ٣٠٣/٢ ،
اللباب : ٦٤/١ ، الجواهر المضيئة : ٥٤٤/٢ ، الفهرست : ص ٢٥٧ ،
كشف الظنون : ٢٠٨/١ ، ٤٤٠ ، ٨٣٨ .

(١) لما انتفى أن يكون بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي تخصيص اللفظ
بالمعنى ، تقرر أن ذلك بالوضع ، وهو يقتضي واضعاً مختاراً فمن هو ؟
اختلفوا فيه :

فذهب ابو الحسن الاشعري ، وأهل الظاهر وجماعة من الفقهاء الى ان الواضع
هو الله تعالى ، ووضعه متلقى لنا من جهة التوقيف الالهي ، اما بالوحي ،
او غيره .

وذهب ابو هاشم الجبائي واتباعه من المعتزلة الى أن الواضع هو البشر .
وذهب الاستاذ ابواسحاق الاسفرايني الى ان ابتداء اللغة وقع بالتعليم
عن الله سبحانه ، والباقي بالاصطلاح .

ومنهم من عكس ذلك :
ونسب الى عباد بن سليمان الصميري : القول بأن الالفاظ دلت على معانيها
بذاتها .

وذهب القاضي ابوبكر الباقلاني الى : ان كل واحد من هذه المذاهب ممكن
بحيث لو فرض وقوعه لم يلزم عنه محال لذاته .
وهو مذاهب اهل التحقيق .

وقال الامام الامدى في مجال الترجيح : ان كان المطلوب في هذه المسألة
يقين الوقوع لبعض هذه المذاهب ، فالحق ما قاله القاضي ابوبكر ، ان لا يقين
في شي منها .

وان كان المقصود انما هو الظن - وهو الحق - فالحق ما صار اليه الاشعري
لما قيل من النصوص لمظهرها في المطلوب .

انظر المذاهب في هذه المسألة ، وأدلتها في : احكام الامدى : ٧٨-٧٤/١ ،
احكام ابن حزم الظاهري : ٢٨/١ - ٢٩ ، البرهان : ١٧٠/١ - ١٧١ ،

التمهيد للاستوى : ص ٣١ ، المنحول : ص ٧٠ ، المحلي على جمع
الجوامع وحاشية البناني : ٢٦٩/١ - ٢٧٠ ، منهاج الوصول : ١٦٨/١ -

١٧١ ، نهاية السؤل : ١٧١/١ - ١٧٦ ، منهاج العقول : ١٦٩/١ -
١٧١ ، ١٧٣ - ١٧٥ ، ارشاد الفحول ص : ١٢ - ١٤ ، فواتح

الرحموت : ١٨٣/١ - ١٨٤ ، شرح التبريزي على البديع لوجه (١٤٦) ،
تيسير التحرير : ٤٩/١ - ٥٤ ، المستصفي : ٣١٨/١ - ٣٢٢ ،

العضد على ابن الحاجب : ١٩٤/١ ، وما بعدها ، المسودة ص ٥٦٢ .

أو جمع مع علم ضروري بدلالاتها قالوا (١) * وعلم آدم * (٢) * ولا علم لنا
الا ما علمتنا * (٣) (ما فرطنا) (٤) * علم الانسان * (٥) فدخلت اللغات
و (سميتوها) (٦) ذمهم على التسمية من غير توقيف (واختلاف السنتكم) (٧)
والحمل على اللغة ابلغ من الجارحة والبهشمية (٨) وجمع من المتكلمين (٩) انها
اصطلاحية انبعثت داعية واحد او جمع على الوضع وعرف النبايون بالتركار والاشارة
كتعليم الطفل (وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه) (١٠) فالوضع متقدم ،

- (١) اي الاشعري ومن وافقه . انظر تفصيل حجتهم في احكام الآمدى : ٢٤/١
نهاية السؤل : ١٢٢/١ .
- (٢) الآية " ٣١ " من سورة البقرة ، ونصها * وعلم آدم الاسماء كلها ثم
عرضهم على الملائكة فقال انبئوني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين *
(٣) جزء من الآية " ٣٢ " من سورة البقرة ونصها : * قالوا سبحانك لا علم لنا
الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم *
(٤) جزء من الآية " ٣٨ " من سورة الانعام ونصها : * وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه الا ام أمثالكم ، ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم
الى ربهم يحشرون * .
- (٥) الآية " ٥ " من سورة العلق ، ونصها : * علم الانسان ما لم يعلم *
(٦) جزء من الآية " ٧١ " من سورة المائدة ، والآية " ٤٠ " من سورة يوسف ،
والآية " ٢٣ " من سورة النجم ، ونصها في الاخيرة : * ان هي الا اسماء
سميتوها أنتم وآباؤكم ، ما انزل الله بها من سلطان ، ان يتبعون الا
الظن وما تهوى الانفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى * .
- (٧) جزء من الآية " ٢٢ " من سورة الروم ، ونصها : * ومن آياته خلق
السموات والارض واختلاف السنتكم واللوانكم ان في ذلك لايات للعالمين *
(٨) البهشمية ، نسبة الى ابي هاشم ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب
الجبائي البصري المعتزلي - وستأتي ترجمته قريبا - وهم اصحاب
مدرسة البصرة ، لان المعتزلة ، انقسموا الى مدرستين ، مدرسة البصرة
ومدرسة بغداد ، انظر : الطل والنحل للشهرستاني : ٩٨/١ وما بعدها
ونهاية السؤل : ١٢٥/١ .
- (٩) في ب : جمع من المعتزلة .
- (١٠) الآية " ٤ " من سورة ابراهيم عليه السلام ، وتكلمتها : * . . ليبين لهم
فيضل الله من يشاء ، ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم * .
- وقد استدلل البهشمية بهذه الآية على تقدم الوضع على ارسال الرسل .
انظر : المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٢٧٠/١ ، احكام
الآمدى : ٢٤/١ .

وابواسحاق؛ (١) ما يحتاج إليه في التواضع (٢) توقيفي، فرارا من التسلسل، وغيره ممكن بالطريقتين، والقاضي (٣) : كل من هذه ممكن والوقوع ظني وهو المختار. (٤) على أن الأول ظاهر لظهور الآيات. فان قيل: (٥) (وظم) ألهم * وعلمناه صنعة لبوس لكم * (٦) وان سلم فان اريد جميعها منع، وان سلم لم يدل على التوقيف لجواز تعليم مصطلح ماض، وان سلم منع الاستمرار لجواز نسيان واصطلاح متعقب. و (ما فرطنا) لا يدل على التوقيف لجواز تبين المصطلح، والذم لاعتقاد الألوهية، واختلاف اللسنة محمول على الاقدار على اللغات وهو أولى، لتوقف التوقيف على ان ذلك اللفظ لذلك المعنى وهذا ان كان بتوقيف تسلسل فتعين الاصطلاح. قلنا خلاف الظاهر، والاصل الحقيقة ولا يلزم من المجاز فسي داود المجاز في آدم (٧) الابدليل الاشتراك، والاصل عدمه، ولا وجه لمنع تعلم كلها فانه علم جميع ما يمكن التخاطب به والعموم يدل عليه، وتعليمه مصطلحا قبله خلاف الظاهر فلا بد من دليل (٨)، والاصل عدم النسيان، وكذلك في (ما فرطنا) وفي الذم على الاعتقاد حيث اضيف الى التسمية والحمل على اختلاف اللغات أولى لقلة (٩) الاضرار. والتسلسل ينقطع بخلق العلم الضروري وهو لازم في الاصطلاح (١٠) ان ما يتخاطب به ان كان باصطلاح تسلسل فتعين التوقيف وجوابه البهشية ان التوقيف ليس منحصرا في الرسالة. (١١)

-
- (١) هو الاستاذ ابواسحق، ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفراينى الشافعي. وقد تقدمت ترجمته عند الكلام على المجاز في اللغة.
- (٢) اى ما يحتاج اليه الانسان في التعريف والمواضعة توقيفي، وغير ذلك القدر يجوز حصوله بكل واحد من الطريقتين السابقين. انظراحكام الامدى: ٧٤/١
- (٣) هو ابو بكر الباقلانى. وقد تقدمت ترجمته عند الكلام على الاسماء الشرعية.
- (٤) اختار الامدى مذهب القاضي في الوضع. انظراحكام: ٧٥/١.
- (٥) اشارة الى اعتراضات اوردت على ادلة الاشعري. انظر تفصيلها والرد عليها في احكام الامدى: ٧٥/١ وما بعدها.
- (٦) الآية (٨٠) من سورة الانبياء، وتتمتها * لتحصنكم من بأسكم فهل انتم شاكرون *
- (٧) اى لا يلزم من التأويل فيما ذكروه من التعليم في حق داود وسليمان، التأويل فيما نحن فيه الا ان اشتركا في دليل التأويل، والاصل عدمه. انظراحكام الامدى: ٧٧/١.
- (٨) اى فمن ادعاه فعلية الدليل.
- (٩) في الاصل: لعل: باسقاط نقطتي القاف سهوا.
- (١٠) اى ان ما ذكروه لازم عليهم في القول بالاصطلاح، فان ما يدعى به الى الوضع والاصطلاح لا بد ان يكون معلوما، فان كان معلوما بالاصطلاح، لزم التسلسل وهو ممنوع، فلم يبق غير التوقيف.
- انظراحكام الامدى في جميع هذه الاعتراضات، والجواب عليها ٧٨-٧٥/١
- (١١) ان لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة ان تكون اصطلاحية، لجواز ان تكون توقيفية ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة. انظر غاية الوصول شرح لب الاصول ص ٤٢٠

مسألة :

مالم يتشكك فيه مع التشكيك كالجوهر والعرض (١) فمعلوم أن التواتر
طريق تسميته. وماليس كذلك فطريقه الظن ، بأخبار الآحاد (٢) ، والاكثر الأول .

(١) اي كعلمنا بتسمية الجوهر جوهرا ، والعرض عرضا .

والجوهري : ما قام بنفسه . والعرض : ما قام بغيره .

(٢) اي طريق تحصيل الظن به ، انما هو اخبار الآحاد .

انظر : احكام الآمدى : ٧٨/١

المباري* الفقهيّة

الحكم الشرعي يستلزم حاكما (١) ومحكوما فيه وظيفه فهذه اصول :
الأول : الحاكم الله تعالى فلا تسحين للعقل ولا تقبيح (٢) اى لا يوصف بهما .

- (١) في ب : زيادة " وحكما " .
(٢) للحسن والقبح ثلاثة اطلاقا :
- الأول : يطلق الحسن والقبح بمعنى : ملائمة الطبع ، ومنافرته ،
فالموافق حسن عند العقل ، والمنافر قبيح عنده . الاول : كانقاذ الخريق
والثاني : كاتهام البرى* ، واخذ الاموال بالباطل .
والاطلاق الثاني : بمعنى صفة الكمال ، وصفة النقص ، فصفت الكمال حسنة
عند العقل سـ وصفات النقص قبيحة عنده . كالعلم ، والجهل .
- الثالث : يطلق الحسن والقبح بمعنى المدح وا لشواب ، والذم والعقاب
الشرعيين ، فالحسن : ما امر الشارع بالثناء على فاعله ، ويدخل فيه :
افعال الله تعالى ، والواجبات والسندوبات ، دون المباحات .
والقبح : ما امر الشارع بدم فاعله . ويدخل فيه الحرام ، دون المكروه
والمباح . وقد اتفق الاصوليون على ان العقل يدرك الحسن والقبح بالاطلاق
الاول والثاني . واختلفوا في الاطلاق الثالث .
- ومحل النزاع هو : انه هل تثبت الاحكام بما في الافعال من حسن أو قبح
ولولم يرد شرع ؟ أم يتوقف ذلك على ورود الشرع ؟
فقال الأشعرية ومن وافقهم : لا يتعلق بالفعل ثواب ولا عقاب ، عاجلا
أو آجلا الا بالشرع . فلا حاكم الا الله ، والعقل لا يحسن ولا يقبح . ولا يوجب
ولا يحرم . وهو مذهب جمهور الفقهاء والاصوليين .
- وقالت المعتزلة والكراميه ومن وافقهم : العقل يحسن ويقبح ويوجب ويحرم
قبل الرسل ، وانما الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما علمه ضرورة : كالعلم
بحسن الصدق النافع ، وقبح الكذب الضار . او نظرا : كحسن الصدق
الضار وقبح الكذب النافع . او مظهرة لما لا يعلمه العقل ضرورة ولا نظرا ،
كصوم آخر يوم من رمضان ، وتحريم اول يوم من شوال . انظر شرح تنقيح الفصول :
- ص ٨٨ .
- وقال في فواتح الرحموت : لا حكم الا من الله باجماع الامة ، لا كما في كتب
بعض المشايخ ، أن هذا عندنا ، وعند المعتزلة : الحاكم العقل ، فان هذا
ما لا يجترى* عليه احد ممن يدعي الاسلام ، بل انما يقولون : ان العقل معرف
لبعض الاحكام الالهية ، سوا* ورد به الشرع ، ام لا . وهذا مأثور عن اكابر
مشايخنا ايضا . ثم انه لا بد لحكم الله تعالى من صفة حسن ، او قبح في فعل ،
لكن النزاع في : انهما عقليان ؟ ام شرعيان ؟ ٢٥/١ . وللشربيني تقرير
مفيد جدا في هذا الموضوع ارجع اليه في ٥٥/١ من هامش حاشية البناني . =

فعل لذاته وانما يطلقان باعتبار موافقة الغرض ومخالفته أو أمر الشارع بالثناء على فاعله أو زمه ، فيدخل في الاول فعل الله تعالى والواجب والمندوب لا المباح ، وفي الثاني الحرام لا المكروه ، والمباح اولما لفاظه مع العلم والقدرة فعله ، بمعنى نفسي الحرج ، فيدخل المباح . والقبيح : ما قابله وليس هذا بذاتي (١) لاختلافه باختلاف الاغراض وامر الشارع واحوال الفاعلين . وفعل الله تعالى بهمـ الشرع (٢) بالاعتبار الثاني والثالث وقبله (٣) بالثالث وفعل العاقل قبله بالأول والثالث ، ويعدده بالجميع (٤) والمعتزلة (٥) والكرامية (٦) وآخرون على انقسام

- == وانظر كشف الاسرار : ٢٣٠/٤ . وانظر اطلاقات التحسين والتقبيح ، ومذاهب العلماء فيهما ، مع وجهة نظر كل فريق في : احكام الامدى : ١/٧٩-٨٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٨-٩٤ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشريفي : ١/٥٤-٥٩ ، نهاية السؤل : ١/١١٥-١١٧ ، مفاهج العقول : ١/١١٥-١١٦ ، شرح مختصر ابن الحاجب : ١/٢٠٠ ، احكام ابن حزم : ١/٤٧ ، وما بعدها تيسير التحرير : ٢/١٥٠-١٥٢ ، فواتح الرحموت : ١/٢٥-٢٧ ، المستصفي : ١/٥٥-٥٩ ، المعتمد : ١/٣٦٤ وما بعدها ، المنخول ص ٨-١٠ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٤/٢٢٩-٢٣٢ ، التلويح على التوضيح : ١/١٧٣ وما بعدها ١٨٩-١٩٠ ، ارشاد الفحول : ص ٧-٩ ، المسودة ص ٤٧٧ وما بعدها ، الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد ص ٢٥٨-٢٦٧ ، مدارج السالكين : ١/٢٤١ ، البرهان : ١/٨٧-٩٢ ، الطل والنحل للشهرستاني : ١/٥٣ ، فصول البدايح : ١/١٥٩-١٦١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣/٨٨ وما بعدها ، و ١١٤-١١٦ وما بعدها .
- (١) أى ليس ثابتا للفعل بذاته بقطع النظر عن اعتبار الشارع .
- (٢) في ب زيادة : "حسنه".
- (٣) أى فعل الله تعالى قبل ورود الشرع يكون بالاعتبار الثالث حسب ترتيب المصنف .
- (٤) أى : بالاعتبارات الثلاثة المتقدمة .
- (٥) المعتزلة ، هم اصحاب واصل ابن عطاء الغزالي ، اعتزل عن مجلس الحسن البصرى ، فسمي اصحابه : المعتزلة .
- ويسمون اصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، ومن معتقداتهم : القول بان الله قديم ، والقدم أخص وصف ذاته ، ونفوا الصفات القديمة اصلا ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياء . واتفقوا على ان كلامه محدث مخلوق في محل ، وهو حرف وصوت كتب امثاله في المصاحف حكايات عنه . ومن معتقداتهم : ان الارادة والسمع والبصر ليست معان قائمة بذاته تعالى ، ولكن اختلفوا في وجوه وجودها ومحال معانيها . واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالابصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه . . . الخ .
- انظر : الطل والنحل للشهرستاني : ١/٥٤-٥٥ ، التعريفات ص ٢٢٢ .
- (٦) الكرامية : هم اصحاب ابي عبد الله ، محمد بن كرام ، وهو من يثبت الصفات ولكنه ينتهي فيها الى التجسيم والتشبيه . انظر الطل والنحل للشهرستاني ١/١٤٤

الفعل الى حسن وقبح لذاته فمنه ما يدركه العقل ضرورة كحسن الايمان او نظرا كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع أو بالسمع كحسن العبادات . وقدما المعترضة بغير صفة موجبة (١) والجبائية (٢) بصفة وآخرون في القبح دون الحسن (٣) ، للأولين (٤) حجج : لو كان قبح (٥) الكذب ذاتيا لزم حسنه اذا قال لأكذبن غدا والا لزم من صدقه غدا كذبه اليوم ، ومالزم منه القبح قبح ، ولأن مقتضى لقبح الخبر الكاذب اما نفس الخبر فيلزم القبح مطلقا او عدم المخبر عنه فيكون (٦) العدم علة لامر ثبوتي ، او المجموع فجزء علة أو خارج فاما لازم لنفس الخبر او عدم المخبر عنه او المجموع فيلزم مالزم أو لخارج عاد التقسيم وتسلسل او غير لازم فيمكن (٧) فراقه ولان الخبر الكاذب يخرج بوصفه امرا او نهيا عن الكذب ، والحقائق لثختلف باختلاف الاوضاع ، ولانه ينقلب واجبا او حسنا اذا استنقذ به نبي عن القتل ، ولانه لو قبح الظلم لذاته لزم تقدم المعلول على علة لتقدم قبح الظلم على الظلم والاجاز فعله ولكن القبح وهو وصف ثبوتي لاتصاف العدم ينقيضه معللا بما العدم جزءه فان الظلم اضرار غير مستحق وفيها نظر (٨) اما الاولى فلجواز صدقها عليه باعتبارين ، فالصدق حسن لذاته وقبح باعتبار استلزام القبح (٩) كالجبائية (١٠) .

-
- (١) اي ان الحسن والقبح غير مختص بصفة موجبة لحسنه وقبحه .
انظر : المعتمد : ٣٦٤/١ وما بعدها .
- (٢) الجبائية : اصحاب ابي علي ، محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، من معتزلة البصرة . انظر طريقتهم في الاعتقاد في الطل والنحل للشرستاني : ٩٨/١ وما بعدها .
- (٣) اي : قالوا : ان القبح يجب ان يختص بصفة موجبة لقبحه ، دون الحسن .
- (٤) وهم القائلون : بأن الحسن والقبح شرعيان ، وهم جمهور الشافعية ومن وافقهم .
انظر : احكام الامدى : ٨١/١ ، نهاية السؤل : ١١٥/١ ، شرح التبريزي : لوحة (١٥١) ، فصول البدائع للفتاري : ١٥٩/١ وما بعدها .
- (٥) مناهج العقول : ١١٥/١ ، الارشاد لامام ازهرمين : ص ٢٦١ وما بعدها .
في أ : قبح ، وهو تحريف .
- (٦) في ج : فكون . والمثبت هو الصحيح .
- (٧) في أ : ممكن فراقه .
- (٨) هذه الحجج سردها الآمدى : ثم وصفها بأنها ضعيفة ، وقد ضعفها .
انظر الاحكام : ٨٢/١ - ٨٣ .
- (٩) انظر شرح التبريزي لوحة (١٥٢) ، الاحكام : ٨٣/١ .
- (١٠) اي كما ذهب اليه الجبائية .

وأما الثانية فلجواز كون عدم المخبر عنه شرطا في القبح ، والشرط غير موثر . وأما الثالثة فلعدم امتناع كون القبح مشروطا بالوضع وعدم المطابقة مع العلم ، وأما الرابعة فلعدم تعين الكذب للخلاص لجواز التعريف (١) ولو سلم (٢) ، فالحسن مالا زمه من التخليص ، واللازم غير الملزوم ، وغايته (٣) عدم الاثم مع القبح وعدم الحرمة شرعا (٤) ، وأما الخامسة : فالمتقدم الحكم بالقبح لانفسه لاستحالة تقدم الوصف على الموصوف . وكونه (٥) معللا بالعدم ممنوع ، وعدم الاستحقاق لازم غير ذاتي ولئن كان (٦) فالعلة مافيه من الوجود ، والعدم شرطه (٧) ، واستدل (٨) لو كان ذاتيا (٩) لزوم قيام العرض بالعرض لأن الحسن زايد على الفعل (١٠) والا لزم تعقله بتعقله (١١) ، ووجودي لانه نقيض لا حسن ، وهو عدمي لاتصاف العدم به والا استلزم (١٢) محلا وجوديا وهو قائم بالفعل لانه صفة (١٣) . وبطلان التالي (١٤) ان معنى قيامه به حصوله في الحيز تبعا لحصوله فيه ، والعرض حاصل في الحيز تبعا لحصول الجوهر فيه فكان قائما بالجوهر وضعف (١٥) بان الاستدلال على كونه وجوديا بالسلب

- (١) وذلك كما قال من اخفى النبي عنده : عندي رجل هواخي ، واضراخوة الاسلام .
- (٢) اي ولو سلم تعين الكذب للخلاص فالحسن مالا زمه من تخليص النبي ، لا الكذب .
- (٣) اي وغاية ما يقال في ذلك : ان لا ياثم بالكذب في هذه الصورة مع بقاء القبح . وانظر فصول البدائع : ١٦٢/١
- (٤) انظر الاحكام : ٨٣/١ .
- (٥) اي : القبح .
- (٦) في ب : ولئن سلم .
- (٧) انظر شرح التبريزي : لوحة (١٥٣) .
- (٨) أي : واستدل القائلون بأن الحسن والقبح شرعيان بكذا .
- (٩) اي : لو كان شي * من الافعال حسنا او قبيحا لذاته لزم قيام العرض بالعرض .
- ان الفعل عرض والحسن عرض فيلزم قيام العرض بالعرض .
- (١٠) اي صفة له .
- (١١) اي لزم من فهم هذا فهم هذا .
- (١٢) اي : لو كان " لا حسن " وجوديا ، لاستلزم محلا وجوديا يقوم به .
- (١٣) اي واذا كان " لاحسن " عدما فيجب ان يكون الحسن وجوديا ، لامتناع كون التقيضين عدمين ، فاذا كان عدما فمن الضرورة ان يكون الاخر وجوديا فيكون الحسن وجوديا وهو قائم بالفعل لانه صفة حقيقية له ، والصفة الحقيقية للشي * قائمة به . لكن الفعل عرض بالاتفاق . وكذلك صفة الحسن ، ان من المحال ان يقوم الجوهر بالعرض ، فاذا يلزم قيام العرض بالعرض . شرح التبريزي : لوحة ١٥٤ ، وانظر الاحكام ج : ٨٤/١ .
- (١٤) اي بيان بطلان اللازم . انظر تفصيله في احكام الآمدي : ٨٤/١ ، شرح التبريزي : لوحة (١٥٣) .
- (١٥) اي هذا الدليل .

دور فانه لا يعلم كونه عدميا الا بعد معرفة انه سلب وجود وليس (١) فانه قد يكون
ثبوتيا كاللامعدوم او منقسما كاللا (٢) امتناع فلو علم به كونه وجوديا دار ، وبانطباقه
على الامكان فانه ثبوتي لانه نقيض لا امكان .

واجيب (٣) بان الامكان تقديري فنقيضه سلب التقدير والمقدر ليس
عرضا . واستدل (٤) : ليس الفعل اختياريا (٥) فلا يوصف بهما (٦) لذاته

(١) قوله وليس... الخ . يريد انه ليس استدلالا بنفي بالأخص على وجود نقيضه
المساوي له - الأخص - وانما هو استدلال بنفي الاعم على نفي الاخص ، كمن
يستدل بنفي الحيوانية على نفي الانسان ، وليس كمن يستدل بنفي اللا انسانية
على الانسان ، فالدور يأتي على الثاني لا على الاول .
وانظر شرح التبريزي : لوحة (١٥٤) .

(٢) في (أ) كالاتناع .

(٣) هذا جواب عن ما قد يقال ان الامكان معنى ويلزم عليه قيام العرض بالعرض .

والجواب : ان الامكان معنى تقديري ليس عرضا ، فلا يلزم قيام العرض بالعرض
هذا اشارة الى دليل آخر من أدلة القائلين بأن الحسن والقبح شرعيان .

(٤) اختلفت المذاهب في أفعال العبد ، هل هي مقصورة للرب تعالى أم لا ؟

(٥) فقال جهم واتباعه - وهم الجبرية - ومن وافقهم : الفعل مقدر للرب لا للعبد

فالعبد مجبور على فعله ، ليس له اختيار فيما يفعل ، والفعل صادر عليه من
غير ارادة ولا مشيئة ولا اختيار ، مثل حركة الاشجار بهبوب الرياح .

وقال جمهور المعتزلة - وهم القدرية - : ان الرب لا يقدر على عين مقدر والعبد
واختلفوا ، هل يقدر على مثل مقدره ؟

فأثبتته البصريون ، كأبي علي ، وأبي هاشم ، ونفاه الكعبي واتباعه البغداديون .

وقال اهل الحق : افعال العباد ، بها صاروا مطيعين ، وعصاة ، وهي
مخلوقة لله تعالى ، والحق سبحانه منفرد بخلق المخلوقات ، لا خالق لها
سواه .

فالجبرية ، غلوا في اثبات القدر ، فنفوا فعل العبد اصلا ، والمعتزلة نفاة

القدر ، جعلوا العباد خالقين مع الله ، وهدى الله المؤمنين - اهل السنة -

لما اختلفوا فيه من الحق باذنه : * والله يهدي من يشاء الى صراط

مستقيم * فقالوا : العباد فاعلون ، والله خالقهم وخالق أفعالهم ، كما

قال تعالى : * والله خلقكم وما تعملون *

انظر شرح العقيدة الواسطية للشيخ المرحوم محمد خليل هراس : ص :

١٠٩ - ١١٠ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : ٣٩٣/٨ وما بعدها

حاشية عقيدة اهل السنة والجماعة للشيخ محمد بن مانع ص ١١ - ١٢ .

وانظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١١٨/١ ، شرح التبريزي :

لوحة (١٥٥) .

(٦) اي بالحسن والقبح لذاته ، لانه غير مختار للعبد على حد زعم الجبرية .

اجماعا لانه ان لزم (١) فظاهر وان جاز وافتر الى مرجح عماد التقسيم وتسلسل
والا كان اتفاقيا (٢) ، وضعف : بأنا نقطع بأنه اختياري للقطع بالفرق بين
الضرورة والاختيار ، ويلزوم ذلك في افعاله تعالى وفي الحسن والقبح الشرعيين ، والحق
ان المرجح (٣) هو الاختيار وان وجب الفعل به فلا حق لاينافي القدرة ، قالوا (٤)
العلم بتحسين العقلاء الصدق النافع مع قطع النظر عن العوارض ضروري فكان ذاتيا
ولأنا نعلم من استوى في حصول غرضه الصدق والكذب ميله الى الصدق وليس الا
لحسنه في ذاته ، ولأنه لولا ذلك لما فرق قبل الشرع بين المحسن والمسيء (٥) ،
ولما كان فعله سبحانه حسنا (٦) ولجاز الامر بالمعصية والنهي عن الطاعة واطهار
المعجز للكاذب ، ولتوقف الوجوب على السمع فيلزم افحام (٧) الرسل لان المدعو
يمنتع عن النظر في المعجز مالم يعلم وجوهه ، ولا وجوب قبل الشرع.

- (١) وتقريره عندهم : ان فعل العبد لا يخلو ، اما أن يكون لازم الوقوع ، او جائز
له بحيث يقدر على تركه .
فان كان الاول يلزم أن يكون اضطراريا . وان كان الثاني : فلا يخلو
من أن يكون مفتقرا الى مرجح يرجح وجوده على عدمه ، او عدمه على وجوده .
فان كان مفتقرا ، فلا يخلو من أن يكون مع المرجح ، لازم الوقوع ، أو جائزاً
فاما يتسلسل ، او يكون اضطراريا . . .
انظر شرح التبريزي : لوحة (١٥٥) .
- (٢) اي واقعا بدون قصد ولا اختيار .
- (٣) انظراصول البزدوى وكشف الاسرار : ١ / ١١٨ .
- (٤) اشارة الى دليل المعتزلة على ذاتية حسن الفعل وقبحه ، وهو مستوفي فسي
المراجع السابقة .
- (٥) معناه : انه لولم يكن الحسن والقبح الا بالشرع وجب ان لا يعلم قبله .
وانا لم يعلم قبله وجب أن لا يفرق بين المحسن والمسيء ، لامتناع الفرق
بين الشئيين مع عدم العلم بهما . لكن اللازم باطل .
شرح التبريزي : لوحة (١٥٦) .
- (٦) ومعنى دليلهم هذا : ان الحسن والقبح لو كانا شرعيين لما كان فعله
سبحانه وتعالى حسنا ان التقدير انتفاء الشرع .
- (٧) اي عدم تمكنهم من اثبات النبوة عند المعاند المدعو ، حيث ان النبي اذا
بعث وادعى الرسالة ، ودعى الى النظر في معجزته فللمدعو ان يقول لا انظر
في معجزتك مالم يجب علي النظر . ووجوب النظر متوقف على استقرار
الشرع بالنظر في معجزتك وهو دور .
انظر الاحكام : ١ / ٨٥ .

أجيبوا (١) بالمنع والا لما اختلف العقلاء ، ولو سلم منع كونه ذاتيا
الا ان يتجرد عن أمر خارج وهو ممنوع ، ومنع (٢) التساوي اصلا ولئن سلم ، منع
الميل ، وبأن مفهومها بمعنى موافقة الغرض ومخالفته .

وما للفاعل فعله وتركه متحقق قبل الشرع وفعله تعالى حسن بالمعنى
الثاني والطاعة والمعصية ماورد فيهما امر ونهي فلا يمتنع ورود الشرع بالضد . وعن
الافحام بلزوم (٣) مثله في النظر فانه ليس بضروري فله الامتناع مالم يجب ، ولا وجوب
مالم ينظر ، ومنع توقف النظر على وجوبه كحصوله (٤) من لا يعلم وجوبه ، ولو سلم
منع التوقف على العلم بالوجوب بل على نفس الوجوب وهو شرعي نظر أولم ينظر ثبت
اولم يثبت بظهور المعجز وامكان الدعوى وعقل المدعو (٥) وتمكنه من النظر ، وهو
المفرط ان قصر .

مسألة :

اذا سلم انهما عقليان فشكر (٦) المنعم ليس بواجب عقلا (٧) لان

- (١) هذا اشارة الى أجوبة أدلتهم السبعة على التوالي من قبل خصومهم . وقد
سردها الامام الآمدي في الاحكام : ٨٥ / ١ - ٨٦ فليرجع اليه من اراد
التوسع في الموضوع .
- (٢) في ب : ويمتنع .
- (٣) في أ وب : يلزم مثله .
- (٤) كذا في الاصل وج . وفي أ وب : لحصوله .
- (٥) في أ وب : المدعي .
- (٦) الشكر : الثناء على المحسن بما أولاكه من المعروف ، وقد شكره ، يشكره
- بالضم - شكرا ، وشكرانا ايضا . يقال : شكره ، وشكر له ، وهو باللام
أفصح . والشكران ضد الكفران ، كما ان الحمد نقيض الذم .
وشكرت الله : اعترفت بنعمته ، وفعلت مايجب من فعل الطاعة ، وترك المعصية
ولهذا يكون الشكر بالقول والعمل .
انظر مختار الصحاح مادة (شك ر) ص ٣٤٤ ، الصباح المنير : ٣٤٢ / ١
وقال الجرجاني : الشكر اللغوي هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم ،
والتبجيل على النعمة من اللسان والجنان والاركان .
والشكر العرفي : هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه ، من السمع والبصر
وغيرهما الى ما خلق لا جله . التعريفات : ص ١٢٨ .
- (٧) هذه المسألة مبنية على التي قبلها ، وقد تقرر بطلان معنى الحسن والقبح
الذاتي في تلك المسألة ، فيلزم منه امتناع وجوب شكر المنعم عقلا ، لامتناع
حكم العقل قبل ورود الشرع . غير ان الاصوليين من أهل السنة اعتادوا فرض
الكلام في هذه المسألة على سبيل التنزل مع المعتزلة . واطهارا لما يختص
بكل واحد من الاشكالات والمناقضات . انظر احكام الامدى : ٨٧ / ١ ، =

لووجب وجب (١) لفائدة، والا كان عبثا وهو قبيح ، وليست الفائدة لله لتعاليمه
ولا للعبد في الدنيا ، لأن الشكر فرع معرفة الله (تعالى) (٢) باتعاب النفس
وتكليفها مشاق افعال وتروك وهو تعب ناجز ، ولا في الآخرة لعدم استقلال العقل
بالأمور الاخروية ، لا يقال: استدلال على ابطال ضروري (٣) ولئن سلم (٤) منع
ان الوجوب لفائدة ، وما المانع من كونها نفس الشكر لا أمرا خارجا كتحصيل المصلحة
ودفع المفسدة وان كان خارجا (٥) فالأمن من احتمال العقاب بتركه. ولا يخلو عاقل
من خطورة لأننا نقول (٦) ممنوع ولئن سلم ففي من ينتفع به (٧) والمانع كون تحصيل
المصلحة جملة هي نفس الفائدة ، وليس فعل الشكر الجملة (٨) المطلوبة من
اجاده. والا لعم الافعال (٩) وعدم خلو العاقل عن خطورة ممنوع كما في الاكثر ،

حاشية البناني : ٦٠/١ ، وانظر الخلاف في وجوب شكر المنعم بالعقل في :
المحلي على جمع الجوامع : ٦٠/١ - ٦٥ ، احكام الآمدي : ٨٧/١ - ٩١ ،
الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد ص ٢٦٨ وما بعدها ، منهاج
الوصول في علم الاصول : ١١٧/١ - ١١٩ ، نهاية السؤل : ١١٩/١ - ١٢٢
مناهج العقول : ١١٧/١ - ١٢٢ ، شرح العضد : ٢١٦/١ ، شرح
الاصول الخمسة ص ٣٩ ، احكام ابن حزم : ٤٧/١ وما بعدها ، تيسير
التحرير : ١٦٥/٢ - ١٦٧ ، فواتح الرحموت : ٤٧/١ - ٤٨ ، المنحول :
ص ١٤ - ١٨ ، المستصفي : ٦١/١ - ٦٣ ، ارشاد الفحول : ص ٨ ،
المسودة : ص ٤٧٣ ، البرهان : ٩٤/١ - ٩٨ ، مختصر الهلي : ص ٥٦

- (١) سقطت من ب .
(٢) زيادة من ب .
(٣) وذلك : أن شكر المنعم ضروري مقرر في بداهة العقول ، والاستدلال على
بطلان أمر معلوم الثبوت بالبداهة باطل ، ان البداهيات لاتنقح بقبح
قادح . الاحكام : ٨٨/١ .
(٤) اي : ولئن سلم ان وجوب الشكر نظري .
(٥) اي وان سلمنا أن وجوب الشكر لأمر آخر خارج عن معنى الشكر ، فما المانع من
ان تكون الفائدة الامن من احتمال العقاب بتقدم الشكر على ما انعم الله به
عليه من النعم ، ان هو محتمل ، ولا يخلو العاقل عن خطورة هذا الاحتمال
ببأله ، وذلك من اعظم الفوائد . احكام الآمدي : ٨٩/١ .
(٦) هذا شروع في الجواب على ذلك الاشكال ، وتقريره كما ذكره التبريزي : ان
يقال لانسلم ان وجوب شكر المنعم ضروري لجواز ان يكون من القسم الذي
لا يهتدى العقل اليه ، ويتوقف حينئذ على مجي* الشرع . لوحه (١٥٩) .
(٧) اي وان سلم ذلك ففي من ينتفع بالشكر ويتضرر بعدمه ، واما بالنسبة الى الله
تعالى مع استحالة ذلك في حقه فلا . انظر احكام الآمدي : ٨٩/١ .
(٨) كذا في الاصل ، وفي ب : الحكمة .
(٩) اي لوامكن في فعل الشكر لأمكن أن يقال مثله في جميع الافعال وهو خلاف
الاجماع .

ولئن سلم عورض باحتمال خطوره العقاب على الشكر فانه تصرف في (١) ملكه باتعاب النفس بغير فائدة راجعة اليهما (٢) وهو قبيح ، او لأنه كالأستهزاء كمن شكر ملكا جوادا على لقمه .

مسألة :

المختار أن لا حكم للأفعال (٣) قبل الشرع ، واختار بعض اصحابنا رحمهم الله الوقف ، وفسروه بان لله حكما ولكن لا دليل لنا على تعيينه ، وفسره آخرون من المعتزلة الواقفية بعدم الحكم اصلا لعدم الدليل المثبت ، والحكم عندنا وان كان

(١) كذا في الاصل ، وفي أوب : في غير ملكه .

قال الآمدى : ما ذكره معارض باحتمال خطوره العقاب بهاله على شكر الله ، واتعابه لنفسه وتصرفه فيها ، مع انها ملوكة لله تعالى ، دون اذنه ، من غير منفعة ترجع اليه ولا الى الله تعالى . احكام الآمدى : ٩٠ / ١ ، انظر نهاية السؤل : ١٢١ / ١ ، والمقصود من هذا الاحتمال العقلي ، وامثاله : إفحام الخصم .

(٢) اى الى العبد والى الله تعالى ، لتعالیه عنها .

(٣) هذه المسألة الثانية التي فرض الاصوليون من أهل السنة الكلام فيها على سبيل

التنزل مع المعتزلة ، اى على تسليم أن الحسن والقبح عقليان . والافعال الصادرة من الشخص قبل بعثة الرسل ، ان كانت اضطرارية ، كالتنفيس في الهواء وأكل ما تقوم به البنية ، فلا كلام فيها .

وانما الخلاف بين اهل السنة والمعتزلة في الافعال الاختيارية ، كأكل الفاكهة ونحوها . فذهب جمهور الاصوليين من أهل السنة الى : انه لا حكم لافعال العقلاء قبل ورود الشرع وقسمت المعتزلة الافعال الخارجة عن الافعال الاضطرارية الى : ما حسنه العقل ، والى ما قبحه ، والى ما لم يقض العقل فيه بحسن ولا قبح .

وقال بعض اهل السنة بالتوقف ، بمعنى عدم العلم ، وهو مذهب الاشعري ، واختاره الصيرفي والامام فخر الدين الرازى في جماعه . وانظر المنهاج للبيضاوى : ١٢٣ / ١ .

وقد اشار الامام الاسنوى الى هذه المذاهب فقال : فيه ثلاثة اقوال

للشافعية وغيرهم . احدها : ان الافعال الاختيارية قبل ورود الشرع على

الاباحة . والثاني : على الحظر ، والثالث : وهو رأى الاشعري التوقف ،

بمعنى عدم العلم . واختاره الصيرفي والامام فخر الدين . التمهيد : ص ٢٤ ،

وانظر : نهاية السؤل : ١٢٤ / ١ - ١٢٥ ، منهاج العقول : ١٢٣ / ١ ، =

أزليا فالمراد (١) ههنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع (٢) فان الوجوب مثلا اما
للاداء أو لترتيب (٣) العقاب على الترك ، وكل منهما منتف قبل الشرع ، فانتهى
التعلق لعدم فاعده ، والمعتزلة : ان حسن العقل (٤) فعلا واستوى فعله وتركه
في النفع والضّر فباح ، وان ترجح الفعل ودم تاركه فواجب والا فمندوب وان قبحه
ودم فاعله فحرام والا مكروه (٥) وان خلا عنهما (٦) قيل : بالحظر والاباحة والوقف (٧)
لنا (٨) * وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا * (٩) لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل * (١٠) والأولى تستلزم نفي الوجوب والحرمه والا لما حصل الأمن
من العذاب بتقدير فعل الحرام وترك الواجب . والثانية تفهم الاحتجاج (١١) قبله
فيلزم نفي الموجب والمحرم . ولأن الحكم إما شرعي أو عقلي . وقد منا ان العقل

- ==== شرح التبريزي لوجه : ١٥٩-١٦٠ ، احكام الامدى ١/٩١-٩٤ ، المحلي طى جمع
الجوامع وحاشية البناني ١/٦٢-٦٨ ، المنحول ص ١٩-٢٠ ، المستصفى ١/٦٣-٦٥
فواتح الرحموت : ١/٤٩-٥١ ، تيسير التحرير : ٢/١٦٧-١٧٢ ،
المعتمد : ١/٣٦٤-٣٦٥ ، وما بعدهما ، البرهان : ١/٩٩-١٠٠ ،
شرح العضد : ١/٢١٦ ، احكام ابن حزم : ١/٤٧ وما بعدها ، المسودة :
ص ٤٧٤ ، مختصر الطوفي ٢٩ وما بعدها ، مختصر البعلبي : ص ٥٦ .
(١) في ب : المراد ، وسقطت " فالمراد " من أ .
(٢) انظر : منهاج البيضاوى وشرحه للاسنوى : ١/١٢٥ .
(٣) في ب : الترتيب .
(٤) انظر : المعتمد : ١/٣٦٤-٣٦٥ ، احكام الامدى : ١/٩١ ، نهاية
السؤال : ١/١٢٤-١٢٥ .
(٥) في ب : فمكروه .
(٦) في ب منها .
(٧) اى : وان لم يقض العقل بحسن ولا قبح ، فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من حظره ،
ومنهم من أباحه ، ومنهم من وفق عن الامرين ، الاحكام : ١/٩٢ ، وانظر :
البرهان : ١/٩٩ .
(٨) هذا شروع في أدلة الاشاعرة ومن وافقهم على أنه لا حكم لأفعال العقلاء قبل
ورود الشرع . وقد استدلوا على ذلك بالمنقول والمعقول .
(٩) جزء من الآية " ١٥ " من سورة الاسراء ، ونصها : * من اهتدى فانما
يهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا * .
(١٠) جزم من الآية " ١٦٥ " من سورة النساء ، ونصها : * رسلا مبشرين ومنذرين
لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما *
(١١) اى تدل بمفهومها على الاحتجاج قبل البعثة ، ويلزم من ذلك نفي الموجب
والمحرم قبل ارسال الرسل .
انظر احكام الامدى : ١/٩٢ .

غير موجب ولا محرم ، ولا شرع قبل الشرع ، فلا حكم ، فان قيل (١) ليس العذاب لازما لجواز العفو والشفاعة فلم يلزم من نفيه نفيهما ، وان سلم فاللزوم للواجب والمحرم شرعا واللازم من نفيه نفيهما شرعا لا مطلقا ، ولا دلالة على نفي الاباحة والوقف لعدم لزوم العذاب ، والمفهوم ان كان حجة فعلى الثانية (٢) ما على الاولى . واستدلوا لك على أن لا حكم حكم وهو تناقض ، قلنا (٣) اللازم عدم الأمن ولا انفكك ، ودلت الآية على الأمن فلا لزوم فلا حكم ، وبه اندفاع ما بعده والمراد : نفي الوجوب والحرمة والباقي بدليل آخر ولا تناقض ، فان المنفي ليس هو الحكم مطلقا بل نفي ما أشبهتوه (٤) من الاحكام ، والقائل بالا حابة ان فسرها بما لا حرج في فعله وتركه فسلم ، أو ما أذن فيهما شرعا فلا شرع (٥) أو ما حكم العقل فيه بالتخيير بينهما فالغرض ان لا مجال للعقل فيه . قالوا (٦) خلق المنتفع والمنتفع به مع القدرة وعود المنفعة اليه ، فالحكمة تقتضي الاباحة ، قلنا معارض (٧) بأنه ملك الغير ويجوز ان يكون الخلق ليصير المكلف عنه فيثاب ، والواقفية ان أرادوا به الوقف على السمع فسلم ، أولتعارض الادلة ففاسد لفسادها .

- (١) اشارة الى اعتراضات أوردت على استدلال الاشاعة .
انظر تفصيل تلك الاعتراضات والجواب عليها في احكام الآمدى ١ / ٩٢ .
(٢) اى يرد على الآية الثانية من الاعتراض ما ورد على الأولى .
(٣) انظر الاحكام : ١ / ٩٣ .
(٤) في ب : اثبتوه .
(٥) اى - فلا شرع قبل ورود الشرع - .
(٦) اى : احتج معتزلة البصرة على اباحة الاشياء قبل ورود الشرع بوجهين :
انظر تفصيل حججهم في : المنهاج للبيضاوى : ١ / ١٢٦ - ١٢٨ ، مناهج العقول : ١ / ١٢٦ - ١٢٩ ، نهاية السؤل : ١ / ١٢٨ - ١٣١ ، احكام الآمدى : ١ / ٩٤ .
(٧) اشارة الى معارضة دليل المعتزلة الأول ، اى انه معارض : بأنه تصرف في ملك الغير بغير اذنه ، ولا ضرر فيه على المالك ، فكان حراما ، كنقل الحديد من موضع الى موضع ، وشبهه مما لا ضرر فيه البتة .
نهاية السؤل : ١ / ١٣٠ ، وانظر احكام الآمدى : ١ / ٩٤ .

الأصل الثاني (١) في الحكم (٢) وأقسامه :

حدّ بأنه خطاب الله (٣) تعالى المتعلق بأفعال المكلفين (٤) ، ونقض

- (١) الأصل الأول كان في الحاكم ، والأصل الثاني في الحكم ... الخ
- (٢) الحكم لفظة : هو القضاء ، واصله المنع ، يقال : حكمت عليه بكذا اذا منعته من خلافه ، فلم يقدر على الخروج من ذلك ، وحكمت بين القوم : فصلت بينهم ، ومنه اشتقاق الحكمة ، لانها تمنع صاحبها من اخلاق الأرزاق . وحكمت الرجل - بالتشديد - فوضت الحكم اليه ، فهو حاكم ، وحكم - بفتحين - والجمع : حكام .
- انظر: المصباح المنير : ١٥٧/١ ، مختار الصحاح : مادة (ح ك م) ص ١٤٨ ، القاموس المحيط : ٩٩/٤ - ١٠٠ .
- وفي الاصطلاح : اختلفوا في حده :
- ف قيل : الحكم : عبارة عن خطاب الشارع ، المتعلق بأفعال المكلفين .
- وقيل : خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد .
- واعترض عليهما بأنهما غير مانعين :
- وأضاف بعضهم الى آخر التعريف الاول : بالاقتضاء او التخيير ، لتدخل الاحكام الخمسة . واعترض عليه من خمسة وجوه . انظر تفصيلها في نهاية السؤل : ٣٢/١ = ٣٣ . وقال الآمدي : هو غير جامع فان العلم بكون انواع الأدلة حججا ، وكذلك الحكم بالطك والعصمة ونحوه احكام شرعية ، وليست على ما قيل . الاحكام : ٩٥/١ .
- وقال الجرجاني : الحكم الشرعي : عبارة عن حكم الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين . التعريفات : ص ٩٢ .
- وأورد في حده تعريفات كثيرة ، لم يسلم واحد منها عن اعتراض . وقد رجح الآمدي أن يقال في حده : انه خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية . ووصفه بأنه مطرد منعكس لا غبار عليه . انظر الاحكام : ٩٦/١ .
- انظر تعريف الحكم الشرعي في الاصطلاح ، والاعتراضات الواردة عليه في احكام الآمدي : ٩٥/١ - ٩٦ ، منهاج البيضاوي وشرحه للاسنوي : ٣٠/١ - ٣٣ ، منهاج العقول : ٣٠/١ - ٣٢ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني : ٤٦/١ - ٥٣ ، تيسير التحرير : ١٢٩/٢ - ١٣٥ ، فواتح الرحموت : ٥٤/١ - ٦٠ ، فتح الغفار بشرح المنار : ٦٢/٢ وما بعدها .
- شرح تنقيح الفصول : ص ٦٢ - ٧٠ ، شرح العضد على ابن الحاجب : ٢٢٢/١ ارشاد الفحول : ص ٦ - ٧ ، التمهيد للاسنوي : ص ٥ ، المستصفي : ٥٥/١ فصول البدايع : ١٢٨/١ - ١٢٩ .
- (٣) يدخل خطابه الصريح ، وما يرجع اليه ، كالسنة ، والاجماع ، والقياس .
- (٤) يخرج نحو قوله تعالى : * هو الله الذي لا اله الا هو * فلو اكتفى بهذا القدر من التعريف لبطل طرده ، ان يرد عليه قوله تعالى : * والله خلقكم وما تعملون * فانه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين ، مع انه ليس بحكم . ولاخراج ذلك قال : بالاقتضاء او التخيير . ولكن تبقى الاعتراضات الخمسة التي اشرت اليها اعلاه .

طرده بمثل : * والله خلقكم وما تعملون * (١) فانه متعلق بأفعالهم وليس
حكما فزيد : بالاقتضاء (٢) أو التخيير (٣) ، ونقض العكس (٤) يكون الشيء
دليلا كالدلوك وسببا كالبيع وشرطا كالطهارة وهي احكام ، فزيد : أو بالوضع ، فأورد ما في
أو من الترديد (٥) ، والاولى : خطاب الشرع بغاية شرعية (٦) مختصة به (٧)
اي لا تفهم الا منه لكونه انشاء لا خارج له يفهم منه ليخرج مثل * غلبت الروم * (٨)
لجواز علمه من خارج وهو (٩) ان كان طلبا لفعل ينتهض تركه في جميع وقته سببا
لاستحقاق العقاب ، فوجوب وزاد الاشعري : لفعل : غير كف ، ودخل الواجب الموسع . (١٠)
أو لفعل ينتهض فعله خاصة للثواب فندب . وخاصة يفيد أن الترك لا يترتب عليه شيء .
أو لترك يصير فعله سببا لاستحقاق العقاب فتحریم ، أو لترك يصير تركه خاصة للثواب فكراهة ،
وان لم يكن طلبا ؛ فإن كان تخييرا فإباحة ، والا فوضعي ، وقد طم بذلك حدودها .

- (١) الآية " ٩٦ " من سورة الصافات .
(٢) الاقتضاء هو : الطلب ، وينقسم الى طلب فعل ، وطلب ترك .
(٣) التخيير هو : الاباحة .
(٤) اي اورد النقض على عكسه ، يكون الشيء دليلا او سببا او شرطا او مانعا ، فانه
حكم ، مع انه لا يصدق عليه الحد المذكور .
فبعضهم اجاب بمنع كونه حكما ، لأن الحد للحكم الذي ثبت بالخطاب
التكليفي ، وامثال هذه مستغفاد من خطاب الوضع .
وبعضهم التزم وروده ، وزاد قيذا آخر ، وهو " الوضع " فاستقام الحد .
انظر : نهاية السؤل : ٣٥ / ١ ، شرح التبريزي لوجه ١٦٣ ، فواتح
الرحموت : ٦١ / ١ ، احكام الآمدى : ٩٦ / ١ ، شرح تنقيح الفصول :
ص ٧٠ ، تيسير التحرير : ١٢٨ / ٢ - ١٢٩ ، التمهيد ص ٥ ، ارشاد
الفحول : ص ٦ ، المحلى على جمع الجوامع : ٨٤ / ١ - ٨٦ ، الفروق
للقرافي : ١٦١ / ١ وما بعدها .
(٥) والتشكيك . والتعريف بأبى ذلك ، لانه لبيان تحقيق ماهية المحدود .
وقد اجاب بعضهم عن هذا : بأن أو لتنوع اقسام المحدود كما اذا قيل :
الجسم اما جماد او نبات أو حيوان . فليس المراد التشكيك ، وانما التقسيم
والتنوع . انظر نهاية السؤل : ٣٧ / ١ .
(٦) احتراز عن خطابه بفائدة عقلية فانه لا يسمى حكما شرعيا .
(٧) احتراز عن خطابه بفائدة شرعية غير مختصة به كقوله تعالى : * الم غلبت
الروم * فانها لا تسمى حكما شرعيا ، ان يمكن ان يعرف اذا وقع بتقدير
عدم هذا الخطاب ، لان له متعلقا في الخارج . انظر شرح التبريزي لوجه ١٦٤
(٨) الآية " ٢ " من سورة الروم .
(٩) اي الخطاب .
(١٠) او طلبا لترك . . . الخ .

- الواجب متعلق الوجوب (١) فقيل : هو الفعل الذي ينتهز تركه سببا للعقاب ، وحدّ بما يعاقب تاركه ، وبما توعد به (٢) على تركه وبما يخاف (٣) وجواز (٤) العفو برد الأول وصدق إبعاد الله تعالى يرد الثاني وما يشك في وجوبه الثالث. والقاضي (٥) بما يذم تاركه شرعا بوجه ما . وقال " بوجه ما " ليدخل الموسع والكفاية ، رعاية للعكس (٦) فأخل (٧) بالطرد ، لورود الناسي والنائم ، والمسافر فانه يذم بتقدير انتفاك كما يذم في الكفاية بتقدير ترك الجميع ، فان زعم أنه يسقط بذلك ، قلنا : ويسقط بفعل البعض ، فلا حاجة إليه .
- (١) الوجوب في اللغة : يأتي بمعنى اللزوم والثبوت ، يقال : وجب البيع والحق ، يجب وجوبا ، لزم وثبت .
- ويأتي بمعنى السقوط ، يقال : وجبت الشمس وجوبا ، غربت ، ووجب الحائط ونحوه وجبة : سقط . واستوجبه : استحقه .
- انظر : المصباح المنير : ٣٢٢/٢ ، مختار الصحاح : ص ٢٠٩ ، القاموس المحيط : ١٤١/١ .
- وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفه ، واختار الامدى القول : بأن الوجوب الشرعي عبارة عن خطاب الشارع بما ينتهز تركه سببا للذم شرعا في حالة ما .
- انظر تعريف الواجب في الاصطلاح والاعتراضات عليه في : احكام الآمدي :
- ٩٧/١ - ٩٨ ، البرهان : ٣٠٨/١ - ٣١٠ ، منهاج البيضاوي : ٤١/١ ، منهاج العقول : ٤١/١ ، نهاية السؤل : ٤٣/١ - ٤٥ ، المسودة : ص ٥٧٥ ، المستصفي : ٦٥/١ ، فواتح الرحموت : ٦١/١ ، التعريفات : ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، شرح الكوكب المنير : ٣٤٥/١ .
- اي توعد بالعقاب على تركه . (٢)
- اي وبما يخاف على تاركه من العقاب . وانما نوع ذلك فرارا من اعتراضات الخصم . (٣)
- هذا اشارة الى الاعتراضات الواردة على تعريف الواجب فقد اعترض على التعريف الاول بجواز العفو من الله تعالى عن العبد فلا يحصل العقاب . وعلى الثاني بصدق ابعاد الله تعالى ، وعلى الثالث بما يشك في وجوبه . وانظر احكام الآمدي : ٩٧/١ ، المستصفي : ٦٥/١ - ٦٦ .
- اي وعرفه القاضي ابوبكر الباقلاني بتعريف مفاهيم ، حيث قال : الواجب : ما يذم تاركه شرعا بوجه ما . (٥)
- وقصد بقوله " بوجه ما " أن يشمل الواجب المخير ، فانه يلام على تركه مع بدله . والواجب الموسع ، فانه يلام على تركه مع ترك العزم على امتثاله . ويفهم من فحوى كلام الغزالي انه ارتضى هذا التعريف . انظر المستصفي ٦٦/١ .
- شرط الحد : الاطراد والانعكاس . فالاطراد هو : أن يمتنع وجود الحد ، وجد المحدود والانعكاس هو : أنه اذا عدم الحد ، عدم المحدود . لانه لو لم يكن مطردا ، لما كان مانعا ، لكونه أعم من الحدود . ولو لم يكن منعكسا ، لما كان جامعا ، لكونه أخص من المحدود . والقاضي في تعريفه راعا العكس ، فأخل بالطرد . انظر : كشف الاسرار ٢١/١ ، اصول السرخسي ١٧٦/٢ .
- وفي ب : فاختل . (٧)

تنبيه :

وعلى هذا فالفرض والواجب مترادفان (١) ، وعندنا متباينان ، فالفرض (٢) لغة : التقدير والقطع ، والوجوب (٣) السقوط والاضطراب ، وفي العرف : الفرض الثابت بمقتوع به ، والواجب : بمظنون وحكم الفرض : اللزوم علما وعملا فيكفر جاحده ويفسق تاركه بغير عذر ، وحكم الوجوب : اللزوم عملا فلا يكفر جاحده ، ويفسق تاركه ان إستخف بسببه لا إن تأول واعترض : بأن الاختلاف (٥) في طرق اثبات الحكم ليكون هذا معلوما وذلك مظنونا لا يوجب اختلاف ما يثبت به ، ولهذا فان اختلاف طرق الواجبات في الظهور والخفاء والشدة والضعف لا يوجب اختلاف الواجب من حيث

(١) أي اسمان لشيء واحد عند الجمهور ، خلافا للحنفية ، حيث فرقوا بين الفرض ، والواجب ، فقالوا : الفرض : ما ثبت بدليل قطعي . والواجب : ما ثبت بدليل ظني .

انظر اختلافهم في :

احكام الامدى (١/٩٨-٩٩) ، المستصفي (١/٦٦) ، المنخول ص ٧٦ ،
التمهيد للأسنوي ص ٧ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢/٣٠٣-٣٠٤ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني (١/٨٨) ، أصول السرخسي
١/١١٠-١١٢ ، نهاية السؤل (١/٤٣-٤٤) ، مناهج العقول (١/٤٣) ،
مختصر بن الحاجب (١/٢٢٨) ، مختصر الطوفي ص ١٩ ، روضة
الناظر ص ١٦ ، التعريفات ص ١٦٥ ، ٢٤٩ ، شرح المنار لابن ملك

ص ٥٨١-٥٨٥ ، حاشية الرهاوي ص ٥٨١-٥٨٥ .
(٢) أنظر تعريف الفرض لغة في : المصباح المنير ٢/١٢٣ ، مختار الصحاح
ص ٤٩٨ .

(٣) تقدم تعريفه لغة واصطلاحا قريبا .

(٤) وفي ب : فاعترض .

(٥) انظر توضيح هذه الاعتراضات في احكام الامدى (١/٩٨-٩٩) .

هو هو ، واختلاف طرق النوافل لا يوجب اختلاف حقائقها (١) . وأجيب (٢) بأن اختلاف الدليل في اثبات العلم والظن اختلاف في ماهية الحكم لتباين المعلوم والمظنون ، والاختلاف في الشدة والضعف وطرق النوافل في لواحق الماهية بعد ثبوتها .

فروع :

فمطلق القراءة فرض بالمقطوع * اقرؤا ماتيسر * (٣) والفاتحة (٤)

- (١) في ب : طرق حقائقها .
- (٢) أجاب الاحناف عن اعتراض الشافعية السابق ، بانه : ان أرادوا ترادفهما من حيث اللغة ، فباطل ، وان أرادوا من حيث الحكم ، فباطل ايضا . لما بينا من التفاوت بين حكميهما .
- انظر تفصيل هذا الجواب في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٠٣/٢ ، اصول السرخسي : ١١٢/١ - ١١٣ .
- (٣) الآية " ٢٠ " من سورة المزمل ، وصوابها * فاقروا * .
- (٤) اختلف العلماء في تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة :
- فذهب الامام احمد والشافعي ومالك وأصحابهم : الى انه تتعين قراءة الفاتحة في الصلاة ، ولا تجزى الصلاة بدونها ، واحتجوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت وحديث ابي هريرة الآيتين ، وغيرهما .
- ونذهب الامام ابو حنيفة ومن وافقه من أصحابه وغيرهم الى : انها لا تتعين ، بل مهما قرأ به من القرآن ، اجزه في الصلاة .
- واحتجوا على ذلك بعموم قوله تعالى : * فاقروا ماتيسر من القرآن * وما ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة في قصة النبي في صلاته ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن " . الحديث ، قالوا : فأمره بقراءة ماتيسر ، ولم يعين له الفاتحة ، ولا غيرها ، فدل على عدم تعيينها .
- انظر الخلاف في هذه المسألة ، وسببه ، وادلة كل فني :
- اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٣٠٤/٢ ، اصول السرخسي :
- ١١٢/١ - ١١٣ ، ٨٤/٢ ، كتاب الأم : ٩٣/١ ، مختصر المزني :
- ٧١/١ ، المغني لابن قدامة : ٤٧٦/١ ، بداية المجتهد : ١٢٨/١ - ١٢٩ ، احكام القرآن لابن العربي : ٤/١ ، احكام القرآن للجصاص :
- ٢٠/١ - ٢٦ ، تفسير ابن كثير : ١٢/١ ، شرح النووي على مسلم :
- ١٠٢/٤ - ١٠٩ ، نيل الأوطار : ٢٣٤/٢ - ٢٣٧ ، فتح الباري :
- ٢٤١/١ - ٢٤٣ ، شرح التبريزي : لوحة (١٦٢) .

واجبة بالمظنون " لاصلاة الا بفاتحة الكتاب " (١) ، كل صلاة بغير فاتحة الكتاب خداج " (٢) فوجب العمل على انه اكمال للأول (٣) ، وكذا مطلق الركوع (باركعوا) (٤) والتعديل واجب بخبر الواحد ، وكذا مطلق الطواف

(١) رواه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود وابن ماجه والنسائى والشافعى والدارمى واحمد من حديث عبادة بن الصامت ، ولفظه : " لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " وفي رواية لمسلم : " لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن " وعند الدارمى " من لم يقرأ بأمر الكتاب فلا صلاة له " وصححه الترمذى .

انظر : صحيح البخارى مع فتح البارى : ٢٣٧/١ ، صحيح مسلم بشرح النووى : ١٠٠/٤ ، سنن الترمذى : ٢٥/٢ - ٢٦ ، سنن ابي داود : ١٨٨/١ ، ١٨٩ ، سنن ابن ماجه : ٢٧٣/١ ، سنن النسائى : ١٠٦/٢ ، كتاب الأم : ٩٣/١ ، سنن الدارمى : ٢٨٣/١ ، مسند احمد : ٢٤١/٢ ، وانظر نيل الاوطار : ٢٣٤/٢ - ٢٣٥ .

(٢) رواه مسلم والنسائى وابن ماجه من حديث ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ثلاثا ، غير تمام ، فقيل لأبي هريرة : انا نكون وراء الامام . فقال : اقرأ بها في نفسك " الحديث .

وفي رواية لمسلم : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا " . ورواه الترمذى عن علي بن ابي طالب موقوفا بلفظ : " كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، فهي خداج غير تمام "

انظر : صحيح مسلم : ١٠١/٤ ، ١٠٤ ، سنن النسائى : ١٠٥/٢ ، سنن ابن ماجه : ٢٧٣/١ ، سنن الترمذى : ٢٦/٢ ، وانظر نيل الاوطار : ٢٣٨/٢ .

(٣) اى ان قوله عليه الصلاة والسلام : " لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " اوجب العمل بخبر الواحد على وجه لا يلزم منه تغيير موجب الكتاب ، وذلك بأن يجعل قراءة الفاتحة واجبة ، يجب العمل بها ، من غير ان يكون فرضا ، ليتقرر الكتاب على حاله ، ويحصل العمل بالدليلين على مرتبتهما .

كشف الاسرار : ٣٠٤/٢ ، اصول السرخسى : ١١٢/١ - ١١٣ .
(٤) اى ثابت بالنص المقطوع به ، وهو قوله تعالى : * يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ، واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون * الآية "٧٧" من سورة الحج . والرجوع منه الى الاعتدال واجب بخبر الواحد ، وكذا الطمأنينة فى الركوع وغيره من الاركان واجبة بخبر الواحد ، وهو خبر المسي * صلته . متفق عليه . انظر : فتح البارى شرح صحيح البخارى : ٢٣٧/١ ، صحيح مسلم : ١٠٦/٤ - ١٠٧ ، ومنه : ماروى عن ابي مسعود الانصارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاتجزى صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه فى الركوع والسجود " رواه الخمسة . وصححه الترمذى : انظر سنن الترمذى : ٥٢ - ٥١/٢ .

(وليطوفوا) (١) مع الطهارة ، وكذا تأخير المغرب الى العشاء بمزدلفة واجب (٢) ، فان صلى في الطريق أعاد عند ابي حنيفة ومحمد " رضي الله عنهما " (٣) عملا به (٤) ، فان اهل فطلع الفجر لم يعد لخروج وقت العشاء الذي وجب التأخير اليه ، فلو وجبت الاعادة بعده لحكم بفساد المغرب . بخبر الواحد والصحة ثابتة بالمقطوع ، وكذلك الحطيم (٥) من البيت بخبر الواحد ، فوجب الطواف به احتياطا ، ولم يصح التوجه اليه وحده لثبوته بالكتاب (٦) .

- (١) أي ان الطواف بالبيت العتيق فرض بالكتاب ، وهو قوله تعالى : * وليطوفوا بالبيت العتيق * الآية " ٢٩ " من سورة الحج . والطهارة له واجبة بخبر الواحد ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " الطواف بالبيت صلاة " ولما روت عائشة رضي الله عنها : " ان اول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم انه توضأ ثم طاف بالبيت " متفق عليه . قال الامام الشوكاني : ولما كان هذا الفعل بيانا ، لقوله صلى الله عليه وسلم : " خذوا عني مناسككم " ، صلح للاستدلال به على الوجوب على مذهب من يرى الطهارة شرط في الطواف .
نيل الاوطار : ٥٢/٥ .
- (٢) اي بخبر الواحد ، ومنه حديث جابر رضي الله عنه : " ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى المزدلفة ، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد واقامتين ولم يسبح بينهما شيئا " الحديث رواه مسلم . انظر صحيح مسلم ٣٠٠-٣٢٠ .
- (٣) زيادة من ب .
- (٤) اي بخبر الواحد . . . انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٣٠٥/٢ .
- (٥) الحطيم في اللغة : فعيل ، من حطم يحطم ، وبابه ضرب ، يقال : حطمه ، اذا كسره . والمراد به هنا : جدار حجر الكعبة ، المسمى بحجر اسماعيل انظر مختار الصحاح ص ١٤٣ ، والمصباح المنير ١٥٣/١ واصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٠٧/٢ .
- (٦) اي لثبوت التوجه الى الكعبة بالكتاب وهو قوله تعالى : * قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وان الذين اوتوا الكتاب ليعلمون انه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون * سورة البقرة : الآية " ١٤٤ " .

الفقهاء في الواجب (١) المخير كخصال الكفارة أنه واحد (٢) يعينه

- (١) ينقسم الواجب بحسب الأمور به الى : واجب معين ، والى واجب مخير ، وبحسب وقته الى : مضيق ، وموسع ، وبحسب الأمور الى : واجب على التعيين ، وواجب على الكفاية ، وسيتكلم المصنف على كل واحد على حدة . وقد بدأ بالكلام على الواجب المخير .
- (٢) الوجوب : قد يتعلق بشي معين ، كالصلاة والحج ، فيسمى واجبا معينا . وقد يتعلق بواحد من جملة امور معينة ، فيسمى واجبا مخيرا وعبر عنه بعضهم : بواحد منهم ، من أمور معينة ، كخصال الكفارة . وقد اختلف العلماء :

فذهب جمهور الفقهاء والاصوليين الى ان الواجب واحد لا يعينه * يعينه فعل المكلف .

وذهب جمهور المعتزلة ومن وافقهم الى : أن الكل واجب على التخيير ، وقصدوا بذلك : انه لا يجوز للمكلف الا خلال جميعها ، ولا يلزم الجمع بينها ، ويكون فعل كل واحد منها موكولا الى اختياره ، لتساويها في وجبه الوجوب . هذا ما فسر به ابو الحسين البصرى ، مذهب اصحابه في المعتمد :

٠ ٨٥ - ٨٤ / ١

قال الامام الاسنوي : وهذا يعينه هو قول الفقهاء ، ولا خلاف في المعنى : نهاية السؤل : ٠ ٧٧ / ١

وقيل : الواجب معين عند الله تعالى ، غير معين عندنا ، ويسقط الوجوب بفعله ، أو فعل غيره . قال الاسنوي : وهذا القول يسمى قول التراجع . لان الاشاعة يروونه عن المعتزلة ، والمعتزلة يروونه عن الاشاعة . ولما لم يعرف قائله ، عبر عنه " بقيل " وهذا المذهب باطل ، لان التكليف يعنى عند الله تعالى ، غير معين للعبد ، ولا طريق له الى معرفته بعينه من التكليف بالمحال . وسلك القاضي البيضاوي طريقاً أخرى في ابطاله ، وهو ان مقتضى التعيين : انه لا يجوز العدول عن ذلك الواحد المعين . ومقتضى التخيير : جواز العدول عنه الى غيره ، والجمع بينهما متناقض ، فاذا ثبت احدهما ، بطل الآخر ، والتخيير ثابت بالاتفاق . فبطل التعيين .

انظر : التمهيد للاسنوي ص ١٤ ، نهاية السؤل : ٠ ٧٧ / ١ - ٧٨ ،

والمنهاج : ٠ ٧٤ / ١

وانظر المذاهب في الواجب المخير وادلة كل فريق ومناقشتها في احكام

الآمدى : ٠ ١٠٠ / ١ - ١٠٤ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البنانسي

وتقرير الشرييني : ٠ ١٧٥ - ١٨٠ ، نهاية السؤل : ٠ ٧٦ / ١ - ٧٨ ،

مناهج العقول : ٠ ٧٦ - ٧٣ / ١ ، المعتمد : ٠ ٩٨ - ٨٤ / ١ ، تيسير التحرير :

٠ ٢١٣ - ٢١١ / ٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية : ٠ ٣٠٠ / ١٩ وما بعدها

شرح تنقيح الفصول ص ١٥٢ - ١٥٥ ، المستصفي ٠ ٦٧ / ١ - ٦٨ ، العضد على

ابن الحاجب : ٠ ٢٣٦ / ١ ، السوداء ص ٢٧ ، اللمع ص ٩ ، فواتح الرحموت

٠ ٦٦ / ١ - ٦٨ ، مختصر البعلي : ص ٦١ .

فهل المكلف . والجبائي (١) وابنه (٢) : نه أن الكل واجب على التخيير ، وآخرون أنه واحد معين عند الله تعالى ويسقط بفعله أو فعل غيره .

لنأن الامر بواحد من (٣) اشياء جازع عقلا ، فانه يصح تكليف المولى عبده بكتابة هذا الكتاب أو ذاك على ان يشييه على ايهما كتب ويعاقبه بترك الجميع ، والنص دال عليه ، فانه لم يرد الكل ولا واحدا بعينه فتعين المبهم . اما الاول (٤) فلأن التخيير لو أوجب الجميع (٥) لوجب عتق الكل اذا وكله في اعتاق احد عبده ، والتزويج بالخاطبين اذا وكلته بأحدهما . واما الثاني فلأنه (٦) ينافي التخيير ، قالوا (٧) : غير المعين مجهول مطلقا فاستحال التكليف به لاستحالة وقوعه منه فوجب الكل او معين .

- (١) هو أبو علي : محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران ابن أبان - مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه - البصري المعروف بالجبائي ، احد أئمة المعتزلة ، كان اماما في علم الكلام . اخذه عن ابي يوسف : يعقوب بن عبد الله الشحام البصري . وعنه اخذ الشيخ ابو الحسن الاشعري علم الكلام . ولد سنة خمس وثلاثين ومائتين ، وتوفي سنة ثلاث وثلاثمائة . ومن مؤلفاته : متشابه القرآن ، كتاب المخلوق ، كتاب تفسير القرآن .
- انظر ترجمته في : اللباب : ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، وفيات الاعيان : ٢٦٧/٤ - ٢٦٨ ، شذرات الذهب : ٢٤١/٢ ، الفهرست ص ٥٥ - ٥٧ ، فرق وطبقات المعتزلة ص ٨٥ ، طبقات ابن السبكي : ٢٥٠/٢ ، الانساب ١٧٦/٣ - ١٧٧ ، البداية والنهاية : ١٢٥/١١ .
- (٢) ابن ابي علي الجبائي هو : ابو هاشم ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ابن سلام بن خالد بن حمران بن ابان البصري المعتزلي ، المتكلم ابن المتكلم واليه تنسب الطائفة الهاشمية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتزال كما لابيه من قبله ، وكان مولده في سنة سبع واربعين ومائتين ، وتوفي في شعبان سنة احدى وعشرين وثلاثمائة ، ومن مؤلفاته : كتاب الجامع الكبير ، كتاب الابواب الكبير ، كتاب الابواب الصغير ، كتاب الجامع الصغير ، كتاب الانساب ، كتاب العوض ، كتاب المسائل العسكرية وغيرها .
- انظر ترجمته في : البداية والنهاية : ١٧٦/١١ ، وفيات الاعيان : ١٨٣/٣ ، شذرات الذهب : ٢٨٩/٢ ، فرق وطبقات المعتزلة ص ١٠٠ ، اللباب : ٣٥٦/١ ، الانساب : ١٧٦/٣ ، الفهرست : ص ٢٤٧ ، تاريخ بغداد : ٥٥/١١ ، ميزان الاعتدال : ٦١٨/٢ .
- (٣) في ب : من الاشياء .
- (٤) اشارة الى خمسة اوجه ذكرها الآمدى في سياق الرد على الجبائي وابنه ومن وافقهما . انظر الاحكام : ١٠٠/١ - ١٠١ .
- (٥) في ب : الجمع .
- (٦) اي القول بايجاب الكل ينافي التخيير .
- (٧) اي المعتزلة : انظر ادلتهم في المعتمد : ٨٦/١ - ٨٧ ، وانظر اليها مع الجواب عنها في الاحكام : ١٠٢/١ - ١٠٨ .

قلنا : ممنوع فانه معلوم من حيث هو واجب واحد من ثلاثة وان أطلق عليه غير المعين لخصوصية احد الثلاثة فصح التكليف لامكان الوقوع . قالوا : (١) لولم يجب الكل لوجب واحد ، فان تعين انتفى التخيير او وقع بين واجب وغيره ، وان لم يتعين فواحد غير واجب فان تغاير الزم (٢) التخيير بين واجب وغيره . او اتحدا (٣) اجتمع الوجوب وعدمه (٤) ، قلنا : لازم في التزويج والاعتاق ، والحق أن الواجب غير مخير (٥) فيه لابهامه ، والتخيير فيه مجاز عن افراده ، والمخير فيه الافراد وليس بواجب ، وانا تعدد متعلق الواجب والمخير فيه تعددا ، كما لو حرّم واحداً وأوجب واحداً قالوا : يجب الكل ويسقط بالواحد اعتبارا بفرض الكفاية . قلنا : العقاب يترك واحد من ثلاثة معقول ، وعقاب واحد غير معين غير معقول ، والاجماع طس تأثيم الجميع هناك وتأثيمه بترك الواحد هنا . قالوا : لو ثبت لوجب كونه معلوما عند الله لاستحالة ايجاب ما ليس بمعلوم (٦) قلنا : يعلمه حسبا (٧) اوجبه وقد اوجبه غير معين فيعلمه كذلك . قالوا : يعلم ما يفعله المكلف فيوجبه لامتناع ايجاب ما علم عدم وقوعه . قلنا : ممنوع والا لما وجب على الكافر ما علم عدم وقوعه ولئن سلم منع أن المفعول بخصوصه هو الواجب للقطع بتساوي الخلق في الواجب وعدم اختلافه بالنسب .

مسألة :

الجمهور في الواجب الموسع (٨) كالظهر في وقتها ان جميعه

- (١) ساقطة من : ب
 - (٢) في ب : لزمه .
 - (٣) في ب : الحد ، وهو خطأ .
 - (٤) انظر : شرح التبريزي لوجه (١٦٩) .
 - (٥) في ب : غير المخير .
 - (٦) في ب : ما ليس معلوم .
 - (٧) في أ : حيثما .
 - (٨) الوقت المقدر للعبادة لا يخلو ، اما أن يكون بقدر الفعل ، وهو الوقت المضيق كصوم رمضان . أو أقل فلا يجوز التكليف به عند من لا يجوز التكليف بالمحال ، الا أن يكون الغرض التكميل خارج الوقت ، او أكثر من وقت الفعل ، وهو الواجب الموسع ، كأوقات الصلوات الخمس .
- وقد اختلف العلماء في الوقت الموسع من حيث ايقاع الفعل فيه على مذاهب :

وقت للأداء (١) ، والقاضي (٢) أن الواجب الفعل أو العزم وآخره متعين ،

== الأول : أن جميع اجزاء ذلك الوقت وقت لأداء ذلك الواجب فيه فيما يرجع الى سقوط
الفرض به ، وحصول مصلحة الوجوب .

وهو مذهب جمهور الشافعية والحنابلة وأكثر الفقهاء وجماعة من المعتزلة .
كالجبائي وابنه .

واختاره الامام الرازي وأتباعه وابن الحاجب .

والثاني : لا يجوز تركه في الجزء الاول الا بشرط العزم على الفعل في الجزء الثاني .

وهو مذهب القاضي الباقلاني واكثر الشافعية والمعتزلة ، واختاره الآمدي ،
وصححه النووي في شرح المذهب .

وقال السيف الآمدي : أثبتته أكثر اصحابنا والجبائي وابنه ، وهو العزم على

الفعل ، وانكره بعض المعتزلة ، كأبي الحسين البصري وغيره . كما انكره

امام الحرمين وشنع على القائلين به وعلى رأسهم القاضي ابو بكر الباقلاني .

والثالث : وقت الوجوب هو آخر الوقت ، وهذا خاص ببعض اصحاب ابي حنيفة ،
واختلفوا في وقوع الفعل قبل ذلك ، فمنهم من قال : هو نفل يسقط به

الفرض .

ومنهم من قال : ان بقي المكلف بصفة التكليف الى آخر الوقت ، كان مافعله

واجبا ، والا فنفل . وهو منسوب الى الكرخي . وحكي عنه : ان الواجب

يتعين بالفعل في أي وقت كان .

انظر المذاهب في الواجب الموسع مع الادلة ومناقشتها في :

احكام الآمدي : ١٠٥/١ - ١٠٨ ، المنهاج للبيضاوي : ٨٥/١ - ٨٩ ،

مناهج العقول : ٨٥/١ - ٩٠ ، نهاية السؤل : ٨٩/١ - ٩١ ، المحلى

على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني : ١٨٧/١ - ١٨٩ ،

المستصفي : ٦٩/١ - ٧٠ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٤١/١ ، المجموع

للنووي : ٤٧/٣ وما بعدها ، اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢١٩/١ -

٢٢٧ ، اصول السرخسي : ٣٠/١ - ٣٣ ، تيسير التحرير : ١٨٨/٢

وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٧٣/١ - ٧٥ ، مختصر الطوفي ص ٢١ ،

مختصر البعلي : ص ٦١ ، المدخل الى مذهب الامام احمد ص ٦٠ ،

المسودة : ص ٢٦ ، ٢٨ ، روضة الناظر : ص ١٨ ، البرهان :

٢٣١/١ - ٢٤٨ ، الاشباه والنظائر للسيوطي : ص ١٣ ، شرح تنقيح

الفصول : ص ١٥٠ - ١٥٢ ، التوضيح على التنقيح : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ،

التلويح على التوضيح : ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، المعتمد : ١٣٤/١ - ١٤٤ .

في ب : الأداء . (١)

هو ابو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته . (٢)

انظر تفصيل مذهبه في : العزم ، ورد امام الحرمين عليه في : البرهان :

٢٣٧/١ - ٢٤٠ .

ومن الشافعية (١) من عين أوله للاداء ، فان أخر فقضاء ، ومن الحنفية من عكس (٢) واذا قدم فنفل يسقط الغرض والكرخي (٣) : ان بقي بصفة المكلفين فما قدم واجب (٤) . وفخر الاسلام (٥) رحمه الله (٦) ما ذكره في التقسيم بعد (٧)

- (١) قال ابن السبكي : وقيل وقت أدائه الأول من الوقت ، لوجوب الفعل بدخول الوقت ، فان أخر عنه فقضاء وان فعل في الوقت ، حتى يأثم بالتأخير عن أوله كما نقله الامام الشافعي رحمه الله عن بعضهم . انظر : جمع الجوامع وشرح الجلال المحلي عليه : ١٨٨/١ ، احكام الآمدي : ١٠٥/١ ، نهاية السؤل : ٩٠/١ - ٩١ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٤١/١ ، فواتح الرحموت : ٧٤/١ ، تيسير التحرير : ١٩١/٢ .
- (٢) فجعل وقت الوجوب آخر الوقت ، فان قدمه على آخر الوقت كان نفلا مسقطا للغرض ، وهو قول مشايخ العراق من الحنفية . وقد تقدم تقريره عند ذكر المذاهب في هذه المسألة .
- انظر : اصول السرخسي : ٣١/١ ، كشف الاسرار : ٢١٩/١ .
- (٣) تقدم تقرير مذهب الكرخي في الواجب الموسع . واليك ترجمته : هو ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي ، من اهل كرخ جدان ، الفقيه العراقي ، انتهت اليه رئاسة اصحاب ابي حنيفة بعد ابي حازم ، وابي سعيد البردعي ، وانتشر اصحابه . قال عنه ابن النديم : هو من يشار اليه ، ويؤخذ عنه ، وعليه قرأ المبرزون من فقهاء الزمان ، وكان اوجد عصره ، غير مدافع ، ولا منازع . وكان مولده سنة ستين ومائتين ، وتوفي ليلة النصف من شعبان سنة اربعين وثلاثمائة .
- وله من الكتب : كتاب المختصر في الفقه ، ومسألة الاشربة وتحليل نبيذ التمر . انظر ترجمته في : الانساب : ١٠ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، الجواهر المضئئة : ٤٩٣/٢ - ٤٩٤ ، الفهرست : ص ٢٩٣ ، اللباب : ٩١/٣ ، تاريخ بغداد : ١٠ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، البداية والنهاية : ١١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، لسان الميزان : ٩٨/٤ ، شذرات الذهب : ٢ / ٣٥٨ ، هدية العارفين : ١ / ٦٤٦ ، تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٥٥ ، طبقات الفقهاء للشيرازي : ص ١٤٢ ، معجم البلدان : ٤ / ٢٥٦ ، كشف الظنون : ١ / ٥٦٣ ، ٥٧٠ .
- (٤) انظر تفصيل مذهب الكرخي في اصول السرخسي : ٣٢/١ .
- (٥) هو فخر الاسلام البزدوي ، وقد تقدمت ترجمته .
- (٦) زيادة من (ب) .
- (٧) سيذكر مذهب البزدوي في التقسيم الذي يلي هذه المسألة .

قالوا : الأمر (١) افاد الجميع ان ليس المراد تطبيق اجزاء الصلاة على اجزاء الوقت ولا تعيين جزء ، لانتفاء دلالة اللفظ فالتخصيص والتخيير تحكم ، ولأنه لو تعين من الموسع جزء فما تقدمه غير صحيح وما تأخر قضاء فيلزم العصيان . القاضي (٢) : هو مخير (٣) في أول الوقت بين الفعل والعزم ، فاذا أتى بأحدهما لم (٤) يعصى كخصال الكفارة . اجيب بأنه أول الوقت ممثل لأنه متصل لأنه آت بأحد الأمرين وبأنه لو كان العزم بدلا وقد أتى به سقط المبدل كما في سائر الابدال ووجوب (٥) العزم على فعل كل واجب مضيقا (٦) او موسعا من احكام الايمان . وقال المعين (٧) للآخر : لو وجب من أوله لعصى بالتأخير لتركه الواجب بغير عذر . اجيب بأنه مؤخر لا تارك مطلقا وله التأخير والتعجيل .

-
- (١) يشير الى قوله تعالى : * أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا * الآية " ٧٨ " من سورة الاسراء . وقوله تعالى : * أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين * الآية " ١١٤ " من سورة هود . بالاضافة الى الاحاديث التي وردت في تحديد وقت الصلاة ، وهي معروفة ، موجودة في مضانها .
- (٢) اشارة الى دليل القاضي ابي بكر الباقلاني ، وقد أشرت الى موضعه في البرهان فيما تقدم .
- (٣) في ب : غير مخير ، وهو خطأ .
- (٤) سقطت " لم " من ب .
- (٥) في ب : ووجب .
- (٦) في ب : مضيقا كان أو موسعا .
- (٧) وهم بعض الحنفية ، وقد تقدم ذكر مذهبهم ، مع الاشارة الى حجتهم .

العبادة اما غير موقفة (١) وتجب على التراخي ، (٢) خلافا للكرخي (٣) ،
أوموقفة ووقتها اما ظرف للمؤدى وشرط للاداء وسبب للوجوب كوقت الصلاة فانه يفضل (٤) عنها

(١) كالنذر بالصدقة المطلقة والصوم المطلق ، كما لو قال : لله علي نذر أن
اتصدق بمائة ريال او قال : لله علي أن اصوم يوما . فهذا غير متعلق
بوقت محدد ، ولكنه نذر يجب الوفاء به ، وقد اختلفوا فيه ، هل الوجوب
على الفور ؟ ام على التراخي ؟
فذهب ابو الحسن الكرخي في جماعة الى ان الأمر المطلق يوجب الاداء على
الفور . ونسبه التبريزي وغيره الى بعض اصحاب الشافعي ، كالصيرفي والغزالي
وهو غير دقيق ، لانني رجعت الى المستصفي في باب : موجب الامر ومقتضاه .
فلم أجد الغزالي قائلا بالفور ، فانه قال : قوله : صم . كما انه في نفسه
يتردد بين الوجوب والندب ، فهو بالاضافة الى الزمان يتردد بين الفور
والتراخي . ٢/٢ .
وقال في ص ٩ : والمختار : انه لا يقتضي الامتثال ، ويستوى فيه البدار
والتراخي .

وذهب جمهور الاصوليين والفقهاء من الحنفية وغيرهم الى : ان الامر المطلق
عن الوقت على التراخي ، فلا يثبت حكم وجوب الاداء على الفور بمطلق الأمر .
وتوقف فيه قوم .

انظر الخلاف في العبادة المطلقة عن الوقت - وهو مبني على الخلاف في الامر
المطلق هل هو على الفور ؟ ام على التراخي - في : اصول البزدوى وكشف
الاسرار : ١٤٦/١ ، ٢٥٤ - ٢٥٦ ، اصول السرخسي : ٢٦/١ - ٣٠ ،
تيسير التحرير : ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، فواتح الرحموت : ٦٩/١ ، المستصفي :
٢/٢ - ٩ ، شرح التبريزي لوجه (١٧٢) التوضيح على التنقيح :
٢٠٢/١ ، التلويح على التوضيح : ٢٠٢/١ وما بعدها ، المنهاج :
٤٤/٢ - ٤٧ ، مناهج العقول : ٤٤/٢ - ٤٧ ، نهاية السؤل
٤٧/٢ - ٤٩ ، المعتمد : ١٢٠/١ وما بعدها . شرح تنقيح الفصول
ص ١٢٨ ، وما بعدها .

(٢) ويكون خيار التعيين الى المكلف .

(٣) تقدمت ترجمته قريبا . وانظر تفصيل مذهبه في هذه المسألة في :

اصول السرخسي : ٢٦/١ .

(٤) لأن المكلف اذا أدى الصلاة في بعض الوقت ، بقي بعض آخر من الوقت فاضل
على ما فعل فيه ، فعلم انه ظرف ، ان لو كان معيارا ، لاستغرق فعله جميع
الوقت ، كالصوم ، فلا يفضل من الوقت شي .

انظر اصول السرخسي : ٣٠/١ .

وتفوت بقوته ويمتنع تقديمها وتتبعه في وصفه. أو سبب (١) ومعيار كالصوم فانه مقدر به وشهود الشهر سبب مطلقا ، ولهذا صح صوم المسافر عن الغرض ، او معيار لا سبب (٢) كالنذر والكفارة والقضاء ، أوله من كل (٣) حظ وهو المشكل كوقت الحج (٤) فانه فاضل فأشبه الصلاة ، ولا يتصور في العام الا حجة فأشبه الصوم ووقت الأداة أيضا مشتبه فانه فرض العمر ، وفي تعيين العام الأول خلاف (٥) والمؤخر الى الثاني مؤد اجماعا . اما الأول (٦) فلا يمكن اضافة السببية الى مجموع الوقت والا فالأداة بعده خارج عن الوقت ، وفيه تقديم على مجموع السبب فوجب البعض (٧)

- (١) انظر تفصيله ومثاله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٣٠/٢ - ٢٣١ ،
فتح الغفار بشرح المنار : ٧٢/١ ، التلويح على التوضيح : ٢٠٨/١ ،
(٢) انظر : تفصيله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢١٤/١ ، ٢٤٧ ،
اصول السرخسي : ٣٦/١ وما بعدها ، التلويح على التوضيح : ٢١٢/١ ،
فتح الغفار بشرح المنار : ٧٢/١ .
(٣) أى من كل واحد من الظرف ، والمعيار حظ .
(٤) قالوا : ان وقت الحج مشكل ، لانه لم يعلم أن وقته موسع مطلقا ، او مضيق ،
ان له شائبتان من الطرفين ، ولذلك دخل في الاشكال . والاشكال فسي
الحقيقة في وقته ، لا في نفس الحج .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ وما بعدها ، اصول
السرخسي : ٤٢/١ - ٤٤ ، شرح التبريزى لوحة (١٧٣) ، التلويح
على التوضيح : ١١٢/١ .
(٥) يشير الى الخلاف الجارى بين ابي يوسف ، ومحمد ، حيث قال ابو يوسف :
تتعين أشهر الحج من السنة الأولى للأداة اذا تمكن منه .
وقال محمد : لاتتعين ، ويسعه التأخير .
وعن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان . ذكر ذلك الامام السرخسي فسي
اصوله ، وبين حجج كل بالتفصيل .
انظر : ٢٩/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ ،
وما بعدها . التلويح على التوضيح : ٢١٢/١ .
(٦) اى النوع الأول ، وهو ما جعل الوقت فيه ظرفا للمؤدى ، وشرطا للأداة ،
وسببا للوجوب .
(٧) وهو ما يسبق الأداة ، حتى يقع الأداة بعد سببه ، ان ليس بعد الكل
جزء مقدر ، فوجب الاقتصار على الأدنى .
انظر تفصيل هذا النوع وأمثله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢١٤/١
واصول السرخسي : ٣٠/١ - ٣١ .

ولهذا وجب فرض الوقت على من أسلم (١) أو طهرت وأيامها عشرة (٢) آخر جزء (٣) وأول الأجزاء موجود لا مزاحم (٤) له ، فكان أولى بالسبب لصحة الأداء لكن لا على التضييق (٥) فليس من ضرورة نفس الوجوب الأداء للحال واعتبر بالثمن والمهر يجهان بالعقد والأداء بالطلب ، والمكلف مخير بين التعجيل والتأخير فكان (٦) الوجوب بالسبب والأداء بالخطاب وانما تعين (٧) اذا تضيّق الوقت ولهذا لم يكن على من مات قبل التضييق فرضه (٨) فاذا فات الجزء الأول ولم يتصل به الأداء انتقلت السببية الى الثاني وهلم جرا ، لأنه لما لم تضاف الى المجموع كان الجزء المتصل به الأداء أحق فاذا انتهى الى آخر الوقت خوطب بالأداء واستقرت السببية واعتبر حال ذلك الجزء ، فان كان صحيحا كان الوجوب كاملا كما في الفجر فيفسد باعتراض الطلوع

- (١) أي ان الكافر اذا أسلم وجزء من الوقت باق ، لزمه فرض الوقت - اي قضا لوجود السبب حال صيرورته أهلا للوجوب .
انظر : اصول البيهقي : ٢١٥/١ .
- (٢) في أ : عشر
- (٣) قال محمد بن الحسن في امرأة أيام اقراءها عشرة ، فانقطع دمها وباق من الوقت شيء قليل أو كثير : لزمها قضاء تلك الصلاة .
وقال شمس الأئمة السرخسي : الجزء الذي تدركه من الوقت بعد الحيض لا يوجب عليها الصلاة ، والجزء الذي يدركه المسافر بعدما صار مسافرا لا يوجب عليه الا ركعتين .
انظر : اصول السرخسي : ٣٣/١ ، ٣٤ ، شرح التبريزي لوحة ١٧٤ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار : ٢١٥/١ .
- (٤) أي ان الجزء الاول من الوقت هو الاصل ، لأنه موجود ، واعداءه حال وجوده معدوم ، فلا مزاحمة للجزء الأول ، ان المعدوم لا يزاحم الموجود .
- (٥) أي لا يلزم من ضرورة الوجوب ، وصحة الأداء في الذمة تعجيل وجوب الأداء في الحال ، فانه ينفك عنه .
انظر : اصول السرخسي : ٣٣/١ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار : ٢١٦/١ ، شرح التبريزي : لوحة (١٧٤) .
- (٦) في ب : وكان .
- (٧) في ج : وانما يتعين .
- (٨) قال فخر الاسلام : ولهذا قلنا : اذا مات قبل آخر الوقت ، لاشي عليه ، وهو كالتائم والمغنى عليه اذا مر عليهما جميع وقت الصلاة ، وجب الاصل ، وتراخي وجوب الاداء والخطاب .
اصول البيهقي : ٢١٦/١ ، وانظر اصول السرخسي : ٣٣/١ .

أو فاسدا كالعصر تنشأ (١) وقت الكراهة (٢) كان ناقصا فلم تفسد (٣) بالطروب، ولا يلزم ما اذا ابتدأها أول الوقت واعترض الاحمرار فانها لا تفسد لأن الشرع أباح تعميم الوقت بالأداء، ومن ضرورته الحكم بالصحة لتعذر التحرز، وأذا خلا الوقت عن الأداء أمكنت الاضافة الى المجموع لانتفاء ضرورة النقل الى الجزء فيظهر في العصر تقضى (٤) وقت الاحمرار لا يصح لوجوبها كاملة (٥) سبب (٦) كامل فلا تقضى ناقصة. ومن احكامه اختيار الايقاع في الاجزاء والتعيين بالفعل (٧) كخصال الكفارة وتأخيرها عن الوقت مفوت ولا تنفى شرعية فرض الوقت شرعية غيره لكونه ظرفا (٨). والنية شرط (٩) وتعيينها ايضا لعدم التعيين بمطلق الاسم، ولا يسقط التعيين بالتضييق لانه (١٠) يعارض تقصير المكلف. واما الثاني (١١) فحكمة انتفاء شرعية غيره معه ضرورة كونه معيارا فلا يجتمع فيه وصفان. فقال ابو يوسف (١٢)، ومحمد (١٣) "رحمهما الله" (١٤) لو ادى المسافر واجبا عليه أو تنفل فيه لم

- (١) في ب: "وتنشأ" بزيادة واو.
- (٢) انظر تفصيل ذلك في اصول السرخسي: ٣٤/١، اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٢٦/١.
- (٣) في ب: يفسد.
- (٤) في ب: يقضى.
- (٥) هذا في قضاء الغائبة، اما الاداء فما ذكر اعلاه. قال السرخسي: ولا يدخل على هذا ما اذا انعدم منه الاداء أصلا ثم ادى في اليوم الثاني بعد ما احمرت الشمس فانه لا يجوز، لأنه اذا لم يشتغل بالاداء حتى مضي الوقت فحكم السببية يكون مضافا الى جميع الوقت وهو سبب صحيح تام "اصول السرخسي ٣٤/١، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٢٦/١ - ٢٢٨.
- (٦) في ج: بسبب.
- (٧) قال السرخسي: ومن حكم هذا الوقت أن التعيين لا يثبت بقوله، حتى لو قال: عينت هذا الجزء، ان لم يشتغل بالأداء بعده لا يتعين، لأن خياره لم ينقطع، وله أن يؤخر الاداء بعد هذا القول. ٣٥/١ من اصوله.
- (٨) أي انه لا يمتنع صحة قضاء صلاة أخرى في وقت غيرها، لان الوقت ظرف للأداء. انظر المرجع السابق نفس الصفحة.
- (٩) ومن حكمة اشتراط تعيين النية فيه، لأن منافعه لما بقيت على صفة تصلح لأداء فرض الوقت وغيره من الصلوات بها لم يتعين فرض الوقت مالم يعينه بالنية. انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٣٠/١.
- (١٠) أي: لان سقوط التعيين بالتضييق يعارض تقصير المكلف.
- (١١) أي النوع الثاني، وهو ما يكون الوقت معيارا له وسببا لوجوبه كصوم رمضان، لان ركن الصوم هو الاساك، ومقداره لا يعرف الا بوقته، فكان الوقت معيارا بمنزلة الكيل في المكيلات. انظر اصول السرخسي: ٣٦/١، واصل البزدوى وكشف الاسرار ٢٣٠/١ - ٢٣١.
- (١٢) ستأتي ترجمته عند الكلام على النوع الرابع: وهو الذي له من المعيار حظ، ومن الظرف حظ، في اخر هذه المسألة.
- (١٣) انظر تفصيل قولهما في: اصول السرخسي ٣٦/١، اصول البزدوى وكشف الاسرار: ٢٣٠/١ - ٢٣١.
- (١٤) زيادة من "ب".

يجز لأن رخصة الفطر لا تجعل غير الفرض مشروعاً في وقته وقال أبو حنيفة رضي الله عنه - رخصة الترك لحقة تخفيفاً ، ومن التخفيف صحة القضاء فيه . ولأنه (١) غير مطالب بالأداء الآن فتتزل منزلة شعبان . والعلة الأولى (٢) تمنع النفل والثانية (٤) تسوغه ، وهما روايتان ، وإطلاق (٥) النية توقع عن رمضان في الأصح لأن العزيمة (٦) والرخصة لا تظهر (٧) بها والمريض (٨) يفارق المسافر في تعلق رخصة المريض بحقيقة العجز دونه فيقع صومه عن الفرض (مطلقاً) (٩) في الأصح .

تنبيه :

قال زفر " رحمه الله " (١٠) إذا تعينت المشروعية (١١) فما تصور فيه من امساك فرض لأنه هو المستحق على المكلف فلم يحتج الى تعيين ، كهبة النصاب (١٢) من الفقير ، قلنا (١٣) العبادة اختيارية (١٤) وقربة (١٥) قصدية ، وعدم صحة غير المشروع لكونه مشروعاً لا لاستحقاق المشروع وهبة النصاب مجاز عن الصدقة استحساناً .

- (١) زيادة من : ب .
- (٢) وفي ب : " لأنه " باسقاط الواو .
- (٣) وهي قوله : " رخصة الترك لحقة تخفيفاً ، ومن التخفيف صحة القضاء فيه " اي دون النفل ، لانه لا يتفق مع التخفيف ، بل هو تثقيل عليه ، ان يقيس الحقان - الاداء والقضاء - في ذمته . انظر أصول البزدوي وشرحه كشف الاسرار : ٢٣٢/١ .
- (٤) وهي قوله : " غير مطالب بالأداء الان فتتزل منزلة شعبان " فكما يجوز له القضاء فيه يجوز له النفل .
- (٥) بأن ينوي صياماً مطلقاً .
- (٦) وفي ب : لأن العزيمة تحققت .
- (٧) في ح : لا يظهر .
- (٨) انظر شرح التبريزي لوحة ١٧٧ - ١٧٨ .
- (٩) سقطت من : ب . (١٠) زيادة من "ب" .
- (١١) قال شمس الأئمة نقلاً عن زفر : ولما تعين صوم الفرض مشروعاً في هذا الزمان وركن الصوم هو الامساك ، فالذي يتصور فيه من الامساك مستحق الصرف إليه فلا تتوقف الصحة على عزيمة فيه ، بل على اي وجه اتى به يكون من المستحق . اصول السرخسي : ٣٧/١ ، وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢٣٤/١ .
- (١٢) اي كمن عليه الزكاة في نصاب بعينه اذا وهبه للفقير يكون مومناً يا للزكاة وان لم ينول هذا المعنى . انظر اصول السرخسي نفس الصفحة .
- (١٣) هذا رد لما ذهب اليه زفر من قبل اصحابه الحنفية . انظر : اصول السرخسي نفس الصفحة ، اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢٣٤/١ .
- (١٤) لان الواجب على العبد فعل هو قربة ، وذلك باختيار العبد وقصد به لا جبر .
- (١٥) في أ : والقربة

تنبيهه :

فقال الشافعي " رحمه الله " (١) : لما كانت اختيارية وجب تعيين
الرمضانية (٢) ايضاً . قلنا : نعم (٣) الا ان العبادة متحدة في زمانها ، فكان (٤)
الاطلاق تقييداً (٥) ، والخطأ في الوصف (٦) غير مانع .

تنبيهه :

ولما وجب التعيين قال الشافعي رحمه الله : وجب من أوله (٧) لافتقاره
الى النية والعبادة متحدة فاذا خلا بعضها فسد (٨) فلم يفد اعتراضها من بعد
كما لو تأخرت عن الزوال والتهيئ (يقاع لها قبلها فصح . قلنا (٩) : النية للقربة
والعبادة متحدة صحة وفساداً ودوامها وقرانها لأول جزء ساقط للعجز . المبيح لجواز
التقديم مع الفصل حقيقة والاتصال حكماً ، والعجز المبيح للتأخير مع الاتصال قائم فيمن

- (١) زيادة من (ب) .
(٢) أى يجب على المكلف تعيين الصوم بأنه عن رمضان لأن الصيام يقع عن رمضان
وعن غيره فلا بد من التعيين ليتضح القصد .
قال الجلال المحلي : النية شرط في الصوم ، وعبارة المحرر : لا بد من النية
في الصوم قال عميرة : حقيقة الصوم الاساك ، وهو لا يتميز عن الاساك العادي .
فاعتبر النية ركناً جزماً في تميزه .
وقال قليوبي تعليقا على قوله : " بل جزموا بأنها ركن الاساك " وذلك
لأن الصوم هو الاساك ، وهو لا يتميز عن غير رمضان الا بالنية . شرح الجلال
وحاشيتا قليوبي وعميرة عليه : ٥٢/٢ وما بعد ها . وانظر : كتاب الأم :
٨٢ - ٨١ / ٢ ، مختصر المزني بهامش الأم : ٤ - ٢ / ٢ .
(٣) اشارة الى الجواب عما ذهب اليه الشافعي : اى نعم ، الأمر على ما قلت أنه
لا بد من تعيين وصف النية ، كما لا بد للأصل منها ، الا أن النية المذكورة شاملة
للأصل والوصف لانه لما اتحد المشروع من الصوم في هذا الوقت ولا يحتمل
غيره تعين في زمانه فاصيب بمطلق الاسم بأن نوى الصوم مطلقاً .
شرح التبريزي : لوحة (١٧٨) .
(٤) في ب : وكان .
(٥) في أ : قيداً .
(٦) بأن ينوى القضاء أو الكفارة أو النذر .
(٧) قال المزني : قال الشافعي : ولا يجوز لاحد صيام فرض من شهر رمضان ، ولا نذر
ولا كفارة الا أن ينوى الصيام قبل الفجر . فأما في التطوع . فلا بأس ان اصبح
ولم يطعم شيئاً أن ينوى الصوم قبل الزوال . الخ
مختصر المزني بهامش كتاب الام : ٢ / ٢ ، وانظر الام : ٨٢ - ٨١ / ٢ ،
حاشية قليوبي وعميرة على شرح الجلال : ٥٢ / ٢ .
(٨) اى : اذا خلا بعض الصوم عن النية ، فسد الصوم ، لان أول الاجزاء صوم ايضاً .
فيفتقر الى النية .
(٩) انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار : ٢٣٩ / ١ - ٢٤٠ ، اصول السرخسي ٣٩ / ١ - ٤٠ .

أفاق أو أقام بعد الصبح ويوم الشك ، ولأول فضل الاستيعاب ولثاني فضل الاتصال فاستويا . والترجيح بالوجود اولى من الخال فكان (١) موجودا مع الكل حكما للاتحاد اقامة للأكثر مقام الكل .

تنبيه :

ومن هذا النذر المعين (٢) فانه لا يقبل صفة النقلية لاتحاد العبادة (٣) فصح بمطلق النية ومع الخطأ في الوصف (٤) ، ويتوقف مطلق امساكه عليه (٥) ، ولو أداه عن قضاء او كفارة صح لان تعيينه عمل في اعدام النقلية التي هي حقه لا في استعداد الوقت للقضاء والكفارة لانها حق الشرع ، واما الثالث (٦) فحكمه وجوب النية في الأكثر (٧) ويتوقف الامساك على المشروع في الوقت وهو النفل فوجب من أوله ولم يتوقف على الواجب لأن التعيين من العبد والتوقف لما عين بالشرع ، ولا يفوت لعدم تعيين الوقت (٨) ، وأما الرابع (٩) : فحكمه عند

- في أ و ج : وكان . (١)
مثل ان يقول : لله علي أن اصوم رجب ، او يوم الخميس ، واحترز بالمعين عن المطلق ، نحو قوله : لله علي أن اصوم يوما أو شهرا . (٢)
والشيء المتحد لا يقبل وصفين متضادين ، فصار واحدا من هذا الوجه فأصيب بمطلق الاسم . انظر اصول البزدوى : ٢٤٦/١ . (٣)
اي وصح مع الخطأ في الوصف ، بأن سماه بغير اسمه . (٤)
اي على صوم الوقت ، وهو المنذور . (٥)
قال شمس الائمة : وعلى هذا نقول فيمن نذر الصوم في وقت بعينه ، خارج رمضان أنه يتأدى منه بمطلق النية ، ونية النفل ، لان المشروع في الوقت قبل نذره عين ، وهو النفل ، وقد جعل له الشرع ولاية جعل المشروع واجبا بنذره ، فبمطلق النية يكون مصيبا للمشروع ، وهو المنذور بعينه . ونية النفل منه بعد النذر لغو . اصول السرخسي : ٣٨/١ . (٦)
اي النوع الثالث : وهو الذي فيه الوقت معيارا ، لا سببا ، فحكمه من حيث كونه قربه : اشتراط النية فيه ، مثل الكفارات الموقته بأوقات غير متعينة ، وكقضاء رمضان .
انظر تفصيل لهذا النوع وأمثله في اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٧/١
اصول السرخسي : ٤١/١ - ٤٢ ، شرح التبريزي : لوحة (١٨١) . (٧)
اي اكثر وقت الامساك . (٨)
في ج لعدم تعيين العبد . (٩)
اي النوع الرابع ، وهو الذي له من المعيار حظ ، ومن الظرف حظ ، ولذلك يسمى مشكلا كحجة الاسلام . انظر تفصيل الكلام على هذا النوع في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ وما بعدها ، اصول السرخسي : ٤٢/١ - ٤٤ ،
شرح التبريزي : لوحة (١٨١) .

أبي يوسف (١) " رحمه الله " (٢) ايجابه مضيقا (٣) ، وعند محمد "رحم الله" (٤) موسعا بشرط عدم التفويت عن العمر ، وأثر الخلاف في الاثم ، وبنى بعضهم الخلاف على ان الأمر للغور عنده خلافا لمحمد " رحمه الله " ، والصحيح الاتفاق أن الأمر لا يفيد (٥) لكن محمد يقول نسبة اوقات الحج كل عام الى العمر نسبة أيام قضاء رمضان وانما تتعين ايامه بالفعل ، كذا ههنا وهو موافق اجماعا ، ولو تعين الأول كان قاضيا ولما صح فيه النفل . واهو يوسف يجعل العام الاول كوقت الظهر لغرضه لتوجه الخطاب عند الامكان ولا مزاحم (الا بادراك عام ثان هو مشكوك فيه فلا مزاحمة) (٦) فتعين . وخالف ايام القضاء في أن ادراك اليوم الثاني ليس بمناد فلم يفت بالتأخير ، كأنه ادرك (كل) (٧) لأيام فيتخير فلم يتعين أولها وانما جاز النفل لان الحكم بالتعيين للاحتياط فظهر في الاثم وانما كان في الثاني مؤمدا لأن تعيين الاول للشك في ادراكه

-
- (١) هو صاحب ابي حنيفة ، يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبيته الانصاري ، الكوفي ، قاضي القضاة . تفقه على أبي حنيفة .
- قال ابن النديم : وكان ابو يوسف يروى عن الأعشى وهشام بن عروة ، وكان حافظا للحديث ، ثم لزم أبا حنيفة فغلب عليه الرأي ، وولي القضاء ببغداد ، ولم يزل بها الى أن مات سنة اثنتين وثمانين ومائة في خلافة الرشيد .
- وقد صنف كثيرا من الكتب ، ومن أهم مصنفاته : كتاب اختلاف الامصار ، وكتاب الرد على مالك بن أنس ، وكتاب رسالته في الخراج الى الرشيد ، وكتاب الجوامع ، الفه ليحيى بن خالد يحتوي على أربعين كتابا ، ذكر فيه اختلاف الناس ، والرأي المأخوذ به . انظر ترجمته وآثاره العلمية في : الفهرست : ص ٢٨٦ ، تاريخ بغداد : ٢٤٢/١٤ - ٢٥٥ ، وفيات الاعيان :
- ٢٧٨/٦ - ٣٨٩ ، الهداية والنهاية : ١٨٠/١ - ١٨٢ ، شذرات الذهب : ٢٩٨/١ - ٣٠١ ، طبقات الحفاظ : ص ١٢٧ - ١٢٨ ، تذكرة الحفاظ : ٢٩٢/١ ، ميزان الاعتدال : ٤٤٧/٤ ، طبقات الشيرازي : ص ١٣٤ .
- (٢) زيادة من (ب) .
- (٣) قد تقدم ذكر الخلاف الذي جرى بين ابي يوسف ومحمد في هذه المسألة ، ولمزيد من الايضاح انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار : ٢٤٨/١ - ٢٥١ اصول السرخسي : ٤٢/١ - ٤٣ .
- (٤) زيادة من ب ، وكل ماورد من هذا القبيل فهو من (ب) فلا داعي الى التكرار فيه .
- (٥) اي لا يفيد الغور .
- (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من (ب) .
- (٧) سقطت من (ب) .

فاذا ادرك زال الشك وقام مقام الأول ، ومن حكمه (١) ان وقته ظرف فلم يمتنع شرعية غيره فيه ، فقلنا : ان التطوع (٢) يصح ممن لم يؤد الفرض خلافا للشافعي ويصح بمطلق النية على ان الحالة معينة للفرضية فان الظاهر ان لا يتنفل فيه من لم يؤد فرضه ، فان عين النفل بطلت الدلالة بالصریح بخلاف رمضان فان وقته معيار ولا مزاحم فيه فلغت نية النفل فيه لا باعتبار المؤدى بل بالنسبة الى الواجب .

تقسيمات : (٣)

على اصولنا (٤) الأداة (٥) في الموقت الاتيان بعين الواجب في وقته

- (١) أى ومن حكم النوع الرابع : أن وقت الحج ظرف لامعيار ، والدليل عليه أنه يفضل من أداء كل فعل فيه ، فوقت الوقوف بمعرفة زائد على الوقت ، وكذا وقت الطواف زائد عليه وكذا الرمي وغيرها . ولمزيد من الايضاح انظر شرح التبريزى لوحة (١٨٢) .
- (٢) معناه : ان من عليه حجة الاسلام ، يصح أن يحرم بالحج متطوعا ، مع انه لم يؤد الفرض . هذا عند الحنفية ، اما عند الجمهور ، فلا يصح منه التنفل قبل أداء حجة العمر . وقد عبر عن خلاف الجمهور بقوله : " خلافا للشافعي " انظر الخلاف في ذلك في : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ٢٥١/١ ، وما بعدها ، اصول السرخسي : ٤٣/١ - ٤٤ ، الأم : ١٠٥/٢ ، مختصر المزني : ٤٣/٢ - ٤٤ ، حاشية الشبراطسي على نهاية المحتاج : ٣٢١/٣ ، تحفة المحتاج : ٥٥/٤ ، منتهى الارادات لتقي الدين الفتوحى ٢٣٩/١ ، المغني لابن قدامة : ٢٤٥/٣ وما بعدها ، نيل الاوطار : ٣٢٧/٤ في ب : تقسيم .
- (٣) اي على اصول الحنفية . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٤/١ - ١٣٧ ، اصول السرخسي : ٤٤/١ - ٤٩ .
- (٤) يقال : أدى الأمانة الى أهلها ، تأدية ، اذا أوصلها ، والاسم : الأداء وهو عبارة عن اتيان عين الواجب في الوقت .
- (٥) ويأتي الأداء في اللغة بمعنى القضاء . فيقال : أدى ما عليه من الدين ، اذا قضا . كما يستعمل القضاء بمعنى الأداء ، قال الله تعالى في سورة الجمعة : * فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض * الآية . اي اذا أدت الجمعة . والاداء في الاصطلاح : عبارة عن الاتيان بعين الواجب في وقته المعين له - ان كان له وقت - ، والاتيان بعين الواجب مطلقا ، ان لم يعين له وقت فالأول : كالصلاة في وقتها ، والثاني : كأداء الزكاة والنذر الواجب مطلقا . انظر تعريف الاداء ومباحثه في : المصباح المنير : ١٣/١ ، =

الشرعي وفي (١) غيرالمسوقت مطلقا ، وقضاء المسوقت به الاتيان بمثل الواجب خارج
وقته وغيرالمسوقت مطلقا (٢) ، ومن الأداء كامل كصلاة الجماعة وقاصر كالمفرد حيث
يسقط الجهر، والمسبوق ، ومثبه (٣) للقضاء (٤) كالمؤتمم النائم والمحدث
يتوضأ ويعود بعد فراغ امامه فانهم (٥) قالوا في مسافر اقتدى بمثله في الوقت
فنام حتى فرغ الامام ثم سبقه حدث فدخل مصره للوضوء والوقت باق يقصر ، ولو تكلم
أثم (٦) (ولولم يفرغ أو كان مسبوqa يتم ولو تكلم أثم أيضا) (٧) والاصل انه

== مختار الصحاح : ص ١١ ، التعريفات : ص ١٥ ، شرح التبريزي : لوحة
(١٨٣) ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٣٧/١ - ١٣٨ ، المستصفي
٩٥/١ ، وما بعدها ، منهاج الوصول : ٦٤/١ - ٦٦ ، نهاية السؤل :
٦٧/١ ، ٦٩ ، منهاج العقول : ٦٤/١ - ٦٧ ، فواتح الرحموت :
٨٥/١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٧٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٣٢/١ ،
التمهيد : ص ٩ ، تيسير التحرير : ١٩٨/٢ وما بعدها .

(١) سقطت الواو من (ب) .

(٢) اي فعله مطلقا عن ملاحظة الوقت .

(٣) اي وأداء مشبه للقضاء . كأداء شخص اقتدى بالامام ونام خلفه ، ثم انتبه

بعد فراغه ، او احدث وهو مؤتمم فذهب يتوضأ ثم عاد بعد فراغ الامام . فهو

مؤتمم باعتبار الوقت أداء . وباعتبار تدارك فوت ما التزمه من الأداء مع الامام

بغرفه يشبه قضاء . انظر شرح التبريزي لوحة (١٨٣) ، واصل البزدوى :

١٤٧/١ .

(٤) في ب : بالقضاء .

(٥) اي مشايخ الحنفية :

قال الامام السرخسي في اصوله : " لو أن مسافرا اقتدى بمسافر ، ونام خلفه ،

ثم استيقظ ونوى الاقامة ، وهو في موضع الاقامة ، او سبقه الحدث ، فرجع الي

مصره وتوضأ ، فان كان ذلك قبل فراغ الامام من صلاته : صلى اربع ركعات

وان كان بعد فراغه صلى ركعتين ، الا ان يتكلم ، فحينئذ يصلي اربعا ، لانه

بمنزلة القاضي في الاتمام حكما ، ووجب القضاء بالسبب الذي به وجب الاداء

فلا يتغير الا بما يتغير به الاصل .

اصول السرخسي : ٤٩/١ ، وانظر اصول البزدوى : ١٤٨/١ - ١٤٩

(٦) في ب : أثم " ايضا " .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من ب .

موسى باعتبار الوقت قاض باعتبار فراغ الامام لأنه كأنه يقضي ما انعقدت له تحريمته
بمثله فوجب بالسبب الموجب للأصل فما لم يتغير الأصل لم يتغير المثل ، فيسأنا
لم يفرغ فوجد من المقتدي ما يوجب اكمال صلاته تمت بدخول المصر كونه (١) موسى
في الوقت (٢) ، وان وجد بعد فراغه فاعتراض الكمال على القضاء لا يغيره عن وصف
الاداء كما لو وجد المغير بعد خروج الوقت ، وانا تكلم بطل معنى القضاء فعاد الى
الاداء فتغير ، بالمغير لقيام الوقت بخلاف المسبوق لانه موسى ، ولهذا فان اللاحق
لا يقرأ ولا يسجد للسهو ، والمسبوق يأتي بهما لأنه قاض ما انعقد له احرام الجماعة.

تقسيم :

ومن القضاء (٣) ما هو بمثل معقول كقضاء الصوم والصلاة بمثلها مع سقوط
شرف الوقت ، وغير معقول كالغدية في الصوم وثواب الانفاق في الحج فالثلثة قائمة
نصا * فدية طعام مسكين * (٤)

- (١) في ب : لكونه .
(٢) قال فخر الاسلام البزدوى : " فاذا لم يفرغ الامام حتى وجد من المقتدي
ما يوجب اكمال صلاته ، تمت صلاته بنية اقامته او بدخول مصره ، لأنه موسى فسي
الوقت . فأما اذا فرغ الامام ثم وجد ما ذكرنا فانما اعترض هذا على القضاء دون
الأداء ، فاذا لم يتغير الأداء لم يتغير القضاء كما اذا صار قضاء محضاً
بالفوات عن الوقت ثم وجد المغير ، وانا تكلم فقد بطل معنى القضاء وعاد الامر
الى الأداء فتغير بالمغير لقيام الوقت ، بخلاف المسبوق .
اصول البزدوى : ١٤٩/١ ، وانظر نهاية السؤل : ٦٧/١ - ٦٨ .
(٣) هذا التقسيم في القضاء ، وهو على ثلاثة انواع :
١- قضاء محض بمثل معقول ، كقضاء الصوم الفائت وقضاء الصلاة الفائتة
بمثلها .
٢- قضاء محض بمثل غير معقول كالغدية في الصوم وثواب النفقة في الحج
باحجاج النائب ، لأننا لانعقل المماثلة بين الصوم والقدية لاصورة
ولا معنى فلم يكن مثلاً قياساً . وكذلك ليس بين افعال الحج ونفقة
الاجماع مماثلة بوجه ، لكننا جوزناه بالنص .
انظر اصول البزدوى : ١٥٠/١ .
٣- قضاء يشبه الاداء وقد مثل له المصنف في المتن .
انظر نفس المرجع : ص ١٥٧ ، واعتبره الامام السرخسي نوعان : قضاء
بمثل معقول ، وقضاء بمثل غير معقول . انظر اصوله : ٤٩/١ ،
وانظر تيسير التحرير : ٢٠٣/٢ - ٢٠٥ ، فواتح الرحموت :
٨٥/١ وما بعدها .
(٤) جزء من الآية " ١٨٤ " من سورة البقرة ، ونصها :
(*) اياما معدودات فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر وطني
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وان تصوموا خير لكم
ان كنتم تعلمون *

و " دين الله أحق " أن يقضى " (١) فيقتصر عليه ، ولهذا قال ابو حنيفة
وابو يوسف : اذا أدى خمسة زيوفا عن جياذ في الزكاة يجوز لأن الجودة لا مثل لها
صورة ولا معنى لعدم التقوم فسقطت (٢) وكذا لا يقضى (٣) الوقوف ولا الرمي
ولا الاضحية (٤) ، فان قيل أوجبتم (٥) التصديق بالعين او بالقيمة (٦) ؟

- (١) هذا جزء من حديث شريف اخرجه البخاري وسلم مع اختلاف في اللفظ ،
ولفظه في البخاري : " عن ابن عباس ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت : ان أمي نذرت أن تحج فماتت قبل ان تحج أفأحج عنها ؟
قال : نعم حجي عنها ، أرأيت لو كان علي امك دين اكنت قاضيته ؟ قالت
نعم . قال : فاقضوا الذي له فان الله احق بالوفاء " .
انظر فتح الباري : ١٣ / ٢٩٦ .
- ولفظه في مسلم : " عن ابن عباس عن الفضل أن امرأة من خثعم قالت
يا رسول الله ان ابي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج وهو لا يستطيع ان
يستوي على ظهر بخيره . فقال النبي صلى الله عليه وسلم فحجي عنه " .
انظر صحيح مسلم : ٩ / ٩٨ .
- (٢) ولكن ذلك يكره ، لقوله تعالى : * ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون * ولذلك
احتاط محمد بن الحسن فأوجب قيمة الجودة ، من الدراهم والدنانير .
انظر : تفصيل رأى ابي حنيفة وصاحبيه في الجودة ، في : اصول البزدوى
وكشف الاسرار : ١٥٣ / ١ ، اصول السرخسي : ٥٠ / ١ .
- (٣) في ب : " لا تقضى " بالتاء المثناة .
- (٤) لعدم المثل لهذه الاشياء . واما ايجاب الدم لترك الرمي فليس لانه مثل
الرمي نسا ، بل لجبر نقصان وقع في نسكه بترك الرمي كسجود السهو فسي
الصلاة وجب جبرا للنقصان لا قضاء ما فاته والدليل عليه انه يسجد لما زاد في
الصلاة من جنسها ولا يتصور القضاء في الزيادة . شرح التبريزي لوحدة
(١٨٥) ، وانظر كشف الاسرار : ١٥٤ / ١ ، اصول السرخسي : ٥٠ / ١ .
- (٥) في ب : هلا اوجبتم .
- (٦) انظر تفصيل هذا الاعتراض الذي اورد على الحنفية ، والجواب عنه في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٥٥ / ١ - ١٥٦ ، اصول السرخسي :
- ٥١ / ١ - ٥٢ .

قلنا : ثبتت التضحية قرينة بالنص (١) مع احتمال ان يكون التصديق بأحدهما أصلاً لأنه هو المشروع في الأموال نقل الى التضحية واحتمل العكس وهو الظاهر فيصار اليه عند القدرة ، وإذا بطلت (٢) تعينت الصدقة احتياطاً لا لأنها مثل بل أصل من وجه . ومنه قضاء يشبه الأداة كمن أدرك امامه في العيد راكعاً يكبر وان كان موضعه قد فات بلا مثل واقتضى القياس السقوط الا ان للركوع شبهة بالقيام فكأنه (٣) مدركاً مكانه فيثبت احتياطاً ولهذا تحسب تكبيرة الركوع منها وليست في حال محض القيام ، وكقضاء السورة الغائبة من الأوليين في الآخرين لكون الصلاة محل القراءة احتياطاً بخلاف الغائبة لأن شرعيتها في الآخرين احتياط (٤) فلم يمكن صرفها الى ما عليه ولم يمكن اعتبار تصحيح الأداة لأنه مشروع أداة فيتكرر ، والسورة لا تجب قضاء لأنه لا سورة فسي الآخرين ليصرفها الى ما عليه وانما وجهت تسمية لمعنى الأداة فافتراقاً .

تقسيمها (٥) في حقوق العباد :

أما الأداة الكاملة ففكر المغضوب (٦) ، وأما القاصر ففكر العبد المشغول عنده بالجنائية (٧) ، وكأداة الزيف في الدين اذا لم يعلم القابض ، أداة بأصله دون

-
- (١) ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " يا أيها الناس : ان على كل اهل بيت في كل عام اضية وعتيره " رواه ابن ماجة في كتاب الاضاحي .
انظر سنن ابن ماجة : ١٠٤٥ / ٢ .
 - (٢) ومن ذلك فعله صلى الله عليه وسلم ، حيث ضحى بكبشين أقرنين كما ورد في الصحيح .
 - (٣) أي الأضية .
 - (٤) وفي ب : فكان .
 - (٥) في ب : احتياطاً ، بالنصب .
 - (٦) أي تقسيم الأداة والقضاء .
 - (٧) على الوصف الذي ورد عليه الغصب ، وتسليم المبيع على الوصف الذي ورد عليه المبيع .
- (٧) مثل أن يغصب عبداً فارقاً فيجني في يد الغاصب جنائية يستحق القصاص بظرفه أو المال برفقته ، ثم يرد الى المالك ، وكما اذا ادى عن الدين الذي فسي ذمته زيوفاً ، فمثل هاتين المسألتين اصل الأداة موجود ، لأنه رد عين ماغصب او ما في ذمته ، لكنه قاصر لأنه أداة لا على الوصف الذي وجب عليه .
انظر : شرح التبريزي لوجه (١٨٢) ، اصول البزدوى وكشف الاسرار :
١٦٠ / ١ - ١٦١ ، اصول السرخسي : ٥٢ / ١ - ٥٣ .

وصفه فلو هلكت بطل حقه (١) عند ابي حنيفة ومحمد نظرا الى استيفاء حقه بالاصاله
ولا مثل للوصف صورة ولا معنى فسقط وان كان أبو يوسف استحسّن رد (٢) مثل
المقبوض وطلب الجياد احياء لحقه. وأما المشبه للقضاء فمكن تزوج على أبيها (٣)
وهو عبد فاستحق وجبت قيمته فلولم يقض بها (٤) حتى ملك الزوج الاب سلمه اليها
لأنه عين حقها وهو في معنى القضاء لأن تبدل الملك تبدل العين حكما فهو عين
الحق ومثله حكما ولهذا (٥) وجب التسليم اعتبارا للمعينة ولم يحكم بالعتق الا بعد
التسليم أو الحكم به لها اعتبارا للمثلية ، وكذا لو أعتقه أو كاتبه أو باعه قبل التسليم صح
اعتبار المثلية وعليه القيمة ، ولو حكم بالقيمة قبله ثم ملكه (٦) الزوج لا يعود حقها فيه
وأما القضاء بمثل معقول (٧) : فمنه كامل كالمثل صورة ومعنى كضمان العدوان
وبدل القرض تحقيقا للجبر ، وقاصر كالقيمة فيما له مثل منقطع عدل اليها لغوات المثل
الصوري ، وعلى هذا من قطع ثم قتل يخبر وليه عند ابي حنيفة اعتبارا للمثل الكامل والقاصر
وقالا : يقتله فقط لانه محقق جهة القطع فألت الجناية اليه . قلنا : قد يكون علة قائمة
في الاهلاك ماحية أشر القطع فيتخير ولهذا فان أبا حنيفة يوجب القيمة في انقطاع المثل^(٨)
يوم القضاء ولأن وجوده محتمل فالقضاء القاصر غير مشروع الا بالحكم لينقطع به الاحتمال

(١) اي اذا ادى الزيوف في الدين ، وقبضه صاحب الدين غير عالم بأنه زيف فهلك
المقبوض عنده . ثم علم بزيفه لم يرجع بشي لأنه أدا من جنس حقه بأصله دون
وصفه فبطل حقه في الجودة عند ابي حنيفة ومحمد لانه لا مثل له صورة ولا معنى ،
اما لو علم في المجلس فله ان يرد المقبوض ويطالبه بالجياد .
وقال ابو يوسف : استحسّن ان يرد مثل المقبوض ، لان حقه في الصفة مرعي
وتتعذر رعايته منفصلا عن الأصل فيرد مثل المقبوض حتى يقام ذلك مقام رد
العين عند تعذر رد العين . وينعدم به اصل الأدا فيطالبه بالأدا المستحق
بسببه .

اصول السرخسي : ٥٤ / ١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٢ / ١ .

(٢) في ب : أدا .

(٣) بأن يجعل صداقها . انظر تفصيل الأدا المشبه للقضاء وأمثله في :

اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٤ / ١ وما بعدها ، اصول السرخسي ٥٥ / ١ .

(٤) اي بالقيمة .

(٥) في ب : أوجب .

(٦) في ب : ملك الزوج . والمثبت هو الصواب .

(٧) انظر نوعي القضاء بمثل معقول ، والاشئلة عليه ، وخلاف ابي حنيفة وصاحبه فيه

في اصول البزدوى وكشف الاسرار : ١٦٨ / ١ - ١٧٠ ، اصول السرخسي :

٥٥ / ١ - ٥٨ .

(٨) اي اذا انقطع المثل في المثلي تعتبر القيمة وقت قضاء القاضي عند ابي حنيفة رحمة الله

لان التحول الى القيمة انما يتحقق وقت القضاء ان المثل هو الواجب في الذمة قبله

وهو مطالب به ، حتى لو صبر الى مجيء أو انه كان له أن يطالبه بالمثل ، وانما

يتحول الى القيمة للعجز وذلك وقت القضاء . كشف الاسرار : ص ١٧٠ .

ولهذا (١) لم تضمن (٢) المنافع لأن العين لا تماثلها صورة ولا معنى لعدم التقويم لعدم البقاء فيعدم الاحراز لكونها أعراضا إلا أن يقصد (٣) بالعقد فتحرز حكما شرعيا لقيام العين مقام المنفعة وضمان العقد واجب بالتراضي وضمان العدوان يعتمد أوصاف العين ، ولا يمكن فافتراقا . وأما القضاء بمثل غير معقول فكسفير المال بضمن به (٥) كالنفس تضمن بالمال ولا مماثلة بين المالك والمملوك (٦) ولهذا لم تشرع الدية مع احتمال القصاص لأنه مثل مطلقا ، وهذا عند تعذره (٧) حفظا للدم عن الهدر ، ولو شهد (٨) بالطلاق أو الرده أو القتل لم بضمن ملك النكاح لعدم التقويم ، وإنما قوّم في النكاح تعظيما لخطره ، والخطر للمملوك لا للملك حتى صح ابطاله (٩) بغير شهود ولا ولي ، ولا تلزم الشهادة بالطلاق قبل الدخول إذا رجع عنها حيث يوجب ضمان نصف المهر لأنه لم يجب قيمة للبضع (١٠) ، ألا ترى أنه لم يجب مهر المثل كاملا ، لكن المسمى لا يستحق تسليمه عند سقوط تسليم البضع ، فلما أوجبوا تسليم النصف مع فوات تسليم البضع كان قصرا ليدنه عن المال فأشبهه الغصب ، وأما القضاء المشبه للأداء

- (١) أي ولكون المثل الكامل أو القاصر شرطا في القضاء قلنا لا بضمن المنافع بالأعيان لأنها ليست بمثل للمنافع لا كاملا ولا قاصرا . كشف الاسرار ١/١٧١ .
- (٢) في ب لم بضمن .
- (٣) قال البزدوي : إلا أن يثبت احرازها بولاية العقد حكما شرعيا بناه على جواز العقد ، فلا يثبت في غير موضع العقد ، بل يثبت التقويم في حكم العقد خاصة . أصول البزدوي ١/١٧٢ .
- (٤) انظر تفصيل القضاء بمثل غير معقول وأمثله في : أصول البزدوي وكشف الاسرار ١/١٧٦ وما بعدها ، أصول السرخسي ١/٥٧-٥٨ ، تيسير التحرير ٢/٢٠٣ وما بعدها .
- (٥) في أ : بضمن به المال وفي ب : بضمن بالمال .
- (٦) لأن الأدمي مالك ، والمال مملوك فلا يتشابهان بوجه من الوجوه .
- (٧) أي وإنما شرع المال عند تعذر القصاص صيانة للدم عن الهدر ومنه على القاتل حيث سلمت له نفسه ، وللقتيل بأن لم يهدر حقه . أصول البزدوي وكشف الاسرار ١/١٧٨ .
- (٨) أي لو شهد شخص على آخر بأنه طلق امرأته بعد الدخول ، ثم رجع عن شهادته لم بضمن للزوج شيئا ، لأنه أتلف على الزوج ملك النكاح ، وذلك ليس بمال متقوم فلا يكون المال مثلا له صورة ولا معنى والصيانة هنا للمحل المملوك لا للملك الوارد عليه ، فالبضع لا يتقوم عند الخروج من ملك الزوج ، وإن كان يتقوم عند الدخول في ملكه ، ولهذا إذا رجع شهود الطلاق قبل الدخول فانهم بضمنون نصف الصداق للزوج . أصول السرخسي ١/٥٨-٥٩ . هذا عند الحنفية وقيل عليهم مهر المثل ، وقيل عليهم المسمى - هذا إذا شهدوا على الطلاق بعد الدخول ثم رجعوا . انظر تفصيل المذاهب في ذلك في : مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠/٥٧٨-٥٨٢ .
- (٩) أي ابطال ملك النكاح من قبل الزوج بالطلاق من غير شهود ولا ولي ولا عوض .
- (١٠) لكن المسمى الواجب بالعقد لا يستحق تسليمه عند سقوط تسليم البضع ، فلما أوجبوا عليه تسليم النصف بشهادتهما عليه بالطلاق مع فوات تسليم البضع كان قصرا ليدنه عن ذلك المال فأشبهه الغصب . أصول البزدوي ١/١٨١ .

فكرجل تزوج على عهد (١) غير معين (٢) فأدى القيمة أجبرت على قبولها ، والقيمة قضاء يصار اليه للعجز عن الأصل الا انه (٣) مجهول من وجه فيعجز عن تسليمه فقلنا : ان أدى الاصل صح ، وان مال الى العجز وجبت . ولما لم يتعين الاصل الا بالقيمة (٤) للجهاالة (كان التقويم أصلا من وجه فزاحت المسمى بخلاف المعين) (٥) لعدم التوقف على التقويم فكانت (٦) قضاء فلم يعتبر عند قدره .
تنبيه :

القدرة التي هي شرط التكليف سابقة (٧) وهي نوعان (٨) : يمكنه من الأداة فلا يشترط للبقاء (٩) فلا يسقط الواجب بالموت ولا الحج والفقرة بهلاك الزاد والراحلة والمال ،

- (١) أي تزوج امرأة ، وأصدقها عدا من عيده غير معين .
- (٢) في ب : بغير عينه .
- (٣) أي الأصل مجهول من وجه ، قال البزدوى : لما كان مجهولا من وجه ، ومعلوما من وجه صح تسليمه من وجه ، واحتمل العجز ، فان أدى صح ، وان اختار جانب العجز وجبت قيمته " أصول البزدوى ١/١٨١ .
- (٤) قد ذكر فخر الاسلام البزدوى هذه الصورة بشكل أوضح فقال : " ولما كان الأصل لا يتحقق ادائه الا بتعيينه ، ولا تعيين الا بالتقويم صار التقويم أصلا من هذا الوجه ، فصارت القيمة مزاحمة للمسمى . بخلاف العبد المعين لأنه معلوم بدون التقويم ، فصارت قيمته قضاء محضا ، فلم يعتبر عند القدرة " .
أصول البزدوى ١/١٨٢ .
- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٦) في ج : وكانت .
- (٧) أي القدرة على أداء ما لزم المكلف ، سابقة على التكليف ان (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وذلك شرط الوجوب .
- قال شمس الأئمة السرخسي : اعلم ان من شرط وجوب أداء الأمور به : القدرة التي بها يتمكن الأمور من الأداء . غير أنه لا يشترط وجودها وقت الأمر لصحة الأمر ، لأنه لا يتأدى الأمر بالقدرة الموجودة وقت الأمر بحال ، وانما يتأدى بالموجود منها عند الأداء ، وذلك غير موجود سابقا على الأداء فان الاستطاعة لا تسبق الفعل ، وانعدامها عند الأمر لا يمنع صحة الأمر ، ولا يخرجها من أن يكون حسنا . أصول السرخسي ١/٦٥-٦٦ .
- (٨) قسم الحنفية القدرة الى : يمكنه من الأداة ، وميسرة فاضلة عليها .
أنظر كلاهما على هذين النوعين ، وأمثلة طيبهما في : أصول البزدوى وكشف الأسرار ١/١٩١ وما بعدها ، أصول السرخسي ١/٦٥-٧٢ ، تفسير التحرير ٢/١٤٤-١٤٨ ، فواتح الرحموت ١/١٣٧-١٤٠ ، التوضيح على التنقيح ١/١٩٨ وما بعدها ، التلويح على التوضيح ١/١٩٨ وما بعدها .
- (٩) أي أن هذا الشرط مختص بالأداة دون القضاء فلا يشترط بقاء هذا التمكن لبقاء الواجب ، لكن اذا كان الفوات يمضي الوقت لا عن تقصير منه بقي الأداة واجبا على أن يتأدى بالخلف وهو القضاء وان كان عن تقصير منه فهو متعبد في ذلك ، وباعتبار تعديه يجعل الشرط كالقائم حكما .
انظر : اصول السرخسي ١/٦٧-٦٨ .

وقد قال زفر^(١) والشافعي : اذا اسلم أو بلغ أو ظهرت ولم يبق من الوقت ما يسع
الاداء لا تجب عليهم^(٢) ، وان استحسننا نحن^(٣) الوجوب لانعقاد السبب وتقدير
القدرة للامكان الذاتي والانتقال الى القضاء للعجز الحالي، وميسرة^(٤) تغير صفة
الواجب الى السهولة كالزكاة الواجبة جزءاً من الماء بشرط النماء الميسر فاشتراطت
للبقاء (لبقاء)^(٥) تلك الصفة للمشروعية^(٦) فتسقط بالهـلاك^(٧)

(١) تقدمت ترجمته قريباً، وانظر تفصيل قوله في هذه المسألة في : أصول السرخسي

٦٧/١ . أصول الهزدوي ١٩٤/١-١٩٥ .

(٢) نسب شمعن الأئمة السرخسي هذا القول الى زفر والشافعي رحمهما الله . وتبعه

المصنف . والصحيح أن مذهب الشافعي خلافه ، ولهذا قصره فخر الاسلام
الهزدوي على زفر . وقرر الامام عبد العزيز البخاري أن الشافعي لم يخالف
الجمهور في هذه المسألة ، وقال : ذكر في الملخص في الفتوى على مذهب
الشافعي : ولو زال العذر المسقط للقضاء ، كالجنون والصبا والكفر والحيض في
قدر تكبيره من الوقت ، لزمه تلك الصلاة . ولو زال قبل الغروب ، لزمه الظهر
والعصر ، ولو زال قبل الفجر ، لزمه العشاء والمغرب . وكذا ذكر الغزالي أيضاً .
كشف الاسرار ١٩٥/١ ونفى الشارح التبريزي هذه النسبة عن الشافعي ، وقال :
لم يخالف الشافعي الأئمة في هذه المسألة . انظر لوحة ١٩٣ ، وأصول
السرخسي ٦٧/١ ، أصول الهزدوي ١٩٤/١ .

أما كتب فروع الشافعية ، ففيها ما يدل على نقيض ما نسبه شمعن الأئمة الى
الشافعي ، فقد جاء في شرح الجلال على منهاج الطالبين ما نصه : " ولو
زالت هذه الأسباب - أي الكفر والصبا والحيض والنفاس والجنون والافساد -
وبقي من الوقت قدر تكبيرة ، وجبت الصلاة لا ادراك جزء من الوقت . . . الخ ثم
قال : والا ظهر على الاول ، وجوب الظهر بادراك تكبيرة آخر وقت العصر ،
ووجوب المغرب بادراك تكبيرة آخر وقت العشاء ، لأن وقت الثانية وقت للأولى
في جواز الجمع ، فكذا في الوجوب " ١٢٢/١-١٢٣ وانظر نهاية المحتاج
الى شرح المنهاج ٢٩٤/١-٢٩٦ .

(٢) قال فخر الاسلام الهزدوي : لكن أصحابنا استحسنوا بعد تمام الحيض أو دلالة

انقطاع قبل تمامه بادراك وقت الغسل أنها تجب بادراك جزء يسير من
الوقت يصلح للاحرام بها ، وكذلك في سائر الفصول لا نحتاج الى سبب
الوجوب ، وذلك جزء من الوقت " أصول الهزدوي ١٩٤/١-١٩٥ .

(٤) أي قدرة ميسرة ، وهي النوع الثاني من نوعي القدرة ، وسماها بعضهم بالقدرة

الكاملة ، وهي زائدة على الاولى بدرجة ، كرامة من الله تعالى . ولهذا غيرت
صفة الواجب ، فجعلته سماً سهلاً ، ولهذا يشترط بقاؤه لبقاء الواجب .
انظر الفرق بينها وبين القدرة الممكنة مع ايراد الأمثلة على ذلك في : أصول
الهزدوي وكشف الاسرار ٢٠١/١-٢٠٢ ، أصول السرخسي ٦٨/١-٧٢ ، تيسير
التحرير ١٤٤/٢-١٤٨ فواتح الرحموت ١٣٧/١ وما بعدها .

(٥) سقطت من ب .

(٦) في ب المشروعة .

(٧) أي تسقط الزكاة بهلاك النصاب لأن الشرع طلق الوجوب بقدرة ميسرة .

والا انقلبت (١) غرما مناقضا للميسر بخلاف الاستهلاك (٢) للتعدي وكصحة التكفير
بالصوم للاعسار بعد الحنث (٣) لقيام الميسر بالتخيير واعتبار العدم الحالي لقوله
(فمن لم يجد) (٤) ان لو قصد عدم (٥) الوجدان في العمر بطل الصوم ولهذا (٦)
ساوى الهلاك فيه الاستهلاك لعدم تعيين المال والوقت فلم يكن متعديا ، والمسال
في الزكاة متعين ، وكبطلانها (٧) بالدين (٨) لمنافاة الميسر ، فإن نقض الكفارة (٩)

====
قال البيزدوى : ألا ترى ان القدرة على الأداء تحصل بمال مطلق ، ثم شرط
النماء في المال ليكون المودى جزءا منه فيكون في غاية التيسير ، فلو قلنا
ببقاء الواجب بدون النصاب لانقلب غرامة محضة فيتبدل الواجب ، فلذلك
سقط بهلاك المال . أصول البيزدوى ١/٢٠٣ .

- (١) في ب : انتقلت .
(٢) أى استهلاك النصاب فانه لا يسقط الحق ، لوجود التعدي .
(٣) كما اذا حنث ميسر في يمينه ثم أعسر بتلف ماله ، فانه يكفر بالصوم لأن الواجب
متعلق بالقدرة الميسره .
(٤) الاية ٩٢ من سورة النساء والاية ٨٩ من سورة المائدة والاية ٤ من سورة المجادلة
ونصها في الاخرة (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك لتو منوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله وللكافرين عذاب ألیم) .
(٥) في ب : عند . وهو تحريف .
(٦) أى ولأن القدرة المشروطة ميسرة ساوى في هذا القسم الهلاك الاستهلاك ، وفي
الزكاة خالف الاستهلاك الهلاك قال التبريزى : والفرق أن المال في الكفارة
غير متعين ، ولم يتعلق الواجب بالمال المتعين حتى اذا استهلكه يكون متعديا
على محل مشغول بحق المستحق ، وقضا غير موقت بوقت معين حتى يضمن
بالتفويت عن الوقت ، وانما اعتبرهنا مطلق المال لكونه صالحا للتقرب به الى
الله تعالى في تحصيل الثواب ، بخلاف الزكاة فانها متعلقة بالعين والوقت
فيكون اهلاكه متعديا على محل الجنابة فافتراقا لوجه ١٩٤ .
(٧) في ب : كبطلانها . بدون واو .
(٨) أى بطلان الزكاة بالدين ، لأن الدين يوجب عدم الغناء واليسار فيوجب
عدم الزكاة ، لأن الزكاة واجبة بقدرة ميسرة عند الحنفية .
(٩) أى فان نقض الدليل السابق بايجاب الكفارة على المديون أجيب بالفرق بين
الزكاة والكفارة ، أن الأولى للاغناء على قول من يقول ان الزكاة للاغناء .
والثانية سائرة للذنب أو زاجره للعبد .

أجيب بالفرق على قول أن الزكاة للاغناء، فاشترط كمال السببية وهو الغنى والديسن
ينافيه، والكفارة زاجره لا مغنية، ولهذا تأدت بالعتق والصوم فكفى أصل المسأل
مع اليسر^(١) لتحصيل الثواب المقابل للجناية .

مسألة :

ما لا يتم الواجب الا به ان كان مشروطا به^(٢) لم يجب تحصيل الشرط أو مطلقا^(٣)

(١) في ب : مع التيسر .

(٢) ما لا يتم الواجب الا به ، ان كان وجوهه مشروطا بذلك الشيء - كدخول الوقت

لوجوب الصلاة ، وملك النصاب لوجوب الزكاة ، والاستطاعة لوجوب الحج - لم
يجب تحصيل الشرط بالاتفاق ، لانه خارج عن قدرة المكلف . وان كان وجوهه
مطلقا عن القيد - أي لا يتوقف وجوهه على الغير - ووجوده مشروطا به ، فلا
يخلو ، اما ان يكون ذلك الشرط خارجا عن قدرة المكلف ، واما ان يكون داخلا
تحت قدرته ، كالوضوء للصلاة . فان كان الأول ، فلا يجب تحصيله ، الا عند
من يجبر تكليف ما لا يطاق ، كحضور الامام الجمعة ، وحصول تمام العدد فيها .
فان ذلك غير مقدور لا حاد المكلفين .

وان كان الثاني ، فهو محل النزاع بين الاصوليين ، وقد حكى الامام البيضاوي
فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : ان ما لا يتم الواجب الا به ، وهو مقدور للمكلف ، فهو واجب سواء كان
سببا أو شرطا . وهو مذهب جمهور الفقهاء والأصوليين . وصححه الامام الرازي
وأتباعه ، واختاره الامدى وغيره .

الثاني : أنه يكون أمرا بالسبب دون الشرط ، لأن وجود السبب يستلزم
وجود المسبب ، بخلاف الشرط .

والثالث : أنه لا يكون أمرا لا بالسبب ، ولا بالشرط . بمعنى : أن ما لا يتم
الواجب الا به ليس واجبا .

انظر المذاهب في هذه المسألة وتحريم محل النزاع مع وجهة نظر كل فريق في :

احكام الامدى ١/ ١١٠-١١٢ ، منهاج البيضاوي ١/ ٩٥-٩٧ ، منهاج العقول

١/ ٩٥-٩٩ ، نهاية السؤل ١/ ٩٧-١٠٠ ، المستصفى ١/ ٧١-٧٢ ، البرهان

١/ ٢٥٧-٢٦٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشريهني

١/ ١٩٢-١٩٦ ، المعتمد ١/ ١٠٢-١٠٦ ، المنحول ص ١١٧ ، شرح تنقيح

الفصول ص ١٦٠-١٦٢ ، فواتح الرحموت ١/ ٩٥-٩٧ ، تيسير التحرير ٢/ ٢١٥-

٢١٨ ، مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٤٤ ، اللع ص ١٠ ، السوداء ٦٠ ، مختصر

الطوفي ص ٢٣ ، مختصر البعلبي ص ٦٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن

تيمية ٢٠/ ١٥٩-١٦٦ .

(٣) الفرق بين الواجب المطلق والعقيد ، أن المطلق واجب في حد ذاته ،

لا يتوقف وجوهه على المقدور المذكور ، بل يتوقف فعله عليه .

والعقيد ، يتوقف نفس وجوهه على المقدور .

ففي قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) الآية . وجوب الصلاة مقيد بما

يتوقف عليه ذلك الوجوب ، وهو الدلوك ، وليس مقيدا بما يتوقف عليه وجود

الواجب ، وهو الوضوء ، والاستقبال .

انظر حاشية البناني ١/ ١٩٣ ، تقرير الشريهني ١/ ١٩٢ .

والوقوع مشروط به (١) ، وهو مقدور للمكلف فواجب وغير (٢) الشرط كترك الاضداد
في الواجب وفعل الضد في المحرم ، وغسل جزء من الرأس فهو واجب والاكثر طئي (٣)
الوجوب ، وقيل : لا (٤) يجب فيهما ، واستدل على الاول (٥) : لو لم يجب
كان مباحا والمشروط واجبا مع عدمه ، وفيه تكليف
ما لا يطاق . ورد : بأن المشروط اذا كان مطلقا والشرط مباحا لم يلزم الوجوب حال
عدمه بل حال عدمه ، وطى أن التكليف به حال عدم الشرط ان كان محالا فالتكليف
به مشروط بوجوده ، وكل ما وجوبه مشروط بشرط لم يجب تحصيل الشرط ، وأيضا
لو لم يجب الشرط لم يكن شرطا . وعلى الثاني (٦) لو وجب لزم تعقل الموجب
له وليس العقل ، ولا الشرع لعدمه ، ولا متنع التصريح بغيره ولكن مقدرا ومثابا طيه
ومعاقبا بتركه ، ولا رفع المباح ولو جبت النية . قالوا (٧) : لو لم يجب لصح الفعل
دونه والا لزم تكليف المحال بتقدير عدمه ولما وجب التوصل الى الواجب . قلنا :
ان أريد بالوجوب والصحة ما لا بد منه فسلم ، وان أريد أنه مأثور به فمنوع وأيسر
دليله . وان سلم أن التوصل واجب ففي الاسباب المستلزمة لسبباتها لا نفس الامر
بالفعل ، بخلاف الشروط الحسية والعقلية ، وفيه نظر (٨) لا طراه (٩) من حيث
توقف المشروط على الشرط .

- (١) في ب زيادة " كالصلاة " بعد " مطلقا " وزيادة " كالطهارة " بعد " مشروط به "
وهما موجودتان في نسخة المصنف بين الأسطر ، ولا شك أنهما من فعل أحد
ملاك هذه النسخة فادخلهما الناسخ ضمن الاصل لظنه أنهما منه .
(٢) في ب : فغير .
(٣) انظر المراجع السابقة بالاضافة الى شرح التهريزي لوحة ١٩٥ .
(٤) هذا قول ضعيف لم يذكروا القائل به ، ولذلك عبر عنه الاصوليون بقيل .
(٥) أي على : أن ما لا يتم الواجب الا به وهو شرط شرعي ، فهو واجب .

- (٦) أي استدل على أن الشرط غير الشرعي - سواء كان عقليا أو عرفيا - غير واجب
بخسة أوجه ذكرها المصنف على الاجمال ، وانظر تفصيلها في : شرح التهريزي
لوحة ١٩٦-١٩٧ وانظر احكام الامدى ١/١١٢ .
(٧) أي الجمهور الذين قالوا بوجوب الشرط الشرعي وغيره . انظر تفصيل دليلهم
في شرح التهريزي لوحة ١٩٧ .
(٨) أي في الفرق المذكور نظر .
(٩) أي لا طراه الدليل الذي يقتضى الوجوب في الاسباب ، الوجوب في الشروط ،
لتوقف المشروط على الشرط ، وتوقف المسبب على السبب .

فصل :

المحظور : المنوع (١) ، وفي الشرع (٢) : ما ينتهض فعله سببا للذم شرعا بوجه ما من حيث هو فعل له . والا^١ ول فصل عن باقي الاحكام ، والثاني عن المخير ، والثالث عن المباح المستلزم فعله ترك واجب فان ذمه من جهة ترك الواجب .

مسألة :

الاتفاق على استحالة اتصاف فعل بالخطر والوجوب من جهة واحدة (٣) الا من جوز تكليف المحال ، والخلاف في النوع الواحد (٤) هل يوصف بهما كالسجود لله تعالى

- (١) انظر تعريف المحظور في اللغة في المصباح المنير ١٥٣/١ ، مختار الصحاح ص ١٤٣ ، القاموس المحيط ١١/٢-١٢ .
- (٢) انظر تعريف المحظور شرعا في : التعريفات ص ٨٩ ، احكام الامدى ١١٣/١ المستصفي ٧٦/١ ، نهاية السؤل ٤٨/١ ، مناهج العقول ٤٧/١ ، المنخول ص ١٢٦ ، البرهان ٣١٣/١ .
- (٣) بأن يكون مأمورا به ومنهيا عنه الا عند من جوز التكليف بالمحال قال حجة الاسلام الغزالي : لا يخفى عليك أن الشيء الواحد يستحيل ان يكون واجبا حراما ، طاعة معصية . المستصفي ٧٦/١ ، وانظر احكام الامدى ١١٥/١ شرح العضد ٢/٢ ، فواتح الرحموت ١٠٥/١ ، تيسير التحرير ٢١٩/٢ ، مختصر الطوفي ص ٢٦ ، مختصر البعلبي ص ٦٣ ، تقرير الشربيني ١٩٧/١ .
- (٤) بعد اتفاقهم على استحالة اتصاف فعل بالخطر والاباحة من جهة واحدة ، اختلفوا في النوع الواحد من الافعال ، كالسجود ، هل يجوز ان يكون مأمورا به منهيا عنه ، حراما حلالا ؟
- قال حجة الاسلام : ربما تخفى عليك حقيقة الواحد ، فالواحد ينقسم الى واحد بالنوع ، والى واحد بالعدد ، اما الواحد بالنوع كالسجود مثلا فانه نوع واحد من الافعال ، فيجوز ان ينقسم الى الواجب والحرام ، ويكون انقسامه بالاصاف كالسجود لله تعالى والسجود للصنم ، ان احدهما واجب والاخر حرام ولا تناقض . اما الواحد بالتعيين - أي بالعدد - كصلاة زيد في دار منصوبه من عمرو ، فحركته في الصلاة فعل واحد بعينه هو مكتسبه ومتعلق قدرته ، فالذين سلسوا في النوع الواحد نازعوا ههنا فقالوا : لا تصح هذه الصلاة ان يؤدى القول بصحتها الى أن تكون العين الواحدة من الافعال حراما واجبا ، وهو متناقض .
- وقد رد عليهم الغزالي ذلك وقرر أن الفعل وان كان واحدا في نفسه ، اذا كان له وجهان متفايران يجوز أن يكون مطلوبا من احد الوجهين مكروها من الوجه الاخر ، وانما المحال ان يطلب من الوجه الذي يكره بعينه . ولمزيد من الايضاح انظر المستصفي ٧٧/١ . وانظر الخلاف والمذاهب في هذه المسألة مع الادلة في :

احكام الامدى ١١٥-١١٨ ، المنخول ص ١٢٦ ، ١٣٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١٩٩/١-٢٠٣ ، تقرير الشربيني ١٩٧/١-١٩٨ شرح العضد على ابن الحاجب ٣/٢ ، الفروق للقرافي ١٨٢/٢-١٨٦ ، تيسير التحرير ٢١٩/٢-٢٢٢ ، المسودة ص ٨٤ ، ٨٥ ، وما بعدها ، مختصر الطوفي ص ٢٦ ، مختصر البعلبي ص ٦٣ ، البرهان ٢٨٣/١-٢٩٠ ، ٣٠٤ ، أصول السرخسي ٨١/١ .

والصنم ، وفي الفعل الواحد لا اختلاف الجهة كوجوب الصلاة في الدار المفصولة من جهة كونها صلاة ، وحرمتها من جهة الفصية ، فأجازة أكثر الفقهاء^(١) ، وخالف^(٢) في الأولى^(٣) بعض المعتزلة ، وفي الثانية^(٤) الجبائي وابنه والظاهرية^(٥) والحنابلة^(٦) والزيدية^(٧) ، ولا تجب^(٨) عندهم ولا تصح ولا يسقط بها الغرض ولا عندها ، والقاضي يوافقهم ويسقطه عندها لا بها ، قالوا^(٩) : السجود نوع واحد مأمور به لله فلا يكون منهيًا عنه للصنم من حيث هو سجود والسنهي قصد تعظيمه . قلنا^(١١) : تغايرنا بالشخصية فلم يستلزم وجوب احدهما وجوب الاخر ولا حرمة حرمة ، وان أردتم

- (١) ذهب الجمهور الى : أن الصلاة في الدار المفصولة تصح ، فرضا كانت أو نفلا ، نظرا لجهة الصلاة المأمور بها . ثم اختلفوا فيما بينهم ، فقال بعضهم : تصح ولا يتاب عليها عقوبة له من جهة الغصب ، وقال آخرون : يتاب من جهة الصلاة ، وان عوقب من جهة الغصب فقد يعاقب بخير حرمان الثواب ، أو بحرمان بعضه . قال الجلال المحلي : وهذا هو التحقيق .
- وقال القاضي أبو بكر الباقلاني ، والامام الرازي ومن تبعه : لا تصح الصلاة مطلقا - فرضا كانت أو نفلا - نظرا لجهة الغصب المنهي عنه ، ويسقط الطلب للصلاة عندها .
- وقال الامام احمد : لا صحة لها ، ولا سقوط للطلب عندها .
- انظر : المحلي طي جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٠٢/١-٢٠٣ ، مختصر البعلي ص ٦٣ ، احكام الامدى ١١٥/١ ، البرهان ٢٨٣/١-٢٩٠ .
- في ب : وخالفنا .
- (٢) أي في الصورة الاولى ، وهي انقسام النوع الواحد الى واجب وحرام . فقال المخالفون - وهم بعض المعتزلة - السجود نوع واحد ، وهو مأمور به لله تعالى ، فلا يكون حراما ، ولا منهيًا بالنسبة الى الصنم من حيث هو سجود ، والا كان الشيء الواحد مأمورا منهيًا ، وذلك محال ، وانما المحرم المنهي عنه : قصد تعظيم الصنم ، وهو غير السجود . انظر : الاحكام ١١٥/١ .
- (٣) وهي جواز الصلاة في الدار المفصولة .
- وقد تقدمت ترجمة الجبائي وابنه ، وانظر تفصيل مذهبها في الصلاة في الدار المفصولة في : المعتمد ١٩٥/١-٢٠٠ ، المستقصى ٧٧/١ ، البرهان ٢٨٤/١ وما بعدها ، احكام الامدى ١١٥/١ .
- (٤) انظر : الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم الظاهري ٣٠٧/١ .
- (٥) انظر : المغنى لابن قدامة ٦٨/٢ ، كشف القناع عن متن الاقناع ٢٩٥-٢٩٦ منتهى الارادات ١٥٧/١ ، ١٥٨ ، مختصر البعلي ص ٦٣ .
- (٦) انظر : الازهار في فقه الاثمة الاطهار ص ٣٢ .
- (٧) في ب زيادة " الصلاة " .
- (٨) هو ابو بكر الباقلاني . وقد قررنا مذهبه سابقا .
- (٩) انظر البرهان ٢٨٤/١ وما بعدها ، المحلي طي جمع الجوامع ٢٠٢/١-٢٠٣ .
- (١٠) أي الذين خالفوا في الصورة الاولى ، وهم بعض المعتزلة .
- (١١) هذا رد على الذين خالفوا في الصورة الاولى . انظر تفصيله في المستقصى ٧٦/١-٧٧ .

مطلق السجود فمنوع ، بل الأمور به المقيد بقصد تعظيم الله تعالى ولهذا قال :
(لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله) (١) والمنهى عنه ههنا هو الأمور
به . وقالوا في الثانية (٢) : الوجوب والحظر متعلقان بفعل المكلف وما وجد منه
أفعال محرمة عليه عاص بها فاستحال وصفها بالطاعة . قلنا : سوغ تغاير الجهتين
فالمحكوم عليه بالوجوب الهيئة الاجتماعية من ذات (٤) الفعل واحدى صفتيه وبالحرمة
مجموع الذات والصفة الاخرى . قالوا : متلازمان ههنا فالواجب متوقف على الحرام
وما لا يتم الواجب الا به واجب فالحرام واجب ، ولأن الحركة والسكون داخلان في
مفهوم الصلاة وشغل الحيز داخل في مفهوم الحركة والسكون الداخلي في
مفهومها فشغل الحيز داخل في مفهومها لأنه جزءها والشغل حرام فالصلاة
التي جزءها حرام ليست واجبة لأن وجوبها ان استلزم وجوب اجزائها وجب الجزء
الحرام ، والا كان الواجب بعض أجزاء الصلاة لا نفسها لتغاير الكل والجزء . قلنا : (٥)
الاتفاق أن العبد اذا أمر بخياطة ثوب ونهى عنه في مكان مخصوص فجمع كان طائعا
وعاصيا للجهتين . وما قدر (٦) وارد والجواب واحد . قالوا : لولم يصح لما سقط
التكليف . قال القاضي : وقد سقط بالاجماع فيحمل أن الغرض ساقط عندها لا بها
جمعا بين دليله (٧) والاجماع (٨) . والحق نفي الاجماع لمخالفة

- (١) جزء من الآية ٢٧ من سورة فصلت ، ونصها (ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم ايها تعبدون) .
- (٢) أى قال المانعون في الصورة الثانية : وهي الصلاة في الدار المغصوبة ، انظر تقريره في : البرهان : ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ، احكام الامدى ١١٥/١ ، شرح التبريزي : لوحة ١٩٩ .
- (٣) في ب : الجنسين .
- (٤) في ب : ذوات .
- (٥) انظر الاحكام للامدى ١١٧/١ ، والبرهان ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .
- (٦) في ب : قرر .
- (٧) أى دليل القاضي ، وتقريره كما ذكر امام الحرمين : " أن المصلي في حال غلاته ليس قائما بحقيقة العبادة ، وما يجرى من أركان الصلاة في استمرار الفغلة ، معتد به ، وان كان الأمور به عادة .
- ثم قال : وهذا وان كان أوقع ما ذكره غيره فليست آراه لا زما أصلا ، فان الأمة مجمعة على أنه لا يجب ايقاع اركان الصلاة على حقائق العبادات ، وانما تكفي النية المقترنة بالعقد وينسحب حكمها وان عزيت في نفسها عن الصلاة .
- البرهان ٢٨٦/١ .
- (٨) أى الاجماع على عدم النكير على ترك القضاء ، فقد ادعى القاضي انعقاد الاجماع على سقوط الامر بقضاء الصلوات المؤداة في الدور المغصوبة ، عن يقيم الصلاة فيها ، مع كثرة وقوع ذلك . وقد رد امام الحرمين ادعاء الاجماع ،

أحمد (١) . والفرق بين سألنا والخروج توبة (٢) استحالة تعلق الأمر والنهي به مما وقول أبي هاشم : انه عاصبه وبالإقامة مستلزم لتكليف المحال والقول باستصحاب المعصية بعيدالعدم النهي عنه ، والقول بالجهتين غير ممكن لاستحالة امتثال الخروج وعدمه معا .

فصل :

المندوب (٣) هو المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا ، والأول فصل عن الحرام والمكروه والمباح والاحكام الثابتة بخطاب الوضع ونفي الذم عن المخير والموسع في أول الوقت .

مسألة :

وهو (٤) مأوربه عند الكرخي (٥) والجصاص (٦) مجازا ،

====
وقال : لا يسلم ، فقد كان في السلف متعمقون في التقوى ، يأمرن بالقضا بدون ما فرضه القاضي - أبو بكر - وتقدير الاجماع مع ظهور خلاف السلف عسير وتبعه الامدى في ذلك . انظر : البرهان ٢٨٨/١ ، احكام الامدى ١١٨/١ .
(١) هو الامام احمد بن حنبل رحمه الله . وقد نقل عنه روايتان في الصلاة في الموضع المنصوب . قال في حاشية المقنع : ولا تصح الصلاة في الموضع المنصوب

في أظهر الروايتين . والرواية الثانية : تصح " المقنع ١٢٧/١ .
(٢) الخارج من الأرض المنصوبة ثائبا آت بواجب ، فان يؤمر بالخروج توبة ، وينهى عنه لشغله ملك الغير ، مما استحيل . انظر تفصيل ذلك مع ذكر ما فيه من خلاف في : البرهان ٢٩٨/١-٣٠١ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٠٣-٢٠٤ .

(٣) المندوب في اللغة : مأخوذ من الندب ، وهو الدعا الى أمر مهم . تقول : ندبت الى الأمر ندبا ، دعوته ، والفاعل نادب ، والمفعول : مندوب ، والأمر مندوب اليه ، والاسم النديبه مثل غرفه ، وبابه قتل . ومنه المندوب في الشرع ، والاصل المندوب اليه .

انظر : المصباح المنير ٢/٢٦٥ ، القاموس المحيط ١/١٣٦ مختار الصحاح ص ٦٥١ .

وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفه ، فقيل : هو ما يمدح على فعله ولا يذم على تركه .

وقيل : ما فعله خير من تركه .

وقال الامدى : والواجب أن يقال : هو المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا .

انظر تعريف المندوب في احكام الامدى ١/١١٩ ، التعريفات ص ٢٣١ ، منهاج البيضاوى ١/٤٦ ، نهاية السؤل ١/٤٦-٤٧ ، مناهج العقول ١/٤٦-٤٧ .
شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، كشف الاسرار ٢/٣١١ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٢ وما بعدها ، شرح العضد على ابن الحاجب ١/٢٢٥ ، ارشاد الفحول ص ٦ ، مختصر البعلبي ص ٦٣ ، مختصر الطوفي ص ٢٥ ، المسودة ص ٥٧٦ ، المعتمد ١/٣٦٢-٣٦٨ ، البرهان ١/٣١٠ .

(٤) أى المندوب اليه .

(٥) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي الحنفي . وقد تقدمت ترجمته .

(٦) هو احمد بن علي ، أبو بكر ، الفقيه الحنفي ، الرازي ، المعروف بالجصاص .

والقاضي وجمع (١) من الشافعية حقيقة ، لنا صحة نفي الأمر عنه دليل المجازية فيقال : صلاة الضحى ليس بأمرٍ بها والعصر مأمر به . قالوا (٢) : طاعة وليس لذاته (٤) (٣)

====
نسبة الى عمله بالجص . وهو تلميذ أبي الحسن الكرخي ، وقد انتهت اليه رئاسة الحنفية في وقته ، وهو من المجتهدين المبرزين في المذهب .
ورحل اليه الطلبة من الافاق ، وقد سمع الحديث عن أبي العباس الأصم ، وأبي القاسم الطبراني . وتوفي في ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة هجرية . وكانت ولادته في بغداد في سنة خمس وثلاثمائة هجرية ، ومن أهم مصنفاته : كتاب احكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح الجامع لمحمد بن الحسن ، وشرح الاسماء الحسنی ، وشرح مختصر الطحاوي .

انظر ترجمته في : الجواهر المضية ٢٢٠/١ - ٢٢٤ ، تاريخ بغداد ٣١٤/٤ - ٣١٥ ، البداية والنهاية ٢٩٧/١١ ، الطبقات السنية ٤٧٧/١ - ٤٨٠ ، تذكرة الحفاظ ٩٥٩/٣ ، الفهرست ص ٢٩٣ ، الوافي بالوفيات ٢٤١/٧ .
(١) الأمر ينقسم الى أمر ايجاب ، وأمر استحباب . وقد اختلف الاصوليون في المندوب اليه من جهة اطلاق اسم الامر عليه ، هل هو على الحقيقة ، أم يطلق اسم الأمر عليه مجازاً ؟ فذهب الى الأول بعض الشافعية ، ومنهم : القاضي ابوبكر الباقلاني ، وحجة الاسلام ، والسيف الامدي . وذهب الى الثاني بعض الحنفية . والنزاع لفظي ، ترجم له امام الحرمين في البرهان بقوله "سألت لفظية" ، فالجميع متفقون على أن فعل المندوب اليه خير من تركه ، وأنه يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه . قال ابن ملك في شرح المنار : "ونقل : وهو ما يثاب المرء على فعله من غير ايجاب ، ولا يعاقب على تركه" . وهو كذلك في بقية كتب اصول الحنفية .

وقال حجة الاسلام الغزالي : " المندوب مأمر به ، وان لم يكن المباح مأمر به ، لأن الأمر اقتضاه وطلبه ، والمباح غير مقتضى ، أما المندوب فانه مقتضى ، لكن مع اسقاط الذم عن تاركه ، والواجب مقتضى ، لكن مع ذم تاركه اذا تركه مطلقاً ، أو تركه وبدله " .

انظر اقوال العلماء في هذه المسألة في : احكام الامدي ١٢٠/١ - ١٢١ ، المستصفى ٧٦-٧٥/١ ، البرهان ٢٤٩-٢٥٠ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣١١/٢ ، اصول السرخسي ١١٥/١ ، شرح المنار لابن ملك ص ٥٨٨ ، تيسير التحرير ٢٢٢-٢٢٥ ، فواتح الرحموت ١١١-١١٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١٧١/١ ، شرح المضد ٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، المسودة ص ٣٥ ، شرح التبريزي لوحة ٢٠١ ، المعتمد ٣٦٨/١ .

في ب : ليست . (٢)

اشارة الى دليل من قال : ان المندوب مأمر به على الحقيقة . (٣)

أي أن فعل المندوب اليه : طاعة لله تعالى ، وليس طاعة لذاته ، ان لو (٤)

كان طاعة لذاته لتعذر النهي عنه ، ان ما بالذات لا ينفك ، لكن النهي جائز عن بعض المندوبات ، كالصلاة المطلقة في الأزمنة المكروهة .

انظر شرح التبريزي لوحة ٢٠١ .

والالذم^(١) بتقدير النهي عنه ولا لكونه مراداً ولا لصفة مشتركة بينه وبين غيره من الحوادث والا لعمت كل حادث ومراد ، ولا لأنه مثاب عليه والا لم يكن طاعة بتقدير عدمه ولا لكونه موعوداً به إذ لو ورد لوجب فتعين أنه طاعة لامثال الأمر . قلنا : بل لكونه مقتضى ومطلوباً من له ذلك ، ولو كان^(٢) لكونه مأموراً كان تركه معصية . على أن قوله : " لولا أن أشق على أمتي لا أمرتهم بالسواك "^(٣) وقول بربره : بأمرك ؟ فقال : " لا بل أنا شافع "^(٤) دليل عدم الأمر حقيقة .

مسألة :

الا كثرون انه^(٥) غير تكليفي ، ونازعهم أبو اسحاق^(٦)

- (١) في ب : لزم . وهو خطأ .
(٢) أي ولو كان طاعة لكونه مأموراً حقيقة ، للزم أن يكون تركه معصية .
(٣) هذا جزء من حديث شريف ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي من حديث ابي هريرة ولفظه : " لولا أن أشق على أمتي لا أمرتهم بالسواك عند كل صلاة " .
(٤) انظر : فتح الباري ٣٧٤/٢ ، صحيح مسلم ١٤٢/٣ ، سنن أبي داود ١١/٩ ، سنن النسائي ١٦/١ ، سنن ابن ماجه ١٠٥/١ ، سنن الدارمي ١٧٤/١ .
حديث بربره رواه البخاري وأبو داود وغيرهما عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما : " أن زوج بربره كان عبداً يقال له مغيث ، كآني انظر اليه ، يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس : يا عباس الا تعجب من حب مغيث بربره ، ومن بغض بربره معيشا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو راجعته . فقالت : يا رسول الله تأمرني ؟ قال : انما أنا شافع . قالت : لا حاجة لي فيه . واللفظ للبخاري .
وفي سنن أبي داود : فقال يا رسول الله ، اشفع لي اليها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بريرة ، اتق الله فانه زوجك وأبو ولدك ، فقالت يا رسول الله ، تأمرني بذلك ؟ فقال : " لا انما أنا شافع " فكانت دموعه تسيل على خده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس : " الا تعجب من حب مغيث بربره ، وبغضها إياه " .
انظر : فتح الباري ٩/٤٠٧-٤٠٨ ، سنن أبي داود ١/٥١٧ ، سنن الدارقطني ١٥٤/٢ .
(٥) أي المندوب اليه ليس من أحكام التكليف ، لأن التكليف انما يكون بما فيه كلفة ومشقة ، والمندوب مساو للمباح في التخيير بين الفعل والترك من غير حرج مع زيادة الثواب على الفعل .
الاحكام ١٢١/١ ، وانظر : المحلى على جمع الجوامع ١٧١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، تيسير التحرير ٢٢٤/٢ ، فواتح الرحموت ١١٢/١ ، العضد على ابن الحاجب ٥/٢ ، شرح المنار لابن ملك ، وحاشية الرهاوي عليه ص ٥٨٨-٥٨٩ .
(٦) هو الاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني ، وقد تقدمت ترجمته . ومذهبه : أن المندوب اليه من أحكام التكليف ، وهو قول القاضي الباقلاني .

والنزاع لفظي (١) فانه ان عني به (٢) ما أمر به أو أئيب عليه فتكفي ، أو ما طلب
جزما فليس .

فصل :

المكروه لفة (٣) من الكرهة والشدة (والكرب) (٤) ، وفي الشرع يطلق على الحرام ،

- ====
- وقال به : ابن عقيل ، والموفق ابن قدامة والطوفي وابن قاضي الجبل من
الحنابلة .
- انظر: المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/١٧١-١٧٢ ، روضة
الناظر ص ٢٠-٢١ المسودة ص ٣٥ ، مختصر الطوفي ص ١١ ، مختصر البعلبي
ص ٦٣ ، المستصفي ١/٧٥ .
- (١) أى ليس له ثمة ، فلا فائدة من ورائه .
- (٢) أى ان عني بالتكليف ما أمر به مطلقا أو ما أئيب عليه فيكون المندوب من
التكليف لانه . موربه في الجملة اما حقيقة أو مجازا كما مر . وان اريد بالتكليف
ما يطلب جزما أى بحيث يلزم الاتيان به فليس بمسلم . انظر لوحه ٢٠٢ من
شرح التبريزي :
- (٣) يقال : كره الأمر والمنظر ، كراهة ، فهو كرهه . والكره بالفتح : المشقة ، وبالضم:
القهر ، وقيل : بالفتح : الاكراه ، وبالضم : المشقة .
وأكرهته على الأمر اكراها : حملته عليه قهرا .
والكسريهة : الشدة في الحرب .
- انظر: المصباح المنير ٢/١٩٢ ، مختار الصحاح ص ٥٦٨-٥٦٩ ،
وأما في الشرع : فله عدة اطلاقا :
- فقد يطلق المكروه ويراد به الحرام ، وقد يراد به ترك ما مصلحته راجحة
وان لن يكن منهيًا عنه ، كترك المندوبات .
وقد يراد به : ما نهى عنه نهى تنزيه ، لا تحريم ، كالمصلاة في الأوقات
والاماكن المخصوصة .
- وقد يراد به ما في القلب منه حزازة ، وان كان غالب الظن حله ، كأكل لحم
الضبع . نظر احكام الامدى ١/١٢٢ ، والمعتمد ١/٣٦٥-٣٦٦ .
- وقال الجرجاني : المكروه : ما هو راجح الترك ، فان كان الى الحرام أقرب ،
تكون كراهته تحريمية ، وان كان الى الحل أقرب ، تكون تنزيهية ، ولا يعاقب
على فعله .
- انظر : التمرينات ص ٢٢٨ .
- وانظر تعريف المكروه شرعا في : منهاج البيضاوى ١/٤٨ ، نهاية السؤل
١/٤٨-٤٩ ، منهاج العقول ١/٤٨-٤٩ ، مختصر الطوفي ص ٢٨ ، مختصر
البعلبي ص ٦٤ ، روضة الناظر ص ٢٣ ، المسودة ص ٣٥ ، ارشاد الفحول
ص ٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٥ ، فواتح
الرحموت ١/١١٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥ ، حاشية الرهاوى على شرح
المنار ص ٥٨٠ ، المعتمد ١/٣٦٥ ، البرهان ١/٣١٠-٣١٢ .
- (٤) سقطت من ب .

وقول (١) محمد (٢) رحمه الله . كل مكروه حرام . فحده حده ، وعن أبي حنيفة (٣) وأبي يوسف : هو إلى الحرام أقرب . ويطلق على ترك ما ترجحت مصلحته كترك المندوب ، وان لم يكن منهيًا فيحد بترك الأولى ، وعلى ما نهى عنه تنزيها كالصلاة في الوقت المكروه فيحد بالمنهى الذي لا ذم على فعله . والخلاف في كونه تكليفا كالمندوب .
فصل :

المباح (٥) : ما خير بين فعله وتركه شرعا . ونقض (٦) به خصال الكفارة والأداء في أول الوقت مع العزم ، والفعل واجب . وقيل : ما استوى جانباه في عدم الثواب والعقاب ، ونقض بأفعال الله تعالى فانها لا توصف بالاباحة ، والأقرب : ما دل الدليل (٧) السمي على خطاب الشارع فيه بالتمييز بين الفعل والترك من غير بدل والأول فصل عن فعل الله تعالى والثاني عن الواجب الموسع والمخير .

- (١) في ب : ومنه قول محمد .
(٢) هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، وقد تقدمت ترجمته .
انظر قوله في المكروه في : فصول البدايع ١/ ٢٢٠ ، ٢٣٥ .
(٣) انظر فصول البدايع ١/ ٢٢٠ ، أصول البيزوي وكشف الاسرار ٢/ ٣٠٠ .
(٤) أي كالخلاف في المندوب اليه ، فيقال هنا ، ما قيل هناك .
(٥) المباح لفظة : ضد المحذور ، وهو من باح الشيء بوحا - من باب
قال :
ظهر ، ويتعدى بالحرف ، فيقال : باح به صاحبه ، وبالهمزة ، فيقال :
أباحه ، وأباح الرجل ماله : أذن في الأخذ والترك ، وجعله مطلق
الطرفين . واستباحه الناس : أقدموا عليه .
المصباح المنير ١/ ٧٣ ، مختار الصحاح ص ٦٨ .
وفي الاصطلاح : ما خلا من مدح وذم .
وقيل : ما خير بين فعله وتركه .
وقيل : ما استوى جانباه في عدم الثواب والعقاب .
انظر تعريف المباح في : الاحكام الامدى ١/ ١٢٣ ، جمع الجوامع ١/ ٨٣ ،
المستصفى ١/ ٦٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٧١ ، تيسير التحرير
٢/ ٢٢٥ ، فواتح الرحموت ١/ ١١٢ ، منهاج البيضاوى ١/ ٤٨ ،
نهاية السؤل ١/ ٤٩ ، منهاج العقول ١/ ٤٨ - ٤٩ ، السورة ص
٥٧٧ ، ارشاد الفحول ص ٦ ، المعتمد ١/ ٣٦٤ ، البرهان ١/ ٣١٣ .
(٦) انظر ذلك النقض في احكام الامدى ١/ ١٢٣ .
(٧) هذا التعريف هو مختار الامدى في الاحكام ١/ ١٢٣ .

مسألة :

الاتفاق ان الاباحة حكم^(١) شرعي ، وبعض المعتزلة أنه لا معنى لها الا نفى الحرج عن الفعل والترك ، وهو قبل الشرع ومستمر بعده فليس شرعيا ، قلنا^(٢) : لا ننكر أن انتفاء الحرج عنهما ليس باباحة شرعية ، وانما الشرعية خطاب الشارع بالتخيير ، وليس ثابتا قبل الشرع فليس ما نفيتوه ما اثبتناه .

مسألة :

المباح غير مأوربه والكعبي^(٣) لا مباح^(٤) بل ما يفرض مباحا فهو واجب مأوربه . لنا : أن الامر طلب وأقله ترجيح الفعل والمباح لا ترجيح فيه والاجماع أنه قسم من الأحكام . قال : كل مباح ترك^(٥) حرام وتركه واجب

- (١) اختلفوا في الاباحة ، هل هي حكم شرعي ، ثابت بالشرع ؟ أو هي أصل ثابت قبل الشرع ؟
ذهب الى الأول جمهور المسلمين ، من فقهاء وأصوليين .
وقال بالثاني بعض المعتزلة ، مصيرا منهم الى ان المباح لا معنى له سوى ما انتفى الحرج عن فعله وتركه ، وذلك ثابت قبل ورود الشرع ، ومستمر بعده .
انظر ذلك في احكام الامدى ١/١٢٤ ، شرح التبريزي لوحة ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٦/٢ ، المستصفى ١/٧٥ ، شرح تنقيح الفصول ٧٠ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٥ ، فواتح الرحموت ١/١١٢-١١٣ ، المسودة ص ٣٦ ، مختصر الطوفي ص ١٩ ، روضة الناظر ص ٢١ ، المعتمد ١/٣٦٦ .
- (٢) انظر تقرير دليل الجمهور في : الاحكام ١/١٢٤ ، شرح التبريزي لوحة ٢٠٣
- (٣) هو أبو القاسم : عبدالله بن احمد بن محمود الكعبي ، البلخي ، العالم المشهور كان رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم : الكعبية . وهو صاحب مقالات ومن مقالاته : ان الله سبحانه وتعالى ليست له ارادة ، وان جميع افعاله واقعة بغير ارادة ولا مشيئة منه لها .
وكان من كبار المتكلمين ، وله اختيارات في علم الكلام .
وتوفى في شعبان سنة سبع عشرة وثلاثمائة ، وقيل تسع عشرة وثلاثمائة .
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٣/٤٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٨١ تاريخ بغداد ٩/٣٨٤ ، الجواهر المضيئة ٢/٢٩٦-٢٩٧ ، طبقات المعتزلة ص ٨٨ ، الفصل ٤/٢٠٣ ، الملل والنحل ١/٧٦ ، اللباب ٣/٤٤ ، لسان الميزان ٣/٢٥٥-٢٥٦ ، الانساب ٤٨٥ ، البداية والنهاية ١١/٢٨٤ .
- (٤) خالف الكعبي علماء المسلمين ، من فقهاء وأصوليين في المباح ، فادعى أنه لا مباح في الشرع ، وان كل فعل يفرض مباحا فهو واجب مأوربه ، وتيممه في ذلك طائفة من المعتزلة .
انظر مخالفة الكعبي ، ومذهب الجمهور في :
احكام الامدى ١/١٢٤-١٢٥ ، البرهان ١/٢٩٤-٢٩٥ ، منهاج البيضاوى ١/١١٢ ، نهاية السؤل ١/١١٣-١١٤ ، منهاج العقول ١/١١٢ ، المستصفى ١/٧٤ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/٧ ، فواتح الرحموت ١/١١٣-١١٤ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٦-٢٢٧ ، مختصر البعلبي ص ٦٥ ، المنحول ص ١١٦ .
- (٥) أى في فعله ترك حرام .

ولا يتم الا باحد اضداده وما لا يتم الواجب الا به واجب ، وكونه من الاحكام ملحوظ فيه ذات الفعل (١) دون تعلق الامر به بسبب توقف ترك الحرام عليه وحينئذ لا يكون مأمورا به جمعا بين الادلة . وأجيب بأن المباح ليس ترك الحرام بل شيء يترك به مع امكان تركه بغيره فلم يلزم وجوبه . فأجاب : مع تسليم أن الترك لا يتم الا بأحد اضداده وأن ما توقف عليه الواجب واجب لا يمكن منع كون هذا الضد واجبا غايته أنه غير معين فاذا اختاره المكلف تعين ووجب ، ولا مخلص الا بأن ما لا يتم الواجب الا به من عقلي أو عادي فليس بواجب كما مر ، وألزم انه لو كان كذلك لكان المحرم اذا ترك به محرم واجبا . والواجب اذا ترك به واجب حراما ، فأجاب بأن لا مانع من اتصاف الفعل بهما لاختلاف الجهة كما مر (٢) .

سؤال :

الحق ان المباح ليس داخلا في مسمى الواجب (٣) لأن المباح ما خيز فيه بين الفعل والترك وهو مبين للواجب ، وقيل (٤) داخل لأن المباح ما لا حرج في فعله وهو متحقق في الواجب ، وما زاد (٥) به الواجب فصل (٦) . قلنا : ما به الاشتراك ليس تمام حقيقة المباح (٧) والنزاع لفظي ، فان عني بالمباح ما اذن في فعله مطلقا فجنس للواجب والمباح بالمعنى الأخص والمندوب ، وان أريد ما اذن فيه ولم يذم على تركه فليس بجنس قطعا .

- (١) هذا اعتذار من الكعبي عن اجماع الأمة على انقسام الاحكام الشرعية الى ايجاب وندب وابطاح وكراهة وتحريم . فقال : يجب حمل الاجماع على ذات الفعل ، مع قطع النظر عن تعلق الامر به ، لسبب توقف ترك الحرام عليه . انظر احكام الامدى ١/١٢٤ .
- (٢) بذلك في الصلاة في الدار المفصولة .
- (٣) أي ليس جنسا له ، بل هما نوعان مختلفان .
- (٤) انظر خلافهم في دخول المباح في مسمى الواجب وعدم دخوله في : احكام الامدى ١/١٢٥ - ١٢٦ ، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد ٦/٢ ، المستصفى ١/٧٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١/١٧٢ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٧ - ٢٢٨ ، فواتح الرحموت ١/١١٣ .
- (٥) أي الزيادة التي اقتصرت بها الواجب ، غير نافية للاشتراك في القدر المشترك بينهما . انظر الاحكام ١/١٢٥ .
- (٦) أي فصل له عن بقية الاحكام .
- (٧) لأن المباح : ما اذن في فعله وتركه ، وما به الاشتراك ليس هذا المجموع ، بل جزء منه - وهو ما اذن في فعله - وجزء المباح ليس بمباح ، ولمزيد من الايضاح انظر شرح التبريزي لوحه ٢٠٥ .

تنبيه :

وعلى هذا (١) فاذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز؟ فنفاه أصحابنا (٢) واثبتته الشافعي (٣) وظهرت الفائدة "فيمين حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكن عن يمينه ثم ليأت الذي هو خير" (٤) فان الوجوب سابقا منسوخ بالاجماع (٥) ، فبقي الجواز عنده (٦) ، ولم يبق عندنا (٧) . قال : لأن من ضرورة الوجوب الجواز ولا عكس في الانتفاء (٨) . قلنا : الماهيتان (٩) متفايرتان ، ولو سلم فما هو جزء الوجوب

- (١) أي بناءً على الخلاف في مسألة "السباح هل هو داخل في معنى الواجب أم لا؟" ، اختلفوا ، فيما اذا نسخ الوجوب ، هل يبقى الجواز؟ أم لا؟ انظر المذهب في ذلك في :
- المستصفى ٧٣/١ ، منهاج البيضاوي ١٠٩/١ ، منهاج العقول ١٠٩/١-١١٠ ، نهاية السؤل ١١٠-١١١/١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١٧٣-١٧٥/١ ، السوداء ص ١٦ ، المنخول ص ١١٨ ، التبصرة ص ٩٦ ،
- (٢) لم يقتصر نفيه على الحنفية ، بل نفاه أيضا بعض الشافعية ، كالغزالي ، وأبي اسحق الشيرازي وغيرهما .
- فقد جزم حجة الاسلام الغزالي بوجود المباينة بينهما ، وحمل على من قال : اذا نسخ الوجوب بقي الجواز ، فقال : الوجوب يباين الجواز ، والاباحة يحده ، فلذلك قلنا : يقضي بخطأ من ظن ، أن الوجوب اذا نسخ بقي الجواز ، بل الحق انه اذا نسخ رجع الأمر الى ما كان قبل الوجوب ، من تحريم أو اباحة ، وصار الوجوب بالنسخ كأن لم يكن . ولمزيد من الايضاح انظر المستصفى ٧٣/١ ، المنخول ص ١١٨-١١٩ ، التبصرة ص ٩٦ ، اللمع ص ٨ . وقال الامام الاسنوي : والخلاف معنوي . انظر تفصيله في نهاية السؤل ١١٠/١ .
- (٣) القول ببقاء الجواز اذا نسخ الوجوب هو مذهب جمهور الشافعية واختاره الامام الرازي وأتباعه . انظر مراجع الشافعية السابقة .
- (٤) تقدم تخريج هذا الحديث عند الكلام على "الواو" .
- (٥) صيغة الامر في قوله صلى الله عليه وسلم " فليكنر . . . الخ " توجب التكفير سابقا على الحنث ، لكن هذا الوجوب منسوخ بالاجماع ، فهل يبقى الجواز؟ هذه نقطة الخلاف بين الشافعية ، والحنفية كما سبق تقريره . فالشافعية يقولون : تقديم الكفارة على الحنث جائز ، لا واجب . والحنفية يقولون : شرط الكفارة الحنث ، فما لم يحنث لا يجب . فثبت ان الاجماع دال على نسخ الوجوب السابق ، لكن بقي الجواز عند الشافعي ، ولم يبق عند الحنفي . انظر شرح التبريزي لوجه ٢٠٦ ، أصول البزدوي وكشف الاسرار ١٣٣/٢ ، اصول السرخسي ٢١٠/١ ، تيسير التحرير ٨٠-٨١/٢ وانظر : سنن الترمذي ١٠٧/٤ ، نيل الاوطار ٢٦٩/٨ .
- (٦) أي عند الشافعي رحمه الله .
- انظر الام ٢٢٧/٢ ، مختصر المزني ٢٢٥/٥ .
- (٧) أي الحنفية .
- (٨) أي ولا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الجواز .
- (٩) أي ماهية الجواز ، وماهية الوجوب . انظر شرح التبريزي لوجه ٢٠٦ .

منتف بانتفائه لاستحالة بقاء حصة النوع من الجنس بعد عدم النوع ولا وجود للأعم
الا مشخصا ، فالجواز الباقي ليس هو جزء الوجوب قطعا بل حكم شرعي ثبت بدليل
منفصل كما في جواز صوم عاشورا بعد انفساخ^(١) الوجوب فانه ثابت لصلاحية كل
يوم لصوم النفل من قبل .

سؤال :

الحق أنه^(٢) ليس بتكليف والنزاع فيه مع أبي اسحق لفظي^(٣) فان معناه وجوب
اعتقاد الاباحة والوجوب تكليف ، وعندنا الفعل فيه كلفة ومشقة ، ولا تكليف مع
التخيير .

فصل :

الاحكام الثابتة بخطاب الوضع^(٤) أصناف^(٥) : الأول : الحكم على الوصف بالسببية

- (١) في أ : انتساح .
(٢) أي المباح ، وقد اختلفوا فيه هل يدخل تحت التكليف أم لا ؟ فذهب
الجمهور الى انه لا يدخل ، وذهب الاستاذ أبو اسحق الاسفراييني الى
أنه يدخل تحت التكليف . انظر : احكام الامدى ١/١٢٦ .
(٣) لأن مراد الاستاذ بأنه تكليف وجوب اعتقاد الاباحة ، ولا شك ان الوجوب
تكليف ، فيكون المباح تكليفا ، والتكليف عند الجمهور يقلل لفعل فيه كلفة
ومشقة ، فاذالم يتوارد الاثبات والنفي على محل واحد ، فلا يكون النزاع
معنويا ، بل لفظيا . شرح التبريزي لوحة ٢٠٨ .
(٤) الوضع لفة : من وضع الشيء من يده يضعه وضعا وموضعا وموضوعا أيضا
وهو احد المصادر التي جاءت على مفعول ، والموضع المكان ، والوضعية واحدة
الوضائع وهي اثقال القوم .
انظر : مختار الصحاح ص ٧٢٦-٧٢٧ ، المصباح المنير ٢/٣٣٩ ، القاموس
المحيط ٣/٩٨ وقال الجرجاني في التعريفات : الوضع في اللغة : جعل
اللفظ بمرزا المعنى .
وفي الاصطلاح : تخصيص شيء بشيء متى اطلق أو احس الشيء الأول ،
فهم منه الشيء الثاني .
والمراد بالاطلاق : استعمال اللفظ ، واردة المعنى . والاحساس : استعمال
اللفظ أعم من ان تكون فيه ارادة المعنى ، أولا . التعريفات ص ٢٥٢-٢٥٣ .
وقال التبريزي : خطاب الوضع : هو الخطاب الانشائي ، المتعلق بما يتعلق
بأفعال العباد ، لا بالاعتضاء ، ولا بالتخيير ، بل بالحكم على الشيء باقتضاء
احد الاحكام الخمسة ، أو ينفيه ، أو يكونه شرطا أو مانعا . ولا يعتمد على
التكليف والعلم .
انظر شرح التبريزي لوحة ٢٠٨ ، وشرح الكوكب المنير ١/٤٣٤ - ٤٣٥ ،
المحل على جمع الجوامع ١/٨٤-٨٦ ، تيسير التحرير ٢/١٢٨ ، المستصفى
١/٩٣ ، التمهيد ص ٢٥ ، الفروق ١/١٦١ .
(٥) الاحكام الثابتة بخطاب الوضع ستة أصناف ، ذكرها المصنف متفرقة ،

والسبب (١) ما يتوصل به الى مقصود ما ، وفي الشرع : كل وصف ظاهر منضبط
دل السمع (٢) على كونه معرفا لاثبات حكم شرعي كجعل الدلوك سببا للصلاة . (٣)
ولله تعالى في كل واقعة عرف حكمها بالسبب حكمان (٤) : نفس الحكم ، والسببية
المحكوم بها على الوصف المعرف له ، وفائدة نصب الاسباب تعريف الاحكام بمسند
انقطاع الوحي لعسر الوقوف في كل واقعة على الخطاب ، والموجب هو الله تعالى ،
والسبب اماره لا موجب لذاته والا لكان موجبا قبل الشرع والخطاب عندنا (٥) للأدوية
والجوب بالسبب فهو جبري والأدوية اختياري كما تجب الصلاة على النائم والمجنون
والمغمى عليه اذا انقطع الجنون والاعشاء دون يوم وليلة ، وكما
يجب العشر والفطره على الصبي عندنا (٦)

====
واليكها مجتمعة :

الاول : الحكم على الوصف بالسببية .

الثاني : الحكم على الوصف بالمانعية .

الثالث : الحكم بالشرطية .

الرابع : الحكم بالصحة .

الخامس : الحكم بالبطلان .

والسادس : الرخصة .

وقد عارض بعضهم في اعتبار الرخصة من خطاب الوضع ، ومنهم ابن السكسي

أنظر تقرير الشريفي ١١٩/١ ، وفواتح الرحموت ١٢١/١ .

(١) السبب في اللغة : الحيل ، وكل شيء يتوصل به الى غيره .

انظر : مختار الصحاح ص ٢٨١ ، المصباح المنير : ٢٨١/١ .

وفي الاصطلاح : قال السرخسي : عبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم

المطلوب ، من غير ان يكون الوصول به ، لكنه طريق الوصول اليه ، وعرفه

الامدي بما ذكر المصنف .

وقال الجرجاني : هو عبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم غير مؤثر فيه .

انظر تعريف السبب في اللغة والاصطلاح في : احكام الامدي ١٢٧/١ .

أصول السرخسي ٣٠١/٢ ، التعريفات ص ١١٧ ، أصول البيهقي وكشف الاسرار

١٦٩-١٧٠ ، فتح الغفار بشرح المنار ٦٤/٣ ، ارشاد الفحول ص ٦ ،

شرح تنقيح الفصول ص ٨١ ، المستصفى ٩٤/١ جمع الجوامع ٩٤/١ ،

الموافقات ١٧٩/١ ، التلويح على التوضيح ١٣٧/٢ .

(٢) أي الدليل السمعي ، من الكتاب أو السنة أو منهما .

(٣) وذلك قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) الآية ٧٨

من سورة الاسراء .

والدلوك : زوال الشمس عن كبد السماء ، وقيل : دلوكها : غروبها انظر مختار

الصحاح ص ٢٠٩ .

(٤) انظر احكام الامدي ١٢٧/١ .

(٥) انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٤١/٢ ، أصول السرخسي ١٠٠/١ .

(٦) اتفقت الحنفية والشافعية على وجوب العشر وصدقة الفطر على الصبي والمجنون ،

====

والزكاة عند الشافعي (١) نظرا الى انعقاد السبب ولا خطاب فان قيل (٢) : لو كانت السببية حكما لافتقرت الى سبب معرف و يدور أو يتسلسل ثم الوصف ان كان معرفا بنفسه لزم ذلك قبل الشرع ، أو بصفة فالكلام فيه عايد ، والدور أو التسلسل لا لزم ، ثم الطريق الى معرفة كون الوصف سببا هو ما استلزم من الحكمة الداعية من جلب مصلحة أو دفع مفسدة وهو متنع لا مكان تعريف الحكم بنفس الحكمة من دون الوصف ، ولا نها ان كانت قديمة لزم قدم معرفة السببية أو حادثة احتاجت الى معرف (٣) آخر لخفائها ويعود التقسيم (٤) ، قلنا (٥) : منقطع بأن معرفة السببية بالخطاب أو بالحكمة الملازمة للوصف مع اقتران الحكم بها في صورة ، والحكمة المعرفة ليست مطلق حكمه ، بل المضبوطة بالوصف المقترنة بالحكم والا يمتنع تعريف الحكم بها لخفائها واضطرابها واختلافها بالاشخاص والاحوال والا زمان ، ثم اذا كانت مضبوطة بالوصف فهي معروفة بنفسها ولا يلزم من تقدمها على الشرع كونها معرفة للسببية لتوقف ذلك على اعتبارها في الشرع .

- =====
واختلفوا في وجوب الزكاة في ماله ، فقال الحنفية : لا تجب ، وأوجبها الشافعية قال شمس الأئمة : وبالاتفاق يجب عليهما - أي على الصبي والمجنون - العشر وصدقة الفطر . اصول السرخسي ١/١٠١ .
وقال في كشف الاسرار على البيهقي : وقال الفقهاء جميعا بوجوب العشر وصدقة الفطر على الصبي اذا كان له مال عند تقرر السبب وهو الا رض النامية والرأس الذي يمونه ، مع أن الخطاب عنه موضوع ٢/٣٤٢ .
(١) قال الربيع بن سليمان : قال الشافعي رحمه الله " وتجب الصدقة على كل مالك تام الملك من الاحرار وان كان صبيا أو معتوها او امرأة لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما لزم ماله بوجه من الوجوه جنابة او ميراثا منه أو نفقة " .
وقال في موضع اخر : وفي قول الله تعالى (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) ان كل مالك تام الملك من حر له مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغا كان أو صبيا أو معتوها أو صبيا ، لان كلا مالك ما يملك صاحبه . كتاب الام ٢/٢٣ .
(٢) هذه اشارة الى شكوك القائلين بأن لا مدخل للسبب ، بل كل ذلك بايجاب الله تعالى ، والتكاليف كلها خير محض .
قال الامدى : فان قيل : لو كانت السببية حكما شرعيا لافتقرت في معرفتها الى سبب آخر يعرفها ، ويلزم من ذلك اما الدور ان افتقر كل واحد من السببيين الى الآخر ، واما التسلسل ، وهو محال ، الاحكام ١/١٢٨ ، وانظر كشف الاسرار ٢/٣٣٩ - ٣٤٠ .
(٣) في ب : معرفة .
(٤) انظر تفصيل هذه الاشكالات الاربعة في الاحكام ١/١٢٨ وشرح التبريزي لوجه ٢٠٩ .
(٥) اشارة الى الاجوبة على الاشكالات المتقدمة انظر الاحكام ١/١٢٩ .
(٦) في ب : السبب .

تنبيهه :

سبب وجود الايمان العقل (١) على القول بأنه موجب بنفسه (٢) ، ومعناه أن الله تعالى موجب والعقل معرف ، وعليه فخر الاسلام (٣) ، وعلى هذا فالاسلام واجب على من لم يتلفه الدعوة ، وعلى الصبي (٤) العاقل قبل الشرع ، والارءاء منه بعد انعقاد السبب . ونفس الخطاب (٥) على القول بأن العقل غير موجب وعلى هذا فلا يجب قبله وبعده فالعقل (٦) يجعل الشرع ، وسبب وجوب الصلاة وقتها . وأمارة السببية النسبة باللام لدلوك الشمس والا ضافية (٧)

- (١) ان بسببه يستدل من الصنعة على الصانع فيحصل الايمان به .
(٢) بناء على اهتداء العقل لحسن الفعل وقبحه على ما ذهب اليه المعتزلة وقد تقدم تقريره في الحسن والقبح .
(٣) انظر أصوله ٢٣١-٢٣٢ / ٤ ، ٢٤٥-٢٤٦ / ٢٠ .
(٤) انظر : أصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٤٦ / ٢ ، ٢٣٢-٢٣٣ / ٤ ، شرح التبريزي لوحة ٢١١ ، اصول السرخسي ١٠٢ / ١ ، التوضيح على التنقيح ١٦٠-١٦١ / ٢ ، التلويح على التوضيح ١٦٠-١٦١ / ٢ ، فتح الغفار : ٧٦-٧٧ / ٣ .
(٥) أي سبب وجوب الايمان نفس الخطاب على القول بأنه لا تحسين ولا تقبيح الا بالشرع بأن يكون نفس الخطاب بأمر الله تعالى ونهيه سببا للايمان ، والعقل يحكم بذلك بما اقتبسه من الشرع . وهو قول جمهور أهل السنة والجماعة لقوله تعالى (فاعلم انه لا اله الا الله واستغفر لذنك) ونحوها . فلا يجب الايمان على من لم يتلفه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ولا على الصبي قبل الشرع ويجب بعد الشرع بالعقل بأن يجعله الشرع سببا ، فان أتى به صح لكن لا يلزم عليه الارءاء الا بعد توجه الخطاب اليه وذلك بعد البلوغ .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢٩-٢٣١ / ٤ ، ٢٤٥ / ٢٠ وما بعدها ، شرح التبريزي لوحة ٢١١ ، شرح الكوكب المنير ٣٠٨-٣١٠ / ١ ، أصول السرخسي ١٠٢ / ١ وقد تقدم الكلام على التحسين والتقبيح ، وشكر المنعم ، واشتمل البحث على هذه المسألة ضمنا ، وذكرت المراجع هناك ، فلا نكرر .
(٦) وفي ب : بالعقل .
(٧) أي اشارة ان السببية للوجوب : النسبة باللام في قوله تعالى (لدلوك الشمس) والنسبة باللام أقوى وجوه الدلالة على تعلق الصلاة بالوقت لان اللام للتعديل والاختصاص كما يقال تطهر للصلاة وتأهب للشتاء .
والامارة الثانية : اضافة الصلوات الى الاوقات فقد اتفقوا على اضافتها الى اوقاتها : فيقال صلاة الفجر ، صلاة العصر ، الظهر . . . الخ والاصل في اضافة الشئ الى الشئ ان يكون ثابتا له كإضافة الولد الى الوالد ان الاصل في الاضافة ان تكون بأخص الاوصاف ، وأخص الاوصاف الوجوب .
كشف الاسرار ٢ / ٢٤٧ .

كصلاة الظهر الدالين على الاختصاص والتكرار بتكرره وفساد الاداء قبله والصحة ،
في أوله مع تأخر اللزوم كما مر . وسبب الزكاة ملك النصاب للنسبة (١) ، ولهذا
اجاز التعجيل ، غير ان الغنى لا يتم دون الاستنماء في زمان فأقيم الحول مقام
حقيقة النماء ، وكان المال الواحد بسبب تكرر (النما بتكرر) (٢) الاحوال (٣) متكررا
حكما ، وسبب الصوم أيام رمضان ، ومتى كان الوقت سببا كان ظرفا صالحا للاداء ،
فخرج الليل لعدم الصلاحية ، ولا نه منسوب اليه ومتكرره ولهذا وجب على صبي
بلغ وكافر اسلم في بعضه لان كل يوم سبب صومه (٤) . وسبب الفطره على كل مسلم
غني رأس يلي عليه ويمونه (٥) بالنص " أدوا عن تمونون أدوا على كل حر
وعبد " (٦) ولذلك (٧) يضاعف الوجوب بالروء ومن والوقت

- (١) قال فخر الاسلام : وسبب وجوب الزكاة ملك المال الذي هو نصابه ، لانه
في الشرع يضاف الى المال والفنى وتنسب اليه بالا جماع . اصول البزدوى
٣٤٨/٢ ، وانظر اصول السرخسي ١٠٦/١ .
- (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٣) جمع حول ، يقال : حالا حولا ، اذا مضى ، ومنه قيل للعام : ححول
ولو لم يمض ، لانه سيكون .
- انظر : الصباح المنير ١٢٠/١ مختار الصحاح ص ١٦٣ .
- (٤) أى لان كل يوم سبب لصومه ، بمنزلة كل وقت من اوقات الصلاة سبب لوجوب
الاداء .
- (٥) أى يقوم المكلف بكفايته ويتحمل موته بسبب ولايته طيه كالزوجة والابناء
والخادم .
- (٦) هذا الحديث لم اجده بهذا اللفظ ، ووجدته بالفاظ مقاربة ، منها : ما رواه
ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعا
من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ، ذكر او انثى من المسلمين .
رواه البخارى ومسلم والشافعي والنسائي وابن ماجه وابوداود والدارقطني
والدارمي .
- ومنها ما رواه الدارقطني من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر
قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير ،
والحر والعبد من تمونون " ثم قال : رفعه القاسم ، وليس بقوي والصواب :
موقوف . ورواه ايضا من طريق ثعلبة بن صفيح عن ابيه بلفظ " أدوا صدقة الفطر
صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر عن كل صغير أو كبير ذكر
أو انثى ، حر أو عبد " .
- ومنها ما رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد ، والذكر
والانثى من تمونون " .
- انظر فتح البارى ٣٦٩/٣ ، صحيح مسلم ٥٧-٥٨ ، مسند الشافعي ص ٩٣
سنن النسائي ٣٤-٣٥ سنن ابن ماجه ١/٥٨٤ ، سنن ابي داود ١/٤٢٣ ،
سنن الدارقطني ١٤١/٢ ، ١٤٧-١٤٨ ، سنن الدارمي ١/٣٩٢ .
- (٧) أى ولكون الراس سببا ، تضاعف وجوب صدقة الفطر بتضاعف الروء من نسي

شرطه والنسبة اليه (١) مجازيه . وسبب الحج البيت (٢) للنسبة ، والوقت شرط الا ادا (٣) لعدم (٤) التكرار بتكرره وكذلك الاستطاعة بالمال لصحة الا ادا من الفقير ، ولا يصلح المال سببا لعبادة بدنية . وسبب العشر الا وهي النامية حقيقة بالخارج ، وفيه معنى المونة والعبادة (٥) ويتكرر بتكرار الخارج (٦) تقديرا ولم يجز التعجيل قبل الخارج لانه بمعنى السبب (٧) لوصف العبادة فلو عجل خرج بمعنى المونة . وكذلك سبب الخراج (٨) ، والنماء معترفه تقديرا بالتمكن من الزراعة ، فهو (٩) مونة باعتبار الاصل عقوبة باعتبار الوصف ، وسبب الطهارة الصلاة (١٠) وهي شرطها فلم تجب قصدا بل عند ارادة الصلاة والحدث (١١) شرط لا سبب لزواله بها (١٢) واسباب الحدود ما تنسب اليه من زنا وسرقة وقتل

- ====
- وقت واحد ، ولو كان الوقت سببا لما تضاعف بتعدد الرأس ، فدل ان الرأس هو السبب دون الوقت ، ولكن الوقت شرطه .
- (١) ولمزيد من ايضاح انظر : كشف الاسرار ٣٥١/٢ ، اصول السرخسي ١٠٢/١ .
- (٢) في قولهم : زكاة الفطر ، مجاز باعتبار انه زمان الوجوب ، فلا يدل طي كونه سببا .
- (٣) أي سبب وجوب الحج : البيت لانه ينسب اليه . قال الله تعالى (ولله طي الناس حج البيت) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .
- (٤) انظر : كشف الاسرار ٣٥٣/٢ شرح التبريزي لوجه ٢١٣ ، اصول السرخسي ١٠٥/١
- (٥) في ب : لعدم شرط التكرار .
- (٦) فبا اعتبار اصل الارض : هو مونة لانه ان تملك الارض سبب لوجوب مونة شرعا . وباعتبار كون الواجب جزءا من النماء ، فيه معنى العبادة ، بمنزلة الزكاة .
- (٧) انظر اصول السرخسي ١٠٨/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ .
- (٨) أي يتكرر وجوب العشر بتكرار الخارج لتجدد الوصف وهو النماء .
- (٩) لان العشر الواجب جزء من النماء ، فلا بد من حصول النماء ليثبت حكم الوجوب في محله بسببه .
- (١٠) أي وكذلك سبب وجوب الخراج الارض النامية باعتبار التمكن من طلب النماء بالزراعة .
- (١١) قال شمس الاثمة : وفي الخراج معنى المونة باعتبار اصل الارض ، ومعنى المذلة باعتبار التمكن من طلب النماء بالزراعة ، فالاشتغال بالزراعة مع العرض عن الجهاد سبب للمذلة طي ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى شيئا من الات الزراعة في دار فقال : " ما دخل هذا بيت قوم الا اذلوا " ١٠٨/١ من اصوله .
- (١٢) فانها تضاف اليها شرعا فيقال : تطهر للصلاة .
- (١٣) أي ان الحدث شرط لوجوب الطهارة لا سبب لها لقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) الآية ٦ من سورة المائدة .
- (١٤) قال شمس الاثمة السرخسي : لا ان يكون سببا للوجوب ، وكيف يكون سببا للوجوب وهو ناقض للطهارة ، فما كان مزيلاً للشئ رافعا له لا يصلح سببا لوجوبه ، ولهذا جاز الا ادا بدونه وكان الوضوء طي الوضوء نورا طي نور ، اصول السرخسي ١٠٦/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٦/٢ .
- (١٥) في ب : لزوالها به .

وسبب الكفارة ما تنسب اليه (١) ويكون دائرا بين الحظر والاباحة (٢) كالغطر و قتل الخطأ
والصيد واليمين . لا قتل العمد والغموس (٣) .
الثاني (٤) : الحكم على الوصف بالمانعية ، فمنه (٥) مانع الحكم وهو كل وصف
وجودي ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقتضاها تقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب
كالبوة في القصاص مع القتل العمد . ومنه مانع للسبب (٦) وهو كل وصف يخل وجوده
بحكمة السبب ، كالدين في الزكاة مع ملك النصاب .
والثالث (٧) : الحكم بالشرطية (٨) : فما كان عدمه مخلا بحكمة السبب

- (١) أي سبب وجوب الكفارة ما تنسب اليه ، ككفارة القتل ، وكفارة الظهار ونحوه .
(٢) مثل الغطر في رمضان بصفة الجنابة ، فانه من حيث أنه اقدم على فعل نفسه
الذي هو ملوك له مباح ، ومن حيث أنه جنابة على العبادة محظور . وكقتل
الخطأ ، فانه دائر بين الحظر والاباحة ، فمن حيث انه لم يقصد القتل ،
بل قصد الصيد ونحوه مباح ، ومن حيث أنه مقصر محظور . وكذلك يقال
في قتل الصيد في الاحرام . اصول السرخسي ١٠٩/١ ، اصول البزدوي وكشف
الاسرار ٣٥٦/٢ ، شرح التبريزي لوحة ٢١٥ .
(٣) أي اليمين الغموس : وهي التي يتعمد الحالف فيها الكذب ، فيحلف كاذبا
على علم منه بكذبه ، ولذلك سميت الغموس ، لأنها تغمس صاحبها فسي
الاثم .
انظر : المصباح المنير ١٠٧/٢ ، مختار الصحاح ص ٤٨١ ، وليبان حكم
القتل العمد واليمين الغموس من حيث الكفارة انظر : اصول البزدوي وكشف
الاسرار ٣٥٧/٢ ، اصول السرخسي ١٠٩/١ .
(٤) أي الصنف الثاني من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : هو الحكم على الوصف
يكونه مانعا .
(٥) ينقسم المانع الى : مانع الحكم ، والى مانع السبب .
انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ١٣٠/١ ، مختصر البعلبي ص ٦٧ ،
جمع الجوامع ٩٨/١ ، تقرير الشرييني ٩٨/١ ، الموافقات ١٧٩/١ - ١٨٠ ،
فواتح الرحموت ٦١/١ .
(٦) كذا في الاصل وفي أ و ب و ج : السبب .
(٧) أي الصنف الثالث من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : هو الحكم على الوصف
يكونه شرطا .
(٨) الشرط في اللغة : العلامة ، وجمعه أشراف ، ومنه اشراط الساعة ، أي علاماتها .
والشرط باسكان الراء : جمعه شروط ، من باب ضرب ونصر ، يقال : شرط عليه
كذا . انظر : المصباح المنير ٣٣١/١ ، مختار الصحاح ص ٣٣٤ ، القاموس
المحيط ٣٨١/٢ .
وفي الاصطلاح : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
لذاته .
انظر تعريف الشرط وبيان حكمه في : احكام الامدى ١٣٠/١ شرح تنقيح
الفصول ص ٨٢ ، المحلى على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٢٠/٢ ، ارشاد
الفحول ص ٧ مختصر ابن الحاجب ٧/٢ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٧٢/٤ -
١٧٣ ، اصول السرخسي ٣٠٢-٣٠٣ ، فتح الغفار بشرح المنار ٢٣/٢ ،

فهو شرط السبب ، كالمقدرة على التسليم في باب البيع . وما كان عدمه مستلزماً لعدم حكم السبب فهو شرط الحكم كعدم الطهارة في الصلاة مع الاتيان بمسمى الصلاة .

الرابع (١) : الحكم بالصحة (٢) : ففي العبادات عند المتكلم موافقة الأمر (٣) وعند الفقيه : سقوط القضاء بالفعل . وفي المعاملات ترتب ثمره العقد طبيعيه ، الخامس (٤) : الحكم بالبطلان (٥) : والباطل (٦) ما لم يشرع بأصله ولا وصفه

====
فصول البدايع ١٢٠/٢ ، روضة الناظر ص ٣١ ، مختصر الطوفي ص ٣٢ ، مختصر البعلبي ص ٦٦ ، التعريفات ص ١٢٥-١٢٦ ، شرح التبريزي لوجه ٢١٦ ،

الموافقات ١٢٨/١-١٢٩ فواتح الرحموت ٠٦١/١ .
(١) أي الصنف الرابع من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع ج هو الحكم بالصحة .
(٢) الصحة في اللغة: ضد السقم .

قال في المصباح المنير : الصحة في البدن حالة طبيعية تجري افعاله معها على المجرى الطبيعي ، وقد استهيرت الصحة لمعاني : فقليل صحت الصلاة اذا اسقطت القضاء . وصح العقد اذا ترتب عليه أثره ، وصح القول اذا طابق الواقع . وصح الشيء يصح من باب ضرب فهو صحيح ، والجمع صحاح مثل كريم وكرام " انظر المصباح المنير ٣٥٧/١ مختار الصحاح ص ٣٥٦ . وفي الشرع : قال الامدي : فقد تطلق الصحة على العبادات تارة ، وعلى عقود المعاملات تارة .

أما في العبادات : فعند المتكلم : الصحة عبارة عن موافقة أمر الشارع ، وجب القضاء أولم يجب .

وعند الفقهاء : الصحة عبارة عن سقوط القضاء بالفعل .
الاحكام ص ١٣٠ . وانظر تعريف الصحة ومباحثها في :

التعريفات ص ١٣٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناي ١٠٤-٩٩/١ فواتح الرحموت ١٢٠/١ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢٣٤-٢٣٦ ، شرح

تنقيح الفصول ص ٧٦-٧٧ ، المستصفي ٩٤/١-٩٥ ، الموافقات ١٩٧/١ ، منهاج البيضاوي ٥٧/١ ، نهاية السؤل ٥٨/١-٥٩ ، منهاج العقول

٥٨-٥٧/١ التوضيح على التنقيح ١٢٢/٢-١٢٣ ، التلويح على التوضيح ١٢٢/٢-١٢٣ .

في ب : للأمر .
(٣) أي الصنف الخامس من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : الحكم بالبطلان .

(٤) من بطل الشيء يبطل بطلا وبطولا وبطلانا بضم الواو : فسد أو سقط حكمه فهو باطل ، وجمعه بواطل ، وقيل يجمع الباطل على غير قياس . انظر المصباح

المنير ٥٨/١ مختار الصحاح ص ٥٦ .
وقال الجرجاني في التعريفات : الباطل هو الذي لا يكون صحيحاً بأصله .
والباطل : ما لا يعمد به ولا يفيد شيئاً .

والباطل ما كان فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة ، اما لانعدام الاهلية أو المحلية كبيع الحروبيع الصبي . ص ٤٣ .

(٦) فرق الحنفية بين الباطل والفاسد ، فقالوا : الباطل ما لم يشرع بأصله ولا وصفه كبيع الملاقيح والمضامين .

====
والفاسد : ما كان مشروطاً بأصله دون وصفه ، كصوم يوم النحر .

وعند الشافعية وغيرهم : الباطل والفاسد مترادفان ، والبطلان والفساد بمعنى واحد ، الا في الحج ، فانهم يقولون : الردء في الاحرام تهطله ، حتى لا يلزمه المضي فيه . والوقاع يفسده حتى يلزمه المضي فيه الى الاتمام .

انظر : المستصفي ٩٥/١ ، تقرير شيخ الاسلام الشريفي بهامشي

حاشية البناي ١٠٥/١ ، احكام الامدي ١٣١/١ ، فواتح الرحموت

١٢٢/١ ، تيسير التحرير ٢٣٦/٢ ، التوضيح على التنقيح ١٢٢/٢ -

١٢٣ ، التلويح على التوضيح ١٢٢/٢-١٢٣ ، منهاج البيضاوي

٥٨-٥٧/١ ، نهاية السؤل ٥٨/١-٥٩ ، منهاج العقول ٥٧/١-

٥٨ ، شرح العضد ٧/٢ ، الموافقات ١٩٨/١-٢٠٠ ، التمهيد

ص ٨ ، المسودة ص ٨٠ ، مختصر البعلبي ص ٦٧ ، روضة الناظر

ص ٣١ .

والفاسد عند الشافعي رحمه الله مرادف له ، وعندنا مفاير للباطل والصحيح .
والسادس (١) : الرخصة (٢) وهي ما شرع العذر مع المحرم ، فمنها كاملة (٣) وهي

(١) أي الصنف السادس من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع هو الرخصة .

(٢) الرخصة في اللغة عبارة عن التيسير والتسهيل ، ومنه يقال رخص السعر اذا تيسر
وسهل .

قال في مختار الصحاح : الرخص ضد الغلاء ، وقد رخص السعر بالضم رخصا
وأرخصه الله فهو رخيص ، وارتخص الشيء اشتراه رخيصا . والرخصة في الأمر
خلاف التشديد فيه ، وقد رخص له في كذا ترخيصا فترخص هو فيه أي لم

يستقصص ص ٢٣٨ وانظر المصباح المنير ١/٢٣٩ .

وفي الشرع : ذكر لها عدة تعريفات سردها الآمدي في الاحكام ولم يرتض
منها الا واحدا هو ان يقال : الرخصة ما شرع من الاحكام لعذر مع قيام
السبب المحرم . وقد تابعه المصنف في هذا الاختيار .

انظر تعريف الرخصة في : التعريفات ص ١١٠ ، احكام الامدى ١/١٢١ -

١٣٣ نهاية السؤل ١/٧٠ ، مختصر البعلي ص ٦٧-٦٨ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٨٥ كشف الاسرار ٢/٢٩٨ ، اصول البزدوى ٢/٢٩٩ ، أصول

السرخسي ١/١١٧ ، المستصفى ١/٩٨ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٨ ، المحلى

على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/١٢٠ ، التوضيح على التنقيح ١/١٢٧ ،

التلويح على التوضيح ١/١٢٧ .

(٣) اختلفوا في اقسام الرخصة ، فذهب الجمهور الى انها ثلاثة اقسام :

أ - واجب ، كأكل الميتة في المخصصة .

ب - مندوب ، كالأفطار في السفر اذا لحقه مشقة .

ج - مباح ، اذا أظفر في السفر من غير مشقة .

وزاد الاسنوى في التمهيد قسما رابعا ، وهو أن تكون مكروهة ، كالتقصير

في أقل من ثلاث مراحل .

وقسمها جمهور الحنفية الى اربعة اقسام ، قسما من الحقيقة وقسما من المجاز .

فالأول نوعان : كاملة : وهي ما استبيح مع قيام المحرم ، كالمكره على الكفر

وقاصرة : وهي ما استبيح مع المحرم وتراخي حكمه كقطر المسافر

في رمضان .

والثاني نوعان ايضا :

أحدهما : ما وضع عنا من الاصرار والاذلال التي كانت على من قبلنا ، فان ذلك

يسمى رخصة مجازا ، لأن الاصل ساقط ، لم يبق مشروطا ، فلم يكن رخصة الامجازا

من حيث هو نسخ تحفى تخفيفا .

وقد اسقط المصنف ابن الساعاتي هذا النوع من مصنفه ، ولا أدري هل سقط سهوا

أم عمدا ؟ طما بأنه مذكور في عامة اصول الحنفية . وقد ذكرته هنا تنميما للفائدة .

والثاني : ما سقط عن العباد مع كونه مشروطا في الجملة . فمن حيث سقط أصلا ،

كان مجازا ، ومن حيث بقي مشروطا في الجملة كان شبيها بحقيقة الرخصة ، وقد

أشار اليه المصنف بقوله " ورخص في السلم " .

انظر اقسام الرخصة عند الاصوليين وخلافهم فيها في : احكام الامدى ١/١٢٢ ،

المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشريفي ١/١٢١-١٢٢ ، نهاية

السؤل ١/٧٠-٧٢ ، منهاج العقول ١/٦٩-٧٠ ، التمهيد ص ١٢-١٣ ، شرح

===

ما استبيح (لعذر) (١) مع المحرم وحكمه كالمكروه طى الكفر بالقتل فان العزيمة
في الصبر لقيام الحرمة والعذران حق العبد يفوت به صورة ومعنى ، وحق الله
تعالى باق معنى لوجود التصديق ، وصورة من وجه لعدم وجوب التكرار (٢) لكن
فيه هتك حق الله تعالى ظاهرا ، فكان له تقديم حقه . والصبر أولى لكونه جهادا .
وكذلك الأمر بالمعروف رخص تركه خوفا للقتل ، والاقدام جهادا باختيار تفرق الفسقة (٣)
بخلاف غازي يقدم (٤) ويعلم أنه يقتل من غير نكابة في العدو لكونه مضيقا نفسه .
وكذلك المكروه طى اتلاف مال الغير وطى الفطر والجناية في الاحرام .
ومنها قاصرة (٥) : وهي ما استبيح مع المحرم وتراخي حكمه كقطر المسافر في رمضان ،
والعزيمة أولى لكامل السببية . ومثل " ورخص في السلم " (٦) مجاز فان الأصل
أن يكون المبيع عنينا وقد سقط في السلم أصل

====
تنقيح الفصول ص ٨٥ وما بعدها ، أصول اليزدوي وكشف الاسرار ٢/٣١٥ -
٣٢١ ، أصول السرخسي ١/١١٧-١٢٠ ، تيسير التحرير ٢/٢٢٨ ، ٢٣١-٢٣٢
التوضيح طى التنقيح ١/١٢٧-١٣٠ ، التلويح ١/١٢٧-١٣٠ .
وللامام الشاطبي في الرخصة بحث جيد ، ارجع اليه في الجزء الاول من الموافقات
ابتداء من ص ٢٠٥ فانه مفيد .

- (١) زيادة من ب .
(٢) أي تكرار الاقرار ، لأنه لما أقر مرة وصدق بقلبه حتى صح ايمانه لم يلزم
عليه الاقرار ثانية ، اذ التكرار في الاقرار ليس بركن في الايمان . ولتفصيل أوضح
انظر : كشف الاسرار ٢/٣١٦ .
(٣) قال اليزدوي : لأن الظاهر انه اذا قتل : تفرق جمع الفسقة ، وما كان فرضه
الاتفريق جمعهم ، فهذا نفسه لذلك ، فعار مجاهدا .
أصول اليزدوي ١/٣١٧ .
(٤) أي يقدم طى مهارزة العدو .
(٥) انظر تفصيل الرخصة القاصرة في : اصول اليزدوي وكشف الاسرار ٢/٣١٨ ،
أصول السرخسي ١/١١٩ ، شرح التهريزي لوحة ٢١٨ .
(٦) هذا حديث قاله الامام ابن حجر العسقلاني : لم يوجد سندنا بهذا
اللفظ ، ولم أراه بهذا اللفظ . انظر الدراية في تخریج احاديث الهداية
١٥٩/٢-١٦٠ .

اما جواز السلم ، فتأبث بحديث صحيح متفق عليه ، فمن ابن عباس رضي الله
عنهما قال : " قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، والناس يسلفون فسي
التمر السنتين والثلاث ، فقال : من اسلف في شئ قيسلف في كيل معدوم ووزن
معلوم ، الى أجل معلوم " انظر : فتح الباري ٤/٤٢٨ ، صحيح مسلم ١/٤١ .
والسلم يطلق في اللغة طى السلف ، قال في المصباح السير : السلم
بفتحين : السلف ، وزنا ومعنى . واسلمت اليه ، بمعنى اسلفت أيضا .
انظر ٢/٣٠٦ ، مختار الصحاح ص ٣٠٩ .
وشرطا : قال الجرجاني : اسم لعقد يوجب الطك في الثمن عاجلا ، وفي
الثمن أجلا . فالمبيع يسمى : مسلما فيه ، والثمن رأس المال . والبائع

تخفيفا ، وكذلك من اكره ^(١) طى الخمر أو الميتة أو اضطر اليهما لسقوط الحرمة
وتأثم بالصبر لأن الحرمة لصيانة عقله ونفسه ، فإذا ما لاجله حرم لم يستقيم
صيانة البعض لغوات الكل فكان بالصبر مضميا نفسه ، وكذلك ^(٢) القصر عندنا ^(٣)
لتسميتها صدقة في ^(٤) النص ^(٥) والصدقة بما لا يحتمل التهلك اسقاط ،

====
يسمى مسلما اليه ، والمشتري رب السلم .

التعريفات ص ١٢٠ .

وقال النووي في شرح مسلم : ذكروا في حد السلم عبارات ، أحسنها : انه عقد
على موصوف في الذمة ، يبدل يعطي عاجلا . ٤١/١١ .
وقال ابن حجر : ومن زاد فيه " يبدل يعطي عاجلا " فيه نظر ، لأنه ليس
داخلا في حقيقته . فتح الباري ٤/٤٢٨ .

وقد أشار المصنف بقوله : " ومثل : ورخص في السلم " الى النوع الرابع من
أنواع الرخصة ، كما أشرت اليه سابقا . ومثلوا له بعقد السلم .

انظر تفصيله في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٣٢١-٣٢٢ أصول السرخسي

١/١٢٠-١٢١ ، شرح التبريزي لوحة ٢١٩ وقد طارح بعضهم في جعل السلم

رخصة ، وقرر أنه بيع دين شرع هكذا . وقال ابن حجر : واختلفوا : هل

هو عقد غرر جوز للحاجة ؟ أم لا ؟ انظر : فتح الباري ٤/٤٢٨ .

ومن قال بذلك : حجة الاسلام الغزالي . انظر المستصفي ١/٩٩ .

أي ومثل السلم : فعل المكره طى شرب الخمر واكل الميتة ، رخصة مجازا . (١)

وحكم هذه في حالة الاضطرار : انها تصير مباحة ، وترتفع الحرمة . وروى عن

أبي يوسف : ان الحرمة باقية ، لكن رخص في فعله ، ويرتفع الاثم .

انظر : كشف الاسرار ٢/٣٢٢ ، اصول السرخسي ١/١٢١ .

ولم يرتض حجة الاسلام ما ذهب اليه ابو يوسف . انظر رده طيه في المستصفي

١/٩٩ .

أي وكن اكره طى الخمر والميتة : قصر الصلاة في السفر . (٢)

أي عند الحنفية ، وفي ذلك اشارة الى الخلاف الموجود بين الحنفية والشافعية (٣)

في قصر الصلاة في السفر . فالامام الشافعي رحمه الله يرى أي القصر رخصة ،

والعزيمة الاتمام ، والمسافر مخير بين القصر والاتمام الا انه يفضل القصر طى

الاتمام ويحث عليه لكونه سنة ، وله طى ذلك أدلة من الكتاب والسنة .

انظر كتاب الام ١/١٥٩ .

والحنفية يرون أن القصر رخصة اسقاط ، أي ان القصر ليس برخصة حقيقية

بل هو اسقاط للعزيمة وهي الأربع حتى لا يصح ادائه من المسافر ، يفرض

المسافر ركعتين لا أربع ، وما زاد على الركعتين نقل ، وخلط النقل بالفرس

قصدا لا يحل ، فإذا صلى أربعاً ولم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته

واستدلوا طى ذلك بالحديث الذي استدلل به الامام الشافعي مع الاختلاف

في وجه الاستدلال . انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٣٢٤-٣٢٥ ،

اصول السرخسي ١/١٢٢ .

في ب : بالنص . (٤)

هو الحديث الشريف الذي رواه الامام الشافعي في كتاب الأم ، ونصه : عن (٥)

يعلى ابن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب انما قال الله عز وجل :

====

ولأن الرخصة تيسر وهو متعين فيه ، ولأن التخيير ^(١) للترفق وأنه يستدعي جهتي يسر كقطر ^(٢) المسافر خفيف ^(٣) من وجه لمشاركة الصوم ^(٤) وغيره خفيف للمشقة الناجزة وجبة اليسر ههنا متحدة فكانت اسقاطا ، ولا يلزم خيار المأذون له ^(٥) في الجمعة بينها وبين الظهر ولا خيار من حلف ان دخل الدار أن يصوم سنة فدغل وهو معسر بين صومها ^(٦) وصوم الكفارة لا اختلاف ما فيه الخيار فاستقام طلب الرفق . ونظير سألنا : المدبر يجني . يلزمه الأقل من الأرض والقيمة بخلاف العبد حيث يخير صولا . بين الدفع والغدا ، والفرق الاتحاد والاختلاف .

- == (ان تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) سورة النساء آية ١٠١ . فقد أمن الناس . فقال عمر : عجبت ما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته .
- ١٥٩/١ . ورواه الامام مسلم أيضا في صحيحه ١٩٦/٥ .
- وجه استدلال الحنفية بهذا الحديث : هو : أن القصر صدقة ، والتصدق بما لا يحتمل التملك اسقاط محض لا يحتمل الرد فلا يتوقف على قبول العبد ، فيكون معنى قوله : فاقبلوا صدقته ، فاعطوا بها واحقدوها . ولهم كلام طويل في ذلك يرجع اليه من أراد في اصول السرخسي ١٢٢/١ ، أصول اليزدوي وكشف الاسرار ٣٢٤/٢ .
- وللتبريزي كلام بديع في ترجيح مذهب الشافعي لا يتسع المقام لذكره . أرجع اليه في شرحه لوجه ٢٢٠ .
- (١) اشارة الى دليل آخر على عدم جواز التخيير . انظر تقريره في : كشف الاشرار ٣٢٦/٢-٣٢٧ .
- (٢) كذا في الاصل وجميع النسخ . ولو قال : كهوم المسافر لكان أنسب لما بعده .
- (٣) الفطر في السفر : يتضمن صرا من وجه ، وهو صر الاقراء حين القضاء . ويسرا من وجه ، وهو الارتفاق بمرافق الاقامة . والناس في الارتفاق متفاوتون وهو مخير ، ليختار ما هو أرفق عنده ، وهو الاختيار الضروري ، الثابت للعبد ، بخلاف القصر ، فإنه ليس اختياريا به عند الحنفية كما تقرر . ان لو كان باختيار العبد ، كأنه قال : أقصروا الصلاة ان شئتم ، فيكون تعلقا بشيئنا ، وهو باطل ، وجهه اليسر فيه متحدة ، فكانت اسقاطا محضا .
- انظر : اصول اليزدوي وكشف الاسرار ٣٢٧/٢ ، شرح التبريزي لوجه ٢٢١ .
- (٤) في ب : الصوم ، وهو سهو من الناسخ .
- (٥) أي العبد المأذون له في أداء الجمعة .
- (٦) أي يخير بين صوم سنة ، وبين صوم كفارة اليمين ، ثلاثة أيام .
- قال شمسا لثمة السرخسي : من نذر صوم سنة ان فعل كذا ، ففعل وهو معسر ، فإنه يتخير بين صوم ثلاثة أيام وبين صوم سنة ، على قول محمد رحمه الله ، وهو رواية عن ابي حنيفة رجح اليه قبل موته بأيام .
- لا نهما مختلفان حكما ، ففي صوم سنة وفا بالمنذور ، وأداء ما هو قربة ابتداء . وصوم ثلاثة أيام كفارة لما لحقه بخلف الوعد المؤكد باليمين . وقد بينا أن التخيير عند المغايرة يتحقق فيه معنى الرفق . انظر : اصول السرخسي ١٢٤/١ ، أصول اليزدوي وكشف الاسرار ٣٢٧/٢ .

الأصل الثالث في المحكوم فيه (١)

ميل الأشعري (٢) إلى جواز التكليف بالمحال لذاته (٣) كالجمع بين الضدين ، واختلف في الوقوع . والاجماع على التكليف بما ظم الله أنه لا يقع . والمختار (٤) أن الامكان شرط التكليف ، لأنه لو صح التكليف بالمستحيل لكان مطلوب الحصول لأنه معناه ، وهو محال لعدم تصور وقوه ، ولا يلزم تصور الشيء على خلاف ما هيئته

- (١) الأصل الثالث من الاصول الاربعة : فيما يتعلق بالمحكوم فيه وهو الفعل المكلف به .
- (٢) هو الشيخ ابو الحسن الأشعري ، وقد تقدمت ترجمته عند الكلام على الوضع في اللغة .
- (٣) المتنع على قسمين : متنع لذاته ، كالجمع بين الضدين ، والنقيضين ، وقلب الحقائق ونحوها .
- ومتنع لغيره : وهو الممكن في ذاته ، لكن فقد سبب وجوده ، أو لم يفقد لكن وجد مانع من الدخول في الوجود ، كما يمان من مات على الكفر ، وطم الله تعالى بأنه لا يؤمن .
- فالقسم الاول يجوز التكليف به عند الأشعري في احد قوليه ، وعند اكثر اصحابه مطلقا ، لكن اختلفوا في وقوه .
- وفي قوله الثاني : لا يجوز وهو مذهب معتزلة البصرة ، واكثر البغداديين والقسم الثاني : يجوز التكليف به عند الكل ، واجمعوا على ذلك ، وهو واقع شرعا .
- انظر المذاهب في ذلك في : احكام الامدى ١/١٣٣-١٣٤ ، البرهان ١/١٠٢-١٠٥ ، المستصفى ١/٨٦-٨٨ ، المنخول ص ٢٢-٢٨ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/١٩١-١٩٢ ، فواجح الرحموت ١/١٢٣ ، فصول الهدايح ١/٢٦١ ، شرح التبريزى لوحة ٢٢٣ ، المسودة ص ٧٩ ، المضد على ابن الحاجب ٩/٢ المحلى على جمع الجوامع ١/٢٠٦-٢١٠ الارشاد الى قواطع الادلة ص ٢٢٦-٢٢٨ ، ارشاد الفحول ص ٩ ، مختصر البهلي ص ٦٨ ، مختصر الطوفى ص ١٥ ، روضة الناظر ص ٢٨ ، تيسير التحرير ٢/١٣٧-١٤١ ، منهاج البيضاوى ١/١٤٥-١٤٧ ، منهاج العقول ١/١٤٥-١٥٠ ، نهاية السؤل ١/١٤٧-١٥١ .
- (٤) قال الامدى : والمختار انما هو امتناع التكليف بالمستحيل لذاته كالجمع بين الضدين ونحوه ، وجواز في المستحيل باعتبار غيره . واليه ميل الفزالي رحمه الله .
- انظر الاحكام ١/١٣٤ ، المستصفى ١/٨٦ ، المنخول ص ٢٤ ، منهاج البيضاوى ١/١٤٥ ، منهاج العقول ١/١٤٥-١٤٦ ، نهاية السؤل ١/١٤٩ .

واستعداء (١) الحصول فوره ، فان قيل لولم يتصور لم يحكم بكونه محالا ، فانه
فرع تصوره ، وهو معارض (٢) بما يدل على وقوه شرطا () انه لن يؤمن من قومك
الا من قد آمن (٤) وكانوا مكلفين بتصديق نوح عليه السلام مطلقا ، ومن ضرورته
تكليفهم تصديقه في عدم تصديقهم وكلف (٥) أبولهب بتصديق النبي عليه
السلام في اخباره ، ومنه اخباره انه لا يصدقه فقد كلف بتصديقه بعدم تصديقه ،
وفيه جمع بين الضدين .

قلنا (٦) : الجمع المعلوم المحكوم بنفيه عن الضدين هو جمع المختلفات
ولا يستلزم تصوره منفيا عنهما تصوره مثبتا لهما لاستلزامه التصور على خلاف الماهية ،
وانما كلفوا بتصديقه فقط وطم الله بعدم تصديقهم واخباره به لا يستلزم رفع الامكان
الذاتي ، لكن لو كلفوا بعد طمهم لكان من باب ما علم المكلف امتناع وقوعه وذلك
غير واقع لانتهاء فائدة التكليف لا لانه مستحيل ، وقيل : القدرة (٧) مقارنة للفعل
والتكليف سابق عليه ، فالتكليف حال عدم القدرة تكليف بما لا يطاق . ورد بالمنع
بل هي (٨) سابقة (٩) عندنا بمعنى سلامة الالات (١٠) ، وبأنه مستلزم لكون جميع
التكاليف تكليفا بالمحال ، وهو باطل بالاجماع .

- (١) متعلق بقوله " لعدم تصور وقوه " أي لا يجوز أن يكون المحال لذاته مطلوب
الحصول والا لكان متصورا ، لان استدعاء حصوله فرع تصوره ، لكن تصور
وقوه محال . انظر شرح التبريزي لوجه ٢٢٣ .
- (٢) اشارة الى منع ومعارضة وتوجيه من قبل القاطنين بالجواز انظر تقريره في شرح
التبريزي لوجه ٢٢٣ - ٢٢٤ الاحكام ١/١٣٦ .
- (٣) انظر تفصيل المعارضة وبيان وجه الاستدلال في احكام الامدى ١/١٣٦ .
- (٤) الاية ٣٦ من سورة هود ، ونصها (وأهي الى نوح انه لن يؤمن من قومك
الا من قد آمن فلا تتثنس بما كانوا يفعلون) .
- (٥) في ب : فكلف .
- (٦) انظر : البرهان ١/١٠٤ ، احكام الامدى ١/١٣٦ .
- (٧) أي ان قدرة المكلف لا توجد الا حال الفعل ، لانها لو وجدت وهي عرض ،
لكان متعلقها موجودا ، لامتناع قيامها بالعدم المحض ، وامتناع قياسها
بنفسها ، وليس ذلك المتعلق الا الفعل ، فيلزم ان يكون الفعل قبل وجوده
موجودا ، وهو محال ، فثبت ان القدرة لا تتقدم على الفعل ، فتكون مع الفعل
ضرورة ، لكن المكلف مكلف قبل الفعل بالاجماع .
- انظر : البرهان ١/١٠٣ ، شرح التبريزي لوجه ٢٢٤ ، الارشاد الى قواطع
الادلة ص ٢١٨ - ٢١٩ ، احكام الامدى ١/١٣٩ .
- (٨) في ب : حتى ، وهو محريف .
- (٩) أي القدرة سابقة على الفعل .
- (١٠) بحيث لو أراد ان يفعل الفعل لم يكن له مانع من ذلك .

سألة :

جمهور الشافعية والمعتزلة؛ لا يشترط في التكليف بفعل حصول شرطه الشرعي حالة (١) التكليف (٢) ، وهي مفروضة في تكليف الكافر بالفروع (٣) . وعندنا (٤) انه أهل

- (١) في ب؛ حال .
(٢) كاشتراط الاسلام لصحة العبادات ، واشتراط الطهارة لصحة الصلاة .
(٣) اتفقوا على ان الكفار مكفون بالايمان ، لا مكان حصوله منهم .
واختلفوا في تكليفهم بالفروع - كالصلاة والزكاة والصوم ونحوها - على مذاهب :
الأول : هم مكفون بالفروع . وهو مذهب جمهور الشافعية والمعتزلة ،
والحنابلة ، وظاهر مذهب مالك . وبه قال ابو بكر الرازي والكرخي ، وصححه
الاسنوي .
والثاني : ليسوا مكفون بالفروع . وهو مذهب جمهور الحنفية والاسفراييني
من الشافعية وهو رواية عن احمد بن حنبل
والثالث : هم مكفون بالنهاي دون الاوامر . وهو الرواية الثالثة عن الامام
احمد رحمه الله .
والرابع : أنهم مكفون بما سوى الجهاد ، لا متناع قتالهم أنفسهم .
انظر المذاهب في تكليف الكافر بالفروع وأدلتها في : احكام الامدى ١/١٤٤ -
١٤٧ ، المستصفى ١/٩١ - ٩٢ ، منهاج البهياوى ١/١٥٢ - ١٥٥ ، نهاية
السؤل ١/١٥٥ - ١٥٧ ، منهاج العقول ١/١٥٢ - ١٥٥ ، البرهسان
١/١٠٧ - ١١٠ ، المعتمد ١/٢٩٥ - ٢٩٦ ، التمهيد للاسنوي ص ٢٨ ،
المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٢١٠ - ٢١٢ ، العضد على ابن
الحاجب ٢/١٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٢ - ١٦٦ ، الموافقات للشاطبي
١/١٨١ - ١٨٢ ، اصول اليزدي وكشف الاسرار ٤/٢٤٣ - ٢٤٤ ، تيسير
التحرير ٢/١٤٨ - ١٥٠ ، فواتح الرحموت ١/١٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٣ ،
مختصر البعلبي ص ٦٨ . روضة الناظر ص ٢٧ - ٢٨ ، ارشاد الفحول ص ١٠ ،
اصول السرخسي ١/٧٣ - ٧٥ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٨٠ - ٨٤ ،
التوضيح على التنقيح ١/٢١٣ - ٢١٤ ، التلويح على التوضيح ١/٢١٣ - ٢١٤ .
قال الامام الاسنوي : واطم ان تكليف الكافر بالفروع مسألة فرعية . وانما
فرضها الاصوليون مثالا لقاعدة ، وهي : ان حصول الشرط الشرعي ، هل
هو شرط في صحة التكليف أم لا ؟
انظر : نهاية السؤل ١/١٥٥ ، التمهيد ص ٢٨ بالاضافة الى المراجع
السابقة .
وفائدة القول بأنهم مخاطبون بفروع الاسلام : كثرة عقابهم في الاخرة ،
لا المطالبة بفعل الفروع في الدنيا ، ولا قضاء ما فات منها .
وذكروا جملة فوائد تعود الى الكافر منها : تيسير الاسلام عليه وترغيبه
في الاسلام ، وتخفيف العذاب عنه في الدار الاخرة .
انظر تفصيل ذلك في : شرح تنقيح الفصول ص ١٦٥ - ١٦٦ .
(٤) أي عند الحنفية . انظر مراجعهم السابقة .

لحكم لا يثاب عليه كالمؤمن والمعاملات^(١) . قالوا : لا يمتنع الخطاب بالعبادة
شروطا بتقديم الايمان مثلا ، ودليل الوقوع شرطا (وما أمروا الا ليعبدوا الله)^(٢)
(فلا صدق ولا صلى)^(٣) ذمه على ترك الجميع . (قالوا لم نك من المسلمين)^(٤)
والتعذيب دليل الخطاب^(٥) ، ولو امتنع^(٦) امتنع الأمر بالصلاة حال عدم الطهارة ،
ولكان اشتراط تقديم النية مانعا من وجوب الصلاة . قلنا^(٧) : التكليف بها^(٨) ان
كان حال وجود الايمان لم يكن سابقا ، أو حال عدمه لم يجز عقلا ، والتكليف
للاشتغال وهو فائت لا امتناع الاداء حالة الكفر ، وبعد^(٩) الايمان لكونه يجب ما قبله ،
ولأنه لو وجب لوجب القضاء لوجهه بالأمر الأول . والآيات^(١٠) مؤولة بإطلاق
العبادة والصلاة وإرادة الايمان وجواز^(١١) أن يكون غير المسلمين غير المكذبين لاشتغال
النار^(١٢) على الصنفين جمعاً بين الأدلة ، والشرط تابع يجب بوجوب مشروطه
كالطهارة والايمان أصل .

-
- (١) كون الخطاب بالمعاملات والمؤمن يتناول الكفار ، هذا لا خلاف فيه ، لأن
المطلوب بها معنى دنوى .
وانما الخلاف في الخطاب بأداء الشرائع التي تحتل السقوط .
انظر : اصول السرخسي ١ / ٢٣-٢٤ .
- (٢) الآية ٥ من سورة البينة ، وتحتها (مخلصين له الدين حنفاً ويقوموا الصلاة
ويسواوا الزكاة وذلك دين القيمة) .
- (٣) الآية ٣١ من سورة القيامة .
- (٤) الآية ٤٣ من سورة المدثر .
- (٥) فانه صريح في أنهم معذبون بترك الصلاة ، فلولم يكونوا مكلفين بها لم
يعاقبوا على تركها .
- (٦) أي الخطاب .
- (٧) إشارة الى جواب الحنفية عن الأدلة السابقة .
- (٨) أي بالفروع .
- (٩) أي وامتناع الاداء بعد الايمان لكون الايمان يجب ما قبله . فلو وجبت
الصلاة مثلا على الكافر لوجب القضاء عليه اذا اسلم ، لكن لا يجب عليه
لقوله صلى الله عليه وسلم : " الاسلام يجب ما قبله " انظر شرح التهريزي لوحه
٢٢٦ .
- (١٠) إشارة الى الجواب عن الأدلة السمعية .
- (١١) أي ويجوز ان يكون المراد بالمسلمين : غير المكذبين ، أي المؤمنين ، لاشتغال
صدق المؤمن على المسلمين وغير المسلمين . انظر : شرح التهريزي لوحه
٢٢٦ ، والاحكام ١ / ١٤٧ فقد رد على هذه الاجوبة .
- (١٢) كذا في الاصل و أ ، وفي ب : الناس .

سألة :

التكلمون : التكليف انما هو كسبي (١) من فعل أوكف لا ينفي فعل من غير تلبس،
بضد خلافا لأبي هاشم (٢) . قالوا (٣) : لو كلف به لكان مستعدى الحصول ولا يتصور
لأنه غير مقدور لئنه ، فالتكليف به تكليف بالمحال . قال أبو هاشم : بل هو (٤) مقدور
فإن القادر على الزنا قادر على تركه قطعا . قالوا : ألعدم نفي الأثر والنفي
لا يتعلق بالفاط ولأن عدم مستمر فهو مستغن عن السبب ، وفيه نظر ، (فإن
قوله : لا يتعلق بالفاط هو المتنازع) (٥) ومعنى تعلقه مع استمراره أن لا يوجد
الفعل ، لا أن يؤثر العدم .

(١) قال السيف الامدى : اتفق اكثر المتكلمين على أن التكليف لا يتعلق الا بما
هو من كسب العبد من الفعل وكف النفس عن الفعل ، فانه فعل ، خلافا
لأبي هاشم في قوله : ان التكليف قد يكون بأن لا يفعل العبد ، مع قطع
النظر عن التلبس بضد الفعل . وذلك ليس بفعل . الاحكام ١٤٧/١ .
فعلى هذا : المكلف به في النهي : كف النفس عن الفعل ، لا نفي الفعل .
وبعد أبي هاشم : المكلف به في النهي : هو نفي الفعل ، مع قطع النظر عن
الكلف .

انظر اقوال الاصوليين في هذه المسألة وأدلتهم في : احكام الامدى :
١٤٧/١-١٤٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البهاني ٢١٢-٢١٦
العقد على ابن الحاجب ١٣/٢ ، المستصفى ٩٠/١ ، تيسير التحرير
١٣٥-١٣٦ ، فواتح الرحموت ١٣٢-١٣٣ ، السودة ص ٨٠ ، شرح
التبيري لوحة ٢٢٧ ، روضة الناظر ص ٢٩-٣٠ .

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من شيوخ المعتزلة ، وقد
تقدمت ترجمته في الواجب المخير .

(٣) اشارة الى حجج المتكلمين على أبي هاشم . وقد سردنا الامدى في الاحكام
١٤٨/١ وانظر شرح التبيري لوحة ٢٢٧ .

(٤) أى العدم ، أو نفي الفعل .

(٥) في أ التي هي نسخة أخت المصنف - كتب مكان هذه العبارة المحصورة بين
قوسين ما نصه : " فانه يمتنع تعلقه بالفاط ، فانه المتنازع " ثم كتب بمحاذاتها
في الهامش ما نصه " بخط المصنف رحمه الله على الحاشية : صوابه : فان قوله :
لا يتعلق بالفاط ، هو المتنازع " .

وبالرجوع الى نسخة المصنف ، وجدت نفس العبارة مثبتة في المتن ، ومصححه
في الهامش بنفس الخط - كما ذكر في أ - غير أن العبارة المعدول عنها
لم تشطب من المتن ، ولعل المصنف سها عن شطبها ، ولهذا اضطرب النقل
فنقلها بعض النساخ ، وأدخلوا ما في الهامش ، فسي المتن ، فحدث التكرار
الا في نسخة أخت المصنف ، فأنها تنبئت لذلك ، ولكنها لم تتصرف ، بل أثبتت
ما في المتن ، في المتن ، وما في الهامش في الهامش . وهذا يؤيد بكل وضوح :
أ - ان النسخة التي اعتمدها أصل هي نسخة المصنف بخطه .
ب - ان نسخة أخت المصنف - التي سميتها أ - منقولة عن نسخة المصنف التي عندي .
ج - ان الذى اثبته في الاصل هو الصواب ، والتكرار الذى حدث في بعض النسخ
فظ من النساخ سببه عدم التدقيق فيما ألفي ، وما اعتمد .

سألة :

التكليف سابق على الفعل (١) ومنقطع بعده ، وهل يتعلق به حال حدوثه ؟ ،
فأثبت الأشعري ونفاه المعتزلة وامام الحرمين (٢) وأبو الحسين (٣) ان أراد أن
تعلقه بالفعل لنفسه فتعلقه به بعده ، والاجماع ينفيه أو تنجيزه فتكليف
بإيجاد الموجود (٤) ، ولعدم صحة الابتلاء فتنتفي فائدة التكليف وهو التنجيز
أو الاحتان قال (٥) : مقدور (٦) بالاجماع فصح التكليف . ولهم (٧) منع التكليف
بما قالوه .

سألة :

النيابة لا تجري في التكليف البدنية عند المعتزلة خلافا للشافعية . ومذهبننا (٨) الجواز

- تعلق
(١) هذه المسألة مفروضة في وقت / التكليف بالفعل ، وقسمتها العقلية : : أن يكون
التكليف ، قبل الفعل ، أو بعده ، أو معه .
وقد اتفق الاصوليون على جواز التكليف بالفعل قبل حدوثه ، لم يخالف في ذلك
الا شذوذ لا يعتد بخلافهم .
كما اتفقوا على امتناعه بعد الفعل .
وانما حدث الخلاف في جواز تعلقه به في اول زمان حدوثه :
فقال جمهور الأشعرية : هو متعلق به في زمان حدوثه ، ويستمر معه الى
تمام الفعل ، ويكون التكليف بإيجاد ما لم يوجد منه ، لا بإيجاد ما وجد ،
فلا تكليف بإيجاد موجود .
ونفاه المعتزلة وامام الحرمين . وفصل ابو الحسين البصرى في الموضوع :
انظر المذهب في ذلك مع أدلتها في : احكام الامدى ١/١٤٨-١٤٩ ،
البرهان ١/٢٧٦-٢٧٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٦-١٤٧ ، المعتمد
١/١٧٨-١٨٠ ، العضد على ابن الحاجب ٢/١٤ ، فواتح الرحموت ١/١٣٤
تيسير التحرير ٢/١٤١-١٤٣ ، المسودة ص ٥٥-٥٧ ، ارشاد الفحول ص
١٠-١١ ، المسحوق على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٢١٦-٢١٧ ، مختصر
الهملي ص ٦٩ ، مختصر الطوفي ص ١٥ ، منهاج الفيضوى ١/١٣٩-١٤١ ،
نهاية السؤل ١/١٤١-١٤٤ ، منهاج العقول ١/١٣٩-١٤٤ ، المنحول
ص ١٢٢-١٢٣ .
(٢) انظر ترجمته في " اتفاق العصر الثاني على أحد قولي العصر الاول "
ص :
(٣) هو محمد بن طي بن الطيب البصرى المعتزلي . وقد تقدمت ترجمته عند
الكلام على الحقيقة والسجاز .
(٤) انظر الاحكام ١/١٤٩ .
(٥) اشارة الى دليل ابي الحسن الأشعري ومن وافقه .
انظر تقرير مذهبه وأدلتها في : البرهان ١/٢٧٦-٢٧٧ .
(٦) أى الفعل في اول زمانه يمكن مقدور بالاتفاق ، وكل ما هو ممكن مقدور يصح
التكليف به ، فالفعل في اول زمانه يصح التكليف به . انظر شرح التبريزي لوجه ٢٢٩ .
(٧) أى لخصوم الأشعري .
(٨) العبادات ، اما بدنية ، كالمصلاة والصوم ، أو مالية ، كالزكاة ، أو بدنية ومالية ، كالحج .

في المالية مطلقا والمنع في البدنية مطلقا والجواز (١) فيما تركب منها كالحج
 الفرض حالة الاضطرار . لنا (٢) أن البدنية للابتلاء بقهر النفس وأنه يخص من قام
 به ، والفرض في المالية تنقيصه (٣) وهو حاصل بالنائب مطلقا ، وما تركب منها (٤)
 حالة المعجز لمع (٥) تنقيص المال فيجوز ، وحالة القدرة قهر النفس فيمتنع وان (٦)
 لم يختلف الحال في النقل لسعة بابه قالوا : ليس بمتنع (٧) عقلا (٨) ودليل (٩)
 الوقوع شرطا للحج (١٠) ، ولأن كان قهر النفس مرادا فليس في النية ما يرفع
 أصل التكليف والمشقة بتقدير يبدل العوض للنائب ، وليس المعتمد في التكليف أعلاه بسل
 أصله ونحن قائلون بالموجب في الحج والعوض فيه معتبر (١١)
 ونسنع في البدنية بقاء أصل المشقة لعدم شرعية بطل العوض لعدم تعلق قصد الشارع
 فيها بالمال .

 وقد اختلفوا في جواز النية في العبادات :

فقالت المعتزلة : النية لا تجري في التكليف البدنية كالصوم والحج ، لأن
 الوجوب إنما كان لقهر النفس وكسرها ، ولا يتحقق ذلك بالنية .
 وأجازا لشافعية النية في بعض العبادات البدنية ، كحج الفرض عن الميت
 والمعصوب ، وقضاء الصوم عن الميت ، وصب الماء على أعضاء التطهر ، وركعتي
 الطواف من الأجير عن الذي يحج عنه ونحوه .
 ومنعت الحنفية النية في العبادات البدنية ، وأجازتها فيما تركب منها كالحج
 الفرض . واتفقوا جميعا على جواز النية في العبادات المالية المحضة كإخراج
 الزكاة . انظر حاشية البناني ٣٨٥/١ .
 وانظر المذاهب في النية في : احكام الامدى ١٤٩/١-١٥٠ ، التمهيد للاسنوى
 ص ١١-١٢ ، المسحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٣٨٥/١ ، روضة
 الطالبين ١٨٣/١ ، غاية الوصول شرح لب الاصول ص ٦٦ ، اصول البيهقي
 وكشف الاسرار ١٥٠-١٥٤ ، اصول السرخسي ٤٩/١-٥٠ ، الموافقات
 ١٦٦/٢-١٧٥ .

- (١) في ب : يجوز .
 (٢) انظر تفصيل وجه نظر الحنفية في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ١٥٠/١-
 ١٥٣ ، اصول السرخسي ٤٩/١-٥٠ احكام الامدى ١٤٩/١ .
 (٣) أى والفرض من العبادة المالية كالزكاة : تنقيص المال بالصرف وإفادته غيره به
 وذلك حاصل بالنائب مطلقا .
 (٤) ما تركب من المالية والبدنية كالحج .
 (٥) أى يلاحظ . وتقريره : ان ما تركب منها ينظر فيه ، فحيث عجز عن أدائها
 بنفسه / تجوز فيها النية ، نظرا الى المالية . وحيث قدر على أدائها بنفسه
 تمتع فيها النية نظرا الى كونه قادرا على قهر النفس في البدنية .
 انظر : شرح التبريزي لوجه ٢٢٩ .
 (٦) في ب : فان .
 (٧) اشارت الى ادلة من جوز النية في البدنية وقد استدلوا بالمنقول والمعقول .
 انظر تفصيل أدلتهم في احكام الامدى ١٤٩/١-١٥٠ .
 (٨) في ب : ليس بمتنع .
 (٩) وتقرير الدليل العقلي كما ذكره الامدى : أنه لو قال القائل لعبد :
 اوجبت عليك خياطة هذا الثوب . فان خطته او استنبت في خياطته أثبتك ،
 وان تركت الأمر طاعتك . كان معقولا غير مردود . وما كان كذلك فوروده من
 الشارع لا يكون متعنا . الاحكام ١٤٩/١ .
 (١٠) اشارة الى حديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى شخصا يحرم بالحج
 عن شهره ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " أحججت عن نفسك ؟ فقال :
 لا . فقال له : حج عن نفسك ثم حج عن شهره " . رواه ابو داود في باب
 الرجل يحج عن غيره ٤٢١/١ .
 في ب : معتبره . (١١)

الأصل الرابع (١) في المحكوم عليه :

شرط التكليف : العقل والفهم اتفاقاً (٢) لاستحالة خطاب غير عاقل فاهم ومن له أصل الفهم دون التفاصيل كالمجنون والصبي الغير المميز لا يخاطب لتوقف المقصود على فهم التفاصيل ، والفهم لم يكمل فهمه فيما يتعلق به المقصود من معرفة الله وكونه مكلفاً معاشاً للرسول . وان قرب من البلوغ وفهمه من الكمال الا انه وضع (٣) عنه الخطاب تخفيفاً وجعل البلوغ اشارة ظهور العقل ، ويرد وجوب الزكاة على من يعتقد (٤) والمؤمن والضمان والأمر بالصلاة . فيجاب بتعلقها بماله فوبذته التي بها نفس الأهلية لقبول الفهم عند البلوغ ويتولى الولي الأداة ، أو هما (٥) بعد الافاقة والبلوغ وليس (٦) ذلك من التكليف ، والأمر بالصلاة من الولي لا الشارع

=====

- (١) حيث تقدم الأصل الاول والثاني والثالث وهي في : الحكم ، والحاكم ، والمحكوم فيه .
- (٢) أنظر : احكام الامدى ١٥٠/١ ، المستصفى ٨٣/١ ، منهاج البياضى ١٣٦/١ ، مناهج العقول ١٣٦-١٣٧ ، نهاية السؤل ١٣٧-١٣٨ ، المنحول ص ٢٨-٣٠ ، المضد على ابن الحاجب ١٥/٢ ، اصول السرخسى ٣٤٠/٢ ، تيسير التحرير ٢٤٣/٧ ، فواتح الرحموت ١٤٣-١٤٤ ، ١٥٤-١٥٥ ، ارشاد الفحول ص ١١ ، مختصر البعلبى ص ٦٩ ، مختصر الطوفى ص ١١ ، روضة الناظر ص ٢٦ ، فتح الغفار بشرح المنار ٧٦/٣ وما بعدها .
- (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق " رواه الترمذى وابن ماجه والدارمي والحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها . وصححه الحاكم وقال ابن حجر : في اسناده حماد ابن أبي سليمان وهو مختلف فيه .
- (٤) انظر : سنن الترمذى ٣٢/٤ ، سنن ابن ماجه ٦٥٨/١ ، المستدرک ٣٨٩/٤ ، سنن الدارمي ١٧١/٢ الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١٩٨/٢ .
- (٥) أى وجوب الزكاة في مال الصبي على من يعتقد وجوبها فيه ، وهم الشافعية والحنابلة وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك . وانظر شرح الجلال وحاشيتي قليوبي وعميره ٣٩/٢ ، المغني لابن قدامة ٦٢٢/٢ واحكام الامدى ١٥١/١ .
- (٦) أى الصبي والمجنون ، بعد البلوغ والافاقة .

بقوله (مروهم . . .) (١)
تقسيم الأهلية : (٢)

وهذا (٣) أنها نوطان : أهلية وجوب تعتمد قيام الذمة وصلاحيه الحكم
لأن (٤) الوجوب للأدوية ، فإذا بطل بطل ، كما يفوت لغوات المحل ، فالغرامات
العالية لازمة للصبى لتصور الأدوية بالنائب وكذا الصّلات التي تشبه المـون

(١) جزء من حديث رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم " مروا أ ولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم
عليها وهم أبناء عشر سنين ، وفرقوا بينهم في المضاجع " رواه ابو داود فسي
سننه ١١٥/١ .

(٢) الأهلية لغة : تستعمل بمعنى الجداره ، والكفاية لا مر من الامور يقال :
فلان أهل لكذا ، أى جدير به ، وصالح له .
قال في القاموس : وأهل لكذا : ستوجب ، وأهله لذلك تأهيلا ، وآه له
أهلا ، واستأهله : استوجه .
انظر القاموس المحيط ٣٤٢/٣ ، المصباح المنير ٣٣/١ ، مختار الصحاح
ص ٣١ .

وفي الاصطلاح : صلاحية المرء لوجوب الحقوق المشروعة له أو طيه . أو صلاحية
لصدور الفعل منه طى وجه يعتمد به شرطا .
وقيل : هي كون الانسان بحيث يصح ان يتعلق به الحكم .
وهرفها مصطفى الزرقاء : بأنها صفة يقدرها الشارع في الشخص تجعله محلا
صالحا لخطاب تشريعي .

انظر تعريف الأهلية في : التعريفات ص ٤٠ ، فصول البدائع ٢٨٣/١ ، فواتح
الرحموت ١٥٦/١ ، المدخل الفقهي العام ٧٣٧/٢ كشف الاسرار ٢٣٧/٤
فتح الغفار بشرح المنار ٨٠/٣ .

(٣) انفردت الحنفية بتقسيم الأهلية بهذا التقسيم ، واهتموا بمباحثها وترجموا
لها في معظم كتبهم ، بينما لا نجد لها ترجمة خاصة في معظم كتب المذاهب
الاخرى ، وان كانوا يطرقون لها في أثناء الكلام طى احكام الصغير والمجنون
والمعتوه ونحوه .
وقد قسم الحنفية الأهلية الى : أهلية وجوب " أى أهلية ملك " وأهلية أدوية " أى
أهلية تصرف " .

وقسموا الاولى الى : أهلية وجوب ناقصة ، وأهلية وجوب تامة .
وقسموا الثانية الى : أهلية تصرف ناقصة ، وأهلية تصرف تامة .
والاولى تعتمد الصفة الانسانية ولا علاقة لها بالسن أو العقل أو الرشيد ،
بل كل انسان يعتبر متمعا بأهلية الملك حتى الجنين ، ولكنها تكون ناقصة
وتكون تامة كما ذكرنا .

وأما الثانية : فكاملها يعتمد بلوغ سن الرشيد متمعا بقواه العقلية . وناقصها
يعتمد التمييز كالصبى المميز والمعتوه . ولا يتسع المقام لتفصيل ذلك ولكن ارجع
اليه في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٣٧/٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت
١٥٦-١٦٠ /١ بدائع الصنائع ٢٩٨٧/٦ ، فصول البدائع ٢٨٣/٢ وما بعدها .
فتح الغفار ٨٠/٣ وما بعدها ، اصول السرخسي ٣٣٢/٢ - ٣٥٣ .

(٤) في ب : الا أن .

كثافة الزوجة والقربة لا المشبه للجزء كتحمل العقل (١) وما تمحض عقوبة أو جزء لا
يجب لعدم صلاحية الحكم ، وكذا (٢) حقوق الله تعالى ، فلا يجب الايمان قبل العقل (٣)
لعدم الأدب ، ويجب بعده لانعقاد السبب دون الخطاب باداءه وكذا العبادات
البدنية والمالية اذ المقصود الابتلاء بالأداء اختيارا ، وما أدى بالنائب ليس بطاعة .
والثاني (٤) : أهلية الأداء :

وهي قاصرة وكاملة ، فالأولى تعتمد قدرة قاصرة كالصبي والمعتوه يصح
منهما الأداء كالايان والعبادات البدنية من غير لزوم عهده ، وما ينفعه كقبول الهبة
وقبضها (٥) . لا ما يضره كالقرض والصدقة وان ملك القاضي القرض عليه فلا نه نفع
لقدرته على الاستخلاص . والدين أحفظ من العين وما يتردد بينهما (٦) كالبيع يصح

(١) قال في الصباح المنير: عقلت البعير عقلا من باب ضرب وهو أن تثني وظيفة
مع ذراعه فتشدهما جميعا في وسط الذراع بحبل ، وذلك هو العقال وجمعه
عقل ، وعقلت القتل عقلا : أدبت ديبته . قال الاصمعي : سميت الديبة
عقلا تسمية بالمصدر لان الأهل كانت تعقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر
الاستعمال حتى أطلق العقل على الديبة اهلا كانت أو نقدا ، وعقلت عنه :
غرمت عنه ما لزمه من دية وجناية . وهذا هو الفرق بين عقلت ، وعقلت عنه .
ودافع الديبة عاقل ، والجمع طاقله ، وجمع العاقلة عواقل . ٧٣/٢ .
وانظر : مختار الصحاح ص ٤٤٦ - ٤٤٧ ، أصول البزدوي وكشف الأسرار
٢٤١/٤ .

(٢) في ب : وكذلك .
(٣) المراد بالعقل هنا غير المراد بالعقل فيما تقدم ، فالعقل هنا هو ما يعقل به
حقائق الاشياء . قيل محله الرأس ، وقيل محله القلب .

قال الجرجاني : العقل مأخوذ من عقال البعير . يمنع ذوى العقول ممن
العدول عن سوا السبيل . والصحيح : انه جوهر مجرد يدرك الغائبات
بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة . التعريفات ص ١٥٢ ، وانظر اصول
البزدوي وكشف الاسرار ٢٤١/٤ .

(٤) أي النوع الثاني هو أهلية الأداء . انظر تفصيلها في اصول البزدوي وكشف
الاسرار ٢٤٨/٤ - ٢٤٩ اصول السرخسي ٣٤٠/٢ وما بعدها .

(٥) فان الصبي والمعتوه اهل لمباشرة ذلك بنفسه لانه نافع له ولا يعود عليه
بضرر ، بخلاف القرض والصدقة فانهما ليسا أهلا لتولي ذلك لانه قد
يعود عليهما بضرر لا يدركانه لقصور الأهلية فيتولى ذلك الولي دونهما .
انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢٥٤/٤ - ٢٥٦ ، واصول السرخسي
٣٤٦/٢ .

(٦) أي بين النفع والضرر . انظر تفصيله في اصول البزدوي ٢٥٦/٤ - ٢٥٧ ،
واصول السرخسي ٣٤٩/٢ .

برأى الولي ليكمل نقصانه به . وصح توكل المحجور من غير اذن ولا عهده (١) ،
ومع الاذن تلزمه ، ولم يصح البصاوة (٢) لاشتماله على ترك الاولى ، وان (٣) شرع
للبالغ كما شرع الطلاق والعتاق ، ولم يخيره بين الا بويين (٤) لميله الى الشهوة ، ولا
خيار للولي (٥) هنا فبطل ، واعتبرت رده في احكام الآخرة وما لزمه من احكام الدنيا
عندهما (٦) خلافا لابي يوسف فحكى كما اذا ثبت تبعاً لا بويه ، وبالثانية (٧) يتوجه
الخطاب بالاداء .
تفريغ : (٨)

السكران والغافل قيل (٩) لا يخاطبان لانهما أسوأ حالاً من الصبي

- (١) أي يصح توكل المحجور عليه لسفبه عن غيره بدون اذن وليه ، لكن لا عهدة عليه لو حصل منه خلاف المقصود فلا تلزمه الاحكام المتعلقة بالوكالة . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٥٨/٤ .
- (٢) فاذا أوصى الصبي بشئ من اعمال الميراث بطلت وصيته ، وان كان فيها نفع ظاهر ان يحصل بها ثواب الآخرة ، وأخذ به الشافعي واهل المدينة نظراً الى هذا النفع . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٥٩/٤ ، شرح التبريزى لوحدة ٢٣٤ .
- (٣) هذا جواب عما يقال : لو كان الايضا ضرراً ، ينفى ان لا يكون مشروعاً في حق البالغ . وتقرير جوابه ، ان يقال : انما شرع في حقه لان اهليته كاملة ، فيجوز ان يشرع في حقه المضار . ألا ترى انه شرع في حق البالغ الطلاق ، ولم يشرع في حق الصغير لقصور اهليته ، فكذلك الايضا ، يكون مشروعاً في حق البالغ دون الصبي . انظر : كشف الاسرار ٢٦٠/٤ ، شرح التبريزى لوحدة ٢٣٤ ، اصول السرخسي ٣٥٠/٢ - ٣٥١ .
- (٤) انظر : اصول البزدوى ٢٦٠/٤ .
- (٥) لانه في موضع النزاع ليس بولي ، فبطل اختياره . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٦٠/٤ .
- (٦) حكم أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله بصحة ارتداد الصبي في حق حرمان الميراث ووقوع الفرقة . ولم يحكما بصحته في وجوب القتل . وقال عبد العزيز البخاري : وانما لا يقتل وان صحّ رده عندهما ، لان القتل ليس من حكم عين الرد ، بل هو يجب بالمحاربة ، ولهذا لا يثبت في حق النساء . كشف الاسرار ٢٥٣/٤ . وقال أبو يوسف رحمه الله : لا تصح رده ، لان ذلك ضرر محض ، بخلاف الايمان ، فانه نفع محض .
- قال الشارح التبريزى : والجواب عنه ، أن ما لزمه حكى ، كما اذا ثبت بالتبعية لا بويه اذا ارتدا ، فحكم برده تبعاً لهما ، كما في الايمان .
- شرح التبريزى لوحدة ٢٣٤ . وانظر تصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٥٣-٢٥٤ .
- (٧) أي الصنف الثاني من اهلية الاداء : الاهلية الكاملة ، ويتحققها يتوجه الخطاب الى المكلف بالاداء .
- (٨) أي على الاصل المذكور اعلاه وهو : ان الخطاب انما يتوجه بالاداء ، عند كمال الاهلية ، وتلك لا تحصل الا بالبلوغ والعقل .
- (٩) السكران الذي فيه الخلاف ، هو الذي يستعمل ما يسكره مختاراً ، عالمًا

المميز (١) ، وتخرجه (٢) لزوم الضمان عليهما قد مر ، ونفوذ (٣) الطلاق في قول
ووجوب الحد من باب ما يثبت بخطاب الوضع ، وأورد (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)
تكليف ، واجب نهى عن السكر وقت ارادة الصلاة كقولك : لا تمت وأنت ظالم
والخطاب ان كان زمن (٥) الحل فواضح او التحريم حمل على خطاب المنتشي
الثابت العقل باعتبار ما يؤهل اليه ، ويجب التأويل (٦) جمعا بين الأدلة
وقلنا (٧) : السكر من مباح ككراهة على الشرب ومضطر سكرما اضطر اليه أو بدوا
بمنزلة الاغماء يمنع صحة الطلاق والعتاق ، ومن حرام لا ينافي الخطاب

=== بأنه يسكره . ففي أثناء سكره ، هل هو مكلف ، حتى تصح تصرفاته كلها
سواء كانت له أو طيه ؟ أم لا ؟
اختلفوا في ذلك :

فقيل : هو مكلف وحكمه حكم الصاحي في المؤاخذة بما يقول أو يفعل .
وهو الصحيح من مذهب الشافعية ، والحنابلة وبه قال جمهور الحنفية .
وقيل : بأنه ليس مكلف ، وهو رواية عن الشافعي وأحمد .
وقيل : يؤاخذ بما طيه ، دون ماله ، تغليظا عليه .
انظر أقوال العلماء في السكران والغافل ونحوهما في :

احكام الامدى ١٥٢/١ ، منهاج البيضاوى ١٢٦/١ - ١٢٧ ، نهائية
السؤال ١٣٧/١ - ١٣٩ ، منهاج العقول ١٣٦/١ - ١٣٨ ، التمهيد
للاسنوي ص ٢٥ ، كتاب الامم ٢٥٣/٥ المسودة ص ٣٥ ، روضة الناظر ص ٢٧ ،
المستصفى ٨٤/١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٢/٤ - ٣٥٦ ، فواتح
الرحموت ١٤٥/١ ، الاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣١١ ، مختصر البعلبي
ص ٦٩ المنخول ص ٢٨ - ٣٠ .

(١) فيما يرجع الى فهم خطاب الشارع وحصول مقصوده منه .

(٢) قال السيف الامدى : وما يجب عليه من الفرائض والضمان بفعله في تلك
الحال ، فتخرجه كما سبق في الصبي والمجنون .

الاحكام ١٥٢/١ .

(٣) هنا جواب على اعتراض مقدر ، انظر تقريره ثم الجواب عليه في : احكام الامدى

١٥٢/١ ، شرح التبريزى لوجه ٢٣٥ ارشاد الفحول ص ١١ .

(٤) جزء من الاية ٤٣ من سورة النساء ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا
وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من الفائط أو لمستم النساء فلم
تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ، ان الله كان عفوا
غفورا) .

(٥) في ب : في زمن الحل .

(٦) أى يجب المصير الى هذه التأويلات جمعا بين هذه الاية وما ذكر من الدليل

المانع من التكليف .

انظر الاحكام ١٥٢/١ .

(٧) في هذا تفريع على مذهب الحنفية . انظر تفصيله في : أصول البزدوى وكشف الاسرار

للآية (١) ولا يصح وروده حال الصحو ، ان لا يقال للعاقل اذا جننت فلا تفعل كذا ، فتعين وقت السكر فلم يبطل به شيء من الاهلية وتصح عباراته وينافي القصد فلا يصح كقره استحسانا وان صح اسلامه كالمكروه ويلزم اقراره بالقصاص ويلزم اذا باشر سببه وكذا حد القذف لعدم صحة الرجوع فيه صريحا ودلالة . والسكر لا يزيل أصل العقل لأنه سرور يغلبه فان كان بمعصية لم يعذر أو بجاح عذر .
مسألة :

من قال ان الامر يتعلق بالمعدوم (٢) لم يرد التنجيز بل تعلق الطلب القديم بالفعل (٣)

(١) أي السابقة .

(٢) اختلفوا في المعدوم ، هل هو مكلف ؟ أم لا ؟

فذهب جمهور الشافعية والحنفية والحنابلة الى جواز تكليف المعدوم .
قال السيف الامدى : هو مذهب اصحابنا .

وقال في سلم الثبوت : المعدوم مكلف خلافا للمعتزلة ، والمراد منه التعلق العقلي ، لا التنجيزي .

وقال في المسودة : الأمر يتناول المعدوم بشرط ان يوجد ، وبه قالت الشافعية .

وليس معنى كون المعدوم مأمورا ، انه يكون مأمورا حال عدمه ، لأنه معلوم البطلان ، بل طى معنى ، انه يجوز أن يكون الامر موجودا في الحال ، ثم ان الشخص الذى سيوجد بعد ذلك ، يصير مأمورا بذلك الأمر .

ولذلك قال الفتوحى في شرح الكوكب : لا يكلف معدوم حال عدمه اجماعا ، ويعمه الخطاب اذا وجد - وكلف ، كالصغير والمجنون " ، ولا يحتاج الى خطاب اخر عند اصحابنا .

ومقابل مذهب الجمهور : أن المعدوم لا يكلف ، ولا يعمه الخطاب . ونسب هذا الى المعتزلة وبعض الحنفية .

انظر أقوال العلماء في تكليف المعدوم مع أدلتهم في : ١ حكام الامدى ١/١٥٣ -

١٥٤ ، مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ١/١٤٦ - ١٤٨ ، مسودة آل تيمية

ص ٤٤ - ٤٥ ، شرح الكوكب المنير ١/٥١٣ ، منهاج البيضاوى ١/١٣٢ - ١٣٣ ،

نهاية السؤل ١/١٣٣ - ١٣٥ ، منهاج العقول ١/١٣٢ - ١٣٥ ، تيسير

التحرير ٢/٢٣٨ - ٢٤٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ١/٧٧ - ٧٨ ،

البرهان ١/٢٧٥ - ٢٧٥ ، المستصفى ١/٨٥ ، المنحول ص ١٢٤ - ١٢٥ ، ارشاد

الفحول ص ١١ - ١٢ ، شرح التبريزى لوحة ٢٣٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٥ -

١٤٦ .

(٣) هذا بناء على قول من يقول : كلام الله تعالى نفسى ، ليس بحرف ولا صوت

وهو قول ابي الحسن الاشعري واتباعه .

قال الاسنوى : وقال الاشعري واتباعه : انه صفة قديمة قائمة بذاته ، لا أول

لوجودها ، وهو صفة واحدة في نفسه لا تتعدد فيه بحسب ذاته ، بل بحسب

الاضافات ، وهو مع وحدته ، أمرونه وخبروندا ، وانقسامه الى هذه

===

من المعدوم حال وجوده وتهيئة للفهم وهو المختار والا لم يكن الامر ازلماً (١) ومن ضرورته التعلق بالغير ، ومن لم يقل به (٢) قال امر ونهي وخبر من غير متعلق موجود محال لانه سفيه ، أجيب بأنه محل النزاع وانما هو استبعاد ، وقد حمل ابن سعيد (٣) على ان قال : يقدم الامر المشترك وحدوث كونه امرا ونهيا وخبرا . وأجيب بأنها أنواع (٤) ولا وجود للجنس بدون نوع . قالوا : لو كانت قديمة لسزم تعدد الكلام وهو واحد أجيبوا بأن التعدد في التعلقات فلا يستلزم تعددا وجوديا .

=== الاشياء بحسب تعلقاته . نهاية السؤل ١/١٣٣ .

وقال امام الحرمين - بعد ان أبطل معتقد المعتزلة في الكلام - : وذهب أهل الحق الى اثبات الكلام القائم بالنفس ، وهو الفكر الذي يدور في الخلد ، وتدل عليه العبارات تارة ، وما يصطح عليه من الاشارات ونحوها اخرى انظر الارشاد في قواطع الادلة ص ١٠٥ ، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٦٢/٦ . والصواب ان يقال : كلام الله اسم لمجموع اللفظ والمعنى ، وهو بصوت وحرف ، وأنه تكلم مع من أراد من رسله وملائكته ، وسمعوا كلامه حقيقة ولا يزال يتكلم بقضائه ، وتسمعه ملائكته .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ومن الايمان بالله وكتبه : الايمان ، بأن القرآن كلام الله ، منزل غير مخلوق ، منه بدأ ، واليه يعود ، وأن الله تعالى تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن الذي انزله على محمد صلى الله عليه وسلم ، هو كلام الله حقيقة ، لا كلام غيره ولا يجوز اطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله ، أو عبارة عنه . بل اذا فرآه الناس أو كتبوه - في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة .

فان الكلام انما يضاف حقيقة الى من قاله مبتدئا ، لا الى من قاله مبلغا مؤديا .

وهو كلام الله حروفه ومعانيه ، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ، ولا المعاني دون الحروف .

مجموع الفتاوى ٣/١٤٤ ، ١٢٠/٣٧-٥٢ .

(١) أي لو لم يتعلق الأمر بالمعدوم على التفسير المذكور ، لم يكن الأمر ازلماً ، ولكن اللازم باطل . انظر كيفية ابطاله في شرح التهريزي لوحه ٢٣٦ ،

فواتح الرحموت ١/١٤٨ .

(٢) وهم المعتزلة كما تقدم .

(٣) هو عبد الله بن سعيد القطان الأشعري ، قيل انه كان مقدما على الأشعري .

انظر تقرير مذهبه في هذه المسألة في : مسلم الثبوت وشرحه

١/١٤٨ - ١٤٩ .

(٤) انظر فواتح الرحموت ١/١٤٩ .

(٥) هذا على مذهب المعتزلة ، وهو خلاف مذهب أهل السنة والجماعة .

مسألة :

يصح التكليف بما علم الأمر انتفاء شرط وقوعه عند وقته (١) ، ولصحة التكليف عند المكلف عالماً بالتكليف قبل الوقت ، ونفاه المعتزلة . والاتفاق (٢) على الصحة إذا جهل . كما أمر السيد عبده بفعل ما غدا مع جهله ببقاء . لنا (٣) لولم يصح لم يعص أحد لأن شرط الفعل ارادة قديمة أو حادثة والمعاصي ليس مريدا للطاعة على القولين وهو مأوربها حال عدم الارادة المعلوم لله تعالى ، وأيضا لم يعلم تكليف ما ، لأن بقاء المكلف شرط وهو غير معلوم قبله فلا يكون المكلف به معلوما قبله ولا معه ولا بعده لانقطاع التكليف فيهما فان فرض زمانه متسعا بحيث يعلم التمكن نقلنا الكلام الى اجزاء ذلك الوقت كالمضيق . والتكليف معلوم اجماعا . واستدل القاضي (٤) بالاجماع على الوجوب والتحريم قبل التمكن فان البالغ العاقل مأورب بالطاعات منهي عن المعاصي ، وهما مع عدم الأمر والنهي محال . المعتزلة : لوصح (٦) لم يكن الامكان شرطا في التكليف لأن الفعل بدون شرط محال ،

(١) صورتها : أن يقول له : اذا جاء الزوال فصل ، وهو يعلم انه يموت قبل الزوال .

وقد اجاز الجمهور ، لأن فائدة الامر عندهم تنشأ من نفس الامر ، لا من الفعل المأورب به .

ونفاه المعتزلة وامام الحرمين .

انظر اقوال الاصوليين في هذه المسألة وأدلتهم في : احكام الامدى ١٥٥/١ - ١٥٧ ، المعتمد ١٥٠/١ - ١٥٢ ، السوره ص ٥٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢١٨/١ - ٢٢٠ ، تيسير التحرير ٢٤٠/٢ - ٢٤٣ ، فواتح الرحموت ١٥١/١ - ١٥٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٠ ، شرح التبريزي لوحه ٢٣٧ البرهان ٢٨٠/١ .

(٢) الأمر بشئ مع فوات شرط حصول المأورب به عند وقته لا يخلو ، اما ان يكون الأمر عالما بفوات ذلك الشرط ، وكذا المأورب . واما ان يكون الأمر والمأورب جاهلان بفوات الشرط ، واما ان يكون الأمر عالما بفوات الشرط ، والمأورب جاهلا وقد حكوا الاتفاق على عدم صحة التكليف في الصورة الاولى ، لعدم الفائدة . والاتفاق على صحة التكليف في الصورة الثانية .

وأما الصورة الثالثة فهي محل نزاع بين الاصوليين كما ذكرنا أعلاه . انظر : الاحكام ١٥٥/١ ، المحلى على جمع الجوامع ٢١٩/١ ، شرح التبريزي لوحه ٢٣٧ . هذا اشارة الى دليل القائلين بصحة التكليف ، انظر تفصيله في شرح التبريزي لوحه ٢٣٨ .

(٤) هو ابو بكر الباقلاني . انظر تفصيل دليله في الاحكام ١٥٥/١ ومناقشته والرد عليه في البرهان ٢٨٠/١ .

(٥) اشارة الى دليل المعتزلة . انظر المعتمد ١٥٠/١ - ١٥١ .

فالتكليف به تكليف به. قلنا: الامكان الذي هو شرط التكليف ان يتأتى الفعل عادة عند اجتماع شرائطه^(١) في وقته وهو قائم، وأما الذي هو شرط الوقوع ففيه النزاع فاننا نجيز الأمر بدون الامتثال على أن ذلك لا يزم في جهل الامر فانه لو صح لم يكن العلم بالامكان شرطاً. قالوا^(٢): لو صح لصح مع علم^(٣) الأمر بانتفاء الشرط اعتباراً بالأمر، والجامع كونه غير متصور الحصول قلنا الفرق^(٤) انتفاء فائدة التكليف ههنا وبقاء ثمة وهو الاختيار بظهور البشر والكراهة وهما سبب

الثواب والعقاب .

(٥)

فروع :

فعلی هذا من واقع في رمضان ثم مات وجبت الكفارة، ويجب على^(٦) الحائض الشروع في صوم يوم علم الله حيضها فيه . ومن قال : ان شرعت في صوم أو صلاة واجبتين فطالق ثم شرع فمات في اثنائها طلقت . خلافا للمعتزلة .

(١) من صحة الالات والادوات .

(٢) هذا دليل اخر من أدلة المعتزلة . انظر تفصيله في لوحة ٢٣٩ من شرح

التبيري .

(٣) في أ : مع علمه .

(٤) انظر تقرير الفرق في المرجع السابق .

(٥) في ب : فرع .

(٦) انظر احكام الامدى ١/١٥٧ .

فصل :

وتعترض على الأهلية أمور مساوية (١) واخرى مكتسبة (٢) ، فمن المساوية :
الجنون (٣) : والقياس أن يسقط (٤) الوجوب لعدم (٥) القدرة على الأداء ،
والاستحسان (٦) في غير الممتد الحاقه بالنوم لعدم الحرج ، والممتد في الصوم
باستغراق الشهر وفي الزكاة بالحول عند محمد ، وبالكثرة عند ابي يوسف ، وهذا
مختص بالمعارض هذه ، ولا فرق عند محمد حتى لو بلغ مجنوناً ثم أفاق في بعض
الشهر وجب قضاء ما مضى عند محمد خلافاً (٨) ولا ينافي الضمان لأهليته (٩)

- (١) وهي ما لم يمس للعبد فيها اختيار ولا اكتساب ، وهي ما ثبت من قبل صاحب
الشرع بدون اختيار العبد ، ولهذا نسب الى السماء على معنى أنه خارج
من قدرة العبد نازل من السماء . انظر تيسير التحرير ٢/٢٥٨ .
- (٢) وهو ما كان لإختيار العبد فيه مدخل .
- (٣) انظر الكلام على هذا المعارض في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٢٦٢ -
٢٧٠ ، تيسير التحرير ٢/٢٥٩ - ٢٦٢ ، فتح الغفار ٣/٨٦ ، فصول
البدائع ٢/٢٩٣ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٧ ، التلويح على التوضيح
٢/١٦٧ .
- (٤) قال في كشف الاسرار : ثم القياس في الجنون ان يكون مسقطاً للعبادات كلها ،
أى مانعاً لوجوبها ، أصلياً كان أو عارضاً قليلاً كان أو كثيراً ، وهو قول زفر
والشافعي رحمهما الله ، حتى قال : لو افاق المجنون في بعض شهر
رمضان لم يجب عليه قضاء ما مضى كالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم
في خلال الشهر ٤/٢٦٤ وانظر الرسالة للامام الشافعي ص ١١٩ ، ١٢١ ،
التوضيح على التنقيح ٢/١٦٧ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٧ .
- (٥) في ب : بعدم .
- (٦) قد استحسن أبو حنيفة وصاحبه في الجنون اذا زال قبل الامتداد فجعلوه
عفاً أى ساقطاً كأن لم يكن وألحقوه بالنوم والاعضاء .
- قال صاحب الكشف : وبيانه ان الجنون من العوارض كالأعضاء والنوم وقد
الحق الاعضاء والنوم بعدم في حق كل عباده لا يؤدى ايجابها الى الحرج
على المكلف بعد زوالها ، وجعل كأنهما لم يوجدوا اصلاً في حق ايجاب
القضاء . نفس الصفحة .
- (٧) انظر : أصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٢٦٤ و تيسير التحرير ٢/٢٦١ -
٢٦٢ ، فتح الغفار ٣/٨٧ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٧ ، التلويح على
التوضيح ٢/١٦٧ .
- (٨) في ب : خلافاً لابي يوسف .
- (٩) قال فخر الاسلام : ولهذا قلنا : ان المجنون مؤاخذ بضمان الافعال في
الأموال على الكمال لا انه اهل لحكمه . . . انظر اصول البيزدوى وكشف
الاسرار ٤/٢٦٩ .

الحكم فكان (١) سببا للحجر في الاقوال وايمانه صحيح تبعا (٢) لا قصدا لعدم ركنه ،
ويسقط (٣) (به) ضرر يحتمل السقوط كالطلاق والعتاق والحدود .
ومنها (٤) : الصفر وكان عارضا (٥) لعدم الدخول في مفهوم الانسانية ، وهو
كالجنون في اوله (٦) وعند التمييز يسقط به ما يسقط عن البالغ بعذر ويصح منه ولله
ما خلا عن عهدة ولم يحرم عن الارث بالقتل وان حرم بالرق والكفر لمنافاة الفرق
أهلية الارث ، والكفر أهلية الولاية فليس الحرمان فيهما جزاء .
ومنها العته (٧) :

وحكم المعتوه كالصبي المميز لا يلزمه عهدة ويضمن الاموال لسعصة المحل والجنون
وان كان كأول الصبا لكن الفرق ان امرأة المجنون اذا اسلمت عرض على أبويها

-
- (١) في ب : وكان .
 - (٢) أي يصير موء منا تبعا لأبويه ، وكذا كفره وارتداده تبعا اذا ارتد أبواه .
 - انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٧٠ / ٤ ، تيسير التحرير ٢٦٠ / ٢ .
 - (٣) سقطت من ب .
 - (٤) أي من العوارض السماوية : الصفر . انظر الكلام طيه في : اصول البزدوى
وكشف الاسرار ٢٧١ / ٤ - ٢٧٣ ، تيسير التحرير ٢٥٩ / ٢ ، فتح الغفار
بشرح المنار ٨٥ / ٣ ، فصول البدائع ٢٩٣ / ١ ، التوضيح على التنقيح
١٦٨ / ٢ ، التلويح على التوضيح ١٦٨ / ٢ .
 - (٥) ذكر الصفر في العوارض ، مع أنه ثابت بأصل الخلقة لكل انسان ، لأن الانسان
قد يخلو عن الصفر ، كآدم وحواء عليهما السلام ، فانهما خلقا كما كانا ، من
غير تقدم صفر ، ثم احتض الصفر على اولادهما .
ولأنه لا مدخل له في ماهية الانسان ، فكان عارضا .
انظر : حاشية فتح الغفار بشرح المنار ٨٤ / ٣ .
 - (٦) سقطت "و" من ب .
 - (٧) العته : اختلال العقل ، يقال : عته عنها من باب تعب ، وعهاها بالفتح :
نقص عقله من غير جنون . وفي التهذيب : المعتوه المدهوش ، من غير مس
أو جنون . انظر : المصباح المنير ٤٠ / ٢ ، مختار الصحاح ص ٤١٢ .
وقال في التعريفات : العته ، عبارة عن آفة ناشئة عن الذات ، توجب خلا
في العقل فيصير صاحبه مختلطا العقل ، فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء
وبعضه كلام المجانين بخلاف السفه ، فانه لا يشابه المجنون ، لكن يعتره
خفة فرحا أو غضبا . ص ١٤٧ . وانظر تعريف العته واحكام المعتوه في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٧٤ / ٤ - ٢٧٥ ، تيسير التحرير ٢٦٢ / ٢ -
٢٦٣ فصول البدائع ٢٩٤ / ٣ ، فتح الغفار بشرح المنار ٨٨ / ٣ ، التوضيح
على التنقيح ١٦٨ / ٢ - ١٦٩ ، التلويح على التوضيح ١٦٨ / ٢ - ١٦٩ .

(١) (الاسلام) فان اسلم احدهما والا فرق بينهما ، ولا يعرض عليه لعدم صحة الاداء ، ولا يؤخر لان زواله موهوم ، وفي الصبي يؤخر الى البلوغ للتيقن بزوال الصبي ، والمعتوه كالصبي المميز لا يفترقان في صحة اداء الاسلام .
ومنها النسيان : (٢)

(٣) وهو عذر في حق الله تعالى ان اُظلم وجوده فيه كالصوم والذبح لعروضه من جهته دون حقوق العباد لحاجتهم ولا يلحق بالمنصوص عليه (٤) غيره للفرقة في غلبة الوجود فسلام الناسي غير قاطع للصلاة بخلاف كلامه للغلبة في الاول دون الثاني .
ومنها النوم : (٥)

(٦) وهو ينافي الاختيار للعجز عن استعمال العقل مع بقاء أصله فيبطل به ما يبني عليه كالطلاق والعتاق والاسلام والردة والقراءة في الصلاة والكلام فيها والقهقهة في الاصح (٧)

- (١) زيادة من ب .
(٢) النسيان - بكسر النون وسكون السين - ضد الذكر والحفظ ، ورجل نسيان - بفتح النون - كثير النسيان للشئ . انظر : مختار الصحاح ص ٦٥٨ ، المصباح المنير ٢/٢٧٣ .
والنسيان : هو الغفلة عن معلوم في غير حالة السنة . فلا ينافي الوجوب ، ولا وجوب الاداء .
وقيل : معنى يعتري الانسان بدون اختياره ، فيوجب الغفلة عن الحفظ .
وقيل : هو عبارة عن الجهل الطاري . قال الامام عبد العزيز البخاري : ويبطل اطراف هذين التعريفين بالنوم والاغما .
وقيل : هو جهل الانسان بما كان يعلمه ضرورة ، مع طمه بأمر كثيرة ، لا بأفة انظر تعريف النسيان واحكامه في :
أصول البيهقي وكشف الاسرار ٤/٢٧٦-٢٧٧ ، التعريفات ص ٢٤١ ، تيسير التحرير ٢/٢٦٣-٢٦٤ ، فصول البدايع ١/٢٩٤-٢٩٥ ، فتح الفقار بشرح المنار ٣/٨٨ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٩ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٩ .
(٣) أي من جهة صاحب الحق . انظر اصول البيهقي ٤/٢٧٦ .
(٤) النسيان المنصوص عليه : هو نسيان الصوم والتسمية في الذبيحة ، فهذا عذر ، ولا يلحق به غيره من انواع النسيان .
انظر تفصيل ذلك وأمثله في : كشف الاسرار ٤/٢٧٧ .
(٥) النوم : حالة طبيعية تتعطل معها القوى بسبب ترقى البخارات الى الدماغ .
قاله الجرجاني في التعريفات ص ٢٤٨ .
وقال في الكشف : هو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه ، وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل ، مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه .
انظر تعريف النوم واحكامه في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤/٢٧٨-٢٧٩ ، تيسير التحرير ٢/٢٦٤-٢٦٦ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٦٩ ، التلويح على التوضيح ٢/١٦٩ ، فصول البدايع ١/٢٩٥ فتح الفقار ٣/٨٩ .
في ب : يبنتني . (٧) انظر اصول البيهقي ٤/٢٧٩ .

والاغما^١ مثله لكن يزيد طيه بأنه مزيل للقوة اصلا فافترقا في أنه من حيث هو حدث،
بخلاف النوم^(١) وبأنه في الصلاة نادر فامتنع البناء واعتبر امتداده في الصلاة
خاصة بأن يزيد^(٢) على يوم وليلة دون الزكاة والصوم ولم يعتبر في النوم واعتبر
في الجنون لغلبته فيه وندرته في النوم وتوسطه في الاغما^(٣) .
ومنها السرقة :

وهو عجز حكيم بقاء وان شرع في الاصل جزاء به يصير عرضة للتملص ك

(١) قال البزدوى : النائم اذا كان مستقرا لم يكن نومه حدثا ، لانه بعينه
لا يوجب الاسترخاء لا محالة ، والاغما بكل حال يكون حدثا . والنوم لا زم
بأصل الخلقة ، وكان نوم المضجع في الصلاة اذا لم يتعمده حدثا
لا يمنع البناء . والاغما من العوارض النادرة في الصلاة وهو فوق الحدث ،
فلم يكن يلحق به . أصول البزدوى ٢٨٠/٤ .

وقال في الكشف تعليقا على ذلك : فاما اذا نعت في الصلاة من غير تعمد
فمال نائما حتى اضجع فقد اختلف فيه ، قال بعضهم تنتقض طهارته
ولم يفسد صلاته لانه حدث سداوى ، فله ان يتوضأ ويبني ، وقال بعضهم
لا تفسد صلاته ولا تنتقض طهارته كما لو نام في السجود . نفس الصفحة .

وانظر تفصيل ذلك بشكل اكبر في فتح الفغار ٨٩/٣ .

(٢) أى الاغما على يوم وليلة فيسقط القضاء به اذا زاد .

قال في الكشف : والفرق ما ذكرنا : ان الاغما قد يقصر وقد يطول عادة في
حق بعض الواجبات ، فاذا قصر اعتبر بما يقصر عادة وهو النوم ، فلا يسقط به
القضاء . واذا طال اعتبر بما يطول عادة وهو الجنون والفسق فيسقط القضاء .
وامتداد الاغما في الصلوات : أن يزيد على يوم وليلة باعتبار الاوقات عند أبي
حنيفة وأبي يوسف وباعتبار الصلوات عند محمد . ٢٨٠/٤ .

(٣) الرق بالكسر : من الملك وهو العبودية ، وبالفتح : ما يكتب فيه وهو

جلد رقيق ، ومنه قوله تعالى (في رق منشور) والرقيق ضد الغليظ
والثخين ، وقد رق الشيء يرق بالكسر رقة ، وأرقه غيره ورقه وترقيقا
وترقيق الكلام تحسينه وترقق له أى رق له قلبه . واسترق ملوكه وأرقه
وهو ضد أعتقه . والرقيق المملوك ، واحد وجسع . ختار الصحاح مادة
رق ق ص ٢٥٣ وانظر المصباح المنير ٢٥٢/١ .

وفي الاصطلاح : عجز حكيم شرع جزاء للكفر في الاصل .

قال في فتح الفغار : فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة الله تعالى والحقوا
أنفسهم بالبهايم في عدم النظر والتأمل في آيات التوحيد جازاهم الله تعالى
بجعلهم عبيد عبيده متلكن مبتدلين بمنزلة البهايم ، ولهذا لا يثبت
الرق على المسلم ابتداء ، لكنه في البقاء صار من الامور الحكمية من غير أن يراعى
فيه معنى الجزاء وجهة العقوبة حتى يبقى العبد رقيقا وان اسلم واتقى

٩١/٣

وانظر تعريف الرق واحكامه في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٨١/٤-٣٠٦

تيسير التحرير ٢٦٧-٢٧٧ ، فصول البدايع ٢٩٦/١-٣٠١ ، التوضيح على

التنقيح ١٧٠-١٧٦ ، التلويح على التوضيح ١٧٠-١٧٦ ، التعريفات ص ١١١

فواتح الرحموت ١٧٢/١ وما بعدها .

ولا يتجزأ^(١) فالمقربوق نصفه رقيق كله لأنه معنى حكومي حل بالمحل كالعلم والقدرة والعتق لا يتجزأ^(٢) والخلاف في الاعتاق، فقالا^(٣) : يستلزمه العتق لأنه مطاوعه فلم يتجزأ كالتطبيق مع الطلاق . وقال ابو حنيفة : هو ازالة للملك متجزأ هو حقه فان الرق حق الشرع لكن تعلق بسقوط كل الملك حكم غير متجزأ وهو العتق ، فازالة بعض الملك بعض العلة فيعتق البعض كالمكاتب فاعتبر باعضاء الوضوء لا باحة الصلاة واعداد الطلاق للتحريم .

تنبيه :

وهو^(٤) مناف للمالكية المال لقيام المملوكية فلا يملك العبد التسري^(٥) لاعتماده الملك ، ولا حجة^(٦) الاسلام لعدم المال ومنافعه البدنية لمولاه وان^(٧) استثنى عنها^(٨) الصلاة والصوم وتملك غير المملوك

(١) و(٢) في ب : لا يتجزأ .

(٣) أي أبو يوسف ومحمد .

وقد اختلف ابو حنيفة وصاحبه في تجزأ الاعتاق . فقال ابو حنيفة رحمه الله : الاعتاق يتجزأ ، حتى لو اعتق شقفا من عبد ، لا يعتق الكل ، ولكن يفسد الملك في الباقي ، حتى لم يكن له أن يملكه الغير ، ولا أن يبقى في ملكه بل يصير كالمكاتب ، لقوله صلى الله عليه وسلم " من اعتق شقفا له في عبد قوم عليه نصيب شريكه ان كان موسرا ، وان كان معسرا ، يبقى العبد في نصيبه غير مشقوق عليه " أي يؤخذ منه على المهلة .

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله : الاعتاق لا يتجزأ ، حتى لو اعتق نصف عبده أو اعتق احد الشريكين نصيبه ، يعتق كله لقوله عليه السلام " من اعتق شقفا له في عبد ، حتى كله ، ليس له فيه شريك " .

ولأن الاعتاق ، انفاله العتق ، أي لا زنه الذي يتوقف وجوده عليه ، يقال : اعتقته ، فعتق ، كما يقال : كسرته فانكسر ، فلا يتصور الاعتاق بدون العتق كما لا يتصور الكسر بدون الانكسار لاستحالة وجود المملوم بدون اللازم .

انظر : اختلاف ابي حنيفة وصاحبه مع وجهة نظر كل منهما : في : أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٨٣/٤ - ٢٨٤ بالاضافة الى المراجع السابقة .

(٤) أي الرق .

(٥) التسري من تسري يتسرى ، ويقال تسرر جارية . والسرية الأمة التي بوأتها بيتا وهي فعلية منسوبة الى الشر وهو الاخفاء ، لأن الانسان كثيرا ما يسرها ويسترها عن حرته . والجمع السراري . قال الاخفش هي مشتقة من السرور لأنه يسر بها ، والسرور ضد الحزن . مختار الصحاح مادة " سرر " ص ٢٩٤ - ٢٩٥ المصباح المنير ٢٩٣/١ .

(٦) أي ولا تصح منه حجة الاسلام لعدم اصل القدرة وهي البدنية فيكون عديم الاستطاعة التي هي شرط وجوب الحج لأن القدرة البدنية بمنافع البدن وهي حادثة على ملك المولى الا ما استثنى من الصلاة والصوم . كذا في فتح الغفار ٩٣/٣ ، وانظر كشف الاسرار ٢٨٧/٤ .

(٧) في ب : ولئن . (٨) في ب : منه .

كالنكاح والدم (١) ونقصت الكرامات (٢) عنه فذمته ضعيفة عن تحمل الدين بنفسها ما لم ينضم إليها (٣) مالية الرقبة والكسب وكذلك الحل فينكح شنتين وتطلق الأمة شنتين وتتصف السعدة والقسم والحد وانتقصت قيمته عن دية الحر لنقصان الولاية حيث يملك التصرف في المال يدالا ملكا كالمرأة تنصفت ديتها لملكها المال دون النكاح والطلاق والعبد يملكها ناقصا، والمأذون أصيل في التصرف عندنا (٤) والمولى خليفته في الملك كالوكيل فكما لا تبطل الوكالة بمرض الموكل وتعلق حرق الوارث والغريم بماله لا يبطل الاذن بمرض المولى مع تعلق الحقوق، ولو لم يكن أصيلا لا نتفى وعند الشافعي (٥) ليس أهلا للتصرف (٦) لعدم اهلية حكمه لأن شرعية السبب للحكم . قلنا (٧) : أهلية التكلم ثابتة والذمة قابلة فاذا احتاج الى قضاء دين كان أهلا واقل الطرق اليد وهو أصل لأن الملك وسيلة .
تنبيه :

ولا تأثير له في عصمة الدم لأن كمالها بالاسلام والدار وهو كالحرف فيه فقتل به قصاصا ، وتوجب (٨) نقصا في الجهاد والحج لعدم استثنائهما (٩) على المولى فلم يستحق سهما كاملا .

- (١) قال في الكشف : وكذا الدم والحياة ، لأنه محتاج الى البقاء ، ولا بقاء له الا ببقائهما ، فثبت له ملك الدم والحياة كما يثبت مالكية النكاح ولهذا لا يملك المولى اتلاف دمه لأنه لا ملك له فيه . وصح اقرار العبد بالقصاص لأنه اقرار بأن ولي القصاص يستحق اراقة دمه وهو في ذلك مثل الحر فكان هذا اقرارا على نفسه لا على حق المولى فيصح ويؤخذ به في الحال ،
٢٨٨/٤-٢٨٩ .
- (٢) قال البيهقي : وينافي كمال الحال في اهلية الكرامات الموضوعة للبشر في الدنيا مثل الذم والحل والولاية حتى ان ذمته ضعفت برقه ، فلم تحتل الدين بنفسها وضمت اليها مالية الرقبة والكسب .
أصول البيهقي ٢٨٩/٤ وانظر فصول الهدايح ١/٢٩٧ .
- (٣) سقطت من ب .
- (٤) قال التبريزي في شرحه : هذا متفرع على ما ذكر - اعلاه - من ان العبد متصرف في المال وله استحقاق اليد عند المصنف واصحابه ولا جل ذلك فالمأذون يتصرف لنفسه بطريق الاصاله ، وتثبت له اليد على اكتسابه لكن يقع تصرفه للمولى بطريق النيابة كتصرف الوكيل . لوحة ٢٤٨ بتصرف .
- (٥) في ب : وعند الشافعية .
- (٦) انظر نهاية المحتاج وحاشية الشبراملسي عليه ١٦/٥ وتحفة المحتاج بحواشيها ٢٩٥/٥ .
- (٧) هذارد من قبل الحنفية على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله .
- (٨) أي الرق يوجب نقصا في الجهاد والحج ، لأن ذلك بالقدرة والمال ، والرق ينافيهما .
- (٩) لأن الشرع استثنى منافع بدنه عن ملك المولى في بعض العبادات ، كالصوم

تنبيه :

والولايات (١) منقطعة (٢) به وانما صح أمان المأذون لأنه شريك في الغنيمية
فيلزمه ثم يتعدى كشهادته بهلال الصوم .

تنبيه :

ولما ملك (٣) ما ليس بمال وما فيه الزام ضمني صح (٤) اقراره بالحد والقصاص
وبالسرقه (٥) المستهلكة ، ومن المأذون بالقائمة (٦) ثم تعدى الى المولى والمسروق
حتى ترد الى المقر له . وصح من المحجور بالحد (٧) والمال عند ابي حنيفة
خلافاً لمحمد ، وبالحد لا غير عند ابي يوسف .

==
والصلاة ، ولم يستثن في البعض ، كالجهاد والحج ، واذا كان ناقصا بسبب
الرق لم يستحق في الجهاد سهما كاملا من الغنيمية .

انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار / ٤ - ٣٠٠ - ٣٠١ شرح التبريزى لوجه ٢٤٨
فصول البدايع ٣٠٠ / ١ .

(١) مثل ولاية القضاء والشهادة ، وولاية التزويج . انظر الكشف ص ٣٠١ .
(٢) لأن الرقيق ملوك ، وبين المملوكية والمالكية منافاة واذا لم يكن له الولاية
على نفسه فلا يتعدى الى غيره . فبطل أمان المحجور عليه عن القتال ،
بخلاف امام العبد المأذون له في القتال فان امانه جائز لا لأنه صار أهلا
للولاية بالاذن بل لأنه صار شريكا في الغنيمية فلزمه حكم الامان ، ثم يتعدى
الى الغير كشهادته بروية هلال رمضان ، حيثصح لا لأنه اهل للولاية
بل لانه التزم الصوم على نفسه ثم يتعدى الحكم الى غيره . المرجع السابق .
وانظر اصول البزدوى ٣٠٢ / ٤ .

(٣) في ب : وانما ملك .

(٤) أى وبناء على ان الرق لا ينافي مالكية غير المال من الدم والحياة صح اقرار
العبد محجورا كان او مأذونا بما يوجب الحدود والقصاص عليه .

انظر تعلييل ذلك في اصول البزدوى وكشف الاسرار / ٤ - ٣٠٣ - ٣٠٤ .
(٥) ويصح اقرار العبد بالسرقه المستهلكة ، مأذونا كان او محجورا عند الحنفية
حتى وجب القطع ولم يجب ضمان المال ، خلافا لزفر حيث قال : لا قطع
عليه ويؤخذ بضمان المال في الحال ان كان مأذونا وبعد العتق ان كان
محجورا . انظر كشف الاسرار / ٤ - ٣٠٤ .

(٦) يعنى اذا أقر العبد المأذون بسرقة مال قائم بعينه في يده صح في حق
المال بالاجماع فيرد على المسروق منه ، لأن اقراره في حق المال ، لا في حق
نفسه وهو الكسب لأنه منفك الحجر في ذلك فيصح . نفس المرجع .

(٧) أى صح اقرار المحجور ، بالحد والمال جميعا عند ابي حنيفة ، فيقطع ، ويرد

المال على المسروق منه . ولم يصح اقراره بهما عند محمد بن الحسن ، فلا
يجب القطع ، ولا الرد على المسروق منه ، وهو قول زفر .

وصح الاقرار بالحد دون المال عند ابي يوسف ، فتقطع يده ، ويكون المال
للمولى . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار / ٤ - ٣٠٤ ، فتح الفقار ٣ / ٩٥

ومنها المرض (١) :

وهو سبب تعلق حق الوارث والغيريم بالمال لكونه من (٢) اسباب الموت الذي هو طة الخلافة فكان (٣) سببا للحجر إن اتصل به الموت مستندا الى أوله

فالتصرفات المحتملة للفسخ تصح في الحال ، لا أهلية الحكم والعبارة ، ثم ينقض كالمحابة والهبة (٤) . والتي لا تحتله كالاتاق الواقع على حق مستحق جعل كالتعلق بالموت وحين أبطل الشرع ايضاً ، لوارث بطل مطلقاً (٥) فلم يصح بيعه منه مطلقا عند أبي حنيفة واقتراره له وان حصل باستيفاء دين الصحة وتقوم الجودة في حقهم للتهمة كما تقوم في حق الصفار .

(١) المرض في اللغة : السُّمُّ ، وبابه : طرب . والتعارض : أن يُري من نفسه وليس به مرض .

انظر : مختار الصحاح ص ٦٢١ .
وقال في المصباح : ^{المرض} حالة خارجة عن الطبع ، ضارة بالفعل ويعلم من هذا : ان الألام والأورام اعراض عن المرض .
وقال ابن فارس : المرض : كل ما خرج به الانسان عن حد الصحة ، من طة او نفاق او تقصير في أمر . ٢٢٣/٢ .
وقال الجرجاني : هو ما يعرض للبدن ، فيخرجه عن الاعتدال الخاص .
التعريفات ص ٢١١ .

وانظر تعريف المرض والاحكام المتعلقة به في :
اصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٠٧/٤ - ٣١٢ ، تيسير التحرير ٢٧٧/٢ - ٢٨٠
التوضيح على التنقيح ١٧٧/٢ ، التلويح على التوضيح ١٧٧/٢ ، فصول
البدائع ٣٠٢/١ - ٣٠٣ ، فتح الغفار بشرح النار ٩٦/٢ - ٩٧ .

(٢) في أوب : محل اسباب .

(٣) في ب : وكان .

(٤) قال في الكشف : وحجر المريض عن الصلة نحو الهبة والصدقة والمحابة

وغيرها الا من الثلث ، لتعلق حق الغير بماله الموجب للحجر ٣١٠/٤ .

(٥) أي صورة ، ومعنى ، وحقيقة ، وشبهة .

قال في الكشف : مثال الصورة : بيع المريض من الوارث شيئا من اعيان الشركة فانه لا يصح اصلا عند أبي حنيفة رحمه الله ، سواء كان بمثل القيمة أو لم يكن .
وعندهما : يصح بمثل القيمة ، لانه ليس في تصرفه ^{ابطال} حق الورثة عن شيء مما يتعلق حقهم به ، وهو المال .

ومثال الايضاً معنى : الاقارب ، فان المريض اذا أقر بعين او بدين لوارثه لا يصح عندنا . وقال الشافعي : يصح .

ومثال الحقيقة ظاهر .

وأما مثال الشبهة : فهو ما اذا باع المريض الحنطة الجيدة بالرديئة ، او الفضة الجيدة بالرديئة من وارثه فانه لا يجوز لان فيه شبهة الوصية بالجودة ، ان عدوله عن خلاف الجنس الى الجنس يدل على ان غرضه ، ايصال منفعة الجودة اليه . كشف الاسرار ٣٠٩/٤ ، ٣١٠ . يتصرف .

ومنها الحيض (١) والنفاس (٢) :

ولا يعدمان أهلية (٣) لكن الطهارة عنهما شرط أداء الصوم والصلاة (٤) فيفوت الأداة، ثم في قضا الصلاة حرج فسقط بهما اصل الصلاة دون الصوم (٥).
واختلف اصحاب الشافعي في تكليفها بالصوم على قولين (٦) وفي الاحكام (٧) : ان أريد به تكليفها بتقدير زوال الحيض المانع فحق والا فهو مستنع في الحال لكونه منها عنه فلا يكون واجبا.
وأورد : لولا الوجوب لم يكن القضاء . أجيب (٨) : بأنه بأمر جديد . وسمي قضاء لاستدراك مصلحة ما انعقد سببه ولم يجع لما منع

- (١) الحيض في اللغة : السيلان ، يقال : حاضت المرأة ، محيضا ، فهي حائض . وحائضة ، والحيضة : المرة الواحدة . انظر : مختار الصحاح ص ١٦٥ ، المصباح المنير ١/١٧٢ .
وفي الشرع : دم ينفضه رحم بالغة ، سليمة عن الداء والصفير . انظر : كشف الاسرار ٤/٣١٢ ، التعريفات ص ٩٤ .
(٢) النفاس : هو الدم الخارج من قبل المرأة عقب الولادة . وقيل النفاس : ولادة المرأة اذا وضعت فهي نفسا ، ونسوة نفاس . قال في مختار الصحاح : وليعرفي الكلام فعلا . يجمل على فعال غير : نفسا ، وعشرا ، ويجمع ايضا على : نفساوات ، وعشراوات . ص ٦٧٣ . وانظر : المصباح المنير ٢/٢٨٧-٢٨٨ ، التعريفات ص ٢٤٥ ، كشف الاسرار ٤/٣١٢ .
وانظر تعريف الحيض والنفاس ، واحكام الحائض والنفاس في : اصول البيزوي وكشف الاسرار ٤/٣١٢-٣١٣ ، تيسير التحرير ٢/٢٨٠-٢٨١ ، فصول البدايع ١/٣٠١-٣٠٢ ، فتح الفغار بشرح المنار ٣/٩٨ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٧٦-١٧٧ ، التلويح على التوضيح ٢/١٧٦-١٧٧ .
(٣) في ب : الاهلية .
(٤) في ب ، تقديم وتأخير حيث قدم الصلاة على الصوم .
(٥) انظر توضيح ذلك في : اصول البيزوي وكشف الاسرار ٤/٣١٢ .
(٦) الذي في الرسالة للامام الشافعي رحمه الله " وكان عاما في اهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة . وعاما أنها أمرت بقضاء الصوم . ففرقنا بين الفرضين استدلالا بما وصفت من نقل اهل العلم واجماعهم " . الرسالة ص ١١٩ .
وانظر شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشيتي قليوبي وعميرة عليه
١/١٠٠ ، ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج ١/٣٢٩ .
(٧) انظر ١/١٥٤ منه .
(٨) انظر الاحكام ١/١٥٤ .

ومنها الموت (١) :

وهو عجز تام يسقط به التكليف لفوت الاداء عن اختيار فلا تبقى (٢) الزكاة بـ المأثم (٣) . وما عليه (٤) وهو متعلق بعين باق ببقائه أو بذمته لم يسبق

- (١) الموت في اللغة : ضد الحياة . يقال : مات يموت : اذا فارق الحياة ، فهو ميت ، وأموات وميتون - مشدداً ومخففاً - ويستوي فيه المذكر والمؤنث قال الله تعالى (لنحيي به بلدة ميتا) .
انظر مختار الصحاح ص ٦٣٩ ، المصباح المنير ٢٥١/٢ .
وقال في التعريفات : الموت : صفة وجودية خلقت ضد الحياة . ص ٢٣٥ .
وقيل : هو فساد بنية الحيوان ، أو عدم الحياة عما من شأنه الحياة .
انظر تعريف الموت واحكامه واثاره على الاهلية في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٣/٤ - ٣٢٩ ، تيسير التحرير ٢٨١/٢ - ٢٨٧ ، التوضيح على التنقيح ١٧٨/٢ - ١٨٠ ، التلويح على التوضيح ١٧٨/٢ - ١٨٠ ، فصول البدايع ٣٠٢/١ - ٣٠٨ ، فتح الفقار بشرح المنار ٩٨/٣ - ١٠٢ ، فواتح الرحموت ١٧٥/١ .
- (٢) قال فخر الاسلام : الاحكام نوعان : احكام الدنيا ، واحكام الآخرة .
فاما احكام الدنيا ، فانواع اربعة : ١ - ما هو من باب التكليف - ٢ - ما شرع عليه لحاجة غيره - ٣ - ما شرع له لحاجته - ٤ - ما لا يصلح لقضاء حاجته .
انظر امثلتها وشرحها في : اصول البزدوى ٣١٣/٤ - ٣٢٨ .
واما احكام الآخرة ، فاربعة ايضا ، وهي :
أ - ما يجب له على الفسير من الحقوق المالية والمظالم التي ترجع الى النفس والعرض .
ب - ما يجب عليه للغير ، من الحقوق والمظالم .
ج - ما يلقاه من ثواب وكرامة ، جزاء الطاعات واكتساب الخيرات .
د - ما يلقاه من عقاب وملاحة ، جزاء المعاصي والتقصير في العبادات .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٢٩/٤ .
- (٣) أي ان الزكاة تسقط عن الميت في حكم الدنيا ، فلا يجب ادائها من التركة عند الحنفية خلافا للشافعية وانما يبقى عليه المأثم لا غير ، لان الأثم من احكام الآخرة وهو ملحق بالاحياء في تلك الاحكام .
انظر : كشف الاسرار ٣١٣/٤ ، التلويح على التوضيح ١٧٨/٢ .
- (٤) أي ما شرع عليه لحاجة غيره . وهو اما ان يكون متعلقا بالعين ، أو متعلقا بالذمة .
والاول : كالمرهون ، والمستأجر ، والمفصوب والمبيع والوديعة .
وحكمه : أنه يبقى ببقاء العين ، لان فعل العبد في العين فيرمقصور اذ المقصود في حقوق العباد هو المال والفعل تبع . ولذلك يبقى حق العبد في العين بعد موت من كانت بيده .
والثاني : اما ان يكون متعلقه بطريق الصلة ، كنفقة الاقارب اولم يكن كالديون الواجبة بالمعاوضة .
فان كان الاول ، بطل بموته الا ان يوصى فيصح من الثلث .

بمجرد هابل بانضمام مال او كفيل حتى لم تصح عن الميت كفالة بدون احدهما
عند ابي (١) حنيفة كأن الدين ساقط بخلافها عن عمد محجور أقر يدين لكمال
ذمة في نفسه وان ضمت اليها المالية في حق المولى وما عليه صلة (٢) تهطل الا أن
يوصي فيصح من الثلث وما شرع لحاجته (٣) لم ينافيه الموت فيبقى ولذلك قدم جهازه
ثم ديونه ثم (٤) وصاياه من ثلثه ثم وجبت المواريث خلافة ، ولهذا بقيت الكتابة
بعد موت المولى وبعد المكاتب عن وفاة وضلت المرأة زوجها في عدتها لبقاء ملكه
والفصل من حوائجه من غيركم عندنا لأنها ملوكة وقد بطلت . وما لا يصلح (٥)
لحاجته كالقصاص فواجب للورثة أولاً بسبب الفقد للمورث ، ولهذا صح فوكـل
منهما (٦) . ولم يورث عند ابي حنيفة (٧) واذا انقلب مالا بعفو البعض أو بصلح
صار مورثاً وهو خلف الا أن المال صالح لحوائجه ولهذا تعلق به حق الموصى له لا
بالقود فاحترسهم الورثة في الخلف دون الاصل واختلفا لاختلاف حالهما (٨) .

- ====
- وان كان الثاني : لم يبق بمجرد الذمة ، الا ان يضم اليه مال ، أو كفيل .
لان ضعف الذمة بالموت فوق الضعف بالرق ، لان الرق يرجى زواله
غالبا ، وهذا لا يرجى زواله .
ولتفصيل ذلك ارجع الى اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٣/٤ ، ٣١٤ ،
٣١٧ ، بالاضافة الى المراجع السابقة .
- (١) انظر اصول البزدوى ٣١٤/٤ .
 - (٢) في أ : اصله وهو خطأ .
 - (٣) انظر تفصيله في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٧/٤ .
 - (٤) سقطت من أ .
 - (٥) هذا هو القسم الرابع من اقسام احكام الدنيا . انظر تفصيله في اصول البزدوى
وكشف الاسرار ٣٢٤/٤ وما بعدها .
 - (٦) أى صح فحو الوارث عنه قبل موت المجرور ، وصح فحو المجرور ايضا .
انظر اصول البزدوى ٣٢٤/٤ .
 - (٧) انظر المرجع السابق ص ٣٢٥ .
 - (٨) كتب بإزائها بهامش الاصل ما نصه : " يعنى الصلاحية لحاجة الميت وعدم
الصلاحية ان الاصل ان لا يخالف الحكم اصله . ولم يشر اليها بسهم ولم يكتب
عند آخرها "صح" كما جرت به عادة المصنف في الخرجات . والذي يظهر
انها شرح وليست من الاصل لكنها موجودة في نسخة ب ضمن الاصل
وفي نسخة اخرى سميتها ب موجودة طي شكل تعليقة بين الاصل
طي عكس اتجاهها . وقال في حاشية نسخة اخت المصنف التي سميتها أ
: " حاشية له " ، ثم ساق تلك الزيادة بنصها .

فصل :

ومن المكتسبة (١) الجهل (٢) وعد منها للتفريط في العلم (٣) ، وان كان أصليا
فجهل الكافر (٤) ليس بعذر لوجود ما اوضح به هاننا

- (١) بعد انتباهك من تعداد وتوضيح عوارض الاهلية السماوية ، شرع في بيان
العوارض المكتسبة ، وهي التي للانسان دخل في اكتسابها وهي نوعان كما ذكر
فخر الاسلام ، من المرء على نفسه ، ومن غيره عليه ،
أما التي من جهته فهي على سبيل الاجمال : الجهل ، والسكر ، والهزل
والسفه ، والخطأ ، والسفر .
والذي من غيره عليه : الاكراك ، انظر اصول البزدوى ٣٣٠ / ٤
(٢) الجهل في اللغة : ضد العلم ، يقال : جهلت الشيء جهلا ، وجهالة
خلاف طمته ، وفي المثل : كفى بالشك جهلا . وجهل على غيره :
سفه وخطأ ، وجهل الحق : اذاه فهو جاهل ، وجهول ، وجهلته
- بالتثقيب - نسبت الى الجهل .

انظر: المصباح المنير ١ / ١٢٣ ، مختار الصحاح ص ١١٥ .
وفي الاصطلاح :

هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه .
وينقسم الى : جهل بسيط : وهو عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما .
وجهل مركب : وهو اعتقاد جازم غير مطابق للواقع .
انظر تعريف الجهل واقسامه واحكامه في :

اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤ / ٣٢٠ - ٣٢١ .
التعريفات ص ٨٠ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ١٨٠ - ١٨٥ ، التلويح على
التوضيح ٢ / ١٨٥ - ١٨٠ ، فصول البدايع ١ / ٤٠٨ - ٣١٥ ، فتح الغفار
٣ / ١٠٢ - ١٠٦ .

- (٣) انما جهل الجهل من العوارض ، لأنه امر زايد على حقيقة الانسان وثابت
في حال دون حال ، كالصفر .
وجعل من المكتسبة ، لأن ازالته باكتساب العلم في قدرة العبد ، فكان ترك
تحصيل العلم منه اختيارا بمنزلة اكتساب الجهل ، باختيار بقاءه فكان مكتسبا
من هذا الوجه .

انظر : كشف الاسرار ٤ / ٣٣٠ ، فصول البدايع ١ / ٣٠٨ .

- (٤) قسم فخر الاسلام الجهل الى اربعة انواع وهي :
١ - جهل باطل بلا شبهة ، لا يصلح عذرا أصلا في الآخرة ، كجهل الكافر
بالله تعالى ورسوله طيه السلام .

٢ - وجهل هو دونه ، لكنه باطل لا يصلح عذرا أيضا في الآخرة كجهل
صاحب الهوى في صفات الله عز وجل ، وجهل الباغي لأنه مخالف للدليل .
٣ - وجهل يصلح شبهة ، وهو الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح ، أو في
غير موضع الاجتهاد لكن في موضع الشبهة .

٤ - جهل يصلح عذرا ، وهو الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
فانه يكون عذرا في الشرائع حتى انها لا تلزمه لأن الخطاب النازل ، خفي

ودينه (١) دافع للتعرض وللدليل الشرع عند أبي حنيفة في حكم يحتمل التفسير
كأن الخطاب (٢) بتحريم الخمر غير نازل في حقه فيجوز البيع ويجب الضمان (٣)
ويصح نكاح المحرم (٤) حتى لو أسلموا وقد وطئ* ثبت احصانها ويصح طلبها
النفقة به (٥) ، ولم يفسخ الا بالتراجع، وهما (٦) فرقا بين الحكم الاصل وغيره
فقالا : تقوم الخمر والخنزير وابطهما أصل فيبقى، وابطاحة المحرم ليس بأصل
فيبقى . وقيام دليل التحريم شبهه مانعة من حد القذف . وعند الشافعي (٧) دافع
للتعرض لا غير حتى لا يجب حد الخمر ، لا في الأحكام (٨) وجهل صاحب هوى
بالصفات الالهية ليس بعذر لوضوح الحجة . وجهل الباغي (٩) وان كان

====
فيصير الجهل به عذرا ، لأنه غير مقصر وانما جاء من قبل خفاء الدليل
في نفسه .

انظر هذه الانواع الاربعة مع امثلتها في : اصول البيهقي ٣٣٠ / ٤ ، ٣٣٦ ،
٣٤٢ ، ٣٤٦ .

(١) أي اعتقاد الكافر الذي يعتقد دافع للتعرض له ، ودافع لدليل الشرع عند
أبي حنيفة ، في حكم يحتمل التفسير ، مثل تحريم الخمر والخنزير ، وتحريم
نكاح المحارم ، خلافا لصاحبه .

انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٣١ / ٤ - ٣٣٢ ، شرح التبريزي لوحة
٢٥٤ .

(٢) في ب " كالخطأ " وهو خطأ .

(٣) أي يجب الضمان على من اتلف خمر الذمي عند أبي حنيفة وصاحبه ، خلافا
للشافعي . انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٣١ / ٤ .

(٤) انظر تفصيله وذكر الخلاف فيه بين أبي حنيفة وصاحبه في كشف الاسرار
٣٣١-٣٣٥ / ٤ شرح التبريزي لوحة ٢٥٤ .

(٥) أي بذلك النكاح .

(٦) أي أبو يوسف ومحمد .

(٧) انظر : كتاب الام ٣٢٥-٣٢٦ / ٧ وحاشية عميره على شرح الجلال المحلي
٢٢٨ / ٤ .

(٨) كالقوم وضمان المتلف وصحة بيع الخمر والخنزير ، وإيجاب الحد على القاذف
فلا يثبت عند الشافعي لأن ريانة الكافر ليست بحجة على غيره ، بل
أثره في دفع التعرض له .

انظر شرح التبريزي لوحة ٢٥٤ .

(٩) البغي في اللغة : التعدي وبغى عليه : استطال وبابه رمى . وكل مجاوزة

وافراط على المقدار الذي هو حد الشيء ، فهو بغى . وبغى على الناس
بغيا : ظلم واعتدى ، فهو باغ والجمع بغاة . انظر : مختار الصحاح ص ٥٩ ،
المصباح المنير ٦٤ / ١ .

وفي الاصطلاح : الباغي هو الذي يخرج عن طاعة الامام ، ظانا ان الحق
معه ، والامام على الباطل متمسكا في ذلك بتأويل فاسد ، فان لم يكن له
تأويل ، فحكمه حكم اللصوص فلا يكون الجهل عذرا له ، لأنه مخالف للدليل
واضح . انظر : شرح التبريزي لوحة ٢٥٥ .

متأولا ولذلك^(١) ضمنه مال العادل ونفسه باتلافه من غير منعة. وعند المنعة تسقط الولاية ويجب^(٢) الجهاد وقتل الاسير والتزويف^(٣) على الجريح ولا ضمان ولا حرمان بالقتل. وان لم يحرموا^(٤) عند ابي حنيفة ومحمد للتأويل وان كان باطلا وتحبس اموالهم زجرا ولا تملك لاتحاد الدار حقيقة واختلافها حكما. فتثبت العصمة من وجه فلم تضمن بالشك ولم يملك بالشبهة بخلاف اهل الحرب لاختلاف السدار والمنعة المبطله للعصمة مطلقا، والجهل في موضع الاجتهاد أو الشبهة شبهة كمن صلى الظهر بغير طهر ثم صلى العصر^(٥) به ثم صلى المغرب وقضى الظهر وعنده ان العصر مجزئ، جاز للاجتهاد في الترتيب، وكما لو غفى احد وليي قصاص فقتله الاخر ظانا بقاء القصاص له لم يقتص منه للشبهة، وكمن زنا بجارية ولده^(٦)

- (١) قال في الكشف : فاذا استحل الباغي الاموال او الدماء بتأويل ان مباشرة الذنب كفر لا يحكم بإباحتها في حقه بتأويله كما حكنا بإباحة الخمر في حق الكافر بديانته، لأنه يعتقد الاسلام حقا فامكن مناظرته. فلذلك قلنا : اذا اتلف الباغي مال العادل أو نفسه ولا منعة له يضمن كما لو اتلفه غيره لبقاء ولاية الالتزام، وكذلك سائر الاحكام التي تلزم المسلمين تلزمه لأنه مسلم. فاذا صار للباغي منعة سقط عنه ولاية الالتزام بالدليل حسا وحققة فوجب العمل بتأويله الفاسد فلم يؤخذ بضمان في نفس ولا مال بعد التوبة كما لم يؤخذ اهل الحرب به بعد الاسلام ٣٣٩٤٣٣٨/٤ بتصرف.
- (٢) قال البيزدي : ووجبت المجاهدة لمحاربتهم، ووجب قتل اسراهم والتدفيف على جريحهم ولم تضمن نحن اموالهم ودماءهم ولم نحرم عن الميراث بقتلهم لان الاسلام جامع والقتل حق ص ٣٤٠.
- (٣) التدفيف هو الاسراع في القتل والمراد منه هنا اتمام القتل. انظر مختار الصحاح ص ٢٠٧ المصباح المنير ١/٢١٠.
- (٤) أي اهل البغي لم يحرموا عن الميراث حتى لو قتل الباغي اخاه العادل وقال انا على الحق ورثه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله للتأويل الذي تمسك به وقال ابو يوسف رحمه الله : لا يرثه بحال، لأنه قتل بغير حق، فيحرم به عن الميراث كما لو قتله ظلما من غير تأويل، وهذا لان اعتقاده وتأويله لا يكون على مورثه العادل ولا على سائر ورثته، انما يعتبر ذلك في حقه خاصة. انظر كشف الاسرار ٤/٣٤٠.
- (٥) قال البيزدي : من صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر بوضوء وعنده ان الظهر قد اجزأه فالعصر فاسده، لان هذا جهل على خلاف الاجماع. وان قضى الظهر ثم صلى المغرب وعنده ان العصر اجزئ عنه جاز ذلك، لانه جهل في موضع الاجتهاد في ترتيب الفوات. اصول البيزدي ٤/٣٤٢.
- (٦) سقطت من ب.
- (٧) في ب : والده.

(١) طى ظن الحل لم يحد . وكحربي اسلم ودخل الينا فشرب جاهلا بالحرمة . لاذى ،
ومخلاف الزنا ، وجهل من اسلم في دار الحرب عذرا لخفاء الدليل وعدم التقصير ،
وكذا جهل الوكيل (٢) والمأذون بالاطلاق ، وضده والشفيح بالشفعة والبكر بالنكاح
والامة المنكوحة بخيار العتق بخلاف خيار البلوغ لخفاء الدليل في حقها دون
الحرمة .
ومنها الهزل (٤) :

وهو ينافي اختيار الحكم والرضا به دون مباشرته كخيار الشرط . وشرطه (٥) التصريح
به وان (٦) لم يذكر في العقد ولا ينافي الاهلية ولا الحكم لكن يجب التخرير

-
- (١) اى بخلاف الذى اذا اسلم وشرب الخمر وقال لم اعلم يحرمها فانه يحد لان جهله ليس عذرا لوضوح الدليل في حقه . وكذلك اذا زنا يحد .
 - (٢) اى وكجهل من اسلم في دار الحرب جهل الوكيل بالوكالة ، وجهل المأذون بالاذن يكون عذرا فلو وكله ببيع شىء يتسارع اليه الفساد ولم يعلم بالوكالة حتى فسد ذلك الشىء لم يضمن شيئا . انظر الكشف ص ٣٤٧ .
 - (٣) انظر اصول البزدوى ٣٤٨/٤ - ٣٤٩ .
 - (٤) الهزل في اللغة : ضد الجد ، وبابه ضرب يقال : هزل في كلامه هزلا ، منح . انظر : المصباح المنير ٣١١/٢ مختار الصحاح ص ٦٩٥ . وفي الاصطلاح : هوان لا يراد باللفظ معناه ، لا الحقيقي ولا المجازى وهو ضد الجد . قاله في التعريفات ص ٢٥٧ . وقال فخر الاسلام : هو اللعب ، وهو ان يراد بالشىء ما لم يوضع له . وهو ضد الجد وهو : ان يراد بالشىء ما وضع له . اصول البزدوى ٣٥٧/٤ . وانظر تعريف الهزل وبيان احكامه في : تيسير التحرير ٢٩٠-٢٩٩ .
 - (٥) اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٧/٤ - ٣٦٨ التوضيح طى التنقيح ١٨٧/٢ - ١٩١ . التلويح طى التوضيح ١٨٧/٢ - ١٩١ ، فصول البدايع ٣١٥/١ - ٣١٨ ، فتح الغفار ١٠٨/٣ - ١١٤ . اى شرط ثبوت الهزل واعتباره في التصرفات : ان يكون صريحا مشروطا باللسان ، بان تقول اني ابيع هذا الشىء هازلا ، او اتصرف التصرف الفلاني هازلا ، ولا يكتفى فيه بدلالة الحال . الا انه لا يشترط ذكر الهزل في العقد ، اذ لو شرط ذلك لا يحصل المقصود وهو ان يعتقد الناس التصرف الذى هزلا به جدا ، ولا يكون كذلك حقيقة . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٥٧/٤ التوضيح طى التنقيح ١٨٧/٢ .
 - (٦) في ب : فان .
 - (٧) اى تخرير الاحكام مع الهزل بحسب اثره في الرضا . قال التبريزى : وذلك يقع على وجوه اربعة ، الاول : ان يدخل فيما يمكن نقضه كالبيع والاجارة . والثاني : ان يدخل فيما لا يمكن نقضه . والثالث : ان يدخل على الاقرار بما يمكن فسخه وما لا يمكن وهو نوعان . والرابع : ان يدخل فيما يبنى على الاعتقاد وهو نوعان : الايمان ، والكفر . ولكل وجه من هذه اقسام وصور انظر تفصيلها في لوحة ٢٥٨ .

بحسب اثره فان دخل على ما يمكن نقضه كالبيع فاما ان يهزلا (١) بأصله أو يقدر العوض أو الجنس وكل منها اما ان يتفقا بعد المواضعة على الاعراض أو البنائ أو يسكتا أو يختلفا ، فان هزلا بأصله ثم اعرضا بطل الهزل ، أو بنيا انعقد فاسدا غير موجب للملك كشرط الخيار من الجانبين فمن نقضه أو (٢) أجاره انتقض وجاز ويجب تقديره في الهزل بالثلاث عند أبي حنيفة (٣) ولذلك لم يثبت به الطك مع القبض . وان سكتا أو اختلفا صح العقد عنده (٤) ميلا الى صحة الايجاب ظاهرا لعدم اتصال الهزل به . وقال (٥) : بطل في السكوت وجعلا القول لمدهسى البناء في الاختلاف ميلا الى اعتبار المواضعة لسبقها حتى يوجد الناقض اعتبارا للعادة ، وان هزلا في العوض (٦) بأن سميا الفين ، والثن الف ، فان أعرضا صح ،

- (١) في ب : يهزلا .
- (٢) كتب بازاء في هامش نسخة ج: فمن نقضه انتقض ، وان أجاره جاز .
- (٣) عند أبي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون وقت الاجازة مقدرا بالثلاث ، حتى لو اجازاه في الثلاث صح العقد ، وبعده لم يصح كما في الخيار المؤبد . انظر كشف الاسرار ٣٥٨/٤ تيسير التحرير ٢٩١/٢ .
- (٤) أي عند أبي حنيفة انظر اصول البزدوى ٣٥٩/٤ .
- (٥) قال فخر الاسلام : وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله : اذا سكتا واتفقا على انه لم يحضرهما شيء فان العقد باطل ، وان اختلفا فالقول قول من يدعى البناء . اصول البزدوى ٣٥٩/٤ ، التوضيح على التنقيح ١٨٧/٢ .
- (٦) للهزل في العوض أربع صور ، الاولى : ان يتفقا على الجذ في اصل البيع لكن هزلا في العوض ، بأن كان الثمن الفا فسمياه الفين ، ثم اعرضا عن هذا الهزل صح العقد بالفين . الثانية : ان يسكتا . الثالثة : ان يختلفا في الفرض المذكور ، فالهزل باطل والتسمية صحيحة عند أبي حنيفة ويتعقد البيع بالفين لما ذكرنا ان الاصل الجذ ، وعندهما : ينعقد البيع بالف وبطل الف هزلا به لان العمل بالمواضعة اولى فحينئذ يترجح الاصل وهو المواضعة . والصورة الرابعة : ان يتفقا على البناء على المواضعة ، ففي الفرض المذكور يكون الثمن الفين عند أبي حنيفة وعندهما ينعقد البيع بالف ، لانهما قصدا السمعة بذكر احد الالفين ، ولا حاجة في تصحيح العقد الى اعتبار تسمية الالف الذي هزلا به ، فذكره والسكوت عنه على سوا . ولا بي حنيفة ان المواضعة السابقة انما تعتبر اذا لم يوجد منهما ما يدل على الاعراض عنها وقد وجد ههنا ، لانهما جدا في اصل العقد وقصدا بيعة جائزا . ولو عمل بالمواضعة بالبدل لصار العقد فاسدا لان احد الالفين غير داخل في العقد . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٠-٣٦٢ التوضيح على التنقيح ١٨٨/٢ ، التلويح على التوضيح ١٨٨/٢ ، فصول البدايع ٣١٥/١-٣١٦ شرح التبريزي لوحة ٢٥٩ تيسير التحرير ٢٩٣/٢ وما بعدها .

أوسكتا او اختلغا فالتسمية عنده والمواضعة عندهما ، أو بنيا فالتسمية (١) عنده أيضا لأنهما جدا في الاصل فلو عمل بالمواضعة فسد لأنه شرط فاسد فترجح الاصل على الوصف بخلاف المواضعة في الاصل وان هزل في الجنين فسميا دنانير والثنان دراهم صح البيع مطلقا . وفرقا بأن الجمع في المواضعة بالقدر ممكن لصحة البيع باحد الالفين والهزل بالالف الاخرى شرط لا طالب له فلم يفسد به وههنا يمتنع العمل بالمواضعة في العقد لخلوه عن الثمن فتعيين المسمى هذا ، وان (٢) دخل على ما لا ينقضي (٣) فاما ان لا يكون فيه مال كالطلاق والعتاق والعفو واليمين والنذر ، فالهزل باطل .

" ثلاث (٤) جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين " . ولا أنه رضي بسبب لا يرد حكمه فلزم ، أو يكون المال تابعا كالنكاح ، فان هزلا بأصله (٥) «لزم» (٦) أو بالقدر (٧) واعرضا فالمسمى أو بنيا فالمواضعة ،

(١) سقطت من ب .

(٢) في ب : فان .

(٣) هذا هو الوجه الثاني وهو ان يدخل الهزل على ما لا يحتمل النقض بعد ثبوت وهو اقسام ثلاثة اشار اليها المصنف . لأنه لا يخلو اما ان لا يكون فيه مال اصلا او يكون . والثاني لا يخلو من ان يكون المال فيه تبع ، أو اصل . فالاول كالطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين ، فكل هذه صحيح والهزل باطل . وقد فصل التبريزي في الثاني والثالث بما يطول ذكره هنا ، فليرجع اليه من اراد التوسع في الموضوع في لوحة ٢٦٠ ، وانظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ٤/٣٦٢ .

(٤) رواه ابو داود وابن ماجه والدارقطني والترمذي من حديث ابي هريرة . رضي الله عنه يرفعه . ولم يذكر فيه اليمين ، بل الرجعة ولفظه " ثلاث جدهن جد وهزلهن جد ، النكاح ، والطلاق والرجعة " قال الترمذي حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند اهل العلم .

انظر سنن ابي داود ١/٥٠٧ ، سنن ابن ماجه ١/٦٥٨ ، سنن الدارقطني ٤/١٩ ، سنن الترمذي ٣/٤٨١ .

وانظر الكلام على اسناده ورواياته في التعليق المغني على الدارقطني بحاشية سنن الدارقطني ٤/١٩ .

(٥) مثل ان يقول لامرأة : اني اريد ان اتزوجك بالف تزوجا هزلا ووافقته المرأة ووليها على ذلك وحضر الشهود هذه المقالة ، ثم تزوجها كان النكاح لازما مطلقا . اعني في القضا وفيما بينه وبين الله والهزل باطل ، وينعقد النكاح بما سميا للحديث المذكور . انظر شرح التبريزي لوحة ٢٦٠ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) أي وان هزلا بقدر المهر بان يقول : اني اريد ان اتزوجك على الف ، واظهر في العلانية الفين ، فاجابته المرأة او الولي الى ذلك فتزوجها على الف علانية كان النكاح جائز بكل حال . قال التبريزي : ولها اربع صور : الاولى : ان يتفقا على الاعراض عن الهزل فينعقد بالفين . والثانية : ان يتفقا على البناء فيجب الالف بناء على المواضعة لانها قصدا الالف بذكر الالفين .

والثالثة : ان يسكتا ولم يحضرها شي .

والرابعة : ان يختلفا . لوحة ٢٦١ بتصرف .

والفارق أن^(١) النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع . وان سكتا او اختلفا
 فالمسمى كالبيع، او المواضعة لتبعية المهر، روايتان .^(٢)
 وان هزلا في الجنس^(٣) واعرضا فالمسمى أو بنيا^(٤) فمهر المثل بخلاف البيع لتوقفه
 على تسمية الثمن ، وان سكتا^(٥) أو اختلفا فمهر المثل اتفاقا في رواية أو^(٦) المسمى
 عنده والمثل عندهما في أخرى . وان قصد المال كالخلع والعتق^(٧) بمال والصلح
 عن عمد بطل الهزل عندهما كخيار الشرط سواء هزلا بأصله أو ببذله أو بجنسه
 وبنيا . وصح عنده . فيجب المسمى عندهما ويقع الطلاق مطلقا ، وعنده يتوقف
 على اختيارها كما في خيار الشرط في الخلع من جانبها ، وان اعرضا بطل الهزل
 اتفاقا ، أو سكتا ، او اختلفا فعنده القول لمدعي الجدة ، وعندهما لمدعي البناء^(٨)
 والهزل في الاقرار^(٩) يبطله للدلالة على عدم المخبرية^(١٠) وكذا تسليم الشفعة
 بعد الطلب والاشهار هزلا^(١١) هذا وان دخل على اعتقاد فان تبرأ كافر عن دينه
 وهزل بالاسلام حكم بصحته كالمكروه بمنزلة انشاء لا يمكن رد حكمه .

- (١) ساقطة من ب .
 (٢) قال فخر الاسلام : وان اتفقا على انه لم يحضرهما شيء او اختلفا فان محمد
 رحمه الله ذكر عن ابي حنيفة رحمه الله ان النكاح جائز بالف . بخلاف البيع ،
 لان المهر تابع في هذا فلا يجعل مقصودا بالصحة . وروى ابو يوسف عن ابي
 حنيفة رحمه الله ان المهر الفان فان التسمية في الصحة مثل ابتداء البيع
 جعل ابو حنيفة رحمه الله العمل بصحة الايجاب اولي من العمل بصحة
 المواضعة فذلك هذا ، وهذا أصح . اصول البزدوى ٣٦٣/٤ .
 (٣) بأن سميا في العلانية دنانير ، واتفقا في السر على دراهم .
 (٤) ان اتفقا على الاعراض عن الهزل فالمهر ما سميا ، وان اتفقا على البناء على
 المسمى هزلا وجب مهر المثل بالاجماع بخلاف البيع لانه لا يصح الا
 بتسمية الثمن لانه مقصود والنكاح يصح بلا تسمية ويكون لها مهر المثل ،
 لان المهر في النكاح تابع .
 وان اتفقا لانه لم يحضرهما شيء او اختلفا فعلى رواية محمد يجب مهر المثل ،
 وعلى رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة يجب المسمى وبطلت المواضعة . وعندهما
 يجب مهر المثل في رواية اخرى .
 انظر اصول البزدوى ٣٦٣/٤ شرح التبريزي لوجه ٢٦١ .
 (٥) ساقطة من ب .
 (٦) ساقطة من ب .
 (٧) وفي ب : على مال .
 (٨) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٤/٤ .
 (٩) هذا هو الوجه الثالث من وجوه الهزل وهو الهزل في الاقرار ، وهو ان يقر
 هزلا أو يقر بالهزل .
 (١٠) سواء كان اقرارا بما يحتمل الفسخ ، او بما لا يحتمله ، لانه يعتمد صحة
 المخبرية ، والهزل يدل على عدم المخبرية في الماضي ، فيمتنع انعقاده
 اصلا ، فصار الاقرار بما يحتمل الفسخ ، وبما لا يحتمله من جنس ما يحتمل
 النقض ، من حيث ان الجميع يعتمد وجود المخبرية ، فيؤثر الهزل في
 الكل .
 انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٨/٤ .

(١١) ساقط من ب .

(١٢) في ب : هازلا .

ومنها (١) السفة (٢) :

ولا ينافي الاهلية (٣) و«لا» الا حكم (٤) وليس بسبب للنظر (٥).

- (١) أي من عوارض الاهلية المكتسبة : السفة .
- (٢) السفة في اللغة : ضد الحلم ، واصله الخفة والحركة .
يقال : سفه ، سفها ، من باب تعب . وسفهُ - بالضم - سفاهة ، فهو سفية ، والانشى : سفيهه ، والجمع : سفها* والسفة نقص في العقل .
انظر المصباح المنير ١/٢٩٩ ، مختار الصحاح ص ٣٠٢-٣٠٣ .
وفي الاصطلاح : هو عبارة عن خفة تعرض للانسان ، من الفرح والغضب ، فتحمله على العمل بخلاف طور العقل ، وموجب الشرع .
انظر التعريفات ص ١١٩ .
- انظر تعريف السفة والاحكام المتعلقة به في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٦٩ - ٣٧٥ ، تيسير التحرير ٢/٣٠٠-٣٠٢ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٩١ - ١٩٣ ، التلويح على التوضيح ٢/١٩١ - ١٩٣ فصول البدايع ١/٣١٨ - ٣١٩ فتح الغفار ٣/١١٤ - ١١٧ .
- (٣) لأنه لا يخل بالقدرة ظاهرا لسلامة التركيب ، ولا باطنا ، لبقائه نور العقل يكمله ، فالسفيه مخاطب واهل للقيام بحقوق الله تعالى وحقوق العباد .
انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٦٩ ، فتح الغفار ٣/١١٥ .
- (٤) سقطت من أ و ب
- (٥) اختلفوا في وجوب النظر للسفيه ،
فقال ابو حنيفة رحمه الله : لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات ، لأنه حر مخاطب ، فيكون مطلق التصرف في ماله كالرشيد .
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي : يجوز الحجر عليه بهذا السبب ، عن التصرفات المحتملة للفسخ ، وهي ما يبطله الهزل ، دون ما لا يبطله ، كالنكاح والطلاق ونحوهما . انظر اختلافهم وأدلة كل في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٧١-٣٧٢ ، التلويح على التوضيح ٢/١٩١-١٩٢ ، فتح الغفار ٣/١١٦ تيسير التحرير ٢/٣٠٠ كتاب الام ٣/١٩١-١٩٢ ، ١٩٤-١٩٥ ، مختصر المعزني ٧/٢٢٣ .

ومنع (١) المال عنه اول بلوغه عقوبة او غير معقول فلا يقاس عليه ،وقالا (٢) وجب
النظر للمسلمين ولدينه لا لسفنه (٣) اجاب بأنه جائز لا واجب ،كيفوقد تضمن ضررا
فوقه من الحاقه بالصبي والمجنون لا جل اليد التي هي نعمة طارئة ،والأهلية نعمة
أصلية ولا يبطل الا على بالادنى . قالوا : تثبت له هذه النعمة رفقا به فاذا ضرت
ردت نظرا للمسلمين لا للسفنه من حيث هو ولهذا (٤) تعددت طرق الحجر فبييع
القاضي على المديون الممتنع عن بيع ماله في الدين ويحجر عليه كيلا يبيع ماله تلجئته
ويحصره على الفرما .

(١) اتفقوا جميعا على أن السفه يمنع منه ماله اول ما يبلغ ،لقوله تعالى (ولا تؤتوا
السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم
قولا معروفا) آية ه من سورة النساء .
ثم قال : (فان آنتم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) الاية ٦ من
سورة النساء .

أى اذا رأيتم فيهم صلاحا في العقل ،وحفظا للمال ،فادفعوا اليهم اموالهم
وهذا يقتضى أن لا يدفع الى السفه ماله الا اذا كان رشيدا ،حافظا له .
وان كان مهذرا ،غير حافظ لماله ،لا يدفع اليه وان تقدمت به السن . لكن
أبو حنيفة وضع حدا لعدم دفع ماله اليه ،وقدره بخمسة وعشرين سنة ، لا يدفع
اليه ماله فيها ،لأن اول أحوال البلوغ قد لا يفارقه السفه ، فاذا بلغ تلك
السن ،دفع اليه ماله ، لأنه قد حدث له ضرب من الرشد لا محالة ،والشرط
" رشدا " نكره ، فسقط بالمنع ، لأنه اما عقوبه واما حكم لا يعقل معناه ،
فيتعلق بغير النص .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يدفع الى السفه ما لم يؤمن منه الرشد ، لأنه
تعالى طلق الايتاء بايناس الرشد ، فلا يجوز قبله ، لأن المعلق بالشرط
معدوم قبل وجود الشرط . ألا ترى انه عند البلوغ اذا لم يؤمن منه
الرشد لا يدفع اليه المال ،بهذه الاية ، فكذا اذا بلغ خمسا وعشرين
سنة ، لأن السفه يستحكم بطول المدة .

انظر اختلافهم ووجهة نظر كل في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٩/٤ -
٣٧٠ ، تيسير التحرير ٣٠٠/٢ ، التلويح على التوضيح ١٩١/٢ ، التوضيح
على التنقيح ١٩١/٢ ، فصول البدائع ٣١٨/١ - ٣١٩ .

(٢) أى ابو يوسف ومحمد . انظر تفصيل حجتها في شرح التبريزى لوجه ٢٦٣
بالاضافة الى المراجع أعلاه .

(٣) في ب : لا لسفنه .

(٤) أى : ولا جل ان الحجر على السفه لدفع الضرر عن المسلمين ، تعددت طرق

الحجر ، فتارة يحجر على السفه لما قلنا ، وتارة يحجز على المديون الممتنع
عن بيع ماله لقضاء ديونه .

انظر : فصول البدائع ٣١٩/١ .

ومنها الخطأ^(١) :

وهو عذر يسقط^(٢) حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد ، وشبهة في العقوبات فلا يَأثم ولا يؤخذ^(٣) بحد ولا قصاص وليس بعذر في حقوق العباد فيجب ضمان الأموال لعصمة المحل ووجبت الديه على وجه التخفيف والكفارة لتقصير في التثبيت وصح طلاقه^(٤) ومنعه الشافعي^(٥) اعتبارا بالنائم ، قلنا^(٦) : مناف لا يصل العمل

(١) الخطأ في اللغة : ضد الصواب ، ويقصر ، ويمد ، وهو اسم من اخطأ فهو مخطئ . قال ابو عبيده : خطئ خطأ ، من باب علم ، وأخطأ ، بمعنئى واحد ، لمن يذنب على غير عمد ، وقال غيره : خطئ : في الدين ، وأخطأ : في كل شئ ، عامداً كان أو غير عامد .

انظر: المصباح المنير ١٨٧/١-١٨٨ ، مختار الصحاح ص ١٢٩-١٨٠ . وفي الاصطلاح : هو ما ليس للانسان فيه قصد ، وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد .

ولم يجعل عذرا في حق العباد . انظر التعريفات ص ٩٩ . وقال الفناوى :

الخطأ : قد يراد به العدول عن الصواب ، كما في قوله تعالى (ان قتلهم كان خطأ كبيرا) .

وقد يراد به ما ليس بعمد ، نحو قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ) ورفع عن أمئ الخطأ " وهو المعنى هنا . وعرف : بالفعل عن قصد صحيح غير تام . ومنه : رمى صيد أصاب انسان ، ان من تمام القصد ، قصد محله ، ولو جسد . قصد ما ، أقله : ترك التثبيت ، ولذا ، عد في المكتسبه ، جازان يؤخذ به . فصول البدايع ١/٣٢١ .

وانظر تعريف الخطأ واحكامه في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٨٠-

٣٨٣ ، تيسير التحرير ٢/٣٠٥-٣٠٧ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٩٥ ،

التلويح على التوضيح ٢/١٩٥ ، فتح الغفار ٣/١١٨-١١٩ .

(٢) في أ : فيسقط .

(٣) في ب : ولا يؤخذ .

(٤) أى طلاق المخطئ ، بأن أراد ان يقول : اسقيني ماء ، فجرى على لسانه :

أنت طالق .

انظر كشف الاسرار ٤/٣٨١ .

(٥) فقال : لا يقع طلاق الخاطئ ، لأن الطلاق انما يقع بكلام صدر عن قصد صحيح ، وههنا لا يبقى القصد ، ان المخطئ غير قاصد فلا يقع طلاقه كطلاق

النائم والمغنى عليه . انظر: شرح التبريزى لوجه ٢٦٤ ، احكام الامدى

١/١٥٤ كتاب الام ٧/١٦٠ .

تيسير التحرير ٢/٣٠٦ اصول السرخسي ١/٢٥١ ، فواتح الرحموت ١/١٦٥ ،

٢٢٦ .

(٦) اشارة الى الجواب عما قاله الشافعي وتقريره : ان القصد أمر باطن لا يتوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة ، بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه

وهو اهلية القصد بالعقل والبلوغ ، نغيا للحرج كما في السفر والمشقة . انظر: كشف

الاسرار ٤/٣٨١ شرح التبريزى لوجه ٢٦٤ .

بالعقل فلا يقام البلوغ مقامه (١) والعلم (٢) بدوام العمل به من غير سهو حرج فأقيم البلوغ مقامه مع انه لا يخلو عن تقصير فلم يكن سببا للكرامة ولهذا لم يلحق الخاطيء بالناسي في بقاء الصوم .
ومنہا الاكراه (٣) :

والمختار (٤) في الاحكام: أن الطجأ الى الفعل بحيثلا يمكنه تركه وصار فعله

(١) قال فخر الاسلام البزدوى : والجواب عنه - اى عن جواب الشافعي - أن الشىء انما يقوم مقام غيره ، اذا صلح دليلا ، وكان في الوقوف على الاصل حرج ، فينقل الحكم تيسيرا . وليس في اصل العمل بالعقل حرج في دركه . والنوم ينافي أصل العمل به ، ولا حرج في معرفته ، فلم يقم البلوغ مقامه . فأما دوام العمل بالعقل بلا سهو ، ولا غلة ، فأمر لا يتوقف عليه الا بحرج ، فأقيم البلوغ مقامه عند قيام كمال العقل . اصول البزدوى ٣٨٣/٤ ، وانظر كشف الاسرار ٣٨٢/٤ .

(٢) في ب : مع انه لا يخلو عن العلم بدوام . . . الخ
(٣) الاكراه لفة : حمل الغيز على ما يكرهه بالوعيد . يقال : اكرهه على كذا : حمله عليه كرها ، وكرهت اليه الشىء تكريها ، ضد حبيته اليه .

والكره - بالفتح - المشقة ، - وبالضم - القهر ، وقيل : بالفتح : الاكراه ، وبالضم : المشقة . واکرهه على الامر اكرها : حمله عليه قهرا .
انظر : المصباح المنير ١٩٢/٢ ، مختار الصحاح ص ٥٦٨ - ٥٦٩ .
واصطلاحا : هو الالتزام والاجبار على ما يكرهه الانسان طبعيا وشرعا .
وقيل : هو اسم لفعل يفعله الانسان بغيره ، فينتفى به رضاه ، أو يفسد به اختياره .

وقال الفغاري : هو حمل القادر الأبي على قول أو فعل مهددا ، إما كاملا ، ويسمى ملجئا ، يتلف نفس ، أو عضو . وإما قاصرا ، غير ملجئ ، بحبس أو قيد ، مديد ، أو ضرب شديد قياسا ، ويقصد حبس الأب ، أو الابن ، أو كل ذى رحم محرم استحسانا . لأن البار يختار حبسه على حبس أبيه ، بخلافه باذهاب السجاء ، واتلاف المال ونحوه .

انظر تعريف الاكراه ، واقسامه واحكامه والخلاف في تكليف المكروه في :
التعريفات ص ٣٣ ، فصول البدايع ١/٣٢١-٣٢٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٨٢-٤٠١ ، تيسير التحرير ٢/٣٠٧-٣١٥ ، التوضيح على التنقيح ٢/١٩٧-٢٠٠ ، التلويح على التوضيح ٢/١٩٧-٢٠٠ ، فتح الفغار ٣/١١٩-١٢٣ ، احكام الامدى ١/١٥٤ ، المستصفى ١/٩٠-٩١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشرييني ١/٧٢-٧٦ ، منهاج البيضاوى ١/١٣٨-١٣٩ ، نهاية السؤل ١/١٣٨-١٣٩ ، منهاج العقول ١/١٣٨-١٣٩ ، التمهيد للاسنوى ص ٢٦-٢٨ ، فواتح الرحموت ١/١٦٦-١٦٨ ، المسودة ص ٣٥ ، البرهان ١/١٠٦-١٠٧ .
(٤) في ب : من الاحكام .

كحركة المرتعش غير مكلف وان جاز عقلا فممتنع سمعا (١) لقوله " وما استكروهوا عليه " (٢)
والمراد رفع الموءاخذة المستلزم لرفع التكليف ولزوم الغرامات لعصمة المحل ، وان لم
يضطر فهو مكلف عقلا وشرعا ، وعندنا (٣) هو مكلف مطلقا لانه مبتلى بين فرض
وحظر وابهة ورخصة واثم واجرفانه لا يرخص له قتل ولا جرح ولا زنا ، ولا حظر
في الميتة (٤) والخمر والخنزير ، ورخص في (٥) اجراء كلمة الكفر وفساد الصوم والصلاة
واتلاف المال والجناية على الاحرام وتمكين المرأة من الزنا . وفارقت الرجل في الرخصة
بسبب أن نسبة الولد عنها لا تنقطع فلم يكن بمعنى القتل ولهذا قام الاكراه القاصر
شبهة في الدر (٦) عنها دونه ، وهذا أیه الخطاب ، ولا ينافي الاختيار والا لبطل
الاكراه ، لانه حامل على موافقة الملجي . فلم يناف شيئا من الاقوال والافعال وانما أثر
الكامل منه في تعديل النسبة ، والقاصر (٧) في تفويت الرضا . واصل الشافعي (٨)

- (١) انظر احكام الامدى ١/١٥٤ .
(٢) جزء من حديث لفظه " رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " وهذا الحديث يتكرر ذكره في كتب الفقهاء والاصوليين بهذا اللفظ . وفي الحقيقة انه لم يثبت ، وانما الثابت ما رواه ابن عباس رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " ان الله وضع عن امي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " رواه ابن ماجه في سننه ١/٦٥٩ .
قال ابن حجر : تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء والاصوليين بلفظ " رفع عن أمي " ولم أره بها في الاحاديث المتقدمة عند جميع من خرج .
انظر : تلخيص الحبير ١/٢٨٣ كشف الخفا ومزيل الالباس ١/٤٣٣ ، تخريج احاديث اصول البزدوى ص ٨٩ .
(٣) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٨٤ .
(٤) في ب : في الميتة والدم .
(٥) سقط " في " من ب .
(٦) في ب : " في درء الحد " .
(٧) الاكراه ثلاثة انواع : نوع يعدم الرضا ويفسد الاختيار ، وهو الملجي . ونوع يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو الذي لا يلجي . ونوع لا يعدم الرضا ، وهو ان يهتم بحبس ابيه او ولده ونحوه .
قال فخر الاسلام : والاكراه بجملة لا ينافي اهلية ، ولا يوجب وضع الخطأ بحال . اصول البزدوى ٤/٣٨٤ .
(٨) اختلف اصحاب الشافعي في تكليف المكروه الملجأ :
فذهب امام الحرمين وحجة الاسلام العزالي في جماعة الى : أن المكروه لا يمتنع تكليفه لا مكان الفهم والامثال وان كان على الكره .
وقال جمهور الشافعية : اذا وصل الاكراه الى حد الاضرار ، وصار نسبة ما يصدر عنه من الفعل اليه ، نسبة حركة المرتعش ، فهو غير مكلف ، وتكليفه في هذه الحال غير جائز ، لقوله صلى الله عليه وسلم " ان الله وضع عن امي الخطأ والنسيان وما استكروهوا عليه " .

أن باطله (١) مهطل للحكم مطلقاً لإبطاله الاختيار الذي تبتنى عليه صحة القول ومتى
تم (٢) الاكراه بأن أبيع الفعل فان أمكنت نسبته الى الملجئ* والا بطل فيضمن الملجئ*
العال وجزاء* صيد الحرم وفي الاحرام (٣) . ويحد الزاني لعدم الاباحة ويقتل القاتل
لذلك والملجئ* أيضا بالتسبيب (٤) وصح إسلام الحربي دون (٥) الذي وبيع
المديون أمواله لصحة الاكراه. واصلنا (٧) انه مفسد للاختيار ، فان عورض

=== قال جلال الدين المحلي : والمكره وهو من لا مندوحة له عما اكراه عليه الا بالصبر
على ما اكراه به ، يمتنع تكليفه بالمكره عليه ، أو ينقيضه على الصحيح ، لمسدم
قدرته على امثال ذلك . انظر : المحلي على جمع الجوامع (١) ٧٢-٧٣ ، احكام
الامدى (١) ١٥٤ ، البرهان (١) ١٠٦ ، المستصفى (١) ٩٠ .
(١) الاكراه الباطل : هو الذي يحرم الاقدام عليه ، وهو مهطل للحكم عن المكره
أصلاً فعلاً كان ما اكراه عليه ، أو قولاً .

انظر كشف الاسرار ٣٨٥/٤ .
(٢) وتعامه : بأن يجعل عذراً يبيح الفعل شرعاً ، كالاكراه بالقتل أو الحبس
الدائم أو على اتلاف مال الغير أو شرب الخمر أو الافطار في نهار رمضان
أو اجراء كلمة الكفر ، فانه يبيح الفعل عند الامام الشافعي رحمه الله ،
وانما جعل الاباحة دليلاً على تمام الاكراه لا أنها تدل على تمام العذر في
حق الله تعالى كما في حق المضطر ، فاذا ثبتت الاباحة في حال الاكراه
عرف أن الاضطرار قد تحقق وان الاكراه صار ملجئاً فكان تاماً .
انظر : نهاية السؤل (١) ١٣٨ ، مناهج العقول (١) ١٣٨ ، كشف الاسرار
٣٨٥/٤ .

(٣) بأن اكراه المحرم على قتل صيد ففعل ، لاشئ* على القاتل من جزاء* الصيد ،
ولكن جزاء* الصيد على المكره بكسر الراء* .

انظر اصول السرخسي (١) ١١٩ .
(٤) أي ويقتل الملجئ* بالتسبيب لا بالمباشرة حقيقة ، فان التسبيب اذا تعين
للقتل صار بمنزلة المباشرة ، وذلك لان القصاص شرع للأحيا* بسد باب
القتل عدواناً ابتدأ* ، خوفاً من القصاص ولمزيد من الايضاح انظر كشف
الاسرار ٣٨٦/٤ .

(٥) بالاكراه ، وذلك بأن يكره الحربي على الاسلام ، فيسلم بالاكراه ، فذلك
جائز . انظر المستصفى (١) ٩٠ .

(٦) فاكراهه باطل ، لأننا امرنا أن نترك أهل الذمة وما يدينون .

(٧) ما تقدم على أصل الامام الشافعي رحمه الله ، أما على أصل الاحناف فالاكراه
مفسد للاختيار .

انظر تفصيل مذهبه في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣٨٦/٤ - ٣٨٧ ،
اصول السرخسي (١) ١١٨-١١٩ ، التلويح على التوضيح (٢) ١٩٧ .

(١) باختيار صحيح ترجح وجعل الفاسد معدوما فينزل آله له ان امكن والا بقيت النسبة الى الفاسد لعدم المعارضة ، فالاقوال (٢) لا يصلح فيها الة فاقترنت عليه وفسد بالاكره مطلقا ما احتل الفسخ وتوقف على الرضا كالبيع والاجارة وبطلت الاقارير (٣) لاعتماد صحتها قيام المخبرية وقد قامت دلالة عدمه وما لا يحتمله . ولا يتوقف على رضا واختيار كالطلاق والعتاق والنكاح لم يبطل لعدم بطلانه بهزل ، وشرط الخيار مع منافاة الرضا بالحكم والاختيار وهذا مفسدلا مناف فكان أولى ، واذا اكره على قبول المال في الخلع وقع الطلاق ولم يجب المال لكونه معدما للرضا بالسبب والحكم فلم يلزم المال لعدم الرضا ووقع الطلاق بغير مال كطلاق الصغيرة (٤) على مال بخلاف الهزل لمنافاته (٥) الرضا بالحكم دون السبب فكان كشرط (٦) الخيار . وما يصلح فيه الة كاتلاف مال أو نفس لزم الملجئ* بالكامل (٧) منه حكمة لا مكان النسبه بفساد الاختيار فوجب القصاص وضمان المال ، وما لا يصلح الة كالاكل والزنا فيقتصر (٨) وما صلح فيه صورة لا محلا لا تنتقل النسبة لتضمنه ابطال الاكره كما اذا اكره محرما على قتل صيد ، ففي نفس (٩) القتل صلح (١٠) آله لكنه يستلزم نقل محل الجناية ان المجني عليه الاحرام ، ولو جعل فيه الة انتقل فلم يكن

- (١) أي اذا عارض الاختيار الفاسد اختيار صحيح وهو اختيار المكروه وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ان امكن ، وذلك باحتمال الفعل النسبه الى المكروه بجعل المكروه آله له .
انظر كشف الاسرار ٣٨٧/٤ .
- (٢) قال البزدوى : ففي الاقوال كلها لا يصلح ان يتكلم المرء بلسان غيره فاقترن على المتكلم ، ثم ينظر ، فان كان من جنس ما لا يفسخ ولا يتوقف على وجود الرضا والاختيار لم يبطل بالكره ، مثل الطلاق والعتاق والنكاح ، لان ذلك لا يبطل بالهزل وهو ينافي الاختيار والرضا بالحكم ولا يبطل شرط الخيار وهو ينافي الاختيار ، فلان لا يبطل بما يفسد الاختيار اولى .
واما الذي يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا مثل البيع والاجارة فانه يقتصر على المباشر ايضا ، الا انه يفسد لعدم الرضا .
اصول البزدوى ٣٨٧/٤ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ .
- (٣) جمع اقرار ، فلو اكره بقتل او اتلاف عضو على ان يقربعتق ماض او طلاق او نكاح او رجعة أو في ايلاء او عفو عن دم كان الاقرار باطلا ، لانه اذا هدد بما يخاف التلف على نفسه فهو ملجأ الى الاقرار محمول عليه والاقرار خبر متميل بين الصدق والكذب ، وانما يوجب الحق باعتبار رجحان جانب الصدق ودلالته على وجود المخبرية ، وذلك يفوت بالالقاء .
الكشف ص ٣٩٠ .
- (٤) في أ : الصغير .
- (٥) في ب : لمنافاة .
- (٦) في ب : وكان لشرط .
- (٧) الكامل من الاكره هو الاكره بالقتل او القطع . والقاصر هو الاكره بالحيض أو القيد .
- (٨) أي يقتصر على المباشر . (٩) سقطت من ب (١٠) في ب : صالح

جناية على احرام غيره لقيام فعله به فيبطل الاكراه فيقتصر على فاعله ، ولهذا يأثم اذا اكره على قتل مسلم لاقتضاره عليه باعتبار أنه جناية على الدين ويقتصر من الملجئ باعتبار تفويت المحل وفي النقل لا يتبدل المحل ولذلك^(١) من اكره على البيع والتسليم يقتصر^(٢) التسليم عليه وان صلح آله من حيث استلزامه لاتلاف المالية بالتسليم الا انه تصرف في فعل نفسه لقيامه به فلم يصلح آله فيه والا لتبدل ذات الفعل لكون التسليم اتماما لا غصبا ، فلوانتقل صار غصبا ، لا يقال امكن من حيث الاتلاف وقد قلتم بالاعتصار مطلقا لانا نقول نسبناه اليه^(٣) من حيث الغصبية حتى يثبت^(٤) له تضمينه لو هلك المبيع في يد المشتري ولما كان النقل حكما قلنا المكروه على الاعتاق يقتصر عليه من حيث انه اثبات قوة شرعية ، وما استلزم من الاتلاف الذي تضمنه منقول الى الملجئ حتى ضمن .
القاعدة الثانية^(٥) في الأدلة الشرعية :

وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، لانه اما ان يرد عن الرسول ، أو غيره .
والأول اما متلو أو غيره ، والثاني اما عن معصوم أو غيره . والاصل هو الكتاب .
والسنة مخبرة عن حكم الله تعالى ، وهما مستند الاجماع ، والقياس مستنبط منها .
أما الكتاب^(٦) :

فقيه القـرآن المنـزل المكتـوب

- (١) في أ : وكذلك .
- (٢) في ب : فيقتصر .
- (٣) سقطت من ب .
- (٤) في ب : ثبت .
- (٥) القاعدة الاولى كانت في المبادئ .
- (٦) الكتاب في اللغة : الفرض ، والحكم ، والقدر ، ويطلق الكتاب على المكتوب ، وعلى ما يكتبه الشخص ويرسله . كما يطلق الكتاب على المنزل ، والمراد به هنا القرآن ، يدلي قولة تعالى (وان صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن - الى قولة تعالى - انا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى) الأيتان ٢٩ ، ٣٠ من سورة الاحقاف .
انظر : المصباح المنير ١٨٣/٢ - ١٨٤ ، مختار الصحاح ص ٥٦٢ ، التعريفات ص ١٨٣ .
وقد اختلفوا في تعريف الكتاب في الاصطلاح .
ف قيل : هو كلام منزل معجز بنفسه ، متعبد بتلاوته .
وقيل : هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف ، بالاحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا . قال الامدى : وفيه نظر ، فإنه لا معنى للكتاب سوى القرآن المنزل علينا على لسان جبريل . . انظر الاحكام ١٥٩/١ .

- في المصحف (١) المتواتر بلا شبهة ، وزاد بعضهم : بالاحرف السبعة المشهورة .
وليس بسديد (٢) ، فان النقل المتواتر والكتابة فرع تصوره فهو دور . وقيل (٣) :
القرآن القابل للتنزيل (٤) . واحترز بالاول عن غيره من الكتب واما انزل ولم يتل
وبالثاني عن الكلام النفسي . وقيل الكلام المنزل للاعجاز بسورة . وبحث الاصولي
ليس في النفسي (٥) ، والاصح من (٦) مذهب ابي حنيفة انه النظم والمعنى (٧)
وصح رجوعه (٨) عن الاجزاء بالمعنى في الصلاة لوجوب القراءة فيها ب (اقرأوا
ما تيسر من القرآن) (٩) ولا ينطبق حده على المعنى وحده . وقولهم النظم ركن
زايد غير محصل مع الدخول في الماهية (١٠) .

====
وقال فخر الاسلام : هو القرآن المنزل على رسول الله ، المكتوب في المصاحف
المنقول عن النبي عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة .

وقال الامام عبد العزيز البخاري : ما ذكر الشيخ رحمه الله - يعني البزدوي -
ليس بحد حقيقي ، سواء اراد به تعريف مجموع الكتاب من حيث هو مجموع
او تعريف ما يطلق عليه لفظ الكتاب في الشرع حقيقة او مجازا ، حتى دخل
فيه الكل والبعض ، لانه تعرض فيه للكتابة في المصحف ، والنقل ، وهما من
العوارض . . . كشف الاسرار ١ / ٢١ ، وانظر اصول البزدوي ١ / ٢١-٢٢ .
وقيل : هو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز بسورة منه ،
التمعيد بتلاوته .

وقد ذكروا تعريفات كثيرة ، يطول ذكرها ، ارجع اليها في : اصول السرخسي
١ / ٢٧٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧ ، تيسير التحرير ٣ / ٣ ، التوضيح على التنقيح
١ / ٢٦ - ٢٨ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٦-٢٨ ، فتح الغفار ١ / ٩-١٠ ،
المستصفى ١ / ١٠١ ، جمع الجوامع ١ / ٢٢٣ نهاية السؤل ١ / ١٦٣ ،
مناهج العقول ١ / ١٦٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٨ ، التعريفات ص ١٧٤
ارشاد الفحول ص ٢٩-٣٠ ، فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٢ / ٣٧ وما بعدها .
في ب : المصاحف .

- (١) انظر بيان وجه الاعتراض على هذا الحد في كشف الاسرار ١ / ٢١ التلويح
(٢) على التوضيح ١ / ٢٦-٢٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٨ .
(٣) كتب بمحاذاة " قيل " في هامش نسخة اخت المصنف التي سميتها " أ " مانصه :
وفيه نظر على ما لا يخفى ، لان مطلق الكتابة غير كتابته ، فافهم ذلك
فانه رمز .
(٤) هذا التعريف ذكره الامدى في الاحكام ووصفه بأنه الاقرب . انظر الاحكام ١ / ١٥٩ .
(٥) تقدم ذكر الخلاف في وصف القرآن بأنه " الكلام النفسي " عند الكلام على تعلق
الامر بالمعدوم . وانظر فتاوى ابن تيمية ١٢ / ٣٧-٥٢ ، ١٣ / ١١٧-١٦٢ .
(٦) في ب : والاصل مذهب ابي حنيفة .
(٧) انظر فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٧ / ١٧٠ ، ١٢ / ٦٧ وما بعدها .
(٨) اي رجوع الامام ابي حنيفة . انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ١ / ٢٣-٢٤
التوضيح على التنقيح ١ / ٣٠-٣١ ، التلويح على التوضيح ١ / ٣٠-٣١ .
(٩) سورة المزمل اية ٢٠ وصوابها بالفاء (فاقروا) ما تيسر من القرآن علم أن سيكون
منكم مرضى .
(١٠) انظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ١ / ٢٤-٢٥ .

مسألة :

ما نقل آحادا كتلاوة "ايام متابعات" (١) حجة ، ونفاه (٢) الشافعي بأنه لا يجوز نقله على انه قرآن لوجوب التواتر ، فتردد (٣) بين كونه خبرا ومذهبا فلم يكن حجة قلنا : كونه خبرا راجح لانه غير قياسي (٤) ليكون مذهبا ولو كان لصح به نفيا للتبليغ على من اعتقد نقله حجة . قالوا (٥) : كونه مذهبا أولى لموافقته براءة الذمة ، ولكونه لم يصرح بالخبرية .
قلنا (٦) : بل الخبر أولى لوجوب اصل الصوم وقى التتابع الخروج عن العهدة بيقين .

- (١) هي ما نقله ابن مسعود في مصحفه من قوله (فصيام ثلاثة أيام متابعات)
فالخلاف بين الشافعية والحنفية فيما نقل الينا من القرآن آحادا كمصحف ابن مسعود ، هل يكون حجة ام لا ؟
نفاه الشافعي وأثبتته ابو حنيفة . انظر الاحكام ١٦٠/١ ، اصول السرخسي ٢٨١/١ فواتح الرحموت ١٦/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٣٠/٥ التمهيد للاسنوي ٣٢-٣٣ البرهان ١/١-٦٦٦-٦٦٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناي ١/١-٢٣١-٢٣٢ ، ارشاد الفحول ص ٣٠-٣١ ، روضة الناظر ص ٣٤ ، مختصر البعلبي ص ٧١ ، مختصر الطوفي ص ٤٦ .
(٢) لم ينفه الشافعي لانه خبر آحاد ، وانما نفاه لحديث عائشة رضي الله عنها قالت : " نزلت (فصيام ثلاثة ايام متابعات) فسقطت " متابعات " .
رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح . انظر: سنن الدارقطني ١٩٢/٢ .
لذلك لم يأخذ الشافعي رحمه الله بالتتابع في الكفارة ، لانه منسوخ . فظن بعض الاصوليين ، انه لم يأخذ به لانه خبر آحاد . والا لم يكن كذلك .
والدليل على ان خبر الاحاد حجة عند الشافعي ، انه اخذ في قطع يسد السارق اليمنى بقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيماهما) .
انظر المحلى على جمع الجوامع ١/٢٣٢ ، تيسير التحرير ٣/١٠ .
(٣) أي المنقول احادا متردد بين كونه خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين ان يكون مذهبا لمن ذكره فلم يكن حجة .
(٤) في ب : غير قياسي .
(٥) أي الشافعية .
انظر احكام الامدى ١/١٦٢ .
(٦) اشارة الى رد الحنفية على الشافعية .
انظر: اصول السرخسي ١/٢٨١ ، فواتح الرحموت ٢/١٦-١٧ ، تيسير التحرير ٣/٦ .

سؤال :

ما لم ينقل متواتراً (١) قطع بأنه ليس بقرآن ، وإنما لم يكفر احد المخالفين الاخر في التسمية (٢) لقوة الشبهة في كل طرف والحق انها ليست من القرآن في أول كل سورة وانما هي بعض آية في النمل لعدم التواتر بأنها قرآن في هذه الحال فوجب القطع بالنفي كغيرها . قالوا (٣) : كتبت في المصحف بخط المصحف وعن ابن عباس (٤)

(١) المتواتر هو ما نقله جمع عن جمع ، يستحيل عادة تواترهم على الكذب .

انظر أحكام الامدى ١٤/٢ .

(٢) لا خلاف بين العلماء ان البسطة بعض آية من سورة النمل ، وإنما اختلفوا في كونها آية من القرآن في اول كل سورة ، فنقل عن الشافعي في ذلك قولان .

قال الامام الامدى : لكن من الاصحاب من حمل القولين على انها من القرآن في اول كل سورة كتبت مع القرآن بخط القرآن أم لا .

ومنهم من حمل القولين على انها هل هي آية برأسها في اول كل سورة ،

او هي مع اول آية من كل سورة اية . وهو الاصح . الاحكام ١٦٣/١ .

وقالت الحنفية : التسمية اية منزلة من القرآن ، لا من اول السورة ولا من اخرها

ولهذا كتبت للفصل بين السور في المصحف بخط على حده ، لتكون الكتابة

بقلم الوحي دليلاً على انها منزلة للفصل ، والكتابة بخط على حده دليل

على انها ليست من اول السورة .

انظر : اصول السرخسي ٢٨٠/١ ، كشف الاسرار ٢٣/١ ، تيسير التحرير

٦/٣ - ٩ ، فواتح الرحموت ١٤/٢ - ١٥ ، المجموع شرح المهذب ٣٣٤/٣ ،

المحلى على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٢٢٧-٢٢٨ ،

مختصر ابن الحاجب ١٩/١ ، المستصفي ١٠٢/١ - ١٠٤ ، ارشاد الفحول

ص ٣١ .

وروى عن الامام مالك رحمه الله انها ليست باية من الفاتحة ولا غيرها ، وهو قول

الاوزاعي وابن جرير الطبري ، وابي عبدالله القرطبي ، وابن العربي وعامة

اصحاب مالك . ونسب ذلك الى ابي بكر الباقلاني . انظر : تفسير القرطبي

٩٢/١ - ٩٦ ، احكام القرآن لابن العربي ٢/١ - ٣ احكام القرآن للجصاص

١٦-٨/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٩٧/١٣ - ٣٩٩ تفسير ابن كثير ١٦/١ .

(٣) اشارة الى حجج الشافعية ، انظر تفصيلها في الاحكام ١٦٣/١ .

(٤) هو ابو العباس : عبدالله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف

ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وله

ثلاث وعشرون سنة ، وكان الرسول دعا له فقال : " اللهم فقهه في الدين

وطمه التأويل " .

وأخذ الفقه عنه جماعة ، منهم : عطاء بن ابي رباح ، وطاوس ومجاهد وسعيد

ابن جبير وعبيد الله بن عبدالله بن مسعود وابو الشعثاء جابر بن زيد ،

وابن ابي مليكة وغيرهم .

وكان عطاء اذا حدث عنه قال : حدثني البحر .

وكان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل بخمس . واتفقوا على انه مات

بالباطن سنة ثمان وستين من الهجرة . واختلفوا في سنه ، فقيـل :

رضي الله عنهما " لم نعلم انقضاء السورة حتى تنزل " (١) وسرق (٢) الشيطان من الناس آية، يعنيها (٣)، قلنا : غير قطعي فلا يصلح للاثبات ، قالوا : القطع بكونها من القرآن حاصل ، والخلاف في الوضع اوائل السور ولا يشترط فيه القطع (٤) قلنا : ضعيف لاستلزامه سقوط كثير من المتكرر وهو باطل قطعاً . قالوا : اتفق حصول العلم بانتفاء السقوط مع جواز لتواتر المكرر . قلنا : بل وجب لكونه قرآناً ، فلو كانت التسمية قرآناً لكانت كذلك . وما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه من انكار المعوذتين والفاتحة لم يصح وانما نقل خلو مصحفه عنها فان صح حمل الترك على ظهور أمرها دون انكارها .

سؤال :

(٥)

القرآيات السبع

- ====
- ابن احدى وسبعين ، وقيل ابن اثنتين وقيل ابن اربع وسبعين .
والاول أرجح . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٦٢/٣ - ٦٤ و تذكرة الحفاظ ص ٤٠ ، الاصابة ٢/٣٣٠ - ٣٣٤ ، طبقات ابن سعد ٤/٥ - ٦ .
- (١) رواه ابو داود من حديث عبد الله بن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه (بسم الله الرحمن الرحيم) قال ابو داود : وهذا لفظ ابن السرح .
انظر سنن ابي داود ١/١٨٢ .
وأخرج الدارقطني من طريق موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " كان جبريل عليه السلام اذا جاءني بالوحي اول ما يلقي علي (بسم الله الرحمن الرحيم) .
وقال ابو هريرة : هي آية من كتاب الله ، اقرءوا ان شئتم فاتحة الكتاب ، فانها الآية السابعة .
انظر سنن الدارقطني ١/٣٠٦٤٣٠٥ .
- (٢) هذا الاثر ينسب الى ابن عباس رضي الله عنه ، قال : سرق الشيطان من الناس آية من القرآن لما ان ترك بعضهم قراءة البسطة في اول السورة . انظر الاحكام ١/١٦٣ .
- (٣) في بي : بعينها .
- (٤) انظر الاحكام ١/١٦٤ .
- (٥) القراءات السبع : هي التي تنسب للقراء السبعة وهم : نافع بن عبد الرحمن الليثي ، وعبد الله بن كثير المكي وزياد بن العلاء وعبد الله بن عامر الشامي ، وعاصم ابن ابي النجود الكوفي ، وحمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي .
وطي بن حمزة الكسائي النحوي .
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان هذا القرآن انزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه " .
وهل هذه القراءات السبع هي الاحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن ؟
- ====

مشهورة (١) وقيل متواترة (٢) وإلا لكان بعض القرآن غير متواتر كمالك (٣) ومالك ونحوهما والتخصيص تحكم لاستوائهما (٤) .

قال القرطبي : قال كثير من العلماء ، كالداودي وابن ابي صفرة وغيرهما : هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة ، ليست هي الاحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها ، وانما هي راجعة الى حرف واحد من تلك السبعة ، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف - ذكره ابن النحاس وغيره - وهذه القراءات المشهورة : هي اختيارات اولئك الائمة القراء وذلك ان كل واحد منهم اختار فيما روى وطم وجهة من القراءات ما هو الا حسن عنده والاولى ، فالتزمه طريقة ، ورواه ، وأقرأ به ، واشتهر عنه ، وعرف به ، ونسب اليه ، فقيل : حرف نافع ، حرف ابن كثير . ولم يمنع واحد منهم اختيار الاخر ، ولا انكره ، بل سوغه وجوزه وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختيار ان أواكثر ، وكل صحيح . وقد اجمع المسلمون في هذه الاعصار على الاحكام على ما صح عن هؤلاء الائمة مارووه ورأوه من القراءات وكتبوا في ذلك مصنفات ، فاستمر الاجماع على الصواب ، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب .

انظر : تفسير القرطبي ٤٦/١-٤٧ البرهان في علوم القرآن ١/٣٢٧ ، تفسير الطبري ١/٢٥ ، الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٤/٥٢٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١/٢٢٨ ، فواتح الرحموت ٢/١٥ ارشاد الفحول ص ٣٠ ، كتاب الاقناع في القراءات السبع ١/٥٥ وما بعدها .
(١) الخبر المشهور : هو ما كان من الاحاد في الاصل ، ثم اشتهر فصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب ، فيكون كالتواتر بعد القرن الاول .
انظر تعريف المشهور وحكم جاحده في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٣٦٨ التعريفات ص ٢١٤ تيسير التحرير ٣/١١ ، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن البلقيني ص ٢٨٩ .

(٢) القول بالتواتر هو مذهب الجمهور .
انظر : المحلى على جمع الجوامع ١/٢٢٨-٢٣١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٢١ ، فواتح الرحموت ٢/١٥-١٦ ، تيسير التحرير ٣/١١-١٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٢ ، شرح الكوكب المنير ٢/١٢٧ .
وقال الامام الشوكاني : قد ادعي تواتر كل واحدة من القراءات السبع ، وادعي ايضا تواتر القراءات العشر ، وليس على ذلك آثارة من طم ، فان هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلا احاديا - كما يعرف ذلك من عرض اسانيد هؤلاء القراء للقراءتهم - وقد نقل جماعة من القراء الاجماع على ان هذه القراءات ما هو متواتر وفيها ما هو احاد ، ولم يقل احد منهم بتواتر كل واحدة من السبع ، فضلا عن العشر ، وانما هو قول قاله بعض اهل الاصول ، واهل الفن اخبر بفنهم . ارشاد الفحول ص ٣٠ .

(٣) يعني قوله تعالى من سورة الفاتحة (مالك يوم الدين) فانها وردت في قراءة

اخرى (ملك يوم الدين) بدون مد .

(٤) أي استواء القراءتين في قوة الاسناد .

سؤال :

- (١) لا يجوز اشتماله على ما لا معنى له وما عوضه من حروف المعجم (٢) (عشرة كاملة) (٣)
و (نفخة واحدة) (٤) و (إلهين اثنين) (٥) فجعل ، فان الحروف اسما السور
عند الاكثر ، وكاملة لدفع توهم التخيير (٦) أو لرفع (٧) توهم قصور الصوم عن الهدي
من جهة قصور الخلف عن الاصل . واثنين وصف للتأكيد (٨) ، فان قيل (فيه ما لا
يفهم) (٩) (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آنا به) (١٠)

- (١) أي القرآن الكريم لا يتصور اشتماله على ما لا معنى له في نفسه .
وخالف في ذلك شذمة قليلة لا يؤيده خلافها .
انظر تفصيل ذلك في :
احكام الامدى ١٦٧/١ ، تيسير التحرير ١٠/٣ فواتح الرحموت ١٧/٢
المحلى على جمع الجوامع ٢٣٢/١ ، منهاج البيضاوى ٣٠٨-٣٠٥/١ ،
نهاية السؤل ٣٠٩-٣٠٨/١ ، منهاج العقول ٣٠٧-٣٠٥/١ .
- (٢) يعني الحروف التي بدأت بها بعض السور .
- (٣) جزء من الاية ١٩٦ من سورة البقرة ، ونصها (واتموا الحج والعمرة لله ،
فان احصرتم فما استيسر من الهدي ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي
محلّه ، فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة
أو نسك ، فاذا اتمتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي ،
فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ،
ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام ، واتقوا الله واعلموا ان الله
شديد العقاب) .
- (٤) جزء من الاية ١٣ من سورة الحاقة ونصها (فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة) .
- (٥) جزء من الاية ٥١ من سورة النحل ، ونصها (وقال الله لا تتخذوا الهين
اثنين ، انما هو اله واحد فاي اي فارهبون) .
- (٦) وفي ج : التخيير .
- (٧) في ج : " أولدفع " بالدال المهملة .
- (٨) في ب : او تاكيد .
- (٩) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (١٠) جزء من الاية ٧ من سورة آل عمران ونصها (هو الذى أنزل عليك الكتاب
منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله
والراسخون فى العلم يقولون آنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر الا اولسوا
الالباب) .
وانظر اقوال العلماء في : " الوقف على (الا الله) وعدم الوقف عليها في
: المحلى على جمع الجوامع ٢٣٣/١ ، فواتح الرحموت ١٧/٢ ، ارشاد
الفحول ص ٣٢ ، احكام ابن حزم ٤٩٣-٤٩٢/٤ تفسير القرطبي ١٦/٤ ،
تفسير ابن كثير ٣٤٧-٣٤٦/١ تفسير القاسمي ٧٩٥/٤ ، نهاية السؤل
٣٠٨/١ ، منهاج العقول ٣٠٦/١ ، احكام الامدى ١٦٧/١-١٦٨ .

والواو للابتداء^١ والا عاد الضمير الى المجموع وهو استحيل على الله ، وآيات الصفات لا يمكن حملها على ظاهرها لفة . وما هو المراد غير معلوم ، اجيب بأن من جوز التكليف بما لا يطاق^٢ اجاز مثله في القرآن ومن منع منع منه لاشتماله على اخراج القرآن عن كونه بياثا وجعل الواو عاطفة وخصص الضمير بالراسخين للدليل العقلي وآيات^(١) الصفات كنايات وتجاوزات^(٢) فهم العرب المراد منها بأدلة صارفة اليها ، وفخر الاسلام على وجوب اعتقاد^(٣) الحقيقة في ذلك وأن اهل العلم مكلفون بالوقف عن^(٤) طلب معناه للابتلاء ، والواو عنده للابتداء .
وأما السنة :

فالطريقة والعادة^(٥) ، وفي الشرع^(٦) : العبادات النافلة وأقواله عليه السلام وأفعاله وتقريره والبحث في الأقوال يأتي فيما تشترك فيه الأدلة .

- (١) في ج: وأما آيات الصفات .
(٢) هذا على مذهب اصحاب التأويل في الصفات ، وهو خلاف مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم باحسان ، فسبيلهم في الاعتقاد : هو الايمان بصفات الله تعالى واسماؤه ، التي وصف بها نفسه وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله ، أو على لسان رسوله ، من غير زيادة عليها ، ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ، ولا تفسير لها ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين ، بل امرها كما جاءت وردوا ظما الى قائلها ، ومعناها الى المتكلم بها .
انظر : مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٤ / من أوله الى نهايته ، وكذلك الجزء الخامس .
(٣) انظر اصول فخر الاسلام البزدوى ١ / ٥٥-٥٦ .
(٤) في ب : على .
(٥) انظر المصباح المنير ١ / ٣١٢ ، مختار الصحاح ص ٣١٧ .
(٦) انظر تعريف السنة واطلاقاتها في : التعريفات ص ١٢٢ ، احكام الامدى ١٦٩ / ١ ، المنهاج ٢ / ١٩٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٩٦ ، مناهج العقول ٢ / ١٩٤-١٩٥ ، مختصر البعلبي ص ٧٣ - ٧٤ ، اصول السرخسي ١ / ١١٣ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢ / ٣٥٩ . تيسير التحرير ٣ / ١٩-٢٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٩٦-٩٧ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ ، المحلي على جمیع الجوامع وحاشية البنانى ٢ / ٩٤ .

سؤال :

القاضي (١) وأكثر المحققين : أنه لا يمتنع على نهي قبل البعثة معصية (٢) ما ولا كفر ، ومنعت الشيعة منه مطلقا . واستثنت المعتزلة الصغيرة (٣) لاستلزام احتقاره في النفوس الموجب للنفرة عن الاتباع وأنه مناف للحكمة . قلنا (٤) : لاسمع قبل البعثة ودلالة العقل مبنية على التحسين والتقييح العقلي ورعاية الأصلح وقد مرّ ما فيه (٥) . وأما بعد البعثة فلا اتفاق أنه معصوم عن تعدد ما يخل بصدقه (فيما دلت المعجزة على صدقه فيه) (٦) من دعوى الرسالة والتبليغ . واختلف في الجواز (٧) ظلما ونسيانا فمنع الأكثرون

- (١) هو أبو بكر الباقلاني ، وقد تقدمت ترجمته .
- (٢) اختلفوا في عصمة الانبياء قبل النبوة :
أ - فذهب الجمهور من المحققين الى أنه لا يمتنع عقلا على الانبياء قبل النبوة ،
ذنب ، من كبيره أو صغيرة . حتى الكفر .
قال الامدى : بل لا يمتنع عقلا ارسال من اسلم وأمن بعد كفره .
وهو مذهب القاضي ابي بكر الباقلاني ، وأكثر الشافعية ، وطائفة من المعتزلة .
ب - وذهب الروافضى الى امتناع ذلك كله منهم قبل النبوة ، لأن ذلك مما يوجب
هضمهم في النفوس واحتقارهم ، والنفرة عن إتباعهم .
ج - وقالت طائفة من المعتزلة : تمتنع الكبائر . وأما الصفائر فيجوز وقوعها منهم
قبل النبوة .
أما بعد النبوة : فقد اجمعوا على عصمتهم من تعدد الكذب في الاحكام . لدلالة
المعجزة على صدقهم مطلقا .
وأما الكذب ظلما ، فجزوه القاضي ، ومنعه الباقر .
وأما عدا ذلك فقد اختلفوا فيه :
فذهب الاكثرون : الى امتناع صدور الكبائر والصفائر منهم عدا ، وأجازوا
صدور الصغيرة سهوا .
وزهد البعض الى امتناع صدور الذنب عليهم بعد الوحي مطلقا .
انظر تفصيل هذه المذاهب مع ادلتها في : احكام الامدى ١٦٩/١ - ١٧١ ،
نهاية السؤل ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، منهاج العقول ١٩٥/٢ - ١٩٦ ، تيسير
التحرير ٢٠/٢ - ٢٢ ، فواتح الرحموت ٩٧/٢ - ١٠٠ ، فتح الففار بشرح
المنار ١٣٦/٢ ، المنحول ص ٢٢٣ ، المعتمد ٣٧١/١ ، شرح الاصول
الخسة ص ٣٧٥ ، الارشاد في قواطع الادلة ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، ارشاد الفحول
ص ٣٣ - ٣٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية اللبناني ٩٥/٢ وما بعدها .
الذى في المعتمد : " لا يجوز عليه الكبائر ولا الصفائر المسخفة قبل النبوة
وبعدها ، والكذب في غير ما يؤيده ، فهو اما كبيرة ، واما صغيرة ، وكلاهما
ينفران . انظر ٣٧١/١ .
- (٣) انظر : احكام الامدى ١٧٠/١ ، تيسير التحرير ٢٠/٣ .
- (٤) مرّ ذلك في مباحث التحسين والتقييح .
- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٦) أى وقع الخلاف في جواز وقوع ذلك على الانبياء بطريق الغلط والنسيان

لما يستلزم من مناقضة دليل المعجزة ، وجوزه القاضي ميلا الى خروجها (١) عن التصديق المقصود بالمعجز . واما المعاصي : القولية والفعلية فالاتفاق أنه معصوم عن تعدد الكبيرة سوى الحشوية (٢) والخواج (٣) ، ومنعت الشيعة (٤) وقوعه نسيانا أيضا . وما أوجب غصه وسقوط مروءة فذلك ومستند العصمة السمع عندنا

كما اسلفنا - قال الامدى : فمنع منه الاستاذ ابو اسحق وكثير من الأئمة لما فيه من مناقضة دليل المعجزة القاطعة . وجوزه القاضي أبو بكر ، مصيرا منه الى أن ما كان من النسيان ، وفلتات اللسان غير داخل تحت التصديق المقصود بالمعجزة ، وهو الاشبه . احكام الامدى ١/١٧٠ .

(١) أى الفلظ والنسيان انظر تيسير التحرير ٣/٢١ .
(٢) الحشوفي اللغة : ما يملأ به الوسادة . وفي الاصطلاح : عبارة عن الزائد الذى لا طائل تحته . التعريفات ص ٨٧ .

وقد اختلف في الحشوية ، فقليل : باسكان الشين ، لأن منهم المجسمة ، والجسم محشو . قال الاسنوى : والمشهور أنه بفتحها ، نسبة الى الحشا ، لأنهم كانوا يجلسون امام الحسن البصرى في حلقة ، فوجد كلامهم رديئا ، فقال : ردوا هو لا الى حشا الحلقة أى جانبها . والجانب يسمى حشا ، ومنه الاحشا ، لجوانب البطن .

نهاية السؤل ١/٣٠٩ ، وانظر المحلي طى جمع الجوامع ١/٢٣٢-٢٣٣ . وقال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في حاشية الاحكام : اول من استعمل لفظ "الحشوية" عمرو بن عبيد ، قال : كان عبدالله بن عمر حشويا من يريد بالحشوية الأسمين - ثم صار من يقدس العقل ويؤثره - طى النقل - كالمعتزلة - يرمون بها طما الحديث ، كأحمد بن حنبل ونحوه من أئمة السنة . الاحكام ١/١٧١ .
(٣) الخواج : هم كل من خرج طى الامام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة طى الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم طى التابعين لهم باحسان ، والأئمة في كل زمان .
وأول من خرج طى أمير المؤمنين طى بن أبي طالب رضي الله عنه : جماعة من كان معه في حرب صفين ، وأشدهم خروجا طيه : الأشعث ابن قيس ، وسعود بن فدكي التميمي ، وزيد بن حصين الطائي .

انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/١٥٥ .
(٤) قال الشهرستاني : الشيعة ، هم الذين شايخوا طيا طيه السلام ، طى الخصوص ، وقالوا بامامته وخلافته نسا ووصاية ، إما جليا ، وإما خفيا . واعتقدوا ان الامامة لا تخرج من اولاده ، وان خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده . قالوا : وليست الامامة قضية مصلحة ، تناط باختيار العامة ، وينتصب الامام بنصيبهم ، بل هي قضية اصولية ، هي ركن الدين ، لا يجوز للرسول طيه السلام افضاله واهماله ، ولا تفويضه الى العامة وارساله .
ويجمعهم القول : بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأئمة وجوبا عن الكباثر والصفائر ، والقول بالتولي والتبيري قولا وفعلا وعقدا الا في حالة التقية + الملل والنحل ١/١٩٥ .

والمعقل عند المعتزلة ، ومثل نظرة أو كلمة سفه نادرة في (١) قضب ، فالإكترون طس
جواز مطلقا ، ومنعت منه الشيعة (٢) وجمع من المعتزلة (٣) ، وعندنا (٤) : هو
محصوم من المعصية دون الرتبة ، والفرق أن المعصية مقصوده ، والرتبة فعل غير
مقصود يسوق إليه مجاح ولا يخلو عن بيان منه أو من الله تعالى .

مسئلة :

ما كان من افعاله طيه السلام جملها كقيام وقعود ، فالاتفاق أنه مجاح لنا وله .
وما اخص به فالاتفاق طس الإختصاص (٥) وما كان بيانا بقول مثل " صلوا كما
رأيتوني أصلي " (٦) أو بفعل عند الحاجة لاطلاق أو عموم كالقطع من الكسوع
والتيمم الى المرفقين فالاتفاق أنه بيان (٧) لا يتبي القطع (٨) والتيمم (٩) .

- (١) في ج : من قضب .
(٢) في ج : زيادة " مطلقا " وهي موجودة في الاصل طس شكل تعليقه بين
الاسطر .
(٣) انظر المعتمد ١/٢٧١ .
(٤) انظر : احكام الامدى ١/١٧١ ، تيسير التحرير ٣/٢٢ ، نهاية السؤل
٢/١٩٧ .
(٥) انظر حكم هذين النوصين من افعاله صلى الله عليه وسلم في : احكام الامدى
١/١٧٣ ، منهاج البيضاوى ٢/١٩٧ ، نهاية السؤل ٢/١٩٨ ، منهاج
المعقول ٢/١٩٧ ، المحلى طس جمع الجوامع ٢/٩٧ ، اصول البيزدوى وكشف
الاسرار ٣/٢٠٠ ، اصول السرخسي ٢/٨٦ ، تيسير التحرير ٣/١٢٠ ،
فواتح الرحموت ٢/١٨٠ ، ارشاد الفحول ص ٣٥ ، المستصفي ٢/٢١٢ -
٢١٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨ .
(٦) رواه البخارى من حديث مالك بن الحويرث في كتاب الاذان ، وفيه قصة .
ولفظه : عن أبي قلابة قال : حدثنا مالك قال : اتينا الى النبي صلى الله
عليه وسلم ، ونحن شبيهة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين يوما ووليلة ، وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيبا رقيقا ، فلما ظن أننا قد اشتبهنا أهلنا -
أو قد اشتقنا - سألنا عن تركنا بعدنا ، فأخبرنا ، قال " ارجعوا الى اهليكم
فاقيموا فيهم ، وطموهم ، ومروهم - وذكر أشياء احفظها أولا احفظها - وصلوا
كما رأيتوني أصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم ، وليؤمكم
أكبركم " انظر فتح البارى ٢/١١١ .
ورواه مسلم في باب " من أحق بالامامة " عن مالك بن الحويرث أيضا . ولم
يذكر فيه " وصلوا كما رأيتوني أصلي " انظر صحيح مسلم ٥/١٧٤ .
(٧) انظر المراجع اعلاه .
(٨) آية القطع هي قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما
كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) سورة المائدة آية ٣٨ .
(٩) وآية التيمم هي قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى

وما لم يكن كذلك (١) فما طمت صفته من وجوب أو ندب أو اباحة فالجمهور الاقتداء به فيه على تلك الصفة لاتفاق الصحابة على التأسّي/في فعله على الصفة التي أتى بها والايات الدالة على التأسّي (٢) دالة عليه ، والتأسّي هو : ان يفعل مثل فعله على وجهه لا جل فعله . وكذلك الترك ، وما جهلت (٣) صفته فقيل (٤) بالوجوب ، وبالندب وبالوقف والاباحة ، واختيار فخر الاسلام (٥) قول (٦) الجصاص (٧) :

====
حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تفتسلوا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من الفائط أولا مستم النساء فلم تجدوا ما فتيموا صعيدا طيبها فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله كان عفوا غفورا)
سورة النساء آية ٤٣ .

(١) أي : ما ليس جبليا ، ولا مختصا به ، ولا بيانا لحكم فهو : إما ان تعلم صفته - من وجوب أو ندب أو اباحة - .
واما ان تكون مجهولة .

فان كان الاول : فأتى مثله فيه ، وحكمتها حكمه ، هذا مذهب جمهور الفقهاء والمعتزلة . ونقله الامدى عن جمهور الفقهاء والمتكلمين .
وقيل : لا يكون حكمتها كحكمه مطلقا .

وقيل : ان كان عادة ، وجب التأسّي به ، والا فلا .
وان كان الثاني - أي لم تعلم صفته - نظره .
ان ظهر فيه قصد القرية ، فانه يدل على الندب عند جماعة ، منهم البيضاوى .
وقيل : بأنه للوجوب ، ونسب الى الامام مالك بن أنس .
وقيل بالتوقف .

وان لم يظهر فيه قصد القرية ، قال الاسنوى : ففيه أربعة مذاهب :
الاول : انه يدل على اباحة ذلك الشئ . قاله مالك ، وجزم به الامام - أي صاحب المحصول - .

الثاني :- يدل على الندب . وقال به الشافعي .
الثالث : يدل على الوجوب . وقال به ابن سريج وابو سعيد الاصطخري وابن خيران .

والرابع : قال ابو بكر الصيرفي : لا يدل على شئ* من الاحكام بالتميين لاحتمال هذه الامور الثلاثة ، واحتمال ان يكون من خصائصه فيتوقف الى ظهور البيان .
انظر تفصيل هذه المذاهب في : احكام الامدى ١/١٧٤-١٧٥ ، منهاج البيضاوى

٢/١٩٧-١٩٨ ، نهاية السؤل ٢/١٩٨-١٩٩ ، منهاج العقول ٢/١٩٧-١٩٩
ارشاد الفحول ص ٣٥-٣٦ ، المحلى على جمع الجوامع ٢/٩٨-١٠٠ ، غايبة الوصول شرح لب الاصول ص ٩٢ ، تيسير التحرير ٣/١٢٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٨٠-١٨٢ ، المستصفى ٢/٢١٤-٢٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٨-٢٩٠ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣/٢٠٠-٢٠٣ ، المسودة ص ١٨٧ ، المعتمد ٢/١٠٠٤ وما بعدها ، البرهان ١/٤٨٧-٤٩٦ .

(٢) مثل قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم) الاية ٣١ من سورة آل عمران .

(٣) في ب : وما جهل .
(٤) انظر : احكام الامدى ١/١٧٤ ، نهاية السؤل ٢/١٩٨ .
(٥) في ب : فخر الدين . (٦) انظر : اصول البيزدوى ٣/٢٠١-٢٠٢ .
(٧) كتبت في ج تحت قوله " قول الجصاص " هو حكاية قول الجصاص .

لنا (١) فعله مع اعتقاد الاباحية ، خلافا للكرخي رحمه الله في الوقف عن الاتباع
 الا بدليل ، وفي الاحكام (٢) : ان ظهر قصد القرية فمندوب والا فباح . الوجوب : (٣)
 (واتبعوه) (٤) (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) (٥) وهو صادق على الفعل
 (وما أتاكم الرسول فخذوه) (٦) وفعله مأني به (لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة) (٧) وهو زجر في طي أمر . أي تأسوا به فمن كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر (٨) ان كنتم تحبون الله فاتبعوني (يحبكم الله) (٩) والاتباع
 من لوازم محبة الله تعالى وهي واجبة (فلما قضى زيد) (١٠) ولولا الوجوب لما رفع
 تزويجه الحرج عن المؤمنين في أزواج أدعيائهم * ولما خلع نعله فخلعوا متابعتها

- (١) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣ ، اصول السرخسي ٢/٨٦-٨٧ ،
 ٨٨ ، فتح الغفار بشرح المنار ٢/١٣٧ .
- (٢) انظر ١/١٧٤ .
- (٣) أي استدلال القائلون بأن فعله المجرد يدل على الوجوب بالنص والاجماع
 وقد سرد المصنف حججهم على الترتيب وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٠
 وما بعدها .
- (٤) ونص الآية الكريمة (يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الذي له ملك
 السماوات والارض لا اله الا هو يحيى ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي
 الذي يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون) آية ١٥٨ من سورة
 الأعراف .
- (٥) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور ، ونصها : (لا تجعلوا دماء الرسول بينكم
 كدما * بعضهم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا فليحذر الذين
 يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) .
- (٦) جزء من الآية ٣ من سورة الحشر ونصها (ما أفاء الله على رسوله من اهل
 القرى فقله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون
 دولة بين الاغنياء منكم وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا
 الله ان الله شديد العقاب) .
- (٧) الآية ٢١ من سورة الاحزاب وتكلمتها : (لمن كان يرجو الله واليوم الآخر
 وذكر الله كثيرا) .
- (٨) الآية ٣١ من سورة آل عمران ، وتكلمتها (ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور
 رحيم) .
- (٩) ما بين الحاصرتين ساقط من ب و ج .
- (١٠) جزء من الآية ٣٧ من سورة الاحزاب ونصها : (وان تقول للذي أنعم الله
 عليه وأنعمت عليه اسك طبعك وزوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله
 مبديه وتخشى الناس والله احق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها
 لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطرا
 وكان امر الله مفعولا) .

بمن لهم طة انفراد^(١) ولما نهاهم عن الوصال وواصل سألوه " فقال : لست كأحدكم^(٢) فأقرهم على ما فهموه من وجوب المشاركة ، ولما سألته أم سلمة عن بل الشعر في الغسل أجاب : "أما أنا فيكفيني ان أحشوط على رأسي ثلاث حثيات من ماء"^(٣) ولولا الاتباع لما كان هذا جوابا " ولما أمرهم بالتحلل بالحلق والذبح

(١) هذا معنى حديث شريف أخرجه أبو داود وأحمد والحاكم وابن خزيمة وابن حبان من حديث ابي سعيد الخدري في باب الصلاة في النعل .
ولفظه في ابي داود " عن ابي سعيد الخدري قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي باصحابه ان خلع نعليه فوضعها عن يساره فلما رأى ذلك القوم القوا نعالهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ما حملكم على القائكم نعالكم ؟ قالوا : رأيناك القيت نعليك فالقينا نعالنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان جبريل صلى الله عليه وسلم اتاني فاخبرني ان فيهما قدرا او قال قذى . وقال : اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدرا او اذا فليمسحه وليصل فيهما " . ١٥١/١

ولفظه في سند الامام احمد قريب من هذا انظر ١٠٤/٣ قال الامام العسقلاني في تلخيص الحبير : واختلف في وصله وارساله ورجح ابو حاتم في العلل الموصول ٢٧٨/١ وانظر اصول السرخسي ١٣/١ .
(٢) أخرجه البخاري في باب ما يكره من التعمق والتنازع والفلو في الدين والبدع . ولفظه : " عن ابي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تواصلوا : قالوا : انك تواصل . قال : اني لست مثلكم اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني . فلم ينتهوا عن الوصال . قال : فواصل بهم النبي صلى الله عليه وسلم يومين أوليلتين ، ثم رأوا الهلال فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو تأخر الهلال لذدتكم . كالمسكي لهم " .
انظر فتح الباري ٢٧٥/١٣

(٣) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ ، وقد وجدت بالفاظ قريبة من هذا ، منها ما أخرجه مسلم في صحيحه في حكم ضفائر المفتلة عن أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال : " لا انما يكفيك ان تحثي على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين " ١١/٤

ورواه ابو داود في كتاب الطهارة من حديث أم سلمة بلفظ قريب من هذا . انظر سنن ابي داود ٥٨/١

والظاهر أن ما ساقه المصنف في المتن هو حديثان ، ادخل احدهما في الاخر ، سواء أم سلمة ، وجوابه ما ذكرنا في مسلم وأبي داود ، وقوله : " أما أنا فيكفيني . . . الخ " فحديث اخر ، ورد في كيفية غسله من الجنابة وقد أخرجه مسلم وأحمد ابن حنبل في باب افاضة الماء على الرأس ، من حديث جبير ابن مطعم . ولفظه في صحيح مسلم : " عن جبير بن مطعم قال : تماروا في الغسل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال بعض القوم : أما أنا فاني

فتوقفوا فذبح وحلق فاقدموا لوجوب الاتباع (١) - وللإجماع أن الصحابة رضي الله عنهم تركوا اختلافهم في الغسل من غير انزال بما روت عائشة رضي الله عنها من غسله (٢) عنه ولأن الحمل على الوجوب أحوط كما اذا نسي تعيين صلاة من يوم أو تعيين مطلقة ، ولأن فعله قام مقام قوله في بيان المجمل والتخصيص والتقييد ، فكان مطلقه محمولا على الوجوب .
الندب (٣) :

(اسوة حسنة) (٤) وأدنى درجاته الندب لأن الزايد مشكوك فيه ، ولأن فعله حسن فلا يخرج عن الواجب والمندوب لكن المندوب أولى لغلته على أعماله .
الوقف (٥) :

تردد بين مختص وغيره ، والثاني بين الواجب والمندوب والمباح ولا صيغة للفعل ترجع وليس البعض أولى .

====
اغسل رأسي كذا وكذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اما انا فاني أفيض على رأسي ثلاث أكف " .

انظر صحيح مسلم ٩/٤ ، الفتح الرباني ١٣١/٢ .
(١) هذا معنى حديث أخرجه البخاري في باب الحصر ، ولفظه : عن المسور رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر قبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك .

وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم معتمرين ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يده وحلق رأسه " فتح الباري ١٠/٤ وقد ساقه الامام البخاري مطولا في كتاب الشروط انظر فتح الباري ٥/٣٢٩ . (٢) في ب : والاجماع . وقصة هذا الخبر برويها ابو موسى الأشعري قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والانصار ، فقال الانصاريون : لا يجب الغسل الا من الدفق أو من الماء . وقال المهاجرون : بل اذا خالط فقد وجب الغسل . قال ابو موسى : فانا أشفيكم من ذلك ، فقمت ، فاستأذنت علي عائشة فأذن لي ، فقلت لها : يا أمهات ، أو يا أم المؤمنين اني أريد ان أسألك عن شيء ، واني استحييك ، فقالت : لا تستحي ان تسألني عما كنت سألته أمك التي ولدتك ، فانما أنا أمك . قلت : فما يوجب الغسل ؟ قالت : على الخبر سقطت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا جلس بين شعبي الاربع ومراختان الختان فقد وجب الغسل " .

رواه الامام مسلم في صحيحه في باب ما يوجب الغسل ٤٠/٤-٤١ .
(٣) أي استدلال القائلون بأن فعله المجرد يدل على الندب بالمنقول والمعقول .

(٤) بعض آية سبق تخريجها في الصفحة السابقة .

(٥) أي استدلال القائلون بالوقف : بان فعله عليه السلام متردد بين ان يكون خاصا به وبين ان لا يكون خاصا به ، وما ليس خاصا به متردد بين الواجب

الإباحة (١) :

هي الأصل والأصل عدم الصغير، الكرخي : الإباحة متيقنة (٢) ويمكن اختصاصه به فوجب الوقف . وجه المختار : أنه المقتدى ، فالاتباع أصل والاختصاص عارض (٣) وجه اختيار الأحكام (٤) : أنه إذا ظهرت القرينة لم يمكن القول بالإباحة بمعنى نفي الحرج لعدم القرينة بمثله ، فتعين الندب .
والجواب (٥) قلنا في أقواله للاجماع على أن المتابعة في الفعل إنما تجب لوجوبه ، فإذا كان غير واجب فاتباع ما ليس بواجب غير واجب ومطلقه غير معلوم وجوبه والأمر محمول على القول ، للاجماع على أنه حقيقه فيه وإن كان حقيقة في الفعل فالمشترك لا يعم والقول راجح ولو عم فالتحذير من مخالفة فعل يستدعي وجوبه فلو استفيد وجوبه من التحذير دار على أن ذكر الدعاء قبله يرجح القول . وأخذ ما أتى به إنما يجب إذا وجب ولا يجب أخذ ما ليس بواجب ، وهو تناقض فلا يكون الأخذ في الآية واجبا حتى يجب الفعل ، فلو وجب من الآية دار . على أن مقابلة ما أتاكم بها منهاكم (٦) ترجح القول ، وقد مر تفسير التأسى (٧) ومطلق فعله لم يثبت وجوبه لنكون بإيجاب فعلنا متأسين ، وهو الجواب عن آية الاتباع . وقاية آية زيد (٨) الدلالة على مساواة حكمنا لحكمه وجوبا وندبا وإباحة ، ولا يلزم اتصاف جميع أفعاله بالوجوب ليجب فعلنا ونمنع أن خلعهم (٩) كان للوجوب لا نكاره عليهم ، ولو ظنوا وجوبها فلدليل آخر من ظن أن الخلع من هيئات الصلاة وهم مأورون بالاتباع فيها " صلوا كما رأيتموني أصلي " (١٠) والواصل كان مباحا له وسوء الهم كان للمشاركة ونحن قائلون به . ووجوب بل الشعر لقوله " بلوا الشعر " -----

- ====
والمندوب والمباح ، والفعل لا صيغة له ليدل على البعض دون البعض ، وليس البعض أولى من البعض . فلزم الوقف إلى أن يقوم الدليل على التعيين .
انظر أحكام الامدى ١/ ١٢٨ .
(١) أى استدلال القائلون بأن فعله المجرد يدل على الإباحة . بأنها هي الأصل .
(٢) في ب و ج : منتفية .
(٣) في ج : بعارضي .
(٤) انظر : أحكام الامدى ١/ ١٢٤ .
(٥) هذا رد على القائلين بالندب ، وتقديره : أن الندب لا يستفاد إلا من أقواله عليه الصلاة والسلام أما أفعاله المجردة ، فلا تدل عليه ولا يستفاد منها ، لورود الاجماع على أن المتابعة في الفعل إنما تجب لوجوبه . انظر أحكام الامدى ١/ ١٢٩ .
(٦) يشير إلى الآية ٧ من سورة الحشر وقد تقدمت كتابتها قريبا .
(٧) مرفي أول هذه المسألة .
(٨) مرفيها في أول المسألة .
(٩) أى خلعهم نعالهم لما خلع الرسول صلى الله عليه وسلم نعليه .
(١٠) تقدم تخريجه في أول هذه المسألة .

وانقوا البشرة" (١) وتحلله بيان لقوله "خذوا عني مناسككم" (٢) وهو ابلغ لدلالته على المقصود عيانا واستفاد (٣) الوجوب من الأمر غير انهم ترقبوا ما وعدوا به من الظهور على قرين وطعموا ان يعجل وينسخ عنهم الأمر، فلما تحلل بنفسه يشسوا، والغسل من غير انزال لقوله عليه السلام "اذا التقى الختانان وجب الغسل" (٤) ورواية عائشة رضي الله عنها لمطابقة الفعل القول والاحتياط يجري فيما يثبت وجوبه كفاية من صلاة يوم وليلة أو كان الاصل ثبوته كالثلاثين من رمضان، فأما ما احتتمل الوجوب وغيره فلا، ولا يلزم من كون الفعل بيانا للقول ان يكون موجبا لما يوجبه القول وعن النذب (٥) ما سبق، ومنع ان الغالب المندوب، بل المباح. وعن الوقف (٦) انه ان اريد به عدم الحكم بإيجاب وندب الا بدليل فحق، أو ثبوت احدهما وجهل المعين فخطأ لاستدعاء ذلك دليلا ولا دليل سوى الفعل.

سألة :

اذا سكت طيه السلام عن انكار فعل بحضرتة أو في عصره مع القدرة والعلم، فان كان معتقدا للكافر كالاختلاف الى الكنيسة فلا أثر للسكوت اتفاقا، وان سبق تحريمه فسكوته وتقريره نسخ، والا فدليل على الجواز (٧) والالكان تقريره مع تحريمه

- (١) أخرجه ابو داود بلفظ: "ان تحت كل شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وانقوا البشر" من حديث الحارث بن وجبه عن مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة: ثم قال ابو داود: الحارث بن وجبه حديثه منكر، وهو ضعيف. انظر سنن ابي داود ٥٧/١.
- وقال الامام العسقلاني في تلخيص الحبير: ومداره على الحارث بن وجبه وهو ضعيف جدا ١٤٢/١.
- (٢) رواه مسلم عن جابر بن عبد الله بلفظ "لتأخذوا مناسككم فاني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه" انظر صحيح مسلم ٤٤/٩ - ٤٥.
- وفي رواية للنسائي: "يا أيها الناس خذوا مناسككم" بلفظ الأمر. سنن النسائي ٢١٩/٥، وانظر مسند الامام احمد ٣١٨/٣ - ٣٦٦.
- (٣) كذا في النسخ التي بين أيدينا. ولعله "واستفادوا" لمناسبته لما بعده.
- (٤) تقدم تخريجه في وسط هذه المسألة.
- (٥) أي والجواب عن شبهة القائلين بالنذب هو ما تقدم في قوله "والجواب" بالاضافة الى: "منع ان الغالب المندوب، بل المباح".
- انظر احكام الامدى ١٨٥/١.
- (٦) أي والجواب عن الوقف. انظر احكام الامدى نفس الصفحة.
- (٧) انظر تفصيل هذه المسألة وذكر ما فيها من مذاهب في: احكام الامدى ١٨٨/١ - ١٨٩، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني ٩٥-٩٦، المنحول ص ٢٢٩ - ٢٣٠، غاية الوصول ص ٩٢، فواتح الرحموت ١٨٣/٢، تيسير التحرير ١٢٨-١٢٩، احكام ابن حزم ٤٣٦/٤ ارشاد الفحول ص ٤١، المستصفي ٢٢٥/٢، البرهان ٤٩٨/١ - ٥٠٢.

والقدرة على انكاره خصوصا مع استبشاره (١) محرما فيجب الانكار ، فعدمه دليل الجواز ،
وأیضا فيه تأخیر البیان عن وقت الحاجة لایهام الجواز والنسخ .
سؤال (٢) :

لا تعارض بین فعلیه (٣) لانهما ان تماثلا او اختلفا وتصورا اجتماعهما كالصوم والصلاة ،
أولم يتصور لکنهما لا یتناقض حکماهما فلا تعارض لا مکان الجمع ، وان تناقض كما اذا
صام في وقت بعينه وأكل في مثل فکذلك لا مکان کونه واجبا او مندوبا أو مباحا ، وفي
الوقت الاخر بخلافه من غیر رفع وابطال ان لا عموم للفعلین ولا لأحدهما ، لكن ان دل
دليل على تكرره أو لزوم التأسی به في مثل ذلك الوقت فتلعب بضد (٤) مع القدرة
دل على نسخ دليل التكرار في حقه ، لا نسخ حکم الصوم المتقدم لعدم اقتضاء التكرار ،
ورفع الوجود محال ، أو أقدم من أكل في مثل من (٥) الأمة كان نسخا لدليل تعميم
الصوم على الأمة في حق ذلك الشخص أو تخصيصه ، وقد يطلق النسخ والتخصيص
على الفعل بمعنى زوال التعبد به تجوزا (٦) .

سؤال :

اذا تعارض (٧) فعله وقوله (٨) فان لم يدل دليل على تكرره في حقه ولا على التأسی

- (١) في ب : انتشاره .
(٢) سقطت "سئلة" من ب .
(٣) انظر كلام العلماء على تعارض فعلي الرسول صلى الله عليه وسلم في :
احكام الامدى ١/١٩٠ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٠٤ ، منهاج العقول ٢/٢٠٤ -
٢٠٥ ، نهاية السؤل ٢/٢٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ،
المستصفى ٢/٢٢٦ - ٢٢٧ ، المنحول ص ٢٢٧ ، المعتمد ١/٣٨٨ - ٣٨٩
تيسير التحرير ٣/١٤٧ وما بعدها ، البرهان ١/٤٩٦ - ٤٩٨ ، ارشاد الفحول
ص ٣٨ - ٣٩ .
(٤) في ب : بضده .
(٥) في ب : "في" بدل "من" .
(٦) انظر تفصيل ما تقدم في الاحكام ١/١٩٠ .
(٧) المعارضة في اللغة : المقابلة على سبيل الممانعة . انظر المصباح المنير ٢/٥٢ .
واصطلاحا : اقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم .
قاله الجرجاني في التعريفات ص ٢١٩ .
وقال الاسنوى : التعارض بين الأمرين : هو تقابلهما على وجه يمنع كل واحد
منهما مقتضى صاحبه . انظر نهاية السؤل ٢/٢٠٧ .
(٨) لتعارض القول والفعل ثلاثة أحوال :
أحدها : ان يكون القول متقدما .
والثاني : ان يكون الفعل متقدما .
والثالث : أن يجهل الحال ، فلا يعرف المتقدم من المتأخر .

فيه واختص القول به ، فان تقدم الفعل كما اذا فعل فعلا في وقت ثم قال : لا يجوز لي مثله في مثله فلا تعارض لا مكان الجميع عدم تكرار الفعل فلم يكن رافعا لحكمه في الماضي ولا المستقبل . وان تقدم القول ، كما اذا قال وجب علي كذا في وقت كذا وتليس بضده فيه كان الفعل ناسخا لحكمه عند من جوز^(١) قبل التمكن من الفعل وهو مذهبنا^(٢) ، ومن لم يجوزه منعه^(٣) وقال : لا يتصور تعمله ان قيل بالعصمة والا فهو معصية . وان اختص القول بنا فلا تعارض لعدم اتحاد محلها ، وان عم وتقدم الفعل فلا تعارض في حقه لما مر^(٥) ، ولا في حقنا لعدم تعلق فعله بنا ، وان تقدم القول فلا تعارض في حقنا لعدم تواردهما طينا ، وأما في حقه فكما تقدم في خصوص القول به . وان دل على تكرره في حقه وعلى التأسى به فان اختص القول به وطم

== انظر هذه الاحوال وكلام العلماء في تعارض القول والفعل في :

احكام الامدى ١/١-١٩١-١٩٤ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٠٦ ، منهاج العقول ٢/٢٠٦-٢٠٨ ، نهاية السؤل ٢/٢٠٧-٢٠٩ ، احكام ابن حزم ١/٤٣٥ ، المعتمد ١/٣٨٩-٣٩٢ ، تيسير التحرير ٣/١٤٨ ، ارشاد الفحول ص ٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩٣-٢٩٤ ، جمع الجوامع ٢/١٠١ ، البرهان ١/٤٨٢ غاية الوصول شرح لب الاصول ص ٩٣ .

(١) أى عند من جوز نسخ الحكم قبل التمكن من الامثال ، وهم الشافعية والحنفية قال أبو حنيفة الغزالي : يجوز عندنا نسخ الامر قبل التمكن من الامثال خلافا للمعتزلة ، وصورته ان يقول الشارع في رمضان : حجوا في هذه السنة ، ثم يقول قبل يوم هرفة لا تحجوا فقد نسخت عنكم الامر . او يقول : اذبح ولدك فيبادر الي احضار أسبابه ، فيقول قبل ذبحه : لا تذبح ، فقد نسخت عنك الامر ، لان النسخ عندنا رفع للامر اي لحكم الامر ومدلوله ، وليس بيانا لخروج المنسوخ عن لفظ الامر بخلاف التخصيص . المستصفى ١/١١٢ ، وانظر شرح الاسنوى على البيضاوى ٢/٢٠٨ فقد فصل في الموضوع ، واصل الهزدي وكشف الاسرار ٣/١٦٦ .

(٢) يعنى الحنفية . قال الامام علاء الدين البخارى في شرحه بعد ان عدد شروط النسخ المتفق عليها والمختلف فيها : قال : ومن الشروط المختلف فيها التمكن من الفعل الذى تضمنه هذا الباب ، فهو ليس بشرط لصحته عند اكثر الفقهاء وعامة اصحاب الحديث . وذهب جماهير المعتزلة الى انه شرط . واليه ذهب بعض اصحابنا وابوبكر الصيرفي من اصحاب الشافعي وبعض اصحاب احمد ابن حنبل .

ومعنى التمكن من الفعل : ان يمضي بعدما وصل الامر الى المكلف زمان يسع الفعل المأمور به . ولمزيد من الايضاح انظر كشف الاسرار ٣/١٦٩ . قال أبو الحسين البصرى : اطم ان نسخ الشئ قبل فعله ضربان : احدهما : نسخ له بعد انقضاء وقته .

والاخر : نسخ له قبل ان يقضى وقته . في مستقبل ثم قال : اما القسم الاول فجائز ، لان مثل الفعل يجوز ان يصير الاوقات مفسدة . وأما نسخ الشئ قبل وقته فغير جائز عند شيوخنا المتكلمين وبعض اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي ، ثم ساق مثالا على ذلك انظره في ١/٤٠٧ من المعتمد .

(٤) أى ان كان قوله عليه السلام عاما لنا وله .

(٥) في بداية السئلة .

تقدم الفعل فالقول ناسخ في حقه دوننا ، أو القول فالفعل ناسخ في حقه بـ
التمكن من الامتثال ، أو قبله على الخلاف (١) ، وموجب للفعل علينا ، وان جهل (٢)
فلاتعارض في حقنا لعدم تناول القول إيانا وأما في حقه (٣) : فمنهم من أوجب
العمل بالقول ، ومنهم بالفعل ، ومنهم من توقف (٤) ، واختار بعضهم القول
وبعضهم الوقف للاستواء في التقدير . فالحكم بأحدهما (٥) ولا ضرورة تحكم (٦) .

وان اختص القول بنا فلا معارضة في حقه واما في حقنا فالتأخر ناسخ ، فان جهل
فالمختار وجوب العمل بالقول ، ووجهه أن القول دال بنفسه ويعبر به عن المعقول
والمحسوس ويقبل التأكيد بالقول والعمل به ههنا ينسخ مقتضى الفعل عنا دونه ،

والفعل دال بواسطة انه لا يفعل المحرم ، ويختص بالمحسوس ولا يقبل التأكيد
والعمل به يبطل القول أصلا ، والجمع من وجه أولي ، فان قيل : مبین للقول فكأن
أكد كما بين جبريل عليه السلام أوقات الصلاة (٧) بالامامة (٨) ،

(١) يشير الى الخلاف الجاري بين الجمهور والمعتزلة المتقدم ذكره .

(٢) في ب وان جهلا . والمقصود جهل التاريخ .

(٣) أي في حق النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) قال الامام السنوي في شرحه : فيه ثلاثة مذاهب جارية فينا لفائدة العمل ،

وفيه عليه الصلاة والسلام لمعرفة ما كان يجب عليه مثلا أو يحرم ، احدها

وهو المختار في الاحكام والمحصول ومختصراته : انه يقدم القول لكونه

مستقلا بالدلالة موضوعا لها ، بخلاف الفعل فانه لم يوضع للدلالة وان

دل فانما يدل بواسطة القول .

والثاني : انه يقدم الفعل لانه أبين وأوضح في الدلالة ، ولهذا يبين

به القول كخطوط الهندسة .

والثالث : انا نتوقف الى الظهور لتساويهما في وجوب العمل .

واختار ابن الحاجب التوقف بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وسلم ، والاخذ

بالقول بالنسبة الى الأمة .

نهاية السؤال ٢٠٩/٢ ، وانظر الاحكام ١٩٢/١ .

(٥) في ب : باحدهما .

(٦) في ب : لحكم .

(٧) في ج : الصلوات .

(٨) هذه اشارة الى حديث رواه مسلم في أوقات الصلوات الخمس ونصه : " عن أبي

مسعود الانصاري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : نزل

جبريل فأمني فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت

معه . يحسب بأصابعه خمس صلوات . صحيح مسلم ١٠٧/٥ .

وكما بين عليه السلام المناسك بفعله ، وكذلك كل من بالغ في التفهيم أكد قوله
بإشارة أو تشكيل . قلنا : والقول أيضا مبين مع ان كثرة الاحكام مستندها الاقوال
ولو (١) تساويا سلمت التراجيح المتقدمة . وان عم القول فالتأخر ناسخ مطلقا
وان جهل فالمختار المختار (٢) ، وان دل على تكرره في حقه دون التأسى به (٣)
فان اختص القول بنا فلا معارضة لعدم المزاحمة . أو به أو عم تعارضا في حقه
لعدم دليل التأسى ، وان دل على التأسى دون التكرار في حقه فان اختص القول
به وتأخر عن الفعل فلا معارضة مطلقا وان تقدم كان الفعل ناسخا في حقه .
وان جهل فعلى ما مر من الخلاف . وان اختص بنا فلا معارضة في حقه لعدم
المزاحمة والتأخر ناسخ في حقنا ، وان جهل فالمختار المختار . وان عم وتقدم
الفعل فلا تعارض في حقه والقول ناسخ في حقنا ، وان تقدم القول نسخ الفعل
مطلقا ، وان جهل فالمختار المختار .

وأما الاجماع :

فالعزم والاتفاق (٤) أيضا ، وفي الاصول (٥) : " قيل اتفاق الأمة خاصة على أمر
ديني . وليس بسديد ، فان اهل عصر ليسوا كل الأمة ، وليس فيه ذكر أهل
الحل والعقد ولخروج القضية العقلية والعرفية المتفق عليهما . فالحق : اتفاق
جملة اهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على واقعة .
فالاتفاق يعم الاقوال والافعال والسكوت والتقرير . والقيود الثاني : يخرج اتفاق بعضهم
واتفاق العامة ، والثالث يخرج اتفاق الأمم السالفة ، والرابع يخرج توهم اجماع
كلهم في جميع الاعصار . والخامس يعم الاثبات والنفي والاحكام العقلية والشرعية .
مسألة :

ونفساه (٦) بعضهم قالوا : ان كان عن دليل قطعي أحالته العادة ،

-
- (١) في ب : فلو +
(٢) أي المختار هو المختار فيما سبق .
(٣) سقطت من ب .
(٤) انظر تعريف الاجماع في اللفظة في : المصباح المنير ١١٩/١ ، مختار الصحاح
ص ١١٠ ، القاموس المحيط ١٥/٣ ، التعريفات ص ١٠ ، احكام الامدى ١٩٥/١ .
(٥) وأما تعريف الاجماع في الاصطلاح ، فقد اختلف الاصوليون فيه ، انظر تعريفاتهم
في : احكام الامدى ١٩٥/١ - ١٩٦ ، التعريفات ص ١٠ ، المحلى على جمع
الجوامع ١٧٦-١٧٧ ، منهاج البيضاوى ٢٧٣/٢ ، منهاج العقول ٢٧٣/٢
نهاية السؤل ٢٧٥-٢٧٦ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، العضد على ابن الحاجب
٢٩/٢ ، كشف الاسرار ٢٢٦-٢٢٧ ، تيسير التحرير ٢٢٤/٣ ، فواتح الرحموت
٢١١/٢ ، فصول البدايع ٢٥٤/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢ ، المنحول ص ٣٠٣
ارشاد الفحول ص ٧١ ، فتح الفغار بشرح المنار ٣/٣ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠/٢ .
المستصفي ١٧٣/١ .
(٦) اختلفوا في امكان انعقاد الاجماع ، وامكان الوقوف عليه : ===

والا نقل (١) ، أو ظني فأكد (٢) ، لتباين قرائحهم ودواعيهم المقتضي للاختلاف كما تحيل اتفاقهم على أكل طعام واحد في وقت واحد . قلنا لم ينقل القاطع لعدم الحاجة ، وانما يكون أن لو لم يكن نفس الاجماع كافيا وفيه النزاع ، ولا يمتنع الاتفاق والدليل ظني فان أهل الكتابين (٣) والفلاسفة والمجوس متفقون على انكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى قدم العالم ، والتشنية استنادا الى شبه تناقضها القواطع فكيف يمتنع على ظني لا يعارضه قطعي . وخرج ما تمثلوا (٤) به لعدم الداعي (٥) اليه مع انتقاض ذلك بالواقع من اجماع الكل على أركان الاسلام وغيرها من الاحكام التي لم يكن طريق طمها ضروريا والواقع دليل الضرورة .

- ====
- فقال طائفة - منهم النظام وبعض الشيعة - لا يتصور وقوعه ، لأن اجتماع الجم الغفير والخلق الكثير على حكم واحد مع اختلاف قرائحهم يمتنع عادة كما يمتنع اجتماعهم في وقت واحد على مأكل واحد .
- وقالت طائفة : الاجماع ليس محالا ، ولكن يتعذر الوقوف عليه ، لأن ذلك يتوقف على معرفة اعيانهم ، ومعرفة ما غلب على ظنهم ، ومعرفة اجتماعهم عليه في وقت واحد ، والوقوف على هذه متعذر .
- وخص قوم امكان انعقاده بأيام الصحابة ، لانهم كانوا مجتمعين في الحجاز ويعرف بعضهم بعضا .
- وقالت طائفة - منهم الامدى وصاحب المحصول - لا يتعذر انعقاده من غير الصحابة ، وهو مذهب الجمهور .
- انظر المذاهب في تصور انعقاد الاجماع ، وامكان الوقوف عليه في : احكام الامدى ١/١٩٦-١٩٩ ، البرهان ١/٦٧٠-٦٧٥ ، نهاية السؤل ٢/٢٧٦-٢٧٧ ، مناهج العقول ٢/٢٧٤-٢٧٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢-٣٢٣ ، فصول البدايع ٢/٢٥٥ ، المنحول ص ٣٠٣ ، المستصفى ١/١٧٣-١٧٤ ، فواتح الرحموت ٢/٢١١-٢١٢ ، تيسير التحرير ٣/٢٢٥-٢٢٦ ، كشف الاسرار ٣/٢٢٧ ، المعتمد ٢/٤٥٧ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٧٢ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩/١٧٦ وما بعدها .
- (١) اي لو كان الاجماع صادر عن دليل قطعي ، لنقل ذلك الدليل ، لأن العادة تحيل عدم نقل الدليل القطعي .
- (٢) أي وان كان دليل الاجماع ظنيا ، فهو أكد في نفي امكان الاجماع .
- (٣) هم اليهود والنصارى .
- (٤) هو قولهم " كما تحيل اتفاقهم على أكل طعام واحد في وقت واحد " .
- (٥) قال الاسنوى في شرحه على البيضاوى : وجوابه : أن دواعي الناس مختلفة في المأكول لاختلافهم في الشهوة والمزاج والطبع ، فلذلك يمتنع اجتماعهم عليه بخلاف الحكم فانه تابع للدليل فلا يمتنع اجتماعهم عليه لوجود دليل قاطع أو ظاهر ٢/٢٧٦ .

سؤال :

وهو واقع ونفاه (١) بعضهم مصيرا الى انه متوقف على السماع من كل من أهل الحل والعقد ، أو مشاهدة فعل أو ترك دال عليه وهو متوقف على معرفتهم مع تفرقهم وتناهي أوطانهم وانه متعذر ، ومع الامكان فقد لا يفيد اليقين بأنه معتقده لجواز الاخبار والفعل على خلاف ما عنده ، ولو حصل اليقين فالرجوع ممكن قبل الوصول الى الباقيين (٢) . قلنا : باطل بالواقع ، فانا نعلم ان مذهب جميع (٣) الحنفية جواز قتل المسلم بالذمي ، وان جميع (٤) الشافعية نقيضه (٥) مع تلك التشكيكات ، فان قيل مستند الى معرفة قول الامامين والباقيون مقلدون ولا نص في الاجماع يكون مستندا . قلنا : وان تم في هذه الصورة فلا يتم في اتفاق اهل الكتابين على انكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولم يظهر لنا مستندهم من قول متبع يقلدونه .

تنبيه :

اذا تصور الاطلاع عليه فنقل الاجماع السابق ان كان باجماع (٦) كل عصر كان كالحديث

(١) المنفي هنا هو امكان ان يعجزوا لاجماع لتعذر الوقوف عليه . لان الوقوف عليه انما يمكن بعد معرفة اعيان المجمعين ، ومعرفة ما ظن على ظنهم ، ومعرفة اجماعهم عليه ، وعدم رجوع احد منهم . والوقوف على هذه متعذر لان انتشارهم وجواز خفاء بعضهم ، أو خمول ذكره فلا يعرف . فالنافي هنا لا ينكر الاجماع كأصحاب القول السابق ، وانما يستبعد وقوعه لاسباب ذكرها . وقد أشرت الى هذا المذهب عند ذكر المذاهب في المسألة السابقة .

وعلى هذا : لو زالت الموانع ، وامكن وقوعه ، لاعتبره اصحاب هذا المذهب حجة ، وهذا هو الفرق بين هذا المذهب ، وبين المذهب السابق القائل باستحالة الاجماع . انظر نهاية السؤل ٢٧٧/٢ بالاضافة الى المرجع في المسألة السابقة .

(٢) انظر احكام الامدى ١/١٩٨ .

(٣) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ١٠/٤٦٢٥ ، فتح القدير لابن الهمام ١٠/٢١٧ .

(٤) في ب : وجميع الشافعية .

(٥) انظر : مختصر المزني ٥/٩٣ - ٩٤ ، كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي . بهامش كتاب الام ٧/٣٨٨ - ٣٩٠ .

نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ٧/٢٦٨ .

(٦) قال البزدوى : واما السبب الناقل اليها : فعلى مثال نقل السنه ، فقد ثبت نقل السنه بدليل قاطع لا شبهة فيه ، وقد ثبت بطريق فيه شبهة ، فكذا هذا اذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى الحديث المتواتر . اصول البزدوى ٣/٢٦٤ .

المتواتر ، وان كان بأحد كقول عبيدة^(١) السلماني : " ما اجتمع اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لإجماعهم^(٢) على الأربع قبل الظهر والاسفار بالصبح وتحريم الأخت في عدة الأخت^(٣) " كان كنقل السنة بالأحد ، فهو مقطوع بأصله ، مظهرون الطريق فيوجب العمل دون العلم . فيقدم على القياس ، ومن الفقهاء^(٤) من انكر نقله آحادا .

سؤال :

الحق ان الاجماع حجة^(٥) قاطعة

- (١) هو القاضي عبيدة بن عمرو - ويقال ابن قيس بن عمرو - السلماني ، المرادى أبو عمرو الكوفي وسلمان بطن من مراد .
أسلم عبيدة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، وروى عن ابن مسعود وعلى بن أبي طالب والزبير بن العوام . وحدث عنه جماعة من التابعين . قال الشعبي : كان يوازي شريحا في القضاء . وكانت وفاته في سنة اثنتين وسبعين للهجرة ، وقيل ثلاث ، وقيل أربع وسبعين .
انظر ترجمته في : البداية والنهاية ٣٢٨/٨ ، أسد الغاية في معرفة الصحابة ٤٤٨/٣ ، الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، بهامش الاصابة ٤٤٤/٢ ، اللباب في تهذيب الانساب ١٢٧/٢ ، طبقات ابن سعد ٩٣/٦ - ٩٥ .
- (٢) في ب : كاجتماعهم .
انظر اصول السرخسي ٣٠٢/١ ، فواتح الرحموت ٢٤٢/٢ ، أصول البيهقي وكشف الاسرار ٢٦٥/٣ .
- (٣) حجة الاسلام الفزالي وبعض الحنفية .
انظر : المستصفى ٢١٥/١ ، كشف الاسرار ٢٦٥/٣ ، وانظر اختلافهم في ثبوت الاجماع المنقول آحدا في : احكام الامدى ٢٨١/١ ، جمع الجوامع ١٢٩/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ، مختصر ابن الحاجب ٤٤/٢ ، اصول السرخسي ٣٠٢/١ ، فواتح الرحموت ٢٤٢/٢ ، تيسير التحرير ٢٦١/٣ ، ارشاد الفحول ص ٧٩ ، المسودة ص ٣٤٤ ، المعتمد ٥٣١/٢ - ٥٣٨ .
- (٤) اختلفوا في حجية الاجماع :
فذهب الجمهور - ومنهم الاثنية الاربعة - الى أنه حجة يجب العمل به .
وزهدت طائفة - منهم الامدى والرازي وغيرهما - الى انه حجة ظنية ، لا قطعية .
وقيل : ظنية في السكوني ، قطعية في التطقي .
وخالفت الشيعة والخوارج والنظام ، فانكروا حجية الاجماع . وقيل : المخالف بعضهم .
- قال الاسنوى : فانه وان نقل عنهم ما يقتضى الموافقة ، لكنهم عند التحقيق مخالفون ، اما النظام ، فانه لم يفسر الاجماع باتفاق المجتهدين ، بل فسر : بأنه كل قول يحتج به .
وأما الشيعة : فانهم يقولون : الاجماع حجة ، لا لكونه اجماعا ، بل لاشتماله على قول الامام المعصوم ، وقوله بانفراده عندهم حجة .

خلافا للشيعة (١) والخوارج (٢) والنظام (٣) لنا (٤) (ومن يشاقق الرسول) (٥)

====
وأما الخوارج فقالوا - كما نقله القراني في الطخس - : ان اجماع الصحابة
حجة قبل حدوث الفرقة ، وأما بعدها ، فالحجة في اجماع طائفة الخوارج
فقط ، لأن العبرة بقول المؤمنين ، ولا مؤمن من عندهم الا من كان على
مذهبهم . نهاية السؤل ٢ / ٢٨٠ .

وانظر تفصيل المذاهب في حجية الاجماع ، وأدلة كل طائفة في : منهاج البيضاوي
٢٨٠ - ٢٧٧ / ٢ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٨٠ - ٢٨٧ ، منهاج العقول ٢ / ٢٧٧ -
٢٨٦ ، احكام الامدى ١ / ٢٠٠ - ٢٢٥ ، الرسالة للامام الشافعي ص ٤٠٣ ،
٤٧١ - ٤٧٦ ، المستصفى ١ / ١٩٨ ، ٢٠٤ ، المنحول ص ٣٠٣ - ٣٠٩ ، جمع
الجوامع ٢ / ١٩٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٢٥٦ ، اصول السرخسي
١ / ٢٩٥ - ٣٠٠ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٢٧ - ٢٣٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢١٣ -
٢١٧ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٧ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٤٧ ، فصول
البدائع ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٩ ، البرهان ١ / ٦٧٥ - ٦٨٢ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ،
روضة الناظر ص ٦٧ ، مختصر البعلبي ص ٧٤ ، المسودة ص ٣١٥ ، التمهيد
للأسنوى ص ١٣٦ ، ارشاد الفحول ص ٧٨ ، المعتمد ٢ / ٤٥٨ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٣٢٤ - ٣٢٦ ، فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٢٠ / ١٠ ، التبصرة
في اصول الفقه ص ٣٤٩ - ٣٥٨ ، للمع ص ٤٩ .

(١) شطبت في أ ، وسقطت من ج .

وقد تقدم تعريف الشيعة قريبا .

(٢) تقدم تعريفهم عند الكلام على عصمة الانبياء .

(٣) هو ابراهيم بن سيار بن هاني البصري ، ابواسحق النظام من أئمة المعتزلة
وكان أحد فرسان أهل النظم والكلام على مذهب المعتزلة ، وله في ذلك
تصانيف عدة ، وقد انفرد بآراء خاصة ، فصار له أتباع عرفوا بالنظامية نسبة
اليه وكانت وفاته في سنة ٢٣١ من الهجرة .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٦ / ٩٧ - ٩٨ ، الفهرست ص ٢ من تكملة
الفهرست ، الباب ٣ / ٣١٦ ، الاعلام ١ / ٣٦ ، فرق وطبقات المعتزلة
ص ٥٩ - ٦٢ ، المشتبه ٢ / ٦٤٥ .

(٤) استدلال الجمهور على حجية الاجماع بالكتاب والسنة . انظر تفصيل ادلتهم
في المراجع السابقة .

(٥) الآية ١١٥ من سورة النساء ، وتتمتها (من بعد ما تبين له الهدى ويتبع
غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) .

الآية . توعد على متابعة غير سبيل المؤمنين فكان محرما ، وجمع بينه وبين المشاقة المحرمة في التوعد فانتظمتها الحرمة جميعا (ولا تفرقوا) (١) وخلاف الاجماع تفرق (فان تنازعت في شئ فردوه) (٢) والمشروط عدم عند عدم شرطه فالاتفاق كاف ، ومن السنة (٣) " لا تجتمع " (٤) أمي طوالضلالة (٥) ، " ما رآه

- (١) جزء من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران ، ونصها (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم ان كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة اخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار ، فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) .
- (٢) جزء من الآية ٥٩ من سورة النساء ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعت في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) .
- (٣) أي والدليل من السنة على حجية الاجماع ..
- (٤) في ج : ما تجتمع .
- (٥) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والامام احمد والحاكم ، مع اختلاف قليل في اللفظ .
- ولفظه عند ابن ماجه : عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان امتي لا تجتمع على ضلالة ، فاذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم " سنن ابن ماجه ١٣٠٣/٢ .
- وانظر سنن أبي داود ٤١٤/٢ ، سنن الترمذي ٤٦٦/٤ ، مسند احمد ٣٩٦/٦ ، المستدرک ١١٥/١ .
- وقال في الزوائد : في اسناده ابو خلف الاعمى واسمه حازم بن عطاء ، وهو ضعيف . وقد جاء الحديث بطرق في كلها نظره .
- وقال ابو محمد بسنن حزم : وقد روى انه عليه السلام قال : " لا تجتمع امتي على ضلاله " وهذا وان لم يصح لفظه ولا سنده ، فمعناه صحيح بالخبرين المذكورين آنفا - يعني حديث ثوبان : " لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق .. " وحديث معاوية يرفعه " لا تزال طائفة من امتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم .. " الحديث . احكام ابن حزم ٤٩٦ / ٤ .
- وقد تكلم ابن السبكي في سنده . وقال حجة الاسلام الفزالي : طريق تقرير الدليل ان نقول : تظاهرت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفاظ مختلفة ، مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ ، واشتهر على لسان المروقيين والثقات من الصحابة - وساق اسما عدد منهم ، ثم اورد عددا كبيرا من الاحاديث الدالة على حجية الاجماع ، ومن ضمنها الحديث المذكور أعلاه ثم قال : وهذه الاخبار لم تنزل ظاهرة في الصحابة والتابعين الى زماننا هذا ، لم يدفعا احدا من أهل النقل ، من سلف الامة وخلفها ، بل هي مقبولة من موافقي الامة ومخالفيها ، ولم تنزل الامة تحتج بها في اصول الدين وفروعه ... الخ .
- المستصفى ١٧٥-١٧٦ وانظر : رفع الحاجب ١٧٤/١ ، تخريج احاديث البزدوى ص ٢٤٥ ، تلخيص الحبير ١٤١/٣ .

المسلمون حسنا فهو عند الله حسن" (١) "لا تزال طائفة من أمتي ظاهريين على الحق" (٢) "من خرج عن الجماعة فقد خلع ربة الاسلام من عنقه" (٣) ونحوها مما اجتمع السلف على العمل بها ، ولا أنهم اجمعوا على القطع بتخطئة المخالف ، والعادة تحيل اجتماع العدد الكثير من المحققين على قطع في شرعي من غير قاطع ، فوجب تقدير نص فيه ، وأيضا اجمعوا على تقديمه على قواطع الأدلة فكان قاطعا ولو لا تعارض الاجماعان لعدم تقديم غير القاطع على القاطع بالاجماع فان قيل : مشروط بمشاقة الرسول ، سلمنا الانفراد ، لكن سبيل غير المؤمن الكفر ، واللام في المؤمن للاستغراق ، فأين الاختصاص بأهل عصر عصر ؟ مع انه يعم الجاهل . والمسبيل مفرد فلا يعم ، والا لوجب متابعتهم فيما فعلوه بها وقد حكموا بإباحته ولو جب اتباعهم في اجماعهم على جواز الاجتهاد فسي الحكم قبل الاتفاق عليه ، واتباعهم في امتناعه بعده ، وهو تناقض

(١) هذا الاثر من كلام عبد الله بن مسعود موقوفا .

قال في كشف الخفا : رواه احمد في كتاب السنة . وأخرجه البزار والطيالسي والطبراني وابو نعيم والبيهقي في الاعتقاد عن ابن مسعود ٢٦٣/٢ . وانظر : مسند الامام احمد ١/٣٨٧ ، المقاصد الحسنة ص ٣٦٧ ، مسند ابي داود الطيالسي ص ٣٣ .

وقال ابن حزم : وهذا لا نعلمه يسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه أصلا ، واما الذي لا شك فيه ، فانه لا يوجد البتة في مسند صحيح وانما نعرفه عن ابن مسعود . ثم ساق سنده الى ابن مسعود . الاحكام في اصول الاحكام ٦/٢٥٩ - ٢٦٠ .

وانظر تخريج احاديث البزدوي ص ٢٤٦ ، اعلام الموقعين ١/٦٥ ، ١٣٨/٤ .

(٢) رواه البخاري وسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد والحاكم

مع اختلاف في السند ، والفاظه متقاربة . وتحت "لا يضرهم من خالفهم ، حتى يأتي امر الله" وفي مسلم "من خذلهم" . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

انظر : فتح الباري ١٣/٢٩٣ صحيح مسلم ١٣/٦٥ ، سنن ابي داود ٢/٤١٤ سنن الترمذي ٤/٥٠٤ - ٥٠٥ ، سنن النسائي / ، سنن ابن ماجه ١/٤٠٥ - ٤٠٤ مسند احمد ٤/٩٣ ، المستدرک ٤/٤٤٩ ، وانظر تخريج احاديث البزدوي ص ٢٤٧ ، واطلام الموقعين ٤/١٥٠ .

(٣) رواه البخاري وسلم والنسائي وابو داود واحمد والحاكم مع اختلاف في اللفظ ففي مسلم والنسائي : "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ، ثم مات ، مات ميتة جاهلية" .

فتعين التأويل بمتابعة (١) سبيلهم في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وترك مشاقته . أو في الايمان وهو أرجح (٢) لاعمال اللفظ في زمنه عليه السلام ، والاجماع خاص بما بعده ، وأيضا مشروط بسبق تبين الهدى المعرف باللام المستغرقة لكل هدى حتى اجماعهم على الحكم الشرعي وتبين الهدى بدليله فلزم تقدم دليل كون الاجماع هدى . وليس هو نفس الاجماع وغيره (٣) كاف عنه . سلمنا الاطلاق ، لكن المراد الاثمة المعصومون أو من فيهم المعصوم . لان سبيلهم حينئذ حق . على انه معارض (٤) بقوله (تبياننا لكل شيء) (٥) (فردوه الى الله والرسول) (٦) (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) (٧) (وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) (٨) والنهي دليل التصور فلا عصمة ، وقد سأل عليه السلام معاذًا عن الاثمة التي يحكم بها ، فلم يذكر الا جماع وأقره (٩) .

=== وفي سنن أبي داود " من فارق الجماعة قيد شهر ، فقد خلع ربة الاسلام من عنقه " .

وانظر فتح الباري ٥/١٣ ، صحیح مسلم ٢٣٩/١٢ ، سنن النسائي ١١٢/٧ ، سنن أبي داود ٥٤٢/٢ ، مسند احمد ١٨٠/٥ ، المستدرک ١١٧/١ وانظر جمع الفوائد من جامع الاصول وجمع الزوائد ١/٨٤٦ - ٨٤٧ .

(١) في ب : لمتابعة .

(٢) في ب و ج : راجح .

(٣) في ب : وغير كاف عنه . وفي ج : بل غيره وهو كاف عنه .

(٤) هذه بداية أدلة المنكرين لحجية الاجماع ، وقد استدلوا على عدم حجيته

بالكتاب والسنة والمعقول . انظر تفصيل ذلك في احكام الامدى ١/٢٠٢-٢٠٣ .

(٥) جزء من الاية ٨٩ من سورة النحل ، ونصها (ويوم نبعث في كل أمة شهيدا

طيبهم من انفسهم وجننا بك/ على هو " لا " ونزلنا عليك الكتاب تبياننا لكل شيء " وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) .

(٦) جزء من الاية ٥٩ من سورة النساء ، وقد تقدمت كتابتها كاملة في اول هذه

المسألة .

(٧) جزء من الاية ١٨٨ من سورة البقرة والاية ٢٩ من سورة النساء . وبقيتها من

سورة البقرة (وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم

وانتم تعلمون) .

(٨) جزء من الاية ١٦٩ من سورة البقرة ، ونصها (انما يأمركم بالسوء والفحشاء

وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) والاية ٣٣ من سورة الاعراف .

(٩) يشير الى حديث معاذ حين أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن ،

فقال : " كيف تقضي ؟ فقال : أقضي بما في كتاب الله . قال : فان لم يكن

في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم

يكن في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد وأبيي . قال : الحمد لله الذي وفق

رسول رسول الله " هذا لفظه في الترمذي . وفي أبي داود زيادة " ولا آلو "

و " لما يرضى رسول الله " انظر : سنن الترمذي ٦٠٧/٣ ، سنن أبي داود

٢٧٢/٢ .

واعلم ان طما الجرح والتعديل قد تكلموا في سند هذا الحديث ، وكلهم جرحه

===

وبالاحاديث التي تشهد بخلو العصر (١) عن تقوم بهم الحجة: " لا ترجعوا بعدي كفارا" (٢) حتى اذا اتخذ الناس رؤسا (٣) جهالا (٤) ثم تبقى حثالة كحثة التمر والشعير لا يعبا الله بهم (٥) وقوله تعالى (ولا تفرقوا) (٦) أي في الاعتصام ، كقولنا أدخلوا البلد (٧) ولا تفرقوا أي في الدخول فاذا لم يعلم أن الاجماع اعتصام لم يكن التفرق منها وان سلم لكنه مخصوص بما قبل الاجماع ، فان كلا مخاطب بأن يعمل باجتهاده ، والآراء مختلفة ، فالتفرق مأوربه .

==
 ولم يصح عند أحد منهم . فقال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه ، وليس اسناده عندي بتصل .
 وقال ابن حجر العسقلاني : قال عبدالحق : لا يسند ، ولا يوجد من وجه صحيح ، وقال ابن الجوزى في العلل المتناهية : لا يصح وان كان الفقهاء كسهم يذكرونه في كتبهم ، ويعتمدون عليه ، وان كان معناه صحيحا .
 وقال ابن طاهر في تصنيف له مفرد : اعلم انني فحست عن هذا الحديث في المسانيد الكبار ، والصفار ، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل ، فلم أجد له غير طريقين ، احدهما : طريق شعبيه . والاخرى : عن محمد بن جابر عن الاشعث ابن ابي الشعثا ، عن رجل من ثقيف ، عن معاذ .
 وكلاهما لا يصح . قال : وأقبح ما رأيت فيه ، قول امام الحرمين في كتاب اصول الفقه : والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ . وهذه زلة منه .

انظر: تلخيص الحبير ١٨٣/٤ ، سنن الترمذى ٦٠٨/٣ ، مسند احمد ٢٣٠/٥ ، سنن البيهقي ١١٤/١٠ ، الاستيعاب في اسما الاصحاب ٣٥٧/٣ .

- (١) في ج: بخلو العصمه . وهو تحريف .
 (٢) رواه البخارى وسلم وتكلمته : " يضرب بعضكم رقاب بعض " .
 انظر : فتح البارى ٢٦/١٣ ، صحيح مسلم ٥٥/٢ .
 (٣) في ب : رؤسا .
 (٤) رواه البخارى وسلم . ولفظه : " ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يترك عالما ، اتخذ الناس رؤسا جهالا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا " واللفظ لمسلم .
 انظر : فتح البارى ٢٨٢/١٣ صحيح مسلم ٢٢٣/١٦ ، سنن الدارمي ٧٧/١ .
 (٥) رواه ابو داود وابن ماجه ، من حديث عبد الله بن عمرو ، لكن ليس فيه " كحثة التمر والشعير " .
 ولفظه : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف بكم وبزمان يوشك أن يأتي بيغربل الناس فيه غربة ، وتبقى حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم ، فاختلغوا ، وكانوا هكذا - وشبك بين أصابعه - قالوا : كيف بنا يا رسول الله اذا كان ذلك ؟ قال : تأخذون بما تعرفون ، وتدعون ما تنكرون ، وتقبلون على خاصتكم ، وتذرون أمر عوامكم " .
 انظر : سنن ابن ماجه ١٣٠٧/٢ ، سنن ابى داود ٤٣٧/٢-٤٣٨ ، فتح البارى ٣٩-٣٨/١٣ .
 (٦) تقدم تخريجها في أول المسألة . (٧) في ب : الباب .

وشرط وجوب الرد الى الكتاب والسنة عند الاجماع ان كان بناءً عليهما فهما كافيان .
والافقيه تجويز الاجماع من غير دليل ، طى ان بقاء الشرط ممنوع ، فان الكلام مفروض
في نزاع المتأخرين لاجماع من تقدمهم . واما السنة ^(١) فأحاد . ولئن سلم التواتر
لكن يجوز ارادة عصمتهم عن الكفر من غير تأويل وشبهه ، أو عن الخطأ في الشهادة
في المعاد أو فيما يوافق التواتر مع أنه يجوز ارادة كل الأمة ، فيخرج ككل
عصر . ولئن ^(٢) سلم فلم يلزم أن يكون حجة على المجتهدين مع أن كل مجتهد
صيب ، وقد أثبت الاجماع بالاجماع ، أو بنص يتوقف على كونه حجة ، وهو
دور ، واحالة العادة تبتنى ^(٣) على التواتر وليس بشرط ^(٤) "عندكم" . والجواب :
اتباع غير سبيلهم ^(٥) متوعد طيه عند المشاقه ولا جائز أن يكون لغير مفسده وإلا لما
حسن التوعد وما تعلق به من المفسده ان كانت من جهة المشاقه فذكرها كاف ، وان
لم تكن لزم التوعد طيه . والسبيل الطريق فلا يخصص بكفر ولا غيره والا كان اللفظ
مبهما ، وهو خلاف الأصل ، ولا يصح أن يعم الكل الى القيامه ، لأن المؤمن منيّن
حقيقة : الأحياء المتصفون به ، ومن مات أولم يوجد ليس ^(٦) "بمؤمن" من حقيقة .
على أن المراد الحث على متابعة سبيلهم ، والحمل على ذلك يبطله ، وكون الجاهل
غير مراد مختلف ^(٧) ولئن خرج فالمخصوص حجة لما سيأتي ، ويجب عموم لفظ السبيل
لما ^(٨) مر ، ودفع التناقض ان فعلهم المباح وان كان سبيلا فحكمهم بجواز الترك
سبيل ولا يلزم من مخالفة الآية في وجوب اتباع الفعل مخالفتهم في اتباعهم فسي
اعتقاد جواز الترك ، وتلك التأويلات تخصيصات للسبيل من غير ضرورة فلا تقبل . وتبين
الهدى شرط التوعد على المشاقه لا اختصاص اطلاقه لمن عرف الهدى أولاً ، والا لا يكون

-
- (١) أي واما الرد على ما استدللتم به من السنة : فبأنها اخبار احاد ، وأخبار
الاحاد لا يحتج بها في مثل هذا الموضوع . انظر المستصفى ١/١٧٧ وما
بعدها .
- (٢) في ب : وان سلم .
- (٣) في ب : تبني .
- (٤) سقطت من ب .
- (٥) في ب : فالجواب ، ولعله اصوب لأنه جواب على قوله " فان قيل " .
- (٦) هذا جواب على قوله في أول المسألة : " فان قيل " . وهو رد الجمهور على
أدلة واشكالات المنكرين لحجية الاجماع . انظر احكام الامدى ١/٢٠٣ .
- (٧) في ب : فليس .
- (٨) اشارة الى الخلاف الجاري بين الأصوليين في الاعتداد بالأدلة في
الاجماع وعدم الاعتداد به . وسيحدث المصنف عنه عما قريب .
- (٩) في ج : بما مر .

مشاقا ، وأيضا فتبين الأحكام الفروعية ليس شرطا في المشاقفة ، فان من تبين صدق الرسول وحاد عنه كان مشاقا ، وان جهلها فلا يكون شرطا للوعيد بالاتباع ، والحق أن الآية ^(١) ظاهرة لا قاطعة ، وحينئذ لا يصح التمسك به الا بالاجماع وهو دور . ولا يلزم هذا في القياس المشتب (باعتباروا) ^(٢) لأن الظاهر فيه لم يثبت بالقياس ، واشتراط المعصوم ممنوع بما تقرر في الكلام ^(٣) ، ولكونه تخصيصا ممن غير ضرورة . على أن التوعد لاحق باتباع غير سبيلهم ، وعندهم ^(٤) باتباع غير سبيل المعصوم وحده وهو خلاف الظاهر . وعن المعارضة : أنه لا تنافي بين ما اثبتناه من كون الاجماع حجة وبين ^(٥) كون الكتاب تهيانا لكل شيء . وهن الثانية :

القول بالموجب فاننا لما تنازنا في كون الاجماع حجة ردناه الى الكتاب والسنة فأثبتناه بهما ، وعن الاخرين ^(٦) أن المراد كل واحد من الآمه ، ولا يلزم من جواز المعصية على الافراد جوازها على المجموع ، ولو دل فالجواز عقلي فلا يلزم الوقوع ويكفيك نهيه عليه السلام أن يكون من الجاهلین ^(٨) والكافرين مع العلم بعصته وبأن من مات ولم يعص ظم أن الله تعالى عالم بعصته لتعلق ^(٩) العلم بذلك مع كونه منهيها عنها . وترك معان الاجماع لكونه ليس بحجة حينئذ ^(١٠) . طوانه معارض بما يدل على بقاء من تقوم بهم الحجة لا تزال طائفة من أممى ظاهرين على الحق الى يوم القيامة ^(١١) ويجب حمل النهي عن

- (١) يريد آية المشاقفة رقم ١١٥ من سورة النساء .
- (٢) كلمة من الآية "٢" من سورة الحشر . ونصها (هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لا أول الحشر ما ظننتم ان يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولى الابصار) .
- (٣) أي في علم الكلام . انظر الامدى ٢٠٨ / ١ .
- (٤) أي الشيعة الامامية .
- (٥) في أ و ج : ومن كون .
- (٦) أي والجواب عن الائمة الثانية التي احتج بها المنكرون . وهي آية الرد الى الله ورسوله .
- (٧) في ب : " وعن الاخر ، تبين أن المراد " والمثبت هو الصواب ، لأن مراده : الجواب عن الايتين الاخرين ما استدل به المانعون لحجة الاجماع ، وقد عزوتها فيما سبق انظر ص (٢٦٢) .
- (٨) يريد قوله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم (وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت أن تتبغى نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلین) الآية ٣٥ من سورة الانعام .
- (٩) في ب : تعلق .
- (١٠) أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، لوجود النبي .
- (١١) تقدم تخريجه في بداية هذه المسألة ص (٢٦١) .

التفرق على العموم والا لا فاد عين ما أفاده الأمر بالاعتصام . والأصل التأسيس دون التأكيد والأمر والنهي إنما هو مع أهل كل عصر بتقدير وجودهم وفهمهم كما سيأتي (١) . وان كان الإجماع يستدعي دليلاً فانحصاره في الكتاب والسنة ممنوع لجواز أن يكون قياساً . والسوء الـ الثاني (٢) شكل . وأما السنة (٣) آحاداً إلا ان العلم القطعي حاصل من مجموعها بقصد تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم أمته كما طم جود حاتم (٤) وشجاعة طي (٥) رضي الله عنه . فكان إجماعهم (٦) على قول أو فعل حقاً والا اجتمعوا على خطأ ، ولأنه لا نكير في العمل (٧) بها ، ولا يقال يحتمل وجود منكر فلا قطع . وفي الاستدلال بها (٨) (عليه) (٩) دور لثبوتها به (١٠) لا نأ نقول : لو وجد لاشتهر ، وليست ثابتة به ، بل باحالة العادة الاحتجاج بما لا صحة له في الأصول ، ولا دور فانا أثبتنا كونه حجة بنص مستفاد عن صورة (من صور) (١٢) الإجماع بطريق عادي لا بإجماع . وتوقف احالة العادة على التواتر ممنوع .

سألة :

لا اعتبار بالكافر فيه (١٣) لأن أدلة الإجماع لا اشعار لها به

-
- (١) في الكلام على الاوامر . انظر احكام الامدى ١/٢١٨ .
 - (٢) السوء الـ الثاني الذي يقصده : هو قول منكري حجبية الإجماع : " سقوط وجوب الرد الى الكتاب والسنة عند الاتفاق على الحكم ، بناءً على الكتاب والسنة ، أو من غير بناءً عليهما ؟ " وقد أجاب السيف الأمدى على الجزء الاول من هذا السوء الـ ، أما الجزء الثاني فقال : شكل جدا . انظر الاحكام نفس الصفحة .
 - (٣) فهي وان كانت اخبار آحاد ، الا أن كل عاقل يجد في نفسه العلم الضروري من جملتها .
 - انظر احكام الامدى ١/٢٢٠ .
 - (٤) انظر ترجمته في التواتر اللفظي والتواتر المعنوي ص () .
 - (٥) انظر ترجمته في إجماع أهل البيت ص () .
 - (٦) في ب : وكان .
 - (٧) أي في العمل بالسنة آحاداً .
 - (٨) أي باحاديث الاحاد على الإجماع .
 - (٩) سقطت من أ .
 - (١٠) في ب : ولا نأ نقول .
 - (١١) قال في الاحكام : الإجماع من اعظم اصول الدين ، فلو وجد فيما يستدل به عليه نكير لاشتهر ذلك فيما بين الصحابة وعظم الخلاف فيه كاشتهار خلافهم فيما هو دونه من مسائل الفروع كاختلافهم في دية الجنين . الخ ١/٢٢١ .
 - (١٢) سقطت من أ .
 - (١٣) أي في انعقاد الإجماع .
- قال الامدى : اتفق القائلون بكون الإجماع حجة ، على أنه لا اعتبار بموافقة

وهو غير مقبول القول فلا اقرار به (١) في حجة شرعية .

سألة :

ولا باتفاق جميع الطه الى القيامه لافضاء الى ابطاله ، لعدم كمال المجمعين قبلها (٢) وارتفاع التكليف بعدها (٣) .

سألة :

ولا بقول العامي (٤) ، واعتبره القاضي (٥) . لان قول الامة انما كان حجة لمصنعيهم ولا يمتنع كونها (٦) صفة الهيئة الاجتماعية ومخالفة حكم المجموع لحكم الافراد جائز . لنا (٧) : أنه مقلد لهم فلا يمتنع خلافه ، ولا أنهم من أهل الاستدلال لتثبوت (٨) الاحتجاج وليس هو من أهله كالصبي والمجنون ، والسلف متفقون على عدم اقراره . (٩)

=== من هو خارج عن الطه ، ولا بمخالفته . الاحكام ٢٢٥ / ١ . وهذا موضع اتفاق بين طماء الشريعة .

انظر: البرهان ٦٨٩/١-٦٩٠ ، المحلى على جميع الجوامع ١٧٧/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، المضد على ابن الحاجب ٣٣/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٥-٣٣٦ ، المستصفى ١٨٣/١-١٨٤ ، المنخول ص ٣١٠ ، تيسير التحرير ٢٣٨/٣ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢١٧/٢-٢١٨ ، اصول السرخسي ٣١٠/١-٣١١ ، المعتمد ٤٨٠/٢ ، احكام ابن حزم ٥٨٠/٤-٥٨٢ ، ارشاد الفصول ص ٨٠ ، اللمع ص ٥١ ، نهاية السؤل ٣١٦/٢ .

(١) في ج: فلا اقرار يكونه حجة شرعية .

(٢) أي قبل يوم القيامه .

(٣) انظر تفصيل هذه السألة في احكام الامدى ٢٢٥ / ١ .

(٤) اختلفوا في اقرار موافقة العامي ومخالفته في الاجماع :

فذهب الجمهور الى عدم اقرار موافقة ، او مخالفته في الاجماع ، لان العامي ليس أهلا للاستدلال والنظر ، فلا يكون قوله معتبرا ، كالصبي والمجنون . واعتبره الاقلون ، واليه ميل القاضي ، واختاره الامدى في جماعه .

انظر الخلاف في هذه السألة مع حجة كل في : احكام الامدى ٢٢٦ / ١ -

٢٢٨ ، المستصفى ١٨١/١-١٨٢ ، المنخول ص ٣١٠-٣١٢ ، نهايصة

السؤل ٣٠٩/٢ ، مناهج العقول ٣٠٨/٢ ، جمع الجوامع ١٧٧/٢ ، مختصر

ابن الحاجب ٣٣/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ،

اصول البردوى وكشف الاسرار ٢٣٧/٣-٢٣٨ ، اصول السرخسي ٣١١/١ -

٣١٢ ، تيسير التحرير ٢٢٣/٣ ، فواتح الرحموت ٢١٧/٢-٢١٨ ، السوداء ص ٣٣١

ارشاد الفصول ص ٨٧ ، المعتمد ٤٨٢/٢ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٧١ .

(٥) هو ابو بكر الباقلاني .

(٦) أي كون العصمة من صفات الهيئة الاجتماعية .

(٧) اشارة الى دليل الجمهور على عدم اقرار قول العامي في الاجماع .

انظر : احكام الامدى ٢٢٦ / ١ ، كشف الاسرار ٢٣٩ / ٣ ، المستصفى ١٨١ / ١ -

١٨٢

(٨) في أ: ليثبت .

(٩) في ب : اقرارهم .

تنبيه :

من أدخله (١) أدخل الاصولي والفقير الحافظ بطريق الاولي ، ومن منع ، فمنهم من أدخلهما نظرا الى تفاوت الرتبة ، ومنهم من طرد نظرا الى عدم اهلية الاجتهاد .
وأخر فصل فاحبر الفقيه ، ومنهم الاصولي (٢) لكونه أقرب الى مقصود الاجتهاد .

سألة :

ولا يقول المجتهد المبتدع الذي لا يكفر ببدعته ، ومنهم من اعتبره (٤) نظرا الى دخوله في مفهوم الأمة والحل والعقد ، وفسقه به لا يخل بأهلية الاجتهاد مع ان الظاهر صدقه فيما يخبر عن اجتهاده أو بالقراءات .

(١) أي من قال بإدخال العوام في الاجماع ، قال بإدخال الاصولي ، والفقيه الحافظ لأحكام الفروع فيه بطريق الاولي ، لما بينهما وبين العامة من التفاوت في الاهلية وصحة النظر .

ومن قال بعدم ادخال العوام - وهم الجمهور كما تقدم - اختلفوا في الفقيه والاصولي نفيا واثباتا .
ومنهم من فصل بين الفقيه والاصولي ، وهو لا اختلفوا أيضا ، فمنهم من اعتبر قول الفقيه الذي ليس بأصولي ، والغنى قول الاصولي الذي ليس بفقيه ، ومنهم من عكس . كأبي بكر الباقلاني ، واختاره امام الحرمين - اذا كان مفتيا - وأبي حامد الفزالي .

انظر اختلافهم في هذه المسألة في : احكام الامدى ٢٢٨/١ ، المستصفى ١٨٢/١ المحلي طى جمع الجوامع ١٧٧/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١-٣٤٢ ، البرهان ١ / ٦٨٥-٦٨٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٣٠٩ ، مناهج العقول ٢ / ٣٠٨ ، المنحول ص ٣١١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٣٣ ، كشف الاسرار ٣ / ٢٤٠ ، تيسير التحرير ٣ / ٢٢٤ ، اصول السرخسي ١ / ٣١١ المسودة ص ٣٣١ ، روضة الناظر ص ٧٠ .

(٢) في ب : سألة : وأخر فصل . الخ وهو خلاف ما في الاصل وباقي النسخ فقد اختلفوا ذلك التفصيل داخل تحت " التنبيه " .

(٣) أي ومنهم من اعتبر الاصولي .

(٤) اختلفوا في المجتهد المطلق اذا كان مبتدعا : هل ينعقد الاجماع مع مخالفته ؟ أم لا ؟ .

فمنهم من قال : ينعقد الاجماع مع مخالفته ، ولا عبرة به ، لأنه فاسق والفاسق غير مقبول القول فيما يخبر به اجماعا ، فكان كالكافر والصبي ، ولأنه لا يجوز تقليده فيما يفتي به . فلا يعتبر خلافه .

ومنهم من قال : لا ينعقد الاجماع دونه لكونه من أهل الحل والعقد ، وادخلا في مفهوم لفظ " الأمة " المشهود لهم بالعصمة . وفسقه غير مغل بأهلية الاجتهاد . وبه قال امام الحرمين وأبو اسحق الشيرازي ، والاسفراييني ،

لنا (١) : أنه ليس من اهل الكرامة فلا يقبل قوله في اخباره فالتحق بالكافر ،
ولأنه لا يقلد في الفتوى فلم يعتبر خلافه كالصبي .

سؤال :

وليس بمخصوص باجماع (٢) الصحابة (٣) خلافا لداود (٤) وأحمد (٥) في رواية ،

=== وحجة الاسلام الغزالي ، قال الامدى : وهو المختار .

انظر تفصيل المذاهب ووجهة نظر كل فريق في :

احكام الامدى ٢٢٩/١ - ٢٣٠ ، البرهان ٦٨٨/١ - ٦٨٩ ، المستصفى ١/١٨٢ -
١٨٤ ، المنخول ص ٣١٠ ، جمع الجوامع والمحلّى عليه ١٧٧/٢ - ١٧٨ ، مختصر
ابن الحاجب ٣٣/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، كشف الاسرار ٣/٢٣٧ ، اصول
السرخسي ٣١١/١ - ٣١٢ ، فواتح الرحموت ٢/٢١٨ ، تيسير التحرير ٣/٢٣٨ ،
احكام ابن حزم ٤/٥٨٠ ، روضة الناظر ص ٧٠ ، السوداء ص ٣٣١ ، ارشاد
الفحول ص ٨٠ .

(١) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣/٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) في ب : من الصحابة .

(٣) اختلفوا في الاجماع المحتج به ، هل هو مخصوص باجماع الصحابة رضي الله

عنهم ، بحيث لا يحتج باجماع غيرهم ؟ ام انه ليس مختصا باجماعهم ، بل
اجماع كل عصر حجة ؟

فذهب الى الأول داود الظاهري وشيعته ، وهو احدى الروايتين عن الامام أحمد .

وذهب الى الثاني الجمهور . قال الامدى وهو المختار .

انظر الخلاف في ذلك في :

احكام الامدى ١/٢٣٠ - ٢٣٤ ، احكام ابن حزم ٤/٥٠٩ - ٥١١ ، روضة الناظر

ص ٧٠ - ٧١ ، مسودة آل تيمية ص ٣١٧ ، المستصفى ١/١٨٥ ، شرح

تنقيح الفصول ص ٣٣٥ ، جمع الجوامع ٢/١٧٨ - ١٧٩ ، مختصر ابن الحاجب

٢/٣٥ ، تيسير التحرير ٣/٢٤٠ - ٢٤١ ، فواتح الرحموت ٢/٢٢٠ - ٢٢١ ،

اللمع ص ٥٠ ، ارشاد الفحول ص ٨١ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٥٩ - ٣٦٠ ،

المعتمد ٢/٤٩١ ، التلويح على التوضيح ٢/٤٦ ، مختصر البعلبي ص ٧٥ .

(٤) هو أبو سليمان : داود بن علي بن داود بن خلق ، الاصبهاني ، البغدادي ،

المعروف بالظاهري ، واليه تنسب الظاهرية ، كان زاهدا متقللا كثير الورع ،

اخذ العلم عن اسحق بن راهويه وأبي ثور وغيرهما ، وانتهت اليه رئاسة العلم

ببغداد . وكان مولده بالكوفة سنة اثنتين ومائتين وقيل سنة مائتين ، ونشأ

ببغداد وتوفي بها سنة سبعين ومائتين .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢/٢٥٥ - ٢٥٧ ، تاريخ بغداد ٨/٣٦٩ -

٣٧٥ ، الفهرست ص ٣٠٣ - ٣٠٥ ، طبقات ابن السبكي ٢/٤٢ - ٤٨ ، تذكرة

الحفاظ ص ٥٧٢ ، ميزان الاعتدال ٢/١٤ - ١٦ ، طبقات الشيرازي ص ٢٦ ،

شذرات الذهب ٢/١٥٨ ، لسان الميزان ٢/٤٢٢ .

(٥) هو الامام الرياني ، أبو عبدالله : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد

===

لنا^(١) أن الأدلة غير فاصلة ، قالوا : بل خطاب للموجودين (كنتم خير أمة)^(٢) و جعلناكم أمة وسطا^(٣)) ومن لم يوجد غير متصف بالايمان ، فكانوا كل الأمة . ومن بعدهم ليسوا كلهم من دون من تقدمهم ، وبموتهم لم يخرجوا من الأمة ولذلك منع خلاف الواحد منهم اجتماع التابعين ، وإذا لم يكونوا كلهم لم ينعقد اجتماعهم ، ثم ان كان عن اجماع الصحابة رضي الله عنهم فالأول كاف ، أو عن قياس وجب اتفاقهم عليه ليكون مناطا ، وهذا مختلف بينهم ، أو عن نص وجب معرفة الصحابة رضي الله عنهم له ، لأنهم^(٤) طريق معرفة التابعين ، فلو كان متمسكا به لما تواطوا على تركه ، والأدلة مخصصة لهم : " أصحابي كالنجوم"^(٥)

====
ابن ادريس بن عبدالله بن حيان بن عبدالله بن انس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان . . . الشيباني ، المروزي الأصل .

ولد في بغداد في شهر ربيع الاول سنة اربع وستين ومائه ، وتوفي في ربيع الاول سنة احدى واربعين ومائتين ببغداد وقد امتحن في أيام المعتصم ، ودعي الى القول بخلق القرآن ، فامتنع ، وضرب وحبس ، وهو مصر على الامتناع وبقي على ذلك الى ان اخرجته المتوكل بعد توليه ، وخلق عليه واكرمه ، ورفع المحنة في خلق القرآن .

ومن أهم مصنفاته : كتابه المسند ، وقد جمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره . وقيل : انه كان يحفظ ألف الف حديث ، وكان من اصحاب الشافعي وخواصه . انظر ترجمته في :

وفيات الاعيان ٦٣-٦٥ / ١ ، شذرات الذهب ٩٦ / ٢ - ٩٨ ، البداية والنهاية ٣٤٠ / ١٢ ، الفهرست ص ٣٢٠ ، اللباب ٣٩٥ / ٢ ، المختصر في اخبار البشر ٣٩ / ٢ ، طبقات الحنابلة ٤ / ١ - ٢٠ ، التاج المذهب في تراجم اصحاب الامام احمد ٥١ / ١ - ١٠٩ .

(١) انظر احكام الامدى ١ / ٢٣٠ .

(٢) الاية ١١٠ من سورة آل عمران وتكلمتها (أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتو^١نون بالله ولو آمن اهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون واكثرهم الفاسقون) .

(٣) جزء من الاية ١٤٣ من سورة البقرة ، ونصها (وكذلك جعلناكم أمة وسطا

لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس لرؤوف رحيم) .
في ج : لا نه .

(٤) قال أبو محمد بن حزم : (هذه الرواية " أصحابي كالنجوم " رواية ساقطة وهذا

حديث حدثني ابو العباس احمد بن عمر بن انس العذري) وساق السند الى أبي سفيان عن جابر ، ثم قال : (ابو سفيان ضعيف ، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثقفي ، وسلام بن سليمان يروي الاحاديث الموضوععة وهذا منها بلا شك ، فهذه رواية ساقطة من طريق ضعف اسنادها) الاحكام

"اقتدوا بالسذنين من بعدي" (١) ثم يفشو الكذب (٢) ثم يبقى حثاله (٣) فوجب الاقتصار عليهم ، ولا أنهم مجمعون أن كل مسألة (٤) خلت عن نص او اجماع مجتهد فيها ، فلو قيل باجماع التابعين في واقعة خلت عنهما استلزم خسر اجماعهم في انها اجتهادية ، قلنا (٥) : يلزم أن يقدح موت الموجود وقت الخطاب (٦) في انعقاد اجماع الباقيين لخروج بعض المخاطبين ، وان لا يعتمد بخلاف من اسلم بعد الخطاب ، ويلزم من كون التابعين ليسوا كل الامة عدم اجماع المتخلفين من الصحابة رضي الله عنهم . فنقول : اذا هم كل الامة المعتمدين في الاجماع . والدليل كان معلوما للصحابة رضي الله عنهم ، غير أن الواقعة مختصة بالتابعين فاختصوا باثباتها . واصحابي كالنجوم لا يدل على عدم الاهتداء بغيرهم ،

- ====
- وقال في اعذب الموارد : رواه ابن عساكر والبيهقي وابن عدي ، وقال ابن الجوزي في العلل : هذا لا يصح ، نعم مجروح ، وعبد الرحيم - قال ابن معين - : كذاب . وفي الميزان : هذا الحديث باطل ، وقال ابن حجر : انه مضطرب ، والحديث ضعيف من جميع طرقه .
- انظر : جمع الفوائد ٤٩٢/٢ ، اعذب الموارد ٤٩٢/٢ ، كشف الخفا ومزيل الالباس ١٤٧/١ ، فيض القدير ٧٦/٤ ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٩١/٢ .
- (١) رواه الترمذي وابن ماجه .
- ولفظه " عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقتدوا بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر " وفي رواية للترمذي " اني لا أدري ما بقائي فيكم ، فاقتدوا بالذين من بعدي " وأشار الى ابي بكر وعمر .
- قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .
- وقال ابن حزم الظاهري : هذا حديث لا يصح لأنه مروى عن مولى لربيعي مجهول ، وعن المفضل الضبي ، وليس بحجة .
- انظر : سنن الترمذي ٦٠٩/٥ - ٦١٠ ، سنن ابن ماجه ٣٧/١ ، الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٨٠٩/٥ ، كشف الخفا ١٨١/١ - ١٨٢ ، فضائل الصحابة للامام احمد ٢٣٨/١ ، وانظر الرسالة للامام الشافعي ص ٤٧٤ ، اعلام الموقعين ١٤٠/٤ .
- (٢) جزء من حديث طويل رواه الترمذي في كتاب الغتن - باب ما جاء في لزوم الجماعة - وقال في آخره : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوجه ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .
- سنن الترمذي ٤٦٥/٤ .
- (٣) تقدم تخريجه عند الكلام على حجية الاجماع .
- (٤) في ب : ولئن .
- (٥) اشارة الى رد الجمهور على أدلة القائلين باختصاص الاجماع باجماع الصحابة فقط .
- (٦) في ب : الخلاف -

والمفهوم ليس حجة وهذا مفهوم اللقب . وظهور الكذب في الأعمار لا يستلزم عدم من تقوم (١) الحجة بهم من العلماء ، ولا يمكن حمل اجماعهم على تجويز الخلاف مطلقا ، والا لما تصور اجماع التابعيين فيها لتعارض الاجماعين ، بل لا بد من قيد عدم الاجماع ، فارتفع التناقض .

سألة :

ولا يعتبر اجماع الاكثر مع مخالفة الاقل (٢) خلافا لاهم في رواية (٣)

- (١) في ب تقديم وتأخير حيث قدم "بهم" على "الحجة".
- (٢) اختلفوا في انعقاد اجماع الاكثر مع مخالفة الاقل : فذهب الجمهور الى انه لا ينعقد ، لانه لا يسمى اجماعا مع المخالفة . وذهب محمد بن جرير الطبري ، وابوبكر الرازي من الحنفية وابن حمدان من الحنابلة وأبو الحسين الخياط من المعتزلة ، وبعض المالكية : الى انعقاده مع مخالفة الاقل . وهو احدى الروايتين عن الامام احمد رحمه الله .
- وفصل اخرون فقالوا : ان بلغ المخالفون عدد التواتر ، لم ينعقد الاجماع بدونهم ، وان لم يبلغوا انعقد ، وكان معتدا به .
- وقال ابو عبدالله الجرجاني - من الحنفية - : ان سوت الجماعة الاجتهاد في مذهب المخالف : كان خلافه معتدا به ، كخلاف ابن عباس في مسألة العمول . وان انكرت الجماعة عليه ذلك - لم يعتد به ، كخلاف ابن عباس في المتعة والمنع من تحريم ربا الفضل .
- وقال قوم : قول الاكثر يكون حجة ، وليس باجماع ، واختاره ابن الحاجب وغيره .
- وقال آخرون : اتباع الاكثر اولى ، وان جاز خلافه .
- وقيل : ان هذا في غير اصول الدين ، أما فيها ، فلا ينعقد مع مخالفة احمد .
- وقال القرافي : قال ابن الاحشاد : لا يضر الواحد والاثنان في اصول الدين ، وما يتعلق بالتأثيم والتضليل ، بخلاف مسائل الفروع .
- انظر تفصيل هذه المذاهب مع حجة كل قول في :
- احكام الامدى ١/ ٢٣٥ - ٢٣٩ ، اصول البيهزوي وكشف الاسرار ٣/ ٢٤٥ - ٢٥٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ، اصول السرخسي ١/ ٣١٦ ، فواتح الرحموت ٢/ ٢٢٢ - ٢٢٤ ، تيسير التحرير ٣/ ٢٣٦ - ٢٣٨ ، المستصفى ١/ ١٨٦ - ١٨٧ ، ٢٠٢ ، المنخول ص ٣١١ - ٣١٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢/ ٣٤ ، جمع الجوامع ٢/ ١٧٨ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، اللمع ص ٥٠ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٦١ - ٣٦٤ ، البرهان ١/ ٧٢١ - ٧٢٢ ، منهاج البيضاوي ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩ ، نهاية السؤل ٢/ ٣٠٩ - ٣١٠ ، منهاج العقول ٢/ ٣٠٨ - ٣١٠ ، التوضيح على التنقيح ٢/ ٤٦ ، التلويح على التوضيح ٢/ ٤٦ ، المعتمد ٢/ ٤٨٦ - ٤٩٢ ، السوداء ص ٣٢٩ - ٣٣٠ ، روضة الناظر ٧١ ، احكام ابن حزم ٤/ ٥٤٤ - ٥٤٥ ، ارشاد الفحول ص ٨٨ ، مختصر البعلبي ص ٧٥ .
- (٣) والرواية الثانية هي الاصح في المذهب ، قال في السوداء : مخالفة الواحد والاثنين معتد بها في اصح الروايتين ص ٣٢٩ ، وانظر روضة الناظر في ص ٧١ .

وللطبري (١) والرازي (٢) منا . وبعضهم (٣) : ان بلغ الاقل عدد التواتر منع ،
والجرجاني (٤) : ان اجازوا اجتهاد المخالف اعتد به كالعول ، وان انكروه
فلا كالمتمعة . لنا : ان أدلة الاجماع متناولة لكل حقيقة فوجب الحصول عليه ، ولان
الاكثر سوغوا للواحد الاجتهاد كأبي بكر (٥) رضي الله عنه في قتال مانع الزكاة ،
وابن عباس رضي الله عنهما في العول ، وابن سعد رضي الله عنه في الفرائض التي
غيرهم . ولو كان حجة لأنكروه وإن نقل (٦) فانكار مناظرة . قالوا : يصدق على
الاكثر كيني تميم يحمون الجار ، وعليكم بالسواد الاعظم (٧) .
(٨)

(١) في أ . : والطبري .

والطبري : هو الامام ابو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري ،
صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير ، كان اماما في فنون كثيرة منها : التفسير
والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك ، وكان من الاثمة المجتهدين ، لم يقلد
أحدا .

ولد سنة ٢٢٤ ، وكانت وفاته في سنة ٣١٠ هـ .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٦٢/٢ ، وفيات الاعيان ١٩١/٤-١٩٢ ،
ميزان الاعتدال ٤٩٨/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ١٣٥/٢ ، لسان الميزان
١٠٠/٥ ، شذرات الذهب ٢٦٠/٢ ، معجم الادباء ٤٠/١٨ ، تذكرة
الحفاظ ص ٧١٠ ، جمهرة انساب العرب ص ٦٢ ، طبقات
الشيرازي ص ٧٦ ، الاطلام ٢٩٤/٦ .

(٢) هو ابو بكر : احمد بن علي الرازي الحنفي ، وقد تقدمت ترجمته في المندوب .

(٣) انظر احكام الامدى ٢٣٥/١ .

(٤) انظر كشف الاسرار ٢٤٥/٣ ، اصول السرخسي ٣١٦/١ .

(٥) هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب القرشي التميمي . ابو بكر
الصديق بن أبي قحافة ، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولد بعد الفيل
بسنتين وستة أشهر . وصحب النبي قبل البعثة ، وسبق الى الايمان به ، واستمر
معه طوال اقامته بمكة ، ورافقه في الهجرة ، وفي الفار ، وفي المشاهد
كلها الى أن مات . وكانت الراية معه يوم تبوك . وحج في الناس في حياة
رسول الله صلى الله عليه وسلم . واستقر خليفة في الارض بعده ، ولقبه
المسلمون : خليفة رسول الله . وكان أعظم قریش بأنسابها وأيامها . وقد تزوج
النبي صلى الله عليه وسلم ابنته عائشة ، وكانت احب نساء اليه . وقد اسلم على
يديه عثمان وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف . وتوفي في جمادى الاولى
سنة ثلاث عشرة من الهجرة ، وهو ابن ثلاث وستين سنة .

ومدة خلافته سنتين وثلاثة اشهر واثنين وعشرين يوما رضي الله عنه .

انظر ترجمته في : الاصابة ٣٤١/٢ - ٣٤٤ الاستيعاب ٢٤٣/٢-٢٥٧ ،

صفة الصفوة ٢٣٥-٢٦٧ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٩/١٥-١٥٧ (١)

اسد الغاية ٢٠٥/٣-٢٣١ ، الكامل ٢٢٠/٢ وما بعدها .

(٦) في ب : نقلوا . (٧) أي القائلون بالاعتبار مع مخالفة الاقل .

(٨) جزء من حديث رواه ابن ماجه في باب السواد الاعظم ، من حديث أنس ابن

مالك رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

ولأن^(١) اعتماد الأمة في خلافة ابي بكر رضي الله عنه الاجماع وقد تخلف قوم .
قلنا : مجازولذلك صح نفيه ، والسواد الاعظم هو الكل لأنه الاعظم ، والتأخر
عن البيعة كان لعذر ثم اتفقوا .

مسألة :

ولا اجماع الصحابة رضي الله عنهم مع مخالفة تابعي^(٢) من أهل الاجتهاد ، قبل
الانعقاد .^(٣) ومن شرط انقراض العصر^(٤) اعتبر خلافه مطلقا ، وبعض المتكلمين "وأحمد"^(٥)

== ان امتي لا تجتمع على ضلالة ، فاذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الاعظم"
انظر : سنن ابن ماجه ١٣٠٣/٢ ، وقد تقدم تخريجه عند الكلام على
حجية الاجماع ، فارجع الى مراجعه هناك .
(١) كذا في الاصل وجميع النسخ ، ولعل صوابه : وإجماع .
(٢) اختلفوا في التابعي اذا كان من اهل الاجتهاد في عصر الصحابة ، هل
ينعقد اجماع الصحابة مع مخالفته أم لا ؟ على ثلاثة مذاهب :
الأول : ان كان من اهل الاجتهاد قبل انعقاد اجماع الصحابة فلا يعتد
باجماعهم مع مخالفته ، وان بلغ رتبة الاجتهاد بعد انعقاد
اجماع الصحابة فلا يعتد بخلافه . وهو مذهب الجمهور —
اصحاب الشافعي وابي حنيفة ، واكثر المتكلمين ، وهو احدى الروايتين
عن الامام احمد .

والثاني : لا ينعقد اجماع الصحابة مع مخالفته مطلقا اذا كان في عصرهم .
وهو قول من اشترط انقراض عصر المجمعين .

والثالث : لا عبرة بمخالفته أصلا . وهو مذهب بعض المتكلمين واحمد بن
حنبل في الرواية الثانية .

انظر تفصيل هذه المذاهب ، وحجة كل فريق في :

احكام الامدى ٢٤٠-٢٤٢ ، نهاية السؤل ٣١٦/٢ ، مختصر ابن الحاجب
٣٥/٢ ، جمع الجوامع ١٧٩/٢ ، المستصفى ١٨٥/١ ، كشف الاسرار ٢٤١/٣
أصول السرخسي ٣١٧-٣١٦/١ ، تيسير التحرير ٢٤١/٣ ، فواتح الرحموت
٢٢١/٢ ، المسودة ص ٣٢٠-٣٣٣ ، روضة الناظر ص ٧٠-٧١ ، مختصر البعلبي
ص ٧٦ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٥ ، المعتمد
٤٩١/٢ ، ارشاد الفحول ص ٨١ .

قال حجة الاسلام : واعلم ان هذه المسألة يتصور الخلاف فيها مع من يوافق على
ان اجماع الصحابة يندفع بمخالفة واحد من الصحابة .

اما من ذهب الى انه لا يندفع خلاف الاكثر بالاقل كيفما كان ، فلا يختص
كلامه بالتابعي .

المستصفى ١٨٥/١ .

(٣) في ب : قبل انعقاد .

(٤) سيبحث المصنف "اشتراط انقراض العصر" في مسألة مستقلة .

(٥) شطب عليه في أ .

في رواية لا يعتبر أصلاً (١) ، لنا (٢) : عدم صدق اجماع الأمة ، عند خروج التابعي المجتهد عنهم ، وما قيل من أن الصحابة رضي الله عنهم جوزوا للتابعين الاجتهاد معهم في الوقائع ورجعوا اليهم ولو كان باطلا لما سوغوه ضعيف (٣) لجواز أن يختص التجويز بمواقع (٤) الخلاف دون الوفاق ، ألا ترى ان قول التابعي انما يعتبر بعد انقراض عصر الصحابة رضي الله عنهم اذا لم يكن منهم وفاق . احتجوا (٥) "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي" (٦) "اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر رضي الله عنهما" (٧) "اصحابي كالنجوم" (٨) ولهم منزلة الصحبة وشهود الوحي والتأويل وهم المرضييون فالحق لا يبعدوهم ، ونقض علي رضي الله عنه حكم (٩) شريح (١٠) في ابني عم أحدهما أخ لأم حين أعطى الأخ الكل . قلنا : سبق جواب (١١) النصوص في اجماع غير (١٢) الصحابة رضي الله عنهم ، واعتبار المزية يوجب رد الأدنى مع الأعلى

- (١) انظر المسودة ص ٣٣٣ .
 (٢) اشارة الى حجة اصحاب المذهب الأول .
 (٣) انظر وجه ضعفه في احكام الامدى ١/٢٤٠ .
 (٤) في ب : لمواقع .
 (٥) أى اصحاب المذهب الثالث .
 (٦) رواه ابن ماجه ضمن حديث طويل ، عن العرياض بن سارية ، في باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١/١٥٠ .
 وانظر : جمع الفوائد من جامع الاصول وجمع الزوائد ١/٢٧ ، الموافقات ٤/٦ وما بعدها ، اعلام الموقعين ٤/١٤٠ .
 (٧) تقدم تخريجه في ص ٢٧١ .
 (٨) تقدم تخريجه في ص ٢٧٠ .
 (٩) انظر احكام الامدى ١/٢٤١ طبقات ابن سعد ٢/٣٣٧ - ٣٤٠ .
 (١٠) هو أبو أمامة ، شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية بن عامر المعروف بشريح القاضي ، الكندي ، الكوفي .
 كان من كبار التابعين ، وادرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه . وكان أطم الناس بالقضاء ، ذا فطنة وذكاء ومعرفة وعقل ورياسة وقد استقضاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الكوفة ، وأقره على القضاء من جاء بعده عمر ، فاستمر قاضيا خمسا وسبعين سنة وكان شاعرا . محسنا ، وكان مزاحا مرحا .
 وتوفي سنة ثمان وسبعين للهجرة وهو ابن مائة سنة ، وقيل غير ذلك .
 انظر ترجمته في : صفة الصفوة ٣/٣٨ - ٤٦ ، وفيات الاعيان ٢/٤٦٠ - ٤٦٣ ، شذرات الذهب ١/٨٥ ، طبقات ابن سعد ٦/١٣١ - ١٤٥ ، حلية الاولياء ٤/١٧٢ ، تذكرة الحفاظ ص ٥٩ .
 (١١) في ب : جواز . وهو تحريف .
 ومراده : انه قد تقدم الجواب على النصوص التي استدلت بها أصحاب هذا المذهب عند الكلام على اجماع الصحابة .
 وانظر احكام الامدى ١/٢٤١ .
 (١٢) كذا في الاصل وفي ج : اجماع الصحابة .

كالا نصار مع المهاجرين وهم مع العشرة وباقيهم مع الاربعة ، ونقض علي رضي الله عنه ليس لعدم اعتباره ، والا لما انقاد لحكمه عليه طي خلاف مذهبه أو لاطلاعه طي نص يمنع الاجتهاد .

مسألة :

ولا جماع أهل المدينة وحدهم خلافاً لمالك^(١) رحمه الله ، وأوله بعضهم^(٢) طي ترجيح روايتهم ، وآخرون طي أولوية اتباعهم ، وآخرون طي اجماع الصحابة رضي الله عنهم . لنا^(٣) أن أدلة الاجماع لا تخص^(٤) . احتجوا^(٥) أن^(٦) المدينة تنفي

(١) ذهب جمهور العلماء الى ان اجماع أهل المدينة المنورة وحدهم لا يكون حجة طي غيرهم في حالة انعقاده .

وقال الامام مالك رحمه الله : هو حجة لا تجوز مخالفتها .
انظر الخلاف في ذلك وحجة كل في :

احكام الامدى ١/٢٤٣-٢٤٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ، المستقصى ١/١٨٧ ، المنحول ص ٣١٤-٣١٥ ، الرسالة ص ٥٣٤-٥٣٥ ، غايبة الوصول ص ١٠٧ ، أصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٢٤١-٢٤٢ ، أصول السرخسي ١/٣١٤ ، تيسير التحرير ٣/٢٤٤-٢٤٥ ، فواتح الرحموت ٢/٢٣٢ ، المعتمد ٢/٤٩٢ ، البرهان ١/٧٢٠ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٨٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٨٩-٢٩٠ ، منهاج العقول ٢/٢٨٧-٢٨٨ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٦٥-٣٦٧ ، اللعص ص ٥٠ ، فتاوى ابن تيمية ٢٠/٢٩٩-٣١٢ ، المسودة ص ٣٣١ ، روضة الناظر ص ٧٢ ، ارشاد الفحول ص ٨٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٧ .

(٢) من اصحاب الامام مالك رحمه الله من أول مذهبه ، في حجة اجماع أهل المدينة بترجيح روايتهم طي رواية غيرهم .

ومنهم من قال : أراد به أن يكون اجماعهم أولى .
ومنهم من قال : أراد بذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر احكام الامدى ١/٢٤٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ، فتاوى ابن تيمية ٢٠/٣٠٣-٣١٠ .

(٣) قال السيف الامدى : والمختار مذهب الاكثرين ، وذلك أن الأدلة الدالة طي كون اجماع حجة متناولة لأهل المدينة والخارج عن أهلها ، وبدونه لا يكونون كل الأمة ولا كل المومنين ، فلا يكون اجماعهم حجة . انظر

احكام الامدى ١/٢٤٣ ، أصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٢٤١ .

(٤) في ب : لا تخص .

(٥) أى احتج انصار مذهب الامام مالك بالنص والمعقول .

(٦) في ب : بأن .

خبثها^(١) والخطأ خبث فينفي ، وهي دار الهجرة ومهبط الوحي ومجمع الصحابة فلا يعدوا اجماعهم الحق . قلنا : لا يدل طي (عدم)^(٢) نفي الخبث عن غيرها ولا طي اختصاص الاجماع المعتبر بهم ، وتخصيصها بالذكر لا بانه شرفها ، وفضلها لا ينفي فضل غيرها ، ولا يدل طي اعتبار اجماع أهلها . فان مكة طي فضائلها لم تدل طي ذلك ، فلا أثر للباق ، بل للعلم والاجتهاد .

سؤال :

ولا أهل البيت وحدهم خلافا للشيعه لما مر^(٣) ، احتجوا^(٤) (انما يريد الله^(٥) ليذهب عنكم الرجس^(٦) أهل البيت)^(٧) . والخطأ من الرجس فينفي . والاهل طي^(٨)

- (١) رواه البخارى ومسلم ومالك والترمذى والنسائى وابن ماجه . بلفظ " انما المدينة كالكبر تنفي خبثها وينصح طيبها " .
وفي رواية لمسلم " الا ان المدينة كالكبر تخرج الخبث ، لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبر خبث الحديد " .
انظر : فتح البارى ٣٠٣/١٣ ، صحيح مسلم ١٥٣/٩ ، ١٥٥ ، موطأ مالك ٢٠١/٢ ، سنن النسائى ١٣٥/٧ ، سنن ابن ماجه ١٣٦١/٢ ، سنن الترمذى ٧٢٠/٥ .
- (٢) زيادة من ب .
- (٣) في المسألة السابقة عند الكلام طي اختصاص الاجماع بأهل المدينة ، فكما قيل في نفي اختصاصه هناك ، يقال هنا .
- (٤) احتج المشبون لاخبار اتفاق اهل البيت وحدهم ، بالكتاب والسنة والمعقول ، وقد أورد المصنف أدلتهم تباط ، كما فعل الامدى في الاحكام ٢٤٥-٢٤٧ وانظر هذه المسألة في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤١/٣ ، اصول السرخسى ٣١٤/١ ، تيسير التحرير ٢٤٢/٣ ، فواتح الرحموت ٢٢٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ . جمع الجوامع ١٧٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٣٦/٢ ، نهاية السؤل ٢٩٠-٢٩١/٢ ، مناهج العقول ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ ، ارشاد الفحول ص ٨٣ ، التبصرة ص ٣٦٨ .
- (٥) في ب : أن يذهب .
- (٦) في الاصل و أ : الرجز .
- (٧) جزء من الآية ٣٣ من سورة الاحزاب ، ونصها : (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى ، وأقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا) .
- (٨) هو أمير المؤمنين : علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد المطلب .
ويكنى أبا الحسن وأبا الحسين ، وأبا تراب ، زوجته النبي صلى الله عليه وسلم ابنته فاطمة ، فولدت له الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم . وطي أول من صدق رسول الله من بني هاشم ، وشهد المشاهد معه وجاهد بين يديه ، ومناقبه أشهر من أن تذكر ، وفضائله أكثر من أن تحصر وهو الخليفة الرابع ، وقتل رضي الله عنه يوم الجمعة لسبع عشرة ليلة من رمضان ، سنة أربعين من الهجرة .

ولها طمة^(١) والحسنان^(٢) ، لقوله عليه السلام: " هو لا أهل بيتي^(٣) وما ورد: " اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي^(٤) .

====
وكانت خلافته خمس سنين الا ثلاثة أشهر .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١/١٣٣-١٣٨) ، مقاتل الطالبين ص ٢٤-٤٥ ، الاصابة ٥٠٧/٢ - ٥٠٩ ، البداية والنهاية ٣٢١/٧ - ٣٦١ ، المختصر في اخبار البشر (١/١٧٠-١٨١) ، طبقات ابن سعد ٣٢٧/٢ - ٣٤٠ .

(١) في ب : قدم فاطمة وأخر " علي " .
وفاطمة هي الزهراء بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الهاشمية وكانت أصغر بنات النبي صلى الله عليه وسلم وأحبهن اليه ، وهي سيدة نساء أهل الجنة . قالت عائشة : ما رأيت قد أحدا أفضل من فاطمة غير أبيها . تزوجها طي ابن أبي طالب علي درع من حديد ، وانجبت له الحسن والحسين وزينب وام كلثوم . ومناقبها اكثر من أن تحصى . توفيت رضي الله عنها في سنة إحدى عشرة من الهجرة ، بعد وفاة أبيها بستة أشهر .

انظر ترجمتها في : الاصابة ٣٧٧/٤ - ٣٨٠ ، الاستيعاب ٣٧٣/٢ - ٣٨٠ ، المختصر في اخبار البشر (١/١٥٣) ، حليمة الاوليا ٣٩/٢ ، تاريخ بغداد ١٣٨/١ .

(٢) هما الحسن والحسين ابنا طي بن ابي طالب ، سيدا شباب اهل الجنة ، وسيطا رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته .
وقد ولي الحسن الخلافة بعد مقتل أبيه ثم سلم الامر الى معاوية في ربيع الأول سنة إحدى واربعين ، وقيل في ربيع الاخر وقيل في جمادى الأولى ، وعلى هذا فعدة خلافته لم تتجاوز سبعة أشهر وكسر . ورحل الى المدينة وأقام بها الى ان توفي في ربيع الاول سنة تسع واربعين . وكان مولده بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة ، وهو اكبر من الحسين بسنة . وأما الحسين رضي الله عنه فقد قتل في كربلاء سنة إحدى وستين من الهجرة .

انظر ترجمتهما في : تاريخ بغداد (١/١٣٨-١٤٣) ، المختصر في اخبار البشر (١/١٨٢-١٨٣) ، الاصابة (١/٣٢٨-٣٣١) ، ٣٣٤ - ٣٣٤ ، الاستيعاب (١/٣٦٩-٣٧٧) ، ٣٧٧ ، ٣٨٣ ، مقاتل الطالبين ص ٧٨-١٢٢ ، البداية والنهاية ٨٨/٨ وما بعدها ، اسد الغابة ٢٢/٢ .

(٣) رواه الترمذي عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم قال : نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) الآية ، في بيت ام سلمة ، فدعى النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وحسنا وحسينا ، فجلبهم بكساء ، وعلى خلف ظهره ، فجلبه بكساء ثم قال : " اللهم هو لا أهل بيتي ، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا " قالت أم سلمة : وأنا معهم يا نبي الله . قال : أنت طي مكانك ، وأنت التي خير " قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

سنن الترمذي ٦٦٣/٥ ، وانظر ص ٦٣٨ منه . ورواه مسلم ، واحمد والحاكم وصححه . انظر صحيح مسلم ١٧٦/١٥ ، مسند احمد ٢٩٢/٦ ، المستدرک ٤١٦/٢ ، تفسير الطبري ٦/٢٢ .

(٤) رواه الترمذي أيضا ، بلفظ " يا أيها الناس اني قد تركت فيكم ما ان اخذتم به

فلا حجة في غيرهما ، ولا نهم المختصون بشرف النسب والمعصومون لما قرر في
الامامة ، فكانوا ^(١) بل الواحد منهم حجة . قلنا : نزلت في نساء النبي صلى الله
عليه وسلم لرفع التهمة عنهن ، وسياق الايات يدل عليه . والاشارة الى طي رضي الله
عنه ومن معه لا ينبغي وانما ذكر الضمير ^(٢) تغليباً للتذكير . والخبر من الاحاديث ،
طي أنه ورد " كتاب الله وسنتي " ^(٣) وقول العترة ، طي روايتهم ^(٤) جمعا بين
الأدلة ، وهو معارض بـ " أصحابي كالنجوم " واقتدوا بالذين من بعدي . وأما
النسب فلا أثره في الاجتهاد . والعصمة متنوعة لما قرر في الامامة فلم يكن
قول الواحد حجة . يعضده أن طيا رضي الله عنه لم ينكر طي مخالف ولا في زمن
ولا يته ، ولو كان حجة لكان الترك خطأ قادحا في العصمة .

- ===
لن تزلوا ، كتاب الله ، وهرتي - أهل بيتي - .
وقال : حديث حسن قريب من هذا الوجه .
وأخرجه ابن ماجه في باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ضمن حديث
طويل . ولم يذكر " وهرتي " .
ولفظه : " وقد تركت فيكم ما لم تزلوا ان اعتصمتم به ، كتاب الله " .
انظر سنن الترمذى ٦٦٣/٥ ، سنن ابن ماجه ١٠٢٥/٢ .
(١) في ب : وكانوا .
(٢) يعنى الضمير في قوله تعالى (ليذهب عنكم الرجس) .
قال الامدى : انما قال (عنكم) لان أول الآية وان كان خطابا مع الزوجات
غير انه لما خاطبهم بأهل البيت ، أدخل معهم غيرهن من الذكور ، كعلي
والحسن والحسين ، فجاء بخطاب التذكير ، لان الجمع اذا شتم طي
مذكر ومؤنث ، غلب جمع التذكير .
احكام الامدى ٢٤٧/١ .
(٣) رواه أبو محمد بن حزم بسنده من عدة طرق ، وصححه . قال : وانما
الصحيح في هذا الباب ما ناولنيه بعض اصحابنا ، وحدثنيه أيضا يوسف
ابن عبدالله بن عبد البر النمري كلاهما عن ابي الوليد عبدالله بن يوسف
القاضي - وساق السند الى عكرمة عن ابن عباس - قال : قال النبي صلى
الله عليه وسلم " اعلوا أيها الناس قولي فقد بلغت ، وقد تركت فيكم أيها
الناس ما ان اعتصمتم به فلن تزلوا ، كتاب الله وسنة نبيه " .
احكام ابن حزم ٨٠٩/٥ - ٨١٠ .
(٤) أى انه يمكن حمل العترة في الحديث المذكور طي روايتهم عن النبي صلى الله
عليه وسلم جمعا بينه وبين الحديث الوارد " كتاب الله وسنتي " وروايتهم
عنه حجة ، وانما خصهم بذلك لانهم اخبر بحالة من اقواله وأفعاله ، وقد رد
السيف الامدى طي هذا التوجيه ولم يرتضيه . انظر الاحكام ٢٤٨/١ .
وقال الشيخ عبدالرزاق صفيي تعليقا طي ذلك التوجيه الذى ساقه الامدى :
===

سؤال :

ولاجماع الاربعة^(١) وحدهم خلافا لاحمد في رواية ولابي خازم^(٢) منا ، ولا اجماع
الشيخين^(٣) خلافا لبعضهم . قالوا : " طيكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من
بعدي^(٤) " والعطف للشركة . واستدل الآخرون : " اقتدوا بالذين من بعدي أبي
بكر وعمر رضي الله عنهما^(٥) " قلنا عام ولا دلالة^(٦) على الحصر في الاربعة ، ولو
دل عورض باصحابي كالنجوم ، وهو جواب الآخريين^(٧) .

====
بل من اصحابه في سفره وحضره من هو اخبر بحاله في أقواله وأفعاله . وكذا
نساؤه ، بدليل سياق الآية المستشهد بها ، فان بعدها قوله تعالى
(وانكروا ما يتلى في بيوتكن) الآية انظر حاشية الصفحة المذكورة اعلاه .
(١) اختلفوا في اتفاق الخلفاء الاربعة على امر من الامور هل يعد اجماعا لا تجوز
مخالفته ؟ أم لا ؟

فذهب جمهور العلماء الى انه لا يكون اجماعا ، ولا حجة مع وجود مخالف من
المجتهدين ، لانهم ليسوا كل الأمة . وهو احدى الروايتين عن الامام أحمد .
والرواية الاخرى : ان قولهم لاجماع و حجة . واختاره بعض الحنابلة ،
وابوخازم من الحنفية . انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢٤٩/١ ،
المستصفى ١٨٧/١ ، جمع الجوامع ١٧٩/٢ ، منهاج البيضاوى ٢٩١/٢ ،
نهاية السؤل ٢٩٢/٢ ، منهاج العقول ٢٩١/٢ ، مختصر ابن الحاجب
٣٦/٢ ، المسودة ص ٣٤٠ ، ارشاد الفحول ص ٨٣ ، تيسير التحرير ٢٤٢/٣
اصول السرخسي ٣١٧/١ ، فواتح الرحموت ٢٣١/٢ ، مختصر البعلبي ص ٧٦ .
(٢) أبو خازم هو : القاضي عبد الحميد بن عبد العزيز الحنفي ، كان من خيار
القضاء وأعيان الفقهاء ، ومن أئمة العلماء ورعا نزها كثير الصيانه والديانسه
والأمانه . اخذ العلم عن الشيخ البصريين ، وولي القضاء بالشام والكوفه
والكرخ . اخذ عنه الطحاوي والديباس ، ولقيه ابو الحسن الكرخي . ومن مصنفاته
: كتاب المحاضر والسجلات ، وكتاب الفرائض ، وكتاب أدب القاضي .

وتوفي سنة اثنين وتسعين ومائتين .
انظر ترجمته في : الفهرست ص ٢٩٢ - ٢٩٣ ، البداية والنهاية ٩٩/١١ ،
شذرات الذهب ٢١٠/٢ ، تاريخ بغداد ٦٢/١١ - ٦٧ ، طبقات الفقهاء
للشيرازي ص ١٤١ ، تاج التراجم ص ٣٣ ، الجواهر المضيئة ٣٦٦/٢ - ٣٦٨
العبر ٩٣/٢ ، ٩٤ ، دول الاسلام ١٧٧/١ ، مرآة الجنان ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ ،
وكنيته : بالخاء والزاء المعجمتين " ابو خازم " (وروى " بالحاء " المهبطه .
هما أبو بكر وعمر . انظر الخلاف في حجية اجماعهما في المراجع السابقة .
(٣) تقدم تخريجه في " اجماع الصحابة مع مخالفة تابعي " ص (٢٧٥) .
(٤) تقدم تخريجه في بحث " عدم اختصاص الاجماع باجماع الصحابة " ص (٢٧١) .
(٥) في ب : فلا دلالة .
(٦) انظر احكام الامدى ٢٤٩/١ .
(٧)

سألة :

لا يشترط فيه عدد التواتر ^(١) : لنا أن الأمة والمؤمنين صادق على جميع لهم
يبلغوا عدد التواتر فتناولتهم أدلة الاجماع . فان قيل لا يتصور ^(٢) مع بقا
التكليف بالدين وأدلة النقلية ^(٣) ولا ناقل غير المسلمين فلا يتصور نقصهم عن
عدد التواتر . ولكن سلم فإيمانهم غير معلوم ، فكيف يعلم صدقهم في الخبر ، ولو
سلم فلو بقي من الأمة واحد ما حكمه . قلنا ^(٤) : ان كان المجمعون المجتهدين ^(٥)
فنقصانهم لا يستلزم انقطاع الحجة بالتكليف لانضمام العامة ، وان دخلوا ونقص المجموع
فكذلك لا مكان الدوام باخبارهم مع غيرهم ، وان لم يعتدوا الدين وبخبر القليل
من المسلمين مع القرائن المفيدة للعلم . وقد يعلم إيمانهم بخبرهم للقرائن ، ولو
كان المخبر واحدا ، لجواز خلق الله تعالى ظما ضروريا به . واما حكم الواحد فقايل :
هو ^(٦) حجة لصدق الأمة عليه وحده (ان ابراهيم كان أمة) ^(٧) والأصل
الحقيقة فتناولته نصوص الاجماع . وقائل : ان الاجماع يشعر بالاجتماع فلا بد من
اثنين .

(١) اختلفوا في اشتراط عدد التواتر لانعتاد الاجماع : فمن استدل على كون
الاجماع حجة بدلالة العقل - وهو أن الجمع الكثير لا يتصور تواطؤهم على
الخطأ ، كإمام الحرمين وغيره - قال لا بد من اشتراط ذلك ، لتصور الخطأ
على من دون عدد التواتر .

ومن احتج على ذلك بالأدلة السمعية فقد اختلفوا : منهم من شرطه ، ومنهم
من لم يشرطه .

انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢٥٠/١ ، البرهان ٦٩٠/١-٦٩١
أصول المرخسي ٣١٢/١ ، تيسير التحرير ٢٣٥/٣ ، فواتح الرحموت ٢٢١/٢
المستصفى ١٨٨/١ ، المنحول ص ٣١٣ ، جمع الجوامع ١٨١/٢ ، غايصة
الوصول ص ١٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، السوداء ص ٣٣٠ ، روضة
الناظر ص ٦٩ ، ارشاد الفحول ص ٨٩ ، مختصر البعلبي ص ٧٧ .

(٢) أى لا يتصور عود عدد المسلمين الى ما دون عدد التواتر ، مهما دام التكليف
من الله بدين الاسلام .

انظر احكام الامدى ٢٥٠/١ .

(٣) في أ و ب و ج : السيقينية .

(٤) انظر احكام الامدى ٢٥٠/١-٢٥١ .

(٥) في ب : مجتهدين .

(٦) اختلفوا في قول المجتهد الواحد اذا لم يكن في عصره الا هو ، هل يكون قوله
اجماع وحجة ؟ أم لا ؟

فذهب جمهور الحنابلة الى انه اجماع . وخالفهم غيرهم .

انظر : احكام الامدى ٢٥١/١ ، المستصفى ١٨٨/١ ، مختصر الطوفى ص ١٠٧ .

شرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، فواتح الرحموت ٢٢١/٢ ، تيسير التحرير ٢٢٤/٣ .

(٧) الآية ١٢٠ من سورة النحل ، وتكلمتها (قاتل الله حنيفا ولم يك من المشركين) .

سألة :

إذا أفتى مجتهد وسكت^(١) أهل عصره بعد علمهم ونظرهم فهو اجماع وحجة .
وشرط الجبائي^(٢) انقراض العصر . والشافعي رحمه الله

(١) الاجماع السكوتي هو : أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول ، وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل عصره . فيسكتون ، ولا يظهر منهم اعتراف ولا انكار . وقد اختلفت مذاهب العلماء في اعتباره ، اختلافا كبيرا ، ونحن نلخصها فيما يلي : المذهب الأول : انه اجماع وحجة .

وهو قول جمهور الحنفية والحنابلة وبعض الشافعية - كآبي اسحق

الاسفراييني ، والشيرازي - والجبائي من المعتزلة .

غير أن الحنابلة والجبائي اشترطوا انقراض المصرطى السكوت .

الثاني : انه ليس باجماع ولا حجة .

وهو مذهب الشافعي في الجديد ، واصحاب الظاهر .

قال القاضي والفخر الرازي والامدى : هو مذهب الشافعي .

وقال في البرهان : هو ظاهر مذهب الشافعي ، وقال الفزالي في

المنحول نعطيه الشافعي في الجديد . واختاره امام الحرمين .

الثالث : انه حجة ، وليس باجماع ، قاله ابو هاشم ، وهو أحد الوجهين عند

الشافعي . واختاره الامدى .

الرابع : انه اجماع ان كان فتيا ، لا حكما - وهو قال ابن ابي هريرة .

الخامس : ان وقع في شيء يفوت استدراكه ، من اراقة دم ، واستباحة فرج ،

كان اجماعا . والا فهو حجة .

السادس : ان كان الساكتون اقل ، كان اجماعا ، والا فلا .

حكاه شمس الأئمة عن الشافعي ، ونفاه الزركشي .

السابع : ان كان في عصر الصحابة ، كان اجماعا ، والا فلا .

الثامن : هو اجماع بشرط افادة القرائن العلم بالرضا ، وذلك بأن يوجد من

قرائن الاحوال ما يدل على رضا الساكتين بذلك القول . واختاره الفزالي .

التاسع : ان كان ما يدوم ويتكرر وقوه والخوض فيه - كان السكوت اجماعا . وهو

قال امام الحرمين والفزالي .

والعاشر : انه حجة قبل استقرار المذاهب ، اما بعد استقرارها ، فلا أثر

للسكوت ، لما تقرر عند أهل المذاهب من عدم انكار بعضهم على بعض .

انظر تفصيل هذه المذاهب وأدلتها في : احكام الامدى ٢٥٢/١ - ٢٥٤ ،

التبصرة في اصول الفقه ص ٣٩١-٣٩٤ ، للمص ص ٥٢ ، البرهان ١/١-٦٩٨-٧٠٤ ،

المستصفى ١/١-١٩١-١٩٢ ، المنحول ص ٣١٨-٣١٩ ، منهاج البيضاوى ٢/٣٠٥-

٣٠٦ ، نهاية السؤل ٢/٣٠٦-٣٠٨ ، منهاج العقول ٢/٣٠٥-٣٠٧ ، التمهيد

للاسئوى ص ١٣٦ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢/١٨٧-١٩٣ ،

اصول الهزوى وكشف الاسرار ٣/٢٢٩-٢٣٣ ، اصول السرخسي ١/٣٠٣-٣٠٦ ،

تيسير التحرير ٣/٢٤٦-٢٥٠ ، فواتح الرحموت ٢/٢٣٢-٢٣٤ ، المعتمد ٢/٥٢٢-

٥٣٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠-٣٣١ ، السوداء ص ٣٣٥ ، روضة الناظر

ص ٧٦ ، احكام ابن حزم ٤/٥٠٧-٥٠٨ ، مختصر البعلي ص ٧٧ ، مختصر ابن

الحاجب ٢/٣٧ ، ارشاد الفحول ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) هو أبو طي : محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصرى . وقد تقدمت

نفاهما (١) في قول وأبو هاشم (٢) حجة لإجماع، وابن أبي هريرة (٣) : ان كان فتوى
فاجماع أو حكما فلا . لنا (٤) : انه لولا الوفاق لبعد سكوتهم عادة ، ولأن الفتوى
بعد العرض واجبه (٥) ، فالسكوت عن خلاف حرام . النافون (٦) : السكوت يحتمل

====
شرحته في الواجب المخيرص (١٤٦) .

انظر تفصيل مذهبه في الاجماع السكوتي في المعتمد ٥٣٣/٢ - ٥٣٤ .

(١) أي نفي كونه اجماع ، وكونه حجة .

قال الغزالي : قال الشافعي في الجديد : لا يكون اجماعا ، ان لا ينسب
الى ساكت قول . المنحول ص ٣١٨ . وانظر كتاب اختلاف الحديث للامام

الشافعي في كتاب الامم ١٤٣/٧ ، والبرهان ٧٠١/١ .

(٢) هو ابن أبي طي الجبائي ، واسمه عبد السلام ، وكنيته ابو هاشم . وقد

تقدمت ترجمته في الواجب المخيرص (١٤٦) .

وانظر تفصيل مذهبه في الاجماع السكوتي في المعتمد ٥٣٣/٢ - ٥٣٤ .

(٣) هو أبو طي : الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة ، الفقيه الشافعي كان

احد شيوخ الشافعية وانتهت اليه امامة العراقيين ، وكان معظما عند

السلطين والرعايا ، درس ببغداد وتخرج عليه خلق كثير . وكان

قد أخذ الفقه عن أبي العباس بن سريج ، وأبي اسحاق المروزي .

وشرح مختصر المزني ، وله مسائل في الفروع .

توفي في رجب ، سنة خمس واربعين وثلاثمائة .

انظر ترجمته في :

تاريخ بغداد ٢٩٨/٧ ، الفهرست ص ٢١٥ ، وفيات الاعيان ٧٥/٢ ،

طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٦/٣ ، البداية والنهاية ٣٠٤/١١ ، طبقات

الشافعية لابن هداية الله ص ٧٢ ، طبقات الشيرازي ص ١١٢ ، تذكرة

الحفاظ ٨٥٧/٣ ، مرآت الجنات ٣٢٧/٢ .

(٤) انظر تفصيل أدلة المثبتين في : كشف الاسرار ٢٣٠/٣ - ٢٣١ ،

أصول السرخسي ٣٠٥/١ ، تيسير التحرير ٢٤٧/٣ ، السوداء

ص ٣٣٥ .

(٥) في ج : واجب .

(٦) انظر أدلة النافين في : احكام الامدى ٢٥٢/١ ، المستقصى

١٩٢/١ .

الوفاق وعدم الاجتهاد فيها بعد ، والاجتهاد مع الوقف ، أو مع المخالفة والكنم للتروي والتفكر ، أو الاعتقاد أن كل مجتهد مصيب ، أو لخوف فتنة أولمهاية كما وافق ابن عباس (١) عمر (٢) رضي الله عنهما في العول وخالفه (٣) بعده وقال : هبته . ومع الاحتمالات فلا اجماع ولا حجة . قلنا : خلاف الظاهر ، أما عدم الاجتهاد فبعيد مع وجوبه عليهم ، وكذا الوقف مع كثرة الامارات وقيام الأهلية ، والتأخير للتفكر وان جازلكن تحيل العادة استمراره في حق الكل مع تطاول الزمان ، وأما اعتقاد الاصابة فما يمنع البحث والنظر في المآخذ الشرعية لمعرفة الحق كما كان يجري بين الصحابة رضي الله عنهم في سائل الجد والعول ونحوهما . وأما التقية فبعيد ، فان مباحث المجتهدين مأمونة العواقب ومحابة ذي الشوكة منهم غش ، والظاهر النصيحة

- (١) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، وقد تقدمت ترجمته في " ما لم ينقل متواترا قطع بأنه ليس بقرآن " ص (٢٢٨) .
- (٢) هو الخليفة الثاني ، امير المؤمنين الفاروق : عمر بن الخطاب بن نفيل ابن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرظ بن رزاح بن عدى بن كعب ابن لؤي القرشي العدوي ، ابو حفص . ولد رضي الله عنه بعد الغيل بثلاث عشرة سنة ، وكان من اشراف قريش وسفرائهم في الجاهلية واسلم بعد اربعين رجلا ، واحدى عشرة امرأة ، وكان اسلامه عزا ونصرا للمسلمين ، وشهد بدرًا وببيعة الرضوان وكل مشهد شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوفي رسول الله وهو عنه راض ، وولي الخلافة بعد أبي بكر الصديق سنة ثلاث عشرة ، فسار بأحسن سيره ، وفتح الله له الفتوح ، بالشام والعراق ومصر ، ودون الدواوين في العطاء ، ورتب الناس فيه على سوابقهم ، وكان لا يخاف في الله لومة لائم ، وهو الذي نور شهر الصوم بصلاة الاشفاق فيه ، وأرخ التاريخ من الهجرة ، وأول من تسمى بأمير المؤمنين . وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه " . ونزل القرآن بموافقة في اسرى بدر ، وفي الحجاب ، وفي تحريم الخمر ، وفي مقام ابراهيم .
- وقد قتل عمر رضي الله عنه يوم الاربعاء ، لا ربح بقين من ذي الحجة ، طعنه ابولؤلؤة فيروز ، غلام المغيرة بن شعبه . وكانت خلافته عشرين وستة أشهر . ومناقبه اكثر من ان تحصر ، وهو اشهر من أن يعرف .
- انظر ترجمته في : الاصابة ٢/٥١٨ - ٥١٩ ، الاستيعاب ٢/٤٥٨ - ٤٧٤ ، البداية والنهاية ١٢/٧ وما بعدها و ١٣٠ وما بعدها ، اسد الغاية ٢/٦٤٢ - ٦٧٨ ، طبقات ابن سعد ٣/٢٦٥ - ٣٧٦ . عنوان النجاسة ص ٢٢ - ٣٢ .
- (٣) انظر : سنن البيهقي ٦/٢٥٣ ، واحكام الامدى ١/٢٥٢ .

كقول (١) معاذ (٢) رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه : ليس لك سبيل على ما في
بطنها لما رأى جلد الحامل حتى قال : لولا معاذ (٣) لهلك عمر ، وكقول
عبيد (٤) السلماني لعلي (٥) رضي الله عنهما حين تجدد له رأى في بيع
أم الولد " رأيت مع الجماعة أحب اليها (٦) من رأيتك وحدك " (٧) وحديث ابن عباس
رضي الله عنهما لا يسكاد يمح فقد كان عمر رضي الله عنه شديد الانقياد للحق ،
أو جعل الشهية عذرا في عدم المبالغة في المناظرة ، مع الثبات على مذهبه . قال
ابن أبي هريرة : العادة قاضية (٨) بأن السكوت في الفتيا وفاق ، دون الحكم ،
للزوم اتباعه . قلنا : لزومه قبل استقرار المذاهب غير مانع من ابداء الخلاف .

- في أ : لقول .
- (١) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائد بن كعب بن عمرو الانصاري الخزرجي
(٢) ابو عبد الرحمن ، الامام القدام في طم الحلال والحرام ، اسلم وهو ابن ثمان
عشرة سنة ، وشهد العقبة مع السبعين وهدرا والمشاهد كلها مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأردفه رسول الله وراة ، وبعتته الى اليمن بعد غزوة
تبوك . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اعلم أمتي بالحلال والحرام
معاذ بن جبل " وقال عبدالله بن مسعود : ان معاذاً بن جبل كان أمة
قانتا لله حنيفا . ومات رضي الله عنه في طاعون عواس ناحية الاردن سنة
ثمان عشرة من الهجرة . وكان عمره ثمان وثلاثون سنة وقيل : ثلاث وثلاثون .
انظر ترجمته في : الاصابة ٤٢٦/٣ - ٤٢٧ ، الاستيعاب ٣/٣٥٥ - ٣٦١
صفة الصفوة ٤٨٩/١ - ٥٠٢ ، شذرات الذهب ١/٢٩١ - ٣٠٠ أسد الغابة
٤/٤١٨ - ٤٢١ ، تحفة الاحوذى ١٠/٢٩٣ ، طبقات بن سعد ٧/٣٨٢ .
- (٣) انظر الاصابة ٣/٤٢٧ ، اصول السرخسي ١/٣٠٤ ، وروى البيهقي في سننه
ان عمر بن الخطاب جلد جارية حبلى .
انظر ٨/٢٣٨ - ٢٣٩ .
- (٤) هو عبيد بن عمر السلماني . وقد تقدمت ترجمته في مباحث الاجماع ص ()
(٥) هو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه .
وقد تقدمت ترجمته في اجماع اهل البيت .
- (٦) في ب : التي .
رواه البيهقي في سننه ١٠/٣٤٨ .
- (٧) وانظر اختلاف الصحابة فسي بيع أمهات الاولاد في ص ٣٤٧ - ٣٤٨
من نفس المرجع .
- (٨) في أ : ماضية .

سؤال :

اذا لم تنتشر فتوى مجتهد وجهل المخالف لا يكون اجماعاً لأن الوفاق يستلزم سبق تصورهم . مع احتمال أنه لا قول لهم فيها، أولهم ولكنه مخالف أو موافق ومع الجهل فلا حكم بالوفاق (١) .

سؤال :

لا يشترط انقراض (٢) عصر

- (١) انظر احكام الامدى ٢٥٥/١ .
(٢) الانقراض : هو الانقطاع ، يقال : قرض الشيء : قطعه ، وقرضت الفأرة الثوب ، وقرض فلان : أى مات . وانقرض القوم : درجوا ولم يبق منهم احد . انظر : مختار الصحاح ص ٥٢٩ ، المصباح المنير ١٥٥/٢ .
ومراده بانقراض العصر : أى أهله ، وهو عبارة عن موت جميع من هو من أهله الاجتهاد في وقت نزول الحادثة ، بعد اتفاقهم على حكم فيها . ومنهم من اعتبر موت الاكثر ، ومنهم من اعتبر موت طوائفهم .
وقد اختلف الاصوليون في اشتراط انقراض العصر لانعقاد الاجماع على مذاهب : الاول : أنه ليس بشرط .
وهو مذهب اصحاب ابي حنيفة ، واكثر اصحاب الشافعي والامام مالك والاشاعرة والمعتزلة .
الثاني : انه شرط ، فيعتبر انقراض العصر لصحة انعقاد الاجماع وهو موت من اعتبر فيه من غير رجوع واحد منهم .
وهو قول الامام احمد رحمه الله واكثر اصحابه ، واختاره ابن فورك وسليم الرازي وغيرهما .
الثالث : يعتبر انقراض العصر للاجماع السكوتي ، دون غيره لضعفه . واختاره الامدى وغيره ، ونقل عن الاستاذ ابي منصور البغدادي ، وقال : انه قول الحذاق من اصحاب الشافعي ونقله الجويني عن الاستاذ ابي اسحاق .

- الرابع : يعتبر انقراض العصر للاجماع القياسي دون غيره .
الخامس : يعتبر انقراض العصر ان بقي عدد التواتر ، وان بقي اقل من ذلك لم يكثر بالباقى ، فلا يؤثر رجوعهم في الاجماع .
والسادس : يعتبر انقراض العصر : في اجماع الصحابة دون اجماع غيرهم .
وفي المسألة اقوال اخرى لا حاجة الى الاطالة بذكرها .
انظر تفصيل مذاهبيهم في اعتبار انقراض العصر وعدم اعتباره في : احكام الامدى ٢٥٦/١ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٧٥ ، المستصفى ١٩٢/١ ، المنحول ص ٣١٧ ، مسودة ال تيمية ص ٣٢٠ - ٣٢١ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٣/٣ ، اصول السرخسي ٣١٥/١ ، المعتمد ٥٠٤-٥٠٥ ، منهاج البيضاوى ٣١٤/٢ ، نهاية السؤل ٣١٥-٣١٦/٢ ، مناهج العقول ٣١٤-٣١٥ ، البرهان ٦٩٢/١ - ٦٩٧ ، جمع الجوامع ١٨١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٣٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٠ ، احكام ابن حزم ٥١٣/٤ ، ارشاد الفحول ص ٨٤ ، تيسير التحرير ٢٣٠/٢ ،

المجمعين (١) خلافاً لـ أحمد (٢) وابن فورك (٣) . وقيل : ان كان سكوتياً فشرط والا فلا . لنا : أن أدلة (٤) الاجماع لا تشترط . واستدل : أن (٥) الحجة ان كانت الانقراض وحده فعال ، أو مع الاتفاق فيكون موتهم مؤثراً في كون أقوالهم حجة فلا يصح ، كموت (٦) الرسول صلى الله عليه وسلم . فتعين الاتفاق وحده ، وهو ضعيف (٧) لجواز ان تكون هي اتفاقهم مشروطاً بعدم مخالف في عصرهم . واحالة ذلك محل النزاع . والفرق أن قول الرسول عليه السلام مستند الى الوحي فلا يقابله قول غيره ، بخلاف غيره فان قوله عن اجتهاد يقابله مثله . واستدل : (٨) لو اشترط لما تصور اجماع لتلاحق المجتهدين وتجويز مخالفة

- ====
- (١) روضة الناظر ص ٧٣ ، فواتح الرحموت ٢٢٤/٢ ، مختصر البعلو ص ٧٨ .
في ب : المجمعين .
- (٢) قال في المسودة : يعتبر انقراض العصر عند القاضي والمقدسي والحلواني وابن عقيل ، وذكر القاضي : انه ظاهر كلام احمد .
وذكر ابن برهان : انه مذهبه ص ٣٢٠ .
وقال ابن قدامة المقدسي : ظاهر كلام احمد : ان انقراض العصر شرط في صحة الاجماع . الروضة ص ٧٣ .
- (٣) هو الاستاذ ابو بكر ، محمد بن الحسن بن فورك . المتكلم الاصولي ، الاذيب النحوي ، الواعظ الاصبهاني ، اقام بالعراق مدة يدرس العلم ، ثم توجه الى الري ، فسعت به المبتدعة فراسله اهل نيسابور ، والتمسوا منه التوجه اليهم ، ففعل . وقد بلغت مصنفاته في أصول الفقه والدين ومعاني القرآن قريباً من مائة مصنف .
وكانت وفاته في سنة ست واربعمائة من الهجرة .
انظر ترجمته في :
- وفيات الاعيان ٢٧٢/٤ - ٢٧٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٥٢/٣ ، الوافي بالوفيات ٣٤٤/٢ ، صر الذهبي ٩٥/٣ ، شذرات الذهب ١٨١/٣ ،
النجوم الزاهرة ٢٤٠/٤ ، طبقات المفسرين للداودي ١٢٩/٢ .
- (٤) انظر أدلة حجية الاجماع في أول بحث الاجماع .
والحاصل انها لا تشترط انقراض العصر او عدم انقراضه وانما توجب الرجوع الى الاجماع والاخذ به .
- (٥) انظر احكام الامدى ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ ، المعتمد ٥٠٣/٢ - ٥٠٤ .
- (٦) أي : كما لا يكون لموت الرسول صلى الله عليه وسلم تأثير في كون قوله حجة .
- (٧) قال الامدى : ولقائل ان يقول : ما المانع ان تكون الحجة في اتفاقهم مشروطاً بعدم المخالف لهم في عصرهم . ولا يخفى ان دعوى احالة ذلك محل النزاع الاحكام ٢٥٦/١ .
- (٨) أي استدلال ايضاً للقائلين بعدم اشتراط انقراض العصر بهذا الدليل . . .

السابقين في عصرهم ، وهو ضعيف ^(١) ، إِمَّا لَانَ الْلاحق لا مدخل له في رواية ^(٢)
عن اشترط ^(٣) ، اولاًن الشرط انقراض عصر المجمعين الاولين خاصة . قالوا ^(٤)
(لتكونوا شهداء على الناس) ^(٥) . وحتى حظر عليهم الرجوع كانوا حجة على انفسهم .
وعلى رضي الله عنه اظهر الخلاف في بيع أم الولد بعد وفاقه لقول عبده رضي الله
عنه : " رأيتك مع الجماعة أحب اليها " ^(٦) و " عمر خالف أباً بكر رضي الله عنهما في
تسوية القسمة " ^(٧) وأقره الباقر ولولم يشترط لا تمنع رجوع المجتهد ، ولولم
تعتبر المخالفة في عصرهم لم تعتبر مخالفة من مات . لأن الباقرين كل الأمة ،
ولأن قولهم لا يزيد على قول النبي عليه السلام وموته عليه السلام شرط استقرار الحكم
فكذلك فيهم . ولأنه لولم يشترط فتذكروا نصاً مخالفاً إن رجعوا كان الاجماع
خطأً والا استمروا على حكم ظهر دليل نقيضه . قلنا ^(٨) : لا منافاة ، والمفهوم ليس
بحجة ^(٩) ، وليس في قول علي رضي الله عنه

-
- (١) أي الاستدلال بهذا الوجه ضعيف .
 - (٢) أي في رواية عن اشترط انقراض العصر وهو الامام احمد رحمه الله .
انظر السوداء ص ٣٢٣ .
 - (٣) في ج: عن اشترطه .
 - (٤) اشارة الى أدلة المشترطين لانقراض العصر . وقد استدلوا بالنص والاشارة
والمعقول . انظر تفصيل أدلتهم في الاحكام ٢٥٨/١ - ٢٥٩ ،
والسوداء ص ٣٢٢ .
 - (٥) جزء من الآية ١٤٣ من سورة البقرة ، ونصها (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً
لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً وما جعلنا القبلة
التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول من ينقلب على عقبيه وان كانت
لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس
لرؤوف رحيم) .
كما يوجد الشاهد المذكور في آية ٧٨ من سورة الحج .
 - (٦) تقدم تخريجه في الاجماع السكوتي .
 - (٧) انظر طبقات ابن سعد ٢/٣٩٦ .
 - (٨) اشارة الى الجواب على استدلال المشترطين لانقراض العصر .
 - (٩) قال السيف الامدي : " لا يلزم من وصفهم بانهم شهداء على الناس
وحجة على غيرهم امتناع كون أقوالهم حجة على انفسهم الا بطريق
المفهوم ولا حجة فيه ، بل ربما كان قبول قولهم على انفسهم أولى من
قبوله على غيرهم لعدم التهمة ، وتكون فائدة التخصيص : التنبيه بالادنى على
الأعلى ولهذا فانه قد يقبل اقرار المرء على نفسه وان كان لا تقبل شهادته
على غيره " . الاحكام ٢٥٩/١ .

دليل على خلاف (اجماع) (١) الامة فانه قال : ورأي (٢) عمر رضي الله عنه ،
على انه نقل : أن جابرا (٣) رضي الله عنه خالف عمر في زمانه فلا اجماع "وعمر
في التسوية خالف ابا بكر رضي الله عنه في زمانه" (٤) واستمر بالنقل ، وامتناع
الرجوع بعد الوفاق لكون الاجماع قطعيا فلا يترك بالظني . ونمنع ان الباقيين
كل الامة بالنسبة الى قول الميت فان فتواه لا تبطل بموته ، وهذا منع على قول (٥)
ابي حنيفة ان الاختلاف السابق مانع من الاجماع اللاحق تخريجا من قوله : ان
القضاء ببيع ام الولد نافذ . وأول بعضهم هذا على انه اجماع مجتهد فيه فكان
ظنيا فنفذ القضاء فيه . وأما على قول (٦) محمد : فالقضاء باطل والخلاف السابق
غير مانع وأبطل دليله بالاجماع اللاحق ولم يظلمه لعدم وقوعه وقت الاجماع ، والرأي
قبله حجة . والفرق بين النبي طيه السلام وغيره ان الحكم قبل موته يمكن نسخه
ورفع القطعي بقطعي لا يمتنع ، بخلاف رفع حكم الاجماع القاطع بالاجتهاد .
وفرض العثور على نص مخالف للاجماع محال إما لعصمة الامة عن الاجماع حينئذ
أولعصمة الراوي عن النسيان الى تمام انعقاده .

- (١) زيادة من ب .
(٢) كذا في جميع النسخ ، والتقدير "اتفق رأيي ورأي عمر" كما ورد في بعض
الناشر .
وفي أ كتب على "عمر" صح .
وفي الاحكام : اما قول على ، فليس فيه ما يدل على اتفاق الامة والا قال :
رأيي ورأي الامة ٢٥٩/١ .
(٣) هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم
ابن كعب بن سلمة الانصاري السلمي ، يكنى ابا عبدالله والبا عبد الرحمن ،
وهو احد المكثرين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه جماعة من الصحابة
وفي الصحيح عنه انه كان مع من شهد العقبة ، وشهد مع رسول الله تسع
عشرة غزوة ، وقال : لم اشهد بدرا ولا احدا ، منعتني ابي ، فلما قتل
لم أتخلف . وقد استغفر له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة
خمس وعشرين مرة ، فيما رواه احمد وغيره من طريق حماد بن سلمة .
وكان لجابر حلقة في سجد النبوة ، يوم خذ عنه العلم . ومات بالمدينة سنة
٧٨ هـ وقيل ٧٤ رحمه الله .
انظر ترجمته في الاصابة ٢١٣/١ ، الاستيعاب ٢٢١/١ - ٢٢٢ ، شذرات
الذهب ٨٤/١ ، صفة الصفوة ٦٤٨/١ - ٦٤٩ .
(٤) انظر تخريجه في الصفحة السابقة .
(٥) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٧/٣ - ٢٤٨ .
(٦) انظر المرجع السابق نفس الصفحة .

مسألة :

لا اجماع الا عن مستند (١) خلافا لشواذ . لنا (٢) : ان الفتوى بغير دليل خطأ ولا اجماع على خطأ ، ولأن اشتراط الاجتهاد في المجمعين مجمع عليه فلو انعقد بدون دليل لم يكن في اشتراطه فائدة ، قالوا : لوقف (٣) لكان الدليل هو حجة المجمع عليه لا اجماع . قلنا ممنوع ، وفائدة كون اجماع حجة الاخذ به واسقاط البحث عن دليله وحرمة الخلاف الجائز قبله على أن ذلك يوجب عدم انعقاده عن دليل ، ولا قائل به ، ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة في نفسه وان استند الى الوحي (٤) .

مسألة :

وقد ينعقد عن قياس ، ومنعت الظاهرية (٥)

- (١) اختلفوا فيما ينعقد به الاجماع .
فذهب الائمة الاربعة واتباعهم ومن وافقهم الى انه لا بد للاجماع من مستند .
لان الاجماع لا يكون الا من المجتهدين ، والمجتهد لا يقول في الدين بغير دليل .
وقالت طائفة وصفها الامدى بانها شاذة : يجوز انعقاد الاجماع عن فير
ستند ، وذلك بان يوفقهم الله لا اختيار الصواب . قال الشوكاني : وهو
ضعيف ، لان القول في الدين لا يجوز بغير دليل .
انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢٦١/١ - ٢٦٣ ، اصول البزدوى
وكشف الاسرار ٢٦٣/٣ ، اصول السرخسي ٣٠١/١ ، تيسير التحرير
٢٥٤/٣ ، فواتح الرحموت ٢٣٨/٢ ، المعتمد ٥٢٠/٢ ، البرهان ٦٨٣/١ ،
٧١٧ - ٧١٨ ، منهاج البهياوى ٣١٠/٢ - ٣١١ ، نهاية السؤل ٣١١/٢ -
٣١٢ ، منهاج العقول ٣١٠/٢ - ٣١٢ ، جمع الجوامع ١٩٥/٢ مختصرين
الحاجب ٣٩/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، اللع ص ٤٨ ، ارشاد الفحول ص ٧٩ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٩ - ٣٤٠ ، المسودة ص ٣٣٠ ، مختصر البعلبي
ص ٧٨ .
- (٢) انظر كشف الاسرار ٢٦٣/٣ ، اصول السرخسي ٣٠١/١ .
- (٣) اى الاجماع على الدليل . . .
- (٤) انظر احكام الامدى ٢٦١/١ .
- (٥) اختلف القائلون : بان الاجماع ، لا ينعقد الا عن مستند ، في جواز انعقاده
عن القياس ، فجوزوا الاكثرون لكن اختلفوا في الوقوع نفيا واثباتا .
والقائلون بثبوته اختلفوا ، فمنهم من قال : ان الاجماع مع ذلك يكون حجة ،
تحرم مخالفته . وهم الاكثرون .
ومنهم من قال : لا تحرم مخالفته ، لان القول بالاجتهاد في ذلك يفتح باب
الاجتهاد ولا يحرمه .

(١) ونفاة القياس جواز: واخرون وقوعه ، وجوز اخرون بجلية دون خفية ، لنا: أن فرض وقوعه لا يستلزم المحال لذاته ، واما وقوعه فلأن الصحابة اجمعوا على استخلاف^(٢) ابي بكر رضي الله عنه . وقال جماعة: رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لديننا افلا نرضاه لدينانا . وعلى قتال^(٣) مانعي الزكاة ،

====
وزهدت الشيعة وداود الظاهري وابن جرير الطبري الى المنع من ذلك .
ومن الناس من قال : يجوز ذلك بالقياس الجلي دون الخفي .

افاده الامدى في الاحكام ١/٢٦٤ .
وانظر : المعتمد ٢/٤٩٥ ، كشف الاسرار ٣/٢٦٣ - ٢٦٤ ، الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٤/٤٩٥ ، التبصرة ص ٣٧٣ ، المستصفى ١/١٩٦ ، المنخول ص ٣٠٩ ، نهاية السؤل ٢/٣١٣ ، مناهج العقول ٢/٣١٢ ، جمع الجوامع ٢/١٨٤ ، مختصرين الحاجب ٢/٣٩ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٩ ، اصول السرخسي ١/٣٠١ ، تيسير التحرير ٣/٢٥٦ ، فواتح الرحموت ٢/٢٣٩ ، السوداء ص ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، روضة الناظر ص ٧٧ - ٧٨ ، مختصر البعلي ص ٧٨ ، ارشاد الفحول ص ٧٩ .

(١) كذا في الاصل ، باثبات واو العطف .
والشهور ان نفاة القياس هم الظاهرية .
انظر احكام ابن حزم ٨/١٠٤٩ وما بعدها .

(٢) انظر: صحيح البخارى بفتح البارى ١٢/١٤٥ ، وفتح البارى ١٢/١٤٦ -

١٥٦ ، فضائل الصحابة للامام احمد ١/٣٨٣ - ٣٨٤ .
(٣) أى واجمع الصحابة رضى الله عنهم على قتال مانعي الزكاة ، بعد حصول الخلاف بينهم ، وذلك ان عمر بن الخطاب قال لابي بكر الصديق رضى الله عنهما : " كيف تقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قال : لا اله الا الله فقد عصم مني ماله ونفسه الا بحقه ، وحسابه على الله " فقال ابو بكر: والله لا اقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال . والله لو منعوني عقالا كانوا يومئذ يرونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه .

فقال عمر بن الخطاب : فوالله ما هو الا ان رأيت الله عزوجل قد شرح صدر ابي بكر للقتال ، فعرفت انه الحق . قال البخارى : قال ابن بكير وعبدالله عن اللسيث " عناقاً " وهو أصح .

رواه البخارى ومسلم واللفظ لهما ، والنسائي من عدة طرق ، وابو داود واحمد . وقال الامام البخارى : ثم تابعه بعد عمر ، فلم يلتفت ابو بكر الى مشورة ان كان عنده حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة ، وأرادوا تهديد الدين واحكامه .

انظر : فتح البارى ١٣/٢٥٠ ، ٣٣٩ ، صحيح مسلم ١/٢٠٠ - ٢١٠ ، سنن النسائي ٧/٧١ ، سنن ابي داود ١/٣٥٦ ، مسند احمد ١/١٩ ، ٤٨ ،

وقال ابو بكر رضي الله عنه : لا فرقت بين ما جمع الله (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)^(١)
• و"طى تحريم شحم الخنزير اعتبارا بلحمه"^(٢) و"اراقة الدبس السيال لموت فأرة اعتبارا
بالسمن"^(٣) و"طى حد الشارب ثمانين ، وقال طي رضي الله عنه :
"شرب"^(٤) فسكرفهذي فافتري ، فأرى عليه حد الغرية"^(٥) . وعورض^(٦) : بأن

- (١) الآية ٤٣ من سورة البقرة وصوابها (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا
مع الراكعين) .
• وآية ٨٣ و ١١٠ منها أيضا .
• وآية ٧٧ من سورة النساء .
- (٢) أي واجمعوا طي تحريم شحم الخنزير اعتبارا بلحمه . وما يدل على تحريم
لحمه : ما روئى مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة : " ان الله ورسوله حرم بيع
الخمير والميتة والخنزير والاصنام . فقيل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة ،
فانه يطفى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس
فقال : لا ، هو حرام . ثم قال عند ذلك : قاتل الله اليهود ، ان الله
عز وجل لما حرم عليهم شحومها أجملوه ، ثم باعوه فأكلو ثمنه " .
صحيح مسلم ١١/٥ - ٦ وانظر شرح النووي على مسلم ص ٦ - ٧ .
- (٣) ورد في السمن حديث ابن عباس عن ميمونه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال " القوها وما حولها فاطرحوه وكلوا
سمنكم " رواه البخارى في باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء .
انظر صحيح البخارى في فتح البارى ١/٣٤٢ - ٣٤٣ .
ورواه عبد الرزاق من طريق معمر بن ابن شهاب بلفظ " اذا كان جامدا ،
فالقوها وما حولها ، وان كان مائعا فلا تقربوه " .
قال ابن حجر : حكى الترمذى عن البخارى انه قال في رواية معمر :
هي خطأ . وأشار الترمذى الى انها شاذة .
ثم قال : اخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفارقة بين الجامد
والذائب ، وتقل ابن عبد البر الاتفاق على ان الجامد اذا وقعت فيه
ميتة ، طرحت وما حولها منه ، اذا تحقق ان شيئا من اجزائها لم يصل الى غير
ذلك منه .
وأما المائع : فاختلوا فيه . فذهب الجمهور الى انه ينجس كله بملاقاة
النجاسة .
وخالف فريق منهم الزهري والاوزاعي .
انظر فتح البارى ١/٣٤٤ .
- (٤) أنظر اثر طي رضي الله عنه في حد الشارب في : سنن الدارقطني ٣/١٦٦ ،
موطأ الامام مالك ٢/١٧٨ ، واحكام القرآن لابن العربي ٢/٦٥٤ .
- (٥) في ب : المفتري .
- (٦) انظر تفصيل هذه الاعتراضات الخمسة في احكام الامدى ١/٢٦٥ .

هـرالا يخلو من نفاة القياس ، فيمتنع الاتفاق عنه (١) ، وبأنه أصل معصوم عن
الخطأ والقياس فرع معرض له فلا يصلح مستندا ، وبأن مخالفة المجتهد جائز (٢)
بالاجماع ، فلو انعقد به حرمت المخالفة المجمع عليها فيتناقض (٣) ، ومستند ما نقل
نصوص ظهر بعضها واكتفي بالاجماع فيما لم ينقل فيه نص . قلنا : ممنوع فان الخلاف
في القياس حادث كيف وفي خبر الواحد خلاف ، ولا خلاف في انعقاده عنه
واذا اجمع على حكم القياس سبقه الاجماع على صحته فلم يكن ظنيا ، والقياس
الذي هو مستند الاجماع ليس فرعا للاجماع ، بل للكتاب والسنة ، فلا يكون بناء
الاصل على فرعه والاجماع على جواز مخالفته المجتهد المنفرد ، لا الأمة ، وما ظهر
ان مستنده نص فسلم فما (٤) لا نص فيه وقد صرح بالقياس فلا جواب عنه .
مسألة :

اذا اختلف أهل عصر على قولين لم يسغ ثالث عند الجمهور (٥) وخص (٦) بعض

- (١) في ب : عليه .
(٢) في ب : جائزه .
(٣) في ب : فتناقض .
(٤) وفي ب " فما العذر فيما لا نص فيه " ولعل هذه الزيادة توضيح من
احد الملاك أدخلها الناسخ في الصلب ، لأنها لا وجود لها في نسخة
المصنف ولا في بقية النسخ .
(٥) ومقابل قول الجمهور : يجوز ذلك ، حكاه ابن برهان وابن السمعاني عن
بعض الحنفية والظاهرية .
وفي المسألة قول ثالث : هو القول بالتفصيل وتقريره :
ان كان القول الثالث يرفع ما اتفق عليه القولان ، فهو ممنوع ، لما فيه من مخالفة
الاجماع .
وان لم يرفع ما اتفق عليه القولان فهو جائز ان ليس فيه خدق للاجماع .
انظر تفصيل ذلك في :
احكام الامدى ٢٦٨/١ - ٢٧٢ ، المستصفى ١٩٨/١ - ٢٠٢ ، المنخول
ص ٣٢٠ ، مختصر ابن الحاجب ٣٩/٢ ، منهاج البيضاوى ٢٩٣/٢ - ٢٩٥ ،
نهاية السؤل ٢٩٥/٢ - ٢٩٧ ، منهاج العقول ٢٩٣/٢ - ٢٩٦ . جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ١٩٧/٢ - ١٩٨ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ،
المعتمد ٥٠٦ - ٥٠٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٦ - ٣٢٨ ، احكام
ابن حزم ٥٠٧/٤ ، المسودة ص ٣٢٦ ، روضة الناظر ص ٧٥ ، مختصر
البعلبي ص ٧٩ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٣٤ - ٢٣٦ ، اصول
السرخسي ٣١٠/١ ، فواتح الرحموت ٢٣٥/٢ - ٢٣٧ ، تيسير التحرير
٢٥٠/٣ - ٢٥٣ ، اللمع ص ٥٢ ، ارشاد الفحول ص ٨٦ .
(٦) في ب : خصه ، وفي ج : رخص .

اصحابنا بالصحابة (١) رضي الله عنهم والاصح الاطلاق . مثاله : وطى * بكرا ثم وجد
عيسا ؛ قيل يمنع الرد ، و (٢) مع الارش . فالرد مجانا ثالث (٣) ، وكالجد قيل
يرث مع الاخ الكلى ، وقيل يقاسمه ، فحرمانه ثالث ، وكالأم مع زوج وأبوين أو زوجة
وأبوين : قيل بثلك الاصل وثلك الباقي ، فالتفريق (٤) ثالث . وكالنيه ، قيل :
تعتبر في جميع الطهارات وقيل في البعض ، فتعميم النفي ثالث . ومنهم من فصل
واختاره في الاحكام (٥) ان كان الثالث رافعا للاتفاق ، فمستنع كالبيكر ، فانها
لا ترد مجانا ، وكالجد فانه يرث اتفاقا ، وان وافق كلا من وجهه فجائز فانه حينئذ
غير مخالف للاجماع كفسخ النكاح ببعض العيوب الخمسة (٦) دون بعض ، وكالتفصيل
في الامم ، فانه يوافق في كل صورة مذهبيا . قال هو * لا (٧) : الراجع خالف الاجماع
فامتنع ، وغيره وافق كلا فساغ ، وهذا كما لو قيل : لا يقتل مسلم بذي (٨)
ولا يصح بيع الغائب ، وقيل بجوازه وصحته ، فالقاتل بجوازه وعدم الصحة
أو بالعكس (ليس) (٩) مخالفا للاجماع بالاجماع ، فان قيل : لا قاتل بالتفصيل
لان كلا قاتل بنفيه ، قلنا : عدمه لا يمنع القول به والا امتنع الاجتهاد في واقعة

- (١) قال الامام عبد العزيز البخارى : وبعض مشايخنا قالوا : ان اختلاف من
بعد الصحابة يخالف اختلاف الصحابة فيما ذكرنا فان رد القول الحادث
مختص باقوال الصحابة ، لما لهم من الفضل والسابقة في الدين ما ليس
لغيرهم .
ثم قال : ولكن هذا انما يستقيم على قول من جعل اجماع الصحابة حجة
دون اجماع من بعدهم ، وسيظهر فساد ذلك .
كشف الاسرار ٢٣٦/٣ ، وانظر اصول السرخسي ٣١٠/١ ، تيسير التحرير
٢٥٠/٣ .
- (٢) أى وقيل بالرد مع الارش .
- (٣) أى قول ثالث .
- (٤) بأن يقال : لها ثلث الاصل في احدي المسألتين وثلث ما بقي في المسألة
الاخرى قول ثالث .
- (٥) وكذلك اختاره ابن الحاجب انظر احكام الامدى ٢٦٩/١ ، مختصر ابن الحاجب
٣٩/٢ .
- (٦) وهي : الجنون والجذام والبرص والدا * في الفرج والجب وقيل غير ذلك .
وفيه خلاف كبير بين المذاهب .
انظر نيل الاوطار ١٢٧/٦ - ١٢٨ .
- (٧) أى القائلون بالتفصيل قالوا : القول الراجع للاتفاق السابق خالف الاجماع . .
الخ .
- (٨) في ب : وعدم صحته .
- (٩) سقطت من ب .

لم يسبق فيها قول ، وليس النفي صريحا ولا استفادا من اطلاق النفي والاثبات
والا امتنع في مسألة القتل والبيع . الجمهور (١) : ان كان الثالث عن غير دليل
امتنع ، اوعنه لزم تخطئة الأمة بالجهل به ، ولأن حصر الاختلاف في قولين
اجماعُ معنى طعن المنع من ثالث لا يجاب كل طائفة الاخذ بقولها او قول
مخالفها ، وتحريم الاخذ بغير ذلك ، المخالف (٢) : الاختلاف مسوغ للاجتهاد ،
والثالث صادر عنه ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لو اجمعوا على الاستدلال بدليلين
ساغ للتأهي دليل ثالث فكذا قول . طوان دليل الجواز الوقوع ، فان الصحابة
على قولين في الأم وابن سيرين (٣) قائل بثلاث الاصل في الزوج والابوين وبثلت
السباقي في الزوجة والابوين ، وتأهي اخر بالعكس ، ولا نكير ، وكذلك
في أنت على حرام طي ستة اقوال (٤) أحدث مسروق (٥) سابعاً ان لا يتعلق به حكم ، (٦)

- (١) اي احتج الجمهور بأنه ان كان القول الثالث . . . انظر تفصيل حججهم في :
احكام الامدى ٢٦٨/١ والتبصرة في اصول الفقه ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .
- (٢) اي احتج المخالف لمذهب الجمهور . انظر المرجعين السابقين .
- (٣) هو ابو بكر محمد بن سيرين البصري ، كان ابوه عبد الله بن مالك وكاتبه
على اربعين الف درهم ، فادى المكاتبه وكان من سبي ميسان وقيل من سبي
عين تميم .
- وروى محمد بن سيرين عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير وعمران
ابن حصين وانس ابن مالك رضي الله عنهم . وروى عنه قتادة . دعامه ، وخالد
الحذاء وايوب السجستاني وغيرهم من الاثنية .
وهو احد فقهاء البصرة مذكورا بالورع ومن المشهورين بتعبير الرواة . وكان
صاحب الحسن البصري ثم تنهاجرا في اخر الامر .
وتوفي في تاسع شوال يوم الجمعة سنة عشر ومائة بالبصرة .
- انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ١٨١/٤ - ١٨٢ طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ -
٢٠٦ طبقات الشيرازي ص ٨٨ ، صفة الصقوة ٢٤١/٣ - ٢٤٨ ، تاريخ بغداد
٣٣٨-٣٣١/٥ ، شذرات الذهب ١٣٨/١ - ١٣٩ ، تهذيب التهذيب ٢١٤/٩ .
حلية الاولياء ٢٦٣/٢ الواقفي بالوفيات ١٤٦/٣ ، البداية والنهاية ٢٦٧/٩ .
- (٤) اختلف الصحابة رضي الله عنهم في قول القائل لامرأته " انت طي حرام " على
اقول كثيرة وتبعهم من بعدهم ، فاختلفوا كاختلافهم ، انظر اختلافهم في :
اطلام الموقعين ٦٥/٣ - ٧٢ .
- (٥) هو مسروق بن الاعدع بن مالك الهمداني ، الفقيه العابد ، صاحب عبد الله
ابن مسعود كان يصلي حتى تتورم قدماءه ، ويكنى ابا عائشة .
توفي رحمه الله في وقعة الحرة سنة ثلاث وستين من الهجرة .
- انظر : البداية والنهاية ٢٢٤/٨ ، شذرات الذهب ٧١/١ ، العبر ٦٨/١
طبقات الفقهاء ص ٧٩ ، طبقات الحفاظ ص ١٤ ، الخلاصة ص ٣٧٤ .
- (٦) انظر : احكام الامدى ٢٧١/١ ، كشف الاسرار ٢٣٦/٣ .

أجيب : انّ تسويخ الاجتهاد من غيرهم ممنوع ، والدليل الثالث هو كد والقول مهمل (١) فافترقا ، والثالث مردود وعدم نقل الافكار لا يدل على عدمه .
وللمفصل ان يجيب بأنه من قبيل الفسخ بالعيوب الخمسة .

سألة :

الاكثرون ان اهل عصر اذا استدلوا بدليل أو أولوا تأويلاً (٢) فلمن بعدهم احداث تأويل آخر ودليل لم ينص الاولون على ابطاله . لنا انه قول عن اجتهاد غير مصادم لاجماع فجاز ، ولأنه لو امتنع لا نكر لما وقع ، ولم يزل المتأخرون يستخرجون الأدلة والتأويلات المغايرة لما تقدم منها ولا نكير .
قالوا (٣) : اتباع لغير سبيل المومنين ، قلنا : معناه لما اتفقوا عليه لا لما لم يتعرضوا له والا امتنع الاجتهاد فيما لم يتعرض الاجماع له بنفي أو اثبات . قالوا : (يأمرن بالمعروف) (٤) طام ، واذالم يأمرن بالثاني لم يكن معروفاً فكان منكراً . قلنا معارض بقوله (وينهون عن المنكر) (٤) فوجب النهي ولم ينهوا فلم يكن منكراً قالوا ذهبوا عنه فلو كان صواباً لكان ذهبهم عنه خطأ . قلنا : استغنوا عنه بدليلهم أو تأويلهم فلم يكن خطأ مع صحتهم .

(١) قال الشيرازي في التبصرة : " ليس اذا جاز احداث دليل اخر جاز احداث قول اخر ، الا ترى انهم لو اجمعوا على دليل واحد جاز احداث دليل ثان ولا يجوز احداث قول ثان . لان احداث دليل ثالث يؤيد ما استدل به الصحابة ، واحداث قول ثالث يخالف ما اجمعوا عليه . فافترقا " ص ٣٨٨ ، وانظر احكام الامدى ١/٢٧١ .

(٢) قال السيف الامدى : لا يخلو اما ان يكون اهل ذلك العصر قد نصوا على ابطال ذلك الدليل وذلك التأويل ، أو على صحتهم ، أو سكتوا عن الامرين فان كان الاول ، لم يجز احداثه لما فيه من تخطئة الامة فيما اجمعوا عليه وان كان الثاني : جاز احداثه ان لا تخطئة فيه .
وان كان الثالث : فقد ذهب الجمهور الى جوازه ومنع منه الاقلون .
والمختار جوازه . الاحكام ١/٢٧٣ .

وانظر الاقوال والحجج في هذه المسألة في : نهاية السؤل ٢/٣١٦ ، فواتح الرحموت ٢/٢٣٧-٢٣٨ ، تيسير التحرير ٣/٢٥٣ - ٢٥٤ ، المعتمد ٢/٥١٤ مختصر ابن الحاجب ٢/٤٠ ، المحلي وجمع الجوامع ٢/١٩٨ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٣ ، ارشاد الفحول ص ٨٧ ، المسودة ص ٣٢٨-٣٢٩ .

(٣) أي المانعون .

(٤) جزء من الآية ٧١ من سورة التوبة ونصها (والمومنون والمومنات بعضهم اولياء بعض يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم) .
والايتان ١٠٤ و ١١٤ من سورة آل عمران .

سؤال :

اتفاق العصر الثاني على أحد قولي العصر الأول وقد استقر
خلافاً لهم جائز وحجة (١) ومنعه الصيرفي (٢) والأشعري (٣)

(١) اختلف الاصوليون في ذلك .

فذهب اصحاب ابي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي الى جواز ، وهو
مذهب المعتزلة .

واختار صاحب المحصول وابن الحاجب امكانه ، واذا وقع يكون اجماعاً وحجة .
وذهب الامام احمد وابوبكر الصيرفي وابو الحسن الاشعري وامام الحرمين
وحجة الاسلام الغزالي وجماعة من الاصوليين الى ائتناع وهو المذهب
عند الحنابلة واختاره الامدي ، وقال امام الحرمين : واليه ميل الشافعي
ومن عباراته الرشيقية : " المذاهب لا تموت بموت اربابها " .

انظر تفصيل ذلك مع حجج كل فريق في :

احكام الامدي ٢٧٥-٢٧٨ ، البرهان ٧١٠/١ - ٧١٥ ، المستقصى

٢٠٣/١ - ٢٠٤ ، المنحول ص ٣٢٠-٣٢١ جمع الجوامع وشرح المحلي

عليه ١٨٦/٢ - ١٨٧ ، مختصر ابن الحاجب ٤١/٢ ، غة بقة الوصول ص ١٠٨

منهاج البيضاوي ٢٩٩/٢ - ٣٠٢ ، نهاية السؤل ٣٠٢-٣٠٤ ، شرح

البدخشي ٣٩٩/٢ - ٣٠٣ ، التبصرة ص ٣٧٨ - ٣٨٣ ، اللمع ص ٥١ ،

التمهيد للاسنوي ص ١٣٨ ، المعتمد ٥١٧/٢ - ٥١٩ ، اصول البيزدوي

وكشف الاسرار ٢٤٧/٣ ، اصول السرخسي ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، تيسير التحرير

٢٣٢/٣ - ٢٣٥ ، فواتح الرحموت ٢٢٦/٢ - ٢٢٨ ، السوداء ص ٣٢٥ -

٣٢٦ ، روضة الناظر ص ٧٤ - ٧٥ مختصر البعلي ص ٧٩ ارشاد الفحول

ص ٨٦ المنتهى لابن الحاجب ص ٤٤٤ .

(٢) هو ابوبكر محمد بن عبدالله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي ، البغدادي

كان من جملة الفقهاء اخذ الفقه عن ابي العباس بن سريج واشتهر بالحنق

في النظر والقياس وطم الاصول وله في اصول الفقه كتاب لم يسبق الي مثله .

قال الخطيب البغدادي : كان فهما عالماً ، وسمع الحديث عن احمد بن منصور

الرمادي ومن بعده لكنه لم يرو كثيراً .

وتوفي يوم الخميس ، لثمان بقين من شهر ربيع الاخر سنة ثلاثين وثلاثمائة

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤٤٩/٥ - ٤٥٠ ، وفيات الاعيان ١٩٩/٤

الطبقات الكبرى ١٦٩/٢ ، عبر الذهب ٢٢١/٢ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٢

معجم المؤلفين ١٤٧/٧ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٩٣/٢ ، طبقات

ابن هداية الله ص ٦٣ .

(٣) هو ابو الحسن الاشعري ، وقد تقدست ترجمته عند الكلام على

الوضع في اللغة ص (١٢٣) .

واحمد (١) والغزالي (٢) والجويني (٣) رحمهم الله .
لنا : لو لم يكن حجة لزم تخطئة الأمة الاحياء في اجماعهم . قالوا : اجمع
الاولون على جواز الاخذ بكل من القولين ، والثاني مانع عن (٤) المصير الي
احدهما فامتنع سمعا والالزم تخطئة الاجماع الاول لاستحالة كون الحق في
اغذه وصركه معا ، قلنا : الاجماع ممنوع فان احد القولين خطأ لقوله " اذا
اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وان اصاب فأجران (٥) (٦) ولا اجماع على خطأ .
سلبناه لكن بشرط عدم اجماع لاحق ، وان سلم فالأول اجماع على احدهما
والثاني موافق لمقتضاه فلا يمتنع ، ثم هو واقع في قضية (٧) دفن رسول الله

-
- (١) هو الامام احمد بن حنبل رحمه الله . تقدمت ترجمته في " اجماع الصحابة " .
(٢) هو ابو حامد محمد بن محمد الغزالي . وقد تقدمت ترجمته في ص (٥٢) .
(٣) هو ابو المعالي عبد الطك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن محمد
بن حيويه الجويني ، الفقيه الشافعي ، الملقب بضياء الدين المعروف بامام
الحرمين . اظم المتأخرين من اصحاب الشافعي المجمع على امامته ، المتفق
على غزارة مادته وتفننه في العلوم ، من الاصول والفروع والادب وغير ذلك ،
تفقه في صباه على والده ، ولما توفي والده قعد مكانه للتدريس . وقد
سافر الى بغداد ولقي بها جماعة من العلماء ثم خرج الى الحجاز ، وجاور بمكة
اربع سنين وبالمدينة ، يدرس ويفتي ، ولهذا قيل له امام الحرمين ، ثم عاد
الى نيسابور .
وصنف في كل فن ، ومن مصنفاته : نهاية المطلب في دراية المذهب ، والشامل
في اصول الدين ، والبرهان في اصول الفقه ، وتلخيص التقريب ، والارشاد
والعقيدة النظامية ، ومدارك العقول وغيرها .
وكان مولده سنة تسع عشرة واربعمائة ، وتوفي في ربيع الاخر سنة ثمان وسبعين
واربعمائة .
انظر ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ٢٤٩/٣ - ٢٨١ ، وفيات الاعيان
١٦٧/٣ - ١٧٠ ، شذرات الذهب ٣٥٨/٣ ، تبين كذب المفتري ص ٢٧٨ ،
العبر للذهبي ٢٩١/٣ ، طبقات ابن هداية الله ص ٢٥٦ .
- (٤) في ب : من .
(٥) في ب : فله أجران .
(٦) رواه البخاري وسلم وابو داود ، عن عمرو بن العاص ، ولفظه : " اذا حكم الحاكم
فاجتهد ثم اصاب فله اجران ، واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله أجر " .
ورواه الترمذي عن ابي هريرة بلفظه .
انظر : فتح الباري ٣١٨/١٣ ، صحيح سلم ١٣/١٢ سنن ابي داود ٢٦٨/٢
سنن الترمذي ٦٠٦/٣ .
- (٧) قال ابن حبان رضي الله عنهما : لقد اختلف المسلمون في المكان الذي يحفر
له فيه ، فقال قائلون : يدفن في مسجده . وقال قائلون : يدفن مع
الصحابة . فقال ابو بكر : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : " ما قبض نبي الا دفن حيث قبض " . قال : فرفعوا

صلى الله عليه وسلم وإمامة^(١) أبي بكر رضي الله عنه وقاتل مانعي الزكاة بعد^(٢)
اختلافهم^(٣) ، واتفاق التابعين على منع بيع أم الولد بعد اختلاف الصحابة
وفي الصحيح " كان عمر^(٤) رضي الله عنه ينهى عن المتعة"^(٥) وقال
البغوي^(٦) : ثم حصل الاجماع .

سؤال :

اتفاق عصر بعد اختلافهم اجماع وحجة ، وبعد استقرار الخلاف ؛ من شرط انقراض
العصر ، قطع بالجواز ، ومن لم يشرطه بين مجوز ومانع^(٧) ، وهذه أظهر من
التي قبلها لأنه لا قول لغيرهم على خلافه .

- ====
- فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي توفي عليه ، فحفروا له ، ثم دفن
وسط الليل من ليلة الاربعاء .
- رواه ابن ماجه في باب ذكر وفاته ودفنه صلى الله عليه وسلم انظر سنن ابن
ماجه ٥٢١/١ .
- (١) تقدم ذكر اختلاف الصحابة في امامة ابي بكر ثم اتفقهم بعد ذلك عند
الكلام على انعقاد الاجماع عن قياس ص (٢٩١) .
- (٢) في ج : وبعد . والمثبت هو الصحيح .
- (٣) يشير الى خلاف عمر بن الخطاب لا يبي بكر رضي الله عنهما في قتال مانعي
الزكاة . وقد تقدم تخريجه في " انعقاد الاجماع عن قياس " .
- (٤) وفي أ و ب و ج : عثمان .
- (٥) أخرج ابن ماجه عن ابن عمر قال : لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس ،
فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثا ، ثم
حرمها . والله لا اطم احدا يتمتع وهو محصن الا رجسته بالحجارة ، الا
أن يأتيني بأربعة يشهدون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد
ان حرمها " سنن ابن ماجه ٦٣١/١ ، وانظر صحيح مسلم ١٨٤/٩ ، شرح
النووي على مسلم ١٢٩/٩ - ١٨١ .
- وانظر الاحاديث التي وردت في تحريم المتعة في سنن ابي داود ٤٧٨/١ -
٤٧٩ ، فتح الباري ١٦٦/٩ - ١٦٧ ، صحيح مسلم ١٨٦/٩ ، وما بعدها ، تحفة
الاحوذى ٢٦٧/٤ ، سنن النسائي ١٠٢/٦ ، ١٢٩ ، موطأ مالك ٥٤٢/٢ ،
مسند احمد ٤٠٥/٣ ، سنن الدارمي ٨٦/٢ ، ١٤٠ ، نيل الاوطار ١٥٢/٦ ،
سنن البيهقي ٢٠٠/٧ - ٢٠٧ .
- (٦) هو ابو محمد : الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي الملقب
ظهير الدين . الفقيه الشافعي المحدث المفسر كان بحرا في العلوم ، أخذ
الفقه عن القاضي حسين بن محمد وصف في التفسير وروى الحديث ودرس .
ومن مصنفاته : كتاب التهذيب في الفقه ، وكتاب شرح السنة ومعالم التنزيل
والمصابيح والجمع بين الصحيحين .
- وتوفي في شوال سنة عشر وخمسة و قيل ست عشرة وخمسة .
- انظر ترجمته في وفيات الاعيان ١٣٦-١٣٧ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢١٤/٤ -
٢١٥ شذرات الذهب ٤٨/٤ - ٤٩ ، دائرة المعارف الاسلامية ٢٢٧/٤ .
- (٧) انظر تفصيل المذاهب في " الاتفاق بعد اختلاف في العصر الواحد " .

سؤال :

ثبوت الاجماع بخبر الواحد (١) جائز وواقع كقول عبيد المسلمين ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كاجماعهم (٢) على الارباع قبل الظهر والاسفار بالصبح وتحريم الاخت في عدة الاخت. وهذا ظني يوجب العمل ويقدم على القياس لكونه يقيني الاصل، وأنكره بعض فقهاءنا (٣) والفرزالي (٤). لنا: أن نقل الخبر الظني موجب للعمل قطعا، فنقل القطعي أولى. قالوا: فيه اثبات اصل بظاهر والأصول لا تثبت به، وجوابه المنع (٥).

سؤال :

جاحد حكم الاجماع القطعي كافر. قال فخر (٦) الاسلام رحمه الله: "واما اجماع التابعين فهو كالخبر المشهور والاجماع المسبوق بالخلاف كخبر الواحد الصحيح، والنسخ جارفي جميع ذلك بمثله. والمختار في الاحكام (٧) ان حكمه ان كان كالمبادات الخمس والتوحيد والرسالة ونحوها مما يدخل في مفهوم الاسلام، كفر، والا فلا.

مع ذكر حجة كل في: احكام الامدى ٢٧٨/١ - ٢٧٩، المستصفي ٢٠٥/١ - ٢٠٦، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٨ - ٣٢٩، المنحول ص ٣٢١، جمع الجوامع والمحلى عليه ١٨٤/٢، مختصر ابن الحاجب ٤٣/٢، منهاج البيضاوى ٢٩٩/٢، نهاية السؤل ٣٠٢/٢، منهاج العقول ٢٩٩/٢ - ٣٠٠، التمهيد للأسنوى ص ١٣٩، المسودة ص ٣٢٤، مختصر البعلبي ص ٧٩.

(١) هذا يعتبر تكرار من المصنف لاحاجة اليه، فقد تكلم عن الخلاف في نقل

الاجماع بخبر الواحد في اول مباحث الاجماع وها هو يعيده هنا بدون

اي فرق. انظر ص (٣٥٨).

(٢) في أ و ب و ج: كاجتماعهم.

(٣) انظر: اصول السرخسي ٣٠٢/١، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٦٥/٣،

احكام ابن حزم ٥١٠/٤ - ٥١١، المعتمد ٥٣١/٢ - ٥٣٢، تيسير التحرير

٢٦١/٣.

(٤) انظر المستصفي ٢١٥/١ - ٢١٦.

(٥) انظر احكام الامدى ٢٨١/١.

(٦) انظر اصوله ٢٦١/٣ - ٢٦٢ وكشف الاسرار ٢٦١/٣ - ٢٦٢.

(٧) انظر ٢٨٢/١.

وانظر اقوال الاصوليين في حكم منكر حكم الاجماع في: جمع الجوامع والمحلى

عليه ١٩٧/٢ غاية الوصول ص ١١٠، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٧ - ٣٣٨،

نهاية السؤل ٣١٦/٢ - ٣١٧، المسودة ص ٣٤٤، ارشاد الفحول ص ٧٨،

اصول السرخسي ٣١٨/١، تيسير التحرير ٢٥٨/٣، فواتح الرحموت ٢٤٣/٢ -

٢٤٥، مختصر البعلبي ص ٧٩.

سألة :

لا يصح التمسك بالاجماع فيما تتوقف صحته عليه ^(١) كوجود الباري تعالى وصحة الرسالة ودلالة المعجزة للزوم الدور ^(٢) . وما لا يتوقف وهو ديني فالاجماع فيه صحيح اتفاقا ، عقليا كان كالرواية لا في جهة ^(٣) ، ونفي الشريك أو شرعيها كوجوب العبادات وما هو دينوي كتدبير الجيوش وترتيب أمر الرعية فللقاضي ^(٤) فيه قولان . والمختار أنه حجة لازمة لشمول أدلة الاجماع . وتشارك هذه الاصول الثلاثة ^(٥) في السند والعتن .

فالنوع الأول : السند وهو الاخبار عن طريق العتن وفيه فصول .

- (١) انظر تفصيل هذه السألة في :
احكام الامدى ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، مختصر ابن الحاجب ٤٤/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٨ ، منهاج البياضى ٢٩٢/٢ ، نهاية السؤل ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ، منهاج العقول ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٣ - ٣٤٥ ، كشف الاسرار ٢٥١/٣ ، تيسير التحرير ٢٦٢/٣ - ٢٦٣ ، فواتح الرحموت ٢٤٦/٢ .
- (٢) وهو توقف صحة كل منهما على الاخر .
- (٣) هذا هو مذهب الجهمية ومن وافقهم في روية الله تعالى . وهو مخالف لمذهب اهل السنة والجماعة ، فانهم يثبتون العلول لله تعالى ، كما نسي حديث الجارية ، لما سأ لها رسول الله صلى الله عليه وسلم " أين الله ؟ قالت : في السماء . قال اعتقها ، فانها مؤمنة " .
- وانما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله تعالى عليها ، وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وشهد لها بالايان .
- انظراعتقاد أهل السنة ، والرد على الجهمية في : فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٦٠/٤ - ٦٢ ، ١٩٠/١٩ - ١٤١ .
- (٤) هو القاضي عبدالجبار المعتزلي .
- انظر تفصيل قوله " فيما هو دينوي " في : المعتمد ٤٩٤/٢ ، واحكام الامدى ٢٨٤/١ .
- (٥) وهي : الكتاب والسنة والاجماع .

فصل :

في حقيقة الخبر (١) وأقسامه : يطلق بالمجاز على الاشارات الحالية والدلائل المعنوية كأخبرتني عينك وخبرنا الغراب ، وكم لسواد الليل عندي من يد تخبر أن المانوية (٢) تكذب (٣) ، وبالْحَقِيقَةُ على الصيغة والمعنى النفسي لكنه بالصيغة "لغة" (٤) ، اشبه ، للتبادر ضد الاطلاق . ثم قيل : لا (٥) يحد

- (١) الخبر في اللغة : اسم لما ينقل ويتحدث به ، وجمعه : أخبار . يقال : اخبرني فلان بالشيء ، فخبرتني . وخبرت الشيء ، أخبره - من باب قتل - خبرا ؛ طمته ، فأنا خبير به .
انظر: المصباح المنير ١/١٧٤ ، مختار الصحاح ص ١٦٨ .
- (٢) المانوية : فرقة من فرق المجوس ، ويسمون : الثنوية لأنهم يقولون يقدم النور ، والظلمة وانهما أصل الكائنات .
انظر تفصيل مذهبهم في : الملل والنحل للشهرستاني ٢/٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، وما بعدها ، الفهرست ص ٤٥٨ وما بعدها .
- (٣) هذا البيت لابي الطيب الحنفي من قصيدة يمدح بها كافور الاخشيدي مطلعها :
اقالب فيك الشوق والشوق أعذب وأعجب من ذا الهجر والوصل أعجب
انظر: العرف الطيب في شرح ديوان ابي الطيب ٢/٣٢٦ .
- (٤) سقطت من ب .
- (٥) اختلفوا في تحديد الخبر في الاصطلاح : هل يصح ؟ أم لا ؟ فقالت طائفة : لا يحد ، ثم اختلفوا فقال حجة الاسلام : لا يحد ، لعسره ، وانما يعرف بالقسمه والمثال .
وقال الاكثر : لا يحد لأن تصويره ضروري ، فان كل احد يعلم بالضرورة انه موجود ، وهو خبر خاص ، ومطلق الخبر تمام ما هية هذا الخبر ، فيلزم من بدايته بداهة المطلق . واختاره محب الله بن عبد الشكور .
وزهب جمهور الاصوليين الى ان الخبر يحد ، ولا بد من تحديده لأن مفهوم الخبر انما يعرف بالحد والنظر . لكن اختلفوا في حده : فقالت طائفة : الخبر هو الكلام الذي يدخله الصدق والكذب .
بذلك عرفه : الجبائي وابنه وابو عبد الله البصري ، والقاضي عبد الجبار ، واختاره امام الحرمين وابو الخطاب وابن عقيل من الحنابلة وأورد عليه الامدى اربعة اعتراضات ، وابطله وأدخل بعضهم "أو" على ذلك التعريف .
وقال الجرجاني : الخبر لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند الى ما تقدمه لفظا نحو : زيد قائم او تقديرا نحو : أقام زيد .
وقيل : الخبر ما يصح السكوت عليه .
وقال ابو الحسين البصري : الخبر هو كلام مفيد بنفسه إضافة امر الى اخر نفيًا أو اثباتًا .
وقال الامدى : والمختار فيه ان يقال : الخبر عبارة عن اللفظ الدال بالوضع

لكونه ضرورياً لأن كل احد يعلم وجوده ، وان الشيء لا يكون موجوداً معدوماً معاً ،
 ومطلق الخبر جزء منه والعلم بالخاص علم به لتوقف العلم بالكل على العلم بجزئه
 ولا نكلاً مجرد تفرقه بين الخبر وغيره وهو مستلزم لسبق تصوره . ويقال : الاستدلال
 دليل عدم الضرورة اذ الضروري لا يقبله . ويجب بأن كون العلم نظرياً أو ضرورياً
 قابل له كما يستدل على ان العلم يكون الكل اعظم من الجزء ضرورياً بأن تصور طرفيه
 كاف في الجزم بالنسبة بخلاف (١) الاستدلال على حصوله ضرورة فانه مناف للضرورة
 ورد بأنه لا يلزم من حصول العلم بالخبر الخاص تصوره او تقدم تصوره لعدم استلزام
 العلم الضروري بالثبوت العلم بالتصور لكون التصور غير الثبوت وانما انك تصور
 الخاص عن ثبوته لم يلزم تصور مطلق الخبر منه . ويقال ايضاً : لو كان (٢) المطلق
 جزءاً لزم انحصار الأعم في الأخص . فان قيل مشترك بين جزئيات (٣) فكان
 جزءاً يجب (٤) : ليس معنى الشركة الوجود في الانواع أو الاشخاص (٥) بل
 موافقة حد الطبيعة التي عرض لها انها كلية لحد ما تحتها من الطبائع الخاصة .
 وعلى الثاني (٦) : بانه لا يلزم من التفرقة بين أمرين ضرورة تصورها ضرورة .

- ====
- على نسبة معلوم الى معلوم ، او سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من غير
 حاجة الى تمام ، مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها .
 وذكروا له تعريفات اخرى ، لا داعي الى الاطالة بذكرها .
 انظر اختلافهم في تعريف الخبر في :
- احكام الامدى ٣/٢ - ٩ التعريفات ص ٩٦ ، فواتح الرحموت ٢/١٠٠ ،
 المعتمد ٢/٥٤٢ - ٥٤٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٤٥ ، المحصول
 ١/٣١٨ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ٢/١٠٦ ، ارشاد الفحول
 ص ٤٢ ، البرهان ١/٥٦٤ - ٥٦٦ ، المستصفى ١/١٤٥ المنحول ص ٢٤٥
 نهاية السؤل ٢/٢١٤ ، التبصرة ص ٢٨٩ ، السوداء ص ٢٣٢ ، تيسير
 التحرير ٣/٢٤ - ٢٢ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٠ .
- (١) في ب : لخلاف .
 (٢) انظر احكام الامدى ٢/٤ - ٥ .
 (٣) في ب : جزئيات .
 (٤) أى ايجاب عن دعوى الاشتراك : بأنه ليس معنى كون الأعم مشتركاً فيه
 انه موجود في الانواع او الاشخاص التي هي اخص منه . بل بمعنى ان حد
 الطبيعة التي عرض لها - ان كانت كلية مطلقة - مطابق لحد طبائع الامور
 الخاصة تحتها .
 احكام الامدى ٢/٥ ، وانظر غاية الوصول ص ٧٠ .
 (٥) في ب : والاشخاص .
 (٦) أى والجواب على الدليل الثاني من الدليلين الذين استدل بهما من
 قال : الخبر لا يحد هو : انه لا يلزم من التفرقة بين أمرين ضرورة ...
 الى اخر ما ذكر المصنف . وانظر احكام الامدى ٢/٥ .

على انه يلزم ان يكون الامر ضروريا وهو محدود. وأيضا: فان حقائق انواع اللفظ
(١) مبنية على الوضع الذي لا يمتنع تبدله فلم تكن ضرورة. وحده القاضي
والمعتزلة^(٢) في آخرين بالكلام الذي يدخله الصدق والكذب، ونقض بمثل
محمد وسليمة صادقان، ويقول الكاذب دائما كل اخباري كاذب فان صدق كذب
هذا وان كذب صدق في الكل فيتناقض، ويلزم الدوران الصدق هو الخبر
المطابق والكذب ضده، وبأنهما متقابلان فلا يجتمعان واللازم اما امتناع الخبر
أو وجوده مع عدم صدق الحد، وبخبره تعالى. واجيب^(٣) بأنهما خبران في المعنى
وانما يوصف بهما الخبر الواحد من حيث هو خبر. ورد^(٤) بأنه وان كان في معنى
خبرين لافادته حكما لشخصين لكن لا يمتنع وصفه بهما كما لا يمتنع في^(٥) اشخاص
في قولك كل موجود ممكن حادث. واجيب بأنه كذب لأنه اضاف الخبر اليهما
معا وهو لا حدتهما وهذا حق ولكن لم يدخله الصدق وقوله كل اخباري، ان مطابق
فصدق والا فكذب، ولا خلوهما، والدور لا جواب عنه واجيب بأن المحدود
جنس الخبر وهما^(٦) مجتمعان فيه كالسواد والبياض في جنس اللون، ورد^(٧) بأن
اللازم صدق الحد على الاعداد الشخصية والا لزم وجود الماهية بدون حدها.

- (١) هو عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمداني ابو الحسين المعتزلي
كان شيخ المعتزلة في عصره، ويلقب بقاضي القضاة وكان من غلاة المعتزلة
قال الذهبي: صنف في مذهبه وذب عنه ودعا اليه وله مقالات محكمة
في كتب الاصول. وصنف دلائل النبوة. والمعنى في التوحيد والعدل،
وشرح الاصول الخمسة.
- وولي قضاء الري وقزوين وغيرهما من الاعمال التي كانت لفخر الدولة
ابن بويه وكان شافعيًا في الفروع. مات بالري سنة خمس عشرة واربعمائة.
انظر ترجمته في: لسان الميزان ٣/٣٨٦-٣٨٧، الاعلام ٣/٢٧٣
فرق وطبقات المعتزلة ص ١١٨-١٢٠، تاريخ بغداد ١١/١١٣-١١٤.
- طبقات السبكي ٣/٢١٩-٢٢٠.
- (٢) كالجبائي وابنه وأبي عبدالله البصري. انظر المعتمد ٢/٥٤٢-٥٤٤.
- (٣) هذا جواب الشيخ ابي هاشم. انظر تفصيله في ص ٥٤٢ من المرجع
السابق وفي الاحكام ٢/٧.
- (٤) انظر الاحكام ص ٦.
- (٥) في ب: الاشخاص.
- (٦) في ب: وهو.
- (٧) انظر الاحكام ٢/٨.

والحق ان الواووان افادت الجمع لكن المراد التردد بين القسمين تجوزا لكن يجب
خلو الحد عن مثله . وحد بما دخله الصدق او الكذب . ونقضى بالاشكالين
الاولين (١) وبأن أو للترديد وهو مناف للتعريف . وأجيب بأن المراد قبوله
لا أحدهما وهو جازم . وحد بما يدخله التصديق والتكذيب وبأو (٢) . ونقضى
بالدور والترديد . وحده ابو الحسين (٣) : بالكلام المقيد بنفسه نسبة . والكلام
عنده يصدق على الكلمة ، فاحترز بالمفيد نسبة عن المفرد ، وبنفسه عن مثل
قائم فانه وان أفاد نسبة الى الضمير لكن بواسطة الموضوع . ويرد مثل ثم ، فانه
مفيد (٤) بنفسه نسبة القيام الى الأمور او الطلب الى الأمر ، ومثل النسب التقيد
به كحيوان ناطق ، ومثل : ما أحسن زيدا . والمختار (٥) : كلام محكوم فيه
بنسبة خارجية اى ثابتة في نفس الأمر ذهنية كانت أو خارجية . فيدخل مثل
طلبت القيام ، ويخرج الأمر وغير الخبر ، انشاءً وتنبه ، ومنه الأمر والنهي والاستفهام

- (١) أحدهما : قولهم انه منتقض بقول القائل : محمد وسليمة صادقان في دعوى
النهية ، فلا يدخله الصدق .
والثاني : ان تعريف الخبر يدخله الصدق والكذب يقضي الى الدور لان
تعريف الصدق والكذب متوقف على معرفة الخبر من حيث ان الصدق هو الخبر
الموافق للمخبر ، والكذب بضده وهو مستنع . الاحكام ص ٦٠ .
في ب : بأو .
ومراده : أنه حد بما يدخله التصديق والتكذيب .
وحد بما يدخله التصديق او التكذيب .
انظر : احكام الامدى ٨/٢ - ٩ البرهان ٥٦٤/١ - ٥٦٥ .
قال الفزالي : القول الذى يدخله الصدق او الكذب اولى من قولهم : يدخله
الصدق والكذب ، ان الخبر الواحد لا يدخله كلاهما . انظر المستصفى ١/١٣٢ .
(٢) هو ابو الحسين البصرى المعتزلى ، وقد تقدمت ترجمته في ص ()
قال في حد الخبر : الاولى ان نحد الخبر ، بانه كلام يقيد بنفسه اضافة
امر من الامور الى امر من الامور ، نغيا او اثباتا . انظر المعتمد ٥٤٤/٢ .
في ج : يفيد .
(٣) قال الامدى : والمختار فيه ان يقال : الخبر عبارة عن اللفظ الدال بالوضع
على نسبة معلوم الى معلوم ، او سلبها على وجه يحسن السكوت عليه من
غير حاجة الى اتمام مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة او سلبها .
الاحكام ٩/٢ .
وقد كتب بهامش نسخة الاصل بازاء قوله " بنسبة خارجية " ما نصه :
ليس المفهوم من النسبة الخارجية ههنا ما يقال في مقابلة الذهنية بل المراد
بالخارجية ههنا : النسبة الثابتة في نفس الأمر ، سواء كانت تلك النسبة
ذهنية او خارجية ، حتى يطابقها الخبران كان صدقا أو لا يطابقها
ان كان كذبا .
ووجدته مكتوبا بهامش النسخة ج بنصه في نفس الموضوع .

والتمنى والترجي والقسم والنداء . والحق ان مثل بعت واشتريت وطلقت التي يقصد بها الوقوع ، انشاءً لأنها لا خارج (لها) (١) ولا تقبل صدقا ولا كذبا ، ولو كان خبرا لكان ماضيا ، ولما قبل التعليق (٢) ولا نأقطع بالفرق بينهما ، وللهذا يسأل المطلق رجوعيا عن قوله طلقك ثانيا .

تقسيم :

وهو صادق وكاذب (٣) لأنه اما مطابق او غير مطابق . قال الجاحظ (٤) :
وعار عنهما وزاد (٥) الاعتقاد وعدمه مع المطابقة وعدمها ، وما ليس كذلك فهو الثالث (٦) ، واحتج (٧) بقوله تعالى (افتري على الله كذبا أم به جنسة) (٨)

-
- (١) سقطت من ب .
 - (٢) انظر تيسير التحرير ٢٦/٣ - ٢٨ فواتح الرحموت ١٠٣/٢ - ١٠٦ ، جمع الجوامع والمحلّى طيه ١٦٣/٢ ، المحصول ٤٤١/١ ، الفروق للقرافي ٢٧/١ - ٢٨ مختصر ابن الحاجب ٤٩/٢ .
 - (٣) قسم الجمهور الخبر الى قسمين : صادق ، وكاذب . وقسمه ابو عثمان الجاحظ الى ثلاثة أقسام : صادق وكاذب وما ليس بصديق ولا كاذب . واحتج على ذلك بالنص والمعقول .
انظر تفصيل الخلاف في ذلك ، وحجة كل في : احكام الامدى ١٠/٢ - ١٢ المعتمد ٥٤٤/٢ - ٥٤٦ ، فواتح الرحموت ١٠٧/٢ - ١٠٩ ، تيسير التحرير ٢٨/٣ - ٣٠ ، التمهيد للاسنوى ص ١٣٥ ، نهاية السؤل ٢١٤/٣ ، مناهج العقول ٢١٢/٢ ، المحلّى على جمع الجوامع ١١٠/٢ مختصر ابن الحاجب ٥٠/٢ ، غاية الوصول ص ٩٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٧ السوداء ص ٢٣٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٤ ، الفروق ٢٥/١ .
 - (٤) هو ابو عثمان ، عمرو بن بحر بن محبوب ، الكنانى الليثى ، المعروف بالجاحظ البصرى ، العالم المشهور ، صاحب التصانيف في كل فن واليه تنسب الفرقة الجاحظية من المعتزلة ، تتلمذ على ابي اسحاق النظام المتكلم المشهور . ومن مصنفات الجاحظ : كتاب الحيوان ، والبيان والتبيين وغيرهما كثير . وانما لُقّب بالجاحظ لان عينيه كانتا جاحظتين وكانت وفاته في المحرم سنة خمس وخمسين ومائتين بالبصرة ، وقد نيف على تسعين سنة .
انظر ترجمته في :
تاريخ بغداد ٢١٢/١٢ - ٢١٩ ، وفيات الاعيان ٤٧٠/٣ - ٤٧٤ ، ميزان الاعتدال ٢٤٧/٣ ، لسان الميزان ٣٥٥/٤ ، شذرات الذهب ١٢١/٢ صبر الذهبى ٤٥٦/١ ، طبقات المعتزلة ص ٦٧ ، معجم الادباء ٧٤/١٦
روضات الجنات ٣٢٤/٥ .
 - (٥) في ب : وأراد ولعله الصواب .
 - (٦) انظر تفصيل مذهب الجاحظ في : المعتمد ٥٤٤/٢ .
 - (٧) اى احتج الجاحظ على قسمته الثلاثية بالنص والمعقول . انظر تفصيل ذلك في المعتمد ٥٤٤/٢ - ٥٤٥ احكام الامدى ١٠/٢ - ١١ .
 - (٨) الاية ٨ سورة سبأ وتتمتها (بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد) .

والمراد الحصر فيهما ، والثاني ليس بكذب لتقدمه ولا صدق لعدم اعتقاد صدقه
فلاخبار حال الجنون طار عنهما ، ولأن من أخبر خبرا^(١) مطابقا غير معتقد لم يكن
صادقا لأنه غير مدوح ولا كاذبا للمطابقة ، وليس الكذب عدم المطابقة والا لزم
الكذب في العام المخصوص والمطلق المقيد ، ولأنه لو أخبر معتقدا للمطابقة
ولم يكن ، لم يك كاذبا والا لزم ، ولا صادقا لعدم المطابقة . وأجيب : بأن المراد
: افتري ام لم يفتر أو مخبر^(٢) كاذب أم ليس بمخبر ، فان المجنون لا ينسب
اليه خبر لعدم صحة القصد . والمدح والذم تابعان للمقاصد فان الأمة حاكمة
بصدق^(٣) المكذب برسول الله صلى الله عليه وسلم (في قوله محمد رسول الله)^(٤)
مع عدم اعتقادهم ومكذبة له في نفي الرسالة مع اعتقاده وتخصيص العموم وتقييد
الاطلاق من المجاز ، وليس بكذب ، ومثله اطلاق المشترك واردة بعض محاطه .

تقسيم آخر :

الخبر منه معلوم الصدق ومعلوم الكذب وما لا يعلم واحد^(٥) منهما .
فالاول : ما طعت مطابقتها ضرورة إما بنفسه كخبر التواتر ، أو بغيره كخبر من
وافق ضروريا أو نظريا كخبر الله تعالى وخبر رسوله عنه وخبر الاجماع وخبر من ثبت
بخبر الله أو رسوله أو الاجماع صدقه ، وخبر من وافق خبره خبر الصادق . والثاني
ما خالف معلوم «الصدق»^(٦) والثالث منه مظنون الصدق كخبر من اشتهر بالعدالة ،

- (١) وهذا دليله العقلي .
- (٢) في ب : والمخبر وفي ج : أو أمخبر .
- (٣) كتب بهامش أ بمحاذاة " بصدق " يعني المخبر .
- (٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٥) انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ١٢/٢ - ١٣ ، منهاج البيضاوى ٢/٢١٢ -
٢١٤ ، ٢٢٥ - ٢٢٧ ، ٢٢٩ - ٢٣٠ ، نهاية السؤل ٢/٢١٤ ، ٢١٥ ،
٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، منهاج العقول ٢/٢١٤ - ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
٢٢٩ - ٢٣١ ، المستصفى ١/١٤٠ - ١٤٥ ، العضد على ابن الحاجب
١/٢٥١ ، المعتمد ٢/٥٤٦ - ٥٥١ ، ارشاد الفحول ص ٤٥ - ٤٦ ، تيسير
التحرير ٣/٢٩ - ٣٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٠٩ - ١١٠ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٠
شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٤ - ٣٥٦ ، التمهيد للاسنوى ص ١٣٤ . المسودة
ص ٢٣٣ ، مختصر البعلبي ص ٨٠ ، البرهان ١/٥٨٣ - ٥٩٨ .
- (٦) سقطت من ب .

ومظنون الكذب كخبير المشهور بالكذب . وشكوك كخبير المجهول . وقول القائل كل خبر لم يعلم صدقه كذب قطعاً (١) والا لنضبه دليل كخبير التحدي (٢) بالرسالة غير محق (٣) فانه مقابل بمثله في نقيضه على انه يلزم كذب كـل شاهد وكفر كل مسلم لم يقم قاطع بصدقها والعادة هي القاطعة بكذب التحدي اذا لم تقارنه المعجزة ، لا صرف العقل وينقسم الى متواتر وآحاد .

*

فصل في التواتر :

التواتر لغة : تتابع (٤) اشياء بينها مهلة ، وفي الاصول (٥) : خبر جماعة مفيد للعلم بنفسه . والجماعة فصل عن خبر الواحد والمفيد للعلم عن خبر جماعة لا يفيد بنفسه عما افاده بغيره كالمخبر المعلوم صدقه بالقرائن أو موافقة (٦) دليل عقلي او غير ذلك .

- (١) في ب : مطلقاً .
- (٢) في ب : التحدي .
- (٣) في ب : محقق .
- (٤) انظر المصباح المنير ٣٢١/٢ مختار الصحاح ص ٧٠٧-٧٠٨ ، القاموس المحيط ١٥٦/٢ .
- (٥) فرق الامدى بين التواتر والتواتر .
فالتواتر : هو تتابع الخبر عن جماعة ، مفيداً للعلم بخبره .
والتواتر : هو خبر جماعة مفيد بنفسه للعلم بخبره .
واختاره الامدى وذكر محترزاته . انظر الاحكام ١٤/٢ .
وقال القرافي : هو خبر اقوام عن امر محسوس ، يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة .
وقال في التعريفات : التواتر : هو الخبر الثابت على السنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب .
وقال ابن نجيم : هو الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ، ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب . وفسر قوله " بما لا يحصى عددهم عادة لكثرتهم " .
ثم قال : وهذا الشرط مختلف فيه . فاختره المصنف تبعاً لفخر الاسلام وعند الجمهور ، ليس بشرط ، فان الحجاج او اهل جامع اذا اخبروا ان واقعة منعتهم من اقامة الحج او الصلاة يحصل العلم بخبرهم ، مع كونهم محصورين .
- انظر تعريف التواتر والتواتر مع ذكر المحترزات في : شرح تنقيح الفصول ص ٣٤ التعريفات ص ٩٦ ، فتح الفقار بشرح المنار ٧٦/٢ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣٦١/٢ احكام ابن حزم ٩٣/١ - ٩٤ ، غاية الوصول ص ٩٥ ، اللمع ص ٣٩ ، اصول السرخسي ٢٨٢/١ ، تيسير التحرير ٣٠/٣ ، فواتح الرحموت ١١٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٦ ، مختصر البعلبي ص ٨١ ، نهاية السؤل ٢١٥/٢ ، مناهج العقول ٢١٤/٢ .
- (٦) في ب : أو بموافقة .

مسألة :

العقلاء على ان خبر التواتر (١) بشرطه مفيد للعلم (٢) بصدقه لا نأجد
طما ضرورياً بالبلاذ الناقية والأهم الماضية والملوك والانبياء والخلفاء بمجرد الاخبار،
كما نجد العلم بالمحسوسات ومنكر ذلك مباحث . وما يورده البراهمة (٣) والسمنيه (٤)
تشكيك في الضروري فلا يسمع قالوا (٥) : اجماع الخلق الكثير مع تباين امزجتهم
وأرائهم وأغراضهم على خبر مستنع كما يستنع على حب طعام واحد ، ولو سلم
فكل واحد يمكن كذبه لو انفرد ، والجملة مركبه منه فأمكن لها فاستحال العلم
على انه يلزم منه تناقض المعلومات بتعارض تواترين متساويين في الكمية والكيفية
فكان باطلا . ولحصل العلم بنقل أهل الكتابين ما يضاد الاسلام ولما فرقنا ضرورة
بين خبر التواتر وبين المحسوسات والبديهيات ، لأن الضروري لا يختلص (٦)

- (١) في ب : المتواتر .
(٢) ذهب طما المسلمون قاطبة الى ان الخبر التواتر يفيد العلم مطلقا . وقالت
طائفة في ان كسان خبرا عن موجود افاد ، وان كان عن ما مضى فلا .
وقالت السمنيه : لا يفيد مطلقا .
انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ١٥/٢ - ١٨- التبصرة ص ٢٩١-٢٩٢
منهاج البيضاوى ٢١٦/٢ ، نهاية السؤل ٢١٧/٢ - ٢١٨ ، منهاج
العقول ٢١٦/٢ ، المستصفي ١٣٢/١ ، المنحول ص ٢٣٥ ، المعتمد
٥٥١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٢/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢ - ٣٦٢-
٣٦٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ - ٣٥٠ ، اصول السرخسي ١/٢٨٣ ،
فواتح الرحموت ٢/١١٣ ، تيسير التحرير ٣/٣١ ، ارشاد الفحول ص ٤٧ ،
المسودة ص ٢٣٣ ، روضة النساظر ص ٤٨ . مختصر البعلق ص ٨١ .
(٣) البراهمة : جماعة من الهنود اتبعوا فيلسوفا يسمى "برهام" فنسبوا اليه
ويدعون بالحكما ، وينكرون الرسائل السماوية وقد حصروا مدارك العلوم في
الحواس الخمس .
انظر : الملل والنحل للشهرستاني ٢/٢٥٠ بتحقيق محمد سيد كيلاني ،
منهاج العقول ٢/٢١٦ .
(٤) السمنيه : قوم من الهنود ، دهريون ، قائلون بالتناسخ .
قال في الصباح المنير : السمنيه بضم السين ، وفتح الميم مخففة : فرقة تعبد
الاصنام وتقول بالتناسخ ، وتنكر حصول العلم بالاخبار .
قيل : نسبة الى سومات ، بلدة من الهند ، على غير قياس : ١/٣١٠ ، وانظر :
القاموس المحيط ٤/٢٣٦ ، المستصفي ١/١٣٢ ، الفرق بين الفرق ص ٢٧٠ ،
نهاية السؤل ٢/٢١٧ منهاج العقول ٢/٢١٦ ، الفهرست ص ٤٨٤ .
(٥) أى السمنية انظر تفصيل حجتهم في الاحكام ٢/١٥٠ .
(٦) في ب : لا يخالف .

(ولما خالفناكم ، فان الضروري لا يخالف) (١) قلنا : مردود ، فانا قد علمنا وقوه ولا يلزم من ثبوت امر للاحاد (٢) ثبوته للجملة ، فان المعلوم الواحد متناه ، ومعلوماته تعالى غير متناهية والواحد جزء العشرة ، وليست العشرة جزءا منها (٣) وكل لبنة جزء من الدار ، وليست الدار جزءا منها ، وفرض اجتماع تواترين (٤) محال وأخبار اهل الكتابين ليس على شرط التواتر ليحصل به العلم وليس بديهييا ليساوي المحسوس والبديهي ، بل هو عادي فيجوز قصوره عنه في سرعة (٥) الحصول مع انه ظم . وأما مخالفتكم فعناد ، والا كان خلاف السوفسطائية (٦) لكم فسي المحسوس قادحا والجواب واحد .

سألة :

الجمهور: ان العلم بخبر التواتر (٧) ضروري ، وأبو الحسين (٨) والكعبي (٩) :

- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٢) في ب : الاحاد .
(٣) كذا في جميع النسخ ، وكتب تحتها في الاصل "أى من العشرة" .
(٤) انظر مثاله في الاحكام ص ١٥ والجواب عليه في ص ١٧ .
(٥) في ب : شرعية .
(٦) السوفسطائية : فرقة من اهل الضلال ، سمو بهذا الاسم نسبة الى مقدمهم ويقال له سوفسطا .
وقيل : السوفسطائية كلمة معربة من اللغة اليونانية ومعناها : الحكمة الموهنة . يعنون الكلام الباطل الذي قد يشبه الحق ويتلخص مذهبهم في : أن العقائد هي الموهنة في الاعتقادات ، ولم يجعلوا للاشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها اخرى ، بل جعلوا الحق في كل شئ : ما اعتقده المعتقد وجعلوا الحقائق تابعة للعقائد .
قال شيخ الاسلام ابن تيمية : ما أعلم شخصا جاهلا بكل شئ معاندا لكل شئ حتى يكون سوفسطائيا . مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩ / ١٣٥ - ١٣٦ .
وهم ثلاث فرق : عنادية ، ويقوم مذهبهم على نفي الحقائق جملة عنسادا وتكبرا . وعندية : وهم الذين يرون ان ليس للاشياء حقيقة ثابتة في نفسها ، فالحق : ما اعتقده المعتقد حق ، والباطل : ما اعتقده المعتقد باطل .
ولا أدريه : وهم الذين يشكون في حقائق الاشياء ويترددون فيها ، ويقولون لا أدري . انظر : الفصل في الطل والاهوا والنحل ١ / ٨ - ٩ حاشية احكام الامدى ٢ / ١٨ ، المستصفي ١ / ١٢٢ .
(٧) وفي ب : بالخبر المتواتر .
(٨) هو ابو الحسين البصرى صاحب المعتمد . وقد تقدمت ترجمته . انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ٢ / ٥٥٢ .
(٩) هو ابو القاسم عبدالله بن احمد بن محمود البلخي الكعبي ، وقد تقدمت ترجمته في المباح ص (١٧٩) .

نظري ، والغزالي (١) ضروري بمعنى عدم الحاجة الى الشعور بالواسطة مع حضورها في الذهن ، وليس بضروري (٢) بمعنى استغناء عنها اذ لا يد منها وتوقف الرضي (٣) وصاحب الاحكام (٤) لنا : لو كان نظريا (٥) لافتقر الى

====
وقد بين حجة الاسلام الغزالي مذهب الكعبي في " العلم بخبر التواتر " ثم كرهه بالابطال فقال : اما ابطال مذهب الكعبي حيث ذهب الى ان هذا العلم نظري ، فانا نقول : النظري هو الذي يجوز ان يعرض فيه الشك وتختلف فيه الاحوال ، فيعلمه بعض الناس دون بعض ، ولا يعلمه النساء والصبيان ومن ليس من اهل النظر ، ولا يعلمه من ترك النظر قصدا وكل علم نظري فالعالم به قد يجد نفسه فيه شاكا ثم طالبا ، ونحن لا نجد انفسنا شاكين في وجود مكة ووجود الشافعي رحمه الله طالبيين لذلك ، فإن ضيق بكونه نظريا شيئا من ذلك فنحن ننكره . . . الخ المستصفي :

١٣٢/١-١٣٣

(١) انظر المستصفي ١/١٣٣ .

(٢) في ب : ضروريا .

(٣) هو محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى . ابو الحسن العلوي ،

المعروف بالشريف الرضي . نقيب الطالبين ببغداد ، كان يلقب بالرضي ذا الحسينين ، وهو اخو ابي القاسم المعروف بالمرتضى . كان من اهل الفضل والادب والعلم ، وكان شاعرا محسنا . وصف كتابا في معاني القرآن وكان مولده ببغداد في سنة تسع وخمسين وثلاثمائة وتوفي في محرم سنة ست واربعمائة .

انظر ترجمته ومولفاته في : تاريخ بغداد ٢/٢٤٦ - ٢٤٧ ، بيئية الدهر ٢/٢٩٧ ، الذريعة ٧/١٦ ، الاعلام ٦/٩٩ .
(٤) حيث قال بعد عرض ادلة الفريقين ومناقشتها : " واذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين وتقاوم الكلام بين الطرفين ، فقد ظهر ان الواجب انما هو الوقف عن الجزم باحد الامرين " .

احكام الامدى ٢/٢٣ .
(٥) العلم النظري : هو الذي يتوقف حصوله على نظر واستدلال ، كتصور النفس والعقل والتصديق بأن العالم حادث فانه يحتاج الى حصول مقدمتين ونتيجة .

قال ابو الحسين الهجري : الاستدلال : ترتيب طوم يتوصل بها الى علم آخر ، فكل ما توقف وجوده على ترتيب فهو نظري .
والعلم الضروري ، بعكس النظري : وهو الذي لا يحتاج الى نظر واستدلال لحصوله بالعادة لان العقل مضطر الى التصديق به بدون مقدمات .
وقد اختلفوا في العلم الحاصل بالخبر المتواتر ، هل هو ضروري - لا يحتاج الى نظر واستدلال - ام نظري مبنى على المقدمات ؟
وقد فصل المصنف مذاهبهم في ذلك .

فالذين قالوا بوجوب ظما استدلاليا ، تمسكوا بأن الاستدلال ليس الا ترتيب

توسط المقدمتين ، والقطع واقع مع انتفاة ذلك ولما وقع لمن ليس من اهل النظر كالصبي ، ولساغ الخلاف فيه عقلا كسائر النظريات . ابو الحسين (١) : لو كان ضروريا (٢) ما افتقر الى ترتيبه على علم اخر وقد افتقر (٣) ، لان العلم به تابع للعلم بأن المخبر عنه محسوس من جماعة لا داعي لهم الى الكذب ، وكل ما كان كذلك فليس يكذب ، فيلزم ان يكون صدقا ، قلنا (٤) : نضع (٥) احتياجه الى سبق علم بذلك ، بل تعلم هي عند حصول الخبر . قالوا : صورة الترتيب ممكنة ، قلنا : مطرد في سائر الضروريات . قالوا : لو كان ضروريا لعلم كونه ضروريا لعدم حصول العلم من غير شعوره . قلنا : معارض بمثله في النظري . والحق أنه لا يلزم من الشعور بالعلم الشعور بوصفه .

- ====
مقدمات صادقة ، وهو موجود فيه ، لان العلم به لا يحصل الا بعد ان يعلم ان المخبر عنه أمر محسوس ، وان المخبرين جماعة لا حامل لهم على التواطؤ على الكذب ، وان يعلم ان ما كان كذلك ، لا يكون كذبا ، فيلزم منه الصدق لعدم الوساطة .
والذين قالوا : يوجب ظنا ضروريا ، قالوا : لو كان نظريا لاقتقر الى توسط المقدمتين ولما حصل لمن ليس من اهل النظر ، كالصبيان والبله . ولساغ الخلاف فيه ، كسائر النظريات .
ولكل حجة انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٢/١٨-٢٣ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٧ ، المعتمد ٢/٥٥٢ ، اصول السرخسي ١/٢٨٣-٢٩٥ ، تيسير التحرير ٣/٣٢ فواتح الرحموت ٢/١١٤ ، المستصفى ١/١٣٢-١٣٣ ، المحلى على جمع الجوامع ٢/١٢٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥٣ ، ارشاد الفحول ص ٤٦ ، غاية الوصول ص ٩٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٢٩٣-٢٩٤ ، اللمع ص ٣٩ ، الابهاج ٢/١٨٦ ، وما بعدها ، منهاج البيضاوي ٢/٢١٧ ، نهاية السؤل ٢/٢١٨ ، منهاج العقول ٢/٢١٧-٢١٨ ، المسودة ص ٢٣٤ ، روضة الناظر ص ٤٩ ، مختصر البعلي ص ٨١ .
(١) أي احتج ابو الحسين البصري بقوله : لو كان ضروريا ... الخ انظر تفصيل حجة في المعتمد ٢/٥٥٢ .
(٢) في ب : لما .
(٣) في ب : وقد استقر .
(٤) اشارة الى الرد على استدلال ابي الحسين من قبل الجمهور .
انظر احكام الامدى ٢/٢١-٢٢ بالاضافة الى المراجع المتقدمة .
(٥) في ب : متنع .

مسألة :

اتفقوا في التواتر على شروط (١) ، أما في المخبرين : فان يبلغوا عدداً يمتنع
معه التواطؤ (٢) على الكذب مستنديين الى الحصص مع تساوي الطرفين (٣)

- (١) اتفق القاطنون بحصول العلم عن الخبر المتواتر على شروط لا بد من توفرها
لحصول العلم بالخبر المتواتر . واختلفوا في شروط اخرى .
والمتفق عليه : منه ما يرجع الى المخبرين ، ومنه ما يرجع الى المستمعين .
فما يرجع الى المخبرين : اربعة شروط ، هي - على سبيل الاجمال -
١- ان يكونوا عالمين بما اخبروا به ، غير مجازفين ، فلو كانوا ظانين لذلك ،
لم يفد القطع .
٢- ان يكونوا قد انتهوا في الكثرة الى حد يمتنع معه تواطؤهم على
الكذب .
٣- ان يكون طمهم مستندا الى الحصص ، لا الى دليل العقل .
٤- ان يستوى طرفا الخبر ووسطه في هذه الشروط ، لان خبر أهل كل
حصص مستقل بنفسه .
ذكر الامدى هذه الشروط ووصفها بأنها متفق عليها . وفي الحقيقة
ان في بعضها خلاف ذكره الاسنوي والشوكاني وغيرهما .
وأما ما يرجع الى المستمعين :
- ١- فان يكون المستمع متأهلاً لقبول العلم بما أخبر به .
 - ٢- ان يكون غير عالم به قبل ذلك .
 - ٣- ان يكون خاليا عن اعتقاد ما يخالف ذلك الخبر ، لشبهة تقليد
أو نحوه .

وأما الشروط المختلف فيها ، فيأتي تفصيلها فيما بعد .
انظر تفصيل الكلام على هذه الشروط في : احكام الامدى ٢/٢٥ ، ارشاد
الفحول ص ٤٧-٤٨ ، منهاج البيضاوي ٢/٢١٩-٢٢٠ ، نهاية السؤل
٢/٢٢٢-٢٢٣ ، منهاج العقول ٢/٢١٩-٢٢٠ ، البرهان ١/٥٦٧-٥٦٨
المستصفي ١/١٣٤ المحلي على جمع الجوامع ٢/١٢٣ مختصر ابن الحاجب
٢/٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٢-٣٥٣ ، كشف الاسرار ٢/٣٦٠-٣٦١
تيسير التحرير ٣/٣٤ ، فواتح الرحموت ٢/١١٥ ، المعتمد ٢/٥٥٨ وما بعدها
اللمع ص ٣٩ المسودة ص ٢٣٥ ، روضة الناظر ص ٥٠ ، مختصر البعلبي ص ٨١ .

في ب : التواطؤ . (٢)

في أ : الطريق وفي ب : الطرفين . ولعله الصواب . (٣)
ومعنى قولهم " ان يتساوى الطرفان والواسطة " هو ان الخبر المنقول ، يشترك
في نقله ثلاثة ، طرف اول وهو الذى ينقل الخبر عن معاينة ، او امر محسوس .
وواسطة : وهي التي تنقل عن الطرف الاول .
وطرف ثاني : وهو الذى ينقل عن الواسطة .
فلا بد من استواء الطرفين والواسطة في جميع الشروط المتقدمة .

والواسطة^(١) . وشرط في الاحكام^(٢) : ان يكونوا عالمين لا ظانين ، وقيل لا حاجة اليه لجواز ان لا يعصم العلم ، واما في المستمعين : فالتأهل للعلم مع عدمه من قبل لا امتناع تحصيل الحاصل . ومن زعم انه نظري^(٣) شرط سبق العلم بذلك كله ، ومن قال ضروري لم يشترط . وضابط العلم بحصولها عنده : حصول العلم بالخبر^(٤) لا ان ضابط حصول العلم به^(٥) (سبق حصول العلم بها)^(٦) واختلف في أقل العدد^(٧) ، فقيل خمسة لان الاربعة بينة تزكى وقيل اثنا عشر^(٨) بعدد النقباء^(٩) السبعون ليحصل العلم بخبرهم ، وقيل عشرون لقوله تعالى (ان يكن منكم عشرون صابرون)^(١٠) واربعون اخذا من الجمعه عند قوم ،

(١) في ب : الوسط .

(٢) انظر ٢٥/٢ .

(٣) كآبي الحسين البصرى الكعبي . انظر المعتمد ٥٥٨/٢ - ٥٦١ .

(٤) قال الاسنوى : ضابط الخبر التواتر : هو حصول العلم ، فتمت افاد الخبر بمجرد العلم ، تحققنا انه متواتر وان جميع شرائطه موجودة . وان لم

يغد ، تبينا عدم تواتره او فقدان شرط من شروطه . نهاية السؤل ٢٢٢/٢

وانظر مناهج العقول ٢١٩/٢ .

(٥) في ب : بها .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .

(٧) هذا من الشروط المختلف فيها التي اشترت اليها في السابق . فقد اختلف

الاصوليون في اقل عدد يحصل معه العلم بخبر التواتر : فمنهم من قال :

اربعة . ومنهم من قال : خمسة . وقيل اثنا عشر بعدد نقباء بني اسرائيل .

وقيل سبعون . وقيل : لا ينحصر في عدد .

انظر تفصيل مذاهبيهم وتعليلها في : احكام الامدى ٢٧/٢ - ٣٠ ، التبصرة

ص ٢٩٥ - ٢٩٦ ، البرهان ٥٦٩/١ - ٥٧٦ . المستصفى ١٣٤/١ - ١٣٧

المنحول ص ٢٤٠ - ٢٤٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١٢٠/٢ مختصر ابن

الحاجب ٥٤/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١ ، كشف الاسرار ٣٦١/٢ ،

فواتح الرحموت ١١٠/٢ - ١١٦ ، تيسير التحرير ٣٤/٣ ، المعتمد ٥٦١/٢ -

٥٦٥ ارشاد الفحول ص ٤٧ ، المسودة ص ٢٣٥ روضة الناظر ص ٥٠ .

(٨) في ب : اثني عشر .

(٩) يعني نقباء بني اسرائيل على ما قال الله تعالى (ولقد أخذ الله ميثاق

بني اسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ، وقال الله اني معكم لئن اقمتم

الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتتم برسلي وعززتموهم واقرضتم الله قرضا حسنا لا تكفرون

عنكم سيئاتكم ولا دخلنكم جنات تجري من تحتها الانهار فمن كفر بعد

ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل) الاية ١٢ من سورة المائدة .

قالوا : انما خصهم بذلك العدد لحصول العلم بخبرهم .

(١٠) الاية ٦٥ من سورة الانفال ، ونصها (يا ايها النبي حرص المؤمن على القتال

ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من

الذين كفروا بانهم قوم لا يفقهون) .

وسمعون لا اختيار موسى (١) طيه السلام . والصحيح انه لا ينحصر في عدد ،
فضابطه ما حصل العلم عنده ، لا نا قاطعون (به) (٢) من غير علم بعدد خاص
لا متقدما ولا متأخرا ، والعادة تقطع السبيل الى وجدانه ، فانه حاصل بتزايد (٣)
الظنون على تدرج خفي ، كما يحصل كمال العقل بالتدرج ، والقوة البشرية
لا تنفي بمعرفته (٤) ، وأدلة الحاصرين مع عدم مناسبتها مضطربة فان حصول العلم غير
لازم عند عدد منها لضرورة ، فقد يحصل لقوم دون قوم ، ولو كان موجبا لـ
اختلاف (٥) ، وهو واقع بسبب اختلاف القرائن المعرفة (٦) وقوة السماع والفهم
بها واختلاف الوقائع (٧) واختلاف في شروط (٨) : منها تنائي الأماكن ،

(١) اشارة الى قوله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلما
اخذتهم الرجفة قال رب لو شئت أهلكتهم من قبل واياي أتهلكنا بما فعل
السفهاء منا ، ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدي من تشاء
انت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وانت خير الغافرين) آية ١٥٥ من سورة
الاعراف .

قالوا : وانما خصهم بذلك لحصول العلم بما يخبرون به .

- (٢) سقطت من أ .
- (٣) في ب : بين أيدي الظنون .
- (٤) انظر كشف الاسرار على اصول البزدوى ٣٦١/٢ والاحكام ٢٧/٢ .
- (٥) انظر احكام الامدى ٢٦/١ .
- (٦) في ب : لمعرفة .
- (٧) في ب : الواقع .
- (٨) وهذه جملة الشروط التي اختلفوا فيها ، التي اشرت اليها في اول هذه
السؤال وقد حصرها الامدى في ستة :

الاول : شرط عدد التواتر : أن لا يحويهم بلد ، ولا يحصرهم
عدد .

الثاني : يشترط اختلاف أنساب المخبرين وأوطانهم وأديانهم .
الثالث : أن يكون المخبرون مسلمين عسديا ، لأن الكفر عرضة للكذب
والتخريف ، والاسلام والعدالة ضابط الصدق والتحقيق
في القول .

الرابع : أن لا يكونوا محمولين على اخبارهم بالسيف .
الخامس : " شرطته الشيعة وابن الراوندى " وجود المعصوم في
خبر التواتر .

والسادس : " شرطته اليهود " أن يكون مشتغلا على اخبار أهل الذلعة
والمسكنة لانه اذا لم يكن فيهم مثل هو " لا " فلا يؤمن تواطؤهم
على الكذب لغرض من الاغراض .

انظر تفصيل ذلك كله والرد عليه في الاحكام ٢٧/٢-٢٩ .

وعدم الانحصار في عدد مع العدالة ، وقد شرطها فخر الاسلام ^(١) لان الكفر
عرضة للكذب والاسلام والعدالة ضابطان للصدق والتحقيق ، ولذلك جعل
اجماعهم حجة قاطعة ، ولو وقع بخبر الكفار لزم صدق النصارى في قتل المسيح
والتثليث . وقال من لم يشترط ^(٢) ذلك ^(٣) : نحن قاطعون بحصول العلم
بدون ذلك فان أهل بلد أو جامع اذا اخبروا بواقعة حدثت لهم افاد العلم ،
وهم محصورون ، وكذلك أهل قسطنطينية اذا اخبروا بقتل ملكهم مثلا ، والضابط
في التواتر الكثرة المانعة من الكذب . وخصوصية الاجماع بالاسلام للأدلة السمعية ،
واخبار النصارى باطل لعدم استواء الطرفين والواسطة . ومنها اشتراط الشيعة
المعصوم فيهم دفعا للكذب ، ومنها اشتراط اليهود أهل الذلّة والسكنة فيهم ^(٤)
لامكان تواطؤ غيرهم على الكذب لعدم خوفهم من الموت اخذة ، وهو باطل لحصول
العلم بأخبار الشرفاء العظاما الكثيرين ^(٥) ، عن محسوس ، بل قد يكون حصوله
أسرع ^(٦) لترفعهم عن الكذب ولا يمتنع أن تقرّب هذه سرعة حصول العلم .
أما ان يكون مشروطا ^(٧) فلا .

-
- (١) انظر اصوله وشرحه كشف الاسرار ٣٦١/٢ .
(٢) في ب : يشترط .
(٣) أي من لم يشترط عدم الانحصار في عدد . وهم الجمهور .
انظر : كشف الاسرار ٣٦١/٢ ، فتح الغفار ٧٦/٢ .
(٤) سقطت " فيهم " من ب
(٥) في ب : المكثرين .
(٦) في ب : الشرع .
(٧) في أ و ج : شرطا .

سؤال :

إذا اشتغلت اخبار التواتر على معنى كلي (١) مشترك بجهة التضمن أو الالتزام مع الاختلاف في الوقائع حصل العلم به ، كوقائع عنقرة (٢) في الحروب وحاتم (٣) في الجود وعلى (رضي الله عنه) (٤) في الشجاعة ، لأن الكل مخبرون (٥) به لكن لا يبعد أن يكون العلم بغيره أسرع لاتحاد الفاظه ومعانيه ، وان اتحد المدلولان من جهة التضمن والالتزام . (٦)

- (١) خبر التواتر ينقسم الى قسمين : تواتر لفظي ، وتواتر معنوي .
فالتواتر اللفظي : هو ما اشترك عدده في لفظ بعينه .
وقيل : هو ما اتحد لفظه ومعناه . وشملوا له بحديث " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " فانه قد نقله جمع كبير من الصحابة بهذا اللفظ .
والتواتر المعنوي : هو تباين الالفاظ ، مع الاشتراك في معنى كلي ، وذلك بأن اختلفت اخبارهم ، والوقائع التي اخبروا عنها ، مع اشتراك جميع اخبارهم في معنى كلي مشترك بين مخبراتهم .
وذلك : كالاخبار التي وردت خارجة عن الحصر ، عن وقائع عنقرة في حروبها ووقائع حاتم في حياته وضيافته . فهذه الاخبار - وان اختلفت وقائعها - كلها دالة على القدر المشترك من شجاعة عنقرة ، وكرم حاتم .
انظر تقسيم التواتر الى لفظي ومعنوي في :
احكام الامدى ٣٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ٩٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٣ ،
مناهج العقول ٢٢٢ / ٢ - ٢٢٣ ، نهاية السؤل ٢٢٥ / ٢ ، تيسير التحرير ٣٦ / ٣ ، المحلي على جمع الجوامع ١١٩ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٥ / ٢
السودة ص ٢٣٥ .
- (٢) هو عنقرة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي . اشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الاولى من اهل نجد .
أمه حبشية اسمها " زبيبة " سرى إليه السواد منها . وكان من احسن العرب شيعة ، ومن اعزهم نفسا . وفي شعره رقة وعدوية . وكان مفرما بابنة عمه " ملة " فقل أن تخلوا له قصيدة من ذكرها . اجتمع في شبابه بالشاعر القيس ، وشهد حرب داحس والغبراء . وقتله الأسد الرهيب ، أو جبار بن عمر الطائي .
- انظر ترجمته في : الاغانى ٢٣٧ / ٨ - طبعة دار الكتب - خزانة الادب للبيدادي ٦٢ / ١ الشعر والشعراء ص ٧٥ ، الاعلام ٩١ / ٥ - ٩٢ ، جمهرة انساب العرب ص ٢٩٠ ، صحيح الاخبار ١٠ / ٩ ، ٢١٤ .
- (٣) هو حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشج الطائي ، القحطاني ، أبو عدى فارس شاعر جواد جاهلي ، يضرب المثل بجوده . كان من اهل نجد ، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الفسانية .
ومات في بلاد طي ، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم .
- انظر ترجمته في : الاعلام ١٥١ / ٢ ، تهذيب ابن عساكر ٤٢٠ / ٣ - ٤٢٩ ، تاريخ الخميس ٢٥٥ / ١ ، الشعر والشعراء ص ٧٠ .
- (٤) زيادة من ب .
(٥) في ب : يخبرون .
(٦) انظر احكام الامدى ٣٠ / ٢

فصل : في خبر الواحد ، وفيه أربعة أقسام (١) :

الأول : في حقيقته ؛ خبر الواحد (٢) : خبر لم ينته الى التواتر والمشهور (٣) ،

(١) وهي على سبيل الاجمال :

- ١- النظر في حقيقة خبر الواحد ، وما يتعلق به من مسائل .
- ٢- النظر في شرائط وجوب العمل بخبر الواحد ، وما يتعلق به من مسائل .
- ٣- النظر في مستند الراوي ، وكيفية روايته ، وما يتعلق به من مسائل .
- ٤- النظر فيما اختلف في رد خبر الواحد به ، وسائله .

ذكر هذا التقسيم الامدى في الاحكام ٣١/٢ .

وسياتي تفصيلها تباعا حسب ترتيب المصنف .

وانما قدمتها مجتمعة ليم تصور الموضوع من اول نظرة .

(٢) الواحد لفة : مفتتح العدد ، يقال : واحد ، اثنان ، ثلاثة .

ويكون بمعنى جزء من الشيء فالرجل ، واحد من القوم ، أى فرد من افرادهم ،

والجمع : وحدان - بالضم - قال الشاعر : طاروا اليه زرافات ووحدانا .

يقال : جاء زيد وحده ، أى بمفرده . والوحده : الانفراد .

انظر المصباح المنير ٣٢٥/٢ ، مختار الصحاح ص ٧١١-٧١٢ ،

القاموس المحيط ٢٨٣/١ .

وفي الاصطلاح اختلفوا في تعريفه :

فقال الامدى : قال بعض اصحابنا : خبر الواحد ، ما أفاد الظن . وهو

غير مطرد ولا منعكس .

وقال الجرجاني : هو الحديث الذى يرويه الواحد او الاثنان فصاعدا

ما لم يبلغ الشهرة والتواتر .

وقال القرافي : هو خبر العدل الواحد أو العدول المفيد للظن .

وقيل : هو ما عدا التواتر .

قال الامدى : والاقرب في ذلك ان يقال : خبر الاحاد ، ما كان من الاخبار

ضمرنته الى حد التواتر .

انظر تعريف الاحاد في :

احكام الامدى ٣١/٢ ، التعريفات ص ٩٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦

ارشاد الفحول ص ٤٨ ، مناهج العقول ٢٢٩/٢ ، نهاية السؤل ٢٣١/٢

المحلي على جمع الجوامع ١٢٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٥/٢ ،

المستصفى ١٤٥/١ ، كشف الاسرار ٣٧٠/٢ ، فواتح الرحموت ١١٠/٢ ،

تيسير التحرير ٣٧/٣ .

خبر التواتر تقدم تعريفه .

(٣) واما المشهور فهو : اسم لخبر كان من الاحاد في الاصل ، ثم انتشر في القرن

الثاني حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب . عرفه بذلك

===

وقيل ما أفاد الظن ، وهو غير مطرد (١) ، فان القياس يفيد (٢) وغير منعكس في خبر لا يفيد ، وينقسم الى (ما لا يفيد عند تعارض الاحتمالات) (٣) والى ما يفيد عند ترجح (٤) أحدها ، وفي الاحكام (٥) اذا زادت نقلته على ثلاثة سمي مشهورا ، وشرط فخر (٦) الاسلام ان يكون أحادي الاصل متواتر الفرع ، فيضلل جاحده ويزاد به على الكتاب كالرجم ومسح الخف والتتابع في الكفارة ويوجب علم طمانينة .

سألة :

خبر العدل يفيد الظن (٧) ، لترجح الصدق بالعدالة وانتفاء اليقين بالاحتمال ،

- ====
- فخر الاسلام . انتهى . الشارح عبد العزيز البخاري .
انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٨/٢ .
وقال الجرجاني : هو كلام يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد ،
ويسمعه من الواحد جماعة ، ومن تلك الجماعة أيضا جماعة ، الى أن ينتهي
الى التمسك . التعريفات ص ٩٦ .
وانظر اصول السرخسي ٢٩١/١ - ٢٩٢ .
أما عند الجمهور : فالمشهور ، ما زاد نقلته على الثلاثة ، ويسميه بعضهم
ستفيضا .
انظر : احكام الامدى ٣١/٢ ، نهاية السؤل ٢٣٦/٢ ، ارشاد الفحول
ص ٤٩ .
- (١) التعريف المطرد : هو الذى كلما وجد الحد وجد المحدود والتعريف
المنعكس بعكسه . اى كلما وجد المعرف وجد التعريف .
انظر الاحكام ٣١/٢ .
- (٢) سقطت " الواو " من ب .
- (٣) يوجد تكرار لهذه العبارة المحصورة ، في ب ، نتيجة سهو من النساخ
- (٤) في ج : ترجيح .
- (٥) اى احكام الامدى . انظر ٣١/٢ .
- (٦) انظر اصوله ٣٦٨/٢ .
- (٧) اختلفوا في الواحد العدل اذا أخبر بخبر ، هل يفيد خبره العلم ؟
فذهب جمهور العلماء - من الحنفية والشافعية والمالكية والمعتزلة وغيرهم -
الى ان خبر الواحد لا يفيد العلم اليقيني مطلقا - لا بقرينة ولا بغير
قرينة - وانما يفيد الظن ، ويوجب العمل .
وقال امام الحرمين : لا يفيد العلم ، ولكن يجب العمل عنده ، لا به ،
بل بالادلة القطعية على وجوب العمل بمقتضاه .
وقالت طائفة : يفيد العلم بقرينة .
وهو قول : الفزالي والنظام والرازى والسبكي ، والبيضاوى واختاره الامدى
وابن الحاجب . واحتجاله .
وهو قول موفق الدين ابن قدامة ، وابن حمدان والطوفي ، من الحنابلة .
- ====

وأحمد في رواية^(١) يفيد العلم ويطرد في كل واحد ، ومنع بعض المحدثين الاطراد .
وقيل يفيد بقرينة^(٢) ، والاكترون : لا يفيد مطلقا ، واختار في الاحكام^(٣) حصوله
مع القرائن وامتناعه عادة دونها ، واستدل^(٤) : لو افاده بمجرد تناقض معلومان
عند اخبار عدلين بمتناقضين ، وأيضا لما تزايد بثان وثالث لعدم ، قبوله للزيادة
فان قيل : قابل فاننا نجد بعض العدوم أجلى ، كالضروري مع المكتسب قلنا : ممنوع

====
وزهب زاهبون الى أنه يفيد العلم مطلقا .

لكن من هو لا^٥ من قال : ذلك مطرد في خير كل واحد ، حكاه ابن حزم
عن ابي سليمان والحسين بن علي الكرابيسي والحاار بن أسد المحاسبي .
ثم قال : وبهذا نقول ، وقد ذكر هذا القول : احمد بن اسحاق المعروف
بابن خويذ منداد عن مالك ابن انس .

وهو منقول عن الامام احمد رحمه الله .
قال في السوداء : ونقل عن الامام احمد ما يدل على أنه قد يفيد القطع
اذا صح . واختاره جماعة من اصحابنا .

ونصره القاضي في الكفاية . وهو الذي ذكره ابن ابي موسى في الارشاد .
وتأول القاضي كلامه : على ان القطع قد يحصل استدلالا بأمور
انضمت اليه . انظر ص ٢٤٠ .

ومهم من قال : انما يوجد ذلك في بعض أخبار الاحاد ، كحديث مالك
عن نافع عن ابن عمر ، وما أشبهه .
واليه ذهب بعض أصحاب الحديث .

انظر تفصيل المذاهب في ذلك مع أدلة كل طائفة في :

احكام الامدى ٢/٣٢-٣٩ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٢/٣٧٠-٣٧٧ ،
احكام ابن حزم ١/١٠٧-١٢٢ ، البرهان ١/٦٠٦-٦١٠ ، الممتد
٢/٥٦٦-٥٦٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٣١ ، مناهج العقول ٢/٢٢٩-٢٣٠ ،
اصول السرخسي ١/٣٣٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٢١ ، تيسير التحرير ٣/٧٦-
٧٩ ، المستصفي ١/١٤٥-١٤٦ ، المنحول ص ٢٤٠ ، المحلي على جمع
الجوامع ٢/١٣٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٥٥ ، اللمع ص ٤٠ ، غايبة
الوصول ص ٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦ ، السوداء ص ٢٤٠ ، روضة
الناظر ص ٥٢ ، مختصر الطوفي ص ٥٣ ، مختصر البعلبي ص ٨٣ ، ارشاد
الفحول ص ٤٨ ، المحصول ١/٢٨٥ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٢٩٨-٣٠٠ .

(١) انظر مراجع الحنابلة سابقة الذكر .

(٢) تقدم ذكر من قال بذلك عند ذكر المذاهب ، فراجع .

(٣) انظر ٢/٣٢٠ .

(٤) اشارة الى استدلال الجمهور على عدم افادته العلم .

فانها تشترك في انتفاء احتمال النقيض ، وذلك التفاوت ليس في نفس العلم بل في افتقار النظري الى النظر دون الاخر ، وأيضا يلزم ثبوت نبوة المخبر بها عن نفسه بخبر معجزة والحكم بشهادة واحد ، ومن غير تزكية ولوجب تخطئة من خالفه بالاجتهاد ، ولعروض به التواتر^(١) ولا متنع التشكيك بما يعارضه وذلك خلاف الاجماع . وأما افادة العلم^(٢) مع القرائن فانا نجزم بخبر موت ولدك اذا احتفت به قريبه أن لا مريض عنده غيره مع خروج النساء على هيئة منكورة معتاده في موت مثله مع العويل وخروج الملك وراء الجنائز لذلك^(٣) ، ولا يقال علم ذلك بمجرد القرائن . لا نأقول : لولا (المجاز)^(٤) لجاز أن يكون في موت آخر . قالوا : (ولا تقف ما ليس لك به علم)^(٥) واجمعنا على اتباع خبر الواحد ، ولولا افادته العلم لكان الاجماع على مخالفة النص . وأيضا (ان يتبعون الا الظن)^(٦) فلو افاده^(٧) لكننا مذومين على اتباعه ، ولو لم يفده لما أوجب عند كثرة العدد الى حد التواتر ، لأن الجملة (مركبة)^(٨) من الاحاد ، ولما أبهج قتل المقر بالقتل ولا بينة عليه ، ولما أقيم حد لكونه قاضيا على العقل وبرائة الذمة . واستدل من خصص^(٩) : بأن طيا (رضي الله عنه) كان يستحلف الراوي ويستثنى أبا بكر رضي الله عنه قاطعا بصدقه . قلنا^(١٠) وجوب العمل به بناء على الاجماع وهو قاطع فاتباع اتباع العلم ، والمنع من اتباع غير العلم هو فيما يراد فيه العلم كالاتقادات القطعية ، وحكم الجملة قد يغير حكم الاحاد ، وقد تقدم ، والاحكام^(١١) الشرعية تبني على الظن باجماع السلف ،

-
- (١) في ب : التواتر .
 - (٢) انظر تفصيل هذا الاستدلال في الاحكام ٢/٣٧٠ .
 - (٣) في ب : كذلك .
 - (٤) كذا في الاصل . وفي سائر النسخ " الخبر " .
 - (٥) الآية ٣٦ من سورة الاسراء ، وتكلمتها (ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه سيئولا) .
 - (٦) جزء من الآية ١١٦ من سورة الانعام ، ونصها (وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون) . والاية ٦٦ من سورة يونس .
 - (٧) والاياتان ٢٣ و ٢٨ من سورة النجم .
 - (٨) في ب : فلولا افادته .
 - (٩) سقطت من ج .
 - (١٠) وهم بعض اصحاب الحديث الذين خصصوا افادته للعلم ببعض الاخبار دون بعض .
 - (١١) انظر الاحكام ٢/٣٦٠ .
 - (١٢) في ب : فالاحكام .

قالوا : والا كان عليهم (١) خطأ ولا اجماع على خطأ . قلنا : يحتمل ان يكون عليهم أو عمل بعضهم بغيره ، ومع عمل الكل فهم مكفون بالعمل بالمظنون ، فلم يكن خطأ .

سألة :

اذا انفرد مخبر بما تتوفر الدواعي (٢) على نقله (٣) مع مشاركة الجم الفغير ، كما اذا انفرد بأن ملك مدينة قتل عقيب الجمعة وسط الجامع دل على كذبه قطعاً ، خلا فالشيعية (٤) . لنا : أنا نجد من أنفسنا

====
البصرة ، ومولده بها ، واستأذنه ابو القاسم بن سهلويه ، واليه انتهت رئاسة اصحابه في عصره ، وكان فاضلاً فقيهاً متكلماً طالي الذكر ، تفقه على مذهب أهل العراق ، وقرأ على ابي الحسن الكرخي ، وصحب ابا علي بن خالد ، وقرأ على ابي هاشم عبد السلام بن محمد ، وهو معتزلي في الاصول حنفي في الفروع . وصنف في مختلف الفنون ومن مصنفاته شرح مختصر الكرخي ، كتاب الاشربة ، تحليل نهيد التمر ، كتاب تحريم المتعة . كتاب جواز الصلاة بالفارسية ، كتاب الايمان ، كتاب الاقرار وغيرها كثير . توفي في مدينة السلام سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ، قاله ابن النديم ، وقال الخطيب البغدادي : في سنة تسع وستين وثلاثمائة .

انظر ترجمته في الفهرست ص ٢٤٨ ، ٢٩٤ ، وتاريخ بغداد ٧٣/٨ - ٧٤ -
شذرات الذهب ٦٨/٣ ، فرق وطبقات المعتزلة ص ١١١ ، الفوائد البهية ص ٦٧ ، الجواهر المضيئة ١٢٢/٢ طبقات الشيرازي ص ١٤٣ .

(١) في ب : ظمهم .

(٢) في ب : الداعي .

(٣) اما لفراجه ، أو لتعلقه بأصل من اصول الدين ، كالنص على الامامة ، فعدم توافره دليل على عدم صدقه . انظر كلام العلماء في هذه المسألة في : احكام الامدى ٤١/٢ - ٤٥ ، المستصفى ١/١٤٢ - ١٤٤ ، منهاج البيضاوي ٢٢٥/٢ - ٢٢٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٢٧ - ٢٢٨ ، منهاج العقول ٢/٢٢٥ - ٢٢٨ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/١١٨ ، غاية الوصول ص ٩٥ ، المعتمد ٢/٥٤٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٥ ، تيسير التحرير ٣/١١٥ ، فواتح الرحموت ٢/١٢٦ ، المسودة ص ٢٦٨ .

(٤) خالفت الشيعة الامامية في ذلك ، فادعت ان النص الجلي دل على امامة علي رضي الله عنه ، ولم يتوافر ، كما لم يتوافر غيره من الامور المهمة كالاقامة والتسمية في الصلاة ومعجزات الرسول صلى الله عليه وسلم ، كحنين الجذع ، وتسبيح الحصى ، ونحوهما ، ولهذا اختلفوا في افراد الاقامة وفي اثبات التسمية .

نهاية السؤل ل ٢/٢٢٨ ، وانظر الرد على ادعاءات الشيعة في المنحول ص ٢٤٧ - ٢٤٩ .

العلم بكذبه لان^(١) الطباع مجبولة على نقل كل معلوم وان صفر، فكيف بالأمور
العظام (في) ^(٢) الجمع العظيم فالعادة حاكمة باستحالة السكوت عنه، ولو
جاز كتمانها لجاز كتمان مثل بغداد ومصر، وهو محال. ومثله عرفنا ككذب
من ادعى معارضة^(٣) القرآن، والنص على امام، فانه لو وجد لتوفرت الدواعي
على نقله. والتشكيك فيه شغب، فلا يسمع. فان قيل: يجوز أن يدعوهم
الى الكتمان داع لغرض يعمهم أو اغراض، والوقوع شاهد، فان النصرى لم ينقلوا
كلام المسيح في المهدي ونقلوا ما دونه. ونقل المسلمون القرآن متواترا وما دونه
من معجزاته آحادا، كانشقاق القمر وتسبيح الحصى^(٤) وتبع الماء من أصابعه
وحنين الجذع وصفة دخوله مكة من عنوة أو صلح، وافراد الاقامة وتثنيتها، وافراد
الحج وقرانه^(٥) الى غيرها. قلنا^(٦): العادة تحيل قيام الداعي كما تحيل
اتفاق الكل على طعام واحد. وكلام المسيح لم يكن زمن اشتهاره، فنقله الا حاد.
وكذا نقل ما سوى القرآن كالانشقاق فانه آية ليلية غير منتظرة فاخص بنقله
من رآه، ولا كذلك القرآن فانه لم يزل يردده بينهم أيام عمره فلم يبق الا من علم
به فاستحال تواطؤهم على عدم نقله. وأما دخول مكة، فالمشهور دخوله قهرا
وظبة، والمخالف اشتبه عليه بأداء دية من قتله خالد، ولا يبعد ظنه من الاحاد.
والاختلاف في الاقامة وأمثالها يحتمل ان يستند الى اختلاف السماع، وجواز الأمرين
والافراد في الحج وأمثاله ليس ما يجب ظهوره لتعلقه بالنية.

- (١) في ب: فان .
(٢) سقطت (في) من أ .
(٣) قال حجة الاسلام الفزالي: ومثل هذه الطريقة عرفنا كذب من ادعى
معارضة القرآن، ونص الرسول على نبي آخر بعده، وانه أعقب جماعة
من الاولاد الذكور، ونص على امام بعينه على ملا من الناس، وفرضه
صوم شوال وصلاة الضحى، وأمثال ذلك ما اذا كان، أحالت العادة
كتمانها. المستصفي ١/١٤٢ .
(٤) في ب: العصا .
(٥) هذه شبه الشيعة التي تعلقوا بها لاثبات التنصيب على امامة علي رضي الله
عنه .
(٦) اشارة الى الرد على الشيعة . وقد تولى الجواب على هذه النقاط وغيرها
أبو حامد الفزالي في المستصفي ١/١٤٢-١٤٤ . وانظر الاحكام :
١/٤١-٤٤ .

سؤال :

يجوز التعبد بخبر الواحد عقلاً (١) خلافاً للجبائي (٢) . لنا لوورد السمع به لم يلزم منه محال لذاته ، واحتمال الكذب والخطأ غير مانع والا لمنع في الشاهدين والمفتي ، قالوا : (٣) لو جاز لجاز في الاصول ، ولجاز التعبد في الاخبار عن الله تعالى بخبر معجزة ، ولجاز في نقل القرآن ، وللمزم التناقض بالتعارض . قلنا (٤) : الفروع مظنونة بالاجماع والعادة تحيل صدقه بخبر معجزة ، والقرآن معجز فحكمت (العادة) (٥) فيه بالتواتر . والتناقض يندفع بالترجيح أو التخيير أو الوقف .

- (١) اختلفوا في جواز التعبد بخبر الواحد العدل عقلاً . أي هل يجيز العقل التعبد به لو لم يرد السمع بذلك ؟ فذهب الجمهور الى جواز التعبد به عقلاً . ومنعه الجبائي وجماعة من المتكلمين . وقال حجة الاسلام : والصحيح الذي ذهب اليه الجماهير من سلف الأمة ، من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين : أنه لا يستحيل التعبد بخبر الواحد عقلاً ، ولا يجب التعبد به عقلاً ، وأن التعبد به واقع سمعاً .
- المستصفي ١٤٨/١ ، وانظر ص ١٤٦ .
انظر اقوالهم في هذه المسألة وأدلتها في :
احكام الامدى ٤٥/٢ - ٥٠ ، نهاية السؤل ٢٣١/٢ ، المعتمد ٥٧٣/٢ وما بعدها ، المحلي طي جمع الجوامع ١٣٢/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٨/٢ غاية الوصول ص ٩٨ ، المسودة ص ٢٣٧ ، روضة الناظر ص ٥٣ ، تيسير التحرير ٨١/٣ ، ارشاد الفحول ص ٤٩ ، فواتح الرحموت ١٣١/٢ ، البرهان ٦٠٧/١ وما بعدها ، المستصفي ١٤٦/١ .
- (٢) هو أبو طي محمد بن عبد الوهاب بن سلام البصرى المعتزلى . وقد تقدمت ترجمته في الواجب المخبر .
- (٣) اشارة الى أدلة المانعين لجواز التعبد بخبر الواحد . وقد ذكر صاحب المعتمد استدلالاتهم ورد عليها .
انظر ٥٧٥/٢ وما بعدها .
- (٤) انظر احكام الامدى ٤٧/٢ - ٤٩ .
- (٥) سقطت من ب .

سؤال :

يجب العمل بخبر الواحد (١) خلافا لقوم (٢) ، والجمهور أنه بالسَّمْع .

(١) اختلف الذين قالوا بجواز التعبد بخبر الواحد عقلا ، في وجوب العمل به ،

فمنهم من نفاه كالقاشاني والرافضة وابن داود ، ومنهم من أثبته .

والقائلون بثبوته اتفقوا على أن أدلة السمع دللت عليه ، واختلفوا في وجوب وقوعه بدليل العقل ، فأثبتته أحمد بن حنبل والقفال وابن سريج من أصحاب

الشافعي وأبو الحسين من المعتزلة وجماعة كثيرة ، ونفاه الباقر ، وفصل

أبو عبد الله البصري بين الخبر الدال على ما يسقط بالشبهة وما لا يسقط

بها ، فمنع منه في الأول ، وجوزه في الثاني . ذكر هذا التفصيل السيف

الامدى في الأحكام ٥١/٢ .

انظر المذاهب في وجوب العمل بخبر الواحد مع أدلتها في : أحكام الآمدى

٥١/٢ - ٧٠ ، البرهان ١/٥٩٩ - ٦٠٢ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٣٠ ،

٢٣٢ - ٢٣٥ . نهاية السؤل ٢/٢٣١ - ٢٣٦ ، ٢٣٩ . منهاج العقول

٢/٢٣٩ - ٢٣٠ ، التبصرة في أصول الفقه ص ٣٠٣ - ٣١١ ، أحكام ابن حزم

١/٩٦ - ٩٨ ، ١٠٧ ، المعتيد ٢/٥٨٣ - ٦٠٦ ، المستصفى ١/١٤٨ -

١٥٤ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/١٣١ ، العضد على ابن الحاجب

٢/٥٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٧ ، غاية الوصول ص ٩٨ ، تيسير التحرير

٣/٨٢ ، فواتح الرحموت ٢/١٣١ ، المسودة ص ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، روضة

الناظر ص ٥٣ ، مختصر الطوفي ص ٥٥ ، إرشاد الفحول ص ٤٨ ، الرسالة

للامام الشافعي ص ٣٦٩ - ٤٧٠ +

ولا بد من التنبيه على ما اتفقوا عليه من اخبار الاحاد ، حتى لا يظن ظان

أن خبر الواحد كله مختلف فيه .

فقد اتفقوا على العمل بخبر الواحد في : الفتوى ، وفي الحكم ، لأنه في معنى

الفتوى ، وفي الشهادة - سواء شرط العدد أولا - وفي الامور الدنيوية

كالمعاملات ونحوها .

واتفقوا على ان خبر الواحد اذا قطع باتصاله الى رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، وتحقق انه قائله - فانه يوجب العلم والعمل ولا تجوز مخالفة .

وقال الشوكاني : واعلم ان الخلاف الذى ذكرناه في اول هذا البحث ،

من افادة خبر الاحاد الظن او العلم ، مقيد بما اذا كان خبر واحد لم ينظم

اليه ما يقويه . واما اذا انظم اليه ما يقويه ، او كان مشهورا او مستفيضاً ، فلا

يجرى فيه الخلاف المذكور . ولا نزاع في أن خبر الواحد اذا وقع الاجماع

على العمل بمقتضاه ، فانه يفيد العلم ، لان الاجماع عليه قد صيره من

المعلوم صدقه . وهكذا خبر الواحد اذا تلقت الأمة بالقبول ، فكانوا

بين عامل به وتأول له . ومن هذا القسم احاديث الصحيحين : البخاري

ومسلم ، فان الأمة تلقت ما فيهما بالقبول . إرشاد الفحول ص ٤٩ ،

وانظر : نهاية السؤل ٢/٢٣١ ، منهاج العقول ٢/٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) كالقاشاني والرافضة وابن داود كما أسلفنا ، فقد نفوا وجوب العمل بخبر

وأحمد والقفال (١) وابن سريج (٢) وأبو الحسين (٣) بالعقل (٤) . لنا : اجماع الصحابة رضي الله عنهم على العمل به بدليل ما نقل من الوقائع المختلفة التي لا تكاد تحصى على علمهم ، ومن اطلع عليها حصل له العلم العادي (٥) .
بذلك (٦) عمل أبو بكر بخبر المغيرة (٧)

====
الواحد سمعا . واشتراط الجبائي لقبوله شرعا : ان يرويه اثنان في جميع طبقاته .

(١) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل . القفال الكبير الشاشي الشافعي أحد أئمة الاسلام ، ومن أكابر علماء عصره بالفقه واللغة والادب . قال السمعاني : القفال الشاشي امام عصره بلا مدافعة ، كان فقيها أصوليا محدثا لغويا شاعرا . سار ذكره في الشرق والغرب . له تصانيف مشهورة ورحل الى خراسان والعراق والحجاز والشام والشفور . ومن كتبه : أصول الفقه ، شرح رسالة الشافعي ، محاسن الشريعة . ولد بشاش - وهي مدينة بما وراء النهر - سنة احدى وتسعين ومائتين وتوفي بها سنة خمس وستين وثلاثمائة ، وقيل ست وستين وثلاثين وأصحها الاول .

انظر ترجمته في : الأنساب ١٠/٢١١-٢١٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٠٠-٢٠٣ ، شذرات الذهب ٣/٥١ ، وفيات الاعيان ٤/٢٠٠-٢٠١ ، طبقات الشيرازي ص ١١٢ ، طبقات العبادي ص ٩٢ ، غير الذهبي ٢/٣٣٨ ، النجوم الزاهرة ٤/١١١ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٨٨-٨٩ .
(٢) هو احمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي ابو العباس وقد تقدمت ترجمته في " القياس في اللغة " (٧٩) .

(٣) هو محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي صاحب المعتمد وقد تقدمت ترجمته في بحث " الحقيقة والمجاز " (٥٢) .

(٤) لم أجد - فيما بين يدي من المصادر - ان احمد بن حنبل رحمه الله قائل بالوجوب عقلا ، وانما أثبتته سمعا ، كما هو مذهب الجمهور . ولكن من اصحابه من قال بالوجوب عقلا ، كأبي الخطاب والقاضي . قال أبو الخطاب : العقل يقتضي وجوب قبول خبر الواحد . وقال القاضي في الكفاية : العقل دل على وجوب قبوله .

انظر : المسودة ص ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، الكفاية ص ١٨ روضة الناظر ص ٥٣ .
(٥) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٦٩ - ٤٧٠ فقد أورد الاحاديث والوقائع التي حدثت في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي زمن الصحابة رضي الله عنهم . مستدلا به على قيام الحجة بخبر الواحد ووجوب العمل به ، اذا كان عدلا موثوقا بصدقه ، عاقلا لما يحدث به ، عالما لما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤمن به بحروفه كما سمع .
في ب : بدليل .

(٦) هو الصحابي الجليل المغيرة بن شعبه بن ابي عامر بن مسعود بن معتب ابن مالك بن كعب الثقفي . ابو عبدالله وقيل ابو عيسى .

ومحمد بن مسلمة^(٢) في ميراث الجده ، وعربخبر عبد^(٣) الرحمن

====
أسلم عام الخندق وقدم مهاجرا . وقيل : ان اول مشاهده الحديدية وكان
يعد من دهاة العرب ، وحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه
أولاده عروة وغفار وحمزة . ومن الصحابة المسور بن مخرمة ، ومن
المخضرمين فمن بعدهم : قيس ابن ابي حازم وسروق وقبيصة بن
ذؤيب ونافع بن جبير وغيرهم . ولاء عمر طي البصرة ثم طي الكوفة
وشهد اليمامة وفتح الشام والعراق ، وكان أول من وضع ديوان البصرة ،
ولما قتل عمر اقره عثمان طي ولاية الكوفة ثم عزله . ولما قتل عثمان اعتزل
القتال الى ان حضر مع الحكمين ، ثم بايع معاوية بعد ان اجتمع الناس عليه .
وولاه بعد ذلك الكوفة واستمر عليها حتى مات سنة خمسين من الهجرة .
انظر ترجمته في الاصابة ٤٥٢/٣ - ٤٥٣ ، الاستيعاب ٣/٣٨٨ - ٣٩١ ،
تهذيب الاسماء ١٠٩/١ ، طبقات ابن سعد ٢٨٤/٤ ، تاريخ بغداد
١٢/٢ ، شذرات الذهب ٢٢/١ ، ٣٢ ، ٥٦٤ .

(١) هو الصحابي محمد بن سلمة بن سلمة بن خالد بن عدى الانصاري الأوسي

الحارثي ابو عبد الرحمن المدني حليف بني عبد الاشهل .
ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
احاديث وروى عنه بعض الصحابة والتابعين ، وقيل انه شهد بدر ، وأخا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين ابي عمير . وشهد المشاهد
كلها الا غزوة تبوك فانه تخلف عنها باذن النبي له بأن يقيم بالمدينة
وكان من فضلاء الصحابة .

وقد اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل ولا صفين .
وولاه عمر طي صدقات جهينة ، وكان عند عمر معدا لكشف الامور المعضلة في
البلاد . وقد أرسله الى العراق في الكشف عن سعد بن ابي وقاص حين
بنى قصرا بالكوفة . وغير ذلك .

ومات بالمدينة في سنة ست واربعين ، وهو ابن سبع وسبعين سنة وقيل
سنة ثلاث واربعين . وقيل قتله أهل الشام .
انظر ترجمته في : الاصابة ٣/٣٨٣ - ٣٨٤ ، الاستيعاب ٣/٣٣٤ - ٣٣٦ ،
تهذيب الاسماء ٩٢/١ .

والخبر المشار اليه هو قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه - لما جاءته الجدة
تطلب ميراثها : " مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم شيئا ، فارجمي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال
المغيرة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس . فقال :
هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة مثله . فأنفذه لها أبو بكر .

رواه ابو داود واحمد ومالك وابن ماجه والدارمي والترمذي وصححه .
انظر : سنن ابي داود ١٠٩/٢ ، مسند احمد ٣٢٧/٥ ، موطأ مالك ١/٣٣٥
سنن ابن ماجه ٩٠٩/٢ - ٩١٠ ، سنن الدارمي ٣٥٩/٢ ، سنن الترمذي
٤١٩/٤ - ٤٢٠ ، وانظر : تحفة الاحوذى ٢٧٧/٦ - ٢٧٨ ، نيل الاوطار
٦٧/٦ وما بعدها .

(٢) في ج : سلمة . وهو خطأ .

(٣) هو الصحابي الجليل : عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحرث
====

في أخذ الجزية من المجوس (١) ، وبخبر حمائل (٢)

====
ابن زهرة بن كلاب القرشي الزهري ابو محمد . احد العشرة المشهود لهم
بالجنة ، واحد الستة اصحاب الشورى ، الذين اخبر عمر رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه توفي وهو عنهم راض ، واسند رفقتهم
امرهم اليه حتى بايع عثمان .

ولد بعد الفيل بعشر سنين ، وأسلم قديما قبل دخول دار الارقم ، وهاجر
الهجرتين ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها . وكان اسمه عند الكعبة ويقال
عده عمرو ، فغيره النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخا رسول الله بينه وبين
سعد بن الربيع . وبعثه الى دومة الجندل وأذن له ان يتزوج بنت ملكهم
الأصبغ بن ثعلبة الكلبى ، ففتح عليه فتزوجها .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر بن الخطاب . وروى عنه
اولاده وبعض الصحابة . تصدق في عهد النبي بشطر ماله ثم تصدق بعد
بأربعين الف دينار ، ثم حمل على خمسمائة فرس في سبيل الله ، وخمسمائة
راحلة . وكان اكثر ماله من التجارة . وفضائله كثيرة . ومات رضي الله عنه
سنة احدى وثلاثين وقيل اثنتين وثلاثين وعاش اثنتين وسبعين سنة وقيل
ثمانيا وسبعين سنة ودفن بالقيع .

انظر ترجمته في : الاصابة ٤١٦/٢-٤١٧ ، الاستيعاب ٣٩٣/٢-٣٩٨ ،
تهذيب الاسماء ٣٠١/١ ، طبقات ابن سعد ٣٤٠/٢ ، صفة الصفوة ٣٤٩/١
الهداية والنهاية ١٦٣/٧ ، شذرات الذهب ٣٨/١ .

(١) خبر عبد الرحمن بن عوف الذى اخذ به عمر بن الخطاب في اخذ الجزية
من المجوس رواه البخارى واحمد وابو داود والترمذي ومالك والشافعي .
ولفظه : عن بجالة بن عده قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية على منازل ،
فجاءنا كتاب عمر : انظر مجوس من قبلك ، فخذ منهم الجزية ، فان عبد الرحمن
ابن عوف اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس
هجر .

وفي رواية : ان عمر كان لا يأخذ الجزية من المجوس حتى أخبره عبد الرحمن
ابن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر .
واللفظ للترمذي وقال حديث حسن صحيح .

انظر فتح الباري ٢٥٧/٦ مسند احمد ١٩١/١ ، سنن ابي داود ١٥٠/٢
سنن الترمذي ١٤٧-١٤٦/٤ موطأ مالك ٢٧٨/١ . مسند الامام الشافعي
ص ٢٠٩ . وانظر نيل الاوطار ٦٣/٨-٦٥ ، تخريج احاديث البيهقي ص ١٥٦ ،
تحفة الاحوذى ٢١١/٥ ، الاصابة ٤١٦/٢ .

والمجوس : أمة من الناس لهم نحلة فاسدة ، قيل انهم يعبدون النار . وهي
كلمة فارسية ، وتمجس : صار مجوسياً وفي الحديث " فأبواه يمجانه .."
انظر : المصباح المنير ٢٢٩/٢ ، مختار الصحاح ص ٦١٦ .

(٢) هو التصابي حمل بن مالك بن النابغة بن جابر بن ربيعة بن كعب بن
الحارث الهذلي ابونضله . نزل البصرة وله بها دار . جاء ذكره في حديث
أبي هريرة في الصحيح في قصة الجنين ، واستعمله النبي صلى الله عليه
وسلم على صدقات هذيل . ولم يذكر تاريخ وفاته ، ولكنه كان عايشاً الى خلافة
====

في الغزوة (١) وقال لولم نسمع هذا القضيـنا بغيره ، وبخبر الضحاك (٢) بأنه
عليه السلام كتب إليه أن يورث امرأة أشيم (٣) من دية زوجها ورجع
إليه ، وبخبر عمرو (٤) ابن حزم بأنه فسي

====
عمر بدليل خبر الجنين الذي سيأتي .
انظر ترجمته في : الاصابة ٣٥٥/١ ، الاستيعاب ٣٦٦/١ ، تهذيب
الاسماء ١٦٩/١ ، طبقات ابن سعد ٣٣/٧ .
(١) خبر حمل بن مالك بن النابغة رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي
والشافعي من حديث طلوس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن عمر بن
الخطاب انه نشد الناس قضا النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك - يعني
في الجنين - فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين
لي ، فضربت احدهما الاخرى بمسطح فقتلتها ، وقتلت جنينها ، فقضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغيره . وأن تقتل بها
والمسطح : عود من أعواد الخيا .

انظر : سنن ابي داود ٤٩٧/٢ - ٤٩٨ ، سنن النسائي ٤٢/٨ ، سنن
ابن ماجه ٨٨٢/٢ ، سنن الدارمي ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، مسند الامام الشافعي
ص ٣٤٨ ، سنن الدارقطني ١١٦/٣ ، وانظر : الاصابة ٢٧-٢٨ ، وسنن
الترمذي ٢٣-٢٤ ، وموطأ مالك ١٨٤/٢ ، ومسند الامام احمد ٧٩/٤ .
(٢) هو الصحابي : الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن ابي بكر بن
كلاب الكلابي ابو سعيد . كان معدودا في أهل المدينة ، وكان ينزل
باديتها ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم ، وعقد له لواء ، وولاه على من
أسلم من قومه ، وكتب إليه ان يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها
وكان قتل أشيم خطأ ، وشهد بذلك الضحاك بن سفيان عند عمر بن
الخطاب رضي الله عنه فقضى به وترك رأيه .
ومعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية وأمر عليهم الضحاك . وكان أحد
الابطال ، وكان يقوم على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم متوشحا سيفه ،
وكان يعد بمائة فارس وحده .

روى عنه سعيد بن المسيب ، والحسن البصري .
انظر ترجمته في : الاصابة ٢٠٦-٢٠٧ ، الاستيعاب ٢٠٦-٢٠٨ ،
تهذيب الاسماء ٢٤٩/١ .
(٣) أشيم : بوزن أحمد ، وهو الصحابي أشيم الضبابي .
قتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم خطأ ، فأمر الضحاك بن سفيان أن
يورث امرأته من ديته . ولم يذكروا عنه اكثر من ذلك .
انظر الاصابة ٥٢/١ ، الاستيعاب ١١٥/١ ، تهذيب الاسماء ١٢٣/١ .
وبخبر اشيم هذا رواه : أحمد ومالك والشافعي وابو داود والترمذي وابن
ماجه والدارمي ، وقال الترمذي حسن صحيح .

انظر مسند احمد ٤٥٢/٣ ، موطأ مالك ١٩٠/٢ ، سنن ابي داود ١١٧/٢ ،
سنن الترمذي ٢٧/٤ ، سنن ابن ماجه ٨٨٣/٢ ، سنن الدارمي ٣٧٧/٢
وانظر تحفة الاحوذى ٦٧٤/٤ ، نيل الاوطار ٨٤-٨٥ ، الرسالة ص ٤٢٦ .
(٤) هو عمرو بن حزم بن زيد بن لوزان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك
====

كل اصبح (١) عشرا وعثمان (٢) بخبر فريعه (٣) بنت مالك ان عدة الوفاة

====
بن النجار الانصاري ، ومنهم من ينسبه في بني مالك بن جُسم بن الخزرج .
ويكنى ابا الضحاك . وأول مشاهده الخندق ، واستعمله رسول الله صلى
الله عليه وسلم طى أهل نجران ، وهو ابن سبع عشرة سنة ، ليقفهم فسي
الدين ويعلمهم القرآن ، ويأخذ صدقاتهم ، وذلك سنة عشر ، وكتب له
كتابا فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات .
ومات بالمدينة سنة احدى وخمسين ، وقيل اربع وخمسين . وقيل مات فسي
خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وروى عنه ابنه محمد ، والنضر بن عبدالله السلمي ، وزيايد بن نعيم السلمي
انظر ترجمته في : الاصابة ٥١٣/٢ ، ٥٣٢ ، الاستيعاب ٥١٧/٢ .
(١) وخبر عمرو بن حزم " أن في كل اصبح عشرا من الابل " رواه مالك والشافعي
والنسائي والدارمي والدارقطني . ورواه ابو داود والنسائي من حديث
ابي موسى الاشعري ، وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده ، والترمذي عن ابن عباس .

انظر الموطأ ١٨١/٢ ، ١٨٦ ، مسند الشافعي ص ٣٤٨ ، سنن النسائي
٤٩/٨ - ٥٠ ، سنن الدارمي ١٩٤/٢ .

وانظر سنن ابي داود ٤٩٤/٢ - ٤٩٦ ، سنن الترمذي ١٣/٤ - ١٤ ، سنن
ابن ماجه ٨٨٥-٨٨٦/٢ ، سنن الدارقطني ٢١٠-٢١٢/٣ .

(٢) هو الصحابي الجليل امير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين ، ذو النورين
عثمان بن عفان بن ابي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الاموي ابو
عبدالله وأبو عمر . ولد بعد الفيل بست سنين ، واسلم قديما على يد ابي بكر
الصديق ، وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته رقية وماتت عنده أيام بدر ،
فزوجه اختها ام كلثوم ، فلذلك كان يلقب ذا النورين ، وبشره رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ووعده من اهل الجنة وشهد له بالشهادة ،
وجيئ جيش العسرة ، وبيع عنه النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة
لما أرسله الى مكة ، وشري بئر معونة وسلبها لله .

وروى عنه أولاده : عمرو ايمان وسعيد وابن عمه مروان بن الحكم ، وعدد من
الصحابة ، وهو أول من هاجر الى الحبشة ، وتخلف عن بدر لتمريض زوجته
رقية ، فكتب له النبي صلى الله عليه وسلم بسببه وأجره .

وبويح بالخلافة بعد مقتل عمر سنة اربع وعشرين ، وقتل سنة خمس وثلاثين
من الهجرة ودفن بالبقيع وهو ابن اثنتين وثمانين سنة ومناقبه اكثر من أن
تحصره .

انظر ترجمته في : الاصابة ٤٦٢-٤٦٣ ، الاستيعاب ٦٩/٣ - ٨٤ ،
تهذيب الاسماء ٣٢١/١ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤٧ شذرات
الذهب ٤٠/١ ، صفة الصفوة ٢٩٤/١ - ٣٠٧ ، صحيح مسلم وشرح النووي
١٦٨-١٧٢/١٥ .

(٣) هي الصحابية : فريعه بنت مالك بن سنان الخدرية ، اخت ابي سعيد
الخدرى ، كان يقال لها الفارعة ، شهدت بيعة الرضوان . وأمها حبيبة
بنت عبدالله بن ابي ابن سلول . روت عن فريعة هذه زينب بنت كعب بن عجرة
====

في منزل الزوج (١) ، وابن عباس بخبر أبي سعيد في الربا في النقد ورجع (٢) اليه (٣)

====
حديثها في سكنى المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى يبلغ الكتاب
أجله . وأخذ به أكثر فقها الا مزار . وفيه : فلما كان عثمان بن عفان
أرسل إليّ يسألني ، فأخبرته فاتبعه وقضى به .
انظر ترجمتها في : الاصابة ٣٨٦/٤ ، الاستيعاب ٣٨٧/٤ تهذيب
الاسماء ٣٥٣/٢ .

(١) خير فريضة بنت مالك " ان المتوفى عنها زوجها تعتقد في بيت الزوجية "
رواه اصحاب السنن والسنن . انظر : سنن ابي داود ٥٢٦-٥٢٧ ،
سنن ابن ماجه ٦٥٤/١ ، سنن النسائي ١٦٦/٦ ، سنن الدارمي ١٦٩/٢
تحفة الاحوذى ٣٧٨/٤ ، مسند احمد ١٣/٦ وانظر نيل الاوطار ٣٣٥/٦
تخريج احاديث اليزدوى ص ١٥٦ .

(٢) هو الصحابي الجليل : سعد بن مالك بن سنان بن عميد بن ثعلبة بن
الاجر الانصاري الخزرجي ابو سعيد الخدري مشهور بكنيته استصغر
بأحد ، واستشهد أبوه بها ، وغزا مابعدھا . وروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الكثير من الاحاديث . وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن
ثابت وغيرهم .

وروى عنه من الصحابة : ابن عباس وابن عمر وجابر ومحمود بن لبيد وأبو
أمامة بن سهل وابو الطفيل . ومن كبار التابعين : ابن المسيب وأبو عثمان
النهدى وطارق بن شهاب وغيرهم . ولم يكن احد من أحداث اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أفقه منه . وكان جريئا يصدع بالحق ولا تأخذه
في الله لومة لائم .

ومات رحمه الله سنة اربع وسبعين . وقيل اربع وستين ، وقيل خمس وستين .
انظر ترجمته في : الاصابة ٨٧/٤ ، ٣٥/٢ ، الاستيعاب ٨٩/٤ ، صفة
الصفوة ٧١٤/١ - ٧١٥ .

(٣) خبر أبي سعيد الخدري في الربا في النقد ، رواه البخاري ومسلم واحمد
والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم .

ولفظه : " عن ابي هريرة قال : سمعت ابا سعيد الخدري يقول : " الدرهم
بالدرهم والدينار بالدينار " فقلت : اني سمعت ابن عباس يقول غير ذلك .
قال : اما اني لقيت ابن عباس ، فقلت : اخبرني عن هذا الذي تقول في
الصرف ، أشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أم شي وجدت
في كتاب الله ؟ فقال : ما وجدت في كتاب الله ولا سمعته من رسول الله ،
ولكن اخبرني أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " انما
الربا في النسيفة " وفي لفظ للبخاري " أنتم اعلم برسول الله صلى الله عليه
وسلم مني " .

وروى ابن ماجه عن سليمان بن علي الرهعي عن أبي الجوزاء قال :
سمعت يأمرا بالصرف - يعني ابن عباس - ويحدث ذلك عنه . ثم بلغني أنه
رجع عن ذلك . فلقيته بمكة ، فقلت : انه بلغني أنك رجعت . قال : نعم .
انما كان ذلك رأيا مني . وهذا أبو سعيد يحدث عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه نهى عن الصرف " .

وتحول (١) أهل قبا بغير الواحد، وعمل الصحابة بخبر ابي بكر: "الاثمة من قريش" (٢)

====
انظر: صحيح البخارى ٣٨١/٤، صحيح مسلم ١١/١٠-١١، سنن ابن ماجه ٧٥٨/٢ - ٧٥٩، سند احمد ٢٦٢/٢، سنن النسائي ٢٤٧/٧ - ٢٤٨، سنن الترمذى ٥٣٣/٣ - ٥٣٤، وانظر: شرح ابن حجر - فتح البارى ٣٨١/٤ - ٣٨٢، تحفة الاحوذى ٤٤١/٤ - ٤٤٢، نيل الاوطار ٢١٦/٥ وما بعدها تخريج احاديث البيهقي ص ١٧٢.

(١) عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا، وكان رسول الله يحب ان يتوجه الى الكعبة. فانزل الله (قد نرى تقلب وجهك في السماء) الاية. فتوجه نحو الكعبة، ف صلى معه رجل، ثم خرج بعدما صلى، فرطى قوم من الانصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس، فقال: هو يشهد انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وانه توجه نحو الكعبة. فتحرك القوم حتى توجهوا نحو الكعبة."

رواه البخارى - واللفظه - ومسلم ومالك والشافعي والدارمي.
انظر: صحيح البخارى بفتح البارى ٥٠٢/١، صحيح مسلم ٩/٥ - ١٠، الموطأ ١٥٥/١، الرسالة للامام الشافعي ص ٤٠٦، سنن الدارمي ٢٨١/١.

وانظر: شرح ابن حجر - فتح البارى ٥٠٢/١ - ٥٠٣، شرح النووى على مسلم ٩/٥ - ١٠.

وقال الامام الشافعي رحمه الله تعليقا على هذا الخبر، وأهل قبا أهل سابقة من الانصار، وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها، ولم يكن لهم ان يدعوا فرض الله في القبلة الا بما تقوم عليهم الحجة. ولم يلقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه سماعا من رسول الله، ولا بخبر عامة. وانتقلوا بخبر واحد، ان كان عندهم من أهل الصدق، عن فرض كان عليهم، فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي انه احدث عليهم من تحويل القبلة.

ولم يكونوا ليفعلوه - ان شاء الله - بخبر، الا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله اذا كان من أهل الصدق.

الرسالة ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

رواه البخارى ومسلم بلفظ "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان". (٢)

وفي رواية للبخارى "ان هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد الا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين".

وروى مسلم من حديث ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم".

وفي رواية عن جابر بن عبد الله "الناس تبع لقريش في الخير والشر".
ورواه الترمذى من طريق عمرو بن العاص بلفظ "قريش ولاية الناس في الخير والشر الى يوم القيامة".

والانبياء يدفنون حيث يموتون (١) ، و "نحن معاشر الانبياء لا نورث" (٢) .
وكذلك التابعون من غير نكير . فان قيل : آحاد فلزم (٣) الدور ، ويحتمل أن يكون
عليهم بغيرها ، وان سلم فهم البعض فلا اتفاق ، وان سلم عدم الانكار لكن أبو بكر
رضي الله عنه أنكر على المغيرة رحمه الله حتى رواه ابن مسلمة
ورد عمر (٤) رضي الله عنه خير أبي موسى (٥) -----

=== وروي أحمد في فضائل الصحابة "الملك في قريش ، والقضاء في
الانصار" .

انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري - ١١٣/١٣ - ١١٤ ، صحيح
سلم ١٩٩/١٢ - ٢٠١ ، سنن الترمذي ٥٠٣/٤ = ٥٠٤ ، فضائل
الصحابة ٧٩٥/٢ ، سنن الدارمي ٢٤٢/٢ .

وانظر : فتح الباري ١١٤/١٣ - ١١٩ ، شرح النووي على مسلم
١٩٩/١٢ - ٢٠١ ، تلخيص الحبير ٤٢/٤ ، طبقات السبكي ٩٩/١ .
(١) تقدم تخريجه في "اتفاق العصر الثاني على أحد قولي العصر
الاول" .

(٢) رواه البخاري ومالك واحمد والنسائي والترمذي بلفظ : "لا نورث ، ما
تركنا صدقة" .

ورد ذلك في قصة : "عن عائشة رضي الله عنها : ان فاطمة والعباس
طيهما السلام اتيا ابا بكر يلتزمان ميراثهما من رسول الله صلى الله
عليه وسلم - وهما حينئذ يطلبان ارضيهما من فديك ، وسهمهما
من خيبر . فقال لهما ابو بكر : والله لا ادع امرأ رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه الا صنعته ، قال : فهجرته فاطمة
فلم تكلمه حتى ماتت" .

ورواه الترمذي وابن ماجه بلفظ "ان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ،
وانما ورثوا العلم" .

انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري - ٥/١٢ - ٧ ، الموطأ ٢٥٦/٢ و
فضائل الصحابة للامام احمد ٣٦٢/١ ، سنن النسائي ١٢٠/٧ ، ١٢٣٠ ،
سنن الترمذي ١٥٧/٤ - ١٥٨ ، ٤٩/٥ ، سنن ابن ماجه ٨١/١ ،
طبقات ابن سعد ٣١٤/٢ - ٣١٧ .

وانظر فتح الباري ٧/١٢ - ٩ ، تلخيص الحبير ١٠٠/٣ .
(٣) في أ و ج : فيلزم .

(٤) هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقد تقدمت ترجمته .

(٥) هو الصحابي : عبدالله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر بن غنم .
أبو موسى الأشعري مشهور باسمه وكنيته معا .

اسلم قديما ، وقدم المدينة بعد فتح خيبر ، واستعمله النبي صلى الله عليه
وسلم على بعض اليمن ، واستعمله عمر على البصرة بعد المغيرة ، فافتتح الاهواز
ثم أصبهان . ثم استعمله عثمان على الكوفة . ثم كان أحد الحكمين في صفين
ثم اعتزل الفريقين . وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الاربعة ،

في الاستئذان (١) حتى رواه ابو سعيد رحمه الله ، ورد (٢) علي خير (أبي) (٣)
سنان (٤) رضي الله عنهما في المفوضه . وكان يحلف غير أبي بكر رضي الله عنه .

====
ومعاز وابن مسعود وأبي بن كعب وعمار وروى عنه اولاده : موسى وابراهيم
وابو بردة وابوبكر وامراته ام عبدالله وعدد من الصحابة والتابعين .
وكان حسن الصوت بالقرآن ، وكان عمر اذا رآه قال : ذكرنا ربنا يا أبا موسى .
فيقرأ عنده . وقد فقه اهل البصرة واقراهم كتاب الله .
ومات سنة اثنتين وقيل اربع وثلاثين . وهو ابن نيف وستين .
انظر ترجمته في : الاصابة ٢/٣٥٩ - ٣٦٠ ، الاستيعاب ٢/٣٧١-٣٧٢ ،
تهذيب الاسماء ٢/٢٦٨ ، حلية الاولياء ١/٢٥٦ ، شذرات الذهب
١/٥٣ .

(١) خبر أبي موسى الأشعري في الاستئذان ، رواه البخاري ومسلم ومالك واحمد
وابوداود والترمذي وابن ماجه والدارمي .
ولفظه : عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الانصار ،
از جاء ابو موسى كأنه مذعور فقال : استأذنت علي عمر ثلاثا فلم يؤذن
لي ، فرجعت . فقال : ما منعك ؟ قلت استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي ،
فرجعت ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اذا استأذن احدكم ثلاثا
فلم يؤذن له فليرجع " فقال : والله لتقين عليه بيعة . أمنكم احد سمعه
من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك
الا أصفر القوم .

فكنت اصفر القوم ، فقلت معه فاخبرت عمران النبي صلى الله عليه وسلم قال
ذلك ، هذا لفظ البخاري ولمسلم نحوه .
انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري ١١/٢٦٦-٢٧ ، صحيح مسلم
١٤/١٣٠-١٣١ ، الموطأ ٢/٢٤٠ ، مسند احمد ٣/٦ ، سنن أبي
داود ٢/٦٣٧ ، سنن الترمذي ٥/٥٣ - ٥٤ ، سنن ابن ماجه ٢/١٢٢١
سنن الدارمي ٢/٢٧٤ .

وانظر : فتح الباري ١١/٢٧-٣٩ ، شرح النووي ١٤/١٣١-١٣٢ ، تحفة
الاحوذى ٧/٤٦٤ .

(٢) هو علي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) سقطت من الاصل وفي أ : ابن .

(٤) هو أبو سنان الأشجعي . قال ابن حجر العسقلاني : ويقال : انه معقل

ابن سنان والراجع انه غيره .

ورد ذكره هو وأخوه الجراح الأشجعي في حديث ابن مسعود في قصة
امراة مات زوجها ولم يفرض لها صداقا فرفعت قضيتها الى عبدالله
ابن مسعود رضي الله عنه ، فقال : اني اقول فيها : أن لها صداقا كصداق
نساءها ، لا وكس ولا شطط ، وان لها الميراث وطيبها العده ، فان يكن
صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان . والله ورسوله بريئان .
فقام ناس من اشجع ، فيهم الجراح وابوسنان فقالوا : يا ابن مسعود : نحن
نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاها فينا في برؤع بنت واشق ،

====

وردت عائشة (١) رضي الله عنها خبر ابن عمر (٢) في

====
وان زوجها هلال بن مرة الاشجعي كما قضيت . قال : ففرح عبد الله
ابن مسعود فرحا شديدا ، حين وافق قضاؤه قضا رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

رواه ابوداود والامام احمد .
انظر : سنن ابى داود ٤٨٨/١ ، الفتح الرباني في ترتيب مسند الامام
احمد ١٧٢/١٦ - ١٧٤ .

(١)
الاصابة ٢٢٩/١ ، ٩٦/٤ ، الاستيعاب ٢٥١/١ - ٢٥٢ .
هي أم المؤمنين عائشة بنت ابى بكر الصديق : عبدالله بن عثمان بن عامر
بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى القرشي
التميمي .

ولدت بعد البعثة بربع سنين وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت
ست وقيل سبع ، ودخل بها وهي بنت تسع سنين . وفي الصحيح ، قالت
عائشة : تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت ست سنين ،
وهي بي وأنا بنت تسع ، وقبض وأنا بنت ثمان عشرة سنة . ولم ينكح النبي
بكرها .

وكانت تكنى بأُم عبدالله ، وكانت فقيهة عالمه فاضلة وكان الصحابة يسألونها
عن أشياء كثيرة فتجيبهم . قال ابوبرده ابن ابى موسى عن ابيه : ما أشكل
طينا امر فسألنا عنه عائشة الا وجدنا عندها فيه طما . قال الزهري : لو
جمع علم عائشة الى علم جميع امهات المؤمنين وعلم جميع النساء ، لكان
علم عائشة أفضل .

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من الاحاديث وروت عن ابيها وعمر
وقاطمة وسعد بن ابى وقاص وغيرهم ، وروى عنها خلق كثير .
وماتت سنة ثمان وخمسين ، وقيل سنة سبع وخمسين رضي الله عنها ودفنت
بالبقيع .

انظر ترجمتها في الاصابة ٣٥٩/٤ - ٣٦١ ، ٣٤١/٢ ، الاستيعاب ٣٥٦/٤ -
٣٦١ ، صفة الصفوة ١٤٦/١ ، طبقات ابن سعد ٣٧٤/٢ - ٣٧٨ ،
شذرات الذهب ٦١/٩ - ٦٣ .

(٢)
هو عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي . ابو عبد الرحمن
اسلم مع ابيه وهو صغير لم يبلغ الحلم ، وهاجر قبل ابيه . وأجمعوا انه لم
يشهد بدرا ، واختلفوا في شهوده احدا ، قال ابن عبد البر : والصحيح
ان اول مشاهده الخندق .

وقال الواقدي : كان عبدالله بن عمر يوم بدر ممن لم يحتلم ، فاستصغره
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وورده وأجازه يوم أحد ، ويروى ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم رده يوم أحد ، لانه كان ابن اربع عشرة سنة . وأجازه
يوم الخندق ، وشهد الحديبية . وكان رحمه الله من اهل الورع والعلم ،
وكان كثيرا الاتباع لآثار رسول الله ، شديد التحرى والاحتياط والتوقي في
فتواه . وكان مولعا بالحج الى ان مات ، ويقال : انه كان من اعظم الصحابة
بمناسك الحج .

تعذيب (١) الميت ببكاء أهله . وان سلم لكنها مخصوصة فلم تعم . قلنا
متواترة (٢) في المعنى كشجاعة طي رضي الله عنه وجود حاتم ، والسياق دليل
ان العمل بها والعادة تحيل العمل بغيرها وهو غير منقول ، والشيوخ مع عدم الانكار
اتفاق ، وانما انكر من انكر عند الارتياح وعمل بها من عمل لظهورها دون خصوصها
كظاهر الكتاب والتواتر . وأيضا فالتواتر أنه طيه السلام كان يبعث الاحاد السوي
الخواصي لتبليغ الاحكام مع العلم بتكليف المبعوث اليهم العمل بمقتضاه . أبو
الحسين (٣) : العقل يوجب العمل بنظن تفصيل جملة طم (٤) وجوبها عقلا ،
فان العدل اذا اخبر بمضرة أكل شيء (٥) والقيام من تحت حائط مائل ، ووجب ،

- ====
- ومات سنة ثلاث وسبعين بمكة ، بعد قتل الزبير بثلاثة اشهر . وهو ابن
ست وثمانين سنة وأفتى في الاسلام ستين سنة .
انظر ترجمته في : الاستيعاب ٢/٣٤١ - ٣٤٥ ، الاصابة ٢/٣٤٧ - ٣٤٩
طبقات ابن سعد ٢/٣٧٣ ، ٤/١٤٢ ، صفة الصفوة ١/٥٦٣ ، تهذيب
الاسماء ١/٢٧٨ ، حلية الاولياء ١/٢٩٢ ، طبقات الحفاظ ص ٩ .
(١) خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله . رواه البخاري وسلم وابو داود
والنسائي وابن ماجه .
ولفظه : عن نافع عن ابن عمر : ان حفصة بكت على عمر ، فقال : مهلا
يا بنيه ، ألم تعلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان الميت
يعذب ببكاء أهله طيه .
وفي رواية للبخاري : لما اصيب عمر ، دخل صهيب يبكي ، يقول : وأخاه
واصحابه . فقال عمر رضي الله عنه : يا صهيب ، اتبكي علي وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : ان الميت يعذب ببكاء أهله طيه .
قال ابن عباس رضي الله عنهما " فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة رضي الله
عنها ، فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله طيه . ولكن رسول الله قال : " ان
الله لمزيد الكافر عذابا ببكاء أهله طيه " وقالت : حسبكم القرآن (ولا تنز
وازة وزراخري) قال ابن عباس عند ذلك : والله (هو اضحك وأبكس)
قال ابن ابي مليك : والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئا .
انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري ٣/١٥١ - ١٥٢ ، صحيح مسلم
٦/٢٢٨ - ٢٢٩ ، سنن ابي داود ٢/١٧٢ - ١٧٣ ، سنن النسائي
٤/١٣ ، سنن ابن ماجه ١/٥٠٨ .
وانظر : فتح الباري ٣/١٥٢ - ١٦٠ ، شرح النووي على مسلم ٦/٢٢٨ -
٢٢٩ ، كشف الخفا ١/٣٠٠ .
(٢) في ب : متواتر .
(٣) أي استدل ابو الحسين البصري انظر المعتمد ٢/٥٨٣ .
(٤) في ب : معلوم .
(٥) في ج : أو القيام .

لاشتماله على تفصيل واجب معلوم وهو اجتناب المضار، والرسول عليه السلام مبعوث للمصالح ودرغ المضار فالخبر تفصيل له ، وأجيب بأنه في العقل ليس بواجب ، بل هو أولى ، وان سلم فمنوع في الشرعي ، وان سلم فهو قياس ظني في الأصول .
الثاني (١) في شروطه :

منها العقل ، والبلوغ ، وأمانة كماله فلا تقبل رواية الصبي ، اما قبل التمييز فلكمال الخلل ، وأما بعده ، فليس لعدم القدرة على الضبط فان المراهق قادر ولا (٢) لما قيل : لا يسمع اقراره على نفسه فعلى غيره أولى ، لا نتفاضه بالعبد والمحجور عليه . (٣)
بل لاحتمال (٤) الكذب . كالفاسق وأولى ، فانه مكلف يخاف الله تعالى ،

- (١) هذا هو الثاني من اقسام النظر في خبر الواحد - التي ذكرها المصنف في اول هذا الفصل - وهو النظر في شرائط وجوب العمل بخبر الواحد . وهي اربعة : العقل - والضبط - والعدالة - والاسلام .
وشرط بعضهم خاصا ، وهو فقه الراوى .
انظر تفصيل الكلام على هذه الشروط ، وما في بعضها من خلاف مع أدلة كل في : احكام الامدى ٢/٧١ - ٧٧ ، المستصفى ١/١٥٥ - ١٥٧ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٣٩ - ٢٤١ ، ٢٤٣ - ٢٤٨ ، ٢٥١ - ٢٥٢ ، نهاية السؤل ٢/٢٤١ - ٢٤٢ ، ٢٤٨ - ٢٥١ ، ٢٥٢ - ٢٥٤ ، منهاج العقول ٢/٢٣٩ - ٢٥٤ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/١٤٦ ، غاية الوصول ص ٩٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ - ٣٦٠ ، ارشاد الفحول ص ٥٠ - ٥٥ ، روضة الناظر ص ٥٦ - ٥٧ ، مختصر البعلبي ص ٨٥ ، مختصر الطوفي ص ٥٨ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٩٢ - ٣٩٣ ، اصول السرخسي ١/٣٤٥ - ٣٥٤ ، فواتح الرحموت ٢/١٣٨ - ١٤٦ ، تيسير التحرير ٣/٣٩ - ٤٨ ، المعتمد ٢/٦١٨ - ٦١٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢/٦٢ ، المنخول ص ٢٥٧ - ٢٥٨ ، البرهان ١/٦١١ - ٦١٤ ، مقدمة بن الصلاح ص ٢١٨ وما بعدها .
في ب : والا . (٢)
أى لأن ذلك القول منتقى بالعبد ، والمحجور عليه ، فانه لا يقبل اقراره (٣)
على نفسه ، ومع ذلك روايته مقبولة بالاجماع .
وانما وردت رواية الصبي لانهم اتفقوا على عدم قبول رواية الفاسق ، لاحتمال كذبه ، مع انه يخاف الله تعالى ، لكونه مكلفا ، فاحتمال الكذب من الصبي - مع انه لا يخاف الله تعالى لعدم تكليفه - يكون اظهر .
ذكر هذا الوجه في الاحكام ٢/٧١ - ٧٢ وانظر المستصفى ١/١٥٦ ، والمنخول ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
في ب : لاحتماله . (٤)

والصبي غير مكلف . ولو تحمل قبله (١) وأدى بعده قبلت لعدم الخلل
في العلم والاداء والصحابة رضي الله عنهم قبلوا رواية ابن عباس وابن الزبير (٢)
والنعمان (٣) رضي الله عنهم في مثله ، والسلف والخلف مجتمعون على استماع الصبيان
من المشايخ ، واعتبارا بالشهادة المتحطة قبل البلوغ والرواية أولى . ومنها (٤)
الاسلام ، للاجماع على سلب الكافر أهلية الرواية لا لمنافاة الكفر الصدق ، بل
لتهمة العداوة . وأما الكافر بنحو التجسيم فمردود عند القاضي (٥) والغزالي (٦)
وعبد الجبار (٧) وآخرين لقوله تعالى

- (١) أي قبل البلوغ .
(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد ابن عبد العزى بن قصى ، القرشي الاسدي . يكنى ابا بكر وله كنية اخرى - ابو حبيب - كناه رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنية جده لأنه : ابي بكر ، وسماه باسمه . هاجرت امه اسما بنت ابي بكر الصديق من مكة الى المدينة وهي حامل به ، فولدت في سنة ثنتين من الهجرة وهو اول مولود من المهاجرين بالمدينة ، وأول شيء دخل جوفه ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث تغل في فيه وحنكه بالتمر ودعاه . وشهد موقعة الجمل مع ابيه وخالته . وكان كثير الصلاة ، كثير الصيام ، شديد البأس كريم الجدات والاسماء والخالات ويبيع له بالخلافة ستة اربع وستين ، وقيل خمس وستين ، واجتمع على طاعته اهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان ، وحج بالناس ثمان حجج ، وقتل في ايام عبد الملك سنة ثلاث وسبعين ، وهو ابن ثنتين وسبعين سنة .
(٣) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الانصاري الخزرجي يكنى ابا عبد الله ولا يبه صحبه ، وهو اول مولود للانصار بعد الهجرة ، روى عن ابن الزبير انه قال : كان النعمان بن بشير اكبر مني بستة أشهر . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خالد بن عبد الله بن رباح وعمر وعائشة . وروى عنه ابنه محمد ، ومولاه سالم وعروة والشعبي والسبيعي وابو قلابة وآخرون . واستعمله معاوية على الكوفة ، ثم على حمص ، وكان من اخطب الناس . وقتله مروان بن الحكم سنة خمس وستين .
(٤) انظر ترجمته في : الاصابة ٣٠٩/٢ - ٣١١ الاستيعاب ٢/٣٠٠-٣٠٦ .
(٥) أي من شروط وجوب العمل بخبر الواحد .
(٦) هو ابو بكر : محمد بن الطبيب الباقلائي . وقد تقدمت ترجمته في بحث (الاسماء الشرعية) .
(٧) وانظر تفصيل مذهبه في رواية الكافر بنحو تجسيم ، في : احكام الامدى ٧٣/٢ .
(٦) هو ابو حامد انظر تفصيل مذهبه في ذلك في المستصفى ١٥٦/١-١٥٧ .
(٧) هو القاضي عبد الجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمداني المعتزلي

(ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) (١) وهذا فاسق . وقوله أبو الحسين (٢)
وغيره ان كان متنزها عن الكذب لظهور صدقه ، واختار في الاحكام (٣) الرد
للفسق . ومنها (٤) الضبط وهو الحفظ والفهم لمعنى الصيغة لفة ، وانما لم
يعتبر في القرآن لان المقصود فيه النظم للاعجاز والمعنى تابع ، والسنة بالعكس ،
حتى لو لم يكن نقلها بالصيغة اكتفي بالنظم . ورجحان ضبطه وذكره على سهوه
هو الشرط لحصول غلبة الظن حينئذ ، فان جهل حمل على الاظن ، فان قيل :
الظاهر ان لا يروي العدل الا ما يذكر ولذلك انكر على ابي هريرة رضي الله
عنه الاكثار وقيل (٥) . قلنا : لا يروي الا ما يعتقد انه يذكره لكن (لا) (٦)
يوجب غلبة ظن السامع (٧) وليس انكارهم لاختلال الضبط ، بل لان الاكثار يخاف
معه ذلك ، وما قيل من ان الخبر دليل ، والاصل الصحة فلا يترك بالاحتمال
كالشك في الحدث بعد الطهارة مردود بأنه لا يكون دليلا ما لم يغلب الظن
به ، ومع التساوي في الراوي أو رجحان السهو يقع التردد في كونه دليلا لا فسي
خارج عنه ، بخلاف شك الحدث فانه وارد على يقين سابق بالطهر فلم يقدر . ومنها (٨)
العدالة (٩) : وهي الاستقامة والتوسط ، وفي الاصطلاح : هيئة نفسانية تحمل

- ====
انظر ترجمته في "تعريف الخبر ، واقسامه" .
وانظر تفصيل مذهبه في المعتمد ٦١٨/٢ .
(١) الآية ٦ من سورة الحجرات ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق
بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) .
(٢) حيث قال : والاولى ان يقبل خبر من فسق او كفر بتأويل لم يخرج من أهل
القبلة ، وكان متحرجا ، لان الظن لصدقه غير زائل .
(٣) انظر المعتمد ٦١٨/٢ ، واصول السرخسي ٣٢٨/١ ، واحكام الامدى ٧٣/٢ .
(٤) انظر الاحكام ٧٣/٢ - ٧٤ .
(٥) اي من شروط العمل بخبر الواحد .
(٦) انظر : احكام الامدى ٧٥/٢ ، اصول السرخسي ٣٤٠-٣٤١ ،
كشف الاسرار ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ .
(٧) سقطت من ب .
(٨) في ب : الظن للسامع .
(٩) اي من شروط العمل بخبر الواحد .
العدالة لفة : من العدل وهو القصد في الأمور ، وهو خلاف الجور ،
يقال : عدل في أمره عدلا .
وعدلته تعديلا فاعتدل : سويته فاستوى . وعدلت الشاهد ، نسبته
الى العدالة ووصفته بها . وعدل عدالة وعدولة ، فهو عدل : اي مرضي
يقنع به .
ويطلق العدل على الواحد وغيره بلفظ واحد ، وجاز ان يطابق في التثنية

على ملازمة التقوى والمروءة^(١) ليس معها بدعة ، وانما يتحقق باجتناب الكبائر^(٢)
وترك الاصرار على الصفات. وروى^(٣) ابن عمر : الكبائر تسع * الاشراك^(٤) بالله
وقتل النفس وقذف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم
والمعتوق والاحداد في البيت الحرام^(٥).

- ====
- والجمع . انظر : المصباح المنير ٢/٤٤-٤٥ مختار الصحاح ص ٤١٧ ،
القاموس المحيط ١٣/٤ ،
وفي الاصطلاح : العدالة : صيغة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل
بالمروءة عادة ظاهرا .
فالمرء الواحد - من صفات الهفوات ، وتحريف الكلام - لا تخل بالمروءة
ظاهرا ، لاحتمال الغلط والنسيان ، والتأويل ، بخلاف ما اذا عرف منه
ذلك وتكرر ، فيكون الظاهر الاخلال . ويعتبر عرف كل واحد وما يعتاده
فاذا فعل ما لا يليق به لغير ضرورة قدح ، والا فلا .
وقال الجرجاني : العدالة في الشريعة : عبارة عن الاستقامة على طريق
الحق ، بالاكتساب عما هو محظور دينه .
انظر تعريف العدالة في : التعريفات ص ١٤٧ المصباح المنير ٢/٤٥
ارشاد الفحول ص ٥١ ، العضد على ابن الحاجب ٢/٦٣ ، احكام الامدى
٢/٧٦ - ٧٧ ، كشف الاسرار ٢/٣٩٣ ، اصول السرخسي ١/٣٥٠-٣٥١ .
في ب : وليس .
(١) الكبائر : جمع كبيره : وهي ما كان حراما محضا ، شرع طيها عقوبة محضه
(٢) بنى قاطع ، في الدنيا والاخرة . التعريفات ص ٩٨٣ .
وقال شمس الدين الذهبي : الكبائر : ما نهى الله ورسوله عنه في الكتاب
والسنة والاشتر من السلف الصالحين .
ثم قال : والذي يتجه ويقوم عليه الدليل : ان من ارتكب شيئا من هذه
العظائم ما فيه حد في الدنيا ، كالقتل والزنا والسرقه أوجاء فيه وعيد
في الاخرة من عذاب او غضب او تهديد ، أولعن فاطمه على لسان
نبينا صلى الله عليه وسلم فانه كبيرة . انظر كتاب الكبائر ص ٧-٨ .
وانظر تعريف الكبيرة والصغيرة واختلاف العلماء في انقسام الذنوب التي
كبيرة وصغيرة وعدد الكبائر واختلافها في : شرح النووي على مسلم ٢/٨٤-
٨٨ تفسير القرطبي ٥/١٥٨-١٦٠ ، وكتاب الكبائر للذهبي .
(٣) في ب : ويروى .
(٤) في ب : الشرك
(٥) رواه الحاكم في المستدرک ١/٥٩ وانظر الفتح الكبير ٢/٣٣٧ ، تفسير
القرطبي ٥/١٦٠ ، تفسير ابن كثير ٢/٤٨٢ .
وروى البخاري ومسلم من حديث ابي هريرة : انها سبع .
وقال طساوس : قيل لابن عباس : الكبائر سبع ؟ قال : هي إلى السبعين
أقرب وفي رواية : إلى السبعمئة اقرب .
وروى عن ابن مسعود انه قال : الكبائر اربعة : اليأس من روح الله ، والقنوط
====

وزاد علي رضي الله عنه " السرقة وشرب الخمر" (١) وابوهيرة رضي الله عنه : اكل
الها وما يدل على الخسة كسرقة لقمة ، وعلى نقص المروءة كالأكل في السوق
والبول في الشارع والافراط في المرح الى الاستخفاف وصحبة الارذال . ويعتبر
في الشهادة (٢) بعد هذه : البصر والحرية والذكورية (٣) والعدد وعدم القرابة
والعداوة لأنها تتوقف على تمييز يختل بالعن، وكمال ولاية يعدم بالرق وينقص
بالأنوثة . والرواية لا تعتمد لها لأن ما يلزم السامع فهو بالتزام طاعة
الشارع لا بالزمام (٤) المخبر ، كالقاضي يلزمه القضاء بالتزام لا بالزمام (٥) الخصم ،
ولا أنه يلزمه ثم يتعدى ، بخلاف الشاهد ولا يلزم (٦) رد رواية الفقير والعبد
في الزكاة للزوم اعتقاده في أهله فيتعدى .

- ====
- من رحمة الله ، والأمن من مكر الله ، والشرك بالله .
وقد اختلف العلماء في تعدادها وحصرها ، لاختلف الاثار فيها ، والظاهر
انه لا يقصد بها الحصر ، وانما يقصد التنفير منها . قال القرطبي : جاءت
فيها احاديث كثيرة صحاح وحسان لم يقصد بها الحصر ، ولكن بعضها
اكبر من بعض بالنسبة الى ما يكثر ضرره .
وقال في كتاب الكبائر : واما الحديث فما فيه حصر للكبائر .
انظر : صحيح البخارى ١٣١/٢ ، صحيح مسلم ٨٢/١ - ٨٣ ، نيل الاوطار
٢٨٦/٧ ، سنن الترمذى ٢٣٥/٥ ، سنن النسائي ٨١/٧ تفسير القرطبي
١٥٩/٥ - ١٦٠ ، تفسير ابن كثير ٤٨٠/١ - ٤٨٢ ، كتاب الكبائر ص ٨
تفسير الطبرى ٣٦/٥ وما بعدها ، فروق القراني ١٢١/١ ، قواعد
الاحكام للعزبن عبد السلام ٢٣-٢٥ ارشاد الفحول ص ٥٢ .
انظر تفسير ابن كثير ٤٨٥/١ .
- (١) أى : ويعتبر في قبول الشهادة - بالاضافة الى هذه الشروط الاربعة -
شروط اخرى ، منها : الحرية والذكورة والعدد والبصر ، وعدم القرابة
وعدم العداوة .
انظر الاحكام ٧٧/٢ .
- (٢) وفي ب والذكورة .
(٣) في ب : لا بالتزام .
(٤) في ب : لا بالتزام .
(٥) في ب : لا يلزمه .

سألة :

المجهول الذي لم يعرف الا بحديث او اثنين ان قبله السلف وعملوا به أو سكتوا عنه التحق بالمعروف ، فان سكتهم بيان ، كقبولهم وان رده البعض وقبله آخرون قبل عندنا (١) ترجيحاً للتعديل لقبول ابن مسعود (٢)

(١) اي عند الحنفية . قال البزدوي : وان اختلف فيه مع نقل الثقات عنه ، فكذلك عندنا . اي ان حديثه مثل حديث المعروف . انظر اصول البزدوي وشرحه كشف الاسرار ٢/٢٨٤ - ٣٨٥ ، واصول السرخسي ١/٣٤٢ - ٣٤٣ . وانظر اختلاف العلماء في خبر مجهول الحال في : احكام الامدى ٢/٢٨ - ٨٢ ، المستصفى ١/١٥٧ - ١٥٨ مختصر ابن الحاجب ١/٦٤ ، غاية الوصول ص ١٠٠ ، التمهيد للاسئوى ص ١٣٦ ، ارشاد الفحول ص ٥٣ - ٥٤ روضة الناظر ص ٥٧ - ٥٨ ، المسودة ص ٢٥٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، شرح نخبة الفكر ص ١٥٥ ، تيسير التحرير ٣/٤٨ - ٤٩ ، فواتح الرحموت ٢/١٤٦ - ١٤٨ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣٢٧ - ٣٢٨ ، الملح ص ٤٣ .

وقال ابن الصلاح : قال ابو بكر الخطيب البغدادي - في اجوبة مسائل سئل عنها - : المجهول عند اصحاب الحديث : هو كل من لم يعرفه العلماء ، ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد . مثل : عمرو بن زي ، وجبار الطائي ، وسعيد بن زي حدان ، لم يرو عنهم غير ابي اسحق السبيعي . مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٦ .

(٢) هو الصحابي الجليل : عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن سمح بن قار بن مخزوم المهنلي ، ابو عبد الرحمن حليف بني زهرة . اسلم قديما قبل عمر ، وهو اول من جهر بالقرآن بمكة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولزم رسول الله وكان يحمل نعليه وسواكه ، ولهذا كان يقال له صاحب السواك والوساد وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة ، وشهد بدرًا وهو الذي احتز رأس ابي جهل . وشهد بقية المشاهد . وكان من طمائم الصحابة ورطاً تقياً ستماً . قال حذيفة : ما رأيت احداً أشبه برسول الله صلى الله عليه وسلم في هديه ودله وسمته من ابن مسعود ، ولقد ظم المحفوظون من اصحاب محمد ان ابن أم عبد اقربهم الى الله رُفقى . وفي الحديث "تمسكوا بهدي ابن أم عبد" وقد شهد ابن مسعود بعد النبي صلى الله عليه وسلم مواقف كثيرة ، منها اليرموك وغيرها . ومات سنة ثنتين وثلاثين ، ودفن بالقيع عن بضع وستين سنة . انظر ترجمته في الاصابة ٢/٣٦٨ ، الاستيعاب ٢/٣١٦ ، طبقات ابن سعد ٢/٣٤٢ صفة الصفوة ١/٣٩٥ ، البداية والنهاية ٧/١٦٢ ، شذرات الذهب ١/٣٨ .

وطلمة (١) ونافع (٢) ابن جبير وسروق (٣) والحسن (٤) رضي الله عنهم
رواية معقل (٥) ابن سنان وقد عمل عبدالله بروايتهم

- (١) هو طلمة بن قيس، ابو شبل النخعي الكوفي الفقيه، كان من اكابر أصحاب ابن مسعود وطماثهم . وكان شبه بابن مسعود . وقد روى عن جماعة من الصحابة . وروى عنه خلق من التابعين . قال في الشذرات : واستغناه غير واحد من الصحابة .
توفي سنة ثنتين وستين من الهجرة . انظر ترجمته : في : البدايق والنهاية ٢١٧/٨ ، شذرات الذهب ٧٠/١ وقد لا يذكر " طلمة " في قصة بروع بنت واشق الذي تقدم . انظر الفتح الرياني في ترتيب سند الاسام احمد ١٧٣/١٦ - ١٧٤ ، وبلوغ الاماني في اسرار الفتح الرياني : ١٧٣/١٦ - ١٧٤ ، سنن ابي داود ٤٨٨/١ .
- (٢) هو نافع بن جبير بن نطعم بن عدى بن نوفل القرشي النوفلي المدني . روى عن ابيه وعثمان وطى والعباس وابي هريرة وطائفة وغيرهم . وروى عنه جماعة من التابعين .
وكان ثقة عابدا يحج ماشيا ومركوبه يقاد معه ، قال غير واحد : توفي سنة تسع وتسعين بالمدينة .
انظر ترجمته في : البداية والنهاية ١٨٦/٩ ، شذرات الذهب ١١٦/١ .
- (٣) هو مسروق بن مالك الهمداني ترجم له في مسألة " اذا اختلف اهل عصر طى قولين لم يسغ ثالث " .
- (٤) هو الحسن ابن ابي الحسن ، ابو سعيد المعروف بالحسن البصري واسم ابيه يسار ، مولى زيد بن ثابت ، وقيل مولى جابر بن عبدالله ، وقيل غير ذلك .
وامه خيرة ، مولاة لام سلمه كانت تخدمها ، وربما ارسلتها في الحاجة فتشتغل عن ولدها الحسن وهو رضيع ، فتشاظه ام سلمة بثدييها ، فيدران طيه ، فيرضع منهما فكانوا يرون ان تلك الحكمة والعلوم التي اوتيها الحسن من بركة تلك الرضاعة من الثدي المنسوب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان الحسن جامعا للعلم والعمل ، عالما رفيعا فقيها ثقة مأمونا عابدا زاهدا كثير العلم والعمل ، فصيحاً جسيماً . ومات رحمه الله عام عشرومئة عن ثمان وثمانين سنة .
انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ١٥٦/٧ - ١٧٧ ، البداية والنهاية ٢٦٦/٩ - ٢٦٧ ، شذرات الذهب ١٣٦/١ - ١٣٨ .
- (٥) هو معقل بن سنان الاشجعي ، له صحبة .
قتله سلم بن عقبة الذي ارسله يزيد بن معاوية الى اهل المدينة لما خرجوا طيه وأطنوا خلعه ، ولولا طى قريش عبدالله بن مطيع ، وطى الانصار عبدالله بن حنظلة بن ابي عامر . فسا ر اليهم سلم بن عقبة ، وحدثت موقعة الحرة ، وقتل فيها خلق كثير من اولاد المهاجرين والانصار ، وقتل من الصحابة : معقل بن سنان الاشجعي ، وعبدالله بن حنظلة وعبدالله ابن زيد بن عاصم وغيرهم

في برّوع (١) بنت واشق الاشجعية " أنه مات عنها هلال ولم يكن فرض لها
ولا دخل بها وأنه عليه السلام قضى لها بمثل مهر نسائها (٢) . ورد علي
رضي الله عنه لمخالفته رأيه ، وان ردوه جميعا لم تقبل ، وان استتر حديثه فلم
يرد ولم يقبل لم يجب العمل به ، ويجوز لظاهر عدالة السلف ، وجوز أبو حنيفة (٣)
القضاء بظاهر العدالة . اما اليوم فلا بد من التزكية لغلبة الفسق . لنا (٤) ان
العدالة اصل والفسق شرط التثبيت ، فاذا انتفى ينتفى و" لقوله نحن نحكم
بالظاهر (٥) وقبل الصحابة رضي الله عنهم حديث من لم يظهر فسقه . اما اذا
ظهر الفسق انعكس الحال ، فلا ينتفى الا بالخبرة او التزكية .

===

وكان مقتل معقل بن سنان بعد انتهاء المعركة ، حيث قتله مسلم بن
قبيصة بين يديه صبوا . وكان صديقه قبل ذلك ، ولكن اسمه في يزيد
كلاما عظيما ، فنقم عليه بسببه . وذلك سنة ثلاث وستين من الهجرة .
انظر البداية والنهاية ٢١٧/٨ - ٢٢٠ ، شذرات الذهب ١/٧٠-٧١ .

(١) في ب : برّوع . وهو خطأ .

(٢) انظر تخريجه في " وجوب العمل بخبر الواحد " .

ص () .

(٣) انظر اصول البيهقي وشرحه كشف الاسرار ٣٨٨/٢ ، واصول السرخسي

٠٣٧٠/١

(٤) انظر احكام الامدى ٨٠/٢ - ٨١ .

(٥) هذا الحديث تكلموا في ثبوته ، فاستنكره المزني فيما حكاه ابن كثير عنه في

أدلة التنبيه ، وقال ابن حجر : وقد ثبت في تخريج احاديث المنهاج للبيضاوي

سبب وقوع الوهم من الفقهاء في جعلهم هذا حديثا مرفوعا ، وان الشافعي

قال في كلام له : وقد أمر الله نبيه ان يحكم بالظاهر ، وان أمر السرائر

الى الله .

وهذا الحديث وان تكلم في ثبوته عن النبي الا ان معناه صحيح لا غارطيه .

وقد ورد بمعناه احاديث صحيحة ، منها حديث ام سلمة " انا انا بشر ،

وانكم تختصمون اليّ ، ولعل بعضكم ان يكون الحن يحجته من بعض ، فاقض

بنحو ما اسمع . . . الحديث . رواه الجماعة .

وانظر : كتاب الامم ٢٠٢/٦ صحيح البخارى ١٣/٤ ، صحيح مسلم

٤/١٢ ، سنن الترمذى ٦١٥/٣ نيل الاوطار ٣١٤/٨ ، تلخيص

الخبير ٠١٩٢/٤

مسألة :

المقطوع بفسقه بتأويل ان تدين (١) بالكذب رد بلا خلاف كالخطابية (٢)
والا فلاكثر القبول . والقاضي والجبائي وابوهاشم رحمهم الله في اخرين ردوا
شهادته وروايته . وهو لا كالخوارج واختار في الاحكام (٣) الرد للفسق .
وفخر الاسلام رحمه الله ان دعي (٤) الى هـواه ردت روايته (٥)

(١) قال السيف الامدى : الفاسق المتأول ان كان فسقه مقطوعا به ، فاما
ان يكون ممن يرى الكذب ويتدين به اولا يكون كذلك .

فان كان الاول ، فلا نعرف خلافا في امتناع قبول شهادته ، كالخطابية
من الرافضة لا نهم يرون شهادة الزور لموافقهم في المذهب .
وان كان الثاني : كفسق الخوارج الذين استباحوا الدار وقتلوا الاطفال
والنسون ، فهو موضع الخلاف .

فمذهب الشافعي واتباعه واكثر الفقهاء ، ان روايته وشهادته مقبولة ،
وهو اختيار الغزالي وابي الحسين البصرى وكثير من الاصوليين .
وزهد القاضي ابوبكر والجبائي وابوهاشم وجماعة من الاصوليين الى امتناع
قبول شهادته وروايته وهو المختار .

احكام الامدى ٨٣/٢ .

وانظر اختلافهم في هذه المسألة وأدلة كل فريق في : اصول البزدوى وكشف
الاسرار ٢٧-٢٥/٣ ، اصول السرخسي ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، المستصفى ٣٠/١
- ١٦١ المعتمد ٦١٨/٢ ، فواتح الرحموت ١٤٠-١٤٢ ، تيسير التحرير
٢٢٩-٢٢٨ ص ٩٩ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٨-٢٢٩
جمع الجوامع والمحلي عليه ١٤٧/٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٣ ، المسودة ص
٢٦٢-٢٦٤ ، منهاج البيضاوى ٢٤٤/٢ ، منهاج العقول ٢٤٤-٢٤٥ ،
نهاية السؤل ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ .

(٢) الخطابية : قوم من الرافضة ينسبون الى ابي الخطاب محمد بن ابي وهب
وقيل ابن ابي زينب - الاسدى الاجدع . كان يزعم ان عليا الاله الاكبر ،
وجعفر الصادق الاله الاصغر .

وفي المواقف قالوا : الأئمة انبياء وابو الخطاب نبي ، ففرضوا طاعته . بل
زادوا على ذلك : الأئمة آلهة والحسنان ابناؤا لله ، وجعفر له لكن ابو
الخطاب افضل منه ومن علي .

وهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم على مخالفهم ، ويستحلون الكذب في
نصرة مذهبهم . انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١٥-١٧ ، طبقات
الشافعية الكبرى ١٦/٢ ، دائرة المعارف الاسلامية ٣٦٩/٨ ، تيسير
التحرير ٤٣/٣ ، فواتح الرحموت ١٤١/٢ .

(٣) انظر ٨٣/٢ منه .

(٤) في : ان ادعي . وهو خطأ .

(٥) هذا هو المذهب الثالث وهو القول بالتفصيل بين ما اذا دعي الى مذهب

دون شهادته ، لأن الدعوة لا يؤمن معها الافتراء لا جملها بخلاف الشهادة ، قالوا يحكم الظاهر ، وهذا ظاهر الصدق لتحريزه عن الكذب ، وقيل علي والصحابة رضي الله عنهم قول قتلة عثمان رضي الله عنه . والخوارج ، ولا نكير فكان اجماعا . والجواب ^(١) انه مقطوع بفسقه فلا ظاهر وليس كل من قبل شهادتهم اعتقد فسقهم ، فان الخوارج مسلمون ومنهم صحابة ولم يعتقدوا فسق انفسهم فلا اجماع .

سألة :

الاكثر على الاكتفاء بالواحد ^(٢) في الجرح والتعديل في الرواية دون الشهادة .

====
واذا لم يدعو اليه .

فان دعي الى مذهبه : فلا تقبل روايته ولا شهادته . وان لم يدعو اليه بدعته ، قبلت روايته وشهادته . قال ابن الصلاح : وهذا هو مذهب الاكثر من العلماء انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٩ - ٢٣٠ . وفرق فخر الاسلام وشمس الائمة بين قبول روايته ، وقبول شهادته . فقالا : تقبل شهادته دون روايته . وتبعهما في ذلك جمع من متأخري الحنفية .

قال فخر الاسلام : وأما في باب السنن ، فان المذهب المختار عندنا : ان لا تقبل رواية من انتحل الهوى والبدعة ودعا الناس اليه . على هذا أئمة الفقه والحديث كلهم . لأن الحاجة والدعوة الى الهوى سبب داع الى التقول ، فلا يؤمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس كذلك الشهادة في حقوق الناس ، لأن ذلك لا يدعو الى التزوير في ذلك ، فلم ترد شهادته . فانما صح هذا ، كان صاحب الهوى بمنزلة الفاسق في باب السنن والا حاديث .

اصول البزدوى ٢٦/٣ ، وانظر كشف الاسرار ٢٦/٣ - ٢٧ ، أصول السرخسي ٣٧٣/١ ، فواتح الرحموت ١٤١/٢ ، تيسير التحرير ٤٣/٣ . انظر احكام الامدى ٨٤/٢ .

(١) اختلفوا في الجرح والتعديل ، هل يثبت بقول الواحد ؟

أولا بد من العدد ؟

فذهب جمهور الفقهاء والاصوليين الى الاكتفاء بالواحد العدل في الجرح والتعديل . واختاره : ابوبكر الباقلاني والفخر الرازي والامدى والحافظ ابوبكر الخطيب وغيرهم .

وقال قوم : لا بد في الجرح والتعديل من اعتبار العدد ، في الرواية والشهادة .

وفصل اخرون ، فقالوا : يكفي بالواحد في الرواية دون الشهادة . انظر مذاهبهم في الجرح والتعديل وأدلة كل مذهب في :

====

وقيل : لا يثبت فيهما ، والقاضي : يكتفى به فيهما . لنا أنهما شرطان فلا
يزيدان على مشروطتهما (١) . قالوا : شهادة فيشترط (٢) فيها العمد
قلنا أخبار فلا يشترط . قالوا احتياط فكان أولى . قلنا ما قلناه أحوط
حذرا من تضييع الشرائع .

مسألة :

القاضي (٣) : لا يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل (٤) ،

====
احكام الامدى ٨٥/٢ ، المستصفي ١٦٢/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٣
منهاج البيضاوى ٢٤٦/٢ ، نهاية السؤل ٢٥٠/٢ ، منهاج العقول
٢٤٦/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٦٤/٢ ، توضيح الافكار ١٢٠/٢ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٣٦٥ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١٦٢/٢ ، ارشاد
الفحول ص ٦٦ ، المسودة ص ٢٧١ ، روضة الناظر ص ٥٩ ، فواتح الرحموت
١٥٠/٢ ، تيسير التحرير ٥٨/٣ .
(١) قال ابن الصلاح : لان العدد لم يشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط
في جرح راويه ، وتعديله . بخلاف الشهادات . مقدمة ابن الصلاح
ص ٢٢٣ .

وقال السيف الامدى : " و لا يخفى ان العدالة شرط في قبول الشهادة
والرواية ، والشرط لا يزيد في اثبات على مشروطه ، فكان الحاق الشرط
بالمشروط في طريق اثبات اولى من الحاقه بغيره . وقد اعتبر العدد في
قبول الشهادة دون قبول الرواية ، فكان الحكم في شرط كل واحد منها ،
ما هو الحكم في مشروطه " .

الاحكام ٨٥/٢ .

(٢) في ب : فشرط .

(٣) هو ابو بكر الباقلاني .

(٤) اختلفوا في قبول الجرح والتعديل دون ذكر سببهما اختلافا كبيرا .

فقال قوم : لا يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل ، اذا كان المعزى
بصيرا باسباب الجرح والتعديل واختاره ابو بكر الباقلاني والسيف الامدى .
وقال قوم : يشترط ذلك ولا يقبل جرح ولا تعديل ما لم يذكر سببه
لاختلاف الناس في ما يجرح به وما يعدل . واختاره الشوكاني وطل له .
وفصل اخرون فقالوا : لا بد من ذكر سبب الجرح ، لاختلاف الناس فيما
يجرح به .

بخلاف العدالة فلا يشترط ذكر سببها .

قال بذلك الامام الشافعي رحمه الله ، وهو روايه عن الامام احمد رحمه
الله . قال ابن الصلاح : التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب
الصحيح المشهور ، لان اسبابه كثيرة يصعب ذكرها .
وهكست طائفة فقالت : يشترط ذكر سبب العدالة دون الجرح .

====

وقيل باشتراطه فيهما (١) ، واشتراط الشافعي رحمه الله في الجرح (٢) ، وقيل بالعكس (٣) وقيل ان كان عالماً (٤) باسبابهما لم يحتج (٥) ، وفخر الاسلام رحمه الله : ان كان الطاعن (٦) صاحبياً ولا خفاً فجرح ، كيمين (٧) عمر رضي الله عنه ان لا ينفي أحداً (٨) ، وكقول طي رضي الله عنه : " كفى بالنفي فتنة " (٩) ولا يخفى على الامام امر الحد ، " وكامتناع عمر رضي الله عنه من قسمة سواد العراق (١٠) "

====
انظر تفصيل مذاهبهم وأدلتها في : احكام الامدى ٢ / ٨٦ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢٠ ، ارشاد الفحول ص ٦٨ ، البرهان ١ / ٦٢٠-٦٢١ ، الرسالة للامام الشافعي ص ٣٧٩ - ٣٨٢ ، منهاج البيضاوى ٢ / ٢٤٦-٢٤٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٥٠ ، منهاج العقول ٢ / ٢٤٦-٢٤٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٦٨-٦٩ ، اصول السرخسي ٢ / ٩-١١ تيسير التحرير ٣ / ٦١ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٥١ ، المستصفي ١ / ١٦٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٦٥ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ١٦٣ ، توضيح الافكار ٢ / ١٣٣ ، احكام ابن حزم ١ / ١٣١ ، غاية الوصول ص ١٠٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٥ ، المسودة ص ٢٦٩ ، روضة الناظر ص ٥٩ ، تدريب الراوى ١ / ٣٠٥-٣٠٨ .

- (١) اى في الجرح والتعديل .
- (٢) انظر الرسالة ص ٣٧٩ - ٣٨٢ احكام الامدى ٢ / ٨٦ .
- (٣) اى اعتبار ذكر سبب العدالة دون الجرح .
- (٤) في ب : سالما وهو خطأ .
- (٥) واختاره امام الحرمين الجويني . انظر البرهان ١ / ٦٢١ .
- (٦) انظر اصوله ٣ / ٦٦-٦٧ وكشف الاسرار نفس الصفحة .
- (٧) في ب : ليمين .
- (٨) اثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه النسائي في " باب تغريب شارب الخمر " عن سعيد بن المسيب قال : غرب عمر رضي الله عنه ربيعة ابن أمية " بن خلف " في الخمر " الى خيبر ، فلحق بهرقل ، فتنصر . فقال عمر رضي الله عنه : لا أغرب بعده مسلماً .
- وقال في الطبقات : " وغرب " عمر " ربيعة بن أمية بن خلف الى خيبر - وكان صاحب شراب - فدخل ارض الروم فارتد " -
- سنن النسائي ٨ / ٢٨٥ ، طبقات ابن سعد ٣ / ٢٨٢ ، سنن البيهقي

- ٨ / ٢٢٢-٢٢٣ .
- وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٦٦ ، اصول السرخسي ٢ / ٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٦٤ ، تيسير التحرير ٣ / ٧٤ .
- (٩) انظر اصول السرخسي ٢ / ٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٦٦ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٦٤ .
- (١٠) أخرج القاسم بن سلام ، ويحيى ابن آدم القرشي عن اسرائيل عن ابي اسحق عن حارثة بن مضرب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، انه أراد ان يقسم

جرح لحديث التغريب وتحتم القسمة . وفي محل الخفا ليس بجرح (١) كـرد
أبي موسى الأشعري (٢) حديث (٢) الوضوء من القهقهة (٤) . وان كان
غير صحابي (٥) لم يقبل الا مفسرا بسبب صالح للجرح متفق عليه من غير متعصب .
لنا : الاصل العدالة فلا تتفق الا بيقين الجرح ولا يقين مع تخلف بعض هذه
الشروط . القاضي : اذا كان عدلا بصيرا لم يعرك ولم يجرح الا عن بصيرة
فلا معنى لاشتراط ذكر السبب (٦) . قلنا (٧) : يحتل ان يكون جارحا عنده
دون غيره . قالوا : الظاهر ان لا يطلق العدل العالم الجرح الا في موضع
الوفاق والا يكون ملبسا . قلنا : وقد يحمله التدين بقوة اعتقاده في مختلف فيه
انه جرح فيطلقه ولا تلبس عنده . وتعرف اسباب الجرح من مظانها فهي
كثيرة (وما لا يصلح كالعنينة والارسال وقليل المرح وكالصبي بعد صحة التحمل
وكظعن الملحدين طواهل السنة تعصبا) (٨) .

- ====
- السواد بين المسلمين ، فأمر ان يحصوا فوجد الرجل يصيبه ثلاثة من
الفلاحين ، فشاور في ذلك ، فقال له علي بن ابي طالب : دعهم يكونون
مادة للمسلمين . فتركهم عمر ، وبعث عليهم عثمان بن حنيف فوضع
عليهم : ثمانية واربعين ، وأربعة وعشرين واثنى عشر .
وفي رواية : ان عمر قال : لولا ان يترك اخر الناس لاشي لهم ، ما فتح
الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خير سهمانا ، لكنني
اخشى ان يبقى اخر الناس لاشي لهم .
انظر : كتاب الاموال لابي عبيد القاسم بن سلام ص ٧٤ ، كتاب الخراج ليحيى
بن آدم القرشي ص ٤٠ ، ٤٢ ، طبقات ابن سعد ٢٨٢/٣ ، تلخيص الحبير
١١٥-١١٦ .
وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٧/٣ ، اصول السرخسي ٨/٢ .
(١) انظر تفصيل ذلك في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٨/٣ ، اصول
السرخسي ٨-٧/٢ .
(٢) زيادة من ب .
(٣) في ب : لحديث .
(٤) رواه الطبراني في الصغير مرفوعا وموقوفا .
قاله في مجمع الزوائد ٨٣/٢ ، وانظر تيسير التحرير ٧٤/٣ ، ورواه الشافعي
ولم يقبله لانه مرسل . انظر الرسالة ص ٤٦٩ .
(٥) اي وان كان الطعن صادرا من غير صحابي ، لم يقبل الا مفسرا .
(٦) انظر تفصيل حجة القاضي في الاحكام ٨٦/٢ .
(٧) هذا من قبل الحنفية . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٩/٣ .
(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من ج .

مسألة :

التصريح بالتزكية مع سببها تعديل^(١) بالاتفاق ، وبغير سبب تعديل فسي الاظهر ، والحكم بالشهادة من حاكم عادل لا يرى الحكم بغير عدل تعديل بالاتفاق مساوٍ للاول وراجع على الثاني ، والعمل بالرواية ولا مستند سواها

(١) للتعديل مراتب ، بعضها متفق عليه ، وبعضها مختلف فيه ، فأعلى مراتب التعديل :

١ - الحكم بشهادته ، وهذا متفق عليه ، والا كان الحاكم فاسقا لقبول شهادة من ليس عدلا عنده .

٢ - ويلحق هذه المرتبة : التعديل بالقول ، وهو درجات ، فأعلىها : أ - قوله : هو عدل مرضي - مع ذكر سبب التعديل - بأن يتنسى عليه بذكر محاسن عمله ما يعلم منه . وهذا تعديل بالاتفاق .

ب - ويلحقها قوله : هو عدل مرضي - بدون ذكر سبب التعديل - وهذا متفاوت أيضا : فأعلىه : تكرير اللفظ ، بأن يقول : هو ثقة ثقة ، او ثقة عدل ، أو عدل عدل ... ويلحقه ذكر ذلك من غير تكرار . كأن يقول : هو ثقة ، أو هو عدل .

ويلحقه قوله : هو محل الصدق ، او روي عنه ، أو صالح الحديث ، او صدوق ان شاء الله .

هذا في التعديل بالقول ، ويلحقه التعديل بالعمل : وهو عمل من يعتد بتعديله برواية المعدل .

وشرطوا لقبوله : أن يعلم ان العامل بروايته لا يستند له في عمله غير هذه الرواية . وان لم يعلم ذلك منه ، لم يكن تعديلا ، لاحتمال أن يكون عمل بدليل اخر موافق لروايته .

وآخر مراتب التعديل : رواية عدل عادته أن لا يروي الا عن عدل ، فهي تعديل للشخص المروي عنه .

وان لم يعرف ذلك من عادته ، فليس بتعديل .

وليس ترك العمل برواية أحد ، أو ترك العمل بشهادته جرحا له ، لاحتمال وجود سبب لترك العمل غير الفسق . كعداوة أو تهمة قرابه ...

أنظر اقوال العلماء في التعديل وما اختلفوا فيه ، وما اتفقوا عليه في :

احكام الامنى ٢/٨٨-٩٠ ، البرهان ١/٦١٨-٦٢٤ ، المستقصى

١/١٦٣-١٦٤ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/١٦٤ ، منهاج البيضاوى

٢/٢٤٨ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٠-٢٥١ ، منهاج العقول ٢/٢٤٨-٢٤٩

مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ، وما بعدها ، تدريب الراوى

١/٣٤١-٣٤٨ ، العمد على ابن الحاجب ٢/٦٦ ، غاية الوصول ص ١٠٣ ،

تيسير التحرير ٣/٤٩-٥٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٤٨-١٥٠ ، ارشاد الفحول

ص ٦٦-٦٧ ، السوداء ص ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، روضة الناظر ص ٥٩ ، مختصر

البعلي ص ٨٧ .

ولا احتياط قيل تعديل بالاتفاق (أيضا) (١) والا لفسق (بالعمل) (٢) برواية
من ليس عدلا وهو مرجوح بالنسبة الى التصريح والضني . ورواية العدل قبل
التعديل ، وليس ، وفصل ثالث (٣) : ان ظم من عادت ان (٤) لا يروى الا عن (٥)
عدل ، فتعديل ، والا فلا وهو المختار في الاحكام (٦) ، لانه لو لم يكن عدلا
عنده لم يرو عنه بدليل عادت ، وقولهم : لو لم يكن تعديلا كان تدليسا غير
مستقيم لان الرواية لا توجب العمل على السامع بمجرد فعله (٧) بالاستكشاف
وهذا مرجوح بالنسبة الى ما تقدم للاتفاق في الاولين واقتران (٨) العمل
مع (٩) الرواية في الاخر .

مسألة :

الجمهور على عدالة الصحابة رضي الله عنهم ، وقيل : هم فيها كثيرهم ، وقيل :
الى ظهور الفتن بينهم ، وقيل : يرد من قاتل طيا رضي الله عنه (١٠) منهم .

-
- (١) سقطت من ب .
 - (٢) سقطت من ج .
 - (٣) كامام الحرمين والغزالي ، واختار هذا التفصيل : الامدى وابن الحاجب
والصفي الهندي وغيرهم .
انظر : البرهان ٦٢٣/١ ، احكام الامدى ٨٩/٢ ، المستصفى ١٦٢/١
مختصر ابن الحطاب ٦٦/٢ .
 - (٤) في ب : انه .
 - (٥) في ب : من .
 - (٦) انظر ٨٩/٢ .
 - (٧) أى على السامع الكشف عن حال المروي عنه ان رام العمل بمقتضى روايته ،
والا كان مقصرا . وهذا الطريق يشبه ان يكون مرجوحا بالنسبة الى باقي
الطرق . نفس المرجع .
 - (٨) في ب : واقتراق .
 - (٩) في ج : بالرواية .
 - (١٠) انظر تفصيل هذه المذاهب مع ادلتها في : احكام الامدى ٩٠/٢-٩١ ،
البرهان ٦٢٦/١-٦٢٨ ، المستصفى ١٦٤/١ ، مقدمة ابن الصلاح
ص ٤٢٨ ، جمع الجوامع ١٦٦/٢ ، العضد على ابن الحاجب
٦٢/٢ ، غاية الوصول ص ١٠٤ كشف الاسرار ٣٨٤/٢ ، تيسير التحرير
٦٤/٣ ، فواتح الرجوت ١٥٥/٢ ، المسودة ص ٢٩٢ ، روضة الناظر
ص ٦١ ارشاد الفحول ص ٦٩ .

لنا : الادلة الموجبه لعدالتهم (كنتم خير أمة) (١) (جعلناكم (٢) أمة) وسطا
لتكونوا شهداء على الناس (٣) (والذين معه أشداء على الكفار) (٤) والتواتر
بخصرتهم وجهادهم وامتثالهم الاوامر (والنواهي) (٥) والفتن تحمل على
اجتهادهم والعمل بالاجتهاد واجب أو جائز على مذهب المصوب وغيره . (٦)

مسألة :

الصحابي من رآه صلى الله عليه وسلم ولو ساعة (٧) ، وقيل من طالت (٨) صحبته

- (١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران ، وتحتها (أخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتوهمون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا
لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) .
- (٢) ما بين الحاصرتين ساقط من أ .
- (٣) جزء من الآية ١٤٣ من سورة البقرة . ونصها (وكذلك جعلناكم أمة وسطا
لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة
التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول من ينقلب على عقبيه ، وان
كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع إيمانكم ان الله
بالناس لرؤوف رحيم) .
- (٤) جزء من الآية ٢٩ من سورة الفتح ونصها (محمد رسول الله والذين
معه أشداء على الكفار رحما بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا
من ربهم ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم فسي
التوراة ومثلهم في الانجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى
على سوقه يحجب الزرع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا
الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما) .
- (٥) سقطت من أ ، وكتب في موضعها : النوادر .
- (٦) سقطت من أ .
- (٧) هذه طريقة أهل الحديث ، فهم يطلقون اسم " الصحابي " على كل من
روى عنه صلى الله عليه وسلم حديثا او كلمة ، ويتوسعون حتى يعدون من رآه
رواية ، من الصحابة . قال الامام النووي : هو مذهب الامام احمد وأبي
عبدالله البخاري في صحيحه والمحدثين كافة .
- (٨) وهذه طريقة الاصوليين ، فهم يرون ان اسم الصحابي لا يقع الا على
من طافت صحبته ، وكثرت مجالسته للنبي صلى الله عليه وسلم على طريق
التبع ، والاخذ عنه .
- قال في محاسن البلقيني : هذه طريقة بعض الاصوليين والمشهور عندهم
ما هو المعروف عند المحدثين ، وقيل : لا بد من رواية حديث أو حديثين .
انظر اختلافهم في تعريف الصحابي ، والتعريف المختار في : مقدمة ابن
الصلاح ص ٤٢٢ - ٤٢٧ ، محاسن البلقيني بحاشية مقدمة ابن الصلاح
ص ٤٢٣ وما بعدها ، شرح النووي على مسلم ١ / ٣٥ - ٣٦ ، تدريج

وان لم يرو ، وقيل من اجتماع (١) فيه . والنزاع لفظي ، والأشبه الأول لأنه قابل للتقييد بالقليل والكثير والرواية وعدمها فكان للمشترك ، ولأن الحالف ليصحبنا فلانا يبر بصحبة (٢) ساعة ، قالوا صح نفيه عن غير الملازم واطلق على الملازم كاصحاب الجنة والقريب والحديث والاصل الحقيقة . قلنا : فهمت الملازمة عرفا ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ، فلو قال المعاصر أنا صحابي ، وهو ظاهر العدالة صدق ويحتمل ضده للتهمة بنسبة رقبة التي نفيه كما لو قال : أنا عدل .

الثالث (٣) في مستند الراوي :

وهو إما صحابي أو غيره ، فإذا قال الصحابي : سمعته طيه السلام يقول كذا ، أو أجهزني أو حدثني ، فهو خبر واجب القبول . واختلف في مسائل منها : إذا قال : قال صلى الله عليه وسلم ، فالأكثر محمول على السماع منه ، والقاضي (٤)

-
- === الراوي ٢٠٨/٢-٢١٢ ، أحكام الامدى ٩٢/٢ - ٩٤ ، المستصفي ١٦٥/١
الاصابة في تمييز الصحابة ٧/١ ، اسد الغابة ١٨/١ ، التعريفات
ص ١٣٢ ، جمع الجوامع والمحلي طيه ١٦٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٣٦٠ ، ظاية الوصول ص ١٠٤ ، المعتمد ٦٦٦/٢ ، ارشاد الفحول
ص ٧٠ ، كشف الاسرار ٣٨٤/٢ ، تيسير التحرير ٦٥-٦٦ ، فواتح
الرحموت ١٥٨/٢ ، المسودة ص ٢٩٢ ، روضة الناظر ص ٦٠ ، احكام
ابن حزم ٢٠٣/٢ .
- (١) اى اجتمع فيه طول الصحبة والاخذ عنه . ومن اشترط ذلك بعض
المعتزلة . انظر المعتمد ٦٦٦/٢-٦٦٧ ، واحكام الامدى ٩٢/٢ .
- (٢) وفي ب بصحبته .
- (٣) القسم الثالث من أقسام النظر في خبر الواحد ، وهو النظر في مستند الراوي
وكيفية روايته ، وما يتعلق به من المسائل .
- انظر احكام الامدى ٩٥/٢ .
- (٤) هو ابو بكر الباقلاني . وقد خالف الجمهور في ذلك فقال : لا يحمل قول
الصحابي " قال رسول الله " على السماع ، لاحتماله وتردده بين
ان يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين ان يكون قد سمعه
من غيره .
- انظر المذاهب في قول الصحابي " قال رسول الله ، او فعل " ونحو
ذلك في :
- احكام الامدى ٩٥/٢ ، المستصفي ١٢٩/١-١٣١ ، جمع الجوامع ١٧٣/٢
شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٣ ، المعتمد طي ابن الحاجب ٦٨/٢ ، ظاية
الوصول ص ١٠٦ ، ارشاد الفحول ص ٦٠ ، المسودة ص ٢٦٠ ، روضة
الناظر ص ٤٧ ، فواتح الرحموت ١٦١/٢ ، تيسير التحرير ٦٨/٣ ،
منهاج البيضاوي ٢٥٧/٢ ، نهاية السؤل ٢٥٨-٢٥٩ ، منهاج
العقول ٢٥٧/٢ .

متروك ، فمن قال بعدالة الصحابة ، فكالمسمع ، ومن جعلهم كغيرهم فكمراسيل تابع التابعين ، والظاهر الأول مع إمكان الوساطة . ومنها : اذا قال : سمعت . طيه السلام يأمر بكذا وينهى عن كذا ، فلا كثرانه حجة ^(١) ، لأنه لا يقول ذلك الا عن تحقيق ، ولأنه يقال ذلك على وجه الاحتجاج ظاهرا ، وما يقال ان الأمر والنهي مختلف فيهما فلعله أطلقه فيما يعتقد دون غيره ، أو هو ممن يعتقد أن الأمر ^(٢) بالشئ نهى عن اضداده ، أو النهي أمر بصد منها ، فنقله وليس بأمر ولا نهى عند غيره ، خلال الظاهر لبعده من ^(٣) مثله ، ومنها : اذا قال : أمرنا أو نهينا وأوجب طينا وحرّم وأبجح فلا كثر إضافة ^(٤) اليه طيه السلام ، وقيل ومنهم الكرخي : لا يضاف ^(٥) . لنا أن الظاهر انه لا يقول ذلك الا عن امره . قالوا : مشكوك فيه ، فلعله إضافة الى الكتاب أو الى الأمة أو الى بعض الأئمة أو القياس . والجواب : الاستبعاد ^(٦) . ومنها اذا قال من

- (١) ويقابله : انه ليس بحجة ، لأن الاحتجاج إنما هو بلفظ النهي صلى الله عليه وسلم ، وقول الصحابي : " سمعت يأمر أو ينهى " لا يدل على وجود الأمر والنهي من النهي صلى الله عليه وسلم ، لا اختلاف الناس في صيغ الأمر والنهي .
لكن الذي طيه الاعتماد - كما ذكر الامدى - هو مذهب الاكثر .
انظر تفصيل هذه المسألة في : احكام الامدى ٩٦/٢ ، المستصفى ١/١٢٠ - ١٣١ ، منهاج البيضاوى ٢/٢٥٧ ، منهاج العقول ٢/٢٥٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٩ .
- (٢) في ب : بشئ .
(٣) في ب : عن .
(٤) وهو مذهب الشافعي واكثر الأئمة . واختاره الشيرازى في التبصرة ، والامدى ومال اليه الغزالي في المستصفى اما في المنخول فقال : اذا قال : أمرنا بكذا فانه امر باتباع القياس . وهو مذهب المعتزلة .
انظر : احكام الامدى ٩٧/٢ ، المستصفى ١/١٣١ ، المنخول ص ٢٧٩ ، التبصرة ص ٣٣١ ، المعتمد ٢/٦٦٧ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٩ ، منهاج العقول ٢/٢٥٧ .
- (٥) هذا مذهب طائفة من الاصوليين ، ومنهم الكرخي والسرخسي وابي بكر الصيرفي والغزالي في المنخول .
قالوا : ليس ذلك بالظاهر بل يجوز ان يكون الأمر غيره .
انظر تفصيل ذلك في : احكام الامدى ٩٧/٢ ، اصول السرخسي ١/١١٥ ، ٣٨٠ ، تيسير التحرير ٣/٦٩-٧٠ ، فواتح الرحموت ٢/١٦١ ، التبصرة ص ٣٣١ ، المنخول ص ٢٧٩ ، نهاية السؤل ٢/٢٥٩ .
- (٦) انظر تفصيل ذلك في الاحكام ٩٧/٢ .

السنة كذا ، فالأكثر سنة طيه السلام ، وعن الكرخي رحمه الله عكسه (١) وهي مثل ما قبلها . ومنها : اذا قال كضاً أو كانوا يفعلون كذا ، فالأكثر معمول على فعل الجماعة (٢) ، قالوا : لو اضيف إليهم لكان اجماعا فلم تسوغ المخالفة ، قلنا سافت لأنها اضافة ظنية . وأما غير الصحابي فمستنده (٣) قراءة الشيخ او قراءة طيه أو اجازته له أو مناولته ما يرويه عنه أو كتابته له بذلك أما الأولان (٤) فالمختار (٥) أنهما سواء .

- (١) أي لا حجة في ذلك عند الكرخي ، وكذلك عند السرخسي والبزدوي والغزالي . لأن السنة يعبر بها عن الطريقة ، والشريعة ، بدليل قوله تعالى (سنة من قد ارسلنا قبلك من رسلنا) ٧٧ من سورة الاسراء . فعمله قاله قياسا . وسنة النبي صلى الله عليه وسلم اتباع القياس . انظر : اصول السرخسي ١ / ٣٨٠ ، تيسير التحرير ٢ / ٦٩ ، المنحول ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- وقد احتج السيد الامدى رحمه الله للأكثر : بان احتمال ارادة سنة النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، لوجهين : الاول : ان سنة النبي صلى الله عليه وسلم اصل ، وسنة الخلفاء الراشدين تبع لسنة النبي ، ومقصود الصحابي انما هو بيان الشريعة ، ولا يخفى ان اسناد ما يقصد بيانه الى الاصل أولى من اسناده الى التابع .
- والثاني : ان ذلك هو العتبار الى الفهم من اطلاق لفظ السنة في كلام الصحابي ، فكان الحمل عليه أولى . الاحكام ٢ / ٩٨ .
- (٢) انظر التمهيد في اصول الفقه ص ٣٣٣ ، احكام الامدى ٢ / ٩٩ ، المستقصى ١ / ١٣١ ، شرح النووي على مسلم ١ / ٣٠ ، تدريب الراوى ١ / ١٨٥ - ١٨٦ ، جمع الجوامع ٢ / ١٧٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٦٠ ، مناهج العقول ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٣ ، غاية الوصول ص ١٠٦ ، فواتح الرحموت ٢ / ١٦٢ ، تيسير التحرير ٣ / ٧٠ ، السوداء ص ٢٩٣ ، روضة الناظر ص ٤٨ .
- (٣) في ب : مستنده .
- (٤) وهما : قراءة الشيخ او قراءته عليه .
- (٥) اختلفوا في القراءة على الشيخ ، هل هي مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة ؟ او دونه أو فوقه ؟
- فقال طائفة : ترجح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه . ونقل ذلك عن ابي حنيفة وابن ابي زئب . وهو احدى الروايتين عن الامام مالك رحمه الله .
- والرواية الثانية : انهما سواء . وهو مذهب معظم طمء الحجاز والكوفة . وقال ابن الصلاح : والصحيح : ترجيح السماع من لفظ الشيخ ، والحكم بان القراءة طيه مرتبة ثانية . وقد قيل : ان هذا مذهب جمهور اهل المشرق والله اعلم .
- مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

والمحدثون : أن الأول (١) اطلاقها ، قلنا هي (٢) برسول الله صلى الله عليه وسلم أحق لكونه مأمونا عن السهو ولم يكتب ، وأما فيمن يقرأ من كتاب ويسهو فبلا فرق بينهما ، لمساواة من يتكلم أو (٣) يستمع فيستفهم فيقول (٤) نعم . طى (أن) (٥) رطابة الطالب لما يقرأه قد تكون أشد . فان قرأ الشيخ من حفظه فالأولى أطي بالاتفاق . فان قصد اسماعه وحده أو مع غيره قال حدثنا (٦) وأخبرنا وقال بوسمته وان لم يقصد قال قال وأخبر وحدث وسمعت . وأما قرأتها (٧) من غير انكار ولا موجب لسكوت من اكراه أو غفلة

==== انظر المذاهب في ذلك ووجهة نظر كل فريق في :

- احكام الامدى ١٠٢-٩٩/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٩/٣ -
٤٠ ، اصول السرخسي ٣٧٥/١ - ٣٧٦ ، المستصفى ١٦٥/١ ، تيسير
التحرير ٩١/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٤/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٢ ،
٣٧٥ ، غاية الوصول ص ١٠٦ المعتمد ٦٦٣/٢ ، تدريب الراوى ٨/٢ ،
١٢ ، شرح نخبة الفكر ص ٢١٠ جمع الجوامع ١٧٤/٢ ، نهاية السؤل
٢٦٢/٢ ، مناهج العقول ٢٦٠/٢ - ٢٦١ ، روضة الناظر ص ٦١ ، ارشاد
الفحول ص ٦١ - ٦٢ ، احكام ابن حزم ٢٥٥/١ - ٢٥٦ .
(١) أى قراءة الشيخ . لأنه طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الذى
كان يحدث اصحابه ثم نقلوه عنه وهو أبعد من الخطأ والسهو . فيكون
أحق فيما هو المقصود وهو تحمل الأمانة بصفة تامة .
قاله السرخسي في اصوله ٣٧٥/١ وانظر المراجع السابقة .
(٢) قال شعرا لثمة : وروى عن ابي حنيفة رحمه الله : ان قراءة طى
المحدث أقوى من قراءة المحدث طيك ، وانما كان ذلك لرسول الله صلى
الله عليه وسلم خاصة ، لكونه مأمون السهو والغلط . . .
اصول السرخسي ٣٧٥/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٤٠-٤١ .
(٣) الظاهران "أو" بمعنى الواو .
(٤) في ب : سقطت القاف من "يقول" .
(٥) سقطت من ب .
(٦) في ب : أو أخبرنا .
(٧) قال في الاحكام : وأما القراءة طى الشيخ مع سكوت الشيخ من غير ما يوجب
السكوت عن الانكار ، من اكراه أو غفلة أو غير ذلك : فقد اتفقوا طى وجوب
العمل به ، خلافا لبعض الظاهرية . لأنه لو لم تكن روايته صحيحة
لكان سكوت عن الانكار مع القدرة طيه فسقا ، لما فيه من ايهاام صحة
ما ليس بصحيح . وذلك بعيد عن العدل المتدين ١٠٠/٢ وانظر :
تدريب الراوى ٢٠/٢ ، المستصفى ١٦٥/١ ، العضد طى ابن الحاجب
٦٩/٢ شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار
٣٩/٣ ، تيسير التحرير ٩١/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٤/٢ ، مقدمة
ابن الصلاح ص ٢٥٤ .

أو غيرها فمعمول به خلافا لبعض الظاهرية^(١)، ويقول حدثنا واخبرنا قراءة طيه . ويجوز مطلقا في الأصح ، قال الحاكم^(٢) : القراءة على الشيخ اخبار ، على ذلك عهدنا أئمتنا ، ونظيره^(٣) عن الأئمة الأربعة . وأما قراءة غيره من غير انكار فكقراءة^(٤) . وأما الاجازة^(٥) : فأن يقول أجزت لك ان تسروي عني كذا أو ما صح عندك من سمواتي ، وحده أو مع غيره ، فالأكثر تجويـز الرواية بها ، فيقول : أجازتني ، أو حدثني واخبرني إجازة . والأكثر على منع أخبرني وحدثني مطلقا ، ومنع قوم حدثني اجازة .

- (١) انظر احكام ابن حزم ٢٥٧/١ ، كشف الاسرار ٣٩/٣ ، تيسير التحرير ٩١/٣ ، احكام الامدى ١٠٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧ .
- (٢) هو ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ المعروف بابن البيع .
- امام اهل الحديث في عصره والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق الى مثلها كان عالما عارفا واسع العلم . تفقه على ابي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي ، وقرأ على طي ابن ابي هريرة . ثم طلب الحديث وطلب عليه فاشتهر به ، وسدعه من جماعة لا يحصون كثرة . وصنف في علومه ما يبلغ الفا وخمسة اجزاء منها : الصحيحان ، والعلل ، والامالي ، وفوائد الشيوخ ، واملالي العشيات ، وتراجم الشيوخ . واما ما تفرد باخراجه : فهصرقة طوم الحديث و تاريخ طما نيسابور والمدخل الى طم الصحيح ، والمستدرك على الصحيحين .
- وتولى القضاء بنيسابور . وكانت ولادته في سنة احدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور ، وتوفى بها في سنة خمس واربعائة . وقيل ثلاث واربعائة . انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢٨٠-٢٨١/٤ ، والوافي ٣٢٠/٣ ، وطبقات السبكي ٦٤/٣ - ٧٢ ، تاريخ بغداد ٤٧٣/٥ ، شذرات الذهب ١٧٦/٣ ، صر الذهبي ٩١/٣ ، لسان الميزان ٢٢٢/٥ - ٢٢٣ .
- (٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨١ .
- (٤) في أ : كقراءة .
- (٥) انظر كلامهم على الاجازة وما يقول المجازله عند الرواية بها في : مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٢ ، وما بعدها ، تدريب الراوى ٢٩/٢ ، شرح الورقات ص ١٩٦ المستصفى ١٦٥/١ ، العضد على ابن الحاجب ٦٩/٢ ، كشف الاسرار ٤٣/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ ، تيسير التحرير ٩٤/٣ ، ارشاد الفحول ص ٦٣ ، روضة الناظر ص ٦١ ، المسودة ص ٢٨٧ ، احكام الامدى ١٠٠/٢ ، نهاية السؤل ٢٦٣/٢ ، مناهج العقول ٢٦٢/٢ ، اصول السرخسي ٣٧٧/١ .

والمختار (١) : ان كان المميز (٢) عالما بما في الكتاب ، والمجازله فهما ضابطا جازت الرواية ، والا بطلت عند ابي حنيفة ومحمد (رضي الله عنهما) ، وصححت عند ابي يوسف (٣) (رحمه الله) تخريجا من كتاب القاضي الى مثله ، فان علم ما فيه شرط عندهما لا عنده . والا حوط ما قاله صونا للسنة وحفظا لهما . والمناوله مع الاجازة مثلها اذا أمن طي الكتاب من زيادة او نقصان . وأما الكتابة فان يكتب : حدثنا فلان الى المتن ، ثم يقول : فاذا بلغك كتابي هذا وفهمته فحدث به عنى بهذا السند وهو مثل الخطاب . وقد كان عليه السلام يبلغ الاحكام بالكتب والرسالة ، والمختار في هذا ان يقول : أخبرنا لا حدثنا ، فان من حلف لا يحدث بكذا لا يحث بالكتاب (٤) ويحث لـ حلف لا يخبر (٥) .

تنبيه :

وما يكون من الكتابة مذكرا (٦) فهو حجة مطلقا ، وما لا يكون لا يعمل به في القضاء ولا الرواية ولا الصك عند ابي حنيفة (٧) (رضي الله عنه) وعن ابي يوسف

- (١) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤٣/٣ ، اصول السرخسي ٣٧٧/١ ، احكام الامدى ١٠١/٢ .
- (٢) في ب : المخبر .
- (٣) اشترط ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لصحة الاجازة : ان يكون ما في الكتاب معلوما للمجازله ، مفهومه له .
- وأن يكون المميز من اهل الضبط والاتقان ، قد علم جميع ما في الكتاب . اما اذا كان المستجيز غير عالم بما في الكتاب ، فلا تصح الاجازة عند ابي حنيفة ومحمد . وتصح عند ابي يوسف .
- انظر تفصيل ذلك في : اصول السرخسي ٣٧٧/١ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤٤/٣ ، تيسير التحرير ٩٤/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ ، احكام الامدى ١٠١/٢-١٠٢ .
- (٤) في ب : بالكتابة .
- (٥) انظر اصول السرخسي ٣٧٦/١-٣٧٧ .
- (٦) وهو ما يتذكر بالنظر فيه ما كان سميحا له ، لان النظر في الكتاب طريق للتذكر وهو الى ما كانت عليه من الحفظ ، واذا عاد كما كان فالرواية تكون عن حفظ تام .
- كشف الاسرار ٥٠/٣ ، وانظر اصول السرخسي ٣٥٧/١-٣٥٩ ، شرح الجلال طي منهاج الطالبين ٣٠٤/٤-٣٠٥ .
- (٧) قال في كشف الاسرار : وان لم يتذكر سماعه لما في الكتاب ولا قراءته ، ولكن يغلب على ظنه ذلك لما يرى من خطه ، فهذا هو الذى ينبغي ان يكون محل الخلاف ، فعند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز له ان يروي ولا يجوز العمل بروايته ، وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي : يجوز له الرواية ، ويجب العمل بها ، لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعملون على كتب النبي عليه السلام

استثناء المك ، وعن محمد الاطلاق في الثلاثة ، وأجاز ابو يوسف للقاضي العمل به اذا كان تحت يده ، للأمن من التزوير لتطرقه فيه عادة ، وفي الحديث اذا كان خطأً معروفاً لا يخاف تغييره عادة ، ويد غيره من الامناء كيده ، ولم يجز في المك الا اذا كان في يد الشاهد ، وأجاز محمد عند التيقن أنه خطه مطلقاً . وما يجده بخط أبيه أو معروف فيقول وجدت بخط أبيي أو فلان ولا يزيد . وخط المجهول مفرداً باطل ، ومضافاً الى جماعة لا يتوهم في مثله التزوير كالمعروف (١) .
الرابع : (٢)

فيما اختلف في رده به نقل الحديث بالمعنى (٣) . الاكثر : ان كان

طرفاً بمواقع اللفاظ واختلافها جاز ، والاولى الاداء بصورته ان أمكن ، والا لم

لاجل الخط ، وانه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاز مثله لغيرهم .
٥١/٣ وانظر : اصول السرخسي ٣٥٧/١ - ٣٥٨ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ -

١٦٦ ، تيسير التحرير ٩٢/٣ - ٩٣ ، تدريب الراوي ٥٧/٢ ، شرح الفية
العراقي ١٠٥/٢ ، روضة الناظر ص ٦٢ ، احكام الامدى ١٠٢/٢ ، مقدمة

ابن الصلاح ص ٢٨٨ في هذا التنبيه في : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٥١/٣ - ٥٤ .
(١) اي القسم الرابع من اقسام النظر في خبر الواحد : فيما اختلف في رد خبر

(٢) الواحد به .

(٣) اتفق الاثمة الاربعة والحسن البصرى واكثر العلماء على انه يحرم نقل

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعنى ، اذا كان الناقل غير

طرف بدلالات اللفاظ ، واختلاف مواقعها . واما ان كان عالماً بذلك ،

فالاولى له النقل بنفس اللفظ ، وان نقله بالمعنى من غير زيادة ولا نقصان

فهو جائز .

وزهد جماعة من السلف الى وجوب نقل اللفظ على صورته وهو منقول عن

محمد بن سيرين ، واختاره ابو بكر الرازي من اصحاب ابي حنيفة .

وفصل اخرون ، فقالوا : يجوز ابدال اللفظ بما يراد به ، ولا يجوز

بما عدا ذلك .

انظر المذاهب في نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمعنى مع

أدلتها في : احكام الامدى ١٠٣/٢ - ١٠٥ ، مقدمة ابن الصلاح ص

٣٢٢ - ٣٢٣ ، تدريب الراوي ٩٨/٢ ، شرح النووى على مسلم ٣٦/١ ، الالمام

ص ١٧٨ ، الرسالة للشافعي ص ٣٧٠ - ٣٧١ ، ٣٨٠ ، المستصفى ١٦٨/١ .

جمع الجوامع ١٧١/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠ ، غاية الوصول

ص ١٠٥ ، ارشاد الفحول ص ٥٧ ، العضد على ابن الحاجب ٧٠/٢ ،

السودة ص ٢٨١ ، روضة الناظر ص ٦٣ ، مختصر الطوفي ص ٧١ ، مختصر

البعلي ص ٩٣ ، منهاج البيضاوى ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، نهاية السؤل :

٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، منهاج العقول ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، اصول البيهقي وكشف

الاسرار ٥٤/٣ - ٥٦ ، اصول السرخسي ٣٥٥/١ - ٣٥٦ ، تيسير التحرير

٩٧/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٦/٢ ، المعتمد ٦٢٧/٢ .

يجز ، وعن ابن سيرين وأبي بكر الرازي رحمهما الله وجوب نقل ^(١) اللفظ
وقيل : ان كان بلفظ مرادف جاز ، والا فلا ، وفخر الاسلام ^(٢) : ان كان محكما
جاز للعالم باللغة نقله ، أو محتلا للمجاز أو الخصوص فللمجتهد ، ولا رخصة
في غيرها ^(٣) من مشكل أو مشترك ومتشابه لعدم الفهم . والافتقار الى تأويل
ليس بحجة على الغير . لنا ^(٤) رواية ابن مسعود وغيره قال طيبه السلام
كذا أو نحوه ^(٥) . ونقلوا احاديث في وقائع متحدة بالفاظ مختلفة من غير تكبير ،
والاتفاق على التفسير بالاعجمية ، فالعربية اولى ، وكان طيبه السلام يبعث
الرسل الى الأطراف ولا يقيدهم بلفظ ، ولا ^(٦) في السنة غير مقصود فاذا أتى
بالمعنى جاز . قالوا ^(٧) : " نصر الله امره " ^(٨) الحديث ،

- (١) قال الامام عبد العزيز البخاري : وهو مذهب عبدالله بن عمر من الصحابة
ومحمد بن سيرين وجماعة من التابعين . وهو اختيار ابي بكر الرازي
من اصحابنا .
كشف الاسرار ٥٥ / ٣ ، وانظر اصول السرخسي ٣٥٥ / ١ .
- (٢) انظر اصوله بحاشية الكشف ٥٨ - ٥٧ / ٣ ، واصل السرخسي ٣٥٧ - ٣٥٦ / ١ .
- (٣) وفي ب : في غيرها .
- (٤) استدلووا لمذهب الجمهور بالنص والاجماع والاثر والمعقول . انظر تفصيل
ذلك في احكام الامدى ١٠٣ / ٢ - ١٠٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار
٥٨ - ٥٧ / ٣ .
- (٥) روى ابن ماجه في باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن عمرو بن ميمون قال : ما أخطأني ابن مسعود عشبة خميس الا أتيت
فيه . قال : فما سمعته يقول بشي قط ، قال رسول الله . فلما كان
ذات عشبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فنكس ، قال :
فنظرت اليه ، فهو قائم محللة أزرار قميصه ، قد اغرورقت عيناه ، وانتفخت
أوداجه . قال : أو دون ذلك ، أو فوق ذلك ، أو قريبا من ذلك ، أو
شبهها بذلك " قال في الزوائد : اسناده صحيح .
- ورواه الحاكم والدارمي انظر سنن ابن ماجه ١٠ / ١ - ١١ ، المستدرک ١١١ / ١
سنن الدارمي ٨٦ ، ٨٣ / ١ مجمع الزوائد ١٤١ / ١ .
- قال السرخسي : وبهذا يتبين ان الوقوف على ما أراد رسول الله صلى الله
عليه وسلم من معاني كلامه كان عظيما عندهم ، ولهذا قلت رواية الفقهاء
منهم .
- اصول السرخسي ٣٤٢ / ١ .
- (٦) اي النظم في السنة .
- (٧) احتج الذين أوجبوا نقل لفظ الحديث كما هو : بالنص والمعقول .
- انظر تفصيله في احكام الامدى ١٠٤ / ٢ .
- (٨) جز من حديث رواه ابو داود والترمذي والشافعي وأحمد وابن ماجه والدارمي

قلنا: نقول بالموجب فانه اذا أتى بالمعنى طى وجهه (١) فقد أداه كما سمعه ولذلك يقول المترجم: أديته كما سمعت، قالوا: اختلف اهل العربية في معاني اللفظ الواحد، فيتنبه هذا لما يغفل عنه غيره فقد يحمله الناقل طى فهمه ولعله لا يكون مرادا، ثم اذا تكرر النقل والحال / أدى الى الاخلال بالكلية. قلنا: الكلام في تأدية المعنى طى وجهه حتى لو ظهر زيادة أو نقصان امتنع. قالوا: لو جاز لا طرد في القرآن والاذان والتشهد. قلنا اللفظ مقصود للاعجاز والاذان والتشهد متعبد بكلماتهما.

سؤال:

اذا أنكر الاصل رواية الفرع فان كان تكذيبها لم يعمل به اتفاقا (٢) فان احدهما كاذب فيكون قادحا، لكنهما طى عدالتهما لانها (٣) أصل فلا تبطل (٤) بالشك وان لم يكن تكذيبها فالاكثر: يعمل به (٥)، وهو قول محمد، خلافا لابي حنيفة

====
من حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود مرفوعا.
ولفظه "نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه".
وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع".
وفي رواية له "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه الى من هو أفقه منه".
انظر: سنن ابي داود ٢٨٩/٢، سنن الترمذى ٣٣/٥-٣٤، الرسالة ص ٤٠٢، مسند احمد ٤٣٧/١، سنن ابن ماجه ٨٤/١-٨٦، ١٠١٥/٢٠، سنن الدارمي ٧٤/١-٧٦.

- (١) في ب: طى وجهه.
(٢) خالف امام الحرمين هذا الاتفاق: فقال: والذي أختره فيها: أن ينزل قول الشيخ القاطع بتكذيب الراوي عنه مع رواية الثقة العدل عنه منزلة خبرين متعارضين طى التناقض، فاذا اتفق ذلك فقد يقتضي الحال سقوط الاحتجاج بالروايتين، وقد يقتضي ترجيح رواية طى رواية بمزية العدالة في احدي الروايتين، او غير ذلك من وجوه الترجيح، فلا فرق بين ذلك وبين تعارض قولين من شيخ وراو عنه. البرهان ٦٥٥/١ وقد أخذ برأيه صاحب كشف الاسرار انظر ٦٠/٣.
(٣) في ب: لا نهما.
(٤) في ب: يبطل، بالتحسية المثناة.
(٥) هذا هو مذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة والمالكية وبعض الحنيفة انظر تفصيل ذلك في: احكام الامدى ١٠٦/٢، البرهان ٦٥٠/١-٦٥٤، المستصفى ١٦٧/١، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٦٠/٣، المسودة ص ٢٧٨، روضة الناظر ص ٦٢، تدريب الراوى ٣٣٤-٣٣٥، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٩،

وأبي يوسف^(١) ، قيل تخريجاً من اختلافهم في القاضي تقوم البينة بحكمه ولا يذكر ، قال أبو يوسف : لا تقبل خلافاً لمحمد . القائل عدل غير مكذب فوجب العمل بروايته كما لو جُنَّ الأصل أو مات ، واستدل بحديث ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة " انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين^(٢) " ثم نسيه سهيل فكان يقول حدثني ربيعة عنى ، ولم ينكر ، قلنا صحيح ولكن أين وجوب العمل او جواز . المانع ؛ قال عمار لعمر رضي الله عنه : " أما تذكر يا أسيّر المؤمن ان أنا و أنت في سرية فأجنبنا فلم نجد الماء ، فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتممكت فصليت^(٣) ، فقال طيه السلام : انما كان يكفيك ضربتان^(٤) " فلم يقبله عمر رضي الله عنه لما كان ناسياً له . ويقال ليست سألتنا فان عمار لم يكن راوياً عن عمر رضي الله عنه ، ولعل عدم العمل لشكه ، واستدل بالقياس على الشهادة حيث لا يعمل بالفرع عند نسيان الأصل . وليس بسديد ، فان باب الشهادة أضيق ولأن صحة شهادة الفرع متوقفة على تحمل الأصل فتبطل بانكاره .

====
جمع الجوامع ١٣٨/٢ ، العضد على ابن الحاجب ٧١/٢ ، تيسير التحرير

١٠٧/٣ فواتح الرحموت ١٧٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩ ، المعتمد ٦٢١/٢ ، واختاره أبو الحسن الكرخي وجماعة من الحنفية . انظر تفصيل ذلك في :
(١) اصول البزدوي وكشف الاسرار ٦٠/٣ = ٦١ ، اصول السرخسي ٣/٢ ،

تيسير التحرير ١٠٧/٣ فواتح الرحموت ١٧٠/٢ - ١٧١ .
(٢) رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . قال الترمذى : وفي الباب عن طي وجابر وابن عباس وسُرق .

ثم قال : حديث أبي هريرة : " ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد " حديث حسن غريب . سنن الترمذى ٦١٨/٢ .

وقال أبو داود : وزادني الربيع بن سليمان المؤمن في هذا الحديث قال : اخبرني الشافعي عن عبد العزيز قال : فذكرت ذلك لسهيل ، فقال : اخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أنني حدثته اياه ، ولا أحفظه . قال عبد العزيز : وقد كان أصاب سهيلاً طة ان هبت بعض عقله ، ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه .

سنن أبي داود ٢٧٧/٢ وانظر سنن ابن ماجه ٢٩٣/٢ ، مسند احمد ٣٠٥/٣ ، بدائع المن ٢٣٥/٢ ، تخريج احاديث البزدوي ص ١٩٤ .

في ب : وصليت . (٣)

رواه البخاري وسلم وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : (٤)

جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال : اني أجنبيت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : أما تذكر أننا كنا في سفر وأنا وأنت ، فأما انت فلم تصل ، وأما أنا فتممكت فصليت ، فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم فقال للنبي (كان يكفيك هكذا) فضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه . اللفظ للبخاري .

====

مسألة :

إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف، كما إذا نقل أنه طيه السلام دخل البيت ، فزاد وصلى ، فإن اختلف المجلس قبلت باتفاق ^(١) ، وإن اتحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد لم تقبل وإن لم ينته فالجمهور طى القبول خلافا لبعض ^(٢) المحدثين وأحمد ^(٣) في رواية . لنا : عدل جازم فوجب العمل بروايته ، وعدم نقسل الغير بجوز أن يكون لعروض شاذل أو اشتغال أو سهو أو نسيان فلم يقدر . قالوا ^(٤) : لو صل به لعمل مع الشك ، فإن احتمال الغلط والسهو والوهم قائم في نقلها بل وتطرق الغلط طى الواحد أكثر فكان أولى بالترك ، قلنا : تلك ^(٥) الاحتمالات أرجح ولأن السهو فيما سمعه أكثر منه فيما لم يسمعه أنه سمعه ^(٦) وما رجح به زيادة ^(٧) مسدد التاركين غير مطرد . ولو تساوبا وهو من صور النزاع . وإن جهل حال المجلس فالقبول أولى ، وإن كانت الزيادة مخالفة فالظاهر ^(٨) التعارض خلافا لبعض

قال ابن حجر: الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعاصم، وما عداهما ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه . فتح الباري ص ٤٤٤ .
أنظر صحيح البخاري - مع فتح الباري - ٤٤٣/١ صحيح مسلم ٦١/٤ - ٦٢ ، سنن الترمذى ٢٦٨/١ - ٢٧١ .

(١) في ب : بالاتفاق .

(٢) انظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة مع أدلة كل فريق في :

أحكام الامدى ١٠٨/٢ - ١١١ ، المستصفى ١٦٨/١ ، المسودة ص ٢٩٩ المعتمد ٦٠٩/٢ - ٦١٦ ، المحلى طى جمع الجوامع ١٤٠/٢ ، العبد طى ابن الحاجب ٧٢/٢ ، منهاج البهاوى ٢٧٠/٢ - ٢٧١ ، نهاية السؤال ٢٧١/٢ - ٢٧٢ ، منهاج العقول ٢٧٠/٢ - ٢٧٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨١ ، غاية الوصول ص ٩٨ ، روضة الناظر ص ٦٣ ، ارشاد الفحول ص ٥٦ ، تيسير التحرير ١٠٩/٣ ، فواتح الرحموت ١٧٢/٢ ، أحكام ابن حزم ٢٠٨/١ مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥ - ١٩١ ، تدريب الراوى ٢٤٥/١ ، شرح النووي طى مسلم ٠٣٣/١ .

(٣) انظر المسودة ص ٢٩٩ - ٣٠٣ .

قال ابن اللعاب : والتحقيق في كلام أحمد : إن راوى الزيادة إن لم يكن مهزرا في الحفظ والضبط طى غيره من لم يذكر الزيادة ، ولم يتابع طيها ، فلا يقبل تفرد به .

وإن كان ثقة مهزرا في الحفظ والضبط طى من لم يذكرها ، فروايتان . المختصر في اصول الفقه - مختصر البعلبي ص ٩٤ .

(٤) انظر: أحكام الامدى ١٠٩/٢ ، المستصفى ١٦٨/١ .

(٥) يشير إلى ما ذكره القائل بالقبول تأييدا للعمل به من كونه عدلا حازما . الخ

(٦) معارضة لما تعلقوا به في عدم الاحتجاج به . (٧) بيان أو بدل من ما .

(٨) انظر الأحكام الامدى ١١١/٢ ، المسودة ص ٣٠٣ ، تيسير

المعتزلة^(١) ، ولو رواها العدل مرة وأهلها أخرى فكعدد^(٢) الرواه ، ولو أسند واحد وأرسل الباقيون أو رفع وأوقفوه أو وصل وقطعوه فالخلاف كالزيادة .
سألة :

إذا نقل بعض الحديث وترك البعض ، فإن لم يتعلق بعضه ببعض فهو كما خبار متعدده فيجوز ، والاولى نقله بكامله ، كقوله " المسلمون تتكافأ دماؤهم " ^(٣) الحديث . وان اشتمل على غاية أو شرط أو استثناء كقوله " حتى يزهي ^(٤) و إلا سوا ^(٥) بسوا

====
التحرير ١١١/٣ ، ارشاد الفحول ص ٥٦ .

(١) انظر المعتمد ٦١١/٢ .

(٢) هذا رأي ابن الحاجب والبرماوي في جماعه .

وقيل : الاخبار بكثرة المرات . وان تساوت ، قبلت .

وقيل : ان صح بانه سمع الناقص في مجلس ، والزائد في مجلس آخر ،

قبلت . وقيل غير ذلك . انظر :

اخكام الامدى ١١١/٢ ، المحلي على جمع الجوامع ١٤٢/٢ ، غاية

الوصول ص ٩٨ ، مختصر ابن الحاجب ٧١/٢ ، المعتمد ٦١٤/٢ ، منهاج

البيضاوي ٢٧١/٢ ، نهاية السؤل ٢٧١/٢ - ٢٧٢ ، منهاج

العقول ٢٧١/٢ .

(٣) رواه ابن ماجه من حديث عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم

وتكلمته " وهم يد على من سواهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد على

أقصاهم " .

انظر سنن ابن ماجه ٨٩٥/٢ .

(٤) جزء من حديث رواه مسلم والترمذى وابو داود عن نافع عن ابن عمر ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو " وبهذا الاسناد

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل حتى يبهيض ويأمن

العاهة ، نهى البائع والمشتري " .

ورواه البخارى ومسلم وابو داود بلفظ " نهى عن بيع الثمر حتى يزهي "

وللنسائي والدارمي " حتى يهد صلاحه " .

انظر صحيح البخارى ٢٣/٢ ، صحيح مسلم ١٧٧/١٠ - ١٧٨ ، سنن

الترمذى ٥٢٠/٣ - ٥٢١ ، سنن ابي داود ٢٢٧/٢ ، سنن ابن ماجه

٧٤٧/٢ ، سنن النسائي ٢٣١/٧ ، سنن الدارمي ٢٥١/٢ الموطأ ٥١/٢ .

(٥) هذا جزء من حديث مادة بن الصامت أورده مسلم ضمن قصة عندما غنم

الغزاة الذين على رأسهم معاوية غنائم ومنها آنية من فضة ، فأمر معاوية

رجلا ان يبيعها في أعطيات الناس فتسارع الناس في ذلك ، فبلغ عادة بن

الصامت ذلك فقام فقال : اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى

عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر

والملح بالملح الا سوا سوا عينا بعين ، فمن زاد أو ازيد فقد أربى .

لسم بجز (١)
مسألة:

خبر الواحد فيما تم به البلوى كخبر نقض الوضوء بمس (٢) الذكر،

فرد الناس ما أخذوا .. الخ القصة . انظر صحيح مسلم ١١/١٢-١٣
وقد ورد حديث عادية بالفاظ مختلفة . ورواه : البخاري وأبو داود والترمذي
والشافعي ، والنسائي وابن ماجه والبيهقي .
انظر صحيح البخاري ٢/٢١ ، سنن أبي داود ٢/٢٢٤ ، تحفة الاحوذى
٤/٤٤١ ، كتاب الام ٣/٢٩ ، سنن النسائي ٧/٢٤١ ، سنن ابن
ماجه ١/٨ . السنن الكبرى ٥/٢٧٦ ، نيل الاوطار ٥/٢١٥ ، الرسالة
ص ٤٤٦ .

(١) أي اذا ذكر بعض الحديث ، وقطعه عن الغاية ، أو الشرط أو الاستثناء
لم يجر ، لما فيه من تغيير الحكم وتبديل الشرع .

انظر كلام العلماء في نقل بعض الحديث ، وما يجوز منه ، وما لا يجوز في :
احكام الامدى ٢/١١١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣٤-٣٣٦ ، تدريب
الراوى ٢/١٠٣ ، المستصفى ١/١٦٨ ، العنقد على ابن الحاجب ٢/٢٢٢
ظاية الوصول ص ٩٨ ، جمع الجوامع ٢/١٤٤ ، نهاية السؤل ٢/٢٧٢ ،
تيسير التحرير ٣/٧٥ ، فواتح الرحموت ٢/١٦٩ ، اللمع ص ٤٥ ، المسودة
ص ٣٠٤ ، ارشاد الفحول ص ٥٨ .

(٢) خبر الوضوء من مس الذكر رواه : مالك والشافعي واحمد وأبو داود والترمذي

والنسائي وابن ماجه والحاكم والدارمي .
وأصله رواية مالك في الموطأ .

ولفظه : عن عبدالله بن ابي بكر ، عن محمد بن عمرو بن حزم ، أنه سمع
عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم ، فتذاكرنا ما يكون منه
الوضوء ، فقال مروان : ومن مس الذكر الوضوء . فقال عروة : ما طمت هذا .
فقال مروان بن الحكم : اخبرتني بسره بنت صفوان ، انها سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول : " اذا مس احدكم ذكره فليتوضأ " .
ورواه مالك عن عبدالله بن عمر مرفوعاً " اذا مس احدكم ذكره فقد وجب عليه
الوضوء " .

وعن هشام بن عروة عن أبيه نحوه .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، هكذا رواه غير واحد مثل هذا

عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسره .

انظر : الموطأ ١/٤٩-٥٠ ، مسند الشافعي ص ١٢-١٣ ، مسند احمد ٢/٢٢٣

سنن ابي داود ١/٤١ ، سنن الترمذي ١/١٢٦ ، سنن النسائي ١/٨٣-

٨٤ ، سنن ابن ماجه ١/١٦١-١٦٢ ، المستدرک ١/١٣٦ ، سنن الدارمي

١/١٨٤ .

وقد ذكر الحاكم في المستدرک جميع روايات هذا الخبر ، وآراء الفقهاء في

الأخذ به ، وذلك في ١/١٣٦-١٣٧ .

والجهنر (١) بالتسمية ونحوه غير مقبول عندنا (٢) ، والاكثر على القبول (٣) . لنا :
ان تكرار البلوى مستلزم لشروع حكمها لتوفر (٤) الدواعي على نقل أحكام الوقائع

====
وقد تعارض هذا الخبر مع خبر قيس بن طلق بن طلى عن أبيه قال :
خرجنا وقدنا حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبايعناه
وصلينا معه ، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوى ، فقال : يا رسول
الله ، ما ترى في رجل من ذكره في الصلاة ؟ قال : " وهل هو الا
مضفة منك ؟ أو بضعة منك " انظر سنن النسائي ٨٤/١ ، سنن
الترمذي ١٣١/١ .

وللعلماء في ذلك كلام طويل ، لا يتسع المقام لذكره . انظر اصول السرخسي
٣٦٥-٣٦٨/١ ، واصل البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٩١ .
(١) خبر الجهر بالتسمية رواه الترمذي في باب : من رأى الجهر يبسم الله الرحمن
الرحيم ، من حديث ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح
الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم .

قال الترمذي : هذا حديث ليس اسناده بذلك .
وقد قال بهذا عدة من اهل العلم ، من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، منهم ابو هريرة وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير ومن وافقهم من
المتابعين ، رأوا الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم . وبه يقول الشافعي .

انظر : سنن الترمذي ١٤/٢-١٥ كتاب الام ٩٤/١ .
(٢) أي عند بعض اصحاب ابي حنيفة رحمه الله ، كالكرخي وشمس الأئمة السرخسي .
قال السرخسي : القسم الثالث : وهو الغريب فيما تعم به البلوى ، ويحتاج
الخاص والعام الى معرفته ، للعمل به ، فانه زيف . لان صاحب الشرع كان
مأمورا بأن يبين للناس ما يحتاجون اليه . وقد امرهم بأن ينقلوا عنه
ما يحتاج اليه من بعدهم . فاذا كانت الحادثة ما تعم به البلوى ، فالظاهر
أن صاحب الشرع لم يترك بيان ذلك للكافة وتعليمهم ، وأنهم لم يتركوا
نقله على وجه الاستفاضة . فحين لم يشتهر النقل عنهم ، عرفنا انه سهو
أو منسوخ .

اصول السرخسي ٣٦٨/١ ، وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣٩١
احكام الامدى ١١٢/٢ ، تيسير التحرير ١١٢/٣ - ١١٥ ، فواتح الرحموت
١٢٨/٢ - ١٣١ .

(٣) انظر احكام الامدى ١١٢/٢-١١٤ ، المستصفى ١٧١/١ - ١٧٢ ، جمع
الجوامع والمحلي طيه ١٣٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٢ ، احكام
ابن حزم ١٠٤/١ ، ١٤٣ ، وما بعدها ، المعتمد ٢/٥٤٨ - ٥٤٩ ،
العقد على ابن الحاجب ٦٨/٢ ، السوداء ص ٢٣٨-٢٣٩ ، روضة
الناظر ص ٦٥-٦٦ ، ارشاد الفحول ص ٥٦ ، مختصر البعلي ص ٩٤ .
(٤) في ب : لتوافر

فإذا انفرد بنقله السواحد دل على عدم الصحة . قالوا ^(١) : عدل جازم بالرواية فيما يمكن فيه صدقه فوجب القبول كخبره فيما لا تعم به بلوى ^(٢) . قلنا
امكان الصدق عقلا عارضه استحالة عادة ، بخلاف ما لا تعم به بلوى ^(٣) .

مسألة :

إذا خالف الكتاب رد ، فلا يترك ظاهره به ولا يخصه عمومه ^(٤) قبل ان يخصه بغيره ولا يزداد به طيه ولا ينسخ به لأن الكتاب يقيني التين والثبوت فلا يترك بما فيه شبهة .

مسألة :

إذا روى مشتركا ^(٥) وحمله على احد محامله وتبيننا على انه لا يحمل على جميعها فالمعروف حمله على ما عينه ^(٦) ، لأن الظاهر انه لم يحمله طيه الا لقرينة . ولا يبعد ان يقال : لا يكون تأويله حجة على غيره ، فان اجتهد فلاح ^(٧) له

- (١) أي الجمهور القائلون بالقبول .
وقد استدلل لهم الامدى بالنص والاجماع والمعقول واللازم انظر الاحكام ١١٢/٢ ، والمستصفي ١٧١/١ ، احكام ابن حزم ١٠٤/١ .
- (٢) في ب : البلوى .
(٣) في ب : البلوى .
- (٤) إذا خالف خبر الواحد الكتاب العزيز ، وخبر الواحد فلا يترك ظاهر الكتاب به ، ولا يخص به عمومه عند الحنفية إلا اذا ثبت خصوصه بدليل موجب من الحكم مثل ما يوجبه العام ، وهو خبر متأيد بالاستفاضة أو مشهور فيما بين السلف والاجماع ، فعند وجود ذلك يتبين بالقياس وخبر الواحد ما هو المراد بصيغة العام بعد ان خرج من ان يكون موجبا للحكم فيما يتناوله قطعا .
انظر اصول السرخسي ١٤٢/١ فواتح الرحموت ٣٤٩/١ وما بعدها ، المعتمد ٦٤٨/٢ .
- (٥) أي اذا روى الصحابي خبرا مجعلا مشتركا بين محامل على السوية كلفظ " القرء " وحمله على بعض محامله وتبيننا انه لا يحمل على جميع محامله ، فلا خلاف في وجوب حمل الخبر على ما حمله الراوي عليه . انظر احكام الامدى ١١٥/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧١ ، جمع الجوامع والمحلى طيه ١٤٥/٢ ، العضد على ابن الحاجب ٧٢/٢ ، غاية الوصول ص ٩٩ ، ارشاد الفحول ص ٥٩ .
- (٦) سقطت " ما " من ج .
- (٧) في ب : ولا ح .

تأويله ذلك وجب ، والافتعنين الراوي صالح للترجيح . وان كان ظاهرا (١)
فحمله على غيره فلا أكثر الحمل على الظاهر ، وقيل (٢) على ما عينه ، وعبد الجبار (٣)
وابو الحسين : ان ظم انه صار اليه لعلمه بقصده طيه السلام وجب ، وان جهل
وجوز أن يكون لظهور نهي أو قياس أو غيرها وجب النظر في الدليل ، فإن
اقتضيا (٤) ما ذهب اليه ، وجب والا فلا ، واختار في الاحكام (٥) : ان ظم
مأخذ خلافه وأنه ما يوجب ، صير اليه ، اتبها للدليل وان جهل عمل بالظاهر
لأن الاصل في خبر العدل وجوب العمل ومخالفة الراوي للظاهر تحتل
النسيان والدليل مع الخطأ أو الصواب ، فلا يفسق . وان كان نصا لا يحتمل
تأويلا فلا وجه للمخالفة (٦) الا لظهور ناسخ عنده ، وقد لا يكون ناسخا عند غيره
فلا يكون حجة فلا يترك النعي بالاحتمال .

(١) وان كان اللفظ المشترك ظاهرا في معنى ، وحمله الراوي على غيره : فمذهب
الشافعي وابي الحسن الكرخي وشمس الأئمة السرخسي وفخر الاسلام البيهقي
وعبد العزيز البخاري واكثر الأئمة : انه يجب الحمل على ظاهر الخبر
دون تأويل الراوي .

ولهذا قال الشافعي : كيف اترك الخبر لا قوال اقوام لو عاصرتهم لحاجتهم
بالحديث .

انظر احكام الامدى ١١٥/٢ ، التهصرة في اصول الفقه ص ١٤٩ ، تيسير
التحرير ٧٢-٧١/٢ ، اصول السرخسي ٧-٦/٢ ، اصول البيهقي
وكشف الاسرار ٦٥/٣ ، فواتح الرحموت ١٦٢/٢ ، الرسالة ص ٥٩٦-٥٩٨
المعتمد ٦٧٠/٢ .

(٢) هذا مذهب بعض اصحاب ابي حنيفة أوجبوا العمل بمذهب الراوي . قالوا :
لأن الصحابي لا يقول بما يخالف الظاهر الا عن توقيف .

انظر : تيسير التحرير ٧٢/٢ فواتح الرحموت ١٦٢/٢ تقرير التحرير ٢٦٥/٢ .
(٣) قال القاضي عبد الجبار المعتزلي ان لم يكن لمذهب الراوي وتأويله وجه
الا أنه ظم قصد النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك التأويل ضرورة ، وجب
المصير الى تأويله ، وان لم يعلم ذلك بل جوز ان يكون صار الى ذلك
التأويل لنهي أو قياس وجب النظر في ذلك الوجه فان اقتضى ذلك ما ذهب
اليه الراوي وجب المصير اليه والا لم يصير اليه .

قال ابو الحسين البصرى : وهذا صحيح ، وكذلك اذا ظم انه صار الى ذلك
التأويل لنهي جلي لا مساغ للاجتهاد في خلافه وتأويله ، فانه يلزم المصير
الى تأويله . كما لو صرح بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم لذلك التأويل .
قال القاضي عبد الجبار : فان كان الخبر الذي رواه مجعلا وبينه الراوي ،
فإن بيان أولى . المعتمد ٦٧٠/٢ .

كذا في الاصل وفي ب : اقتضى وهو الصواب . (٤)

(٥) ١١٥-١١٦/٢

(٦) انظر : احكام الامدى ١١٦/٢ ، ارشاد الفحول ص ٦٠ ، اصول السرخسي
٦/٢ ، تيسير التحرير ٧٢/٢ ، ٧٣ ، فواتح الرحموت ١٦٣/٢ ، المعتمد

سؤال :

اذا خالف ما رواه قبل الرواية لم يرد ، وبعدها يرد ، فانه ان كان حقا لم يكن حجة ، أو باطلا سقطت روايته . وان جهل التاريخ لم يرد لجواز التقدم .^(١)

سؤال :

اذا ثبت أنه طيه السلام عمل بخلاف^(٢) خبر^(٣) لم يكن داخلا في عمومه أو كان ذلك الفعل من خواصه عمل بالخبر والاعمل بالراجح من الخبر والفعل ان تعذر التخصيص ، وان عمل بخلاف الخبر اكثر الأمة لم يرد باتفاق^(٤) الا ان كان كاجماع المدينة عند القائل بأنه حجة^(٥) .

سؤال :

خبر الواحد فيما يوجب الحد مقبول عند الاكثر^(٦) ، وهو قول أبي يوسف

- (١) انظر : اصول السرخسي ٢/٥-٦ ، اصول البزدوي وكشف الأسرار ٢/٦٣ ، المحلي طي جمع الجوامع ٢/١٣٥ .
- (٢) خبر الواحد العدل اذا عمل النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه - في حالة عدم كونه داخلا في عمومه ، أو كان داخلا ، لكن قام الدليل على أن ما فعله من خواصه - فلا يرد الخبر بذلك . انظر تفصيله في الاحكام : ١١٦/٢ .
- (٣) في ب : خبره .
- (٤) قال السيف الامدى : وان عمل بخلافه اكثر الأمة ، فهم بعض الأمة فلا يرد الخبر بذلك اجماعا .
- وان خالف باقي الحفاظ للراوى فيما نقله ، فالمختار : الوقف في ذلك ، نظرا الى تطرق السهو والخطأ الى الجماعة . . . احكام الامدى ٢/١١٦ .
- وانظر : المحلي طي جمع الجوامع ٢/١٣٥ ، العضد على ابن الحاجب ٢/٧٣ ، فواتح الرحموت ٢/١٦٤ ، تيسير التحرير ٣/٧٣ .
- (٥) يرى المالكية انه لا يجب العمل بخبر الواحد فيما عمل أهل المدينة فيه بخلافه ، لأن عليهم كقولهم حجة مقدمة طيه .
- انظر : جمع الجوامع والمحلي طيه ٢/١٣٥ ، احكام الامدى ٢/١١٦ ، عمل اهل المدينة ص ٧٣ .
- (٦) وهو مذهب جمهور الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية ، كأبي يوسف وأبي بكر الرازي - الجصاص - وهو قول اكثر الفقهاء .
- انظر : احكام الامدى ٢/١١٧ ، اصول السرخسي ١/٣٣٣-٣٣٤ ، السوداء ص ٢٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ ، جمع الجوامع وشرح المحلي طيه ٢/١٣٣ ، المعتمد ٢/٥٧٠-٥٧١ .

واختيار الجصاص ، ومنع الكرخي (١) منه ، لنا ؛ عدل جازم في حكم ظنسي
فوجب قبوله ، قالوا ؛ لوقبل (٢) لم يسقط الحد بالشبهة لأن خبر الواحد
محتمل . قلنا ؛ لا شبهة مع الصحة كما لا شبهة مع البينة والاحتمال قائم (٣) .

مسألة :

إذا تعارض خبر الواحد والقياس (٤) قدم الخبر عند الأكثر (٥) ، وقيل بالعكس ، (٦)
وعيسى (٧) بن أبان ؛ ان كان الراوي ضابطا غير متساهل قدم ، والا فموضع

- (١) وأبو عبد الله البصري .
انظر ؛ اصول السرخسي ٣٣٣/١ - ٣٣٤ ، المعتمد ٥٧٠/٢ - ٥٧١ ،
جمع الجوامع ١٢٣/٢ .
(٢) في ب ؛ لو وجب .
(٣) انظر احكام الامدى ١١٧/٢ .
(٤) تعارضهما ، اما ان يكون من كل وجه ، بأن يكون احدهما مثبتا لما
نفاه الاخر .
أو من وجه دون وجه ، بأن يكون احدهما مخصصا للاخر .
وكلام المصنف هنا في " تعارضهما من كل وجه " وسياقي الكلام في
" تعارضهما من وجه دون وجه " في اخر هذه المسألة .
(٥) ومنهم الامام الشافعي واحمد بن حنبل والكرخي .
وهو قول كثير من الفقهاء . قالوا ؛ يقدم خبر الواحد على القياس .
انظر ؛ احكام الامدى ١١٨/٢ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٣١٦ ،
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ، اصول السرخسي ٣٣٩/١ ،
السودة ص ٢٣٩ ، ٢٤١ ، روضة الناظر ص ٦٦ ، مختصر الطوفي ص ٧٠ ،
مختصر البعلبي ص ٩٦ ، تيسير التحرير ١١٦/٣ ، فواتح الرحموت ١٧٧/٢ ،
العقد على ابن الحاجب ٧٣/٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٥ .
(٦) أى يقدم القياس على الخبر . وهو منسوب الى اصحاب الامام مالك رحمه الله .
وأنكر بعضهم نسبه الى الامام .
ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي في الملخص ؛ ان متقدمهم طس
ما رأيناه من تقديم الخبر .
انظر ؛ مختصر ابن الحاجب ٧٣/٢ ، المنتهى ص ٦٣ ، الابهاج ٢١٤/٢ ،
احكام الامدى ١١٨/٢ ، جمع الجوامع ١٣٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٣٨٧ ، فواتح الرحموت ١٧٧/٢ .
(٧) هو أبو موسى ، عيسى بن أبان بن صدقة الكوفي القاضي . أحد الأئمة
الاطلام تفقه على محمد بن الحسن - صاحب ابى حنيفة - واستخلفه يحيى
ابن أكتم على القضاء بعسكر المهدي مدة فياه ، ثم تولى قضاة البصرة ،
ولم يزل به حتى مات . وكان حسن الحفظ للحديث رواه عن اسد اعين
ابن جعفر ، وهشيم ويحيى ابن زكريا بن ابى زائدة ، ومحمد بن الحسن .
وروى عنه الحسن بن سلام السواق وغيره .

اجتهاد . وفخر الاسلام : ان كان الراوي من المجتهدين ^(١) كالخلفاء الراشدين
والعبادة ^(٢) قدم ، لانه يقيني الاصل ، والقياس ظنية ، او من الرواة كأبي هريرة ^(٣)

- ===
- وله مسائل كثيرة ، واحتجاج لمذهب ابي حنيفة . وكان خيرا فاضلا
كريمًا مفرطًا في الكرم ، لكن حكى عنه انه كان يذهب الى القول بخلق
القرآن . ومات سنة احدى وعشرين ومائتين .
- انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١١/١٥٧-١٦٠ ، الفهرست ص ٢٨٩
اخبار القضاة لوكيع ٢/١٧٠-١٧٢ الجواهر المضية ٢/٦٧٨-٦٨٠
هدية العارفين ١/٨٠٦ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٣٧ .
- (١) انظر تقرير مذهب فخر الاسلام في اصوله وكشف الاسرار ٢/٣٧٧-٣٧٨
وانظر اصول السرخسي ١/٣٣٨-٣٣٩ .
- (٢) وهم - عند فخر الاسلام - : عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو بن العاص
وعبدالله بن مسعود . انظر اصول البيهقي ٢/٣٧٨ .
- وقال السيوطي : ومن الصحابة : : العبادة وهم اربعة : عبدالله بن
صبر بن الخطاب ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن
صبر بن العاص . وليس ابن مسعود منهم .
- قال المحقق في الحاشية : قاله احمد بن حنبل ، قال البيهقي :
لانه تقدم موته ، وهو لا عاشوا حتى احتج الى طمهم . فاذا اجتمعوا
على شيء قيل هذا قول العبادة . وقيل : هم ثلاثة - باسقاط ابن
الزبير - وطيه اقتصر الجوهرى في الصحاح .
- انظر تدريب الراوي ٢/٢١٩-٢٢٠ بتحقيق الاستاذ عبد الوهاب عبد
اللطيف .
- (٣) هو الصحابي الجليل ، ابو هريرة الدوسي رضي الله عنه وقد اختلفوا
في اسمه واسم ابيه في الجاهلية والاسلام اختلافا كبيرا . قال ابن عبد
البر في الاستيعاب : اختلفوا في اسم ابي هريرة واسم ابيه اختلافا كبيرا
لا يحاط به ولا يضببط في الجاهلية والاسلام .
- وقال ابن كثير : والاشهر ان اسمه عبد الرحمن بن صخر ، وهو من
الأزد ، ثم من دوس . ويقال : كان اسمه في الجاهلية : عبد شمس
وقيل عبد نهم ، وقيل عبد ضم . ويكنى بأبي الاسود ، فسماه رسول الله
صلى الله عليه وسلم عبدالله . وقيل عبد الرحمن . وكناه بأبي هريرة .
- وروى عنه انه قال : وجدت هرة وحشية فاحذت اولادها ، فقال لى
أبي : ما هذه في حجرى ؟ فأخبرته . فقال : انت ابو هريرة وثبت
في الصحيح ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : "أبا هريرة" ،
وثبت انه قال : "يا أبا هريرة" .
- وكان خيرا كثير العبادة والذكر ، حسن الاخلاق . وهو من المكترين
من رواية الحديث الشريف ، حيث بلغت مروياته خمسة الاف وثلاثمائة
واربعة وسبعون حديثا .
- ===

وأنس^(١) رضي الله عنهما ، فالاصل العمل ما لم توجب الضرورة تركه كحديث المصراه^(٢)

وروي عنه انه قال : لم يكن من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر حديثا مني الا عبد الله بن عمر ، فانه كان يكتب ولا أكتب .
وقال الحاكم : كان من احفظ اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وألزمهم له صحبة طي شبع بطنه ، فكانت يده مع يده ، يدور معه حيث
دار الى ان مات ، ولذلك كثر حديثه .

وقد ولي إمرة المدينة . ومات سنة سبع وخمسين ، وقيل ثمان وخمسين
وقيل تسع وخمسين . رحمه الله .

انظر ترجمته في : الاصابة ٢٠٢/٤ - ٢٦١ ، الاستيعاب ٢٠٢/٤ - ٢١٠ ،
البداية والنهاية ١٠٣/٨ - ١١٥ ، شذرات الذهب ٦٣/١ - ٦٤ .

(١) هو الصحابي الجليل ابو حمزة ، أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن
زيد بن حرام الانصاري الخزرجي من بني النجار . خادم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، واحد المكثرين من الرواية عنه . صح عنه انه قال :

قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشرين ، وان امه أم
سلمية أتت به النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم ، فقالت له : هذا أنس
ظلام يخدمك ، فقبله ، وقد دعا له النبي بكثرة المال والولد والبركة
فيهما ، وفيماأتي ، فدفن لصلبه الى مقدم الحجاج البصرة مائة
وهشرين ، وكان نخله يشمر في العام مرتين .

وأقام مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الى ان توفي ثم شهد الفتح
وسكن البصرة ومات بها سنة ثلاث وتسعين ، وقيل سنة تسعين او احدى
وتسعين . وهو اخر الصحابة سوتا بالبصرة .

انظر ترجمته في : الاصابة ٧١/١ - ٧٢ ، الاستيعاب ٧١/١ - ٧٢ ،
طبقات ابن سعد ٤٥/٧ وما بعدها ، شذرات الذهب ١٠٠/١ - ١٠١ ،
تهذيب الاسماء ١٢٧/١ .

(٢) هو ما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" لا تصروا الابل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك ، فهو بخير النظرين
بعد ان يحلبها ، ان رضيها ، أمسكها ، وان سخطها ردها وصاعا من
تمر " .

رواه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .
وقال الترمذي : حسن صحيح ، والعمل طي هذا عند اصحابنا ، منهم :
الشافعي واحمد واسحاق .

انظر : صحيح البخاري - بفتح الباري ٣٦١/٤ ، صحيح مسلم ١٦٥/١٠
سنن ابي داود ٢٤٢/٢ ، سنن الترمذي ٥٤٤/٣ - ٥٤٥ ، سنن النسائي
٢٢٣/٧ ، سنن ابن ماجه ٧٥٣/٢ .

فانه معارض للاجماع (١) في ضمان العدوان بالمثل أو القيمة (٢) دون الثمن ،
وفصل ابو الحسين (٣) : ان كانت العلة بنص قطعي فالقياس لان النص على العلة
كالنص على حكمها ، وان كان الاصل مقطوعا به خاصة فموضع اجتهاد والا فالخبر
لاستواء النصين في الظن وترجح (٤) الخبر بالدلالة على الحكم بدون واسطة
وان كانت العلة مستنبطة فحكم الاصل ان كان بخبر واحد فالخبر (أولى) (٥)
أو بدليل مقطوع به فموضع اجتهاد . وتوقف القاضي (٦) ، واختار في الاحكام (٧)
ان كانت العلة منصوصة وقلنا لا تخرجه عن القياس وكان النص مساويا للخبر (٨)
الواحد في الدلالة أو مرجوحا فالخبر لدلالته من غير واسطة ، أو راجحا
والعلة في الفرع قطعية فالقياس ، أو ظنية فالوقف ، لان رجحان الدلالة
قابلة لدلالة (٩) الخبر بخبر واسطة ، وان كانت مستنبطة فالخبر مطلقا ، ودليله
ان عمر رضي الله عنه ترك القياس في الجنين " بخبر ابن مالك " (١٠) وقال :
لولا هذا لقضينا فيه برأينا (١١) وفي ايجاب (١٢) دية الاصاب على قدر منافعها
بالخبر (١٣) في " كل اصبع عشر " ، و " في ميراث الزوجة من الدية " (١٤) من غير
نكير . قالوا : خالف ابن عباس خبر ابي هريرة رضي الله عنهما فـ

-
- (١) في ب : بالاجماع .
 - (٢) في ب : بالقيمة .
 - (٣) هو ابو الحسين البصري المعتزلي . انظر تقرير مذهبه في كتابه " المعتمد " ٦٥٤/٢-٦٥٥ .
 - (٤) في ب : وترجح .
 - (٥) زيادة من ب .
 - (٦) هو ابو بكر الباقلاني .
 - (٧) انظر ١١٨/٢-١١٩ .
 - (٨) في ب : بالخبر .
 - (٩) في ب : لدلالة الخبر .
 - (١٠) هو حمل بن مالك بن النابغة .
 - (١١) وقد تقدم تخرجه خبره ، والترجمة له في " وجوب العمل بخبر الواحد " .
انظر تصور رأي عمر الذي اراد ان يقضي به قبل ان يبلفه الحديث ،
في الرسالة للامام الشافعي ص ٤٢٨ .
 - (١٢) أي : وترك عمر بن الخطاب القياس في دية الاصاب على قدر منافعها
بالخبر الذي سوى بين الاصاب " في كل اصبع عشر " .
انظر تخرجه في " وجوب العمل بخبر الواحد " ص (٢٢١) .
 - (١٣) في ب : بالخبر . بالفاء . وهو خطأ .
 - (١٤) خبر ميراث الزوجة من دية زوجها تقدم تخرجه في " العمل بخبر
الواحد " ورجع اليه عمر بن الخطاب وصل به . وانظر الرسالة ص ٤٢٦ .

"الوضوء" ما مست (١) النار (٢) بالقياس وقال : السننوتوضاً بما الحميم

- (١) في ب : مسته .
(٢) رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "توضوء" ما مست النار" ورواه بهذا اللفظ عن ابراهيم ابن قارظ عن ابي هريرة مرفوعاً .
ورواه الترمذى عن ابي هريرة مرفوعاً بلفظ "الوضوء" ما مست النار ولو من ثوب أقط " فقال له ابن عباس : يا أبا هريرة ، أنتوضأ من الدهن ؟ أنتوضأ من الحميم ؟ فقال ابو هريرة : يا ابن أخي ، اذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فلا تضرب له الا مثال .
ورواه ابن ماجه عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة مرفوعاً بلفظ "توضوء" ما غيرت النار" فقال ابن عباس : أنتوضأ من الحميم ؟ فقال ابو هريرة : يا ابن أخي " كما ورد في رواية الترمذى .
ورواه ابو داود عن ابي هريرة مرفوعاً بلفظ "الوضوء" ما انضجت النار" انظر: صحيح مسلم ٤٣/٤ - ٤٤ ، سنن الترمذى ١١٥/١ ، سنن ابي داود ٤٤/١ ، سنن ابن ماجه ١٦٣/١ .
وقد روى ابن عباس وجابر بن عبد الله وابن مسعود وأبو رافع وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء ما مست النار .
فمن جابر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا معه فدخل على امرأة من الانصار ، فذبحت له شاة ، فاكل وأنته بقناع من رطب فأكل منه ، ثم توضأ للظهور وصلى ، ثم انصرف ، فأنته بعلالاة من طلالة الشاة فأكل ، ثم صلى العصر ولم يتوضأ " رواه الترمذى .
وروى مسلم وابو داود عن ابن عباس : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ " .
انظر: سنن الترمذى ١١٦/١ ، صحيح مسلم ٤٤/٤ ، سنن ابي داود ٤٣/١ .
وقد رأى بعض أهل العلم ، الوضوء ما غيرت النار واكثر أهل العلم على ترك الوضوء ما غيرت النار .
وقد روى محمد بن المنكدر عن جابر قال : " كان اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم : ترك الوضوء ما غيرت النار " .
وقال الترمذى : العمل على هذا عند اكثر أهل العلم ، من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، والتابعين ومن بعدهم ، مثل سفيان الثوري ، وابن المبارك والشافعي واحمد واسحق . وأوا ترك الوضوء ما مست النار . وهذا اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان هذا الحديث اسخا للحديث الاول ، حديث الوضوء ما مست النار .
وللامام السرخسي رأى في توجيه الخلاف الذى جرى بين ابن عباس وأبي هريرة ذكره في اصوله ٣٤٠/١ فارجع اليه .
وانظر : سنن ابي داود ٤٣/١ سنن الترمذى ١٢٠/١ ، شرح النووي على مسلم ٤٣-٤٦ .

- فكيف تتوضأ بما منه نتوضأ^(١) وخالف خبره^(٢) " اذا استيقظ احدكم^(٣) .
قلنا خالف الاول بما روى أنه "أكل كئف شاة مصلية وصلو ولم يتوضأ"^(٤) .
وخالف الثاني لأنه رأى^(٥) أنه غير ممكن وقال " فكيف تصنع بالمهراس"^(٦) .
وأيضاً " حديث معاذ رضي الله عنه آخر العمل بالقياس"^(٧) .

- (١) في ب : وضوء .
(٢) أي : وخالف ابن عباس خبر أبي هريرة في غسل اليد قبل ادخالها في الانا ، اذا قام من نوم ليل ، لكونه مخالفا للقياس .
انظر احكام الامدى ٢ / ١٢٠ .
(٣) رواه مسلم وأبو داود والامام احمد والترمذى وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " اذا استيقظ احدكم من نومه ، فلا يغمس يده في الانا حتى يغسلها ثلاثا ، فانه لا يدري اين باتت يده " هذا لفظ مسلم .
ولفظه عند الترمذى واحمد وابن ماجه " اذا استيقظ احدكم من الليل فلا يدخل يده في الانا حتى يفرغ طيبها مرتين أو ثلاثا ، فانه لا يدري اين باتت يده " .
وزاد ابو داود " أو اين كانت تطوف يده " .
قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وفي الباب عن ابن عمر وجابر وطائفة .
وقال الشافعي : واجب لكل من استيقظ من النوم - قاطئة كانت ، أو غيرها - أن لا يدخل يده في وضوءه حتى يغسلها . فان ادخل يده قبل أن يغسلها ، كرهت ذلك له ، ولم يفسد ذلك الماء اذا لم يكن طمس يده نجاسة .
وقال احمد بن حنبل : اذا استيقظ من النوم من الليل ، فادخل يده في وضوءه قبل أن يغسلها ، فأعجب الى ان يهريق الماء .
وقال اسحق : اذا استيقظ من النوم بالليل أو بالنهار ، فلا يدخل يده في وضوءه حتى يغسلها .
سنن الترمذى ١ / ٣٦-٣٧ .
انظر صحيح مسلم ٣ / ١٧٨ سنن ابي داود ١ / ٢٣ ، الفتح الرياني ٢ / ٢٢ - ٢٣ سنن الترمذى ١ / ٣٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٣٩ .
وانظر شرح النووي على مسلم ٣ / ١٧٨-١٨١ .
(٤) انظر تخريجه في التعليقة " ٣ " ص ٢٧٥ .
(٥) في ب : يرى .
(٦) المهراس : حجر عظيم يصب فيه الماء لا جل الوضوء . وابن عباس استبعد الأخذ بالخبر لاستبعاده صب الماء من المهراس على اليد .
انظر احكام الامدى ٢ / ١٢١ .
(٧) يشير الى حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن . وقد تقدم تخريجه وبيان اقوال العلماء فيه . في حجية الاجماع .

وأقره عليه السلام ، ولأن الخبر أقوى في غلبة الظن لأنه مجتهد فيه فسي
العدالة والدلالة ، والقياس مجتهد فيه في ثبوت حكم الأصل وكونه معللاً
وصلاحية الوصف للتعليل ونفي المعارض في الأصل وفي وجوده في الفرع ونفي
المعارض فيه ، فاحتمال الخطأ في الخبر أقل . قالوا : معارض باحتمال
كذب الراوي وفسقه وكفره وخطأه . واحتمال الاجمال في دلالة والتجاوز والاضمار
والنسخ ما لا يحتمل القياس ، قلنا بعيد وهو متطرق الى الاصل الثابت بخبر
الواحد وهو من صور النزاع وما يتطرق في الدلالة فمثل في ظاهر الكتاب والسنة
المتواترة وهما مقدمان . قالوا : ظنه في القياس من قبل نفسه وفي الخبر من
غيره وهو بنفسه أوفق . قلنا : الا أن تطرق الخطأ اليه اقرب من الخبر .
طى (ان) (١) الخبر مستند الى كلام المعصوم وغير مفتقر الى شيء من
القياس ويصير ضروريا بانضمام اخبار اليه ، وعدم التيقن في القياس بانضمام
قياسات . هذا وان كان أمم (٢) خصه القياس أو اخص فعلى القول بتخصيص
العلة يعمل بالخبر فيما دل عليه وبالقياس فيما عداه . وعلى القول بالبطلان
فيها متعارضان .

سؤال :

المرسل (٣) من العدل مقبول عند الاكثر مطلقا . وعيسى ابن أبان من

- (١) سقطت من ب .
(٢) هذا هو تعارض الخبر والقياس من وجه دون وجه ، الذي أشرت اليه
في بداية هذه السألة .
(٣) الحديث المرسل : هو الذي لم يتصل اسناده بصاحبه .
وقد اختلفوا في تحديده :
فقال جمهور المحدثين : هو ان يترك التابعي ذكر الواسطة بينه
وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : قال رسول الله : سواء كان
من كبار التابعين او من صغارهم ، وأما ان كان القائل من تابع التابعين
فمنقطع . أو من غيرهم فمعضل .
وأما في الاصطلاح الاصوليين والفقهاء : فهو قول العدل الذي لم يلحق
النبي صلى الله عليه وسلم : قال رسول الله . في كل عصر .
قال الجرجاني : المرسل من الحديث : ما اسنده التابعي او تابع
التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم ، من غير ان يذكر الصحابي الذي
روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . كأن يقول : قال رسول
الله . وهو اربعة انواع : ما أرسله الصحابي . والثاني : ما أرسله اهل
القرن الثاني .

.....

=== والثالث : ما أرسله العدل في كل عصر . والرابع : ما ارسل في وجهه واتصل من وجه آخر .

أما النوع الاول فمقبول بالا جماع . والنوع الثاني والثالث مقبول عند الجمهور ، وهم الحنفية والمالكية والمعتزلة والحنابلة في اشهر الروايتين عن احمد ولم يقبله الامام الشافعي رحمه الله الا اذا اقترن به ما يتقوى به ، وذلك بأن يتأيد بأية أو سنة مشهورة او موافقة قول صاحبها أو تلقته الأمة بالقبول ، أو عرف من حال المرسل انه لا يروى عن فيه طة من جهالة او غيرها ، أو اشترك في رسالة عدلان ثقتان بشرط أن يكون شيوخهما مختلفة ، أو ثبت اتصاله بوجه آخر بأن اسنده غير مرسله أو أسنده مرسله مرة أخرى .

أما ارسال من دون القرون الثلاثة فقد اختلف فيه ، قال الشيخ ابو الحسن الكرخي يقبل ارسال كل عدل في كل عصر ، لأن العلة التي توجب مراسيل قبول القرون الثلاثة وهي العدالة والضبط تشمل سائر القرون . وقال عيسى بن أبان : لا يقبل الامراسيل من كان من أئمة النقل مشهورا بأخذ الناس العلم منه ، فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ، ويوقف مرسله الى ان يعرض على أهل العلم .

وقال ابو بكر الرازي : لا يقبل ارسال من بعد القرون الثلاثة الا اذا اشتهر بأنه لا يروى الا عن هو عدل ثقة .

وأما النوع الرابع ، وهو ما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر ، فهو لا يخلو اما ان اسنده هذا المرسل أو غيره ، فان كان الأول : لم يقبله بعض من لم يقبل المراسيل وان اسنده لأن ارساله يدل على انه انما يذكر الراوي لضعف فيه . فستره له والحال هذه خيانة منه ، فلم يقبل عند بعض اهل الحديث ، وعامتهم على أنه مقبول .

وان كان الثاني فقد ذكر صاحب كشف الاسرار ابن الصلاح ذكر انه قد اختلف فيه أيضا ، فحكى الخطيب الحافظ ، ان اكثر اصحاب الحديث يرون الحكم في هذا واشباهه للمرسل ، وعن بعضهم : الحكم للاحفظ فاذا كان من ارساله احفظ ممن وصله ، فالحكم لمن أرسله . لا يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته .

القرون الثلاثة (١) وأئمة النقل والشافعي (٢) : ان كان من صحابي أو اسنده غيره أو ارسله آخر وشيوخهما / أو عضده قول صحابي أو اكثر العلماء أو عرف انه لا يرسل الا عن عدل كابن المسيب قبل والا فلا . واختيارنا (٣) قول عيسى لأن ارسال الأئمة التابعين كان مشهورا مقبولا ولم ينكر أحد ، كما رسال سعيد (٤)

====
انظر تعريف المرسل ، وبيان انواعه والخلاف فيها مع ادلة كل فريق في : احكام الامدى ١٢٣/٢ - ١٢٩ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٣ ، ٧٠ ، ٨ ، اصول السرخسي ١/٣٥٩ - ٣٦١ ، تيسير التحرير ٣/١٠٢ - ١٠٦ ، فواتح الرحموت ٢/١٧٤ - ١٧٧ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢٠ - ٤٢١ ، تدريب الراوى ١/١٩٥ - ٢٠٧ التعريفات ص ٢٠٨ ، شرح الورقات ص ١٨٨ ، المستصفى ١/١٦٩ - ١٧١ ، مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه ٢/٧٤ ، غاية الوصول ص ١٠٤ - ١٠٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ارشاد الفحول ص ٦٤ ، نهاية السؤل ٢/٢٦٥ - ٢٦٦ ، مناهج العقول ٢/٢٦٤ - ٢٦٥ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/١٦٨ ، المعتمد ٢/٦٢٨ - ٦٤٠ ، السوداء ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، روضة الناظر ٦٤ - ٦٥ ، مختصر البعلبي ص ٩٦ ، الرسالة ص ٤٦١ - ٤٦٧ ، ٤٧٠ .

(١) أى مراسيل الصحابة والتابعين وتابعي التابعين .

(٢) انظر الرسالة ص ٤٦١ - ٤٦٧ .

(٣) هذا اختصار فخر الاسلام البزدوى ، ووافقه عليه المصنف . انظر كشف الاسرار ٣/٧٠ . ورجح شمس الأئمة السرخسي قول ابي بكر الرازى حيث قال : وأصح الاقاويل في هذا ما قاله ابو بكر الرازى : ان مرسل من كان من القرون الثلاثة حجة ما لم يعرف منه الرواية مطلقا عن ليس بعدل ثقة . ومرسل من كان بعدهم لا يكون حجة الا من اشتهر بأنه لا يروى الا عن هو عدل ثقة " اصول السرخسي ١/٣٦٣ .

واختار الامدى في الاحكام قبول مراسيل العدل مطلقا ٢/١٢٣ .
(٤) هو أبو محمد ، سعيد بن المسيب بن حزن بن ابي وهيب بن عمرو بن عائد بن عمران بن مخزوم ، القرشي المدني ، احد الفقهاء السبعة بالمدينة ، كان سيد التابعين من الطراز الاول . جمع بين الحديث والفقہ والزهد والعبادة والورع .

قال عبد الله بن عمر عنه : لورأى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لسره . وكان قد لقي جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وسمع منهم ، ودخل على ازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واخذ عنهن . واكثر روايته المسند عن ابي هريرة رضي الله عنه ، وكان زوج ابنته . وسئل الزهري ومكحول : من افقه من ادركتما ؟

فقال : سعيد بن المسيب .

وكانت ولادته لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه . وتوفي بالمدينة سنة احدى وقيل ثنتين وقيل ثلاث ، وقيل اربع وقيل خمس وتسعين من الهجرة .

والشعبي (١) وابراهيم (٢) والنخعي (٣) . فان قيل لا اجماع في مسائل الاجتهاد ، قلنا : قطعي وهذا ظني ،

====
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢/ ٣٧٥-٣٧٨ ، شذرات الذهب ١/ ١٠٢-١٠٣ ، طبقات ابن سعد ٢/ ٣٧٩-٣٨٤ ، صفة الصفوة ٢/ ٧٩-٨٢ ، تذكرة الحفاظ ص ٥٤ ، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٤ ، حلية الاوليا ٢/ ١٦١ .

(١) هو أبو عمرو ، طاهر بن شراويل بن عبد بن ذي كبار الشعبي . وهو من حمير ، وعدانه في همدان . وهو كوفي تابعي جليل القدر ، وافر العلم ، وكان علامة أهل الكوفة ، وكان اماما حافظا ذافنون . أدرك خمسمائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عنهم وعن جماعة من التابعين ، وعنه روى جماعة من التابعين . قال مكحول : ما رأيت احدا اعلم بسنة ماضيه منه . وكانت ولادته سنة عشرين للهجرة ، وقيل احدى وثلاثين ، وتوفي في سنة ١٠٩ ، وقيل ١٠٥ وقيل ١٠٤ من الهجرة بالكوفة وكانست وفاته فجأة .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٣/ ١٢-١٦ تاريخ بغداد ١٢/ ٢٢٧-٢٣٣ ، البداية والنهاية ٩/ ٢٣٠-٢٣١ ، شذرات الذهب ١/ ١٢٦-١٢٨ ، اللباب ٢/ ١٩٨-١٩٩ ، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٤٦-٢٥٦ ، حلية الاوليا ٤/ ٣١٠ ، عمر الذهبي ١/ ١٢٧ .

(٢) هو ابو عمران . ابراهيم بن يزيد بن الاسود ، وقيل - ابن قيس - ابن عمرو ابن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع ، النخعي ، الكوفي الفقيه . احد الأئمة المشاهير من كبار التابعين . رأى عائشة رضي الله عنها ، ودخل عليها ولم يثبت له منها سماع . واخذ عن سروق والاسود وطقمة . وقد عده ابن قتيبة في المعارف من الشيعة .

وروى عن النخعي أنه قال : كنا اذا حضرنا جنازة أو سمعنا بميت ، عرف ذلك فينا ايما ، لا ناقد عرفنا انه ينزل به أمر صيره الى الجنة ، او الى النار ، وانكم تتحدثون في جنازكم بأحاديث دنياكم . وقال : لا يستقيم الرأي الا برويه . ولا رويه الا برأى . وتوفي سنة ست وقيل خمس وتسعين للهجرة وله تسع واربعون سنة .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ١/ ٢٥ ، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٧٠-٢٨٤ ، شذرات الذهب ١/ ١١١ ، البداية والنهاية ٩/ ١٤٠ .

(٣) كذا في الاصل " ابراهيم والنخعي " . وهو خطأ ، لأن ابراهيم هو النخعي كما تقر في ترجمته .

ولئن منع عدم الانكار ، قلنا : هو الاصل والظاهر أنه لو وجد لنقل وأيضا
 فان العدل من الأئمة اذا اطلق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جازما
 فالظاهر أنه لم يطلق الا بعد ثبوت وأنه يستلزم تعديل الوساطة والا لما كان
 طالما ولا ظانا بخبره ، وأيضا فلولم يكن عدلا عنده كان مدلسا . قالوا : جهل
 بعين الراوي فكان جهلا بصفته ضرورة والجهل بالصفة مانع فكيف بهما ، والعلم
 بعدالة^(١) الراوي شرط القبول والمرسل لا يعرفها ، والخبر كالشهادة فسي
 العدالة ، وارسال شهادة الفرع مانع ولو جاز المرسل خلا ذكر الاسناد والبحث
 منه عن فائدة ، ولو جاز لجاز في عصرنا . قلنا : لا يكون جهلا بصفته مطلقا ،
 فان ارساله منه دليل تعديله في الجملة كما لو قال أخبرني عدل ، وبه الجواب
 عن معرفة العدالة ، و باب الشهادة أضيق فافترقا ، والغائدة في ذكر
 الرواة في غير الأئمة وفي المنقول عنه لاشتباه^(٢) حاله ، ظاهرة ، وفي الأئمة
 تفاوت رتب المنقول عنهم وأما في عصرنا : فان كان من الأئمة قبل والا فلا .
 القائل^(٤) مطلقا : العدل اذا أرسل ظب على الظن تعديله ، قلنا : التعميم
 ممنوع لجواز أن^(٥) العدل من غير الأئمة يرسل جهلا بمن رواه ، ولذلك
 لم يقبل في عصرنا ، وقد أخذ على الشافعي في اشتراطه اسناد غيره أو اسناده مرة
 بأن العمل بالسند ، ولذلك^(٦) اذا أرسله اثنان وشيوخهما مختلفة ، فان ضم
 الباطل الى مثله لا يوجب القبول . وأجيب عن الثاني : بأن الظن يحصل
 أو يقوى بالانضمام^(٧) .
 النوع الثاني : المتن^(٨) :

(٩)

وفيه ثلاثة فصول ، الأول : فيما تشترك فيه الثلاثة من دلالة المنطوق ،
 فنه : الأمر ، وهو حقيقة في القول المخصوص باتفاق

-
- (١) في ب : بعدالته . وهو خطأ .
 (٢) في ب زيادة " بان " قبل " باب " أي بأن باب .
 (٣) وفي ب : الاشتباه .
 (٤) أي احتج القائل بالقبول مطلقا .
 (٥) سقطت " أن " من أ .
 (٦) كذا في الاصل باللام ، وفي بقية النسخ " وكذلك " وهو الصواب كما يتضح
 من سياق الكلام .
 (٧) انظراحكام الامدى ١٢٩/٢ .
 (٨) النوع الاول كان : فيما يتعلق بالسند ، وهذا هو النوع الثاني : وهو
 النظر فيما يتعلق بالمتن .
 (٩) وهي الكتاب والسنة والاجماع .

وهو قسم من أقسام الكلام النفسي (١) ، وان كان واحدا بالذات فيصح كونه
أمرا ونهيا وخيرا باختلاف تعلقه ومتعلقه ، والخلاف في الفعل (٢) ، فالأكثر
انه مجاز فيه ، وقيل مشترك (٣) ، وقيل متواطىء (٤) . لنا (٥) أنه يسبق (٦) الى
الفهم القول عند الاطلاق فكان حقيقة غير متواطىء . ان لا دلالة للأعم على الأخص

- (١) هذا على مذهب الاشعرية في كلام الله ، وقد سبق التنبيه على ما فيه في
ص () .
- (٢) اختلفوا في الفعل ، هل يسمى امرا حقيقة حتى يحصل به الايجاب ؟
أم لا ؟
- وصورة المسألة : انه اذا نقل اليها فعل من افعال النبي صلى الله
عليه وسلم التي ليست بسهوية ، ولا طبع ، ولا هي من خصائصه ولا بيان
المجمل - هل يستفاد ان نقول فيه : أمر النبي عليه السلام بكذا ؟
وهل يجب علينا اتباعه في ذلك ؟ فعند مالك في احدى الروايتين
عنه وأبي العباس بن شريح وأبي سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي
هريرة وأبي علي بن خمران من اصحاب الشافعي - يصح اطلاق الامر
عليه بطريق الحقيقة ، ويجب علينا الاتباع فيه . وعند عامة العلماء - لا يصح
اطلاقه عليه بطريق الحقيقة ، ولا يجب الاتباع . وأما اذا كان بيانا
لمجمل ، فيجب الاتباع بالاجماع .
- انظر اتفاقهم على ان الامر حقيقة في القول المخصوص ، واختلافهم في اطلاقه
على الفعل على سبيل الحقيقة أو المجاز ، مع ادلة كل مذهب في :
احكام الامدى ١٣٠-١٣٦ / ٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠١ / ١ -
١٠٦ ، اصول السرخسي ١١١-١٣ / ١ ، المعتمد ٤٥ / ١ ، وما بعدها ،
تيسير التحرير ٣٣٤ / ١ ، فواتح الرحموت ٣٦٧ / ١ ، فتح الغفار ٢٨ / ١ -
٣٠ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٦٦ / ١ ، المسودة ص ١٦ ، مختصر
البعلي ص ٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ ، المعتمد على ابن الحاجب
٧٦ / ٢ ، منهاج البيضاوى ٢-٣ / ٢ ، نهاية السؤل ٦-٢ / ٢ ، منهاج
العقول ٢-٣ / ٢ .
- (٣) هذا اختيار ابي الحسين البصرى . قال : وأنا أذهب الى ان قول القائل :
" أمر " مشترك بين الشئ والصفة . وبين جملة الشأن والطرائق ، وبين
القول المخصوص .
- انظر بيان ذلك في المعتمد ٤٥-٤٦ / ١ .
- (٤) التواطؤ في اللغة : التوافق ، يقال : واطأه على الأمر ، وافقه ، وتواطئوا
عليه : توافقوا . انظر مختار الصحاح ص ٧٢٧ .
- والمراد به هنا : أن يكون اللفظ واحد والمعنى واحد متحقق التساوى
في الافراد كالانسان في افراده زيد وعمرو
- (٥) اشارة الى ادلة القائلين : هو مجاز في الفعل .
- انظر : كشف الاسرار ١٠٣ / ١ ، اصول السرخسي ١٢ / ١ وما بعدها .
- (٦) في ج : سبق .

واستدل^(١) : لو كان حقيقة في الفعل لا طرد لأنه من لوازمها ، ولا يقال للأكل أمر ولا شتى^(٢) له أمر ولا مانع ولا تحد جمعاهما^(٣) ولو صف بكونه مطاوعا ومخالفا وللزم الاشتراك ولما صح نفيه وحده^(٤) أكثر المعتزلة بقول

- (١) انظر احكام الامدى ج ٢ ص ١٢١ .
(٢) وفي ب ولا مشتق .
(٣) أى جمع الامر الذى هو القول ، وجمع الامر الذى هو الفعل . ولكن الامر ليس كذلك ، لأن الاول يجمع على "أوامر" ، والثاني يجمع على "أمور" وهذا يدل على أن الامر مجاز في الفعل وليس حقيقة .
ولتوضيح ذلك انظر : فواتح الرحموت ٣٦٨/١ ، أصول السرخسي ١٢/١ ، ارشاد الفحول ص ٩١
(٤) اختلف الاصوليون في حد الأمر - بمعنى القول - في الاصطلاح : فقال امام الحرمين : الأمر هو القول المقتضى بنفسه طاعة المأمور بفعل المأمور به .
وبه عرفه القاضي أبو بكر الباقلاني ، والغزالي . وهو قول كثير من الاصوليين .
واعرض طيه الامدى ، فقال : هو باطل ، لما فيه من تعريف الامر بالمأمور ، والمأمور به ، وهما مشتقان من الامر ، والمشتق من الشيء أخفى من ذلك الشيء ، وتعريف الشيء بما لا يعرف الا بعد معرفة ذلك الشيء محال .
وقال الشيرازي في التبصرة : الأمر هو استدعاء الفعل بالقول من هو دونه .
وقال في المحصول : هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء .
وكلا التعريفين مؤداهما واحد ، واشترط العلو والاستعلاء في الأمر هو مذهب المعتزلة ، وهو مخالف لرأى جمهور الاصوليين فهم لا يشترطون أن يكون الأمر من الأطلاق لمن هو دونه .
وقد انقسم المعتزلة في تعريف "الأمر" الى فرق ثلاث :
فقال الاول : الأمر هو قول القائل لمن هو دونه "افعل" . أو ما يقوم مقامه .
وهو قول البلخي وأكثر المعتزلة .
وقالت الثانية : هو صيغة "افعل" على تجردها من القرائن الصارفة لها عن جهة الامر الى التهديد وما عداه من المحامل .
وقالت الثالثة - وهم من محققي المعتزلة كما ذكر الغزالي - : الأمر : صيغة "افعل" بشرط ارادات ثلاث : ارادة احداث الصيغة .
وارادة الدلالة بها على الأمر . وارادة الامتثال .
وقد كرر الغزالي والامدى على تعريفات المعتزلة ، فأبطلها ، وبيننا ما فيها من نقص وتناقض . واختار الامدى تعريف الفخر الرازي وأبي اسحاق الشيرازي ، وهو أن يقال : الأمر هو طلب الفعل على جهة الاستعلاء . ثم ذكر محترزاته .

القائل لمن دونه : افعَلْ أو ما يقوم مقامه ، قصدوا ادراج الأَمْرِ من غير العربية ،
وليس بسديد لدخول التهديد والاباحة والارشاد والامتنان وغيرها ، ولصدوره
من الاطى خضوعا وليس بأمر ، ومن الأَدْنَى استعماله وهو أمر وقيل : صيغة
افعل مجردة عن القرائن الصارفة عن الأَمْرِ وفيه تعريف الشيء بنفسه ، وان
اسقط لزم التجرد مطلقا ، وقيل ^(١) صيغة (افعَل) ^(٢) باقتران ارادات
ثلاث : ارادة وجود اللفظ ، و ارادة دلالتها على الأَمْرِ ، و ارادة الامتثال .
والأول عن النائم ، والثاني عن التهديد وغيره ، والثالث عن الحاكي والمبلغ .
وهو فاسد ، فان الأَمْر الذي هو المدلول ان كان الصيغة فسد ، وان كان غيرها
لم يكن الأَمْر الصيغة وقد قال انه هي ، وفيه تعريف الأَمْرِ بمثله ، وقيل ارادة
الفعل ، ويرد عليه ^(٣) صدور الأَمْرِ مع تخلفها في مثل ما اذا توعد سلطان
على ضرب زيد عمده من غير جزم ، فادعى مخالفة أمره وأراد تمهيد عذره بشاهدت
فانه بأمره ولا يريد امتثاله ، وهذا لازم لكل من يحده بالارادة . ووجه اخر لو
كان الأَمْر بفعل ارادته لوجب وجود أوامر الله كلها ، فان ارادة الفعل تخصصه
بحال حدوثه ، فان لم يوجد لم يخص ^(٤) فلم يتعلق به . وحده غيرهم ^(٥) بأنه
خبر عن الثواب على الفعل ، والعقاب على الترك ، وفيه لزومها فغير باستحقاقها ^(٦)

====
وقد ذكروا في حد الأَمْرِ تعريفات غير ما ذكرنا ، لا داعي الى الاطالة
بذكرها .

انظر تعريف الأَمْرِ عند الاصوليين في :

احكام الامدى ٢/٣٧-٤٠ ، المستصفي ١/٤١٣-٤١٦ ، البرهان ١/٢٠٣-

٢١١ ، التنبهة ص ١٧-٢١ ، التعريفات ص ٣٧ ، مناهج العقول ٢/٣-٤

نهاية السؤل ٢/٦-٧ ، المعتمد ١/٤٩-٥٦ ، المغني للقاضي عـ

الجبار ١٧/١٢٠-١٢٤ ، جمع الجوامع ١/٣٦٧ ، مختصر ابن الحاجب

٢/٧٧ ، كشف الاسرار ١/١٠١ ، فواتح الرحموت ١/٣٧٠ ، تيسير

التحرير ١/٣٣٧ ، ارشاد الفحول ص ٩٢-٩٤ روضة الناظر ص ٩٨-٩٩

مختصر البعلي ص ٩٧ ، المنحول ص ٩٩-١٠٠ .

(١) انظر احكام الامدى ٢/١٣٨ ، البرهان ١/٢٠٤ ، المستصفي ١/٤١٤ ،

تيسير التحرير ١/٣٤١ .

(٢) سقطت من ب .

(٣) انظر الاحكام ٢/١٣٨ .

(٤) وفي ب لم تخصص . بالفوقية المثناة .

(٥) قال الامدى : ومن اصحابنا من قال : الامر عبارة عن الخبر عن الثواب على الفعل
تارة والعقاب على الترك تارة . وهو فاسد . انظر تفصيل فساد في الاحكام

١٣٩/٢ .

(٦) في ب : باستحقاقها .
ومراده : ان اصحاب هذا التعريف ، غيروا قولهم " عن الثواب على الفعل

====

فنقض باستلزام الصدق أو الكذب بخلاف الأمر . وحده القاضي ^(١) والغزالي ^(٢) وغيرهما ^(٣) : بالقول المقتضي طاعة الأمور بفعل الأمور به ونقض بأن الأمور مشتق من الأمر وأن الطاعة موافقة الأمر وهما دور . وابن الحاجب ^(٤) :

====
والعقاب على الترك " الوارد في التعريف بقول " استحقاق الثواب ،
واستحقاق العقاب " +

- (١) هو أبو بكر الباقلاني . انظر قوله في تعريف الأمر في الاحكام ١٤٠/٢ .
(٢) انظر المستصفى ٤١١/١ . (٣) كإمام الحرمين الجويني . انظر البرهان ٢٠٣/١ .
(٤) انظر مختصر ابن الحاجب ٧٧/٢ وما بعدها .

وابن الحاجب هو أبو عمرو ، عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس الدوني .
ثم المصري ، الفقيه المالكي ، المعروف بابن الحاجب ، الملقب بجمال
الدين .

كان والده حاجبا للأمر عز الدين موسك الصلاحي ، وكان كرديا .
واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صفه بالقرآن الكريم ،
ثم بالفقه على مذهب مالك رحمه الله ، ثم بالعربية والقراءات ،
وبرع في علومه وأتقنها غاية الاتقان ، ثم انتقل الى دمشق ، ودرس
بجامعتها في زاوية المالكية ، وأكب الخلق على الاشتغال طبعه ، والتزم
لهم الدروس ، وتبحر في الفنون ، وكان الاغلب عليه طبع العربية .
وصنف مختصرا في مذهبه ، ومقدمة وجيزه في النحو ، وأخرى
مثلها في التصريف ، وشرح القدمتين .

وصنف في اصول الفقه ، وكانت تصانيفه في نهاية الحسن والافاده ،
وكان من احسن خلق الله ذهنا .

ثم عاد الى القاهرة ، وأقام بها ، والناس ملازمون لاشتغال طبعه .
ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها ، وتوفي بها في شوال سنة
ست وأربعين وستمائة .

وكان مولده في آخر سنة سبعين وخمسة رحمه الله .
انظر ترجمته في :

وفيات الاعيان ٢٤٨/٣ - ٢٥٠ ، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ ،
عبر الذهبية ١٨٩/٥ ، غاية النهاية ٥٠٨/١ ، بغية
الوعاء ص ٣٢٣ .

اقتضا فعل غير كف طى جهة الاستعلاء ، ويرد مثل اترك وكف فانهما أمران ،
 وهما اقتضا فعل هو كف ، ولا تكف ولا تترك ، فانهما اقتضا فعل غير كف
 وهما نهى واختار في الاحكام (١) : طلب الفعل طى جهة الاستعلاء فالفعل
 عن النهي والباقي عن الدعا والالتماس (٢) . ثم القاظون بالنفسي (٣) اختلفوا
 : فالأكثر له صيغة (٤) تخصه ونفاه الأشعري (٥) ومن تبعه ، وحقق الامام
 والغزالي (٦) هذه الترجمة فقالا : لا خلاف في امكان التعبير/ وأنت مأمور
 وأوجبت وندبت وسئفت . وانما الخلاف في صيغة افعال وانها تستعمل في
 خمسة عشر (٨) محلا : في الوجوب

- (١) انظر ٢/١٤٠ .
 (٢) في ب : الالتباس . وهو تحريف .
 (٣) وهم الأشعرية ، المشبون لكلام النفس .
 وهو " لا يريدون " بالقول " ما يقوم بالنفس " من اقتضا الطاعة ،
 وهو الذي يكون النطق عبارة عنه ، ودليلا عليه . وهو قائم بالنفس .
 وهو امر بذاته وجنسه . ويتعلق بالمأموره . وينقسم الى قديم
 وحادث ، كالقدرة ... الخ
 المستصفي ١/٤١٢-٤١٣ ، وانظر البرهان ١/١٩٩-٢٠٠ ، احكام
 الامدى ٢/١٤١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٧٩ ، حاشية البناني طى
 جمع الجوامع ١/٣٧٠ .
 (٤) الصيغة - كما عرفها امام الحرمين - هي العبارة المصوغة للمعنى
 القائم بالنفس .
 قال : وهذه المسألة مترجمة : بأن الامر : هل له صيغة ؟
 وهذه الترجمة اذا أطلقناها ، فالمراد بها : ان الامر القائم بالنفس ،
 هل صيغته عبارة مشعرة به ؟
 البرهان ١/٢١٢ . وانظر المحلي طى جمع الجوامع وحاشية البناني
 ١/٣٧١ .
 (٥) هو الشيخ ابو الحسن الأشعري . ومذهبه هو ومن وافقه : انه ليس
 للامر صيغة تخصه . وهو خلاف مذهب الجمهور .
 انظر اختلافهم في صيغة الامر في :
 احكام الامدى ٢/١٤١-١٤٢ ، البرهان ١/٢١٢ المستصفي ١/٤١٧
 المحلي طى جمع الجوامع ١/٣٧١-٣٧٢ ، المعتمد ١/٤٩ وما بعدها
 اصول السرخسي ١/١٤-١٧ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/١٠٧-١١٠
 فواتح الرحموت ١/٣٧٢ ، المنحول ص ١٣٢ ، مختصر البعلبي ص ٩٨ .
 (٦) هو امام الحرمين الجويني . انظر تحقيقه لصيغة الامر ، وتقريره لمذهب
 الأشعري في البرهان ١/٢١٢-٢١٧ .
 (٧) انظر تحقيق حجة الاسلام الغزالي لصيغة الامر في المستصفي ١/٤١٧-
 ٤١٨ ، المنحول ص ١٣٢-١٣٤ .
 (٨) قال الامدى : وقد اتفق الاصوليون طى اطلاقها - أى صيغة افعال -

- (١) (أقم الصلاة) (٢) (فكاتبوهم) (٣) (فاستشهدوا)
 (٤) (فاصطادوا) (٥) (والتأديب كل ما يليك) (٦) (فاستشهدوا)
 (٧) (ما رزقكم الله) (٨) (والاكرام) (٩) (ادخلوها بسلام)

====
 بلزاة خمسة عشر اجبارا ، ثم ساق هذه الاهتبارات كما وردت في هذا
 التتن .

انظر الاحكام ١٤٢/٢-١٤٣ .

وقد أوصلها بعضهم الى خمسة وثلاثين اجبارا ، وبعضهم عشريين .

انظر : فواتح الرحموت ٣٧٢/١ ، اصول السرخسي ١٤/١ ، كشف

الاسرار ١٠٨/١ ، المعتمد ٤٩/١ ، المنخول ص ١٣٢ ، جمع الجوامع

والصالح طيه ٣٧٠/١ ، منهاج البيضاوي ١٣/٢-١٥ ، نهاية السؤل

١٥-١٨ ، منهاج العقول ١٣/٢-١٧ .

(١) جزء من الآية ٧٨ من سورة الاسراء ونصها (أقم الصلاة لدلوك الشمس

الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا) .

(٢) جزء من الآية ٣٣ من سورة النور ، ونصها (وليستعفف الذين لا يجدون

نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ، والذين يبتغون الكتاب ما ملكت

أيمانكم فكاتبوهم ان طعم فيهم خيرا ، وآتوهم من مال الله الذي آتاكم

ولا تكرهوا فتياتكم طي البغاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة

الدنيا ، ومن يكرههن فان الله من بعد اكرههن خير رحيم) .

(٣) جزء من الآية ١٥ من سورة النساء ونصها (واللاتي يأتين الفاحشة

من نساءكم ، فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ، فان شهدوا فاسكوهن

في البيوت حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلا) .

(٤) جزء من الآية ٢ من سورة المائدة ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا

شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آيين البيوت

الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا واذا حللتم فاصطادوا ولا يجرمكم

شئتان قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام ان تعتدوا وتعاونوا طي البر

والتقوى ولا تعاونوا طي الاثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد

العقاب) .

(٥) هذا جزء من حديث رواه البخاري وسلم وأبو داود والترمذي ومالك واحمد

وابن ماجه والدارمي من حديث عمر بن أبي سلمة قال : " أكلت يوما

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، طعاما ، فجعلت أكل من نواحي

الصفحة ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل ما يليك " وفي

رواية " سم الله وكل بيمينك وكل ما يليك " هذا لفظ البخاري .

انظر صحيح البخاري - بفتح الهاري - ٥٢٣/٩ ، ٥٢٦ ، صحيح مسلم

١٩٧/١٣ ، سنن أبي داود ٣١٤/٢ ، سنن الترمذي ٢٨٨/٤ ، الموطأ

٢٢٦/٢ ، مسند أحمد ٢٦/٤ ، سنن ابن ماجه ١٠٨٧/٢ ، سنن

الدارمي ٩٤/٢ .

(٦) جزء من الآية ٤٢ من سورة الانعام ونصها (ومن الانعام حمولة وفرشا كلوا

ما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين) .

(٧) جزء من الآية ٤٦ من سورة الحجر ، ونصها (ادخلوها بسلام امنين) .

- والتهديد (اعلوا ما شئتم) (١) والتسخير (كونوا قردة) (٢) والتعجيز
(كونوا حجارة) (٣) والاهانة (ذق انك انت العزيز) (٤) والتصويبه
(فاصبروا أولا تصبروا) (٥) والدعاء (اغزلي) (٦) والتعني (ألا أيها
الليل الطويل ألا انجل) (٧) وكمال القدرة (كن فيكون) (٨) والاتفاق (٩)

- (١) جزء من الآية ٤٠ من سورة فصلت ، ونصها (ان الذين يلحدون
في اسمائنا لا يخفون علينا فمن يلقي في النار خيرا من يأتي آتيا
يوم القيامة اعلوا ما شئتم انه بما تعملون بصير) .
(٢) جزء من الآية ٦٥ من سورة البقرة ونصها (ولقد طعمت الذين اعتدوا
منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين)
(٣) جزء من الآية ٥٠ من سورة الاسراء وتكلمتها (أو حديدا) .
(٤) الآية ٤٩ من سورة الدخان وتكلمتها (الكريم) .
(٥) جزء من الآية ١٦ من سورة الطور ونصها (اصلوها فاصبروا أولا تصبروا
سوا طيكم انما تجزون ما كنتم تعملون) .
(٦) كلمة من الآية ١٥١ من سورة الاعراف .
والآية ٤١ من سورة ابراهيم .
والآية ٢٨ من سورة نوح .
ونصها في سورة الاعراف (قال رب اغزلي ولا أخني وأدخلنا في رحمتك
وأنت ارحم الراحمين) .
(٧) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة ، وعجزه :
بصبح وما الاصبح منك بأمثل .
وقبله قوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله
علي بأنواع الهموم ليبتلي

فقلت له لما تعطين بصلبي
وأردف أعجازا وناء بكلكل

- انظر : ديوان امرئ القيس ص ١٨ ، وشرح القصائد التسع المشهورات
القسم الأول ص ١٥٩ - ١٦٠ .
(٨) جزء من الآية ٨٢ من سورة يس ، ونصها (انما أمره اذا أراد شيئا
أن يقول له كن فيكون) .
(٩) قال في الاحكام : وقد اتفقوا على انها مجاز فيما سوى الطلب والتهديد
والاباحة ١٤٣/٢ ، وانظر نهاية السؤل ١٨/٢ .

- (١) طى انها مجاز في غير الوجوب والندب والاباحة والتهديد . والجمهور: حقيقة
في الوجوب . وأبو هاشم ومنهجه : في الندب (٢) . وقيل للطلب المشترك (٣) ،
وقيل بالاشترك (٤) (فيها) (٥) وقيل مشترك فيهما (٦) ، وفي الاباحة (٧) .

- (١) اختلفوا في صيغة الامر في الطلب والتهديد والاباحة ، اذا كانت مجردة
عن القرائن ما الذي تفيد؟
فذهب جمهور العلماء الى انها حقيقة في الوجوب ، فجاز فيما عداه .
وأيده بن الحاجب والبيضاوي ، وقال الرازي : هو الحق . وقال
الامدي : هو مذهب الشافعي والفقهاء وجماهير المتكلمين كأبي الحسن
البصري ، وهو قول الجبائي في احد قوله . وقال امام الحرمين :
المشهور من مذهب الجمهور: ان الصيغة التي فيها الكلام للايجاب
اذا تجردت عن القرائن ، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله .
انظر: احكام الامدي ١٤٤/٢ - ١٤٥ ، البرهان ٢١٦/١ ، المستصفي
٤٢٣/١ ، المنحول ص ١٣٢-١٣٣ ، منهاج البيضاوي ١٨/٢ ،
نهاية السؤل ١٨/٢ - ٢٠ ، منهاج العقول ١٨/٢ - ٢٠ ، التبصرة
ص ٢٧ ، اصول السرخسي ١٤/١ ، تيسير التحرير ٣٤١/١ - ٣٤٥ ،
فواتح الرحموت ٣٧٣/١ ، المعتمد ٥٧/١ - ٥٩ ، اصول البيهقي وكشف
الاسرار ١٠٨/١ - ١٠٩ ، فتح الخفاري ٣١/١ ، السودة ص ٥ - ٧
مختصر ابن الحاجب ٧٩/٢ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٧٥/١ ، مختصر
البعلي ص ٩٩ .
(٢) قال في تيسير التحرير : هذا مذهب عامة المعتزلة ، قالوا : هو حقيقة
في الندب فقط .
وقال الامدي : وهو مذهب ابي هاشم وكثير من المتكلمين من المعتزلة
وغيرهم ، وجماعة من الفقهاء وهو أيضا منقول عن الشافعي .
تيسير التحرير ٣٤١/١ ، الاحكام ١٤٤/٢ بالاضافة الى المراجع
السابقة .
(٣) أي حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب . قال
الامدي : وهذا هو الاصح .
قال الاسنوي : وفي المستوعب للقيرواني والمستصفي للغزالي : أن
الشافعي نص على ان الامر متردد بين الوجوب والندب . قال الاسنوي :
وهذا محتمل لهذا المذهب ولما قبله .
وقال في تيسير التحرير : وهو منقول عن بن منصور الماتريدي ، وعزي الى
مشايخ سمرقند . انظر : الاحكام ١٤٣/٢ ، نهاية السؤل ١٩/٢
تيسير التحرير ٣٤١/١ ، المستصفي ٤٢٦/١ .
(٤) أي مشترك لفظي بين الوجوب والندب والاباحة والتهديد .
وقال الامدي : ومنهم من قال : انه مشترك بين الكل ، وهو مذهب الشيعة ،
وقال في تيسير التحرير : وقال الشيعة : مشترك لفظي بين الوجوب والندب
والاباحة والتهديد . الاحكام ١٤٤/٢ تيسير التحرير ٣٤٢/١ ، فواتح الرحموت
٣٧٣/١ .
(٥) زيادة من ب .
(٦) أي في الوجوب والندب . انظر احكام الامدي ١٤٤/٢ ، فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(٧) أي وقيل هو حقيقة في الاباحة ، لأن الجواز محقق والاصل عدم الطلب ===

وقيل في الاذن (١) المشترك فيها . وقيل مشترك في الاربعة (٢) ،
الجمهور (٣) : استدلال الائمة بمطلقها على الوجوب من غير بيان قرينة
من غير تكبير فدل قطعا على ظهورها فيه كالعمل بالخبر . واعتزض بانسه
ظن (٤) لا قطع قلنا ممنوع ، ولو سلم فيكفي في مدلول اللفظ نقل
الاحاد ، والا تعذر العمل باكثر الظواهر . وايضا (اطيعوا) (٥) وهدد
على المخالفة (فان تولوا فانما عليه ما حمل) (٦) فليحذر الذين
يخالفون (٦) والتهديد يستلزم الوجوب (ما منعك) (٧) زما طسى
المخالفة لا استخفافا بالاتفاق (أفصيت أمرى) (٨)

- =====
انظر نهاية السؤل ١٩/٢ ، فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(١) أى للقدر المشترك بين الصلاة من الاذن ، وهو رفع الحرج عن الفعل .
قيل هو مذهب المرتضى من الشيعة . انظر تيسير التحرير ٣٤١-٣٤٢ /١
فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(٢) انظر فواتح الرحموت ٣٧٣/١ .
(٣) أى احتج الجمهور . وقد ذكر الغزالي والامدى حججهم وانها شرعية
ولغوية وعقلية . ووصفها بأنها شبه ، قال الامدى : أما شبه القاطنين
بالوجوب ، فشرعية ولغوية وعقلية . اما الشرعية فمنها ما يرجع الى الكتاب
ومنها ما يرجع الى السنة . ومنها ما يرجع الى الاجماع . الخ
انظر المستصفى ٤٢٦/١ - ٤٣٥ ، الاحكام ١٤٦/٢ - ١٥٤ ، منهاج
الوصول ٢٦/٢ ، نهاية السؤل ٢٦/٢ - ٢٩ ، منهاج العقول ٢/٢
٢٦ - ٢٨ .
(٤) وفي ب : ظني .
(٥) جزء من الآية ٥٤ من سورة النور ونصها (قل اطيعوا الله واطيعوا
الرسول فان تولوا فانما عليه ما حمل وطيعكم ما حملتم وان تطيعوه تهتدوا
وما طى الرسول الا البلاغ المبين) .
(٦) جزء من الآية ٦٣ من سورة النور ونصها (لا تجعلوا دعا الرسول
بينكم كدعا بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لو اذا فليحذر
الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) .
(٧) جزء من الآية ٧٥ من سورة ص ونصها (قال يا ايليس ما منعك أن تسجد
لما خلقت بيدي استكبرت أم كنت من العالين) .
والآية ١٢ من سورة الاعراف ونصها (قال ما منعك ألا تسجد ان أمرتك
قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) .
(٨) جزء من الآية ٩٣ من سورة طه ، ونصها (الا تتبعن أفصيت أمرى)
ونصها مع الآية التي قبلها (قال يا هارون ما منعك ان رأيتم ضلوا
ألا تتبعن أفصيت أمرى) .

(لا يعصون الله ما أمرهم) (١) (لا أعصي لك أمرا) (٢) والذم يستلزمه وحديث
بريره " أأأمرك " (٣) . قال لا (انما) (٤) أنا شافع " (٥) ، فعقلت ان الوجوب
من لوازمه وأقرها عليه . " لولا أن أشق على أمتي لا مرتهم بالسواك " (٦) وقوله
لا يبي سعيد حيث لم يجب نداءه ، في الصلاة : " أما سمعت استجيبوا " (٧)

- (١) جزء من الآية ٦ من سورة التحريم ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا قوا
أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ، عليها ملائكة ظلل شداد
لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) .
(٢) جزء من الآية ٦٩ من سورة الكهف ، ونصها (قال ستجدني ان شاء
الله صابرا ولا أعصي لك أمرا) .
(٣) وفي ب أتأمرني .
(٤) سقطت من أ .
(٥) حديث بريره سبق تخريجه في ص (١٧٦) .
(٦) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة وتكلمته
" عند كل صلاة " .

قال الترمذي : وقد روى هذا الحديث محمد بن اسحق عن محمد بن
ابراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله
عليه وسلم كلاهما عندي صحيح لا نه قد روي من غير وجه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وحديث أبي هريرة انما صح لا نه قد روي من غير وجه .
انظر صحيح مسلم ١٤٣/١ سنن أبي داود ١١/١ ، سنن ابن ماجه
١٠٥/١ سنن الترمذي ٣٤/١ .

قال الامام النووي : فيه دليل على ان السواك ليس بواجب . قال الشافعي
رحمه الله تعالى : لو كان واجبا لا مرهم به شق أولم يشق .
وقال جماعات من العلماء من الطوائف : فيه دليل على ان الأمر للوجوب
وهو مذهب اكثر الفقهاء وجماعات من المتكلمين واصحاب الاصول ، قالوا :
وجه الدلالة انه مسنون بالاتفاق ، فدل على ان المتروك ايجابه . . .
الخ ما ذكر .

انظر شرح النووي على مسلم ١٤٣/١ .

- (٧) هذا جزء من حديث أبي سعيد بن المعلى ، ولفظه : " قال : كنت أصلي
في المسجد ، فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم أجبه ، فصليت
ثم أتيته - فقلت : يا رسول الله ، إنني كنت أصلي ، فقال : ألم يقل
الله (استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم) - ٢٤ من سورة الانفال -
ثم قال لي : لا طمئنتك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل ان تخرج
من المسجد ، ثم اخذ بيدي ، فلما أراد ان يخرج قلت له : ألم تقل :
لا طمئنتك سورة هي اعظم سورة في القرآن ؟ قال (الحمد لله رب العالمين)

ولأن الأيجاب معنى مطلوب فلا بد له من لفظ^(١) تخصه ، ولأنه مقابل للنهي ، وهو للامتناع جزماً ، فيكون الأمر للطلب الجازم ، ولأن الأمر بشئٍ نهى عن جميع اضداده والامتناع عنها بفعل الأمر به وهو في الوجوب أحوط ، فكان أولى . ويقال إنها ظنية والسؤال قطعية . وأما النصوص^(٢) : فمنمنع اقتضاه أطيعوا للوجوب ، وقوله فان تولوا ان كان اخباراً لم يدل ، أو تهديدا دل على وجوب ما هدد فيه لا مطلقاً والا لدخل النذب ، وهو مطرد في كل أمر هدد فيه أو حذر على مخالفته أو سمي به عاصياً . على ان قوله " يخالفون عن أمره " مطلق فلا يعم . وان سلم فقد تخلف في النذب ، على انه يجوز حمل المخالفة على اعتقاد غير موجه من وجوب أو نذب . وسواء ال بريره عن أمر يترتب عليه^(٣) الثواب . فلما نفى قائله حاجة لي فيه . والحسب ان هذا وحمل المخالفة على الاعتقاد بعيد ، وأمر السواك مقرون بالمشقة الدالة على الوجوب . واستجيبوا للوجوب بقرينة حاله وهي تعظيم الله ورسوله والوجوب وان كان معنى مطلوباً فالنذب مثله ، ونمنع كون النهي للمنع جزماً الا بدليل ، وان سلم فقياس الأمر عليه قياس في اللغة ، وكون الأمر نهياً عن جميع اضداده ممنوع ، وان سلم فانما يكون النهي عنها مانعاً من فعلها ، أن لو كان الأمر للوجوب ، والا فهو للتنزيه فيتوقف الوجوب على المنع الجزمي المتوقف على الوجوب وهو دور . والاحتياط معارض بالاضرار . القائلون^(٤)

- ====
- هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته " رواه البخاري - واللفظ له - وابو داود والترمذي - والمسئول ابي بن كعب - وأحمد والطبري .
- انظر: صحيح البخاري - بفتح الباري ١٥٦/٨ - ١٥٧ ، سنن ابي داود ٣٣٦/١ ، سنن الترمذي ١٥٥/٥ - ١٥٦ ، تفسير الطبري ٤٦٦/١٣ ، سنن احمد ٤١٢/٢ - ٤١٣ .
- ورواه مالك عن ابي سعيد مولى عامر ابن كريز ، والمنادي فيه هو ابي بن كعب وليس فيه " اما سمعت استجيبوا " انظر الموطأ ١/١ - ٢٩ - ٨٠ . وانظر تفسير ابن كثير ٩/١ ، تفسير اللوسى ٩/١٩٠ .
- (١) في ب : لفظ يخصه .
- (٢) اى : اما الجواب على النصوص المتقدمة .
- (٣) في أ : على .
- (٤) أى استدلال القائلون بأن صيغة الامر تفيد النذب .
- انظر دليلهم النقلى والعقلى والجواب طيها في الاحكام ١٥٤/٢
- واصول السرخسي ١٧/١ واصول البيزوى وشرحه كشف الاسرار ١١١/١ وانظر التبصرة ص ٣٣-٣٥ منهاج الوصول ٢/٢٩-٣٣ ، نهاية السؤل ٢/٣١-٣٣ منهاج العقول ٢/٢٩-٣٣ .

بالندب " اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم " (١) والتفويض الى الاستطاعة ندب ، ولأن المندوب داخل في الواجب ، فكل واجب مندوب ولا عكس ، فوجب الحمل عليه لكونه متيقنا . قلنا : كل واجب كذلك فانه لا يؤتى منه الا المستطاع وليهرالندب داخلا في الوجزب لأنيها ماهيتان متباينتان . ولو سلم فالاباحة أحق بمعنى نفي الحرج عن الفعل ، لأنه المتيقن ، بخلاف الندب لرجحان جانب الفعل وهو غير يقيني . القائل (٢) بمطلق الطلب : الرجحان ثابت فجعله لاحدهما تقييد بغير دليل فكان للمشترك دفعا للاشتراك ، قلنا : بل بدليل على أن فيه اثبات اللغة بلوازم الماهيات وهو خطأ فما من شيئين الا وهما مشتركان في لازم فيلزم رفع الاشتراك (بالاشتراك) (٣) القائل بالاشتراك : اطلق طيهما أو طيهما والاصل الحقيقة ، ويحسن الاستفهام والتقييد افعل واجبا أو ندبا أو باحا ، قلنا : خلاف الاصل والتقييد بالوجوب تأكيد ، وبغيره قرينه صارفة . وما في الاحكام (٥) الى الوقف لأن العقل لا يستقل (٦) بدرك الاشتراك والوضع . لاحدها (٧) ولا تواتر ، والظن (٨) غير كاف فتعين الوقف . فان قيل مركب من العقل والنقل . قلنا ظني ، قالوا : يلزمك مثله فان العقل لا يستقل بالوقف ولا تواتر والظن غير كاف . قلنا : الواقف (٩) ساكت عن الحكم فلم يفتقر الى دليل ، وأجيب بأن الدلائل الاستقرائية كافية في هذا الباب للظهور وهو كاف للعمل .

- (١) الحديث ، رواه مسلم والنسائي واحمد وابن ماجه .
وتكلمته " واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه " .
انظر : صحيح مسلم ٩ / ١٠٠-١٠١ ، سنن النسائي ٥ / ٨٣ ، مسند احمد ٢ / ٢٤٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣٠١ .
(٢) اي احتج القائل بأن صيغة الأمر لمطلق الطلب . . .
انظر : المستصفى ١ / ٤٢٧ وما بعدها ، نهاية السؤل ٢ / ٣٢ ، مناهج العقول ٢ / ٣٠ .
(٣) زيادة من أ و ب
(٤) اي احتج القائل بالاشتراك اللفظي . . .
(٥) انظر ٢ / ١٤٥ .
(٦) في ب : لا يستقبل .
(٧) في ب : لاحدهما .
(٨) في أ و ب : الظني .
(٩) في ج : الوقف .

تقسيم :

لما اقتضى الأمر الايجاب وهو أبقى أنواع الطلب اقتضى اكمل أنواع الحسن الشرعي ، وهو كون المأمور به حسنا لعينه الا بدليل . هذا اختيار ^(١) شمس الأئمة رحمه الله . وقيل : بل لغيره لثبوته اقتضا وهو ضروري فيكتفى فيه بالأدنى ^(٢) . ثم ما حسن لعينه ^{فحسنت} ما لا يحتمل السقوط أصلا كالايمان بالله ، ومنه ما يحتمله لعروض ما يبيحه ^(٣) كالاقرار الدال عليه يسقط بالاكراه مع ثبات الاعتقاد ، وكالصلاة من حيث انها شرعت لتعظيم الله قولا وفعلا مع احتمال السقوط بعارض ^(٤) والزكاة والصوم والحج وان شرعت لاغناء الفقير وقهر النفس وتعظيم البيت فلا يخرجها ذلك عن أن تكون حسنة لعينها ، فان الفقير لا يستحق عبادة ولا النفس جانية في ذاتها ، ولا البيت معظم لذاته فكانت عبادات خالصة لله تعالى . وشرط لها أهلية كاملة ، وحكم هذا القسم أن لا يسقط الا بالاداء أو باسقاط من الشارع فيما يحتمله .

(١) فقد قسم الأمر في صفة الحسن الى حسن لمعنى في نفسه ، وحسن لمعنى في غيره والاوّل قسمان : حسن لعينه لا يحتمل السقوط بحال وهو الايمان بالله تعالى وصفاته .
وحسن لعينه قد يحتمل السقوط في بعض الاحوال ، كالاقرار بكلمة التوحيد يحتمل السقوط بالاكراه ، وكالصلاة تحتمل السقوط في بعض الاحوال .
والثاني قسمان أيضا : حسن لمعنى في غيره ، وذلك مقصود في نفسه لا يحصل منه ما لا أجله كان حسنا . كالسعى الى الجمعة ، فانه حسن لمعنى في غيره ، وهو ان يتوصل به الى اداء الجمعة ، وذلك المعنى مقصود بنفسه . ومن هذا النوع الوضوء .
وحسن المعنى في غيره يتحقق بوجوده ما لا أجله كان حسنا . كالصلاة على الميت وقاتل المشركين ، واقامة الحدود ، فالصلاة على الميت حسنة لاسلام الميت ، وذلك معنى في غير الصلاة مضاف الى كسب واختيار كان من العبد قبل موته ، وبدون هذا الوصف يكون قبيحا منهيبا عنه - يعنى الصلاة على الكفار والمنافقين .
هذا ملخص ما أورده شمس الأئمة في هذا الموضوع ، ومن أراد التوسع فليرجع الى أصوله ٦٠ / ١ - ٦٢ ، واصول البزدوى وكشف الاسرار :

١٨٤ / ١ - ١٩٠ .

(٢) في ب : بالاذن .

(٣) وفي ب : ينتجه .

(٤) وفي ب : لعارض .

والثاني : ما حسن لغيره ^(١) ، فمنه ما لا يوجد ذلك الغير الا بفعل مقصود كالسعي الى الجمعة مأموره لا دائها بأفعال مقصوده ، وحكمة السقوط اذا حصل ما قصد به ، فلو سعى فأكره على ضده ثم ترك وجب ، ولو أكره على السعي إلى الجامع فأدى سقط ، ويسقط أيضا بسقوط ما لا أجله شرع معارض ^(٢) وكالوضوء شرع لا دائ الصلاة بأفعال مقصوده ، فلا يشترط فيه النية من حيث انه شرط لها ، ولو نوى صار قرينة ، وفرق ما بين السعي والوضوء الاشتراط وعدمه ، ومنه ما يوجد لغيره كصلاة الجنائز والجهاد والحدود المشروعة لتعظيم السلم وقهر الكافر وزجر العاصي ، وحكمة السقوط بالأداء وعدمه ما لا أجله حسنت حتى لو تصور اسلام الخلق وتقواهم سقط الجهاد والحد كما تسقط الصلاة بردة المسلم وبغية .

تقسيم ^(٣) :

وما حسن لكونه شرطا للأداء القدرة ^(٤) ولا يشترط وجودها حال الأمر بل حال الأداء لتوقف الفعل الاختياري عليها فيحسن الأمر بالأداء بتقدير التمكن منه في وقته كما يحسن أمر المعدوم بتقدير وجوده واستعداده للخطاب والمرضى بالجهاد ^(٥) اذا برئ .

وهي نوعان : مطلقة وكاملة . فالأول أدنى ما يتمكن به من الفعل ، ما ليا كان المأمور به أو بدنيا ولا يشترط لبقاء ^(٦) ، فلا يسقط الواجب بالموت ولا الحج والفترة بهلاك الزاد والراحلة والمال . قال ^(٧) زفر ^(٨) والشافعي :

-
- (١) انظر اصول البيزوى وكشف الاسرار ١/١٨٩-١٩٠ ، اصول السرخسي ٦١/١-٦٢ .
 - (٢) في ب "كالوضوء" "باسقاط" "واو" "العطف" .
 - (٣) سقط هذا العنوان من ب .
 - (٤) انظر تفصيل القدرة الممكنة من الأداء في : اصول البيزوى وكشف الاسرار ١/١٩١-١٩٤ ، اصول السرخسي ٦٥/١-٦٧ .
 - (٥) أي ويحسن أمر المريض بقتال المشركين اذا برئ وصار قادرا عليه .
 - (٦) وفي ب : بقاؤه .
 - (٧) وفي ج : وقد قال زفر .
 - (٨) انظر اصول السرخسي ٦٧/١ واصول البيزوى وكشف الاسرار ١/١٩٤ وما بعدها وقد تقدم تقرير مذهب الشافعي في ذلك

إذا اسلم أو بلغ أو طهرت ولم يبق من الوقت ما يسع الأداة لا يجب عليهم
 وإن استحسننا نحن الوجوب لانعقاد السبب وتوهم القدرة بالامكان الذاتي
 والانتقال إلى القضاء للعجز الحالي .
 والثاني : الميسر^(١) وهي تغير صفة الواجب إلى السهولة كالزكاة الواجبة^(٢)
 جزء من المال بشرط النماء الميسر فاشتطت للبقاء لبقاء تلك الصفة للمشروعية^(٣)
 فتسقط بالهلاك ولا انقلبت غرماً مناقضاً للميسر ، بخلاف الاستهلاك للتعدي
 وكصحة التكفير بالصوم للاصهار بعد الحنث لقيام اليسر بالتخيير واعتبار^(٤)
 العدم الحالي لقوله تعالى (فمن لم يجد)^(٥) إذ لو قصد عدم الوجدان
 في العمر بطل الصوم ولهذا سوى الهلاك فيه الاستهلاك ، لعدم تعيين^(٦)
 المال والوقت فلم يكن متعدياً ، والمال في الزكاة متعين . وكبطلانها بالدين
 لمنافاة الميسر فإن نقض بالكفاره أجيب بالفرق طى قول ان الزكاة للاغناء
 فاشتطت كمال السببية وهو الغنى والدين ينافيه ، والكفاره زاجرة لا مفتية
 ولهذا تأدت بالعتق والصوم فيكفي^(٧) أصل المال الميسر للأداة لتحصيل
 الثواب المقابل للجناية .

-
- (١) قال السرخسي رحمه الله : وأما الكامل منه فالقدرة الميسرة للأداة ،
 وهي زائدة طى الأولى بدرجة كرامه من الله . وفرق ما بينهما : أنه
 لا يتغير بالأولى صفة الواجب ، فكان شرط الوجوب ، فلا يعتبر
 بقاؤها لبقاء الواجب .
 والثانية تغير صفة الواجب فتجعله سمحاً سهلاً لنا ، ولهذا يشترط
 بقاؤها لبقاء الواجب ، لأنه حتى وجب الأداة بصفة لا يسقى الأداة
 واجبا إلا بتلك الصفة ، ولا يكون الأداة بهذه الصفة بعد انعدام
 القدرة الميسرة للأداة . ٦٨/١ ، من اصول السرخسي وانظر
 اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠١/١ وما بعدها .
- (٢) في ب : الواجب .
 (٣) في ب : المشروعة .
 (٤) سقطت " الواو " من ب .
 (٥) جزء من الآية ١٩٦ من سورة البقرة والآية ٩١ من سورة النساء والآية
 ٩٢ من سورة المائدة والآية ٤ من سورة المجادلة ونصها في الآخرة
 (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا فمن لم
 يستطع فإطعام ستين مسكيناً ذلك لتو منوا بالله ورسوله وتلك
 حدود الله وللكافرين عذاب أليم) .
 (٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠٦/١-٢٠٩ اصول السرخسي
 ٢٠/١ وما بعدها .
 (٧) وفي ب : فكفى .

مسئلة :

اذا ثبت حسنه (١) كان مجزيا ، فان فسر الاجزاء بامثال الامر فهو دليله
اتفاقا ، وان فسر بسقوط القضاء فكذلك ، والا لم يعلم امثال ابدا ، ولان القضاء
استدراك ما فات من مصلحة الامر ، والتقدير الاتيان بجميع الامور به ،
فلو وجب كان تحصيلا للحاصل ، وايضا لو لم يسقط بالامر فالكلام فسي
القضاء مثله لانه مأموره ، ويتسلسل فلا يتصور اجزاء (٢) بفعل مأموره
أصلا . قال (القاضي) (٣) عبد الجبار : لا يكون دليل الاجزاء (٤) والا
يلزم ان لا يعيد أو يأنم اذا علم الحدث بعدما صلى بظن الطهارة ، لانه
اما مأمور بظننها أو بتيقنها (٥) قلنا : أمر ثان متوجه بالامر حال العلم
على حسب حاله حتى لو مات أجزأته (٦) وسقطت الاعاده . ولعن يوجب
القضاء بالامر الاول أن يجعله مشروطا بعدم العلم . قال : ومن أفسد
حجه مأمور بالامر (٧) ولا (٨) اجزاء . قلنا لم يؤمر الا بالصحة
وهو باق ، وهذا الامر (٩) بالتحلل عن الاحرام بطريقة وهو غير الاول ومجزئ
في نفسه .

- (١) أي حسن الامر ، كما تقرر في التقسيم السابق .
وانظر تفصيل هذه المسألة في : المعتمد ٩٩/١ - ١٠١ ،
المستقصى ١٢/٢ - ١٣ ، احكام الامدى ١٧٥/٢ - ١٧٧ ،
مختصر البعلي ص ١٠٢ ، المسودة ص ٢٧ ، روضة الناظر
ص ١٠٧ - ١٠٨ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/١ .
- (٢) في ب : اجزاء .
- (٣) زيادة من ب .
- (٤) انظر المعتمد ٩٩/١ وما بعدها ، والاحكام ١٧٧/٢ .
- (٥) في ب : بتيقنها .
- (٦) وفي ب : اجزاء .
- (٧) انظر المعتمد ١٠١/١ والاحكام ١٧٧/٢ .
- (٨) سقطت الواو من ب في كلمة " ولا اجزاء " .
- (٩) وفي ج : أمر .

سؤال :

صيغة الأمر لا تقتضي اقتصارا على المرة ولا تحتل التكرار (١) . والاستاذ (٢) :
للتكرار رمة العمر مع الامكان . وآخرون : للمره ويحتمله (٤) . ووقف آخرون (٥) في

- (١) هذا هو مذهب الحنفية .
قال السرخسي : الصحيح من مذهب علمائنا أن صيغة الأمر لا توجب التكرار ولا تحتله ، ولكن الأمر بالفعل يقتضى أدنى ما يكون من جنسه على احتمال الكل ، ولا يكون موجبا للكل الا بدليل . وقال بعض مشايخنا : هذا اذا لم يكن معلقا بشرط ولا مقيدا بوصف ، فان كان ، فمقتضاه التكرار يتكرر ما قيد به .
أصول السرخسي ١ / ٤٠ ، وانظر اصول البزدوى وشرحه كشف الاسرار ١ / ١٢٢ ومابعدهما ، فتح الفقار ١ / ٣٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٥١ ، المعتمد ١ / ١٠٨ ومابعدهما ، فوائح الرحمت ١ / ٣٨٠ .
(٢) هو أبو اسحق الاسفرائيني من الشافعية .
(٣) هذا مذهب جماعة من الفقهاء والمتكلمين ، وهو أرجح الروايتين عن الامام احمد رحمه الله ، ومذهب أكثر الصحابة ، ونقله الفزالي عن أبي حنيفة وحكاه ابن القصار عن مالك .
انظر الاحكام ٢ / ١٥٥ ، البرهان ١ / ٢٢٤ - ٢٢٩ ، المسودة ٢٠ - ٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٣٥١ التبصرة ص ٤١ - ٤٦ ، المنحول ص ١٠٨ ، المستصفي ٢ / ٦ - ٢ ، جمع الجوامع والمحل عليه ١ / ٣٨٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨١ ، التمهيد للاسنوي ص ٧٨ ، المعتمد ١ / ١٠٨ ، مختصر البيهقي ص ١٠٠ وروضة الناظر ص ١٠٣ .
(٤) وهو معزى الى الامام الشافعي رحمه الله واختاره فخر الدين الرازى والفزالي والامدى وابن الحاجب وغيرهم قال الامدى : والمختار : أن المرة الواحدة لا بد منها في الامثال ، وهو معلوم قطعا ، والتكرار محتمل ، فان اقترن به قرينة أشعرت بارادة المتكلم التكرار ، حمل عليه . والا كان الاقتصار على المره الواحدة كافيا . الاحكام ٢ / ١٥٥ وانظر : المستصفي ٢ / ٢ ، التمهيد للاسنوي ص ٧٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٥١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨١ ، منهاج البيضاوى ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٣٦ - ٣٨ ، منهاج العقول ٢ / ٣٥ - ٣٨ .
(٥) ومنهم الاشعرية . قالوا : ان الأمر بمطلقه غير ظاهر في المره الواحدة ولا في التكرار ولهذا فانه يحسن أن يستفهم من الامر عند قوله " اضرب " ويقال له : " مرة واحدة أو مرارا " ؟ ولو كان ظاهرا في أحد الامرين لمسا حسن الاستفهام . الاحكام ص ١٥٥ واختاره امام الحرمين ، وقال بعدما أبطل المذاهب الاخرى : وأنا على الوقف في الزيادة عليها ، فلست أنفيه ، ولست اثبته ، والقول في ذلك يتوقف على القرينة . والدليل القاطع فيه :

الزائد لنا^(١) : أن مدلولها طلب حقيقة الفعل ، والمرة والتكرار خارجان غير
لازمين فلم تدل عليه ، ولا نهما صفتان للفعل كالقليل والكثير ، ولا دلالة للموصوف
على الصفة فلا^(٢) دلالة للأمر الدال على الفعل طيهما ، فان قيل : أوقعتهم
ثلاثا في طلقي نفسك اذا نوى . قلنا : الثلاث كل الجنس^(٣) فهو واحد حكما ،
ولهذا لم توقع ثنتين اذا نوى لأنه عدد . الاستاذ^(٤) : لولم يكن للتكرار لم
يتكرر الصوم والصلاة . قلنا : التكرار من غير الصيغة . وعورض بالحج . قالوا : النهي ترك^(٥)
أبدا فالأمر فعل أبدا لا اشتراكهما في الاقتضاء . قلنا : قياس في اللفظة والنهي
يقتضى النفي ، ولا ن التكرار في النهي لا يمنع من فعل غيره بخلافه في الأمر .
قالوا : نهى عن جميع أصداده والنهي يعم فيستلزم تكرار الأمور . قلنا : ممنوع .
والنهي المستفاد من الأمر لا يعم لأن عومه فرع عموم الأمر ، فلواثبت تكرار الأمر
به دار ، بخلاف النهي الصريح . قالوا : اذا قال لعبده : احسن صحبة زيد
وأكرمه قطع بالتكرار . قلنا لقريظة أن الأمر بالاكرام لكرامته والأصل دوامها ،
دليل المرة :^(٦) اذا قال لعبده : أدخل الدار ، ففعل مرة امثل ، قلنا : يبرأ بها
لحصول حقيقة الأمور به لأنها من ضرورته ، لا أن الأمر ظاهر فيها ولا في
التكرار . قالوا : لو كان للتكرار لكان صل مرارا تكريرا^(٧) ومرة نقضا . قلنا :
ولو كان للمره لتوجه مثله . الوقف^(٨) : لو ثبت واحد منها فأما : بدليل عقلي
وهو باطل أو نقلي قطعي وليس ، والظن غير مفيد .

- ====
- أن صيغة الأمر وجملة صيغ الافعال عن المصدر ، والمصدر لا يقتضى استفراقا
ولا يختص بالمرة الواحدة والأمر استدعاء المصدر ، فنزل على حكمه ، ووجب
من ذلك القطع بالمرة الواحدة والتوقف فيما سواها . البرهان ١/٢٢٩ .
وانظر : احكام الامدى ٢/١٥٥ ، جمع الجوامع ١/٣٨٠ ، المعتمد ١/١٠٧ ،
احكام ابن حزم ١/٣١٩ ، نهاية السؤل ٢/٣٦-٣٧ .
(١) اشارة الى استدلال الحنفية على ان الصيغة لا توجب التكرار ولا تحتمله . انظر
تفصيل أدلتهم في اصول السرخسي ١/٢٢-٢٤ ، واصول البزدوى وكشف
الاسرار ١/١٢٥ .
(٢) وفي ب : ولا دلالة .
(٣) انظر حاشية عميرة ٢/٣٣٦-٣٣٧ .
(٤) اى احتج الاستاذ أبو اسحق الاسفراييني . انظر تفصيل حجه ومن قال بقوله
في الاحكام ٢/١٥٥-١٥٦ ، المنخول ص ١٠٩ المستصفى ٢/٥-٧ ، منهج
البيضاوى ٢/٣٨-٤٠ ، نهاية السؤل ل ٢/٤٠-٤١ ، مناهج العقول ٢/٣٨-٤١ .
(٥) انظر المنخول ص ١٠٩ .
(٦) اى دليل القائلين بالمره ، انظر تفصيله في احكام الامدى ٢/١٥٧ .
(٧) وفي ب وج : تكرارا .
(٨) اى استدلال القائل بالوقف . انظر الاحكام ٢/١٥٧ وما بعدها . المستصفى ٢/٢ .

مسألة :

إذا طلق الأمر بشرط أو صفة ، فإن كان علة تكرر باتفاق ^(١) لتكرر العلة لا للصيغة ،
والأ فالمتفق ^(٢) أن لا تكرار .

- (١) دعوى الاتفاق أخذها المصنف عن الامدي ، وقد تناقلها بعض الاصوليين
وبعد التحقيق في المسألة اتضح انه لا يصح نقل الاتفاق ، لوجود مخالفين
كثيرين من الحنفية وغيرهم .
قال فخر الاسلام البزدوى : وقال بعض مشايخنا : لا توجيه - أى التكرار -
ولا تحتله ، الا أن يكون معلقا بشرط ، أو مخصوصا بوصف . وقال عامة مشايخنا :
لا توجيه ولا تحتله بكل حال ، غير أن الامر بالفعل يقع على أقل جنسه .
وقال الامام عبد العزيز البخاري : والمذهب الصحيح عندنا : أنه - أى الأمر -
لا يوجب التكرار ، ولا يحتله ، سواء كان مطلقا ، أو معلقا بشرط ، أو مخصوصا
بوصف . الا ان الامر بالفعل يقع على أقل جنسه ، وهو أدنى ما يعد به
معتلا ، ويحتمل كل الجنس بدليله .
وقال شمس الأئمة السرخسي : والصحيح عندي : ان هذا ليس بمذهب
علمائنا رحمهم الله ، فان من قال لامرأته : اذا دخلت الدار فانت طالق ،
لم تطلق بهذا اللفظ الا مرة وان تكرر منها الدخول ، ولم تطلق الا واحدة
وان نوى اكثر من ذلك . وهذا لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز
وهذه الصيغة لا تحتل العدد ولا التكرار عند التنجيز ، فكذلك عند التعليق
بالشرط اذا وجد الشرط .
وقال محب الله بن عبد الشكور : صيغة الأمر -
المعلق بشرط أو صفة قيل : موضوعة للتكرار .
مطلقا ، وقيل ليس له مطلقا ، فان كان علة .
فهو يتكرر بتكررها ، والحق نعم - اى يتكرر -
وقيل لا - يتكرر - فدعوى الاجماع في العلة كما في المختصر وغيره غلط .
وقال محمد بن نظام الدين الانصارى تعليقا : نعم بعد ثبوت تحقق
الخلاف على نحو ما حكى المصنف ، انتفى الاجماع قطعا .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٢٢/١ - ١٢٣ ، اصول السرخسي
٢١/١ - ٢٢ ، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت ٣٨٦/١ ، وانظر :
تيسير التحرير ٣٥٣/١ ، نهاية السؤل ٤٢/٢ - ٤٣ ، مناهج العقول :
٤١/٢ - ٤٣ .
(٢) أى : وان لم يكن علة - بأن كان الحكم متوقفا عليه ، من غير تأشير له فيه ،
كالا حصان الذى يتوقف عليه الرجم في الزنا - فقد وقع الخلاف فيه ، والمختار
أنه للتكرار .
انظر : احكام الامدى ١٦١/٢ .
وانظر المذاهب في هذه المسألة في : المستصفى ٧/٢ - ٨ ، فتح الفقار
بشرح المنار ٣٦-٣٧ ، جمع الجرامع والمحلي عليه ٣٨٠/١ ،
المعتمد ١١٥/١ ، مختصر ابن الحاجب ٨٣/٢ ، التمهيد للاسنوى
ص ٧٩ ، اصول السرخسي ٢٠-٢٢ ، المسودة ص ٢٠ ، مختصر البعلبي ص ١٠١ ،
منهاج البيضاوى ٤١/٢ - ٤٢ ، نهاية السؤل ٤٢/٢ - ٤٤ ، منهاج العقول
٤١/٢ - ٤٤ .

لنا (١) : لو وجب ، فاما بالأمر ، أو بالشرط أو بهما ، وليس للأول لما مر (٢) ولا للثاني لعدم تأثير الشرط في المشروط ، وليس وقوع الطلاق المعلق بدخول الدار بالدخول ، بل بأنت طالق ، وهو طاعة ، ولا للثالث ، فانا نقطع بأن من قال لعبده : اذا دخلت السوق فاشتر كذا فهو ممثل بالمره مقتصرا . واستدل : بأن تعليقه بالخبر لا يقتضيه فكذا الشرط وهو فاسد لأنه قياس في اللفه . قالوا (٣) : (اذا اقمتم الصلاة) (٤) فاغسلوا (٥) ، (وان كنتم جنبا فاطهروا) (٥) ، (والسارق) (٦) و (الزانية) (٧) . قلنا : ما كان طاعة كالزنا والسرقه فمسلم ، وما عداه فبدليل خارجي ، ولذلك لم يثبت في الحج وان علق بالاستطاعة . قالوا : تكرر بالعله فليتكسر بالشرط فانه أقوى لانتفاء المشروط بانتفاء قلنا : العلة مقتضية لمعلولها والشرط لا يقتضى مشروطه (٨) .

- (١) انظر تفصيل أدلة القائلين : لا تكرر في : احكام الامدى ١٦٣/٢ ، اصول السرخسي ٢٢٢/١-٢٥ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٢٥/١ وما بعدها ، نهاية السؤل ٤٣/٢ ، منهاج العقول ٤٢٢-٤٣٠ .
- (٢) مر في مسألة " صيغة الأمر لا تقتضى اقتصارا على المره ، ولا تحتل التكرار " .
- (٣) أى القائلون بالتكرار .
- (٤) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
- (٥) جزء من الاية ٦ من سورة المائدة ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) .
- (٦) كلمة من الاية ٣٨ من سورة المائدة ، ونصها (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .
- (٧) وفي ب : والزاني ، وهي كلمة من الاية " ٢ " من سورة النور ونصها : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) .
- (٨) انظر الاحكام ١٦٣/٢-١٦٤ .



مسألة :

بعض أئمتنا (١) : يقتضى التراخي (٢) ، ومراده عدم اقتضاء الفور (٣) ، فإنه لو اقتضى التراخي لم يمثل اذا قدم ، والصحيح أنه لا يقتضى الفور ولا التراخي وأيهما حصل أجزأ . والمكررون (٤) والكرخي (٥) قائلون بالفور ، ونسب المذهبان إلى الشافعي (٦) والحنابلة باقتضائه أول أزمنة الامكان .

(١) يعني الحنفية .

(٢) أى الامر المطلق يقتضى التراخي .

قال صاحب كشف الاسرار : اختلف العلماء في الامر المطلق انه على الفور أم على التراخي ؟ فذهب أكثر اصحابنا واصحاب الشافعي وعامة المتكلمين الى انه على التراخي ، وذهب بعض اصحابنا ومنهم ابو الحسن الكرخي وبعض اصحاب الشافعي منهم ابو بكر الصيرفي وابو حامد الى انه على الفور وكذا كل من قال بالتكرار يلزمه القول بالفور لا محالة ٢٥٤/١ .

وقال شعرا الأئمة السرخسي : والذي يصح عندي فيه من مذهب علمائنا رحمهم الله أنه على التراخي ، فلا يثبت حكم وجوب الا اذا على الفور بمطلق الامر . اصول السرخسي ٢٦/١ .

والقول بالتراخي هو مذهب القاضي الباقلاني وجماعة من الاشعرية ، والجبائي وابنه وابو الحسين البصرى .

انظر : تيسير التحرير ٣٥٦/١ ، فواتح الرحموت ٣٨٧/١ ، احكام الامدى ١٦٥/٢ ، المعتمد ١٢٠/١ .

(٣) قال في كشف الاسرار: ومعنى قولنا : على الفور : أنه يجب تعجيل الفعل

في أول أوقات الامكان . ومعنى قولنا : على التراخي : انه يجوز تأخيره عنه ، وليس معناه انه يجب تأخيره عنه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به ، لأن هذا ليس مذهبا لا أحد ٢٥٤/١ وانظر اصول السرخسي ٢٦/١ .

(٤) هم القائلون بتكرار الامر .

(٥) انظر اصول السرخسي ٢٦-٢٧ لتقف على مذهب الكرخي وأدلته ، ثم مناقشة شعرا الأئمة لها والرد عليها .

(٦) الصحيح نسبتها الى الشافعية كما ذكر عبد العزيز البخارى فيما تقدم .

قال الامدى : وذهب الشافعية والقاضي أبو بكر وجماعة من الاشاعرة الى التراخي ١٦٥/١ .

وقال في تيسير التحرير: وعزى (التأخير) الى الشافعي وأصحابه ، واختاره الرازى والامدى وابن الحاجب والبيضاوى . وقال ابن برهان : لم ينقل عن الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله نص ، وإنما فروعهما تدل على ذلك . وقيل بوجوب الفور أول اوقات الامكان للفعل المأموره ، وعزى الى المالكية والحنابلة وبعض الحنفية والشافعية ، وبعض الظاهرية .

تيسير التحرير ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ .

وقال القاضي (١) : اما بالفور أو بالعزم ، وقيل بالتوقف (٢) لغة وان بادرا مثل .
وقيل مطلقا (٣) . لنا : وصفان للمصدر المطلوب بالافور ولا دلالة للموصوف على الصفة
فالأمر أولى ، ولأنه حقيقة في طلب الفعل فان أتى به مقدما أو مؤخرا فقد أتى
بما أمر به فيكون متثلا غير آثم ، والزمان وان كان من ضرورته لكنه (٤) ليس بداخل
في الحقيقة ولا بمتعين . قالوا : نقطع بالفور اذا قال لعبده : اسقني ماء . قلنا :
للعادة ، فان طالبه يحتاج اليه سريعا ، والكلام في المطلق عن القرينة . قالوا :
كل مخبر أو منشى فالظاهر قصده للزمان الحاضر بدليل : أنت طالق وحرّ وقام
زيد . قلنا : قياس في اللفظة . قالوا نهى عن جميع أصداده ، والنهي للفور فيتوقف (٥)

====
وانظر : التبصرة ص ٥٢ ، المستصفي ٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ ،
مختصر ابن الحاجب ٨٣/٢ ، المنخول ص ١١١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي
عليه ٣٨١/١ ، البرهان ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، التمهيد للاسنوي ص ٨٠ ،
احكام ابن حزم ٢٩٤/١ - ٣٠٠ ، مختصر تنقيح الفصول ص ٤٦ ، المسودة
ص ٢٤ - ٢٥ ، مختصر الطوفي ص ٨٩ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، فواتح
الرحموت ٣٨٧/١ ، المعتمد ١٢٠/١ ، منهاج البيضاوي ٤٤/٢ - ٤٧ ،
نهاية السؤل ٤٧/٢ - ٤٩ ، منهاج العقول ٤٤/٢ - ٤٨ ، روضة
الناظر ص ١٠٥ .

(١) هو ابو بكر الباقلاني . قال امام الحرمين : وذهب القاضي ابو بكر رحمه الله
الى ما اشتهر عن الشافعي من حمل الصيغة على ايقاع الامثال ، من غير
نظر الى وقت مقدم أو مؤخر . وهذا بديع من قياس مذهبه ، مع استسائه
بالوقف ، وتجهيله من الايراء . البرهان ٢٣٢/١ - ٢٣٣ .
ولكنه تعقبه في القول "بالفعل أو العزم" فرد عليه مسألة العزم .
انظر ص ٢٣٢ من نفس المرجع .

(٢) قال امام الحرمين : اما الواقفية فقد تحزبوا حزبين : فذهب غلاتهم في
المصير الى الوقف الى ان الفور والتأخير اذا لم يتبين احدهما ولم
يتعين بقرينة فلو وقع المخاطب ما خوطب به عقيب فهم الصيغة لم
يقطع بكونه متثلا ويجوز أن يكون غرض الامر فيه أن يؤخر .
وهذا سرف عظيم في حكم الوقف .

وذهب المقتصدون من الواقفية الى ان من بادر في اول الوقت كان متثلا قطعا ،
فان أخر وأوقع الفعل المقتضى في اخر الوقت فلا يقطع بخروجه عن عهدة
الخطاب . ثم قال : وهذا هو المختار عندنا . البرهان ٢٣٢/١ وانظر
احكام الامدى ١٦٥/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٢/١ ، تيسير التحرير ٣٥٧/١ ،
المستصفي ٩/٢ ، مختصر بن الحاجب ٨٣/٢ ، التبصرة في اصول الفقه ص ٥٢
ارشاد الفحول ص ٩٩ .

(٣) انظر الاحكام ١٦٥/٢ .

(٤) وفي ب : لكن .

(٥) وفي أ : يتوقف .

على فعل المأمور به على الفور ، وقد تقدم . قالوا (ما منعك أن تسجد) (١) ذمه
 على ترك البدار . قلنا : مقيد بقوله (فاذا سويته) (٢) قالوا مستلزم له لاستلزام
 الوجوب اياه ، لأن وجوب الفعل مستلزم لوجوب اعتقاده على الفور ، ولأن المقدم
 خارج عن العهدة اجماعا فكان أحوط ، ولأنه لو جاز التأخر (٣) فاما الى غاية
 معينة معلومه مذكورة ، والغرض الأمر المطلق ، أو لا اليها ، فاما ببدل غير واجب
 وهو محال أو واجب وليس ، والالزام (٤) انباه النائم أول الوقت حذرا من فوات
 البديل كما اذا ضاق الوقت ، ولكن البديل محصلا مقصود الاصل اذا أتى به
 فهو دى الى سقوط الاصل ، ولأنه اما ان يجوز تأخيره ، وفيه تسلسل ، واما
 أن لا يجوز فيزيد البديل على أصله ، وان جاز التأخير مطلقا ففيه اخراج الواجب
 عن حقيقته . قلنا : لا يلزم من تعجيل وجوب الاعتقاد تعجيل الفعل بدليل
 ما لوصح بالتأخير ، والاحتياط في اتباع ما أوجبه الظن والمنفصله في جواز
 التأخير بعينها مع التصريح بالتأخير ، وانما يجوز بشرط التمكن من الخروج
 عن العهدة ، قالوا (فاستبقوا الخيرات) (٥) (٦) (وسارعوا) (٧) والأمر للوجوب .
 قلنا : المراد المسارعة الى سببها اقتضا ، ولا عموم له فيختص بمواقع الاجماع
 واستدل القاضي بما تقدم في الموسع (٨) . والواقف (٩) : الطلب متحقق والتأخير
 مشكوك فوجب البدار ليخرج عن العهده بيقين . قلنا : الشك ممنوع .

-
- (١) الاية ٧٥ من سورة ص ونصها (قال يا ايليس ما منعك أن تسجد لما خلقت
 بيدي استكبرت أم كنت من العالين) .
 (٢) الاية ٧٢ من سورة ص ، وتكلمتها (ونفخت فيه من روحي فقموا له ساجدين) .
 (٣) وفي ب : التأخير . ولعله الصواب .
 (٤) وفي ب : واللازم .
 (٥) انظر احكام بن حزم ٢٩٤/١ وما بعدها . فقد ساق أية القائلين بالفور
 وانتصر لهم .
 وللوقوف على أدلة كل فرقة من الفرق السابقة ، انظر : احكام الامدى ١٦٥/٢ -
 ١٧٠ ، البرهان ٢٣٣-٢٤٧/١ ، التبصرة ص ٥٣ - ٥٩ .
 (٦) جزء من الاية ١٤٨ من سورة البقرة والاية ٤٨ من سورة المائدة ونصها
 في البقرة (ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات أي ما تكونوا يأت
 بكم الله جميعا ان الله على كسب شئ قدير) .
 (٧) الاية ١٣٢ من سورة آل عمران ، وتكلمتها (الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها
 السماوات والارض أعدت للمتقين) .
 (٨) ارجع الى مسألة " الواجب الموسع " لترى أدلة القاضي الباقلاني هناك
 بالاضافة الى ما أشرنا اليه - هنا - من مراجع مشتملة عليها .
 (٩) أي واستدل القائل بالوقف . . .
 انظر : البرهان ٢٤٦/١ ، التبصرة ص ٥٩ .

مسألة :

(١) القاضي : الأمر بشئ معين (٢) نهى عن أضداده . وقال آخر (٣) باستلزامه (٤)
ونفاهما امام الحرمين (٥) والفرزالي (٦) . ومنهم من اقتصر (٧) والجصاص (٨) :
الأمر يوجب النهي عن أضداده والنهي يوجب الأمر بضده ان كان واحدا
ولا موجب له في أضداده ، والمعتزلة (٩) ليس نهيا .

- (١) هو ابو بكر الباقلاني .
(٢) احتراز عن الأمر بشئ غير معين كالواجب المخير وخصال الكفارة ،
فان الامر بواحدة منها ليس نهيا عن الضد .
(٣) أي في اخر اقواله .
(٤) أي يستلزم النهي عن الاضداد ، لا أن الأمر هو عين النهي .
قال امام الحرمين ، والذي مال اليه القاضي رحمه الله في اخر مصنفاته :
ان الأمر في عينه لا يكون نهيا ، ولكنه يتضمنه ويقضيه وان لم يكن عينه .
البرهان ٢٥٠/١ .
وانظر احكام الامدى ١٧٠/٢ ، تيسير التحرير ٣٦٣/١ ، المستصفى ٨١/١ .
٨٢ -
(٥) انظر البرهان ٢٥٢/١ .
(٦) حيث قال : بعد ذكره وجهة نظر القاضي واستدلالة على مذهبه : " وعلى
الجملة فالذي صح عندنا بالبحث النظري والكلامي تفريعا على اثبات كلام
النفس ، ان الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده ، لا بمعنى انه عينه ولا بمعنى
انه يتضمنه ، ولا بمعنى انه يلزمه . بل يتصور أن يأمر بالشئ من هو زاهل
عن أضداده ، فكيف يقوم بذاته قول متعلق بما هو زاهل عنه . وكذلك
ينهى عن الشئ ولا يخطر بباله أضداده حتى يكون أمرا بأحد أضداده
لا بعينه ، فان امر ولم يكن زاهلا عن أضداد الأمور به فلا يقوم بذاته
زجر عن أضداده مقصود الا من حيث يعلم انه لا يمكن فعل الأمور به
الا بترك أضداده ، فيكون ترك أضداد الأمور ذريعة بحكم ضرورة الوجود ،
لا بحكم ارتباط الطلب به " المستصفى ٨٣/١ .
(٧) أي على الأمر ، فقال : الأمر بالشئ نهى عن ضده . وسكت عن النهي ،
وهو معزو الى الأشعري ومتابعيه .
انظر تيسير التحرير ٣٦٣/١ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١١٨-١١٩ .
(٨) قال السرخسي : قال الجصاص رحمه الله : الأمر بالشئ يوجب النهي عن
ضده ، سواء كان له ضد واحد أو أضداد . أصول السرخسي ٩٤/١ .
(٩) قال أبو الحسين البصرى : ذهب قوم الى ان الأمر بالشئ نهى عن ضده
وخالفهم آخرون على ذلك ، واليه ذهب قاضي القضاة وأصحابنا . والخلاف
في ذلك اما في الاسم واما في المعنى " المعتمد ١٠٦/١ .

لا اعتبارهم الصيغة (١) ، وأثبته أبو الحسين (٢) من حيث المعنى وهو اقتضاه
الأمر إيجاب الفعل والمنع من كل مانع . ومنهم من خص ذلك بأمر الوجوب (٣) ،
ومعنى أصحابنا : يستلزم كراهة (٤) ضده والنهي سنة مؤكدة فيه . وفخر
الاسلام ، يقتضى الكراهة (٥) . واختار في الأحكام (٦) استلزام النهي إيجابها
كان أو ندبا . القاضي (٧) : لو لم يكن عينه لكان ضدا أو مثلا أو خلافا ، لأنها
ان تساويا في الذاتيات واللوازم فصلان ، والا فان تنافيا بأنفسهما فضدان ، والا
فخلافان ، وليس الأولين ، والا لما اجتمعا ، ولا الثالث والا لجاز أحدهما مع
ضد الآخر وخلافه كالعلم والكراهة . ونحن نقطع باستحالة الأمر بالفعل
مع ضد النهي عن ضده ، وهو الأمر بوضده لأنها نقيضان أو تكليف بغير الممكن .
والجواب : ان أراد بطلب ترك ضده طلب الكف عن ضده فهمما

- (١) خلاف المعتزلة ومن عداهم مبني على القول بالأمر النفسي ، وعدم القول
به . فالقائلون بالكلام النفسي قالوا : الأمر بالشئ نهى عن ضده .
وقالت المعتزلة : الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده ولا بالعكس ، لعدم
امكان ذلك لفظا فيهما .
قال الامام الفزالي : اختلفوا في الأمر بالشئ هل هو نهى عن ضده ؟
وللمسألة طرفان : أحدهما يتعلق بالصيغة ، ولا يستقيم ذلك عند من
لا يرى للأمر صيغة ، ومن رأى ذلك فلا شك ان قوله قم غير قوله لا تقعد
فانهما صورتان مختلفتان ، فيجب عليهما الرد الى المعنى ، وهو ان قوله
: قم له مفهومان ، أحدهما طلب القيام ، والاخر ترك القعود ، فهو دال
على المعنيين ، فالمعنيان المفهومان منه متحدان أو أحدهما غير الآخر ،
فوجب الرد الى المعنى .
والطرف الثاني : البحث عن المعنى القائم بالنفس : وهو ان طلب القيام هل
هو بعينه طلب ترك القعود ؟ أم لا ؟
وقد أطلق المعتزلة انه ليس الأمر بالشئ نهيا عن ضده .
المستصفي ٨١/١ وانظر المستدرج ١٠٦/١ ، وتيسير التحرير ٣٦٨/١
وما بعدها .
(٢) انظر تفصيل ذلك في المعتمد ١٠٦-١٠٧ .
(٣) بكونه نهيا عن الضد ، دون أمر الندب .
انظر تيسير التحرير ٣٦٣/١ .
(٤) ومنهم شمس الأئمة السرخسي حيث قال : والمختار عندنا أنه يقتضى كراهة
ضده ، ولا نقول انه يوجب أو يدل عليه مطلقا . اصول السرخسي ٩٤/١ .
(٥) أى الأمر بالشئ المعين ، يقتضى كراهة ضده . ونسب الكمال بن الهمام هذا
القول الى فخر الاسلام الهزدي ، والقاضي ابو يزيد و صدر الشريعة وأتباعهم
وقد علمت في التعليقة التي قبلها ان شمس الأئمة السرخسي قائل بذلك أيضا .
انظر كتاب التحرير للكمال بن الهمام وشرحه تيسير التحرير ٣٦٣/١ .
(٦) انظر ١٧٢/٢ من احكام الامدى .
(٧) انظر تفصيل أدلته في المستصفي ٨١/١ - ٨٢ ، الاحكام ١٧٣/٢ ، والبرهان
٢٥١-٢٥٢ ، وتيسير التحرير ٣٦٧/١ .

- (١) خلافان ، ومنع الملازمة كما في المتضايين لاستحالة وجود أحدهما مع ضد الآخر ، وقد يكون كل من الخلفين ضدًا لـ^(٢) الآخر كالظن والشك فانهما ضد العلم ، فيكون كل من الأمر بالشيء^(٣) والنهي عن ضده ضدًا لـضده فلا يستحيل اجتماعهما . وان أراد بترك ضده عن الأمور به عاد النزاع لفظيا في تسميته تركا ثم في تسمية طلبه نهيا . القائل بالاستلزام عقلا : أمر الايجاب طلب لفعل يذم تاركه بالاتفاق ، ولا ذم الا على فعل منهي عنه وهو الكف عنه أو الضد فيستلزم النهي عن ضده أو النهي عن الكف عنه^(٤) .
- والجواب : أن تضمنه للنهي^(٥) مبني على أنه من معقوله وهذا^(٦) دليل خارجي ، وان سلم منعه أن الذم انما هو على فعل ، بل هو على أنه لم يفعل فلا يذم تارك الصلاة لأنه أكل ، بل لأنه تارك . الجصاص^(٨) : اذا كان له ضد واحد كالتحرك فهو أمر بالسكون لاستلزام وجوب اعدام المنهي عنه وجوب ضده المعين ، بخلاف الأضداد فانه لا يجب جميعها والا لارتفع المباح . وليس البعض أو لس من البعض . القائل بوجوب الضد استلزاما : لا يتم النهي الا بالتلبس بأحد الأضداد المنهي عنه ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب . والجواب : يلزم وجوب الزنا لكونه تركا للواط المنهي عنه المستلزم لكون تركه مأمورا به وبالعكس . وأيضا نفي المباح لأنه ترك المنهي عنه فيكون مأمورا به . وللمقتصر^(١١) اما أن النهي^(١٢) طلب نفي وهو عدم لا طلب فعل الضد . واما^(١٣) للزوم الالتزام المتقدم ورفع المباح ،

-
- (١) انظر احكام الامدى ١٧٤/٢ .
(٢) في ب : ضد ضد .
(٣) في ب : بشئ .
(٤) انظر تفصيله في تيسير التحرير ١/٣٧٠ .
(٥) في ج : النهي .
(٦) زيادة من ب .
(٧) انظر تيسير التحرير ١/٣٧٠ .
(٨) اي استدلال الجصاص . . .
(٩) انظر تفصيل > ليله في اصول السرخسي ١/٩٦ .
(١٠) في ب : كلاً يتحرك .
(١١) وفي ب : بوجوب . وهو خطأ .
(١٢) أي استدلال المقتصر الذي قال : الأمر بالشيء منهي عن ضده . وسكت عن النهي .
(١٣) وفي ب : اما لأن النهي .
(١٤) وفي ب : والالزام .

وأما لأن أمر الإيجاب مستلزم للذم على الترك وهو فعل لاستلزام الذم ، الفعل .
والنهي طلب كفاً عن فعل فلم يستلزم الأمر لأنه طلب فعل لا كفاً . وللمخصص (١)
بأمر الوجوب أن الندب لا يستلزم ذم الترك ولا ارتفاع (٢) المباح ، ودليل مختار
الاحكام (٣) : أن فعل المأمور به لا يتصور الا بترك أضداده ، فهي واجبة الترك
ان كان أمراً إيجاباً ، ومنذوحة الترك ان كان ندباً . وليس عينه ، إما لتغاير الصيغتين
وإما لأن النفساني القديم وان اتحد فانه يختلف بالمتعلق والتعلق . والحادث
متعدد فهما غيران . الناقص (٤) مطلقاً : لو كان عينه أو استلزمه لزم تعقل (٥)
الضد والكف عنه لأنه مطلوب النهي لامتناع تعقل الشيء بدون نفسه (٦)
أولاً زمة عقلاً ، واللازم باطل للقطع بالطلب مع الذهول عنهما (٧) . واعترض (٨)
بأن المراد الضد العام وهو متعقل ضرورة كون الطلب لما ليس بموجود ، وأجيب (٩)
بجواز الطلب في المستقبل مع التلبس في الحال ، ولو سلم فعدم تعقل الكف
واضح ، واختيار (١٠) فخر الاسلام بناءً على الاستلزام (١١) ، إلا أن النهي
لما لم يكن مقصوداً سماه اقتضاه لأنه ضروري ، وأثبت به أقل ما يجب بالنهي
وهو الكراهة . وفائدة هذا الأصل أن المأمور بالعبادة لا يفسدها ضدها إلا أن
يفوت المأمور به كالقائم في الصلاة لا يكون منهياً عن القعود قصداً فلو قعد ثم قام
كره لعدم التفويت (١٢) وكقول أبي يوسف (١٣) فيمن سجد على نجاسة ثم أعاده

- (١) أي احتج للمخصص بأن الأمر بالوجوب . . . الخ انظر تيسير التحرير
٣٧٢/١ - ٣٧٣ .
(٢) كذا في الاصل ، وقد وضع عليها علامة " صح " . وفي ب : ولا رفع المباح .
(٣) انظر ١٧٢/٢ من الاحكام .
(٤) وهم امام الحرمين ، والفزالي وبعض المعتزلة - كما سبق تقريره - انظر :
البرهان ٢٥٢/١ ، المستصفى ٨٣/١ ، المعتمد ١٠٦/١ - ١٠٧ ،
تيسير التحرير ٣٦٤/١ - ٣٦٥ .
(٥) في ب : تعلق .
(٦) في ب : تعلق .
(٧) في ب : عنه .
(٨) انظر تيسير التحرير ٣٦٥/١ .
(٩) انظر تيسير التحرير ٣٦٦/١ ، ٣٧٣ .
(١٠) انظر التعليل لاختيار فخر الاسلام في تيسير التحرير ٣٦٤/١ .
(١١) وفي ب : الالتزام .
(١٢) انظر تيسير التحرير ٣٧٣/١ .
(١٣) انظر تيسير التحرير في نفس الصفحة .

على الظاهر يكره لذلك (١) ، وكما قال في (٢) ارتفاع الاحرام بترك القراءة في مسائل النفل . وأما في النهي (٣) فأثبت في ضده السنيه كما قلنا أن المحرم منهي عن لبس المخيط فيسن (٤) له لبس الازار والرداء .

مسألة :

أكثر القائلين بالوجوب أن الأمر بعد الحظر للاباحة (٥) ، وتوقف امام الحرمين (٦) واختار في الاحكام (٧) احتمالها ، فان قيل بالتساوي فالوقف والا فالرجحان للاباحة لكثرة ورود فيها ، وفخر الاسلام (٨) والمعتزلة (٩) : أنها للوجوب ولا أثر للحظر

(١) لأن سجوده على نجس تأخير للسجدة المستجمعة لشرائط الصحة عن وقتها لا تفويت لها ، وهو مكروه . وفسدت الصلاة عند ابي حنيفة ومحمد للتفويت لا أمر الطهارة بنا . على أن الطهارة في الصلاة وصف مفروض الدوام في جميع أجزاء الوقت ، وقد فات في جزء منها .

قال في تيسير التحرير : قال القدوري : ان النجاسة / كانت في موضع سجوده فروى محمد عن ابي حنيفة : أن صلاته لا تجزى الا أن يعيد السجود على موضع طاهر ، وهو قول ابي يوسف ومحمد . وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة أنها تجزى بغير اعادة : ٣٧٣/١ .

(٢) وفي ب : في عدم ارتفاع الاحرام .

(٣) وفي ب : المنهي .

(٤) وفي ب : يسن ، بدون " الفاء " .

(٥) اختلفوا في صيغة الامر اذا وردت بعد الحظر . فذهب اكثر القائلين - بأن الامر للوجوب - الى أنها للاباحة ورفع الحرج . وقال بعض المعتزلة : الامر بعد الحظر للوجوب .

وتوقف فريق ثالث ، ومنهم امام الحرمين ، انظر مذاهبيهم وأدلتهم في :

احكام الامدى ١٧٨/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٧٨/١ ،

المستصفى ٤٣٥/١ ، المنخول ص ١٣١ البرهان ٢٦٣/١ ، مختصر ابن

الحاجب ٩١/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٨-١٣٩ ، المعتمد ٨٢/١ ،

أصول السرخسي ١٩/١ ، فواتح الرحموت ٣٧٩/١ ، تيسير التحرير ٣٤٥/١

التبصرة ص ٣٨ ، السوداء ص ١٦ .

(٦) انظر البرهان ٢٦٤-٢٦٥/١ .

(٧) انظر ١٧٨/٢ .

(٨) انظر اصول البيهقي وشرحه كشف الاسرار ١٢٠-١٢١ ، وهو اختيار شمس

الاثمة السرخسي ١٩/١ .

(٩) انظر المعتمد ٨٢-٨٣/١ .

ومن قال بأن صيغة الامر - المجردة - بعد الحظر ، تفيد الوجوب : القاضي ابو الطيب الطبري ، والشيخ ابو اسحق الشيرازي ، وابو المظفر السمعاني ، والامام الرازي ، وصدر الشريعة من الحنفية .

انظر جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٧٨/١ ، التبصرة ص ٣٨ ، وما بعدها .

لأنه لو منع لما صح التصريح بالوجوب، وللاكثرين : (فإذا قضيت الصلاة
فانتشروا) (١) (وإذا حللتهم فاصطادوا) (٢) "وكنتم نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي
فادخروها" (٣) فكان (٤) ظاهراً فيها . قلنا بدليل خارجي .
سؤال :

الامر بفعل في وقت معين (٥) اذا فات عنه فالقضاء بعده بأمر جديد عند بعض
أئمتنا (٦) والمعتزلة (٧) ومحققي (٨) الشافعية . وبالأول (٩) عند الحنابلة (١٠)

- (١) الآية ١٠ من سورة الجمعة وتكلمتها (في الأرض وابتغوا من فضل الله
واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) .
- (٢) جزء من الآية ٢ من سورة المائدة ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا
شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام
يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً وإذا حللتهم فاصطادوا ولا يجرمنكم شنئان
قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا وتعاونوا على البر والتقوى
ولا تعاونوا على الأثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب) .
- (٣) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن بالفاظ متقاربة عن عائشة ونبيشة ، وعبدالله
ابن بريدة عن أبيه ، وعن علي . وغيرهم .
انظر: صحيح البخاري ٣/٣١٩ ، صحيح مسلم ١٣/١٣٠-١٣٣ ، الموطأ
١/٣٢١ ، سنن النسائي ٤/٧٣ ، سنن ابن ماجه ٢/١٠٥٥ ، سنن
أبي داود ٢/٩٠ ، مسند الامام احمد ٦/٥١ ، سنن الترمذي ٤/٩٤-٩٥ .
ولفظه عند الترمذي : " عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله
صلو الله عليه وسلم : كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ليتسع ذو
الطول على من لا طول له ، فكلوا ما بدمكم واطعموا وادخروا " .
قال الترمذي : حديث بريدة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند
أهل العلم من اصحاب النبي صلو الله عليه وسلم وغيرهم ٤/٩٤-٩٥ .
- (٤) وفي ب : وكان . (٥) جره الامدى في الاحكام ٢/١٧٩ .
- (٦) قال عبد العزيز البخاري : وعند العراقيين من اصحابنا وصدر الاسلام أبي اليسر
وصاحب الميزان : لا يجب بالأمر الأول ، بل بأمر آخر ويدل على
آخر . وهو مذهب عامة اصحاب الشافعي وعامة المعتزلة .
- كشف الاسرار ١/١٣٩ وانظر: أصول السرخسي ١/٤٥ فتح الفقار بشرح
المنار لابن نجيم ١/٤٠-٤١ ، تيسير التحرير ٢/١٩٩ .
- (٧) أنظر المعتمد ١/١٤٥-١٤٦ .
- (٨) انظر: احكام الامدى ٢/١٧٩ ، المستصفى ٢/١١ ، البرهان ١/٢٦٥ ،
وما بعدها ، التبصرة ص ٦٤ ، المنحول ص ١٢٠ ، جمع الجوامع والمحلي عليه
١/٣٨٢ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢/٩٢ ، ارشاد الفقهاء - ول
ص ١٠٦ .
- (٩) اي وبالأمر الأول .
- (١٠) الصحيح أنه عند بعضهم ، لا جميعهم ، أنظر المسودة ص ٢٧ ، مختصر
البعلي ص ١٠٢ مختصر الطوفي ص ٩٠ ، فروع ابن مفلح ١/٢٦٠ ، روضة
الناظر ص ١٠٦-١٠٧ .

وكثير من الفقهاء^(١) . وأكثر اصحابنا^(٢) على أن وجوب القضاء في المنذورات المتعينة بالقياس ، لأن النص الموجب للقضاء (فعدة من أيام آخر)^(٣) " فليقضها اذا ذكرها"^(٤) فعلى بضمن مثل الأداة ، فشرعية^(٥) جنسه نفلا وصرفه الى ما عليه مع سقوط فضل الوقت للعجز فيتعدى . وتخرج مسألة^(٦) النذر بالاعتكاف في رمضان مع التفويت وعدم الاجزاء في مثلها طوى هـذا ، فقائل^(٧) علة القضاء التفويت دون النذر ، والتفويت مطلق فيجب به^(٨) كاملا . وقائل :

هو بالنذر ووجوبه قياسي ، لكن وجوبه مطلقا يستلزم صوما مقصودا ، وقد سقط

- (١) ومنهم : شمس الأئمة السرخسي والقاضي الامام أبو زيد والبيزدي . واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي وعامة اصحاب الحديث .
- انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ١٢٩/١ - ١٤١ ، المعتمد ١٤٦/١ ، والمنحول ص ١٢٠ ، اصول السرخسي ٤٦/١ ، البرهان ٢٦٧/١ ، المسودة ص ٢٧ ، احكام الامدى ١٧٩/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٢/١ ، المستصفى ١٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٤ .
- (٢) انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ١٤١/١ - ١٤٢ ، واصول السرخسي ٤٧/١ .
- (٣) جزء من الآية ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة ، ونص الاولى (أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام آخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون) .
- (٤) هذا بعض حديث رواه اصحاب السنن عن أنس وأبي قتادة ، وسمره وأبى هريرة . ولفظه : " عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها " رواه الترمذى ، وفي رواية له : " فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها " زاد بن ماجه " ولو قتها من الغد " ولا يبي داود " لا كفارة لها الا ذلك " .
- قال الترمذى : حديث أنس حديث حسن صحيح .
- ويروى عن علي بن أبي طالب أنه قال في الرجل ينسى الصلاة : يصلها متى ذكرها في وقت أو في غير وقت . وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق . ويروى عن أبي بكر أنه نام عن صلاة العصر فاستيقظ عند غروب الشمس فلم يصل حتى غربت الشمس . وقد ذهب قوم من أهل الكوفة الى هذا ، وأما اصحابنا فقد ذهبوا الى قول علي رضي الله عنه " .
- انظر : سنن الترمذى ٣٣٥ - ٣٣٦ / ١ ، سنن ابن ماجه ٢٢٨ / ١ ، سنن أبي داود ١٠٥ / ١ ، سنن النسائي ٢٣٦ / ١ .
- (٥) وفي ج بشرية .
- (٦) وفي ب : اعتبر كلمة " مسألة " عنوان جديد . والا مر ليس كذلك .
- (٧) هذا الخلاف داخل المذهب الحنفي ، انظر تفصيله في اصول السرخسي ٤٧/١ واصول البيزدي وكشف الاسرار ١٤٣/١ .
- (٨) سقطت " به " من ب .

لشرف الوقت ، وقد فات لعدم القدرة على مثله الا بحياة^(١) يعارضها الموت على
السواء فبقي^(٢) مضمونا بالاطلاق فوجب كاملا فلم يتأد بالناقص وهو الصوم
الضماني . القائلون^(٣) بالأمر الجديد : لو اقتضاه الأول لا شعيره وصم^(٤) يوم
الخميس لا يشعر بيوم الجمعة ، ولأن تقييده^(٥) بالوقت لحكمة لا تحصل
في غيره والا لساوتها في الوقت الأول فيمتنع^(٦) ترجيح الأول . أو زادت عليه
فيجب ترجيح الثاني فلا يلزم من اقتضائه الفعل في الوقت الأول اقتضائه له فيما
بعده ، وأيضا لا طرد في الجمعة والجهاد ، ولخلا^(٧) " فليصلها اذا ذكرها " ^(٨)
عن فائدة ، وعورض " فأتوا منه ما استطعتم " ^(٩) وبأن الزمان ظرف ليس من فعل
المكلف ، فالمطلوب بالأمر الفعل لا غير . وأيضا لكان أداء^(١٠) مثله ، وبأن الوقت
كأجل الدين فواته غير مسقط . وأجيب بأن المراد ما استطعتم في زمانه ،
والمأمور به فعل مقيد بوقت حتى لو قدم لم يعتد به فاختلفا له مؤثر ، وانما سمي
قضاء لاستدراك مصلحة الأمور به وليس الوقت أجلا ان معناه وقت مهلة يتأخر
فيها المطالبة ، ووقت المأمور به صفة له فلا يحصل بدون صفته .

مسألة :

الأمر بالأمر بشئ ليس أمرا بالشئ^(١١) خلافا لبعضهم . لنا : لو كان أمرا لكان

- (١) وفي ب : لحياة .
(٢) وفي ب : فيبقى .
(٣) أي احتج القائلون بوجوب القضاء بأمر جديد . . . الخ
انظر تفصيل حججهم في الاحكام ١٧٩/٢ وما بعدها ، وفي كشف الاسرار
٠١٣٩/١ .
(٤) في ب : وصوم .
(٥) انظر كشف الاسرار ٠١٣٩/١ .
(٦) وفي ب : فيمنع .
(٧) وفي ب : والخلاف . وهو خطأ .
(٨) مرتخرجه قريبا . انظر ص () .
(٩) انظر تخريجه في ص () .
(١٠) في ب : كتأجيل .
(١١) هذا هو مذهب جمهور الاصوليين . وقيل : الأمر بالشئ أمر به . انظر ذلك
في : احكام الامدى ١٨٢/٢ ، تيسير التحرير ٣٦١/١ ، المستصفى ١٣/٢ ،
جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٨٤/١ ، مختصر ابن الحاجب ٩٣/٢ ، فواتح
الرحموت ٣٩٠/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٨ ، ارشاد الفحول ص ١٠٧ ،
التمهيد للاسنوي ص ٧٥ .

مر عدك بأن يتجر في مالك تعديا على ملك الغير^(١)، والناقض قول السيد لغانم^(٢) مر سالما بكذا : قوله^(٣) لسالم لا تطعه وليس^(٤)، ولكسان "مروهم بالصلاة لسبع"^(٥) أمر ايجاب للصبيان ، قالوا^(٦) فهم من قول السلطان لوزيره : قل لفلان افعل كذا . وأمر الله رسوله يأمرنا وأمر الرسول رسله في القبائل بامرهم أن الأمر هو لله ورسوله ، والسلطان ، قلنا للعلم بأنهم مبلغون .
مسألة :

إذا أطلق الأمر المطلوب فعل ممكن الوجود مطابق للماهية المشتركة ، وقيل نفس الماهية الكلية وذلك كالأمر بالبيع لا يكون أمرا به بفن فاحش ولا بثمن المشل فان الأمر متعلق بالقدر المشترك وهو غير مستلزم لخصوصية كل منهما ، والأمر بالأعم لا يكون أمرا بالأخص . وهذا ليس بحق فان الماهية الكلية لا وجود لها في الأعيان والا لتشخصت^(٧) فكانت كلية وجزئية معا فلم تكن مطلوبة بالأمر والا لكان تكليفا بالمحال^(٨) .

- (١) قال في تيسير التحرير : النزاع في : أن مجرد قوله : مر عدك . . . الخ هل هو أمر للعبد ببيع الثوب أم لا ؟ فان السيد اذا أمر عده بموجب "مر عدك" هل يتحقق عند ذلك أمر العبد من قبل القائل : مر عدك بجعل السيد سفيرا أو وكيلاً ؟ ٣٦١/١ .
- (٢) أي انه يحسن أن يقول لعبد غانم : مر سالما بكذا ، ويقول لسالم : لا تطعه ولا يعد ذلك مناقضة في كلامه . ولو كان ذلك أمرا لسالم لكان كأنه قال أوجب عليك طاعتي ، ولا تطعني . وهو تناقض . احكام الامدى ١٨٢/٢ بتصرف .
- (٣) كذا في الاصل ، بدون واو العطف . وقد وضع عليها علامه "صح" .
- (٤) أي ليس ذلك مناقضة في كلامه .
- (٥) هذا بعض حديث رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، بلفظ : "مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع" سنن أبي داود ١١٥/١ . ورواه الترمذى من حديث سبره بلفظ "علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين واضربوه عليها ابن عشر" .
- وقال : حديث سبره بن معبد الجهني حديث حسن صحيح ، وعليه العمل عند بعض أهل العلم ، وبه يقول أحمد واسحاق . سنن الترمذى ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ .
- ورواه احمد والحاكم انظر : المسند ١٨٥/٢ ، ١٨٢ ، المستدرک ٢٥٨/١ .
- (٦) أي احتج القائلون بأن الأمر بالأمر بالشيء أمر به . . . الخ في ب : لشخصت .
- (٧) انظر تفصيل هذه المسألة في : احكام الامدى ١٨٣/٢ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٩٦/٢٠ - ١٩٨ ، (السود) ص ٩٨ .

الأمريين المتعاقبان (١) بغير متعاقب (٢) ان اشتمل على شيء اتفاقا على الاوّل
 في مقتضى الأمر أو الثاني كان لم يتناول الثاني كقولهم يوم الخميس صم يوم الجمعة ^{أوقية}
 العادة كاستي ماء استي ماء، أو الثاني معرف فهو كـ "راي" لم تمنع ولم يتعرف كصل

(١) الأمران المتعاقبان كقول القائل لغيره : افعل ، افعل . فاذا قال له
 ذلك لم يخل الأمر الثاني : إما ان يتناول مثل ما تناوله الأمر الأول ،
 أو يتناول ما يخالف ما تناوله الأول ، فان تناول ما يخالفه فلا خلاف فسي
 اقتضاه ما مورا به آخر .
 وان تناول الأمر الثاني مثل ما تناوله الأول ، فلا يخلو ، إما ان يكون ذلك
 الأمور يصح التزايد فيه ، أو لا يصح التزايد فيه .
 فان صح التزايد فيه ، فلا يخلو الأمر الثاني إما ان يكون غير معطوف على
 الأول ، أو معطوفا عليه .
 فان كان معطوفا ، فانه ان لم يكن معرفا فانه يفيد غير ما يفيد الأول ،
 لأن الشيء لا يعطف على نفسه .

والخلاف فيما اذا كان غير معطوف على الأول ، والعادة غير مانعة من
 التكرار والثاني غير معرف . مثال ذلك : صل ركعتين ، صل ركعتين . هل
 يفيد الثاني غير ما أفاده الأول ؟ أو أنه تأكيد له ؟
 فقال القاضي عبد الجبار المعتزلي : الثاني يفيد غير ما أفاده الأول .
 واختاره أبو عبد الله البصري وبعض الحنابلة وجمع من الشافعية . كالرازي
 وقال الامدي : والظاهر انه اذا لم تكن العادة مانعة من التكرار ، ولا
 الثاني معرف : أن مقتضى الثاني غير مقتضى الأول . وهو قول القاضي
 عبد الوهاب من المالكية . واليه ذهب اكثر الفقهاء .
 وقال جماعة : الثاني تأكيد للأول ، لأن الاصل براءة الذمة ، ولكثرة التأكيد
 في اللغة في مثل هذه الحالة . واختاره الكمال بن الهمام وبعض الحنابلة
 كالقاضي أبي يعلى ، وأبي الخطاب .
 وذهب أبو الحسين البصري وأبو بكر الصيرفي في جماعة الى الوقف والتردد
 بين حمل الأمر الثاني على الوجوب ، أو التوكيد للأول .
 أنظر تفصيل الأمرين المتعاقبين ، وما اختلف فيه ، وما اتفق عليه ، مع
 أدلة كل مذهب في :

احكام الامدى ٢/ ١٨٤-١٨٦ ، المعتمد ١/ ١٧٣-١٧٧ ، تيسير التحرير
 ١/ ٣٦١-٣٦٢ ، فوانح الرحموت ١/ ٣٩١-٣٩٢ ، التبصرة ص ٥٠-٥١ ،
 مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢/ ٩٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣١-١٣٢
 جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/ ٣٨٩-٣٩٠ ، التمهيد للأسنوى ص ٧٦-
 ٧٧ ، المسودة ص ٢٣ ، مختصر البعلبي ص ١٠٣ ، العدة ١/ ٢٨٠ ،
 ارشاد الفحول ص ١٠٨ .

(٢) في ب : عاطف .

(٣) سقطت الالف من كلمة "أو" من ب .

ركعتين صل ركعتين فعبد الجبار^(١) يعمل بهما عمالا للصيفة على الأصل وتوقف^(٢)
أبو الحسين^(٣) . والترجيح للأول لإفادته التأسيس^(٤) ، والثاني التأكيد
والأول أصل ، فان قال : إلا أنه مخالف للبراءة الأصلية فتعارض الترجيحان قلنا
معارض بما يلزم من الوقف^(٥) من مخالفة مقتضى الأمر على كل قول فيسبق الترجيح
بالتأسيس سالما ، أما إذا عطف فان اختلفا عمل بهما أوتامثلا ولم يقبل تكرارا ،
أو قبل ولم تمنع عادة ولا الثاني معرّف فكذلك^(٦) مع ترجيح آخر وهو موافقة
العطف . وان منعت أو تعرف ، تعارضا والعمل بهما أرجح . وان اجتمعا مع العطف
كأسقني ماء وأسقني الماء فالوقف لتعارض العطف والتأسيس مع المنع والتعريف .
ومنه^(٧) النهي :

وهو طلب الامتناع^(٨) على جهة^(٩) الاستعلاء ، وما تقدم في حد الأمر وأن له
صيفة فمثل^(١٠) ههنا ، وصيفة لا تفعل وان احتملت التحريم والكراهة والتحقيق
(لا تمدن)^(١١) وبيان العاقبة (ولا تحسبن الله غافلا)^(١٢)

- (١) انظر المعتمد ١٧٤/١ واحكام الامدى ١٨٥/٢ .
(٢) وفي ب : ووقف .
(٣) انظر المعتمد ص ١٧٦ .
(٤) انظر الاحكام ١٨٥/٢ .
(٥) هذه المناقشة من قبل الامدى ، مع أبي الحسين البصرى انظر مرجعيهما
السابقين .
(٦) أى الكلام فيه كالللام في غير المعطوف . انظر احكام الامدى ١٨٥/٢ - ١٨٦ .
(٧) أى : وما تشترك فيه الثلاثة وهي : الكتاب والسنة والاجماع : النهي .
(٨) النهي في اللغة : هو ضد الأمر . يقال : نهاه عن كذا ، ينهاه نهيا ،
وانتهى ، وتناهى : أى كف . وتناهوا عن المنكر : أى نها بعضهم بعضا .
مختار الصحاح ص ٦٨٣ ، المصباح ٣٠٠/٢ .
وفي الاصطلاح ، اختلفوا في تحديده كما اختلفوا من قبل في تحديد الأمر ،
بناء على اختلافهم في القول بالكلام النفسي ، وعدم القول به . فما قيل هناك
يقال هنا .
(٩) في ب : وجه .
(١٠) في أ مثلة . وهو تصحيف .
(١١) كلمة من الاية ٨٨ من سورة الحجر ، والاية ١٣١ من سورة طه . ونصها في
الاولى (لا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم ولا تحزن عليهم واخفض
جناحك للمؤمنين) .
(١٢) الاية ٤٢ من سورة ابراهيم ، وتكلمتها (عما يعمل الظالمون انما يؤخرهم
ليوم تشخص فيه الابصار) .

والدعاء (لا تؤاخذنا) (١) واليأس (لا تعتذروا) (٢) والارشاد (لا تسألوا
عن أشياء) (٣) فهي حقيقة في طلب الامتناع مجاز في غيره ، وكونها حقيقة
في التحريم أو (٤) الكراهة أو مشتركة أو موقوفة فعلى (٥) ما مر (٦) .
تنبيهه :

ومقتضاه قبح المنهي عنه شرعا فإن قيل : هلا قلتم يقتضي (٧) حسن الانتهاء
قلنا : صفة وجود يه فيقتضى محلا موجودا . والانتهاء امتناع عن ايجاد الفعل
وهو عديم . فان قيل ترك فكان فعلا مقصودا ، قلنا : موجب النهي الانتهاء
دائما بابقاء العدم الأصلي وهو الامتناع مقصودا كان أو غير مقصود ، والترك فعل
يستلزم القصد عند ارادة ايجاد (٨) المنهي عنه وهو غير مستغرق ، والانتهاء مستغرق (٩)

- (١) جزء من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة ، ونصها (لا يكلف الله نفسا الا وسعها
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا ربنا
ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة
لنا به وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين) .
- (٢) الآية ٦٦ من سورة التوبة ، ونصها (لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ان
نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة منهم كانوا مجرمين) .
- (٣) جزء من الآية ١٠١ من سورة المائدة ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا
عن أشياء ان تبد لكم سوءكم وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم
عفا الله عنها والله غفور حلیم) .
- (٤) وفي ب ، ج ، والكراهة .
- (٥) في ب : على .
- (٦) مر ذلك في مباحث الأمر .
- وانظر تعريف النهي ، وصيغته واطلاقاته في :
- احكام الامدى ١٨٧/٢ ، البرهان ٢٨٣/١ ، المستصفى ٤١١/١ ، ٢٤/٢ ،
المعتمد ١٨١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، تيسير التحرير ٣٧٤-
٣٧٥ ، فوانح الرحموت ٣٩٥/١ ، فتح الغفار ٧٧/١ ، التعريفات ص ٢٤٨
منهاج البيضاوى ٤٩/٢-٥٣ ، نهاية السؤل ٥٣-٥٥ ، منهاج العقول
٤٩/٢-٥٢ ، التبصرة ص ٩٧-٩٨ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٥٦-
٢٥٨ ، اصول السرخسي ٧٨-٧٩ ، جمع الجوامع ٣٩٠/١ ، التمهيد
للأسنوى ص ٨٠-٨١ .
- (٧) في ب : بمقتضى .
- (٨) وفي ب : اتحاد . بالفوقية المثناة .
- (٩) كتب في هامش "أبحاثه" : وفيه نظر .

فهو أعم من الترك ، ومثل هذا : ان لم أشأ طلاقك فأنت طالق ، ثم قال : لأشأ^(١) لم تطلق ، ولو قال : ان أبيت ثم قال قد أبيت طلقت . والفرق ان الأبياء فعل يقابل ارادة الايقاع بقصدولا يستغرق ، وعدم المشيئة امتناع عن ايقاعه^(٢) وهو مستغرق فلا يوجد الشرط باخباره ولا بامتناعه في جزء من العمر^(٣) .

تقسيم :

فمنه لعينه ومنه لغيره^(٤) ، وهذا على قسمين ، مجاور^(٥) ووصفي لازم فالأول ، كالعبث والسفه لخلوهما عن فائدة تقصد بالشرعية ، وكبيع المضامين^(٦) والملاقيح^(٧) للاضافة الى غير محل ، وكالصلاة بغير طهارة لارتفاع أهلية الاداء شرعا ،

- (١) وفي أ : فلم تطلق .
(٢) كتب في هامش أ " بمحاذاته : " والفرق بين الأبياء وعدم المشيئة ، أن الأول مسبق بالقصد دون الثاني ."
(٣) انظر تفصيل ما جاء في هذا التنبيه في : اصول السرخسي ١/٢٩٩-٨٠ ، كشف الاسرار ١/٢٦٥-٢٦٦ ، تيسير التحرير ١/٣٧٦-٣٧٧ ، فواتح الرحموت ١/٣٩٧ ، فتح الغفار بشرح المنار ١/٧٧ .
(٤) والمنهبي عنه في صفة القبح ينقسم الى أربعة أقسام : ١- ما قبح لعينه وضعا ، كالعبث والسفه والكذب والظلم .
٢- وما التحق به شرعا ، كبيع الحر والمضامين والملاقيح .
٣- وما قبح لغيره وصفا كالبيع الفاسد .
٤- وما قبح لغيره مجاورا اياه جمعا كالبيع وقت النداء .
هذا التقسيم للحنفية ، ذكره شمس الأئمة السرخسي ، وتبعه الامام عبد العزيز البخاري في الكشف .
انظر : اصول السرخسي ١/٨٠ وما بعدها ، كشف الاسرار ١/٢٥٧ ، تيسير التحرير ١/٣٧٧-٣٧٨ ، فواتح الرحموت ١/٣٩٩ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار ١/٧٧-٧٨ .
(٥) كذا في الاصل و ب . وفي أ : " مجاورٌ ووصفٌ . . . بالرفع مع التنوين
(٦) المضامين هي : ما في أصلاب الفحول .
مختار الصحاح ص ٣٨٤ ، المصباح المنير ٢/١١ .
(٧) الملاقيح هي : ما في بطون النوق من الاجنة . والواحدة : ملقوحة . من قولهم : لقحت . كالمحموم من حم ، والمجنون من جن .
والملاقح : الفحول . ويطلق أيضا على الاناث التي في بطونها أولادها
انظر : المصباح المنير ٢/٢١٦ ، مختار الصحاح ص ٦٠٢ ، وانظر فواتح الرحموت ١/٣٩٩ .

وحكمه عدم الشرعية أصلاً . والثاني كالوطني (١) في الحيض لا ذى المجاور ، وكالبيع وقت النداء للاعراض عن السعي الواجب ، وكالصلاة في الأرض المغصوبة لشغل ملك الغير وحكمه الصحة على مثال الصائم يترك الصلاة فهو مطيع بالصوم وعاص بتركها كما هو مطيع بالصلاة وعاص بشغل ملك الغير ، ووطني بملك النكاح المبيح وعاص باستعمال الأذى ، ولذلك ثبت به الحل والاحسان . والثالث : كالزنا قبيح لتضييع النسل وكالربا لعدم المساواة التي هي شرط هذا البيع ، وكالصوم في العيد لأنه اعراض عن الضيافة . والاتفاق أن الأفعال الحسية كالقتل والزنا والسرقه ملحقة بالقبح لعينه (٢) ، واختلف في العبادات والمعاملات فموجب النبي فيها بقضاء المشروعية (٣) والفساد وصفا ، وقال الشافعي : مثل القبح لعينه في رفع المشروعية أصلاً (٤) ، فالمحرم الصوم الواقع ، وعدنا الوقوع لا الواقع وهما غيران . لنا نهى عن

- (١) كذا في الاصل وفي ب : كالوطء . وهو الصواب .
(٢) أنظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٥٢/١ ، أصول السرخسي ٨١/١ .
(٣) يعني : اذا نهى عن شئ منها يكون مشروعاً بأصله ، فاسداً بوصفه ، للنهي عنه في ذلك الوقت . وهو خلاف مذهب الشافعي .
(٤) اتفق علماء المذاهب على ان النهي عن الأفعال الحسية دليل على كونها قبيحة في أنفسها لمعنى أعيانها ، مثل الزنا والقتل وشرب الخمر . الخ واختلفوا في النهي عن التصرفات الشرعية كالصوم والصلاة والبيع والاجارة . فذهبت الحنفية الى : أن النهي المطلق عن التصرفات الشرعية يقتضي قبحاً لمعنى في غير المنهى عنه ، لكن متصلاً به ، فيبقى المنهى عنه مشروعاً مع اطلاق النهي وحقيقته .
أى ان المنهى عنه من التصرفات الشرعية مشروعاً بأصله فاسداً بوصفه والفساد غير البطلان عندهم . فالباطل : ما ليس مشروعاً بأصله ولا بوصفه .
والفاسد : ما شرع بأصله دون وصفه .
واما عند الجمهور ، فهما بمعنى واحد .
وذهبت الشافعية الى : أن النهي يقتضي قبح عين المنهى عنه . فلا يبقى مشروعاً أصلاً - كما في الفعل الحسي - .
ومحتمله : أن يثبت القبح في غير المنهى عنه ، فيبقى المنهى عنه مشروعاً كما كان . فالنهي المطلق يحمل على حقيقته ، وهي أن يكون المنهى عنه قبيحاً لمعناه ، غير مشروع أصلاً ، الا أن يقوم دليل يصره عن هذه الحقيقة ، فيحمل على محتمله ، وهو أن يكون قبيحاً لغيره . كالنهي عن الصلاة في الأرض المغصوبة والبيع وقت النداء .
كشف الاسرار ٢٥٨/١ .
وانظر : البرهان ٢٨٣/١ ، المستصفى ٢٤/٢ ، المنخول ص ١٢٦ وما بعدها وص ٢٠٥ منه ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٣٩٣/١ ، التبصرة ص ١٠٠ ، احكام الامدى ١٨٨/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٩٥/٢ ، تيسير التحوير ٣٧٦/١ ، اصول السرخسي ٨٠-٨٢ ، فواتح الرحموت ٣٩٦/١ ، فتح

شرعي فيقتضي الصحة والا لا يكون شرعياً ، ويقضي الفساد لوجوب قبح في المنهي عنه والا لا يكون منهيًا ، فوجب الحكم بشرعية أصله وفساد (١) وصفه لاستحالة كون المشروع قبيحاً لعينه ، واحتج بأنه ضد الأمر فوجب اقتضاه ، قبح عينه كإقتضاه الأمر حسنه فوجب ارتفاع المشروع لأن كل منهي قبيح ولا شيء من القبيح مشروع ، فلا شيء من المنهي مشروع ، ولأن فاعله عاص وأدنى المشروع أن يكون مباحاً . قلنا لا يجب تقابل أحكام (٢) المتقابلات ولو سلم فالتقيض لاقتضاه (٣) الحسن وهو أعم من اقتضاه القبح والصفري على الإطلاق ممنوعه فانها محل النزاع ، فليس منهيًا باعتبار أصله وكذلك الكبرى لكونه مشروعاً بأصله ، والعصيان باعتبار ملاسته الوصف القبيح لا مطلقاً . وقيل : الفساد شرعي لا لغوي (٥) ، وقيل بالثاني (٦) وفصل أبو الحسين (٧) فقال به في العبادات دون المعاملات بناءً على أن فساد العبادة عدم اجزائها ، والمعاملة (٩) عدم ترتب أثرها ، وهو دال في الأول دون الثاني كالبيع

- ====
- الفغار بشرح المنار ٧٨/١ وما بعدها ، المعتمد ١٨٤/١ ، المسودة ص ٨٠ ، ٨٣ ، مختصر الطوفي ص ٩٥ ، مختصر البعلبي ص ١٠٤ .
- ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ان كل ما نهى الله عنه فهو فاسد ، وقد ناقش القائلين بتقسيم الفاسد . انظر ذلك في مجموع الفتاوى ٢٩/٢٨١-٢٩٢ .
- (١) وفي ب : وفساد .
- (٢) وفي ب : الاحكام .
- (٣) وفي ب : لا اقتضاه .
- (٤) وفي ج : ملاسته .
- (٥) أي اقتضاه المنهي للفساد هو من حيث الشرع لا من حيث اللفظة ، لأن المنهي في اللفظة هو طلب الكف عن الفعل على وجه الجزم ، واقتضاه الفساد والبطلان قدر زائد على ما تدل عليه اللفظة مأخوذ من الشرع .
- والمسألة مختلف فيها بين الأصوليين ، فان منهم من قال : المنهي يقتضي الفساد من حيث اللفظة ، بمعنى أن من يعرف اللفظة اذا سمع المنهي اللفظي يفهم أن متعلقه باطل لا يترتب عليه حكمه .
- انظر التفصيل في تيسير التحرير ٣٧٦/١ ، الاحكام ١٨٨/٢ ، المستقصى ٢٦/٢ - ٢٧ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٩٣/١ .
- (٦) أي الفساد مستفاد من جهة اللفظة .
- (٧) انظر المعتمد ١٨٤/١ - ١٨٥ .
- (٨) وفي ب : العبادات .
- (٩) وفي ب : المعاملات .

وقت النداء ، ورد بأن الفساد في الوصف ، فأثره في الكراهة فلا يثافي الاجزاء .
القائل بالفساد (١) شرعا لا لغة ، أما الثاني فليس في اللفظ ما يدل على سلب
أحكامه قطعا ، فانه لو قال نهيتك عن ذبح شاة الفيرلعينه ولو (٢)
حلت لم يتناقض ، وأما الأول فان العلماء لم تزل تستدل عليه بالنهي في الرويات (٣)
والا فكمحة (٤) وغيرها : ولأن النهي لغير مقصود محال للقيح أو لامتناع خلو
الاحكام عن الحكم ، ويمتنع أن يكون مقصود النهي مرجوحا على مقصود الصحة
أو ساويا لامتناع أن يقصد الا الراجح ، فامتنع انمقاد التصرف لرجحان مقصود
النهي . وأجيب بأن استدلال البعض لا يكون حجة على الباقيين ، وليس بلغوي
ولا قطعي ، وقد فهم غيرهم غيره ، وبأنهما مقصودان كما في المنهي عنه لغيره .
تنبيهه :

ومن الفروع على أصل الشافعي : أن المنهي عنه معصية (٥)

(١) اي احتج القائل بان الفساد مستفاد من الشرع . الخ

(٢) وفي ج: فلو ذبحت .

(٣) استدلال الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم على فساد عقود الربا بحديث

عبادة ابن الصامت مرفوعا " لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل . . . "

الحديث وقد تقدم نصه . وقد ورد بالفاظ مختلفة عن عبادة وابي سعيد

وعمر بن الخطاب وعبدالله بن عمر وغيرهم .

انظر: صحيح البخاري - بفتح الباري ٤/٣٧٧ - ٣٨٠ ، صحيح مسلم

١١/٨ - ١٤ ، سنن أبي داود ٢/٢٢٤ ، الموطأ ٢/٥٨ - ٦١ ، ٦٥ - ٦٦ -

سنن النسائي ٧/٢٤١ ، سنن ابن ماجه ١/٨ ، سند الشافعي ص ١٣٨ ،

١٣٩ - ١٤٠ .

(٤) احتج ابن عمر رضي الله عنهما بقوله تعالى (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن)

الاية ٢٢١ من سورة البقرة على فساد نكاحهن .

واستدل العلماء على فساد نكاح المحرم بالنهي عنه الواردة في قوله صلى

الله عليه وسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) رواه مسلم ٩/١٩٣ -

١٩٤ ، والنسائي ٥/١٥١ ، وأبي داود ١/٤٢٧ ، ومالك في الموطأ ١/٢٥٤

وابن ماجه ١/٦٣٢ ، وأحمد ١/٥٧ ، والدارمي ٢/١٤١ ، والشافعي في

الرسالة ص ٣٤٧ .

(٥) اتفقوا على ان النهي عن الافعال الحسية يُعدُّ مشروعيتها أصلا . فالزنا

والفصيح واستيلاء الكافر على مال المسلم وسفر المعصية أفعال قبيحة

لعينها ، فلا تكون مشروعة في يوم من الايام ، ولا تفيد حكما شرعيا . وثبوت

حرمة المصاهرة في حال الزنا عند الحنفية لم يثبت بالزنا ، بل لانه سبب

للولد ، فهو الاصل في ايجاب الحرمة ، ثم يتعدى الى الاطراف والاسباب

وكذا ثبت ملك الفاصب عند زوال اسم الفصيح بالضمن ، لم يثبت بعين

===

فلا ينتهض (١) سببا لحكم شرعي ، فلا تثبت المصاهرة بالزنا ولا الملك بالنصب ،
ولا الترخص للمعاصي بسفره (٢) ، ولا الملك للكافر باستيلائه .

تنبيهه :

وعلى أصلنا (٢) اذا باع بخمر فسد ، لا لخلل في ركن البيع ومحلّه ، بل في
الشنن الذي هو تابع وهو كونه مالا غير متقوم وكان ذكره مفيدا لايجاب القيمة
لا العين فانعقد بأصله دون وصفه . وكذلك لو باع الخمر بعبد لا ينقد لأن
المبيع في المعاوضة (٤) شنن من وجه ، وفي النقد مبيع مطلقا فلم يصح (٥) ايراد
العقد على الخمر مقصودا ، وصوم العيد حسن لأنه صوم ، وقبيح لبوقوعه في العيد ،
فصح النذر (٧) به لكونه طاعة ، ووصف القبح من لوازم الفعل لا الاسم (٨) ولم
يلزم بالشروع لاتصال الأداة بالمعصيان والصلاة في الوقت المكروه حسنة لذاتها
والوقت صحيح ، والفساد في وصفه للنسبة الى الشيطان

=== الغصب ، بل بأمر آخر ، وهو ان لا يلزم اجتماع البدلين في ملك المغصوب
منه . الخ .

قال شمس الأئمة السرخسي : ثم لا خلاف فيما يكون من الافعال التي تتحقق
حسا من هذا النوع ، انه في وصفه القبح ^{قبيح} لعينه ، فان الزنا وشرب الخمر
حرام لعينه غير مشروع أصلا ، ولهذا تتعلق بهما العقوبة التي تندرى
بالشبهات .

انظر: أصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٦١-٢٦٢ ، ٢٦٤ ، أصول
السرخسي ١/٨٠-٨٤ ، تيسير التحرير ١/٣٨٣-٣٨٤ ، فواتح الرحموت
١/٣٩٩-٤٠٠ ، التوضيح على التنقيح ١/٢٢١ ، التلويح على التوضيح:
١/٢٢١ ، فتح الغفار بشرح المنار ١/٨٣-٨٤ ، البرهان ١/٢٩٢-٢٩٣
المعتمد ١/١٨٤-١٨٥ وما بعدها ، المستصفي ٢/٢٦-٢٧ .

(١) وفي ب : ينهض .

(٢) وفي ج : لسفره .

(٣) انظر: اصول السرخسي ١/٨٠ ، اصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٥٨

وما بعدها .

(٤) وفي ب : المقايضة .

(٥) انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٦٨ .

(٦) وفي ب : ايراده .

(٧) انظر: اصول البيزوي وكشف الاسرار ١/٢٥٨ ، اصول السرخسي ١/٨١ ،

تيسير التحرير ١/٣٧٧ ، فواتح الرحموت ١/٣٩٨ ، فتح الغفار ١/٧٨ .

(٨) يفرق الحنفية بين النذر والشروع فيه . فلو نذر صوم الايام المنهية ، صح

لان نفس النذر طاعة . لكن لا يصح الشروع فيه ، لان الشروع فيه معصية .

وفي هذه الحال ، يلزمه الافطار الايام المنهية وجوبا ، تحاميا عن المعصية .

ويقتضيها ، اسقاطا للواجب . وان صامها خرج عن العهدة مع الحرمة .

انظر حاشية ابن عابدين ٤/٤٣٣ . بالاضافة الى المراجع السابقة .

(٩) في ب : فلم .

والوقت سبب وظرف فأثر نقصانه في نقصانها فلم يتأدبها الكامل وضمنت بالشروع ولما كان وقت الصوم معيارا لم يضمن به . والصلاة في المكان المفصوب والبيع وقت النداء كذلك ، ولا يلزم بيع الحر والمضامين والملاقيح لعدم تصور الانعقاد أصلا للإضافة إلى غير المحل ، والنكاح بغير شهود منفي لا منهي ، والفرق أن الأول اعدام (١) شرعي ينهني عليه الامتناع ، والثاني طلب امتناع ينهني عليه العدم فلم يكن مشروعاً مطلقاً . ولأن ملك النكاح لا ينفصل عن الحل والنهي محرم فبطل العقد للمضادة ، والحل في البيع منفصل عن الملك فلا تضاد والاستيلاء منهي لعصمة الحل عندنا بناءً على الحكم وهو منقطع عن الكفار (٢) ولتناهي العصمة بتناهي سببها وهو الاحراز بدارنا ، والملك في الغصب ثابت شرطاً لحكم الضمان المشروع جبراً ، وهو يعتمد فوات ملك الأصل ، وشرط الحكم بحسن بحسنه (٣) تبعاً وان قبح مقصوداً ، والزنا لا يحرم بنفسه (٤) بل لأنه سبب للولد الذي هو الأصل في ذلك ولا معصية فيه ، ثم يتعدى إلى أسبابه فتقوم مقامه فاعتبر مجرد السبب دون وصف الحرمة . ونفس السفر حسن والقبح في القصد المجاور له والرخصة معلقة (٥) به لا بما قصد به .

مسألة :

النهي يقتضي الانتهاء دائماً (٦) خلافاً

- (١) في : اعلام . وهو تحريف .
- (٢) في ب : الكفار . والمثبت هو الصحيح .
- (٣) انظر تفصيل ذلك كله في : اصول البيدوي وكشف الاسرار ٢٦٥/١ ، اصول السرخسي ٨١/١ ، تيسير التحرير ٣٧٧/١ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٤٠١/١ - ٤٠٢ .
- (٤) قال البيدوي : وأما الزنا فلا يوجب حرمة المصاهرة أصلاً بنفسه ، إنما هو سبب للماء ، والماء سبب للولد وجوداً والولد هو الأصل في استحقاق الحرمات ولا عصيان ولا عدوان فيه ، ثم يتعدى منه إلى اطرافه . ويتعدى منه إلى أسبابه وما يعمل لقيامه مقام غيره فأنما يعمل بعلة الأصل ، ألا ترى أن التراب لما قام مقام الماء نظر إلى كون الماء مطهراً وسقط وصف التراب فكذلك يهدر وصف الزنا بالحرمة لقيامه مقام ما لا يوصف بذلك في إيجاب حرمة المصاهرة . أصول البيدوي ٢٨٧/١ - ٢٨٩ ، وانظر كشف الاسرار نفس الصفحة .
- (٥) في ب : متعلقه .
- (٦) انظر كلام الأصوليين على هذه المسألة في : احكام الامدى ١٩٤/٢ ، البرهان ٢٣٠/١ - ٢٣١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٩٠/١ - ٣٩١ ، مختصر ابن الحاجب ٩٨/٢ ، تيسير التحرير ٣٧٦/١ ، فواتح الرحموت ٤٠٦/١ ، اصول السرخسي ٨٦/١ ، مختصر البعلبي ص ١٠٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨-١٦٩ ، المسودة ص ٨١ التمهيد للأستوى ص ٨١ .

لشوان (١) . لنا أنه يعد «فاعل» (٢) من نهى عن فعل (٣) مجردا عن قرينة مخالفا في أى وقت فعله (٤) ، قالوا : للدوام كالنهى عن الزنا ، ولغيره كنهى الحائض عن الصلاة فكان للقدر المشترك دفعا للاشتراك والمجاز ، قلنا عدم الدوام لقرينة ولو لزم المجاز ، فكونه للدوام حقيقة أولى لا مكان التجوزه عن البعض بخلاف العكس .
(٥) ومنه العام والخاص :

أبو الحسين (٦) : العام اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له ، وليس بمانع لدخول أسما العدد كعشرة ، والفزالي (٧) : اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا . وليس بجامع لخروج لفظ المستحيل والمعدوم لعدم الدلالة على شيئين ، لأن مدلولهما ليس بشئ (٨) والموصولات لا نها ليست بلفظ واحد لا احتياجها الى صلاتها ، ولا مانع ، لدخول المثنى وعشرة ، (٩) ومثل المعهودين والنكرة . وله التزام زين . وفخر الاسلام (١٠) : كل لفظ يمنتظم جمعا من المسميات لفظا أو معنى . وليس بمانع لدخول اسما العدد ، وقيد اللفظ يخرج المعنى ، والعموم من عوارضه كما نبين ، ولفظ كل مشعر بالأفراد والحد للماهية والأولى : ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقا ، وقلنا ما دل ليدخل المعاني على ما اخترناه ، ويندرج في المسميات الموجود والمعدوم وهو فصل عن المسمى الواحد ، والمثنى والنكرة فانها مطلقة غير شاملة لمسميات ، وخرج مثل عشره بقولنا : اشتركت فيه ، والمعهودون بقولنا مطلقا لأن دلالة العهد بقرينة (١١) والخاص ما دل على مسمى واحد .

- (١) كالفخر الرازي وأبي بكر الباقلاني .
انظر المحصول ٤٧٠/٢ ، ٤٧٥ شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، العضد على ابن الحاجب ٩٨/٢ ، مختصر البعلبي ص ١٠٥ السوداء ص ٨١ .
- (٢) سقطت من ب .
- (٣) وفي ب زيادة " محرم " بعد " فعل " .
- (٤) أوضح من ذلك ما لو قال : ان من نهى عن فعل مجرد عن قرينة ، اذا فعله في أى وقت فانه يعد مخالفا .
- (٥) أى وما تشترك فيه الثلاثة " وهي الكتاب والسنة والاجماع " العام والخاص
- (٦) انظر المعتمد ٢٠٣/١ - ٢٠٤ .
- (٧) انظر المستصفي ٣٤٢/٢ ، والمنحول ص ١٣٨ .
- (٨) انظر احكام الامدى ١٩٥/٢ .
- (٩) في ب : والعشره .
- (١٠) انظر اصوله وكشف الاسرار ٣٣/١ ، تيسير التحرير ١٩١/١ .
- (١١) انظر الاحكام ١٩٦/٢ .
- ولتقف على تعريف العام والخلاف فيه أنظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه

تنبيه :

(١) حكم الخاص بثبوت مدلوله قطعا ولا يلحقه بيان لاستغناؤه عنه كما أولنا الاقراء بالحیض لقوله تعالى (٢) (ثلاثة) (٣) وهو اسم لعدد كامل ولو كانت الاطهار لا تنقص (٤) وكما جعلنا مطلق الركوع فرضا (باركعوا) (٥) وهو خاص بالسيء لـ ،

===
٣٩٨/١-٣٩٩ ، منهاج البيضاوى ٥٦/٢ ، نهاية السؤل ٥٧/٢ ، منهاج العقول ٥٦/٢ ، احكام ابن حزم ٣٦٢-٣٦٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨ ، اصول السرخسي ١٢٥/١ ، فواتح الرحموت ٢٥٥/١ ، تيسير التحرير ١٩١/١ ، التعريفات ص ١٤٥ .

(١) لا خلاف بين الفقهاء والاصوليين أن القرء قد استعمل في الحيض والطمهر لفظة وشرعا . فقد قال عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت حبيش "دعي الصلاة أيام اقراءك" وقال "ان من السنة ان تستقبل الطمهر استقبالا ، فتطلقها في كل قرء تطلقه" يعني طمهر .

لكن الخلاف في أن الاستعمالين بطريق الحقيقة ؟ او ان احدهما بطريق الحقيقة ، والاخر بطريق المجاز ؟

فذهبت الحنفية الى أنه حقيقة في الحيض ، مجاز في الطمهر . وذهبت الشافعية الى العكس من ذلك .

انظر اختلافهم في القرء في :

اصول البيزوى وكشف الاسرار ٢٩-٨٠ /١ ، ٨٤/٢ ، اصول السرخسي ١٢٨/١ ، ١٩٨ ، البرهان ٣٤٣/١ ، نهاية السؤل ١٤٣/٢ ، منهاج العقول ١٤٢/٢ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) جزء من الاية ٢٢٨ من سورة البقرة . ونصها (والمطلقات يتربصن بأنفسهن

ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كون يوم من بالله واليوم الاخر . وبمولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا . ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف . وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) .

(٤) قال السرخسي : لأننا لو حملناه على الاطهار كان الاعتداد بقرءين وبعض الثالث ، ولو حملناه على الحيض كان التربص بثلاثة قروء كواحد ، واسم الثالث موضوع لعدد معلوم لفظة لا يحتمل النقصان عنه . بمنزلة اسم الفرد فانسه لا يحتمل التعدد ، ففي حمله على الاطهار ترك العمل بلفظ الثالث فيما هو موضوع له لفظة ولا وجه للمصير اليه .

اصول السرخسي ١٢٨/١ . وانظر اصول البيزوى وكشف الاسرار ٢٩-٨٠ .

(٥) جزء من الاية ٧٧ من سورة الحج ، والاية ٤٣ من سورة البقرة ، ونصها في الاولى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) ونصها في الثانية (واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) .

وأوجبنا الاعتدال بخبر الواحد (١) إكمالاً (٢) ، وكما أجزنا طواف المحدث (٣) بقوله
(٤) تعالى (وليطوفوا) (٥) وكما اكتفينا في فرائض الوضوء بالفسل والمسح (٦) بقوله
تعالى (فاغسلوا ، واسحوا) (٧) وهما خاصان ، وكما قال محمد (٨) والشافعي

- (١) يعني حديث تعليم الأعرابي الصلاة ، الذي رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد رسول الله عليه السلام وقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع الرجل فصلى كما كان صلى ، ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليه و فقال له رسول الله و عليك السلام ، ثم قال : ارجع فصل فانك لم تصل ، حتى فعل ذلك ثلاث مرار فقال الرجل : والذي بعثك بالحق ما احسن غير هذا فعلمني ، قال : اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اجلس حتى تطمئن جالساً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها * رواه ابو داود في باب من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود .
- وللبخاري نحواً منه . وللترمذي / من حديث ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود " قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
- انظر صحيح البخاري - بفتح الباري ٢/٢٣٧ ، سنن ابي داود ١/١٩٧ ، سنن الترمذي ٢/٥١-٥٢ ، سنن النسائي ٢/١٤٣ .
- (٢) وفي ب : كما لا بدون ألف .
- (٣) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ١/٨٢ .
- (٤) زيادة من ي .
- (٥) جزء من الآية ٢٩ من سورة الحج ونصها (ثم ليقيموا نياتهم وليطوفوا بالبيت العتيق) .
- (٦) أي دون النية والترتيب والموالات والتسمية لأنها لم تذكر في الآية وانما ثبتت باخبار الاحاد ، فلا يكون شرط النية عملاً بالكتاب ولا بياناً له ، بل يلحق به الحاق الفرع بالأصل . وكذا الترتيب والموالات والتسمية ، وذلك بأن يجعل واجباً أو سنة على حسب اقتضاء الدليل ، لا فرضاً . هذا عند الحنفية وهو خلاف مذهب الجمهور . انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ١/٨٣-٨٤ ، نهاية المحتاج وحاشية الشبرايمسي عليها ١/١٥٦-١٥٧ ، شرح الجلال وحاشية قليوبي وعميره عليه ١/٤٥ ، ٥٠ ، منتهى الارادات ١/١٧ ، المقنع وحاشيته ١/٢٦-٢٧ .
- (٧) جزء من الآية ٦ من سورة المائدة وقد سبق كتابتها كاملة .
- (٨) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ١/٨٥ .

في مسألة الهدم (١) ان حتى في قوله تعالى (حتى تنكح) غاية للحرمة الغليظة خاصة به ، وغاية الشيء جزؤه فلا يوجد قبل أصله ، فلا يوجب حلا جديدا (٢) . وأجبنا : بأن الدخول ثابت بالسنة المشهورة (٣) في زاد ، ومن لوازمه التحليل بقوله (٤) عليه السلام " أتريدن " أن تعودي (٦) (الرفاعة) (٧) ، فرفع الحرمة قصدا فلا يتخلف عنه لازمه ، وفيه نظر ، لأننا نمنع اللزوم مطلقا (٨) ونخص النص بمورده .

- (١) أي هدم ما مضى من الطلقات من الزوج الاول ، والمسألة مختلف فيها بين الصحابة ، فقد ذهب عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم الى أن وطء الزوج الثاني يهدم حكم ما مضى من الطلقات واحدا كان أم ثلاثة . وبه قال ابراهيم وابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله . وقال عمرو وعلي وأبي بن كعب وعمران بن حصين وأبو هريرة رضي الله عنهم : لا يهدم ما دون الثلاث . وبه قال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله . انظر كشف الاسرار ٨٥ / ١ ، موطأ مالك ٣٤ / ٢ .
- (٢) انظر كشف الاسرار ٨٥ / ١ ، ٨٦٠ .
- (٣) بعد اتفاق العلماء على اشتراط الوطء للتحليل - الا سعيد بن المسيب - اختلفوا في ثبوته هل هو بالكتاب ؟ أم بالسنة المشهورة ؟ فقال الجمهور : هو ثابت بالسنة . وذهبت طائفة الى انه ثابت بالكتاب لأن النكاح حقيقة في الوطء ، فيحمل على حقيقته . . . الخ . انظر كشف الاسرار ٨٦ / ١ - ٨٧ ، فتح الباري ٩ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ، شرح النووي على مسلم ١٠ / ٢ - ٣ .
- (٤) في ب : ويقول .
- (٥) هذا جزء من حديث امرأة رفاعة القرظي عندما بت طلاقها . وقد رواه البخاري ومسلم والشافعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت امرأة رفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : كنت عند رفاعة ، فطلقني فبت طلاقني فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير ، وان ما معه مثل هدية الثوب . فتيسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " أتريدن أن ترجعسي الى رفاعة ؟ لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك " . قالت : و أبو بكر عنده ، وخالد بالباب ينتظر أن يؤذنه ، فنأدى : يا أبا بكر ، الا تسمع هذه ما تجهربه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . واللفظ لمسلم . انظر صحيح البخاري بفتح الباري ٩ / ٤٦٤ ، صحيح مسلم ١٠ / ٢ - ٣ ، الرسالة ص ١٦٠ ، سنن الدارقطني ٤ / ٣٣ - ٣٥ ، سنن الدارمي ٢ / ١٦٣ ، وانظر اعلام الموقعين ٤ / ٣٥١ .
- (٦) كتب بمحاذاته في هامش جـ لأن في ذكر العود دون الانتهاه اشارة لكونه محللا لا منهيئا .
- (٧) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
- (٨) كتب فوقه بين الأسطر في جـ يعني من لوازم الحرمة المغلظة لا مطلقا .

مسألة :

الاتفاق أن العموم من عوارض الالفاظ حقيقة (١) بمعنى وقوع الشركة في المفهوم
لا بمعنى الشركة في اللفظ ، وبعض اصحابنا (٢) : في المعاني أيضا . وقيل (٣) مجاز
وهو اختيار بعض أصحابنا . وقيل مختص بالالفاظ . المثبتون : العموم اللغوي
حقيقة (٤) في شمول أمر لمتعدد كعم المطر والخصب وكذلك الحقائق الكلية
الشاملة لمعاني الجزئيات لدخولها تحتها فان قيل المراد امر واحد شامل
لأمور متعددة من جهة واحدة ، وعموم المطر شمول متعدد لمتعدد لاختصاص

- (١) القدر المتفق عليه هو : ان كل لفظ عام يصح شركة الكثيرين في معناه ،
لا انه يسمى عاما حقيقة ، ولا بمعنى الشركة في اللفظ ، ان لو كانت
الشركة في مجرد الاسم - لا في مفهومه - لكان مشتركا ،
لا عاما .
قال الامدى : اتفق العلماء على أن العموم من عوارض الالفاظ حقيقة .
واختلفوا في عروضة حقيقة للمعاني ، فنفاه الجمهور ، واثبتته
الاقليون .
انظر أقوال العلماء في ذلك في :
احكام الامدى ١٩٨/٢ - ١٩٩ ، المستصفى ٣٢/٢ ، جمع الجوامع
وشرح المحلي عليه ٤٠٣/١ - ٤٠٤ ، نهاية السؤل ٥٧/٢ ،
مختصر ابن الحاجب ١٠١/٢ ، المسودة ص ٩٧ ، مختصر البعلي ص ١٠٦
تيسير التحرير ١٩٤/١ - ١٩٦ ، فواتح الرحموت ٢٥٨/١ ، المعتمد
٢٠٣/١ ، فتح الفغار بشرح المنار ٨٤/١ .
(٢) أي الحنفية ومن قال بأن العموم من عوارض الالفاظ والمعاني حقيقة :
أبو بكر الرازي وابن الحاجب ، والقاضي ابو يعلى من الحنابلة .
انظر : اصول البزدهي وكشف الاسرار ٣٣/١ وما بعدها ، اصول السرخسي
١٢٥-١٢٦ . تيسير التحرير ١٩٤/١ - ١٩٥ ، فواتح الرحموت
٢٥٨/١ ، المعتمد ٢٠٣/١ ، مختصر ابن الحاجب ١٠١/٢ ، ارشاد
الفحول ص ١١٣ ، المسودة ص ٩٧ .
(٣) أي ان العموم من عوارض المعاني مجازا ، لا حقيقة .
واختاره بعض الحنفية .
وقال السرخسي - ردا على الجصاص وقد ذكر ان العموم حقيقة في المعاني
- وهذا غلط أيضا ، فان المذهب انه لا عموم للمعاني حقيقة وان كان
يوصف به مجازا .
اصول السرخسي ١٢٥-١٢٦ .
وانظر مراجع الحنفية السابقة .
(٤) انظر تفصيل حجج المثبتين في الاحكام ١٩٨/٢ .

كل جزء من الارض بجزء من المطر^(١) . قلنا ليس في اللغة بهذا القيد ، ولو سلم فلا شك في عروضة للصوت الواحد الشامل لسامعيه وللأمر والنهي^(٢) وهما طلب نفساني واحد لمن تعلقا به والمعنى الكلي الذهني المطابق للجزئيات كمطابقة اللفظ العام لمدلولاته ، فكان العروضي فيهما حقيقة^(٣) ، وقد مر تحقيقه في القواعد .

مسألة :

المحققون للعموم صيغة موضوعة^(٤) له وهي اسماء الشروط ، كمن وما والاستفهام والموصولات والجموع المنكرة والمعرفة للجنس والمضافة والجنس المعرف والنكرة في النفي . وخالف أبو هاشم في الجمع المنكر والمعرف^(٥) واسم الجنس المعرف . وأرباب الخصوص : هي حقيقة في^(٦)

- (١) انظر احكام الامدى ١٩٨/٢ - ١٩٩ مختصر ابن الحاجب ١٠١/٢
المعتمد ٢٠٣/١ اصول السرخسي ١٢٥/١ ، تيسير التحرير ١/١٩٥ .
(٢) في ب : للنهي .
(٣) انظر فواتح الرحموت ٢٥٨/١ ، تيسير التحرير ١/١٩٥ .
(٤) أى يختص بها . وهذا مذهب الجمهور ، ومنهم الاثمة الاربعة والظاهرية
وعامة المتكلمين . انظر تفصيل ذلك في :
احكام الامدى ٢٠٠/٢ ، التبصرة ص ١٠٥ البرهان ١/٣٢٠-٣٢١ ،
مختصر ابن الحاجب ١٠٢/٢ ، احكام ابن حزم ١/٣٣٨-٣٣٩ ، تيسير
التحرير ١/١٩٧ ، المسودة ص ٨٩ ، ١٠٠ مختصر البعلبي ص ١٠٦ ،
التوضيح ١/٤٩-٦١ التلويح على التوضيح ١/٤٩-٦١ ، اصول السرخسي
١/١٢٥ الرسالة ص ٥٢-٥٥ وما بعدها التمهيد للاسنوي ص ٨٣ ،
المستصفي ٢/٣٥-٣٧ ، نهاية السؤل ٢/٦٥-٦٨ شرح تنقيح الفصول
ص ١٩٢ ، فصول البدائع ٢/٤٦ ، كشف الاسرار ١/٣٣-٣٥ ، اصول
البرزدوى وكشف الاسرار ١/٢٩٨-٣٠٥ ، ٢/٢-٢٧ ، مناهج العقول
٢/٦٥-٦١ بدائع الفوائد لابن القيم ٤/٢-٣ .
(٥) فقال : ان ذلك يفيد الجنس ولا يفيد الاستفراق .
انظر : المعتمد ١/٢٤٠ ، احكام الامدى ٢/٢٠٠ ، جمع الجوامع وشرح
المحلي عليه ١/٤١٠ ، التبصرة ص ١٠٦ ، المستصفي ٢/٣٧ ، شرح تنقيح
الفصول ص ١٩٢ .
(٦) أى حقيقة في الخصوص ، مجاز فيما عداه :
انظر : احكام الامدى ٢/٢٠٠ ، البرهان ١/٣٢١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي
عليه ١/٤١٠ ، المستصفي ٢/٣٦ ، نهاية السؤل ٢/٦٨ ، اصول البرزدوى
وكشف الاسرار ١/٢٩٨-٣٠٠ .

والاشعري (١) : بالاشترك مرة والوقف أخرى . ومن الواقفية من خصه بالاخبار (٢)
دون الامروالنهبي ، ومنهم من لا يدري أ موضوعة للعموم أو للخصوص أو مشتركة (٣)
ومنهم من يعلم الوضع ويجهل الحقيقة من المجاز (٤) . لنا : القطع في لا تضرب
أحدا ، أفضب واحدا أنه مخالف واستدلال العلماء على حد كل زان وسارق
بقوله (والزاني) (٥) ، (والسارق) (٦) وميراث كل ذكر ضعف الأنثى (بأولادكم) (٧)
واحتجاج عمر على أبي بكر رضي الله عنهما في قتال مانعي الزكاة : "أمرت أن اقاتل
النس حتى يقولوا لا اله الا الله" (٨) واحتجاج أبي بكر رضي الله عنه
" الأئمة من قریش " (٩) فسلمت الأنصار " ونحن معاشر الأنبياء لا نورث " (١٠)

- (١) هو الشيخ أبو الحسن الأشعري .
انظر تفصيل مذهبه في العام في : البرهان ٣٢٢/١ ، المستصفى ٢٧/٢ -
٣٨ اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢٩٨/١ - ٢٩٩ .
(٢) انظر احكام الامدى ٢٠١/٢ ، المستصفى ٣٧/٢ - ٣٨ ، مختصر البعلبي
ص ١٠٦ ، التبصرة ص ١٠٥ ، نهاية السؤل ٦٨/٢ ، شرح تنقيح
الفصول ص ١٩٢ ، فصول البدائع ٤٦/٢ .
(٣) انظر جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البنانى ٤١٠/١ .
(٤) انظر : مختصر البعلبي ص ١٠٦ ، المستصفى ٣٨/٢ .
(٥) يشير الى الاية الكريمة من سورة النور ، ورقمها ٢ ومحل الشاهد فيها :
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقد كتبها
كاملة فيما سبق .
(٦) يشير الى الاية الكريمة من سورة المائدة ورقمها ٣٨ ونصها (والسارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .
(٧) يشير الى الاية الكريمة رقم ١١ من سورة النساء التي ذكرت الموارث ، و صوابها
(في أولادكم) ونصها (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
الأنثيين فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت
واحدة فلها النصف ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له
ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا له الثلث فان كان له اخوة
فلا له السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين . آباءكم وأبناؤكم لا تدرون
أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله ان الله كان عليما حكيم) .
(٨) هذا الحديث تقدم تخريجه في ص (٢٩١)
وانظر صحيح مسلم ٢٠٠/١ - ٢١٢ .
(٩) تقدم تخريجه في " مسألة وجوب العمل بخبر الواحد " ص (٢٢٢)
(١٠) تقدم تخريجه في " مسألة وجوب العمل بخبر الواحد " ص (٢٢٤) .

من غير تكبير فكان اجماعا ، فان قيل فهم ^(١) بالقرائن ، قلنا يلزم انسداد باب الفهم
 لظاهر من لفظ لجوازه من قرينه ونحن نقطع بأنه لو قال : كل من قال لك السف
 فقل له با ^(٢) فترك واحدا خالف. واعترض بأنه سكوني فلا ينهض في الأصول .
 أجيب : نكر وشاع ولا مخالف وهو قاطع عادة ، ولو سلم فالمطلوب دلالة لفظ والظن
 كاف ، وأيضا فالاتفاق فيمن دخل من عبيدي حرو من نسائي طالق العموم ، وقول
 ابراهيم للملائكة (ان فيها لوطا) ^(٣) وجوابهم (لننجينه) ^(٤) دليل فهم
 العموم من أهل هذه القرية وصحة الاستثناء في اكرم الناس الا الفساق وهو اخراج
 الداخل . قالوا : اخراج الصالح ، قلنا اجماع العربية اخراج ما لولاه لدخل ،
 وأيضا من جاءك " استفهما ؛ إما حقيقة في الخصوص أو العموم أو مشتركة أو موقوفة
 أولا موضوعة . والأول منتف لحسن الجواب بجمله العقلاء وكذا الاشتراك والوقف
 والا لما حسن الا بعد الاستفهام ، وكذا ^(٥) الاخير للاتفاق فتعين العموم . والشرطية
 من دخل داري فاكرمه يقبح التويج للعموم الاكرام ، ويحسن اللوم لو أدخل بواحد ،
 وأيضا كل الناس علماء يكذبه ؛ كلهم ليسوا علماء . والقطع بالفرق بين كل وبعض ،
 وبالفرق بين تأكيد العموم والخصوص في الوضع ، رأيت زيدا عينه ونفسه لا كلهم
 ولا الرجال عينه ، والتأكيد مطابق ^(٦) ، واستدل باعتراض ابن الزميري ^(٧)

-
- (١) في ب : من القرائن .
 (٢) في ب : الظاهر .
 (٣) في ب : " با " بدون همز .
 (٤) الآية ٣٢ من سورة العنكبوت ونصها (قال ان فيها لوطا قالوا نحن أعلم
 بمن فيها لننجينه وأهله الا امرأته كانت من الغابرين .
 (٥) في ب : ولذا - باللام .
 (٦) انظر تفصيل أدلة الجمهور على ان للعموم صيغة تخصه ، ومناقشة أدلة
 الخصوم والرد على الاعتراضات في : احكام الامدى ٢/٢٠١ - ٢٢١ ،
 التبصرة ١٠٦ - ١١٤ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ١٠٢/٢ وما
 بعدها ، المستصفى ٢/٣٨ - ٤٤ شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ - ١٩٥ ،
 اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٣٠١ - ٣٠٤ ، تيسير التحرير ١/١٩٧ - ٢٠٢ ،
 فواتح الرحموت ١/٢٦١ - ٢٦٤ .
 (٧) وقصة اعتراض ابن الزميري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج النصرين
 الحارث بحضرة الوليد بن المغيرة ورجال من قريش - فخصمه وأفحمه
 امامهم ، وتلى قوله تعالى (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم
 انتم لها واردون) ، ولما قام رسول الله أقبل عبد الله بن الزميري
 السهمي حتى جلس معهم ، فأخبره الوليد بالخبر ، وأن النصرين الحارث
 ما قام لابن عبد المطلب وما قعد ، وأن محمدا قد زعم أنا وما نعبد من آلهتنا

في (انكم وما تعبدون) (١) بالملائكة والسيح فخص بقوله (ان الذين سبقت) (٢) ولم ينكر فهم العموم . وأجيب بخطاه (٣) في فهم (٤) أن ما ظاهرة فيما لا يعقل (٥) ولذلك قال له (٦) عليه السلام " ما أجهلك بلفظة قومك " (٧) . واستدل بأن العموم معنى ظاهر فاحتج الى التعبير عنه كغيره ، وأجيب بالاستغناء عنه بالدلالة عليه مجازاً أو مشتركاً . القائلون بالخصوص (٨) : متيقن فجعله له حقيقة

====
هذه حسب جهنم . فقال عبدالله بن الزبيري : أما والله لو وجدت لخصته ، فسلوا محمداً كل ما يعبد من دون الله في جهنم مع من عبده ؟ فنحن نعبد الملائكة ، واليهود تعبد عزيراً ، والنصارى تعبد المسيح عيسى بن مريم . فعجب الوليد ومن كان معه في المجلس من قول ابن الزبيري ، ورأوا أنه قد احتج وخاصم ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كل من أحب ان يعبد من دون الله فهو من عبده انهم انما يعبدون الشيطان ومن أمرهم بعبادته . وانزل الله (ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) الايات . والقصة المذكورة في سيرة ابن هشام ٨/٢ ، تفسير ابن كثير ٣/١٩٨-١٩٩ . تفسير القرطبي ١١/٣٤٣ ، فواتح الرحموت ١/٢٦٣ .

وابن الزبيري هذا هو عبدالله بن الزبيري بن قيس بن عدى بن سعد بن سهم القرشي السهمي الشاعر . كان من أشد الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أصحابه بلسانه ونفسه . وكان من أشعر الناس وأبلغهم يقولون انه اشعر قرين قاطبة .

وقد أسلم عام الفتح واعتذر للرسول صلى الله عليه وسلم ، فقبل عذره وأهداه حله . وحسن اسلامه وشهد ما بعد الفتح من المشاهد .

انظر ترجمته في الاصابة ٢/٣٠٨ الاستيعاب ٢/٣٠٩-٣١٠ .

(١) الاية ٩٨ من سورة الانبياء وتكلمتها (من دون الله حسب جهنم أنتم لها

واردون) .

(٢) الاية ١٠١ من سورة الانبياء وتكلمتها (لهم منا الحسنى أولئك عنها

مبعدون) .

(٣) كذا في الأصل وب . وفي " أ و ج " : بخطاه . وهو الهواب .

(٤) في ب : فهمه .

(٥) انظر تفسير القرطبي ١١/٣٤٣ ، فقد اعتبر " ما " لجميع من عبد من دون

الله وأن ابن الزبيري فاهم لذلك .

(٦) في ب : قال عليه السلام له ، بتأخير " له " وسقطت " له " من ج .

(٧) تقدم ذكر قصة الزبيري واحتجاجه ، وجواب الرسول على ذلك ، وليس فيه

" ما أجهلك . . . " .

انظر المراجع السابقة في قصة الزبيري .

(٨) انظر تفصيل أدلة ارباب الخصوص في : احكام الامدى ٢/١٠٧ ، المستغنى

أولى ، ورد بأنه اثبات اللفظة بالترجيح ، وعورض بأن العموم أحوط فكان أولى قالوا : لو كانت للعموم مكان الخصوص كذبا كعشرين مع ارادة النفسرة . ورد بأنه يلزم اذا كان نسا كعشرين . قالوا : لو كانت للعموم مكان التأكيد عبثا والاستثناء نقضا . ورد لدفع احتمال التخصيص ويلزوم ذلك في الخاص والاتفاق على صحة الاستثناء في عشرة الا خمسة وليس ينقض مع أنه صريح . القائل بالفرق ^(١) : التكليف واقع بالأمر والنهي على العموم ولولاه لما كان عاما . ورد بيلزومه في الخبر الذي يقع التكليف العام بمعرفته كقوله تعالى (وهو بكل شيء عليم) ^(٢) وعمومات الوعد والوعيد .

مسألة :

العام موجب للعلم في مدلوله كالخاص ^(٣) الا فيما لا يحتل اجراءه على عمومه لعدم قبول المحل فهو كالمجمل يجب الوقف ليظهر المراد ، خلافا للشافعي في ايجابه للظن ^(٤)

- (١) أي القائل بالفرق بين الاخبار والا وأمر والنواهي .
انظر تفصيل حجتهم في احكام الامدى ٢٠٨/٢ فصول البدائع ٤٦/٢ .
(٢) الايات ٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٨٢ من سورة البقرة . كما توجد في عدد كبير من السور .
ونص الاية ٢٩ (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ، ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سماوات ، وهو بكل شيء عليم) .
(٣) هذا هو مذهب الحنفية . قال فخر الاسلام : العام عندنا يوجب الحكم فيما تناوله قطعا ويقينا ، بمنزلة الخاص فيما يتناوله . ثم قال : والدليل على ان المذهب هو الذى حكينا : أن ابا حنيفة رحمه الله قال : ان الخاص لا يقضى على العام بل يجوز أن ينسخ الخاص به ، مثل حديث العرنين . قال عبد العزيز البخاري تعليقا : وهو مذهب اكثر مشايخنا .
انظر تقرير مذهب الحنفية في مدلول العام في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٩١/١ - ٢٩٢ ، اصول السرخسي ١٣٢/١ ، فواتح الرحموت ٢٦٥/١ ، فتح الغفار ٨٦/١ - ٨٧ ، التوضيح ٣٨/١ - ٣٩ ، التلويح على التوضيح ٣٨/١ فصول البدائع ٤٥/٢ ، تيسير التحرير ٢٦٧/١ - ٢٧١ .
(٤) وهو مذهب الجمهور من الشافعية والحنابلة والمالكية . قالوا : دلالة العام على كل فرد بخصوصه ظنية .
انظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ٤٠٧/١ ، التبصرة ص ١١٩ - ١٢٠ ، نهاية السؤل ٩٢/٢ ، مناهج العقول ٩١/٢ ، المسودة ص ١٠٩ مختصر البعلي ص ١٠٦ اصول السرخسي ١٣٢/١ ، اللمع ص ١٦ ، التوضيح ٣٨/١ - ٣٩ ، التلويح على التوضيح ٣٨/١ - ٣٩ .

حتى انه ينسخ الخاص عندنا كما نسخ حديث العرنين (١) بقوله عليه السلام "استنزها" (٢) و "ليس فيما دون خمسة" (٣) أو سق (٤) "بما سقت السماء" ففيه العشر (٥) ويرجح العموم بعد التعارض كما في اختلاف (٦) المضارب ورب المال في عموم المضاربة وخصوصها بدلالة العقد ، و اذا أوصى بخاتم وبفصه

- (١) رواه البخارى ومسلم والنسائي والترمذى من حديث أنس بن مالك ، ولفظه : عن أنس قال : قدم أناس من عكل - أو عرينة - فاجتووا المدينة ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلباقح ، وأن يثربوا من أبوالها وألبانها ، فانطلقوا فلما صحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم ، واستاقوا النعم ، فجاء الخبر في أول النهار فبعث في إثرهم فلما ارتفع النهار رجع بهم ، فأمر ، فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون قال أبو قلابة : فهو لا سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله .
اللفظ للبخارى .
انظر صحيح البخارى - بفتح البارى ٣٣٥/١ ، سنن النسائي ١٢٩/١ ، سنن الترمذى ١٠٦-١٠٨ .
- (٢) جزء من حديث رواه الدارقطني من حديث ابي هريرة . ولفظه "استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه" . وفي لفظ له وللحاكم واحمد وابن ماجه "اكثر عذاب القبر من البول" قال في تلخيص الحبير : وأعله أبو حاتم فقال : ان رفعه باطل .
وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واسناده حسن . بلفظ "ان عامة عذاب القبر بالبول فتنزها منه" .
انظر سنن ابن ماجه ١٢٥/١ سنن الدارقطني ١٢٧-١٢٨ ، الفتح الرباني ٢٤١/١
وانظر : تلخيص الحبير ١٠٦/١ ، بلوغ الاماني في اسرار الفتح الرباني ٢٤١/١
- (٣) رواه البخارى ومسلم واصحاب السنن من حديث ابي سعيد الخدرى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس فيما اقل من خمسة أوسق صدقة ، ولا في اقل من خمسة من الابل الذود صدقة ، ولا في اقل من خمس أواق من الورق صدقة . هذا لفظ البخارى ، ولفظ مسلم نحوه الا أنه ابدل " اقل " بما دون " : ليس فيما دون خمسة أوسق . . . الخ .
انظر : صحيح البخارى - بفتح البارى ٣٥٠/٣ صحيح مسلم ٥٠/٧ ، سنن ابي داود ٣٥٧/١ ، سنن الترمذى ١٣/٣ ، سنن ابن ماجه ٥٧١/١ وفي ج زيادة " صدقة " .
- (٤) رواه البخارى ومسلم واصحاب السنن أيضا . فالبخارى من حديث سالم بن عبدالله عن ابيه . ومسلم من حديث جابر بن عبدالله مع اختلاف في اللفظ . فلفظه في البخارى : " فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر " وفي مسلم : " فيما سقت الانهار والغميم العشور ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر " . انظر صحيح البخارى بفتح البارى ٣٤٧/٣ ، صحيح مسلم ٥٤/٧ ، سنن ابي داود ٣٧٠/١ ، سنن الترمذى ٢٢/٣ ، سنن ابن ماجه ٥٨٠/١
- (٦) انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٩٣/١ ، اصول السرخسي ١٢٣/١

- لاخر بكلام مفصول كانت الحلقة للاول وقسم الفص بينهما . ولو وصل كان الفص كله للثاني لكون الثاني مخصصا ، فظهر أن المراد بالاول الحلقة وحدها (١) ،
- وانا لم يخص لا يخص بخبر الواحد ولا بالقياس حتى لا يكون " لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " (٢) تخصيصا لـ (قرءوا ما تيسر) (٣) ولا يخص عموم النهي في (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) (٤) بخبر الواحد ، فان الناسي ذاكمر حكما ، اقامة للملة مقام الذكر (٥) ، ولا قوله (ومن دخله كان آمنا) ، فيثبت الا من لباح الدم بعمومه (٦) . لنا : أن الاصل في دلالة اللفظ على معناه القطع الا بدليل ، فان قيل : احتمال التخصيص يذهب القطع ، قلنا لا عبرة (٨) بالاحتمال العقلي في الوضع كالخاص في احتمال غير مدلوله ، وانما يعتبر اذا قام دليله . قالوا : التأكيد دليله . قلنا وجوده دليل انتفاء الاحتمال فلا يكون عدمه دليل وجوده مع (وجوب) (٩) ثبوت المعنى للفظ الموضوع له ظاهرا ، وهو المراد بالقطع في الوضع
- (١) انظر اصول البزدوى ٢٩٢/١ واصول السرخسي ١٣٢/١-١٣٣ و تيسير التحرير ٢٧١/١ .
- (٢) تقدم تخريجه . انظر ص (١٤٢) .
- (٣) الاية ٢٠ من سورة المزمل وصوابها (فاقرءوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى) الاية .
- (٤) الاية ١٢١ من سورة الانعام وتكلمتها (وانه لفسق وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم ليجادلوكم وان اطعتموهم انكم لمشركون) .
- (٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٩٦/١ .
- (٦) جزء من الاية ٩٧ من سورة الانعام ونصها (فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين) .
- (٧) مباح الدم بردة أو زنا أو قطع طريق أو قصاص إذا التجأ الى الحرم فلا يقتل فيه عند الحنفية ولا يؤذى ليخرج ولكنه يقطع فلا يطعم ولا يسقى ولا يجالس ولا يبائع حتى يضطر الى الخروج فيقتل خارج الحرم ، لقوله تعالى (ومن دخله كان آمنا) وهذا خلاف مذهب الجمهور . فان الجاني قد خص من الاية بالاخبار الصحيحة الواردة في جواز قتله فيه .
- انظر كشف الاسرار ٢٩٦/١ .
- (٨) وفي ب : لا غيره . بالفين المعجمة ، والتحتية المشناة .
- (٩) ساقطة من ج .

لا بمعنى أنه محكم . كالخاص يؤكّد بما يقطع احتمال المجاز والمؤكّد مطابق
لا مفسر .

مسألة :

الجمع المنكر عام خلافاً لقوم (١) ، لنا (٢) أنه يصح إطلاقه على كل جمع حقيقة
فإذا حمل على الاستغراق كان حملاً على جميع حقائقه ، ولا أنه لو لم يكن للعموم لكان
مختصاً بالبعض وليس باتفاق . قالوا: للجمع أي جمع كان كرجل للواحد أي واحد
كان فلم يكن ظاهراً في العموم كما أن رجلاً ليس بظاهر في زيد وعمرو . قلنا
صح إطلاقه على الجمع المستغرق حقيقة لكونه بعض المجموع ، ولا يصح إطلاق
رجل على الأفراد إلا على البديل .

مسألة :

أقل الجمع ثلاثة حقيقة (٣) ، وقيل اثنان حقيقة ،

- (١) اختلفوا في الجمع المنكر غير المضاف : هل يعم أم لا يعم ؟
فذهب بعض الحنفية - ومنهم فخر الإسلام ، وشمس الأئمة والجبائي وغيرهم
إلى أنه للعموم ، ورجحه المصنف ابن الساعاتي واختاره الفزالي في جماعة
من الشافعية لأنه حقيقة في الثلاثة ، والألف وغيرهما من أنواع العدد .
وذهب جمهور الشافعية والحنابلة والمالكية إلى أنه لا يعم ، بل يحمل على
أقل الجمع ، وهو مذهب جمهور الحنفية والنحاة .
انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في : أحكام الامدى ٢/٢٠٦ ، البرهان
١/٣٣٤ - ٣٣٧ التمهيد للسنوى ص ٨٩ - ٩٠ ، جمع الجوامع والمحلي عليه
١/٤١٨ - ٤١٩ ، تيسير التحرير ١/٢٠٥ - ٢٠٨ ، شرح تنقيح الفصول
ص ١٩١ - ١٩٢ ، المستصفى ٢/٤٨ - ٤٩ ، التبصرة ص ١١٨ ، أصول البزدوى
وكشف الاسرار ٢/٢ وما بعدها ، أصول السرخسي ١/١٥١ ، وما بعدها
فواتح الرحموت ١/٢٦٨ - ٢٦٩ ، نهاية السؤل ٢/٧٠ ، مناهج العقول ٢/٧٠ ،
المعتمد ١/٢٤٦ ، المسودة ص ١٠٦ ، مختصر البعلبي ص ١٠٨ ، ارشاد
الفحول ص ١٢٣ ، التوضيح على التنقيح ١/٥٤ ، التلويح على التوضيح ١/٥٤ .
انظر أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢ وما بعدها . أصول السرخسي ١/١٥١
وما بعدها ، التلويح على التوضيح ١/٥٤ .
- (٢) محل النزاع : هو اللفظ المسمى "بالجمع في اللفظة" مثل : رجال ومسلمون
وقد اختلفوا في أقل عدد يطلق عليه اسم "الجمع" حقيقة .
فذهب الإمام الشافعي وأبو حنيفة إلى أنه ثلاثة . ونسب ذلك إلى ابن
عباس رضي الله عنهما . وهو قول جمهور الحنفية والمتكلمين ومشايخ المعتزلة
وبعض الشافعية .

وقيل مجازاً (١) ، وقيل لا يصح . وامام الحرمين (٢) : يصح للواحد . وموضع الخلاف مثل رجال ومسلمين وضائر الغيبة والخطاب لا في لفظ جمع (٣) ولا نحو نحن (٤) فعلنا ولا (صفت قلوبكم) (٥) فانه وفـاق .

- ====
- وزهب عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت الى أن اقل الجمع اثنان . واليه ذهب الامام مالك وادود الظاهري ، واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني ، وأبو اسحق الاسفراييني وحجة الاسلام الفزالي وهو قول طائفة من اصحاب الشافعي وأحمد . وقالت طائفة : يطلق على الاثنين على سبيل المجاز .
- وزهب امام الحرمين الى جواز اطلاقه على الواحد . حيث قال - بعد مرده للمذاهب وابطالها - " والذي أراه : ان الرد الى رجل واحد ليس بدعواً أيضاً ، ولكنه أبعد من الرد الى اثنين بكثير " .
- انظر مذاهبهم في أقل الجمع ومناقشتها وبيان أرجحها في :
احكام الامدى ٢٢٢/٢ - ٢٢٦ ، البرهان ٣٤٨/١ - ٣٥٥ ، المستصفى ٩١/٢ - ٩٧ ، المنحول ص ١٤٨ - ١٥٠ ، التبصرة ص ١٢٧ - ١٣١ ، احكام ابن حزم ٣٩١/٤ - ٣٩٥ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٤١٩/١ - ٤٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ - ٢٣٦ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٢ ، ٢٨ ، أصول السرخسي ١٥١/١ - ١٥٤ ، فواتح الرحموت ٢٦٩/١ - ٢٧١ ، تيسير التحرير ٢٠٦/١ - ٢٠٨ ، التوضيح على التنقيح ٥٠/١ - ٥١ ، التلويح على التوضيح ٥٠/١ - ٥١ ، المعتمد ٢٤٨/١ - ٢٤٩ ، مختصر البجلي ص ١٠٩ ، روضة الناظر ص ١٢١ ، ارشاد الفحول ص ١٢٣ - ١٢٤ .
- (١) انظر: المحلي على جمع الجوامع ٤١٩/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، تيسير التحرير ٢٠٧/١ .
- (٢) انظر البرهان ٣٥٢/١ ، وجمع الجوامع والمحلي عليه ٤٢١/١ .
- (٣) أى ليس الخلاف في صيغة الجمع ، التي هي الجيم والميم والعين ، وهو ضم شىء الى شىء ، وذلك حاصل في الاثنين والثلاثة وما زاد بالاتفاق .
- قال امام الحرمين : فان الخلاف ليس في معنى لفظ الجمع المنتظم من الجيم والميم والعين ، وانما الخلاف في حمل الرجل على رجلين ، والمسلمين على مسلمين .
- (٤) انظر البرهان ٣٥١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، تيسير التحرير ٢٠٩/١ ، ارشاد الفحول ص ١٢٣ .
- فانه يجوز ان يعبر به الواحد عن نفسه بالاتفاق . وكذلك (صفت قلوبكما) فانه اطلق الجمع فيه على الاثنين بالاتفاق .
- انظر رواية الاتفاق على ذلك في : تيسير التحرير ٢٠٩/١ ، البرهان ٣٥٠/١ ، المستصفى ٩٢/٢ ، كشف الاسرار ٣٢/٢ - ٣٣ ، المحلي على جمع الجوامع ٤١٩/١ .
- (٥) الاية ٤ من سورة التحريم ونصها (إن تتوبا الى الله فقد صفت قلوبكما وان تظاهرا عليه فان الله هو مولاة وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير) والمخاطب بها : عائشة وحفصة زوجتا النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس لهما الا قلبان .

لنا (١) : تسبق (٢) الثلاثة عند الاطلاق ولا يصح نفي الصيغة عنها وهو دليل الحقيقة ، وصح نفيها عن المثنى فكان مجازا ، ودليل الاطلاق مجازا (فان كان له أخوة) (٣) والسيراد الأخوان (٤) . قال ابن عباس لعثمان رضي الله عنهما "ليس الاخوة اخوين . فقال : لا أنقض ما توارثه الناس" (٥) و عدل الى التأويل ولم ينكر استدلاله . وعن زيد (٦) : الاخوان اخوه ، والجمع بينهما ان الاول حقيقة

- (١) أي دليلنا طي ان اقل الجمع "ثلاثة" .
انظر تفصيل أدلة هذا المذهب في : كشف الاسرار ٢٨/٢ اصول السرخسي ١٥٢/١ وما بعدها ، التبصرة ص ١٢٨-١٣١ ، البرهان ١/٣٥٤ ، احكام الامدى ٢/٢٢٥-٢٢٦ .
- (٢) في ج : سبق الثلاثة .
- (٣) جزء من اية السواريث رقم ١١ بسورة النساء . وقد تقدمت كتابتها .
- (٤) في ب : أخوان .
- (٥) هذا الاثر رواه البيهقي من طريق شعبة مولى ابن عباس ، والحاكم وابن حزم .
انظر السنن الكبرى ٢٢٧/٦ المستدرک ٣٣٥/٤ ، الصلح ٩/٢٥٨ . قال ابن حجر : وفيه نظر ، فان فيه شعبة مولى ابن عباس ، وقد ضعفه النسائي .
انظر تلخيص الحبير ٣/٨٥ ، تفسير ابن كثير ١/٤٥٩ ، التبصرة ص ١٢٨ .
(٦) هو الصحابي الجليل والفرائضي المشهور أبو سعيد : زيد بن ثابت بن الضحاک بن زيد بن لوزان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار ، الانصاري الخزرجي . استصفر يوم بدر ، ويقال انه شهد احدا وقيل ان اول مشاهدته الخندق ، وكانت معه راية بني النجار يوم تبوك . وكتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من طمء الصحابة ، وهو الذي تولى قسم غنائم اليرموك . وروى عنه جماعة من الصحابة ومن التابعين ، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبو بكر .
وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتعلم السريانية فتعلمها في سبعة عشر يوما وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أفرضكم زيد " وكان زيد بن ثابت احد اصحاب الفتوى الستة ، وهم : عمرو بن وهب ، وأبو موسى ، وزيد بن ثابت .
وروى عن ابن عباس انه قال : لقد علم المحفوظون من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ان زيدا بن ثابت كان من الراسخين في العلم .
ومات رضي الله عنه سنة اثنتين واربعمين . وقيل ثلاث أو خمس واربعمين . وهو ابن ست وخمسين سنة .
انظر ترجمته في : الاصابة ١/٥٦١-٥٦٢ ، الاستيعاب ١/٥٥١-٥٥٤ ، أسد الغابة ٢/١٢٦-١٢٧ ، طبقات ابن سعد ٢/٣٥٨-٣٦٢ ، صفة الصفوة ١/٧٠٤-٧٠٧ ، تهذيب الاسماء ١/٢٠٠ .

والثاني مجاز . المثبتون : (١) (فان كان له أخوة) (٢) والاصل الحقيقة ، ورد بقصة (٣)
ابن عباس رضي الله عنهما . قالوا (انا معكم مستمعون) (٤) لموسى وهارون
صلى الله عليهما . قلنا : وفرعون أيضا . قالوا (وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا) (٥) قلنا الطائفة جماعة قالوا (وكنا لحكمهم شاهدين) (٦) قلنا
الضمير للقوم أولهم وللحاكم فيكون الحكم بمعنى الأمر والا فلا يصح إضافة
المصدر الى الفاعل والمفعول معا . قالوا : " الاثنان فما فوقها " جماعة (٧) (٨)

- (١) اي احتج المثبتون بكون أقل الجمع اثنان .
انظر تفصيل حجتهم في احكام الامدى ٢/٢٢٢-٢٢٥ ، المستصفي ٢/٩٢
وما بعدها .
(٢) تقدم تخريجها في أول هذه المسألة .
(٣) في ب : بقضية .
والمراد بها قصة ابن عباس مع عثمان السابقة .
(٤) جزء من الآية ١٥ من سورة الشعراء ونصها (قال كلا فاذهبا بآياتنا
انا معكم مستمعون) .
(٥) الآية ٩ من سورة الحجرات وتكلمتها (فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما
على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا
بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين) .
(٦) جزء من الآية ٧٨ من سورة الانبياء ونصها (وداود وسليمان اذ يحكمان
في الحرت اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين) .
(٧) كذا في الاصل و " أ ك " وفي ب : فوقهما .
(٨) يشير الى الحديث الشريف " الاثنان فما فوقهما جماعة " وقد رواه الامام احمد
وابن ماجه والدارقطني والحاكم وابن حزم من حديث أبي موسى الاشعري
وأبي امامة مرفوعا .
ولفظه عند ابن ماجه : عن أبي موسى الاشعري قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم " اثنان فما فوقهما جماعة " .
قال ابن حجر : وفيه الريبع بن بدر ، وهو ضعيف ، وأبوه مجهول . ورواه
البيهقي من حديث أنس وقال : هو أضعف من حديث أبي موسى .
وقال ابن حزم الظاهري : لا حجة فيه ، لأنه حديث لم
يصح .
انظر : مسند أحمد ٥/٢٥٤ ، سنن ابن ماجه ١/٣١٢ ، سنن
الدارقطني ١/٢٨٠ ، المستدرک ٤/٣٣٤ ، احكام ابن حزم
٤/٣٩١ .

قلنا : المراد ادراك فضيلتها لتعريفه الشريعة دون اللغة . النافون (١) مطلقا :
أنكر ابن عباس رضي الله عنهما الاطلاق . قلنا حقيقة بدليل قول زيد . قالوا : لا
يصح رجال طاقلان (٢) ولا رجلا ناعقلون (٣) . قلنا رعاية لجانب اللفظ في الوصف
للتعمية ، قالوا : له عندي دراهم لم يقبل في أقل من ثلاثة . قلنا لظهوره فيها .
تنبيه :

إذا حلف لا يشتري عبدا وصرفت القرينة الا (٤) ستفراق لم يحدث بدون الثلاثة
للتيقن بها وإذا عرف للجنس كقوله (لا يحل لك النساء) (٥) ولا اشتري (٦)
العبيد ، حدث بالواحد اعتبارا لمطلق الجنس لسقوط استفراقه .
تنبيه :

" من " مفرد اللفظ عام (٧) المعنى (ومنهم من يستمعون) (٨) (ومنهم من ينظر) (٩)
ومن شاء من عبيدي العتق حر ، فشاءوا ، عتقوا . وأما من شئت منهم فاعتقه ، فشاء
الكل عتقوا عندهما (١٠) على ان " من " مبينة ، واستثنى أبنو حنيفة واحدا (١١) على
أنها ببعضه والواحد متيقن وانقطع التبعيض في الاولى بقريئة الصفة العامة .

- (١) أي احتج النافون لاطلاقه على الاثنين مطلقا . أي سوا عن طريق الحقيقة
أو عن طريق المجاز .
- (٢) وفي ب : غافلان .
- (٣) وفي ب : غافلون .
- (٤) وفي ب : للاستفراق .
- (٥) الآية ٥٢ من سورة الاحزاب وتكلمتها (من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج
ولو أعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا) .
- (٦) وفي ب : ولا تشتري .
- (٧) انظر كلامهم على " من " الموصولة والشرطية والاستفهامية في :
احكام الامدى ١٩٧/٢ ، ٢٠٤ ، البرهان ٢٢٢/١ - ٢٢٣ ، المنحول
ص ١٤٠ مناهج العقول ٦٢/٢ ، نهاية السؤل ٦٥/٢ - ٦٦ ، مختصر
ابن الحاجب ١٠٢/٢ التمهيدي للاسنوي ص ٨٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٩ ،
٢٠٠ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٥/٢ - اصول السرخسي ١٥٥/١ ،
المعتمد ٢٠٦/١ ، تيسير التحرير ١٩٧/١ ، ٢٠١ ، المسودة ص ١٠٠ ،
ارشاد الفحول ص ١١٧ ، التوضيح على التنقيح ٦٠-٥٩/١ ، التلويع على
التوضيح ٦٠-٥٩/١ .
- (٨) الآية ٤٢ من سورة يونس وتكلمتها (إليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون) .
- (٩) والاية ٤٣ من سورة يونس وتكلمتها (إليك أفأنت تهدي العمى ولو كانوا
لا يبصرون) .
- (١٠) أي عند أبي يوسف ومحمد . انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦/٢ ، اصول
السرخسي ١٥٥/١ ، التوضيح على التنقيح ٦٠-٥٩/١ ، التلويع على التوضيح
٦٠-٥٩/١ .
- (١١) انظر المراجع اعلاه بالاضافة الى احكام الامدى ٢٠٤/٢ .

تنبيه :

ويُفرق بين "كل" ومن "بالاحاطة" (١) وعدمها في من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا ،
فدخل واحد استحقه دون الاثنين معا ، ولو قال كل من دخله أولاً فكانوا عشرة معا (٢)
استحقوا ، للإحاطة وكل أول بالاضافة الى غيرهم ، ولو تتابخوا استحقه الاول لتخصي
العموم .

تنبيه :

كلمة الجميع عامة في الاجتماع (٤) ، فلو قال جميع من دخل الحصن أولاً ، فدخل
عشره ، قسم على جميعهم ، ولو تتابخوا استحق الاول كما في كل (٥) .

تنبيه :

أي (٦) يراد بها جزء ما تضاف اليه (أيكم يأتي) (٧) وأي الرجال أياك لا أتوك (٨)

- (١) في ج : الاحاطة .
(٢) أي فدخلوه معا . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٩/٢ ، احكام الامدى
٢٠٤/٢ تيسير التحرير ٢٢٤/١ - ٢٢٥ اصول السرخسي ١٥٧/١ .
(٣) في ب : لتخصيص .
(٤) انظر الكلام على عموم "جميع" وشرط عمومها ، والفرق بينها وبين "كل"
عند الحنفية في :
احكام الامدى ١٩٧/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٩/٢ - ١٠ ،
اصول السرخسي ١٥٨/١ تيسير التحرير ٢٢٥/١ ، جمع الجوامع والمحلي
عليه ٤٠٩/١ المعتمد ٢٠٦/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ،
التوضيح على التنقيح ٦٠/١ - ٦١ ، التلويح على التوضيح ٦٠/١ - ٦١ .
(٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٩/٢ - ١٠ .
(٦) انظر كلام الاصوليين على "أي" وكونها تأتي للعاقل وغير العاقل في :
احكام الامدى ١٩٧/٢ ، ٢٠٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢١/٢ - ٢٣
تيسير التحرير ٢٢٦/١ ، اصول السرخسي ١٦١/١ - ١٦٢ ، جمع الجوامع
٤٠٩/١ ، التمهيد للأسنوى ص ٧٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ،
ارشاد الفحول ص ١١٨ .
(٧) جزء من الآية ٣٨ من سورة النمل . ونصها (قال يا أيها الملا أيكم
يأتيني بحرثها قبل أن يأتوني مسلمين) .
(٨) في ب : "أياك لا أبوك" بالتحسية الموحدة . وهو تحريف . والمقصود
أنها لا بد أن تكون بصيغة الفرد لا بصيغة الجمع في الاستفهام والشرط
جميعاً . وهذا اذا كان ما أضيف اليه "أي" معرفة فان أضيف الى نكرة
فالفعل المسند اليه والجزاء على وفق المضاف اليه تقول : أي رجل قام
وأي رجلين قاما ، وأي رجال قاموا .

فاذا وصفت بعام عت كقوله : أي عبيدى ضربك حر فضر به عتقوا، للعموم صفة الضرب لا ي. ولو قال ضربته ف ضرب الكل عتق^(١) وأحد لإنقطاع هذه الصفة عنها إليه وهو معرفة والنكرة في الاثبات لا تعم.

تنبيه :

وهي^(٢) في الاثبات مطلقة عندنا كقوله (فتحرير رقبة)^(٣) لعدم الدلالة على الشمول فلا تقيّد بالايان للزوم نسخ الاطلاق ، والشافعي عامة^(٤) وخصت الزمته فتخص الكافرة قياسا ، قلنا لم يتناول الزمته لتخص ، لأن الرقبة اسم لكاملة الوجود بدلالة العتق والزمه هالكه معنى ، وقد مرّ في القواعد لهذا تحقيق .

====
وتقول : أي عبد من عبيدى دخل الدار فهو حر . وأي عبد من عبيدى دخل الدار فهما حران . وأي عبد من عبيدى دخلوا الدار فهم احرار . ولمزيد من الايضاح انظر كشف الاسرار ٢١/٢ واحكام الامدى ٢٠٤/٢ . انظر اصول البزدوى ٢٢/٢ .

(١) أي النكرة المفردة . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤/٢ .
(٢) جزء من الآية ٣ من سورة المجادلة ونصها (والذين يظاهرون من نساءهم ثم يمدون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) .

(٣) فتناول الصغيرة والكبيرة والبيضا والسودا والكافرة والمؤمنة والصحيحة والزمته . وقد خص منها الزمته بالاجماع . فصح تخصيص الكافرة منها بالقياس على كفارة القتل . هذا ما ذكره الامام البزدوى وعزاه الى الامام الشافعي . انظر اصول البزدوى ٢٤/٢ .

والرجوع الى كتب الشافعية وجدتهم يفرقون في "النكرة" بين ما اذا كانت للامتنان وبين اذا لم تكن له . فان كانت للامتنان عت كما في قوله تعالى (فيهما فاكهة ونخل ورمان) . وان لم تكن للامتنان فانها لا تعم .

وقال في التمهيد : ذكر في المحصول كلاما يوهم خلاف هذا ، فقال : انها ان وقعت في الخبر نحو جاء رجل فانها لا تعم وان وقعت في الامر نحو اعتق رقبة ، عت عند الاكثرين بدليل الخروج عن العهد باعتاق ماشاء . التمهيد ص ٩٣ .

وذكر الغزالي : ان اسم الفرد وان لم يكن على صيغة الجمع يفيد فائدة العموم في ثلاثة مواضع . ثم ذكر هذه المواضع وقال في الثالث : أن يضاف اليه أمراً أو مصدر والفعل بعد غير واقع بل منتظر كقوله اعتق رقبة وقوله تعالى (فتحرير رقبة) فانه ما من رقبة الا وهو ممثل باعتاقها والاسم متناول للكل فنزل منزلة العموم . بخلاف قوله اعتقت رقبة فانه اخبار عن ما في قد تم وجوده . المستصفي ٨٩/٢-٩٠ . وبعضهم اعتبر الخلاف بين الحنفية

====

مسألة :

المختاران العام بعد التخصيص مجاز (١) وبعض اصحابنا (٢) حقيقة مطلقا

والشافعية لفظي لأن الشافعية لا يريدون بالعموم الشمول . قال الاسنوي في التمهيد : ليس المراد عموم الشمول وحينئذ يكون الخلاف في اطلاق اللفظ .

وقال زين الدين ابن نجيم : ظاهره وجود الخلاف الحقيقي وليس كذلك لما في التلويح .

انظر: فتح الفغار بشرح المنار ١/١-١٠٢ التلويح على التوضيح ١/١-٥٦-٥٧ ، التوضيح على التنقيح ١/١-٥٦-٥٨ ، المنحول ص ١٤٦ ، المعتمد ٢٤٦/١ التمهيد للاسنوي ص ٩٣ .

هذا مذهب جمهور الحنفية واكثر الاشعرية والمعتزلة واختاره القاضي البيضاوي وابن الحاجب وابو الخطاب من الحنابلة وإليه ميل الجويني والقرافي ، ورجحه الامدي تبعاً للفرزالي .

انظر تفصيل الكلام على العام بعد التخصيص من حيث الحقيقة والمجاز في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/١-٣٠٧-٣٠٨ ، فواتح الرحموت ١/١-٣١١ تيسير التحرير ١/١-٣٠٨-٣١١ ، المعتمد ١/١-٢٨٢-٢٨٣ ، احكام الامدي ٢/٢-٢٢٧-٢٢٨ البرهان ١/١-٤١٠-٤١١ منهاج البيضاوي ٢/٢-٨٦-٨٧ نهاية السؤل ٢/٢-٨٧-٨٨ ، منهاج العقول ٢/٢-٨٦-٨٨ ، المنحول ص ١٥٣ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦ ، السوداء ص ١١٥-١١٦ ، مختصر البعلبي ص ١٠٩ ، التبصرة ص ١٢٢-١٢٤ ، التوضيح على التنقيح ١/١-٤٣-٤٤ التلويح على التوضيح ١/١-٤٣-٤٤ .

كالسرخسي و صدر الشريعة ونقل عن الجصاص : انه حقيقة ان كان الباقي جمعا ، وقال بعض الحنفية وابو الحسن الاشعري : العام المخصوص حقيقة ان خص بغير مستقل وان خص بمستقل مجاز .

وقال العلامة عبد العلي الانصاري : ما عرف خلاف بين الحنفية في ان العام المقرون بشرط اوصفة او غاية او استثناء ليس مجازا البتة . وانما وقع الخلاف فيما خص بمستقل .

فواتح الرحموت ١/١-٣١١-٣١٢ .
والقول بأنه حقيقة هو مذهب جمهور الحنابلة وكثير من الشافعية كأبي بكر الباقلاني ، لكنه قيده بما خص بشرط أو استثناء والمخصوص بغيرهما مجاز .
انظر : احكام الامدي ٢/٢-٢٢٧ و البرهان ١/١-٤١٠-٤١١ تيسير التحرير ١/١-٣٠٨-٣١١ فواتح الرحموت ١/١-٣١١-٣١٢ ، المعتمد ١/١-٢٨٣-٢٨٢ المستصفي ٢/٢-٥٤ ، المنحول ص ١٥٣ منهاج البيضاوي ٢/٢-٨٦-٨٧ ، نهاية السؤل ٢/٢-٨٧-٨٨ ، منهاج العقول ٢/٢-٨٦-٨٨ السوداء ص ١١٥-١١٦ مختصر البعلبي ص ١٠٩ .

- (١) كالحنبلة (١) . ابو بكر الرازي (٢) : حقيقة ان كان الباقي جمعا . أبو الحسين (٣) :
أن خص بقريئة لا تستقل (٤) من شرط كمن دخل دار وأكرمني أكرمه ، أو صفة
كمالها أو استثناء كإلا بني تميم . القاضي (٥) : بشرط أو استثناء . عبد الجبار (٦) :
بشرط أو صفة . وقيل بلفظي . امام الحرمين (٧) : حقيقة في تناوله ، مجازي في
الاقتصار عليه . لنا : حقيقة في الاستفراق ، فلو كان حقيقة في الباقي كان مشتركا
ولأنه لو كان حقيقة فيه لم يفتقر الى قريئة . واذا كان باستثناء كان تكلم بالباقي
وهو معلوم مستغرق لغير المخرج به . الحنبلة (٨) : اللفظ متناول للباقي
كما كان قبل التخصيص فكان حقيقة . قلنا : كان قبله متناولا له مع غيره ، وبعده
منقطعا عنه فلم يكن حو . قالوا : يسبق الى الفهم فكان حقيقة قلنا بقريئة فكان مجازا .
الرازي (٩) : اذا كان الباقي غير منحصر (١٠) كان معنى الصوم باقيا فكان حقيقة .

- (١) ليس كل الحنبلة قائلين بذلك ، وانما قال به اكثرهم وقال بعضهم يكون
مجازا بعد التخصيص .
قال البعلبي : العام بعد التخصيص حقيقة عند القاضي وابن عيقل
وغيرهما ، مجاز عند ابي الخطاب وغيره . مختصر البعلبي ص ١٠٩ .
وقال في مسودة آل تيمية : اللفظ العام اذا دخله التخصيص قال ابن برهان :
انقسم فيه اصحابنا ، فمنهم من قال : يكون مجازا وهو الصحيح ، واختره
الجويني ومنهم من قال : يكون حقيقة . المسودة ص ١١٥-١١٦ .
- (٢) هو الجصاص وقد ذكرت مذهبه آنفا .
وانظر تيسير التحرير ١/٣١٠-٣١١ .
- (٣) هو ابو الحسين البصري . انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٣ وما بعدها
احكام الامدى ٢/٢٢٧ ، وتيسير التحرير ١/٣١١ .
- (٤) وفي ج : لا يستقل بالتحسية المثناة .
- (٥) هو ابو بكر الباقلاني انظر تحرير مذهبه في الاحكام ٢/٢٢٧ ، فواتح
الرحموت ١/٣١٢ المنحول ص ١٥٣ البرهان ١/٤١١ ، وتيسير التحرير
١/٣١١ .
- (٦) هو القاضي عبد الجبار المعتزلي .
انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٣ ، ٢٨٥ ، احكام الامدى ٢/٢٢٧ .
- (٧) انظر البرهان ١/٤١٢ .
- (٨) انظر مراجعهم السابقة الذكر ، بالاضافة الى تيسير التحرير ١/٣١٠ .
- (٩) انظر تيسير التحرير ١/٣٠٨ وفواتح الرحموت ١/٣١١ .
- (١٠) وفي أ " اذا كان غير الباقي منحصرا " وكتب بجانيه في الهاش " الباقي
غير منحصر " دون ان يشطب على الذى بالاصل مما يدل على تردده فيها ،
او سهوه عن شطب الغلط .

قلنا لم يبق لأنه حقيقة في الاستغراق . أبو الحسين (١) : لو كان التخصيص
بغير مستقل موجبا للتجاوز لزم كون المسلمين للجماعة مجازا . والجامع ان حرف الجمع
غير مستقل . ونحو المسلم للجنس والعهد ، ونحو (الف سنة الا خمسين عاما) (٢)
قلنا : الفرق أن واو الجمع كالف ضارب وواو مضروب ، فالمجموع هو الدال . (٣) بخلاف
الصفة والشرط عند من خصص بهما فانهما ليسا من صيغة الكلمة ، وكذا لام
الجنس أو العهد جزء الصيغة ان جعلت حرفا ، وان جعلت اسما فكالموصلات .
والقاضي كذلك ، الا ان الصفة عنده (كأنها) (٤) مستقلة . وعهد الجبار أيضا
إلا ان الاستثناء عنده ليس بتخصيص . القائل (٥) باللفظي : لو كانت القرائن اللفظية
توجب تجاوزا لزم كون المسلمين مجازا قياسا . والجامع كون الواو قرينة لفظية تفهم
الجمع ، وهذا اضعف (٦) لأن الأول قرينة لفظية غير مستقلة ، وهذه لفظية فقط .
امام الحرمين : العام كتكرير الاحاد (٧) ، فإن معنى الرجال : زيد وعصرو ويكر ،
فاذا خرج بعضها لم يخرج الباقي عن حقيقته في تناوله وانما اختصر . قلنا منوع
فان العام ظاهر في الجمع فبالتخصيص خرج عن وصفه الأول قطعا بخلاف المكرر
فانه نص في مدلوله .

مسألة :

العام المخصوص (٨) بمجهول أو معلوم (٩) حجة فيها شبهة ، حتى صحت معارضة

- (١) اي احتج ابو الحسين البصرى . انظر المعتمد ٢٨٣/١ .
(٢) جزء من الآية ١٤ من سورة العنكبوت ونصها (ولقد أرسلنا نوحا الى قومه
فلما تبين لهم ألف سنة الا خمسين عاما فأخذهم الطوفان وهم ظالمون) .
(٣) انظر احكام الامدى ٢٢٩/٢ .
(٤) ساقطة من ج .
(٥) انظر تيسير التحرير ٣١١/١ - ٣١٢ .
(٦) قال في تيسير التحرير : ودليل هذا المذهب اضعف لشمول اللفظي
المتصل والمنفصل ، ودليله لا يناسب الا المتصل ٣١٢/١ .
(٧) انظر البرهان ٤١٢/١ .
وانظر تيسير التحرير ٣١٢/١ فقد ناقش كلام الامام في هذه المسألة وبين
وجه الصواب .
(٨) وفي ب : المخصص .
(٩) العام المخصوص بمجهول كما لوقيل : اقتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم .
والمخصوص بمعلوم كما لوقيل : اقتلوا المشركين ، ولا تقتلوا أهل الذمة .
وقد اختلف الاصوليون في العام اذا خص بمعلوم او مجهول هل يبقى
حجة بعد المخصوص ؟ .

بالقياس وتخصيصه به وبخبر الواحد (١) . الكرخي وابن أبان وابو ثور (٢) : لا يبقى حجة مطلقا الا في الاستثناء بمعلوم (وقيل حجة ان كان بمعلوم) (٣) ،
وقيل: ان كان بمجهول سقط واعتبر العموم . البلخي (٤) : حجة ان خص بمقتل .

====
قال فخر الاسلام البزدوى : والصحيح من مذهبنا ان العام يبقى حجة بعد الخصوص ، معلوما كان المخصوص أو مجهولا . الا ان فيه ضرب شبهه . وذكر شمس الأئمة السرخسي مثله . وهو مذهب طائفة من الاصوليين .
وزهد ابو الحسن الكرخي وابو عبدالله الجرجاني وعيسى بن أبان في رواية وابو ثور وغيرهم الى انه لا يبقى حجة بعد التخصيص .
ومنهم من فصل .

انظر مذاهبتهم وأدلتهم في : اصول البزدوى وكشف الاسرار / ١ - ٣٠٧ - ٣٠٨ ،
اصول السرخسي / ١٤٤ ، تيسير التحرير / ١ - ٣١٣ ، فواتح الرحموت / ١ - ٣٠٨ ،
احكام الامدى / ٢ - ٢٣٢ - ٢٣٦ ، البرهان / ١ - ٤١٠ - ٤١١ ، التبصرة ص ١٢٢ -
١٢٤ ، المستصفى / ٢ - ٥٤ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه / ٢ - ٦ ، منهاج
البيضاوى / ٢ - ٨٨ - ٩٠ ، نهاية السؤل / ٢ - ٩٠ - ٩١ ، منهاج العقول / ٢ - ٨٨ -
٩١ المعتمد / ١ - ٢٨٦ - ٢٨٧ ، التوضيح على التنقيح / ١ - ٤٤ - ٤٥ ، التلويح
على التوضيح / ١ - ٤٤ - ٤٥ المضد على ابن الحاجب / ٢ - ١٠٦ ، ارشاد
الفحول ص ١٢٧ - ١٣٨ ، السوداء ص ١١٦ ، مختصر البعلبي ص ١٠٩ ، روضة
الناظر ص ١٢٤ .

(١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار / ١ - ٣٠٨ - ٣٠٩ .
(٢) هو الامام ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلبى . الفقيه البغدادى . اخذ
عن الشافعي وروى عنه ، وخالفه في اشياء . وأحدث لنفسه مذهباً اشتقه من
مذهب الشافعي .
وله مبسوط على ترتيب كتب الشافعي . واكثر اهل اذربيجان وأرمينية يتفقون
على مذهبه .
ومن اثاره العلمية : كتاب الطهارة ، كتاب الصلاة ، كتاب الصيام ، كتاب المناسك .
وتوفي سنة اربعين ومائتين وقيل ست واربعين ومائتين .
انظر ترجمته في : الفهرست ص ٢٩٧ وفيات الاعيان / ١ - ٢٦ ، تاريخ
بفداد / ٦ - ٦٥ ، طبقات السبكي / ١ - ٢٢٧ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٤) قال الشيخ عبد الرزاق عفيفي في حاشية الاحكام : فيه تحريف والصواب :

الكرخي ، وهو ابو الحسن عبيد الله بن دلهم / ٢ - ٢٣٢ .
قلت : لكن المذكور ليس مذهب الكرخي بل مذهبه بخلافه فمذهب
الكرخي - كما ذكره اصحابه - : ان العام اذا لحقه خصوص ، لا يبقى
حجة ، بل يجب التوقيف فيه الى البيان ، سواء كان دليل الخصوص
معلوماً أو مجهولاً ، الا انه يجب به أخص الخصوص اذا كان معلوماً .
ذكره السرخسي في أصوله / ١ - ١٤٤ .

أبو عبد الله البصري (١) : ان كان لفظ العموم منبثا عنه قبل التخصيص كاقتلوا
المشركين المنهين عن الذمي، والا فلا كالسارق لا يئيب عن الحرز والنصاب .
عبد الجبار (٢) : ان كان قبله لا يفتقر الى بيان كالمشركين والا فلا ك(أقيموا
الصلاة) (٣) فبفتقر الى بيان الشرعية ، قبل ان يخص بالحائض . وقيل في أقل
الجمع (٤) لنا (٥) : استدلال الصحابة رضي الله عنهم بالصومات (٦) بمسند
تخصيصها من غير تكبير والقطع بانه اذا قال اكرم بني تميم وفلانا (٧) تكلمه فترك عصي .
ولانه كان متناولا قبل التخصيص ، والأصل بقاؤه . واستدل : لولم يكن حجة

وقال فخر الاسلام البزدوى : فان لحق هذا العام خصوص ، فقد اختلف
فيه ، فقال ابو الحسن الكرخي : لا يبقى حجة اصلا سواها كان المخصوص
معلوما أو مجهولا . انظر اصول البزدوى ١/٣٠٦ .

وقال الكمال بن الهمداني : والبلخي من مجيزي التخصيص بمتصل .
وقال الاستاذ محمد امين تعليقا على ذلك : أي غير مستقل كالشرط والصفة
ثم ذكر ابن الهمداني مذهب الكرخي بعد ذلك . مما يدل على ان هذا
غير ذاك ، وأنه لا تحريف فيه . انظر : التحرير وتيسير التحرير ١/٣١٣
وكشف الاسرار ١/٣٠٧ .

- (١) انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٦ ، واحكام الامدى ٢/٢٢٢ .
- (٢) انظر تفصيل مذهبه في المعتمد ١/٢٨٧ ، واحكام الامدى ٢/٢٢٢ .
- (٣) جزء من الآية ٧٧ من سورة النساء والاية ٨٧ من سورة يونس والاية ٧٨ من
سورة الحج . وتوجد في سور اخرى . وصوابها (وأقيموا الصلاة) الآية
(٤) أي وقيل حجة في اقل الجمع وهو الاثنان أو الثلاثة - على الخلاف السابق -
لانه المتيقن .

- (٥) انظر المستصفي ٢/٥٧ ، تيسير التحرير ١/٣١٣ فواتح الرحموت ١/٣٠٨
جمع الجوامع وشرح المحلي طبعه ٢/٧ ، ارشاد الفحول ص ١٣٨ .
انظر تفصيل أدلة القول الاول في : الاحكام ٢/٢٣٤ كشف الاسرار
١/٣٠٨ - ٣٠٩ ، اصول السرخسي ١/١٤٤ .
- (٦) من ذلك استدلال فاطمة رضي الله عنها على ميراثها من أبيها بقوله
تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) مع انه مخصص
بالكافر والقاتل ، ولم ينكر احد من الصحابة صحة احتجاجها مع ظهوره وشهرته .
بل عدل ابو بكر في حرمانها الى الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم
" نحن معاشر الانبياء لا نورث ، ما تركنا صدقة " .
انظر المراجع الثلاثة أطلاء .

- (٧) انظر احكام الامدى ٢/٢٣٣ .

بعده لكانت دلالة عليه قبله موقوفة على دلالة في الآخر، واللازم باطل لأنه
 ان عكس فدور، والا فتحكم، وأجيب بالعكس، ولا دوران هذا توقف معيه لا توقف
 تقدم. وفخر الاسلام (١) : المخصص شبه بالاستثناء حكما من حيث يبين (٢)
 عدم دخول المخصوص، وهذا لا يكون الا مقارنا، وبالناسخ من حيث استقلال صيغته
 فوجب اعتبار جهتيه (٣)، فاذا (٤) كان مجهولا جهل الباقي للشبه بالاستثناء
 فيمتنع (٥) ثبوت الحكم فيما وراءه، وسقط هو في نفسه باعتبار الشبه بالناسخ
 المجهول حيث لا يصلح دليلا، فيبقى حكم العام فلا يبطل واحد منهما بالشك
 أي لا يسقط دليل المخصوص (٦) بالجهالة ولا تخرج صيغة العموم فيما وراءه عن
 كونها حجة بالشك (٧)، واذا كان معلوما صح تعليقه باعتبار الصيغة، فأوجب
 الجهالة لعدم العلم بما يتعدى إليه التعليل، وامتنع باعتبار شبه الاستثناء
 لأنه يبين أن (٨) المراد ما (٩) وراه قطعا (١٠) (فاعتبار الصيغة يخرج

- (١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٣٠٩-٣١٠، واصول السرخي ١/١٤٦
 تيسير التحرير ١/٣١٣ فواتيح الرحموت ١/٣٠٨.
 (٢) وفي أ : تبيين بالتاء الفوقسية المثناه .
 (٣) وفي ب جهته . وفي هامش الاصل " جهتيه " مشار اليها بسهم هــي
 والكلمتين قبلها ولكنها لم تصحح كما جرت به عادة في كل خرجه .
 وفي أ وجد أثبتت بالافراد ثم كتب فوقها " جهتيه " .
 (٤) وفي ب : فان كان .
 (٥) وفي ب : فيمتنع .
 (٦) وفي ب : المخصوص .
 (٧) يوجد في هامش نسخة ج بمحاذاة كلمة " الشك " ما نصه :
 (فاعتبار الصيغة يخرج العام عن كونه حجة فيما بقي ، والحكم يوجب
 فيه قطعا ، فلا يبطل كونه حجة بالشك ، فثبت كونه حجة موجبة للعمل
 دون العلم) ثم قال كاتبه : كذا في الاصل في الحاشية من غير
 تصحيح .
 قلت : وهذا الكلام مثبت في الاصل بين السطور ، وتحت كلام مشطوب
 ما يدل على انه من كلام المصنف ومخطئه .
 وقد استفاد من هذا أن نسخة " ج " منقولة عن أصل المصنف لولا أنه
 ذكرانه وجد ذلك الكلام في الهامش ، الا اذا كان يسمى ما بين السطور
 هامشا .
 (٨) سقطت " أن " من ب .
 (٩) وفي أ " كما وراه " وفي ب " لما وراه " .
 (١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من ج .

العام عن كونه حجة فيما بقي والحكم بوجبه فيه قطعاً فلا يهطل كونه حجة بالشك فيثبت كونه حجة بوجبه للعمل دون العلم (١) . الكرخي (٢) :

ان كان مجهولاً جهل الباقي، أو معلوماً احتمل التعليل، بخلاف الاستثناء بالمعلوم لأنه تكلم بالباقي وله عموم معلوم، ولاً أنه يصير مجازاً في الباقي ومراد المتكلم لا يعلم إلا منه فصار كالمجمل، كالعام في غير محله، ولاً أنه لو بقي حجة كان حقيقة فيما وراءه وهو مجاز فلا يجتمعان من لفظ واحد . قلنا :

التعليل يورث شبهه لا تزيل الاحتجاج لما مر (٣) من الاجماع . ونمنع (٤) المجاز به على قول بعض اصحابنا، وعلى اختيارنا ولا يخرج (٥) بها عن كونه حجة فيها شبهة والملازمة ممنوعة وانما يلزم أن يكون حقيقة لو كانت قطعياً، القائل بالتفصيل (٦) : أما في المجهول فظاهر، والمعلوم كالأستثناء فلم يتغير (٨) تناوله فيما عداه، قلنا : يحتمل التعليل الموجب للجهالة . القائل بسقوط دليل الخصوص للجهالة : أشبه الناسخ لاستقلاله فلم يصلح دليلاً . قلنا : وأشبه الاستثناء بحكمه فوجب اعتباره في اثاره الشبهة . القائل بأقل الجمع هو متحقق والباقي مشكوك ، قلنا ممنوع اذا كان معلوماً بما سبق من الأدلة .

تنبيه :

(٩)

الفرق بين المخصوص وبين خبر الواحد في جواز المعارضة بالقياس في الأول

-
- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من متن ج وموجود في حاشيتها بمحاذاة "الشك" كما بينت أطلاه .
- (٢) انظر تفصيل حجة والرد عليها في أصول السرخسي ١/١٤٥-١٤٦ ، تيسير التحرير ١/٣١٣ ، أصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٩-٣٠ وفواتح الرحموت ١/٣٠٨ .
- (٣) في أول المسألة .
- (٤) وفي ب : "وينع" بالتحسية الشناه .
- (٥) سقطت الواو من أ .
- (٦) وفي ب : "لا يخرج" بدون واو .
- (٧) بين المعلوم والمجهول وهم الجمهور .
- قال في تيسير التحرير : "والجمهور: العام المخصوص بمجمل أي مبهم غير معين ليس حجة كلا تقتلوا بعضهم مع اقتلوا المشركين ، وبمبين حجة . وفخر الاسلام : حجة فيهما أي في الوجهين ظنية الدلالة بعد أن كان قطعياً" تيسير التحرير ١/٣١٣ . وانظر نفس الصفحات من المراجع السابقة .
- (٨) وفي ب : يتعين .
- (٩) انظر تفصيل هذا الفرق في أصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٣١٣ .

دون الثاني أن الناسخ المعلوم المعلل اذا ورد في بعض ما تناوله النص معارض له لا مبين عدم الدخول فلا يصح تعليقه والا لزم معارضة الرأي للنص فيبقى فيها (١) وراءه حجة قطعية والمخصص المعلوم مبين غير معارض فاحتمل التعليل فأوجب الجهالة واحتمل عدمها لعدمه فوقع الشك في أصل الدليل فشابه القياس فصحت معارضته . اما خبر الواحد فمقطوع بأصله والشك في الطريق فلم يتساويا .
(٢)
فروع :

نظير الاستثناء اذا باع عبدا وحررا بثمن واحد، بطل لعدم دخول الحر فكان بيعا في العبد بحصته ابتداء كما لو باع بحصته من الف (٣) تقسم على قيمته وعلى آخره . ونظير النسخ اذا باع عبيد فمات احدهما قبل التسليم أو ظهر مكاتبها أو مدبرها أو مستحقا ، صح في الباقي بحصته للدخول ثم الخروج . ونظير التخصيص : اذا باعها بألف وهو بالخيار في أحدهما لم يصح حتى يبين من فيه الخيار ، وقدر ثمنه ، لأن الخيار لا يمنع الدخول في الايجاب ويمنعه في الحكم . فهو في السبب كالنسخ وفي الحكم كالاستثناء .

مسألة :

اذا ورد الجواب فير مستقل (٤) فهو تابع للسوء ال مختص به ، كيلي في جواب أليس لي عندك ألف ، ونعم وأجل في أكان كذا ، وان استقل ، فان كان عاما اعتبر عومه سواء ورد على سبب خاص مع سوء ال ، كقوله عليه السلام

-
- (١) وفي ب : فهو .
(٢) على مذهب الحنفية .
انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣١٤/١ - ٣١٨ .
(٣) وفي ب : من ال الف .
(٤) الجواب على سوء ال سائل ، اما ان يكون مستقلا بنفسه عن سوء ال كجوابه صلى الله عليه وسلم بقوله " هو الظهور ماؤه الحل ميتته " عندما سئل عن ماء البحر .
واما ان لا يكون مستقلا بنفسه كقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الرطب بالتمر " أينقص الرطب اذا يبيع ؟ قالوا نعم . قال : فلا اذا " .
فان كان الجواب مستقلا بنفسه ، فلا يخلو اما ان يكون ساويا لسوء ال او أعم منه ، أو أخص منه .
فان كان الاول : فاما ان يكون سوء ال خاصا ، أو عاما ، مثال الاول : سوء ال الاغرابي عن وطنه في نهار رمضان وقوله صلى الله عليه وسلم : " اعتق رقبة " .

مثال الثاني : قوله لما سئل عن ما " البحر " هو الطهور . . الخ
وان كان الثاني ، فاما أن يكون أعم من السوء ال في ذلك الحكم فقط ، أو اعم
منه في غير ذلك الحكم .

مثال الاول : سوء ال صلى الله عليه وسلم عن ما " بئر بضاعة ، فقال :
" الماء طهور لا ينجسه شيء " .

ومثال الثاني : سوء ال صلى الله عليه وسلم عن التوضؤ بما " البحر فقال :
" هو الطهور ماؤه الحل ميتته " .

وان كان الثالث : اختص بالجواب كمن سأل عن قتل النساء الكوافر
فيقال له : أقتل المرتدات . فيختص السوء ال عن قتل النساء بالمرتدات
منهن .

وقد اختلف العلماء في الفرع الاول من القسم الثاني ، وهو ما اذا كان الجواب
أعم من السوء ال في ذلك الحكم فقط .

قال الامام الجويني : اذا كان الكلام لا يثبت له الاستقلال دون تقدم
السوء ال والسوء ال خاص ، والجواب تتمة له وفي حكم الجزء منه فليس
بموضع خلاف . وأما اذا كان كلام الشارع مستقلاً بحيث لو قدر نطقه
به ابتداءً لكان ذلك شرعاً منه ، وافتتاح تأسيس ، فهذا موضع الكلام

البرهان ١ / ٣٧٤ .

فذهب الجمهور ومنهم ابو حنيفة الى انه عام ولا يسقط صوته بالسبب .
ونقل عن الامامين الشافعي ومالك والمزني وابي ثور ، أنه يقتصر على سببه
وهو اختيار القفال والدقاق من الشافعية .

قال الامام الجويني : قد اختلف الاصوليون في ان الصيغة هل يتعدى
سببها في اقتضاء العموم ؟ أم يتضمن ورودها على السبب اختصاصها
به ؟ فالذي صح عندنا من مذهب الشافعي اختصاصها به . البرهان

١ / ٣٧٢ .

ويعبر عن هذا الخلاف فيقال : هل العبارة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟
ومن أجل الوقوف على تفاصيل المذاهب في ذلك وحجج كل فريق انظر :

احكام الامدى ٢ / ٢٣٧-٢٤١ ، البرهان ١ / ٣٧٢-٣٧٩ ، المستصفي

٢ / ٦٠-٦١ ، التبصرة ص ١٤٤-١٤٨ ، المنحول ص ١٥١ ، جمع الجوامع

وشرح المحلي عليه ٢ / ٣٧-٣٨ ، منهاج البيضاوي ٢ / ١٢٩-١٣٠ ،

نهاية السوء ال ٢ / ١٣١-١٣٣ ، التصهيد للاسنوي ص ١٢٤-١٢٥ ، منهاج

العقول ٢ / ١٢٩-١٣٠ ، الموافقات للشاطبي ٣ / ١٧٨ ، شرح تنقيح الفصول

ص ٢١٦ ارشاد الفحول ص ١٣٣-١٣٥ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار

٢ / ٢٦٦-٢٧٠ ، اصول السرخسي ١ / ٢٧١-٢٧٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٢-

٢٦٧ ، ٣١٥ ، قوائح الرحموت ١ / ٢٨٩-٢٩٢ المعتمد ١ / ٣٠٢-٣٠٥ ،

فتح الغفار بشرح المنار ٢ / ٥٩ ، فصول البدائع ٢ / ٧٠-٧١ ، روضة الناظر

ص ١٢٢ ، المسودة ص ١٣١-١٣٢ .

لما سئل عن بئر بضاعة (١) "خلق الماء طهوراً" (٢) . أولاً معه كقوله لـ
مَرَّ بِشَاةٍ مَيْمُونَةٍ (٣) "أَيُّهَا إِهَابُ دَبِغٍ فَقَدْ طَهَّرَ" (٤)

- (١) قال في الصباح : البئر انشئ ، ويجوز تخفيف الهمزة وله جمعان : للقلة : أَبَارٌ - ساكن الباء - وجمع كثرة : بئار مثل كتاب ، وتصغيرها : "بوء" يره . وتضاف "بئر" الى ما يخصها ، فيقال : بئر معونة ، بئر بضاعة ٧٦/١ وانظر مختار الصحاح ص ٣٨ .
- وبضاعة : هي دار بني ساعدة بالمدينة المنورة وبئرها معروفة .
انظر سنن أبي داود ١٦/١ .
- (٢) هذا الحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ "الماء طهور لا ينجسه شيء" وقد ترجم له بعضهم بقوله : باب ما جاء في بئر بضاعة وهو جواب على سوء ال . فعن ابي سعيد الخدري انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انتوضأ من بئر بضاعة - وهي بئر يطرح فيها الحيف ولحم الكلاب والنتن - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الماء طهور لا ينجسه شيء" . وفي رواية "ان الماء" . وقصته في ابن ماجه مختلفة عن هذه .
- قال الترمذي هذا حديث حسن . وقد جرد أبو اسامة هذا الحديث فلم يروى احد حديث ابي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو اسامة .
- وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابي سعيد . ونسبه ابن حجر الى الشافعي واحمد واصحاب السنن والدارقطني والحاكم والبيهقي ، ثم قال : وصححه احمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم .
- ونقل ابن الجوزي ان الدارقطني قال : انه ليس بثابت ولم نردك في العلل له ولا في السنن ، وقد ذكر في العلل الاختلاف فيه على ابن اسحاق وغيره . الى اخر ما قال حول هذا الحديث .
- انظر سنن ابي داود ١٦/١ سنن النسائي ١٤١/١ سنن ابن ماجه ١٧٣/١ سنن الترمذي ٩٦-٩٥/١ تلخيص الحبير ١٢-١٣ .
- (٣) هي أم المؤمنين : ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع لما اعتمر عمرة القضية ، وهو حلال ، وقيل وهو محرم . وذكر الزهري وقتادة : أنها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم . وقيل غيرها . وقيل كان اسمها برة ، فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة . وكانت وفاتها في سنة احدى وخمسين وقيل سنة احدى وستين .
- انظر ترجمتها في : الاصابة ٤١١/٣ - ٤١٣ ، الاستيعاب ٤/٤٠٤-٤٠٨ ، أسد الغاية ٢٧٢/٦ - ٢٧٤ شذرات الذهب ٤٨/١ .
- (٤) هذا الحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أيها إهاب دبغ فقد طهر" هذا لفظه عند النسائي وابن ماجه ولفظه عند أبي داود : "إذا دبغ الإهاب فقد طهر" وليس فيه قصة شاة ميمونة ، وانما ذكرت هذه القصة في حديث آخر اخرجها الثلاثة عن ابن عباس أيضا عن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على شاة ميتة ملقاة فقال : لمن هذه ؟

خلاقا للشافعي فيهما (١) واذا خرج مخرج الجواب اختص به كقوله في جواب تغد
عندي؛ ان تغديت فعبيدي حر ، واذا زاد عم كما لو قال : اليوم ، ولو خصص صدق
ديانة (٢) لنا أن الصحابة رضي الله عنهم استدلوا على التعميم مع الاسباب
الخاصة من غير نكير كآية السرقة (٣) وسببها المجن (٤) أو رداً صفوان (٥) ،

- ====
- فقالوا : لميونة فقال : ما عليها لو انتفعت باهابها ؟ قالوا :
انها ميتة فقال : انما حرم الله عزوجل أكلها " هذا لفظ النسائي ،
ولا بهي داود وابن ماجه نحو منه مع قليل من الاختلاف في اللفظ .
وقد خلط المصنف بين هذين الحديثين . فذكر الحديث الاول وشيئا من
قصة الحديث الثاني على انهما حديث واحد ، والا لم يكن كذلك ، فانهما
حديثان منفصلان كما ذكرنا ، يؤيد ذلك ما ذكر ابن حجر في تلخيص
الحبير حيث قال : حديث أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة
لميونة فقال : هلا أخذتم اهابها فديفتموه فانتفعتم به ؟ فقيل انها
ميتة فقال : أيما اهاب دبح فقد طهر " هذا الحديث بهذا السياق
لا يوجد ، بل هو مطلق من حديثين . ثم اخذ يوضح ذلك بما لا يتسع
المقام لذكره هنا ، فليرجع اليه من أراد في ١/٤٦٠ .
انظر : سنن النسائي ١٥١/٧ - ١٥٤ سنن ابي داود ٣٨٦/١ - ٣٨٧
سنن ابن ماجه ١١٩٣/٢
وقد رواه البخاري ايضا عن عبدالله بن عباس وليس فيه ان الشاة لميونة
ولفظه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال : هلا
استتعتم باهابها ؟ قالوا انها ميتة . قال : انما حرم أكلها " .
صحيح البخاري بفتح الباري ٦٥٨/٩ ، وانظر اصول البيهزوي وكشف الاسرار
فقد تكلم على حكم بيع الميتة أو بيع جلدتها في ١/٢٦٩ .
(١) الضمير راجع الى قوله " سواء " ورد على سبب خاص مع السؤال أولا معه .
وانظر التفصيل الذي ذكرته في التعليق السابق .
(٢) انظر اصول البيهزوي وكشف الاسرار ١/٢٧٠ .
(٣) تقدم عزوها مرارا .
(٤) المجن : بكسر الميم وفتح الجيم . وهو اسم لكل ما يستتر به من ضربات السيوف
وطعنات الرماح والسهام في الحرب . انظر شرح النووي على مسلم ١١/١٨٣ -
١٨٤ ، سنن النسائي ٦٩/٨ بالحاشية .
(٥) قوله " وسببها المجن أو رداً صفوان " أي سبب نزولها شرقة المجن أو سرقة
ردا صفوان بن أمية . وقد وردت احاديث كثيرة في المجن ، وردا صفوان
نكتفي منها بما يأتي ونشير الى مراجع الباقي خشية الاطالة .
فاحاديث المجن رواها : مسلم وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ،
عن ابن عمرو قتادة وعائشة وابن عباس وعامر بن سميد عن ابيه وغيرهم ،
بالفاظ مختلفة .
- ====

فروى مسلم والترمذى وابن ماجه عن ابن عمر " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاثة دراهم .

قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وروى ابو داود والنسائي عن ابن عمر " أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق سرق ترسا من صفة النساء ثمنه ثلاثة دراهم .

وفي رواية عن ابن عباس عند ابي داود " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم .

وعند النسائي عن ابن عمر " مجن قيمته خمسة دراهم .

ولهذا اختلف الفقهاء في مقدار ما يقطع فيه السارق ، فذهب ابو حنيفة وصاحباها وزفر والثوري الى أنه لا يقطع حتى تكون قيمة السرقة عشرة دراهم مضروبة . وفي رواية عن ابي حنيفة : انه اذا سرق ما يساوى عشرة دراهم ما يجوز بين الناس ، قطع .

وقال مالك والشافعي في رواية والاوزاعي والليث : لا تقطع الا في ربع دينار فصاعدا .

وفي المسألة اقوال اخرى ، يطول ذكرها . ارجع اليها مع أدلة كل فريق في :

احكام القرآن للجصاص ٦٤/٤ وما بعدها ، تفسير القرطبي ١٦٠/٦ ،

وما بعدها ، تفسير ابن كثير ٥٥/٢ وما بعدها اصول البيهقي وكشف الاسرار ٩٥/١ ، ٣٠٨ ، وما بعدها ، اصول السرخسي ١٢٩/١ ، احكام الامدى ٢٣٩/٢ .

اما مراجع الاحاديث السابقة فهي :

صحيح مسلم ١٨٤/١١ سنن النسائي ٦٩/٨ - ٧٢ ، سنن ابي داود ٤٤٨/٢ - ٤٤٩ ، سنن الترمذى ٥٠/٤ - ٥١ ، سنن ابن ماجه ٨٦٢/٢ .

أما خبر ردا صفوان ، فقد رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه ،

عن صفوان بن أمية قال : كنت نائما في المسجد على خميصة لي ثمنها ثلاثين درهما ، فجاء رجل فاختمها مني . فأخذ الرجل ، فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر به ليقطع . قال : فأتيته فقلت : أتقطعه

من أجل ثلاثين درهما ؟ أنا ابيهه وأنسه ثمنها . قال " فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به " ؟ واللفظ لابي داود . وللنسائي وابن ماجه نحوه .

انظر : سنن ابي داود ٤٥٠/٢ ، سنن النسائي ٦٠/٨ - ٦٢ ، سنن ابن ماجه ٨٦٥/٢ .

وآية الظهار (١) وهي في سلمة (٢) ابن صخر

(١) الايات الاولى من سورة المجادلة كلها تتحدث عن الظهار وحكمه، وكفارته وساقتر على ذكر الايتين " ٢، ٣ " ونصهما (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان اسهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول زورا وان الله لعفو غفور . والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) .

(٢) هو سلمة بن صخر البياضي ويقال له سلمان . وايات الظهار لم تنزل فيه ، وانما نزلت في خولة بنت مالك بن ثعلبة وزوجها أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت عندما ظاهر منها ، وكان رجل به لم ، فاذا اخذه لمه واشتد به ظاهر من امرأته ، فذهبت زوجته خولة الى النبي تشتكي وتقول : يا رسول الله أكل مالي وأفنى شباهي ونشرت له بطني حتى اذا كبرت سني وانقطع ولدى ظاهر مني ، اللهم اني اشكو اليك - وكانت تظن ان الظهار طلاق - قالت : فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الايات (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله) الى قوله (وللكافرين عذاب اليم) .
أما حديث سلمة بن صخر فليس فيه انه كان سبب النزول ، فقد روى الترمذي عن ابي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ان سليمان بن صخر الانصاري أحد بني بياضة جعل امرأته عليه كظهر أمه حتى يمضي رمضان ، فلما قضى نصف من رمضان وقع عليها ليلا ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال له رسول الله : أعتق رقبة ، قال : لا أجدها ، قال : فصم شهرين متتابعين ، قال : لا أستطيع ، قال : فاطعم ستين مسكينا ، قال : لا أجده ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعروة بن عمرو : أعطه ذلك العرق - وهو مئيل يأخذ خمسة عشر صاعا أو ستة عشر صاعا - اطعام ستين مسكينا .

قال الترمذي : هذا حديث حسن يقال : سليمان بن صخر ، ويقال : سلمة بن صخر البياضي والعمل على هذا عند أهل العلم في كفارة الظهار . ورواه البخاري في صحيحه وابوداود وابن ماجه مطولا .
انظر سنن الترمذي ٤٩٤ / ٣ - ٤٩٥ - صحيح البخاري بفتح الباري ٤٣٢ / ٧ - ٤٣٣ ، سنن ابي داود ٥١٣ / ١ - ٥١٤ ، سنن ابن ماجه ٦٦٥ / ١ - ٦٦٦ .
قال الامام ابن كثير بعد ذكر حديث خولة بنت ثعلبة الذي رواه الامام أحمد في سبب نزول آيات الظهار ، قال : هذا هو الصحيح من سبب نزول هذه السورة اللهم فاما حديث سلمة بن صخر فليس فيه انه كان سبب النزول ، ولكن أمر بما أنزل في هذه السورة من العتق أو الصيام أو الاطعام كما قال الامام أحمد .

ولمزيد من الايضاح في سبب نزول آيات الظهار انظر : تفسير ابن كثير ٣١٨ / ٤ - ٣٢٠ ، احكام القرآن للجصاص ٣٠١ / ٥ - ٣٠٢ وما بعدهما ، تفسير القرطبي

واللعان (١) وهي في هلال (٢) ابن أمية وغيرها (٣) فكان اجماعا ، ولأن اللفظ عام بوضعه والحكم تابع للفظ . قالوا : لو كان عاما لم ينقل السبب لعدم الفائدة . قلنا : فائدة منع تخصيصه والاطلاع على اسباب التنزيل والاخبار . قالوا : لو عم لم يطابق . قلنا طابق وزاد . قالوا : لو عم لكان الحكم بعدم اخراج السبب مع جوازه في غيره تحكما لعدم ظهوره في السبب . قلنا : نص في السبب بقريئة خارجية وهي ورود الخطاب بيانه .

مسألة :

مثل قول الصحابي " قضى بالشفاعة للجار " (٤) يعم كل جار

(١) أى الايات التي نزلت في اللعان وهي ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من سورة النور .

وقد روى خبر لعان هلال بن أمية وزوجته : البخارى ومسلم وابوداود والترمذى والنسائي وابن ماجه عن أنس بن مالك وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر رضي الله عنهم . وروى البخارى ومسلم واصحاب السنن : ان آيات اللعان نزلت في عويمر العجلاني .

ولهذا اختلف العلماء فيمن نزلت .

ولمن أراد الوقوف على الاحاديث التي وردت في اللعان واختلاف العلماء في سبب النزول أن يرجع الى :

صحيح البخارى بفتح الباري ٩/٤٤٤-٤٦٣ ، وتفسير سورة النور فيه ، ٨/٤٤٨-٤٥١ ، صحيح مسلم ١٠/١١٩-١٣٤ ، سنن ابي داود ١/٥٢٠-٥٢٤ ، سنن الترمذى ٣/٤٩٧ ، سنن النسائي ٦/١٣٩-١٤٦ ، سنن ابن ماجه ١/٦٦٧-٦٧٠ ، تفسير القرطبي ١٢/١٨٢-١٩٥ ، احكام القرآن للجصاص ٥/١٣٣-١٥٥ ، تفسير ابن كثير ٣/٢٦٥-٢٦٨ .

(٢) هو الصحابي : هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الاظم بن عامر ابن كعب بن واقف الانصارى ، الواقفي . شهد بدرًا وما بعدها ، وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك ، ثم تاب الله عليهم في سورة التوبة . وهو الذى قذف امراته بشريك بن السحما . انظر ترجمته في الاصابة ٣/٦٠٦-٦٠٧ ، الاستيعاب ٣/٦٠٤ .

(٣) في ب : وغيرها .

(٤) رواه النسائي وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابي هريرة وجابر بن عبدالله الا انه في ابن ماجه ليس فيه ذكر "الجار" وفيه "فاذا وقع تحت الحدود فلا شفاعة" .

ورواه ابوداود والنسائي وابن ماجه من طريق ابي رافع بلفظ "الجار أحق بسقته" .

وفي الباب عن ابي هريرة وعمرو بن الشريد عن ابيه وابن عباس وابي سلمة .

===

خلافًا للاكثرين (١) . لنا: عدل عارف باللغة والمعنى فالظاهر أنه لم ينقل العموم
الا بعد ظهوره أو القطع به والظن بصدقه موجب لاتباء (٢) . قالوا: يحتمل
جارا خاصا ، أو سمع صيغة ليست عامة فتوهم العموم والحجة هي المحكمة
لا الحكاية ، قلنا : خلاف الظاهر .

مسألة :

مثل لا يقتل مسلم بكافر (٣) ،

=====
ورواه الترمذى من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة بلفظ " جار الدار أحق
بالدار " وقال : حديث سمرة حديث حسن صحيح .
انظر: سنن النسائي ٢٨١/٧ - ٢٨٢ ، سنن ابن ماجه ٨٢٣/٢ - ٨٢٤ ،
سنن ابي داود ٢٥٦/٢ ، سنن الترمذى ٦٤١/٣ - ٦٤٢ .
(١) قال الامدى رحمه الله : والذي عليه معمول اكثر الأصوليين : انه لا عموم له ،
لان حكاية الراوى ، ولعله رأى النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى
عن فعل خاص لا عموم له فيه فرر ، وقضى لجار مخصوص بالشفعة ، فنقل
صيغة العموم لظنه عموم الحكم .

ويحتمل انه سمع صيغة ظنها عامة ، وليست عامة .
وانا تعارضت الاحتمالات ، لم يثبت العموم . والاحتجاج انما هو بالمحكى
لا بنفس الحكاية . احكام الامدى ٢٥٥/٢ .
وانظر تفصيل ذلك عند الأصوليين في : البرهان ٣٤٨/١ ، المستصفي
٦٦/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٦/٢ ، نهاية السؤل ٧٤/٢ ،
التمهيد للاسنوى ص ٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨-١٨٩ مختصر
الطوفى ص ١٠٣ ، مختصر البعلبي ص ١١٣ ، فواتح الرحموت ٢٩٤/١ ،
روضة الناظر ص ١٢٣ .

انظر احكام الامدى ٢٥٥/٢ (٢)

محل النزاع في هذه المسألة هو: ان العطف على العام هل يوجب (٣)

العموم في المعطوف ؟
قال الامدى : اختلفوا فيه ، فمنع اصحابنا من ذلك ، وأوجب اصحاب
أبي حنيفة .

وترجم لها بعضهم بقوله : عطف الخاص على العام لا يقضي تخصيص
المعطوف عليه .

ومثلوا له بنفس المثال .

انظر احكام الامدى ٢٥٨/٢ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٢-٢٣ ،
منهاج البيضاوى ٧٢-٧١/٢ و ص ١٣٥ ، نهاية السؤل ٧٢/٢ ،
١٣٥-١٣٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢-٢٢٣ ، مختصر البعلبي ص ١٢٤ ،
المستصفي ٧١-٧٠/٢ ، التبصرة ص ٢٢٩-٢٣٠ ، منهاج العقول ٧١/٢ ،
١٣٦-١٣٥ ، اصول السرخسي ٢٧٣/١ وما بعدها ، تيسير التحرير ٢٦٢/١-
٢٦٣ ، فواتح الرحموت ٢٩٨/١-٢٩٩ ، المعتمد ٣٠٨/١ ، وما بعدها ،
فصول الهدايع ٧٧-٧٦/٢ ارشاد الفحول ص ١٣٨-١٣٩ المسودة ص ١٤٠ .

ولا ذو عهد في عهده (١) معناه بكافر (٢) فيقتضي العموم . لنا لولم يقدر شي
امنع قتله مطلقا ، فوجب تقدير الاول للقرينة فيعم الا بدليل . قالوا : التقدير
خلاف الاصل . قلنا ساق اليه الدليل . قالوا : لو كان لوجب صحة الرجعة
في البائن بقوله (وبعولتهن) (٣) لعود الضمير الى المطلقات . قلنا : لولا
الصارف . قالوا : لكان ضربت زيدا يوم الجمعة وعمره معناه يوم الجمعة .
قلنا : يعم (٤) ظاهرا ، والفرق بعد امتناع ضربه في غير الجمعة .

مسألة :

مثل (لئن اشركت) (٥) خطاب للامة الا بدليل يخصه ، وبعض الشافعية :

- (١) رواه الترمذى وابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابي جحيفة وعمر بن
شعيب عن ابيه عن جده ، وقيس بن عباد والاشتر وابن عباس ، مع اختلاف
في اللفظ .
فرواية ابي داود عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والاشتر الى علي
عليه السلام ، فقلنا : هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا
لم يعهده الى الناس عامة ؟ قال : لا . الا ما في كتابي هذا . قال
سدد : قال : فأخرج كتابا ، وقال احمد : كتابا من قراب سيفه ، فاذا
فيه :
" المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم
ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده . ومن احدث حدثا فعلى
نفسه ومن احدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
ورواه النسائي مختصرا .
وعند ابن ماجه " وأن لا يقتل مسلم بكافر " وعند الترمذى : " قلت :
وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الاسير ، وأن لا يقتل مؤمن
بكافر " .
قال الترمذى : حديث علي حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند
بعض أهل العلم ، وهو قول سفیان الثوري ومالك بن أنس والشافعي واحمد
واسحق . قالوا : لا يقتل مؤمن بكافر .
وقال بعض أهل العلم : يقتل المسلم بالمعاهد . والقول الاول أصح .
انظر : سنن ابي داود ٤٨٨/٢ ، سنن الترمذى ٢٤٤/٤ - ٢٥ ، سنن النسائي
٢٠٠/٨ - ٢٢ سنن ابن ماجه ٨٨٢/٢ - ٨٨٨ .
(٢) أي لا يقتل ذو عهد في عهده بكافر حرهبي .
(٣) جزء من الاية ٢٢٨ من سورة البقرة . وقد سبق كتابتها .
(٤) في ب : نعم بالنون .
(٥) جزء من الاية ٦٥ من سورة الزمر ونصها (ولقد أوحى اليك والى الذين
من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) .

الا بدليل (١) يعمهم . لنا فهم أهل اللغة من الأمر للأمر بالركوب لكسر العدو
 وشن الغارة أنه أمر (٢) لاتباعه معه . وأيضا (يا أيها النبي اذا طلقتهم
 النساء) (٣) ولولا أنه لهم لما صح اضارهم . وأيضا (زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين)
 ولو خص لم يصح التعميل ، وأيضا لما كان لتخصيصه عليه السلام ببعض الاحكام
 ك (خالصة لك) (٥) و (نافلة لك) (٦) فائده . قالوا : نقطع بأن

(١) محور النزاع في : انه اذا ورد خطاب خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم
 مثل : (يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا) (يا أيها النبي اتق الله)
 (يا أيها المدثر قم فانذر) (لئن أشركت ليحبطن عكك) وامثالها :
 هل يعم الأمة ؟ أم يكون خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم ؟
 وقد اختلف الاصوليون في ذلك .
 فذهب جمهور الشافعية والاشعرية والمعتزلة الى انه لا يعم الأمة الا بدليل
 يوجب التشريك .
 وذهبت الحنفية والحنابلة والمالكية : الى انه يعم ويكون خطابا للأمة ،
 الا ما دل الدليل فيه على الخصوص .
 ولكل أدلته .

انظر مذاهيبهم مع أدلتها ومناقشة أدلة الخصوم في :
 احكام الامدى ٢/٢٦٠ - ٢٦٣ ، البرهان ١/٣٦٧ - ٣٦٩ ، جمع الجوامع
 وشرح المحلى عليه ١/٤٢٦ - ٤٢٧ ، المستصفى ٢/٦٤ - ٦٥ ، نهاية
 السؤل ٢/٧٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٢١ ، تيسير التحرير
 ١/٢٥١ - ٢٥٢ ، فواتح الرحموت ١/٢٨١ ، فصول البدائع ٢/٧٧ ، ارشاد
 الفحول ص ١٢٩ ، مختصر البعلبي ص ١١٤ ، مختصر الطوفي ص ٩١ .
 سقطت من ب .

(٢) الاية الاولى من سورة الطلاق ونصها (يا أيها النبي اذا طلقتهم النساء
 فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن
 ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود
 الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) .

(٣) من الاية ٣٧ من سورة الاحزاب ونصها (وان تقول للذي أنعم الله
 عليه وانعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفي في نفسك ما الله مبديه
 وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها
 لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن
 وطرا وكان أمر الله مفعولا) .

(٤) من الاية ٥٠ من سورة الاحزاب ونصها (يا أيها النبي انا احللنا لك
 ازواجك اللاتي أتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك
 وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة
 إن وهبت نفسها للنبي إن اراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين
 قد طعنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت ايماهم لكيلا يكون عليك حرج
 وكان الله غفورا رحيما) .

(٥) من الاية ٧٩ من سورة الاسراء ونصها (ومن الليل فتعبد به نافلة لك
 عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) .

المفرد لا يتناول غيره لغة والا يلزم أن يعم خطاب المولى بعض عبده، الجميع .
قلنا : لا ندعي الشمول مطابقة ، بل نفس الفهم لغة (١) .

مسألة :

خطابه (٢) لواحد من الأمة لا يعم الا بدليل ، والحنابلة عكسه (٣) ، لنا أن المفرد
وضعا لا يتناول غيره ، والفرق بين هذه والتي قبلها (٤) أن الاول مُتَّبِعَ ففهم
الاتباع وهذا مُتَّبِعٌ ، وأيضا لو كان لما كان في قوله " حكيم على الواحد حكيم على الجماعة " (٥)

- (١) انظر احكام الامدى ٢/٢٦٠-٢٦١ ، تيسير التحرير ١/٢٥١-٢٥٢ ،
فواتح الرحموت ١/٢٨١ .
- (٢) أى خطاب الرسول صلى الله عليه وسلم .
- (٣) اختلف الاصوليون في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لواحد من أمته هل
هو خطاب للباقيين ام لا ؟
فتفاه الشافعية واكثر العلماء وأثبتته الحنابلة وبعض الاصوليون .
قال ابن السبكي : والاصح أن خطاب الواحد بحكم في مسألة لا يتعداه
الى غيره . وقيل يعم غيره عادة لجريان عادة الناس بخطاب الواحد
وارادة الجمع فيما يتشاركون فيه . انظر جمع الجوامع والمحلي عليه ١/٤٢٩ .
وقال امام الحرمين : اذا خص رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من أمته
بخطاب فهذا ما عده الاصوليون من مسائل الخلاف . فقالوا : من العلماء
من صار الى ان المكلفين قاطبة يشاركون المخاطب . ومنهم من قال لا يشاركونه
والقول في هذا عندى مردود الى كلام وجيز : فان وقع النظر في مقتضى
اللفظ فلا شك انه للتخصيص ، وان وقع النظر فيما استمر الشرع عليه فلا شك
أن خطاب رسول الله وان كان مختصا باحد الأمة فان الكافة يلتزمون
في مقتضاه ما يلتزمه المخاطب " البرهان ١/٣٢٠-٣٢١ .
- وانظر : احكام الامدى ٢/٢٦٣-٢٦٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٢٣
مختصر البهلي ص ١١٤ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، تيسير التحرير ١/٢٥٢ -
٢٥٣ ، فواتح الرحموت ١/٢٨٠ فصول البدائع ٢/٧٨ .
- (٤) أى التي يكون الخطاب فيها خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم .
- (٥) هذا الحديث لا أصل له بهذا اللفظ . قاله العراقي في تخریج احاديث
البيضاوي . قال الشيخ اسماعيل العجلوني في كشف الخفاء : قال في الدرر
لا يعرف . وسئل عنه المزني والذهبي فانكراه . ثم قال ابن قاسم العبادي في
شرح الورقات الكبير : حكيم على الجماعة " لا يعرف له أصل بهذا اللفظ .
لكن معناه صحيح ، فقد شهد له ما رواه الترمذى والنسائي وابن ماجه ،
فقد جاء في حديث أمية بنت رقيقة الذى رواه النسائي والترمذى
في قصة مبايعتهن للرسول صلى الله عليه وسلم ، قولهن : هلم نبايعك
يا رسول الله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إني لا أصافح
النساء ، إنما قولى لائة امرأة كقولى لامرأة واحدة ، أو مثل قولى لامرأة واحدة .

فأئده . قالوا : لو خص لم يكن مبعوثاً الى الكل ، قلنا ممنوع ، فان معناه أن يعرف كلاً ما يختص به ولا يلزم شركة الكل في الكل . قالوا : لو لم يكن لما صدق : حكمي على الواحد . قلنا استفيد من هذا الخبر لا أن^(١) حكمه على الواحد عين^(٢) حكمه على الجماعة للتغاير قطعاً . قالوا : الاجماع من الصحابة ان حكمه على الواحد حكم على الكل . قلنا بدليل خارجي . قالوا : لو لم يعم لم يكن لتخصيص المخاطب كخزيمه^(٣) فأئده . قلنا فأئده قطع الحاق الغير^(٤) .

مسألة :

جمع الرجال لا يتناول النساء ، ولا بالعكس اتفاقاً^(٥) ، ويدخل الجميع في الناس

- ====
- قال الترمذى : حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن المنكدر انظر : سنن النسائي ١٣٤/٧ سنن الترمذى ١٥١/٤-١٥٢ ، سنن ابن ماجه ٩٥٩/٢ ، سند احمد ٣٥٧/٦ . وانظر كشف الخفاء ومزيل الالباس ٤٣٦/١ .
- (١) في ب : "لأن" بكسر اللام .
- (٢) في ب : "غير" بالراء المهملة .
- (٣) هو خزيمه بن ثابت بن الفاك بن ثعلبة الخطمي الانصاري الاوسي أبو عمارة يعرف بذى الشهاداتين لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل شهادته كشهادة رجلين ، وكان من السابقين الى الاسلام ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، وكانت راية خطمه بيده يوم الفتح . وكان مع علي رضي الله عنه بصفين ، فلما قتل عمار ، جرد سيفه فقاتل حتى قتل ، وكان ذلك سنة سبع وثلاثين من الهجرة .
- انظر ترجمته في الاصابة ٤٢٥/١-٤٢٦ الاستيعاب ٤١٧/١-٤١٨ ، البداية والنهاية ٣١٠/٧ ، شذرات الذهب ٤٥/١-٤٦ . وانظر تخصيص الرسول صلى الله عليه وسلم له بأن جعل شهادته بشهادة رجلين . في : سنن ابى داود ٢٧٦/٢ سنن النسائي ٢٦٥/٧-٢٦٦ ، سنن البيهقي ١٤٦/١٠ .
- (٤) انظر احكام الامدى ٢٦٣/٢-٢٦٤ تيسير التحرير ٢٥٢/١-٢٥٣ ، فواتح الرحموت ٢٨٠/١ .
- (٥) انظر القدر المتفق عليه والمختلف فيه ومذاهب المختلفين وأدلتهم في : احكام الامدى ٢٦٥/٢-٢٦٩ ، البرهان ٣٥٨/١-٣٥٩ ، المستصفى ٧٩/٢-٨٠ ، المنخول ص ١٤٣ ، نهاية السؤل ٧٤/٢ ، التمهيد للاسنوى ص ١٠٤ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البنانسي ٤٢٨/١-٤٢٩ ، تيسير التحرير ٢٣١-٢٣٢ فواتح الرحموت ٢٧٣/١-٢٧٦ ، المعتمد ٢٥٠/١ فصول البدائع ٧٨-٧٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٨-١٩٩ مختصر ابن الحاجب والعرض عليه
- ====

اتفاقا ، واختلف في مثل المسلمين وفعلوا ما يغلب فيه المذكر فالأكثر (١)
لا يدخل النساء ظاهرا ، وأكثر أصحابنا والحنابلة يدخلن (٢) تبعاً ، وبعضهم
والشافعي : لا يدخلن الا بدليل . لنا (٣) أن الشركة في الاحكام لظاهر
الخطاب دليل الدخول ، وأيضا أهل اللغة ظهروا المذكر باتفاق و (اهبطوا منها) (٤)
خطاب لا دم وحواء وابليس ، وأيضا لولا الدخول لما استهجن أنتم آمنون ونساءكم
آمنات . قالوا : لو دخلن لما حسن (ان المسلمين والمسلمات) (٥) قلنا
تأكيد وتنصيح . قالوا قالت أم سلمة " ما نرى ذكر الله تعالى الا الرجال فنزلت (٦)

- ====
- ١٢٤/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٢٧-١٢٨ السوداء ص ٩٩ ، مختصر البعلبي
ص ١١٤-١١٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ روضة الناظر ص ١٢٣-١٢٤ ،
احكام ابن حزم ٣/٢٢٤-٣٢٩ .
- (١) وهم الشافعية والاشاعرة وجمع من الحنفية والمعتزلة والمالكية ، وهو رواية
عن الامام احمد واختاره بعض اصحابه . واختاره الباقلاني ورجحه امام
الحرمين والغزالي .
انظر احكام الامدى ٢/٢٦٥ وشرح تنقيح الفصول ص ١٩٨ ، المستصفي
٢/٧٩-٨٠ ، البرهان ١/٣٥٨-٣٥٩ ، تيسير التحرير ١/٢٣١ ،
فواتح الرحموت ١/٢٧٣ . المعتمد ١/٢٥٠ ، السوداء ص ٩٩
روضة الناظر ص ١٢٣ .
- (٢) انظر تفصيل مذاهب الحنفية والحنابلة في : تيسير التحرير ١/٢٣١ ،
فواتح الرحموت ١/٢٧٣ ، فصول البدائع ٢/٧٨ ، السوداء ص ٩٩ ،
روضة الناظر ص ١٢٣ مختصر البعلبي ص ١١٤-١١٥ .
- (٣) اشارة الى حجج القائلين بدخول الاناث في الجمع الذي ظهرت فيه علامة
التذكير ، تقليبا . انظر تفصيلها في احكام الامدى ٢/٢٦٦-٢٦٧ ،
احكام ابن حزم ٣/٢٢٤ ، بالاضافة الى مراجع الحنفية والحنابلة اعلاه .
- (٤) جزء من الاية ٣٨ من سورة البقرة ونصها (قلنا اهبطوا منها جميعا فاما
يا تينكم مني هدى ، فمن تبع عداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .
- (٥) الاية ٣٥ من سورة الاحزاب وتكلمتها (المؤمنون والمؤمنات والقانتين
والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين
والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين
فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة
وأجرا عظيما) .
- (٦) ورد في سبب نزول هذه الاية : أن ام سلمة رضي الله عنها قالت : قلت
يا رسول الله ما لنا لا نذكر في القرآن كما يذكر الرجال ؟ قالت : فلم
يرعني منه ذات يوم الا نداوم على المنبر ، قالت : وأنا اسرج شعري
فلففت شعري ثم خرجت الى حجرة بيتي فجعلت سمعي عند الجريد
فاذا هو يقول عند المنبر : " يا أيها الناس ان الله تعالى يقول : (ان
المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات) الى اخر الاية . هذا لفظ

فنفث ذكرهن مطلقا ولو دخلن لم يصدق ولم يصح تقريره . قلنا : أرادت ذكرهن مقصودا لا تبعا ، تشريفا لهن والافالشركة في الاحكام دليل دخولهن تبعا ، فليس النفث مطلقا ، فصدق النفث ، وصح التقرير على مرادها .
مسألة :

« من الشرطية تعم المذكر والمؤنث (١) . لنا لو قال : من دخل دارى فاكرمه أو فهو حر ، فترك اكرامهن خالف ، ولو دخلن عتقن ، والأصل الحقيقة قالوا القرينة دخول الدار كالزائر يستحق الاكرام . قلنا ولو قال : فأهنه اتحد الحكم .

رواية الامام احمد ، ومثله للنسائي .
وله من طريق اخرى عن أم سلمة قالت : يا نبي الله مالي اسمع الرجال يذكرون في القرآن والنساء لا يذكرون ؟ فأنزل الله (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنات والمؤمنات) الآية .
وروى الترمذى عن مجاهد عن أم سلمة أنها قالت : يغزرو الرجال ولا يغزرو النساء ، وانما لنا نصف الميراث . فأنزل الله (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعضي) .

قال مجاهد فأ نزل فيها (ان المسلمين والمسلمات) وكانت أم سلمة أول ظعينة قدمت المدينة مهاجرة .
قال الترمذى : هذا حديث مرسل .

انظر : سنن الترمذى ٢٣٧/٥ ، سنن الامام احمد ٣٠١/٦ ، ٣٠٥ ،
سنن النسائي ٣٥٣/٥ ، تفسير ابن كثير ٤٨٧/٣ ، تفسير القرطبي ١٨٥/١٤ .

(١) الكلام هنا فيما يشمل المذكر والمؤنث بتأصل الوضع ، ولا يختص بأحدهما الا ببيان ، مثل " من " في الشرط و"الجزاء" ، والموصولة ، و" ما " فذهب الجمهور الى دخول النساء في ذلك . ونفاه الاقلون .
قال الامدى : والمختار دخول المؤنث فيه .
وقال الشوكاني : فقيل انه لا يدخل فيه النساء الا بدليل ، ولا وجه لذلك بل الظاهر انه مثل : الناس ، والبشر ، ونحوهما . .
انظر تفصيل ذلك في :

أحكام الامدى ٢٦٩/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٢٧ ، البرهان ١/٣٦٠ -
٣٦٢ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ، ٤٢٨/١ ، التمهيد للاسنوى ص ١٢٥ ،
السودة ص ١٠٤ ، مختصر البعلبي ص ١١٥ ، فصول البدائع ٢٩٦٢ .

مسألة :

الخطاب بالناس والمؤمنين بهم الحر والعبد (١) ، وقيل يخص (٢) الاحرار
أبو بكر الرازي (٣) : يعميم ان كان لحق (٤) الله . لنا : انه من الناس
والمؤمنين حقيقة فوجب الشمول . قالوا : مال . قلنا : ومكلف بالاجتماع
قالوا : ثبت أن منفعه لمولاه فلو خطب بصرفها الى غير (٥) تناقض
قلنا : في غير وقت العبادات المتضايقة لاستثنائها فلا تناقض قالوا : حقه
يقتضي تخصيصه لاستغناء الله وافتقاره ، ولا نه يمنعه عن النواقل . قلنا : لو
كان كذلك لم يقدم حق الله بالخطاب الخاص والثاني معارض بالفرائض .

مسألة :

مثل (يا أيها الناس) (٦) (يا أيها الذين آمنوا) (٧) يعم الرسول عند الاكثرين (٨)

- (١) هذا مذهب الجمهور من الحنابلة والحنفية والشافعية والمالكية .
انظر شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ ، المستصفى ٧٧/٢ ، المنخول ص ١٤٣
البرهان ٣٥٦/١ ، احكام الامدى ٢٧٠/٢ ، المحلى على جمع الجوامع
٤٢٧/١ فواتح الرحموت ٢٧٦/١ ، فصول البدائع ٧٩/٢ ، تيسير
التحرير ٢٥٣/١ ، المسودة ص ٣٤ ، مختصر البعلبي ص ١١٥ مختصر
الطوفي ص ١٠٣ ، المعتمد ٣٠٠/١ ارشاد الفحول ص ١٢٨ .
(٢) ولا يدخل العبيد الا بدليل . وينسب هذا القول الى بعض الشافعية
والمالكية .
(٣) انظر : التمهيد للاسنوى ص ١٠٤ احكام الامدى ٢٧٠/٢ .
(٤) قال الفنارى : وعند ابى بكر الرازي : يتناولهم في حقوق الله ، دون
حقوق العباد . فصول البدائع ٧٩/٢ . وانظر التمهيد للاسنوى ص ١٠٤
شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ .
(٥) في ج : بحق . والمثبت هو الصحيح .
(٦) في ب : الى غيره .
(٧) جزء من الاية ١٣ من سورة الحجرات والاية ٢١ من سورة البقرة وتوجد
في ايات كثيرة في الكتاب الكريم .
(٨) جزء من الايات ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٨ ، ١٣٠ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ، ٢٠٠ ، من
سورة آل عمران كما تتكرر كثيرا في اغلب السور .
(٩) قال الامدى : عندنا وعند اكثر العلماء . وقال القراني : ويندرج النبي صلى
الله عليه وسلم في العموم عندنا وعند الشافعية . وقيل علو منصبه يابى ذلك .
وقال الصيرفي : ان صدر الخطاب بالأمر بالتبليغ لم يتناوله والا تناوله .
وقال امام الحرمين وذهب شذمة لا يؤبه لهم الى انه غير داخل تحت
الخطاب . وهذا ساقط من جهة ان اللفظ صالح ، ووضع اللسان حاكم باقتضاء
التعميم . . . الخ .

الحليمي (١) : الا ان يكون في أوله قل (٢) ، وقيل ، لا يحم (٣) . لنا انه منهم حقيقة ، وأيضا لو لم يدخل لما فهموه فانهم كانوا يسألونه عند الترك ليبيدي المخصص . قالوا : هو أمر فلا يكون مأمورا . قلنا مبلغ . قالوا فكيف يبلغ نفسه ؟ قلنا يبلغ أخته . خطاب جبريل عليه السلام ويدخل هو فيه . قالوا له خصائص فكان منفردا . قلنا لا يمنع دخوله في العمومات . الحليمي (٤) . اذا قال أمير لوزيره : قل لفلان كذا لم يدخل ، قلنا كل العمومات يقدر فيها /، ولكن الدخول بتبليغ خطاب جبريل عليه السلام (٥) .

====
انظر البرهان ١/٣٦٥ - ٣٦٧ ، احكام الامدى ٢/٢٧٢ - ٢٧٤ ، المستصفي ٨١/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ١/٤٢٩ ، نهاية السؤل ٢/٧٤ تيسير التحرير ١/٢٥٤ - ٢٥٥ ، فواتح الرحموت ١/٢٧٧ - ٢٧٨ ، فصول الهدائع ٢/٨٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٢٦ ، المسودة ص ٣٣ - ٣٤ . شرح تنقيح الفصول ص ١٩٧ ارشاد الفحول ص ١٢٩ ، مختصر البعلبي ص ١١٥ .

(١) هو ابو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم . الفقيه الشافعي المعروف بالحليمي الجرجاني . ولد بجرجان سنة ٣٣٨ هـ وتفق على ابي بكر الاودني ، واهي بكر القفال ، ثم صار اماما معظما مرجوعا اليه بما وراء النهر . وتوفي سنة ٤٠٣ هـ . قال السبكي : هو احد أئمة الدهر ، وشيخ الشافعيين بما وراء النهر . انظر ترجمته في :

طبقات السبكي ٣/١٤٧ - ١٥٠ ، وفيات الاعيان ٢/١٣٧ - ١٣٨ ، الانساب ٤/١٩٨ - ١٩٩ ، اللباب ١/٣٨٢ - ٣٨٣ ، طبقات ابن هداية الله ص ١٢٠ - ١٢١ ، شذرات الذهب ٣/١٦٧ ، البداية والنهاية ١١/٣٤٩ .

(٢) مثل (قل يا أيها الناس) (قل يا أيها الكافرون) وأمثالهما ما كان الرسول صلى الله عليه وسلم مأمورا في صدر الخطاب بالأمريه . فلا يدخل فيه عند بعض العلماء ، ومنهم أبو بكر الصيرفي والحليمي . انظر: البرهان ١/٣٦٦ - ٣٦٧ ، احكام الامدى ٢/٢٧٢ ، فصول الهدائع ٢/٨٠ ، نهاية السؤل ٢/٧٥ .

(٣) هذا مذهب طائفة من الفقهاء والمتكلمين .

(٤) انظر البرهان ١/٣٦٥ ، فصول الهدائع ٢/٨٠ . أى احتج الحليمي ، انظر فصول الهدائع نفس الصفحة .

(٥) انظر احكام الامدى ٢/٢٧٢ - ٢٧٤ .

سألة :

بعض أصحابنا (بأبيها الناس) (١) خطاب للموجودين (٢) وانما يثبت (٣) لمن بعدهم باجماع أو قياس ، أو نص آخر ، وهو المختار . وبعضهم خطاب كالحنبالية واختاره أبو اليسر (٤) . لنا القطع بامتناع خطاب المعدوم ولا نه اذا لم يتفق في الصبي والمجنون ففيه أولى . قالوا : لو لم يكن مخاطبا لم يكن مرسلا اليه . قلنا : لا يتعين الخطاب الشفاهي ، بل البعض شفاهيا والبعض بنصب الأدلة أن حكمهم حكمهم . قالوا : استدلال العلماء على من بعد الصحابة رضي الله عنهم بمثل ذلك . قلنا فهموه بدليل خارجي جمعا بين الأدلة . وقد مر في المحكوم عليه أن الأمر يتعلق بالمعدوم لا بمعنى التفجير بناء

- (١) تقدم عزوها قريبا .
(٢) اختلفوا في الخطاب الوارد شفاهيا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والا وأمر العامة ، هل يخص الموجودين في زمنه ؟ أو هو عام لهم ولمن بعدهم ؟
فذهب جمهور الشافعية والحنفية والمعتزلة الى اختصاصه بالموجودين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . ولا يثبت حكمه في حق من بعدهم الا بدليل آخر .
وذهب الحنبالية وبعض الفقهاء والاصوليين ومنهم ابي الحسن الاشعري الى أنه يتناول من وجد بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم . وهو قول ابي اليسر من الحنفية .
انظر تفصيل الخلاف في هذه السألة وأدلة كل مذهب في :
احكام الامدى ٢٧٤/٢ - ٢٧٧ ، المستصفى ٨١/٢ - ٨٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه وحاشية البناني ٤٢٧/١ - ٤٢٨ ، البرهان ٢٧٠/١ - ٢٧٥ ، المنخول ص ١٢٤-١٢٥ ، نهاية السؤل ٧٤/٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٧/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ ، ارشاد الفحول ص ١٢٨ - ١٢٩ ، تيسير التحرير ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ، فواتح الرحموت ٢٧٨/١ - ٢٨٠ ، فصول البدائع ٨٠/٢ ، مختصر الطوفى ص ٩٢ ، روضة الناظر ص ١١٠ - ١١١ ، المسودة ص ٤٤ - ٤٥ .
في ج: ثبت .

- (٣) هو القاضي محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى ، المعروف بأبي اليسر ، الطلق بصدر الشريعة البزدوى وهو آخر فخر الاسلام البزدوى . قيل : اشتهر بأبي اليسر ، ليسر تصانيفه ، كما اشتهر أخوه علي بن محمد بأبي العسر ، ليسر تصانيفه .
كان أبو اليسر فقيه بخارى وولي القضاة بسمرقند ، وانتهت اليه رئاسة الحنفية في ما وراء النهر . ومن تصانيفه : كتاب اصول الدين . وتوفي في بخارى سنة ٤٩٣ هـ . وكان مولده في سنة ٤٢١ هـ .
انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٨٨ ، مفتاح السعادة ٥٤/٢ . الاعلام ٢٢/٧ . وانظر تقرير مذهبه في : فواتح الرحموت ٢٧٨/١ ، تيسير التحرير ٢٥٦/١ .

على الكلام النفسي ، وذلك يصلح أن يسمى أمرا للمعدوم لا خطابا (١) .
مسألة :

- (٢) داخل في (٣) عموم خطابه أمرا ونهيا وخبرا كقوله (والله بكل شيء عليم) (٤) . وقول السيد لعبده : من احسن اليك فأكرمه أو فلا تهنه خلافا لشذوذ لنا؛ لفظ عام ولا مانع من تناول فوجب الدخول . قالوا : يلزم في قوله تعالى (الله خالق كل شيء) (٧) . قلنا خص بالعقل (٨) .

- (١) انظر فصول البدائع ٣ / ٨٠ .
(٢) المخاطب - بكسر الطاء - وهو من يصدر منه الخطاب والامر .
(٣) في ب : تحت .
(٤) جزء من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ، وتوجد في مواضع كثيرة من أي الذكر الحكيم .
(٥) قال الامدى : اختلفوا في المخاطب ، هل يمكن دخوله في عموم خطابه لفة أولا ؟
والمختار دخوله ، وعليه اعتماد الاكثرين . وسواء كان خطابه العام أمرا أو نهيا أو خبرا . وهو اختيار الفزالي .
وقال امام الحرمين : والرأى الحق عندي : انه يدخل المخاطب تحت قوله وخطابه اذا كان اللفظ في الوضع صالحا له ولغيره ، ولكن القرائن هي المتحركة ... الخ
انظر تفصيل هذه المسألة وأقوال العلماء فيها في :
احكام الامدى ٢ / ٢٧٨ ، البرهان ١ / ٣٦٢ - ٣٦٥ ، المستصفى ٢ / ٨٨ - ٨٩ المنخول ص ١٤٣ - ١٤٤ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، التمهيد للسنوى ص ١٠٠ - ١٠١ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٥ شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٠ ، فصول البدائع ٢ / ٨١ ، المعتمد ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، ارشاد الفحول ص ١٣٠ السوداء ص ٣٢ - ٣٣ ، مختصر البعلي ص ١١٥ - ١١٦ .
(٦) سقطت من ب .
(٧) الآية ١٦ من سورة الرعد و ٦٢ من سورة الزمر وتكلمتها في الاخيرة :
(وهو على كل شيء وكيل)
(٨) قال الفزالي في معرض الرد على القائلين بعدم الدخول واستدلالهم بهذه الآية : « وهذا فاسد ، لان الخطاب عام ، والقرينة هي التي اخرجت المخاطب ما ذكره ، ويعارضه قوله (وهو بكل شيء عليم) وهو عالم بذاته ويتناوله اللفظ ، ومجرد كونه مخاطبا ليس قرينة قاضية بالخروج عن العموم في كل خطاب ، بل القرائن فيه تتعارض ، والاصل اتباع العموم في اللفظ » .
المستصفى ٢ / ٨٩ .

مسألة :

مثل "خذ من أموالهم صدقة" (١) لا يقتضي أخذها من كل نوع من المال عند الكرخي (٢) وخالفه الاكثرون (٣) . له : أنه اذا أخذ صدقة واحدة من أنواع المال صدق أنه أخذ منها فكان ممثلاً ضرورة أنها نكرة في اثبات فلم تعمم . قالوا جمع مضاف وهو للعموم والمعنى من كل مال . قلنا : كل للعموم بمعنى التفصيل (٤) للفرق بين للرجال عندي درهم وبين لكل رجل عندي درهم باتفاق .

مسألة :

العام المتضمن للمدح أو الذم " كالأبرار ، والفجار " (٥) و " يكنزون " (٦) للعموم ،

- (١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة وتكلمتها (تطهرهم وتزكئهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم) .
- (٢) بل يكفي أخذها من نوع واحد . وقد شارك الكرخي في القول بهذا ابن الحاجب .
- وقال الامدى بعد ان استدلل لأصحاب هذا المذهب : وبالجملة فالمسألة محتمة ومأخذ الكرخي دقيق . الاحكام ٢٧٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٨/٢ .
- وهو قول زفر . قال الشيخ محب الله بن عبد الشكور : وأما عند الامام زفر والشيخ الامام أبي الحسن الكرخي منا ، والامدى ومن تبعهم ، فلا نه اذا أخذ صدقة واحدة من جملة أموالهم صدق أنه أخذ من أموالهم صدقة ، فلا يوجب الاخذ من كل نوع من أنواع مال كل واحد . فواتح الرحموت ٢٨٢/١ .
- (٣) انظر تفصيل مذهب الاكثرفي :
- احكام الامدى ٢٧٩/٢ ، الرسالة للامام الشافعي ص ١٩٦ نهاية السؤل ٧٥/٢ ، التمهيد ص ٩٩-١٠٠ اصول السرخسي ٢٧٦/١-٢٧٧ ، تيسير التحرير ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ ، فواتح الرحموت ٢٨٢/١ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٨/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٢٦ مختصر البعلبي ص ١١٦ .
- (٤) انظر كيفية ذلك في فواتح الرحموت ٢٨٢/١ ، اصول السرخسي ٢٧٦/١-٢٧٧ .
- (٥) يشير الى ما جاء في الايتين الكريمتين من قوله تعالى (ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) ١٣ ، ١٤ من سورة الانفطار .
- (٦) يريد قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعبذاب أليم) اية ٣٤ من سورة التوبة ، وأول هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا ان كثيرا من الاحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله . والذين يكنزون الذهب . . .) .

وعن الشافعي (١) خلافة . لنا عام صيغة فوجب العموم ، وليس المدح والذم مانعين من ارادته . قال : القصد المبالغة في الطاعة والزجر فلم يعم . قلنا : هي مع العموم أبلغ ولا منافاة فوجب التعميم للمقتضى وانتفاء المانع . ومنه (٢) التخصيص (٣) .

وهو قصر العام على بعض مسمياته

- (١) قال الامام الاسنوى : المدح او الذم لا يخرج الصيغة عن كونها عامة على الصحيح ، وضحها أيضا الامدى وابن الحاجب ، ونقله مقابلته عن الشافعي وكذلك ابن برهان أيضا . نهاية السؤل ٧٥ / ٢ .
- وقال الامدى : " نقل عن الشافعي رضي الله عنه انه منع من عمومه ، حتى انه منع من التمسك به في وجوب زكاة الحلبي ، مصيرا منه الى ان العموم لم يقع مقصودا في الكلام ، وانما سيق لقصد الذم والمدح مبالغة في الحث على الفعل أو الزجر عنه . وخالفه الاكثرون وهو الحق من حيث ان قصد الذم أو المدح وان كان مطلوباً للمتكلم فلا يمنع ذلك من قصد العموم معه ، اذ لا منافاة بين الامرين " احكام الامدى ٢ / ٢٨٠ .
- وانظر هذه المسألة في : مختصر ابن الحاجب ١٢٨ / ٢ شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ التبصرة ص ١٩٣ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية الباني عليه ٤٢٢ / ١ ، تيسير التحرير ٢٥٧ / ١ ، فتح الفغار ٦٠ / ٢ ، فواتح الرحموت ٢٨٣ / ١ ، المعتمد ٣٠٢ / ١ فصول البدائع ٨١ / ٢ ، المسودة ص ١٣٣ مختصر البعلبي ص ١١٦ ارشاد الفحول ص ١٣٣ .
- (٢) أى وما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع : التخصيص .
- (٣) التخصيص : تفصيل ، من خصه بكذا ، اذا جعله له دون غيره ، وخص الشيء خصوصا ، خلافاً عم فهو خاص .
- انظر : المصباح المنير ١ / ١٨٤ مختار الصحاح ص ١٧٧ .
- وقال في التعريفات : الخصوص : أحدية كل شئ عن كل شئ بتعيينه ، فلكل شئ وحدة تخصه .
- والخاص : عبارة عن التفرد ، يقال : فلان خص بكذا : أى أفرد به ولا شركة للغير فيه ص ٩٨-٩٩ .
- وفي الاصطلاح : اختلفوا فيه :
- ف قيل : التخصيص ، هو قصر العام على بعض مسمياته .
- وقيل : هو تعريف ان المراد باللفظ الموضوع للعموم ، انما هو الخصوص وهذا تعريف ارباب الخصوص . وبه اخذ أبو عبدالله الثلجي من الحنفية ، وأبو علي الجبائي من المعتزلة .
- وقال ابو الحسين البصرى : التخصيص على موجب اللفظة ، يفيد اخراج بعض ما تناوله الخطاب . فعلا كان المخرج ، أو فاعلا أو زمنا . وفي العرف ، لا يفارق على مذهب اصحابنا الا بالمقارنة والتراخي .

فمنه عقلي (١) كا (الله خالق كل شى *) (٢) وحسي (٣) ك(أوتيت من كل شى *) (٤)
ولفظي ، فمن اصحابنا من قسمه الى مستقل (٥) وغيره ، وعليه الاكثرون

- ====
- واختاره القاضي البيضاوى مع ابدال " الخطاب " باللفظ " .
وقيل : هو قصر العام على بعض افراده ، بدليل مستقل مقترن .
واختاره الامام عبد العزيز البخارى ، وقال هو الحد الصحيح على مذهب
الحنفية .
وقال العلامة محمد الفناري : التخصيص : قصر العام على بعض جزئياته
مطلقا عند الشافعية ، وبدليل مستقل متصل عندنا .
لانّه ان كان بغير مستقل فليس تخصيصا ، بل بيان تغيير ، أو تفسير ، أو
تقرير لان الحكم لا يتم الا بآخر الكلام . . . الخ
انظر تعريف التخصيص واختلافهم فيه في :
احكام الامدى ٢٨١/٢ - ٢٨٢ ، المعتمد ٢٥١/١ - ٢٥٢ ، ٢٧٢ ، منهاج
البيضاوى ٧٥/٢ ، نهاية السؤل ٧٨/٢ ، منهاج العقول ٧٥/٢ ، كشف
الاسرار ٢٩٩/١ ، ٣٠٦ ، فصول البدائع ٥٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٤١
مختصر البعلبي ص ١١٦ ، فواتح الرحموت ٣٠٠/١ .
قال أبو الحسين البصرى : اعلم انه يعلم تخصيص العام بما يتصل به ، وبما ينفصل
عنه . والمتصل به : شرط ، وصفة ، غاية ، واستثناء .
والمنفصل عنه ضربان : عقلي ، وسمعي . والسمعي ضربان : دلالة ، واماره .
فالدلالة هي : الكتاب والسنة المقطوع بها ، والاجماع المقطوع به .
والاماره : خبر واحد ، وقياس .
المعتمد ٢٥٧/١ .
وقال القرافي : مخصصات العموم عند مالك خمسة عشر فيجوز عند مالك تخصيصه
بالعقل خلافا لقوم ، كقوله تعالى (الله خالق كل شى *) خصص العقل ذات
الله تعالى وصفاته .
شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ .
وعند حجة الاسلام : مخصصات العموم انواع عشرة ، وهي : دليل الحس ، دليل
العقل ، دليل الاجماع ، النص الخاص يخص اللفظ العام ، المفهوم
بالفحوى ، فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، تقرير الرسول ، عادة المخاطبين
مذهب الصحابي اذا كان بخلاف العموم . والعاشر : خروج العام على سبب
خاص . انظر المستصفي ٩٩/٢ - ١١٤ .
(٢) الاية ٦٢ من سورة الزمر وتتمتها (وهو على كل شى * وكيل) .
(٣) أى يعلم بالحس والمشاهدة . فان ما كان في يد سليمان عليه السلام لم
يكن في يد ملكة سبا وهو شى * .
(٤) جزء من الاية ٢٣ من سورة النمل ، ونصها (اني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت
من كل شى * ولها عرش عظيم) .
(٥) انظر توضيح ذلك في : كتاب التحرير وشرحه التيسير ٢٧٣/١ - ٢٧٥ ،
فواتح الرحموت ٣٠٠/١ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح المنار ٩٠/١ .
وانظر البرهان ٤٠٠/١ - ٤٠١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية البناني ٢/٢ - ٣
شرح تنقيح الفصول ص ٥١ ، مختصر ابن الحاجب ١٢٩/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٤١ -
١٤٢ ، السوداء ص ١١٨ ، ومختصر البعلبي ص ١١٦ .

ليدخل الاستثناء والشرط والصفة والغاية . ومنهم من شرط الاستقلال مع الاتصال في أول مخصص . والفرق : أن غير المستقل اذا كان معلوما فالعام فيها ورا . موجب للعلم لعدم قبول التعليل ، ولأن الاستثناء تكلم بالباقي وهو معلوم العموم بخلاف المستقل المتصل فانه يوجب تغيير العام من القطع الى الاحتمال لشبهه بالاستثناء . حكما وبالناسخ صيغة . والمستقل اذا تراخى وهو معلوم كان ناسخا . وحكم العام بعده ايجاب العلم في الباقي لعدم التعليل لكونه مخرجا بالمعارضة بخلاف التخصيص ، وان لم يلحق أولا . وقد خص العام بمستقل متصل لم يشترط قرانه وصح التخصيص به كالخبر والقياس لاشتراكهما في ايجاب الظن ، وشرطه صحة التوكيد بكل . أي يكون ذائجا جزءا . يصح افتراقها حسا أو حكما .

سألة :

(١) والجمهور
ور على جواز التخصيص بالعقل (٢)

- (١) في ب : الجمهور .
(٢) قال الامام الجويني : اللفظ الظاهر في العموم اذا قضى العقل خصوصه فهو مخصوص بدليل العقل ، وانكر بعض الناشئة ذلك وأبوأن يسموا هذا الفن تخصيصا . وهذه السألة قليلة الفائدة . نزرة الجدوى والعائدة ، فان تلقى الخصوص من مأخذ العقل غير منكر .
البرهان ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .
وقال الامام الغزالي : لا نعرف خلافا بين القائلين بالعموم في جواز تخصيصه بالدليل اما بدليل العقل او السمع او غيرهما . ثم ساق آيات كثيرة متفق على تخصيصها ثم قال : فان جميع عومات الشرع مخصصة بشروط في الاصل والمحل والسبب ، وقلما يوجد عام لا يخص مثل قوله تعالى (وهو بكل شئ عليم) فانه باق على العموم .
المستصفي ٩٨/٢ - ٩٩ ، وانظر البرهان ٤١١/١ .
لكن يسع بعض العلماء نقل الخلاف في ذلك ، منهم الفنارى ، قال : يجوز التخصيص في جميع العومات وقيل يمتنع مطلقا ، وقال شذون لا يؤبه به : يمتنع فسي الخبر . فصول البدائع ٥١/٢ .
وذكر الشيخ محب الله بن عبد الشكور الخلاف فيه ، ولكنه حصره في اللفظة ، فقال : التخصيص جائز بالعقل - بأن يكون المخصص هو العقل - خلافا لطائفة قال السبكي : لا نزاع في أن ما يقضى العقل خروجه خارج وانما النزاع : في أن اللفظ هل يشمل لغة أم لا ؟ فن قال : نعم يشمل ، سماه تخصيصا ومن قال : لا يشمل - كما هو ظاهر كلام الشافعي رحمه الله تعالى ، لم يسمه تخصيصا . فواتح الرحموت ٣٠١/١ وانظر احكام الامدى ٢٨٢/٢ ،
٣١٤ - ٣١٧ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٤/٢ - ٢٥ .

لنا (الله خالق كل شيء) (١) (وهو على كل شيء قدير) (٢) والعقل قاطع
 بما استحالة كون القديم مخلوقا أو مقدورا . وأيضا (والله على الناس حج البيت) (٣)
 وغير العاقل والفاهم (٤) غير مراد بالعقل . واعترض (٥) بلزوم أروش الجنائيات
 وضمان المتلفات الصبي (٦) وبالإجماع على صحة صلاته وحججه . قلنا : أما الأول
 فلعمدة المحل فهو من خطاب الوضع . وأما الثاني فمن العاقل والمخاطب
 بتمرينه : الولي ، وكلامنا في غيره . قالوا : لو صح به لا يريد لفة ولا دلالة
 للفظ بالذات والعاقل لا يريد ما يخالف العقل . قلنا التخصيص عدم الإرادة
 مع تناول اللفظ لفة والتناول غير مستنع بالضرورة . قالوا : لو خص لكان متأخرا
 والعقل متقدم . قلنا : ان أريد تأخير ذاته منع أو تأخير بيانه فهو كذلك . قالوا :
 لو جاز لجاز النسخ به . قلنا : ممنوع فان النسخ محجوب عن العقل على تفسيره (٧)
 ، بخلاف التخصيص . قالوا : تعارضا فلا يعمل بهما أو يهدر العقلي ، قلنا
 تعارض القطعيين لا يستقيم فوجب تأويل المحتمل وهو العام (٨) .

-
- (١) سبق عزوها قريبا .
 (٢) جزء من الآية ١٢٠ من سورة المائدة ونصها (لله ملك السماوات والأرض وهو
 على كل شيء قدير) . كما توجد في آيات أخرى .
 (٣) جزء من الآية ٩٧ من سورة آل عمران ، ونصها كاملة (فيه آيات بينات مقام
 إبراهيم ومن دخله كان آمنا والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا
 ومن كفر فان الله غني عن العالمين) .
 (٤) قال في فواتح الرحموت بعد ذكر هذه الآية : والأطفال والمجانين لا يفهمون
 الخطاب فهم خارجون عقلا مع ان لفظ الناس يتناولهم لفة ٣٠١/١ ، وانظر
 احكام الامدى ٣١٤/٢ .
 (٥) انظر تفصيل هذا الاعتراض والجواب عليه في الاحكام ٣١٥/٢ .
 (٦) كذا في جميع النسخ . ولعله : بالصبي او متلفات الصبي وفي الاحكام ما يؤيد
 ذلك انظر نفس الصفحة .
 (٧) كتب بهامش " ج " بمحاذاة " تفسيره " ما نصه : " معنى تفسيره : بيان
 مدة الحكم الشرعي عند الله ، المطلق عندنا . والاخر : رفع الحكم الشرعي بعد
 ثبوته بدليل شرعي متراخ " .
 (٨) انظر اقوال الاصوليين في جواز التخصيص بالعقل ومناقشة اقوال الخصوم
 في : احكام الامدى ٣١٤/٢-٣١٧ ، المستصفى ٩٩/٢-١٠٠ ، التبصرة
 ص ١٤٣ ، منهاج البيضاوى ١١٥/٢ ، نهاية السؤل ١١٧/٢-١١٨ ،
 منهاج العقول ١١٥/٢-١١٦ ، كشف الاسرار ٣٠٧/١ ، تيسير التحرير
 ٢٧٣/١-٢٧٥ ، فواتح الرحموت ٣٠١/١ ، فصول الدائع ٥١/٢ ،
 المسودة ص ١١٨ ، مختصر البعلبي ص ١٢٢ ، المعتمد ٢٧٢/١ .

مسألة :

العراقيون (١) : اذا ورد خاص وعام ، فان تأخر (٢) العام نسخ ، أو الخاص

- (١) من الحنفية .
- (٢) اذا تعارض خاص وعام من أدلة الشرع فلا يخلو ، اما ان يعلم تاريخ كل واحد منهما ، أو لا يعلم .
- فان علم ، فاما ان يكون المتأخر الخاص أو العام .
- فان كان المتأخر الخاص ، فاما ان يتأخر عن وقت العمل بالعام ، أو عن وقت الخطاب فان تأخر عن وقت العمل بالعام كان ناسخا لذلك القدر الذي تناوله من أفراد العام بالاتفاق بين العلماء .
- وان تأخر عن وقت الخطاب بالعام دون وقت العمل به ، ففيه خلاف بين العلماء مني على اختلافهم في جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب ، وعدم جوازه .
- فمن قال بالجواز ، جعل الخاص بيانا للعام ، وقضى به عليه ، وهم جمهور الشافعية والحنابلة وغيرهم .
- ومن منعه ، حكم بنسخ العام في القدر الذي عارضه فيه الخاص . وهو مذهب جمهور الحنفية ومن وافقهم .
- وقال بعضهم : الخاص المتأخر ، مع الوصل مخصصا ومع الفصل ناسخا في مقدار ما تناوله .
- وان كان المتأخر العام ، وقد تأخر عن وقت العمل بالخاص : فعند الشافعية يبني العام على الخاص ، أي يخص النسخ العام ، لأن ما تناوله الخاص متيقن ، وما تناوله العام ظاهر مظنون ، والمتيقن أولى . وهو مذهب جمهور الحنابلة .
- وزهد ابو حنيفة واكثر أصحابه والقاضي عبد الجبار من المعتزلة وامام الحرمين والقاضي ابو بكر من الشافعية الى ان العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم .
- وتوقف بعض المعتزلة في هذه الصورة .
- وقال الجصاص : اذا تأخر العام كان ناسخا لما تضمنه الخاص ما لم يقد له دلالة من غيره على ان العموم مرتب على الخصوص .
- وان تأخر العام عن وقت الخطاب بالخاص لكنه قبل وقت العمل به ، فالقول فيه كالقول في الذي قبله من حيث البناء والنسخ إلا على رأى من لم يجوز نسخ الشيء قبل حضور وقت العمل به كالقاضي عبد الجبار ، فانه لا يمكنه النسخ فيتعين عليه البناء أو التعارض فيما تنافيا فيه .
- هذه الصور المتقدمة فيما اذا كان تاريخهما معلوما .
- فان جهل تاريخهما : بني العام على الخاص عند الشافعية والمالكية والحنابلة وبعض الحنفية والقاضي عبد الجبار .
- وزهد ابو حنيفة واكثر أصحابه الى التوقف الى ظهور التاريخ ، أو ظهور ما يرجح احدهما على الاخر من غيرهما .

نسخ العام بقدره أو معاً خصص . وان جهل التاريخ فالوقف ويؤخر المحرم
احتياطاً (١) . والشافعي والقاضي أبو زيد (وجمع من مشايخنا) : (٢) الخاص
مبين للعام (٣) (مطلقاً) (٤) . وبعضهم لا يجيز (٥) تخصيص الكتاب بالكتاب
مطلقاً . لنا : ان في النسخ اعمالاً للدليلين في زمانين ، وفي التخصيص ابطال
العموم في بعض افراده بخلاف ما اذا وردا معاً لاستحالة

- ====
قال الشيخ ابواسحاق الشيرازي في التبصرة : وهو اختيار ابي بكر الاشعري
وابي بكر الدقاق .
وان كان كل منهما عاماً من وجه خاص من وجه ، فالترجيح بينهما من خارج
واجب ، لتعادلهما ، تقارناً أو تأخراً أحدهما .
انظر كلام الاصوليين على تعارض الخاص والعام في :
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٤١-٤٤ ، المستصفى ٢/١٠٢-١٠٥ ،
احكام الامدى ٢/٣١٨-٣١٩ ، التبصرة ص ١٥١-١٥٨ ، التمهيد للاسنوي
ص ١٢٤ ، اصول السرخسي ١/١٣٢-١٣٤ ، ١٤١٠ ، وما بعدها ، كشف
الاسرار ١/٢٩٨، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، تيسير التحرير ١/٢٧٢ ، فصول
البدائع ٢/٥٠ المعتمد ١/٢٧٧-٢٨٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢
وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٦٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٤٧ ، المسودة
ص ١٣٤-١٣٧ مختصر البعلي ص ١٢٣ ، روضة الناظر ص ١٣١ .
(١) قال محب الله بن عبد الشكور : فانه لاشناعة في ترك المباح ، وانما الشناعة
في فعل الحرام . فواتح الرحموت ١/٣٤٦ ، وانظر تيسير التحرير ١/٢٧٢ .
(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٣) تقديم الخاص على العام في العمل به هو مذهب جمهور الشافعية والحنابلة
وبعض الحنفية ، لان العمل بالعام يلزم منه ابطال الدليل الخاص ، ولو عمل
بالخاص لا يلزم منه ابطال العام مطلقاً ، لامكان العمل به فيما خرج عنه ، ولان
الخاص أقوى في دلالة ، واغلب على الظن ، لبعده عن احتمال التخصيص ،
بخلاف العام فكان أولى .
انظر : احكام الامدى ٢/٣١٨ ، المسودة ص ١٣٤ روضة الناظر ص ١٣١ ،
مختصر البعلي ص ١٢٣ .
(٤) سقطت من ج .
ومعنى قوله " مطلقاً أى سواء " تقدم عليه أو تأخر عنه أو كانا مقترنين .
(٥) انظر توضيح هذا المذهب وبيان حجة اصحابه في احكام الامدى ٢/٣١٨ -
٣١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٦
ارشاد الفحول ص ١٥٧ .

النسخ لوجوب تراخيه ، وأيضا فانه اذا تقدم : لا تقتل زيدا المشرك ثم تأخر اقتل المشركين كان في قوة أقتل زيدا وانه نسخ . فان قيل بل مخصص ، فانه اذا تعارضا ترجح لأنه مانع ، والنسخ رافع والأول اسهل . قلنا انما يكون مانعا اذا اقترن ليصير تكلم بالباقي حكما واذا انفصل وجب استفراق العام فتعين الرفع ، وأيضا فالمخصص مترتب على العام لشبهه بالاستثناء حكما ، فاذا تقدم زمانه لم يكن بيانا . قالوا : لولم يخصص مطلقا لبطل القاطع وهو الخاص بالمحتل . قلنا : قاطعان لما مر . المانع مطلقا : لو صح لم يكن النبي مبينا وهو منتف بقوليه (لتبين) (١) قلنا كل مبين لقوله (تبيانا لكل شيء) (٢) والنبي صلى الله عليه وسلم مبين بهما .

مسألة :

يجوز تخصيص السنة بالسنة ، والخلاف فيه كما مر (٣) ، وتخصيص المتواتره بالكتاب خلافا لقوم (٤) ، وبالعكس (٥) لأنها مثلان فصح بيان أحدهما (٦) بالآخر . واختلف في تخصيص الكتاب بخبر الواحد

- (١) جزء من الآية ٤٤ من سورة النحل ، ونصها (بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) .
- (٢) جزء من الآية ٨٩ من سورة النحل ونصها (ويوم نبعث في كل أمة شهيدا عليهم من أنفسهم وجئنا بك شهيدا على هؤلاء) ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) .
- (٣) أي كالخلاف الجاري في المسألة السابقة .
- (٤) نقل عن الامام احمد في هذا روايتان ، ومنعه بعض اصحاب الشافعي والمتكلمين . انظر : التبصرة ص ١٣٦ ، ارشاد الفحول ص ١٥٧ جمع الجوامع ٢٦/٢ ، مختصر البعلبي ص ١٢٣ .
- (٥) أي تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة . انظر كلام الاصوليين في ذلك في : احكام الامدى ٣٢١/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٦/٢ - ٢٧ ، منهاج البيضاوي ١١٨/٢ ، نهاية السؤل ١١٨/٢ - ١٣٠ ، منهاج العقول ١١٨/٢ - ١٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٦ - ٢٠٨ تيسير التحرير ١٣٢/٣ ارشاد الفحول ص ١٥٧ المعتمد ٢٧٤/١ وما بعدها مختصر البعلبي ص ١٢٣ .
- (٦) قال الامدى : مذهب الأئمة الاربعة جوازه ومن الناس من منع ذلك مطلقا ومنهم من فصل وهو لا يختلفوا : فذهب عيسى بن ابيان ، الى أنه ان كان قد خص بدليل مقطوع به جاز تخصيصه بخبر الواحد ، والا فلا . وذهب الكرخي الى أنه ان كان قد خص بدليل منفصل لا متصل جاز تخصيصه بخبر الواحد ، والا فلا .

فعندما لا يجوز ما لم يخص (١) الكتاب وأجاز الباقي مطلقا (٢) ، وتوقف (٣)
القاضي . لنا أنه قبل التخصيص قطعي السند والدلالة والخبر ظني فلا يخصه
وبعد يتساويان . القاضي (٤) : الكتاب قطعي بسنده . والخبر يدل لته فتعارض
قلنا : قبل التخصيص الكتاب قطعي بهما فلا تساوي . قالوا : اجمع الصحابة رضي الله عنهم
وذهب القاضي أبو بكر إلى الوقف . الأحكام ٣٢٢/٢ .

وقال في جمع الجوامع : يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد عند الجمهور
مطلقا . وقيل لا مطلقا والا لترك القطعي بالظني . قلنا : محل التخصيص
دلالة العام ، وهي ظنية ، والعمل بالظنيين أولى من الغاء أحدهما ٢٧/٢ .
وقال أبو اسحاق الشيرازي : يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد .
وقال بعض المتكلمين : لا يجوز .
ثم ذكر مذهب عيسى بن أبان الذي ذكره الامد . وذكر حجج كل فريق
وناقشها .

انظر التبصرة ص ١٣٢-١٣٥ والبرهان ٤٢٦/١ .
هذا مذهب عيسى بن أبان وقد اختاره الحنفية . قال الامام البزدوى وقد
قال عامة مشايخنا أن العام الذي لم يثبت خصوصه لا يحتمل الخصوص بخبر
الواحد والقياس ، هذا هو المشهور واختاره القاضي الشهيد في كتاب
الغرر .

أصول البزدوى ٢٩٤/١ وانظر توضيحه في كشف الاسرار نفس الصفحة ،
واصول السرخسي ١٤١/١ - ١٤٢ ، تيسير التحرير ١٣٢/٣ ، فواتح
الرحموت ٣٤٩/١ .

(٢) أي سوا خص بدليل قطعي أولم يخص .
(٣) قال امام الحرمين : ورأى القاضي الوقف في المحل الذي يتعارض فيه الخبر
ومقتضى لفظ الكتاب فان أصل الخبر يتطرق اليه سبيل الظنون .

والمراد بالعموم في الكتاب في مظنة الظنون ، فضا هي معنى الكتاب
في التعرض لتردد ، أصل الخبر الناص ، فمن ذلك وجب التوقف في
قدر التعارض واجراء اللفظ العام من الكتاب في بقية السميات .
ثم بين المختار عنده ودل عليه ، ووجه قول القاضي بعد ذلك . انظر
البرهان ٤٢٦/١ - ٤٢٧ .

(٤) أي استدل القاضي .
انظر تفصيله في نهاية السؤل ١٢٣/٢ ، البرهان ٤٢٧/١ .

على تخصيصه بخبر الواحد كما خصوا (وأحل لكم ما وراء ذلكم) (١) برواية
أبي هريرة رضي الله عنه " لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها " (٢) و(يوصيكم
الله في أولادكم) (٣) " بلا يرث القاتل " (٤) " ولا يتوارث أهل ملتين " (٥)
" ونحن معاشر الأنبياء لا نورث " (٦) قلنا : شاهير ، لا جماعهم على العمل
بها فيزاد بها وهو نسخ عندنا . (٧)

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء ونصها (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت
أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بأموالكم محصنين
غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة ولا جناح
عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليماً حكيماً) .
(٢) متفق عليه . ورواه النسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي
هريرة .

انظر : صحيح البخاري ٢٠/٧ ، صحيح مسلم ١٩٠/٩ ، سنن النسائي
٧٩/٦ ، سنن أبي داود ٤٧٦/٢ ، تحفة الاحوذى ٢٧٢/٤ ، سنن
ابن ماجه ٦٢١/١ .

(٣) الآية ١١ من سورة النساء وقد سبق كتابتها .

(٤) رواه ابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ " القاتل لا يرث " .
وقال الترمذي : هذا الحديث لا يصح ، ولا يعرف الا من هذا الوجه
واسحاق بن عبدالله بن أبي فروه قد تركه بعض أهل الحديث منهم
احمد بن حنبل .

والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث كان القتل عمداً أو
خطأ .

وقال بعضهم : اذا كان القتل خطأ فانه يرث ، وهو قول مالك .

انظر سنن ابن ماجه ٩١٣/٢ ، سنن الترمذي ٤٢٥/٤ ، سنن الدارقطني

١٢٠/٤ ، سنن الدارمي ٣٨٤/٢ ، تلخيص الحبير ٨٤/٣ - ٨٥ .

(٥) رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ .

ورواه الترمذي بلفظه من حديث جابر بن عبدالله مرفوعاً أيضاً . وقال :

هذا الحديث لا نعرفه من حديث جابر الا من حديث بن أبي ليلى .

قلت : لكن له شواهد كثيرة في صحيح مسلم وكتب السنن ، فقد جاء في

صحيح مسلم عن أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

" لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم " ٥٢/١١ وانظر سنن أبي

داود ١١٣/٢ ، سنن الترمذي ٤٢٢/٤ - ٤٢٥ سنن ابن ماجه

٩١٢/٢ تلخيص الحبير ٨٤/٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ص ٢٢٤

(٧) انظر مراجع الحنفية سابقة الذكر .

سؤال :

الاجماع مخصص (١) ومعناه تضمن (٢) وجود المخصص لا أنه في نفسه مخصص لعدم اعتباره زمن الوحي كما علوا بخلاف النص الخاص لتضمنه الناسخ .

سؤال :

العادة مخصصة (٣) يترك العموم بها ويقيد الاطلاق كانصراف الدراهم الى غالب نقد البلد . ولا آكل راسا الى المتعارف ، وكقوله حرمت الربا في الطعام والعرف انه الحنطة والشعير ، خلافا للاكثرين . لنا : ظاهر في ارادة المجاز العرفي . قالوا : الصيغة عامة ولا مخصص قلنا : الثانية منوعة بما قلنا .

(١) قال الامدى : لا اعرف خلافا في تخصيص القرآن والسنة بالاجماع . الاحكام ٣٢٧/٢ . وانظر المستصفي ١٠٢/٢ شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٥٠/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٦٠ المعتمد ٢٧٦/١ ، فواتح الرحموت ٣٥٢/١ المسودة ص ١٢٦ مختصر البعلي ص ١٢٣ مختصر الطوفي ص ١٠٧ نهاية السؤل ١١٩/٢ - ١٢٠ .

(٢) و في أوب : فضمين .

(٣) عند الحنفية والمالكية .

قال في مسلم الثبوت وشرحه : " العرف المحلي اى تعامل الناس ببعض أفراد العام مخصص للعام بتلك الافراد عندنا ، خلافا للشافعية كحرمت الطعام وعادتهم اكل البر ، انصرف الطعام اليه عندنا خلافا لهم .
وأما التخصيص بالعرف القولي بأن جرى العرف بهجران الاستغراق للكل ، بل كلما اطلقوا في العرف أرادوا بعض الافراد فمخصص بالاتفاق بيننا وبينهم كالدراهم تطلق على النقد الغالب في العقود " فواتح الرحموت ٢٤٥/١ وانظر تيسير التحرير ٣١٧/١ .

وقال الامام القرافي : وعندنا العوائد مخصصة للعموم ، قال الامام - يعنسي مالك - ان علم وجودها في زمن الخطاب ، وهو متجه . شرح تنقيح الفصول ص ٢١١ .

وانظر اختلاف الاصوليين في جاوز تخصيص العموم بالعرف والعادة في : احكام الامدى ٣٣٤/٢ ، البرهان ٤٤٥/١ - ٤٤٧ المستصفي ١١١/٢ - ١١٢ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٤/٢ ، منهاج البيضاوى ١٢٧/٢ - ١٢٨ نهاية السؤل ١٢٨/٢ ، منهاج العقول ١٢٧/٢ - ١٢٨ ارشاد الفحول ص ١٦١ ، المسودة ص ١٢٣ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، اللع ص ٢٢ .

سؤال :

الجمهور: اذا وافق خاص عاما لم يخصه (١) خلافا لا أبي ثور (٢) كقوله :
" ايا اهاب (٣) وكقوله في شاة ميمونة رضي الله عنها " دباغها طهورها " (٤)
لنا لا تعارض فالعمل بهما واجب . قال : المفهوم مخصص عند قائله فذكرها
يخرج غيرها . قلنا أما على أصلنا فظاهر ومن أجاز المفهوم فبغير مفهوم
اللقب (٥) .

سؤال :

رجوع الضمير الى بعض العام المتقدم لا يخصه خلافا لا أبي الحسين (٦)

- (١) انظر تفصيل مذهب الجمهور في :
احكام الامدى ٢/٣٣٥ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣٣ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٢١٩ مختصرا بن الحاجب ٢/١٥٢ ، المعتمد ١/٣١١ ،
منهاج البيضاوي ٢/١٣٣ - ١٣٤ ، نهاية السؤل ٢/١٣٤ ، منهاج
العقول ٢/١٣٣ - ١٣٤ ، فواتح الرحموت ١/٣٥٥ ، تيسير التحرير ١/٣١٩ ،
المسودة ص ١٤٢ .
- (٢) ومذهبه : ان الخاص الدال على بعض ما يدل عليه العام يكون مخصصا للعام ،
وقاصرا له على ما دل عليه الخاص ، وطفيا ما عداه .
فقول الرسول صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة " دباغها طهورها " مخصص
لقوله " ايا اهاب دباغ فقد طهر " .
وقد اختلف العلماء في نقل مذهب أبي ثور ونقل الاسنوى اختلافهم فقال :
نقل عنه الامام في المحصول : أن المفهوم مخرج لما عدا الشاه .
ونقل عنه ابن برهان في الوجيز وامام الحرمين في باب الانية من النهاية :
أن المفهوم مخرج لما يؤكل لحمه .
وذكر ابو الحسين البصرى مذهبه في المعتمد .
انظر : نهاية السؤل ٢/١٣٤ - ١٣٥ ، المعتمد ١/٣١١ .
- (٣) هذا جزء من حديث شريف ونصه " ايا اهاب دباغ فقد طهر " .
- (٤) وقد سبق تخريجه في ص (٥١) .
- (٥) تقدم تخريجه أيضا . انظر ص (٥١) .
- (٦) انظر احكام الامدى ٢/٣٣٥ .
عمارة المصنف تشعر بأن أبي الحسين البصرى قائل بالتخصيص هنا . والواقع
على خلافه ، فأبو الحسين قائل بالوقف . فقد قال في المعتمد :
" والأولى عندنا التوقف " ثم ساق المثال الذي أورده المصنف ، وقال :
وأما الدلالة على التوقف فهي : ان ظاهر العموم المتقدم يقتضى الاستغراق
وظاهر الكناية يقتضى الرجوع على كل ما تقدم .

وأبي المعالي (١) ، وقيل بالوقف (٢) ، مثاله (والمطلقات يتربصن) (٣) (ومعولتهن أحق بردهن) لنا : لفظان خص المضر منهما فلا يلزم تخصيص المظهر لأن الأصل اجراء العموم على حقيقته . قالوا يلزم والا لما كان المضر طبق المظهر . قلنا : ممنوع فانه كالمظهر ولو رجع مظهرا لم يلزم الواقف (٤) ليس اجراء الأول على عمومه بمخالفة ظاهر الضمير اولى من اجراء هذا على مقتضاه وتخصيص الأول به . قلنا (٥) : بل الأول أرجح لأن دلالة المظهر على العموم أقوى من المضر .

====
وليس التمسك بظاهر العموم والعدول عن ظاهر الكناية بأولى من التمسك بظاهر الكناية والعدول عن ظاهر العموم . وإذا لم يكن أحدهما أولى من الآخر ، وجب التوقف .

- المعتمد ٣٠٦/١ - ٣٠٧ وانظر احكام الامدى ٣٣٦/٢ .
- (١) انظر البرهان ٤٠١/١ احكام الامدى ٣٣٦/٢ ، تيسير التحرير ١/٢٢٠ .
- (٢) واختاره في المحصول ومختصراته .
- انظر المحصول ٢١٠/٣ نهاية السؤل ١٣٧/٢ شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٣ ، تيسير التحرير ١/٢٢٠ .
- (٣) الاية ٢٢٨ من سورة البقرة وتتمتها (بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يوء من بالله واليوم الآخر ومعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) .
- ووجه الدلالة من ذلك : ان قوله تعالى (والمطلقات) عام في كل الحرائر المطلقات ، بوائن كن أو رجعيات .
- وقوله تعالى (ومعولتهن احق بردهن) الضمير/انما يرجع الى المطلقات الرجعيات دون المطلقات طلاق بائن ، قانه لا يتأتى فيهن ، لأن البائن لا يملك الزوج ردها .
- انظر احكام الامدى ٣٣٦/٢ المعتمد ٣٠٧/١ مختصر البعلي ص ١٢٤ .
- (٤) أى احتج القائل بالوقف .
- انظر حجتهم في : المعتمد ٣٠٦/١ - ٣٠٧ تيسير التحرير ١/٢٢٠ - ٢٢١ احكام الامدى ٣٣٦/٢ .
- (٥) هذا جواب من قبل الامدى ، انظره في الاحكام ٣٣٦/٢ .
- وانظر كلام الاصوليين على رجوع الضمير الى بعضى العام في :
جميع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣٣ ، منهاج البيضاوى ٢/١٣٦-١٣٧ ،
نهاية السؤل ٢/١٣٧-١٣٨ ، منهاج العقول ٢/١٣٦-١٣٨ ، المعتمد
١/٣٠٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٨ ، تيسير التحرير ١/٢٢٠ ، فواتح
الرحموت ١/٣٥٦ ، المسودة ص ١٣٨ .

سؤال :

مذهب الراوي على خلاف ظاهر العموم مخصص عند اكثر اصحابنا (١) والحنابلة (٢)
خلافا للشافعي في الجديد (٣) والاكثرين (٤) . لنا : ان خالف بغير دليل
لزم فسقه وهو باطل أو بدليل فكان مخصصا جمعا بين الدليلين . قالوا :

(١) قال محمد بن نظام الدين الانصاري : فعل الصحابي العادل العالم بخلاف العموم بعد العلم به مخصص عند الحنفية والحنابلة .
وقال ابن عبد الشكور توجيهها للتفصيل الموجود في اصول السرخسي والبزدوي وكشف الاسرار وغيرها : قال : " فان قلت : المشهور في كتب اكثر المشايخ ان تأويل الراوي ليس بحجة ، قلت المراد هناك : حمل الراوي الحديث او الاية على احد المحامل كما في المشترك او الخفي . واما علمه على خلاف الظاهر فهو قرينة ارادته باتفاق مشايخنا " . مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ٣٥٥/١ .

وقال محمد امين : اذا حمل الصحابي مرويه الظاهر على غير ظاهره فمرويه ظاهر في غير ما حمله عليه عند اكثر العلماء - وعد منهم الشافعي والكرخي -
وقيل يجب حمله على ما عينه الراوي ، وفي شرح البديع : وهو قول اصحابنا واختاره المصنف بن الهمام . تيسير التحرير ٣/٧١-٧٢ .
(٢) انظر المسودة ص ١٢٧ مختصر البعلبي ص ١٢٣ مختصر الطوفي ص ١٠٩ .
(٣) قال الامام الامدي : مذهب الشافعي في القول الجديد ومذهب اكثر الفقهاء والاصوليين ان مذهب الصحابي اذا كان على خلاف ظاهر العموم - سواء كان هو الراوي أو لم يكن - لا يكون مخصصا للعموم ، خلافا لاصحاب أبي حنيفة والحنابلة وعيسى بن ابيان وجماعة من الفقهاء . الاحكام ٢/٣٣٣ .
ونسب القرافي القول بجواز التخصيص للامام الشافعي والظاهر انه يعنى القول القديم . قال : ومذهب الراوي يخص عند مالك والشافعي رضي الله عنهما خلافا لبعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي . شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ .

(٤) ومنهم : شمس الائمة السرخسي والامام البزدوي والامام عبد العزيز البخاري والامام الكرخي وابو اسحاق الشيرازي والمحقق الشوكاني . وجمع كبير من العلماء ، ان هو مذهب الجمهور .

قال السرخسي : تعيين الراوي بعض احتملات الحديث لا يمنع من كون الحديث معمولا به على ظاهره من قبل ، لانه انما فعل ذلك بتساويل ، وتأويله لا يكون حجة على غيره ، وانما الحجة الحديث ، وتأويله لا يتغير ظاهر الحديث فيسبقي معمولا به على ظاهره ، وهو وغيره في التأويل والتخصيص سواء . ومثله بتاويل بن عمر لحديث " المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا " حيث اول التفرق

مذهبه ليس بحجة فلا يترك به العموم قلنا : حجة على ما يأتيك (١) .
مسألة :

تقريره عليه السلام ما فعل واحد من الأمة بين يديه مخالفا للعموم غير منكر مع العلم
فخصص ، خلافا لشواذ . لنا : دليل على الجواز ، والا لوجب النكير فالكسوت بيان ،
ثم ان امكن تعقل معنى جوزه المخالفة جاز (٢) القياس عليه لمن شاركه ، والا فلا .
قالوا : لا صيغة للتقرير فلا يقابل الصيغة قلنا حجة قاطعة في الجواز نفيها
للخطأ عنه عليه السلام ، فصح تخصيصه (٣) .

مسألة :

فعله عليه السلام مخصص عند الأكثر ، ونفاه الكرخي (٤) ، قال في الاحكام (٦) : والتحقيق

-
- بالابدان . وبحديث بن عباس " من بدل دينه فاقتلوه " فقد خصه ابن عباس بالرجال .
وقال : لا تقتل المرتدة من النساء . ويوجد مثله تماما في اصول البزدوى وكشف
الاسرار .
وارجع الى توجيه ابن عبد الشكور المتقدم في أول المسألة ليتبين لك الفرق .
انظر : اصول السرخسي ٢/٣-٧ واصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٥٩-
٦٥ التبصرة ص ١٤٩ ، ارشاد الفحول ص ١٦١ - ١٦٢ ، التمهيد ص ١٢٥ ،
المستصفى ٢/١١٢ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٣ ، مختصر ابن الحاجب
٢/١٥١ ، نهاية السؤل ٢/١٣٣ ، مناهج العقول ٢/١٣٠ .
- (١) في مباحث مذهب الصحابي .
(٢) وفي ب : جازله .
(٣) انظر هذا الاستدلال والجواب عليه في احكام الامدى ٢/٣٣١-٣٣٢ .
وانظر الكلام على هذه المسألة في : المستصفى ٢/١٠٩ شرح تنقيح الفصول
ص ٢١٠ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣١ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٥١ ،
تيسير التحرير ٣/١٢٨ ، فواتح الرحموت ١/٣٥٤ ، ارشاد الفحول ص ١٥٩ ،
السودة ص ١٢٦ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ .
- (٤) وهم الشافعية والحنفية والحنابلة وجمهور المالكية .
انظر مذاهبيهم في : احكام الامدى ٢/٣٢٩ ، التبصرة ص ٢٤٧ ، المستصفى
٢/١٠٦ جمع الجوامع والمحلي عليه ٢/٣١ ، فواتح الرحموت ١/٣٥٤ ،
المعتمد ١/٢٧٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٥١
ارشاد الفحول ص ١٥٨ ، السودة ص ١٢٥ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ .
- (٥) انظر احكام الامدى ٢/٣٢٩ .
(٦) انظر ٢/٣٢٩ .

في التفصيل ، فإن عم الأمة والنبي كما لو قال : كشف الفخذ حرام على كل مسلم وكشف فالاتفاق على ابحاثه في حقه وتخصيصه ، وأما غيره فان قلنا بوجوب التأسى كان نسخا ، والا تخصيصا في حقه . وان عم الأمة وحدهم لم يكن مخصصا في حقه ، وأما غيره فان قيل بوجوب الاتباع ، فنسخ والا فلا يكون مخصصا مطلقا ، فلا وجه لهذا الخلاف . قال : والظاهر الوقف بناء على ان دليل وجوب التأسى عام (ايضا) (١) فتعارض ، فان قيل : الفعل خاص فكان أولى . قلنا : ليس موجبا بنفسه ، هل بالأدلة العامة . فإن قيل : الفعل مع أدلة التأسى أخص من اللفظ العام مطلقا . قلنا : لا دلالة للفعل على وجوب التأسى أصلا والموجب مساو للعام .

مسألة :

يخص العام المخصوص (٢) بالقياس وأجازه أبو الحسين (٣)

(١) سقطت أيضا من ب .
(٢) ومعنى هذا عند من يقول به : أن العام غير المخصوص لا يخص بالقياس ، وهو كذلك عند الحنفية وعللوا ذلك : بأن دلالة العام الذي خص بعضه أضعف من دلالة القياس ، فجاز تخصيصه بالقياس . أما العام غير المخصوص فلا يجوز تخصيصه بالقياس ، لأن دلالة أقوى من دلالة القياس ، ولا يخص الأقوى بالأضعف . اما غير الحنفية فقد اجازوا تخصيص العام مطلقا بالقياس سواء كان مخصصا او غير مخصص لأن دلالة القياس راجحة عليه من حيث أن العمل به لا يتوقف على البحث عن معارض فهو أقوى بخلاف العام ، فانه لا يجوز العمل به قبل البحث عن مخصص عند من يقول بذلك .

انظر: اصول السرخسي ١ / ١٤٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٨ ، كشف الاسرار ١ / ٢٩٤ .

(٣) قال في مسلم الثبوت : القياس مخصص عند الأئمة الاربعة ، والاشعري وأبي هاشم وأبي الحسين الا ان عندنا يخص بعد التخصيص بغيره .
قال ابن عبد الشكور : لأن مخصص البعض ظني عندنا ، بخلاف ما قبل التخصيص فانه قطعي لا يصلح القياس مغير له خلافا للنافين . مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت ١ / ٣٥٧ ، وانظر اصول السرخسي ١ / ١٤٢ .
وقال الامام البيهقي : وقد قال عامة مشايخنا : أن العام الذي لم يثبت خصوصه لا يحتمل الخصوص بخبر الواحد والقياس هذا هو المشهور واختاره القاضي الشهيد في كتاب الفرر .

اصول البيهقي وكشف الاسرار ١ / ٢٩٤ ، ونسبه ابن الهمام الى الأئمة الاربعة قال : الا أن الحنفية قيدوا جواز التخصيص بالقياس بشرط تخصيص العام بغيره . انظر تيسير التحرير ١ / ٣٢١ . وانظر المعتمد ١ / ٢٨٠ ، ٢٠ / ٨١٠ . وما بعدها .

والاشعري (١) وابوهاشم (٢) مطلقا (٣) . ابن شريح (٤) : ان كان جليا . وقيل ان كان المقيس عليه مخرجا (٥) ، ومنع منه الجبائي (٦) مطلقا . وتوقف القاضي وابوالمعالي (٧) ، واختار بعضهم (٨) ان ثبتت العلة بنص أو اجماع أو كان الاصل مخرجا بدليل ، جاز والا فالمعتبر القرائن المرجحة في احاد الوقائع ، فان ظهر ترجيح خاص للقياس اعتبر والا فلا . لنا انهما متساويان في إفادة الظن كما مرّ فصح تخصيصه به بخلاف ما قبله ان الظني لا يقابل القطعي . الجبائي (٩) : لوصح لزم تقديم الاضعف على الاقوى لما مرّ في الخبر قلنا : نمنع أنه أقوى ، ولو سلم فانما يلزم المحال بتقدير الابطال والتخصيص اعمال لهما ، ويلزمه على رأيه (١٠) فان السنة والمفهوم يخضان عنده والسنة اضعف من الكتاب والمفهوم منهما . وجه المختار:

- (١) هو الشيخ ابو الحسن الاشعري . انظر الاحكام ٣٣٧/٢ والمعتمد ٨١١/٢
- (٢) ابوهاشم له في المسألة قولان ذكرهما ابو الحسن البصري : قديم ، وجديد . ففي القديم قال : لا يخص العموم بالقياس . وهو قول ابي علي الجبائي وطائفة من الاصوليين وأجازه في القول الجديد . انظر المعتمد ٨١١/٢ .
- (٣) أي على كل حال ، سواء كان العام مخصوصا أو غير مخصوص .
- (٤) تقدمت ترجمته وتحقيق انه " ابن شريح " لا ابن شريح . وابن شريح ممن خص العموم بالقياس في حال دون حال ، فأجاز تخصيصه بالقياس الجلي دون الخفي ، واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي . انظر احكام الامدى ٣٣٧/٢ .
- (٥) انظر احكام الامدى نفس الصفحة .
- (٦) هو ابو علي الجبائي والد ابي هاشم الجبائي . وقد تقدم أن مذهبه أن لا يخص العموم بالقياس أصلا . انظر المعتمد ٨١١/٢ .
- (٧) انظر مذهب القاضي ابي بكر ومذهب امام الحرمين ابي المعالي الجويني في البرهان ٤٢٨/١ - ٤٢٩ . واختاره حجة الاسلام الفزالي في المنخول ص ١٢٥ .
- (٨) اختاره الامام الامدى في الاحكام ٣٣٧/٢ وابن الحاجب . انظر: مختصر ابن الحاجب ١٥٣/٢ ، رفع الحاجب ٢٦/٢ ، تقرير التحبير ٢٨٧/١ ، مختصر البعلبي ص ١٢٤ .
- (٩) انظر دليل الجبائي والرد عليه في المعتمد ٨١٥/٢ وما بعدها .
- (١٠) هذا مختار الامدى . انظر الاستدلال له في الاحكام ٣٣٧/٢ وما بعدها .

كذلك ان العلة اذا كانت/ تنزلت منزلة النص الخاص اذ التنصيص على العلة كالتنصيص على الحكم ، بخلاف المستنبهة لأنها ان كانت مرجوحة على العام في محل التنصيص امتنع تقديمها ، أو ساوت فلا أولوية^(١) أو رجحت . فكونها مرجوحة أو مساوية اكثر ، لأن احتمال أمر من اثنين أرجح من احتمال أمر معين ، وأجيب بلزومه في كل تخصيص^(٢) وبأننا نختار أنها راجحة أو مساوية فيجوز التخصص جمعاً بين الأدلة . الواقف : تعارض الامران فتعين الوقف . قلنا : الاجماع على العمل باحدهما ، فالوقف خلاف الاجماع . على ان في العمل بالقياس عملاً بهما . وفي العموم مطلقاً : ابطال القياس أصلاً والأول أولى .
ومنه^(٣) المطلق والمفيد :

المطلق^(٤) : اللفظ الدال على الماهية من حيث هي هي .

- (١) وفي ب : فلا أولوجه . وهو تحريف من الناسخ .
(٢) وفي ب زيادة " جمعاً بين الأدلة " وهو خطأ من الناسخ حيث وضعها في غير موضعها ، فان موضعها بعد قوله " فيجوز التخصص " والسبب في ذلك هو تكرار كلمة " تخصيص في السرطين ، فسهى الناسخ فوضعها بعد الاولى بدلا من الثانية .
(٣) أي مما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع : المطلق والمقيد .
(٤) تعريف المطلق من حيث اللغة : مأخوذ من الانطلاق والانفكاك من القيد ، حيث تكلم اصحاب القواميس على مادة " ط ل ق " وجعلوا ذلك من معانيها ، والمطلق مشتق من هذه المادة .
انظر القاموس المحيط ٢٦٧/٣ والمصباح المنير ٢٣/٢ مختار الصحاح ص ٣٩٦ .

واختلف الاصوليون في تعريفه من حيث الاصطلاح :
فعره طائفة : بأنه ما دل على الماهية من حيث هي هي .
قال القرافي : كل حقيقة اعتبرت من حيث هي هي ، فهي مطلقة . تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .
وذكر عبد العزيز البخاري ومحمد بن نظام الدين الانصاري : بأنه ما دل على فرد ما ، منتشر . أو ما دل على شائع في جنسه مثل رجل ورفقه .
وقال الامدى وابن الحاجب : هو ما دل على الوحدة الشائعة أو ما دل على الماهية بقيد الوحدة .
قال ابن السبكي : وليس قولهما ذلك بشئ . لأن النكرة كذلك ثم عرف المطلق : بأنه الدال على الماهية بلا قيد من وحده أو غيرها .
وعرفه ابو المعالي : بأنه ما يتعرى عن قرينة تنافي مقتضى العموم .

والمقيد (١) الدال عليها من حيث ما يشخصها كرقبة ورقبة مؤمنة ، ثم المطلق

====
وقال الجرجاني : المطلق ما يدل على واحد معين .
وقال الصفي الهندي : المطلق الحقيقي : ما دل على الماهية فقط ، والاضافي
مختلف ، نحو رجل ورقبة فانه مطلق بالاضافة الى رجل عالم ورقبة مؤمنة ،
ومقيد بالاضافة الى الحقيقي لانه يدل على واحد شائع وهما قيدان زائدان
على الماهية .

وقال البعلبي : المطلق : ما تناول واحدا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه
نحو (فتحرير رقبة) و " لا نكاح الا بولي " .

انظر اختلاف الاصوليين في تعريف المطلق في : احكام الامدى ٣/٣ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٢٦٦ كشف الاسرار ٢٨٦/٢ مسلم الثبوت وشرحه فواتح
الرحموت ٣٦٠/١ مختصر ابن الحاجب ١٥٥/٢ جمع الجوامع وشرح المحلي
عليه ٤٤/٢-٤٥ البرهان ٣٥٦/١ ، التعريفات ص ٢١٨ المسودة ص ١٤٢
مختصر البعلبي ص ١٢٥ ارشاد الفحول ص ١٦٤ .

(١) مأخوذ من القيد ، وجمعه : أقياد وقيدو والمقيد كمعظم موضع القيد من
رجل الفرس وموضع الخلل من المرأة وما قيد من بعير ونحوه جمع
مقاييد . وتقييد الكتاب : شكله ومقيده الخمار : الحرة .

انظر : القاموس المحيط ٣٤٣/١ المصباح المنير ١٨١/٢ مختار الصحاح ص ٥٥٩
وفي اصطلاح الاصوليين : المقيد هو الدال على مدلول معين كزيد ، وهذا الرجل .
وقيل : هو ما دل على معين أو موصوف بوصف زائد على حقيقة جنسه نحو
(شهرين متابعين) .

انظر : احكام الامدى ٤/٣ ، كشف الاسرار ٢٨٦/٢ ارشاد الفحول ص ١٦٤ ،
مختصر البعلبي ص ١٢٥ ، فواتح الرحموت ٣٦٠/١ ، التعريفات ص ٢٢٥ .
وقال الامام القرافي : " والتقييد والاطلاق امران اعتباريان ، فقد يكون المقيد
مطلقا بالنسبة الى قيد آخر كالرقبة مقيدة بالملك ، مطلقة بالنسبة الى
الايمان وقد يكون المطلق مقيدا كالرقبة مطلقة وهي مقيدة بالرق . والحاصل
أن كل حقيقة اعتبرت من حيث هي هي فهي مطلقة وان اعتبرت مضافة
الى غيرها فهي مقيدة .

ثم وضع ضابطا للاطلاق والتقييد فقال : اذا اقتضت على معنى اللفظة
المفردة ، نحو رقبة أو انسان أو حيوان ونحو ذلك من الالفاظ المفردة فهذه
كلها مطلقات .

ومتى زدت على مدلول اللفظة مدلولا آخر بلفظ أو بغير لفظ صار مقيدا ، كقولك :
رقبة مؤمنة أو انسان صالح أو حيوان ناطق . وهذه المطلقات هي في نفسها
مقيدات اذا اخذت سمياتها بالنسبة الى الفاظ آخر .

شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .

يوجد في الخارج وان توقف وجوده على الشخصات، (فالتكليف به من حيث هو هو ،
لا من حيث النظر الى الشخص) (١) كالأمر يقتضي الماهية دون التكرار والغور
والتراخي وان كان الزمان والمره من ضرورات الوجود .
مسألة :

إذا ورد مطلق ومقيد فاما ان يراد (٢) في السبب أو في الحكم ، فأما ان يتحد
الحكم والحادثة أو يتحد الحكم وتتعدد الحادثة أو بالعكس ، مثال السبب :
" أدوا عن كل (٣) حر وعبد " (٤) . فالسبب في الأول مقيد (٥) ، وفي

- (١) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
(٢) اذا ورد الخطاب مطلقا في موضع وورد مقيدا في موضع اخر فله ست حالات
ذكرها عبد العزيز البخاري وغيره وانا اذكرها ملخصة ليتضح المقام .
الحالة الاولى : ان يرد المطلق والمقيد في سبب حكم في حادثة واحدة .
ومثاله : قول الرسول صلى الله عليه وسلم في زكاة الفطر " أدوا عن
كل حر وعبد " وقوله في حديث اخر " أدوا عن كل حر وعبد من
المسلمين " .
الحالة الثانية : ان يراد في شرط حكم في حادثة واحدة . ومثاله : نصي
صدقة الفطر المتقدمين .
الحالة الثالثة : ان يراد في حكم واحد في حادثة واحدة وذلك اما اثباتا :
كما لو قيل في الظهر : اعتق رقبة ثم قيل اعتق رقبة مسلمة .
اونفيا كما لو قيل : لا تعتق مدبرا . لا تعتق مدبرا كافرا .
الحالة الرابعة : ان يراد في حكمين في حادثة واحدة . مثاله : تقييد صوم
الظهر بان يكون قبل المسيس واطلاق إطعامه عن ذلك .
الحالة الخامسة : ان يراد في حكمين في حادثتين . مثاله : تقييد الصيام
بالتتابع في كفارة القتل ، واطلاق الاطعام في كفارة الظهر .
الحالة السادسة : ان يراد في حكم واحد في حادثتين مثاله : كاطلاق
الرقبة في كفارة الظهر واليمين ، وتقييدها بالايان في كفارة
القتل .

ثم لخص مذاهب الاصوليين في تلك الحالات بما لا يتسع المجال لذكره فارجع
اليه في كشف الاسرار ٢/٢٨٧ . وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ ، احكام
الامدى ٤/٣-٥ ارشاد الفحول ص ١٦٤-١٦٦ .

- (٣) هذا نص حديث شريف وقد تقدم تخريجه في ص (١٨٦) .
(٤) كذا في الاصل وأ . وفي ب : " أدوا عن كل حر وعبد مسلم " " أدوا عن كل
حر وعبد " وكتبت هذه الزيادة في هامش ج بجوار هذا الموضع وقال كاتبها
هذا سقط من جميع النسخ .
(٥) ليس مقيدا فيما ذكره هنا ، بل مطلق " عن كل حر وعبد " وهذا يدل على
ان المصنف قد وضع مثالا للسبب المقيد ، ولكنه سقط كما اشرنا اليه سابقا .
===

- (١) الثاني مطلق . ومثال اتحاد الحكم وتعدد الحادثة (فتحري رقية مؤمنة) (٢)
 في كفارة القتل (ورقية) (٣) في الظهار واليمين . ومثال اتحاد الحادثة
 واختلاف الحكم (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا
 فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) (٤) ومثال اتحادهما (٥) : (فصيام
 ثلاثة أيام) (٦) مع قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (متتابعان) (٧)
 فهنا يحمل المطلق على المقيد ضرورة ، وفي الباقي لا يحمل . ومن الشافعية من (٨)
يحملة من غير حاميه

- ===
 ولعله وضعه في الهامش على شكل تعليقة - كما جرت به عادة - فانحس
 او تمزق مكانه الذي كتب فيه . او كان يريد وضعه فسهي عنه ، وظن
 انه وضعه او غير ذلك . والاحتمالات كثيرة .
 (١) يعني المثال المثبت هنا ، لان المثال الاول سقط كما تقدم .
 (٢) جزء من الاية ٩٢ من سورة النساء ونصها (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا
 الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحري رقية مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الا ان
 يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحري رقية مؤمنة وان كان من
 قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحري رقية مؤمنة فمن لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما) .
 (٣) كلمة من الاية ٣ من سورة المجادلة ونصها (والذين يظاهرون من نساءهم
 ثم يعودون لما قالوا فتحري رقية من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله
 بما تعملون خبير) .
 (٤) الاية ٤ من سورة المجادلة وتتمتها (ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
 الله وللكافرين عذاب اليم) .
 (٥) أي الحادثة والحكم .
 (٦) جزء من الاية ١٩٦ من سورة البقرة والاية ٨٩ من سورة المائدة والمراد هنا
 الثانية ونصها | لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم
 بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم
 أو كسوتهم أو تحري رقية فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة
 ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا ايمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) .
 (٧) قرأها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (فصيام ثلاثة ايام متتابعات) .
 قال ابن العربي : قرأها ابن مسعود وأبي " متتابعات " وقال مالك والشافعي :
 يجزي التفريق ، وهو الصحيح . ان التابع صفة لا تجب الا بنص أو قياس
 على منصوص ، وقد عد ما في مسألتنا . أحكام القرآن ٦٤٩/٢ .
 (٨) أي من غير قياس أو دليل ، فقيدوا المطلق بالحمل على المقيد بموجب
 اللغة فقط . قال ابواسحاق الشيرازي : ومن اصحابنا من قال : يحل
 المطلق على المقيد بنفس اللفظ . ورد عليهم : بأن اللفظ المقيد لا يتناول
 المطلق فلا يجوز أن يحكم فيه بحكمه من غير علة . التبصرة ص ٢١٢ وقال الامام
 الفهرالي : وقال قوم : يحمل المطلق على المقيد من غير حاجة الى دليل ،
 كما لو اتحدت الواقعة وهذا تحكم محض يخالف وضع اللفظ ، ان لا يتعرض
 القتل للظن بهار فكيف يرفع الاطلاق الذي فيه . المستصفي ١٨٥/٢ .

واكثرهم بجامع (١) ، واختار بعضهم ان ثبت قياس فكتخصيص (٢) العام بالقياس والا فلا . لنا (٣) : ان المطلق غير متعرض للمشخصات وهي من ضرورة الوجود لا التكليف . فأى مقيد أتى به المكلف كان آتيا بالمطلق والمقيد متعرض للتشخيص الخاص فلا بد منه في الخروج عن العهد وهما غيران ، والاصل اجراء كل لفظ على مقتضاه الا لضرورة . قالوا (٤) : كلام الله واحد ، فاذا نص على الايمان في القتل لزم في الظهار ، قلنا (٥) ان أريد به القائم بالذات فهو ، وان كان واحدا فان تعلقه مختلف باختلاف المتعلقات فلا يلزم من تعلقه بأحد المختلفين باطلاق أو تقييد أو عموم أو خصوص أو غيرها تعلقه بالاخر بذلك ، والا لزم ان يكون أمره ونهيه بأحد المختلفات أمرا ونهيا بالجميع وهو محال . وان أريد العبارة عنه فهو متعدد . قالوا : وصف فكان شرطا فينتفي الحكم عند انتفائه ، فلو أجري على اطلاقه تعارض ، والمخلص حمله عليه لاحتماله التقييد دون العكس . قلنا : ساكت عنه في المطلق والانتفاء أصلي لا لانتفاء الشرط ولا تعارض ،

- (١) أي وأكثر الشافعية قالوا : يحمل المطلق على المقيد لكن بجامع من قياس أو دليل . وهذا مذهب محققي الشافعية كابي اسحاق الشيرازي وحجة الاسلام الفزالي وامام الحرمين الجويني .
وقال الامام الرازي : وهو القول المعتدل .
انظر : التبصرة ص ٢١٢ المستصفي ١٨٥/٢ - ١٨٦ البرهان ٣٥٦/١ وما بعدها ارشاد الفحول ص ١٦٥ .
وانظر الخلاف في هذه المسألة في :
اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢٨٢/٢ وما بعدها ، أصول السرخسي ٢٦٢/١ المعتمد ٣١٤/١ ، فواتح الرحموت ٣٦٥/١ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٥٢/٢ التمهيد للاسنوي ص ١٣٠ شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٩ ، المسودة ص ١٤٥ .
- (٢) وفي ب فتخصيص
- (٣) انظر كشف الاسرار ٢٨٨/٢ .
- (٤) اشارت الى حجة القائلين بالحمل من غير جامع .
انظر توضيح حجتهم والرد عليها في التبصرة ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٥) انظر كشف الاسرار ٢٨٨/٢ ، المعتمد ٣١٤/١ ، التبصرة ص ٢١٤ ، ارشاد الفحول ص ١٦٥ .

وان لا تنافي بين حكم يمكن حصوله معلقاً بشرط تارة وبغيره اخرى كالمك يوجد بالشراء وغيره . والكلام في الحكم قبل الوجود لا فيه حال الوجود ، ولا مزاحمة في الاسباب الشرعية ، فان قيل : هلا أجزتم صوم الكفارة متتابعاً ومتفرقاً كما فعلتم في صدقة الفطر بالحديثين (١) . قلنا : لا ، فهما في الصوم وردا في حكم يستحيل (٢) وجوده بوصفين متضادين ، وفي الفطر في السبب ولا مزاحمة (٣) .
ومنه (٤) المجمل والمبين :

المجمل المبهم لفة أو (٥) المجموع من أجمت الحساب وفي الاصول : ما لا يوقف على المراد منه الا ببيان غير اجتهادي (٦) . ويخرج المشترك لجواز التأويل

-
- (١) وفي ب بحديثين والمراد بهما : حديثي زكاة الفطر السابقين .
 - (٢) وفي ب بتسجيل وهو تحريف .
 - (٣) انظر كشف الاسرار ٢/٢٩٥ .
 - (٤) أي ما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع . المجمل والمبين .
 - (٥) انظر القاموس المحيط ٣/٣٦٢ مختار الصحاح ص ١١١ .
 - (٦) اختلف الاصوليون في تعريف المجمل : فقال الامدى : هو ما له دلالة على احد امرين لا مزية لا أحدهما على الاخر بالنسبة اليه .
وقال الرازي هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء وهو متعين في نفسه ، واللفظ لا يعينه .
قال الامدى : وهو غير جامع لخروج الاجمال في دلالة الفعل عنه .
وقال فخر الاسلام : هو ما ازدحت فيه المعاني واشتبه المراد منه اشتباها لا يدرك بنفس العبارة .
وعرفه الجرجاني بما عرفه به شمس الأئمة : بأنه ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ الا ببيان من المجمل . سواء كان ذلك لتزاحم المعاني المتساوية الاقدام - كالمشترك - او لفراية اللفظ كالمهلوع ، أو لانتقاله من معناه الظاهر الى ما هو غير معلوم .
انظر تعريفات المجمل عند الاصوليين في :
احكام الامدى ٩/٣ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٥٤ أصول السرخسي ١/١٦٨ التعريفات ص ٢٠٤ المعتمد ١/٣١٧ البرهان ١/٤١٩ ،
المستصفي ١/٣٤٥ شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ ارشاد الفحول ص ١٦٧
احكام ابن حزم ٣/٣٨٥ فتح الغفار ١/١١٦ .

بالاجتهاد ، وكذلك (١) ما أريد مجازة للنظر في الوضع والعلاقة والعلامات ومثال
المجمل (وأقيموا الصلاة واتوا الزكاة) (٢) (وحرم الربا) (٣) والعام المضاف
الى غير محله والمخصوص بمجهول والمستثنى المجهول ك(الا ما يتلى عليكم) (٤)
والوصف المجهول (٥) مثل (محصنين) (٦) وتبين ان قول بعض اصحابنا
ان المشترك نوع من المجمل فيه نظر لعدم انطباق حد الجنس عليه ، وانما هو
شبهه به من حيث عدم تبين المراد قبل التأويل . و حد بأنه اللفظ الذي لا يفهم
منه عند الاطلاق (٧) شىء . ويرد على طرده المهمل والمستحيل فان مدلوله
ليس بشىء . وعلى عكسه فهم أحد محامله وان لم يقطع به . والمبين (٨)

- (١) وفي ب : وكذا .
(٢) الاية ٧٧ من سورة النساء ، ٧٨ من سورة الحج ، ٥٦ من سورة النور ، ١٣
من سورة المجادلة و ٢٠ من سورة المزمل .
(٣) جزء من الاية ٢٧٥ من سورة البقرة ونصها (الذين يأكلون الربا لا يقومون
الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا
واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره
الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) .
(٤) جزء من الاية ١ من سورة المائدة ونصها (يا أيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود
أحللت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم ان الله
يحكم ما يريد) .
(٥) انظر تفصيل كل ما تقدم في المعتمد ١/ ٣٢٣ .
(٦) جزء من الاية ٢٤ من سورة النساء ونصها (والمحصنات من النساء الا ما ملكت
ايمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير
مسافحين فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم
فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيما) .
(٧) أورد الامدى هذا الحد في الاحكام ثم نقضه . انظر ٣/ ٨ .
(٨) المبين في اللفظة : هو المظهر من بان اذا ظهر تقول بينت الشىء تبينا
أى وضحته توضيحا ، ويطلق على شئيين : الواضح بنفسه والواضح بغيره .
وفي الاصطلاح : عرفه القرافي بأنه اللفظ الدال بالوضع على معنى ، إما
بالاصالة وإما بعد البيان . شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ .
وقيل : هو ما لا افتقر الى البيان من البين وهو الفراق . عرفه بذلك ابن فورك
وصاحب المحصول .
وقيل : هو الدال على المراد بخطاب لا يستقل بنفسه في الدلالة على
المراد .
وقال الامدى : واما المبين فقد يطلق ويراد به ما كان من الخطاب مبتدأ

نقيض (١) المجلد .

مسألة :

مثل (حرمت عليكم امهاتكم) (٢) و (حرمت عليكم الميتة) (٣) و (احلت لكم بهيمة الانعام) (٤) مجمل عند الكرخي وأبي عبدالله (٥) البصرى ، وقيل

==== المستغني بنفسه عن بيان ، وقد يراد به ما كان محتاجا الى بيان وقد ورد عليه بيانه ، وذلك كاللفظ المجلد اذا بين المراد منه ، والعام بعد التخصيص والمطلق بعد التقييد ، والفعل اذا اقترن به ما يدل على الوجه الذى قصد منه الى غير ذلك . الاحكام ٢٦/٣ .

(١) اى يقابل المجلد ، فما تقدم في المجلد من تعريفات يؤخذ ضدها في المبين لانه على النقيض منه فان عرف المجلد : بأنه ما تردد بين محتملين فاكثر لا مزية لاحدهما على الاخر فقل في المبين : بأنه ما نص على معنى معين من غير ابهام .

وان قلت : المجلد هو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ .

فقل : المبين ما ظهر المراد منه بالوضع او بعد البيان وهكذا .

انظر تعريفات الاصوليين للبيان والمبين في :

البرهان ١٥٩/١ - ١٦٠ ، احكام الامدى ٢٥/٣ - ٢٦ المستغني ١/٣٦٤

منهاج البيضاوى ١٤٨/٢ نهاية السؤل ١٤٨/٢ - ١٤٩ منهاج العقول

١٤٨/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٤/٣ - ١٠٥ اصول السرخسي

٢٦/٢ - ٢٧ تيسير التحرير ١٧١/٣ فوانح الرحموت ٤٢/٢ ، المعتمد

٣١٧/١ - ٣١٩ جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ٦٧/٢ ، ارشاد

الفحول ص ١٦٧ المسودة ص ٥٧٢ .

(٢) الاية ٢٣ من سورة النساء .

(٣) الاية ٣ من سورة المائدة .

(٤) الاية الاولى من سورة المائدة .

(٥) اختلف الاصوليون في الالفاظ التى علق التحريم والتحليل فيها على الاعيان

هل هي مجملة ام ظاهرة ؟

فذهب ابو الحسن الكرخي وابو عبدالله البصرى الى انها مجملة .

نسب هذا المذهب اليهما : ابو الحسين البصرى في المعتمد وابن الهمام

في التحرير ومحب الله بن عبد الشكور في سلم الثبوت ومحمد بن نظام الدين

الانصارى في شرحه . ونسبه الفناري في فصول البدائع اليهما والى البيهشمية .

كما نسب اليهما السيف الامدى في الاحكام . وهذا راجح في عامة كتب

الاصول لكن عبد العزيز البخارى في الكشف نسب الى الكرخي غير ذلك ،

فقال : مذهب الكرخي ومن تابعه : ان المراد تحريم الفعل او تحليله

لا غير وذكر انه مذهب عامة المعتزلة .

وقصر القول بالاجمال على ابي عبدالله البصرى واصحاب ابي هاشم .

انظر كشف الاسرار ١٠٦/٢ .

ظاهر في المجاز فلا اجمال . وفخر^(١) الاسلام : ليس بمجاز . الكرخي^(٢) :
لا بد من اضرار فعل المتعلق بالحكم لاستحالة الظاهر ، وما وجب للضرورة يقدر
بقدرها فلا يضر الجسيع والبعض غير متضح ، وهو معنى المجل . أجاب القائل
بالمجاز : متضح في بعض معين بالاستقراء أن العرف في مثله الفعل المقصود
وهو الاكل من المأكول والوطء في المنكوح . فخر الاسلام : التحريم

====
وزهد جمهور الاصوليين من الشافعية والحنفية والحنابلة والمالكية والمعتزلة الى
نفي الاجمال عن الالفاظ التي علق التحريم فيها على الاعيان .
ثم اختلفوا فيما بينهم ، في الحرمة والحل في هذه النصوص هل هي ثابتة
للاعيان الموصوفة بها على الحقيقة ؟ ام مجازا عن المحل ؟ لان الحل
والحرمة لا تكون وصفا للمحل ، وانما تكون وصفا لفعالنا في المحل حقيقة .
وانما يصير المحل موصوفا بها مجازا .
فذهب بعض الشافعية وبعض الحنفية الى وجود مجاز في العين أو اضافة
تحريم أو اضرار .

وزهد البعض الاخر من الشافعية الى أنه ظاهر من جهة العرف وهو مذهب
جمهور المعتزلة كأبي علي الجبائي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار وأبو
الحسين البصري ، وهو مذهب الحنابلة وبعض المالكية .
وزهد جمهور الحنفية - ومنهم فخر الاسلام وشيخ الأئمة السرخسي - الى انه
حقيقة ، ولا مجاز ولا اضرار أصلا .

انظر مذاهب الاصوليين في هذه المسألة واستدلالاتهم في :
المعتمد (١) ٣٣٣-٣٣٤ ، اصول البيزدوي وكشف الاسرار ١٠٦/٢-١٠٨ ،
فواتح الرحموت ٢٣٣-٢٣٤ فصول البدائع ٩٥/٢ ، اصول السرخسي (١) ١٩٥
احكام الامدى ١٢/٣ المستصفي (١) ٣٤٦ التبصرة ص ٢٠١ جمع الجوامع
وشرح المحلي عليه ٥٩/٢ ، اللمع ص ٢٨ نهاية السؤل ١٤٦/٢ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٢٧٥-٢٧٦ السوداء ص ٩٠ ، ارشاد الفحول
ص ١٦٩-١٧٠ تيسير التحرير (١) ١٦٦ روضة الناظر ص ١٨١ .
(١) قال فخر الاسلام : ومن الناس من ظن ان التحريم المضاف الى الاعيان ، مثل :
المحارم والخمر . مجاز لما هو من صفات الفعل ، فيصير وصف العين به
مجازا . وهذا غلط عظيم ، لأن التحريم اذا أُضيف الى العين كان ذلك
امارة لزومه وتحققه فكيف يكون مجازا ؟
اصول البيزدوي ١٠٦/٢-١٠٨ وانظر كشف الاسرار نفس الصفحات .
(٢) انظر تفصيل حجة الكرخي وأبي عبدالله البصري في المعتمد (١) ٣٣٣
بالاضافة الى مراجع الحنفية السابقة .

(١) نوعان : مضاف الى الفعل مع قبول المحل كأكل مال الغير ، فيكون عدمه مضافا الى امتناع المكلف. ومضاف الى العين لقصد اعدام القابلية شرعا فيصير امتناع المكلف تابعا لانتفاء المحل . فلاضافة الى العين أدل على تحقيق (٢) التحريم . قلت : لا يخرج بهذا التقرير عن المجازية ، فان عدم القابلية شرعا ووجودها حقيقة سواء وانما هو اظهار فائدة المدول عن الحقيقة الى المجاز وهي قصد المبالغة في الانتفاء والا فالحرام من أوصاف الافعال التكميلية دون الاعيان فإن اللمس والنظر الى الأُم ليسا محرمين .
مسألة :

بعض أصحابنا (واسحوا برؤسكم) (٣) مجمل (٤) بـ

- (١) انظر تفصيلهما في اصول البيزدوى ٢/١٠٨ .
قال الامام عبد العزيز البخارى : يوصف الفعل بالحرمة على معنى ان العبد منع من اكتسابه وتحصيله . فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه .
وتوصف العين بالحرمة ، على معنى ان العين منعت عن العبد تصرفا فيها . فتصير العين ممنوعة ، والعبد ممنوعا عنها ، فعرفنا ان وصف العين بالحرمة صحيح وأن المنع نوعان : منع الرجل عن الشيء كقولك : لفلانك : لا تأكل هذا الخبز ، وهو موضوع بين يديه .
ومنع الشيء عن الرجل ، بأن رفع الخبز من يديه أو اكله .
فاذا اضيف التحريم الى الفعل كان من قبيل النوع الاول واذا اضيف الى العين كان من النوع الثاني " كشف الاسرار ٢/١٠٧ .
(٢) في ب : تحقيق .
(٣) جزء من الآية ٦ من سورة المائدة . وقد تقدمت كتابتها .
(٤) اختلف الاصوليون في اجمال قوله تعالى (واسحوا برؤسكم) فذهب الجمهور الى انه لا اجمال فيها .
وذهب بعض الحنفية الى انها مجملة ، لتردد المسح بين مسح جميع الرأس وبين مسح بعضه والسفنة بينت مسح بعض الرأس ، حيث توضأ الرسول صلى الله عليه وسلم ومسح بناصيته ، ومقدارها الربع ، فكان الربع واجبا .
قال في المعتمد هو قول العراقيين .
ثم اختلف القائلون لا اجمال في مقدار ما يمسح .
فذهب جمهورهم الى أنه ظاهر في مسح جميع الرأس لأن الباء حقيقة في اللصاق وقد الصقت المسح بالرأس والرأس اسم لجميعه لا لبعضه لا انه لا يقال لبعض الرأس رأس ، فوجب مسح جميعه .
وهذا مذهب الامام احمد واصحابه والامام مالك والباقلاني وابن جنبي . وذهب جمهور الشافعية الى ان الواجب هو مسح البعض ، لأن الباء تدل على التبعيض وقال البيضاوى في المنهاج : والحق ان مسح الرأس حقيقة فيما ينطلق عليه اسم المسح وهو القدر المشترك بين الكل والبعض . لأن هذا التركيب تارة يأتي في المسح الكل وهو واضح وتارة يأتي لمسح البعض ، كما يقال :
===

بالفعل^(١) وهو مسح الناصية . لنا : احتملت الباء الصلة والالصاق والتبعيض
ولا دليل يعين بعضها . قالوا : ان ثبت عرف في صحة اطلاقه على البعض
كالشافعية وعبد الجبار وأبي الحسين^(٢) فلا اجمال لظهوره فيه والاقل متيقن
وان لم يثبت كمالك والقاضي وابن جني^(٣) فلا اجمال لظهوره في الجميع .
قلنا : اذا لم يثبت عرف فما الواجب لتعيين الكل ، كيف وفي الصحيح
اقتصاره في المسح على الناصية^(٤) .

- ====
- مسحت يدي برأس اليتيم ، وان لم يمسح منها الا البعض . فان جعلناه
حقيقة في كل منهما لزم الاشتراك وان جعلناه حقيقة في احدهما فقط
لزم المجاز في الأمر ، فنجمه حقيقة في القدر المشترك دفعا للمحذورين .
قال في المحصول : وهذا قول الامام الشافعي .
انظر: المعتمد ٣٣٤/١ منهاج البيضاوي ١٤٦/٢ نهاية السؤل ١٤٧/٢
شرح البدخشي ١٤٦/٢ ، احكام الامدى ١٤/٣ ، جمع الجوامع شرح المحلي
عليه ٥٩/٢ ، فواتح الرحموت ٣٥-٣٦ ، تيسير التحرير ١٦٦/١ - ١٦٧ ،
فصول البدائع ٩٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص المسودة ص ١٢٨ ،
ارشاد الفحول ص ١٧٠ ، المحصول .
(١) أي بينه الرسول صلى الله عليه وسلم بفعله حيث توضأ ومسح ناصيته .
(٢) انظر المعتمد ٣٣٤/١ .
(٣) هو ابو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور كان اماما في علم
العربية ، قرأ الادب على الشيخ ابي علي الفارسي ، وفارقه وقعد للاقراء
بالموصل . وكان أبوه جني ملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الموصلي .
ولابن جني اشعار حسنة ، ويقال انه كان أعور .
وله من التصانيف المفيدة في النحو : كتاب الخصائص ، وسر الصناعة ، والمنصف
في شرح تصريف أبي عثمان المازني ، والتلقين في النحو ، والتعاقب ، والكافي
في شرح القوافي . وغير ذلك كثير .
وقد توفي سنة ٣٩٢ هـ وكانت ولادته قبل الثلاثين والثلاثمائة انظر ترجمته
في :
وفيات الأعيان ٢٤٦-٢٤٨ ، انباه الرواة ٣٣٥/٢ ، الفهرست ص ١٢٨
شذرات الذهب ١٤٠/٣ - ١٤١ ، البداية والنهاية ٣٣١/١١ .
(٤) يشير الى ما رواه مسلم والنسائي عن المغيرة بن شعبة : " ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح ناصيته وعمامته ، وعلى الخفين " .
انظر صحيح مسلم ١٧٣/٣ سنن النسائي ٦٥/١ .

سألة :

اذا ورد لفظ شرعي له محمل فيه (١) وحمل في اللغة مثل "الطواف صلاة" (٢) .
يحتمل : كالصلاة في الطهارة أو في الثواب . وأنه دعاء في اللغة (٣) . وكالاتسان
فما فوقها جماعة (٤) أي مثلها في الفضيلة ، والجماعة حقيقة (٥) ، ليس بمجمل (٦)
لنا العرف (٧) الشرعي موضح للمراد ، فان الشارع يعرف الاحكام ، لا موضوعات اللغة .
قالوا : يصلح لهما ولا معرف . قلنا : عرفه معرف .

- (١) أي في الشرع .
(٢) هذا جزء من حديث رواه النسائي عن طاوس عن رجل أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه :
"الطواف بالبيت صلاة ، فأقلوا من الكلام" وفي رواية عن عبدالله بن عمر
أقلوا الكلام في الطواف ، فانما أنتم في صلاة "سنن النسائي ١٧٦/٥ .
ورواه الترمذى والحاكم والدارمي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
بلفظ : "الطواف بالبيت صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فيه
فلا ينطق الا بخير" .
قال الترمذى : وقد روى هذا الحديث عن ابن طاوس وغيره ، عن طاوس عن
ابن عباس موقوفا . ولا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء ابن السائب - هذا -
انظر :
سنن الترمذى ٢٨٤/٣ ، سنن الدارمي ٤٤/٢ ، المستدرک ٤٥٩/١ .
(٣) لأن معناها لغة الدعاء ، فسمي صلاة لما فيه من الدعاء .
(٤) رواه ابن ماجه والدارقطني وقال في التعليق المغني على الدارقطني :
فيه الربيع بن بدير بن عمرو ابو العلاء ضعفه أبو داود وغيره .
وقال البخارى : باب اثنان فما فوقهما جماعة . وقال ابن حجر في فتح
البارى : هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة . . . الخ .
انظر : صحيح البخارى وفتح البارى ١٤٢/٢ ، سنن ابن ماجه ٣١٢/١ ،
سنن الدارقطني ومعه التعليق المغني ٢٨٠-٢٨١ .
(٥) أي ويحتمل انه اراد به انها جماعة حقيقة .
(٦) خلافا لحجة الاسلام الفزالي حيث ذهب الى انه مجمل .
انظر المستصفي ٣٥٦/١ - ٣٥٧ .
(٧) انظر احكام الامدى ٢٢/٣ ، التبصرة ص ١٩٥ ، جمع الجوامع مع شرح
المحلي عليه ٦٣/٢ ، التمهيد للاسنوى ص ٦١ ، نهاية السؤل ١٦٠/٢ -
١٦١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١١٢ وما بعدها ، العضد على ابن الحاجب
١٦١/٢ ، فواتح الرحموت ٤١/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٧٢ ، مختصر البعلبي
ص ١٢٨ .

سألة :

ما له سمي لغوي وشرعي ليس بمجمل (١) وقيل به (٢) . والفزالي (٣) : ان كان في الاثبات فالشرعي ، وفي النهي فمجمل ، وقيل وفي (٤) النهي فلغوي ، والاثبات كقوله لما سأل "هل عندكم شيء" ؟ فقالوا : لا . اني اذا صائم (٥) . والنهي كنهيه عن صوم يوم النحر (٦) . لنا : ان العرف الشرعي قاض بظهوره فيه فلا اجمال قالوا : يطلق عليهما فلم يتضح . ورد بما قلنا . قالوا : الاثبات واضح وفي النهي يضعف حمله عليه ظاهرا والا لزم صحته . قلنا نعم وجبت صحته أصلا لا وصفا وقد حقق . وأجيب على اصله بأن الشرعي لا يستلزم الصحيح ، بل معناه الهيئات المخصوصة والا لزم أن يكون "دعي الصلاة" مجملا وهو باطل . قالوا : في الاثبات واضح ، وفي النهي الاجماع على تعذر حمله على الصحيح كبيع الملاقيح والمضامين والحر . قلنا : ليس لأنه منهي ، بل لعدم تصور ركبن البيع وهو الاضافة الى المال وإلا يلزم في البيع وقت النداء والصلاة في الأرض

-
- (١) اذا ورد لفظ الشارع وله سمي لغوي وسمى شرعي فليس بمجمل عند الجمهور .
 - (٢) أي وقيل بل هو مجمل ، وهو قول القاضي أبو بكر وجماعة .
 - (٣) وفصل حجة الاسلام الفزالي فقال : والمختار عندنا ، أن ما ورد في الاثبات والامر فهو للمعنى الشرعي . وما ورد في النهي كقوله : دعي الصلاة . . فهو مجمل .
المستصفي ٣٥٩/١ .
 - (٤) قال الامدى : والمختار ظهوره في المسمى الشرعي في طرف الاثبات ، وظهوره في المسمى اللغوي في طرف الترك .
الاحكام ٢٣/٣ .
 - (٥) هذا الحديث رواه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم : يا عائشة هل عندكم شيء ؟ فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء . قال : فاني صائم الحديث .
صحيح مسلم ٣٤/٨ .
 - (٦) روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين ، يوم الاضحى ويوم الفطر " وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري وغيرهما .
صحيح مسلم ١٥/٨ .

المقصوبة ، ودعي الصلاة أي اللغوية وهو باطل اجماعاً (١) .

ومنه (٢) البيان :

وهو الاظهار (٣) وينقسم الى مقرر ومفسر ومغير ومبدل وضروري لانه اما بلفظي أو غيره .
والأول اما بمنطوقه أولاً . والاول اما موافق لمدلول اللفظ أو مخالف . والأول اما
مع اجمال أو غيره . والثاني اما مقارن أو متأخر . فغير المنطوق ضروري ، والمنطوق
الموافق بغير اجمال تقرير ، ومع تفسير ، والمخالف المقارن مغير والمتأخر ناسخ .

(١) انظر كلام الاصوليين على هذه المسألة في :

احكام الامدى ٢٣/٣-٢٤ ، المستصفى ٣٥٧/١-٣٥٩ ، التبصرة ص ١٩٥

جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦٣/٢ ، التمهيد للاسنوى ص ٦١ ، فواتح

الرحموت ٤١/٢-٤٢ ، ارشاد الفحول ص ١٧٢ ، مختصر البعلبي ص ١٢٩ .

(٢) أي ما يشترك فيه الكتاب والسنة والاجماع ، البيان .

(٣) البيان في اللغة : الفصاحة واللسن ، وفي الحديث " ان من البيان لسحر "

وفلان أبين من فلان أي أفصح منه وأوضح كلاماً .

والبيان أيضا : ما يبين به الشيء من الدلالة وغيرها . وبان الشيء يبين

بيانا : اتضح فهو بين . وكذا أبان الشيء فهو مبين وأبنته أي أوضحت .

انظر: القاموس المحيط ٢٠٦/٤ ، المصباح المنير ٧٧/١-٧٨ ، مختار

الصاح ص ٧٢ .

وفي الاصطلاح اختلفوا في تعريفه :

فقال ابو بكر الصيرفي : البيان هو التعريف وهو اخراج الشيء من هيـز

الاشكال الى هيـز الوضوح والتجلي .

وزهب ابو عبدالله البصرى الى : أن البيان هو العلم الحاصل من الدليل .

انظر: المعتمد ٣١٨/١ احكام الامدى ٢٥/٣ .

وقال الجمهور : ان البيان هو الدليل واختاره الامدى .

وقال الجرجاني : البيان عبارة عن اظهار المتكلم المراد للسامع ، وهو

بالاضافة خمسة :

١ - بيان التقرير ، وهو تأكيد الكلام بما يرفع احتمال المجاز والتخصيص .

٢ - بيان التفسير : وهو بيان ما فيه خفاً من المشترك أو المشكل أو المجهل

أو الخفي .

٣ - بيان التفسير : وهو تغيير موجب الكلام نحو التعليق والاستثناء والتخصيص

٤ - بيان الضرورة : هو نوع بيان يقع بغير ما وضع له لضرورة ما ، ان الموضوع

له النطق ، وهذا يقع بالسكوت ، مثل سكوت الحولى عن النهى حين يرى

عده يبيع ويشترى فانه يجعل اذنا له في التجارة ضرورة دفع الضرر

عن يعاطه .

وغير اللفظي كالفعل ^(١) أما التقرير : فمثل تأكيد الحقيقة والعام بما يرفع احتمال المجاز والتخصيص وهذا يصح مفصلاً وموصلاً . وأما التفسير فمثل ما يرفع ابهام الجمل والمشارك منه تفسير الكنايات . ولفلان طي عشرة دراهم وفي البلد نقود مختلفة فهين فهو تفسير . ويصح مفصلاً أيضاً ، وأما التغيير ^(٢) فلا يصح الا موصلاً ^(٣) كالشرط والاستثناء ، وسمى بياناً من جهة أن اللفظ طة شرعية كطالق مثلا ويتبين بالشرط أن المراد عدم انعقادها في الحال والنطق بالعلة من دون ^(٤) حكم سائغ كالبيع بالخيار وهو مع ذلك تغيير ^(٥) من التنجيز الى التعليق وكذلك الاستثناء . فان العشرة مثلا اسم لعدد خاص ، فاذا قال : الا ثلاثة غيره وتبين ان مراده سبعة ، فكان الاستثناء مانعاً من انعقاد الكلام موجبا لحكمه في البعض كما منع الشرط انعقاد العلة لحكمها فهو كلام واحد حكما وكلامان صورة ، والتخصيص من بيان التغيير ^(٦) كما مر وسياتي تقرير الشرط . وهذه مسائل الاستثناء .

- ====
- ٥ - بيان التبديل : وهو النسخ ، وهو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر .
التعريفات ص ٤٧ ، وانظر هذا التقسيم في اصول السرخسي ٢٧/٢ - ٢٨
فصول البدائع ١٠٥/٢ - ١٠٦ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٥/٣ وما
بعدها ، تيسير التحرير ١٧٢/٣ ، فواتح الرحموت ٤٣/٢ ، التلويح على
التوضيح ١٧/٢ - ١٩ .
وانظر تعريف البيان عند الاصوليين في : احكام الامدى ٢٥/٣ ، البرهان
١٥٩/١ ، المستصفى ٣٦٤/١ - ٣٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ ،
ارشاد الفحول ص ١٦٨ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٤/٣ ، اصول
السرخسي ٢٦/٢ ، تيسير التحرير ١٧١/٣ ، فواتح الرحموت ٤٢/٢ ،
فصول البدائع ١٠٥/٢ ، التلويح على التوضيح ١٧/٢ .
- (١) في ب : وأما بزيادة " و " .
(٢) في أ : التعبير بالعين المهمة والباء وهو تصحيف
(٣) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١١٠/٣ وفصول البدائع ١٠٥/٢ - ١٠٧ .
(٤) وفي ب : بدون .
(٥) وفي ج : تغيير .
(٦) وفي أ : التعبير . بالعين المهمة والباء . وهو تصحيف .

مسألة :

الاستثناء (١) المتصل (٢) اخراج بالا واخواتها يبين ان المراد الباقي . والمنقطع مجاز ، وقيل حقيقة فليل بالتواطؤ والاشترك (٣) . القائل بالمجازية : يفهم المتصل من غير قرينة وهو دليل المجاز في غيره ، وقيل لا نه مأخوذ من ثبيت العنان : نقضته ، ولا

- (١) الاستثناء لغة : مأخوذ من ثني الشيء وهو عطفه .
وشناه أيضا : كفه وصرفه عن حاجته .
وشناه : صار له ثانيا .
انظر : المصباح المنير ٩٤/١ ، مختار الصحاح ص ٨٧ .
وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفه ، فعرفه حجة الاسلام : بأنه قول ذو صيغ مخصوصة ، دال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الاول . المستصفي ١٦٣/٢ وتعقبه الامدى فأبطله من وجهين ، انظر تفصيلهما في الاحكام ٢٨٦/٢ .
وقيل : هو اخراج بعض الجملة عن الجملة بلفظ " الا " أو ما يقوم مقامها .
ونقضه الامدى بقول القائل : رأيت اهل البلد ، ولم أر زيدا . فانه قائم مقام قوله - الا زيدا - في اخراج بعض من الجملة عن الجملة ، وليس باستثناء .
واختاران يقال : هو عبارة عن لفظ متصل بجملة ، لا يستقل بنفسه دال بحرف - الا - أو اخواتها على أن مدلوله غير مراد مما اتصل به .
ليس بشرط ولا صفة ولا غاية . احكام الامدى ٢٨٧/٢ .
وقال القرافي : هو عبارة عن اخراج بعض ما دل اللفظ عليه - ذاتا كان أو عددا - أو ما لم يدل عليه ، وهو اما محل المدلول ، أو امر عام ، بلفظ - الا - أو ما يقوم مقامها . شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٧ .
وانظر بقية تعريفات الاصوليين للاستثناء في :
نهاية السؤل ٩٤/٢ ، مناهج العقول ٩٣/٢ ، التمهيد ص ١١٤ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٩/٢ ، احكام ابن حزم ٣٩٧/١ ، المسوده ص ١٥٩ - ١٦٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٧ ، مختصر ابن الحاجب ١٣٢/٢ ، كشف الاسرار ١٢٢-١٢١/٣ ، تيسير التحرير ٢٨٤-٢٨٥ ، فواتح الرحموت ٣١٦/١ ، فصول البدايع ١٠٦-١٠٧ ، التوضيح على التنقيح ٢٠/٢ .
(٢) الاستثناء قسمان : متصل ، ومنفصل ، وهو ما عرّفه المصنف بالمنقطع .
وأدوات الاستثناء المشهورة ثمانية وهي : الا ، حاشا ، ليس ، لا يكون ، خلا ، عدا ، غير ، سوى .
(٣) أى وقيل موضوع للقدر المشترك بين المتصل والمنقطع ، وهو التواطؤ .
وقيل لفظ الاستثناء مشترك لفظي في المتصل والمنقطع . لا طلاقه على كل منهما حقيقة من غير أن يشترك بينهما معنى ، وعدم ترجيح احدهما على الاخر لكون حقيقة أو مجازا .

نقض الا في المتصل (١) ، فيقال (٢) هو مشتق من التثنية كأنه شئ الكلام به . وهو متحقق فيهما ولا يلزم من الاشتقاق لمعنى أن لا يكون حقيقة في معنى آخر كالعين . القائل بالتواطؤ (٣) : بوب العلماء له وقسموه . قلنا : كما بوبوا اسم الفاعل وهو مجاز في المستقبل باتفاق . قالوا : الأصل هدم الاشتراك والمجاز فتعيين (٤) التواطؤ . قلنا : لا تثبت اللغة بلوازم الماهيات . وعرف على التواطؤ : ما دل على مخالفة بين (٥) المستثنى والمستثنى منه بالألا غير الصفة وأخواتها . وما دل على مخالفة جنس لأن مخالفة حكم المستثنى للمستثنى منه اما بنفيه او بأنه حكم آخر غيره ضروري ، وقيد بغير الصفة لتخرج التي بمعناه . وعرف المنفصل على الاشتراك أو المجاز : ما دل على (٦) مخالفة بالألا غير الصفة أو أخواتها من غير اخراج . والمتصل : قول ذو صيغ (٧) مخصوصة دال على ان المذكور به لم يرد بالقول الأول ، والقول فصل عن الفعل والقرينة ، وذو صيغ عن مثل رأيت المؤمن ولم أر زيدا ، فان المراد بالصيغ آلات الاستثناء ، وأورد على طرده الشرط والوصف (٨) بالذنين والغاية كأكرم بني تميم ان دخلوا داري والذنين والسي أن يدخلوا . وأجيب بأن المذكور بها مراد . وعلى عكسه كقام القوم الا زيدا . فانه ليس بذئ صيغ ، وأجيب بأن المراد صيغة منها ، وفي الاحكام (٩) : لفظ

- ====
- قال ابن الهمام : والمختار : أنه في المتصل حقيقة ، وفي المنقطع مجاز . وقال في التلويح : قد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل ، مجاز في المنقطع ، والمراد بالاستثناء : صيغ الاستثناء . وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع . . . الخ
- انظر : التلويح على التوضيح ٢٠ / ٢ ، التحرير وشرحه تيسير التحرير ٢٨٤ / ١ ، فصول الهدايح ١٠٦ / ٢ - ١٠٧ ، فواتح الرحموت ٣١٦ / ١ ، مناهج العقول ٩٤ / ٢ ، نهاية السؤل ٩٥ / ٢ ، التوضيح على التنقيح ٢٨ / ٢ .
- (١) انظر كشف الاسرار ١٢١ / ٣ .
- (٢) في ب : ويقال .
- (٣) وفي ب : بالتواطي .
- (٤) انظر كشف الاسرار ١٢١ / ٣ - ١٢٢ ، تيسير التحرير ٢٨٤ / ١ ، فواتح الرحموت ٣١٦ / ١ ، فصول الهدايح ١٠٦ / ٢ .
- (٥) وفي ب : تبين .
- (٦) انظر تيسير التحرير ٢٨٤ / ١ - ٢٨٥ ، فواتح الرحموت ٣١٦ / ١ وما بعدها ، فصول الهدايح ١٠٦ / ٢ - ١٠٧ .
- (٧) هذا تعريف حجة الاسلام الذي سقناه آنفا . انظر المستصفى ١٦٣ / ٢ .
- (٨) انظر تيسير التحرير ٢٨٧ / ١ - ٢٨٨ .
- (٩) انظر ٢٨٧ / ٢ من احكام الامدى .

متصل بجملته لا يستقل بنفسه دال على أن مدلوله غير مراد ما اتصل به ليس بشرط ولا صفة ولا غاية. ويرد على طرده : قام القوم لا زيد وما قام القوم بل زيد ، ولكن وعلى عكسه ما جاء الا زيد لعدم الاتصال بالجملته بنا على أن زيدا فاعل .

سألة :

الاستثناء تكلم بالباقي بعد المستثنى (١) فهو بيان معنوي أن المستثنى لسم يكن مرادا واستخراج صوري . وقال الشافعي (٢) : اخراج

- (١) وفي ب : بعد الاستثناء .
(٢) اختلفوا في موجب الاستثناء ، فذهب جمهور الحنفية الى ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الاستثناء ، ويعدم الحكم في المستثنى لعدم الدليل الموجب له ، مع صورة التكلم به ، فاذا قال : له علي عشرة الا ريبالا ، يلزمه تسعة ، لكن من حيث أن الريال المخرج منفي بالاً صالة ، لا من حيث ان الاستثناء من الاثبات نفي .
- وذهب جمهور الشافعية والحنابلة والمالكية الى : ان موجب الاستثناء امتناع الحكم في المستثنى لوجود المعارض . فاذا قال : له علي عشرة الا ريبالا كان ذلك اقرار بتسعة وانكار للعاشر .
- واذا قال : ليس له علي شيء الا ريبالا كان مقرا بريال وذلك لأن الاستثناء من الاثبات نفي ، والاستثناء من النفي اثبات عند الجمهور .
- وحكى الشوكاني اتفاقهم على ان الاستثناء من الاثبات نفي . وحصر الخلاف في الاستثناء من النفي . وكذا الاسنوي في نهاية السؤل .
- وقال عبد العزيز البخاري بعد ذكره لخلاف الشافعي رحمه الله : واصل الخلاف في التعليق بالشرط ، فان التعليق عنده لا يخرج الكلام من أن يكون ايقاعا بل يمتنع وقوعه لمانع ، وهو التعليق أو عدم الشرط ، فكذا الاستثناء .
- وعندنا ، التعليق يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا ، ويمتنع ثبوت الحكم في المحل لعدم العلة ، مع صورة التكلم بها ، فكذا الاستثناء . فاذا قال : لفلان علي الف الا مائة ، صار عنده كأنه قال : الا مائة فانها ليست علي . فلا تلزمه المائة للدليل المعارض لأول كلامه ، لا لأنه يصير بالاستثناء كأنه لم يتكلم به .
- وصار عندنا كأنه قال : لفلان علي تسعمائة وانه لم يتكلم بالالف في حق لزوم المائة . كشف الاسرار ١٢٢/٣-١٢٣ .
- انظر اختلافهم في موجب الاستثناء ووجهة نظر كل في :
- اصول السرخسي ٢٦-٣٧ ، تيسير التحرير ١/٢٨٩-٢٩٠ ، فواتح الرحموت ١/٣١٦-٣١٧ ، فصول البدايع ٢/١٠٧ ، احكام الامدى ٢/٣٠٨ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/١٥-١٦ التمهيد للاسنوي ص ١١٧-١١٨ ،

للبعث^(١) عما دل عليه صدر الجملته بالمعارضة كالتخصيص فمعنى علي عشرة الا
ثلاثة سبعة . وعنده الا ثلاثة فانها ليست علي . لنا (فلبث فيهم ألف سنة
الا خمسين عاما)^(٢) ولولا أنه تكلم بالباقي للزم نفي حكم الخبر الصادق بعد
ثبوته وهو محال . وأيضا لورفع الحكم بالمعارضة لصح المستغرق لاستواء البعث
والكل في جواز المنع بالمعارضة ، كالناسخ ، وأيضا لو كان معارضا كالتخصيص للزم
بقاء الحكم في الباقي بصيغته كأنطبق اسم المشركين بعد تخصيص أهل الذمة
على الباقي . وليس فان اسم العشرة لا يصدق على السبعة بعد اخراج الثلاثة .
قالوا : الاجماع^(٣) ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس^(٤) والا لم تكن كلمة
التوحيد توحيدا للسكوت عن اثبات الألوهية في الله ولا يتم التوحيد الا بهما
فوجب أن يكون معارضا لصدر الجملة في البعث^(٥) قلنا معارض بقولهم تكلم بالباقي

====
مختصر ابن الحاجب ١٤٢/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٧-٢٤٨ ،
المسودة ص ١٦٠ ، مختصر البعلبي ص ١٢٠ ، المحرر في الفقه ٤٦٢/٢ ،
الفروق للقرافي ٩٣/٢ ، منهاج البيضاوي ٩٩/٢ - ١٠٠ ، نهاية السؤل
١٠٢/٢ - ١٠٣ ، منهاج العقول ٩٩/٢ - ١٠١ ، ارشاد الفحول
ص ١٤٦ .

- (١) وفي ب : لبعث .
(٢) جزء من الآية ١٤ من سورة العنكبوت ، ونصها (ولقد ارسلنا نوحا الى
قومه ، فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما . فأخذهم الطوفان وهم
ظالمون) .
(٣) قال الامدى : مذهب اصحابنا ، أن الاستثناء من الاثبات نفي ، ومن النفي
اثبات خلافا لابي حنيفة . الاحكام ٣٠٨/٢ .
وعلى هذا لا اجماع مع وجود المخالف . الا ان يريد به اتفاق أهل اللسان .
قال السرخسي : اجتجوا باتفاق اهل اللسان ، ان الاستثناء من النفي
اثبات ، ومن الاثبات نفي .
اصول السرخسي ٣٦/٢ .
وقال البزدوى : اما الاجماع ، فان أهل اللفظة اجمعوا : ان الاستثناء من
الاثبات نفي ، ومن النفي اثبات . وهذا اجماع على ان للاستثناء حكما وضع
له ، يعارض به حكم المستثنى منه . اصول البزدوى ١٢٦/٣ .
(٤) في ب : وبالعكس " نفي " .
(٥) انظر تفصيل هذا الاستدلال والجواب عنه في : احكام الامدى ٣٠٨/٢ ،
اصول السرخسي ٣٦/٢ - ٣٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٢٦/٣
ومابعدھا ، نهاية السؤل ١٠٢/٢ .

بعد الثبوت والجمع ان يجعل استخراجا وتكلم بالباقي بوضعه (١) ، ونفيا واثباتا ،
باشارته ، وتحقيقه : ان الاستثناء كالفاية من الصدر لكونه بيانا أنه ليس بمراد منه ،
وبالفاية ينتهي الحكم السابق الى خلافه فيجب اثبات الفاية ليتم الصدر ، لكن
لما لم يكن المقصود الا الصدر جعل اثبات الثاني اشارة ، ولذلك اختير في كلمة
التوحيد لكون المقصود نفي الالهية عن غير الله تعالى نفيا ينتهي باثباتها فيه
تعالى فنحن قائلون بالموجب (٢) .

تنبيه :

مثل : " لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سوا بسوا " (٣) أي بيموه كذلك . عند
الشافعي (٤) فيبقى الصدر عاما في القليل والكثير . لأن المعارض اخرج المكيل
خاصة . وعلي مائة درهم ، إلا ثوبا أي (٥) قيمته لوجوب العمل بالمعارض عنده ،
وقد امكن بذلك . وعندنا استثناء حال (٦) فيعم الصدر الاحوال فيتعين القدر
والاستثناء في الثانية (٧) منقطع فلم يؤثر في الصدر . ومنه آية القذف (٨) .
قيل هو منقطع وقيل عام في الاحوال (٩) .

تنبيه :

ومن المنفّر : علي ألف وديعة أو اسلمتها إلي في كذا (١٠) ولم (١١) أقبضها (١٢)

- (١) في ب : " بوصفه " بالصاد المهمة والفاء الموحده .
- (٢) انظر: اصول السرخسي ٣٨-٣٧/٢ ، تيسير التحرير ٢٩٠-٢٩١ ، فواتح
الرحموت ٣٢٠-٣١٦/١ ، فصول البدايع ١٠٧-١٠٩/٢ نهاية السؤل
١٠٢/٢-١٠٣ .
- (٣) تقدم تخريجه في ص (٣٠) .
- (٤) انظر: احكام الامدى ٣٠٨/٢ نهاية السؤل ١٠٢/٢-١٠٣ ، سناهج العقول
١٠٠-٩٩/٢ مختصر ابن الحاجب ١٤٣/٢ .
- (٥) في ج: لا قيمته .
- (٦) انظر: اصول الهزدي وكشف الاسرار ١٢٤-١٢٥/٣ اصول السرخسي ٣٨-٣٧/٢
فواتح الرحموت ٣١٢/١ .
- (٧) وفي ب : للثانية والمثبت هو الصحيح .
- (٨) يعني قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من
بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم) الايتان ٤ ، من سورة النور .
- (٩) انظر: اصول الهزدي وكشف الاسرار ١٣٣/٣ ، فواتح الرحموت ٣٣٧/١ .
- (١٠) انظر توضيح هذه الفروع في اصول الهزدي وكشف الاسرار ١٣٧/٣ ، اصول
السرخسي ٤٦/٢ .
- (١١) وفي ب : أولم .
- (١٢) وفي ب : أقبض .

صدق ان وصل وكذا (١) أعطيتني وأقرضتني . وأما نقدتني أو دفعت إليّ فكذا
عند محمد (٢) مجازا عن العقد ، وأبو يوسف هو حقيقة في التسليم فتناقض (٣) ولو
وصل في قرض أو ثمن : هي زيوف صدقاه (٤) لأنها نوع ، وأبو حنيفة : الزيادة
عيب ومطلق الاسم لا يتناوله فكان رجوعا (٥) . ويعتق هذا العيب بألف (٦) إلا
نصفه ، بيع للنصف بالألف وعلى أن لي نصفه بيع للنصف بخمسائة لدخول الاستثناء
على المبيع وهو تكلم بالباقي منه والثن بحاله والصدراعراض الصدر (٧) وجعل
الايجاب منقسما عليهما . وفي بيعه من نفسه فائدة قسمة الثمن فجعل داخلا
ثم خارجا لتحصيل القسمة كمن باع عهدين أحدهما ملك المشتري .
مسألة :
شرط الاستثناء الاتصال لفظا أو حكما (٨) كانقطاعه بتنفس أو سعال وشبهه .

- (١) وفي ب : وكذا ان أعطيتني .
(٢) أي يصدق فيه واصلا ، لا فاصلا ، لأن النقد والدفع والاعطاء سواء فيجوز
أن يستعار النقد والدفع للعقد ، كالأعطاء اطلاقا لاسم المسبب على السبب ،
ولأن بالدفع اليه عبارة عن التسليم اليه ، والقبض شرط لنفان حكم التسليم
وتماه ، فصار قوله : إلا أني لم أقبض استثناء لبعض ما تكلم به فيصح
موصولا .
وقال أبو يوسف : لا يصدق أصلا ، لأن النقد والدفع اسمان مختصان بالتسليم
والفعل ، لأنهما لم يطلقا على غير الفعل أصلا ، وليس في الشرع عقد
يسمى دفعا أو نقدا ، فلا يتناولان العقد حقيقة ولا مجازا ، فكان قوله :
إلا أني لم أقبض أولكني لم أقبض ، رجوعا لا بيانا فلا يقبل موصولا ولا منفصلا .
كشف الاسرار ١٣٨/٣ ، اصول السرخسي ٤٦/٢ - ٤٧ .
- (٣) وفي ب : فيتناقض .
(٤) أي أبو يوسف ومحمد . قال البزدوي : وإذا أقر بالدرهم قرضا أو ثمن بيع
وقال : هي زيوف ، صح عندهما موصولا . لأن الدرهم نوعان : جياذ ، وزيوف
إلا أن الجياذ غالبية ، فصار الاخر كالمجاز . فيصح التفسير اليه موصولا .
اصول البزدوي ١٣٩/٣ .
- (٥) أنظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٣٩/٣ - ١٤٠ ، اصول السرخسي
٤٧/٢ .
- (٦) وفي ب : بالف درهم .
(٧) وفي ج : الصدر .
(٨) اختلفوا في شرط الاستثناء : فذهب جمهور أهل العلم الى اشتراط اتصال
المستثنى بالمستثنى منه لفظا ، بأن يكون الكلام واحدا غير منقطع . ويلحق
به ما هو في حكم الاتصال كانقطاعه عنه بتنفس أو سعال أو عطاس ونحوه
مما لا يعد فاصلا بين اجزاء الكلام . فان انفصل بغير ذلك كان لغوا ،
لا أثره في اثبات حكمه .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما : يصح وان طال الزمان شهرا ، وقيل يصح اتصاله
باليه وانفصاله لفظا ويدين المضر ، وحمل بعضهم مذهب ابن عباس رضي الله
عنهما عليه . لنا : ان الاصل ترتب حكم الكلام عليه تنجيذا ، وانما توقف اذا وجد
مغير لتنزله كالجزء منه ، فاذا انفصل ثبت حكم الصدر لوجود المقتضي وعدم المانع
وأيا لوصح لما قال " فليكفر عن يمينه " (١) ولخيريه بين الاستثناء وبينه مع أن
الاستثناء أولى لعدم الحث . وأيضا لما تم اقرار ولا طلاق ولا عتاق ، لا مكان الاستثناء .

====
وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه يصح وان طال الزمان . ثم اختلفت الرواية
عنه ، فقيل الى شهر ، وقيل الى سنة ، وقيل يصح ابدا .
وأنكر بعضهم ثبوت ذلك عن ابن عباس ، ومنهم : الحافظ ابو موسى المدني ،
وامام الحرمين والغزالي . لما يلزم من ارتفاع الثقة باليهود والمواثيق .
وحصر القرافي وجماعة ما نقل عن ابن عباس بأنه في التعليق على مشيئة الله
تعالى في الحلف خاصة ، كمن حلف وقال ان شاء الله . وليس هو نفسي
الاخراج بالا واخواتها .
وقال الشوكاني : ومن قال : ان هذه المقالة لم تصح عن ابن عباس لعلمه
لم يعلم بأنها ثابتة في مستدرك الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين
بلفظ : اذا حلف الرجل على يمين . فله ان يستثنى الى سنة . وقد روى هذا
عنه غير الحاكم من طرق . فالرواية عن ابن عباس قد صحت ولكن الصواب
خلاف ما قاله ، ارشاد الفحول ص ١٤٨ .
وعن مجاهد انه قال : يصح الاستثناء الى سنتين .
وروى عن سعيد بن جبير انه اجازه بعد اربعة أشهر .
ونسب الى بعض اصحاب مالك انه يصح اتصاله بالنية ، وانقطاعه لفظا ، ويكون
مدينا فيما بينه وبين الله تعالى .
وأول بعضهم - ومنهم الامدي - مذهب ابن عباس بهذا .
وروى عن الامام احمد والحسن وعطاء انه يصح ما دام في المجلس .
وقيل يصح ما لم يأخذ في كلام اخر .
وقيل يجوز ذلك في القرآن خاصة ، وحمل بعضهم كلام ابن عباس عليه .
ولكل ادلته . انظر هذه المذاهب مع تفصيل ادلتها في :
احكام الامدي ٢/٢٨٩-٢٩١ ، البرهان ١/٣٨٥-٣٨٨ ، المستصفي
٢/١٦٥-١٧٠ ، المنحول ص ١٥٧ ، التبصرة ص ١٦٢-١٦٣ ، جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/١٠-١١ ، التمهيد للاسنوي ص ١١٦ ، منهاج
البيضاوي ٢/٩٥-٩٦ نهاية السؤل ٢/٩٧ ، منهاج العقول ٢/٩٥-٩٦ ، اصول
البيزدي وكشف الاسرار ٣/١١٧-١٣٠ ، اصول السرخسي ٢/٣٦ ، وما بعدها
تيسير التحرير ١/٢٩٧-٣٠٠ ، فواتح الرحموت ١/٣٢١-٣٢٣ ، المعتمد
١/٢٦٠-٢٦٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٢-٢٤٤ ، مختصر ابن الحاجب
٢/١٣٧ احكام القرآن للجصاص ٥/٤١ ، تفسير القرطبي ١٠/٣٨٥ .
(١) هذا جزء من حديث تقدم تخريجه في ص (٩٦) .

ولما علم صدق ولا كذب . قالوا (١) لو لم يصح لم يفعله عليه السلام في " لا غزون (٢) قريشا " (٣) وسكت وقال " ان شاء الله " ملحقا ، ولما سئل عن أهل الكهف فقال " غدا أجيبكم " (٤) فتأخر الوحي ونزل (٥) (ولا تقولن لشيء) (٦) فقال : ان شاء الله قلنا : لم يلحق لجواز التقدير بأفعل ان شاء الله . قالوا : لولا صحته لم يقل به ابن عباس قلنا : مؤل بما تقدم .

سألة :

المستغرق (٧) باطل . وجوز الاكثرون (٨) الاكثر (٩) والمساوي كعشرة الا تسعة

- (١) اشارة الى حجج القائلين بصحة الاستثناء مع الانفصال .
- (٢) وفي ب : غزونا . والمثبت هو الصحيح .
- (٣) جزء من حديث رواه ابو داود من حديث عكرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " والله لا غزون قريشا ، والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا " ثم قال " ان شاء الله " .
- قال ابو داود : وقد اسند هذا الحديث غير واحد عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس اسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال الوليد بن مسلم عن شريك : ثم لم يفزهم . سنن أبي داود ٢٠٧/٢ .
- (٤) هذا حديث مذكور ضمن قصة طويلة . انظر تفاصيلها في كتب التفسير عند تفسير قوله تعالى (ولا تقولن لشيء) اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله (الايات من سورة الكهف . ومنها :
- تفسير ابن كثير ٧١-٧٢/٣ احكام القرآن للجصاص ٤٢/٥ ، احكام القرآن لابن العربي ١٢١٩-١٢٢١ تفسير القرطبي ٣٨٥/١٠ .
- (٥) في ب : فنزل .
- (٦) الآية ٢٣ من سورة الكهف . وتكلمتها (اني فاعل ذلك غدا) والتي بعدها (الا ان يشاء الله) واذكر ربك اذا نسيت وقل صبي ان يهديني ربي لا قرب من هذا (هذا) .
- (٧) أي الاستثناء المستغرق للمستثنى منه باطل . كقوله : له علي عشرة الا عشرة .
- قال الامدى : اتفقوا على امتناع الاستثناء المستغرق ، وانما اختلفوا فسي استثناء النصف والاكثر . الاحكام ٢٩٧/٢ .
- (٨) انظر : احكام الامدى ٢٩٧/٢ ، المستصفى ١٧٠/٢ ، المحلي على جمع الجوامع ١٤-١٥ ، البرهان ٣٩٦/١ ، المنحول ص ١٥٨ ، التبصرة ص ١٦٨ ، نهاية السؤل ٩٧/٢ - ٩٨ ، مناهج العقول ، ٩٦/٢ ، الفروق ١٦٨/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٤ ، مختصر ابن الحاجب ١٣٨/٢ كشف الاسرار ١٢٢/٣ تيسير التحرير ٣٠٠-٣٠١ فواتح الرحموت ٣٢٣/١ ارشاد الفحول ص ١٤٩ ، التوضيح على التنقيح ٢٩/٢ .
- (٩) سقطت " الاكثر " من ب .

وخمسة ، ومنعت الحنابلة (١) والقاضي في أول قوله (٢) . وقيل هو ثانيهما : ان صح بهما منع والا جاز (٣) كخذ ما في الكيس الا الزيوف وهي الاكثر . لنا (٤) : لو لم يجز لم يقع في قوله (الا من اتبعك من الغاوين) (٥) وهم الاكثرون لقوله (وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) (٦) فالمساوي أولى . ولما وقع في العرف كـ "كلكم جائع الا من أطمعت" (٧) وهم الاكثرون وللإجماع على أن المقر بعشرة الا تسعة يلزمه درهم . قالوا : الاستثناء خلاف الا صل لا أنه انكار بعد اقرار

- (١) الذي منعت الحنابلة هو استثناء الاكثر . كقوله : له علي عشرة الا ستسنة قال في المسودة : لا يجوز أن يستثنى الا اكثر من عدد مسمى عند اصحابنا ذكره الخرقى وأبو بكر ، ونعى عليه احمد في الطلاق .
وقال البعلبي : واستثناء الاكثر من عدد مسمى باطل عند احمد واصحابه وأكثر النحاة ، خلافا لابي بكر الخلال والاكثر .
أما استثناء النصف ، ففيه وجهان عند الحنابلة احدهما : أنه جائز .
قال في الانصاف وهو المذهب . وهو ظاهر كلام ابن عقيل في التذكرة .
والوجه الثاني : لا يصح .
انظر : المسودة ص ١٥٤ - ١٥٥ ، مختصر البعلبي ص ١١٩ ، روضة الناظر ص ١٣٣ ، الانصاف ١٢/١٢٢ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ .
(٢) انظر احكام الامدى ٢/٢٩٧ ، البرهان ١/٣٩٦ - ٣٩٧ ، المستصفي ١٧١/٢ .
(٣) قال الامدى : واما اذا لم يكن العدد مصرحا به ، كما اذا قال له : خذ ما في الكيس من الدرهم سوى الزيوف منها ، فانه يصح وان كانت الزيوف في نفس الامر اكثر في العدد .
الاحكام ٢/٢٩٨ .
(٤) اشارة الى حجج الاكثرين . قال الامدى : احتج من قال بصحة استثناء الاكثر والمساوي بالمنقول والمعقول والحكم . انظر تفصيل ذلك في الاحكام ٢/٢٩٧ - ٢٩٨ .
(٥) جزء من الاية ٤٢ من سورة الحجر ونصها (ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين) .
(٦) الاية ١٠٣ من سورة يوسف .
(٧) هذا جزء من حديث قدسي طويل ، رواه الامام احمد ومسلم وابن ماجه بالفاظ مختلفة عن ابي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه .
انظر : مسند الامام احمد ٥/١٦٠ ، صحيح مسلم ١٦/١٣١ - ١٣٢ ، سنن ابن ماجه ٢/٤٤٢٢ .

خولف في الاقل لانه قد يوفي المقر بعضه ثم ينسأه فيستثنيه فلولم يجز
لتضرر . قلنا ممنوع فانه تكلم بالباقي ، ولو سلم قلنا في الاكثر بعينه لا مكان صدق
المستثنى فلولم يجز لتضرر . قالوا : لو جاز لجاز عشرة الا تسعة ونصف وثلت
وانه قبيح . قلنا لا يدل على عدم جوازه لغة مع قبحه .

سألة :

الجميل المتعاقبة بالواو العاطفة اذا تعقبها استثناء رجع الى الاخيرة (٢) . والشافعية
الى الكل (٣) . عبد الجبار وأبو الحسين (٤) : ان تبين اضراب عن الاولى (٥) اقتصر
بأن يختلفا نوعا كالامرو والخبر ، أو اسما وحكما لا نوعا كأكرم بني تميم واضرب ربيعة (٦)
الطوال . أو اسما فقط كأكرم وأكرم ، أو حكما فقط كأكرم واستأجره . وان تعلقست
فلجميع بأن يتحدا نوعا واسما وغرضا كأكرم بني تميم وسلم طى بني تميم الا الطوال .
أو نوعا وفي الثانية ضمير الاولى كأكرم واستأجرهم ، أو اسما ، وحكم الاولى مضمرا
في الثانية كأكرم بني تميم وربيعه . أو في الاخيرة ضمير إما تقدم أو اتحد الغرض
كآية القذف (٧) للضمير واتحاد غرض الانتقام .

- (١) وفي ب : ونصفا وثلثا .
(٢) عند أبي حنيفة واصحابه والرازي ومجد الدين أبي البركات من الحنابلة .
انظر : اصول البيهزوي وكشف الاسرار ٣/١٢٣-١٢٤ ، اصول السرخسي
١/٢٧٥-٢٧٦ ، تيسير التحرير ١/٣٠٢-٣٠٣ ، فواتح الرحموت ١/٣٢٢-
٣٢٣ ، التوضيح على التنقيح ٢/٣٠-٣١ ، التلويح على التوضيح ٢/٣٠-٣١
فتح المغفار ٢/١٢٨ السوداء ص ١٥٦ ، مختصر البعلي ص ١٢٠ .
(٣) وهو مذهب الجمهور .
انظر : احكام الامدى ٢/٣٠٠ ، البرهان ١/٣٨٨-٣٩٢ ، التبصرة ص ١٧٢-
١٧٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/١٧ ، نهاية السؤل ٢/١٠٣ ،
مناهج العقول ٢/١٠١-١٠٢ ، التمهيد للاسنوي ص ١١٩ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٢٤٩ ، ارشاد الفحول ص ١٥٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢/١٣٩ ،
الاسود ص ١٥٦ ، ١٥٨ ، مختصر البعلي ص ١١٩ احكام ابن حزم ١/٤٧ .
(٤) انظر تفصيل مذهبهما في المعتمد ١/٢٦٤-٢٦٥ .
(٥) في أوج : عن الاوّل .
(٦) وفي أوب وج : الا الطوال . وتوجد " الا " في الاصل لكنها مشطوبة .
(٧) آية القذف هي قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء)
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون)
الاية ٤ من سورة النور .

وتوقف القاضي والفزالي (١) ومختار الاحكام (٢) : ان كانت الواو ابتدائية اقتصر،
أو عاطفة رجع الى الكل أو أمكنا فالوقف . لنا (٣) : المقتضي لرجوعه عدم استقلاله
فيكفي فيه جملة يتم بها ، والا خيره أقرب فتعينت . وأيضا آية القذف على القول
باتصال الاستثناء لا يعود الى الكل لأنه لا يعود الى الجدل اجماعا . الشافعية : (٤)
العاطفة تجعل الجمل المتعددة كالمفردة . واجيبوا بالمنع ، وانما ذلك فسي
المفردات . قالوا : وجب العود الى الكل كالشرط والمشيشة (٥) . قلنا : الشرط
مقدم تقديرا والاستثناء مؤخر ، ولو سلم أنه استثناء فلتوقف الكلام على اخره اذا غير
بشرط الاتصال بقرينة اليمين حتى لو فرق اقتصر . قالوا تدعو الحاجة الى العود
الى الكل وتعقب كل جملة باستثناء مستهجن . قلنا : عند اتصالها خاصة .
ولو سلم فلما فيه من الطول مع امكان الا كذا من الجميع . قالوا : صالح للعود الى
الكل فكان ظاهرا كالعام لأن تخصيص البعض تحكم . قلنا : لا تستلزم الصلاحية
الظهور والعام حقيقة في الكل بخلاف الاستثناء .
وأما بيان الضرورة (٦) :

فمنه ما هو في حكم المنطوق مثل (وورثه أبواه فلا)

====
قال امام الحرمين : ذكر الاصوليون آية القذف مثلا مفروضا لا يضح المذهبين
وترجيح احدهما على الثاني ، فرأى الشافعي صرف " الا " في قوله (الا الذين
تابوا) الى ما أمكن من الجمل المتقدمة ، ومنها قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدا) .

وخصر ابو حنيفة معنى هذا الاستثناء بنبذ الفسق والتسمية به ، فالقذفه
فسقه الا من تاب فيسقط عنه بظهور التوبة اسم الفسق . البرهــــــــــــــــان

٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، ٣٩٤ .

(١) انظر: المستصفى ١٧٧/٢ وما بعدها ، المنخول ص ١٦١ ، احكام الامدى
٣٠١/٢ البرهان ٣٩٥/١ ، جمع الجوامع ١٨/٢ ، نهاية السؤل ١٠٣/٢ - ١٠٤ .
مناهج العقول ١٠٤/٢ .

(٢) انظر ٣٠١/٢ .

(٣) اشارة الى حجة القائلين برجوعه الى الاخيرة فقط .

(٤) اى احتج الشافعية .

انظر تفصيل حججهم ومناقشتهم لآدلة الخصوم في : احكام الامدى ٣٠١/٢ -

٣٠٣ ، البرهان ٣٩٠/١ ، المستصفى ١٧٤/٢ - ١٧٥ ، التبصرة ص ١٧٣ - ١٧٦ .

(٥) في ج: والمشبه . وهو خطأ .

(٦) أى البيان الذى يقع بسبب الضرورة بما لم يوضع له ، وهو السكوت . وهو أربعة

====

الثالث (١) بيان أن الباقي للأب . ومثله اذا (٢) بين نصيب المضارب كان بياناً لنصيب رب المال . وأما العكس فالقياس يأباه ، لأن نصيب رب المال ليس مستحقاً بالشرط فلا يتعين الباقي للمضارب ضرورة لجواز اشتراك عاملين فيه بخلاف الأول لاستحقاق المضارب بالشرط . والاستحسان أنه بيان لتضمن (٣) صدر الكلام الشركة ظاهراً ، وكذلك لو أوصى بالثلث على ان لفلان منه كذا . ومنه سكوت (٤) عليه السلام عن تفسير ما يعاينه (٥) وعند الحاجة الى البيان كسكوت الصحابة رضي الله عنهم عن تقويم منفعة البدن في ولد المغرور (٦) . وكسكوت البكر في النكاح . وكقولنا في أمه أتت بثلاثة في بطون فادعى المولى أكبرهم . كان نفيًا للباقيين . ومنه (٧) لدفع الفرر كسكوت المولى من عده وهو يبيع ويشترى وسكوت الشفيع (٨) .

- ====
- أنواع ، ذكرها البزدوى وصاحب الكشف وغيرهما . وهي : ما هو في حكم المنطوق ، ما ثبت بدلالة حال المتكلم ، ما ثبت ضرورة الدفع ، والرابع : ما ثبت بضرورة الكلام . وقد مثل المصنف لكل منها بمثال .
- انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٤٧/٣ ، اصول السرخسي ٥٠/٢ التلويح على التوضيح ٣٩/٢-٤١ .
- (١) جزء من اية الوارث رقم ١١ من سورة النساء ، ونصها (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلهما النصف ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاسه الثلث فان كان له اخوة فلاسه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين أباهم وأبنائهم كم لا تدرن أيهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله ان الله كان عليماً حكيماً) .
- (٢) وفي ج : ان بين باسكال الذال .
- (٣) في ج : لتضمن .
- (٤) هذا مثال على النوع الثاني من انواع بيان الضرورة . انظر التلويح على التوضيح ٤٠/٢ .
- (٥) وفي ج : يعاينه . والمثبت هو الصحيح .
- (٦) المغرور : من يطمأ امرأة معتمداً على ملك معين ، أو نكاح على ظن أنها حرة . فتلد منه ثم تستحق ، فان ولده هذا حر بالقيمه .
- انظر تفصيل ذلك في كشف الاسرار ١٤٩/٣ ، واصول السرخسي ٥٠/٢ - ٥١ .
- (٧) أي من بيان الضرورة ، سكوت المولى عن النهي عند رؤية عده يبيع ويشترى ، فانه يجعل اذنا له في التجارة لضرورة دفع الفرر عن يعامل العبد .
- اصول السرخسي ٥١/٢ وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٥١/٣ .
- (٨) أي ومثل سكوت المولى سكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم بالبيع ، جعل رداً للشفعة لهذا المعنى وهو دفع الفرر عن المشتري فانه يحتاج الى التصرف في المشتري . انظر كشف الاسرار ١٥٢/٣ .

سؤال :

مثل مائة ودرهم بيان ضرورة (١) بواسطة العطف. وظهوره في أن المراد الجنس في المقدر عرفا. والشافعي أبقى المائة على اجمالها ، قال : ليس العطف موضوعا للبيان والا يلزم في مائة وثوب وشاه وعهد . قلنا : ليس البيان من جهة الوضع ، بل من العادة في المقدرات التي يثبت مثلها في الذم عند كثرة العدد كمائة وعشرة دراهم فيجعل بيانا عند قيام العرف .

سؤال :

الفعل بيان . (٢) لنا : انه عليه السلام عرف الصلاة والحج بالفعل . قالوا : بقوله : صلوا (٣) وخذوا (٤) عني قلنا : دليل على ان المبين الفعل ، وأيضا نقطع (٥) على أن مشاهدة الفعل أدل في بيانه من الاخبار عنه " وليس الخبر كالمعاينة " (٦) . قالوا : لو كان بيانا لتأخر البيان مع امكانه قبله بالقول . قلنا : تأخره الى وقت الحاجة جائز .

- (١) هذا هو النوع الرابع من انواع بيان الضرورة . ومثل له المصنف تبعاً للسرخسي والبيزدوي بما اذا قال : لفلان علي مائة ودرهم أو مائة ودينار . فهل يعتبر هذا العطف بيانا للمعطوف عليه أم لا ؟ فذهبت الحنفية الى ان ذلك بيان للمائة انها من جنس المعطوف . ونسبوا الى الشافعي خلاف ذلك فقالوا : وعند الشافعي يلزمه المعطوف ، والقول في بيان جنس المائة قوله . انظر : اصول السرخسي ٥٢/٢ اصول البيزدوي وكشف الاسرار ١٥٢/٣ ، التوضيح على التنقيح ٤١-٤٠/٢ التلويح على التوضيح ٤١-٤٠ ، كتاب الام ٢٢٥/٦ ، منهاج الطالبين وحاشية قليوبي عليه ٩/٣ . عند جمهور العلماء ، وخالف في ذلك بعض المتكلمين .
- (٢) انظر مذاهبيهم في فعل النبي صلى الله عليه وسلم من حيث البيانية وعدمها في : احكام الامدى ٢٧/٣-٢٨ التبصرة ص ٢٤٧-٢٤٨ ، البرهان ١/١٨٧ المستصفى ١/٣٦٦ ، ٣٦٧ منهاج البيضاوي ١٤٩/٢-١٥٠ نهاية السؤل ١٥١/٢ ، مناهج العقول ١٤٩/٢-١٥٠ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦٧/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨١ ، العضد على ابن الحاجب ١٦٢/٢ ، اصول السرخسي ٢٧/٢ ، تيسير التحرير ١٧٥-١٧٦ ، فواتح الرحموت ٤٥/٢-٤٦ ، المعتمد ٣٣٨/١-٣٣٩ ، المسودة ص ٥٧٣ ، مختصر البعلبي ص ١٢٩ ، ارشاد الفحول ص ١٧٣ .
- (٣) يعني : قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رأيتموني اصلي " رواه البخاري من حديث مالك بن الحويرث في باب الاذان في السفر ضمن قصة . انظر صحيح البخاري بفتح الباري ١١١/٢ وقد تقدم تخريجه في ص (٢٤٥) .
- (٤) يعني : قوله صلى الله عليه وسلم " لتأخذوا مناسككم ، فاني لا ادري لعلي لأحج بعد حجتي هذ " رواه مسلم وابوداود والنسائي من حديث جابر بن عبد الله انظر صحيح مسلم ٩/٤٤-٤٥ سنن ابي داود ١/٤٥٦ ، سنن النسائي ١/٢١٩ وانظر : نيل الاوطار ٥/٧٤ وكشف الخفاء ١/٤٥٦ .
- (٥) زيادة من ب .
- (٦) رواه احمد والطبراني وابن حبان والحاكم ، عن ابن عباس رضي الله عنهما

سؤال :

(١) لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اتفاقا إلا على القول بجواز تكليف ما لا يطاق (٢) ، وأما تأخره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فالجمهور (٣) على جوازه ، والصيرفي (٤) على امتناعه ، واصحابنا (٥) على الجواز في المجمل والامتناع في التخصيص ، وأبو الحسين (٦) في المجمل أيضا . وأما غيره فيجوز تأخير بيانه التفصيلي لا الاجمالي مثل هذا الموم مخصوص والمطلق مقيد والحكم سينسخ . والجبايي وابنه (٧) على تأخير النسخ لا غير .

=== وفي كشف الخفاء بحث جيد عن متنه واسانيده ، ومن خرجه .
انظر : مسند احمد ٢٧١/١ ، فيض القدير ٣٥٧/٥ كشف الخفاء ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ .

- (١) وفي ب زيادة " و " .
(٢) قال القرافي : من جوز تكليف ما لا يطاق جوز تأخير البيان عن وقت الحاجة شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٢ ، وانظر المعتمد ٣٤٢/١ ، احكام الامدى ٣٢/٣ .
(٣) انظر اتفاقهم على عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة " اى وقت العمل بذلك المجمل " ، واختلافهم في جواز تأخيره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ، ووجه كل ، مع مناقشة أدلة الخصوم في :
احكام الامدى ٣٢٢/٣ - ٤٧ ، البرهان ١٦٦/١ - ١٦٨ ، التبصرة ص ٢٠٧ - ٢١١ المستصفى ٣٦٨/١ - ٣٨٠ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٦٩/٢ - ٧٢ ، منهاج البيضاوى ١٥٢/٢ - ١٥٥ ، نهاية السؤل ١٥٦/٢ - ١٥٩ ، التمهيد للسنوى ص ١٣٠ - ١٣٢ ، منهاج العقول ١٥٢/٢ - ١٥٥ ، اصول الهزدوى وكشف الاسرار ١٠٨/٣ - ١١٣ اصول السرخسي ٣٠/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ١٧٢/٣ ، ١٧٤ - ١٧٥ ، فواتح الرحموت ٤٩/٢ - ٥١ ، فصول البدايع ١٠٠/٢ ، فتح الفقار بشرح المنار ١٢١/٢ وما بعدها ، المعتمد ٣٤٢/١ - ٣٥٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٢ - ٢٨٥ ، ارشاد الفحول ص ١٧٣ - ١٧٤ المسودة ص ١٧٨ ، مختصر البجلي ص ١٢٩ - ١٣٠ .
(٤) قال الامدى : ذهب بعض اصحابنا كأبي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي وبعض اصحاب ابي حنيفة ، والظاهرية الى امتناع . احكام الامدى ٣٢/٣ . وانظر احكام ابن حزم ٧٥/١ وما بعدها .
(٥) اى الحنفية . انظر مراجعهم آفة الذكر .
(٦) فصل أبو الحسين البصري بين ما ليس له ظاهر ، كالمشترك وبين ما له ظاهر كالعام والمطلق والمنسوخ واسم النكرة اذا اريد به شئ معين . فأجاز تأخير البيان في الاول دون الثاني . انظر تفصيل ذلك في المعتمد ٣٤٣/١ .
(٧) انظر توضيح مذهبيهما في المعتمد ٣٤٢/١ - ٣٤٣ . وفي المسألة مذاهب اخرى غير ما ذكر فقد اوصلها الامام الشوكاني الى تسعة . انظر ارشاد الفحول ص ١٧٤ - ١٧٥ .

لنا (فان لله خمسة) (١) ثم بين أن السلب للقاتل إما عموماً أو برأى الامام وأن ذوي القربى بنوهاشم، دون بني أمية وبني نوفل وهذا تأخير التفصيل والاجمال (٢) إذ لم ينقل اقتران اجمالي والا لنقل ظاهراً مع ان الاصل عدمه . وأيضاً تاخر بيان الصلاة الى بيان جبريل والرسول لذلك (٣) . والزكاة والسارق ثم بين الصفة والمقدار والحرز على تدریج . واعترض بأن الموءخر التفصيل ، وبأن الأمر ان كان على الفور لم يجز تأخيره ، أو التراخي فتأخير عن وقت الحاجة . واجيب بما سبق (٤) وبأن الامر قبل البيان لا يجب به الفعل مطلقاً (٥) ، واستدل على جواز تأخير المخصص بقوله (أن تذبحوا بقرة) (٦) وكانت معينة بدليل (يبين لنا ما هي) (٧) (ما لونها) (٨) (انها بقرة) (٩) انها وهو (١٠) ضمير المأمور (١١) بها وبدليل (انه) (١٢) لم يؤمر بمتجدد قلنا : غير معينة فان الصيغة مطلقة ولو ذبحوا أي بقرة شاءوا وأجزأتهم ،

- (١) جزء من اية الانفال رقم ٤١ ونصها (واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير) .
- (٢) وفي ب : للتفصيلي والاجمالي .
- (٣) كذا في الاصل وفي أ و ب (كذلك) .
- (٤) في استدلال الجمهور في اول المسألة .
- (٥) انظر كشف الاسرار ١٠٨/٣ .
- (٦) جزء من اية ٦٧ من سورة البقرة ونصها (وان قال موسى لقومه ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة قالوا ألتخذنا هزوا قال أعوذ بالله ان اكون من الجاهلين) .
- (٧) جزء من الاية ٦٨ من سورة البقرة ونصها (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي قال انه يقول انها بقرة لا فارض ولا بكرعوان بين ذلك فافعلوا ما تؤمرون) .
- (٨) جزء من الاية ٦٩ من سورة البقرة ونصها (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها قال انه يقول انها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين) .
- (٩) جزء من الاية ٦٩ السابقة والاية ٧١ من نفس السورة ونصها في الثانية : (قال انه يقول انها بقرة لا ذلول تشير الارض ولا تسقى الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الان جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون) .
- (١٠) وفي ب : وهي .
- (١١) وفي ب : للمأمور بها .
- (١٢) سقطت من ب .

- ولكنهم (١) شددوا فشدد عليهم بدليل : (وما كادوا يفعلون) (٢) فقييد المطلق وذاك (٣) نسخ يجوز تراخيه كما تبين (٤) . واستدل (انكم وما تعبدون) (٥) وخص بـ (ان الذين سبقت لهم) (٦) قلنا "ما" لما لا يعقل فهو مبين ونزول الثانية زيادة بيان لدفع التعنت . وأيضاً (انا مهلكوا أهل هذه القرية) (٧) وخصه (٨) بعد سوء ال ابراهيم (لنجينه) (٩) قلنا هو مبين بقوله (ان أهلها كانوا ظالمين) (١٠) فهو كالاستثناء في الأخرى (الا آل لوط) (١١) والفرق ان بيان المجل تفسير والعام تغيير قالوا :
- تأخير بيان المجل تأخير صفة العبادة وذلك مغل بها في وقتها للجهل بصفتها . بخلاف النسخ . قلنا : وقتها وقت بيانها لا قبله . قالوا : لو جاز كان خطاباً بما لا يفيد . قلنا : فائدته التكليف باعتقاد ان المراد منه حق مع انتظار بيانه والعزم على الفعل فيطيع ، أو الترك فيعصي . المانع (١٢) مطلقاً : لو جاز

- (١) وفي ب : ولكن .
(٢) تقدم كتابتها في الآية ٧١ من سورة البقرة .
(٣) وفي ب : وذلك نسخ .
(٤) وفي ب : كما تبين بالفوقسية المثناة وفي ج : يبين بالتحتمية المثناة .
(٥) الآية ٩٨ من سورة الانبياء وتتمتها (من دون الله حسب جهنم أنتم لها واردون) .
(٦) الآية ١٠١ من سورة الانبياء وتتمتها (منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) .
(٧) جزء من الآية ٣١ من سورة العنكبوت ونصها (ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا انا مهلكوا أهل هذه القرية ان أهلها كانوا ظالمين) .
(٨) وفي ب : وخص .
(٩) كلمة من الآية ٣٢ من سورة العنكبوت ، ونصها (قال ان فيها لوطا قالوا نحن أظم بمن فيها لنجينه وأهله الا امرأته كانت من الغابرين) .
(١٠) آخر الايلا ٣١ السابقة .
(١١) الآية ٥٩ من سورة الحجر ، وتتمتها (انا لمنجوهم اجمعين) والاية التي بعدها (الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين) .
(١٢) أى احتج المانع من تأخير البيان مطلقاً .

تأخير بيان الظاهر في غير ظاهره ؛ فإما الى مدة معينة وهو تحكم (١) ، أو الى
الابد فيلزم المخالفة للمراد . واجيب : الى معين عند الله وهو الوقت الذى
يكون مكلفا فيه ، اى وقت الحاجة الى البيان قالوا : لو جاز لكان مفهما بخطابه
في الحال ، لأن الخطاب يستلزم التفهيم وليس ظاهر الخطاب ولا باطنه لعدم
البيان معه . واجيب : لوضح امتنع الخطاب بما سينسخ لظهور الخطاب في
الدوام وهو غير مواد وهو صحيح بالاتفاق . قالوا : لو جاز لجاز الخطاب بالمهمل
وتأخير بيانه . قلنا : المجهل يفيد معنى فيعتقد على اجماله . والمهمل
غير مفيد أصلا (٢) .
وأما التهديل وهو النسخ (٣) :

فهو بيان انتهاء حكم شرعي مطلق عن التأيد والتوقيت بنص متأخر عن
مورده . واحترزنا بالشرعي عن غيره ، وبالمطلق عن الحكم الموقت بوقت خاص
فانه لا يصح نسخه قبل انتهائه ، وكذلك المقيّد بالتأيد

- (١) وفي ب : وهو الحكم . وهو تحريف .
(٢) ولمعرفة ادلة كل مذهب ومناقشة أدلة الخصوم والرد عليها انظر :
احكام الامدى ٣٢/٣ - ٤٧ ، التبصرة ص ٢٠٧ - ٢١٠ البرهان ١/١٦٦ -
١٦٨ كشف الاسرار ٣/١٠٨ - ١١٥ ، المعتمد ١/٣٤٣ - ٣٥٨ ، نهاية
السؤال ١٥٦/٢ وما بعدها .
(٣) النسخ في اللغة الازالة ، يقال نسخت الشمس الظل وانتسخته ازالته ونسخت
الريح اثار الديار : غيرتها .
ونسخ الشيب الشباب أى اعدته .
ويأتي بمعنى النقل فيقال : نسخ الكتاب وانتسخه واستنسخه سواء ، اذا
نقله .
ونسخ الاية بالاية : ازالة مثل حكمها ، وباب الكل قطع .
مختار الصحاح مادة (ن س خ) ص ٦٥٦ ، القاموس المحيط ١/٢٨١ .
وقد اختلف الاصوليون في النسخ هل هو حقيقة في النقل والازالة ؟ ام
حقيقة في احدهما مجاز في الاخر ؟
فقال الامدى : ذهب القاضي ابوبكر ومن تابعه كالغزالي وغيره الى ان اسم
النسخ مشترك بين هذين المعنيين . وبه قال القاضي عبد الوهاب .
وذهب ابو الحسين البصرى الى انه حقيقة في الازالة مجاز في النقل . وحكاه
الصفى الهندى عن الاكثرين .
وقال القفال الشاشى انه حقيقة في النقل والتحويل .
وقال ابن المنير في شرح البرهان : انه مشترك بينهما اشتراكا معنويا ،
لأن بين نسخ الشمس الظل ونسخ الكتاب مقدارا مشتركا وهو الرفع ،

.....

== وهو في الظل بين ، لأنه زال بوضه ، وفي نسخ الكتاب متعذر من حيث
ان الكلام المنسوخ بالكتابة لم يكن مستفادا الا من الاصل ، فكان للأصل
بالافادة خصوصية فاذا نسخ الأصل ارتفعت تلك الخصوصية .

وتبعاً لهذا الاختلاف اختلفوا في تعريفه في الاصطلاح :

فقال ابو الحسين البصرى : هو ازالة مثل الحكم الثابت بقول منقول عن الله

تعالى او عن رسوله مع تراخيه عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً .

وقد افسده الامدى من وجهين ، ارجع اليهما في الاحكام ١٠٤ / ٣ .

وقال جماعة منهم : ابوبكر الباقلاني والصيرفي وابواسحق الشيرازي والغزالي

وابن الانباري : هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم

على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه .

وقد اورد الامدى طيه ثلاثة اشكالات . واختار أن يقال : النسخ عبارة

عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق .

انظر الاحكام ١٠٥-١٠٦ / ٣ .

وقال عبد العزيز البخاري : ومختار بعض المتأخرين انه عبارة عن رفع الحكم

الشرعي بدليل شرعي متأخر . ثم قال : وذكر صاحب الميزان ان الحد

الصحيح أن يقال : هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي في تقدير

أوهامنا استمرار لولاه بطريق التراخي .

وقد وصف عبد العزيز البخاري هذه التعريفات بانها غير جامعة لخروج

النسخ بطريق الانساق (ما ننسخ من آية او ننسها) عند من جعل هذا

القسم نسخاً .

كشف الاسرار ١٥٦ / ٣ .

وقال الفناري : هو ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل شرعي متراخ .

ثم قال : فالدلالة أولى من الرفع ، لأن صدق كل منهما باعتبار دون آخر .

فانه بيان محض في علم الله المتعلق بأمد حكمه . ورفع وتبديل في علمنا

باطلاقه الظاهر في البقاء .

فصول البدائع ١٣١ / ٢ .

انظر اختلافهم في النسخ - من حيث حقيقته في النقل والازالة ومجازه -

واختلافهم في حده في الاصطلاح في :

وينص عن الاجماع والقياس وغيرهما، ويتأخر عن التخصيص وعن الاستثناء^(١) بالغاية والشرط والوصف . قال فخر الاسلام : هو^(٢) بيان بالنسبة الى الشارع تبديل بالنسبة اليها على مثال القتل فانه بيان انتهاء أجل القتل عند الله وتبديل لحياته^(٣) المظنون استمرارها عندنا . أقول : فاذا كانت لله جهتان^(٤) فيجوز ان يحدد أيضا بان رفع حكم شرعي بعد ثبوته بنص متأخر عنه^(٥) وليس التحرز عن الرفع بطائل لأنه ان ظل بان الحكم وتعلقه قديمان فغير مفيد لأن انتهاء امد الحكم على المكلف ينافي بقاءه عليه وهو معنى الرفع ، فانا لا نغنى بالمرفوع الخطاب القديم ولا تعلقه ، بل الحكم الحاصل على المكلف التعلق به تعلق التنجيز لقطعنا بأن الوجوب المشروط بالعقل منتف بانتفائه ، وبأن تحريم شيء بعد وجوبه منتف لا استحالة اجتماعهما

====
المعتمد ١/ ٣٩٤-٣٩٥ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/ ١٥٤-١٥٧ ، احكام الامدى ٣/ ١٠٢-١٠٧ ، اصول السرخسي ٢/ ٥٣-٥٨ فواتح الرحموت ٢/ ٥٣-٥٤ ، فتح الفغار ٢/ ١٣٠ البرهان ٢/ ١٢٩٣-١٢٩٤ المستصفى ١/ ١٠٧-١١١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/ ٧٤-٧٥ منهاج البيضاوى ٢/ ١٦٢-١٦٤ ، نهاية السؤل ٢/ ١٦٤-١٦٥ ، مناهج العقول ٢/ ١٦١-١٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠١-٣٠٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢/ ١٨٥ ، احكام ابن حزم ٤/ ٤٣٨ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٨٣-١٨٤ ، المسودة ص ١٩٥ ، مختصر البعلبي ص ١٣٦ الموافقات ٣/ ٧٣-٨٠ ، الناسخ والمنسوخ ص ٥ وما بعدها ، التوضيح على التنقيح ٢/ ٣١-٣٢ ، التلويح على التوضيح ٢/ ٣١-٣٢

- (١) وفي ب : الغاية .
(٢) انظر اصوله ٣/ ١٥٦ .
(٣) وفي ب : الحياه .
(٤) وهما : البيان بالنسبة الى الشارع والتبديل بالنسبة اليها .
(٥) هذا تعريف ابن الحاجب في مختصر المنتهى وقد اعترض عليه ، بأن الحكم راجع الى كلام الله سبحانه وهو قديم ، والقديم لا يرفع ولا يزول .
و اجيب : بأن المرفوع تعلق الحكم بالمكلف ، لا ذاته ولا تعلقه الذاتي بالاضافة الى جواب المصنف عليه .
انظر ارشاد الفحول ص ١٨٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢/ ١٨٥ .

وان ظل بأنه يرتفع (١) تعلقه بفعل مستقبل لزم منع النسخ قبل الفعل
أوبأنه بيان أمد التعلق بالمستقبل المظنون استمراره فلا خلاف في المعنى
وقد احترز في هذا الحد بقوله : بعد ثبوته عن رفع الاباحة الاصلية فانه ليس
بنسخ ، ومن أجاز النسخ بالفعل يقول بدليل شرعي (٢) .
مسألة :

أهل الشرائع على جوازه عقلا ووقوعه شرعا ، وخالفت اليهود في الجواز (٣) وأبو
مسلم الاصفهاني (٤) في الوقوع .

- (١) وفي ج : يرفع .
(٢) قال في شرح الكوكب : وقول من قال " بدليل شرعي " أولى من قال بخطاب
شرعي ، لدخول الفعل في الدليل دون الخطاب ٥٢٦/٣ .
(٣) اليهود في جواز النسخ على فرق ثلاث :
أ - الشمعونية : وينسبون الى شمعون بن يعقوب ، وقد منعت
من النسخ عقلا .
ب - العنانية : نسبة الى عنان بن داود منعت منه سمعا ، وأجازته
عقلا .
ج - والعيسوية : وهم اصحاب ابي عيسى ، اسحاق بن يعقوب
الاصفهاني ، وهم فرقة من اليهود اعترفوا ببعثة نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم لكن الى بني اسماعيل خاصة . وهو " لا " اجازوا
النسخ عقلا وسمعا .
انظر الخلاف في جواز النسخ عقلا ووقوعه شرعا في : المعتمد ٤٠١/١ ،
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٨٨/٢ ، السوداء ص ١٩٥ ، مختصر
البعلي ص ١٣٦-١٣٧ . شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٣ ، احكام الامدى
١١٥/٣ ، التبصرة ص ٢٥٢ البرهان ١٣٠٠/٢ ، فواتح الرحموت
٥٥/٢ ، الفصل لابن حزم ٩٩/١ ، الطل والنحل للشهرستاني ٢١٥/١ ،
تيسير التحرير ١٨١/٣ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٥٧/٣ ،
اصول السرخسي ٥٤/٢ ، التوضيح على التنقيح ٣٢/٢ ، التلويح
على التوضيح ٣٢/٢ .
(٤) اختلفوا في ترجمة ابي مسلم ، فقال الاسنوى : ابو مسلم هذا هو الملقب
بالجاحظ كما قاله ابن التلمساني في شرح المعالم ، واسم ابيه - على ما قاله
في المحصول - بحر ، وفي المنتخب : عمر ، وفي اللمع : يحيى . نهاية
السؤل ١٧٠/٢ .
وقال الشيرازى في التبصرة : هو عمرو بن يحيى الاصفهاني ص ٢٥١ .
وتابعه القرافي في شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٦ .

.....

====
وقال المجد ابن تيمية : اسمه يحيى بن عمر بن يحيى الاصفهاني .
المسودة ص ١٩٥ .
وقال في تيسير التحرير : ابو مسلم الاصفهاني المعتزلي الطبقب بالجاحظ
واسمه محمد بن بحر وقيل ابن عمر . وقيل : هو عمرو بن يحيى ١٨١/٣ .
واما كتب التراجم فتقول : ابو مسلم هو : محمد بن بحر الاصفهاني
عالم من علماء المعتزلة وشاهيرهم وكان كاتباً بليفاً متكلماً جدلاً . ولد
سنة ٢٥٤ هـ وتوفي سنة ٣٢٢ هـ وأشهر موافاته : جامع التأويل لمحكم
التنزيل والناسخ والمنسوخ .
انظر ترجمته في : الفهرست ص ١٥١ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة
ص ٢٩٩ ، ٣٢٢ ، الوافي بالوفيات ٢/٢٤٤ .
وقد تواتر النقل ان مذهبه في النسخ هو : الجواز عقلاً ، والمنع شرعاً .
فقال الشيخ محب الله بن عبد الشكور : اجتمع أهل الشرائع على وقوعه
بأي النسخ - سماعاً ، خلافاً لابي مسلم . مسلم الثبوت وشرحه فواتح
الرحموت ٢/٥٥ .
وقال السيف الامدى : اتفق اهل الشرائع على جواز النسخ عقلاً ، وعلى وقوعه
شرعاً ولم يخالف في ذلك من المسلمين سوى ابي مسلم الاصفهاني فانه
منع من ذلك شرعاً ، وجوزه عقلاً . الخ الاحكام ٣/١١٥ .
وقال امام الحرمين : منعت اليهود النسخ وتابعهم على منعه غلاة الروافض
من التناسخية وغيرهم . البرهان ٢/١٣٠٠ .
وقال ابو اسحق الشيرازى : وقال ابو مسلم ، عمرو بن يحيى الاصفهاني :
النسخ لا يجوز . التبصرة ص ٢٥١ ، وانظر كشف الاسرار ٣/١٥٨ .
لكن ابن السبكي في جمع الجوامع وجلال الدين المحلي في شرحه جعل
الخلاف بين الجمهور ، وبين ابي مسلم الاصفهاني لفظي ، فالجمهور يسميه نسخاً ، وهو
يسميه تخصيصاً قالاً : وسماه أبو مسلم تخصيصاً لأنه قصر للحكم على بعض الأزمان ،
فهو تخصيص في الأزمان ، كالتخصيص في الاشخاص . فقيل : خالف في وجوده
حيث لم يذكره باسمه المشهور . فالخلف الذي حكاه الامدى وغيره عنه ،
من نفيه وقوعه ، لفظي لما تقدم من تسميته تخصيصاً ، المتضمن لاعترافه
به . انه لا يليق به انكاره . كيف وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم
====

لنا القطع (١) بعدم استحالة تكليف في وقت ورفعه . وان اعتبرنا المصالح
كالمعتزلة (٢) فالمصلحة قد تختلف باختلاف الاوقات ، وفي التوراة : امر الله
ادم عليه السلام بتزويج بناته من بنيه (٣) وقد حرم ذلك . وقوله لنوح عليه
السلام بعد الطوفان : جعلت لك كل دابة مأكلاً لك ولذريتك (٤)
واطلقت ذلك لكم كنبات (٥) العشب ما خلا الدم فلا تأكلوه . وقد حرم
كثير منها . واستدل (٦) بتحريم السبت وكان مباحا ويجوز الختان مطلقا
ووجوبه في ثامن الولادة عندهم ، وبإباحة الاختين في شرع يعقوب (٧) عليه
السلام وتحريمه عندهم . واجيب بأنها رفع اباحات كانت ثابتة عقلا والنسخ
لحكم شرعي . قالوا : لو صح بطل قول موسى عليه السلام المتواتر (٨) أن
شريعته موبدة (٩) قلنا مختلف ولا نأقطع عادة بأنه لو صح عارضوا به
محمد عليه السلام . قالوا ان نسخ لحكمه ظهرت بعد أن لم تكن (١٠)
لزم الهداء (١١) والا فالعيب . واجيب بعد تسليم اعتبار المصلحة

- ====
- مخالفة في كثير لشريعة من قبله . فهي عنده : مغيبة الى مجي شريعته
صلى الله عليه وسلم . وكذا كل منسوخ فيها مغيباً عنده في علم الله تعالى
الى ورود ناسخه ، كالمغيب في اللفظ ، فنشأ من هنا تسمية النسخ تخصيصاً ،
وصح انه لم يخالف في وجوده احد من المسلمين .
٨٩-٨٨/٢ وانظر تيسير التحرير ١٨١/٣ .
(١) انظر كشف الاسرار ١٥٩/٣ .
(٢) انظر المعتمد ٤٠١/١ أصول السرخسي ٥٦/٢ ، تيسير التحرير ١٨٢/٣
فواتح الرحموت ٥٥/٢ كشف الاسرار ١٦١/٣ احكام الامدى ١١٥/٣-
١١٦ .
(٣) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٥٨/٣ اصول السرخسي ٥٥/٢ ،
احكام الامدى ١١٧/٣ ، المختصر في اخبار البشر ٨/١ .
(٤) انظر احكام الامدى ١١٧/٣ .
(٥) في أوج : كنبات العشب .
(٦) انظر اصول السرخسي ٥٦-٥٥/٢ احكام الامدى ١١٨/٣ ، تيسير
التحرير ١٨٣/٣ .
(٧) انظر كشف الاسرار ١٥٩/٣ احكام الامدى ١١٨/٣ .
(٨) في ب : بالتواتر .
(٩) انظر اصول السرخسي ٥٨/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٥٧-١٥٨/٣
١٦٢ ، تيسير التحرير ١٨٣/٣-١٨٤ .
(١٠) في ج : يكن . بالتحسينة المشناة .
(١١) الهداء : هو الظهور . يقال : بد لنا سور المدينة ان اظهر . مختار الصحاح ٤٤٧

أنه لحكمة علم أولاً^(١) أنها تكون عند نسخه لا اختلاف الأزمان والاحوال فلا يلزم الظهور بعد أن لم يكن . قالوا^(٢) : ان قيد الاول بوقت فليس ينسخ لانتهاه بانتهاه وقته ، وان دل على التأبيد لم يقبل النسخ لاجتماع الاخبار بالتأبيد ونفيه ، وهو تناقض ، ولأنه يؤدى الى تعذر الاخبار بالتأبيد لاحتمال النسخ ، والى نفي الوثوق بتأبيدهم ما وللزوم نسخ شريعتكم مع التصريح بالتأبيد . قلنا مطلق فيدل على تعلق الوجوب . وأما البقاء وعدمه فلا يستفاد من الصيغة ، ولو سلم دلالة على التأبيد صريحا منع التناقض على قول من يجيز النسخ فان الأمر بشيء في المستقبل أبدا لا يستلزم استمراره وانما يستلزم أن الفعل في المستقبل أبدا متعلق الوجوب فاذا تبين زوال التعلق به لناسخ لم يكن مناقضا . كالموت ، والنما التناقض في الاخبار ببقاء الوجوب أبدا مع نسخه . ونسخ شريعتنا محال لثبوت الاخبار المتواترة^(٣) ببقائها بأن محمدا عليه السلام

====
وانما يكون الشيء ظاهرا للانسان اذا تجلى له . ولا يجوز البداء على الله سبحانه وتعالى وهو القول يتجدد عليه تعالى بعد ان لم يكن . والقول به كفر صريح عند كافة المسلمين ، قال الامام احمد رحمه الله : من قال ان الله تعالى لم يكن عالما حتى خلق لنفسه علما ، فعلم به فهو كافر . والفرق بين البداء والنسخ واضح . قال ابو اسحاق الشيرازي : البداء : أن يظهر له ما كان خفيا ، ونحن لا نقول فيما ينسخ أنه ظهر له ما كان خفيا عنه ، بل نقول : انه أسر به وهو عالم بأنه يرفعه في وقت النسخ وان لم يطلعنا عليه ، فلا يكون ذلك بداء . على انه لو جازان يقال ان ذلك بداء ، لجازان يقال انه اذا خلق الخلق على صفة من الطفولية والصغر ، ثم نقلهم الى غير ذلك من الاحوال : ان ذلك بداء . ولما يطل هذا فيما ذكرناه ، بطل فيما اختلفنا فيه .

انظر : التبصرة ص ٢٥٣ احكام الامدى ١٠٩/٣ وما بعدها وص ١١٨ -
المعتمد ٣٩٨/١ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٥٨/٣ ، ١٦٠ ،
١٦٤ اصول السرخسي ٥٥/٢ ، ٥٧ ، التلويح على التوضيح ٣٣/٢ .

(١) ساقطة من ب .

(٢) أى مانعوا جواز النسخ سمعا وعقلا . انظر استلالهم والجواب عليه
في تيسير التحرير ١٨٤/٣ - ١٨٥ ، كشف الاسرار ١٥٨/٣ - ١٥٩
احكام الامدى ١١٨/٣ - ١١٩ .

(٣) وفي ج : المتواتر .

خاتم النبيين . قالوا (١) : لو جاز لكان إما قبل الفعل ولا ارتفاع لما (لم) (٢)
يوجد ولا بعده لأنه معدوم ولا سمه والا ارتفع حال وجوده . قلنا المراد ان
التكليف الثابت بعد ان لم يكن (٣) زال كما يزول بالموت ، لا الفعل . قالوا : (٤)
ان علم استمراره أبدا فلا نسخ وكذا ان كان مغيبا بمدة معينة لأن ارتفاع
الحكم بوجود غايته ليس بنسخ . قلنا يعلم مستمرا الى وقت ارتفاعه بالنسخ
وذلك يحققه ولا يمنعه . والحجة على الاصفهاني : اجماع الأمة ان شريعتنا
ناسخة للشرائع (٥) وأن التوجه الى الكعبة (٦) ناسخ لبيت المقدس

- (١) انظر كشف الاسرار ٣/١٥٩ - ١٦٢ تيسير التحرير ٣/١٨٦ .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) وفيه : بعد أن كان .
(٤) هذا دليل اخر لمانعي جواز النسخ سمعا وعقلا . وقد تولى الجواب عليه
الاستاذ محمد امين بلاشاه في تيسير التحرير ٣/١٨٦ وانظر كشف
الاسرار ٣/١٥٨ احكام الامدى ٣/١٢١ .
وبعد : فان الجدل مع اليهود في جزئيات شريعتنا لا طائل من وراءه ،
فهم منكرون لشريعتنا غير موافقين بها ، وقد اخبرنا الله عزوجل بعداوتهم
لنا ولرسولنا ولما جاء به من عند الله وانهم لن يرضوا عنا الا ان نتبع
ملتهم ، فلماذا نضيع الوقت بمجادلتهم ونحن لا نرجو اسلامهم فضلا عن
ايمانهم .
وما أحسن ما قال الشيخ الشوكاني في هذا الموضوع حيث قال : وليس بنا الى
نصب الخلاف بيننا وبينهم حاجة ، ولا هذه بأول مسألة خالفوا فيها احكام
الاسلام حتى يذكر خلافهم في هذه المسألة ، ولكن هذا من غرائب أهل
الاصول . انظر ارشاد الفحول ص ١٨٥ .
(٥) ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى (ان الدين عند الله الاسلام) الآية
وقوله (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين)
الآية ١٩ و ٨٥ من سورة آل عمران .
قال ابن كثير رحمه الله : قوله تعالى (ان الدين عند الله الاسلام) اخبار
منه تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من احد سوى الاسلام ، وهو اتباع
الرسول فيما بعثهم الله به في كل حين حتى ختموا بمحمد صلى الله عليه وسلم
الذى سد جميع الطرق اليه الا من جهة محمد صلى الله عليه وسلم ، فمن لقي
الله بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم بدين على غير شريعتي فليس بمتقبل ،
كما قال تعالى (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) تفسير ابن
كثير ١/٣٥٤ ، واحكام القرآن للجصاص ١/٧٢ . وانظر : احكام الامدى
٣/١١٧ أصول السرخسي ٢/٥٤ .
(٦) الثابت بقوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها

وآية المواريث (١) ناسخة لاية الوصية للوالدين والاقربين .
مسألة :

شـرط (٢) النسخ التمكن من الا عتقاد

- ====
- فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وان الذين اوتوا الكتاب ليعلمون انه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون) آية ١٤٤ من سورة البقرة . ناسخ للتوجه الى بيت المقدس الثابت بأمر الله له بالتوجه الى بيت المقدس . قال ابن كثير رحمه الله : قال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس كان أول ما نسخ من القرآن القبلة ، وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة ، وكان اكثر اهلها اليهود ، فامر الله ان يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود ، فاستقبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعة عشر شهرا . وكان يحب قبلة ابراهيم ، فكان يدعو الله وينظر الى السماء فانزل الله (قد نرى تقلب وجهك في السماء - الى قوله - فولوا وجوهكم شطره) تفسير ابن كثير ١/١٩٢ وانظر كشف الاسرار ٣/١٥٨ والناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامة ص ١٣ احكام القرآن للجصاص ١/٧٦ ، وما بعدها وص ١١١ والرسالة للشافعي ص ١٠٩-١١٠ .
- (١) وهي قوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) الاية ١١ من سورة النساء وقد تقدم كتابتها كاملة .
- وقد نسخت اية الوصية وهي قوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين بالمعروف حقا على المتقين) آية ١٨٠ من سورة البقرة .
- ولما نزلت آية المواريث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث " وقد تقدم تخريجه وانظر : تفسير ابن كثير ١/٢١١ ، احكام القرآن للجصاص ١/٢٠٤ والناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامة ص ٣١ .
- (٢) للنسخ شروط متفق عليها ، واخرى مختلف فيها .
ومن الشروط المتفق عليها :
- ١- ان يكون الحكم المنسوخ شرعيا .
 - ٢- وأن يكون الدليل الدال على ارتفاع الحكم شرعيا ، متراخيا عن الخطاب المنسوخ حكمه .
 - ٣- وأن لا يكون الخطاب المنسوخ حكمه مقيدا بوقت معين .
- واما الشروط التي اختلف فيها الاصوليون ، فمنها :
- ١- ان يكون الخطاب الدال على ارتفاع الحكم قد ورد بعد دخول وقت التمكن من الامتثال .
 - ٢- ان يكون نسخ القرآن بالقرآن ونسخ السنة بالسنة .
 - ٣- ان يكون الخطاب المنسوخ حكمه مما لا يدخله الاستثناء والتخصيص .

فيجوز قبل الفعل (١) خلافا للمعتزلة والصيرفي لنا: اذا ثبت التكليف قبله
وجب جواز رفعه اعتبارا بجواز (٢) رفع التكليف بالموت ، والجامع قطع تعلق
التكليف ، ولأن كل نسخ قبل الفعل ، لأنه محال بعده لتحصيل الحاصل
ومعه لاجتماع الفعل ونفيه ، وأيضا لولم يجز لم يقع وقد وقع ، فانه نسخ فرض
خمسین صلاة ليلة المعراج بخمس قبل التكليف

- ====
- ٤- ان يكون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين .
٥- ان يكون الناسخ مقابلا للمنسوخ مقابلة الامر بالنهي ، والمضييق
بالموسع .
٦- وان يكون النسخ ببدل .
وسياتي تفصيل ذلك كل في موضعه مع بيان مراجعه .
انظر احكام الامدى ١١٤/٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٩٣/٢ ،
المستصفي ١٢١/١-١٢٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٦٤/٣ ،
اصول السرخسي ٦٠/٢ ، ٦٣ .
- (١) اتفق الاصوليون على جواز نسخ الحكم بعد التمكن من الفعل الذى تعلق
به الحكم ، بأن يمضي من الوقت المعين له ما يسع الفعل .
واختلفوا في النسخ قبل التمكن من الفعل - بوقوعه قبل دخول الوقت -
المعين للفعل ، أو بعد دخوله قبل مضي ما يسع الفعل منه .
فذهب جمهور الحنفية والشافعية والاشاعرة وغيرهم الى جواز نسخه بعد
التمكن من الاعتقاد لحقيقته .
وذهب جمهور المعتزلة وبعض الحنابلة والكرخي والجصاص والماتريدي
والدهوسي والصيرفي الى عدم الجواز ، وان كان بعد التمكن من الاعتقاد .
انظر تفصيل مذاهبتهم وحججهم ومناقشة ادلة الخصوم في :
احكام الامدى ١٢٦/٣-١٣٣ ، كتاب التحرير وشرحه ، تيسير التحرير
١٨٧/٣ - ١٩٣ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٦٩/٣ - ١٧٤ ، فواتح
الرحموت ٦١/٢ - ٦٧ ، البرهان ١٣٠٣/٢ - ١٣٠٦ التبصرة ص ٢٦٠-
٢٦٣ المستصفي ١١٢/١-١١٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه
٧٨-٧٧/٢ منهاج البياضى ١٧١/٢ - ١٧٣ نهاية السؤل ١٧٣/٢-
١٧٤ ، مناهج العقول ١٧١/٢ - ١٧٣ ، المعتمد ٤٠٦/١-٤١٣ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٦ - ٣٠٨ ، العضد على ابن الحاجب
١٩٠/٢ ، احكام ابن حزم ٤٧٢/٤ ، المسودة ص ٢٠٧ ، مختصر البعلبي
ص ١٣٧ ، التلويح على التوضيح ٢٣/٢ - ٣٥ .
- (٢) في أوج : لجواز .

من الفعل (١) ويستدل بأن ابراهيم (٢) أمر بذبح الولد (افعل ما توّمر)
ولا قدامه عليه، ولولاه لم يقدم ونسخ قبل التمكن . وأجيب (٣) : بأنّه لم ينسخ
فان الأمر قائم غير منته وانما لم يتصل بمحله للفداء ، لا للنسخ . واعترض
بعد تسليمه انما يكون قبل التمكن لو اقتضى الأمر الغورية أو تضيق وقت
الوجوب . وأجيب : لو كان موسعا حكمت العادة بالتأخير رجاء النسخ (٤)
أو الموت . لعظم الأمر ولأنه لو كان موسعا لم يمتنع رفع تعلق الوجوب بالمستقبل
لبقاء الأمر حيث لم يفعله بعد ، وبقاء الأمر هو المانع من الجواز عند الخصم
حذرا من توارد النفي والاثبات مع اتحاد الوقت والمحل ، قالوا (٥) : لم يؤمر
ولهذا نسبه الى المنام ، ولجواز أنه امر بمقدماته ، ولذلك قيل (قد صدقت
الرواية) فلو كان المأمور به الذبح ولم يحصل لم يصدقه . قلنا : منام
النبي عليه السلام وحي ، ولو كان وهما لما أقدم على الحرام ، والأمر
بالمقدمات خلاف الظاهر . قالوا (٦) : وجد ، وكلما ذبح التحم . وروى انه صفح

- (١) وذلك ما رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث
انس بن مالك في الاسراء والمعراج والحديث طويل لا يتسع المقام
لذكره هنا فارجع اليه في صحيح البخاري بفتح الباري ١/٤٥٨-٤٥٩ ،
صحيح مسلم ٢/٢٠٩-٢١٥ ، سنن الترمذي ١/٤١٧ ، سنن النسائي
١/١٧٨-١٨٢ ، سنن ابن ماجه ١/٤٤٨ .
وانظر فواتح الرحموت ٢/٦٣ .
- (٢) الدليل على امره بذبح ولده هو قوله تعالى على لسان ولده (ياأبتي
افعل ما توّمر) بعد قول ابراهيم عليه السلام (اني أرى في المنام
أنّي اذبحك فانظر ماذا ترى) الاية ١٠٢ من سورة الصافات .
قال البدخشي : فدل ان المأمور به الذبح ان هو المذكور لا غير ،
وبدليل قوله تعالى (ان هذا لعقاب المبين) الاية ١٠٦ من سورة
الصافات فانه لو لم يكن مأمورا به ، بأن لم يكن مأمورا بشيء ، او امر
بمقدمات الذبح دونه لم يكن البلاء مبينا .
مناهج العقول ٢/١٧١-١٧٢ ، وانظر نهاية السؤل ٢/١٧٣-١٧٤
التبصرة ص ٢٦٠-٢٦١ المستصفي ١/١١٢ احكام الامدى ٣/١٢٦ ،
فواتح الرحموت ٢/٦٤-٦٦ .
- (٣) انظر احكام الامدى ٣/١٢٧ .
- (٤) في ب : للنسخ .
- (٥) انظر الاعتراض والجواب عنه في : المعتمد ١/٤١١ ، احكام الامدى
٣/١٢٧ نهاية السؤل ٢/١٧٣-١٧٤ .
- (٦) انظر فواتح الرحموت ٢/٦٤-٦٥ بالاضافة الى المراجع اعلاه .

عنه بنحاس فمنعه منه فلا يكون نسخا . قلنا : لو التحم اشتهر لانه معجز باهر
ولو صفح كان تكليفا بما لا يطاق ولا شتهر فكان نسخا قبل الفعل . قالوا : لو
جاز فاما أن يؤمر بالفعل وقت^(١) نسخه وفيه توارد النفي والاشبات ، أولا يؤمر
لم ينسخ لعدم ارتفاع شيء . قلنا : لم يكن مأمورا به (في)^(٢) ذلك الوقت
بل قبله .

مسألة :

إذا قيد المأمور به بالتأبيد لا يجوز نسخه^(٣) خلافا للجمهور^(٤) ، ولو كان التأبيد
لبيان مدة بقاء الوجوب نصا لم يقبل النسخ وفاقا^(٥) . لنا : أنه حكم مقيّد
بالتأبيد فكان نصا^(٦) على عدم انتهاك بعمدة والنسخ بيان انتهاك فيتناقض وأيضا^(٧)

- (١) انظر المعتمد ١/٤٠٧ .
(٢) زيادة من ب .
(٣) عند جمهور الحنفية وامام الحرمين ، خلافا لجمهور الاصوليين . قال عبد العزيز
البخاري : ذهب ابو بكر الجصاص والشيخ ابو منصور والقاضي الامام ابو زيد
والشيخان وجماعة من اصحابنا الى انه لا يجوز . كشف الاسرار ٣/١٦٥ .
وقال الامام البزدوي : وأما الذي ينافي النسخ من الاحكام التي هي في
الأصل محتملة للوجود والعدم فتلاثة : ١- تأبيد ثبت نصا ب - وتأبيد ثبت
دلالة ، ج - وتوقيت .
انظر مثال كل واحد من هذه الأمثلة الثلاثة مع التوجيه في اصول البزدوي
٣/١٦٤ . وانظر توضيح مذهب الاحناف في : اصول السرخسي ٢/٦٠ ،
تيسير التحرير ٣/١٩٤ ، فواتح الرحموت ٢/٦٨ ، فتح الغفار ٢/١٣١
البرهان ٢/١٢٩٦ ، ١٢٩٨ .
(٤) ذهب جمهور الاصوليين الى جواز نسخ ما لحقه تأبيد ، أو توقيت من الاوامر
والنواهي . قال في كشف الاسرار : وهو مذهب جماعة من اصحابنا ، وهو
اختيار صدر الاسلام ابو اليسر ٣/١٦٥ .
انظر تفصيل مذهب الجمهور في : احكام الامدى ٣/١٣٤ ، التبصرة ص ٢٥٥ ،
البرهان ٢/١٢٩٦-١٢٩٩ ، تيسير التحرير ٣/١٩٤ التلويح على التوضيح
٢/٣٣ ، المعتمد ١/٤١٣-٤١٥ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢/١٩٢ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٣١٠ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١١٦ ، المسودة ص
١٩٥ ، ارشاد الفحول ص ١٨٦ ، مختصر البعلي ص ١٣٧ .
(٥) قال عبد العزيز البخاري : لا خلاف ان مثل قوله - الصوم واجب مستمر ابدا -
لا يقبل النسخ ، لتأدية النسخ فيه الى الكذب والتناقض . كشف الاسرار
٣/١٦٥ . وانظر تيسير التحرير ٣/١٩٤ البرهان ٢/١٢٩٨ .
(٦) في ب : فكان نهيا . وهو تحريف .
(٧) في ب : ببيان .

التأبيد للدوام والنسخ يقطعه فيتناقض (١) . قالوا (٢) : لا منافاة بين تأبيد الفعل الذي تعلق به التكليف وبين انقطاع التكليف كانقطاعه (٣) بالموت . قلنا ثابتة بين تكليفين (٤) بالضرورة بخلاف الموت .

مسألة :

الجمهور على جواز النسخ بأثقل (٥) خلافا لبعض الشافعية . وأما الأخف (٦) والمساوي (٧) فاتفق . لنا : ان لم نقل برعاية الأصلح فلا اشكال ، وان قيل

- (١) انظر حجج الحنفية في كشف الاسرار ١٦٥/٣ احكام الامدى ١٣٤/٣ .
(٢) اشارة الى حجج الجمهور . انظر احكام الامدى ١٣٤/٣ .
(٣) وفي أوب : لانقطاعه .
(٤) وفي ب وج التكليفين .
(٥) أى نسخ الحكم الأخف بأثقل منه . هذا هو مذهب جمهور الاصوليين والفقهاء خلافا لبعض اصحاب الشافعي وبعض اهل الظاهر .
انظر المذاهب في هذه المسألة واستدلال كل فريق ، ومناقشة أدلة الاخر في : احكام الامدى ١٣٧/٣ - ١٤٠ ، التبصرة ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، المستصفى ١٢٠/١ ، منهاج البيضاوى ١٧٤/٢ - ١٧٧ ، نهاية السؤل ١٧٧/٢ - ١٧٩ ، منهاج العقول ١٧٤/٢ - ١٧٨ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٨٧/٢ ، احكام ابن حزم ٤٦٦/٤ - ٤٧١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٨ - ٣٠٩ ، ارشاد الفحول ص ١٨٨ ، شرح العضد على ابن الحاجب ١٩٣/٢ ، المعتمد ٤١٦/١ - ٤١٨ ، اصول البيروني وكشف الاسرار ١٨٧/٣ ، اصول السرخسي ٦٢/٢ - ٦٣ ، تيسير التحرير ١٩٩/٣ - ٢٠٠ ، فواتح الرحموت ٧١/٢ - ٧٢ ، فتح الغفار ١٣٤/٢ ، المسودة ص ٢٠١ .
(٦) أى نسخ الاظظ بالأخف ، كنسخ العده حولا ، بالعهده اربعة أشهر وعشرا . ونسخ وجوب مصابرة العشرين من المسلمين امام مائتين ، والمائة امام الف ، بوجوب مصابرة المائة للمائتين والالف للالفين في قتال الكفار .
والاية المنسوخة هي قوله تعالى (يا أيها النبي حرّض الموتى منين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين . وان يكن منكم مائة يغلبوا الفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون) . ٦٥ من الانفال .
والاية الناسخة لها قوله تعالى (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين بان الله مع الصابرين) ٦٦ من الانفال .
(٧) نسخ المساوي بالمساوي : كنسخ التوجه الى بيت المقدس بالتوجه الى الكعبة في الصلاة .

بها فلا امتناع عقلا في أن ينسخ حكم بأثقل . وأيضا فلولم يجز لميقم
وقد نسخ التخيير في صوم رمضان والغدية ^(١) بتحتمه ^(٢) ، وعاشورا ^(٣)
برمضان ^(٤) والحبس في البيوت ^(٥)

==== والنسخ بالاخف والمساوي جائز باتفاق الاصوليين . وانما اختلفوا في النوع الثالث وهو نسخ الاخف بالاثقل . انظر ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه فسي المراجع المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كان ذلك في ابتداء الاسلام على ما روى ابن عمر ومعاذ رضي الله عنهم . انظر كشف الاسرار ١٨٧/٣ .

(٢) أي بالصوم حتما بقوله عز وجل (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ١٨٥ من البقرة .

(٣) عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : كان يوم عاشورا تصومه قريش في الجاهلية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشورا ، فمن شاء صامه ، ومن شاء تركه .

رواه البخاري ومسلم والترمذي وقال : العمل عند اهل العلم على حديث عائشة ، وهو حديث صحيح : لا يرون صيام عاشورا واجبا ، الا من رغب في صيامه ، لما ذكر فيه من الفضائل .

انظر: صحيح البخاري بفتح الباري ٢٤٤/٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٤/٨ ، سنن الترمذي ١١٨/٣ .

(٤) أي بايجاب صيام شهر رمضان بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) الى قوله (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ١٨٣ ، ١٨٥ من سورة البقرة .

(٥) الثابت بقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم . فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا) ١٥ من سورة النساء .

والناسخ لها : قوله تعالى (والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا يتأخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) ٢ من سورة النور .

ولما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عبادة ابن الصامت " خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، الشيب بالشيب جلد مائة ورمي بالحجارة . والبكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة " . رواه مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه .

انظر صحيح مسلم ١١٨/١١ ، سنن ابي داود ٤٥٥/٢ ، سنن الترمذي ٤٥/٤ ، سنن ابن ماجه ٨٥٢/٢ .

بالحد (١) والصفح (٢) عن الكفار قتال مقاتلهم ثم بقتالهم كافة . قالوا (٣) :
نقلهم الى الاثقل أشق وأبعد من المصلحة . قلنا : لا زم في ابتداء التكليف وبتقدير
المصلحة فلا يبعد ان يكون في الانتقال الى الاثقل قالوا (نأت بخير منها
أو مثلها) (٤) أي بخير لكم والا فالقرآن لا تفاضل فيه والأشق ليس بخير للمكلف .
قلنا : خيره باعتبار جزيل الثواب في العاقبة (ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ) (٥)
الآية .

سألة :

يجوز نسخ التلاوة والحكم معا ، والتلاوة وحدها والحكم وحده (٦) خلافا لبعض
المعتزلة (٧) . لنا : أن جواز التلاوة حكم ، وما يتعلق بها من الاحكام

- (١) في ب : بالجلد .
(٢) يعني قوله تعالى (ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم وتوكل على
الله وكفى بالله وكيلاً) ٤٨ من الاحزاب .
وقد نسخت بالآيات التي أوجبت القتال ، وهي كثيرة . ومنها آية التوبة ه
والآيات " ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ " من سورة البقرة وغيرها كثير .
وانظر : الناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامه ص ١٩ .
(٣) اشارة الى حجج المانعين . انظر تفصيلها في كشف الاسرار ١٨٧/٣ .
(٤) جزء من الآية ١٠٦ من سورة البقرة ، ونصها (ما ننسخ من آية أو ننسها
نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم ان الله على كل شئ قدير) .
(٥) جزء من الآية ١٢٠ من سورة التوبة ونصها (ما كان لأهل المدينة
ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن
نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله
ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً الا كتب لهم
به عمل صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين) .
(٦) انظر الكلام على هذه المسألة في كشف الاسرار ١٨٨/٣ ، اصول السرخسي
٧٨/٢ ، فواتح الرحموت ٧٣/٢ ، فتح الغفار ١٣٤/٢ ، تيسير التحرير
٢٠٤/٣ احكام الامدى ١٤١/٣ ، المستصفى ١٢٣/١ ، التلويح
على التوضيح ٣٦/٢ ، شرح العضد ١٩٤/٢ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٣٠٩ ، المسودة ص ١٩٨ ، ارشاد الفحول ص ١٨٩ ، المعتمد
٤١٨/١ .
(٧) ينسب هذا القول الى طائفة من المعتزلة ، وليس هو مذهبهم . ولذلك
عبر عنه الامدى وجماعة بانه قول طائفة شاذة من المعتزلة اما مذهب
جمهور المعتزلة فهو جواز النسخ في الصور الثلاث كما قرره أبو الحسين
البصري في المعتمد ٤١٨/١ .
وانظر احكام الامدى ١٤١/٣ وشرح العضد ١٩٤/٢ ، تيسير التحرير
٢٠٤/٣

حكم اخر فتغاييرا فجاز نسخهما ونسخ احدهما كغيرهما ، وأيضاً الوقوع أما فيهما
فما روت عائشة رضي الله عنها " كان فيما انزل عشر رضعات محرمت " (١) وأما
نسخ التلاوة فما روى عمر " كان فيما انزل الشيخ والشيخة " (٢) الى آخره ، وتلاوة
ابن مسعود في كفارة اليمين (متابعات) (٤) . وأما الحكم فكنس نسخ

(١) هذا بعض حديث رواه مسلم وأبو داود والترمذى ومالك من حديث عائشة
رضي الله عنها قالت : كان فيما انزل من القرآن " عشر رضعات معلومات
يحرم من - ثم نسخن بخمس معلومات " فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن .

قال النووي في شرح مسلم : معناه ان النسخ بخمس رضعات تبأخر انزاله
جدا حتى انه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات
ويجعلها قرآنا متلوا ، لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده ، فلما بلغهم
النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على ان هذا لا يتلى .
ورواه ابن ماجه من حديث عائشة بلفظ : كان فيما أنزل من القرآن ثم سقط :
" لا يحرم الا عشر رضعات أو خمس معلومات " .

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢٩/١٠ ، سنن ابي داود ٤٧٦/١ ،
سنن الترمذى ٤٤٧/٣ ، سنن ابن ماجه ٦٢٥/١ ، موطأ مالك ٤٥/٢ .
(٢) رواه ابن ماجه ومالك والشافعي من حديث ابن عباس قال : قال عمر بن
الخطاب : " لقد خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول قائل :
ما أجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة من فرائض الله ، ألا وان
الرجم حق اذا احصن الرجل وقامت البينة و أو كان حمل او اعتراف .
وقد قرأتها (الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة) ورجم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده " . واللفظ لابن ماجه .
انظر : سنن ابن ماجه ٨٥٣/٢ - ٨٥٤ ، الموطأ ١٦٨/٢ ، ترتيب
مسند الامام الشافعي ٨١/٢ .

(٣) وفي ب : فتلاوة .

(٤) قال الجصاص قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) الاية ٨٩
من سورة المائدة .

روى مجاهد عن عبدالله بن مسعود وأبي العالية عن أبي (فصيام ثلاثة
أيام متابعات) وقال ابراهيم النخعي في قراءتنا (فصيام ثلاثة
أيام متابعات) وقال ابن عباس ومجاهد وابراهيم وقتادة وطاوس :
هن متابعات لا يجزي فيها التفريق . فثبت التابع بقول هو " لا " ،
ولم تثبت التلاوة لجواز كون التلاوة منسوخة ، والحكم ثابتا . وهو قول
اصحابنا .

احكام القرآن ١٢١/٤ وانظر : احكام القرآن لابن العربي ٦٤٩/٢ ،
تفسير ابن كثير ٩١/٢ ، غاية الوصول ص ٣٥ .

(آية) (١) الاعتداد بالحوال (٢) وحبس الزواني والاذى باللسان بالحد (٣)
قالوا : التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية ولا ينفكان . قلنا : لا تغاير ،
فان العالمية قيام العلم بالذات بخلاف التلاوة جازبقاؤه ها لترتب حكم الاعجاز
وجواز الصلاة عليها وهما مقصودان كالمتشابه فجاز الانفكاك . وأيضا فالتلاوة
أمانة الحكم في ابتدائها دون دوامها ، فاذا انتفى دوامها لم يلزم انتفاء
مدلولها ، وبالعكس . قالوا : لو نسخ الحكم وحده كانت التلاوة موهمة ببقائه
فيؤدى الى التجهيل وابطال فائدة القرآن . قلنا : لا جهل مع الدليل
للمجتهد ، والمقلد (٤) فرضه التقليد والفائدة الاعجاز وجواز الصلاة (٥) .
مسألة :

الزيادة على النص نسخ (٦) كقيد الايمان في كفارة

- (١) ساقطة من ب .
(٢) آية الاعتداد بالحوال هي قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
وصية لا زواجهم متاعا إلى الحوال غير اخراج) الآية ٢٤٠ من سورة البقرة .
والناسخ لها هو قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا) الآية ٢٣٤ من سورة البقرة .
وهذه الآية متقدمة في النظم على الآية المنسوخة كما هو واضح من رقمها .
قال ابو القاسم : وليس في كتاب الله تعالى آية ناسخة والمنسوخ بعدها
الا هذه الآية وآية اخرى في سورة الاحزاب .
قلت : هي الآية ٥٢ نسختها الآية ٥٠ من نفس السورة . انظر كتاب
الناسخ والمنسوخ ص ٢٦ .
(٣) تقدم كتابة اية حبس الزواني في البيوت ، والاية الناسخة لها في المسألة
التي قبل هذه ، وهي مسألة "النسخ بأثقل" .
(٤) في ب : وللمقلد .
(٥) وان أردت الوقوف على الأدلة ومناقشة أدلة الخصوم ، انظر : احكام الامدى
١٤١/٣ ، كشف الاسرار ١٨٨/٣ .
(٦) يختلف الزائد على النص ، فهو اما ان يكون مستقلا بنفسه ، أو لا يكون .
والمستقل ، إما ان يكون من غير جنس الاول ، أو يكون من جنسه . فما كان
من غير جنس الاول : كزيادة وجوب الزكاة على الصلاة فهذا ليس بناسخ
باتفاق العلماء .
وما كان من جنسه : كزيادة صلاة على الصلوات الخمس . فهذا ليس
بنسخ على قول الجمهور . وذهب بعض العراقيين الى انه يكون نسخا لحكم
المزيد عليه ، لقوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) لانه
يجعل ما كان "وسطى" غير وسطى .

.....

=== وليس هذا موضع النزاع في مسألتنا ، وإنما موضع النزاع : ما كان غير مستقل بنفسه ، كزيادة ركعة على الركعات وزيادة التقريب على الحد ، وزيادة وصف الرقبة بالايان ، ونحو ذلك . وقد اختلف العلماء فيه على أقوال :

الأول : ان ذلك لا يكون نسخا ، مطلقا . وهو قول الشافعية والمالكية والحنابلة . ومن الممتزلة : أبي علي وأبي هاشم . سواء اتصلت بالمزيد عليه أم لم تتصل .

الثاني : انها نسخ ، وهو قول الحنفية سواء كانت الزيادة في السبب او في الحكم .

الثالث : ان كان المزيد عليه ينفي الزيادة بفحواه ، فانها تكون نسخا . كقوله : " في سائمة الفم الزكاة " فانه يفيد نفي الزكاة عن المعلوفة .

وان كان لا ينفي تلك الزيادة ، فلا يكون نسخا . حكاه صاحب المعتمد وغيره . انظر : المعتمد ٤٣٧/١ ، احكام الامدى ١٢٠/٣ .

الرابع : ان غيرت الزيادة المزيد عليه تغييرا شرعيا ، حتى صار لو فعل بعد الزيادة على حد ما كان يفعله قبلها ، لم يعتد به ، وذلك كزيادة ركعة ، تكون نسخا .

وان كان المزيد عليه يصح فعله بدون الزيادة لم تكن نسخا . كزيادة التقريب على الجلد .

وهو مذهب القاضي عبد الجبار . حكاه صاحب المعتمد وابن الحاجب والامدى .

انظر المعتمد ٤٣٨/١ ، احكام الامدى ١٢١/٣ .

الخامس : التفصيل بين ان تتصل الزيادة به فتكون نسخا ، وبين أن تنفصل عنه ، فلا تكون نسخا . حكاه ابن برهان عن عبد الجبار أيضا . واختاره الفزالي .

انظر : المنحول ص ٢٩٩ المستصفي ١١٧/١ ، احكام الامدى ١٢١/٣ ، ارشاد الفحول ص ١٩٥ .

اليمن (١) والنفي على (٢) الجلد خلافا للشافعي . لنا (٣) : ان (٤) المطلق لا تعرض له بقيد فيتساوى (٥) الا فرار بالنسبة اليه ، والتقييد يناهيه ،

==== السادس : ان كانت الزيادة مغيرة لحكم المزيد عليه في المستقبل ، فهي نسخ ، وان لم تغيّر حكمه في المستقبل بان كانت مقارنة لم تكن نسخا .

قال ابو الحسين : وبه قال شيخنا ابو الحسن الكرخي وابو عبدالله البصري . المعتمد ٤٣٧/١ وانظر : احكام الامدى ٣/١٧٠ - ١٧١ ، ارشاد الفحول ص ١٩٥ .

والسابع : ان رفعت حكما عقليا ، او ما ثبت باعتبار الاصل ، كبراءة الذمة ، لم تكن نسخا . وان تضمنت رفع حكم شرعي كانت نسخا . حكى هذا عن بعض اصحاب الشافعي ، واختاره الامدى وابن الحاجب والفخر الرازي والبيضاوى ، وهو اختيار ابي الحسين البصري ، وهو ظاهر كلام القاضي وامام الحرمين .

انظر تفصيل هذه المذاهب مع ادلتها ، ومناقشة الخصوم في : احكام الامدى ٣/١٧٠-١٧٧ ، جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ٢/٩١-٩٢ التبصرة ص ٢٧٦ ، المستصفى ١/١١٧-١١٩ ، المعتمد ١/٤٣٧ - ٤٤٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، منهاج البيضاوى ٢/١٨٩-١٩١ ، نهاية السؤل ٢/١٩١-١٩٢ ، منهاج العقول ٢/١٨٩-١٩٢ ، البرهان ٢/١٣٠٩ ، المسودة ص ٢٠٧ ارشاد الفحول ص ١٩٤-١٩٦ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٣/١٩١-١٩٣ ، اصول السرخسي ٢/٨٢ ، تيسير التحرير ٣/٢١٨ ، فواتح الرحموت ٢/٩٣ ، التلويح على التوضيح ٢/٣٦ ، فتح الغفار ٢/١٣٥ ، المنحول ص ٢٩٩ .

(١) الرقبة في كفارة اليمن وردت مطلقة . انظر الاية ٨٩ من سورة المائدة . وانما وردت مقيدة بالايان في كفارة القتل في قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) الاية ٩٢ من سورة النساء . فهل يحمل المطلق على المقيد ؟ أم يبقى المطلق على اطلاقه ؟ بالأول قال الجمهور . والثاني قالت الحنفية . ولذلك اجازوا اعتاق الكافر . انظر : فتح البارى ١١/٥٩٩ .

(٢) أى زيادة النفي على الجلد نسخ عند الحنفية كما تقدم .

(٣) اشارة الى حجج الحنفية . انظر : كشف الاسرار ٣/١٩٣ ، اصول

السرخسي ٢/٨٢ ، فواتح الرحموت ٢/٩٣ .

(٤) سقطت (ان) من ب .

(٥) في ب : فتساوى .

فإذا ورد متأخرا كان رافعا لما اقتضاه الأول من الاطلاق وبيانا لمدتها انتهاء حكمه وهو معنى النسخ . قالوا ^(١) : تخصيص قلنا : التخصيص بيان ان بعض الافراد ليس بمراد مع التناول ، والمطلق من حيث هو لا دلالة له الا على الماهية من حيث هي . من غير دلالة على الشخصيات من حيث خصوصها ، وان كانت لوازم الوجود فالمأمور به في المطلق ليس الا الماهية من حيث هي ، والمكلف ^(٢) يأتي به في ضمن مقيد هو من لوازم الوجود (لا من حيث دلالة) ^(٣) الا مرطبه ، واذ لم يتناولها اللفظ لا يكون تخصيصا . ولأن ما وراء المخصوص ثابت بنظم العام والحكم بعد زيادة القيد ثابت به لا بالمطلق ، فالتخصيص اخراج وهذا اثبات وعلى هذا فالنفي اذا أُلْحِق بالجلد لم يبق حدا ، بل بعضه ، وبعض الشيء ليس له حكم كله . ولذلك لم نزد ^(٤) فرضية الفاتحة ولا اشتراط الطهارة للطواف ^(٥) ، ومثله كثير .

مسألة :

الاجماع لا ينسخ به لأنه ان كان عن نص فهو الناسخ ، ولأن النسخ ^(٦) لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم . ولا اجماع حينئذ ، ومن اطلق من اصحابنا ^(٧) ذلك فمراده أنه دليل وجود الناسخ . وكذلك القياس ولما ^(٨) تبين .

مسألة :

فيجوز نسخ الكتاب بالكتاب كالعديتين ^(٩) . والسنة المتواترة بمثلها والآحاد

-
- (١) أي الجمهور وقد تقدم ذكر مراجعهم .
 - (٢) في ب : والمطلق . وهو تحريف .
 - (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
 - (٤) وفي أ وج " ترد " بالتاء الفوقسية المثناة وفي ب " يزد " بالياء التحتية المثناة .
 - (٥) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ١٩٦/٣ - ١٩٧ .
 - (٦) في ب : الناسخ .
 - (٧) كعيسى بن أبان .
 - (٨) قال السيف الامدي : مذهب الجمهور ان الاجماع لا ينسخ به ، خلافا لبعض المعتزلة وعيسى بن أبان . احكام الامدي ١٦١/٣ ، وانظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ١٧٥/٣ ، فواتح الرحموت ٨١/٢ ، تيسير التحرير ٢٠٧/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، مختصر البعلبي ص ١٣٩ .
 - (٩) وفي ب : لما تبين .
 - (٩) أي كنسخ الاعتداد بالحول بالاعتداد بأربعة اشهر وعشرا . وقد تقدم كتابة الايتين قريبا .

بمثلها اتفاقاً (١) " ككنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " (٢) و _____
ادخار الاضاحي فادخروا (٣)

- (١) لا خلاف في جواز نسخ القرآن بالقرآن ، ونسخ السنة المتواترة بالسنة المتواترة ، ونسخ السنة الاحاد بالاحاد .
وانما الخلاف في جواز نسخ السنة بالقرآن ، ونسخ القرآن بالسنة حيث خالف فيهما الامام الشافعي رحمه الله . فقد نقل عنه في أحد قوليهِ : انه لا يجوز نسخ السنة بالقرآن ، وقطع رحمه الله واكثر اصحابه وجمهور اهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة . وهو رواية عن الامام احمد رحمه الله . واختاره الاستاذ ابواسحاق في مجموعة من الفقهاء .
وزهد الجمهور من الاشاعرة والمعتزلة والفقهاء الى جواز نسخ السنة بالقرآن عقلاً ، ووقوعه شرعاً .
وأما نسخ الكتاب بالسنة ، فقد اجازه عقلاً جمهور المتكلمين من الاشاعرة وغيرهم ، ومن الفقهاء : مالك واصحاب أبي حنيفة وابن سريج .
واختلف هو لا في الوقوع شرعاً .
ولكل حجج شرعية وعقلية احتج بها لتأييد مذهبه و ثم كر على حجج خصه بالنقض والتفنيد . ومن أراد الوقوف على تفاصيل ذلك فعليه الرجوع الى : احكام الامدى ٣ / ١٥٠ - ١٥٩ ، التبصرة ص ٢٧٢ - ٢٧٣ ، الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٦٧ ، المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٧٩ المستقصى ١ / ١٢٤ ، المنحول ص ٢٩٢ - ٢٩٦ ، الرسالة للامام الشافعي ص ١٠٦ - ١١٣ شرح العضد ٢ / ١٩٥ التلويح على التوضيح ٢ / ٣٤ ، البرهان ٢ / ١٣٠٧ احكام ابن حزم ٤ / ٤٧٧ ، المعتمد ١ / ٤٢٢ ، نهاية السوء ٢ / ١٨١ ، مناهج العقول ٢ / ١٧٩ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٣ / ١٧٥ - ١٨٥ ، اصول السرخسي ٢ / ٦٧ - ٧٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧٦ - ٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١١ - ٣١٣ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ٣٩٧ - ٣٩٩ ، المسودة ص ٢٠٥ ، ارشاد الفحول ص ١٩٠ ، مختصر البعلبي ص ١٣٨ ، فتح الفقار ٢ / ١٣٣ ، الموافقات ٣ / ٧٣ - ٧٨ .
- (٢) ساق هذا الحديث مثالا على نسخ السنة الاحاد بمثلها .
وقد رواه مسلم والنسائي والترمذى من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه .
ورواه ابن ماجه من حديث عبدالله بن مسعود بزيادة " فانها تزهد في الدنيا وتذكر الآخرة " .
وفي رواية مسلم والنسائي زيادة " ونهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ، فامسكوا ما بدا لكم " .
انظر: صحيح مسلم ٧ / ٤٦ ، سنن النسائي ٤ / ٧٣ ، سنن الترمذى ٣ / ٣٦١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٠١ .
- (٣) هذا اخر الحديث السابق في رواية مسلم والنسائي المشار اليها أعلاه .

وفي العكسين خلاف الشافعي . لنا : أن التوجه الى بيت المقدس ثبتت
بالسنة^(٢) ونسخ (بالكتاب)^(٣) ومصالحة عليه السلام اهل مكة عام الحديبية
بالسنة على ان من جاءه^(٤) مسلما رده فجات امرأة^(٥) فنزلت (فان علموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن)^(٦) . ومباشرة الصائم ليلا كانت حراما بالسنة^(٧) فاطلقت

- (١) أى نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالسنة .
(٢) تقدم بيان ناسخه ومنسوخه عند الكلام على جواز النسخ في ص (٥٥٤، ٥٥٥)
وانظر احكام الامدى ١٥٠ / ٣ ، اصول السرخسي ٢ / ٧٧ - ٧٨ .
(٣) سقطت " بالكتاب " من ب .
(٤) وفي ب : من جاءه .
(٥) صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة عام الحديبية على أن من
جاءه مسلما بغير إذن وليه رده اليه ، ومن أتى قريشا ممن مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يردوه عليه ، حتى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم رد جنود وجماعة من الرجال فهاجرت أم كلثوم بنت عقبة بسن
أبي معيط في الهجرة فخرج أخواها عمارة والوليد حتى قدما على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فكلما فيها ان يردها اليهما ، فنقض الله
العهد بينه وبين المشركين في النساء خاصة فمنعهم ان يردوهن الى
المشركين وأنزل الله اية الامتحان . انظر تفسير ابن كثير ٤ / ١٩٦ ،
٣٥٠ ، احكام القرآن للجصاص ٥ / ٢٧ - ٢٨ ، احكام الامدى ٣ / ١٥٠
كشف الاسرار ٣ / ١٨٣ .
(٦) جزء من الآية رقم ١٠ من سورة المتحنة ، وهي الناسخة لما جاء في
صلح الحديبية بهذا الشأن .
ونصها (يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن
الله اعلم بايمانهن ، فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار
لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا ولا جناح
عليكم ان تنكحوهن ، اذا آتيتوهن اجورهن ولا تمسكوا بعصم الكوافر
واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم
حكيم) .
(٧) وذلك أن المسلمين كانوا اذا افطروا أكلوا وشربوا وجامعوا النساء ما لم
يناموا ويصلوا العشاء الاخرة ، فوقع اربعون من الانصار فجامعوا نساءهم
بعد النوم ، من جملةهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فجاءت الانصار
فأقرت على انفسها بفعالهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقر
عمر على نفسه بفعله فقال رسول الله : لقد كنت يا عمر جديرا أن لا
تفعل . فقام يبكي . فأنزل الله على رسوله (أهل لكم ليلة الصيام
الرفث الى نساءكم - الى قوله - فتاب عليكم وعفا عنكم) .

بالكتاب (١) ، وكذا صوم عاشوراء (٢) ، ونفى العكس (٣) : نسي عليه السلام (٤) آية فلما أخبر قال : ألم يكن فيكم أبي فقال : بلى لكنني ظننت أنها نسخت (٥) فقال : لو نسخت لا خبرتكم . فأقره ، وعن عائشة رضي الله عنها : " ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له من النساء ما شاء " (٦) وأيضا فالنسخ بيان ،

- ====
- فكانت هذه الآية ناسخة للسنة التي كانوا عليها .
- وقال بعضهم : هي ناسخة لقوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) .
- انظر: الناسخ والمنسوخ لابي القاسم هبة الله بن سلامه ص ١٦-١٨ ، احكام القرآن للجصاص ٢٢٦/١ ، فتح القدير للشوكاني ١٨٢/١ ، الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ١٢٢ .
- (١) يعني قوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائك هن لباس لكم وأنتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم) الآية ١٨٢ من سورة البقرة .
- (٢) أي كان ثابتا بالسنة ثم نسخ بصوم رمضان وقد تقدم تخريج ذلك قريبا .
- (٣) ونفي كذا في العكس .
- (٤) أي نسخ القرآن بالسنة .
- (٥) رواه احمد بن حنبل من حديث سعيد بن عبدالرحمن بن ابزي عن أبيه : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الفجر فترك آية فلما صلى قال : أفي القوم أبي بن كعب ؟ قال أبي : يا رسول الله نسخت آية كذا أو نسيتها ؟ قال : نسيتها .
- وروي ابو داود عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فليس عليه ، فلما انصرف قال لا بي : أصليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فما منعك ؟
- قال أحمد عبد الرحمن البنا : انما سأل صلى الله عليه وسلم عن أبي بن كعب رضي الله عنه لكونه كان أقرأهم .
- انظر: الفتح الرباني ٢٣٨-٢٣٩ ، سنن ابي داود ٢٠٨/١ ، بلوغ الاماني ٢٣٩/٣ .
- قال الامام عبد العزيز البخاري : وانما ظن النسخ من غير كتاب يتلى ، فانه كان كاتب الوحي ، ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ظنه ، ولم ينكر عليه ، فدل على جواز نسخ التلاوة بغير الكتاب . . . الخ كشف الاسرار ١٨٢/٣ وانظر اصول السرخسي ٧٥/٢ .
- رواه الترمذي وقال حديث حسن .
- (٦) انظر سنن الترمذي ٣٥٦/٥ . قيل : كان هذا نسخا للكتاب وهو قوله تعالى (لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج ولو اعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شيء رقيبا) الآية ٥٢ من سورة الاحزاب .

فللرسول بيان الكتاب (لتبين للناس ما نزل) (١) ولله بيان ما أجرى على لسان رسوله ، ولأن الكتاب فوق السنة ينظمه والسنة تنسخ حكم الكتاب فهمامساويان . واستدل بآية الوصية (٢) ، نسخت بقوله عليه السلام " لا وصية لوارث " (٣) وأجيب : بل بآية المواريث (٤) . وأيضا بان الاساك في البيوت نسخ بالرجم الثابت بالسنة (٥) وأجيب : بأن في الصحيح عن عمر رضي الله عنه :

====
أى لا يحل لك النساء سوى هوء لا اللاتي اخترتك ، من بعدما اخترن الله ورسوله .

وقد نسخ هذا بالسنة ، وهي اخبار النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة ان الله تعالى أباح له ذلك .

قال الجصاص : وهو يوجب أن تكون الآية منسوخة . وليس في القرآن ما يوجب نسخها ، فهي اذا منسوخة بالسنة . ويحتج به في جواز نسخ القرآن بالسنة .

وقال ابن العربي : وأبوحنيفة وجماعة جعلوا حديث عائشة سنة ناسخة ، وهو حديث واه ، ومتعلق ضعيف .

وقال ابو اليسر ردا على القول بالنسخ : وهذا لا يقوى ، لأن هذا

الحل لم يثبت بعد ما حرم بقوله (لا يحل لك النساء من بعد) لأن تحريم ما زاد على التسع محكم لا يحتمل النسخ ، بدليل قوله (من بعد) فانه بمنزلة التأييد ، ان البعد به المطلقة تتناول الأبد .

يوضحه أن ذلك ثبت جزاء لحسن عطنهن ، وهو اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومصابرتهن على الفقر والشدة ، فكيف يجوز ان يبطل ذلك بالنسخ ، مع بقائهن على ذلك الاختيار .

انظر: بحث هذه المسألة واستقصاء الاقوال فيها في : احكام القرآن للجصاص

٢٤١/٥ ، تفسير القرطبي ١٤/٢٠٦-٢٠٧ ، احكام القرآن لابن العربي

٣/١٥٥٨-١٥٦٠ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/١٨٢-١٨٣ ، اصول

السرخسي ٢/٧٥ .

(١) جزء من الآية ٤٤ من سورة النحل ، ونصها (بالبينات والزبر وأنزلنا

اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون) .

(٢) تقدم عزوها قريبا .

(٣) وهذا ايضا خرج مع آية الوصية فيما تقدم .

(٤) أى وقع النسخ باية المواريث ، فهو من باب نسخ الكتاب بالكتاب ، لا بالسنة

واية المواريث هي الآية ١١ من سورة النساء وقد تقدمت كتابتها كاملة .

(٥) انظر سنن ابي داود ٢/٤٥٥ ، سنن الترمذى ٤/٤٤-٤٥ ، سنن ابن

ماجه ٢/٨٥٢ .

" كان ما يتلى آية الرجم (١) فالنسخ بها . وأيضا (قل لا أجد) (٢) نسخت
 بنهيه عن كل ذى ناب (٣) . وأجيب بالمنع أو بأن المعنى : لا أجد الآن ،
 وتحريم حلال الاصل ليس بنسخ . قالوا : لتبين والنسخ رفع لا بيان (٤) .
 قلنا : معناه لتبلغ وهو بيان كما مر ، ولو سلم فليس فيه ما يدل على عدم
 النسخ . قالوا : لو نسخ الكتاب السنة لحصلت النفرة . قلنا : اذا علم أن الكل
 من الله لم تحصل . قالوا (نأت بخير منها أو مثلها) (٥) والسنة ليست
 مثل الكتاب ولا خيرا ، والضمير في نأت لله والبدل انما يكون من جنس المبدل .
 قلنا (٦) : المراد الحكم والا فلا تفاضل في الكتاب . والناسخ اصلح للمكلف
 أو ساو فيكون حكم السنة اصلح وصح الضمير لأن الكل منه ، والمثلية لأنهما
 في الحكم سواء . قالوا : (قل ما يكون لي أن أبدله) (٧) قلنا : ظاهر في
 تبديل الرسم ، والنزاع في الحكم ، ولو سلم فالسنة أيضا بالوحي . قالوا :
 (واذا بدلنا آية مكان آية) (٨) (٩) قلنا : ليس فيه ما يدل على نفي غيره .

- (١) تقدم تخريجه في ص (٥٣٠) .
 (٢) الآية ١٤٥ من سورة الانعام ، وتكلمتها (فيما أوحى الي محرما على طاعم
 يطعمه الا ان يكون ميتة او دما سفوحا أو لحم خنزير فانه رجس
 أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور
 رحيم) .
 (٣) وذلك ما رواه ابن ماجه والنسائي والترمذي من حديث أبي ثعلبة
 الخشني : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب
 من السباع . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
 ورواه ابو داود من حديث ابن عباس رضي الله عنه بزيادة " وعن كل ذى
 مخلب من الطير " .
 انظر سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ سنن النسائي ١٧٧/٧ ، سنن الترمذي
 ٧٣/٤ ، سنن ابي داود ٣١٩/٢ .
 (٤) انظر احكام الامدى ١٥٥ /٣ .
 (٥) جزء من الآية ١٠٦ من سورة البقرة وقد تقدمت كتابتها كاملة .
 (٦) انظر كشف الاسرار ١٨٥/٣ ، اصول السرخسي ٧٥/٢ ، احكام
 الامدى ١٥٦/٣ - ١٥٧ .
 (٧) جزء من الآية ١٥ من سورة يونس ونصها (واذا تتلى عليهم آياتنا
 بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل
 ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع الا ما يوحى الي اتي
 أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم) . وانظر احكام الامدى ١٥٦/٣ .
 (٨) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
 (٩) الآية ١٠١ من سورة النحل وتتمتها (والله اعلم بما ينزل قالوا انما أنت
 مفتريل اكثرهم لا يعلمون) .

قالوا : " اذا روى عنى حديث فاعرضوه " (١) قلنا : معناه عند اشكال التاريخ أو اذا لم يكن في الصحة بحيث ينسخ به الكتاب . أما اذا اشتهر أو تواتر أو علم تاريخه فلا .
سألة :

لا يثبت حكم النسخ قبل تبليغه عليه السلام (٢) . لنا : لو ثبت أدى السبب وجوب وتحريم معا ، لأننا قاطعون بأنه لو ترك الأول أتم ، وأيضا لو عمل (٣) بالثاني عصى وأيضا لو ثبت لثبت قبل تبليغ جبريل عليه السلام لأنهم ما سوا . قالوا : حكم متجدد فلا يعتبر فيه علم المكلف . قلنا : لا بد من اعتبار التمكن وهو منتف .
الفصل الثاني : (٤)

في وجوه اقتناص الحكم من النظم :

(١) هذا بعض حديث . وتكلمت " على كتاب الله ، فان وافق ، فاقبلوه ، وان خالف فردوه " .

قال العقيلي : سئل شيخنا - يعني الحافظ بن حجر - عن هذا الحديث فقال : انه جاء من طرق لا تخلو عن مقال ، وقد جمع طرقه البيهقي في كتابه المدخل .
واخرجه السيوطي بلفظ " واذا بلغكم عنى حديث فلم تعرفوه فقولوا الله اعلم " .

قال الهيثمي : وفي اسناده هلال . انظر : الجامع الكبير ١ / ٨٣٠ ، جمع الفوائد ١ / ٥٧ ، مجمع الزوائد ١ / ١٤٧ ، كشف الخفاء ١ / ٨٩ .
(٢) اتفق الاصوليون على ان النسخ اذا كان مع جبريل عليه السلام ، ولم ينزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يثبت له حكم في حق المكلفين .

واختلفوا فيما اذا ورد النسخ الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يبلغ الايمه ، هل يتحقق بذلك النسخ في حقهم ؟ أولا بد من علمهم ؟
بالاول قال بعض الشافعية . وقال بالثاني جمهور الحنفية وبعض الاصوليين من الشافعية وغيرهم .
انظر الخلاف في هذه المسألة في :

احكام الامدى ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ ، تيسير التحرير ٣ / ٢١٦ ، السوداء ص ٢٢٣ مختصر البعلي ص ١٣٩ البرهان ٢ / ١٣١٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢ / ٩٠ - ٩١ المستصفى ١ / ١٢٠ - ١٢١ ، التمهيد للاسنوى ص ١٣٢ ، فواتح الرحموت ٢ / ٨٩ - ٩١ .

(٣) وفي أ : علم وهو تحريف .

(٤) كان الفصل الاول فيما تشترك فيه الثلاثة - الكتاب والسنة والاجماع - من دلالة المنطوق . وهذا الفصل الثاني كما ترى في وجوه اقتناص الحكم من النظم . والفصل الثالث في المقهوم كما سيأتي .

فمنها العبارة (١) وهي ما استفيد من لفظه مقصودا به ، ومنها الاشارة وهي (٢) ومنها العبارة (٣)

(١) هذا تقسيم الخفيف لوجوه اقتصاص الحكم من النظم ، ويسمى بعضهم :

دلالة اللفظ ، قال في فواتح الرحموت : دلالة اللفظ عندنا اربعة : منها العبارة ، ومنها الاشارة ، ومنها الدلالة ، ومنها الاقتضاء .
١/٤٠٦-٤٠٨ ، وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٢١٠ .
والجمهور يقسمون الدلالة من حيث المنطوق والمفهوم ، فيقولون : دلالة اللفظ تنقسم الى منطوق ومفهوم ، والا اول نوعان : صريح ، وغير صريح .
والصريح ما وضع اللفظ له ، سواء كانت دلالة على ذلك المعنى مطابقة أو تضمن ، حقيقة أو مجازا ، وغير الصريح : هو ما دل على المعنى في غير ما وضع له ، وتسمى دلالة التزام ، وتنقسم الى ثلاثة أقسام : دلالة اقتضاء ، ودلالة اشارة ودلالة تنبيه ، ويسمى ايماء . واعتبرها الامام الغزالي خمسة اضرب فأضاف : فهم التعليل من اضافة الحكم الى الوصف المناسب كقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) (والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) قال : فانه كما فهم وجوب القطع والجلد على السارق والزاني وهو المنطوق به ، فهم كون السرقة والزنا علة للحكم ، وكونه علة غير منطوق به لكن يسبق الى الفهم من نحوى الكلام .

وأما المفهوم فنوعان : مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة . وسيأتي الكلام عليهما ان شاء الله في موضعه .

انظر آراء الاصوليين وتقسيمهم لدلالة اللفظ في :

احكام الامدى ٣/٦٤-٦٥ ، المستصفى ٢/١٨٦-١٩١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/٢٣٩-٢٤٠ ، منهاج البيضاوى ١/٣٠٩-٣١١ ، نهاية السؤل ١/٣١١-٣١٤ ، التمهيد ص ٦٥ ، منهاج العقول ١/٣٠٩-٣١٣ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٦٧-٧٥ ، ٢/٢١٠-٢٣٧ ، اصول السرخسي ١/٢٣٦-٢٥٤ ، تيسير التحرير ١/٨٦-٩٤ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٦-٤٠٨ ، فتح الغفار ٢/٤٤ ، ارشاد الفحول ص ١٧٨-١٧٩ ، فصول البدائع ٢/١٨٧ ، مختصر البعلي ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) الثابت بعبارة النص : هو ما كان السياق لا جله ويعلم قبل التأمل ان ظاهر النص متناول له ، ومن ذلك قوله تعالى (وحمله وفضاله ثلاثون شهرا) فالثابت بالمعبرة ظهور المعنى للوالده على الولد ، لان السياق يدل على ذلك .

انظر : اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٦٧-٦٨ ، ٢/٢١٠ ، اصول السرخسي ١/٢٣٦ ، التعريفات ص ١٢٧ ، تيسير التحرير ١/٨٦ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٦ .

(٣) الثابت باشارة النص على العكس من الثابت بعبارة النص ، وهو ما لم يكن السياق لا جله لكنه يعلم بالتأمل في معنى اللفظ من غير زيادة فيه ولا نقصان ، وبه تتم البلاغة ويظهر الاعجاز . اصول السرخسي ١/٢٣٦ .

ما استفيد منه غير مقصود به . ولا تفاوت بينهما في الثبوت ، والا^١ ول ارجح عند
التمارض . أمثله (وعلی المولود له)^(١) قصد به ايجاب النفقة على الوالد .
وأشير باللام^(٢) الى ان النسب اليه وأن له حق التملك وانفراد^(٣) والاب
بتحمل النفقة . وفي الوارث اشارة الى استحقاق النفقة بغير الولد^(٣) لشمول
اللفظ وعموم المعنى وهو الاشتقاق من الارث وان خصصنا ذوي الارحام^(٤) بقراءة^(٥)
ابن مسعود رضي الله عنه خلافا للشافعي^(٦) وفي قوله (أحل لكم ليلة الصيام
الرفث)^(٧) اشارة الى (ان)^(٨) من اصبح جنباً لم يفسد صومه^(٩) ،

- ====
- وقال الجرجاني : الاشارة هو الثابت بنفس الصيغة من غير أن يسق له
الكلام واشارة النص : هو العمل بما ثبت بنظم الكلام لفة ، لكنه غير
مقصود ولا سيق له النص ، كقوله تعالى (وعلی المولود له رزقهن
وكسوتهن) سيق لاثبات النفقة ، وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباء .
التعريفات ص ٢١ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ١/٦٨ - ٦٩ ،
٢/٢١٠ - ٢١١ . وانظر احكام الامدى ٣/٦٥ ، والمستصفي ١/١٨٨
تيسير التحرير ١/٨٧ - ٨٨ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٧ ، احكام القرآن
لابن العربي ١/٢٠٣ .
(١) جزء من الاية ٢٣٣ من سورة البقرة .
(٢) وفي ب : بالأم .
(٣) كذا في جميع النسخ وهي كذلك في اصول البزدوي ٢/٢١٢ .
ويراد بها : الوالدان واولادهما ذكورا واناثا ، دون بقية الورثة .
(٤) انظر : اصول السرخسي ١/٢٣٨ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٢١٢ .
(٥) قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (وعلی الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك)
انظر كشف الاسرار ٢/٢١٢ . وانظر الاختلاف فيمن يجب عليه نفقة
الولد في : احكام القرآن للجصاص ٢/١٠٩ - ١١٢ ، احكام القرآن لابن
العربي ١/٢٠٥ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٢/٢١٠ - ٢١٢ ، كتاب
الأم ٥/٩٠ .
(٦) انظر : كتاب الامم ٥/٩٠ ، منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٤/٨٤ .
(٧) الاية ١٨٧ من سورة البقرة . وقد تقدمت كتابتها كاملة .
(٨) ساقطة من ب .
(٩) وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة ، ففي الصحيحين والترمذي :
" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله
ثم يغتسل ويصوم " . وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها ،
التصريح بأنه ليس من خصائصه .
انظر : صحيح البخاري بفتح الباري ٤/١٤٣ ، صحيح مسلم ٧/٢٢٠
سنن الترمذي ٣/١٤٠ .

والمقصود نفس الاباحة ، وفي (ثم أتموا) " الصيام الى الليل " (١) . اشارة الى جواز النية نهارا (٢) . ومنها الدلالة (٣) : وهي المسماة بمفهوم الموافقة وحموى الخطاب كتحریم الضرب من قوله (فلا تقل لهما أف) (٤) وكالجزء بما فوق المثقال من قوله (فمن يعمل مثقال ذرة) (٥) وكتأدية ما دون القنطار من قوله (بقنطار يوء ده اليك) (٦) وهو من قبيل التنبيه بالآدنى على الأعلى فلذلك كان الحكم في المسكوت أولى . أو بالشئ على ما يساويه (٧) ، والثابت بها كالثابت بما قبلها ، الا أن تينك أولى عند التعارض . وليست الدلالة من باب القياس لتوقفه على المعنى المستنبط بالاجتهاد الذي يختص به الفقهاء ،

- (١) ما بين الحاصرتين زيادة من ب وهي جزء من الآية ١٨٧ المتقدم ذكرها .
- (٢) هذا عند الحنفية ، وقد تقدم ذكر خلاف الشافعية فيه ، انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢١٣ ، تيسير التحرير ١/٨٩ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٨ .
- (٣) دلالة النص : هي عبارة عما ثبت بمعنى النص لفة ، لاجتهادا . أى يعرفه كل من يعرف هذا اللسان بمجرد سماع اللفظ ، من غير تأمل .
- قال شمس الائمة : الثابت بدلالة النص : هو ما ثبت بمعنى النظم لفة ، لا استنباطا بالرأى ، لأن للنظم صورة معلومة ، ومعنى هو المقصود به ، فالالفاظ مطلوبة للمعاني .
- اصول السرخسي ١/٢٤١ ، وانظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ١/٧٣ ، ٢/٢٢٠ ، التعريفات ص ٩٣ ، تيسير التحرير ١/٩٠ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٨-٤٠٩ ، المعتمد ٢/٧٨٠ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ١/٢٤٢-٢٤٣ .
- (٤) جزء من الآية ٢٣ من سورة الاسراء ونصها (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبطلن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما) .
- (٥) الآية ٧ من سورة الزلزلة وتكلمتها (خيرا يره) .
- (٦) جزء من الآية ٧٥ من سورة آل عمران . ونصها (ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يوء ده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يوء ده اليك الا ما دمت عليه قائما ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الاميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) .
- (٧) انظر توضيحه في المستصفى ٢/١٩٠-١٩١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١/٢٤٢-٢٤٣ .

وتساوى أهل اللغة في فهم الدلالة ولهذا أثبتنا الحد والكفارة بها لا بالقياس (١) .
 وقيل (٢) هو قياس جلي . لنا انا قاطعون بذلك لغة للمبالغة قبل شرع القياس ،
 وأيضا فإن الأصل لا يكون مندرجا في الفرع اجماعا وهذا قد يكون كلا تعطيه
 ذرة . فانه اذا أعطاه دينارا (٣) كان الأصل داخلا قطعا . قالوا : لو قطع النظر
 عن المعنى (٤) وانه في الفرع أكد لما حكم به وهو معنى القياس . قلنا : ذاك (٥)
 شرط الفحوى لغة ، ولهذا قال به من لم يقل بالقياس سوى من لا يؤه به له .
 وهذه (٦) على قسمين : قطعية كما مثلنا ، وظنية كما مثل (٧) ، فقد أوجبنا
 الكفارة على من أفطر في رمضان بالاكل والشرب دلالة ، فان قول السائل "واقعت (٨)

- (١) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢/٢٢٠ - ٢٢١ .
 (٢) القائل بذلك هم الشافعية وبعض الحنفية ومن وافقهم .
 انظر كشف الاسرار ١/٧٣-٧٤ تيسير التحرير ٢/٩٠ ، احكام الامدى ٣/٦٨
 المحلي على جمع الجوامع ١/٢٤٢ ، ارشاد الفحول ص ١٧٨ ، اللع ص ٢٥
 شرح العمد ٢/١٧٣ ، المسودة ص ٣٤٨ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ ، اصول
 السرخسي ١/٢٤١ ، التلويح على التوضيح ١/١٣١ ، فواتح الرحموت ١/٤٠٨ .
 (٣) وفي ب : اشقارا وهو تحريف .
 (٤) انظر احكام الامدى ٣/٦٨-٦٩ .
 (٥) وفي ب : ذلك .
 (٦) الاشارة الى الدلالة فهي على قسمين كما ذكر المصنف : دلالة قطعية
 في آية التأنيف . فقد علم منها وجوب رفع الاذى عن الوالدين بجميع
 انواعه . ودلالة ظنية : كما في قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ
 فتحير رقبته مؤمنا) فانه وان دل على وجوب الكفارة في القتل العمد
 لكونه أولى بالموءاخذة ، فيرأه ليس يقضي لا مكان أن لا تكون الكفارة
 في القتل الخطأ موجبة بطريق الموءاخذة لقوله صلى الله عليه وسلم " رفع
 عن أمتي الخطأ والنسيان . . الحديث ، والمراد به رفع الموءاخذة .
 احكام الامدى ٣/٦٩ تيسير التحرير ١/٩٥-٩٦ البرهان ١/٤٥٢-٤٥٣ .
 (٧) وفي ب : يمثل . بالتحسنية المثناة .
 (٨) جزء من الحديث الشريف الذي أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم من
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : " بينما نحن جلوس عند النبي
 صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت . قال :
 مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وانا صائم . فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع
 ان تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تجد اطعام ستين
 مسكينا ؟ قال : لا . قال : فمكث النبي صلى الله عليه وسلم ، فبينما
 نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيها تمر - والعرق
 المكثل - قال : أين السائل ؟ فقال : أنا . قال : خذا هذا فصدق به .

وقع عن الجنابة التي هي معنى الواقعة في هذا الوقت لا عين (١) الوقاع
فانه ليس بجنابة (٢) في نفسه والجواب وقع عن حكم الجنابة فأثبتنا الحكم بالمعنى ،
وهو في هذين أظهر لأن الصبر عنهما أشد والشوق اليهما اعظم . ولذلك (٣)
أثبتنا حكم النسيان (٤) الوارد في الأكل والشرب في الجماع من حيث أن النسيان
سماوي ودعاء الطبع الى الوقاع كدعاء الى الأكل والشرب فكان نظيرا لهما (٥) .
فإن قيل : متفاوت لكثرتة في مورد النص وندرته ههنا ولذلك لم يعذر بـ
في الصلاة والحج للحالة المذكورة . قلنا : كثير ليس بقاهر . والوقاع قليل قاهر
فاعتدلا (٦) . ومنها الاقتضاء (٧) : والمقتضى ما يتوقف عليه صحة المنطوق شرعا

====
فقال الرجل على أفقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيتها - يريد
الحرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي . فضحك النبي صلى الله عليه
وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال : اطعمه أهلك .

هذا اللفظ للبخارى . انظر : فتح البارى ١٦٣/٤ صحيح مسلم ٢٢٤/٧
سنن الترمذى ٩٣/٣ .

- (١) وفي ب : فير الوقاع .
- (٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢١/٢ والتمهيد للأسنوى ص ١٤٣ .
- (٣) وفي ب : وكذلك .
- (٤) وفي ج : البيان . وهو تحريف .
- (٥) انظر : اصول السرخسي ٢٤٤/١ - ٢٤٥ ، تيسير التحرير ٩٤/١ - ٩٥ ،
فواتح الرحموت ٤٠٩/١ ،
- (٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢١/٢ - ٢٢٤ .
- (٧) الاقتضاء : الطلب ، سواء كان طلب فعل ، أو طلب ترك ، ومنه : اقتضى
الدين وتقاضاه أي طلبه ، مختار الصحاح ص ٥٤٠ - ٥٤١ .
وقال الجرجاني : اقتضاء النص : عبارة عما لم يعمل النص الا بشرط تقدم
عليه ، فان ذلك أمر اقتضاه النص بصحة ما تناوله النص ، وانما لم يصح
لا يكون مضافا الى النص ، فكان المقتضى كالثابت بالنص . مثاله : اذا
قال الرجل لأخر : أعتق عهدك هذا عني بألف درهم . فأعتقه ، يكون
العتق من الأمر . كأنه قال : بيع عهدك لي بألف درهم ثم كن وكيلاً لي
بالاعتاق .

وقال عبد العزيز البخارى : قيل في تفسير المقتضى : هو ما أضمر في الكلام
ضرورة صدق المتكلم ونحوه . وقيل : هو الذى لا يدل عليه اللفظ ولا
يكون منطوقا ، لكن يكون من ضرورة اللفظ . وأرتضى ان يقال : هو ما ثبت
زيادة على النص لتصحيحه شرعا .

وقال الامدى : دلالة الاقتضاء هي : ما كان المدلول فيه مضرا ، اما

مراد معه ، واحترزنا (١) بشرعا (٢) عما تتوقف عليه صحته عقلا ولغة (٣) ومراد
معه عن مضمرة النص فانه لا يراد (معه) (٤) ك(اسئل القرية) (٥) حيث ينتقل
السوء الى أهلها عنها ، ومثاله : أعتق عبدك عني بألف . فان الأمر بالاعتاق
مرتبط على البيع الثابت في ضمنه شرعا . ولما كان ثبوته شرعا شرعيا قدم على
الملفوظ وكان (٦) الثابت بالاقتضاء كالثابت بالمنطوق فيقدم على القياس
ويؤخر عن النص عند التعارض (٧) .

مسألة :

ولا عموم له (٨) خلا فاللشفاعية (٩)

====
لضرورة صدق المتكلم ، واما لصحة وقوع الملفوظ به . ثم ساق الأمثلة
الموضحة لذلك .

انظر التعريفات ص ٢٧ ، كشف الاسرار ١ / ٧٥ ، ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، احكام
الامدى ٣ / ٦٤ ، اصول السرخسي ١ / ٢٤٨ وما بعدها ، تيسير التحرير
١ / ٩١ ، ارشاد الفحول ص ١٧٨ .

(١) وفي ج : واحترز .

(٢) كذا في جميع النسخ لانه حكاية .

(٣) قال في حاشية أ بحازاة ذلك ما نصه : " وفيه نظر ، لانه قال في
شرح المنتخب : شرعا وعقلا ، أو شرعا أو عقلا . والغرض الامتياز عن
كونه لغة . فليطلب ثمة تخصصه " .

(٤) ساقطة من ج .

(٥) الاية ٨٢ من سورة يوسف . وصوابها (واسأل القرية) وتتمتها :
(التي كنا فيها والعبير التي أقبلنا فيها وانا لصادقون) .

(٦) وفي ب : فكان .

(٧) انظر : احكام الامدى ٣ / ٦٥ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١ / ٢٦
وما بعدها ، ٢ / ٢٣٦ ، اصول السرخسي ١ / ٢٤٩ وما بعدها ،
المستصفى ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ ، ارشاد
الفحول ص ١٧٨ ، فصول البدايع ٢ / ١٨٣ ، نهاية السؤل ١ / ٣١٣
مناهج العقول ١ / ٣١٠ - ٣١١ .

(٨) الضمير عائد الى الثابت بالاقتضاء .

(٩) المقتضى أقسام ثلاثة : ما أضر ضرورة صدق المتكلم ، كقوله عليه السلام :
" رفع عن أمتي الخطأ والنسيان . . . " .

وما أضر لصحته عقلا ، كقوله تعالى اخبارا (واسأل القرية) .

وما أضر لصحته شرعا ، كقول الرجل لا خير : أعتق عبدك عني بألف .
وقد اختلفوا في المقتضى بأقسامه الثلاثة هل له عموم ؟ أو لا عموم له ؟

- حتى لا تصح (١) نية الثلاث في طالق ، ولا في اعتدي (٢) ولا مكان دون آخر (٣)
في (٤) أن خرجت فعبدى حر ، ولا مأكول ومشروب دون آخر في ان اكلت ان شربت (٥)
ولا تخصيص سبب في ان اغتسلت (٦) بخلاف طلاقا وموضعا ومأكولا ومشروبا وغسلا (٨)

- ====
فذهب جمهور الشافعية الى القول بجواز العموم في الاقسام الثلاثة .
وقال جمع من الاصوليين : لا عموم له ، وهو مذهب القاضي ابو زيد
الدبوسي ، وفرق فخر الاسلام وشمس الائمة وصدرا الاسلام وصاحب الميزان
فأطلقوا اسم المقتضى على ما أضر لصحة الكلام شرعا فقط ، وجعلوا ما
وراءه قسما واحدا ، وسموه محذوفا أو مضرا ، وقالوا : يجوز العموم في المحذوف
دون المقتضى . الا ابا اليسر فانه لم يقل بعموم المحذوف أيضا وان سلم
انه غير المقتضى . انظر تفصيل ذلك في : اصول السرخسي ١/٢٤٨ ،
٢٥١ ، كشف الاسرار ١/٧٦-٧٧ ، ٢/٢٣٧ ، فصول البدائع ٢/١٨٣
المستصفي ٢/١٨٦-١٨٧ ، ١/٣٥٠-٣٥١ ، جمع الجوامع وشرح المحلي
عليه ١/٢٣٩ ، نهاية السؤل ٢/١٤٤ ، غاية الوصول ص ٧٣ ، ٨٤ .
(١) وفي ب : يصح بالتحسية المثناة .
(٢) اي لو قال لامراته : اعتدي . ونوى الطلاق ، فان وقوعه بطريق الاقتضاء ،
لانها لا تعدد قبل تقدم الطلاق ، فيصير كأنه قال : طلقك فاعتدي .
ولكن ثبوته بطريق الاقتضاء ، والمقتضى لا عموم له عند جمهور الحنفية
كما تقدم ، ولهذا كان الواقع رجعيا ، ولا تعمل نية الثلاث فيه .
انظر : اصول السرخسي ١/٢٥٠-٢٥٢ ، اصول البيزدوي وكشف الاسرار
٢/٢٤١ ، فصول البدائع ٢/١٨٣ .
(٣) وفي ب : دون مكان .
(٤) وفي ب : وان خرجت .
(٥) وفي ب : أو شرب .
(٦) وفي ب : بسبب .
(٧) أي فلا يخص شي من ذلك بالنية ، لانه لا عموم للمقتضى عند الحنفية
ونية التخصص فيما لا عموم له لغو . انظر اصول السرخسي ١/٢٥٠ ،
فصول البدائع ٢/١٨٥ ، كشف الاسرار ٢/٢٤١ .
(٨) أي فان نيته تصح وتعمل فيما بينه وبين الله .
قال الفناوي : وانما صحت في أنت طالق طلاقا ، وانت الطلاق وان
كان المصدر المذكور صفة للمرة . لان نية التعميم في المذكور المقتضى
للتطبيق يقتضي التعميم فيه ، فذلك هو التعميم المقتضى ، لا تميم
المقتضى ، كبيع العبيد في : اعتق عبيدك عني بألف . وللنفلة عن
هذا ظن أن المراد بالطلاق التطبيق ، والمراد : أنت طالق لا ني
طلقك تطبيقاتا ثلاثا . . . الخ فصول البدائع ٢/١٨٤ .
وانظر اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٢/٢٤٢ .

لنا : ثابت بالضرورة^(١) الشرعية^(٢) فيتقدر بقدرها والعموم صفة اللفظ ولا ملفوظ، والتخصيص تصرف فيه وليس^(٣) . قالوا في معنى الملفوظ^(٤) فيعم كعمومه قلنا فيما تتوقف عليه صحته شرعا لا مطلقا . قالوا : لا أكلت نفسي للحقيقة بالنسبة الى كل ما كُول وهو معنى العموم فأمكن تخصيصه . قلنا^(٥) : تصرف في اللفظ . وليس^(٦) قالوا كلي لا وجود له الا شخصا والممنوع منه شخص غير معين فصح تخصيصه به والا كان حالفا على غير موجود ، قلنا : مطلق موجود من حيث هو في شخص ما ، لا نه جزؤه ، وهو متمنع عن المركب من حيث المطلق لا من حيث التشخص وان كان من ضرورات الوجود ، والتحقيق أنه سلب كلي فلا يقتضي وجود موضوع ليلزم التشخص الذي هو من لوازم الوجود فهو امتناع عن ايقاع نفس الماهية بخلاف ذكر المفعولات^(٧) لأنها تكرت في سياق النفي فتعم .

تنبيه :

المقتضى يثبت بشروط ما توقف عليه^(٨) لا بشروط نفسه لأنه تابع كما أن البيع الثابت في ضمن الأمر بالاعتاق عار عن القبول وهو ركنه ، وكما قال أبو يوسف في اعتقه عن بغير شيء : يثبت الملك بالهبة ويسقط^(٩) القبض وهو أولى فان القبض شرط ، والقبول ركن وهو أقصوى ، ونظر بأعتقه^(١٠) عني بألف ورطل خمرة والقبض شرط الملك في البيع الفاسد . وقال^(١١) : يقع عن المأمور

-
- (١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٣٧ .
 - (٢) وفي ب : للشرعية .
 - (٣) وفي ب : ولئن . وهو خطأ .
 - (٤) وفي ب : اللفظ .
 - (٥) انظر اصول السرخسي ١/٢٥٤ .
 - (٦) وفي ب : ولئن .
 - (٧) وفي ب المعقولات .
 - (٨) انظر كشف الاسرار ١/٧٧ - ٧٨ ، ٢/٢٣٦ اصول السرخسي ١/٢٤٨ - ٢٤٩ فصول البدايع ٢/١٨٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ١/٢٤٥ - وما بعدها .
 - (٩) انظر اصول السرخسي ١/٢٤٩ ، كشف الاسرار ٢/٢٣٨ - ٢٣٩ ، فصول البدايع ٢/١٨٦ .
 - (١٠) انظر فصول البدايع ٢/١٨٦ .
 - (١١) أي ابو حنيفة ومحمد . قال السرخسي : قال : المقتضى تبع للمقتضى ،

لأن العتيق تالف من المولى فليس قابضاً ولا الأمر حقيقة ولا العبد نيابة عنه ولا يمكن أيضاً بخلاف ما إذا أمر بأن يطعم عن كفارته المساكين من مال المأمور حيث يصح ولا قبض بحكم الهبة لا مكان جعل الفقير قابضاً عن الأمر ثم عن نفسه لوقوع العيين في يده ودوامه . ولا كذلك الملك في العبد فإنه تالف فلا مقبوض ينوب فيه العبد ، ثم الملك في الموهوب لا يثبت بدون القبض فلم يمكن سقوطه بخلاف القبول^(١) ، فان سقوط ركني البيع ممكن كما في التعاطي فالشرط أولى ، ولما كان الفاسد مشروطاً بأصله اشبه^(٢) الصحيح في احتمال سقوط القبض .

تنبيه :

"انما الاعمال بالنيات"^(٣) ورفع عن أمتي الخطأ والنسيان"^(٤) من المضرر لا من المقتضى^(٥) وعدم العموم فيه ليس من قبيل الاقتضاء بل لأن المضرر وان كان عاماً بلا خلاف لكنه لما أضيف إلى غير محله سقط عمومته ، لأن كلاً من الخطأ والنسيان والعمل غير مرفوع ، وما يضرر ههنا يحتمل الحكم بالصحة والفساد ، ويحتمل الثواب والاثم ، فلم يكن الاطلاق دالاً على احدهما^(٦) . وحكم المشترك الوقف حتى يقوم دليل على المراد ، وهذا عند الشافعية^(٧)

====
والقبض فعل ليس من جنس القول ، ولا هو دونه حتى يمكن اثباته تبعاً له ، وبدون القبض الملك لا يحصل بالهبة ، فلا يمكن تنفيذ العتق عن الأمر ، ولا وجه لجعل العبد قابضاً نفسه للأمر ، لأنه لا يسلم له بالعتق شيء من ملك المولى ، وانما يبطل ملك المولى ويتلاشى بالاعتاق ... الى آخر ما قال .

انظره في السرخسي ٢٤٩/١ وانظر فصول البدايع ١٨٦/٢ واصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

(١) وفي ب المقبوض : وهو تحريف .

(٢) انظر اصول السرخسي ٢٥٠/١ واصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٠/٢ .

(٣) تقدم تخريجه في ص (٦٧) .

(٤) وهذا أيضاً تقدم تخريجه في ص (٦٧) .

(٥) انظر الفرق بين المضرر والمقتضى - وهل المضرر هو المحذوف أو غيره ؟

في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤٣/٢ - ٢٤٥ ، اصول السرخسي

٢٥١/١ ، ١٩٤ ، فصول البدايع ١٨٣/٢ ، كشف الاسرار ٧٦/١

وما بعدها .

(٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٧٦/١ - ٧٨ ، ١٠٤/٢ - ١٠٥ ،

المستصفي ١٨٧/٢ ، ٣٤٧/١ - ٣٥١ .

(٧) انظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني ٢٣٩/١ ، ٢٤٤ ،

مجري على عمومه (١) ، قالوا: رفع الذات مستلزم (٢) لرفع (٣) احكامها ،
فالمجاز متعين ورفع كل الاحكام أقرب الى رفع الذات من رفع البعض ،
فكان أولى . قلنا (٤) : لو أمكن رفع الذات مراداً استتبع أحكامها ولكن
المراد هو المحذوف دونها ، وتعيين المحذوف مع اختلافه بغير دليل
تحكم ، فان قيل بالتعميم كانت مسألة تعميم المشترك وقد تقدمت . قالوا:
ان عين واحدا فتحكم والالزام الاجمال . قلنا : ان تعين بدليل فلا تحكم
والا فليلزم (٥) .

تنبيه :

وما ثبت بالاشارة يمكن تخصيصه بخلاف الدلالة (٦) ، والفرق ان معنى النص
اذا ثبت عليه لم يحتمل بطلانها وهذا بناء على مذهبنا في ابطال
تخصيص العلل (٧) والاشارة من المنطوق فهي كالنص العام .

الفصل الثالث :

في المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق (٨) ، وهو نوعان :

- ====
- المستصفي ١/٣٥١ - ٣٥٥ ، منهاج البيضاوي ٢/١٤٣ ، نهاية السؤل
٢/١٤٤ - ١٤٦ ، منهاج العقول ٢/١٤٣ ، البرهان ١/٤٧٣ .
- (١) وفي ب : على العموم .
(٢) وفي ج : يستلزم .
(٣) وفي ج : رفع .
(٤) هذا جواب من قبل الحنفية . انظر تفصيله في :
كشف الاسرار ١/٧٧ ، ٢/٢٤٥ - ٢٤٦ ، اصول السرخسي ١/٢٥١ -
٢٥٢ ، فصول البدائع ٢/١٨٣ .
(٥) وفي ب : والا فيلزم .
(٦) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢/٢٥٢ - ٢٥٣ ، المسودة ص ٣٦٢ .
(٧) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٤/٣٢ وما بعدها ، اصول السرخسي
٢/٢٠٨ - ٢٠٩ ، تيسير التحرير ٤/٩ وما بعدها . فواتح الرحموت
٢/٢٧٧ وما بعدها .
(٨) وقيل : هو ما يفهم من الكلام بطريق الالتزام . وقيل : هو أن يثبت الحكم
في المسكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق . التعريفات ص ١٩٩ .
وانظر : احكام الامدى ٣/٦٦ ، البرهان ١/٤٤٩ ، قال الغزالي :
ومعناه الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه .
ويسمى مفهوماً لأنه مفهوم مجرد لا يستند الى منطوق والا فما دل عليه
المنطوق أيضاً مفهوم . وربما سمي هذا دليل الخطاب ، ولا التفات الى
الاسامي . المستصفي ٢/١٩١ .

والمعتزلة (١) ، وفصل ابو عبدالله (٢) البصرى ان كان للبيان كالسائمة ،
أوللتعليم نحو " اذا اختلف المتبايعان " (٣) أو كان ما عدا الصفة داخلا
تحتها كالحكم بالشاهدين حيث يدل على نفيه عن الواحد فحجـة
والا (فلا) (٤) وشرطه عند قائله (٥) : أن لا يظهر ان المسكوت عنه
أولى ولا ساويا احترازا عن الدلالة ولا خرج مخرج الأعم الاغلب (٦) مثل
(وربائكم اللاتي في حجوركم) (٧) (فان ختم أن لا يقيما) (٨)

- ====
- عقل الفقيه بين السوم المرفق ، العقل للمو" نه ، المحقق للثروة . وبين
وجوب الزكاة الواجبة رفقا للفقراء من فـضلة أموال الاغنيا . فيفهم لذلك
عند التخصيص من فحوى اللفظ : ارتباط لا يستريب الناظر فيه ، فيترتب
عليه نفي الحكم عن المعلوفة .
- انظر : المستصفي ١/١٩٢ ، المنخول ص ٢١٦ .
- (١) انظر المعتمد ١/١٦٢ - ١٦٣ ، تيسير التحرير ١/١٠٠ ، احكام
الامدى ٣/٧٢ ، فواتح الرحموت ١/٤١٤ .
- (٢) انظر تفصيل مذهبه في : المعتمد ١/١٦١ - ١٦٢ ، احكام الامدى ٣/٧٢
الابهاج ١/٢٣٥ .
- (٣) رواه ابو داود من حديث عبدالله بن مسعود مرفوعا بلفظ " اذا اختلف
البيعان وليس بينهما بيعة ، فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان " .
سنن ابي داود ٢/٢٥٥ ورواه الترمذى والنسائي وقال الترمذى :
هذا حديث مرسل . انظر سنن الترمذى ٣/٥٦١ ، سنن النسائي ٧/٢٦٦ .
- (٤) ساقطة من ب .
- (٥) اى عند القائلين بحجية مفهوم المخالفة . وهم الجمهور كما تقدم . وقد
اشترطوا للعمل به شروطا ، بعضها يرجع للمسكوت عنه وبعضها يرجع
للمذكور .
- انظر شروط العمل بمفهوم المخالفة في :
- جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناي ١/٢٤٥ - ٢٤٨ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٣ ، ارشاد الفحول ص ١٧٩ - ١٨٠ ، فواتح
الرحموت ١/٤١٤ ، مناهج العقول ١/٣١٥ - ٣١٦ .
- (٦) هذا هو الشرط الثاني من شروط العمل بمفهوم المخالفة عند القائلين به .
- (٧) الاية ٢٣ من سورة النساء ، وقد تقدمت كتابتها كاملة .
- ووجه الاستدلال بالاية : ان تقييد تحريم الربيبية بكونها في حجره
- لكونه الغالب - لا يدل على حل الربيبية التي ليست في حجره
عند جماهير العلماء .
- انظر احكام القرآن للجصاص ٣/٦٩ - ٧٠ واحكام القرآن لابن العربي
١/٣٧٨ سنن النسائي ٦/٧٧ ، تيسير التحرير ١/٩٩ ، فصول
البدايح ٢/١٩٣ .
- (٨) جزء من الاية ٢٢٩ من سورة البقرة .

"أيما امرأة نكحت نفسها" (١) ولا لسؤال (٢) كما لوسئل أني الغنم السائمة ؟
ولا مخرج حادثة (٣) كما لوقيل لزيد غنم سائمة فقال : فيها زكاة . ولا مخرج
جهاله (٤) بحكمها كما لو عظم (٥) أن في المعلوفة زكاة وجهل حكم السائمة
فقال في السائمة أعلا ما بها . ولا خوف (٦) عن تخصيصها باجتهاد

- (١) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل " ثلاث مرات " فان دخل بها ، فالمهر لها بما آصاب منها ، فان تشاجروا ، فالسلطان ولي من لا ولي له " . وفي ابن ماجه " أيما امرأة لم ينكحها الولي فنكاحها باطل " . انظر: سنن أبي داود ٤٨١/١ ، سنن الترمذى ٣٩٨/٣ - ٣٩٩ ، سنن ابن ماجه ٦٠٥/١ .
- (٢) أى ولا خرج اللفظ جوابا لسؤال . وهذا هو الشرط الثالث من شروط العمل بمفهوم المخالفة . ومعناه : انه اذا خرج اللفظ جوابا لسؤال سائل لم يعمل بمفهومه . انظر: المحلي على جمع الجوامع ٢٤٦/١ ، مناهج العقول ٣١٦/١ شرح العضد ١٧٤/٢ ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، تيسير التحرير ٩٩/١ فواتح الرحموت ٤١٤/١ .
- (٣) هذا هو الشرط الرابع من شروط العمل بمفهوم المخالفة . ومعناه : أنه يشترط في مفهوم المخالفة ان لا يكون المنطوق خرج لبيان حكم حادثة اقتضت بيان الحكم في المذكور . ومثاله ما ذكر المصنف ان القصد الحكم على تلك الحادثة لا النفي عما عداها . انظر المراجع المذكورة في الشرط الثالث .
- (٤) وهذا هو الشرط الخامس من الشروط المذكورة . ومعناه ويتشترط للعمل بالمفهوم ان لا يكون المنطوق مذكورا لتقدير جهل المخاطب به ، دون جهله بالسكوت عنه ، بأن يكون يعلم حكم المعلوفة ، ويجهل حكم السائمة فيذكره . انظر تيسير التحرير ٩٩/١ .
- (٥) وفي ج عظم . بالبنا للمعلوم .
- (٦) أى يشترط ايضا : ان لا يكون المنطوق ذكر لرفع خوف ونحوه عن المخاطب . كمالو خاف من ترك الصلاة الموسعة ، فقل له : تركها في اول الوقت جائز ، ليس مفهومه عدم الجواز في باقي الوقت الى أن يتضايق . وهذا هو الشرط السادس من شروط العمل بالمفهوم . انظر: المحلي على جمع الجوامع وحاشية اللبناني ٢٤٥/١ ، تيسير التحرير ٩٩ / ١ ، فصول البدايع ١٨٩/٢

لولا ذكرها . لنا (١) : لو ثبت فاما بدليل عقلي ولا مدخل له في اللفظة ،
أو نقلي ولا تواتر ، ولا احاد المفيدة للظن معارضة بمثليها فلا تثبت اللفظة
بالشك ، وأيضا فاما بالمطابقة فيلزم الوضع أو بالتضمن وليس بجزء والا استحالة
دونه أو بالالتزام فيجب تقدم اللزوم الذهني والا فدور ، ولا لزوم عقلا والا لما
انك ، ولا شرعا لأنه اما خارجي فهو الدليل أو المفهوم فدور ، وأيضا لما
صح أدوا زكاة السائمة والمعلوفة (٢) كما لا يصح لا تقل له أف واضربه
لعدم الفائدة في ذكرهما لقيام الغنم مقامهما وللتناقض فان ذكر السوم
حينئذ يدل على نفي زكاة المعلوفة (٣) والعطف يثبتها . وأورد : الفائدة
عدم تخصيصها (٤) بالاجتهاد ، فلواتي بالعام أمكن به . قلنا ممنوع على
ما سبق في الخصوص . قالوا (٥) : لو لم يدل لم يفهم أهل اللغة وقد فهم

====
وقد اكتفى المصنف بذكر هذه الشروط الستة ، بينما اوصلها بعضهم الى
عشرة وأكثر ، وعدها البعض ثمانية واليك بقيتها :
- أن لا يكون المذكور قصد به الامتنان ، كقوله تعالى (لتأكلوا منه
لحما طريا) فانه لا يدل على أكل ما ليس بطرى .
- أن لا يكون المذكور قصد به التفخيم وتأکید الحال ، كقوله صلى الله
عليه وسلم " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الاخر ان تحدد . . الخ
الحديث ، فان التقييد بالايمان لا مفهوم له وانما ذكر لتضخيم الامر .
- أن يذكر مستقلا فلو ذكر على وجه التبعية لشيء اخر فلا مفهوم
له ، كقوله تعالى : (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد)
فان قوله - في المساجد - لا مفهوم له ، لان المعتكف ممنوع من
المباشرة مطلقا .

- ان لا يظهر من السياق قصد التعميم فان ظهر فلا مفهوم له كقوله
تعالى (والله على كل شيء قدير) للعلم بأن الله سبحانه قادر
على المعدوم والممكن وليس بشيء فان المقصود من قوله (على كل
شيء قدير) التعميم .
- أن لا يعود على أصله الذي هو المنطوق بالابطال ، أما لو كان
كذلك فلا يعمل به .

انظر ارشاد الفحول ص ١٨٠ للمع ص ٢٦ ، التمهيد للاسناد ص ٦٢ ،
شرح العضد ١٧٤/٢ ، المحلي على جمع الجوامع ٢٤٦/١ ، فواتح
الرحموت ٤١٤/١ ، تيسير التحرير ٩٩/١ .
(١) اشارة الى ادلة النافين لمفهوم المخالفة . انظر احكام الامدى ٨٠/٣
والتبصرة ص ٢٢١ المعتمد ١٦٢/١ - ١٦٣ فواتح الرحموت ٤١٥/١
كشف الاسرار ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ .

(٢) وفي ب : العلوفة . (٣) وفي ب : العلوفة .

(٤) انظر التبصرة ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، المعتمد ١٦٢/١ فواتح الرحموت ٤١٦/١
كشف الاسرار ٢٥٧/٢ .

(٥) انظر احكام الامدى ٧٣/٣ ، البرهان ٤٥٥ - ٤٥٦ ، كشف الاسرار ٢٥٦/٢
تيسير التحرير ١٠٣/١ .

أبو عبيد (١) من قوله عليه السلام "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته" (٢) أن لي غيره لا يحلها ومن "مطل الغني ظلم" (٣) أن مطل غيره ليس بظلم، وقيل له (٤) المراد من قوله عليه السلام "لأن يمتلي" جوف احدكم قيحا خيره من أن يمتلي "شمرا" (٥) هجاء الرسول . فقال لو كان لخلا ذكر الامتلاء

- (١) أبو عبيد : هو القاسم بن سلام - بتشديد اللام - كان أبوه عبدا روميا لرجل من اهل هراء . واشتغل ابو عبيد بالحديث والآداب والفقه ، وكان ذا دين وسيرة جميلة ومذهب حسن وفضل بارع .
قال ابن خلكان : وقال القاضي احمد بن كامل : كان أبو عبيد فاضلا في دينه وعلمه ، ربانيا متقنا في اصناف علوم الاسلام من القراءات والفقه والعربية والاخبار حسن الرواية صحيح النقل .
ومات سنة ٢٢٢ هـ وقيل ٢٢٣ وقيل غير ذلك .
ومن تصانيفه : المقصور والمدود ، والقراءات ، والمذكر والمؤنث ، وكتاب الاموال ، وكتاب النسب ، والاحداث ، وغير ذلك .
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٦٠-٦٣ / ٤ تاريخ بغداد ٤٠٣ / ١٢ ، طبقات السبكي ٢٧٠ / ١ ، الفهرست ص ١٠٦ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، جمهرة انساب العرب ص ٥٩ ، ١٨٠ ، ١٤٤ ، التاج المذهب ١ / ١٤٠ - ١٤٤ ، شذرات الذهب ٥٤ / ٢ ، ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧١ .
وفي "ب" : أبو عبيده . وهو الامام معمر بن المشي التيمي البصري . النحوي المشهور . قال الجاحظ : لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه . له مصنفات كثيرة . ومات سنة ٢١٠ هـ وكانت ولادته سنة ١١٠ هـ انظر ترجمته في :
مراتب النحويين ص ٤٤ ، معجم الادباء ١٥٤ / ١٩ ، النجوم الزاهرة ٢ / ١٨٤ ، انباه الرواة ٣ / ٢٧٦ ، وانظر تيسير التحرير ١ / ١٠٣ .
- (٢) رواه النسائي وابو داود واحمد وابن ماجه عن عمرو بن الشريد عن ابيه بهذا اللفظ . انظر : سنن النسائي ٧ / ٢٧٨ ، بذل المجهود ١٥ / ٣١٤ ، مسند الامام احمد ٤ / ٢٢٢ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨١١ .
- (٣) رواه النسائي وابو داود واحمد وابن ماجه . انظر : سنن النسائي ٧ / ٢٧٨ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨١١ .
- (٤) انظر : فتح الباري ٤ / ٤٦٤ ، صحيح مسلم ١٠ / ٢١٨ ، سنن ابي داود ٢ / ٢٢٢ ، سنن النسائي ٧ / ٢٧٩ ، سنن الترمذي ٣ / ٥٩١ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٠٣ ، مسند احمد ٢ / ٧١ .
- (٥) أي لابي عبيد . انظر : البرهان ١ / ٤٥٥ ، احكام الامدى ٣ / ٧٣ .
رواه الامام مسلم من عدة طرق كلها متطابقة الا طريق ابي سعيد الخدري فقد جاء فيه "بينما نحن تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج

عن معنى فان قليله كذلك ، وكذلك ^(١) قال الشافعي وهما امامان في اللفظة
فالظاهر فهمهما ^(٢) منها . قلنا بنينا على اجتهادهما فلا يكون حجة على
غيرهما وهو ^(٣) معارض بمذهب الاخفش ^(٤) وغيره منهم قالوا : لو لم يكن
للحصر لزوم الاشتراك (ان لا واسطة وليس اتفاق . قلنا : لا يلزم من نفي
دلالة الحصر دلالة الاشتراك) ^(٥) لجواز أن لا يدل عليهما أصلا . قالوا : ^(٦)
اذا قيل : الفقهاء الحنفية أفاضل ولا مقتضى للتخصيص ما تقدم نفرت الشافعية
مع اقرارهم بفضلهم ولا ذاك ^(٧) الا للاشعار بالمخالفة . قلنا : لعلها ^(٨) من
التصريح بالحنفية وتركهم على الاجمال أولتوهمهم لا اعتقاد ذلك . قالوا :
اكثر فائدة فكان أولى ، قلنا : اثبات لفة ^(٩) بتكثير الفائدة فلا يصح ^(١٠) .

=== ان عرض شاعر ينشد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا الشيطان
أو امسكوا الشيطان ، لأن يمتلى * جوف رجل قيحا خيره من أن يمتلى *
شعرا * صحيح مسلم ١٥ / ١٥ .

- (١) وفي ج : ولذلك والمثبت هو الصحيح .
- (٢) انظر : احكام الامدى ٢ / ٢٣ البرهان ١ / ٤٥٦ ، شرح النووى على مسلم
١٤ / ١٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٧ المنحول ص ٢٠٩ وما بعدها .
- (٣) وفي ب : وهما . وهو خطأ .
- (٤) قال في فواتح الرحموت : هو احد الاخفش الثلاثة . ابو الخطاب عبد الحميد
ابن عبد المجيد شيخ سيبويه و أبو الحسن سعيد بن مسعدة صاحب
سيبويه وأبو الحسن علي بن سليمان صاحب ثعلب والمبرد ، وكل منهم امام في
اللفة والظاهر انه صاحب سيبويه لأنه يكون هو المراد عند الاطلاق ١ / ٤١٨ .
واليك ترجمته :

هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولا ، النحوى البلخى
المعروف بالأخفش الاوسط ، أحد نحاة البصرة . والأخفش الأكبر ابو الخطاب
كان نحويا أيضا من اهل هجر من مواليهم ، وقد أخذ عنه ابو عبيدوسيبويه
وغيرهما . وكان الأخفش الاوسط من أئمة العربية وأخذ النحو عن سيبويه .
ومن مصنفاته : الوسيط في النحو وتفسير معاني القرآن وكتاب المقاييس في
النحو وغير ذلك كثير . ومات سنة ٢١٥ هـ وقيل ٢٢١ هـ رحمه الله .

انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، معجم الادباء ١١ / ٢٢٤ ،
نور القبس ص ٩٧ ، انباه الرواة ٢ / ٣٦ .

- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٦) انظر فواتح الرحموت ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ فصول البدايع ٢ / ١٩٣ .
- (٧) في ب : ولا ذلك .
- (٨) في ب : لعله .
- (٩) في ب : اللفة .
- (١٠) انظر فواتح الرحموت ١ / ٤١٩ ، فصول البدايع ٢ / ١٩٣ .

وأجيب بلزوم الدور من جهة أن دلالة تتوقف على تكثير الفائدة المتوقف على دلالة ، وليس بسديد ، لأن تكثير الفائدة حامل (١) على الوضع لتحصيلها فتعلقه (٢) سبب الفعل ، وحصوله مسبب (٣) فلا دور . ومنها (٤) مفهوم الشرط :

وهو انتفاء الحكم عند / ما طلق عليه فقال به من لا (٥) يقول بمفهوم الصفة ، ووافقنا على المنع عبد الجبار والبصري . (٦) القائل به بما تقدم (٧) ، وأيضا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط وما دخل عليه حرف الشرط شرط . وأجيب (٨) بأنه

(١) وفي أوب : حاصل . بالصاد المهملة .

(٢) وفي ب : فتعلقه .

(٣) وفي ب : سبب .

(٤) هذا معطوف على قوله في أول هذا الفصل : منها مفهوم الصفة .

وذلك : أن مفهوم المخالفة عند بعض الاصوليين ستة أقسام ، وهي : مفهوم الصفة ، مفهوم الشرط ، مفهوم الغاية ، مفهوم العدد ، مفهوم اللقب ، مفهوم تقسيم .

وقد أوصلها بعضهم الى عشرة أقسام . قال الفناري : حصره القائلون به بالاستقراء في : اللقب ، والصفة ، والشرط ، والغاية ، والاستثناء ، والبدل ، والعدد ، وانما ، والحصر ، وقران المعطف . فصول البدائع

١٨٩/٢ وانظر البرهان ٤٥٣/١ - ٤٥٤ .

وقد تكلم المصنف عن شروط العمل بمفهوم الصفة عند القائلين به . وحين الوقت للكلام عن مفهوم الشرط .

والمراد به : ما طلق من الحكم على شئ " بأداة الشرط ، مثل " ان " و " اذا " ونحوهما وهو المسمى بالشرط اللغوي ، لا الشرط الذي هو قسيم السبب .

انظر احكام الامدى ٨٨/٣ ، التمهيد للأسنوى ص ٦٦ .

(٥) قال في فواتح الرحموت : وقال به جميع من قال بمفهوم الصفة وبعض من

لم يقل به كالشيخ الامام أبي الحسن الكرخي من شايخنا ٤٢٢/١ ،

وانظر احكام الامدى ٨٨/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٠ التمهيد

ص ٦٦ ، نهاية السؤل ٣٢٢/١ مناهج العقول ٣٢٠/١ ، تيسير التحرير

١٠٠/١ المسودة ص ٣٥٧ ، مختصر البعلبي ص ١٣٣ .

(٦) هو أبو عبدالله . أما أبو الحسين فرأيه مع الجمهور . انظر تفصيل مذهب

القاضي عبد الجبار وأبو عبدالله البصري في : المعتمد ١٥٢/١ - ١٥٣ ،

احكام الامدى ٨٨/٣ المسودة ص ٣٥٧ .

(٧) أى القائل بمفهوم الشرط استدلل بما تقدم في مفهوم الصفة .

(٨) قال محب الدين بن عبد الشكور : قالوا : يلزم من انتفاء الشرط انتفاء

لا يلزم أن يكون شرطاً لجواز كونه سبباً والتعدد في الأسباب ممكن . وفخر الاسلام بنى الخلاف على حرف آخر (١) وهو أن الشرط عندنا مانع عن (٢) انعقاد السبب وعنده (٣) عن الحكم ، فالتعليق سبب . وعندنا عند وجود الشرط ، فعدم الحكم يضاف (٤) الى عدم سببه ، وعنده الى انتفاء شرطه مع وجود سببه . لنا (٥) : ان السبب هو المقضي الى الحكم والتعليق يمين تعقد للبر فنافت الحنث ، فأثر التعليق في منع الانعقاد فبقي الحكم على عدمه الاصل . قالوا : سبب شرعي يجب ترتب حكمه عليه ، فأثر الشرط في تأخير عنه كشرط الخيار في البيع . قلنا : الشرط مغير فان نجس انعقد ، والا تغير عن السببية لعدم الافضاء الى الحكم ظاهراً ، وأما شرط الخيار فعلى (٦) خلاف القياس (٧) لعدم امكان تعليق البيع

- ====
- المشروط - وهو المفهوم - ولا يخفى انه اشتباه أتى من الاشتراك في الاسم ، ان الكلام في الشرط النحوي ، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الجزاء والمستدل أخذ الشرط العقلي او الشرعي الذي يتوقف عليه المشروط على انه ربما يكون الشرط شرطاً لإيقاع الحكم من المتكلم ، لا لثبوته في الواقع ، فلا يلزم من انتفائه الا انتفاء الايقاع ، وهو المسكوت بعينه .
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٤٢٢/١ ، وانظر كشف الاسرار ٢/٢٧٢ .
- (١) وهي مسألة التعليق على شرط هل يمنع السبب عن السببية ؟ او الحكم عن الثبوت فقط ؟
- وقد اختار الحنفية الاول والشافعية الثاني .
- وفخر الاسلام والقاضي أبو زيد بنينا عليه مسألة مفهوم الشرط .
- انظر : فواتح الرحموت ٤٢٣/١ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٧٢ - ٢٧٣ .
- (٢) في ب : من انعقاد السبب .
- (٣) اي عند الشافعي رحمه الله ، انظر : احكام الامدى ٨٨/٣ التمهيد ص ٦٦ شرح العضد ١٨٠/٢ مناهج العقول ٣٢٠/١ - ٣٢١ ،
- نهاية السؤل ٣٢٢/١ .
- (٤) وفي ب : مضاف .
- (٥) اشارة الى حجة القائمين بان التعليق على الشرط مانع من انعقاد السبب وهم الحنفية . انظر : كشف الاسرار ٢/٢٧٢ ، ٢٧٥ ، فواتح الرحموت ٤٢٣/١ تيسير التحرير ١٠٠/١ .
- (٦) وفي ب : فلا .
- (٧) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٧٧ .

لأنه ايجاب، والغرض التدارك فجعل داخلا على الحكم لمنع اللزوم .

تنبيه :

ويتفرع على هذا ان التعليق بالملك قبله في الطلاق والعتق صحيح . وتعجيل النذر المعلق وكفارة اليمين متمتع وطول الحره غير مانع من نكاح الأمة (١) خلا قاله (٢) .

تنبيه :

وينى (٣) الخلاف في الصفة على هذا فقال هي مانعة من عمل اللفظ المطلق بموجبه فكانت كالشرط ، وعندنا (٤) أن قصارى (ذلك) (٥) أن تكون علة ، ولا أثر لها في النفي .

نقضان :

لو أتت بثلاثة (٦) في أبطن فادعى المولى نسب الاكبر اقتصر ، ولولا الدلالة لثبت الآخرا لا نهما ولدا أم واحده ولو شهدا (٧) في ميراث : لا نعلم له وارثا في أرض كذا لم تقبل عندهما (٨) ويجعل النفي الخاص اثباتا في غيره . وجواب الأول : (٩)

(١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) اى خلافا للشافعي انظر كتاب الام ٧/١٤٧ ، ٢٣٦ .

(٣) اى الشافعي ومن وافقه .

(٤) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٥٩ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .

(٦) قال فخر الاسلام : قال اصحابنا في كتاب الدعوى في أمة ولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة . فادعى المولى نسب الاكبر ، ان نسب من بعده لا يثبت ، فيجعل تخصيصه نفيا ، لولا ذلك لثبت ، لانهما ولد أم واحدة .

اصول البزدوى ٢/٢٥٩ وانظر كشف الاسرار ٢/٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٧) اى لو شهد شاهدان في ميراث فقالا : لا نعلم له وارثا في أرض كذا ، فان هذه الشهادة لا تقبل عند أبي يوسف ومحمد ، وجعل النفي في مكان كذا اثباتا في غيره .

قال عبد العزيز البخارى : لأن التخصيص وان لم يوجب الحكم في مخالفة فلا أقل من ان يورث تهمة وشبهه ، فكان في تخصيص الشهود مكان كذا ايها انهم يعلمون له وارثا في غير ذلك المكان .

اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٦٠ .

(٨) اى عند ابي يوسف ومحمد كما تقدم .

(٩) اى جواب النقض الأول .

أن النفي ليس للمفهوم ، بل لقريئة خارجية ، وهي أن التبري عن اللاحاق لظهور دليله فرض كالاتزام بدليله فكان سكوته عن التبري في موضعه بياناله كميلا يكون تاركا للغرض . والثاني (١) : أن زيادتهما أورثت شبهه قاذحة فـ في القبول . وقال أبو حنيفة (٢) : سكوت في غير موضع الحاجة ، لأن ذكر المكان غير واجب وقد يكون احترازا عن المجازفة .
ومنها (٣) مفهوم الغاية (٤) :

وقال به أكثر الفقهاء والمتكلمين . وعندنا هو من قبيل الاشارة لا المفهوم

(١) أي جواب النقض الثاني . انظر جواب هذين النقضين في كشف الاسرار

٠٢٦٠/٢

(٢) انظر اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٢٦٠/٢ - ٢٦١ .

(٣) معطوف على قوله في أول هذا الفصل : منها مفهوم الصفة . أي ومن

أقسام مفهوم المخالفة : مفهوم الغاية .

(٤) مفهوم الغاية هو : مد الحكم بالى أو حتى أو اللام . وغاية الشئ :

آخره . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (ثم أتوا الصيام الى الليل)

وقوله (ولا تقربوهن حتى يطهرن) وحديث " لا زكاة في مال حتى

يحول عليه الحول " .

وقد اختلفوا في التقييد بحرف الغاية هل يدل على انتفاء الحكم عما

وراء الغاية أم لا ؟

فذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين كالقاضي أبي بكر الباقلاني والفرزالي

والقاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصرى وغيرهم الى أن ذلك يدل

على نفي الحكم فيما بعد الغاية .

قال الشوكاني : قال ابن القشيري : واليه ذهب معظم نفاة المفهوم .

وحكى صاحب المعتمد الاتفاق عليه .

وخالف في ذلك اصحاب ابي حنيفة وجماعة من الفقهاء والمتكلمين ومنهم

الامدى .

قال الشوكاني : ولم يخالف في ذلك الا طائفة من الحنفية والامدى .

ولم يتمسكوا بشئ يصلح للتمسك به قط ، بل صمموا على منعه طردا

لباب المنع من العمل بالمفاهيم ، وليس ذلك بشئ .

انظر المذاهب في مفهوم الغاية وحجة كل طائفة في : ارشاد الفحول

ص ١٨٢ واحكام الامدى ٩٢/٣ المحلي على جمع الجوامع ٢٥١/١ ،

المتصفى ٢٠٨/٢ المعتمد ١٥٦/١ اللمع ص ٢٦ فواتح الرحموت

٤٣٢/١ ، تيسير التحرير ١٠٠/١ ، المسودة ص ٣٥٨ مختصر الطوفي

ص ١٢٦ اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٨٥/١ ، فصول البدايع ١٩٤/٢ -

١٩٥ مختصر البعلبي ص ١٣٤ .

القائل به : بما تقدم (١) ، وبأن معنى صوموا الى أن تغييب الشمس أنه آخره ،
فلو فرض بعده لم يكن آخره هذا خلف .
ومنها (٢) مفهوم اللقب :

كقولنا : زيد قائم ، فالجمهور (٣) : لا يدل على نفي غيره خلافا للدقاق (٤)
وبعض الحنابلة . لنا : المقتضى للمفهوم معدوم لأن (٥) الشرط

- (١) اي احتج القائل بمفهوم الفاية بما تقدم من حجج في مفهوم الصفة
والشرط .
- (٢) أي من اقسام مفهوم المخالفة : مفهوم اللقب . وهو تخصيص اسم بحكم .
انظر تعريفه ومثاله وكلام العلماء فيه في : احكام الامدى ٩٥ / ٣ ، تيسير
التحرير ١ / ١٣١ ، التعريفات ص ١٩٣ .
- (٣) قال الامدى : اتفق الكل على أن مفهوم اللقب ليس بحجة خلافا للدقاق
واصحاب الامام احمد . وقال ابن اللحام : وهو حجة عند اكثر اصحابنا .
وقال به مالك وداود واختاره ابو بكر الدقاق والصيرفي وابن خوزمندان .
ونفاه الاكثر .
- وقال في المسودة : فأما الاسم اللقب غير المشتق فلا مفهوم له عند الاكثريين
واختاره المقدسي . قال ابو الطيب : هو المذهب المشهور عندي . وعند
اكثراصحابنا : له مفهوم ويحتج به وعن الشافعية وجهان :
- وقال الشوكاني : والحاصل ان القائل به كلاً أو بعضاً لم يأت بحججة
لفوية ولا شرعية ، ولا عقلية ومعلوم من لسان العرب أن من قال :
رايت زيدا ، لم يفتض أنه لم ير غيره قطعا . وأما اذا دلت القرينة
على العمل به ، فذلك ليس الا للقرينة فهو خارج عن محل النزاع .
- انظر احكام الامدى ٩٥ / ٣ - ٩٦ ، مختصر البعلي ص ١٣٤ ، المسودة
ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ، روضة الناظر ص ٢٧٥ ارشاد الفحول ص ١٨٢ ، البرهان
١ / ٤٥٣ - ٤٥٤ المستصفي ٢ / ٢٠٤ منهاج البيضاوى ١ / ٣١٤ - ٣١٥
نهاية السؤل ١ / ٣١٨ ، منهاج العقول ١ / ٣١٤ - ٣١٥ ، التمهيد
للاسنى ٧١ - ٧٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٠ - ٢٧١ ، شرح العضد
٢ / ١٨٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، تيسير
التحرير ١ / ١٠١ ، ١٣١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، المعتمد
١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، فصول البدائع ٢ / ١٩٠ .
- (٤) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي المعروف بابن الدقاق
صاحب الاصول ، كان فاضلا ، عالما بفنون كثيرة ، وله كتاب في اصول الفقه
على مذهب الشافعي . وكان مولده سنة ٣٠٦ هـ وتوفي سنة ٣٩٢ هـ .
انظر ترجمته : في تاريخ بغداد ٣ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، الوافي بالوفيات ١ / ١١٦ ،
طبقات الشافعية للاسنى ١ / ٥٢٢ ، طبقات الشافعية للعبادى ص ٩٧ ،
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١ / ٥٥ ، الأناساب ٥ / ٣٢٥ .
- (٥) في ج : كان الشرط . . .

في مفهوم المخالفة أنه لو حذف متعلق الحكم لم يخل الكلام ، وههنا يخل
باسقاط اللقب ، وأيضا لو كان حجة لزم الكفر من قولنا : محمد رسول الله
وزيد موجود ، فان الاول ينفي سائر الانبياء ، والثاني واجب الوجود ، وأيضا
ابطال القياس لأن النص في الاصل حينئذ دال على نفي الحكم في الفرع
فلو ظل كان على مضاده النص . قالوا : اذا قال لمن يخاصه ليست أمي
زانية ولا أختي ، تبادر نسبه الى أم الخصم وأخته ، ولذلك حد عند مالك
وأحمد ولولا الدلالة ما حد . قلنا : جاز أن يكون لقرينة خارجية
لا للقب ، ولذلك لا يحد عندنا .
ومنها الحصر بإنما (١) :

فعندنا لا يفيد ، بل يؤكّد الاثبات . والقاضي (٢) والفضالسي (٣) :

- (١) أي تقييد الحكم بإنما نحو : "انما الشفعة فيما لم يقسم " و " انما الاعمال
بالنيات " و " وانما الولاء لمن اعتق " وقد اختلفوا في هذه الصيغة ، هل
تدل على الحصر ؟ أولا ؟
قال الامدى : فذهب القاضي أبو بكر والفضالي والهراسي وجماعة من
الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر . محتمل للتأكيد .
وذهب أصحاب أبي حنيفة وجماعة من أنكر دليل الخطاب ، الى انه لتأكيد
الاثبات . ولا دلالة له على الحصر . وهو المختار . الاحكام ٩٧/٣ .
قال الشوكاني : وقد وقع الخلاف فيه ، هل هو من قبيل المنطوق ؟ أو
المفهوم ؟
وبكونه منطوقاً جزم الشيخ أبو اسحق الشيرازي في الملخص ، ورجحه
القرافي في القواعد . ارشاد الفحول ص ١٨٢ . وانظر تيسير التحرير
١٣٢/١ .
وقال الاستاذ محمد أمين : اختلف في "إنما " فقيل : لا يفيد
الحصر ، فهو "إن" وما مؤكده ، فقوله تعالى (انما أنت نذير)
في قوة : انك نذير .
وقيل تفيد بالمنطوق ، وقيل تفيد بالمفهوم فينتفي الحكم عما يقابل
المذكور في الكلام آخره . فالمعنى : صحة الاعمال او ثوابها بالنيات
لا بدونها . والمختار عند المصنف : ما أفاد . تيسير التحرير ١٠٢/١ .
انظر اختلافهم في "إنما " وما شابهها من أدوات الحصر في :
قواتح الرحموت ٤٣٤/١ - ٤٣٥ فصول البدايع ١٩٦/٢ ، البرهان
٤٧٨-٤٨٠ ، التبصرة ص ٢٣٩ ، منهاج البيضاء ٣٠٢-٣٠٣ ،
نهاية السؤل ٣٠٤-٣٠٥ ، التمهيد ص ٥٧ ، منهاج العقول ٣٠٢-٣٠٣ .
٣٠٣ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٥٨-٢٥٩ ، المسودة ص ٣٥٤
الإبهاج ٢٢٦/١ . وذكر القرافي أن أدوات الحصر اربع . انظر اليها مع
أمثلتها في شرح تنقيح الفصول ص ٥٧ - ٥٨ .
هو أبو بكر الباقلاني . انظر احكام الامدى ٩٧/٣ المستصفي ٢٠٦/٢ .
انظر المستصفي ٢٠٦/٢ - ٢٠٧ .

يفيده بمنطوقه ظاهرا ويحتمل التأكيد . وقيل بمفهومه . لنا : انما زيد قائم
بمعنى إن زيدا قائم فكانت ما مؤء كده للمعنى . وأيضا لو دل لم يصح عمل بغير
نيه ولا ولا لغير معتق بقوله " انما الاعمال بالنيات " (١) " وانما الولا لمن
اعتق " (٢) الفزالي (٣) (انما الهكم الله) (٤) بمعنى ما الهكم إلا الله
فيدل كما يدل . وهذه أدلة استقرائية فقد يكون الحصر وعدمه استفادا من
خارج ولا دليل من قبل الوضع فتعين العمل بالمنطوق وهو تأكيد الاثبات لا غير .
ومنها (٥) الحصر :

(٦) في مثل : صديقي زيد ، والعالم زيد ، ولا يكون المبتدأ معهودا فعندنا لا
يفيده ، وقيل يفيده بمنطوقه ، وقيل بمفهومه . لنا : لو أفاده لا فاد عكسه (٧)
لأنه فيهما لا يستقيم للجنس (٨) ولا لمعهود معين لعدم القرينة وهو الدليل

-
- (١) تقدم تخريجه .
(٢) تقدم تخريجه .
(٣) الذي استدله الفزالي في المستصفي هو قوله تعالى (انما الله اله
واحد) وقوله تعالى (انما يخشى الله من عباده العلماء) المستصفي
٢٠٦/٢ - ٢٠٧ وانظر المحلي على جمع الجوامع ١/٢٥٩ .
(٤) الآية ٩٨ من سورة طه وتتمتها (الذي لا اله الا هو وسع كل شيء
علما) .
(٥) أي من اقسام مفهوم المخالفة : حصر المبتدأ في الخبر . وذلك بأن يكون
معرفا باللام أو الاضافة نحو : العالم زيد ، وصديقي عمرو .
وقد اختلفوا فيه هل يفيد الحصر أم لا ؟
فذهبت الحنفية والقاضي ابوبكر وجماعة من المتكلمين إلى أنه لا يدل على
الحصر . وهو مختار الامدى .
وزهد الفزالي والمهراسي وجماعة من الفقهاء إلى انه يدل على الحصر .
انظر : احكام الامدى ٣/٩٨ ، البرهان ١/٤٨٠ ، ارشاد الفحول ص :
١٨٢ - ١٨٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٨ ، شرح العضد ٢/١٨٣ ،
المستصفي ٢/٢٠٧ ، نهاية السؤل ١/٣٠٥ ، تيسير التحرير ١/١٠٢ ،
فواتح الرحموت ١/٤٣٤ .
(٦) وفي ب : مثلي .
(٧) عكسه هو قولك : زيد العالم .
(٨) أي (العالم) في المثاليين لا يصلح للجنس .
انظر تيسير التحرير ١/١٠٢ فواتح الرحموت ١/٤٣٤ - ٤٣٥ .

عندهم . وأيضا لكان التقديم يُغيّر مدلول الكلمة من كونها مبتدأ وخبرا ،
وأيضا يلزم استعمال اللام لغير الجنس والعهد والذهني . والأولان واضحان
والثالث باطل ، إذ الذهني في بعض غير مقيد بصفة كأكلت الخبز وشربت
الماء . القائل به : لو لم يدل لآدى الى الاخبار بالأخص عن الأعم ان لعهد
ولا يستقيم للجنس فوجب جعله لمعهود ذهني مقيد بما يصيره مطابقا كالكامل
والمنتهي وهو مرادنا بالحصر . قلنا : حق ولكنه يفيد المبالغة فمن أين
الحصر وهي حاصلة في زيد العالم بنص سيبويه ^(١) في زيد الرجل ، أي
الكامل في الرجولية . قالوا : لا يلزم فانه اخبار عن الأخص بالأعم . قلنا
شرطه أن يكون الأعم نكرة . قالوا : يجوز ^(٢) أن يكون للعهد لقريئة بخلاف العالم
زيد . قلنا : يمتنع لوجوب استقلال الخبر بالتعريف منقطعا عن المبتدأ كوجوب
استقلال الصفة به .

ومنها ^(٣) : مفهوم قران العطف .

قال به البعض مصيرا منهم الى أن العطف يقتضى الشركة فقولنا :

(١) هو ابو بشر ، ويقال ابو الحسن : عمرو بن عثمان بن قنبر ، الملقب سيبويه ،
مولى بني الحارث بن كعب ، وقيل آل الربيع بن زياد الحارثي . كان
أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه . وذكره
الجاحظ يوما فقال : لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله ، وجميع كتب
الناس عليه عيال .

وقد اخذ النحو عن الخليل بن احمد ، وعيسى بن عمرو ويونس بن حبيب
وغيرهم . واخذ اللغة عن ابي الخطاب المعروف بالاخفش الاكبر .
وقدم سيبويه أيام الرشيد الى العراق ، ثم انتقل الى البصرة ، ومنها
الى فارس ، ومات بها سنة ١٧٧ هـ . انظر ترجمته في الفهرست ص ٦٦-٧٧
وفيات الاعيان ٤٦٣/٣ - ٤٦٥ ، عبر الذهبي ٢٧٨/١ ، انباء الرواة
٣٤٦/٢ .

(٢) في ب : لجواز .

(٣) أي من اقسام مفهوم المخالفة : مفهوم قران العطف .
وصورته : ان حرف الواو متى دخل بين جملتين تامتين ، فالجملة المعطوفة
تشارك المعطوف عليها في الحكم المتعلق بها عند القائلين به خلافا
لعامة العلماء .

أما اذا كان المعطوف ناقصا فلا خلاف في أنه يشارك الجملة المعطوف
عليها في خبره وحكمه .

انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٦١ .

(١) (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (١) يقتضي أن لا تجب الزكاة على الصبي كالصلاة للاشتراك في العطف . قلنا : العطف من حيث هو لا يوجب الشركة ، بل نقصان المعطوف ل يتم بما تم به المعطوف عليه وعند تمامها لا يشارك إلا فيما يفتقر إليه كقوله : ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ، لأنه في حكم التعليق (٢) قاصروا ان كان تاما في نفسه .

تفريع :

(٣) جعل مشاركا (٤) في الجدل لصلاحيته كونه جزءا واحدا لأنه يلام معنوي (٥) والجلد صوري وهو مفوض الى الامام بخلاف (وأولئك هم الفاسقون) لأنه حكاية حال فقام دليل الانفصال .

- (١) جزء من الاية ٧٧ من سورة النساء الاية ٧٨ من سورة الحج والاية ٥٦ من سورة النور والاية ٣١ من سورة الروم والاية ١٣ من سورة المجادلة . ونصها في الاخرة (أءشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خبير بما تعملون) .
- (٢) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢/٢٦٢ .
- (٣) جزء من الاية ٤ من سورة النور ، ونصها (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون) .
- (٤) لأن حد القاذف الذي لم يأت بأربعة شهداء عند الحنفية هو الجلد وترد شهادته تنميما للحد . فالحد عندهم يتكون من الجلد ورد الشهادة المؤبد ، فاذا أقيم عليه الحد فلا تقبل شهادته من بعد وان تاب ، لأن رد الشهادة من تمام حده ، وأصل الحد لا يسقط بالتوبة ، فما هو بمنزلة لا يسقط أيضا . وهذا بخلاف مذهب الشافعية فان رد الشهادة عندهم لا يدخل له في الحد ، وليس جزءا منه ، ولهذا قالوا : تقبل شهادته اذا تاب قبل الحد أو بعده ، لزوال الفسق بالتوبة ، كسائر الفسقه اذا تابوا .
- انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ ، احكام القرآن للجصاص ٥/١١٥ وما بعدها ، فتح القدير لابن الهمام وشرح العناية على الهداية ٥/٣٣٨ احكام القرآن لابن العربي ٣/١٣٢٤ - ١٣٢٥ ، كتاب الام للشافعي ٧/٨١ - ٨٢ شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ٤/٣٢٣ - ٣٢٤ ، نهاية المحتاج ٨/٢٩٢ وما بعدها .
- (٥) وفي ب : معنى .

وأما القياس (١) :

فهو التقدير حقيقة والمساواة مجازا ، وفي الاصول مساواة فرع لا أصل في علة حكمه . ومن يصوّب كل مجتهد يزيد: في نظر المجتهد .

(١) القياس في اللغة له ثلاث اطلاقات ، فهو يأتي بمعنى التقدير ، ويأتي بمعنى المساواة ، ويأتي بمعنى مجموع التقدير والمساواة ، فيقال : قاس الشيء بالشيء أي قدره به ، أو على مثاله . تقول : قسته على الشيء ، وهه أقيسة قياسا من باب باع ، وأقوسه قوسا من باب قال .

وهو ان يقصد معرفة قدر أحد الأمرين بالآخر ، كما يقال : قست الثوب بالذراع . أي قدرته به .

ويأتي بمعنى المساواة فيقال : فلان لا يقاس بفلان ، أي لا يساوى به ، من القياس .

ومن إثباته بمعنى المجموع قولهم : قست النعل بالنعل ، أي قدرته به فمساواه .

انظر ذلك في : المصباح المنير ١٨١/٢ مختار الصحاح مادة " ق ي س () ص ٥٥٩ ، التعريفات ص ١٨١ ، تيسير التحرير ٢٦٣/٣ ، احكام الامدى ١٨٣/٣ ، كشف الاسرار ٢٦٢/٣ .

وأما تعريف القياس في الاصطلاح فقد اختلفوا فيه اختلافا كثيرا . وإليك بعض تعريفاتهم له :

- القياس عبارة عن اصابة الحق .
- القياس : هو بذلك الجهد في استخراج الحق . عرفه بذلك بعض الحنفية . انظر كشف الاسرار ٢٦٨/٣ .
- القياس : هو التشبيه .
- وقال بعضهم : القياس هو الدليل الموصل للحق .
- وقال ابو هاشم - كما ذكر صاحب المعتمد - القياس عبارة عن حمل الشيء على غيره واجراء حكمه عليه .
- وقال القاضي عبد الجبار : هو حمل الشيء على الشيء في بعض احكامه بضرب من الشبه .

وقال ابو الحسين البصرى : القياس تحصيل حكم الاصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد .

وقال القاضي ابو بكر الباقلاني : القياس : هو حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما ، أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة لهما ، أو نفيهما عنهما .

قال الامدى : وقد وافقه عليه اكثر اصحابنا .

وقد أتى الامدى على هذه التعريفات بالاعتراض والنقيض . واختصار

وهذا تعريف الصحيح (١) ، وان عم (٢) قيل تشبيه الفرع على المذهبين
فان التشبيه أعم من حصول المساواة في العلة وعدمه . وأورد قياس الدلالة (٣)

==== أن يقال : انه عبارة عن الاستواء بين الفرع والاصل في العلة المستنبطة

من حكم الاصل . الاحكام ١٨٣/٣ - ١٩٠
واختيار الشوكاني ان يقال : استخراج مثل حكم المذكور لما لم يذكر
بجامع بينهما . ارشاد الفحول ص ١٩٨ .

وقال ابن همام الدين الحنفي : هو مساواة محل لأخر في علة حكم له
شرعي لا تدرك من نصه بمجرد فهم اللغة . تيسير التحرير ٢٦٤/٣ .
وقيل : هو طلب الصواب بالامارات الدالة عليه . انظر كشف الاسرار
٢٦٨/٣ وقيل غير ذلك . وتعريف الاسدي هو أقربها في نظري لسلامته
من اكثر الاعتراضات .

وفي نظر امام الحرمين : أنه يتعذر وجود حد حقيقي للقياس ، لاشتماله
على حقائق مختلفة ، قال : وإنما المطلب الاقصى : رسم يوضح الناظر
بمعنى المطلوب . وحق المسئول عن ذلك ان يبين بالواضحة
ان الحد غير ممكن ، وان الممكن ما ذكرناه ، ثم يقول : أقرب عبارة في
البيان عندي كذا وكذا . والفاضل من يذكر في كل سلك الممكن
الاقصى . البرهان ٢/٢٤٥ - ٢٤٨ .

انظر تعريفاتهم للقياس في : المعتمد ٦٩٧/٢ منهاج الوصول ٣/٣ ،
نهاية السؤل ٣/٣ - ٥ منهاج العقول ٣/٣ - ٥ المنحول ص ٢٢٣
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٠٢ فواتح الرحموت ٢/٢٤٦ فصول
البدائع ٢/٢٧٤ فتح الفقار ٣/٨ المسودة ص ٣٦٩ روضة الناظر ص
١٤٥ ، مختصر البعلي ص ١٤٢ .

(١) أي تعريف القياس الصحيح .

(٢) أي وان عم التعريف بما يشمل القياس الصحيح والفاقد قيل : هو

تشبيه فرع بأصل في علة حكمه . فوضع " تشبيه " بدل " المساواة " وقد
اعترض عليه الامدي وابطله . انظر الاحكام ٣/١٨٤ .

وقريب منه ما ذكر ابو الحسين البصري . انظر المعتمد ٢/٦٩٧ - ٦٩٨
٦٩٩ وفواتح الرحموت ٢/٢٤٧ .

(٣) قياس الدلالة وقياس العكس هما ما أورد على التعريف الذي ذكره المصنف .

ولا بد من ايضاح قياس الدلالة وبيان هل هو من القياس أم لا ؟

ويتضح ذلك بالمثل ، فقياس الدلالة هو ما يسمى عند بعضهم بمفهوم
الموافقة مثل : دلالة النهي عن التأنيف على النهي عن الضرب لان فيه
مساواة فرع هو الضرب لأصل هو التأنيف في علة حكم التأنيف وهو
الحرمة المعللة بالأذى .

وقد ساء بعض الاصوليين قياسا على سبيل المجاز للزوم التقييد بالجلي ،
فيقال : القياس الجلي . وهذا التقييد على سبيل اللزوم علامة المجاز ،
ويسمى القياس الجلي ، والا ولى .

انظر : تيسير التحرير ٣/٢٦٤ - ٢٦٥ فواتح الرحموت ٢/٢٤٧ ،
المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٠٤ .

والعكس (١) . واجيب ليسا بمراديين (٢) من مطلق القياس ولهذا لا يستعملان الا مضافا وهو دليل المجاز ، وقولهم : بذل الجهد في استخراج الحق ، والدليل الموصل الى الحق والعلم عن نظر (٣) مزيفا بالنص والاجماع ، وبأن بذل الجهد صفة القاييس لا القياس والعلم ثمرته لا نفسه . وقيل : حمل الشئ على غيره (٤) باجراء حكمه عليه . ويرد ما يحمل بتغيير جامع وليس بقياس . وقيل حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما لا مرجاع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما . ويرد : ان الحمل ثمره ، واثبات لهما مشعر أن حكم الأصل قياسي أيضا وليس ، والا لزم الدور ويجامع (٦) كاف وما بعده مستغنى عنه لأنه (٧) أقسامه ، وقد تنفك ماهية القياس عنها ، وأورد : ثبوت حكم الفرع

(١) كتب في هامش نسخة الاصل بخط مغاير ، بمحاذاة (والعكس) مانصه : " قياس العكس عبارة عن تحصيل نقيض حكم معلوم ما في غيره ، لافتراقهما في علة الحكم ، كقولهم : لو لم يكن الصوم شرطا في الاعتكاف لما كان شرطا له عند نذره أن يعتكف صائما كالصلاة ، فان الصلاة لما لم تكن شرطا في الاعتكاف لم يكن من شرطه اذا نذر أن يعتكف مصليا ، فالأصل هو الصلاة ، والفرع هو الصوم ، وحكم الصلاة أنها ليست شرطا في الاعتكاف ، والثابت في الصوم نقيضه ، وهو أن لا شرط في الاعتكاف ، وقد افترقا في العلة التي لا جليها لم تكن الصلاة شرطا في الاعتكاف أنها لم تكن شرطا فيه حالة النذر . وهذه العلة غير موجودة في الصوم ، لأنه شرط في الاعتكاف حالة النذر اجماعا . " وقد رأيت هذه التعليقة بنصها في هامش " ج " في نفس المكان ما يشعر بأنها منقولة عنها .

وهذا الكلام موجود بنصه في احكام الامدى ١٨٣/٣ . وانظر : المعتمد ٦٩٨/٢ ، فواتح الرحموت ٢٤٨/٢ ، فصول البدائع ٢٧٥/٢ .

(٢) أى : قياس الدلالة وقياس العكس .

(٣) انظر هذين التعريفين وتزييفهما في احكام الامدى ١٨٤-١٨٥/٣ ، المعتمد ٦٩٧/٢ .

(٤) هذا تعريف ابي هاشم المعتزلي . انظر الرد عليه وتزييفه في المعتمد ٦٩٧/٢

احكام الامدى ١٨٥/٣ فواتح الرحموت ٢٤٧/٢ .

(٥) وهذا تعريف ابي بكر الباقلاني . انظر القيود التي اشتمل عليها هذا

التعريف وتوجيه الامدى له في الاحكام ١٨٦/٣ - ١٩٠ .

(٦) وفي ب : ولجامع .

(٧) وفي ج : لا أقسامه . وفيه سقط .

فرع معرفة القياس فتعريفه به دور. وأجيب^(٢) بأن المحدود الماهية الذهنية، وثبوت حكم الفرع في الخارج ليس فرعاً لها، وقول فخر^(٣) الاسلام؛ مدرك من مدارك أحكام الشرع حق، إلا أنه فرع تصوره، يريد أنه ليس بمثبت ابتداءً. وقيل: إبانة مثل حكم الأصل في الفرع بمثل علة الأصل. وقيل: إبانة^(٣) مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة الآخر ليدخل القياس بين المعدومين، ولم يتعرض للنص ليدخل القياس العقلي، ونص على الإبانة لأنه ليس بمثبت، وقال مثل الحكم والعلة لأن تعديتهما وهما قائمان بمحلها محال. وأركانه^(٤):

الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف. وأما حكم الفرع فثمرته لتوقفه عليه فلو كان ركناً لتوقف على نفسه وهو محال. فالأصل محل الحكم المشبه به، وقيل النص الدال على حكمه، وقيل حكمه، وقيل نزاع لفظي لأن هذه المعاني متفق عليها، ولما كان الأصل^(٥) ما يبتنى عليه غيره وهو مستغن عنه

- (١) انظر تيسير التحرير ٢٦٥/٣، فواتح الرحموت ٢٤٨/٢، فصول البدايع ٢٧٥/٢.
- (٢) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢٦٨/٣.
- (٣) هذا تعريف الشيخ أبي منصور الماتريدي. انظر كشف الاسرار ٢٦٨/٣، تيسير التحرير ٢٦٩/٣ فصول البدايع ٢٧٤/٢.
- (٤) الأركان جمع ركن، وركن الشيء جانبه الأقوى. وفي اصطلاح الفقهاء: ما لا وجود لذلك الشيء إلا به كالقيام والركوع والسجود للصلاة.
- قال عبد العزيز البخاري: ولما لم يكن للقياس وجود إلا بالمعنى الذي هو مناط الحكم كان ذلك المعنى ركناً فيه. كشف الاسرار ٣٤٤/٣.
- ولمعرفة أركان القياس والخلاف فيها انظر:
- احكام الامدى ١٩٣/٣، المستصفي ٣٢٥/٢ وما بعدها، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢١١/٢ - ٢١٣، تيسير التحرير ٢٧٥/٣ - ٢٧٦، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٤٤/٣ - ٣٤٥، فواتح الرحموت ٢٤٨/٢ - ٢٤٩، ارشاد الفحول ص ٢٠٤ منهاج الوصول ٣٦/٣ - ٣٨ نهاية السؤل ٣٨/٣ - ٣٩، منهاج العقول ٣٦/٣ - ٣٨.
- (٥) قال في تيسير التحرير: الخلاف المذكور في تفسير الأصل مبني على: أن الأصل ما يبنى عليه غيره وكل واحد من هذه الثلاثة - وهي: محل الحكم المشبه به وحكم المحل المذكور، ودليل حكم المحل المذكور - يصلح لهذا المعنى ٢٧٥/٣. وانظر نهاية السؤل ٣٨/٣.

كان كل من هذه أصلاً بالاعتبار^(١) الأول، ويختص المحل باستثنائه عنهما
وافتقارهما إليه فكان أولى . والفرع: محل الحكم المشبه أو حكمه على القولين ،
وقيل لما كان مفتقراً مبنياً على غيره كان الحكم أولى إلا أنهم^(٢) لما سموا
محل المشبه به أصلاً سمي محل المشبه فرعاً ، والوصف الجامع بالنسبة
إلى الأصل فرع لأنه ينشأ عنه^(٣) وأصل في الفرع لأن حكمه ينبنى^(٤)
عليه .

====
وقال الامدى وعلى هذا اختلف العلماء في الاصل في القياس ،
وذلك كما اذا قسنا النبيذ على الخمر المنصوص عليه بقوله عليه السلام
" حرمت الخمر لعينها " في تحريم الشراب . هل الاصل هو النص ؟
أو الخمر ؟ أو الحكم الثابت في الخمر ؟ وهو التحريم ، مع اتفاق
الكلي على ان العلة في الخمر وهي الشدة المطربة ليست هي
الأصل .
فقال بعض المتكلمين : الاصل هو النص الدال على تحريم الخمر ، لأنه
الذى بنى عليه التحريم ، والاصل ما بنى عليه .
وقالت الفقهاء : الاصل إنما هو الخمر الثابتة حرمة ، لأن الأصل
ما كان حكم الفرع مقتبساً منه ومردود إليه ، وهذا انما يتحقق في نفس
الخمر .

وقال بعضهم : الأصل إنما هو الحكم الثابت في الخمر ، لأن الاصل
ما انبنى عليه غيره وكان العلم به موصلاً الى العلم بغيره أو الظن .
وهذه الخاضية موجودة في حكم الخمر ، فكان هو الاصل .
الاحكام ١٩١/٣ - ١٩٢ ، وانظر :
المحلي على جمع الجوامع ٢١٢/٢ - ٢١٣ ، مناهج العقول ٣/٣٦ -
٣٧ ، نهاية السؤل ٣/٣٨ - ٣٩ .

(١) وفي ب : باعتبار الاصل .

(٢) وفي ب : الا أنهما .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ب : مبنى .

فصل في شروطه :

أما حكم الأصل (١) فمن شرطه أن يكون شرعياً لأنه الغرض منه ، وأن لا يكون منسوخاً لأن التعدية بواسطة اعتبار الشرع الوصف الجامع ، فإذا نسخ زال اعتباره ، وأن يكون دليلاً شرعياً ، وأن لا يكون مخصوصاً بحكمه بنسـخ كقبول شهادة (٢) خزيمة

(١) ذكر السيف الامدى : أن شروط القياس لا تخرج عن شروط أركانه . فمنها ما يعود الى الأصل ، ومنها ما يعود الى الفرع . وما يعود الى الأصل ، منه ما يعود الى حكمه ومنه ما يعود الى علته . ثم بدأ بشرائط حكم الأصل وذكر أنها ثمانية ، وهي كذلك عند حجة الاسلام الفزالي . وقد وافقهما على هذا الاعتبار صاحب المسلم ، وتبعه الشارح ابن نظام الدين الانصارى . بينما اعتبرها شمس الأئمة خمسة شروط فقط . وذكر فخر الاسلام أنها اربعة ، وهي :
١- أن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنسخ آخر .
٢- أن لا يكون حكمه معدولاً به عن القياس .
٣- أن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه الى الفرع .
٤- وأن يبقى الحكم في الأصل بعد التعليل على ما كان قبله .
وقد اعترض صاحب الميزان على اعتبارها اربعة بثلاثة أوجه ذكرها في كشف الاسرار .

وأما عند الامام الشوكاني فهي اثنا عشر شرطاً ، لا بد من توافرها . وفي المسألة أقوال اخرى لا داعي الى الاطالة بذكرها . انظر اختلافهم في شروط الأصل في :

احكام الامدى ١٩٤/٣ ، ١٩٦-١٩٧ ، ١٩٩ ، المستصفى ٣٢٦/٢-٣٢٧ ، المعتمد ٧٦١/٢ ، اصول البزدوى ٣٠١/٣-٣٠٣ ، كشف الاسرار ٣٠٣/٣ ، اصول السرخسي ١٤٩/٢ ، مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ٢٥٠/٢-٢٥٧ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٥-٢٠٦ ، منهاج الوصول ١١٧/٣-١١٨ ، نهاية السؤل ١١٨/٣-١٢٠ ، منهاج العقول : ١١٧/٣-١٢٠ .

(٢) شهادة خزيمة لها قصة ، وهي : ما روى عمارة بن خزيمة أن عمه حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي فاستتبعه ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع رسول الله صلى الله عليه وسلم المشي ، وأبطأ الاعرابي فطفق رجال يعترضون الاعرابي ، فيساومونه الفرس ، ولا يشعرون ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه ، فنادى الاعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان كنت مبتاعاً هذا الفرس ، والا بعتته . فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداً الاعرابي ، فقال : " أوليس قد ابتعتك منك ؟ فقال الاعرابي : لا ، والله ما بعتك فقال النبي " بلى قد ابتعتك منك "

وجواز السلم رخصة (١) ، وكقول الشافعي في اختصاص نكاحه عليه السلام (٢)

====
فطفق الاعرابي يقول : هلم شهيدا . فقال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد
أنك قد بايعته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزيمة فقال :
" بم تشهد ؟ " فقال : بتصديقك يا رسول الله . فجعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجلين .

انظر : سنن أبي داود ٢/٢٧٦ - ٢٧٧ ، سنن النسائي ٧/٢٦٥ -
٢٦٦ .

(١) حيث اختص بالدين من بين البيوع ، فقد اشترط في سايرها : المملوكية ،
ومقدورية التسليم - حسا وشرعا - حال العقد لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم لحكيم بن حزم " لا تبع ما ليس عندك " رواه ابو داود والترمذي
والنسائي .

انظر : سنن أبي داود ٢/٢٥٤ ، سنن الترمذي ٣/٥٢٥ ، سنن
النسائي ٧/٢٥٤ .

ثم استثنى السلم من ذلك بقوله " من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن
معلوم الى أجل معلوم " رواه البخاري وابو داود والترمذي والنسائي .
فدل ذلك على ان جوازه رخصة ، تسهيلا على الناس في معاملاتهم ، نظرا
لمسيح الحاجة إليه . وقيل : هو أصل ، وليس رخصة .

انظر : صحيح البخاري بفتح الباري ٤/٤٢٨ ، ٤٢٩ ، صحيح مسلم :
١١/٤١ ، ٤٢ ، سنن أبي داود ٢/٢٤٦ ، سنن الترمذي ٣/٥٩٣ ،
سنن النسائي ٧/٢٥٥ .

وانظر : اصول السرخسي ٢/٢٠٣ ، فواتح الرحموت ٢/٢٥٨ ، فتاوى ابن
تيمية ٢٠/٥٢٩ .

(٢) اختلفوا في اختصاص نكاحه بقوله تعالى (خالصة لك من دون المؤمن)
فقال الشافعي رحمه الله : اختص نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة
بقوله تعالى (خالصة لك) لأنه مصدر مؤن كد ، أي خلص ذلك العقد
لك . فلا يعدى . أي لا يصح النكاح بلفظ الهبة الا للرسول صلى الله
عليه وسلم .

وزهدت الحنفية الى أن الخلوص في سلامتها له بلا عوض وهو إحلال الموهوبه
كالمهورة ، بيانا للمنه في كلا النوعين .

قال ابو بكر الجصاص : وقد تنازع اهل العلم حكم هذه الآية فقال قائلون :
كان عقد النكاح بلفظ الهبة مخصوصا به صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى
في نسق التلاوة (خالصة لك من دون المؤمن) .

وقال آخرون : بل كان النبي صلى الله عليه وسلم وأمه في عقد النكاح
بلفظ الهبة سوا . وإنما خصوصية النبي كانت في جواز استحابة البضع
بغير بدل . وقد روى نحو ذلك عن مجاهد وسعيد بن المسيب وعطاء
ابن أبي رباح .

بالمهبة بقوله تعالى (خالصة لك) (١) . ونحن (٢) جعلنا الخلوص في عدم
وجوب الصوم اكراما له كما لم تحل نساؤه بعده بقوله (أمهاتهم) (٣) وفيما
ثبت (٤) كرامة له لم نعدده حتى لم يصح في المهبة لغيره الا بعوض . وكقولنا
في تقوم المنافع «وماليتها» (٥) في الاجارة بالنص ، ومنها (٦) أن لا يكون معدولا
به عن القياس كأكل الناسي في الصوم عدل به عنه وهو فوات القرية (٧) بما
يضاها بالنص لا مخصوصا به وأثبتنا حكمه في المواقع (٨) ناسيا لدلالة (٩)
قياسا . وكترك التسمية في الذبيحة ناسيا (١٠) . ومنها (١١) أن لا يكون

====
ثم قال : وهذا هو الصحيح لدلالة الآية والاصول عليه .
انظر: احكام القرآن ٢٣٧/٥ ، اصول السرخسي ١٥١/٢ ، فواتح الرحموت
٢٥٢/٢ ، فصول البدايع ٢٨٤/٢ ، احكام الامدى ٧٣/٤ ، احكام
القرآن لابن العربي ١٥٤٨/٣-١٥٤٩ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٢٣/٢٠-٥٢٤

(١) جزء من الآية ٥٠ من سورة الاحزاب ونصها (يا أيها النبي انا أهلنا لك
أزواجك اللاتي آتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك وبنات عمك
وبنات عماتك وبنات خالك ، وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة
موءمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان يستنكحها خالصة لك
من دون الموءمنين ، قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم
لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما) .

(٢) أى الحنفية كما وضحنا ذلك فيما تقدم ، وانظر فواتح الرحموت ٢٥٢/٢ ،
واصول السرخسي ١٥١/٢ .

(٣) جزء من الآية ٦ من سورة الاحزاب ونصها (النبي أولى بالموءمنين
من أنفسهم وأزواجه امهاتهم وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض
في كتاب الله من الموءمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا
كان ذلك في الكتاب مسطورا) .

(٤) وفي ب : يثبت .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) أى من شروط الاصل .

انظر توضيح هذا الشرط ومثاله في احكام الامدى ١٩٦/٣-١٩٧ .

(٧) انظر توضيحه في فواتح الرحموت ٢٥٠/٢ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار
٣٠٢/٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، اصول السرخسي ١٥٣/٢ ، المعتمد ٧٩٧/٢-٧٩٨
٧٩٨ ، فصول البدايع ٢٨٤/٢ .

(٨) وفي ب : الوقاع . (٩) ساقطة من ب .

(١٠) أى معدول به عن القياس . انظر اصول السرخسي ١٥٥/٢ .

(١١) أى من شروط الاصل . انظر اختلاف العلماء في القياس المركب في : احكام
الامدى ١٩٧/٣ جمع الجوامع وشرح المحلى عليه ٢٢٠/٢ ، تيسير التحرير
٢٨٩/٣ ، فواتح الرحموت ٢٥٤/٢ ، فصول البدايع ٢٨٨/٢ ، السوداء ٣٩٩ .

ذا قياس مركب وهو عراؤه ، عن النص والاجماع والاستغناء بموافقة الخصم لحكم الأصل وهو نوعان مركب الأصل ومركب الوصف ، فالأول أن يجمع بعلة فيعين الخصم أخرى كما لو قال شافعي: عبد فلا يقتل به الحر كالمكاتب ، فنقول العلة في الأصل جهالة المستحق من السيد والورثة فان صحت بطل اللاحق ، وان بطلت منعنا حكم الأصل فلا ينفك عن عدم العلة في الفرع أو منع الأصل ، وسي مركبا للاختلاف في تركيب الحكم ، فالشافعي ركب العلة على الحكم ونحن خلافه . الثاني : أن يجمع بعلة مخالفة^(١) في وجوبها^(١) في الأصل كما لو قال: تعليق للطلاق^(٢) فلا يصح قبل النكاح^(٣) ، فنقول العلة معدومة في الأصل فان صح وجودها منعنا حكم الأصل وان^(٤) بطلت بطل اللاحق فلا ينفك عن منع أو عدم العلة في الأصل . ومنها^(٥) أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع لأنه حينئذ معلوم من ذلك الدليل لا من القياس ولأنه ليس جعل أحدهما أصلا أولى من الآخر . ومنها^(٦) أن لا يتغير بالتعليل حكم النص^(٧)

- (١) كذا في الأصل وأوجوه في ب : وجودها . والصواب : "مختلف في وجودها" لأن الخلاف في وجود العلة في الأصل وعدم وجودها . قال السيف الامدى : وأما مركب الوصف : فهو ما وقع لاختلاف فيه في وصف المستدل ، هل له وجود في الأصل أولا ؟ الاحكام ١٩٨/٣ وانظر تيسير التحرير ٢٨٩/٣ - ٢٩٠ ، فواتح الرحموت ٢٥٥/٢ .
- (٢) وفي ب : الطلاق .
- (٣) انظر المحلي على جمع الجوامع ٢٢٠-٢٢١ .
- (٤) وفي ب : فان .
- (٥) أي من شروط حكم الأصل .
- انظر تفصيل هذا الشرط ومثاله في احكام الامدى ١٩٩/٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢١٨/٢ أصول البزدوي وكشف الاسرار ٣٠٢/٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، فصول البدائع ٢٨٩/٢ .
- (٦) أي من شروط حكم الأصل : أن يبقى حكم الأصل - أي النص - الذي في المقيس عليه بعد التعليل ، على ما كان قبل التعليل .
- انظر توضيح هذا الشرط في كشف الاسرار ٣٠٣/٣ - ٣٠٥ وانظر مثاله في ص ٣٣١ .
- (٧) وفي ب : حكم الأصل .

لأن تغييره بالرأي باطل كقول من يقبل شهادة القاذف بعد التوبة اعتبارا بسائر الجرائم لأن حكم النص يوجب ابطالها دائما حدا (١) فالقبول تغيير، وكسر الشهادة بالفسق اعتبارا بالصبي والمجنون وحكم (٢) النص التثبت والوقف (٣) .
(ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) (٤) .
نقض (٤) وأجوبة :

" لا تبيعوا الطعام بالطعام" (٥) عام وخصصتم القليل بالتعليل ، وعينت الشاة في الزكاة (٦) فأجزتم القيمة. وأجبت (٧) للثمانية (٨) فأجزتم الصرف

- (١) تقدم بيان رأى الحنفية في حد القاذف حيث اعتبروا رد شهادته من تمام الحد ، فليراجع في التفريع السابق .
- (٢) في ب : حكم .
- (٣) جزء من الآية ٦ من سورة الحجرات ، ونصها (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) .
- (٤) هذه النقوض أوردت على الحنفية . انظر تفصيلها مع الجواب عليها في :
اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٢٢ وما بعدها . اصول السرخسي ٢/١٦٧
فواتح الرحموت ٢/٢٥٨ تيسير التحرير ٣/٢٩٨ فصول البدايع ٢/٢٩٣ - ٢٩٥ .
- (٥) ساقه المصنف على انه حديث ، ولكني لم أراه بهذا اللفظ ، ورأيت في صحيح مسلم - ضمن قصة - عن معمر بن عبدالله قال : اني كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " الطعام بالطعام مثلا بمثل " .
وروى النسائي وابن ماجه من حديث جابر بن عبدالله قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ولا الصبرة من الطعام بالكيل المسمى من الطعام " .
- (٦) انظر: صحيح مسلم ١١/٢٠ سنن النسائي ٧/٢٣٧ سنن ابن ماجه ٢/٧٥٠ يشير إلى زكاة الغنم السائمة فان الواجب في الاربعين واحدة منها ، لا قيمتها كما هو ثابت بالسنة الصحيحة وفعل الصحابة رضي الله عنهم . وقد أجاز الحنفية دفع القيمة لأن المقصود سد حاجة الفقراء ويحصل ذلك بالمال . انظر : حاشية ابن عابدين ٢/٢٨٥-٢٨٧ شرح فتح القدير ، وشرح العناية على الهداية ٢/١٩١ وما بعدها شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قلوبوي ٢/٩ .
- (٧) وفي ب : وأوجبتم .
- (٨) أي وأوجب دفع الزكاة للأصناف الثمانية المذكورين في الآية الكريمة ، وأجاز الحنفية صرفها الى واحد منهم .
والاية الدالة على ذلك هي قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

الى واحد . وعين التكبير للافتتاح (١) فأجزتم غيره (٢) ، والماء لقلع النجاسة فأجزتم الماء (٣) . قلنا : خصناه بالنص مصاحبا للتعليل ، لأن استثناء الحال وهو قوله " الا سواء بسواء " من الاعيان لا يستقيم فكان من الأحوال التساوي والتفاضل والجزاف وهو مختص بالكثير المعلوم بالكيل ، وأما الزكاة فليست للفقير ملكا لأنها عبادة ، وانما سقط حقه في الصورة باذنه تعالى نصا لأنه وعد الفقراء وعين مالا لنفسه وأمر بانجاز تلك المواعيد منه فقامت دلالة الاستبدال تحصيلا لمقاصد الفقراء فكان رزقهم في مطلق المال لا الخاص ، والتعليل لصلاحية دفع الشاه إليه وهو أنها تقع لله تعالى بابتداء قبض الفقير مزية ويدوام اليد مصروفا إليه من الله تعالى ، فالفقراء مصارف لحاجتهم لا مستحقون ، واسماء الاصناف أسباب الحاجة فمن اصيب منهم فقد اصيب المصرف

- (١) اي لافتتاح الصلاة ، حيث دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام " مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم " رواه ابن ماجه والترمذى وحسنه .
- انظر سنن ابن ماجه ١٠١/١ ، سنن الترمذى ٣/٢ .
- (٢) قد أقام الحنفية الثناء مقام التكبير للدخول في الصلاة ، فيجوز انعقاد الصلاة بقوله : الله اعظم ونحوه عندهم .
- قال الامام البزدوى : وأما التكبير فما وجب لعينه ، بل الواجب تعظيم الله بكل جزء من البدن واللسان منه ، لأنها من ظاهر البدن من وجه ، فوجب فعلها ، والثناء الة فعلها ، فصا رحكم النص ، أن يجعل التكبير الة فعله ، لكونه ثنا مطلقا فعديناه إلى سائر الاثنية مع بقاء حكم النص وهو كون التكبير ثنا صالحا للتعظيم . وانما إدعينا هذا دون أن يكون التكبير بعينه واجبا ، لأننا وجدنا سائر الاركان أفعالا توجد من البدن ليصير البدن فاعلا ، فكذلك اللسان .
- اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٤١ ، اصول السرخسي ١٦٧/٢ .
- (٣) اجاز الحنفية الوضوء ، بنهيد التمر وغسل النجاسات بالماء .
- وقال عبد العزيز البخارى : استعمال الماء في ازالة النجاسة الحقيقية ليس واجبا بعينه ، لأن من القى الثوب النجس ، أو قطع موضع النجاسة بالمقراض أو احرقه بالنار ، سقط عنه استعمال الماء ، ولو كان استعماله واجبا بعينه لم يسقط بدون العذر ، لكن الواجب ازالة العين النجسة لئلا يكون مستعملا لها عند لبسه ، والماء آتته على تأويل الاسقاط والابعاد ، والواجب في الحقيقة هو التحرير عن النجاسة حالة الصلاة الا أن التحرير عنها إنما يتحقق بازالتها ، فكان الواجب في هذه الحالة ازالة ، والماء آتته . فاذا عدينا حكمه الى سائر ما يصلح له كالخل وما ورد وكل ما ينعصر

والجزء والكل فيه واحد كاستقبال الكعبة. والتكبير وجب للتعظيم لا لعينه لأنه جزء من البدن الذي فرض على كل من أجزائه تعظيم يناسبه ، والشأن تعظيم اللسان فحكم النص باق بعد التعليل وكذلك الماء ليس بواجب الاستعمال لذاته بل الواجب إزالة النجاسة والماء آلة والمائع كذلك فلا تغيير ، وأورد إزالة الحدث وأجيب : غير معقول فأثبت على الأعضاء الظاهرة نجاسة حكمية . فتسمية الشرع الوضوء طهوراً ضرورية فيتقدر بقدرها فلم يتعد ، وأورد فكيف صح بلائيه ؟ أجيب بأن التطهير معقول وهو للماء بطبعه لا بالنية . ومنها (١) أن لا يكون فرعاً (٢) عند الكرخي (٣) خلافاً للحنابلة (٤) وأبهي عبدالله (٥) البصري . لنا : ان اتحدت (٦) العلة فذكر الوسط غير مفيد ،

- ====
- بالعصر ، فقد بقي حكم النص على ما كان قبله من غير تغيير . الى أن قال : واذا كان التطهير بحكم الإزالة ، وغير الماء يشارك الماء في الإزالة فيشارك في حكمه . كشف الاسرار ٣/٣٤٢ .
- وانظر : اصول البزدوى ٣/٣٤٢ - ٣٤٤ اصول السرخسي ٢/١٥٣ ، ١٦٧ فصول البدائع ٢/٢٨٥ .
- (١) أي من شروط حكم الاصل .
- (٢) أي أن لا يكون حكم الاصل متفرعاً عن أصل آخر .
- (٣) وأكثر الشافعية . قال الامدى : هذا ما ذهب اليه اكثر اصحابنا والكرخي خلافاً للحنابلة . وأبهي عبدالله البصري . الاحكام ٣/١٩٤ وانظر : نهاية السؤل ٣/١١٩ ، مناهج العقول ٣/١١٧ - ١١٨ ، التبصرة ص ٤٥ . كشف الاسرار ٣/٣٠٣ .
- (٤) نسب الى الحنابلة القول بالجواز وهو في الحقيقة ليس على اطلاقه فمن الحنابلة من قال بالمنع مثل ابن مفلح والقاضي في مقدمة المجرى ، وقال : هذا ظاهر قول أحمد .
- ومن قال بالجواز : الشيرازي ونصره في التبصرة ولكنه رجع عنه في اللع وقال : وقد نصرت في التبصرة جواز ذلك والذي يصح عندي الآن : انه لا يجوز .
- ومن قال بالمنع : الكرخي والامدى ، وهو قول الجمهور .
- انظر مذاهبيهم في هذا الشرط في : احكام الامدى ٣/١٩٤ - ١٩٦ ، شرح الكوكب المنير ص ٢٧٦ وما بعدها ، السوداء ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ، روضة الناظر ص ١٦٦ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٥٠ - ٤٥١ ، اللع ص ٥٨ .
- (٥) انظر تقرير مذهبه في المعتمد ٢/٨٠١ ، احكام الامدى ٣/١٩٤ .
- (٦) انظر توضيح هذا الاستدلال في : احكام الامدى ٣/١٩٤ - ١٩٥ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢١٦ .

كما لو قاس (١) شافعي الربا في السفرجل على التفاح بعملة الطعام ثم قاس التفاح على تحريم الربا بعملة الطعام أيضاً وان تغايرت وكانت منصوبة أو مجعما عليها في الأصل الممنوع فقد أمكن اثبات حكم الفرع بها ولا حاجة الى القياسين . وان كانت مستنبطة كما لو قال: الجذام عيب يفسخ به البيع فكذا النكاح قياساً على الرتق (٢) والقرن فاذا منع قاسهما على الجب والعنة بواسطة قوات غرض الاستمتاع لم يصح فان حكم الفرع الاول يثبت بعملة الفرع الثاني فاذا ثبت بعملة أخرى استنبطت من الأصل الاخر امتنعت التعدية بالأولى «لعدم ثبوتها» (٣) لعدم اعتبار الشارع إياها حيث يثبت حكم اصلها بغيرها وفاقاً . والثانية ليست في الفرع هذا وان كان فرعاً يخالفه المستدل كما لو قال حنفي في صوم الغرض بنية النفل : اتى بما أمر به كمن عليه فريضة الحج فنوى النفل لم يصح لأنه اما مقرر او ملزم . وليس الاول لأنه لا يمتقده ولا الثاني لجواز انكاره بناءً الحكم على تلك العملة وهو أعرف بمذهبه ولو لم ينكر فحاصله اظهار اخطاء (٤) الممترض في الفرع ضرورة تصويبه في علة الأصل وليس هذا بأولى من خطأ المستدل في الأصل وتصويبه في الفرع .

وأما شروط علة الأصل :

فالاتفاق على جواز التعليل بالأوصاف الظاهرة العريضة عن الاضطراب معقولاً كان الوصف كالرضا والسخط أو محسوساً كالقتل والسرقة أو عرفياً كالحسن والقبح وسواء كان موجوداً في السحل أو ملازمه (٥) . والخلاف في شروط (٦) منها : ألا أكثر من أن لا تكون محل الحكم ولا جزءه (٧) . وأجازه آخرون .

-
- (١) وفي ب : قال . وهو تحريف .
 - (٢) وفي ب : الرق . وهو خطأ .
 - (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
 - (٤) وفي ب : خطأ .
 - (٥) انظر احكام الامدى ٢٠١/٣ المستصفي ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ .
 - (٦) شروط علة الاصل كثيرة جدا ، أوصلها بعضهم الى ثلاثين شرطاً أكثرها مختلف فيه ، وحصرها البعض في اربعة وعشرين ، ومنهم من اعتبرها أقل من ذلك وقد ذكر ابن الساعاتي هنا بعضها وانظر بقية الشروط في نهاية السؤل ٦٨/٣ ، ١٠٢ ، وما بعدها ، منهاج العقول ٦٥/٣ ، ١٠٠ ، وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
 - (٧) أى : ان لا تكون علة الاصل محل حكم الاصل ولا جزءاً من محله .
- ===

واختار الامدى (١) امتناعه بالمحل دون الجزء. والحجة أن العلة لو كانت
المحل بخصوصه كانت قاصرة ان لو تحقق بخصوصه في الفرع لاتحدا ، فلا
تعديه ، ومن جوز القاصرة أجاز استلزام المحل لحكمة غير متعدية ونحسب
منعاه مطلقا ، وأما الجزء فيحتمل (٢) أن يعم الاصل والفرع . ومنها :
أجازهم بعضهم (٣) بمجرد الامارة الطردية ، والحق أنه لا بد أن تكون
باعثة أى (٤) شاملة على حكمة سالحة مقصوده للشارع . ولا يمنع
التعليل في الاصل بمجرد ما ان لا فائدة للاشارة سوى تعريف الحكم وهو
معلوم بالخطاب ، ولا نها مستنبطة من حكم (٥) الاصل متفرعة عنه فلو عرف
بها لتوقف هو عليها وأنه دور (٦) . ومنها : أن لا يكون (٧) عدما (٨) فسي

- ====
- قال الامام الاسنوى : اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب ، أصحها عند الامام
والامدى وابن الحاجب : انه ان كانت العلة متعدية ، فانه لا يجوز لانه
يستحيل حصول مورد النص بخصوصه في غيره .
وان كانت قاصرة فيجوز سواء كانت العلة مستنبطة أو منصوصة فانه لا استبعاد
فسي ان يقول الشارع : حرمت الخمر لكونه خمرا . ولا في ان يعرف
كون الخمر مناسبا لحرمة استعماله .
والثاني : لا يجوز مطلقا . ونقله الامدى عن الاكثرين .
والثالث : يجوز مطلقا .
نهاية السؤل ١٠٤ / ٣ .
(١) انظر الاحكام ٢٠١ / ٣ .
(٢) قال الامدى : واما الجزء : فلا يمنع التعليل به ، لاحتمال عومه للاصل
والفرع . الاحكام ٢٠١ / ٣ .
(٣) اختلفوا في جواز كون العلة في الاصل بمعنى الامارة المجردة .
قال الامدى : والمختار : انه لا بد أن تكون العلة في الاصل بمعنى
الباعث . أى شاملة على حكمة سالحة أن تكون مقصوده للشارع من
شرع الحكم . الاحكام ٢٠٢ / ٣ .
وانظر : المحلي على جمع الجوامع ٢٣١ / ٢ فواتح الرحموت ٢٦١ / ٢ ،
٢٧٣ ، اصول السرخي ١٧٦ / ٢ ، ١٧٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٧ ،
المعتمد ٧٧٢ / ٢ - ٧٧٤ ، كشف الاسرار ٣٤٤ / ٣ - ٣٤٥ .
(٤) وفي ب : أو شاملة .
(٥) وفي أ ج : من حكمة الاصل .
(٦) انظر احكام الامدى ٢٠٢ / ٣ .
(٧) وفي ب : تكون . بالفوقسية المثناة .
(٨) قال الامدى : اختلفوا في جواز تعليل الحكم الثبوتي بالعدم ، فجوزه
قوم ، ومنع منه اخرون ، وشرطوا : أن تكون العلة للحكم الثبوتي أمرا وجوديا .
وهو المختار . الاحكام ٢٠٦ / ٣ واختاره ابن الحاجب أيضا وتبعهما ابن
السبكي وهو مذهب اكثر الحنفية .
- ====

الحكم الشبوتي لنا ^(١) : لو كان عدما فاما أن يكون مناسباً للحكم أو مظنة مناسب
إذا خفي هو ، والثاني باطل لأنه اما عدم مطلق فنسبته الى الكل سواء ،
أو عدم أمر خاص فاما ان يكون وجود ذلك الأمر منشأً مصلحة فعدمه
يستلزم عدمها ، أو مفسدة فوجوده مانع عن المصلحة ، وعدم المانع ليس
علة لها باتفاق ولا مظنة . وإما ان يكون منافياً لوجود مناسب الحكم لم يكن
عدمه مناسباً للمنافية ^(٢) المناسب ، لأنه ان كان ظاهراً كان علة ولا حاجة
الى المظنة أو خفياً كان العدم أيضاً خفياً للتقابل لتساويهما في التعقل ،
وان لم ينافيه كان وجوده كعدمه فلم يكن عدمه مناسباً ولا مظنة . واستدل :
لا علة عدم ، لجواز الحمل على المعدوم . فلو كانت وجودية اتصف المعدوم
بالوجود فكانت العلة وجودية ، والا لزم ارتفاع النقيضين وقد مر ^(٣) في الحسن
مثله . قالوا : لو لم يجز لم يصح تعليل الضرب بعدم الامتثال . قلنا :
العلة ^(٤) الكف عن الامتثال وهو وجودي . ومنها : أن لا يكون العدم جزءاً
منها ^(٥) قالوا : لو لم يصح لم يقع وانتفاء معارضة ^(٦) المعجزة جزء المعرف
لها لأنها الاتيان مع التحدي وانتفاء المعارض . وكذلك جزء الدوران وجوداً
وعدماً معرف لعلية المدار وهي ^(٧) وجودية والجزء عدمي ، قلنا هو شرط
لا جزء ^(٨) .

- ====
- قلت : والقول بالجواز هو اختيار البيضاوي والامام فخر الدين الرازي
والغزالي ، وهو مذهب الاكثر .
قال الحجة الغزالي : ويجوز ان لا تكون العلة موجودة في محل الحكم
كتحريم نكاح الأمة بعملة رق الولد . المستصفى ٢/٣٣٦ . ومثلاً لها عند
ابن السبكي : كتعليل بطلان بيع الابق بعدم القدرة على التسليم .
انظر المذاهب في ذلك في : التبصرة ص ٤٥٦ نهاية السؤل ٣/١٠٨ -
١١٠ ، منهاج العقول ٣/١٠٧-١٠٩ تيسير التحرير ٤/٢-٤ جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٣٩ فواتح الرحموت ٢/٢٧٤-٢٧٦ ،
اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، اصول السرخسي
٢/١٧٦ ، ١٨٢ المنتهى لابن الحاجب ص ١٢٤ المعتمد ٢/٧٩٠ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٧ .
(١) انظر تيسير التحرير ٤/٢-٣ فواتح الرحموت ٢/٢٧٤-٢٧٥ .
(٢) وفيه : لعافيه .
(٣) مر ذلك في مسألة التحسين والتقيح في اول الكتاب .
(٤) انظر فواتح الرحموت ٢/٢٧٥ .
(٥) انظر احكام الامدى ٣/٢٠٩ .
(٦) وفيه ب : معارضته . (٧) وفيه ج : وهو . وهو تحريف .
(٨) انظر احكام الامدى ٣/٢٠٩ تيسير التحرير ٤/٥ فواتح الرحموت ٢/٢٧٥ .

تنبيه :

ولا يستثنى من هذا (١) الا حكم أضيف الى سبب معين أو مجمع على دليله
فعدمه دليل عدمه كقول محمد في ولد المفصوب (٢) لم يفصب ، وفيما لا خمس
فيه من اللوء لوء لم يوجف (٣) طيه بخيل ولا ركاب ، فأما مثل التعليل في افساد (٤)
النكاح بشهادة النساء بأنه ليس بمال وفي أنه لا يعتق الاخ بالملك بأنه ليس
بينهما ولد ومثل (٥) جواز اسلام المروي (٦) في مثله (لأنه) (٧) لا يجمعهما
طعم ولا ثمنية ليس بمانع عن وجود طعة يضاف الجواز والعتق والمانع من السلم

- (١) أي لا يستثنى من عدم جواز تعليل الحكم الثبوتي بالعدم مطلقا عند
الحنفية الا حكم أضيف الى سبب معين ، او مجمع على دليله ، فعدمه
دليل عدمه .
وانما أورد ذلك لأنه اعترض على الحنفية بانهم عللوا بالهدم في كثير
من الاحكام مع انهم يمنعون ان تكون طعة الحكم عدم أو المدم جزء منها
فأراد ان يبين المستثنى من ذلك المنع .
انظر: تيسير التحرير ٤/٤ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٥ .
- (٢) أي ولد الحيوان المفصوب الذي لم يكن وقت الفصب موجودا ، لا يضمن
لأنه لم يفصب ، لعدم وجوده وقت الفصب . هذا على قول محمد بن
الحسن الشيباني .
انظر : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٥ ، تيسير التحرير ٤/٤ ،
فواتح الرحموت ٢/٢٧٤ .
- (٣) ظل محمد بن الحسن عدم وجوب الخمس في اللوء لوء بأنه لم يوجف عليه
المسلمون بخيل ولا ركاب ، لأن الخمس انما يجب فيما اخذ من أيدي الكفار
بايجاف الخيل والركاب ، والمستخرج من البحر ليس في أيديهم وهو قول
أبي حنيفة .
قال ابن الهمام في التحرير : والوجه - في اضافة الحكيم المذكورين في
كلامهما - انما هو عدم الحكم لعدم الدليل ، وليس ما ظل به من عدم
الدليل ما نحن فيه من العله . التحرير مع التيسير ٤/٤-٥ .
وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٥-٣٧٦ ، اصول السرخسي
٢/٢١٧ ، فواتح الرحموت ٢/٢٧٤ .
- (٤) انظر مثاله وتفصيله والجواب عليه في اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٧٤
٣٧٥ ، ٤٩/٤ ، اصول السرخسي ٢/٢٧٤-٢٧٦ .
- (٥) أي في الاخ اذا ملك اخاه لا يعتق عليه لأنه ليس بينهما بعضيه ، فاشبه
ابن العم . انظر كشف الاسرار ٣/٣٧٤ .
- (٦) نسبة الى مرو وهي بلد بالعراق على شط الفرات . والمعنى : أنه يجوز
اسلام الثوب المروي في السنوب المروي ، لأن البدلين حالان لا يجمع
بينهما طعم ولا ثمنية . انظر كشف الاسرار نفس الصفحة السابقة .
- (٧) ما بين الحاصرتين زيادة من (ب) يتطلبها النص .

اليها (١) بخلاف الاول ، ومنها (٢) التعدييه فلا يصح التعليل بالقاصرة (٣)
المستنبطة (٤) كتعليل الشافعي الربا في النقدين (٥) بجوهريه (٦) الشمن .

- (١) في ب : اليه .
(٢) اى من شروط طة الاصل : ان تكون متعدية .
انظر: تيسير التحرير ٥ / ٤ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٦ :
(٣) العلة القاصرة : هي التي لا توجد في غير محل النص . كوصف - البر
والخمر - اذا قلنا ان الخمر خاص بما عسر من العنب على صورة خاصة .
انظر شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٥ .
(٤) قال الامدى رحمه الله : اتفق الكل على ان تعدية العلة شرط في
صحة القياس ، وعلى صحة العلة القاصرة اذا كانت منصوطة أو مجمع
عليها ، وانما اختلفوا في صحة القاصرة اذا لم تكن منصوطة أو مجمع عليها .
الاحكام ٢ / ٢١٦ .
وانظر المستصفي ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٧ ، منهاج البيضاوى ٣ / ١١٠ نهاية
السؤل ٣ / ١١٠ - ١١١ ، منهاج العقول ٣ / ١١٠ - ١١١ شرح تنقيح
الفصول ص ٤٠٥ - ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، المسودة ص ٤١١ ، ارشاد الفصول
ص ٢٠٩ ، تيسير التحرير ٥ / ٤ فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٦ .
(٥) وفي ب : النقد . والصواب المثبت في الاصل لان المقصود الذهب والفضة .
(٦) اختلفوا في تعليل حرمة الربا في النقدين :
فذهب الشافعي واصحابه واحمد في احدى الروايتين وبعض الصحابة
والقاضي ابو بكر والقاضي عبد الجبار وابو الحسين البصرى والامدى ،
والفقهاء والمتكلمين ذهبوا جميعا الى أن العلة فيهما جوهريه الشمن .
وزهب ابو حنيفة واصحابه وابو عبدالله البصرى والكرخي وابو زيد الى
ابطال التعليل بذلك ، لان الشرط عندهم ان لا تكون العلة المستنبطة
قاصرة ، وهذه العلة قاصرة مختصة بالاصل فلا يجوز التعليل بها .
وهو الرواية الثانية عن احمد .
وقال صاحب سلم الثبوت : والاكثر من اهل الاصول ومنهم مشايخنا
السمرقنديون على جواز كون المستنبطة قاصرة ، كالمنصوطة ٢ / ٢٧٦ .
وانظر: احكام الامدى ٣ / ٢١٦ تيسير التحرير ٥ / ٤ وما بعدها .
فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، اصول السرخسي ٢ / ١٧٤ - ١٧٥
كشف الاسرار ٣ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، وما بعدها ، المعتمد ٢ / ٧٨٩
نهاية السؤل ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، منهاج العقول ٣ / ٨٧ - ٨٨ التمديد
للاسنوى ص ١٤٦ المنتهى لابن الحاجب ص ١٢٦ ، المسودة ص ٤٠٣
- ٤٠٢ المقنع وحاشيته ٢ / ٦٥ المغني لابن قدامة ٤ / ٥ - ٧ نهاية
المحتاج ٣ / ٤٣٣ ، البرهان ٢ / ٨٢٢ وما بعدها .

لنا : لو صحت لأفادت (١) فأما في الفرع ولا فرع لقصورها ولا في الأصل
لشوته بالنص أو الأجماع . قالوا : إذا دل الإيماة أو المناسبة أو غيرهما
على العلية غلب على الظن أن الحكم مضاف إليها . قلنا : فيه إبطال للنص (٢)
فإن قيل بل يفيد اختصاصه بها قلنا : حاصل بترك التعليل فلا فائدة .
قالوا : لو توقف (٣) صحتها على التعدية لم تتوقف التعدية على صحتها
والإلزام الدور . قلنا : توقف معيه لا تقدم ، فلا دور (٤) .
ومنها (٥) : أنه يجوز أن يكون حكما (٦) شرعيا

- (١) حصروا فائدة العلة في التعدية فإذا لم تتعدى فلا فائدة فيها . والقاصرة
لا تتعدى ، فلا فائدة فيها ، لانحصار فائدة العلة في اثبات الحكم بها
في الفرع ، وهو منتف ، وما لا فائدة فيه لا يصح شرعا ولا عقلا .
وقد اجيب بمنع حصر الفائدة في التعدية بل معرفة كون الشرعية للحكم
لها أيضا ، لأنه شرح للصدر بالحكم للاطلاع على المناسب الباعث له ،
فإن القلوب إلى قبول الأحكام المعقولة أميل .
انظر : تيسير التحرير ٦/٤ فواتح الرحموت ٢٧٦/٢ اصول السرخسي
١٧٧/٢ .
(٢) وفي ب : النص .
(٣) انظر أحكام الامدى ٢١٦/٣ فواتح الرحموت ٢٧٧/٢ .
(٤) قال ابن عبد الشكور : والجواب : تعدية الوصف غير تعدية الحكم ،
والعليه مشروطة بتعديسة الوصف ، والمتوقف على العلية تعديسه
الحكم ، فلا دور . مسلم الشبوت وفواتح الرحموت ٢٧٧/٢ .
وقال الامدى : وان سلمنا توقف التعدية على الصحة ، وتوقف الصحة على
التعددية ، فإنا يلزم الدوران لو كان ذلك التوقف مشروطا بتقدم كل
واحد من الأمرين على الآخر ، وأما إذا كان ذلك بجهة المعية
كما في توقف وجود كل واحد من المضافين على الآخر فلا دور .
الأحكام ٢١٦/٣ .
(٥) أى من شروط طلة الأصل .
(٦) وقد اختلفوا في جواز تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي ، فجوزه قوم ،
ومنع منه آخرون . وشرطوا في العلة ان لا تكون حكما شرعيا .
وقيل : إنما يجوز كونها حكما ان كان التعليل لجلب مصلحة . وان
كان لدفع مفسدة فلا تكون حكما شرعيا ، وهو اختيار الامدى وابن الحاجب .
ومن اجازه : شمس الأئمة السرخسي وابو الحسين البصرى والامام القرا في
وامام الحرمين والبيضاوى وهو مذهب جمهور الحنابلة .
واختاره ابن همام الدين الحنفى وابن عبد الشكور .
وقال الشوكاني : والمختار جواز تعليل الحكم الشرعي بالوصف الشرعي .

(١) كقولہ علیہ السلام للتي سألتہ عن الحج : "أرأيت لو كان علی أبيك دين (٢) وكقولنا في المدبر ملوك تعلق عتقه بمطلق موت المولى (٣) . ومنها (٤) : اختلف (٥) في اتحاد الوصف فقيل : يجب ، والحق أنه يجوز فيه التعدد ، فالأول تعليل ريا النساء بالجنس (٦) أو الكيل أو الوزن (٧) ،

====
ويعزى المنع الى بعض المتكلمين وابن عقيل من الحنابلة وابن المني .
انظر ذلك في : احكام الامدى ٢١١/٣ ، اصول السرخسي ١٧٥/٢ ،
البرهان ١٠٩٧/٢ تيسير التحرير ٣٤/٤ شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٨
فواتح الرحموت ٢٩٠/٢ المعتمد ٧٨٩/٢ ارشاد الفحول ص ٢٠٩
نهاية السؤل ١٠٩/٣ مناهج العقول ١٠٨/٣ المسودة ص ٤١١ ،
التبصرة ص ٤٧٩ - ٤٨٠ اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٥٣/٤ ،
٣٤٧/٣ وما بعدها .

(١) وفي ب : لقوله .

(٢) انظر تخريجه في ص (٦١٤) .

وجه الدلالة من هذا الحديث : ان النبي صلى الله عليه وسلم قاس اجزاء الحج عنه باجزاء قضاء الدين عنه ، بعلة كون المقضي ديناً والدين حكم شرعي هولزوم أمر في الذمة ، وهو اhtar من اعتبارات الشرع مترتب على خطأ به تعالى المتعلق بأداء الحق .

ومثل له بعضهم بقوله : من صح طلاقه صح ظهاره .

انظر : تيسير التحرير ٣٤/٤ والمسودة ص ٤١١ .

(٣) أي فلا يصح بيعه .

انظر تيسير التحرير ٣٤/٤ فواتح الرحموت ٢٩٠/٢ وانظر احكام الامدى

٢١٠-٢١٢ لمعرفة أدلة المجيزين والمانعين ومناقشتها .

(٤) أي من شروط علة الاصل .

(٥) اختلف الأصوليون في جواز اتحاد الوصف وتعددده . أي كون العلة ذات وصف واحد لا تركيب فيه ، أو ان تكون مركبة من عدة أوصاف ؟

مثال الاول : تعليل تحريم الخمر بالاسكار .

ومثال الثاني : تعليل وجوب القصاص بالمحدد : بالقتل العمد العدوان .

فاشترط قوم : أن تكون العلة ذات وصف واحد .

وزهد الجمهور الى جواز التعليل بالعلة المركبة .

ولكل حجة يدعم بها مذهبه ، انظر المذاهب والحجاج في هذه المسألة في :

احكام الامدى ٢١٢-٢١٥ شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٤ ، ٤٠٩ المستصفي

٣٤٤-٣٤٢/٢ تيسير التحرير ٢٣/٤ ، ٣٥-٣٧ ، فواتح الرحموت ٢٩١/٢-٢٩٢

٢٩٢ ، البرهان ٨١٩-٨٢٢ ، نهاية السؤل ١١٢/٣ ، اصول السرخسي

١٧٥/٢ وما بعدها ، المعتمد ٧٨٩/٢ ، المسودة ص ٤١٦ ، مختصر

البعلي ص ١٤٤ ، ٣٤٨/٣ مناهج العقول ١١٢/٣ ، اصول البيزدوى وكشف

الاسرار ٤٥-٤٦ ، ٣٤٨/٣ .

(٦) وفي ب : الجنس .

(٧) انظر اصول السرخسي ١٩٤/٢ كشف الاسرار ٤٦/٤ .

والثاني تعليل ربا الفضل بهما . لنا : أن الوجه الذي يثبت به الواحد يثبت به (١) المتعدد . قالوا : لو (٢) صح تركيبها لكانت العلية صفة زائدة على المجموع لتعقل (٣) الهيئة الاجتماعية مع الجهل بكونها علة ، والمجهول غير المعلوم ولا نها (٤) موصوفة بالعلية والصفة غير الموصوف واللازم باطل لانها ان كانت قائمة بكل واحد فكل علة ، أو بواحد ، فهو العلة (٥) . قلنا : منتقض (٦) بالحكم على المتعدد من الحروف بأنه خبر أو غيره مع ما ذكر بعينه . والتحقيق منع أن العلية (٧) وصف زائد فلا معنى لكون المجموع (٨) علة الا أن الشارع قضى بالحكم عندها للحكمة وليس ذلك صفة ، ولو سلم منع أنها وجودية لامتناع قيام المعنى بالمعنى . وأيضا (٩) فعلل الشرع امارات فلا بعد في اجتماعها ضربة وتمتددة . ومنها : (١٠) : اختلف في تخصيص (١١)

- (١) ساقطة من ب .
(٢) انظر تيسير التحرير ٣٦-٥٣/٤ احكام الامدى ٢١٣/٣ كشف الاسرار ٣٤٨/٣ .
(٣) وفي ب : زيادة "بها" بعد "لتعقل" .
(٤) وفي ب : ولا في موصوفه .
(٥) وفي ب للعلة .
(٦) انظر تيسير التحرير ٣٦/٤ ، احكام الامدى ٢١٥/٣ ، كشف الاسرار ٣٤٨/٣ .
(٧) وفي ب : العلة .
(٨) انظر تيسير التحرير ٣٦-٣٧/٤ ، احكام الامدى ٢١٤/٣ كشف الاسرار ٤٦-٤٥/٤ ، ٣٤٩-٣٤٨/٣ .
(٩) كتب في هامش (ج) بمحاذاة (وأيضاً) ما نصه : (جواب عن الايراد الثاني سقط عن ناسخ الكتاب أو غيره على ما ذكره في المختصر وغيره) .
(١٠) أى من شروط علة الاصل .
(١١) العلة الشرعية اما منصوصة ، أو مستنبطة بالاجتهاد . وقد اختلفوا في جواز تخصيص العلة بنوعيتها - ويسميه الشافعية النقض - وهو ابداء الوصف المدعى عليه بدون وجود الحكم - اختلفوا في ذلك على أربعة أقوال ذكرها الاسنوى :
الأول : انه يقدر مطلقا - سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة ، وسواء كان تخلف الحكم عن الوصف لمانع أم لا .
واختاره الامام فخر الدين وقال الأمدى انه الذى ذهب اليه اكثر اصحاب الشافعي في العلة المستنبطة .
وقال ابواسحاق الشيرازي : لا يجوز تخصيص العلة المستنبطة ، وتخصيصها نقض لها .

العلة ويسميه بعضهم النقض (١) وهو وجود العلة ولا حكمه ،

====
وحمل السرخسي على القائلين بجواز التخصيص في العلل ووصف من
جوز ذلك بأنه مخالف لأهل السنة ماثل إلى أقاويل المعتزلة .
الثاني : أنه لا يقدح مطلقا سواء كانت العلة منصوصة أو مستنبطة وهو
مذهب جمهور الحنفية والحنابلة والمالكية وعامة المعتزلة .
قال عبدالعزيز البخاري : اختلفوا في تخصيص العلة ، فقال القاضي
الامام ابو زيد والشيخ ابو الحسن الكرخي وابو بكر الرازي واكثر اصحابنا
العراقيين ان تخصيص العلة المستنبطة جائز . ثم قال : وأما العلة
المنصوصة فقد اتفق القائلون بالجواز في المستنبطة على الجواز فيها .
الثالث : لا يقدح التخصيص في العلة المنصوصة سواء حصل مانع أولا ،
ويقدح في العلة المستنبطة مطلقا .

والرابع : لا يقدح حيث وجد مانع مطلقا سواء كانت العلة منصوصة
أو مستنبطة ، فان لم يكن مانع قدح مطلقا . واختاره البيضاوي وقال
ابن الحاجب ان كانت العلة مستنبطة فلا يجوز تخصيصها الا لمانع
أو انتفاء شرط ، وان كانت منصوصة فانها تخصص بالنص المنافي لحكمها .
واختار الامدى التفصيل بين القطعية والظنية .
انظر المذاهب وادلتها ومناقشة ادلة الخصوم في :

احكام الامدى ٢١٨/٣ - ٢٢٩ ، ٨٩/٤ اصول البيزدوى وكشف الاسرار
٣٢/٤ وما بعدها ، تيسير التحرير ٩/٤ - ١٧ اصول السرخسي ٢٠٨/٢ -
٢٠٩ ، فواتح الرحموت ٢٧٧/٢ - ٢٨٠ ، المعتمد ٨٢٢/٢ ، وما بعدها ،
١٠٤١ ، البرهان ١٠٠٣/٢ وما بعدها المستصفى ٢٣٦-٣٤١ ،
المنحول ص ٤٠٤ التبصرة ص ٤٦٦-٤٦٩ جمع الجوامع وشرح المحلى
عليه ٢٩٤-٢٩٨ منهاج البيضاوي ٧٦/٣ - ٧٨ ، نهاية السؤل
٧٨/٣ - ٨٠ منهاج العقول ٧٦/٣ - ٧٩ ، المنتهى لابن الحاجب
ص ١٢٦ ، الابهاج ٥٩/٣ ، المسودة ص ٤١٢ وما بعدها ، مختصر
البعلي ص ١٤٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ .

فرق الامام السرخسي والامام ابو زيد الدهوسي بين التخصيص والنقض (١)
فقالا : التخصيص غير المناقضة لفة وشرعا واجماعا وفقها ، أما اللفظة
فلأن النقض اسم لفعل يردّ فعلا سبقه على سبيل المضادة ، كنقض البنيان
ونقض كل مؤلف .

والخصوص بيان أنه لم يدخل في الجملة ، لأنه رفع بعد الثبوت ، ألا ترى
ان ضد الخصوص العموم وضد النقض البناء والتأليف . وأما الشرع : فلأن
التخصيص جائز في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ، والتناقض لا يجوز
فيها أصلا فيتفايران .

وأما الاجماع ، فلأن القائسين اجمعوا على ان الاحكام قد تثبت على خلاف
القياس الشرعي في بعض المواضع بدليل أقوى منه من نص أو اجماع أو ضرورة
وذلك يكون تخصيصا لا مناقضة ، ولهذا سماها الشافعي مخصوصة عن القياس .
ونحن نسميها معدولا بها عن القياس ، والقياس المنتقض فاسد لا يجوز العمل
به في موضع .

فأبو منصور وفخر^(١) الاسلام والاكثرون منا ومن الشافعية على المنع. والتخلف لعدم العلة لا لمانع مع وجودها، والعراقيون وأبو زيد والمعتزلة^(٢) على الجواز، والتخلف لمانع على أنه تخصيص^(٣) للعلة لا نقض. وقيل: بني الخلاف على القول بمعرض العموم للمعاني، والحق أن ذلك بناء على ان التخصيص هنا ابطال للعلة، فلا يصح، وان كانت عامة. والمجوز: ليس بابطال^(٤) بل تخصيص كالعوم اللفظي، وقيل بالجواز في العلة المنصوصة لا المستنبطة وقيل بالعكس، واختار بعضهم في المستنبطة عدم الجواز (الا)^(٥) لمانع أو عدم شرط، وفي المنصوصة بالتخصيص اذا ثبتت العلية بظاهر عام. لنا: لو صح لزوم التناقض، لأن كون الوصف علة شرعية يقتضي اللزوم مطلقا لكونها تامة فاستحال تخلف الحكم عنها مع وجودها لاستحالة انفكك الحكم عن العلة التامة، وأيضا التخلف لا يمكن الا لمانع أو انتفاء شرط فنقيضهما اذا جزء العلة التي يترتب الحكم عليها والا امتنع الترتب، فالعلة هي المجموع فالتخلف اذا نقض لجزئها فلا يكون نقضا لها، فان قيل: نزاع لفظي لأنه ان أريد^(٦) بالعلة الأولى التامة فنحن نمنع التخلف عنها، وان أريد بها الباعثة على الحكم فالمانع أو انتفاء الشرط^(٧) شرطان في اثبات الحكم لا جزءان.

- ====
- وأما الفقه، فلأن المعلل ادعى ان هذا الوصف علة، فلما أورد عليه ما وجد فيه ذلك الوصف بدون ذلك الحكم احتمل ان يكون عدم الحكم لفساد في اصل علة، فيكون ذلك تناقضا، واحتمل ان يكون عدم الحكم لمانع منع ثبوت الحكم.
- فان ابرز مانعا صالحا، يقبل بيانه والا فقد تناقض.
- اصول السرخسي ٢/٢٠٨-٢٠٩ وانظر كشف الاسرار ٤/٣٣-٣٤.
- (١) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٢.
- (٢) انظر المراجع المذكورة في التعليق (١١) السابق.
- (٣) وعن سبب تسمية ذلك تخصيصا مع ان التخصيص لا يكون الا في الالفاظ، والعلية معنى، قال الامام البخاري: انما سمي تخصيصا لان العلة وان كانت معنى، ولا عموم للمعنى حقيقة لأنه في ذاته شيء واحد، ولكن باعتبار حلوله في محال متعددة، يوصف بالعموم فاخراج بعض المحال التي توجد فيها العلة عن تأثير العلة فيه، وقصر عمل العلة على الباقي يكون بمنزلة التخصيص كما ان اخراج بعض افراد العام عن تناول لفظ العام إياه، وقصره على الباقي تخصيص. كشف الاسرار ٤/٣٢.
- (٤) وفي ب زيادة (للعلة) بعد (ابطال).
- (٥) ساقطة من ب.
- (٦) وفي ب: العلة.
- (٧) وفي ب: شرط.

قلنا : الكلام في نفس العلة فلا اعتبار لها عندنا الا ترتب الحكم عليها وحينئذ لا تكون الا تامة وأيضاً فالاعتبار بالعلل العقلية والجامع كونهما علة مع دلالة الدليل على وجوب تعلق الحكم بهما . قالوا : كما جاز عدم ارادة المخصوص من النص العام مع التناول بدليله ، جاز خروج بعض الصور عن عموم العلة مع وجودها بالمانع ، والجامع أن كلا منهما اشارة على الحكم وهذا ليس بنقض . قلنا : دفع التعارض بالتخصيص عند إمكانه في النص واجب بوجوب العصمة والا فالنسخ بخلاف العلة ، والا يلزم عصمة المجتهد فالتخلف ناقض للعلية (٢) لا مخصص . قالوا : (يجوز) (٤) أن التخلف لفسادها أو لمانع ، فاذا أبدي المانع تعين البيان . قلنا المانع ان كان نصاً فقد أبطل العلة لعدم اعتبارها وكذلك الاجماع والضرورة لانهما في (٥) حكمه وكذلك الاستحسان لما يأتيك (٦) فلا بيان . المجوز في المنصوصة : لو بطل به بطل النص العام المخصوص فيما وراه (٧) ان النص على العلة كالنص على الحكم . وأجيب بالمنع وأن المانع ان كان نصاً فرافع ولو سلم فان قارن فالمجموع هو العلة فلا تخلف ، وان تأخر عن العام نسخ فكان مبطلا . المجوز في المستنبطة وحدها : ان النص العام الدال على العلية لا يحتمل التخصيص لأنه نص على التعميم فلا تحتمله العلة فالتخصيص مبطل بخلاف المستنبطة ، فان التعميم ليس بقطعي فجاز التخصيص بالمانع وأجيب بما مرّ . وجه المختار (٨) : أن التخلف في المستنبطة محال الا لمانع أو انتفاء شرط ، والا لما ثبت التخلف وفي المنصوصة يجب التخصيص لأن عمومها يكون بنص ظاهر عام . أما الظهور : فلا أنه لو كان قاطعاً لم يتخلف ، وأما العموم فلا أنه لو كان خاصاً بمحله لم يتخلف فوجب الجمع بين الدليلين بالتخصيص لأن النص على العلة كالنص على الحكم . قلنا : التخلف لعدم العلة وقد مرّ جواب الثاني .

-
- (١) وفي ب : فالفسخ .
(٢) وفي أ : العلية .
(٣) وفي ب : لا تخصيص .
(٤) ساقطة من أ .
(٥) وفي أ و ب : من حكمه .
(٦) سيأتي عند بحث الاستحسان في ص (٦٠٧) .
(٧) كذا في الاصل وأ و ب . وفي ج : وراه ، بزيادة همزة .
(٨) انظر احكام الامدى ٢١٩/٣ - ٢٢١ .

تنبيهه (١) :

موضع التخلف يعلل بالمانع عند المخصص (٢) ، وبعدم العلة عندنا (٣) .
فأنا قيل في صائم (٤) صب الماء في فيه : فات ركن الصوم ، فأورد الناسي
فأجاب : خص بمانع وهو الاثر (٥) ، قلنا : عدت العلة فيه فان فعسل
الناسي مضاف الى صاحب الحق فكان عفوا ، وهذا فساد من قبل غيره (٦) .
وأنا قيل الفصب سبب ملك البدل فكان سببا لملك المبدل ، فأورد المدبر .
قال المخصص قام المانع وهو عدم احتمال نقل الملك فيه ، وقلنا لم توحد

- (١) سقط " تنبيه " من ب .
(٢) أي عند القائلين بجواز تخصيص العلة . وهم الجمهور على ما تقدم .
فقد قرروا ان تخلف الحكم عن العلة إما ان يكون لمانع أولفوات شرط .
ولا يكون ذلك مبطلا للعلية فيما وراء صورة المخالفة لان دليل الاستنباط
قد دل على العلية بالمناسبة والاعتبار وقد أمكن احالة نفي الحكم
على ما ظهر من المانع لا على الغاء العلة ، فيجب الحمل عليه جمعا
بين الدليل الدال على العلة والدليل الدال على مانعية الوصف النافي
للحكم . انظر احكام الامدى ٢٢١/٣ .
(٣) أي عند القائلين بعدم جواز تخصيص العلة . والمصنف وفخر الاسلام وشمس
الائمة منهم ، بالاضافة الى ابي منصور الماتريدي ومشايخ ما وراء النهر .
انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٣-٣٤ ، ٣٨ وما بعدها ، اصول
السرخسي ٢٠٨/٢ تيسير التحرير ٩/٤-١٠٠ .
وقال السيف الامدى : ولا يخفى ان القول بإبطال العلة بتخلف الحكم عنها
ما يلزم منه ابطال الدليل الدال على العلة والدليل الدال على مانعية
المانع ، فكان القول باحالة نفي الحكم على المانع أولى . الاحكام ٢٢١/٣ .
(٤) في ب : الصائم .
(٥) يشير الى قوله صلى الله عليه وسلم " اذا نسي فاكل وشرب فليتم صومه ،
فانما أطعمه الله وسقاه " رواه البخارى واللفظ له - ومسلم من حديث ابي
هريرة رضي الله عنه ، ورواه الترمذى بلفظ " من اكل او شرب ناسيا فلا
يفطر فانما هو رزق رزقه الله " .
انظر صحيح البخارى بفتح البارى ٤/١٥٥ ، صحيح مسلم ٨/٣٥ ، سنن
الترمذى ٩١/٣ .
(٦) انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٤٠-٤١ اصول السرخسي ٢١٣/٢
تيسير التحرير ٤/١٨-١٩ .

العلة لأن ضمان المدبر بدل عن (١) اليد الفائتة لا العين (٢) .
تنبيه (٣) :

القائل بالمانع قسمه الى ما يمنع (٤) انعقاد العلة كبيع الحر ، وما يمنع تمامها كبيع الفضولي (٥) ، وما يمنع الحكم كشرط الخيار وما يمنع تمامه كخيار الرجوع وما يمنع لزومه كخيار العيب على مثال الرامي ينقطع وتره أو يحول بينه وبين الرمي حائط أو يصيبه لكن يمنع درعه الجرح أو يجرحه لكن يبرأ أو يطول فيصير كالطبيعي (٦) . ومنها (٧) وجوب تعيين العلة وتمييزها وكون النص معللاً بها للحال . واختلف (٨) في ذلك . فقول : الاصل عدم التعليل الا بدليل

- (١) وفي ب : على .
(٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤١/٤ ، ٧٢ اصول السرخسي ٢١٤/٢ .
(٣) وفي ب " ومنها " بدلا من " تنبيه " .
(٤) الذين اجازوا تخصيص العلة قسموا موانع الحكم مع وجود العلة الى خمسة اقسام في الحسيات والشرعيات . وهي : ما يمنع اصل العلة ، ما يمنع تمام العلة ، ما يمنع ابتداء الحكم . ما يمنع تمام الحكم . وما يمنع لزوم الحكم .
انظر اصول السرخسي ٢٠٩/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٤/٤ - ٣٥ تيسير التحرير ١٨/٤ .
(٥) الفضولي هو : من لم يكن وليا ولا اصيلا ولا وكيلا في العقد . مأخوذ من الفضل وهو ابتداء احسان بلا علة .
أو من التفضل .
انظر : التعريفات للجرجاني ص ١٦٧ مختار الصحاح مادة (فاضل) ص ٥٠٦ .
(٦) انظر تفصيل هذه الامثلة في اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٤/٤ - ٣٥ اصول السرخسي ٢٠٩/٢ وما بعدها .
(٧) أي من شروط علة الاصل .
(٨) اختلف الاصوليون في تعليل النصوص على ثلاثة أقوال :
الاول : انها غير معلومة في الاصل ، الا اذا قام دليل في البعض على كونه معلولا فحينئذ يجوز تعليله ويصح الالتزام به على الخصم .
الثاني : انها معلولة بكل وصف يمكن التعليل به ويصح لاضافة الحكم اليه . الا ان يقوم دليل من نص او اجماع في البعض يمنع من التعليل ببعض الاوصاف فحينئذ يمنع التعليل بالجميع ، ويقصر على ما عدم فيه المانع . قال محمد بن نظام الدين : وينسبون هذا القول الى اصحاب الطرد . وكلا القولين - يعني الاول والثاني - في الغايتين من الافراط والتفريط .

ان الموجب هو الصيغة وبالتعليل ينتقل حكمه الى معناه وهو كالمجاز من الحقيقة . وقيل : بل هو بكل (١) وصف ممكن إلا بدليل . وقيل : التعليل (اصل) (٢) لكن لا بد من مميز وهو الألبه بمذهب الشافعي . لنا : أن التعليل لا يجب للنص دائما فادعوا ، مفتقر الى دليل ، وليس بكل وصف لأنه تعليل بمجهول ، فلا بد من مميز . مثاله : قولنا في النقدين ان الحكم معلل (٣) فالدليل انه تضمن التعيين بقوله عليه السلام " يدا بيد " (٤) وهو من باب الرها فان تعيين احد البدلين واجب تحرزا عن الدين بالدين وتعيين الاخر طلبا للتسوية تحرزا عن شبهة الفضل . وقد وجدناه متعديا في الطعام بمثله عند الشافعي حتى شرط التقايط . وأبطلنا جميعا (٥) حنطة بعينها بشعير بغير عينه حالا ، وان كان موصوفا . ووجب تعيين رأس المال اجماعا فثبت أنه معلول .

==== الثالث : الاصل فيها التعليل ولكن بوصف قام الدليل على تمييزه من بين سائر الاوصاف في كونه متعلق الحكم ، لا بكل وصف . يعني لا حاجة في تعليل كل نص الى اقامة الدليل على ان هذا النص معلول ، بل يكفي فيه بأن الاصل في النصوص التعليل . لكن يحتاج فيه الى اقامة الدليل على ان هذا الوصف من بين سائر الاوصاف هو الذي تعلق الحكم به .

وهذا قول عامة مثبتي القياس وهو الألبه بمذهب الشافعي واختاره صاحب الميزان وقال : ان احكام الله تعالى مبنية على الحكم ومصالح العباد ، وهو المراد من قولنا : النصوص معلولة . أي الاحكام الثابتة بها متعلقة بمعان ومصالح وحكم . فاذا عقل ذلك المعنى يجب القول بالتعدية .

وقد ذكر الامام البخارى و محمد بن نظام الدين الانصارى وغيرهما شرطا رابعا هو في الحقيقة خليط من الشرط الثاني والثالث ، ولذلك اكتفيت بهما عن ذكره خشية التكرار الممل .

انظر توضيح هذه الشروط وثمره الخلاف فيها في : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢/٢٩٣ - ٣٠٠ اصول السرخسي ٢/١٤٤ - ١٤٩ ، فواتح الرحموت ٢/٢٩٣ - ٢٩٥ .

(١) وفي ب : كل (٢) ساقطة من ب

(٣) انظر اصول البيزدوى ٣/٢٩٨ اصول السرخسي ٢/١٤٥ .

(٤) وذلك ما جاء في حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الذهب بالذهب مثلا بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل والتمر بالتمر مثلا بمثل . والبر بالبر مثلا بمثل ، والطح بالطح مثلا بمثل . والشعير بالشعير مثلا بمثل فمن زاد او ازيد فقد اربى . بيعوا الذهب

بالفضة كيف شئتم يدا بيد ، وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يدا بيد ، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد " رواه مسلم وابوداود والترمذى وقال حديث حسن صحيح . انظر صحيح مسلم ١٤/١١ سنن ابي داود ٢/٢٢٣ سنن الترمذى ٣/٥٣٢ وانظر مختصر المزني في كتاب الام

(٥) اي الحنفية والشافعية انظر : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٠٠ ،

ووصف الثمنية غير مانع. ومنها (١) انه يجوز ان يكون وصفا لازما (٢) كالثمنية جعلناها علة للزكاة في الحلبي، وكالطعم (٣) في الربا عند الشافعي (٤) . وعارضا (٥) واسما كدم عرق انفجر والانفجار عارض .

==== مختصر المزني ١٣٦/٢ - ١٣٨ شرح النووي على مسلم ١٣/١١ .

- (١) أي من شروط علة الاصل .
- (٢) أي المعنى الذي جعل علما على حكم النص يجوز ان يكون وصفا لازما للمنصوص عليه ، مثل الثمنية جعلت علة للزكاة في الحكم فأوجبت فيها الزكاة سواء صيغت صياغة تحل او تحرم . كما تجب في غير المصوغ من الذهب والفضة لانه ثمن بأصل الخلقة . وهذه الصفة لا تبطل بأى حال . اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٤٥ ، اصول السرخسي ١٧٤/٢ . وفي ب : كالطعام .
- (٣) جعل الامام الشافعي رحمه الله الطعم علة الربا باعتبار ان الطعم ينبي عن خطر المحل ، لتعلق بقاء العالم به فلا بد من اظهار الشرف في العقد بشرط زائد وهو المائلة .
- والطعم وصف لازم للمطعم كالثمنية للجوهريين ، فثبت ان التعليل بمثل هذا الوصف جائز . كشف الاسرار ٣/٣٤٦ وانظر المنحول ص ٣٤٦ مختصر المزني ١٣٨/٢ - ١٤٠ ، كتاب الام ١٢/٣ - ١٣ .
- (٥) يعني كما يجوز ان يكون ذلك المعنى وصفا لازما يجوز ان يكون وصفا عارضا ، ويجوز ان يكون اسما . وقد مثل للاسم (بدم عرق) وللوصف العارض بقوله " انفجر " فالتعليل بالاسم يدل على اعتبار صفة النجاسة وبالانفجار يدل على اعتبار صفة الخروج فيتعلق انتقاض الوضوء بهذين الوصفين . انظر اصول السرخسي ١٧٤/٢ البرهان ٨١٢/٢ . وقد ورد ذلك في حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قالت فاطمة بنت ابي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله اني لا أطهر ، فادع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " انما ذلك عرق ، وليس بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ، فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي " رواه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي ومالك ولم يذكروا فيه الانفجار الذي استدلل به الاصوليون على الوصف العارض ، ولعلمهم استنبطوه من الحديث لان الدم لا يخرج الا بالانفجار . انظر فتح الباري ٤٠٩/١ صحيح مسلم ١٦/٤ - ١٧ سنن ابي داود ٦٥/١ سنن النسائي ١٠٢/١ سنن ابن ماجه ٢٠٣/١ سنن الترمذي ٢١٧/١ موطا الامام مالك ٦١/١ وانظر المنحول ص ٣٤٤ البرهان ٨١٢/٢ - ٨١٣ .

وطلنا بالكيل (١) وهو غير لازم . ومنها (٢) انه يجب ان يكون (٣) معنى معقولا صالحا للعلية (٤) معدلا . والمعنى بالصلاحية : ملائمة للمعاني المنقولة عن السلف ، وبالتعديل : ان يكون له أثر في الشرع ، وقيل يكفي الاخالة (٦) ثم العرض على الأصل ،

- (١) اي طلنا نعرضها بوصف الكيل وهو غير لازم لان ذلك وصف عارض يختلف باختلاف عادات الناس في الاماكن والاقوات أي فدل على جواز التعليل بالوصف العارض . انظر اصول السرخسي ١٧٤/٢ - ١٧٥ .
- (٢) أي من شروط علة الاصل .
- (٣) وفي ب : ان تكون بالفوقية المثناة .
- (٤) عند عدم النص على العلة او الاجماع عليها . اختلفوا فيما يصلح دليلا على العلة أي فيما يدل على كون الوصف علة ، على اقوال ، ذكرها المصنف . انظر الخلاف الدائر حول هذه النقطة مع بيان المذاهب في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٣٦٥ وما بعدها . التبصرة ص ٤٦٠ المنحول ص ٣٤٠ - ٣٤٢ ، المستصفى ٣٠٧/٢ ، ٣٤٤ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٩١ - ٢٩٣ ، البرهان ٢/٩٧١ - ٩٩٨ منهاج البيضاوى ٣/٧٢ ، نهاية السؤل ٣/٧٣ ، منهاج العقول ٣/٧٢ احكام الامدى ٣/٢٩٩ - ٣٠١ ، فواتح الرحموت ٢/٣٠٠ - ٣٠١ اصول السرخسي ٢/١٧٦ - ١٧٧ ، المعتمد ٢/٧٨٤ تيسير التحرير ٤/٥٤ ارشاد الفحول ص ٢٢٠ السوداء ص ٤٢٧ شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٨ .
- (٥) وفي ج : تكفي بالفوقية المثناة .
- (٦) الاخالة : من أخالت السماء اذا كانت ترجى المطر ، لان المناسبة ترجى العلية لاشعارها بها . وكون الوصف مخيلا ، أي موقعا في القلب خيال القبول والصحة ، فتثبت صحته بشهادة القلب . ثم الذين قالوا : لا يصير الوصف حجة بمجرد الاطراء ، وانه لا بد لصيرورته علة من معنى يعقل ، اختلفوا في عدالة العلة ، بما تعرف ؟ فقالت الحنفية : عدالة العلة تعرف باثرها فمتى كانت مؤثرة في الحكم المعلن ، فهي علة عادلة يجب العمل بها ، ولا يجوز العمل بها عند عدم الصلاحية بالملاءمة ، وانقسم اصحاب الشافعي فقال بعضهم : عدالة الوصف بكونه مخيلا ، أي موقعا في القلب خيال الصحة للعلة ثم العرض على الاصول بعد ذلك احتياطا . وقال بعضهم : بل العدالة بالعرض على الاصول فاذا لم يعارضه أصل من الاصول فحينئذ يصير معدلا . وأدنى ما يكفي لذلك اعلان ، بمنزلة عدالة الشاهد . انظر : اصول السرخسي ٢/١٧٧ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٥٤ وتيسير التحرير ٤/٦ ، ٣٨ .

وقيل بالثاني (١) . لنا : ان الوصف انما يعلم كونه حجة ، بأثره ، لأنه غير محسوس ولا (٢) اعتبار بالخيال (٣) لأنه ظن وقد تعارض بالمثل . ولا بالعرض لأنه تزكية يترتب على الشهادة (٤) . مثال الأثر : التعليل بالطوف (٥) في "انها ليست بنجسة انها من الطوافات" (٦) فلا أثر للضرورة التي (هي) (٧) سبب التخفيف ، ومثل أمره عليه السلام للمستحاضة بالوضوء (٨) لكل صلاة بأنه دم عرق انفجر ، فللدم اثر في النجاسة التي هي سبب الطهارة ، وللانفجار اثر في التخفيف لانه مرضى لازم . ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه وقد سأله عن القبلة في الصوم : "أرأيت لو تفضت بماء ثم مجته" (٩) . تعليل بموثر فان الفطر نقض الصوم الذي هو كفا عن اقتضاء

-
- (١) أي بالعرض على الاصول أولاً .
 - (٢) وفي ب : والاعتبار .
 - (٣) وفي ب : بالاخالة وكتب في هامش "أ" بمحاذاة هذه الكلمة ما نصه : "كذا وقع في الأصل ، وصوابه : بالاخالة لا بالخيال" . وليس بسعيد لأن المعنى واحد .
 - (٤) انظر اصول الهزدي وكشف الاسرار ٣/٣٥٦ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٨٣/٢ ، ١٨٧٠ .
 - (٥) وفي ب : بالطواف .
 - (٦) يشير الى حديث الهرة لما شربت من الماء الذي اعد لوضوء ابي قتادة واصغى لها الاناء حتى شربت ، فعجبت كيشة بنت كعب ابن مالك من ذلك فقال قتادة : اتعجبين يا ابنتي آخرى ؟ فقلت : نعم . قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات" هذا اللفظ ابي داود . وفي سنن النسائي "انما هي من الطوافين" . وفي الترمذي "أو الطوافات" . وفي ابن ماجه "هي من الطوافين أو الطوافات" . قال الترمذي : حديث حسن صحيح .
 - انظر : سنن ابي داود ١٨/١ سنن النسائي ٤٨/١ سنن الترمذي ١٥٣/١ - ١٥٤ سنن ابن ماجه ١٣١/١ كتاب الامم ٦/١ موطأ الامام مالك ١/٣٥-٣٦ .
 - (٧) زيادة من ب .
 - (٨) تقدم تخريجه قريبا .
 - (٩) رواه ابو داود بلفظ "أرأيت لو فضت من الماء وأنت صائم" . قال ابن حجر في فتح الباري : قال المازري ينبغي ان يعتبر حال المقبل ، فان اثاره منه القبلة الانزال حرمت عليه ، لان الانزال يمنع منه الصائم ، فكذلك ما أدى إليه وان كان عنها المذي ، فمن رأى القضاء منه قال : يحرم في حقه ، ومن رأى ان لا قضاء قال : يكره .

الشهوتين ، وليس في القبلة شئ * منهما ، فكان كالمضمضة (١) وقول عمر لعبادة رضي الله عنهما حين قال : ما أرى النار تحل شيئا ، أليس يكون خمرا ثم يصير خلا فيؤكل (٢) فعمل بالتفسير (٣) الطبيعي . وكقول أبي حنيفة (٤) في اثنين اشتريا قريبا أحدهما : لا يضمن لشريكه شيئا لأنه اعتقه برضاه ، وللرضا أثر في سقوط العدوان . وكقول محمد (٥) في ايداع الصبي : سلطه على استهلاكه ، وكقول الشافعي : الزنا (٦) أمر جمت عليه والنكاح حمدت عليه ، فلا يوجب حرمة المصاهرة . وعلى هذا فرعنا فقلنا : مسح فلا يسن تثليثه كالخف ، لأن للمسح أثر في التخفيف ، وقولهم ركن فيسن كالغسل فغير مؤثر في ابطال التخفيف ، وظلنا في ولاية النكاح بالصفر والبلوغ الذين هما مؤثران في العجز والقدرة ، بخلاف البكارة والثيوبة .

- ====
- وان لم تؤد القبلة إلى شئ * فلا معنى للمنع منها إلا على القول بسد الذريعة . قال : ومن بديع ما روى في ذلك . قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها "أرأيت لو تممضت " فأشار إلى فقه بديع ، وذلك ان المضمضة لا تنقض الصوم ، وهي أول الشرب ومفتاحه كما أن القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع . وكما ثبت عندهم ان أوائل الشرب لا تفسد الصوم فكذلك أوائل الجماع . قال ابن حجر : والحديث الذي اشارة إليه أخرجه ابو داود والنسائي من حديث عمر . قال النسائي منكر ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . انظر سنن أبي داود ٥٥٦/١ سنن الترمذي ٩٧/٣ موطأ مالك ٢١٤/١ - ٢١٥ .
- ولمعرفة أقوال العلماء في القبلة للصائم انظر فتح الباري ١٥٢/٤ شرح النووي على مسلم ٢١٥/٧ ، واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦٠/٣ اصول السرخسي ١٨٧/٢ تيسير التحرير ٤٤٤/٤ .
- (١) انظر احكام الامدى ٢٥٨/٣ .
- (٢) انظر سنن النسائي ٢٩٥-٢٩٧/٨ .
- (٣) واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦١/٣ اصول السرخسي ١٨٨/٢ .
- (٤) وفي ب : بالتغيير .
- (٥) انظر اصول السرخسي ١٨٨/٢ واصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦١/٣ .
- (٦) انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦٢/٣ وما بعدها ، اصول السرخسي ١٨٨/٢ - ١٨٩ .
- (٧) انظر كتاب الام ٢٢/٥ ، ١٤٣/٧ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٣٦٢/٣ - ٣٦٣ .
- (٨) انظر اصول السرخسي ١٨٩/٢ .
- (٩) انظر اصول السرخسي ١٨٩/٢ وكشف الاسرار ٣٦٣/٣ .

وأما شروط الفرع (١) :

فمنها : ان يكون خاليا عن المعارض الراجح على القول بتخصيص العلل .
ومنها : ان تكون العلة فيه مشاركة لعلة الاصل (٢) . ومنها : ان يكون حكم
النص معدى إليه من دون تغيير (٣) لأن التعليل للتعددية لا للتغيير
مثل السلم الحال باطل لأن الشرط في المبيع أن يكون موجودا ملوكا مقدور
التسليم . والشرع رخص في السلم بوصف الاجل ، فكان النص ناقلا لشرط الاصل
الى ما يخلفه وهو الاجل . فالتعليل لا يبطله باطل (٤) . ومثل اعتبار
الخاطي* والمكره بالناسي (٥) بجامع عدم القصد وهو مغير فليس الصوم

- (١) ذكر الامدى ان شروط الفرع خمسة ، وقد ذكر المصنف منها اربعة والخامس
: هو ان يكون الحكم في الفرع مماثلا لحكم الاصل في عينه .
وقد اضاف المصنف شرطين : احدهما : ان يكون حكم النص معداً إليه
من دون تغيير .
والثاني : أن يكون نظيرا لأصل ، فان خالفه لم يصح .
وقال الشوكاني : شروط الفرع اربعة احدها : مساواة علة الاصل
والثاني : مساواة حكمه لحكم الاصل . والثالث : ان لا يكون منصوصا عليه .
والرابع : أن لا يكون متقدما على حكم الاصل .
وعدها الفناري خمسة تبعا للامدى مع شيء من الاختلاف .
انظر احكام الامدى ٢٤٨/٣ - ٢٥١ ارشاد الفحول ص ٢٠٩ فصول
البدايع ٢٩٠/٢ - ٢٩٣ تيسير التحرير ٢٩٥/٣ جمع الجوامع وشرح
المحلي عليه ٢٢٢/٢ - ٢٣٠ .
(٢) أما في عينها : كتعليل تحريم شرب النبيذ بالشدّة المطربة المشتركة بينه
وبين الخمر ، أو في جنسها كتعليل وجوب القصاص في الاطراف بجامع
الجنائية المشتركة بين القطع والقتل ، لأن القياس - على ما تقدم - انما
هو تعددية حكم الاصل الى الفرع بواسطة علة الاصل . فيلزم أن تكون علة
الفرع مشاركة لها في صفة عمومها وخصوصها ، حتى تصح التعددية .
انظر احكام الامدى ٢٤٨/٣ فواتح الرحموت ٢٥٧/٢ تيسير التحرير
٢٩٥/٣ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ .
(٣) قال محب اللهين عبد الشكور : ومن شروط الفرع ان لا يتغير فيه حكم الاصل
انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٢٥٧/٢ .
وقال الفناري : ومن شروط الفرع : ان لا يتغير حكم الاصل فيه بزيادة
وصفا وسقوط قيد والا كان اثباتا لا الحاقا .
فصول البدايع ٢٩٠/٢ وانظر تيسير التحرير ٢٩٦/٣ .
(٤) انظر فواتح الرحموت ٢٥٨/٢ اصول السرخسي ١٥٢/٢ فصول البدايع
٢٩٠/٢ .
(٥) انظر اصول السرخسي ١٥٤/٢ - ١٥٥ فصول البدايع ٢٩٠/٢ - ٢٩١ .

في الناسي لعدم القصد فان لم ينو لعدم الشعور بمرضان لم يصح صومه ، وليس بقاصد، لكنه لم يجعل فطرا بالنص، غير معلول، فسقط فعله لأنه جبلي نسب الى الشرع فلم يصح اعتبار الخاطي به وهو مقصر . ومنها : ان يكون نظيرا لا صل ، فان خالفه لم يصح كما يعدى حكم التيمم الى الوضوء في اشتراط النية وليس بنظير فان التيمم تلويث وهذا غسل وتطهير . فان قيل : عد يتم حرمة المصاهرة من الحلال الى الحرام وليس بنظيره في استحقاق الكرامة ، قلنا (٢) : لم نعد به بل بواسطة الولد المستحق لها لاثبات الجزئية به ثم يتعدى ذلك الى سببه وهو الوطء فليس أصلا وانما عمل بسبب الأصل . ونظيره الغصب ؛ فانه تبع لوجوب ضمان الغصب ، لا أصلا بنفسه فثبت بشرط الأصل لا بشرط نفسه . ومنها ان لا يكون فيه نص (٣) لأنه يكون نقضا للنص بالتعليل ، وليس جعله أصلا أولى من العكس ، والتعدية مع الموافقة لغو لاستغنائنا عنه بالنص وهذا مثل الكفارة في قتل العمد والغموس واشتراط الايمان في مصارف الصدقة اعتبارا بالزكاة ، واشتراط الايمان في رقة اليمين والظهار وهو (تعدية) (٤) الى ما فيه نص بتفريه بالتقييد ، فان الموءاخذة في اليمين الغموس مطلقة ، والعمد قود ، فيقتضي أن يكون كل الموجب إضافة (٥) الكفارة تغيير ، وكذا الباقي . لأن النصوص مطلقة فيه (٦) . ومنها : أن لا يكون

- (١) انظر فصول البدايع ٢٩٢/٢ فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ تيسير التحرير ٢٩٩/٣ - ٣٠٠ احكام الامدى ٢٤٨/٣ .
- (٢) انظر فصول البدايع نفس الصفحة .
- (٣) قال الامدى : وهذا مما لا نعرف خلافا بين الاصوليين في اشتراطه . الاحكام ٢٥١/٣ ، وانظر تيسير التحرير ٣٠٠/٣ فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ .
- وقال الفناى : ان لا يكون الفرع منصوصا عليه لا اثباتا والا ضاع القياس ، ولا نفيا والا لم يجز .
- والاشبه جوازه اثباتا بلا تغيير لتأييده به . وهو مختار مشايخ سمرقند والامام الرازى . لجواز تعدد العلل فان الشرع قد ورد بايات وأحاديث على حكم وملا السلف كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول معا .
- فصول البدايع ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ .
- وانظر تيسير التحرير ٣٠١/٣ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٢٨/٢ - ٢٢٩ .
- (٤) زيادة من ب .
- (٥) وفي ب : فأضاف .
- (٦) انظر توضيح هذا الشرط والامثلة له في فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ ، فصول البدايع ٢٩٣/٢ .

متقدما (١) على حكم الاصل كقياس الوضوء على التيمم في وجوب النية لم يلزم من ثبوت حكم الفرع قبل ثبوت العلة لكونها ستنبئة من حكم متأخر عنه، وهو معنى قولنا أن يكون نظيرا . وشرط قوم أن يكون (الحكم) (٢) في الفرع ثابتا بنص جملة (٣) لا تفصيلا ، وليس بحق فإن الأئمة قاسوا " أنتعلي حرام " على الطلاق واليمين والظهار فلا نص جملة، ولا تفصيلا (٤) .
فصل في الطرد (٥) وتقسيمه :

اختلف القائلون به في تفسيره ف قيل : الوجود عند الوجود (٦) . وقيل: والعدم عند العدم (٧) ، وقيل : وأن يكون النص (٨) قائما في الحالين ولا حكم له

- (١) انظر احكام الامدى ٢٥١/٣ ارشاد الفحول ص ٢٠٦ فواتح الرحموت ٢٥٩/٢
فصول البدايع ٢٩٣/٢ تيسير التحرير ٢٩٩/٣ المحلي على جمع
الجوامع ٢٢٩/٢ .
- (٢) سقطت (الحكم) من ب .
- (٣) اشترط ذلك ابو هاشم المعتزلي وجماعة انظر :
فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ تيسير التحرير ٣٠١/٣ فصول البدايع ٢٩٣/٢
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٣٠/٢ .
- (٤) انظر احكام الامدى ٢٥١/٣ فواتح الرحموت ٢٦٠/٢ تيسير التحرير
٣٠١/٢ .
- (٥) المراد به : الوصف الذى لم يكن مناسبيا ولا مستلزما للمناسب اذا كان
الحكم حاصلًا مع الوصف في جميع الصور المفارقة لمحل النزاع .
وقال الجرجاني : هو ما يوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم في
الثبوت .
وقال عبد العزيز البخاري : الأوصاف الطردية نوعان نوع منها اوصاف
فاسدة في زواتها لخلوها عن التأشير والملاءمة ونوع منها ، اوصاف
صحيحة في أنفسها لكونها ملائمة وموءثرة . الا ان اهل الطرد تمسكوا
باطرادها ، لا بتأثيرها ومناسبتها ان المتظور عندهم نفس الاطراد
لا غير .
- انظر: التعريفات ص ١٤١ كشف الاسرار ١٠٣/٤ ارشاد الفحول
ص ٢٢٠ .
- (٦) أى وجود الحكم عند وجود الوصف .
- (٧) أى عدم الحكم عند عدم الوصف .
- (٨) قال شمس الأئمة السرخسي : وأن يكون المنصوص عليه قائما في الحالين
ولا حكم له . اصول السرخسي ١٧٦/٢ وانظر اصول البزدوى ٣٦٩/٢ .
وقال عبد العزيز البخاري : انما شرط الفريق الثالث مع الدورات قيام
النص وعدم حكمه في الحالين لأن الحكم اذا وجد مع وجود الاسم
والمعنى ، وعدم بعدهما لم يكن اضافة الحكم الى المعنى بأولى من

قالوا (١) : أوصاف النص بمنزلته ، والعلل امارات فلا ضرورة الى معنى معقول قلنا (٢) : جعله الشارع شاهداً على الحكم فلا بد من أثر له معقول يمكن إضافته اليه. وهي امارات في أنفسها، وموثرات عندنا كالمقتول يموت بأجله، والقتل مزيل لحياته عندنا حتى يترتب عليه القصاص فلا بد من التمييز بين العلة والشرط، والطرء غير مميز . ولا العدم عند عدمه، لمزاحمة الشرط والعدم ليس بشئ* فلا يصلح دليلاً . كيف ويجوز ان يثبت بعملة أخرى . واحتج من شرط قيام النص مع عدم الحكم : بأية الوضوء (٣) . ويقول عليه السلام " لا يقضي القاضي وهو غضبان (٤) " فان علة الوضوء الحدث، فان الوضوء يدور معه وجوباً و
وعداً ، والنص تعرض للقيام وهو موجود في الحالين بغير حكم وكذلك الغضب موجود مع شغل القلب وعدمه، والقضاء وعدمه يدور مع الشغل، لا لعين الغضب. (٥)

====
أضافته الى الاسم كتحریم العصير اذا اشتد وسمي خمرًا ، وزوال الحرمة عند زوال الشدة والاسم . . . الخ انظر كشف الاسرار ٣/٢٦٩ .
(١) انظر حجج القائلين بالطرء والرد عليها في اصول السرخسي ١٧٨/٢
(٢) اشارة الى رأى الجمهور فقد ذهبوا الى ان انعدام الحكم عند عدم العلة لا يكون دليل صحة العلة . ووجود الحكم عند عدم العلة لا يدل على فساد العلة .

ولكن دليل صحة العلة : ان يكون الوصف صالحاً للحكم ، ثم يكون معدلاً بمنزلة الشاهد . انظراً اصول السرخسي ١٧٧/٢ ، احكام الامدى ٢٩٩/٣ كشف الاسرار ٣/٣٦٥ .
(٣) آية الوضوء هي قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر أو جاء احد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فيمسوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) الآية ٦ من سورة المائدة .
(٤) رواه البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذى من حديث عبد الرحمن بن ابي بكره . قال : كتب ابو بكره الى ابنه وكان بسجستان بأن لا تقضي بين اثنين وانت غضبان ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان " هذا لفظ البخارى ولا يبي داود نحو منه ولمسلم والنسائي " لا يحكم احد . . . وللمترمذى " لا يحكم الحاكم . . . " ولا ابن ماجه " لا يقضي القاضي . . . " قال الترمذى : حسن صحيح .

انظر فتح البارى ١٣/١٣٦ صحيح مسلم ١٢/١٥ سنن ابي داود ٢/٢٧١
سنن ابن ماجه ٢/٧٧٦ سنن النسائي ٨/٢٠٩ سنن الترمذى ٣/٦١١
(٥) وهي جم : الغضب بالصاد المهملة وليس بصواب لان الكلام عن غضب القاضي .

قالوا: العلة مغيرة والحكم مع الوصف قد يكون اتفاقياً وقد يكون لكونه علة فلا يكون مغيراً الا بعدم الحكم عند عدمه واشتراط قيام النص من غير حكم ليضاف الى العلة. قلنا^(١): ان سلم فلا وجود له إلا نادراً، فلا يجعل أصلاً والا فممنوع، فان الحدث منصوص عليه في البذل الذي هو التيمم والغسل فكان نصاً في الطهارة الصفري وقد قرئ^(٢) (من مضاجعكم) وهو دليل الحدث، ولأن الوضوء مطهر بصورته فدل على قيام نجاسة، بخلاف التيمم، ولما شرع الوضوء سنة وفرضاً في كل صلاة سكت عن ذكر الحدث، ولما كان الغسل غير مسنون لكل صلاة نص على الحدث فيه وشغل القلب ملازم للغضب فالحكم ثابت بالنص والتعليل للتعدية، فاشتراط قيامه من غير حكم يبطل التعليل، وأول وجوه^(٣) الطرد: الوجود وهو لا يفيد^(٤) إلا كثرة الشهود، أو كثرة أدائه الشهادة وصحتها لا تعرف الا بالأهلية والعدالة. وثانيها العدم عند العدم^(٥). وهذا يجوز أن يكون لأنه شرط لا علة. وثالثها: التعليل بالنفي^(٦). وهو غير صحيح كما مر، ورابعها: استصحاب^(٦) الحال

- (١) انظر الجواب على حجج أهل الطرد السابقة في: اصول البيزدي وكشف الاسرار ٣/٣٧٠ - ٣٧١ اصول السرخسي ٢/١٧٩ وما بعدها.
- (٢) هذه الاقسام التي وصفها المصنف بوجوه الطرد تبعاً للبيزدي، ذكرها السرخسي تحت عنوان: وجوه الاحتجاج بما ليس بحجة. انظر اليها في أصوله ٢/٢١٥ وما بعدها اصول البيزدي وكشف الاسرار ٣/٣٧٢ وما بعدها.
- (٣) انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ٣/٣٧٢ - ٣٧٣ احكام الامدى ٤/٨٢ المستصفي ٢/٣٤٩ اصول السرخسي ٢/١٨٦، ٢٢٧٠.
- (٤) قال الامدى: والحق في ذلك ان يقال مجرد الدوران لا يدل على التعليل بالوصف لوجهين... الخ انظر تفصيلهما في الاحكام ٣/٣٠٠.
- (٥) انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ٣/٣٧٤ وما بعدها، المستصفي ٢/٣٣٢ واصول السرخسي ٢/٢٢٩ - ٢٣٠.
- (٦) الاستصحاب في اللغة طلب الصحة يقال: صحبه صحابة وصحبه وجمعه صحب كراكب وركب. وأصحابه الشيء: جعله له صاحباً. واستصحابه الكتاب وغيره. وكل شيء لا شيء شيئاً فقد استصحابه. انظر مختار الصحاح مادة (ص ح ب) ص ٣٥٦.
- وسمي هذا النوع استصحاب الحال؛ لان المستدل يجعل الحكم الثابت في الماضي مصاحباً للحال، او يجعل الحال مصاحباً لذلك الحكم.

- ====
- وفي الاصطلاح : هو الحكم بثبوت امر في الزمان الثاني بناء على انه
كان ثابتا في الزمان الاول .
- وقيل : هو التسك بالحكم الثابت في حال البقاء لعدم الدليل المغير .
- وقال بعضهم : هو الحكم ببقاء الحكم الثابت للجهد بالدليل المغير ،
لا للعلم بالدليل المنفي .
- وقال آخرون : هو عبارة عن الحكم ببقاء حكم ثابت بدليل غير متعرض لبقائه
ولا لزواله ، محتمل للزوال بدليله ، لكنه التمس عليك حاله .
- قال عبد العزيز البخاري : وهذه العبارات تؤيد معنى واحدا في
التحقيق . كشف الاسرار ٣/٣٧٧ .
- واستصحاب الحال يكون لا مر وجودي او عدم عقلي أو شرعي .
وهو اخر مدار الفتوى ، فان المفتي اذا سئل عن حادثة يطلب حكمها
في كتاب الله ، ثم في سنة رسول الله ثم في الاجماع ثم في القياس فان
لم يجد اخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والاثبات ، فان
كان التردد في زواله فالاصل بقاءه . وان كان التردد في ثبوته فالاصل
عدم ثبوته .
- وللاستصحاب صور بعضها متفق على حجيته وبعضها متفق على عدم حجيته
وبعضها مختلف فيه . وقد اوضح العلماء ذلك بصورة جلية .
- انظر صور استصحاب الحال والمذاعب فيه مع مناقشة كل مذهب في :
- اصول البيزوي وكشف الاسرار ٣/٣٧٧ وما بعدها ، اصول السرخسي
٢/٢٢٣ وما بعدها ، احكام الامدى ٤/١٢٧ وما بعدها ، المحلي
على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢/٣٤٧ وما بعدها ، التمهيد
للاسنوي ص ١٤٩ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٣٧-٢٣٨ ، نهاية
السؤل ٢/١٣١-١٣٣ ، مناهج العقول ٣/١٢٩ وما بعدها ،
احكام ابن حزم ٥/٥٩٠ ، الابهاج ٣/١١١ ، اللمع ص ٦٨ ، التبصرة
ص ٥٢٦ وما بعدها ، المستصفى ١/٢١٧ وما بعدها ، المنخول
ص ٣٧٢ - ٣٧٣ ، البرهان ٢/١١٣٥ - ١١٤١ المعتمد ٢/٨٨٤ -
٨٨٦ ، تيسير التحرير ٤/١٧٦ ، فصول البدايع ٢/٣٨٨ ،
المسودة ص ٤٨٨ - ٤٩٠ ، ٤٩٢ .

وهو صحيح عند الشافعي موجبا ، وعندنا دافعا حتى اجزنا الصلح على
الانكار ^(١) ولم نجعل براءة الذمة الاصلية حجة على المدعي ، وهو جعله حجة
موجبة حتى أبطل بها دعوى المدعي وابطل الصلح ، قال : اذا ثبتت
حكم بدليل بقي به كما بقيت الشرائع وللإجماع على ان متيقن الوضوء لا يعيد
للشك في الحدث ، وبالعكس . وبأن الشهادة بأن هذه العين كانت له موجبة .
ولنا ^(٢) : ان الموجب للوجود ليس موجبا للبقاء لأنه عرض فيفتقر بقاءه الى
علة . وأما الشرائع فعدم احتمال النسخ فيها بعد الرسول عليه السلام لتقرر
الأدلة موجبا ، والتنصيص على التأييد بخلافها وهو حي لجواز النسخ
ومسائل الإجماع البقاء ^(٣) قبل دليل وهو ان حكم الملك التأييد والطهارة البقاء
ولهذا لم يصح التوقيت فيهما صريحا ، لكنه يسقط بمعارض يقبل ^(٤) وجوده
فيبقى ^(٥) على التأييد بدليله ، وكلامنا فيما يبقى بغير دليل كالقعود .
وخامسها : الاحتجاج بتعارض الاشباه ^(٦) كقول زفر في المرفق : من الغاية ^(٧)
ما لا يدخل ^(٨) ومنها ما ^(٩) يدخل ، فلا يدخل بالشك ، وهذا ليس بدليل
لان غايته عدم العلم بأحدهما ^(١٠) . وسادسها : الاحتجاج بوصف فارق ^(١١)

-
- (١) انظر كشف الاسرار ٣ / ٢٧٨ .
(٢) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٨٠ - ٣٨١ اصول السرخسي
٢ / ٢٢٠ .
(٣) وفي أ : والبقاء وفي ب : فالبقاء .
(٤) وفي ج : يقابل .
(٥) وفي ب : فبقي .
(٦) تعارض الاشباه : هو بقاء الحكم الاصل في المتنازع فيه بناء على تعارض
الاصليين الذين يمكن الحاقه بكل واحد منهما . قال في الكشف : وهو فاسد
لانه في الحقيقة احتجاج بلا دليل ٣ / ٣٨٣ وانظر : اصول السرخسي
٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ والمعتمد ٢ / ٨٤٢ والتمهيد للاسنوى ص ١٤٥ ،
المستصفي ٢ / ٣٢٣ وتيسير التحرير ٤ / ١٧١ .
(٧) وفي ب : الغايات .
(٨) مثل قوله تعالى (ثم أتوا الصيام الى الليل) وقوله تعالى (فنظرة الى
ميسرة) .
(٩) مثل قوله تعالى (سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى) فان المسجد داخل في الاسراء .
(١٠) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٨٣ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣٢٩ .
(١١) قال البزدوى : وأما الذي لا يستقل الا بوصف يقع به الفرق فباطل
مثل قول بعض اصحاب الشافعي في من الذكر : انه حدث ، لانه من

كقولهم من الفرج فكان حدثا كما لو مسه وهو يبول ، وكقولهم مكاتب فلا يصح
إعتاقه كغارة كما لو أدى بعض البذل . وسابعها : بما يكون مختلفا ^(١) كقولهم
فيمين ملك أخاه : يصح التكفير باعتناقه فلا يعتق بالملك كابن العم ^(٢) .
وفي الكتابة الحالة عهد كتابه لا يمنع من التكفير ففسد كالكتابة بالخمير ، وفساده
للاختلاف . وثامنها : بما هو ظاهر الفساد كقولهم للسبع ^(٣) أحد عددي
صوم المتعة ^(٤) ، فكان شرطا للصلاة ، كالثلاث ، يريد الفاتحة ، ولأن الواحد أو
الثلاث ناقص عن السبع فلا يتأى به الصلاة كما دون الآية ، ولأن الصلاة لها
تحريم وتحلل ^(٥) فكانت كالحج في أن من أركانها السبع ^(٦) ، وكما عطل
بعض اصحابنا ^(٧) الوضوء ، فعل يقام في اعضاء فلم تكن النية ركنا كالقطع
قصاصا أو سرقة . وتاسعها : الاحتجاج بلا ^(٨) دليل وقـــــد

- === الفرج فكان حدثا ، كما اذا مسه وهو يبول .
وليس هذا بدليل لا ظاهرا ولا باطنا ولا رجوعا الى اصل .
اصول البزدوى ٣ / ٣٨٤ وانظر : كشف الاسرار نفس الصفحة ، البرهان
٢ / ١٠٧٠ ، المنحول ٤١٧ - ٤١٨ ، ارشاد الفحول ٢٢٩ اصول
السرخسي ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، احكام الامدى ٤ / ١٠٣ ، المستصفى ٢ / ٣٤٩
فصول البدايع ٢ / ٣٦٠ والمسودة ص ٤٢٥ .
(١) اى الاحتجاج بالوصف الذى يكون مختلفا فيه
(٢) قال السرخسي : وهذا تعليل بوصف مختلف فيه اختلافا ظاهرا ، فان عندنا
عق القريب وان كان مستحقا عند وجود الملك تتأدى به الكفارة ، حتى
قلنا : اذا اشترى أباه بنية الكفارة يجوز ، خلافا للشافعي رحمه الله .
ونحو ما عطل به بعضهم في الكتابة الحاله ، انها لا تمنع جواز التكفير
بتحريره فتكون فاسدة كالكتابة على القيمة . فان هذا تعليل بوصف
مختلف فيه اختلافا ظاهرا ، لأن التكفير باعتاق المكاتب كتابة صحيحة
جا ئز عندنا . اصول السرخسي ٢ / ٢٢٩ وانظر احكام الامدى ٤ / ٧٥ ، تكملة
فتح القدير لقاضي زاده ومعه العناية على الهداية ٩ / ١٨٠ وما بعدها .
(٣) كذا في الاصل . وفي أ و ب و ج : السبع .
(٤) قال السرخسي : وما عطل به بعض اصحاب الشافعي لكون قراءة الفاتحة
ركنا في الصلاة ، انها عبادة ذات اركان لها تحليل وتحريم ، فكان من
اركانها ماله عدد السبع كالحج في حق الطواف . وربما يقولون : الثلاث
أحد عددي مدة المسح فلا يتأدى به فرض القراءة في الصلاة كالواحد .
وما دون الثلاث قاصر عن السبع ، فلا يتأدى به فرض القراءة كما دون
الاية . اصول السرخسي ٢ / ٢٢٨ وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار
٣ / ٣٨٥ .
(٥) وفي ب : وتحليل . (٦) وفي ب : السبعة .
(٧) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣ / ٣٨٥ .
(٨) اختلف العلماء في الاحتجاج بلا دليل ، فقال بعضهم : لا دليل حجة

===

جعلهم دليلا وهو فاسد، إذ عدم الدليل لا يكون دليلا لجواز وجوده في نفس الأمر. لا يقال : قد ظل محمد لنفي (١) الخمس في العنبر لعدم الأثر لأننا نقول : معناه انه بمنزلة السمك وهو بمنزلة الماء ولا خمس في الماء. يعني ان القياس ينفيه ولا أثر يترك به القياس فيه فوجب العمل به. ولا يقال (لا أجد فيما أحي) (٢) لأننا نقول هوللشارع (٣) فإذا لم يجد لم يكن لوجوب العصمة بخلاف غيره.

فصل :

وحكم العلة التعديدية (٤) الى ما لا نص (٥) فيه بغالب الرأي على احتمال

====
للنافي على خصمه، ولا يكون حجة للمثبت وهو منسوب لا أهل الظاهر .
وقال بعضهم: هو حجة دافعة لا موجبة.
وقال آخرون : يجب على النافي اقامة الدليل في العقلية دون الشرعيات .

قال الامام البزدوى : واما الاحتجاج بلا دليل فقد جعله بعضهم حجة للنافي وهذا باطل بلا شبهة، لان لا دليل بمنزلة لا رجل في الدار ، وهذا لا يحتمل وجوده ، فلا دليل كيف احتمل وجود ؟ وكيف صار دليلا ؟

وقال عبدالعزيز البخارى : وعندنا لا دليل ، لا يكون حجة لا أحد الخصمين على الآخر في الدفع ولا في الايجاب ، لا في الابقاء في الاثبات إبتداءً وهو قول الجمهور ، فانه ذكر في الميزان انه يجب على النافي الدليل عند العامة ، كما يجب على المثبت ، ولا يجوز أن يعتقد الانسان نفي حكم ، ولا أن يناظر غيره فيه ويدعوه الى معتقده الا بدليل .

اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٨٦ - ٣٨٧ وانظر :
اصول السرخسي ٢/٢١٥ ، المستصفى ٢/٣٤٨ ، فصول البدايع ٢/٣٨٩ ،
نهاية السؤل ٣/٧٥ مناهج العقول ٣/٧٤ - ٧٥ .

(١) انظر اصول السرخسي ٢/٢١٧ اصول البزدوى وكشف الاشرار ٣/٣٨٨
(٢) جزء من الآية ١٤٥ من سورة الانعام ونصها (قل لا أجد فيما أوحى
الي محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم
خنزير فانه رجس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد
فان ريك غفور رحيم) .

(٣) كذا في الاصل وفي أوب وج : الشارع .

(٤) وذلك بالاتفاق بين العلماء . قال الامدى اتفق الكل على أن تعديدية

العلة شرط في صحة القياس الاحكام ٣/٢١٦ .

وقال عبد العزيز البخارى : لا خلاف ان حكم القياس التعديدية ، وانما الخلاف في التعليل فعندنا القياس والتعليل واحد ، وعند الشافعي : التعليل اعم من القياس . كشف الاسرار ٣/٣٨٩ .

(٥) قال في الكشف : وزاد القاضي الامام : ولا اجماع ولا دليل فوق الرأي ٣/٣٨٩ .

الخطأ وما يعمل (١) به أربع (٢) : اثبات الموجب أو وصفه والشرط أو وصفه والحكم أو وصفه وتعديه حكم معلوم بسببه وشرطه بوصف معلوم . والتعليل للأول باطل لأن القياس غير مثبت . وفي اثبات الموجب أو وصفه اثبات الشرعية وفي اثبات الشرط أو وصفه رفع الحكم ونسخه بالرأى واثبات الحكم نفيًا واثباتًا بالرأى باطل ، فتعين الرابع . مثال الأول : الجنس بانفراده محرم للنساء (٣) فانه خلاف في الموجب فلا يثبت الا بإشارة (٤) أو دلالة أو اقتضاء . والثاني : كصفة السوم (٥) للزكاة . والحل للوطء (٦) المثبت لحرمة الصهرية وصفة القتل (٧)

- (١) وفي ب : له .
(٢) أي جميع ما يتكلم الناس فيه على سبيل المقايضة أربعة أقسام .
انظر تفصيلها مع بيان ما يجوز منها وما لا يجوز في : اصول السرخسي ١٩٣/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٩٠ .
(٣) هذا المثال مسوق في صورة استفهام .
وجوابه : انه لا يرجع في اثباته الى القياس ، وانما طريق اثباته : الرجوع الى النص ، او دلالة او اشارته او مقتضاه . لأن الثابت بهذه الوجوه كالثابت بالنص ، والموجب للحكم لا يعرف الا بالنص ، كالحكم الواجب .
انظر : اصول السرخسي ١٩٤/٢ ، اصول البزدوى ٣/٣٩٢ ، كشف الاسرار ٣/٣٩١ .
(٤) وفي ب : بالاشارة .
(٥) في الانعام : أيشترط لوجوب الزكاة اولا ؟
قال في الكشف : يعني هل يشترط صفة النمو في مال الزكاة - ناطقا كان أو صامتا ؟
فعند العامة يشترط ، فلا تجب الزكاة الا في المال المعد للتجارة او الساعة وعند مالك رحمه الله : لا يشترط فتجب الزكاة في أموال القنية والابل المعلوفة .
فلا يتكلم فيه بالقياس بل يستدل بالنص على اشتراطه او عدم اشتراطه ٣/٣٩٤ .
(٦) يشير الى الخلاف الجاري بين الحنفية والشافعية في صفة الحل في الوطء لاثبات حرمة المصاهرة فعند الحنفية ليست بشرط .
وعند الشافعي : لا بد من صفة الحل ، فلا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا . وقد اشرت الى هذا الخلاف فيما تقدم ، وذكرت مراجعه عند الكلام على شروط طة الاصل . وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣/٣٩٤ .
(٧) أي الاختلاف في صفة القتل بغير حق هل هو موجب للكفارة بصفة انه حرام ؟ او لاشتماله على الوصفين : الحظر والاباحة من وجهين ؟
انظر كشف الاسرار ٣/٣٩٥ واصل السرخسي ٢/١٩٥ - ١٩٦ .

واليمين (١) الموجب للكفارة . والثالث : كشرط التسمية للذبح والصوم للاعتكاف والشهور في النكاح ، والرابع كالشهود في النكاح : رجال أم نساء ، ورجال عدول أم لا ، وكالوضوء شرط فلا يشترط له النية . والخامس : كالركعة الواحدة وفي صوم (٢) بعض اليوم وفي حرمة المدينة والاشعار . والسادس كصفة الوتر وصفة الاضحية والعمرة والرهن بعد الاتفاق على انه وثيقة للاستيقا وفي كيفية وجوب المهر وحكم البيع في ثبوته بنفسه أو تراخيه الى القيام من المجلس (٣) لا يقال : الاختلاف في صوم يوم (٤) النحر بالرأى لا لنا نقول : ليس اختلافا في شرعية الصوم بل في صفة حكم النهي ، وهذا الانكارنا مضاف الى ما لم يوجد له في الشريعة أصل . فلو وجد فلا بأس كالتقاضي في الطعام بالطعام فاصل اثباته الصرف وأصل نفيه باقي السلع ، وأما الرابع (٥) ففيه وجهان : القياس ، والاستحسان (٦) ،

- (١) أي والاختلاف في اليمين انها موجبة للكفارة بصفة انها مقصوده ؟ أو بصفة انها معقودة ؟
قال السرخسي بعد تعداد امثلة من هذا النوع : فان هذا كله ما لا مدخل للرأى في اثبات الوصف المطلوب به ، ولا في نفيه .
اصول السرخسي ١٩٦/٢ وكشف الاسرار ٣/٣٩٥ .
- (٢) وفي ب : وفي الصوم .
- (٣) انظر تفصيل جميع ما تقدم في اصول البيزوي وكشف الاسرار ٣/٣٩٥ - ٤٠٠ .
واصول السرخسي ١٩٦/٢ - ١٩٨ .
- (٤) (يوم) زيادة من ب .
- (٥) التقسيمات السابقة التي عوم عنها : بالأول والثاني الى السادس : هي تقسيمات للشئ وصفته . فالأول : للموجب ، والثاني لصفته ، والثالث للشرط ، والرابع لصفته والخامس للحكم والسادس لصفته . وهي الاقسام الثلاثة التي قالوا انه لا مدخل للقياس فيها .
وأما القسم الرابع الذي أشار اليه هنا فهو الذي يجري فيه القياس كما أسلفنا .
- (٦) الاستحسان لفة : استفعال من الحسن وهو عد الشئ واعتقاده حسنا
انظر : مختار الصحاح ص ١٣٧ المصباح المنير ١/١٤٧ ، التعريفات ص ١٨ .
- واصطلاحا : قال الجرجاني : هو اسم لدليل من الأدلة الاربعة يعارض القياس الجلي ، ويعمل به اذا كان أقوى منه . سموه بذلك لانه في الاغلب يكون أقوى من القياس الجلي ، فيكون قياسا مستحسنا . قال الله تعالى (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه) الاية ١٧ و ١٨ من سورة الزمر .

.....

===
والاستحسان : هو ترك القياس والاخذ بما هو ارفق للناس .
التعريفات ص ١٨ .
وقال السرخسي : هو في لسان الفقهاء نوعان أ - العمل بالاجتهاد
وغالب الرأي في تقدير ما جعله الشرع موكولا إلى آرائنا . نحو المتعة
المذكورة في قوله تعالى (متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) أوجب
ذلك بحسب اليسار والعسرة وشرط أن يكون بالمعروف فعرفنا أن المراد
ما يعرف استحسانه بغالب الرأي .
ب - هو الدليل الذي يكون معارضا للقياس الظاهر الذي تسبق اليه
الاهام قبل انعام التأمل فيه .
ثم قال : وبعد انعام التأمل في حكم الحادثة واشباهها من الاصول
يظهر ان الدليل الذي عارضه فوجه في القوة فان العمل به هو الواجب
فسموا ذلك استحسانا للتمييز بين هذا النوع من الدليل وبين الظاهر
الذي تسبق اليه الاهام قبل التأمل ، على معنى انه يعمال بالحكم عن
ذلك الظاهر لكونه مستحسنا لقوة دليله .
أصول السرخسي ٢ / ٢٠٠ .
وقد ذكر الحنفية تعريفات كثيرة للاستحسان وذلك يدل على انهم مختلفون
فيه ، فلم يتمكنوا من الاتفاق على ما يعنون بالاستحسان الذي اختص
المذهب الحنفي بالقول به .
وقد انتقدهم العلماء في التمسك بالاستحسان وترك القياس به ، مع أن
القياس هو الدليل الرابع من ادلة الشرع ، والاستحسان دليل خامس لم يعرفه
احد من حملة الشرع - سوى ابي حنيفة واصحابه - انه من دلائل الشرع
ولم يقر عليه دليل .
وشرذم بعض الاصوليين في الرد على ابي حنيفة واصحابه لاخذهم
بالاستحسان وترك القياس حتى اتهموهم باتباع الهوى والشهوة فحاول
بعض متأخري الحنفية تقريب وجهات النظر وتحديد محل النزاع .
فقال الامام عبد العزيز البخاري : الاستحسان الذي وقع النواع فيه عند
اصحابنا هو احد القياسين ، لا أن يكون قسما آخر اخترعوه بالتشبه من
غير دليل . ولا شك ان القياسين اذا تعارضا في حادثة وجب ترجيح
احد القياسين ليعمل به اذا أمكن . وسمي احد القياسين بالاستحسان
اشارة الى انه الوجه الاولى في العمل به . لترجحه على الاخر .
كشف الاسرار ٤ / ٤٠ .
وقال شمس الائمة السرخسي : استعمل علماءنا عبارة القياس والاستحسان
للتمييز بين الدليلين المتعارضين وتخصيص أحدهما بالاستحسان ، ليكون
العمل به مستحسنا . ولكونه مائلا عن سنن القياس الظاهر ، فكان
هذا الاسم مستعمارا ، لوجود معنى الاسم فيه . بمنزلة الصلاة فانها
اسم للدعاء ثم اطلقت على العبادة المشتمة على الاركان من الافعال
والاقوال لما فيها من الدعاء عادة .
اصول السرخسي ٢ / ٢٠١ .
==

وهذا تقسيمها (١) : من القياس ما ضعف أثره ومنه ما ظهر فسادُه لاستتار
أثره ، ومن الاستحسان ما قوى أثره وان خفي ، ومنه ما ظهر أثره وخفي فسادُه .
والاستحسان هو القياس الذي يجب به العمل ، والاستحسان أنواع : ما يثبت
بالأثر كالسلم (٢) والاجارة وبقاء الصوم في الناسي ، وبالإجماع كالاتصناع (٣) .

====
وعلى هذا : فالاستحسان الذي شنع عليه العلماء ، ليس الاستحسان الذي
قال به محققوا الحنفية . فالخلاف في التسمية ولذلك شك ابن السبكي
في وجوده فقال : فان تحقق استحسان مختلف فيه ، فمن قال به فقد
شرع . جمع الجوامع ٢/٣٥٣ .

وقال ابو الحسين البصرى : اعلم ان المحكي عن اصحاب ابي حنيفة القول
بالاستحسان . وقد ظن كثير ممن رد عليهم انهم عنوا بذلك الحكم بغير
دلالة . والذي حصله متأخرو اصحاب ابي حنيفة رحمه الله هو ان الاستحسان
: عدول في الحكم عن طريقة الى طريقة هي أقوى منها . وهذا أولسى
ما ظنه مخالفوهم ، لانه الاليق بأهل العلم . ولان اصحاب المقالة
أعرف بمقاصد اسلافهم ، ولا نهم قد نصوا في كثير من المسائل فقالوا :
استحسننا هذا الأثر لوجه كذا . فعلمنا أنهم لم يستحسنوا بغير حق .
المعتمد ٢/٨٣٨ .

ولمزيد من المعرفة لما دار بين العلماء حول الاستحسان والقول به ،
والرد على من قال به والمناقشات الحادة التي جرت بين العلماء فيه ،
انظر :

اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢/٤ - ٤ اصول السرخسي ٢/١٩٩ - ٢٠١ ،
تيسير التحرير ٤/٧٨ ، احكام الامدى ٤/١٥٦ - ١٦١ ، الرسالة للشافعي
ص ٥٠٣ ، كتاب الام ٧/٢٦٧ ، التبصرة ص ٤٩٢ ، المحلي على جمع الجوامع
٢/٣٥٣ ، المستصفي ١/٢٧٤ ، وما بعدها ، المنخول ص ٣٧٤ ، نهاية
السؤل ٣/١٣٨ - ١٤٠ مناهج العقول ٣/١٣٨ - ١٤٠ ، اللمع ص ٦٨
فواتح الرحموت ٢/٣٣٠ ، فصول البدايع ٢/٣٣٠ ، المعتمد ٢/٨٣٨
ارشاد الفحول ص ٢٤٠ احكام ابن حزم ٥/٧٥٧ ، وما بعدها ، مختصر
البغلي ص ١٦٢ ، المسودة ص ٤٥١ - ٤٥٤ .

(١) اى تقسيم القياس والاستحسان . ارجع اليه في اصول السرخسي ٢/٢٠٣ .

واصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٦٠ .

(٢) اى ان القياس يأبى جواز السلم باعتبار ان المعقود عليه معدوم عند العقد .
ولكن ترك العمل بالقياس للنص ، وهو الرخصة الثابتة بما روى عنه صلى الله
عليه وسلم "ورخص في السلم" .

ومثل ذلك يقال في الاجارة وبقاء الصوم في من أكل ناسيا لصومه .

انظر اصول السرخسي ٢/٢٠٢ - ٢٠٣ واصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٥٠ .

(٣) فان القياس يأبى جوازه ، وترك القياس للإجماع على التعامل به فيما بين

وبالضرورة (١) كتطهير (٢) الأبار والحياض . ولما صارت العلة طة بأثرها
سمينا الضعيف (٣) الأثر قياسا والقوي استحسانا ، أى قياسا مستحسنا
وقدمناه لقوة أثره ، وان كان خفيا على الأول ، وان كان جليا . مثاله (٤) :
سور سباع الطير نجس قياسا اعتبارا بسباع البهائم ، وهذا ظاهر الأثر
وفي الاستحسان طاهر ، لأن السبع ليس بنجس العين بل ضرورة تحريم لحمه
فتثبت (٥) نجاسة بمجاورة رطوبات لعابه ففارقة الطير لأنه يشرب بمنقاره
وهو طاهر بنفسه . ومثال ما ظهر فساده واستتر أثره وقابله استحسان ظهر
أثره واستتر فساده : من تلى آية السجدة في الصلاة يركع (٦) بها
قياسا للنص (وخررا كعا) . (٧) وفي الاستحسان لا يركع لأنه مأثور بالسجود
وهو غير الركوع ، والقياس ههنا أولى بأثره الباطن الصحيح وهو أن السجود
مأثور به لا لعينه ولهذا لم يشرع قرينة مقصوده بل للخضوع الحاصل بالركوع
أيضا . وهذا (٩) القسم (١٠) عزيز والأول (١١) عزيز .

- ====
- الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا .
قال السرخسي : وهذا لأن القياس فيه احتمال الخطأ والغلط ، فبالنص
او الاجماع يتمين فيه جهة الخطأ فيكون واجب الترك لا جائز العمل به
في الموضوع الذى تعين جهة الخطأ فيه .
- (١) ٢٠٣/٢ من اصوله . وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٦/٤ .
أى وأما ترك القياس لأجل الضرورة ، فنحو الحكم بطهارة الأبار والحياض
بعدهما تنجست فان القياس يأبى جوازه لان ما يرد عليه النجاسة يتنجس
بملاقاته ترك للضرورة المحوكة الى ذلك لعامة الناس فان الحرج مدفوع
بالنص . اصول السرخسي ٢٠٣/٢ .
- (٢) وفي ب : لتطهير . وهو خطأ .
- (٣) وفي ب : ضعيف .
- (٤) انظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٦/٤ .
- (٥) وفي ب : يثبت .
- (٦) وفي "أ" ركع .
- (٧) جزء من الآية ٢٤ من سورة ص ونصها (قال لقد ظلمك بسوء آل
نعجتك إلى نعاجه وان كثيرا من الخلطاء ليسبغى بعضهم على بعض
الا الذين آمنوا وعلوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود انما فتناه
فاستغفره وخررا كعا وأتاب) .
- (٨) انظر اصول السرخسي ٢٠٤/٢ واصل البيزدوى وكشف الاسرار ٨/٤ .
- (٩) الإشارة هنا للأخذ بالقياس وترك الاستحسان . قال السرخسي : وهذا
النوع يعز وجوده في الكتب فلا يوجد الا قليلا . اصول السرخسي
٢٠٦/٢ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٠/٤ .
- (١٠) وفي ج : التقسيم وهو خطأ كما اتضح من الكلام أعلاه .
- (١١) أى الاستحسان الذى يعمل به ويترك القياس .
- ====

تنبيه :

وفرق ما بين الاستحسان بالثلاثة (١) الاول والقياس الخفي؛ صحة التعدية بهذا دون الاول، كالاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب تعيين البائع قياسا لأن البائع هو المدعي دون المشتري، وفي الاستحسان يجب لأنه ينكر تسليم المبيع بالثمن الذي يدعيه المشتري . ويعدى الى الارث والاجارة . وأما بعد القبض فاليمين ثابت بالأثر فلم يتعد الى الوارث والى حال هلاك «المبيع» (٢) . واذا عرفت المراد بالاستحسان فلا وجه لتشنيع من شنع .

فصل :

في اثبات العلة وفيه مسالك (٣) الاول : الاجماع (٤) ، والثاني :

- ====
- قال السرخسي : وهو في الكتب اكثر من ان يحصى .
اصول السرخسي ٢٠٦/٢ وانظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠/٤
(١) وهي : الاستحسان الذي يكون بالنص، والاستحسان الذي يكون بالا جماع،
والاستحسان الذي يكون بالضرورة .
انظر توضيح الفرق بين الاستحسان بالثلاثة المذكورة والقياس الخفي في :
اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠/٤ اصول السرخسي ٢٠٦/٢-٢٠٧ .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) مسالك العلة : هي الطرق الدالة عليها . وقد اختلف الاصوليون في عدد هذه المسالك فاعتبرها الامدى سبعة وهي :
الاجماع ، النص الصريح ، ما يدل على العلية بالتنبيه والايما ، السبر والتقسيم ، والسابع : الطرد والعكس .
وعدها الاسنوي تسعة تبعا للبيضاوي فزاد : الطرد، وتنقيح المناط .
وقال القرافي : الدال على العلية ثمانية وهي : النص ، الايما والمناسبة والشبه ، والدوران والسبر والطرد وتنقيح المناط .
ولم يعتبر الاجماع من مسالك العلة .
وقال الامام الرازي في المحصول : هي عشرة وعد منها الاجماع واعتبر السبر والتقسيم اثنين .
وقال الشوكاني : وسنذكر من المسالك احد عشر مسلكا . ثم ذكرها بالتفصيل ولمعرفة المزيد من مسالك العلة واختلافهم فيها انظر :
احكام الامدى ٢٥١/٣ - ٢٩٩ منهاج البيضاوي ٣/٣٩ - ٧٣ نهاية السؤل
٣/٤١ - ٧٤ ، منهاج العقول ٣/٣٩ - ٧٤ شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٩
ارشاد الفحول ص ٢١٠-٢٢٢ ، المستصفي ٢/٢٨٨-٢٠٦ المنحول ص ٣٤٢
وما بعدها البرهان ٢/٨٠٢ - ٨١٣ ، ٨١٥ وما بعدها ، تيسير التحرير
٣٨/٤ وما بعدها فواتح الرحموت ٢/٢٩٥ - ٣٠٢ .
(٤) أي اجماع الأمة على كون الوصف الجامع علة لحكم الاصل ، اما قطعاً أو ظناً ،
- ====

(١) النص ، وهو على مراتب : ما دل بوضعه ؛ مثل العلة كذا أو السبب كذا ،
أولاً جل أو من أجل أو كي أو لكي أو إذا ، ومثل لكذا ، وإن كان كذا ، أو
يكذا (٢) . ومثل " فإنهم يحشرون " (٣) ومثل (والسارق والسارقة فاقطعوا) (٤)
" ومن أذى أرضاً ميتة فهي له " (٥) ومثل " سهى فسجد " (٦) " وزنا ما عزر فرجم " (٧)

=== فانه كاف في المقصود .

ومثاله: إجماعهم على كون الصفر علة لثبوت الولاية على الصغير في قياس ولاية النكاح على ولاية المال .

انظر: احكام الامدى ٢٥١/٣ ، المستصفى ٢٩٣/٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢٩٥/٢ ، تيسير التحرير ٣٩/٤ نهاية السؤل ٥٢/٣ مناهج العقول ٤٩/٣ .

(١) أى المسلك الثانى : النص الصريح وهو ان يذكر دليل من الكتاب او السنة

على التعليل بالوصف ، بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج فيه الى نظرو استدلال . وهو قسمان الاول : ما صرح فيه بكون الوصف علة أو سببا للحكم الفلاني كما لو قال : العلة كذا ، او السبب كذا .

والثاني ما ورد فيه حرف من حروف التعليل ، كاللام وكى ومن وإن والباء . احكام الامدى ٢٥٢/٣ وانظر المراجع في الفقرة السابقة .

(٢) في ب : كذا " باسقاط الباء " .

(٣) يشير الى ما رواه النسائي وغيره من حديث عبدالله بن ثعلبة في قتل

احد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " زملوهم بدمائهم فانه ليس كلم يكلم في الله الا أتى يوم القيامه جرحه يدمي لونه لون الدم ، والريح ريح المسك " سنن النسائي ٢٥٠/٦ .

(٤) الاية ٣٨ من سورة المائدة ، وتكلمتها (ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) .

(٥) رواه الترمذى من حديث جابر بن عبدالله وقال : حسن صحيح .

ورواه الترمذى وابوداود من حديث سعيد بن زيد بزيادة " وليس لعرق ظالم حق " وقال الترمذى هذا حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .

انظر سنن الترمذى ٦٥٣/٣ - ٦٥٥ سنن ابي داود ١٥٨/٢ .

(٦) يشير الى ما رواه ابو داود والترمذى من حديث عمران بن حصين " أن

النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها ، فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم " .

قال الترمذى : حديث حسن غريب .

وسكت عنه ابو داود وقال الحافظ بن حجر قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين .

انظر سنن ابي داود ٢٣٩/١ ، سنن الترمذى ٢٤٠/٢ - ٢٤١ ، فتح

البارى ٩٨/٣ .

(٧) يشير الى الحديث الذى فيه قصة ما عزر بن مالك الاسلامي ، وقد رواه ابو داود

وما دل بالتنبيه والايما وهو كل اقتران بحكم (١) لولم يكن للتعليل كان بعيدا ، وهو مراتب (٢) منها : حكمة عقيب حادته بحكم كواقعت امراتي في نهار رمضان فقال : " اعتق رقبة " (٣) فانه دليل أن الوقاع علة له كأنه قال : واقعت فكفر ان الا امر بالعتق ابتداء من غير ترتيب بعيد . ومنها ذكره مع الحكم وصفا لولم يكن علة لم يفد ، اما مع سوء ال فسي

==== وابن ماجه والترمذى وغيرهم من حديث ابي هريرة وقد ذكره ابو داود من عدة طرق .

ولفظه في سنن ابن ماجه : " عن ابي هريرة قال : جاء ما عزين مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني زنيت فأعرض عنه . ثم قال : اني زنيت فأعرض عنه ، ثم قال : اني زنيت فأعرض عنه ، فلما أصابته الحجارة أدبر يشتم ، فلقيه رجل بيده لحي جمل ، فضربه فصره ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فراره حين مسته الحجارة . قال : فهلا تركتموه " وقال الترمذى : حسن صحيح .

انظر سنن ابن ماجه ٨٥٤/٢ ، سنن ابي داود ٤٥٩/٢ سنن الترمذى ٣٦/٤ .

(١) وفي ب : لحكم .

(٢) ما يدل على العلية بالتنبيه والايما ستة اقسام عند الامدى واعتبرها بعضهم خمسة اقسام وهي :

أ- ترتيب الحكم على الوصف بفاء التعقيب والتسبيب في كلام الله أو رسوله او الراوى عن الرسول .

ب- ما لو حدثت واقعة فرفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فحكم عقيبها بحكم فانه يدل على كون ما حدث علة لذلك الحكم .

ج- ان يذكر الشارع مع الحكم وصفا لولم يقدر التعليل به لما كان لذكره فائدة ومنصب الشارع ينزه عنه .

د- أن يفرق الشارع بين امرين في الحكم بذكر صفة فان ذلك يشعربان تلك الصفة هي علة التفرقة في الحكم حيث خصصها بالذكر دون غيرها .

ه- ان يكون الشارع قد أنشأ الكلام لبيان مقصود وتحقيق مطلوب ، ثم يذكر في اثناءه شيئا اخر لولم يقدر كونه علة لذلك الحكم المطلوب ، لم يكن له تعلق بالكلام ، لا بأوله ولا باخره .

و- ان يذكر الشارع مع الحكم وصفا مناسباً كقوله عليه السلام " لا يقضي القاضي وهو غضبان " فانه يشعر بكون الغضب علة مانعة من القضاء لما فيه من تشويش الفكر واضطراب الحال .

انظر: احكام الامدى ٢٥٤/٣ - ٢٦٠ نهاية السؤل ٤٤/٣ مناهج العقول

٤٢/٣ شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٩ ، البرهان ٨٠٦/٢ المنخول ص ٣٤٣

تيسير التحرير ٤٠/٤ ، فواتح الرحموت ٢٩٥/٢ ، المعتمد ٧٧٦/٢ وما بعدها .

(٣) تقدم تخريجه في ص (٥٤٤) .

(١) محله كقوله عليه السلام "أينقص إذا جف" (٢) أو في نظيره كقول الخثعمية : ان أبي توفي وعليه الحج (٣) أفينفعه أن أحج عنه ؟ فقال : "أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه فقالت نعم. قال : فدين الله أحق" (٤) فذكر النظر مرتباً عليه فيلزم في نظيره وفيه تنبيه على الأصل والفرع والعلة (٥) . وأما من "غير" (٦) سوآل كقوله حين توضأ بنبيذ التمر (٧) "ثمره طيبة وما طهور" (٨) دل على جواز الوضوء به

(١) في ب : قوله .

(٢) جزء من حديث شريف رواه ابو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه ومالك والشافعي من حديث سعد بن ابي وقاص قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن شراء التمر بالرطب ، فقال : "أينقص الرطب اذا يبس ؟" قالوا نعم فنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك .
ورواه الحاكم عن الأصم عن الربيع عن الشافعي باسناده وصححه .
انظر : سنن ابي داود ٢٢٥/٢ تحفة الاحوذى ٢٣٢/٢ سنن النسائي ٢٣٦/٧ سنن ابن ماجه ٧٦١/٢ الموطأ ٥٣/٢ - ٥٤ ، الرسالة ص ٣٣٢ كتاب الام ١٥/٣ ، المستدرک ٣٨/٢

(٣) في ب : حج .

(٤) الحديث بهذا اللفظ رواه النسائي ، لكن السائل فيه رجل وليس امرأة . واللفظ واحد والراوى هو عبدالله بن عباس .
انظر سنن النسائي ٨٩/٥ .
وأما الحديث الذى السائل فيه امرأة - هي الخثعمية - فقد رواه البخارى ومسلم والترمذى وابوداود والنسائي والامام مالك في الموطأ . لكن أباهما الذى تسأل عنه حي عاجز وليس ميت كما في الكتاب . وليس في هذا الحديث تنظير بين قضاء دين العباد وقضاء دين الله ، وقد تقدم تخريجه من البخارى ومسلم عند الكلام على القضاء . ولا صحاب السنن نحو منه الا ابن ماجه فانه زاد في اخره " فانه لو كان على أبيك دين فقضيته " .
قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وقد تكلم الامام ابن حجر عن الاختلاف في الفاظ هذا الحديث وتعدد طرقه وحاول الجمع بين رواياته في بحث طويل . ارجع اليه في فتح

البارى ٦٨/٤ - ٧٠ .

وانظر صحيح البخارى بفتح البارى ٦٧/٤ ، صحيح مسلم ٩٧/٩ ، سنن الترمذى ٢٥٨/٣ سنن ابي داود ٤٢٠/١ ، سنن النسائي ٩٠/٥ سنن ابن ماجه ٩٧٠/٢ موطأ مالك ٢٦٠/١

(٥) انظر احكام الامدى ٢٥٨/٣

(٦) ساقطة من ب .

(٧) وفي ب : ثمرة بالثاء المثناة الفوقسية .

(٨) رواه ابو داود والترمذى وابن ماجه عن ابي زيد عن عبدالله بن مسعود

والا كان ضايعا (١) ومنها: ان يفرق بين أمرين (٢) بصفة فانه يشعر بأنها
علة التفرقة أما مع ذكر احدهما "كالقاتل لا يرث" (٣) أو ذكرهما: "للراجل
سهم وللفارس سهمان" (٤) . وقد يكون (٥) بالفافية مثل (حتى يطهرن) (٦)
وبالاستثناء كـ (إلا أن يعفون) (٧) وبلاستدراك (ولكن يؤخذكم) (٨) .

=== قال : سألتني النبي صلى الله عليه وسلم : ما في إداوتك ؟ فقلت :
نبيذ . قال : ثمرة طيبة وما طهور . قال : فتوضأ منه . قال الترمذى
انما روى هذا الحديث عن ابي زيد عن عبدالله بن مسعود وابوزيد
رجل مجهول عند اهل الحديث لا يعرفه رواية غير هذا الحديث .
انظر سنن الترمذى ١٤٧/١ - ١٤٨ ، سنن ابي داود ٢٠/١ سنن ابن
ماجه ١٣٥/١ .

(١) كذا في جميع النسخ بالتحسية المثناة وفي احكام الامدى (ضائعا) . انظر
٢٥٧/٣ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في احكام الامدى ٢٥٩/٣ وفواتح الرحموت ٢٩٧/٢
(٣) تقدم تخريجه في ص (٤٧٦) .

(٤) رواه ابو داود وابن ماجه من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
بلفظ : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم لرجل ولفرسه ثلاثة
اسهم ، سهما له وسهمين لفرسه " .
وفي رواية لابي داود عن ابي عمرة عن ابيه قال : أتينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم اربعة نفر ومعنا فرس فاعطى كل انسان منا سهما ، واعطى
للفرس سهمين " .
ورواه النسائي من طريق يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير عن جده بلفظ
مختلف .

انظر : سنن ابي داود ٦٩/٢ سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ سنن النسائي
١٩٠/٦ .

(٥) وفي ب : تكون بالفوقسية المثناة .

(٦) جزء من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة ونصها (ويسألونك عن المحيض قل
هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن
فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) .

(٧) جزء من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ونصها (وان طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون أو يعفوا
الذى بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم
ان الله بما تعملون بصير) .

(٨) جزء من الآية ٢٢٥ من سورة البقرة والاية ٨٩ من سورة المائدة ونصها في
الاولى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت
قلوبكم والله غفور حلیم) .

ومنها أن يذكر معه وصفا مناسباً كقوله عليه السلام : " لا يقضي القاضي وهو غضبان " (١) فانه يشعر بأن الغضب علة لتشويش النظر . ومثل أكرم العالم وأهـن الجاهل ، لأنه ألفت من الشارع اعتبار المناسبات فيغلب على الظن لمقارنته ومناسبته أنه علة (٢) .

مسألة :

إذا صرح بالوصف وكان الحكم مستنبطاً منه (٣) غير مصرح . مثل : (وأحل الله البيع " وحرم الربا ") (٤) ، فإيما " وبالعكس " (٥) " كحرمت الخمر لعينها " (٦) (٧)

- (١) سبق تخريجه قريباً انظر ص (٦٠٠) .
- (٢) انظر احكام الامدى ٢٦٠ / ٣ ، وفواتح الرحموت ٢٩٧ / ٢ ، المعتمد ٢٧٦ / ٢ - ٧٧٩ .
- (٣) اتفقوا على صحة الايما فيما اذا كان حكم الوصف الموصى اليه مدلولاً عليه بصريح اللفظ كالا مثله التي تقدم ذكرها في الفصل السابق .
- واما اذا كان اللفظ يدل على الوصف بصريحه والحكم مستنبط منه غير مصرح به فقد اختلفوا في كونه موصى اليه .
- فذهب قوم الى امتناع الايما تمسكا منهم بان الايما إنما يتحقق اذا دل اللفظ بوضعه على الوصف والحكم .
- وذهب المحققون الى كونه موصى اليه . قال الامدى : هو الحق .
- انظر تفصيل وجهة نظر كل فريق ومناقشتها في احكام الامدى ٢٦٢-٢٦٣ وقال الشيخ محب الله عبد الشكور : فان ذكر الوصف فقط - اى دون الحكم - ك(أحل الله البيع) ، او ذكر الحكم فقط دون الوصف نحو " حرمت الخمر " ففي كونهما إيما ، مذاهب ، الاول : كلاهما نعم . والثاني : كلاهما لا إيما فيهما . وثالث : الاول ايما دون الثاني وهو الا شبه بالصواب ، لأن الاقتران بالذكر ايما البسته ، وذكر الملزوم ذكراً للزم فذكر الوصف بعينه ذكر الحكم ، لأنه لازم له . قال الشارح الانصارى : وفيه نظر . الخ .
- سلم الثبوت وفواتح الرحموت ٢٩٧ / ٢ وانظر : تيسير التحرير ٤١ / ٤ .
- (٤) ما بين الحاصرتين زيادة من ب .
- (٥) جزء من الاية ٢٧٥ من سورة البقرة ونصها (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا . فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون) .
- (٦) أى اذا دل اللفظ على الحكم بوضعه وكان الوصف مستنبطاً منه ، فانه لا يدل على الايما الى الوصف . احكام الامدى ٢٦٢ / ٣ .
- (٧) رواه النسائي عن ابن عباس موقوفاً من عدة طرق . واحدى هذه الطرق :

استنط منه ان العلة الشدة المطر به ليس بايما ، وقيل ايما فيهما . وبالعكس .
وجه التفصيل : أن الايما كون الوصف مذكورا على وجه يظهر من سياقه التعليل
والاول كذلك وان لم يصرح به (١) الحكم فهو لا يلم لأنه يلزم من الحل الصحة
والتعذر مع انتفائها (٢) والثاني ليس كذلك لأن الوصف ليس بمذكور أصلا .
مسألة :

اشتراط قوم المناسبة (٣) في صحة علل الايما ونفاه قوم وفصل آخرون : إن
كان التعليل انما (٤) فهم من الوصف (٥) المناسب اشتراط ، والا فلا ، لأنه
انما فهم من المناسبة فاذا انتفت انتفى . الثالث (٦) : السبر والتقسيم وهو (٧)

====
عن أبي عون عن عبدالله بن شداد عن ابن عباس قال : " حرمت الخمر قليلا
وكثيرها وما اسكر من كل شراب " .

وفي رواية " حرمت الخمر بعينها قليلا وكثيرها " .

قال النسائي : هذا اولي بالصواب من حديث ابن شبرمة وهشيم بن
بشير كان يدلس ، وليس في حديثه ذكر السماع من ابن شبرمة ورواية ابي
عون أشبه بما رواه الثقات عن ابن عباس . سنن النسائي ٢٨٧/٨ .

(١) سقطت " به " من ب .

(٢) وفي ب (انتفايها) بالياء المثناة التحتية بدلا عن الهمزة وهو خطأ .

(٣) اختلف الاصوليون في اشتراط مناسبة الوصف الموصى اليه للحكم في الانواع
السابقة .

فاشترطه امام الحرمين وحجة الاسلام الغزالي في آخرين .

وذهب الاكثرون الى عدم اشتراطه .

وفصل قوم فقالوا : ان كان التعليل فهم من المناسبة كما في قوله صلى الله

عليه وسلم " لا يقضي القاضي وهو غضبان " اشتراط ، واما غيره فلا يشترط

واختاره الامدى وابن الحاجب .

وانظر احكام الامدى ٢٦١/٣ ، البرهان ٨٠٢/٢ ، وما بعدها ، المستصفي

٢٩٢/٢ ، المنحول ص ٣٤٧ ، ارشاد الفحول ص ٢١٣ ، تيسير التحرير

٤٥/٤ ، فواتح الرحموت ٢٩٨/٢ .

(٤) وفي ب : ايما وهو تحريف .

(٥) وفي ب : وصف .

(٦) من مسالك العلة .

(٧) السبر في اللغة الاختبار يقال : سبرت الجرح سبرا ، تعرفت عمقه .

وكل امرزته ، فقد سبرته .

انظر : المصباح المنير (١) ٢٨٢ - ٢٨٣ ، مختار الصحاح ص ٢٨٣ .

====

حصر^(١) الاوصاف في محل الحكم وابطال ما لا يصلح للتعليل فيتعين و ليس بحجة عندنا^(٢) وصورته : أن يقول: الموجود في المحل بعد البحث اما وصفان

====
والتقسيم : تفعيل من القسم . تقول : قسمته قسما : فرزته اجزا فانقسم
والموضع : مقسم مثل مسجد والفاعل : قاسم
والقسم بالكسر : الحظ والنصيب .
انظر المصباح المنير ١٦١/٢ ، مختار الصحاح ص ٥٣٥ .
وفي الاصطلاح :

قال الجرجاني : كلاهما واحد . وهو : حصر الاوصاف في الاصل والفا
بعض . ليتعين الباقي للعلية . كما يقال : علة حرمة الخمر ، الاسكار ،
أو كونه ما العنب او المجموع . وغير الماء وغير الاسكار لا يكون علة بالطريق
الذي يفيد ابطال علة الوصف فتعين الاسكار للعلية . التعريفات ص ١١٦-١١٧ .
وفرق بينهما الاسنوى فقال :

السبر : هو ان يختبر الوصف ، هل يصلح للعلية ام لا ؟
والتقسيم : هو قولنا العلة اما كذا واما كذا .

وهو قسمان : التقسيم الحاصر ، وهو الذي يكون دائرا بين النفي والاثبات .
والتقسيم الذي ليس بحاصر ، وهو الذي لا يكون دائرا بين النفي والاثبات ،
ويسمى بالتقسيم المنتشر .

ثم قال : ويجوز اطلاق كل واحد من السبر والتقسيم على كل واحد من
القسمين . نهاية السؤل ٧١/٣ .

انظر تعريف السبر والتقسيم ومذاهب العلماء فيه في : احكام الامدى ٢٦٤/٣
ومابعدھا ، المستصفى ٢٩٥/٢ ، المنحول ص ٣٥٠ ، فواتح الرحموت ٢٩٩/٢ ،
شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٧ ، مناهج العقول ٧٠/٣ البرهان ٨١٥/٢
ومابعدھا ، المسودة ص ٤٢٦ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٠٨ ، تيسير التحرير
٤٦/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢١٣-٢١٤ .

(١) يوجد تقديم وتأخير في "ب" حيث جعل العبارة من قوله "وهو حصر..."
الى قوله "فيتعين" تعريف للسبر والتقسيم وهو مخالف لما في الاصل وأوج
حيث جعلوا هذه العبارة تابعلما قبل "السبر والتقسيم" اما هذا العنوان
عندهم فمحل بعد قوله "فيتعين" .

وبالرجوع الى كتب الاصول تبين لي ان الصواب هو ما في نسخة ب وان التقديم
والتأخيرا لمذكور قد وقع من المصنف ابن الساعاتي سهوا فتبعه بعض
الناقلين بدون تفكير ، أما ناسخ "ب" فقد تنبه لهذا فصحه وقد أثبت ما هو
الصواب في الاصل .

وللتأكد من ذلك انظر: فواتح الرحموت ٢٩٩/٢ ، احكام الامدى ٢٦٥/٣
شرح الكوكب المنير ص ٣٠٨ التعريفات ص ١١٦ .

(٢) أي عند الحنفية خلافا للشافعية انظر المراجع السابقة في التعليقة (٧) من
الصفحة السابقة .

أو ثلاثة مثلا وكان اهلا للنظر عدلا . فيغلب على الظن انتفاء سواها . أو يقول الأصل عدم ما سواها الا بدليل ولا دليل ثم يحذف بعضها بدليله فيلزم انحصار التعليل في الباقي . فان بين المعترض وصفا آخر لزمه إبطاله ولا يعد منقطعاً والمجتهد يرجع الى ظنه في ذلك . و اذا كان الحصر والابطال قطعياً فقطعياً والا فظني . وأما طرق ^(١) الحذف فمنها : الالفاء ، وهو بيان اثبات الحكم بالوصف المستبقي فقط دون المحذوف ، ولا بد من اثبات الحكم مع المستبقي ان لو ثبت دونه كما ثبت دون المحذوف كان الفاء له أيضا وحيث ثبت استقلاله بالمعية فيمتنع ادخال المحذوف واستقلاله . ولقائل أن يقول : دعوى الاستقلال من مجرد اثبات الحكم مع وجوده غير حقه ان لو كفى ذلك من دون ضمنية تدل على استقلاله من طرق اثبات العله لكفى في أصل القياس واستغنى عن السبر وغيره ، وعند ذلك فان اثبته في صورة الالفاء بالسبر كما أثبته في الأصل الأول استغنى عنه لثبوت استقلال صورة الالفاء بدليله ، فذكر الأصل المستقل أيضا غير مفيد . وان بينه ^(٢) بطريق اخر غير السبر فهو انتقال شنيع . ومنها ^(٣) : أن يكون الوصف من جنس ما ألف من الشارح الفاء ، مطلقا ، كالطول والقصر والسواد والبياض . ومنها ما ألف الفاء ، من جنس ذلك الحكم وان كانت مناسبة كالذكورة في سراية العتق . ومنها : أن لا تظهر مناسبتة بعد البحث . ويكفي الناظر ^(٥) أن يقول بحثت فلم أجد ، فان قيل : مثله في المستبقي رجح المستدل بالتعدية . واستدل على اعتبار السبر بان حكم الأصل لا بد له من طة لاجماع الفقهاء أما بالوجوب ^(٦) كقول المعتزلة أو غيره كقول غيرهم ^(٧) . ولولم يكن اجماعاً فهو الغالب المألوف ، فالحمل عليه أولى ، ولا بد ان تكون ظاهرة والا كان تعبدا ^(٨) وهو خلاف الأصل ، لأن التعقل أظب وأقرب الى الانقياد . فلان قال : سبرت وبحثت فما وجدت ، وكان اهلا ظب على الظن صدقه . قلنا يحتمل عدم السبر أصلا ومع ^(٩) وجوده فالوقوف على صفة

(١) انظر تفصيل طرق الحذف في : احكام الامدى ٣/٢٦٧ ، فواتح الرحموت ٢/٢٩٩ ، تيسير التحرير ٤/٤٦ ، ارشاد الفحول ص ٢١٣ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) في ب : اثبته . (٣) أي من طرق الحذف .

(٤) انظر احكام الامدى ٣/٢٦٨ ، فواتح الرحموت ٢/٢٩٩ ، جمع الجوامع مع شرح المحلي عليه ٢/٢٧٢ .

(٥) وفي ب : للناظر . (٦) وفي ج : الوجوب .

(٧) انظر احكام الامدى ٣/٢٦٤ . (٨) في ب : بعيدا . وهو تصحيف .

(٩) وفي ب : مع "باسقاط الواو" .

مع تركها ولولم يجد لم يدل على عدمه ، فان الجهل ليس بدليل ، ولودل بالنسبة إليه لم يدل بالنسبة الى الخصم لجواز طمه بوصف اخر ، ولو سلم دلالة طسى الحصر فالحذف انما يستلزمه في المستقبى ، أن لو كان معقول المعنى . ويجوز أن لا يكون فيشترك المستقبى والمحذوف في عدم الاعتبار وتقدير (١) التعمقل فغايته إبطال معارض الملة ولا يلزم منه صحة طية المستقبى لأن ذلك باعتبار مصحح العلية ، لا باعتبار انتفاء المعارض . الرابع : المناسبة (٢) والأخالة

(١) في ب : وتقدير .

(٢) ويعبر عنها بالأخالة ، وبالصلحة والاستدلال ورعاية المقاصد .

ويسمى استخراجها : تخريج المناط . وهي عدة كتاب القياس ، ومحل غموضه ووضوحه .

جمع الجوامع وشرح المحلي طيه ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ ، ارشاد الفحول ص ٢١٤ . والمناسبة في اللغة : الملازمة ، والمناسب : القريب وبينهما مناسبة . وهذا يناسب هذا أي يقاربه شيئا .

المصباح المنير ٢٧٠/٢ - ٢٧١ مختار الصحاح ص ٦٥٦ .

وفي الاصطلاح : اختلفوا في تعريفها تبعاً لاختلافهم في جواز تعليل احكام الله تعالى بالمصالح ، وعدم جوازه :

ف قيل : المناسب : اللائم لافعال العقلية عادة . وطى هذا ، مناسبة الوصف للحكم المترتب طيه : موافقة لعادة العقلاء في ضمهم الشيء الى ما يلائمه .

وقيل : هو ما يجلب للانسان نفعا ، او يدفع عنه ضررا . ذكرهما ابن السبكي في جمع الجوامع . وقال الجلال المحلي : قال في الحصول : وهذا قول

من يعلل احكام الله بالمصالح ، والأول قول من ياباه .

وبالثاني قال البيضاوى في المنهاج . قال الاسنوى : وهو فاسد .

وقال ابو زيد الدبوسي : هو ما لو عرض على المعقول لتلقته بالقبول .

واعترض عليه : بأن اثباتها على الخصم متعذر لأنه ربما يقول : عقلي .

لا يتلقى هذا بالقبول . ومن اجل هذا قال الدبوسي : هو حجة على الناظر لأنه لا يكابر نفسه ، دون المناظر .

وقال الفزالي : والحق انه يمكن ————— إثباته على الجاحد بتبيين معنى

المناسبة على وجه مضبوط فاذا أبداء المعلل فلا يلتفت الى جهده . قال

الشوكاني : وهذا صحيح فانه لا يلزم المستدل إلا ذلك .

وللوقوف على تعريفات المناسب والخلاف فيها ، ومناقشة كل تعريف انظر :

المحلي طى جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني ٢٧٤/٢ - ٢٧٦

منهاج البيضاوى ٥٠/٣ - ٥٢ نهاية السؤل ٥٢/٣ - ٥٣ احكام الامدى

٢٧٠/٣ مناهج المعقول ٥٠/٣ - ٥٢ المستصفى ٢٨٦/١ ، ٢٩٧/٢ ،

البرهان ٨٠٢/٢ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢١٤ - ٢١٥ شرح تنقيح

الفصول ص ٣٩١ تيسير التحرير ٣٠٦/٣ وما بعدها ٣٨/٤ ، فواتح الرحموت

٣٠٠/٢ المسودة ص ٤٣٧ .

وتلقب (١) بتخريج المناط وهو تعيين العلة في الاصل بمجرد ابداء (٢) مناسبة من ذاته لا بنص ولا غيره. وفسرها ابو زيد بما لو عرض على العقول تلقته (٣) بالقبول . وهذا أقرب الى اللغة واثباته متعذر في مقام النظر ، لا مكان أن لا يتلقاه عقل الخصم بالقبول ، وتلقي غيره ليس بحجة عليه كما في العكس . فلذلك منسح، أبو زيد التمسك بها. وفسرها غيره : بأنها (٤) وصف ظاهر منضبط يحصل من ترتب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا ، فان كان خفيا أو غير منضبط فالمعتبر ملازمة ، وهو المظنة كالعمدية في القصاص باستعمال الالة الموضوعة للقتل عرفا . وكالمشقة في السفر في الفطر ، والقصر يعتبر بالسفر الذي هو المظنة . ثم المقصود من شرع (٥) الحكم : إما جلب منفعة للمبد أو دفع مفسدة عنه أو مجموعهما ، وذلك اما في الدنيا كالمعاملات ، او في الاخرى كإيجاب الطاعات وتحريم المعاصي وقد يحصل المقصود يقينا وظنا ، وقد يكون الحصول ونفيه متساويين وقد يرجح نفيه . فالأول كالبيع . والثاني كالقصاص المترتب (٦) على القتل العمد العدوان لأن الغالب صيانة النفوس . والثالث لا مثال له على التحقيق ، ويقرب منه الحد على الخمر لحفظ العقل ، فان الحصول ونفيه متساويان لتعارض كثرة المتنعين كثرة المقدمين . والرابع : كالحكم بصحة نكاح الأيسة لمقصود التوالد ، فإن نفيه أرجح . والقائلون بالمناسبة مجموعون على الأولين ، وأما الاخران فاتفقوا على اعتبارهما اذا كان المقصود ظاهرا من الوصف في غالب صور الجنس ، والا فلا .

-
- (١) وفي أوب " ويلقب " بالياء التحتية المثناة .
(٢) وفي ب وج : ابتداء .
(٣) وفي ب وج : لتلقته .
(٤) الذي فسرها بذلك هو الامدى وابن الحاجب .
انظر احكام الامدى ٢٧٠/٣ ارشاد الفحول ص ٢١٤ .
(٥) انظر تحقيق المقصود من شرع الحكم ومراتب افضاء الحكم الى المقصود في :
احكام الامدى ٢٧١/٣ - ٢٧٣ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٧٦/٢ ،
نهاية السؤل ٥٣-٥٤ ارشاد الفحول ص ٢١٥ ، مناهج العقول ٥٠/٣ .
٥١ -
(٦) في ب وج : المترتب .

تقسيم المقاصد :

(١) وهي ضربان : ضروري في اصله وهو اعلاها كالمقاصد الخمسة التي روعيت في كل مله : حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وحصرها عادي فالدين : كقتل الكافر المضل وحقبة الداعي الى البدع . والنفس : كالقصاص . والعقل : كحد الشرب ، والنسل : كالحد على الزنا . والمال : كعقوبة السارق والمحارب . ومكسل للضروري : كتحرير قليل الخمر والحد عليه وان كان أصل المقصود حاصلًا بتحرير المسكر منه لكن فيه تكميل له . وغير ضروري : وهو ما تدعو اليه الحاجة في اصله كالبيع والاجارة والقراض وتزويج الصغيرة لخوف فوات الكفو وهي الرتبة الثانية وهي معارضة للتكميل ولهذا جاز اختلاف السبل فيها . وبعض هذا أكد من بعض وقد تكون ضرورة كالاجارة على تربية الصغير وشراء المطعوم واللبوس له ولغيره ومكمل له كراعية الكفارة ومهر المثل في الصغيرة (٢) فانه أفضى الى دوام النكاح وان كان اصله حاصلًا . وما لا تدعو اليه لكنه من قبيل التحسين كسلب العهد أهلية الشهادة لانحطاط رتبته فلا يليق به المناصب الشريفة .

تقسيم المناسب (٣) :

وهو مؤثر ، وملائم ، وغريب ، ومرسل . لانه اما ان يعتبره الشارع اولا ، فالمعتبر

(١) تكلم الاصوليون عن اقسام المقصود من شرع الحكم واختلاف مراتبه في نفسه وقالوا : ينقسم المناسب الى ما هو في محل الضرورات والى ما هو في محل الحاجات والى ما هو في محل التتمات . وبينوا حكم كل واحد من هذه مع التوضيح بالامثلة .

وقد خصص لها الامام الشاطبي كتابها سماه كتاب المقاصد ، تكلم فيه كلاما جيدا ، وقسمها تقسيما فريدا . فارجع اليه في الموافقات ٣/٢ وما بعدها وانظر :

احكام الامدى ٢٧٤/٣ - ٢٧٥ منهاج البيضاوى ٥١/٣ - ٥٢ نهاية السؤل ٥٢/٣ - ٥٤ ، منهاج العقول ٥١/٣ - ٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩١ - ٣٩٢ ، ارشاد الفحول ص ٢١٦ ، جمع الجوامع وشرح المحلي طيه ٢٨٠/٢ ، فواتح الرحموت ٢/٣٠٠ .

(٢) وفي ب : الصغير .

(٣) المناسب : هو الوصف المعلن به . ولا بد ان يعلم من الشارع التفتت اليه . وينقسم من حيث اعتباره الى اربعة اقسام : مؤثر ، وملائم ، وغريب ومرسل . وينقسم المرسل الى ثلاثة انواع : مرسل ملائم ، ومرسل غريب ، ومرسل ثبت الفاوه .

بنص او اجماع مؤثر، والمعتبر بترتيب (١) الحكم عليه في صورة فقط ان ثبت
بنص او اجماع اعتبارينه فسي جنس الحكم او جنسه في عين الحكم أو جنسه
في جنس الحكم فهو الملائم (٢) وهذان معتبران وفاقا (٣) وهذا نسميه الملائم
المعدل كما مر ، وان لم يثبت (٤) فهو الغريب . ولا اعتبار به عندنا (٥) وعند
جمع من الاصوليين. واعتبره آخرون مصيرا منهم الى انه يفيد الظن بالعلية ،
لان الحكم ان ثبت لا لعله فهو بعيد لمخالفة الاصل، أو بعللة غير ظاهرة
فكذلك لان التعبد بعيد ، أو ظاهره وهو المطلوب . قلنا شرعي فلا بد

====
أنظر توضيح ذلك والامثلة عليه في : احكام الامدى ٢٨٢/٣ وما بعدها ،
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٨٢/٢ - ٢٨٥ منهاج البيضاوى ٥٤/٣ -
٥٦ نهاية السؤل ٥٦/٣ - ٥٨ ، ٦٠ منهاج العقول ٦٠-٥٤/٣ ،
ارشاد الفحول ص ٢١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٣ ، فواتح الرحموت
٠٣٢٥/٢

- (١) وفي ب: بترتب .
(٢) سمي ملائما لكونه موافقا لما اعتبره الشارع .
انظر الامثلة على انواع الثلاثة في الاحكام ٢٨٢/٣ ، شرح الكوكب المنير
ص ٣١٦ - ٣١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٣ .
(٣) اتفق القائلون بالقياس على اعتبار المؤثر والملائم من هذه الاقسام واختلفوا
فيما عداهما . انظر الاحكام ٢٨٢/٣ .
(٤) أى وان لم يثبت ترتب الحكم على الوصف بنص او اجماع فهو الغريب .
وسمي غريبا لكونه لم يشهد غير اصله المعين باعباره .
قال الشوكاني : الصنف الثالث الغريب وهو ان يعتبر عينه في عين الحكم
بترتيب الحكم على وفق الوصف فقط . ولا يعتبر عين الوصف في جنس الحكم
ولا عينه ، ولا جنسه في جنسه بنص ولا اجماع ، كالاسكار في تحريم
الخير ، فانه اعتبر عين الاسكار في عين الحكم بترتيب التحريم على الاسكار
فقط .

- ارشاد الفحول ص ٢١٨ ، وانظر الاحكام ٢٨٣/٣ ، نهاية السؤل ٦٠/٣ ،
منهاج العقول ٥٨/٣ - ٥٩ .
(٥) اختلف الاصوليون في اعتبار الغريب حجة ، فنفاه الحنفية وأثبتته بعض
الاصوليين . قال الامدى : وانكاره غير متجه لانه يفيد الظن بالتعليل .
والذى يؤيد ذلك انه لا يخلو إما ان يكون الحكم قد ثبت لعله ، أو لا
لعله . فان كان لا لعله فهو بعيد لا متناع خلو الاحكام عن ظل .
وان كان لعله فلإما ان يكون لما لم يظهر ، او لما ظهر والاو يلزم منه التعبد
وهو بعيد ، والثاني هو المطلوب .
الاحكام ٢٨٣/٣

من اعتبار الشارع اياه ، وإفادته للظن ^(١) بالإخالة منوعة والظهور باعتبار
الشرع ، وبعد التعبد ممنوع من حيث قيام الاحتمال وان لم يعتبر فهو المرسل .
ومنه ما ظهر الفاوه شرعا، وهما مردودان كما أفتى بعض العلماء ملكا أفطر عمدا
في رمضان بإيجاب شهرين متتابعين مع اتساع ماله، نظرا إلى أنه أز جركه
فإنه وان ناسب إلا انه ملغى باطلاق الكتاب . الخامس ^(٢) : الشبه ^(٣) وهو
الوصف ^(٤) الذي لا يشبهت مناسبه إلا بدليل منفصل . فله تمييز

(١) وفي ج : الظن .

(٢) أي الخامس من مسالك العلة لانه تقدم النص والاجماع والسبر والتقسيم
والمناسبة والإخالة والخامس هو الشبه .

(٣) في ب : الشبهه . وهو تحريف .

(٤) الشبه بفتحيتين : مثل حمل، المشابهة وشبهت الشيء بالشيء أفته

مقامه بصفة جامعة بينهما .

قال في مختار الصحاح : وشبَّه وشبه لفتان بمعنى . يقال : هذا

شبهه أي شبيهه وبينهما شبه بالتحريك والجمع مشابه على غير قياس .

والشبهة : الالتباس ص ٣٢٨ وانظر المصباح المنير ١/٣٢٤ .

قلت : والشبه بهذا المعنى يطلق على كل قياس لان الفرع لا بد ان يشبه الاصل

بجامع بينهما . قال الشوكاني وهو من أهم ما يجب الاعتناء به قال ابن

الانباري لست أرى في مسائل الاصول مسألة أغض منه . ارشاد الفحول ص

٢١٩ .

وقال الفزالي : اطم ان اسم الشبه يطلق على كل قياس فان الفرع يلحق

بالاصل بشبهه فيه فهو اذا يشبهه . المستصفي ٢/٣١٠ .

وتعريفه في الاصطلاح :

قال الامدى : اطم ان اسم الشبه وإن اطلق على كل قياس الحق الفرع فيه

بالاصل لوصف جامع بينهما غير ان آراء الاصوليين مختلفة فيه .

فنهم من فسره بما تردد فيه الفرع بين أصليين ، ووجد فيه المناط الموجود

في كل واحد من الاصلين إلا أنه يشبه أحدهما في اوصاف هي اكثر من

الاصاف التي بها مشابهته للاصل الاخر فالحاق بما هو اكثر مشابهة

هو الاشبه . احكام الامدى ٣/٢٩٤ .

وقال الامام الفزالي : معنى الشبه الجمع بين الفرع والاصل بوصف ، مع

الاعتراف بان ذلك الوصف ليس طة للحكم . بخلاف قياس العلة فانه جمع

بما هو طة الحكم . ثم قال فان لم يرد الاصوليون بقياس الشبه هذا الجنس

فلست أدري ما الذي أرادوا . وبم فصلوه عن الطرد المحض وعن المناسب .

وطى الجملة فنحن نريد بالشبه هذا . المستصفي ٢/٣١١ .

وقال امام الحرمين : ومن أهم ما يجب الاعتناء به تصوير قياس الشبه وتمييزه

عن قياس المعنى والطرد ، ولا يتحرر في ذلك عبارة خدبة " أي محكه "

ستمرة في صناعات الحدود ، ولكننا لا نالوا جهدا في الكشف . . . البرهان

عن الطردي (١) لأنه غير مناسب وعن المناسب لأن مناسبه من ذاته وليس بحجة عندنا (٢) لأنه اما مطلع على المناسب المؤثر فيكون حاكما (٣) به أولا . وهو حكم بغير دليل . والسادس : الطرد والعكس (٤) فقول : يدل قطعاً

====
وقال القراني : قال القاضي ابو بكر : هو الوصف الذي لا يناسب لذاته ويستلزم المناسب لذاته ، وقد شهد الشرع لتأثير جنسه القريب في جنس الحكم القريب . شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٤ .
وذكر له تعريفات اخرى ولكنها عائدة الى ما ذكرنا ولمعرفة تعريف الشبه بمزيد من البسط وآراء العلماء فيه انظر :

احكام الامدى ٢٩٥/٣ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢٨٦/٢ ، منهاج البيضاوى ٦١/٣ - ٦٣ ، نهاية السؤل ٦٣/٣ - ٦٤ ، التبصرة ص ٤٥٨ ، اللع ص ٥٩ ، المعتمد ٨٤٢/٢ ، وما بعدها ، تيسير التحرير ٣٧٢/٣ ، اصول السرخسي ٢٢٦/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٧٢/٣ ، مناهج العقول ٦١/٣ - ٦٣ ، المنخول ص ٣٧٨ - ٣٨١ ، ارشاد الفحول ص ٢١٩ ، فواتح الرحموت ٣٠١/٢ ، وما بعدها مختصر البعلبي ص ١٤٩ .
(١) انظر الفرق بين الشبه والطردي والمناسب في :

البرهان ٨٦٠/٢ ، والمستصفي ٣١١/٢ ، احكام الامدى ٢٩٦/٣ ، نهاية السؤل ٦٤/٣ .

(٢) اختلفوا في حجية قياس الشبه على مذاهب :

الاول : انه حجة وهو قول الاكثرين .

الثاني : انه ليس بحجة وبه قال اكثر الحنفية .

الثالث : اعتباره في الاشياء الراجعة الى الصورة .

الرابع : اعتباره فيما غلب على الظن انه مناط الحكم .

والخامس : ان تمسك به المجتهد كان حجة في حقه ان حصلت ظنة الظن

والا فلا . وأما المناظر فيقبل منه مطلقا واختاره الفزالي .

انظر مذاهبهم في حجية الشبه في المنخول ص ٣٧٨ - ٣٨١ المستصفي

٣١٥/٢ ، ارشاد الفحول ص ٣٢٠ احكام الامدى ٣٩٧/٣ ، نهاية السؤل

٦٤/٣ - ٦٥ ، مناهج العقول ٦٣/٣ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٧٢/٣ ،

اصول السرخسي ٢٢٦/٢ ، تيسير التحرير ٥٣/٤ ، فواتح الرحموت ٣٠١/٢ .

(٣) وفي ج: حاكيا به بالتحسية الشناة .

(٤) ويسميه بعضهم - كالبيضاوى والاسنوى وجماعة - الدوران وهو عبارة عن

حدوث الحكم بحدوث الوصف ، وانمداه بعده .

قال الاسنوى : وذلك الوصف يسمى مدارا والحكم يسمى دائرا ومثاله :

السكر مع صير العنب ، فإنه قبل ان يحدث فيه وصف الاسكار كان مباحا ،

وعند حدوثه حدثت الحرمة ، ثم لما زال السكر بصيرورته خلا زال التحريم

فدل على ان العلة السكر .

والاكثرون ظنا ، وقلنا : لا قطعاً ولا ظناً . لنا ان الوصف الموصوف بهما
يجوز ان يكون من لوازم العلة ، لا العلة ، وما يثبت به العلية غيرهما وهو مستقل
بنفسه . واستدل : بأن الدوران حاصل في المتضايين ، وليس احدهما طة
وأجيب بأن الظن انتفى لدليل خاص مانع . قالوا : اذا وجد الدوران ولا
مانع من كونه طة ولا قاطع بغيرها حصل الظن عادة كما لو تكرر غضب انسان
عند دعاه باسم ، غضب على الظن أنه سببه ، حتى ان الصغار يعلمون ذلك .
قلنا لولا ظهور انتفاء غير ذلك بدليل لم يظن وهو مستقل .

تنبيه :

الفرق بين تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه ان تحقيقه : نظر في اثبات العلة
في بعض (١) الصور بعد معرفتها في نفسها بنص أو اجماع أو استنباط ، والتنقيح : (٢)
(٣)

====
وقد اختلف الاصوليون في ان الدوران هل يفيد العلية أم لا ؟
١- فذهب جماعة من الاصوليين الى انه يدل على كون الوصف طة . ثم انقسم
القاتلون بذلك الى قسمين أ- فذهب بعض المعتزلة الى انه يفيد العلية
قطعاً . ب- وقال الجمهور : يفيدها ظناً بشرط عدم المزاحم . واختاره
البيضاوى والقاضي ابو بكر الباقلاني في جماعة من الاصوليين وقال الامدى :
هو مذهب اكثر ائمتنا زماننا .
٢- وذهب جماعة من الاصوليين الى انه لا يفيد بمجرد ، لا قطعاً ولا ظناً .
قال الامدى : والذي عليه المحققون من اصحابنا وغيرهم انه لا يفيد العلية
لا قطعاً ولا ظناً وهو المختار .
قال الشوكاني واختاره الاسناد ابو منصور وابن السعاني والغزالي والشيخ ابو
اسحاق الشيرازي وابن الحاجب .
انظر هذه المذاهب وادلة كل مذهب ومناقشة ادلة خصومهم في : احكام الامدى
٢٩٩/٣ - ٣٠١ ، نهاية السؤل ٦٨/٣ - ٧٠ ، مهاج العقول ٦٥/٣ - ٦٨ ،
المستصفى ٣٠٧/٢ - ٣٠٩ ، ص ٣٤٤ ، المنحول ٣٤٨ - ٣٥٠ ، البرهان
٨٢٥/٢ - ٨٤٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٢١ ، المعتمد ٧٨٤/٢ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٢٨٨/٢ -
٢٩٠ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٣٦٥/٣ ، فواتح الرحموت ٢٨٢/٢ ،
تيسير التحرير ٤٩/٤ - ٥٢ ، اصول السرخسي ١٧٦/٢ . وما بعدها وص ٢٢٧ .

(١) وفي أ : في نقض .

(٢) ومثاله تحقيق أن النباش سارق .

وسمى تحقيق المناط : لان المناط وهو الوصف : ظم انه مناط ، وبقي النظر
في تحقيق وجوده في الصورة المعينة . ارشاد الفحول ص ٢٢٢ وانظر احكام
الامدى ٣٠٢/٣ ، نهاية السؤل ٧٤/٣ ، مهاج العقول ٧٢/٣ - ٧٤ ،

(٣) التنقيح في اللغة : التهذيب والتمييز يقال : كلام منقح أي لا حشو فيه ،

====

النظر في تعيين العلة المنصوص عليها بحذف ما اقترن به مما لا مدخله (١)
في الاعتبار كحذف كونه اعرابيا وزيدا او كون الموطوءة زوجة أوامه ، وكونه شهر
تلك السنة . والتخريج (٢) : النظر في اثبات طة الحكم الثابت بنص او اجماع (٣)
بمجرد الاستنباط كالا جتهاد في اثبات الشدة العظيمة طة لتحريم الخمر وليس
بحجة كما مر .

فصل :

التعبد بالقياس جاز (٤) خلافا للشريعة والنظام وبعض المعتزلة . القــــــــال

====
والمناط هو العلة ، وهو اسم مكان الاناطة والاناطة التعليق والاصاق ومنه :
ذات انواط ، شجره كانوا في الجاهلية يعلقون عليها سلاحهم وورد ذكرها
في الحديث .

وفي اصطلاح الاصوليين :

هو أن يبين المستدل الغاء الفارق بين الاصل والفرع بأن يقول : لا فرق
بين الاصل والفرع الا كذا وذلك لا مدخل له في الحكم فيلزم اشتراكهما
في الحكم ، لاشتراكهما في الموجب له ، كقياس الأمة على العبد في
السراية ، فانه لا فرق بينهما الا الذكورة ، وهو طغى بالاجماع
ان لا مدخل له في العلية .

انظر : نهاية السؤل ٣ / ٧٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٢١ واحكام الامدى
٣ / ٣٠٣ ، مناهج العقول ٣ / ٧٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٨ ، تيسير
التحرير ٤ / ١٧٢ .

- (١) وفي ب : لا مدخل له فيه في الاعتبار .
- (٢) تخريج المناط استنباطه وهو اضافة حكم لم يتعرض الشرع لعلمته الى وصف
يناسب في نظر المجتهد ، بالسبر والتقسيم ، او بالمناسبة او غيرها .
انظر احكام الامدى ٣ / ٣٠٣ نهاية السؤل ٣ / ٧٤ .
- (٣) كررت " اجماع " في أسهوا .
- (٤) قبل الشروع في ذكر اختلافهم نذكر انهم قد اتفقوا على ان القياس حجة
في الامور الدنيوية . ذكره الاسنوى نقلا عن صاحب المحصول .
وقال الشوكاني : اعلم انه قد وقع الاتفاق على انه حجة في الامور الدنيوية
قال الفخر الرزاي كما في الادوية والاغذية .
وكذلك اتفقوا على حجية القياس الصادر منه صلى الله عليه وسلم وانما وقع
الخلاف في القياس الشرعي نهاية السؤل ٣ / ١٠ ارشاد الفحول
ص ١٩٩ .
وقال امام الحرمين : القياس فيما ذكره اصحاب المذاهب ينقسم الى عقلي
وشرعي ثم الناظرون في الاصول والمنكرون تفرقوا على مذاهب .
البرهان ٢ / ٧٥٠ .

وأبو الحسين : واجب عقلا . لنا لو فرض واقعا لم يلزم محال لذاته قطعا
ولأ لغيره لأن الاصل عدمه ، ولولم يجوز لم يقع . قالوا : العقل مانع من
سلوك طريق لا يؤمن فيها الخطأ فامتنع القياس عقلا . قلنا : ليس باخالة (١)
خصوصا مع ظن الصواب ، قالوا : ورود الشرع بالعمل بالظن ممتنع عقلا ، وقد
علم وروده بخلافه في مثل الشاهد الواحد والعبيد وانفراد النساء في
الأموال ، قلنا : ورد بالعمل بخبر الواحد وظاهر الكتاب . والمنع
في هذه لمنع خاص بها .

=== واليك مذاهبيهم في حجية القياس ملخصه من كتب الاصول +
المذهب الأول : يجوز التعبد بالقياس في الشرعيات عقلا .
قال الامدى : وبه قال السلف من الصحابة والتابعين ، والشافعي وأبو
حنيفة ومالك واحمد . الاحكام ٥ / ٤ ، وانظر اصول السرخسي
١١٨ / ٢ .

الثاني : يستحيل ورود التعبد بالقياس عقلا .
وهو مذهب الشيعة والنظام وجماعة من معتزلة بغداد .
انظر : احكام الامدى ٥ / ٤ ، البرهان ٢ / ٧٥٠ ، اصول السرخسي
١١٨ / ٢ ، نهاية السؤل ٣ / ١١ .

الثالث : العقل موجب لورود التعبد بالقياس .
وهو مذهب القفال الشاشي وابو الحسين البصرى والقاضي ابو الخطاب
الحنبلي ، وقال الدقاق : يجب العمل به بالعقل والشرع .
انظر : احكام الامدى ٥ / ٤ ، نهاية السؤل ٣ / ١٠ ، ارشاد الفحول
ص ١٩٩ .

والمذهب الرابع : يجوز القياس الشرعي دون العقلي .
نسبه امام الحرمين وحجة الاسلام الى الامام احمد بن حنبل والمقتضدين
من اتباه .
وانظر توضيح مذهب الحنابلة والروايات عن الامام احمد في العمل
بالقياس في : شرح الكوكب المنير ص ٣٢٧ ، روضة الناظر ص ١٤٧ ،
ومابعدا ، المسودة ص ٣٦٥ .

وانظر البرهان ٢ / ٧٥١ ، المنحول ص ٣٢٤ .
ولأجل الوقوف على مذاهب العلماء في مشروعية القياس وأدلة كل مذهب ومناقشة
أدلة الخصوم انظر : البرهان ٢ / ٧٥٠ ، ومابعدا ، احكام الامدى ٥ / ٤
ومابعدا ، المنحول ص ٣٢٤ ، ومابعدا ، نهاية السؤل ٣ / ١٠ - ١٣ ، مناهج العقول
٣ / ٨ - ١٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٥ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٢٦ ، ومابعدا ،
ارشاد الفحول ص ١٩٩ - ٢٠٤ ، اصول السرخسي ١١٨ / ٢ ، ومابعدا . اصول
البيزدي وكشف الاسرار ٣ / ٢٧٠ ، ومابعدا ، فواتح الرحموت ٢ / ٣١١ ، ومابعدا ،
التبصرة ص ٤١٩ ، الكمع ص ٥٤ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١٣٧ ، المستصفى ٢ / ٢٣٤ ،
ومابعدا ، المعتمد ٢ / ٧٢٤ ، ومابعدا ، احكام ابن حزم ١ / ٣٠٢ ، ١٠٤٩ / ٨ ،
فتح القفار ٣ / ١٠ ، المسودة ص ٣٦٥ - ٣٦٩ ، مختصر البجلي ص ١٥٠ .
(١) وفي ب : ليس بإخالة بالحاء المهبطه .

النظام (١) : امتنع عقلا وروود الشرع به مع العلم بانه يفرق بين التماثلات ويجمع بين المتفرقات فانه اوجب الغسل وابطل الصوم بالمنى بخلاف البول والمزى ، وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير ، وجلد بنسبه الزنا دون الكفر ، وقتل (٢) بشاهدين دون الزنا ، وفرق بين عدتي الموت والطلاق والحرة والامة ، وسوى بين قتل الصيد عددا وخطأ وبين القاتل والواطيء الصائم والمظاهر في الكفارة . قلنا : غير مانع من الجواز لجواز انتفاء صلاحية ما ظن جامعا أو وجود المعارض في الاصل أو الفرع . وأما المختلفات فلاشتراكها في معنى جامع أو اختصاص كل بعللة . قالوا مفضى الى الاختلاف وهو مردود بقوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) (٣) ورد بالزام (٤) العمل بالظواهر والمراد بالاختلاف التناقض أو الاضطراب المخل بالبلاغة لا اختلاف الاحكام الشرعية للقطع بقوته . قالوا : لو جاز فاما ان يصب كل مجتهد او واحدا وكون الشئ ونقيضه حقا محال وتصويب احدهما مع استوائهما محال . قلنا : يلزم في الظواهر مثله ، وشرط النقيضين الاتحاد وتصويب احد الظننيين لا بعينه (٥) ليس بمحال ، قالوا : لو جاز لجاز في الاصول فيتسلسل ، قلنا لا يلزم من اعتناها فيها للتسلسل الاعتناق في غيرها . القائل بالوجوب عقلا (٦) : الاحكام تعم صور الا تتناهى والنص غير واف بهما فوجب التعبد به . قلنا : الجزئيات غير متناهية لا أجناسها ، والتنصيص على الأجناس ممكن .

فصل :

أكثر المجوزيين (٧) قائلون بالوقوع خلافا

(١) انظر تفصيل حجج النظام والرد طيها في احكام الامدى ٤/٧-٨ التبصرة ص ٤٢٣ .

(٢) وفي ب : وقيل شاهدين .

(٣) جزء من الآية ٨٢ من سورة النساء ونصها (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) .

(٤) وفي ج : بالتزام العمل .

(٥) وفي ج : لا لعينه .

(٦) وهو القفال الشاشي وابو الحسين البصرى كما تقدم .

(٧) اى الذين اتفقوا على جواز التعبد بالقياس عقلا ، اختلفوا في الوقوع شرعا .

لسدادود (١) وابنه (٢)

- === فذهب داود بن علي الاصبهاني وابنه والقاشاني والنهرواني الى انه لم يرد التعبد الشرعي به اي انه لم يقع شرعا .
قال الامدى : ولم يقضوا بوقوع ذلك الا فيما كانت طهته منصوصة أو مومراً اليها . وقال الاسنوي : قال القاشاني والنهرواني : يجب العمل به في صورتين إحداهما ان تكون طه الاصل منصوصة والثانية ان يكون الفرع بالحكم اولى من الاصل .
وذهب الباقر الى ان التعبد الشرعي به واقع بدليل السمع .
واختلفوا في دلالة الدلائل السمعية عليه هل هي قطعية أم ظنية ؟
فذهب ابو الحسين البصري الى ان دلالة الدلائل السمعية عليه ظنية واختاره الامدى في الاحكام .
وذهب الباقر الى انها قطعية .
انظر مذاهبهم في الوقوع سمعا ومثلا مع أدلتها ومناقشتها واختلافهم في درجة دلالة الدلائل السمعية عليه في : احكام الامدى ٢٤٤/٤ - ٥٥ ، المستصفى ٢٣٤/٢ - ٢٤٠ المنقول ص ٣٢٥ - ٣٢٦ البرهان ٢/٧٥٠ منهاج البياضى ٨/٣ - ١٠ - ١٣ ، ١٥ - ١٧ ، ٢٠ - نهاية السؤل ٣/١٠ - ١٣ ، ١٥ - ١٧ ، ٢١ - ٢٢ مناهج العقول ٨/٣ - ٢١ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية اللبناني وتقرير الشرييني ٢/٣٣٧ - ٣٣٨ ، المعتمد ٢/٧٢٥ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٩٩ ، مختصر البعلبي ص ١٥٠ ، روضة الناظر ص ١٤٧ - ١٥٣ .
- (١) هو داود بن علي بن خلف امام اهل الظاهر ، وقد تقدمت ترجمته في الاجماع .
- (٢) هو ابو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الاصبهاني المعروف بالظاهري كان فقيها اديبا شاعرا ظريفا .
ولما توفي ابوه جلس في حلقة وكان علي مذهب والده فاستصغروه فسدوا إليه رجلا ، وقالوا له : سله عن حد السكر . فأتاه الرجل ، فسأله عن السكر ما هو ؟ ومتى يكون الانسان سكران ؟
فقال : اذا عزت عنه الهموم وباح بسره المكوم . فاستحسن ذلك منه ، وطم موضعه من العلم .
وكان عالما بالفقه وله تصانيف عديدة منها : كتاب الوصول الى معرفة الاصول ، وكتاب الانذار وكتاب الاعذار وغير ذلك .
وتوفي سنة ٢٩٧ هـ وعمر ٤٢ سنة .
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان ٤/٢٥٩ - ٢٦١ ، الفهرست ص ٣٠٥ ، شذرات الذهب ٢/٢٢٦ ، تاريخ بغداد ٥/٢٥٦ ، صر الذهبي ٢/١٠٨ ، طبقات الشيرازي ص ١٧٥ .

" لولا هذا لقضينا فيه برأينا" (١) وورث المبتوتة (٢) بالرأى (٣) وقول علي رضي الله عنه في الشارب "أرى عليه حد الغريبة" (٤) وقوله لعمر رضي الله عنه وقد شك في قتل الجمع بالواحد "أرأيت لو اشترك جماعة في سرقة أكنت تقطعهم ؟ قال : نعم قال : فكذا هذا" (٥) . ومن ذلك اختلافهم

- (١) تقدم تخريجه .
(٢) البت في اللغة : هو القطع، وبت الرجل طلاق امرأته فهي مبتوتة والاصل : مبتوت طلاقها، وطلقها طلقة بته؛ اذا قطعها عن الرجعة. ويقال : بت طلاقها وأبت بالثلاثي والرباعي . قال ابن فارس : يقال لما لرجعة فيه .
المصباح المنير ٤١/١، مختار الصحاح ص ٣٩-٤٠ .
(٣) ومن ورث المبتوتة : عثمان بن عفان رضي الله عنه . فعن عبدالله بن الزبير قال : طلق عبدالرحمن بن عوف امرأته تماضر بنت الاصبغ الكلبية ثم مات وهي في عدتها فورثها عثمان . وفي رواية : كيف ترى في رجل طلق امرأته ثلاثا ؟ فقال : اما عثمان فورثها . رواه الدارقطني في سننه ٦٤/٤
وانظر احكام الامدى ٤٣/٤ .
(٤) هذا الاثر المنسوب الى علي كرم الله وجهه تقدم تخريجه عند الكلام على جواز انعقاد الاجماع عن قياس .
وروى مسلم عن علي رضي الله عنه انه قال : " جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وجلد ابو بكر اربعين وجلد عمر ثمانين . وكل سنة وهذا أحب إليّ " .
يعنى الاقتصار على الاربعين الذي فعله رسول الله وابو بكر .
صحيح مسلم ٢١٦/١١ . وانظر شرح النووى على مسلم ص ٢١٧-٢١٨ .
ويمكن ان يقال : كيف يشير على عمر بما لا يحب ، أو بما يفضل غيره ؟
والجواب بالجمع بينهما : ان الجلد ثمانين كان رايه في خلافة عمر بن الخطاب ثم يرجع إلى الاربعين في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهم اجمعين لان القصة الثانية حدثت في خلافة عثمان ، عندما جلد الوليد اربعين جلده وعلي بن ابي طالب يعد .
وقد روى مسلم والترمذي الخبر الاول وفيه ان الذي اشار على عمر بن الخطاب بجلد الشارب ثمانين هو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه .
انظر صحيح مسلم ٢١٥/١١ سنن الترمذى ٤٨/٤ .
وانظر احكام القرآن لابن العربي ٦٥٤/٢ احكام الامدى ٤٣/٤ .
(٥) وعن سعيد بن المسيب ان انسانا قتل بصنعا* وان عمر قتل به سبعة نفر وقال : لو تملا عليه اهل صنعا* لقتلتهم به جميعا . رواه الدارقطني في سننه ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ .

في الجَد (١) فاسقط بعضهم به الاخوة كالأب وقاسم بينهم اخرون . وفي أنت حرام فقيل (٢) ثلاث وواحدة ويمين وظهار الى غير ذلك . قالوا : آحاد فلا قطع ، ولو سلم فهم بعض الصحابة . ولو سلم أنه من غير تكبير دليل ، منع عدم التكبير ، ولو سلم منع انه وفاق ، ولو سلم فأقيسة خاصة . قلنا : ستواتر المعنى كجود حاتم والشياع والتكرار من غير انكار قاطع عادي ، والا فالعادة قاضية بنقل الانكار وقد مرّ حجة كونه وفاقا . والقطع حاصل بأن العمل بها إنما كان لظهورها لا لخصوصها كظاهر (٣) الكتاب والمتواتر ، وأيضا فقد تواتر عنه عليه السلام ، وان كانت الجزئيات آحادا . تعليل الاحكام للبناء عليها وهو معنى القياس مثل : "أرأيت لو كان على أبيك دين" (٤) "أينقص اذا جف" (٥) "انها ليست بنجسه انها من الطوافات" (٦) "فانه لا يدري أين باتت يده" (٧) واستدل على الحاق كل محصن بما عزر ، ورد : إما بحكمي على الواحد وإما للاجماع على التعميم في مثله ، واستدل (باعتبروا) (٨) اي أنظروا فيمن هلك قبلكم بالكفر بما هلكوا به فاجتنبوا اسباب الهلاك . وضعف بأنه ظاهر في الاتعاض بحالهم ولو سلم فصيغة الأمر تحتله (٩) . وحديث معاذ (١٠) وامثاله وهي ظنية .

-
- (١) انظر اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في ميراث الجد في : سنن الدارمي ٢/٣٥٧ - ٣٥٨ سنن الدارقطني ٤/٩٢ - ٩٤ ، فتح الباري ١٢/٢٠ - ٢٢ تلخيص الحبير ٣/٨٧ ، ٤/١٩٥ .
- (٢) انظر احكام الامدى ٤/٤٥ .
- (٣) وفي ب : لظاهر .
- (٤) تقدم تخريجه في ص (٦١٤) .
- (٥) تقدم تخريجه في ص (٦١٤) .
- (٦) وكذا هذا قد تقدم تخريجه في ص (٥٩٥) .
- (٧) خرج في ص (٣٧٦) .
- (٨) جزء من الاية ٢ من سورة الحشر وصوابها (فاعتبروا) وقد تقدمت كتابتها كاملة .
- (٩) وفي ب : محتمله .
- (١٠) حديث معاذ لما سأله الرسول صلى الله عليه وسلم : بم تقضي ؟ قال : بكتاب الله . قال فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله . قال : فان لم تجد في سنة رسول الله ؟ قال : اجتهد رأيي ولا آلوا . قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي الله . وقد تقدم تخريجه . وانظر اصول البيهزدي وكشف الاسرار ٣/٢٧٨ وما بعدها .

فصل :

في دفع (١) العلل المؤثرة ، ولا يصح الا بالمانعة (٢)

(١) ويسميه بعضهم الاعتراضات الواردة على القياس وبعضهم يسميها القوادح . وقد اعتبرها الامدي خمسة وعشرين اعتراضا . وبعضهم اوصلها الى ثلاثين اعتراضا واقتصر بعضهم على عشرة واعتبر الباقية راجعة اليها . وذهب فخر الاسلام الى ان الصحيح منها اثنان وهما : الممانعة والمعارضة . وما عداهما لا ينظر الى الاعتراض به . وقال الامام عبد العزيز البخاري : واعلم ان الشيخ - يعني البيزدوي - رحمه الله في هذا الباب جعل الدفع بالمناقضة وفساد الوضع فاسدا ، والدفع بالممانعة صحيحا . واعترض عليه . . . الخ انظر تفصيل الاعتراض على البيزدوي في كشف الاسرار ٤/٤٨ . وقال شمس الأئمة : الاعتراضات الفاسدة على العلل المؤثرة اربعة : المناقضة وفساد الوضع ، ووجود الحكم مع عدم العلة والمفارقة بين الاصل والفرع .

والصحيحة اربعة : الممانعة ثم القلب المبطل ثم العكس الكاسر ، ثم المعارضة بعلّة اخرى . اصول السرخسي ٢/٢٣٢-٢٣٣ . وذكر صدر الشريعة ابو اليسر : ان الاعتراضات الصحيحة على العلل خمسة اوجه . فاضاف على ما ذكر شمس الأئمة : بيان فساد الوضع . ثم قال : واما الاعتراضات الفاسدة ، فلا نهاية لها ، لان كل انسان فاسد الخاطر ، يعترض بما بداله فلا يقدر احد على حصر الاعتراضات الفاسدة . قال عبد العزيز البخاري . وهو الاظهر .

كشف الاسرار ٤/٤٨ . وسردها حجة الاسلام في المستصفي ، وأعرض عن الكلام في تفاصيلها وقال : وقد اندرج تفاصيلها تحت ما ذكرناه ، وما لم يندرج تحت ما ذكرناه فهو نظر جلدي يتبع شريعة الجدل ، فان لم يتعلق بها فائدة دينية فينبغي ان نشح على الاوقات ان نضيعها فيها . المستصفي ٢/٣٤٩ . ولكنه عاد فذكرها في كتابه المنخول مفصلة . انظر ص ٤٠١ وما بعدها .

وللوقوف على انواع الاعتراضات واختلاف العلماء فيها ارجع الى : احكام الامدي ٤/٦٩ وما بعدها ، اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٤/٤٣ وما بعدها ، تيسير التحرير ٤/١١٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٢/٣٣٠ وما بعدها ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٢٩٤ وما بعدها ، المسودة ص ٤٢٩ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٧٢ وما بعدها ، اللع ص ٦٥ المنتهى لابن الحاجب ص ١٤٩ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٤ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير ص ٣٣٠ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ وما بعدها ، البرهان ٢/٩٦٥ وما بعدها فصول البدائع ٢/٣٣٧ وما بعدها ، المعتمد ٢/١٠٣٩ وما بعدها ، اصول السرخسي ٢/٢٣٢ وما بعدها ، فتح الغفار بشرح النار ٣/٤١ وما بعدها .

(٢) الممانعة قال الجرجاني : هي امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المعلل

والمعارضة (١) ولا وجه للمناقضة (٢) لظهور الاثر بالكتاب والسنة فلان تصورت

==== من غير دليل التعريفات ص ٢٣١ .
وقال السرخسي : اطم بأن المانعة اصل الاعتراض طي العلة المؤثرة ،
من حيث ان الخصم المجيب يدعي ان حكم الحادثة ما اجاب به ، فاذا لم
يسلم له ذلك يذكر وصفا يدعي انه علة موجبة للحكم في الاصل المجمع
عليه وأن هذا الفرع نظير ذلك الاصل ، فيتعدى ذلك الحكم بهذا الوصف
الى الفرع .

اصول السرخسي ٢٣٥ / ٢ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤٩ / ٤
واحكام الامدى ٧٥ / ٤ ، ٨٢ .

(١) المعارضة لفة : هي المقابلة طي سبيل المانعة .
واصطلاحا : هي اقامة الدليل طي خلاف ما اقام الدليل طيه الخصم .
ودليل المعارض ان كان عين دليل المعلل ، يسمى قلبا ، والا فان كانت
صورت كصورت يسمى معارضة بالمثل ، والا فمعارضة بالغير . التعريفات
ص ٢١٩ .

وقال عبد العزيز البخارى : والمراد من المعارضة هنا : تسليم المعتبر في
دلالة ما ذكره المستدل من الوصف طي مطلوبه وانشاء دليل اخر يدل
طى خلاف مطلوبه .

وقيل : هي مانعة في الحكم مع بقاء دليل المستدل ، ان السائل يقول
للمجيب : ما ذكرت من الوصف وان دل طى الحكم لكن عندي من الدليل
ما يدل طى خلافه . فليس فيه تعرض لدليله بالابطال . كشف الاسرار

٥١ / ٤ تيسير التحرير ١١٢ / ٤ .
وقد مثل لها الامدى فقال : كمعارضة من طل وجوب القصاص في القتل بالمثل
بالقتل العمد العدوان بالجراح في الاصل ونحوه .

الاحكام ٩٣ / ٤ وانظر ارشاد الفحول ص ٢٣٢ .

(٢) المناقضة لفة : ابطال احد القولين بالاخر .

واصطلاحا : هي منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل .

وشرط في المناقضة ان لا تكون المقدمة من الاوليات ، ولا من المسلمات ولم يجز
منعها . واما اذا كانت من التجريبات والحدسيات والمتواترات فيجوز
منعها لانه ليس بحجة طى الغير . التعريفات ص ٢٣٢ .

وقال الامدى : النقي هو عبارة عن تخلف الحكم مع وجود ما ادعى كونه
علة . الاحكام ٨٩ / ٤ .

واعبر الحنفية المناقضة من الاعتراضات الفاسدة ومنعوا ورودها طى العلل
المؤثرة لان التأثير لا يتبين الا بدليل الكتاب او السنة او الاجماع .
وهذه الادلة لا تتناقض فان احكام الشرع طيها تدور ، ولا تناقض في احكام
الشرع .

انظر : اصول السرخسي ٢٣٣ / ٢ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤٤ / ٤ ،
وتيسير التحرير ١١٢ / ٤ ، ١٣٨ .

مناقضة خرج على ما مر (١) من عدم الحكم لعدم العلة (٢) كقولنا: مسح في وضوءه
فلا يسن تكراره كالخف، لا يلزم الاستنجاؤه لأنه إزالة الخبث فإنه اذا لم
يعقب أثرا لا يسن. ولا لفساد (٣) الوضع ان لا يوصف الكتاب والسنة والاجماع
به. ولا للفرق (٤) لأن السائل منكر فله الدفع، وذكر معنى آخر في الاصل

- (١) مر ذلك في شروط طه الاصل.
- (٢) قال السرخسي: وبيان هذا انا اذا اطلنا في تكرار المسح بالرأس، انه مسح مشروع في الطهارة فلا يسن تثليثه كالمسح بالخف، لا يدخل الاستنجاؤه بالاحجار نقضا لأن المسح هناك غير مشروع في الطهارة، انما المشروع ازالة النجاسة العينية حتى لو تصور خروج الحدث من غير ان يتنجس شيء ما هو ظاهر لم يجب المسح أصلا. وإزالة النجاسة غير المسح وهو لا يحصل بالمرءة إلا نادرا، فعرفنا ان انعدام الحكم لانعدام العلة.
- اصول السرخسي ٢/٢٣٣ وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/٤٤.
- (٣) هذا معطوف على قوله "ولا وجه للمناقضة". ومعنى ذلك: انه كما لا يتصور المناقضة بعد صحة الاثر وظهوره لا يتصور فساد الوضع ايضا لأن التأثير لا يثبت الا بدليل مجمع عليه. فبعد ذلك دعواه ان الوصف يأبى عن هذا الحكم وأنه في وضعه فاسد لا تسع. لأن الكتاب والسنة والاجماع لا يضع الفاسد، وهو مثل النقض بل أقوى منه. كشف الاسرار ٤/٤٥ وانظر اصول السرخسي ٢/٢٣٣، ٢٧٦، واحكام الامدى ٤/٧٣، ارشاد الفحول ص ٢٣٠، تيسير التحرير ٤/١١٧، ١٤٥، المحلي على جمع الجوامع ٢/٢٢١.
- (٤) معطوف على ما تقدم من المناقضة وفساد الوضع. والمعارضة به فاسدة عند الحنفية. قال البزدوي: وأما الفرق فانما فسد لوجوه ثلاثة: احدها: ان السائل منكر، فسبيله الدفع دون الدعوى فاذا ذكر في الاصل معنى اخر انتصب مدعيا. ولأن دعواه ذلك المعنى الذي لا يصلح للتعدي الى هذا الفرع لا يمنع التعليل بعله متعدي فلم يبق لدعواه اتصال بهذه المسألة.
- ولأن الخلاف في حكم الفرع ولم يصنع بما قال في الفرع الا أن أرانا عدم العلة وعدم العلة لا يصلح دليلا عند مقابلة عدم على ما مر ذكره، فليحلل يصلح دليلا عند مقابلة الحجة اولى. اصول البزدوي بحاشية كشف الاسرار ٤/٤٦ - ٤٧ وانظر اصول السرخسي ٢/٢٣٤.
- وقال الامدى: واعلم ان سوء الفرق عندنا بنات زماننا لا يخرج عن المعارضة في الاصل أو الفرع، الا انه عند بعض المتقدمين عبارة عن مجموع الامرين، حتى أنه لو اقتصر على احدهما لا يكون فرقا.
- ولهذا اختلفوا، منهم من قال: انه غير مقبول لما فيه من الجمع بين أسئلة مختلفة وهي المعارضة في الاصل والمعارضة في الفرع. ومنهم من قال بقبوله. احكام الامدى ٤/١٠٣ وانظر ارشاد الفحول ص ٢٢٩.

دعوى وغايته أن يذكر طة لا تتعدى لكنها لا تمنع التعددية . وحاصله في الفرع عدم العلة والعدم ليس بدليل . اما الممانعة فأربعة ^(١) : اولها في نفس الحجة كما اذا كانت طردية أو عدمية كما يعلل فساد النكاح بشهادة النساء والرجال بأنه ليس بمال . وثانيها : في وجود الوصف في الفرع والاصل لجواز كونه مختلفا فيه كقولنا في ايداع الصبي مسلط على الاستهلاك وفي صوم العيد منهي ، وهو دليل التحقق ^(٢) والخصم يقول مسلط على الحفظ والنهي نسخ .
وثالثها : في شرطها ^(٣) وقد عرفتها والمنوع ههنا شرط متفق عليه وقد فقد في الاصل او الفرع كقولهم في السلم الحال : أحد عوضي البيع فكان كتمن المبيع ، فيقال الشرط ان لا يغير حكم النص ولا يكون معدولا به عن القياس وقد فقدنا . ورابعها : في اثرها لان مجرد الوصف بلا أثر ليس بحجة عندنا . قلنا المنع حتى يثبت . وأما المعارضة ^(٤) فنوهان : معارضة بناقضة ، وخالصة ، فالأول وهو القلب نوهان : احدهما أن يجعل العلة حكما والحكم طة ولا يتأتى الا في التعليل بالحكم ^(٥) كقولهم الكفار يجلد بكرهم فيرجم ^(٦) شبيههم كالمسلمين . والقراءة تكررت فرضا في الاوليين فكانت فرضا في الاخرين كالركوع . قلنا السلم لم يجلد ^(٧) بكره الا لانه يرجم شبيهه ولم يتكرر الركوع فرضا في الاوليين الا لانه فرض في الاخرين ، والمخلص ^(٨) ان يخرج مخرج الاستدلال بأن يكونا نظيرين ليدل كل على الآخر ^(٩) كقولنا : ما يلتزم ^(١٠) بالنذر يلتزم ^(١٠) بالشروع " اذا صح " ^(١١) كالحج .

- (١) انظر اوجه الممانعة في اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤٩/٤ واصول السرخسي ٢٣٥/٢ ، ٢٦٩ ، واحكام الامدى ٧٥/٤ ارشاد الفحول ص ٢٣٠ تيسير التحرير ١٣٠/٤ وما بعدها .
- (٢) وفي ب : التحقيق .
- (٣) وفي ب : شروطها .
- (٤) انظر انواع المعارضة وكلام الاصوليين فيها في : احكام الامدى ٩٣/٤ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٥١/٤ ، اصول السرخسي ٢٣٨/٢ وما بعدها وص ٢٤٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ١٤٦/٤ وما بعدها .
- وارشاد الفحول ص ٢٣٢ .
- (٥) وفي أ : بالحكمة .
- (٦) وفي ج : ويرجم .
- (٧) وفي ب : لا تجلد .
- (٨) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٥٤/٤ .
- (٩) وفي ج : في الاخير . (١٠) وفي ب : يلتزم .
- (١١) قوله " اذا صح " ساقط من ب .

والشيب الصغيرة يولى طيها في مالها فيولى في نفسها كالبيكر الصغيرة
فيقال : انما لزم الحج بالنذر لانه يلزم بالشروع ، وانما يولى على البكر
في مالها لانه يولى عليها في نفسها . قلنا : النذر لما وقع قرينه لكونه
سببا لزم ابتداء الفعل رعاية له ^(١) مع انفصاليه عنه فلئن يلزم مباشرة
القرينة أولى ، والولاية شرعت للعجز في النفس والمال والشيب والبكر فيه
سواء . اما الرجم والجلد والقراءة والركوع فيفترقان ^(٢) حتى افترقا فسي
شرط الثيابة . والقراءة تسقط بالافتداء عندنا ، وبخوف فوت الركعة عندكم
ويجب الفعل على العاجز عن الذكر ، لا بالعكس ^(٣) وافترق الشفعان في
سقوط السورة والجهر فلم يكونا نظيرين و ^(٤) ثانيهما ^(٥) ان يجعل الوصف
شاهدا لك ، وقد جعله شاهدا عليك . ولا يتأتى الا في وصف زائد مقرر ومفسر
كقولهم في رمضان : صوم فرضي فوجب تعيين النية كالقضاء . وفي المسح ركن
فيثلت ^(٦) كالغسل . قلنا : لما كان فرضا استغنى عن التعيين بالتعيين ^(٧)
كالقضاء الا ان هذا يتعين بالشروع وذاك ^(٩) قبله . ولما كان ركنا وجب ^(١٠)

- (١) وفي ب : وقاية له . وهو تحريف .
(٢) كذا في الاصل وجميع النسخ ورد بالتثنية مع ان السابق عليه اربعة وهي
الرجم والجلد والقراءة والركوع . وقال الهزدوي : فاما الجلد والرجم
فليسا بسواء في انفسهما وفي شروطهما أيضا ، حتى افترقا في شرط
الثيابة . وكذلك القراءة والركوع والسجود ليسا بسواء ، لان القراءة ركن
زائد تسقط بالافتداء عندنا ، وتسقط لخوف فوت الركعة عنده - يعني
الشافعي - انظر اصول الهزدوي وكشف الاسرار ٥٥ / ٤ .
(٣) يعني لو كان عاجزا عن الافعال دون الازكار كالمرضى الذي لا يقدر على
الايما لم يجب عليه اداء الصلاة بخلاف الافعال ، فان من قدر طيها
دون الازكار - كالاخرس والامي - تجب الصلاة عليه . كشف الاسرار ٥٥ / ٤ - ٥٦ .
(٤) سقطت " الواو " من ب .
(٥) أي ثاني نهي المعارضة بمناقضة - أي ثاني نوعي القلب - انظر اصول
الهزدوي وكشف الاسرار ٥٦ / ٤ ، واصول السرخسي ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ،
احكام الامدى ٤ / ١٠٥ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٢٦ ، تيسير
التحرير ٤ / ١٦٢ وما بعدها .
(٦) وفي ب : فثلث .
(٧) وفي ب : بالنص . وسقطت من أ .
(٨) وفي ب : لا أن هذا .
(٩) وفي ب : وذلك .
(١٠) وفي ج : فوجب .

ان لا يسن تثليثه بعد إكماله بالزيادة على الفرض كغسل الوجه لأن المسح
يقام بالقليل فاستيعابه تكميل في محله كالترار في الغسل المستوعب وقد يلحق
بهذا النوع العكس ^(١) وان لم يكن منه وهو نوعان : رد الشيء على سننه ويصلح
للترجيح كقولنا ما يلتزم ^(٢) بالنذر يلتزم ^(٢) بالشروع كالحج ، وعكسه الوضوء .
والاخر رده على خلاف سننه كقولهم : عبادة لا يمضي في فاسدها فلم تلزم بالشرع
كالوضوء ، فيقال فاذا يستوى فيه النذر والشروع كالوضوء وهذا ضعيف لذهاب
المناقضة حيث أتى بحكم اخر ، ولهطلان القياس باختلاف الاستواء فانه في
الوضوء سقوط وفي الصلاة ثبوت ، فامتنعت ^(٣) تعدية استواء السقوط لاثبات
الاستواء في الصلاة .

والثاني ^(٤) : المعارضة ^(٥) الخالصة وهي خمسة في الفرع وثلاثة في الاصل .
واصح الفرعية : المقابلة بالضد فاذا قيل ركن فيسن تثليثه كالغسل قيل صح
فلا يسن كالحف . وثانيها : مع زيادة مقررة بركن فلا يسن تثليثه بعد إكماله
كالغسل . وثالثها مع تغيير ينفي به ما اثبت كقولنا في اليتيمة : صغيرة فتتكح
كالتى لها أب . فيقال : صغيرة فلا يولى عليها بولاية الاخوة كالمال . وهذا
تغيير لأن الاول تعرض لاثبات الولاية ، وهذا لتعيين الولي الا أنه يستلزم
نفي الاول لاستلزام انتفاء ولاية الاخ انتفاءها مطلقا بالاجماع . ورابعها :
هو ثاني قسمي العكس ، وفيه صحة من وجه كما قلنا : يملك الكافر بيع (العبد) ^(٦)
المسلم فيملك شراءه كالمسلم . فيقال : وجب استواء الابتداء والبقاء كالمسلم .

- (١) العكس لفظة : هو رد الشيء على سننه وراه ، مأخوذ من عكس المرأة ، فان نورها
يرد نور بصر الناظر فيما وراه على سننه حتى يرى وجهه كأن له في المرأة
وجها وعينا يبصر به . وهو في العلة على وجهين : انظر تفصيلهما في
اصول السرخسي ٢٤١/٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ٥٨/٤ .
- (٢) وفي ب : يلزم .
- (٣) وفي ب : فامتنع .
- (٤) أى الثاني من نوعي المعارضة : المعارضة الخالصة .
انظر انواعها والكلام عليها في : اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٠/٤ -
٦٨ ، اصول السرخسي ٢٤٢/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ١٦٦/٤ وما
بعدها .
- (٥) وفي ب : في المعارضة .
- (٦) زيادة من ب .

وخامسها : المعارضة في حكم اخرفيه نفي الاول كما لو عورض ابو حنيفة في
المضعية ^(١) اذا قال زوجها الاول احق بالولد للفراش الصحيح. بأن الثاني
ذو فراش فاسد فكان له كالمولود من نكاح بغير شهود ، فظاهرها فاسد لا اختلاف
الحكم ، لكن لما تعذر اثبات النسب لزيد بعد عمر وصحت بما يصلح سببا له
فرجع ^(٢) الاول بالصحة فاذا عورض بالحضور رد بأن الصحة والملك أرجح
في الاعتبار لأن الفاسد شبهه فلا يعارض الحقيقة . واما الاصلية ^(٣) فأولها :
المعارضة بمعنى غير متعد وهي باطلة لعدم حكمها . وثانيها : التعديسة
الى مجمع طيه كالارزبالا رز. وثالثها : الى مختلف كالتفاحة بمثليها ، ومن
النظار ^(٤) من استحسنها في الاصل للاجماع على ان العلة احدهما فاثبات
هذه ابطال للاخرى ضرورة. ورد بان الاجماع على فساد احدهما لفسد
يخصها لا لصحة الاخرى .

فائدة :

كل ما يذكر في الاصل على وجه المفارقة فاجعله مانعة ^(٥) ، كقولهم في اعتاق

- (١) أي المرأة اذا نعي اليها زوجها .
قال السرخسي وبيان الوجه الخامس فيما يقول ابو حنيفة في المرأة اذا
نعي اليها زوجها ، فاعتدت وتزوجت بزواج آخر وولدت منه اولادا ،
ثم جاء الزوج الاول حيا . فان نسب الاولاد يثبت من الاول لانه صاحب
فراش صحيح طيه ، وثبت النسب باعتبار الفراش وهما يعارضان ،
بان الثاني صاحب فراش حاضر ، ومع صفة الفساد يثبت النسب مع صاحب
الفراش الحاضر كما لو تزوج امرأة بغير شهود ودخل بها . فهذه معارضة
باثبات حكم في غير المحل الذي وقع التعليل ان الفاسد غير صحيح . الخ
اصول السرخسي ٢/٢٤٣ - ٢٤٤ . وانظر اصول البيزدوي وكشف الاسرار
٦٣/٤ ، والرسالة للامام الشافعي ص ٥٥٩ .
- (٢) وفي ب : فيرجح . وفي ج : فترجح .
- (٣) اي المعارضة في الاصل انظر اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٦٤/٤ ، اصول
السرخسي ٢/٢٤٤ .
- (٤) انظر : اصول البيزدوي وكشف الاسرار ٦٥/٤ اصول السرخسي ٢/٢٤٥ .
- (٥) قال الامام البيزدوي : وكل كلام صحيح في الاصل يذكر على سبيل المفارقة
فاذكره على سبيل الممانعة . اصول البيزدوي ٦٦/٤ - ٦٧ .
وانظر توضيحه في كشف الاسرار نفس الصفحات وانظر اصول السرخسي ٢/٢٤٥ .

الراهن تصرف لا في حق المرتهن بالابطال فيرد كالبيع . ففرقوا باحتمال البيع للفسخ ، والحق ان القياس للتعديدية دون التغيير وهذا تغيير لأن حكم الاصل وقف ما يحتمل الفسخ ، وحكم الفرع ابطال ما لا يحتمله ، وكذا اذا قيل : قتل آدمي مضمون فوجب المال كالخطأ . ففرق بأن المثل في الخطأ متعذر ، قلنا : شرط القياس غير موجود لأن حكم الاصل كون المال خلفا عن القود وهذا مزاحم له .

وجوه دفع المناقضة :

قد سلف انها لا ترد على المؤثرة لكن اذا تصورت مناقضة فالدفع بالجمع والتوفيق بأربعة أوجه (١) : اولها : بالوصف : مسح فلا يسن تثليثه كالخف ، فانما ينقض بالاستنجا قلنا ليس بمسح بل ازالة نجاسة ، ولهذا لا يسن اذا لم يوتر . وكقولنا : نجس خارج فكان حدثا كالبول فلا ينقض بغير السائل لأنه ظاهر غير خارج . ولهذا لم يجب غسله اجماعا . وثانيها بمعناه وتقريره : أن المسح تطهير حكيم غير معقول والتكرار توكيد فانما لم يرد (٢) بطل ، ولهذا تادى الفرض (٣) ببعض المحل والاستنجا ازالة نجاسة وفي التكرار توكيده ولهذا لم يتأد ببعضه فكان نظير الغسل وغير السائل لا يتعلق به تطهير والسائل أوجه (٤) فكان نظير البول . وثالثها : بالحكم كقولنا : الغصب سبب لملك البدل (٥) فكان سببا لملك البدل فانما أورد المدبر أجيب بأنه سبب أيضا ولهذا ظهر أثره فيما يضم إليه لكن امتنع حكمة لما نع . وكقولنا في الصائل (٦) قتله لحياء نفسه فلم يناف العصمة كالمكلف لدفع المصمة فانما أورد مال الباغي اجيب بأن عصمته لم تهطل باحياء المهجة . ورابعها : بفرض الحكم كقولنا : نجس خارج فانما أورد المستحاضة ، أجيب بأن الفرض التسوية بينه وبين الخارج من السبيلين وذلك حدث ، فانما دام كان عفوا لموضع الخطاب (٧) بالأداء فكذا هذا

- (١) انظر وجوه دفع المناقضة الاربعة في : اصول السرخسي ٢٤٦/٢ وما بعدها ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٦٩/٤ .
- (٢) وفي أ : فاذا لم يزد . بالزاي .
- (٣) وفي ب : الفروض .
- (٤) وفي ب : أوجه .
- (٥) وفي ب : الهد .
- (٦) اي الجمل الصائل ونحوه . انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٧٣/٤ .
- (٧) وفي ب : الخطأ .

وقد يلقب هذا القسم بأنه لا يفرق حكم أصله .

وجوه دفع العطل الطردية :

وهي أربعة : القول بموجب (١) العلة وهو التزام ما يلزمه المستدل كقولهم (٢)
ركن فيسن تثليثه كالفسل ، فنقول : الاستيعاب تثليث وزيادة إذ ليس من لوازم
التثليث اتحاد المحل . فان غير التثليث الى التكرار منعناه في الفسل والسنة ليس
إلا الاكمال ولما تعذر بالطالة كالركوع والسجود لا استيعاب المحل كان التكرار
خلفا والاكمال في المسح ممكن فيبطل الخلف وظهر الفقه وهو أن لا أثر للركنية
في التكرار ولا التكميل ، فان مسح الخف مشارك في سنية (٣) الاطالمة
ولا ركنيه فكذلك المضمضة . أما المسح فله أثر في التخفيف لا أنه ليس لطهر
معقول فسنت إطالته لا تكراره ، وهذا بناء على أن الفرض يتأدى بالبعض وهم
يمنعون ، بل الفرض الكل والبعض رخصه ، وأجيب بأن الاستيعاب غير
مراد من الباء في (برؤسكم) (٤) فكان البعض أصلا والاستيعاب تكميلا ،
والزيادة على التكميل بدعة . وكقولهم (٥) في رمضان : صوم فرض فوجب تعيين

- (١) انظر تفصيل القول بموجب العلة في : اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠٣/٤
ومابعدھا ، اصول السرخسي ٢٦٦/٢ ومابعدھا ، احكام الامدى ١١١/٤
ومابعدھا ، ارشاد الفحول ص ٢٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٠٢ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني ٣١٦/٢ ومابعدھا .
- (٢) قال السرخسي : وبيان ذلك فيما عطل به الشافعي رحمه الله في تكرار
المسح بالرأس : انه ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالفسل في المغسول . اصول السرخسي
٢٦٦/٢ وبالرجوع الى الرسالة وجدت الامام الشافعي يقول بعد سوجه
الحديث صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم - فلما سبه مرة استدللنا على
أنه لو كانت مرة لا تجزى لم يتوضأ مرة ويصلي ، وان ما جاوز مرة اختيار ،
لا فرض في الوضوء لا يجزى أقل منه * الرسالة ص ١٦٤ بتحقيق احمد شاكر .
وقال في كتاب الام - بعد ذكر ما يجزى من مسح الرأس - وأحب لو مسح
رأسه ثلاثا وواحدة تجزئه ص ٢٣ وانظر ص ٢٢ منه والمحلي على جمع
الجوامع وحاشية البناني ٢٢٢/٢-٢٢٣ .
- (٣) وفي ب : سنة .
- (٤) جزء من اية الوضوء رقم ٦ من سورة المائدة . وقد تقدمت كتابتها كاملة .
- (٥) أى قول الشافعية . انظر كتاب الام للامام الشافعي ٨١/٢-٨٢ مختصر
المزني بهامش كتاب الام ٢/٢ ومابعدھا ، المحلي على جمع الجوامع
وحاشية البناني ٢٢٤/٢ ، احكام الامدى ٩٠/٤ ، شرح الجلال على
منهاج الطالبين وحاشية قليوبي وعميرة عليه ٥٢/٢-٥٣ .

النية . فقلنا بالموجب من حيث ان الاطلاق فيه تعيين . وكقولهم (١) باشر فعلا (٢)
لا يمضي في فاسده فلم يقض بالافساد (٣) كالوضوء . فقلنا (٤) بالموجب بأن القضاء
ليس بالافساد ، ولهذا يجب بالفساد ، كما لو وجد المتيمم في رحله ما لكنه بالشروع
يصير مضمونا وفواته موجب لمثله فان غيرت العبارة الى انه لا يجب بالشروع ولا بالافساد
كالوضوء قلنا ضمان القره عندنا بوصف الالتزام بالنذر . الثاني (٥) الممانعة : وهي
اربعة (٦) : أولها في الوصف كقولهم عقوبة تعلقت بالجماع فلا تجب (٧) بالأكل
كالزنا . وهو ممنوع فان الكفارة عندنا تعلقت بالفطر . وكقولهم في التفاحة (٨)
بمثلها : مطعوم بمطعوم مجازفة فيبطل كالصبرة بالصبرة فنقول : مجازفة
ذات أو وصف ، فان قال ذات قلنا بالصورة أم بالمعيار ولا بد من المعيار لأن المطعوم
بمثله كيلا جائز وان تفاوتت بالذات ، فإن قال : بي غنى عن هذا منع المجازفة مطلقة
فيضطر الى أن الطعم علة بشرط الجنس ، مع أن الكيل الذي به الجواز لا يعدم
الا الفضل على المعيار . ومن الممانعة ما يدخل في الاصل كقولهم : طهارة

-
- (١) أي الشافعية .
(٢) وفي أوج : نفلا .
(٣) قال الشافعي رحمه الله : وان أفطر المتطوع من غير عذر ، كرهته له ، ولا قضاء
عليه . وخالفنا في هذا بعض الناس فقال : عليه القضاء ، واذا دخل في شيء
فقد أوجبه على نفسه .
واحتج بحديث الزهري : " ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصه
أن يقضيا يوما مكان يومهما الذي أفطرتا فيه .
قال الشافعي : وليس بثابت انما حدثه الزهري عن رجل لا يعرفه . ولو كان
ثابتا كان يحتمل ان يكون إنما أمرهما علي معنى ان شاء الله وأطعم .
ولمزيد من الايضاح ارجع الى : كتاب الام ٨٨ / ٢ ، مختصر المزني ٢٤ / ٢ - ٢٥
وانظر المحلي على جمع الجوامع ٩٠ / ١ - ٩٣ .
وقد روى هذا الحديث الامام مالك في الموطأ عن ابن شهاب ٢٢٣ / ١ - ٢٢٤
وانظر الكلام على سننه وطرقه في تنوير الحوالك للامام السيوطي ٢٢٣ / ١ .
(٤) انظر اصول السرخسي ٢٦٧ / ٢ اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٦ / ٤ .
(٥) أي الثاني من وجوه دفع العليل الطردية : الممانعة .
(٦) انظر وجوه الممانعة الاربعة والامثلة عليها في : اصول السرخسي ٢٦٩ / ٢
اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٠٨ / ٤ - ١٠٩ ، المحلي على جمع الجوامع
٣٢٥ / ٢ .
(٧) انظر : كتاب الام ٨٥ / ٢ - ٨٦ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني
٣٢٦ / ٢ .
(٨) انظر كتاب الام ١٣ / ٣ - ١٤ مختصر المزني ١٤٢ / ٢ - ١٤٣ .

مسح فسن التثليث كالاستنجا . فنقول : ليس الاستنجا طهارة مسح بل طهارة عن نجاسة حقيقية فيضطر الى التسوية بين الممسوح والمفسول وأحدهما مؤثر في التخفيف والاخر في التكرار، وهما طرفان . وثانيها ^(١) : في الحكم كما اذا قيل ركن فيسن تثليثه كالفسل (فنقول المفسول لا يسن تثليثه) ^(٢) بل اكمله كما مر ، وثالثها : في صلاحية الوصف ، ولما لم يصح الوصف الا بمعناه وهو الأثر . قلنا المنع حتى يظهر . ورابعها : في نسبة الحكم الى الوصف كقولهم الاخذ لا يعتق على أخيه لعدم البعضية ^(٣) فنقول حكم الاصل لم يثبت لعدمها بسل للقرابة المؤثرة في المحرمية . وكقولهم لا يثبت النكاح بشهادة النساء لعدم الماليه كالحذ فنقول : الحد لا يثبت بها ^(٤) لانه ليس بمال بل لانه يندري بالشبهة بخلاف النكاح حيث يثبت بها . الثالث ^(٥) فساد الوضع كتعليقهم ^(٦) لا يجاب الفرقة باسلام أحد الزوجين ولا بقاء النكاح مع رده أحدهما ^(٧) فانه فاسد الوضع ^(٨) اذ الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق ولا الردة للعفو . الرابع ^(٩) المناقضة : كقولهم ^(١٠) في النكاح ليس بمال فلا يثبت بالنساء ^(١١)

- (١) وفي ب : وثالثها . وهو خطأ لأن هذا هو الوجه الثاني من اوجه الممانعة الاربعة المشار اليها فيما تقدم .
- (٢) ما بين الحاصرتين كررت كتابته في "أشها" ووجدته مكررا ايضا في ب . وهذا يشعر بوجود علاقة بين النسختين من حيث النقل .
- (٣) وفي ب زيادة "كأبن العم"
- (٤) كذا في جميع النسخ ولعل فيه سقط "لا" .
- (٥) أي الثالث من وجوه دفع العلل الطردية فساد الوضع انظر تفصيله في اصول السرخسي ٢٧٦/٢ وما بعدها واصول البزدوى وكشف الاسرار ١١٩/٤ وما بعدها والمحلي على جمع الجوامع ٣٢١/٢ احكام الامد ٧٣/٤ .
- (٦) أي الشافعية انظر كتاب الام ١٨٥/٤ مختصر المزني بهامش الام ١٠/٥-١١ وانظر اصول السرخسي ٢٧٦/٢ .
- (٧) قال الامام الشافعي في كتاب الام : واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولحق بدار الحرب او هرب فلم ندر أين هو او خرس أو عته - اوقفنا ماله ، فلم نقض فيه بشئ . وان لم يسلم قبل انقضاء عدة امراته بانت منه ٢٠٢/٤ وانظر مختصر المزني ٢٩٢/٣ .
- (٨) وفي ب : فاسد في الوضع .
- (٩) أي الوجه الرابع من وجوه دفع العلل الطردية - المناقضة . انظر امثلتها والكلام عليها في اصول السرخسي ٢٨٤/٢ وما بعدها ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٢٩/٤ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٢٤-٢٢٥ المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشرييني ٣٣٥-٣٣٦ .
- (١٠) أي كقول الشافعية : انظر كتاب الام للامام الشافعي رحمه الله ١٩/٥ ومختصر المزني ٦٤-٦٣/٥ .
- (١١) أي بشهادة النساء .

كالحد فينقض بالبكاره وما لا يطلع عليه الرجال فيضطر الى الفقه (١) وهو أن
شهادتهم حجة ضرورية فتظهر في موضعها وفيما يبتدل (٢) عادة كالمال فيمنع
كونها ضرورية بل هي أصلية فيها شبهة لا تمنع الأصالة كالمالك الثابت بظاهر
اليد، والنكاح يثبت مع الشبهة فانه يثبت بالهزل الذي لا يثبت به المال
فلمن يثبت بما يثبت به المال أولى، واذا اندفعت العلة وتعين الانتقال
فإن انتقل إلى علة أخرى لاثبات الاولى أو من حكم إلى حكم بالعلة الأولى، أو من حكم إلى حكم
وعلة أخرى لم يكن منقطعاً لأنه ساع في اثبات علة الحكم. كمن يعلل (٤) لضمان
الصبي المودع المستهلك بالتسليط فاذا منع الوصف (٥) بينه، وكذا لو ادعى
حكماً بوصف، فسلم كان له ان يثبت به حكماً آخر (٦) كقولنا: الكتابة عقد يفسخ (٧)
بالاقالة فلا يمتنع التكفير به كالبيع، فان قال: المقدر لا يمنع قبل فوجب أن
لا يوجب نقصاناً في الرق مانعاً والا لم يقبل الفسخ، واذا سلم فعلل بوصف
آخر لحكم آخر فلا بأس، مع ضرب غفلة أو من علة إلى أخرى لاثبات الحكم
الاول كان إنقطاعاً لأنه لم يثبت به المدعى ولو نقض عليه (٨) لم يقبل منه
وصف زائد فما الظن بالعلة المبتكرة. وقيل: ليس باعتبارها بقصة الخليل صلوات
الله عليه، فانه انتقل إلى علة (٩) أخرى لاثبات دعواه بعينهم،

- (١) أي ان هذا النقض يضطر المعلن الطارد الى الرجوع الى المعنى الفقهي
الذي بنى الشافعي هذا الحكم عليه. وهو ان شهادة النساء منفردة
او منضمة الى شهادة الرجال حجة ضرورية عنده وان الاصل فيها عدم
القبول، لان الله تعالى نقل الامر الى النساء مع الرجال بشرط عدم
الرجال بقوله تعالى (فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) كما نقل
امر الطهارة الى التيمم عند عدم الماء، فدل ذلك انها ليست بحجة
اصلية وانما صير اليها للضرورة. انظر مناقشة هذا القول في كشف
الاسرار ٤/١٢٩-١٣٠ واصول السرخسي ٢/٢٨٤-٢٨٥.
- (٢) وفي ب: يتبدل. وهو تحريف.
- (٣) وفي أ: او من حكمة الى حكمه.
- (٤) وفي ب: تعلق بالفوقية المثناة.
- (٥) كتب في هامش «ج» بمحاذاة (الوصف) ما نصه « بالفتح. كذا في الاصل
بخط المصنف » وفي نسخة المصنف التي بين يدي ضبط بالرفع على انه
نائب فاعل للفعل المبني للمجهول الذي قبله والذي وضعت الضمة
على اوله وكسر وسطه مما يدل على انه مبني للمجهول.
- (٦) وفي ب: أخرى. وهو خطأ كما يدل عليه سياق الكلام.
- (٧) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/١٣١ واصول السرخسي ٢/٢٨٧.
- (٨) وفي ب: علة.
- (٩) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٤/١٣٢-١٣٣، واصول السرخسي ٢/٢٨٧.

وأجيب بأن تعليقه لازم لبطلان المعارض من دعوى الاحياء والاماته الا أنه لما خاف اللبس على قومه انتقل الى ما "لا" (١) لبس فيه دفعا له وهو حسن في مقام الاشتباه .

فصل في تقسيم الاحكام (٢) ومتعلقاتها من السبب والعلة والشرط: (٣) .

أما الاحكام فمنها خالص حق (٤) الله تعالى عبادات محضة كالايان والصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة والجهاد والاعتكاف وعبادة تتضمن موهبة كصدقة الفطر فلم يشترط لها كمال الاهلية ، وموهبة فيها معنى القربه كالعشر لا يبتدأ (٥) به الكافر وان أجاز (٦) محمد ابقائه (٧) اعتبارا بالخراج ، وموهبة فيها عقوبة كالخراج لأن سببها الانقطاع الى الحرث الذي هو سبب الذل (٨) شرعا فلا يبتدأ (٩) به المسلم وجاز ابقاؤه لتردده ، فلم يجب ولم يبطل بالشك . وحق قائم بنفسه (١٠) كالخمس في (١١) المعدن لأن الجهاد حقه فكان المصاب به

(١) سقطت "لا" من ب .

(٢) قال السرخسي اعلم ان جملة ما يثبت بالحجج الشرعية الموجبه للعلم بما تقدم ذكرها قسمان : الاحكام المشروعة وما يتعلق بها من المشروعات . وهذه الاحكام اربعة : حقوق الله خالصا وحقوق العباد خالصا ايضا ، وما يشتمل على الحقيين وحق الله فيه أغلب ، وما يشتمل عليهما وحق العباد فيه اغلب . اصول السرخسي

(٣) وفي ب زاد "والعلامه" وسيذكرها المصنف في اخر هذا الفصل .

(٤) الحق : الموجود من كل وجه الذي لا ريب في وجوده ومنه : السحرق ،

والعين حق أي موجود بأثره . وحق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم فلا يختص به احد وينسب الى الله تعظيما ، وأولئلا يختص به أحد

من الجبابرة . انظر: كشف الاسرار ١٣٤/٤ ، اصول السرخسي ٢٩٠/٢ .

(٥) وفي ب : لا يبتدأه .

(٦) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٣٩/٤ ، واصل السرخسي ٢٩٢/٢ .

(٧) وفي ب : بقاءه باسقاط الالف .

(٨) لان الكافر المضروب عليه الخراج فضل الاشتغال بالزراعة ودفن الخراج على الاسلام

والجهاد في سبيل الله فكان اشتغاله بالزراعة ودفن الخراج سبب ذلة ، وذلك

ان الامام اذا فتح بلدة عنوة وأقراها لم يسلموا ، واشتغلوا بالزراعة ،

وضع على جما جمهم الجزية ، وعلى أراضيهم الخراج . فكان سبب وضعه الاشتغال

بالزراعة وهو سبب الذل في الشريعة . انظر: كشف الاسرار ١٤٠/٤ ، واصل

السرخسي ٢٩٢/٢ .

(٩) وفي ب : ولا يبتدأه .

(١٠) انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٤١/٤ ، اصول السرخسي ٢٩٣/٢ .

(١١) وفي ج : والمعدن وهو خطأ .

له وان من بأربعة اخماسه على الغانمين ولهذا تولى الامام قسمته وحل الخمس لبني هاشم^(١) لطهارته ولهذا جعلنا علة الاستحقاق نصره الاجتماع^(٢) .
وعقوبات كاملة كالحدود وقاصرة نسميها أجزئه كحرمان الارث بالقتل وحقوق دائرة بين العقوبة والعبادة كالكفارة أداؤها عبادته ووجوبها جزاءً ، والعبادة غالبية للاختيار في الأداة وتوهمه في بعبادته وتشتت لها النية ولهذا لم نوجبها في الفموس^(٣) والقتل^(٤) لعدم الاباحة بوجهه ، ومنعناها عن الصبي والمسبب لعدم الاهلية والمباشرة . وكفارة الفطر يفلب فيها العقوبة^(٥) ولهذا قول^(٦)
بها الجنابة الكاملة فاسقطناها بالشبهة كالحمد ، و باعتراف الحيفي والمرضى والفطر على سفر حادث على الصوم ، وألحقها الشافعي بغيرها^(٧) ،

- (١) قيّداً ابو حنيفة صرف الخمس الى ذوي القربى ، بالحاجة مع القرابة وحرم من ليس بمحتاج من ذوى القوى . انظر اصول البيهقي وكشف الاسرار / ٤١٤٢-١٤١٠ وما بعدهما ، واصول السرخسي ٢٩٣/٢-٢٩٤ وقال الامدى : وهو بعيد جداً . الاحكام ٦٠/٣ .
- (٢) اى ان الاربعة للاخماس لا تستحق الا بالنصرة فلا يملكها الا من دخل غازيا وان لم يقاتل لانه دخل على قصد النصره وانها تحصل بالاجتماع على قصد القتال . كشف الاسرار ١٤٤/٤ وانظر اصول السرخسي ٢٩٤/٢ .
- (٣) الحنفية لا يوجبون الكفارة في اليمين الفموس والقتل العمدة المدوان ، لا رحمة به ولكن زيادة في النكايه لتعمده الاقدام على المنكر مع سبق طمعه به . وهذا خلاف مذهب الجمهور .
- (٤) انظر اصول السرخسي ٢٩٥/٢ واصول البيهقي وكشف الاسرار ١٥٠/٤ . وفي ب زيادة " العمدة " .
- (٥) الكفارة في نفسها عبادة محضة ، من حيث انها تجب بطريق الفتوى ، وتتأدى بما هو محض العبادة . وهي باثرها صالحة للزجر عن ارتكاب المحظور . فكانت بوجودها مكفرة للذنب ماحية له وبوجوبها والخوف من لزومها زاجرة . وقد ترجح معنى الزجر في كفارة الفطر في رمضان على معنى التكفير ، بدليل انها تسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة اباحة كالحدود فلا تجب على من أفطر بعذر المرض أو السفر أو الخطأ والاشتباه .
- (٦) انظر اصول السرخسي ٢٩٦/٢ اصول البيهقي وكشف الاسرار ١٥١/٤ . وفي ب : تقابل .
- (٧) اى الحق كفارة الافطار في رمضان بسائر الكفارات في انها لا تسقط بالشبهات . والصحيح من مذهب الشافعية ان كفارة الافطار في رمضان تسقط بالشبهة . انظر: شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي وعميره ٢٩٠-٢٩١/٢ . كتاب الام ٨٤/٢-٨٥ .

وخصصناها بقوله عليه السلام "فعليه ما على المظاهر" (١) وهي فيه عقوبة
وسببها حرام إجماعاً. وما يجب عقوبة قد يستوفى عبادة ، فان اقامتها عبادة
ولا عكس ، ولهذا (٢) قلنا بالتداخل فيها . ومنها خالص حق العبد وهو
كثير . (٣) ومنها غالب فيه حق الله تعالى كحد القذف . ومنها ما غلب فيه حق
العبد كالقصاص . وكلها تنقسم الى اصل وخلف (٤) كالصدق في الايمان
ثم الاقرار في احكام الدنيا ثم ادا (٥) احد الابوين ثم تبعية الدار والفنيمة
وكالتيم مع الما وهو خلف مطلق عندنا وضروري عند الشافعي (٦) . وثبوت

- (١) اخرج الدارقطني والبيهقي عن ابي هريرة ومجاهد " ان النبي صلى الله
عليه وسلم امر الذي افطر في رمضان يوماً بكفارة الظهار " .
قال الدارقطني : والمحفوظ عن هشيم بن اسماعيل بن سالم عن مجاهد
مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .
وقال البيهقي : وهذا اختصار وقع من هشيم للحديث فقد رواه جرير بن
عبد الحميد وموسى بن اعيمن وعبد الوارث بن سعيد عن ليث عن
مجاهد عن ابي هريرة مفسراً في قصة الواقع على اهله في شهر رمضان .
وهكذا كل حديث كان روى في هذا الباب من وجه مطلقاً ، فقد روى من وجه
اخر مهيناً مفسراً في قصة الواقع . ولا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الفطر بالاكل شئ .
السنن الكبرى ٢٢٩/٤ وقد تقدم تخريج حديث الواقع على أهله في رمضان .
وفي رواية للدارقطني عن ابي معشر عن محمد بن كعب القرظي عن ابي
هريرة " ان رجلاً اكل في رمضان ، فأقره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق
رقبة ، او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكيناً " .
قال الدارقطني : أبو معشر هو نجيج وليس بالقوى .
انظر سنن الدارقطني ١٩٠-١٩١/٢ سنن البيهقي ٢٢٩/٤ وانظر اصول
السرخسي ٢٩٥/٢ .
(٢) أي لوجوب هذه الكفارة بطريق العقوبة حتى سقطت بالشبهة قلنا : بتداخل
الكفارات في الفطر حتى لو افطر مراراً في رمضان من غير تكفير ، لم يلزمه
الا كفارة واحدة .
وقال عبد العزيز البخاري : ولو افطر في رمضانين ولم يكفر في المرة الاولى
فكذلك في رواية الطحاوي عن اصحابنا وهو اختيار اكثر المشايخ .
كشف الاسرار ١٥٨/٤ وانظر اصول السرخسي ٢٩٦/٢ . ومذهب الشافعي
رحمه الله بخلافه . انظر الام ٨٤-٨٥/٢ .
(٣) ومنه ضمان الدية وبدل المتلف والمسغوب وملك المبيع والثلث وملك
النكاح والطلاق وما أشبهها .
انظر : كشف الاسرار ١٥٨/٤ اصول السرخسي ٢٩٧/٢ .
(٤) انظر اصول السرخسي ٢٩٧/٢ .
(٥) وفي ب : إذا احد الابوين . بالذال المعجمة .
(٦) انظر كتاب الام ٣٩/١ وشرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي
وعميرة ٧٧/١ .

الخلافة بالنص أو دلالة ، وشرطها عدم الأصل للحال مع تصوره . وأما متعلقاتها (١) :
فالسبب (٢) : ما يفضي إلى مطلوب يدرك فيه لا به والعلة (٣) : ما يجب
به الحكم ابتداءً كالبيع للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص ، والله تعالى سبي
هو الموجب وإنما نسب إلى العلة لجعله (٤) علة موجبة في حقنا لخفاً حكمه
في كل واقعة بعد الوحي . وعلى هذا فالإتفاق أن شاهد العلة إذا رجع
ضمن لنسبة الإيجاب إليه . والشرط (٥) : ما يتعلق به الوجود والعلامة (٦) ما
يعرف بها من دون (٧) تعلق .

=== وانظر اصول السرخسي ٢٩٧/٢ - ٢٩٨ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٦٣/٤ وما بعدها .

- (١) أى متعلقات الأحكام .
 - (٢) تقدم تعريفه وذكر المراجع الدالة عليه عند الكلام على أحكام الوضع ، فلا نكرر .
 - (٢) العلة في اللغة : اسم لما يتغير الشيء بحصوله ، أخذاً من العلة التي هي المرض ، وهو عرض موجب لخروج البدن الحيواني عن الاعتدال الطبيعي . يقال : احتل : أى مرض فهو عليل .
- انظر : المصباح المنير ٧٧/٢ ، مختار الصحاح ص ٤٥١ ، التعريفات ص ١٥٤ .
واصطلاحاً :

- اختلفوا في تعريفها على أقوال انظر إليها في :
- اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٧٠/٤ ، اصول السرخسي ٣٠١/٢ ، فتح الغفار بشرح المنار ٦٧/٣ ، التعريفات ص ١٥٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٠٦ - ٢٠٧ مختصر الطوفي ص ٣١ ، المستصفى ٣٤١/٢ - ٣٤٢ ، مناهج العقول ٣٧/٣ ، نهاية السؤل ٣٩/٣ .
 - (٤) وفي أ " بجعله " بالباء .
 - (٥) تقدم تعريفه عند الكلام على أحكام الوضع .
 - (٦) العلامة لغة : المعرف وشرطاً ، قال البزدوى : ما يعرف الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود ، مثل الميل والمنارة . اصول البزدوى ١٧٤/٤ . وانظر اصول السرخسي ٣٠٤/٢ فتح الغفار بشرح المنار ٧٥/٣ .
 - (٧) وفي ب : من غير تعلق .

تقسيم :

(١) وهو ما يتخلل بينه وبين الحكم عليه كدلالة السارق والقاتل ،
وكدلالة مسلم في دارنا مسلمين على حصن في دارهم (٢) فأصيب لم يشارك الدال .
وكأمر بنكاح امرأة وكونها حرة (٣) فكانت أمة وقد استولدها لم يرجع عليه (٤) بقيمة
الولد بخلاف ما لو زوجها على ذلك ، لأنه حينئذ صاحب طه . ولا يلزم دلالة المحرم
على الصيد (٥) لأنه يزيل بها أمنه اذا اتصل بها القتل فكان مباشرا ، وليس المال
محفوظا بالبعد عن (٦) اليد فافترقا . ولا دلالة المودع لأنه مباشر حيث ضيع ما التزم

- (١) قال البزدوى : والسبب أربعة أقسام في حق الحكم : سبب حقيقي وسبب
سمى به مجازا ، وسبب له شبهة العلل وسبب هو في معنى العلة . وبمثل
هذا قسمها السرخسي في اصوله . واعترض الامام عبدالعزیز البخاري على
اعتبارها أربعة ، وقرران أقسام السبب ثلاثة ، وهي : سبب حقيقي ، كدلالة السارق ،
وسبب في معنى العلة كقود الدابة ، وسبب مجازي له شبهة العلل كالطلاق
المعلق . ثم قال : ولهذا لم يذكر القاضي الامام أبو زيد في التقويم القسم الذي
فيه شبهة العلة ، وذكر مكانه السبب الذي هو طه ، وهو الموجب للحكم بنفسه في
الزمان الثاني كالنصاب قبل الحول .
أصول البزدوى وكشف الاسرار ١٧٤/٤ - ١٧٥ ، اصول السرخسي ٣٠٤/٢ وانظر
تقسيمات السبب والامثلة عليه عند غير الحنفية في : احكام الامدى ١٢٧/١ ،
المستصفى ٩٤/١ ، المحلي على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٩٤/١ - ٩٥ ،
الموافقات للشاطبي ١٧٩/١ - ١٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨١ ، نهاية
السؤل ٧٠/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٦ روضة الناظر ص ٣٠ مختصر
الطوفي ص ٣٢ ، مختصر البعلي ص ٦٦ .
(٢) قال البزدوى : مثل دلالة الرجل في دار الاسلام قوما من المسلمين على حصن
في دار الحرب بوصف طريقه ، فأصابوه بدلالته لم يكن الدال شريكا ، لأنه
صاحب سبب محض . اصول البزدوى ١٧٧/٤ - ١٧٨ .
(٣) كأن يقول : تزوج هذه فانها حرة ، فتزوجها ، ثم ظهر أنها أمة وقد استولدها ،
لم يرجع على الدال بقيمة الولد لأن اخباره سبب للوصول الى المقصود ، ولكن
تخلل بينه وبين المقصود - وهو الاستيلاء - ما هو طه ، وهو عقد النكاح الذي
باشرت به المرأة على نفسها ، وهو غير مضاف الى السبب الأول .
بخلاف ما لو زوجها له على انها حرة فبانت أمة بعد استيلائها فانه يضمن قيمة
الأولاد لأنه صار صاحب طه .
أصول السرخسي ٣٠٧/٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٧٨/٤ .
(٤) وفي ب : إليه .
(٥) حيثانه يوجب الضمان عليه وان كان سبب محض ، لأن الدلالة في ازالة أمن الصيد
تعد مباشرة . اصول البزدوى ١٧٩/٤ .
(٦) أي بخلاف الدال على مال الناس ، فليس بمباشرة عدوان ، لأنه غير محفوظ بالبعد

من الحفظ بنفسه . ومنه مجازي (١) كالتعليقات (٢) عندما سميت أسبابا وان لم تفض
الى البر الذي شرعت له اليمين لجواز الافضاء اليه . وعند الشافعي هي أسباب
بمعنى العلل (٣) ولهذا المجاز شبهة الحقيقة خلافا لزفر (٤) . والفائدة في
مسألة ابطال التعليق بالتنجيز ، ومنه ما هو في معناها (٥) كسوق الدابة وقودها
اذا تلف به شيء ، وكالشهادة بالقصاص فانها سبب باعتبار تخلل حكم القاضي
واختيار الولي قتل المشهود عليه وفي (٦) معنى العلة لاضافة المباشرة اليها
لان تلف بالشهادة .

تقسيم :

العلة (٧) منها حقيقية وهي العلة اسما ومعنى وحكما كالبيع والنكاح للملك والحل ،

====
عن أيدي الناس وأعينهم ، بل هو محفوظ بالقرب منهم ، وبأيديهم ، والدال
لم يلتزم الحفظ أيضا ، فلا يصير جانبا بازالته الحفظ بدلالته ، فبقية دلالة
سببا محضا .

كشف الاسرار ٤ / ١٨٠ .

- (١) أي ومن السبب سبب مجازي يطلق عليه اسم السبب بطريق المجاز .
- (٢) انظر امثلتها والسبب في تسميتها مجازا في :
اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤ / ١٨٣ ، اصول السرخسي ٢ / ٣٠٤ .
- (٣) انظر كتاب الامم ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٥ / ١٨٠ ، ٧ / ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٤) فان عنده : المعلق بالشرط خال عن شبهة الحقيقة بل هو مجاز محض .
انظر : كشف الاسرار ٤ / ١٨٤ ، اصول السرخسي ٢ / ٣٠٥ .
- (٥) أي من السبب : سبب في معنى العلة .

(٦) وفي ب : وفيها . . .

- (٧) قسم السرخسي العلة الى ستة أنواع : علة اسما ومعنى وحكما . وهو حقيقة
العلة ، وعلة اسما لا معنى ولا حكما ، ويسمى علة مجازا ، وعلة اسما ومعنى
لا حكما ، وعلة تشبه السبب ، وعلة معنى وحكما لا اسما ، وعلة اسما وحكما
لا معنى .

وزاد البزدوي نوعا سابعا ، وهو وصف له شبهة العلل .

وقال عبد العزيز البخاري : وهو غير خارج عن هذه الاقسام .

انظر توضيح هذه الانواع وامثلتها في :

اصول السرخسي ٢ / ٣١٢ - ٣١٣ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤ / ١٨٧ ،

فتح الغفار ٣ / ٦٨ - ٧٣ .

وانظر شرح الكوكب المنير ص ١٣٦ - ١٣٨ ، الموافقات ١ / ١٧٩ .

وفي اقترانها بالحكم خلاف^(١)، والحق أنه يجب، ومن مشايخنا من أجاز تقد مها
وفرق بينها وبين الاستطاعة مع الفعل؛ بأنها عرض فلعدم البقاء وجب القران وللعلل
الشرعية بقاء حكما فتصور تقدمها . ومنها مجازية وهي ما كانت اسما لا غير
كالتعليقات . ومنها علة اسما ومعنى كالبيع الموقوف لأنه بيع ومشروع ، لا حكما
لتراخيها لمانع فاذا زال ثبت به " من " ^(٢) أصله فيظهر كونه علة لا سببا ، وكالبيع
بشرط الخيار لدخول الشرط على الحكم دون السبب . ومنها ما يشبه السبب كتصاب
الزكاة أول الحول علة اسما ومعنى لكنه بوصف النماء وهو مترخا ولذلك صح
التمجيل ، ومن حكمه أن لا يظهر الوجوب في أوله ^(٣) ، ولما أشبه العلة كان الوجوب
ثابتا منه ^(٤) تقديرا ، وكمرضى الموت علة لتغيير الأحكام لكن بوصف اتصاله بالموت ،
وكالجرح علة للسراية ولذلك علة العلة تشبه الاسباب كثيرا القريب فانه علة
للملك الذي هو علة العتق . ومنها : الوصف الذي يشبه العلة كالحكم يتعلق
بوصفين مؤثرين فلكل ^(٥) منهما شبهة العلة كقولنا في الجنس أو القدر بانفراده
يحرم النساء لأنه شبهة الفضل فتثبت شبهة العلة . ومنها علة معنى وحكما لا اسما
كحكم تعلق بعلة ذات وصفين ، فإن آخرهما وجودا علة حكما لترجحه بالوجود .
ومعنى لتأثيره ، لا اسما فانه لا يسمى به احدهما كالقراءة والملك للعتق

- (١) اختلف الحنفية - فيما بينهم - في تقدم العلة الشرعية الحقيقية على معلولها ،
وتأخر الحكم عنها هل يجوز ؟
فذهب المحققون منهم الى عدم جواز ذلك واشتروا مقارنة العلة للحكم ،
واختاره الامامان السرخسي والبزدوى .
ومنهم من أجاز ذلك ؛
قال السرخسي : والأصح عندنا ، أنه لا يجوز تأخر الحكم عن هذه العلة ، ولكن
الحكم يتصل بثبوته بوجود هذه العلة بعد صحتها لا محالة ، وهو عندنا
بمنزلة الاستطاعة مع الفعل لا يجوز القول بأنها تسبق الفعل .
اصول السرخسي ٣١٣/٢ . وانظر اصول البزدوى ١٨٨/٤ .
- (٢) سقطت " من " من أ .
(٣) وفي ب : في أول الحول .
(٤) وفي ب : ناشئا منه .
(٥) وفي ب : فلكل واحد .

- (١) فانه يتعلق بالملك حتى كان المشتري معتقاً ولو تأخرت القراية اضيف اليها كما لوورث اثنان عدا فادعى أحدهما بنوته غرم لشريكه ، وأضيف الى القراية . ومنها علة اسما وحكما كالسفر للرخصة فانه متعلقها وهي منسوبة اليه (٢) لا معنى لتعلقها بحقيقة المشقة ، وانما اضيفت (٣) اليه لأنه مظنتها (٤) .

تقسيم الشرط :

منه محض (٥) وهو ما يتوقف وجود العلة على وجوده .

(١) وفي ب : حتى لوورث .

(٢) وفي ب : إليها .

(٣) وفي ب : اضيف .

(٤) انظر توضيح ما تقدم من أنواع العلة في : اصول البزدوى وكشف الاسرار

١٨٧/٤ - ٢٠٢ ، اصول السرخسي ٣١٢/٢ - ٣٢٠ .

(٥) يقسم الشرط عند شمس الأئمة الى ستة أقسام ، وهي - على سبيل الاختصار -

: شرط محض ، وشرط في حكم العلة ، وشرط فيه شبهة العلة ، وشرط في معنى السبب ، وشرط اسما لا حكما ، وشرط بمعنى العلامة الخالصة . واعتبره البزدوى خمسة أقسام ، فأسقط الشرط الذي فيه شبهة العلة . واسقط صاحب التوضيح الشرط الذي في معنى العلامة ، فاعتبر الاقسام اربعة فقط .

انظر : اصول السرخسي ٣٢٠/٢ ، أصول البزدوى ٢٠٢/٤ ، التلويح

على التوضيح ١٤٥/٢ ، فتح المغار ٢٣/٣ - ٧٥ .

وللشرط تقسيم آخر عند بعض الاصوليين ، فقد قسموه الى شرط عقلي كالحياة للعلم وشرط شرعي كالطهارة للصلاة ، وشرط عادى كنصب السلم لصعود السطح ، وشرط لغوى ، كالكرم بني تميم ان جاءوا . هذا تقسيمه باعتبار المشروط او باعتبار السبب والحكم .

وقسموه باعتبار اطلاقه الى ثلاثة :

الاول : ما يذكر في الاصول مقابلا للسبب والمانع . وما يذكر في قول المتكلمين :

شرط لعلم الحياه ، وقول الفقهاء : شرط الصلاة الطهارة ، وشرط

صحة البيع التراضي .

الثاني : الشرط اللغوى ، والمراد به صيغ التعليق (بان) ونحوها ، وهو

ما يذكر في اصول الفقه ، من المخصصات للعموم . ونحو قوله : ان

دخلت الدار فانت طالق . فان دخول الدار ليس شرطا لوقوع الطلاق

شرعا ، ولا عقلا ، بل من الشروط التي وضعها أهل اللغة .

والثالث : جعل الشيء مقيدا في شيء كشراء الدابة بشرط كونها حاملا . ونحو

ذلك . وهذا يحتمل ان يعاد الى الاول ، بسبب مواضع المتعاقدين ،

كأنهما قالا : جعلناه معتبرا في عقدنا ، لعدم بعده .

شرح الكوكب المنير ص ١٤١-١٤٣ وانظر :

كالتعليقات^(١) كلها وكالعبادات تتعلق بأسبابها ثم بشروطها حتى أن من أسلم في دار الحرب جاهلا بالاحكام، لم تلزمه فكانت الاسباب كالمعدومه لعدم الشرط . وكانيه والطهارة للصلاة^(٢) وكالاشهاد في النكاح فأثر الشرط^(٣) عندنا^(٤) في منع العلة عن الانعقاد وعند الشافعي^(٥) في تراخي حكمها ولا ينفك معننى الشرط عن صيغته، وأما (ان طمتم فيهم خيرا) فتعليق استحباب الكتابة بدليل (وآتوهم من مال الله) وما قيل شرط عادة مردود باستلزام الغائه^(٦)، وأما القصر المعلق بالخوف^(٨) فالمراد قصر الأحوال من الايمان على الدابة وتخفيف

- ====
- المحلي على جمع الجوامع وتقرير الشرييني ٢٠ / ٢ - ٢٢ ، احكام الامدى ١٣٠ / ١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٨٢ ، ٢٥٩ - ٢٦٢ ، الموافقات ١ / ١٧٨ ، ١٨٠ ارشاد الفحول ص ٧ شرح العضد ٧ / ٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٦١ ، ٣٣٩ روضة الناظر ص ٣٠ ، مختصر الطوفي ص ٣٢ ، مختصر البعلي ص ٦٦ .
- (١) كقوله لعبدته : ان دخلت الدار فانت حر ، أو اذا ، أو متى ، أو كلما دخلت . فان التحرير الذى هو طعة يتوقف وجوده على وجود الشرط حقيقة بعدما وجد صورته بكلماته من المولى ، وعند وجود الشرط ، يوجد التحرير حقيقة ، فيثبت به حكم العتق .
- اصول السرخسي ٢ / ٣٢٠ - ٣٢١ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .
- (٢) فانهما شرط لصحتها بحيث تنعدم بعدمها . قال البيزدوى : وكذلك ركن العبادات ينعدم لعدم شروطها ، وهي النية والطهارة للصلاة وكذلك ركن النكاح - وهو الايجاب والقبول - ينعدم عند عدم شرطه وهو الاشهاد عليه .
- اصول البيزدوى ٤ / ٢٠٣ .
- (٣) أى اثر التعليق بالشرط .
- (٤) انظر اصول السرخسي ٢ / ٣٢١ ، واصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤ / ٢٠٣ .
- (٥) انظر كتاب الام ٥ / ١٨٠ ، المحلي على جمع الجوامع وتقرير الشرييني عليه ٢ / ٢٠٠ .
- (٦) جزء من الاية ٣٣ من سورة النور ونصها (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله ، والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكاتبوهم ان طمتم فيهم خيرا ، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ولا تكثرها فتياتكم على البفاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكرههن غفور رحيم) .
- قال شمس الاثمة السرخسي : والذى قال به بعض المتأخرين من مشايخنا في قوله تعالى (فكاتبوهم ان طمتم فيهم خيرا) انه مذكور على سبيل العادة ، وانه لا فائدة فيه سوى أن الحاجة الى الكتابة أسس في هذه الحالة - هذا ليس بقوى عندي ، لان تحت هذا الكلام انه ليس في ذكر هذا الشرط فائدة معنى الشرط ، وكلام الله تعالى منزه عن هذا ، بل فيه فائدة الشرط .
- اصول السرخسي ٢ / ٣٢١ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .
- (٧) وفي ب : الغاية . وهو غلط .
- (٨) وهو الوارد في قوله تعالى (واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا
- ====

القراءة والتسبيح بدليل (فان خفتم فرجالا أو ركبانا فاذا أمتم فاذكروا الله
كما علمكم)^(١) (فاذا اطمأنتم فأقيموا الصلاة)^(٢) وقصرها يتعلق به^(٣) لا بالسفر .
والشرط دلالة^(٤) مثل المرأة التي أتزوجها طالق ، لوقوع الوصف في النكرة . ومنه
ما هو في حكم^(٥) العلة وهو أن يسلم عن معارضتها فيصلح أن يضاف الحكم
اليه من حيث تعلق الوجود به ، والعلة ليست علة بذاتها فتشابهها ، وهذا
أصل كبير^(٦) لنا فقد قلنا في شهود الشرط واليمين وقد رجعوا بعد الحكم

====
من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ، ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا)
"١٠١" من سورة النساء .

ومراده : أن الشرط هنا غير مذكور على وفاق العادة ، بل هو بمعنى الشرط
حقيقة ، لأن المراد هو القصر في أحوال الصلاة ، كالأداء ركبنا بالايما ، والا يجاز
في القراءة ، وتخفيف الركوع والسجود . وذلك انما يوجد عند وجود هذا الشرط
وهو الخوف . بدليل قوله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركبانا ، فاذا أمتم فاذكروا
الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون) .

انظر: اصول السرخسي ٢/ ٣٢٢ ، اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/ ٢٠٤-٢٠٥ .

(١) الآية ٢٣٩ من سورة البقرة وتكلمتها (ما لم تكونوا تعلمون) .

(٢) جزء من الآية ١٠٣ من سورة النساء ، ونصها (فاذا قضيت الصلاة فاذكروا الله

قيامًا وعودًا وعلى جنوبكم ، فاذا اطمأنتم فأقيموا الصلاة ، ان الصلاة كانت

على الموءنين كتابا موقوتا) .

(٣) أي بقيام الخوف .

(٤) قال شمس الأئمة : وبيان دلالة الشرط فيما قال علماؤنا : اذا قال لنسوة :

المرأة التي أتزوجها منكن طالق . أو قال لا ربع نسوة له : المرأة التي تدخل

الدار منكن طالق . فانه يتوقف وجود العلة حقيقة على وجود التزوج والدخول ،

لوجود دلالة الشرط فيه ، وهو أنه مذكور على سبيل الوصف للنكرة . بخلاف ما لو

قال : هذه المرأة التي أتزوجها ، أو هذه المرأة التي تدخل الدار ، فانه مذكور

على سبيل الوصف للعين ، فلا يكون شرطا ، ولا يتوقف وجود العلة على وجوده .

اصول السرخسي ٢/ ٣٢٢ وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/ ٢٠٦ .

(٥) هذا هو القسم الثاني من أقسام الشرط . فان كل شرط لم يعارضه علة ، يصلح

أن يكون علة يضاف اليه الحكم . ومتى عارضه علة ، لم يصلح علة ، وذلك لأن

الشرط يتعلق به الوجود دون الوجوب ، فصار شبيها بالعلل . والعلل أصول ،

لكنها لما لم تكن غلا بذواتها استقام أن تخلفها الشروط . وقد مثل له السرخسي

بشق الزق حتى يسيل مافيه من الدهن ، وقطع حبل القنديل حتى يسقط فينكسر .

انظر توضيح ذلك مع مزيد من الامثلة في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ٤/ ٢٠٦-

٢٠٧ ، اصول السرخسي ٢/ ٣٢٢-٣٢٣ .

(٦) أي اعتبار العلة عند صلاحها لاضافة الحكم اليها ، وترجيحها على الشرط أصل

كبير لعلماء الحنفية .

انظر توضيح ذلك بالأمثلة في كشف الاسرار ٤/ ٢٠٧ .

(١) يضمن شهود اليمين لأنهم شهود علة، وإذا اجتمع السبب والعلة قدمت كشهود التخيير والاختيار في الطلاق قبل الدخول يضمن شهود الاختيار لأنه علة والتخيير سبب . فأما (٢) سلامة الشرط عن معارضتها؛ فكرجل قيد عبده ثم حلف ان كان قيده رطلا فهو حر أو حلّ فهو حر . فشهد بوزن القيد فحكم بعتقه ثم حل فكان أنقص ضمن الشاهدان قيمته عند أبي حنيفة (٣) لِنفاذ القضاء مطلقا (٤) . وعندهما؛ عتق بالحل لعدم النفاذ باطنا، وهما اثبتا شرط العتق عنده بسبب أن علة العتق وهي اليمين لا تصلح مُضْمَنَةً لعدم التعدي، وكحفر البئر شرط ان العلة وهي السقوط لا تصلح لأنها طبيعية، وكشق الزق، أما اشراع الجناح ووضع الحجر فمن الاسباب المشبهة بالعلل (٥) حكما . ومنه ما هو في حكم السبب (٦) بأن يتخلل الفعل الاختياري سابقا عليه، كرجل حل قيد عبده فأبق، لم يضمن، لأن الحل إزالة المانع والابق سابق وهو علة التلف فكان الشرط كالسبب فالسبب مما (٧) يتقدم والشرط مما (٨) يتأخر، وقد اعترض عليه علة غير حادثة بالشرط فكان كمن أرسل

-
- (١) وفي ب: "تضمن" بالفوقية المثناة .
(٢) وفي ب: "وأما" .
(٣) انظر: اصول السرخسي ٣٢٣/٢ أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠٨/٤ .
(٤) أي ظاهرا وباطنا . لان القضاء بالاعتاق ينفذ عند أبي حنيفة بشهادة الزور، لأن القاضي بنى القضاء على دليل شرعي، وأمر بالعمل به، فيجب صون قضاءه عن البطلان، وتصحيحه ما أمكن . فيعتق العبد في الظاهر والباطن . وقد تبين أنهما شهدا بالباطل، فيضمنان قيمة العبد .
وعند أبي يوسف ومحمد: القضاء بالحرية نافذ في الظاهر دون الباطن، وكان العتق واقعا بحل القيد، لا بالشهادة، فلا يجب الضمان على الشهود .
ولمزيد من الايضاح انظر: اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠٨/٤ ، أصول السرخسي ٣٢٣/٢ ، وانظر المنحول ص ٥٠٣ .
(٥) انظر تفصيل ذلك في أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٠٩-٢١١ .
(٦) هذا هو القسم الثالث من أقسام الشرط، وهو الشرط الذي في حكم الاسباب انظر توضيحه ومثاله في: أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢١٢/٤-٢١٣ ، وأصول السرخسي ٣٢٥/٢ .
(٧) وفي أ وب: "ما يتقدم" .
(٨) سقطت "ما" من أ وج .

دابة في الطريق فجالت فتلف به شيء لم يضمنه المرسل لأنه ذو سبب أصلي وهذا ذو شرط جعل سببها ، ولو أتلفت بنفسها شيئا نهارا لم يضمن وكذلك (١) ليلا عندنا (٢) لأنه ليس بذئ سبب ولا علة ولا شرط . ومنه ما هو شرط اسما (٣) لا حكما وهو كل حكم تعلق بشرطين فان أولهما شرط اسما والثاني اسما وحكما للتعليق به ، مثل ان دخلت هذه وهذه فأنت طالق ، ثم أبانها ، فدخلت الاولى ثم نكحها فدخلت الاخرى ، طلقت خلافا لزر (٤) لقيام الملك عند وجود الشرط لترتب الجزاء ، لا لعين الشرط ، وإلا لما انحلت اليمين بوجودهما في غير الملك ، ولا لبقا اليمين فانها باقية مع الابانة . ومنه (٥) ما هو علامة كالا حصان فان حكم الشرط يمنع انعقاد العلة ، وحكم الزنا لا يتوقف على احصان يحدث بعده لكن اذا ثبت عرفنا به حكمه من غير توقف انعقاد علية الزنا على وجوده ، فلذلك لم يضمن شهود الاحصان بعد الرجوع . وأما العلامة فنوع واحد (٦) وهو ما يعرف بالحكم

- (١) وفي ب : فذلك .
(٢) انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢١٤/٤ ، اصول السرخسي ٣٢٦/٢ .
(٣) وهذا هو القسم الرابع من أقسام الشرط . انظر تفصيله وأمثله في اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢١٨/٤ . اصول السرخسي ٣٢٢/٢ .
(٤) انظر توضيح مذهب زفر في : اصول السرخسي ٣٢٧/٢-٣٢٨ ، اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢١٨/٤ .
(٥) أي من اقسام الشرط شرط هو علامة . وهذا هو القسم الخامس من أقسام الشرط . انظر توضيحه والامثلة عليه في اصول البيزوي ٢١٩/٤ ، كشف الاسرار ٢١٨/٤ ، اصول السرخسي ٣٢٨/٢ .
(٦) اعتبر المصنف العلامة نوعا واحدا ، تبعاً لفخر الاسلام . وقال عبدالعزيز البخاري : معناه : ان العلامة المحضة ، التي ليس فيها معنى الشرط ، نوع واحد . لكن العلامة قد يكون فيها معنى الشرط ، كالا حصان . وقد تكون بمعنسى العلة ، كعمل الشرع فانها بمنزلة العلامات للاحكام غير موجبه بذواتها شيئا . فمن حيث انها لا توجب بذواتها شيئا كانت اعلاما . واذا كان كذلك ، جاز ان تنقسم العلامة بهذا الاعتبار كما انقسم السبب والعلة والشرط .
اصول البيزوي وكشف الاسرار ٢٢٦/٤ .
وقد قسمها شمس الاثمة الى اربعة انواع :
١- علامة هي دلالة الوجود فيما كان موجودا قبله . ومنه : طم الثوب ، وعظم العسكر . وهذا حد العلامة المحضة .
٢- علامة هي بمعنى الشرط كالا حصان في حكم الرجم .
٣- علامة هي علة .
٤- علامة تسمية ومجازا وهي علل الحقائق المعتبرة بذواتها .
انظر : اصول السرخسي ٣٣١/٢ .

من دون (١) تعلق وجود ولا وجوب (والله اعلم) (٢) .

فصل :

ومن الأصوليين من ألحق بهذه الأدلة الشرعية دليلا سماه الاستدلال (٣) ، وعرفه بأنه دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس عليه . وسوغ له التحديد (٤) بسلبها عنه تعريفها (٥) من قبل . قالوا ونحو وجد السبب

(١) وفي ب: من غيره .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب وج .

(٣) الاستدلال لفة : طلب الدليل والطريق المرشد الى المطلوب .

انظر المصباح المنير ١/٢١٣ ، مختار الصحاح ص ٢٠٩ .

وفي العرف : اقامته .

والمراد به هنا : دليل ليس بنص - من كتاب أو سنه - ولا اجماع ولا قياس . وعلى هذا التعريف فالاستدلال يشمل جميع أنواع الأدلة التي قال بها اصحاب المذاهب غير الأدلة الأربعة - مثل الاستحسان ، والاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، فان الغرض هو الاستدلال بكل واحد منها على المطلوب .

قال شيخ الاسلام الشريفي في تقريره : قال المصنف في شرح المختصر:

اعلم ان علماء الأمة اجمعوا على ان ثم دليل شرعي غير ما تقدم .

واختلفوا في تشخيصه ، فقال قوم : هو الاستصحاب ، وقوم : هو

الاستحسان ، وقوم : هو المصالح المرسلة ونحو ذلك .

٢/٣٤٢ من حاشية البناني .

ولتحديد ماهية الاستدلال ، ومعرفة انواعه والخلاف فيها انظر:

احكام الامدى ٤/١١٨-١٦١ المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني

٢/٣٤٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ٤/١٧١-١٧٢ ، ارشاد الفحول

ص ٢٣٦ وما بعدها ، نهاية السؤل ٣/١٣١ ، مناهج العقول ٣/١٢٩ ،

فصول البدايع ٢/٣٨٨ وما بعدها ، اصول السرخسي ٢/١٤٠ ، وص ٢٢٣

وما بعدها ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٤/٣٧٧ وما بعدها ، شرح الكوكب

المنير ص ٣٨٠ ، وما بعدها ، المنحول ص ٣٥٣-٣٧٦ ، المعتمد ٢/٧٩٧-

٧٩٨ ، وص ٨٧٩ وص ٩٠٧ وما بعدها ، احكام ابن حزم ٥/٥٩٠ ، وما بعدها

فتح الفقار ٣/٣٠ شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٥ وما بعدها ، البرهان

٢/١١١٣ وما بعدها .

(٤) وفي أ وب : "التجديد" بالجيم المعجمة .

(٥) أى تعريف الأدلة الشرعية - من النص والاجماع والقياس - وهذا جواب على

اعتراض مقدر . قال الامدى : فان قيل : تعريف الاستدلال بسلب غيره

من الأدلة عنه ليس أولى من تعريف غيره من الأدلة بسلب حقيقة الاستدلال

عنه .

فيثبت (١) الحكم ووجد المانع وفقد الشرط فينتفي ليس بدليل ، وقيل دليل (٢)
 للزوم ثبوت المطلوب من ثبوته (٣) . وعلى هذا فقيل (٤) استدلالاً لأنه
 ليس بنص ولا اجماع ولا قياس . وقيل ان ثبت وجود السبب والمانع بغيرها والا فلا .
 وبعض اصحابنا (٥) : ان استدلال بمثل ذلك في غضون كلامه فمعتده ما يقرره
 به من قياس طلة أو نص أو اجماع والا (اذا خلا عن ذلك) (٦) فليس بدليل
 ومن ذلك التلازم بين حكمين (٧) بأنواعه . ونذكر (٨) ههنا شرع من قبلنا
 ومذهب الصحابي . أما الأول : فالمختار أن ما قص منه ولم ينكر فهو لا زم (٩)

- ====
- قلنا : انما كان تعريف الاستدلال بما ذكرناه اولي بسبب سبق التعريف للحقيقة
 ما عداه من الأدلة دون تعريف الاستدلال كما سبق وتعريفه لا يخفى بالظاهر جاز
 دون عكس . احكام الامدى ١٨/٤ وانظر : جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٢/٣٤٢ ،
 ارشاد الفحول ص ٢٣٦ .
- (١) وفي ب : فثبت
- (٢) وفي ب : "بدليل" وهو خطأ .
- (٣) انظر تيسير التحرير ٤/١٧٢ ، المحلي على جمع الجوامع وتقرير الشرييني
 ٢/٣٤٢ - ٣٤٣ واحكام الامدى ٤/١١٨ .
- (٤) وفي أ وب : قيل .
- (٥) انظر تيسير التحرير ٤/١٧٦ .
- (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من أ وب وج .
- (٧) التلازم اربعة اقسام ، لأنه انما يكون بين حكمين ، وكل واحد منهما : اما مثبت
 أو منفي .
- قال الشوكاني : وحاصله : اذا كان تلازم تساوي ، فثبوت كل يستلزم ثبوت
 الاخر ، ونفيه يستلزم نفيه .
 وان كان مطلق للزوم ، فثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم من غير عكس . ونفسي
 اللازم يستلزم نفي الملزوم من غير عكس .
 وخلاصة هذا البحث ترجع الى الاستدلال بالاقيسة الاستثنائية والاقترانية .
 ارشاد الفحول ص ٢٣٦ ونظر احكام الامدى ٤/١١٨ وما بعدها ، تيسير
 التحرير ٤/١٧٢ - ١٧٣ و ص ١٧٦ .
- (٨) وفي ج : "ويذكر" بالتحتمية المثناة .
- (٩) لا خلاف بين العلماء في انه يجوز عقلا أن يتعبد الله نبيه عليه الصلاة والسلام
 بشريعة من قبله من الانبياء والمرسلين ، كما يجوز عقلا ان يتعبد به بالنهسي
 عن اتباعها .
- لكن اختلفوا في وقوع التعبد بها قيل البعثة ، وبعد البعثة على مذاهب .
 انظر تفصيل مذاهبهم وأدلة كل مذهب في :
- احكام الامدى ٤/١٢٧-١٤٨ اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٣/٢١٢-٢١٦
 اصول السرخسي ٢/٩٩-١٠٥ ارشاد الفحول ص ٢٣٩ - ٢٤٠ شرح الكوكب
 المنير ص ٣٨٣ - ٣٨٥ المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير
 الشرييني ٢/٣٥٢ ، البرهان ١/٥٠٣ وما بعدها ، المستصفى ١/٢٤٥
 وما بعدها ، المنحول ص ٢٣١ وما بعدها ، التبصرة ص ٢٨٥ وما بعدها
 المعتمد ٢/٨٩٩ وما بعدها للمع ص ٣٠ ، الابهاج بشرح المنهاج ٢/١٨٠
 احكام ابن حزم ٥/٧٢٢ وما بعدها .

لنا طى أنه شرعنا ، وقيل : ما لم ينسخ . وقيل : غير لازم حتى يثبت أنه شرع لنا .
وجه الاول (فبهذاهم اقتده)^(١) والهدى يقع على الايمان والاحكام فالاصل
الموافقة " فيما " ^(٢) لم ينسخ . وجه الثاني ^(٣) : (لكل جعلنا منكم شرعة)^(٤)
فالاختصاص . وجه المختار : أن الاصل في الشرع البقاء فاذا قص ولم ينكر كان دليل
الشرعية ، وهذا الشرط احتياط ، وقد احتج ^(٥) محمد في القسمة والمهاياة ^(٦) بقوله
تعالى (ونبتئهم أن الماء قسمة بينهم)^(٧) (لها شرب ولكم شرب يوم معلوم)^(٨) .

- (١) جزء من الاية ٩٠ من سورة الانعام ونصها (أولئك الذين هدى الله فبهذاهم
اقتده قل لا أسألكم عليه اجرا ان هو الا ذكرى للعالمين) .
- (٢) سقطت " فيما " من ج .
- (٣) انظر : اصول السرخسي ١٠٠ / ٢ ، كشف الاسرار ٢١٣ / ٣ ، احكام الامدى
٠١٤٠ / ٤
- (٤) جزء من الاية ٤٨ من سورة المائدة ونصها (وأنزلنا اليك الكتاب بالحق
مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله
ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو
شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات الى
الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون) .
- (٥) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢١٦ / ٤ ، اصول السرخسي ١٠٠ / ٢ .
- (٦) وفي ب : " والمهاياة " بالباء الموحدة وهو تصحيف .
والمهاياة : مفاظة من الهيئة ، وهي الحالة الظاهرة للمتبهى للشىء .
وقال في كشف الاسرار : وفي الطلبة : المهاياة : مقاسمة المناقع
وهي ان يتراضى الشريكان على ان ينتفع هذا بذلك النصف المفرز ،
وذاك بذلك النصف وهذا بكله في كذا من الزمان ، وذاك بكله في كذا
من الزمان بقدر الأول . فيما هو نظير المنصوص عليه كالطاحوننة
والبئر والبيت الصغير .
وقد أجاز محمد بن الحسن القسمة بطريق المهاياة في الشرب . واحتج
بالايتين اللتين ساقهما المصنف على الجواز .
وقال السرخسي : وانما أخبر الله تعالى ذلك عن صالح عليه السلام
ومعلوم انه - أى محمد - ما استدل به إلا بعد اعتقاده بقاء ذلك الحكم
شريعة لنبينا عليه السلام .
اصول السرخسي ١٠٠ / ٢ ، اصول البزدوى وكشف الاسرار
٢١٦ / ٣ - ٢١٧ .
- (٧) الاية ٢٨ من سورة القمر وتتمتها (كل شرب محتضر) .
- (٨) جزء من الاية ١٥٥ من سورة الشعراء ونصها (قال هذه ناقة
لها شرب ولكم شرب يوم معلوم) .

واستدل بمثل : (إنا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح) (١) وأجيب بأنه رد
لاستبعاد الايحاء الى بشر (٢) ولو سلم فمعناه أنه متعبد . بمثله ، لا بالاتباع .
ومثل (٣) (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) (٤) وأجيب بأن المراد :
التوحيد ، وتخصيص نوح للتشريف ، ولو سلم فكما تقدم ، ومثل (أن اتبع طمة
ابراهيم) (٥) . وأجيب بمثله ان لا يقال في الفروع طمة أبي حنيفة والشافعي .
المانعون (٦) : لم يذكر في حديث معاذ رضي الله عنه ، وصوبه صلى الله عليه
وسلم . وأجيب : باحتمال تركه لاشتمال الكتاب (٧) آياه أولقة (٨) وقوعه .
قالوا : لو كان لافترض تعلمه على الكفاية ولو جبت المراجعة والبحث ، وأجيب
بأن المعتبر ما يثبت بالتواتر أو الوحي كما شرطنا قالوا : نسخت شريعته الشرائع .
وأجيب : بأن معناه ناسخة لما خالفها ، والا لزم نسخ وجوب الايمان وحرمة الكفر .

-
- (١) الاية ١٦٣ من سورة النساء وتكلمتها (والنبیین من بعده ، وأوحينا الى
ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون
وسليمان وآتيناهم داود زورا) .
(٢) وفي ب " بشى " وهو خطأ .
(٣) وفي ب وج : ومثل .
(٤) الاية ١٣ من سورة الشورى وتكلمتها (والذى أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم
وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم
إليه ، الله يجتبي إليه من يشاء ويهدى إليه من ينيب) .
(٥) جزء من الاية ١٢٣ من سورة النحل ونصها (ثم أوحينا اليك ان اتبع طمة
ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين) .
(٦) اى احتج المانعون لكونه صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع من قبله بحديث
معاذ بن جبل رضي الله عنه لما بعثه الرسول الى اليمن وقال له :
بم تقضى . . . الحديث . . . وقد تقدم تخريجه . ووجه الدلالة فيه :
انه ذكر كتاب الله وسنة رسوله ولم يذكر شرع من قبلنا . وقد أقره الرسول صلى
الله عليه وسلم . فلو كان شرع من قبلنا شرع لنا لذكره .
(٧) وفي ب : " الكتابة " وهو تحريف .
(٨) وفي ب : ولقلة .

حجة مذهب الصحابي (١) :

وأما مذهب الصحابي فليس بحجة على مثله وفاقا ولا على غيره عند الشافعي (٢) .

- (١) هذا العنوان من عمل المحقق .
- (٢) الاختلاف إنما هو في قول الصحابي في مسائل الاجتهاد . أما إذا لم يكن من مسائل الاجتهاد ، ودل دليل على التوقيف فهو خارج عن محل النزاع .
- وقد اتفق العلماء على ان مذهب الصحابي لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين .
- نقل هذا الاتفاق السيف الامدى والقاضي ابوبكر وابن الحاجب . واختلفوا في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين على أقوال :
- الاول : انه ليس بحجة .
- نقله الامدى عن الاشاعرة والمعتزلة والشافعي في احد قوليه واحمد ابن حنبل في احدي الروايتين عنه والكرخي .
- وقال البيهقي : قال الكرخي : لا يجب تقليده الا فيما لا يدرك بالقياس .
- وقال عبد العزيز البخاري : وهو قول جماعة من اصحابنا واليه ميل القاضي الامام ابي زيد ما يشير تقريره في التقويم .
- وقال الامدى : والمختار انه ليس بحجة مطلقا . واختاره الشوكاني وقال : من قال انها تقوم بالحجة في دين الله عزوجل بغير كتاب الله وسنة رسوله وما يرجع اليهما فقد قال في دين الله بما لا يثبت واثبت في هذه الشريعة الاسلامية شرعا لم يأمر الله به ، وهذا امر عظيم وتقول بالغ . . . الخ
- انظر احكام الامدى ١٤٩/٤ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢١٧/٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٤٣-٢٤٤ .
- والثاني : انه حجة مقدمة على القياس .
- وهو قول مالك بن انس والرازي والبردعي والشافعي في قول له واحمد ابن حنبل في رواية له . قاله الامدى :
- وقال السرخسي : حكى ابو عمرو الطبري عن ابي سعيد البردعي رحمه الله انه كان يقول : قول الواحد من الصحابة مقدم على القياس يترك القياس بقوله . وعلى هذا ادركنا مشايخنا .
- وقال عبد العزيز البخاري : وهو مختار الشيخين وأبي اليسر .
- انظر احكام الامدى ١٤٩/٤ ، اصول السرخسي ١٠٥/٢ ، اصول البيهقي وكشف الاسرار ٢١٧/٣ .
- والثالث : ان خالف القياس فهو حجة ، والا فلا . لانه لا محل له الا التوقيف .
- انظر اصول السرخسي ١١٠/٢ .
- الرابع : انه حجة اذا انظم اليه القياس . وهو منسوب الى الشافعي رحمه الله انظر الرسالة ص ٥٩٦ .

وأبو سعيد البردعي (١) منا ، على ان تقليده واجب يترك به القياس ، والكرخي لا يجب الا فيما لا يدرك قياسا ، وقيل يقلد الشيخان ، وقيل الخلفاء الراشدون وأمثالهم رضي الله عنهم ، والمختار : فيما لا يدرك قياسا (٢) الاتباع (٣)

==== والخامس : القول بالتفصيل في تقليد الصحابة .
أ- فمن العلماء من أوجب تقليد الخلفاء الراشدين وأمثالهم مثل ابن سعود وابن عباس ومعاذ بن جبل .

ب- ومنهم من قصره على الخلفاء الاربعة .

ج- ومنهم من قلّد الشيخين ابي بكر وعمر لا غير .

وللوقوف على أدلة هذه المذاهب ومناقشتها ارجع الى :

احكام الامدى ١٤٩/٤ - ١٥٥ ، اصول البيزوى وكشف الاسرار ٢١٧/٣ -

٢٢٥ ، اصول السرخسي ١٠٥/٢ - ١١٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٤٣ - ٢٤٤ ،

المحلي على جمع الجوامع ٣٥٤/٣ - ٣٥٦ ، التبصرة ص ٣٩٥ - ٣٩٨ ،

المستصفى ١/٢٦٠ - ٢٧٤ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١٥٤ التمهيدي

للاسنوى ص ١٥٣ فواتح الرحموت ١٨٦/٢ - ١٨٨ ، شرح الكوكب المنير

ص ٣٨٦ ، المسودة ص ١٢٧ - ١٢٨ ، البرهان ١٣٥٨/٢ - ١٣٦٢ ، المعتمد

١/٩٤٢ - ٩٤٧ المنحول ص ٤٧٤ - ٤٧٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٥ -

٤٤٨ ، تيسير التحرير ٢٥٥/٤ - ٢٥٦ ، احكام ابن حزم ٥١٢/٤ .

(١) أبو سعيد البردعي هو: احمد بن الحسين احد الفقهاء على مذهب ابي حنيفة

ومن المتكلمين على مذهب المعتزلة . ورد بفداد حاجا ثم سكنها ، قال

الخطيب البغدادي : حدثني القاضي ابو عبدالله الصيمري قال : اخذ أبو

سعيد احمد بن الحسين البردعي العلم عن أبي علي الدقاق ، وعن موسى

ابن نصر . وأخذ عنه ابو الحسن الكرخي ، وأبو طاهر الدياس وابو عمرو الطبري

وأضرابهم .

واقام ابو سعيد في بغداد سنين كثيرة يدرس ثم خرج الى الحج فقتل في

وقعة القرامطة مع الحجاج سنة ٣١٧ هـ انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٩٩/٤

- ١٠٠ الفهرست ص ٢٩٣ ، الجواهر المضية ١/١٦٣ - ١٦٥ ، طبقات

الشيرازي ص ١٤١ ، النجوم الزاهرة ٣/٢٢٦ ، العبر ٢/١٦٨ .

(٢) وفي ب : بالقياس .

(٣) قال شمس الأئمة : ولا خلاف بين اصحابنا المتقدمين والمتأخرين أن قول

الواحد من الصحابة حجة فيما لا مدخل للقياس في معرفة الحكم فيه .

وذلك نحو : المقادير التي لا تعرف بالرأى . اصول السرخسي ١١٠/٢ .

====

وأن لا يكون تكذيباً (١) إذ الظاهر التوقيف. وأما في القياسي فالكرخي (٢) : احتمال الخطأ ممكن فلا يجوز تقليده . أبو (٤) سعيد : رأيهم (٥) أولى لاحتمال التوقيف ولرجحان الاصابة للاختصاص بمزية الصحبة (٦) وهو المختار (٧)

==== وقال فخر الاسلام : وقد اتفق عمل اصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس

فقد قالوا في أقل الحيض : انه ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام . . . الخ

اصول البزدوى ٢١٨/٣ .

واختاره المصنف ليقابل به اختيار الأمدى حيث قال في الاحكام : والمختار

انه ليس بحجة مطلقا ، فقال هنا : والمختار انه حجة فيما لا يدرك

بالقياس .

انظر الاحكام ١٤٩/٤ .

(١) أى انه لا بد من العمل بقول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس حملا لقوله

على التوقيف - وهو السماع والتنصيص من رسول الله صلى الله عليه وسلم -

لأنه لا يظن بهم المجازفة في القول ، ولا يجوز أن يحمل قولهم

على الكذب ، فان طريق الدين من النصوص انما انتقل اليها بروايتهم ،

وفي حمل قولهم على الكذب والباطل قول بفسقهم ، وذلك يبطل

روايتهم .

كشف الاسرار ٢١٩/٣ .

(٢) أى فيما يدرك بالقياس .

(٣) أى فوجه قول الكرخي .

(٤) وفي ب : وأبو سعيد بزيادة " و " .

(٥) انظر تفصيل وجهة نظر ابي سعيد في : اصول السرخسي ١٠٨/٢ ،

أصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٢٢/٣ .

(٦) وفي ب : الصحابة .

(٧) أى ما ذهب اليه أبو سعيد من وجوب تقليد الصحابي في المسائل

الاجتهادية هو المذهب المختاره . وقد تقدم انه اختيار الشيخين

السرخسي والبزدوى .

انظر المراجع في أول هذه المسألة .

والنافي (١) : لو كان حجة لناقضت (٢) الحجج لاختلافهم كسائل الجد .
وأجيب باندفاعه بالترجيح ، أو الوقف أو التخيير كإخبار الآحاد والأقيسة
قالوا : ولجاز للمجتهد التقليد مع تمكنه وهو ممتنع كالأصول ، وأجيب بأنه
لا (٣) يمتنع أن تكون حجة فلا تقليد . المخصص (٤) : اقتدوا (٥) بالذين
(من بعدى) (٦) أبي بكر وعمر " أصحابي كالنجوم " (٧) وأجيب : لا عموم فيما
يقتدى فيه . ولو سلم فالمراد المقلدون لأن خطابه للصحابة وغيرهم مثلهم .
القاعدة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه :

الاجتهاد : استفراغ الوسع (٨) في تحصيل أمر مشق . وفي الأصول : استفراغ

-
- (١) أى واحتج النافي لوجوب تقليد الصحابي بكذا . . انظر تفصيل حججهم في احكام الامدى ١٤٩/٤ وما بعدها .
 - (٢) وفي أ : لتناقضت وفي ب : لتناقض .
 - (٣) سقطت (لا) من ب .
 - (٤) أى احتج المخصص وهو الذى خص وجوب التقليد بالخلفاء الراشدين أو بأبي بكر وعمر .
 - (٥) تقدم تخريجه .
 - (٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
 - (٧) تقدم تخريجه وقال الشوكاني : وهذا ما لم يثبت قط ، والكلام فيه معروف عند اهل هذا الشأن بحيث لا يصح العمل بمثله في أدنى حكم من أحكام الشرع ، فكيف مثل هذا الأمر العظيم والخطب الجليل .
ارشاد الفحول ص ٢٤٤ .
 - (٨) تعريف الاجتهاد في اللغة : هو ما ذكر المصنف . قال الامدى : هو عبارة عن استفراغ الوسع في تحقيق امر من الامور مستلزم للكلفة والمشقة ، ولهذا يقال : اجتهد فلان في حمل حجر البزارة ولا يقال اجتهد في حمل خردله .
انظر الاحكام ١٦٢/٤ ، المصباح المنير ١/١٢٢ ، مختار الصحاح ص ١١٤ .
واما تعريفه في الاصطلاح فقد اختلفوا فيه :
فقال الفزالي : هو بذل المجتهد وسعة في طلب العلم باحكام الشريعة .
المستصفي ٣٥٠/٢ واعترض عليه بأن المطلوب الظن ، لان احكام الفروع ظنية ولا إجتهد في القطعيات .
انظر ارشاد الفحول ص ٢٥٠ .
وقال الامدى : هو استفراغ الوسع في طلب الظن بشئ من الاحكام الشرعية على وجه يحصن من النفس العجز عن المزيد فيه .
وبه عرفه ابن الحاجب ، إلا انه خصه بالفقيه . فاعترض عليه بعدم اشتراط الفقه للمجتهد .
احكام الامدى ١٦٢/٤ ، نهاية السؤل ٣/١٩٢ .
- ===

الفقيه وسعة في طلب الظن بشي* من الاحكام الشرعية ، والظن احتراز عن القطع ،
والشرعية عن العقلية والحسية ، وبشي* عن الاستفراق ، فليس كل مجتهد محيطاً
بالاحكام كلها بالفعل ، وفي الاستفراق اشارة الى خروج اجتهاد المقصر ، وللمجتهد
شرطان (٢) :

- ====
- وعرفه البيضاوي : بانه استفراغ الجهد في درك الاحكام الشرعية . وقد
سبقه إليه صاحب الحاصل .
منهاج الوصول للبيضاوي ١٩٢/٣ .
وقال بعضهم : هو استفراغ الجهد في طلب شي* من الاحكام على وجه يحسن من
النفوس العجز عن المزيد فيه .
وهذا قريب من تعريف الامدى . وقد اعترض عليه الاسنوى بأن فيه تكرار ، فان
استفراغ الجهد مفن عن ذكر العجز عن الزيادة .
وذكروا له تعريفات اخرى تعود الى ما ذكرنا وأقرب هذه التعريفات
هو ما عرفه به الامدى .
انظر التعريفات الاصوليين للاجتهاد والاعتراضات عليها في :
احكام الامدى ١٦٢/٤ ، نهاية السؤل ١٩٢/٣ ، منهاج العقول ١٩١/٣ ،
المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني وتقرير الشربيني ٣٧٩/٢ - ٣٨٢ ،
احكام ابن حزم ١١٥٥ - ١١٥٦ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٠ ، التعريفات
ص ١٠ ، اللمع ص ٧٣ ، تيسير التحرير ١٧٨/٤ - ١٧٩ ، فواتح الرحموت
٣٦٢/٢ ، فصول البدايع ٤١٥/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٩٤ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٤٣٩ .
- (١) المجتهد احد اركان الاجتهاد الثلاثة وهي : الاجتهاد ، والمجتهد ،
والمجتهد فيه .
والمجتهد : هو كل ما اتصف بصفة الاجتهاد . وهو ثلاثة أنواع :
مجتهد مطلق ، وهو المتصدي للحكم والفتوى في جميع مسائل الفقه .
ومجتهد مقيد ، وهو المجتهد داخل المذهب . وهو الذي يستنبط الاحكام
من أدلتها ويستخرج الوجوه من الروايات المنصوصة عن إمامه .
والثالث : مجتهد الفتيا . وهو دون مجتهد المذهب . قال ابن السبكي :
ودون مجتهد المذهب مجتهد الفتيا ، وهو المتبحر في مذهب امامه المتمكن من
تخريج قول له على آخر أطلقهما +
جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ .
وانظر احكام الامدى ١٦٤/٤ ، المستصفى ٣٥٣/٢ ، فواتح الرحموت ٣٦٣/٢ .
- (٢) احكام الامدى ١٦٢/٤ - ١٦٤ ، المستصفى ٣٥٠/٢ - ٣٥٢ ، نهاية السؤل
٢٠٠/٣ ، منهاج العقول ١٩٩/٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٠ - ٢٥٢ ، جمع
الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٨٢/٢ - ٣٨٤ ، البرهان ١٣٣٠/٢ وما بعدها ،
- ====

أن يعلم من اصول الدين ما به (١) يتم نسبة الاحكام الى الله تعالى من وجوده وقدمه وحياته وقدرته وكلامه وجواز تكليفه وبعثة النبي عليه السلام ومعرفة معجزه وشرعه . لا تبخره في أدلتها التفصيلية ، وأن يعلم مدارك الاحكام وأقسامها وطرق اثباتها ووجوه دلالتها وشروطها وكيفية الاستثمار (منها ، وطرق الجرح والتعديل ، والصحيح والسقيم علما متقنا) (٢) ومن اللغة والنحو ما يكون آلة له في الاستثمار ، وأما المجتهد في حكم ، فيكفي فيه معرفته بما يتعلق به خاصة . والمجتهد فيه (٣) : الاحكام الشرعية المظنونة الدليل ، والاول فصل عن العقلية والحسية ، والثاني عن مثل العبادات الخمس (٤) .

مسألة :

المختار انه طيه السلام كان متعبدا بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه أولا ثم بالاجتهاد (٥) ثانيا ، وقيل بالجواز ، والمنع مطلقا ، وقيل مجتهد في الحروب .

==== شرح الكوكب المنير ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٧ ، احكام ابن حزم ٦٩٣/٥ ، وما بعدها ، تيسير التحرير ١٨٠/٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٣٦٣/٢ ، اصول البيزدوي وكشف الاسرار ١٥/٤ ، فصول البدائع ٤١٥/٢ المنحول ص ٤٦٣ .

(١) وفي ب : قدم " يتم " على " به " .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .

(٣) هذا هو الركن الثالث من اركان الاجتهاد ، وهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قاطع .

قال السيوطي الامدي : اما ما فيه الاجتهاد : فما كان من الاحكام الشرعية دليله ظني .

الاحكام ١٦٤/٤ ، وانظر ارشاد الفحول ص ٢٥٢ .

(٤) وفي ب " الخمسة " وهو خطأ .

(٥) اتفق العلماء على انه يجوز عقلا تعبد النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء بالاجتهاد - كغيرهم من المجتهدين - الا ما نقل عن أبي علي الجبائي وابنه أبي هاشم من القول بعدم الجواز عقلا . قال الفزالي :

والمختار جواز تعبده بذلك ، لانه ليس بحال في ذاته ولا يفضي الى محال ومفسده . انتهى .

كما اتفقوا على انه يجوز لهم الاجتهاد فيما يتعلق بمصالح الدنيا وتدبير الحروب . نقل هذا الاتفاق سليم الرازي وابن حزم وغيرهما . انظر :

احكام ابن حزم ٧٠٠/٥ ، المستصفي ٣٥٥/٢ - ٣٥٦ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٥ ، احكام الامدي ١٦٥/٤ ، كشف الاسرار ٢٠٦/٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦ .

====
واما اجتهادهم في الاحكام الشرعية ، فقد اختلفوا فيه على مذاهب :
المذهب الاول : ليس لهم ذلك .

وبه قال بعض الاشعرية واكثر المعتزلة كأبي علي الجبائي وابنه ابي
هاشم وهو مذهب المتكلمين . قال ابو اسحاق الشيرازي ومن اصحابنا من
قال : ما كان له ذلك وبه قال بعض المعتزلة .
وقال شمس الائمة : ابي ذلك بعض العلماء ، وقال : هذا الطريق حظ الامة .
وأما حظ الرسول صلى الله عليه وسلم فهو العمل بالوحي .
وهو قول ابن حزم الظاهري .

الثاني : يجوز له صلى الله عليه وسلم ولغيره من الانبياء الاجتهاد .
وهو قول الامام احمد وأبي يوسف واختاره الامدى وقال : وجوز
الشافعي في رسالته ذلك من غير قطع وبه قال بعض اصحاب الشافعي والقاضي
عبد الجبار وابو الحسين البصري .

وقال عبد العزيز البخاري : قال عامة اهل الاصول : كان له العمل في احكام
الشرع بالوحي والرأي جميعا . وهو منقول عن ابي يوسف من اصحابنا ، وهو
مذهب مالك والشافعي وعسامة أهل الحديث .
وقال امام الحرمين : ولعل الاصح انه كان لا يجتهد في القواعد والاصول ،
بل كان ينتظر الوحي . أما في التفاصيل فكان مأذونا له في التصرف
والاجتهاد .

الثالث : الوقف عن القطع بشيء من ذلك . ذكره حجة الاسلام ورجمه
في المستصفى . واختار في المنحول غيره فقال : والمختار ان لا نظن
به استبدادا بالاجتهاد ولا يبعد ان يوحى اليه ، ويسوغ له الاجتهاد .
وحكاه الشوكاني وقال : زعم الصيرفي في شرح الرسالة انه مذهب الشافعي .
واختاره ابوبكر الباقلاني والفرزالي ولا وجه للوقف في هذه المسألة .
المذهب الرابع : ان النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بانتظار الوحي فيما لم
يوح اليه من حكم الواقعة ثم العمل بالرأي بعد انقضاء مدة الانتظار .
وهو مذهب جمهور الحنفية .

قال شمس الائمة : وأصح الاقاويل عندنا : انه عليه السلام فيما كان يبتلئ
به من الحوادث التي ليس فيها وحي منزل كان ينتظر الوحي الى ان تمضي
مدة الانتظار ، ثم كان يعمل بالرأي والاجتهاد وبين الحكم به ، فاذا أقر
عليه كان ذلك حجة قاطعة للحكم .

وقال عبد العزيز البخاري : وهو مذهب اكثر اصحابنا .
ومدة الانتظار قليل : مقدرة بثلاثة أيام ، وقيل : بخوف فوت الغرض .
انظر توضيح هذه المذاهب وأدلة كل فريق مع مناقشة أدلة الخصوم في :
التبصرة ص ٥٢١ ، أصول السرخسي ٩١/٢ ، احكام ابن حزم ٧٠٠/٥ ،
ومابعدھا ، احكام الامدى ١٦٥/٤ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٢٠٥/٣ -
٢٠٦ ، تيسير التحرير ١٨٣/٤ ، ١٨٥ ، ص ٢٣٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٦ ،

المجوز (١) : (وشاورهم في الأمر) (٢) وطريقها الاجتهاد . (عفا الله عنك
لم أذنت لهم) (٣) وانا يتوجه فيما لم يسوح اليه . " لو استقبلت من أمرى
ما استدبرت ما سقت الهدى " (٤) ولا يستقيم فيما أوحى فيه . (٥) واستدل : بما
أراك الله (٦) وقرر: بأن الآراء ليست لآراء العيين ، لاستحالة فسي
الاحكام ، ولا هي الاعلام لوجوب ذكر المفعول الثالث لذكر الثاني ، فالمعنى :
بما جعله الله لك رأيا . وأجيب بأن معناه : الاعلام ، وما مصدرية فلا ضمير ،
وحذف المفعولين جاز . واستدل بأن الاجتهاد للحكم أثوب ، للمشقة فلو اختص به
الأمه لكانوا أفضل منه فيه . وأجيب : بأن شرط الاجتهاد اذا فقد لا مرأكبر فلا أثر لذلك .
واستدل : بأنه أظم بطرق الاستنباط مع البعد عن الخطأ والاقرار عليه فلو لم
يقض به لكان تاركا حكم الله تعالى في ظنه وهو حرام ، وأجيب : بأن ذلك فرع

- ====
- البرهان ١٣٥٦/٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٣٩٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٦ ،
المعتمد ٨٨٩/٢ ، وما بعدها ، فواتح الرحموت ٣٦٦/٢ ، جمع الجوامع وشرح
المحلي عليه ٣٨٦/٢ ، المستصفى ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ ، المنخول ص ٤٦٨
فصول البدايع ٤٢٥/٢ .
(١) أى احتج القائل بالجواز .
(٢) جزء من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران ، ونصها :
(فيما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك
فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فاذا عزم فتوكل على الله
ان الله يحب المتوكلين) .
(٣) الآية ٤٣ من سورة التوبة وتكلمتها :
(حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) .
(٤) رواه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
من حديثه الطويل في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم .
وروي عن عائشة رضي الله عنها وانس وغيرهما .
انظر : صحيح البخاري بفتح الباري ٤١٦/٣ ٤٢٢٦ ، صحيح مسلم ١٧٨/٨ ،
سنن أبي داود ٤٤١/١ ، سنن النسائي ١٧٨/٥ - ١٧٩ ، ١٩٩ ، جمع الفوائد
من جامع الاصول وجمع الزوائد ٤٧٠/١ .
(٥) وفي ج : اليه .
(٦) جزء من الآية ١٠٥ من سورة النساء ونصها :
(انا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين
خصيما) .
(٧) هذا استدلال عقلي على الجواز . انظر تفصيله في احكام الامدى ١٦٧/٤ .

فلا اثم ^(١) بخلاف المعاند . وأول نفي الاثم بالاجتهاد في مسائل الكلام
كنفي ^(٢) الرواية ، لا في الكفر الصريح والعنبري : كل مجتهد في العقليات مصيب ^(٣) ،
فان عنى مطابقة الاعتقاد للمعتقد فغير معقول ، لاستلزام النقيضين أو انه أتى بما
كلف فهو قول الجاحظ وهو باطل سماعا . لنا ^(٤) : الاجماع قبل المخالف على قتال
الكفار مطلقا ، وأنهم من أهل النار من غير فرق (قالوا ^(٥) لو كلفوا بنقيض ^(٦) ،
اجتهادهم لكان تكليف ما لا يطاق . قلنا) بل هو ممكن .

مسألة :

لا اثم على مجتهد ^(٧) في حكم شرعي اجتهادي قطعا ^(٨) وبشـر ^(٩)

- (١) أي ولو خالف ملة الاسلام ، على حد زعمهما : فهما يقولان : بحط الاثم عن
مخالف ملة الاسلام اذا نظر واجتهد ، فأداه اجتهاده الى معتقده وانه
معذور بخلاف المعاند . انظر احكام الامدى ١٧٨/٤ .
- (٢) في ب " لنفي " باللام .
- (٣) انظر تقرير مذهب العنبري والجاحظ والرد عليهما ، وابطال ما ذهب اليه
في : احكام الامدى ١٧٨/٤ ، المستصفى ٣٥٩/٢ - ٣٦٠ ، المنخول ص ٤٥١
البرهان ١٣١٦/٢ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٩٦ للمص ص ٧٣ ، ارشاد
الفحول ص ٢٥٩-٢٦٠ ، تيسير التحرير ١٩٨/٤ ، فواتح الرحموت ٣٧٦/٢ ،
فصول البدائع ٤١٦/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٩ ، جمع الجوامع و شرح
المحلي عليه ٣٨٨/٢ .
- (٤) انظر أدلة الجمهور في : احكام الامدى ١٧٨/٤ وما بعدها ، التبصرة ص ٤٩٧ ،
تيسير التحرير ١٩٧/٤ وما بعدها .
- (٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٦) وفي ج (بيمض) وهو تحريف .
- (٧) وفي ب : المجتهد .
- (٨) قال السيغالامدى : اتفق اهل الحق من المسلمين على ان الاثم محطوط عن
المجتهدين في الاحكام الشرعية .
- وذهب بشر المريسي وابن عليه وابوبكر الاصم ونفاة القياص - كالظاهريية
والامامية - الى انه ما من مسألة الا والحق فيها متعين ، وعليه دليل قاطع
فمن أخطأ فهو آثم ، غير كافر ولا فاسق . الاحكام ١٨٢/٤ .
- وانظر المستصفى ٣٦١/٢ ، البرهان ١٣٢٠/٢ احكام ابن حزم ١١٥٩/٨
تيسير التحرير ٢٠٢/٤ ، فواتح الرحموت ٣٧٩/٢ ، فصول البدائع ٤٢٢/٢ ،
شرح الكوكب ص ٤٠١ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢٣/١٩ وما بعدها ، ص ٢٠٣
وما بعدها .
- (٩) هو ابو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي . الفقيه الحنفي ،
المتكلم ، هو من موالى زيد بن الخطاب رضي الله عنه .

والأصم (١) : يؤء ثمان المخطيء من غير تكفير ولا تفسيق . لنا (٢) العليم
الضروري بالتواتر أن الصحابة رضي الله عنهم تكرر اختلافهم في الفروع ولا نكير منهم
ولا تأثيم لمعين ولا مبهم ، مع القطع بأنه لو خالف أحد في مثل العبادات الخمس
أو الزنا أو القتل لخطيء (٣) وأثم (٤) .

- ====
- أخذ الفقه عن القاضي ابي يوسف الحنفي ، الا انه اشتغل بالكلام ، وجرى
القول بخلق القرآن ، وحكي عنه في ذلك اقوال شنيعة وكان مرجئا ، واليه
تنسب الطائفة المريسية من المرجئة وكان يقول : ان السجود للشمس والقمر
ليس بكفر ، لكنه علامة الكفر ، وكان يناظر الشافعي رحمه الله وكان لا يعرف
النحو ويلحن لحنا فاحشا .
ويقال أن اياه كان يهوديا صياغا بالكوفة .
وتوفي بشر المريسي في سنة ٢١٨ هـ ببغداد .
انظر ترجمته في : وفيات الاعيان (١/٢٧٧-٢٧٨ ، تاريخ بغداد ٧/٥٦-٦٧ ،
ميزان الاعتدال (١/٢٢٢-٢٢٣ ، معجم البلدان ٤/٥١٥ ، الجواهر
المضيئة (١/٤٤٧-٤٥٠ ، طبقات الشيرازي ص ١٣٨ ، اللباب ٣/١٢٨
العبر (١/٣٧٣ ، لسان الميزان ٢/٢٩ ، النجوم الزاهرة ٢/٢٢٨ ، شذرات
الذهب ٢/٤٤ ، روضات الجنان ٢/١٣٤ .
(١) هو ابو بكر عبد الرحمن بن كيسان الاصم المعتزلي الاصولي .
كان من افصح الناس وافقههم وأورعهم .
وحكي انه كان يخطيء عليا رضي الله عنه في كثير من افعاله ، ويصوب معاوية
في بعض افعاله ، قال القاضي - عبد الجبار - ويجري منه حيف عظيم على
أمير المؤمنين .
وكان بعض اصحابه يعتذر له ، فيقول : هلي بمناظرة هشام بين الحكم ،
فنقلوا هذا ونقلوا هذا والله اعلم .
قيل : مات بعد نكبة البرامكة مستترا . الفرق ص ٤٠-٤١ . وله تفسير عجيب
وكان جليل المقدار . وهو احد من له الرياسة ولا يبي الهذيل معه مناظرات .
وكان ابوعطي لا يذكر احدا في تفسيره الا الاصم .
فرق وطبقات المعتزلة ص ٦٥ - ٦٦ .
(٢) انظر أدلة الجمهور في : احكام الامدى ٤/١٨٢ ، فصول البدايع ٢/٤٢٢ ،
مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (١٩/١٢٢-١٢٣ .
(٣) وفي ب : يخطيء .
(٤) وفي ب : ويأثم .

مسألة :

(١) فقصر المجتهد في طلبه أخطأ وأثم ، وما لا نص فيه

(١) الواقعة التي وقعت لا تخلو : إما ان يكون فيها نص ، أولاً يكون . فان كان فيها نص ، فاما ان يجده المجتهد ، أولاً . فان وجده وحكم بمقتضاه ، فلا كلام . وان لم يحكم بمقتضاه ان كان مع العلم بوجه دلالة على المطلوب ، فهو مخطي* آثم بالاتفاق ، لعدوله عن مقتضى الدليل . وللعلماء فيه كلام آخر من حيث تكفيره وعدمه . وان لم يكن مع العلم ، ولكن قصر في البحث عن وجه الدلالة ، فكذلك ، وان لم يقصر في البحث بل بالغ فيه ، ولم يعثر على وجه دلالة على المطلوب ، فحكمه حكم ما لم يجده . اما اذا لم يجده فلا يخلو إما أن يكون مقصراً في طلبه . أولاً . فان كان الأول ، وحكم بتغيير مقتضاه ، فهو مخطي* وآثم بالاتفاق ، لتقصيره في البحث عن الدليل .

وان كان الثاني :- فبحث - وبالغ في البحث ولم يعثر على الدليل لسبب من الاسباب كبعد المسافة . او خفاء الراوي وعدم تبليغه ، فلا اثم ، لعدم تقصيره واذا حكم بما أدى إليه اجتهاده ، فهل هو مخطي* ؟ أو مصيب ؟ اختلفوا فيه اختلفهم فيما لا نص فيه .

انظر: المستصفى ٣٦٤/٢ ، احكام الامدى ١٨٤/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٦٢ ، المنحول ص ٤٥٩ ، شرح الكوكب المنير ص ٤٠١ .
أما الواقعة التي لا نص فيها ، اذا اجتهد فيها المجتهدون بعد أن توفرت فيهم شروط الاجتهاد ، فحكم كل بسما أدى إليه اجتهاده بعد استفراغ وسعه فهل كل مجتهد مصيب ؟ وقوله حق ؟ أم ان الحق واحد والمصيب واحد ومن عداه مخطي* ؟

فهذا هو محل النزاع في هذه المسألة وقد اختلفوا فيه اختلافاً كثيراً ، وتشعبت تغريعاتهم واختلف النقل عنهم فتداخلت المذاهب . قال حجة الاسلام الغزالي : اختلف الناس فيها واختلفت الرواية عن الشافعي وأبي حنيفة المستصفى ٣٦٣/٢ .
وقد ذكر المصنف خلاصة مذاهبهم في هذه المسألة ، ولمن أراد التوسع والاستقصاء الرجوع الى :

احكام الامدى ١٨٣/٤ ، البرهان ١٣١٩/٢ ، ١٣٢٣ - ١٣٢٦ ، التبصرة ص ٤٩٨ ، المستصفى ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٠/٤ ، فواتح الرحموت ٣٨٠-٣٨١ ، فصول البدايع ٤٢٠/٢ وما بعدها ، و ص ٤٢٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٨ ، وما بعدها ، المعتمد ٩٤٩/٢ ، وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٦٣ ، اصول السرخسي ١٣١/٢ وما بعدها ، المنحول ص ٤٥٢ ، رفع الحاجب ٣٨٠/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٣٩٠/٢ مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩/٢٠ وما بعدها .

فالجبائي (١) وابنه: كل مجتهد فيه مصيب، وحكم الله تعالى تابع لظنه، فالحق متعدد، فمن هو "لا" من سوى بينها، ومنهم من قال ان احدها أحق (٢) وقيل الحق واحد يصاب من غير دليل. والاسنان (٣) وابن فورك (٤): "بل" (٥) بدليل ظني. والاصم (٦): بقطعي والمخطي "ثم". والائمة الأربعة (٧) على التصويب والتخطئة، وقيل في المخطي "انه مخطي" ابتداءً وانتهاءً. والمختار: الاصابة في الابتداء (٨) أعني في الطلب، والخطأ في الانتهاء أي: والمروي عن أبي حنيفة: كل مجتهد مصيب (٩) والحق عند الله واحد وهذا معناه. لنا (١٠): لو

- (١) قال ابو الحسين البصري: قال ابو الهذيل وأبو علي وأبو هاشم: كل مجتهد في الفروع مصيب في اجتهاده، وفي حكمه الذي أداه إليه اجتهاده. وقد حكى ذلك عن أبي حنيفة، وحكاه عن الشافعي بعض أصحابه، وهو ظاهر قوله في بعض المواضع. المعتمد ٩٤٩/٢.
- (٢) وهو القول بالأشبه. وتحريره: أن القائلين - كل مجتهد مصيب - قد اختلفوا فقال بعضهم: ان في المسألة ما يستدعي مطلوباً، وذلك المطلوب هو الأشبه عند الله في نفس الأمر بحيث لو نزل نص لكان نصاً عليه. وقال آخرون: لا دليل عليه وإنما هو مثل دفين يظفر به حالة الاجتهاد بحكم الاتفاق.
- انظر احكام الامدى ١٨٣/٤، البرهان ١٣١٩/٢، ١٣٢٧، التبصرة ص ٤٩٩، المنخول ص ٤٥٨، المعتمد ٩٥٢/٢، ٩٨٢، اصول البيزوى وكشف الاسرار ١٨/٤.
- (٣) هو ابو اسحاق الاسفراييني. وقد تقدمت ترجمته في "مسألة: الحق أن المجاز في اللغة".
- (٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري مات سنة ٤٠٦ هـ وقد تقدمت ترجمته في "انقراض عصر المجمعين".
- (٥) سقطت "بل" من ب.
- (٦) هو أبو بكر: عبد الرحمن بن كيسان. المعتبر في الاصولي، المعروف بالاصم.
- (٧) انظر: احكام الامدى ١٨٤/٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٨ وما بعدها، ارشاد الفحول ص ٢٦١، اصول البيزوى وكشف الاسرار ١٦/٤.
- (٨) واختاره أيضاً محب الله بن عبد الشكور. انظر مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت ٣٨٠/٢ - ٣٨١، واصل البيزوى وكشف الاسرار ١٨/٤، ٣١٠.
- (٩) قال العلامة محمد بن نظام الدين الأنصاري: وعبر عنه الامام ابو حنيفة رحمه الله فقال: كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد. يعني مصيب في بذل وسعه، حتى يؤجر عليه والحق عند الله واحد قد يصيبه وقد لا يصيبه. فواتح الرحموت ٣٨١/٢، وانظر البرهان ١٣٢٨/٢، اصول البيزوى وكشف الاسرار ١٨/٤.
- (١٠) انظر تفصيل حجج الفريقين في المعتمد ٩٦٤/٢ وما بعدها، احكام الامدى ١٨٤/٤ - ١٩٦، كشف الاسرار ١٩/٤ وما بعدها، وص

كان كل مجتهد مصيبا لاجتماع النقيضان، لأن استمرار قطعه بما أدى إليه ظنه مشروط ببقاء ظنه، وإلا فلو تغير ظنه وجب الرجوع الى الثاني اجماعا فيلزم علمه لشيء وظنه له معا، ولا يقال ينتفي الظن بالعلم لأننا قاطعون ببقاء ظنه، وإلستحالة ظن النقيض مع ذكره، وأيضا (ففهمناها سليمان) (١) وتخصيصه دليل إتحاد الحق واصابته، وأيضا: أطلقت الصحابة رضي الله عنهم الخطأ في الاجتهاد (٢)، قال أبو بكر: "أقول في الكلاله برأبي فان يك صوابا فمن الله، وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان" (٣) ولما حكم عمر رضي الله عنه بحكم قال جليسه له: هذا والله الحق، فقال "ان عمرا يدري أنه اصاب الحق لكنه لم يألو جهدا" (٤) وعن علي وابن مسعود وزيد: تخطئة ابن عباس رضي الله عنهم في ترك العول (٥). وعن ابن عباس تخطئتهم فيه، وقال: من باهلني باهلته ان الله تعالى لم يجعل في مال واحد نصفان ونصفا وثلاثا (٦) ولا تكبير للتخطئة منهم. وأيضا الاتفاق على شرعية المناظرة وليس فائدتها إلا إصابتها الحق، وأيضا فاجتماع الفساد والصحة والحظر والاباحة والوجود والعدم في محل واحد (وزمان واحد) (٧) محال، والمحال لا يكون حكما شرعيا (٨)، وصحة التكليف تحصل بما قلنا (٩) من صحة

- (١) الآية ٧٩ من سورة الانبياء وتكلمتها (وكلا آتينا حكما وعلما وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير وكنا فاطنين) .
- (٢) انظر تيسير التحرير ٢٠٦/٤ وما بعدها، احكام الامدى ١٨٦/٤ وما بعدها اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢١/٤ .
- (٣) رواه الدارمي في سننه ٣٦٥/٢ - ٣٦٦ .
- وقال ابن حجر: اخرجه قاسم بن محمد في كتاب الحجة والرد على المقلدين وهو منقطع .
- تلخيص الحبير ١٩٥/٤ .
- (٤) انظر تلخيص الحبير ١٩٥/٤ .
- (٥) انظر سنن البيهقي ٢٥٣/٦، سنن الدارمي ٣٤٦/٢، تلخيص الحبير ٨٦/٣ .
- (٦) اخرجه الحاكم والدارمي مختصرا والبيهقي في سننه .
- انظر سنن الدارمي ٣٤٦/٢ سنن البيهقي ٢٥٣/٦ تلخيص الحبير ٨٩/٣ - ٩٠ .
- (٧) ما بين الحاصرتين ساقط من ب .
- (٨) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٣/٤ .
- (٩) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٢٤/٤ .

الاجتهاد رابتدا . المصوّبة (١) (وكلا آتينا حكما وطم) (٢) ولو أخطأ
احدهما لم يحسن . قلنا : لا يمنع الخطأ في حادثة اطلاق انه أتى حكما
وعلمنا . على انه محمول على العمل دون اصابة المطلوب . قالوا : " بأيهم
اقتديتم اهتديتم " (٣) ولا هدى مع الخطأ . قلنا : كما صح أن يقال لكل مجتهد
في اتباع ظنه مهتد صح لمقلده ذلك لأنه فعل الواجب عليه اجماعا . قالوا :
اتفاق الصحابة على تسويغ الخلاف وتوليه القضاء مع العلم بمخالفتهم لهم ولو
كان فيه خطأ لما سوغوه . قلنا : بل لأنهم أجمعوا على وجوب اتباع كل مجتهد
ظنه ولم يجز الانكار لعدم تعيين المخطي . قالوا : كلف المجتهدون اصابة الحق
ولا وسع الا أن يتعدد كاجتهاد جمع في القبله فانهم مصيبون بسقوط الغرض
عنهم (٤) مع علمنا بخطأ المستدير وتعدد الحق ممكن مع اختلاف الدليل والشرائع
والزمان ، فليمكن مع اختلاف المكلفين . والقائل باستوائها (٥) احتج بأن دليلها
لم يوجب تفاوتها . والقائل بتفاوتها (٦) قال : استواؤها يقطع التكليف
لاصابتها بمجرد الاختيار من غير اجتهاد وفيه اسقاط درجة العلم والنظر .
قلنا : صح التكليف في نفس الطلب والكل مصيبون فيه ولا يستلزم اصابة
المطلوب . وسأله القبله على الاختلاف ، فإننا قلنا في قوم مؤتمين متحررين علم
أحدهم أنه خالف امامه فسدت صلاته لخطأ (٧) إمامه عنده (٨) .

-
- (١) اي احتج المصوية بكذا .
 - انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٩/٤ .
 - (٢) آية ٧٩ من سورة الانبياء وقد تقدمت قريبا كتابتها .
 - (٣) هذا جزء من حديث رنصه " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " وقد تقدم تخريجه وانه ضعيف لا يحتج به في ص (٢٧٠) .
 - وانظر تلخيص الحبير ١٩٠/٤ .
 - (٤) سقطت " عنهم " من ب .
 - (٥) انظر حجج القائلين باستواء الحقوق في اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٩/٤ - ٢٠ .
 - (٦) أي تفاوت الحقوق - أي القائل بأن واحدا من الجملة أحق ، وهو القول بالاشبه .
 - انظر حججهم في كشف الاسرار ٢٠/٤ .
 - (٧) وفي ب : بخطأ .
 - (٨) انظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ١٩/٤ ، ٢٦٠ .

سألة :

العقلاء على امتناع (١) تقابل الدليلين العقلين (٢) ، لا ستلزام اجتماع النقيضين ،
واختلف في تقابل الامارات الظنية ؛ فالجمهور (٣) على الجواز . ومنعه الكرخي (٤)
قال : لو تعادلا فاما أن يعمل بهما أو بمعين منهما أو يتخير ، أولا . والاول
جمع بين النقيضين . والثاني تحكم ، والثالث تخيير للمجتهد ، وهو مردود بالاجماع
والرابع جمع بين النقيضين لأنه يقول : لا حرام ولا واجب وهو أحدهما . وأجيب (٥)
بأنه يعمل بهما في أن كلا منهما وقف الاخر فيقف أو يتخير أو بأن يعمل بأحدهما
على التخيير ، والاجماع على المنع اذا لم يتعادلا ، أو بأن لا يعمل بهما ويتساقطان
وانما يلزم النقيضان أن لو اعتقد نفي الحكمين في نفس الأمر .

سألة :

إذا أداه اجتهاده الى حكم لم يجز له تقليد غيره اتفاقا (٦) واذا لم يجتهد
فلاكتسب رطى منى التقليد (٧) أيضا .

- (١) حق هذه السألة ان تؤخر الى الكلام على التراجع .
- (٢) اتفقوا على استحالة التعادل بين الادلة العقلية المتقابلة بالنفي والاثبات .
انظر احكام الامدى ١٩٧/٤ ، المستصفي ٣٩٣/٢ التبصرة ص ٥١٠
- (٣) قال السيف الامدى : وهو مذهب القاضي أبي بكر والجبائي وابنه واكثر
الفقهاء وهو المختار .
انظر الاحكام ١٩٧/٤ ، المستصفي ٣٧٩/٢ ، ٣٩٣ ، التبصرة ص ٥١٠ المنتهى
لابن الحاجب ص ١٦٠ .
- (٤) قال الامدى : ذهب الامام احمد والكرخي الى المنع من ذلك .
الاحكام ١٩٧/٤ وانظر شرح تنقيح الفصول ص ٤١٧ .
- (٥) انظر تفصيل هذه الاحتمالات والجواب عنها في احكام الامدى ١٩٨/٤ -
١٩٩ شرح تنقيح الفصول ص ٤١٧ - ٤١٨ .
- (٦) انظر : احكام الامدى ٢٠٤/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٢/٢ ، تيسير التحرير
٢٢٧/٤ ، المستصفي ٣٨٤/٢ .
- (٧) سواء كان اعلم منه أو لم يكن . قال الامدى : واليه ذهب القاضي ، وهو
المختار . الاحكام ٢٠٤/٤ .
وقال حجة الاسلام : واختار القاضي منع تقليد العالم للصحابة ولعن بعدهم
وهو الاظهر عندنا . والسألة ظنية اجتهادية . المستصفي ٣٨٤/٢ .
وانظر : المنحول ص ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، البرهان ١٣٣٩/٢ وما بعدها ،
المعتمد ٩٤٢/٢ - ٩٤٨ ، فواتح الرحموت ٣٩٢/٢ - ٣٩٣ ، مجموع
فتاوى ابن تيمية ٢٦١/١٩ وما بعدها .

وقيل فيما يفتي به (١) لا فيما يخصه ، وقيل : فيما لا يفوت وقته باشتغاله
 بالنظر ، وقيل : بجواره مطلقاً . (٢) وعن ابي حنيفة قولان (٣) وعن محمد (٤) جواره
 ان كان اعظم (٥) منه ، وابن سريج (٦) : ان تعذر (٧) عليه . والشافعي (٩)
 والجبائي : يجوز ان يقلد صحابيا (٨) خاصة أرجح من غيره فان استووا تخير ،
 وقيل : وتابعيا . لنا (١٠) : أنه متمكن من الاصل فلا يصير الى البدل ، كغيره .
 المجوز (فاسألوا أهل الذكر) (١١) قلنا : كلهم أهل فلم يدخلوا ، لأن المعنى :

- (١) هذا قول بعض أهل العراق ، وقد اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : يجوز تقليد العالم فيما يفتي به ، وفيما يخصه . ومنهم من قال : يجوز ذلك فيما يخصه دون ما يفتي به . ومنهم من خص ذلك بما يفوت وقته لو اشتغل بالاجتهاد انظر : فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، المعتمد ٩٤٢/٢ ، احكام الامدى ٢٠٤/٤ وهو قول احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وسفيان الثوري ، وهو احدى الرويتين عن ابي حنيفة .
- (٢) انظر : المسودة ص ٤٦٨-٤٧٠ ، روضة الناظر ص ٢٠٢-٢٠٣ ، شرح الكوكب المنير ص ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، تيسير التحرير ٢٢٨/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٣ ، واحكام الامدى ٢٠٤/٤ .
- (٣) سقطت " قولان " من ب .
- (٤) سقطت " وعن محمد " من ب .
- (٥) انظر قول ابي حنيفة وقول محمد بن الحسن في تيسير التحرير ٢٢٨/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، المعتمد ٩٤٢/٢ .
- (٦) وفي ب : شريح . وهو خطأ وقد تقدم تحقيق ذلك عند ترجمته .
- (٧) اى يجوز له تقليد غيره ان تعذر عليه وجه الاجتهاد .
- انظر مذهب ابن سريج في : المسودة ص ٤٧٠ ، احكام الامدى ٢٠٤/٤ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ ، المعتمد ٩٤٢/٢ .
- (٨) هذا مذهب الشافعي في القديم . واليه ذهب ابو طي الجبائي . انظر : احكام الامدى ٢٠٤/٤ ، المنحول ص ٤٧٥ ، المعتمد ٩٤٢/٢ ، تيسير التحرير ٢٢٨/٤ .
- (٩) وفي ب : " يخير " بالتحسية المثناة .
- (١٠) انظر ادلة الجميع مع المناقشة والترجيح في : احكام الامدى ٢٠٤/٤ - ٢٠٨ ، المستصفي ٣٨٤/٢ - ٣٨٦ ، فواتح الرحموت ٣٩٣/٢ - ٣٩٤ ، تيسير التحرير ٢٢٩/٤ - ٢٣٠ ، المعتمد ٩٤٣/٢ - ٩٤٨ .
- (١١) جزء من الاية ٧ من سورة الانبياء والاية ٤٣ من سورة النحل . ونصها في الاخرة (وما ارسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى اليهم فسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) .

يسأل من ليس أهلا أهل الذكر. ولقوله تعالى (ان كنتم لا تعلمون) . المخصص:
" أصحابي كالنجوم " وقد سبق (١) .

فصل :

التقليد (٢) العمل بقول الغير بغير (٣) حجة وليس الرجوع الى الاجماع
ولا العاصي الى المفتي ولا القاضي الى المدول بتقليد (٤) لقيام الحجة ولا مشاحة
في التسمية. والمفتي: العالم بأصول الفقه والأدلة السمعية التفصيلية واختلاف
مراتبها وبما يتوقف العلم بذلك عليه من العقلية . والمستغنى : ان كان مجتهدا
فقد سبق (٥) ، أو عاميا أو محصلا لعلم معتبر فوظيفته الاتباع على المختار .
وما فيه الاستفتاء : المسائل الاجتهادية (٦)

مسألة :

لا يجوز التقليد في الأصول (٧) كوجود الباري تعالى .

- (١) عند الكلام على تصويب المجتهدين قبل سألتي .
(٢) من قلده فتقليد . وهو في اللغة : وضع الشيء حول العنق مع الاحاطة به .
ويسمى قلاده وجمعها قلائد ومنه التقليد في الدين . وتقليد الولاية الأعمال .
وتقليد البدنة : أن يعلق في عنقها شيء ليعلم أنها هدى .
مختار الصحاح مادة " ق ل د " ص ٥٤٨ ، المصباح المنير ٢ / ٢٧٢ .
والتقليد اصطلاحا : قال الامدى : هو عبارة عن العمل بقول الغير
من غير حجة ملزمة ، وهو مأخوذ من تقليده بالقلادة وجعلها في عنقه
الاحكام ٢٢١ / ٤ .
وقال الفزالي : هو قبول قول بلا حجة . المستصفي ٢ / ٣٨٧ وانظر
تيسير التحرير ٤ / ٢٤١ ، والمنخول ص ٤٧٢ ، البرهان ٢ / ١٣٥٧ وما بعدها ،
ارشاد الفحول ص ٢٦٥ مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ١٥ ، وما بعدها ،
التعريفات ص ٦٤ .
(٣) سقطت " بغير " من ب وفي ج " لغير " .
(٤) انظر احكام الامدى ٤ / ٢٢١ ، المستصفي ٢ / ٣٨٨ ، شرح الكوكب المنير ص
٤٠٩ ، تيسير التحرير ٤ / ٢٤١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٠٠ ، المسودة
ص ٤٦٢ .
(٥) في المسألة التي قبل هذا الفصل .
(٦) انظر مسائل التقليد وكلام العلماء حوله وما شرطوه له في : احكام الامدى
٤ / ٢٢١-٢٢٢ شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، تيسير التحرير
٤ / ٢٤١-٢٤٢ ، المعتمد ٢ / ٩٣٤-٩٣٨ المسودة ص ٤٦٢-٤٦٦ ، فواتح
الرحموت ٢ / ٤٠٠-٤٠١ مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ١٦-١٨ .
(٧) هذا مذهب الجمهور : انه لا يجوز التقليد في المسائل الاصولية المتعلقة بالاعتقاد

وأجازة المنبري (١) وقيل بحرمة النظر فيه (٢) . لنا : الاجماع على وجوب معرفة الله تعالى ، والتقليد لا يحصلها لجواز كذب المخبر. وأيضا فلو أفاد التقليد علما فلما بالضرورة أو بالنظر. والأول باطل ، والنظر يستلزم الدليل والأصل عدمه . قالوا : لو وجب النظر لما نهى عنه وقد نهى الصحابة عن الكلام في القدر (٣) وقوله تعالى (ما يجادل في آيات الله) (٤) قلنا : المنهى عنه الجدل بالباطل فيهما لقوله تعالى (وجادلهم بالتي هي أحسن) (٥) قالوا : ولكانت الصحابة أولى ولنقل حينئذ كالغروع . قلنا : هو كذلك وإلا لآدى الى نسبتهم الى الجهل بالله تعالى قطعا وهو باطل لأنه ليس بضروري ، وعدم النقل للوضوح وعدم المحوج الى الكلام . بخلاف الغروع . قالوا : ولوجب الانكار على تاركه من العامة وهم اكثر الخلق . قلنا : ليس المراد تحرير الأدلة والجواب عن الشبه وانما المراد الدليل الجملي وانه حاصل بأيسر نظر .

=== واختاره الامدى وابن الحاجب والرازي .

انظر الاحكام ٢٢٣/٤ ، المعتمد ٩٤١/٢ ، تيسير التحرير ٢٤٣/٤ ، فواتح الرحموت ٤٠١/٢ ، المسودة ص ٤٥٧ المحلي على جمع الجوامع ٤٠١/٢ ارشاد الفحول ص ٢٦٦ .

(١) هو عبيد الله بن الحسن المنبري . وقد أجاز التقليد في الاصول ، وذكر الامدى انه مذهب الحشوية والتعليمية . الاحكام ٢٢٣/٤ .

وقال ابو الحسين البصري : منع اكثر المتكلمين والفقهاء من التقليد في التوحيد والعدل والنبوات ، وأباح قوم من اصحاب الشافعي ان يقلد في ذلك . ولم يختلفوا في انه ليس له ان يقلد في اصول الشريعة كوجوب الصلاة وعدد ركعاتها المعتمد ٩٤١/٢ . وانظر تيسير التحرير ٢٤٣/٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٤٠١/٢-٤٠٢ ، المسودة ص ٤٥٨ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٦٦ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦٠/١٩ وما بعدها .

(٢) أى في مسائل الاصول فالواجب في نظر هذه الطائفة هو التقليد في المسائل الاصولية المتعلقة بالاعتقاد ، ويحرم النظر والاجتهاد فيها .

قال محمد امين : والقائل - اى بذلك - قوم من اهل الحديث . ونسبه الزركشي الى الأئمة الاربعة ولم يحفظ عنهم وانما توهم من نهيهم عن تعلم علم الكلام وهو محمول على من خيف ان يزل فيه لعدم استقامة طبعه . تيسير التحرير ٢٤٣/٤ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه ٤٠٣/٢ .

(٣) روى عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على اصحابه وهم يختصمون في القدر ، فكاننا يفتا في وجهه حب الرمان من الغضب . فقال : بهذا أمرتم ؟ اول هذا خلقتم ؟ تضربون القرآن بعبه ببعض؟ بهذا هلكت الامم قبلكم . قال : فقال عبدالله بن عمرو : ما غيبت نفسي بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما غيبت نفسي بذلك المجلس وتخلفتي عنه . رواه ابن ماجه في باب القدر (٣٣/١) .

(٤) الآية ٤ من سورة غافر وتكلمتها (الا الذين كفروا فلا يخررك تعلقهم في البلاء)

(٥) جزء من الآية ١٢٥ من سورة النحل ونصها (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان ربك هو اعظم بمن ضل عن سبيله وهو اعظم بالمهتدين)

(٦) وفي ب : الشبهه .

مسألة :

(١) المختاران المحصل لعلم معتبر اذا لم يبلغ رتبة الاجتهاد يلزمه التقليد .
وقيل ان (٢) تبين له صحة اجتهاده بدليله ، والا لم يجز ، والجبائي (٣) : ما لم
يكن كالعبادات الخمس . لنا (٤) (فاسألوا اهل الذكر) (٥) ويجب تعميمه لأن علة
الامر بالسوء ال الجهل ، ولا أنه مقيد بشرط (٦) فيتكرر بتكرره ، وأيضا لم يزل العلماء
يستفتون ويتبعون من غير ابداء المستند من غير تكبير . وأيضا لو توقف عمل المستفتين
على الاطلاع فيما ان لا يجب شيء وهو باطل وإنما ان يجب فيو دي الى ابطال المعايير
والصنائع وأنه باطل قطعا . ولا يلزم ذلك في النظر في معرفة الله تعالى ليسره .
قالوا (انا وجدنا آباءنا على أمة) (٧) وهو يتضمن تحريم التقليد . قلنا : المراد
ما يطلب فيه العلم . قالوا : " طلب العلم فريضة على كل مسلم " (٨) قلنا : لا
يمكن التمسك به فان احدا لم يقل بوجود العلم بل (٩) النظر .

- (١) وهو مختار الامدى . انظر الاحكام ٢٢٨/٤ .
(٢) القائل بذلك هم بعض المعتزلة البغداديين . قالوا : لا يجوز له تقليد
المجتهد إلا بعد ان يتبين له صحة اجتهاده بدليله . انظر احكام الامدى
٢٢٨/٤ ، والمعتمد ٩٣٤/٢ ، المسودة ص ٤٥٩ ، شرح الكوكب المنير ص ٤١١
(٣) انظر المعتمد ٩٣٤/٢ ، احكام الامدى ٢٢٨/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٦٧ .
(٤) انظر تفصيل أدلة القول المختار من النص والاجماع والمعقول في احكام الامدى
٢٢٨/٤ وما بعدها .
(٥) جزء من الاية ٤٣ من سورة النحل ونصها (وما أرسلنا من قبلك الا رجالا
نوحى اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) .
(٦) سقطت " بشرط " من ب .
(٧) جزء من الاية ٢٢ والاية ٢٣ من سورة المزخرف ونص الاولى (بل قالوا انا
وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مهتدون) .
(٨) رواه ابن ماجه من حديث محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم " طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وواضع
العلم عند غير اهله كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ لو ذهب " .
ورواه السيوطي في الجامع الكبير ، والا امام محمد بن سليمان في جمع الفوائد ،
وقد تكلموا في اسناده ، وقالوا : اقل ما يقال عنه : انه ضعيف ، إلا السيوطي
فقد قال : جمعت له خمسين طريقا ، وحكمت بصحته لغيره .
انظر سنن ابن ماجه ٨١/١ ، الجامع الكبير (١) ٥٦٦-٥٦٧ ، جمع الفوائد من جامع
الاصول وجمع الزوائد (١) ٤٠ ، فيض القدير ٢٦٧/٤ ، مقدمة ابن الصلاح
ص ٣٨٩ ، ومحاسن البلقيني بهامش مقدمة ابن الصلاح نفس الصفحة .
(٩) وفي ب : بالنظر .

مسألة :

الاتفاق على استفتاء من عرف بالعلم والعدالة^(١) أو رعي منتصبا مسئولا معظما، والامتناع في ضده، وأما من لم يعرف بعلم ولا جهل فالمختار^(٢) أن لا يستفتى فان الاصل هو الجهل وهو الغالب فالظاهر ان المجهول من الغالب . قالوا : لو امتنع لامتنع فيمن علمه دون عدالته . قلنا : الغالب في العلماء^(٣) العدالة وليع الغالب في الناس الاجتهاد بل العكس .

مسألة :

المختار انه لا يحتاج المجتهد الى تكرير^(٤) النظر عند تكرار الواقعة . وقيل يحتاج .

- (١) انظر احكام الامدى ٢٣٢/٤ ، تيسير التحرير ٢٤٨/٤ ، فواتح الرحموت ٤٠٣/٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ .
- (٢) قال السيف الامدى : اختلفوا في جواز استفتاء من لم يعرف بعلم ولا جهالة ، والحق : امتناعه على مذهب الجمهور ، وذلك لانه لا نأمن ان يكون حال المسئول كحال السائل في العامية المانعة من قبول القول . الاحكام ٢٣٢/٤ . وانظر الخلاف في هذه المسألة مع التوجيه في : السستفى ٣٩٠/٢ ، فواتح الرحموت ٤٠٣/٢ ، تيسير التحرير ٢٤٨/٤ ، المعتمد ٩٣٩/٢ ، المنخول ص ٤٧٨ ، المحلي على جمع الجوامع ٣٩٧/٢ ، روضة الناظر ص ٢٠٦ ، شرح الكوكب المنير ص ٤١١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٧١ .
- (٣) سقطت " العلماء " من ب .
- (٤) اختلفوا في تكرير النظر من المجتهد عند تكرار الواقعة : فقال قوم : لا بد من الاجتهاد ثانيا ، لاحتمال ان يتغير اجتهاده ، ويطلع على ما لم يكن اطلع عليه أولا . واختاره القاضي أبو بكر وا بن عقيل . وقال اخرون : لا حاجة الى اجتهاد آخر ، لان الاصل عدم اطلاقه على ما لم يطلع عليه أولا . واختاره ابن الحاجب وغيره لان الزام التكرير ايجاب بلا فوجب . واليه ميل امام الحرمين .
- وفصل ابو الحسين البصرى فقال : إن تقدم منه اجتهاد وقول في المسألة وكان ذاكرا لذلك القول ، وطريقة الاجتهاد ؛ لم يجب عليه تجديد الاجتهاد ، لانه كالمجتهد في الحال .
- وان لم يذكر طريقة الاجتهاد فهو في حكم من لا اجتهاد له ، فالواجب عليه تجديد الاجتهاد .
- واختار الامدى وتاج الدين ابن السبكي هذا التفصيل .

لنا (١) انه قد اجتهد فيها والاصل بقاء ما أدى إليه اجتهاده وعدم اطلاعه على امر آخر. قالوا: يحتمل اجتهاده التغير. قلنا: ذلك يوجب التكرير أبدا.

مسألة:

يجوز خلو العصر عن مجتهد . ومنعت الحنابلة منه (٢) لنا: لو امتنع لكان لغيره والاصل عدمه، ولقوله صلى الله عليه وسلم "ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه، ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤسا جهالا فاستلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا" (٥) قالوا: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله" (٦) وهو مستلزم للعلم. قلنا: حديثنا (٧) أدل على المقصود ولو سلم فاذا تعارضا سلم الأول. قالوا: التفقه فرض كفاية والخلوعنه يستلزم إتفاق الأمة على باطل قلنا (٨) عند الامكان، فاذا فرض موت العلماء لم يمكن.

- ====
- انظر: احكام الامدى ٢٣٣/٤، المعتمد ٩٣٢/٢ - ٩٣٣، المستصفي ٣٨٢/٢، فواتح الرحموت ٣٩٤/٢، تيسير التحرير ٢٣١/٤، المنحول ص ٤٨٢، المحلي على جمع الجوامع ٣٩٤/٢، المسودة ص ٤٦٧، شرح الكوكب المنير ص ٤١٤، البرهان ١٣٤٣/٢ - ١٣٤٤، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢.
- (١) سقطت "لنا" من ب.
- (٢) هذا مذهب الجمهور. واختاره الامدى وابن الحاجب وبه جزم صاحب المحصول.
- انظر: احكام الامدى ٢٣٣/٤، والمحلي على جمع الجوامع ٣٩٨/٢، فواتح الرحموت ٣٩٩/٢، تيسير التحرير ٢٤٠/٤، ارشاد الفحول ص ٢٥٣.
- (٣) واليه ذهب الاستاذ ابو اسحاق والزهيري من الشافعية مطلقا، ومنعه بن دقيق العيد قبل اشراط الساعة الكبرى، واختاره الشوكاني ودحفي حجة من قال بخلافه.
- انظر احكام الامدى ٢٣٣/٤، المسودة ص ٤٧٢، تيسير التحرير ٢٤٠/٤.
- فواتح الرحموت ٣٩٩/٢، المحلي على جمع الجوامع ٣٩٨/٢، ارشاد الفحول ص ٢٥٣ - ٢٥٤، شرح الكوكب المنير ص ٤١٦.
- (٤) وفي ب: رؤسا.
- (٥) تقدم تخريجه في ص (٢٦٣).
- (٦) تقدم تخريجه في ص (٢٦١).
- (٧) وفي ب: حديثها. وهو خطأ.
- (٨) سقطت "قلنا" من ب.

مسألة :

غير المجتهد يحق له ان يفتي بقول المجتهد (١) ومنه ابو الحسين (٢) . وقيل :
ان عرف مأخذ المجتهد (٣) جاز ، والا فلا (٤) . لنا : انه ناقل فلا فرق كالا حاديث .
المفصل . اجماع المسلمين في عصر على جواز ذلك . المانع : لو جاز لجاز للعامي
لانه لم يسأل ، الا عما عنده ولا عند له كالعامي .

مسألة :

اذا تعدد المجتهدون فللمقلد تقليد من شاء وان تفاضلوا (٥) وعن احمد وابن
سريج : يجب النظر (٦) في الأرجح . لنا القطع بأن المفضولين في زمن

- (١) واليه ذهب جمهور الحنفية واختاره الامدى .
انظر تيسير التحرير ٢٤٩/٤ ، احكام الامدى ٢٣٦/٤ ، فواتح الرحموت
٤٠٤/٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٦٩ .
- (٢) انظر تقرير مذهبه في المعتمد ٩٣٢/٢ - ٩٣٣ ، احكام الامدى ٢٣٦/٤
- (٣) وفي ب : الاجتهاد .
- (٤) وفي المسألة اقوال اخرى انظر اليها في : المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٩٧ -
٣٩٨ ، المعتمد ٩٣٢/٢ - ٩٣٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٦٩ ، تيسير التحرير
٤/٢٤٩ .
- (٥) وهو مذهب القاضي ابو بكر وجماعة من الاصوليين والفقهاء قالوا :
له التخير وسؤال من شاء من العلماء ، وسواء تساوا او تفاضلوا ، واختاره
امام الحرمين والغزالي والامدى وابن الحاجب وهو المذهب عند
الحنابلة .
- انظر : البرهان ١٣٤٣/٢ ، احكام الامدى ٢٣٧/٤ ، المستصفى ٢/٣٩٠ -
٣٩١ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٩٥ ، المنحول ص ٤٧٩ ، شرح
الكوكب المنير ص ٤١٨ ، المسودة ص ٤٦٢ ، روضة الناظر ص ٢٠٧ .
- (٦) هذه هي الرواية الثانية عن الامام احمد رحمه الله وهو مذهب ابن سريج
والقفال والمروزي وابن السمعاني . واختاره ابن عقيل الحنبلي في جماعة
وهو مذهب جماعة من الاصوليين . قالوا : يلزمه الاجتهاد في اعيان
المفتين من الأورع والأدين والأعلم .
ونسبه صاحب التحرير إلى الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية .
واختاره ابو الحسين البصرى ودافع عنه .
انظر شرح الكوكب المنير ص ٤١٨ ، المسودة ص ٤٦٢ ، روضة الناظر ص ٢٠٧
احكام الامدى ٢٣٧/٤ ، المعتمد ٩٣٩/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤٢ ،
البرهان ١٣٤٤/٢ ، تيسير التحرير ٢٥١/٤ ، فواتح الرحموت ٤/٤٠٤ ،
المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٩٥ - ٣٩٦ ، ارشاد الفحول ص ٢٧١ .

الصحابة رضي الله عنهم استفقوا وأفتوا مع الاشتهار والتكرر ولا منكر ، وأيضاً
"أصحابي كالنجوم" (١) واستدل بأن العامي يقصر عن الترجيح ، وأجيب
بأنه يظهر بالتسامع وكثرة المستفتين والمراجعة إليه . قالوا : قول
المفتي للمقلد كالدليل للمجتهد فيرجح كما يرجح ، قلنا ، الفرق عسر الترجيح
على العامي وتيسره للمجتهد .
القاعدة الرابعة : في الترجيح : (٢)

وانه بعد التعارض ولا تعارض بالحقيقة في حجج الشرع ، ولكن قد يتصور به ،

- (١) تقدم تخريجه وبيان درجته .
(٢) الترجيح في اللفظة : مشتق من رجحان الميزان . تقول : رجح الشيء
يرجح ، ورجح رجوحاً . اذا زاد وزنه والاسم : الرجحان .
ورجح الميزان يرجح ، اذا ثقلت كفته بالموزون .
انظر : مختار الصحاح ص ٢٣٤ ، المصباح المنير ١ / ٢٣٤
واصطلاحاً : هو اقتران الامارة بما تقوى به على معارضتها . قاله
الشوكاني .
وقيل : تقوية احد الطرفين على الاخر ، فيعلم الاقوى فيعمل به ،
ويطرح الاخر .
وقال الامدي : هو عبارة عن اقتران احد الصالحين للدلالة على
المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به واهمال الاخر .
وقالوا غير ذلك لكن مؤداها واحد .
انظر ارشاد الفحول ص ٢٧٢ ، شرح الكوكب المنير ص ٤٢٨ ، احكام الامدي
٢٣٩ / ٤ .
ولا بد من الاشارة الى امور منها : أن الترجيح لا يكون الا مع وجود التعارض
ولهذا ترجم له معظم الاصوليين بقولهم " باب التعارض والتراخيح "
وأنه لا يصح الترجيح بين الامرين إلا بعد تكامل كونهما طرفين . قال
ابن السبكي : ولا ترجيح في القطعيات لعدم التعارض بينها ، ان لو
تعارضت لا جتمع المتناقضان . جمع الجوامع ٢ / ٣٦١ .
وانه انما يجري بين ظنيين لأن الظنون تتفاوت في القوة . ولا يتصور ذلك
في معلومين ، لتساويهما في القوة . وان كان بعض العلوم اجلى واقرب
حصولاً من بعض .
انظر المستصفي ٢ / ٣٩٣ .
وقد اختلف العلماء في جواز التمسك بالترجيح عند التعارض ووجوب العمل
بالراجح . فقال بعضهم : الواجب عند التعارض التوقف أو التخيير ، دون
الترجيح .

فلذلك يجب دفعه ما أمكن . والمعارضة^(١) : تقابل الدليلين على سبيل
المانعة ، ويشترط التساوي^(٢) في الثبوت والقوة والمنافاة بين حكميهما
مع اتحاد الوقت والمحل والجهة ، فلا معارضة بين الكتاب وخبر الواحد ، ولا بين
التواتر والواحد ولا امتناع بين الحل والحرمه والنفي والاثبات في زمانين في محل
او محلين في زمان أو وجهتين كالنهي عن البيع وقت النداء مع الجواز . والمخلص^(٣)
بيان فوت شرط من هذه ، فان اجتمعت وتعذرا لانفصال فان كانا طعنين
حمل احدهما على القيد والاخر على الاطلاق ، أو احدهما على الكل والاخر
على البعض . أو خاصين فالقيد او المجاز ما أمكن . أو خاصا واما بنى^(٤)
العام على الخاص هنا اجماعا ، دفعا للمعارض يتم الترجيح : فضل أحد المثلين

- ====
- وزهد الجمهور الى صحة الترجيح ووجوب العمل بالراجح . ولكل حجه
انظر كشف الاسرار ٧٦/٤ ، ارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، وانظر شروط
التعارض والتراجيح وكلام العلماء حوله في :
- المحلي على جمع الجوامع ٣٥٧/٢ - ٣٦٢ ، المسودة ص ٣٠٥ وما بعدها ،
روضة الناظر ص ٢٠٨ البرهان ١١٤٢/٢ وما بعدها وص ١١٥٨ ،
المعتمد ١٠١٧/٢ - ١٠١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤١٧ وص ٤٢٠ -
٤٢٢ ، نهاية السؤل ١٥١/٣ وما بعدها وص ١٥٦ وما بعدها ، اصول
البيزدي وكشف الاسرار ٧٧/٤ ، اصول السرخسي ٢٤٩/٢ وما بعدها ،
مناهج العقول ١٤٩/٣ وما بعدها وص ١٥٥ وما بعدها ، احكام الامدى
٢٣٩/٤ وما بعدها ، وص ٢٤٢ وما بعدها .
- (١) كذا في الاصل وأوجه . وفي ب : التعارض ولعله الصواب لأن الكلام
هنا في تعارض الادلة . اما المعارضة فقد تقدم الكلام عليها وبيان أنواعها
عند الكلام في دفع العلل المؤثرة .
- (٢) انظر شروط التعارض والترجيح في :
- احكام الامدى ٢٤١/٤ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٢٧٣ ، البرهان
١١٥٨/٢ - ١١٨٤ ، اصول البيزدي وكشف الاسرار ٧٧/٣ .
- (٣) لكي تعرف - بالتفصيل - كيفية المخلص عن التعارض على وجه بعده من الاصل
انظر اصول البيزدي وكشف الاسرار ٨٨/٣ الى اخر بحث التعارض فقد ذكر
انه خمسة أوجه :
- من قبل الحجة ، ومن قبل الحكم ، ومن قبل الحال ، ومن قبل الزمان صريحا
ومن قبل الزمان دلالة .
- (٤) وفي ب : يبنى .

على الآخر وصفاً (١) واحترزنا (٢) بالوصف عن الترجيح بما يصلح طعة بانفراده فلا يرجح النص بنص مثله ولا القياس بمثله ولا الكتاب بالخبر، ولا القياس بالنص، وإنما يرجح (٣) بقوة فيه كالمشهور أولى من الغريب (٤)، وعلى هذا لوجح واحداً (٥) واحدة وأخر جراحات خطأ فمات فالديه نصفان (٦) ولا يترجح بالكثرة، لاستبداد كل جرحة بالعلية فلم يكن وصفاً. ومثاله قوله في الشفيعين في الشقص الشائع في المبيع بسهمين متفاوتتين (٧) يستويان في الاستحقاق، لأن كل جزء من السهم طعة لاستحقاق الجملة. والاجماع في إبنى عم أحدهما زوج أن التمصيب لا يترجح بالزوجية (٨). وعامة الصحابة رضي الله عنهم في إبنى عم أحدهما أخ لأم أن

- (١) انظر تفصيله في اصول البيزوي وكشف الاسرار ٧٧/٤
- (٢) وفي ب : واحترزه.
- (٣) انظر الاشياء التي يكون بها الترجيح عند التعارض والاشياء التي لا يرجح بها في : اصول السرخسي ٢٥٠/٢ - ٢٥٣، وما بعدها ، اصول البيزوي وكشف الاسرار ١٠٢/٣ - ١٠٤ ، ٧٨/٤ ، ٧٩ ، احكام الامدى ٢٤٢/٤ وما بعدها .
- (٤) الفريبين الحديث : ما انفرد بروايته واحد ، لم يعرف الا عن طريقه قال ابن الصلاح : الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب وكذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بامر لا يذكره فيه غيره . إما في متنه ، وإما في سنده . مقدمة ابن الصلاح ص ٣٩٥ وانظر التعريفات ص ١٦٢ .
- (٥) كذا في الاصل . وفي أ وب : " واحد " بالرفع . قال فخر الاسلام : وكذلك اذا جرح رجل رجلاً جراحة ، وجرحه آخر جراحات فمات منها . . . الخ اصول البيزوي ٨٠/٤ وانظر اصول السرخسي ٢٥١/٢
- (٦) وفي ب : نصفين .
- (٧) صورته : داربين ثلاثة اشخاص ، لأحد هم نصفها ، وللآخر ثلثها ، وللثالث سدسها . فباع صاحب النصف نصيبه ، وطلب الاخران الشفعة ، فلكل منهما الشفعة بالاتفاق بين الفقهاء . ولا يترجح صاحب الثلث على الآخر في استحقاق الشفعة بحيث يأخذ المبيع كله . ولكن اختلفوا في قدر استحقاق كل منهما ، فقال قوم : كل واحد منهما يستحق الشفعة بقدر نصيبه فيقتضى بالشقص المبيع بينهما أثلاثاً بقدر ملكهما . وقال آخرون : يقضي بالمبيع بين الباقيين أنصافاً بكل حال وهو قول الحنفية والشافعي رحمه الله . انظر : اصول البيزوي وكشف الاسرار ٨١/٤ ، اصول السرخسي ٢٥١/٢ ، كتاب الام ٢٣١/٣ ، شرح الجلال على منهاج الطالبين ٤٨/٣ - ٤٩ .
- (٨) انظر اصول البيزوي وكشف الاسرار ٨١-٨٢ / ٤ اصول السرخسي ٢٥٢/٢

السدر له بالأخوة، والباقي بينهما بالتعصيب، ولم يرجحوا بالأخوة لانفرادها بعملية الاستحقاق، ولا يصلح وصفا لأنها اقرب من العمومة بخلاف الأخوة لأم حيث جعلت وصفا للأخوة من الأب لأن هذه السجبة تابعة. ومثال الترجيح وصفا: أن يكون أحد النصين محكما او مفسرا أو محرما أو ان الراوي أفقسه أو أضبط أو منته عريا عن الحن أو مسقطا لعقوبة أو موجبا فساد عهده أو احتياطا فهو أولى مما يقابلها (١).

فصل:

ما به الترجيح: قوة الأثر وقوة الثبات على الحكم وكثرة الأصول. والعكس (٢).

(١) انظر اصول السرخسي ٢٥٢/٢، اصول البزدوى وكشف الاسرار ٨٢/٤.

(٢) اى عدم الحكم عند عدم العلة.

قال شمس الأئمة: ما يقع به الترجيح في الحاصل اربعة: قوة الأثر

والثاني قوة الثبات على الحكم المشهود به. والثالث: كثرة الأصول

والرابع: عدم الحكم عند عدم العلة.

اصول السرخسي ٢٥٣/٢ وانظر اصول البزدوى وكشف الاسرار ٨٣/٤.

هذا تقسيم الحنفية لما يكون به الترجيح عند التعارض. اما الشافعية

فقد ذكروا ان التعارض اما ان يكون بين منقولين، أو معقولين او منقول ومعقول.

وقسموا ما يكون به الترجيح عند التعارض بين منقولين الى ما يعود الى

السند وما يعود الى المتن، وما يعود الى المدلول وما يعود الى امر من

خارج.

ثم ما يعود الى السند: منه ما يعود الى الراوي ومنه ما يعود الى نفس

الرواية ومنه ما يعود الى المروري، ومنه ما يعود الى المروري عنه.

وما يعود الى المروري: منه ما يعود الى نفسه، ومنه ما يعود الى تزكيته.

انظر بقية تقسيماتهم - ومن وافقهم - لما يكون به الترجيح مدعومة بالأمثلة

والتوضيح في احكام الامدى ٢٤٢/٤ - ٢٨٤، ارشاد الفحول ص ٢٧٦

وما بعدها، شرح الكوكب المنير ص ٤٢٩ الى اخر الكتاب، المنحول ص ٤٢٨

- ٤٥٠، المستصفي ٣٩٥/٢ وما بعدها، البرهان ١١٥٨/٢ وما بعدها،

نهاية السؤل ١٦٠/٣ وما بعدها و ص ١٦٧ وما بعدها، مناهج العقول

١٥٩/٣ وما بعدها و ص ١٦٥ وما بعدها، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢١ -

٤٢٧، المعتمد ٦٧٢/٢ وما بعدها و ص ١٠١٧ وما بعدها.

أما الأول : فلأن الاثر معنى الحجة ، فاذا قوي قويت ، كالأستحسان والقياس ، والمشهور والغريب . ولا كذلك تفضيل الشاهد بالعدالة لأنها التقوى ولا وقوف على حدودها ، ومثال ذلك في مسألة طول الحرية فقال الشافعي (١) : انه مانع من نكاح الأمة لارفاق (٢) الماء مع الغنية عنه وأنه حرام . وقلنا (٣) : نكاح يملكه العبد اذا دفع إليه المولى مهرا صالحا للحرية والأمة (٤) وأطلقه فيهما . فيملكه الحركسائر الأثمة ، وهذا قوي الاثر ان الحرية من اسباب الشرف وتوسعة الحل والرق منصف وفي منع الحر توسعة بالرق وقلب للموضوع . وأما الارفاق فضعيف الاثر لأنه دون التضييع الجائز بالمنزل باذن الحرية وضعيف الحال فان نكاحها جائز مع سرية يستغنى بها . وقلوه (٥) في اسلام احد الزوجين : انه سبب للفرقة (٦) عند انقضاء العدة ، لا بنفسه وكذلك الردة : فسوى بينهما . وقلنا (٧) : الاسلام من اسباب العصمة حتى لو اسلم الاخر استقر نكاحهما (٨) وما هو سبب الفرقة لا يتوقف القرار عليه ، ويقاها الاخر على امره ليس مفرقا بسا لا جماع ، لأنه غير طاري (٩) فوجبت الاضافة الى فوت (١٠) اغراض النكاح بالاباء عن الاسلام

- (١) انظر كتاب الام ٣٨/٥ ، ٤٣ ، ٧٤٤ .
(٢) وفي ب : لارفاق : بالفوقية الموحدة .
(٣) انظر : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٨٤/٤ ، اصول السرخسي ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ .
(٤) سقطت الالف التي قبل اللام من ب .
(٥) وفي أ وب : كقوله .
والضمير عائد الى الشافعي وقد ذكر المصنف خلافاً لشافعي في الفرقة باسلام احد الزوجين في عدة مواضع من هذا الكتاب وفي كل موضع يعيد الكلام نفسه وهذا ديدنه في كثير من المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية ومثل هذا يعتبر تكرار غير مرغوب فيه .
(٦) انظر تقرير مذهب الامام الشافعي في الفرقة باسلام احد الزوجين اوردت احدهما في كتاب الام ٣٩/٥ ، ٤٣ ، ٥١ .
(٧) انظر وجهة نظر الحنفية في ذلك في : اصول السرخسي ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ، اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٨٩/٤ - ٩٠ .
(٨) وفي ب : "نكاحها" بالافراد .
(٩) كذا في الاصل وب وفي أ : طاري وهو الصواب .
(١٠) وفي ب : قوة وهو تحريف .

حقا لمن اسلم ، وهذا ظاهر الاثر في اللعان والايلاء والجب والعنه ، ولا كذلك
الردة ، فانها منافية لانها سبب زوال (١) العصمة . وأما الثاني (٢) : فليكن الأثر
يزداد قوة بما هو أثر به (٣) من الكتاب والسنة والاجماع كقولنا (٤) : مسح
فانه أثبت في دلالة التخفيف من قولهم (٥) ركن في دلالة التكرار ، فان الركنية
وصف عام في الوضوء والصلاة . ومن قضية الاكمال بالاطالحة كالركوع والسجود
و تخلف التكرار عن الركنية في المضمضة . أما أثر المسح في التخفيف فلازم كالتييم
والجبيرة والخف والجورب ، وأما الثالث (٦) : فكلاشتهار في السنن وقد مر .
وأما الرابع (٧) : فاضعها لعدم تعلق حكم (٨) بالعدم لكنه اذا طسق
بوصف فعدم عند عدمه دل على صحته فصلح للترجيح كقولنا : مسح ينعكس بما
ليس بمسح . ولا كذلك قولهم : ركن للتكرار للتخلف من (٩) المضمضة .

-
- (١) وفي ب : زول .
(٢) أي الثاني من الوجوه التي يقع بها الترجيح وهو قوة الثبات على الحكم .
(٣) في ب : بما هو أثره .
(٤) انظر : اصول البيهقي وكشف الاسرار ٩٢/٤ ، أصول السرخسي ٢٥٩/٢ .
(٥) أي قول الشافعية انظر كتاب الأم ٢٣/١ شرح الجلال المحلي وحاشية
قليوبي عليه ٤٩/١ .
(٦) أي ثالث الوجوه التي يكون بها الترجيح ، وهو كثرة الاصول .
قال الامام عبد العزيز البخاري : معنى الترجيح بكثرة الاصول : ان يشهد
لاحد الوصفين أصلان أو اصول ، فيرجح على الوصف الذي لم يشهد له
الا أصل واحد ، مثل : وصف المسح في مسألة التثليث فإنه لما شهد
لصحة التيم ومسح الخف ومسح الجبيرة وغيرها ولم يشهد لصحة وصف
الخصم وهو الركنية إلا الغسل ، ترجح عليه . كشف الاسرار ٩٥/٤ .
وانظر اصول السرخسي ٢٦١/٢ .
وفي الترجيح بكثرة الاصول خلاف بين العلماء يطول ذكره ، انظر تفصيله
في كشف الاسرار ٩٥/٤ .
(٧) وهو عدم الحكم عند عدم العلم . انظر توضيحه ومثاله في :
اصول البيهقي وكشف الاسرار ٩٦/٤ ، اصول السرخسي ٢٦١/٢ - ٢٦٢ .
(٨) وفي ب : الحكم .
(٩) وفي ب : في المضمضة .

وكقولنا في بيع الطعام بمثله (١) : مبيع حين فلا يشترط قبضه (٢)
أولى من قولهم : ما لان لو قوبل كل بجنسه حرم ربا الفضل ، لا نا
نعكس ببديل الصرف ورأس مال السلم لأنه دين بدين ، ولا عكس لتعليقهم
لأن بيع السلم لا يشمل أموال الرها ووجب فيه القبض تحريزا عن الكالي بالكالي (٣)
فصل (٤) :

إذا تعارض ضربا ترجيح أحدهما ذاتي والآخر حالي فلا اعتبار للذاتي لسبقه (٥)
كاجتهاد أمضي حكمه لا ينسخ بغيره . ولقيام الحال بالذات فلو اعتبرناه
مضادا للذات نسخنا الأصل بالتبع . مثاله : ابن ابن الأخ لا بون أو أب أحق
من العم لرجحان الأول في ذات القرابة والثاني في حالها . وكذلك العممة
لام والخال (٦) لأب وأم أحق بالثلثين ، والثلث للخال لرجحانها في الذات
والخال في الحال . وابن الأخ لأب وأم أحق منه لأب لستوائهما في الذات فرجح
بالحال وهو قوة الاتصال وابن ابن الأخ لأب وأم لا يرث مع ابن الأخ لأب

- (١) قال الامام عبد العزيز البخاري : اذا باع طعاما بعينه بطعام بعينه ،
لا يشترط القبض في المجلس عندنا لأن كل واحد من البديلين مبيع حين
فلا يشترط قبضه في المجلس كما اذا باع ثوبا بثوب . وقال الشافعي
رحمه الله : يشترط القبض في المجلس لأن البديلين ما لان لو قوبل كل
واحد منهما بجنسه يحرم التفاضل فيشترط التقابض في بيع احدهما بالآخر ،
كالذهب والفضة . كشف الاسرار ٩٦/٤ - ٩٧ . وانظر كتاب الام ١٢/٣ - ١٣
شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية قليوبي ١٦٧/٢ - ١٦٨ .
- (٢) وفي ب : لا بالعكس . وهو خطأ .
- (٣) أي بيع الدين بالدين .
- (٤) سقط "فصل" من ب .
- (٥) وبيان ذلك - كما قال شمس الأئمة - : ان كل محدث موجود بصورته ومعناه
الذي هو حقيقة له ، ثم تقوم به احوال تحدث عليه .
- فاذا قام الدليل الترجيحي لمعنى في ذات احد المتعارضين ، وعارضه دليل
الترجيح لمعنى في حال الآخر على مخالفة الاول ، فانه يرجح المعنى
الذي هو في الذات ، على المعنى الذي هو في الحال ، لوجهين :
احدهما : أن الذات أسبق وجودا من الحال ، فبعدها وقع الترجيحي لمعنى
فيه ، لا يتغير بما حدث من معنى في حال الآخر بعد ذلك .
- والثاني : ان الاحوال التي تحدث على الذات تقوم به . فكان الذاتي بمنزلة
الأصل وما يقوم به من حال ، بمنزلة التبع والأصل لا يتغير بالتبع على أي وجه كان .
اصول السرخسي ٢٦٢/٢ وما بعدها . وانظر اصول البزدوي وكشف الاسرار
٩٧/٤ وما بعدها .
- (٦) انظر بسط هذه الأمثلة في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ٩٨/٤ وما بعدها
اصول السرخسي ٢٦٣/٢ وما بعدها .

للرجحان في الذات . وعلى هذا فرعنا مسألة صنعة (١) الغاصب حيث ينقطع بها حق المالك لقيام الصنعة بذاتها وهلاكه العين من وجه فترجحت (٢) الصنعة بالوجود . ولا يقال قائمة بالمصنوع باقية به لأننا نقول البقاء تابع للوجود فهو حال والوجود أسبق .

فصل :

ترجيح القياس بمثل (٣)

(١) قال شمس الأئمة : أثبت علماءنا الترجيح باعتبار الصناعة والخياطة والطبخ والشبي . وقالوا فيمن غضب ساحة وادخلها في بناءه : ينقطع حق المفضوب منه عن الساحة ، لأن الصناعة التي أحدثها الغاصب فيها ، قائمة من كل وجه ، غير مضاف الى صاحب العين ، وعين الساحة قائم من وجه ، مستهلك من وجه ، لانه صار مضافا الى الحادث بعمل الغاصب وهو البناء . فرجحنا ما هو قائم من كل وجه باعتبار معنى في الذات واسقطنا اعتبار معنى قوة الحال في الجانب الاخر ، وهو انه اصل . . الخ اصول السرخسي ٢٦٣/٢ وانظر اصول البيزدوى وكشف الاسرار ٩٩/٤ .

(٢) وفي ب : فرجحت .

(٣) اقتصر مشايخ الحنفية في بيان وجوه الترجيح الصحيحة على الاربعة التي تقدم ذكرها . وفي بيان الوجوه الفاسدة اقتصروا على اربعة أيضا وهي :

- أ- ترجيح القياس بقياس اخر وما يجرى مجراه " مثل ترجيح أحد القياسين بالخبر " .
- ب- الترجيح بغلبة الاشباه .
- ج- الترجيح بالعموم .
- د- الترجيح بقلّة الاوصاف .

وقال عبد العزيز البخاري في توجيه اقتصارهم على الاربعة : وانما اقتصروا في بيان الوجوه الفاسدة على هذه الاربعة ، لأنها هي المتداولة بين اهل النظر وقد يحصل الوقوف ببيان فسادها على فساد ما سواها من الوجوه الفاسدة ، فتقل الفائدة في الاشتغال بتفاصيلها .

كشف الاسرار ١٠٣/٤ . وانظر : اصول البيزدوى وكشف الاسرار ١٠١/٤ - ١٠٣ ، واصول السرخسي ٢٦٤/٢ - ٢٦٥ .

أما جمهور الاصوليين فقد أجازوا الترجيح بين الأقيسة . وذكر الامام الشوكاني أن الترجيح بينها على انواع سبعة هي :

- ١- الترجيح بحسب العلة .
- ٢- الترجيح بحسب الدليل الدال على وجود العلة .
- ٣- الترجيح بحسب الدليل الدال على طية الوصف للحكم .
- ٤- الترجيح بحسب دليل الحكم .
- ٥- الترجيح بحسب كيفية الحكم .

فاسد (١) ، لانفراده بالعلية ، وبغلبة (٢) الاشباه ، كقولهم : الأخ يشبه
الولد بالمحرمية ، وابن العم بسائر الوجوه ، كوضع الزكاة وحل الحليته وقبول
الشهادة ووجوب القصاص فكان أولى ، لأن كل شبه (٣) ، كالقياس ، فكان كالأول .
وبالعموم (٤) كقولهم : الطعم أحق لأنه يعم القليل والكثير . قلنا :

=== ٦- الترجيح بحسب الامور الخارجة .

٧- الترجيح بحسب الفرع .

ارشاد الفحول ص ٢٨١ .

وقال الامام القرافي : قال الباجي : يترجح احد القياسين على الاخر :
بالنص على علته اولاً ، لأنه يعمد على أصله بالتخصيص ، وأولته مطردة
منعكسة ، أو شهد لها اصول كثيرة ، أو يكون أحد القياسين فرعاً من جنس
أصله ، أو أولته متعددة أو يعم فروعها ، أو هي أعم ، أو هي منتزعة من أصل
منصوص عليه ، أو اقل أوصافاً والقياس الاخر ليس كذلك .

شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٥ وانظر ص ٤٢٦ .

ولمعرفة انواع ترجيح الأقيسة والخلاف فيها انظر :

احكام الامدى ٤/٢٦٨ - ٢٨١ ، المنخول ص ٤٤١ - ٤٥٠ ، المستصفي

٢/٣٩٨ - ٤٠٧ ، المحلي على جمع الجوامع ٢/٣٧٣ - ٣٧٨ ، شرح

الكوكب المنير ص ٤٤٩ وما بعدها ، المعتمد ٢/٨٤٥ وما بعدها ، البرهان

٢/١٢٠٢ وما بعدها و ص ١٢٥٨ ، روضة الناظر ص ٢١٠ - ٢١١ ارشاد

الفحول ص ٢٨١ - ٢٨٤ .

(١) عند الحنفية - كما تقدم .

(٢) أي الترجيح بغلبة الاشباه وهو أن يكون للفرع بأحد الاصلين شبه من وجه

واحد ، وبالأصل الاخر الذي يخالف الاول شبه من وجهين أو من وجوه .

والترجيح به فاسد عند الحنفية ، صحيح عند الجمهور انظر تفصيله وأمثله

في : كشف الاسرار ٤/١٠١ - ١٠٢ اصول السرخسي ٢/٢٦٤ - ٢٦٥ ،

البرهان ٢/١٢٢٨ - ١٢٤٣ ، المستصفي ٢/٤٠٣ - ٤٠٤ ، المنخول ص ٣٧٨

وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٣) وفي ب " شبه " باسقاط الميم .

(٤) أي الترجيح بالعموم كترجيح الشافعية التعليل بوصف الطعم في الاشياء

الاربعة على التعليل بالكيل والجنس لأن وصف الطعم يعم القليل والكثير .

بخلاف الكيل والوزن مع الجنس ، إذ لا يتناول الا الكثير .

انظر تفصيله في : كتاب الأم ٣/١٢ - ١٣ ، مختصر المزني بهامش الأم ٢/١٣٨ -

١٣٩ ، شرح الجلال على منهاج الطالبين وحاشية عميرة ٢/١٦٨ ، نهاية

المحتاج إلى شرح المنهاج ٣/٤٢٤ وكشف الاسرار ٤/١٠٢ .

الوصف فرع النص ، والعام كالخاص عندنا ، وهندكم / يقضي على العام (١) ، فكيف ترجح العام الذي هو فرعه .
وبقلة (٢) الاوصاف ، فاسد كقولهم : ذات وصف فكان أولى من ذات وصفين . قلنا : العلة فرع النص ، والنص المختصر والمطول واحد . والقله والكثرة صورة ، والترجيح ليس إلا بالمعاني .
تم الكتاب . والحمد لله أولاً ، وآخراً ، وظاهراً وباطناً . وصلواته على خيرته من خلقه ، محمد النبي الأمي وآله وأصحابه الطاهرين . فرغت هذه المسودة في شهر المحرم ، من سنة أربع وتسعين وستمائة ، من يد مؤلفها : أحمد بن علي بن تغلب بن الساعاتي ، المدرس للحنفية بالمدرسة المستنصرية ، رحمة الله على منشئها . وهو يسأل الله تعالى ان ينفع به المحصلين ، ويوقع له القبول في أنفوس الطالبين ، ويلحق مؤلفه بالعلماء الراسخين . ويشيبه عليه ثواب المهتدين ، بمحمد وآله الطاهرين (٣) .

(١) وفي ج: على الخاص .

(٢) أي الترجيح بقلة الاوصاف .

انظر مثاله في : اصول البزدوي وكشف الاسرار ١٠٢/٤ ، واصول السرخسي ٢٦٥/٢ .

(٣) وكتب في نهاية نسخة أخت المصنف التي سميتها "أ" ما نصه :
تم الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، وصلواته على خيرته من خلقه ، محمد النبي الأمي وآله واصحابه الطاهرين . وذلك على يد المفتقرة الى الله تعالى أمة العزيز أخت مؤلفه لا بويه من خط مؤلفه ، فسي شهر سنة احدى عشرة " وسبعة مائة " هكذا كتب . وصوابه : وسبعمائة . وكتب في هامش آخر صفحة منها : بلغ بالأصل فصح ولله الحمد .
وكتب في نهاية نسخة "برنستن" التي سميتها "ب" ما نصه :
والله الموفق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين . في سلخ جمادى الاولى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، حامداً لله ، ومصلياً على نبيه محمد وآله وصحبه . غفر الله "من" دعا لكاتبه " ولقاريه " ولمن ينظر فيه ، ولمن قال آمين يا رب العالمين .
وكتب في الهامش هذا الدعاء :
اللهم افتح لنا بصيرة نعلم بها الحقائق . كما فتحت لنا بصائر أدركنا بها الظواهر .
وكتب في نهاية نسخة ولي الدين جار الله أفندي ، التي سميتها "ج" ما نصه :

ما نصه : قوبل بخط المصنف وصحح بقدر الوسع . ثم كتب بعده : وقع الفراغ من تنميته بعون الله وتوفيقه ضحوة يوم السبت الخامس من شهر الله المبارك شعبان ، الواقع من شهر سنة ٧٢٤ هـ على يدي العبد الضعيف " اللهياف " محمد بن الحسين بن الحاج محمد شاه " النوسابني " في المدرسة المستنصرية " المؤسسة " بمدينة السلام ، رحم الله بانبيها ، وأحسن عواقب قاطنيها ، بمحمد سيدي السادات ، وأهل الكرامات .

أولا : فهرس الآيات الكريمة .

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>(سورة البقرة)</u>	<u>الآية</u>
٤٢٤/٢٨	٢٢٨	(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)	
٤٥	١٣٧	(فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا)	
٤٦	١٩٧	(الحج أشهر معلومات)	
٤٧	١٥	(الله يستهزى بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون)	
٦١٦/٤٩٠/٧٣	٢٧٥	(وأحل الله البيع وحرم الربا)	
٤٦٦/٧٤	٢٩	(والله بكل شئ عليم)	
٨٤	٥٨	(وان قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم)	
٨٥	١٥٨	(ان الصفا والمروة من شعائر الله)	
٨٥	١٩٦	(وأتموا الحج والعمرة)	
١٠٧	١٩٣	(حتى لا تكون فتنة)	
١٠٨	٢١٤	(حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله)	
١١٤	١٨٧	(ثم أتموا الصيام الى الليل)	
١٢٤	٣١	(وعظم آدم الا سماء كلها)	
١٢٤	٣٢	(قالوا سبحانك لا طم لنا الا ما طمنا)	
١٤٤	١٤٤	(قد نرى تقلب وجهك في السماء)	
١٦١	١٨٤	(وطى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين)	
٢٤١	١٩٦	(تلك عشرة كاملة)	
٢٦٢	١٨٨	(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)	
٢٦٢	١٦٩	(وأن تقولوا طى الله ما لا تعلمون)	
٢٧٠	١٤٣	(وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)	
٣٥٣/٢٩٢	٤٣	(وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين)	
		(ولقد طمتم الذين اهتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا	
٣٨٨	٦٥	قردة خاسئين)	
٤٠٤	١٤٨	(ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات)	
٤١١	١٨٤	(فمن كان منكم مريضا أو طى سفر فعدة من أيام آخر)	
٤١٦	٢٨٦	(ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا)	
٤٣٢	٢٩	(وهو بكل شئ عليم)	
٤٦١	٣٨	(قلنا اهبطوا منها جميعا)	
٥١٣	٦٧	(وان قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة)	
٥١٣	٦٨	(قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي)	

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(قالوا أدع لنا ربك يمين لنا ما لونها)	٦٩	٥١٣
(كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية)	١٨٠	٥٢٨/٥٢٣
(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)	١٨٥	٥٢٨
(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم)	١٨٣	٥٢٨
(ما ننسخ من آية او ننسها نأت بخير منها أو مثلها)	١٠٦	٥٢٩/٥٢٩
(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم)	٢٤٠	٥٣١
(احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم)	١٨٧	٥٤٣/٥٤٢/٥٣٦
(والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين)	٢٣٣	٥٤٢
(فان خفتن ان لا يقيما حدود الله)	٢٢٩	٥٥٣
(ويسألونك عن المحيض قل هو أذى)	٢٢٢	٦١٥
(وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن)	٢٣٧	٦١٥
(لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم)	٢٢٥	٦١٥
(فان خفتن فرجالا أو ركباناً)	٢٣٩	٦٥٥
(ونهئهم أن الماء قسمة بينهم)	٢٨	٦٦٠
<u>(سورة آل عمران)</u>		
(ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين)	٥٤	٣٦
(تجري من تحتها الأنهار)	١٥	٤٦
(وما يعلم تأويله الا الله)	٧	٢٤١
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني)	٣١	٢٤٧/٢٤٦
(واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)	١٠٣	٢٦٣/٢٦٠
(كنتم خير أمة أخرجت للناس)	١١٠	٢٥٣/٢٧٠
(وسارعوا الى مغفرة من ربكم)	١٣٢	٤٠٤
(ولله على الناس حج البيت)	٩٧	٤٧١
(ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار لا يؤءه اليك)	٧٥	٥٤٣
(فيما رحمة من الله لنت لهم)	١٥٩	٦٦٩
<u>(سورة النساء)</u>		
(فانكحوا ما طاب لكم من النساء)	٣	٧٠
(يا أيها الذين آمنوا لا تقرهوا الصلاة وانتم سكارى)	٤٣	٢٤٥/٢٠٥/١٠٧
(لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)	١٦٥	١٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
(ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى)	١١٥	٢٥٩
(فان تنازحتهم في شيء فردوه الى الله والرسول)	٥٩	٢٦٢/٢٦٠
(واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن)	١٥	٥٢٨/٥٢٨/٢٨٧
(أربعة منكم)	١١	/٤٢٨/٤٢٧/٤٢٩
(يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)	٧٧	٥٢٨/٥٢٣/٥١٠/٤٧٦
(وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)	٢٤	٤٩٠/٤٤٦
(وأحل لكم ما وراء ذلك)	٩٢	٤٩٠//٤٧٦
(ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة)	٢٣	٥٢٣/٤٨٧
(حرمت عليكم امهاتكم)	٨٢	٥٥٣/٤٩١
(أفلا يتدبرون القرآن)	١٠٣	٦٢٩
(فاذا قضيت الصلاة فاذكروا الله قياماً وقعوداً)	١٦٢	٦٥٥
(انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده)	١٠٥	٦٦١
(انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس)	(سورة المائدة)	٦٦٩
(كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله)	٦	٤٧
(يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم)	٧١	٤٩٣/٤٢٥/٤٠١/١١١
(ان هي الا أسماء سميتوها)	٣٨	٦٤٢/٦٠٠
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	٢	١٢٤
(واذا حللتم فاصطادوا)	١٠١	/٤٢٩/٤٠١/٢٤٥
(يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء)	١٢٠	٦١٢/٤٥٢
(لله ملك السماوات الارض وهو على كل شيء قدير)	٨٩	٤١٠/٣٨٧
(فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم)	١	٤١٦
(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)	٣	٤٧١
(حرمت عليكم الميتة)	٤٨	٤٨٧
(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)	(سورة الانعام)	٤٩١/٤٩٠
(ما فرطنا في الكتاب من شيء)	٣٨	٤٩١
(فلا تكونن من الجاهلين)	٣٥	٦٦٠
(ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون)	١١٦	١٢٤
		٢٦٥
		٣٢١

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان)	١٤٢	٣٨٧
(ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)	١٢١	٤٣٤
(فيه آيات بينات مقام ابراهيم)	٩٧	٤٣٤
(قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً طوى طعام يطعمه)	١٤٥	٦٠٥/٥٣٩
(أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده)	٩٠	٦٦٠
(واذا قيل لهم اسكنوا هذه القرية)	١٦١	٨٤
(فأمنوا بالله ورسوله النبي الأمي)	١٥٨	٢٤٧
(واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا)	١٥٥	٣١٥
(قال ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك)	١٢	٣٩٠
(قال رب اغفر لي ولا تحني)	١٥١	٣٨٨

(سورة الانفال)

(ومن يولهم يومئذ دبره)	١٦	٥٦
(ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين)	٦٥	٣١٤
(واطمئنا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة)	٤١	٥١٣

(سورة التوبة)

(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)	٢٩	١٠٧
(يأمرن بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة)	٧١	٢٩٦
(لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم)	٦٦	٤١٦
(خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها)	١٠٣	٤٦٧
(والذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله)		
(فبشرهم بعذاب أليم)	٣٤	٤٧٧
(ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله)	١٢٠	٥٢٩
(انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها)	٦٠	٥٧٦
(عفا الله عنك لم أذنت لهم)	٤٣	٦٦٩

(سورة يونس)

(ثم الله شهيد على ما يفعلون)	٤٦	٩٥
(ومنهم من يستمعون اليك أفأنت تسمع الصم)	٤٢	٤٣٩
(ومنهم من ينظرون اليك أفأنت تهدي العمي)	٤٣	٤٣٩
(قل ما يكون لي أن أبده من تلقاء نفسي)	١٥	٥٣٩

(سورة هود)

(وأوحى الى نوح انه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن)	٣٦	١٩٥
---	----	-----

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
		(سورة يوسف)
(واسأل القرية التي كنا فيها)	٨٢	٥٤٦/٤٤
(وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)	١٠٣	٥٠٧
		(سورة الرعد)
(الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل)	٦٢	٤٧١/٤٦٩/٤٦٦
		(سورة ابراهيم)
(وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه)	٤	١٢٤
(ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون)	٤٢	٤١٥
		(سورة الحجر)
(ادخلوها بسلام آمنين)	٤٦	٣٨٧
(ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم)	٨٨	٤١٥
(ان عبادي ليس لك عليهم سلطان)	٤٢	٥٠٧
(الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين)	٥٩	٥١٤
		(سورة النحل)
(وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين)	٥١	٢٤١
(ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء)	٨٩	٤٧٤/٢٦٢
(ان ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا)	١٢٠	٢٨١
(ونزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)	٤٤	٥٣٨/٤٧٤
(واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل)	١٠١	٥٣٩
(ثم أوحينا إليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا)	١٢٣	٦٦١
(وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى إليهم)	٤٣	٦٨١/٦٧٨
(ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)	١٢٥	٦٨٠
		(سورة الاسراء)
(واخفض لهما جناح الذي من الرحمة)	٢٤	٤٦
(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)	١٥	١٣٦
(ولا تقف ما ليس لك به علم)	٣٦	٣٢١
(أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل)	٧٨	٣٨٧
(كونوا حجارة أو حديدًا)	٥٠	٣٨٨
(ومن الليل فتعبد به نافلة لك)	٧٩	٤٥٨
(وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا)	٢٣	٥٤٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>(سورة الكهف)</u>		
(فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض)	٧٧	٤٤
(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)	٢٩	٦٦
(قال ستجدني ان شاء الله صابرا ولا أعصي لك أمرا)	٦٩	٣٩١
(ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا)	٢٣	٥٠٦
<u>(سورة مريم)</u>		
(قال رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيئا)	٤	٤٦
<u>(سورة طه)</u>		
(واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى)	٨٢	٩٤
(أن لا تتبعني أفعصيت أمري)	٩٣	٣٩٠
(انما الهكم الله الذي لا اله الا هو)	٩٨	٥٦٤
<u>(سورة الانبياء)</u>		
(وطمناه صنعة لبوس لكم)	٨٠	١٢٥
(انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم)	٩٨	٥١٤/٤٣١
(ان الذين سبقتم لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون)	١٠١	٥١٣/٤٣١
(وكنا لحكمهم شاهدين)	٧٨	٤٣٨
(ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وطمنا)	٧٩	٦٧٦/٦٧٥
<u>(سورة الحج)</u>		
(ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الارض)	١٨	٥٥
(يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا)	٧٧	٤٣٤/١٤٣/٨٥
(وليطوفوا بالبيت العتيق)	٢٩	٤٢٥/١٤٤
<u>(سورة النور)</u>		
(الله نور السماوات والارض)	٣٥	٤٦
(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة)	٦٣	٣٩٠/٢٤٧
(والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكاتبوهم)	٣٣	٦٥٤/٣٨٧
(قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول)	٥٤	٣٩٠
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)	٢	٤٢٩/٤٠١
(والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم)	٦	٥٠٨/٤٥٥
(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء)	٤	٥٦٦/٥٠٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
		(سورة الشعراء)
	١٥	٤٣٨ (قال كلا فانهبا بآياتنا انا معكم مستمعون)
	١٥٥	٦٦٠ (قال هذه ناقة لها شرب ولكم شرب يوم معلوم)
		(سورة النمل)
	٢٨	٤٤٠ (قال ياأيها الملا آيكم بأتمني بعمرشها قبل أن يأتوني مسلمين)
	٢٣	٤٦٩ (اني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء)
		(سورة العنكبوت)
	٣٢	٥١٤/٤٣٠ (قال ان فيها لوطا قالوا نحن اطم بمن فيها)
	١٤	٥٠٢/٤٤٤ (ولقد ارسلنا نوحا الى قومه فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما)
	٣١	٥١٤ (ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية)
		(سورة الروم)
	٢٢	١٢٤ (واختلاف السنتمك والوانكم)
	٢	١٢٩ (ظهت الروم)
	٥٦	٥٥ (ان الله وملائكته يصلون على النبي)
	٢١	٢٤٧ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)
	٣٧	٤٥٨/٢٤٧ (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها)
	٣٣	٢٧٧ (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت)
	٥٢	٤٣٩ (لا يحل لك النساء من بعد)
	٥٠	٥٧٤/٥٧٣/٤٥٨ (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي)
	٣٥	٤٦١ (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات)
	٤٨	٥٢٩ (ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم)
	٦	٥٧٤ (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم)
		(سورة سبأ)
	٨	٣٠٦ (افترى على الله كذبا أم به جنه)
		(سورة فاطر)
	١٩	٦٦ (وما يستوى الا العمى والبصير)

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
		(سورة يس)
(انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون)	٨٢	٣٨٨
		(سورة الصافات)
(والله خلقكم وما تعملون)	٩٦	١٣٩
(يا بني اني أرى نبي المنام اني أذبحك فانظر ماذا ترى)	١٠٢	٥٢٥
		(سورة ص)
(قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)	٧٥	٤٠٤ / ٣٩٠
(فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين)	٧٢	٤٠٤
(قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه)	٢٤	٦١٠
		(سورة الزمر)
(ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك)	٦٥	٤٥٧
		(سورة غافر)
(ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا)	٤	٦٨٠
		(سورة فصلت)
(لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله)	٣٧	١٧٣
(اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير)	٤٠	٣٨٨
		(سورة الشورى)
(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا)	١٣	٦٦١
		(سورة الزخرف)
(بل قالوا انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مهتدون)	٢٣ / ٢٢	٦٨١
		(سورة الدخان)
(ذق انك انت العزيز الكريم)	٤٩	٣٨٨
		(سورة الفتح)
(محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار)	٢٩	٣٥٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
		<u>(سورة الحجرات)</u>
(يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)	٦	٥٧٦/٣٤٠
(وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بهنهما)	٩	٤٣٨
		<u>(سورة الطور)</u>
(اصلوها فاصبروا ولا تصبروا)	١٦	٣٨٨
		<u>(سورة النجم)</u>
(وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى)	٤/٣	٦٧٠
		<u>(سورة المجادلة)</u>
(فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين)	٤	٤٨٧/٣٩٦/١٦٨
(والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا)	٣	٥٣٣/٤٨٧/٤٤١
(الذين يظاهرون من نسائهم ما هن امهاتهم)	٢	٤٥٤
(فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واطيعوا الله ورسوله)	١٣	٥٦٦
		<u>(سورة الحشر)</u>
(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)	٧	٢٤٧
(فاصبروا يا أولي الابصار)	٢	٢٦٥
		<u>(سورة المتحنة)</u>
(يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن)	١٠	٥٣٦
		<u>(سورة الجمعة)</u>
فانذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض)	١٠	٤١٠
		<u>(سورة الطلاق)</u>
(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن)	١	٤٥٨
		<u>(سورة التحريم)</u>
(إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما)	٤	٤٣٦
(لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون)	٦	٣٩١
		<u>(سورة الحاقة)</u>
(فانذا نفخ في الصور نفخة واحدة)	١٣	٢٤١

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة المزمل)		
(فاقروا ما تيسر من القرآن)	٢٠	٤٣٤/٢٣٦/١٤٢
(سورة المدثر)		
(قالوا لم نك من المصلين)	٤٣	١٩٧
(سورة القيامة)		
(فلا صدق ولا صلي)	٣١	١٩٧
(سورة الانسان)		
(فاصبر لحكم ربك ولا تطع منهم آثما أو كفورا)	٢٤	١٠٥
(سورة التكويد)		
(والليل اذا صمص)	١٧	٢٨
(سورة الانفطار)		
(ان الابرار لفي نعم . وان الفجار لفي جحيم)	١٣/١٤	٤٦٧
(سورة البلد)		
(ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة)	١٧	٩٤
(سورة العلق)		
(علم الانسان ما لم يعلم)	٥	١٢٤
(سورة البيئ)		
(وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)	٥	١٩٧
(سورة الزلزلة)		
(وأخرجت الارض اثقالها)	٢	٣٩
(فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره)	٧	٥٤٣

الصفحة	حرف الالف	الحديث
٤٢٦		"أتريدين أن تعودى إلى رفاة ؟"
٤٩٥/٤٣٨		" الاثنان فما فوقهما جماعة "
٢٠٠		" أحجبت عن نفسك ؟ قال : لا . قال : حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة "
٤٨٦/١٨٦		" أدوا عنن تمونون ، أدوا عن كل حر وعهد "
٢٥١/٢٤٩		" اذا جلس بين شعبها الا ربع ، ومن الختان الختان ، فقد وجب الغسل "
٢٩٨		" اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر ، وان أصاب فله أجران "
٣٦٦		" اذا من احدكم ذكره فليتوضأ "
٦٣٣/٣٧٦		" اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الانا حتى يغسلها ثلاثا . . "
٤١٢/٣٩٣		" اذا امرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم ، واذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه () "
٥٤٠		" اذا روي عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله . . "
٥٥٣		" اذا اختلف المتبايعان ، وليس بينهما بينة ، فهو ما يقول رب السلعة . . "
٥٩٠		" اذا نسي فاكل وشرب فليتم صومه ، فانما اطعمه الله وسقاه "
٤٢٥		" ارجع فصل فانك لم تصل . . "
٦٣٣/٦١٤/٥٨٥		" أرايت لو كان على اهلك دين . . "
٥٩٥		" أرايت لو مضضت من الماء وأنت صائم . . "
٦١٥		" أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم ، سهما له ، وسهمين لفرسه "
٤٣٣		" استنزهاوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه "
٦٧٦/٦٦٥/٢٨٠/٢٧٩/٢٧٥/٢٧١/٢٧٠		" أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم "
٦٨٥/٦٧٩		
		" اعقلوا أيها الناس قولي ، فقد بلغت وقد تركت فيكم أيها الناس ما إن
٢٧٩		اهتصمتم به فلن تضلوا كتاب الله وسنة نبيه "
٤٥٤		" أعتق رقبة . قال : لا أجدها . قال : فصم شهرين متتابعين . . "
٣٣٤/٦٦٥/٢٨٠/٢٧٩/٢٧٥/٢٧١		" اقتدوا باللذين من بعدى أبي بكر وعمر "
٢٤٨		" أما انا فيكفيني أن احتوا على رأسي ثلاث حشيات من ماء "
٣٩١		" أما سمعت (استجيبوا لله وللرسول اذا دعاكم) ؟ "
٤٢٩		" أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله . . "
٥٦٤/٥٤٩/٦٧		" انما الاعمال بالنيات . . "
١٤٤		" ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى لمزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء "
٢٧٧		" انما المدينة كالكمثر تنفي خبثها وينصح طيبها "

الصفحة	الحديث
٢٧٨	" اني تارك فيكم ما ان تمسكنم به لن تضلوا ، كتاب الله وحترتي "
٢٢٧	" ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه "
٢٦٢	" ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشاهد واليمين "
٢٦٢	" انما كان يكفيك ضربتان "
٢٢٥	" ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى تزهو "
٢٦٥	" ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السبيل حتى يبيض ويأمن العاهة "
٢٢٢	" ان هذا الامر في قريش لا يعاديهم احد الا كبه الله في النار طى وجهه ما أقاموا الدين "
٢٦٥	" اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر . . الا سوا بسوا "
٤٥٣	" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مجن قيمته ثلاث دراهم "
٤٥٩	" اني لا اصافح النساء ، انما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة "
٤٣٤	" ان الانبياء يدفنون حيث يموتون "
٥٢٩	" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذي ناب من السباع "
٥٦٤	" انما الولا لمن أعتق "
٥٩٥ / ٥٩٢	" انما ذلك عرق و ليس بالحيفة فاذا أقبلت الحيفة فاتركي الصلاة "
٦٢٣ / ٥٩٥	" انها ليست بنجس انها من الطوائف طيبكم والطوائف "
٦٤٨	" ان رجلا اكل في رمضان فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتق رقبه ، أو يصوم شهرين او يطعم ستين مسكينا "
٤٧٨ / ٤٥١	" أيما اهاب دهب فقد طهر "
٥٥٤	" أيما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل . . "
٦٢٣ / ٦١٤	" أينقص اذا جف ؟ "

حرف الباء

٨٥	" قول الصحابة : بم نبدأ ؟ فقال عليه السلام " بما بدأ الله به "
٨٥	" بمن الخطيب أنت " للذي قال : ومن يعطهما "
٣٩١ / ١٧٦	" بأمرك يا رسول الله ؟ . فقال : " لا بل أنا شافع "
٢٥١ / ٢٥٠	" بلوا الشعر وانقوا البشرة "
٦١٣ / ٥٤٤	" بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت . قال : مالك ؟ قال : وقعت طي امرأتي وأنا صائم "
٦٨٠	" بهذا أمرتم ؟ أولهذا خلقتم ؟ تضربون القرآن بعضه ببعض ، بهذا هلكت الا سم قبلكم "

<u>الصفحة</u>	<u>حرف التاء</u>	<u>الحديث</u>
٢٧١/٢٦٢		"وتبقى حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم"
٥٢٢/٢٣٢		"تحول أهل قبا" بخبر الواحد"
٢٧٥		"توضئوا ما مست النار"
٤٩٤		"توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح بناصيته وعصمته وطمى الخفين"
٦١٤		"تمر طيبة وما" طهور"
	<u>حرف الثاء</u>	
٢٢٦		"ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد . . ."
٢٧١		"ثم يفسو الكذب . . ."
	<u>حرف الجيم</u>	
٥٧٢		"جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمية بشهادة رجلين"
	<u>حرف الحاء</u>	
٦٨٢/٢٦٢		"حتى/ إذا اتخذ الناس رؤسا جهالا . . ."
٦١٦		"حرمست الخمر لعينها، قليلها وكثيرها"
	<u>حرف الخاء</u>	
٥١١/٢٥١		"خذوا عني مناسككم"
٢٢٩		خبر عبد الرحمن بن عوف في اخذ الجزية من المجوس
٢٧٤/٢٢٠		خبر حمل بن مالك في الرفرة في الجنين
٢٧٤/٢٢٠		خبر الضحاك "بأنه عليه السلام كتب اليه ان يورث امرأة أشيم من دية زوجها"
٢٧٤/٢٢١		خبر عمرو بن حزم "ان في كل اصبع عشرة"
٢٢١		خبر فريعة بنت مالك في عدة الوفاة في منزل الزوج
٢٢٢		خبر ابي سعيد الخدري في الربا في النقد ورجع اليه ابن عباس
٤٢٩/٢٢٢		خبر ابي بكر "الاثمة من قريش"
٢٢٥		خبر ابي موسى الاشعري في الاستئذان
٢٤٥/٢٢٥		خبر ابي سنان في المفوضة
		خبر بروع بنت واشق "انه مات عنها هلال ولم يكن فرض لها ولا دخل
٢٤٥		بها، ففرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل مهر نساءها"
٤٥١		"خلق الماء طهورا"
٥٢٨/٥٢٨		"خذوا عني خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلا . . ."

<u>الصفحة</u>	<u>حرف الدال</u>	<u>الحديث</u>
١٦٢		"دين الله أحق أن يقضى"
٤٩٦		"دعي الصلاة ايام أقرأءك"
	<u>حرف الذال</u>	
٥٩٢		"الذهب بالذهب مثلا بمثل ، والفضة بالفضة مثلا بمثل .."
	<u>حرف الراء</u>	
٥٤٩/٢٣٢/٦٧		"رفع عن امتي الخطأ والنسيان .."
		"رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ
٢٠١		وعن المجنون حتى يفيق"
١٩١		"رخص في السلم"
	<u>حرف الزاي</u>	
٦١٢		"زطوهم بدمائهم فانه ليس كلم يكام في الله الا اتى يوم القيامه جرحه يدمي .."
٦١٢		"زنى ما عز فرجم"
	<u>حرف السين</u>	
٦١٢		"سها طيه السلام فسجد سجدتين ثم تشهد وسلم"
	<u>حرف الصاد</u>	
١٩٣		"صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته"
٥١١/٢٥٠/٢٤٥		"صلوا كما رأيتموني أصلي"
		"صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة عام الحديبية طو أن من
٥٢٦		جاءه مسلما بغير اذن وليه رده إليه .."
	<u>حرف الطاء</u>	
٦٨١		"طلب العلم قريضة طو كل مسلم"
٤٩٥		"الطواف بالبيت صلاة فأقلوا من الكلام"
	<u>حرف العين</u>	
٢٧٢		"طبيكم بالسواد الاعظم"
٢٨٠/٢٧٥		"طبيكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي"

حرف الغين

٥٠٦ " غدا أجيبكم " لمن سأله عن اصحاب الكهف

حرف الفاء

٥٢٥ " فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به الطلوات خمسين
ثم نقصت حتى جعلت خمسا "

٥٥٢ " في الغنم السائمة زكاة "

٤٥٣ " فهلا كان ذلك قبل ان تأتيني به " في قصة سرقة ردا صفوان

٤٣٣ " فيما سقت السماء والعيون أو كان هربا العشر . . . "

حرف القاف

٣٢٨ " قول المغيرة و محمد بن مسلمة في الجده : حضرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم أعطاهما السدس . فانفذه أبو بكر "

٣٣٣ " قرئش ولاة الناس في الخير والشر الى يوم القيامة "

٤٣٣ " قدم أناس من عكل او عرينة فاجتووا المدينة ، فامرهم النبي صلى الله
عليه وسلم بلباقح وأن يشربوا من أبوالها وألبانها . . . "

٤٥٥ " قضى بالشفعة للجار "

٧٠ " قال عليه السلام لسوده : " اعدى " ثم راجعها

حرف الكاف

٠١٤٣ " كل صلاة بغير فاتحة الكتاب خداج "

" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى تنزل

٢٣٩ بسم الله الرحمن الرحيم "

٦٦١ " كيف تقضي اذا عرض لك القضاء ؟ قال : اقضى بما في كتاب الله . . . "

٣٦٧ " كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم "

٣٨٧ " كل ما يملك "

٥٣٥ / ٤١٠ " كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث . . . "

" كل من احب ان يعبد من دون الله ، فهو مع من عبده ، انهم انما

٤٣١ يعبدون الشيطان ومن امرهم بعبادته "

" كان يوم عاشوراء تصومه قرئش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله

٥٣٧ / ٥٢٨ عليه وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه . . . "

- " كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، وهن ادخار لحوم الاضاحي فادخروا " ٥٣٥
" كان المسلمون اذا افطروا أكلوا وشربوا وجامعوا النساء ما لم يناموا
ويصلوا العشاء الاخيرة. فوقع اربعون من الانصار فجامعوا نساءهم
بعد النوم فجاءوا إلى رسول الله واقروا على انفسهم .. " ٥٣٦
" الكباثر تسع " الاشراك بالله، وقتل النفس، وقذف المحصنة .. " ٣٤١
وزاد علي " السرقة وشرب الخمر " وزاد ابو هريرة " وأكل الربا .. " ٣٤٢

حرف اللام

- " لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سوا بسوا " ٥٧٦/٥٠-٣/٥٠
" ولا الصاع بالصاعين " ٥٠
" لمن يجزى ولد والده حتى يجده ملوكا فيشتريه فيعتقه " ٩٢
" لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " ٤٣٤/١٤٣
" لا تجزي صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه في الركوع والسجود " ١٤٣
" لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة " ٣٩١/١٧٦
" لما خلع نعله فخلعوا متابعة، بين لهم طة انفراده " ٢٤٨
" لما نهاهم عن الوصال وواصل سألوه فقال : " لست كأحدكم .. " ٢٤٨
" لما أمرهم بالتحلل بالحلق والذبح، فتوقفوا، ذبح وحلق، فأقدموا " ٢٤٩
" لا تجتمع امتي على ضلالة " ٢٦٠
" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق " ٦٨٣/٢٦٥/٢٦١
" لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " ٢٦٣
" لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان " ٣٣٣
" لا تصروا الابل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين " ٣٧٣
" لا طمئنت سورة هي اعظم السور في القرآن (الحمد لله رب العالمين)
هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته " ٣٩١
" ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ولا في أقل من خمسة من الابل
الذود صدقة " ٤٣٣
" لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عهد في عهده " ٤٥٦
" لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها " ٤٧٦
" لا يربث القاتل " ٦١٥/٤٧٦
" لا يتوارث أهل ملتين " ٤٧٦
" ليس الخبر كالمعاينة " ٥١١

الصفحة	الحديث
٥٢٦/٥٢٣	" لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، امره الله ان يستقبل بيت المقدس . . "
٥٣٨	" لا وصية لوارث "
٥٥٦	" لي الواجد يحل عرضه وعقوبته "
٥٥٦	" لأن يمتلي " جوف احدكم فيها خبير له من ان يمتلي " شعرا "
٥٧٣	" لا تتبع ما ليس عندك "
٦١٦/٦٠٠	" لا يقضي القاضي وهو غضبان "
٦٦٩	" لو استقبلت من امري ما استدبرت ما سقت الهدى . . "

حرف الميم

٣٦٥	المسلمون تتكافأ دماؤهم . . "
٤٥٧	" المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم . . "
٣٣٤	" الطلک في قریش والقضا في الانصار "
٥٠٥/٩٦	" من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه "
٥٠٥/٩٦	وفي رواية " فليكفر ثم ليأت . . "
٤١٣/٢٠٢	" مروا اولادكم بالصلاة وهم ابنا سبع سنين واضربوهم عليها وهم ابنا عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع "
٢٦١	" من خرج من الجماعة فقد خلع ربة الاسلام من عنقه "
٢٩٨	" ما قبض نبي الا دفن حيث قبض "
٤١٢/٤١١	" من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها "
٤١٢/٤١١	وفي رواية " اذا نسي احدكم صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها "
٤٣١	" ما اجهلك بلغة قومك "
٥٣٧	" ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له من النساء ما شاء "
٥٥٦	" مطل الغني ظلم ، واذا اتبع احدكم على ملي فليتبع "
٥٧٣	" من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم "
٥٧٧	" مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم "
٦١٢	" من احيا ارضا ميتة فهي له "

حرف النون

١٦٢	" نعم حجي عنها . رأيتي لو كان على امك دين اكدت قاضيته ؟ قالت : نعم قال : فاقضوا الذي له ، فان الله احق بالوفاء "
-----	--

- وفي رواية : ان ابي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج . . فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : " فحجني عنه "
١٦٢
" الناس تبع لقريش في هذا الشأن . . "
٣٣٣
" الناس تبع لقريش في الخير والشر "
٣٣٣
" نزل جبريل فأمني فصليت معه ، ثم صليت معه - يحسب بأصابعه خمس
مرات . . "
٢٥٤
" نحن معاشر الانبياء لا نورث "
٤٧٦/٤٢٩/٣٣٤
" نحن نحكم بالظاهر "
٣٤٥
" نصر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يهلكه "
٣٦٢/٣٦١
" نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين : يوم الاضحى
ويوم الفطر "
٤٩٦
" نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم آية فلما أخبر قال :
" ألم يكن فيكم أهي ؟ . . "
٥٣٧

حرف الهاء

- " هو لا أهل بيتي "
٢٧٨

حرف الواو

- " والله لا غزون قريشا والله لا غزون قريشا . . . ثم قال : ان شاء الله "
٥٠٦
" الوضوء من القهقهة "
٣٥٠

حرف اليا

- " يا عائشة هل عنكم شيء ؟ فقالت : يا رسول الله ما عندنا شيء قال :
فاني صائم "
٤٩٦
" يا أيها الناس ان على كل اهل بيت في كل عام أضحية وعتيره "
١٦٣
" يا عبادي كلكم جائع الا من أطعمته . . "
٥٠٧

الاشهر	الصفحة
-	اجماع الصحابة على استخلاف ابي بكر ٢٩٩/٢٩١
-	اجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة بعد اختلافهم ٢٩٩/٢٩١
-	اجماعهم على اراقة الدبس السيل لموت فأرة فيه اعتبارا بالسمن ٢٩٢
-	اجماعهم على تحريم شحم الخنزير اعتبارا بلحمه ٢٩٢
-	احتجاج عمر على ابي بكر في قتال مانعي الزكاة " بأمرت أن اقاتل الناس حتى . . . " ٦٣١/٤٢٩
-	احتجاج فاطمة على ابي بكر في ميراثها من ابيها بقوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم) ٤٤٦
-	امتناع عمر عن قسمة سواد العراق ٣٤٩
-	انكار الصحابة على ابن عباس في الامر بتقديم العمرة مع قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ٨٥
-	تلاوة ابن سعود (فصيام ثلاثة ايام متتابعات) ٥٣٠/٤٨٧/٢٢٧
-	حدّ علي كرم الله وجهه الشارب ثمانين ٢٩٢
-	خالف ابن عباس خبر ابي هريرة في الوضوء ما ست النار . وقال : السنن نتوضأ من الحميم ؟ فكيف نتوضأ بما عنه نتوضأ ؟ ٣٧٥
-	خالف ابن عباس خبر ابي هريرة " اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده في الانا حتى يغسلها ثلاثا . . . " وقال : فكيف نضع بالمهراس ؟ ٣٧٦
-	خص الصحابة (وأحل لكم ما وراء ذلكم) برواية ابي هريرة " لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها " ٤٧٦
-	كما خصوا (يوصيكم الله في اولادكم) " بلا يرث القاتل " ٤٧٦
-	ولا يتوارث اهل ملتين " و " ونحن معاشر الانبياء لا نورث " ٤٧٦
-	خالف عمر ابا بكر في تسوية القسمة ٢٨٩/٢٨٨
-	رد علي خبر بروع بنت واشق الاشجعية ٣٤٥
-	رد أبو موسى الاشعري خبر الوضوء من القهقهة ٣٥٠
-	عن علي وابن سعود وزيد تخطئة ابن عباس في ترك العول . وعن ابن عباس تخطئتهم فيه وقال : من باهلني باهلت . . . " ٦٧٥
-	عمل ابو بكر بخبر المفيرة لتكون ٣٢٧
-	قول علي كرم الله وجهه " انما بذلوا الجزية دماؤهم كدماؤنا واموالهم كأموالنا " ٦٧

- قال ابن عباس " سرق الشيطان من الناس آية من القرآن لما ترك بعضهم قراءة البسطة في اول السورة " ٢٢٩
- قول عبدة السليمانى " ما اجتمع اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كاجماعهم على الا ربح قبل الظهر . . . " ٢٠٠ / ٢٥٨
- قول عبدالله بن مسعود " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " ٢٦١
- قول معاذ لعمر " ليس لك سهيل على ما في بطنها ل لما رأى جلد الحامل " ٢٨٥
- قول عبدة السلماني لعلي حين تجدد له رأي في بيع ام الولد : " رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك " ٢٨٨ / ٢٨٥
- قال ابو بكر " لا فرقت بين ما جمع الله (اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ٢٩٢
- قول علي " شرب فسكر فهذى فافتري ، فأرى عليه حد الغرية " ٦٣٢ / ٢٩٢
- قول ابي بكر لما جاءته الجدة تطلب ميراثها " مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، فارجمي حتى أسأل الناس " ٣٢٨
- قول عمر : " لولم نسمع هذا لقضينا بغيره " لما أخبره حمل ابن مالك عن قضا رسول الله في الغرة ٦٣٢ / ٣٧٤ / ٣٣٠
- قبول ابن مسعود وطلحة ونافع بن جبير وسروق والحسن رواية معقل ابن سنان ٣٤٤
- قبل علي والصحابه قول قتلة عثمان ٣٤٧
- قول علي " كفى بالنفي فتنه " ٣٤٩
- قول ابن مسعود : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو نحوه او دونه او فوقه ٣٦١
- قال عمار لعمر : " أما تذكر يا امير المؤمنين ان انا وانت في سرية ، فاجنبنا ، فلم نجد الماء . . . " ٣٦٣
- قال ابن عباس لعثمان " ليس الاخوة اخوين . فقال : لا أنقضى ما توارثه الناس " ٦٣١ / ٤٢٩
- قالت ام سلمة : " ما نرى ذكر الله تعالى الا الرجال فنزلت (ان المسلمين والسلمات) ٤٦١
- قالت عائشة : " كان فيما انزل عشر رضعات معلومات يحرمهن . ثم نسخن بخمس رضعات معلومات . . . " ٥٣٠

الصفحة	الأثر
	- قال عمر: " لقد خشيت ان يطول بالناس زمان ، حتى يقول قائل
٥٢٩/٥٢٠	: ما اجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة "
	- قال عمر: كان فيما أنزل : " الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما
٥٢٩	البته) "
٥٤٢	- قراءة ابن مسعود " وطي الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك "
٥٩٦	- قول عبادة " ما ارى النار تحل شيئا "
٥٩٦	- قال عمر: " ألبيس يكون خمرا ثم يصير خلا فيؤكل "
	- قول احد الانصار لابي بكر حين ورث ام الام دون أم الاب :
٦٣١	تركت التي لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت . فشرك بينها . (٦٣١)
٦٣١	- قول عمر (اقضي في الجد برأبي)
٦٣٢	- قول علي لعمر: " رأيت لو اشترك جماعة في سرقة اكنت تقطعهم؟ . . (٦٣٢)
٦٣٢	- قول عمر " لو تملا طيه أهل صنعا لقتلتهم به جميعا "
٦٧٥	- قول ابي بكر: " أقول في الكلاله برأبي فان يكن صوابا فمن الله " (٦٧٥)
٦٧٥	- قول عمر : " ان عمرا يدري انه اصاب الحق ، ولكنه لم يألوا جهدا " (٦٧٥)
	- قول الشافعي : " الزنا امر رجمت عليه ، والنكاح حمدت عليه ، فلا يوجب
٥٩٦	حرمة المصاهرة "
٢٩٩	- كان عمر ينهى عن التعة قال الهفوي : ثم حصل الاجماع
٣٣٥/٣٢١	- كان علي يستحلف الراوي ويستثني أبا بكر
	- وافق عبد الله بن عباس عمر بن الخطاب في العول وخالفه بعد
٢٨٤	وفاته وقال : هبته
٦٣٢	- ورث عمر الميتة
٦٣٢	- ورث عثمان الميتة
	- يحمين عمرا ينفي أحدا " لما نفى ربيعة بن امية في حد
٣٤٩	الشرب فلحق بالروم

حرف الالف

- ابراهيم بن يزيد بن الاسود النخعي ، الكوفي ابو عمر (٢٨٠)
- ابراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلي ابو ثور (٤٤٥) ٤٧٨
- ابراهيم عليه السلام ٥٢٥
- ابراهيم بن محمد الاسفرايني الاستاذ ابو اسحاق ٤٣ / ١٢٥ / ١٧٦ / ١٨٢ /
٣٩٩ / ٣٩٨
- ابراهيم بن يسار بن هاني البصري النظام ٢٥٦ (٢٥٩) ٦٢٧ / ٦٢٩
- ابوسنان الاشجعي (٢٣٥)
- ابوسعيد بن المعلق ٣٩١
- ابومنصور ٥٨٨
- ابي بن كعب ٥٣٧
- احمد بن عمر البغدادي القاضي بن سريح (٧٩) ٣٢٧ / ٤٨٣ / ٦٧٨ / ٦٨٤
- احمد بن محمد بن حنبل الشيباني ابو عبدالله ١٧٤ (٢٦٩) ٢٧٢ / ٢٧٤ / ٢٨٠
٢٨٧ / ٢٩٨ / ٣٢٠ / ٣٢٢ / ٣٦٤ / ٥٥٢ / ٥٦٣ / ٦٨٤
- احمد بن الحسين ابوسعيد البردي ٦٦٣ / ٦٦٤
- الاخفش الاكبر / عبدالحميد بن عبد المجيد ابو الخطاب (٥٥٧)
- الاخفش الاوسط / سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي ابو الحسن (٥٥٧)
- الاخفش الاصغر / علي بن سليمان ابو الحسن صاحب ثعلب والبرد (٥٥٧)
- الاستاذ ابوبكر / محمد بن الحسن بن فورك (٢٨٧)
- الاشعري / ابو الحسن طي بن اسماعيل (١٢٢) ١٣٩ / ١٩٤ / ١٩٩ / ٢٩٧ /
٢٨٦ / ٤٢٩ / ٤٨٣ / ٥٥٢
- اشيم الضباعي (٢٣٠)
- الاصم / عبدالرحمن بن كيسان ابوبكر (٦٧٢)
- أم سلعة ٤٦١ / ٢٤٨
- انس بن مالك بن النضر بن ضمضم الانصاري ابو حمزة (٢٧٣)

حرف الباء

- بريدة ٣٩٢ / ٣٩١ / ١٧٦
- بروع بنت واشق الاشجعية (٢٤٥)
- بشر بن غياث بن ابي كريمة المريسي ابو عبدالرحمن (٦٧١)
- البغوي / الحسين بن سعود بن محمد الفراء ابو محمد (٢٩٩)

حرف الجيم

- جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الانصاري (٢٨٩)
- الجاحظ / عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى ابو عثمان (٣٠٦) ٦٧١/٦٧٠
- الجبائي / محمد بن عبد الوهاب بن سلام ابو طي (١٤٦) ٢٨٢/١٧٢
- ٦٧٨/٦٧٤/٥١٢/٤٨٣/٣٤٦/٣٢٥
- جبريل طيه السلام ٥٤٠/٥١٣/٤٦٤
- الجرجاني / عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (٣٨) ٢٧٣
- الجصاص / احمد بن علي ابو بكر الرازي (١٧٤) ٢٤٦ / ٢٧٣ / ٣٦١ / ٣٧١
- ٤٦٣/٤٤٣/٤٠٧/٤٠٥
- الجويني / عبد الملك بن عبدالله بن يوسف ابو المعالي امام الحرمين
- ١٩٩ (٢٩٨) ٣٨٦ / ٤٠٥ / ٤٠٩ / ٤٣٦ / ٤٤٣ / ٤٤٤ / ٤٧٩ / ٤٨٣

حرف الحاء

- حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي ابو عدي ٢٦٦ (٣١٧) ٣٢٧
- الحاكم / محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الضبي ابو عبدالله (٣٥٨)
- الحسن والحسين ابنا طي بن ابي طالب (٢٧٨)
- الحسن بن الحسين بن ابي هريرة ابو طي (٢٨٣) ٢٨٥
- الحسن البصري بن الحسين ابو سعيد (٣٤٤)
- الحسين بن طي بن ابراهيم الكافري ابو عبدالله الجعفي (٣٢٢) ٤٤٦ /
- ٥٧٨/٥٥٨/٥٥٣/٤٩١
- الحلبي / الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الجرجاني ابو عبدالله (٤٦٤)
- حمل بن مالك بن النابغة الهذلي ابو نضله (٣٢٩) ٣٧٤

حرف الخاء

- خالد بن الوليد ٣٢٤
- خزيمه بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الخطمي الانصاري ابو عارة (٤٦٠)

حرف الدال

- داود بن علي بن داود الاصبهاني الظاهري ابو سليمان (١٦٩) ٦٣٠
- الدقاق / محمد بن محمد بن جعفر ابو بكر القاضي (٥٦٢)

حرف الزاي

- زفر بن الهذيل بن قيس ابو الهذيل ٩٧ / ١١٣ / ١٥٥ / ١٦٧ / ٣٩٥ / ٦٠٣
- ٦٥٧/٦٥١
- زيد بن ثابت بن الضحاک بن زيد الانصاري الخزرجي ابو سعيد (٤٣٧) ٤٣٩ / ٦٧٥

حرف السين

- سعد بن مالك بن سنان الانصاري الخزرجي ابو سعيد الخدري (٢٢٢) ٢٣٥

٢٦٢

- سهيل بن ابي صالح

- سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المدني ابو محمد (٢٧٩)

- سلمة بن صخر البياضي . ويقال : سلمان (٤٥٤)

- سيبويه / عمر بن عثمان بن قنبر ابو بشر وقيل ابو الحسن (٥٦٥)

حرف الشين

- شريح القاضي / شريح بن الحارث بن قيس الكندي (٢٧٥)

- الشريف الرضي / محمد بن الحسين بن موسى ابو الحسن العلوي (٣١١)

- الشعبي / عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار ابو عمر (٣٨٠)

حرف الصاد

- الصيرفي / محمد بن عبدالله البغدادي ابو بكر (٢٩٧) ٥٢٤/٥١٢

٤٥٢

- صفوان بن امية

حرف الضاد

- الضحاک بن سفيان بن عوف الكلابي ابو سعيد (٢٣٠)

حرف الطاء

- الطبري / محمد بن جرير بن يزيد الامام ابو جعفر (٢٧٣)

حرف العين

- عائشة بنت ابي بكر الصديق ٥٣٧/٥٣٠ (٢٢٦) / ٢٥١ / ٢٤٩

- عبدالجبار بن احمد بن عبد الجبار الهمداني القاضي (٣٠٤) / ٣٠١ (٣٠٤) / ٣٢٩ / ٣٦٩ / ٣٩٧ /

٤١٥ / ٤٢٣ / ٤٤٤ / ٤٤٦ / ٤٩٤ / ٤٩٤ / ٥٠٨ / ٥٠٨ / ٥٠٨

- عبدالحميد بن عبد العزيز الحنفي القاضي ابو خازم (٢٨٠)

- عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري (٣٢٨)

- عبدالرحمن بن صخر الدوسي ابو هريرة ٣٤٠ / ٣٤٤ / ٣٦٣ / ٣٧٢ (٣٧٢) / ٣٧٤

- عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب ابو هاشم (١٤٦) / ١٧٢ / ١٧٤ / ١٩٨ /

٢٨٢ / ٣٢٢ / ٣٤٦ / ٣٨٩ / ٤٢٨ / ٤٨٣ / ٥١٢ / ٦٧٤

- عبدالله بن عباس بن عبد المطلب ابو العباس (٢٣٨) / ٢٧٣ / ٢٨٤ / ٢٨٥ / ٣٢٢

٣٣٩ / ٣٧٢ / ٣٧٤ / ٤٣٧ / ٤٣٨ / ٤٣٩ / ٥٠٥ /

- عبدالله بن مسعود ٢٣٧/٢٣٩/٢٧٣ (٢٤٣) ٣٦١/٣٧٢/٥٤٢/٦٧٥
- عبدالله بن عثمان بن عامر بن ابي قحافة ابو بكر الصديق (٢٧٣) ٢٧٤/٢٨٨ /
٢٨٩/٢٩١/٢٩٢/٢٩٩/٣٢٢/٣٢٧/٣٣٣/٣٣٤
- ٤٢٩/٦٣١/٦٧٥
- عبدالله بن سعيد القطان الاشعري ٢٠٧
- عبدالله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب ابو موسى الاشعري (٣٣٤) ٣٥٠
- عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي (٣٣٦) ٣٢٦/٣٧٢
- عبدالله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي ابو بكر (٣٣٩) ٣٧٢
- عبدالله بن الزبير بن قيس بن عدي القرشي السهمي (٤٣١)
- عبده السلماي / عبده بن عمرو . ابو عمرو الكوفي (٢٥٨) / ٢٨٥/٢٨٨ /
٣٠٠
- عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس القرشي الاموي ابو عبدالله
(٣٣١) ٤٣٧
- عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس الدوني . جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب
(٣٨٥)
- عثمان بن جني الموصلي ابو الفتح النهوي (٤٩٤)
- طلحة بن قيس . ابو شبل النخعي الكوفي (٣٤٤)
- طلي بن ابي طلي بن محمد التغلبي سيف الدين الامدي (١) ٣١١/٣١٤/٣٢٠
- ٣٤٠/٣٤٦/٣٦٩/٣٧٤/٤٠٦/٤٠٩/٤٨١
- ٥٠٩
- طلي بن محمد بن الحسين فخر الاسلام البزدوي (٣) ٤٣/١٠٩/١٤٩/١٨٥ /
٢٤٢/٢٤٦/٣٠٠/٣١٦/٣١٩/٣٤٦ /
٣٤٩/٣٦١/٣٧٢/٤٠٦/٤٠٨/٤٠٩ /
- ٤٢٣/٤٤٧/٤٩٢/٥١٧/٥٥٩/٥٧٠/٥٨٧
- طلي بن ابي طالب بن عبد المطلب ٢٦٦/٢٧٥/٢٧٦ (٢٧٧) ٢٧٩/٢٨٥/٢٨٨ /
٢٩٢/٣١٧/٣٢٢/٣٣٥/٣٣٧/٣٤٢/٣٤٥ /
- ٣٥٢/٦٧٥
- عمر بن الخطاب بن نفيل . امير المؤمنين ابو حفص (٢٨٤) / ٢٨٥/٢٨٨/٢٨٩ /
٢٩٩/٣٢٨/٣٣٤/٣٦٣/٣٧٤/٤٢٩/٥٣٠
- ٥٣٨/٥٩٥/٥٩٦/٦٣١/٦٧٥
- عمرو بن هزم بن زيد بن لوزان الانصاري . ابو الضحاك (٣٣٠)
- عمار بن ياسر
٣٦٣

- السعيني / عبدالله بن الحسن بن الحسين بن ابي الحر الخشاش (٦٧٠)

٦٨٠ / ٦٧١

(٢١٧)

- عنرة بن شداد بن عمرو العبسي

- عيسى بن ابان بن صدقة الكوفي . القاضي ابو موسى (٢٧١) ٢٧٧ / ٢٧٩ / ٤٤٥

حرف الغين

- الفزالي/ ابو حامد محمد بن محمد حجة الاسلام (٥٣) ٢٩٨ / ٣٠٠ / ٣١١ / ٣٢٩

٣٨٥ / ٣٨٦ / ٤٠٥ / ٤٢٣ / ٤٩٦ / ٥٠٩ / ٥٥٢ / ٥٥٢

٥٦٤ / ٥٦٣

حرف الفاء

(٢٧٨)

- فاطمة الزهراء بنت محمد بن عبدالله

١١٩ / ٨٣

- الفراء / يحيى بن زياد بن منظور . ابو زكريا

(٢٣١)

- فريجة بنت مالك بن سنان الخدرية

٤٣٨

- فرعون

حرف القاف

(٥٥٦)

- أبو عبيد / القاسم بن سلام

(٦٣١)

- القاشاني / جعفر بن محمد الرازي . ابو محمد

٦٢١ / ٥٨٨ / ٤٧٣

- القاضي ابو زيد الديوسي

- القفال / محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي . ابو بكر (٢٢٧) ٦٢٧

حرف الكاف

- الكرخي / عبدالله بن الحسين بن دلال بن دلهم ابو الحسن (١٤٩)

١٥١ / ١٧٤ / ٢٤٧ / ٢٥٠ / ٢٥٥ / ٣٥٦ / ٣٥٦

٣٧١ / ٤٠٢ / ٤٤٥ / ٤٤٨ / ٤٦٧ / ٤٨١ / ٤٨١

٤٩١ / ٤٩٢ / ٥٧٨ / ٦٦٣ / ٦٦٤ / ٦٧٧ / ٦٧٧

- الكعبي / ابو القاسم عبدالله بن احمد بن محمود البلخي (١٧٩)

٤٤٥ / ٣١٠

حرف الميم

- الامام مالك بن انس بن مالك الاصبحي ١١١ / ٢٧٦ / ٣٤٩ / ٥٦٣

- محمد بن الطيب الباقلاني ابو بكر (٤١) ٥٢ / ٧٩ / ١٢٥ / ١٢٥ / ١٤٠ / ١٤٨ / ١٥٠ / ١٥٠

١٧٢ / ١٧٣ / ١٧٥ / ١٧٥ / ٢٠٨ / ٢٤٣ / ٢٤٤ / ٢٦٧ / ٢٦٧

٣٣٩ / ٣٤٦ / ٣٤٨ / ٣٥٠ / ٣٥٤ / ٣٥٤ / ٣٧٤ / ٣٨٥ / ٣٨٥

٤٠٣ / ٤٠٤ / ٤٠٥ / ٤٠٦ / ٤٠٦ / ٤٤٣ / ٤٤٣ / ٤٧٥ / ٤٧٥

٤٨٣ / ٤٩٤ / ٥٠٧ / ٥٠٩ / ٥١١ / ٥٦٣ / ٥٦٣

- الامام محمد بن ادريس الشافعي المظلي (٥٢) ١٥٦/١١٠/٥٨/٥٧/٥٤
٢٣٠/٢٢٢/٢١٥/١٩٠/١٨٤/١٨١/١٦٧
/٢٩٥/٣٨١/٣٨٨/٣٤٩/٢٨٢/٢٣٧/٢٣٢
/٤٥٢/٤٤١/٤٣٢/٤٢٥/٤٢٠/٤١٨/٤٠٢
/٥٠٣/٥٠١/٤٩٤/٤٨٠/٤٧٣/٤٦٨/٤٦١
/٥٧٥/٥٧٣/٥٥٧/٥٥٢/٥٤٢/٥٣٦/٥٣٣
/٦٥١/٦٤٧/٦٠٣/٥٩٦/٥٩٣/٥٩٢/٥٨٣
/٦٨٩/٦٧٨/٦٦٢/٦٦١/٦٥٤
- محمد بن علي بن الطيب ابو الحسن البصري (٥٣) /٣٢٧/٣١٠/٣٠٥/١٩٩/
/٤١٩/٤١٥/٤٠٦/٣٧٤/٣٦٩/٣٤٠/٣٣٧
/٤١٩/٤١٥/٤٠٦/٣٧٤/٣٦٩/٣٤٠/٣٣٧
/٥٠٨/٤٩٤/٤٨٢/٤٧٨/٤٤٤/٤٤٣/٤٢٣
/٦٨٤/٦٣١/٦٢٨/٥١٢
- الامام محمد بن الحسن الشيباني (٦٣) ١٢١/١١٩/١١٥/١١٤/١١٢/٦٥
/٢٠٤/١٧٨/١٦٤/٩٦٢/١٥٨/١٥٤/١٤٤
/٢٢٧/٢٢٤/٢٢٣/٢٢٢/٢١٦/٢١٤/٢١٠
/٤٢٥/٣٦٣/٣٦٢/٣٦٠/٣٥٩/٢٨٩/٢٢٩
/٦٠٥/٥٩٦/٥٨٢/٥٦٠/٥٤٨/٥٠٤/٤٣٩
٠٦٧٨/٦٦٠/٦٥٦/٦٤٦
- محمد بن مسلمة بن سلمة الانصاري الاوسي (٣٢٨) ٣٣٤
- محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي ابوبكر ٣٩٤
- محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم صدر الشريعة البزدوي ابو اليسر (٤٦٥)
- محمد بن بحر الاصفهاني المعتزلي ابو مسلم (٥١٨) ٥٢٢
- محمد بن داود بن علي بن خلف الاصبهاني الظاهري (٦٣٠)
- محمد بن سيرين البصري (٢٩٥) ٣٦١
- مسروق بن الاجدع بن مالك الهمداني (٢٩٥) ٣٤٣
- المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ٤٣١
- معاذ بن جهل بن عمرو بن اوس الانصاري (٢٨٥) ٢٦٥ / ٦٣٣ / ٦٦١
- معقل بن سنان الاشجعي (٣٤٤)
- المغيرة بن شعبة بن ابي عامر الثقفي (٣٢٧) ٣٣٤
- موسى عليه السلام ٥٢٠/٤٣٨/٣١٥
- ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية ام المؤمنين (٤٥١)

حرف النون

- نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي (٣٤٤)
- النعمان بن ثابت الامام ابو حنيفة ٥٩/٥٦ (٥٦٠) ٦٤/٦٥/١٠٤/١١٢/
/١١٤/١١٥/١١٨/١٤٤/١٥٥/١٦٢/١٦٤
/١٧٨/٢٠٤/٢١٤/٢١٦/٢١٧/٢٢٠/٢٢٢
/٢٢٣/٢٢٥/٢٢٧/٢٢٩/٢٣٦/٢٣٧/٢٨٩/٣٤٥
٥٩٦/٥٦١/٥٤٨/٥٠٤/٤٣٩/٣٦٢/٣٥٩
/٦٧٨/٦٦١/٦٥٦

- النعمان بن بشير بن سعيد بن ثعلبة الانصاري الخزرجي (٣٣٩)

- نوح عليه السلام ٥٢٠

- النهرواني / المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد بن طرارا . القاضي ابو

الفرج (٦٣١)

حرف الهمزة

- هارون عليه السلام ٤٣٨

- هلال بن امية بن عامر بن قيس الانصاري الواقفي (٤٥٥)

حرف اليا

- يعقوب بن ابراهيم بن حبيب ابو يوسف ١١٢/١١٤/١١٥/١١٩/١٢١/١٥٤/١٦١/٣٥١

(١٥٨) ٣٤/١٦٣/١٦٤/١٧٨/٢٠٤/٢١٠/
/٢١٤/٢١٦/٢٢٢/٢٢٣/٢٢٤/٢٢٧

٢٢٩/٢٣٠/٢٦٠/٢٦٢/٣٧٠/٤٠٨/
٤٣٩/٤٠٤/٥٤٨/٥٠٤/٦٥٦

- يعقوب عليه السلام ٥٢٠

خامسا : فهرس الفرق والقبائل والا قوام :

٢٧٦	الانصار	-
٢٧٧	اهل البيت	-
٣٢٤/٣١٦/٢٥٧/٢٥٦	أهل الكتابين	-
٣٠٩	البراهمة	-
١١٨	البصريون	-
٥٠٨/٥٠٠ /٤٤٦/٤٤٣/٢٧٣	بنوا تميم	-
٥١٣	بنو أمية	-
٦٣١	بنوا حنيفة	-
٥١٣	بنوا نوفل	-
٥١٣	بنوا هاشم	-
١٢٥/١٢٤	البهشمية	-
١٢٩	الجبائية	-
(٢٤٤)	الحشوية	-
٢٤٦	الخطابية	-
٢٣٩	الخلف	-
٣٤٧/٣٤٦/٢٥٩ (٢٤٤)	الخوارج	-
٥٠٨	ربيعة	-
١٧٢	الزيدية	-
٥٩٤/٣٤٥/٣٣٩/٣٢١/٢٦٧/٨٠	السلف	-
٣٠٩	السمنيه	-
٣١٠	السوفسطائية	-
٣١٦/٢٧٧/٢٥٩/٢٥٦/٢٤٥ (٢٤٤) ٢٤٣	الشيعة	-
٦٢٧/٣٢٣		
٣٥٨/٢٩٠/١٧٢/٤٥	الظاهرية	-
٥٨٨/٤٧٢	العرلقيون	-
٢٥٨/١٧٢/١٤٥/١٢٢	الفقهاء	-
٢٥٦	الفلاسفة	-
٢٥١	قريش	-
(١٢٨)	الكرامية	-

- ٧٢٤ -

١١٨	الكوفيون	-
(٣٠٢)	المانويه	-
٢٧٤/١٩٨/١٢٤/٧٨	التكلمون	-
٣٢٩/٢٥٦	المجوس	-
/١٢٩ (١٢٨)/١٢٢/٧٨/٥٣/٥٢/٥١	المعتزلة	-
٢٠٨/١٩٩/١٩٦/١٧٩/١٧٢/١٣٦/١٣٥		
/٣٨٣/٣٦٥/٣٠٤/٢٤٥/٢٤٣/٢٠٩		
/٥٢٩/٥٢٤/٥٢٠/٤١٠/٤٠٩/٤٠٥		
٦٢٧/٦١٩/٥٨٨/٥٥٣		
٢٧٦	الكهاجرون	-
٥١٨	اليهود	-

سادسا : فهرس المدن والبقاع :

٤٥١	بئر بضاعة	-
٣٢٤	بغداد	-
٣٤١	البيت الحرام	-
٥٢٢	بيت المقدس	-
٥٣٦	الحديبية	-
٢٧٧	دار الهجرة	-
٣٤٩	العراق	-
٣٢٣	قبا	-
٣١٦	قسطنطينية	-
٥٨٢	مرو	-
٢٧٦	المدينة	-
٣٢٤	مصر	-
٥٣٦/٢٧٧	مكة	-
٥٢٢	الكعبة	-

سابعاً : فهرس الأشعار :

الصفحة

- ألا أيها الليل الطويل ألا انجل
٣٨٨ بصبح وما الاصبح منك يا مشـل
- استغن ما اغناك ربك بالفنسى
١١٩ واذا تصبك خصاصة فتجـمل
- الهبي لك الحمد الذى أنت أهله
١ على نعم منها الهداية للحمـد
- يا أهل مصر وجدت أيديكم
عن مدّ أيدي النوال منقبضـة
فمذممت النوال عندكم
١٤ أكلت كتبي كأنني أرضـه
- وكم لسواد الليل عندي من يـد
٣٠٢ تخبر أن المانوية تكـذب
- مجمع البحرين بحر زاخـر
د ره زآن اللأليء أى زهـن
لسواد الليل مجـان اذا
٢٢ شربت نسخته عينا بعـين

- ١ - سيف الدين الامدى . الاحكام في اصول الاحكام الطبعة الاولى بتعليق عبد الرزاق عفيفي
- ٢ - فخر الاسلام البزدوي . أصول البزدوي بهامش كشف الاسرار .
- ٣ - عبدالعزيز احمد البخارى . كشف الاسرار عن اصول البزدوى . تصوير دار الكتاب العربي بيروت لبنان سنة ١٣٩٤هـ
- ٤ - عبداللطيف بن عبد العزيز بن ملك . شرح المنار . المطبعة العثمانية عام ١٣١٥هـ .
- ٥ - الشيخ يحيى الرهاوي . حاشية الرهاوي على شرح المنار .
- ٦ - عزمي زاده . حاشية عزمي زاده .
- ٧ - ابن الحلبي . انوار الحلك على شرح المنار .
- ٨ - محمد بن احمد السرخسي . اصول السرخسي بتحقيق ابي الوفاء الاقناني مطابع دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢هـ
- ٩ - امام الحرمين الجويني . البرهان في اصول الفقه بتحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب . الطبعة الاولى ١٣٩٩هـ
- ١٠ - ابن حزم الظاهري . الاحكام في اصول الاحكام . اشرف على طبعه احمد شاكر مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- ١١ - محمد بن حمزة الفناري . فصول البدايع في اصول الشرائع . مطبعة الشيخ يحيى افندى سنة ١٢٨٩هـ .
- ١٢ - ابواسحاق الشيرازي . التبصرة في اصول الفقه . تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو دار الفكر سنة ١٤٠٠هـ .
- ١٣ - محمد بن عبد الواحد بن همام الدين . كتاب التحرير الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية . مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٠هـ .
- ١٤ - محمد امين . تيسير التحرير . مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٠هـ .
- ١٥ - الامام محمد بن ادريس الشافعي . الرسالة بتحقيق احمد محمد شاكر . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ١٦ - حجة الاسلام الفزالي . المستصفي من طم الاصول . تصوير عن الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٢٢هـ .
- ١٧ - محمد بن نظام الدين الانصاري . فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في اصول الفقه . في اسفل صحائف المستصفي .
- ١٨ - حجة الاسلام الفزالي . المنخول من تعليقات الاصول . بتحقيق الدكتور محمد حسن هيتو . دار الفكر .

- ١٩ - أبو الحسين البصرى . المعتمد في اصول الفقه . اعتنى بتهديبه وتحقيقه
محمد حميد الله دمشق سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .
- ٢٠ - محمد بن الحسن البدخشي . مناهج العقول
- ٢١ - جمال الدين الاسنوي . نهاية السؤل كلاهما بشرح منهاج الوصول
للبيضاوي مطبعة محمد على صبيح .
- ٢٢ - الامام الشافعي . كتاب الام . طبع ابنا مولوي محمد بن غلام .
- ٢٣ - اسماعيل بن يحيى المزني . مختصر المزني بهامش كتاب الام .
- ٢٤ - شمس الدين محمد بن احمد المحلي . شرح الجلال المحلي على جمع
الجوامع الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٢٥ - العلامة البناني . حاشية البناني على شرح الجلال المحلي .
- ٢٦ - الشيخ عبدالرحمن الشربيني . تقرير الشربيني على شرح الجلال .
- ٢٧ - الشيخ حسن العطار . حاشية العطار على جمع الجوامع تصوير دار الكتب
العلمية بيروت .
- ٢٨ - سعد الدين التفتازاني . التلويح على التوضيح . تصوير دار الكتب
العلمية بيروت .
- ٢٩ - صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود . شرح التوضيح للتنقيح بالهامش .
- ٣٠ - جمال الدين الاسنوي . التمهيد في تخريج الفروع على الاصول .
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٢هـ دار الاشارات الاسلامية
- ٣١ - آل تيمية . المسودة في اصول الفقه تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
مطبعة المدني .
- ٣٢ - شيخ الاسلام ابن تيمية . مجموع الفتاوى الطبعة الاولى بأمر صاحب الجلالة
الملك سعود سنة ١٣٨٢هـ .
- ٣٣ - علي بن محمد البعلبي - ابن اللحام - المختصر في اصول الفقه . تحقيق
الدكتور محمد مظهر بفا . طبع مركز البحث العلمي بجامعة
أم القرى
- ٣٤ - شهاب الدين القرافي . الفروق . تصوير دار المعرفة بيروت لبنان .
- ٣٥ - قاسم بن عبدالله الانصاري - ابن الشاط - ادرار الشروق على انوار
الفروق باسفل صحائف الفروق
- ٣٦ - الشريف علي بن محمد الجرجاني . التعريفات . تصوير دار الكتب
العلمية بيروت
- ٣٧ - شهاب الدين احمد بن عبد العزيز الفتوحى . شرح الكوكب المنير بتحقيق
محمد حامد الفقى مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م .

- شرح الكوكب المنير تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد ،
طبع مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى مكة .
- ٣٨ - محمد بن علي الشوكاني . ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول
الطبعة الاولى مطبعة مصطفى الباهي الحلبي
- ٣٩ - موفق الدين بن قدامة . روضة الناظر وجنة المناظر المطبعة السلفية
سنة ١٣٨٥ هـ
- ٤٠ - زين الدين بن نجيم . فتح الففار بشرح المنار . مطبعة مصطفى الباهي
الحلبي ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
- ٤١ - ابواسحاق الشاطبي . الموافقات في اصول الاحكام . تحقيق محمد محي
الدين عبدالحميد مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة
- ٤٢ - ابن قيم الجوزية . اعلام الموقعين عن رب العالمين . دار الجيل بيروت .
- ٤٣ - شيخ الاسلام ابن تيمية . الايمان . دار الطباعة المحمدية بالازهر .
- ٤٤ - امام الحرمين الجويني . الارشاد الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد .
تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى والدكتور علي عبد المنعم .
مكتبة الخانجي .
- ٤٥ - شيخ الاسلام ابن تيمية . نقض المنطق صححه محمد حامد القفي .
الطبعة الاولى سنة ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م مطبعة السنة المحمدية
بالقاهرة .
- ٤٦ - سعد الدين التفتازاني . حاشية التفتازاني .
- ٤٧ - السيد الشريف الجرجاني . حاشية الجرجاني كلاهما على مختصر بن
الحاجب الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت
- ٤٨ - هبة الله بن سلامة . الناسخ والمنسوخ الطبعة الثانية . مطبعة الباهي الحلبي .
- ٤٩ - مجموع مهمات المتون . الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ ١٩٤٩ م مطبعة مصطفى
الباهي الحلبي .
- ٥٠ - محمود بن محمد الرازي . تحرير القواعد المنطقية . مطبعة مصطفى
الباهي الحلبي سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٥١ - ابوسليمان الباجي . الحدود في الاصول . تحقيق الدكتور نزيه حماد
- ٥٢ - احمد بن ادريس القرافي . شرح تنقيح الفصول . تحقيق طه عبدالرؤف
سعد الطبعة الاولى ١٣٩٣ هـ .
- ٥٣ - الشيخ محمد الخضري بك . اصول الفقه دار احيا التراث العربي بيروت
- ٥٤ - عضد الملط والدين . شرح العضد على مختصر ابن الحاجب . نشر مكتبة
الكليات الازهرية بالقاهرة ١٣٩٣ هـ .
- ٥٥ * ابواسحاق الشيرازي . اللمع في اصول الفقه . مطبعة مصطفى الباهي الحلبي .

- ٥٦ - القاضي عبد الجبار بن احمد . شرح الاصول الخمسة تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان
الطبعة الاولى مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة .
- ٥٧ - الامام ابو يوسف الانصاري . اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى . نشر لجنة
احياء المعارف النعمانية بحيدر اباد مطبعة الوفا ١٣٥٧ هـ .
- ٥٨ - الشيخ زكريا الانصاري . غاية الوصول شرح لب الاصول .
- ٥٩ - محمد بن احمد القرطبي . تفسير القرطبي الجامع لاحكام القرآن -
الطبعة الثالثة دار الكتاب العربي للطباعة .
- ٦٠ - ابو بكر بن العربي . احكام القرآن . تحقيق على محمد البجاوي .
الطبعة الثانية مطبعة عيسى الباهي الحلبي .
- ٦١ - محمد جمال الدين القاسمي . تفسير القاسمي تصحيح محمد فواد عبد الباقي
دار احياء الكتب العربية الطبعة الاولى ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م .
- ٦٢ - ابو القاسم الزمخشري . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل .
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- ٦٣ - عبد الله بن احمد النسفي . تفسير النسفي . دار الكتب العربي ببيروت .
- ٦٤ - اسماعيل بن كثير . تفسير القرآن العظيم . طبع دار احياء الكتب العربية
- ٦٥ - ابو بكر احمد الجصاص . احكام القرآن . تحقيق محمد الصادق قمحاوي
نشر دار المصنف .
- ٦٦ - محمد الامين الشنقيطي . اضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن .
الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦٧ - الراغب الاصبهاني . المفردات في غريب القرآن . نشر مكتبة الانجلو المصرية .
- ٦٨ - محمد علي الصابوني . مختصر تفسير الطبري . دار القرآن الكريم بيروت .
- ٦٩ - الامام محمد بن ادريس الشافعي . احكام القرآن تعريف وتقديم محمد زاهد
الكوثري نشر دار الكتب العلمية بيروت .
- ٧٠ - محمد بن جرير الطبري . جامع البيان عن تأويل آي القرآن . الطبعة الثانية
مطبعة مصطفى الباهي الحلبي .
- ٧١ - الامام محمد بن اسماعيل البخاري . صحيح البخاري نشر ادارة الطباعة
المنيرية بدمشق .
- ٧٢ - احمد بن حنبل المسقلاني . فتح الباري بشرح صحيح البخاري . تحقيق
الشيخ عبد العزيز بن باز المطبعة السلفية .
- ٧٣ - الامام مسلم بن الحجاج . صحيح مسلم بشرح النووي . المطبعة المصرية
- ٧٤ - ابو داود السجستاني . سنن ابي داود الطبعة الاولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م .
مصطفى الباهي الحلبي .

- ٧٥ - محمد بن عيسى الترمذى . سنن الترمذى تحقيق احمد محمد شاكر .
مطبعة مصطفى البابى الحلبي الطبعة الاولى .
- ٧٦ - محمد بن يزيد بن ماجه . سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
مطبعة عيسى البابى الحلبي .
- ٧٧ - ابو عبد الرحمن بن شعيب النسائي . سنن النسائي . الطبعة الاولى
١٣٨٣هـ ١٩٦٤م مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- ٧٨ - الامام مالك بن أنس . موطأ الامام مالك وشرحه تنوير الحوالك طبعة سنة
١٣٦٩هـ ١٩٥٠م مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- ٧٩ - احمد عبد الرحمن البنا . الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد . الطبعة
الاولى مطبعة الاخوان المسلمين .
- ٨٠ - الامام احمد بن الحسين البيهقي . السنن الكبرى تصوير دار الفكر .
- ٨١ - الامام محمد بن عبدالله الحاكم . المستدرک على الصحيحين توزيع دار
الباز بمكة المكرمة .
- ٨٢ - محمد بن حبان البستي . صحيح ابن حبان تحقيق شعيب الارنؤوط ،
مؤسسة الرسالة .
- ٨٣ - حمد بن محمد الخطابي البستي . غريب الحديث تحقيق عبد الكريم
العزهاوى .
- ٨٤ - طي بن عمر الدارقطني . سنن الدارقطني نشر عالم الكتب بيروت
- ٨٥ - عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي . سنن الدارمي نشر دار الفكر .
- ٨٦ - الامام محمد بن ادريس الشافعي . مسند الامام الشافعي الطبعة الاولى
سنة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م دار الكتب العلمية بيروت
- ٨٧ - الامام مبارك بن محمد بن الاثير . جامع الاصول من احاديث الرسول .
الطبعة الاولى ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م مطبعة السنة المحمدية
- ٨٨ - محمد بن جرير الطبري . تهذيب الاثنا رتحقيق الدكتور ناصر بن سعد
الرشيد وهد القيوم عبد رب النبي .
- ٨٩ - جلال الدين السيوطي . الجامع الكبير نسخة مصورة عن مخطوطة دار
الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث
- ٩٠ - جلال الدين السيوطي . الجامع الصغير الطبعة الرابعة مطبعة مصطفى
البابى الحلبي .
- ٩١ - الحسين بن مسعود البقوي . شرح السنة تحقيق السيد احمد صقر والدكتور
محمد الاحمدى مطبعة دار الكتب ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .
- ٩٢ - ابن حجر العسقلاني . سبل السلام . نشر مكتبة الجمهورية بالقاهرة .

- ٩٣ - الامام مبارك بن محمد بن الاثير . نال الطالب تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي .
- ٩٤ - عبد الرحمن بن رجب الحنبلي . جامع العلوم والحكم الطبعة الثالثة ١٣٨٢ هـ ١٩٦٢ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٩٥ - محمد بن عبد الرحمن المباركفوري . تحفة الاحوذى دار الفكر للطباعة والنشر .
- ٩٦ - محمد بن علي الشوكاني . نيل الاوطار مطبعة مصطفى البابي الحلبي
- ٩٧ - محمد بن محمد بن سليمان . جمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد نشره السيد عبدالله هاشم اليماني بالمدينة المنورة
- ٩٨ - السيد عبدالله هاشم اليماني . اعذب الموارد في تخريج جمع الفوائد
- ٩٩ - محمد بن علي الشوكاني . الفوائد المجموعة في الاحاديث المسووضة الطبعة الاولى ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م بتحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .
- ١٠٠ - عثمان بن عبد الرحمن الصلاح . مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح تحقيق الدكتور عائشة عبد الرحمن مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م .
- ١٠١ - اسماعيل بن محمد العجلوني . كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس . نشر وتوزيع مكتبة التراث الاسلامي .
- ١٠٢ - احمد بن حجر العسقلاني . الدراية في تخريج احاديث الهداية نشره السيد عبدالله هاشم اليماني سنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٠٣ - احمد بن حجر العسقلاني . تلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير نشره السيد عبدالله هاشم اليماني سنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٠٤ - احمد بن حجر العسقلاني . نزهة النظر شرح نخبة الفكر . الطبعة الثانية مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ١٠٥ - محمد بن حيان البستي . كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين تحقيق محمود ابراهيم زايد دار الوعي بحلب .
- ١٠٦ - الحافظ قاسم بن قطلوبغا . تخريج احاديث اصول البيهقي نشره محمد كارخانه . مطبوع على هاشم اصول البيهقي .
- ١٠٧ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف الطبعة الثانية
- ١٠٨ - الحافظ شمس الدين الذهبي . كتاب الكبائر . دار الكتب الشعبية بيروت

- ١٠٩ - عبدالرحمن بن ابي حاتم الرازي . الجرح والتعديل طبع حيدر اباد ١٣٧١هـ
- ١١٠ - الامام احمد بن حنبل . كتاب فضائل الصحابة تحقيق وصي الله بن محمد عباس . نشر مركز البحث العلمي بمكة .
- ١١١ - القاضي عياض بن موسى . الالمام الى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع تحقيق السيد احمد صقر . الطبعة الثانية نشر دار التراث ١٣٩٨هـ
١٩٧٨م .
- ١١٢ - الحافظ علي بن ابي بكر الهيثمي . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . طبعه القدسي سنة ١٣٥٢هـ .
- ١١٣ - الامام احمد بن حنبل . المسند طبع المطبعة الميمنية بالقاهرة .
- ١١٤ - موفق الدين بن قدامة . المغني مكتبة الجمهورية العربية بالقاهرة
- ١١٥ - موفق الدين بن قدامة . المقنع . المطبعة السلفية ومكبتها
- ١١٦ - تقي الدين الفتوحي - ابن النجار - منتهى الارادات تحقيق عبدالغني عبدالخالق مكتبة دار العربية بالقاهرة
- ١١٧ - ابن عابدين . حاشية رد المحتار . الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦هـ
١٩٦٦م مطبعة البابي الحلبي
- ١١٨ - ابن الهمام الحنفي . فتح القدير على الهداية . مطبعة البابي الحلبي
- ١١٩ - محمد بن محمود الباهرتي . شرح العناية على الهداية .
- ١٢٠ - سعدي افندي . حاشية سعد الله . كلاهما باسفل صحائف فتح القدير .
- ١٢١ - قليوبي وعميره . حاشيتا قليوبي وعميره على شرح الجلال المحلي على منهاج الطالبين الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م .
مطبعة البابي الحلبي .
- ١٢٢ - شمس الدين محمد الرملي . نهاية المحتاج الى شرح المنهاج طبعة عام ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م مطبعة البابي الحلبي
- ١٢٣ - علي الشبراطسي . حاشية الشبراطسي على نهاية المحتاج
- ١٢٤ - احمد بن عبد الرزاق الرشيدى . حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج .
كلاهما باسفل صحائف نهاية المحتاج .
- ١٢٥ - احمد بن حجر الهيثمي . تحفة المحتاج بشرح المنهاج .
- ١٢٦ - عبدالحميد الشرواني واحمد بن قاسم العبادي . حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج تصوير دار صادر
- ١٢٧ - علي بن عبد السلام المتسولي . البهجة في شرح التحفة . الطبعة الثانية سنة ١٣٧٠هـ ١٩٥١م مطبعة البابي الحلبي .

- ١٢٨ - علي الصعيدي العدوي . حاشية العدوي على كفاية الطالب . مطبعة دار احياء الكتب العربية
- ١٢٩ - محمد بن محمد الخطاب . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل . مكتبة النجاح طرابلس ليبيا .
- ١٣٠ - محمد بن رشد القرطبي . بداية المجتهد ونهاية المقتصد . مكتبة الكليات الازهرية بالقاهرة .
- ١٣١ - محمد عرفة الدسوقي . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . توزيع دار الفكر بيروت .
- ١٣٢ - ابراهيم البيجوري . حاشية البيجوري على شرح الفري على متن الشيخ ابي شجاع مطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٤٣ هـ .
- ١٣٣ - علي بن حزم الظاهري بالمحل بتصحیح حسن زيدان طلبه . مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ١٣٤ - علي بن سليمان المرادوي . التنقيح المشبع في تحرير احكام المقنع . المطبعة السلفية ومكتبتها .
- ١٣٥ - القاضي ابو يعلى . الاحكام السلطانية . صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي . الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م . مطبعة البابي الحلبي .
- ١٣٦ - علي بن محمد الماوردي . الاحكام السلطانية والولايات الدينية . الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . مطبعة البابي الحلبي .
- ١٣٧ - يحيى بن آدم القرشي . كتاب الخراج . صححه احمد محمد شاكر . المطبعة السلفية .
- ١٣٨ - أبو عبيد القاسم بن سلام . الاموال . تحقيق محمد خليل هراس . مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ١٣٩ - محمد الخضري بك . تاريخ التشريع الاسلامي . الطبعة الثامنة . سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م . المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٤٠ - محمد احمد طيش . فتح العلي المالك في الفتوي على مذهب مالك طبعة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م البابي الحلبي .
- ١٤١ - علاء الدين الكاساني . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . قدم له احمد مختار عثمان . مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- ١٤٢ - منصور البهوتي . كشاف القناع عن متن الاقناع تعليق هلال مصيلحي . ومصطفى هلال . الناشر مكتبة النصر الحديثة .
- ١٤٣ - مجلة الاحكام العدلية . الطبعة الخامسة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

- ١٤٤- علي بن خليل الطرابلسي . معين الحكام . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣ هـ
١٩٧٣ م مطبعة البابي الحلبي .
- ١٤٥- الامام احمد بن يحيى المرتضى . الازهار في فقه الاثمة الاطهار .
١٤٦- شيخ الاسلام ابن تيمية . الفوائد النورانية الفقهية . تحقيق محمد حامد
الفاقي . الطبعة الاولى ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م . مطبعة السنة
المحمدية .
- ١٤٧- ابن قيم الجوزية . الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية . مطبعة السنة المحمدية
١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ١٤٨- شيخ الاسلام احمد بن تيمية . النبوات . دار الفكر بيروت .
١٤٩- محمد جمال^{الريه} القاسمي . كتاب دلائل التوحيد . الطبعة الثانية . مطبعة
جمعية النشر والتأليف الزهرية .
- ١٥٠- عبدالعزيز محمد السلطان . الكواشف الجليلة عن معاني الوسطة .
الطبعة الثالثة . شركة مطابع الجزيرة بالملز .
- ١٥١- علي بن محمد بن حزم . الفصل في المثل والاهواء والنحل . مكتبة المثنى
بيفداد .
- ١٥٢- عبدالكريم الشهرستاني . كتاب المثل والنحل . بهامش الفصل .
- ١٥٣- الامام ابو حامد الغزالي ، احياء علوم الدين . دار احياء الكتب العربية
١٥٤- علي بن سليمان المرادوي . الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف .
تحقيق محمد حامد الفاقي . الطبعة الاولى مطبعة السنة
المحمدية .
- ١٥٥- محمد بن اسماعيل البخاري . خلق أفعال العباد والرد على الجهمية
واصحاب التعطيل . مطبعة النهضة الحديثة بمكة .
- ١٥٦- الامام احمد بن حنبل . الرد على الجهمية والزنادقة . تحقيق الدكتور
عبدالرحمن عميره .
- ١٥٧- يحيى بن شرف النووي . روضة الطالبين طبع المكتب الاسلامي بدمشق .
- ١٥٨- عبدالرحمن بن رجب الحنبلي . القواعد . توزيع دار الباز للنشر بمكة .
- ١٥٩- العزيز بن عبد السلام . قواعد الاحكام في مصالح الانام . دار الشرق
للطباعة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .
- ١٦٠- محيي الدين بن شرف النووي . المجموع شرح المذهب طبع ادارة الطباعة
المنيرية بالقاهرة .
- ١٦١- عبدالقادر بن بدران . المدخل الى مذهب الامام احمد . طبع ادارة
الطباعة المنيرية بالقاهرة .

- ١٦٢- محمد ابو زهره . الولاية على النفس . معهد الدراسات العربية العالية .
- ١٦٣- احمد بن طي بن خلف الانصاري . كتاب الاقناع في القراءات السبع .
- ١٦٤- جلال الدين السيوطي . الاشباه والنظائر . مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة .
- ١٦٥- زين العابدين بن نجيم . الاشباه والنظائر . توزيع دار الباز للنشر بمكة المكرمة .
- ١٦٦- عبدالله بن عقيل العقيلي . شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك . الطبعة العاشرة في ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م . المكتبة التجارية الكبرى .
- ١٦٧- عبدالله بن هشام الانصاري . قطر الندى وهل الصدى . الطبعة العاشرة سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م مطبعة السعادة بمصر .
- ١٦٨- جلال الدين السيوطي . همع الهوامع شرح جمع الجوامع في طم العربية نشر دار المعرفة بيروت .
- ١٦٩- الشيخ محمد بن احمد الاهدل . الكواكب الدرية شرح متممة الاجرومية . نشره عبد الحميد احمد حنفي بمصر .
- ١٧٠- عبدالله بن طي الصيمري . التبصرة والتذكرة . تحقيق الدكتور احمد مصطفي علي . نشر مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى .
- ١٧١- جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي . شرح الكافية الشافية . تحقيق الدكتور عبدالمنعم احمد هريري . نشر مركز البحث العلمي .
- ١٧٢- الامام بهاء الدين ابن عقيل . المساعد في تسهيل الفوائد . تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . نشر مركز البحث العلمي .
- ١٧٣- عبدالله به هشام الانصاري . أوضح المسالك الى الفية ابن مالك . مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- ١٧٤- عبدالله جمال الدين بن هشام . شذور الذهب في معرفة كلام العرب .
- ١٧٥- طي الجارم ومصطفى أمين . البلاغة الواضحة . دار المعارف بمصر .
- ١٧٦- عبدالقاهر الجرجاني . اسرار البلاغة . تحقيق احمد مصطفى المراغي .
- ١٧٧- محمد بن عبد الرحمن القزويني . الايضاح في المعاني والبيان والبديع طبعة محمد علي صبيح .
- ١٧٨- ديوان امرى القيس . تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم طبع دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٨ م .
- ١٧٩- ابن منظور . لسان العرب . طبعة مصورة عن طبعة بولاق الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ١٨٠- مجد الدين الفيروزآبادي . القاموس المحيط دار الجيل بيروت .

- ١٨١- محمود احمد الزنجاني . تهذيب الصحاح . تحقيق عبدالسلام هارون
واحمد عبد الغفور عطار . دار المعارف بمصر .
- ١٨٢- احمد بن محمد الفيومي . الصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
مطبعة مصطفى الباهي الحلبي .
- ١٨٣- محمد بن ابي بكر الرازي . مختار الصحاح الطبعة الاولى . الناشر: دار
الكتاب العربي بيروت .
- ١٨٤- عبدالله بن الحسين العكبري . المشوق المعلم . تحقيق ياسين محمد السواص
نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- كتب التاريخ والتراجم :
- ١٨٥- الامام عبد الكريم السمعاني . الانساب تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي
الناشر: محمد امين دمج بيروت
- ١٨٦- جمال الدين ابن الجوزي . صفة الصفة تحقيق محمود فاخوري .
نشر دار الوعي بحلب .
- ١٨٧- العلامة محمد بن سعد . طبقات بن سعد . نشر دار صادر بيروت .
- ١٨٨- احمد بن علي بن حجر العسقلاني . الاصابة في تمييز الصحابة دار صادر
بيروت .
- ١٨٩- عز الدين ابن الاثير . اسد الغابة في معرفة الصحابة دار الفكر للطباعة والنشر .
- ١٩٠- عز الدين بن الاثير . الكامل في التاريخ . نشر دار الكتاب العربي بيروت
- ١٩١- مصطفى بن محمد الرافعي . عيون النجاة في معرفة من مات بالمدينة
المنورة من الصحابة . الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٨٢م
دار العربية بيروت
- ١٩٢- عبدالرحمن بن خلدون . تاريخ ابن خلدون . دار الفكر للطباعة والنشر .
- ١٩٣- الحافظ ابن كثير . البداية والنهاية . دار الفكر بيروت .
- ١٩٤- عبدالملك بن هشام المعافري . السيرة النبوية مكتبة الكليات الزهرية بالقاهرة .
- ١٩٥- محمد بن اسحاق التميمي . الفهرست نشر دار المعرفة بيروت .
- ١٩٦- علي بن احمد بن حزم . جمهرة انساب العرب دار الكتب العلمية بيروت
توزيع دار البازيمكة .
- ١٩٧- عبد الحي بن العماد الحنبلي . شذرات الذهب في اخبار من ذهب دار
الافاق الجديدة بيروت .
- ١٩٨- جلال الدين السيوطي . طبقات الحفاظ . توزيع دار البازيمكة المكرمة .
- ١٩٩- عبدالقادر بن محمد القرشي . الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية .
تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو . مطبعة عيسى الباهي الحلبي .

- ٢٠٠- عبدالقادر التميمي الغزي . الطبقات السنية في تراجم الحنفية . تحقيق
عبدالفتاح محمد الحلوه . لجنة احياء التراث الاسلامي .
- ٢٠١- محمد بن عبد الحي الكنوي . الفوائد البهية في تراجم الحنفية . دار
المعارف للطباعة والنشر ببيروت .
- ٢٠٢- يوسف بن تغري بردي . المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي . توزيع
دار الباز بمكة المكرمة .
- ٢٠٣- محمد بن احمد الذهبي . ميزان الاعتدال في نقد الرجال . تحقيق علي
محمد البجاوي . دار المعرفة ببيروت .
- ٢٠٤- احمد بن محمد بن خلكان . وفيات الاعيان وانباء الزمان . تحقيق الدكتور
احسان عباس دار الثقافة ببيروت .
- ٢٠٥- احمد بن علي بن حجر العسقلاني . لسان الميزان نشره مؤسسة الاطمي
للمطبوعات ببيروت .
- ٢٠٦- عز الدين بن الاثير الجزري . اللباب في تهذيب الانساب . دار صادر ببيروت
- ٢٠٧- تاج الدين ابن تقي الدين السبكي . طبقات الشافعية الكبرى الطبعة الثانية
دار المعرفة ببيروت .
- ٢٠٨- ابو بكر بن هداية الله الحسيني . طبقات الشافعية . تحقيق عادل نوويهض .
نردار الافاق الجديدة ببيروت .
- ٢٠٩- ابو الفرج الاصفهاني . مقاتل الطالبين توزيع دار الباز بمكة .
- ٢١٠- ابراهيم بن علي بن فرحون . الديباج المذهب في معرفة اعيان طما المذهب
دار الكتب العلمية ببيروت .
- ٢١١- محمد المنتصر الكتاني . الامام مالك . دار ادريس للتأليف والنشر
- ٢١٢- عبدالرحمن بن محمد العليمي . المنهج الاحمد في تراجم اصحاب الامام
احمد تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب ببيروت .
- ٢١٣- القاضي أبو يعلى . طبقات الحنابلة توزيع دار الباز بمكة .
- ٢١٤- عماد الدين اسماعيل ابو الفداء . المختصر في اخبار البشر . دار المعرفة
بيروت .
- ٢١٥- محمد بن احمد بن قايماز الذهبي . المشتبه في الرجال : اسمائهم
وانسابهم تحقيق علي محمد البجاوي . نشر دار احياء الكتب العربية .
- ٢١٦- الخطيب البغدادي . تاريخ بغداد نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ٢١٧- ابن سيد الناس . عيون الاثر في فنون المغازي والشمائل والسير . نشر دار
الفكر ببيروت .

- ٢١٨- محمد بن احمد ابن الكيال . الكواكب الثيرات في معرفة من اختلط من
الرواة الثقات . تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي . نشر
مركز البحث العلمي .
- ٢١٩- يوسف بن تفر يبردي . الدليل الشافي على المنهل الصافي . تحقيق
فهم محمد شلتوت . نشر مركز البحث العلمي .
- ٢٢٠- عثمان بن سعيد الدارمي . تاريخ الدارمي تحقيق الدكتور احمد نور سيف
نشر مركز البحث العلمي .
- ٢٢١- يحيى بن معين . من كلام يحيى بن معين في الرجال . تحقيق الدكتور
احمد نور سيف .
- ٢٢٢- حاجسي خليفة . كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون . دارالعلوم
الحديثة بيروت .
- ٢٢٣- اسماعيل باشا البغدادي . هدية العارفين . دارالعلوم الحديثة بيروت .
- ٢٢٤- خير الدين الزركلي . الاطلام . دار العلم للطابعين .
- ٢٢٥- عمرضا كحالة . معجم المؤلفين . نشر مكتبة المشي بيروت .
- ٢٢٦- الدكتور ناجي معروف . تاريخ طما' المستنصرية . الطبعة الثالثة .
توزيع دار الشعب بالقاهرة .
- ٢٢٧- عبدالرحمن بن الجوزي . تقيح فهم أهل الاثر في عيون التاريخ والسير .
مكتبة الاداب ومطبعتها .
- ٢٢٨- عبدالرزاق بن الفوطي . تلخيص مجمع الاداب في معجم الاسماء على
معجم الالقب تحقيق مصطفى جواد . دمشق ١٩٦٢م .
- ٢٢٩- عبدالرزاق بن الفوطي . الحوادث الجامعة والتجارب النافعة . تحقيق
مصطفى جواد بغداد سنة ١٣٥١هـ .
- ٢٣٠- قاسم بن قطلوا بفا . تاج التراجم في طبقات الحنفية . مطبعة العاني
سنة ١٩٦٢م .
- ٢٣١- ابراهيم بن طي الشيرازي . طبقات الفقهاء تحقيق الدكتور احسان عباس
نشر دار الرائد العربي بيروت .
- ٢٣٢- عبد القاهر بن طاهر البغدادي . الفرق بين الفرق . تحقيق محمد محي
الدين عبد الحميد . مطبعة المدني بالقاهرة .
- ٢٣٣- ابو القاسم البلخي . فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . تحقيق فؤاد سيد
نشر الدار التونسية بتونس .

١	شكر وتقدير
٢	مقدمة التحقيق
٨-٦	منهاج التحقيق
	<u>قسم الدراسة</u>
	<u>الباب الاول في ابن الساعاتي</u>
١١-١٠	- تمهيد في الناحية السياسية والفكرية في عصره
	<u>الفصل الاول : في التعريف على ابن الساعاتي</u>
١٢	- نسبه ومولده
١٣	- نشأته وطلبه للعلم وثناء العلماء عليه
١٥-١٤	- وفاته
	<u>الفصل الثاني : في شيوخه وتلاميذه واثاره العلمية</u>
١٦	- تمهيد
١٨-١٧	- شيوخه
٢١-١٩	- تلاميذه
٢١	- اثاره العلمية
٢٣-٢٢	نسخ مجمع البحرين وملتقى النهيرين
٢٤	نسخ شرح مجمع البحرين
	<u>الباب الثاني : في بديع النظام</u>
٢٨-٢٧	تحقيق اسم البديع
٢٩	توثيق نسبه الى ابن الساعاتي
٣١-٣٠	اسلوب ابن الساعاتي ومدى تأثره في البديع
٣٧-٣٢	وصف شامل لكتاب بديع النظام
٣٨-٣٧	ملاحظات على المصنف
٤٧-٣٩	نسخ بديع النظام مع وصف عام لحالة كل نسخة
٤٨	مكانة بديع النظام في الاوساط العلمية
٤٩-٤٨	شروح بديع النظام
٦١-٥٠	نماذج من نسخ البديع

قسم التحقيق

١	مقدمة المصنف
٤	تقسيمه لمصنفه
	<u>القاعدة الاولى في المبادئ</u>
٥	تعريف المبدأ
٥	تعريف الاصل
٦	تعريف اصول الفقه
٦	اختلاف الاصوليين في تعريف اصول الفقه (ت)
٧	تعريف الفقه
٨	موضوع اصول الفقه واستمداده
٨	تعريف الدور
	<u>المبادئ الكلامية</u>
٩	تعريف الدليل (ت)
٩	تعريف النظر (ت)
١٠	اطلاقات الفكر (ت)
١١	تعريف العلم والخلاف فيه (ت)
١٣	اقسام العلم الحادث وتعريف كل منها (ت)
	<u>المبادئ اللغوية</u>
١٤	دلالة المفرد لفظيه
١٤	الدلالة المطلقة ثلاثة انواع (ت)
١٥	تقسيم الغزالي لدلالة اللفظ على المعنى (ت)
١٦	اقسام الكلمة
١٦	تقسيم المفرد
١٦	الكلبي والجزئي
١٦	تعريف المشكك (ت)
١٨	الكلبي الحقيقي (ت)
١٨	المطلق (ت)
١٩	تعريف العام (ت)
١٩	تعريف الخاص (ت)

الصفحة

- ٢٠ - هل العموم من عوارض الالفاظ ام المعاني
- ٢١ - الكلي أعم من الجزئي
- ٢٢ - كل معقولين غير متباينين فاحدهما مع الاخر : اما اخص مطلقا ، او اعم مطلقا او اعم من وجه
- ٢٣ - تعريف اللازم الحقيقي
- ٢٤ - لا دلالة للعام على الخاص من حيث خصوصه
- ٢٥ - الفرق بين العام المعنوي والعام الاستغراقي
- ٢٦ - المشترك جائز وواقع في اللغة والقرآن خلافا لقوم
- ٢٦ - تعريف المشترك (ت)
- ٢٨ - امثلة لوقوع المشترك في القرآن
- ٢٩ - الفرق بين المجمل والمشارك (ت)
- ٢٩ - المترادف جائز وواقع في اللغة خلافا لقوم
- ٢٩ - تعريف المترادف (ت)
- ٣٠ - اسما قد يظن انها مترادفة
- ٣١ - الفرق بين المرادف والمؤكدة والتابع اللفظي
- ٣١ - التوكيد قسمان : لفظي ومعنوي (ت)
- ٣١ - تعريف التابع وبيان انواعه (ت)
- ٣٢ - تعريف الحقيقة وبيان انواعها
- ٣٣ - تعريف المجاز
- ٣٤-٣٣ - طريق معرفة الحقيقة من المجاز (ت)
- ٣٦ - ما تشترك فيه الحقيقة والمجاز
- ٣٧ - هل المجاز يستلزم الحقيقة ؟
- ٣٧ - المجاز يكون في المفرد ويكون في التركيب ويكون فيهما معا
- ٣٨ - الخلاف في المجاز في التركيب (ت)
- ٣٩ - المجاز في التركيب عقلي
- ٣٩ - الاسماء الشرعية جائزة
- ٣٩ - الاسماء الشرعية اربعة انواع (ت)
- ٤٠ - الاسماء الشرعية واقعة خلافا للقاضي وجماعه
- ٤١ - رأى شيخ الاسلام ابن تيمية في الاسماء الشرعية (ت)
- ٤٢ - من الحنفية من اعتقد انها مجازات حجرت حقائقها بالشرع
- ٤٣ - المجاز واقع في اللغة خلافا لابي اسحاق الاسفراييني

الصفحة

- ٤٤ - المجاز واقع في القرآن والامثلة عليه
- ٤٤ - التجوز بالزيادة والنقصان (ت)
- ٤٥ - خلاف الظاهرية في وقوع المجاز في القرآن
- ٤٥ - رأى شيخ الاسلام ابن تيمية في ذلك (ت)
- العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازى ضرورية
- ٤٧ - وهل يشترط معها النقل ؟
- ٤٨ - المجاز أولى من الاشتراك
- ٤٩ - تعريف المطابقة والجناس والروي
- ٥٠ - حكم الحقيقة والمجاز في اثبات الاحكام بهما سوا*
- ٥٠ - من العلماء من منع عموم المجاز
- ٥١ - هل يصح ارادة الحقيقة والمجاز معا من لفظ واحد
- ٥٥ - قاعدة : اذا قصدت الحقيقة بطل المجاز
- قاعدة : لما كانت العلاقة صورية ومعنوية ساغ في الالفاظ
الشرعية - لما بين معانيها من علاقة السبب والعلّة -
- ٥٦ - استعمال احدهما في الاخر مجازا
- ٥٦ - الفرق بين العلاقة الصورية والمعنوية (ت)
- ٥٧ - انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبه
- ٥٨ - استعارة الاعتاق للطلاق
- ٥٩ - قاعدة : المجاز خلف عن الحقيقة
- ٦٠ - اذا امكن العمل بالحقيقة تعينت
- ٦١ - اذا ادعى المولى بنوه احد عبده ومات مجهلا
- ٦٢ - اذا تعذرت الحقيقة او هجرت تعين المجاز
- ٦٢-٦٢ - صور لتعذر الحقيقة او هجرانها
- له عبد ، والعبده ابن ، ولاينه ابنان فقال في صحته :
- ٦٤-٦٢ - احدهم ولدي - وكل مكن - ومات مجهلا فما الحكم ؟
- ٦٤ - متى يتمذر لفظ الحقيقة والمجاز
- ٦٤ - اذا قال لامرأته : هذه ابنتي - وهي اكبر منه او اصغر منسوبه
- ٦٥ - الحقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف عند ابي حنيفة
- ٦٦ - تترك الحقيقة للعادة العرفية والشرعية وبدلالة اللفظ وبالسياق ..

الصفحة

٦٨	-	تعريف الصريح (ت)
٦٨	-	تعريف الكناية (ت)
٧٠-٦٩	-	كنايات الطلاق وما يقع بها
٧١	-	تعريف الظاهر (ت)
٧١	-	تعريف الخفي (ت)
٧٢	-	تعريف النص (ت)
٧٣	-	تعريف المشكل (ت)
٧٣	-	تعريف المفسر
٧٤	-	تعريف المحكم (ت)
٧٤	-	تعريف المتشابه (ت)
٧٥	-	تعريف المشتق
٧٦	-	شروط الاشتقاق
	-	الخلاف في اشتراط قيام الصفة المشتق منها لاطلاق الاسم
٧٧-٧٦	-	المشتق حقيقة
	-	لا يشتق اسم فاعل لشيء والفعل قائم بغيره وخلاف المعتزلة
٧٨	-	في ذلك
٧٩	-	الاختلاف في جواز اثبات اللغة بطريق القياس
	-	الاتفاق على امتناع القياس في اسما الاعلام واسما الصفات
٧٩	-	ونحوها والخلاف فيما عداها . (ت)
٨١	-	تعريف الفعل ، مع ذكر انواعه
٨٢	-	تعريف الحرف ، مع ذكر انواعه
٨٣	-	استعمالات الواو والخلاف فيها
	-	ظن قوم من الحنفية ان الواو للترتيب عند ابي حنيفة وللمعنى
٨٧	-	عند صاحبه والامر ليس كذلك
٨٩-٨٨	-	نقوض وأجوبه
	-	قاعدة : اذا عطفت جملة على اخرى فان كانت الثانية تامة لم تشارك
٩٠	-	الاولى في الحكم
٩٠	-	قد تستعار الواو للحال . والامثلة على ذلك
٩١	-	ضابط استعارة الواو للحال
٩٢	-	الغاء للتعقيب من غير مهلة بالنقل

الصفحة

- وتدخّل الفاء على العلل الدائمة لتراخيها معنى ،
٩٣ كأبشر فقد أتاك الغوث
- ثم للتراخي بالنقل عن اهل اللسان
٩٤ معنى التراخي (ت)
- اختلاف ابي حنيفة وصاحبيه في تفسير التراخي وبيان ثمره
٩٤ الخلف
- تستعار (ثم) للواو كما في قوله تعالى " ثم الله شهيدا... "
٩٥ معاني (بل)
- الفرق لابي حنيفة بين (بل) وبين العطف بالواو
٩٦-٩٨ لكن للاستدراك واذا وقعت بين مفرديت لم تقع الا بعد نفي
- الفرق بين لكن وهل
٩٩ فروع
- (أو) لاحد الشيئين لا للشك ، خلافا لجمهور النحاة
١٠٠ استعمال أو عند النحاة (ت)
- تمهيد :
- ما دخلت طيه أو ، وله موجب أصلي ، اعتبر به لا بما دخلت طيه عند ابي حنيفة .
- ١٠٢ وعند صاحبيه : ان افاد التخيير اعتبر ، والا فلا قل
- ١٠٢ امثلة ذلك
- ١٠٣ مطالبه وجواب
- تعريف الحرايه وبيان مذاهب العلماء في حد المحاربهين (ت)
١٠٣ متى تستعمل " أو " بمعنى المصوم ؟
- الفرق بين التخيير والاباحة
١٠٥ وتدرج أو بمعنى حتى مجازا
- حتى للغاية وتأتي للعطف ومعنى كي
١٠٦-١٠٧ فروع على استعمال (حتى)
- الباء للالصاق
١٠٩ معاني الباء واستعمالاتها (ت)
- امثلة على استعمال الباء
١٠٩-١١٠ معاني (على) والامثلة عليها
- ١١٢

<u>الصفحة</u>	
١١٣	- معاني (من والى) والامثلة طمها
١١٤	- قاعدة : الغاية ان قامت بنفسها لم تدخل في الحكم
١١٥	- معاني (في) عند النحا والاصوليين
١١٧-١١٦	- معاني (مع) واخواتها
١١٧	- (ان ، اذا ، متى ، متيما ، كل ، كلما ، ما ، ومن) " للشرط
١١٨	- معاني (اذا) عند النحا وغيرهم ت
١٢٠	- (متى) للوقت المبهم
١٢٠	- (كيف) لسؤال الحال
١٢١	- النوع الثاني : المركب
١٢١	- اختلاف الاصوليين والنحا في حد الكلام المستعمل ت
١٢٢	- الاصل الثاني في مبدأ اللغات وطريق معرفتها
١٢٣	- اختلاف الاصوليين في واضع اللغات(ت)
	- <u>المباري' الفقهية -</u>
١٢٧	<u>الاصل الاول : الحاكم هو الله تعالى</u>
١٢٧	اطلاقات الحسن والقبح(ت)
١٢٩-١٢٨	العقل لا يوجب ولا يحرم وانما يدرك
	المعتزلة واخرون يرون انقسام الفعل الى حسن وقبيح
١٢٣-١٢٩	لذاته والخلاف في ذلك
	الرد على الجبرية في القول بان العبد مجبور ولا اختيار له
١٣١	وبيان مذهب اهل السنة والجماعة في ذلك(ت)
١٣٣	شكر المنعم ليس بواجب عقلا
١٣٣	تعريف الشكر(ت)
١٣٥	الخلاف في حكم الافعال قبل الشرع
	تقسيم افعال المكلفين عند المعتزلة بحكم العقل الى
١٣٦	واجب و مندوب و مباح و حرام ..
١٣٨	<u>الاصل الثاني : في الحكم واقسامه</u>
١٣٨	الاختلاف في تعريف الحكم الشرعي(ت)
١٣٩	- طريق معرفة اقسام الاحكام الشرعية
١٤٠	- تعريف الواجب لغة واصطلاحا
١٤١	- الغرض والواجب مترادفان وخلاف الحنفية في ذلك

الصفحة	
١٤٢	- فروع على تباين الفرض والواجب عند الحنفية
١٤٢	- الاختلاف في تعيين الفاتحة في الصلاة (ت)
١٤٥	- الواجب المخبر
	- الواجب المخبر واحد بعينه فعل المكلف عند الجمهور وعند
١٤٧-١٤٥	- المعتزلة : الكل واجب على التخيير
١٤٧	- الواجب الموسع
	- مذاهب العلماء في وقت الاداء في الواجب الموسع ت ١٤٧-١٤٨
	- يجب الاداء في اول الوقت او العزم على الاداء عند القاضي .
١٥٠	- ويتعين آخره
	- العبادة غير المؤقتة تجب على التراخي عند الجمهور خلافا
١٥١	- للكركخي
	- العبادة المؤقتة وقتها : اما ظرف للمؤدى وشرط للاداء
	- وسبب للوجوب . أو سبب ومعياره . او معيار لا سبب أوله من
١٥٢-١٥١	- كل حظ
١٥٤-١٥٢	- امثلة على ذلك من الفروع
١٥٤	- لا تنفي شرعية فرض الوقت شرعية غيره لكونه ظرفا
١٥٤	- اذا كان وقت العبادة سبب ومعيار فحكمه انتفاء شرعية غيره معه
	- لو أدى السافر في رمضان واجبا عليه او تنقل فهل يجزأ
١٥٥-١٥٤	- خلافا بين ابي حنيفة وصاحبه
	- صوم رمضان لا يحتاج الى نية عند زفر ، لأن ما تصور فيه من
١٥٥	- اساك يقع عن الغرضي
	- في رمضان : تكفي نية الصوم مطلقا عند الحنفية ويقع عن
	- رمضان لأن العبادة متحدة في زمانها
١٥٦	- وعند الشافعي : لا بد من تعيين رمضان في النية
	- يجب تهيت النية في صيام رمضان والنذر والكفارة عند
١٥٧-١٥٦	- الشافعي . خلافا للحنفية
١٥٧	- النذر المعين يصاب بمطلق النية عند الحنفية
	- اختلاف أبي يوسف ومحمد في وجوب الحج : على الفور ام على
١٥٨	- التراخي ؟
	- تصح نية التطوع بالحج ممن لم يؤد فرضه عند الحنفية خلافا
١٥٩	- للشافعي

الصفحة	
١٥٩	اقسيماٲ على أصول الحنفيه
١٥٩	الاراء في الموقت : الاتيان بعين الواجب في وقته
١٥٩	معاني الاراء في اللغة(ت)
١٦٠	تعريف القضا
١٦٠	الاراء الكامل ، والاراء القاصر
١٦٠	ومن الاراء ما هو مشبه للقضا
١٦١	القضا بمثل معقول وبمثل غير معقول
	اذا أدى خمسة زبوا عن جياا في الزكاة جاز عند أبي حنيفة
١٦٢	وابي يوسف ، خلافا لمحمد
١٦٣	قضا يشبه الاراء
١٦٣	تقسيم الاراء والقضا في حقوق العباد
	القضا بمثل معقول : منه كامل كالمثل صورة ومعنى وقاصر ،
١٦٤	كالقيمة فيما له مثل منقطع
	من قطع ثم قتل يخير وليه عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
١٦٤	ومحمد : يقتله فقط .
١٦٥	القضا بمثل غير معقول كخير المال يضمن به
	لو شهد بالطلاق او الردة او القتل لم يضمن ملك الفكاك لعدم
١٦٥	التقوم
	القضا المشبه للاراء : كرجل تزوج على عهد غير معين فأدى
١٦٦-١٦٥	القيمة
١٦٦	القدرة التي هي شرط التكليف سابقة
١٦٦-١٦٧	القدرة نوطان : ممكنة من الاراء وميسره
	تحريم مذهب الشافعي فيما اذا زالت الاسباب وبقي من الوقت ما
١٦٧	يسع تكبيره الاحرام(ت)
	مالا يتم الواجب الا به : ان كان مشروطا به لم يجب تحصيل
١٦٩-١٧٠	الشرط . او مطلقا والوقوع مشروط به وهو مقدور فواجب
١٦٩	الفرق بين الواجب المطلق والمقيد(ت)
١٧١	تعريف المحظور لغة واصطلاحا
١٧١	لا يجوز اتصاف فعل بالخطر والاباحة من جهة واحدة
١٧١-١٧٢	الخلافا في النوع الواحد كالسجود لله تعالى والصنم

الصفحة

- ١٧٢ - الخلاف في صحة الصلاة في الدار المفصوية(ت)
- ١٧٣ - حجج المانعين لصحة الصلاة في الدار المفصوية
- ١٧٤ - الفرق بين الصلاة في الدار المفصوية والخروج توبه
- ١٧٤ - تعريف المندوب لغة واصطلاحاً
- المندوب مأموره عند الكرخي والجصاص مجازاً وجمع من الشافعية حقيقة
- ١٧٤
- ١٧٥ - تحرير المذاهب في ذلك(ت)
- المندوب إليه ليس من أحكام التكليف عند الاكثرين خلافاً لابي اسحاق وجماعه
- ١٧٦
- ١٧٧ - تعريف المكروه لغة واصطلاحاً(ت)
- اطلاقات المكروه
- ١٧٨
- ١٧٨ - تعريف المباح لغة واصطلاحاً
- الاباحة حكم شرعي عند الجمهور ، خلافاً لبعض المعتزلة
- ١٧٩
- ١٧٩ - المباح غير مأموره وقال الكمبي : لا مباح
- تحرير مذهب الكمبي في المباح
- ١٧٩
- ١٨٠ - المباح ليس داخلاً في معنى الواجب وقيل داخل
- اذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز ؟
- ١٨١
- ١٨٢ - المباح ليس داخلاً تحت التكليف عند الجمهور
- تعريف الوضع لغة واصطلاحاً(ت)
- ١٨٢
- ١٨٢ - اصناف الاحكام الثابتة بخطاب الوضع
- تعريف السبب لغة واصطلاحاً
- ١٨٣
- ١٨٣ - فائدة نصب الاسباب
- الخلاف في وجوب الزكاة في مال الصبي
- ١٨٤-١٨٣
- ١٨٤ - حجة من قال : لا مدخل للسبب في الحكم والجواب طمها
- سبب وجود الايمان العقل ؟ ام الخطاب ؟
- ١٨٥
- ١٨٦ - وسبب الزكاة ملك النصاب
- وسبب الصوم ايام رمضان
- ١٨٦
- ١٨٦ - وسبب الفطرة طم كل مسلم رأس يلبس عليه ويمونه
- وسبب الحج البيت والوقت شرط الاداء
- ١٨٧
- ١٨٧ - وسبب العشر الارض النامية
- وسبب الطهارة الصلاة وهي شرطها
- ١٨٧

الصفحة

- ١٨٧ - واسباب الحدود ما تنسب اليه من زنا وسرقة وقتل
- ١٨٨ - وسبب الكفارة ما تنسب اليه
- ١٨٨ - ما هي اليمين الغموس ؟
- ١٨٨ - من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع : الحكم على الوصف بالمانعية
- ١٨٨ - تعريف مانع الحكم ومثاله
- ١٨٨ - تعريف مانع السبب
- ١٨٨ - من اصناف خطاب الوضع : الحكم بالشرطية
- ١٨٨ - تعريف الشرط لغة واصطلاحاً (ت)
- ١٨٩ - شرط السبب وشرط الحكم
- ١٨٩ - من أصناف خطاب الوضع : الحكم بالصحة
- ١٨٩ - تعريف الصحة (ت)
- ١٨٩ - ومن خطاب الوضع : الحكم بالبطلان
- ١٨٩ - تعريف الباطل ، والفساد (ت)
- ١٨٩ - فرق الحنفية بين الباطل والفساد (ت)
- ١٩٠ - الفاسد عند الشافعي مرادف للباطل
- ١٩٠ - الرخصة من الاحكام الثابتة بخطاب الوضع
- ١٩٠ - تعريف الرخصة لغة واصطلاحاً (ت)
- ١٩٠ - اقسام الرخصة عند الحنفية وفيهم (ت)
- ١٩١ - الرخصة الكاملة : ما استيج لعذر مع قيام المحرم
- ١٩١ - تعريف الرخصة القاصرة مع ذكر احكامها
- ١٩١ - تعريف السلم (ت)
- ١٩٢ - قصر الصلاة في السفر رخصة حقيقة ؟ ام رخصة اسقاط ؟
- ١٩٤ - الاصل الثالث : في المحكوم فيه :
- ١٩٤ - الخلاف في جواز التكليف بالمحال لذاته
- ١٩٤ - يجوز التكليف بما علم الله انه لا يقع
- ١٩٥ - حجة القائلين بجواز التكليف بالمحال لذاته
- ١٩٦ - لا يشترط في التكليف بفعل حصول شرطه الشرعي حال التكليف
- ١٩٦ - هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟
- ١٩٦ - تحرير المذاهب في تكليف الكفار بالفروع (ت)
- التكلمون : التكليف انما هو كسبي من فعل او كف .
- خلاف لابي هاشم في قوله : ان التكليف قد يكون بان لا يفعل العبد ١٩٨

الصفحة

- التكاليف سابق على الفعل ومنقطع بعده وهل يتعلق به
١٩٩ حال حدوثه ؟
- تحرير المذاهب في ذلك (ت)
١٩٩
- التباينة تجري في التكاليف البدنية عند المعتزلة خلافا للشافعية
١٩٩
- مذهب الحنفية جريان النيابة في المالية مطلقا والمنع في البدنية
مطلقا والجواز فيما تركب منهما كالحدج
٢٠٠
- الاصول الرابع : في المحكوم عليه
٢٠١
- شرط التكليف : العقل والفهم اتفاقا
٢٠١
- من له اصل الفهم دون التفاصيل لا يخاطب كالمجنون والصبي
المميز
٢٠١
- تقسيم الاهلية :
٢٠٢
- تعريف الاهلية لفة واصطلاحا (ت)
٢٠٢
- اهلية الاداء : قاصرة وكاملة
٢٠٣
- ما يصح من الصبي والمعتوه وما لا يصح
٢٠٣
- ما يصح من المحجور عليه لسفهه وما لا يصح
٢٠٤
- حكم ابوحنيفة ومحمد بصحة ارتداد الصبي في حق حرمان
الميراث ووقوع الفرقة . وقال ابو يوسف : لا تصح رده (ت)
٢٠٤
- تفريع : السكران والغافل قيل : لا يخاطبان لانهما اسوأ حالا
من الصبي المميز
٢٠٤
- السكران الذي فيه الخلاف : هو الذي يستعمل ما يسكره
عالمًا بانه يسكر (ت)
٢٠٥-٢٠٤
- السكران لا يزيل أصل العقل
٢٠٦
- تعلق الامر بالمعدوم
٢٠٦
- مذاهب الاصوليين في تكليف المعدوم (ت)
٢٠٦
- التكليف بما علم الامر انتفاء شرط وقوعه عند وقته
٢٠٨
- فروع على هذه المسألة
٢٠٩
- تعترض على الاهلية امور سماوية واخرى مكتسبة
٢١٠
- من عوارض الاهلية السماوية : الجنون
٢١٠
- حد الجنون الممتد وغير الممتد عند ابي حنيفة وصاحبيه وما يترتب
عليه
٢١٠

الصفحة	
٢١١	ومنها : الصفر -
٢١١	لماذا ذكر الصفر في العوارض مع انه ثابت باصل الخلقة ؟ ت -
٢١١	ومنها : العته -
٢١١	تعريف العته ت -
٢١٢-٢١١	احكام المعتوه -
٢١٢	ومنها النسيان -
٢١٢	تعريف النسيان ت -
٢١٢	النسيان عذر في حق الله دون حقوق العباد -
٢١٢	ومنها النوم -
٢١٢	تعريف النوم وبيان احكام الانسان معه -
٢١٣	الفرق بين النوم والاغما -
٢١٣	ومنها : الرق -
٢١٣	تعريفه لغة واصطلاحاً ت -
٢١٤	الرق لا يتجزأ -
٢١٤	اختلاف ابي حنيفة وصاحبيه في تجزئ الاعناق ت -
٢١٤	الرق مناف للملكية المال ، لقيام المملوكية -
٢١٥	ما استثنى من منافع بدن الرقيق عن ملك المولى -
٢١٥	الرقيق المأذون أصيل في التصرف عند الحنفية -
٢١٥	لا تاثير للرق في عصمة الدم . ويوجب نقصا في الجهاد والحج -
٢١٦	الولايات منقطة بالرق -
٢١٦	حكم اقرار الرقيق بالحد والقصاص والسرقه -
٢١٧	ومنها : المرض -
٢١٧	تعريف المرض ت -
٢١٧	حكم تصرفات المريض بمرض يخشى منه الموت -
٢١٨	ومنها : الحيض والنفاس -
٢١٨	تعريف الحيض والنفاس (ت) -
٢١٨	الحائض والنفاس يوم مران بقضاء الصوم دون الصلاة -
٢١٩	ومنها الموت -
٢٢٠- ٢١٩	تعريف الموت وبيان الاحكام المتعلقة به -

الصفحة

٢٢١	-	<u>العوارض المكتسبة</u>
٢٢١	-	منها : الجهل
٢٢١	-	تعريف الجهل مع بيان اقسامه ت
٢٢١	-	لماذا اعتبر الجهل من عوارض الاهلية ؟
٢٢١	-	جهل الكافر ليس بعذر ودينه دافع للتعرض له
٢٢٢	-	جهل الباغي ليس بعذر
٢٢٢	-	تعريف الباغي (ت)
	-	اذا استحل الباغي الاموال او الدماء بتأويل لم يحكم باباحتها
٢٢٣	-	في حقه بتأويله
٢٢٤	-	جهل من اسلم في دار الحرب عذر لخفاء الدليل
٢٢٤	-	ومنها الهزل
٢٢٤	-	تعريف الهزل لغة واصطلاحاً (ت)
	-	شرط ثبوت الهزل واعتباره في التصرفات ان يكون صريحاً مشروط
٢٢٤	-	باللسان
٢٢٥	-	صور الهزل في العوض
٢٢٦	-	حكم الهزل اذا دخل على ما لا يحتمل النقص
٢٢٧	-	الهزل في الاقرار يبطله
٢٢٨	-	ومنها السفه . تعريفه لغة واصطلاحاً ت
٢٢٨	-	الاحكام المتعلقة به
٢٢٨	-	الخلافاً في وجوب النظر للسفيه
	-	مدة الحجر على السفيه بمنعه عن التصرف في ماله : خمس
٢٢٩	-	وهشرون سنة عند ابي حنيفة والى الرشد عند الجمهور (ت)
٢٣٠	-	ومنها الخطأ تعريفه لغة واصطلاحاً (ت)
٢٣٠	-	ذكر الاحكام المتعلقة به
٢٣٠-٢٣١	-	الخلافاً في وقوع طلاق الخاطيء
٢٣١	-	ومنها الاكراه . تعريفه لغة واصطلاحاً ت
٢٣٢ - ٢٣٤	-	انواع الاكراه وحكم كل منها
٢٣٢-٢٣٥	-	متى يصير المكره غير مكلف ومتى يقتصر من الملجوب
	-	<u>القاعدة الثانية : في الادلة الشرعية :</u>
٢٣٥-٢٣٦	-	تعريف الكتاب العزيز
٢٣٧	-	حكم ما نقل من القرآن آحاداً
٢٣٨	-	ما لم ينقل متواتراً قطع بانه ليس بقرآن

الصفحة

- ٢٣٨ - الخلاف في البسطة ت
- ٢٣٩ - القراءات السبع
- ٢٤٠ - تعريف المشهور
- ٢٤١ - لا يجوز اشتغال الكتاب العزيز على ما لا معنى له
- ٢٤٢-٢٤٣ - الاختلاف في الوقف على (وما يعلم تأويله الا الله)
- ٢٤٢ - تعريف السنة لغة واصطلاحاً واطلاقتها
- ٢٤٣ - الاختلاف في عصمة الانبياء قبل البعثة وبعدها
- ٢٤٣ - تحرير المذاهب وتفصيل مواضع الخلاف ت
- ٢٤٤ - التعريف بالحشوية والخوارج والشيعة ت
- ٢٤٥ - تقسيم افعال النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٤٦ - اذا لم يكن فعل النبي جبلياً ولا مختصاً به ولا بياناً لحكمه:
- ٢٤٦ - فاما ان تعلم صفته او لا تعلم . . . وموقفنا مما علمت صفته ت
- ٢٤٦ - تعريف التآسي
- ٢٤٦ - ذكر المذاهب فيما لم تعلم صفته
- ٢٤٧ - ادلة القائلين بالوجوب
- ٢٤٩ - حجة القائلين بالنسب
- ٢٤٩ - حجة القائلين بالوقف
- ٢٥٠ - حجة القائلين بالاباحة
- ٢٥١ - اذا سكت عليه السلام عن انكار فعل بحضرته او في عصره
- ٢٥٢ - لا تعارض بين فعليه عليه السلام
- ٢٥٢ - صور تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ومتى
- ٢٥٥-٢٥٢ - يكون احدهما ناسخاً للآخر ، في حقه او في حقنا ؟
- ٢٥٥ - الاجماع : تعريفه لغة واصطلاحاً
- ٢٥٦ - نفى النظام وبعض الشيعة الاجماع وقالوا : لا يتصور وقوع
- ٢٥٦ - تحرير المذاهب في امكان وقوع الاجماع (ت)
- ٢٥٦ - ادلة النافين لوقوعه والرد عليها
- ٢٥٧ - القائلون بوقوع الاجماع اختلفوا في امكان انعقاده
- ٢٥٧ - طرق نقل الاجماع السابق
- ٢٥٨ - الاجماع حجة قاطعة عند الجمهور

<u>الصفحة</u>	
٢٥٨	- ذكر بقية المذاهب في حجة الاجماع (ت)
٢٦١-٢٥٩	- أدلة حجية الاجماع من الكتاب والسنة
٢٦٦-٢٦١	- حجج النافين والجواب عليها
٢٦٦	- لا اعتبار بالكافر في الاجماع
٢٦٧	- ولا باتفاق جميع الملة الى القيامة
٢٦٧	- ولا بموافقة العامي او مخالفة عند الجمهور
٢٦٨	- الاختلاف في اعتبار قول الاصولي والفقهي في الاجماع
٢٦٨	- هل ينعقد الإجماع مع مخالفة المجتهد المبتدع ؟
٢٦٩	- الاجماع المحتج به ليس مخصوصا باجماع الصحابة
٢٧٠-٢٦٩	- مخالفة داود الظاهري في ذلك
٢٧٢	- لا يعتبر إجماع الاكثر مع مخالفة الاقل
٢٧٢	- تحرير المذاهب في ذلك (ت)
	- الاختلاف في اعتبار الاجماع الصحابة مع مخالفة تابعي من
٢٧٤	اهل الاجتهاد قبل الانعقاد
٢٧٦-٢٧٥	- أدلة كل قول
٢٧٦	- اجماع اهل المدينة حجة عند مالك رحمه الله
٢٧٧-٢٧٦	- احتجاج اصحاب مالك بالنص والمعقول
٢٧٧	- اجماع اهل البيت وحدهم ليس حجة عند الجمهور خلافا للشيعنة
٢٧٩-٢٧٧	- احتج المثبتون بالكتاب والسنة والمعقول
	- اذا اتفق الخلفاء الاربعة على امر من الامور هل يعد اجماعا
٢٨٠	لا تجوز مخالفته ؟
	- اتفاق الشيخين وحدهم لا يعد اجماعا لا تجوز مخالفته عند
٢٨٠	الجمهور
٢٨١	- لا يشترط عدد التواتر لانعقاد الاجماع . وقيل : يشترط
٢٨١	قول الواحد هل هو حجة ؟
٢٨٢	- الاجماع السكوتي
٢٨٢	- تحرير المذاهب في الاجماع السكوتي (ت)
٢٨٣-٢٨٥	- أدلة المثبتين والنافيين
٢٨٦	- اذا لم تنتشر فتوى مجتهد وجهل المخالف لا يكون اجماعا

الصفحة	
٢٨٦	- تحرير المذاهب في اشتراط انقراض عصر المجمعين ت
٢٨٧	- ادلة القائلين بعدم اشتراط الانقراض
٢٨٨	- ادلة القائلين باشتراط انقراض العصر
٢٩٠	- لا اجماع الا عن مستند خلافا لشواذ
٢٩٠	- يجوز ان يكون مستندا لاجماع القياس خلافا للظاهرية
٢٩٢-٢٩١	- ادلة القائلين بذلك
٢٩٣	- ادلة المانعين
٢٩٣	- اذا اختلف اهل عصر على قولين لم يسع ثالث عند الجمهور
٢٩٣	- وقيل : يجوز، وقيل بالتفصيل ت
٢٩٤	- امثلة على القول بالتفصيل
٢٩٥	- ادلة الجمهور
	- اذا استدل اهل عصر بدليل او اولوا تأويلا فلمن بعدهم
٢٩٦	- احداث تأويل اخر، ودليل لم ينص الا ولون على ابطاله
٢٩٧	- اتفاق العصر الثاني على احد قولي العصر الاول
٢٩٨	- ادلة القائلين بانه حجة
٢٩٩	- اتفاق عصر بعد اختلافهم اجماع وحجه
٣٠٠	- ثبوت الاجماع بخبر الواحد جائز وحجه
٣٠٠	- جاحد حكم الاجماع القطعي كافر
٣٠١	- لا يصح التمسك بالاجماع فيما تتوقف صحته عليه
٣٠١	- ما تشترك فيه الاصول الثلاثة - الكتاب والسنة والاجماع -
٣٠١	- <u>النوع الاول : السند</u>
٣٠٢	- اقسام الخبر
٣٠٥-٣٠٢	- الاختلاف في تحديد الخبر
٣٠٥	- التعريف المختار
٣٠٦	- الخبر : صادق وكاذب. وزاد الجاحظ : وعار عنهما
٣٠٧-٣٠٦	- ادلة الجاحظ
٣٠٧	- الخبر منه : معلوم الصدق ومعلوم الكذب وما لا يعلم واحد منهما
٣٠٨	- الخبر ينقسم الى مقواتر واحاد
٣٠٨	- تعريف التواتر لغة واصطلاحا

الصفحة	
٣٠٩	خبر التواتر مفيد للعلم بصدقه -
٣٠٩	وقالت البراهمة والسمنية : لا يفيد -
٣١٠	العلم بخبر التواتر ضروري عند الجمهور -
٣١١-٣١٠	وابو الحسين والكعبي : نظري -
٣١١	والغزالي : ضروري بمعنى عدم الحاجة الى الشعور بالواسطة -
٣١٢-٣١١	حجة القائلين بأنه ضروري -
٣١٤-٣١٣	شروط حصول العلم بالخبر المتواتر المتفق عليها -
٣١٤	الشروط المختلف فيها (ت) -
٣١٥-٣١٦	ومن الشروط المختلف فيها : تفاني الاماكن ، وعدم الانحصار . . -
	اذا اشتملت اخبار التواتر على معنى كلي مشترك مع الاختلاف -
٣١٧	في الوقائع حصل العلم به -
٣١٧	امثلة على التواتر المعنوي -
	<u>فصل في خبر الواحد وفيه اربعة اقسام</u>
٣١٨	<u>الاول : في حقيقته</u>
٣١٨	الاختلاف في تعريف خبر الواحد ت -
٣١٨	تعريف الخبر المشهور ت -
٣١٩	خبر الواحد العدل يفيد الظن عند الجمهور -
٣٢٠	وفي رواية عن احمد : يفيد العلم ويطرد -
٣٢٠	اختيار صاحب الاحكام م : حصول العلم مع القرائن -
٣٢٠-٣٢١	الادلة ومناقشتها -
	اذا اخبر واحد في حضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه دل على -
٣٢٢	صدقه ، قيل : قطعا وقيل ظنا -
٣٢٢	وكذا لو اخبر بخضرة جمع وسكتوا -
٣٢٢	وكذا لو رواه ثم اجمعت الامة على العمل به -
	اذا انفرد مخبر بما تتوفر الدواعي على نقله دل على كذبه -
٣٢٣	خلافا للشيعة
٣٢٤	أدلة الجمهور -
٣٢٥	يجوز التعبد بخبر الواحد عقلا خلافا للجبايي -
٣٢٦	يجب العمل بخبر الواحد عند الجمهور -

<u>الصفحة</u>	
٣٢٦	تحرير المذاهب في العمل بخبر الواحد ت
٣٢٢٧-٣٢٢٤	ادلة الجمهور
٣٢٢٧-٣٢٢٤	ادلة المانعين
	<u>القسم الثاني: النظر في شروط خبر الواحد</u>
٣٢٨	منها العقل، فلا تقبل رواية الصبي
٣٢٩	لو تحمل الصبي قبل البلوغ وأدى بعده قبلت
٣٢٩	ومنها الاسلام فلا تقبل رواية الكافر
٣٢٩	الخلافا في رد رواية الكافر بنحو تجسيم
٣٤٠	ومنها الضبط وهو الحفظ والفهم لمعنى الصيغة
٣٤٠	ومنها العدالة
٣٤٠	تعريفها لغة واصطلاحاً ت
٣٤١	تعريف الكبيرة ت
٣٤٢	شروط قبول الشهادة
٣٤٣-٣٤٥	رواية مجهول الحال
٣٤٦-٣٤٧	خبر المقطوع بفسقه بتأويل
٣٤٧	اختلفوا في الجرح والتعديل هل يثبت بقول الواحد ؟
٣٤٨-٣٤٩	هل يشترط ذكر سبب الجرح والتعديل ؟
٣٥٠	ما لا يصلح ان يجرح به
٣٥١	التصريح بالتزكية مع سببها تعديل
٣٥١	ذكر بقية مراتب التعديل (ت)
٣٥٢	مذاهب العلماء في القول بعدالة الصحابة
٣٥٣	ادلة الجمهور على عدالة الصحابة
٣٥٣	من هو الصحابي ؟
	<u>القسم الثالث: في مستند الراوي</u>
٣٥٤	اذا قال الصحابي قال رسول الله فلاكثر : محمول على السماع
٣٥٥	اذا قال : سمعته عليه السلام يامر كذا ويمنهى هي كذا
٣٥٥	اذا قال : أمرنا او نهينا ووجب علينا وحرم وأببح
٣٥٦	واذا قال : السنة كذا
٣٥٦	اذا قال : كنا نفعل ، او كانوا يفعلون كذا

- مستند غير الصحابي قراءة الشيخ او قرأته عليه او اجارته له ... ٣٥٦
- أيهما اطلاق : القراءة على الشيخ ام السماع من لفظ الشيخ ؟ ٣٥٧ - ٣٥٦
- صورة الاجازة ٣٥٨
- ماذا يقول المجاز له عند الرواية ٣٥٨
- المناولة مع الاجازة ٣٥٩
- صورة الكتابه ٣٥٩
- ما يكون من الكتابه مذكرا فهو حجة ٣٥٩
- القسم الرابع : فيما اختلف في رد خبر الواحد به :
- حكم نقل الحديث بالمعنى ٣٦٠
- تحرير المذاهب في ذلك ت ٣٦٠
- اذا انكر الاصل رواية الفرع ٣٦٢
- اذا تفرد العدل بزيادة لا تخالف : قبلت ٣٦٤
- وان كانت الزيادة مخالفة فالظاهر التعارض ٣٦٥
- وان رواها العدل مرة واهملها اخرى ، فكتعدد الرواة ٣٦٥
- اذا نقل بعض الحديث وترك البعض ٣٦٥
- خبر الواحد فيما تعم به البلوى غير مقبول عند بعض الحنفية ٣٦٦ - ٣٦٧
- حجة القائلين بالقبول ٣٦٨
- اذا خالف خبر الواحد الكتاب : رد ٣٦٨
- اذا روى مشتركا وحملة على احد محامله ٣٦٨
- وان كان الخبر ظاهرا فحملة على غير ظاهره ٣٦٩
- اذا خالف ما رواه قبل الرواية : لم يرد ٣٧٠
- اذا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم عمل بخلاف خبر واحد عدل فما الحكم ؟ ٣٧٠
- خبر الواحد فيما يوجب الحد مقبول عند الاكثر ٣٧٠
- اذا تعارض خبر الواحد والقياس ٣٧١
- قول من فصل في المسألة ٣٧٤
- اختلاف العلماء في الوضوء مما مست النار وبيان طرق ذلك ٣٧٥
- الحديث وناسخه ومنسوخه ت

الصفحة

- ٣٧٧-٣٧٦ - حجة القائلين بتقديم الخبر على القياس
- ٣٧٧ - المرسل من العدل مقبول عند الأكثر
- ٣٧٨-٣٧٧ ت - تعريف المرسل وبيان مذاهب العلماء في قبوله
- ٣٨١ - أدلة القائلين بالقبول
- النوع الثاني : المتن . وفيه ثلاثة فصول .
- ٣٨١ الفصل الاول : فيما تشترك فيه الثلاثة من دلالة المنطوق
- ٣٨١ فمنه الامر
- ٣٨٢ - الخلاف في اطلاق الامر على الفعل
- ٣٨٢ - صورة المسألة وبيان المذاهب فيها ت
- ٣٨٣ - تعريف المعتزلة للامر
- ٣٨٣ - بيان مذاهب العلماء في تحديد الامر (بمعنى القول) ت
- ٣٨٤ - مناقشة تعريفات الاصوليين والرد عليها
- ٣٨٦ - التعريف المختار
- ٣٨٦ - هل للامر صيغة تسخسه ؟
- ٣٨٦ - تعريف الصيغة ت
- ٣٨٨-٣٨٧ - اطلاق صيغة (افعل)
- ٣٨٩ - صيغة الامر حقيقة في الوجوب عند الجمهور
- ٣٩٠ - ٣٩٢ - أدلة الجمهور
- ٣٩٢ - مناقشة أدلة الجمهور والرد عليها
- ٣٩٣ - أدلة القائلين بان صيغة الامر تفيد النذب
- ٣٩٣ - حجة القائلين بان صيغة الامر لمطلق الطلب
- ٣٩٤ - من الأمور به ما هو حسن لعينه
- ٣٩٤ - وهذا لا يسقط الا بالاداء او باسقاط من الشارع
- ٣٩٥ - ومنه ما حسن لغيره
- ٣٩٥ - وما حسن لكونه شرطاً للاداء : القدرة
- ٣٩٥ - القدرة نوعان : مطلقة وكاملة
- ٣٩٦ - القدرة الميسرة تغير صيغة الواجب الى السهولة

الصفحة	
٣٩٧	اذا ثبت حسن الامر كان مجزيا
	صيفة الامر لا تقتضي اقتصارا على المره ولا تحتل التكرار عند
٣٩٨	الحنفية خلافا لابي اسحاق الاسفراييني
٣٩٨	ذكر بقرية المذاهب في المسألة ت
٣٩٩	أدلة الحنفية
٣٩٩	دليل القائلين بالمره
٤٠٠	صيفة الامر المعلقة بشرط اوصفة تفيد التكرار عند الجمهور
٤٠٠	تحقيق مذهب الحنفية في ذلك ت
٤٠٢	الامر المطلق على الفور ام على التراخي ؟
٤٠٣	حجة القائلين : انه لا يقتضي الفور ولا التراخي
٤٠٤-٤٠٣	حجة القائلين بالفور
	الامر بشئ معين نهي عن ضده عند القاضي الباقلاني خلافا
٤٠٥	لامام الحرمين والغزالي
	وقال الجصاص : الامر يوجب النهي عن اصدائه والنهي يوجب
٤٠٥	الامر بضده ان كان واحدا
٤٠٥	وقالت المعتزلة : ليس نهيا
٤٠٦	حجة الباقلاني
٤٠٧	حجة الجصاص
٤٠٩	الامر بعد الحظر بلا باحة عند الاكثر
٤٠٩	ذكر بقرية المذاهب في المسألة ت
٤١٠	دليل الاكثر
٤١٠	هل القضاء بالامر الاول ؟ ام بامر جديد ؟
٤١٠	تحرير المذاهب في ذلك
٤١١-٤١٢	حجة القائلين بالامر الاول
٤١٢	حجة القائلين : بامر جديد
٤١٢	الامر بالامر بشئ ليس امرا بالشئ خلافا لبعضهم
٤١٣	اذا اطلق الامر فالمطوب فعل ممكن الوجود
٤١٤	الامر المتعاقبان بغير عطف
٤١٤(ت)	صورة الامرين المتعاقبين وبيان مذاهب العلماء في العمل بهما (ت)

الصفحة	
	<u>وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : النهي</u>
٤١٥	- تعريف النهي لفة واصطلاحا
٤١٦-٤١٥	- اطلاقات صيغة النهي
٤١٦	- صيغة النهي حقيقة في طلب الامتناع مجاز في غيره
٤١٦	- مقتضى النهي قبح المنهي عنه شرعا
٤١٧	- المنهي عنه في صفة القبح اربعة اقسام ت
٤١٨-٤١٧	- امثلة على ما قبح لعينه وما قبح لغيره
	- الافعال الحسية : كالقتل والزنا والسرقه ملحقة بالقبح لعينه بالاتفاق
٤٢٠-٤١٨	- واختلف في العبادات والمعاملات
٤٢٠	- المنهي عنه معصية فلا ينتهض سببا لحكم شرعي
٤٢٢-٤٢١	- امثلة فروعية على أصل الحنفية
٤٢٢	- النهي يقتضي الانتهاء دائما خلافا لشواذ
	<u>وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : العام والخاص</u>
٤٢٣	- تعريف العام وبيان اختلاف العلماء فيه
٤٢٣	- التعريف المختار ومحترزاته
٤٢٣	- تعريف الخاص
٤٢٤	- حكم الخاص ثبوت مدلوله قطعاً
	- القرء حقيقة في الحيض مجاز في الطهر عند الحنفية وعند
٤٢٤	- الشافعي على العكس من ذلك ت
	- وطء الزوج الثاني يهدم ما مضى من الطلقات عند العبادلة
	- الثلاثة وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ولا يهدم ما دون الثلاث
٤٢٦	- عند عمرو طي وابي بن كعب وبه قال محمد وزفر والشافعي
٤٢٧	- العموم من عوارض الالفاظ حقيقة
٤٢٧	- واختلفوا في عروضه حقيقة للمعاني(ت)
٤٢٨	- للعموم صيغة موضوعة له عند الجمهور
٤٢٨	- صيغ العموم
	- الخلاف في بعض صيغ العموم مثل الجمع المنكر والمعرف واسم
٤٢٩-٤٢٨	- الجنس المعرف
٤٣٠-٤٢٩	- أدلة الجمهور

الصفحة

٤٣٢-٤٣١	حجة القائلين بالخصوص	-
٤٣٢	حجة القائلين بالفرق	-
٤٣٢	العام موجب للعلم في مدلوله كالخاص عند الحنفية	-
٤٣٢	وقال الجمهور : دلالة العام على كل فرد بخصوصه ظنية	-
٤٣٤-٤٣٣	إذا أوصى بخاتم وبفصه لاخر بكلام مفصول	-
٤٣٥	الجمع المنكر عام	-
٤٣٥	ذكر مذاهب الاصوليين في الجمع المنكر(ت)	-
٤٣٥	حجة القائلين بعمومه	-
٤٣٥	الاختلاف في اقل الجمع	-
٤٣٦	تحرير محل النزاع	-
٤٣٧	دليل القائلين أقل الجمع ثلاثة	-
٤٣٨	دليل القائلين : أقله اثنان	-
٤٣٩	إذا حلف لا يشتري عبدا لم يحنث بدون الثلاثة	-
٤٣٩	(من) مفرد اللفظ عام المعنى	-
٤٤٠	الفرق بين (كل ، ومن)	-
٤٤٠	(الجميع) عامة في الاجتماع	-
٤٤٠	(أى) يراد بها جزء ما تضاف اليه	-
٤٤١	النكرة في الاثبات مطلقة عند الحنفية وعند الشافعي عامة	-
٤٤٢	العام بعد التخصيص مجاز عند بعض الاصوليين	-
٤٤٣	وقيل حقيقة. ومنهم من فصل	-
٤٤٣	حجة القائلين بالمجاز	-
٤٤٤	العام المخصوص بمجهول او معلوم حجة فيها شبهة	-
٤٤٥-٤٤٤	تحرير مذاهب الاصوليين في ذلك ت	-
٤٤٥	تحقيق اسم البلخي ومذهبه في العام المخصوص(ت)	-
٤٤٨-٤٤٦	أدلة المذاهب ومناقشة أدلة الخصوم	-
٤٤٩-٤٤٨	الفرق بين المخصوص وبين خير الواحد في جواز المعارضة	-
٤٤٩	فروع فقهية من مذهب الحنفية	-
٤٤٩	إذا ورد الجواب غير مستقل فهو تابع للسؤال مختص به	-
٤٤٩	امثلة على ذلك	-

الصفحة	
٤٤٩-٤٥٠	وان استقل الجواب ، ففيه تفصيل ت -
٤٥٢	اذا خرج السؤال مخرج الجواب -
٤٥٢	سبب نزول آية السرقة -
٤٥٣	قطع يد سارق المجن ، أو ما قيمته عشرة دراهم -
٤٥٤	تحقيق سبب نزول آية الظهر ت -
٤٥٥	سبب نزول آية اللعان -
٤٥٥	مثل قول الصحابي "قضى بالشفعة للجار" يعم كل حار خلافا -
٤٥٥	للاكثرين -
٤٥٦-٤٥٧	العطف على العام هل يوجب العموم في المعطوف ؟ -
٤٥٧	مثل (لئن أشركت) خطاب للأمة الا بدليل يخصه خلافا -
٤٥٨	لبعض الشافعية -
٤٥٨	الارلة -
٤٥٩	خطاب الرسول لواحد من الأمة هل يعم ؟ -
٤٥٩	تحرير المذاهب في ذلك ت -
٤٦٠	جمع الرجال لا يتناول النساء ولا بالعكس -
٤٦١	واختلف في مثل : المسلمين ، وفعلوا مما يغلب فيه المذكر -
٤٦١	حجة القائلين بدخولهن -
٤٦١-٤٦٢	سبب نزول (ان المسلمين والمسلمات . .) ت -
٤٦٢	(من) الشرطية تعم المذكر والمؤنث خلافا لبعضهم -
٤٦٣	الخطاب بالناس وبالمؤمنين يعم الحر والعبد ، وقيل يخص -
٤٦٤	مثل (يا أيها الناس) (يا أيها الذين آمنوا) يعم الرسول -
٤٦٤	عند الاكثر -
٤٦٤	حجة القائلين بعمومه -
٤٦٥	الخطاب الوارد شفاها والاوامر العامة هل يخص الموجودين -
٤٦٥	في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو هو عام لهم ولعن بعدهم؟ -
٤٦٥	تحرير المذاهب في ذلك ت -
٤٦٦	المخاطب داخل في عموم خطابه -
٤٦٧	مثل (خذ من أموالهم صدقة) لا يقتضي اخذها من كل نوع -
٤٦٧	من المال عند الكرخي وخالفه الاكثرون -
٤٦٧	العام المتضمن للمدح او الذم للعموم خلافا للشافعي -

وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : التخصيص

- ٤٦٨ تعريف التخصيص لغة واصطلاحاً ت
- ٤٦٩ التخصيص منه : عقلي ، وحسي ، ولفظي
- مخصصات العموم عند مالك خمسة عشر وعند الغزالي
- ٤٦٩ أنواع عشرة . ت
- من الحنفية من قسم التخصيص الى مستقل وغيره و عليه الاكثرون .
- ٤٦٩-٤٧٠ ومنهم من شرط الاستقلال مع الاتصال في اول مخصص
- ٤٧٠-٤٧١ الجمهور على جواز التخصيص بالعقل
- ٤٧٢ اذا تعارض خاص و عام فما العمل ؟
- توضيح صور تعارض الخاص والعام مع بيان ناسخه و منسوخه
- ٤٧٢-٤٧٣ واختلاف العلماء فيه . ت
- الخاص مبين للعام مطلقاً عند الشافعي والقاضي ابي زيد
- ٤٧٣-٤٧٤ وجمع من العلماء خلافاً لجمهور الحنفية
- ٤٧٤ تخصيص السنة بالسنة
- ٤٧٤ تخصيص السنة التواترة بالكتاب وبالعكس
- ٤٧٤-٤٧٦ الخلاف في تخصيص الكتاب بخبر الواحد
- ٤٧٥ ادلة الحنفية على عدم الجواز
- ٤٧٦ أدلة الجمهور
- ٤٧٧ التخصيص بالاجماع
- ٤٧٧ العادة مخصصة عند قوم خلافاً للاكثرين
- ٤٨ رجوع الضمير الى بعض العام المتقدم لا يخصه خلافاً لابي ثور
- ٤٧٨ الحسين البصري
- ٤٧٨ تحرير مذهب ابي الحسين (ت)
- ٤٧٩ حجة الجمهور
- مذهب الراوي على خلاف ظاهر العموم مخصص عند جمهور
- ٤٨٠ الحنفية والحنابلة
- تقريره عليه السلام ما فعل واحد من الامة مخالفاً للعموم مخصص
- ٤٨١ عند الجمهور

الصفحة	
٤٨١	فعله عليه السلام مخصص عند الاكثر . خلافا للكرخي
٤٨٢	يخص العام المخصوص بالقياس عند الحنفية و يجوز تخصيصه
٤٨٣ - ٤٨٤	بالقياس مطلقا عند الجمهور
	بقية المذاهب في المسألة ودليل مختار الامدي
	وما تشترك فيه الثلاثة : <u>المطلق والمقيد</u>
٤٨٤	تعريف المطلق لغة واصطلاحا ت
٤٨٥	تعريف المقيد لغة واصطلاحا ت
٤٨٦	المطلق يوجد في الخارج وان توقف وجوده على الشخصيات
٤٨٦	اذا ورد مطلق ومقيد فله ست حالات ت
٤٨٧	امثلة على اتحاد الحكم وتعدد الحادثة ، والعكس
٤٨٧-٤٨٨	متى يحمل المطلق على المقيد ؟ ومتى لا يحمل ؟
	وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : <u>المجمل والمبين</u>
٤٨٩	تعريف المجمل لغة واصطلاحا
٤٨٩	اختلاف الاصوليين في تعريف المجمل ت
٤٩٠	مثال المجمل
٤٩٠	تعريف المبين لغة واصطلاحا ت
	تحرير مذاهب العلماء في الالفاظ التي طلق التحريم والتحليل
	فيها على الاعيان هل هي مجملة ؟ وهل الحرمة والحل الثابتة
٤٩١-٤٩٢	للاعيان على الحقيقة أم على المجاز ؟ ت
	فخر الاسلام : التحريم نوعان : مضاف الى الفعل ومضاف الى
٤٩٣	العين
٤٩٣	الاختلاف في الجمال (وامسحوا برؤوسكم) ت
٤٩٤	حجة القائلين بالاجمال
	اذا ورد لفظ شرعي له محل فيه ، ومحمل في اللفظ ، فليس
٤٩٥	بمحمل
٤٩٦	ما له معنى لغوي وشرعي ليس بمحمل ، وقيل مجمل
٤٩٦	والغزالي : ان كان في الاثبات فالشرعي وفي النهي مجمل
	وما تشترك فيه الاصول الثلاثة : <u>البيان</u>
	تعريف البيان لغة وذكر اختلاف الاصوليين في تعريفه الاصطلاحى (ت) ٤٩٧
٤٩٧	اقسام البيان

الصفحة	
٤٩٨	- بيان التغيير لا يصح الا موصولا
٤٩٩	- الاستثناء متصل ، ومنقطع
٤٩٩	- تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً ت
٤٩٩	- ادوات الاستثناء ت
٥٠٠ - ٤٩٩	- الاستثناء المنقطع مجاز
٥٠٠	- تعريف الاستثناء المنفصل على الاشتراك او المجاز
٥٠١	- تعريف الامدي للمتصل
	- الاستثناء تكلم بالباقي بعد المستثنى عند جمهور الحنفية .
	- وعند جمهور الاصوليين : موجب الاستثناء امتناع الحكم في
٥٠١	المستثنى لوجود المعارض (ت)
٥٠٢	- حجة الحنفية
٥٠٢	- الاستثناء من الاثبات نفي ، ومن النفي اثبات عند الشافعية (ت)
	- " لا تبعوا الطعام بالطعام الا سوا بسوا " أي بيعوه
	- كذلك عند الشافعي ، فيبقى الصدر عاماً في القليل والكثير
٥٠٣	- وعند الحنفية : استثناء حال ، فيعم الصدر الاحوال
٥٠٤ - ٥٠٣	- فروع على أصل الحنفية
٥٠٤	- شرط الاستثناء : الاتصال لفظاً أو حكماً
٥٠٥ - ٥٠٤	- تحرير مذاهب العلماء في شرط العمل بالاستثناء ت
٥٠٦	- الاستثناء المستغرق باطل وجوز الاكثرون الاكثروالمساوي
٥٠٧	- تحرير مذهب الحنابلة ت
٥٠٧	- أدلة الجمهور
	- الجمل المتعاقبة بالواو العاطفة اذا تعقبها استثناء
٥٠٨	- رجع الى الاخيرة عند الحنفية ، والى الكل عند الشافعية
٥٠٨	- وفصل عبد الجبار وأبو الحسين
٥٠٩	- وتوقف القاضي والفرزالي
٥٠٩	- مختار الامدي
٥٠٩	- أدلة الحنفية والشافعية
٥١٠ - ٥٠٩	- بيان الضرورة اربعة انواع (ت)
٥١٠	- مثال كل نوع

الصفحة	
٥١١	مثل : مائة ودرهم بيان ضرورة بواسطة العطف خلافا للشافعي
٥١١	فعل النبي صلى الله عليه وسلم بيان خلافا لبعضهم
	لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة اتفاقا ، والخلاف في
٥١٢	تاخره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة
٥١٢	ذهب جمهور الحنفية الى الجواز في المجل ، والامتناع في التخصيص
٥١٢	مذهب ابي الحسين البصري
٥١٢	مذهب الجبائي وابنه : تاخير النسخ لا غير
٥١٣	أدلة الحنفية
٥١٤	أدلة الجمهور
٥١٥-٥١٤	أدلة المانع مطلقا
	<u>بيان التبديل : وهو النسخ</u>
٥١٥	تعريف النسخ لغة واصطلاحا
	اختلاف الاصوليين في النسخ : هل هو حقيقة في النقل والازالة؟
٥١٦-٥١٥	أم حقيقة في احدهما ، مجاز في الاخر ؟
٥١٧	فخر الاسلام : بيان بالنسبة الى الشارع تبدل بالنسبة إلينا
	أهل الشرائع على جواز النسخ عقلا ، ووقوعه شرعا ، وخالف اليهود
٥١٨	في الجواز وأبو مسلم الاصفهاني في الوقوع
٥١٨	تحقيق مذهب اليهود في جواز النسخ
٥١٩-٥١٨	تحقيق اسم أبي مسلم الاصفهاني ومذهبه في النسخ (ت)
٥٢٠	أدلة الجمهور
٥٢١-٥٢٠	تعريف البداء ، وبيان انه لا يجوز على الله تعالى
٥٢٢-٥٢١	أدلة القائلين بعدم الجواز النسخ عقلا
٥٢٣-٥٢٢	الأمر بالتوجه الى الكعبة ناسخ للتوجه الى بيت المقدس (ت)
٥٢٣	آية المواريث ناسخة لاية الوصية للوالدين والاقربين
٥٢٣	شروط النسخ : التمكن من الاعتقاد
٥٢٤-٥٢٣	شروط النسخ المتفق عليها ، والمختلف فيها
٥٢٤	تحرير مذاهب العلماء في جواز النسخ قبل التمكن من الفعل (ت)
	أمر ابراهيم بن ذريح ابنه هل نسخ قبل التمكن ؟ أم لم يتصل
٥٢٥	بمحله للفداء ، لا للنسخ ؟

الصفحة	
٥٢٦	اذا قيد الأمور به بالتأبيد هل يجوز نسخه ؟
٥٢٧-٥٢٦	حجة القائلين بعدم الجواز
٥٢٧	الاختلاف في جواز النسخ باثقل
٥٢٩-٥٢٨	أمثلة على وقوع نسخ الاخف بالاثقل
	يجوز نسخ التلاوة والسكك معا ، والتلاوة وحدها ، والحكم وحده
٥٢٩	خلافاً لبعض المعتزلة
٥٣٠-٥٢٩	أدلة الجمهور
٥٣١	أدلة المخالفين
٥٣١	الزيادة على النص نسخ عند الحنفية خلافاً للجمهور
٥٣٣-٥٣١	تحرير محل النزاع مع بيان المذاهب في هذه المسألة (ت)
٥٣٣	أدلة الحنفية
٥٣٤	أدلة الجمهور
٥٣٤	الاجماع لا ينسخ به
	يجوز نسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة المتواترة بالمتواترة
٥٣٤	والاحاد بمثلها بالاتفاق
٥٣٥	تحرير المذاهب في نسخ القرآن بالسنة وبالعكس (ت)
٥٣٦	أدلة القائلين بجواز نسخ السنة بالقرآن
٥٣٦	نسخ صلح الحديبية بالقرآن
٥٣٨-٥٣٧	مثال نسخ القرآن بالسنة
٥٣٩	أدلة المانعين
٥٤٠	هل يثبت حكم الناسخ قبل تبليغه عليه السلام الإمة ؟
٥٤٠	الفصل الثاني : في وجوه اقتناص الحكم من النظم .
٥٤١	دلالة اللفظ عند الحنفية أربعة
	الفرق بين اصطلاح الحنفية ، واصطلاح الجمهور في تقسيم
٥٤١	دلالة اللفظ (ت)
٥٤٢	أمثلة على الدلالة بالاشارة
٥٤٣	تجوزنية الصيام نهاراً عند الحنفية
٥٤٣	دلالة النص وما يثبت بها
٥٤٤-٥٤٣	ليست الدلالة من باب القياس . وقيل هو قياس جلي
٥٤٤	الدلالة على قسمين : قطعية وظنية

الصفحة	
٥٤٥-٥٤٤	مثال لكل منهما -
٥٤٥	ومنها : الاقتضا -
٥٤٥	تعريف الاقتضا ت -
٥٤٦	مثاله -
٥٤٦	الثابت بالاقتضا كالثابت بالمنطوق -
٥٤٦	ولا عموم للمقتضى عند الحنفية ، خلافا للشافعية -
٥٤٦-٥٤٧	تحرير المذاهب في ذلك ت -
٥٤٧	لا تصح نية الثلاث في : طالق ، ولا في اعتدي خلافا لبعضهم -
٥٤٨	أدلة الحنفية -
٥٤٨	المقتضى يثبت بشروط ما توقف عليه لا بشروط نفسه -
	" انما الاعمال بالنيات " و " ورفع عن أمتي الخطأ والنسيان " -
٥٤٩	من المضر ، لا من المقتضى -
٥٥٠	وقال الشافعية : رفع الذات مستلزم لرفع أحكامها -
٥٥٠	ما ثبت بالاشارة يمكن تخصيصه بخلاف الدلالة -
	<u>الفصل الثالث : في المفهوم :</u> -
٥٥٠	تعريف المفهوم -
٥٥١	المفهوم نويان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة -
٥٥١	تعريف كل منهما ت -
٥٥١	مفهوم المخالفة ليس حجة عند الحنفية -
	أقسام مفهوم المخالفة : -
٥٥١	منها : مفهوم الصفة -
٥٥٢	تحرير مذاهب الاصوليين في العمل بمفهوم الصفة (ت) -
٥٥٣	تفصيل أبي عبدالله البصري -
٥٥٣ - ٥٥٤	شروط العمل بمفهوم الصفة عند القائلين به -
٥٥٥	أدلة النافين لحجية مفهوم المخالفة -
٥٥٥	بقية شروط العمل بمفهوم المخالفة ت -
٥٥٦-٥٥٧	أدلة القائلين بحجية المفهوم -
	ومنها مفهوم الشرط -
٥٥٨	تعريفه -

الصفحة	
٥٥٨	مذاهب الاصوليين في حجية مفهوم الشرط
	الشرط مانع عن انعقاد السبب عند الحنفية وعن الحكم عند
٥٥٩	الشافعية
٥٦٠	فروع فقهية على مذهب الحنفية
٥٦٠-٥٦١	نقضان أوردا على الحنفية والجواب عليهما
	ومنها مفهوم الغاية
٥٦١	تعريف مفهوم الغاية ومثاله ، والخلاف في التقييد به
	مفهوم الغاية حجة عند اكثر الفقهاء والمتكلمين . وعند
٥٦١	الحنفية : هو من قبيل الاشارة لا المفهوم
	ومنها مفهوم اللقب
٥٦٢	مفهوم اللقب ليس بحجة عند الجمهور خلافا للدقاق
	ومنها الحصر بانما
	مذهب الحنفية : انه لتأكيد الاثبات ولا دلالة له على الحصر
	ومذهب الباقلاني والغزالي في جماعة : انه ظاهر في الحصر ،
٥٦٣	محتمل التأكيد (ت)
٥٦٤	أدلة النافين
	ومنها الحصر في مثل : صديقي زيد
٥٦٤	الاختلاف في افادته للحصر
	ومنها مفهوم قران العطف
٥٦٥	صورة مفهوم قران العطف
٥٦٦	حجة القائلين به
٥٦٦	رد شهادة القاذف من تمام الحد عند الحنفية
	<u>القياس</u>
٥٦٧	اطلاقات القياس في اللغة
٥٦٧-٥٦٨	اختلاف الاصوليين في تعريف القياس
٥٦٨-٥٦٩	قياس الدلالة وقياس العكس
٥٦٩-٥٧٠	نقض بعض تعريفات الاصوليين
٥٧٠	<u>أركان القياس</u>
٥٧٠	تعريف الركن لغة واصطلاحا
٥٧٠	الخلاف في تفسير الاصل

<u>الصفحة</u>	
٥٧١	- الفرع محل الحكم المشبه أو حكمه
٥٧١	- الوصف الجامع بالنسبة الى الاصل فرع
	<u>فصل في شروطه</u>
٥٧٢	- شروط حكم الاصل
٥٧٣	- الاختلاف في اختصاص نكاحه عليه السلام بلفظ الهبه ت
٥٧٤	- من شروط حكم الاصل : ان لا يكون معدولا به عن القياس
٥٧٤	- ومنها : ان لا يكون ذا قياس مركب
٥٧٥	- القياس المركب نوعان
٥٧٥	- سبب تسميته : قياس مركب
٥٧٥	- ومنها : ان لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع
٥٧٥	- ومنها : ان لا يتغير بالتعليل حكم النص
٥٧٨-٥٧٦	- نقوض واجوبة
٥٧٧	- أ قام الحنفية الثناء مقام التكبير للدخول في الصلاة
٥٧٧	- قلع النجاسات بالماء غير الماء ت
	- ومنها : ان لا يكون حكم الاصل متفرعا عن اصل اخر عند الكرخي
٥٧٨	- واكثر الشافعية
٥٧٨	- القائلون بالجواز
٥٧٩	- شروط طة الاصل
	<u>الشروط المتفق عليها</u>
٥٧٩	- الشروط المختلف فيها
٥٧٩	- ومنها : ان لا تكون محل الحكم ولا جزءه
٥٨٠	- ومنها : ان تكون العلة باعثة واجازة بعضهم بمجرد الامارة
٥٨٠	- ومنها : ان تكون عدما في الحكم الثبوتي
٥٨١	- ادلة المجيزين والرد عليها
٥٨١	- ومنها : ان لا يكون العدم جزءا منها
٥٨٢	- ما يستثنى من ذلك عند الحنفية
٥٨٣	- ومنها : ان تكون العلة متعدية عند بعض الاصوليين
٥٨٣	- تعريف العلة القاصرة ومثالها ت
٥٨٣	- الاختلاف في تعليل حرمة الربا في النقدين (ت)

الصفحة	
٥٨٤	تعلييل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي
٥٨٥	الاختلاف في اتحاد الوصف وتعدد
٥٨٥	الجمهور على جواز التعلييل بالعله المركبه
٥٨٦	الاختلاف في جواز تخصيص العله
٥٨٧-٥٨٦	تحرير المذاهب في ذلك ت
٥٨٧	الفرق بين التخصيص والمناقضة عند السرخسي والديهوسي (ت)
٥٨٨	حجة الماتعين
٥٨٨	ومنهم من فرق بين المنصوصة والمستنبطة
٥٨٩	حجة المجوزين في المنصوصة
	موضع التخلف بعلل بالمانع عند الجمهور ، وبعدم العله عند
٥٩٠	الحنفية .
٥٩١	تقسيم المانع
٥٩١	اختلاف الاصوليون في تعلييل النصوص على ثلاثة اقوال (ت)
	حجة القائلين بوجوب تعيين العله وتمييزها وكون النص
٥٩٢	معللا بها
٥٩٣	التعلييل بالوصف اللازم والعارض
٥٩٣	الطعم طة للربها في المطاعم عند الشافعي
	من شروط طة الاصل : ان يكون معنى معقولا صالحا للعليه
٥٩٤	معدلا
٥٩٤	معنى الصلاحية والتعديل
٥٩٤	الاختلاف في عدالة العله بما تعرف ؟ ت
٥٩٦-٥٩٥	ادلة الحنفية ومن وافقهم
٥٩٩ - ٥٩٧	شروط الفرع
	<u>فصل في الطرد وتقسيمه</u>
٥٩٩	الاختلاف في تفسير الطرد
٦٠٠	أدلة القائلين به والرد عليها
٦٠١	أول وجوه الطرد : الوجود عند الوجود
٦٠١	العدم عند العدم والتعلييل بالنفي

الصفحة

	<u>استصحاب الحال</u>	
٦٠١-٦٠٢	تعريفه وبيان مذاهيب العلماء في الاحتجاج به	ت
٦٠٣	حجة التافين	
٦٠٣	الاحتجاج بتعارض الاشباه	
٦٠٣	الاحتجاج بوصف فارق	
٦٠٤	الاحتجاج بوصف مختلف فيه	
٦٠٤	الاحتجاج بما هو ظاهر الفساد	
٦٠٤	الاحتجاج بلا دليل	
	<u>فصل في حكم العلة</u>	
٦٠٥	حكم العلة التعدية الى ما لا نص فيه بغالب الرأي	
٦٠٦	ما يعمل به أربع	
٦٠٦	هل يشترط الحل للوط * لاثبات حرمة المصاهرة ؟	
	<u>الاستحسان</u>	
٦٠٧	تعريفه لغة وشرعا	
	تحقيق معنى الاستحسان الذي يحتج به الحنفية وبيان بقية	
٦٠٩-٦٠٧	المذاهب في الاحتجاج به	ت
٦٠٩	من القياس ما ضعف أثره ، ومنه ما ظهر فساد	
٦٠٩	الاستحسان انواع	
٦١٠	القياس القوي الاثريسي استحسانا عند الحنفية	
٦١٠	مثاله	
	مثال ما ظهر فساد واستتر أثره وقابله استحسان ظهر أثره	
٦١٠	واستتر فساد	
٦١١	الفرق بين الاستحسان والقياس الخفي	
	<u>فصل في اثبات العلة : وفيه مسالك</u>	
٦١١	تعريف مسالك العلة وبيان عددها جملة (ت)	
٦١٢	مراتب دلالة النص على العلة	
٦١٦-٦١٣	ما دل بالتنبيه والايما وهو مراتب	
٦١٦	اذا صرح بالوصف وكان الحكم مستتبعا منه غير مصرح ، فايما	

<u>الصفحة</u>	
٦١٦	- تحرير المذاهب في الايماء اذا كان غير مصرحا به (ت)
٦١٧	- الاختلاف في اشتراط مناسبة الوصف الموسى اليه للحكم <u>السبر والتقسيم</u>
٦١٧-٦١٨	- تعريف السبر والتقسيم في اللغة والاصطلاح (ت)
٦١٨	- السبر والتقسيم ليس حجة عند الحنفية
٦١٨-٦١٩	- صورة السبر والتقسيم
٦١٩	- <u>طرق الحذف</u>
٦١٩	- الدليل على اعتبار السبر عند القائلين به <u>المناسبة والاخاله :</u>
٦٢٠	- تعريف المناسبة في اللغة والاصطلاح (ت)
٦٢١	- المناسبة هي تخرج المناط
٦٢١	- المقصود من شرع الحكم <u>تقسيم المقاصد</u>
٦٢٢	- وهي ضربان : ضروري في اصله وغير ضروري
٦٢٢	- المقاصد الخمسة التي روعيت في كل طه <u>تقسيم المناسب</u>
٦٢٢	- وهو : موءثر ، وملائم ، وفريب ، وموسل
٦٢٣	- الاتفاق على اعتبار الموءثر والملائم ، والاختلاف فيما عداهما
٦٢٣	- تحرير المذاهب في اعتبار الفريب حجة <u>الشبه</u>
٦٢٤-٦٢٥	- تعريفه لغة واصطلاحا مع بيان اختلاف الاصوليين في تفسيره (ت)
٦٢٥	- الفرق بين الشبه والطرد والمناسب
٦٢٥	- المذاهب في حجة قياس الشبه ت <u>الطرد والعكس</u>
٦٢٥-٦٢٦	- المذاهب في افادته للعلية ت
٦٢٦	- حجة الحنفية على عدم افادته

الصفحة	
٦٢٦	الفرق بين تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه
٦٢٧-٦٢٦	تعريف التنقيح والمناط لغة واصطلاحاً (ت)
٦٢٧	كيفية تنقيح المناط وتخريجه
	<u>فصل في جواز التعبد بالقياس عقلاً</u>
٦٢٧	التعبد بالقياس جازم خلافاً للشبهة والنظام والمعتزلة
٦٢٨-٦٢٧	القياس المتفق على حجتيه والقياس المختلف فيه (ت)
٦٢٨	القفال وأبو الحسين البصري : واجب عقلاً
٦٢٨	أدلة المجيزين ومناقشة أدلة الخصوم
٦٢٩	حجة النظام على المنع عقلاً والرد عليها
٦٢٩	حجة القائل بالوجوب عقلاً
	<u>فصل في وقوع التعبد بالقياس</u>
	أكثر المجوزين قائلون بالوقوع ، خلافاً لداود وابنه والقاشاني والنهرواني .
٦٢٩-٦٣١	والأكثر : قطعي خلافاً لابي الحسين
٦٣١	أدلة الجمهور
	<u>فصل في دفع العلل المؤثرة</u>
	الاعتراضات الصحيحة والفاصلة على القياس واختلاف الأصوليين
٦٣٤	فيها ت
٦٣٤-٦٣٥	تعريف الممانعة والمعارضة والمناقضة (ت)
٦٣٥	المناقضة من الاعتراضات الفاسدة عند الحنفية
٦٣٦	الاعتراض بفساد الوضع والفرق فاسد عند الحنفية
٦٣٧	الممانعة أربعة أوجه
٦٣٧	المعارضة نوعان : معارضة بمناقضة ومعارضة خالصة
٦٣٨-٦٣٧	صورة المعارضة بالقلب
٦٣٩	تعريف العكس وتوضيح نوعيه بالمثال
٦٣٩	قد يلحق العكس بالقلب وان لم يكن منه
٦٣٩	المعارضة الخالصة بخمسة أنواع في الفرع وثلاثة في الاصل
٦٤٠	المعارضة الاصلية
٦٤٠	فائده : كل ما يذكر في الاصل على وجه المفارقة فاجعله مانعة

	<u>وجوه دفع المناقضة</u>	
	المناقضة لا ترد على المؤثرة ، لكن اذا نصوت ، فالدفع بالجمع	-
٦٤١	والتوقيف بأربعة أوجه	-
٦٤١	امثلة على كل وجه	-
	<u>وجوه دفع العلل الطردية</u>	
٦٤٢	القول بموجب العلة	-
٦٤٣	المانعة ، وهي أربعة اوجه	-
٦٤٣	مانعة في الوصف	-
٦٤٤	مانعة في الحكم	-
٦٤٤	مانعة في صلاحية الوصف	-
٦٤٤	مانعة في نسبة الحكم الى الوصف	-
٦٤٤	<u>الثالث من وجوه دفع العلل الطردية : فساد الوضع</u>	
٦٤٤	<u>الرابع : المناقضة</u>	
٦٤٦	<u>فصل في تقسيم الاحكام ومترقاتها من السبب والعلة والشرط</u>	
٦٤٦	أما الاحكام : فمنها خالص حق الله	-
	قيد أبوحنيفة صرف الخمس الى ذوي القربى بالحاجة فلا يصرف	-
٦٤٧	لمن ليس بمحتاج	-
	لا تجب الكفارة في اليمين الغموس والقتل العمد عند الحنفية	-
٦٤٧	زيادة في النكايه به	-
٦٤٨	ومنها خالص حق العبد وهو كثير	-
٦٤٨	ومنها ما ظب فيه حق الله ، وما ظب فيه حق العبد	-
	<u>متعلقات الاحكام</u>	
٦٤٩	السبب	-
٦٤٩	تعريف العلة لغة واصطلاحا	-
٦٤٩	الشرط	-
٦٤٩	العلامه	-
	السبب اربعة اقسام	-
٦٥٠	سبب حقيقي	-

<u>الصفحة</u>	
	سبب مجازي ، كالتعليقات عند الحنفية -
٦٥١	وهي بمعنى العلل عند الشافعية -
٦٥١	ومن الاسباب ما هو في معنى العلة -
	<u>العلة ستة انواع</u>
٦٥١	علة حقيقية -
٦٥٢	وفي اقترانها بالحكم خلاف بين الحنفية (ت) -
٦٥٢	علة مجازية وهي ما كانت اسما لا غير كالتعليقات -
٦٥٢	علة تشبه السبب -
٦٥٢	وصف يشبه العلة -
٦٥٢	علة معنى وحكما لا اسما -
٦٥٢	علة اسما وحكما لا معنى -
	<u>تقسيم الشرط</u>
٦٥٢	الاختلاف في تقسيه ت -
٦٥٢	شرط محض -
٦٥٥	شرط في حكم العلة -
٦٥٦	شرط في حكم السبب -
٦٥٧	شرط اسما لا حكما -
٦٥٧	شرط هو علامة كالا حسان -
٦٥٧	العلامة : نوع واحد -
٦٥٧	التحقيق في نوع العلامة ت -
	<u>فصل في الاستدلال</u>
٦٥٨	تعريفه وتوضيح انواعه (ت) -
	<u>شرع من قبلنا</u>
٦٦٠-٦٥٩	هل هو شرع لنا ؟ اختلفوا في ذلك طي مذاهب -
٦٦١-٦٦٠	أدلة القائلين بأنه شرع لنا ، وأدلة المانعين -
	<u>حجية مذهب الصحابي</u>
	تحرير محل النزاع في حجية مذهب الصحابي ، وبيان المذاهب -
٦٦٢-٦٦٢	فيه (ت)

الصفحة	
٦٦٣	المختار : تقليده فيما لا يدرك قياساً
٦٦٤	الكرخي يمنع تقليده في القياسي لاحتمال الخطأ
٦٦٤	ابوسعيد : رأيهم أولى لاحتمال التوقيف
٦٦٥	حجة النافي
	<u>القاعدة الثالثة : في الاجتهاد وما يتبعه</u>
٦٦٥	تعريف الاجتهاد في اللغة والاصطلاح
٦٦٦-٦٦٥	اختلاف الاصوليين في تعريفه الاصطلاحي (ت)
٦٦٦	أركان الاجتهاد وأنواع المجتهدين (ت)
٦٦٧-٦٦٦	شروط المجتهد المطلق ، والمقيد
٦٦٧	المجتهد فيه : الاحكام الشرعية المظنونة الدليل
	اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم
	تحرير المذاهب في جواز اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم ، ووقوته
٦٦٨-٦٦٧	وبيان ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه . (ت)
٦٦٩	أدلة المجوزين لاجتهاده في الاحكام الشرعية
٦٧٠	أدلة المانعين
٦٧٠	ليس كل مجتهد في العقلية مصيباً
٦٧٠	مخالفة المله مخطئاً ، آثم مطلقاً خلافاً للجاحظ والعنبري
	لا اثم على مجتهد في حكم شرعي اجتهادي . وبشر والاصم
٦٧٢-٦٧١	يو ، ثمان المخطئ
٦٧٢	أدلة الجمهور
٦٧٣	ما فيه نص ، فقصر المجتهد في طلبه
٦٧٣	القسمة العقلية للمجتهد فيه من حيث وجود نص وعدمه (ت)
٦٧٤	الجبائي وابنه : ما لا نص فيه كل مجتهد فيه مصيب
٦٧٤	والجمهور على التصويب والتخطئة
٦٧٤	وقيل : مصيب في الابتداء مخطئ في الانتهاء
٦٧٥	أدلة الجمهور
٦٧٦	أدلة الصوابة
٦٧٧	العقلاء على امتناع تقابل الدليلين العقليين
٦٧٧	اختلفوا في تقابل الامارات الظنية

الصفحة	
٦٧٧	اذا أداه اجتهاده الى حكم ،لم يجزله تقليد غيره اتفاقا
٦٧٨-٦٧٧	وانا لم يجتهد هل يجوز له التقليد ؟
٦٧٩	تعريف التقليد لغة واصطلاحا
٦٧٩	تعريف المفتي ، والمستفتي ، وما فيه الاستفتاء
٦٧٩	لا يجوز التقليد في الاصول المتعلقة بالاعتقاد ، خلافا للعنبري
٦٨٠	أدلة الجمهور
٦٨١	المحصل لعلم معتبر اذا لم يبلغ رتبة الاجتهاد هل يقلد ؟
٦٨١	أدلة القائلين نعم
٦٨٢	الاختلاف في استفتاء من لم يعرف بعلم ولا جهالة
٦٨٢	هل يحتاج المجتهد الى تكرير النظر عند تكرار الواقعة ؟
٦٨٢	تحرير المذاهب في المسألة (ت)
٦٨٣	أدلة القائلين لا يكرر
٦٨٣	هل يجوز خلو العصر عن مجتهد ؟
٦٨٤	غير المجتهد هل يحق له ان يفتي بقول المجتهد ؟
٦٨٤	اذا تعدد المجتهدون ماذا يفعل المقلد ؟
	<u>القاعدة الرابعة في الترجيح</u>
٦٨٥	تعريف الترجيح لغة واصطلاحا
٦٨٥	الترجيح لا يكون الا مع وجود التعارض
٦٨٥	الاختلاف في جواز التسك بالترجيح عند التعارض والعمل بالراجح (ت)
٦٨٦	تعريف التعارض
٦٨٦	شروط التعارض والترجيح
٦٨٦	لا معارضة بين الكتاب ، وخبر الواحد . ولا بين المتواتر والاحاد
٦٨٦	المخلص عند التعارض
٦٨٦	تعريف الترجيح
٦٨٧	لا يرجح النص بنص مثله ولا القياس بمثله
٦٨٨-٦٨٧	ما يكون به الترجيح
٦٨٩	الترجيح بقوة الاثر
	طول الحره مانع من نكاح الامة عند الشافعي وليس مانعا عند
٦٨٩	الحنفية

الصفحة

- اسلام احد الزوجين سبب للفرقة عند انقضاء العدة .
وكذلك الرده
٦٨٩
- الترجيح بقوة الثبات على الحكم . والترجيح بكثرة الاصول
٦٩٠
- الترجيح بعدم الحكم عند عدم العلة . وهو اضعفها
٦٩٠
- اذا تعارض ضربا ترجيح احدهما ذاتي والاخر حالي ، فلا اعتبار
للذاتي .
٦٩١
- مثاله
٦٩١
- الترجيح باعتبار الصناعة والخطاطة والطبخ
٦٩٢
- وجوه الترجيح الفاسده عند الحنفية أربعة
٦٩٢
- ترجيح القياس بمثله
٦٩٢
- الترجيح بغلبة الاشباه
٦٩٣
- الترجيح بالعموم
٦٩٣
- الترجيح بقلة الاوصاف
٦٩٤
- خاتمة الكتاب
٦٩٤
- خاتمة نسخة أخت المصنف
٦٩٤
- خاتمة نسخة برنستن
٦٩٤
- خاتمة نسخة ولي الدين جار الله
٦٩٤
- الفهارس
٦٩٥

- (١٠) ابن قيم الجوزية - أعلام الموقعين عن رب العالمين - دار الجبل
بيروت ..
- (١١) الامام الشافعي - كتاب الأم - طبع أبناء مولوى محمد بن
غلام ..
- (١٢) ابن الحلبي - أنوار الحلك على شرح المنار .
- (١٣) شيخ الاسلام ابن تيمية - الايمان - دار الطباعة المحمدية
بالأزهر .
- (١٤) امام الحرمين الجويني - البرهان في أصول الفقه . تحقيق د /
عبد العظيم الديب - الطبعة الأولى
.. ١٣٩٩ هـ
- (١٥) أبو اسحاق الشيرازي - التبصرة في أصول الفقه - تحقيق
د / محمد حسن هينو - دار الفكر .. ١٤٠٠ هـ
- (١٦) محمد عبد الواحد بن همام الدين - التحرير الجامع بين اصطلاحى
الحنفية والشافعية - مطبعة مصطفى
الخلبي ..
- (١٧) محمد أمين - تيسير التحرير - مطبعة مصطفى الخلبى .
- (١٨) الشيخ عبد الرحمن الشربيني - تقرير الشربيني على شرح
الجلال ..
- (١٩) سعد الدين التفتازانى - التلويح على التوضيح - تصوير دار
الكتب العلمية - بيروت ..
- (٢٠) جمال الدين الأسنوى - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول
الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧ هـ ، دار
الأشاعت الاسلامية ..

- (٢١) الشريف علي بن محمد الجرجاني - التعريفات - تصوير دارالكتب العلمية - بيروت .
- (٢٢) محمود بن محمد الرازي - تحرير القواعد المنطقية - مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٢ هـ . .
- (٢٣) يحيى الرهاوي - حاشية الرهاوي على شرح المنار - المطبعة العثمانية سنة ١٣١٥ هـ . .
- (٢٤) عزمي زادة - حاشية عزمي زادة .
- (٢٥) العلامة البناني - حاشية البناني على شرح الجلال المحلي .
- (٢٦) الشيخ حسن العطار - حاشية العطار على شرح الجلال المحلي - تصوير دارالكتب - بيروت .
- (٢٧) سعد الدين التفتازاني - حاشية التفتازاني على مختصر ابن الحاجب .
- (٢٨) السيد الشريف الجرجاني - حاشية الجرجاني على مختصر ابن الحاجب - الطبعة الثانية - دار الكتب - بيروت .
- (٢٩) أبو سليمان الباجي - الحدود في الأصول - تحقيق الدكتور نزيه حماد .
- (٣٠) الامام محمد بن ادريس الشافعي - الرسالة - تحقيق أحمد محمد شاكر - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- (٣١) موفق الدين ابن قدامة - روضة الناظر - المطبعة السلفية سنة ١٣٨٥ هـ .
- (٣٢) عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك - شرح المنار - المطبعة العثمانية سنة ١٣١٥ هـ . .

(٣٣) شمس الدين محمد المحلى - شرح الجلال المحلى على جمع

الجوامع - الطبعة الثانية - مطبعة

مصطفى الحلبي ..

(٣٤) صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود - شرح التوضيح للتنقيح

بها مش التلويح ..

(٣٥) أحمد بن عبد العزيز الفتوحى - شرح الكوكب المنير - تحقيق

أحمد حامد الفقى - مطبعة السنة

المحمدية ١٣٧٢ هـ ..

وشرح الكوكب المنير - تحقيق د / محمد الزحيلي ، د / نزيه حماد .

(٣٦) أحمد بن ادريس القرافى - شرح تنقيح الفصول - تحقيق

طه عبد الرؤوف سعد - الطبعة الأولى

.. ١٣٩٣ هـ ..

(٣٧) عضد الدين عبد الرحمن أحمد - شرح العضد على ابن

الحاجب - نشر مكتبة الكليات الأزهرية

بالقاهرة ١٣٩٣ هـ ..

(٣٨) القاضى عبد الرحمن بن أحمد - شرح الأصول الخمسة - تحقيق

د / عبد الكريم عثمان - الطبعة الأولى

مطبعة الاستقلال بالقاهرة .

(٣٩) الشيخ زكريا الأنصارى - غاية الوصول شرح لب الأصول .

(٤٠) محمد بن نظام الدين الأنصارى - فواتح الرحموت بشرح مسلم

الثبوت . فى أسفل صحائف المستصفى .

(٤١) محمد بن حمزة الفنارى - فصول البدايع فى أصول الشرائع .

مطبعة الشيخ يحيى أفندى سنة ١٢٨٩ هـ .

- (٤٢) شهاب الدين القرافي - الفروق - تصوير دار المعرفة بيروت . .
- (٤٣) زين الدين بن نجيم - فتح الغفار بشرح المنار - مطبعة
الخلبي - ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م . .
- (٤٤) عبد العزيز أحمد البخاري - كشف الأسرار عن أصول البزدوي -
تصوير دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٤ هـ .
- (٤٥) أبو اسحاق الشيرازي - اللمع في أصول الفقه - مطبعة مصطفى
الخلبي . .
- (٤٦) أبو حامد الغزالي - المستصفى من علم الأصول - تصوير عن
الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٣٢٢ هـ . .
- (٤٧) أبو حامد الغزالي - المنخول من تعليقات الأصول ، تحقيق
د / محمد حسن هينو - دار الفكر .
- (٤٨) أبو الحسين البصري - المعتمد في أصول الفقه - تهذيب
وتحقيق محمد حميد الله - دمشق سنة
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م . .
- (٤٩) محمد بن حسن البدخشي - مناهج العقول . .
- (٥٠) اسماعيل بن يحيى المزني - مختصر المزني - بهامش كتاب
الأم .
- (٥١) آل تيمية - المسودة في أصول الفقه - تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد - مطبعة المدني .
- (٥٢) شيخ الاسلام ابن تيمية - مجموع الفتاوى - الطبعة الأولى
سنة ١٣٨٢ هـ .

(٥٣) علي بن محمد البعلبي - المختصر في أصول الفقه - تحقيق

د / محمد مظهر بقا ..

(٥٤) أبو اسحاق الشاطبي - الموافقات في أصول الاحكام - تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة

محمد علي صبح - بالقاهرة .

(٥٥) مجموع مهمات المتون - الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ .

(٥٦) جمال الدين الأسنوي - نهاية الأصول - مطبعة محمد علي

صبح ..

(٥٧) شيخ الاسلام ابن تيمية - نقض المنطق - صححه محمد حامد

الفتي - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٠ هـ

مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ..

(٥٨) هبة الله بن سلامة - الناسخ والمنسوخ - الطبعة الثانية

مطبعة البابي الحلبي ..

مراجع التفسير :-

(٥٩) أبو بكر بن العربي - أحكام القرآن - تحقيق علي محمد الجاوي

الطبعة الثانية - مطبعة عيسى الحلبي .

(٦٠) أبو بكر أحمد الجصاص - أحكام القرآن - تحقيق محمد الصادق

قمحاوي - نشر دار الصحف ..

(٦١) الامام محمد بن ادريس الشافعي - أحكام القرآن - تعريف

وتقديم محمد زاهر الكوثري - نشر دار

الكتب العلمية - بيروت ..

(٦٢) محمد أمين الشنقيطي - أضواء البيان - الطبعة الثانية .. ١٤٠ هـ

(٦٣) محمد بن أحمد القرطبي - تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن
الطبعة الثالثة - دار الكتاب العربي
للطباعة .

(٦٤) محمد جمال الدين القاسمي - تفسير القاسمي - تصحيح محمد
فؤاد عبد الباقي - الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ
- ١٩٥٧ م .

(٦٥) عبد الله بن أحمد النسفي - تفسير النسفي - دار الكتاب
العربي - بيروت .

(٦٦) اسماعيل بن كثير - تفسير القرآن العظيم - طبع دار احياء
الكتب العربية .

(٦٧) محمد بن جرير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن ،
الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى الحلبي .

(٦٨) أبو القاسم الزمخشري - الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم
التأويل - دار المعرفة للطباعة بيروت .

(٦٩) الراغب الأصبهاني - المفردات في غريب القرآن - نشر مكتبة
الأنجلوا المصرية .

(٧٠) محمد علي الصابوني - مختصر تفسير القرطبي - دار القرآن
الكريم - بيروت . .

مراجع الحديث وعلومه :-

(٧١) السيد عبد الله هاشم اليماني - أعذب الموارد في تخريج جمع
الفوائد .

(٧٢) القاضي عياض بن موسى - الالطاع الى معرفة أصول الرواية

وتقييد السماع - تحقيق السيد أحمد صقر
الطبعة الثانية - نشر دار التراث ١٣٩٨ هـ

- ١٩٧٨ م . .

(٧٣) محمد بن جرير الطبري - تهذيب الآثار - تحقيق د / ناصر بن
سعد الرشيد وعبد القيوم عبد رب النبي .

(٧٤) محمد عبد الرحمن المباركفوري - تحفة الأحوذى - دار الفكر
للطباعة . .

(٧٥) أحمد بن حجر العسقلاني - تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث
الرافعى الكبير - نشره السيد عبد الله
هاشم اليماني سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

(٧٦) الحافظ قاسم بن قطلوبغا - تخريج أحاديث أصول البزدوى
نشر نور محمد كارخانة - مطبوع على
هامش أصول البزدوى .

(٧٧) جلال الدين عبد الرحمن السيوطى - تدريب الراوى فى شرح تقريب
النواوى - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
الطبعة الثانية .

(٧٨) مبارك بن محمد بن الأثير - جامع الأصول من أحاديث الرسول
الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ - مطبعة
السنة المحمدية .

(٧٩) جلال الدين السيوطى - الجامع الكبير - نسخة مصورة عن مخطوطة
دار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث .

(٨٠) جلال الدين السيوطى - الجامع الصغير - الطبعة الرابعة -
مطبعة مصطفى الحلبي . .

(٨١) عبد الرحمن بن رجب - جامع العلوم والحكم - الطبعة الثالثة
سنة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م مطبعة مصطفى

الخلبي ..

(٨٢) محمد بن محمد بن سليمان - جمع الفوائد من جامع الأصول
ومجمع الزوائد نشره السيد عبد الله

هاشم اليماني ..

(٨٣) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - الجرح والتعديل - طبع
حيدرآباد سنة ١٣٧١هـ .

(٨٤) أحمد بن حجر العسقلاني - الدراية في تخريج أحاديث
الهداية - نشره السيد عبد الله

هاشم اليماني سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

(٨٥) أبوداود السجستاني - سنن أبي داود - الطبعة الأولى
سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م - مطبعة

مصطفى الحلبي ..

(٨٦) محمد بن عيسى الترمذي - سنن الترمذي - تحقيق أحمد محمد
شاكر - الطبعة الأولى - مطبعة

مصطفى الحلبي ..

(٨٧) محمد بن يزيد بن ماجه - سنن ابن ماجه - تحقيق محمد
فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى الحلبي .

(٨٨) أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي - سنن النسائي - الطبعة
الأولى سنة ١٣٨٣هـ - مطبعة مصطفى

الخلبي ..

(٨٩) الامام أحمد بن الحسين البيهقي - السنن الكبرى - تصوير
دار الفكر ..

(٩٠) علي بن عمر الدارقطني - سنن الدارقطني - نشر عالم الكتب
بيروت ..

(٩١) عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - سنن الدارمي - نشر دار
الفكر ..

(٩٢) ابن حجر العسقلاني - سبل السلام - نشر مكتبة الجمهورية
بالقاهرة ..

(٩٣) الحسين بن مسعود البغوي - شرح السنة - تحقيق السيد أحمد
صقر، والدكتور محمد الأحمدى - مطبعة
دار الكتب سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

(٩٤) الامام محمد بن اسماعيل البخارى - صحيح البخارى - نشر
ادارة الطباعة المنيرية بدمشق ..

(٩٥) الامام مسلم بن الحجاج - صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة
المصرية .

(٩٦) محمد بن حبان البستي - صحيح ابن حبان - تحقيق شعيب
الأرنؤوطى - مؤسسة الرسالة ..

(٩٧) حمد بن محمد الخطابي البستي - غريب الحديث - تحقيق عبيد
الكريم العزباوى .

(٩٨) ابن حجر العسقلاني - فتح البارى بشرح صحيح البخارى - تحقيق
الشيخ عبد العزيز بن باز - المطبعة
السلفية ..

(٩٩) أحمد عبد الرحمن البنا - الفتح الربانى لترتيب مسند الامام
أحمد - الطبعة الأولى - مطبعة
الاخوان المسلمين .

- (١٠٠) محمد بن علي الشوكاني - الفوائد المجموعة في الأحاديث
الموضوعة - الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ -
١٩٦٠ م - تحقيق عبد الرحمن المعلمي .
- (١٠١) الامام أحمد بن حنبل - فضائل الصحابة - تحقيق وصفي
الله بن محمد عباس - نشر مركز البحث
العلمي بمكة ..
- (١٠٢) اسماعيل بن محمد العجلوني - كشف الخفاء ومزيل الألباس
عما اشتهر من الأحاديث على السنة
الناس - نشر مكتبة التراث الاسلامي
بالقاهرة ..
- (١٠٣) شمس الدين الذهبي - كتاب الكبائر - دار الكتب الشعبية
بيروت ..
- (١٠٤) الامام مالك بن أنس - الموطأ وشرحه تنوير الحوالك - طبعة
سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م مطبعة
مصطفى الحلبي ..
- (١٠٥) الامام محمد بن عبد الله الحاكم - المستدرک - توزيع دار
اليازيمكة ..
- (١٠٦) الامام محمد بن ادريس الشافعي - مسند الشافعي - الطبعة
الأولى سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - دار
الكتب العلمية - بيروت .
- (١٠٧) الامام ابن الأثير - منال الطالب - تحقيق د / محمود محمد
الطناحي .
- (١٠٨) عثمان عبد الرحمن الصلاح - مقدمة ابن الصلاح - ومحاسن
الاصطلاح - تحقيق الدكتورة عائشة

عبد الرحمن - مطبعة دار الكتب

٠٠م١٩٧٤

(١٠٩) محمد بن حبان البستي - كتاب المجروحين - تحقيق محمود

ابراهيم زايد - دار الوعي حلب .

(١١٠) علي بن أبي بكر الهيثمي - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ،

طبعه القدسي سنة ١٣٥٢هـ .

(١١١) الامام أحمد بن حنبل - المسند - المطبعة الميمنية بالقاهرة .

(١١٢) محمد بن علي الشوكاني - نيل الأوطار - مطبعة مصطفى

الخليبي ..

(١١٣) أحمد بن حجر - نزهة النظر شرح نخبة الفكر - الطبعة

الثانية - مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

مراجع الفقه :-

(١١٤) القاضي أبو يعلى - الأحكام السلطانية - صححه وعلق عليه

محمد حامد الفقى - الطبعة الثانية

١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - مطبعة البابى

الخليبي ..

(١١٥) علي بن محمد الماوردي - الأحكام السلطانية والولايات الدينية

- الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٣م -

مطبعة البابى الخليبي ..

(١١٦) أبو حامد الغزالي - احياء علوم الدين - دار احياء الكتب

العربية ..

(١١٧) أحمد بن يحيى المرتضى - الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار .

الثامنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م - المكتبة
التجارية الكبرى ..

(٢٩) سعدى أفندى - حاشية سعد الله - بأسفل صحائف فتح
القدير ..

(١٣٠) قليوبى وعميرة - حاشيتا قليوبى وعميرة على شرح الجلال
المحلى - الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٥هـ
- ١٩٥٦م مطبعة البابى ..

(١٣١) على الشبراملسى - حاشية الشبراملسى على نهاية المحتاج .

(١٣٢) أحمد الرشيدى - حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج ..

(١٣٣) عبد الحميد الشروانى وابن قاسم العبادى - حواشى الشروانى
وابن قاسم العبادى على تحفة المحتاج
تصوير دار صادر ..

(١٣٤) على العدوى - حاشية العدوى على كفاية الطالب - مطبعة
دار احياء الكتب العربية .

(١٣٥) محمد عرفة الدسوقى - حاشية الدسوقى على الشرح الكبير
توزيع دار الفكر بيروت .

(١٣٦) ابراهيم البيجورى - حاشية البيجورى على شرح الغزى على
متن أبى شجاع - مطبعة البابى الحلبي
.. ١٣٤٣هـ

(١٣٧) يحيى بن آدم القرشى - كتاب الخراج - صححه أحمد محمد
شاكر المطبعة السلفية .

(١٣٨) ابن عابدين - حاشية رد المحتار - الطبعة الثانية
.. ١٣٨٦هـ

(١٣٩) يحيى بن شرف النووى - روضة الطالبين - طبع المكتب الاسلامى
بدمشق ..

(١٤٠) محمد بن محمود البابتى - شرح العناية على الهداية .

(١٤١) ابن قيم الجوزية - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية
- مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢ هـ -

٠٠ م ١٩٥٣

(١٤٢) ابن الهمام الحنفى - فتح القدير على الهداية - مطبعة
البابى الحلبى ..

(١٤٣) محمد أحمد عيش - فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب
مالك - طبعة سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م -
البابى الحلبى ..

(١٤٤) شيخ الاسلام ابن تيمية - الفوائد النورانية الفقهية - تحقيق
محمد حامد الفقى - الطبعة الأولى
١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م - مطبعة السنة
المحمدية ..

(١٤٥) عبد الرحمن رجب الحنبلى - القواعد - توزيع دار الياز ..

(١٤٦) العزبن عبد السلام - قواعد الاحكام فى مصالح الأنام - دار
الشرق للطباعة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(١٤٧) منصور البهوتى - كشاف القناع عن متن الاقناع - تعليق هلال
مصيلحى ، ومصطفى هلال .. مكتبة
الحديثة ..

(١٤٨) موفق الدين ابن قدامة - المغنى - مكتبة الجمهورية العربية
بالقاهرة ..

- (١٤٩) موفق الدين ابن قدامة - المقنع - المطبعة السلفية ومكبتها .
- (١٥٠) تقي الدين الفتوحى - منتهى الارادات - تحقيق عبد الغنى
عبد الخالق - مكتبة دار العروبة
القاهرة ..
- (١٥١) محمد بن محمد الخطاب - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل
مكتبة النجاح بطرابلس - ليبيا ..
- (١٥٢) على بن حزم الظاهرى - المحلى - بتصحيح حسن زيدان طلبة
مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٩ هـ -
١٩٦٩ م ..
- (١٥٣) مجلة الأحكام العدلية - الطبعة الخامسة ١٣٨٨ هـ .
- (١٥٤) على بن خليل الطرابلسى - معين الحكام - الطبعة الثانية
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م - مطبعة البابى
الجبلى ..
- (١٥٥) محيى الدين النووى - المجموع شرح المذهب - طبع ادارة
الطباعة المنيرية بالقاهرة ..
- (١٥٦) عبد القادر بن بدران - المدخل الى مذهب الامام أحمد
طبع ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- (١٥٧) شمس الدين محمد الرملى - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
طبع سنة ١٣٨٦ هـ مطبعة البابى الجلبى .
- (١٥٨) محمد أبوزهرة - الولاية على النفس - معهد الدراسات
العربية العالية ..
-

مراجع العقيدة والفرق :-

- (١٥٩) محمد بن اسماعيل البخارى - خلق أفعال العباد والرد على
الجهمية وأصحاب التعطيل - مطبعة
النهضة الحديثة بمكة . .
- (١٦٠) محمد جمال الدين القاسمى - دلائل التوحيد الطبعة
الثانية - مطبعة جمعية النشر والتأليف
الأزهرية . .
- (١٦١) الامام أحمد بن حنبل - الرد على الجهمية والزنادقة - تحقيق
الدكتور عبد الرحمن عميرة . .
- (١٦٢) على بن محمد بن حزم - الفصل فى الملل والأهواء والنحل
مكتبة المتنسى بغداد .
- (١٦٣) عبد العزيز المحمد السلطان - الكواشف الجليلة عن معانى
الواسطية - الطبعة الثالثة - شركة
مطابع الجزيرة بالملز .
- (١٦٤) عبد الكريم الشهرستانى - الملل والنحل - بهامش الفصل .
- (١٦٥) شيخ الاسلام ابن تيمية - النبوات - دار الفكر - بيروت . .

مراجع اللغة والنحو :-

- (١٦٦) عبد الله بن هشام - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك . .
مطبعة محمد على صبح . .
- (١٦٧) محمد بن عبد الرحمن القزوينى - الايضاح فى المعانى
والبيان والبديع - طبعه محمد على
صبح . .

(١٦٨) على الجارم ومصطفى أمين - البلاغة الواضحة - دار المعارف
بمصر ..

(١٦٩) عبد الله بن علي الصيمري - التبصرة والتذكرة - تحقيق
د / أحمد مصطفى علي - مركز البحث
العلمي بجامعة أم القرى ..

(١٧٠) محمود أحمد الزنجاني - تهذيب الصحاح - تحقيق عبد
السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار
دار المعارف بمصر ..

(١٧١) ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أوبالفضل ابراهيم
طبع دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٨ م ..

(١٧٢) عبد الله بن عقيل العقيلي - شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك - الطبعة العاشرة سنة ١٣٧٨ هـ
١٩٥٨ م - المكتبة التجارية الكبرى ..

(١٧٣) جمال الدين محمد الطائي - شرح الكافية الشافية - تحقيق
د / عبد المنعم أحمد هريري - نشر
مركز البحث العلمي ..

(١٧٤) عبد الله بن هشام - شذور الذهب في معرفة كلام العرب ..

(١٧٥) عبد الله بن هشام - قطر الندى وبل الصدى - الطبعة
العاشرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م مطبعة
السعادة بمصر .

(١٧٦) مجد الدين الفيروزابادي - القاموس المحيط - دار الجليل
بيروت ..

(١٧٧) محمد بن أحمد الأهدل - الكواكب الدرية شرح متممة الأبروجية
نشره عبد الحميد أحمد حنفي بمصر ..

(١٧٨) ابن منظور - لسان العرب - مصور على طبعة بولاق - الدار
المصرية للتأليف والترجمة ..

(١٧٩) بهاء الدين ابن عقيل - المساعد في تسهيل الفوائد --
تحقيق د / محمد كامل بركات ..

(١٨٠) أحمد الفيومي - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
مطبعة مصطفى الحلبي .

(١٨١) محمد بن أبي بكر الرازي - مختار الصحاح - الطبعة الأولى
دار الكتاب العربي - بيروت ..

(١٨٢) عبد الله العكبري - المشوف المعلم - تحقيق ياسين محمد
السواس - مركز البحث العلمي بمكة ..

(١٨٣) جلال الدين السيوطي - همع الهوامع مع شرح الجوامع في
علم العربية - دار المعرفة - بيروت ..

مراجع التاريخ والتراجم :-

(١٨٤) عز الدين بن الأثير - أسد الغابة في معرفة الصحابة - دار
الفكر ..

(١٨٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - الاصابة في تمييز الصحابة
دار صادر - بيروت ..

(١٨٦) خير الدين الزركلي - الاعلام - دار العلم ..

(١٨٧) محمد المنتصر الكتاني - الامام مالك - دار ادريس .

(١٨٨) عبد الكريم السمعاني - الأنساب - تحقيق عبد الرحمن بن
يحيى المعلمي - الناشر محمد أمين دمج بيروت.

- (١٨٩) الحافظ ابن كثير - البداية والنهاية - دار الفكر بيروت . .
- (١٩٠) عبد الرحمن بن خلدون - تاريخ ابن خلدون - دار الفكر .
- (١٩١) الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد - نشر المكتبة السلفية
بالمدينة المنورة . .
- (١٩٢) عثمان بن سعيد الدارمي - تاريخ الدارمي - تحقيق د / أحمد
نور سيف . .
- (١٩٣) الدكتور ناجي معروف - تاريخ علماء المستنصرية - الطبعة
الثالثة - دار الشعب بالقاهرة . .
- (١٩٤) عبد الرحمن بن الجوزي - تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون
التاريخ والسير - مكتبة الآداب ومطبعتها .
- (١٩٥) عبد الرزاق بن الفوطي - تلخيص مجمع الآداب في معجم الأسماء
على معجم الألقاب - تحقيق مصطفى جواد .
دمشق ١٩٦٢ م .
- (١٩٦) قاسم بن قطلوبغا - تاج التراجم في طبقات الحنفية - مطبعة
العاني ١٩٦٢ م . .
- (١٩٧) علي بن حزم - جمهرة أنساب العرب - دارا لكتب العلمية
بيروت . .
- (١٩٨) عبد القادر بن محمد القرشي - الجواهر المضيئة في طبقات
الحنفية - تحقيق د / عبد الفتاح الحلو
مطبعة عيسى الحلبي . .
- (١٩٩) عبد الرزاق بن الفوطي - الحوادث الجامعة والتجارب النافعة
تحقيق مصطفى جواد - بغداد ١٣٥١ هـ .

- (٢٠٠) يوسف بن نغرى بردى - الدليل الشافى على المنهل الصافى
تحقيق فهيم محمد شلتوت ..
- (٢٠١) عبد الملك بن هشام المعافى - السيرة النبوية - مكتبة الكليات
الأزهرية بالقاهرة .
- (٢٠٢) عبد الحى بن العماد - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب
دار الآفاق - بيروت ..
- (٢٠٣) جمال الدين ابن الجوزى - صفة الصفوة - تحقيق محمود فاخورى
نشر دار الوعى بحلب ..
- (٢٠٤) محمد بن سعد - طبقات ابن سعد - دار صادر بيروت ..
- (٢٠٥) جلال الدين السيوطى - طبقات الحفاظ - دار الباز بمكة ..
- (٢٠٦) عبد القادر التميمى - الطبقات السننية فى تراجم الحنفية
تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ..
- (٢٠٧) تاج الدين السبكى - طبقات الشافعية الكبرى - الطبعة
الثانية - دار المعرفة بيروت ..
- (٢٠٨) ابن هداية الله الحسينى - طبقات الشافعية - تحقيق عادل
نويهض - دار الآفاق بيروت ..
- (٢٠٩) القاضى أبويعلى - طبقات الحنابلة - دار الباز ..
- (٢١٠) ابراهيم بن على الشيرازى - طبقات الفقهاء - تحقيق د/ احسان
عباس - دار الراءد بيروت .
- (٢١١) مصطفى بن محمد الرافعى - عيون النجاة فى معرفة من مات
بالمدينة من الصحابة - الطبعة الثالثة
١٣٩٢ هـ - دار العربية بيروت ..

(٢١٢) ابن سيد الناس - عيون الأثر في فنون المغازى والشمائيل
والسير - دار الفكر بيروت . .

(٣١٣) محمد بن النديم - الفهرست - دار المعرفة بيروت . .

(٢١٤) محمد بن عبد الحى الكنوى - الفوائد البهية في تراجم الحنفية
دار المعارف بيروت . .

(٢١٥) عبد القاهر البغدادى - الفرق بين الفرق - تحقيق محمد
محي الدين عبد الحميد - مطبعة المدنى
بالقاهرة . .

(٢١٦) أبو القاسم البلخى - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة - تحقيق
فؤاد سيد - الدار التونسية بتونس . .

(٢١٧) عز الدين ابن الأثير - الكامل فى التاريخ - دار الكتاب
العربى - بيروت . .

(٢١٨) محمد بن الكيال - الكواكب النيرات - تحقيق عبد القىوم
عبد رب النبى - مركز البحث العلمى بمكة .

(٢١٩) حاجى خليفة - كشف الظنون - دار العلوم بيروت . .

(٢٢٠) أحمد بن حجر العسقلانى - لسان الميزان - مؤسسة الأعلمى
بيروت . .

(٢٢١) عز الدين ابن الأثير - اللباب فى تهذيب الأنساب ، دار
صادر بيروت . .

(٢٢٢) يوسف بن نغرى بردى - المنهل الصافى - دار الباز بمكة

(٢٢٣) محمد الذهبى - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال - تحقيق

على محمد البجاوى - دار المعرفة بيروت .

(٢٢٤) أبو الفرج الأصفهاني - مقاتل الطالبين - دار البازيمكة . .

(٢٢٥) عبد الرحمن العليمي - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب

أحمد - تحقيق محمد محي الدين عبد

الحميد - عالم الكتب بيروت . .

(٢٢٦) عماد الدين أبو الفداء - المختصر في أخبار البشر - دار

المعرفة بيروت . .

(٢٢٧) محمد بن فايمار الذهبي - المشتبه في الرجال - تحقيق

على محمد البجاوى - دار احياء الكتب .

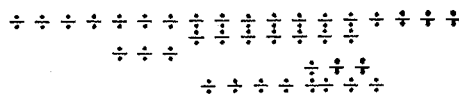
(٢٢٨) يحيى بن معين - من كلام يحيى بن معين في الرجال —

تحقيق د / أحمد نور سيف . .

(٢٢٩) أحمد بن محمد بن خلكان - وفيات الأعيان - تحقيق

د / احسان عباس - دار الثقافة

بيروت



الفهارس

الصفحة

٦٩٥

فهرس الايات

٧٠٥

فهرس الاحاديث

٧١٣

فهرس الاثار والاقوال

٧١٦

فهرس الاعلام

٧٢٣

فهرس الفرق والقبائل والاقوام

٧٢٥

فهرس المدن والبقاع

٧٢٦

فهرس الاشعار

٧٢٧

فهرس المراجع والمصادر

٧٤٠

فهرس موضوعات الكتاب